

کتابخانه  
امام شافعی

مکتبہ اسلامیہ دارالافتاء دارالحدیث دارالعلوم  
کراچی پاکستان ۷۴۰۰۰

رشتہ ضروری و مکتبہ علیہ  
اندازہ سید محمد بن عبد اللہ بن عبد الوہاب

در نکتہ

0164173

Bibliotheca Alexandrina

كتاب الحج





سيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص ب. ٨٧٢٣  
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقية نابمليكي - تلکس : ٢٣٣٩٠

## فهرس الجزء الأول من كتاب الحجة على اهل المدينة

- ١ اختلاف اهل الكوفة و اهل المدينة في الصلوات و المواقيت .
- ٢ قال ابو حنيفة ينبغي ان يسفر بالهجر .
- ٣ قال ابو حنيفة : تأخير صلاة العصر افضل من تعجلها اذا صليت و الشمس نقية بيضاء .
- ٤ قال محمد : الشفق عندنا الحرة التي بعد المغرب .
- ٥ و كان ابو حنيفة يقول : الشفق الياض .
- ٦ الآثار التي وردت في اوقات الصلاة اوائلها و أواخرها .

## كتاب الطهارة

- ١٥ باب الوضوء .
- ١٦ قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة ان تمسح على الخمار ولا للرجل ان يمسح على العمامة .
- ١٧ رجل توضأ فغسل وجهه قبل ان يتمضمض او يغسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه .
- ١٨ من توضأ و نسي المضمضة و الاستنشاق او نسي ان يمسح برأسه صلى .
- ٢١ رجل وضأ يساره قبل يمينه او ابصره عن يساره و ترك يمينه او صلى التطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة .
- ٢٣ باب المسح على الخفين
- ٢٤ قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوما وليلة من الحدث الى

تلك الساعة و للسافر ثلاثة ايام و لياليها .

٣٥ قال ابو حنيفة يمسح على ظاهر الخفين دون باطهما .

٣٨ و كان عروة ينزع العمامة فيمسح برأسه .

٤٢ قال ابو حنيفة في رجل غسل قدميه ثم خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية الوضوء ان ذلك يجزئه .

#### باب التيمم

٤٨

• قال ابو حنيفة في رجل لم يجد الماء فتم الصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى انه يسلي بتممه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .

٥٢ قال ابو حنيفة في الرجل يتيمم و يؤم اصحابه من هو على وضوء لا ارى ذلك بأسا .

٥٣ قال ابو حنيفة في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام و كبر و دخل في الصلاة و طلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وحده ان صلاته متقضية يتوضأ ثم يعيد الصلاة من اولها .

#### باب الغسل من الجنابة و الحيضة

٥٨

• قال ابو حنيفة : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينيه الماء .

#### باب مس الذكر

٥٩

• قال ابو حنيفة : من مس فرجه و هو متوضئ لم ينقض وضوؤه .

#### باب الوضوء من القبلة

٦٥

• قال ابو حنيفة في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .

#### باب الوضوء من الرعاف و القلس و الدم و غير ذلك

٦٦

• قال ابو حنيفة : من رشف او قاء او قلس ملا فيه او اكثر او سال من =

= جرحه دم او قيح او صديد: يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء.

٧٠ قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط  
فلتصرف و يغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يبي على صلاته ان احب .

#### باب النداء

٧١ قال ابو حنيفة : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها  
فجرا و لا غيرها .

٧٦ جعل الاصبعين في الاذنين عند الاذان .

• كلات الاذان و صفته .

٧٨ قال ابو حنيفة : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم غيره .

٨٣ قال ابو حنيفة : الاذان و الاقامة من شئ .

٨٤ قال ابو حنيفة : كان التوب في صلاة الصبح بعد ما فرغ المؤذن من الاذان  
الصلاة خير من النوم .

٨٨ قال ابو حنيفة : من لم يجد سترة صلى اليها فهو في سعة من ان يصلي الى غير  
سترة و مسألة الخط .

٩٤ باب افتتاح الصلاة و ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

• قال ابو حنيفة : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر و رفع يديه حذو اذنيه ولم يرفعهما  
في شئ من تكبير الصلاة غير تكبير الافتتاح .

٩٦ قال ابو حنيفة : لا ينبغي للامام ان يحجر ببسم الله الرحمن الرحيم في شئ  
من صلاته .

٩٧ باب القنوت في الفجر و القراءة في الصلوات

• قال ابو حنيفة : لا قنوت في صلاة الفجر .

الصفحة	الموضوع
١٠٦	<u>باب القراءة في الصلاة</u>
•	قال ابو حنيفة : ينبغي للامام و الذي يصل وحده ان يقرأ في الركعتين الاولين من كل صلاة بأم الكتاب و سورة معها .
١٠٨	<u>باب سجود القرآن</u>
•	قال ابو حنيفة : ليس في سورة الحج الا سجدة واحدة وهي السجدة الاولى .
١٠٩	و قال ابو حنيفة : السجدة في « ص » واجبة .
١١٣	<u>السجدة في « النجم » .</u>
١١٤	<u>السجدة في « اذا السماء انشقت » .</u>
•	عزائم سجود القرآن اربع : الم تنزيل السجدة و حم تنزيل السجدة و النجم و اقرأ .
١١٦	<u>باب القراءة خلف الامام</u>
•	قال ابو حنيفة : لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة .
١٢٢	<u>باب متابعة الآمات في الجلوس و القيام</u>
•	قال ابو حنيفة في رجل مريض يصل بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجزئ .
١٢٩	قال ابو حنيفة : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان قتيها قارئاً للقرآن .
١٣٠	<u>باب التشهد و السلام و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم .</u>
•	قال ابو حنيفة في التشهد بقول عبد الله بن مسعود .
١٣٦	قال ابو حنيفة : السلام في الصلاة مرتين يسلم الامام عن يمينه السلام عليكم و رحمة الله و بركاته ثم يسلم عن يساره كذلك .
١٣٧	قال ابو حنيفة : اذا سلم الامام التسليمة الاولى نوى عن يمينه من الرجال و النساء و الحفظة و عن يساره كذلك و المقتدى بنوى الامام في يمينه اذا كان



عن يمينه - الخ .

١٤٦ قال ابو حنيفة في الرجل يسلم عليه و هو يصلي انه لا يرد عليه السلام في صلاته وما احب ان يشير يده .

باب صلاة المغنى عليه

١٥٤

» قال ابو حنيفة في الرجل يمرض فيغنى عليه اذا كان اغنى عليه يوما و ليلة او أقل من ذلك قضى من صلاته .

باب الجمع بين الصلاتين

١٥٩

» قال ابو حنيفة : من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر أو غيره فليؤخر الاولى منها - الخ .

باب صلاة المسافر

١٦٦

» قال ابو حنيفة : لا تقصر الصلاة في اقل من ثلاثة ايام و لياليها يسير الا ليل و مشى الاقدام .

١٦٨ قال ابو حنيفة فيمن دخل مصرا و هو مسافر و ليس من اهله قصر الصلاة و ان اقام شهرا او كثر من ذلك ما لم يجمع على اقامة خمسة عشر يوما .

باب قصر الصلاة

١٧١

» قال ابو حنيفة : لا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية فيجعلها خلف ظهره و لا يبق منها شيء امامه و لا يتمها حتى يدخل البيوت .

باب جمع الصلاة في السفر

١٧٤

» قال ابو حنيفة : الجمع بين الصلاة في السفر في الظهر و العصر و المغرب و العشاء ان يؤخر الظهر الى آخر وقتها و يجعل العصر في اول وقتها و كذلك المغرب و العشاء .

١٧٧ باب وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان مسافرا فدخل منزله

١٧٩ قال ابو حنيفة فيمن اراد السفر فأدركه الوقت في اهله ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر وإذا خرج و قد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم - الخ .

١٨١ قال ابو حنيفة فيمن ادركه الوقت و هو في سفر فأخّر الصلاة ناسيا انه ان قدم و هو في الوقت صلى صلاة المقيم و ان قدم و قد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر .

#### باب الوتر في السفر

١٨٢

• قال ابو حنيفة في صلاة المسافر إذا صلى في السفر تطوعا يصلي على بعيره و على دابته حيث كان وجهه الى القبلة او الى غيرها ايما . برأسه و يجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض و يوتر على الأرض .

#### باب عدد الوتر

١٩٠

• قال ابو حنيفة في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب و سورة .

١٩٢ صلاة رسول الله صلى الله عليه و سلم كانت احدى عشرة ركعة في الليل في رمضان و غيره .

١٩٤ قال ابو حنيفة في الوتر ان نسيه رجل قضاء كما يقضى صلاة ينساها من الصلوات الخمس و ان مضى لذلك ايام .

١٩٩ قال ابو حنيفة في الوتر قبل الركعة الثالثة اذا فرغ من السورة كبر و رفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر :

الصفحة	الموضوع
٢٠٢	<u>باب الضحك في الصلاة</u>
•	قال ابو حنيفة : من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر يمضي على صلاته و ان تهقه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة جميعا .
٢٠٨	<u>باب ركعتي الفجر</u>
•	قال ابو حنيفة ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر فان لم يصلهما فليس عليه ان يقضيهما .
٢١١	<u>باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها</u>
•	قال ابو حنيفة : من صلى صلاة في بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان يميدها و الاولى هي الفريضة الا صلاة المغرب و الفجر .
٢١٤	<u>باب الذي يفوته بعض الصلوة</u>
•	قال ابو حنيفة في من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان لا يزكع حتى يصل الصف و ان خاف القوت فاذا وصل الصف كبر و ركع ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم و لم يعتد بذلك و قضى ركعة سجودها اذا سلم الامام .
٢١٨	<u>باب المرور بين يدي المصلي</u>
•	قال ابو حنيفة : لا ينبغي للرجل ان يمر بين يدي الرجل و هو يصلي فان مر رجل بين يدي رجل و هو يصلي فليدراه ما استطاع .
٢٢٣	<u>باب الخطأ و النسيان و السهو</u>
•	قال ابو حنيفة : كل سهو و جهل في الصلاة عن زيادة او نقصان فان الامام اذا تشهد سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم يتشهد و يسلم .
٢٢٨	قال ابو حنيفة في الرجل شك في صلاته فلا يدري أ ثلاثا ام اربعا فان كان ذلك

اول ما لقي احب الى ان يعبد صلاته و ان كان ذلك يلقي كثيرا فليمض على اكثر رأيه - الخ .

٢٣٤ قال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين منها فاذا قرأ في الركعتين فصلاته تامة .

٢٣٨ قال ابو حنيفة فيمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد آتم الصلاة انه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة و بعد التشهد سجد سجد السهو - الخ .

٢٤٠ قال ابو حنيفة : لو ان رجلا صلى ركعة خامسة بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته .

٢٤٥ حديث ذى الدين أو الكلام في الصلاة سهوا .

٢٥٣ الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد .

٢٥٤ الكلام في الصلاة و السلام على المصلي .

٢٦٠ قال ابو حنيفة : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام و كلاهما يقطع الصلاة .

٢٦١ باب السهو في افتتاح الصلاة و الجلوس و الحدث في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ عن الصلاة انه يعيد الصلاة و يعيد من خلفه و تكبير الركوع لا يجزى عن تكبيرة الافتتاح .

٢٦٥ اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .

٢٦٩ باب الجلوس في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية و في آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى و يقترش اليسرى .

- ٢٧١ باب صلاة النافلة
- قال ابو حنيفة : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين و ان شئت اربعا و ان شئت ستا و ان شئت ثمانيا لا تفصل بينهن بسلام .
- ٢٧٣ قبل الظهر و قبل الجمعة و بعدها اربع بسلام واحد .
- ٢٧٧ صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .
- ٢٧٨ كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .
- باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و يفتح على امامه في الصلاة
- قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه - الخ و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي ياتم به .
- ٢٧٩ باب غسل يوم الجمعة
- قال ابو حنيفة : غسل يوم الجمعة حسن و ليس بواجب على الناس .
- ٢٨٢ الغسل يوم الجمعة و الغسل من الحجامة و الغسل في العيد .
- ٢٨٥ كان علقمة اذا سافر لم يصل الضحى و لم يغتسل يوم الجمعة .
- ٢٨٦ باب صلاة الجمعة
- قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول الشمس .
- ٢٨٧ قال ابو حنيفة : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة و الامام يخطب و قال من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا خطب .
- قراءة آية السجدة على المنبر و النزول للسجدة .
- ٢٨٩ قال ابو حنيفة : من حبلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه و بين الامام طريق و ان كان بينهما حائط فكذلك ، و لو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلتصق بالمسجد و ليس بينهم و بين الامام =



طرق ان صلاتهم تامة .

٢٩١ قال ابو حنيفة الذي يصيه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد - الخ .

٢٩٢ كان ابن عمر اذا رغب رجوع قوضاً ولم يتكلم ثم رجع وبنى على صلاته .

٢٩٣ قال ابو حنيفة فيمن اقتتح الصلاة مع الامام ثم نكس حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه يتدنى بركته التي سبقه بها الامام بغير قراءة .

٢٩٤ قال ابو حنيفة : التطوع قبل الجمعة اربع ركعات لا يفصل بينها وبين ركعاتها .

٢٩٦ قال ابو حنيفة : لو أن رجلاً أدرك الإمام في التشهد والإمام مقيم والرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي اربعاً .

#### باب العيدين

٢٩٨

د قال ابو حنيفة في العيدين - الفطر والاضحى سواء يكبر الامام تسع تكبيرات .

٢٩٩ قال ابو حنيفة : ترفع اليدين في تكبيرات العيدين كلها الا في تكبيرة الركوع .

٣٠٢ صفة صلاة العيدين والخطبة لهما .

#### باب خروج النساء الى العيدين

٣٠٦

د قال ابو حنيفة في خروج النساء في العيدين قد كان يرخص فيه فاما اليوم فلا ينبغي ان تخرج الا المعجزة الكبيرة فانه لا بأس بخروجها .

#### باب التكبير في ايام التشريق

٣٠٨

د قال ابو حنيفة : التكبير خلف الصلوات في ايام التشريق ان يكبر الامام والناس :  
الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

### ٣١٠ باب التكبير في أيام التشريق دير الصلاة

- قال ابو حنيفة : التكبير في ايام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع و ليس التكبير الا على اهل الامصار و الذين يجب عليهم الجماعات في دير الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

### ٣١٥ باب قيام الرجل حين يهض الى الصلاة

- و قال ابو حنيفة : السنة في الصلاة اذا اراد الرجل ان ينهض ينهض على صدور قدميه ان قدر على ذلك - الخ .

### ٣١٨ باب صلاة الكسوف

- قال ابو حنيفة في صلاة الكسوف يصلي الامام ركعتين ركعة و سجدتين في الاولى و كذلك في الثانية .

### ٣٢٠ هل يجهر بالقراءة في الكسوف .

٣٢١ قال محمد : لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة .

٣٢٢ قال محمد : لا يجمع الامام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في كسوف الشمس و لكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة و تكبرون الله و يدعون .

### ٣٢٣ الصلاة في الأفراع من زلزلة او نهرها .

٣٢٦ صلى النبي صلى الله عليه و سلم في كسوف الشمس ركعتين نحووا من صلاتكم .

### ٣٣٢ باب صلاة الاستسقاء

- قال ابو حنيفة : لا تری في الاستسقاء صلاة و كان یری ان يخرج الامام فيدعو .

باب صلاة الخوف	٣٤٠
• قال ابو حنيفة في صلاة الخوف يتقدم الامام و طائفة من الناس فيصلى بهم و يكون طائفة منهم يسه و بين العدو و لم يصلوا - الخ .	
٣٤١ و ان كان خوفا هوا شد من ذلك صلوا رجلا على اقدامهم او ركبانا .	
باب غسل الميت	٣٤٨
• قال ابو حنيفة في غسل الميت يجرد ثيابه و يطرح على عورته خرقة - الخ .	
باب غسل المحرم و كفنه و حنوطه	٣٥١
• قال ابو حنيفة : اذا مات الرجل و المرأة و هما محرمان فقد ذهب عنهما احرامهما .	
باب غسل قطاع الطرق و موت الرجل و هو مسافر و المرأة	٣٥٦
تيمم و فيه الشهد	
• قال ابو حنيفة في الرجل يلقي اللصوص فيقتل في الطريق و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما يصنع بالشهد ولا يغسل .	
٣٥٧ قال ابو حنيفة : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلنها تيممت من وراء الثوب و كذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .	
٣٥٩ قال ابو حنيفة في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه ولا يغسل و يصل على	
باب رفع اليدين في صلاة الجنابة	٣٦٢
• قال ابو حنيفة : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى .	
٣٦٤ قال ابو حنيفة في الرجل فاته تكبيرة مع الامام يتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاته بعد سلام الامام .	
باب المشي مع الجنابة	٣٦٦
• قال ابو حنيفة في المشي مع الجنابة خلفها افضل من المشي امامها و ان مشى امامها	

امامها فلا بأس ما لم يتغيب عنها و يكره ان يتقدمها الراكب .

باب كيف يدخل الميت في القبر

٣٧٠

د قال ابو حنيفة : يدخل الميت القبر من قبل القبلة ولا يسلا .

باب اقتناء الحصان

٣٧٣

د لا بأس باقتناء الحصان و لا بأس بدخولهم على النساء .

كتاب الصيام

٣٧٧

د باب الرجل يصوم يوم الفطر و هو يظن انه من شهر رمضان

د قال ابو حنيفة : اذا صام الناس يوم الفطر و هم يظنون انه من شهر رمضان

فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد روى .

باب صوم رمضان في السفر

٣٧٨

د قال ابو حنيفة في صوم شهر رمضان في السفر كل ذلك واسع ان شئت فسم

و ان شئت فافطر .

باب الرجل يقدم من سفره و هو مفطر

٣٨١

د قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره و هو مفطر و امرأته مفطرة حين

ظهرت من حيضها نهارا انه لا يستحب له ان يجامعها و هو في المصر .

باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه

٣٨٣

د قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض

فيها انه لم يسم الى ثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى .

باب الرجل يأكل او يشرب ناسيا

٣٩١

د قال ابو حنيفة : من اكل او شرب في رمضان ناسيا او في ما كان من صيام

عليه او تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يحزى عنه .

٣٩٤ إذا تقياً الرجل و هو صائم فعليه القضاء و إذا ذرعه التقي فقاء و هو صائم  
فليس عليه القضاء .

٣٩٥ باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه

• قال ابو حنيفة فيمن اصابه امر يقطع صيامه و هو متطوع من غير عذر ساهيا  
او ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

٣٩٧ باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم

• قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم للكبر يأتى عليه شهر  
رمضان انه يعلم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من حنطة او صاعا  
من شعير او تمر .

٣٩٩ باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر

• قال ابو حنيفة فى امرأة خافت من ولدها و اشتد عليها الصوم فتفطر و عليها  
القضاء ولا صدقة عليها .

٤٠١ باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفطر فيه

• قال ابو حنيفة : من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه و هو قوى على  
الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل فيه و قضى ما عليه  
من الاول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء - الخ .

٤٠٣ باب الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه

• قال ابو حنيفة : اكره ان يصوم الذى شك فيه من شعبان اذا نوى به  
شهر رمضان .

٤٧ باب الرجل يصوم يوم الجمعة

قال ابو حنيفة : لا ارى بصوم يوم الجمعة بأسا .



الصفحة	الموضوع
٤١١	<u>باب السواك للصائم</u>
•	قال ابو حنيفة : لا بأس بالسواك للصائم في اية ساعة من ساعات النهار في اوله و آخره .
٤١٢	<u>باب الاعتكاف</u>
•	قال ابو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتبه المعتكف ولا يخرج من المسجد الا لغائط او بول او جمعة .
٤١٥	<u>باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة</u>
•	قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه امام و مؤذن و كان يكره ان يعتكف في مسجد بيته و في مسجد ليس بمسجد جماعة
٤٢٠	<u>باب لا اعتكاف الا بصوم</u>
•	<u>باب الرجل يعتكف تطوعا</u>
•	قال ابو حنيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد و الصوم و غير ذلك .
٤٢٢	<u>كتاب الزكاة</u>
•	قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فاتجر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول - الخ .
٤٢٧	<u>باب من الزكاة</u>
•	قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير خال عليه الحول ثم اشترى بها سلعة فربح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها يحول عليها الحول

مذ صارت عشرين ديناراً .

٤٢٨ باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق

• قال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب و الفضة و الورق في كل قليل و كثير يخرج من ذلك الخمس .

٤٣١ حكم المعدن و الركاز واحد .

٤٣٩ المعجماء جبار و القليب جبار و الرجل جبار و المعدن جبار و في الركاز الخمس .

٤٤٨ باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر

• قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر او حلي من ذهب او فضة لا يتنفع بهما للبس او يتنفع بهما للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام .

٤٥٧ قال ابو حنيفة : ليس في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة .

• باب زكاة اموال التماسي

• قال ابو حنيفة : لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة .

٤٦٣ باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله

• قال ابو حنيفة في رجل هلك و لم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه ان اوصى بها جعلت من الثلث .

٤٦٥ ولو اوصى بها ثم اوصى بوصية اخرى و قال : ابتدؤا بها قبل الوصية بالزكاة اتى بها - الخ .

٤٦٦ باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه الا بعد اعوام

• قال ابو حنيفة في المال الكثير يكون ديناً على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد

ثلاثة اعوام انه يزكيه كله للسنة الاولى - الخ .

٤٦٨ قال ابو حنيفة ولا يشبه الدين الذي يقر به الغريم المال الغصب المجهود - الخ .

٤٧٢ لا جمعة الا في المسجد الاكر ولا جمعة في السفر و اذا مات الرجل و عليه

صداق امرأته فهي اسوة القرماء - الخ .

٤٧٣ باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما ثم يبيعها أيزكي اثمانها .

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكث عنده اعواما لا يبيعها

فعليه ان يزكي اثمانها لما مضى من السنين .

٤٧٤ باب الرجل يكون عليه الدين و عنده عروض لغير تجارة و في بدينه

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض لغير التجارة و في

بدينه و عنده مال سوى ذلك انه يجعل الدين من المال الحاضر .

٤٧٦ باب الرجل يكون عنده مال يديره للتجارة

• قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره للتجارة لا ينض له منه شيء

فيصير ورقا او ذها في يده - الخ .

٤٨١ باب زكاة الماشية

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له الغنم و المعز و الضأن و الابل الخت و العراب

و البقر و الجواميس ان ذلك يجمع بعضه الى بعض .

٤٨٦ باب صدقة الخليطين يكون بينهما الغنم

• قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل

الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة .

٤٨٨ باب ما يجب في السخال من الزكاة

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها الصدقة فتتوالد قبل ان يأتيه

المصدق يوم واحد قبل ما يبلغ ما يجب فيه الصدقة بسخالها انه لا تجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ وجب فيها الصدقة .

٤٩١ باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب ثم افاد اليهما مالا  
 قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما الزكاة ثم افاد اليهما مالا ذميا او ورقا انه يجمع ذلك كله .

٤٩٢ باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك  
 قال ابو حنيفة في رجل ملك ماشية قد وجبت فيها الصدقة او صارت الى مالا صدقة فيها ان ملكتها لم يكن عليه فيها صدقة - الخ .

٤٩٤ باب ما يقسم للمصدق من الورق  
 قال ابو حنيفة : ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة .  
 ٤٩٥ قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة .

٤٩٧ باب زكاة النخل و الحبوب  
 قال ابو حنيفة فيما اخرجت الارض فيما سقت السماء و العيون و البعل العشر - الخ .

٥١٣ و قال ابو حنيفة في كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر و فيه نصف العشر اذا بماء يجب فيه نصف العشر من النضح و الغرب و نحوهما .

٥١٩ باب زكاة الفطر  
 قال ابو حنيفة : يؤدى الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه الذين لغير التجارة .

٥٢١ و على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن مدبره و ام ولده لا عن مكانه .

٥٢٣ باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم

• قال ابو حنيفة : من كان من رقيق الرجل كافر او هو لغير التجارة فعليه فيه زكاة . .

٥٢٦ باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمه

• قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدي صدقه الفطر عن امرأته ولا عن احد خدمها - الخ .

٥٣٠ باب زكاة العبد الآبق في الفطر و غيره

• قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا لغيره و كذلك لو اثن رجلا غصب رجلا عبده فجحده - الخ .

٥٣١ باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد

• قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعبده عيد فعلى المولى فيهم جميعا صدقة الفطر - الخ .

٥٣٢ قال ابو حنيفة : ليس على الرجل في رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدي عن نفسها و عنهم .

٥٣٦ قال بعض اهل المدينة صدقة الفطر صاع من تمر فكأنهم انكروا نصف الصاع من الحنطة .

٥٥٠ باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك

• قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ولا على المجوسى في شئ من اموالهم و يقرون على دينهم و يكونون ما كانوا عليه و اذا اختلفوا في العام الواحد



ممرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم في كل سنة الا نصف العشر من اموالهم  
التي يحلفون بها .

٥٦٢

باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله

قال ابو حنيفة : اذا قال الرجل كل مال لي في سبيل الله فانه يتصدق بماله كله  
و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك

— تم الفهرس —

## فهرس مضامين الجزء الثانى من الحجفة على أهل المدينة

### كتاب المناسك

١

#### باب القران بين الحج و العمرة

- قال ابو حنيفة: القران افضل من افراد الحج و افراد العمرة .
- فان قرن طاف لها طوافين و سعى لها سبعين .
- و ما يجزى من الاحرام فهو افضل اذا قوى عليه قبل ان يبلغ وقته و لا يجاوز وقته الا محرما .
- ٢ • و قال اهل المدينة افراد الحج افضل من القران و من غيره فان قرن طاف لها طوافا واحدا و سعى واحدا و لا ينبغي ان يسجل الاحرام .
- حجة اهل المدينة لافضلية الافراد .
- و قال محمد: كيف يكون الافراد بالحج افضل - الحج .
- ٣ • اتصار المعلق لأهل الكوفة و تحقيقه .
- ما ورد فى المسألة من الآثار - من هاهنا الى ص ٧٧ .
- ٧ • و قال اهل المدينة نرى على القارن طوافا واحد و سعى واحدا .
- ١٠ • تمام الحج و العمرة ان تحزم بهما من جوف دوريتك .
- ٢٦ • احتجاج المعلق لتأيد الطوافين والسعين للقارن و تحقيق الاحاديث و سردها فى ذلك .
- ٢٩ • كم من طواف طاف النبى صلى الله عليه وسلم بالبيت فى حجة الوداع .
- ٣٢ • قال محمد: و بقول على تأخذ يضاف الحج الى العمرة و لا يضاف العمرة الى الحج فان اضافها الى الحج قبل ان يعمل للحج لم يجر ذلك و قد اناء .
- ما قاله ابن حزم فى المحلى و جواب المعلق له مفصلا ، و شرح قول الامام محمد رحمه الله
- ٣٦ • عبرة فى الحج احب الى من عمرة فى العشرين البواقي - قاله ابن عمر ، تأيد المعلق لقول ابن عمر بالدلائل .

صفحة	مضمون
٣٩	جمع على بين الحج و العمرة .
٤١	قول طاووس في فضيلة القران :
٤٢	تحقيق المحشى لأطرفة النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع كم طاف .
٤٥	سأل اذينة عمر بن الخطاب من ابن اعتمر فقال ائت طيا فقال من حيث بدأت .
٥٠	قال الشعبي : يطوف القارن طوافين و يسعى سبعين .
٥٢	جمع ابن عمر بين الحج و العمرة .
٥٦	عام حجة الوداع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم من اهل بحجة و منهم من اهل بعمره و منهم من جمع بين الحج و العمرة .
٦٤	قال محمد : فهذا ابن عمر قال : لو كنت معك لامرته ان تهل بهما جميعا - الخ .
٨٠	باب متى يقطع التلبية في الحج و العمرة
٨٠	قال ابو حنيفة : يقطع المهل بالعمرة التلبية حتى يستلم الركن للطواف و يقطع في الحج في اول حصاة يرى بها جرة العقبة يوم النحر .
٨١	و قال اهل المدينة : من اعتمر من التمتع فانه يقطعها حين يرى البيت و من اعتمر من بعض المواقيت فانه يقطعها اذا انتهى الى الحرم - الخ .
٨١	و قال محمد بن الحسن : كيف اختلف المهل من التمتع و المهل من الوقت - الخ .
٨٢	ما رواه من الآثار المتعلقة بهذا الباب .
٨٤	كان ابن عباس يلبي حتى يستلم الزكن ، و كان ابن عمر اذا قدم معتمرا قطع التلبية اذا رأى بيوت مكة .
٨٤	قال محمد : و قول ابن عباس احب اليانا .
١١٤	باب العمرة
١١٤	قال ابو حنيفة : العمرة ليست بواجبة ، من اعتمر فقد احسن و لا بأس أن يعتمر الرجل ما احب من العمرة .

١١٧ وقال اهل المدينة: العمرة سنة ولا نعلم احدا من المسلمين رخص في تركها ولا نرى لاحد ان يعتمر في السنة مرارا .

• قال محمد: ولا بأس ان يعتمر الرجل في السنة مرارا .

١١٨ بلغنا ان عائشة اعتمرت في السنة مرارا .

١٢٢ حجج الفريقين .

١٢٥ عن علي انه قال في كل شهر عمرة .

• ان ابن عباس قال لا يرخص لاحد من اهل مكة يخرج من الحرم الا رجعا محرما الا الخطابين والعلافين واصحاب المنافع .

١٢٦ آثار الباب .

١٢٩ باب المعتمر يواقع اهله

• قال ابو حنيفة في المعتمر يواقع اهله قبل الطواف: ان عليه هديا وعمرة اخرى و يتبتدئ بها بعد اتمام التي افسد و يحرم حيث احب الا انه لا يحرم من الحرم .  
١٣٠ وقال اهل المدينة: اذا وقع المعتمر بأهله فعليه هدى وعمرة يتبتدئ بها بعد اتمام التي افسد و يحرم من حيث احرم للتي افسد .

• وقال محمد بن الحسن: لئن يجب عليه في قضاء الاحرام على ما احرم للعمرة انه يجب عليه ان يحرم بعمرة القضاء من حيث احرم بالاولى .

١٣١ باب الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب او على غير وضوء

• قال ابو حنيفة: من دخل مكة بعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب او على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله ثم ذكر يجب عليه هدى بالمواقة و يعيد الطواف والسعى ويحلق رأسه و ليس عليه قضاء عمرته - الخ .

١٣٥ وقال اهل المدينة: من اعتمر فطاف جنبا او على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله ثم ذكر فأنه يعيد الطواف والسعى بعد ما اغتسل وتوضأ و يعتمر ويهدي

و على المرأة اذا اصابها زوجها مثل ذلك .

١٣٥ و قال اهل المدينة ايضا : ومن طاف من اسبوعه اشواطاً ثم احدث انتقض ذلك ولم يحزه وهو بمنزلة الصلاة فلا افسد الصلاة من امر الحدث افسد الطواف .

• و قال محمد : كيف شبهتم الصلاة بالطواف - الخ .

١٣٧ باب المرأة تهل بعمره ثم تحيض

• قال ابو حنيفة في المرأة الحائض تهل بعمره ثم تدخل مكة موافية للحج : تهل بالحج و ترفض العمرة اذا خشيت القوات فاذا قضت حجتها تهل من التعميم و تقضى عمرتها وعليها الهدى .

• الاثر المتعلق بهذا القول .

١٣٩ و قال اهل المدينة : اذا قدمت معتمرة موافية للحج وهي حائض فلم تستطع الطواف املت بالحج ثم نفذت فكانت مثل من قرن بالحج والعمرة في امرها كله .

١٤٢ و قال محمد : وكيف تكون هذه قارئة وقد بدت بالوقوف بعرفة قبل العمرة - الخ ، و احتجاجة في ذلك على اهل المدينة ، و تأييد المحشى لقوله بالدلائل القوية .

١٤٧ اثر عائشة الذي رواه عن مالك .

١٥٠ باب ما يأكل المحرم من الصيد وما هو ما يشتره و هو محرم

• قال ابو حنيفة : ما وجد المحرمون من لحوم الصيد على الطريق فلا بأس باقتياعه و اكله اذا صاده و ذبحه حلال و ان كان صاده لأجله .

• و قال اهل المدينة : ما وجد المحرم من الصيد على الطريق فما يعترض به الحاج و ما صيد لأجلهم فانا نكرمه للمحرم و نهاء عن ذلك - الخ .

١٥١ احتجاج الامام محمد على اهل المدينة و قال : لا نرى بذلك بأسا .

• و قال اهل المدينة : انا نأخذ في هذا بقول عثمان .

١٥٢ جواب ذلك من جانب الامام لأهل المدينة .

١٥٤ قال ابو حنيفة في رجل محرم صيد لاجله ولم يأمر به ضاده حلال وصنع له من ذلك الصيد : فلا بأس بأكله ولا جزاء عليه .

• وقال اهل المدينة : عليه جزاؤه اذا اكل منه وهو يعلم انه صيد من اجل صاحبه .  
١٥٥ احتجاج الامام عليهم .

١٥٦ الآثار التي وردت في ذلك رواها الامام بسنده .

١٦٣ قال محمد : وقد جاءت في لحم الصيد هذه الرخص ولم يقتضوا بل قد جاءت مبهمة فهي على جملتها حتى تأتي اليه بتفسيرها .

١٦٤ فأما ما رويتم عن عثمان فلا حجة لكم فيه .

١٦٥ الآثار الذي رواه عن مالك عن سالم انه سمع ابا هريرة يحدث عبد الله بن عمر في الصيد

١٦٦ ما رواه مالك عن ابي قتادة في صيد اصطاده .

١٦٩ ما رواه عن كعب الاحبار في الصيد .

١٧٤ باب المحرم يقتل الصيد او يدل عليه او يضطر الى الميتة فأكلها

• قال ابو حنيفة في المحرم يضطر الى الميتة والصيد : يأكل الميتة ولا يصيد .

• ما قتل المحرم او ذبح من الصيد لا يحل اكله للحلال ولا للمحرم .

١٧٥ قال ابو حنيفة : اذا دل المحرم الحلال على الصيد فيقتله فعلى الدال الجزاء .

• وقال اهل المدينة : لا كفارة على الدال . احتجاج الامام عليهم في ذلك .

• الآثار التي وردت في ذلك .

١٧٩ باب المحرم يقتل الصيد فيحكم عليه

• قال ابو حنيفة في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه بطعام : انه يقوم الصيد كم ثمنه ثم

يطعم كل مسكين نصف صاع ، وان شاء صام مكان كل نصف صاع يوما - الخ .

• وقال اهل المدينة : يطعم كل مسكين مدا او يصوم مكان كل مد يوما .

• احتجاج الامام عليهم .

صفحة	مضمون
١٨١	<u>باب الحلال يقتل الصيد في الحرم</u>
•	قال أبو حنيفة في الحلال يقتل الصيد في الحرم: انه يحكم عليه بمنزلة ما يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم الا ان الصوم لا يجزى عنه .
•	وقال اهل المدينة: يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم وهو حلال بمثل ما يحكم على المحرم
١٨٢	<u>باب المحصر في غير العدو</u>
•	قال أبو حنيفة: من حبس عن الحج او عن العمرة بعد ما يحرم لمرض اصابه لا يقدر على النفاذ انه يبعث الهدى ويؤاخذهم فيه يوم ينحر فيه الهدى فاذا نحر حل وعليه عمرة مكانها وان كانت حجة فعليه حجة وعمرة مكانها .
•	وقال اهل المدينة: من احتبس لمرض فليس يحل الا بالطواف والسعي لا يحله هدى ينحره
١٨٣	<u>احتجاج الامام عليهم</u>
١٨٤	<u>الاثار التي رواها في هذا الباب</u>
١٩١	قال أبو حنيفة في رجل قدم معتمرا في اشهر الحج فقضى عمرته ثم اهل بالحج من مكة ثم كسر او اصابه امر لا يقدر على ان يحضر مع الناس الموقف: لا يكون محصرا بمكة يحمل حتى شهد الموقف - الخ .
١٩٢	وقال اهل المدينة: اذا كسر او اصابه امر لا يقدر على ان يحضر مع الناس الموقف اقام حتى اذا برا خرج الى الحل على ذلك الاحرام ثم يرجع الى مكة فطاف وسعى ثم يحل وعليه الحج من قابل والهدى .
•	وقال محمد: ولم كان عليه الخروج الى الحل وهو محرم على احرامه الاول - الخ .
•	الآثر الذي رواه بطريق مالك عن عمر رضي الله عنه .
١٩٣	<u>باب الاحصار بالعدو</u>
•	قال أبو حنيفة: الاحصار بالعدو كالا حصار بالمرض فان اهل بعمرة فأحصر بعدو حبسه عن البيت فانه يبعث بهدى يحل به وعليه عمرة مكان عمرته .
وقال	٧٨٦



١٩٥ وقال اهل المدينة: من احصر بدو وهو محرم فانه ينحر عنه الهدى ويحلق رأسه حيث حبس ويحل من كل شيء ولا شيء عليه، وان كان لا يقدر على بحث الهدى الى الحرم يحرقه في موضعه وحل به ولم يكن عليه قضاء.

• وقال محمد: لا يجوز ان ينحر هديه حتى ينحر في الحرم، واحتجوا به عليهم.

١٩٧ الآثار الواردة في هذا الباب.

### ٢٠٢ باب نكاح المحرم

• تحقيق المعلق هل كان النبي صلى الله عليه وسلم محرما حين تزوج ميمونة رضي الله عنها.

٢٠٩ قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يتزوج المحرم ويزوج غيره، ولا ينبغي له ان يقبل ولا ان يباشر ولا يصنع شيئا مما يحل للحلال ان يفعله بزوجه.

٢١٠ وقال اهل المدينة: لا يتزوج المحرم، وان تزوج فالنكاح مردود.

• احتجاج محمد على اهل المدينة في ذلك.

٢١٤ التعليق في تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة هل كان محرما او كان حلالا.

٢٢١ ما ورد في هذا الباب من الآثار.

### ٢٢٥ باب الرجل يموت ولم يبيع فيوصى بأن يبيع عنه

• الرجل يموت ولم يبيع فيوصى ان يبيع عنه ان ذلك من ثلثه.

٢٢٧ قال محمد قال ابو حنيفة: ان تطوع رجل عن رجل لبيع عنه وقد مات ولم يبيع فذلك جائز.

• وقال اهل المدينة: لا يجوز ان يبيع حتى عن حقه المحجوج عنه على الحج

او لم يقدر الخ. احتجاج محمد على اهل المدينة بالآثار المرفوعة المسندة.

٢٣٦ صحة الحج عن الغير حين العجز عنه، قال محمد: هذا امر مجتمع عليه لا اختلاف

بين الفقهاء فيه الا من قال برأيه ونبت الآثار خلف ظهره.

## ٢٤٣ باب ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب

- قال ابو حنيفة جاءت الآثار في خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه .
- الذئب مثل الكلب العقور وما سوى ذلك ما لم يؤذك فقتله فعليك فيه الهدى .
- وقال اهل المدينة : كل ما عقر الناس وعدا عليهم واخافهم فهو الكلب العقور - الخ
- قال محمد : انما جاء الأثر في الكلب العقور و انما هو عندنا الكلب خاصة - الخ
- الأثر المسند في اجازة القتل للمحرم الذئب و احتجاج الامام على اهل المدينة .
- ٢٤٦ وقال اهل المدينة : ما ضر من الطير فلا يقتله المحرم الا ما سمي النبي صلى الله عليه وسلم : الغراب و الحدأة ، فان قتل سواهما فداء .

- وقال محمد : لا يقتل المحرم شيئا من الطير لم يبدأه بايذاء الا الغراب و الحدأة ، فأما العقاب التي تقتل الانسان ونحوه فان آذته وهو محرم فلا شيء عليه بقتلها .

## ٢٤٨ ما جاء في الباب من الآثار .

- ٢٥١ قال محمد : جعل على بن ابي طالب الضبيع صيدا وجعل فيها كبشا .
- ٢٥٢ قال : وكذلك السبع فقتله مكروه للمحرم .

## ٢٥٦ باب الحجامة للمحرم

- قال ابو حنيفة : لا بأس بالحجامة للمحرم اضطر او لم يضطر ما لم يخلق شعرا .
- ٢٥٧ وقال اهل المدينة : لا يحتجم المحرم الا من ضرورة . احتجاج الامام محمد عليهم
- بفعله صلى الله عليه وسلم ، و روايته الحديث عن مالك بسنده : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم - الحديث .

## ٢٦٠ باب ما يجوز للمحرم ان يفعله

- قال ابو حنيفة : لا بأس ان يقرد المحرم ببيره و ينزع عنه الحلة .
- وقال اهل المدينة : احب البنا ان لا يقرد المحرم ببيره و ينزع عنه الحلة .

صفحة	مضمون
٢٦٠	<u>احتجاج محمد عليهم .</u>
٢٦١	<u>ما ورد في الباب من الآثار .</u>
٢٦٤	<u>قال محمد: ولا بأس بقتل القراد والحلّة والذباب والبعض والنملة للحرم .</u>
٢٦٨	<u>باب النظر في المرأة للحرم</u>
•	<u>لا بأس بأن ينظر المحرم في المرأة، قال محمد: لا بأس بذلك لو لم يأخذ من شعره .</u>
•	<u>ما ورد في الباب من الآثار .</u>
٢٧٠	<u>باب استئصال المحرم</u>
•	<u>لا بأس بأن يستظل المحرم اذا جافى ذلك عن رأسه .</u>
•	<u>وقال اهل المدينة: لا ينبغي ان يستظل المحرم .</u>
٢٧١	<u>احتجاج الامام محمد على اهل المدينة .</u>
٢٧٥	<u>باب تقليد الهدى و ما استيسر من الهدى</u>
•	<u>قلّد الابل والبقر ولا يقلد الغنم، وقال اهل المدينة ايضا هكذا .</u>
٢٧٧	<u>قال ابو حنيفة: ما استيسر من الهدى شاة، وكذلك قال اهل المدينة منهم مالك ومن اخذ بقوله، وقال بعض اهل المدينة بدنة او بقرة .</u>
٢٧٨	<u>باب الرمل في الطواف</u>
•	<u>قال ابو حنيفة: الرمل في الطواف ثلاثة اشواط من الحجر الى الحجر ويمشي اربعة، وكذلك قال اهل المدينة .</u>
٢٧٩	<u>قال ابو حنيفة: اكره للرجل ان يجمع بين الطوافين او ثلاثة، وواقه اهل المدينة .</u>
٢٨٠	<u>قال: من اصابه امر ينقض وضوءه وهو يطوف او يسعى فان طاف بعض الطواف او كله ولم يركع فانه يتوضأ ويبنى على طوافه ويصل الركعتين، واما في الصلاة فتتوضأ وتستكمل الركعتين اذا كان متعمدا، والسعي لا ينقض بالحديث .</u>
٢٨١	<u>الحائض اذا طافت ثم حاضت قبل السعي فسعت وهي حائض فأجراها، وقال</u>

اهل المدينة: من اصابه امر ينقض به وضوؤه وهو يطوف او يسعى وقد طاف  
بعض الطواف او كله ولم يركع تَوْضُأً ويستأنف الطواف والركعتين، واما  
السعي فانه لا يقطعه ما اصابه .

٢٨٢ وقال محمد: كيف افسد طوافه بعد فراغه منه قبل ان يصلي ركعتين - الخ .  
٢٨٣ بلغنا عن عمر انه طاف اسبوعا حين صلى الفجر ثم لم يصل الركعتين حتى اتي  
ذا طوى وارتفعت له الشمس ثم صلى الركعتين - الحديث .

٢٨٤ وقال اهل المدينة: انا نزع ان يفسد الصلاة - الخ .  
• التعليق المتعلق بالطواف بعد صلاة الفجر هل يصلي ركعتيه ام يؤخرهما الى طلوع  
الشمس تحقيق اتيق في ذلك .

٢٩٤ احتجاج محمد عليهم كيف تجوز النوافل بعد صلاة الفجر .  
٢٩٥ باب الذي يترك طواف الصدر

• لو ان رجلا فرغ من حجه الا طواف الصدر فسار قبل ان يطوف كان عليه  
دم فلا يرخص في طواف الصدر الا الحائض .  
• وقال اهل المدينة: لو ان رجلا جهل ان يكون آخر عهده الطواف بالبيت حتى  
صدر لم نر عليه شيئا - الخ .

٢٩٦ احتجاج محمد عليهم بحديث رواه بسنده عن ابن عمر؛ ما ورد في الباب من الآثار .  
٣٠٠ باب من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب

• من انتقض وضوؤه في الطواف يتوضأ ويبنى على طوافه .  
• وقال اهل المدينة: ان كان الطواف الواجب عليه يتوضأ ويستأنف الطواف،  
وان كان الطواف تطوعا وطاف ثلاثة اشواط تَوْضُأً واستأنف، وان  
لم يرد اتمامه تركه ولم يطف، وكذلك الصلاة النافلة - الخ .

٣٠٢ احتجاج الامام محمد عليهم بصحج .

٣٠٤ باب الرجل ينسى السعي بين الصفا والمروة  
 • من نسي السعي بين الصفا والمروة حتى يستبعد عن مكة وتجاوز وقتا من المواقيت يحزبه ان يبعث بهدى يذبح عنه بمكة .

٣٠٥ وقال اهل المدينة: من نسي السعي وخرج من مكة فليرجع وليسع - الخ .

٣٠٦ احتجاج الامام محمد عليهم .

٣٠٧ باب الرجل يواقع اهله وهو محرم  
 • قال ابو حنيفة في الرجل يقع بأهله في الحج ما بينه وبين ان يقف بعرفة: يجب عليه الهدى ويحج من قابل، وان كان وقع بعد الوقوف فعليه بدنة وتم حجه؛ وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس في الرجل يواقع اهله بعد الوقوف بعرفة قال: تم حجه .

٣٠٩ وقال اهل المدينة في الرجل يقع بأهله في ايام الحج ما بينه وبين ان يدفع من عرفة ويرى الجرة فانه يجب عليه الهدى وحج قابل - الخ . احتجاج الامام محمد عليهم .  
 ٣١٣ ما ورد في الباب من الآثار .

٣٢٥ رجل وقع بأربع نسوة له في يوم واحد أو ايام متفرقة وهو محرم ليس عليه الا كفارة واحدة، فان كن محرمات فطاوعته او استكرههن في مقام واحد فعلى كل واحدة منهن هدى وحج قابل .

• وقال اهل المدينة ان طاوعته فعلى كل واحدة منهن الهدى وحج قابل، وان اكرههن فعليه ان يحججن ويهدى عن كل واحدة منهن الهدى . وقال محمد: وكيف يجب عليه هديان والقضاء - الخ . احتجاجه عليهم مفصلا .

٣٣٠ باب الذي يفوته الحج

• من فاتته الحج احرم قدم يوم النحر ولم يدرك يحل بعمره ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر وعليه الحج من قابل .

٣٣٢ ما ورد في الباب من الآثار .

٣٣٥ باب القارن الذي يفوته الحج

• من قرن الحج مع العمرة ثم فاته الحج فعليه ان يحل بعمرتين وعليه الحج من قابل ولا هدى عليه .

٣٣٦ وقال اهل المدينة : من قرن الحج مع العمرة ثم فاته الحج فعليه ان يجمع قابلا و يقرن بين الحج والعمرة و يهدي هديين - الخ .

• وقال محمد أقرن قابلا و العمرة لم تنفثه و قد قضاهما صحيحة و ليس عليه هدي لأنه لم يتمتع و لم يحدث حدثا في حجه .

٣٣٧ باب الذي يواقع اهله قبل ان يطوف طواف الزيارة فيجب عليه الهدى

• من وجب عليه هدى لاصابته النساء قبل ان يطوف طواف الزيارة فان عليه بدنة و لا بأس بأن يشتريها بمكة و ينحرها بها ، و يتصدق بها و لا يأكل منها شيئا . و قال اهل المدينة لا ينبغي له ان يشتري هديه بمكة ثم ينحره بها لكنه ان لم يكن ساقه معه من اهله فيشتريه من اهل مكة ثم يخرجها منها الى الحل و ليسقه منه الى مكة ثم ينحره بها .

• قال محمد : كيف صار عليه ان يشتريه بمكة ثم يخرجها منها الى الحل - الخ .

٣٤٠ ما ورد في الباب من الآثار .

٣٤١ باب الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنت في يمينه

• قال ابو حنيفة في الرجل و المرأة يحلف احدهما بالمشي الى بيت الله الحرام فيحنت و يعجز حتى لا يقدر ان يمشي : انه يركب و يهدي هدبا و شاة تجزيه .  
• و قال اهل المدينة يركب و يهدي بدنة او بقرة .

٣٤٢ قال محمد : و قد روى ابو حنيفة عن علي انه قال : يركب و يهدي شاة .

٣٤٣ و قال ابو حنيفة : لو ان رجلا حلف بالمشي الى بيت الله و هو يقدر على المشي



فان شاء . شى وان شاء ركب و اهدى هديا .

٣٤٦ اثر هذا الباب .

٣٤٧ باب الذى يقتل الصيد فيحكم عليه جزاؤه

• قال ابو حنيفة فى الذى يحكم عليه بالهدى فى الصيد يقتله او يجب عليه الهدى فى غير ذلك : ان هديه لا يكون الا بمكة ، فاما ما عدل به الهدى من الصيام او الصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث احب صاحبه ان يفعله فعل .

• وقال اهل المدينة فى ذلك بقول ابى حنيفة ، وهو قول محمد .

• باب ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل

• لا يؤكل شىء من الهدى الا هديين هدى المتعة او التطوع اذا بلغ محله .

٣٤٨ وقال اهل المدينة : يؤكل الهدى كله الا هديين هدى جزاء الصيد وهدى الفدية .

• قال محمد : رجل اصاب اهله فوجب عليه الهدى كيف يؤكل من هذا وهو كفارة لما صنع - الخ .

٣٥٠ رد العلامة المفتى على ابن ابى شبة فى نسبه الى ابى حنيفة فى اكل هدى التطوع اذا عطب قبل محله ردا بليغا بحججه .

٣٥٦ باب المحرم يصيب بيض النعام

• فى بيض النعام يصيبه المحرم قيمتها . وقال اهل المدينة : قيمتها عشر ثمن البدنة فى النعامة كما يكون فى جنين المرأة الحرة غرة عبد او ائمة - الخ .

• قال محمد : كيف يقاس هذا بالجنين .

٣٥٨ ما ورد فى الباب من الآثار .

٣٦٦ باب الرجل يخلق رأسه من اذى وهو محرم

• من خلق رأسه من اذى وهو محرم بحجج او عمرة فعليه اى الكفارات شاء فدية من صيام او صدقة او نسك ، و الصدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين كل



- مسكين نصف صاع . وقال اهل المدينة مثل قول امامنا .
- ٣٦٦ وقال محمد: وهذا يدل على خطأ قول اهل المدينة فيما جعلوا من الكفارات في الطعام في جزاء الصيد مدا مدا - الخ . ما ورد في الباب من الآثار .
- ٣٧٠ قال ابو حنيفة: الصدقة في ذلك احب ، و النسك لا يكون الا بمكة . وقال اهل المدينة: النسك والصيام والصدقة ان شاء بمكة و ان شاء بغيرها من البلاد .
- وقال محمد: وكيف يكون النسك بغير مكة و انما النسك من الحج - الخ .
- ١٧١ باب الذي يجهل فيحلق رأسه قبل ان يرمى جمره العقبة
- قال ابو حنيفة في الرجل يجهل وهو حاج فيحلق رأسه قبل ان يرمى الجمره : انه لا شيء عليه .
- وقال اهل المدينة : اذا جهل الرجل فحلق رأسه قبل ان يرمى الجمره اقتدى .
- ٣٧٢ وقال محمد: الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك مشهور بين انه سئل يوم النحر عن حلق رأسه قبل ان يرمى قال « ارم ولا حرج » .
- ٣٧٣ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- ٣٧٤ تعليق العلامة المحشى في بيان معنى قوله عليه الصلاة والسلام حين سئل : لم اشعر فحقت قبل ان اذبح؟ فقال « اذبح ولا حرج » وقوله « ارم ولا حرج » فاسئل يومئذ عن شيء الا قال « لا حرج ، لا حرج » .
- ٣٨١ عرفة كلها موقف . والمزدلفة كلها موقف . ومنى كلها منحر وكل بالجناح مكة طريق ومنحر - الحديث .
- ٣٨٨ باب القوم المحرمين يصيدون الصيد الواحد
- قال ابو حنيفة في القوم المحرمين يصيدون الصيد الواحد: ان على كل واحد منهم جزاء وان كانوا احياء فأصابوا في الحرم صيدا فعليهم جزاء واحد بينهم بالحصص .
- وقال اهل المدينة في القوم يصيدون الصيد جميعا وهم محرمون لو في الحرم . وهم
- حلال

حلال : ان على كل انسان جزاء - الخ .

٣٨٩ قال محمد : لا يشبه الاحلة المحرمين يقتلون الصيد في الحرم - الخ .

٣٩٢ الأثر المسند في الباب .

باب الذى يقتل الصيد وهو محرم ثم يأكل منه

الذى يقتل الصيد وهو محرم ثم يأكله ان عليه كفارة واحدة ولا كلة .

٣٩٤ . وقال محمد : عليه كفارة واحدة لقتله ولا شئ . عليه لا كلة ولكنه آثم لا كلة .

٣٩٥ وقال اهل المدينة : ان قتله المحرم واكله عليه كفارة واحدة مثل من قتله ولم يأكل منه

باب الذى يصيد صيدا او يرميه بعد ما رمى جمرة بالعقة وحلاقة رأسه .

رجل رمى صيدا او صاده بعد رميه وحلاقة رأسه غير انه لم يفض فيطوف

طواف الزيارة ، اذا كان لمصائب للصيد في الحرم . فعليه جزاؤه ، و ان اصابه في

الحل فلا جزاء عليه .

وقال اهل المدينة : عليه الجزاء في الصيد اصابه في حل او حرم . احتجاج الامام

محمد عليهم بالآثار .

٣٩٩ احتجاج اهل المدينة لمذهبهم وجواب الامام عن حججهم .

٤٠٠ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤٠٦ باب الذى يقطع الشجرة من الحرم من حلال او محرم

في قطع شجر الحرم جزاء سواء قطعوها بحرم او حلال .

وقال اهل المدينة : ليس فيها جزاء . احتجاج الامام محمد عليهم .

٤٠٩ ما ورد في الباب من الآثار للمسندة .

٤١١ باب للصبي الصغير يصح به .

لا بأس بأن يصح بالصغير ويجرد للاجرام . و يمنع الطيب وتكل ما يمنع الكبير

في اجرامه - الخ .

- ٤١٢ وقال اهل المدينة: مثل قول ابي حنيفة الا في خصلتين - الحج .
- ٤١٣ منازعة الامام محمد معهم في خصلتين و احتجاجة عليهم .
- ٤١٥ باب الذى ينحر هديه في غير منى ايام الحج
- قال ابو حنيفة في من نحر هديه في ايام الحج في غير منى : ان ذلك يجره اذا كان في الحرم . وقال اهل المدينة: ليس لاحد ان ينحر في ايام منى الا في منى .
- وقال محمد: افضل الهدى ان ينحر بمنى لانها مناصر البدن في تلك الايام لكن لا بأس ان ينحر في الحرم حيث يحب .
- ٤١٦ الاثر المسند في الباب .
- ٤١٧ باب المريض و الصبي الذى لا يستطيع رمى الجمار
- قال ابو حنيفة في المريض و الصبي لا يستطيع الرمي : يرمى عنه و لا شيء عليه ، و ان صح المريض في ايام الرمي بعد ما رمى عنه فلا بأس .
- ٤١٨ وقال اهل المدينة في الصبي و المريض الذى لا يستطيع الرمي : يرمى عنه و يتحرى المريض حين يرمى عنه فيكبر و هو في منزله و يهريق دما ، فان صح المريض في ايام منى رمى الرمي الذى رمى عنه و اهدى .
- ٤١٩ وقال محمد : و ما له يهريق دما و قد رمى عنه فقد اجزاء ذلك و لا دم عليه ؛ و احتجاجة عليهم في وجوب اهداء الهدى عنه .
- ٤٢١ باب الذى يرمى الجمر بليل
- قال ابو حنيفة لا ينبغي رمى الجمرة يوم النحر حتى تطلع الشمس ، و من رمى قبل طلوع الشمس و بعد طلوع الفجر اجزاء ذلك و قد أساء . و قال اهل المدينة بكره رمى الجمرة يوم النحر حتى يطلع الفجر و من رمى فقد حل له النحر .
- وقال محمد : جاء عن ابن عباس حمل رسول الله صلى الله عليه و سلم اقية بنى عبد المطلب على حمراء و يقول : اى بنى لا ترموا الجمرة حتى تطلع الشمس .

- ٤٢٢ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .
- ٤٢٤ بَابُ الْأَوْقَاتِ إِلَى مَكَّةَ وَالرَّجُلُ يَكُونُ أَهْلَهُ دُونَهَا فَيَدْخُلُ مَكَّةَ بغيرِ أَحْرَامٍ
- قال أبو حنيفة: من كان أهله في الوقت مثل الجمعة وذات عرق وقرن ويلم  
أو دون ذلك إلى مكة فلا بأس أن يدخل مكة بغير أحرام - الخ .
- وقال أهل المدينة في الرجل يدخل مكة بغير أحرام لا يرى بذلك بأساً .
- ٤٢٥ احتجاج الإمام محمد عليهم بالآثار المعروفة .
- ٤٢٦ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .
- ٤٢٩ بَابُ الصَّلَاةِ بِمَنَى يَوْمَ التَّوْبَةِ وَالْجُمُعَةِ بِعَرَفَةَ وَمَنَى وَالصَّلَاةَ بِهَا وَالصَّلَاةَ بِمَنَى
- قال أبو حنيفة في أيام الحج إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض  
 أيام التشريق أنه لا الجمعة في منى في تلك الأيام إلا بمَنَى إذا كان الخليفة أو أمير  
 الحجاز أو أمير مكة وإن كانت بعرفة فلا الجمعة في ذلك .
- ٤٣٠ وقال أهل المدينة إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض أيام التشريق  
فلا يجمع في شيء من تلك الأيام .
- ٤٣١ قال محمد: قول أهل المدينة عجيب إلى من قول أبي حنيفة .
- وقال أبو حنيفة: صلاة المغرب والعشاء عشية عرفة ليلة النحر في المزدلفة لا ينبغي  
 أن يصلي واحدة منهما حتى يأتي المزدلفة فإذا أتاهما أذن المؤذن وأقام للمغرب  
 وإذا سلم من المغرب قام وصلى العشاء بغير أذان ولا إقامة - الخ .
- ٤٣٤ وقال أهل المدينة: يقيم للمغرب والعشاء أيضاً ولا يصلي بينهما شيئاً .
- ما ورد في الباب من الآثار المستندة .
- ٤٤٤ قال أبو حنيفة الدفع من المزدلفة قدر صلاة الصبح المسفر بها قبل أن تطلع الشمس  
وكذا قال أهل المدينة .
- قال أبو حنيفة في صلاة أهل مكة ومن كان بمكة مقياً لحج: أنه يصلي بمَنَى

اربعا وكذلك صلى بعرفة حتى يرجع الى مكة .

٤٤٥ وقال اهل المدينة في اهل مكة انهم يصلون بمنى اذا حجوا ركعتين حتى ينصرفوا الى مكة .

• التعليق البسيط متعلق هذه المسألة .

٤٦٦ قال ابو حنيفة : اذا كان امير الحج من اهل مكة صلى الظهر والعصر بعرفة اربع ركعات وصلى بعرفة ومنى واهل مكة معه ما اقاموا بمنى اربعا يتمون الصلاة .

• وقال اهل المدينة في امير الحاج ان كان من اهل مكة وغير اهل مكة انهم يصلون بعرفات ومنى ايام منى ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا الى مكة ومن كان مقيما بمنى وعرفات فانه يتم ولا يقصر .

• احتجاج محمد من جانب الامام على اهل المدينة .

٤٦٨ الاثر المسند المتعلق بهذا الباب .

٤٦٩ باب في هدى القارن والمفرد بالحج

• قال ابو حنيفة : لو ان رجلا قارنا للحج والعمرة لم يسق هديا ولم يشتره ولم يعرف به حتى كان يوم النحر وهو موسر فاشترى يوم النحر هديا فذبحه عن قرانه اجزاه ذلك ولم يحلق حتى يذبحه .

٤٧٠ وقال اهل المدينة : ان لم يكن معه هدى يعرف به يوم عرفة فليقص نسكه كله ولا يذبحن هديا حتى تمضي ايام التشريق .

• احتجاج الامام محمد عليهم من جانب الامام .

٤٧٢ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤٧٤ باب الرجل الذي يمر بالمعرس من ذى الحليفة راجعا من مكة

• قال ابو حنيفة في رجل مر بالمعرس من ذى الحليفة راجعا من مكة فان احب ان يعرس به حتى يصل في فعله وليس ذلك بواجب عليه .

- ٤٧٥ وقال اهل المدينة : لا ينبغي لاحد ان يجاوز المرس اذا قفل حتى يصلى فيه فان عرس في غير وقت صلاة فليقم حتى تحل الصلاة ثم صلى ما بدا له .
- وقال محمد : بلغنا انه صلى الله عليه وسلم عرس به وان عبد الله بن عمر اتاخ به وليس هذا عندنا من الامر الواجب - الخ .

\*\*\*\*\*

### كتاب البيوع

٤٧٨

#### باب ما يكره من بيع الرقيق والحيوان

- قال ابو حنيفة : لا يجوز بيع شيء من الحيوان من الرقيق ولا غيره بشيء من الحيوانات الرقيق ولا غيره نسيت - الخ .
- وقال اهل المدينة : لا بأس بأن يتباع العبد الفصيح التاجر بالاعبد الحبشية ليسوا مثله الى اجل .
- ٤٨٠ وقال محمد : لو جاز بيع الحيوان نسيت حتى يكون العبد والامة ديناً كما يكون في الخنطة والشعر لجاز للرجل ان يقترض من الرجل العبد فيكون عليه عبد مثله ديناً فيستحذمه شهراً ثم ان شاء رده بعينه - الخ .
- ٤٨١ قال ابو حنيفة : لو جاز هذا ما استقام ان تباع ما اشترت منه الى اجل معلوم من غير الذي هو عليه انتقد ثمنه او لم تنتقد .

#### ٤٨٢ ما جاء في الباب من الآثار .

#### باب الاقالة وما اشبهها

٤٩٩

- قال ابو حنيفة في الرجل يتباع العبد او الامة بمائة دينار الى اجل ثم يندم البائع فيسأل المبتاع ان يقله بعشرة دينار يدفعها اليه نقداً او الى اجل ويمحو عنه المائة دينار التي له عليه او يندم المبتاع - الخ .
- ٥٠٠ وقال اهل المدينة ان كانت الزيادة من البائع فهي جائزة وان كانت من المبتاع



فان ذلك لا ينبغي .

٥٠٠ قال محمد: محتجا عليهم ليس سيلها الا واحد - الخ .

٥٠١ وقال اهل المدينة: انما يكره ذلك لان البائع كانه باع ما اشترى وعشرة دنانير منه

بمائة دينار الى اجل قتلنا لهم وهذا لم يكن به بأس لو باع ما اشترى بعد ما قبضه - الخ .

٥٠٣ باب الرجل يشتري عبدا فما له للبائع الا ان يشترط المبتاع

• قال ابو حنيفة من اشترى عبدا فما له للبائع الا ان يشترط المبتاع - الخ .

• وقال اهل المدينة: اذا اشترط المبتاع مال العبد فهو له نقدا كان او دينا او عرضا - الخ .

٥٠٤ وقال محمد: زعم اهل المدينة ان رجلا لو اشترى من رجل عبدا بخمسمائة درهم

وكان للعبد من المال الف درهم فاشترى واشترط ماله ان ذلك جائز فيكون

العبد للمشتري والالف له بخمسمائة ما اعظم هذا القول احتجاجاته عليهم سوى هذا .

٥٠٩ باب الرجل يشتري العبد او الامة بالعهد

• قال ابو حنيفة: اذا اشترى الرجل العبد او الوليدة بغير الزاغة فقبض ما اشترى

فأصاب العبد شيء او حدث به عيب في الايام الثلاثة او بعدها من جنون

او برص او جذام لم يقدر المشتري على ان يرد العبد بما حدث عنده - الخ .

٥١٠ وقال اهل المدينة: ما اصاب العبد او الجارية عند المشتري في الايام الثلاثة فهو

من البائع فاذا مضت الثلاثة لم يرد من شيء اصابه بعد الثلاثة الا من ثلاث

نخصال الجنون والجذام والبرص - الخ .

٥١١ احتجاج محمد على اهل المدينة بفعل ابن عمر انه باع بالبراءة و سواه من

الاحتجاجات الطولية .

٥١٥ تعليق بسيط في الخيار .

٥١٨ باب الرجل يشتري الجارية فيعلمها ثم يصيب بها عيبا فيزيد ردها

• قال ابو حنيفة: من اشترى وليدة فأصابها ثم وجد بها عيبا وهي بكر او ثيب



فانه لا يقدر على ردها ولكنه يرجع بنقصان العيب - الخ .

٥١٩ ما ورد من الآثار المسندة في الباب .

٥٢١ وقال اهل المدينة : ان رد ولادة من عيب وقد اصابها ان كانت بكر اردها

وعليه ما نقص من ثمنها ، و ان كانت ثيبا فليس عليه شيء .

٥٢٢ احتجاج محمد على اهل المدينة .

٥٢٣ باب الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا

قال ابو حنيفة فيمن ابتاع رقيقا في صفقة واحدة فوجد في الرقيق عبدا مسروقا

او وجد بعبد منهم عيبا : ان كان لم يقبض العبد فهو بالخيار ان شاء اخذهم جميعا

ولا يوضع عنه للعيب شيء وليس له ان يرد بعضهم دون بعض .

٥٢٤ وقال اهل المدينة : فان وجد فيهم عبدا مسروقا او وجد به عيبا فان كان هو وجه

الرقيق او اكثر ثمننا او من اجله اشترى كان البيع مردودا كله - الخ .

قال محمد محتجا عليهم : كيف فرق اهل المدينة بين وجه العبد وغيره اذا لم يقبض - الخ

٥٢٥ باب الرجل يشتري الامة و يشترط عليه ان لا يبيعها

قال ابو حنيفة : من اشترى جارية على شرط ان لا يبيعها ولا يهبها او ما اشبه

هذا من الشروط فانه لا ينبغي للشترى ان يطاها و كان البيع مكروها .

٥٢٦ وقال اهل المدينة في هذا بقول ابى حنيفة وقال غيرنا وغيرهم البيع جائز والشرط باطل .

التعليق المتعلق بفساد البيع بالشرط رد فيه قول من اجاز البيع بالشرط ردا بلاغا .

٥٤٣ باب الرجل يشتري الثمرة او البطيخ و القثاء يريد يبعه

قال ابو حنيفة : من باع ثمرة من بطيخ او قثاء او جزر قد بدا صلاحه فيعه جائز ،

و ان شرط تركه لم يجز البيع ، و ان اشترط المشتري ان يكون له ما يحدث

كان الشراء فاسدا - الخ .

٥٤٣ وقال اهل المدينة في بيع البطيخ والقشء والخربز والجزر: ان يبعه اذا بدا صلاحه جائز، ثم يكون للمشتري ما نبت بعد ذلك حتى تنقطع ثمرته - الخ .

٥٤٤ قال محمد محتجا عليهم: وكيف يجوز له ما اشترى عما لم ينبت بعد ولم يُخلق ولم يكن ولم يد صلاحه - الخ .

### باب بيع العرية

٥٤٧

د قال ابو حنيفة في بيع العرية: ان كانت العرية حقا لصاحبها في كل عرية فكانت له نخلة بأصلها في حائط رجل غيره فأخرجت ثمرا فباع صاحب النخلة بخمرصها من التمر الى اجل او حال او الى انصرام فلا خير فيه، وان كان عراه على وجه الصلة وجعل مكانها بخمرصها ثمرا فلا بأس به - الخ .

٥٤٩ وقال اهل المدينة: العرية ان يعطى الرجل الرجل من نخلة تمر نخلة منها ثم يشغل عليه دخوله حائطه فيقول: لك بخمرصها تمرا الى انصرام، فهذا جائز .

٥٥٠ وقال محمد محتجا عليهم: هذه صلة لم يقبضها لأنها في رأس النخلة فاعطاؤه بخمرصها تمرا الى الجداد بمنزلة اول صلة فلذلك حوزناه - الخ .

د تعليق بسيط في تحقيق العرية أهى بيع ام صلة و هـ .

٥٥٦ باب الرجل يشتري حائطاً فيه تمر، يقبضه ويخلى له البائع ثم يبيعه بعد القبض آفة

د قال ابو حنيفة: من اشترى حائطاً فيه تمر قد بدا صلاحه فقبضه وخلق البائع بينه وبين صاحبه فأصابه بعد القبض آفة اذهبت الثمر كله او بهضه لجميع ما ذهب من ذلك من مال المشتري .

د وقال اهل المدينة: ما ذهب من ذلك الى الثلث فهو من مال المشتري، فاذا كان الثلث فصاعداً وضع ذلك عن المشتري .

د قال محمد: ما سئل القليل والكثير في ذلك الا سواء - الخ .

٥٥٧ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .

- ٥٦١ باب الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ ويستثنى بعضه  
 • قال أبو حنيفة: من باع ثمر حائط ثم بلغ و انتهى و استثنى بعضه فإن كان ثلثا أو ربما أو نصفًا أو شيئًا معروفًا فهو جائز، و إن كان مجهولًا لم يحز .
- و قال أهل المدينة في الرجل إذا باع ثمر حائط: إن له أن يستثنى من ثمر حائطه ما بينه و بين الثلث الثمر لا يجاوز ذلك، و ما كان دون ذلك فلا بأس به .
- ٥٦٢ و قال محمد محتجًا عليهم: ما سئل الثلث و ما أكثر منه و ما قل الا سواء فكيف افرق هذا - الخ .
- ٥٦٣ باب الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى  
 • قال أبو حنيفة: من اشترى من رجل ثلاثة أصع من رطب نخل مسمى قد بلغ رطبه أو خمسة أو طال من لبن غنم مسمى بشمن و نقد الثمن على أن يأخذ منه كل يوم ضاعًا أو كل يوم رطلًا من اللبن فذلك فاسد .
- ٥٦٤ قال محمد: لو جاز يبيع اللبن في الضروع أو جاز يبيع ما يأتي منه و ليس في الضروع لبن لجاز يبيع الولد في البطن و يبيع اللحم قبل أن يذبح - الخ .
- و قال أهل المدينة: البيع في الثمر و اللبن الذي وصفناه جائز - الخ .
- ٥٦٥ احتجاج محمد عليهم .
- ٥٦٦ باب الرجل يستأجر عبداً بعينه أو بتكاري راحلة بعينها  
 • قال أبو حنيفة: من استأجر عبداً بعينه أو تكاري راحلة بعينها إلى أجل فقال: اتكاري مثل راحلتك هذه بكذا وكذا درهما على أن تحملني إلى مكة في شهر كذا وكذا، أو قال: أستأجر منك هذا العبد يخدمني الشهر الداخل كله بكذا وكذا، فإن هذا جائز .
- ٥٦٧ و قال أهل المدينة: لا يصلح هذا و إن كان قد أوفاه الكراء - الخ .
- احتجاج محمد عليهم .

٥٧١

باب الصرف

• قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يشتري الرجل الذهب بالفضة جزافا اذا عزل ذلك فقال: ايمك هذا الذهب بهذه الفضة - النخ .

• وقال اهل المدينة: لا بأس بشراء ذلك اذا كان تبرا او حليا ، فأما دراهم بدنانير فلا حتى يعلم و بعد . وقال محمد: كيف ابطلتم الدنانير بالدراهم جزافا و اجزتم تبر الفضة بتبر الذهب جزافا - النخ .

٥٧٣

باب الرجل يشتري سيفا او مصحفا او خاتما

• قال ابو حنيفة: من اشترى مصحفا او سيفا او خاتما فيه فص و في شيء من ذلك فضة بدراهم فان كانت الفضة اكثر مما فيه من الفضة جاز البيع ، و ان كانت الدراهم وزنها مثل الفضة او اقل . فسد البيع ، و ان كان لا يدري ايها اكثر فسد البيع ايضا .

٥٧٤

• وقال اهل المدينة: ينظر الى قيمة الذي فيه الفضة فان كانت الثلثين و قيمة الفضة الثلث فذلك جائز اذا كان يدا يد . و قال محمد: كيف ينظر في هذا الى القيمة و الفضة الرديئة و الجيدة لا يجوز بيعها الا مثلا بمثل - النخ .

٥٧٦

ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٥٧٨ تعليق بسيط مفيد جدا في جواز بيع الفضة و الذهب مع غيرهما اذا كانا متصاين بالغير عزوجين او ملصقين معه .

٥٨١

باب الرجل يصطرف عند رجل دراهم بدنانير

• قال ابو حنيفة: اذا اصطرف الرجل الدراهم عند رجل بدنانير و دفع الدنانير و تفرقا ثم وجد فيها درهما زائفا الا انه فضة غير انه رديئة فاستبدله ، و ان كان ستوقا او رصاصا فانه يرده و ينتقض من الدنانير بحسابه ، و ان كان اصطرف الدنانير بشرة دراهم رده عليه و رجع بشرة دنانير و جاز الصرف فيما بقي .

وقال

(٢٠١١)

٨٠٤

٥٨٢ وقال اهل المدينة : اذا اصطفى درهم بدنانير ثم وجد فيها درهما او درهمن زائفين فأراد رده انتقض صرف تلك الدنانير و رد اليه ورقه .

• وقال محمد : لم انتقض البيع في بقية الدرهم - الخ .

٥٨٤ باب الرجل يراطل الرجل الذهب بالذهب

• قال ابو حنيفة : من راطل ذهابا بالذهب فكان بينهما فضل مثقال فأعطى صاحبه قيمته من الورق او العين او غير ذلك فلا بأس - الخ .

• وقال اهل المدينة : لا ينبغي ان يأخذه فان ذلك قبيح وذريعة الى الربا .

• قال محمد : وكيف كان ذلك ذريعة الى الربا - الخ .

٥٨٥ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٥٨٦ باب الرجل يراطل الرجل فيعطيه الذهب العتق

• قال ابو حنيفة : في الرجل يراطل الرجل الذهب فيعطيه الذهب العتق الجياد ويجعل معها تبراً ذهاباً غير جيدة و يأخذ من صاحبه ذهاباً كوفية مقطعة وهي مكروه عند الناس فيتبايعان بذلك مثلاً بمثل في الوزن جاز ذلك . وقال اهل المدينة : لا يجوز .

• وقال محمد : لم لا يجوز ذلك - الخ .

٥٨٧ باب الرجل يشتري من الرجل حنطة بدنانير الى اجل

• قال ابو حنيفة فيمن اشترى من رجل حنطة بدنانير الى اجل وقبض الحنطة ولم يدفع الدنانير حتى اشترى بها منه الذي يباعه الحنطة تمراً فلا بأس به وان اشترى بالدنانير تمراً من غيره معه و احال التمر على غيره فلا خير في ذلك .

٥٨٨ وقال اهل المدينة : ان اشترى بالدنانير الى اجل من يبعه تمراً قبل ان يقبضها لا خير فيه فان ابتاع ذلك من غيره تمراً قبل ان يقبض الدنانير و احال التمر على غيره فلا بأس به .

٥٨٩ وقال محمد: كرهوا الذي لا بأس به ووسعوا في الذي لا خير فيه - الخ .

• ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٥٩٠ باب الرجل يسلف في الطعام

• قال أبو حنيفة في الرجل يسلف في الطعام بسعر معلوم الى اجل فيحل الاجل ولا يتند المشتري عند البائع الا بعض ما يسلفه فيه ، فان اراد ان يستوفي ما وجد بسعره و يقيله في ما لم يحده عنده و يأخذ بحساب ذلك من الثمن الذي دفع اليه ان ذلك جائز .

٥٩١ قال محمد: وكذلك اخبرنا أبو حنيفة عن أبي عثمان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس في السلم يحل - الخ .

٥٩٤ وقال اهل المدينة : لا يصلح ذلك .

٥٩٥ وقال محمد: كيف كرمتم هذا - الخ . ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٥٩٧ باب الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا

• قال أبو حنيفة: من اسلم في حنطة شامية فلا بأس ان يأخذ بمحولة بعد محل الاجل ، وان اسلم في المعجوة من التمر فلا بأس ان يأخذ صيحانيا ارجما ، وان اسلم في حنطة فلا ينبغي ان يأخذ شعيرا ، ولا بأس بقفيز من حنطة بقفيزين من شعير يدا يد .

٥٩٨ وقال اهل المدينة: من اسلف في حنطة فلا بأس بأن يأخذ شعيرا بمكيلها ؛ وقالوا في الحنطة والمحولة والصيحاني كما قال أبو حنيفة .

• وقال محمد: وما بين الحنطة و الشعير منع . ثلثين بمثل ؟ قالوا لانه عندنا نوع واحد - الخ .

٦٠٠ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٦٠٣ التعليق الممتع البسيط في رد من نسب الى امامنا بأنه يجهل يبيع الحنطة الغائبة بعينها بالحنطة الحاضرة .



٦٠٧

باب الرجل يشتري بثلي دينار قمحا

- قال ابو حنيفة فيمن اشترى بثلي دينار قمحا فدفع دينارا و يأخذ ما اشترى من القمح و يرد عليه صاحب القمح تلك دينار عينا ذهابا : انه لا بأس بهذا .
- وقال اهل المدينة : يكره ان يعطى ذهابا و يأخذ ذهابا و حنطة . وقال محمد : هذا من ظنونكم ايضا التي تطلون بها البيوع ما ينبغي لاحد ان يكره هذا - الخ .

٦٠٨

باب الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف يتقاضاه

- قال ابو حنيفة فيمن اسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف يطلب طعامه فقال الذي عنده الطعام ما عندي طعام - الخ .

٦٠٩

وقال اهل المدينة : لا يصلح هذا بشرط ولا بغير شرط - الخ . احتجاج الامام محمد عليهم

• ذكر جواز السفنجة .

٦١٠

ما ورد في جواز السفنجة من الآثار مستندا عن ابن الزبير و ابن عباس .

٦١١

باب الرجل يسلف الدراهم النقص فيقضى دراهم وازنة

- قال ابو حنيفة في من اسلف دراهم به نقص فقضى دراهم وازنة بها فضل : انه لا يصلح فضل الوزن الذي ازداد . وقال اهل المدينة : لا بأس بذلك - الخ .
- وقال محمد : يمنعون من البيوع في الاشياء التي ينبغي ان يشدد فيها ثم لا يبرح لهم الامور حتى يحلوا المكروه الواضح اليين - الخ .

٦١٣

باب السلم

- قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يسلم في طعام و لا غيره الا بأجل معلوم و كيل معلوم و مكان معلوم اذا كان له حل و مؤنة و الا فلا بأس ان لا يسمى المكان و يوفيه في المكان الذي اسلم اليه فيه ، و لا بد من ان يقبض رأس المال قبل ان يقترقا - الخ .



٦١٣ و قال اهل المدينة: السلم جائز و ان لم يضرب له اجلا اذا تقد رأس المال قبل ان يفترقا و يكون الذي اسلم فيه حالا يأخذ اذا شاء .

٦١٤ قال محمد: وكيف تجاز السلم في الحال و في الآجل .

• ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٦١٩ باب الرجل يأخذ الرغيف بالرغيفين

• قال ابو حنيفة: لا بأس بالخبز قرص بقرصين يدا بيد و لا بأس بمظلم بصغير يدا بيد .

• و قال اهل المدينة: لا خير في الخبز قرصا بقرصين، اما اذا كان يتحرى ان يكون مثلا بمثل فلا بأس به و ان لم يوزن .

• و قال محمد: ان كان الخبز لا يجوز الا مثلا بمثل ما يحل التحرى فيه لانه يخطئ و يصيب و يزيد و ينقص - الخ .

٦٢١ باب الرجل يبيع الطعام و لا يستثنى منه شيئا

• قال ابو حنيفة: من باع طعاما جزافا و لم يستثن منه شيئا اذا اتقده الثمن ثم بدا له ان يشتري منه شيئا فان لم يقبضه منه المشتري فليس ينبغي له ان يشتري منه شيئا، و ان كان قبضه فلا بأس ان يتباع منه ما احب .

• و قال اهل المدينة: من باع طعاما جزافا و لم يستثن منه شيئا ثم بدا له ان يشتري منه شيئا فلا بأس ان يشتري منه الثلث فما دونه و لا يشتري منه اكثر من ذلك .

• قال محمد: ما فرق بين الثلث و بين اقل من ذلك - الخ .

٦٢٣ باب الرجل يبيع الحنطة ثم يأخذ ثمنها تمرا

• قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يأخذ الرجل ثمن حنطة باعها تمرا قبل ان يفارقه و بعد ما يفارقه و ما احب يدا بيد .

• و قال اهل المدينة: لا بأس بأن يأخذ الرجل بثمان حنطة باعها تمرا قبل ان يفارقه فان يفارقه بعد يبيع الحنطة فلا يأخذ من ثمن الحنطة طعاما و لا اداما .

- ٦٢٤ قال محمد: فكيف قلتم هذا صار صرنا فان اقرقا فسد وان لم يقرقا جاز - الخ .  
 • اثر هذا الباب •

### باب الرجل يشتري الخنطة بالدقيق

- قال ابو حنيفة: لا خير في شراء الخنطة بالدقيق مثلاً بمثل ولا بأكثر من ذلك ولا بأقل .  
 • وقال اهل المدينة: لا بأس ببيع الخنطة بالدقيق مثلاً بمثل .  
 • وقال محمد: اهل المدينة يطلون الذي لا بأس به و يميزون مثل هذا !! احتجاجاته عليهم مفصلة •

٦٢٦ التعليق البسيط في علة نهى الربا •

### باب الرجل يتاع الطعام جزافا

- ٦٣٩ • قال ابو حنيفة: من ابتاع طعاما جزافا من رجل ثم اصيب ذلك الطعام فاستهلك فانه ان لم يسلمه الى المشتري حتى اصيب فهو من مال البائع .  
 • وقال اهل المدينة: يهلك من مال الذي ابتاعه •  
 • قال محمد: ما ابد قوتهم هذا من قوتهم في الجماعة ان رجلا لو ابتاع ثم نخل فسلم البائع ذلك للمشتري وقبضه ثم اصابته جائحة انه من مال البائع - الخ •  
 • ما ورد من اثر في الباب •

### باب بيع اللحم باللحم

- ٦٤٠ • قال ابو حنيفة: لا بأس بلحم الابل ولحم البقر بلحم الغنم ولحم الغنم بلحم الابل اثنان بواحد يد يد •  
 • وقال اهل المدينة: لحوم الابل والبقر والغنم وما اشبهه بمنزلة الشيء الواحد، ولحوم الحيتان كلها شيء واحد •  
 • وقال محمد: وكيف فسد لحم الارنب بلحم البقر الا مثلاً بمثل - الخ •

- ٦٤٤ باب السلف في العروض وغيرها  
 قال أبو حنيفة: لا بأس بأن يشتري الرجل الثوب من الكتان الشعلوى أو القصبى بالآثواب من الأتريبى أو القسى أو الثوب من القرير، ولا بأس بالشعلوى بالقصى أو بالقصين يدا بيد و نسيئة - الخ .
- ٦٤٥ قال محمد بنسند عن إبراهيم: إذا اختلف النوعان بما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد يدا بيد، ولا خير فيه نسيئة .
- وقال أهل المدينة: لا بأس بأن يشتري الثوب من الكتان أو الشعلوى أو القصبى بالآثواب من الأتريبى أو القسى أو الزيفة أو يشتري الهروى أو المروى بالملاحف اليمانية أو الشقاق وما أشبه ذلك الواحد بالاثنتين أو الثلاثة يدا بيد أو الى أجل، وإن كان من صنف واحد فلا خير فيه نسيئة - الخ .
- ٦٤٦ وقال محمد: ما تفاوت وما لم يتفاوت سواء، إنما ينظر الى الأجناس فإن اختلف جازت فيه نسيئة - الخ .
- ٦٤٧ باب الرجل يسلف في عرض من العروض  
 قال أبو حنيفة: من أسلف في عرض وكان ذلك موصوفاً فأسلف فيه الى أجل فخل الأجل فليس ينبغي للشترى أن يبيع شيئاً من ذلك من الذى اشتراه منه بمثل ذلك الثمن ولا بأكثر منه ولا بأقل قبل القبض، وكذلك لا ينبغي أن يبيعه من غيره غير واحد من الوجوه حتى يقبضه .
- ٦٤٨ وقال أهل المدينة: لا ينبغي أن يبيعها من الذى هى عليه بأكثر من الثمن ولا بأس بأن يبيعها من غير الذى اشتراها منه .
- احتجاج محمد عليهم بما رواه مالك بنسند عن ابن عباس، واحتجاجهم عليه بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، وجوابه عن احتجاجهم .
- ٦٥٠ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٦٥٠ تعليق تمتع مفصل في تحقيق « يحيى عن عامر » او « يحيى بن عامر » - الى ص ٦٥٣ .

٦٥٥ باب الرجل يسلف ذها او ورقا في عرض

- قال ابو حنيفة : من سلف ذها او ورقا في عرض اذا كان موصوفا الى اجل ثم حل الاجل فلا خير في ان يبيعه قبل ان يحل الاجل - الخ .
- وقال اهل المدينة : لا بأس ان يبيعه من البائع قبل ان يحل الاجل او بعد ما يحل بعرض يعجله و لا يؤخره - الخ .

- وقال محمد : كيف اجاز له ان يبيع ذلك من الذي عليه العرض بعرض و لا يجوز له ان يبيعه بذهب او ورق - الخ .

٦٥٧ باب الرجل يسلف في دنائير او دراهم في اربعة اثواب موصوفة الى اجل

- قال ابو حنيفة : من اسلف دنائير او دراهم في اربعة اثواب موصوفة الى اجل فلما حل تقاضى صاحبها فلم يجد ما عنده و وجد عنده ثيابا دونها من صنفها فقال : اعطيك ثمانية اثواب من ثيابي هذه ، ان هذا لا يجوز .

- وقال اهل المدينة : لا بأس بذلك ان اخذها قبل ان يفترقا ، فان دخل ذلك الاجل فلا خير فيه .

- قال محمد : فكيف جاز هذا و قد جاء في هذا بعينه اثر : اخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الملك - الحديث .

٦٥٨ باب الحديد و النحاس و ما اشبههما مما يوزن

- قال ابو حنيفة في الحديد و الرصاص و النحاس و ما اشبههما : لا بأس بكل واحد من هذه الاصناف ان يأخذ رطلا منه برطل مثله يدا يد ، و لا خير فيه اثنان بواحد من جنس واحد - الخ .

- ٨٦٠ وقال اهل المدينة : لا بأس برطل من حديد برطلين منه يدا يد ، و لا خير في شيء من ذلك نسيئة ، و لا بأس برطل من حديد برطلين من نحاس - الخ .

٦٦١ وقال محمد: كيف جاز القت عشرين رطلا بأربعين رطلا يدا يد وهم يكرهون قفيزا من شعير بقفيزين من شعير يدا يد - الخ .

٦٦٢ وقال اهل المدينة: ما اشترت من هذه الاصناف كلها فلا بأس ان تبعه قبل ان يقبضه من غير صاحبه اذا قبضت منه اذا اشترته وزنا او كيلا ، فاذا اشترته جزافا فبعه من غير الذي اشترته منه بنقد او مال الى اجل .

٦٦٣ وقال محمد: وهذا ايضا لا ينبغي ان يفتى به احد و ان يشتري شيء من الوزن او الكيل فيباع قبل ان يقبض وقد نهى عن بيع ما لم يقبض .  
ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

#### باب بيع الفرر

٦٦٧

قال ابو حنيفة: لا يجوز بيع الزيتون بالزيت و لا الجللجان بدهن الجللجان الا ان يعلم يقينا ان ما في الزيتون اقل مما اعطى من الزيت - الخ .  
وقال اهل المدينة: هذا مكروه كله لا يحل ان كان اقل او اكثر .  
وقال محمد: وما مأس بهذا اذا كان الدهن اكثر مما في الحب من الدهن - الخ .  
٦٦٨ تعليق يتعلق بهذه المسألة تمتع - مفصل .

#### باب الرجل يبيع المتاع من بارناجه

٦٧٠

قال ابو حنيفة في الرجل يقدم له اصناف من البز فيحضره السوام و يقرأ عليهم بارناجه و يقول في كل عدل كذا و كذا ملحفة بصرية و كذا و كذا رجلة صابرية ذرعها كذا و كذا و يسمى اصناف البز لهم بأجناسه فيقول اشترؤا مني بهذه الصفة فيشترون الأعدال فيفتحونها و يندمون: ان لهم ان يروا - الخ .  
٦٧١ وقال اهل المدينة: ذلك لازم لهم اذا كان موافقا للبارناج الذي باعهم عليه .  
وقال محمد بن الحسن: الحديث المعروف للذي لا يشك فيه: من اشترى شيئا ولم يره فهو بالخيار اذا رآه .

٦٧٢ وقال اهل المدينة : اذا وجد مواقعا للبارناج جاز عليه - الخ .

• تخرىج الحديث الذى ذكره الامام محمد .

### باب بيع الخيار

٦٧٧

• قال ابو حنيفة فى رجل باع سلعة من رجل على ان استشير فلانا فان رضى به والا فلا بيع يتنا فندم قبل ان يشاور فلانا : فللمشترى ان يرد البيع .

٦٧٩ وقال اهل المدينة : ليس له ان يرجع و البيع لازم ، فان لم يوقت وقتا و البيع على ما وصفناه فلا خيار للمشتري فيه وهو لازم له .

• وقال محمد : وكيف اخزتم هذا بغير وقت ؟ ارايتم ان قال البائع فاني لا استشير سنة و قال المستشار لا اشير عليه عشر سنين ابقى البيع موقفا على حاله .

### باب الرجلين يتبايعان ولا يذكران خيارا

٦٨٠

• قال ابو حنيفة : اذا تباع الرجلان ولم يذكر خيارا فقد وجب البيع ولا خيار لهما وان لم يفترقا . وقال اهل المدينة هما بالخيار ما لم يفترقا عن مجلسهما ذلك - الخ .

• وقال محمد : وكيف قلتم اذا لم يشترطا خيارا كانا بالخيار ما لم يفترقا - الخ .

٦٨٣ تحقيق المعلق فى خيار المجلس ، تعليق بسيط ممنوع جدا .

٦٩٠ ما روى محمد عن ابراهيم بسنده فى خيار المجلس .

### باب ما يجوز فى الدين وما لا يجوز من ذلك

٦٩٤

• قال ابو حنيفة فى الرجل يكون له على الرجل مائة دينار الى اجل فاذا حلت قال له الذى عليه الدين بعتى سلعة ثمنها مائة دينار قدما بمائة وخمسين الى اجل : ان هذا جائز . وقال اهل المدينة لا يصلح هذا .

• قال محمد : ولم لا يصلح هذا - الخ .

### باب ما يجوز من بيع المكائلة

٦٩٦

• قال ابو حنيفة فى الرجل يشتري طعاما فيكثاله ثم يشتريه منه آخر : انه لا بد له ان يكثاله بعد شرائه ثانيا - الخ .

٦٩٧ وقال اهل المدينة : ان ابتيع بهذه الصفة بنقد فلا بأس به ، فان بيع الى اجل فانه مكروه حتى يكثاله المشتري الآخر .



٦٩٧ طلب الامام منهم وجه التفريق بين بيعه بالقد و بين بيعه الى اجل .

• تخرج حديث « من اشترى طعاما كيلا فلا يسه حبه سكره » .

٦٩٩ باب بيع الدين

• قال ابو حنيفة: لا ينبغي ان يشتري ديناً ، وعند اهل المدينة ، مصلح .

٧٠٠ وقال محمد : ماتونا بدليل التفريق بين الصورتين .

• روايته الاثر المسند في الباب .

٧٠١ باب الشركة و التولية

• قال ابو حنيفة في الرجل يبيع البر المصنف و يستثنى منها ثيابا غير اعيانها فالبيع فاسد .

٧٠٤ وقال اهل المدينة : ان استثنى ثيابا رقيقا فاشترط ان تغسل من ذلك الرقم

فلا بأس به و الا فانا نراه شريكا في عدد البر .

• مناقشة الامام محمد معهم بأنه كيف يكون شريكا في عدد البر الذي استثنى .

٧٠٦ باب الشركة و التولية و الا فانه في العلمام

• قال ابو حنيفة : لا خير في الشركة و التولية في العلمام و غيره من العلم ، حتى يقبض - الخ .

• وقال اهل المدينة : لا بأس بها اذا كان ذلك بالقد .

٧٠٧ احتجاج الامام عليهم بالحديث : من اشترى طعاما الا فلا يسه حبه سكره - الخ .

٧٠٨ ما ورد في الباب من الآثار المسددة .

٧١٠ قال ابو حنيفة : من اشترى سلعة فقهه ثم اشرك به ، حلا و غنه و نقددا

ثم ادرك السلعة شيء ينزعها من ايديها - الخ . اهل المدينة و اهل الشام .

٧١١ قال ابو حنيفة : فان اشترط المشتري على الذي اشركه تعضد البيع و عند ما يبيع

البائع الاول : ان عهدتك على الذي ابتعت منه . و لشركه فاسدة .

• وقال اهل المدينة : ذلك جائز .

• وقال محمد : ان جاز ان يشترط ذلك قبل ما يبيع انه يجوز بعد الغاوت - الخ .

٧١٢ قال ابو حنيفة : من ابتاع سلعة فقهها ثم قال رجل سكره نصيب هذه السلعة

و انا ابيعها لك جميعا ان هذه الشركة فاسدة .



٧١٣ و قال اهل المدينة : ان قال اشركنى بنصف هذه السلعة على ان ابيع لك النصف الآخر فهذا لا بأس .

• قال محمد : أليس كان حين كان يباع جديدا - الخ . معارضته لقولهم مفصلة .

#### ٧١٤ باب افلاس الغريم

• قال ابو حنيفة في رجل باع من رجل متاعا فأفلس المتاع فالبائع ان وجد متاعه بعينه فليس بأحق من الغرماء - الخ .

• وقال اهل المدينة : اذا افلس المتاع فالبائع اذا وجد متاعه بعينه فهو أحق به من الغرماء .

٧١٥ و قال ابو حنيفة : ان مات وقد قبض ما اشترى فالبائع اسوة الغرماء ، فان لم يكن قبض فالبائع احق به .

٧١٦ قال محمد : وكيف الغرماء بالافلاس احق بمتاعه من الغرماء وقد قبض ما اشترى .

٧١٨ قال ابو حنيفة : من اشترى سلعة غزلا او متاعا او بقعة من الارض ثم احدث في البقعة دارا او نسج الغزل ثوبا ثم افلس المشتري فليس البائع احق بذلك من الغرماء .

• و قال اهل المدينة : اذا قال رب البقعة انا آخذ البقعة و ما فيها من البنان فليس له ذلك تقوم البقعة - الخ .

٧٢٠ مناقشة محمد معهم . تعليق بسيط تمتع في مسألة استحقاق المتاع بعد الافلاس .

#### ٧٢٦ باب ما يجوز في السلف و ما لا يجوز

• قال ابو حنيفة : لا يستحب ان يستقرض رجل شيئا من الحيوان .

• و قال اهل المدينة : لا بأس بذلك .

٧٢٧ و قال محمد : ولئن جاز قرض العبيد ليجوز ان تقرض الجارية .

#### ٧٢٩ باب جامع البيوع

• قال ابو حنيفة : من اشترى ابلا او رقيقا او جباب بز او قلائس او خفافا او عنعلا مجازفة فذلك جائز - الخ .

• و قال اهل المدينة : لا يجوز ان يشتري شيئا مجازفة - الخ .

٧٣٠ قال محمد : وكيف لم يحزم هذا مجازفة - الخ .

٧٣٢ و قال ابو حنيفة في الرجل يعطى الرجل السلعة يبيعها له و قد قومه فقال ان

- بعثها بهذا الثمن فلك دينار و ان لم تبعها فليس لك شيء - النخ .
- ٧٣٣ وقال اهل المدينة : ليس بذلك بأس اذا سمي له ثمنًا يبيعها له و سمي له جعلًا معلومًا - النخ .
- وقال محمد هذا شرط شرط له و جعل جعل له فليس ينبغي ان يذهب عمله باطلا ان لم يبيع .
- وقال اهل المدينة لو ان رجلا جاء ببعد من اهل العراق الى سيده بالحجاز لم يكن له جعل .
- جواب الامام محمد لاهل المدينة .
- ٧٣٤ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .
- ٧٣٧ بتحقيق المعلق في جعل الآتي ، وهو متم بسيط
- ٧٤٤ قال ابو حنيفة في الرجل يعطى السلعة فيقال له بعها و لك كذا و كذا في كل دينار شيئًا مسمى : ان ذلك لا يصلح ، فان باع فله اجر مثله لا يجاوز به المسمى .
- ٧٤٥ • قال اهل المدينة : هذا احنا لا يصلح .
- وقال محمد : و هذا ترك منكم لقولكم الاول - النخ .
- ٧٤٦ باب ما باع من السلعة بأقل او اكثر او بمثل ذلك الى الاجل او بعده او قبله
- قال ابو حنيفة : من اشترى سلعة فقبضها فلم ينقد الثمن حتى باعها من اشتراها بأقل من الثمن فلا خير فيه - النخ .
- وقال اهل المدينة : من باع سلعة الى اجل فلا بأس به ان يشتريها بأقل او بأكثر او بالمثل الى الاجل - النخ .
- وقال محمد : انما نكره من هذا خصلة واحدة ان يشتريه بأقل قبل ان يستوفي الثمن .
- ٧٤٨ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .
- تعليق بمنع على مسألة اشترى ما باع بأقل مما باعه الى اجل و تحقيق حديث زيد بن ارقم .
- ٧٥٤ باب ما جاء في ثمن الكلب
- قال ابو حنيفة : لا بأس بثمن كلب الصيد و لا بأس ببيعه . و قال اهل المدينة : لا خير في بيع الكلب . مناقشة محمد معهم .
- ٧٥٥ بيع الفهد و البازي و الصقر و اكل لحومها .
- امره صلى الله عليه و سلم بقتل الكلاب ثم نهيه عن قتلها .
- ٧٥٨ تعليق بسط متم جدا في جواز بيع الكلاب و اكل ثمنها .

## ١ فهرس الجزء الثالث من كتاب الحجة على أهل المدينة

### كتاب الكراهية والاستحسان

#### باب كراهة جمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وكنيته

قال محمد: أكره إذا سمي الرجل محمداً أن يكنى بأبي القاسم - الخ .

و قال مالك لا بأس به .

ما ورد من الآثار المسندة في ذلك .

٢ تحقيق مسألة جواز الجمع بين اسمه صلى الله عليه وسلم وبين كنيته بعده وعدمه .

٣ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤ - ٦ تخريج الحديث و تحقيقه من جانب المعلق .

#### باب اقتناء الخصيان

#### باب ما يكره من خل الخمر وما لا يكره

قال أبو حنيفة: لا بأس بالخمر يكون للمسلم أن يصب فيها الماء أو يطرح فيها الملح

فصير خلا فيؤكل أو يباع .

و قال أهل المدينة: لا يحل هذا ولا بيعه ولا أكله . احتجاج الإمام عليهم .

٩ بلغنا عن علي رضي الله عنه أنه اصطبغ بخمر و بلغنا ذلك عن ابن عباس .

تخريج الأثر .

١٠ بلغنا عن أبي الدرداء أنه قال: لا بأس بخمر الخمر . تخريج الحديث .

ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

١٤ تسكلة للباب من جانب المعلق في تحلل الخمر و تخليلها وحل خله و حرمة .

كتاب المضاربة	١٩
باب المضاربة بالعروض	٢٠
قال ابو حنيفة لا ينبغي ان تكون المضاربة بالعروض لا تكون الا بالدرهم والدنانير .	•
وقال اهل المدينة : لا ينبغي لأحد ان يقارض احدا الا في العين - الخ .	•
احتجاج الامام عليهم باجتهاده .	٢١
باب الشروط في المضاربة	٢٢
قال ابو حنيفة : من دفع الى رجل مالا واشترط عليه ان لا تشتري بمالى الاسلعة كذا وكذا لشيء يبقى في ايدي الناس او لا يبقى فذلك جائز وهو على ما اشترطا و لا ينبغي له ان يشتري غير ما امر به .	•
وقال اهل المدينة : من اشترط على المضارب ان لا يشتري الاسلعة كذا وكذا فان كانت تبقى كالحيوان فقال لا تشتري الا الحيوان او الا البر فهذا جائز . فان كانت لا تبقى وتختلف في المواسم فهذا لا ينبغي .	•
احتجاج الامام عليهم .	٢٣
باب الرجل يشتري من مضاربه	٢٤
قال ابو حنيفة : لا بأس بأن يشتري رب المال من مضاربه بعض ما اشترى اذا كان صحيحا على غير شرط . وكذلك قال اهل المدينة . وقال بعض اصحابه : لا يجوز ذلك الا ما اشتراه بماله . وقال محمد : القول ما قال ابو حنيفة واهل المدينة .	•
باب السلف في المضاربة	٢٤
قال ابو حنيفة في رجل دفع مالا مضاربة فأخبره العامل ان المال اجتمع عنده وسأله ان يسلفه ففعل فذلك جائز . وقال اهل المدينة لا يصلح ان يسلفه اياه حتى يقبض صاحب المال ماله . احتجاج الامام عليهم .	•

باب الدين في المضاربة

٢٥

• قال ابو حنيفة فيمن دفع الى رجل ديناً في مضاربة فاشترى به سلعة ثم باعها بدين و ربح ثم هلك قبل ان يقبض المال جعل القاضى للبت وصيا فيدفع الى صاحب المال رأس ماله و حصته من الربح - الخ .

• و قال اهل المدينة : ان شاء ورثة العامل ان يقتضوا المال و هم على شرط ايهم فذلك لهم - الخ .

٢٧ احتجاج الامام عليهم .

باب الرجل يدفع إليه مالا مضاربة فيبيع بالدين

٢٨

• قال ابو حنيفة : من دفع ماله مضاربة فباع بالدين فيبيعه جائز ، و لا يضمن الا ان يكون نهى عن الدين فضمن ذلك .

• و قال اهل المدينة : ان باع بالدين ضمن .

• احتجاج الامام عليهم .

باب المحاسبة في المضاربة

٢٩

• قال ابو حنيفة : لا يجوز للمضارب و رب المال ان يفاصلا و المال غائب عنهما حتى يحضر المال . وكذلك قال اهل المدينة . و هو قول محمد .

• باب الرجل يدفع الى رجل مالا مضاربة ثم جاءه بمال فقال : هذه حصتك من الربح

• قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة ثم جاءه فقال : هذه حصتك من الربح و قد اخذت لنفسى مثله و رأس مالك عندي لا احب ذلك و لا يكون قسمته حتى يحضر المال كله و يحاسبه ثم يقتسمان الربح بينهما - الخ .

• و قال اهل المدينة مثل ذلك . و هذه كله قول محمد .

• باب الرجل يدفع اليه المال مضاربة فيشتري منه جارية فبطاها ثم بدعى الحبل

• قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة فعمل فيه فرج ثم اشترى



من ربح المال جارية فوطئها فحملت منه فادعى الجبل فان كان فيه فضل كانت ام ولده وغرم رأس المال - الخ .

٣١ و قال اهل المدينة : ان اشترى جارية من ربح المال او من جملة فوطئها فحملت منه و نقص المال اخذت قيمة الجارية من ماله ، و ان لم يكن له مال بيعت الجارية حتى يوفي المال من ثمنها .

و قال محمد : ان كان عتق منها شيء بحملها منه فليس ينبغي ان تباع الجارية كان له مال او لم يكن ، و ان لم يكن جرى فيها عتق بحملها منه فلتبع - الخ .

٣٢ باب الرجل يدفع الى رجل مالا مضاربة و يأمره ان يعمل فيه برأيه  
 قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة و امره ان يعمل برأيه فاشترى سلعة و زاد ثمنها من عنده فالمضارب شريك صاحب المال في الربح و النقصان بحساب ما زاد فيها من عنده .

و قال اهل المدينة : ان دفع اليه مالا قراضا فتعدى فاشترى به سلعة و زاد في ثمنها من عنده فصاحب المال بالخيار ان يبيع سلعته ان شاء ان يأخذ المال و قضاء ما زاد من عنده ، و ان ابى كان المقارض شريكا له في النماء و النقصان بحساب ما زاد فيها من عنده .

٣٣ احتجاج الامام عليهم

و باب الرجل يدفع المال مضاربة و لم يأمره ان يعمل في ذلك برأيه  
 قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة و لم يأمره ان يعمل برأيه و لم يأذن له ان يدفعه مضاربة فدفعه المضارب الى آخر مضاربة فالاول ضامن لرب المال و يأخذ الاول من الثاني رأس المال ، فان كان فيه نقصان فعلى الاول ، و ان كان فيه ربح كان بينهما على ما اشترطا ، و ينبغي للاول ان يتصدق بحصته و لا يأكله ، و لاشيء لرب المال - الخ .

- ٣٤ قول اهل المدينة فيه .  
 احتجاج الامام عليهم .  
 بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن ربح ما لم يضمن .  
 ٣٥ اثر مسند ورد في الباب .  
 باب الرجل يدفع المال مضاربة فاستسلف منه العامل .  
 قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة فاستسلف منه العامل مالا فاشترى به سلعة لنفسه بغير امر صاحبه : ان استسلفه باطل ، وما اشترى فهو على المضاربة والربح بينهما والوضعية على مال المضاربة .  
 وقال اهل المدينة : صاحب المال بالخيار ان شاء شركه في السلعة عسلى نحو قراضها وان شاء خلى بينه وبينها واخذ من رأس ماله .  
 ٣٦ احتجاج الامام عليهم احتجاجا قويا .  
 باب الكراء في المضاربة .  
 قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة فاشترى به سلعة ثم حملها الى بلدة التجارة فبارت عليه وخاف النقصان فتكاري عليها الى بلد آخر فباع بقم ان فاعترق الكراء اصل المال كله فالمضارب متطوع ولا شيء له من ثمن السلعة .  
 ٣٧ وقال اهل المدينة : اذا اشترى بالمال سلعة ثم حملها الى بلدة التجارة فبارت فباعها بنقصان ان كان به وفاء بالكراء فبسييل ذلك ، وان بقى من الكراء شيء بعد ذهاب اصل المال كان على العامل .  
 ٣٨ احتجاج الامام عليهم .  
 ٣٩ باب اختلاف رب المال والمضارب في الربح .  
 قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة فعمل به فربح فيه فقال العامل : عاملتك على ان لي ثلثين ، وقال رب المال : قارضتك على ان لك النصف ،



فالقول قول رب المال .

- ٣٩ و قال اهل المدينة : القول قول العامل مع يمينه - الخ .
- احتجاج الامام عليهم وقال : القول قول المضارب مع يمينه وعلى العامل اليمة .
- ٤٠ باب رجل يدفع الى رجل المال مضاربة فاشتري به السلعة فوجد المال قد سرق
- قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة فاشتري به سلعة ثم ذهب  
ليدفع المال الى رب السلعة فوجد المال قد سرق بعد ما اشترى فالمضارب يرجع  
على المال بمثل المال يدفعه الى البائع و يأخذ السلعة فتكون على المضاربة - الخ .
- ٤١ وقال اهل المدينة : يلزم العامل المشتري أداء ثمنها الى البائع ، و يقال لرب المال :  
ان شئت ان تدفع الثمن و السلعة ينيك . تكون السلعة قراضا ، و ان شئت فابراً  
من السلعة ، فان دفع الثمن الى العامل كانت قراضا - الخ .
- ٤٢ احتجاج الامام عليهم احتجاجا حسنا .
- ٤٣ باب اذا تفاخرا فبقى عند احدهما شيء من المضاربة
- قال ابو حنيفة في المضاربين اذا تفاصلا فبقى عند العامل من المتاع الذي يعمل  
فيه خلق قرية او ثوب او اشباه ذلك تافها كان او غير تافه من مال المضاربة  
لا يترك شيء للمضارب .
- ٤٤ و قال اهل المدينة : ان كان تافها لا خطب له فهو للعامل .
- احتجاج الامام عليهم .
- باب الرجل يدفع الى رجل مالا مضاربة فقال رب المال بعها ، وقال المضارب لا
- قال ابو حنيفة في رجل دفع الى رجل مالا مضاربة فاشتري به سلعة فقال له رب  
المال بعها ، و قال المضارب لا اري وجهه . و اختلفا فالمضارب يجبر على بيعها .
- ٤٥ وقال اهل المدينة : لا ينظر الى قول واحد منهما و لكن يسأل عن ذلك اهل المعرفة  
و البصر فان يروا وجه البيع بيعت و الا امسكت . احتجاج الامام عليهم .

## كتاب الحبس اى الوقف

٤٦

### باب الرجل يقول دارى حبس على فلان

قال ابو حنيفة: اذا قال رجل: دارى حبس على فلان وعقبه لاياع ولا يورث، فهذا باطل وللحابس ان يرجع فيها، وان مات كان ميراثا لورثته.

وقال اهل المدينة هذا جائز فان انقض كل من جعلت له رجعت الى اولى الناس بالحابس لاياع ولا يورث.

احتجاج الامام عليهم.

تحقيق المعلق فى الوقف عند الامام.

٤٧

رد المعلق كلمة نسبت الى ابن ابي شيبة فى حق الامام الاعظم فى عدم لزوم الوقف.

٤٨

### باب الرجل يحبس داره على اصغر اولاده و على عقبه

٥٢

قال ابو حنيفة فى رجل حبس دارا له على اصغر اولاده و على عقبه من بعده لاياع ولا يورث فى مرضه فلم يجز الورثة ذلك ان هذا باطل.

وقال اهل المدينة: تكون حبسا على جميع ورثته من الثلث على قدر موارثهم - الخ.

احتجاج الامام عليهم.

٥٣

### باب الحبس على ولد الولد و لا ولد لولده يوم حبس

٥٤

قال ابو حنيفة فى رجل حبس حبسا عند الموت على ولد ولده و لا ولد يومئذ لولده فان هذا باطل.

وقال اهل المدينة: يحبس الوصية من الثلث و ينتظر بها ولد الولد فان ولد له كان حبسا عليه، و ان ايس رجعت اليه او الى ورثته.

احتجاج الامام عليهم.

٥٥

### باب الرجل لا ولد له وحبس داره على ولد ولده

٥٥

قال ابو حنيفة فى رجل لا ولد له حبس داره على ولد ولده ان هذا باطل.

٥٥ و قال اهل المدينة في رجل لا ولد له حبس داره على ولد ولده ان له ان يرجع  
 مالم يولد له ولا يكون له ان يرجع اذا ولد له .

احتجاج الامام عليهم .

٥٦ باب الرجل يحبس داره على ولده و ولد ولده

قال ابو حنيفة في رجل حبس دارا له على ولده و ولد ولده : لا يجوز ذلك .  
 و قال اهل المدينة : يجوز هذا و لا يكون لولد البنات منه شيء حتى يسميها .

احتجاج الامام عليهم .

باب الرجل يحبس غلامه على رجل الى اجل

قال ابو حنيفة في رجل حبس غلامه على رجل الى اجل و سلمه اليه بماله ثم بدا  
 له ان يأخذ ماله او ما اكتسب عند الحبس ان له ان يأخذه و ماله .

كان ابو حنيفة لا يجيز شيئا من الحبس الا في الوصية عند الموت بخدمة عبد  
 او بسكنى داره او بظهر دابته او بغلة ارضه لرجل بعينه او يوصى بالغلة للفقراء  
 فانه يجيز هذا من الثلث و ما سوى ذلك يراه باطلا .

٥٧ و قال اهل المدينة : يجوز حبس الغلام بماله و ليس لسيدة ان تأخذ ماله ما دام  
 الغلام حيا ، و ان هلك كان ماله لسيدة .

٥٨-٥٧ و قال محمد : وكيف صار السيد لا يقدر على اخذ ماله و انما حبس خدمته فليس  
 للحبس له من رقبته و لا ماله شيء - الخ . و قد جاءت آثار كثيرة في الحبس  
 على ما قال ابو حنيفة - الخ .

٥٩ ما ورد من الآثار المستندة في الباب .

٦٥ قال محمد : انما يجوز الحبس عندنا ما يكون يرجع آخره الى الفقراء و المساكين  
 و ابن السبيل و لا يرجع آخره الى الميراث ابدا .

٦٥-٦٦ مقالة المعلق في ان احادث الوقف بمراى من اصحابنا و لهم مقال في فهمها

و الجواب

و الجواب عما اعترض ابن ابي شيبة و ابن حزم من حيث انهما لم يتفكرا في الأحاديث و لم ينوصا فيها .

### كتاب الشفعة

٦٧

• قال ابو حنيفة: الشريك في الدار احق بالشفعة من غيره ثم الشريك في الطريق ثم الجار الملاصق، و قال: لا شفعة الا في ارض او دار او عقار، و لا شفعة في شيء من الحيوان و لا غيره .

• و قال اهل المدينة: الشفعة فيما لم يقسم، فاذا وقعت الحدود فلا شفعة .

• قالوا: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يقض للجار بالشفعة .

٦٨-٦٧ • و قال اهل العراق ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قضى للجار بالشفعة الخ .

٦٩ • ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٧٥ • تعليق كثير النفع في تحقيق حديث الجار احق بشفعته الى ص ٧٩ .

٧٩ • قال ابو حنيفة فيمن اشترى شقصا في ارض مشتركة بثمن الى اجل فأراد الشريك ان يأخذها بالشفعة ان نقد الثمن كان له ان يأخذ بالشفعة و ان ابي ان يؤديه الا اجله و ابي البائع و المشتري ان يرضيا بالحوالة قيل له امكث الى الاجل فاذا حل فانقد وخذ بالشفعة .

٨٠ • و قال اهل المدينة ان كان الشريك مليا فله الشفعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل

و ان كان مخوفا فاذا جاءهم ملي فذلك له .

• احتج الامام عليهم و عارضهم معارضة حسنة .

### باب شفعة الغائب

٨١

• قال ابو حنيفة للغائب على شفيعه ابدا حتى يعلم بالبيع فاذا علم به و لم يقدم لذلك

ار لم يبعث و كيلا فلا شفعة له و الوقت فيه قدر المسير من حين علم بالشفعة .

• و قال اهل المدينة لا ينقطع شفعة الغائب و ان طال غيبته و ليس لذلك حد

نقطع اليه الشفعة .

٨٢ احتجاج الامام عليهم .

» قال شريح الشفعة لمن واثبها . و تخريج الاثر من المعلق له .

» كلام المعلق و تحقيقه في حديث الشفعة كحل العقال .

٨٣ باب الرجل يهلك فيورث ارضه ورثته في الشفعة

» قال ابو حنيفة في الرجل يورث الارض نفرا من ولده فيكون بينهم ثم يولد

لاحد النفرا اولاد ثم يهلك الثاني فيبيع احد واه الميت الثاني حقه من الارض

جميع الشركاء في الارض شركاء في الشفعة و لا يكون احدهم احق بالشفعة .

» وقال اهل المدينة اخوة البائع احق بها من عمومته شركاء ابيه .

» احتجاج الامام عليهم .

٨٥ باب الشفعة على الرأس

» قال ابو حنيفة الشفعة على الرأس و ليس على الانصباء صاحب النصيب القليل

و الكثير فيها سواء .

» وقال اهل المدينة بين الشركاء على حصصهم .

» احتجاج الامام عليهم .

٨٦ باب الرجل يشتري الارض فيعمرها .

» قال ابو حنيفة في الرجل يشتري الارض فيعمرها بأصل نصيبه منها ثم يأتي رجل

فيدرك فيها حقا فيريد ان يأخذ بالشفعة له ان يأخذ بها و يقال للعمر اقلع

ما غرس و اقلع بناءك يأخذ الشفيع الدار بالثمن الا ان يتراضيا ان يأخذ

الشفيع ذلك بالقيمة .

٨٧ وقال اهل المدينة من اشترى ارضا فعمرها بالأصل يضعه فيها او البئر يحفرها

ثم يأتي رجل يدرك فيها حقا فيريد ان يأخذها بالشفعة فلا شفعة له فيها الا ان

يعطيه قيمة ما عمر



- ٨٧ مناقشة الامام اهل المدينة في قولهم هذا .
- ٨٩ باب الرجل يشتري شقصا في ارض مشتركة
- قال ابو حنيفة : من اشترى شقصا من ارض مشتركة على انه فيها بالخيار فأراد شركاء البائع ان يأخذوا ما باع شريكهم بالشفعة قبل ان يختار المشتري فلهم ان يأخذوا بالشفعة .
- وقال اهل المدينة : ليس للشركاء شفعة ان كان المشتري بالخيار ولم يكن للبائع خيار - الخ .
- احتجاج الامام عليهم .
- ٩٠ باب الرجل يشتري العبد او الدابة او الثوب انه لا شفعة في ذلك
- قال ابو حنيفة : لا شفعة في عبد و لا وليدة و لا في شيء من الحيوان و لا ثوب . و كذلك قال اهل المدينة . و كذلك قال محمد .
- باب الرجلين يكون بينهما برقيع احدهما نصيبه هل فيها شفعة
- قال ابو حنيفة في البر يكون بين الرجلين لها بياض ارض فباع احدهما نصيبه من ذلك فلشريكه ان يأخذ بالشفعة .
- وقال اهل المدينة في بر ليس لها بياض : انه لا شفعة فيها انما الشفعة فيما يقسم و تقع فيه الحدود .
- ٩١ احتجاجات الامام عليهم بالنظر
- باب الرجل يشتري شقصا من دار فيها شفعة
- قال ابو حنيفة فيمن اشترى شقصا من دار فيها شفعة لناس فعملوا بالشفعة فان لم يطلبوها حين علموا فلا شفعة لهم .
- ٩٢ • وقال اهل المدينة : ينبغي للمشتري ان يرفع الشركاء الى السلطان ، فان لم يرفع امرهم وعلموا باشتراؤه فتركوا ذلك حتى طال زمانه ثم طلبوا فلا نرى لهم ذلك .

٩٢ احتجاج الامام عليهم ، وقال : قال شريح : الشفعة لمن واثبها ، وتخرج المعلق له .

٩٣ باب الرجل يهب الشقة في ارض مشتركة

» قال ابو حنيفة : من وهب شقصة من دار او ارض مشتركة فأثابها الموهوب له بها بنقد او عرض فالحبة باطلة .

٩٤ و قال اهل المدينة : يأخذها الشركاء بالشفعة و يدفعون للموهوب له قيمة مشوبته دنائير او دراهم .

» احتجاج الامام عليهم .

٩٨ كتاب النكاح

» باب المرأة تزوج امها او عبدها او تعقد عقدة النكاح

» قال ابو حنيفة : لا بأس بأن تزوج المرأة امها او عبدها ، ولا بأس ان يأمر عبدها فيتزوج و يزوج امها ، وكذلك الرجل .

» وقال اهل المدينة : لا تزوج المرأة الأمة ولا العبد . و اذا ارادت ان تزوج خادمها استخلفت رجلا فزوجها .

» احتجاج الامام عليهم ، و قال : اذا جاز لها ان تستخلف من يزوج جاز لها ان تلي ذلك ، لو لم تجز لها ان تزوج ما جاز لها ان تستخلف .

٩٩ قصة تزويج خنساء بنت خدام ابوها وإثابها ، وتحقيق المعلق في رد النبي صلى الله عليه وسلم نكاح الكارهة ، و انها واقعتان احدهما واقعة البكر و الثانية واقعة الثيب و هي خنساء .

١٠٠ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

١٢٣ باب نكاح الجد او الاخ ايها اولى بنكاح اليتيمة الصغيرة

» قال ابو حنيفة : الجد ارلى بنكاح اليتيمة من الاخ ، و قال : ليس الى الارصاء من النكاح شيء انما النكاح الى الاولياء و اولى الناس بنكاح الصغيرة الأب



ثم الجد ابو الأب ثم الأخ .

١٢٣ و قال اهل المدينة : الأخ اولى بالنكاح من الجد ، و الوصى اولى بنكاح اليتيم من اخيها اذا اوصى ابوها اليه .

• قال الامام : ليس في النكاح وصية انما النكاح الى الأولياء و ليس الى الأوصياء - الخ .

١٢٦ باب اولياء النكاح على الكبيرة البالغة ما يجوز و ما لا يجوز

• قال ابو حنيفة : ليس لاحد من الأولياء ان يكره وليته على النكاح اذا بلغت .

• و قال اهل المدينة : ليس لاحد من الأولياء ان يكره وليته على النكاح الا الأب في ابنته البالغة .

• سرد الامام ما ورد من الآثار في هذا الباب .

• تخريج المعلق لحديث «البكر تستأذن في نفسها واذنها صماتها» ، و تأييده له و تحقيقه .

١٣٦ تنبيه مفيد في الأحاديث التي وردت في ولاية الأولياء على النساء في النكاح .

١٣٧ مناقشة المعلق ابن أبي شعبة في إيراد علي الامام في نكاح غير الولى .

١٣٨ باب نكاح الصغير و الصغيرة و ما يجوز عليهما اذا ادركا و ما لا يجوز

• قال ابو حنيفة : اذا زوج الصغيرة و الصغير والدهما او جدما ابو الأب اذا

كان الوالد ميتا فالنكاح جائز ، و لا خيار لهما اذا بلغا ، و ان ماتا توارثا ، فان

زوجهما غير الأب و الجد فالنكاح جائز ، و ان ماتا توارثا ، ولهما الخيار اذا ادركا .

١٤٢ و قال اهل المدينة : لا ينبغي ان يزوج الصغار الا الآباء ، و ينبغي للسلطان ان

يتقدم في ذلك ثم يفسخ ما كان من ذلك بعد التقدم ، فمن انكح الصغير

و لم ينكحه ابوه فهو بالخيار اذا بلغ .

١٤٣ احتجاج الامام عليهم

١٤٥ رد المعلق على ابن حزم في قوله : ان تزويج الصغيرة غير الأب لا يجوز .

١٤٧ ما ورد في الباب من الآثار المستندة .

- ١٥٠ باب النفقة من يجبر عليها من ذى الرحم المحرم وغيره  
 قال محمد: زعم أهل المدينة أنهم لا يجبرون على النفقة إلا الوالد على ولده والولد على والديه وأما غيره من ذى القربات الرحم المحرم فإنهم لا يجبرون على النفقة في الرضاع ولا غيره .
- ١٥٢ قال أبو حنيفة: يجبر الرجل على نفقة كل ذى رحم محرم من صغير ليس له مال أو رجل لا يقدر على العمل أو امرأة صغيرة أو كبيرة لا مال لها على قدر موارثهم .
- ١٥٣ وقال أهل المدينة: لا ينفق على أحد من هؤلاء إلا والد على ولده أو ولد على والديه ولا يجبر في نفقة جد ولا جدة ولا ولد صغارا كانوا أو كبارا نساء كانوا أو زمنى من الرجال .
- وقال محمد: الكتاب ينطق بخلاف ما قال أهل المدينة: والوالدان يرضعن أولادهن حواين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك» - الخ .
- ١٥٦ بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أن امرأة رفعت إليه عم صبي لها فقرض عليه نفقته .
- ١٥٧ الأثر المسند الوارد في الباب .
- ١٥٨ باب نكاح الأولياء الأخ من الأب والأم أولى من الأخ من الأب في النكاح وغيره  
 قال أبو حنيفة: لا ولاية في النكاح للأخ من الأب مع الأخ من الأب والأم إلا أن يكون غائبا غيبة منقطعة - الخ .
- ١٦١ وقال أهل المدينة: الأخوة سواء في الولاية في النكاح، الأخ من الأب والأم والأخ من الأب في ذلك شرعا سواء .
- وقال محمد: وكيف للأخ الأب ولاية في النكاح ومعه أخ للأب والأم - الخ .

- ١٦٣ باب في الرجل يزوج ابنه و هو صغير  
 قال ابو حنيفة في الرجل يزوج ابنه و هو صغير وللابن مال او لامال له فالتكاح جائز  
 و الصداق على الابن و ليس على الأب من الصداق شيء الا ان يكون ضمن ذلك .
- ١٦٤ و قال اهل المدينة : ان زوجه و لا مال لابن فالصداق على الأب لازم له ابداء .  
 و قال محمد : و كيف يلزم الأب الصداق و لم يضمن لهم شيئا - الخ .
- ١٦٥ قول ابن حزم : لا يجوز للاب ان يزوج ابنه الصغير ، ورد المعلق عليه بالحجج القوية .  
 ١٦٦ ولو زوج طفله الفقير او عبده او مكاتبه لا يلزمه المهر عندنا - الخ نقله المعلق .
- ١٦٧ باب في الرجل يزوج ابنه و هو كبير  
 قال ابو حنيفة في الذي ينكح ابنه الكبير و هو غائب فيسكوه ذلك الابن اذا  
 بلغه و يرد النكاح : يفسخ النكاح .
- و قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة الا انهم قالوا : الفرقة تطليقة .  
 و قال محمد : كيف يكون الفرقة طلاقا و لم يقع نكاح ثابت و لو ماتا لم يتوارثا - الخ .
- ١٧١ باب الرجل يغيب و له ابنة صغيرة امر اخاه ان يزوجهما من يرضاه  
 قال ابو حنيفة في رجل خرج الى بلد و خلف ابنة صغيرة و قد بلغت ان تجامع  
 و لم تبلغ مبلغ النساء و امر اخاه ان جاء من يرضاه يزوجهما اياه فأنكحهما  
 الأب و هو غائب و انكحها اخوه : ان نكاح الأول ، نهما جائز - الخ .
- ١٧٢ و قال اهل المدينة : خرج الى بلد و خلف ابنة و امر اخاه ان جاء من يرضاه  
 ان يزوجهما اياه فأنكحهما الأب و هو غائب و انكحها اخوه لا ينفخي ان  
 يستخلف غيره ، فان دخل بها احدهما فهو أولى بها .
- ١٧٤ احتجاج الامام عليهم  
 ١٧٥ باب الرجل تزوج المرأة البكر او الثيب  
 قال ابو حنيفة في الذي يتزوج المرأة غضبا لسلطان او غير ذلك : ان النكاح جائز

- إذا اقرت مستكرمة ، وكذلك الطلاق والعقاق .
- ١٧٧ وقال اهل المدينة في الذي ينكح المرأة غضبا لسلطان يفرق بينهما ولا يقران على نكاحهما وإن رضيت به بعد دخوله بها .
- قال محمد : بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثلاث هزلن جد وجدهن جد الطلاق والعقاق والنكاح - الخ .
- تخريج الحديث و تحقيق لفظ « النكاح » و الرجعة ، ايها لفظ الحديث .
- ١٨٠ احتجاج الامام عليهم .
- ١٨٥ باب الرجل يتزوج المرأة في عدتها
- قال ابو حنيفة في الذي يتزوج المرأة في عدتها من زوج غيره فيدخل بها : انه يفرق بينهما ، ولها المهر بما استحل من فرجها ، فاذا انقضت عدتها من الاول تزوجها الآخر ان اراد ذلك و تابعته المرأة عليها .
- ١٨٦ وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة الا في خصلة ، قالوا : لا يجتمعان ابدا بنكاح مستقبل .
- احتجاج الامام عليهم .
- بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال : لا يجتمعان ابدا .
- ١٨٧ بلغنا انه قال ثم رجع عنه الى قول على رضى الله عنه .
- ١٨٨ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .
- ١٩٣ باب في الذي يتزوج الامة و تخبره انها حرة
- قال ابو حنيفة في الذي ينكح الامة و تخبره انها حرة فيصدقها الصداق العظيم الذي لا يصدقه مثلها من الاماء ثم يعلم انها امة فيفرق بينهما : ان لمولاهما مهر مثلها - الخ .
- ١٩٤ وقال اهل المدينة في الذي ينكح الامة فتخبره انها حرة فيصدقها الصداق العظيم فيفرق بينهما : ان لها ما استحلها من الصداق و يأخذ ولده بالقيمة يوم يزرع منه .



١٩٥ مناقشة الامام معهم .١٩٦ باب الرجل يشتري جارية فيطأها ثم يعلم انها حرة

» قال ابو حنيفة في رجل اشترى جارية فأصابها ثم جاء العلم بأنها حرة: ان على

الذي وطئها مهر مثلها بمسيسه اياها ان علم بحريتها حين وطئها او لم يعلم .

» وقال اهل المدينة: ان علم بحريتها حين وطئها كان لها عليه مهر مثلها ، و ان

لم يعلم فليس عليه شيء ، و عليها ان تعتد عدة المطلقة .

» مناقشة الامام اياهم بايراده نظائر نقضهم بها .

١٩٩ باب النكاح في الهزل و اللعب و الجد

» قال ابو حنيفة في نكاح اللعب و الهزل: انه جائز كما يجوز نكاح الجد .

» وقال اهل المدينة في نكاح اللعب و الهزل: لا يجوز منه الا ما كان على وجه الجد .

» مناقشة الامام قولهم .

٢٠٠ حدث « ثلاث هزلن جدّ و جدّه جدّ: النكاح و الطلاق و العتاق » .

» ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٢٠٣ باب الرجل وكل الرجل ان يزوجه امرأة و سماها له بمهر مسمى معلوم

» قال ابو حنيفة في رجل بعث رجلا و امره ان يزوجه امرأة و سماها بصدّاق

مائة دينار و لم ترض المرأة بالمائة فزادها الرسول من عنده نظرا لصاحبه

فلم يحز الزيادة قال: لا يكون ذلك على الرسول و يكون على الزوج ان شاء

رضي بالزيادة و ان شاء رد النكاح - الخ .

٢٠٥ و قال اهل المدينة: ان لم يكن دخل بها احلفه بالله ما امره بالزيادة ثم خيرت

المرأة ان شاءت دخلت على المائة دينار و ان شاءت فارقت و لا شيء لها عليه

و لا على الرسول و كانت فرقتها طلاق .

٢٠٦ و قال محمد: في هذه المسألة وجوه من العجائب ما منها وجه الا لو شاء القائل

• أن يقول هو إيجاب من صاحبه لقال ، قولهم متشئت ينقض بعضه بعضا ، وما عندهم في ذلك أثر يعتمدون عليه .

٢٠٩ باب الرجل يتزوج المرأة على شيء مسمى بعضه نقد و بعضه تأخير الى اجل مسمى

• قال ابو حنيفة في رجل نكح بشيء بعضه نقد و بعضه نسيئة الى اجل على انه ان هلك فلا شيء لها فالنكاح جائز .

٢١٠ و قال اهل المدينة : لا يصح هذا النكاح بل هو فاسد .

• و قال محمد : كيف فسد النكاح و انما هو شرط في النكاح و كل شرط في النكاح باطل و النكاح جائز لا يبطله الشرط - الخ .

• ورد اثر مسند في الباب .

٢١٥ باب الرجل يتزوج الأمة و يشترط ان كل ولد تلده حر

• قال ابو حنيفة : من تزوج امة باذن مولاهما على ان ما ولدت من ولد فهو حر فالنكاح جائز و ما ولدت حر .

• و قال اهل المدينة النكاح فاسد و ما ولدت حر .

• و قال محمد : النكاح لا يفسده الشرط - الخ .

٢١٧ تقوية حديث اقل المهر عشر دراهم و لا تقطع اليد في اقل منها و تحقيقه .

٢٢٢ باب نكاح السر اذا شهد عليه العدول

• قال ابو حنيفة : نكاح السر جائز اذا شهد عليه عدول و ان استكتموا ذلك .

• و قال اهل المدينة لا يجوز نكاح السر و ان شهد عليه العدول .

٢٢٤ و قال محمد : كيف يبطل هذا و قد شهدت عليه العدول - الخ .

٢٢٩ ما ورد من الآثار المسندة في الباب .

٢٣١ باب الرجل يتزوج المرأة بمهر مسمى الى اجل

• قال ابو حنيفة في الرجل يتزوج المرأة بمائة دينار الى سنة فالنكاح جائز و ان

تصدق بمهرها عليه قبل ان تستوفيه فهو جائز ولا بأس ان يدخل بها قبل ان يعطيها شيئا .

٢٣١ و قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة الا انهم قالوا يكره للرجل ان يمس المرأة حتى يعطيها من مهرها شيئا - الخ .

٢٣٣ قال محمد : لم كرهتم ان يدخل عليها قبل ان يعطيها شيئا اذا رضيت به اولياؤها - الخ .

• ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٢٣٩ باب الرجلين يدعيان نكاح امرأة

• قال ابو حنيفة في الرجلين يدعيان نكاح امرأة و يأتي كل واحد بالبينة على نكاحه و لا يدري ايها نكح قبل فأيهما اقرت له بالنكاح فهي امرأته و ان كذبتهما جميعا لم يكن بينها و بين واحد منهما نكاح .

٢٤٠ و قال اهل المدينة : تطرح شهودهما جميعا ثم تنكح من شئت و شاء وليها نكاحا جديدا .

٢٤٣ باب الرجل يريد ان يزوج ابنته البكر فتحلف بعق مالمالكها او بصدقة مالها .

• قال ابو حنيفة في البكر يريد ابوها ان يزوجه فتحلف بعق مالمالكها او بصدقة مالها ان لا يزوجه الذي يزوجه ابوها ثم يزوجه على ذلك يقع عليها ما حلفت عليه و لا يجوز النكاح الا برضاها .

• و قال اهل المدينة : النكاح جائز و ليس لها يمين في عتاق و لاصدقة انه مولى عليها .

٢٤٥ و قال محمد : وكيف يسكون البكر البالغة مولى عليها - الخ .



٢٤٦

باب القسم بين النساء

• قال ابو حنيفة في الرجل يتزوج المرأة وعنده امرأة اخرى انه يقيم عند التي تزوج بكرا كانت او ثيبا كما يقيم عند الأخرى - الخ .

• وقال اهل المدينة ان كانت التي تزوج بكرا اقام عندها سبعا و ان كانت ثيبا اقام عندها ثلاثا قبل ان يقسم للتي عنده .

٢٤٧

مزيدة على الباب في القسم بين النساء من جانب المعلق .

٢٤٨

قال محمد: وكيف فلتم هذا وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين تزوج ام سلمة ان شئت سبعت لك وسبعت لهن وان شئت درت عليك وعليهن .

• اسناد هذا الحديث .

٢٤٩

وقال اهل المدينة : انما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لام سلمة ان شئت سبعت لك وسبعت لهن وان شئت ثلثت و درت عليهن .

• مؤاخذه الامام اياهم في لفظ الحديث و مناقشته اياهم .

٢٥٤

باب الحرية و الأمة تكونان تحت الحر

• قال ابو حنيفة : الحرية و الأمة تكونان تحت الحر او تحت العبد القسم بينهما للحرية ليلتان و للأمة يوم و ليلة .

• وقال اهل المدينة : القسم بينهما من نفسه سواء .

٢٥٥

وقال محمد: كيف خفي هذا على من نظر في الفقه وجالس العلماء و الآثار في هذا كثيرة معروفة عن علي وغيره - الخ .

• تحقيق قسم الأمة على نصف الحرية من جانب المعلق .

٢٥٨

ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

- ٢٦٤ باب انكاح الرجل امته ابنه وعبدته ابنته  
 قال ابو حنيفة : لا بأس ان يزوج الرجل امته ابنه و ابنته من عبده اذا رضا بذلك ان كانا بالغين و ان كانا صغيرين فذلك جائز و لا خيار لهما بعد البلوغ .
- ٢٦٥ و قال اهل المدينة : لا ينبغي لرجل ان يزوج ابنه امته و لا ابنته عبده .
- ٢٦٦ مناقشة الامام اهل المدينة في قولهم .
- ٢٦٧ اذا ملك الرجل بعض امرأته او ملكت المرأة بعض زوجها فسد النكاح .
- ٢٦٩ باب المرأة تزني فيقام عليها الحد فتزوج قبل ان تحيض  
 قال ابو حنيفة في المرأة تزني فيقام عليها الحد فتزوج قبل ان تحيض فالنكاح جائز و ان حملت من الزنا و لا ينبغي لزوجها ان يطأها .
- ٢٧١ و قال اهل المدينة : ان تزوجت الزانية قبل ان تحيض ثلاث حيضات فالنكاح فاسد - الخ .
- ٢٧٢ و قال محمد : كيف يكون على الزانية عدة ثلاث حيض وهي مما لا يثبت نسب ولدها - الخ .
- ٢٧٧ باب الرجل يقول كل امرأة اتزوجها فهي طالق  
 قال ابو حنيفة في رجل قال كل امرأة اتزوجها فهي طالق ثلاثا البتة ان ذلك كما قال .
- ٢٧٩ و قال اهل المدينة : ليس ذلك بطلاق الا ان يسمى امرأة بعينها او قبيلة او بلدة فاذا كان ذلك فحنت وجب عليه الطلاق .
- ٢٨٠ و قال محمد : ما بين جملة هذا و بين ما خص ذلك فرق و ما القول فيه الا احد قولين - الخ .

٢٨١ تحقيق المعلق في تعاقب الطلاق بالنكاح و صحة وقوعه بعد النكاح و اثباته بحجة قوية رادا على ابن حزم .

٢٨٩ باب الرجل يقول كل امرأة تزوجها من بنى فلان فهي طالق ثلاثا البتة  
 قال ابو حنيفة : اذا قال الرجل كل امرأة تزوجها من بنى فلان فهي طالق  
 ثلاثا البتة فانه لا يزوج منهن امرأة الا طلقت منه البتة فان نكحها بعد زوج  
 لم تطلق .

و قال اهل المدينة : تطلق ابدا كلما تزوجها و ان تزوجها عشرين مرة .  
 ٢٩٠ و قال محمد : انما قال كل امرأة تزوجها فانما التزويج على مرة واحد و ليس  
 على كل تزويج - الخ .

٢٩١ باب الرجل يخلف لا يتسرى جارية  
 قال ابو حنيفة في الرجل يخلف ان لا يتسرى الجارية ان التسرى ان يبوئها بيتا  
 ويحصنها و يطأها طلب ولدها او لا .  
 ٢٩٢ و قال اهل المدينة : الاستسار ان يطأ جاريته النمس ولدها ام لا بوأها بيتا  
 او لم يبوئها .

و قال محمد : كيف سرية و هي خادمة تستقى الماء لاهلها و تشتري لهم حوائجهم  
 و انما السرية المحصنة التي توطأ - الخ .

٢٩٣ باب الرجل يقول لامرأته كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق  
 قال ابو حنيفة في رجل قال لامرأته كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق  
 البتة فطلق امرأته التي كانت عنده ثلاثا او واحدة فانقضت عدتها ثم تزوج  
 الأخرى ثم تزوج الاولى بعد ما تزوجت زوجا آخر ودخل بها انهما امرأتاه  
 جميعا - الخ .

٢٩٣ وقال اهل المدينة اذا قال الرجل لامرأته كل امرأة تزوجها عليك فهي طالق البتة فان طلقها ثلاثا البتة ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي طلقها بعد زوج وقد دخل بها لم يحنث، وان طلق الاولى واحدة فأنقضت عدتها ثم تزوج امرأة ثم تزوج التي طلقها وقع الحنث على التي كان تزوج اول مرة بعد يمينا .

٢٩٥ مناقشة الامام اهل المدينة في هذه المسألة .

٢٩٨ باب الرجل ينكح المرأة ويشترط ان ينكح غيرها فهي طالق البتة  
 قال ابو حنيفة في رجل نكح امرأة وشرط لها ان ينكح عليها فهي طالق ثم نكح وقال اردت انها طالق واحدة فذلك يقبل منه .

• وقال اهل المدينة هي املك بنفسها ان تزوج عليها، وان قال اردت واحدة غير بائن لم يلتفت الى قوله .

٢٩٩ وقال محمد انها لم تشتترط في اصل الدكاح طلاقا بائنا ولا طلاقا ثلاثا وهي التي صنعت ذلك وليس علينا ان نزيدها اكثر مما طلقت - الخ .

٣٠٤ باب الرجل يقول كل امرأة تزوجها ما عاش فلان فهي طالق  
 قال ابو حنيفة اذا قال الرجل كل امرأة تزوجها ما عاش فلان لرجل سماه فهي طالق البتة فذلك كما قال .

• وقال اهل المدينة له ما عاش فلان وليس هذا بوقت .

٣٠٥ وقال محمد وهذا ترك من اهل المدينة قولهم - الخ .

٣٠٦ باب المرأة تعطى زوجها خادما على ان لا ينكح غيرها  
 قال ابو حنيفة في الرجل اعطته امرأته خادما على ان لا ينكح عليها ان هذا فاسد ويرد عليها الخادم، وان هلك في يده فعليه قيمتها - الخ .



٣٠٧ وقال اهل المدينة ان اعطته امرأته خادما على ان لا ينكح عليها فاننا نكره هذا القول والشرط ولا نجيزه ، فان فات ذلك بعق الجارية او بيعها ثم نكح عليها كانت عليه قيمتها - الخ .

• وقال محمد قول اهل المدينة هذا ينقض بعضه بعضا - الخ .  
 ٣٠٨ باب الذى ينكح الأمة و يشترط عليه ان ينفق عليها كل شهر شيئا معلوما  
 • قال ابو حنيفة فى الذى ينكح الأمة و يشترط عليه ان ينفق عليها كل شهر مائة دينار ولم يختلفا قبل الدخول ولا بعده فالتكاح جائز ولها نفقة مثلها بالمعروف - الخ .

٣٠٩ وقال اهل المدينة اذا اختلفت هى وزوجها فى ذلك قبل ان يدخل بها فان النكاح لا يصلح - الخ .

٣١٢ باب الرجل يتزوج المرأة و يشترط عليها ان لا نفقة لها  
 • قال ابو حنيفة فى الرجل ينكح المرأة و يشترط عليها ان لا نفقة لها عليه فالتكاح جائز والشرط باطل دخل بها او لم يدخل ولها نفقة مثلها بالمعروف .  
 • وقال اهل المدينة هذا نكاح لا يصلح فان لم يدخل بها ففسخ نكاحها الا ان يرضى الزوج بالنفقة و كانت فرقتها ان افرقا تطليقة ، وان كان دخل بها لزمته النفقة و طرح الشرط .

٣١٣ ما ورد فى الباب من الآثار المسندة .  
 ٣١٥ باب الرجل يتزوج المرأة و بها عيب  
 • قال ابو حنيفة فى الولي القريب او السلطان يزوج المرأة فيوجد بها عيب ان النكاح جائز ولا ترد المرأة من عيب ان مسها زوجها .

• وقال اهل المدينة يفرق بينهما ان اراد ذلك الزوج و يعطى من الصداق

ما استحل به من المرأة ربع دينار او شبه ذلك - الخ .

٣١٨ وقال محمد كيف ترد المرأة من بعض العيوب دون بعض - الخ .

٣٢١ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٣٢٦ باب الرجل يتزوج المرأة ولم يفرض لها صداقا

• قال ابو حنيفة في الرجل يتزوج المرأة ولم يفرض لها صداقا ان دخل بها

او مات عنها قبل ان يدخل بها ولم يطلقها فلها صداق مثلها .

• وقال اهل المدينة ان دخل بها كان لها صداق مثلها ، وان مات عنها قبل ان

يدخل بها فلا صداق لها ولها الميراث وعليها العدة .

٣٢٧ وقال محمد كيف كان للمرأة الميراث ولم يكن لها صداق وايس يكون ميراث

ولا عدة الا وامام ذلك صداق .

٣٣٥ باب الذي يفوض اليه في النكاح فيتزوج ولا يفرض لها صداقا

• قال ابو حنيفة في الذي يفوض اليه في امر النكاح فيتزوج ولا يفرض لها

صداقا وقد علم زوجه انه محتاج مقل فيدخل بالمرأة ولم يسم لها صداقا :

ان لها صداق مثلها من نسائها لا وكس ولا شطط على قدر جمالها ومالها

في اهل بلدها .

• وقال اهل المدينة يفرض لها بقدر ما اريد به من الزوجين فوض اليه ذلك

بعد العلم بحاجته وقلة ذات يده - الخ .

٣٣٧ وقال محمد وكيف يكون ذلك على ما قلتم ولم يفوض اليه تسمية المهر؟ انما

زوج ولم يسم بينهما مهر فهذا على مهر مثلها - الخ .

• باب الأحرار والاماء المسلمات ونساء اهل الكتاب

• قال ابو حنيفة يكره للمسلم ان يتزوج الامة من اهل الكتاب اذا لم يكن تحته



٣٣٧ حرة ، فان تزوجها فالنكاح جائز و هذا عندنا مكروه .

• تعليق مفصل متعلق بتزويج المسلم نساء اهل الكتاب و اكل ذبيحة اهل الكتاب  
من محشى الكتاب .

٣٤٥ تحقيق فى نكاح الامة الكتانية من جانب المعلق تمتع جدا .

٣٤٩ وقال اهل المدينة لا يحل لحر مسلم نكاح الاماء من اهل الكتاب .

٣٥٠ وقال محمد يكره نكاحهن ، فاما ان يكون حراما فليس عندنا بحرام ، أرايتم  
رجلا نصرانيا تزوج امه كتانية ثم اسلم أ تبين من زوجها حين اسلم - الخ .

٣٥٥ باب الرجل يدخل دار الحرب فيتزوج بها

• قال ابو حنيفة اكره للرجل اذا دخل بامان اهل الحرب ان يتزوج بامرأة  
منهن من اهل الكتاب - الخ .

• وقال اهل المدينة اذا كان المسلمون يتركون اذا نكحوهن ان يخرجوا بهن  
و بأولادهن الى ارض الاسلام و لا يحبسون فلا بأس بذلك - الخ .

٣٥٩ وقال محمد ليس ينبغى نكاحهن و ان رجا المسلمون اخراجهن من  
دار الحرب - الخ .

باب نكاح العبد

٣٦٠

• قال ابو حنيفة لا يحل للعبد ان يتسرى لانه لا مال له - الخ .

• وقال اهل المدينة وطؤ العبد ما ملكت يمينه مثل الحر يحل له ما يحل للحر .

٣٦٢ وقال محمد قال الله تعالى • والذين لفروجهم حافظون الا على ازواجهم

او ما ملكت ايمانهم فانهم غير ملومين فن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون ،

و ليس للعبد يمين انما ملك يمينه لمولاه - الخ .

٣٦٥ وما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٣٦٧ باب ما لا يجمع بينه في النكاح من الامهات و البنات

• قال ابو حنيفة اذا تزوج الرجل امرأة فلم يدخل بها ثم تزوج امها فنكاح امها فاسد لا يحل ونكاح الابنة جائز - الخ .

٣٦٩ وقال اهل المدينة ان زنى بالام لا تحرم عليه الابنة وكانت امرأته على حالها وان تزوج بالام بعد الابنة تزويجا فالنكاح فاسد، وان دخل بها حرمتا عليه جميعا ابدا - الخ .

٣٧١ وقال محمد بن الحسن قد ترك اهل المدينة قولهم ان الحرام لا يحرم الحلال - الخ .

٣٧٥ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٣٨٣ باب ما لا يجوز وطؤه

• قال ابو حنيفة في الرجل يتزوج الأمة في عدتها فيدخل بها ثم يشتريها انه لا بأس بان يطأها بالملك اذا انقضت عدتها من الزوج الأول .

• وقال اهل المدينة لا يحل له ابدا .

• وقال محمد وكيف حرمت عليه هذه وقد اشتراها وملكها .

٣٨٥ باب الامة تكون تحت زوج فيموت عنها او يطلقها

• قال ابو حنيفة في الامة يهلك عنها زوجها او يطلقها طلاقا بائنا فطأها سيدها في عدتها انه قد اساء ولا يطأها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها من زوجها فاذا انقضت عدتها فلا بأس ان يطأها بالملك .

٣٨٦ وقال اهل المدينة لا يحل له ذلك .

٣٨٦ وقال محمد يزعمون ان رجلا يأتي امته في عدة من غيره انها لا تحل له ابدا فكيف هذا هكذا - الخ .

٣٨٧ باب الرجل يفجر بالمرأة ثم يريد ان يتزوجها

• قال ابو حنيفة في الرجل يزني بالمرأة ثم يريد ان يتزوجها انه لا بأس بذلك .

• وقال اهل المدينة لا يحل له ان ينكحها حتى يستبرئ رحمها من الماء الفاسد .

٣٨٨ وقال محمد ارى اهل المدينة قد جعلوا على الزانية عدة وقد جاء السنة ان لا عدة على الزانية - الخ .

٣٩٥ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٣٦٩ باب الرجل يسلم وعنده اربع نسوة واكثر، وطلاق المشرک

• قال ابو حنيفة اذا اسلم رجل وعنده خمس نسوة او اختان فان كان تزوج

ذلك في عقد متفرقة فنكاح الأربع الأول من الخمس جائز ونكاح الخامسة

فاسد، وكذلك الأختان ان تزوجهما في عقدین - الخ .

٣٩٧ وقال اهل المدينة اذا اسلم الرجل وعنده اكثر من اربع نسوة فانه يمسك

ايتين شاء الأولى او الآخرة في النكاح ويفارق سائرهن .

٣٩٩ وقال محمد وكيف جاز له ان يمسك الخامسة وقد تزوجها بعد الأربع - الخ .

٤٠١ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤٠٥ باب الرجل يكون عنده اربع نسوة فيطلق واحدة منها بائنة انه

لا يتزوج اخرى حتى تنقضي عدة التي طلق

• قال ابو حنيفة في الرجل المسلم يكون عنده اربع نسوة فيطلق واحدة طلاقا

بائنا انه لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة الرابعة، وكذلك رجل طلق

امراته لا يتزوج اختها حتى تنقضي عدتها .

٤٠٦ وقال اهل المدينة لا بأس بذلك كله .

٤٠٨ وقال محمد وقد جاءت الآثار بخلاف ما قال اهل المدينة ، وكيف جاز لرجل

ان يتزوج خامسة واربع حوامل منه فيكون ماؤه في رحم خمس نسوة - الخ .

٤١٠ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤١٧ باب الرجل يزوج عبده امته بغير مهر

قال ابو حنيفة لا ينبغي للرجل ان يزوج امته بغير شهود ولا بأس بأن

يزوج امته عبده بغير مهر - الخ .

٤١٨ وقال اهل المدينة لا يصلح للرجل ان يزوج امته غلامه الا بمهر .

٤١٩ وقال محمد فكيف صار هذا لا ينبغي والمهر لو سمي في النكاح كان للولي على

عبده دين وكيف صار هذا لا يصلح وهو لو سمي المهر بطل المهر - الخ .

٤٢١ باب الرجل يعتق امته على ان يتزوجها ويجعل صداقها عتقها

قال ابو حنيفة في الرجل يعتق امته على ان يتزوجها ويجعل صداقها عتقها

افرضيت بذلك انها حرة فان تزوجها فعليه صداق مستقبل ولا يكون صداقها

عتقها - الخ .

وقال اهل المدينة الامر عندنا الذي لا اختلاف فيه قديما وحديثا انه

لا يصلح ان يكون عتق الامة صداقا - الخ .

وقال محمد انقول في ذلك ما قال اهل المدينة جميعا وقال بخلاف هذا غير

ابي حنيفة من اصحابنا .

٤٢٨ باب النكاح في العدة اذا تزوجت وفي اثبات النسب اذا جاء الولد

قال ابو حنيفة اذا نكح الرجل المرأة في العدة من غيره في الطلاق البائن

ودخل بها فرق بينهما - الخ .

٤٣٠ وقال اهل المدينة اذا نكحت المرأة في عدتها ودخل بها فرق بينهما، وان استقر بها حمل، فان وضعت لأدنى من ستة اشهر منذ دخل بها الأول كان الولد للأول ولم يكن عليها من الآخر عدة - الخ .

• وقال محمد وكيف استقام هذا فيما ذكرتم قول القافة و الفراش فراش الأول حتى أتى به لما تلده الذماء منذ فارقتها الأول - الخ .

#### باب نكاح السفية

٤٣٦

• قال ابو حنيفة اذا تزوج الفاسق السفية والمولى عليه هذا يكون معتوها امرأة بصادق مثلها فهو جائز .

• وقال اهل المدينة في السفية والمولى عليه ينكح بغير اذن وليه انه يفرق الولي بينه وبين التي نكح - الخ .

٤٣٧ قال محمد وكيف بطل نكاح السفية اذا تزوج امرأة بصادق مثلها ولم يأت من ذلك الا بما آتاه - الخ .

٤٤٠ قال ابو حنيفة في السفية والمولى عليه يعتق وقد بلغ واحتمل ان عتقه جائز - الخ .

• وقال اهل المدينة في السفية والمولى عليه ينكح باذن وليه ان طلاقه جائز عليه اذا احتمل ولا يجوز عتاقه ما دام يولى عليه .

• وقال محمد كيف بطل هذا العتاق - الخ .

#### باب ما يذكر في النكاح من الجنون

٤٤١

• قال ابو حنيفة في المجنون تخاف منه امرأته ولم يجامعها انه كان لا يفق حيل بين امرأته وبين ما يخاف عليها منه وانفق عليها من ماله ولم يفرق بينهما - الخ .



٤٤٢ وقال اهل المدينة اذا كان لا يفيق حيل بينه وبين امرأته وبين ما يخاف عليها منه واتفق من ماله و ضرب لها اجلا سنة يعالج فيها - الخ .

٤٤٣ وقال محمد وكيف تكون الفرقة بينهما في قولكم اذا لم يفيق ولا تكون بينهما اذا كان يفيق في بعض الزمان وهو يجامع في الحالين كليهما ؟ انما تقع الفرقة اذا لم يقدر على الجماع - الخ .

• باب الرجل يتزوج وبه جنون او جذام او برص فتكره المرأة صحبته  
• قال ابو حنيفة ليس للمرأة ان تفارق زوجها اذا كان به داء من جنون او جذام او برص او عمى او مقعد .

٤٤٥ وقال اهل المدينة اذا كان مجنونا لا يفيق ضرب له اجل سنة فان لم يبرأ وكان يجامع فرق واما المجذوم فانه فرق بينه وبين امرأته اذا طلبت ذلك واما الأبرص والمقعد والمفلوج فلا يفرق بين احد منهم وبين امرأته .

• وقال محمد وكيف افترق المجذوم والمجنون وغيرهما من نحو الأبرص والأعمى والمقعد - الخ .

٤٥٠ ما ورد في الباب من اثر مسند .

٤٥١ باب الرجل يتزوج المرأة ولا يجد ما ينفق على امرأته  
• قال ابو حنيفة اذا لم يجد الحر ما ينفق على امرأته امة كانت او حرة لم يفرق بينهما وكذلك العبد ولكن يقرض النفقة لامرأته الحرة ولزوجته الامة اذا بوتت معه بيتا - الخ .

٤٥٢ وقال اهل المدينة اذا لم يجد الحر ما ينفق على امرأته امة كانت او حرة فرق بينهما وكذا العبد .



٤٥٢ و قال محمد وكيف وقعت الفرقة اذا لم يجد النفقة ولم يوتون له في ان لا يجد النفقة - الخ .

٤٦٥ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤٦٩ باب العبد يتزوج الحرة باذن سيده فتلزمه النفقة

» قال ابو حنيفة في العبد ينكح المرأة الحرة باذن سيده فتلزمه النفقة : ان ذلك دين عليه في عنقه و لها ان تستيعه في ذلك و تحول بين سيده و بين استعماله حتى تستوفي حقها - الخ .

» و قال اهل المدينة ان كان للعبد مال اتفق عليها ، و ان لم يكن كان سيده احق بعمله و خراجه منها - الخ .

» و قال محمد بينما اهل المدينة يشددون في النفقة و يزعمون انه ان لم يقدر على شيء فرق بينهما و اذا هم يزعمون ان سيده احق بعمله و خراجه و رقبته و جميع امره من زوجته و قد لزمه لها دين نقض - الخ .

٤٧٣ باب الرجل يغيب فتستدين المرأة في غيبته

» قال ابو حنيفة في المرأة يغيب عنها زوجها زمانا و لم يكن فرض لها نفقة ثم يقدم فتطلبه بنفقتها فأقر انه لم يكن يبعث اليها نفقة : انه لا نفقة لها .

٤٧٧ و قال اهل المدينة اذا قدم فقالت لم لم تبعث الى بنفقة ؟ فقال قد كنت ابعث اليك بالنفقة لم يصدق و اخذ به - الخ .

٤٧٨ و قال محمد وكيف تأخذه بنفقة ما مضى اذا اقر لم يبعث اليها بنفقة ولا تأخذه بذلك في المشهد - الخ .

٤٨١ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٤٨٣

باب المرأة الكبيرة يتزوجها الصغير فتطلب النفقة

• قال ابو حنيفة في الكبيرة تنكح الصغير فتطلب النفقة ان لها عليه النفقة ، و لو تزوج الكبير صغيرة لم يكن لها نفقة .

٤٨٤

• وقال اهل المدينة في الكبيرة يتزوجها الصغير انها لا نفقة لها حتى يبلغ النكاح و يطبق الوطء .

٤٨٧

ما ورد من اثر مسند في الباب .باب البكر يتزوجها الرجل و قد بلغت مبلغ النساء

• قال ابو حنيفة في البكر يتزوجها الرجل و قد بلغت مبلغ النساء و اجتمع لها عقلها ! ان ما قضت في مالها فهو جائز .

٤٨٨

• وقال اهل المدينة لا نرى للبكر اجازة قضاء في مالها حتى تدخل بيتها و تمكث فيه حولا و تملك امرها .

٤٨٩

ما ورد من الاثر المسند في الباب .

٤٩٥

باب نكاح المريض و طلاقه

• قال ابو حنيفة في المريض يتزوج او المرأة تتزوج ثم يموت المريض من مرضه ذلك او يصح ان النكاح ! جائز و هما يتوارثان و لها الصداق الذي سمي لها الا ان يكون زوجها في مرضه بأكثر من مهر مثلها - الخ .

٤٩٦ وقال اهل المدينة في مريض يتزوج انه لا يجوز له نكاح ، فان فعل فعلم به قبل ان يدخل بها فرق بينهما - الخ .

٤٩٩ وقال محمد زعم اهل المدينة انه لا يحل لمريض ولا مريضة ان يتزوج واحد منهما وقالوا ان تزوج واحد منهما فرقنا بينهما فكيف حرم نكاح المريض وبطل؟ هل حرّمه الكتاب والسنة وفرقا بين الصحيح والمريض - الخ .

٥٠١ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٥٠٤ باب فسخ النكاح

» قال ابو حنيفة كل فرقة بين الرجل وامرأته وقعت من قبل الرجل فهي طلاق الا في خصلة واحدة - الخ .

٥٠٥ وقال اهل المدينة كل نكاح يفسخ على كل حال ولا يستقيم ان يحصر على كل حال فان فسّخه وفرقه ليس بطلاق - الخ .

٥٠٦ وقال محمد ما تقولون في عبد تحته امة زوجها مولاه فاعتقت أليس لها الخيار - الخ .

٥٠٧ ما ورد في الباب من الآثار المسندة .

٥٠٩ باب العبد يتزوج بغير اذن سيده

» قال ابو حنيفة في العبد يتزوج بغير اذن سيده فلما بلغه ذلك كرهه وقال لا اجيزه انه قد فسخ النكاح - الخ .

٥١٠ وقال اهل المدينة اذا قال لا اجيز ثم كلم في ذلك فأجاز فان لم يكن عزم على فسّخه حين قال لا اجيزه وكان ذلك نظرا منه وذلك في مجلس واحد فلا بأس بأن يقيم العبد على نكاحه - الخ .

» وقال محمد و اى عزم على فسخ النكاح من قوله لا اجيز - الخ .

٥١٢

باب المرأة تنكح بغير اذن وليها غير كفو

• قال ابو حنيفة في المرأة تنكح بغير اذن وليها غير كفو فتريدم المرأة ان تنقض ذلك قبل ان يأتى وليها غير كفو: ان ذلك ليس لها حتى يأتى وليها فليكن هو الذى ينقض او يحجز .

٥١٤ • وقال اهل المدينة لها ان تنقض ذلك ان استخلف رجلا فزوجها ان كان كفوا او غير كفو لأن ذلك ليس بنكاح .

• وقال محمد قد قلتم ان الفرقة في هذا تطليقة فكيف يكون هذا ليس بنكاح وفرقه طلاق؟ هذا كلام ينقض بعضه بعضا .

٥١٥

باب العبد تكون تحته امة فيهب المولى الامة للعبد فيقبلها

• قال ابو حنيفة للذى يهب الجارية لزوجها وهو مملوك له و الزوجة ايضا مملوكة له كان هته لاهية لا تفسد النكاح .

• وقال اهل المدينة ان علم انه انما صنع ذلك لينزعها منه فليس ذلك بجائز وهى امرأة العبد كما هى ، وان لم يعلم انه انما صنع ذلك لينزعها منه جاز ذلك وبطل النكاح وحلت للعبد بملك يمينه .

• وقال محمد كيف اختلف اذ اعلم انه انما اراد ان ينزعها منه او لم يعلم؟ رأيتم ان ادعى الغلام ذلك وقال المولى لم اهبها لذلك ، القول قول من فى ذلك وكيف يملك العبد امرأته وهو لا يملك نفسه - الخ .

\* \* \* \* \*

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
١	باب النصراني تكون تحته نصرانية فتسلم النصرانية والزوج غائب ثم يسلم هو في غيبته .
٢	قال ابو حنيفة : اذا اسلمت النصرانية وزوجها غائب ثم اسلم هو في غيبته هي امرأته ولا تقع بينهما فرقة ولو طال ذلك ولو انقضت عدتها لم يلتفت إلى ذلك حتى يعرض عليه الاسلام فان اسلم كانت امراته وإن أبى فرق بينهما فان كانت في عدتها لم يكن له أن يراجها إلا بنكاح جديد .
٣	و قال اهل المدينة : اذا اسلمت النصرانية وزوجها غائب ثم اسلم في غيبته قبل ان تنقض عدتها انه ان ادركها قبل ان تنكح كان احق بها .
٤	و قال محمد يفرق بينهما وبين الذي تزوجته .
٥	احتجاج محمد عليهم .
٦	بلغنا عن عمر ان رجلا من تغلب تزوج ابنة زرارمة بن عدس التميمي فأسلمت و أتى عمر زوجها فقال له عمر : لتسلمين او لتفرقين بينكما - الحديث .
٧	تحقيق حديث عمر و تخريجه و كلام ابن حزم في استاده و رد المعلق عليه .
٨	سند البلاغ المذكور بسنده مع متنه و تحقيق سنده من جانب المعلق و تخريج رجاله .
٩	اثر مسند عن ابراهيم كتب عمر بن عبد العزيز إلى عبد الحميد لتأييد ما فصله سيدنا عمر رضي الله عنه .
١٠	الرد على ابن حزم في هذا .

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٩	<u>باب ارتداد الرجل عن الاسلام و امرأته مسلمة .</u>
١٠	قال ابو حنيفة : اذا ارتد الرجل عن الاسلام و امرأته مسلمة انقطعت عصمة ما بينه و ما بين المرأة فان تاب مكانه فانه لا رجعة له عليها و ان ارتدت المرأة الى المجوسية و زوجها مسلم انقطعت العصمة ما بينهما .
١٣	<u>و قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة و هو قول محمد .</u>
١٤	<u>باب المرأة تسلم قبل أن يدخل بها زوجها و زوجها كافر بأبى الاسلام .</u>
١٥	قال ابو حنيفة فى المرأة تسلم و زوجها كافر قبل ان يدخل بها فأبى الزوج الاسلام فيفرق بينهما ان لها نصف الصداق و ان كان دخل بها فلها الصداق .
١٦	<u>و قال اهل المدينة : ان كان لم يدخل بها فلا صداق لها .</u>
١٧	اختجاج الامام محمد عليهم من جانب شيخه .
١٨	<u>باب المجوسى تحته المجوسية فيسلم و تأبى هى الاسلام .</u>
١٩	قال ابو حنيفة فى المجوسى ينكح المجوسية فيسلم قبل ان يدخل بها و تأبى هى الاسلام او تسلم هى و يأبى هو الاسلام فان ابت هى فليس لها الصداق و ان اسلمت هى و ابى زوجها فرق بينهما ولها نصف الصداق .
٢٠	<u>كلام المعلق فى دين المجوس هل هم من اهل الكتاب أم لا و أحكامهم .</u>
٢١	<u>و قال اهل المدينة : لا صداق لها فى الوجهين .</u>
٢٢	و قال محمد : و كيف استويا هذان الوجهان و فرقتهما مختلفة - الخ .
٢٣-١٨	<u>الآثار المسندة عن ابراهيم النخعى .</u>
٢٤	<u>باب الأمة تكون تحت الحر فتعتق فتختار نفسها .</u>
٢٥	قال ابو حنيفة فى الأمة تكون تحت العبد او الحر فتعتق ان لها ان تختار اذا علمت انها قد اعتقت و علمت ان لها الخيار ما دامت فى مجلسها الذى



فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	علبت فيه الخيار فان قامت من مجلسها أو اخذت في عمل ما بطل خيارها و ان اختارت نفسها فهي فرقة بغير طلاق .
٢٠	و قال 'اهل المدينة : اذا اعتقت الأمة و هي تحت الحر فلا خيار لها و ان كانت تحت العبد فلها الخيار ما لم يمسه بعد عتقها .
•	تحقيق المعلق ان زوج بريرة كان حرا أو عدا .
٢٢	احتجاج محمد على اهل المدينة .
٢٥	تحقيق المعلق في زوج البريرة هل كان حرا أو عبدا و ترجيحه بالينة بأنه كان حرا
٣١	الاثار المسندة التي وردت في ان زوج بريرة كان حرا .
٣٦	باب الأمة تكون تحت الحر فتعتق ثم يمسه زوجها فتدعى انها قد جهلت .
•	قال ابو حنيفة في الأمة تكون تحت الحر فتعلم بالعتق فيمسه فتدعى انها جهلت ان لها الخيار فلها الخيار لا بعد المسيس - الخ .
•	و قال اهل المدينة تتهم على ذلك و لا تصدق لما ادعت من الجهالة و لا يكون لها الخيار بعد المسيس .
•	احتجاج الامام عليهم كيف تتهم و هي لا تعلم به ينبغي ان تكون الاماء عالمات بالفقه كعلم الفقهاء - الخ .
٣٨	باب الأمة تكون تحت العبد فاعتقت فاختارت فراقه فهي تطليقة او هي الفرقة .
•	قال ابو حنيفة اذا اعتقت الامة تحت العبد فاختارت فراقه لم يكن ذلك طلاقا لان الفرقة قد جاءت من قبلها .
•	و قال اهل المدينة ان اختارت فراقه فهي تطليقة و هي امثلك لنفسها و لم يكن لزوجها عليها رجعة و ان اعتق مكانه بعد ما اختارت فراقه .

فهرس مضالمين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٣٨	و قال محمد: وكيف يكون هذا طلاقا والفرقة جاءت من قبل المرأة والطلاق يكون من قبل الرجال .
•	و قال أهل المدينة أيضا لا نعرف التعلّيق البائن الا في الخلع فقد عرفوا تطلقه بائنا أخرى .
٣٩	باب الامة تكون تحت العبد فتعتق و لا تعلم بعقها حتى يعتق زوجها .
•	قال ابو حنيفة في الامة تكون تحت العبد فتعتق ولا تعلم بعقها حتى يعتق زوجها ان لها الخيار اذا علمت بهما ما دامت في المجلس .
•	و قال أهل المدينة : لا خيار لها .
٤٠	و قال محمد: كيف بطل خيارها وقد كانت عتقت وزوجها عبد و وجب لها الخيار بعد العتق فكيف بطل بعق زوجها - الخ .
•	باب المرأة تطلق او يموت عنها زوجها قبلها او غاب فتدعي متاع البيت .
•	قال ابو حنيفة في الرجل يطلق امرأته او يموت عنها فتدعي ما في البيت من المتاع و المال و الرقيق و يتكر ذلك صاحبها او تنكره الورثة بعده فما كان من متاع النساء مما يعرف انه للنساء فهي احق به الا أن يأتي الزوج او الورثة بالبينة و اما ما كان من متاع الرجال فالرجل احق به الا أن تأتي المرأة بالبينة على شيء بعينه و ما كان للرجال و النساء فهو للباقي منهما و ان مات فهو للمرأة و ان ماتت فهو للرجل .
٤٤	كذلك اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم
•	و قال أهل المدينة : ما كان من متاع الرجل فهو للرجل و ما كان من متاع النساء يعرف انه للنساء فهو للمرأة و ما كان للرجال و النساء فهو للرجل و ان كان هو الميت كان لورثته .
و قال	٤٢٢

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	• و قال محمد: قول أهل المدينة في هذا أحسن عندى من قول أبى حنيفة و ما روى عن حماد عن إبراهيم - الخ .
٤٦	<u>أقارب الفقهاء في هذا (وهى سبعة أقارب) .</u>
٤٨	<u>مزيدة البصرة الا اذ كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للآخر - الخ .</u>
٤٩	<u>باب المفقود زوجها .</u>
•	قال أبو حنيفة: في المفقود لا تزوج امرأته حتى يأتيها الخبر بطلاق او وفاة فتعتد ثم تزوج فان تزوجت امرأة المفقود ثم قدم فرق بينها وبين زوجها الآخر فان كان دخل بها كان لها الصداق بما استحل من فرجها الا قل بما سبى لها و من صداق مثلها فتعتد ثلاث حيض ثم ترجع إلى زوجها الأول .
٥٢	• و قال أهل المدينة في امرأة المفقود انه ان ادرك امرأته قبل أن تزوج كان أحق بها و ان ادركها بعد ان تزوجت بعد انقضاء عدتها دخل بها الآخر او لم يدخل لا سبيل له عليها و لا مهر لها عليه و لا على زوجها الآخر وهى امرأة الآخر .
•	و قال محمد: كيف امرأة الأول اذا تزوجت صارت امرأة الآخر - الخ .
٥٦	- اختلاف العلماء في تزوج امرأة المفقود و رجوع عمر إلى قول على (إلى ص ٥٨) قال على هى امرأة الأول لا تزوج حتى يأتيها الخبر بطلاقه او بموته .
٥٩	<u>الآثار المستندة في امرأة المفقود .</u>
٦١	<u>باب العبد ينكح أمة قوم باذن سيده .</u>
•	قال أبو حنيفة في عبد نكح أمة قوم باذن سيده و باذن أهلها فغاب في حاجة

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	سيده في بلاد غير البلاد التي فيها امرأته فطال ذلك فأحب أهل الأمة أن يفرقوا بينهما ليس لهم ذلك إلا أن يطلقها العبد .
٦١	و قال أهل المدينة : ان كان ذلك رفع الى السلطان يكتب الى عامل البلد الذي هو فيه ان يأمر العبد بالرحيل او الفراق فأى ذلك فعل كتب به العامل فان لم يفعل العبد شيئاً من ذلك فرق السلطان بينهما ثم اعتدت عدة المطلقة .
•	قال محمد كيف يغيب الرجل عن امرأته و يفرق بينهما الخ احتج عليهم بحجة حسنة قوية .
٦٢	باب ما يكون . من الوقائع بين المسلمين و ما يفقد من الرجال في اسفارهم .
•	قال ابو حنيفة فيما يكون بين المسلمين من الوقائع في ارض غربة او غيرها فيما يفقد الرجال و فيما يكون بين المسلمين و المشركين من ذلك ان ذلك سواء لا ينبغي للمرأة ان تتزوج حتى يبلغها طلاقه او وفاته .
•	و قال أهل المدينة : ما كان من وقعة بين ظهرائى المسلمين و في بلدانهم فان من فقد في اولئك علم انه مقتول و ان كان القتال بارض غربة ضرب له اجل المفقود .
•	و قال محمد بن الحسن : ما سئل الوقعتين الاسواء و لكنكنكم قضيت في ذلك بالظن الى آخر ما احتج عليهم .
٦٧	باب الرجل يؤسر ان امرأته لا تتزوج حتى يعلم له موت او ارتداد او طلاق .
•	قال ابو حنيفة : لا تتكح امرأة الاسير احدا حتى تعلم بموت او ارتداد عن الاسلام طائفا غير مكره . ولا يضرب لامرأته اجل المفقود .
•	و قال أهل المدينة في هذا مثل قول ابى حنيفة .
٦٨	و قال محمد : قد اصاب أهل المدينة في هذا و تركوا قولهم في العبد الغائب في

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحججة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	حاجة مولاه ينبغي لهم ان يفرقوا بينهما كما فرقوا بين العبد وامرأته الى آخر الحججة.
٦٩	باب النصرية او اليهودية تسكون تحت المسلم فيطلقها ثلاثا ثم تنكح بعده نصرانيا او يهوديا فيدخل بها ثم يفارقها ان ذلك يحلها لزوجها الاول .
•	قال ابو حنيفة في اليهودية او النصرية تسكون تحت المسلم فيطلقها ثلاثا تنكح بعده نصرانيا او يهوديا ان ذلك يحلها لزوجها المسلم .
•	و قال اهل المدينة : لا يحلها لزوجها الاول .
٧٠	قال محمد : وكيف لم يكن نكاحه نكاحا أرايتم لو لم يطلقها حتى اسلمت أكنتم تفرقون بينهما الى آخر ما احتج عليهم .
٧١	مزنة للصيرة من كتاب الام .
٧٣	أثر مسند عن اسمعيل بن عياش عن عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب عن الشعبي .
٧٥	باب المرأة تطلق او يموت عنها زوجها فترضع ولدها ثم تطلب اجر رضاعها بعد ذلك .
•	قال ابو حنيفة في المرأة تطلق او يموت عنها زوجها فترضع ولدها ثم تطلب اجر رضاعها انه لا شيء لها .
٧٦	و قال اهل المدينة : انما يعلم ما ارادت من ذلك بما ينتهي الايام من امرها الذي آجرت به اثبات اجر رضاعها فان جاءت بعد العذر تمذر به اعطيت حقها فان كان ذلك منها على وجه الابطال والترك لم نر لها شيئا .
•	وقال محمد : لأن كان اجر الرضاع لها واجبا لا يبطله تركها عليه الى آخر الحججة .
٧٨	باب طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك .
•	قال ابو حنيفة في المريض يطلق امرأته البتة ثم يموت من مرضه ذلك و هي

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٧٩	في العدة ورثته فان انقضت او لم تكن دخل بها حتى طلقها لم ترث شيئا . و قال اهل المدينة : لها الميراث و ان نكحت قبل موته زوجها وان كان لم يدخل بها .
٨١	و قال غير اهل المدينة : ترث ان انقضت عدتها ما لم تتزوج فاذا تزوجت فلا ميراث لها .
٨٢	و قال محمد : القول ما قال ابو حنيفة و هو قول اهل العراق الى آخر ما احتج بقوله .
٨٣	آثار مسندة في ذلك الى ص ٩٤ .
٨٥	تعليق المعلق في اثبات تورث زوجة المريض اذا مات في عدتها عن كبار الصحابة رضوان الله عليهم .
٨٨	في عين الدابة ربع ثمنها و جراحت الرجال و النساء سواء في السن و الموضحة ما خلا ذلك فملي النصف و الاصابع سواء .
٩٣	و احق احوال الرجال ان يصدق عليها عند موته في ولده اذا ادعاه و الرجل اذا طلق امرأته ثلاثا و هو مريض ورثته ما كانت في العدة .
٩٤	باب المرأة تختلع من زوجها في مرضه فيموت في مرضه . و قال ابو حنيفة في المرأة تختلع من زوجها في مرضه فيموت في مرضه قبل انتضاء عدتها او بعده او يخيرها فتختار نفسها او يملكها فتطلق نفسها طلاقا بائنا انها لا ترثه .
٩٥	و قال اهل المدينة : ترثه في ذلك كله .
	و قال محمد : كيف ترثه و هي التي سألت ذلك و اوقعت الطلاق برضاها الى آخر ما احتج به عليهم .



فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٩٧	اثر مسند عن ابراهيم النخعي .
•	باب المرأة تختلع من زوجها و هي مريضة ثم تموت من مرضها .
•	قال ابو حنيفة في المرأة تختلع من زوجها و هي مريضة ثم تموت من مرضها ذلك ان زوجها لا يرثها و ينظر الى ما اعطته و الى ميراثه منها و الى تلك ما لها فيعطى الزوج اقل من ذلك و ان انقضت عدتها قبل ان تموت اعطى الزوج الاقل مما اعطته و من ثلث ما لها .
•	و قال اهل المدينة في المرأة تختلع من زوجها و هي مريضة فتتموت منه ان خلعاها جائز ثم رجعوا و قالوا لا يجوز خلعاها كما لا يجوز طلاق الرجل و هو مريض .
٩٨	و قال محمد : ليس ما قالوا في الاولى و لاني الاخرى و لكن القول ما قال ابو حنيفة الى آخر ما احتج به .
١٠١	باب الرجل يحلف بطلاق امرأته البتة اذا قدم فلان فيقول ذلك في الصحة ثم يقدم فلان و هو مريض .
•	قال ابو حنيفة في الرجل يطلق امرأته فيقول هي طالق ثلاثا البتة اذا قدم فلان فيقول و هو صحيح و يقدم فلان و هو مريض ان الطلاق يقع و لا توث .
١٠٢	و قال اهل المدينة في الرجل يحلف بطلاق امرأته البتة و هو صحيح فيحلف في مرضه ترثه و هو بمنزلة من طلق و هو مريض .
•	و قال محمد : وكيف يكون هذا فارا من الميراث الى آخر ما بحث و رد عليهم .
١٠٤	باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها رجل فيدخل بها و هي حائض ثم يطلقها انها تحل للاول .
•	قال ابو حنيفة في رجل طلق امرأته فأباناها ثلاثا ثم تزوجها رجل بعد انقضاء

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	<u>العدة فدخل بها و هي حائض ثم طلقها انها تحل لزوجها الاول .</u>
١٠٥	و قال اهل المدينة : لا تحل لزوجها الاول لانه وطأها و هي حائض .
١٠٦	قال محمد : أ رأيت هذا الوطأ يوجب العدة و الصداق كاملا كيف اوجب هذا ولم يوجب ان يحلها لزوجها الاول - الخ .
١٠٧	<u>باب نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا و ما يحل الدخول بها .</u>
	• قال ابو حنيفة في المرأة يطلقها زوجها ثلاثا ثم تنكح زوجا غيره فيدخل بها و يجامعها ثم يطلقها فتتقضى عدتها انها تحل لزوجها الاول اذا كان النكاح الثاني صحيحا و ان كانت تزوجت عبدا باذن مولاه و ان تزوجت صغيরা يجامع فجامعها ثم ادرك لم يجامعها حتى فارقتها و انتقضت عدتها فان ذلك يحلها لزوجها الاول - الخ .
١٠٨	و قال اهل المدينة : من طلق امرأته فأبنتها لا تحل له الا بعد زوج غيره انها لا تحل الا بعد نكاح جائز و مسيس نكاح احصان ليس فيه شبهة - الخ .
١١٠	قال محمد : كيف صار الزوج لا يحل له حتى يطأها زوج تكون بوطئه اياها محصنة او يكون بوطئه اياها محصنا - الخ .
١١٩	احتجاج المعلق على من قال : ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد واحدة بالنصوص بأنها تقع ثلاثة كما نطق .
١٢٤	<u>الآثار المسندة .</u>
١٢٨	<u>باب الذى يوقع الطلاق قبل ان يدخل بها ثم يجامعها بعد ذلك .</u>
	• قال ابو حنيفة في رجل قال لامرأته : ان تزوجت فلانة فهي طالق فتزوجها ثم دخل بها ان لها عليه نصف المهر الذى تزوج عليه ولها مهر مثالا بدخوله بها فيكون عليه مهر و نصف مهر .
٤٢٨	(١٠٧) و قال

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
١٣١	و قال اهل المدينة: تبين المرأة من زوجها قبل الوطى و عليه مهر واحد بالنكاح و الدخول
د	احتجاج الامام محمد عليهم بحجة قوية .
١٣٢	اثر مسند عن ابراهيم لتأييد قول الامام .
١٣٣	باب الرجل يطلق امرأته ثم راجعها فيبلغها طلاقه و لا يبلغها رجعتة .
د	قال ابو حنيفة في الذى يطلق امرأته ثم راجعها فيبلغها طلاقها و لا يبلغها رجعتة حتى تحل و تنكح انت زوجها الاول احق بها دخل بها الآخر او لم يدخل بها و يفرق بينها و بين الآخر فان لم يدخل بها الآخر فلا شيء لها عليه و ان كان دخل بها فلها الاقل مما سعى لها و من صدق مثلها و ترد على زوجها الاول و لا يقرها حتى تنقضى عدتها من الآخر .
د	و قال اهل المدينة ، اذا تزوجت و دخل بها زوجها الآخر قبل ان يدركها الاول فلا سبيل له اليها و ليس ارجاعه اليها اذا لم يبلغها برجعتة اياها حتى تنكح زوجا و غيره و يدخل بها بشيء و اذا لم يدخل بها الآخر و قد تزوجها ففى هذا اختلاف بين اهل المدينة - النخ .
١٣٤	و قال محمد: كيف تكون امرأته ان ادركها و لم تتزوج و تكون ذلك زوجة جائزة فان تزوجت كانت تلك الرجعة باطلة - النخ .
١٣٧	خبر مسند .
١٣٨	كتاب المساقاة
د	كان ابو حنيفة لا يميز المزارعة فى الارض و لا المعاملة فى النخل بالثك ولا بالربع و لا بأقل من ذلك و لا بأكثر و كان يقول هذه اجارة استوجرت بعض ما يخرج .

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
١٤٢	وقال محمد: هذا كله جائز المعاملة في النخل والمزارعة في الارض بالثالث والربع وغير ذلك وهذا بمنزلة مال المضاربة .
١٤٣	وقال اهل المدينة: يجوز ذلك في النخل وهي المساقاة عندهم ولا يجوز ذلك في ارض البيضاء التي تستأجر بالدرهم والدنانير لأنه في الارض غرر وليس ذلك في الارض غررا .
١٤٤	وقال محمد: هذا كله شيء واحد لأن جاز في النخل ليجوز في الارض ولأن بطل في النخل ليطلق في الارض .
١٤٥	وقال محمد في رجل ساقى رجلا بنخل له وفيها بياض من الارض فان على الرجل مساقاة النخل على ما اشترط ولا سبيل له على ما كان بين النخل من بياض الارض وذلك لصاحب النخل يصنع به ما احب ان شاء زرعه وان شاء تركه .
١٤٦	مريدة لصيرة ( في المزارعة ) .
١٤٧	وقال اهل المدينة: اذا ساقى الرجل النخل وفيه البياض فإذ ذرع الرجل الداخل في البياض فهو له فان اشترط صاحب الارض انه يزرع البياض فذلك لا يصلح - النخ .
١٤٨	وقال محمد: ما سقى صاحب المساقاة اصحاب الارض شيئا يزرع انما يسقى النخل فاذا كان ذلك ينفع ما يزرع صاحب الارض شيئا فليس ذلك على رب الارض وليست الارض البيضاء الا لصاحب الارض - النخ .
١٤٩	وقال اهل المدينة: هذا جائز لأن البياض تابع للنخل .
١٥٠	وقال محمد بن الحسن: كيف بطل البياض اذا كان وحده ما شرطه فيه هذا ويجوز اذا كان مع النخل لأن بطل وحده ليطلق مع غيره فان كان الذي

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	اشترط عليه البذر رب النخل فان ذلك جائز - الخ .
١٤٩	وقال أهل المدينة : اذا اشترط البذر على رب المال فان ذلك غير جائز لانه اشترط على رب المال زيادة يزدادها عليه .
١٥١	وقال محمد : ليس هذا بزيادة اشترطها انما هذا رجل دفع الى رجل نخلا له و ارضا يضاء ما بين النخل و بذرا على ان يعالج ذلك بالنصف فهذا جائز . كنه لأن المساقى اجير في ذلك .
	وقال محمد : المساقاة جائزة عندنا في كل اصل نخل و كرم او زيتون او تين او رمان او فرسك او ما اشبه ذلك من الاصول الثابتة .
١٥٢	قال محمد : و كذلك الزرع اذا اخرج و اسبل يعجز صاحبه عن سقيه و عمله . علاجه فالمساقاة جائزة في ذلك و كذلك قال أهل المدينة في ذلك كله .
١٥٣	قال محمد : انما اختلفنا نحن و أهل المدينة من هذا في الارض البيضاء يزارع عليها و زعموا ان هذا لا يجوز لان اجارتها بالدرهم و الدنانير جائزة فلذلك اطلقوها بنصف ما يخرج منها . قال محمد : و رأينا نحن ذلك جائزا .
١٥٥	باب الرجل يدفع الى رجل ارضا يضاء و يشترط عليه ان يفرسها اصولا .
	قال محمد في رجل يدفع الى رجل ارضا يضاء و يشترط عليه ان يفرسها اصولا و يشترط اذا ملئت تلك الاصول بينهما نصفان فهذا جائز عندنا ، و قال أهل المدينة ايضا : هذا جائز لا بأس به .
	قال محمد : قد ترك أهل المدينة قولهم في هذه المسألة - الخ .
	قال محمد : اذا بلغ ثمر النخل و بدا صلاحه فليس ينبغي ان يساقى على هذا ولا بدفع معاملة - الخ .
١٥٦	و كذلك قال أهل المدينة ايضا .

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
١٥٧	و من ساقى ثمرا في اصل و هو طالع او بسر اخضر لم يتناهى عظمها و لم يبد صلاحه فذلك جائز كله ، و كذلك قال اهل المدينة .
١٥٨	وقال محمد : و لا بأس ان يعطى الرجل الارض البيضاء مساقاة لما جاءت في ذلك من الآثار الكثيرة احلتها .
١٥٩	وقال المدينة : لا ينبغي ان تساقى الارض البيضاء من ايها كان البذر من رب الارض او العامل - الخ .
١٥٨	قال محمد : و اذا حصر الرجل و ساقى فصاحب النخل على نخله فقد يدخله الغرر . ربما اخرج النخل شيئا وربما لم يخرج فحصر العامل قد عمل بغير اجر - الخ .
١٦٠	آثار مسندة عددها ١٢ الى ص ١٧٤ .
١٧٤	باب المساقاة و المعاملة ايضا .
١٧٥	قال محمد : اذا ساقى الرجل الارض فيها النخل و الكرم و ما شبه ذلك و يكون فيها ارض بيضاء تصلح الزرع فاشتراط رب الارض على العامل مساقاة النخل على ان للعامل الثلث و لصاحب النخل الثلثين و على ان يزعم العامل الارض البيضاء حنطة من عنده فما اخرج الله من ذلك من شيء فللعامل الثلث و لصاحب النخل الثلثان فان هذا عندهنا فاسد لا يجوز - الخ .
١٧٥	وقال اهل المدينة : اذا كان البياض الثلث او اقل و كان النخل الثلثين او اكثر و كان البياض تبعا للاصل من النخل و الكرم و ما شبه ذلك من الاصول فلا بأس بذلك - الخ .
١٧٧	وقال محمد : و كيف يجوز المساقاة في البياض اذا كان الثلث او اقل و يبطل اذا كان اكثر ؟ لكن جاز في القليل ليجوزن في الكثير و ما بينهما فرق - الخ .
٤٣٢	(١٠٨) باب



## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجفة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
١٧٨	<u>باب المساقاة و ما اشترط المستأجر من رقيق المؤاجر بأعيانهم .</u> قال محمد : اذا دفع الرجل الى الرجل نخلا مساقاة و اشترط عليه ان رقيقا بأعيانهم مسمين يعملون معه من رقيق صاحب المال كانوا يعملون في ذلك النخل يوم ساقه او يعملون في غيره او لم يكونو يعملون في شيء فان هذا جائز كله في جميع ما اشترط لانه اشترط رقيقا معلوما معروفا .
١٧٩	<u>و قال اهل المدينة : ان كان اولئك الرقيق الذي اشترطهم هم عمال الارض فلا بأس بذلك و لا يجوز للساق العامل ان يشترط على رب المال رقيقا يعمل بهم في الحائط ليسوا فيه حين ساقاه اياه .</u>
١٨٠	<u>و قالوا ايضا : لا ينبغي لرب المال ان يشترط على الذي دخل في ماله بمساقاة ان يأخذ من رقيق المال احدا يخرج منه من المال و انما مساقاة المال على حاله التي هو عليها - الخ .</u>
١٨١	<u>و قال محمد : ارى رقيق المال قد صاروا للساق في مساقاته و ان لم يشترطهم في قول اهل المدينة و ليس هذا كما قالوا و انما الرقيق شيء ناب به عن المال فان اشترطهم المساق في مساقاته كان ذلك له - الخ .</u>
١٨٣	<u>باب كراه الارض بالحنطة .</u> قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يكرى الرجل ارضه بمائة صاع من حنطة مما يخرج منها و كذلك قال اهل المدينة ايضا .
	و قال ابو حنيفة : لا بأس بأن يكرى الرجل الارض البيضاء بمائة صاع من حنطة جيدة يوفيه اياه في موضع كذا وكذا و لا يذكر ما يخرج منها و لا من غير ذلك و قال هذا بمنزلة الدراهم و الدنانير .
١٨٥	<u>و قال اهل المدينة : لا خير في هذه الاجارة و لا يصلح لان هذا مل يزرع</u>

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحججة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	<u>في ارض و يخرج منها و لا يشبه هذه الدراهم و الدنانير .</u>
١٨٥	و قال محمد : ما بأس بذلك ان يستأجر الرجل الارض البيضاء بشيء معلوم و ان كان مما تخرجه الارض اذا لم يشترط مما تخرجه الارض انما يكره ان يشترط مما تخرجه الارض بعينها او ارض غيرها بعينها لان ذلك غرر - الخ .
١٨٦	<u>الانار المسندة عن ابراهيم و سعيد بن جبير .</u>
١٨٩	<u>باب الرجلين يكون بينهما العين او البئر فينقطع ماؤهما .</u>
	• قال محمد في الرجلين يكون بينهما العين او البئر فينقطع ماؤهما فيريد احدهما ان يعمل في العين حتى يخرج الماء فيقول الآخر ما اجد ما اعمل به - الخ .
	• و قال اهل المدينة : يقال للذي يريد ان يعمل في العين اعمل و اتفق و يكون لك الماء كله تسقى به حتى يأتي - يملك نصف مالك الذي انفقت و يأخذ حصته من الماء - الخ .
١٩٠	<u>رد محمد على اهل المدينة .</u>
١٩١	<u>كتاب الفرائض</u>
	• قال ابو حنيفة في امرأة توفيت و تركت زوجها و امها و اخوتها لأمهما و اخوتها لأبيها و امها ان لزوجها النصف و لامها السدس و لاختها لأمه الثلث و سقط اخوتها لأبيها و امها .
١٩٢	و قال اهل المدينة في ذلك ان لزوجها النصف و لامها السدس و لاختها لأمها الثلث و يدخل معهم الاخوة للاب و الام فيصرون جميعا اخوة لام فيصير الثلث بينهما بالسوية لا يفضل بينهما الذكر على الأنثى .
١٩٥	<u>و قال محمد : هذه المشتركة قال فيها اهل المدينة بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه</u>

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	و به يقول أهل المدينة و قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه ما قال أبو حنيفة فلم تر أن نشارك بين الأخوة من الأب و الأم مع الأخوة من الأم.
١٩٦	احتجاج أهل المدينة لمذهبهم و رد أهل الكوفة عليهم .
١٩٧	مجادلتها و مناظرتها و أدلتها .
١٩٩	الآثار المسندة عن عمر و علي و عبد الله بن مسعود و ابن عباس و أبي بكر رضي الله عنهم في المشتركة .
٢٠٥	باب ميراث الجد .
	• قال أبو حنيفة: الجد مع الأخوة بمنزلة الأب لا يرث معه الأخ لاب و أم و لا لاب و لا لأم .
٢٠٦	و قال أهل المدينة في الجد بقول زيد بن ثابت .
	• و قال محمد : قول أبي حنيفة قول أبي بكر و ابن عباس و ابن الزبير و قول أم المؤمنين عائشة و قول عبد الله بن عتبة و قول الحسن البصري و قد روى ذلك عن أمير المؤمنين عمر .
٢٠٩	قال محمد : قول العامة على قول زيد بن ثابت و كل أن شاء الله حسن جميل .
٢١١	آثار خمسة مسندة .
٢١٥	باب ميراث الجدة .
	• قال أبو حنيفة: إذا كان للرجل المتوفى جدتان أم أمه و أم أبيه لم يرث معها أحد و كذلك إذا كانت أحدهما لم يرث معها من الجدات أحد فان انقرضتا ثم مات الرجل و ترك أربع جدات جدتي أبيه و جدتي أمه ورثت جدتا أبيه و جدتا أمه أم أمها و طرح جدة أمه أم أبيها .
٢١٦	و قال أهل المدينة: لا نورث الأجدتين و من قال ذلك مالك و من قال بقوله

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	و قال غيره من اهل المدينة نورث الجدات اذا استوين الا انا نطرح الجدة ام اب الام اذا كانت ام الام حية لم يرث معها احد من الجدات - الخ و يروون ذلك عن زيد بن ثابت .
٢١٩	و اما قول ابى حنيفة و اهل العراق فان كانت الجدة ام الام او الجدة ام الاب حية لم يورثوا معها احدا من الجدات و يروون ذلك عن علي بن ابى طالب رضى الله عنه .
٢٢١	و مما يرد به قول مالك و من قال بقوله ما روى عن ابراهيم اطعم رسول الله صلى الله عليه و سلم ثلاث جدات السدس . الآثار الثلاثة المسندة عن ابراهيم و مسروق .
٢٢٤	باب ولد الملائنة . قال ابو حنيفة في ولد الملائنة و ولد الزنا ان امه ترث حقها منه و ترث اخوته لامة حقوقهم منه فيكون للام السدس ان كان معه اخوة لام و للاخوة من الام الثلث و ان كانت الام مولاة عتاقة فلدولى الام ما بقى و ان كانت عربية رد ما بقى على الام فتلاخوة قدر موارثهم فيكون للام ثلث جميع المال و للاخوة من الام ثلثا جميع المال .
٢٢٦	و قال اهل المدينة بقول ابى حنيفة ان كانت الام مولاة عتاقة و ان كانت عربية ورثوا ما بقى من ماله المسلمين و جعلوه في بيت المال و لم يردوه على الام و الاخوة .
٢٢٧	و قال محمد : الذى قال اهل المدينة في ذلك قياس زيد بن ثابت و اما قول علي رضى الله عنه فانه كان يرد فضول الموارث على ذوى القرابة على قدر موارثهم إلا أنه لا يرد على زوجين شيئا - الخ .

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٢٢٧	<u>الآثار المسندة الثلاثة .</u>
٢٣٠	<u>باب الرجل يموت و ليس له عصة .</u>
د	قال ابو حنيفة في رجل مات و ليس له عصة و لا مولى و ترك عمة وخاله ان للخاله الثلث من ميراثه و للعمة الثلثين .
٢٣١	<u>و قال اهل المدينة : لا شيء لهما و المال كله لجماعة المسلمين في بيت مالهم .</u>
د	و قال محمد : هذا مما يروون عن زيد بن ثابت و قد جاءت الآثار و السنة بخلاف ذلك - النخ .
٢٣٤	<u>الآثار المسندة مرفوعة و مرسله و موقوفة .</u>
٢٤٢	و قال اهل المدينة : الامر عندنا بيلادنا ان ابن الاخ للام و الجد ابا الام و العم اخا الاب لام و الخال و الجدة ام اب الام و بنت الاخ للاب و الام و العمة و الخالة لا يورثون بأرحامهم شيئا .
د	قال محمد : و قد رويتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم انه اعطى ابا لبابة بن عبد المنذر ميراث ثابت بن الدحداحة و كان ابن اخته فكيف تركتم ذلك الى غيره - النخ .
٢٤٣	<u>اخبار مسندة رويت مرفوعة و موقوفة في توريث ذوى الارحام .</u>
٢٥٠	قال ابو حنيفة : الجد ابو الاب اولى بالميراث من ابن الاخ للاب و الام و اولى بولاء الموالى من الاخ للاب و الام .
د	و قال اهل المدينة : الجد ابو الاب اولى بالميراث من ابن الاخ للاب و الام و ابن الاخ للاب و الام اولى من الجد بولاء الموالى .
٢٥٢	و قال محمد : وكيف صار ابن الاخ اولى بالولاء من الجد و الجد اولى بالميراث ما حالهما الا واحدا - النخ .

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٢٥٣	و قال ابو حنيفة : و من قال بقوله الجد اولى بالميراث من الاخ من الاب و الام و احق بولاء الموالى من الاخ للاب و الام لان الجد بمنزلة الوالد . و قال ابن عباس : الجد والد اى اب لك اكبر فان الله تعالى قال يسئ آدم ، و هو قول ابى بكر الصديق رضى الله عنه .
٢٥٥	<u>كتاب الديات و القصاص</u> • باب الديات و ما يجب على اهل الورق و الذهب و المواشى . • قال ابو حنيفة فى الدية على اهل الذهب الف دينار و على اهل الورق عشرة آلاف درهم وزن سبعة .
٢٥٨	و قال اهل المدينة : على اهل الذهب الف دينار و على اهل الورق اثنا عشر ألف درهم .
٢٥٩	• و قال محمد : بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه فرض على اهل الذهب الف دينار فى الدية و على اهل الورق عشرة آلاف درهم . • حدثنا بذلك ابو حنيفة عن الهيثم عن الشعبي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه و زاد و على اهل البقر مائتا بقرة و على اهل الغنم الفى شاة - ٢٦٠ .
٢٦١	<u>خبر مسند موقوف</u> .
٢٦٢	• و قال اهل المدينة : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرض على اهل الورق اثني عشر ألف درهم .
٢٦٤	و قال محمد : كلا الفريقين روى عن عمر و انظر اى الروايتين اقرب الى ما قال المسلمون فى غير هذا فهو الحق - الخ . • اثر مسند عن ابراهيم النخعى .



فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٢٦٥	باب القصاص بين العبيد و الاحرار .
٢٦٦	قال ابو حنيفة : لا قود بين العبيد و الاحرار الا في النفس . و قال اهل المدينة : ليس بين الاحرار و العبيد قود الا ان يقتل العبد الحر فيقتل العبد بالحر .
٢٦٨	و قال محمد : كيف يكون نفسان تقتل بصاحبها ان قتلها الاخرى و لاتقتل بها الاخرى ان قتلها - الخ .
٢٦٩	باب الرجلان يقتلان الرجل احدهما من يجب عليه القصاص . قال ابو حنيفة في الصغير و الكبير يقتلان الرجل جميعا عمدا ان على الكبير نصف الدية في ماله و على الصغير نصف الدية على عاقلة .
٢٧٠	و قال اهل المدينة : يقتل الكبير و يكون على الصغير نصف الدية . قال محمد : كيف يقتل الكبير و قد شركه في الدم من لا قود عليه و غير ذلك من الاحتجاجات على اهل المدينة .
٢٧٤	اثران مسندان الى الحسن و ابراهيم .
٢٧٦	باب في عقل المرأة . قال ابو حنيفة في عقل المرأة ان عقل جميع جراحها و نفسها على النصف من عقل الرجل في جميع الاشياء .
٢٧٨	و كذلك اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس و فيما دونها .
٢٨٠	و قال اهل المدينة : عقلها كعقله الى تلك الدية فاصبها كاصبه و سنها كسنة

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	وموضحتها كموضحة ومقلتها كنقلته فاذا كان الثلث او اكثر من الثلث كان على النصف .
٢٨٠	قال محمد : و قد روى الذى قال اهل المدينة عن زيد بن ثابت قال : يستوى الرجل و المرأة فى العقل الى الثلث ثم النصف فيما بقى .
	• خبر مسند رواه امامنا الاعظم عن حماد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت نحو ما رواه اهل المدينة .
٢٨٢	أثران مسندان عن على و عمر رضى الله عنهما .
٢٨٥	باب فى الجنين .
	• قال ابو حنيفة فى الرجل يضرب بطن الامة فتلقى جنينا ميتا ان كان غلاما ففيه نصف عشر قيمته لو كان حيا و ان كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية .
٢٨٦	و قال اهل المدينة : فيه عشر قيمة امه .
	• و قال محمد : كيف فرض اهل المدينة فى جنين الامة الذكر و الانثى شيئا واحدا و انما فرض رسول الله صلى الله عليه و سلم فى جنين الحرة غرة عبدا او امة فقدر ذلك بخمسين دينارا - الخ .
٢٩٤	باب الجروح فى الجسد .
	• قال ابو حنيفة فى الشفتين الدية و هما سواء السفلى و العليا و ايها قطعت كان فيها نصف الدية .
	• و قال اهل المدينة : فيها الدية جميعا فان قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية .
٢٩٧	قال محمد : و لم قال اهل المدينة هذا لأن السفلى انفع من العليا فقد فرض رسول الله فى الاصبع 'الخنصر و الابهام فريضة واحدة فجعل فى كل واحدة

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
عشر الدية وروى ذلك عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الخنصر و الابهام سواء مع آناز كثيرة معروفة قد جاءت فيها .	
٢٩٩	أثر مسند روى عن ابن عباس .
٣٠٢	باب في الاعور يفتأ عين الصحيح .
•	قال ابو حنيفة في الاعور يفتأ عين الصحيح يفتأ الصحيحة: من عينه ان كان عمدا فللصحيح القود و لا شيء له غير ذلك و ان كان خطأ فان على عاقلة نصف الدية و ليس له غير ذلك .
٣٠٣	وقال اهل المدينة في الاعور يفتأ عين الصحيح: ان احب ان يستفيد فله القود و ان احب فله الدية الف دينار او اثنا عشر الف درهم .
•	وقال ابو حنيفة في عين الاعور الصحيحة اذا فقئت: ان كان عمدا ففيها القود و ان كان خطأ فعلى عاقلة الذي فقأ نصف الدية و هي و عين الصحيح سواء .
٣٠٤	وقال اهل المدينة في عين الاعور اذا فقئت: الدية كاملة .
•	وقال محمد: فكيف صارت عين الاعور افضل من عين الصحيح هذا عقل اوجهه. رسول الله صلى الله عليه وسلم في العينين جميعا فجعل في كل عين نصف الدية الى آخر ما احتج عليهم .
٣٠٦	باب ما لا يجب فيه ارش معلوم .
•	قال ابو حنيفة في العين القائمة اذا فقئت و في اليد الشلاء اذا قطعت و في كل نافذة في عضو من الاعضاء: انه ليس في شيء من ذلك ارش معلوم و في ذلك كله حكومة عدل .
٣٠٧	خير مسند عن ابراهيم .
٣٠٨	وقال اهل المدينة: مثل قول ابي حنيفة منهم مالك قال: نرى في ذلك الاجتهاد

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	وقال بعضهم في العين القائمة اذا قفئت مائة دينار و في كل نافذة من الاعضاء ثلك دية ذلك العضو .
٣١٠	<u>باب دية الاضرار .</u>
	• قال ابو حنيفة: في كل ضرر خمس من الابل مقدم الفم و ، وخره سواء .
	• و قال بعض اهل المدينة بمثل قول ابي حنيفة منهم مالك ، و قال بعضهم في كل ضرر بعير ، و روى بعضهم ان سعيدا قال: لو كنت انا لجلعت في الاضرار بعيرين بعيرين فتلك الدية سواء .
٣١٣	<u>إخبار اربعة مسندة عن ابراهيم و ابن عباس و شريح و الشعبي .</u>
٣١٥	<u>باب جراح العبد .</u>
	• قال ابو حنيفة: كل شيء يصاب به العبد من يد او رجل او عين او موضحة او منقلة او مأمومة او غير ذلك فهو من قيمته على مقدار ذلك من الحر في كل قليل و كثير له ارش معلوم من الحر السن و الموضحة و ما سوى ذلك ففي موضحته ارشها نصف عشر قيمته - الخ .
٣١٧	و قال اهل المدينة في موضحة العبد نصف عشر ثمنه و في منقلته عشر و نصف العشر من ثمنه و مأمومته و جائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه فوافقوا ابا حنيفة في هذه الخصال الاربعة .
	• قال محمد: كيف جاز لاهل المدينة ان يتحكموا في هذا فيختاروا هذه الخصال الاربعة من بين الخصال - الخ .
٣١٩	<u>باب القصاص بين المالك .</u>
	• قال ابو حنيفة: لا قصاص بين المالك فيما بينهم الا في النفس .
	• و قال اهل المدينة: القصاص بين المالك كهسته بين الاحرار نفس الامة

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الشجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	<u>بنفس العبد و جرحها كجرحه .</u>
٣١٩	و قال ابو حنيفة : اذا قتل عبد عبدا متعمدا فلبولى العبد المقتول القصاص و ليس له غير ذلك الا ان يعفو فان عفا رجع العبد القاتل الى مولاه. و لا سيل لمولى العبد المقتول عليه .
	<u>و قال اهل المدينة : مولى العبد المقتول بالخيار فان شاء قتل و ان شاء اخذ العقل فان اخذ العقل اخذ قيمة عبده و ان شاء رب العبد القاتل اعطى ثمن العبد المقتول و ان شاء اسلم عبده فاذا اسلمه فليس عليه غير ذلك - الخ .</u>
٣٢١	قال محمد : اذا قتل العبد عبدا وجب عليه القصاص ينبغي لمن قال هذا الوجه ان يقول في الحر يقتل الحر عبدا ان ولى المقتول ان شاء قتل و ان شاء اخذ الدية - الخ .
٣٢٢	<u>باب دية اهل الذمة .</u>
	و قال ابو حنيفة : دية اليهودى و النصرانى و المجوسى مثل دية الحر المسلم وعلى من قتله من المسلمين القود .
٣٢٣	و قال اهل المدينة : دية اليهودى و النصرانى اذا قتل احدهما نصف دية الحر المسلم و دية المجوسى ثمان مائة درهم .
	<u>و تعليق مشبع فى تحقيق ان دية الذمى مثل دية الحر المسلم مفيد جدا .</u>
٣٢٩	<u>و قال اهل المدينة : لا يقتل مؤمن بكافر .</u>
	<u>و تحقيق حافل فى قتل المؤمن بالكافر مفيد جدا .</u>
٣٣٩	قال محمد : قد روى اهل المدينة ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قتل مسلما بكافر و قال انا احق من اوفى بدمته .
	<u>و تحقيق الحديث المذكور .</u>

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحججة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٣٤١	خبر مسند عن عبد الرحمن بن اليلمانى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : <u>انا احق من اوفى بدمته .</u>
٣٤٥	بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه امر ان يقتل رجل من المسلمين <u>بقتل رجلا نصرانيا غيلة من اهل الحيرة فقتله .</u>
٣٤٧	<u>تحقيق الحديث و سنده .</u> وقد بلغنا عن علي بن ابي طالب انه كان يقول : اذا قتل المسلم النصراني <u>قتل به .</u>
٣٥٠	<u>تحقيق الحديث .</u> تحقيق الامام محمد فى ان دية المعاهد مثل دية المسلم .
٣٥١	قال : و الاحاديث فى ذلك كثيرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مشهورة معروفة انه جعل دية الكافر مثل دية المسلم
٣٥٢	الآثار المستندة فى ذلك عن عمر بن عبد العزيز و علي بن طالب رضى الله عنه و ابراهيم و عمر بن الخطاب رضى الله عنه و الزهرى عن عثمان رضى الله عنه <u>و سعيد بن المسيب و ابراهيم و الشعبي فى ذلك الى (٣٥٨) .</u>
٣٥٨	<u>باب العقل على الرجل خاصة .</u>
٣٥٩	قال ابو حنيفة : تعقل العاقلة من الجنائيات الموضحة والسن فا فوق ذلك و ما كان دون ذلك فهو فى مال الجاني لاتعقله العاقلة .
٣٦٠	وقال اهل المدينة : لاتعقل العاقلة شيئا من ذلك حتى يبلغ الثلث فاذا بلغ الثلث عقلته العاقلة و كذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة .
٣٦٠	وقال محمد : قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الاصبع عشرة من الابل و فى السن خمسا و فى الموضحة خمسا فجعل ذلك فى مال الرجل او على



## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	عاقلته و ذلك فى كتاب كتبه رسول الله صلى الله عليه و سلم لعمر و بن حزم يجمع فى العين و الأنف و الأمومة و الجائفة و اليد و الرجل فلم يفرق صلى الله عليه و سلم بعض ذلك من بعض - النخ .
٣٦٥	أخبار ثلاثة مسندة عن إبراهيم فى ذلك .
٣٦٧	باب الحر إذا جنى على العبد .
	قال أبو حنيفة : فى العبد يقتل خطأ أن على عاقلة القاتل القيمة بالغة ما بلغت إلا أنه لا يجاوز بذلك دية الحر المسلم ينقص من ذلك ما تقطع فيه الكف - النخ .
٣٦٨	و قال أهل المدينة : لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد شيئاً و إنما ذلك على القاتل فى ماله بالغاً ما بلغ لأن العبد سلعة - النخ .
٣٦٩	قال محمد : إذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع و الثياب فلا ينبغى أن يكون على عبد قتل عبداً قود لأنه بمنزلة سلعة استهلكها فلا قود فيها - النخ .
٣٧٠	باب ميراث القاتل .
	قال أبو حنيفة : من قتل رجلاً خطأ أو عمداً فإنه لا يرث من الدية و لا من القود و لا من غيره شيئاً و ورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل إلا أن يكون القاتل مجنوناً أو صبيّاً فإنه لا يحرم الميراث بقتله .
٣٧٣	تعليق تمتع مفيد جداً فى المجنون و الصبي إذا قتل قريبهما فإنهما لا يحرمان من الميراث .
٣٧٩	و قال أهل المدينة بقول أبى حنيفة فى القتل عمداً و قالوا فى القتل خطأ لا يرث من الدية و يرث من ماله .
٣٨١	و قال محمد : كيف فرقوا بين دية و ماله - النخ .

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحججة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٣٨١	أثران مسندان أحدهما عن إبراهيم عن ابن عباس لا يرث قاتل شيئا .
٣٨٢	باب قتل الغيلة و غيرها و عفو الأولياء .
•	قال أبو حنيفة : من قتل رجلا عمدا قتل غيلة أو غير غيلة فذلك إلى أولياء القاتل
	فإن شاءوا قتلوا و إن شاءوا عفوا .
•	و قال أهل المدينة : إذا قتل قتل غيلة من غير نأرة و لا عداوة فإنه يقتل
	و ليس لولاة المقتول أن يعفوا عنه - الخ .
•	و قال محمد : قول الله عز و جل اصدق من غيره قال عز و جل « و من قتل
	مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا » و قال
	عز و جل « يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر و العبد
	بالعبد » إلى قوله « فمن عني له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف » فلم يسم في ذلك
	قتل الغيلة و لا غيرها فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان ان شاء قتل
	و ان شاء عفا و ليس للسلطان من ذلك شيء .
٣٨٣	آثار مسندة في عفو بعض الأولياء عن عمر و ابن مسعود رضي الله عنهما
	و إبراهيم .
٣٨٨	باب القصاص في القتل .
٣٨٩	قال أبو حنيفة : لا قصاص على قاتل الا قاتل قتل بسلاح .
•	و قال أهل المدينة : القود بالسلاح فإذا قتل القاتل بشيء لا يعاش من مثله
	يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح و إذا ضربه فلم يزل يضربه
	و لم يقطع عنه حتى يجيء من ذلك شيء لا يبيش هو من مثله أو يقع موقع
	السلاح أو أشد فهذا أيضا فيه القصاص .
٣٩٢	قال محمد : من قال القصاص في السوط و العصا فقد ترك حديث رسول الله

## فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
	صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة الا ان قيل الخطأ العمد مثل السوط و العصا فيه مائة من الابل منها اربعون في بطونها اولادها الى آخر ما احتج عليهم .
٣٩٧	خبر مسند عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية شبه العمدة .
٣٩٨	تعلق بصيطة تمتع لاثبات حديث شبه العمدة لاثبات الدية دون القصاص .
٤٠٢	باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله .
٤٠٣	قال ابو حنيفة في الرجل يمسك الرجل للرجل فيضربه بسلاح فيموت مكانه انه لا قود على الممسك والقود على القاتل ولكن الممسك يوجع عقوبة ويستودع في السجن .
٤٠٤	و قال اهل المدينة : ان امسكه و هو يرى انه يريد قتله قتلا به جميعا . و قال محمد : كيف يقتل الممسك ولم يقتل الى آخر ما احتج عليهم بحجة قوية حسان .
٤٠٥	خبر مسند الى علي رضي الله عنه في امساك المقتول ليضربه القاتل .
٤٠٦	باب القود بين الرجال و النساء .
	قال محمد قال ابو حنيفة لا قود بين الرجال و النساء الا في النفس و كذلك اخبر ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم .
	و قال اهل المدينة : نفس المرأة بنفس الرجل و جرحها بجرحه .
٤٠٧	احتجاج محمد عليهم بحجة قوية .
٤١٢	باب القصاص في اليد و الرجل .
	قال ابو حنيفة : لا قصاص على احد كسر يدا او رجلا لانه عظم و لا قود في عظم الا السن .

فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب الحجّة على أهل المدينة

صفحة	مضمون
٤١٣	و قال اهل المدينة : من كسر يدا او رجلا اعيد منه ولا يعقل و لكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه .
٤١٤	و قال محمد : الآثار في انه لا قود في عظم اكثر من ذلك .
٤١٥	و في اليد نصف الدية في ماله و في الكسر حكومة عدل في ماله و لم اكن لاضع الحديد في غير الموضع الذي وضها فيه القاطع و لا اقتص من عظم فلذلك جعلت في ذلك الدية - النخ .

تم الفهرس

\*\*\*\*\*

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العلي العزيز العليم و صلاته و سلامه على نبيه الكريم الرؤف الرحيم  
و على آله الطيبين الطاهرين و على صحبه الهادين المهتدين .

و بعد فان الامام محمد بن الحسن الشيباني طاحب الامام ابي حنيفة لما رحل  
لسماع الموطأ عن الامام مالك امام دار الهجرة مكث في المدينة المنورة ثلاث سنين  
و سمع الحديث من غيره ايضا و ناظر علماء المدينة و احتج عليهم بحجج حسان و جمع  
حججه في كتاب سماه كتاب الحججة ، و لما انصرف الى العراق رواه عنه تلاميذه و اشتهر  
برواية عيسى بن امان و اهتم به علماء الكوفة يتداولونه فيما بينهم و اتفع به اهل  
العلم شرفا و غريا قرنا بعد قرن ثم اصبغ غريبا في العالم الاسلام و احتاج العلماء  
اليه يفتشون عنه و لا يجدون له نسخة الا نسخة في المكتبة المحمودية في مدينة النبي  
صلى الله عليه و سلم و هي ايضا مع سقمها ليست بكاملة و اظنها نصفه فسخه اهل العلم  
من الهند و غيرهم و هي نسخة فريدة فيها اغلاط و تحريفات و يباضات و تقديم  
و تأخير ، و لما امست لجنة احياء المعارف النعمانية و ارادت ان تنشره فقتلنا نسخته  
و كتبنا الى اقطار العالم فلم يخبرنا به احد من اهل العلم الا بنسختين منه في الآستانة و طلبنا  
تصوير نسخة مكتبة نور عثمانية فوجدناه نسخت من نسخة المدينة المنورة فلما ايسنا في نسخته  
عزما ان نصحح الكتاب بقدر الوسع فسخناه من نسخة بأيدينا ثم قابلناه على الأصل  
ثم قابلناه على نسخة العلامة المحقق شيخ الاسلام مولانا العارف انوار الله الحيدر آبادي

## مقدمة كتاب الحجّة على أهل المدينة

التي في مكتبة الجامعة النظامية و هو رحمه الله كان نسخها لنفسه حين دخل المدينة مع بعض الكتب التي نسخها حين سكوتها فيها وجعلناها الأصل الذي يطبع منه الكتاب و رتبناه و التمسنا لتصحيحه رجالاً فمما وجدنا له الا العلامة المحقق مولانا السيد مهدي حسن الكيلاني مفتي بلدة سورة فالتمسنا من فضيلته ان يصححه و يعلق عليه فاسعدنا بتبوله فأرسلنا الكتاب ماله فكان مد فيوضه يصححه و يعلق عليه رويدا رويدا شكر الله مساعيه الجميلة لأنه كان مشغولاً بالفتوى وغيرها من التأليفات حتى مكث في تصحيحه و التعليق عليه عشرين سنة حتى فرغ منه في دار العلوم بديوبند من الهند مع ابتلائه بالأمراض و مع اشغاله الكثيرة فكمل تعليقه و صرف فيه جهده و حقق حتى اصبح احسن التعليقات جزاء الله عنا و عن أهل العلم جزاء المحسنين فأردنا نشره فرجعنا الى حكومة الهند لتدنا في نشره فأجابت مع شرائط قبلناها، و ما زدته من التعليقات فرمزه (ف)، فها هو الجزء الأول من الكتاب فرغنا من طبعه و هو يشتمل على الطهارة و الصلاة و الصوم و الزكاة، و لعل الكتاب يتم في ثلاثة اجزاء او اربعة. و الكتاب هذا بحمد الله كبير الشأن عظيم البرهان كثير النفع يشتمل على المباحث الآتية فقط الطهارة، الصلاة، الصوم، الزكاة، المناسك، البيوع، المضاربة الحس (الوقف)، الشفعة، النكاح، الطلاق، المساقاة، المزارعة، الفرائض؛ و وجدنا كتاب الديات و القصاص منه في كتاب الام نقله الامام الشافعي فيه للرد عليه فالتقطناه من الام و ألحقناه بآخر الكتاب. و دأب المؤلف في الكتاب انه يذكر في الباب اولاً قول شيخه بقوله: قال ابو حنيفة، ثم يردف بقول أهل المدينة بقوله: و قال أهل المدينة، ثم يؤيد قول الامام و يحتاج له على أهل المدينة و تارة يذكر قول الامام مالك ايضاً في ما بين اقوال أهل المدينة؛ فالكتاب مملوء بأقوالهم. فالأنسب لنا ان نذكر تراجم هؤلاء الثلاثة و ترجمة راوي الكتاب و ترجمة مصحح الكتاب و شارحه ايضاً في المقدمة ليكون القارى بصيراً بأحوالهم، فأذكر لولا



## مقدمة كتاب الحجّة على اهل المدينة

ترجمة راوى الكتاب فأقول - والله التوفيق: وهو عيسى بن ابان بن صدقة ابو موسى تفقه على محمد بن الحسن قيل انه لزمه ستة اشهر، قال ابن سماعة: كان عيسى حسن الوجه و حسن الحفظ للحديث و كنت ادعوه لمجلس محمد بن الحسن فيأبى الى ان لازمه و قال: و كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى ما ظننت فى ملك الله مثل هذا الرجل كذا فى الجواهر المضية ج ١ ص ٤٠٦، و قال الصيمرى: اخبرنا عبد الله بن محمد الشاهد قال حدثنا القاضى مكرم قال حدثنا احمد بن محمد بن المغلس قال سمعت محمد ابن سماعة يقول: كان عيسى بن ابان يهلى معنا و كنت ادعوه ان يأتى محمد بن الحسن فيقول: هؤلاء قوم يخالفون الحديث و كان عيسى حسن الحفظ للحديث فصلى معنا يوما الصبح و كان يوم مجلس محمد فلم افارقه حتى جلس فى المجلس فلما فرغ محمد ادنيته اليه و قلت له هذا ابن اخيك ابان بن صدقة الكاتب و معه ذكاء و معرفة بالحديث وأنا ادعوه اليك فيأبى و يقول: انتم تخالفون الحديث فأقبل عليه و قال: بابنى ما الذى رأيتا نخالفه من الحديث لا تشهد علينا حتى تسمع منا فسأله يومئذ عن خمسة و عشرين بابا من الحديث لجعل محمد بن الحسن ينجيه عنها و يخبر بما فيه من المنسوخ و يأتى بالشواهد و الدلائل فالتفت الى بعد ما خرجنا و قال: كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى ما ظننت ان فى ملك الله مثل هذا الرجل يظهر للناس ولوم محمد بن الحسن لزوما شديدا حتى تفقه - اه (ق ٧٣-٢) من اخبار ابى حنيفة و أصحابه، و روى هذا الخبر الخطيب ايضا فى ترجمة عيسى ج ١١ ص ١٥٨ من تاريخه قال العلامة الكوثرى بعد ما نقل عن الصيمرى حديث ابن سماعة المذكور: و عيسى بن ابان هذا جبل من جبال العلم و هو راوى كتاب الحجج على اهل المدينة عن محمد بن الحسن و مؤلف كتاب الحجج الصغير فى الرد على ما ادعاه عيسى بن هارون الهاشمى رفيق المأمون فى عهد طلبه للحديث من مخالفة ابى حنيفة لأحاديث صحيحة دونها الهاشمى فى كتاب حتى طلب

## مقدمة كتاب الحجّة على أهل المدينة

المأمون الى العلباء ان يدروا ما عديم بشأن كتاب الهاشمي هذا ولم يعجبه ما كتبه اسمعيل بن حماد ولا ما سطره بشر ولا ما جمعه يحيى بن اكرم واما اعجبه غاية الاعجاب كتاب عيسى بن ابان هذا واعتبره قاضيا علم كتاب الهاشمي . والقضية معروفة في كتاب ابن ابي العوام وكتاب الصيمري وعيسى بن ابان هذا ايضا كتاب الحجج الكبير في الرد على قديم الشافعي وهو سبب انصرافه من العراق في رحلته الاخيرة من غير ان يمكث بها الا اشهرا يسيرة حيث لم يبق له من قديمه بالعراق بعد كتاب عيسى بن ابان وعيسى بن ابان ايضا كتاب في الاموال المريسي والشافعي في شروط قبول الاخبار وتحتوي كتبه على تف في الاموال نقلها من محمد بن الحسن و ابو بكر الرازي كثير النقل من كتبه في اصوله ، والحاصل ان عيسى بن ابان يعد جبلا من جبال الحجاج في الفقه - اه ص ٤٩ ، ونقل في الحديث عن الطحاوي سمعت بكار ابن قتيبة يقول سمعت هلال بن يحيى يقول : ما في الاسلام قاض الله منه يعني عيسى بن ابان في وقته ، قال الطحاوي : وسمعت بكار بن منه هو كان لنا قاضيان لا مثل لهما : اسمعيل بن حماد وعيسى بن ابان ، ونقل عن الطحاوي ايضا عن بكار عن هلال : ما ولي البصرة منذ كان الاسلام الى وقتنا هذا قاض الله من عيسى بن ابان - اه . وقال الخطيب في تاريخه : ولما خرج المأمون الى قم الصلح بسبب دوران اخراج معه يحيى بن اكرم فاستخلف على الجانب الشرقي عيسى بن ابان احد الفقهاء من اهل العراق وله مسائل كثيرة واحتجاج لمذهب ابي حنيفة وكا ، خبر افاضلا ، و روى عن الصيمري بسنده عن ابي جعفر الطحاوي قال : سمعت ابا حازم القاضى يقول : ما رأيت لأهل بغداد حدثا اذكرى من عيسى بن ابان وبشر بن البرقي ، وقال ابو خازم : كان عيسى رجلا سخيا جدا وكان يقول : والله لو أتيت برجل يفعل في ماله لعمل في مالي لحجرت عليه قال : و قدم اليه رجل محمد بن عباد الماهلي فادعى عليه اربعمائة دينار فسأل عيسى عما

(١) ادعاء

## مقدمة كتاب الحجية على اهل المدينة

ادعاء عليه فاقر له بذلك فقال له الرجل احسنه لي فقال له عيسى اما الحبس فواجب  
ولكني لا اري حسن اني عند الله و اما اقدر على فدائه من مالي فغيرها عنه عيسى  
من ماله ، و روى الخطيب بسنده عن ابي حسان الريادي قال : سنة احدى و عشرين  
و مائتين فيها مات عيسى ابن ابان بن صدقة قاضي البصرة لفرقة صفر ، و روى عن  
محمد بن سعد قال سنة احدى و عشرين مات فيها عيسى بن ابان بن صدقة قاضي اهل  
البصرة بالبصرة يوم الاربعاء في المحرم و دفن و كان حج ثم قدم البصرة منصرفا فمات  
بعد قدومه ١٠١٠ هـ ج ١١ ص ١٦١ .

ترجمة مؤلف الكتاب

## الامام الرباني

و هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني نسبة الى شيخان بفتح الشين المعجمة  
قبيلة معروفة في بكر بن وائل ، ولد بواسطة سنة ١٣٢ و نشأ بالكوفة و تلذذ لابي حنيفة ،  
' و سماع الحديث عن مسعر بن كدام و سفيان الثوري و مالك بن دينار و مالك  
ابن انس و الازاعي و ربيعة و القاضي ابي يوسف و سكن بغداد و حدث بها ،  
و روى عنه محمد بن ادريس الشافعي و هشام بن عبيد الله الرازي و أبو عبيد القاسم  
ابن سلام ، و كان الرشيد و لاه الى قضاء الرقة فصف هناك كتابا سماه بالرقيات ثم  
عزله فرجع الى بغداد ، و لما خرج هارون الرشيد الى الري امره بفرج معه فمات  
بالري سنة تسع و ثمانين و مائة - كذا في كتاب الانساب للسمعاني ، اقول هكذا  
ذكره السوي ايضا في تهذيب الاسماء و اللغات فعلا عن تأريخ بغداد للخطيب البغدادي  
و هو نص صريح على ان الشافعي من تلامذة محمد ، و قد انكر ابن تيمية الحراني  
الدمشقي الحنبلي ذلك فانه لما ذكر الحسن بن يوسف الحلبي الشيعي في كتابه منهاج

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

الكرامة ان الشافعي قرأ على محمد بن الحسن رد عليه ابن تيمية في منهاج السنة قائلا ليس ذلك بل جالسه وعرف طريقته وأول من اظهر الخلاف لمحمد و الرد عليه هو الشافعي فان محمدا اظهر الرد على مالك و اهل المدينة فنظر الشافعي في كلامه - انتهى ، ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد أنه لم يقرأ عليه كقراءة طلبة زمانه على اساتذتهم فيمكن ان يكون مسلما لكنه لا ينفى التلذذ مطلقا و ان اراد انه لم يرو عنه شيئا فكلام الخطيب ثم السمعاني و التوروي يكذبه ، و أما كون الشافعي اول من اظهر الخلاف و الرد على محمد فهو غير مناف للتلذذ فان الشافعي قد صنف في الرد على مالك كتابا مع انه تلميذه ، و كذلك ادعى الحلبي أن ابا حنيفة قرأ على جعفر الصادق ، و أنكره ابن تيمية قائلا هذا من الكذب الذي يعرفه من له ادق علم فان ابا حنيفة من اقران جعفر الصادق و كان ابو حنيفة يفتي في حياة محمد بن علي والد الصادق و لا يعرف ان ابا حنيفة اخذ عن جعفر الصادق و لا من ابيه مسألة واحدة بل اخذ عن اسنّ منهما كعطاء بن ابي رباح و حماد و غيرهما - انتهى ، و فيه ايضا ما فيه فقد اثبت ما أنكره صاحب مشكاة المصابيح حيث قال في كتاب اسماء رجال المشكاة في ترجمة جعفر الصادق : سمع منه الأئمة الاعلام نحو يحيى بن سعيد و ابن جريج و مالك بن انس و الثوري و ابن عيينة و ابن حنيفة - انتهى ، و قال علي القاري في طققاته عند ذكر مشايخ ابي حنيفة و من اهل المدينة الامام جعفر بن محمد الصادق و كان بسائله و يطارحه و هو تابعي من اكابر اهل البيت - انتهى . و أما كون ابي حنيفة من اقران جعفر فهو لا يقدح في التلذذ كما لا يخفى ، و كذلك ادعى الحلبي ان احمد بن حنبل من تلامذة الشافعي و أنكره ابن تيمية قائلا : احمد لم يقرأ على الشافعي و لكن جالسه كما جالس الشافعي محمد بن الحسن - انتهى . و فيه ايضا ما فيه فانه امر مشهور في التواريخ و كتب اسماء الرجال قد ذكره صاحب المشكاة و غيره فلا يضر انكاره ، و ذكر الكفوف في اعلام الاخير

## مقدمة كتاب الحجّة على اهل المدينة

في التقدمة شرح المقدمة انما ظهر علوم ابي حنيفة بتصانيف محمد حتى قيل انه صنف تسعمائة و تسعين كتابا كلها في العلوم الدقيقة . و قيل رثى محمد في المام بعد وفاته فقيل له : كيف كنت في حال النزاع ؟ فقال : كنت متأملا في مسألة من مسائل المكاتب فلم اشعر بخروج روحى . و قيل لاحمد بن حنبل : من اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن . و عن ابن عبد الحكم سمعت الشافعى يقول : قال محمد ابن الحسن : اقممت على باب مالک ثلاث سنين و سمعت من لفظة سبعمئة حديث و نيفا ، و روى ان الشافعى بات عند محمد و قام الى الصباح و اضطجع محمد فاستكثر الشافعى منه ذلك فلما طلع الفجر قام و صلى بلا تجديد وضوء فقال الشافعى لمحمد فقال انك عمات لنفسك حتى الصباح و أما عملت للامة استخرجت من كتاب الله نيفا و ألف مسألة . و قيل لعيسى بن امان : ابو يوسف افقه أم محمد ؟ فقال : اعتبروا بكتشهما يميني ان محمدا افقه . و ذكر الووى في تهذيب الاسماء انه روى الخطيب باسناده عن اسمعيل ابن حماد بن ابي حنيفة قال : كان محمد يجلس في مسجد الكوفة و هو ابن عشرين سنة ، و باسناده عن الشافعى قال . ما رأيت اعقل من محمد . و عن محمد بن سماعة قال قال محمد لاهله : لا تسألونى حاجة من حوائج الدنيا تشغلوا قلبي و خذوا ما تحتاجون اليه من و كيلي ، و عن ابي رجاء عن محمويه قال : رأيت محمدا في المنام فقلت : يا أبا عبد الله الام صرت ؟ قال : قال لى ربى انى لم اجعلك وعاء للعلم و أنا اريد ان اعذبك قلت : ما فعل ابو يوسف ؟ قال : فوقى ، قلت : ما فعل ابو حنيفة ؟ قال : فوقى ابي يوسف بطبقات انتهى من مقدمة الجامع الصغير (النافع الكبير) قلت وهو مؤلف الكتب الستة المشهورة بظاهر الرواية الجامع الصغير و الجامع الكبير و الزيادات و زيادات الزيادات و السير الصغير و السير الكبير و كتاب الاصل المشهور بالمبسوط و كتاب الحجّة على اهل المدينة ، و له الامالى التمهيد بالكنيسايات و من تصانيفه المارونيات و الزيات و الجرجانيات

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

والموطأ وكتاب الآثار وكتاب الكسب ، قيل سئل احمد بن حنبل من : اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ فقال : من كتب محمد بن الحسن ، وقيل للشافعي : يا ابا عبد الله ! خالفك الفقهاء فقال : هل رأيت فقيها فظ اللهم الا محمد بن الحسن فانه كان يملا العين والقلب قال : ما رأيت سمينا فقيها قط الا محمد بن الحسن ، و قال : ما رأيت اعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن كانه عليه نزل ، و قال : ما سمعت احدا قط كان اذا تكلم رأيت ان القرآن نزل بلغته غير محمد بن الحسن ، ولقد كتبت عنه حمل جمل بخي ذكره راجع بلوغ الاماني و جزء الذهبي في مناقبه و مناقب الكردي و غيرها من كتب المناقب و التواريخ تجد مناقبه كثيرة لا تحتمله هذه الترجمة الصغيرة و الوجيزة - فرحمه الله ورضي عنه رضي الأبرار .

## ذكر الامام الاعظم

هو النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الأحرار ما وقع عليه رق و النعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه الفالودج في يوم مهرجان فقال علي : مهرجونا كل يوم . كذا قال الخطيب في تاريخه : و ذهب ثابت الى علي بن ابي طالب و هو صغير فدعا له بالبركة فيه و في ذريته .

و قال الخوارزمي في جامع مسانيد الامام اتفق العلماء على انه روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ستة او سبعة او ثمانية على اختلاف الروايات . و نقل علي القاري في شرح شرح النخبة عن السخاوي ان المعتمد انه لا رواية للامام عن احد من الصحابة لصغره في زمن ادراكه ايامهم . و كان هو زاهدا عابدا ورعا تقيا كثير الصمت دائم التضرع الى الله تعالى صاحب الكرامات و قد عد مشايخه فبلغ اربعة آلاف شيخ - كذا في مفتاح السعادة . قال ابن حزم : جميع اصحاب ابي حنيفة



## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

مجمعون على ان مذهب ابي حنيفة ان ضعيف الحديث اولى عنده من القياس والرأى قال عبيد الله بن عمرو الرقي : كنا عند الاعمش و عنده ابو حنيفة فسل الاعمش عن مسألة فقال : اتمهيا نعمان فأقناه ابو حنيفة فقال : من اين قلت هذا ؟ قال : لحديث حدثناه انت ثم ذكر له الحديث ، فقال له الاعمش : انتم الاطباء ونحن الصيادلة - اه من مناقب الذهبي ص ٢١ ، و ذكر الخطيب في تاريخه و بره ان ابا حنيفة رحمه الله رأى في المسام كأنه ينش قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و يجمع عظامه الى صدره فبعث من سأل محمد بن سيرين فقال ابن سيرين : صاحب هذه الرؤيا يثور عليها لم يسبقه اليه احد قبله - قال الشافعي : قيل لمالك : هل رأيت ابا حنيفة ؟ فقال : نعم رأيت رجلا لو كلك في هذه السارية ان يحملها ذهباً لقام بمحجته . و روى حرملة ان يحيى عن الشافعي انه قال : من اراد ان يتجر في الفقه فهو عيال على ابي حنيفة . و روى الربيع عن الشافعي : الناس عيال في الفقه على ابي حنيفة رحمه الله . و روى ابو عبيد عن الشافعي رحمه الله يقول : من اراد ان يعرف الفقه فليزِم ابا حنيفة و أصحابه - كذا في تعاليق الأنوار . و قال يحيى بن معين : الفقه فقه ابي حنيفة على هذا ادركت الناس . و قال ابن المبارك : قلت لسفيان الثوري : يا ابا عبد الله ! ما ابعد ابا حنيفة عن الغيبة ما سمعته يغتاب عدوا له قط فقال هو أعدل من ان يسلط على حسناته ما يذهبها . و روى انه حج خميساً و خمسين حجة و انه صلى صلاة الفجر بوضوء العشاء اربعين سنة و كان غالباً يقرأ جميع القرآن في الليل في ركعة واحدة . و كان يسمع بكاءه في الليل حتى يرحمه جيرانه . و قال الشعرائي في الطبقات : قال عبد الله ابن المبارك بلغنا عن ابي حنيفة رحمه الله انه صلى الصلوات الخمس اربعين سنة بوضوء واحد و كان نومه جالساً ينام لحظة (و في نسخة طبعت بمصر : نومه دائماً ساعة) بين الظهر و العصر و في الشتاء ينام لحظة من اول الليل . و قال الحسن بن عمار : لما

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

قولى غسل ابي حنيفة رحمك الله و غفرلك لم تفطر منذ ثلاثين سنة و لم توسد يمينك في الليل منذ اربعين سنة . قال ابن خلكان فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه و تحفظه ، و بعض من العلماء السابقين الذين لهم تعصب لا يبالون بالظن على الأئمة كالخطيب طعن على ابي حنيفة و الامام احمد و كابن الجوزى فانه تابع الخطيب في الطعن على ابي حنيفة . و قال سبطه : ليس العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجدل كيف سلك اسلوبه . و كأبي نعيم فانه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية و ذكر من دونه علما و زهدا . قال ابن حجر في بعض رسائله ان الظن ان كان من غير اقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه و ان كان من اقرانه فلا يستد به لأن قول الاقران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي قال : و لا سيما اذا لاح انه لعداوة المذهب اذا الحسد لا ينجو منه الا من عصمه الله تعالى . و قال التاج السبكي : ينبغي لك ان تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين فإياك ثم إياك ان تصنى الى ما اتفق بين ابي حنيفة و سفيان الثوري . و قال الغزالي : اما ابو حنيفة فلقد كان ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خائفا منه مريدا وجه الله تعالى بعلمه ، و العجب من مقلدى الامام الشافعى رحمه الله كيف يطعنون اماما كان يتأدب معه الامام الشافعى رحمه الله هل هذا الا طعن امام مذهب . قال الشعراني في الميزان : لو انصف المقلدون للامام مالك و الشافعى لم يضعف احد منهم قولاً من أقوال ابي حنيفة رحمه الله بعد ان سمعوا مدح أئمتهم له ولو لم يكن من التوبة برفعة مقامه الا كون الامام الشافعى ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبر الامام ابي حنيفة رحمه الله لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه و قد انكشف لبعض اصحاب الكشف كالامام الشعراني وغيره ان مذهب الامام ابي حنيفة آخر المذاهب انقطاعا كما هو اول المذاهب المدونة . و شأن ابي حنيفة رحمه الله ارفع من

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

ان يثبت له فضل بالإحاديث الموضوعية و يكفي في اثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده على سلمان فقال : لو كان الإيمان عند الثريا لنال رجل من هؤلاء ، وقوله من هؤلاء جمع اسم الإشارة و المشار اليه سلمان وحده على ارادة الجنس و يحتمل ان يراد بهم اهل العجم كلهم و قد كان جد أبي حنيفة من فارس ، و قال الحافظ السيوطي : هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الاشارة الى أبي حنيفة . و قال العلامة الشامي صاحب السيرة تليذ الحافظ السيوطي ما جزم به شيخنا من ان ابا حنيفة هو المراد من الحديث ظاهر لا شك فيه لأنه لم يبلغ من ابناء فارس في العلم مبلغه احد . و قال الشامي : و أما سلمان الفارسي رضي الله عنه فهو و ان كان افضل من أبي حنيفة من حيث الصحة لكنه لم يكن في العلم و الاجتهاد و نشر الدين و تدوين احكامه كأبي حنيفة و قد يوجد في المفضول ما لا يوجد في الفاضل . و منها ما اورده العلامة ابن حجر المكي من انه عليه الصلاة و السلام قال : ترفع زينة الدنيا سنة خمسين و مائة و قد قال شمس الأئمة الكردري : ان هذا الحديث محمول على أبي حنيفة لأنه مات في تلك السنة . و قال ابن عبد البر : لا تتكلم في ابي حنيفة بسوء ولا تصدق احدا ليسيء القول فيه فاني و الله ما رأيت افضل ولا اورع ولا اقته منه . و كان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يلى القضاء بالكوفة ايام مروان بن محمد آخر ملوك بني امية فأبى عليه فضربه مائة سوط في عشرة ايام كل يوم عشرة اسواط و هو على الامتناع فلما رأى ذلك خلى سبيله . و نقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد و أراد ان يوليئه قضاء القضاة فأبى خلف عليه ليفعلن و حلف ابو حنيفة ان لا يفعل و جرى بينهما كلام و استقر الامام على الامتناع فأمر به الى الحبس . و نقل ان الامام قال : انا لا اصلح للقضاء ، فقال المنصور : كذبت انت ، فقال له الامام :

## مقدمة كتاب الحجّة على أهل المدينة

كيف يحل لك ان تولي قاضيا هو كذاب . وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة - كذا قال ابن حجر ، وقيل : سنة احدى و سبعين ، وقيل : سنة سبعين ، وقيل : سنة احدى وستين . وتوفي في رجب ، وقيل : في شعبان سنة خمسين ومائة ، وقيل : ثلاث وخمسين ببغداد في السجن ، وقيل : انه لم يمّ في السجن ، وقيل انه دفع اليه قدح فيه سم فاشتمع وقال : لا اعين على قتل نفسي فصب في فيه قهرا وقيل : ان ذلك بحضرة المنصور ومات منه . وصلى عليه الحسن بن عماره و حزر من صلى عليه مقدار خمسين الفاً ، وجاء المنصور فصلى على قبره وكان الناس يصلون على قبره الى عشرين يوما - كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد وقبره هناك يزار وصح ان الامام لما احس بالموت سجد فمات وهو ساجد رضى الله تعالى عنه وعن نايبيه . انتهى ما ذكره العلامة ابو الحسنات رحمه الله في مقدمة الهداية ملخصا ، قلت : ذكر الذهبي في جزء مناقب امامنا الاعظم عن محمد بن حماد المصيصي مولى بني هاشم حدثني ابراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد اخبرني جعفر بن الحسن امامنا قال : رأيت ابا حنيفة في النوم فقلت : له ما فعل الله بك يا ابا حنيفة ؟ قال : غفر لي ، قلت له : بالعلم ؟ قال : ما اضر الفتوى على صاحبها قلت : بم قال : يقول الناس في ما لم يعلمه مني - اه ص ٣٣ ، و لنعم ما قيل :

ايا جبلي نعمان ان حصا كما      لتحصى ولا تحصى فضائل نعمان  
ورحم الله من قال :

حسبي من الخيرات ما اعدته      وم القيامة في رضى الرحمن  
دين النبي محمد خير الورى      ثم اعتقادي مسذهب النعمان

## امام دار الهجرة

اما مالك فما ادراك ما مالك ، امام الأئمة و مالك اللازمة رأس اجلة  
دار الهجرة قدوة علماء المدينة الطيبة يعجز اللسان ، ذكر اوصافه الجليلة و يقصر

## مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

اللسان عن ذكر محاسنه الحيدة ولذكر ههنا نبذا من احواله ملخصا من معدن البواقيت  
الملتزمة في مناقب الأئمة الاربعة وغيره من كتب ثقات الامة فاصدا فيه الاختصار  
فالطويل يقتضى الاسفار الكبار ، فأما اسمه ونسبه فهو مالك ابن انس بن مالك بن  
ان عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان - بغين معجمة و ياء تحتيه - و يقال : عثمان  
ابن حنبل - بجيم و ثاء مثناة و لام - و قيل : حنبل - بجاء معجمة - ابن عمرو بن الحارث  
الاصبحي المديني نسبة الى اصبح - بالفتح - قبيلة من يعرب بن قحطان وجده الأعلى  
ابو عامر - ذكره الذهبي في تجريد الصحابة و قال : كان في زمن النبي صلى الله عليه  
و سلم و لانه مالك رواية عن عثمان وغيره ، و أما ولادته و وفاته فذكر الياضي  
في طبقات الفقهاء انه ولد سنة أربع و تسعين ، و ذكر ابن خلكان وغيره انه ولد سنة  
خمس و تسعين ، و قيل : سنة تسعين ، و ذكر المزي في تهذيب الكمال : وفاته سنة  
تسع و سبعين و مائة ضحوة رابع عشرة من ربيع الأول و حمل به في بطن امه ثلاث  
سنين و كان دفته بالبقيع و قبره يزار و يترك به ، و أما مشايخه و أصحابه فهم  
كثيرون ، فمن مشايخه : ابراهيم بن ابي عتبة المقدسي و ابراهيم بن عتبة و حنبل بن محمد  
الصادق و نافع مولى ابن عمر و يحيى بن سعيد و الزهري و عبد الله بن دينار وغيرهم ،  
و من تلامذته : سفيان الثوري و سعيد بن منصور و عبد الله بن المبارك و عبد الرحمن  
الاورزاعي و هو أكبر منه و ليث بن سعد من اقرانه و الامام الشافعي محمد بن ادريس  
و محمد بن الحسن الشيباني وغيرهم ، و أما ثناء الناس عليه و مناقبه ، فهو كثير ،  
قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الأنساب : ان الامام مالك بن انس كان امام  
دار المحبرة و فيها ظهر الحق و أقام الدين و منها فتحت البلاد و تواصلت الامداد  
و سمي عالم المدينة و انتشر له في الأمصار و اشتهر في سائر الأقطار و ضربت له  
أكباد الابل و ارتحل الناس اليه من كل فج عميق و انتصب للتدريس و هو ابن سبع

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

عشرة سنة و عاش قريبا من تسعين و مكث يفتي الناس و يعلم الناس نحواً من سبعين سنة و شهد له التابعون بالفقه و الحديث - انتهى . و في الروض الفائق : انه العالم الذي بشر به النبي صلى الله عليه و سلم في الحديث الذي رواه الترمذى و غيره و هو قوله صلى الله عليه و سلم : ينقطع العلم فلا يبقى عالم اعلم من عالم المدينة ، و في حديث آخر عن ابي هريرة : يوشك الناس ان يضربوا اكباد الابل فلا يجدون عالماً اعلم من عالم المدينة . قال سفيان بن عيينة : كانوا يرونه مالكا ، و قال عبد الرزاق : كما ترى انه مالك فلا يعرف هنا الاسم لغيره ولا ضربت اكباد الابل الى احد مثل ما ضربت اليه ، و قال ابن مصعب : سمعت مالكا يقول : ما اقيت حتى شهد لى سبعون شيخاً انى اهل لذلك . و قال الشافعى : لو لا مالك و سفيان لذهب علم الحجاز ، و قال رجل للشافعى : هل رأيت احداً من ادركت مثل مالك ؟ فقال : سمعت من تقد منا فى الس و العلم يقولون : ما رأينا مثل مالك ، فكيف نرى مثله ؟ و قال محمد بن ربيع : حججت مع ابي وأنا صبي فتمت فى مسجد رسول الله فرأيت فى النوم رسول الله صلى الله عليه و سلم كأنه خرج من قبره و هو متكئ على ابي بكر و عمر فقامت و سلبت فرد السلام فقلت : يا رسول الله اين انت ذاهب ؟ قال اقيم لمالك الصراط المستقيم ، فانتبهت و أتيت أنا و أبى الى مالك فوجدت الناس مجتمعين على مالك و قد اخرج لهم الموطأ ، و قال محمد بن عبد الحكم : سمعت محمد بن السرى يقول : رأيت رسول الله فى المنام فقلت : حدثنى بعلم احدث به عنك ، فقال يا ابن السرى انى قد وصلت بمالك بكنز يفرقه عليكم الا و هو الموطأ ليس بعد كتاب الله ولا سننى فى اجماع المسلمين حديث اصح من الموطأ فاستمعه تنفع به ، و قال يحيى بن سعيد : ما فى القوم اصح حديثاً من مالك ثم سفيان الثورى و ابن عيينة ، و قال ابو مسلم الخزاعى : كان مالك اذا اراد ان يجلس توضأ وضوءه للصلوات و لبس احسن ثيابه و تطيب و مشط لحيته



## مقدمة كتاب الحجّة على اهل المدينة

فقيل له في ذلك فقال : أوقر به حديث رسول الله ، و قال ابن المبارك : كنت عند مالك و هو يحدثنا بحديث رسول الله فلدغته عقرب ست عشرة مرة و هو يتغير لونه و يصفر وجهه ولا يقطع الحديث ، فلما تفرق الناس عنه قلت له : لقد رأيت اليوم منك عجا فقال : صبرت اجلالا لحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و قال مصعب بن عبد الله : كأن مالك اذا ذكر النبي صلى الله عليه و سلم يتغير لونه و ينحى ، فقيل له في ذلك فقال : لو رأيتم ما رأيتم لما انكرتم ، و ذكر ابن خلكان كان مالك لا يرك في المدينة مع ضعفه و كبر سنّه و يقول : لا ارك في مدينة فيها جثة رسول الله صلى الله عليه و سلم مدفونة - اه من مقدمة الموطأ للإمام محمد مانخصا و مناقبه كثيرة رضى الله عنه و رحما بحرمة .

## ترجمة شارح العلام

### رتبها العلامة المحقق مولانا السيد محمد يوسف النورى

شارح كتاب الحجّة و مصححه هو العلامة الشيخ المحدث المفتى السيد مهدي حسن ابن السيد كاظم حسن بن العلامة الطيب الحاذق و المفتى الفاضل السيد فضل الله بن العارف بالله السيد الشاه محب الله بن شيخ عصرة السيد قطب الدين المدعو بقطبى ميان بن الشيخ السيد درويش بن الشيخ السيد الشاه شهاب الدين احمد الشاه آبادى بن الشيخ الكامل السيد ابى اسحاق ابراهيم بن الفاضل السيد الشاه شهاب الدين احمد الجيلانى الذى ينتهى نسه السامى الى الشيخ الامام الربانى الشيخ محيى الدين عبد القادر الجيلانى الحسنى والحسينى بعشرين واسطة،جده السيد ابراهيم بن ابراهيم جاء الى دهل من بغداد فى عهد السلطان شاه جهان ثم رحع بعد تسع سنوات الى بغداد ثم عاد الى الهند فتوفى بأورنگ آباد من بلاد الدكن، ثم دخل الهند ابنه السيد احمد جاء من بغداد الى دهل سنة ١٠٩٠ هـ فى عهد السلطان عالمكبر و سكن بلدة شاه آباد و توفى بها و دفن بمحلة كتره

## مقدمة كتاب الحجّة على أهل المدينة

و هناك قبره يزار . ولد العلامة المفتي في رجب سنة ١٣٠٠ هـ في مدينة شاه جهان پور في محلة « ملاحيل » سمي أولاً خواجه حسن ثم غير اسمه بإشارة رجل عارف الى مهادي حسن تفرساً منه بما يتفائل بهذه التسمية من كونه على الهداية والاهتداء .

قرأ القرآن الكريم على والده و حفظ قدراً منه عدده و اتم بقية الحفظ على غيره حين بلغ سنه الى اثني عشر عاماً ، و كذلك تعلم مبادئ الكتب الفارسية على والده و على اخيه الأكبر . و أم في التراويج و ختم القرآن الكريم اول مرة في مسجد محله حين بلغ من عمره خمسة عشرة سنة ، ثم دخل مدرسة « عين العلم » في بلده و تلقى مبادئ كتب الصرف و النحو على أساتذة المدرسة ، و من اشهرهم : الشيخ عبدالحق بابي المدرسة كان من خلفاء الشيخ رشيد احمد الكنكوهي رحمه الله وشيئا من كتب النحو و الفقه على الشيخ المفتي كفاية الله الدهلوي . ولما انتقل الشيخ كفاية الله الى المدرسة الأمينية بدلهي أرسله والده اليها ، فقرأ كتب العلوم من الفقه و الأدب الفارسي و الأدب العربي و كتب العلوم العقلية من المنطق و الفلسفة و كتب أصول الفقه و كتب الحديث كلها على أساتذة المدرسة و على الشيخ كفاية الله حتى فرغ من دراسة كتب النصاب كله سنة ١٣٢٦ هـ و أصبح مدرسا بالأمينية و قرأ أطراف البخاري و جامع الترمذي على شيخ العصر و شيخ الهند مولانا محمود حسن الديوبندي رحمه الله و حصل شهادة الفراغ سنة ١٣٢٨ هـ من دار العلوم الديوبندية ايضاً و تابع على قطب عصره الشيخ رشيد احمد الكنكوهي و حصل الاجازة من احد خلفائه . ولانا الشيخ شافع الدين المهاجر المكي . ثم أصبح صدر المدرسين بالمدرسة الاشرفية في « راندير » بمديرية سورت في مقاطعة بومباي و درس سبع سنوات كتب الأمهات الست و كتب المنطق و المعقول و كتب البلاغة ثم أصبح شيخ الأساتذة في المدرسة المحمدية براندير اربع سنوات مدرساً للصالح الست .

### مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

و اشتغل بالافتاء في تلك البلاد في مقاطعة بومبائي من سنة ١٢٣٨ الى سنة ١٢٦٨ هـ ثلاثين عاما كاملا الى ان اصبح صدر دارالافتاء في دار العلوم الديوبندية في سنة ١٢٦٨ هـ ولا زال بها يفتي و يخدم الدين و العلم و انتهت اليه رئاسة الافتاء في تلك البلاد و درس مرتين فيها شرح معاني الآثار للطحاوي تدريس بحث و تحقيق .

و حج اول مرة سنة ١٢٣٧ هـ - ١٩١٩ ع ثم حج بعدم اربع مرات الى اليوم و لقي في هذه الاسفار مشايخ الحرمين و ذاكر معهم في شتى المسائل لفائدة و استفادة و حصل له منهم الاجازات و الشهادات .

و تلقى الاجازات من مشايخ البلاد في الحرمين الشريفين في مكة مشايخ منهم الشيخ احمد بن علي تيجار الطائفي المكي الشافعي مدرس الحرم و الشيخ عمر بن ابي بكر باجنيد الشافعي وكيل الخنابلة و الشيخ الشريف محمد بن هاشم الحنفي و الشيخ حبيب الله ابن ماياني المالكي الشنقيطي و الشيخ الشريف حسين بن علي الملك و ماهر العلوم النقلة و العقلية الشيخ محمد المرزوقي و الشيخ محمد حسن البشاري المهاجر المكي - مؤلف غنية الناسك ، و الشيخ عمر بن حمدان المحرسي المالكي و مولانا الشيخ شفيع الدين الهندي المهاجر المكي وغيرهم و بالمدينة عن مشايخ منهم الشيخ احمد شمس المالكي المغربي و الشيخ محمد زكي بن الشيخ العلامة السيد احمد البرزنجي الشافعي و قاضي القضاة الشيخ ابراهيم بن عبد القادر البري المدني المدرس بالحرم المدني و الشيخ محمد عائش بن محمود الشافعي المصري المدني و الشيخ عبد القادر الطرابلسي الحنفي و الشيخ محمد طيب المغربي المالكي و الشيخة امة الله بنت المحدث الشيخ عبد الغني المجددي المهاجر المدني و الشيخ عبد الله بن الشيخ حسين بن محسن الانصاري اليمني و الشيخ خليل احمد الهندي المهاجر المدني صاحب بذل المجهود شرح سنن ابي داود ،

## مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

و قد تلقى الاجازة مكاتبة من الشيخ المحقق العلامة الكوثري نزيل القاهرة : و قد استجاز من امام العصر الشيخ محمد انور شاه الكشميري كتاب الحجة أهل على المدينة و كتاب الآثار كلاهما للامام محمد بن الحسن الشيباني .

وله تأليف باللغة العربية و الاردويه . و أما بالعربية للآلى المصنوعة فى الروايات المرجوعة و منها شرح كتاب الآثار فى ثلاث مجلدات و منها هذا الشرح على كتاب الحجة . و منها الدر الثمين و رجال كتاب الآثار و شرح بلاغات محمد فى كتاب الآثار و الاهتداء فى رد البدعة .

و أما باللغة الأردوية فكثيرة منها : لقاء اللمعة على حديث لا جمعة و إقامة البرهان المبين و التحقيق المتين و قطع الوتين و بئس القرين و الاختلاف المسين نفيد القاذى و السامع و التوضيحات و كشف الغمة عن سراج الأئمة و فراسة العرف و التحقيق التام فى حديث اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام ، رفع الارتياب و التسميم الحيدري و ضربة الصمصام و اظهار دجل المريد و اظهار الصواب و اظهار اسرار المتحدثين و الاسعاف و التنوير فى حكم الجهر بالتكبير و القول بالصواب و طلوع بدر الرشاد و غيرها فى شتى الموضوعات .

و له شعر جيد باللغة الأردوية كشعر الأدباء و له شعير كشعر العلماء . و هو طويل النفس فى كتاباته و ردوده لا يحول دونه سامة ولا ملل . و أسلوب كتابته بالعربية سهل واضح لا اغلاق فيه و هو متمسك فى علمه برجال الستة و رجال كتب الحديث و له عناية بالعلماء الخنفية و التقاطهم من بين ثانيا كتب الرجال و الطبقات و التراجم كثير المطالعة دائب السهر مضياف الى الغاية كريم النفس طلق اليدين طلق الجبين و ناخذه الحمية فى دين الله فلا يخاف فيها لومة لائم . اصبحت اليوم وحيدا فى سعة المعلومات بكتب النجاشي و قد حكف عليها اكثر من اربعين عاما . كثير العبادة فى

## مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

---

شهر رمضان يعتكف في كل رمضان ويحتهد في ختمات القرآن دمت الاخلاق وديع  
مسالم يحب الفقراء و يكرم العلماء يعيش عيشة العلماء في زيه و أئامه و قد بلغ من  
سنه الى ٨٤ سنة ولا يزال مكبا على الاقتناء و خدمة العلم بكل نشاط - بارك الله في عمره  
الميمون و كثر من امثاله في هذه القرون .

و في الآخر نشكر لحكومة الهند الغراء حيث امدتنا لنشر مثل هذه الجواهر  
القيمة الثمينة ليستفيد منه اهل العلم شرقا و غربا .  
تم طبع المقدمة بحمد الله و منه يوم الاحد السابع من شهر الله المحرم الحرام  
من شهر سنة ١٣٨٥ و صلى الله على نبيه المصطفى و آله الشرفا .

\*\*\*\*\*





# كتاب الحج

على أهل المدينة

رَتَّبَ صَلُوهُ وَعَلَّفَ عَلَيْهِ

الْعَلَّامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدِي حِينَ الْكَيْلِ فِي الْقَادِرِي

الجزء الأول

عالم الكتب

الطبعة الثالثة  
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### اختلاف أهل الكوفة وأهل المدينة في الصلوات و المواقيت

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : ينبغي ان يسفر<sup>١</sup> بالفجر لما قد جاء في ذلك من الآثار و لأن<sup>٢</sup> صلاة الفجر يكون الناس فيها في حال ثقل من النوم فينبغي ان يسفر بها لأن يشهدا من كان نائما و من كان غير نائم .  
وقال أهل المدينة ومالك : ينبغي ان يغسل بها لما جاء في ذلك من الأخبار .  
وقال محمد بن الحسن : قد جاء<sup>٣</sup> في ذلك آثار مختلفة من التغليس و الاسفار بالفجر ، و الاسفار بالفجر احب الينا لأن القوم<sup>٤</sup> كانوا يغسلون فيطيلون القراءة فيصرفون كما ينصرف اصحاب الاسفار ويدرك النائم وغيره الصلاة .  
وقد بلغنا<sup>٥</sup> عن ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه انه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح فانما كانوا يغسلون لذلك ؛ فأما من خفف وصلى

(١) من الاسفار مبنى للقول و هو التنوير .  
(٢) قوله « ولأن » الواو ساقطة من نسخة الآستانة .  
(٣) كذا في الأصل المذني و كذا في الهندية بالذكير ، و في نسخة الآستانة : قد جاءت .  
(٤) اى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين .  
(٥) قال الطحاوى : حدثنا ابي داود قال ثنا سعيد بن ابي مريم قال انا ابن لهيعة =

· كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للامام محمد الشيباني

بسورة<sup>١</sup> المفصل ونحوها فانه ينبغي له ان يسفر .

وقد بلغنا<sup>٢</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر<sup>٣</sup>؛

= قال ثنا عبيد الله بن المغيرة عن عبد الله بن الحارث بن جزء الزيدى رضى الله تعالى عنه قال : صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح ققرأ بسورة البقرة في الركعتين جميعا، فلما انصرف قال له عمر رضى الله عنه : كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين اه ؛ و قال الطحاوى قبله حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح ققرأ سورة آل عمران ، فقالوا : قد كادت الشمس تطلع ، فقال : لو طلعت لم تجدنا غافلين - اه .  
(١) هكذا في الأصل و هكذا في الهندية ، و في نسخة الآستانة : بسور المفصل .

(٢) قلت : و قد اسنده الامام محمد فيما بعد .

(٣) قلت : اخرجه الترمذى من طريق عاصم بن عمر عن محمود بن ليد عن رافع ابن خديج رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر - اه ، و قال : حديث حسن صحيح . كذا ذكر ابن عساكر و المذرى و المزى . و اخرجه الطحاوى في معانى الآثار حدثنا على بن شيبة قال ثنا ابو نعيم قال ، ثنا سفيان الثورى عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بهذا - و في آخره : فكلمنا اسفرتم فهو اعظم للاجر ، او قال : لاجوركم - اه . و اخرجه البيهقى في ( ج ١ ص ٤٥٧ ) من سننه الكبرى من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بمثله ، و رواه ايضا عن عاصم محمد بن عجلان اخرجه من طريقه الطحاوى في معانى الآثار و ابن حبان في صحيحه و لفظه : اصبحوا بالصبح فانكم كلما اصبحتم بالصبح كان اعظم لاجوركم . و اخرجه ايضا ابو داود و ابن ماجه ، و لفظ الطحاوى : اسفروا بالفجر فكلمنا اسفرتم فهو اعظم للاجر : او قال : لاجوركم ، و له طريق آخر . اخرجه النسائى عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابى مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر عن محمود =

## كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات ) للامام محمد الشيباني

حديث مستفيض<sup>١</sup> معروف<sup>٢</sup> .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن هُرَيْر<sup>٣</sup> بن عبد الرحمن قال سمعت جدي رافع بن خديج قال: نشر<sup>٤</sup> بلال يؤذن للفجر<sup>٥</sup>، فقال له<sup>٦</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: اسفروا بلال! قال: فجلس؛ ثم نشر الثانية ليؤذن،

= ابن ليد رضى الله عنه عن رجال من قومه من الأنصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ما اسفروتم بالصبح فهو أعظم للأجر؛ ورجال هذا السند ثقات. وفي الخلافات للبيهقي عن أبي الزاهرية عن أبي الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: اسفروا بالفجر؛ وهو مرسل. وروى من وجه آخر ايضا مرسلًا بسند صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن زيد بن اسلم انه عليه الصلاة والسلام قال: اسفروا بصلاة الصبح فهو أعظم للأجر - قاله في الجوهر النقي .

(١) اى منتشر شائع بين الأنام .

(٢) اى مشهور . قلت: روى من حديث رافع بن خديج وعن حديث بلال و من حديث انس و حديث قتادة بن النعمان و من حديث ابن مسعود و من حديث أبي هريرة و من حديث حواء الأنصارية رضى الله عنهم - نصب الراية .

(٣) بالهاء و الرائين المهملتين بينهما ياء مثناة من تحت مصفرا .

(٤) بالنون والشين و الزاى المعجمتين من النشر وهو القيام و الارتفاع و التباعد و النفور، و منه امرأة ناشزة و التشوز العصيان ايضا و يمكن النشر بالراء المهملة وهو فى الأصول: نشر بالراء المهملة و هو الشيوع و الانتشار و يلزمه الرفع و القيام عن مكان الى مكان .

(٥) و كان فى الأصل « الفجر »، و الصواب « للفجر » كما هو فى الهندية .

(٦) كذا فى الأصل، و سقط لفظ « له » من المصورة .

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للامام محمد الشيباني

فقال : اسفرأى بلال ! فجلس ؛ ثم نشر [ الثالثة - ١ ] ؛ قال : فتركه ؛ فأذن ٢ .

اخبرنا<sup>٣</sup> محمد بن يزيد قال اخبرنا محمد بن عجلان<sup>٤</sup> عن عاصم بن عمر بن قتادة<sup>٥</sup>

(١) ما بين المربعين زيادة من المصحح لأن السياق يقتضيه ، وكان ساقطاً من الأصول .

(٢) قلت و هذه الطريق ترد تأويل الامام الشافعي و عنه الترمذى و البيهقي من معنى الاسفار بتحقيق الفجر و يشهد له رواية ابن ابى شيبه و اسحاق و غيرهما كما فى التلخيص بلفظ ثوب بصلاة الصبح يا بلال حتى يصير القوم بمواقع نبلهم من الاسفار اه و حديث هرير بن عبد الرحمن صريح فى ذلك لا يجرى فيه ما زعموا من معنى الاسفار .

(٣) و فى الهندية « و اخبرنا » .

(٤) من قوله « ابن عجلان » الى « عمر بن قتادة » ساقط من نسخة الأستانة .

(٥) و فى الأصل « عاصم بن عمرو عن قتادة » و هو تصحيف ، و الصواب « عاصم

ابن عمر بن قتادة » ، قلت : و من هذه الطريق رواه اصحاب السنن الأربعة فالترمذى عن

محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر و الباقر عن محمد بن عجلان عن عاصم ، قال الترمذى :

حديث حسن صحيح . و لفظ ابى داود فيه : اصبحوا بالفجر ، قال ابن القطان فى كتابه :

طريقه طريق صحيح ، و عاصم بن عمر وثقة النسائى و ابن معين و أبو زرعة و غيرهم

ولا اعرف احدا ضعفه و لا ذكره فى جملة الضعفاء . و رواه ابن حبان فى صحيحه فى

النوع الخامس و الأربعين من القسم الأول ، و فى لفظ له : اسفروا بصلاة الصبح

فانه اعظم للأجر ، و فى لفظ له : و كلما اصبحتم بالصبح فانه اعظم لأجوركم . و فى لفظ

للطبرانى : و كلما اسفرتكم بالفجر فانه اعظم للأجر . اه نصب الراية . و هو عند

البيهقى فى ج ١ ص ٤٥٧ من السنن من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم به و الصلاة

قبل تبين الفجر و يتيقنه لا تجوز و الصلاة الفاسدة لا تؤثر عليها و يبقى الفرض فى

ذمته ، و قوله « اعظم للأجر » افعّل التفضيل ، فيقتضى اجرين احدهما اكل من الآخر

فان صيغة افعّل تقتضى المشاركة فى الأصل مع رجحان احد الطريقين فلا يمشى =

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للامام محمد الشيباني

عن محمود<sup>١</sup> بن لبيد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر .

اخبرنا سلام بن سليم<sup>٢</sup> قال حدثني هريز بن عبد الرحمن بن<sup>٣</sup> رشح بن خديج قال سمعت جدي رافع بن خديج الأنصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يا بلال ! نور بالفجر ما يرى القوم مواقع نبلهم . قال اخبرنا هشام بن سعد المدني عن زيد بن اسلم<sup>٤</sup> قال اخبرني محمود ابن لبيد الأنصاري عن رجال من قومه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا<sup>٥</sup> قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اصبحوا بالصبح فكلما اصبحتم فهو أعظم للأجر .

= فيه تأويل الامام الشافعي على ما نقله عنه البيهقي في المعرفة على ما في الجوهر النقي مع ان في بعض الفاظ هذا الحديث ما يبعد التأويل بل ينبغي رأسا الجوهر النقي بتغير ما . (١) وفي نسخة الاستانة « محمد » و الصواب « محمود » كما هو في الأصل . (٢) وفي الأصل « سلام بن سليمان » ان صح فهو « سلام بن سليمان المزني ابو المنذر الكوفي » و الا فالصواب ما كتبت فان الامام محمدا اكثر الرواية في كتبه عن سلام ابن سليم الحنفي كما لا يخفى على من طالع تصانيفه

(٣) وكان في الأصل « عن رافع » و الصواب « ابن رافع » . (٤) قال في الجوهر النقي : رجال هذا السند ثقات فالحديث صحيح ، و اخرج به النسائي عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم به بلفظ « ما اسفرتم بالصبح فهو أعظم للأجر » اهـ - راجع ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦ من الطحاوي فانه اخرج به من طرق .

(٥) وفي الأصل « قال قال » و السياق يقتضي الجمع لانه يروي عن رجال من قومه و هو الجمع مع امكان التأويل في « قال » اي قال كل واحد منهم .



## كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سعيد<sup>١</sup> بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول : يا ابن النباح<sup>٢</sup> ! اسفر<sup>٣</sup> بالفجر<sup>٤</sup> .  
و قال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة رضي الله عنه : تأخير صلاة العصر افضل من تعجيلها اذا صليت و الشمس يضاء نقيّة لم تتغير و على ذلك كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكوفة .

- اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : ادركت اصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و هم يصلون العصر في آخر وقتها .  
و قال اهل المدينة و مالک : التعجيل بها افضل من التأخير .

(١) و كان في الأصول « سعيد بن عامر بن عباس الطائي » و هو غلط ، و الصواب « سعيد بن عبيد الطائي » على ما كتبه كما في الطحاوي و الجوهر النقي و غيرهما .  
(٢) بالنون و الباء من نباح الكلب كما في القاموس و المغرب ، ابن النباح مؤذن على رضي الله عنه فعال من نباح الكلب اه ، و ما وقع بالياء و الياء كما في الديهق و الجوهر النقي و غيرهما ، و نسخة « ابن يثامى » له غلط لا معنى له .

(٣) رواه ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه ، قال في الجوهر النقي بسند جيد ثنا شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي به مثله و رجال هذا السند على شرط مسلم إلا شريكا فانه اخرج له في المتابعات و صحيح الحاكم روايته كما مر ، و قد تابع شريكا في هذا الاثر الثوري قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت غليا يقول لمؤذنه : اسفر اسفر يعني بصلاة الصبح - انتهى ؛ و كذا تابعه محمد ايضا كما هنا .

(٤) و سقط من الأصول ذكر صلاة الظهر و لا بد من ذكره ايضا للاختلاف في آخره بين اهل المدينة و بين الامام من المثل و المثليين - ف .

كتاب الحجة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : قد جاءت في هذا آثار [ مختلفة - ١ ] و اما ما عليه اصحاب عبد الله بن مسعود فالتأخير .

و الذي رواه اهل الحجاز في ذلك عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كتب الى ابي موسى الأشعري ان صل<sup>٢</sup> الظهر اذا زاغت الشمس و العصر و الشمس<sup>٣</sup> بيضاء نقية<sup>٤</sup> قبل ان تدخلها صفرة ، وكذلك<sup>٥</sup> نقول . و هذا الحديث اخبرنا به مالك عن عمه ابي سهيل<sup>٦</sup> بن مالك بن ابي عامر عن ابيه<sup>٧</sup> ان عمر كتب بذلك الى ابي موسى الأشعري رضى الله عنه .

و قال محمد بن الحسن : و الشفق عندنا الحرة التي تكون في المغرب فاذا ذهب تلك الحرة فقد غاب الشفق ؛ و كذلك قال اهل المدينة و مالك مثل قولنا ان الشفق هو الحرة .

قال محمد بن الحسن اخبرنا ثور بن يزيد الشامي<sup>٨</sup> عن مكحول قال كان

(١) زدته على اقتضاء السياق .

(٢) في الهندية « صلى » بالالف المقصورة و هو تصحيف ، بل هو أمر في الكتاب .

(٣ - ٣) في المصورة مواضع « يرض نقيه » هو خطأ .

(٤) في الهندية « فكذلك » .

(٥) في الأصل « ابي اسمعيل » و هو غلط .

(٦) و في الأصل « عن ابيه كتب الى ابي موسى » و هو موهوم الى ان الكاتب مالك

ابن ابي عامر و هو غلط كما لا يخفى ، و ابو سهيل في موطأ مالك و شرحه للزرقاني

( ص ٢٣ ) و التهذيب .

(٧) عند البيهقي هكذا عن ثور بن يزيد عن مكحول عن عبادة بن الصامت و شداد بن

اوس قالوا : الشفق شفقان : الحرة و البياض ، فاذا غابت الحرة حلت الصلاة ؛ و الفجر =

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني  
عبادة بن الصامت و شداد بن اوس يضلّيان العشاء اذا غابت الحمرة و يريان<sup>١</sup>  
انها الشفق .

و كان ابو حنيفة رضى الله عنه يقول : الشفق الياض ، و كان ابو حنيفة  
يقول : لا يفوت المغرب حتى يغيب الشفق [ الايض - ٢ ] و لكنه<sup>٢</sup> كان  
يكره تأخيرها اذا غاب الشفق [ الآخر - ٢ ] ، و يقول : وقتها<sup>٣</sup> حتى يغيب  
الشفق [ الايض - ٢ ] .

= جران : المستطيل و المعترض ، فاذا انصدع المعترض سات الصلاة . و روى عن  
سفيان عن ثور عن مكحول انه قال : اذا ذهب الحمرة فصل ، قال سفيان : و هو أحب  
الينا و ذلك الشفق عندنا لأن الياض لا يذهب حتى يمضى الليل انتهى و به يظهر ما في  
الأصل من الخلل في المتن .

(١) و في الأصل « يرى انها » اى كل واحد منهما يعتقد - الخ .  
(٢) زدته انا و كذا لفظ الآخر فيما بعد و الايض فيما بعد ذلك و لعدم وجوده  
فهم المحشى من العبارة ما فهم - ساعنا الله و إياه ، و المراد من الجملة الأخيرة ان بقاء  
وقت المغرب عند ابو حنيفة الى غيوبة الشفق الايض .

(٣) انظر كيف راعى ابو حنيفة الطرفين من الأحاديث و اختار الاحتياط حيث  
قال بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق الايض و اداء الصلاة قبل الآخر  
و الكراهة بعده فهو كوقت العصر فقد ادى حق الاجتهاد و حق الاتباع بالآثار  
كيف و هو فقيه النفس فقيه الأمة .

(٤) هكذا في الأصل « و يقول : وقتها حتى يغيب الشفق » ، وكذلك يقول محمد بن الحسن  
الخ ، و أنت تعلم ان محمدا لا يقول بالياض بل بالحمرة فلا يناسب قوله وكذلك يقول  
محمد و لذا غيرت العبارة اللهم الا ان يقال مراده بقوله نفس الشفق من غير قيد يعنى  
و كذلك تقول ابو حنيفة به - تدبر .

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن اخبرنا شعبة بن الحجاج<sup>١</sup> عن قتادة [عن ابي ايوب]

عن عبد الله<sup>١</sup> [ بن عمرو بن العاص رضى الله عنه ] قال<sup>٢</sup> : حدثني مرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم و مرتين لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ذكر الوقت فقال<sup>٣</sup> : الظهر ما لم تحضر العصر ، و العصر ما لم تصفر الشمس ، و المغرب ما لم يسقط ثور<sup>٤</sup> الشفق ، و العشاء الى نصف الليل<sup>٥</sup> ، و الفجر الى

(١-١) وفي الأصول « عن قتادة عن عبد الله » و هو زلة فاحشة من الكاتب ، و الأصل « عن قتادة عن ابي ايوب » - اى العتيكى و اسمه يحيى بن مالك الأزدي و يقال المرائى و المرائح حتى من الأزدي - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو عند مسلم و البيهقي و غيرهما . و لفظ « عبد الله » اذا كان مجردا عن القيود يراد به عندهم ابن مسعود رضى الله عنه ، و ههنا عبد الله بن عمرو بن العاص لا ابن مسعود رضى الله عنه كما يوهم عبارة الأصول . ففيهما سقوط و تصحيف فلذا زدت اسم ابيه و اسم ابي ايوب بين المربعين .

(٢) اى قال شعبة : حدثني قتادة مرة مرفوعا و مرتين غير مرفوع ، و عند مسلم في حديثي ابي عامر العقدي و يحيى بن بكير قال شعبة : رفعه مرة و لم يرفعه مرتين ، و عند الطحاوى قال شعبة : حدثني ثلاث مرار فرفعه مرة و لم يرفعه مرتين .

(٣) عند مسلم و غيره زيادة لفظ الوقت في كلها .

(٤) و في الأصول « نور الشمس » و هو تصحيف و غلط ، و هو بالباء المثناة كما هو عند مسلم و البيهقي و الطحاوى و غيرهم ، او فور بالفاء كما هو عند ابي داود و غيره ، و بالنون معناه ايضا صحيح لكن « الشمس » تصحيف ، و الصواب « الشفق » .

(٥) فيه رد على ابن ابي شيبة حيث الزم ابا حنيفة بكونه قاتلا بأن وقت العشاء الى نصف الليل في مسألة الثاني و المائة من وقت العشاء في كتاب الرد و لم يدر انه قاتل بأن =

كتاب الحجة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني  
ان تطلع الشمس . فقد جعل وقت المغرب في هذا الحديث ما لم يسقط  
ثور الشفق .

و أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي ان رجلا أتى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن وقت الصلوات فأمره ان يحضر الصلوات  
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم امر بلالا ان يكر بالصلوات  
كلهن و أمره في اليوم الثاني فأخر الصلوات كلهن ثم قال : اين السائل عن  
وقت الصلوات ما بين هذين الوقتين وقت .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم عن طاوس عن  
ابن عباس رضي الله عنهما قال : وقت الظهر الى العصر و وقت العصر الى  
= وقت العشاء الى طلوع الفجر ، الأحاديث في ذاك مختلفة وردت على حسب السائلين  
عنه ارسلت ارسالا و اجملت اجمالا و تعيين ثلث الليل في الأحاديث التي سردها ابن  
أبي شيبة على غالب احوال المصليين و أكثرهم و إليه يشير حديث « لو لا ان اشق على  
امتي لأمرتهم بتأخير العشاء الى ثلث الليل » او كما قال . انظر في هذا الحديث الى نصف  
الليل و لو قال أبو حنيفة به فقد عمل بالحديث على رغم ابن أبي شيبة فكيف صار محل  
الطعن بل ابن أبي شيبة خالف الحديث المذكور حيث اقتصر وقته على ثلث الليل فقط  
و قد ورد حديث ابن هريرة و أنس و فيهما نصف الليل و عامة الليل الى طلوع الفجر  
في حديث عائشة فقد عمل الامام بهذه الأحاديث كلها و خالفها ابن أبي شيبة - و العياذ  
بالله هذا ! و له موضع آخر .

(١) او لم يعلم ابن أبي شيبة ان ابن عباس قبل أبي حنيفة قاتل بأن وقت العشاء من  
غيبوبة الشفق الى الفجر و حاشاه ان يخالف الأحاديث فانه حبر الأمة ، و العجب منه  
كيف رد على أبي حنيفة و هذه الأحاديث و الآثار بمرأى منه ، و ليس هذا الا =

كتاب الحجة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

المغرب و وقت المغرب الى العشاء و وقت<sup>١</sup> العشاء الى الفجر [ و وقت الفجر الى طلوع الشمس - ]<sup>٢</sup> .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : صل المغرب قدر ما يسير الراكب الى غروب الشفق<sup>٣</sup> فرسخا .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن<sup>٤</sup> [ مغيرة ] الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن اخت الأسود بن يزيد كان يؤذن لهم<sup>٥</sup> و كان يعجل العصر و كان الأسود يحب تأخيرها ، فقال له الأسود : ألا تطيعنا في الأذان او لننزلن مؤذنتنا<sup>٦</sup> .

= بلاء التعصب و العناد . و حديث جابر الذي رواه ابن أبي شيبة في تلك المسألة يرد عليه و لم يدر هو ذلك و فيه صلى بنا من الغد العشاء حين ذهب ثلث الليل - الحديث ، فلما ذهب ثلثه و أدى صلى الله عليه و سلم الصلاة بعده فقد أدى في غير وقت العشاء على رغم ابن أبي شيبة فان وقته عنده الى ثلث الليل فكيف جازت هذه الصلاة وكيف صارت اداء لا قضاء - و هذا كله آفة من الفهم السقيم .

(١) لفظ الوقت ساقط من الأصول .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) هكذا أخرجه البيهقي في سننه الكبرى بسنده و متنه في ج ١ ص ٣٦٦ منها بلا زيادة .

(٤) كذا في الأصل و في النسخة الهندية « الشمس » و هو غلط .

(٥) في الأصل : خالد بن عبد الله « بن » الضبي و هو تصحيف « عن » و سقط لفظ « مغيرة » من الأصل .

(٦) في الأصل « بهم » بالباء الموحدة مكان اللام و هو لا معنى له .

(٧) في الأصل « مؤذنتنا » بالجمع و هو لا معنى له اي عن التأذين .

كتاب الحجة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء بن ابي رباح قال : بلغني ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن وقت الصلاة فسكت، حتى اذا كانت<sup>١</sup> صلاة الأولى اخرها<sup>٢</sup> الى ما بين<sup>٣</sup> الصلاتين ثم صلى وصلى العصر حتى<sup>٤</sup> كادت الشمس ان تصفر وآخر المغرب حتى كاد الشفق ان يغيب ثم صلاها وآخر العشاء الى ثلث الليل<sup>٥</sup> وآخر الفجر فأسفر بها جدا ثم صلى الظهر من الغد<sup>٦</sup> حين زالت الشمس والعصر والشمس يضاء تقيّة والمغرب حين غربت الشمس والعشاء حين غاب الشفق والغداة حين طلع الفجر ثم قال : ما بينهما وقت .

اخبرنا بدر بن عثمان الأموي عن ابي بكر<sup>٦</sup> بن ابي موسى الأشعري عن ابيه ابي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلوات<sup>٧</sup>، فلم يرد<sup>٨</sup> عليه شيئا وأمر بلالا فأقام الفجر حين

(١) وفي الأصول « كان » .

(٢-٣) وفي الأصول « الى بين » .

(٣) وفي الأصل « حين » وهو تصحيف « حتى » .

(٤) زاد في نسخة الآستانة « ثم صلى » .

(٥) وفي الأصول « الغداة » ، والصواب « الغد » .

(٦) وفي الأصل « عن ابي بكر بن ابي بردة بن ابي موسى الأشعري عن ابيه عن ابي موسى » وهو غلط وتصحيف، وما كتبه في الصلح هو عند مسلم وغيره من كتب الحديث والرجال.

(٧) عند مسلم « مواقيت الصلاة » بالافراد .

(٨) وفي الأصل الهندي « فلم يردده عليه » والصواب ما في الأصل كما هو في كتب الحديث .



كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

انشق الفجر<sup>١</sup> و الناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ، ثم امره فأقام الظهر حين زالت الشمس<sup>٢</sup> و القائل يقول : [ قد - <sup>٣</sup> ] انتصف النهار او لم ينتصف و [ هو - <sup>٤</sup> ] كان اعلم منهم ، ثم امره فأقام العصر و الشمس<sup>٥</sup> يضاء نقيه ، ثم امره فأقام المغرب حين وقعت الشمس<sup>٦</sup> ، ثم امره<sup>٧</sup> فأقام العشاء حين غاب الشفق<sup>٨</sup> ، ثم اخر الفجر<sup>٩</sup> من الغد حتى<sup>١٠</sup> انصرف عنها - القائل يقول :

(١) زاد البيهقي و مسلم « فصلى » .

(٢) كذا في الأصل و ليس هذا عند مسلم و البيهقي و غيرهما ، بل فيها « فأقام الظهر و القائل يقول زالت الشمس او لم تزل » - الخ .

(٣) زدت « قد » من مسلم .

(٤) زدت « هو » من مسلم .

(٥) و عند مسلم « و الشمس مرتفعة » .

(٦) و في النسخة الآتية « غاب الشفق » و هو خطأ .

(٧) سقطت الجملة التامة من نسخة الآتية .

(٨) اى عند سقوط الشفق .

(٩) و في البيهقي « ثم صلى الفجر » .

(١٠) هذا ما عند مسلم في صحيحه و في الأصل « حين » وهو تصحيف ، والمحشى اقره و جعله ظرفا لقوله « يقول » الذى بعده و هو كما ترى تكلف محض بل خطأ في المعنى و معنى « حتى » هو الصحيح كما لا يخفى على الذوق السليم و فيه رد على ما اوله الشافعي و غيره حديث الاسفار من تبيين التجر و تيقنه و يحققه بحيث لا يشك فيه فقوله « و القائل يقول : قد طلعت الشمس او كادت » صريح في الرد و لا يجرى فيه التأويل المذكور قطعا .

كتاب الحجّة ( اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

قد طلعت الشمس او كادت<sup>١</sup> ، ثم اخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس ، ثم اخر العصر حتى<sup>٢</sup> انصرف منها و القائل يقول : قد<sup>٣</sup> احمرت الشمس ، ثم اخر المغرب حتى<sup>٤</sup> كان عند سقوط الشفق ، ثم اخر العشاء حتى

(١) و عند البيهقي في سننه « او لم تطلع » .

(٢) و في الأصل « حين انصرف » و ما كتبه عند مسلم وغيره و هو الراجح الصحيح .

(٣) و في الأصل بدون كلمة « قد » و لا بد منه .

(٤) من ههنا الى قوله « حتى » سقط من نسخة الأستاذة و لا بد منها ، ثم اعلم ان الأحاديث في آخر وقت العشاء مختلفة ظاهرا ففي بعضها ثلث الليل كما في رواية ابن عباس و ابي موسى و ابي سعيد ، و بلاغ عطاء بن ابي رباح و نصف الليل ، في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص و ابي هريرة و انس و غيرهم و عامة الليل الى طلوع الفجر في رواية ابن عباس المذكور في الكتاب و عائشة و غيرهما من الاصحاب و هذه الروايات كلها في الكتاب و اكثرها في الصحيحين ؛ و أخرجها الطحاوي في شرح معاني الآثار و بسط الكلام فيه على دأبه ثم قال : ثبت بهذا كله ان الليل كله وقت لصلاة العشاء الآخرة لكنه على اوقات ثلاثة قال الثلث افضل و الى النصف ففي الفضل دون ذلك و ما بعد نصف الليل ادون ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى و صل العشاء اى الليل شئت و لا تغفلها ثم قال : و جميع ما بينا من هذه الأقاويل في الباب قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله الا أنهم اختلفوا في وقت الظهر الى آخر ما قال في شرح الآثار فظهر من ذلك كله ان الأحاديث المختلفة في وقت العشاء بمرأى من ائمتنا و هو ظاهر من كتاب الحجّة و كتاب الآثار و الموطأ و عندهم وقت العشاء الى طلوع الفجر ، فاقال ابن ابي شيبة في كتاب الرد بعد رواية ابن عباس و ابي موسى و جابر بن عبد الله : اثر عمر في كون صلاة العشاء في ثلث الليل و ذكر ان ابا حنيفة =

كتاب الحجّة ( اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات ) للإمام محمد الشيباني  
كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح؛ فدعا السائل فقال: 'الوقت فيما بين هذين'  
- والله اعلم بالصواب .

### باب الوضوء

قال ابو حنيفة رحمه الله : لا بأس بالمسح على الخفين و لا ينبغي للمرأة ان  
== قال : وقت العشاء الى نصف الليل اه ، غلط فان الامام لم يحدد اخر وقت العشاء  
بنصف الليل بل مده الى طلوع الفجر، والعجب منه اخرج عن النخعي انه قال : وقت  
العشاء الى ربع الليل ولم يرد عليه مع كونه مخالفا في رغم ابن ابي شيبة لأحاديث ثلث الليل  
و كيف يفعل ابن ابي شيبة اذا عرض عليه حديث ابن عباس اخر الذي رواه الامام  
محمد في الحجّة و فيه الى طلوع الفجر و هل ينسب اليه انه خالف الأحاديث المروية  
في كتاب الرد حاشاه عن ذلك و ما ذا يفعل بحديث عائشة و فيه عامة الليل و ما يصنع  
بحديث ابي هريرة و بحديث انس الى نصف الليل و هذا كله مخالف لما ساقه من احاديث  
ثلث الليل، وبالجملة ان من اقتصر وقت العشاء على ثلث الليل فقد خالف احاديث النصف  
و أحاديث عامة الليل ، و أخرج مسلم عن ابي قتادة عنه صلى الله عليه و سلم ليس في النوم  
تفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى فدل على بقاء وقت  
الأول الى ان يدخل وقت الأخرى كما في نصب الراية و ليس في الأوقات باعتبار  
النصوص القرآنية و الحديثية وقت مهمل كما ظن فوقت العشاء الى دخول وقت الفجر  
لا الى الثلث و لا الى النصف ، و في حديث ابي هريرة عند الترمذى « لو لا ان اشق  
على امتي لأخرت العشاء الى ثلث الليل او نصفه » و قال : هذا حديث حسن صحيح ،  
ثبت بذلك كله ان الامام ابا حنيفة اصاب فيما قال به و غلط ابن ابي شيبة فيما عزاه  
اليه و خالف نفسه احاديث النصف و أحاديث عامة الليل هذا و الله اعلم  
(١-١) عند مسلم « الوقت بين هذين » .

تمسح على الخمار ولا الرجل على العمامة ولكن يمسحان على رؤسهما<sup>١</sup> .

(١) قوله « على رؤسهما » كلمة « على » ساقطة من الهندية ، واعلم ان قوله « قال ابو حنيفة » الى قوله « رؤسهما » لا ياسب هذا المقام وله موضع آخر من الكتاب . قلت : وبه قال عروة والقاسم والشعبي والنخعي وحماد بن ابي سليمان وكلهم مقدم على ابي حنيفة ، فالعجب من ابن ابي شيبة في مسألة الخامس عشر في المسح على العمامة من كتاب الرد نسب خلاف الحديث الى ابي حنيفة وتركهم فما عذره فيه الا التعصب وما سرده من الأحاديث الثلاثة عن بلال والمغيرة بن شعبة وسليمان كلها معلولة لا ينتهض بها حجة وحديث بلال مضطرب ولذا تركه البخاري فنهى من رواه عن ابن ابي ليلى عن بلال بلا واسطة ومنهم من رواه بواسطة واختلفوا فيها فنهى من ادخل فيها كعب بن عجرة كما عند ابن ابي شيبة ومنهم من ادخل بينهما البراء بن عازب كما هو عند النسائي راجع لذلك الجوهر النقي وقال ابن عبد البر كما في الزرقاني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على العمامة من حديث عمرو بن أمية وبلال والمغيرة وانس وكلها معلولة وخرج البخاري حديث عمرو وقد بينا فساد اسناده في كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة عن البخاري اه وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما وهم مقدمون على المراد ولم ينكر عليهم ولو سلم صحتها فكان المسح من قبل ثم ترك قال الامام محمد في الموطأ اخبرنا مالك قال بلغني عن جابر بن عبد الله انه سئل عن المسح على العمامة قال لا حتى يمس الشعر الماء قال محمد وبهذا نأخذ وهو قول ابي حنيفة ، اخبرنا مالك حدثنا نافع قال رأيت صفية ابنة عبيد تتوضأ وتزع خمارها ثم تمسح برأسها قال نافع وانا يومئذ صغير قال محمد وبهذا نأخذ لا يمسح على الخمار ولا العمامة بلغنا ان المسح على العمامة كان فترك وهو قول ابي حنيفة والعمامة من قهاتنا انتهى ولو سلم فليس في الأحاديث التي رواها الا كنفاء بالمسح على العمامة بل فيها امسح =

و قال اهل المدينة في رجل توضأ فغسل وجهه قبل ان يتمضمض او غسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه<sup>٢</sup>، ان ذلك كله يحزیه و ليس عليه ان = بناصيتك و انه مسح مقدم رأسه كما في حديث سليمان و المغيرة و إلا فهو اجترأ على النص القاطع و امسحوا برؤوسكم بمثل الاخبار المحتملة الظنية المعلولة هذا ، قلت : و بعدم الاقتصار على المسح على العمامة قال الجمهور . قال الزرقاني : لأن الله تعالى قال « و امسحوا برؤوسكم » و الماسح على العمامة لم يمسح برأسه ، و قال الخطابي : فرض الله مسح الرأس و حديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن و قياسه على الخف بعيد لمشقة بزعمه بخلافها و النصوص وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا و أمرا بمسح الرأس فتحمل رواية مسح العمامة على انه كان لعذر بدليل المسح على الناصية كما في مسلم - انتهى مختصرا ، قال القاري\* : قال بعض الشراح من علمائنا يحتمل انه حيث مسح بناصيته سوى عمامته يديه فحسب الراوى تسوية العمامة عند المسح مسحاً و يحتمل ان يكون ذلك قبل نزول الآية فقد ذكر العلماء ان المائدة آخر ما نزل من سور القرآن فالاخذ بظاهر الآية في هذه المسألة اولى - انتهى ، ثبت بذلك ان ابا حنيفة في هذه المسألة مصيب جداً ، و ما ذكره ابن ابي شيبة لا يلتفت اليه لكونه معارضا للنص القاطع .

(١) و في الأصل بالواو ، و في الموطأ بالقاء و هو اول .

(٢) بعده في موطأ مالك : و أما الذي غسل وجهه قبل ان يتمضمض فليتمضمض و لا يعد غسل وجهه و أما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم ليعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه اذا كان ذلك في مكانه او محضرة ذلك ، و سئل مالك عن رجل نسي ان يتمضمض و يستنثر حتى صلى ، قال : ليس عليه ان يعيد صلاته و ليتمضمض و يستنثر ما يستقل ان كان يريد ان يصلي ، سئل مالك عن رجل توضأ فغسل وجهه و مسح على رأسه حتى جف وضوؤه ، قال : ارى ان يمسح برأسه و إن كان قد صلى ان يعيد الصلاة - انتهى .

يعيد ما قد غسل من ذلك . ولو أن رجلاً توضأ و ذكر بعد ما فرغ من وضوئه وجف وضوؤه انه ترك عضوا من أعضائه و<sup>١</sup> لم يغسله ذراعاً او رجلاً او رأساً فليغسل ما ترك وليمسح برأسه و ليس عليه إعادة في وضوئه لأن تقديم هذا وتأخيرها ناسياً لا بأس به .

و قال ابو حنيفة رحمه الله : من توضأ فنسى المضمضة و الاستنشاق حتى صلى فصلاته تامة و لا إعادة عليه ، فان نسي ان يمسح برأسه حتى صلى فعليه ان يمسح برأسه و يعيد الصلاة لأن مسح الرأس فريضة في كتاب الله تعالى و لم يذكر في ذلك مضمضة و لا استنشاق .

و قال اهل المدينة في الرجل يتوضأ فيغسل<sup>٢</sup> وجهه قبل ان يتمضمض او يغسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه ان الذي غسل وجهه قبل ان يتمضمض فليتمضمض و لا يعيد غسل وجهه ، و أما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعيد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه اذا كان ذلك في مكانه او بحضرة ذلك ، و ان فرغ من وضوئه فذكر بعد ما جف وضوؤه انه ترك عضوا من أعضائه او ترك مسح رأسه فانه يعيد الوضوء من اوله في<sup>٣</sup> قول اهل المدينة فان<sup>٤</sup> لم يفعل لم يحجزه الا مسح الرأس خاصة فانه يمسح برأسه و لا يعيد وضوؤه .

(١) الواو ساقط من الأصول .

(٢) وفي الأصل « فيغتسل » .

(٣) وفي الأصل « وفي » بالواو .

(٤) عندي في مذهب اهل المدينة تفصيل ، و البيان المذكور لا ينبغي لكون الخلل =

وقال محمد بن الحسن: هذا ترك لقولهم ما بين مسح الرأس وغيره من الأعضاء فرق لأن مسح الرأس فرض في كتاب الله تعالى وهو قبل غسل الرجلين، فينبغي اذا قدم غسل الرجلين قبله ان لا يجزئ و ان جف الوضوء و ان يعيد الوضوء من اوله كما قالوا في غير الرأس من الأعضاء انه ان ترك وجهها او ذراعاً حتى فرغ من وضوئه وجف انه يعيد الوضوء من اوله فينبغي ان يكون مسح الرأس من ذلك .

قالوا: ان الحديث جاء ان من نسي رأسه حتى فرغ من وضوئه فانه يمسح رأسه ولا يعيد وضوءه و ان جف وضوءه . قيل لهم: فهل جاء في غير الرأس من الأعضاء حديث انه لا يجزئ ان يغسل ذلك خاصة؟ قالوا: لم نسمع في ذلك بجديد، انما جاء في مسح الرأس الحديث ولم يذكر غيره . قيل لهم<sup>١</sup>: انما ينبغي ان يقاس ما لم يأت فيه اثر بما يشبهه مما جاء فيه الاثر فالرأس عضو قد امر الله سبحانه بمسحه في كتابه كما امر بغسل الوجه والذراع والرجل و كما ان الرأس يمسح بعد ما يحف الوضوء فيجزئ فكذلك الباقي من الأعضاء حين يحف الوضوء فان ذلك العضو خاصة يغسل و يجزئ

= في العبارة من الكتابة - راجع (ص ١٥) و (ص ١٦) و (ص ١٧) من المدونة

الكبرى، و النقل من موطأ مالك قد مضى، و راجع شرحه للزرقاني .

(١) كذا في الأصل، و لفظ « ان » سقط من الهندية و لا بد منه .

(٢) و في الأصل « و قيل انما »، و الصواب « قيل لهم » بحذف الواو و زيادة

لفظ « لهم » .



ذلك من إعادة الوضوء كما اجزئ في مسح الرأس . فأما ما<sup>٢</sup> قلتم [ انه -<sup>٢</sup> ]  
لم يأت فيه اثر فالأمر على قياس مسح الرأس .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان صلى ثم ذكر  
انه لم يتمضمض ولم يستشق فصلاته تامة فليتمضمض وليستنثر<sup>١</sup> لما يستقبل<sup>٥</sup>  
ان كان يريد الصلاة .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان توضأ فأنسى  
ان يمسح برأسه فصلى فعليه ان يمسح برأسه وان يعيد الصلاة<sup>٦</sup> .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله<sup>٧</sup> المسعودى عن ابى بحر الهلالى<sup>٨</sup> قال :  
حدثنا اشياخنا<sup>٩</sup> الهلاليون انهم بحثوا<sup>١٠</sup> الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه

- (١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « عادة » ولا معنى لها .
- (٢) وفى الأصول « فأما اذا قلتم » والصواب « فأما ما قلتم » .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزدناه .
- (٤) وكان فى الأصل « ويستنثر » ويمكن ان يكون « وليستنثر » فصحف ، و الأولى  
« وليستنشق » كما مر فى ما قبل .
- (٥) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ « ما يستقبل » بدون اللام .
- (٦) اى لا يعيد الوضوء .
- (٧) وهو ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفى .
- (٨) اسمه احنف كوفى ادرك الجاهلية ثقة - ذكره ابن حبان فى الثقات و ترجمته فى  
(ص ٢٥) من التعجيل وهو مذكور فى ( ج ١ ص ١٢٥ ) من كتاب الكنى للحافظ  
البرلابى وهو حنفى :
- (٩) وهم عبد الله بن بشر الهلالى وغيره فلا يضر الجهالة .
- (١٠) يعنى رجلا .

١ 'لؤسس لهم' مسجدهم فحضرت الصلاة فقالوا: تقدم يا ابا عبد الرحمن! قال<sup>٢</sup>:  
يتقدم امامكم، قالوا: ليس [ههنا -<sup>٣</sup>] ولو كان ههنا لكنت<sup>٤</sup> احق [منه -<sup>٥</sup>]  
قال: ليتقدم رجل منكم، فتقدم رجل منهم. قال<sup>٥</sup>: فلما قضى<sup>٦</sup> الصلاة قال  
رجل: يا ابا عبد الرحمن! رجل<sup>٧</sup> وضاً يساره قبل يمينه، قال: لا بأس. قال:  
يا ابا عبد الرحمن! رجل<sup>٨</sup> انصرف عن يساره وترك يمينه، قال: لا بأس. قال:  
يا ابا عبد الرحمن! الرجل يصل<sup>٩</sup> في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة تطوعاً، قال:

(١-١) وفي الأصول «لؤسسهم» وهو تصحيف وغلط، ويؤسس من التأسيس  
مبنى للفاعل.

(٢) اي ابن مسعود، قال في الدر المختار: واعلم ان صاحب البيت ومثله امام المسجد  
الراتب اولى بالامامة من غيره مطلقاً اه، اي وان كان في غيره من الحاضرين من هو  
اعلم واقرأ منه. وفي التارخانية: جماعة اضياف في دار يريد ان يتقدم احدهم ينبغي  
ان يتقدم المالك فان قدم واحدا منهم لعلمه وكبره فهو أفضل وإذا تقدم احدهم جاز  
لأن الظاهر ان المالك يأذن لضيفه اكراما له اه - قاله في رد المختار.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٤) وكان في الأصول «كنت»، والصواب «لكنت».

(٥) اي ابو بحر.

(٦) اي فرغ ابن مسعود عن الصلاة مبنى للفاعل او قضى مبنى للفعول.

(٧) اي غسل يساره قبل يمينه.

(٨) وكان في الأصل «رجل تصرف» وهو خطأ.

(٩) وفي الهندية «يصل» وهو غلط.

لا بأس. فقلت لأبي بجر<sup>١</sup> - يعني الامام : او من خلفه ؟ قال : لا ، بل من خلفه .  
أفلا ترى عبد الله بن مسعود قد رأى للرجل في الوضوء ان يبدأ بيساره  
قبل يمينه ولم ير بذلك بأس .

أخبرنا سلام بن سليم<sup>٢</sup> الحنفي عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي قال  
ذكر لعل بن ابي طالب الميامن في الوضوء فدعا بماء فبدأ بمياسيره<sup>٣</sup> .  
أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرني هشام<sup>٤</sup> بن حسان عن الحسن  
البصري .....° .

أخبرنا سفيان عن منصور عن مجاهد قال<sup>٥</sup> في الرجل ينسى بعض أعضائه  
في الوضوء حتى يصلي ، قال يغسل ذلك العضو وليستقبل الصلاة ويصلي .

(١) مراد السائل عن أبي البحر ليس بظاهر و ارى في العبارة خللا و سقطا يدل عليه  
سياقها و المقصود ان هذا الحكم للامام او لمن خلفه ، و ابو بجر اسمه اخنف كوفي  
ادرك الجاهلية و هو في ص ٢٥ من التعجيل و ( ج ١ ص ١٢٥ ) من كتاب الكنى  
للدولابي و هو محدث حنفى .

(٢) وفي الأصل « سليمان الحنفى » و هو غلط ، و الصواب « سليم » .

(٣) وفي الأصل « بمياسره » ، اعلم ان بعد هذا آثارا في المسح على الخفين و هي  
لا تناسب المقام ولذا اسقطتها من ههنا وأدخلتها في باب المسح على الخفين وألحقت به  
بابه - فتنبه له و ادع لى بالخير .

(٤) الأزدي القردوسى .

(٥) هنا ياض في الأصل .

(٦) وكان في الأصل « قال كانوا في الرجل » ، وليس بشئ ، و أخرجنا « كانوا »  
من الأصل .

كتاب الحجة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري في الرجل ينسى  
عضوا من أعضائه، قال: ينصرف فيغسل ذلك العضو الذي نسي ولا يعتد  
بما صلى .

باب 'المسح على الخفين

قال أبو حنيفة: لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوما وليلة من الحدث  
إلى تلك الساعة من الغد، وللسافر ثلاثة أيام ولياليها لا يمسخ أكثر من ذلك.  
وقال أهل المدينة: المسح على الخفين للسافر أبدا ليس في ذلك عندنا  
وقت يمسخ على خفيه ما دام مسافرا ما لم يحدث .

وأما المقيم فإن أهل المدينة اختلفوا في ذلك، فقال بعضهم: لا يمسخ  
مقيم على الخفين منهم مالك بن أنس ومن أخذ بقوله .

وقال غيره من أهل المدينة: المسافر والمقيم في ذلك سواء يمسخان  
على الخفين أبدا وليس في ذلك وقت، ومن قال هذا القول عبد العزيز بن  
أبي حازم سلبه ومن أخذ بقوله من أهل المدينة .

(١) هذا الباب في الأصول بعد باب الخطأ والسهو والنسيان فأخرجته من هناك وألحقته  
باب الوضوء فإنه مناسب لأبواب الطهارة لا أبواب الصلاة، وقد خطب الناسخ في النقل  
قد تقل بعض الباب في باب الوضوء وبعضه في موضع آخر من الكتاب وأعاده  
في باب المسح ولا أدري وجه التكرار فنبه له .

(٢) في الأصل «عبد العزيز و أبي سلية» وهو جندى غلط، وفي ج ٦ ص ٣٣٩  
من التهذيب «عبد العزيز بن أبي سلية بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب  
أبو عبد الرحمن المدني نزيل بغداد» وقوله «و من أخذ بقوله» بأفراد الضمير المجرور  
يشير إلى أنه رجل واحد لا اثنان ولم أجده في بيان المذاهب من كتب القوم إلا =

وقد كان مالك بن انس يقول بهذا القول زمانا من عمره ثم رجع فقال: لا يمسح المقيم على الخفين .

فأى [ القولين - ١ ] السنة في هذا؟ أقول مالك الأول او قوله الآخر؟ فقد زعموا<sup>١</sup> انهم يقولون بالسنة وبما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه . وقال محمد بن الحسن : الآثار في المسح للمقيم يوما وليلة وللأسافر ثلاثة ايام ولياليها - كثيرة معروفة . وما كنت<sup>٢</sup> اظن ان احدا من

== ان عدم التوقيت في المسح مروى عن ابن عمر وعبيد الله بن عمر كما رواه عنهما البيهقي في ج ١ ص ٢٨٠ من سننه : ويمكن ان يكون في الأصل عمر بن عبد العزيز خليفة الحق ، و ابو سلة بن عبد الرحمن لكن لم يذكر واحد من شراح الحديث في على ان عدم التوقيت مذهبها ، بل ذكر ابن حزم في ج ٢ ص ٨٨ مذهب عمر بن عبد العزيز التوقيت فهذه الوجوه ، قلت : ان في الأصل خطأ و تصحيحا وهو عبد العزيز بن ابي سلة ابو عبد الرحمن المدني فتأمل فيه - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ، ثم ظهر لي انه عبد العزيز ابن ابي حازم سلة بن دينار المحاربى المدني الفقيه كان مدار الفتوى عليه في آخر زمان مالك وبعده فهو عبد العزيز بن سلة فصار الابن ابا بالتصحيح و ادخل الكاتب الواو بينهما وهو المتعين - وراجع ( ج ٦ ص ٣٣٣ ) من التهذيب ؛ فالحمد لله على ذلك وله المنة على ما اطلعنى عليه<sup>١</sup> والمذكور قبله متأخر عن الامام محمد فلا يكون مراده قطعا - هذا والله اعلم .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) وفي الأصل « زعم » بالوحدة ، والسياق يقتضى الجمع ولذا كتبه بالجمع ، وانظر هذا التعريض من الامام محمد على من يدعى العمل بالسنة .

(٣) انظر فيه فانه لا بد للفقهاء من النظر في الآثار والعلم بها والوقوف عليها وإلا =

نظر في الفقه يشكل عليه الآثار في هذا .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن حنظلة بن نباتة الجعفي

= لا يكون قتيها ومن ههنا يندفع ما يقال في حق الاخفاف انهم يعملون بالرأى والقياس ويتركون الأحاديث والآثار ، كيف رد الامام محمد على من زعم ذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم : فقيه واحد اشد على الشيطان من الف عابد وشاوروا الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه برأى خاصة اللهم فقهه في الدين خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا فقهوا في الدين اللهم احشرنا في زمرة الفقهاء والعابدين .

(١) هكذا في كتاب الحجة وكتاب الآثار للإمام محمد وكتاب الآثار للإمام ابى يوسف ، ولم اجد « حنظلة بن نباتة » في التهذيب والميزان واللسان والتعجيل وفيها حنظلة آخرون ليس واحد منهم واليا جعفيا ، واما ابوه نباتة الوالي الجعفي فهو من التابعين الكبار كان معلما في عهد عمر رضى الله عنه روى عنه ابراهيم والأسود بن يزيد وسويد بن غفلة وغيرهم - ونباتة بالنون والباء الموحدة ؛ وفي الأصول «لبابة» باللام والباين وهو غلط . قال الفاضل ابو الوفاء في تعليق آثار ابى يوسف : قال الأستاذ الكوثري حفظه الله ! اقول وكفى ان يكون حنظلة هذا : في عداد شيوخ ابراهيم النخعي في طبقة كبار التابعين من غير ان يذكر بمرح . قال ابن حجر في الآثار : حنظلة بن نباتة الجعفي عن عمر في المسح على الخفين وعنه ابراهيم النخعي لا يعرف حاله . وقد ذكر ابن جبان في ثقات التابعين : نباتة الجعفي وكان في عهد عمر روى عنه سويد بن غفلة فيحرر امره - انتهى . اقول لعله هو الذى يقول عنه العجلي : حنظلة كوفي لا بأس به . وقال البدر العيني في رجال معاني الآثار : نباتة الجعفي - ويقال : الوالي - كوفي . قال الدارقطني : جعفي روى عن سويد بن غفلة وعمر بن الخطاب وكان معلما في زمانه روى عنه ابراهيم النخعي والأسود بن يزيد وسويد بن غفلة وهما من اقرانه وعاصم بن =

كتاب الحجّة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

= كليب . قال أبو حاتم : وكان معلما على عهد عمر . وذكره ابن حبان في الثقات :  
وروى له النسائي حديثا واحدا عن سويد بن غفلة عن عمر في الطلاء وروى له  
الطحاوي - انتهى . قلت : اظن ان الغلط في الاسناد وقع من الناسخين و لعل السند  
ان شاء الله هكذا : ابراهيم عن الأسود بن يزيد عن نبأة الجعفي ان عمر - الحديث ،  
كيف وقد رواه البيهقي بهذا الاسناد من حديث شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود  
عن نبأة عن عمر قال : المسح للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن - انتهى ( ج ١ ص ٢٧٦ )  
من باب التوقيت في المسح على الخفين . و رواه الطحاوي ايضا ( ج ١ ص ٥٠ ) بهذا  
حدثنا ابوبكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا شعبة عن حماد به مثله ، حدثنا ابوبكرة قال ثنا  
ابو عامر قال ثنا هشام عن حماد فذكر باسناده مثله ، حدثنا ابن خزيمة قال ثنا مسلم  
قال ثنا هشام قال ثنا حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر مثله - اه ؛ فشعبة و هشام  
كلاهما يرويان عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن نبأة عن عمر - الحديث ، و به  
يظهر ان ما في كتاب الحجّة مصحف من الناسخ ، وكان في الاصل « الأسود عن نبأة »  
وقد قال الطحاوي حدثنا ربيع المؤذن قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا ابو الاحوص عن  
عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال قلنا لنبأة الجعفي - وكان اجراأنا على عمر : سله  
عن المسح على الخفين فسأله ، فقال : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة -  
اتمى ؛ حدثنا ابوبكرة قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان الثوري قال ثنا عمران بن مسلم  
عن سويد بن غفلة ان نبأة سأل عمر رضى الله عنه عن ذلك ، فقال : امسح عليهما يوما  
وليلة ؛ حدثنا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال انا مالك بن مغول عن عمران بن  
مسلم عن سويد بن غفلة قال : اتينا عمر رضى الله عنه فسأله نبأة عن المسح على الخفين ،  
فقال عمر : للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن و للقيم يوم و ليلة - انتهى . و بهذا تبين ان مدار  
الحديث على نبأة الجعفي و هو السائل عن عمر رضى الله عنه ، و عن نبأة رواه الأسود  
وسويد بن غفلة ، و عن الأسود وسويد رواه ابراهيم النخعي ولا استبعاد في ان =



ان عمر بن الخطاب قال : المسح على الخفين للقيم يوم<sup>١</sup> و ليلة و للمسافر ثلاثة ايام و لياليهن اذا لبسهما<sup>٢</sup> و أنت طاهر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي<sup>٣</sup> عن ابي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليل و أيامهن و للقيم يوما<sup>٤</sup> و ليلة اذا لبسهما و هو طاهر .

= ابراهيم نفسه رواه عن نبأته بدون واسطة احد فانهم شيوخ ابراهيم و كلهم كانوا حاضرين وقت السؤال عن عمر رضى الله عنه . و الأصل حديث نبأته فزيادة حظلة في الاسناد من كرامات الكاتب اللهم الا ان يكون في الاسناد حظلة بن نعيم النخوى او العزى فانه ايضا روى عن عمر و سمع منه كما في ص ١٠٨ من التعجيل ، او حظلة ابن قيس الزرقى المدنى روى عن عمر ايضا كما في ج ٣ ص ٦٣ - من التهذيب ، لكن في النسب بونا بعيدا فان حظلة جعفي و ابن نعيم غنوى او عزى و ابن قيس زرقى مدنى فأين هذا من ذلك مع ان السائل نبأته و هو اجراً على عمر و قد بعشه سويد الى عمر رضى الله عنه كما في ج ٢ ص ٨٧ من المحلى لابن حزم . و الحاصل ان في الكتاب عندى تصحيحاً و هو حسب ظنى عن الأسود عن نبأته او عن ابراهيم عن نبأته او على المرجوح عن ابراهيم عن سويد بن غفلة عن نبأته - هذا و العلم عند الله تعالى .

(١) و في الأصول « يوما و ليلة » و هو ايضا صحيح و كونه اولى امر آخر .

(٢) و في الهندية « لبستها » و الصحيح ما كتبه بضمير التثنية .

(٣) قال ابو داود : لم يسمع ابراهيم منه كما في التهذيب و المعاصرة تكفى للاتصال كما في مقدمة صحيح مسلم ، و ابو عبد الله الجدلي من رجال ابى داود و الترمذى كما في كنى التهذيب ، و الجدلي بفتح الجيم و الدال بعدها لام - راجع ترجمته .

(٤) هكذا في الأصول ، و الأولى « يوم و ليلة » ، و الحديث رواه ابو داود و الترمذى =

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن الحسن بن الحر عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هاني<sup>١</sup> قال : أتيت عائشة رضي الله عنها فسألتها عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك<sup>٢</sup> بعلي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه كان يغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فأتيته فسألته عن المسح على الخفين ، فقال علي كرم الله وجهه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليال وأيامهن وللقيم يوما<sup>٣</sup> وليلة يمسخ على خفيه إذا لبسها ورجلاه طاهرتان .

أخبرنا يعقوب<sup>٤</sup> بن إبراهيم قال أخبرنا يزيد<sup>٥</sup> بن أبي زياد عن زيد بن وهب الجهني قال : كتب إلينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسح على الخفين أن<sup>٦</sup> للمسافر ثلاثة أيام [ ولياليهن -<sup>٦</sup> ] وللقيم يوما<sup>٧</sup> وليلة .

= و ابن ماجه والطحاوي والبيهقي وغيرهم عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .  
(١) وفي رواية عنها : أنت عليا فإنه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، رواه مسلم والنسائي وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي من حديث شريح بن هاني عنها .

(٢) الأولى «يوم وليلة» بالرفع ، وفي طرق أخرى لحديث علي وعائشة «يوم وليلة» وفي بعضها «يوما وليلة» هو مفعول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . والله تعالى أعلم بالصواب .

(٣) هو الامام ابو يوسف .

(٤) هو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولاهم الكوفي - من رجال مسلم والأربعة .

(٥) كلمة «ان» ليست في شرح الآثار للطحاوي .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول ، فزدته من شرح معاني الآثار .

(٧) أخرجه الطحاوي حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد =

كتاب الحجة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا سلام بن سليم الخنفي عن عبد الأعلى بن عامر<sup>١</sup> عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن أمه<sup>٢</sup> قالت : كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يلبس خفيه صلاة الفجر فلا ينزعهما<sup>٣</sup> حتى يأوى الى فراشه .

أخبرنا سلام بن سليم الخنفي عن أبي اسحاق<sup>٤</sup> الهمداني عن القاسم بن مخيمرة عن شريح بن هانئ<sup>٥</sup> قال : أتيت عائشة رضي الله عنها فقلت لها : يا أم المؤمنين ! هل سمعت شيئا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين ؟ فقالت لي : اذهب الى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فإنه كان يصحبه في أسفاره ، قال : فأتيت عليا كرم الله عز وجل وجهه فسألته ، فقال : ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر وللقيم يوم<sup>٥</sup> وليلة .

= ابن أبي زياد به مثله .

(١) هو الثعلبي الكوفي - من رجال الأربعة ، كما في التهذيب .

(٢) وهي زينب بنت معاوية الثقفي وهي امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أم أبي عبيدة المذكور كما في ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فلا ينزعها » .

(٤) وهو أبو اسحاق السبيعي اسمه عمرو .

(٥) وفي الأصول « يوما وليلة » والحديث أخرجه مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارقطني والطحاوي والبيهقي في كتبهم مطولا ومختصرا وقد تقدم أيضا ، واما رواية انكار المسح عن عائشة رضي الله عنها التي أخرجهما ابن عبد البر عن محمد ابن مهاجر البغدادي بن اسماعيل بن اخت مالك بإسناده عنها أنها قالت : لان أقطع رجلي بالموسى أحب الى من ان امسح على الخفين فقال الشيخ في الامام كما في ج ١ ص ١٧٤ من نصب الراية ؛ هذا باطل لا اصل له . قال ابن حبان « محمد بن مهاجر =

كتاب الحجة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا ابو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن ابراهيم النخعي عن  
ابي عبد الله الجدلي عن خزيمة بن ثابت انه قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم : للسافر ان يمسح على خفيه ثلاثة ايام و لياليهن وللقيم يوما و ليلة .  
اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا عمر<sup>١</sup> بن شقيق عن شقيق<sup>٢</sup> بن  
سلبة عن ابن مسعود قال : للسافر ثلاثة ايام يمسح على الخفين وللقيم يوم<sup>٣</sup>  
و ليلة ؛ وسافر عبد الله فكث ثلاثا لا يخلع خفيه يمسح عليهما .

= البغدادى كان يضع الحديث ، و فى العلل المتناهية لابن الجوزى « موضوع وضعه  
محمد بن مهاجر على عائشة رضى الله عنها - انتهى » .

(١) لعله عمر بن شقيق بن اسماء الجرمي - بفتح الجيم - البصري كان يتجر الى الري .

(٢) هو شقيق بن سلبة الأسدي ابو وائل الكوفي من رجال الستة مشهور .

(٣) و فى الأصول « يوما و ليلة يوم و سافر » وهو غلط ، و فى ج ٢ ص ٨٧ من المحلى  
« و من طريق سفيان الثوري عن سلبة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث بن سويد  
عن عبد الله بن مسعود قال : ثلاثة ايام للسافر و يوم للقيم يعنى فى المسح » و رونا ايضا  
من طريق شقيق بن سلبة عن ابن مسعود وهذا ايضا اسناد صحيح - انتهى . والآخر أخرجه  
اليهقي فى ج ١ ص ٢٧٧ من سننه من طريق ابى معاوية عن الأعشى عن شقيق عن  
عمرو بن الحارث بن المصطلق قال : خرجت مع عبد الله بن مسعود الى المدينة فلم ينزع  
الخف ثلاثا و يمسح عليه - انتهى . و فى طريق الحارث بن سويد زيادة عند اليهقي قال  
الحارث : فما انزع خفى حتى أتى فراشى - اه . و أخرجه الطحاوى ايضا حدثنا حسين  
ابن نصر قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن سلبة بن كهيل عن ابراهيم التيمي عن الحارث  
ابن سويد قال : جعل عبد الله المسح على الخفين ثلاثة ايام للسافر وللقيم يوما . حدثنا  
ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن المغيرة عن ابراهيم عن عمرو بن الحارث  
قال : سافرت مع عبد الله فكان لا ينزع خفيه ثلاثا - انتهى .

اخبرنا

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى<sup>١</sup> الثعلبي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فقام إلى عسي<sup>٢</sup> من ماء فتوضأ ثم مسح على جرموقيه<sup>٣</sup> ثم قام فصلى المغرب ؛ فقام الراكب فقال : يا امير المؤمنين ! والله ! ما أتيتك الا [ لان - ' ] اسألك عن هذا الشيء أ رأيت غيرك يفعله ؟ قال : نعم ، خير مني وخير من الأمة رأيت ابا القاسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كما رأيتني فعلت . فزعم الراكب انه رأى الهلال هلال شوال . فقال عمر : انظروا<sup>٤</sup> .

أخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس<sup>٥</sup>

- (١) وفي الأصول « عبد الأعلى والثعلبي » بزيادة الواو وهو خطأ كما في ج ٦ ص ٩٤ من التهذيب وهو ابن عامر كما مر فيما قبل .
- (٢) في الحديث « أتبع بعس من لبن » وهو القدح العظيم والجمع عساس - قاله في المغرب .
- (٣) وفي الأصول « جرموقه » بالافراد وهو ما يلبس فوق الخف ويقال له بالفارسية خركشن - مغرب .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد .

- (٥) معناه عندي « انظروا » في قوله وحققوه ولا تعجلوا وروية هلال شوال لا بد لها من شهادة رجلين عادلين لا بشهادة رجل واحد وإليه يشير عمر رضي الله عنه بهذا القول .
- (٦) وفي رواية انكاره المسح قال البيهقي إنما كرهه حين لم يثبت له مسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين بعد نزول المائدة ؛ فلما ثبت له رجوع اليه وأقضى به للقيم والمسافر جميعا ؛ ثم اسند عن شعبة عن قتادة قال سمعت موسى بن سلبة قال سألت ابن عباس عن المسح على الخفين فقال : للسافر ثلاثة ايام ولياليهن وللقيم يوم وليلة . قال : وهذا اسناد صحيح - انتهى نصب الراية .

كتاب الحجة (باب المسح على الخفين) للإمام محمد الشيباني

قال: المسح على الخفين للمقيم يوما<sup>١</sup> وليلة وللأسافر ثلاثة أيام [ولياليهن -<sup>٢</sup>] إذا كان ادخلهما وهما طاهرتان.

أخبرنا عريف<sup>٣</sup> بن درهم عن جبلة بن سحيم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سئل<sup>٤</sup> عن المسح على الخفين، فقال<sup>٥</sup>: للأسافر ثلاثة أيام ولياليهن -<sup>٦</sup> وللقيم يوم [وليلة -<sup>٧</sup>] [قال محمد<sup>٨</sup> بن الحسن] قلنا: لمن قال إن المقيم لا يمسه على الخفين إنما<sup>٩</sup> جاءت عامة الآثار في المقيم؟ ولا سيما الحديث الذي اعتمد عليه أهل المدينة في المسح على الخفين حديثه: نافع مولى عبد الله بن عمر وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر إن عبد الله بن عمر قدم على سعد

(١) هكذا في الأصول، ولعل الأولى «يوم وليلة».

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزادته من شرح الآثار للطحاوي وسنن البيهقي.

(٣) هو عريف بن درهم الحمال يكنى أبا هريرة. والحديث أخرجه الدارقطني في الأفراد في الجزء الحادي والثمانين منها من طريق عبد الله بن داود عن عريف بن درهم عن جبلة عن ابن عمر قال: وقت لنا في المسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للأسافر ويوم وليلة للمقيم كما في ج ٤ ص ١٦٥ من لسان الميزان. وبهذا ظهر أنه بعد قوله «سئل» سقط «رسول الله صلى الله عليه وسلم» من الأصول، والحديث مرفوع.

(٤) أي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(٥) ما بين المربعين زيادة من أفراد الدارقطني على ما في لسان الميزان.

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول فهو زيادة مني وفي زعمي أنه سقط من الأصول ولا بد منه حسب اقتضاء السياق وعلى دأب الإمام محمد في الكتاب بعد سرد الآثار والأخبار كما لا يخفى على ذوي انظار الأفكار.

(٧) وفي الأصول «وإنما» بالواو وعندى الأولى سقوطها حتى ينتظم صعودها وهبوطها.

كتاب الحجّة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

ابن أبي وقاص الكوفي وسعد أميرها فرأه عبد الله يمسه على الخفين فأنكر ذلك عليه ، فقال له سعد : سل أباك إذا قدمت عليه فنتى شيخى عبد الله ان يسأل عمر رضى الله عنه حتى قدم سعد رضى الله عنه فقال : ' سألت أباك ؟ فقال : لا ، قال : فاسأله فسأله عبد الله ، فقال عمر رضى الله عنه : إذا ادخلت<sup>٢</sup> رجلك فى الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما . قال عبد الله : وإن جاء احدنا من الغائط . قال : وإن جاء احد منكم<sup>٣</sup> من الغائط . اخبرنا بهذا<sup>٤</sup> الحديث مالك بن انس ان نافعا وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر رضى الله عنهما اخبراه ذلك<sup>٥</sup> .

فسعد خبر<sup>٦</sup> به عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وهو أمير الكوفة مسافرا كان فيها<sup>٧</sup> وهو أميرها او مقيما<sup>٨</sup> انما كان مقيما ولم يكن مسافرا .

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما بال بالسوق فتوضأ وغسل وجهه ويديه مسح برأسه ثم دعى<sup>٩</sup> لجنّاة حين دخل المسجد ليصلى عليها فمسح على الخفين وصلى عليها ايضا<sup>١٠</sup> فقد كان عبد الله بن عمر

(١) اى لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

(٢) وفى الأصول « اذا دخلت » سقطت الالف ولا بد منها .

(٣) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « فى الغائط » وليس بصواب ، و الأولى « احكم من الغائط » .

(٤) وكان فى الأصول « اخبرنا هذا » و الأولى « اخبرنا بهذا الحديث » بزيادة الباء .

(٥) كذا فى الأصل ، و الأولى « بذلك » . (٦) لعله « اخبر به » .

(٧-٧) وفى الأصول : وهو أمير او مقيم ، والصواب « مقيما » بالنصب .

(٨) وفى الأصول : ثم دعا لجنّاة ، والصواب « دعى » بصيغة المجهول .

(٩) لفظ « ايضا » زائد لا حاجة اليه .



كتاب الحجة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

رضي الله عنهما بالمدينة حين بال بالسوق مقيما او مسافرا ويدخل هذا عليهم  
ايضا مع ما ذكروا من جفوف الوضوء ان ابن عمر رضي الله عنهما لم يمسخ  
على الخفين عند حضرة وضوئه حتى آتى المسجد فمسح على خفيه، فهذا يدل  
على ان المسح يجرى عن المقيم وان<sup>١</sup> جفوف الوضوء لا ينقض الوضوء  
وان<sup>٢</sup> اخذ في غير عمل الوضوء لأن ابن عمر رضي الله عنهما قد اخذ في عمل<sup>٣</sup>  
غير الوضوء حين اقبل الى المسجد وترك ان يمسخ على خفيه.

و أخبرنا مالك بن انس ايضا عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش<sup>٤</sup> انه  
قال: رأيت انس بن مالك رضي الله عنه آتى قباء فبال ثم آتى بماء فتوضأ فغسل  
وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم مسح على الخفين ثم صلى.

فهذا انس بن مالك رضي الله عنه أ كان مسافرا بقباء؛ فهذه آثارهم التي  
رووها وحملوها ثم نقضوها برأيهم<sup>٥</sup>.

(١) وفي الأصول «عليهما» وما كتبه هو الصحيح.

(٢) وفي الأصول «فان» وهو لا يناسب المقام، والصواب «وان»، انظر دقة  
النظر في الاستنباط. (٣) وصليّة متصلة لا غير.

(٤) على الوصفية فان غير لا يقع الا صفة لغيره فعمل موصوف وغير الوضوء  
صفته - تدبر.

(٥) وفي الأصول «ابن قيس» والصواب «ابن رقيش» بالراء المهملة المضمومة وفتح  
القاف بعدها ياء تخبائية ثم شين معجمة مصغرا كما في موطأ أحمد و موطأ مالك وهو  
سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رقيش بن رباب الأسدي المدني من حلفاء بني عبد شمس  
من رجال ابي داود شيخ مدني ثقة ذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب.

(٦) كذا في الأصول «نقضوا برأيهم» و الأولى «بآرائهم» - تأمل.

كتاب الحجة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

وقال ابو حنيفة رحمه الله في المسح على الخفين : يمسح على ظهر الخفين وليس على الذى يمسح ان يمسح باطنهما بشئ .

وقال اهل المدينة : يجعل كفا على ظاهرهما وكفا على اسفلهما فيقبل بالكف التى على الظاهر الى ساق القدم ويقبل بالتى على الأسفل من العقب الى الأصابع فيمسح ظاهره وباطنه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال هذا اهل المدينة : فما نعلم<sup>١</sup> احدا يصير شيئا يتكلم بمثل هذا ؟ فقد جاء الحديث المعروف عن عمر<sup>٢</sup> بن الخطاب رضى الله عنه

- (١) وفي الأصول : « فما يعلم » بالغية ، والصواب « نعلم » بصيغة المتكلم .
- (٢) المشهور ان هذا القول مروى عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه رواه عنه ابو داود في باب كيف المسح ج ١ ص ٢٤ من سننه حدثنا محمد بن العلاء ثنا حفص ابن غياث عن الأعمش عن ابي اسحاق عن عبد خير عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - اهـ - قال الحافظ في ص ٩ من بلوغ المرام « أخرجه ابو داود باسناد حسن - اهـ » وقال في ج ١ ص ٥٩ من التلخيص « رواه ابو داود و اسناده صحيح - اهـ » و سكت عنه في الدراية والحديث في ج ١ ص ١٨١ من نصب الراية و ج ١ ص ٢٩٢ من سنن البيهقي من طرق الى عبد خير عن علي و ج ٢ ص ١١١ من المحلى لابن حزم « قال المحدث الزيلعي قال البيهقي والمرجع فيه الى عبد خير وهو لم يحتج به صاحبا الصحيح - اهـ » قال في الجوهر النقي : ذكر هذه العبارة في حق جماعة وكأنه يريد بذلك تضعيفهم . وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونها لم يحتج بشخص ان يكون ضعيفا و عبد خير ثقة وقد تقدم ذكره - انتهى . و حديث عمر رضى الله عنه روى بلفظ آخر رواه ابن ابي شية في ميسنده كما في نصب الراية =

[ انه - ١ ] قال : لو كان الدين<sup>٢</sup> بالرأى لكان مسح باطن الخفين اولى من ظاهرهما . وهذا منه<sup>٢</sup> انكار لمسح اسفلهما .

اخبرنا عباد<sup>٤</sup> بن العوام قال اخبرني هشام بن حسان<sup>٥</sup> عن الحسن البصري [ انه قال : لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن - ٦ ] الخفين اولى من ظاهرهما .

= حدثنا زيد بن الحباب عن خالد بن ابي بكر عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسهما وهما طاهرتان - انتهى . ورواه الدارقطني بلفظ « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظهر الخف للمسافر ثلاثة ايام و ليالين وللقيم يوما و ليلة - انتهى » ورواه البيهقي في سننه ايضا كما في ج ١ ص ٢٩٢ منها . والحاصل انه عندى مصحف ، والاصل عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه وكتب الناسخ عن عمر بن الخطاب و ما اخرجته في النقل عن الاصول لأن هذا كله بحسب وسعنى و مكنتى - ولعل الله اقام من الرجال من يصلحه على الصواب .

(١) ما بين المربعين زيادة منى .

(٢) وفي الهندية « الذين بالرأى » وهو خطأ .

(٣) هذا قول محمد رحمه الله تعالى فى معنى الأثر ، قال ابن حزم : و به يقول ابو حنيفة والثورى و داود و هو قول علي بن ابي طالب و قيس بن سعد و الحسن البصري و ابن جريج و عطاء بن ابي رباح - اه ؛ قلت : بل قال به الجمهور .

(٤) هذا الأثر كان فى باب الوضوء فأخرجته عنه و أدخلته فى باب المسح على الخفين - فتنبه .

(٥) هو الأزدى القردوسى .

(٦) هذه العبارة التى ما بين المربعين سقطت من الاصول و لا بد منها ، و كان معنا =

[ و-١ ] هذا منه انكار [ لمسح-٢ ] أسفلهما .

قال اهل المدينة : قد قال هذا ابن شهاب . قيل<sup>٢</sup> لهم : أفيأثره عن غيره  
ام رأى رآه ؟ قالوا : لا نعلم [ انه-١ ] آثره عن احد .  
قيل لهم : قد اخبرنا ققيهم<sup>٢</sup> مالك بن انس عن هشام بن عروة<sup>١</sup> انه

= يابض في الأصل فكتبت فيه هذه العبارة كما يقتضى السياق ، ووجداني يحكم ان  
الحسن يروى عن علي رضي الله عنه الحديث المذكور الذي عزاه الى عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه ، وقد خط فيه الناسخون ، والأصل عن الحسن بن علي رضي الله عنه  
انه قال : لو كان الدين - الحديث . ويدل عليه قوله « وهذا منه انكار لمسح أسفلهما ،  
تدبر و تبصر .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) زيادة منى لما تقدم في قول محمد .

(٣) من قوله « قيل لهم » الى قوله « عن احد » سقط من باب المسح على الخفين ولا بد  
منه و هو في باب الوضوء فأدخلته في باب المسح .

(٤) زيادة منى حسب اقتضاء السياق .

(٥) هكذا بالخطاب في باب المسح ، وفي باب الوضوء « ققيهم » بالنية و هو  
مرجوح عندي .

(٦) في موطأ محمد « عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى أباه - الحديث » و ضمير ابيه  
راجع الى هشام وكذا ضمير انه و أباه راجع الى هشام لا الى عروة كما فهم القارى  
في شرحه و الماسح على الخفين عروة بن الزبير لا الزبير كما اشتبه على الاذهان بزيادة  
عن ابيه فقالوا : المراد به زبير بن العوام و هو ليس بمجيد .

رأى أباه يمسخ على الخفين، قال: وكان يمسخ<sup>١</sup> على ظاهرهما ولا يمسخ<sup>٢</sup> على باطنهما. قال<sup>٣</sup>: فيززع العمامة فيمسح برأسه<sup>٤</sup>. فهذا قول عروة بن الزبير

(١) كذا هاهنا وفي باب المسح: يمسخ على ظاهرهما ولا يمسخ على باطنهما. وفي موطأ مالك: على أن يمسخ ظهورهما ولا يمسخ بطونهما - اهـ. وفي موطأ محمد (ص ٧٠): انه رأى أباه يمسخ على الخفين على ظهورهما ولا يمسخ بطونهما قال ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه - انتهى. وفي الأصل الهندي «ظهورهما» وهو الأرجح عندى لكونه مطابقا لما في موطأ مالك.

(٢) هكذا في باب المسح، وفي باب الوضوء «ولا يمسخ بطونهما». وفي موطأ محمد «ولا يمسخ بطونهما».

(٣) وفي موطأ محمد: قال ثم يرفع العمامة فيمسح برأسه.

(٤) في باب الوضوء «رأسه» بدون الباء الجارة.

(٥-٥) وقع في باب المسح «قول ابن الزبير» وهو موهوم الى عبد الله بن الزبير وليس كذلك، وما في المتن هو الصحيح وهو مطابق لما في باب الوضوء ولما في موطأ مالك. وقد وقع في موطأ محمد «عن هشام بن عروة عن أبيه انه رأى أباه يمسخ - الحديث» يوم ان الماسح الزبير بن العوام وعليه شرح القارى وإليه مال على القارى رحمه الله وليس بصواب، وهذا الوهم وقع بزيادة لفظ «عن أبيه» في الاسناد وهو من الناسخ بل المراد به عروة بن الزبير كما صرح به الامام محمد فتنبه له؛ وراجع التعليق الممجّد على موطأ محمد فان الفاضل تعرض لذلك في بحث الأثر المذكور - اهـ. وهل تعرف عروة ابن الزبير فانه ققيه تابعي جليل وهو كان ينزع العمامة عند مسح الرأس ويمسخ على الرأس ولا يمسخ على العمامة وهو مقدم على أبي حنيفة في عدم تجويز المسح على العمامة لكن لم يعرفه ابن أبي شيبة ولم يعلم مذهبه في ذلك ولذا ذكر أبا حنيفة في محل الطعن ولم يذكره وعامة الآثار والاختبار عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا في =

وهو كان أفقه وأعلم بالرواية والسنة من ابن شهاب . فكيف ترك هذا مالك بن انس وغيره وغم الذين رووه وعزوا<sup>١</sup> الى رأى ابن شهاب مع ما قد جاء في هذا من الآثار؟ أخبرنا<sup>٢</sup> يعقوب<sup>٣</sup> بن ابراهيم قال حدثنا حصين<sup>٤</sup> بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال<sup>٥</sup> : وضع يده على = المسح على الرأس ليس فيها ذكر المسح على العمامة والخمار وكيف يكون والقرآن نزل بمسح الرأس؛ وقد روى الشافعي عن عطاء مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ لحسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه - اهـ؛ والمرسل حجة عند ابن أبي شيبة ايضا مع ما اعتضد بهجئته موصولا من وجه آخر . أخرجه ابو داود في سننه من حديث انس فاعتضاد كل واحد منهما بالآخر يفيد قوة كما في الأصول فيتنهض حجة فلا يضر كون ابن معقل في استاده ، ثبت ان قول ابن خنيفة «وجهه بالإحاديث واعتراض ابن أبي شيبة باطل فلا يلتفت إليه - والله هو الهادي الى صراط مستقيم .

(١) وفي الأصل الهندي في باب الوضوء « وعزوه » وفي باب المسح « ويروه » وفي الأصل « وزبروه » ولا ادري ما معناه ، ومعنى « عزوه » نسبه الى ابن شهاب وعندى « وعزوا » بدون الضمير وهو الصحيح ومعناه - ان شاء الله : ومالوا الى رأى ابن شهاب وتركوا اثر عروة وآثارا غيره تدبر .

(٢) في باب المسح من الأصول « وأخبرنا » بالواو وفي باب الوضوء بدونها .

(٣) هو القاضي الامام ابو يوسف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي باب المسح من الأصل الهندي « حصين عن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصحيح « حصين بن عبد الرحمن » كما هو ههنا وكما هو في باب الوضوء وهو السلمي ابو الهذيل الكوفي .

(٥) لعل عامرا يرويه عن علي رضي الله عنه - فراجع الكتب ، و لعل العبارة سقطت من الأصول ان لم يكن فاعل قال حصين بن عبد الرحمن . قلت : روى ابن أبي شيبة =

قدميه<sup>١</sup> من قبل الساق ثم مسحهما حتى الأصابع وقال: هكذا المسح على الخفين<sup>٢</sup> .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال: حدثني الوليد بن عباد<sup>٣</sup> عن عمر<sup>٤</sup> بن

= عن هشيم عن حصين عن الشعبي قال: سأله عن المسح على الخفين فقال: هكذا وأمر يديه إلى أسفل؛ وروى عن جرير عن حصين عن الشعبي قال: يمسحهما من ظاهر قدميه إلى أطراف أصابعه؛ وروى عن ابن إدريس عن حصين عن الشعبي قال: المسح على الخفين هكذا وأمر يديه من ظهر قدميه إلى أطراف أصابعه - ف .  
(١) وكان في الأصول « قدمه » والصواب « قدميه » يدل عليه ضمير مسحهما وهو مثنى في الأصول كلها .

(٢) والمذهب عندنا في كيفية المسح الابتداء من الأصابع إلى الساق وها هنا عكس ذلك - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « أبو الوليد بن عباد » هو مصحف ، والصواب ما كتبه كما في ج ٦ ص ٢٢٣ من اللسان و ج ٣ ص ٢٧٢ من الميزان . وذكره ابن حبان في الثقات فقال: يروى عن الحسن - كما في اللسان . ووليد بن عباد غيره وهو في ج ١١ ص ١٣٧ من التهذيب وهو أنصاري .

(٤) وهو الصواب المدائني كما في ج ٤ ص ٣٢٤ من لسان الميزان . وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا وتبعه ابن أبي حاتم . وقال ابن معين: شيخ مدائني لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ في ص ٣٠٣ من التعجيل -: عب عمر بن مجاشع المدائني عن أبي اسحاق وعبد العزيز بن صهيب وغيرهما وعنه زكريا بن يحيى رحوبه والحضري ومحمد بن شعاع الحرائي وجماعة وثقه ابن حبان - انتهى . وكان في الأصول « جعفر بن مجاشع » وهو غلط ولم أجده في الكتب مع نص الحافظ في التعجيل عمر بن مجاشع عن أبي اسحاق هذا والعلم عند الله تعالى .

كتاب الحجّة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

بجاشع عن أبي إسحاق السبيعي<sup>١</sup> الهمداني [ عن عبد خير -<sup>٢</sup> ] قال : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ما كنت أرى إلا المسح على باطن الخفين<sup>٣</sup> أفضل منه على ظاهرهما حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على

(١) « السبيعي » في باب الوضوء و « الهمداني » في باب المسح من الأصل لجمعت بينهما في النقل ، وههنا عمر بن المثنى الأشجعي الرقي عن أبي إسحاق كما في ج ٧ ص ٤٩٤ من التهذيب و هو من رواية حديث المسح على الخفين عن عطاء الخراساني عن انس رواه ابن ماجه في ج ١ ص ٤٢ من سننه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و الحديث رواه ابو داود في ج ١ ص ٦٣ من سننه عن محمد بن العلاء عن حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه و قد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه ؛ و عن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عن يزيد بن عبد العزيز عن الأعمش هذا الحديث قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - انتهى . و رواه البيهقي أيضا في ج ١ ص ٢٩٢ من سننه بإسناده الى أبي داود و من غيره من طريق الأعمش و إبراهيم بن طهمان و يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي بن أبي طالب به ؛ و كذا رواه ابن حزم في ج ٢ ص ١١١ من المحلى بإسناده الى أبي داود صاحب السنن و بهذا ظهر أن « عن عبد خير » سقط من الأصل و هو في الطحاوي أيضا - و راجع نصب الراية و الدراية و التلخيص و الدارقطني .

(٣) و في باب المسح من الأصل « على باطن الخف » و في باب الوضوء « على بطون الخفين » و هو أولى .

(٤) في باب المسح من الأصل أكثر منه ، و في باب الوضوء منه أفضل منه و هو الأرجح المطابق لقوله احتق كما في رواية أخرى عند أبي داود وغيره ؛ و في هذا الباب « على ظهورهما » و الأولى « على ظهورهما » .



ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال اخبرنا<sup>١</sup> عمر<sup>٢</sup> بن محمد عن نافع<sup>٣</sup> انه كان يمسح على ظهور الخفين .

وقال ابو حنيفة<sup>٤</sup> رضى الله عنه في رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية الوضوء<sup>٥</sup> ان ذلك يجزيه فان<sup>٦</sup> احدث بعد ذلك توضأ ومسح على الخفين<sup>٧</sup> لانه حين غسل رجله ثم لم يحدث حتى توضأ بقية الوضوء<sup>٨</sup> فقد صار طاهرا .

أرأيت<sup>٩</sup> لو نزع<sup>١٠</sup> الخفين بعد تمام<sup>١١</sup> الوضوء [ ولم يحدث أليس

(١) في باب الوضوء من الأصل « قال حدثني عمر بن محمد ، وفي باب المسح « اخبرنا » .

(٢) هو العدوي المدني نزيل عسقلان من رجال السنة الا الترمذي كما في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب .

(٣) لعله مروى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقد روى عن ابن عمر خلافه كما في المدونة وسنن البيهقي .

(٤) زيادة من باب الوضوء وليس في باب المسح . (٥) وفي نسخة « بقية وضوئه » .

(٦) في الباين من الأصول « وان احدث » بالواو ، والارجح عندي بالقاء .

(٧) لعل الصواب « خفيه » .

(٨) سقط حرف ثم من باب المسح وهو موجود في باب الوضوء ولا بد منه .

(٩) وفي باب المسح « بقية وضوئه » .

(١٠) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « أرأيت » .

(١١) لعل هذا خلاف المذهب فان نزع الخفين ناقض للمسح ولا بد بعد ذلك من غسل

الرجلين ان كان طاهرا والا فاعادة الوضوء واجبة نعم هو رواية عن ابراهيم النخعي كما في ج ١ ص ١٢ من البدائع ولعل العبارة سقطت من قلم الكاتب وإلا كما ترى .

(١٢) وفي باب المسح « بعد ذلك » وما في الأصل هو من باب الوضوء .

كان متوضاً تام الوضوء فان اعاد ولبس الخفين - ١ [ بعد ذلك ثم احدث توضاً ومسح على خفيه فكذلك لو لم ينزعهما .

وقال اهل المدينة في رجل غسل قدميه ولبس خفيه ثم استأنف بقية الوضوء لينزع<sup>١</sup> خفيه ثم ليتوضأ ويغسل رجليه . وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن: كيف ينزع خفيه وهو لم يحدث حتى اتم<sup>٣</sup> وضوءه؟ قالوا: لأنه بدأ بالرجلين قبل وجهه وذراعيه فكذلك كان هذا هكذا .

قيل لهم: فما تقولون فيمن توضأ وعليه خفاه فوجب عليه المسح فسهها عنه حتى جف وضوءه أيمسح على خفيه او يعيد الوضوء؟ قالوا: بل يمسح على خفيه ولا يعيد الوضوء .

قيل لهم: فهذا ترك لقولكم فيمن ترك عضوا او<sup>٤</sup> بدأ بعضو قبل عضو.

(١) العبارة بين المربعين سقطت من باب المسح وهي موجودة في باب الوضوء من الأصول فزدتها منه .

(٢) في باب الوضوء « ينزع » وما كتبه فهو في باب المسح .

(٣) من ههنا الى آخر الباب سقط من هذا الباب من الأصول وهو في باب الوضوء، فنقلته في هذا الباب لأنه جواب عن قول اهل المدينة والزام عليهم كما لا يخفى، وفي باب المسح مكانه مسألة التسليم على المصلي في الصلاة وهي لا تناسب الباب كما لا يخفى على اولى الالاباب، ولا ادري ما وجه سوء الترتيب في مضامين الكتاب وهو كذلك في جميع الأصول - هذا والله تعالى اعلم بالصواب وعنده ام الكتاب ! اللهم اهدنا الى صراط مستقيم واحفظنا من شره اللسن والقلم وزلة اليد والقدم عن الطريق الاقوم .

(٤) وفي الأصول « تم وضوءه » .

(٥) وفي الاصل بالواو، وعندى لا بد من حرف « او » التريدية كما لا يخفى .

قالوا: لأن هذا فعل ابن عمر رضي الله عنهما حين بال بالسوق فتوضأ و آخر المسح على خفيه، ولما دعى ليصلي على الجنازة مسح على خفيه ثم صلى ولم يستأنف الوضوء .

قيل لهم: فهذا الحديث حجة عليكم [ و- ' ] قيل<sup>١</sup> لهم: المسح على الخفين أليس يجرى عن غسل الرجلين؟ قالوا: بلى، قيل لهم: أليس قد صار كغسل الرجلين؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فهما<sup>٢</sup> غسل رجله حتى يجف وضوؤه استقبل الوضوء وإذا نسي أن يمسح على الخفين حتى يجف وضوؤه لم يعد . قالوا: لفعل عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما .

قيل لهم: فانما يقاس ما لم يأت فيه أثر على ما جاءت فيه الآثار فقد رويتم أثرين في مسح الرأس والمسح على الخفين ولم تقيسوا على واحد منهما فلا شيء<sup>٣</sup> اختلف هذا وغيره<sup>٤</sup> من مواضع الوضوء .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) ان لم تعتبر زيادة قلل العبارة قد سقطت من الكاتب وإلا هذا القيل لا يرتبط بما قبله وزيادة الواو تسد هذا الخلل وتدفع الهم الناشئ عن المقام - تدبر .

(٣) وفي الأصول «فما غسل» وهو وإن كان في معنى «مهما» لكن في العبارة «فهما» أو «قلبا» فان وهم التصحيف قائم على الأول .

(٤) وكان في الأصول «به»، والظاهر «فيه» وأيضا يطابق بما قبله .

(٥) وفي الأصول: فلا شيء. هذا اختلف هنا وغيرهما من مواضع الوضوء، فأول الهذين زائد كما لا يخفى وإن أتى الأول على حاله فلا بد من زياد لفظ «سواء» بعد قوله «مواضع الوضوء» وإلا فلا معنى لتكرار هذا - تدبر .

(٦) وفي الأصل «غيرهما» والظاهر «غيره» بالافراد .

كتاب الحجة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

و قد زعمتم انه لا اثر عندكم في غير هذا من الأعضاء فينبغي لمن قاس على السنة والآثار ان [ يقيس على - ١ ] السنة ما لم يأت فيه اثر لما قد جاءت [ فيه - ٢ ] الآثار بما يشبهه ٢ .

(١) ما بين المربعين زيادة منى ، و البارة في الأصول هكذا على السنة و الآثار ان الستة ما لم يأت فيه اثر وهو ما ترى من الركاة مع انه لا معنى لها كما لا يخفى .  
(٢) زيادة منى و ان كان المعنى بدون هذه الزيادة ايضا صحيحا لكنها على دأبه في الكتاب .

(٣) الى هنا ليس في باب المسح على الخفين ١٠ (تذييل) :

قال في البدائع ج ١ ص ١٠ : و أما المسح على الجوربين فان كانا مجلدين او متعلين يحزبه بلا خلاف عند اصحابنا و ان لم يكونا مجلدين و لا متعلين فان كانا رقيقين يشفان الماء لا يجوز المسح عليهما بالاجماع و ان كانا ثخينين لا يجوز عند ابى حنيفة و عند ابى يوسف و محمد يجوز و روى عن ابى حنيفة انه رجع الى قولهما في آخر عمره و ذلك انه مسح على جوربيه في مرضه ثم قال : لعواده فعلت ما كنت امنع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه و عند الشافعي لا يجوز المسح على الجوارب و ان كانت متعلة الا اذا كانت مجلدة الى الكعبين احتج ابو يوسف و محمد بحديث المغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ و مسح على الجوربين و لأن الجواز في الخف لدفع الحرج لما يلحقه من المشقة بالنزع و هذا المعنى موجود في الجورب بخلاف اللقافة و المكعب لأنه لا مشقة في نزعها و لأبى حنيفة ان جواز المسح على الخفين ثبت نصا بخلاف القياس فكل ما كان في معنى الخف في ادمان المشى و امكان قطع السفر به يلحق به و ما لا فلا و معلوم ان غير المجلد و المتعل من الجوارب لا يشارك الخف في هذا المعنى فتعذر الالحاق علا ان شرع المسح ان ثبت على الترفيه لكن الحاجة الى الترفيه فيما يغلب لبسه و لبس الجوارب بما لا يغلب فلا حاجة فيها الى الترفيه فبقى اصل =

= الواجب بالكتاب وهو غسل الرجلين ، وأما الحديث فيحتمل أنهما كان مجلدين أو منعلين وبه تقول ولا عموم له لأنه حكاية حال الای يرى أنه لم يتناول الرقيق من الجوارب وأما الخف المتخذ من اللبد فلم يذكره في ظاهر الرواية ، وقيل أنه على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا وقيل أن كان يطبق السفر جاز المسح عليه وإلا فلا وهذا هو الأصح - انتهى . فتحصل من ذلك أن في مسح الجوربين روايتين بل ثلاث روايات : الأولى أنه يجوز المسح عليهما مجلدين كانا أو منعلين أو ثخينين وهي الرواية التي رجع إليها أبو حنيفة في مرضه ، والرواية الثانية إذا كانا مجلدين أو منعلين يجوز المسح عند أبي حنيفة وإلا لا ، والرواية الثالثة أن كانا ثخينين يجوز المسح عليهما بشرط أنهما لا يشقان الماء وهو مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ؛ وإنما قلت لها رواية ثالثة فإن أصحاب أبي حنيفة اقساموا على أن ما قالوا به فهو قول له ومروى عنه ، فبعد هذا التفصيل في المذهب لا يقدر أحد على أن يعترض على الإمام أبي حنيفة بأنه خالف الأحاديث التي وردت في المسح على الجوربين ، والعجب من الحافظ ابن أبي شيبة أنه مع وقوفه على هذا يعترض عليه ويقول : أن قوله مخالف للأحاديث حيث قال في المسألة التسعين من كتاب الرد بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة وأثر على من طرق وأثر انس وحديث أبي اوس مسح على الجوربين والنعلين وذكر أن أبا حنيفة كان يكره المسح على الجوربين والنعلين إلا أن يكون أسفلهما جلودا - انتهى . والجواب عنه أولا أنه لما رجع عن قوله الأول إلى جواز المسح على الجوربين الثخينين فالأحاديث والآثار كلها موافقة له فلا اعتراض عليه ولا الزام بل المعترض مخطئ غلط ومغالط ، وثانيا أنه قائل بالمسح على المجلدين والمنعلين من الجوارب والمجرب قد يكون ثخينا منعلا وقد لا يكون فهما لم يثبت وصف ما كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم لا يستطيع أحد أن يصوغ الأحاديث على ما في خياله من الجوارب الرقيقة الرائجة اليوم في جميع البلدان التي ليست بمعنى الخف وحكمه في قطع المسافة =

كتاب الحجة ( باب المسح على الخفين ) للإمام محمد الشيباني

= قطعا وقد ثبت في خارج من خارج ان الجوارب في تلك العصر كانت من الصوف بحيث يدفع الرجل كما قال ابو بكر بن العربي ولم تكن معهودة تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره واذا كان الحال على هذا المتوال كيف يعرض على المجتهد الرباني فقيه النفس فقيه الامة؟ فلم لا يجوز ان ما قال به ابو حنيفة؟ يكون هو المراد في الآثار - من ادعى خلاف ذلك فعليه اليان، وثالثا على النزول ان ما قال به ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو قول ايضا في المذهب وهو المفتى به عندنا اذا كانا ثخينين لا يشقان الماء فالأحاديث اما محمولة على المجلدين او المنعلين او محمولة على الثخينين لا على الرقاق التي في العصر الحاضر التي يلبسها العوام والخواص فلا يكون للتساهلين في مسألة المسح على الجورب دليل واضح - وراجع ج ١ ص ١٥٨ الى ج ١ ص ١٦٢ من غاية المقصود شرح ابي داود للحدث العظيم آبادى فانه تكلم في المسألة بكلام متين وفضلها تفصيلا جيدا قال فيه : رأيت خير ان الجورب يتخذ من الأديم وكذا من الصوف وكذا من القطن ويقال لكل من هذا انه جورب ومن المعلوم ان هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت تلك الجماعة لا تثبت الا بعد ان يثبت ان الجوربين اللذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا من صوف سواء كانا منعلين او ثخينين فقط ولم يثبت هذا قط فن اين علم جواز المسح على الجوربين غير المجلدين بل يقال ان المسح يتعين على الجوربين المجلدين لا غيرهما لأنهما في معنى الخلف والخلف لا يكون الا من الأديم نعم ان كان الحديث قوليا بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم امسحوا على الجوربين لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل انواع الجوارب واذا ليس فليس - انتهى . هذا كله بعد تسليم صحة الحديث المذكور وإلا فالحديث منكر ضعفه سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج كما نقل عنهم البيهقي في سننه وخلافياته كما في نصب الراية . وقال النسائي في سننه الكبرى : لا نعلم احدا تابع ابا قيس على هذه الرواية ؛ والصحيح عن =

## باب التيمم

قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى رجل لم يجد الماء فتيمم لصلاة حضرت  
ثم حضرت صلاة اخرى انه يضلى بتيممه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .  
وقال اهل المدينة : يتيمم لكل صلاة . وقال محمد بن الحسن : لاى شىء  
قلتُم انه يتيمم لكل صلاة ؟ قالوا : لأن عليه ان يتغنى الماء لكل صلاة ،  
فلما ابتغى الماء فلم يجده فانه يتيمم . قيل لهم : وكيف وجب التيمم فى ابتغاء  
الماء ولم يوجد الماء .

= المغيرة انه عليه السلام مسح على الخفين . وقال ابو داود فى سننه : كان عبد الرحمن بن  
مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم  
مسح على الخفين ؛ قال : وروى ابو موسى الأشعري ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه مسح على الجوربين وليس بالمتصل ولا بالقوى - له . وراجع ج ١ ص ١٨٤  
الى ج ١ ص ١٨٦ من نصب الراية و سنن البيهقي ج ١ ص ١٨٤ و غاية المقصود  
وبذل المجهود وغيرها من الكتب والآثار عن الصحابة موجودة قوة وضعفا على كل  
حال ادون صحة من روايات المسح على الخفين ، وعندى الكلام فى سند الحديث ليس  
فى محله ، وبالجملة فأبو حنيفة رحمه الله تعالى يحمله على فرد المطلق الاكل احتياطا . ولم  
يخالف أمرا ثبت عن الشارع بل حمله على ما هو فى معنى الخف فكيف ينسب إليه  
ابن ابي شيبة مخالفة الحديث وأنواع الجورب خمسة لم يتعين بعد ان المراد فى الحديث  
اى نوع منها المسح على الخفين ثبت نصا خلاف القياس فلا يتعدى الى غيرهما الا بدليل  
وبرهان - هذا والله تعالى اعلم ! والبسط موضع آخر .

(١) فى موطأ مالك « فن ابتغى الماء ، مكان « فلما » ولعله هو الراجح .

(٢) سقط الظرف من الأصل ولا بد منه .

أما يتغي الماء ليوجد فينتقض التيمم اذا وجد الماء وليس ينقضه ابتغاء الماء اذا لم يوجد لأن الله تبارك وتعالى قال: "فان لم تجدوا ماء فتميموا" فرخص لمن لم يجد الماء ان يتيمم ولم يذكر ابتغاء الماء فعلى من وجد الماء الوضوء وعلى من لم يجد الماء التيمم ثم هو على تيممه حتى يجد الماء او يحدث فليس الابتغاء بشيء .

أ رأيتم لو كان في موضع لا يطمع في الماء وانه ابتغاء أ ينقض الابتغاء تيممه ؟

أ فلا يرون ان الابتغاء لا يجب به تيمم ولا ينقض به تيمم ماض أما ينقض التيمم يحدث يحدثه الرجل او يجد الماء ؟

أ رأيتم رجلا اراد ان يصلي تطوعا ركعتين ولم يجد الماء أ يتيمم<sup>٢</sup> كلها صلى ركعتين لأن الصلاة الأولى غير الثانية ؟ قالوا : ليست النافلة عندنا بمنزلة الفريضة .

قيل لهم : فما تقولون في رجل نسي صلوات فذكرهن في سفر وهو لا يجد الماء أ يتيمم ويصليهن ؟ قالوا : نعم .

قيل لهم : أ يتيمم كلها فرغ [ من كل - ' ] صلاة وذلك في وقت واحد ؟ قالوا : نعم .

(١) كذا هو في موطأ مالك، وكان في الأصل «وان ابتغاه» وهو مصحف وليس بوصلية لأنه خلاف المنقول منه .

(٢) حرف «ان» سقطت من الأصول ولا بد منها .

(٣) وكان في الأصل بدون الاستفهام ولا بد منه كما هو اقتضاء السياق .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الهندية .



قيل لهم: فما شأن التطوع وهو يدخل في صلاة غير الصلاة الأولى؟ قالوا: لأن التطوع ليس بمفترض.

قيل لهم: وانه وان كان غير مفترض فليس ينبغي لكم ان تأمروه ان يصلي بغير وضوء ولا تيمم تطوعا ولا غيره.

أرأيتم رجلا يصلي [ بالتيمم -<sup>١</sup> ] المكتوبة فلما فرغ منها قام للتطوع بتيممه في<sup>٢</sup> المكتوبة أيجزيه<sup>٣</sup> ذلك؟ قالوا: نعم.

قيل لهم: فان وجد الماء بعد الفراغ من المكتوبة. أ يصلي التطوع بتيممه؟ قالوا: لا.

قيل لهم: أفلا ترون انكم نقضتم التيمم اذا وجد الماء في التطوع في ابتغاء [ الماء -<sup>٤</sup> ]؟ فكما انتقض التيمم اذا وجد الماء ولا ينقضه ابتغاء الماء في التطوع، فكذلك الأمر في الفريضة وليس بينهما اقتراق.

أرأيتم الوتر بعد صلاة العشاء أ يصليها بتيمم صلاة العشاء ام بتيمم مستقبل<sup>٥</sup>؟ قالوا: بل يصليها بتيمم [ صلاة -<sup>٦</sup> ] العشاء.

قيل [ لهم -<sup>٧</sup> ]: أ فرأيتم رجلا صلى الظهر بتيمم في سفر وقد مات

(١) سقط لفظ « بالتيمم » من الأصول.

(٢) الأولى ان يكون « للمكتوبة » لكنه « في » في الأصول كلها.

(٣) كذا في الأصل، وسقطت همزة الاستفهام من الهندية.

(٤) سقط لفظ « الماء » من الأصول.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية « مستقبلا » بالنصب.

(٦) سقط لفظ « الصلاة » من الأصول، ولذا زيد بين المربعين.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

بعض اصحابه فتقدم<sup>١</sup> ليصلي على جنازته أيجز به ان يصلي بتيمم الفريضة التي صلاها ام يستقبل التيمم؟ فان قالوا: يجز به فليست<sup>٢</sup> الصلاة على الجنازة مما ينبغي للناس تركه ومما هو واجب على الناس ان يفعلوه .

وما بين هذا وهذا والنافلة والفرائض<sup>٣</sup> فرق .

وما ذلك كله الا شيء واحد وما يجب تقض التيمم الا ان يحدث او يجد الماء مع آثار في ذلك قد جاءت ولا اعلمكم<sup>٤</sup> رويتم في ذلك حديثا . اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا تيمم الرجل فهو على تيممه ما لم يجد الماء او يحدث .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا المغيرة عن ابراهيم انه قال في رجل تيمم وصلى ثم وجد ماء وهو في وقت صلاته، قال : لا يعيد .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا عمران بن ابي الفضل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط انه اخبره عن محمد بن المنكدر ان عبد الرحمن بن عوف ابغى ماء فلم يجد فتمسح بالتراب...<sup>٥</sup> - دركته المسجد<sup>٦</sup> فصلاها ولم يتوضأ وقال : انا طاهر يؤم<sup>٧</sup> صلاة اخرى لم ابال ان اصلي بتيممي من التراب الذي تمسحت به الا ان احدث شيئا فأتوضأ .

(١) وكان في الأصول « تقدم » ، والاولى « فتقدم » .

(٢) وفي الأصول « فليس » ، مذكرا .

(٣) كذا في الأصول ، والاولى « الفريضة » .

(٤) الاول « لا نعلمكم » بالجمع على دأبه في الكتاب .

(٥) هاهنا ياض في الأصول ، والظاهر ان الساقط يكون نحو هذا « وصلى صلاة ثم » .

(٦) هكذا هو في الأصل ، ولعل الصواب « فادر كته صلاة في المسجد » .

(٧) هاهنا ياض في الأصول ، قلت : ولا يعد ان يكون في الأصل قبل السقوط =

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : التيمم بمنزلة الوضوء اذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث .  
وقال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يتيمم ويؤم اصحابه ممن هو على وضوء لا ارى بذلك بأساً .

وقال محمد بن الحسن : لا ينبغي للتيمم ان يؤم المتوضئين وكذلك بلغنا<sup>١</sup> عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه .  
وقال [ بعض -<sup>٢</sup> ] اهل المدينة : ان امهم [ غيره -<sup>٣</sup> ] ممن هو على وضوء اوجب الى فان امهم هو لم ير به بأساً .

= هكذا وقال ما ازال ان اصلي يتيمم هذا الخ ، ولعل الله يحدث بعد ذلك امراً وتأمل في ما في ص ١٢٣ من المحلى لابن حزم من قوله وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة ان ابا سلة بن عبد الرحمن بن عوف قال : اذا كنت جنباً في سفر فمسح ثم اذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنبته ان شئت ؛ قال عبد الحميد : فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال : ما يدريه اذا وجدت الماء فاغتسل - انتهى .  
(١) اسنده اليهقي في ج ١ ص ٢٣٤ من سننه الكبرى من طريق مسدد : ثنا حفص بن غياث عن الحجاج عن ابي اسحاق عن الحارث عن علي انه كره ان يؤم التيمم المتوضئين ، قال اليهقي : وهذا الاسناد لا تقوم به حجة - اهـ . وفي ص ١٤٣ من المحلى : وروى المنع في ذلك عن علي بن ابي طالب قال لا : يؤم التيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين - اهـ .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه ، يدل عليه افراد الضمائر التي تأتي بعد من الى ، وديره ، والمراد به - والله اعلم - الامام مالك كما في الموطأ سئل مالك عن رجل تيمم يوم اصحابه وهم على وضوء ؟ قال : يؤمهم غيره احب الى ولو امهم هو لم ار بذلك بأساً - اهـ ؛ وراجع المدونة ج ١ ص ٥٢ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، وانما زدنا من موطأ الامام مالك .

وقال ابو حنيفة رحمه الله في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام وكبر ودخل في الصلاة وطلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وجده ان صلاته منتقضة يتوضأ ثم يعيد الصلاة من اولها .

و<sup>١</sup> قال اهل المدينة : اذا تيمم حين لم يجد الماء ثم قام فكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء [ يعلم انه سيعطيه -<sup>٢</sup> ] فانه لا يقطع صلاته بل يتمها بالتيمم .

وقال محمد بن الحسن : وكيف كان هذا هكذا ؟ قالوا : لأن من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعلم<sup>٣</sup> بما امره الله تعالى به من التيمم فقد اطاع الله وليس الذي وجد الماء بأظهر منه لأنهما امرا به جميعا . فكل قد عمل بما امر الله تعالى به و انما العمل بما امر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد<sup>٤</sup> الماء قبل ان يدخل في الصلاة .

- (١) كذا في الأصول ، وسقط هاهنا من الأصل مثل العبارة الآتية قبل قوله « وجده » او كان معه ماء على بعير له فضل ، فحينئذ يستقيم قوله « وجده » - والله اعلم .  
(٢) كذا في الأصول ، وسقط الواو من الأصل الهندي .  
(٣) سقط قوله « انه سيعطيه » من الأصول ولا بد منه في عبارة الكتاب يدل عليه ما قبله ، ولكن قوله « يعلم انه سيعطيه » - اه ليس في الموطأ والمدونة .  
(٤) وكان في الأصل « ففعل » ، وفي الموطأ « فعلم به امره » وهو الأنسب يدل عليه ما بعده .

(٥) حرف « قد » ليس في الموطأ .

(٦) كذا في الأصل وهو الصحيح ، وقد وقع في الموطأ مع الزرقاني ص ١٠٠ : والتيمم لا لمن يجد - بزيادة حرف « لا » وهو غير صواب .

قيل لهم: إنما يكون التيمم بمنزلة الوضوء ما لم يوجد الماء فاذا وجد الماء انتقض التيمم ورجع الأمر الى الوضوء.

أرأيتم رجلا وجبت عليه كفارة يمين فلم يحجد ما يكفر من العتق والطعام والكسوة أليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام يوما او يومين وبعض الثالث ثم ايسر فوجد ما يكفر أ يحزبه ان يتم الصوم ولا يعود الى الكفارة من العتق والطعام والكسوة؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا لم يحجد هديا في التمتع أ ليس يحزبه ان يصوم ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام ثلاثة ايام قبل يوم النحر فلما كان يوم النحر اصاب مالا كثيرا أ يحزبه ان لا يذبح الهدى؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا ظاهر من امرأته فلم يحجد ما يعتق أ ليس يحزبه ان يصوم شهرين متتابعين؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فان صام من الشهر يوما واحدا او بعض يوم ثم قدر على ما يعتق وأيسر كذلك أ يحزبه ان يتم صومه؟ [قالوا: لا - ١].

فينبغي لمن زعم انه اذا دخل في الصلاة ثم وجد الماء ان يمضي على صلاته ان يقول ايضا: [ان - ٢] من دخل في الصوم ثم وجد ما امر الله به قبل الصوم<sup>٢</sup> انه يمضي في الصوم وليس الأمر على هذا، ولكن الصوم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، ولا بد منه فزيد.

(٢) لفظ «ان» ساقط من الأصول ولا بد منه، ولذا زيد بين المربعين.

(٣) اي قبل ان يتم الصوم على ما هو السياق.

كتاب الحجة ( باب التيمم ) للإمام محمد الشيباني

والصلاة ينتقضان اذا وجد فيها ما قد امر الله به ان يفعل اذا وجده<sup>١</sup>  
ولكنه لو لم يجد الماء مضى .

أ فلا ترون انهما مستويان بعد الفراغ من الصوم والصلاة فكذلك  
استويا قبل الفراغ وليس بينهما افتراق .

(١) كذا في الأصول ولا حاجة الى هذه الجملة كما لا يخفى ، ولعلها زيادة من الكاتب .

(٢) ( مزينة لزيادة العلم في باب التيمم ) :

قال الامام محمد في كتاب الآثار : اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي  
في التيمم قال : تضع راحتيك في الصعيد فتمسح وجهك ثم تضعها الثانية فتمسح يديك  
و ذراعيك الى المرفقين . قال محمد : و نرى مع ذلك ان يفيض يديه في كل مرة من  
قبل ان يمسح وجهه وذراعيه وهو قول ابي حنيفة - انتهى . وقال محمد في الموطأ  
بعد رواية اثر ابن عمر في التيمم و حديث عائشة في التماس عقدها و نزول آية التيمم  
بسنده و بهذا تأخذ ؛ و التيمم ضربتان : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرفقين وهو  
قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . وقال النووي في شرح مسلم : مذهبنا و مذهب  
الأكثرين انه لا بد من ضربتين : ضربة للوجه و ضربة لليدين الى المرفقين ؛ و من  
قال بهذا : علي و عبد الله بن عمر و الحسن البصري و الشعبي و سالم بن عبد الله بن عمر  
و سفيان الثوري و مالك و أبو حنيفة و أصحاب الرأي و آخرون - انتهى . قلت : و هو  
قول ابي يوسف و ابن سبلة و الشافعي و الليث بن سعد و ابراهيم النخعي و حماد بن  
ابي سليمان كما في عمدة القاري و غيرها انظر هولاء الصحابة و التابعون و من تبعهم  
و أكثرهم مقدم على الامام ابي حنيفة و جلهم مقدمون على ابن ابي شيبة قائلون  
بالضربتين في التيمم على رغم انهم المخالفين لذلك و مع ذلك عقد ابن ابي شيبة بابا في  
كتاب الرد للرد على ابي حنيفة في قوله ذلك العجب كل العجب ! ان كان ابو حنيفة =

= خالف الأحاديث في ذلك فهم أول مخالفين لها وإن كان أبو حنيفة مستحقا للطعن عليه بسبب ذلك فهم أحقاء بذلك لأنهم أقدم منه؛ وهذه الآثار كلها عنده في مصنفه والضربة والضربتان روايتان، وأبو حنيفة ومن معه من الصحابة والتابعين وتبعهم عملوا بالاحوط وأخذوا به وابن أبي شيبة يعلبه وقد أجابوا عن حديث عمار الذي رواه ابن أبي شيبة في ذلك الجزء بأجوبة أحدها أن تعليمه لعمار وقع بالفعل، وقد ورد في الأحاديث القولية المسح إلى المرفقين والضربتان، ومن المعلوم أن القول مقدم على الفعل وثانيها ما ذكره الامام النووي والحافظ العيني وغيرهما من أن مقصوده صلى الله عليه وسلم بيان سورة الضرب وكيفية التعليم لا بيان جميع ما يحصل به التيمم فلا يدل ذلك على عدم افتراض ما عدا المذكور فيه، وثالثها أن المراد بالكفين في تلك الروايات اليدين، ورابعها أن أحاديث الكفين قد عارضتها أحاديث المرفقين فيجب أن نأخذ بالاحوط ونحكم بافتراض المسح إلى المرفقين، وخامسها أنه لما تعارضت الأحاديث رجعنا إلى آثار الصحابة فوجدنا كثيرا منهم اقتوا بالمسح إلى المرفقين فأخذنا به، وسادسها ما ذكره الطحاوي وارتضى به العيني في عمدة القاري من أن حديث عمار لا يصلح حجة في كون التيمم ضربة وإلى الكوعين أو المرفقين أو المنكبين أو الإبطين كما ذهب إليه طائفة لا يضطرب به كذا في السعاية شرح شرح الوقاية، وما ورد من ضربة واحدة فن باب الاقتصار في التعليم تعويلا على القرائن ويؤيده ما أخرجه البزار بإسناد حسن كما في ص ٣٦ من الدراية للحافظ ابن حجر عن عمار بن ياسر قال: كنت في القوم حين نزلت الرخصة فأمرنا فضربنا واحدة للوجه ثم ضربة أخرى لليدين إلى المرفقين - اه؛ لكن أخرجه أبو داود فقال: إلى المناكب، وذكر أبو داود علته والاختلاف فيه - اه؛ قلت: الاختلاف في قوله: إلى المرفقين أو إلى المناكب أو إلى الإبط لا في الضربة والضربتين فالضربتان ثابتان من حديث عمار بخلاف ابن أبي شيبة والكلام في هذا لا غير والمسكوت عنه لا يكون حجة على المنطوق فلا يتوهم متوهم =

= بأحاديث وردت في الصحاح أو في غيرها وكذا الروايات عن عمار التي ليس فيها بيان الضربة والضربتين ، وبالجملة في حديث عمار رضي الله عنه يكفيك - الخ ، إشارة الى المعهود في الذهن من صفة التيمم ولما ثبت في رواية الطحاوي من تعدد القصتين امكن في قصة عمر وعمار ان تجعل إشارة الى ما تعلم من صفته من قبل و انما سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلك الاختصار و الإشارة لأنه كان بالغ فيه فرد عليه بأبلغ وجهه في مقابلة قوله فتمعكت في التراب فقال : انك تمعكت مع انه تكفيك هكذا فقط فليس ههنا تعليم فقط بل تعليم مع الرد على مبالغته بأبلغ وجهه فلا حجة فيه لمن يقول انه ضربة للوجه والكفين لا ضربتان لهما ، و الامام ابو حنيفة استدل على ما ذهب اليه من الضربتين في التيمم بما رواه عن عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرفقين هكذا رواه ابن خسرو و ابن المظفر في مسنديهما ، و اعتمد الحافظ ابن حجر على مسند ابن خسرو في مواضع من تعجيل المنفعة و الايثار لمعرفة رواة الآثار ؛ و أخرجه الحاكم في المستدرک و الدارقطني في السنن بهذا اللفظ ، قال الحاكم : لا اعلم احدا اسنده عن عبد الله غير علي بن زليان و هو صدوق و صوب وقفه الدارقطني وليس في طريق ابي حنيفة علي بن زليان و هو فيما بعده منه ، وله حديث جابر رواه الحاكم في المستدرک ايضا ، و كذا الدارقطني في السنن من حديث عثمان بن محمد الأنماطي حدثنا حرمي بن عمارة عن عذرة بن ثابت عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين الى المرفقين ؛ قال الحاكم : صحيح الاسناد و لم يخرجاه ، و قال الدارقطني : رجاله ثقات و لا يلتفت الى قول ابن الجوزي في حق عثمان بن محمد لأنه لم يتكلم فيه احد ؛ و ذكره ابن ابي حاتم في كتابه و لم يذكر فيه جرحا - كذا في نصب الراية . و في الباب حديث جابر موقوفا عليه أخرجه الحاكم و قال : اسنده صحيح قال رجل فقال : اصابتني جنابة و اني تمعكت في التراب ، فقال : اضرب هكذا و ضرب =



### باب الغسل من الجنابة والحیضة

قال ابو حنیفة رضى الله عنه : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينه الماء .

وقال اهل المدينة : قد كان ابن عمر رضى الله عنهما يفعل ذلك اذا اغتسل من الجنابة .

وقال اهل المدينة : ليس العمل على فعل ابن عمر رضى الله عنهما في نضح العينين .

= يديه الأرض فمسح وجهه ثم ضرب يديه فمسح بهما الى المرققين - انتهى . وفي الباب عن ابى جهيم وأبي هريرة والاسلع وابن عباس عن عمار وغيرهم - راجع ج ١ ص ١٥٠ الى ص ١٥٥ من نصب الراية و ج ١ ص ١١٢ من فتح القدير وسنن البيهقي والجواهر النقي والدراية وكنز العمال وغير ذلك من الكتب . قلنا ان أبا حنيفة لم يخالف الأحاديث بل قال بها وبين معنى حديث عمار وأخذ بالاحوط فسقط ما قال ابن ابى شيبة في ذلك الجزء - والله تعالى اعلم بالصواب .

(١) كذا في الأصول ولعله من سهو الكاتب ، والاقتصار على الجنابة اولى وأثر ابن عمر في موطأ مالك ومحمد قال محمد بعد روايته من طريق مالك به وبهذا كله نأخذ الا لنضح في العينين ؛ فان ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة وهو قول ابى حنيفة ومالك بن انس والعمامة - اهـ . وفي ج ١ ص ٨٣ من شرح الزرقاني قال ابن عبد البر لم يتابع ابن عمر على النضح في العينين احد قال : وله شذائذ شذ فيها حمله عليها الورع قال : وفي اكثر الموطأت سئل مالك عن ذلك فقال : ليس عليه العمل وحديث ابى هريرة - مرفوعا - اشربوا اغنيكم من الماء عند الوضوء رواه ابو يعلى وابن عدى ؛ قال الزين العراقي : سنده ضعيف ، بل قال ابن الصلاح : وتبعه النووي لم نجد له اصلا اى يعتد به - انتهى .

## باب مس الذكر

قال ابو حنيفة رحمه الله : من مس فرجه وهو متوضئ<sup>١</sup> لم ينتقض وضوؤه .  
وقال اهل المدينة : من مس فرجه وهو متوضئ وجب عليه الوضوء ،  
ولا يكون المس الا يطن الكف فان مسه بظهر الكف لم يجب بذلك وضوء  
وقد كان اهل المدينة يقولون قبل ذلك : اذا مس بشيء من مواضع الوضوء  
الفرج وجب بذلك الوضوء ثم رجعوا عن ذلك وقالوا : لا يجب عليه الوضوء  
حتى يمس يطن الكف .

وقال محمد بن الحسن : وكيف اقترق بطن الكف وظهرها ولئن كان  
الوضوء ينتقض اذا مسها [ يطن الكف -<sup>٢</sup> ] انه ينتقض اذا مسها بظهرها ؟  
أرأيتم اذا مس موضع الدبر<sup>٣</sup> السرة<sup>٤</sup> ينتقض ذلك الوضوء ؟ قالوا : نعم  
وهذا والفرج سواء لانا بلغنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ذكرته بـسرة  
بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : اذا لمس<sup>٥</sup>  
احدكم ذكره فليتوضأ .

(١) كذا في الأصول « متوضئ » وهو الصواب لانه مهموز ، ويمكن ان يكون  
متوض اذا بدلت الهمزة ياء ، والعجب من ابن ابي شيبة انه لم يذكر هذه المسألة في كتاب  
الرد مع انها كانت احدى أولى بالذكر من التامين وبول الطفل وغيرهما .  
(٢) ما بين المربعين يفاض في الأصل ، وظني ان الساقط ما ادرجته بين المربعين بقرينة  
ما بعدها - والله اعلم .

(٣) بعد قوله « الدبر » يفاض في الأصل .

(٤) وفي الأصل « انتقض » وهو تصحيف ، والصواب « أ ينتقض » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « مس » والله اعلم .

قيل لهم : فقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن ذلك فقال [ هل هو الا بضعة من جسدك - <sup>١</sup> ] فلم ير فيه وضوء .  
والذى لا اختلاف فيه عندنا ان على بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وحذيفة بن اليمان وعمران بن حصين رضى الله عنهم لم يروا فى مس الذكر وضوء فأين هؤلاء من بسرة ابنة صفوان ؟ وهل ذكرتموه عن احد غيرها ؟

قالوا : قد كان ابن عمر يقول ذلك . قيل لهم : ان ابن عمر كان رجلا مشددا فى الوضوء والغسل ، وقد ذكرتم عنه انه كان ينضح الماء فى عينيه اذا اجنب ولستم تأخذون بذلك من قوله <sup>٢</sup> فهذا فيما يرى شيء <sup>٣</sup> بما يشدد به ابن عمر رضى الله عنه على نفسه .

قال محمد بن الحسن : فى ذلك عندنا آثار كثيرة .

اخبرنا ايوب بن عتبة قاضى اليمامة عن قيس بن طلق ان اياه حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل مس ذكره أيتوضأ ؟ قال : هل هو الا بضعة من جسدك .

اخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال فى مس الذكر وأنت فى الصلاة <sup>٤</sup> ما ابالى مسسته او مسست انقى .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو ثابت معروف فى متن الحديث .

(٢) كان هذا فعلة لا القول كما سبق لكن فى الأصول هكذا .

(٣) وكان فى الأصول « فيما يرى بشيء » وعندى لا بد من حرف الباء ورفع الشيء او يكون « فيما ترى شيئاً » .

(٤) « التيمى » كما فى موطأ محمد .

(٥) وفى موطأ محمد ههنا زيادة « قال » .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني<sup>١</sup> قال اخبرنا صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: ليس في مس الذكر وضوء .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني<sup>١</sup> قال اخبرنا الحارث بن ابي ذباب انه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس في مس الذكر وضوء .

اخبرنا ابو العوام<sup>٢</sup> البصري قال: سأل رجل عطاء بن ابي رباح قال: يا ابا محمد! رجل مس فرجه بعد ما توضأ<sup>٣</sup>، قال رجل من القوم: ان ابن عباس كان يقول: ان كنت تستنجسه فاقطعه، قال عطاء بن ابي رباح: هذا والله! قول ابن عباس .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب قال في مس الذكر: ما ابالي منسسته او طرف اني .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر فقال: ان كان نجسا فاقطعه .

(١) قوله « المديني »، كذا في الأصول، وهو نسبة الى المدينة، ويقال في النسبة اليها « المديني والمدني ». وفي الباب ج ٣ ص ١١٤ « المديني » بفتح الميم وكسر الدال وسكون الياء وتحتها نقطتان وفي آخرها نون، هذه النسبة الى عدة من المدن فالأولى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر ما ينسب اليها « مدني » وقد ينسب باثبات الياء فمن نسب كذلك ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح السعدي المعروف بابن المديني كان اصله من المدينة نزل البصرة - الخ . ف

(٢) وكان في الأصول « العوام »، والصواب « ابو العوام » كما قررناه .  
(٣) وكانت في الأصل الهندي « توضيا » مثني، والصواب ما في الأصل « توضأ » بصيغة المفرد .

(٤) وكان في الأصول « قال » والاحسن ما في الموطأ « فقال » فقررناه هنا .

أخبرنا محل<sup>١</sup> بن محرز الضبي عن<sup>٢</sup> إبراهيم [ النخعي -<sup>٣</sup> ] في مس الذكر في الصلاة فقال: إنما هو بضعة منك .

أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور بن المعتمر عن أبي قيس عن أرقم بن شرحبيل قال: قلت لعبد الله بن مسعود: اني أحكّ جسدي وأنا في الصلاة فأمس ذكرى فقال: إنما هو بضعة منك .

أخبرنا سلام بن سليم<sup>٤</sup> الحنفي عن منصور بن المعتمر عن السدوسي عن البراء بن قيس قال: سألت حذيفة بن اليمان عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال: إنما هو كسه رأسه .

أخبرنا<sup>٥</sup> مسعر بن كدام عن عمير بن سعد النخعي قال: كنت في مجلس فيه عمار بن ياسر فذكر مس الذكر فقال: ما هو إلا بضعة منك وإن لكفك لموضعا غيره<sup>٦</sup> .

(١) وكان في الأصل « علي بن محسن » وفي الهندية « علي بن محل » وهو مصحف ، والصواب « محل بن محرز الضبي » كما هو في موطأ الامام محمد في هذا الباب وكذا هو في تهذيب التهذيب ، ولم اجد « علي بن محل » ولا « علي بن محسن » في كتب الرجال ، و « محل » بضم الميم وكسر الحاء وتشديد اللام كما في المغني والتقريب وغيرهما .

(٢) وكان في الأصول « قال عن إبراهيم » ، وهو من سهو الناسخ ، وما قرناه نقلناه من الموطأ ويمكن ان يكون « سأل عن » فصحف وصار « قال » والله اعلم .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ وكان ساقطا من الأصول وإنما زيد على دأب الكتاب .

(٤) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « سليمان » وهو تصحيف .

(٥ - ٥) وكان في الأصل « مسعر بن كرام » وفي الهندية « مسعود بن كدام » ، والصواب « مسعر بن كدام » كما هو معروف في كتب الرجال .

(٦) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « إنما هو بضعة منك » .

(٧) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « غيره موضعا » ، والصواب ما في الموطأ =

اخبرنا 'مسعر بن كدام' عن اياد<sup>١</sup> بن لقيط عن البراء بن قيس قال:  
قال حذيفة بن اليمان في مس الذكر: مس انك .  
اخبرنا 'مسعر بن كدام' قال حدثنا قابوس بن ابي ظبيان عن ابي ظبيان  
عن علي بن ابي طالب قال<sup>٢</sup>: ما ابالي اياه مسست او انني او اذني .  
اخبرنا ابو كدينة<sup>٣</sup> يحيى بن المهلب عن ابي اسحاق الشيباني عن ابي قيس  
عبد الرحمن بن ثروان<sup>٤</sup> عن علقمة<sup>٥</sup> بن قيس قال: جاء رجل الى عبد الله بن  
مسعود فقال: اني مسست ذكرى وانا في الصلاة، فقال عبد الله: أ فلا قطعت ثم  
قال: وهل ذكرك الا<sup>٦</sup> مثل سائر جسديك .  
اخبرنا يحيى بن المهلب عن اسماعيل بن ابي خالد عن قيس بن ابي حازم

= ققررناه هاهنا .

- (١ - ١) وكان في الأصل «مسعر بن كرام» وفي الهندية «مسعود بن كدام» ،  
والصواب «مسعر بن كدام» كما هو معروف في كتب الرجال .  
(٢) وكان في الأصول «ابان» وهو تصحيف، والصواب «اياد» .  
(٣) لفظ «قال» مكرر في الأصول، وهو من سهو الناسخ .  
(٤) وكان في الأصل «ابو كريب» وفي الأصل الهندي «ابو كرية» وكلاهما تصحيف،  
والصواب «ابو كدينة» بالكاف والبدال المهمل بعد ياء تحتانية ثم نون كما في التهذيب .  
(٥) وكان في الأصول «مروان» ، والصواب «ثروان» بالثاء المثناة كما في الموطأ وكما  
هو في التهذيب .  
(٦) هذا هو الصواب، ووقع في موطأ محمد «عن علقمة عن قيس» وهو مصحف صحف .  
لفظ الابن بن فاشكل على الفاضل اللكنوى في التعليق المجد فاطال في تشخيصه -  
فراجع، و «علقمة بن قيس» من خلص اصحاب ابن مسعود رضى الله عنه مشهور .  
(٧) سقطت كلمة «الا» من الأصول، وفي الموطأ «الا كسائر جسديك» - اهـ .

قال : جاء رجل الى سعد بن ابي وقاص فقال : أيجل لي<sup>١</sup> ان امس ذكرى وأنا في الصلاة؟ فقال : ان علمت ان منك بضعة نجسة فاقطعها . وحدثنا<sup>٢</sup> اسماعيل بن عياش قال حدثني حريز<sup>٣</sup> بن عثمان عن حبيب<sup>٤</sup> بن عبيد عن ابي الدرداء انه سئل عن مس الذكر؟ فقال : انما هو بضعة منك .

فكيف ترك<sup>٥</sup> حديث هؤلاء كلهم واجتماعهم على هذا على<sup>٦</sup> حديث بسرة ابنة صفوان امرأة ليس معها رجل والنساء الى الضعف ما هن في الرواية وقد<sup>٧</sup> اخبرت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب<sup>٨</sup> رضي الله عنه ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يجعل لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة ، فأبى عمر رضي الله عنه : ان يقبل<sup>٩</sup> قولها وقال ما كنا لنجيز في ديننا قول امرأة

(١) كلمة «لي» سقطت من الأصول . (٢) هكذا «بالواو» في الأصول .

(٣) بالحاء والراء المهملتين بعدهما ياء تحتانية ثم زاي معجمة على وزن «كريم» كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية «جرير» بالجيم والرائين المهملتين بينهما ياء وهو خطأ . (٤) تأمل في ان حبيبا هل سمع ابا الدرداء وروى عنه ام لا فانه يروى عن بلال بن ابي الدرداء - كما في التهذيب وغيره ، وقد وقع في موطأ محمد ص ٥٨ «عن حبيب عن عبيد» هو خطأ و مصحف .

(٥) السياق يقتضي ان عبارة ما سقطت من قلم الكاتب فان هذا الطريق من البيان بخلاف دأب كتاب الحجّة ،

(٦) يعني معتمدين على حديثها وذاهبين اليه او على خلاف حديث بسرة - تدبر .

(٧) سقطت «الواو» من الأصل .

(٨) وكان في الأصل «ابن عمر» وهو خطأ ، والصواب «عمر بن الخطاب» .

(٩ - ٩) وكان في الأصل «فاما عمر ان يقبل - الخ» ، والصواب «فأبى» وأما كلمة «فاما» فتصحف «فأبى» . ف

[ لا ندرى أحفظت أو نسيت - ١ ] فكذلك بسرة ابنة صفوان لا يجوز<sup>١</sup> قولها مع من خالفها من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

### باب الوضوء من القبلة

قال ابو حنيفة رحمه الله في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .

وقال اهل المدينة : في ذلك الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : الآثار في ذلك انه لا وضوء فيه كثيرة معروفة وهذا امر كان ابن مسعود يقوله ، ولم نعلمه<sup>٢</sup> عن احد الا عن ابن مسعود ، فأما ابن عباس فقال : ليس في القبلة وضوء وان علي بن ابي طالب رضى الله عنه كان يقول : ليس في ذلك وضوء .

والحديث المشهور المعروف<sup>٣</sup> عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ ثم يقبل بعض نسائه

---

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، ولا بد منه كما لا يخفى على الواقف .

(٢) انظر هل هي صيغة المتكلم او الغيبة او المبنية للجهول ، والأول عندى اولى والمكتوب في الأصل الثانى ثم هو من الاجازة او من التجويز - والله اعلم .

(٣) وكان في الأصل « لم يعلمه باحد » ، والصواب عندى « لم تعلم احدا » قال به الا ابن مسعود او لم يعلمه حدثا الا ابن مسعود او لم يعلمه حدثا الا عن ابن مسعود وإلا فالعبارة مختلفة .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « والحديث المشهور المعروف فيه » فسقط لفظ « فيه » من الأصل - والله اعلم .



كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للامام محمد الشيباني  
ثم يمضى الى الصلاة ولا يحدث وضوء . فعائشة اعلم بذلك من غيرها  
ولا نراها<sup>١</sup> كانت تغنى بذلك الا نفسها .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني<sup>٢</sup> قال اخبرنا معبد بن ساهه الحسبي<sup>٣</sup> عن  
محمد بن عمرو<sup>٤</sup> بن عطاء عن عروة بن الزبير عن عائشة رضى الله عنها قالت : قبلني  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متوضئ ثم صلى ولم يحدث وضوء .  
اخبرنا اسماعيل بن عياش الحمصي قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن  
الشعبي انه كان لا يرى على من قبل امرأته وضوء .

### باب الوضوء من الرعاف والقلس

#### والدم والقيح وغير ذلك

قال ابو حنيفة رحمه الله : من رعف او قاء<sup>٥</sup> او قلس<sup>٦</sup> ملأ فيه او اكثر  
او سال من جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .  
وقال اهل المدينة : لا يجب الوضوء الا من حدث يخرج من ذكر او دبر

- 
- (١) كذا في الأصل ، وفي الهتدية « ولا نراها » وهو من سهو الكاتب .  
(٢) وكذا في الأصول « المديني » ويقال في النسبة الى المدينة « المديني والمدني » وهو  
الاكثر وكلاهما صحيح ، وقد مر تحقيقه في باب مس الذكر - فراجع . ف  
(٣) قلت : وهو في الأصل « معبد بن ساهه الحسبي » غير منقوط ، ولم اعرفه ولم اشخصه  
وقد قاسيت مشقة وكلفة له فلم اظفر باسمه وصحة لفظه مع تبعية اياه في كتب الرجال  
والحديث تبعا بليغا لعل الله يحدث بعد ذلك امرا سعيد سعد ومعبد ومعمر ايهم هو .  
(٤) وفي الأصل « محمد بن عمر » بدون الواو ، والصحيح « عمرو » كما في التهذيب وغيره .  
(٥ - ٥) وكان في الأصول « قللس » فجعلتها « او قلس » اتباعا للوطأ والمدونة  
وهو الأرجح .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للامام محمد الشيباني

او ينام مضطجعا فان قلّس طعاما [ او قاء -<sup>١</sup> ] فليس عليه وضوء وليتمضمض<sup>٢</sup> من ذلك وليغسل<sup>٣</sup> فاه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قلّتم هذا ؟ فقد<sup>٤</sup> روّيتم فيه الوضوء وذكرتم ان عبد الله بن عباس كان يرعف فيخرج ويتوضأ ثم يرجع فبني على صلاته ولم يتكلم .

وذكرتم ان عبد الله بن عمر بن الخطاب كان اذا رعف انصرف وتوضأ ثم رجع فبني على صلاته ولم يتكلم .

ورويتم عن يزيد بن عبد الله بن قسيط اللثي انه رأى سعيد بن المسيب رعف وهو يصلي فأتى ججرة ام سلة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتي بوضوء فتوضأ ثم رجع فبني على صلاته .

[ قد -<sup>٥</sup> ] روى هذه الأحاديث فقيهم مالك بن انس فكيف تركت هذه الآثار ولم تُترك الى آثار مثلها ؟

ثم قال في روايته : انهم توضؤوا فرجعوا فبنوا على ما قد صلوا . وهو يقول : لا وضوء في ذلك و<sup>٦</sup> لكنه يغسل الدم ثم يرجع فبني .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، ولا بد منه كما يعلم من الموطأ والمدونة .

(٢) وفي الموطأ « ليتمضمض » .

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وفي الأصول « ويغسل » .

(٤) وفي الأصول « فكيف » والمقام يقتضي ان يكون « قد » .

(٥) لفظ « قد » ساقط من الأصول .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهتدية « هذا » وهو من سهو الناسخ .

(٧) الواو ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للإمام محمد الشيباني

---

ثم رجع عن ذلك فقال: يغسل الدم ثم يرجع فيستقبل الصلاة فكل ذلك ترك الآثار التي رويها<sup>١</sup> .

فعجبا لمن زعم ان اهل المدينة يقولون بالآثار وهم يروونها ثم يتركونها عيانا الى غير اثر .

قالوا: انما نعدُّ ما خرج من الدم والقيء بمنزلة العرق والمخاط والبزاق والدمعة، ولو جعلنا في ذلك الوضوء لجعلناه في هذا .

قيل لهم: ليس الامر كذلك كما زعمتم ان الدم والقيح والقيء نجس فلايس كذلك المخاط والبزاق والدمعة والعرق .

أرأيتم رجلا رعف او قاء او خرج من جرحه قيح كثير فأصاب جسده<sup>٢</sup> وثوبه أتأمرونه ان يغسله قبل ان يصلي؟ قالوا: نعم، ولا ينبغي له ان يصلي حتى يغسله .

قيل لهم: فكذلك العرق والمخاط والبزاق والدمعة لا ينبغي له اذا اصاب ذلك جسده او ثوبه ان يصلي فيه حتى يغسله قالوا: هذا لا بأس بأن يصلي فيه قبل ان يغسله .

قيل لهم: فهذان مفترقان لم يجعل الله ما كان نجسا بمنزلة ما لم يكن نجسا . وأى شيء اعجب من قولكم انكم تقولون: ان رجلا رعف طستا من دم او قاء طستا آخر لم يكن عليه وضوء وان مس ذكره فعليه الوضوء . اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يرعف او يحدث في الصلاة قال: يخرج ولا يتكلم الا من يذكر الله تعالى

---

(١) وفي الأصول «رووا» بغير الضمير والصواب اثباته .

(٢) كذا في الأصل والأرجح ان يكون حرف «او» الترديدية كما هو فيما قبل وبعد اهـ .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للإمام محمد الشيباني

ثم يتوضأ ثم يرجع الى مكانه فيقضى ما بقى عليه من صلاته و يعتد بما صلى  
فان كان تكلم استقبل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي قال :  
اذا سال الدم من الجرح فأعد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة عن ابراهيم قال : القيح بمنزلة  
الدم يعيد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة قال : سألت ابراهيم عن القلس قال :  
اذا وسع فليتوضأ .

واخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله قال سمعت  
الشعبي يقول : الوضوء من كل دم قاطر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن حسان عن الحسن البصري  
قال : الوضوء واجب من كل دم سائل .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم و ابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال : اذا قاء احدكم في صلاته او قلس او رعف فليصرف  
فليتوضأ ثم يَبْنِ على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة قال : اخبرني رجل  
عن عمرو بن الحارث بن ابي ضرار عن عمر بن الخطاب في الرجل اذا رعف  
في صلاته انفتل فتوضأ ثم رجع فصلى ما بقى واعتد بما مضى .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قاطرا » بالنصب و ليس بصواب بل هو من  
سهو الكاتب .

كتاب الحجّة ( باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك ) للإمام محمد الشيباني

و<sup>١</sup> قال أبو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فلينصرف وليغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يبنى على صلاته ان احب<sup>٢</sup> . وقال أبو حنيفة رحمه الله : وأحب<sup>٣</sup> ان يتكلم ويبعد الصلاة ولا يبنى وان<sup>٤</sup> بنى اجزأه .

اخبرنا أبو حنيفة رضى الله عنه قال : حدثنا عبد الملك بن عمير عن معبد بن صبيح ان رجلا من اصحاب محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام صلى خلف عثمان بن عفان رضى الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم اقبل وهو يقول : ” ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون “ فاحتسب<sup>٥</sup> بما مضى وصلى ما بقى .

اخبرنا أبو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم قال : يجزيه ، والاستيناف احب الى .

(١) كذا فى الأصل ، وسقط الواو من الهندية ، والصواب اثباته ؛ وسقط من الأصل قول اهل المدينة وكان دأبه ان يذكره كما لا يخفى - وراجع المدونة الكبرى والموطأ وشرحه للزرقانى .

(٢) وسقط الألف من « احب » من الأصل الهندى ، والصواب اثباته كما هو فى الأصل .  
(٣) كذا فى الأصول بصيغة التكلم ويمكن ان يكون افعال التفضيل فاذن سقط صلتها اى « الى » من الأصل - والله اعلم .

(٤) حرف « ان » عاطفة وليست بوصلية .

(٥) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « عمير بن معبد » ، و « بن » تصحيف « عن » لأن عبد الملك بن عمير يروى عن معبد هذا وليس هو بأبى عمير .

(٦) قوله فاحتسب الرجل الذى ادرك أول الصلاة بما مضى اى يتيقن بصحة ما ادرك وهو اول الصلاة وقضى ما فات من آخر صلاته لأنه لاحق . ف

اخبرنا

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران<sup>١</sup> بن ظبيان عن حكيم بن سعد عن سلمان الفارسي قال: من وجد منكم في بطنه رزء من غائط او بول فليصرف غير متكلم ولا راع<sup>٢</sup> يصنعه فليتوضأ ثم يعود<sup>٣</sup> الى الآية التي كان يقرأ .  
حدثنا<sup>٤</sup> بكير بن عامر عن ابراهيم النخعي والشعبي قالا: ان احدث الرجل في الصلاة فليستقبل فان احب ان يعتد بما مضى فلا يتكلم حتى يتوضأ ويعود الى الصلاة فان تكلم فليعد الصلاة .

### باب النداء

قال ابو حنيفة رحمه الله : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجرا ولا غيرها .  
وقال اهل المدينة<sup>٥</sup> : ليس من الصلوات<sup>٦</sup> صلاة ينادى لها قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح .

(١) كذا في الاصل وهو الصواب ، وكان في الهندية « عمر » مكان « عمران » ، وهو سهو الكاتب فصحف « عمران » وصيره « عمر » سهوا منه ، و « حكيم » على الاكثر مصغرا .  
(٢) وكان في الاصل « اوعى » وفي الهندية « ولا واعى » والصواب « ولا راع » .  
(٣) كذا في الاصول ، ولعل الصواب « ثم ليعد » بصيغة الامر كما هو في قوله « فليتوضأ » لانه عطف عليه والصواب عطف الانشاء على الانشاء فافهم - والله اعلم .  
(٤ - ٤) وكان في الاصول « بكر بن عاصم » وهو تصحيف الاسمين والصواب « بكير ابن عامر » - راجع كتب الرجال .

(٥ - ٥) في الاصل كان قوله « وقال اهل المدينة » مؤخرا من قوله « رأيتم » الخ وهو كما ترى على خلاف دأب الكتاب ولذا قدمته .

(٦) كذا في الاصل ، وفي الهندية « من الصلاة » بالافراد .

وقال محمد بن الحسن: فكيف صارت صلاة الصبح من الصلوات ينادى لها قبل دخول الوقت .

وقال<sup>١</sup> أ رأيتم لو أذن لصلاة الفجر عشاء حين يفرغ من صلاة العشاء أ كان ينبغي هذا؟ قالوا: للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن ام مكتوم؛ قال: وكان [ ابن ام مكتوم -<sup>٢</sup> ] رجلا اعمى لا ينادى حتى يقال له<sup>٣</sup>: اصبحت اصبحت<sup>٤</sup> .

قيل لهم: انما نضع هذا من بلال انه كان يصنع ذلك في شهر رمضان ليتسخر الناس بأذانه ويكتفى<sup>٥</sup> الناس بأذان ابن<sup>٦</sup> ام مكتوم لصلاة الفجر، لأنه قد جاء حديث آخر يدل على ان بلالا انما كان يصنع ذلك لسحور الناس في شهر رمضان خاصة لأنه بلغنا ان بلالا اذن بليل فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [ ان -<sup>٧</sup> ] ينادى: الا ان العبد نام؛ قال: فانطلق بلال وهو

(١) هذا القول كان مقدما في الأصل على قوله « وقال اهل المدينة »، وهو لا يناسب الاستدلال والالزام على طريق كتاب الحجة وكان الأنسب عندي ان يوصل بقوله « اخبرنا » الخ، كما لا يخفى على الفهيم الفطن .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وهو في نفس الحديث كما في كتب الحديث .

(٣) لفظ « له » ساقط من الأصل، وفي الهندية « لهم » مكان « له »، والصواب اثباته كما هو في الرواية - راجع كتب الحديث .

(٤) وفي الأصل « اصبحتنا » والصواب « اصبحت اصبحت » مكررا كما هو في الكتب .

(٥) وكان في الأصل « يكتف » بحذف الياء والصواب اثباتها .

(٦) كذا في الأصل، ولفظ « ابن » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٧) لفظ « ان » ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد ما بين المربعين .

يقول: ليت بلالا ثكلته امه و ابتل من نضح دم جيئه ا فقام فنادى: الا ان العبد نام .

فلو كان يؤذن لصلاة الفجر قبل دخول وقتها لم يأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما امره من ذلك وقال<sup>١</sup> له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد احسنت حين اذنت<sup>٢</sup> يا بلال! ولكن الامر الذى رويتم كان فى شهر رمضان، والامر الآخر من كراهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأذانه بليل كان فى غير شهر رمضان .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سليمان التيمى عن ابي عثمان<sup>٣</sup> عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يمتنع احدا منكم من سحوره اذان بلال فانه انما يؤذن<sup>٤</sup> [ او ينادى -<sup>٥</sup> ] ليرجع قائمكم ويوقظ

(١) وفى الأصل « فقال » بالفاء، والظاهر انه بالواو .

(٢) كذا فى الأصول، ولعل الصواب « اذن » بالغية .

(٣) وفى الأصل « ابي عمير » وهو غلط مخالف لكتب الحديث، والصواب « ابي عثمان » وهو النهدي كما فى كتب الحديث من البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم . قال الحافظ فى ج ٢ ص ٨٦ من الفتح قوله « عن ابي عثمان » فى رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن ابيه حدثنا ابو عثمان ولم ار هذا الحديث من حديث ابن مسعود فى شئ من الطرق الا من رواية « ابي عثمان » عنه ولا من رواية « ابي عثمان » الا من رواية سليمان التيمى عنه واشتهر عن سليمان : له - تدبر .

(٤) وفى الأصل « انما يبرح » والصحيح ما كتبه وهو فى البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم فى هذا الحديث .

(٥) وكان فى الأصل يابض مكان « او ينادى » ولهذا جعلناه بين المربعين .



نأتمكم او لينه نأتمكم<sup>١</sup> وليس الصبح كما ان تروه هكذا<sup>٢</sup> ضم اصابعه ورفعها الى السماء ولا هكذا<sup>٣</sup> عصر اصابعه وسفلها الى نحو الارض حتى يقول هكذا<sup>٤</sup> ضم اصبعيه<sup>٥</sup> السبابتين ثم فرجهما .

(١) وفي الاصل « نأتمكم » بالقاف وهو لا يناسب الايقاظ والتنبه كما لا يخفى مع ان في كتب الحديث لينه او ينبه او لينته و « نأتمكم » تصحيف « نأتمكم » بالنون .

(٢) وفي الاصل « كما ان تروه كما ضم » وهو مصحف « هكذا » هكذا في البخاري وغيره « ضم اصابعه » تفسير وتوضيح من الراوى .

(٣) وكان في الاصل « ولا كذا » وقوله عصر يان وتفسير من الراوى .

(٤) وفي الاصل « حتى يقول كذا » وفي البخاري عن زهير عن سليمان التيمي عن

ابي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمنعن احدكم او احدا منكم اذان بلال من سموره فانه يؤذن او ينادى بليل ليرجع قائمكم و لينه نأتمكم وليس ان يقول : الفجر او الصبح ، وقال : باصابعه ورفعها الى فوق و طأطأ الى اسفل حتى يقول هكذا ، وقال زهير : بسبابتيه احداهما فوق الاخرى ثم يمدهما عن يمينه

وشماله - اهـ . قال الحافظ في الفتح : وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان فان الفجر ليس هكذا ولا هكذا ولكن الفجر هكذا فكأن اصل الحديث كان بهذا اللفظ مقرونا بالاشارة الدالة على المراد - اهـ . وفي موضع آخر من البخاري في

هذا الحديث ثم قال : ليس ان يقول هكذا او قال هكذا حتى يقول هكذا - اهـ . وفي مسلم : ليس ان يقول : هكذا او هكذا و صوب يده ورفعها حتى يقول هكذا و فرج بين اصبعيه - اهـ . و مثل البخاري في سنن البيهقي وفي الطحاوي في هذا الحديث وقال :

وليس الفجر او الصبح هكذا وهكذا و جمع اصبعيه وفرجهما . وفي حديث زهير خاصة ورفع زهير يده وخفضها حتى يقول هكذا ومد زهير يديه عرضا - اهـ .

(٥) وكان في الاصل « اصابعه » وفي كتب الحديث « اصبعيه » وهو الصواب .

قال محمد بن الحسن اخبرنا سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن الحسن البصرى ان منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن لصلاة الصبح حتى يطلع الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعى قال : اذن بلال بليل قبل ان يطلع الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ناد نأمة العبد ، فصعد بلال وقال : ويل لبلال ثكلته امه وابتل من نضح دم جبينه ! فلما صعد قال : نام العبد - ثلاثا ، ثم امره فأعاد الأذان بعد ما طلع الفجر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صهيب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هكذا فى الأصل ، لكن فى كتب الحديث عن محمد بن بشر عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يغرنكم اذان بلال فان فى بصره شيئا - اخرج الطحاوى . و اخرج الدارقطنى عن ابى يوسف عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يصعد فينادى : ان العبد نام ، ففعل - الحديث . وذكره البيهقى فى الخلافيات كما فى الجوهر النقى نعم اخرج الدارقطنى عن محمد بن القاسم الأسدى عن الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس بن مالك قال : اذن بلال فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد - الحديث ، وفى غريب الحديث للقاسم بن ثابت كما فى التخرىج عن ابى سفيان السعدى عن الحسن انه سمع مؤذنا اذن بليل فقال : علوج تبارى الديوك و هل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بعد ما يطلع الفجر ولقد اذن بلال بليل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فصعد فتادى : ان العبد قد نام ، فوجد بلال وجدا شديدا - اه .

انه كان لا يؤذن لصلاة الفجر حتى يرى الفجر وكان يجعل اصبعيه في اذنيه  
كثيهما<sup>١</sup> عند الاذان والاقامة .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن محمد بن  
المنكدر عن ابي سلة بن عبد الرحمن عن بلال مثل ذلك .

و أخبرنا عباد بن العوام قال : حدثنا الحجاج بن ارطاة عن عطاء ان  
ابا محذورة كان لا يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا في الفجر ،  
وكان لا يؤذن حتى يطلع الفجر .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : الاذان ان يقول المؤذن : الله اكبر الله اكبر  
الله اكبر الله اكبر فقلوه الله اكبر الله اكبر انما هو مرة واحدة ثم يقول :  
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله  
اشهد ان محمدا رسول الله ولم يكن الرجوع في شهادتين شيئا ، ثم يقول :  
حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر  
الله اكبر لا اله الا الله .

وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في الاذان كله وقالوا : لا نرى  
الرجوع<sup>٢</sup> شيئا كما قال ابو حنيفة الا انهم خالفوا ابا حنيفة في خصلة واحدة  
وقالوا : انما يقول المؤذن في اول اذانه : الله اكبر الله اكبر فهاتان مرتان  
ولا يعيدها<sup>٣</sup> فيكون اربعا .

وقال محمد بن الحسن : الله اكبر الله اكبر انما يحتسب مرة واحدة .

(١) وكان في الاصل «كثاهما» والصواب «كثيهما» .

(٢) هذا مخالف لما في ج ١ ص ٦١ من المدونة فان ابن القاسم روى الترجيع فيها عن  
مالك بن انس رحمه الله تعالى وذكر فيها حديث ابي محذورة - فراجعها .

(٣) الضاهر كلها بالتأنيث مفردا ، والظاهر يقتضي ان تكون مثنى - تدبر .

قالوا: وكيف يحتسب مرة واحدة وقد قال مرتين؟  
 قيل لهم: بما يدلکم علی انها تحتسب مرة واحدة آخر الأذان أستم  
 تقولون في آخر الأذان: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله؟ قالوا: بلى .  
 قيل لهم: فقد قلتم: لا اله الا الله مرة واحدة ولم تجعلوها مرتين؛  
 وقلتم: الله اكبر الله اكبر فجعلتموها مثل لا اله الا الله مرة واحدة فقد  
 صارت كأنها مرة واحدة، فينبغي في قولكم اذا جعلتموها في اول الأذان مرتين  
 وجعلتم الشهادة مرتين ان يقول في آخر الأذان: الله اكبر لا اله الا الله،  
 ولا يقول: الله اكبر الله اكبر، لأنكم قلتم في آخر الأذان: لا اله الا الله  
 مرة واحدة فينبغي ان تقولوا: الله اكبر مرة واحدة فان قلتموها مثنى لا بد  
 ان تنسوها في اول الأذان مرتين لأن الشهادة في اول الأذان مرتين وفي  
 آخر الأذان مرة واحدة .

وما يدخل عليكم ايضا قولكم في الإقامة مرة واحدة . أرايتم اذا اقام<sup>١</sup>  
 المؤذن أليس يقيم مرة مرة؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فكيف يقول؟ ينبغي في قولكم ان يقول: الله اكبر اشهد ان  
 لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله حى على الصلاة حى على الفلاح  
 قد قامت الصلاة الله اكبر لا اله الا الله .

فان قلتم هذا فقد نقصتم قولكم؛ وان قلتم: يقول المؤذن: الله اكبر  
 الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله فقد تركتم قولكم

(١) وكان في الاصل «ويقول» والصواب «ولا يقول» ولا بد من كلمة «لا» بل

كلمة «يقول» كما لا يخفى على واقف اسلوب الكلام .

(٢) وكان في الاصول «قام»، والصواب «اقام» .

الآخر؛ وزعمتم ان يقول الرجل : الله اكبر الله اكبر كما<sup>١</sup> افردتم الشهادة فأفردوا التكبير يقول : الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم<sup>٢</sup> غيره .  
وقال اهل المدينة كما قال ابو حنيفة رحمه الله . وقال ابو حنيفة رحمه الله في مؤذن<sup>٣</sup>

(١) كذا في الاصل ، ولعل الصواب « لما افردتم » بالشرط كما هو اقتضاء المقام او هو « كلما » او سقطت العبارة من الين . قلت : ولعل الصواب « فكما » - والله اعلم . ف  
(٢) كذا في الاصل ، ولفظ « مقيم » زائد زاده الناسخ ، والصواب « و يقيم غيره »  
وفي المدونة « لا بأس ان يؤذن رجل و يقيم غيره » ، وكان في الاصل « المؤذن » ،  
والصواب « مؤذن » منكر لان المقام يقتضى التكبير كما هو في المدونة .

(٣) المراد بالمؤذن الامام الراتب الذي هو المؤذن ايضا للمسجد - راجع ج ١ ص ١٣٥  
من شرح الزرقاني للوطأ ، فعلى هذا تصح المسألة و يرتفع عنها توهم خلاف المقصود ؛  
و يتفق قول اهل المدينة مع قول ابي حنيفة و الأئمة الأربعة على عدم تكرار الجماعة  
المسنونة في المسجد و على كراهة الجماعة الثانية الأسود بن يزيد اورده البخارى تعليقا  
عنه انه كان اذا فاتته الجماعة ذهب الى مسجد آخر لتحصيل الجماعة ان تيسرت و لا يجمع  
في مسجد محله و لو لم يكره ذلك عنده لجمع فيه و لم يذهب الى مسجد آخر و مكانة  
الأسود بن يزيد في الفقهاء معروفة عند اهل العلم . وفي ج ١ ص ٨٩ من المدونة : قال  
سحنون عن ابن القاسم عن مالك عن عبد الرحمن بن المجبر قال : دخلت مع سالم بن عبد الله  
مسجد الجحفة و قد فرغوا من الصلاة فقالوا : ألا تجمع الصلاة ؟ فقال سالم : لا تجمع  
صلاة واحدة في مسجد واحد مرتين ؛ قال ابن وهب : و أخبرني رجال من اهل العلم عن  
ابن شهاب و يحيى بن سعيد و ربيعة و الليث مثله - اه ؛ و عن يونس عن الحسن انه كرهه  
اه ج ٣ ص ٧٠ من سنن البيهقي . و في نيل الأوطار : قال البيهقي : و قد حكى =

= ابن المنذر كراهة ذلك عن سالم بن عبد الله و أبي قلابة و ابن عون و أيوب و البتي و الليث بن سعد و الأوزاعي و أصحاب الرأي - اهـ . وقال الترمذى فى جامعه بعد رواية حديث ابن سعيد الخدرى الذى ينهم منه تكرار الجماعة و هو قول غير واحد من اهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم و غيرهم من التابعين ، قالوا : لا بأس بأن يصلى القوم جماعة فى مسجد قد صلى فيه جماعة ، و به يقول احمد و إسحاق ؛ و قال آخرون من اهل العلم : يصلون فرادى ، و به يقول سفيان و ابن المبارك و الشافعى يختارون الصلاة فرادى - انتهى . فقد كرهه الحسن و الأسود و سالم بن عبد الله و أبو قلابة و هم مقدمون على ابن حنيفة و مالك و الأوزاعي و سفيان و ابن المبارك و ابن عون و أيوب و البتي فى عهد و زمن واحد فى زمن ابن حنيفة لكنهم مقدمون على ابن بكر بن ابن شيبة كما لا يخفى ، و الليث و الشافعى ايضا و هما مقدمان على ابن ابن شيبة و الآثار عن أكثرهم فى مصنفه ؛ و فى الخير الجارى على ما فى هامش البخارى ج ١ ص ٨٩ : اختلف العلماء فى اى فى الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة رضى الله عنهم - اهـ . وإذا وقع الاختلاف فى تكرار الجماعة من زمن الصحابة فمن يقدر على نفيه و على الالتزام فيه لأحد من الفريقين ، و العجب من ابن ابن شيبة مع وجود هذا الاختلاف فى المسألة بين الصحابة و التابعين و الأئمة كيف ذكر فى مسألة الأربعين من كتاب الرد ابا حنيفة رحمه الله فقط و ترك الآخرين المتقدمين عليه او كانوا فى زمنه فاذا يفهم من هذا الصنيع منه و كان اللازم عليه ان يقول : ان الصحابة و التابعين قد خالفوا - حديث ابن سعيد الخدرى الذى رواه فى ذلك الجزء للالزام على الامام و هو بمعزل عنه و ابن ابن شيبة لم يدر ما مذهب الامام فى تكرار الجماعة فى المسجد و ما تفصيله فيه ، و هل حديث ابن سعيد رضى الله عنه موافق لمسلكه او مخالف له كما زعم مؤلف كتاب الرد و قد اخرج فى مصنفه كما فى فتح البارى باسناد صحيح عن الأسود بن يزيد : اذا فاتته الجماعة فى مسجد قومه ذهب الى مسجد آخر - انتهى . قال الحلبي فى شرح المنية : وإذا لم يكن للمسجد امام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار =

= الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا بل هو الأفضل ، اما اذا كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا . وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلاثة يكره التكرار وإلا فلا . وعن ابي يوسف : اذا لم يكن على هيأته الأولى لا يكره وإلا يكره وهو الصحيح - انتهى . وفي باب الامامة من الدر المختار : ويكره تكرار الجماعة بأذان وإقامة في مسجد محلة لا في مسجد طريق او مسجد ليس له امام ولا مؤذن اهـ . قال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٣٨٨ من رد المحتار عبارته في الخرائن اجمع بما هنا ونصه ما يكره تكرار الجماعة في مسجد محلة بأذان وإقامة إلا اذا صلى بهما فيه أولا غير اهله او أهله لكن بمخافة الأذان ولو كرر اهله بدونها او كان مسجد طريق جاز اجماعا كما في مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجا فوجا ان الأفضل ان يصلي كل فريق بأذان وإقامة على حدة كما في امالي قاضي خان - اهـ . ونحوه في الدرر . والمراد بمسجد المحلة ما له امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها ؛ قال في المنيع : والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد المحلة جماعة بغير اذان حيث يباح اجماعا - اهـ .

فحصل منها ان في مسجد الطريق يجوز تكرار الجماعة ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة ليس له امام ومؤذن راتبين ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة ليست له جماعة مخصوصون به ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة الذي صلى فيه قبل ذلك جماعة غير اهله ؛ ويجوز فيه ايضا اذا صلى فيه اهله بغير اذان وإقامة ؛ او بمخافة الأذان ؛ ويجوز فيه ايضا اذا كانت الجماعة الثانية اقل من اربعة ؛ ويجوز فيه تكرار الجماعة اذا كان الامام متفرطا والمؤتم متنفلا ؛ ويجوز ايضا اذا كانت الثانية على غير الهيئة الأولى كما روى عن ابي يوسف رحمه الله - هذه وتسع فتوح جازت فيها تكرار الجماعة في المسجد عند الامام ابي حنيفة و - ابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فكيف ذكر ابن ابي شيبة في ذيل حديث ابي سعيد الخدري ان ابا حنيفة قال : لا تجمعوا فيه . وحديث ابي سعيد موافق لقوله =

= لأن فيه اقتداء المتفل خلف المقترض والامام قائل بجوازه، وأيضا فيه الثانية اقل من ثلاثة والامام قائل بجوازه، ولم يرد في ذخيرة الحديث نص خاص يدل على الجماعة الثانية في مسجد المحلة الذي له امام ومؤذن راتب وجماعة معلومون والامام والمؤمنون به كلهم يؤدون الفرض الذي وجب عليهم اداؤها؛ ومن ادعى فقد اقترى بذلك على الله ورسوله - حاشاهما عن ذلك! والترغيات التي وردت في إقامة الجماعة انما هي وردت في الجماعة الاولى التي ورد التكرير الشديد على تاركها كما في حديث ابي هريرة؛ رواه الشيخان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد هممت ان آمر المؤذن فيؤذن ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم الحطب الى قوم يتخلفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار - اهـ. ونحوه لمسلم عن ابن مسعود إلا انه قال: يتخلفون عن الجمعة؛ فدل هذا الحديث بعبارة النص على ان الجماعة الاولى هي التي نذب اليها الشارع عليه السلام فلو كانت الثانية والثالثة الى غير ذلك مشروعة لم يهمل باحراق بيوت من تخلف عن الجماعة الاولى لاحتمال ادراكه الثانية او الثالثة ولم جرا ثبت به ان وجوب الاتيان الى الجماعة الاولى يستلزم كراهة الثانية في المسجد الواحد حتما وبته وإلا فانهم لا يجتمعون للأولى اذا علوا انهم لا تفوتهم الجماعة اصلا وأنت خير بأن تكرر الجماعة مستلزم لتقليلها حيث لا يخاف كل واحد فوت الجماعة اصلا وهو غير محبوب في نظر الشارع كما لا يخفى على واقف الأحاديث. وفي سنن النسائي وغيرها: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين؛ وحمله على ما قلنا به اولى وقد حمله على ذلك سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد اخذنا به وفيه الاحتياط وهو الموفق لمنشأ الشارع ومتممه في ترغيب الجماعة والترهيب عن التخلف عنها وحديث ابي سعيد وأسن وعصمة واحد ليس بمتعدد كما هو في نصب الراية؛ وفي نقل مذهب الامام قصور في نصب الراية. ثبت بهذا كله ان ما رواه ابن ابي شيبة ليس بمخالف لقول ابي حنيفة وما فهمه من حديثه فهو زدي عليه وفي الاختصار عليه والاختصار قصور فاحش وتدلّيس وتلبّيس لا يليق =



= بأئمة الحديث لا سيما ابن أبي شيبة فإنه رواه في المصنف عن غير الامام ما يوافق قوله فقد اخرج عن الحسن كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم اذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه صلوا فرادى، وعن ابن قلابة يقول: يصلون فرادى - اهـ. وقد روى الطبراني برجال ثقات عن ابن بكرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا قال الى منزله فجمع اهله فصلى بهم - اهـ؛ وراجع ج ٢ ص ٦٨٥ الى ج ٢ ص ٦٨٩ من باب وجوب الجماعة و ج ٢ ص ٦٨٩ الى ج ٢ ص ٦٩٠ من باب فضل الجماعة من عمدة القارى للحافظ العيني، ولعل انسا رضى الله عنه صلى جماعة في مسجد قد صلى فيه مسجد بنى ثعلبة او بنى رفاعه كان مسجد الطريق او مسجد المحلة الذى لم يكن له امام راتب ومؤذن و جماعة معلومة ولذا اذن وأقام وإلا فلا يجوز تكرار الاذان والاقامة في مسجد قد اذن فيه وأقيم مرة واحدة؛ وأثر انس المذكور في البخارى معلقا يوافق ما روى عن ابن يوسف في تغيير الهيئة الاولى فإنه لما صلى جماعة قام في وسطهم لم يتقدمهم كما هو القانون كما رواه ابن أبي شيبة عنه، اشار اليه امام العصر شيخ الحديث في دروس البخارى والترمذى: ولم يجمع في مسجد محله بل في مسجد بنى ثعلبة او بنى رفاعه او بنى زريق. وفي رد المختار نقلا عن المنبع ثم قال في الاستدلال على الامام الشافعى النافى للكره ما نصه: ولنا انه عليه الصلاة والسلام كان خرج ليصلح بين قوم فعاد الى المجلس وقد صلى اهل المسجد فرجع الى منزله فجمع اهلهم وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الاطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فانهم لا يجتمعون اذا علموا انها لا تفوتهم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص له بفريق دون فريق - اهـ. ومثله في البدائع وغيرها. ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو بدون اذان ويؤيده ما في الظهيرية: لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه اهلهم يصلون وجدانا وهو ظاهر الرواية - اهـ. وهذا مخالف لحكاية الاجماع المارة - انتهى؛ وفيه زيادة وقد اطلت فيه لتعرف =

أذن لقوم<sup>١</sup> ثم انتظر هل يأتيه احد فلم يأت به احد فأقام وصلى وحده ثم جاء الناس بعد ان يفرغ<sup>٢</sup> أيعيد الصلاة معهم؟ قال<sup>٣</sup>: لا يعيد الصلاة معهم ولا يجمع في مسجد مرتين. وقال اهل المدينة مثل قول ابي حنيفة<sup>٤</sup>.  
وقال اهل المدينة: ومن جاء<sup>٥</sup> بعد انصرافه فليصل لنفسه [وحده-<sup>٦</sup>].  
وقال ابو حنيفة: الأذان مثنى مثنى<sup>٧</sup>. وقال اهل المدينة: [الأذان مثنى-<sup>٨</sup>] مثنى والاقامة فرادى فرادى<sup>٩</sup> غير قوله قد قامت الصلاة فانه يقولها مرتين<sup>١٠</sup>.

= ان مسلك ابي حنيفة مبرهن بالنصوص - هذا والله تعالى اعلم .

- (١) كذا في الأصل، وفي الهندية « يقوم » بالفعل الغائب والصواب « لقوم » باللام الجارة ويده ما في موطأ مالك، والقوم الجماعة .
- (٢) كذا في الأصل، والأرجح « ان فرغ » بصيغة المضى كما هو في الموطأ .
- (٣) وفي الموطأ « فقال » .
- (٤) كذا في الأصل، وفي الهندية « ابو حنيفة » وهو من سهو الناسخ .
- (٥) كذا في الأصل وكذا هو في الموطأ وهو الصواب، وفي الهندية « جاءه » .
- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الموطأ، ثم هاهنا كانت مسألة السرة وليس هذا مقامها وأدرجها الناسخ هنا سهوا منه، فأخرجتها من هذا المقام وأدرجتها في آخر الباب .
- (٧) كذا في الأصل، وسقط لفظ « الاقامة » منه اي « الأذان والاقامة مثنى مثنى » .
- (٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .
- (٩) وكان في الأصل « فردا فردا »، والصواب « فرادى فرادى » .
- (١٠) لفظ « مرتين » كان في الأصل بعد قوله « الصلاة » وهو من سهو الناسخ، والصواب « يقولها مرتين » .

وقال محمد بن الحسن : فقد تركتم قولكم في الإقامة ينبغي لمن أفرّد الإقامة كلها أن يفرّد قد قامت الصلاة وما بينهما اقتراق فان [ من - <sup>١</sup> ] يقول : الله أكبر [ الله أكبر - <sup>٢</sup> ] أشهد أن لا إله إلا الله فيكون قد ثنى بعضها وأفرّد بعضها . أن أول من أفرّد الإقامة معاوية فيما بلغنا .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : أول من نقص التكبير في الصلاة وخطب قبل الصلاة في العيدين وجلس على المنبر ونقص الإقامة والتسليم معاوية بن أبي سفيان .

أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : الأذان والإقامة مثنى مثنى .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : كان التثويب <sup>٢</sup> في صلاة الصبح بعد ما فرغ

(١) كلمة « من » ساقطة من الأصل ولا بد منها .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) راجع شرح معاني الآثار وكتب الفقه فانه بظاهره مخالف لما فيها فان قول الصلاة خير من النوم مرتين مستحب عندنا في اذان الصبح . قال الطحاوي : وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى - اهـ . قلت : وهذا موافق لما في كتاب الأصل قال فيه : كان التثويب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم مرتين وأحدث الناس هذا التثويب وهو حسن - اهـ . فاذا الحقه بآخر الأذان يصير منه وهو ليس من أصل الأذان بل الحق به بعد رؤية الأذان في المنام بزمان ولم يكن في أصله ، قال صلى الله عليه وسلم : اجمله في اذانك ، ليس معناه ادخله فيما بين كلماته ولو كان مراده صلى الله عليه وسلم هذا يعين له المقام ولم يعينه وما روى فيه شاذ فعمل انه في آخر الأذان مثل التثويب لا من نفس الأذان . ف

المؤذن من الأذان الصلاة خير من النوم . وأهل الحجاز يقولون : الصلاة خير من النوم في الأذان حين يفرغ المؤذن من حى على الفلاح .  
أخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا حكيم بن جبير عن عمران بن

(١) راجع كتب الرجال فان اسرائيل يروى عن زيد بن جبير ، وهل حكيم بن جبير هو الذى ذكره في التهذيب او غيره ؟ نعم هو الذى ذكره في التهذيب وذكره البخارى في تاريخه الكبير وابن ابى حاتم ، قال ابن ابى حاتم روى عن سعيد بن جبير و ابراهيم النخعي ومحمد بن عبد الرحمن بن يزيد روى عنه سفيان وشعبة واسرايل وعلى بن صالح وشريك - الخ ج ١ ق ٢ ص ٢٠١ ورواه ابن ابى شيبة عن وكيع عن اسرايل عن حكيم بن جبير عن عمران بن ابى الجعد عن الأسود انه سمع مؤذنا يقول في الفجر : الصلاة خير من النوم ، فقال : لا تريدوا في الأذان ما ليس منه - اهـ . ف

(٢) انظر من عمران بن ابى الجعد ؟ وفي كتب الرجال سالم بن ابى الجعد ؛ وفي ابناء التهذيب ابن ابى الجعد هو سالم . وفي اللسان : عمران بن ابى خنيد ، قال ابو داود : ليس بثقة - اهـ . ولعله يتشخص ولا بعد في ان حكيم بن جبير هو الاسدى الثقفى الكوفى من رجال الأربعة كما في ج ٣ ص ٤٤٥ من التهذيب . وعمران بن الحارث السلى يأتى في باب القنوت في الفجر وهو من رجال مسلم والنسائى وهو في ج ٨ ص ١٢٤ من التهذيب . وعمران بن مسلم الجعفى الكوفى في ج ٨ ص ١٣٩ من التهذيب . وعمران بن ابى يحيى اثنان في ص ٣٢٠ من التعجيل . وعمران بن ابى الفضل الالى في ص ٣١٩ منه وعمران بن مسلم المنقرى في ص ١٣٧ من التهذيب ، وعمران بن ابى عطاء في ج ٨ ص ١٣٥ منه . قلت : عمران بن ابى الجعد ذكره البخارى في تاريخه الكبير ج ٣ ق ٢ ص ٤١٢ ( قال ) وقال وكيع عن اسرايل عن حكيم عن عمران بن ابى الجعد عن الأسود في الأذان وقال في ترجمة عمران بن الجعد عن الأسود ، روى عنه حكيم بن جبير الكوفى . وعمران هذا ذكره ابن جبان في ثقات التابعين . ف

أبي الجعد عن الأسود بن يزيد أنه سمع مؤذنا أذن، فلما بلغ حتى على الصلاة [ حتى على الفلاح - ١ ] قال: الصلاة خير من النوم. قال الأسود: ويحك! لا تزيد في أذان الله! قال: سمعت الناس يقولون ذلك. قال: لا تفعل.

(١) ما بين المربعين سياط من الأصل.

(٢) لا أدري ما إذا أراد به الأسود وهو ثابت في روايات متعددة كما لا ينبغي على من طالع كتب الحديث. قلت: لم يتفرد الأسود بهذا القول بل روى عن علي نحوه - ذكره في نيل الأوطار ج ١ ص ٣٣٨ قال: وذهبت العترة والشافعي في أحد قوليه إلى أن التثويب بدعة. قال في البحر أحسنه عمر فقال ابنه هذه بدعة. وعن علي بن نينا وعليه السلام حين سمعه: لا تزيدوا في الأذان ما ليس منه، ثم قال بعد أن ذكر حديث أبي مخذرة وبلال قلنا: لو كان لما أنكره علي وابن عمر وطاوس - الخ. وأخذ بقولها إمامنا وتمذهب به، وروى عنه أن التثويب في نفس الأذان رواية شاذة نادرة لكن تعامل العامة صارت على خلاف مذهبه، قال القدوري في شرح مختصر الكرخي وأما الكلام في موضع التثويب فقد ذكر في الأصل كان التثويب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم وهذا يفيد أن لا يفعل في نفس الأذان؛ وذكر في كتاب الآثار عن إبراهيم أنه سئل عن التثويب فقال هو ما أحدثه الناس وإن تثويهم الأول كان حين يفرغ المؤذن من أذانه الصلاة خير من النوم، قال محمد: وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه؛ وروى سماعة (كذا ولعله ابن سماعة) عن أبي حنيفة أن التثويب إذا فرغ المؤذن من الأذان قال: لا إله إلا الله قال: الصلاة خير من النوم وكان يقول: هذا هو التثويب، قال أبو الحسن: هذا غير المعروف عنهم ويحتمل أن يكون قوله هذا التثويب يعني الأول وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال: وينبغي أن يثوب في الفجر بعدما يفرغ من الأذان قدر ما يقرأ الإنسان عشرين آية ثم يثوب فيقول: حتى على الصلاة حتى على الفلاح مرتين مرتين، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في التثويب بعد //

= الأذان بساعة . وفي الجامع الصغير : بين الأذان والاقامة ؛ قال الحسن بن زياد : فان صلى ركعتي الفجر فيما بين الأذان والتثويب فلا بأس به وهو قول أبي حنيفة ، قال : ويثوب وهو قائم كما يؤذن - في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، قال الحسن في كتاب الصلاة : قال أبو حنيفة : التثويب اذا فرغ من الأذان قال : الله اكبر الله اكبر ثم قال : الصلاة خير من النوم مرتين ، قال الحسن : وفيها قول آخر انه يؤذن ويمكث ساعة ثم يقول : حي على الصلاة مرتين ، قال . وبه نأخذ . وقال أبو يوسف في المجموع : التثويب بين الأذان والاقامة فلا يجعله في صلب الأذان ، وذكر الطحاوي في التثويب الأول انه يقوله في نفس الأذان . وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة ان التثويب الأول يقوله في نفس الأذان والثاني فيما بين الأذان والاقامة اما وجه الرواية التي جعلت التثويب الأول بعد الأذان فروى أبو يوسف عن كامل بن العلاء عن أبي صالح عن أبي مخدر رضي الله عنه قال : وكان التثويب مع الأذان الصلاة خير من النوم مرتين ، و(من) قوله معه لا يفهم انه كان مفعولا فيه وكذلك خبر بلال رضي الله عنه انه كان يؤذن فاذا فرغ من اذانه مشى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : الصلاة خير من النوم ، فلما اقر على فعله بعد الأذان وجب ان يكون هناك موضعه لانه اذا كان بعد الأذان فهو ابلغ في الاعلام ؛ والخبر الذي روى جعل ذلك في اذان الفجر فعناه انه خص به ( وفي نسخة : بالتثويب ) كما روى فأقر ذلك في صلاة الفجر وان لم يفعل ذلك في نفس الصلاة واما رواية الحسن في اعتباره عشرين آية فقد قال ابن شجاع : ذكر الحسن في ذلك شيئا لم نسمعه من غيره فقال : وينبغي للتؤذن في صلاة الفجر أن يجلس قدر ما يقرأ القارى عشرين آية ثم يثوب وهذا التقدير غير معتبر فيما ذكره لا محالة وانما يحتاج ( الى ) ان يفصل بين الذكرين ليقع به ( في ) الاعلام زيادة على ما وقع بالأذان والأولى ان يقال ان التثويب الأول يفعل في نفس الأذان على ما قاله الطحاوي والتثويب الثاني يقول بينها لأن ذلك اقرب الى ظواهر الاخبار اهـ ما قاله أبو الحسين في شرح المختصر ج ١ ص ٧٩ . ف

وقال ' ابو حنيفة : من لم يحد ستره يصلي اليها فهو في سعة من ان يصلي الى غير ستره .

وقال محمد بن الحسن : ولا يخط<sup>٢</sup> بين يديه خطا فان الخط وتركه سواء .

(١) هذه العبارة الى قوله « لا يعرف » كان في وسط مسائل الأذان ولا تعلق لها بها .  
وأما هي من مسائل السترة في الصلاة ويا ب السترة ومسائل الصلاة اليق فأخرجتها  
من البين ووضعتها في آخر باب النداء وكان الاصول ان تخرج من الباب وتذكر  
في باب آخر مناسب لها وقد اشرت الى ذلك فيما تقدم ايضا .

(٢) فيه حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا  
صلى احدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئا فان لم يجد فليصب عصا فان لم يكن فليخط خطا  
ثم لا يضره من مر بين يديه رواء ابو داود وابن ماجه . قال الحافظ في بلوغ المرام :  
اخرجه احمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم انه مضطرب بل هو  
حسن - اهـ . وبه قال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله في رواية عنهما كما في رد المحتار  
ومراد من نقاه انه عندا مكان الغرز لا يكتفي الوضع وعند مكان الوضع لا يكتفي الخط  
والا فهو ثابت صحيح صححه ابن حبان والبيهقي واحمد وابن المديني كما في كتب القوم  
والسنة اولى بالاتباع . قلت : وما قاله العلامة المفتي قول ابن الهمام بعينه في فتح القدير  
وان لم يعزه اليه وإمامنا وتلاميذ امامنا اعرف بالسنة من ابن الهمام قال النووي في شرح  
صحيح مسلم ج ١ ص ١٩٥ : واستدل القاضي عياض رحمه الله بهذا الحديث على ان الخط  
بين يدي المصل لا يكتفى قال وان جاء به الحديث وأخذ به احمد بن حنبل رحمه الله  
فهو ضعيف ( الى ان قال ) ولم ير مالك رحمه الله ولا عامة الفقهاء الخط هذا كلام القاضي  
وحديث الخط رواء ابو داود وفيه ضعف واضطراب وفي المحرر ص ٥٣ ذكر حديث  
ابي هريرة وفي آخره فان لم يكن معه عصا فليخط خطا ثم لا يضره ما مر امامه رواء

وقال اهل المدينة : الأمر عندنا فيمن لم يجد سترة يصلي اليها انه في سعة من ان يصلي الى غير سترة ولا يخط بين يديه خطأ فان الخط عندنا مستنكر<sup>١</sup> لا يعرف<sup>٢</sup>.

= احمد و أبو داود وابن ماجه وهو حديث مضطرب الاسناد وكذلك ضعفه الشافعي وغيره وصححه ابن المديني وغيره وقال ابن عيينة : لم نجد شيئا تشد به هذا الحديث وقال البيهقي لا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم - اهـ - وقال البيهقي في سننه الكبرى ج ٢ ص ٢٧١ : قال سفيان ولم نجد شيئا يشد هذا الحديث ولم يحجى الا من هذا الوجه قال سفيان : وكان اسماعيل اذا حدث بهذا الحديث يقول عندكم شيء تشدونه به قال : واحتج الشافعي بهذا الحديث في القديم ثم توقف فيه في الجديد فقال في كتاب اليوطني ولا يخط المصلي بين يديه خطأ الا ان يكون في ذلك حديث ثابت فليتع وكانه عثر على ما نقلناه من الاختلاف في اسناده ولا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق - اهـ - قلت : ويبنى على الخط جواز المرور بين يدي المصلي وعدمه وقد ورد فيه الوعيد شديد فكيف لا بأس به بل يتعلق به حكم من اشد الاحكام والله اعلم . ف (١) راجع ج ١ ص ٢٨٣ من شرح الزرقاني للوطأ وج ١ ص ١٠٨ من المدونة الكبرى حتى وضحت لك المسألة فان في تصويرها اختلاف البيان . (٢) اطلاع مهم متعلق باب الأذان :

قد سها الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة السادس عشر والمائة من كتاب الرد في الأذان والاقامة عند قضاء الغائبة حيث نسب الى الامام أبي حنيفة بأنه لم يقل بهما فقال بعد رواية حديث أبي عبيدة عن عبد الله وحديث عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري عن ابيه في شغل النبي صلى الله عليه وسلم عن اربع صلاة يوم الخندق - الحديث ، وذكر ان ابا حنيفة قال : اذا فاتته الصلوات لم يؤذن في شيء منها ولم يقيم - اهـ - وهذا كتاب الآثار للامام محمد فقيه : قال محمد اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عرس رسول الله صلى الله عليه وسلم =



= عليه وسلم ليلة فقال : من يحرسنا الليلة ؟ فقال رجل من الأنصار شاب : انا يا رسول الله احرسكم اخرسهم حتى اذا كان مع الصبح غلبته عيناه فااستيقظوا إلا بحر الشمس ، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوضأ وتوضأ أصحابه وأمر المؤذن فأذن فصلّى ركعتين ثم اقيمت الصلاة فصلّى الفجر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلى بها في وقتها . قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمة الله عليه - انتهى . فعرفت بذلك ان مذهب الإمام أبي حنيفة الأذان والاقامة في اداء الفاتحة فما عزاه اليه ابن أبي شيبة خطأ فاحش غير صحيح قطعاً ، وحديث ليلة التعريس رواه الإمام محمد في باب الرجل ينسى الصلاة او تفوته عن وقتها من الموطأ ص ١٢٥ من طريق مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قتل من خيبر اسرى حتى اذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال : اكلاً لنا الصبح - الحديث ، وهو مرسل وصله مسلم وابو داود وابن ماجه عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ إلا ان يذكرها في الساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها حين تقالع الشمس حتى ترتفع و تبيض ونصف النهار حتى تزول وحين تحمر الشمس حتى تغيب الا عصر يومه فانه يصلها وان احمرت الشمس قبل ان تغرب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى . ومرسل النخعي ايضا موصول ، اخرج به الحافظ طلحة ابن محمد في مسنده كما في جامع المسانيد من طريق محمد بن خالد عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله بمعناه مع زيادة ، وفي ج ١ ص ١٥٤ من البدائع ما يقلع ما بنى عليه ابن أبي شيبة من الأساس ويقطع عرق الإلزام الكذب ونص عبارتها ويستوى في وجوب مراعاة الأذان وللإقامة الأداء والقضاء وجملة الكلام فيه انه لا يخلو اما ان كانت الفاتحة من الصلوات الخمس ، واما ان كانت صلاة الجمعة فان كانت من الصلوات الخمس فان فاتة صلاة واحدة قضاها بأذان وإقامة وكذا اذا فاتت الجماعة صلاة واحدة قضوها بالجماعة بأذان وإقامة ؛ وللشافعي قولان في قول يصلى بغير =

= أذان وإقامة وفي قول يصلي بالإقامة لا غير احتج بما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شغل عن اربع صلوات يوم الاحزاب قضاهن بغير اذان ولا اقامة ، و روى في قصة ليلة التعريس ان النبي صلى الله عليه وسلم ارتحل من ذلك الوادي فلما ارتفعت الشمس امر بلالا فأقام و صلوا ولم يأمره بالأذان ولأن الأذان للاعلام بدخول الوقت ولا حاجة هاهنا الى الاعلام به .

ولنا ما روى ابو قتادة الانصاري رضى الله عنه في حديث ليلة التعريس فقال : كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة او سرية فلما كان في آخر السحر عرسنا فما استيقظنا حتى ايقظنا حر الشمس لجعل الرجل منا يشب دهشاً وفزعاً ، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ارتحلوا من هذا الوادي فانه وادي شيطان ، فارتحلنا ونزلنا بواد آخر ؛ فلما ارتفعت الشمس وقضى القوم حوائجهم امر بلالا بأن يؤذن فأذن و صلينا ركعتين ثم اقام فصلينا صلاة الفجر . وهكذا روى عمران بن حصين هذه القصة و روى اصحاب الاملاء عن ابي يوسف باسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه حين شغله الكفار يوم الاحزاب عن اربع صلوات قضاهن فأمر بلالا ان يؤذن و يقيم لكل واحدة منهن حتى قالوا أذن و أقام و صلى الظهر ثم أذن و أقام و صلى العصر ثم أذن و أقام و صلى المغرب ثم أذن و أقام و صلى العشاء ، ولأن القضاء على حسب الأداء و قد فاتهم الصلاة بأذان وإقامة فتقضى كذلك ، ولا تعلق له بحديث التعريس والاحزاب لأن الصحيح انه أذن هناك و أقام على ما روينا و اما اذا فاتته صلوات فان أذن لكل واحدة و أقام لحسن وان أذن و أقام للأولى و اقتصر على الإقامة للبراقى فهو جائز ؛ وقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات التي فاتته يوم الخندق في بعضها انه امر بلالا فأذن و أقام لكل صلاة على ما روينا وفي بعضها انه أذن و أقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعدها وفي بعضها انه اقتصر على الإقامة لكل صلاة ولا شك ان الأخذ برواية الزيادة اولى خصوصاً في باب العبادات - انتهى . انظر هل ترك ملك =

= العلماء الكاساني خفاء في المسألة وتوضيح المذهب فيها فالإمام أبو حنيفة قال: بالأذان والاقامة عند قضاء كل صلاة من الصلوات الفاتية وهو حسن وأولى وأفضل عنده والاقصا على الأذان والاقامة للأولى وللإمام على الإقامة جائز عنده لأن الروايات في ذلك قد اختلفت فأول حديث من هذا الجزء نص في الاقتصار على الأذان والاقامة للأولى وعلى الإقامة للبواق والثاني حديث أبي سعيد فقيه نصا ذكر الإقامة فقط لكل صلاة من صلاة يوم الخندق ولا ذكر فيه للأذان الا بتكلف من الإيحاء باسم الإشارة، فحديثان في الأصل يخالفان ما رآه ابن أبي شيبة من التوبيخ موافقان لما بناء عليه الإمام أبو حنيفة مسلكه وظهر بذلك ظهورا بينا ان ما قاله ابن أبي شيبة في هذا الباب اقراء محض على الإمام أبي حنيفة او تدليس وتليس على الناس عنادا منه لا تحقيق المسألة والعمل بما هو الحق ولما كان في احاديث الباب ارسالات واطلاقات كيف جاز لأحد من الناس ان يحزم بجانب وترك آخر، بل يظنه غلطا ولم ينص في حديث صحيح ان الأذان والاقامة لكل صلاة من الفوائت فرض لازم بحيث لو ترك احدهما او كلاهما عند الأداء لا تجوز الصلاة او هي باطل، ومن اختار ذلك فعليه ان يأتي ببرهان واضح على ذلك وهما ليسا بفرضين للأداء فضلا على القضاء يدل عليه ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه باسناد صحيح؛ وقد رواه الإمام محمد في كتاب الآثار عن الأسود وعلقمة قالا: اتينا عبد الله في داره فقال: أوصي هؤلاء خلعكم؟ قلنا: لا، قال: قوموا فصلوا ولم يأمر بأذان ولا إقامة - اهـ. ولفظ كتاب الآثار انه ام اصحابه في بيته بغير أذان ولا إقامة وقال: إقامة الإمام تجزئ - اهـ. قال محمد: وبهذا نأخذ اذا صلى الرجل وحده فاذا صلوا في جماعة فأحب الينا ان يؤذن ويقم فان اقام وترك الأذان فلا بأس - اهـ. وأعجب من الذي رد على الإمام من الذي اشاع هذا الجزء آثاره للفتنة في العوام وهو السيف البنازي كيف اشاع هذا الاقتراء ولم ينظر كتب الأحناف ولم يرد على ابن أبي شيبة بقوله هذا اقتراء على الإمام وليس هو مذهبه =

= و أن ذلك لهذا المسكين فان اتباع الحق و اختياره مر المذاق و لهم في امثاله ذلك ايدى الاختلاق هذا و الله ليس فعال اهل التقوى اللازمة لمن حمل الآثار و الاخبار و ادعى انه من اهل الحديث، و حديث ابن مسعود رضى الله عنه الذى اخرجه ابن ابى شية في الباب اخرجه الترمذى والنسائى و ابو داود الطيالسى و الامام احمد في مستنديهما ايضا، قال الترمذى: حديث ليس باسناده بأس الا ان ابا عبيدة لم يسمع من ابيه و مع هذا ليس في الحديث الا الأذان و الاقامة لاولى الفوائت ثم الاقامة لها، و حديث ابى سعيد الخدرى الذى اخرجه ابن ابى شية في هذا الباب رواه النسائى و الطحاوى و الداريمى و احمد ايضا وليس فيه الا ذكر الاقامة فقط و رواه ابو يعلى في مسنده و ابن جبان في صحيحه ايضا كما في نصب الراية، و ههنا حديث آخر اخرجه البزار في مسنده عن عبد الكريم بن ابى المخارق عن مجاهد عن جابر بن عبد الله ان النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم المدي عن صلاة الظهر و العصر و المغرب و العشاء حتى ذهبت ساعة من الليل فأمر بلالا فأذن و أقام فصلى الظهر ثم امره فأذن و أقام فصلى العصر ثم امره فأذن و أقام فصلى المغرب ثم امره فأذن و أقام فصلى العشاء، الحديث و في عبد الكريم كلام - راجع نصب الراية ح ٢ ص ١٦٦، لعله هو الذى اشار اليه صاحب البدائع و لعله هو الذى في املاء ابى يوسف باسناده اليه صلى الله عليه وسلم و راجع سنن النسائى ج ١ ص ٦٨ من الأنصارية فانه عقد فيها لهذه المسألة ثلث تراجم في السنن الأذان للفائت من الصلوات اخرج فيه حديث ابى سعيد من طريق ابن ابى ذئب عن سعيد بن ابى سعيد عن عبد الرحمن بن ابى سعيد عنه ثم قال الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد و الاقامة لكل واحدة منهما، و اخرج فيه حديث ابن مسعود من طريق هثيم عن ابى الزبير المكي به و فيه فأمر بلالا فأذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر الى آخره ثم قال: الاكتفاء بالاقامة لكل صلاة، و اخرج حديث ابن مسعود عن زائدة عن سعيد بن ابى عروبة عن هشام ان ابا الزبير المكي حدثهم به الحديث و ليس فيه ذكر الأذان بل فيه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا =

## باب افتتاح الصلاة وترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر ورفع يديه  
حذو أذنيه في افتتاح الصلاة ولم يرفعهما في شيء من تكبير الصلاة غير  
تكبيرة الافتتاح .

وقال اهل المدينة : يرفع يديه حذو منكبيه اذا افتتح الصلاة وإذا  
كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك ايضا وقال : سمع الله  
لمن حمده ربنا ولك الحمد فيرفع يديه في هذا كله حذو منكبيه .

وقالوا : لا يفعل ذلك في السجود ورووه ذلك عن ابن عمر .

وقال محمد بن الحسن : جاء الثبت عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن  
مسعود انهما ثابتا لا يرفعان في شيء من ذلك الا في تكبيرة الافتتاح فعلى

= فأقام لصلاة الظهر فصلينا وأقام لصلاة العصر - الحديث فأين مسلك ابن ابي شيبة  
وما ذهب اليه اهل الحديث في الزمن الحاضر وهذه الأحاديث المختلفة في الباب وعمل  
ابو حنيفة بما هو الأحوط فيه وأجاز الاختصار ايضا اتباعا للأحاديث ولم يترك حديثا  
من الباب ولكن صدق القائل : ع

حسدوا الفتى اذا لم ينالوا شأوه

وحديث ابي قتادة الذي ذكره البدائع أخرجه مسلم في صحيحه وراجع ص ٦٨ من عقود  
الجواهر المنيفة وص ٧٣ من التلخيص الحبير وحديث ابي سعيد المذكور أخرجه الطحاوى  
ج ١ ص ١٩٠ من باب الرجل يكون في الحرب فتحضره الصلاة وهو راكب - هذا  
والله تعالى اعلم وعليه اتم .

(١) كذا في الأصل وهو الأصح والأرجح ، وفي الهنذية « ورواه مالك » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « انها » وهو من سهو الناسخ .

ابن أبي طالب و عبد الله بن مسعود كانا أعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عمر لأنه قد بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا اقيمت الصلاة فليلين<sup>١</sup> منكم اولو الاحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فلا نرى ان احدا كان يتقدم على اهل بدر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى .

فترى ان اصحاب الصف الاول والثاني اهل بدر ومن اشبههم في مسجد المسلمين وان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ودونه من قتيانهم خلف ذلك فترى ان عليا وابن مسعود رضى الله عنهما ومن اشبههما<sup>٢</sup> من اهل بدر اعلم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانهم كانوا اقرب اليه من غيرهم وانهما اعرف بما يأتي من ذلك وما يدع مع ان فقيهم مالك بن انس قد روى عن نعيم بن عبد الله المجرى وابي جعفر القارى انهما اخبراه ان ابا هريرة رضى الله عنه كان يصلى بهم فيكبر كلنا خفض ورفع قالوا : وكان يرفع يديه

(١) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « كانا » من الهندية ، والصواب اثباته وان كان المعنى بدونه ايضا صحيح .

(٢) وفي الأصل « فليكن » وهو تصحيف ، والصواب ما كتبه .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « اشبهما » وليس بصواب بل هو من سهو الناسخ .

(٤) وكان في الأصل « وانما عرف » ، والصواب « وانهما اعرف » ففي الأصل تصحيف وهو من سهو الناسخ ؛ ويمكن ان يكون « وانهما عرفا » بالمتى في كلا الموضعين ، والصحيح ما كتبه .

(٥) كذا في الأصل ، وفي موطأ محمد ص ٩٠ « قال ابو جعفر و كان يرفع - الخ » وهو الاصح .

حين يكبر و<sup>١</sup> يفتح الصلاة فهذا حديثكم موافق لعلی و ابن مسعود رضی الله تعالى عنهما لا حاجة بنا معها الى قول ابی هريرة ونحوه ولكننا احتجنا عليكم بحديثكم .

وقال ابو حنيفة : لا ينبغي للإمام ان يحجر بيسم الله الرحمن الرحيم في شيء من صلاته . وقال اهل المدينة مثل قول ابی حنيفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمي عن ابيه قال : رأيت علی بن ابی طالب رضی الله عنه رفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : لا يرفع<sup>٢</sup> يديه في شيء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال : دخلت انا وعمرو بن مرة على ابراهيم النخعي قال عمرو حدثني علقمة بن وائل الحضرمي عن ابيه انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٣</sup> فرآه يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع<sup>٤</sup> وإذا رفع . قال ابراهيم : ما ادرى لعله لم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل الا ذلك اليوم فحفظ<sup>٥</sup> هذا منه ولم يحفظه ابن مسعود

(١) وحرف وواو ساقط من الأصل موجود في موطأ الإمام محمد .

(٢) وفي موطأ محمد « لا ترفع يديك - الخ » بالخطاب .

(٣-٣) كذا في موطأ الإمام محمد وهو الصواب ، وكان في الأصول « فرأه يرفع إذا كبر وإذا ركع » .

(٤) كذا في موطأ الإمام محمد بصيغة المضى وهو الصواب ، وكان في الأصول : « أيحفظ بفعل المضارع و همز الاستفهام .

(٥) كذا في الموطأ وهو الصواب وكان في الأصول « ولم يحفظ » بدون الضمير المنصوب .

وأصحابه ما حفظته<sup>١</sup> وما سمعته من أحد منهم إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء<sup>٢</sup> الصلاة حين يكبرون .

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال: رأيت ابن عمر<sup>٣</sup> يرفع يديه بحذاء<sup>٤</sup> أذنيه في أول تكبيرة الافتتاح للصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا حصين عن إبراهيم النخعي عن عبد الله ابن مسعود أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة .  
أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه وكان من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه [ أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - \* ] كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتح بها الصلاة ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة .

### باب القنوت في الفجر والقراءة في الصلوات<sup>٥</sup>

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا قنوت في صلاة الفجر لأن رسول الله

- (١) قوله « ما حفظته » لم يذكر في الموطأ .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في هذه » مكان « في بدء » وهو من تصحيفات الناسخ .
- (٣) وسقط لفظ « ابن » من ابن عمر من الأصول ، والصواب إثباته .
- (٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « حذاء أذنيه » بدون حرف الجر وهو الأولى .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول وكان فيها : وكان يرفع يديه ، وإنما زدناه من موطأ الإمام محمد . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود . ف (٦-٦) هذه الترجمة زائدة زادها الكاتب وليس لها أثر في باب القنوت فلا بد من =



صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهراً واحداً ولم يقنت قبله ولا بعده ؛ ولم يقنت أبو بكر حتى فارق الدنيا . وقال الأسود بن يزيد : صحبت عمر بن الخطاب سنتين<sup>١</sup> فلم اره قنت<sup>٢</sup> في صلاة الفجر .

وقال اهل المدينة : يقتنون<sup>٣</sup> في صلاة الفجر بعد الركوع . وذكر<sup>٤</sup> مالك ابن انس عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان [ لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان - ° ] يقنت في صلاة الفجر قبل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته قال مالك<sup>٥</sup> : وعلى ذلك كان الناس في زمان الأول

= اخراجها عن هذا الموضع وادخالها في موضع آخر ، وسيأتى باب مستقل في الكتاب الا اثر عمر رضى الله عنه يأتى آخر الباب .

(١) كذا في كتاب الآثار للإمام محمد وكذا في كتابي الآثار للإمام أبي يوسف ص ٧١ والامام الحسن بن زياد ومسند ابن خسرو - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩ . و « سنتين » وهو الصواب ، وكان في الأصل « سنين » وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « قانتا » بصيغة اسم الفاعل كما هو في كتاب الآثار . (٣) كذا في الأصل ، والصواب عندى « القنوت في صلاة الفجر » فقبوله « يقتنون » تصحيف « القنوت » - والله تعالى اعلم . قلت : ولعل الصواب « وكان اهل المدينة يقتنون » وقال ، تصحيف .

(٤) وفي شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٨٧ وقال ابن عبد البر : لم يذكر في رواية يحيى غير ذلك . وفي اكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر : مالك عن هشام بن عروة ان اباه كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان يقنت في الصبح قل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته - اهـ .

(٥) ما بين المربعين زيادة من شرح الزرقاني للموطأ ، وانما سقط ما هنا من الأصل ولا بد منه . (٦) وفي المدونة ج ١ ص ١٠٠ قال : وقال مالك في الرجل يقنت في الصبح قبل الركوع =

وعلى ذلك<sup>١</sup> ادركتهم .

وقال محمد بن الحسن قول اهل المدينة في القنوت ينقض بعضه<sup>٢</sup> بعضا<sup>٣</sup> فهم يقتنون في الفجر بعد الركوع ونههاؤهم يرون غير ذلك .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع ان ابن عمر لم يكن يقتن في صلاة الفجر ولا في الوتر . وابن عمر من قهها اهل المدينة والمقتدى بهم فكيف تركوا قوله وتركوا ما عليه اوائلهم فيما روى مالك بن انس [ وذهبوا -<sup>٤</sup> ]

= لا يكبر للقنوت ، قال : وقال مالك في القنوت في الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع ، قال مالك : والذي آخذ به في خاصة نسي قبل الركوع ، قال : وقال مالك فيمن نسي القنوت في صلاة الصبح قال : لا سهو عليه ، قال مالك : وليس في القنوت دعاء معروف ولا وقوف مؤقت - اهـ . وفي ج ١ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني بعد حديث ابن عمر قال الباجي : لم يدخل في الترجمة ما فيه قنوت على معتقده من القنوت في الصبح بل ادخل فعل ابن عمر مخالفا لمعتقده - اهـ . والمسألة مختلف فيها بين الصحابة رضي الله عنهم لاختلاف الآثار فيها - راجع شرح معاني الآثار والجواهر النقي ونصب الراية وفتح القدير والبناء وغيرها من كتب القوم .

(١) وهو موافق لدأب مالك في الموطأ ، وكان في الأصل « وكذلك » .

(٢) وفي الأصل « بعضهم بعضها » ، والصواب « بعضه بعضا » .

(٣) وكان في الأصل « هم » ، والصواب « فهم » .

(٤) وفي موطأ محمد : عن نافع قال : كان ابن عمر لا يقتن في الصبح - اهـ . وفي موطأ مالك : ان عبد الله بن عمر كان لا يقتن في شيء من الصلاة - اهـ . بل روى عنه انه بدعة قاله الزرقاني على الموطأ .

(٥) وفي الأصل « ولا وتر » ، وليس هذا في الموطئين .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

الى ان يقتتوا بعد الركوع وقد جاء في ترك القنوت آثار كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان عبد الله بن مسعود لم يقتت هو ولا احد من اصحابه حتى فارق الدنيا يعنى القنوت<sup>١</sup> في الفجر .  
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الصلت بن بهرام [ عن حوط عن  
ابي الشعثاء<sup>٢</sup> ] عن ابن عمر<sup>٣</sup> [ انه - ] قال : احق ما بلغنا عن امامكم انه<sup>٤</sup>  
يقوم في الصلاة لا يقرأ القرآن ولا يركع .

(١) كذا في الأصل « يعنى القنوت في الفجر » وفي كتاب الآثار « يعنى في صلاة الفجر » .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، بل فيه : عن رجل عن ابن عمر ؛ واما زيد من  
آثار ابي يوسف .

(٣) وفي الأصل « حدثنا الصلت بن بهرام عن رجل عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار  
للإمام محمد « حدثنا الصلت بن بهرام عن ابي الشعثاء عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار  
لأبي يوسف « حدثنا الصلت بن بهرام عن حوط عن ابي الشعثاء عن ابن عمر - الخ »  
وهو المعتمد ، و أبو الشعثاء هو سليم بن اسود بن حنظلة المحاربى الكوفى كما يظهر ذلك  
من الطحاوى ويؤيده ما سأتى في ذلك الباب ، و أبو الشعثاء جابر بن زيد ايضا يروى عن  
ابن عمر رضى الله عنهما وفي السند هو الاول .

(٤) لفظ « انه » ساقط من الأصل ، موحود في كتابي الآثار للإمام ابي يوسف  
والامام محمد فزدناه .

(٥) وكان في الأصل « ان » وفي آثار محمد « انه يقوم » وهو الصواب ، وفي آثار  
ابي يوسف « انه قال لأبي الشعثاء ابنت ان امامكم بالعراق يقوم في آخر ركعة من الفجر  
لا تالى قرآن ولا راكم » - اهـ ولم يكن عند محمد بهذا اللفظ ففسره بقوله في الآثار  
قال محمد : يعنى بذلك ابن عمر - القنوت في صلاة الفجر - اهـ .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير<sup>١</sup> قاتنا في الفجر حتى فارق الدنيا إلا<sup>٢</sup> في شهر واحد قنت فيه يدعو على حي من المشركين لم ير قاتنا قبله<sup>٣</sup> ولا بعده؛ وإن أبا بكر الصديق رضي الله عنه لم ير قاتنا<sup>٤</sup> حتى فارق الدنيا.

وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد<sup>٥</sup> عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر [بن الخطاب -<sup>٦</sup>] رضي الله عنه أنه<sup>٧</sup> صحبه سنتين<sup>٨</sup> في السفر والحضر فلم يره قاتنا في الفجر حتى فارقه. وقال<sup>٩</sup> إبراهيم: إن أهل الكوفة إنما أخذوا القنوت عن علي رضي الله عنه قنت يدعو على معاوية حين حاربه، وإن<sup>١٠</sup>

(١) وفي آثار أبي يوسف «أنه لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا حارب حيا من المشركين يدعو عليهم» - أ. هـ.

(٢) وفي آثار الإمامين «إلا شهرا واحدا» بدون «في» وهو الأصوب.

(٣) وفي آثار أبي يوسف «قبلها ولا بعدها».

(٤) وفي آثار محمد هنا زيادة بعده، وهو في آثار أبي يوسف بسند مستقل بلفظ «لم يقنت حتى لحق بالله تعالى».

(٥) وسقط «عن حماد» من الأصول، وهو في آثار أبي يوسف ومحمد.

(٦) ما بين المربعين زيادة من آثار محمد.

(٧) وفي آثار أبي يوسف هكذا: عن الأسود قال صحبت عمر رضي الله عنه سنتين لم أره قاتنا في سفر ولا حضر - أ. هـ.

(٨) وكان في الأصل «سنتين» بالجمع لفظا، والصواب «سنتين» بالمتن كما هو في آثار أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

(٩) وقوله «وقال» في آثار محمد بدون الواو، وفي آثار أبي يوسف بسند مستقل.

(١٠) وفي آثار محمد «وأما أهل الشام فأما أخذوا القنوت» وفي آثار أبي يوسف =

اهل الشام انما اخذوا القنوت عن معاوية رضى الله عنه قنت يدعو على  
على رضى الله عنه حين حاربه .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عمران بن مسلم الجعفي<sup>١</sup> عن المسيب بن  
رافع الكاهلي عن ابي الشعثاء قال : كنت قاعدا عند ابن عمر فسأله رجل عن  
القنوت في صلاة الغداة فقال : ما ادرى ما تقول ؟ فقال ابو الشعثاء - انا افهمك :  
الامام يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة حتى اذا فرغ منها ركع ثم يقوم  
فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ثم يقوم فيدعو ، قال ابن عمر : ان هذا شيء  
ما رأيته ولا سمعت به قط .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة قال : صليت خلف  
سعيد بن جبير الفجر فقرأ : « حم - المؤمن » حتى بلغ « وسبح » بحمد  
ربك بالعشى والابكار » ركع ثم قام فقرأ بقيتها ولم يقنت .  
اخبرنا ابو اسرائيل اسماعيل بن ابي اسحاق<sup>٢</sup> عن طلحة بن مصرف

= « ان عليا رضى الله عنه قنت يدعو على معاوية رضى الله عنه حين حاربه فأخذ اهل  
الكوفة عنه وقنت معاوية يدعو على علي فأخذ اهل الشام عنه » - اه .  
(١) وكان في الأصول « عمر بن مسلم » وهو مصنف ، والصواب « عمران » وهو  
« عمران بن مسلم الجعفي الأعشى الكوفي » ذكره في التهذيب وذكره البخاري في تاريخه  
الكبير وابن ابي حاتم في الجرح والتعديل ، روى عن سويد بن غفلة وزاذان وغيرهما  
روى عنه الثوري وشعبة وشريك وغيرهم وهو ثقة ليس من رجال الست . ف  
(٢) وكان في الأصول « فسبح » بالقاء وهو تصحيف قبيح والصواب « وسبح » بالواو . ف  
(٣) وكان في الأصول « اسماعيل بن اسحاق » وهو خطأ وفي التهذيب ج ١ ص ٢٨٢  
وج ١ ص ٢٩٣ « اسماعيل بن خليفة العباسي ابو اسرائيل بن ابي اسحاق الملائى الكوفي »  
وهو الصحيح .

الأيامي<sup>١</sup> عن مجاهد بن جبر<sup>٢</sup> أبي الحجاج عن عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس انهما كانا لا يقتنان. قال فقلت له: ان سويدا قنت، قال فقال: من صلى خلفه عبد الله بن عمر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكثر ممن صلى خلفه سويد .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح<sup>٣</sup> قال: سألت سالم بن عبد الله ابن عمر أكان<sup>٤</sup> عمر بن الخطاب يقنت [ في الفجر - \* ] ؟ فقال: لا، انما هو شيء احدثه الناس .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن ابي نجيح عن مجاهد قال: صحبت ابن عمر الى المدينة فلم اره يقنت في الفجر .

(١) كذا في الأصول، ويقال «أيامي» ايضا وقيل: الصواب «اليامي»، لكن في التهذيب في ترجمة زيد بن الحارث «اليامي»، ويقال «الأيامي» فلم منه ان «الأيامي» ايضا صحيح - والله تعالى اعلم .

(٢) وكان في الأصول «مجاهد بن الحجاج»، وهو خطأ، والصواب «مجاهد بن جبر»، فان ابا الحجاج كنية ابن جبر دون ابن الحجاج .

(٣) كذا في الأصل الهندي «ابن ابي نجيح»، وفي الأصل «عن ابي نجيح»، هنا وفي اللفظ الآتي وسقط لفظ «ابن» من الأصل ولعله زاده بعض اهل العلم والخبرة من غير تنبيه منه على زيادته وكان ينبغي له ان ينبه عليه، والصواب اثبات لفظ «ابن» لانه يروى عن سالم ومجاهد ويروى عنه ابن عيينة واما ابو نجيح يسار المكي فيروى عن ابن عمر و أبي هريرة و أمثالهما ولم يدركه ابن عيينة . ف

(٤) طالع كتب الحديث والآثار هل السؤال وقع عن قنوت ابن عمر او قنوت عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فان سالما لم يدرك عمر ولم يرو عنه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس عن ابيه قال: كان اذا سئل عن القنوت قال: انما هو طاعة الله و كان لا يراه يعنى في الفجر .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عمران بن الحارث السلمي قال: صليت مع ابن عباس الصبح مرارا فلم يقنت .  
اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن ابراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود انه لم يقنت في الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم عن علقمة و الأسود [ انهما - ٢ ] قالوا: لم يقنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى مات في صلاة الغداة حتى اذا حارب المشركين فانه كان يقنت في الصلوات كلها يدعو عليهم ولم يقنت ابو بكر ولا عمر ولا عثمان حتى ماتوا ولا علي حتى حارب اهل الشام فكان يقنت في الصلوات كلها و كان يدعو عليهم و كان معاوية يدعو عليهم .

اخبرنا بكير<sup>٢</sup> بن عامر<sup>١</sup> عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله

(١) و كان في الأصل « عمرو بن الحارث » وهو خطأ والصحيح « عمران بن الحارث » كما في الطحاوي و الجوهر النقي و سنن البيهقي و الزيلعي و مصنف ابن ابي شيبة و غيرها .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٣) و كان في الأصل « بكر بن عامر » و هو تصحيف ، و الصواب « بكير » مصغرا كما في ج ١ ص ٤٩١ من التهذيب .

(٤) انظر هل روى بكير عن ابراهيم ام لا ، و ظاهر كتب الرجال على خلافه ؛ قلت : قال ابن ابي حاتم في المرح و التعديل ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ : بكير بن عامر البجلي روى عن ابراهيم و الشعبي و أبي زرعة و عبد الرحمن بن ابي نعم روى عنه و كيع و أبو نعيم =

ابن مسعود لم يقنت في الفجر .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا يحيى<sup>١</sup> بن غسان عن عمرو بن ميمون ان عمر لم يقنت في الفجر - او قال : صليت خلف عمر فلم يقنت في الفجر .  
اخبرنا مسعر بن كدام عن عثمان<sup>٢</sup> بن المغيرة عن عرجة<sup>٣</sup> قال : صليت مع عبد الله الفجر فلم يقنت .

اخبرنا اسرائيل قال حدثنا منصور عن ابراهيم عن الأسود وعمر بن ميمون انهما صليا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفجر فلم يقنت .  
اخبرنا هشام بن ابي عبد الله الدستوائي عن قتادة عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه .

= قال ابو محمد : روى عن قيس بن ابي حازم و عبد الرحمن بن الأسود والوليد بن عبد الله البجلي - ا . هـ . ف

(١) هو ابن الرسيم المرادى روى عن ابيه وعمر بن ميمون وعنه الثوري ومسعر - تعجيل ص ٤٤٦ . قلت : وروى هذا الحديث ابو بكر بن ابي شيبة عن وكيع عن مسعر عن يحيى بن غسان المرادى عن عمرو بن ميمون ان عمر بن الخطاب لم يقنت في الفجر ، وروى عن ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم ان الأسود وعمر بن ميمون صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت - ا . هـ . وروى عن وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد وعمر بن ميمون انهما صليا خلف عمر الفجر فلم يقنت (ق ١٧٨) - ا . هـ . ف

(٢) هو الثقفى مولاهم ابو المغيرة الكوفي وهو عثمان الأعشى وهو عثمان بن ابي زرعة وهو عثمان الثقفى ثقة - التهذيب ج ٧ ص ١٥٥ .

(٣) وهو ابن عبد الله الثقفى ويقال السلمي روى عن ابن مسعود وغيره - التهذيب .



اخبرنا مالك بن انس قال<sup>١</sup> حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ بهم « النجم » فسجد فيها ثم قام فقرأ سورة أخرى<sup>٢</sup>.

### باب القراءة<sup>٣</sup> في الصلاة

وقال ابو حنيفة: ينبغي للإمام والذي يصلى وحده ان يقرأ في الركعتين الأوليين من كل صلاة بأم القرآن وسورة معها، وأما [ في - ] الركعتين الآخرين من العشاء والظهر والعصر والركعة الثالثة من المغرب فانه يقول: ان شاء قرأ في ذلك بفاتحة الكتاب وان شاء سكت ولم<sup>٤</sup> يقرأ شيئاً وان شاء سبح وان يقرأ بفاتحة الكتاب احب اليّنا.

- (١) كذا في الأصل « قال حدثنا » ولفظ « قال » ساقط من الهندية .
- (٢) يعنى ولم يقنت وإلا فالآثر المذكور لا يناسب ياب القنوت كما لا يخفى وإنما هو من باب سجود القرآن ولذا اخرج الإمام محمد بهذا السند والمتن في موطنه في باب سجود القرآن ولعل الكاتب ادخله في غير محله او ذكره دليلاً على تطويل القراءة في الفرض وعلى هذا يناسب بالجزء الثاني من ترجمة الباب ان لم يكن من كرامات الكاتب كيف ولم يذكر في الباب ما يتعلق بالقراءة في الصلاة بل ترجم بها بعده - فتأمل .
- (٣) ترجم ياب القراءة في الصلاة ولم يذكر فيه اثر ابدال على ما ترجم به وما اخرج به فيه من الآثار فانما يناسب ياب سجود القرآن ولعله منه اخذ واستنط مسألة القراءة تدبر .
- (٤) وكان في الأصل « وأما الركعتين » فسقطت كلمة « في » من البين ويمكن ان يكون هكذا « وأما الركعتان - الخ » بالرفع لا بالجر ويرد عليك ما في الباب لكن الآثار التي اخرجها فيه لا يدل واحد منها على ما ترجم به بل ياب سجود القرآن كما ستقف عليه ومثل هذا في الكتاب من تصرف الكاتب كثير .
- (٥) وفي الأصول « فلم » بالفاء .

وقال اهل المدينة<sup>١</sup>: العمل<sup>٢</sup> عندنا ان يقرأ في الركعتين الأولين بأَم القرآن وسورة [و-<sup>٣</sup>] في الآخرين بأَم القرآن [وسورة-<sup>٤</sup>] وليس العمل عندنا في قراءة سورة مع ام القرآن الا في الأربع جميعا [و-<sup>٥</sup>] ليس ان يقرأ في الركعتين الآخرين إلا بأَم القرآن فقط .

وقالوا: ان لم يقرأ في الركعتين [الآخرين بسورة مع ام القرآن-<sup>٥</sup>] اجزأه ذلك متعمدا كان او ساهيا وقد اساء في التعمد .

وقال محمد<sup>٦</sup> بن الحسن: وقد بلغنا عن علي بن ابي طالب انه كان يسبح فيها وبلغنا عن ابي بكر الصديق رضي الله عنه انه كان يقرأ في الثالثة من المغرب

(١) وقعت هذه العبارة في الأصول بعد قوله « وقال محمد - الخ » لكنني قدمتها عليه على دأب الكتاب وأخرت ما كان مقدما وهو الأولى بل لا بد منه كما عرفت من اول الكتاب الى هذا المحل .

(٢) لا بد من ان يراجع باب القراءة في الصلاة من المدونة الكبرى وموطأ مالك مع شرحه للزرقاني حتى يظهر ما في العبارة .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) سقط لفظ « سورة » من الأصل فزيد كما يقتضيه السياق - وراجع المدونة الكبرى في هذا المحل .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدته بما علمته من المدونة الكبرى والسياق ايضا مقتض ان تزداد هذه العبارة ، وفي العبارة خلل كما لا يخفى .

(٦) والواو ساقط من الأصل ، وقوله « قال محمد - الخ » مقدم في الأصول على قول « اهل المدينة » ، والصواب تقديم قول « اهل المدينة » وتأخير قول « وقال محمد » فرتبنا القولين .

بأم القرآن وقرأ بهذه الآية « ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا و هب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب » .

### باب سجود القرآن

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى : ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة وهي السجدة الأولى .

وقال اهل المدينة : [ في سورة الحج سجدتان - ٢ ] لما روى ان عمر بن الخطاب سجد فيها بسجدين وان عبد الله بن عمر سجد فيها بسجدين .  
وقال محمد بن الحسن : هكذا روى عن عمر<sup>٢</sup> وليست العامة عندنا على ذلك وانما روي<sup>٣</sup> هذا عمر بن الخطاب رجل من أهل مصر ولو كان معروفا مشهورا من فعل عمر لعرفه من كان مع عمر بالمدينة ومن آتى بها<sup>٤</sup> من الآفاق ولكان هذا مشهورا معروفا من فعله .

- (١) وسرد في ختم الباب آثارا كلها متعلقة باب سجود القرآن ولا تعلق لها بالقراءة الا ضمنا ولعل قول محمد في الرد ايضا سقط من الأصل ، والآثار التي كانت هاهنا ادخلتها في باب سجود القرآن بعد بلاغ ابي بكر ، وسيأتي ان شاء الله تعالى .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من كتب الموالك .
- (٣) زاد في الموطأ « وابن عمر » .

(٤) هكذا في الأصول ويمكن ان يكون مصحفا ويكون الصواب وليس العمل عندنا على ذلك .

- (٥) قال محمد في الموطأ « اخبرنا مالك حدثنا نافع عن رجل من أهل مصر ان عمر قرأ سورة الحج » فسجد فيها بسجدين وقال ان هذه السورة فضلت بسجدين - اهـ .
- (٦) وكان في الأصول « به » والضمير للمدينة ولذا بدلناه بضمير التأنيث .

وقال ابو حنيفة: السجدة في «ص» واجبة .

وقال اهل المدينة: ليس في «ص» سجدة .

وقال ابو حنيفة: في المفصل ثلاث سجّدات: التي في آخر «النجم»،  
والتي في «اذا السماء انشقت»، والتي في آخر «اقرأ باسم ربك الذي خلق» .  
وقال اهل المدينة: ليس في المفصل سجود<sup>١</sup> .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن ابيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: سجدة «ص»، سجدها داود عليه السلام  
توبة ونحن نسجدها شكرا<sup>٢</sup> .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال:  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في «ص»، وليست من  
عزائم السجود<sup>٣</sup> .

(١) كذا في الأصول، وسقط منها بعض العبارة تقديرها مثل الآتي: «وقال محمد بن  
الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاءت في سجود «ص» آثار كثيرة» .

(٢) اخرجه النسائي في سجود القرآن من السنن بهذا الاسناد «اخبرني ابراهيم بن الحسن  
التميمي ثنا حجاج بن محمد عن عمر بن ذر الهمداني به مثله»، قال الحافظ في ص ١٢٨  
من الدراية: رواه ثقات - اهـ، ولم يذكره في بلوغ المرام، وخرجه الدارقطني عن  
عبد الله بن بزيع عن عمر بن ذر به .

(٣) اخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ١٤٦: حدثنا سليمان بن حرب و أبو النعمان  
قالا حدثنا حماد بن زيد عن ايوب به نحوه؛ وهو في نصب الراية والدراية  
و بلوغ المرام .

اخبرنا<sup>١</sup> سفيان الثوري قال حدثنا السدي<sup>٢</sup> عن ابي مالك<sup>٣</sup> قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ص» على المنبر فنزل فسجد .

اخبرنا مسعر<sup>٤</sup> بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة عن مجاهد عن ابن عباس قال<sup>٥</sup>: في السجدة التي في «ص» قال: هي توبة من داود<sup>٦</sup> لله ؛

(١) هذا الحديث وضعته ههنا وهو من باب القراءة في الصلاة لأنه يناسب بهذا الباب وقد اشرت الى ذلك من قبل .

(٢) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن ابي كريمة السدي ابو محمد القرشي مولاهم الكوفي وهو السدي الكبير الأعور روى عن انس وابن عباس وغيرهما وعنه الثوري وشيخه ابو مالك ان كان في الكتابة صحيحا فهو غزوان ابو مالك الغفاري الكوفي فان اسماعيل السدي روى عنه كما في ج ٨ ص ٢٤٥ من التهذيب ؛ وعلى هذا ان لم يكن السقوط في السند فالحديث مرسل فان غزوان تابعي روى عن عمار وابن عباس والبراء وغيرهم وأبو مالك الأشعري صحابي وهل روى عنه السدي ام لا موقوف على الكشف ، وأبو مالك الأشجعي سعد بن طارق الكوفي متأخر عن الغفاري الكوفي وآخر ابو مالك الحارث بن الحارث الأشعري شامي صحابي كما في اسماء التهذيب وكناه .

(٣) يمكن ان يكون عن انس بن مالك فتصحف انس بن بابي كما في مواضع أخرى من الكتاب ، وحديث النزول عن المنبر والسجود رواه ابو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وغيرهم من مسند ابي سعيد الخدري رضى الله عنهم اجمعين ففتش عنه ، والحديث مرفوع متصل عند ابي داود وغيره عن ابي سعيد الخدري واسمه سعد ابن مالك يمكن تصحيحه . بان مالك هذا - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

(٤) هذا اثر ثان من باب القراءة في الصلاة فتنبه له .

(٥) كذا في الأصول ، والصواب عندى «انه سئل عن السجدة فقال» .

(٦) وكان في الأصل «من الله» مكان «من داود» والصواب «من داود لله» =

أمر الله نبيه أن يقتدى به .

وأخبرنا <sup>١</sup> سفيان بن عيينة عن عبدة <sup>٢</sup> بن أبي لبابة <sup>٣</sup> قال سمعت ابن عمر يقول : في « ص » سجدة .

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين عن مجاهد عن ابن عباس سئل عن السجدة في « ص » - <sup>٤</sup> [ <sup>٥</sup> قال : « أولئك الذين هدى الله فبهم اهمل اقتده » قال : فكان يسجد في « ص » .

أخبرنا سلام بن سليم <sup>٦</sup> الحنفي عن ليث بن أبي سليم <sup>٧</sup> عن عطاء بن أبي رباح [ عن ابن عباس أنه - <sup>٨</sup> ] قال : جاء رجل من الأنصار إلى النبي صلى الله عليه

= كما هو في كتب الحديث .

(١) هذا من باب سجود القرآن .

(٢) وفي الأصل « عبدة » وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « لبابة » بالياء - وهو تصحيف ، راجع كتب الحديث .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا في الأصول ، ولعله سقط بعض الالفاظ من الأصل فوقع فيه الخلل . قلت :

ورواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين والعوام عن مجاهد عن ابن عباس قال كان

يسجد في « ص » وتلا هذه الآية « أولئك الذين هدى الله فبهم اهمل اقتده » - اه ، فصار فيه

تقديم وتأخير - والله اعلم . ف

(٦) وكان في الأصل « سلام بن سليمان » والصواب « سلام بن سليم » .

(٧) وكان في الأصل « ليث بن أبي سليمان » وهو تحريف والصواب « ابن أبي سليم » .

(٨) كذا في الأصل وأظن أن قوله « عن ابن عباس أنه » سقط من السند فان =

وآله وسلم فقال: انى رأيت فى المنام كأنى اقرأ سورة «ص» حتى اذا انتهيت الى توبة داود [ سجدت وكانت - ١ ] شجرة بين يديّ فسجدت حتى وضعت رأسها على الأرض حتى كادت تقلع من أصلها ثم استوت نحو ما كانت ثم قالت<sup>٢</sup>: اللهم احطط [ عنى - ٣ ] بها وزرا وأعظم [ لى - ٤ ] بها اجرا

== الحديث من مسنده كما هو عند الترمذى وابن ماجه والبيهقى فى السنن والحاكم فى المستدرک والرجل الجانى هو ابو سعيد الخدرى على ما فى المرقاة وغيرها والحديث مروى عن ابى سعيد ايضا كما اشار اليه الترمذى فى جامعه وهو فى نصب الراية ولم يذكر قيد من الانصار الا فى هذه الرواية وفى جميع الكتب دعاء الشجرة فى سجودها فى المستدرک فسمعتها وهى ساجدة - اهـ . ولفظ ابن ماجه: عن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال انى رأيت البارحة فيما يرى النائم كأنى اصى الى اصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول: اللهم احطط عنى بها وزرا واكتب لى بها اجرا واجعلها لى عندك ذخرا ، قال ابن عباس: فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسمعتة يقول فى سجوده مثل الذى اخبره الرجل عن قول الشجرة - انتهى . وفى الترمذى: وضع عنى بها وزرا - وزاد: وتقبلها منى كما تقبلت من عبدك داود - اهـ . وهو فى المستدرک بلفظ: واقبلها منى كما قبلت من عبدك داود - اهـ . مثله فى سنن البيهقى بتقديم وتأخير وتغير يسير . ومن هذا علمت ان الصلوات كلها سقطت من الاصل وشئ من العبارة ايضا سقط منه والحديث مرفوع متصل من مسند ابن عباس و أبى سعيد رضى الله عنهم .

(١) سقط ما بين المربعين من الاصل وفيه هكذا الى توبة داود وشجرة بين يديّ - الخ وهو كما ترى ودعاء الشجرة كانت فى سجودها ، وفى الاصل ايضا ثم استوت وهو عندى تصحيف . لانه خلاف لما رواه الأئمة فى كتبهم .

(٢) لى فى سجودها . (٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب سجود القرآن) للإمام محمد الشيباني

واحدث [لى بها - ١] شكرا. قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: نحن احق [منها - ١] ان نسجد. [قال - ٢]: فقرأها فسجد.

قال محمد<sup>٢</sup> بن الحسن: فالسجود فى «ص» لا ينبغي ان يترك، وأما السجود فى المفصل فقد سجد فى ذلك قوم كثير.

أخبرنا أبو مالك النخعي قال حدثنا خارجة<sup>٣</sup> مولى ابن هاشم عن عبد الرحمن<sup>٤</sup> بن ابى لىلى قال: أمتنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الفجر قرأ سورة «يوسف» حتى اذا انتهى الى قوله «وابيضت عيناه من الحزن فهو كظيم» بكى<sup>٥</sup> حتى سالت دموعه ثم ركع ثم قام فقرأ «النجم» فسجد ثم قام فقرأ «الزلزلة».

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.
- (٢) ما بين المربعين سقط من الأصل وكذا ضمير السجدة وشئ من العبارة.
- (٣) هذا القول منقول من باب القراءة فى الصلاة ومتأخر عن الآثار التى بعده.
- (٤) هذه الآثار من باب القراءة مقدمه فى الأصل على قوله «قال محمد - الخ» والسياق يقتضى التأخر كما لا يخفى.
- (٥) لم اجد «خارجة مولى ابن هاشم» فى كتب الرجال، وفى اللسان «سازم مولى بنى هاشم» بالخاء المهملة والزاي المعجمة المكسورة والميم ثم هو روى عن عبد الرحمن بن ابى لىلى أم لا؛ وقد رواه الطحاوى عن ابى الأجرى عن ابى اسحاق عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابى لىلى قال: صلى بنا عمر بن الخطاب الفجر بمكة فقرأ فى الركعة الثانية بالنجم ثم سجد ثم قام فقرأ «اذا زلزلت» - اه؛ وقد نقلته كما هو فى الأصل.
- (٦) رواه عنه الطحاوى وروى من غير وجه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما هو عند الطحاوى والموطئ واليهيقي وغيرهم.
- (٧) وفى الأصل «بكى» والصواب «بكى».



اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن ابى سمية ان<sup>١</sup> ابا هريرة قرأ بهم « اذا السماء انشقت » فسجد فيها ، فلما انصرف حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد فيها .

اخبرنا قيس<sup>٢</sup> بن الربيع عن عاصم بن ابى النجود عن زر بن حبيش الأسدي قال: رأيت عمار بن ياسر على المنبر قرأ « اذا السماء انشقت » فنزل فسجد ثم صعد .

اخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن ابى النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال: عزائم سجود القرآن أربع: « آتة تنزيل » السجدة و« حتم تنزيل » السجدة، و« النجم »، و« اقرأ باسم ربك الذى خلق » .  
اخبرنا قيس بن الربيع عن ابى اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن ابى طالب مثله .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب بن موسى عن عطاء بن مينا<sup>٣</sup> عن ابى هريرة قال<sup>٤</sup>: انهم سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في « اذا السماء انشقت » وفي « اقرأ باسم ربك الذى خلق » .

اخبرنا مسعر بن كدام [ قال حدثنا ابو اسحاق السبيعي - ] قال حدثنا

- (١) هكذا في موطأ محمد ، وفي الأصل « عن ابى هريرة » والاول هو الأرجح .
- (٢) من ههنا الآثار التي سردها الامام محمد في باب القراءة في الصلاة بعد قوله المذكور « قال محمد بن الحسن : فالسجود في « ص » - الخ » فنبه - وهذا كله من اعجاز الكاتب .
- (٣) هكذا في مسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم ، وفي الأصل « عطاء بن قيس » وهو خطأ .
- (٤) سقط لفظ « قال » من الأصول وعند مسلم والبيهقى « قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » والحديث مروى عن ابى هريرة من طرق .
- (٥) وكان في الأصل « اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود =

كتاب الحجة (باب سجود القرآن) للإمام محمد الشيباني

عبد الرحمن بن الأسود [عن أبيه - ١] أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سجد في «إذا السماء انشقت».

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود أنهما كانا يسجدان في «إذا السماء انشقت» ثم سئل. فقال: أو أحدهما<sup>٢</sup>.

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن أبي اسحاق [عن الأسود بن يزيد - ٢] قال قرأ عمر بن الخطاب في صلاة الفجر سورة «يوسف» حتى إذا

= أن عمر - الخ ، وهو كما ترى فيه سقوط فان مسعرا يروى عن أبي اسحاق لا عن ابن الأسود وكذا عبد الرحمن وإن أدرك عمر لكن لا يروى عنه بل عن أبيه عن عمر ، وقدرناه عبد الرزاق في مصنفه كما في فتح الباري عن الأسود بن يزيد أن عمر بن الخطاب سجد - الخ فالروايان سقطا من السند ولذا زدنا الساقط بين المربعين فتنبه .

(١) وهو الأسود بن يزيد من ملازمي عمرو بن مسعود ومن جل أصحابهما وهو عند عبد الرزاق كما قلت ، وأبو اسحاق من رواة عبد الرحمن بن الأسود كما في التهذيب ؛ وقوله «عن أبيه» ساقط من الأصل .

(٢) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي «قال منصور أو أحدهما - اهـ» ويفهم بل يظهر من آثار الإمام أبي يوسف أنه قول علقمة بن قيس حيث قال يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة أنه قال : رأيت عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما يسجدان في «إذا السماء انشقت» فقلت : فأما اليقين فأحدهما - اهـ .

(٣) سقط من الأصول قوله «عن الأسود بن يزيد» فإن أبا اسحاق عن عمر مرسل فإنه يروى عن الأسود وأخيه عبد الرحمن بن يزيد وأنه عبد الرحمن بن الأسود كما في كتب الرجال .

أتى على « وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم » بكى وركع وسجد ثم قام فقرأ بالنجم فسجد ثم قام فقرأ « اذا زلزلت » .

### باب القراءة خلف الامام

قال ابو حنيفة: لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة ما يجهر فيه بالقراءة وما لا يجهر فيه بالقراءة .

وقال اهل المدينة: لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه ويقرأ خلفه فيما لا يجهر فيه بأمر القرآن وسورة كما يقرأ وحده .

وقال محمد بن الحسن: وكيف كانت القراءة خلف الامام فيما لا يجهر فيه .

قالوا: لأن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير ورافع بن جبير بن مطعم وابن شهاب كانوا يقرؤون خلف الامام فيما لا يجهر فيه الامام بالقراءة . قيل لهم: فهؤلاء كانوا عندكم اعلم وأوثق ام عبدالله بن عمر وجابر ابن عبدالله . قالوا: بل عبدالله وجابر .

قيل لهم: فقد اخبرنا<sup>١</sup> قتيبة عن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل هل يقرأ احد مع الامام قال: اذا صلى احدكم خلف الامام فحسبه قراءة الامام، زاد يحيى بن يحيى<sup>٢</sup> عن مالك: وإذا صلى وحده فليقرأ .

(١) الى هنا انتهت الآثار التي في باب القراءة في الصلاة وبعدها في الأصل باب سجود القرآن كما عرفت وانى ادخلت جميع الآثار في باب سجود القرآن وبعدها في النقل باب القراءة خلف الامام كما هو في الأصول بعد باب سجود القرآن فتنبه .

(٢) وهو في باب القراءة خلف الامام من موطأ محمد .

(٣) وهو الراوى عن مالك وبه اشتهرت نسخة موطأ مالك في بلادنا بلاد الهند =

قال: وكان<sup>١</sup> ابن عمر لا يقرأ مع الامام

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر ابن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل إلا وراء الامام.

فهذان افقه ممن اخذتم عنه القراءة و فقيهم روى الحديثين جميعا مع احاديث كثيرة من احاديث<sup>٢</sup> وترك قولكم<sup>٣</sup>.

= بموطأ يحيى و موطأ مالك و هو يحيى بن يحيى بن كثير ابو محمد الصمودى الليثي الأندلسي المتوفى سنة اربع وثلاثين ومائتين رحل الى مالك مرتين كما في الكتب والزيادة المذكورة موجودة في موطأ مالك، والظاهر ان هذا قول احد تلامذة الامام محمد او غيره ممن دونه كما لا يخفى.

(١) و هو عام يشمل الجهرية والسرية ولا يقيد بالجهرية الا بنص غير محتمل التأويل و هو مفقود وما رواه عبد الرزاق عنه كما في شرح الزرقاني فهو ليس بنص في المقصود قال ابن عبد البر: ظاهر هذا انه لا يرى القراءة في سر الامام ولا في جهره ولكن مالك قيده بترجمة الباب ان ذلك فيما جهر به الامام بما علم من المعنى ويدل على صحته ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهري عن سالم ان ابن عمر كان ينصت للامام فيما جهر فيه ولا يقرأ معه وهو يدل على انه كان يقرأ معه فيما أسر فيه - انتهى. وأنت تعلم ان هذا استدلال بالمفهوم المخالف فلا ينتهض حجة على المخالف وما رواه مالك في الموطأ وعنه الامام محمد في الموطأ وفي الحجة عام في السرية والجهرية وهو ظاهر فلا تلتفت تقليدا الا ما في التعليق المجدد و حواشي الحجة من جعل المفهوم مذهبه فانهم وتدبر.

(٢) كذا في الأصل، وقوله « من احاديث » ساقط من الهندية، ولعل بعض العبارة سقطت من الأصل بعد هذا يدل عليه سياق العبارة - والله اعلم.

(٣) قوله « وترك قولكم » كذا في الأصل، ولعله زائد لا حاجة اليه، ومع ذلك =

كتاب الحجة ( باب القراءة خلف الامام ) للامام محمد الشيباني

أرأيتم من رأى القراءة خلف الامام بأمر القرآن وسورة ان فرغ الامام من قراءته فركع<sup>١</sup> قبل ان يفرغ الرجل<sup>٢</sup> الذى خلفه من أم القرآن كيف ينبغى له ان يصنع أيقوم<sup>٣</sup> ام يتابع الامام؟ قالوا: بل يتابع الامام فى ركوعه .

قيل لهم: فان أبطأ بها عن ذلك او كان شيخا كبيرا فلم يقرأ شيئا حتى فرغ الامام [من القراءة-<sup>٤</sup>] وركع أيتبع الامام فيركع معه ام يقرأ ثم يتبعه؟ قالوا: بل يتبع الامام [فى ركوعه-<sup>٥</sup>] ويترك القراءة .

قيل لهم: فهذا يدل على انه لا قراءة خلف الامام اذا كانت القراءة يؤمر بتركها فى بعض المواضع .

اخبرنا عبيد الله<sup>٦</sup> بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: من صلى خلف الامام كفته قراءة الامام .  
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله<sup>٧</sup>

= فانه مخالف لمذهب مالك لانه قائل بقراءة ام القرآن خلفه فى السرية ، اللهم الا ان يكون مراده قراءة ام القرآن مع السورة وهو ليس بمذهب لمالك رحمه الله . قلت : وكان فى الاصل « اترك » وفى الهندية « وترك » .

(١) كذا فى الأصول بالفاء ، والاولى « وركع » بالواو .

(٢) كذا فى الاصل وهو الصواب ، وفى الهندية « رجل » بالتكثير .

(٣) اى يقف .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان فى الأصول « عبد الله » مكبرا وهو تصحيف والصواب « عبيد الله » مصفرا .

(٦) وكان فى الأصول « عن ابي عبد الرحمن بن شداد » وهو خطأ ، والصواب =

كتاب الحجة . ( باب القراءة خلف الامام ) للامام محمد الشيباني

ابن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة .

اخبرنا اسامة بن زيد المدني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال : كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام ، [ قال : ] فسألت القاسم بن محمد عن ذلك فقال : ان تركته<sup>١</sup> فقد تركه ناس يقتدى بهم وإن قرأت فقد قرأه<sup>٢</sup> ناس يقتدى بهم وكان القاسم ممن لا يقرأ .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل قال : سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام . قال : انصت فان في الصلاة شغلا و<sup>٣</sup> سيكفيك الامام ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وفيما يخافت فيه لا في الاولين ولا في الآخرين وإذا صلى وحده قرأ في الاولين

= ما في الموطأ وكتاب الآثار « عبد الله » وكنيته ابو الوليد ، وقد وقع في كتاب القراءة لليهقي ص ١٠٢ « عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابي الوليد عن جابر ، وهو غلط والصواب « عن عبد الله بن شداد ابي الوليد عن جابر ، بدون كلمة « عن » ، وأبو الوليد بدل من عبد الله وجابر هو ابن عبد الله الأنصاري صحابي ومن فهم غيره فقد وقع في الخط .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من الموطأ .

(٢) وفي الموطأ « تركت » بدون الضمير المنصوب .

(٣) وكان في الأصل و كذا في الموطأ « قرأ » بدون الضمير ولا بد منه .

(٤) « كذا في الأصل ، وسقطت الواو من الموطأ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « ذاك الامام » .

فاتحة الكتاب وسورة سورة ولم يقرأ في الآخرين شيئاً  
اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور عن ابي وائل عن عبد الله بن  
مسعود قال: انصت [ للقرآن - ١ ] فان في الصلاة شغلا وسيكفيك الامام .  
اخبرنا بكير بن عامر قال ٢: حدثنا ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس  
قال: لأن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام .  
اخبرنا اسرائيل قال حدثنا منصور ٣ عن ابراهيم النخعي قال: اول من  
قرأ خلف الامام كان ٤ رجلا ائهم .

- (١) وكان في الأصول «شيء» بالرفع، والصواب «شيئا» بالنصب.
- (٢) ما بين المربعين، ساقط من الأصل وإنما زدناه من الأصل الهندي وفي الموطأ «للقراءة» مكان «للقرآن».
- (٣) تأمل في هذا السند، قلت: وكذلك رواه الامام محمد في مؤلفه ايضا وروى الطحاوي عن حديج بن معاوية عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: ليت الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا، وروى عن ابراهيم عن علقمة نحوه، وروى ابن ابي شيبة عن ابي علي عن ايوب وابن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم قال قال الأسود: لأن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام واعلم انه يقرأ وروى عن هشيم عن عن اسماعيل بن ابي خالد عن وكبة عن الأسود وعن ابي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود انه قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا - اهـ . ف
- (٤) لفظ «قال» سقط من الأصل .
- (٥) في الأصل «ميمون» وهو غلط، والآثر في الموطأ وهو منصور بن المعتمر .
- (٦) وكان في الأصل «اول ما» والصواب ما في موطأ الامام محمد «اول من» .
- (٧) وكان في الأصل «ان رجلا» وهو تحريف، وفي الأصل الهندي «كان رجلا ائهم» والصواب ما في الموطأ «اول من قرأ خلف الامام رجل ائهم» .

اخبرنا اسرائيل<sup>١</sup> بن يونس قال حدثنا<sup>٢</sup> موسى بن ابي عائشة عن عبد الله ابن شداد بن الهاد قال: أمّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس<sup>٣</sup> في العصر، قال: فقراً رجل خلفه فتمزّه الذي يليه، فلما ان صلى قال: لِمَ غمزتني؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدّامك فكرهت ان تقرأ خلفه. قال: فسمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٤</sup>: من كان له امام فقراءة الامام له قراءة.

اخبرنا داود بن قيس الفراء<sup>٥</sup> قال اخبرنا<sup>٦</sup> بعض وُلْدِ سَعْدِ<sup>٧</sup> بن ابي وقاص انه ذكر له ان سعدا قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمرة. اخبرنا داود بن قيس الفراء<sup>٨</sup> قال اخبرني<sup>٩</sup> محمد بن عجلان ان<sup>١٠</sup> عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال: ليت في فم الذي يقرأ خلف الامام حجرا.

(١) وسقط من الموطأ لفظ «ابن يونس» وهو موجود في سند الحديث الأول.

(٢) وفي الموطأ «حدثني».

(٣) كذا في الأصل، ولفظ «الناس» ساقط من نسخة الموطأ.

(٤) لفظ «قال» ساقط من الموطأ. (٥) كذا في الأصل، وفي الموطأ «قال».

(٦) وكان في الأصل «الفزاري» والصواب «الفراء» بتشديد الراء كما هو في الموطأ والتهذيب، وزاد في الموطأ «المدني».

(٧) وفي الموطأ «اخبرني».

(٨) وكان في الأصل «بعض رواية» والصواب ما في الموطأ «بعض ولد سعد».

(٩) وكان في الأصل «الفزاري» والصواب «الفراء» ومر قبل.

(١٠) كذا في الأصل، وفي الموطأ «اخبرنا».

(١١) وفي السند انقطاع لأن ابن عجلان لم يدرك عمر.



كتاب الحجّة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

اخبرنا داود بن قيس المديني الفراء<sup>١</sup> قال حدثنا عمر<sup>٢</sup> بن محمد بن زيد عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت [ يحدّثه -<sup>٣</sup> ] عن جده<sup>٤</sup> انه قال : من قرأ مع<sup>٥</sup> الامام فلا صلاة له .

### باب متابعة الامام في الجلوس والقيام

قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل [ مريض -<sup>٦</sup> ] يصلي بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجرى .

وقال اهل المدينة : ليس العمل عندنا [ على -<sup>٧</sup> ] ان يصلي الامام بالناس جالسا اذا لم يستطع الامام ان يصلي [ بهم -<sup>٨</sup> ] قائما فليقدم غيره يصلي

(١) وكان في الأصل « الفزاري » وفي الموطأ « داود بن سعد بن قيس » والصواب ما كتبنا .

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب وفي الموطأ « عمرو » وليس بصواب ، وله ترجمة بسيطة في ج ٧ ص ٩٥ من التهذيب . (٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٤) وهو زيد بن ثابت ذكر في التهذيب ان موسى يروي عن جده زيد وكذا ذكره البخاري .

(٥) وفي الموطأ « خلف الامام » وما تكلم في بعض هذه الآثار الامام البخاري في جزء القراءة وغيره في غيره فلرده وجوابه موضع آخر ومن أراد مطالعة التعليق الممجد و امام الكلام وغيرهما من الكتب في هذه المسألة فليطالع معها آثار السنن وتنسيق النظام على مسند الامام وفصل الخطاب لشيخ الحديث محمد انور رحمه الله .

(٦) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول لكن وضع المسألة في المريض والخلاف والحديث وارد في ذلك فزدناه .

(٧) لفظ « على » ساقط من الأصول ولا بد منه فلذا زيد بين المربعين .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

كتاب الحجة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

بالناس وليقعد<sup>١</sup> [ هو -<sup>٢</sup> ] فليس<sup>٣</sup> من هيئة الناس ان يصلوا جلوسا ولم يفعل ذلك ابو بكر ولا عمر رضي الله عنهما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا . وقال محمد بن الحسن : قد رووا<sup>٤</sup> اهل المدينة حديثا هو على قول ابي حنيفة فكيف تركوه . ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه [ عن عائشة -<sup>٥</sup> ] ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في مرضه فأق

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ويقعد » .

(٢) لفظ « هو » ساقط من الأصل موجود في الهندية .

(٣) وقوله « فليس » كذا في الأصول ، والاولى ان يكون بالواو .

(٤) وفي ج ١ ص ٨١ من المدونة « قال ومن نزل به شيء وهو امام قوم حتى صار لا يستطيع ان يصلي بهم إلا قاعدا فليستخلف غيره يصلي بالقوم ويرجع هو الى الصف فيصلى بصلاة الامام مع القوم قال وسألنا مالكا عن المريض الذي لا يستطيع القيام يصلي جالسا ويصلي بصلاته ناس قال : لا ينبغي لأحد ان يفعل ذلك - انتهى » وراجع شرح الزرقاني ومعاني الآثار للطحاوي .

(٥) كذا في الأصول « رووا اهل المدينة » ، وهو صحيح عند اهل الكوفة وله نظائر في

كتب الامام محمد . ف

(٦) وأظن أن قوله « عن عائشة » ساقط من الأصل سهو الناسخ وإلا فهو من مسندها كما عند البخاري ومسلم وابن ماجه من طريق عبد الله بن نمير عن هشام عن ابيه عن عائشة به - الخ ، ثم اعلم ان الامام ابا حنيفة قال بهذا الحديث ثبت نسخ ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله حين سقط صلى الله عليه وسلم لجحش شقه الأيمن من حديث انس وجابر وعائشة وأبي هريرة وفيه « إذا صلى الامام جلوسا فصلوا جلوسا اجمعون » والحديث في كتب القوم قال الترمذي وقد ذهب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا الحديث منهم جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وابو هريرة وغيرهم ، وبهذا الحديث يقول احمد وإسحاق وقال بعض اهل العلم إذا صلى الإمام =

كتاب الحجّة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

= جالسا لم يصل من خلفه الا قياما فان صلوا قعودا لم يجزهم وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس وابن المبارك والشافعي - اهـ . قلت : هو رواية عن مالك وإلا فالمشهور من مذهبه أنه لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعدا ولا قائما وتفصيله في المدونة وشرح الزرقاني وغيرهما وكذا في مذهب احمد شيء من التفصيل كما في فروعه من الروض وغيره لا تصح امامة العاجز عن القيام لقادر عليه إلا امام الحبي الراتب المرجو زوال علته لئلا يفضى الى ترك القيام على الدوام ويصلون وراءه حلوسا بدا ولو كانوا قادرين على القيام وتصح الصلاة خلفه قياما والافضل لامام الحبي ان يستخلف اهـ . وفي صحيح البخارى فى ج ١ ص ٩٦ من باب انما جعل الامام ليؤتم به وصلى النبي صلى الله عليه وسلم فى مرضه الذى توفى فيه بالباس وهو حالى قال ابو عبد الله قال الحميدى : قوله فاذا صلى حالسا فصلوا حلوسا هو فى مرضه القديم ( اى فى وقت سقوطه عن الفرس ) ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالسا والباس خلفه قياما لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وقال الحافظ العيني فى ج ٢ ص ٧٥٠ من عمدة الفارى : ويفهم من هذا الكلام ان ميل البخارى الى ما قاله الحميدى ( شيخه تليذ الشافعي ) وهو الذى ذهب اليه ابو حنيفة والشافعي والثوري وابو ثور وجمهور السلف ان القادر على القيام لا يصلى وراء القاعد إلا قائما ؛ وقال المرغيناني : الفرض والنفل فيه سواء وقوله انما يؤخذ الى آخره اشارة الى ان الذى يجب به العمل هو ما استقر عليه آخر الأمر من النبي صلى الله عليه وسلم ولما كان آخر الأمرين منه صلى الله عليه وسلم صلاته قاعدا والباس وراءه قيام دل على ان ما كان قبله من ذلك مرفوع الحكم - انتهى . ومن ههنا ظهر لك بطلان ما قال ابن ابى شية فى مسألة السادس والعشرين المتعلقة بامامة الجالس بعد رواية حديث انس وعائشة وجابر وأبي هريرة من كتاب الرد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يؤم الامام وهو جالس - اهـ . فانك قد عرفت ان الامام لم يقل بذلك بل قال بجوازه فهذه =

كتاب الحجة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

فوجد<sup>١</sup> ابا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر<sup>٢</sup> ابو بكر فأشار اليه

= النسبة على الارسال و الاطلاق غلط محض والعجب منه ان ما قال به مالك في المشهور عنه يعزوه الى ابي حنيفة مع انه ليس بمتفرد في ذلك بل معه الثوري ومالك في رواية وابو تور والشافعي وجمهور السلف وبه صرح النووي ايضا في شرح مسلم والقادر على القيام لا يجوز امامته قاعدا وهو مذهبه ولم يدر ابن ابي شيبة ان ما قاله الامام ابو حنيفة هو ما استقر عليه آخر امره صلى الله عليه وسلم من القعود وقيام الناس خلفه وهو في الصحيحين عن عائشة وهو الناسخ لما رواه ابن ابي شيبة من حديث انس وجابر وعائشة في سقوطه صلى الله عليه وسلم عن الفرس فأين هذا من ذلك بل تراءى ابن ابي شيبة حديث عائشة رضى الله عنها في مرضه صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى وقد فصلته في جوابي عن كتاب الرد قال النووي في شرح مسلم قال ابو حنيفة والشافعي وجمهور السلف: لا يجوز للقادر على القيام ان يصلي خلف القاعد الا قائما واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته بعد هذا قاعدا وأبو بكر والناس خلفه قياما وان كان بعض العلماء زعم ان ابا بكر رضى الله عنه كان هو الامام والنبي صلى الله عليه وسلم مقتد به لكن الصواب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام وقد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحا او كالصرح - انتهى - ومن ههنا ظهر لك بطلان ما قاله ابن حبان في صحيحه الذي نقله الزيلعي في نصب الراية والسيوطي في قوت المعتزلي وقد شغب به من كان عديم البصيرة ودأب ابن حبان في تهوره في اثبات ذلك مكشوف الحال وليس هذا موضعه وقد اوضح الحافظ الزيلعي في نصب الراية بما يشق ويكفي في مسألة الباب فراجع ج ٢ ص ٤١ منه وقد نقلته في جوابي عنه .

(١) وفي الاصول « فأتى ابي بكر » والصواب « فوجداه فأتى الى بكر فسقط : الى » .

(٢) وكان في الاصول « فاستأذن ابو بكر » وما كتبت في موطأ مالك .

كتاب الحجّة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كُنْ<sup>١</sup> كما انت فجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى جانب<sup>٢</sup> ابي بكر فكان<sup>٣</sup> ابو بكر يصلي بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ وهو جالس -<sup>٤</sup> ]<sup>٥</sup> ويصلي الناس بصلاة ابي بكر<sup>٦</sup>.

فهذا الحديث يوافق قول ابي حنيفة . وأهل المدينة هم الذين روه<sup>٧</sup> فكيف تركوه؟ قالوا: لعل هذا نسخ .

ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى جنب ابي بكر فضلى ابو بكر قائما وصلى الناس بصلاة ابي بكر قياما .

(١) وفي موطأ مالك « رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٢) وفي موطأ مالك « ان كما انت » وليس فيه لفظ « كن » .

(٣) وفي موطأ مالك « الى جنب » : وفي ص ٩١ من صحيح البخارى في باب حد المريض ان يشهد الجماعة في مرض الوفاة ثم اتى به حتى جلس الى جنبه فقيل للأعمش فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته والناس يصلون بصلاة ابي بكر فقال برأسه نعم رواه ابو داود عن شعبة عن الأعمش بعرضه وزاد ابو معاوية جالس عن يسار ابي بكر فكان ابو بكر يصلي قائما - انتهى . وهذا هو الصحيح وزيادة ابي معاوية قاطعة عرق النزاع في كونه صلى الله عليه وسلم اماما او مأموما واليسار موقف الامام اذا كان خلفه رجل وكان ابو بكر في يمين النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقف الفرد من الامام ، وما وقع في ابن ماجه « جلس الى يمينه » وهو غلط ولا يلزم منه مخالفة موقف الامام وكونه مأموما وكلاهما خلاف الواقع فاحفظ .

(٤) وكان في الاصل « وكان » والصواب « فكان » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصل ، وإنما زدناه من موطأ مالك .

(٦) كذا في الاصل ، وفي موطأ مالك « وكان الناس يصلون بصلاة ابي بكر » .

(٧) وكان في الاصل « روه » من غير ضمير النصب .

كتاب الحجة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

قيل لهم : فهذا كان فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه فأى شيء نسخته ؟

قالوا : ألا ترى ان هذه صلاة فيها امامان : النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام لأبي بكر وأبو بكر امام للناس فكيف يجوز هذا لغيره ' صلى الله عليه وآله وسلم .

قيل لهم : انما الامام في هذه الصلاة كلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ابا بكر جعل علما لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقربه كي يعلم الناس اذا ركع ابو بكر او سجد ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ركع او سجد وانما كان ' هذا في صلاة الفجر وانما كان الناس قبل ذلك يكبرون بتكبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما ضعف عن ذلك استمع ابا بكر ولم يقدر على ان يسمع الناس وأسمع ابو بكر الناس .

(١) وكان في الأصل « لغير » وفي الهندية « لغيره » والكل تصحيف ، والصواب « لغيره » .  
(٢) يشهد له ما رواه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث ، لكن يخالفه صريح ما أخرجه البخاري في باب « انما جعل الامام ليؤتم » عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وفيه ثم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين احدهما العباس لصلاة الظهر وأبو بكر يصلي بالناس - الحديث ، فهذا فيه صلاة الظهر مصرح بها ؛ وراجع عمدة القاري وفتح الباري ج ٢ ص ١٤٥ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٢٥١ وغيرها من الشروح . واعلم ان حديث ابن ماجه دليل على ان الفاتحة خلف الامام ليست بفرض فانه صلى الله عليه وآله وسلم اخذ القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث ، ولا اقل من ان تفوته بعض الفاتحة فهو مفيد لنا في القراءة خلف الامام - تدبر .

كتاب الحجة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن: قول اهل المدينة في هذا احب الى من قول ابي حنيفة وإن كنت احتججت<sup>١</sup> لأبي حنيفة بحجته ثابتة لم تر<sup>٢</sup> اهل المدينة يخرج<sup>٣</sup> منها ولكنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يؤمن الناس احد<sup>٤</sup> بعدى جالسا، ولم يبلغنا ان احدا من أئمة الهدى ابي بكر<sup>٥</sup> ولا عمر وعثمان ولا علي ولا غيرهم أموا جلوسا؛ فأخذنا بهذا لأنه اوثق

- (١) كذا في الأصل وهو الصواب. وفي الأصل الهندي «احتججت» وهو تصحيف.  
(٢) كذا في الأصل، ولفظ «تر» بعد «لم» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو الناسخ.  
(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، ويمكن ان يكون الصواب «المخرج منها» وفي الأصل الهندي هذه العبارة مصحفة.  
(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «احل» وهو غلط؛ وقد اسنده الامام في الموطأ

قال محمد: اخبرنا اسرائيل بن يونس عن ابي اسحاق السبيعي عن جابر بن يزيد الجعفي عن عامر الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن الناس احد بعدى جالسا. فأخذ الناس بهذا - اهـ. راجع باب صلاة القاعد من موطأ محمد؛ والصواب في الاسناد ما كتبه. وما في الموطأ زيادة من اصحاب الامام محمد الرواة عنه الموطأ فاشتبه الأمر والتبس حال السند - تأمل. وعندى قوله فأخذ الناس بهذا مقولة الامام محمد لا الشعبي والمرسل في نج ١ ص ٨١ من المدونة وحدثني عن علي عن سفيان عن جابر بن يزيد عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يؤمن الرجل القوم جالسا - اهـ. وكذا في شرح الزرقاني للحديث جابر الجعفي عن الشعبي مرفوعا: لا يؤمن احد بعدى جالسا - اهـ. وكذا قول محمد قبل رواية الحديث وقوله قد جاء ما قد نسخه كله دليل على انه قول محمد رحمه الله - تدبر.

- (٥) وفي الأصول «ابو بكر» تصحيف، والصواب «ابي بكر» لأنه مجرور.

كتاب الحجّة ( باب متابعة الامام في الجلوس والقيام ) للامام محمد الشيباني  
وليس الصلاة في فضلها خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالصلاة  
خلف غيره .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان  
فقيها قارئا للقرآن وإن يؤم غيره أحب الى . وقال اهل المدينة : يكره ان  
يتخذ اماما يلزم ذلك فاما ان يؤم اصحابه اذا احتاج اليه لسفر او حضر<sup>١</sup>  
فلا بأس بذلك<sup>٢</sup> .

وأخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن داود بن ابى هند عن الحسن البصرى  
انه قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والاعرابى والمملوك .  
أخبرنا محمد بن ابان<sup>٣</sup> عن حماد عن ابراهيم قال : لا بأس بأن يؤم القوم  
ولد الزنا والاعرابى والمملوك اذا كانوا يقرؤون القرآن<sup>٤</sup> .

(١) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « ان يتخذ » وفى ج ١ ص ٨٥ من  
المدونة وقال مالك : اكره ان يتخذ ولد الزنا اماما راتباً - اهـ . قال ابن وهب عن  
مالك عن يحيى بن سعيد : ان رجلاً كان لا يعرف والده كان يؤم قوما بالعقيق فنهاه  
عمر بن عبد العزيز - اهـ . وزاد فى الموطأ قال مالك : وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف  
ابوه - اهـ . وراجع ج ١ ص ٢٤٨ من شرح الزرقانى .

(٢) كذا فى الأصل ، ولعل الصواب « او لمرض » والله اعلم .

(٣) وسقط من الأصل قول الامام محمد ، وكذا الاستدلال منه بالآثار لقول الامام  
ابى حنيفة كما لا يخفى وهذان الاثران اللذان وضعتهما ههنا إنما هما من باب التشهد  
والسلام فانهما كانا فى غير موضعهما كما لا يخفى على الواقف فأدرجتهما ههنا .

(٤) « بن صالح » على دأب الكتاب .

(٥) الى هنا تم الاثران كانا فى باب التشهد الذى بعد الباب المذكور .



كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

## باب التشهد والسلام والصلاة

### على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال ابو حنيفة رحمه الله في التشهد بقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه الذي روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال اهل المدينة في التشهد : التحيات لله الزاكيات<sup>١</sup> لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال محمد بن الحسن : قد اختلف الناس في التشهد وليس في التشهد شيء اوثق من حديث عبد الله بن مسعود لأنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يكره ان يزيد<sup>٢</sup> فيه حرفا [ او ينقص منه حرفا -<sup>٣</sup> ] وكان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن وقد قيل لبعضهم<sup>٤</sup> : اقول

(١) وكان في الأصول « والزاكيات » بالواو ، وفي موطأ مالك ومحمد بدون الواو وهو الأصح .

(٢) وفي الموطأ وكتاب الآثار لأبي يوسف وكتاب الآثار لمحمد « ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف » بالفعل المجهول في الموضعين وبناء على المعروف يرجع الضمير الى ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الكتب المذكورة فزدناه .

(٤) هو علقمة على ما في كتاب الآثار لأبي يوسف ص ٢٦٩ عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه علم رجلا التشهد فجعل الرجل يقول : بسم الله =

بسم الله

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

بسم الله قال: [ قل - ١ ] التحيات لله كراهية ان يزيد<sup>٢</sup> فيه حرفا او ينقص حرفا  
فليس احد جاء من التشهد بأوثق مما جاء به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .  
اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن شقيق بن سلمة  
عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا تشهدنا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
= وبالله وجعل علقمة يقول: التحيات وجعل يقول في آخرها: اشهد ان لا اله  
الا الله وحده لا شريك وجعل علقمة يقول: اشهد ان لا اله الا الله - هـ . وفي  
كتاب الآثار لمحمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قلت: اقول بسم الله  
التحيات لله: قال محمد: وبه نأخذ لا نرى ان يزداد في التشهد ولا ينقص منه حرف  
قال: وهو قول ابى حنيفة - هـ . وبه علم انه قول ابراهيم لحامد والارجح ما في آثار  
ابى يوسف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في الآثار .

(٢) كذا في الأصول، وفي موطأ الامام محمد قال: كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
يكبره ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف، وفي ج ١ ص ١٥٧ من شرح معاني  
الآثار للطحاوي عن سفيان عن اسحاق بن يحيى عن المسيب بن رافع قال سمع عبد الله  
رجلا يقول في التشهد: بسم الله التحيات لله، فقال له عبد الله: أنا كل وعن الثوري عن  
منصور عن ابراهيم ان الربيع بن خيثم لقي علقمة فقال انه بدا لي ان ازيد في التشهد  
« ومغفرته، فقال له علقمة: تنتهي الى ما علمناه، وعن زهير عن ابى اسحاق قال: أتيت  
الأسود بن يزيد فقلت: ان ابا الأحوص زاد في خطبة الصلاة « والمباركات، قال:  
فأته وقل له ان الأسود ينهاك ويقول لك ان علقمة بن قيس تعلهن من عبد الله كما  
يتعلم السورة من القرآن عدمن عبد الله في يده ثم ذكر تشهد عبد الله - انتهى . وبهذا  
ظهر مأخذ قول ابراهيم لحامد فاحفظه .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قلنا: السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل<sup>١</sup>، قال: فأقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجهه وقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام وقولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا عبده ورسوله .

اخبرنا<sup>٢</sup> ابو معاوية المكفوف عن الاعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا جلسا في الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: السلام على الله من قبل عباده سلام<sup>٣</sup> على جبرئيل سلام على ميكائيل سلام<sup>٤</sup> على فلان سلام على فلان فسمعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٥</sup>: ان الله هو السلام فاذا جلس احدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فاذا قالها اصاب كل عبد صالح في السماء

(١) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في شرح معاني الآثار: السلام على جبريل السلام على ميكائيل - اهـ . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد بن عمار: السلام على الله السلام على جبرئيل السلام على رسول الله - الحديث .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب « فأقبل علينا » وعند الطحاوي في هذه الروايات « فالتفت إلينا » . (٣) أخرجه مسلم بهذه الطريق .

(٤) وفي البخاري « السلام على جبرئيل وميكائيل وفلان وفلان » - اهـ، وعند مسلم « السلام على الله السلام على فلان » .

(٥) عند مسلم « السلام على فلان » .

(٦) وفي الأصول « قال » والآنسب « فقال » .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني  
والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يتخير  
بعد من الدعاء [ ما شاء - ١ ] .

أخبرنا محل بن محرز الضبي عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود<sup>٢</sup>  
قال: كان الناس يصلون خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قائل  
من القوم: السلام على الله قال: فلما<sup>٢</sup> قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاته

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من صحيح مسلم، وفي البخاري «ثم  
ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو» زاد أبو داود فيدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر  
«فليدع به» ولا يباحق عن عيسى عن الأعمش «ثم ليتخير من الدعاء ما أحب» وفي رواية  
منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات «ثم ليتخير من الثناء ما شاء» ونحوه لمسلم  
بلفظ من المسألة - قاله الحافظ في الفتح .

(٢) وبهذا الاستاد أخرجه محمد في الموطأ ص ١١١ «قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام على الله فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته  
ذات يوم ثم أقبل علينا فقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن  
قولوا» - الحديث . وفي الموطأ «عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي» والصواب  
«شقيق بن سلمة بن وائل» .

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله «فالتفت» ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة ونحوه  
في رواية حصين عن أبي وائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بلفظ «فسمعه  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال قولوا» لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة  
المحل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة، ولفظه «فلما أنصرف النبي  
صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه» وفي رواية عيسى بن يونس أيضا «فلما أنصرف من  
الصلاة» - اهـ . وكذا محل بن محرز الضبي عن شقيق وكذا حماد بن أبي سليمان عن شقيق  
كما عرفت من المتن .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قال: من القائل السلام على الله؟ فإن الله هو السلام ولكن قولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله؛ وبما<sup>١</sup> رواه أبو معاوية ومُجَلُّ<sup>٢</sup> نأخذ في قوله<sup>٣</sup> والطيبات واو<sup>٤</sup>.

ويروى أن محمد بن أبان بن صالح أوهمهما<sup>٥</sup> في حديثه الأول.

وبه أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن الحسن بن الحر<sup>٦</sup> عن القاسم بن مخيمرة قال: أخذ علقمة يدي قال علقمة: أخذ ابن مسعود يدي قال عبد الله:

(١) وكان في الأصل «ما» وهو تصحيف، والصواب «بما» ف؛ وفي العبارة خلل لا يتضح معناها حتى الاتضاح روى أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق ومجل بن محرز عن شقيق كما عرفت.

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «في قولها» أو يرجع الضمير إلى كل واحد منهما أو يرجع إلى عبد الله بن مسعود أو إلى شقيق - والله أعلم؛ وقوله «واو» مرفوع في الأصول.

(٣) كذا في الأصول «أوهمهما» بضمير المثني المنصوب، ولعل الصواب «أوهمها» بتأنيث الضمير والضمير راجع إلى الواو وعلى كل حال العبارة محذلة المبني والمعنى كما لا يخفى على الأعلى والأدنى ولم أفهمه حتى التفهم لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - والله أعلم؛ وفي شرح معاني الآثار للطحاوي وحجة أخرى أنا قد رأينا عبد الله شدد في ذلك حتى أخذ على أصحابه بالواو فيه كي يوافقوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نعلم غيره فعل ذلك فما روى عن عبد الله فيما ذكرنا ما حدثنا أبو بكرة قال ثنا أبو أحمد قال ثنا سفيان عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يأخذ علينا بالواو في التشهد - اهـ.

(٤) وفي الأصل «الحسن ابن الحسن» وهو تصحيف.

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي فقال: إذا جلست في الصلاة فقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، فإذا قلت: ذلك فقد فرغت

(١) قوله « فإذا قلت ذلك - الخ » هذه الزيادة في حديث ابن مسعود رواها جماعة من أصحاب زهير عن الحسن عن القاسم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم عبد الله بن محمد النخعي عند أبي داود وأبو عثمان وأحمد بن يونس عند الطحاوي وأبو نعيم عند الطحاوي والدارمي وموسى بن داود عند الدارقطني وأبي داود الطيالسي في مسنده ويحيى بن آدم عند أحمد في مسنده ويحيى بن يحيى عند البيهقي فقد تابع كلهم محمد بن إبان في ذكر هذه الزيادة وجعلها من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواها شاذان بن سوار عن زهير بإسناده عند الدارقطني والبيهقي وجعلها من كلام ابن مسعود فقال في آخر الحديث قال عبد الله: فإذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصلاة فإن شئت أن تقوم فقم - الخ - ورواها غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر بإسناده وقال في آخره قال ابن مسعود: فإذا فرغت - من هذا الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما وروى الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده من حديث حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر بإسناده ولم يذكر الزيادة قال الدارقطني وتابعه أي الحسين بن علي الجعفي على ترك الزيادة ابن عجلان ومحمد بن إبان عن الحسن بن الحر ثم أسند حديث ابن عجلان عن الحسن كذا قال الدارقطني؛ قلت: وهذا كتاب الحجة بمرأى منك فقيهه أن محمد بن إبان ذكر الزيادة في الحديث والظاهر من كلام ابن حبان الذي نقله المحدث الكبير في نصب الراية أن محمد بن إبان ذكر الزيادة في الحديث حيث قال ثم أخرجه (أي ابن حبان) عن حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر به وفي آخره قال الحسن وزادني محمد بن إبان بهذا الإسناد =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

من تلك<sup>١</sup> صلاتك ان شئت ان تقوم ققم، وبهذا نأخذ الا ان<sup>٢</sup> في اثره السلام، وقال ابو حنيفة رحمه الله: السلام في الصلاة مرتين<sup>٣</sup>: يسلم الامام عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يسلم عن يساره: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته<sup>٤</sup>.

= قال: فاذا قلت هذا فان شئت ققم - الخ. فغاية ما يقال ان الرواية عنه مختلفة وأما ما ذكر من رواية شاذة فهو من قبيل اعلال رواية الجماعة من الثقات برواية ثقة واحدة وبمثل هذا لا يعلل رواية الجماعة الذين جعلوا هذه الزيادة من الحديث وذكرها متصلا به فالمصير الى انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فرفعها مرة وأوقفها أخرى وأفتى بها أخرى وأولى من جعله كلام ابن مسعود وتخطئة الجماعة الثقات الذين وصلوها وجعلوها من الحديث هذا وفي هذا كفاية وللبيسط موضع آخر - اهـ.

(١) وكان في الأصل « من ذلك صلاتك » وهو مصحف، والصواب « تلك » لأن الإشارة الى الصلاة.

(٢) ولعله يعني وان تمت الصلاة به لكن بقي بعد خروجه من الصلاة بالسلام ولم يتعرض الامام لشيء آخر في البيان فافهم.

(٣) يشير الى خلاف في ذلك بين الأئمة بل بين الصحابة رضى الله عنه لعارض الاخبار بالظاهر في ذلك.

(٤) قوله « وبركاته » هذه زيادة جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح، وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وفي الحاوى القدسي وهو حسن كما في ج ١ ص ٣٦٩ من رد المختار فما في الدر المختار وغيره من المتن وانه لا يقول هنا « وبركاته » - اهـ يغير تعبيره الى ما يناسب الحديثين وقول الامام وجعله التورى بدعة ورد المحقق ابن امير حاج في الحلية شرح المنية فعليك بها.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

وقال أبو حنيفة: إذا سلم الإمام التسليمة الأولى نوى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة فإذا سلم عن يساره نوى من عن يساره من الرجال والنساء والحفظة<sup>٢</sup> و [ يسلم -<sup>٤</sup> ] المأموم كسلام الإمام عن يمينه وعن يساره وينوى في السلام كما نوى الإمام. قال: فإن كان الإمام في الجانب الأيمن نواه في التسليمة الأولى وإن كان في الجانب الأيسر نواه في التسليمة الثانية.

وقال أهل المدينة: سلام الإمام من الصلاة السلام عليكم [ ورحمة الله -<sup>٧</sup> ] مرة واحدة.

(١) وفي الأصل «على» والصواب «عن»، وقوله هذا يشير إلى أنه ينوى من معه في صلاته وهو قول الجمهور، وقيل من معه في المسجد وقيل أنه يعم كسلام التشهد - حلية، ووقع تصريح الإمام بنية النساء أيضا وبه صرح محمد في الأصل وما في كثير من الكتب من أنه لا ينويهن في زماننا مبنى على عدم حضورهن الجماعة فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر خنثى أو صبيان نواهم أيضا - حلية وبحر، لكن في الهر أنه لا ينوى النساء وإن حضرن لكرامة حضورهن - اهـ. وعندى لا يعول عليه لأن الإمام قائل بذلك مع أن مذهبه عدم حضور النساء في الجماعات كما في كتب الفقه - تدبر.

(٢) كذا في الأصل، والأحسن أن يكون «وإذا» بالواو.

(٣) بلانية عدد معين للاخلاف فيه وبماه في شروح المنية (رد المختار).

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، والصواب إثباته يدل عليه سياق العبارة.

(٥) كذا في الأصل، وقوله «فإن» سقط من الأصل الهندي وهو من سهو الناسح.

(٦) ونواه فيها لو كان الإمام محاذيا ونوى المنفرد الحفظة فقط وتماه في كتب الفقه.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، زيد لدلالة السياق عليه.



كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : الآثار في التسليمتين كثيرة معروفة<sup>١</sup> . وقال محمد بن الحسن [ قال ابو حنيفة رضى الله عنه -<sup>٢</sup> ] الصلاة على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان يقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد و<sup>٣</sup> بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد .

وقال : بلغنا<sup>٤</sup> نحو ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخبرنا مالك ابن انس بنحو ذلك . وقال مالك بن انس : العمل عندنا على ذلك الا انه نقص عن ذلك فلم يقل فيه كما<sup>٥</sup> صليت على آل ابراهيم ، ولكنه

(١) ستأتى في هذا الباب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزيد لدلالة السياق عليه .

(٣) لعل كلمة « اللهم » سقطت قبل الواو من الأصل ، الوجدان يحكم بذلك .

(٤) اى محمد بن الحسن .

(٥) وكان في الأصل « من نحو ذلك » بزيادة « من » ، والصواب « نحو ذلك » بلا « من » وأحاديث تشهد ابن مسعود رواها الامام ابو حنيفة كما في عقود الجواهر وجامع المساييد وآثار ابى يوسف وحديث ابى حميد الساعدي و أبى مسعود الأنصاري في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم رواه الامام محمد في باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ص ١٦٠ من الموطأ من طريق مالك عن عبد الله بن ابى بكر عن ابيه عن عمرو بن سليم الزرقى عن ابى حميد الساعدي مرفوعا وعن مالك عن نعيم بن عبد الله المجرم عن محمد ابن عبد الله الأنصاري عن ابى مسعود الأنصاري مرفوعا بنحو ما في الحجة والسائل عنه ابو النعمان بشير بن سعد رضى الله عنهم .

(٦) قلت : وفي حديث ابى حميد الساعدي الذى في الموطأ : قالوا يا رسول الله كيف نصلى عليك ؟ قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى ازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم =

قال

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

قال ' كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم [ وعلى آل ابراهيم -<sup>١</sup> ] في العالمين انك حميد مجيد<sup>٢</sup>.

اخبرنا يونس<sup>٣</sup> بن ابي اسحاق وسلام بن سليم<sup>٤</sup> كلاهما عن ابي اسحاق

= وبارك على محمد وعلى ازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد - اهـ .  
وفي حديث ابي مسعود الأنصاري فقال بشير بن سعد ابو النعمان : امرنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله ! فكيف نصلي عليك ؟ فصمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا انا لم نسأله قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . والسلام كما قد عرفتموه ، قال محمد : كل هذا حسن - انتهى . ففي هذا وما في الحجّة تغاير كما لا يخفى .

(١) وهو موافق لما في موطأ مالك في شرح الزرقاني ج ١ ص ٣٠٠ . اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . - اهـ . قال الزرقاني : وفي رواية بدون لفظ ' آل ، في الموضعين ، وقال نقلا عن الحافظ ان ذكر محمد و ابراهيم وذكر آل محمد وآل ابراهيم ثابتة في اصل الحديث وانما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر - انتهى . فلا بد من تغيير ما في موطأ الامام محمد تصحيحا له فانهم .

(٢) قوله ' وعلى آل ابراهيم ، من سهو الناسخ لأن الامام محمد رواه في الموطأ وليس فيه ' وعلى آل ابراهيم ، وكذلك هو في موطأ الامام مالك . ف

(٣) اسقطت مسألة الكلام في الصلاة من النقل وهي تجيء بعد ان شاء الله .

(٤) الامام محمد يروي عن اسرائيل بن يونس كثيرا كما في الموطأ والحجّة ويونس بن ابي اسحاق ايضا شيخ له وكان محمد عند موت يونس بن اسحاق ابن ثلاث وعشرين سنة فانه مات سنة ثمان وخمسين ومائة كما في التهذيب .

(٥) وكان في الاصل ' سلام بن سليمان ' وعدى هو تصحيف ' سليم ' فان ' سلام =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

عن شقيق بن سلة أبي وائل<sup>١</sup> قال: صليت خلف علي بن أبي طالب فسلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله.

أخبرنا سليمان<sup>٢</sup> عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب [ العبدى ] قال: صليت خلف عمار بن ياسر فسلم عن يمينه وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله<sup>٣</sup>.

= ابن سليم، الحنفى الحافظ الكوفى شيخ محمد كما فى الحجّة وغيرها وهو الراوى عن أبى اسحاق السيسى كثيرا كما فى التهذيب وغيره من كتب الحديث ويمكن أن ما فى الحجّة صحيح غير مصحّف فهو «سلام بن سليمان أبو المنذر الكوفى البصرى القارى» وهو أيضا روى عن أبى اسحاق السيسى كما فى ميزان الاعتدال وترجمته فى التهذيب والميزان وهو صدوق من رجال أبى داود والنسائى والترمذى.

(١) وكان فى الأصل «عن أبى وائل» بزيادة كلمة «عن» وشقيق بن سلة هو أبو وائل، أو يكون هكذا «عن شقيق بن سلة بن وائل» باسقاط «عن» و«أبى» - تدبر.

(٢) هكذا فى الأصول من غير نسبة ولعله «سليمان بن بلال التيمى» أو «سلام بن سليمان الكوفى» المقدم أو «سلام بن سليم الحنفى»؛ والآثر فى المحلى ج ٤ ص ١٣١ عن حارثة بن مضرب عن عمار به وهو عند الطحاوى ج ١ ص ١٦٠ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبى اسحاق عن حارثة بن مضرب قال كان عمار أميرا علينا سنة لا يصلى صلاة إلا سلم عن يمينه وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله - انتهى. وشعبة أيضا شيخ محمد بن الحسن - قده.

(٣) لعل «السلام عليكم ورحمة الله» الثانى سقط من قلم الناسخ، وهو موجود عند الطحاوى وغيره كما عرفت فعلى هذا ازدياده ارجح وأحرى.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا خالد بن عبد الله عن اسماعيل بن سميع<sup>١</sup> عن أبي رزين<sup>٢</sup> عن علي بن أبي طالب أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ويجعل الأولى<sup>٣</sup> منهما ارفع من اليسرى .

أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كَأَنِّي انظر إلى يَاضٍ عَرَضَ وَجْهَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي التَّسْلِيمَةِ الْيُسْرَى .

وَأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن أبي رزين<sup>٤</sup> وأبي وائل<sup>٥</sup>

(١) الحنفى أبو محمد الكوفى يافع السابري .

(٢) وهو عبد الطحاوى « عن سليمان بن شعيب عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين قال : صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فسلم عن يمينه وعن يساره ؛ وعن حسين بن نصر عن أبي نعيم عن سفيان عن عاصم عن أبي رزين قال كان علي يسلم عن يمينه وعن شماله قيل لسفيان : علي ؟ قال : نعم ؛ وعن ابن مرزوق عن بشر بن عمر عن شعبة عن عاصم عن أبي رزين قال : صليت خلف علي وعبد الله رضي الله عنهما فسلمنا تسليمتين » - انتهى .

(٣) وعليه العمل في المذهب ، قال : في الدر المختار وسنن جمل الثاني اخفض من الأول خصه في المنية بالامام وأقره المصنف - ٥١ . والتفصيل في رد المختار ج ١ ص ٣٦٩ .

(٤) الحديث رواه أبو الأحوص والأسود بن يزيد وعلقمة بن قيس عن ابن مسعود كما في كتب الحديث وهم شيوخ إبراهيم - راجع المحلى والطحاوى وسنن البيهقي والنسائي والترمذى وابن ماجه وغيرها .

(٥) ذكره البيهقي في السنن وهو عند الطحاوى كما عرفت .

(٦) وفي الأصول « عن أبي رزين عن أبي وائل ، بزيادة حرف « عن » بينهما ، والصواب « عن أبي رزين وأبي وائل ، أو « عن أبي رزين وعن أبي وائل ، بزيادة الواو قبل =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

ان ابن مسعود رضى الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره .  
وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن أبي رزين [ عن علي رضى الله  
عنه - ١ ] انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ١٠ .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم ٢ عن شهر بن حوشب  
عن أبي مالك الأشعري ٣ قال : ألا أعلمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم [ انه - ٤ ] كان يكبر اذا رفع . وإذا وضع وكان يسلم عن يمينه وعن  
يساره وكان يليه الرجال ثم الصبيان ثم النساء .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو اسحاق ٥ عن أبي الأحوص ٦ عن

= « عن أبي وائل » وكلاهما من أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه - تدبر .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والصواب إثباته - راجع سنن البيهقي .

(٢) بعد هذا كان اثران في امامة ولد الزنا وغيره لا يناسبان الباب فأسقطتهما من هنا  
ونقلتهما قبل باب التشهد - قننه .

(٣) وفي الأصل « حدثنا ابن أبي سليمان » والصواب « سليم بن أبي سليم » فان الحديث  
المذكور رواه البيهقي في باب الرجال : يأتون بالرجل ومعهم صبيان ونساء - من طريق  
مصعب بن ما هان ثنا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن  
أبي مالك الأشعري قال : كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان  
ثم النساء - انتهى ؛ نختصر ج ٣ ص ٩٧ . فإنا في الأصل تصحيف قطعا .

(٤) وكان في الأصل « الأشجعي » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٦) وهو الحمداني كما في ج ٢ ص ١٧٧ من سنن البيهقي ؛ والحديث عند الطحاوي ج ١

ص ١٥٨ والمحلى ج ٤ والبيهقي وغيرها من الكتب .

(٧) وكان في الأصل « عن ابن أبي لاحق » وهو مصحف قطعا ، والصواب ما كتبه =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسلم عن يمينه حتى يرى يابض خده الأيمن ويسلم عن يساره حتى يرى يابض خده الأيسر<sup>١</sup>.  
أخبرنا مسعر بن كدام عن عبيد الله بن القبطية عن جابر بن سمرة قال:  
كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلنا بأيدينا يميناً وشمالاً.  
قال<sup>٢</sup> محمد: أنا استسرت<sup>٣</sup> قال: قتال ما بال أقوام يؤمون<sup>٤</sup> بأيديهم  
كأنها أذنان خيل شمس<sup>٥</sup>، أما يكفي<sup>٦</sup> أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم

= فإن الطحاوي والبيهقي وغيرهما رووه في كتبهم بهذا السند: عن سفيان عن أبي إسحاق  
عن أبي الأحوص وأبي وائل والأسود بن يزيد وعلقمة وعبد الرحمن بن الأسود عن  
أبيه وعلقمة - راجع الطحاوي وغيره.

(١) هذا مطابق لما في سنن البيهقي ومن هناك ما كتبه، وفي الأصل «اليسر» مكان  
«الأيمن»، و«الأيمن» مكان «اليسر»، وإن كان يمكن أن يصح معناه أيضاً كما لا يخفى  
على أولى النهي.

(٢) لعل مسعر بن كدام سكت على قوله «يميناً وشمالاً» فلذا استفسره الإمام محمد وإلا  
فلا وجه بهذا الكلام فإن الحديث التام موجود عند مسعر بن كدام - تأمل في هذا.

(٣) وكان في الأصل «أنا فسرته»، والصواب «استفسرته» وكان بهامشه طلبت منه  
التفسير - اهـ. والتفسير لا يكون بمعنى الاستفسار تأمل فيه واطلب تحقيقه من مظان العلم.

(٤) هكذا في رواية الشافعي في الأم وعند مسلم «يؤمنون» وعند الطحاوي «يسلبون  
بأيديهم» وعند البيهقي «يرمون بأيديهم» في الصلاة وكل صحيح على الرواية بالمعنى.

(٥) هو باسكان الميم وضمها وهي التي لا تستقر بل تضطرب وتتحرك بأذنانها وأرجلها،  
والمراد بالرفع المنهى عنه وهنا رفعهم أيديهم عند السلام مشيرين إلى السلام من الجانبين  
كما صرح به في الرواية الثانية؛ اهـ - نووى.

(٦) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي «أما يكفي أحدكم إذا جلس في الصلاة أن يضع =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

عن يمينه وعن شماله .

= يده على نغذه ويشير بأصبعه ويقول السلام عليكم السلام عليكم - انتهى . والحديث رواه الخمسة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومسلم .

(١) الحديث عند مسلم من طريق وكيع وابن أبي زائدة عن مسعر قال حدثني عبيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال: كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله - وأشار يده الى الجانبين ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: على ماتومون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اما يكفي احدكم ان يضع يده على نغذه ثم يسلم على اخيه من على يمينه وشماله - انتهى . وفي رواية فرات القزاز عنده عن عبيد الله بن القبطية به: فكنا اذا سلطنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فنظر الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اذا سلم احدكم فليلتفت الى صاحبه ولا يؤمى يده - انتهى . وفي ج ٢ ص ١٧٨ من سنن البيهقي من طريق جعفر بن عون ويعلى بن عيسى وابن نعيم عن مسعر به قال: كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا يعنى الاشارة بأصبعه السبابة السلام عليكم السلام عليكم فقال لنا - يعنى النبي صلى الله عليه وسلم: ما بال اقوام يرمون بأيديهم فى الصلاة كأنها اذنان الخيل الشمس! أما يكفي احدكم او احدكم ان يضع يده على نغذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله - انتهى . فهذا الحديث فى التشهد والاشارة بالسلام ورفع الايدي به وقت الخروج من الصلاة وههنا حديث آخر عن جابر بن سمرة فى النهى عن رفع اليدين فى الصلاة عند الركوع والرفع عنه والسجود استدلال به الحنفية على معه غير تكبير الاحرام ومن جعلها واحدا فقد تعدى عن الحد لا تصار للمذهب وراجع لذلك ج ٢ ص ٣٩٣ من نصب الراية ونيل الفرقدين وبسط اليدين للإمام شيخ الحديث الحافظ الحجّة الشيخ انور - نور الله مرقدته! وليس هذا موضع النقل - قنّه .

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

حدثنا<sup>١</sup> يونس بن ابي اسحاق عن ابي اسحاق عن شقيق بن سلمة عن علي ابن ابي طالب رضى الله عنه [ انه كان يسلم عن يمينه وعن شماله -<sup>٢</sup> ] .  
اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا ابو الهيثم<sup>٣</sup> عن سرد<sup>٤</sup> بن عمران صليت خلف عبيدة السلماني فسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك ثم قام ولم يجلس .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا يونس<sup>٥</sup> عن سعيد<sup>٦</sup> قال : رأيت

(١) لعل ههنا سقطا ، وجداني يحكم بأنه يكون « اخبرنا اسرائيل بن يونس بن ابي اسحاق » والعلم عند الله تعالى وقوله « حدثنا » خلاف دأبه في كتاب الحجّة - تأمل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل بقلم الناسخ فزدته من الطحاوى فان الحديث من طريق زهير عن ابي اسحاق عنده في شرح معاني الآثار - والله تعالى أعلم بالصواب .

(٣) هو المرادى الكوفي صاحب القصب روى عنه اسرائيل بن يونس كما في ج ١٢ ص ٢٦٩ من التهذيب ، او هو ظنا الهيثم بن حبيب الصيرفي وروى ابو داود حديث اسرائيل عن ابي الهيثم عن ابراهيم التيمي كما في التهذيب ايضا ؛ والعلم عند الله ولم اجد الاثر المذكور في الكتب التي عندي .

(٤) هكذا هو في الأصل بهذا الشكل غير منقوط . وعندي هو والله أعلم سعيد بن عمران الطائي الكوفي ابو البخترى ويقال له سعيد بن ابي عمران ويقال سعيد بن فيروز بن ابي عمران فانه يروى عن عبيدة السلماني كما في ج ٧ ص ٨٤ من التهذيب ؛ وما في الأصل مصحف من سعيد بن ابي عمران وعبيدة من اصحاب علي وعبدالله بن مسعود رضى الله عنهما .

(٥) هو يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو الليثي المدني روى عن سعيد بن المسيب كما في ج ١١ ص ٤٥٢ من التهذيب و ج ٤ ص ٨٤ منه .

(٦) هو سعيد بن المسيب افضل التابعين وقد رأى عمرو سمع منه فهو عن عمر حجة كما في ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب .



كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

عمر رضى الله عنه [ يسم - ١ ] عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
وعن يساره : السلام عليكم [ ورحمة الله وبركاته - ٢ ] .

وقال<sup>٣</sup> ابو حنيفة فى الرجل يسم عليه وهو يصلى انه لا يرد عليه  
السلام فى صلاته وما احب له ان يشير [ ييده - ٤ ] فان فى الصلاة  
[ شغلا - ٥ ] .

وقال اهل المدينة فى الرجل يسم على الرجل فى الصلاة لا يتكلم  
وليشر يده .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ، وزدته لانه موجود فى السلام عن اليمين  
فالساقط دليل على الزيادة وفى الباب اخبار وآثار صحاح فى التسليمتين - راجع الكتب  
السة والطحاوى وسنن البيهقى ونصب الراية والمحلى ج ٤ ص ١٣٠ و ج ٤ ص ١٣١  
قال ابن حزم بعد الروايات والآثار ابو بكر وعمر وعلى وعمار وابن مسعود من اكابر  
المهاجرين وفعل ابى عبيدة بن عبد الله وخيشمة والاسود وعلقمة وعبد الرحمن بن  
ابى ليلى ومن ادركوا من الصحابة وبه يقول ابراهيم النخعى وحامد بن سلة وابو حنيفة  
وسفيان والحسن بن حبيب والشافعى وأحمد وداود وجمهور اصحاب الحديث - انتهى .  
نقلت هذا الزاما للمعاندن .

(٣) هذه العبارة كانت فى باب التشهد والصلاة قبل الآثار المذكورة فنقلتها بعد وليس  
ههنا آثار لهذه المسألة لعل الكاتب اخطأ فى النقل وآثار هذه المسألة فى باب الخطأ  
والنسيان والسهو ومن هناك نقلتها هنا فتنبه له .

(٤) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصول وهو لا بد منه فردته .

(٥) هذا كان ساقطا من الاصل ، وزيد من الهندية ولعل الاولى والاصوب « لشغلا »  
كما ورد فى الحديث .

وقال

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن: ما أحب له أن يزيد في صلاته شيئا ليس منها من إشارة ولا غيرها ولكن إذا قضى صلاته فليرد عليه السلام فإن من الخشوع في الصلاة ترك الإشارة.

أخبرنا محمد<sup>١</sup> بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي<sup>٢</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يردون السلام على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل [ ذات يوم -<sup>٣</sup> ] والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فسلم عليه فلم يرد عليه [ فوجد الرجل في نفسه -<sup>٤</sup> ]، فلما انصرف [ النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتاه -<sup>٥</sup> ] فقال<sup>٦</sup>: أعوذ بالله ورسوله

(١) الحديث أخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره: عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم به بتغير يسير في بعض المواضع فإني القوسين فزيادة من آثاره.

(٢) وهو موصول، ففي عقود الجواهر ج ١ ص ٥٧: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن أبي وائل شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه لما قدم من أرض الحبشة سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن مسعود: أعوذ بالله من سخطه يعني الله، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: وما ذاك؟ قال: سلبت عليك فلم ترد علي، قال: إن في الصلاة لشغلا عن رد السلام، فلم يرد السلام منذ يومئذ؛ رواه حفص بن سلم عنه. وأخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه - انتهى. قلت ما ذكره في العقود أخرجه الحارثي في مسنده ق ٧٨-٢ من طريق أبي مقاتل حفص بن سلم السمرقندي عنه. ف

(٣) وكان في الأصل «عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم».

(٤) وفي الأصل «عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنهم كانوا» وهو غلط.

(٥) ما بين المربعين كانا ساقطا من الأصل وإنما زدته من آثار أبي يوسف.

(٦) زيادة من آثار أبي يوسف ومعنى: وجد حزن.

(٧) وكان في الأصل «قال» والصواب «فقال» كما هو في آثار الإمام أبي يوسف.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

من سخطه، [ قال: ما هذا - ١ ] ؟ قال كنت ترد على من سلم عليك وأنت في الصلاة وسلمت عليك فلم ترد [ على - ٢ ]، قال [ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ٢ ]: ان في الصلاة لشغلا. فترك<sup>٢</sup> [ الرد - ٢ ] من ذلك اليوم. أخبرنا بكير بن عامر<sup>٤</sup> قال حدثنا ابراهيم النخعي<sup>٥</sup> انهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام فلما اقبلوا

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل وفي رواية « وما ذاك ».

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل و انما زدته من آثار ابي يوسف.

(٣) وكان في الاصل « فتركت » وهو تصحيف، والصواب « ما ترك ».

(٤) تأمل هل روى بكير بن عامر عن النخعي ام بينهما واسطة - اه. قلت: وقال البخاري في تاريخه الكبير: بكير بن عامر البجلي الكوفي سمع ابا زرعة والشعبي سمع منه وكيع وأبو نعيم - اه ج ١ ق ٢ ص ١١٥. وقال ابن ابي حاتم في الجرح والتعديل روى عن ابراهيم والشعبي وأبي زرعة وعبد الرحمن بن ابي نعم وقيس بن ابي حازم وعبد الرحمن بن الاسود والوليد بن عبد الله البجلي روى عنه وكيع وأبو نعيم - اه ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ ف

(٥) وفي سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٨ من طريق محمد بن فضيل عن الاعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا: يا رسول الله! كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا قال: ان في الصلاة شغلا؛ لفظ حديث ابن فضيل. وفي حديث ابي بدر شجاع بن الوليد قلنا: يا رسول الله! كنت ترد علينا ما لك اليوم لم ترد علينا، فقال: ان في الصلاة شغلا - انتهى. قال البيهقي رواه البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن نمير ورواه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل - انتهى، ورواه مختصرا من طريق زائدة وشعبة عن عاصم عن ابي وائل عن عبد الله به مختصرا.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على انبي عليه السلام ) للامام محمد الشيباني

من عند النجاشي سلموا [ عليه -<sup>١</sup> ] فلم يرد عليهم السلام قالوا : يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا ؟ قال : ان في الصلاة لاشغلا . [ قال محمد بن الحسن -<sup>٢</sup> ] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد السلام فقد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق ان يترك .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل تفوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال يستقبل .

اخبرنا<sup>٣</sup> ابو حرة عن الحسن البصري في الرجل يسبق بركعة ثم يسلم الامام فيتكلم أفرأيت يتقبل<sup>٤</sup> من الصلاة . قال : انك قد سبقت بركعة ، قال : يستأنف الصلاة .<sup>٥</sup>

اخبرنا ابو معاوية<sup>٦</sup> المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي<sup>٧</sup> قال :

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ، فزيد لما هو في الأحاديث .
- (٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول ، فزيد لقريئة دأبه في هذا الكتاب .
- (٣) هذا الاثر كان في باب المسح على الخفين من الأصل وهناك كان غير مناسب بالباب فلذا اخرجته عن ذلك الباب و ادرجته هاهنا - فتنبه له .
- (٤) وكان في الأصل « ابو جرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري .
- (٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « يستقبل » .
- (٦) قلت : هذا الحديث فيه تقديم وتأخير وتحريف وسقوط كلمات ، فلعل الصواب هكذا « يسبق ركعة ثم يسلم فيتكلم فقال له من يجنبه انك قد سبقت بركعة أيتقبل منه الصلاة ؟ قال : لا يل يستأنف - اهـ » والله اعلم . ف
- (٧) هذا الحديث كان في الأصل في باب الخطأ والنسيان فنقلته من هناك وأدرجته هاهنا لكونه مناسباً بهذا المقام .
- (٨) هذا الحديث منقطع ظاهراً لكنه موصول في الحقيقة كما عرفت .

كتاب الحجة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

قال عبد الله بن مسعود: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل أن نخرج<sup>١</sup> إلى النجاشي فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا فذكرنا له ذلك فقال: ان في الصلاة شغلا<sup>٢</sup>.

وقال<sup>٣</sup> محمد بن الحسن: كانوا يسلبون في الصلاة حتى نزلت «وقوموا

لله قانتين».

(١) وفي الأصل «يخرج».

(٢) وفي إحداهن الباب رد علي بن أبي شيبة في مسألة السادس والثلاثين سجود السهو بعد الكلام وكذا في مسألة السادس عشر من حكم زيادة ركعة خامسة سهوا من كتاب الرد وكذا في الرابع والعشرين والمائة من كتاب الرد المعنون برد السلام في الصلاة بالإشارة كيف في هذه الأحاديث نفي الرد مطلقا قولاً وإشارة والرد اعم منها وقد نفاه فيها ويشهد له حديث أبي هريرة رواه أبو داود حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن أبي غطفان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء - يعني في الصلاة، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها يعني الصلاة - اه. قال أبو داود: هذا الحديث وهم - اه. قلت ولم يقبل ذلك منه إلا بدليل فأنهم رجال ونحن رجال زاحمتهم حسب الأصول وليس في أسناده من يرد ويترك بالكلية إلا أن ما ذهب إليه أبو حنيفة هو الأحوط نظرا إلى شأن الصلاة فإنها تشهد وتخشع وتمسك ومناجاة بالرب الجليل - تدبر.

(٣) هذه العبارة كانت في باب المسح على الخفين، فأخرجتها عنه وأدرجتها هنا - فتنبه له.

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني  
أخبرنا أبو حرة<sup>١</sup> عن الحسن البصري قال<sup>٢</sup> وحدثنا محمد بن سيرين قال  
قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي  
فأومأ [ برأسه - ٣ ]<sup>٤</sup> .

(١) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء.

(٢) هكذا في الأصل ولكن الواو زيادة مني والاحسن البصري وابن سيرين كلاهما  
من شيوخ أبي حرة، ففي العبارة خلل وانظر هل البصري روى عن ابن سيرين أم لا  
وحديث ابن سيرين رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر عن  
مسعر عن عاصم عن ابن سيرين أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سلم على النبي  
صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعني الرد، وعن اسماعيل بن أبي كثير عن مكي  
عن هشام عن محمد قال : أثبت أن ابن مسعود قال - الحديث، وعن عبد الله بن رجاء عن  
هشام عن محمد عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال - الحديث، والظاهر أن الحسن  
وإبن سيرين معاصران من طبقة واحدة ولم أدر هل أحدهما روى عن الآخر أم لا .  
(٣) وكان في الأصل « فادى » فأصلحته من سنن البيهقي وغيره وزدت عليها « برأسه »  
هذا - والله تعالى أعلم بالصواب .

(٤) قوله « فأومأ برأسه » وفي رواية ابن عمر رضي الله عنه كيف كان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه ، قال : كان يشير يده - اهـ . أعلم أن رد السلام  
في الصلاة بالاشارة عندنا جائز مع كراهة تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على تعليم  
الجواز فلا يوصف بالكراهة وهذا هو أصل المذهب عندنا - وراجع لذلك ج ١  
ص ٢٦٢ الى ج ١ ص ٢٦٥ من باب الاشارة في الصلاة من شرح معاني الآثار للطحاوي  
روى اولاً فيه حديث أبي هريرة الذي فيه : ومن أشار في صلاته اشارة تفهم منه فليعدها ،  
قال : فذهب قوم الى ذلك وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا : لا تقطع الاشارة الصلاة  
ثم اخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما من طرق وفيه : فأشار اليهم يده باسط =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

= كفّه وهو يصلى - وفي رواية : يشير بيده ، وفي حديث صهيب : فسلبت عليه فرد الى  
اشارة باصبعه ، وفي حديث ابن سعيد ان رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه  
اشارة وقال : كنا نرد السلام فى الصلاة فنهيا عن ذلك ؛ قال الطحاوى فى هذه الآثار  
ما قد دل ان الاشارة لا تقطع الصلاة وقد جاءت مجيئا متواترا غير مجيئ الحديث الذى  
خالفها فهى اولى منه وليست الاشارة فى النظر من الكلام فى شىء لأنها حركة عضو  
وقد رأينا حركة سائر الأعضاء غير اليد فى الصلاة لا تقطع الصلاة فكذلك حركة اليد ،  
وأما إباحتها فى الصلاة فى رد السلام فليس فى هذه الأحاديث دليل على ذلك وإشارته  
صلى الله عليه وسلم بيده فى الصلاة حين السلام عليه اما كانت ردا للسلام او كانت نهيا  
عن السلام عليه فى الصلاة احتمالا ان فلم يكن نصا فى المقصود فان الاول يدل على الاباحة  
والثانى على النهى والكراهة ، ويدل عليه حديث ابن مسعود اخرجه من طرق مرفوعا  
ومن قوله موقوفا وحديث جابر موقوفا ومرفوعا وحديث ابن عباس موقوفا ثم قال  
بعد سردها بأسانيدها ، فلما كان ابن مسعود وجابر قد كانا سلما على النبي صلى الله عليه وسلم  
وسلم وهو يصلى قد كرهما من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام على المصلى ثبت  
بذلك ان ما كان من اشارة النبي صلى الله عليه وسلم التى قد علماها منه لم يكن ردا وانما  
كانت نهيا لأن الصلاة ليست بموضوع سلام لأن السلام كلام لجوابه ايضا كذلك فلما  
كانت الصلاة ليست بموضوع كلام يكون رد السلام ايضا لم يكن بموضوع سلام ، وقد  
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسكين الأطراف فى الصلاة كما فى حديث جابر بن  
سمرة مرفوعا اسكنوا فى الصلاة فلما امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكون فى  
الصلاة وكان رد السلام بالاشارة فيه خروج من ذلك لأن فيه رفع اليد وتحريك  
الأصابع ثبت بذلك انه قد دخلا فيما امر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسكين  
الأطراف فى الصلاة وهذا القول الذى بينا فى هذا الباب قول أبى حنيفة وأبى يوسف  
ومحمد رحمهم الله تعالى - انتهى . ثبت به ان رد السلام بالاشارة فى الصلاة جائز =

كتاب الحجّة ( باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام ) للإمام محمد الشيباني

= غير قاطع الصلاة لكنه غير مرضى في نظر الشارع ولذا كرهه أبو حنيفة وصاحبه :  
وفي الدر المختار : ورد السلام ولو سهوا بلسانه لا يده بل يكره على المعتمد - اهـ . قوله  
« لا يده » اي لا يفسدها رد السلام يده خلافا لمن عزا الى ابي حنيفة انه مفسد فانه  
لم يعرف نقله من احد من اهل المذهب وإنما يذكر عدم الفساد بلا حكاية خلاف  
بل صريح كلام الطحاوي انه قول أئمتنا الثلاثة وكان هذا القائل فهم من قولهم ولا يرد  
بالاشارة انه مفسد كما في الحلية لابن امير حاج الحلبي واستدرك في البحر على قوله فانه  
لم يعرف - الخ . بأنه نقله صاحب المجمع وهو من اهل المذهب ( من ) المتأخرين ومع هذا  
فالحق ان الفساد ليس بثابت في المذهب وإنما استنطه بعض المشائخ بما في الظهيرية وغيرها  
من انه لو صافح بنية التسليم فسدت فقال فعلى هذا تفسد ايضا اذا رد بالاشارة وبدل  
لعدم الفساد انه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه ابو داود وصححه في الترمذى وصرح  
في المنية بأنه مكروه اي تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم لتعليم الجواز فلا يوصف فعله  
بالكرهه كما حققه في الحلية : اهـ - قاله ابن عابدين في ج ١ ص ٤٣٢ من رد المختار . فعلم  
من هذا وثبت به ان رد السلام بالاشارة غير مفسد عندنا بل جائز مع الكراهة التنزيهية ،  
ومن قال خلاف ذلك وعزاه الينا فقد افترى علينا ، ومن ههنا سقط ما قال ابن ابي شيبة  
في مسألة الرابعة والعشرين بعد المائة رد السلام بالاشارة في الصلاة من كتاب الرد بعد  
تخريج حديث ابن عمر رضى الله عنهما وفيه قال كان يشير يده وذكر ان ابا حنيفة قال  
لا يفعل - اهـ ؛ فان الامام لم يقل به بل قال بجوازه كما عرفت ولم يثبت من حديث  
صحيح او ضعيف ان الرد في الصلاة واجب او سنة او مندوب حتى يقال به وما فعله  
صلى الله عليه وسلم من الاشارة مع قوله صلى الله عليه وسلم اسكنوا في الصلاة وهي  
تمسك وتخشع وتشهد وان في الصلاة لشغلا ، لا يدل على الاستحباب وإنما يدل على  
الاباحة مع عدمها مع هذه الصرائح القولية وقال به الامام ابو حنيفة من انه يجوز  
ولكن لا يناسب بشأن الصلاة التي هي مناجاة مع الرب الجليل على الاطلاق فالمصلى =



### باب صلاة المغمى عليه

قال أبو حنيفة في الرجل يمرض فيغمى عليه أنه إذا كان اغمى عليه يوما وليلة أو أقل من ذلك قضى من صلاته، وإن اغمى عليه أكثر

= معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلم عليه ونهى لغيره عن السلام عليه كما أوضحه الطحاوي، والعجب من ابن أبي شيبة كيف عزاه إلى أبي حنيفة وترك ابن مسعود وجابرا وابن عباس رضي الله عنهم وهم كرهوا ذلك وقالوا بمثل ما قال الإمام أبو حنيفة كما ذكره الطحاوي عنهم. بأسانيد، والثاني أن الإبهام في المسألة خيانة منه حيث عزا إلى الإمام الإطلاق في العدم والأصل خلافه والسلب مقيد بالجواز مع الكراهة، فعندى ما قال ابن أبي شيبة وهنا افتراء على الإمام أبي حنيفة ونسبة ما لم يقل به إليه وقد كلت في هذه المسألة فيما قبل أيضا ومشيت مع ابن أبي شيبة بنهج آخر وهنا بطريق آخر وللناس فيما يشقون مذاهب ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، والاحتياط إنما هو العمل بأقوى الدليلين وهو فيما قال به أبو حنيفة ومشهور أن الحاضر يقدم على الميخ وقت التعارض في العمل به هذا.

(١) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي « يغمى يمرض عليه » وهو من تصرف الناسخ، لعل لفظ « يمرض » كان من تروك الأصل على الهامش فضل الناسخ مكانه وأدرجه بعد « يغمى » ثم جعل الياء باء وإسقط فاء « فيغمى » ليناسب العبارة فسخها . ف

(٢) وفي الدر المختار: ومن جن أو اغمى عليه ولو بفرع من سبع أو أدى يوما وليلة قضى الخمس وإن زاد وقت صلاة سادسة لا للخرج - اهـ . قال الشامي: اعتبر الزيادة بالآوقات على قول الثالث وهو الأصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الإمام فإذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني لا الثالث - بحر؛ والمراد بالساعات اللازمة لا ما تعارفه أهل النجوم درأى =

من ذلك لم يقض إلا الصلاة التي أفاق في وقتها .

وقال اهل المدينة : إذا أفاق المغنى عليه و عليه من النهار ما يصلي فيه الظهر وركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس صلى الظهر والعصر جميعا ، فان لم يبق عليه من النهار إلا ما يصلي فيه إحدى الصلاتين او ركعة واحدة صلى العصر .

قالوا : وإذا أفاق ليلا و عليه من الليل ما يصلي فيه المغرب وركعة من العشاء قبل أن يطلع الفجر صلى المغرب والعشاء جميعا ، وإن لم يبق عليه من الليل إلا ما يصلي فيه إحدى الصلاتين او ركعة واحدة صلى العشاء .

= من كون الساعة خمس عشرة درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشيء من الزمان وإن قل كما في غرر الأذكار والبرجندى إسماعيل - انتهى . وفي الدر المختار : ولو أفاق في المدة فان لافاقته وقت معلوم قضى وإلا لا - اهـ . مثل ان يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيفقد قليلا ثم يعاوده فيغنى عليه تعتبر هذه الافاقة فيطل ما قبلها من حكم الاغماء إذا كان اقل من يوم و ليلة وإن لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يفتى بقتة فيتكلم بكلام الأصحاء ثم يغنى عليه فلا عبرة بهذه الافاقة - ( ح ) عن البحر ، قاله في ج ١ ص ٥٣٥ من رد المحتار : والجنون آفة تسلب العقل والاعماء آفة تستره - ( ط ) اهـ . ولو زال عقله ببنج أو خمر أو دواء لزمه القضاء وإن طالت لأنه يصنع العباد كالنوم - الدر المختار ؛ وسقوط القضاء عرف بالآثر إذا حصل بآفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله ، وعند محمد ، يسقط القضاء بالبنج والدواء لأنه مباح فصار كالمريض كما في البحر وغيره ؛ ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالفرع من سبع أو آدمى كما مر لقولهم ان سبه ضعف قلبه وهو مرض أى سماوى - رد المحتار .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يقضى صلاة قد خرج وقتها ان قدر على أن يصليها ولا يصليها إن لم يقدر على صلاتها إلا أن كانت الصلاة التي خرج وقتها 'واجب عليه قضاؤها' ما يبالي خرج وقتها أو لم يخرج ولئن كانت 'ليست عليه ان يصليها' وقد خرج وقتها .

قالوا : لأن النهار من حين تزول الشمس إلى أن يخرج وقت الظهر والعصر .

قيل لهم : فان ترك رجل الظهر متعمدا حتى يدخل وقت العصر فلم يسيء<sup>٢</sup> لأنه بعد في وقت الظهر .

قالوا : لسنا نقول هذا في التعمد .

قيل لهم : أرايتم المغنى عليه يكون وقت الظهر له حين تغرب الشمس ؟ قالوا : نعم .

قيل لهم : فاشأنه إذا أفاق وهو لا يقدر على أن يصلي إلا العصر وحدها أبطلتم الظهر وأمرتموه ان يصلي العصر وذلك وقت الظهر [ له - ' ] كما هو وقت العصر ؟ قالوا : انما يكون وقت الظهر إذا قدر أن يصلي معه شيئا<sup>٣</sup> من العصر فأما إذا لم يقدر فليس بشيء لوقت الظهر .

(١-١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب 'واجبة قضاها' بفعل المضى - والله أعلم .

(٢-٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية 'ليست عليه ما يجب عليه ان يصلي' وهو من

سهو الناسخ ، والصواب ما في الأصل . ف

(٣) من الاساءة . (٤) زدت الظرف بقرينة السياق .

(٥) وكان في الأصل 'شيء' والصواب 'شيئا' بالنصب لأنه مفعول أن يصلي . ف

(٦) تأمل فيه الأولى 'فليس بشيء من وقت الظهر' .

قيل لهم: فكيف كان [ له - ١ ] وقت الظهر إذا أدرك معه شيئاً<sup>١</sup> من العصر وليس بوقت [ له - ١ ] إذا لم يدرك معه شيئاً<sup>٢</sup> من العصر أسمعتم في هذا بحديث؟ قالوا: لا.

قيل لهم: إنما هذا على أحد وجهين إن كان وقتاً للظهر فلا بد من الصلاة [ فيه - ١ ] وإن كان ليس بوقت للظهر فقد اغمى عليه حتى ذهب

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه فزيد.

(٢) وكان في الأصل «شيء» بالرفع.

(٣) وكان في الأصل «شيء» بالرفع، والصواب «شيئاً» بالنصب (زيادة البصيرة).

قال الامام محمد في الموطأ ص ١٥١ باب صلاة المغنى عليه: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم أفاق فلم يقض الصلاة؛ قال محمد: وبهذا نأخذ إذا اغمى عليه أكثر من يوم وليلة وأما إذا اغمى عليه يوماً وليلة أو أقل قضى صلاته، بلغنا عن عمار ابن ياسر انه اغمى عليه أربع صلوات ثم أفاق فقضاها، اخبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض اصحابه - انتهى - وسيأتي في آخر الباب، وأخرجه البيهقي في ج ١ ص ٢٨٨ من السنن من طريق الدارقطني بإسناده عن يزيد مولى عمار بن ياسر عنه، وأثر ابن عمر في ج ١ ص ٩٢ من المدونة و ج ١ ص ٢٨٧ من سنن البيهقي، وقال الامام محمد في كتاب الآثار ص ٣١ باب صلاة المغنى عليه: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه سأله عن الرجل يغمى عليه أفيدع الصلاة؟ قال: إذا كان اليوم الواحد فإني أحب ان يقضيه وإن كان أكثر من ذلك فانه في عذر ان شاء الله، قال محمد: إذا اغمى عليه يوماً وليلة قضى وإن كان أكثر من ذلك فلا قضاء عليه وهو قول أبي حنيفة، محمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر في المغنى عليه يوماً وليلة قال: يقضى، قال محمد: وبه نأخذ حتى يغمى عليه أكثر من ذلك وهو قول أبي حنيفة - اهـ.

(٤) ما بين المربعين زيادة مني بهريرة السياق.

وقت الظهر و وقت الظهر عندنا الذى لا تجوزون للتعهد ان يحوزه و كيف  
جاز لكم ان تجعلوا وقت العصر وقتا للظهر و لم تجعلوه وقتا لصلاة الفجر  
و صلاة الفجر من صلاة النهار .

أرأيتم رجلا اسلم عند غيوبة الشمس قبل ان تغيب الشمس عليه  
ان يصلى الظهر و العصر جميعا و هو يقدر على ذلك قبل ان يغيب الشمس ؟  
قالوا : نعم .

قل لهم : و كيف رأيتم على هذا القضاء و لم تروا فيه حديثا و قد  
رويتم خلافه .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم افاق  
فلم يقض الصلاة فكيف رغبتم عن هذا الحديث الى غير حديث فيما رويتموه  
فيما قلتم و قد جاءت فيما قلنا من<sup>١</sup> هذا احاديث كثيرة .  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر في المغنى  
عليه يوما و ليلة قال : يقضى .

اخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع  
عن ابن عمر انه كان اغمى عليه يوما و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته و أما  
نحن فنقول اذا اغمى عليه خمس اوقات<sup>٢</sup> ثم افاق في الوقت السادس لم يكن

(١) اى الى شيء غير حديث فان غير تكون صفة لمخدوف كما صرح به الحافظ العيني  
في عمدة القارى و مراده ليس عندكم حديث فيما قلتم بل رويتم حديثا خلاف قولكم  
في المسألة .

(٢) اى من مسألة قضاء الصلاة و عدمه .

(٣) بعد هذا يابض في الأصل الى قوله « ثم افاق » . ف

عليه ان يقضى شيئاً من الصلاة الماضية وإذا أفاق في الوقت الخامس قضاها كلها لأن الصلاة كلها خمس صلوات فإذا وجب عليه قضاء شيء منها قضاها كلها وإذا لم يفق في وقت شيء منها لم يجب عليه قضاء شيء منها وكذلك نقول في شهر رمضان لو أن رجلاً جن شهر رمضان كله لم يجب عليه قضاء شيء منه فإن أفاق في شيء منه قضاها كله.

أخبرنا أبو معشر المدني<sup>١</sup> قال حدثنا سعيد المقبري ومحمد بن قيس<sup>٢</sup> أن عمار بن ياسر أغمى عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأفاق من جوف الليل فصلى<sup>٣</sup> الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

..أخبرنا أبو معشر<sup>٤</sup> عن نافع قال: أغمى على ابن عمر ثلاثة أيام فلم يقض [الصلاة -<sup>٥</sup>] وبقول ابن عمر وعمار تأخذ<sup>٦</sup>.

### باب الجمع بين الصلاتين

قال أبو حنيفة رحمه الله: من أراد أن يجمع بين الصلاتين بمطر أو سفر أو غيره فليؤخر الأولى منهما<sup>٧</sup> حتى تكون في آخر وقتها ويعجل الثانية حتى

- (١) واسم أبي معشر نجيح متكلم فيه.
- (٢) هو المدني من رجال مسلم والنسائي والترمذي ثقة وهو قاص عمر بن عبد العزيز.
- (٣) هكذا «فصلى» في ج ١ ص ٣٨٨ من سنن البيهقي و ص ١٥٥ من الموطأ فقضاها كما عرفت وفي نسخة «فقضى» . (٤) المدني.
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما زدته بقرينة السياق ولزيادتها في رواية أخرى.
- (٦) وقد أفتى به عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كما تقدم ولذا قال محمد وبقول ابن عمر تأخذ ولا حاجة إلى التأويل.
- (٧) كذا في الأصل، وفي الهندية «منها» وهو تصحيف.

يصلّيها في أول وقتها فيجمع بينهما فيكون كل واحد منهما في وقتها ولا يذبح

(١) وبه قال ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن زيد والأسود بن يزيد وعمر ابن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي ورواية ابن القاسم عن مالك والليث وغيرهم وكلهم غير مالك والليث متقدمون على الإمام أبي حنيفة ولا أدري أي شيء الجأ ابن أبي شيبة إلى أن ذكر في كتاب الرد مسألة الجمع بين الصلاتين في رقم (١٨) الثامن عشر من حديث ابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل وجابر وأنس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال وذكر أن أبا حنيفة قال لا يجوز أن يفعل ذلك - اهـ - قلت : أولا أن أبا حنيفة لم ينفرد بذلك بل قال به قبله الصحابة والتابعون وتبعهم فكيف ذكره ابن أبي شيبة في معرض الخلاف وترك الآخرين وهل هذا إلا شيء يتغلغل في صدورهم ويظهرونه على خلاف المعتقد ، وفي المسألة ستة أقوال الأول أنه لا يجوز مطلقا وقولنا وقول من ذكرنا والثاني أنه يجوز كما يجوز القصر وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وجماعة من الصحابة والتابعين ومن المالكية أشهب والثالث يجوز إذا جدد به السير وبه قال الليث وهو المشهور عن مالك والرابع أن الجمع في السفر يختص بمن له عذر وهو قول الإمام الأوزاعي وقال ابن حبيب يختص بالسائر وقال أحمد وهو مروى عن مالك أنه يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو اختيار ابن حزم الظاهري في المحلى وقيل أنه مكروه قاله مالك في رواية البصريين فمع وجود هذا الاختلاف في المسألة ذكر أبي حنيفة في معرض الخلاف لا يلقى بشأن ابن أبي شيبة والا فهو لا يخلو عن تعنت وعناد ثم كيف علم ابن أبي شيبة وجزم بأن ما ورد في الأحاديث إنما هو جمع حقيق بينهما مع قوله تعالى « أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقوله « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » الآية والآيتان قطعيتان والخبر خبر الواحد وما أمكن الجمع بين القطعي والظني يوفق بينهما ولا يترك الخبر ويعمل بالقطعي فحمل الأحاديث على الجمع صورة يحصل التوفيق ويرتفع =

(٤٠) التعارض.

= التعارض الظاهري وهو تأخير إحدى الصلاتين وتبجيل الأخرى حتى يصلحها في أوقاتها حقيقة وجمع بينهما فعلا وصورة وإليه يدعو أول حديث من أحاديث كتاب الرد عن ابن عينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم تمانيا جميعا وسعا جمعا قال قلت: يا أبا الشعثاء! أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال: وأنا أظن ذلك - اهـ - فإيراد هذا الحديث وهو عين ما قال به أبو حنيفة ناقض أبو بكر بن أبي شيبة نفسه ولعله لم يدر ذلك بسبب ما في صدره على أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحديث ابن عمر الثاني مقيد بما إذا جدد به السير جمع بين المغرب والعشاء مع كونه غير منصوص فيما رام به ابن أبي شيبة من الجمع حقيقة في وقت واحد لم لا يجوز أن يكون معناه جمع بينهما صورة وفعلا على وزان الحديث الأول وهو عين ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وما نسبته النووي إلى الصاحبين من المخالفة للإمام فغلط وقد رد عليه صاحب الغاية من أصحابنا وحديث معاذ بن جبل وجابر وأنس وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس نصا في المقصود وليس فيه إلا أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء أو جمع بين الصلاتين في غزوة تبوك أو في غزوة بني المصطلق وأنت تعلم أن حال الغزوة غير حال السفر مطلقا فما في هذه الأحاديث منهل العذب حتى يرد عليه أصحاب الورد المورد ويقضوا حوائجهم من العطش العطاش إلا سراب ونداء من بعيد وهذا غير الكلام الذي بقي بعد في أسانيد الأحاديث التي رواها أبو بكر بن أبي شيبة في الباب وفيها محمد بن إسحاق وابن أبي ليلى وحجاج وعمرو عن أبيه عن جده وأبو الزبير وحفص بن عبيد الله وهو كلام طويل الذيل نفا وإثباتا وجرحا وقدحا على دأب من خالفنا في المسائل ووزانه إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون وقد مال الإمام البخاري إلى ما قلنا يظهر ذلك لمن تأمل من تبويه في المسألة وقد آخر هو ومسلم في صحيحهما عن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه -



كتاب الحجّة ( باب الجمع بين الصلاتين ) للإمام محمد الشيباني

= وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع الحديث فلو لم يكن الحديث على ما ذهب أبو حنيفة إليه لا يكون لنفي الرؤية معنى يعتد به ففيه مطلقا وحصره في جمع المزدلفة مع أنه ممن روى حديث الجمع بالمدينة وحديث ابن عمر الذي رواه ابن أبي شيبة يفسره ما رواه عنه ابن جرير الطبري قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر الظهر ويعجل العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب ويعجل العشاء فيجمع بينهما - اهـ. وهو عين ما ذهب إليه أبو حنيفة وهو ممن روى حديث الجمع بالمدينة كما أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه ، وقد أخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعا والمغرب والعشاء جميعا أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء - اهـ. فهذا ابن عباس رضي الله عنهما راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه هو من الجمع بين الصلاتين إنما هو جمع صورة وفعلا لا حقيقة والشيخان روايا عن عمرو بن دينار أنه قال: يا أبا العشاء! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء؟ قال: وأنا أظنه؛ وأبو العشاء هو راوى حديث الجمع عن ابن عباس رضي الله عنهما ولو كان فيما رواه ابن أبي شيبة من الجمع جمعا حقيقيا لتعارض روايته والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب وقد تقرر في الأصول أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كما في مختصر المنتهى وشروحه والغاية وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لغة الهيئة الاجتماعية وهي وجوده في جمع التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يتناول جميعها ولا الاثنين منها إذ الفعل المثبت لا يكون عاما في أقسامه كما صرح به أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع المذكور إلا بدليل وقد قام الدليل على كون الجمع المذكور جمعا فعلا وصورة فوجب المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع انعقاد الصوري في الشرع ولسانه وعصره الأول وهو مردود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحاح والمسانيد من قوله للاستحاضة وإن قويت على أن تؤخر الظهر وتعجل العصر فتغتسلين =

كتاب الحجة ( باب الجمع بين الصلاتين ) للإمام محمد الشيباني

ان يجمع بين صلاتين في وقت صلاة واحدة الا الظهر والعصر جميعا فانهما يجمعان جميعا في وقت الظهر لوقوف الناس [ بعرفة - ' ] وصلاة المغرب

= وتجمعين بين الصلاتين ومثله في المغرب والعشاء وبما ذكرنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وعن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها بما لا يدركه الخاصة فضلا عن العامة والجواب عنه بأرب الشارح قد عرف أمته أوائل الأوقات وأواخرها وبالغ في التعريف والبيان فعلا وقولا حتى أنه عينا بعلامات حسية لا تكاد تلتبس على العامة فضلا عن الخاصة ولا يخفى أن التخفيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الثانية في أول وقتها موجود بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان ديدنه صلى الله عليه وسلم حتى قالت عائشة رضي الله عنها: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لآخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى، ولا يرتاب من له بصيرة مع الانصاف في ان فعل الصلاتين دفعة والخروج إلى أدائها مرة واحدة اخف و ايسر من خلافه كما هو ظاهر وبهذا يندفع ما قاله الحافظ في فتح الباري: أنه قوله صلى الله عليه وسلم لثلاث تخرج أمتي يقدح في حمله على الجمع الصوري لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج - اهـ. وبالجملة أن الامام أبا حنيفة ومن معه قد أخذوا بالأحوط في الباب مع قوله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقال صلى الله عليه وسلم للسائل: الوقت ما بين الوقتين، وغيره من الأحاديث في تعيين الأوقات وتحديداتها وهم عملوا بجميع أحاديث الباب فعزوا خلافا الحديث إلى الامام أبي حنيفة كما صدر من ابن أبي شبة جرأة من غير تحقيق وتقيح والله الهادي لمن يشاء إلى صراط مستقيم.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، والصواب إثباته يدل عليه السياق وذكر

ليلة الجمع.

كتاب الحجة (باب الجمع بين الصلاتين) للإمام محمد الشيباني

والعشاء ليلة جمع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي سأله عن الصلاة الصلاة امامك فأما غيرهما<sup>١</sup> من الصلوات فليس ينبغي أن تجمعا في وقت واحد.

وقال أهل المدينة: السنة في الجمع بين المغرب والعشاء في المطر أن ينادى بالمغرب ويؤخر شيئا ثم يقام ويصلى ثم يتقدم المؤذن إلى مقدم المسجد في داخل المسجد فينادى بالعشاء فإذا فرغ من النداء أقام فضلى الناس العشاء وانقلبوا إلى منازلهم وذلك قبل غيوبة الشفق.

وقال محمد بن الحسن: أرى هولاء في قول أهل المدينة لم يصلوا المغرب في وقتها ولم يصلوا العشاء في وقتها لأنه يروى<sup>٢</sup> أنه لا وقت للمغرب إلا وقتا واحدا<sup>٣</sup> حين تغيب الشمس ولا يرون وقت العشاء حتى يغيب الشفق، فإذا<sup>٤</sup> آخر المغرب وقدم العشاء قبل غيوبة الشفق فلم يصلوا واحدا منهما في قولهم في وقتها وصلوا الصلاتين في قولهم في غير وقت صلاة وليس الأمر كما ذكروا، ولكن ينبغي إذا أرادوا أن يجمعوا بينهما أن يؤخر المغرب حتى إذا كاد الشفق يغيب ولم يغيب مقدار ما يصلى المغرب قبل أن تفوت صلاة المغرب فإذا غاب الشفق صلوا صلاة العشاء وانصرفوا إلى منازلهم فهذا الجمع بين الصلاتين وكذلك المسافر في المغرب والعشاء؛ وفي الظهر والعصر بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الآفاق ينههم عن الجمع

(١) كذا في الأصل، وكان في الأصل الهندي «غيرها» بالافراد وهو تصحيف.

(٢) أي يروى منهم أنه فالظرف أسقطه الناسخ والفعل مجهول.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الأولى والأنسب «وقت واحد» بالرفع.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وإذا آخر» وهو تصحيف.

كتاب الحجة ( باب الجمع بين الصلاتين ) للإمام محمد الشيباني

بين الصلاتين في وقت واحد ويخبرهم ان الجمع بينهما<sup>١</sup> في وقت واحد كبيرة من الكبائر .

اخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن خالد الحذاء عن حميد بن هلال عن أبي قتادة العدوي قال : سمعت قراءة كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين و الفرار من الزحف و النهية .

اخبرنا سلام بن سليم<sup>٢</sup> الحنفي عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة بن قيس و الأسود بن يزيد قالوا كان عبد الله بن مسعود يقول : لا جمع بين الصلاتين إلا بعرفة الظهر و العصر<sup>٣</sup> .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بينهما » وهو تصحيف و سهو القلم .

(٢) و كان في الأصل « سليمان » ، وهو مصحف ، و الصواب « سليم » .

(٣) و من عجائب الدنيا ان هذا ابن مسعود يقول : و هو كنيف ملئ علما لا جمع بين الصلاتين إلا بعرفة بين الظهر و العصر و هذا الفارق بين الحق و الباطل ، يقول : أن الجمع في وقت واحد كبيرة من الكبائر و يكتبه إلى امرأ الآفاق و ينههم عن الجمع بينهما في وقت واحد و هما كانا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر و السفر و رأيا حاله في مشيه و دله و سمته في الشرائع و العبادات و لم يعلما انه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما و لا يلامان في ذلك و لما جاء أبو حنيفة و قال بقولهما و صرح بأنه لا جمع بينهما في وقت واحد و انه كبيرة صاحوا عليه من كل جانب و تكاثروا عليه و لم يرد في حديث صحيح خال عن الكلام جمع حقيق بينهما و جل الروايات ليست بنص في مقصود المخالف بل مخالف له و ما ورد من الجمع فهو جمع صورة لا حقيقة و الامام قائل بالجمع بينهما كما هو ههنا و مع ذلك قال ابن أبي شيبة في مسألة الثامن عشر من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ . و قد قال به قبله عمر بن الخطاب =

### باب صلاة المسافر

قال ابو حنيفة: لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام ولياليها بسير الابل ومشي الاقدام.

وقال أهل المدينة: تقصر الصلاة في أربعة بُرد و ذلك ثمانية و أربعون ميلا.

وقال محمد بن الحسن: قد جاء في هذا آثار مختلفة فأخذنا في ذلك بالثقة وجعلناه مسيرة ثلاثة أيام ولياليها فلان يتم الرجل فيما لا يجب عليه أحب الينا من أن يقصر فيما يجب فيه التمام.

و ابن مسعود وهو من روى حديث الجمع اخرج الطبراني في الأوسط والكبير كما في مجمع الزوائد بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قيل له في ذلك فقال صنعت ذلك لثلاث تخرج امتي - انتهى. و ابن عبد القدوس لم يتكلم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء والتشيعه والأول غير قادح ههنا اذ لم يروه عن ضعيف بل عن الأعمش كما قال الهيثمي والثاني ليس بقدر معتد به ما لم يتجاوز الحد المعبر عندهم وقد قال البخاري صدوق وقال ابو حاتم: لا بأس به كما في كتب الرجال ولم يقدر ابن ابى شيبه على الرواية بحديث يكون نصا في المقصود حديث ابن عمر وجابر ومعاذ بن جبل وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده وحديث ابن عباس وحديث انس كلها كذلك بل الأخيران يشهدان لما قال به ابو حنيفة رحمه الله تعالى من تأخير الأول وتعجيل الثاني، ولا أقول ان ابن ابى شيبه لم يعلم حديث عمر وحديث ابن مسعود وحديثه بصلاته صلى الله عليه وسلم بعرفة والمزدلفة لأنه حافظ الحديث إلا أنه قد يعرض الانسان امور خارجية يراعى بها جانباً يوافقه ويعرض بها عن جانب آخر كشحها يخالفه إذا اکتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون - والله المهادى الى الحق.

ألا ترون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعهذا ذو رحم<sup>١</sup> محرم فجعل السفر ثلاثة أيام ولم يجعل ذلك<sup>٢</sup> أقل من ذلك<sup>٣</sup>، أو ما دون سفر يجب عليها فيها إخراج المحرم معها فكذلك الصلاة لا تقصر فيما دون ذلك أرايتم المرأة لو خرجت فيما دون ذلك إلى مسيرة أربعة برد أو تقصر لصلاة وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص لها أن تخرج إلى أقل من ثلاثة أيام بغير محرم فكيف تقصر وخروجها ذلك ليس بسفر مع أحاديث كثيرة قد جاءت في ذلك .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قلت : فيما<sup>٤</sup> تقصر الصلاة قال في المدائن وواسط ونحوهما .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعهذا أبوها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها فكذلك جعلنا الصلاة لا تقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام .

قالوا : فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا يحل لها أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فقد جعل ما دون ثلاثة الأيام<sup>٥</sup> سفرا . قيل لهم : أنه سفر وليس بما تقصر فيه الصلاة كما أن المسافر لو أتى

(١) وكان « رحم » ساقطا من الأصل وهو زيادة مني لما ورد في ألفاظ الأحاديث هكذا .

(٢-٣) وكان في الأصل « أقل ذلك » سقط منه لفظ « من » فزدناه .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « فيم » . ف

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « أيام » .

بلدة فتوى ان يقيم [ فيها - ' ] يوما او يومين او ثلاثة ايام كانت تلك الإقامة وليست بإقامة تكمل فيها الصلاة في قولنا وقولكم فلما كانت هذه الإقامة لا تكمل فيها الصلاة فكذلك ما كان دون ثلاثة ايام .

ذلك وإن كان سفرا<sup>١</sup> لا تقصر فيها الصلاة لانا إذا قصرنا الصلاة فيما سمي سفرا فقصرنا في البريد ونحوه وأتممنا في إقامة اليوم ونحوه لانه إقامة وسفر ولكن الذى نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه من سفر المرأة هو الذى تقصر فيه الصلاة لأن ما دونه قد اذن للمرأة ان تسافر فيه بغير محرم فكأنه غير سفر فرق بينهما .

اخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن عبد الأعلى<sup>٢</sup> قال : سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول : إذا سافرت ثلاثا فأقصر .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : فيمن دخل مصرا وهو مسافر وليس من أهله قصر الصلاة وإن اقام شهرا او أكثر من ذلك ما لم يجمع على إقامة<sup>٣</sup> خمسة عشر يوما وذلك نصف شهر فان اجمع على إقامة<sup>٤</sup> خمسة عشر يوما اتم صلاته وإن اجمع على اقل من ذلك لم يتم الصلاة .

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصول .

(٢) كذا في الاصل ووجداني يحكم بأن حرف الاستدراك « لكن » سقط من قلم الناسخ اى « لكن لا تقصر » فان قبله « وإن كان » وصليته - فتدبر .

(٣) وكان في الأصول « عبد الله » وهو خطأ ، والصواب « إبراهيم بن عبد الأعلى » وهو يروى عن سويد بن غفلة كما في ج ٤ ص ٢٧٨ من التهذيب في ترجمة سويد وروى عنه إسرائيل كما في ج ١ ص ١٣٧ من التهذيب في ترجمة إبراهيم المذكور .

(٤) وكان في الأصل « الإقامة » بالتعريف .

وقال أهل المدينة: إذا اجمع على إقامة [ اقل من - ١ ] أربع قصر الصلاة وإن<sup>٢</sup> اقام حيناً فان اجمع على إقامة أربع أتم الصلاة .  
وقال محمد بن الحسن: كيف اخذتم بالأربع<sup>٣</sup> .

قالوا: بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب . قالوا: رواه مالك بن انس عن عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .

قيل لهم: فقد اخبرنا بذلك مالك فقد اخذتم عليكم<sup>٤</sup> هذا في هذه الأربع عن رجل من أهل خراسان ولم<sup>٥</sup> يبلغ احداً منكم يأثرو عن سعيد بن المسيب ان هذا لمن العجب انكم ترغبون فيما تزعمون عن رواية أهل الكوفة ولا تأخذون بها وتروون عن يأخذ من أهل الكوفة كيف لم تسمعوا بهذا الحديث وهو فيما تزعمون فقيهم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني .

اما اني لم ارد بذلك عيب عطاء الخراساني وان كان عندنا ثقة ولكننا اردنا ان نبصركم عيب قولكم وقلة معرفتكم بقول فقيهم وهذا بما لا ينبغي ان تجهلوه من قول اصحابكم وهو بما يتلى به الناس كثيراً في اسفارهم وليس هذا من الغامض الذي تحذرون بجهله من قول اصحابكم مع انكم قد خالفتم في ذلك علي بن ابي طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم فقد جاء الثبت عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان لا يرى التمام على من اجمع

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٢) وكان في الأصل « فان » والصواب « وان » بالواو .

(٣) وكان في الأصل « الأربع » والصواب « بالأربع » سقط منه حرف الجر .

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « عليكم » وهو من اغلاط الناسخ .

(٥ - ٥) وكان في الأصل « لم يبلغ احد » بالرفع ، وفي الهنذية « يبلغه احد » . ف



على اربع ولا خمس ولا اكثر من ذلك حتى يتم العشر وكان عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما إذا أجمع على اقامة خمسة عشر يوما سرح ظهره وأتم الصلاة .

وأتم ونحن جميعا نروى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقام في حجه لصبح رابعة من ذى الحجة فلم يخرج الى منى حتى كان الوقت الذى يصلى فيه الظهر بنى يوم التروية فهذا اكثر من اربع وقد علمنا جميعا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد بردا . جاء من مكة وهو خارج الى منى فقد أجمع على المقام بمكة الى يوم التروية للرواح الى منى فهذا اكثر من مقام اربع ليال وقد صلى صلاة المسافر حتى رجع الى المدينة .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم<sup>١</sup> عن مجاهد عن ابن عمر قال : اذا كنت مسافرا فوطنت نفسك على اقامة خمسة عشر يوما فأتهم الصلاة وإن كانت لا تدري فاقصر .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد عن ابن عمر رضى الله عنهما انه اذا اراد ان يقيم بمكة خمسة عشر يوما سرح<sup>٢</sup> ظهره وصلى اربعاً .

اخبرنا اسماعيل<sup>٣</sup> بن عبد الملك المكي عن عطاء بن أبي رباح ان جابر بن عبد الله اخبره قال : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مهلين

(١) وهو الحزامي ويقال الشيباني ابو عيسى الكوفي الطحان المعروف بموسى الصغير ثقة ذكره ابن حبان في الثقات كما في ج ١٠ ص ٣٧٢ من التهذيب .

(٢) من التسريح وهو الترك والارسال .

(٣) وهو شيخ ابي حنيفة كما في كتاب الآثار و شيخ الثوري وطبقته كما في التهذيب فلي في الاسناد قلق تأمل وقد روى عنه الامام محمد في مواضع من الحجة .

بالحج قال : قدمنا [ مكة - ١ ] قبل يوم التروية بأربع ليال .  
فهذا يدل على خلاف ما قال اهل المدينة وقد روينا خلاف ما روى  
عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب .  
اخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن ابي هند عن سعيد بن المسيب قال :  
لما قدمت بلدة فأقمت خمسة عشر [ يوما - ٢ ] فأتم الصلاة وداود بن ابي هند  
كان اعرف عندنا بحديث [ سعيد بن المسيب - ٤ ] من عطاء الخراساني .  
اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى بن ابي اسحاق عن انس بن مالك قال :  
خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجا فلم نزل فصلي ركعتين حتى  
رجعنا ، قال قلت : كم اقمتم ؟ قال : عشرة ٦ .

### باب قصر الصلاة ٧

قال ابو حنيفة رحمه الله : لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ، والصواب إثباته .
- (٢) اقتصر الامام على جزء من الحديث لدعاه وإلا فهو حديث طويل كما أخرجه مسلم  
مطولا حديث مشهور بحديث الحج وقوله « بأربع ليال ، اى من ذى الحجعة سقط من  
الأصول ولا بد منه .
- (٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ولا بد منه .
- (٤) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل ولا بد منه فزيد .
- (٥) هو الحضرمي تولاها البصري النحوي .
- (٦) وأخرجه الطحاوي ايضا في ج ١ ص ٢٤٢ عن شعبة وسفيان عن يحيى المذكور به .
- (٧) هذا الباب بعد ثلاثة ابواب في الأصل ، قدمته لكونه مناسباً بالباب المذكور قبله  
والحقته به تأمل .

من بيوت القرية فيجعلها خلف ظهره ولا يبقى منها شيء، امامه ولا يتمها حتى يدخل البيوت فيجعل بعضها خلف ظهره فاذا دخلها أو دخل شيئاً منها اتم الصلاة .

وقال اهل المدينة : لا يقصر الذي يريد السفر بالصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ويفارقها ولا يتمها حتى يدخل بيوتها او يقاربها .  
وقال محمد بن الحسن : ليست المقاربة بشيء يقصر الصلاة حتى يدخل البيوت كما انه يتمها حتى يخرج من البيوت .

وقال ابو حنيفة من قدم بلدة وهو مسافر صلى ركعتين حتى يجمع على اقامة خمسة عشر يوماً .

وقال اهل المدينة : اذا اجمع مقام اربع ليال فليتم الصلاة .  
وان قدم لهلal ذى الحجة فأهل بالحجة فإنه يتم الصلاة حتى يخرج من مكة الى منى فيقصر وذلك انه قد اجمع مقاما اكثر من اربع ليال .  
وقال محمد بن الحسن : لم يرو<sup>١</sup> ان المقيم يتم الصلاة اذا اجمع على اربع ليال عن أحد من الناس نعله إلا سعيد بن المسيب وقد جاء عن ابن عمر وغيره خلاف ذلك .

اخبرنا عمر بن ذر عن مجاهد قال : كان ابن عمر<sup>٢</sup> اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوماً سرح ظهره فأتم الصلاة .

(١) و كان في الأصل « شيء » والصواب « شيئاً » بالنصب .

(٢) و كان في الأصل « لم كان » والصواب « لم يرو » .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « قال ابن عمر » و الأثر بهذا السند

و المتن في الباب المذكور :

اخبرنا هشيم<sup>١</sup> عن جعفر بن اياس<sup>٢</sup> عن سعيد بن جبير [ انه كان اذا  
اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم - <sup>٣</sup> ] وبلغنا عن<sup>٤</sup> علي بن ابي طالب  
رضي الله عنه انه كان يقول<sup>٥</sup> : اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة .  
فهؤلاء احق ان نأخذ بقولهم من سعيد بن المسيب<sup>٦</sup> .

(١) هو ابن بشير ابو معاوية الواسطي .

(٢) هو ابن ابي وحشية اليشكري ابو بشر الواسطي بصري الاصل .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل و لا بد منه فزيد . قلت و روى ابن ابي

شعبة ايضا عن عبد الله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد هكذا . ف

(٤) و في المحلى ج ٥ ص ٢٢ : و عن علي بن ابي طالب اذا اقامت عشرا فأتهم و به

بأخذ سفيان الثوري و الحسن بن حي و حميد الرؤاسي صاحبه . انتهى . و هو الذي ذكره

الإمام محمد في باب المسافر قبله ، و رواية العشر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

ثابت و لم يذكره في الموطأ و كتاب الآثار فقتشه من مظان العلم . قلت : حديث علي اذا

اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اخرجته ابن ابي شعبة عن و كيع عن سفيان عن جعفر

عن ابيه عن علي و روى الثقيفي عن جعفر عن ابيه قال : من اقام عشرا اتم . ف

(٥) وجداني يحكم بأن لفظ « يقول » زائد و لعل المذكور فعل علي رضي الله عنه

و إلا فللفظ « المسافر » بعد قوله « اجمع » سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى فعلى هذا

يكون قوله - تأمل -

(٦) و بعد هذا في الاصل مسألة غسل المحرم و كفنه و حنوطه اذا مات في الاحرام

و سرد الآثار له و هي لا تناسب باب قصر الصلاة فأسقطتهما في النقل من الباب و بعد

الآثار باب جمع الصلاة في السفر و قد تقدم باب الجمع بين الصلاتين قبل باب المسافر

في الاصل فتأمل في هذا التكرار و الترتيب بين الأبواب و هذا كله من كرامات الناسخين .

### باب جمع الصلاة في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اجمع بين الصلاتين في السفر في الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء يؤخر الظهر الى آخر وقتها ويجعل العصر في اول وقتها فيصلّى في اول وقتها وكذلك المغرب والعشاء يؤخر المغرب الى آخر وقتها فيصلّى قبل ان يغيب الشفق وذلك آخر وقتها ويصلّى العشاء في اول وقتها حين يغيب الشفق فهذا اجمع بينهما .

و<sup>٢</sup> قال اهل المدينة : السنة<sup>٢</sup> في الجمع ان يؤخر الظهر ويقدم العصر في اول وقتها وأما المغرب والعشاء ففي اول وقت العشاء .

(١) هكذا في الأصل بالافراد ولعلها « الصلوات » بالجمع او اجمع بين الصلاتين بازدياد لفظ « بين » وثنية الصلاة تأمل .

(٢) كذا في الأصل وسقطت الواو من ، « وقال » من الهندية .

(٣) وفي ج ١ ص ١١١ من المدونة : قال مالك : فأحب ما فيه الى ان يجمع بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر و أول وقت العصر يجعل الظهر في آخر وقتها والعصر في اول وقتها الا ان يرتحل بعد الزوال فلا ارى بأسا ان يجمع بينهما تلك الساعة في المنهل قبل ان يرتحل والمغرب والعشاء في آخر وقت المغرب قبل ان يغيب الشفق يصلّيها فاذا غاب الشفق صلى العشاء ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر في الظهر والعصر عند الرحيل من المنهل - انتهى من باب جمع المسافرين بين الصلاتين . ومن هذا الباب ظهر لك بطلان قول ابن ابي شيبة في الثامن عشر من مسائل كتاب الرد حيث نسب الى ابي حنيفة على الاطلاق بأنه قائل بعدم جواز اجمع مطلقا كيف وهو قائل بالجمع والاطلاق والارسال لا يليق بشأن ابن ابي شيبة وقد سبق في ما يتعلق بالجواب عما قاله ابن ابي شيبة في باب اجمع بين الصلاتين .

كتاب الحجة (باب جمع الصلاة في السفر) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن: وكيف اختلفت الظهر والعصر والمغرب والعشاء  
لئن جاز ان يؤخر المغرب حتى يخرج وقتها ليجوز ان يؤخر الظهر حتى يخرج  
وقتها وما هما إلا سواء .

ولما جاء في المغرب انها لا تؤخر و أن تأخيرها مكروه اكثر مما جاء  
في صلاة الظهر وكيف جاز<sup>١</sup> لأهل المدينة أن يقولوا في الجمع بين المغرب  
والعشاء في الحضر إذا كان مطر أن يجعل العشاء فيصلوها في وقت المغرب .  
ولا يقولون ذلك في الجمع بينهما في السفر .

زعموا أنهم يجمعون بينهما في السفر في وقت العشاء بعد غيبوبة الشفق  
ويجمعون بينهما في الحضر إذا كان مطر قبل غيبوبة الشفق فكيف جاز،  
وكيف اختلفتا لئن جاز لهم في الحضر ان يجمعوا<sup>٢</sup> بينهما قبل وقت العشاء  
ان ذلك ليجوز [ ايضاً -<sup>٣</sup> ] في السفر وما رووا في اختلاف ذلك حديثاً  
وما هذا إلا رأى<sup>٤</sup> رأوه فهل عندهم<sup>٥</sup> في ذلك أثر في اختلاف الجمع بين  
الصلاتين في السفر والحضر إذا كان مطر؟ لو كان في هذا حديث لاحتجوا به  
ولرووه فيما رأوه<sup>٥</sup> .

(١) وفي ج ١ ص ١١٠ من المدونة في جمع الصلاتين ليلة المطر: قال مالك: يجمع بين  
المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر إذا كان طين و ظلبة و يجمع ايضاً بينهما  
إذا كان المطر وإذا أرادوا ان يجمعوا بينهما في الحضر إذا كان مطر او طين او ظلبة  
يؤخرون المغرب شيئاً ثم يصلونها ثم يصلون العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق قال مالك:  
لا يجمع بين الظهر والعصر في الحضر ولا نرى ذلك مثل المغرب والعشاء - انتهى .  
(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية « قيل ان يجمعوا » والصواب ما في الأصل المدني .  
(٣) ما بين المربعين زيادة منى يدل على سقوطه السياق .

(٤) وكان في الأصل « عندهم » وهو تصحيف، والصواب « عندهم » .

(٥) وكان في الأصل « فيما رووا » وهو تصحيف، والصواب « فيما رآه » .

كتاب الحجّة ( باب جمع الصلاة في السفر ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا عطاء بن خالد المخزومي المدني <sup>١</sup> قال <sup>٢</sup> اخبرنا نافع قال : اقبلنا مع ابن عمر من مكة حتى إذا كان يعض الطريق استصرخ علي زوجته فقيل له انها في الموت فأسرع السير وكان إذا نودي بالمغرب نزل مكانه فصلى فلما كان تلك الليلة نودي بالمغرب فسار حتى أمسينا فظننا أنه نسي فقلنا : الصلاة ، فسار حتى إذا كان الشفق قرب ان يغيب نزل فصلى المغرب و غاب

(١) و في ج ٧ ص ٢٢١ من التهذيب د المدني ، و في الخلاصة د المدني ، ليس به بأس ثقة صحيح صالح الحديث ولد سنة إحدى وتسعين - كذا في التهذيب .

(٢) و أخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٩٧ من كتابه حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا ابو عامر العقدي قال ثنا العطاء بن خالد المخزومي به مثله ثم قال الطحاوي فكل هؤلاء يروى عن نافع ان نزول ابن عمر كان قبل ان يغيب الشفق وقد ذكرنا احتمال قول ايوب عن نافع حتى إذا غاب الشفق انه يحتمل قرب غيوبة الشفق فأولى الاشياء بنا ان نحمل هذه الروايات كلها على الاتفاق لا على التضاد فتجمل ما روى عن ابن عمر ان نزوله للمغرب كان بعد ما غاب الشفق انه على قرب غيوبة الشفق اذا كان قد روى عنه ان نزوله ذلك كان قبل غيوبة الشفق و لو تضاد ذلك لكان حديث ابن جابر اولاهما لأن حديث ايوب ايضا فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين ثم ذكر فضل ابن عمر كهف كان وفي حديث ابن جابر صفة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان فهو أولى - انتهى . و أخرجه ابو داود من حديث محمد بن فضيل بن ابيه عن نافع و عبد الله بن واقد و فيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلّى العشاء - انتهى . و راجع كتاب الآثار ص ٣٤ و موطأ محمد ص ١٣١ من باب الجمع بين الصلاتين في السفر و المطر و باب الجمع بين الصلاتين في السفر من الجوهر النقي على سنن البيهقي ج ٣ ص ١٥٩ و شرح المعاني الآثار للطحاوي و نصب الراية و غيرها من كتب القوم .

كتاب الحجة ( باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ) للامام محمد الشيباني

الشفق فصلي العشاء ثم أقبل علينا فقال: هكذا كنا نصنع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جد بنا السير .

وهكذا قال أبو حنيفة في الجمع بين الصلاتين: أن يصلي الأولى منهما في آخر وقتها والآخرى في أول وقتها كما فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأما أن يجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما فهذا مما لا ينبغي<sup>١</sup> إلا في موضعين<sup>٢</sup> بركة وجمع .

باب<sup>٣</sup> وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان

مسافرا فدخل منزله

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فيمن اراد السفر فأدركه الوقت وهو

(١) لأنه يخالف لقوله تعالى «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» و يخالف لحديث امامة جبرئيل ولحديث السائل عن اوقات الصلاة والحديث من نام عن الصلاة او نسيها - الحديث، ولأنه كبيرة كما قال عمر رضي الله عنه .

(٢) كما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اخرج به الشيخان وغيرهما من الأئمة في كتبهم وهو حديث مشهور مستفيض بين الخلائق .

(٣) قد جمعت جميع الأبواب المتفرقة في الكتاب في موضع واحد تسهلا على الناظرين فتنبه له، ثم اعلم انه لم يثبت من حديث صحيح خال عن الكلام فيه الجمع الحقيقي بين الصلاتين في الحضر او السفر وإنما ثبت منها الجمع الصوري الذي بينه الامام أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى غير حديث ابن مسعود رضي الله عنه بعرفة وجمع وهو في الصحيحين ايضا قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا بجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها - اهـ . فهذا ابن مسعود يخبر بذلك ومنزله في قريه وملازمته النبي صلى الله عليه وسلم =



كتاب الحجّة ( باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ) للامام محمد الشيباني

= معلومة فانه كنيف مليء علما فلا يجهل مثله ذلك لو لم يكن معنى الجمع على ما ذكره الامام ابو حنيفة من تأخير الظهر والمغرب في آخر وقتها وتعجيل العصر والعشاء في اول وقتها وبذلك يجمع بين الأدلة المختلفة في بادى الرأي وهو الأوثق والاحوط ولا ادري ان ابن ابي شيبة في كتاب الرد لما ذا سلك مسلك غير المختلط وخرج احاديث في مسألة الثامن عشر في الجمع بين الصلاتين في السفر ولا يدل واحد منها على مطلوبه صراحة إلا بتأويل بعيد هو حق لكل احد من اهل النظر في النصوص المحتملة غير المحتملة في المنطوق ثم قال في آخره وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ. وانت تعلم ان الامام قائل بالجمع بين الصلاتين بعرفة والمزدلفة جمعا حقيقيا وبغيرهما في السفر جمعا سوريا وهو المقاد من الأحاديث التي سردها ابن ابي شيبة في كتاب الرد مع انه ليس بمنفرد في ذلك بل معه غيره ايضا من الفقهاء والمحدثين بل وكفى به قدوة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما فالاول حديث ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قلت: يا ابا الشعثاء! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء - اهـ. فهذا عين ما قال ابو حنيفة وليس فيه انه جمع بينهما في وقت واحد كلا وحاشا لله كيف وقد قال الله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وفي حديث جبريل وحديث السائل والوقت بين هذين وبالاختمال لا يعترض على الرجال وإنما هذا فعل الجهال والحديث الثانى حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء - اهـ. فهل فيه انه جمع في وقت واحد كلا والاقتصار على احتمال واحد في ذهنه مع ان القرائن تؤيد غيره ليس من ديدن اهل العلم مع ان الحديث مختصر وأوضحه ما أخرجه محمد في الكتاب وعليه المعول فان طرق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع الا في بعضها وهو موافق لأبي حنيفة واصحابه والحديث ورد في التأخير والتعجيل لا الجمع في وقت واحد وهو مقصود ابن ابي شيبة من الرد والثالث حديث معاذ بن جبل ان =

كتاب الحجّة ( باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ) للإمام محمد الشيباني

في اهله ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر وإذا خرج وقد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم لأنه يقضى مثل الذي وجب عليه و الوقت في ذلك للظهر حتى يخرج وقتها ويدخل وقت العصر والوقت في ذلك للعصر حتى تغرب الشمس والوقت في ذلك للمغرب حتى يغيب الشفق والوقت في ذلك للعشاء حتى يطلع الفجر .

وقال اهل المدينة مثل قول أبي حنيفة في جميع ذلك الا انهم قالوا : الوقت في ذلك للظهر والعصر النهار كله والوقت في ذلك للمغرب والعشاء الليل كله .

= النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر في غزوة تبوك - اهـ . فهل فيه الا لفظ الجمع وهل هو في وقت واحد او في وقتين فكلما وقرآن خارجة تؤيد الثاني بل تعينه والرابع حديث جابر جمع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء - اهـ . فوزانه وزان حديث معاذ حدوا بحذو وكذا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غزوة بني المصطلق وحديث انس يوافق ما قاله ابو حنيفة قال حفص بن عبيد الله : كنا نساfer مع انس الى مكة فكان اذا زالت الشمس وهو في منزله لم يركب حتى يصلي الظهر فاذا راح لحضرت العصر صلى العصر فان سار من منزله قبل ان تزول الشمس لحضرت الصلاة قلنا : الصلاة ، قال : سيروا حتى اذا كان بين الصلاتين نزل لجمع بين الظهر والعصر ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع هكذا - اهـ . وهو كالنص في الجمع الصوري وبالجملة لم يقدر على اتيان ما يكون نصا في الباب ودونه خوط القتاد فظهر بهذا بأن رد ابن أبي شيبة رد عليه لا على أبي حنيفة بل انه اقرى في ذلك ونسب اليه ما لم يقله والكلام في اسانيد الأحاديث باق بعد .

كتاب الحجّة ( باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ) للامام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحس: كيف يكون النهار كله للظهر و اذا خرج وقت الظهر دخل وقت العصر . قالوا : لأن صلاة النهار لا تقوت حتى يدخل الليل . قيل لهم : ليس هذا <sup>١</sup> هكذا رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا هكذا رويناه ولا روت الفقهاء [و-<sup>٢</sup>] الحديث المعروف <sup>٣</sup> المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا سأله عن مواقيت الصلاة فسكت حتى اذا كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر و صلى الظهر حين زالت الشمس و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى المغرب حين غابت الشمس و صلى العشاء حين غاب الشفق فلما كان من الغد صلى الصبح بعد ما اسفر و صلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله و صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم اختلف الناس في المغرب فقال بعضهم صلاها <sup>٤</sup> كما صلاها بالأمس في وقت واحد و قال بعضهم صلاها حين كاد الشفق يغيب ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقت فقد ذكر في هذا الحديث ان وقت الظهر ما بين ان تزول الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله <sup>٥</sup> فكيف قلتم لا يفوت الظهر ولا يذهب وقتها حتى تغيب

- (١) وجداني يحكم بأن لفظ « هذا » زائد . (٢) زيادة الواو منى .
- (٣) والحديث المذكور قد تقدم باسانيده في اختلاف المواقيت من ابتداء كتاب الحجّة قد تكلم هناك الامام محمد تذكره ولا نعيده .
- (٤) كذا في الأصل ، ولفظ « حتى » ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو قلم الناسخ .
- (٥) كذا في الأصل ، وفي الأصل الهندي « ذا » مكان « اذا » وليس بصواب .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي الأصل الهندي « صللها » وهو مصحف « صلاها » .
- (٧) هكذا في الأصل ولعل الصواب « مثليه » او يكون على ما ذهب اليه محمد من رواية المثل عن الامام ابي حنيفة .

كتاب الحجّة ( باب وقت الصلاة اذا اراد السفر ) للإمام محمد الشيباني

الشمس<sup>١</sup> لأن جاز هذا ما ينبغي لكم ان تروا بأسا ان يصلي الظهر ما دامت الشمس بيضاء نقية وإن كان وقت العصر قد دخل .

قالوا : انما يجوز هذا للناسي ونرى انه في وقت ما دام في النهار .

قيل لهم : فينبغي ان نسي صلاة الفجر ان يكون في وقت حتى يغيب الشمس وما بين صلاة الفجر و صلاة الظهر في ذلك من فرق وما وقت الناسي وغير الناسي في ذلك [ الا - ٢ ] سواء ولكن الناسي<sup>٢</sup> اذا لم يذكر الظهر حتى يدخل وقت العصر امر بصلاة الظهر وإن كان وقتها قد فاته كما يؤمر بذلك بالليل لو ذكرها .

وقال ابو حنيفة رحمه الله فيمن<sup>٣</sup> ادركه الوقت وهو في سفر فأخّر الصلاة ناسيا انه ان قدم وهو في الوقت صلى صلاة المقيم وإن قدم وقد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر لأنه انما يقضى مثل الذي كان عليه، وكذلك قال اهل المدينة وإنما اختلفوا في الوقت .

(١) وكان في الأصل « الشفق » مكان « الشمس » وليس بضوابط .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد .

(٣) لقوله عليه السلام « من نام عن الصلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها » الحديث الصحيح المشهور في كتب الحديث فراجعها .

(٤) هذا بحث اصولي قد فرغ عنه في كتب اصول الفقه من ان وجوب الاداء ينتقل الى الجزء الأخير من الوقت ان كان مقبلا في هذا الجزء وجب عليه صلاة المقيم وإن كان مسافرا فصلاة المسافر فالحكم دائر على الجزء الأخير من الوقت ثم هو منقسم الى الكمال وغيره وبحسبه يدور الحكم على الاداء أيضا كاملا و ناقصا وتحريما وتنزيها كوقت العصر والعشاء قبل غروب الشمس و طلوع الفجر - اهـ .

### باب الوتر في السفر<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة في صلاة المسافر [ اذا صلى في -<sup>٢</sup> ] السفر تطوعا يصلي على بعيره<sup>٣</sup> وعلى دابته حيث كان وجهه الى القبلة او الى غيرها ايماء برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض ويوتر على الأرض .

وقال اهل المدينة كقول ابي حنيفة بذلك<sup>٤</sup> كله الا الوتر فانهم قالوا: لا بأس بأن يوتر على البعير .

وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في الوتر احاديث مختلفة فاحذنا بأوثقها فرأينا ان يوتر بالأرض<sup>٥</sup> ولا يوتر على بعيره لأن الفقهاء شددوا في الوتر ما لم يشددوا في غيرها من الصلوات<sup>٦</sup> سوى الصلوات<sup>٧</sup> الخمس<sup>٨</sup> .

- (١) هذا الباب كان قبل الأبواب المذكورة فأخرته إتماما لبحث صلاة السفر .
- (٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل فزدته تصحيحا للعبارة .
- (٣) كذا في الأصل ، وسقط ضمير المفرد من الأصل الهندي وهو سهو الناسخ .
- (٤) كذا في الأصل والظاهر ان الباء زائدة .
- (٥) وكان في الأصل « ان يوتر » ، والصواب « بأن يوتر » .
- (٦) كذا في الأصل « بالأرض » ولعل الصواب « على الأرض » . قلت : والباء هاهنا بمعنى « على » كما يحى في التعليق رواية الامام عن مجاهد في آثاره . ف
- (٧ - ٧) ولفظ « الصلوات » كان في الأصل في كلا الحرفين بالافراد ، والصواب ان يكونا بالجمع .

(٨) سيأتي تخريج حديث « ان الله قد زادكم صلاة يعني الوتر فصلوها ما بين العشاء الى طلوع الفجر » وبه وبمثله من الاحاديث استدل أئمتنا الامام ابو حنيفة و أبو يوسف

و محمد رحمهم الله تعالى على وجوب صلاة الوتر وهو فرض على لا يكفر جاحده  
و يأثم اشد التأثم تاركة ولذا قالوا: انها لا يصلى في السفر الا على الأرض كالقصر  
القطعى فانها صارت شبيهة بالفرض في العمل من بين صلاة الليل وصلاة السفر على  
الراحلة خارجة عن الصلاة على الراحلة وقد سرد الآثار لذلك الامام محمد بعدها وقال  
في باب الصلاة على الدابة في السفر من الموطأ بعد رواية حديث عبد الله بن عمر في الصلاة  
على الراحلة في السفر وحديث سعيد بن يسار وأثر انس وأثر ابن عمر لا بأس بأن  
يصلى المسافر على دابته تطوعا إيماء حيث كان وجهه يجعل السجود اخفض من الركوع  
فأما الوتر والمكتوبة فانهما تصليان على الأرض وبذلك جاءت الآثار قال محمد: اخبرنا  
ابو حنيفة عن حصين قال: كان عبد الله بن عمر يصلى التطوع على راحلته أينما توجهت  
به فاذا كانت الفريضة او الوتر نزل فصرى قال محمد: اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن  
مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على الركعتين لا يصلى قبلها ولا بعدها  
ويحيى الليل على ظهر البعير أينما كان وجهه وينزل قبل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام  
في منزل احبى الليل، قال محمد: اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن  
مجاهد قال: صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة كلها على بعيره  
نحو المدينة ويؤم برأسه إيماء ويجعل السجود اخفض من الركوع الا المكتوبة والوتر  
فانه كان ينزل لها فسألت عن ذلك فقال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله حيث  
كان وجهه يؤم برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع، قال محمد: اخبرنا اسماعيل  
ابن عياش حدثني هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلى على ظهر راحلته حيث توجهت  
ولا يضع جبهته ولكن يشير للركوع والسجود برأسه فاذا نزل اوتر، قال محمد: اخبرنا  
خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلى على راحلته  
حيث كان وجهه تطوعا يؤم إيماء ويقرأ السجدة وينزل للمكتوبة والوتر، قال محمد:  
اخبرنا الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال: أينما توجهت به راحلته صلى =

= التطوع فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر - انتهى . وقال في باب الوتر على الدابة من الموطأ بعد حديث سعيد بن يسار أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتر على راحلته قال محمد: قد جاء هذا الحديث وجاء غيره فأحب إلينا أن يصلى على راحلته تطوعاً ما بدا له فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض وهو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعبد الله ابن عمر رضي الله عنه وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا - انتهى . وسؤال مجاهد عبد الله بن عمر كان عن صلاة التطوع على الراحلة نحو المدينة لا عن الفرض والوتر على الأرض أوضحه ما رواه الإمام أبو حنيفة عن حماد عن مجاهد أنه صحب عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة يصلى على راحلته يؤمى إيماء إلا المكتوبة والوتر فإنه كان ينزل لها فسأله عن صلاته على راحلته وجهه قبل المدينة فقال لي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته تطوعاً حيث كان وجهه يؤمى إيماء هكذا رواه سعيد بن أبي الجهم عنه وعن اسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد كما في عقود الجواهر المنيفة وهو في جامع المسانيد فهذا ظهر أن أداء الوتر على الأرض فيه الاحتياط لأن مرتبته أعلى من التواقل وزيادة من الله تعالى بعد زمان فرض الصلوات الخمس التي فرضيتها وجوبها بالدليل القطعي وجوب الوتر بالدليل الظني فلا يدخل في الصلوات الخمس حتى تصير ستاً وتناقض كما زعم لكون أحدهما ظنياً والآخر قطعياً ومن لم يذق الفرق بينهما لم يدر وعلم بذلك أن مذهبه في هذا هو الاحوط وعلم أيضاً بذلك أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضي الله عنهما وعروة بن الزبير ومجاهداً وإبراهيم النخعي وحماد بن أبي سليمان ومحمد بن سيرين وغيرهم من الصحابة والتابعين كلهم متقدمون على أبي حنيفة وهم قالوا إن الوتر في السفر يصلى على الأرض لا على الراحلة وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كما في شرح معاني الآثار للطحاوي وعمدة القاري ونصب الراية وغيرها من الكتب ودلائل وجوب الوتر في شرح معاني الآثار للطحاوي ونصب الراية وكشف الستر للإمام العصر الكشميري وما هي ذا في كتاب الحجة ومع هذا فالعجب من =

كتاب الحجة ( باب الوتر في السفر ) للإمام محمد الشيباني

= الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة الثامن والثمانين من كتاب الرد صلاة الوتر على الراحلة قال بعد حديث ابن عمر و آثار ابن عباس وعلى والحسن البصري ونافع وسالم وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز ان يوتر عليها - اهـ . وهذا عمر وابن عمر وعروة ومجاهد والنخعي وحماد وابن سيرين كلهم لا يوترون على الراحلة فا الخصوصية فيه لأبي حنيفة وهو عنده واجب ثبت وجوبه بالدلائل الحديثية التي ذكروها في الكتب وقد روى الامام نفسه عن ابن عمر انه كان ينزل للوتر ويصلي على الأرض فكيف يترك ما ثبت عنده وحديث ابن عمر الذي ذكره هو بمرأى من أئمتنا كما هو ظاهر من الموطأ و كتاب الحجة و كتاب الآثار و جامع المسانيد ثم يعارضه ما رواه الطحاوي ج ١ ص ٢٤٩ من شرح معاني الآثار حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا ابو عاصم قال ثنا حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحلته ويوتر بالأرض ويزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك - اهـ . قال الطحاوي : ثم روى عن ابن عمر ايضا من غير هذا الوجه من فعله ما يوافق هذا حدثنا ابو بكرة قال ثنا عثمان بن عمر وبكر بن بكار قال ثنا عمر بن ذر عن مجاهد ان ابن عمر كان يصلي في السفر على بعيره اين ما توجه به فاذا كان في السحر نزل فأوتر - اهـ . ثم ذكر طريقه ثم قال : والوجه عندنا في ذلك انه قد يجوز ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على الراحلة قبل ان يحكم الوتر ويغلف امره ثم احكم بعد ولم يرخص في تركه - اهـ . ثم روى احاديث وجوبه فراجعه وبالجملة يصلي الوتر قبل التاكيد على الراحلة فاذا أكد امره ترك ما كان قبله ، وفي عقود الجواهر ويجمع بينهما ان الوتر على الراحلة كان في حالة العذر من وحل او مطر او غير ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان القرض يصلي على الدابة لعذر الطين والمطر ونحوه او انه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخس بل متأخر عنه فلا تناقض - اهـ . ولأن فرضيته بمعنى القرض العيني وهو الوجوب الظني فلا مناقضة بينهما كما سبق وأنت عليم بأن الحافظ يقدم على الميخ وقت الاختلاف فما قال الامام ابو حنيفة =



فقال بعضهم: سنة لا ينبغي تركها. وقال بعضهم: واجبة<sup>١</sup>.  
ورووا في ذلك حديثاً أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: إن الله قد زادكم صلاة يعنى الوتر<sup>٢</sup>، فإذا شددت الفقهاء

= ومعهم المذكورون هو الأوثق الأحوط وهذا كله على سبيل إرخاء العنان وإلا ففي سند الحديث الأول ابن عجلان لم يحتج به مسلم وإنما أورده مسلم في المتابعات وهو في حديث نافع يضطرب وما وقع له بمصر من القصة مشهور كما في التهذيب مع أنه يعارضه حديث حنظلة كما سبق وفي أثر ابن عباس عكرمة والكلام فيه معروف وفي أثر علي رضي الله عنه ثوير وهو ركن من أركان الكذب عند الثوري وفي أثر الحسن أشعث ابن سوار والكلام فيه معروف وفي أثر سالم ابن أبي رواد وهو معروف وقد صلى موسى بن عقبة على الأرض وفي موازيهم عمر و ابن عمر و محمد بن سيرين و مجاهد والنخعي وعروة و حماد و آثار التابعين لا تكون حجة على غيرهم من التابعين يخالفونهم في المسألة الاجتهادية فنحن رجال وهم رجال - هذا والله تعالى اعلم .

(١) وفيه رد على ابن أبي شيبة في مسألة الحادى والتسعين من كتاب الرد في وجوب الوتر أو رد فيها الآثار جلها تدل على كونه واجبا ثم يخالفها ويقول بسنيته ثم يرد بها على الامام أبي حنيفة ويقول وذكر ان ابا حنيفة قال: الوتر فريضة - اهـ . ولم يذر ما الفرق بين الفرض العملى الذى هو الوجوب الظنى الذى يقول به ابو حنيفة والفرض القطعى الذى ثبت بالقطعيات ومن لم يدر الفرق لم يذق حلاوة الفقه وآفته من الفهم السقيم والفقه فقه ابي حنيفة وكلهم عيال عليه .

(٢) روى من حديث ثمانية من اصحابه صلى الله عليه وسلم خارجة بن خذافة وعمر بن العاص وعقبة بن عامر و ابن عباس و أبي بصرة الغفارى وعمر بن شبيب عن ابيه عن جده و ابن عمر و أبي سعيد الخدرى لحديث خارجة رواه ابو داود و الترمذى و ابن ماجه و الحاكم في المستدرک و أحمد في مسنده و الدارقطنى في سننه و الطبرانى =

في امر<sup>١</sup> نخذ بأوثقها اذا<sup>٢</sup> اختلفت فيه الأحاديث وقد اختلفت في الوتر بعينها فروى ان ابن عمر رضي الله عنهما كان ينزل بالأرض فيوتر عليها ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا بأوثقها وأشبهها بالحق وبما جاءت به الآثار من التشديد في الوتر.

اخبرنا ابو بشر اسماعيل بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم البصري<sup>٣</sup> قال

= في معجمه وابن عدى في كامله والبيهقي في سننه وحديث عمرو بن العاص وعقبة رواه اسحاق بن راهويه في مسنده ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير والأوسط وحديث ابن عباس رواه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه وحديث ابي بصرة رواه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه وأحمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار وحديث عمرو بن شعيب أخرجه الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده وحديث ابن عمر رواه الدارقطني في غرائب مالك وحديث الخدري رواه الطبراني في كتابه مسند الشاميين باسناد حسن وقد استدلل معاذ بحديث الزيادة على وجوب الوتر باسناد رواه ثقات رواه عبد الله بن أحمد في مسند ابيه والفصيل في نصب الراية والدراية والجواهر النقي على البيهقي والطحاوي وفتح القدير وعمدة القاري والبنية ومجمع الزوائد وسنن البيهقي ولإمام العصر الشيخ المحدث محمد انور الكشميري رحمه الله رسالة حافلة في مسألة الوتر سماها كشف الستر لا بد للحدث من الاطلاع عليها.

(١) هكذا في الأصل، ولعل الصواب « امر الوتر فأخذنا بأوثقها او فنأخذ بأوثقها،

والمعنى على ما في الأصل ايضا صحيح » نخذ امر من الأخذ ».

(٢) وكان في الأصل « وإذا » بزيادة الواو.

(٣) وكان في الأصل « ابراهيم بن محمد بن ابراهيم » والصواب « عن محمد بن ابراهيم »

وهو ابن عدى فصنف « عن » وصار « بن » ويصدر مثل هذا كثيرا من النسخ،

و أبو بشر اسماعيل بن ابراهيم هو ابن عليّة من شيوخ المصنف واسماعيل ومحمد بن =

حدثنا عبد الله بن عون قال: سألت القاسم أيوتر الرجل على راحلته؟ قال زعموا ان عمر رضى الله عنه كان يوتر بالأرض.

اخبرنا ابو حنيفة عن حصين<sup>١</sup> قال كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يصلى التطوع على راحلته ايماء اينما توجهت به فاذا كانت الفريضة او الوتر نزل<sup>٢</sup> فضلى.

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على ركعتين<sup>٣</sup> لا يصلى قبلها ولا بعدها ويحيى الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام ليلة في منزل احيى الليل.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن مجاهد قال: صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة كلها على بعيره نحو المدينة يؤمى برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع

= ابراهيم البصرى من الاقران كلاهما من رواة ابن عون والاقران يروى بعضهم من بعض وان لم ار من صرح بهذا وابن علية وابن ابى عدى من فضلاء الرواة روى لهما اصحاب الصحاح الستة، وهذا الاثر رواه ابن ابى شيبه عن وكيع عن ابن عون قال: سألت القاسم عن رجل يوتر على راحلته فقال زعموا ان عمر كان يوتر بالأرض - اهـ (من كره الوتر على الراحلة ق ١٧٦ / ٢) . ف

(١) هو « حصين بن عبد الرحمن السلمي ابو الهذيل الكوفي، و « حصين، مصغرا.

(٢) كذا في الأصل « فنزل » ولعل الصواب « نزل » .

(٣) هكذا في الأصل، وفي موطأ محمد « على الركعتين » .

(٤) هكذا في الأصل والموطأ، ولعل الصواب « الصلوات » بالجمع .

[إلا المكتوبة و الوتر فانه كان ينزل لها فسألته عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعله حيث كان وجهه يؤمى برأسه و يجعل السجود اخفض من الركوع -<sup>١</sup>]

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني<sup>٢</sup> هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلي الصلاة<sup>٣</sup> كلها على بغيره [يركع و-<sup>٤</sup>] يسجد حيث توجهت ولا يضع على ظهر<sup>٥</sup> راحلته جبهته ولكنه يشير للركوع<sup>٦</sup> و السجود برأسه فاذا نزل اوتر .

اخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٧</sup> عن المغيرة [الضبي -<sup>٨</sup>] عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تطوعا يؤمى ايماء و يقرأ السجدة فيؤمى و ينزل للمكتوبة [والوتر -<sup>٩</sup>]

- (١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ، وإنما زدته من الموطأ للإمام محمد .
- (٢) كذا في الاصل و كذا في الموطأ ، وفي الهندية « عن هشام » ، وهو من تصرفات الناسخ .
- (٣) ليس في الموطأ « الصلاة كلها » بل فيه « كان يصلي على ظهر راحلته » .
- (٤) سقط ما بين المربعين من الاصل بقريضة « ويسجد » وليس في الموطأ أيضا ولا بد منه .
- (٥) وليس هو في الموطأ بل فيه هكذا « ولا يضع جبهته ولكن يشير - الخ » .
- (٦) وكان في الاصل « بالركوع » وفي الموطأ « للركوع » وهو الاولى فأثبتناه هنا .
- (٧) هو الواسطي جزما لاما يفهم من التردد فيه من التعليق الممجد .
- (٨) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .
- (٩) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل وإنما زدته من الموطأ .

اخبرنا الفضيل<sup>١</sup> بن غزوان عن نافع عن<sup>٢</sup> ابن عمر قال: كان اينما توجهت به راحلته صلى التطوع وإذا اراد ان يوتر نزل فأوتر .

### باب [عدد-٢] الوتر<sup>٣</sup>

قال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهن بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة . وقال بعض اهل المدينة: لا بأس بأن يوتر بركعة وذكروا ذلك عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه صلى العشاء ثم قام خلف المقام فصلى ركعة واحدة قرأ فيها القرآن وذكروا ايضا عن سعد بن ابى وقاص انه كان يوتر بركعة .

وقال بعضهم: ومن قال ذلك مالك بن انس ومن قال بقوله ليس ينبغي ان يوتر بركعة ليس معها غيرها ولكنه يوتر بثلاث الا انه يفصل بين الركعتين بين الشفع وبين الركعة بسلام، وأحب إلينا ان لا يزداد في الفصل من الوتر والشفع قبله على السلام .

(١) وفي الموطأ « الفضل » وهو خطأ .

(٢) هكذا في الأصل والموطأ ، والظاهر أن الصواب « ان ابن عمر ، والعلم عند الله .

(٣) لفظ العدد ساقط من الأصل ، موجود في الهندية وهو لا بد منه تدل عليه مسائل الباب . فـ

(٤) هذا الباب في الأصل بعد « باب وقت الصلاة اذا اراد السفر » لكني ألحقته بباب « النزول على الارض للوتر حتى يسهل على الناظر » فتنبه له .

وقال محمد [ بن الحسن - ١ ] لئن كان لا يستقيم ان يوتر بركة الا ان يكون قبلها شفع ما ينبغي له ان يسلم بين ذلك لأن السلام قطع للصلاة فمن قطع الصلاة فهو بمنزلة من لم يصل قبل الوتر شيئاً .  
وما القول في هذا الا احد القولين [ ما - ٢ ] ما قال اهل العراق ورووه عن عبد الله بن مسعود انه قال : الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب ؛

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدته لأنه دأب الإمام في هذا الكتاب ، اعلم ان الروايات في عدد الوتر مختلفة ثلاث ركعات او واحدة وكذا آثار الصحابة رضي الله عنهم فأخذ آتينا بما هو الأحوط والأوثق في الباب من ان الوتر ثلاث ركعات من غير فصل بين الشفع والواحدة كما في حديث عائشة رضي الله عنها باسناد صحيح في المستدرک وعليه اكثر الصحابة كما في كتب الحديث وبعد احاطة جميع الأحاديث الواردة في الباب قالوا ان الفصل بسلام والايتار بركعة بما قد نسخ بالأدلة التي نصبت على الثلاث بدون الفصل وبحديث النهي عن التبراء فما قال ابن أبي شيبة في الثامن والتسعين من كتاب الرد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجوز ان يوتر بركعة - اهـ . لا يلتفت اليه لأنه معه الأحاديث و آثار الصحابة و جماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) قوله « لئن » شرط وجزاؤه قوله « ما ينبغي » و « ما » نافية لا موصولة كما زعم .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه يدل عليه سياق العبارة .

(٤) يأتي باسناد في هذا الباب وأخرجه في الموطأ في باب السلام في الوتر ص ١٥٠

قال محمد : اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة قال قال عبد الله بن مسعود الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب ؛ قال محمد : حدثنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كصلاة المغرب ؛ قال محمد : اخبرنا اسماعيل بن ابراهيم عن ليث عن عطاء قال قال ابن عباس رضي الله عنهما : الوتر كصلاة المغرب - اهـ . وقال في باب صلاة =

او يكون القول ما صنع<sup>١</sup> عثمان بن عفان وسعد بن ابى وقاص رضى الله عنهما  
انهما كانا يوتران بركعة .

وقد<sup>٢</sup> اخبرنا مالك بن انس بحديث ينقض ما قالوا عن سعيد بن  
ابى سعيد المقبرى عن ابى سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة ام المؤمنين  
رضى الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان؟  
ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد في شهر<sup>٣</sup> رمضان ولا غيره  
على احدى عشرة ركعة: يصلى اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى  
اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلى ثلاثا؛ قالت فقلت: يا رسول الله!  
أتنام قبل ان توتر؟ فقال: يا عائشة! ان عيني تنامان<sup>٤</sup> ولا ينام قلبي - فقد<sup>٥</sup>

=المغرب وتر صلاة النهار ص ١٤٧؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر  
قال: صلاة المغرب وتر صلاة النهار؛ قال محمد: وبهذا نأخذ وينبغي لمن جعل المغرب  
وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر: ان يكون وتر صلاة الليل مثلها لا يفصل بينها بتسليم  
كما لا يفصل في المغرب بتسليم وهو قول ابو حنيفة رحمه الله - انتهى .

(١) ويعارضه ما يأتى في الباب عن ابن مسعود رضى الله عنه ما اجزأت ركعة قط .  
(٢) اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في باب قيام شهر رمضان ص ١٤٢؛ و أخرجه  
البخارى ومسلم وغيرهما وفي لفظ لهما: كان يصلى من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة  
ويركع ركعتي الفجر فتلك ثلاث عشرة ركعة؛ وفي رواية عنها قالت: كان صلى الله  
عليه وآله وسلم يصلى بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلى اذا سمع النداء بالصبح ركعتين  
خفيفتين - انتهى . اخرجه البخارى في باب ما يقرأ في ركعتي الفجر .

(٣) لفظ «شهر» ساقط من الموطأ .

(٤) لفظ الموطأ «يا عائشة عيناى تنامان» .

(٥) وكان في الاصل «وقد» والصواب «فقد» يقتضيه السياق .

ذكرت عائشة رضي الله عنها انه كان يصلي ثلاثاً<sup>١</sup> ولا ذكرت في ذلك سلاماً ولا غيره . فينبغي لمن ذكر السلام ان يأتي عليه ببرهان وإلا فالأمر على جملة<sup>٢</sup> وقد كان ما<sup>٣</sup> يعاب على سعد بن أبي وقاص وتره وكان ممن يعيب ذلك عليه ويقول فيه عبد الله بن مسعود .

وقد جاء في الحديث : المغرب وتر النهار والوتر صلاة الليل ، فعلينا ان الوتر على صلاة المغرب بهذا الحديث .

وقال مالك بن انس : ومن اخذ بقوله ليس العمل عندنا على ان يوتر بواحدة ليس قبلها شفع للقيم فأما المسافر\* فلا نرى به بأساً ان يوتر بواحدة .

(١) هذا الحديث مع حديثها الذي سيأتي في الكتاب وما روى النسائي والحاكم والبيهقي والطحاوي انه صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر او لا يسلم الا في آخرهن ومع حديث قراءة الوتر كان يقرأ في الأولى : سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد - الحديث ، دليل واضح على ان الوتر ثلاث ركعات لا غير ؛ وفيه رد على ابن أبي شيبة حيث جوز ركعة واحدة من الوتر وترك هذه الأحاديث الصريحة ونسب الى أبي حنيفة انه قال : لا يجزئه ركعة واحدة ، وكيف يقول ذلك وقد ثبت عنده بالبراهين ان الوتر ثلاث ركعات من غير زيادة ونقصان وعليه اكثر جماعة من الصحابة والتابعين .

(٢) اى فالحكم على مجموع حديث عائشة - تأمل .

(٣) حرف « ما » أما زائدة من الناسخ فلا اشكال وأما موصولة فلا بد من زيادة حرف من قبل قوله « وتره » اى من وتره بركة - تدبر ، وقوله « يعاب » على معناه الحقيقي .

(٤) هكذا في الأصل ، وتأمل فيه هكذا لفظ الأثر او غيره .

(٥) هذا خلاف ما في ج ١ ص ١٢٠ من المدونة و ج ١ ص ٢٣٣ من شرح الزرقاني ولعله رواية اخرى عن مالك - تأمل .



و<sup>١</sup> قال محمد بن الحسن : وكيف اقترق المسافر في هذا والمقيم أ يذبح للمسافر ان يقضى الوتر كما يقضى الصلاة .  
ما بين المسافر والمقيم في الوتر فرق ولا عندهم في ذلك اثر وما هو الا رأى .

وقال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ان نسيه رجل قضاءه كما يقضى صلاة<sup>٢</sup> ينساها من الصلوات الخمس وإن مضى لذلك ايام .  
وقال اهل المدينة : يقضى الوتر ما لم يصل<sup>٣</sup> الفجر فاذا صليت<sup>٤</sup> الصبح فلا وتر ، وقد كانوا قبل ذلك يقولون بقضاء الوتر ما لم تزل الشمس ثم رجعوا عن ذلك وقالوا : يقضى الوتر ما لم يصل الفجر ، وكان ممن يقول ذلك مالك ابن انس ومن قال بقوله [ قال محمد - <sup>٥</sup> ] وفي هذا<sup>٦</sup> وفي الوتر الثلاث آثار .  
اخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة<sup>٧</sup> بن عبد الرحمن قال : قلت لابن عمر :

(١) الواو قبل « قال » ساقط من الأصول ، وإنما زدناه حسب عادة المصنف .

(٢) وكان في الأصل « الصلاة » والصواب « صلاة » منكرا .

(٣) وكان في الأصل « لم يصل الفجر » .

(٤) هكذا في الأصول ، ولعله « صلى الصبح » والخطاب لا يناسب لأن قبله « يقضى » و « لم يصل » من الغيبة والمؤنث لا يناسب لفظ « الصبح » الا ان يكون المراد به « صلاة الصبح » والصيغ كلها مجهولة .

(٥) ما بين المربعين زيادة منى على دأبه والأوجه عندي انه سقط .

(٦) اى في وجوب القضاء وإن طال الزمن .

(٧) وكان في الأصل « عروة بن عبد الرحمن » وهو غلط والصواب « وبرة بن عبد الرحمن » وهو المسلى ابو خزيمه او ابو العباس الكوفي ج ١١ ص ١١١ من التهذيب روى عن ابن عمر وعنه مسعر بن كدام ، والآثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ٤٨٠ من طريق =  
اوتر ١٩٤

أوتر بعد الفجر، قال: أ رأيت لو لم تصل الفجر حتى تطلع الشمس أ كنت تصلها؟ قال قلت: فله؛ فقال: فله.

أخبرنا إسماعيل<sup>١</sup> بن إبراهيم البصري عن أيوب السخيتي قال: سألت سعيد بن جبير عن رجل فاته الوتر قال: يوتر ليلة أخرى.

و أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن ابن عون قال قال الشعبي: لا تدع وترك وإن كان بنصف النهار؛ قال: ولا أدري أي شيء كانت المسألة. أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي قال أخبرنا نعيم بن حكيم<sup>٢</sup> عن أبي مرهم<sup>٣</sup> قال: شهدت علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأتاه رجل فسأله عن رجل نام عن الوتر أو نسي الوتر حتى طلعت الشمس قال: من نام أو نسي ولم يوتر فليوتر متى ذكر<sup>٤</sup>.

أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني ابن طاوس قال: تصلي الوتر وإن صليت الفجر.

= جعفر بن عون أنبا مسعر عن وبرة قال: سألت ابن عمر عن ترك الوتر حتى تطلع الشمس أ يصلها؟ قال: أ رأيت لو تركت صلاة الصبح حتى تطلع الشمس هل كنت تصلها؟ قال قلت: فله؛ قال: فله؛ انتهى من باب من قال يصله متى ذكره - اهـ.

(١) هو ابن علي أبو بشر البصري، وكذا فيما بعده وقد تقدم أيضا.

(٢) هو المدائني أخو عبد الملك روى عن أبي مرهم الثقفي ثقة صدوق لا بأس به كما قال ابن معين والعجلي وابن خراش وذكره ابن حبان في الثقات - ج ١٠ ص ٥٨ من التهذيب.

(٣) هو الثقفي المدائني اسمه قيس كما في ج ١٢ ص ٢٢٢ من التهذيب.

(٤) وروى مرفوعا أيضا من حديث أبي سعيد الخدري رواه الحنابلة والنسائي ورواه الديلمي أيضا في سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نام عن الوتر أو نسيه فليصل إذا أصبح أو ذكر - انتهى.

اخبرنا اسماعيل بن عياش<sup>١</sup> قال حدثني ليث بن ابي سليم قال : سمعت  
عطاء و طاوسا و مجاهدا و الحسن البصري و سعيد بن جبير يقولون في رجل  
نسى الوتر أو نام عنه ليوتر وإن أدركه مطلع الشمس .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني اسماعيل بن ابي خالد عن الشعبي  
قال : لا تدع و ترك و لو بنصف النهار .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو جعفر<sup>٢</sup> قال : كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يصلي ما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة  
ثمان ركعات تطوعا و ثلاث ركعات الوتر و ركعتين بعد الوتر<sup>٣</sup> او ركعتي الفجر .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه انه قال : ما احب اني تركت الوتر بثلاث و ان لي حمر النعم .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة<sup>٤</sup>  
قال قال عبد الله بن مسعود : الوتر ثلاث كثرات المغرب .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « عياض » و هو تصحيف ، و الصواب بالشين كما هو  
في الأصل ؛ و اسماعيل بن عياش حافظ مشهور امام اهل الشام و شيخ الامام محمد يروي  
عن ليث بن ابي سليم و طبقته .

(٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب رضي الله عنهم المعروف بالباقر  
فالحديث مرسل و هو مروي عن عائشة رواه الشيخان و أبو داود و غيرهم و من حديث  
ابن عباس ايضا .

(٣) قوله « و ركعتين بعد الوتر » ليس في الموطأ وفيه « و ركعتي الفجر » .

(٤) هذه الآثار كلها اخرجها الامام محمد في باب السلام في الوتر من الموطأ .

(٥) هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و اسمه كنيته و اختلفوا في سماعه من ابيه  
و اضطربوا فيه كوفي ثقة من كبار التابعين و هو بضم العين مصفرا .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك<sup>١</sup> بن الحارث عن عبد الرحمن<sup>٢</sup> بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال : الوتر ثلاث كثر ثلاث المغرب .  
أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم<sup>٣</sup> عن ليث<sup>٤</sup> عن عطاء<sup>٥</sup> قال قال ابن عباس :  
[ الوتر كصلاة المغرب - <sup>١</sup> ] .

و أخبرنا يعقوب بن إبراهيم<sup>٦</sup> قال أخبرنا حصين<sup>٧</sup> عن إبراهيم<sup>٨</sup> عن ابن مسعود قال : ما اجزأت ركعة واحدة قط .

أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أبي حمزة<sup>٩</sup> عن إبراهيم النخعي عن علقمة

(١) هو السلي ثقة .

(٢) هو ابن قيس النخعي أبو بكر الكوفي أخو الأسود بن يزيد ثقة .

(٣) هو أبو بشر البصري المعروف بابن عليّة كما صرح به محمد في هذا الكتاب في مواضع منه ؛ وقد تردد الفاضل اللكنوي في تعيينه في التعليق الممجد على موطأ محمد قال : والظاهر ان المذكور ههنا اسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي - الخ . وعندي هو غير ظاهر ومن كان هاهنا لم يذكره ولم يذهب اليه ذهن الفاضل وهو ابن عليّة جز ما وقطعا .  
(٤) هو ليث بن أبي سليم مشهور .

(٥) هو ابن أبي رباح المكي .

(٦) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل وزيد من الموطأ .

(٧) هو الامام أبو يوسف القاضي ثقة

(٨) هو ابن عبد الرحمن ، وقد وقع في الموطأ « حصين بن إبراهيم » وهو خطأ مصحف « ابن » من « عن » وما في الكتاب هو الصحيح .

(٩) هو ابن يزيد النخعي المشهور بجلالته و الارسال يدفعه ما بعده من الأثر يروى فيه عن علقمة .

(١٠) هو أبو حمزة الأعور القصاب الكوفي الراعي اسمه ميمون وهو يروى عن =

قال قال عبد الله بن مسعود: 'اهون' ما يكون الوتر ثلاث ركعات .

قال محمد بن الحسن: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة<sup>٢</sup>  
ابن أوفى عن سعد<sup>٣</sup> بن هشام عن عائشة<sup>٤</sup> أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه

= النخعي وطبقته وعنه سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي كما في ج ١٠ ص ٦٩٥ من  
التهذيب، وقد تردد الفاضل اللكنوي فيه ولم يدر ان ههنا من هو من الذين يكنى  
بأبي حمزة - راجع ص ١٥٠ من التعليق الموجد على موطأ الامام محمد .

(١) أي أدنى ما يكون ثلاث، فلا يكون الأدنى منه قاله الفاضل اللكنوي .

(٢) هكذا في التهذيب، وفي الموطأ «زرارة بن أبي أوفى»، وهو خطأ .

(٣) هذا هو الصحيح، وفي الموطأ «سعيد» وهو خطأ، والحديث أخرجه النسائي في  
سننه والحاكم في مستدركه والدارقطني والبيهقي في ج ٣ ص ٣١ من سننه، وتابع محمد  
عن سعيد بن بشر بن المفضل وعيسى بن يونس عند الحاكم في مستدركه ويزيد بن زريع  
عند النسائي والدارقطني وأبو بدر شجاع بن الوليد عند الدارقطني والطحاوي وعبد الوهاب  
ابن عطاء عند البيهقي وكلهم رَوَوْه عن سعيد قبل الاختلاط وهم من قدماء أصحابه، قال  
النووي في شرح المذهب كما في تعليق نصب الراية رَوَاهُ النسائي بإسناد حسن والبيهقي  
في السنن الكبير بإسناد صحيح - انتهى .

(٤) وفي الجوهر التقى ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة  
عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عليه السلام لا يسلم في ركعتي  
الوتر ثم قال كذا رَوَاهُ عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة قلت تابع عبد الوهاب على ذلك  
عيسى بن يونس وبشر بن المفضل وعبد الوهاب وأبو بدر شجاع بن الوليد فرووه عن  
ابن أبي عروبة كذلك، أما رواية عيسى فقال البيهقي في المعرفة كذا رَوَاهُ عبد الوهاب  
ابن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن أبي عروبة وأما رواية بشر فأخرجها النسائي وأما  
رواية عبدة فأخرجها ابن أبي شيبة فقال<sup>١٠</sup> عدة عن سعيد عن قتادة فذكرها بسنده =

وآله وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر<sup>١</sup>.  
وقال أبو حنيفة رحمه الله: القنوت في الوتر قبل الركعة الثالثة إذا فرغ  
من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر فلم يرفع يديه  
ثم ركع.

وقال أهل المدينة: لا قنوت في صلاة الوتر.  
وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن: قد جاءت في ذلك آثار ويؤثر عن عمر وعن  
غيره وما نعلم احدا ترك القنوت في الوتر من الصحابة غير<sup>٣</sup> ابن عمر  
= مثل ذلك وأما رواية ابن بدر فأخرجها الدارقطني في سننه - انتهى. وفي نصب الراية  
قلت أخرج النسائي في سننه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن  
سعد بن هشام عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر -  
انتهى. ورواه الحاكم في المستدرك وقال: أنه صحيح على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه  
ولفظه: قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن -  
اه. وفي لفظ: كان صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأولى من الوتر - انتهى.  
(١) بهذا اللفظ ذكره الزيلعي في نصب الراية والحافظ في الدراية وابن الهمام في فتح القدير  
والعيني في البناية والمرتضى الزبيدي في عقود الجواهر وبهذا اللفظ عند الحاكم في  
المستدرك المطبوع وسنن البيهقي ص ٣١ - انتهى. وهذه الأحاديث والآثار دلائل  
أيضا على وجوب الوتر كما لا يخفى على أهل العقل إذا لم يتحلوا بحيلة التعصب والعناد -  
والله يعلم المفسد من المصلح وهو عليم بذات الصدور.

(٢) هذه العبارة كانت بعد اثر «اسرائيل» فقدمتها وصلتها بقوله «وقال أهل المدينة»  
على دأبه في الكتاب.

(٣) وكان في الأصل «عن ابن عمر» وهو تصحيف، والصواب «غير ابن عمر»  
رضي الله عنهما - تأمل.

وقد <sup>١</sup> بلغنا انه كان يقنت اذا مضى النصف من رمضان و في ذلك آثار ،  
قال محمد بن الحسن <sup>٢</sup> رحمه الله : اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا  
منصور عن إبراهيم قال : اذا ختمت السورة فكبر ثم اذا اردت ان  
تركع فكبر .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي [ انه قال - <sup>٣</sup> ] : ان القنوت  
واجب في الوتر في رمضان وغيره قبل الركوع و إذا اردت ان تقنت فكبر  
و إذا اردت ان تركع فكبر ايضا .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم [ و - <sup>٤</sup> ] حدثني ايوب بن مسكين

(١) قلت هذا البلاغ رواه البيهقي في ج ٢ ص ٤٩٨ من سننه من طريق عبد الله بن معاوية  
الجمحي عن حماد عن نافع ان ابن عمر كان لا يقنت في الوتر إلا في النصف من رمضان  
- انتهى . وفي الباب عن ابي بن كعب و في اسناده مجهول ، و أثر الحسن عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه و الحسن لم يدرك عمر لانه ولد لستين بقية من خلافة و أثر الحارث عن  
علي رضي الله عنه و الحارث مكشوف الحال ، و أثر الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن  
الحسن عن علي رضي الله عنه و الحكم مضطرب منكر الحديث ليس بثقة ليس بشيء و قتادة  
مدلس و قد عنعن ، و الخلاف في لقاء الحسن عليا مشهور و الأصح عدمه ، و قد روى  
عن عمر و علي رضي الله عنهما خلاف قال الدارقطني حدثنا عبد الصمد بن علي ثنا  
عبد الله بن غنام ثنا عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا عمرو بن شمر عن سلام عن سويد  
ابن غفلة قال سمعت ابا بكر و عمر و عثمان و عليا يقولون : قنت رسول الله صلى الله  
عليه و سلم في آخر الوتر و كانوا يفعلون ذلك - انتهى . و في ذلك آثار غير ذلك .

(٢) هذا القول كان مقدما مع الاثر فأخرته كما لا يخفى .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه كما لا يخفى .

عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي أن عبد الله بن مسعود كان يقنت السنة كلها في الوتر قبل الركوع .

أخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني أيوب بن مسكين عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي عن الأسود قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ستة أشهر فكان يقنت في الوتر قبل الركوع .

أخبرنا الثقة<sup>٢</sup> من أصحابنا قال أخبرنا عطاء بن مسلم الخفاف<sup>٣</sup> قال حدثنا العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال : بت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام من الليل فصلى ركعتين<sup>٤</sup> ثم قام فأوتر فقرأ بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى ثم ركع وسجد ثم قام فقرأ بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون ثم ركع وسجد وقام فقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثم قنت ودعا ثم ركع .

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كان لا يقنت في

(١) هذا الحديث ساقط من الأصل الهندي وظهر بهذا الإسناد أن بين أيوب بن مسكين وبين الإمام محمد واسطة محمد بن يزيد فله سقط من السند الأول - والله أعلم .

(٢) المراد به « يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف رحمه الله » - كذا قالوا .

(٣) وفي سنن البيهقي ج ٣ ص ٤١ بهذا الإسناد بلفظ قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث قنت فيها قبل الركوع - انتهى . وراجع ج ١ ص ١٦٩ من الطحاوي .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ركعتين ركعتين » بال تكرار .

(٥) دليل على ثلث ركعات الوتر .

(٦) وفي الأصل « عبد الله بن الأسود » وهو تصحيف ، وما كتبه فهو في ج ١ ص ١٤٩ من شرح معاني الآثار و ج ٣ ص ٤١ من سنن البيهقي .



[ شيء من - ١ ] الصلوات إلا في الوتر قل الركوع .

أخبرنا محل<sup>٢</sup> بن محرز الضبي قال قلت لأبراهيم النخعي: ما تقول<sup>٢</sup> في الوتر قال: في الركعتين الأولين سورتين [ من - ٢ ] أي القرآن شئت وفي الثالثة آمن الرسول إلى آخر البقرة وقل هو الله أحد ثم تقول الله أكبر وترفع يديك قليلا، قلت: فهل في القنوت كلام مؤقت؟ قال: لا، ولكن<sup>٥</sup> تحمد الله وتصلّي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتدعو بما بدا لك . أخبرنا مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد أنه قنت<sup>٦</sup>

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي وفيه في ج ١ ص ١٤٩ في شيء من الصلوات إلا الوتر فإنه كان يقنت قبل الركعة .  
(٢) وكان في الأصل « علي بن محرز » ولم أجده في التهذيب ولا في الميزان ولا في التعجيل واللسان وهو تصحيف ، والصواب « محل بن محرز » وهو في ص ٤٤ من الموطأ في بحث مس الذكر .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ما أقول » بصيغة التكلم .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ولتكن » وله معنى أيضا - تدبر .

(٦) وفي الباب أحاديث مرفوعة من حديث أبي بن كعب رواه النسائي وابن ماجه حدثنا علي بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد عن سفيان عن زيد اليامي عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي عن أبيه عن أبي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع - ١٠٠ . هذا لفظ ابن ماجه . ولفظ النسائي : كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد ويقنت قبل الركوع - ١٠٠ . ورواه أبو داود بإسناد آخر من طريق =

## باب الضحك في الصلاة<sup>٢</sup>

وقال<sup>٣</sup> أبو حنيفة رحمه الله : من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر<sup>٤</sup>

= حفص بن غياث ورواه الذارقطني والبيهقي والطحاوي ومن حديث ابن عمر رواه الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع - اهـ . ومن حديث ابن عباس رواه ابو نعيم في الحلية قال : اوتر النبي صلى الله عليه وسلم بثلاث فقتت فيها قبل الركوع - اهـ . ومن حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قمت في الوتر قبل الركوع رواه ابن ابي شيبة والدارقطني والبيهقي والخطيب البغدادي في كتاب القنوت - كذا في نصب الراية وراجع الجواهر النقي وشرح معاني الآثار للطحاوي وغيرها من كتب الحديث - اهـ .

(١) وروى ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائي عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع - اهـ . وهذا سند صحيح على شرط مسلم . وفي الاشراف لابن المنذر رويناه عن عمر وعلى وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس والبراء ابن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وحيد الطويل وابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اسحاق - قاله في الجواهر النقي .

(٢) هذا الباب كان في الأصل بعد « باب الوتر في السفر » فأخرته من ابواب الوتر كلها - فتنه .

(٣) كذا في الأصل ، « وقال » بالواو والمناسب « قال » بلا واو على دأبه في ابتداء الباب ، اعلم ان ترتيب ابواب الكتاب متغير جدا ولعل هذا من الناسخين .

(٤) وكان في الأصل « كثر » بالثاء المثناة وهو مصحف من « كثر » بالتين المعجمة وهو الصواب .

يمضي على صلاته وقد أساء في تعمد ذلك و إن قهقهه في صلاته أعاد الوضوء  
والصلاة جميعا لأن القهقهة بمنزلة الكلام فيغالط الصلاة وهو حدث في  
الصلاة ينقض الوضوء وليس بحدث في غير الصلاة وبذلك جاءت الآثار .  
وقال أهل المدينة : القهقهة في الصلاة تنقض الصلاة بمنزلة الكلام  
الذي ينقض ولا يعاد منها الوضوء . .

وقال محمد بن الحسن : لو لا ما جاء من الآثار كان القياس على ما قال  
أهل المدينة ولكن لا قياس مع اثر وليس ينبغي الا ان ينقاد للآثار<sup>١</sup> .  
أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله<sup>٢</sup> عن نافع  
عن ابن عمر قال : اذا قهقهه الرجل في صلاته أعاد الوضوء والصلاة .  
أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور<sup>٣</sup> بن زاذان عن الحسن البصري<sup>٤</sup>

(١) فيه رد بليغ على من تفوه بأن الأحناف يتركون الآثار ويعملون بالقياس تأمل في  
قول الامام محمد كيف يرد على من يقيس ويعمل به ويترك الآثار فان القياس في مقابلة  
النص مردود والانقياد للآثار واجب ولازم تدرب .

(٢) هو الحمصي من رجال ابن ماجه .

(٣) هو الواسطي أبو المغيرة الثقفي .

(٤) الحديث رواه الدارقطني في سننه بهذا الاسناد لكن فيه عن الحسن عن معبد الجهنّي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في ج ١ ص ٥١ من نصب الراية قال الدارقطني وهم  
أبو حنيفة فيه على منصور وإنما رواه منصور عن محمد بن سيرين عن معبد ومعبد هذا  
لا صحبة له ويقال انه أول من تكلم في القدر من التابعين حدث به عن منصور عن  
ابن سيرين غيلان بن جامع و هشيم بن بشير وهما احفظ من أبي حنيفة للاسناد ثم أخرجه  
كذلك وقال ابن عدى لم يقل في اسناده عن معبد الا أبو حنيفة وأخطأ فيه قال لنا  
ابن حماد وكان يميل الى أبي حنيفة هو معبد بن هوذة قال : وهذا غلط منه لأن معبد =

= ابن هُوَذا انصارى وهذا جهنى - انتهى . قال ابن المهام في ج ١ ص ٣٥ من فتح القدير فيه نظر و ان معبدا الذى لا حجة له هو معبد البصرى الجهنى الذى كان الحسن يقول فيه اياكم ومعبدا فانه ضال ومضل ومعبد هذا هو الخزاعى كما هو مصرح فى مسند ابى حنيفة ولا شك فى صحبته ذكره ابن منده وأبو نعيم فى الصحابة - انتهى . وفى الجوهر النقي وفى مسند ابى حنيفة رواية ثلاثة عنه رَوَاهُ الحسن بن زياد عنه عن منصور عن الحسن مرسل ( قلت وهكذا رَوَاهُ الامام محمد فى كتاب الآثار عنه ) ورواه اسد عنه عن منصور عن الحسن عن معبد بن صليح قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ذكر مثله ( قلت وهكذا رَوَاهُ الامام ابو يوسف عنه فى كتاب الآثار وهو من رقم (١٣٥) منه ص ٢٨ ) ورواه مكى بن ابراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار ان معبدا قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، وليس فى شيء منها انه الجهنى والطريقة الثالثة جيدة متصلة وفى معرفة الصحابة لابن منده معبد بن ابى معبد وهو ابن ام معد رأى النبي صلى الله عليه وسلم وهو صغير ثم ذكر ابن منده بسنده مرور النبي صلى الله عليه وسلم بخباء ام معبد وانه بعث معبدا وهو صغير الحديث ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد بن ابى معبد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قهقهه فى صلاته اعاد الوضوء والصلاة ، ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن ابى حنيفة ثم قال وهو حديث مشهور عنه رَوَاهُ ابو يوسف القاضى واسد بن عمرو وغيرهما ، فظهر بهذا ان معبدا المذكور فى هذا الحديث ليس هو الذى تكلم فى القدر كما زعم الديهقي ( قلت والدازقطنى ومن تبعهما بعدهما فى ذلك ) ولم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلمنا انه الجهنى المتكلم فى القدر فلا نسلم انه لا حجة له . ففى كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي فى الصحابة وقال اسلم قديما وهو أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم الفتح وقال ابو احمد فى الكنى وابن ابى حاتم كلاهما : له حجة ، وذكر ابن حزم انه روى مرسل عن الحسن عن معبد بن صليح ايضا ثم للحسن فى هذا الحديث رواية =

كتاب الحجّة ( باب الضحك في الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بينما هو في الصلاة اذ اقبل اعمى من قبل القبلة يريد الصلاة والقوم في صلاة الفجر فوقع في زية<sup>١</sup> فاستضحك بعض القوم حتى قهقهه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال: من كان قهقهه منكم فليعد الوضوء والصلاة.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل قهقهه في الصلاة قال: يعيد الوضوء والصلاة ويستغفر ربه فانه اشد الحديث.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: لا يقطع التبسم ولا الكشرا<sup>٢</sup> الصلاة ولا الوضوء ولكن اذا قهقهه فليعد الوضوء فانه اشد الحدث.

اخبرنا ابو معاوية<sup>٣</sup> الكوفي عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال: كان

= اخرى اخرجها الحافظ ابو احمد بن عدى من طريق بقية عن محمد الخزازى وهو ابن راشد عن الحسن بن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ضحك في الصلاة: اعد وضوءك؛ وابن راشد هذا وثقه ابن حنبل وابن معين وقال عبد الرزاق ما رأيت احدا أورع في الحديث منه، وذكره البيهقي في الخلافيات من طريق اسماعيل ابن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن بن عمران مرفوعا بمعناه - انتهى؛ فبطل ما قال الدارقطني. وللبيضاوي موضع آخر - تأمل فيه.

(١) الزية: حفرة تحفر للسبع في علو من الأرض لا يبلغه الا السيل العظيم - قاله في ج ١ ص ٢٦٠ من الفائق. وفي المغوب: الزية: حفرة في موضع عال يصاد بها الذئب او الأسد وزباها اتخذها، وفي حديث الأعرابي تردى في زية اى ركية - انتهى.

(٢) بالكاف والشين المعجمة وهو التبسم؛ لا بالثاء.

(٣) وهو ابو معاوية المكفوف الذى تقدم مرارا وهو الكوفي.

كتاب الحجّة ( باب الضحك في الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس ذات يوم فجاء رجل مكفوف البصر فوقعت رجله في يثر فضحك القوم فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعادوا الوضوء والصلاة<sup>١</sup>.

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن إبراهيم أنه كان يقول الفقهة في الصلاة أكبر من الحديث يعيد الوضوء والصلاة.

أخبرنا عمرو بن أبي المقداد قال حدثني [أبي -<sup>٢</sup>] عن سعيد بن جبير قال: إذا قهقه الرجل في الصلاة أتقضت صلاته وطهوره جميعا.

(١) أخرجه الدارقطني بهذا الاسناد في سننه كما في نصب الراية ج ١ ص ٥١ والبيهقي في ج ١ ص ١٤٦ من سننه في الطهارة وتكلم فيه، وراجع لذلك الجوهر النقي فيه تفصيل، وحديث الفقهة روى مسندا ومرسلا فالمسند من حديث أبي موسى رواه الطبراني في الكبير والبيهقي قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد الدقيق وفيه خلاف وبقية رجاله موثقون، ومن حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني في سننه، ومن حديث ابن عمر رواه ابن عدي في الكامل وفيه بقية وقد صرح بالتحديث، ومن حديث انس أخرجه الدارقطني والبيهقي، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه الدارقطني أيضا، ومن حديث عمران أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا، ومن حديث أبي المليح بن أسامة عن أبيه أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا والمرسل عن أبي العالية وهو أشهر وعن معبد الجهني وعن إبراهيم النخعي وعن الحسن البصري - راجع لهذا كله الجوهر النقي ونصب الراية وغيرهما من كتب الحديث وراجع الى المحلى أيضا في هذا البحث.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه راجع ج ٨ ص ٩ وج ٢ ص ١٦ من التهذيب؛ وأبو المقداد هو ثابت بن هرمز البكري وعمرو أبو محمد أو أبو ثابت الكوفي الحداد مولى بكر بن وائل - تهذيب ج ٨ ص ٩.

## باب ركعتي الفجر

[ قال أبو حنيفة رضي الله عنه -<sup>١</sup> ] ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر فان لم يصلهما<sup>٢</sup> فليس<sup>٣</sup> عليه ان يقضيهما<sup>٤</sup> .  
وقال اهل المدينة : يقضيهما<sup>٥</sup> اذا طلعت الشمس .

وقال محمد بن الحسن : يأمرهم بقضاء ركعتي الفجر و ينهون عن قضاء الوتر بعد صلاة الفجر و أوجبها<sup>٦</sup> عند المسلمين و عند جميع الفقهاء صلاة الوتر فكيف قضيت ركعتا الفجر و إنما هما<sup>٧</sup> تطوع و لم تقض صلاة الوتر .  
وقد قال بغض الفقهاء فيما رووا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ان الله<sup>٨</sup> قد زادكم صلاة يعني صلاة الوتر ، تشديدا منهم لصلاة الوتر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصل « لم يصلهما - يقضيهما - أوجبها » بالثنية و هو الصواب ، و في الهندية كلها بضمير التانيث « لم يصلها - يقضيهما - أوجبها » و هو تصحيف .

(٣) يعني لازما و مؤكدا كما كان قبل اداء فرض الفجر بل صارتا غير مؤكدتين مثل نوافل اخرى و صارتا مباحتي الأصل و عن أبي هريرة مرفوعا عند الديهقي في السنن : من لم يصل ركعتي الفجر فليصل اذا طلعت الشمس - اهـ . مع حديث قيس بن عمر و عند أبي داود قال : رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : صلاة الصبح ركعتان ، فقال الرجل : لم اكن صليت الركعتين اللتين قبلها فصليتهما الآن فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم و تكلم فيه أبو داود و في رواية فلا اذن و التعارض المرجع اليه التساقط - تدبر .

(٤) و كان في الأصل « هو » ، و الصواب « هما » ضمير المتني .

(٥) الحديث قد سبق في ابواب الوتر و هو عن ابن عباس قال : خرج النبي صلى الله عليه وسلم

كتاب الحجّة ( باب ركعتي الفجر ) للإمام محمد الشيباني

وكرهه منهم لتركها فكيف لا تقضى وصارت ركعتا الفجر التي لا يشك الناس فيهما<sup>١</sup> جميعا انها تطوع تقضيان بعد صلاة الفجر مع<sup>٢</sup> ما قد جاء

== وسلم مستشرا فقال: ان الله قد زادكم صلاة وهي الوتر - رواه الدارقطني، ورواه الحاكم من حديث أبي بصرة الغفاري وزاد: فصلوها فيما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر، ورواه اسحاق بن راهويه والطبراني من حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر وزاد: هي خير لكم من حمر النعم الوتر وهي لكم فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر، ورواه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة بن خذافة بلفظ: ان الله امدكم بصلاة هي لكم خير من حمر النعم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر، وروى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن حديث ابن عمر رواه الدارقطني ومن حديث الحدرى رواه الطبراني في مسند الساميين؛ وقد سبق فيما تقدم من الأبواب قال ابن القيم في ج ٤ ص ١١١ من بدائع الفوائد في الرحل يترك الوتر متعمدا هذا رجل سوء يترك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ساقط العدالة اذا ترك الوتر متعمدا - اهـ. ثم ذكر مسألة القضاء وقال لأن ما بعد طلوع الفجر لا تجوز فيه الا ركعتا الفجر وانما اجزنا الوتر لتأكده - اهـ. وفي طبقات الختابة ص ٢٥ سئل احمد عن الوتر اذا فات قال: يعيد قل ان يصلي الغداة - اهـ. وقال في الهداية: لهذا وجب القضاء بالاجماع - اهـ. قال العيني: اى لكون الوتر واجب القضاء؛ اهـ - كذا في تعليق نصب الراية وراجع الى كشف الستر لامام العصر وإلى رسالتى الاسعاف فى اقوال صاحب الانصاف هى مطبوعة فى بلاد الهند.

(١) كذا فى الأصل، والصواب « اللتان » .

(٢) كذا فى الأصل وهو الصواب، وفى الهندية « فيها » .

(٣) وكان فى الأصل « معها » والصواب « مع ما » كما كنته او يكون حق العبارة هكذا « تقضيان بعد طلوع الشمس معها » - تدبر .



(١) لعله يشير إلى آثار قضاء الوتر وقد سبقت فيما قبل أو إلى آثار وجوب الوتر وعلى المرجوح يشير إلى أحاديث قضاء ركعتي الفجر مع الفرض بعد طلوع الشمس كما وقع في ليلة التعريس وإلى عدم قضاء ركعتي الفجر إذا فاتتا بدون الفرض وجوبا ولزوما إلا في رواية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى، والظاهر أن الآثار التي رواها في هذا الباب سقطت من الكتاب وراجع ص ١٤٥ من الموطأ باب فضل صلاة الفجر مع الجماعة وأمر ركعتي الفجر وتذكر ما مضى في أبواب الوتر ومقصود الإمام محمد بهذا الباب الالتزام على أهل المدينة بترك قضاء الوتر وأخذ أداء ركعتي الفجر مع أن الوتر أوكد وأوجب من ركعتي الفجر مع ورود مؤكّدات الأداء في ركعتي الفجر أيضا وحديث أبي هريرة عند البيهقي رفعه من لم يصل ركعتي الغداة - وفي رواية: الفجر - فليصل إذا طلعت الشمس انتهى. مع حديث الذي صلاهما قبل الطلوع فسكت فيه صلى الله عليه وسلم أو قال فلا إذن - فراجع كتب الحديث. وقد صح قضاء سنة الفجر مع صلاة فرض الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة التعريس وبه قال أئمتنا كما في الموطأ وغيره وأما قضاء السنة بدون الفرض قبل طلوع الشمس فلم يصح فيه حديث أصلا بل صح النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس كما في الصحاح الستة وغيرها من دواوين الحديث وبه قال أئمتنا وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال أصلاتان معا أو أصلاة الصبح مرتين أو قال ما هاتان الركعتان فأجاب الرجل أني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن فسكت أو فلم يأمره ولم ينهه أو في رواية فلا أو فلا إذن مع اضطرابه في المتن لا يعارض أحاديث النهي وهي أصح وأثبت كأنها المتواترة في الباب وقد أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عمرو ثم قال روى عبد ربه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرسلًا وهما أوثق وأضبط من سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري فإنه ضعيف عند أحمد وابن معين وقال الترمذي تكلموا فيه من قبل حفظه لحديثه هذا =

كتاب الحجّة ( باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها ) للإمام محمد الشيبانى

### باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها

و قال ابو حنيفة رضى الله عنه : من صلى صلاة<sup>١</sup> فى بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان يعيدها و الأولى هى الفريضة الا صلاة المغرب فانها وتر صلاة النهار ولا ينبغى [ لرجل -<sup>٢</sup> ] ان يدخل فى تطوع وهى وتر لأن التطوع<sup>٣</sup> شفع<sup>٤</sup> كله .

= لا يعارض احاديث النهى اصلا فن قضاها قضاها بعد طلوع الشمس كما فى كتب الفقه و من ههنا سقط ما فى مسألة الثالث والتسعين من كتاب الرد لابن ابي شية قضاء سنة الفجر بعد الصبح ذكر فيها حديث قيس و آثارا عن التابعين ثم قال وذكر ان ابا حنيفة قال ليس عليه ان يقضيها - اه : لأن الامام لم يقل به مطلقا بل قال بقضائهما مع الفرض وقال بعد طلوع الشمس ايضا كما هو مروي عن ابن عمر رضى الله عنهما والقاسم اخرج عنهما ابن ابي شية فى ذلك الباب والكلام فى القضاء بدون الفرض قبل الطلوع وفى سند حديثه سعد بن سعيد ضعيف ومن هو أوثق وأضبط رواه مرسلا ومع هذا لا يعارض احاديث النهى فما قال به ابو حنيفة ثابت بالأحاديث الصحيحة وما لم يثبت بها لم يقل به ومعه الصحابة والتابعون فى ذلك فأين الاعتراض والالزام عليه وهو غير ملام فيه الا عند من تزيا بزي المعاندين - والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم .

(١) وكان فى الأصل « الصلاة » بالتعريف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) وفى شرح الزرقانى ج ١ ص ٢٤٦ و قال محمد بن الحسن ( فى موطنه ) عدم اعادة المغرب بأن الاعادة نافلة ولا تكون النافلة وترا قال ابو عمر : هذه العلة احسن من تعليل مالك - اه . وهو فانه اذا اعادها كانت شفعا ( موطأ مالك ) فينا فى ما مر انها وتر صلاة النهار - اه .

(٤) لحديث الفضل بن العباس عند البيهقى رفعه الصلاة مثنى مثنى تشهد فى كل ركعتين =

كتاب الحجة ( باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها ) للإمام محمد الشيبانى

وكان يقول : لا أحب له ان يعيد صلاة الفجر ولا صلاة العصر لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلى بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس<sup>١</sup> يعنى التطوع وهذا تطوع . [ و-<sup>٢</sup> ] قال، اهل المدينة : لا نرى ان يعاد المغرب خاصة واما<sup>٣</sup> ما سواها من الصلوات فلا نرى بأسا ان يصلى مع الامام من قد صلى فى بيته .

وقال محمد بن الحسن : قد روى فقيه أهل المدينة مالك بن انس غير ما قال اصحابه .

اخبرنا مالك عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : من صلى = ثم تضرع وتخضع وتمسك برفق يديك - الحديث ، ولحديث عبد الله بن الحارث عن المطلب رفعه الصلاة مثنى مثنى وتشهد فى كل ركعتين الحديث وحديث ابن عمر فى الصباح صلاة الليل مثنى مثنى ومن طريق يعلى بن عطاء الأزدي عن ابن عمر مرفوعا عند اليهقى فى السنن صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وابن معين يضعف حديث الأزدي ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر ابن عبد البر حديث الأزدي فى التمهيد ثم قال فزاد ذكر النهار ولم يقل احد عن ابن عمر وغيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن جُنبل قال : ان صلى النافلة اربعا فلا بأس ، فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلى اربعا بالنهار وقال نافع : أما نحن فنصلى اربعا بالنهار - كذا فى الجوهر النقي

(١) رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس به مرفوعا وحديث ابن هريرة رواه الشيخان وهو فى موطأ محمد ايضا وفى الباب عن ابن سعيد اخرجاه ايضا فى الصحيح .

(٢) زيادة الواو منى على دأب الكتاب .

(٣) وكان فى الأصل « فأما » بالفاء والسياق يقتضى الواو .

كتاب الحججة ( باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها ) للإمام محمد الشيباني  
المغرب أو ' الصبح ثم ادركهما ' <sup>٢</sup> فلا يعيد لهما غير ما <sup>٢</sup> قد صلاهما فكيف تركوا  
حديث ' عبد الله في صلاة الفجر مع حديث رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم المعروف في أيدي الفقهاء أنه ' نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى

- (١) وكان في الأصل «و»، وفي الموطأ «أو» وهو الصواب .  
(٢) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « ادركها » وهو تصحيف .  
(٣-٣) هكذا هو في الموطأ ، وكان في الأصل « فلا يعيد لهما غيرهما » .  
(٤) لفظ « حديث » ساقط من الأصل ، وإنما زدناه حسب اقتضاء السياق - والله اعلم .  
(٥) قال الزرقاني في ج ١ ص ٢٤٧ من شرح الموطأ وقال أبو حنيفة : لا يعيد الصبح  
ولا العصر ولا المغرب ، وقال محمد بن الحسن : لأن النافلة بعد الصبح والعصر لا تجوز  
ولا تكون النافلة وترا وأجابوا من حديث أبي داود بمعارضته بخبر النهي والمانع مقدم  
وبجمله على ما قبل النهي جمعا بين الأدلة - انتهى - فسقط ما في مسألة التاسع والثلاثين  
من كتاب الرد لابن أبي شيبة وهما حديث آخر مرفوع عن ابن عمر عند الدارقطني  
كما في فتح القدير : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا صليت في اهالك ثم ادركت  
فصلها الا الفجر والمغرب - اهـ . فبعدم اعادة الفجر والمغرب قال ابن عمر والحسن  
والنجي والثوري والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وغيرهم كما في هذه الآثار وغيرها  
كما في الطحاوي والمجوهز النقي ونصب الراية وفتح القدير وغيرها وابن أبي شيبة يذكر  
أبا حنيفة فقط في مسألة التاسع والثلاثين من كتاب الرد في اقتداء المتنفل بالإمام في  
الفجر بعد حديث عامر بن الأسود عن أبيه و بجنح الدبلي حيث يقول وذكر ان  
أبا حنيفة قال : لا تعاد الفجر - اهـ . والحال عنده لا تعاد العصر والمغرب والفجر  
ومعه أدلة حديثة وجماعة من الصحابة والتابعين وأهل عصره وأحاديث النهي عن  
الصلاة بعد الفجر وبعد العصر فهو ليس بمتفرد في ذلك ولا بمخالف للاحاديث ففي =

كتاب الحجة ( باب الذي يفوته بعض الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

تطلع الشمس و عن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس<sup>١</sup> .  
قال محمد بن الحسن و أخبرنا سعيد بن أبي عروبة قال : سمعت الحسن  
البصري في الرجل يصلي وحده ثم يدرك الجماعة قال أعدهن كلهن ان شئت  
الا العصر<sup>٢</sup> و الغداة .

### باب الذي يفوته بعض الصلاة

قال ابو حنيفة في من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان  
لا يركع حتى يصل<sup>٣</sup> الصف و ان خاف الفوت فاذا وصل الصف كبر و ركع  
= قصر ابن ابي شيبة على الفجر تقصير شديد و قصور مسديد او لم ينظر . و طأ محمد  
و كتاب الحجة و كتاب الآثار له قط حتى تتبين لابن ابي شيبة حقيقة الحال لكن التعصب  
يلقى الستر على الحق .

(١) أخرجه الامام محمد من حديث ابي هريرة في جامع الأحاديث ص ٣٨٧ من الموطأ  
عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان عن الأبرج عن ابي هريرة قال  
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث و فيه و اما الصلاتان فالصلاة بعد العصر  
حتى تغرب الشمس و الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس و هو عند الأئمة الستة و في  
الباب عن غيره ايضا - راجع نصب الراية و غيره .

(٢) و كان في الأصل « سعيد بن عروبة » و لا بد من زيادة « ابي » قبل « عروبة » و هو  
من رجال الستة ، مات سنة ست وخمسين ومائة او سنة سبع وخمسين ومائة كما في التهذيب .  
(٣) و راجع باب الرجل يصلي المكتوبة في بيته ثم يدرك الصلاة من الموطأ ص ١٣٥  
وباب من صلى الفريضة من كتاب الآثار ص ١٨ و سنن البيهقي و الجوهري و النقي و الطحاوي  
و غيرها .

(٤) كلمة في الأصل ، و في الهندية « حتى يصلي » و هو مصحف .

ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم ولم يعتد بذلك و قضى ركعة بسجودها<sup>١</sup> اذا سلم الامام .

و قال اهل المدينة : اذا ظن انه سيصل الصف قبل ان يرفع الناس رؤسهم من الركعة ركع دون الصف ثم دبّ حتى يصل الصف و اما اذا ظن ان الناس سيرفعون رؤسهم قبل ان يصل الصف اذا ركع فدبّ<sup>٢</sup> راكعا فانه احب اليّنا ان لا يركع و ان يمشى على حاله حتى يدخل الصف .  
و قال محمد بن الحسن : القول كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه وكذلك بلغنا<sup>٣</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

اخبرنا بذلك<sup>٤</sup> المبارك بن فضالة البصرى عن الحسن البصرى عن ابي بكرة انه<sup>٥</sup> ركع دون الصف<sup>٦</sup> ثم وصل الصف<sup>٧</sup> ، فلما قضى<sup>٨</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاته ذكر له ذلك فقال له<sup>٩</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : زادك الله حرصا ولا تدد .

(١) و كان فى الأصل « بسجودهما » و هو خطأ .

(٢) الفاء بمعنى الواو - تدبر . (٣) اللاغ هذا اسنده بعده .

(٤) اخرجه بهذا الاسناد فى باب الرجل يركع دون الصف ص ١٥٠ من الموطأ و فى باب من سبق بشئ من صلاته فى كتاب الآثار ص ٢٣ ، و فى الموطأ « حدثنا المبارك بن فضالة » و فى كتاب الآثار « عن المبارك بن فضالة » .

(٥) هكذا فى كتاب الآثار ، و فى الموطأ « ان ابا بكر ركع دون الصف » و ليس بصواب .

(٦ - ٦) فى الآثار و الموطأ « ثم مشى حتى وصل الصف » .

(٧) و فى الآثار « فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » و فى الموطأ « فلما قضى

صلاته ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٨) الظرف ليس فى كتاب الآثار .

كتاب الحجّة ( باب الذي يفوته بعض الصلاة ) للامام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة : وقد بلغنا ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يدب راكعاً .

قيل لهم : ما اسرعكم الى حديث ابن مسعود رضى الله عنه اذا كانت لكم منه حجة و ما ابطأكم عنه اذا خالفكم<sup>١</sup> انا نحن اعلم بأمر عبد الله بن مسعود رضى الله عنه [ منكم -<sup>٢</sup> ] كيف دب حتى وصل الصف انه خرج من داره ومعه اصحابه فكبر وكبروا معه فصاروا صفاً ثم دبوا حتى لحقوا الصفوف ولم يخرج عبد الله من داره وحده ولم يبلغنا انه دب وحده .

وقد يكره<sup>٣</sup> من هذا ان يكون الرجل وحده وركع دون الصف كما

(١) كذلك هو في موطأ مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يدب راكعاً - اهـ .

وفي ج ١ ص ٧٢ من المدونة قال ابن وهب قال : واخبرني رجال من اهل العلم عن القاسم بن محمد وعبد الله بن مسعود وابن شهاب مثله - انتهى .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « اذا خالفكم » والصواب ما في الأصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) اخرجه البيهقي في ج ٢ ص ٩٠ من السنن من طريق احمد بن نجدة ثنا سعيد بن منصور ثنا ابو الاحوص ثنا منصور عن زيد بن وهب قال : خرجت مع عبد الله يعني ابن مسعود من داره الى المسجد فلما توسطنا المسجد ركع الامام فكبر عبد الله وركع وركعت معه ثم مشينا راكعين حتى انتهينا الى الصف حين رفع القوم رؤسهم فلما قضى الامام الصلاة قلت وانا ارى اني لم ادرك فآخذ عبد الله يدي وأجلسني ثم قال : انك قد ادركت - اهـ . ومثله عن ابي بكر وزيد بن ثابت انها دخلا المسجد والامام راكع فركما ثم دبا وهما راكعان حتى لحقا بالصف - رواه البيهقي في سننه .

(٥) وكان في الأصل « ثم دنوا » وهو مصحف .

(٦) تأمل في هذه العبارة .

كتاب الحجّة ( باب الذى يقوته بعض الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

يكبره<sup>١</sup> له ان يصلى وحده خلف الصفوف<sup>٢</sup> وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى ذكره ابو بكره عليه قول الفقهاء لأن المشى عمل فى الصلاة ولا ينبغي ان يكبر الرجل ثم يركع ثم يمشى فى صلاته .

وقد بلغنا فى نحو هذا حديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه مالك بن انس ان<sup>٣</sup> النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : اذا اتممت الصلاة فلا تأتوها و اتم تسعون . و أتوها و عليكم السكينة فما ادركتم فصلوا و ما فاتكم

(١) اى كراهة التحريم ، وعندنا كل صلاة اديت معها فاعادتها واجبة وعليه محمول حديث وابصة و على بن شيان فى امره صلى الله عليه وسلم رجلا صلى خلف الصف وحده بالاعادة كما رواه ابن ابي شيبة ايضا فى كتاب الرد فى مسألة التاسع منه فقوله و ذكر ان ابا حنيفة قال : يحجزه صلاته - اه ؛ على الارسال و الاطلاق من غير قيد خيانة العلم لا تليق بشأنه فالحديثان لا يردان على الامام بل حجة له على ما لم يفهمه ابن ابي شيبة رحمه الله و غفر له ؛ و للبس موضوع آخر فى جوابي عن كتاب الرد .

(٢) كذا فى الأصل ، و لعل الصواب « الصف » .

(٣) كذا فى الأصل ، و كان فى الهندية « ان يكبر » بالياء بين الكاف و الزاء ، و الصحيح بالياء الموحدة .

(٤) و فى الأصل « ايده » و هو مصحف .

(٥) اخرجه الامام محمد فى باب المشى الى الصلاة ص ٨٦ من طريق مالك بن انس حدثنا علاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه انه سمع ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا ثوب بالصلاة فلا تأتوها تسعون و أتوها و عليكم السكينة فما ادركتم فصلوا و ما فاتكم فأتوا فان احدكم فى صلاة ما كان يعتمد الى الصلاة ، قال محمد : لا تعجلن بركوع و الافتتاح حتى تصل الى الصف و تقوم فيه و هو قول ابي حنيفة رحمه الله - انتهى .



كتاب الحجة ( باب المرور بين يدي المصلي ) للإمام محمد الشيباني

فَأْتَمُوا<sup>١</sup> [ فينبغي له - ] أن يأتي وعليه السكينة ولا يعمل في صلاته بمشي ولا غيره<sup>٢</sup> حتى يصل الصف<sup>٣</sup> فما أدرك مع الإمام صلاه بالسكينة والوقار وما فاتته قضاؤه إذا فرغ الإمام<sup>٤</sup>.

### باب المرور بين يدي المصلي

قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يمر بين يدي الرجل وهو يصلي لا في تطوع ولا في فريضة ولا إذا قامت الصلاة فدخل الناس في الصلاة فإن مر<sup>٥</sup> رجل بين يدي رجل وهو يصلي فليدركه ما استطاع فإن أبي إلا (١) وكان في الأصل «فَأْتَمُوا» . الصواب «فَأْتَمُوا» ، وبعد هذا يباح في الأصل بقدر سطرين

(٢) ما بين المربعين زاده المحشى ، وفي الأصل ههنا يباح . ف

(٣-٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ «حتى يصل الى الصف» .

(٤) فيه اختلاف بين اهل العلم هل هو قضاء او اداء وهل هو أول الصلاة او آخرها - راجع كتب الحديث والفقه وشروحيهما .

(٥) حرف «لا» سقط من الأصل ولا بد منه .

(٦) (ولا يفسدها مرور مار في الصحراء او في مسجد كبير بموضع سجوده او) مروره (بين يديه) الى حائط القبلة (في) بيت و (مسجد) صغير فانه كبقرة واحدة (مطلقا) ولو امرأة او كلبا (او) مروره (اسفل من الدكان امام المصلي لو كان يصلي عليها) اى على الدكان (بشرط محاذاة بعض اعضاء المار بعض اعضائه وكذا سطح وسرير وكل مرتفع) دون قامة المار وقيل دون السترة كما في غرر الاذكار (وان اثم المار) للحديث البزار لو علم المار ماذا عليه من الوزر لوقف اربعين خريفا (في ذلك) المرور لو بلا حائل (ويدفعه) هو رخصة فتركه افضل بدائع قال الباقر فلو ضربه فأت =

كتاب الحجة ( باب المرور بين يدي المصلي ) للإمام محمد الشيباني

ان يقاتله فليدعه ان يمر ولا يقاتله فان الذي يدخل عليه من قتاله اياه في الصلاة اشد من يمر الرجل بين يديه .

= لا شيء عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلافا لنا علي . يفهم من كتبنا ( بتسييح ) او جهر بقراءة ( او اشارة ) ولا يزداد عليها عندنا - قهستاني ( لايها ) فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على بطن ولو صفق او سبحت لم تقصد وقد تركا السنة تارخانيه - كذا في الدر المختار ، والتفصيل في رد المختار : والمسجد الصغير هو اقل من ستين ذراعا وقيل من اربعين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر والدار والبيت في حكم المسجد الصغير - قهستاني ، بخلاف المسجد الكبير والصحراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع سجوده - رد المختار ، وذكر في حاشية المدني : لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف ، لما روى احمد وابو داود عن المطلب بن ابي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي عما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفين فيما يظهر لأن الطواف صلاة فصار كن بين يديه صفوف من المصلين - اهـ . ومثله في بحر العميق وحكاية عزم الدين بن جماعة عن مشكلات الآثار للطحاوي ونقله المتلا رحمة الله في منسكه الكبير ونقله سنان آقندي ايضا في منسكه ؛ اهـ - كذا في رد المختار .

( ١ ) قال محمد في الموطأ ص ١٥٣ : يكره ان يمر الرجل بين يدي المصلي فان اراد ان يمر بين يديه فليدراً ما استطاع ولا يقاتله فان قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله اياه اشد عليه من يمر هذا بين يديه ولا نعلم احداً روى قتاله الا ما روى عن ابي سعيد الخدري وليست العامة عليها ولكنها على ما وصفت لك وهو قول ابي حنيفة - انتهى .  
( ٢ ) وهو فساد الصلاة بارتكابه العمل الكثير وهو خلاف الأصول لأنه يلزم عليه اختيار الأعلى لدفع الأدنى - تدبر .

وقال اهل المدينة في الذي يمر بين يدي الناس وهم يصلون نرى ذلك واسعا اذا قامت الصلاة .

وقال محمد بن الحسن: الآثار في ترك الممر بين يدي المصلين<sup>١</sup> وهم يصلون بعد الاقامة وقبل الاقامة اكثر من ان تأخذ<sup>٢</sup> بقول من قال: لا بأس بذلك اذا قامت الصلاة .

وقال اهل المدينة: بلى بلغنا ان سعد بن ابى وقاص كان يمر بين ايدي الناس وهم يصلون .

قيل لهم: <sup>٣</sup> انما يروى هذا عن مالك بن انس مرسل<sup>٤</sup> عن سعد ولم يسنده هو ولم يروه عن احد و<sup>٥</sup> انما قال: بلغني ان سعدا كان يفعل ذلك وقد ذكره مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابى سعيد الخدرى عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اذا كان احدكم يصلى فلا يدع احدا يمر<sup>٦</sup> بين يديه<sup>٧</sup> وليدراه ما استطاع<sup>٨</sup> فان ابى فليقاتله فاما هو شيطان

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «الناس» والقرينة عليه «وهم يصلون» - تأمل .

(٢) وكان في الأصل «يأخذ» بياء الغيبة، وفي الهندية «تأخذ» بناء الخطاب وكلاهما مصحف، والصواب بنون المتكلم .

(٣-٣) وكان في الأصل «انما نروى هذا عن مالك بن انس من مرسل عن سعد» وفي العبارة تصحيف والصواب ما أثبتناه .

(٤) الواو ساقطة من الأصول والصواب اثباتها .

(٥) هكذا هو في الأصل ولعله «وقد روى» والحديث رواه محمد في موطئه من طريقه: اخبرنا مالك حدثنا زيد بن اسلم به مثله .

(٦) كذا في الأصل وكذا في الموطأ، وفي الهندية «ان يمر» وهو من سهو الناسخ .

(٧-٧) كذا في الأصل وكذا في موطأ مالك وتوله «وليدراه ما استطاع» ساقط من موطأ محمد .

كتاب الحجة ( باب المرور بين يدي المصلي ) للإمام محمد الشيباني

ثم قال مالك : يقاتله<sup>١</sup> يدفعه و ذكر<sup>٢</sup> ايضاً مالك عن نافع عن<sup>٣</sup> ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يمر بين<sup>٤</sup> يدي احد وهو يصلي ولا يدع احدا يمر بين يديه .

و ذكر<sup>٥</sup> مالك بن انس ايضاً عن ابي النضر عن بسر بن سعيد<sup>٦</sup> انه اخبره ان زيد بن خالد الجهني ارسله الى ابي جهيم [ الأنصاري -<sup>٧</sup> ] يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك لكان ان<sup>٨</sup> يقف اربعين<sup>٩</sup> خيراً له من ان يمر بين يديه .

(١) يعنى المراد بالمقاتلة المدافعة عنده ايضاً وليس المراد به القتال حقيقة وعليه الاجماع قال ابن بطال وغيره الاتفاق على انه لا يجوز المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعته لأنه اشد في الصلاة من المرور وقال النووي : لا اعلم احداً من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح اصحابنا بأنه مندوب ؛ اهـ - زرقاني .

(٢) هكذا في الأصول ، ولعل الصواب « روى » فصحف - والله أعلم .

(٣) وفي موطأ مالك « ان عبد الله بن عمر » وهذا الاثر لم يخرج محمد في موطئه .

(٤) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « بين » من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٥) اخرجه الامام محمد في الموطأ ص ١٥٢ من باب المار بين يدي المصلي : اخبرنا مالك حدثنا سالم ابو النضر مولى عمر ( بن سعيد الله ) ان بسر بن سعيد اخبره به مثله .

(٦) وكان في الأصل « عن ياسر بن سعيد » وهو خطأ ، والصواب « بسر بن سعيد » بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة كما في موطأ محمد وموطأ مالك والزرقاني وغيرها .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، واما زدته من موطأ الامام محمد

(٨) حرف « ان » سقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين .

(٩) وكان في الأصول « اربعين خريفاً » ولفظ « الخريف » زائد في الكتاب من =

كتاب الحجة ( باب المرور بين يدي المصلي ) للإمام محمد الشيباني

وقال أبو النضر: لا أدري قال: أربعين<sup>١</sup> يوما أو شهرا أو سنة .  
و روى أيضا مالك بن أنس عن زيد بن أسلم [ عن عطاء بن يسار -<sup>٢</sup> ]  
عن كعب الأجار أنه قال: لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه في ذلك  
لكان أن يخسف به الأرض<sup>٣</sup> خيرا له من أن يمر بين يديه؛ فهذه<sup>٤</sup> أحاديث  
أهل المدينة يحتج عليهم بها وهم يأخذون بخلافها ومن يأخذ بخلافها مالك  
ابن أنس وهو الذي رواها فكيف يكونون<sup>٥</sup> أصحاب آثار وهم يدعون عيانا  
ما يروون<sup>٦</sup> ولو أردنا أن نحتج عليهم بأحاديث كثيرة من الأحاديث في هذا  
أو نحوه لاحتججنا بها عليهم [ لكن احتججنا -<sup>٧</sup> ] بأحاديثهم أوجب في  
الحجة عليهم وهذا بما يدل<sup>٨</sup> على غيره من أقوالهم إنما تركوا فيه الآثار وأخذوا  
فيه بما استحسنا بما لم يأتوا فيه بأثر ولا سنة .

- = سهو الناسخ يدل عليه قوله قال أبو النضر - الخ . وليس هو في الحديث أيضا .
- (١) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « أربعين يوما أو أربعين شهرا أو أربعين سنة - اهـ » .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين ولا بد منه .
- (٣) كذا في الأصول ، ولفظ « الأرض » ليس بموجود في الموطئين ولا حاجة إليه .
- (٤) وكان في الأصول « فهذا » بتذكير الإشارة وهو تصحيف ، والصواب « فهذه »  
لأنه يناسب قوله أحاديث .
- (٥) وكان في الأصل « يكون » وهو تصحيف .
- (٦) كذا في الأصل « يروون » ولعل الأنسب « ما يروونه » .
- (٧) وكان في الأصل « لاحتججنا بها عليهم بأحاديثهم أوجب في الحجة عليهم - اهـ »  
وهي كما ترى مختلفة التركيب والمعنى وعندى سقط من العبارة شيء فزدت ما بين المربعين  
ليكون المعنى صحيحا واضحا .
- (٨) أي هذا من المواضع التي تركوا فيها الآثار ومالوا إلى ما استحسنا ولهم غيره من  
الأقوال مثل هذا ومنه يستدل عليه بأنه مخالف للآثار ولعل يدل بمعنى يستدل - تأمل
- باب

## باب الخطأ والنسيان والسهو

قال أبو حنيفة: كل سهو وجب في الصلاة عن زيادة أو نقصان فإن الإمام إذا تشهد سلم ثم سجد سجودتي السهو ثم يتشهد ويسلم، وليس شيء من السهو يجب سجوده قبل السلام.

وقال أهل المدينة: كل سهو يكون بنقصان من الصلاة فأنما يسجد له قبل السلام لأن السجدين في ذلك أمام للصلاة وأنما يسجدان من وجبتا عليه بعد التشهد<sup>١</sup> الآخر ثم يسلم بعد السجدين إلا أنه يتشهد فيهما<sup>٢</sup> ثم يسلم تسليم الصلاة، وكل سهو وجب بزيادة في الصلاة فسجدتا السهو فيه بعد السلام ويتشهد فيهما<sup>٣</sup> بعد ذلك ويسلم.

وقال محمد بن الحسن: فكيف قلتم أن السجدين في السهو في النقصان تكونان قبل السلام؟ قالوا: لأن السجدين تمام للصلاة فما كان تماماً للصلاة فأنما هو قبل السلام.

قيل لهم: إن سجودتي السهو لم يقل<sup>٤</sup> فيهما أنها تمام للصلاة على الوجه

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «يسجدان» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «تشهد» بدون حرف التعريف وهو تصحيف.

(٣) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيهما».

(٤) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيهما» وفي موطأ مالك:

قال مالك: كل سهو كان نقصاناً من الصلاة فإن سجوده قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلاة فإن سجوده بعد السلام - انتهى. وراجع ج ١ ص ١٧٧ من شرح الزرقاني وج ١ ص ١٢٦ إلى ج ١ ص ١٣٤ من المدونة الكبرى.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «لم ينقل» والراجح عندي ما في الأصل لقوله بعد إنما يقال - الخ.

الذى ذهبتم اليه انما يقال انها تمام للصلاة لأنها وجبتا للسهو فاذا فعل ما قد وجب تمت الصلاة وكذلك السجدتان اللتان تجبان في الزيادة بعد السلام هما تمام للصلاة ولو تركهما تارك فقد<sup>١</sup> انتقص الصلاة فأما<sup>٢</sup> ان تكونا مكان القيام وترك القعود [ فلا -<sup>٣</sup> ] فكيف يقضى القعود اذا ترك السجود، وهذا مما لا ينبغي ان يتكلم به [ اجد -<sup>٤</sup> ] انما يكون السجدتان تمام الصلاة لأنها وجبتا بالسهو فما وجب عليه في صلاته من سجود سهو او سجود تلاوة [ وتركه -<sup>٥</sup> ] فقد انتقص صلاته ومن سجد بما وجب عليه من ذلك فقد اتم صلاته وذلك<sup>٦</sup> تمام الصلاة وليس نقصا لما ترك فقد اتم صلاته

(١) وكان في الأصل « قد انتقص نقص الصلاة » ولفظ « نقص » ساقط من الهنديه، وزدت الفاء على « قد » حسب الاقتضاء، و« انتقص » بمعنى « نقص » او « قد انتقص من الصلاة » - تأمل.

(٢) من هنا الى آخره العبارة مخلة التركيب والمعنى بالسقطات والتروك والتصحيقات حتى لا يفهم مقصودها ومعناها كما ينبغي فأصلحتها ما امكن ولم اصل الى حقها ورفع خللها فلا بد من المراجعة الى نسخة صحيحة من كتاب الحجة ان تيسرت والأصول كلها اتفقت على الاغلاط والتحاريف والتصاحيف فنشأ التعجب والتعجب المزيدي فعلى الناظر المصلح التأمل والتدبر فيها.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٤) وكان في الأصل « واذا » وزيادة الواو من سهو الناسخ فحذف - والله اعلم . ف

(٥) لفظ « احد » زيادة مني ليظهر الفاعل على دأب الكتاب .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٧) وكان في الأصول « وكذلك » هذا ولم افهم العبارة حق الفهم .

كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

قالوا: وقد جاءت في هذا آثار .

قيل لهم: لم يأت فيما قلتم من الأحاديث إلا حديث واحد حديث عبد الله ابن بحنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قام<sup>١</sup> من الركعتين ولم يجلس<sup>٢</sup> فسجد<sup>٣</sup> سجدين وهو جالس قبل السلام<sup>٤</sup>، قالوا: نعم، هذا حديث عبد الله ابن بحنة وبه أخذنا .

قيل لهم: فهل<sup>٥</sup> رويتم عن عبد الله ابن بحنة او روى عنه فقيه قط حديثا غير هذا الحديث، قالوا: لا نعلم انه قد جاء عنه حديث غير هذا .  
قيل لهم: أفقبل<sup>٦</sup> هذا بترك السنة والآثار المعروفة بقول رجل لا يروى عنه غير حديث واحد .

وقد روينا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا بعينه عن امام كان من أئمة المسلمين يأمنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الإصرار ويستعمله عليها اعرف بالرواية وأعلم بها وأشهر بصحبة رسول الله صلى الله عليه

(١) وفي الموطأ « انه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام من ركعتين »  
وقوله هنا « انه قام » اختصار من الامام لم يسقط ما زاد في الموطأ بل اختصره . ف  
(٢) وفي موطأ محمد « فقام الناس فلما قضى صلاته ونظرنا تسليمه كبر وسجد » وهما  
اختصره ولم يسقط من الأصل شيء فافهم . ف  
(٣) في الموطأ « وسجد » بالواو .

(٤) وفي الموطأ « قبل التسليم » ، زاد في الموطأ « ثم سلم » .

(٥) تأمل في وسعة علم الامام محمد بالرجال ورواياتهم واحاطته بها واعترف به المخالفون

- ايضا وطالع ج ٥ ص ٣٨١ من التهذيب وفيه له عند دت في سجود السهو - اهـ .

(٦) وكان في الأصل « أفقبل » وهو تصحيف ، والصواب « أفقبل » . ف



كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

وآله وسلم من عبد الله ابن بحنة وذلك المغيرة بن شعبة<sup>١</sup> رضى الله عنه [ انه -<sup>٢</sup> ] صلى بأهل الكوفة فقام من ركعتين<sup>٣</sup> ولم يجلس فلما تشهد سلم ثم سجد سجدين للسهو ثم روى لهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا بعينه فلو كان الرجلان كلاهما ثقة وكلاهما مأمون<sup>٤</sup> على ما روي لكان<sup>٥</sup> الذى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله<sup>٦</sup> فهو احق ان يؤخذ بقوله من الذى قال : لم اسمعه يسلم حتى سجد سجدين لأن من قال لم اسمعه يسلم حتى سجد [ سجدين -<sup>٧</sup> ] ليست تقبل شهادة فى الأشياء على مثل هذا

(١) أخرجه ابو داود فى ص ١٥٥ من باب من نسي ان يتشهد وهو جالس والترمذى فى ص ٤٨ من باب ما جاء فى الامام ينهض من الركعتين ناسيا عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى عن زياد بن علاقة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض فى الركعتين فسمع به من خلفه فأشار اليهم ان قوموا فلما فرغ من صلاته سلم وسجد بسجدة السهو فلما انصرف قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت - انتهى . سكت عنه ابو داود وقال الترمذى حديث حسن صحيح ، وروى الحاكم فى المستدرک والطحاوى نحوه من حديث سعد بن ابى وقاص والحاكم مثله من حديث عقبة وقال : فى كل منهما صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) كذا فى الأصل وهو الصواب لأنه خبر « كلاهما » دون خبر « كان » . ف

(٤) و كان فى الأصول « أ كان » وهو تصحيف ، والصواب « لكان » .

(٥) و كان فى الأصل « فعلها » وعندى الضمير يرجع الى « ما » الموصولة فى قوله « على ما روي » وقوله « فهو » زائد لا حاجة اليه او هو بدون الفاء فعلى هذا يكون تأكيد الضمير الفاعل فى قوله فعل وخبر كان احق ان يؤخذ - تأمل .

(٦) زيادة من لكونها فى الروايات .

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

وانما تقبل الشهادة اذا قال: سمعت و رأيت فأما من قال لم اسمع ولم ار فليس يؤخذ بقوله، وعندنا فيما قلنا<sup>١</sup> بعينه آثار على خلاف ما روى عبد الله ابن بحنة .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن يان<sup>٢</sup> عن قيس بن ابي حازم قال: أمّا سعد بن مالك فقام عن الركعتين الأوليين فسبح له القوم من خلفه<sup>٣</sup> فسبح بهم ان قوموا، قال: فلم يجلس، فلما قضى صلاته [سلم و-<sup>٤</sup>] سجد<sup>٥</sup> بهم سجدة<sup>٦</sup> .

(١) وكان في الأصل ' وعندنا فيما قلتم بعينه ' والصواب ' قلنا ' كما اثبتناه - تأمل .  
(٢) وكان في الأصل ' عن يان بن قيس ' وهو خطأ، والصواب ' عن يان عن قيس ابن ابي حازم ' و ' يان ' هو ابن بشر الاحصى البجلي ابو بشر الكوفي الملقب روى عن قيس بن ابي حازم كما في ج ١ ص ٥٠٦ من التهذيب، والحديث في ج ١ ص ٢٥٦ من الطحاوى عن شعبة عن يان قال سمعت قيس بن ابي حازم قال: صلى بنا سعد بن مالك فقام في الركعتين الاوليين فقالوا: سبحان الله فقال: سبحان الله فضى قلنا سلم سجد بسجدة السهو - انتهى .

(٣) اشار بهذا الى ان تسبيح من كان خارج الصلاة لا يفيد بل قد يفسد ان عمل الساهى بتسبيحه لأنه تعلم من خارج وهو مفسد عندنا - راجع كتب الفقه .

(٤) زيادة من الطحاوى ولا بد منها فانه موضع الشهادة ومحط الاستدلال .

(٥) قال ابو داود بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة وفعل سعد بن ابي وقاص مثل ما فعل المغيرة وعمران بن حصين والضحاك بن قيس ومعاوية بن ابي سفيان وابن عباس افنى بذلك وعمر بن عبد العزيز قال ابو داود: وهذا فيمن قام من ثنتين ثم سجدوا بعد ما سلوا - اهـ . وحديث سعد بن ابي وقاص اخرجه الطحاوى وابو داود وحديث عمران بن حصين اخرجه الطحاوى وحديث الضحاك بن قيس وحديث معاوية اخرجه النسائي باسناد جيد والطحاوى وقال الترمذى وفي الباب عن معاوية وعبد الله بن =

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

وقال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يشك في صلاته فلا يدرى أثلثا صلى أم أربعا إن كان ذلك أول ما لقي أحب إلى أن يعيد صلاته وإن كان يلحق ذلك كثيرا فليمض على أكثر رأي<sup>١</sup> وإن كان أكثر رأي<sup>٢</sup> أنه صلى ثلاثا أضاف إليها<sup>٣</sup> رابعة وإن كان أكثر رأي<sup>٤</sup> أنه صلى أربعا مضى على الأربع وسجد في الوجهين جميعا سجدتي السهو بعد السلام ويتشهد فيها ويسلم .  
وقال أهل المدينة : إذا شك رجل في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا فليقم فليصل ركعة وليبن على ما يتقن ثم يسجد للسهو .  
وقال محمد بن الحسن : إذا أمر الرجل الذي يشك في صلاته أنه يبنى على اليقين طال<sup>٥</sup> ذلك منه .

أرأيتم رجلا شك [ في صلاته - <sup>٤</sup> ] أركعة صلى أم اثنتين<sup>٥</sup> أليس يبنى على ركعة ، قالوا : بلى .  
قيل لهم : فإن صلى ركعة أخرى أو ركعتين ثم شك فلم يدر أثلثا صلى أم اثنتين<sup>٥</sup> أليس يبنى على الثنتين ، قالوا : نعم .

= جعفر وأبي هريرة - اهـ . وراجع لذلك نصب الراية والدراية والجواهر النقي وما قال في بذل المجهود ذيل حديث معاوية لجوابه في الجواهر النقي وعليك بالطحاوي .  
(١) كذا في الأصول « أكثر رأي » ويمكن أن يكون « أكبر رأي » .  
(٢) وفي الأصل « عليها » .

(٣) هكذا في الأصول ، ولا أدري ما معناه ولعل العبارة قد سقطت من البين فوقع الخل في الفهم والمراد ولعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ولعل معناه يطول تلك الصلاة عليه ولا يفرغ عنها يوضحه ما قاله الإمام محمد بعده .  
(٤) زيادة منى .

(٥) وكان في الأصول « اثنتين » وهو من قلم الناسخ ، والصواب « اثنتين » .

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

قيل لهم : فان صلى ايضا فلم يدر ايضا أثلثا صلى ام اربعا أليس  
يبنى على اليقين ، قالوا : بلى .

قيل لهم : فانا قد رأينا من يدخل عليه الشيطان بمثل هذا حتى لا يدرى  
كم صلى غير مرة ولا ثنتين ولا ثلاثا واكثر<sup>١</sup> رأيه وظنه انه قد اتم فينبغي  
لهذا ان يبنى على اليقين اذا يستكيد<sup>٢</sup> الشيطان في صلاته حتى يصلى كل  
صلاة عشر ركعات او<sup>٣</sup> أكثر من ذلك .

وأصل السنة في هذا معروفة .

وقد روى فقيهكم مالك بن انس<sup>٤</sup> عن القاسم بن محمد ان رجلا قال له :  
انى اهم فى صلاتى فيكثر ذلك [ على - \* ] فقال له [ القاسم بن محمد - \* ] :  
امض على<sup>٥</sup> صلاتك فانه لن يذهب ذلك<sup>٦</sup> عنك حتى تنصرف وانت<sup>٧</sup> تقول

(١) كذا فى الأصول ، وفى كتاب الآثار « اكبر رأيه » .

(٢) وكان فى الأصول « اذا استكيد » ، والصواب « يستكيد » أو « استكاده » .

(٣) وكان فى الأصول « واكثر » وهو ايضا صحيح .

(٤) وفى موطأ مالك « مالك انه بلغه ان رجلا سأل القاسم بن محمد فقال - الخ ، وهذا  
ظاهر فى ان مالكا لم يرو عن القاسم بدون واسطة وانه بلاغ بلفظه عنه وظاهر  
كتاب الحجّة خلافه والراجح الصحيح ما فى الموطأ .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٦) وفى الموطأ « فى صلاتك » .

(٧) كلمة « ذلك » ليست فى الموطأ .

(٨) وكان فى الأصول « انه يقول » وهو تصحيف ، والصواب « وانك تقول » كما  
هو فى الموطأ .

كتاب الحجة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

ما أتممت صلاتي، وهكذا الأمر عندنا والآثار فيه على ما قلنا كثيرة وإنما احتجنا بقول القاسم لأنه فقيهم ومنه تأخذون كثيرا من علمكم ولا يستقيم للذي يستكيده<sup>١</sup> الشيطان في صلاته إلا ما قاله القاسم .

قالوا: فلم قال أبو حنيفة وقلتم يعيد أول مرة<sup>٢</sup> قلنا لهم لأن الشك إذا كان في أول مرة ذلك<sup>٣</sup> رأينا له أن يأخذ بالثقة وإن يعيد فإذا كثر<sup>٤</sup> ذلك وفحش<sup>٥</sup> يرى<sup>٦</sup> أنه من الشيطان وقضى<sup>٧</sup> على أكثر<sup>٨</sup> ظنه ورأيه .  
أخبرنا مالك بن مغول البجلي<sup>٩</sup> عن عطاء بن أبي رباح أنه قال يعيد مرة<sup>١٠</sup> .  
فهذا موافق لرأى أبي حنيفة رضي الله عنه .

- (١) من الاستكادة المأخوذة من الكيد وهو المكر والخداع .
- (٢) قلت في ج ٢ ص ١٧٣ من نصب الراية: وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال في الذي لا يدري كم صلى أثلاثا أو أربعا قال يعيد حتى يحفظ - انتهى . وفي لفظ: قال أما أنا إذا لم أدر كم صليت فأنى أعيد - انتهى . وأخرج نحوه عن سعيد بن جبيرة وابن الحنفية وشریح - انتهى .
- (٣) كذا في الأصول ولعل لفظ «ذلك» زائد لا حاجة إليه لأن المعنى بدونه صحيح .
- (٤) وكان في الأصل «أكثر» وهو تصحيف، والصواب «كثر» .
- (٥) وكان في الأصل «حشي»، والصواب «فحش» .
- (٦) كذا في الأصل «يرى»، وعندى بالتكلم أرجح لأنه قال قبله: رأينا له - تدبر .
- (٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ومضى» كما هو في «السنن» .
- (٨) كذا في الأصل، وفي الآثار «أكبر ظنه» .
- (٩) هو من رجال الستة كما في التهذيب .
- (١٠) أي إذا شك في صلاته أول مرة من مرات العمر أعاد الصلاة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي فيمن نسي الفريضة فلم يدر اربعا صلى ام ثلاثا قال : ان كان اول نسيانه اعاد الصلاة ، وان كان يكثر النسيان تحرى الصواب فان كان ' اكثر ظنه ' انه اتم الصلاة يسجد<sup>١</sup> سجدة السهو وان كان ' اكثر ظنه ' انه صلى ثلاثا اضاف اليها<sup>٢</sup> . ثم يسجد<sup>٣</sup> سجدة السهو .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن شقيق<sup>٤</sup> بن سبرة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : اذا شك احدكم في صلاته<sup>٥</sup> فلم يدر<sup>٦</sup> أ ثلاثا صلى ام اربعا فليتحر فلينظر افضل<sup>٧</sup> ظنه فان<sup>٨</sup> كان افضل<sup>٩</sup> ظنه انها ثلاث<sup>١٠</sup> قام<sup>١١</sup> فأضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم وسجد سجدة السهو وان كان افضل<sup>١٢</sup> ظنه ان

- (١ - ١) كذا في الأصل ، وفي كتاب الآثار « اكبر رأيه » .
- (٢) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار « يسجد » وهو موافق لتحري .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الآثار « يسجد » ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وإلا ففيه على اليقين .
- (٤) وكان في الأصول « سفيان بن سبرة » وفي الآثار « شقيق بن سبرة » وهو الصواب
- (٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في صلاة » وهو من سهو الناسيخ .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي الآثار « فلا يدرى » .
- (٧) كذا في الأصل ، وفي الآثار « اكبر ظنه » .
- (٨) وفي الأصول « وان كان » .
- (٩) وكان في الأصل « انها ثلاثا » .
- (١٠) وكان في الأصل « انها ثلاثا اضاف » ، وفي كتاب الآثار « ثلاث قام فأضاف » وهو الصواب فائتبه هنا .

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

صلى اربعا تشهد<sup>١</sup> ثم سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم تشهد [ ثم سلم - <sup>٢</sup> ] .  
اخبرنا الثقة<sup>٣</sup> من اصحابنا عن موسى بن اعين الجزري<sup>٤</sup> قال : حدثنا علي  
ابن بزيمة<sup>٥</sup> عن طاوس وسعيد بن جبير انها قالوا في الرجل يهتم في صلاته  
فلا يدري زاد ام نقص قال<sup>٦</sup> : يعيد ، قال علي : فقلت لطاوس : فان عاد فوهم ،  
قال : لا يعيد ويمضي على صلاته .

اخبرنا مسعر<sup>٧</sup> بن كدام عن منصور<sup>٨</sup> بن المعتمر عن ابراهيم النخعي

(١) وكان في الأصل « فليظن افضل ظنه انها ثلاثا اضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم  
وسجد سجدتي السهو وان كان افضل ظنه انه صلى اربعا سلم ثم تشهد ثم سلم ثم سجد  
سجدتي السهو » فما سقط من الأصل زيد من الآثار وما صحف صححه . ف  
(٢) زيادة من طريقه في الكتب .

(٣) قيل هو الامام ابو يوسف وعندى ليس هو بصواب .

(٤) وكان في الأصول « الحريري » وهو خطأ ، والصواب « الجزري » كما هو في ج ١٠  
ص ٣٣٥ من التهذيب .

(٥) بفتح الموحدة و كثر الذال المعجمة الحقيقية بعدها ياء تحتانية ساكنة .

(٦) لعله زائد او يكون « قالوا » فيكون تكرارا محضا - تأمل .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « مسعود » وهو تصحيف .

(٨) اخرجه البخاري في باب التوجه الى نحو القبلة ومسلم في باب السهو ص ٢١١ عن  
منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا و اذا شك احدكم  
فليتحر الصواب فليتم عليه وفيه قصة ، ومنصور بن المعتمر من حفاظ الحديث وثقاتهم  
وقد روى القصة بتمامها وفيها لفظ التحري مضافا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد  
رواها عنه جماعة من الحفاظ كسعر والثوري وشعبة وهيب بن خالد وفضيل بن =

كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

عن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى ذات يوم فزاد او نقص فقبل له، فقال: من شك في صلاته فليتحرك الصواب<sup>٢</sup>

= عياض و غبرهم و الزيادة من الثقة مقولة وقد تابع منصور ابو حصين على لفظ التحري عدد الطبراني والمذكورون من الرواة عن منصور عند مسلم ص ٢١٢ من الجزء الاول وحديث آخر اخرجه الترمذي في باب فيمن يتك في الزيادة والقصان ج ١ ص ٥٣ وابن ماجه ج ١ ص ٨٦ عن محمد بن اسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اذا سها احدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى ام ثنتين فليبين على واحدة فان لم يدرك اثلاثا صلى ام اربعا فليبين على ثلاث ويسجد سجدة قبل ان يسلم؛ انتهى لفظ الترمذي وقال: حديث حسن صحيح - ١٥٠. والحديث اخرجه الحاكم في مستدركه ص ٣٣٥ وفي الباب عن ابى سعيد الخدري اخرجه مسلم في صحيحه وعن عبد الله بن عمر، اخرجه الحاكم في مستدركه ج ١ ص ٣٢٢ وسيأتي مزيد لذلك ان شاء الله تعالى ومن طريق مسعر عن منصور به، اخرجه البيهقي في ج ٢ ص ٣٣٦ من سننه الكبرى؛ والبسط في شرح معاني الآثار للطحاوي والجوهر النقي على البيهقي ونصب الراية والدراية وفتح القدير والبدائع فعملك بها.

- (١) اخرجه مسلم عن مسعر عن منصور به ج ١ ص ٢١٢ والبيهقي ج ٢ ص ٣٣٦ و ج ٢ ص ٣٣٠ والطحاوي ج ١ ص ٢٥٢ عن سفيان و وهيب و روح بن القاسم وزائدة ابن قدامة عن منصور به على فليتحرك الصواب او فلينظر اخرى ذلك الى الصواب وقد علمت ان البخاري ايضا اخرجه لكن من وجه آخر و راجع سنن البيهقي والجوهر النقي عن ص ٣٣٠ الى ج ٢ ص ٣٦٩، والامام محمد اخرجه مختصرا على دأب المحدثين .
- (٢) لفظ « الصواب » زدناه من البخاري و مسلم و البيهقي و الطحاوي و غيرها .



ثم يسلم<sup>١</sup> ويسجد<sup>٢</sup> بسجدتين .

اخبرنا ابو بكر بن عبدالله النهشلي عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عمر<sup>٣</sup> رضى الله عنهما قال : اذا سها احدكم في صلاته فليتجر الصواب ثم يسجد بسجدتين للسهو .

و قال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته<sup>٤</sup> ان فعل ذلك ساهيا او متعمدا وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين<sup>٥</sup> منها فاذا قرأ في الركعتين<sup>٥</sup> فصلاته تامة .

و قال بعض اهل المدينة بقول ابي حنيفة : من صلى صلاة فلم يقرأ فيها فليعد الصلاة منهم مالك بن انس و من قال بقوله .

و قال بعضهم : لا شيء عليه و صلاته تامة و رووا ذلك عن مالك بن انس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها ، فتقيل له - حين انصرف : ما قرأت ؟ قال : فكيف كان الركوع

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب صيغة الانشاء اى « ثم ليسلم ثم يسجد » والله اعلم .

(٢) وفي سنن البيهقي « ثم ليسجد » .

(٣) وفي ص ١٠٥ من موطأ محمد : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن النسيان قال : يتوخى احدكم الذى يظن انه نسي من صلاته - انتهى . قال محمد وبهذا نأخذ اذا ناء للقيام وتغيرت حاله عن القعود وجب عليه لذلك بسجدتا السهو - انتهى .

(٤) لأن القراءة في الركعتين فرض و اذا ترك الفرض فسدت الصلاة فالاعادة واجبة و كذا حكم ترك القراءة في ركعة واحدة من الركعتين ثمانية كانت الصلاة او رباعية .

(٥) و كان في الأصل « ركعتين » ، والصواب « الركعتين » معرفا باللام .

و السجود ، قالوا : حسنا<sup>١</sup> ، قال : فلا بأس اذن .

و قال مالك بن انس<sup>٢</sup> : ألا يرى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يترك القراءة فى صلاة<sup>٣</sup> يجهل فيها بالقراءة فلا يذكره اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم يصلون معه والامام<sup>٤</sup> يفعل ذلك فيذكره الناس انكارا<sup>٥</sup> منه .

(١) وكان فى الاصل « احسن » والصواب « حسنا » كما هو فى سنن الديهق « قالوا حسنا » وفى المدونة « قالوا حسن » .

(٢) كذا فى الاصول ، ولعل شيئا من العبارة سقط منها على ما يقتضى سياقها -- تأمل .

(٣) وكان فى الاصل « صلاته » ، وفى الهندية « الصلاة » ، والصواب « صلاة » .

(٤) تأمل فى قوله : وقال مالك -- الخ : لا يتبين منه المقصود ولا يتميز منه قول مالك ومحمد والزاهى على بعض اهل المدينة والباب باب السهو وسجوده وظنى ان العبارة قد سقطت من البين لذا وقع الخلل فى التفهيم .

(٥) هذا قول الامام محمد قطعا يريد ان مالكا روى هذا الحديث ثم انكره ولم يعمل به فكيف يجوز استدلالكم به على ما قلتم من كون الصلاة تامة بدون فرض القراءة وفى ج ١ ص ٦٨ من المدونة : قال وقال مالك : ليس العمل على قول عمر حين ترك القراءة فقالوا : انك لم تقرأ ، فقال : كيف كان الركوع والسجود ، قالوا : حسن ، قال : فلا بأس اذن ، قال مالك : وارى ان يعيد من فعل هذا وان ذهب الوقت ثم قال فى ص ٧١ من المدونة : قال وكيع عن عيسى بن يونس عن ابي اسحاق عن الشعبي ان عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ فيها فأعاد الصلاة ، وقال : لا صلاة الا بقراءة -- انتهى . وفى الجوهر النقي : قلت ذكر صاحب الاستذكار حديث ابي سبرة ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لأنه رماه مالك من كتابه بآخرة وقال ليس عليه العمل لأن النبي عليه السلام قال : كل صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج ، والصحيح بين عمر =

لهذا الحديث وهو الذي رواه . اخبرنا بكير بن عامر عن ابراهيم

= انه أعاد الصلاة ، وروى يحيى بن يحيى اليسابوري ثنا أبو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث ان عمر نسي القراءة في المغرب فأعاد الصلاة . فهذا متصل شاهده همام عن عمر وحديث مالك عن عمر مرسل لا يصح يعني رواية أبي سبرة والاعادة عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام وعبد الله بن حنظلة وزباد بن عياض وكلهم لقي عمر وسمع منه وشهد الفصة ورواها عنه غيرهم ايضا قال وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابان عن جابر بن زيد ان عمر أعاد تلك الصلاة بأقامه وعن ابن جريج عن عكرمة بن خالد ان عمر امر المؤذن فأقام وأعاد تلك الصلاة . وروى اشهب سئل مالك أيعجزك ما قال عمر فقال : انا انكر ان يكون عمر فعله وانكر الحديث وقال : يرى الناس عمر يفعل هذا في المغرب ولا يسبحون به ولا يخبرون من فعل هذا ارى ان يعبد هو ومن خلفه - انتهى .

(١) تأمل في هذا الإسناد هل روى بكير بن عامر عن النخعي والشعبي ام لا - راجع ترجمته من التهذيب . قلت : وقد نقل قبل ذلك من تاريخ الخارى وكتاب الجرح والتعديل بأنه روى عنه فراجع . ف

(٢) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٣٨٢ من طريق حماد بن سلية عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم فلما فرغ قيل له انك لم تقرأ شيئا ، فقال : انى جهزت عيرا الى الشام فجعلت انزلها منقلة منقلة حتى قدمت الشام فبعتها واقتاياها واحلاسها واحمالها فأعاد عمر وأعادوا ؛ وعن حماد بن سلية عن أبي حمزة عن ابراهيم ان ابا موسى الأشعري قال : يا امير المؤمنين أقرأت في نفسك ؟ قال : لا ، قال : فانك لم تقرأ فأعاد الصلاة ؛ وعن كامل بن طلحة ثنا حماد عن ابن عون عن الشعبي ان ابا موسى الأشعري قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه يا امير المؤمنين ! أقرأت في نفسك ؟ قال : لا ، فأمر المؤذنين فأذنوا وأقاموا . =

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

والشعبي<sup>١</sup> قالوا : صلى عمر بن الخطاب المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف ، قالوا :  
يا امير المؤمنين ما قرأت ؟ قال : انى جهزت جيشا حتى او ردتها الشام ولا يجوز  
صلاة الا بفاتحة الكتاب و شئء معها .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد<sup>٢</sup> عن ابراهيم ان<sup>٣</sup> عمر بن الخطاب صلى بأصحابه المغرب  
فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل ذلك له ، قال : انما جهزت عيرا<sup>٤</sup> الى الشام فلم ازل<sup>٥</sup>

= واعد الصلاة بهم ؛ قال البيهقي : وهذه الروايات عن ابراهيم والشعبي مرسلّة الا ان  
حديث الشعبي قد اسند من وجه آخر والاعادة اشبه بالسنة في وجوب القراءة وانها  
لا تسقط بالنسيان كسائر الأركان ثم رواه عن محمد بن سليمان بن فارس عن محمد بن  
اسماعيل البخارى ثنا قبيصة انبا يونس عن عامر يعنى الشعبي عن زيادة يعنى ابن عياض  
ختن ابى موسى الأشعري قال : صلى عمر فلم يقرأ فأعاد ، قال البيهقي : وقد روى عن  
عمر رضى الله عنه فيه رواية ثالثة تفرد بها عكرمة بن عمار ثم ذكرها باسناده اليه :  
(١) قد عرفت ان الشعبي رواه عن زيادة بن عياض عن عمر كما في السنن البيهقي والنخعي  
عن همام بن الحارث عن عمر كما في الجوهر النقي فانعدم الازمزال فبطل قول من قال  
انها مرسلّة - تدبر .

(٢) كذا في الأصل ، وسقط « عن حماد » من الهندية بسهو الناسخ ، وهو موجود ايضا  
في رواية البيهقي .

(٣) قد عرفت ان النخعي رواه عن همام بن الحارث عن عمر فالحديث ليس بمرسل  
كما زعم البيهقي .

(٤) العير الجر او الابل تحمل الطعام ثم غلب على كل قافلة - مغرب .

(٥) لفظ « ازل » بعد « فلم » ساقط من الأصل ، وانما زيد من الآثار .

كتاب الحجّة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

أرسلها<sup>١</sup> منقلة منقلة<sup>٢</sup> حتى وردت<sup>٣</sup> الشام، فأعاد<sup>٤</sup> وأعادوا الصلاة .  
وهذا اوثق الحديثين عندنا واشبههما<sup>٥</sup> بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج<sup>٦</sup> .  
وقال ابو حنيفة: فبمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد اتم الصلاة<sup>٧</sup> انه يرجع فيجلس. ولا يسجد تلك الركعة وبعد التشهد بسجدتين للسهو ولو بسجد

(١) كذا في الأصل، وفي الهدبة « فلم ادخلها » وهو تصحيف وهو من الرحلة والترحيل كما هو في كتب الحديث .

(٢) لفظ « منقلة » الثاني ساقط من الأصول ، وإنما زبد من الآثار .

(٣) هكذا في الأصول ، وفي البيهقي « حتى قدمت الشام » وفي رواية « حتى اوردتها » وفي البيهقي ج ٢ ص ٣٨٢ : فجعلت انزلها منقلة منقلة .

(٤) كذا في الأصول ، وفي الهندبة « واعد » بالواو وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندبة « اشبهها » بالوحدة وهو من سهو الناسخ .

(٦) اي ناقصة وحقيقته ذات خداج وهو في الأصل نقصان اسم من اخدجت الناقة اخداجا اذا القت ولدها ناقص الخلق - مغرب . انظر ان هذا الحديث عند أئمتنا وهو حديث ابي هريرة رواه اصحاب السنن فأئمتنا حملوه على المنفرد والامام واخرجوا منه المقتدى بحديث ابي موسى وابي هريرة اخرجه مسلم وغيره : اذا قرأ فانضتوا ، وبحديث من كان له امام فقراءة الامام قراءة له ، وقد صحح ابن تيمية في فتاواه ارساله واحتج به في ترك القراءة خلف الامام في الجهرية وحكم على حديث : لا تفعلوا الا بأمر القرآن في صلاة الفجر بكونه موضوعا وقال حديث عبادة الصحيح هو لا صلاة الا بفاتحة الكتاب لا غير - راجع فتاواه .

(٧) لفظ « الصلاة » ساقط من الأصول ، وزدتها اقتضاء السياق والمحل .

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

أحدى السجدين ثم ذكر سجدة السجدة الأخرى ثم قام فأضاف إليها ركعة أخرى<sup>١</sup> ثم سلم على شفع بعد التشهد ثم سجد بسجدة السهو ثم تشهد ثم سلم لأنها<sup>٢</sup> إذا سجد لها سجدة فقد عقدها<sup>٣</sup> فلا بد من أن يتمها فإذا أتمها صارت وتراً فليضف إليها ركعة أخرى حتى ينصرف عنها<sup>٤</sup> على شفع.

وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة إذا لم يسجد للركعة شيئاً فليعد<sup>٥</sup> وليجلس<sup>٦</sup> وإن سجد أحدى السجدين ثم ذكر فلا نرى<sup>٧</sup> أن يسجد السجدة الأخرى فإذا قضى صلاته فليسجد لسهوه<sup>٨</sup> بسجدين وهو جالس بعد التسليم<sup>٩</sup>.

(١) كذا في الأصل، وسقط لفظ «سجد» من الهندية وهو من قلم الناسخ.

(٢) وسقط من الأصول لفظ «أخرى» ولا بد منه.

(٣) كذا في الأصول والضمير «للكعة»، أو الصواب «لأنه»، والضمير «للمصلي» والله أعلم. ف

(٤) كذا في الأصل، ولفظ «ها» سقط من الهندية.

(٥) كذا في الأصل، وسقط لفظ «إليها» من الهندية وهو من سهو الناسخ.

(٦) وكان في الأصول «إليها» والصواب «عنها» - والله أعلم.

(٧) من العود وهو الرجوع.

(٨) وكان في الأصول «فليجلس»، والصواب «وليجلس».

(٩) وكان في الأصول «فلا يرى» بالغية، وفي موطأ مالك: ولو سجد أحدى السجدين لم أر أن يسجد الأخرى ثم إذا قضى صلاته فليسجد بسجدين وهو جالس بعد التسليم للزيادة. (١٠) ليس هذا في موطأ مالك.

(١١) قد سقط من الأصول جواب الإمام محمد عن قول أهل المدينة في مسألة خلافة كما لا يخفى على أهل النظر ولا بد منه على دأب الكتاب، وجزى الله عنا من قام إلى تنقيحه وطلبه من المعادن العلية والخاقل هذا الكتاب وكم موضع في هذا الكتاب =

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : لو أن رجلاً صلى ركعة خامسة بسجودها قبل أن يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته لأن الخامسة تطوع خلطها بفريضة قبل أتمامها ولا يتم الفريضة إلا بالتشهد أو أن يقعد قدر التشهد .

و<sup>٢</sup> قال أهل المدينة : لو صلى عشر ركعات ولم يتشهد في شيء منهن ساهيا امرأه أن يجلس في العاشرة<sup>٣</sup> منهن حين يذكر ذلك ثم يتشهد ويسلم وعليه السهو .

وقال محمد بن الحسن : إن الصلاة أربع ركعات أكثر ما تكون الفريضة والتشهد في الرابعة فإذا زادت على الأربع فذلك ليس بفريضة فإذا خلط ذلك بفريضة قبل أتمامها وتمامها بالتشهد<sup>٤</sup> فصلاته فاسدة لأن ما زاد ليس بفريضة إلا يرى أن رجلاً لو<sup>٥</sup> دخل معه في العاشرة من صلاته كان قد دخل معه في غير ركوع الفريضة ولا يسجد بها فإذا ركع معه وسجد لم يعتد من ركوعه ولا يسجده للفريضة فيكون قد بدأ لغير الفريضة من الركوع والسجود

= خال عن الجواب بل أبواب سقطت عن الكتاب وهذا من كرامات النساخ والكتاب فتوجهوا إليه يا أولى الأفكار والالباب .

(١) وفي الأصول « ركعة بسجودها خامسة » .

(٢) زيادة « أن » منى .

(٣) سقطت الواو من الأصول .

(٤) وكان في الأصول « العاشر » ، والصواب « العاشرة » لأنها صفة الركعة . ف

(٥) وفي الأصول « التشهد » وهو من سهو الناسخ .

(٦) سقط حرف « لو » من الأصول .

(١) إى الدخول فى غير الفريضة بنية الفريضة وأداء الركوع والسجود لغير الفريضة فانهما غير معتدين من الفريضة لأنه لم يؤد إياهما من حيث هما فرضان من الفرض بل اداهما فى صلاة النفل - تدبر -

(٢) ومن ههنا سقط ما قال ابن أبى شبة فى رقم (١٦) من كتاب الرد بعد رواية حديث عبد الله بن مسعود قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد أو نقص قلباً سلم اقبل على قوم بوجهه ، قالوا : يا رسول الله ! أحدث فى صلاة شيء ؟ قال : وما ذاك ، قالوا : صليت كذا وكذا - الحديث ، وفى رواية أنه صلى الظهر خمسا ، فقل له : انك صليت خمسا - الحديث ، وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا لم يجلس فى الرابعة أعاد الصلاة - انتهى . ووجه السقوط ظاهر الأول أن الحديث ناطق بأن الكلام وقع فى اثنا الصلاة لا سيما الرواية الأولى فكان قبل تحريم الكلام فى الصلاة وابن مسعود قديم الاسلام ولما حرم الكلام فيها ومنع عنه صار منسوخا ما كان قبل ذلك وابن مسعود رضى الله عنه روى نفسه أن السلام ورده منع عنه فيها والثانى أنه لا نص فى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس فى الرابعة ليكون الامام مخالفا للحديث بل الأظهر أنه قد فيها كيف لا وقد زاد على المعهود فى البيان مجرد زيادة الخامسة ولو كان شيء غير معهود سواها فعله لذكروه فى البيان ولم يقولوا : صليت خمسا ، بل قالوا : لم تجلس فى الرابعة . وصليت خمسا فأتانا عهدنا فعودك فى الرابعة دائماً والافهام به ولم يجهد خط الفرض بالتطوع فى الصلاة والركعة الخامسة ليست بفريضة وأبو حنيفة نظر كما قاله محمد إلى أن الصلاة فى دين الاسلام إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية ولم تعهد فيه صلاة خماسية فريضة فإذا لم يقعد فى الرابعة صلى خامسة فقد أتى بما لم يعهد فى الشريعة فلا يعتد بها فوجب إعادة الرباعى المزيّد فيه الخامسة بدون قعود فيها لكونها غير معودة ولا خلطها بفريضة قبل تمامها والمسألة اجتهادية فيها مساع للاجتهاد والانظار دائرة من الطرفين =



كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

أرأيت لو كان الداخل معه في صلاته قد علم بسهوه فدخل على علم بذلك بعد فراغه من الأربع أ يتبعه في سهوه أم يدعه؟ قالوا: بل يدع ذلك ولا يتبعه إلا أن يكبر معه فيكون داخلا معه في صلاته .

قيل لهم: وكذلك كل سهو سهاه الإمام من زيادة سجوده أو نحو ذلك أو نقصان، أ ينبغي لمن كان خلفه إذا لم يكن ساهيا أن يتبعه؟ قالوا: لا ينبغي أن يتبعه .

قيل لهم: ولم قالوا لأنه ليس بإمام في ذلك .

قيل لهم: فإذا دخل معه بعد فراغه من ركوع الفريضة وسجودها كيف يكون داخلا معه وهو لا يركع معه ولا يسجد، قالوا: لأن الإمام يعدّ في صلاته .

قيل لهم: فكيف يكون في صلاته وهو لم يتم الفريضة حتى ركع وسجد بل تشهد: قالوا: لأن ذلك زيادة زادها في صلاته ساهيا فلا يفسد ذلك صلاته .

قيل لهم: وإن كان ساهيا فقد زاد في صلاته ما ليس منها فزاد ركوعها وسجودها؛ قالوا: نحن نقول في السهو اشد من هذا نزع<sup>٢</sup> أنه من أكل في وسط صلاته ناسيا أو شرب ناسيا أو تكلم ناسيا بنى على صلاته ولم يضره ذلك شيئا في الصلاة إلا أن عليه سجدة السهو .

= وحديث عبد الله بن مسعود إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك مؤيد لنظر أبي حنيفة وفيما ذهب إليه أبو حنيفة الاحتياط وهو العمل بأقوى الدليلين فكيف نسب إليه مخالفة الأثر وهل هذا إلا تعنت ظاهر .

(١) وفي الأصول «أم يدع» . (٢) وكان في الأصل «أن» وهو تحريف «لمن» .

(٣) وفي الأصول «نزع» بالخطاب .

قيل لهم: هذا اعجب من الذي عبنا<sup>١</sup> عليكم.  
أرأيتم رجلا صلى ركعتين من الظهر ثم تكلم ساهيا ثم خرج من  
المسجد الى ناحية فأخذ و باع واشترى ثم ذكر أ يبنى على صلاته؟ قالوا:  
نعم يبنى ما لم يُطل ذلك ولم يحمى امرا فاحشا.  
قيل لهم: ما بين طول ذلك وقصره فرق لأن قليلا<sup>٢</sup> يتم معه الصلاة  
ما يفسد كثيره الصلاة.  
قالوا: انا نأخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث  
ذى الدين<sup>٣</sup> انه بنى على صلاته.

- (١) كذا في الأصل، وفي الهنذية « هذا اعجب - الخ » .  
(٢) وفي الأصول « عبنا » بالياء التحتية، والصحيح « عبنا » بالعين المهملة، والـ الموحدة  
من العيب .  
(٣) وفي الأصول « لأن قلنا يتم » ولم افهمه .  
(٤) اعلم ان ذا الدين و ذا الشمالين واحد يدعو الناس بذى الشمالين فغيره النبي صلى الله  
عليه وسلم بذى الدين لأنه كان يعمل يديه ولقبه « خرياق » واسمه « عمير » وهو من  
سليم بن ملكان بطن من خزاعة فهو خزاعي كما انه سلمي فهو رجل واحد ذو اليمين  
ذو الشمالين خرياق عمير خزاعي سلمي ، ومن لم يعرف وجه هذا الاختلاف ظن انها  
رجلان و بنى عليه ما بنى وعارض به ما عارض، وفي الجوهر التقى وقال السمعاني في  
الانساب: ذو اليمين ويقال له ذو الشمالين لأنه كان يعمل يديه جميعا؛ وفي الفاصل  
للامهرمزي: ذو اليمين و ذو الشمالين قد قيل انها واحد؛ وقال ابن حبان في الثقات:  
ذو اليمين ويقال له ايضا ذو الشمالين ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعي ، وقال ايضا  
ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف  
بنى زهرة وهذا اولى من جعله رجلين لأنه خلاف الأصل؛ وفي الموطأ: مالك عن =

= ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال: ذو الشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب أقصرت الصلاة - الحديث، وفي أخرى: مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلة بن عبد الرحمن مثل ذلك، فقد صرح في هذه الرواية أنه ذو الشمالين وأنه من بني زهرة فإن قيل هو مرسل قلنا ذكر أبو عمر في التمهيد أنه يتصل من وجوه صحاح؛ وقد قال النسائي في سننه: أنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن وأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة عن أبي هريرة قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فسلم في ركعتين فأقصر، فقال له: ذو الشمالين ابن عمرو اتقص الصلاة أم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بأنه ذو الشمالين؛ وقال النسائي أيضا: أنا هارون بن موسى القزويني حدثني أبو ضمرة عن يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلة عن أبي هريرة قال: نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم في سجدة، فقال له ذو الشمالين: أقصرت الصلاة - الحديث، وهذا أيضا سند صحيح صرح فيه أيضا أنه ذو الشمالين فإن قيل هذا وهم من الزهري عند أكثر العلماء قلنا قد تابع الزهري على ذلك عمران بن أبي أنس، قال النسائي: أنا عيسى بن حماد أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلة عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم أقصر فأدركه ذو الشمالين فقال: يا رسول الله! أقصت الصلاة أم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح على شرط مسلم؛ ثبت أن الزهري لم ينفرد بذلك وإن المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين وإن من قال ذلك لم يهمل، ويؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو وكأنه ابن عبد عمرو فأسقط الكاتب لفظة «عبد»، وثبت أيضا أن ذا الدين وذو الشمالين واحد، وقد ورد اللتان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين - انتهى. وفي رواية ابن سيرين عند الشيخين قهام ذو الدين؛ وفي رواية للبخاري: قهام رجل =

كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

قيل لهم : هذا امر قد كان وترك قد كان المسلمون يرد بعضهم على بعض السلام في الصلاة بغير سهو وكان صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا يسلم عليه في الصلاة فيرد فلما كان بعد ذلك سلم عليه فلم يرد فذكر ذلك له فقال : ان في الصلاة شغلا فترك الناس رد السلام من ذلك اليوم .

قالوا : هذا في التعمد ولا يشبهه هذا النسيان قيل فكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذى الدين تعمد لأن ذى الدين قال له : يا رسول الله ! أقصرت الصلاة ام نسيت ؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : في حديثكم كل ذلك لم يكن ؛ فقال : بلى ، يا رسول الله ! قد كان

= كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو ذى الدين - وفي لفظ : لها - صلى ركعتين من الظهر ثم سلم فاتاه رجل من بني سليم ؛ وعند ابن جابر قال : ذو الشمالين ابن عبد عمرو حليف لبني زهرة ، وفيه قال عليه السلام : ما يقول ذو الدين ؟ قالوا : صدق . قال الزهري : هذا كان قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد - اهـ - وفي حديث عمران عند البخاري ومسلم قمام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول - وفي لفظ : لها - قمام رجل بسيط اليدين وبالجملة قضية ذى الدين كانت قبل بدر وقبل تحريم الكلام في الصلاة وذو الدين الذي هو ذو الشمالين الخرباق عمير بن عبد عمرو السلمي الخزاعي قتل بدر ، واسلام ابى هريرة بعد بدر بسنين ثم نسخ الكلام في الصلاة فلا يجوز الاستدلال بحديث ذى الدين على عدم فساد الصلاة بالكلام بل الآن هو مفسد عمدا كان او ناسيا ، وللبيضاوي موضع آخر والامام محمد يصدد هذا في الكتاب واني ثقلت هذا ليكون لك بصيرة في الجواب عن حديث ابى هريرة وعمران بن حصين وغيرهما والناس فيما يشقون مذاهب - هذا والحمد لله على ذلك .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ذى الدين » وهو تصحيف .

كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

بعض ذلك<sup>١</sup> إنما صليت ركعتين وأقبل<sup>٢</sup> على أصحابه فقال: أصدق ذو اليمين؟ فقالوا: نعم؛ فقام ففضى ركعتين وقضى معه أصحابه، فقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٣</sup> بعد ما أخبره ذو اليمين بما أخبره به وتكلم أصحابه

(١) قوله « بعض ذلك » سقط من الأصول وهو معروف في متن الحديث. فزدناه .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب « فأقبل » . ف

(٣) ومن ههنا سقط سقوطا بينا ما قال ابن أبي شيبة في كتاب الرد بعد ذكر حديث أبي هريرة وعمران من أن أبا حنيفة قال: إذا تكلم فلا يسجد هما - اهـ، فإن حديث الخرباق وذو اليمين وذو الشمالين ومن في يديه طول كان قبل تحريم الكلام والسلام فلما حرم في الصلاة ومنع عنه فيها كيف يسجد للسهو بعد الكلام عمدا أو سهوا فإنه مبطل لها ولم ينظر ابن أبي شيبة في هذا الكتاب ما قال الإمام محمد في حق الحديث وما استدلل به من الأحاديث على ما ذهب إليه من عدم جواز الكلام فيها وعدم سجود السهو به لما ذكر ابن أبي شيبة ما ذكره والعجب منه أنه يروي حديث عمران وأبي هريرة ويرد به على أبي حنيفة ويترك حديث معاوية بن الحكم الذي أخرجه مسلم: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن - اهـ . وإسلام معاوية بن الحكم متأخر جدا فيكون ناسخا لما سواه من حديث ذي اليمين وغيره، قال النووي فيه تحريم الكلام في الصلاة مطلقا لحاجة أو لغير حاجة ولمصلحة الصلاة أو لغير مصلحتها فإن احتاج إلى تنبيه أو إذن لدخول ونحوه نسبح أن كان رجلا و صفت أن كانت امرأة هذا مذهبا - ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور من السلف والخلف، وقال الأوزاعي: يجوز الكلام لمصلحة الصلاة - اهـ . فلم انت تلك الأحاديث منسوخة بمثل هذا الحديث كيف وحديث أبي هريرة فيه اضطراب كثير وهو إنما أسلم في عام خير وكذا عمران بن حصين أسلم عام خير فلا يكون حديثهما هنا إلا مرسلًا لتقدم حديث الخرباق على ذلك بمدة كبيرة =

كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

على علم بما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و تكلم ذو اليمين وهو عالم بما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبنوا على صلاتهم ولم يؤمروا بإعادة . فهذا<sup>١</sup> يدلكم على ان هذا كان قبل تحريم<sup>٢</sup> الكلام .

ولو قلتم ما قال غيركم لكان أقيس لقولكم وقد<sup>٣</sup> قال عمر: من تكلم متعمدا في صلاته في حق فصلاته تامة ، فهذا أقيس في حديث ذى اليمين<sup>٤</sup>

= فلا يمكن ان يحضر هذا ولا ذاك تلك الصلاة لوفاة الخرباق في غزوة بدر - وراجع لذلك الجوهر النقي و آثار السنن و سياتى النقل في الصفحة الآتية و ان كان لا حاجة اليه بعد ما فصله الامام محمد في هذا الباب وطار برمته ما زعمه ابن ابى شيبة به ووجوه الاضطراب مشروحة في فتح الملهم و آثار السنن و الجوهر النقي و عمدة القارى و بذل المجهود فعليك بها فان فيها هل ترك لنا بيتا عقيل و هل غادر الشعراء لنتوهم المتأنيق و هل بقي نهر اذا جاء نهر معقل و هل للعطر قيمة بعد عروس و بالجملة حديث عبد الله و ابى هريرة و عمران منسوخ بأحاديث تحريم الكلام فيها فالمنسوخ لا يفيد الا شيئا قد ترك من قبل .  
(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « فاذا » و هو تصحيف .

(٢) لفظ « تحريم » ساقط من الأصول .

(٣) اطلب تخريجه من مظان العلم و معادنه و ما وجدته في الكتب التي عندي .

(٤) حديث ذى اليمين قد روى من حديث ابى هريرة اخرجه البخارى و مسلم و ابو داود . و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى و مالك في الموطأ و ابن حبان في صحيحه . و من حديث عمران بن حصين اخرجه مسلم و ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقى و من حديث ابن عمر اخرجه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى و ابن خزيمة و غيرهم و لأصحابنا عنه جوابان احدهما انه منسوخ بحديث زيد بن ارقم و حديث ابن مسعود روى الأول البخارى و مسلم و الثانى البخارى و مسلم و ابو داود و النسائى و الطحاوى و البيهقى و ابن حبان و غيرهم و الجواب الثانى عنه انه كان قبل =

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

من ' قولكم من تكلم من غير سهو ' اعاد لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في حديث ذي اليمين لم يتكلموا على سهو إنما كان السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهو ' وأما محاورته ذا اليمين وأصحابه بعد ما أخبره ذو اليمين فليس ' لسهو وليس ذلك من أصحابه بسهو وقد علموا بما علم ذو اليمين وليس ذلك من ' ذي اليمين بسهو فأخذتم بزعمكم هذا بحديث ذي اليمين ثم تركتموه<sup>٦</sup> عيانا الأمر فيه على ما وصفناه<sup>٧</sup> أن هذا<sup>٨</sup>

= تحريم الكلام في الصلاة بدليل أن أبا بكر وعمر وذا اليمين وغيرهم تكلموا عامدين في هذه القصة كما في طرق الحديث .

(١) وفي الأصول ' في قولكم ' .

(٢) وفي الأصول ' من غير ساء ' وهو خطأ ، فهو إما ' من غير سهو ' كما كتبه أو ' غير ساء ' بدون حرف ' من ' .

(٣) ' أنه صلى الله عليه وسلم قال : ' أصدق ذو اليمين ؟ قالوا : نعم ' كما في الروايات .

(٤) وفي الأصول ' على غير سهو ' وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول ' فليس بسهو ' فإن الضمير راجع إلى المحاورة ، وهو مصدر يساوى فيه التذكير والتانيث ، ف

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهنذية ' من الأمر ذي اليمين ' وهو خطأ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية ' لم تركتموها ' والضمير راجع إلى حديث ذي اليمين .

(٨) كذا في الأصول ، ولعل الصواب ' من أن هذا ' على ما يكون من يانا لما الموصولة .

(٩) فإن قلت كيف كان قبل تحريم الكلام والحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه وهو متأخر الإسلام أسلم عام خير سنة سبع وكان حاضرا عند قصة ذي اليمين وهو يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي لفظ : يتنا نحن نصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، وذو اليمين غير ذي الشمالين وذو الشمالين استشهد يدر اسمه عمير بن عبد عمرو خزاعي وذو اليمين بقي بعده صلى الله عليه وسلم ؛ قلت : =

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والفسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

= اجاب عنه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٢٦١ بما روى عن ابن عمران اسلام ابى هريرة كان بعد قتل ذى الدين و انما قول ابى هريرة : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى بالمسلمين وهذا شائع فى اللغة كما قال النزال بن سبرة قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم تانا و اياكم ندعى عبد مناف - الحديث ، و النزال لم يره صلى الله عليه وسلم ؛ و قال طاوس ، قدم علينا معاذ بن جبل و أراد به قدومه اليه و كان قدومه قبل ان يولد طاوس ، و قال الحسن البصرى : خطبنا عتبة بن غزوان يريد خطبته بالبصرة و الحسن لم يكن بالبصرة اه ، و قال ابن ابى ليلى : خطبنا عمر كما فى ص ٢٤٥ من الطحاوى و قال : صلى بنا عمر كما فى ص ٢٠٩ منه و هو لم يسمع من عمر رضى الله عنه كما فى ص ٢٠٩ من كتاب الجمعة من سنن النسائى ، و فى ج ١ ص ١٦٨ من سنن البيهقى عن الحسن قال : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، قال على بن المدينى : لم يسمع من ابن عباس و ما رآه قط قال : و هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن حصين ؛ ففى جميع هذا المراد به القوم و المسلمون ، فكذا فى حديث ابى هريرة ، فان قلت هذا مسلم لكن لا يجرى هذا التأويل فيما ورد من قوله بينا انا اصلى كما هو عند مسلم ؛ قلت : هذه الرواية اما غلط من الاصل او رواية بالمعنى او المراد به بيان زيادة الضبط و الحفظ و المبالغة فيه كأنه كان موجودا عند وقوع هذه القضية و الا تخالف شيان جميع من روى عن يحيى بن ابى كثير و ابى سلة و ابى هريرة او من تدليس يحيى و هذا اخف و اهن من القول بأن الزهرى و عمران بن ابى انس و ايوب عن ابن سيرين قد هموا و أخطأوا فى ذكر ذى الدين و ذى الشمالين فى رواياتهم و هم جبال الاحاديث كما صدر من مخالفينا ليس كما ينبغي كيف و قد قال ابن عمر لما ذكر عنده حديث ذى الدين كان اسلام ابى هريرة بعد ما قتل ذو الدين رواه الطحاوى و اسناده حسن ، و قد قال ابن سعد فى طبقاته : ذو الدين و يقال ذو الشمالين اسمه عمير بن =



= عمرو بن فضلة الخزاعي من خزاعة و قال ابن حبان في ثقافته ذو الـدين و يقال له ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعي و قال ايضا : ذو الشمالين عمير بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بني زهرة و قال ابو بد الله محمد بن يحيى العدنى في مسنده قال ابو محمد الخزاعي : ذو الـدين احد اجدادنا و هو ذو الشمالين ، و قال المبرد في الكامل : ذو الـدين هو ذو الشمالين كان يسمى بهما جميعا و ذو الـدين يقال له الخرباق ، و هو ابن عبد عمرو بن فضلة و ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة ، و قال النووى في تهذيب الاسماء : اسمه الخرباق بن عمرو و يؤيده ما رواه النسائي عن رافع بن محمد عن عبد الرزاق بلفظ فقال : ذو الشمالين بن عمرو و ما قاله ابو عوانة في صحيحه من قوله : ذو الشمالين هو ابن عمرو حليف لبني زهرة - اهـ . و قال الآخرون : ابن عبد عمرو كما عرفت و التوفيق ان اباه اسمه عبد عمرو و يقال له عمرو بخذف عبد ايضا و قد ثبت ان اسم احد اجداد ذى الشمالين كان سليما قال ابن هشام في سيرته في باب من حضر يدر قال ابن اسحاق : و ذو الشمالين ابن عبد عمرو ابن فضلة بن غبشان بن سليم بن ملكان بن اقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة - اهـ ؛ فا في قصة السهو رجل من بني سليم أراد بذلك سليم بن ملكان و هو من خزاعة لا سليم بن منصور فانه ليس بخزاعي فالخرباق عمرو السلي منسوب الى سليم بن ملكان من خزاعة فهو سلي خزاعي فكلاهما واحد ؛ فقد ثبت بهذه الأقوال ان ذا الـدين و ذا الشمالين واحد ، و قد اتفق أهل السير ان ذا الشمالين استشهد يدر ، و قال الزهرى : كان هذا قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد كما في صحيح ابن حبان و واقفه على ذلك ابن وهب كما في الجوهر النقي انما كان حديث ذى الـدين في بدء الاسلام ثبت بهذه الوجوه أن ابا هريرة لم يكن حاضرا في قصة السهو - كذا في تعليق التعليق و نصب الراية والجوهر النقي والطحاوى وغيرها من الكتب .

كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

كان قبل تحريم الكلام<sup>١</sup> . فلهذا قلتم اذا تكلم ساهيا بنى على صلاته<sup>٢</sup> فكيف قلتم ان اكل او شرب ساهيا بنى ايضا. وأى حديث سمعتم فيه ولو كان عندكم فيه حديث لاحتججتم به وسمعناه منكم ولكن الفقهاء ابوا ما قلتم .

(١) بدليل ان ابا بكر وعمر وغيرهما تكلموا عامدين كما قال الامام محمد وقد اخرج البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم قال كنا نتكلم فى الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه فى الصلاة حتى نزلت وقوموا لله فأتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام - انتهى ، والآية مدنية بالاتفاق و اسلام الانصار و ذهاب مصعب بن عمير اليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وأخرجه الترمذى وفيه : كنا نتكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاندفع به ما قاله ابن حبان بأن المراد بقوله كنا نتكلم الانصار الذين كانوا بالمدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والقول بأن ذلك كان بمكة قبل الهجرة مدفوع بأنهم ما كانوا يجتمعون بمكة الا نادرا ، وقد روى الطبرانى من حديث ابى امامة قال كان الرجل اذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى الى جنبه فيخبره بما فاتة فيقضى ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يوما فدخل فى الصلاة - فذكر الحديث وهذا كان بالمدينة قطعا لأن ابا امامة ومعاذ بن جبل إنما اسلبا بها ، وفى ابى داود فى الأذان كان الرجل اذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته - اهـ ، ثم ذكر مجيئ معاذ فلا شك فى ان حديث زيد بن ارقم كان بالمدينة ، وفى الباب حديث ابن مسعود رضى الله عنه أخرجه البخارى ومسلم و ابو داود والنسائى والطحاوى وغيرهم قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرد علينا فلما رجعنا من عند التجاشى سلنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فترد علينا قال : ان فى الصلاة لشغلا - اهـ ، وله هجرتان الى الحبشة وأراد بذلك رجوعه الثانى الى المدينة وقدمها والنبي صلى الله عليه وسلم يتجهز الى بدر - تدبر .

(٢) لفظ « على صلاته » ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا الربيع بن صبيح البصري عن الحسن بن أبي الحسن البصري أنه قال<sup>١</sup> في رجل تناول في صلاته كوزا من ماء فشرب منه ناسيا أنه يعيد الصلاة .

وأخبرنا شعبة بن الحجاج البصري عن أبي النضر<sup>٢</sup> قال<sup>٣</sup> سمعت حملة ابن عبد الرحمن قال<sup>٤</sup> سمعت عمر بن الخطاب<sup>٥</sup> رضي الله عنه يقول: لا تجوز صلاة الابتشهد فكذلك قلنا<sup>٥</sup> من خلط تطوعا بفريضة قبل فراغه من

(١) لفظ « قال » ساقط من الأصول ولابد منه .

(٢) اسمه مسلم كما في سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٩ وكما في كتاب الكنى للحافظ الدولابي روى عنه شعبة .

(٣-٣) قوله « سمعت حملة بن عبد الرحمن قال » ساقط من الأصل وهو موجود في الآثار؛ والآثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ١٣٩ من طريق محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالالا ثنا شعبة قال سمعت مسلما ابا النضر قال سمعت حملة بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لا تجوز صلاة الابتشهد - انتهى؛ وحلة بن عبد الرحمن في ج ٢ ص ٣٦١ من اللسان و ج ١ ص ٢٨٦ من الميزان يروى عنه مسلم بن النضر قال ابن خزيمة: لست اعرفهما ا هـ؛ وذكره ابن حبان في الثقات ا هـ . والآثر أخرجه محمد في الآثار بهذا الاسناد وفيه قال: سمعت حمدة بن عبد الرحمن وهو تحريف والصواب ما في الميزان واللسان و سنن البيهقي؛ وحيد بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر بل لم يره كما في التهذيب . وأخرج الأثر ابن حزم في ج ٣ ص ٢٧٠ من المحلى بهذا الاسناد وفيه « حملة » لا « حميد » .

(٤) لفظ « بن الخطاب » زيادة من سنن البيهقي والمحلى ، وبالجملة في السند سقوط من الموضعين أحدهما لا بد منه في الكتابة والثاني من المستحبات .

(٥) بهذا سقط اعتراض السادس عشر من كتاب الرد لابن أبي شيبة حيث قال بعد =

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

التشهد أو قبل أن يقعد قدر التشهد فصلاته فاسدة .

أخبرنا بكير بن عامر عن أبي إسحاق عن ' الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا تشهد [ ثم أحدث - ٢ ] بعد قضاء الصلاة [ فقد قضى الصلاة - ٣ ] .

و أخبرنا أبو حنيفة قال قال عطاء بن أبي رباح في الرجل يجلس خلف الإمام قدر التشهد ثم ينصرف قبل أن يسلم ، قال عطاء : يحزبه .  
أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا رجل ' عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل يحدث بعد ما قعد قدر التشهد ، قال : يحزبه .

= رواية حديث عبد الله من باب حكم زيادة ركعة خامسة سهوا وذكر أن أبا حنيفة قال : إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة - ١ ، والكلام في السهو وفي الحديث تكلموا معه قصدا حيث قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا - الحديث ، فالحديث ليس مطابقا لما رآه ابن أبي شيبة فكيف يصح رده على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد اجتنأ عنه من قبل بالتفصيل - المختصر .

(١) وفي الأصول « عن أبي إسحاق بن الحارث » وهو تحريف وتهفيف والصواب ما كتبه ، وأبو إسحاق هو السيعي والحارث هو الأعور ، كما في التهذيب وسنن البيهقي ، وبهذا الاسناد رواه البيهقي معناه في ج ٢ ص ٢٥٦ من السنن .

(٢) وفي الأصول « قال إذا تشهد بعد قضاء الصلاة » ١ ، وهو غير مفيد للغنى المقصود وهو إما إذا تشهد فقد قضى الصلاة فتصحف وصار ما صار وإما ما كتبه من السنن روى البيهقي بهذا الاسناد معناه ومن غير هذه الطريق عن عاصم عن علي قال : إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته - ١ ج ٢ ص ٢٥٦ فهي زيادة من الخارج .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الخارج لتأدية المعنى .

(٤) لا أدري من هو .

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن عطاء بن أبي رباح قال: من قضى التشهد في الصلاة ثم أحدث [أو -] ثم عرض له عارض<sup>١</sup> أو رغب قال: صلاته تامة لا يعيدها .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم النخعي<sup>٢</sup> قال قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل أن نخرج<sup>٣</sup> إلى النجاشي فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا، فذكرنا ذلك له<sup>٤</sup>، فقال: إن في الصلاة شغلا .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه<sup>٥</sup> كانوا يردون على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل ذات يوم<sup>٦</sup> والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة

(١) زيادة من الخارج .

(٢) وفي الأصول « ثم عرض له عرض » .

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله به، وأخرجه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل عن الأعمش به، وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٨٤٨ من سننه فلم بهذا أن الحديث ليس بمرسى وإبراهيم يرويه عن علقمة عن عبد الله به - تدبر .

(٤) وفي الأصول بالغية وهو غير صحيح .

(٥) كذا في الأصل، ولفظ « له » ساقط من الهندية والصواب إثباته كما هو في الأصل .

(٦) وفي الأصول « عن رسول الله » وهو خطأ .

(٧) وفي الأصول « انهم » وهو غلط .

(٨) قوله « ذات يوم » زدت من خارج .

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

فسلم عليه فلم يرد عليه فلما انصرف [ النبي صلى الله عليه وآله وسلم -<sup>١</sup> ] قال :  
اعوذ بالله ورسوله من سخطها<sup>٢</sup> قال : [ وما ذاك ؟ قال :<sup>٣</sup> ] كنت ترد على  
من يسلم عليك و أنت في الصلاة و سلمت عليك فلم ترد [ علي -<sup>٤</sup> ] قال : ان  
في الصلاة شغلا ؛ فترك [ الرد -<sup>٥</sup> ] من ذلك اليوم .

اخبرنا بكير بن عامر قال حدثنا البرهيم النخعي انهم كانوا يسلمون  
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و هو في الصلاة فيرد عليهم السلام ، فلما  
اقبلوا من عند النجاشي سلموا [ عليه -<sup>٥</sup> ] فلم يرد عليهم السلام ، قالوا :  
يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا قال : ان في الصلاة شغلا .

[ قال محمد بن الحسن -<sup>٦</sup> ] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد  
السلام و قد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق  
ان يترك<sup>٨</sup> .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في رواية الحديث عند غيره .

(٢) وفي الأصول « من سخطه » و هو تحريف ، والصواب « سخطها » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدته من الخارج لأنه لا بد منه .

(٤) لفظ « علي » ساقط من الأصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في كتب الحديث .

(٦) ما بين المربعين زيادة مني على دأب الكتاب .

(٧) وفي الأصول « قد » بالقاء .

(٨) هذه الأحاديث استدل أصحابنا على عدم جواز رد السلام في الصلاة مطلقا لا بالقول

ولا بالإشارة بل قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للسليمان عليه بعد الفراغ من

الصلاة ( ان في الصلاة لثغلا ) فقيه جليل بأن المصل معذور عن ذلك بسبب الثغل في

الصلاة ونهى لغيره عن السلام عليه كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار وفي حديث =

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

عند جابر عن مسلم ( لم يمتنعى ان ارد عليك الا انى كنت اصلى - الحديث ) وفي حديث ابن مسعود المذكور وهو فى الصحيحين ايضا قلنا رجعتا من عند النجاشى سلنا عليه فلم يرد علينا صراحة لنفى الرد على السلام مطلقا قولوا وإشارة وتصريحا بأن ذلك كان قبل خروجهم الى النجاشى ولما رجعوا اليه منه لم يرد عليهم فصار الرد والسلام فى الصلاة منسوخا فاقع فى الأحاديث من الرد كان قبل نسخ الكلام ويشهد له ما عند ابى داود من حديث ابى هريرة مرفوعا: التسيح للرجال والتصفيق للنساء - يعنى فى الصلاة، من أشار فى صلاته إشارة تفهم عنه فليعد لها يعنى فى الصلاة - اهـ. قال ابو داود: هذا الحديث وهم - اهـ. ولم يذكر وجه ذلك وفى الاسناد الى ابى هريرة ليس الا محمد بن اسحاق والكلام فيه معروف والجمهور على انه مدلس لا يحتج بحديثه اذا عنى الا اذا كان ما رواه من باب الاحتياط بحقوفا بقرائن فيحتاج به وها هنا كذلك ومن قال ابو غطفان مجهول فهو مستغرق فى جهله وهو ثقة كما فى كتب الرجال قول ابى حنيفة وأصحابه ومن قال بقولهم مطابق للأحاديث المروية فى هذا الباب ومناسب لشأن الصلاة والاحتياط الذى يقتضى تلك الأحاديث ومعلوم ان الحاضر مأخوذ به فى مقابلة الميبح فما رواه ابن ابى شيبة فى كتاب الرد فى رقم ( ١٢٤ ) من حديث ابن عمر قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بنى عمرو بن عوف فصلى فيه ودخلت عليه رجال من الأنصار ودخل معهم صهيب فسألت صهيبا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه قال كان يشير يده وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يفعل فساقط من البين فانه داخل فى النسخ ومعارض لحديث ابى هريرة المتقدم او لم يعلم ابن ابى شيبة الأحاديث النافية لذلك فان عليها ثم رد على الامام فقيه تعنت ظاهر وان لم يعلمها فهو بذلك معذور وقد ترك الأحاديث وشعب على الامام بغير وجه ومن يقدر على ان يقول انه مخالف للآثار بل هذا منه على علم بذلك - اهـ.

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا يعقوب<sup>١</sup> بن ابراهيم قال: اخبرنا ابراهيم بن مسلم<sup>٢</sup> الهجرى عن  
ابى عياض<sup>٣</sup> عن ابى هريرة قال: انهم كانوا يتكلمون فى الصلاة فانزلت هذه  
الآية «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون».

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عثمان<sup>٤</sup> بن الأسود المكي عن عطاء بن  
ابى رباح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بأصحابه الظهر او العصر ركعتين  
ثم سلم، فقيل له: انك صليت ركعتين، قال: أ كذالك؟ قالوا: نعم، فأعاد  
بهم الصلاة<sup>٥</sup>. فهذا الحديث يدل على ان حديث ذى اليمين منسوخ كان قبل  
تحريم الكلام<sup>٦</sup>.

(١) هو الامام ابو يوسف القاضى .

(٢) وفى الأصول « ابراهيم عن مسلم » وهو تصحيف، وهو ابراهيم بن مسلم الهجرى .

(٣) ابو عياض اسمه « عمرو بن الأسود العنسى الهمداني » كما فى ج ٨ ص ٤ من التهذيب .

(٤) رواه البيهقى فى باب من قال يترك المأموم القراءة ج ٢ ص ١٥٥ من سننه من طريق  
عبد العزيز بن مسلم ثنا ابراهيم الهجرى عن ابى عياض عن ابى هريرة انه قال فى هذه الآية  
« وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » قال: كان الناس يتكلمون فى الصلاة فنزلت  
هذه الآية، وفى رواية ابن عبدان قال: كانوا يتكلمون فى الصلاة حتى نزلت هذه الآية -

اتمى . وهكذا روى عن معاوية بن قررة كما هو عند البيهقى ايضا باسناده اليه .

(٥) رواه الطحاوى ج ١ ص ٢٥٩ فى شرح معانى الآثار حدثنا ابن مرزوق قال ثنا  
ابو عاصم عن عثمان بن الأسود به بلفظ: صلى عمر بن الخطاب بأصحابه فسلم فى ركعتين  
ثم انصرف، فقيل له فى ذلك فقال: انى جهزت عيرا من العراق بأحمالها وأقناها حتى  
وردت المدينة فصلى بهم أربع ركعات - اتمى .

(٦) لأن عمر أعاد الصلاة بعد السهو والكلام مع الناس وهو كان قد شهد قصة  
ذى اليمين كما فى البخارى ومسلم وغيرهما فلو كان الكلام لا يبطل الصلاة لما أعاد =



كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال: سألت النخعي عن الرجل يفوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال: يستقبل .  
اخبرنا قيس بن الربيع قال اخبرنا ابو هاشم<sup>١</sup> قال: سألتنا ابراهيم النخعي عن الرجل يأكل ويشرب ويتكلم وهو في وسط من صلاته قال: الصلاة مستقبله الا ان يكون عند الفراغ من صلاته .  
وقال<sup>٢</sup> محمد بن الحسن: كانوا يسلمون في الصلاة حتى نزلت « وقوموا لله قانتين » .

اخبرنا ابو حرة<sup>٣</sup> عن الحسن البصري<sup>٤</sup> قال حدثنا محمد بن سيرين قال:

= عمر بن الخطاب وأصحابه صلاتهم كما لا يخفى .

(١) هو ابو هاشم الرماني الواسطي اسمه يحيى وهو الصواب ، وفي الأصول « ابو هشام » وهو خطأ ، والصحيح ما كتبه .

(٢) من ههنا الى قوله يستأنف الصلاة في اثر الحسن في باب المسح على الخفين وهو غير مناسب له وأخرج البخاري ومسلم عن زيد بن ارقم رضى الله عنه كان احدنا يكلم صاحبه الى جنبه في الصلاة حتى نزلت « قوموا لله قانتين » فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام - انتهى . وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٢٤٨ ، وترتيب الآثار غير مرتب في الكتاب ومتفرقة في الأبواب .

(٣) وفي الأصول « ابو حرة » بالجيم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة ، اسمه « واصل بن عبد الرحمن البصري » روى عن الحسن وابن سيرين وغيرهما كما في التهذيب ج ١١ ص ١٠٤ ، وبهذا ظهر ان « ابا حرة » يروى عن كليهما .

(٤) زيادة الواو مني ، وهو علق على « عن الحسن » اي قال ابو حرة حدثنا ابن سيرين فواصل بن عبد الرحمن روى هذا الحديث عن الحسن وابن سيرين كليهما ومن سوط =

كتاب الحجة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأومى [ برأسه - ' ] .

أخبرنا أبو حرة عن الحسن البصري في الرجل يسبق<sup>١</sup> بركة ثم يسلم الإمام فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة قال<sup>٢</sup>: أنك قد سبقت بركة، قال: يستأنف الصلاة .

= الواو وقع الخطأ في الاسناد وابن سيرين يرويه عن أبي هريرة وهو عن ابن مسعود رضي الله عنه ورواه الديهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر حدثني مسعر عن عاصم عن ابن سيرين أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعني الرد وعن اسماعيل بن أبي كثير ثنا مكي ثنا هشام عن محمد قال: أنبئت أن ابن مسعود قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين قدمت من الحبشة اسلم عليه فوجدته قائما يصلي فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ وكان محمد يأخذ به؛ قال الديهقي: هذا هو المحفوظ مرسل وعن أبي يعلى التوزي ثنا عبد الله بن رجاء عن هشام عن محمد عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال: لما قدمت من الحبشة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فأومأ برأسه؛ تفرد به أبو يعلى محمد بن الصلت التوزي - انتهى . ولعل هذا كان في المقدمة الأولى من الحبشة والا تقدم من ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم لم يرد عليه - تدبر .

(١) قوله « برأسه » ساقط من الأصول ، وإنما زيد من سنن الديهقي .

(٢) لعل العبارة هكذا: في الرجل يسبق مع الإمام بركة ثم يسلم فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة ، قال: أنك قد سبقت بركة ، قال: يستأنف - تأمل .

(٣) هذا زائد عن الجواب لا حاجة إليه ولعله أنه سبق بركة بالغية يعني كيف لا يستقبل الصلاة وهو مسبوق بركة وتكلم في وسط الصلاة - فافهم .

كتاب الحجّة ( باب الخطأ والنسيان والسهو ) للإمام محمد الشيباني

وقال أبو حنيفة: النفخ في الصلاة إذا كان يسمع بمنزلة الكلام وكلاهما يقطع الصلاة<sup>١</sup>.

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن أبي حصين<sup>٢</sup> عن أبي هريرة<sup>٣</sup> رضي الله عنه قال: ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت.

أخبرنا سلام بن سليم النخعي عن الأعمش عن أبي الضحى قال: كان

(١) وسقط هنا من الأصل بعض العبارة تقديره، وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة أن النفخ بمنزلة الكلام، وقال محمد بن الحسن: قد جاءت فيه آثار أو نحوه - والله أعلم وفي المدونة ج ١ ص ١٠١: قال وقال مالك في النفخ في الصلاة قال: لا يعجني فأراه بمنزلة الكلام، قال ابن القاسم وأرى من نفخ متعمدا أو جاهلا أن يعيد صلاته بمنزلة من تكلم متعمدا فإن كان ناسيا سجد سجدة السهو؛ قال وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبيرة قال: ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت قال وكيع عن سفيان عن الحسن بن عبيد الله عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: النفخ في الصلاة كلام - انتهى.

(٢) بفتح المهملة اسمه عثمان بن عاصم بن حصين أبو الحصين الأسدي الكوفي، من رجال السنة مات سنة (١٢٨) والأظهر أن روايته عن الصحابة مرسله كما في التهذيب.

(٣) كذا في الأصول «عن أبي هريرة» وفي المدونة: عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبيرة كما عرفت، وعندى ما في المدونة أصح وأرجح لوجه الأول أن الحافظ لم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه فيمن روى عنه ولو كان لذكره والثاني أن ابن حبان ذكره في اتباع التابعين والثالث أن روايته عن الصحابة مرسله والرابع أن ما في المدونة هذا المتن عن سفيان عنه عن سعيد بن جبيرة فهذه القرآن يحكم ذوقى بأن أبا هريرة في الاسناد خطأ بل هو سعيد بن جبيرة فافهم وبصر ثم طالعت كنز العمال ج ٤ ص ٢٢٤ عن أبي هريرة قال: لا ينفع أحدكم حين يضع وجهه ولا يتورك أحدكم.

(٤) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٥٢ من سننه من طريق علي بن الجعد ثنا شعبة عن =

كتاب الحجة (باب السهو في افتتاح الصلاة) للإمام محمد الشيباني

ابن عباس يرى ان النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام .

## باب السهو في افتتاح الصلاة والجلوس والحدث في الصلاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من الصلاة انه يعيب الصلاة و يعيد من خلفه الصلاة ايضا و ان كانوا قد كبروا . فان كبر الامام للافتتاح و دخل معه رجل في اول صلاته بغير تكبير ثم كبر للركوع فان ذلك لا يحزى عنه لانه لم يرد بالتكبير افتتاح الصلاة و كذلك من دخل مع الامام و لم يكبر للافتتاح و لم يكبر للركعة الاولى و كبر للركعة الثانية فان ذلك لا يحزى . فان ذكر ما صنع في صلاته فليقم قائما ثم يفتح الصلاة بالتكبير و ذلك للحديث الذي جاء و رواه ابو حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : التكبير تحريم الصلاة فليس احد يدخل في الصلاة الا بالتكبير .

و قال اهل المدينة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح [ثم كبر للركوع - ١] حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد و يعيد من خلفه الصلاة و ان كان من خلفه قد كبروا و لا يحزى الامام تكبيرة الركوع للافتتاح و لو ان الامام كبر للافتتاح ثم نسي رجل خلفه تكبيرة الافتتاح و قد دخل معه

= الأعمش عن ابي الضحى عن ابن عباس انه كان يخشى ان يكون كلاما يعنى النفخ في الصلاة - انتهى ؛ و في ج ٤ ص ٢٢٣ من كنز العمال : عن ابن عباس قال : النفخ في الصلاة بمنزلة الكلام رواه عبد الرزاق - اهـ . و قد عرفت ما في المدونة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و إنما زدناه من المدونة الكبرى ج ١ ص ٦٧ .

(٢) زاد في المدونة « و ان نوى بها تكبيرة الافتتاح .

كتاب الحجّة ( باب السهو في افتتاح الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

في أول صلاته بغير تكبيرة ثم كبر للركوع ' ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح ' رأينا ذلك يجرى عنه لأنه قد دخل مع الإمام في أول صلاته فان ' سها الذي خلف الإمام أيضا عن تكبيرة الافتتاح في الركعة الأولى و تكبيرة الركوع حتى صلى ركعة فذكر في الركعة الثانية رأينا ان يمضي مع الإمام حتى يفرغ من الصلاة ثم يبتدئ الصلاة و لا يجرّيه الذي صلى مع الإمام .  
و قال محمد بن الحسن : فكيف اجزأت تكبيرة الركوع في الركعة الأولى المأموم من تكبيرة الافتتاح و لا يجرّى الإمام . قالوا : لأن المأموم قد دخل في أول صلاة الإمام .

قيل لهم : أفتكبر دخل ام بغير تكبير ؟ قالوا : بغير تكبير .  
قيل لهم : أفتدخل ذلك في الصلاة قالوا : ذلك موقوف فان كبر للركوع فذلك دخول في الصلاة فان لم يكبر للركوع فليس ذلك بدخول .

( ١-١ ) زاد في المدونة ' ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح ' وفيها في ج ١ ص ٦٦ : و تكبيرة الافتتاح ركن من أركان الصلاة وفرض من فرائضها فاذا تركها أو نسي عنها لا تصح الصلاة فاعادتها لازمة و واجبة عليه لأن ترك الركن يبطل الصلاة - اهـ .

( ٢ ) في المدونة : وان لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليمض مع الإمام حتى اذا فرغ الإمام اعاد الصلاة ، قال : فان هو لم يكبر للركوع و لا للافتتاح مع الإمام حتى ركب الإمام ركعة و ركعها معه ركعة ثم ذكر ابتداء الاحرام و كان الآن داخلا في الصلاة فليتم بقية الصلاة مع الإمام ثم يقضى ركعة اذا سلم الإمام ، قال و قال مالك : ان دخل مع الإمام فنسى تكبيرة الافتتاح و كبر للركوع و لم ينو بها تكبيرة الافتتاح مضى في صلاته و لم يقطعها فاذا فرغ من صلاته مع الإمام اعادها - انتهى . لعل بين تصويري المسألة فرقا - تدبر .

قيل لهم: أرايتم ان تكلم في حاله تلك متعمدا يكون مفسدا للصلاة؟ قالوا: نعم. قيل لهم: ان كانت الصلاة فيفسد عما ذا<sup>١</sup> قالوا: قد كان شيئا موقوفا افسده الامام<sup>٢</sup>. قيل لهم: ان جاز هذا للأمام فأجزأته تكبيرة الركوع فلم يكبر للركوع في الركعة الأولى حتى كبر للركوع للركعة الثانية أتجزئه الثانية والثالثة والرابعة ويقوم ان فرغ الامام فيقضى الركعة الأولى، قالوا: ولكنه يصلي مع الامام ثم يقوم فيستقبل الصلاة.

قيل لهم: فكيف اجزأته تكبيرة الركوع للركعة الأولى ولم تجزه تكبير الركوع للركعة الثانية قالوا: لأننا نخاف ان يكون دخوله اول الصلاة مع الامام بغير تكبير دخولا<sup>٣</sup>، قيل لهم: فكيف يستقبل الصلاة اذا فرغ من الصلاة مع الامام، لئن كانت تلك الصلاة مجزئة عنه، ما عليه ان يستقبل الصلاة وان لم تكن مجزئة عنه، ما عليه ان يتمها مع الامام، وما ينبغي له ان يصليها معه. قالوا: نرجو ان تكون مجزئة عنه ونخاف ان تكون غير مجزئة<sup>٤</sup>.

قيل لهم: فأنتم من قولكم على غير يقين وقد اقررتم انكم لا تدرون كيف الحق في هذا. وما نرى لقولكم هذا وجهها يعتمد عليه ولكن الحق عندنا على ما جاء في الآثار والسنة ان من لم يدخل في الصلاة بتكبير يريد به افتتاح

(١) وفي الأصول «عما قالوا» والصواب «عما ذا قالوا» فسقط لفظ «ذا» من قلم الناسخ.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «الكلام».

(٣) اي دخولا كأنه غير دخول.

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب «مجزئة عنه» فسقط لفظ «عنه» من الأصول.

والله اعلم.

(٥) كذا في الأصول، والأولى «قد».

الصلاة فليس بداحل ولا يجزئه من ذلك تكبيرة الركوع لأنه لم يرد بها افتتاح الصلاة في الركعة الأولى ولا في الثانية، قيل لهم: فقد افسدت صلاة<sup>١</sup> من دخل مع الإمام بتكبير يريد به الافتتاح ولم يفتح به الإمام. قالوا: لأن الإمام إذا لم يدخل في الصلاة فلا صلاة لمن خلفه، قيل لهم: هكذا نقول وهذا الصواب لكنكم تقولون هذا القول في غير هذا الموضع، أرايتم إماماً صلى بقوم الظهر<sup>٢</sup> أو صلاة من الصلوات فلما صلى ركعة تكلم أليس تفسد صلاته؟ قالوا: بلى؛ قيل لهم: أفسد صلاة من خلفه؟ قالوا: لا تفسد ولكنهم يقومون<sup>٣</sup> فيقضون ما بقي من صلاتهم وحداناً، قيل لهم: فليس الإمام لهم فيما بقي من صلاتهم، قالوا: بلى؛ قيل لهم: فكذلك ابتداء الصلاة ينبغي أن يقال للأئمة اقض<sup>٤</sup> صلاتك وإن كانت صلاة الإمام فاسدة، فقيل لهم: أيضاً فكيف لم يستخلف<sup>٥</sup> الإمام عليهم؟ قالوا: لأنه حين تكلم متممداً خرج من الصلاة فلا استخلاف له، قيل لهم: فما تقولون إذا أحدث الإمام أليس قد فسدت صلاته ووجب عليه الوضوء وقضاؤه فلا يبي على صلاته، قالوا: بلى. قيل [لهم-<sup>٦</sup>]: فيستخلف هذا على القوم من يصلي بهم، قالوا: نعم. قيل لهم: فكيف استخلف من أحدث وقد خرج من الصلاة ولا يستخلف

- (١) وكان في الأصول «الصلاة»، والصواب «صلاة» وهو مضاف.
- (٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ظهراً».
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية «يقولون» وليس بشيء.
- (٤) وكان في الأصول «ليقض»، والصواب «اقض» بصيغة الأمر.
- (٥) وكان في الأصول «فكيف استخلف الإمام» بالانبات، والصواب «لم يستخلف» بالنفي - تأمل.
- (٦) لفظ «لهم» ساقط من الأصول ولا بد منه.

كتاب الحجة (باب السهو في افتتاح الصلاة) للإمام محمد الشيباني

من تكلم متعمداً، هذا قول ينقض بعضه بعضاً فليس عندكم فيما سمعنا منكم في هذا دليل<sup>١</sup> يعتمد عليه قولنا<sup>٢</sup> فأتتم الرجال عرقم الفساد من غيره<sup>٣</sup> أو ما غيركم بأعقل منكم ولكنكم استغثتم بما عندكم من علم غيركم<sup>٤</sup> وقد جاء الحديث أنه كان يقال من اعلم الناس، قالوا: من طلب علماً إلى علمه وكان يعاد برجل فيما بلغنا يقول الحق أنا أياك<sup>٥</sup> فان للحق نورا.

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: من لم يكبر حتى يفتح الصلاة فليس في صلاة.

أخبرنا محمد بن إبان عن حماد عن إبراهيم قال: قلت له رجل صلى بغير وضوء قال: يتوضأ ويبعد الصلاة وإن كان اماماً أعاد وأعاد أصحابه فإن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت من خلفه قلت: رجل نسي التكبير الأولى التي يفتح بها الصلاة قال: إن ذكر وهو في الصلاة لم يعتد بما مضى وكبر واستأنف وإن لم يذكر حتى فرغ فليعد الصلاة وإن كان اماماً أعاد

(١) في الأصل «في هذا أنه يعتمد عليه»، والظاهر أن في العبارة خلافاً - لعله «في هذا دليل أو وجه يعتمد عليه».

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «قولكم».

(٣) كذا في الأصول، وأظن أن في العبارة سقطاً.

(٤) وفي الأصول «وما»، والصواب «أو ما» بالاستفهام.

(٥) كذا في الأصول «من علم غيركم» فله «عن علم غيركم»، أو «من علمكم عن غيركم» فإن صلة الاستفهام كلمة «عن» لا حرف «من» فن يان لما، وسقطت «عن» من الأصول - تأمل.

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «يقول الحق أنا إياه» ولعل الصواب «من يقول الحق يعاد به»، ونحن أيضاً نقول «الحق فيعاد بنا» - والله اعلم.



كتاب الحجة (باب السهو في افتتاح الصلاة) للإمام محمد الشيباني

وأعادوا أصحابه فإن صلاة الإمام اذا فسدت فسدت صلاة أصحابه .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: اذا فسدت صلاة الإمام فسدت صلاة من خلفه .

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء بن أبي رباح في الرجل يؤم أصحابه وهو على غير وضوء قال: يعيدون .

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال: يعيدون أو أحب [ إلى - ] أن يعيدوا .

أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار قال قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يصلي بأصحابه جنباً قال: يعيد ويعيدون

وقال أهل المدينة: أ فليس قد صلى عمر رضي الله عنه بأصحابه وهو نائم فأعاد ولم يعيدوا .

(١) كذا في الأصول «أعادوا أصحابه» وهو أيضاً صحيح عند الكوفيين كتركيب اكلوني البراغيث والتركيب المعروف عند البصريين «أعاد أصحابه» .

(٢) هو ابن الأعمى الأزدي أبو الحسن الخراساني قاضي مرو ثقة من رجال أبي داود والنسائي وذكره ابن حبان في الثقات - كذا في التهذيب .

(٣) وفي الهنذية «ابن عوف» بالفاء، والصواب ما في الأصل «ابن عون» بالنون وهو ابن أربطان المزني مولاهم أبو عون الخزار البصري من رجال الستة، وليس هو عبد الله ابن عون الهلالي أبو محمد البغدادي الآدمي فإنه متأخر عنه من شيوخ مسلم وغيره .  
(٤) زيادة من كتاب الآثار .

(٥) وفي الأصول «أن يعيدون» باظهار نون الاعراب وهو خطأ، وفي الآثار «أحب إلى أن يعيدوا» من غير شك الراوي .

كتاب الحجّة ( باب السهو في افتتاح الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

قيل لهم : ان عمر لم يستيقن انه كان جنباً و إنما اخذ<sup>١</sup> بالثقة فاغتسل  
و أعاد ولم يأمر اصحابه ان يعيدوا .

وقد ذكر<sup>٢</sup> هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير عن زيد<sup>٣</sup> بن الصلت  
ان عمر بن الخطاب قال : احسبني احتلت وما شعرت فظن<sup>٤</sup> انه احلم<sup>٥</sup> و إنما  
قال : احسبني<sup>٦</sup> ولم يستيقن عمر<sup>٧</sup> شدد على نفسه فاغتسل و أعاد الصلاة

(١) وفي الأصول « فأخذ بالثقة » .

(٢) لعل « مالكا » سقط من الأصول فان الأثر رواه مالك في الموطأ « عن هشام بن  
عروة » و قد سقط من شرح الزرقاني « عن عروة بن الزبير » ولا بد منه كما في الحجّة ،  
وعروة يروى عن زيد بن الصلت كما في ص ١٤٣ من التعجيل .

(٣) كذا في الأصل « بالزاي المعجمة المضمومة والياءين التحتايتين مصغر » قال في التعجيل  
ص ١٤٣ « زيد بن الصلت » بالتصغير ، وعنه عروة بن الزبير معروف ثم ذكر الأثر  
المذكور مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عنه قال : خرجنا مع عمر الى الجرف فاذا  
هو احلم وصلى ولم يتنسل فذكر القصة في إعادة الصلاة - اهـ . وفي الهنذية « زيد » بالراء  
المهملة بعدها ياء ثم موحدة وهو مصحف ، والصواب « زيد » بالتصغير على ما  
كتبته - تأمل .

(٤ - ٤) لفظ « انه احلم و » زدته من خارج وهو ساقط من الأصول .

(٥) وفي الأصل « قال احسبني احتلت وما شعرت فظن<sup>٨</sup> إنما قال احسبني عمر شدد على  
نفسه » والصواب « ظن<sup>٩</sup> انه احلم و إنما قال احسبني ولم يستيقن عمر وشدد - الخ »  
فيها بيقوط وتصحيف واغلوطه .

(٦ - ٦) لفظ « ولم يستيقن عمر و » زيادة من خارج لتصحيح العبارة وما اوله به الامام  
محمد فهو عمل من محامل الأثر ومعنى من معانيه والا فقد ورد ان اصحابه ايضا أعادوا =

كتاب الحجة ( باب السهو في افتتاح الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

= الصلاة؛ قال في ج ١ ص ١٩٩ من الجوهر النقي وهو في ج ٢ ص ٣٩٨ من سنن البيهقي وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح أبي المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي امامة: صلى عمر بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا، فقال له علي: كان ينبغي لمن صلى معك أن يعيدوا فزولوا إلى قول علي، قلت من كلام القاسم فزولوا قال رجعوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي - انتهى - فعمل من هذا أن أصحاب عمر رضي الله عنه أيضا أعادوا الصلاة، وقال ابن التريكي قبله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال إن صلى إمام غير متوضئ قد ذكر حين فرغ يعيد ويعيدون فإن لم يذكر حتى فاتت الصلاة يعيد ولا يعيدون ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لعطاء فصلى بهم جنبا فلم يسلموا ولم يسلم حتى فاتت الصلاة قال فليعيدوا فليست الجنابة كالوضوء، وروى عبد الرزاق أيضا عن الثوري عن صاعد عن الشعبي قال: يعيد ويعيدون وصاعد هو ابن مسلم الشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين قال: أعد الصلاة أخبر أصحابك أنك صليت بهم وانت غير ظاهر، وروى عبد الرزاق عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن أبي جعفر أن عليا صلى بالناس وهو جنب أو على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا، وفي مصنف ابن أبي شيبة ثنا وكيع عن إبراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال: يعيد ويعيدون - اهـ - ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنهم يعيدون جميعا وكذا مذهب مالك أن كان الإمام عالما بجنابته وكذا مذهب الشعبي ذكره أبو عمر في الاستذكار - انتهى - ووقع في الجوهر النقي عن المطرح عن أبي المهلب وهو خطأ فإن المطرح هو أبو المهلب الكوفي كما في التهذيب - فتنبه له - وارجع إلى باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب أو على غير وضوء من موطأ بمحمد ص ١٥٦ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٩٠ من باب إعادة الجنب الصلاة وغسله إذا لم يذكر وكتاب الآثار

بظنه فليس ينبغي ان يكلف الناس بذلك .

### باب الجلوس في الصلاة

قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية وفي آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى ويفترش اليسرى اقتراشا .  
وقال اهل المدينة في الجلسة الاولى مثل قول ابى حنيفة فاذا كانت الجلسة في آخر الصلاة افضى باليتية الى الارض و أخرج رجله جميعا من جانب واحد .

وقال محمد بن الحسن : ما الجلسات<sup>٢</sup> الا سواء وما جاء الاثر والسنة الا بقول ابى حنيفة رضى الله عنه في ذلك وما فرق في ذلك بين الجلسة الاولى والثانية وقد جاء في ذلك آثار كثيرة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : كان يستحب للرجل ان يجلس في الركعة الاولى والثانية والثالثة والرابعة على رجله اليسرى ويكره ان يفترش رجله اليمنى كما يكره ان يفترش ذراعيه .  
اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن [ عبد الله ابن -<sup>٤</sup> ] عبد الله بن عمر انه كان يرى اياه يتربع في الصلاة اذا جلس قال :

(١) وكان في الاصل « ذلك » والصواب « بذلك » .

(٢) كذا في الاصل ، وفي الهندية « ويفرش » .

(٣) كذا في الاصل « ما الجلسات » بالجمع ، ولعل الاولى « ما الجلسات » بالثني .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصل ، وهو عبد الله بن عمر الصحابي المشهور ، وهو في باب الجلوس في الصلاة من الموطأ ص ١١٢ ولا بد منه و « عبد الله » هذا حفيد عمر ابن الخطاب ثقة ، وراجع شرح الموطأ للزرقاني .

كتاب الحجّة ( باب الجلوس في الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

فعلته وأنا يومئذ حديث السن فنهاني [ابن-١] فقال انها ليست بسنة الصلاة  
انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك<sup>٢</sup> اليمنى وتحنى<sup>٣</sup> رجلك اليسرى . فهذا مالك  
ابن انس فقيهم يروى ان سنة الجلوس في الصلاة هذا . فسنة الصلاة ما قال  
ابن عمر و<sup>٤</sup> ما حدث به فقيهم و ليست كما قلتم .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الامام محمد .
  - (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية «رجليك» بالثنية وهو خطأ .
  - (٣) كذا في الأصل ، والاحياء الامالة فتحني الصحيح ؛ وتحنى ، في الموطأ ، وفي الهندية  
«وتحنى» والانحاء غير متعد الى المفعول .
  - (٤) في الأصل العبارة هكذا «في الصلاة هذا سنة الصلاة ما قال ابن عمر ما حدث به  
فقيهم» - اه ؛ وهي كما ترى .
  - (٥) زيادة الواو منى ولا بد منها وهي سقطت من الأصول ، والآخر رواه البخارى  
في ص ١١٤ من صحيحه في باب سنة الجلوس في التشهد حدثنا عبد الله بن مسleme عن مالك  
به بلفظ انه كان يرى عبد الله بن عمر يتربع في الصلاة اذا جلس ففعلته وأنا يومئذ  
حديث السن فنهاني عبد الله بن عمر وقال انما سنة الصلاة ان تنصب رجلك اليمنى وتحنى  
اليسرى فقلت : انك تفعل ، فقال : ان رجلاى لا تحملانى - اه . وهذا صريح فيما قلنا  
من الجلوس في الصلاة ؛ وفي سنن النسائي من الانصارية ص ١١٥ من باب الاستقبال  
بأطراف اصابع القدم القبلة عن عمرو بن الحارث عن يحيى ابن القاسم حدثه عن عبد الله  
وهو ابن عبد الله بن عمر عن ابيه قال : من سنة الصلاة ان تنصب القدم اليمنى واستقبله  
بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى - انتهى . ففيه تصريح بالاقتراش على ما هو مذهبنا  
الأحناف ودفع لما قاله الحافظ في فتح البارى من الجلوس على الورك وهذا عام في  
الجلوس الأول والثاني لا فرق بينهما كيف لا وقد روى مالك عن عبد الله بن دينار  
انه سمع عبد الله بن عمرو صلى الى جنبه رجلا فلما جلس الرجل في اربع تربع وثنى =
- باب ٢٧٠

## باب صلاة النافلة

و قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين  
و ان شئت صليت اربعا و ان شئت صليت ستا و ان شئت صليت ثمانيا

= رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه ، فقال الرجل : انك تفعل ذلك ، فقال  
عبد الله بن عمر فاني اشتكى - انتهى . فانظر قوله جلس في اربع - الخ . صريح في الجلوس  
الاخير فاندفع ما حملوه على خلاف ذلك تأمل . وحديث ابى حميد قد حكم عليه الطحاوى  
بالانقطاع و علله ابن القطان المغربي و ابن دقيق العيد ايضا ، قال الطحاوى : محمد بن  
عمرو بن عطاء لم يدرك صلاة ابى حميد و انما يرويها عن رجل كما ذكره عطاء بن  
خالد و الرجل الآخر هو عباس بن سهل - فتأمل . وفي الباب حديث عائشة رضى الله عنها  
اخرجه مسلم و أبو داود عن ابى الجوزاء عنها مطولا وفيه و كان يفرش رجله اليسرى  
و ينصب رجله اليمنى و كان ينهى عن عقبة الشيطان و ينهى ان يفرش الرجل ذراعيه  
اقتراش السبع و كان يختم الصلاة بالتسليم - اهـ في باب ما يجمع صفة الصلاة . وحديث  
آخر اخرجه الترمذى في باب كيف الجلوس عن عاصم بن كليب عن ابيه عن وائل بن  
حجر قال : قدمت المدينة قلت : لأنظرن الى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما  
جلس يعنى للتشهد اقترش رجله اليسرى و وضع يده اليسرى على فخذه اليسرى و نصب  
رجله اليمنى - انتهى . قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح و العمل عليه عند اكثر  
اهل العلم ، و هو قول سفيان الثورى و ابن المبارك و اهل الكوفة - انتهى . و اخرجه  
النسائى ايضا بهذا الاسناد وفيه : و إذا جلس أضجع اليسرى و نصب اليمنى - الحديث  
ج ١ ص ١١٥ . و رواه الطحاوى ايضا ج ١ ص ١٥٢ عن ابى الأحوص عن عاصم بن  
كليب به وفيه : فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها و وضع كفه اليسرى  
على فخذه اليسرى - الحديث ؛ و راجع الطحاوى و الجوهر النقي و نصب الراية .

لا تفصل بينهما بسلام و كان يكره ان يزيد<sup>١</sup> في صلاة النهار على اربع شيئا لا يفصل بين ذلك بسلام .

وقال محمد بن الحسن كما قال ابو حنيفة في صلاة النهار فأما صلاة الليل فثنى مثنى يسلم في كل ركعتين منها والوتر ثلاث ركعات وهذه احسن القولين عندنا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبت عنه أنه قال : صلاة الليل مثنى مثنى .

وقال اهل المدينة : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى يسلم من كل ركعتين . وقال محمد بن الحسن : وكيف استحسن هذا اهل المدينة وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة<sup>٢</sup> الزوال انه كان يصلي اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بسلام .

اخبرنا بذلك بكير بن عامر البجلي عن عامر الشعبي<sup>٣</sup> و ابراهيم النخعي

(١) اى المصلى . (٢) قد احسن في طريق الاستدلال وأجاد فيها - تدر .

(٣) هكذا اخرجه مرسلًا في باب صلاة التطوع بعد الفريضة من الموطأ ص ١٦٢ قال محمد : و بلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا اذا زالت الشمس فسأله ابو ايوب الأنصارى عن ذلك فقال : ان ابواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب ان يصعد لى فيها عمل ، فقال : يا رسول الله ! أيفصل بينهما بسلام ؟ فقال : لا ، اخبرنا بذلك بكير بن عامر البجلي عن ابراهيم والشعبي عن ابى ايوب الأنصارى رضى الله عنه انتهى . والحديث موصول رواه ابن ماجه ص ٨٢ حدثنا على بن محمد ثنا وكيع عن عبيدة بن معتب الضبي عن ابراهيم عن سهم بن منجاب عن قزعة عن قرثع عن ابى ايوب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر اربعا اذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بتسليم وقال . ان ابواب السماء تفتح اذا زالت الشمس - انتهى .

(٤) لم اجد حديث الشعبي وحديث ابراهيم رواه ابن ماجه كما عرفت والطحاوى =

عن أبي أيوب الأنصاري أنه كان يرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كان في منزله يصلي أربع ركعات مع زوال الشمس قال: فقلت له في ذلك فقال: إن أبواب السماء تفتح [في-] هذه الساعة [فأحب أن يصعد لي فيها عمل-] فقلت: يا رسول الله! أيفصل بينهما بسلام؟ فقال: لا.

= ج ١ ص ١٩٨ حدثنا علي بن شية قال: أخبرنا يزيد بن هارون قال: أنا عبيدة الضبي (ح) وحدثنا ربيع الجيزي قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عبيدة (ح) وحدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا إبراهيم ابن طهمان عن إبراهيم هو النخعي عن سهم بن منجاب عن قزعة عن القرثع عن أبي أيوب الأنصاري قال: أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات بعد زوال الشمس فقلت: يا رسول الله! إنك تدمن هؤلاء الأربع ركعات؟ فقال: يا أبا أيوب! إذا زالت الشمس فتحت أبواب السماء فلن ترتج حتى يصلي الظهر فأحب أن يصعد لي فيهن عمل صالح قبل أن ترتج، فقلت: يا رسول الله! أفي كلهن قراءة؟ قال: نعم، قلت: بينهما تسليم فاصل؟ قال: لا إلا التشهد، حدثنا عبد العزيز بن معاوية قال ثنا فهد قال ثنا شعبة عن عبيدة عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قزعة عن القرثع عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أربع ركعات قبل الظهر لا تسليم فيهن يفتح لهن أبواب السماء، قال أبو جعفر: فقد ثبت بهذا الحديث أنه قد يجوز أن يتطوع بأربع ركعات بالنهار لا تسليم فيهن ثبت بذلك قول من ذكرنا أنه ذهب إليه - انتهى - وقد رواه البيهقي في باب من أجاز أن يصلي أربعاً لا يسلم إلا في آخرهن ج ٢ ص ٤٨٨ من سننه من طرق بأسانيد إلى إبراهيم النخعي عن ابن منجاب عن قزعة عن القرثع عن أبي أيوب به مثله وفي الباب عن علي وعبد الله بن السائب رواه الترمذي.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زدته من الموطأ.



كتاب الحجّة ( باب صلاة النافلة ) للإمام محمد الشيباني

ثم حديث أهل المدينة عن سهيل<sup>١</sup> بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كان مصليا [منكم -<sup>٢</sup>] بعد الجمعة فليصل أربعاً ولم يذكر فيه سلاماً<sup>٣</sup> ولا غيره. وبلغنا<sup>٤</sup> عن عبد الله بن مسعود أنه كان<sup>٥</sup> يصلي أربعاً قبلها وبعدها أربعاً ولم يذكر فيها<sup>٦</sup> التسليم.

(١) أخرجه الطحاوي حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل به مثله وهو يأتي في الكتاب عن سفيان بن عيينة عن سهيل.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزدته من الطحاوي.

(٣) وفي الأصول «سلام».

(٤) هذا البلاغ أسنده الطحاوي ج ١ ص ١٩٩: حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلي الجمعة أربعاً فقدم بعده على فكان إذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعاً فأعجبنا فعل على فآخترناه - انتهى.

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا معمر عن قتادة أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات وبعدها أربع ركعات - انتهى. ورواه الطبراني في الكبير عن قتادة عنه بلفظ أنه كان يصلي بعد الجمعة ست ركعات وفتادة لم يسمع من ابن مسعود - قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ولا يضر فانه ثابت بطريق موصول.

(٦) وفي الأصل «فيه» مكان «فيها»، قال الطحاوي: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا إبراهيم بن طهمان عن عبيدة عن إبراهيم قال: كان عبد الله يصلي أربع ركعات قبل الظهر وأربع ركعات بعد الجمعة وأربع ركعات بعد الفطر والأضحى ليس فيهن تسليم فاصل وفي كلهن القراءة حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا أبو معاوية الضرير عن محل الضبي عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً لا يفصل بينهما بتسليم انتهى. وهذا بلاغ الإمام محمد فهو مسند والحديث =

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: اربعا قبل الظهر و اربعا بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن ابي عبيدة قال: تطوع عبد الله بن مسعود الذي لا يدعه اربعا قبل الظهر و اثنتين بعدها و اثنتين بعد المغرب و اثنتين بعد العشاء و اثنتين قبل الفجر .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة

= مرفوع في نصب الراية ج ٢ ص ٢٠٦ حديث آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط: حدثنا علي بن اسماعيل الرازي انبا سليمان بن عمر بن خالد الرقي ثنا غياث بن بشير عن خفيف عن ابي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة اربعا و بعدها اربعا - اهـ . حديث آخر رواه الطبراني ايضا في معجمه الوسط حدثنا احمد بن الحسين البغدادي ثنا سفيان القصرى ثنا محمد بن عبد الرحمن التيمي ثنا حصين بن عبد الرحمن السلي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحوه سواء و زاد: يجعل التسليم في آخرهن ركعة - انتهى .

(١) هو الجلي المرادى « ابو عبد الله الكوفي الأعشى » من رجال الستة ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب .

(٢) أخرجه الطحاوى: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل بن ابي صالح به نحوه ، و رواه الترمذي ص ٦٩ في باب الصلاة قبل الجمعة و بعدها حدثنا ابن ابي عمر ثنا سفيان عن سهيل به مثله و سفيان هو ابن عيينة ، و رواه النسائي ص ١٤٤ من سننه: اخبرنا اسحاق بن ابراهيم قال اخبرنا جرير عن سهيل به قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا صلى احدكم الجمعة فليصل بعدها اربعا - انتهى . و أخرجه ابو داود في باب الصلاة بعد الجمعة ج ١ ص ١٤٤ من سننه: حدثنا احمد بن يونس ثنا زهير (ح) و حدثنا محمد بن الصباح الزنار ثنا اسماعيل بن زكريا عن سهيل به بلفظ قال ابن الصباح قال: من =

رضي الله عنه قال: امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي بعد الجمعة اربعا أو قال: من كان مصليا [منكم -] فليصل بعدها اربعا.

اخبرنا يعقوب<sup>١</sup> بن إبراهيم قال ثنا عطاء بن السائب عن عبد الله بن حبيب السلمي وهو يكنى أبا عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يعلمهم أن يصلوا بعد الجمعة اربعا، فلما قدم علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لنا: صلوا ركعتين ثم اربعا.

اخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن إبراهيم النخعي قال: كانوا لا يفصلون بين اربع قبل الظهر بتسليم الا بالتشهد ولا اربع

= كان مصليا بعد الجمعة فليصل اربعا وتم حديثه، وقال ابن يونس: اذا صليتم الجمعة فصلوا بعدها اربعا - الحديث، ورواه ابن ماجه ص ٨٠ من الأنصارية: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو السائب سلم بن جنادة قالا: ثنا عبد الله بن ادريس عن سهيل بن أبي صالح به بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اذا صليتم بعد الجمعة فصلوها اربعا - انتهى.

(١) زيادة من الطحاوي وان كان المعنى بدونه ايضا صحيحا.

(٢) هو القاضي الامام أبو يوسف، وأخرجه عبد الرزاق ايضا في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: كان عبد الله يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة اربعا وبعدها اربعا - اهـ. وقال الطحاوي: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: علم ابن مسعود الناس أن يصلوا بعد الجمعة اربعا، فلما جاء علي بن أبي طالب عليهم أن يصلوا ستا؛ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسرائيل عن أبي اسحاق عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلي بعد الجمعة اربعا فقدم بعده علي رضي الله عنه فكان اذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فعل علي فاخبرناه - انتهى.

قبل الجمعة ولا أربع بعدها .

أخبرنا سفيان<sup>١</sup> بن سعيد الثوري قال حدثنا حصين قال سمعت إبراهيم النخعي يقول : لم يكونوا يسلمون في الأربع قبل الظهر .

أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا عبيد الله<sup>١</sup> بن عمر [ عن نافع عن عبد الله بن عمر<sup>٢</sup> ] قال : صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار أربع .

(١) أخرجه الطحاوي أيضا : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن حصين عن إبراهيم قال : ما كانوا يسلمون في الأربع قبل الظهر - اهـ .  
(٢) وفي الأصول « عبد الله » مكبرا و « هو خطأ » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من السند من الأصول فزادته من الطحاوي قال حدثنا فهد قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار أربعا - انتهى ؛ لكن مثله يخالف كتمن كتاب الحجّة أحدهما فعلى والآخر قولي وما رواه عن ابن عمر على الأزدي من صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقد ذكر صاحب التمهيد أن ابن معين يضعف حديث الأزدي ولا يحتج به ويقول إن نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رَوَوْه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الأزدي ثم قال فزاد ذكر النهار ولم يقل أحد عن ابن عمر غيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : إن صلى النافلة أربعا فلا بأس فقد رَوَى عن ابن عمر أنه كان يصلي أربعا بالنهار ، وقال ابن عون قال نافع : أما نحن فنصلي أربعا بالنهار ثم ذكر أبو عمر بسنده عن ابن معين أنه قال : صلاة النهار أربع لا تفصل بينهما ؛ فقل له : إن ابن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى ، فقال : بأى حديث ؟ فقل له : بحديث الأزدي عن ابن عمر فقال ومن على الأزدي حتى أقبل هذا منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر يتطوع بالنهار أربعا لا يفصل بينهما لو كان حديث الأزدي صحيحا لم يخالفه ابن عمر وقال النسائي هذا الحديث عندى =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال : حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي انهم كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .

## باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و يفتح على امامه في الصلاة

و قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه انه ينبغي للإمام اذا تعايا ان يقرأ الآية التي بعدها فان لم يفعل فليقرأ سورة غيرها فان لم يفعل و كان قد قرأ ثلاث آيات او نحوها فليركع فان لم يفعل شيئا من ذلك فليفتح<sup>١</sup> عليه و الامام مسمى حتى الجأهم الى ذلك و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .

و قال اهل المدينة : ما نحب ان يفتح الرجل في الصلاة الا على من<sup>٢</sup>

خطأ يعني حديث الأزدي - قاله في الجوهر النقي وراجع ج ١ ص ١٩٨ من الطحاوي و أما حديث ابى هريرة الذي اخرجه الجماعة الا البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد و ركعتين اذا رجعت - انتهى . فقال الليثي في باب الصلاة بعد الجمعة ج ٣ ص ٢٤٠ من سننه : قال احمد بن سلية الكلام الآخر في الحديث من قول سهل رواه مسلم بهذه الزيادة عن عمرو الناقد عن عبد الله بن ادريس - اهـ . فهو مدرج في الحديث و لم توجه اليه في فتح الملهم .

(١) هكذا في الأصول لعله « اربعا بعد الجمعة » تأمل فيه . قلت : الجمعة لا تؤدى في السفر . ف (٢) وفي الأصول « فافتح عليه » و هو خطأ .

(٣) فيه اختصار غل و لا يجوز الفتح على غير الامام عند المالكية راجع ص ١٠٣ من المدونة الكبرى ففيها : قال وقال مالك فيمن كان خلف الامام فوقف الامام في =  
يأتى

### باب غسل الجمعة<sup>٢</sup>

قال أبو حنيفة: غسل يوم الجمعة حسن ، وليس بواجب على الناس .  
وقال أهل المدينة: الغسل يوم الجمعة واجب<sup>٣</sup> .  
أخبرنا الربيع<sup>٤</sup> بن صبيح البصري عن يزيد<sup>٥</sup> الرقاشي عن أنس بن مالك  
= قراءته فليفتح عليه من هو خلفه قال: وإن كانا رجلين في صلاتين هذا في صلاة وهذا  
في صلاة ليسا مع إمام واحد فلا يفتح عليه ولا ينبغي لأحد أن يفتح على أحد ليس معه  
في صلاة - انتهى . فهو متفق مع أبي حنيفة في أصل المسألة، والعبارة قد سقطت من البين .  
(١) ليس في الباب قول الإمام محمد مذكورا ولعله سقط وهكذا هو في الأصول .  
(٢) هذا الباب بعد باب الضحك في الصلاة في الأصول ونقله من هناك ووضعته  
ههنا في أبواب الجمعة تقريبا لمسائلها للناظرين - قنبيه . قلت ولفظ الباب ساقط من  
الأصل وإنما هو في الهندية . ف  
(٣) كذا في الأصول ، وقول الإمام محمد سقط من الأصل ، وتقدير الكلام: وقال  
محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال أبو حنيفة آثار أو نحوه - والله أعلم .  
(٤) بفتح الراء المهملة وكذا بفتح الصاد في اسم أبيه مكبرا في كليهما والحديث بهذا  
الاسناد والمتن أخرجه الإمام في الموطأ ص ٧٣ .  
(٥) وهو الصواب وقد وقع في موطأ محمد « سعيد الرقاشي » وهو خطأ ، والحديث  
بهذا الاسناد رواه ابن ماجه في سننه من حديث اسماعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشي  
عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت  
تجوزي الفريضة ومن اغتسل فالفصل أفضل - انتهى . وأخرجه الطحاوي أيضا ص ٧١  
من باب غسل الجمعة حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا يعقوب الحضرمي قال ثنا الربيع =

و عن الحسن البصرى رضى الله عنهما كلاهما يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت و من اغتسل فالفعل افضل ،

= ابن صديق عن الحسن وعن يزيد الرقاشي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت و من اغتسل فالفعل حسن ، حدثنا احمد بن خالد البغدادي قال ثنا علي بن الجعد قال : انا الربيع بن صديق وسفيان الثوري عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وطريق آخر عند الطحاوي في شرح الآثار عن الضحاك بن حمزة الأملوكي عن الحجاج بن ارطاة عن ابراهيم بن المهاجر عن الحسن بن ابي الحسن البصرى عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وقد ادى الفرض و من اغتسل فالفعل افضل . انتهى . وفي نصب الراية بهذا الطريق اخرجه البزار في مسنده و تكلموا في يزيد الرقاشي والضحاك بن حمزة والحجاج بن ارطاة و ابراهيم بن مهاجر و قال البزار الحسن لم يسمع من انس وله طريق آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط حدثنا محمد بن عبد الرحمن المروزي ثنا عثمان بن يحيى الفرساني ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن انس فذكره . انتهى . و الحديث المذكور روى من حديث سمرة رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة و رواه احمد في مسنده والبيهقي في سننه و ابن ابي شيبة في مصنفه و سماع الحسن من سمرة صحيح كما قال البخاري وعلى بن المديني والترمذي والحاكم وغيرهم و راجع تفصيله في نصب الراية و روى من حديث الحدرى و أبي هريرة و جابر و عبد الرحمن بن سمرة و ابن عباس خرجه الزيلعي في نصب الراية .

و بلغنا<sup>١</sup> عن أنس و ابن عباس رضی الله عنهم انه<sup>٢</sup> ليس غسل يوم الجمعة واجبا، و إنما كان الناس يروحون و عليهم الشمال<sup>٣</sup> فتوجد ارواحهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من راح الى الجمعة فليغتسل و ان كان عنده طيب فليتمس منه . و بلغنا<sup>٤</sup> عن عمر بن الخطاب رضی الله عنه انه بينما هو يخطب اذ جاء رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتخطى رقاب الناس حتى جلس فقال له عمر اية ساعة هذه فقال: يا امير المؤمنين! رجعت

(١) لم اجد بلاغ أنس في الكتب و هو قصور نظري، و على و البلاغ عن ابن عباس رواه ابو داود و الطحاوي و البيهقي و الحاكم و قال صحيح على شرط البخاري و واقفه الذهبي عن عكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا فقالوا: يا ابن عباس! أترى غسل يوم الجمعة واجبا؟ قال: لا، ولكنه اطهر و خير لمن اغتسل و من لم يغتسل فليس عليه بواجب و سأخبركم كيف كان بدأ النبل كان الناس مجهودين يلبسون الصوف و يعملون على ظهورهم و كان مسجدهم ضيقا مقارب السقف انما هو عريش نخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار و عرق الناس في ذلك الصوف حتى صارت منهم رياح آذی بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال: ايها الناس! اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا و ليس احدكم افضل ما يجد من دهنه و طيبه؛ قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى بالخير و لبسوا غير الصوف و كفوا العمل و وسع مسجدهم و ذهب بعض الذي كان يؤذي بعضهم بعضا من العرق - انتهى .

(٢) كذا في الأصل و الضمير للشان و ليس هو بضمير التثنية - فانهم .

(٣) هو الريح الشمال .

(٤) هذا البلاغ سيأتي بعد، و أخرجه الطحاوي ايضا و البخاري و مسلم و غيرهم من حديث ابي هريرة ان عمر بينما هو يخطب اذ دخل رجل و لفظ مسلم: اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث .



كتاب الحجة ( باب غسل الجمعة ) للامام محمد الشيباني

من السوق فما زدت على ان توضأت ثم اقبلت فقال له عمر: والوضوء<sup>١</sup> ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل . [ قال محمد بن الحسن :<sup>٢</sup> ] فلو كان الغسل<sup>٣</sup> واجبا لأمره عمر رضي الله عنه ان يرجع حتى يغتسل وما رأى الوضوء مجزئا عنه .

و بلغنا ان ذلك الرجل كان<sup>٤</sup> عثمان بن عفان رضي الله عنه فقد صلى الجمعة بوضوء ولم يأمره عمر رضي الله عنه ان يعود فيغتسل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح<sup>٥</sup> عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : سأله عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الحجامة والغسل في العيد فقال : ان اغتسلت فحسن وان تركت فليس عليك ، قلنا<sup>٦</sup> له : ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من راح الى الجمعة فليغتسل ؛ قال : بلى ، ولكن ليس من الأمور الواجبة وانما هو كقول الله تعالى « واشهدوا اذا تباعتم فمن اشهد فقد احسن ومن ترك فليس عليه » وكقوله تعالى<sup>٧</sup> ههنا « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض فمن انتشر فلا بأس ومن جلس فلا بأس » قال حماد :

(١) بالنصب والرفع اي والوضوء ايضا اقتضت عليه واختبرته دون الغسل والمعنى اكتفيت بتأخير الوقت وتغويت الفضيلة بالتبكير حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء او المعنى والوضوء يقصر عليه كذا في الفتح . شرح النووي لمسلم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول وزدناه من الموطأ .

(٣) لفظ « الغسل » ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٤) لفظ « كان » ساقط من الاصول ، وزدناه من الموطأ .

(٥) لفظ « بن صالح » ساقط من الاصول ، وزيد من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ « قلت له » ص ٧٤ .

(٧) اي في باب الجمعة فان الآية في سورة الجمعة لاحكام الجمعة نزلت ، وفي الاصول =

ولقد رأيت إبراهيم يأتي في العيدين والجمعة<sup>١</sup> وما يتنسل .  
 أخبرنا محمد بن أبان [بن صالح-<sup>٢</sup>] عن ابن جريح عن عطاء بن أبي رباح  
 قال : كنا جلوسا عند ابن عباس رضى الله عنه لحضرت الصلاة<sup>٣</sup> فدعا بوضوء  
 فتوضأ [ فقال له بعض أصحابه : ألا تتنسل ؟ فقال : اليوم يوم بارد فتوضأ-<sup>٤</sup> ] .  
 أخبرنا مالك<sup>٥</sup> بن انس قال حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر  
 عن أبيه أن رجلا<sup>٦</sup> من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد  
 يوم الجمعة - وعمر بن الخطاب رضى الله عنه يخطب الناس فقال أية ساعة هذه  
 فقال [ الرجل :<sup>٧</sup> ] يا أمير المؤمنين ! رجعت<sup>٨</sup> من السوق فسمعت النداء  
 = « كقولها ها هنا » .

- (١) لفظ « الجمعة » ساقط من الأصول .
- (٢) لفظ « بن صالح » ساقط من الأصل ، وإنما زدناه على دأب الكتاب .
- (٣) أى صلاة الجمعة - كما فى الموطأ ، وما رواه ها هنا من الآثار اخرج كلها بأسانيدھا فى الموطأ .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .
- (٥) هكذا اخرجه فى الموطأ سواء بسواء .
- (٦) وهو عثمان بن عفان رضى الله عنه كما سبق من حديث أبى هريرة عند مسلم عن الأوزاعى ثنى يحيى بن أبى كثير ثنى أبى سلة بن عبد الرحمن قال ثنى أبى هريرة قال بينا عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث ، وحديث ابن عمر اخرجه مسلم عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب به - مثله .
- (٧) زيادة من الموطأ .
- (٨) وفى الموطأ والطحاوى « انقلبت » وعند مسلم : فقال : انى شغلت اليوم فلم انقلب =

فأزدت على أن توضأت ثم أقبلت<sup>١</sup> قال عمر رضى الله عنه: والوضوء<sup>٢</sup> أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل .  
[ قال محمد بن الحسن<sup>٣</sup>: ] فلو كان الغسل واجبا لأمره بالرجعة حتى يغتسل .  
أخبرنا عباد بن العوام<sup>٤</sup> قال أخبرنا يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة

= إلى أهل حتى سمعت الداء فلم أزد على أن توضأت .

(١) هذا اللفظ عند مسلم في حديث أبي هريرة أي أقبلت من المنزل إلى المسجد وهو يدل على أن دخوله كان في ابتداء شروع عمر في الخطبة وكلاهما لم يكن حال الاشتغال بالخطبة فلا يشمل النهي عنه - قاله السدي - وعندى هو أيضا داخل في أجزاء الخطبة فإنها تشتمل على المواعظ والأحكام والنصائح والتذكير فلا يكونان لاغين كما في الحديث - تدبر .

(٢) بالرفع والنصب على الأول معناه والوضوء أيضا يقتصر عليه ألم يكفك فوت فضل التذكير حتى أضفت إليه ترك الغسل أيضا وعلى الثاني والوضوء أيضا اقتصرت عليه واختارته دون الغسل ما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتصرت على الوضوء كما سبق .  
(٣) زيادة من الموطأ على دأب الكتاب .

(٤) أخرجه الطحاوى بهذا اللفظ : حدثنا يونس ثنا انس بن عياض عن يحيى بن سعيد وحدثنا محمد بن الحجاج ثنا علي بن معبد ثنا عبيد الله عن يحيى قال : سألت عمرة عن غسل يوم الجمعة فذكرت أنها سمعت عائشة تقول : كان الناس عمال أنفسهم فيروحون بهيئتهم فقال : لو اغتسلتم - انتهى . ورواه البخاري ج ١ ص ١٢٣ ومسلم أيضا فالبخاري عن عبدان عن عبد الله عن يحيى به قالت عائشة : كان الناس مهتة أنفسهم وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئاتهم قليل لهم : لو اغتسلتم - اهـ . ومسلم عن محمد بن ربح عن الليث عن يحيى به أنها قالت : كان الناس أهل عمل ولم تكن كفافة فكانوا يكونون =  
(٧١) قالت

قالت: كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يروحون الى الجمعة بمسحهم<sup>١</sup> فكان يقال لهم: لو<sup>٢</sup> اغتسلتم.

[ قال محمد<sup>٣</sup>: اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور عن ابراهيم قال: كان علقمة بن قيس اذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة ].  
[ قال محمد: اخبرنا سفيان الثوري حدثنا منصور عن مجاهد قال: من اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر اجزأه عن غسل يوم الجمعة ].  
[ محمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الغسل يوم الجمعة قال: ان اغتسلت فهو حسن وان تركته فحسن ].

= لم تغل قليل لهم: لو اغتسلتم يوم الجمعة - اهـ. ورواه ابو داود عن مسدد عن حماد ابن زيد عن يحيى به قالت: كان الناس مهان أنفسهم فيروحون الى الجمعة بهيأتهم قليل لهم: لو اغتسلتم.

(١) كذا في الأصل وهو ثوب من شعر، وفي الهندية « بسعيهم » وهو تصحيف، وفي الموطأ « بهيئتهم » وكذا في البخاري ومسلم والطحاوي وأبو داود وسنن البيهقي وغيرها.  
(٢) للتمنى فلا حاجة الى الجواب وأما على اصله لجوابه لكان حسنا او نحو هذا وفي حديث آخر عن عائشة عند البخاري ومسلم قالت: كان الناس يتنابون الجمعة من منازلهم والعوالي فيأتون في الغبار ويصيبهم الغبار والعرق فيخرج منهم العرق فأقى رسول الله صلى الله عليه وسلم الانسان منهم وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو انكم تطهروا ليومكم هذا - انتهى. فهذه الأحاديث والآثار وجب صرف امر الغسل من الوجوب الى الاستحباب جمعا بين النصوص او هو منسوخ بها - تأمل.  
(٣) هذا الأثر والذي بعده زناها من موطأ الامام محمد والآثران بعدهما زناها من كتاب الآثار تنميا للباب وتريدا للقوائد.

[قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا 'إبان' عن أبي نضرة عن جابر بن عبد الله الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من اغتسل يوم الجمعة فقد أحسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت. قال محمد: وبهذا كله نأخذ وهو قول أبي حنيفة].

### باب صلاة الجمعة

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ينبغي أن يصلي الجمعة حتى تزول [الشمس - ٢]؛ وكذلك قول أهل المدينة.

وقال مالك بن أنس في حديث 'عمر': أنه كان يصلي الجمعة ثم يرجع

(١) حديث جابر أخرجه عبد بن حميد في مسنده أيضا كما في نصب الراية حدثنا عمر بن سعد عن الثوري عن إبان عن أبي نضرة عن جابر مرفوعا نحوه ورواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا الثوري عن رجل عن أبي نضرة به وأخرجه ابن عدي في الكامل عن عبيد بن اسحاق عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر وضعف عبيد بن اسحاق - انتهى.

(٢) هو ابن أبي عياش اثنوا عليه وتكلم فيه شعبة وغيره - راجع الميزان وغيره وعبيد بن اسحاق هو الطار رحمه الله أبو حاتم فقال: ما رأينا إلا خيرا وما كان بذاك الثبت في حديثه بعض الإنكار وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن مسلم كان شيخ صدق، كما في اللسان ج ٤ ص ١١٨.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٤) الذي أخرجه في الموطأ ص ١٣٤ في باب وقت الجمعة: أخبرنا مالك أخبرني عمي أبو سهيل بن مالك عن أبيه قال: كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة =

بعد الجمعة فيقول قائله الضحى<sup>١</sup> قال يعنى بالقائلة التى هجروا فيها الى المسجد بالضحى<sup>٢</sup> يقولون فيها حين يرجعون من الصلاة مكان القائلة التى فاتتهم .

و قال مالك بن انس رضى الله عنه ايضا فى تفسير حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه : انه يصلى يوم الجمعة ثم ينصرف و ما للجدر ظل . و قال مالك : قد زاعت الشمس و انما معنى قوله ليس للجدر ظل ممدود .

و قال محمد بن الحسن : قد احسن التفسير فى هذا .

و قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة والامام يخطب و قال : من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة<sup>٣</sup> اذا خطب<sup>٤</sup> من كان منهم بلى القبلة او غيرها ؛ وكذلك قال اهل المدينة .

و قال محمد بن الحسن : بلغنا ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فنزل فسجدوا<sup>٥</sup> ثم قرأها فى الجمعة<sup>٦</sup> الاخرى فتهأوا<sup>٧</sup> للسجدة فقال عمر : على رسلكم ان الله<sup>٨</sup> لم يكتبها عليكم الا ان نشاء فقرأها<sup>٩</sup>

= تطرح الى جدار المسجد الغربى فاذا غشى الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب الى الصلاة يوم الجمعة ثم ترجع فيقول قائله الضحاء - انتهى .

(١) كذا فى الاصل وفى الهندية « قائلته » وهو تصحيف وفى الموطأ « قائلة الضحاء » بالمد .

(٢) وفى الموطأ « الضحاء » .

(٣-٣) وفى موطأ مالك « اذا اراد ان يخطب » .

(٤) كذا فى الاصل ، وفى موطأ الامام مالك باب سجود القرآن ص ٧١ « فسجد وسجد الناس معه » .

(٥) وفى الموطأ « يوم الجمعة الاخرى » .

(٦) كذا فى الاصل ، وفى الموطأ « فتهأ الناس للسجود » .

(٧-٧) كذا فى الاصل ، وفى الموطأ « لم يكتبها علينا الا ان نشاء لها » .

فلم يسجد ومنعهم<sup>١</sup> ان يسجدوا - ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه<sup>٢</sup> .

وقال اهل المدينة : العمل عندنا على فعل عمر الاخير وليس العمل عندنا على فعله الاول .

وقال محمد بن الحسن : العمل عندنا على فعل<sup>٣</sup> عمر الاول رضى الله عنه وهو احب الينا من ترك السجود لأن عمر رضى الله عنه لم يقل ان فعله الآخر ناسخ للاول وقد زعم ان كل ذلك يجوز فالسجدة افضل<sup>٤</sup> من تركها .

(١) وفي الأصول « فمنعهم » بالفاء ، وفي الموطأ « ومنعهم » بالواو .

(٢) ان عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر - الحديث رواه مالك في الموطأ وهو منقطع فان عروة ولد في خلافة عثمان ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه - راجع ج ١ ص ٣٧٢ من شرح الزرقاني ؛ وأخرجه البخارى في باب من رأى ان الله عز وجل لم يوجب السجود ج ١ ص ١٤٦ من صحيحه حدثنا ابراهيم بن موسى قال اخبرنا هشام بن يوسف ان ابن جريج اخبرهم قال اخبرني ابو بكر بن ابي مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير التيمي قال ابو بكر وكان ربيعة من خيار الناس عما حضر ربيعة عن عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى اذا جاءت السجدة قال : يا ايها الناس ! انما نمر بالسجود فمن سجد فقد اصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه ولم يسجد عمر ، وزاد نافع عن ابن عمر : ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء - انتهى ؛ فهذا متصل صحيح - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، ولفظ « الاول » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٤) والأخبار والآثار قد نقلت في باب سجود القرآن من كتاب الحج .

وقال أبو حنيفة في من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه وبين الامام طريق وان كان بينهما حائط فكذلك ولو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلصق بالمسجد ليس بينهم وبين الامام طريق ان صلاتهم تامة .

وقال اهل المدينة : لا ينبغي اليوم لاحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور 'التي تلصق' بالمسجد المغلقة التي لا تدخل فيها<sup>١</sup> الا باذن بصلاة الامام يوم الجمعة وان قربت لأنها ليست من المسجد ولا من رحابه التي تليه .

وقال محمد بن الحسن : ما بين رحاب المسجد والدور التي تلصق بالمسجد فرق لأن ذلك اذا كان موصولا بالمسجد والصفوف<sup>٢</sup> متصلة بذلك يحزبه فانه لا طريق بينهم وانما يكره ان يصلوا في موضع بينهم وبين الامام فيه طريق فيكونون<sup>٣</sup> بمنزلة من ليس مع الامام .

وقال اهل المدينة : يحزى من صلى في الرحاب صلاتهم .

قيل لهم : من اين افرق هذا والدور؟ قالوا : لأن رحاب المسجد التي تليه من المسجد .

قيل لهم : ان الدور وان كانت ليست من المسجد فانها<sup>٤</sup> تلصق بالمسجد وقد زعم قبيهم مالك بن انس عن الثقة عنده ان الناس كانوا يدخلون حجر

(١ - ١) و كان في الأصول « الذي يلصق » وهو تحريف ، والصواب « التي تلصق » .

(٢) لفظ « فيها » ساقط من الأصول :

(٣) و كان في الأصول « وبالصفوف متصل » وهو تصحيف ، والصواب ما ائتمناه .

(٤) و كان في الأصول « فيكون » وهو من سهو الناسخ ، والصواب « فيكونون » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « لكنها » وصحف اللفظ - والله اعلم .



ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فيها الجمعة . كان المسجد يضيق عن اهله و حجر ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المسجد ولكن ابوابها شارع في المسجد فتوسع بها الناس ، فان قالوا : كان للناس ذلك فما مضى و أما اليوم فلا ينبغي لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور التي نلتصق بالمسجد . قيل لهم : وكيف جاز هذا في ذلك الزمان ولم يحز في هذا الزمان ؟ ما جاء<sup>٢</sup> غير الأول او جاء<sup>٣</sup> قوم افقه من الأولين . ما العلم الا علم الأولين

(١) كذا في الهندية ، ولفظ « للناس » ساقط من الأصل . ف

(٢) هكذا هو في الأصول - تأمل ، فاني لم افهم ما المراد به ولا عجب في تغيره عن اصله .  
(٣) يشير الى ما ورد في ذلك الباب فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : ان الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وسلم خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه وابتعته برسالاته ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب اصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه صلى الله عليه وسلم يقابلون عن دينه فما رآه الا لمون حسنا فهو عبد الله حسن وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيء - رواه احمد والبخاري والطبراني في الكبير ورجاله موثقون ؛ كذا في ج ١ ص ٧١ من مجمع الزوائد وهو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه في حكم المرفوع . وقد ذكره الامام محمد في باب قيام شهر رمضان من الموطأ ص ١٤٤ مرفوعا وعزاه الى النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وبسط الفاضل اللكنوي فيه في تعليق المجمع فراجع ؛ وعن ابن مسعود قال : لا يقلدن احدكم دينه رجلا فان آمن آمن وان كفر كفر وان كنتم لا بد المقتدين فاقصدوا بالميت فان الحي لا يؤمن عليه الفتنة رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح ؛ وعن عبد الله بن مسعود قال : اتبعوا ولا تتدعوا فقد كفتم رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح .

الذين رخصوا في ذلك وما الفقه الا فقههم وهم كانوا اعلم بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب به جهدا منا فلو رأوا ذلك قدحيا ما فعلوه .  
اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : فيمن يصلي بصلاة الامام بينه وبين الامام حائط قال : لا بأس به ان لم يكن بينهما طريق او امرأة .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل يصلي على بيت يأتهم بالامام وهو في المسجد قال : لا بأس .

وقال ابو حنيفة : الذي يصيبه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه يتبع الامام فيسجد بركعته الاولى التي ركع معه ثم يقوم فيتبع الامام بركعة أخرى مستقبلة بركوعها وسجودها ولا يقرأ فيها لانه خلف الامام .

وقال اهل المدينة في الذي يصيبه الزحام يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه ان قدر على ان يسجد وقد كان ركعاً اذا قام الناس ويتبع الامام فيسجد وان لم يقدر على السجود حتى يفرغ الامام فأحب اليّنا ان يتنذّر الصلاة بالظهر اربعا .

(١) كذا في الأصول، وحرف «حتى» ليس بموجود في الموطأ .

(٢) وفي الأصول «وقد كان راكعا اذا قام الناس» . وفي الموطأ «ان كان قد ركع فليسجد» وهو الأرجح الأصح .

(٣-٣) قوله «ويتبع الامام» ليس بموجود في الموطأ .

(٤) كذا في الأصول . وفي الموطأ «صلاته طهرا اربعا» .

وقال محمد بن الحسن: كيف جاز له أن يتبع الإمام ما لم يفرغ الإمام من صلاته ولا يجوز له اتباعه بعد فراغه وقد كان ابتداء معه الصلاة.

أرأيتم رجلاً رُغِفَ وقد ركع مع الإمام ركعة يوم الجمعة فخرج ولم يرجع حتى فرغ الإمام من الصلاة كيف يصنع قالوا: يبنى بركة أخرى ما لم يتكلم.

قيل لهم: فقد تركتم قولكم، هذا والأول سواء. ولو كان ينبغي لأحدهما أن يستقبل لكان ينبغي لهذا الذي خرج من المسجد أن يستقبل ولكن الأول أولاهما<sup>١</sup> بأن يبنى. وما الأمر فيهما إلا سواء بينان على صلاتهما في الوجهين جميعاً ثم قال مالك بن أنس بعد: من انفتل عن القبلة لشيء نابه في صلاته استأنف الصلاة فإنه أحب إلى.

وهذا عندنا خلاف الآثار وخلاف ما روى مالك بن أنس بعينه. أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه<sup>٢</sup> كان إذا رُغِفَ فتوضاً ولم يتكلم ثم رجع وبنى<sup>٣</sup> على صلاته. وبهذا أيضاً تبين<sup>٤</sup> على من رُغِفَ الوضوء<sup>٥</sup> لأنه قد روى عن ابن عمر أنه رجع فتوضاً ولو كان إنما غسل الدم لم يقل رجع وتوضاً. وقيل: رجع وغسل ثيابه من الدم.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «ولو لا هما» وهو من سهو الناسخ.

(٢) لفظ «انه» سقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطأ. ف

(٣) وفي موطأ محمد «فبنى على ما قد صلى».

(٤ - ٤) وفي الأصول «على من رُغِفَ الوضوء عليه» وهذا من سهو الناسخ زاد لفظ «عليه» سهواً أو هو كما يأتي «على أن من رُغِفَ الوضوء عليه» - والله اعلم.

فهذا الحديث يدل<sup>١</sup> على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء .  
اخبرنا [ مالك بن انس قال حدثنا -<sup>٢</sup> ] يزيد بن عبد الله بن قسيط انه رأى سعيد بن المسيب رعى وهو يصلى فأتى حجرة ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبنى<sup>٣</sup> على صلاته<sup>٤</sup> .  
فهذا ايضا يدل على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء من الدم السائل .

وقال ابو حنيفة فيمن افتتح الصلاة مع الامام ثم نكس حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ المأموم انه يتدبى بركعته التي سبقه بها الامام بغير قراءة لأنه فيها خلف الامام وقد ادركها معه فلا قراءة عليه فيها لأنه قد ادرك الصلاة فاذا فرغ منها اتبع الامام فيما بقي من صلاته وليس ينبغي له ان يصلى مع الامام شيئاً حتى يتدبى بها .

وقال اهل المدينة في ذلك ان طمع ان يدرك الامام قبل ان يركع الثانية به بدأ بالتي<sup>٥</sup> نكس فيها فقضاها وان ركع الامام قبل ان يركع المأموم التي نكس فيها فانه يتبع الامام ثم يقضيها اذا فرغ الامام من الصلاة فهو بمنزلة ركعة فائتة من الصلاة .

وقال محمد بن الحسن: وكيف يبدأ بما يصلى الامام قبل الركعة التي نام عنها وقد ادركها مع الامام وصلى وصلّاها الامام وهو معه في الصلاة .

(١) وكان في الأصول « قال » وهو تصحيف « يدل » وهو الصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وانما زدناه من الموطئين .

(٣) وفي الموطئين « فبنى على ما قد صلى » .

(٤) وكان في الأصول « الذي » وهو من سهو الناسخ .

أ رأيتم أنه لو اغفل سجدة مع الإمام ونفس عنها<sup>١</sup> أو سجدين وقد كان ركع ركعتيها مع الإمام ونفس عنهما<sup>٢</sup> ثم استيقظ والإمام يركع الركعة الثانية أ ينبغي له أن يتبع الإمام ويترك سجديته وقد ركع ركعتيها؟ قالوا: لا، ولكنه يسجدهما ثم يتبعه .

قيل لهم: فهذا والأول سواء . كل شيء أدركه مع الإمام فنفس فيه أو شغل عنه برعاف أو زحام فإنه ينبغي له<sup>٣</sup> أن يبدأ بالأول فالأول فإن أدرك الإمام صلى معه و إلا اتبعه حتى يفرغ من صلاته ولا ينبغي له أن يبدأ بآخر صلاته قبل أولها ولا يشبه هذا ما فاته من صلاة الإمام بما دخل مع الإمام فقد صلاها الإمام قبل دخوله . هذا ينبغي له أن يقضى ما أدرك مع الإمام ثم يصلي ما فاته بما لم يدركه مع الإمام بعد فراغ الإمام من صلاته . وقال أبو حنيفة: التطوع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام وبعدها أربع ركعات .

وقال أهل المدينة في النافلة بعد الجمعة ركعتان<sup>٤</sup> .

وقال محمد بن الحسن: بلغنا<sup>٥</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من كان<sup>٦</sup> مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً، ذكر ذلك سهيل بن (١) كذا في الأصول وهو الصواب، ويمكن أن يكون في الأصل «فيها» مكان «عنها» فصحف - والله اعلم .

(٢) لفظ «عنها» ساقط من الأصول . (٣) لفظ «له» ساقط من الأصول .

(٤) وكان في الأصل «ركعتين» . ف

(٥) قد سبق هذا البحث والأخبار والآثار في باب صلاة النافلة مفصلاً فذكره .

(٦) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في هذا الحديث «من كانت منكم مصلياً» وكل ورد .

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال<sup>١</sup> وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة أربع ركعات، قال<sup>١</sup> وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة ست ركعات يصلي ركعتين ثم أربعاً<sup>٢</sup>. فهذا الذي بلغنا<sup>٣</sup> فأما ركعتان بعد الجمعة

(١) أي الإمام محمد بن الحسن.

(٢) وقد روى مثله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال الطحاوي: إن سليمان بن شعيب حدثنا قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية عن أبي اسحاق عن عطاء قال أبو اسحاق حدثني غير مرة قال: صليت مع ابن عمر رضي الله عنهما يوم الجمعة فلما سلم قام فصلى ركعتين ثم قام فصلى أربعاً. وقد روى عن علي بن أبي طالب مثل ذلك حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن عن علي رضي الله عنه أنه قال: من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً. انتهى، ثم قال الطحاوي: ثبت بما ذكرنا أن التطوع الذي لا ينبغي تركه بعد الجمعة ست وهو قول أبي يوسف إلا أنه قال أحب إلى أن يبدأ بالأربع ثم يثنى بالركعتين لأنه هو أبعد من أن يكون قد صلى بعد الجمعة مثلها على ما قد نهى عنه فإنه حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن الأعمش عن إبراهيم عن سليمان بن مسهر عن خرشة بن الحر أن عمر رضي الله عنه كان يكره أن يصلي بعد صلاة الجمعة مثلها قال أبو جعفر فلذلك استحب أبو يوسف أن يقدم الأربع قبل الركعتين لأنهن لسن مثل الركعتين فكره أن يقدم الركعتان لأنهما مثل الجمعة وأما أبو حنيفة رحمه الله فكان يذهب في ذلك إلى القول الذي بدأ بذكره في أول هذا الباب - انتهى ج ١ ص ١٩٩ - وهي أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام كما هو هنا وهي سنة مؤكدة كما في كتب الفقه.

(٣) وفي الأصول «بلغناه».

فذلك مما لم نعرفه من القول، وهذا كله تطوع ان لم يصله<sup>٢</sup> رجل لم يضره شيئا .  
وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لو ان رجلا ادرك الامام في التشهد  
والامام مقيم والرجل مسافر. فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي  
اربعا صلاة مقيم لانه دخل في الصلاة فوجب عليه ما وجب على امامه .  
وقال اهل المدينة : يصلي المسافر الذى دخل في صلاة<sup>٣</sup> المقيم الظهر

(١) فان قلت كيف قال الامام محمد هذا وقد ثبت من حديث ابن عمر رواه ابو داود  
والطحاوى وغيرهما عن حماد بن زيد عن ايوب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما  
رأى رجلا يصلي ركعتين يوم الجمعة في مقامه فدفعه وقال أتصلي الجمعة اربعا وكان  
عبد الله يصلي يوم الجمعة ركعتين في بيته ويقول : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم - انتهى . وحدثنا ابو بشر الرقي قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن ابي ذئب عن نافع  
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلي الركعتين بعد الجمعة الا في بيته  
انتهى . قلت : الا ان الاربع بعد الجمعة ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن  
مسعود وعلى بن ابي طالب رضى الله عنهما من البدرين ومن ققاء الصحابة واما  
يقولان بالاربع او الست وقد عرفت ان ابن عمر ايضا يصلي بعد الجمعة ست ركعات  
فيحتمل ان ما قال من الركعتين في بيته كان زيادة على الاربع في حديث ابي هريرة او  
كان هذا من صلاة البيت في الجمعة على منهاج لا يجعلوا البيوت مقابر وغير ذلك من  
الاحتمالات فلم يكن نصا في المراءى ولذا قال الامام محمد فذلك مما لم نعرفه من غير احتمال  
في المراءى والمحتمل لا بد له من الحل على المنصوص المحكم .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ان لم يصله » وهو تارة تكون من اشياخ الكسرة  
والا فلم يحزم وتسقط الياء يريد اذا لم يجعل ترك ذلك عادة وإلا فهي ستة مؤكدة  
تاركها دائما آثم .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في صلاته المقيم » وهو تصحيف .

ركعتين لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة وإنما دخل بعد فراغ الإمام من الركوع والسجود .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قلتم هذا وإنما تقولون : لو أن رجلا فرغ من صلاته وتشهد فلم يسلم حتى أحدث بعد تشهده أن صلاته فاسدة لأن الصلاة لا يحلها إلا التسليم فإذا كانت تفسد فلا يحلها حتى يسلم فكيف كان هذا الداخل في الصلاة لا يكون داخلا فيها وقد دخل منها في شيء لو أحدث الإمام بعده فسدت الصلاة لأنكم كنتم أحق أن تقولوا أنه إذا دخل في صلاة الإمام يصلي بصلاته ويجب عليه ما يجب على الإمام منا لأننا نقول : إذا فرغ من تشهده ثم أحدث أو تكلم بعد ذلك تمت صلاته . قالوا : فلم قلتم هذا وأنتم تزعمون أن مسافرا لو دخل في صلاة مقيم في هذا الحال وجب عليه أن يصلي أربعا . قيل لهم : لأننا زعمنا أنه في الصلاة ثم يخرج منها فن دخل فيها وجب عليه ما وجب على الإمام ولكننا نزعم أن ما بقي منها لا يفسده أيضا لأن ما بقي ليس من الأمر الذي يفسد به الصلاة .

وقد تقولون ، ذلك في أشياء كثيرة تجامعونها عليها [ رأيتم - ] لو أن رجلا جامع امرأته قبل أن يقف بعرقه فسد حججه وإن جامع بعد الوقوف

(١-١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تقولوا أنه » .

(٢) متعلق بقوله أحق .

(٣) وكان في الأصول « قد فرغ » وهو لا يناسب - تدبر .

(٤) كذا في الأصول وهكذا يجوز ، والأصوب « تجامعونها » .

(٥) لفظ « رأيتم » ساقط من الأصل .

(٦) وفي الأصول « أفسد حججه » .



لم يفسد حجه وقد بقي بعضه ألا ترون أنه حرام من النساء حتى يطوف  
فكذلك الصلاة وقد بقي بعضها ولا يفسد ما مضى منها كلام ولا حدث .  
أرايتم مسافرا صلى ركعتين فبداله وهو يتشهد ان يقيم أبنى ركعتين  
آخرين ام يستقبل الصلاة ام يتشهد ويسلم ؟ فان قلتم يتشهد ويسلم فهذا على  
قياس ما قلتم .

فأى شيء يكون اعظم من هذا أن رجلا مقبلا في صلاته يصلي ركعتين  
لا يزيد عليهما شيئا . فان قلتم يبنى ركعتين آخرين تركتم قولكم الأول ،  
أفينبغي للمسافر اذا دخل في صلاة المقيم في هذه الحال أن يصلي أربعا ؟ وإن  
قلتم يستقبل الصلاة فهذا أعجب من القولين الأولين .

### باب العيدين

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في العيدين الفطر والاضحى سواء يكبر  
الامام تسع تكبيرات في العيدين يفتح الصلاة فيكبر اربعا بالتي يفتح بها  
الصلاة ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا يركع بالرابع  
يفتح الصلاة بالتكبير ويختم الصلاة بالتكبير ، وهذا قول عبد الله بن مسعود  
رضي الله عنه .

وقال اهل المدينة : يكبر في الاضحى والفطر في الركعة الاولى سبع

(١) كذا في الهندية ، وكان في الاصل « ويبنى » ، والصواب « أفينبنى » او  
« او يبنى » بالهمز فسقط منها حرف الاستفهام .

(٢) اى « مع التي » الباء بمعنى « مع » - تدبر .

(٣) سيأتى في هذا الباب باسناده .

(٤) في الهندية « تسع تكبيرات » بتقديم التاء على السين وهو خطأ ، والصواب « سبع »  
بالسين ثم باء موحدة ثم عين مهملة - كما في الموطئين والزرقاتي ج ١ ص ٣٢٧ .

تكبيرات قبل القراءة وفي الأخرى خمس تكبيرات قبل القراءة.  
و<sup>١</sup> قال محمد بن الحسن: هذا قول أبي هريرة<sup>٢</sup>، ولا أعلم أهل المدينة  
رووه عن أحد غيره<sup>٣</sup> وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحق أن يؤخذ به  
من قول أبي هريرة.

وقال ابن حنيفة: ترفع اليدين<sup>٤</sup> في تكبيرات العيدين كلها<sup>٥</sup> إلا

(١) كذا في الأصل، والواو ساقط من الهندية.

(٢) رواه مالك في الموطأ عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: شهدت  
الأضحى والفطر مع أبي هريرة رضي الله عنه فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات  
قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة، قال مالك: وهو الأمر عندنا -  
انتهى. ومن طريق مالك أخرجه الإمام في الموطأ ص ١٤١ من باب التكبير في العيدين  
ثم قال محمد: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين فما أخذت به فهو حسن وأفضل ذلك  
عندنا ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في كل عيد تسعا وخمسا وأربعا  
فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع ويوالى بين القراءتين ويؤخرها في الأولى ويقدمها  
في الثانية وهو قول أبي حنيفة - انتهى.

(٣) كذا في الأصل « ولا أعلم » بصيغة المتكلم الواحد وهو الصواب، وفي الهندية  
« ولا سلم » وهو تصحيف.

(٤) يعني أن أهل المدينة لم يرووا عن أحد غير أبي هريرة وأن كان روى عن غيره أيضا  
من الصحابة كما في كتب الحديث راجع شرح الزرقاني والتعليق الممجد والطحاوي وسنن  
البيهقي والجواهر النقي وفتح الباري وعمدة القاري وسنن أبي داود والترمذي وغيرها.  
(٥) وكان في الأصل « ترفع اليدين »، والصواب « ترفع اليدين » بالرفع - إلا أن يقال  
أن ترفع صيغة الخطاب - والله أعلم. ف

(٦) وكان في الأصول « كلا » وهو تصحيف، والصواب « كلها ».

في تكبيرة الركوع .

وقال اهل المدينة : ليس رفع الايدي في صلاة العيدين مع كل تكبيرة سنة لازمة ومن فعل ذلك لم نربه بأساً، وأحب اليّنا ان ترفع في الاولى فقط .  
وقال محمد بن الحسن<sup>٢</sup> : اخبرنا ابو حنيفة عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم انه قال : ترفع الايدي في سبع مواطن فذكر في ذلك العيدين<sup>٣</sup> .  
وقال ابو حنيفة : لا صلاة قبل العيدين فأما بعدهما فإن شئت صليت اربعاً وان شئت لم تصل فأما اصحاب عبد الله بن مسعود فكانوا لا يصلون قبلها ولا بعدها واما اصحاب علي بن ابي طالب رضي الله عنه فكانوا لا يصلون قبلها

(١) لفظ « في » ساقط من الأصول .

(٢) وكان في الأصول « الأول » ، والصواب « الأولى » ، وفي المدونة ص ١٥٥ ج ١ قال مالك : لا يرفع يديه في شيء من تكبير العيدين الا في الأولى - اهـ .  
(٣) كذا في الأصول ولعله سقط منها مثل ما يأتي على دأبه في الكتاب « وكيف قالوا ذلك وقد » .

(٤) روى البيهقي عن ابن لهيعة عن بكر بن سوادة ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة في الجنازة والعيدين ، قال البيهقي : وهذا منقطع ، ورواه الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن بكر بن سوادة عن ابي زرعة اللخمي ان عمر - فذكره في صلاة العيدين ؛ وروينا عن ابن جريج عن عطاء انه قال : يرفع يديه في كل تكبيرة ثم يمكث هنيهة ثم يحمد الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر يعني في العيد ؛ اخبرنا ابو بكر بن ابراهيم الاصبهاني انبا ابو نصر العراقي ثنا سفيان الجوهري حدثنا علي بن الحسن ثنا عبد الله العدني عن سفيان عن ابن جريج بذلك - انتهى .

(٥) فيه قلت ؛ وأخرج الأئمة الستة في كتبهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس =

كتاب الحجّة ( باب العيدين ) للإمام محمد الشيباني

= ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلى بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها - انتهى . وأخرج الترمذى وأحمد فى مسنده والحاكم فى مستدركه وغيرهم عن ابان بن عبد الله البجلي عن ابي بكر بن حفص عن ابن عمر انه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله - انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ؛ وصححه الحاكم فى مستدركه وابان بن عبد الله ثقة صدوق صالح - الحديث ، لا بأس به ؛ وقال ابن ماجه فى سننه : اخبرنا محمد بن يحيى عن الهيثم بن جميل عن عبد الله بن عمرو الرقى عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابي طالب عن عطاء بن يسار عن ابي سعيد الخدرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين - انتهى . ورواه الحاكم وأحمد فى مسنده ، وعن ابن سيرين وقناة ان ابن مسعود كان يصل بعدها اربع ركعات او ثمان ركعات وكان لا يملئ قبلها ؛ رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد صحيحة الا انها مرسله ، وعن ابن مسعود قال : ليس من السنة الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات ، وعن ابن سيرين ان ابن مسعود وحذيفة كانا ينهيان الناس او قال : يحلسان من يرياه ( كذا ) يصل قبل خروج الامام ، رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد ، وفى بعضها قال : انبث ان ابن مسعود وحذيفة فهو مرسل صحيح الاسناد كذا فى مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٠٢ للحافظ الهيثمى ؛ وقال الامام محمد فى الموطأ ص ١٤٠ فى باب صلاة التطوع قبل العيد او بعده اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان لا يصل يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها ؛ اخبرنا مالك اخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يصل قبل ان يغدو اربع ركعات ، قال محمد : لا صلاة قبل صلاة العيد فأما بعدها فان شئت صليت وان شئت لم تصل وهو قول ابي حنيفة رحمه الله - انتهى . وفى الجوهر النقي قد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابي اسحاق سئل علقمة عن الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، فقال : كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم =

و يصلون بعدها اربعا ، وهذا احب القولين اليانا .

قال <sup>١</sup> [ محمد بن الحسن - ] : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي <sup>٢</sup> عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان قاعدا في مسجد الكوفة

= لا يصلون قبلها ، وعن ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن أبي المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم و عن معمر عن الزهري ما علمنا احدا كان يصلي يوم العيد قبل خروج الامام ولا بعده . و قال ابن أبي شيبة في مصنفه : ثنا ابن ادریس عن هشام بن غنم ابن سيرين قال : كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده - انتهى . وفي ج ٤ ص ٣٣٨ من كنز العمال عن الأسود ابن هلال قال : خرجت مع علي فلما صلى الامام العيد قام فصلى بعدها اربع ركعات (ش) - انتهى . ومن ههنا ظهر ان عمل ابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما في الصلاة بعد العيد سواء وكذا عمل اصحابهما - تدبر ، وراجع ج ١ ص ١٥٦ من المدونة الكبرى من باب صلاة العيد وابن حزم في ج ٥ ص ٩٠ من المحلى ترك الأحاديث المرفوعة الصحيحة في الباب واعتمد على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقولهم وفعلهم عنده غير معتبر مع المخالفين لهم في المسألة وتناول الأحاديث بتأويل لا يليق بشأن العلم لا سيما بابن حزم الظاهري .

(١) تأمل في ان قول اهل المدينة وقول الامام بعده كلاهما ساقطان من الكتاب ومسألة الصلاة قبل العيد وبعده في الموطأ والمدونة موجودة وكون ذكر قول الامام أبي حنيفة دليل على ان قول اهل المدينة نفيا او اثباتا سقط من الأصل وكم مواضع من الكتاب هكذا وهو من الناسخين .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه فزدناه .

(٣) والحديث هذا ليس يمرسل فان الطحاوي رواه موصولا في كتاب الزيادات من شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٤٠١ حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا هشام بن

ومعه حذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري نخرج عليهم الوليد بن عقبة بن أبي معيط وهو أمير الكوفة يومئذ فقال: أن غدا عيدكم فكيف اصنع؟ فقال: أخبره يا أبا عبد الرحمن كيف يصنع؟ فأمره عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يصلي من غير أذان ولا إقامة وأن يكبر في الأولى خمسا وفي الثانية اربعا وأن يوالي بين القراءتين وأن يخطب بعد الصلاة على راحلته.

أخبرنا محل<sup>٢</sup> بن محرز الضبي عن إبراهيم النخعي قال: كان تكبير عبد الله ابن مسعود تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية [ في الأولى خمسا - ٢ ] فيبدأ [ بالتكبير التي<sup>٤</sup> يفتتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر للركوع - ٢ ]

= إبي عبد الله عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس قال: خرج الوليد بن عقبة بن أبي معيط على ابن مسعود وحذيفة والأشعري رضي الله عنهم فقال: إن العيد غدا فكيف التكبير؟ فقال ابن مسعود رضي الله عنه فذكر نحو ذلك وزاد، فقال الأشعري وحذيفة رضي الله عنهما: صدق أبو عبد الرحمن - انتهى.

(١) كذا في الأصل. وفي الهندية «أن ويكبر» وهو من قلم الناسخ سهوا منه.  
(٢) وكان في الأصول «على بن محرز الضبي» وهو خطأ، وقد تكرر هذا الاسم في كتاب الحجّة وفي كل موضع منها مصحف من «محل» وهو يضم الميم وكسر الحاء المهملة واللام المشددة بدون الياء؛ وروى عنه محمد في مواضع من الموطأ أيضا وفي التهذيب «محل بن محرز الضبي عن إبراهيم».

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجوهر النقي ونصب الراية بعد التصفح البليغ والتنوع الجهد.

(٤) وكان في الأصول العبارة هكذا «تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية فيبدأ بالقراءة يوالي بين القراءتين ويكبر ثلاثا ويركع بالرابعة - انتهى» وهي كما ترى محتملة النظام.

ويؤلى بين القراءتين [ وفي الثانية - ١ ] يكبر ثلاثا ويركع بالرابعة ، وقال :  
ليس قبلها صلاة ولا بعدها .

أخبرنا محمد بن إبان<sup>١</sup> عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في العيدين تسعا تسعا كان يتدثى بالتكبير التي يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر الخامسة فيركع [ بها ثم يسجد - ١ ] ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر الرابعة فيركع بها .

أخبرنا بكير بن عامر البجلي عن إبراهيم النخعي في تكبير العيدين قال : يقوم فليكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر واحدة فيركع بها ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا ثم يركع [ بالرابعة - ١ ] .

أخبرنا أبو مالك<sup>٢</sup> النخعي قال : حدثنا علي بن الأقرع عن أبي عطية عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر خمسا وأربعا ويؤلى بين القراءتين .  
أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحطاوي ومن الجوهر النقي ونصيب الراية بعد التصفح الليغ والتتبع الجهد .

(٢) انظر في الاسناد ، وهل روى محمد بن إبان بن صالح عن أبي إسحاق السبيعي أم لا ، قلت : نعم ، قال البخاري في ج ١ ق ١ ص ٣٤ من تاريخه الكبير : محمد بن إبان بن صالح ابن عمير عن أبي إسحاق وحماد بن أبي سليمان - الخ . ف

(٣) الواسطي اسمه عبد الملك بن الحسين ويقال عبادة بن الحسين ويعرف بأبي ذر من رجال ابن ماجه وأبو مالك النخعي آخر اسمه عبيد الله بن الأخنس الخزاز من رجال الستة وههنا هو النخعي الواسطي الأول .

(٤) وكان في الأصل « أقر » وهو سهو ، والصواب « الأقر » .

عن مسروق قال: التكبير في العيدين تسعا تسعا ثم يفتتح بالتكبير ويختم به<sup>١</sup>.

(١) قال ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال: قدم سعيد بن العاص في ذي الحجّة فأرسل إلى عبد الله وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وأبي موسى الأشعري يسألهم عن التكبير في العيد فأسندوا أمرهم إلى ابن مسعود فذكر بمعنى رواية السبيعي عن أبي موسى المتقدمة - انتهى الجوهر النقي - وفي نصب الراية ج ٢ ص ٢١٣ روى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا سفيان الثوري عن أبي اسحاق عن علقمة والأسود أن ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا تسعا أربع قبل القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع؛ أخبرنا معمر عن أبي اسحاق عن علقمة والأسود قال: كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وأبو موسى الأشعري فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيد فقال حذيفة: سل الأشعري فقال الأشعري: سل عبد الله فإنه أقدمنا وأعلمنا فسأله، فقال ابن مسعود: يكبر أربعاً ثم يقرأ ثم يكبر فيركع فيقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر أربعاً بعد القراءة - انتهى - قال الحافظ ابن حجر في الدرابة: وكذا رواه عبد الرزاق بإسناد صحيح؛ وقال ابن حزم: هذا إسناد في غاية الصحة - اهـ - طريق آخر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا هشيم ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: كان عبد الله بن مسعود يعلمنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الآخرة ويوالي بين القراءتين وإن يخطب بعد الصلاة على راحلته - انتهى - وينظر الطبراني فإنه من طرق أخرى؛ قال الترمذي في كتابه: وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الأولى خمسا قبل القراءة وفي الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر أربعاً مع تكبيرة الركوع؛ وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا - انتهى - وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن سعيد عن أشعث عن محمد بن سيرين عن أنس أنه كان يكبر في العيد تسعا، فذكر مثل حديث =



### باب خروج النساء الى العيدين<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى خروج النساء فى العيدين قد كان يرخص فيه فأما اليوم فلا ينبغي ان تخرج الا العجوز<sup>٢</sup> الكبيرة فانه لا بأس بخروجها . وقال<sup>٣</sup> اهل المدينة فى خروج النساء فى العيدين : ما<sup>٤</sup> بلغنا ان ذلك عليهن<sup>٥</sup> .

= ابن مسعود حديث آخر رواه عبد الرزاق فى مصنفه : اخبرنا اسماعيل بن ابي الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث قال شهدت ابن عباس كبر فى صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين ، قال : وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالدا : كيف كان فعل ابن عباس ؟ فقرر لنا كما صنع ابن مسعود فى حديث معمر والثورى عن ابي اسحاق سواء - انتهى . وذكر كله فى الجوهر النقي وفيه عن مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو أسامة عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن جابر بن عبد الله وابن المسيب قالوا : تسع تكبيرات ويوالى بين القراءتين - انتهى .

(١) هذا الباب فى الأصل قبل باب غسل الميت وبعد باب قيام الرجل حين يتنهض الى الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته بالباب المنقول قبله - فتنبه .

(٢) كذا فى الأصل ، و الأولى « الا العجوز » بدون تاء التانيث كما لا ينبغي .

(٣) هذا الباب ناقص ليس فيه قول محمد ولا الدلائل من الآثار على المسألة ولا الجواب عن قول اهل المدينة ولعله كله سقط من الأصول .

(٤) وفى الأصل « ما بلغنا » ولفظ « بلغنا » كرره الناسخ سهوا منه فأسقطناه . ف

(٥) اى ما بلغنا ان الخروج لمن واجب عليهن ، قال فى المدونة ج ١ ص ١٥٥ : وسألت مالكا من العيد و الاماء و النساء هل يؤمرون بالخروج الى العيدين و هل يجب عليهم الخروج الى العيدين كما يجب على الرجال الاحرار ؟ قال : لا - الخ . اعلم انه يستفاد من =

كتاب الحجّة ( باب خروج النساء الى العيدين ) للإمام محمد الشيباني

= الأحاديث ان النساء كن يحضرن الجماعات في المكتوبات والعيدين مع قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا اماء الله عن المساجد » ومع ذلك قد ذهب الفقهاء الى التضييق حتى ان المتأخرين منهم منعوهن عن الخروج والحضور مطلقا ويؤيده ما رواه ابو داود عن عائشة قالت : لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل - الحديث ، وذكره البخارى تعليقا في صحيحه وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه مرفوع ايضا وقصة عمر مع امرأته حيث كانت تذهب الى المسجد وهى فى البخارى ، وكرهية خروجهن عن عبد الله بن المبارك عند الترمذى ص ٨٠ وحديث ابى هريرة مرفوعا عند الترمذى ص ٣٠ خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها اولها ، وبهذا كله يظهر ان فى نظر الشارع خروجهن ليس بمغلوب ومستحسن ومرضى ولم يرغبهن فى حضورهن كما رغب الرجال فيه بل شدد عليهم وأوعدهم فى عدم الحضور كما فى الأحاديث وقد قال صلى الله عليه وسلم : صلاة المرأة فى بيتها افضل من صلاتها فى حجرتها وصلاتها فى غدرتها افضل من صلاتها فى بيتها - رواه ابو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه ، وهذا يدل بأعلى نداء على ان رضاه الشارع فى ان لا يخرجن الى المساجد ولذا لم يوجب عليهن الجمعة وإن كان لا بد من الخروج فليخرجن تغلات بدون زينة وإلا يكن كذا وكذا كما فى الأحاديث ، فهذه وأمثالها امور وتلميحات من الشارع اوجبت على الفقهاء ان يضيقوا عليهن فى الخروج وان يحكموا بالمنع وهذا ليس بخلاف الحديث ، وحضورهن فى العيدين لم يكن للصلاة كما زعموا بل للتكثير ولشركة المسلمين فى الدعاء والافاقا الفائدة فى اخراج الحيض هذا واللبسط موضع آخر .

### باب التكبير في أيام التشريق

قال أبو حنيفة<sup>٢</sup> رضى الله عنه: التكبير خلف الصلوات في أيام التشريق ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

وقال اهل المدينة: التكبير ان يكبر الامام والناس: الله اكبر الله اكبر الله اكبر ثلاثا في دبر كل صلاة .

وقال محمد بن الحسن: بلغنا<sup>٣</sup> عن علي بن ابي طالب وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهما انها كانا يكبران كما قال أبو حنيفة، وهذا احسن من قول اهل المدينة لأن فيه التهليل والتحميد، وقد أتى على ما قاله اهل المدينة ايضا<sup>٤</sup>. اخبرنا محل بن محرز الضبي عن ابراهيم<sup>٥</sup> النخعي قال: كان عبد الله بن

(١) هذا الباب في الأصول قبل باب خروج النساء الى العيدين، ومقصود هذا الباب بيان الفاظ التكبير ومقصود الباب الآتي بعده بيان مدة التكبير وأيامه .

(٢) وكان في الأصول « قال أبو حنيفة يقول التكبير - الح » فلفظ « يقول » زائد أو محرف من لفظ آخر - تدبر .

(٣) البلاغ هذا وصله بعده بإسناده اليه .

(٤) أى هو مشتمل ايضا بما قاله اهل المدينة فهو أكمل وأحسن من تكبيرهم .

(٥) الحديث هذا وإن كان منقطعا هنا فهو موصول من وجه آخر، رواه ابن ابي شيبة في مصنفه: ثنا أبو الأحوص عن ابي اسحاق عن الأسود قال: كان عبد الله يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يقول: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن غيلان ابن جابر عن عمرو بن مرة عن ابي وائل عن عبد الله انه كان يكبر من صلاة الفجر =

كتاب الحجّة ( باب التكبير في أيام التشريق ) للإمام محمد الشيباني

مسعود يكبر في دبر صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر  
وكان يكبر: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .  
اخبرنا ابو جناب الكلبي عن عمير بن سعيد النخعي عن علي بن ابي  
طالب وعبد الله بن مسعود ان تكبيرهما في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر

= يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر - انتهى نصب الراية . قال ورواه ايضا  
حدثنا وكيع عن حسن بن صالح عن ابي اسحاق عن ابي الأحوص عن عبد الله انه كان  
يكبر أيام التشريق : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله  
الحمد - انتهى ؛ حدثنا يزيد بن هارون ثنا شريك قال قلت لأبي اسحاق : كيف كان يكبر  
على وعبد الله ؟ قال : كانا يقولان : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر  
الله اكبر والله الحمد - انتهى ؛ حدثنا جريد عن منصور عن إبراهيم قال : كانوا يكبرون  
يوم عرفة واحدهم مستقبل القبلة في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله  
اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . وقد تقدم في حديث جابر مرفوعاً نحوه عند  
الدارقطني بسند ضعيف - انتهى . قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه : أما مذهب  
عبد الله بن مسعود في ذلك فقد رواه الثوري عن ابي اسحاق عن الأسود عن عبد الله  
موصولاً ورواه جماعة عن ابن مسعود - انتهى .

(١) وكان في الأصول « ابو حبيب الكلبي » وهو خطأ ، والصواب « ابو جناب الكلبي » .

راجع سنن البيهقي ج ٣ ص ٣١٤ واسمه يحيى بن ابي حية - تهذيب ج ١١ ص ٢٠١ .

(٢) وكان في الأصول « عمر بن سعيد » ، والصواب « عمير » بالتصغير ، وهو في ج ٨  
ص ١٤٦ من التهذيب ، قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه وكذلك رواه ابو جناب  
عن عمير بن سعيد عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه - انتهى . انظر كيف تصحف  
ابو جناب بأبي حبيب و عمير بالتصغير بعمر فصارا مجهولين فالحمد لله على ما اطلعتني عليهما  
ولم اجد عمر بن سعيد في الميزان واللسان والتعجيل والتهذيب .

كتاب الحجّة ( باب التكبير في أيام التشريق دبر الصلوات ) للإمام محمد الشيباني

---

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

### باب التكبير في أيام التشريق دبر الصلوات

قال ابو حنيفة رضي الله عنه : التكبير في أيام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع وكذلك روى عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وليس التكبير عند ابي حنيفة الا على اهل الأمصار والذين يجب عليهم الجماعات في دبر الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

وقال محمد بن الحسن : التكبير في أيام التشريق من صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق يكبر ثم يقطع كذلك بلغنا عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه<sup>١</sup> .

وقال محمد بن الحسن : وهذا القول احب اليّنا من قول ابي حنيفة

---

(١) يعني باب في بيان ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

(٢) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويكبر بعد العصر - اهـ . ورواه محمد بن الحسن في الآثار : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه فذكره - انتهى نصب الراية .

كتاب الحجة (باب التكبير في أيام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

والتكبير في دبر الصلوات المكتوبات على<sup>١</sup> من صلى في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها من امرأة او رجل او مملوك، وليس على احد ان يكبر في دبر الصلاة التطوع ولا في<sup>٢</sup> صلاة العيد. ولا الوتر انما يجب التكبير في دبر الصلوات الخمس المكتوبات.

وقال اهل المدينة: التكبير في أيام التشريق خلف<sup>٣</sup> الصلوات و أول ذلك تكبير الامام و الناس معه خلف<sup>٤</sup> صلاة<sup>٥</sup> الظهر من يوم النحر و آخر ذلك تكبير الامام و الناس معه خلف<sup>٦</sup> صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ثم يقطع التكبير.

قال محمد بن الحسن: قول علي بن ابي طالب رضى الله عنه احب الينا ان

(١) حرف «على» سقط من الأصل.

(٢) هذا تصرّح من ناشر المذهب النعماني وفي الدر المختار: ولا بأس به عقب العيد لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون - انتهى. وقال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٥٨٨ من رد المختار كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب كما في البحر من الجائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم، والظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه، وفي البحر عن المجتبى: والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لأنها تؤدي بمصاحبة فأشبهت الجمعة - اه. وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه - اه (ط) انتهى.

(٣) وفي الموطأ «دبر الصلاة».

(٤) وفي الموطأ «دبر صلاة الظهر».

(٥) ولفظ «صلاة» ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٦) وفي الأصول «من خلف صلاة الصبح»، وفي الموطأ «دبر صلاة الصبح».

كتاب الحجّة ( باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات ) للامام محمد الشيباني

نأخذ به من قول ابن عمر<sup>١</sup> لأن الناس اختلفوا في التكبير، فقال<sup>٢</sup> عمر بن الخطاب رضى الله عنه: يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق. وقال بعضهم<sup>٣</sup> الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق كما قال علي بن ابي طالب رضى الله عنه.

(١) أخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٣ من سننه: عن يحيى بن يحيى عن وكيع عن العمري عن نافع عن ابن عمر انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الفجر من آخر ايام التشريق - انتهى - وفي رواية عنه عند ابن ابي شيبة كما في الجوهر النقي انه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلاة العصر يوم النفر يعنى الأول - انتهى - ومثله عن زيد بن ثابت عند البيهقي في السنن.

(٢) رواه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤: عن عبد الله بن احمد بن حنبل حدثنا ابي ثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحجاج قال: سمعت عطاء يحدث عن عبيد بن عمير قال: كان عمر ابن الخطاب رضى الله عنه يكبر بعد صلاة الصبح من يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق، قال البيهقي: كذا رواه الحجاج بن ارطاة عن عطاء وكان يحيى بن سعيد ينكره، قال ابو عبيد القاسم بن سلام: ذاكرت به يحيى بن سعيد فأنكره وقال: هذا وهم من الحجاج وإنما الاسناد عن عمر انه كان يكبر في قبة بني، والمشهور عن عطاء بن ابي رباح انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ولو كان عند عطاء عن عمر هذا الذى رواه عنه الحجاج لما استجاز لنفسه خلاف عمر والله اعلم وقد روى عن ابي اسحاق انه حكاه عن عمر وعلي وهو مرسل - انتهى -

(٣) ومثله رواه البيهقي عن ابن عباس من طريق يحيى بن سعيد عن ابي بكر الحكم بن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يكبر من غداة يوم عرفة إلى آخر ايام التشريق وروى عن عمر بن الخطاب أيضا نحوه رواه البيهقي عن ابي يوسف القاضى ثنا مطرف ابن طريف عن ابي اسحاق قال: اجتمع عمر وعلي وابن مسعود رضى الله عنهم على =

كتاب الحجّة ( باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات ) للامام محمد الشيباني

وقال ابن عباس<sup>١</sup> رضى الله عنهما: يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق<sup>٢</sup> وكان اكثر<sup>٣</sup> من كبر منهم على بن

= التكبير في دبر صلاة الغداة من يوم عرفة فأما ابن مسعود فالى صلاة العصر من يوم النحر و أما عمر و على فالى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ثم رواه موصولا عن هناد عن حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق قال كان على يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ثم لا يقطع حتى يصل الامام من آخر ايام التشريق ثم يكبر بعد العصر وكذلك رواه ابو جناب عن عمير بن سعيد عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه - انتهى؛ وقد تقدم .  
(١) رواه البيهقي في سننه لكن فيها الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ، وأخرج الدارقطني في سننه كما في نصب الراية عن ابن عمر و زيد بن ثابت و أبي سعيد الخدري و عثمان بن عفان بأسانيد عدة انهم كانوا يكبرون بعد الظهر من يوم النحر الى الظهر من آخر ايام التشريق - انتهى .

(٢) كذا في الأصول و روى ابن ابي شيبة عن وكيع عن شريك عن خصيف عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ، و روى عن يحيى بن سعيد القطان عن ابي بكر عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى آخر ايام التشريق لا يكبر في المغرب - الحديث ( التكبير من اى يوم هو الى اى ساعة ق ١٤٦ / ٢ ) و روى البيهقي عن القطان عن الحكم ابن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس نحوه ( ج ٣ ص ٣١٤ ) . ف

(٣) قال الوراق في ج ٢ ص ٢٥٥ من شرح الموطأ نقلا عن الخافظ ابن حجر بعد نقل اختلاف فيه وفي ابتدائه و فى انتهائه و لم يثبت فى شيء مما اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ؛ و أصبح ما ورد فيه عن الصحابة قول على و ابن مسعود من صبح يوم عرفة الى آخر ايام منى - اخرجهما ابن المنذر وغيره انتهى . قلت و قد وردت فى ذلك المرفوعات ايضا .



كتاب الحجّة ( باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات ) للامام محمد الشيباني

ابن طالب رضى الله عنه فأخذنا بأكثر ذلك لأن الامام يكبر فيما لم يجب عليه  
احب اليّنا من ان يترك التكبير فيما قد وجب عليه .

وقال اهل المدينة ايضا التكبير في ايام التشريق على الرجال و النساء  
من الاحرار و المماليك و من كان في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها  
[ واجب - ١ ] وإنما [ يأتى - ٢ ] الناس في ذلك بامام<sup>٢</sup> الحاج [ و - ٣ ] بالناس  
[ بمنى - ٤ ] لأنهم اذا رجعوا من منى [ و - ٥ ] انقضت الاحرام [ اتموا بهم  
حتى يكون مثلهم في الحل و أما من لم يكن حاجا فانه لا يأتى بهم الا في  
تكبير ايام التشريق - ٦ ] .

و قال محمد بن الحسن : هذا ينقض قول اهل المدينة في تركهم التلبية  
إذا راحوا<sup>٧</sup> الى عرفة فينبغى لهم إذا راحوا<sup>٨</sup> إلى عرفة ان يكبروا من عند  
أول صلاة تركوا فيها التلبية لأن من ترك التلبية يكبر في قولهم فينبغى لهم  
ان يقولوا : يكبر إذا راح إلى عرفة فتكون اول تكبيره في دبر صلاة المغرب

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و هو في المدونة و موطأ مالك و ما زدته فهو  
في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و العبارة فيها هكذا « و انما الناس في ذلك كامام  
الحاج بالناس لأنهم اذا رجعوا من منى انقضت الاحرام » - اهـ .

(٣) و كان في الاصول « كامام الحاج » و في المدونة « بامام الحج » و هو الصواب .  
(٤) الواو ساقط من الاصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول .

(٦) ما بين المربعين كله ساقط من الاصول .

(٧) و في الاصول « دخلوا » .

(٨) و في الاصل « رجعوا » و الصواب « راحوا » .

كتاب الحجّة ( باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

من ليلة النحر فليسوا يقولون ذلك فهذا ترك لقولهم و لكن<sup>١</sup> عمر بن الخطاب و علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم قد اجمعوا جميعا فيما يروى عنهم<sup>٢</sup> انهم يكبرون من صلاة الفجر يوم عرفة ثم اختلفوا في الصلاة التي قطعوا التكبير عندها ولم يختلفوا في الابتداء فليس ينبغي ان يخالفوا<sup>٣</sup> الثلاثة في الابتداء وقد اجمعوا جميعا عليه وقد جاء في ذلك آثار .

### باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة

و قال أبو حنيفة رضى الله عنه : السنة في الصلاة إذا أراد الرجل ان ينهض [ ينهض -<sup>١</sup> ] على صدور قدميه ان قدر على ذلك و إن كان شيئا كبيرا او رجلا بادنا لا يقدر على ان ينهض على صدور قدميه فليعتمد برأيه على الأرض و لينهض عليها .  
و قال أهل المدينة : الاعتماد على يديه في الصلاة أفضل للشباب لمن قدر و لمن لم يقدر .

(١) هذا الاستدراك لا ادرى وجهه هاهنا و موضعه قبله .

(٢) لفظ « عنهم » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) وفي الأصول « يخالفها » .

(٤) لعله اشارة الى ما تقدم من الآثار في البابين و إلا فلم يذكرها و لا بد من ذكرها على دأبه في الكتاب فاذن هي ساقطة من الأصول .

(٥) كذا في الأصل « ينهض » في هذا الحرف و في الحرف التي تأتي بعد ، و في الهندية

« يتنهض » . ف

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

## كتاب الحجة ( باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة ) للامام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن: السنة والآثار في هذا ' معروفة مشهورة لا يحتاج معها الى نظر وقياس .

(١) قلت: روى الترمذي (ص ٣٨ في باب كيف النهوض من السجود) عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوأمة عن ابي هريرة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلاة على صدور قدميه قال ابو عيسى: حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم يختارون ان ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه، وخالد بن اياس ضعيف عند اهل الحديث ويقال لخالد بن اياس - انتهى . قال المحقق ابن الهمام: قول الترمذي عليه العمل عند اهل العلم يقتضي قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق - ٥٨٠ - وأخرجه الديهقي ج ٢ ص ١٢٤ في باب من قال يرجع على صدور قدميه من سننه ثم قال: وحديث مالك بن الحويرث أصح، ثم قال: وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة اولى - ٥٨٠ - وفي الجوهر النقي ج ٢ ص ١٢٥ عليها قلت: وظاهر قوله حديث ابن الحويرث اصح يقتضي صحة حديث ابي هريرة ايضا وأراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود مخالف للسنة بل هو موافق لها، فقد روى ابو داود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش ابن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه فذكر الحديث وفيه: ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك، فيحمل حديث ابن الحويرث على انه جلس لعذر كان به كما روى انه عليه السلام قال: لا تبادروني اني بدنت، وكما تربع ابن عمر لكون رجله لا تحمله حتى لا يتضاد الحديثان؛ وقد اخرج البخاري حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابة ان ابن الحويرث قال لأصحابه: ألا انبئكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث وفيه: وصلى صلاة عمرو بن سبلة شيخنا، هذا قال ايوب: وكان يفعل شيئا لم اركم تفعلونه كان يقعد في الثالثة او الرابعة وللطحاوي قال: فرأيت عمرو بن سبلة يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة التي لا يقعد فيها =

كتاب الحجّة ( باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن

= استوى قاعدا ثم قام ، قال الطحاوي : وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجلّة التابعين يدفع ان يكون ذلك سنة ، وفي التمهيد : اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام ، فقال مالك والأوزاعي والثوري وابو حنيفة وأصحابه : ينهض على صدور قدميه ولا يجلس وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وقال النعمان بن أبي عيساش : ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وقال ابو الزناد : ذلك السنة وبه قال ابن حنبل وابن راهويه ، وقال احمد : وأكثر الأحاديث على هذا ، وقال الأثرم : رأيت احمد ينهض بعد السجود على صدور قدميه ولا يجلس قبل ان ينهض ، وذكر عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدور اقدامهم ، ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث أبي حميد فان فيه انه عليه الصلاة والسلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قعودا ، وفي حديث رفاعة بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الأعرابي ثم اسجد حتى تعتدل ساجدا ثم قم ولم يأمره بالقعدة ، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا انه اذا رفع رأسه من آخر سجدة من الركعة الأولى والثالثة نهض ولم يجلس الا الشافعي فانه استحب ان يجلس كجلوسه للتشهد ثم ينتهض قائما - انتهى .

(١) وفي الأصول « عمير بن عبد الرحمن » وهو خطأ ، والصواب « عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن » ، والحديث رواه البيهقي في سننه بهذا الاسناد : عن عفان بن مسلم عن عبد الواحد بن زياد عن سليمان الأعمش قال : رأيت عمارة بن عمير يصلي من قبل ابواب كندة قال : فرأيتنه ركع ثم سجد فلما قام من السجدة الأخيرة قام كما هو فلما انصرف ذكرت ذلك له فقال حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة قال الأعمش لحدثت بهذا الحديث ابراهيم النخعي فقال ابراهيم حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يفعل ذلك لحدثت به خيثمة =

ابن يزيد قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ينهض من السجود اذا قام على صدور قدميه .

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن ابراهيم عن عبد الله مثل ذلك .  
اخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن  
عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يفعل ذلك .

### باب صلاة الكسوف

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى صلاة الكسوف يصلى الامام ركعتين

= ابن عبد الرحمن فقال: رأيت عبد الله بن عمر يقوم على صدور قدميه ، فحدثت به محمد  
ابن عبد الله الثقفى فقال: رأيت عبد الرحمن بن ابى لىلى يقوم على صدور قدميه ، فحدثت به  
عطية العوفى فقال: رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضى الله  
عنهم يقومون على صدور أقدامهم فى الصلاة - انتهى ج ٢ ص ١٢٥ .

(١) وليس هو بمرسى فان ابراهيم رواه عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله كما فى ج ٢  
ص ١٢٥ من سنن البيهقى وأخرجه من طريق سفيان عن عبدة عن عبد الرحمن بن يزيد  
قال: رمقت ابن مسعود فرأيت ينهض على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى فى اول  
ركعة حين يقضى السجود .

(٢) وفى الأصول «عن خيثمة بن عبد الرحمن بن عمر» وهو خطأ ، والصواب «عن  
خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر» كما عرفت من سنن البيهقى ، وخيثمة روى عن ابن عمر  
وعن ابيه عمر بن الخطاب ايضا لكن بالارسال كما فى ج ٣ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) هذا الباب كان فى اثناء ابواب الجنائز بعد صلاة الخوف فألحقته بأبواب العيدين .

(٤) الكسوف مصدر الفعل اللازم والكسف مصدر المتعدى يقال كسفت الشمس

كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفاً وتماه فى البحر قاله فى ج ١ ص ٥٨٩ من رد المختار =

ركعة وسجدتين في الأولى يطول بها<sup>١</sup> والثانية ركعة وسجدتين كما يصلي في غيرها<sup>٢</sup> من الصلوات وذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال أهل المدينة : يقوم الإمام فيصل بالناس فيطيل القيام ثم يركع فيطيل الركوع ثم يقوم فيطيل القيام وهو دون القيام الأول ثم يركع فيطيل الركوع وهو دون الركوع الأول ثم يرفع فيسجد ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم ينصرف .

وقال محمد بن الحسن : قد جاءت في قول أبي حنيفة آثار على ما قال وجاءت في قول أهل المدينة آثار على ما قالوا ، والسنة المعروفة في غير الكسوف على ركعة وسجدتين في كل ركعة وليست<sup>٣</sup> على ركعتين وسجدتين في كل ركعة وكيف صارت صلاة الكسوف مخالفة لغيرها من جميع الصلوات فأنما<sup>٤</sup> ذلك شيء يتقرب به إلى الله تعالى فالصلاة واحدة وفي كل ركعة قراءة وركعة واحدة وسجدتان ، فأما<sup>٥</sup> الركعتان في ركعة فهذا أمر لم يكن في شيء .

وفي ج ٢ ص ١٥١ من المغرب : كسفت الشمس والقمر جميعا عن الغورى ، وقيل : الحسوف ذهاب الكل والكسوف ذهاب البعض وكيفما كان فقول محمد رحمه الله تعالى كسوف القمر صحيح - انتهى .

(١) كذا في الأصول من التطويل ولا يلزم أن الكل يكون من الاطالة ، والاطالة والتطويل كلاهما صحيحان . ف

(٢) وكان في الأصل «غيرهما» وهو تصحيف ، والصواب «غيرها» .

(٣) وكان في الأصل «ليس» ، والصواب «ليست» لأن الضمير يرجع إلى السنة .

(٤) لعل الواو أولى من الفاء .

(٥) كذا في الأصول «فأنما ركعتان» و لعل الواو ههنا أولى .

من الصلوات لا في صلاة عيد ولا في 'جمعة' ولا في تطوع ولا في فريضة .  
فكيف كان ذلك في صلاة الكسوف وما نرى ذلك إلا أن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم اطال القيام ثم اطال الركوع فكان الرجل يرفع رأسه فيرى  
من قدمه ركوعاً فيعود<sup>١</sup> فيركع فيرى<sup>٢</sup> ذلك من خلفه فيرى أن ذلك ركعتان  
وأما هي ركعة واحدة فعلى هذا نرى<sup>٣</sup> أن الأمر كان .

وقد قال أهل المدينة : لا نرى أن يجهر بالقراءة في صلاة الكسوف  
لأن ابن عباس رضي الله عنهما قال في حديثه في صلاة رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم إياها<sup>٤</sup> فقام قياماً نحواً من سورة البقرة قال : ولو جهر فيها  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقراءة ما خفي على ابن عباس ما قرأ<sup>٥</sup> به .  
وقال محمد بن الحسن<sup>٦</sup> : بلغنا<sup>٧</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه

(١) لفظ «في» ساقط من الأصول، والصواب إثباته .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «فيعيد» وليس بصواب بل هو تصحيف .

(٣) كذا في الأصل ولعل الواو أولى من الفاء .

(٤) وكان في الأصول «يرى» بالفتحة، والصواب «نرى» بصيغة المتكلم .

(٥) قوله «إياها» كذلك في الأصول ولعله زائد - تأمل فيه .

(٦) وكان في الأصول «فترى به» وفي المدونة ج ١ ص ١٥١ : لو جهر بشيء فيها لعرف  
ما قرأ - انتهى .

(٧) وقال أبو يوسف يجهر، وعن محمد روايتان كما في الجوهرة رد المحتار فلهذا الزام  
من الإمام محمد - تدبر .

(٨) وصله الطحاوي ج ١ ص ١٩٧ من شرح معاني الآثار : حدثنا علي بن شية قال ثنا  
قيصة قال ثنا سفيان عن الشيباني عن الحكم عن حنش أن علياً جهر بالقراءة في كسوف =

صلى بالناس صلاة الكسوف بالكوفة فجهر بالقراءة .  
وقال اهل المدينة : إذا صلى صلاة الكسوف فركع الركعة الأولى  
فرفع رأسه ابتداء القراءة بفتحة الكتاب وسورة دون القراءة الأولى .  
قال محمد بن الحسن<sup>١</sup> : فقد صارت الركعة الأولى بين القراءتين وقد  
جاء انه لا ينبغي ان يقرأ الرجل راكعاً ولا ساجداً فكيف يقرأ حين ركوعه  
وسجوده .

أ رأيتم اذا سجد فرفع رأسه من سجده أ ينبغي له ان يقرأ فيما بين  
السجدتين فان هذا عندنا مكروه ان يقرأ الرجل بين السجدتين او بين ركوعه  
وسجوده فكيف قرأ صاحب الكسوف<sup>٢</sup> بين ركعتيه فلعل رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم لم يقرأ بين ركعتيه اللتين وصفتم شيئاً<sup>٣</sup> فان كان قرأ فلا بد  
من حديث في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكرتم ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر بالقراءة فيها فكيف علم انه قرأ بين الركعتين  
وما اعلم انكم ذكرتم في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .  
وقال محمد<sup>٤</sup> : لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة

= الشمس - انتهى . قال الطحاوي : وهو قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ،  
ومذهب مالك اسرار القراءة في الكسوف كما في المدونة وشرح الزرقاني للوطأ وكتاب  
الحجة خلافاً لما في فيض الباري على صحيح البخاري .

(١) وكان في الأصول « محمد » فقط سقط منها « بن الحسن » . (٢) كذا في الأصول .  
(٣) تأمل في هذه العبارة ولي فيها قلق .

(٤) وجداني يحكم ان يكون وقال ابو حنيفة وما غيرت العبارة لأنني لست على يقين من  
ذلك - تدبر .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « في الصلاة الكسوف » وهو تصحيف ، وهو =



فأما الناس في مساجدهم فلا يجمعون في صلاة الكسوف ولكنهم إن لم يشهدوا مع الإمام صلوا وحدانا .

وقال محمد : لا يجمع الإمام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في

= يان للمستحب أي فعلها بالجماعة إذا وجد أمام الجماعة مستحب وإلا لا تستحب الجماعة بل تصلى فرادى كما في رد المحتار . وعن أبي حنيفة في غير رواية الأصول لكل إمام مسجد أن يصلى بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو أنه لا يقيمها إلا الذي يصلى بالناس الجمعة - كذا في البدائع نهر قاله في رد المحتار .

(١) وفي الدر المختار : وإن لم يحضر الإمام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تحرزا عن الفتنة كالخسوف للقمر - اهـ . هذا على ما في شرح الطحاوى أو في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط إلى شمس الأئمة إسماعيل ، رد المحتار وهو المنقول عن الإمام محمد فإنه صرح بذلك ههنا كما ترى ويظهر من التعليل أنه إذا لم يكن خوف الفتنة يصلى بهم من يقدمونه لصلاة الكسوف كما هو اليوم - فافهم - قلت : وقال الإمام السرخسى في مسوطه ج ٢ ص ٧٠ ثم هذه الصلاة لا يقيمها بالجماعة إلا الإمام الذي يصلى بالناس الجمعة والعديد فأما أن يصلى كل فريق في مسجد من مساجد فلا لأنه أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يقيمها الآن من هو قائم مقامه وإن لم يقيمها الإمام صلى الله عليه وسلم فرادى إن شاءوا ركعتين وإن شاءوا أربعا لأن هذا تطوع والأصل في التطوع أدائها فرادى إن شاءوا ركعتين وإن شاءوا أربعا وذلك أفضل - اهـ ؛ فالعلة ما ذكره الإمام السرخسى وهو شارح ظاهر الرواية كتب الإمام محمد عارف بالعلل . ف

(٢) كذا في الأصل ، ولعله وقال أبو حنيفة على دأب الكتاب فخره الناسخ والقرينة على ذلك عندي قوله وكذلك قال أهل المدينة - تأمل .

(٣) انظر هذا فعندنا صلاة في كسوف القمر ولقد اخطأ ابن أبي شيبة في مسألة الخامس عشر بعد المائة حيث نسب إلى الإمام أبي حنيفة أنه قال : لا يصلى في كسوف القمر - اهـ . =

كسوف الشمس و لكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد<sup>١</sup> فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله و يدعون و كذلك قال اهل المدينة .

و قال محمد<sup>٢</sup>: بلغنا<sup>٣</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا جاء احدكم من هذه الافراع شيء فافزعوا الى الصلاة فينبغي اذا جاء فزع من

= والامام قائل بالصلاة فيه كما علت فما قاله الامام محمد ومسألة عدم الجماعة في صلاته لا عدم الصلاة فالعز والمذكور غلط فاحش ولم يقدر على الاتيان بحديث في ذلك صراحة برضا وللنفصيل موضع آخر، وما ذكره في الباب من كتاب الرد جلهما ليس فيه ذكر صلاة كسوف القمر الا العموم وهو عند محمد كما عرفت من الحجّة وإذا كانت الصلاة عند الامام ثابتة قال بها ولم يرد في حديث قط ان يصلوا بجماعة - تدبر .

(١) في المسألة قولان و الأرجح ما صرح به الامام - تدبر .

(٢) لعل العبارة قد سقطت فان قول الامام في المسألة لم يذكر في الأصول، وقول اهل المدينة المذكور فيها و أيضا قوله قال محمد - الخ الأولى ان يكون بعد قول اهل المدينة - فتأمل فيه حتى ينجلي لك الأمر .

(٣) في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة: فاذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا، ومن حديث ابي موسى الأشعري عند الشيخين: فاذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره، وفي البخاري من حديث عائشة: فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة، وفي رواية عنها عندهما: وإذا رأيتموها فكبروا وادعوا وصلوا، وفي سنن البيهقي عن ابي مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله وإلى الصلاة، وفي البخاري من حديث ابن عباس: فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله، وفي سنن البيهقي من حديث ابن مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة، وعنه عنده أيضا: فاذا سمعتم هادًا من السماء فافزعوا الى الصلاة .

هذه الافزاع من زلزلة او غيرها ان يفزع [ الناس - ١ ] الى الصلاة والدعاء من غير ان يجمعوا<sup>١</sup> بامام .

وقال اهل المدينة : لا نعرف الصلاة في شيء من ذلك إلا في كسوف الشمس والقمر<sup>٢</sup>.

اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا حماد عن ابراهيم<sup>٣</sup> قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس : انكسفت الشمس لموت ابراهيم [ ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - ٤ ] فبلغ

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) وكان في الأصول « ان يجمعوا الناس » فأخرجت لفظ « الناس » من ههنا والحقته بقوله « ان يفزع » قلت : فلعل هذا كان في الاصل بالهامش من تروك الاصل فضل السامع مقامه فأدرجه في غير مقامه فافهم وتنبه . ف

(٣) قلت : وفي الدر المختار صلى الناس فرادى في منازلهم كالخسوف للقمر والريح الشديدة والظلمة القوية نهارا والضوء القوي ليلا والفزع الغالب ونحو ذلك كآيات الخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الشديد وعموم الأمراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وكل طاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشباه - انتهى .

(٤) والحديث موصول ليس بمرسل ، وعند البيهقي في ج ٣ ص ٣٤١ من السنن : عن حبيب بن حسان عن ابراهيم<sup>٥</sup> والشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا : انما انكسفت لموت ابراهيم ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى المسجد فصلى بالناس ، فقال : ايها الناس ! ان الشمس والقمر لا ينكسفان لموت احد ولا لحياته فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة اه .

(٥) لفظ « ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ساقط من الاصل ، وإنما زدناه من الآثار .

ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم تخطب الناس فقال: إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته ثم صلى ركعتين ثم كان الدعاء ثم تجلّت الشمس .

أخبرنا المبارك بن فضالة [ قال حدثنا الحسن - ٢ ] قال حدثنا أبو بكرة رضى الله عنه قال: كسفت الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرعا يجر ثوبه<sup>٢</sup> فدخل<sup>١</sup> المسجد فصلى<sup>٣</sup> ركعتين اطال فيها حتى انجلت<sup>٤</sup> وكان

(١) كذا في الأصول « تجلّت » وفي كتاب الآثار « انجلت » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وقد صرح البخاري بهذا في ج ١ ص ١٤٣ من صحيحه حيث قال تابعه ( يونس ) موسى عن مبارك عن الحسن قال أخبرني أبو بكرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخوف الله بهما عباده - اهـ . وأخرجه الطبراني من رواية أبي الوليد وابن جبان من رواية هدية وقاسم بن أصبغ بن قاسم من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مبارك كما في ج ٢ ص ٤٤٤ من فتح الباري ، والحديث عن الحسن عن أبي بكرة عند الطحاوي والبخاري والبيهقي والمستدرک ؛ وعند البخاري عن يونس عن الحسن عن أبي بكرة قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنكسفت الشمس الحديث ، والحديث عن الحسن عن أبي بكرة في الصحيح والآثار والموطأ وغيرها من الكتب والحسن مخرج الحديث ومداره فلا بد منه .

(٣) في البخاري « يجر رداءه » زاد النسائي « من العجلة فقام إليه الناس » وفي رواية عند النسائي « يجر رداءه حتى انتهى إلى المسجد وثاب إليه الناس » .

(٤) في البخاري « حتى دخل المسجد فدخلنا » .

(٥) وعند البخاري والنسائي « فصل بنا » وقد أخرج البخاري والنسائي حديث الحسن عن أبي بكرة في مواضع من أبواب الكسوف بتغير الفاظ يسيرة .

(٦) كذا في الأصول ، وعند البخاري « حتى انجلت الشمس » .

ذلك عند موت إبراهيم، فقال الناس لموت إبراهيم فقال صلى الله عليه وآله وسلم: ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف بهما خلقه وإنهما لا ينكسفان لموت احد فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى يكشف بكم ما بكم'.  
وأخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا حجاج بن ارطاة عن مكحول  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس في كسوف الشمس ركعتين نحووا من صلاتكم.

(١) وفي صحيح البخاري: وذلك ان ابنا للنبي صلى الله عليه وسلم يقال له: إبراهيم مات، فقال الناس في ذلك.

(٢) وفي العمدة صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها در مختار، قلت: رجحه في البدائع للأمر بها في الحديث لكن في العناية ان العامة على القول بالسنة لأنها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والأمر للتدب - اهـ. وقواه في الفتح وصلاة الكسوف حسنة وكذا البقية والظاهر ان المراد بها للتدب، ولذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام: اذا رأيتم من هذه الافراع شيئاً فافزعوا الى الصلاة - كذا في رد المختار، والحديث ذكره في مبسوط السرخسي بهذا اللفظ وهو اخذ من الامام محمد كما سبق ومحمد حافظ فقيه عحدث ثقة كما اعترف به الدارقطني في غرائب مالك ونقله المحدث الكبير في نصب الراية بقول الزيلعي غريب بهذا اللفظ لا يضره فلا يلزم من عدم وجدانه عدم الحديث رأساً ومعناه بل الفاظه من مجموع طرق الاحاديث الواردة في الباب ثابتة كما اشرت اليه من قبل.

(٣) وفي المنذبة: حتى كشف بكم ما بكم. ولعله: حتى يكشف عنكم ما بكم، وما كتبه فهو من البخاري والنسائي.

(٤) مكحول تابعي فالحديث مرسل اعلم ان الاحاديث الواردة في باب صلاة الكسوف =

= و كفيتهما مختلفة مضطربة متضادة حتى عن صحابي واحد كعائشة مثلا وكلها مخرجة في الصحيحين أو أحد منهما أو في السنن الأربعة أو في المستدرك والدارقطني والطحاوي وسنن البيهقي والجوهري النقي ونصب الراية والدراية والتلخيص الحبير والمحلى لابن حزم وكنز العمال وكتاب الأم والمدونة ونيل الأوطار والزرقاني وفتح الباري وعمدة القاري وغيرهما من كتب الحديث وشروحا وكثير منها صحيح أو أصح أو حسن فاضطربوا واضطربوا في ذلك ثم اختاروا مسلكين مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلها بالمدينة إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم عليه السلام كما قال به الشافعي وأحمد والبخاري والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم ومن تبعهم بعد ذلك . المسلك الأول اجمع بين الأحاديث بحملها على تعدد حصول الكسوف وصلاته صلى الله عليه وآله وسلم وإليه ذهب أصحابنا ورجحه ابن رشد في بداية المجتهد وابن حزم في المحلى وغيرهم ، والمسلك الثاني الترجيح قال الحافظ في فتح الباري نقل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتخذت القصة تعين الأخذ بالراجح قالوا والراجح قطعا هو حديث عائشة الذي فيه ركوعان في كل ركعة ولا يكتفى في مثل هذا الأمر الاحتمال والتخمين والظن بل يجب تحقيقه وتدقيقه وتنقيحه وأما أصحابنا فقد قالوا : أن صلاة الكسوف ركعتان كسائر صلاة التطوع في كل ركعة ركوع واحد وسجدتان وبه قال النخعي والثوري وروى ذلك عن أبي بكرة وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وسمرة بن جندب وقبيصة الهلالي والنعمان بن بشير وعبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن الزبير لحديث أبي بكرة رواه البخاري والنسائي والطحاوي والحاكم في المستدرك والبيهقي في سننه وفيه : فصلى بنا ركعتين ، وفي رواية . عند النسائي : فصلى بهم ركعتين كما تصلون ، وهو عند الطحاوي أيضا ، وفي رواية =

عند النسائي مثل صلاتكم هذه، وفي المستدرک: ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بمثل صلاتكم هذه في كسوف الشمس - ١٠٠. ومنها حديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والحاكم في المستدرک - وقال: صحيح الاسناد - والطحاوي والبيهقي وفيه: قرأ سورتين وصلى ركعتين، وفي النسائي: فصلى ركعتين وأربع سجودات، وفي المستدرک: وقرأ سورتين في ركعتين، وظاهر هذين الحديثين ان الركعتين بركوع واحد وقد تكلفوا للجواب عنها يرده الفاظ الحديث عند النسائي وابن حبان وغيرهما مع اخراج اللفظ عن ظاهره وهو لا يجوز الا بدليل لا يحتمل التأويل، ومنها حديث قبيصة الهلالي رواه أبو داود في سننه عن موسى بن اسماعيل عن وهيب عن ايوب عن ابي قلابة عن قبيصة الهلالي قال: كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فرعا يجر ثوبه وأنا معه يومئذ بالمدينة فصلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وقد أنجلت فقال: انما هذه الآيات يخوف بها عباده فاذا رأيتموها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة - ١٠١. ورواه الحاكم والنسائي وأحمد في مسنده والطحاوي والبيهقي في سننه وما اوردوا عليه مردود بدلائل اصولية حديثة - راجع نصب الراية وعمدة القاري والجواهر النقي والطحاوي، منها حديث النعمان بن بشير رواه الطحاوي وأبو داود والنسائي وأحمد في مسنده والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه: ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في كسوف الشمس كما تصلون ركعة وسجدة، وصرح اهل الحديث بسامع ابي قلابة من النعمان وقال ابن عبد البر من احسن حديث ذهب اليه الكوفيون حديث ابي قلابة عن النعمان كما في الجواهر النقي وعمدة القاري ج ٣ ص ٧٠، ونحوه قال ابن حزم في المحلى ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الطحاوي والحاكم وقال صحيح الاسناد ولم يخرجاه وأخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي ايضا قال: كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقام بالناس لم يكذبوا ثم ركع فلم يكذبوا ثم رفع ثم رفع وفعل في الركعة الأخرى مثل ذلك، =

= ورواه النسائي أيضا وزاد : من القيام والركوع والجلوس - وساق الحديث ، وأخرجه الترمذي أيضا في الشرائع كما في نصب الراية وشعبة رواه عن عطاء كما هو عند النسائي وهو الراوي عنه قبل الاختلاط - تدبر ، وحديث ابن مسعود أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وفيه : ققام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين كما في عمدة القاري ، ومنها حديث سمرة بن جندب أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وأحمد الحديث بطوله وفيه : فاستقدم فصلى بنا قمام كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم ركع كأطول ما ركع بنا قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا قط لا نسمع له صوتا ثم فعل في الركعة الأخرى مثل ذلك - الحديث ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح ، فهذه الأحاديث وأمثالها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوع وسجدة وسجدة الطحوى ، والبسط في الطحوى والجهر النقي ونصب الراية وعمدة القاري ، وقد روى الطحوى عن المغيرة بن شعبة قال : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ، ثم روى عن أبي إسحاق قال : انكسفت الشمس فصلى المغيرة بن شعبة بالناس ركعتين وأربع سجدة ، ثم قال الطحوى : فدل ذلك أن ما كان عليه من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضره مثل ذلك - انتهى ، وحديث ابن عباس وعائشة قد تعارض روى بأنه في كل ركعة ركوعان وسجدة واحدة وروى في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع ركوعات وكل منها صحيح أو حسن والمتعارض لا يصلح معارضا والقول بأن سوى حديث الركوعين في كل ركعة وهم أو غلط من الرواة تجاوز عن الحد كيف وهو في الكتب الستة وقالوا بصحته وهذا الأمان عن صحة الحديث فإن كل واحد يقوم ويقول إذا كان خلاف زعمه أنه وهم أو غلط من الرواة الحفاظ المتقين أو نحمل على ما قاله الإمام محمد قبله وفي صلاة الأثر كما في البدائع أو يحمل على ما قال أبو منصور : أن اختلاف =



= الروايات خرج مخرج التماسخ لا مخرج التخيير لاختلاف الأئمة في ذلك ولو كان على التخيير لما اختلفوا فيه أو على ما روى الشيخ أبو منصور عن أبي عبد الله البلخي أنه قال: إن الزيادة ثبتت في صلاة الكسوف لا للكسوف بل لأحوال اعترضت حتى روى أنه صلى الله عليه وسلم تقدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ثم تأخر كمن ينفر عن شيء فيجوز أن تكون الزيادة منه باعتراض تلك الأحوال فمن لا يعرفها لا يسعه الكلام فيها ويحتمل أن يكون فعل ذلك لأنه سنة فلما اشكل الأمر لم يعدل عن المتعمد الا يقيّن - ١٥ كذا في ج ١ ص ٢٨١ من البدائع، وقد نقل في تعليق المحل ج ٥ ص ١٠٤ عن نتائج الافهام في تقويم العرب قبل الاسلام للشيخ محمود باشا الفلكي أنه حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذي حصل في السنة العاشرة وهو اليوم الذي مات فيه ابراهيم عليه السلام ومنه اتضح ان الشمس كسفت في المدينة المنورة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة (١٠) الموافق ليوم (٢٧) يناير سنة (٦٣٢) ميلادية في الساعة (٨) والدقيقة (٣٠) صباحاً وهو يرد أكثر الأقوال التي نقلت في تحديد يوم مات ابراهيم عليه السلام، وعسى أن يكون هذا البحث والتحقيق حافزاً لبعض النباه من العالمين بالفلك الى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية أي الى وقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الأحد (١٢) ربيع الأول سنة (١١) أو الاثنين (١٣) الموافق ليوم (٧) يونيه سنة (٦٣٢) و (٨) منه فاذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة أحد المسلكين أما حمل الروايات على تعدد الوقائع وأما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا أميل جداً الى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن الا مرة واحدة، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي أنه حصل خسوف القمر في المدينة في يوم الأربعاء (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق (٢٠) نوفمبر سنة (٦٢٥) ولم يرد ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع الناس فيه لصلاة الخسوف، ويؤيد هذا أن الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف =

كتاب الحجّة ( باب صلاة الكسوف ) للإمام محمد الشيباني

= دالة بسياقها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة وأن الصحابة لم يكونوا يعلمون ما ذا يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم و ان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه صلى الله عليه وسلم لم تزد على اربعة اشهر ونصف فلو كان الكسوف حصل مرة اخرى وقاموا للصلاة لظهر ذلك واضحاً في النقل لتوافر الدواعي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة - انتهى ، وتأمل فيما نقله في ج ٢ ص ٣٨٩ من فيض الباري وذكر ابن حبان في سيرته صلاته صلى الله عليه وسلم في خسوف القمر بالجماعة السنة الخامسة - اهـ ، فان في الرسالة (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة كان خسوف القمر كما نقله صاحب التعليق وصاحب الفيض يقول: السنة الخامسة من الهجرة ، وفي البحر عن المجتبى وقيل: الجماعة في كسوف القمر جائزة عندنا لكنها ليست بسنة - اهـ ، والمراجعة الى الكتب اولى من بناء المسائل على الظن والتخمين فانه لا يجدى نفعا في ميادين العلم - هذا والله أعلم وعليه اتم .

( فائدة ) في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ كسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه لأن نوره مستمد من الشمس فاذا حجب عنه اظلم . ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء فانه في كل (٦٥٨٥) يوما وثلاث يوم اي نحو ثمانية عشر عاما وأحد عشر يوما يحدث سبعون كسوفاً منها (٢٩) للقمر و (٤١) للشمس ويكون اقله مرتان وإذا كان قاصراً عليها كان للشمس وحدها وقد يصل الى مرار منها اثنان او ثلاثة للقمر وأربعة او خمسة للشمس ، وأما المتأخرون فصاروا يحسبون لذلك حساباً دقيقاً جداً حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله وكسوف الشمس لا يرى الا في جهات معينة بل قد يمر بدون ان يرى والكسوف الكلي وهو الذي يغطي فيه القمر وجه الشمس كله لا يرى الا في اماكن ضيقة قد لا تزيد على (١٦٥) ميلاً ولا يزيد وقت بقاءه على خمس دقائق او ست كذا في بسائط =

## باب الاستسقاء

قال ابو حنيفة : لا نرى<sup>١</sup> في الاستسقاء صلاة وكان يرى ان يخرج<sup>٢</sup>  
الامام فيدعو وذكر<sup>٣</sup> عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه صعد المنبر فاستسقى<sup>٤</sup>  
ودعا ولم يذكر انه صلى .

= علم الفلك و دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ، وإذا تبين هذا فقد ظهر ان بين  
كسوفين خمسة اشهر قريّة قول قريب من الحقيقة - انتهى .

(١) هذا الباب بعد باب غسل الشهيد في ابواب الجنائز من الاصل فألحقته بابواب  
الصلاة على دأب كتب الفقه - قنّه .

(٢) اى لا نرى فيه صلاة مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها بل يرى ان الصلاة ايضا حائزة  
لأنه صلى الله عليه وسلم صلى مرة وتركها مرة كما في الهداية و الاصل فيه انه دعاء  
و استغفار لأنه السبب لارسال الأمطار كما في الدر المختار بل هي جائزة مندوبة ، قال  
في رد المحتار : الصلاة بالجماعة جائزة لا مكروهة وهذا هو موافق لما ذكره شيخ الاسلام  
من ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية و حزم به في غاية البيان معزيا الى شرح  
الطحاوى وذكر في الحلية ان ما ذكره شيخ الاسلام متحه من حيث الدليل فليكن عليه  
التعويل - اهـ . وفي شرح المنية الكبير فالخاصل ان الأحاديث لما اختلفت في الصلاة  
بالجماعة و عدمها على وجه لا يصح به اثبات السنة لم يقل ابو حنيفة بسنيها - اهـ . قلت :  
و الظاهر ان المراد به الندب و الاستجباب لقوله في الهداية قلنا : انه فعله عليه الصلاة  
و السلام مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة - اهـ . لأن السنة ما واطب عليه و العمل مرة  
الترك اخرى يفيد الندب - تأمل انتهى .

(٣) اى الى الصحراء . (٤) كذا في الاصل ، ولعل الاولى « ويدكر » .

(٥) كذا في الاصل ، و لفظ « فاستسقى » مطموس في الهدية .

وقال اهل المدينة: صلاة الاستسقاء ركعتان يبدأ بها الامام قبل الخطبة مثل صلاة العيد و يقرأ فيها ما حضر من القرآن و يجهر فيها بالقراءة ثم يدعو في خطبته فيستقبل القبلة و يحول رداءه حين يستقبلها و يحول الناس اريدتهم اذا حول الامام رداءه و يدعون جلوسا لا يقومون كما يقوم الامام . وقد كان اهل المدينة يقولون قبل هذا: يبدأ الامام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة .

وقال محمد بن الحسن: وكان ابراهيم النخعي يقول بقول ابي حنيفة ولا يرى في ذلك صلاة .

اخبرنا هشيم<sup>١</sup> بن بشير الواسطي عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان المغيرة<sup>٢</sup>

(١) وفي الأصول « هشام بن بشر الواسطي » وهو خطأ ، والصواب « هشيم » وهو في ج ١١ ص ٥٩ من التهذيب من رجال الستة .

(٢) هو المغيرة بن شعبة الثقفي ولاء معاوية رضى الله عنهما الكوفة وتوفي سنة تسع وأربعين وهو اميرها او مات سنة (٥٠) كما في ج ١٠ ص ٢٦٣ من التهذيب ، ومات النخعي سنة (٩٦) وهو ابن (٤٩) او ابن (٥٨) كما في ج ١ ص ١٧٨ من التهذيب فولد النخعي سنة (٤٧) او سنة (٣٨) فتأمل في انه هل صاحبه ابراهيم النخعي والمولد والموت في هذه السنين ام لا ، وقد صرح ابن حبان بأنه سمع من المغيرة وأنس ما قوله بأن مولده سنة (٥٠) وقد رد عليه الحافظ في تهذيبه ، وهذا الأثر صريح في ان ابراهيم صاحبه وخرج معه للاستسقاء فلا بد من تغيير سنة المولد والوفاة وهنا المغيرة بن فروة الثقفي من التابعين لكن لم يولد معاوية او غيره الكوفة وآخر المغيرة بن عبيد الله ابن جبير بن حية الثقفي روى عن المغيرة بن شعبة بواسطة عمه زياد بن جبير بن حية كما في ج ١٠ ص ٢٦٧ من التهذيب ولم يكن امير الكوفة هذا والعلم عند الله تعالى . ثم طالعت —

الثقفي وكان<sup>١</sup> اميرا على الكوفة خرج يستسقى ومعه ابراهيم النخعي فقام يصلي فرجع ابراهيم<sup>٢</sup>. ولكن قول اهل المدينة الآخر احب اليّنا من قولهم<sup>٣</sup> الأول ومن قول ابراهيم النخعي وأى حنيقة لأنه امر قد جاء فيه الآثار.

= عمدة القاري ففيها ج ٣ ص ٤٢٩ فروى ابن أبي شيبة حدثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث راه يصلي - انتهى . ففيه المغيرة بن عبد الله الثقفي ولم اجد في الميزان واللسان والتهديب والتعجيل ولعله المغيرة بن عبيد الله ( مصغرا ) ابن جبير بن حبة الثقفي كما نقلت أولا من التهديب الذي يروى عن المغيرة بن شعبة الثقفي رضى الله عنه بواسطة عمه زياد كما سبق ولم يذكر الحافظ في ترجمته انه كان امير الكوفة ولم يذكر في ترجمته ابراهيم ايضا المغيرة بن عبيد الله الثقفي الا مغيرة بن شعبة الثقفي كما تقدم فهو في هذا المحل عندى - فتأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت وأخرج ابن أبي شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال : فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث يراه صلى - اه ق ( ٢١٣ / ٢ ) من قال لا يصلي في الاستسقاء = .

(١) والواو من «وكان» منقطع من الأصول وإنما زيد لتصحيح العبارة .  
(٢) زاد ابن أبي شيبة في مصنفه حيث يراه يصلي كما في ص ١٦١ من التعليق المجدد نقلًا عن البناءة للعيني قال رواه ابن أبي شيبة بسند صحيح .

(٣) هذا موافق لما في البدائع ج ١ ص ٢٨٢ من البدائع وقال محمد يصلي الامام او نائبه في الاستسقاء ركعتين بجماعة كما في الجمعة - اه . وفي الدر المنثور وقالوا تفعل كالعيد - اه . اى يصلى بهم ركعتين يحمّر فيهما بالقراءة بلا اذان وإقامة ثم يخطب بعدها قائما على الأرض معتمدا على قوس او سيف او عصا خطبتين عند محمد وخطبة واحدة عند ابن يونس حلية ويكبر للزوائد خلاف - اه . ففي رواية ابن كاس عن محمد يكبر الزوائد كما في العيد والمشهور من الرواية عنهما انه لا يكبر كما في الحلية قاله ابن عابدين =

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو رباح<sup>١</sup> عن عطاء بن ابي مروان عن ابيه قال : خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه نستسقي<sup>٢</sup> فلم يزد على ان قال : استغفروا ربكم انه كان غفارا<sup>٣</sup> .

= في رد المحتار : فلم من هذا ان في المسألة روايتين عن الامام محمد رحمه الله ذكر احدهما في كتاب الحجّة وذكر الثانية في الموطأ ص ١٦٢ بقوله وأما في قولنا فان الامام يصلى بالناس ركعتين ثم يدعو ويحول رداءه فيجعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن ولا يفعل ذلك احد الا الامام - انتهى .  
(١) لم اجده في الميزان ولا في اللسان ولا في التهذيب والتعجيل الا في كتاب الكنى للحافظ الدولابي قال العباس : سألت يحيى بن معين من ابو رباح قال كوفي - اهـ . وهو من شيوخ الامام ابي حنيفة كما في جامع المسانيد وكتاب الآثار وكتاب الحجّة في جعل الآتي - اهـ . والآثر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه كما في عمدة القارى حدثنا وكيع عن عيسى بن حفص بن عاصم عن عطاء بن ابي مروان الأسلمي عن ابيه قال : خرجنا مع عمر بن الخطاب يستسقي فما زاد على الاستغفار - انتهى . وعيسى بن حفص العدوي شيخ وكيع لقبه رباح كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من التهذيب وهو يروى عن عطاء بن ابي مروان فلا يمد ان يكون هو ابا رباح - والعلم عند الله تعالى . قلت : وأبو رباح بن ابي حبيب الثقفي روى عنه عمر بن ذر فلعله هو لأن عمر كوفي معاصر سفيان والامام - والله اعلم . ف

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « يسقي » وهو تصحيف بسهو الناسخ .

(٣) اخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣٥١ من سننه من حديث الأصمعي عن ابيه عن ابي ونجرة السعدي عن ابيه قال خرج عمر رضى الله عنه يستسقي فجعل لا يزيد على الاستغفار فقلت : ألا بتكلم لما خرج له ولا اعلم ان الاستسقاء هو الاستغفار فطرنا وعن سعيد ابن عمر والاشعثي انبا عبثر عن مطرف عن الشعبي قال : اصاب الناس قحط في =

وقال محمد بن الحسن : وبهذا الحديث كان يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فلا يرى في الاستسقاء صلاة واما نحن فنرى فيه صلاة .

= عهد عمر رضي الله عنه فصعد المنبر فاستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى نزل فقالوا له ما سمعناك يا امير المؤمنين استسقيت فقال لقد طلبت الغيث بمفاتيح السماء التي بها يستنزل المطر ثم قرأ هذه الآية استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وقوله ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين فاستغفروا ربكم ثم توبوا اليه ، وعن سعيد بن منصور ثنا سفيان وهشيم عن مطرف عن الشعبي قال : خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستسقى فلم يزد على الاستغفار حتى رجع فقيل له ما رأيناك استسقيت فقال : لقد طلبت المطر بمجاديع السماء الذي يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا - انتهى . وبما وجهت به قول الامام من نقول كتب الفقه لا يرد عليه الأحاديث التي فيها صلاة الاستسقاء ولعل ابن أبي شيبة لهذا الوجه لم يعز الى أبي حنيفة نبي اصل الصلاة في كتاب الرد في مسألة الواحد بعد المائة في باب هل في الاستسقاء صلاة وخطبة من كتاب الرد فقال بعد حديث ابن عباس وأثر عدا الله بن يزيد الأنصاري وأثر عمر بن عبد العزيز وحديث عبد الله بن زيد وذكر ان أبا حنيفة قال : لا تصلي صلاة الاستسقاء في الجماعة ولا يخطب فيها - اهـ . الا انه هذا ليس مذهبه بل انه يقول ليس فيه صلاة فقط بل صلاة واستغفار مرة صلى صلاة الاستسقاء ومرة استغفر وتركها وما في الكتاب يكنى للرد على ابن أبي شيبة كما لا يخفى على أولي النهى .

(١) اي مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها من الدعاء والاستغفار كما صرح به أبو بكر الجصاص في احكام القرآن .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا [ هشام بن - ] اسحاق بن عبد الله  
ابن كنانة قال حدثني ابي<sup>١</sup> عن ابن عباس قال : سألته عن الاستسقاء قال :  
ما شأنك انت<sup>٢</sup> وما شأن هذا ؟ قال له : ارسلني الأمير<sup>٣</sup> قال : فاشانه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فان الحديث رواه النسائي ج ١  
ص ١٥٦ من الأنصاري والترمذي ص ٧٣ و ابن ماجه ص ٩١ والطحاوي ص ١٩٢  
والبيهقي ج ٣ ص ٣٤٧ من سننه كلهم عن سفيان عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن  
كنانة عن ابيه اسحاق عن ابن عباس به ، ورواه ابو داود والترمذي والنسائي والطحاوي  
والبيهقي من طريق اسماعيل بن حاتم عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه  
عن ابن عباس به فسفيان و اسمعيل كلاهما يرويه عن هشام بن اسحاق لا عن اسحاق فتنبه .  
راجع ج ١ ص ٢٣٩ و ج ٥ ص ٣٧٠ و ج ١١ ص ٣١ من التهذيب حتى يظهر لك  
ان « هشام بن اسحاق » سقط من الأصول لو لم يكن في السنن الأربعة والطحاوي والبيهقي  
و غيرها .

(٢) يعني اسحاق بن عبد الله .

(٣) مجرور و زائد لا حاجة اليه و العطف على ما شأنك - تأمل .

(٤) وفي سنن النسائي : ارسلني امير من الأمراء الى ابن عباس أسأله عن الاستسقاء اه ،  
وفي سنن ابن ماجه عن صلاة الاستسقاء اه ، وفي الترمذي : ارسلني الوليد بن عتبة و هو  
امير المدينة الى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيته اه ،  
ومثله في سنن ابي داود و قال : والصواب الوليد بن عتبة بالناء الفوقانية ، وفي الترمذي  
والطحاوي والبيهقي : ابن عتبة .

(٥) و هو الوليد بن عتبة و كان امير المدينة كما في ابن ماجه و ابي داود والطحاوي  
والبيهقي .



لم<sup>١</sup> يسألني خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا<sup>٢</sup> فدعا ولم يخطب خطبتكم هذه ثم صلى ركعتين كما يصلي في العيد. قال سفيان: فلا ندرى أصلى قبل ام بعد<sup>٣</sup>.

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو اسحاق<sup>٤</sup> عن عبد الله بن

(١) في الطحاوي فأنتيت ابن عباس فقلت: انا تمارينا في المسجد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء قال: لا ولكن ارسلك ابن اخيك الوليد وهو أمير المدينة ولو انه ارسل فسأل ما كان بذلك بأس - اه ج ١ ص ١٩٢ ، وفي النسائي: فقال: ابن عباس ما منعه ان يسألني، وعند الديهقي من حديث سفيان فقال: من ارسلك؟ قلت: فلان، قال: ما منعه ان يأتيني فيسألني - اه.

(٢) زاد النسائي والطحاوي وغيرهما « متخشعا متضرعا حتى آتى المصلي » و زاد الديهقي « متذلا » ؛ والتبذل ترك التزين والتضرع التبذل والمبالغة في السؤال والرغبة - كذا في بعض الحواشي، وفي زهر الريني قوله « متبذلا » بمثابة ثم موحدة ثم ذال معجمة قال في النهاية: التبذل ترك التزين والتهوؤ بالهيئة الحسنة الجميلة على جهة التواضع - اه. - ويحتمل ان يكون بتقديم الموحدة من الابتذال بمعناه - قاله السندی.

(٣) لعل الصواب ما في الطحاوي قال سفيان فقلت للشيخ (و هو هشام بن اسحاق) الخطبة قبل الصلاة او بعدها قال لا ادرى اه، وهكذا عند الديهقي ج ٣ ص ٣٤٨ من سننه.

(٤) وفي الأصول بعد قوله « الثوري » ياض قليل وبعده « قال حدثنا اسحاق » وهو خطأ، والصواب ما اثبته وأبو اسحاق هو السيعي، والحديث أخرجه البخاري وغيره ففي البخاري عن ابي نعيم عن زهير بن معاوية عن ابي اسحاق، وفي الديهقي ورواه الثوري عن ابي اسحاق قال: خطب ثم صلى - اه، وفي ج ٢ ص ٤٢٧ من فتح الباري روى هذا الحديث قيصة عن الثوري عن ابي اسحاق قال: بعث ابن الزبير الى عبد الله بن يزيد =

يزيد<sup>١</sup> الأنصاري قال: خرج [ يستسقي بالكوفة و قد كان رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام قائماً على رجله على غير منبر فاستسقى واستغفر -<sup>٢</sup> ]  
فصلى ركعتين قال<sup>٣</sup> و وافقنا زيد<sup>٤</sup> بن ارقم في الاستسقاء\*.

اخبرنا<sup>١</sup> سفيان التوري قال حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن

= الخطمي ان استسقى بالناس فخرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن ارقم والبراء بن عازب اخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه - انتهى . وفي سنن البيهقي والطحاوي قال ابو اسحاق و أنا معه يومئذ - اهـ . ثبت بهذا ان ما في الأصول ليس بصواب - فتنه .  
(١) هذا هو الصواب ، وفي الأصل « عبد الله بن زيد » بتقديم الراء المعجمة على الياء التحتانية و هو غلط ، و « عبد الله بن يزيد الأنصاري » عند البخاري والطحاوي والبيهقي وغيرهم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من الطحاوي والبيهقي والبخاري وغيرهم ولا بد منه .

(٣) فاعل قال الأول والثاني ابو اسحاق و وجداني يحكم ان القائل في الأول ابو اسحاق وفي الثاني الامام محمد - تدبر .

(٤) اي والبراء بن عازب كما في البخاري وغيره .

(٥) والحديث رواه زهير بن معاوية والثوري وشعبة عن ابي اسحاق كما في البخاري والبيهقي والطحاوي وفي حديث زهير زيادة ونحن خلفه يحجر فيها بالقراءة ولم يؤذن يومئذ ولم يقم - اهـ . وفي الطحاوي « على راحلته » مكان « رجله » و هو خطأ .

(٦) رواه البخاري بهذا الاسناد في ج ١ ص ١٣٦ من صحيحه عن ابي نعيم عن الثوري به ورواه في باب تحويل الرداء عن علي بن عبد الله عن سفيان بن عيينة به بلفظ : خرج الى المصلى فاستسقى القبلة وقلب رداءه وصلى ركعتين - اهـ . ثم قال البخاري : =

عباد بن تميم عن عمه قال : خرج بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستسقى<sup>١</sup> وحول رداءه<sup>٢</sup>.

### باب صلاة الخوف

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى صلاة الخوف يتقدم الامام و طائفة من الناس فيصلّى بهم و يكون طائفة منهم بينه و بين العدو و لم يصلوا فاذا صلى بالذين معه ركعة استأخروا فى مكان الذين لم يصلوا معه و لا يسلمون و يتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة فيصرف الامام و قد صلى

= و هم فيه ابن عينة كان يقول هو صاحب الأذان لأن هذا هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى مازن الأنصار - انتهى . و رواه مسلم و الطحاوى و البيهقى و غيرهم ايضا .  
(١) و فى الأصول « عياش بن تميم » ، وهو خطأ محض و الصواب « عباد بن تميم » ، و كذا هو فى صحيحى البخارى و مسلم و السنن الأربعة و الطحاوى و البيهقى و غيرهم .

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازنى كما عرفت لا صاحب الأذان كما قال ابن عينة فانه و هم كما قال البخارى و هو الذى قتل يوم الحرة و عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصارى من بلخارت بن الخزرج المدنى صاحب الأذان قاله فى تاريخه نقله عنه البيهقى فى سننه .  
(٣) لم يذكر قوله « بنا » فى صحيح البخارى و غيره و فيه زيادة « الى المصلّى » .

(٤) و فى حديث الثورى عند البخارى « يستسقى » و فى حديث ابن عينة « فاستسقى » .  
(٥) فى هذا كله رد على ابن ابى شية فى باب الاستسقاء من كتاب الرد فان ما قال به اصحابه فهو رواية عن ابى حنيفة فنحننا روايات فيه على حسب اختلاف الأحاديث الصلاة مع الجماعة و الخطبة و تحويل الرداء و الصلاة بدونها و الاستغفار و الإتهال الى الله تعالى فقط بدون الصلاة و غيرها .

(٦) كذا فى الأصل و فى الهندية « معهم » بالجمع .

ركعتين<sup>١</sup> ثم تأتي الطائفة الأولى فتصلي الركعة التي بقيت عليهم [بغير قراءة -<sup>٢</sup>] وانصرفوا لأنهم قد أدركوا أول الصلاة مع الإمام وتسلم وتقف موقف الطائفة الأخرى [وتأتي الطائفة الأخرى -<sup>٣</sup>] فتصلي ركعة بالقراءة لأنهم لم يفتحوا أول الصلاة مع الإمام ثم يسلمون .

وقال أهل المدينة : تصلي طائفة معه وطائفة تجاه العدو فيصلّي بالتّي معه ركعة ثم يثبت قائماً ويتمون<sup>٤</sup> لأنفسهم ركعة أخرى ثم ينصرفون فيصفون تجاه العدو وتأتي الطائفة الأخرى فيصلّي بهم الركعة التي بقيت من صلاته ثم يثبت<sup>٥</sup> جالساً ويتمون لأنفسهم ثم يسلم بهم .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يستقيم هذا وإنما جعل الإمام ليؤتم به<sup>٦</sup> فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٧</sup> فيما لا اختلاف فيه<sup>٨</sup> فإذا صلت الطائفة الأولى الركعة الثانية قبل أن يصلّيها الإمام فلم يأتوا بالإمام فيها لأن من صلى قبل إمامه فلم يأت به إمامه . وإنما الإتيان بالإمام أن<sup>٩</sup> يصلّي

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنّدية «ركعة» بالافراد والمثنى هو المتعين كما هو ظاهر من موطأ الإمام محمد .

(٢) ما بين المربعين زيادة من كتاب الآثار ولا بد منه على ما يقتضيه التعليل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من كتاب الآثار والموطأ والهداية والمبسوط وإلا فهي محذوفة النظام كما لا يخفى على الاعلام .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنّدية «أتموا» .

(٥) كذا في الهنّدية ، وكان في الأصل «يثبت بهم» .

(٦) انظر في اجادته الاستدلال بالحديث المذكور .

(٧-٧) وفي الأصول «فيما لا اختلاف» وهو خطأ .

(٨) وكان في الأصل «أنما يصلّي» ، والصواب «أن يصلّي» وما في الأصل مصحّف .

معه أو بعده لأن الإمام متبوع وليس بتابع .  
أرأيتم رجلاً صلى مع الإمام ركعة في غير خوف ثم بدا له أن يسبق  
الإمام بما بقي من صلاته فصلى قبل إمامه أتجزئه صلاته .  
أرأيتم إذا قام الإمام حين يصلي الطائفة معه ركعتهم الباقية يقرأ أم  
لا يقرأ؟ فإن كان لا يقرأ فأى قول أقبح من هذا أنه يقوم لا تالي قرآناً  
ولا راکعاً فإن قرأ ففرغ من قراءته كيف يصنع أو يقوم ولا يركع فإن  
ركع لم ينتظر الطائفة التي تجيء<sup>١</sup> وفاتتهم الصلاة معه وإن انتظرهم بعد فراغه  
من القراءة قام لا تالي قرآناً ولا راکعاً، فإن قالوا: يطيل الإمام القراءة  
حتى تدركه الطائفة الأخرى صارت<sup>٢</sup> ركعة الإمام الثانية أطول من الأولى  
والسنة أن الركعة الأولى أطول من الثانية<sup>٣</sup> .

أرأيتم لو صلى صلاة الخوف وهو على إميل من المدينة<sup>٤</sup> فصلى بهم  
الإمام الظهر أربعاً يصلي بالطائفة الأولى ركعتين أو ينتظر بالركعة الثالثة<sup>٥</sup>  
حتى يصلي الذين خلفه ركعتين ويذهبون وتأتي الطائفة الأخرى إذا تكون

(١) يعني التي لم تجيء بعد . (٢) جزاء لقوله «فإن قالوا» .

(٣) روى البخاري ج ١ ص ١٠٧ من صحيحه في باب يقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب  
ومسلم ج ١ ص ١٨٥ في باب القراءة في الظهر والعصر من حديث أبي قتادة واللفظ للبخاري  
أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب  
وسورتين وفي الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول  
في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ولم يقل  
فيه في الظهر - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٦ .

(٤) يعني لم يكن مسافراً .

(٥) وكان في الأصل «الثانية» وهو تصحيف ، والصواب «الثالثة» .

كتاب الحجّة ( باب صلاة الخوف ) للإمام محمد الشيباني

الركعة الثالثة<sup>١</sup> ولا يقرأ فيها الا بفاتحة الكتاب اطول من<sup>٢</sup> صلاته كلها .  
وزعم اهل المدينة انه لا ينبغي ان يزاد في الركعتين الآخرين من  
القراءة<sup>٣</sup> على فاتحة الكتاب شيئاً فكيف يصنع أقرأ الامام بفاتحة الكتاب  
ثم يقوم لا تالي قرآناً ولا راكعاً حتى يصلي الذين خلفه ركعتين ثم يذهبون  
فيقفون مواضع اصحابهم فيدخلون مع الامام<sup>٤</sup> .  
ما يشبه قيام الامام في هذه<sup>٥</sup> المواضع شيئاً من السنة مع ان اهل المدينة  
قد رووا ما قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صلاة الخوف .

اخبرنا بذلك فقيههم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه قال : يتقدم  
الامام وطائفة من الناس فيصلي بهم ركعة<sup>٦</sup> وتكون طائفة منهم بينه وبين  
العدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين<sup>٧</sup> معه ركعة<sup>٨</sup> استأخروا مكان الذين لم يصلوا  
ولا يسلبون<sup>٩</sup> و يتقدم الذين لم يصلوا فيصلون ركعة<sup>١٠</sup> ثم ينصرف الامام  
وقد صلى ركعتين<sup>١١</sup> ثم يقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لأنفسهم

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « الثلاثة » وهو تصحيف .
- (٢) حرف « من » ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « القرآن » وهو تصحيف « القراءة » .
- (٤) اى في الصلاة .
- (٥) وكان في الأصول « هذا الموضع » والصواب اما « هذا الموضع » او « هذه المواضع » .
- (٦) وفي موطأ الامام محمد « سجدة » مكان « ركعة » .
- (٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ولذين » وهو بسهو القلم .
- (٨) وفي الأصول « ولا يسلبوا » وهو من سهو الناسخ ، والصواب « ولا يسلبون »  
بأثبات النون الاعرابي .
- (٩) وفي موطأ الامام محمد « سجديتين » مكان « ركعتين » .

كتاب الحجّة ( باب صلاة الخوف ) للإمام محمد الشيباني

«ركعة ركعة»<sup>١</sup> بعد ان ينصرف الامام<sup>٢</sup> فيكون كل واحدة<sup>٣</sup> من الطائفتين قد صلوا ركعتين<sup>٤</sup> قال<sup>٥</sup> وان<sup>٦</sup> كان خوفا هو أشد من ذلك صلوا رجلا على اقدمهم او ركبا مستقبل القبلة او غير مستقبلها<sup>٧</sup>

قال مالك<sup>٨</sup> قال نافع: لا ارى عبد الله بن عمر الا حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك ايضا:

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في صلاة الخوف الا انه لم يذكر فان كان خوفا اشد من ذلك صلوا رجلا او ركبا - الى آخر الحديث، انما ذكر الامام [والذين معه -<sup>٩</sup>] كيف يصلون صلاة الخوف.

وأخبرنا ابو حنيفة عن ابن عباس<sup>١٠</sup> كمثل قول ابراهيم فكيف

(١-١) وفي الموطأ «بجدة بجدة».

(٢-٢) وفي الموطأ «بعد انصراف الامام».

(٣) وكان في الأصل «واحد»، والصواب «واحدة».

(٤) وفي الموطأ «بجدة».

(٥) اي ابن عمر جزما ففي ص ١٥٢ من المدونة: مالك عن نافع ان ابن عمر كان يقول: وإن كان خوفا هو أشد - الحديث.

(٦) وفي الموطأ «فلان كان».

(٧) وفي الأصول «مستقبل القبلة او على اقدمهم مستقبلها»، وهو خطأ محض، راجع الموطأ والمدونة ج ١ ص ١٥٠.

(٨) وفي الموطأ «قال نافع».

(٩) زيادة من خارج لاصلاح المعنى وإلا تكون العبارة محتملة وسقط شيء منها كما لا يخفى.

(١٠) سياتي اسناده بعده.

يكون ترك أهل المدينة قول ابن عمر و ابن عباس رضي الله عنهم وأخذوا بغيره والذي أخذوا به عندنا خلاف ما عليه السنة من امر الصلاة لأن القوم يصلون ركعة من الصلاة قبل امامهم .

وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي<sup>٣</sup> انه قال في صلاة الخوف اذا صلى الامام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الامام وطائفة بأزاء العدو فيصل الامام بالطائفة الذين معه ركعة ثم ينصرف الطائفة الذين صلوا مع الامام من غير ان يتكلموا حتى يقوموا مقام أصحابهم وتأتي الطائفة الأخرى فيصلون مع الامام الركعة الأخرى ثم ينصرفون من غير ان يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم وتأتي الطائفة الأولى فيصلون ركعة وحدانا ثم ينصرفون فيقومون<sup>٢</sup> مقام أصحابهم وتأتي الطائفة الأخرى حتى يقضوا الركعة التي بقيت عليهم وحدانا .

أخبرنا أبو حنيفة<sup>٢</sup> رضي الله عنه قال حدثنا الحارث<sup>٨</sup> بن عبد الرحمن عن

(١) كذا في الأصول ولفظ « يكون » زائد لا حاجة اليه ولعل الناسخ زاده سهوا وإلا يتكلف لأداء المعنى .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « والذين » بالجمع وليس بصواب .

(٣) هكذا أخرجه في كتاب الآثار .

(٤) لفظ « ثم » ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من كتاب الآثار ، وعبرة الهنذية هكذا « الركعة الأخرى فيصلون ينصرفون » وهو خطأ .

(٥) لفظ « الأولى » ساقط من الأصول وزيد من الآثار .

(٦) كذا في الهنذية ، وفي الأصل « يصلون ركعة » وفي كتاب الآثار « حتى يصلوا » .

(٧) كذا في الأصل وكذا في الآثار ، وفي الهنذية « فيقعون » وهو تصحيف « فيقفون » .

(٨) هو أبو هند الحمداني الدالاني الكوفي ، قال الحافظ في كنى التهذيب اسمه الحارث =



ابن عباس رضي الله عنه مثل ذلك .

اخبرنا الثقة<sup>١</sup> من اصحابنا قال اخبرنا محمد بن جابر الحنفي<sup>٢</sup> عن أبي اسحاق الهمداني<sup>٣</sup>

عن ابن عبد الرحمن روى عن أبي ظبيان الجني وأبي الجلاس وأبي صالح باذام والضحاك ابن مزاحم وعمه أبو حنيفة النعمان بن ثابت ومحمد بن قيس الأسدي وهارون بن صالح الهمداني - ذكره ابن حبان في الثقات ؛ اهـ ج ١٢ ص ٢٦٩ . وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره فذكره بالكنية قال ثنا يوسف عن أبي يوسف عن أبي حنيفة عن أبي هذان يزيد بن معاوية أو خليفة غيره كتب الى المدينة يسألهم عن صلاة الخوف فكتب اليه فيها يقول ابن عباس رضي الله عنهما وهو مثل قول إبراهيم النخعي - انتهى ؛ وبهذا ظهر انه يروى عن ابن عباس بواسطة - تأمل .

(١) قيل هو الإمام أبو يوسف ، وعندى هذا ليس بصواب فان الإمام محمدا يذكره في هذا الكتاب باسمه يعقوب كما لا يخفى على من طالعه ، وقد روى عن محمد بن جابر وشعبة والثوري وأهل عيبة وقيس بن الربيع وهشام بن حسان كلهم شيوخ الإمام محمد .

(٢) هو ابن سيار بن طلق السجيمى الحنفي أبو عبد الله اليمامي أصله كوفي وكان اعمى . من رجال ابن ماجه كما في ج ٩ ص ٨٨ من التهذيب .

(٣) هو السيعي ، والحديث من طريق اسرائيل عن أبي اسحاق عن سليم بن عبيد السلولى رواه البيهقي في ج ٣ ص ٢٥٢ من سننه قال كنت مع سعيد بن العاص بطبرستان وكان معه نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم سعيد ايكم شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال لهم حذيفة : أنا ، مر اصحابك فليقوموا طائفتين طائفة منهم بازاء العدو وطائفة منهم خلفك فتكبر ويكبرون جميعا وتركع ويركعون جميعا وترفع ويرفعون جميعا ثم تسجد وتسجد الطائفة التي تليك وتقوم الطائفة الأخرى بازاء العدو فاذا رفعت رأسك قام هؤلاء الذين يلونك وخر الآخرون سجدا ثم تركع ويركعون جميعا ثم ترفع ويرفعون جميعا وتسجد فتسجد الطائفة التي تليك والطائفة =

عن سليم<sup>١</sup> بن عبد قال: كنا عند سعيد بن العاص بطبرستان فحضرت الصلاة ونحن نقاتل العدو ومعنا رجال من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذيفة وغير واحد فقال<sup>٢</sup>: ايكم شهد صلاة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال<sup>٣</sup> حذيفة: انا، قال: فكيف تأمرهم؟ قال: يلبسون<sup>٤</sup> اسلحتهم فتقوم طائفة بما يلي العدو وطائفة معك في الصلاة وتأمرهم ان حمل عليهم العدو ان يتكلموا و يسلبوا فتصلي بالذين معك ركعة وتسجد بهم بسجدة ثم يقومون مصاف الذين لم يصلوا و يأتون فيصلون معك ركعة وسجدة ثم يرجعون<sup>٥</sup> الى مصاف اصحابهم و يأتون فيركعون ركعة وسجدة

= الأخرى قائمة بازاء العدو فاذا رفعت رأسك من السجود بسجد الذين بازاء العدو ثم تسلم عليهم وتأمر اصحابك ان هاجهم هيج فقد حل لهم القتال والكلام - انتهى . ثم ذكره البيهقي في ج ٣ ص ٢٦٢ وهناك سليم بن عبد السلولى الى آخره ورواه ابو داود والنسائي ايضا في سننهما من وجه آخر وهو عند البيهقي ايضا كما في سننه الى آخره . (١) وفي الأصول « سليمان بن عبيد » وهو خطأ ، وقد عرفت انه « سليم بن عبد » ، قال الحافظ في ص ١٦٣ من التعجيل : سليم بن عبدا و ابن عبد الله السلولى الكنانى الكوفى عن حذيفة وعنه ابو اسحاق السيمى فقط وثقه ابن حبان وقال : شهد غزوة طبرستان وقال العجلي كوفى ثقة وهم ثلاثة اخوة سليم بن عبد و عمارة بن عبد وزيد بن عبد ثقات سلوليون كوفيون - انتهى .

(٢) اى سعيد بن العاص .

(٣) وفي الأصول « وأيكم يشهد » .

(٤) وفي الأصول « قال »

(٥) وفي الأصول « يلبسون » بدون نون الاعراب .

(٦-٦) وكان فى الأصل « ثم يسلبون و يرجعون » وهذا من سهو الناسخ فلعل لفظ =

ويسلبون [ فيرجعون الى مصاف اصحابهم ويأتون فيركعون ركعة وسجدتين -<sup>١</sup> ]  
ويسلبون وقد قضوا الصلاة .

### باب غسل الميت<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في غسل الميت يجرّد ثيابه ويطرح على عورته خرقه ويوضع على تحت ويوضأ وضوءه للصلاة ولا يضمض ولا يستنشق ويغسل رأسه ولحيته بالخطمي ولا يصرح ويبدأ في ذلك كله بيمينه ثم يغسل عورته من تحت الخرقه ثم يضجع<sup>٢</sup> على شقه الأيسر فيغسل<sup>٣</sup> شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى ان الماء قد خلص الى ما يلي التخت ثم تضجعه<sup>٤</sup> على شقه الأيمن وقد امرت<sup>٥</sup> قبل ذلك بماء فاغلى<sup>٦</sup> بسدر فان لم يكن

= « يسلبون و » كان من تروك الأصل على الهامش فأدرجه الناسخ هاهنا ظنا منه ان هذا مقام السقوط ولم يعرف مكانه بخط مفهوم المقام ، والصواب « ثم يرجعون » - الخ ؛ ومقام « يسلبون » يأتي بعد . ف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، فزدناه ليستقيم مضمون الحديث وإن لم نرده يكون لطائفة ركعة واحدة وللأخرى ركعتان وهو خلاف المذهب كما لا يخفى ، وزيدت العبارة من الخارج لتلا يتخلل المقصود - تأمل فيه حتى ينجلي لك المرام .

(٢) هذا الباب في الأصل بعد خروج النساء الى العيدين فألحقته بباب صلاة الخوف فنبه .

(٣) في الأصل « ثم يضطجع » - اهـ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فيغتسل » .

(٥) كذا في الأصل الا انه بصيغة الغياب ، وفي الهندية « يضطجعه » .

(٦) كذا في الأصول بصيغة الخطاب من الأمر بمعنى الحكم .

(٧) في البدائع « ان تغليه » - اهـ ج ١ ص ٣٠١ ، ولعل القاء زائدة .

سدر فخرض<sup>١</sup> وإن لم يكن واحد منهما<sup>٢</sup> [فالماء القراح-<sup>٣</sup>] اجزئ<sup>٤</sup> فتغسل<sup>٥</sup> شقه الأيسر بذلك الماء حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تسند إلى صدرك فتمسح بطنه مسحاً رقيقاً فإن خرج منه شيء مسحه ثم تضعه على شقه الأيسر فتغسل<sup>٦</sup> شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى أن<sup>٧</sup> الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تنشفه في ثوب وقد امرت بسريره قبل ذلك فاجمر و امرت بأكفانه فاجمرت<sup>٨</sup> وترا ثم تبسط أكفانه بسطاً وهو الرداء ثم الأزار فوقها ثم تلبسه قيصة ثم تضع الخنوط<sup>٩</sup> في لحيته

(١) السدر شجر الثبق والمراد به في باب الجنائز ورقة - كذا في ص ٢٤٧ من المغرب؛ وفي القبر خشبه مكان اللبن والخرض بضم الحاء المهملة وسكون الراء الاثنان بضم الهزرة وكسرهما له دخل قوى في ازالة الأوساخ والادران .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية «منها» وهو تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فزيد من البدائع .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية «اخبرى» وهو تصحيف لا معنى له .

(٥) وكان في الأصول «فتسل» والصواب «فتسل» .

(٦) وكان في الأصول «فيغسل» والصواب «فتغسل» بصيغة الخطاب كما هي من أول الباب على نسق واحد .

(٧) لفظ «ان» ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٨) وكان في الأصول «فاجمر» وهو تصحيف ، والصواب «فاجمرت» .

(٩) يفتح الحاء العطر المركب من الأشياء الطيبة غير زعفران وورس لكرائنها للرجال وجعلها في الكفن جهل - اه الدر المختار . كما يجعل ذلك في بلدة سورت واطرافها وهذا كله من الجهالة .

ورأسه وتضع الكافور ان كان على مساجده<sup>١</sup> ثم تعطف الازار من شقه الأيسر ثم تثنيه من قبل الأيمن ثم تفعل بالرداء كذلك على رأسه وسائر جسده ثم تحمله على سريره ولا تتبعه نارا الى قبره فان ذلك يكره .  
وقال اهل المدينة: ليس لغسل الميت شيء موقت<sup>٢</sup> عندنا وليس في ذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر<sup>٣</sup> .

وقال محمد بن الحسن: سبحان الله العظيم، كيف لم يعرف اهل المدينة غسل الميت حتى قالوا فيه هذا القول والآثار فيه كثيرة مبيّنة وغسل الميت واضح في ايدي الفقهاء، قال ذلك عبد الله بن مسعود ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وغيرهم من الفقهاء والأمر فيه اشهر من ان يذكر جملة كما ذكر اهل المدينة .

اخبرنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن ابيه عن ابي الزعراء<sup>٤</sup> عن عبد الله ابن مسعود<sup>٥</sup> رضى الله عنه انه قال<sup>٦</sup>: يغسل ثلاثا الوسطى منها بسدر .

(١) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغسل رأسه امداد عن التارخانية - رد المختار .

(٢) وفي موطأ مالك « موصوف » مكان « موقت » .

(٣) وكان في الأصول « فيطهر » ، والصواب « فيطهر » كما هو في موطأ مالك .

(٤) بفتح الزاى وسكون العين المهملة بعدها راء مهملة هو عبد الله بن هاني الكندي ابو الزعراء الكبير الكوفي .

(٥) بقى هذا الأثر الواحد في الأصل والباقي ذكرها مؤلف الكتاب لكنها سقطت

منه يدل عليه ما قاله الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٤ من الأم والأحاديث فيه كثيرة ثم ذكر احاديث عن ابراهيم ومحمد بن سيرين - انتهى . ثم ذكر بعد هذا في الأصل آثار لا تناسب الباب .

(٦) قال الامام محمد في الآثار ص ٤٠ من باب الجنائز وغسل الميت: اخبرنا ابو حنيفة =

كتاب الحجّة . ( باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه ) للإمام محمد الشيباني

### باب 'غسل المحرم وكفنه وحنوطه

قال أبو حنيفة : إذا مات الرجل والمرأة وهما محرمان فقد ذهب  
عنهما احرامهما فيصنع بهما كما يصنع بالميت الذي ليس بمحرم من الكفن  
وتغطية الرأس والوجه ولا بأس 'بأن يحنطوه' [ الا ان يكونوا محرمين

= عن حماد عن ابراهيم قال : يغسل الميت وترا اثنتين بماء واحدة بالسدر وهي  
الوسطى ويحمر وترا ولا يكون آخر زاده الى القبر نارا يتبع بها ويكون كفنه  
وترا - انتهى . وأخرجه الامام ابو يوسف في آثاره ص ٧٦ من رقم ( ٣٧٩ ) بهذا  
الاسناد مطولا انه قال في غسل الميت يجرّد ويوضع على تحت ويجعل على عورته خرقه  
بنحو ما قال أبو حنيفة في الباب وفيه حديث ام عطية انه عليه الصلاة والسلام قال لمن في  
حق ابنته اغسلنها ثلاثا او خمسا او سبعا - رواه الجماعة ؛ وحديث اخرجه ابو داود حدثنا  
هدبة بن خالد نا همام نا قتادة عن محمد بن سيرين انه كان يأخذ الغسل عن ام عطية يغسل  
بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور - انتهى . وفي نصب الراية قال النووي في الخلاصة  
استاده على شرط البخاري ومسلم - انتهى . وعن ابى بن كعب رفعه ان الملائكة لما  
مات آدم غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا في الثالثة كافورا - الحديث ؛ ومكت عنه  
الحاكم وأخرجه عن الحسن عن عتي بن ضمرة السعدي عنه وقال صحيح الاسناد - انتهى .  
(١) لفظ 'باب' ساقط من الأصول ، وعنوانه كان مندرجا بين لفظ ' فقد ' ولفظ  
' ذهب ' فلعل هذا كان من تروك الأصل على الهامش فضل الناسخ مقامه فأدرجه بين  
قوله ' وهما محرمان فقد ' وبين قوله ' ذهب عنهما ' فأخرج وادرج في مقامه - ف .  
ثم اعلم ان هذا البحث كان بعد ختم باب قصر الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته بباب  
غسل الميت ليكون له شيء من المناسبة والأنسب له ان يكون في المناسك .

(٢-٣) كذا في الأصول بضمير المفرد أى المحرم ولعل الصواب ' ان يحنطوهما ' .

كتاب الحجّة ( باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه ) للإمام محمد الشيباني

لأنه يكره لهم مس الطيب - ١ [ ١ ] فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره لهم مس الطيب .

وقال اهل الحجاز مالك<sup>٢</sup> وغيره: لا يغطي رأس المحرم اذا مات ولا يحنط .

وقال محمد بن الحسن: اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن المحرم يموت فقالت: انما هو جسدا فعلوا به كما تفعلون بموتاكم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه لتم صورة المسألة . ف

(٢-٢) وكان في الأصل « فان لم يكونوا محرمين لانا لا نكره - الخ » ، والصواب « فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره - الخ » .

(٣) كذا في الأصول، ولفظ «مالك» لا نظنه ان يكون بقلم الامام محمد لأنه اعلم بمذهب مالك بل هو من تصرف بعض النساخ فان مالكا قاتل بجواز ذلك؛ وفي المدونة ج ١ ص ١٦٨ وقال في المحرم لا بأس ان يحنط اذا كان الذي يحنطه غير محرم ولا تحنطه امرأته بالطيب، وفي ج ٢ ص ١٥٢ من شرح الزرقاني قال مالك: وإنما يعمل الرجل مادام حيا فاذا مات فقد انتقض العمل - اهـ . فلا يمتنع تطيب الميت المحرم ولا تنظيف وجهه وبهذا قال ابو حنيفة وأتباعهما؛ قلت: نعم بل هو قول الشافعي وغيره ولذا قال الامام وقال اهل الحجاز ولم يقل اهل المدينة قال في ج ١ ص ٣٠٨ من البدائع: ثم المحرم يكفن كما يكفن الحلال عندنا اي يغطي رأسه ووجهه ويطيب، وقال الشافعي: لا يخمر رأسه ولا يقرب منه طيب - انتهى؛ وقال الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٩ من كتاب الآم: اذا مات المحرم غسل بماء وسدر وكفن في ثيابه التي احرم فيها او غيرها ولا يمس بطيب ويخمر وجهه ولا يخمر رأسه ويصلى عليه ويدفن؛ وقال بعض الناس: اذا مات كفن كما كفن غير المحرم وليس للثيبت احرام - انتهى .

كتاب الحجّة ( باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا اسمعيل بن رافع المدني<sup>١</sup> عن القاسم بن محمد أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مات ابنه واقد بن عبد الله وهو محرم في طريق مكة فكفنه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وغطى رأسه .

أخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كفن ابنه واقد بن عبد الله ومات محرما بالحجّة ونحر رأسه<sup>٢</sup> .

أخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٣</sup> عن المغيرة<sup>٤</sup> عن إبراهيم<sup>٥</sup> عن عائشة رضي الله عنها في المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتكم<sup>٦</sup> .

(١) كذا في الأصل ، ويجوز في النسبة إلى المدينة المدني والمدني كما هو معروف في قواعد المنسوب . ف

(٢) كذا في الأصل وكذا أخرجه في موطنه ثم قال : وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة إذا مات فقد ذهب الاحرام عنه - اهـ ص ٢٣٧ ؛ وزاد يحيى بن يحيى في روايته بعد قوله رأسه ووجهه وقال : لو لا أنا حرم لطيناها .

(٣) هو الواسطي .

(٤) هو ابن مقسم الضبي .

(٥) هو النخعي وهو موصول عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها كما هو قبله .

(٦) وأما حديث ابن عباس في الصحيحين وغيرهما لا تحمروا رأسه ووجهه فهو من وادي البشارات وهي لا تكون قوانين وضوابط حتى يكون لكل عامل أن يعمل بها وإنما هي من حقائق الغيب وتكون لواحد غير معين فإذا اتصف بها واحد من الناس وقعت له في الخارج لا يشترك معه غيره فيها ولا يكون له حظ منها ومن هذا الوادي سبقك بها عكاشة ومن هذا الوادي بشره بالجنة على بلوى تصيبه ومن هذا الوادي لو لا صفية لتركت حمزة تأكله السباع حتى يحشر يوم القيامة من بطونها فأنها مختصة بأصحابها ولا تكون شريعة وحكما تشريعا عاما وأمثالها كثيرة في الأحاديث والآثار بل في وقائع =



## كتاب الحجّة ( باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه ) للإمام محمد الشيباني

= الصالحين كما يظهر لك من المراجعة الى روض الرياحين وغيره فهذه خصوصيات لا تعم ولا يشترك احد غير صاحب البشارة فيها فكذا ما نحن فيه فانه يبعث مليا فانه مع انه انقطعت اعماله في الدنيا ظاهرا فهذه له بشارة لا حكم تشريعي بل هو خاص به تأمل . قال في البدائع ج ١ ص ٣٠٨ ولنا ما روى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المحرم يموت خروء ولا تشبهوه باليهود وروى عن علي انه قال في المحرم اذا مات انقطع احرامه ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا مات انقطع عمله إلا من ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة وعلم علمه الناس ينفعون به والاحرام ليس من هذه الثلاثة وما روى معارض بما رويناه في المحرم فيق لنا - الحديث المطلق الذي رويناه ان هذا العمل منقطع على ان ذلك الحديث محمول على محرم خاص جعله صلى الله عليه وسلم مخصوصا به بدليل ما رويناه - انتهى . وفي شرح الزرقاني ج ٢ ص ١٥٢ وأجابوا عن حديث ابن عباس في الصحيحين وقصت برجل محرم ناقته فقتلته فقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفوه ولا تغطوا رأسه ولا وجهه ولا تقربوه طيبا فانه يبعث يوم القيامة مليا بأنها واقعة عين لا عموم لها لأنه علل ذلك بقوله فانه يبعث مليا وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لأمر بقضاء بقية مناسكه ولو اريد التحريم في كل محرم لقال فان المحرم كما قال ان الشهيد يبعث وجرحه يشعب دما وجواب من منع ذلك بأن الأصل ان كل ما ثبت لواحد في الزمن النبوي ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه تعسف اذا التخصيص ظاهر من التعليل والعدول عن ان يقول فان المحرم سلينا عدم ظهوره فواقع العين لا عموم لها لما يطرقها من الاحتمال وذلك كاف في ابطال الاستدلال - انتهى . وفي الجوهر النقي ج ٣ ص ٣٩٢ قلت : رواية ابى الزبير اخرجها مسلم في صحيحه ولفظه : وان تكشفوا في وجهه ، حسبته قال : ورأسه وحسبته بمعنى ظنته ولا شك هاهنا لأن الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولو سلينا ذلك =

كتاب الحجّة ( باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه ) للإمام محمد الشيباني

= فالوجه لا شك فيه وإنما وقع الشك في الرأس ولا يضر ذلك لأن الرواية بكشف الرأس صحيحة كثيرة فلا تنفك إلى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا أن الذين ذكروا الوجه لم يشكوا أيضا وساقوا المتن أحسن سياقة فروايتهم أولى أن تكون محفوظة لأنهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد نقل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في أبواب الكسوف « أن الجاني بالزيادة أولى أن يقبل لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص » فقتضى هذا أن المحرم إذا مات لا يغطي رأسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه أنه يغطي وجهه وأما أبو حنيفة ومالك وغيرهما فالمحرم عندهم في حق التكفين كغيره لأن إحرامه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت: « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر ، وفي الموطأ: مالك عن نافع أن ابن عمر كفن ابنه واقدا ومات بالجحفة محرما وخمر رأسه ووجهه وقال لو لا أنا حرم لطيناؤه قال مالك وإنما يعمل الرجل ما دام حيا وإذا مات فقد انقضى العمل - اهـ - وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة أنه سئل عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم ، وحديث ابن عباس ليس بعام بل هو واقعة عين اطلع عليه الصلاة والسلام على بقاء إحرام ذلك الرجل فيختص به ولا يتعدى إلى غيره إلا بدليل ولو بقي إحرامه لطيف به وكلت مناسكه ولأنه أمر بغسله بماء وسدر والمحرم لا يغتسل بالسدر عند الشافعي - حكاه عنه ابن المنذر في الأشراف وقال ابن القصار ويدل على أن الحديث خاص بذلك الرجل قوله عليه الصلاة والسلام فإنه يعث ملبا ولم يقل فإن المحرم كما قال فإن الشهيد يعث يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك - انتهى - وفي ج ٤ ص ١٢٥ من العارضة ولو علمنا أن إحرام كل ميت باق وأنه يعث يلي لقنا بمذهب الشافعي في بقاء حكم الإحرام على كل ميت محرم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علل حكم الإحرام عليه بما علم أنه يعث وهو يلي وهو أمر متغيب فلم يصح لنا أن نربط به حكما ظاهرا - انتهى - =

كتاب الحجّة ( باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل ..... ) للإمام محمد الشيباني

## باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل و هو مسافر

### والمرأة<sup>١</sup> تيمم وفيه<sup>٢</sup> الشهيد

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يلقي اللصوص فيقتل فى الطريق و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما<sup>٣</sup> يصنع بالشهيد و لا يغسل .

= ومن ههنا بطل ما قال ابن ابى شيبة فى باب تخمير رأس محرم مات من كتاب الرد فى رقم الحادى و الستين بعد رواية حديث ابن عباس المذكور من قبل و أجابوا عنه و ذكر ان ابا حنيفة قال يغطى رأسه - اه . و عثمان و ابن عمر و عائشة رضى الله عنهم من الصحابة و هم متقدمون على ابى حنيفة و هم قالوا بذلك و مالك و الأوزاعى و محمد و غيرهم قالوا بذلك و الأسود و النخعى و القاسم و غيرهم قالوا بذلك و هم غير ملومين بذلك ، و قد روى ابن ابى شيبة نفسه فى مصنفه عن عائشة ما يخالف حديث ابن عباس و لا يرد عليها و لما جاء بعدهم ابو حنيفة و قال بذلك صار هدفا للطعن هذا عجب العجائب فاعتبروا يا اولى الافكار ! و ليس فى حديث ابن عباس ما يدل على العموم ، و قد زوى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمروا وجوههم و لا تشبهوا باليهود ، و هذا مرسل لكن رفعه الدارقطنى بطريق عطاء عن ابن عباس الحديث و سنده صالح و حكم ابن القطان بصحته و قال ابن حزم صح عن عائشة تخمير رأس المحرم اذا مات - اه . و بالجملة امامنا ليس بمنفرد فى ذلك بل معه جماعة من الصحابة و التابعين و مالك امام دار الهجرة و هذا خلاصة ما فى اجوبتى عن كتاب الرد و قد اجبت عنه فى سالف الزمان و هى مسودة لم تطبع بعد .

(١) اى و موت المرأة و هى مسافرة و ليس معها نساء كما يأتى بعده .

(٢) اى و فى هذا الباب حكم الشهيد ايضا .

(٣) اى يصنع به كما يصنع بالشهيد .

كتاب الحجّة ( باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل ..... ) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة في الذي يقتله اللصوص انه يغسل ويكبر عليه .

وقال محمد بن الحسن : واى شهيد افضل من هذا فقد<sup>١</sup> قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل دون ماله فهو شهيد<sup>٢</sup> . رجل لقيه قوم من فساق الكفار من اهل الذمة فراودوه عن امله وماله فأبى ذلك عليهم فضربوه<sup>٣</sup> بأسيا ففهم حتى قتلوه اى شهيد ينبغي ان يكون افضل من هذا ينبغي ان يصنع به نحو ما<sup>٤</sup> يصنع بالشهداء .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا ماتت المرأة في السفر وليس معها نساء يغسلنها تُسَمِّتُ صعيدا طيبا من وراء الثوب فوضع [ الرجل - ]<sup>٥</sup> الثوب على كفيه ثم يضرب ضربة على الأرض ثم ينفضها نفضة خفيفة فيمسح بهما وجهها ثم يضرب ضربة اخرى ثم ينفضها نفضة خفيفة فيمسح كفيها وذراعيها الى المرفقين من تحت كفيها<sup>٦</sup>

وقال ابو حنيفة : وكذلك اذا هلك الرجل . مع النساء وليس فيهن امرأته .

وقال اهل المدينة : اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلنها ولا من ذوى الرحم من الرجال احد يلى ذلك منها ولا زوج يلى ذلك منها تيممت صعيدا طيبا فيمسح بوجهها وكفيها من الصعيد . قالوا : وكذلك<sup>٧</sup> الرجل

(١) اخرج النسائي من طرق في ج ٢ ص ١٥٣ من سننه .

(٢) كذا في الاصل ، وضمير المفعول ساقط من الهندية وهو من سهر الناسخ .

(٣) وفي الاصول : يصنع به ونحوه ما يصنع ، والصواب « به نحو ما » .

(٤) كذا في الاصل وهو الصواب ، وفي الهندية « من ذلك الثوب » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه . ف (٦) تأمل فيه .

(٧) كذا في الاصل ، وفي الموطأ « واذا هلك الرجل » .

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل ..... ) للامام محمد الشيباني

وليس معه احد الا النساء وليس فيهن امرأته ومن ذوات المحرم من يغسله يمينه<sup>١</sup> ايضا .

وقال محمد بن الحسن : ليس ينبغي ان يغسل الرجل من النساء الا امرأته فأما ذوات المحرم فليس ينبغي ان يغسلته<sup>٢</sup> وهن لا يحل لهن ان ينظرن منه في الحياة<sup>٣</sup> الا الى الوجه والرأس ونحو ذلك وأما العورة فلا ينبغي ان ينظرن اليها في الحياة فكيف يغسلته في الموت وانما جاء<sup>٤</sup> الأثر

(١) كذا في الأصل وكذا في الموطأ :

(٢) وكان في الأصل « ان يغسله » وهو تصحيف « يغسلته » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « منه من الحياة الا الوجه والرأس - الخ » .

(٤) يشير انى ما رواه مالك عن عبد الله بن ابى بكر ان اسماء بنت عميس غسلت ابا بكر الصديق رضى الله عنه حين توفى ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت : انى صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل فقالوا : لا - انتهى . وأخرجه الامام محمد من طريقه فى ص ١٦٦ من باب المرأة تغسل زوجها من الموطأ ثم قال : وبهذا تأخذ لا بأس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفى - اهـ . وروى البيهقي فى سننه من طريق ابى بكر بن عياش عن محمد بن ابى سهل عن مكحول مرسل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها والرجل مع النساء ليس معهن رجل غيره فانهما يتيمان ويدفنان وهما بمنزلة من لا يجد الماء وروى عن سنان بن غرقه عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت مع الرجال ليس لواحد منهما محرما يتيمان بالصعيد ولا يفسلان - انتهى . وأزواجه صلى الله عليه وسلم حرام على المؤمنين لأنهن نساؤه فى الجنة فحكم الزوجية باق وكذا فاطمة زوجة على فى الدنيا والآخرة لقوله صلى الله عليه وسلم « كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا سبى ونسبى ، فالسبب الذى كان بينها لم يقطعه الموت » - الجوهر النقى .

فى .

كتاب الحجّة ( باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل . . . . ) للإمام محمد الشيباني

في المرأة لأنها زوجته و عليها منه عدة فلذلك غسلته و قد كانت تنظر في الحياء و هي يحل لها ان تنظر الى ما لا يحل لغيرها من النظر اليه .

و قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه و لا يغسل الا انه ينزع عنه الجلد و السلاح و يزيدون ما شاؤا و ينقصون ما شاؤا و يصلى على الشهيد .

و قال اهل المدينة : لا يغسل الشهيد و لا يصلى عليه .

و قال محمد بن الحسن : سبحان الله العظيم و كيف تترك الصلاة على الشهيد و قد جاءت الآثار المعروفة المشهورة التي لا خلاف فيها ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى على شهداء احد فصلى يومئذ على حمزة بن عبد المطلب سبعين صلاة و ذلك انه صلى على حمزة ثم كان يؤتى بالرجل منهم فيوضع مع حمزة فيصلى عليهما حتى صلى عليهم جميعا و صلى على حمزة سبعين صلاة ما كنت اظن ان بين الناس في هذا اختلافا .

(١) لفظ « لا يغسل » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « عليها » و هو تصحيف .

(٣) رواه الحاكم في المستدرک من حديث جابر و رواه احمد في مسنده من حديث ابن مسعود و أبو داود و الدارقطني و الحاكم من حديث انس و الدارقطني من حديث ابن عباس و كذا الحاكم و الطبراني و البيهقي في سننه و في الباب مراسيل و التفصيل في نصب الراية و الطحاوي و المعتمر و الجوهر الثقی و غيرها من الكتب .

(٤) ثم ان الروايات في الصلاة على الشهيد قد اختلفت و لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات و قد اخرج البخاري في المغازی من صحيحه : عن عتبة بن عابر ان النبي صلى الله عليه و سلم خرج يوما فصلى على شهداء أحد صلاته على الميت ؛ و تأويل =

كتاب الحجة ( باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل . . . . ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي في الشهيد يموت مكانه فقال: ينزع عنه خفاه و قلنسوته و<sup>١</sup> يحنط و يصل على<sup>٢</sup> و يكفن في ثيابه التي

= ابن حبان و الديهقي بالدعاء تأويل مذهبي بارد يرده قوله صلاته على الميت في نفس الحديث و قد اخرج الحاكم في المستدرک من طريق ابى حماد الحنفى في الجهاد من رواية جابر انه صلى على حمزة رضى الله عنه و اسناده صالح كما لا يخفى و راجع ترجمة ابى حماد الحنفى و اذا تعارض التني و الاثبات يقدم الاثبات و يؤخذ به لما عند المثبت من زيادة علم ليس عند الثاني كما في الأصول فأخذ أئمتنا بالأحوط المثبت و قالوا بوجوب الصلاة على الشهيد كما هو ههنا في كتاب الحجة و معنى حديث جابر و لم يصل عليهم اى فردا فردا ولكنه صلى عليهم عشرة بعد عشرة و حمزة معهم كما اخرج الطحاوى عن ابى مالك الغفارى و أوله به و عليه مشى الزيلعى و المحقق ابن الهمام و من ههنا سقط ما الزم ابن ابى شيبة في رقم السابع بعد المائة من كتاب الرد في الصلاة على الشهيد حيث قال بعد حديث جابر و ذكر ان ابا حنيفة قال: يصل على الشهيد - اهـ، و هو عمل بالأحاديث و مع هذا عليه الزام بمخالفة الحديث فيا للعجب! و قد ترك ابن ابى شيبة و من معه احاديث الصلاة على الشهيد و يؤولونها بتأويلات باردة و يدعونها جهارا و عيانا فلا لوم عليهم فالى الله المشتكى، و قد صلى على حمزة رضى الله عنه يوم احد سبعين مرة و هم يقولون لم يصل عليه و لم يصل صلى الله عليه و سلم على احد مستقلا الا على حمزة رضى الله عنه؛ و عند ابى داود من حديث انس و لم يصل على احد غيره معناه لم يصل مستقلا الا عليه فان الآخرين من الشهداء كانوا يحملون واحدا بعد واحد كما في حديث الطحاوى فكأنه صلى عليه مستقلا و لم يصل على غيره كذلك و بهذا يجمع بين الاحاديث المختلفة - تأمل -

(١) سقطت « الواو » من الأصل .

(٢) سقط الظرف من الأصل .

كتاب الحجّة ( باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل ..... ) للامام محمد الشيباني

اصيب فيها الا ان تكون شفعا [ فان كانت شفعا - ١ ] نزع منها ثوب<sup>٢</sup> او زيد فيها ثوب<sup>٣</sup> وان رفع من مكانه ذلك فمات بعد ذلك بساعة او اكبر صنع به ما يصنع بالميت في اهله<sup>٤</sup>، وقال ابو حنيفة رحمه الله: تأخذ بهذا الحديث كله [ الا الكفن - ٥ ] فان شئت فكفنه بوتر وان شئت فكفنه بشفع .  
اخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي والحكم قالا: الشهيد اذا مات في مكانه الذي قتل فيه فانه يدفن في ثيابه ودمه غير كتمته<sup>٦</sup> وخفيه وسراويله ولا يغسل ويصلى عليه وان حملوه وبه رمق فأكل او شرب ثم مات فانه يغسل ويكفن ويدفن ويصلى عليه .  
اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني هشام بن الغاز<sup>٧</sup> عن مكحول قال يزرع عن<sup>٨</sup> الشهيد اذا مات في المعركة خاتمه ومنطقه وما كان عليه من جلد

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وإنما زيد من الهندية . ف

(٢) لفظ « ثوب » الحرفان منصوبان في الأصول ، والصواب رفعهما .

(٣) فهو مرمّت ومن ارتث غسل وصنع به ما يصنع بالموتى وفيه قصة شهادة عمر وعثمان وغيرهما وفيه الأحاديث ايضا .

(٤) كذا في الهندية ، وما بين المربعين ساقط من الأصل من قلم الناسخ .

(٥) وفي الأصول « كفيه » وهو خطأ ، والكفة بضم الكاف وتشديد الميم بعدها تاء التانيث وهي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٦) بالمعجمتين بينهما الف وهو هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي بضم الجيم وفتح الراء

بعدها معجمة ابو عبد الله ويقال ابو العباس الدمشقي نزيل بغداد وكان على بيت المال

لأبي جعفر من رجال الأربعة ثقة صالح الحديث من خيار الناس مات سنة ثلاث او ست

او تسع وخمسين ومائة وكان عبدا فاضلا وجده ربيعة صحابي - كذا في التهذيب .

(٧) وفي الأصول « من » مكان « عن » .



كتاب الحجة ( باب رفع اليدين في صلاة الجنازة ) للإمام محمد الشيباني

وكتبه<sup>١</sup> و يصلى عليه<sup>٢</sup> ولا يغسل و ان حملوه و به رمق فاكل او شرب  
فلم يصنع به ما يصنع بالحى اذا مات .

### [ باب رفع اليدين في صلاة الجنازة ]

و قال ابو حنيفة رحمه الله : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى وكذلك<sup>٣</sup>  
قال مالك بن انس و قال محمد بن الحسن : قد جاء فيه آثار - [ <sup>٤</sup> ] .

اخبرنا محمد بن ابان عن عبد العزيز بن حكيم<sup>٥</sup> الحضرمي قال : رأيت

١١١ وفي الأصول « كنيه » وهو خطأ ، و السكعة بضم الكاف و تتسديد الميم بعدها تاء  
التأنيث و هي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٢) سقط الظرف من الأصول .

(٣) وفي المدونة الكبرى ج ١ ص ١٦٠ : و قال مالك بن انس : لا ترفع الايدي في  
الصلاة على الجنازة الا في اول تكبيرة ؛ قال ابن القاسم و حضرته غير مرة يصلى على  
الجنازة فما رأيت يرفع يديه الا في اول تكبيرة ، قال ابن القاسم : و كان مالك لا يرى  
رفع الايدي في الصلاة على الجنازة الا في اول مرة - انتهى .

(٤) ما بين المربعين من عنوان الباب و ما بعده ساقط من الأصول ، لكن الاثرين الذين  
بعده اخرجهما في باب غسل الميت فبوت قبلهما مع زيادة مذهب الامامين المعروف  
في كتب مذهبهما و ذكرت ما سقط من قوله و قال محمد - الخ ؛ فتنبه .

(٥) هكذا في ج ٢ ص ١٣٥ من ميزان الاعتدال و في اللسان ج ٤ ص ٢٩ ، ابن حكم  
بدون الياء و لعل الصواب ما في الميزان و هو غلى و وزن عظيم قال ابن معين : ثقة روى  
عنه الثوري ايضا و انظر هل روى عنه محمد بن ابان ام لا . قلت : عبد العزيز بن عبد الحكيم  
الحضرمي الكوفي ذكره البخاري في تاريخه الكبير و لم يذكر فيه جرحا ، و ذكره ابن ابى  
حاتم و روى توثيقه عن ابن معين و ضعفه ابو حاتم قال : روى عن ابن عمر و زيد =

كتاب الحجّة ( باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة ) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن عمر اذا صلى على الجنّازة رفع يديه في التكبيرة الاولى ولا يرفع في غيرها .

اخبرنا الوليد بن عبد الله بن جميع قال : رأيت ابراهيم النخعي صلى على

= ابن ارقم روى عنه ابو عوانة ومعتز بن سليمان والقاسم بن مالك المزني ومحمد بن فضيل وقال البخاري روى عنه الثوري واسرائيل كناه زهير ابا يحيى قلت : يمكن ان يروى عنه محمد بن ابان اذا روى عنه اسرائيل والثوري . ف

(١) يخالفه ما اخرجه الدارقطني في علله كما في ج ٢ ص ٢٨٥ من نصب الراية عن عمر ابن شبة حدثنا يزيد بن هارون انبا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى على الجنّازة رفع يديه في كل تكبيرة واذا انصرف . سلم - انتهى . قال الدارقطني : هكذا رفعه عمر بن شبة وخالفه جماعة فرووه عن ابن عمر . قال الدارقطني : هو الصواب - انتهى . ولم يرو البخاري في كتابه المفرد في رفع اليدين شيئا في هذا الباب الا حديثا موقوفا على ابن عمر وحديثا موقوفا على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم - انتهى . والموقوف اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ٤٤ من سننه عن ابن ادريس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبيرات الجنّازة واذا قام بين الركعتين يعني في المكتوبة ، ويذكر عن انس ابن مالك انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنّازة ، قال الشافعي : وبلغني عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير مثل ذلك ، قال البيهقي : وروناه عن قيس بن ابي حازم وعطاء ابن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز والحسن بن محمد بن سيرين - انتهى . زاد في المدونة القاسم بن محمد وموسى بن نعيم وابن شهاب وربيعة ويحيى بن سعيد ومالك في رواية ابن وهب عنه - انتهى . وبهذا يظهر ان اهل المدينة قائلون برفع الايدي فالاولى في الباب ان يقال ، وقال اهل المدينة : يرفع يديه في صلاة الجنّازة - تدبر .

(٢) هو الزهري المكي الكوفي من رجال مسلم وابي داود والترمذي والنسائي كما في =

كتاب الحجّة (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني

الجنازة فكبر عليها اربعا رفع يديه<sup>١</sup> في [التكبير<sup>٢</sup>] الاولى ولم يرفعهما<sup>٣</sup> فيما سوى ذلك .

[وقال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل فاتته تكبيرة مع الامام ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته بعد سلام الامام؛ وكذلك قال اهل المدينة مالك وغيره؛ وقال محمد بن الحسن : وقد جاء

= ج ١ ص ١٣٨ من التهذيب ، وانظر ان محمد بن الحسن يروى عنه .

(١) وكان في الأصول «يده» وهو تصحيف ، والصواب «يديه» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) وفي الأصول «لم يرفعهما» ، وفي الباب حديث مرفوع اخرجه الترمذى والدارقطنى والبيهقى عن يحيى بن يعلى عن ابي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن ابي انيسة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على الجنازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى - انتهى قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه - اهـ . وفي الجوهر النقي ذكره المزى في الأطراف وعزاه الى الترمذى ثم قال : رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهرى نحوه - انتهى ؛ فاندفع الانفراد وحديث اخرجه الدارقطنى من حديث طاوس عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنازة في اول تكبيرة ثم لا يعود - انتهى ؛ وسكت عنه الدارقطنى ومن ههنا بطل قول ابن حزم في المحلى : ان ابا حنيفة قائل برفع الايدي في كل تكبيرة من صلاة الجنازة وتعجب منه وقوله هذا اعجب منه كيف نسب اليه القول المجلس المختلق ومثل هذا في المحلى كثير .

(٤) وفي ج ١ ص ١٦٣ من المدونة قال : وسألت مالكا عن الرجل يأتي الجنازة وقد فاتته الامام بعض التكبير أيكبر حين يدخل أم ينتظر حتى يفرغ الامام فيكبر قال =

كتاب الحجّة ( باب رفع اليدين في صلاة الجنازة ) للإمام محمد الشيباني

فيه آثار - ١ ] .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : اذا جئت وقد فاتك شيء من التكبير فتابع التكبير حتى يتم [ الامام - ٢ ] .

اخبرنا سفيان الثوري قال<sup>٢</sup> عن ابراهيم وحماد عن ابراهيم قال : ما فاتك

= بل ينتظر حتى يفرغ الامام ويدخل بتكبيره الامام ويقضى ما فاته اذا فرغ الامام قلت : كيف يقضى في قوله أ يتبع بعض ذلك بعضا ؟ قال : نعم ، يتبع بعض ذلك بعضا كذلك قال لي مالك - انتهى . وفي الجوهر النقي قلت : المسبوق لا يشتغل بشيء مما فاته بل يدخل ابلا مع الامام ثم يتم ما فاته او يقضيه عملا بالروايتين وكل تكبيرة ههنا بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذا التكبيرة ولو فاتته تكبيرة فكبر ثم قضى ما فاتته صارت تكبيراته خمسا ، ولهذا قال ابو حنيفة ومحمد بن الحسن ينتظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته وهو رواية ابن القاسم عن مالك - انتهى . (١) ما بين المربعين زيادة من الخارج فان آثار المسألة في باب النسل موجودة فلا محالة سقط من الأصول قول ابو حنيفة وأهل المدينة وقول محمد بن الحسن كما لا يخفى وهذه الأبواب كلها للرد على اهل الحجاز وهذا ظاهر على من طالع كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله والمسألة فيه ولذا زدته ليكون مناسبا للآثار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٣) ههنا ياض في الأصول وقد سقط شيخ الثوري من الكتاب ولعله ابو هاشم او المغيرة الضبي او منصور بن المعتمر او الأعشى فانهم شيوخ الثوري ومن الرواة عن ابراهيم النخعي ولم اجد الأثر في غير كتاب الحجّة من الجوهر النقي وسنن البيهقي ونصب الراية والدراية والتلخيص والطحاوي والمدونة وكتاب الآثار والموطئين والمحلى حتى يعلم شيخ الثوري من هو - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا

كتيب الحجة (باب المشى مع الجنازة) للإمام محمد الشيباني  
من التكبير فاقضه<sup>١</sup> يعنى على الجنازة .

## باب<sup>٢</sup> المشى مع الجنازة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى المشى مع الجنازة المشى<sup>٣</sup> خلفها افضل  
من المشى امامها وان مشى امامها فلا بأس ما لم يتغيب عنها ويكره<sup>٤</sup> ان  
يتقدمها الراكب .

(١) وفى المدونة ج ١ ص ١٦٣ قال: على بن زياد عن سفيان عن المغيرة عن الحارث  
ابن يزيد الكلبي قال: اذا انتهيت الى الامام وقد كبر تكبيرة على الجنازة فلا تكبر  
واقم حتى يكبر الثانية فكبر انما يزولونه بمنزلة الركعة - اهـ . فقيه سفيان عن المغيرة  
لكن عن غير ابراهيم ثم قال ابن وهب عن ابن ابي ذئب عن قارظ بن شبة عن ابن  
المسيب انه كان يقول يبنى على ما بقى من التكبير على الجنازة ، قال ابن وهب عن رجال  
من اهل العلم عن علي بن ابي طالب و ابن شهاب وعطاء بن ابي رباح وابن ابي سلة ومحمد  
ابن عبد الرحمن مثله - انتهى . وبطل قول ابن حزم انه لم يرو عن صحابي وهذا على بن  
ابي طالب رضى الله عنه ليس هو بصحابي عنده - والعلم عند الله تعالى . قلت: روى  
ابن ابي شبة عن ابي الأحوص عن مغيرة عن ابراهيم قال: اذا فاتك تكبيرة او تكبيران  
على الجنازة فبادر وكبر ما فاتك قبل ان ترفع - اهـ ، فى الرجل يفوته بعض التكبير  
على الجنازة يقضيه ام لا فشيخ سفيان الذى سقط هو مغيرة (ق ٢/٢٨٤) من نسخة مكتبة  
البيعية . ف

(٢) هذا الباب كان فى الاصول بعد باب ضلّة الكسوف فالحقته بأبواب الجنائز .

(٣) كان فى الاصول «والمشى» بزيادة الواو .

(٤) كذا فى الاصل ، وفى الهتدة «مكره» وهو تصحيف «ويكره» .

وقال اهل المدينة: المشي امامها افضل من [ المشي - ] خلفها .<sup>١</sup> وقال محمد: فكيف يكون المشي امامها افضل؟ قالوا: لأن عمر رضى الله عنه بلغنا انه كان يضرب<sup>٢</sup> الناس امام جنازة زينب بنت جحش؛<sup>٣</sup> وبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون<sup>٤</sup> امام الجنازة<sup>٥</sup> .  
قيل لهم: اما ما ذكرتم ان عمر رضى الله عنه كان يضرب الناس امام جنازة زينب بنت جحش فانه بلغنا ان الناس قد كثروا في جنازتها فضرهم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) والواو ساقط من الأصل ، والصواب اثباتها .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ والمدونة « يقدم » مكان « يضرب » ، وعليه شرح الزرقاني وقد ضبطه فهو الأرجح الأولى - والله تعالى اعلم .

(٤) وفي المدونة والموطأ : مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه اخبره انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنازة في جنازة زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى .

(٥) زاد في الموطأ والمدونة « والخلفاء كلهم لم يجرا أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر » وأخرجه الامام محمد في ص ١٦٧ من الموطأ : اخبرنا مالك حدثنا الزهري قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي امام الجنازة . والخلفاء لم يجرا وابن عمر ؛ اخبرنا مالك حدثنا محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام جنازة زينب بنت جحش ؛ قال محمد : المشي امامها حسن والمشي خلفها افضل وهو قول ابن حنيفة رحمه الله - انتهى .

(٦) رواه مالك في الموطأ والمدونة : عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنازة - انتهى ؛ وهذا مرسل . وراجع ج ٢ ص ٧ من شرح الزرقاني .

ليتقدموا حتى لا يزدحموا ؛ و بلغنا ان علي بن ابي طالب رضى الله عنه سئل عن المشى مع الجنازة خلفها افضل ام امامها ، فقال : المشى خلفها افضل ، فقيل : ان ابا بكر وعمر كان يمشيان امام الجنازة ، فقال علي رضى الله عنه : انها يعلمان ان المشى خلفها افضل من المشى امامها 'ولكنهما يسيّران' ميسّران<sup>٢</sup> احبا ان<sup>٢</sup> يسيّرّا على الناس<sup>٢</sup> .

(١ - ١) و كان في الاصل 'سييران مسيران' وهو خطأ ، فهو إما ييران او يسييران ؛ وفي الطحاوي : ولكنهما سهلان يسهلان على الناس ؛ وفي رواية اخرى له : انها يكرهان ان يجرجا على الناس ؛ انتهى - راجع سنن البيهقي والجوهري النقي والطحاوي .  
(٢) و كان في الاصل 'سييران' .

(٣) بعد لفظ 'ان' ، ياض في الاصل مقدار سطر ونصف سطر .  
(٤) يأتي آخر الباب موصولا ، و رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا الثوري عن عروة بن الحارث عن زائدة بن اوس عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه قال كنت في جنازة و أبو بكر وعمر يمشيان امامها و علي يمشي خلفها فقلت : لعل : اراك تمشي خلف الجنازة و هذان يمشيان امامها ، فقال علي : لقد علما ان فضل المشى خلفها على المشى امامها كفضل صلاة الجماعة على الفذ ولكنهما احبا ان يسيّرّا على الناس ؛ و رواه ابن ابي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابري قال : كنت في جنازة - الحديث ؛ انتهى . و رواه الطحاوي في ج ١ ص ٢٧٩ و البيهقي في ج ٤ ص ٢٥ من سننه عن زائدة بن خراش عن ابن ابري وزائدة بن خراش هو زائدة بن اوس بن خراش ثقة و رجال الطحاوي و البيهقي كلهم ثقات و عروة بن الحارث ابو فروة ثقة و سعيد بن عبد الرحمن ثقة و أبوه صحابي قال الحافظ في ج ٣ ص ١٤٧ من الفتح استاده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع - اهـ .  
و قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رجاله ثقات .

كتاب الحجة ( باب المشي مع الجنازة ) للإمام محمد الشيباني

و قد بلغنا [ عن ابن مسعود - ' ] انه كان يقول : الجنازة متبوعة وليست بتابعة .

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال : حدثني صفوان بن عمرو<sup>٢</sup> عن المشيخة<sup>١</sup> ان عثمان بن عفان قال ان جناز المسلمين نور فقدموا نوركم بين ايديكم وامشوا خلفها وان جناز المشركين لا نور لها يمشون امامها ويجعلونها خلفهم مخالفوهم .  
اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى الجابر<sup>٣</sup> عن<sup>٤</sup> ابي ماجدة عن عبد الله ابن مسعود قال : سألنا نينا صلى الله عليه وآله وسلم عن السير بالجنازة فقال : ما دون الخبب ان يك خيرا يتعجل اليه وان يك شرا فبعدا لأهل النار الجنازة متبوعة وليست بتابعة وليس منها من تقدمها .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٢) وكان في الأصل « ليس » وهو تصحيف ، والصواب « ليست » .

(٣) وكان في الأصل « صفوان بن عمر » بدون الواو ولا بد منها ، وهو صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي من رجال الستة الا البخاري كما في ج ٤ ص ٢٨ من التهذيب .

(٤) « المشيخة » له معروفون عبد الله بن بسر المازني الصحابي وجبير بن نفير و شريح بن عبيد و راشد بن سعد و سليم بن عامر و يزيد بن خمير أبو ادريس السكوني و عبد الله بن بشر الحمصي و عبد الله بن بسر الجبراني و جماعة غيرهم كما في التهذيب .

(٥) وكان في الأصل « يحيى بن الجابر » وهو من سهو الناسخ ، و الجابر لقب « يحيى » وهو يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر و يقال المجبر التيمي أبو الحارث الكوفي كان يجبر الأعضاء كما في ج ١١ ص ٢٣٨ من التهذيب .

(٦) وبهذا الطريق اخرجه أبو داود و الترمذي و الطحاوي و أحمد و ابن أبي شيبة و اسحاق ابن راهويه و أبو يعلى في مسانيدهم - نصب الراية .



كتاب الحجّة ( باب كيف يدخل الميت في القبر ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد<sup>١</sup> بن أبي زياد مولى بني هاشم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن أبيزى قال: بينا أنا أمشي مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه خلف الجنّازة وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يمشيان أمام الجنّازة قال فقلت: ما بال أبي بكر وعمر رضي الله عنهما يمشيان أمامها وأنت تمشي خلفها قال: أما انهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ لكنهما يسيران مُيسران يحبّان أن يسيرا على الناس .

[ باب كيف يدخل الميت في القبر - ١ ]

[ قال<sup>٢</sup> أبو حنيفة رضي الله عنه: يدخل الميت من قبل القبلة ولا يسلا من قبل الرجلين. وقال<sup>٣</sup> أهل الحجاز: سل الميت سلا من قبل رأسه. وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال أبو حنيفة آثار كثيرة - ]<sup>٤</sup>

(١) وكان في الأصل «زيد بن زياد» وهو خطأ، والصواب «يزيد بن أبي زياد» وهو القرشي الهاشمي أبو عبد الله مولاهم الكوفي من رجال الستة إلا البخاري كما في ج ١١ ص ٣٢٩ من التهذيب .

(٢) هذا الباب ساقط من الأصل لكن آثاره في باب غسل الميت مروية فلذا بوبت عليها ولعل الباب مع قول أبي حنيفة وقول أهل المدينة وقول الإمام محمد سقط بسهو الناسخ والقرينة القوية على السقوط من النسخة ما قاله الشافعي في ج ١ ص ٢٤١ من كتاب الأم فراجع قوله وقال بعض الناس إلى آخره - فتنبه .

(٣) هذا مأخوذ من كتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله .

(٤) هذا مأخوذ من كتاب الأم للإمام الشافعي ج ١ ص ٢٤٣ .

(٥) زيادة من الخارج للتكميل فإين المربعين زدته ليناسب الآثار المروية في الباب .

اخبرنا

كتاب الحجّة ( باب كيف يدخل الميت في القبر ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا محمد بن أبان عن حماد قال قلت لأبراهيم النخعي: من أين يدخل الميت؟ قال: من قبل القبلة ولا يسلم من قبل رجله .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران بن أبي عطاء<sup>١</sup> قال: شهدت محمد ابن الحنفية<sup>٢</sup> و<sup>٣</sup>صلى على ابن عباس رضى الله عنهما فكبر عليه اربعا وأدخله من قبل القبلة وضرب عليه فسطاطا ثلاثة ايام .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا الحسن بن عبيد الله<sup>٤</sup> عن ابراهيم النخعي انه قال: خذ الجنازة من قبل القبلة .

أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن عمير<sup>٥</sup> بن سعيد النخعي قال قال علي بن أبي طالب رضى الله عنه: يدخل<sup>٦</sup> الجنازة من قبل القبلة<sup>٧</sup> .

(١) هو ابو حمزة القصاب الواسطي كما في ج ٨ ص ١٣٥ من التهذيب .

(٢) والواو ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٣) هو ابن عروة النخعي ابو عروة الكوفي كما في ج ٢ ص ٢٩٢ من التهذيب .

(٤) وكان في الاصل « عمر بن سعيد » وهو تصحيف ، والصواب « عمير » مصفرا .

(٥) وكان في الاصل « يخرج » وهو تحريف ، والصواب « يدخل » والجنازة بفتح الجيم : الميت - كما في المغرب .

(٦) روى الترمذي في باب ما جاء في الدفن بالليل ج ١ ص ١٢٥ من حديث المنهال بن خليفة عن الحجاج بن ارطاة عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبرا ليلا فاسرج له سراج فأخذه من قبل القبلة وقال رحمه الله ان كنت لا واما تلاءا للقرآن وكبر عليه اربعا ، قال الترمذي: هذا حديث حسن ؛ وأخرجه البيهقي ايضا في ج ٤ ص ٥٥ من سننه وفي ج ٢ ص ٣٠٠ من نصب الراية ؛ اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن عمير بن سعيد ان عليا كبر على يزيد بن المكنف اربعا وأدخل من قبل =

كتاب الحجّة ( باب كيف يدخل الميت في القبر ) للامام محمد الشيباني

اخبرنا<sup>١</sup> ابو مالك النخعي<sup>٢</sup> قال حدثنا عثمان بن عمير ابو اليقظان<sup>٣</sup> عن

= القبلة و أخرج ايضا عن ابن الحنفية انه ولي ابن عباس فكبر عليه اربعا و ادخله من قبل القبلة - انتهى . وفي المحلى لابن حزم صح عن علي انه ادخل يزيد بن المكفف من قبل القبلة و عن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة - ٨٠ . وفي الجوهر النقي و أخرج عبد الرزاق في مصنفه : ادخال علي رضي الله عنه ابن المكفف من جهة القبلة ، ثم قال : و به نأخذ - انتهى . وفي البدائع : انه صلى الله عليه و سلم انما ادخل القبر سلا لأجل الضرورة لأنه صلى الله عليه و سلم مات في حجرة عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط فكان قبره لزيق الحائط واللحد تحت الحائط فتعذر ادخاله من قبل القبلة فسل الى قبره سلا لهذه الضرورة و لأن جانب القبلة معظم فكان ادخاله من هذا الجانب اولى و قول الشافعي هذا امر مشهور قلنا روى عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال حدثني من رأى اهل المدينة في الزمن الاول انهم كانوا يدخلون الميت من قبل القبلة ثم احدثوا السل لضعف اراضيهم بالبيع فانها كانت سبخة - انتهى ؛ فزمن ابراهيم النخعي زمن الصحابة و التابعين مقدم على زمن الشافعي بكثير من السنين - تدبر .

(١) ليس لهذا الحديث ايضا باب في الكتاب وهو ايضا مذكور في باب الفسل ولا يناسبه فأخرجته منه و الحقته بهذا الباب .

(٢) هو اثنان احدهما الواسطي من رجال ابن ماجه اسمه عبد الملك كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب و الثاني عبيد الله بن الأحنس الخزاز ابو مالك النخعي من رجال الستة كما في ج ٧ ص ٢ من التهذيب و المذكور في الكتاب هو الاول .

(٣) و كان في الأصل « عثمان ابو القظان » و هو خطأ ، و الحديث بهذا الاسناد رواه الديهقي في ج ٣ ص ٤٠٨ من السنن : رواه عبد الرزاق عن الثوري عن مسلم بن عبد الرحمن عن عثمان بن عمير ابي اليقظان عن زاذان به و رواه وكيع و الفريابي و جماعة عن سفيان عن عثمان بن عمير لم يذكروا فيه مسلم بن عبد الرحمن - انتهى .

زاذان أبو عمر<sup>١</sup> عن جرير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:  
اللحد لنا والشق لغيرنا .

### باب ' اقتناء الخصيان

وقال<sup>٢</sup> محمد: لا بأس باقتناء الخصيان ولا بأس<sup>٣</sup> بدخولهم على النساء

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « أبو عمرو ، بالواو ، والصواب بدون الواو  
هو أبو عمر زاذان الكندي كما في ج ٣ ص ٣٠٢ من التهذيب و ج ٣ ص ٤٠٨ من  
من سنن البيهقي ، والحديث روى عن ابن عباس أيضا مرفوعا رواه البيهقي عن علي بن  
عبد الأعلى عن أبيه عن سعيد بن جبير عنه به مثله ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة أيضا  
بهذا الاسناد كما في ج ٢ ص ٢٩٦ من نصب الراية ، قال الترمذي : غريب بهذا الوجه ،  
وحديث جرير بالاسناد المذكور أخرجه ابن ماجه أيضا في سننه ورواه احمد وأبو داود  
الطيالسي وابن أبي شيبة في مسانيدهم ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه رواه  
الطبراني في معجمه وأبو نعيم في الحلية في ترجمة زاذان قال أبو نعيم رواه عن أبي اليقظان  
سفيان الثوري وعمر بن قيس الملقأ وحجاج بن ارطاة وأبو حمزة الثمالي وقيس بن  
الربيع - انتهى ؛ وله طريق آخر عند احمد في مسنده عن أبي جناب عن زاذان والتفصيل  
في نصب الراية وروى أيضا من حديث جابر رضي الله عنه .

(٢) عنوان الباب ليس بموجود في الكتاب وإن جعلت لما يأتي بابا والمسألة مذكورة  
في آخر ابواب الجنائز ولا أدري وجه ادخال الناسخ اياها في ابواب الجنائز وإنما هي  
من باب الحظر والاباحة وكتاب الكراهية وكتاب الاستحسان كما لا يخفى على أهل  
العرفان واتبعت الأصول في ابقائها في آخر الجنائز - تنبه .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « قال أبو حنيفة » . ف

(٤) البأس الشدة لا بأس لا شدة ولا ضيق فيه لا سيما اذا كانت الحاجة داعية اليه =

ما لم يبلغوا الخنث فاذا بلغوا الخنث لا ينبغي ان يدخلوا على الحرائر و هن مكشوفات<sup>١</sup> الرؤس و البلوغ عندنا اذا بلغ الخصى خمسة عشر سنة<sup>٢</sup> فأتمها لأنه لا يحتمل فيبلغ قبلها فاذا تمت له خمسة عشر سنة لم يدخل على النساء و هن مكشوفات<sup>١</sup> الرؤس و فصل<sup>٢</sup> و اقتناء الواحد والكثير سواء في هذا .  
وقال<sup>٤</sup> مالك بن انس اكره اقتناء الخصيان "لأننا لو لا نقتنيهم" لم يخصوا

= وفي الدر المختار و كره استخدام الخصى ظاهره الاطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو سنه خمسة عشر - اهـ . وفي رد المختار ج ٥ ص ٢٦٠ لأن فيه تحريض الناس على الخشاء ، وفي غاية البيان عن الطحاوى ويكره كسب الخصيان وملكهم واستخدامهم - اهـ . قال الجوى : لم يظهر لى وجه كراهة كسبه اقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يجعل عليه ضريبة او مطلقا لأن كسبه عادة في استخدامه و دخوله على الحرم - تأمل ، ثم رأيت الثانى في التجنيس و المزيّد و نصه لأن كسبه يحصل بالمخالطة مع النسوان - اهـ فله الحمد - اهـ . و عبارة كتاب الحجة على تحريم الكراهة و على عدم الخنث تدل على خلاف الأولى كما هو بمقتضى كلمة لا بأس - تدبر ، قال الشامى : قيده بالسّن لما قيل ان الخصى لا يحتمل - اهـ ؛ وهو ايضا نص الامام محمد كما في الكتاب .

(١) وكان في الأصل « مكشوفات » وهو تصحيف ، والصواب « مكشوفات » او « كاشفات » - والله اعلم .

(٢) لعل السن المذكور متفق عليه في الخصى بين أئمتنا الثلاثة والافق غير الخصى مختلف فيه بينهم وعن الامام فيه روايتان - تدبر .

(٣) هكذا في الأصول ، لعل معناه بعد من قرب النساء بعد مضي خمسة عشر سنة فانه بالغ .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « وفي هذا قال » والصواب ما في الأصل .

(٥-٥) وكان في الأصل « لأنه لو لا انا نقتنيهم » وهو كما ترى خطأ ، والصواب « لأننا لو لا نقتنيهم » وما في الأصل من تحريفات الناسخ .

• كتاب الحجّة ( باب اقتناء الخصيان ) للإمام محمد الشيباني

ثم رجع عن هذا بعد ذلك ، وقال<sup>١</sup> : لا بأس باقتناء الخصى الواحد فأما أكثر من ذلك فهو مكروه .

[ وقال محمد بن الحسن -<sup>٢</sup> ] فإن كان إنما كره أكثر من واحد لأنهم إنما يخصون<sup>٣</sup> لأننا نقتنيهم<sup>٤</sup> فلو أن كل رجل من المسلمين اتخذ خصيا واحدا

(١) وكان في الأصل « قال » ، والصواب « وقال » فزدت الواو من الخارج اقتضاء .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه على ترتيب الكتاب ، ولذا زدته بـل ما كان في ابتداء المسألة من قوله « وقال محمد » وضمت هاءنا ليكون الكلام على نسق واحد - تدبر .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تقتنيهم » وهو تصحيف ، والصواب ما في الأصل وهو من الاقتناء .

(٤) فالحاصل أن الاقتناء والاستخدام جائز بلا كراهة والدخول بعد البلوغ على النساء مكروه تحرّما كما سبق لكن قال الطحاوى في باب انزاع الخبز على الخيل ج ٢ ص ١٥٩ من شرح معاني الآثار : الا ترى انه لما نهى عن اخصاء بنى آدم كره بذلك اتخاذ الخصيان لأن في اتخاذهم ما يحمل من تحضيضهم على اخصائهم لأن الناس اذا تحاموا اتخذهم لم يرغب اهل الفسق في اخصائهم ، وقد حدثنا ابن ابى داود قال حدثنا القواريرى قال ثنا عفيف بن سالم قال ثنا العلاء بن عيسى الذهبي قال اتى عمر بن عبد العزيز بنحى فكره ان يتباعه وقال ما كنت لا عين على الاخصاء فكل شئ في ترك كسبه ترك لبعض اهل المعاصي لمعصيتهم فلا ينبغي كسبه - انتهى . ومثله في باب اخصاء البهائم ج ٢ ص ٢٨٢ من الطحاوى وعلى الدخول اقتصر القهستاني ونقله عن الكرماني وهو ظاهر كتاب الحجج وقال الطحاوى والحديث والعلة يفيدان الاطلاق فكان هو المتمد - اهـ . وهو ظاهر المتن كما في رد المحتار ونحوه في البدائع والطورى تكلمة البحر وغيرهما من الشروح =

وكان ذلك واسعا لم يخرج مالك بن انس بما قال لأن المسلمين أكثر مما يخصى من المشركين فإن جاز لكل مسلم أن يتخذ خصيا واحدا كانت الحال على ما كره مالك بن انس من ذلك<sup>١</sup>.

= والفناوى فلعل في المسألة روايتين عن أئمتنا هذا - والله تعالى اعلم .  
(١) روى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكره الاختصاص ويقول فيه تمام الخلق - انتهى . وقد أخرجه الدارقطني من طريق عمر بن أبي اسمعيل عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تتخصوا ما ينمى خلق الله . وقد روى الطبراني وابن أبي عدي عن ابن مسعود رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخصى أحد من بني آدم - كذا في شرح الزرقاني للوطأ .

\* \* \* \* \*

## كتاب الصيام

### باب الرجل يصوم يوم الفطر وهو يظن

انه من شهر رمضان

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من شهر رمضان فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى<sup>١</sup> قبل ان يصوموا يوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون<sup>٢</sup> فانهم يفطرون ذلك اليوم<sup>٣</sup> اية ساعة جاءهم الخبر فان كان الخبر جاءهم قبل زوال الشمس افطروا وخرج بهم امامهم فيصلى بهم<sup>٤</sup> العيد وان جاءهم الخبر بعد زوال الشمس افطروا وخرجوا من الغد .

وقال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى الفطر غير انهم قالوا : [ لا - ° ] يصلون صلاة العيد ان جاءهم ذلك بعد الزوال .

وقال محمد بن الحسن : قد جاء فى هذا يعينه اثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روته الثقات ان شهودا اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعشية فأخبروه انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفطروا وان يخرجوا من الغد<sup>٥</sup> لعيدهم .

(١) وكان فى الأصل « يرى » وهو تصحيف ، والصواب « رؤى » .

(٢) وكان فى الأصل « احد وثلاثون يوما » .

(٣) كذا فى الأصل ولعل حرف « من » سقط قبل « ذلك اليوم » - والله اعلم . ف

(٤) لفظ « بهم » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وهو موجود فى الموطأ .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « من العيد » وهو تصحيف .



كتاب الحجّة ( باب صوم رمضان في السفر ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا بذلك شعبة بن الحجاج عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير ابن انس بن مالك عن عمومة له من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رهطا شهدوا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم [ من آخر النهار - ] انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس ان يفتروا وقال : اغدوا غدا الى المصلي .

باب صوم رمضان في السفر

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في صوم شهر رمضان كل ذلك والحمد لله واسع ان شئت فقصم وان شئت فافطر وأحب الى في ذلك الصيام في السفر لمن قوى عليه .

وقال بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس : ذلك واسع وأحب الى في ذلك الصيام في السفر ان<sup>٢</sup> قوى عليه ، وكذلك رمضان<sup>٤</sup> .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وهو عند الطحاوى « من آخر النهار » ، وعند اليهقي « من آخر النهار او بعد الزوال » ، وعند النسائي ص ١٦١ « بعد ما ارتفع النهار » ؛ والحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والطحاوى واليهقي وابن ابى شيبة في مصنفه وابن حبان في صحيحه وابو عوانة في مسنده والبسط في نصب الراية والطحاوى والجوهري النقي والتلخيص والبراية وغيرها .

(٢) وفي سنن ابن ماجه : وان يخرجوا الى عيدهم من الغد ؛ وهو عند الدارقطني ايضا وقال اسناده حسن وعند ابن داود والنسائي : « وإذا أصبحوا يغدوا الى المصلي » والحديث صححه اليهقي والنووي وابن المنذر وابن السكن وابن حزم كما في التلخيص . (٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « في السفر واسع ان قوى عليه - اهـ » وفي المدونة « لمن قوى عليه » .

(٤) كذا في الأصول ، هذه العبارة زائدة لا حاجة اليها فان المسألة في رمضان .

وقال

وقال غيره : لا يصوم في السفر فان صام فعليه البدل لأن الله تعالى يقول : « فعدة من ايام اخر » ؛ على وجه الرجعة<sup>١</sup>

اما ان يقول : يقضى من صام فليس على هذا جاءت السنة .

بلغنا<sup>٢</sup> ان حمزة بن عمرو الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الصوم في السفر فقال : ان شئت فصم وان شئت فافطر .

(١) هكذا في الأصول ، وأنت تعلم ان العبارة لا تنتظم وفيها خلل ظاهر ولا يصلح ما افسده الدهر لهذا تركت الياض ههنا لأن العبارة سقطت من النسخة ولا بد منها ، ولا بد من قوله « وقال محمد بن الحسن » بعد قوله « على وجه الرجعة » وفي الكتاب بعد قوله : الرجعة اما ان يقول - الى آخره ، وهو قول محمد جزما وليس بمقولة غير مالك - تدبر لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

(٢) هكذا ذكره بلاغا في ص ١٨٧ في باب الصوم في السفر من الموطأ ايضا ثم قال : فهذا تأخذ وهو قول ابي حنيفة والعامّة من قبلنا - اهـ ، والحديث اسنده البخارى ج ١ ص ٢٦٠ من باب الصوم في السفر من صحيحه من حديث عائشة ان حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم اصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال : ان شئت فصم وان شئت فافطر - انتهى . وأخرجه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن ابيه ان حمزة الأسلمي - الخ . وراجع ج ٢ ص ٩٧ من شرح الزرقاني وفتح الباري وعمدة القارى فانه مهم ، والحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والطحاوى والبيهقي ، وعند ابي داود والحاكم ان حمزة قال : يا رسول الله ! انى صاحب ظهر اعالجه أسافر عليه واكرهه وانه ربما صادفني هذا الشهر يعنى رمضان وأنا اجد القوة واجد انى ان اصوم اهون على من ان أخره فيكون دينا على فقال اى ذلك شئت يا حمزة - انتهى . وفي هذا رد صريح على ابن حزم في ج ٦ ص ٣٥٣ من التحلى حيث حمله على صوم التطوع ، وقد رد عليه الحافظ في ج ١ ص ١٩٥ من التلخيص حيث قال ادعى ابن حزم انه انما سأله عن صوم التطوع بدليل قوله في =

أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا عاصم بن سليمان قال : سألت أنس

= رواية عندهما أني أسرد الصوم لكن يقتض عليه بأن عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن أبيه عن جده ما يقتضي أنه سأله عن الفرض وصحها الحاكم - انتهى ؛ وليس فيها الاقتضاء بل الرواية صريحة في ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله تعالى ، والرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب ولا حاجة إلى السؤال عن صيام التطوع فإنه موكول إلى خيار المسلم كما هي وطيرة التوافل - تأمل ولبسط موضع آخر .

(١) هو الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي من رجال السنة مات سنة ثلاث أو خمس أو ست وثمانين مائة وقيل سنة سبع وثمانين كما في ج ٥ ص ٩٩ من التهذيب وقد مر غير مرة في هذا الكتاب لكن لم يذكر الحافظ في شيوخه عاصم الأحول ولا يبعد في أن يكون شيخ محمد في الكتاب عباد بن عباد بن حبيب الأزدي العتيبي أبو معاوية البصري وهو أيضا من رجال السنة وهو الذي روى عن عاصم الأحول كما في ج ٥ ص ٩٥ من التهذيب ، مات سنة ثمانين أو إحدى وثمانين ومائة فهما من طبقة واحدة كلاهما من شيوخ محمد فلعل لفظ عباد تصحف بالعوام ولا عجب فيه فإن الكتاب مملو بالتصحيفات والسقطات والتروك والأغلاط ؛ فتأمل فيه - وراجع كتب الآثار حتى ينجلي لك ما خفي على هذا .

(٢) الآثار هذا رواه الطحاوي في ج ١ ص ٣٣٢ من شرح الآثار من طريق سفيان عن عاصم الأحول قال : سألت أنس بن مالك عن صوم شهر رمضان في السفر قال : الصوم أفضل ؛ ومن طريق الحسن بن صالح عنه به قال : أنت افطرت فرخصة وإن صمت فالصوم أفضل ، ومن طريق شعبة قال : سمعت عاصما يحدث عن أنس قال : إن شئت فسم وان شئت فافطر والصوم أفضل - انتهى - وسفيان وشعبة والحسن بن صالح ثلاثة من شيوخ الإمام محمد كما لا يخفى - فتنبه .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر ) للإمام محمد الشيباني

ابن مالك عن الصوم في السفر قال : ان افطرت فرخصة الله وان صمت فالصوم افضل . وقال محمد<sup>١</sup> بن سيرين : قال عثمان بن ابي العاص : ان صمت فالصوم افضل .

### باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر

قال<sup>٢</sup> ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وامرأته مفطرة حين طهرت من حيضها نهارا انه<sup>٣</sup> لا يستحب [ له -<sup>٤</sup> ] ان يجامعها وهو في المصر لانها مسلمان مقيم في منزلها في شهر رمضان والناس صيام فكان يقول : يستحب لهما ان يكفيا عما يكف عنه الصائم وان فعلا فلا شيء عليهما . وقال اهل المدينة : لا بأس على زوجها ان يصيها .

وقال محمد بن الحسن<sup>٥</sup> : قول ابي حنيفة احسن واشبه بالآثر

(١) لعل الاسناد من محمد الى ابن سيرين سقط من النسخة ، والآثر اخرج به البيهقي ج ٤ ص ٢٤٥ من سننه من طريق روح ثنا شعبة عن عاصم عن محمد بن سيرين عن عثمان بن ابي العاص قال : الصوم في السفر احب الى وروى عن ابن مسعود معناه - انتهى . وفي الباب مرفوعات وموقوفات - راجع الطحاوي وسنن البيهقي وكتب الستة والمستدرک والدارقطني وكنز العمال ونصب الراية والدراية والتلخيص والموطئين وفتح الباري وعمدة القاري وغيرها من الكتب .

(٢) وكان في الأصول « وقال » .

(٣) وكان في الأصول « انها » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان في الأصول « في قول ابي حنيفة » بزيادة « في » ، ولعل معناه ايضا صحيح

او يكون في الاصل « اقول » مكان « في » - تدبر .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر ) للإمام محمد الشيباني

ولقد<sup>١</sup> بلغنا في نحو منه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه بعث إلى أهل العوالي في يوم عاشوراء من لم يطعم فليصم ومن كان قد طعم فليدع الطعام والشراب بقية يومه، وهذا فيما يروى قبل أن ينزل صيام شهر رمضان فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر ذلك يوم عاشوراء أن من طعم يدع الطعام والشراب بقية يومه فينبغي أن من قدم من سفره في شهر رمضان أن يدع الطعام والشراب والجماع بقية يومه فإن الصوم في شهر رمضان أوجب الصومين وأحرى أن يؤمر بهذا فيه فأى شيء يكون أقبح من رجل أصبح مقبياً في أهله في شهر رمضان يأكل ويشرب ويجمع نهاراً .

أخبرنا محمد بن إبان عن حماد عن إبراهيم أنه كان يكره إذا قدم [ من سفره -<sup>٢</sup> ] مفطراً في رمضان أن يأكل بقية يومه وإذا تطهرت الحائض في رمضان أن تأكل بقية يومها .

(١) أخرجه البخاري ومسلم عن سلبة بن الأكوع أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً من أسلم أن اذن في الناس أن من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٦ ؛ وأخرجنا أيضاً عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم صديحة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائماً فليتم صومه ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه ، قالت : فكنا نصومه بعد ذلك - الحديث ؛ ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢٨٨ من سننه ، وأخرجه الطحاوي من حديث هند بن أسماء الأسلمي ومن حديث عبد الرحمن بن سلفة الخزاعي عن عمه ومن حديث الربيع به نحوه في ج ١ ص ٣٣٦ من شرح معاني الآثار . وراجع السنن الأربعة والموطئين وغيرها من الكتب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

## باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه

و<sup>١</sup> قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض فيها و<sup>٢</sup> انه لم يصم الى الثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى وهو دين عليه .

وقال اهل المدينة : يصوم ايام منى وان نسيها ايضا فان كان بمكة فليصم الايام الثلاثة بها وليصم<sup>٣</sup> سبعا اذا رجع قالوا : وان كان قد رجع الى اهله فليصم ثلاثة ايام في بلده وسبعة بعد ذلك<sup>٤</sup> .  
وقال محمد بن الحسن : وكيف يصوم ثلاثة ايام بعد النحر وقد قال الله تعالى " فصيام ثلاثة ايام في الحج " .

(١) كذا في الأصول ، والأولى « قال » بدون الواو .

(٢) وكان في الأصول « انه » بدون الواو ، والصواب اثباته .

(٣) وكان في الأصل « وان يصم » وهو من سهو النسخ ، والصواب « وليصم » .

(٤) راجع ج ٢ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني للوطأ من صيام المتمتع وج ١ ص ٣٠٩ من المدونة الكبرى .

(٥) اوله « فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة » الآية اى في الحج يعنى صيام ثلاثة ايام في وقته آخرها يوم عرفة ندبا رجاء القدرة على الأصل وهو الهدى ولكن ان كان يضعفه ذلك عن الخروج الى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ان اضعفه عن القيام بحققها كما في شرح اللباب وغيره وراجع ج ٢ ص ١٩٨ من رد المحتار ، والكراهة تنزيهية كما في فتح القدير .

## كتاب الحجة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للامام محمد الشيباني

وفات الصوم وانما قال الله تعالى « الحج اشهر معلومات » فقصرها المفسرون<sup>١</sup>

(١) اى ذو اشهر معلومات او الحج في اشهر معلومات والظرفية لا تقتضى الاستيعاب، والحديث بين المراد بذلك وعلى الأول تجوز في اطلاق لفظ الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد كما في الكشف او تجوز في جعل بعض الشهر شهرا فالاشهر على الحقيقة كما في رد المحتار .

(٢) ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن الزبير رضى الله عنهم قال البخارى في ج ١ ص ٢١١ في باب : قول الله تعالى « الحج اشهر معلومات » من صحيحه وقال ابن عمر : اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة - هـ ؛ وصله الطبري والدارقطني من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج اشهر معلومات شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ وروى البيهقي من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان - قاله الحافظ ابن حجر في ج ٣ ص ٣٣٣ من فتح الباري ؛ وأخرجه الحاكم في تفسير سورة البقرة من مستدركه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد « ويوم النحر منها » - هـ ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه - هـ ؛ وعن الحاكم رواه البيهقي في المعرفة بسنده ومتنه كما في ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية ورواه البيهقي في سننه ج ٤ ص ٣٤٢ من باب بيان اشهر الحج من طريق عبد الله بن نمير به كما قال الحافظ في الفتح وحديث ابن عباس أخرجه البيهقي من طريق سفيان عن خصيف عن مقسم عن ابن عباس : الحج اشهر معلومات قال : شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ قال البيهقي : وقد ثبت ذلك عن عكرمة عن ابن عباس - هـ ؛ وأخرجه الدارقطني في سننه عن شريك عن ابى اسحاق عن الضحاك عن ابن عباس مثله قال الزيلعي في نصب الراية وعلقه البخارى ايضا فقال : وعن ابن عباس اشهر الحج التي ذكر الله تعالى شوال وذو القعدة - الى آخره ؛ وأخرجه ابن ابى شيبة في مصنفه - انتهى ؛ ذكره البخارى في ص ٢١٤ من صحيحه في باب = بأنها (٩٦) ٣٨٤

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

[ بأنها - ١ ] شوال و ذو القعدة و عشر من ذي الحجة فهذه ٢ اشهر الحج وهي

= قول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن اهله حاضري المسجد الحرام و أشهر الحج التي ذكر الله تعالى في كتابه شوال و ذو القعدة و ذو الحجة فمن تمتع في هذه الأشهر فعليه دم او صوم - اه، وفي كونه تعليقا احتمال - راجع ج ٣ ص ٣٤٥ من فتح الباري؛ وفي البخاري و قال: ابو كامل فضيل بن حسين البصري حدثنا ابو معشر البراء قال حدثنا عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن متعة الحج الحديث بطوله و في آخره القول المذكور - تأمل؛ و حديث ابن مسعود أخرجه الدارقطني ايضا عن شريك عن ابي اسحاق عن ابي الأحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه، و رواه ابن ابي شيبة ايضا كذا في نصب الراية ج ٣ ص ١٢٢ و أخرجه البيهقي ايضا في ج ٤ ص ٣٤٢ من سننه من طريق سعيد بن منصور عن شريك به عنه في قوله « الحج اشهر معلومات » قال شوال و ذو القعدة و عشر من ذي الحجة - انتهى . و حديث ابن الزبير أخرجه البيهقي ايضا عن محمد بن عبيد الله الثقفي عن عبد الله بن الزبير قال: اشهر الحج شوال و ذو القعدة و عشر من ذي الحجة - انتهى . و أخرجه الدارقطني ايضا في سننه كما في نصب الراية، قال البيهقي في سننه و روى في ذلك عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه و عن عروة بن الزبير عن عمر رضي الله عنه مرسلا - انتهى؛ و قد روى هذا مرفوعا رواه الطبراني في معجمه الأوسط كما في نصب الراية عن ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: الحج اشهر معلومات شوال و ذو القعدة و ذو الحجة - انتهى . و في اسناده حصين بن المخارق اتهم بالوضع قاله ابن كثير في تفسيره نقله عنه في نصب الراية فراجع هذا و الله تعالى اعلم و عليه اتم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) و كان في الأصل « فهذا » و هو من سهو قلم الناسخ، و الصواب « فهذه » .



كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للامام محمد الشيباني

ايام الحج فاذا فات الصوم في هذه الايام فلا بد من الدم<sup>١</sup> قالوا: وهذه الايام يجب في اشهر الحج كما زعمتم وليكنها اذا فاتت قضيت في غيرها وليست بأعظم حرمة من شهر رمضان فان شهر رمضان يفوت فيقضى في غيره .

قيل لهم: ان هذه ليست كشهر رمضان فان<sup>٢</sup> شهر رمضان لم يجب فيه الا الصوم فلما فات قيل له: اقض ما فات وان<sup>٣</sup> المتمتع انما وجب عليه ما استيسر من<sup>٤</sup> الهدى كما قال الله تعالى: "فن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد<sup>٥</sup> فصيام ثلاثة ايام في الحج<sup>٦</sup> وسبعة اذا رجعت<sup>٧</sup>"

(١) بأن لم يصمها حتى دخل يوم النحر تعين الدم لأن الصوم بدل عنه والنص خصه بوقت الحج - بحر ، فلم يقدر على الدم تحلل بالحلقي او التقصير عليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل اوانه - بحر عن الهداية ، وتامه فيه كذا في رد المختار ولو قدر عليه في ايام النحر قبل الحلقي بطل صومه - الدر المختار وتفصيله في ج ٢ ص ١٩٩ من رد المختار .

(٢) وكان في الاصل « وان » ، والصواب « فان » .

(٣) وكان في الاصل « فان » ، والصواب « وان » .

(٤) كذا في الاصل ، وحرف « من » ساقط من الهندية وهو بسهو قلم الناسخ .

(٥) من قوله « فمن تمتع » الى قوله « فمن لم يجد » ساقط من الاصول ولا بد منه كما ترى .

(٦) اى في وقته ولو متفرقة اخرها يوم عرفة بأن يصوم السابع والثامن والتاسع وهو مندوب كما عرفت والتابع افضل وليس بلام ومثله في السبعة .

(٧) اى فرغتم من افعال الحج لانه سبب الرجوع فذكر المسبب واريد به السبب مجازا وانما حملناه على المجاز لفرع مجمع عليه وهو انه لو لم يكن له وطن اصلا وجب عليه صومها بهذا النص وتامه في فتح القدير فيعلم من وطنه منى او ما اتخذها موطن فيصوم اين شاء بعد مضي ايام التشريق كما يأتى بعده فان الصوم منهى عنه في ايام التشريق عندنا =

كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني  
 فجعل ' الصوم مكان الهدى فلما ضيع ' موضع الصوم وفاته رجع الى الكفارة  
 الاولى لأن الكفارة الثانية انما جعلت مكان الاولى فلما لم يقضها في وقتها  
 صارت الاولى هي الواجبة وصارت ديناً عليه حتى يقضيها لأن الأمرين جميعاً  
 قد صاراً ديناً فصار الاول اولى ان يقضى من الآخر لأن الآخر انما جعل  
 لو لم يجد الاول .

وقال اهل المدينة: اعجب من هذا زعموا انه يقضى ذلك في ايام التشريق  
 وهذه ايام نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومها بحديث معروف  
 = كما هو مشروح في المبسوطات .

- (١) وقد بسط المحدث المفسر الفقيه ابو بكر الجصاص في هذا الباب في احكام القرآن  
 فراجع من ج ١ ص ٢٩٣ باب صوم التمتع الى ج ١ ص ٣٠٠ منه .
- (٢) كذا في الأصول من التضييع والضياح لازم فالاولى ضاع موضع الصوم - تأمل .
- (٣) اى مكان الاول لقول الله عز وجل « فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام » - الآية .
- (٤) روى من حديث علي بن ابي طالب ومن حديث سعد بن ابي وقاص ومن حديث  
 عائشة ومن حديث عبد الله بن حذافة ومن حديث ابي هريرة ومن حديث نيشة الهذلي  
 ومن حديث بشر بن سحيم ومن حديث معمر بن عبد الله العدوي ومن حديث ام الفضل  
 ومن حديث ام خلدة ومن حديث مسعود بن الحكم عن امه وعن جدته ومن حديث  
 انس بن مالك رضى الله عنهم اخرج كلها بأسانيدنا الحافظ الطحاوى ص ٤٢٨ . من شرح  
 معاني الآثار وبعضها الدارقطني في سننه والطبراني وابن ابي شيبة في مصنفه واصلح  
 ابن راهويه في مسنده وابو يعلى وعبد بن حميد كما في نصب الراية وحديث نيشة الهذلي  
 اخرجه مسلم كما في نصب الراية والتلخيص ج ١ ص ١٩١ من حديث ابن عباس . رواه  
 ابن حبان والطبراني كما في نصب الراية والتلخيص وخرجه النسائي عن ام مسعود بن  
 الحكم في سننه وروى من حديث كعب بن مالك اخرجه مسلم ورواه اصحاب السنن =

كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث غير<sup>١</sup> واحد فيهم عبد الله بن حذافة السهمي رضي الله عنه<sup>٢</sup> ينادي في الناس ايام منى انها ايام اكل و شرب و ذكر الله<sup>٣</sup> يعني ايام منى .

== وابن حبان والحاكم من حديث عقبة بن عامر كما في التلخيص ، وأخرج بعضها البيهقي في مواضع من سننه وراجع الترمذي قوله وفي الباب عن فلان .

(١) منهم علي بن ابي طالب و عبد الله بن حذافة و بديل بن ورقاء و بشر بن سحيم و معمر ابن عبد الله العدوي و حذافة كما في الطحاوي و سنن البيهقي و سنن النسائي و الدارقطني و نصب الراية و التلخيص و كعب بن مالك و اوس بن الحدثان كما هو عند مسلم من حديث كعب بن مالك .

(٢) أخرجه الطحاوي عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عبد الله بن حذافة ان يطوف في ايام منى ألا لا تصوموا هذه الايام فانها ايام اكل و شرب و ذكر الله - اهـ ؛ و عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال امر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة ان يركب راحلته ايام منى فيصبح في الناس ألا لا يصومون احد فانها ايام اكل و شرب قال : فلقد رأيته على راحلته ينادي بذلك ؛ و عن سالم عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينادي في ايام التشريق انها ايام اكل و شرب - انتهى .

(٣) في حديث سعد بن ابي وقاص عند الطحاوي قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي ايام منى انها ايام اكل و شرب و بعال فلا صوم فيها يعني ايام التشريق - انتهى . و كذا لفظ « بعال » في حديث علي رضي الله عنه عند الطحاوي ايضا و كذا في حديث ابن عباس ذكر « بعال » عند الطبراني و كذا في حديث ابي هريرة و عبد الله بن حذافة عند الدارقطني و كذا في حديث ام خلدة عند ابن ابي شيبة و اسحاق بن راهويه ==

كتاب الحجّة ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك رضى الله عنه

= وأبي يعلى والطبراني وعبد بن حميد وكذا في حديث زيد بن خالد الجهني عند أبي يعلى بلفظ : الا ان هذه الايام ايام اكل وشرب ونكاح ؛ انتهى - كما في نصب الراية ، وهو عند النسائي من حديث ام مسعود انها ايام اكل وشرب ونساء وبعل وذكر الله و المنادى بذلك على بن ابي طالب رضى الله عنه وكذا رواه البيهقي في سننه فما قال المنذرى في حواشيه من انه ليس في شيء منها « بعل » ، وهي لفظ غريب - اه ؛ ليس في محله كما لا يخفى ، وقد وقع في الروايات : الأكل والشرب وذكر الله والصلاة والنساء والنكاح والبعل .

(١) أخرجه الطحاوى ايضا حدثنا على قال ثنا روح قال ثنا الربيع بن صبيح و مرزوق ابو عبد الله الشامي قالانا ثنا يزيد الرقاشي ان انس بن مالك قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر ؛ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد ابن عامر عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله - انتهى ؛ وقال الامام محمد في الموطأ في باب الايام التي يكره فيها الصوم ص ١٨٥ ؛ اخبرنا مالك حدثنا ابو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار ( عن عبد الله بن حذافة ) ( نسائي من طريق سفيان الثوري عن ابي النضر وعبد الله ابن ابي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة - انتهى ) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام منى ؛ اخبرنا مالك اخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد عن ابي مرة مولى عقيل بن ابي طالب ان عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على ابيه في ايام التشريق فقرب له طعاما فقال : كل ، فقال عبد الله : انى صائم ، قال : كل ، أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالفطر في هذه الايام ، قال محمد : وبهذا نأخذ لا ينبغي ان يصام ايام التشريق لمصلحة ولا لتغيرها لما جاء من النهي عن صومها عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول ابي حنيفة والامة من قبلنا وقال مالك بن =

كتاب الحج ( باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج ) للامام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة ايام يوم الفطر  
ويوم النحر و ايام التشريق فكيف يصام ما نهى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم 'عن صومه' لئن جاز للمتنع ان يصوم ايام التشريق ليجوزن له  
ان يصوم يوم النحر و ليجوزن للذي يقضى شهر رمضان ان يصوم ذلك  
في يوم النحر وفي يوم الفطر و ايام التشريق وقد جاء في المتنع بعينه زيادة  
اذا دخل يوم النحر قبل ان يصوم ثلاثة ايام فلا بد من دم .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن ليث بن ابي سليم<sup>٢</sup> عن مجاهد و عطاء بن  
ابي رباح و طاوس انهم قالوا في المتنع اذا لم يصم حتى يمضي العشر فلا بد  
من دم يهريقه .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن ابي زياد عن مجاهد قال : من  
لم يصم التروية و يوما قبله و يوم عرفة فقد فاته الصوم . .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب  
عن سعيد بن المسيب<sup>٢</sup> ان رجلا أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه و قد تمتع

= انس يصومها المتنع الذي لا يجد الهدى و فاته الايام الثلاثة قبل يوم النحر - انتهى؛  
و راجع ص ٢١٧ من باب المتنع ما يجب عليه من الهدى من موطأ محمد و قد روى  
الامام محمد في باب جامع الحديث ص ٣٨٧ من الموطأ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد  
ابن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الاعرج عن ابي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم عن يعتين - الحديث ، وفيه واما الصيامان فصيام يوم الاضحى و يوم الفطر - انتهى .  
(١ - ١) كذا في الأصل ، و لفظ « عن صومه » ساقط من الهنذية .

(٢) و كان في الأصول « ليث بن سليمان » و هو تصحيف و تحريف ، و الصواب « ليث  
ابن ابي سليم » .

(٣) قلل ابو طالب قلت لأحمد : سعيد عن عمر حجة قال هو عندها حجة قد رأى عمر =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا ) للإمام محمد الشيباني

فقائه الصوم في العشر فقال: اهد هديا، فقال: لا اجد، قال: سل في قومك قال: ليس ههنا من قومي من أسأله، قال يا معيقيب اعطه ثمن شاة.

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سعيد [ ابن أبي عروبة - <sup>١</sup> ] عن أبي معشر عن ابراهيم انه قال: اذا فات المتمتع الصوم اهراق دما ولو ان يبيع ثوبه او يسأل فيه.

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم في الرجل يفوته صوم ثلاثة ايام في الحج قال: عليه الهدى ولا بد منه ولو ان يبيع ثوبه.

باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا

قال ابو حنيفة رضى الله عنه: من اكل أو شرب في رمضان ناسيا أو في ما كان من صيام عليه أو تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجوز عنده. وقال اهل المدينة: من اكل أو شرب في رمضان [ ساهيا أو ناسيا - <sup>٢</sup> ]

= وسمع منه و اذا لم يقبل سعيد عن عمر بن قنبل، اه - ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب. (١) وكان في الاصل « سعيد بن أبي معشر، وهو تحريف، والصواب « سعيد بن أبي معشر، وهو سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر وهو زياد بن كليب - راجع ج ٤ ص ٦٣ من التهذيب و ج ٣ ص ٣٨٢ منه وفيها زياد بن كليب ابو معشر الكوفي روى عنه سعيد بن أبي عروبة وهو عن ابراهيم النخعي و ج ١ ص ١٧٨ وفيها لم يروه غير سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن ابراهيم - انتهى تراجم سعيد بن أبي عروبة و أبي معشر و ابراهيم النخعي هذا.

(٢) كذا في الاصل، وفي الهندية « ويشرب، بالواو.

(٣) لم نعلم من وصل هذا المرسل ولم يذكر ابن ابي شيبة عنوان الاكل سهوا. ف

(٤) وكان في الاصل: أو ما كان، وفي الهندية: وما كان، وحرف في ساقط من الاصول.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول، وإنما زدناه من موطأ الامام مالك.

كتاب الحجّة ( باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا ) للإمام محمد الشيباني

أو ما كان من صيام<sup>١</sup> واجب [ عليه -<sup>٢</sup> ] كان<sup>٣</sup> عليه القضاء<sup>٤</sup> .

وقال محمد بن الحسن : كيف قال أهل المدينة هذا القول ما سمعنا أن أحدا يزعم أنه من أكل [ أو شرب -<sup>٥</sup> ] ناسيا أن عليه القضاء ، ولقد جاءت الآثار في ذلك والناس يجمعون<sup>٦</sup> عليها أن من أكل ناسيا أو شرب ناسيا فأنما ذلك [ طعمة -<sup>٧</sup> ] أطعمها<sup>٨</sup> الله إياه وسقاه ، وإن أهل المدينة ليعلمون أن هذا لا ينبغي . أن يؤخذ بالرأى للآثار التي جاءت بما<sup>٩</sup> لا يقدر على رده [ أحد -<sup>١٠</sup> ] .

وقال أبو حنيفة : لو لا ما جاء في هذا من الآثار لأمرت بالقضاء<sup>١١</sup> .

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهدية « من رمضان » وليس بصواب .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الإمام مالك فزدناه .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « أن عليه » .
- (٤) كذا في الأصل ، وفي موطأ الإمام مالك « قضاء يوم » مكانه .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .
- (٦) كذا في الأصل ، ولعله « يجمعون » بالميم في صورة اسم الفاعل .
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٨) كذا في الأصول « أطعمه الله » نعم إذا كان لفظ « الطعام » أو « الرزق » ساقطا كان « أطعمه الله » صحيحا ، واللفظان وردا في الروايات ، وقد ورد في سنن البيهقي « فأنما أطعمه الله وسقاه » بغير لفظ « الرزق » و « الطعمة » .
- (٩) كذا في الأصول ولعله « فيها » وإن كان ما في الأصول أيضا صحيحا .
- (١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصول .
- (١١) في هذا رد بليغ على من تفوه أن الإمام أبا حنيفة يعمل بالرأى والقياس ويترك الآثار والأخبار .

كتاب الحجة ( باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا ) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة: فهل رأيتم شيئا يطل الصوم في شهر رمضان إذا تعمد ولا يطله إذا كان بغير تعمد؟ قيل لهم: نعم، اتم تروون عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: إذا ذرعه القيء فلا قضاء عليه وإذا استقاء متعمدا فعليه القضاء<sup>١</sup> فانما يتبع في هذا الآثار وكذلك<sup>٢</sup> الأول.

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أبي اسحاق السبيعي عن كرم<sup>٣</sup> عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يأكل وهو صائم ناسيا.

(١) وكان في الأصول بين قوله « رمضان » وقوله « إذا تعمد » العبارة الآتية « يجد في صوم من أحب » وهذا من سهو الناسخ لعلها كانت على الهامش فأدرجها هاهنا والعبارة بدونها صحيحة متصلة فأخرجتها من الأصل . ف

(٢) رواه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه القيء فليس عليه القضاء ؛ انتهى - موطأ مالك ومن طريقه أخرجه الامام محمد في ص ١٨٦ من الموطأ في باب الصائم يذرعه القيء أو يتقيأ وفيه فليس عليه شيء ثم قال محمد: وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة - انتهى . وقد روى البخاري في تأريخه الكبير وأصحاب السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذرعه القيء وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقاء فليقض ضعفه البخاري وقال أبو عمر: الأصح أنه موقوف على أبي هريرة ولكن صححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين، وقال الترمذي: العمل عند أهل العلم عليه - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١١٣ من شرحه للموطأ .

(٣) أي وكذلك الفرق بين النسيان والتعمد في الأول صومه تام وإن أكل أو شرب وفي التعمد وجب القضاء .

(٤) هذا هو الصواب، وكان في الأصول « كرم » وهو خطأ ، وفي ج ٢ ص ٣٥٧ من الميزان كرم عن الحارث الأعور ما حدث عنه سوى أبي اسحاق - قاله ابن عدي وبسمه كرم ابن الحارث ، وقال سعيد بن منصور: حدثنا أبو الأحوص عن أبي اسحاق عن كرم =



كتاب الحجّة (باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا) للإمام محمد الشيباني

قال: لا يفطر فأنما هي طعمة أطعمها<sup>١</sup> الله إياه.

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة ابن قيس قال: إذا أكل الرجل الصائم ناسيا فأنما هو رزق ساقه الله<sup>٢</sup> إليه، وإذا تقيأ الرجل وهو صائم فعليه القضاء، وإذا ذرعه القيء فقاء وهو صائم فليس عليه القضاء.

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معتمر<sup>٣</sup> عن ابن أبي نجيح<sup>٤</sup> عن مجاهد في

== عن الحارث عن علي في الصائم يأكل ناسيا قال: طعمة أطعمها الله إياه - انتهى؛ زاد الحافظ في ج ٤ ص ٨٨ من اللسان وقال ابن عدى: ليس بمعروف ولا يروى عنه غير أبي اسحاق - وقال البخاري: لا يصح حديثه - انتهى؛ وقد روى عنه غير أبي اسحاق ابنه زرارة أيضا كما قال الحافظ في ص ٣٥٣ من التيجل «كريم» بالتصغير ابن الحارث ابن عمرو السهمي عن أبيه والحارث الأعور وعنه ابنه زرارة وأبو اسحاق الهمداني - قال البخاري: لا يصح حديثه، وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب الضعفاء وذكره أبو العرب في الضعفاء - انتهى. فتحصل من كله أنه كريم بن الحارث لا «كرم»، وإن الأثر رواه بهذا السند سعيد بن منصور في سننه كما في الميزان واللسان، وقد رواه أبو اسحاق عن الحارث الأعور بدون واسطة بينهما ولعله رواه عن كليهما بواسطة وبغير واسطة - تدبر، ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢١٩ من سننه عن أبي معاوية عن حجاج عن أبي اسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال: إذا أكل الرجل ناسيا وهو صائم فأنما هو رزق رزقه الله إياه وإذا تقيأ وهو صائم فعليه القضاء وإذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء - انتهى.

(١) وكان في الأصول «أطعمه»، والصواب «أطعمها» - راجع سنن البيهقي . ف

(٢) كذا في الأصل، وسقط لفظ «الله» من الهندية . (٣) هو ابن سليمان التيمي .

(٤) وكان في الأصول «ابن نجيح»، والصواب «ابن أبي نجيح» .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يصيبه امر يقطع صيامه ) للإمام محمد الشيباني

الصائم يجامع ناسيا ليس عليه شيء .

أخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصري<sup>١</sup> قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: إذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان أو غير رمضان فإن الله أطعمه وسقاه فليبض في صومه .

### باب الرجل يصيبه امر يقطع صيامه

قال أبو حنيفة في من أصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع من غير عذر [ ساهيا أو -<sup>٢</sup> ] ناسيا إن عليه قضاء ذلك<sup>٣</sup> الصيام .

(١) هكذا في المنقولة من الأصل وفي الهندية مرسلا ولم أجده من حديث الحسن في نصب الراية والدراية والسنن الأربعة وسنن البيهقي والطحاوي والموطئين والمدته والام والتلخيص وكنز العمال إلا أن الحديث معروف من حديث أبي هريرة: من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه، متفق عليه من حديث أبي هريرة ولابن جبان والدارقطني وابن خزيمة والحاكم والطبراني في الأوسط: إذا أكل الصائم ناسيا فإنما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه ولها والدارقطني من أظفر في شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة، قال الدارقطني: تفرد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري وهو ثقة وتعقب ذلك برواية أبي حاتم الرازي عن الأنصاري عند البيهقي وفي الباب عن أم إسحاق الغنوية في مسند أحمد كذا في ص ١٩١ من التلخيص وتفصيله في ص ١٧٣ من الدراية وبسطه في ج ٣ ص ٤٤٥ من نصب الراية .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدته لكونه في الموطأ والمعنى « من غير عذر السهو والنسيان فعليه قضاء ذلك اليوم وإلا فالأكل نسيانا لا يفطر الصوم » كما عرفت من قبل .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب « تلك » مكان « ذلك » - تدبر .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة: ان اكل [سأهايا او -] ناسيا او شرب في صيام التطوع فلا قضاء [عليه -] ولتيم صيام يومه<sup>٢</sup> ذلك الذى اكل فيه او شرب ناسيا<sup>١</sup> فهو متطوع ولا يفطر<sup>٣</sup>. وقالوا ايضا: ليس على من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما افطر من اكل<sup>٤</sup> لامر اصابه وان كان غير ناس.

وقال محمد بن الحسن: انما رخص في هذا للناسي شيء خاصته<sup>٥</sup> فاما من اتى ذلك على ذكر منه فان كان في<sup>٦</sup> عذر فهو مفطر ولو كان كذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدته من الموطأ.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ وفيه «فليس عليه القضاء».

(٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ «ولتيم يومه الذى اكل فيه او شرب وهو متطوع ولا يفطره - اه».

(٤) كذا في الأصل، وليس هذا في الموطأ كما عرفت.

(٥) وفي الموطأ «وهو» بالواو.

(٦) وفي الموطأ «ولا يفطره» باظهار ضمير المفعول، وأنت تعلم ان ما قال الامام ابو حنيفة هو مسألة اخرى وما قال اهل المدينة هو مسألة اخرى وبعد هذا ما قال اهل المدينة مطابق لمسألة الباب - تدبر.

(٧) كذا في الأصول، وفي الموطأ «انما افطر من عذر غير متعمد للفطر - اه» وليس فيه «وان كان غير ناس».

(٨) كذا في الأصل، وفي الهندية «انما رخص في الناسي شيء خاصه - اه» وهو عندي الأرجح؛ قوله «شيء» في الأصل زائد لا معنى له بخلاف الهندية - تأمل، والاولى عندي اسقاط لفظ «شيء» من الكتاب.

(٩) كذا في الأصول والاولى «من عذر».

كتاب الحجّة ( باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم ) للامام محمد الشيبانى

مفطرا ناسيا<sup>١</sup> عليه القضاء ولكنه يقول<sup>٢</sup>: هو صائم على حاله فلذلك جوزنا له صيامه وانما من افطر لمرض او<sup>٣</sup> عذر فقد صار مفطرا ولا يقال له: اتم صيامك كما قيل<sup>٤</sup> له فى النسيان، فلذلك<sup>٥</sup> امرناه بالقضاء وقد فرق اهل المدينة بين الناسى بأن يتم فى التطوع<sup>٦</sup> والمفطر من العذر فأمروه فى النسيان بأن<sup>٧</sup> يصوم يومه ذلك ولا يفطره وجعلوه فى الافطار من العذر مفطرا فلذلك<sup>٨</sup> اختلفنا فى هذا وفى الواجب .

### باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم

قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير<sup>١٠</sup> الذى لا يقدر على الصوم للكبير يأتى عليه شهر رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من حنطة

(١) كذا فى الاصل وتأمل فيه لعله زائد .

(٢) كذا فى الاصول ، ولعل الضمير يرجع الى ابى حنيفة وظنى ان الصواب « لكنا نقول » - والله اعلم .

(٣) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « وعذر » بالواو .

(٤) وكان فى الاصول « كما قال » ، والصواب « كما قيل » .

(٥) وكان فى الاصول « فكذلك » ، والصواب « فلذلك » .

(٦) كذا فى الهندية وهو الصواب ، وكان فى الاصل « المتطوع » ، وليس بهوَاب .

(٧) لفظ « بأن » ساقط من الاصل ، وانما زده من الهندية .

(٨) كذا فى الهندية وهو الصواب ، وكان فى الاصل « فكذلك » وهو تصحيف .

(٩) فى آثار ابى يوسف ص ١٧٩ قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد

عن ابراهيم انه قال فى الشيخ الكبير لا يستطيع ان يصوم يطعم كل يوم نصف صاع من حنطة - اهـ .

(١٠) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « لا كبير » وهو تصحيف .

كتاب الحجّة ( باب الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم ) للإمام محمد الشيباني

او صاعاً<sup>١</sup> من شعير او تمر .

وقال اهل المدينة : لا نرى الفداء واجبا على الناس<sup>٢</sup> و أحب إلينا ان يقضيه<sup>٣</sup> من قوى عليه فمن فدى<sup>٤</sup> فانما يطعم مكان كل يوم مدا [ بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ] .

وقال محمد بن الحسن : انما قال الله تبارك وتعالى في كتابه ” و على الذين يطيقونه “ ففسرها عبد الله بن عباس : يطوقونه<sup>٥</sup> فدية طعام مسكين وطعام المسكين لا يكون هذا القدر أليس قد قال الله تعالى في كتابه في اطعام اليمين ” اطعام عشرة مساكين “ أفليس يطعم كل مسكين نصف<sup>٦</sup> صاع من بر بصاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او يشبع مرتين لغدائه وعشائه ؛ فكذلك ينبغي<sup>٧</sup> ان يطعم ما يشبعه لغدائه وعشائه او يعطى نصف صاع من

(١) وفي الأصول « صاع » بالرفع ، والصواب « صاعا » بالنصب .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « على الناس » ، ولعل الصواب « على من ضعف » ، وعبرة موطأ مالك هكذا « قال مالك : ولا ارى ذلك واجبا و أحب الى ان يفعله اذا كان قويا - اهـ ، ولا حاجة الى هذه الزيادة كما لا يخفى .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « ان يفعله اذا كان قويا ، كما عرفت .

(٤) وفي الأصول « فدا » .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ ، وهو ساقط من الأصول .

(٦) وكان في الأصل « يطوقون » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بنصف صاع » والصواب ما في الأصل . ف

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فكذلك ينبغي ان يكون هذا ينبغي » وهذه العبارة

لا تستقيم . ف

## كتاب الحجة (باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر) للإمام محمد الشيباني

بر او صاعاً<sup>١</sup> من تمر او شعير .

### باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر

قال ابو حنيفة<sup>٢</sup> رضي الله عنه في امرأة خافت على ولدها واشتد عليها الصوم في شهر رمضان فلتفطر وعليها القضاء ولا صدقة عليها وانما هذا مرض<sup>٣</sup> من الأمراض فليست فيه صدقة .

وقال اهل المدينة : اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فانها تفطر وتطعم<sup>٤</sup> مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطة [ بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - ° ]

(١) وكان في الأصول « صاع » ، والصواب « صاعاً » . ف

(٢) وفي الأصول ههنا « قال محمد بن الحسن » ، مكان قوله « قال ابو حنيفة » ، وهو تحريف فان قوله « قال محمد » يأتي بعد في مقامه مع انه خلاف دأب الكتاب فان عمداً رحمه الله يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله بعد ترجمة الباب ثم يذكر قول اهل المدينة ثم يقول من نفسه ما يدخل عليهم رداً وقداً والزاماً واستدلالاً كما لا يخفى على من طالعاه وعلم آدابه في الكتاب والعلم عند العليم العلام .

(٣) لفظ « مرض » ساقط من الأصول ولا بد منه ، والعوارض التي تبيح عدم الصوم عندنا تسع : حبلاً وارضاعاً واکراه وسفر ومرض وجهاد وجوع وعطش وكبر ، والتفصيل في البدائع والبحر ورد المختار وغيرها من كتب الفقه ؛ وقد روى الديلمي عن انس مرفوعاً كما في ج ٤ ص ٣٠٩ من كنز العمال ستة فقط ون في شهر رمضان : المسافر والمريض والحمل اذا خافت ان تصيب ما في بطنها والمرضع اذا خافت الفساد على ولدها والشيخ القاني الذي لا يطبق الصيام والذي يدركه الجوع والعطش ان هو تركها مات - انتهى ؛ وهو الاولى بالعلل من قياس القانس واجتهاد المجتهد - تدبر .

(٤) وكان في الأصول « وتطعم » ، لكن في الموطأ « وتطعم » - راجع ج ٢ ص ١٤٦ من الزرقاني وهو الاولى ليكون مطابقاً لقوله « تفطر » - تأمل .

(٥) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

كتاب الحجّة ( باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر ) للإمام محمد الشيباني

ويرون عليها القضاء مع ذلك<sup>١</sup> لأنه مرض من الأمراض .

وقال محمد بن الحسن : اذا كان ذلك عندكم مرض من الأمراض فلا شيء تطعم<sup>٢</sup> انما قال الله تعالى ” فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر “ ولم يذكر مع ذلك صدقة . فاذا عددتموه مرضا<sup>٣</sup> من الأمراض ورأيتم فيه القضاء فلا صدقة فيه .

(١) وفي الموطأ : قال مالك : وأهل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل ” فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر “ ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها - انتهى .

(٢) وفي الأصول ” فلا شيء تطعم “ والصواب عندى ” فلا شيء تطعم “ كما يقتضى السياق .  
(٣) روى ابن سعد عن عائشة مرفوعا : ان الله تعالى تصدق بفطر رمضان على مريض امتى ومسافرهما - اهـ كنز العمال ج ٤ ص ٣٠٥ : وفي آثار ابى يوسف من ص ١٧٩ رقم (٨١٥) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما واولادهما افطرتا وقضتا - انتهى ؛ وفى ج ١ ص ١٧٨ من المشكاة عن انس بن مالك الكعبى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع والحلبى - رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه - انتهى ؛ ذكر البيهقى طرقة فى ج ٤ ص ٢٣١ من سننه وتكلم عليه المحقق ابن التريكانى فى باب صلاة المسافر وقال فى ص ٢٣٠ من الجوهر النقى ظاهر الحديث انه لا فدية عليها ولأنهما يرجى لهما القضاء فأشبهها المسافر وايضا فتى وجبت الفدية لم يجب القضاء لأن الفدية ما يقوم مقام الشيء كقوله تعالى : ففدية من صيام - الآية ، ولهذا اوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء وايضا ايجابها مخالف لظاهر قوله تعالى ” وعلى الذين يطيقونه فدية “ وهما غير مرادين بهذه .

بابه (١٠٠) ٤٠٠

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان ) للإمام محمد الشيباني

## باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان

### فيفرط فيه

قال أبو حنيفة: من كان عليه صيام شهر رمضان ففرط فيه وهو قوى على الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل عليه وقضى ما عليه من الأول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء فان حضرته وفاته قبل ان يصوم ما فرط فيه أمر ان يقضى عنه ما فرط من الشهر الأول بصدقة يطعم<sup>٢</sup> عن كل يوم مسكينا نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر.

وقال اهل المدينة: من كان عليه صيام من رمضان وفرط فيه وهو

= الآية لأنها منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سياق هذه الآية «وان تصوموا خير لكم» يدل على ذلك لأنها ان خافتا تعين فطرهما ولم يكن الصوم خيرا لهما بل محظورا والا تعين صومهما، وفي نواذر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا ان الحامل اذا خافت على حملها افطرت وقضت ولا كفارة الا عند الشافعي قال في احدى الروايتين عنه عليها الكفارة - انتهى.

- (١) كذا في الأصل وهو الصحيح، ووقع في الهنذية «مم» وهو خطأ.
- (٢) فعل مجهول ونصف صاع مرفوع وكذا قوله «او صاع من شعير - الخ» وقيل الظاهر «او صاعا من شعير او تمر» - تأمل ما هو الأرجح وما في الحوض هو في الأصل.
- (٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية «ففرط» بالفاء، وفي الموطأ مالك عن عبد الرحمن ابن القاسم عن ابيه انه كان يقول: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوى على صيامه حتى جاء رمضان آخر فانه يطعم مكان كل يوم مسكينا مدا من خنطة وعليه مع ذلك القضاء - انتهى؛ وراجع ج ٢ ص ١٤٧ من الزرقاني والنزاع فيما فرط فيه - تدبر.



كتاب الحجة ( باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان ) للإمام محمد الشيباني .  
قوى على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر فدى<sup>١</sup> مكان كل يوم [ مسكينا -<sup>٢</sup> ]  
مدا من حنطة وكان عليه القضاء<sup>٣</sup> . قالوا : وإنما اطعم عن هذا الذي فرط  
[ فيه -<sup>٤</sup> ] اذا غشيه رمضان [ آخر -<sup>٥</sup> ] لأنه يخاف عليه الموت قبل  
ان يقضيه .

وقال محمد بن الحسن : لئن كان الطعام يجب عليه قبل خروج هذا الشهر  
الداخل عليه ما يطله<sup>٦</sup> . ولئن كان لا يجب عليه فينبغي ان<sup>٧</sup> ما يؤمر بذلك  
الا ان يقول قائل استحب ذلك له من غير امر واجب عليه . فهذا ما امر به  
من طاعة الله اذا خير صاحبه انه غير فريضة عليه فلا بأس به .

أرأيتم رجلا افطر شهر رمضان من مرض او سفر ثم صبح بعد ذلك  
فلم يستطع الصوم تأمرونه ان يتصدق عن كل يوم كما يتصدق الذي دخل  
عليه شهر رمضان من قابل لأنه يخاف على نفسه الموت قبل ان يصومه لأنهم  
متى زعموا ان ذلك يجب<sup>٨</sup> عليه فكذلك ان لم يمرض ولكنه سافر<sup>٩</sup> انه

(١) وفي الهندية « فدا » وهو خطأ ، وفي الموطأ « فانه يطعم » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وإنما زيد من الموطأ .

(٣) اي مع ذلك القضاء كما في الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) تأمل في العبارة والشرط والجزاء حتى تصل الى المراد .

(٦) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « انه » و « ما » نافية ويمكن انه تصحيف ويكون

في الأصل « ان لا يؤمر » فصحف بذلك وهو الأرجح عندي - تأمل .

(٧) كذا في الأصل وهو الصحيح وقيل الظاهر « لم يجب » .

(٨) وكان في الأصول « مسافر » وهو خطأ .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه ) للإمام محمد الشيبانى  
ينبغى لكم ان تأمروه ان يتصدق عن<sup>١</sup> كل يوم ما دام مسافرا فاذا اقام<sup>٢</sup> قضى  
وما بين هذا وبين الذى فرط فى الصيام ما عليه من شهر رمضان حتى يدخل  
عليه شهر رمضان آخر فرق<sup>٣</sup>.

### باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه

قال ابو حنيفة: اكره<sup>٤</sup> ان يصوم اليوم الذى شك فيه من<sup>٥</sup> شعبان  
اذا نوى [ به -<sup>٦</sup> ] صيام شهر رمضان فان صامه صائم على غير رؤية فقد  
اساء فان جاء اليئنة<sup>٧</sup> بعد ذلك انه من شهر رمضان فلا قضاء عليه ولا ارى  
بصيامه تطوعا بأسا .

- (١) كذا فى الأصل وهو الصحيح ، وفى الهندية «على كل» وهو خطأ .
- (٢) وكان فى الأصول «قام» وهو تصحيف ، والصواب «اقام» .
- (٣) وفى آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٧٩٩) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن  
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الذى يدركه رمضان وعليه رمضان آخر يصوم  
الذى دخل ثم يقضى الذى كان عليه وليس عليه شيء - انتهى .
- (٤) وفى آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٨٠٠) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن  
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره صوم اليوم الذى يشك فيه - انتهى .
- (٥) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية «كره» وهو تحريف .
- (٦) اى «انه من شعبان» كما فى ص ١٤٨ من الزرقانى .
- (٧) ما بين المربعين سابق من الأصول .
- (٨) كذا فى الأصل ، ولعل الاولى «جاءت» ، وفى الموطأ «جاء الثبت» وهو الاولى  
وكذا فيما بعده .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه ) للامام محمد الشيبانى

وقال اهل المدينة: يكره ان يصوم<sup>١</sup> [ اليوم الذى يشك فيه من شعبان -<sup>٢</sup> ]  
فنوى به شهر رمضان<sup>٣</sup> ونرى<sup>٤</sup> ان على من صامه على غير رؤية ثم جاء اليه<sup>٥</sup>  
انه<sup>٦</sup> من شهر رمضان القضاء وما نرى<sup>٧</sup> بصيامه تطوعا بأسا .

وقال محمد بن الحسن: فكيف يقضى من صام ذلك اليوم ثم علم انه من  
شهر رمضان أليس قد صام يوما من شهر رمضان فكيف يقضيه انما يكره<sup>٨</sup>

(١) وفي الموطأ « يصام » .

(٢) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٣-٣) وفي الموطأ « اذا نوى به صيام رمضان » .

(٤) وفي الموطأ « ويرون » ولعل لفظ « قالوا » قبل « نرى » سقط من الاصل .

(٥) وفي الموطأ « الثبت » .

(٦) وفي الموطأ « انه من رمضان ان عليه قضاء » .

(٧) وفي الموطأ « ولا يرون » .

(٨) حاصل ما ذكره فقهاؤنا في صيام يوم الشك ان من صامه ان جزم بكونه من رمضان  
كان مكروها كراهة تحریم لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في مدة صومهم  
وعليه حمل النهى عن التقدم بصوم يوم او يومين ثم ان ظهر انه من رمضان اجزأه  
عنه لأنه شهد الشهر وصامه وان ظهر انه من شعبان كان تطوعا غير مضمون بالافساد  
لأنه في معنى المظنون وان جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهة التنزيه التي  
مرجعها خلاف الأولي لأن النهى عن التقدم خاص بصوم رمضان لكن كره لصورة  
النهى المحول على رمضان وان ظهر انه من رمضان اجزأه لوجود اصل النية ان كان  
مقيا بالاتفاق وان كان مسافرا فعلى الصحيح لما عرفت وان ظهر انه من شعبان فقد  
قليل يكون تطوعا لأنه منهى عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل اجزأه عن الذى نواه وهو  
الأصح لما تقدم من ان النهى عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان لا التقدم =

كتاب الحجة ( باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه ) للإمام محمد الشيباني

له ان يتقدم الناس<sup>١</sup> بصيامه فاما اذا صامه ثم علم انه من شهر رمضان اجزأه ذلك ولكنه آثم بدو به<sup>٢</sup> يوما اترك الى شهر رمضان من يوم هو من شهر رمضان فكيف يقضى يوما قد صامه من شهر رمضان في يوم من غير شهر رمضان .

أرأيتم رجلا ابصر هلال شهر رمضان فرد الامام شهادته عليه  
أليس ينبغي [ له -<sup>٣</sup> ] ان يصوم ؟ قالوا : بلى ؛ قلنا لهم : فان سمع مقالته رجل  
= بكل صوم وان جزم بالتطوع فلا كلام في عدم كراهته وانما الخلاف في استحبابه  
ان لم يوافق صوما كان يصومه والافضل ان ينتظر ولا يأكل ولا يشرب ولا ينوي  
الصوم ما لم يتقارب اتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال فقد اختلفوا فيه قليل :  
الافضل صومه وقل فطره وعامتهم على انه ينبغي للقضاة والمفتين ان يصوموا تطوعا  
ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا العامة بالافطار بعد الانتظار نفيا للهمة - كذا في عقود  
الجواهر ج ١ ص ٨٢ و ٨٣ . قلت : وكان في العقود « لا ينبغي للقضاة والمفتين ،  
وحرف « لا » من سهو الطبع فأخرجته من الأصل راجع رد المحتار ج ٢ ص ١٣٦ . ف  
(١) هكذا في الأصل ولعله « رمضان » يعني « يتقدم رمضان بصيام يوم او يومين » كما  
ورد في الحديث من حديث ابي هريرة : لا تقدموا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجل  
كان يصوم صوما فليصمه - متفق عليه .

(٢) هكذا في الهندية ، وفي الأصل « ثم يؤديه » ولم افهم معناه ولم يتحصل لفهمي القاصر  
حاصل العبارة ومعناها وما في الأصل ايضا : لا يلثم بالمقام ولا ينبغي من جوع فهل  
من حراس او سمح مواس يخرجني من قتاد الوهاد ويطلعني على ما يخفى على من صحة :  
الالفاظ والمعنى المراد ؛ قلت : وهو تحريف ولعل الصواب « يدته يوما اقرب الى » .  
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني  
آخر فأخذ بقوله وخالف الإمام فصام ثم جاء البيهقي أنه من شهر رمضان  
'يجزئ الذي رآه ولا يجزئ الآخر وقد صام' يوما واحدا. هذا كله يجزئ  
إلا أنه يكره أن يتقدم الشهر<sup>٢</sup>.

(١) كذا في الأصول ولعله «الثبت».

(٢) هكذا في الأصول ولعل الصواب «صاما» بالثنية واطن أنه كان هكذا في الأصل  
فصحف - والله اعلم.

(٣) روى الإمام أبو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن قرعة عن أبي سعيد الخدري أن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان؛  
أخرجه أبو محمد البخاري في مسنده من طريق محمد بن المغيرة عن الحكم بن أيوب عن  
زفر عن أبي حنيفة كما في ج ١ ص ٤٧١ من جامع المسانيد و ج ١ ص ٨٢ من عقود  
الجواهر؛ وعدم وجدانه الحافظ لا يستلزم عدم وجوده وحكم الزيلعي عليه بكونه  
غريبا جدا لا يخرج عنه كونه حديثا فإن هذا كله حسب علمها - تدبر، وحديث «من  
صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم» أخرجه أصحاب السنن الأربعة في كتبهم عن أبي خالد  
الأحمر عن عمرو بن قيس الملائي عن أبي اسحاق عن صلة بن زفر قال: كنا عند عمار  
في اليوم الذي يشك فيه فأتى بشاة مصلية فتحنى بعض القوم فقال عمار به؛ قال الترمذي  
حديث حسن صحيح؛ ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال: حديث  
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ ورواه الدارقطني في سننه وقال: حديث صحيح  
ورواته كلهم ثقات؛ وقال ابن عبد البر: هذا حديث مسند عندهم لا يختلفون في ذلك  
وذكره البخاري في صحيحه تعليقا فقال وقال: صلة عن عمار من صام يوم الشك - الخ  
وهم القاضي شمس الدين في الغاية فعزاه للبخاري ومسلم، ومسلم لم يروه والبخاري إنما  
ذكره تعليقا وذكر أنه قلده سبط ابن الجوزي في ذلك - كذا في ج ٤٤٢ من نصب  
الراية وله شاهد تقدم كما في ص ١٧٣ من الدراية وهو عند البزار أيضا عن أبي هريرة =

### باب الرجل يصوم يوم الجمعة

قال أبو حنيفة : لا أرى بصيام يوم الجمعة بأساً فإن تحراه رجل وصامه تطوعاً مفرداً فلا بأس به . وقال أهل المدينة مثل ذلك .

= أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ستة أيام من السنة : يوم الأضحي ويوم الفطر وأيام التشريق واليوم الذي يشك فيه من رمضان وأسناده ضعيف وروى أحمد بن عمر الوكيعي عن وكيع عن الثوري عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل حديث عمار وتابعه أحمد بن عاصم والطبراني عن وكيع ورواه اسحاق بن راهويه عن وكيع فلم يذكر ابن عباس وكذا قال يحيى القطان عن الثوري - انتهى . ونحوه في ج ١ ص ١٩٢ من التلخيص قال ابن عبد البر هذا مسند عندهم مرفوع لا يختلفون في ذلك وزعم أبو القاسم الجوهري أنه موقوف ورد عليه - انتهى ؛ وفي ج ٢ ص ١١٨ من الزرقاني وجمع الحفاظ بأنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً - انتهى .

(١) لما روى الترمذي من حديث عاصم عن زر عن عبد الله قال : كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة أيام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة - اهـ ، قال الترمذي : هذا حديث حسن غريب ؛ ورواه النسائي أيضاً وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم ؛ ولما أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا حفص حدثنا ليث عن عمير بن أبي عمير عن ابن عمر قال : ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطراً يوم الجمعة قط ؛ ولما أخرجه أيضاً عن حفص عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال : ما رأيت مفطراً يوم الجمعة قط - اهـ ؛ وراجع ج ٤ ص ٣٣٣ من عمدة القاري فإن العيني قد بسط في المسألة ولحديث : من صام يوم الجمعة كتب له عشرة أيام غرر زهر من أيام الآخرة لا تشاكلهن أيام الدنيا - نقله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٧ من شرح الموطأ وقال في الدر المختار والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو مفرداً - اهـ ؛ صرح به =

وقال اهل المدينة: يكره صيام الستة الأيام بعد الفطر من شهر رمضان .  
وقال مالك بن انس: ما رأيت احدا من اهل 'الفقه والعلم' يصومها ولم يبلغنا ذلك عن احد من السلف، وان اهل العلم يكرهون ويخافون بدعته وان يلحق برمضان ما ليس منه اهل الجفاء، والمجانة لو رأوا في ذلك رخصة عند اهل العلم ورأوهم يفعلون ذلك .

== في النهر وكذا في البحر فقال: ان صومه بانفراده مستحب عند العامة كالاثنتين والخمس وكره الكل بعضهم - اه؛ ومثله في المحيط معللا بأن لهذه الأيام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغير اهل القبلة، فما في الأشباه وتبعه في نور الايضاح من كراهة افراده بالصوم قول البعض وفي الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابن حنيفة ومحمد؛ لما روى عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر - اه؛ وظاهر الاستشهاد وبالأثر ان المراد بلا بأس الاستحباب، وفي التجنيس قال ابو يوسف: جاء حديث في كراهته الا ان يصوم قبله وبعده فكان للاحتياط ان يضم اليه يوما آخر - اه؛ قال (ط) قلت: ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والآخر منهما النهي كما اوضحه شراح جامع الصغير لأن فيه وظائف فلهذا اذا صام ضعف عن فعلها - قاله الشامي في ج ٢ ص ٨٦ من رد المختار؛ وما ذكره صاحب فيض الباري (ج ٣ ص ١٧٥) من الكراهة هو في باب الجمعة من الدر المختار وهو مرجوح؛ قال يحيى سمعت مالكا يقول: لم اسمع احدا من اهل العلم والفقه ومن يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن؛ اه - موطأ مالك .

(١) وفي الموطأ «من اهل العلم والفقه» .

(٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ، وفي الهنذية «العلوم» مكان «العلم» وهو تصحيف .

(٣) وفي الموطأ «ولم يبلغني» .

(٤) كذا في الأصول «اهل الجفاء والمجانة» وفي موطأ مالك «اهل الجهالة والجفاء» .

(٥) وفي الموطأ «يعملون ذلك» وأنت تعلم ان قول الامام ابن حنيفة وقول الامام ==

كتاب الحجة ( باب الرجل يصوم يوم الجمعة ) للإمام محمد الشيباني

= محمد مجيباً عن قول أهل المدينة سقط من الأصل ولا بد منها فالفضل ناقص وقد ورد الحديث باستحباب ذلك من حديث أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً من صام رمضان واتبه بست من شوال فكأنما صام الدهر رواه أحمد في صحيحه وجمع الديلماني طريقه وفي الباب عن جابر رواه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد والبخاري وعن ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي والبخاري وعن أبي هريرة رواه البخاري من طريق زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عنه ومن طريق زهير أيضاً عن سهيل عن أبيه عنه وأخرجه أبو نعيم من طريق المنثري بن الصباح أحد الضعفاء عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه ورواه الطبراني في الأوسط من أوجه أخرى ضعيفة وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في الأوسط أيضاً وعن البراء بن عازب أخرجه الدارقطني - كذا في ص ١٩٩ من التلخيص وفي الدر المختار ونذب تفریق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني - حاوی اه؛ قال صاحب الهداية في التجنيس: ان صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار انه لا بأس به لأن الكراهة انما كانت لأنه لا يؤمن من ان يعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصاري والآل زال ذلك المعنى - اه؛ ومثله في كتاب النوازل لأبي الليث والواقعات للحسام الشهيد والمحيط البرهاني والخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول: كفي بيوم الفطر مفرقا بينهما وبين رمضان - اه؛ وفيها أيضاً عامة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلفوا هل الأفضل التفریق أو التتابع - اه؛ وفي الحقائق صومها متصل بيوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وان اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف انه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به - اه؛ وفي الوافي والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتام ذلك في رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التبان وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي حنيفة وانه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وانه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه =



كتاب الحجة ( باب الرجل يصوم يوم الجمعة ) للإمام محمد الشيباني

= وأنه صحح الضعيف وعمد الى تعطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص المذهب فراجعها فافهم قاله الشامي في ج ٢ ص ١٢٩ من رد المحتار فعلى هذا التفصيل لا بد من قول الامام وجواب محمد عن قول مالك وغيره كما قلت اولاً - اهـ . قلت : هذه المسألة وان لم تذكر في ظاهر الرواية لكنها موجودة في كتب اصحابنا ومذهب امامنا الأعظم معروف فيها وكذا مذهب اصحابه ومذهب الامام مالك وأهل المدينة كلهم معه ومذهب الحسن ايضا قال ابن ابي شيبة حدثنا حسين بن علي عن ابي موسى عن الحسن قال : اذا ذكر عنده الستة ايام اننى يصومها بعض الناس بعد رمضان تطوعا ، قال : لقد رضى الله عز وجل بهذا الشهر للستة كلها - اهـ ( ما قالوا في صيام ستة ايام من شوال بعد رمضان - ق ٢٤٦ ) ولو ان حديث صيام الست بعد شهر رمضان كان معروفا عندهم لما انكروا العمل بوقتته مع ان المحدثين رووه عن كبار اهل المدينة عن ابي ايوب وهو عاش في المدينة ومضى عمره فيها حتى خرج منها الى الغزوة ومات فيها وعن حابر وتوبان وأبي هريرة ولم يعلم بما رووه كبار اهل المدينة في خير القرون فكراهة الامام عن صيام الست ليس بمستبعد اذن فالأحسن في هذا ان يحمل قوله في الكراهة على التابع كما روى عن الامام ابي يوسف او هو تأويل قوله اوله ابو يوسف وفي ابتداء كتاب الصوم من البحر ج ٢ ص ٢٥٨ ومنه ايضا صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة متفرقا كان او متتابعا وعن ابي يوسف كراهته متتابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأساً - اهـ ؛ وفي كتاب الصوم من خزائن الأكل ورق ١ / ٥٨ في نقول عن الكرخي قال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان بصيام مخافة الحاق ذلك بالفريضة ؛ وفي كتاب الصوم من مختصر الكرخي وشرحه للقندوري ورق ٢ / ٣١١ وقال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صياما خوفا ان يلحق ذلك بالفرض وهذا صحيح وقد روى عن مالك انه قال : اكره ان يتبع رمضان بست من شوال قال وما رأيت احدا من اهل الفقه والعلم يصومها ولم يبلغنا عن احد من السلف وان =

## باب السواك للصائم

قال أبو حنيفة: لا بأس بالسواك للصائم في أية ساعة من ساعات النهار في أوله وفي آخره. وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.

= أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وإن يلحق أهل الجفاء بربضان ما ليس منه إذا رأوا ذلك رخصة عند أهل العلم فأوهم يفعلون ذلك حكى محمد هذا عن مالك ولم يذكر خلافه - اهـ؛ وهذه بعينها عبارة كتاب الحجّة التي في المتن هاهنا وبعينها هي عبارة الموطأ سوى ما اختلف فيه من الفاظ النسخ وعلم منها أن العبارة لم تسقط من الحجّة بل هي من غير نقصان ولا زيادة وعلم من عبارات القوم أن ما نقل هاهنا هو مذهب الإمام وصاحبه أيضاً - والله أعلم. ف

(١) وفي الموطأ من جامع الصيام مالك أنه سمع أهل العلم: لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره، ولم اسمع أحداً من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه - انتهى.

(٢) بهذا قال عمر وابن عباس وجماعة من التابعين وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي وقال النووي في شرح المذهب أنه المختار، كما في ج ٢ ص ١٢٦ من شرح اليرقاني؛ وفي الباب حديث عائشة رواه ابن ماجه في سننه والدارقطني: قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من خير خلال الصائم السواك؛ وعن عامر بن ربيعة قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعد ولا أحصى - أخرجه أحمد وإسحاق وأبو داود والترمذي وأبو يعلى والبخاري والطبراني والدارقطني، وعلقه البخاري ويدخل فيه حديث: لو لا أن أشق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة؛ وعن أنس مرفوعاً في السواك للصائم بالرطب - أخرجه ابن عدي، وللبيهقي: أترأه أشد رطوبة من الماء، وزاد: في أول النهار وآخره. واسناده ضعيف؛ وعن ابن عمر كان النبي =

باب الاعتكاف<sup>١</sup>

قال ابو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يمتنع ما يمتنع به المعتكف  
 = صلى الله عليه وسلم يستاك آخر النهار وهو صائم - اخرجه ابن حبان في الضعفاء ؛  
 وفي الباب حديث معاذ بن جبل اخرجه الطبراني كذا في الدراية ص ١٧٦ و البسط في  
 نصب الراية والجوهر النقي وغيرهما وما ورد في الروايات من خلاف ذلك ففي اسانيدنا  
 كلام صحة وضعفا ورفعا ووقفا واما حديث : الخلو فم الصائم اطيب عند الله - الخ  
 فهو لا ينقطع بهذا ما دامت المعدة خالية غايته انه يخف ، وقال بعضهم : السواك مطهرة  
 للضم كالمضمضة فلا يكره لا سيما وهي رائحة تأذى بها الملائكة فلا ترك هنالك ، واما  
 الخبر فقائده عظيمة بديعة وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم انما مدح الخلو نهيا للناس  
 عن تقذر مكالمه الصائمين بسبب الخلو لا نهيا للصائمين عن السواك والله غني عن  
 وصول الرائحة الطيبة اليه فعلينا يقينا انه لم يرد بالنهاى بقاء الرائحة وانما اراد نهى الناس  
 عن كراحتها وهذا التأويل اولى لأن فيه إكرام الصائم ولا تعرض فيه للسواك فيذكر  
 أو يتأول ، ولذا قال ابن دقيق : العيد يحتاج الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم  
 عند كل صلاة ، وفي رواية : عند كل وضوء ، وحديث الخلو لا يخصه - اهـ . كذا  
 في الزرقاني ، والامام البخاري في صحيحه وافقنا في المسألة كما هو ظاهر من تبويبه وتخرجه .  
 (١) هو لغة المكث في اى موضع كان وحبس النفس فيه وشرعا وهو اللبث المخصوص  
 في المسجد الجامع للجماعات بنية العبادة مع الطهارة سمي به هذا النوع من العبادة لانه  
 اقامة في المسجد مع شرائطه - مغرب ، والتفصيل في رد المختار : فاللبث المذكور ركن  
 والكون في المسجد والية من مسلم عاقل طاهر شرطان ؛ كما في الدر المختار .

ولا يخرج من المسجد " الا لغائط " او بول او جمعة " يخرج عند الزوال " ولا ينبغي له ان يخرج لعيادة مريض ولا لصلاة جنازة .  
وقال اهل المدينة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يجتنب ما يجتنبه

(١) اى ذى الجماعة و هو ما له امام و مؤذن كما سيأتى فى الباب بعده اى لا يخرج منه المعتكف اعتكافا واجبا أما النفل فله الخروج لأنه منه له لا مبطل وهو شامل للسنة المؤكدة ايضا و بحث فيه المحقق ابن الهمام .

(٢) ولا يمكث بعد فراغه من الطهور وهو مثال للحاجة الطعية .  
(٣) وقوله « او جمعة » اشارة الى الحاجة الشرعية اى يخرج الى صلاة الجمعة لو لم يعتكف فى الجامع .

(٤) اى يخرج فى وقت يدرك الجمعة متع سنها والخطبة كما فى البدائع وغيره و فى تحية المسجد اختلاف بينهم و يحكم فى ذلك رايه كما فى الدر المختار ويستن بعدها اربعا او سنا على الخلاف بين الامام وصاحبيه ولو مكث فى الجامع اكثر من ذلك لم يفسد لأنه محل للاعتكاف و كره تنزيها لمخالفة ما التزمه من الاعتكاف فى المسجد الاول بلا ضرورة و يجوز خروجه لادراك الجماعة لو لم يعتكف فى مسجد جماعة .

(٥) و فى البدائع و ما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة فى عيادة المريض وصلاة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف التطوع و يجوز حمل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان او الجمعة و عاد مريضا او صلى على جنازة من غير ان يخرج لذلك قصدا و ذلك جائز - اهـ ؛ و به علم انه بعد الخروج لوجه مباح انما يضر المكث لو فى غير مسجد لغير عبادة و لذا لو خرج لبول او غائط و دخل منزله و مكث فيه حيث يفسد كما مر - كذا فى رد المختار ؛ و فى التارخانية عن الحجّة لو شرط وقت الذر ان يخرج لعيادة المريض و صلاة جنازة و حضور مجلس علم جاز ذلك فلا يحفظ - الدر المختار .

المتكفف<sup>١</sup> من عيادة المريض والصلاة على الجنازة<sup>٢</sup> واتباعها<sup>٣</sup> ودخول البيت<sup>٤</sup> إلا لحاجة الإنسان واشباه ذلك \* وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتكف لم يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان<sup>٥</sup>.

- (١) هنا ما في ج ١ ص ٢٠٢ من المدونة من قول مالك .
- (٢) وفي المدونة والموطأ « على الجنائز » بالجمع .
- (٣) كذا هو في المدونة والموطأ .
- (٤) كذا في المدونة ، وفي الموطأ « ودخول البيوت » بالجمع .
- (٥) لم يذكر لفظ « اشباه ذلك » في الموطأ والمدونة . قال مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي لا تقف انتهى ؛ وعن عائشة قالت السنة على المتكف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد له منه رواه أبو داود من طريق عبد الرحمن بن اسحاق عن الزهري عن عروة عنها ، وقال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وجزم الدارقطني بأن الذي من قولها « لا يخرج إلا لحاجة » وما غداه فن دونها ؛ وجاء عن علي والنخعي والحسن البصري أن شهد المتكف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال مالك - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الموطأ وفي الجمعة خلاف لنا فإنها من الحاجة الشرعية .
- (٦) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم و مالك في موطئه ومن طريقه أخرجه الإمام محمد في ص ١٩٢ من الموطأ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اعتكف يدين إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان انتهى ، والكلام في أنه عن عروة عن عائشة أو عن عروة عن عمرة عن عائشة أو عن عمرة عن عائشة في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الزرقاني وفتح الباري وعمدة القاري والنووي وغيرهما ؛ قال محمد وبه نأخذ لا يخرج الرجل إذا اعتكف إلا للغائط =

كتاب الحجّة ( باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة ) للإمام محمد الشيباني

### باب الاعتكاف في كل مسجد 'تجمع فيه الصلاة

قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام ومؤذن وكان يكره ان يعتكف في مسجد يته<sup>٢</sup> وفي البول و أما الطعام و الشراب فيكون في معتكفه و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و للتفصيل كتب اخرى .

(١) في الدر المختار في مسجد جماعة هو ما له امام ومؤذن اديت فيه الخمس أولا - اه صرح بهذا الاطلاق في العناية وكذا في النهر وعزاه الشيخ إسماعيل الى الفيض البرازية وخزانة الفتاوى والخلاصة وغيرها - اه رد المختار، وعن الامام اشتراط اداء الخمس فيه وصححه بعضهم - نقل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام وهو مذكور بهذا في كتاب الحجّة وقال يصح في كل مسجد صححه السروجي - الدر المختار، وهو اختيار الطحاوي قال الخير الرملی وهو ايسر خصوصا في زماننا فينبغي ان يعول عليه - اه رد المختار، واما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا - اه الدر المختار، وفي رد المختار قوله مطلقا اي وان لم يصلوا فيه الصلوات كلها ( ح ) عن البحر، وفي الخلاصة وغيرها وان لم يكن ثمة جماعة وهو مخالف لما في الكتاب؛ والحاصل في الباب انه عن الأئمة في المسألة روايات وهذا كله لبيان الصحة قال في النهر والفتح وأما افضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلى فيه بجماعة فان لم يكن في مسجده افضل لثلا يحتاج الى الخروج ثم ما كان اهل اكثر - رد المختار .

(٢) و هو الموضع المعد في البيت للصلاة و يتدب لكل احد اتخاذه كما في البرازية فيندب للرجل ان يخصص موصعا من بيته لصلاته النافلة أما الفريضة والاعتكاف فهو في المسجد - كذا في رد المختار، و الأفضل اعتكاف المرأة في مسجد بيتها المعد لصلاتها الذي يندب لها اتخاذه ويكره تنزيها في المسجد كما هو ظاهر - النهاية، نهر و صرح =

## كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

مسجد<sup>١</sup> ليس بمسجد جماعة تقام فيه الصلاة .

و قال اهل المدينة: لا يعتكف<sup>٢</sup> الا في مسجد فيه جماعة<sup>٣</sup> اذا كان في موضع  
تجب فيه الجمعة فأما اذا كان في موضع ليست فيه جمعة فلا بأس بأن يعتكف في  
مسجد يكون فيه جماعة كما قال ابو حنيفة .

و قال محمد بن الحسن: لا بأس بالاعتكاف في مساجد القبائل<sup>٤</sup> و يخرج منها الى  
الجمعة لأن هذه فريضة لا ينبغي تركها و هو يقدر على ذلك لأنه لا بد له منه كما لا بد له

= في البدائع بأنه خلاف الأفضل ؛ اه - شامى .

(١) صريح في ان الاعتكاف في مسجد لا تقام فيه الجماعة مكروه و هو يشير الى  
اشتراط اداء الخمس فيه - تدبر .

(٢) في العبارة خلل وقع من اختصار الناقل حتى اشكل فهم المراد منها و أصل العبارة  
في المدونة ج ١ ص ٢٠٣ و الموطأ هكذا قال مالك الأمر الذي لا اختلاف فيه  
انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة قال و لا اراه كره الاعتكاف  
في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع الا كراهية ان يخرج المعتكف من مسجده الذي  
اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها قال فان كان مسجدا لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على  
صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا ارى بأسا بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك  
وتعالى قال في كتابه « و اتم عاكفون في المساجد » فعم الله المساجد كلها و لم يخص  
منها شيئا قال مالك فمن هنالك جاز له ان يعتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمعة  
اذا كان لا يجب عليه ان يخرج الى المساجد التي تجمع فيها الجمع - انتهى .

(٣) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « جمعة » لأن مسألة الاعتكاف فيها كما في  
الموطأ و المدونة - تدبر .

(٤) و كان في الأصول « مسجد القبائل » بافراد المسجد ، و الجمع أولى و أرجح .

(٥) يعني كما انه يجوز له الخروج من المسجد للحاجة الطبيعية كذلك يجوز له الخروج =

كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني  
من الخروج لحاجة الانسان، وبلغنا ذلك<sup>١</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.  
== منه للحاجة الشرعية وهي الجمعة .

(١) لفظ «ذلك» سقط من الأصل، ولعله يشير بهذا البلاغ الى حديث عائشة الذي  
أخرجه ابوداود في سننه، ص ٣٤٢ من باب المعتكف يعود مريضا عن عبد الرحمن  
ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود  
مريضا ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد  
منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع - انتهى ؛ قال ابوداود  
غير عبد الرحمن بن اسحاق لا يقول فيه قالت السنة - اهـ، قال المنذرى في مختصره كما في  
ج ٢ ص ٤٨٦ من نصب الراية و عبد الرحمن بن اسحاق اخرج له مسلم و وثقه يحيى  
ابن معين و أنفى عليه غيره و تكلم فيه بعضهم - انتهى ؛ قلت : ورواه البيهقي في شعب  
الايمان في الباب الرابع والعشرين عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب به و فيه قالت  
السنة في المعتكف ان يصوم و قال اخرجاه في الصحيح دون قوله و السنة في المعتكف  
الى آخره فقد قيل من قول عروة - اهـ ؛ و كذلك رواه في السنن ج ٤ ص ٣١٥ والمعرفة  
و قال في المعرفة و إنما لم يخرج الباقي لاختلاف الحفاظ فيه منهم من زعم انه من قول  
عائشة و منهم من زعم انه من قول الزهري و يشبه ان يكون من قول من دون عائشة  
فقد رواه سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة  
ولا يعود مريضا ؛ ورواه ابن ابى عروبة عن هشام عن ابيه عن عائشة قالت : لا اعتكاف  
الا بصوم - انتهى ؛ وله طريق آخر أخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن محشر ثنا  
عبيدة بن حميد ثنا القاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن المسيب  
و عروة بن الزبير عن عائشة انها اخبرتهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف  
العشر الاواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكفت ازواجه من بعده و ان  
السنة للمعتكف ان لا يخرج الا لحاجة للانسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضا =



كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني  
و<sup>١</sup> قال ابن مسعود لحذيفة بن اليمان<sup>٢</sup>: لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام  
= ولا يمس امرأة ولا يباشرها ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة و يأمر من اعتكف  
ان يصوم - انتهى .

(١) في ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية حديث آخر أخرجه البيهقي عن ابن مسعود  
قال: مررت على أناس عكوف بين دارك و دار أبي موسى و قد علمت ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد الحرام او قال في المساجد الثلاثة:  
المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال عبد الله:  
لعلك نسيت. وحفظوا - انتهى؛ و ظاهر السياق يقتضى ان شيئا من متن الحديث سقط  
و المخاطب غير معلوم و الحديث رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣١٦ من سننه عن محمود  
ابن ادم المروزي ثنا سفيان بن عيينة عن جامع بن ابى راشد عن ابى وائل قال قال  
حذيفة لعبد الله يعنى ابن مسعود رضى الله عنه: ( رأيت ناسا ) عكوا بين دارك و دار  
أبي موسى و قد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد  
الحرام او قال الا في المساجد الثلاثة ، فقال عبد الله لعلك نسيت و حفظوا او اخطأت  
و أصابو الشك منى - انتهى؛ فهذا مخالف لما في كتاب الحجّة و لما في نصب الراية و لعل  
النسخ مختلفة و لعل الكاتب اخطأ فى النقل فلذا انقلب المتن؛ و ذكره ابو بكر البصاص  
في ج ١ ص ٢٤٢ من احكام القرآن: و روى عن ابى وائل عن حذيفة انه قال لعبد الله  
رأيت ناسا عكوا بين دارك و دار الأشعري لا تعير، و<sup>١</sup> قد علمت ان لا اعتكاف  
الا في المساجد الثلاثة او في المسجد الحرام فقال عبد الله: لعلهم اصابوا و اخطأت  
و حفظوا و نسيت، و روى ابراهيم النخعي ان حذيفة قال: لا اعتكاف الا في ثلاثة  
مساجد: المسجد الحرام و المسجد الأقصى و مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ، و روى  
عن قتادة عن سعيد بن المسيب: لا اعتكاف الا في مسجد نبي؛ و هذا موافق لمذهب  
حذيفة لأن المساجد الثلاثة هي مساجد الانبياء عليهم السلام - انتهى؛ و فى الهداية =

## كتاب الحجّة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

== عن حذيفة قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وهو مخالف لما في احكام القرآن وسنن البيهقي وغيرها قال في نصب الراية قلت رواه الطبراني في معجمه حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا حجاج بن المنهال ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي ان حذيفة قال لابن مسعود الا تعجب من قوم بين دارك ودار ابي موسى يزعمون انهم معتكفون قال فلعلهم اصابوا و اخطأت او حفظوا و نسيت قال اما انا فقد علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة انتهى ، وهو قريب مما قاله الامام محمد قال الحافظ في الدراية اسناده صحيح لكنه منقطع لأن ابراهيم لم يدرك حذيفة الا ان مراسيله صحيحة و اخرج البيهقي عن يحيى بن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت: السنة فيمن اعتكف ان يصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة - مختصر ، و تمامه قد سبق ؛ و روى ابن ابي شيبة و عبد الرزاق في مصنفيهما ؛ اخبرنا سفيان الثوري اخبرني جابر عن سعيد بن عبيدة عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة انتهى ؛ و اخرج البيهقي في ج ٤ ص ٣١٦ عن مسلم بن ابراهيم ثنا هشام ثنا قتادة ان ابن عباس و الحسن قالوا : لا اعتكاف الا في مسجد تقام فيه الصلاة ؛ و عن شريك عن ليث عن يحيى بن ابي كثير عن علي الأزدي عن ابن عباس قال : ان ابغض الأمور الى الله البدع و ان من البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور - انتهى ؛ و راجع احكام القرآن في هذا الباب .

(٢) و في مبسوط السرخسي ج ٣ ص ١١٥ و اختلفت الروايات عن ابن مسعود و حذيفة ابن اليان رضي الله عنهما فروى ان حذيفة قال لابن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين دارك و دار ابي موسى و أنت لا تمنعهم ، فقال ابن مسعود : ربما حفظوا و نسيت و اصابوا و اخطأت كل مسجد جماعة يعتكف فيه ؛ و روى ان ابن مسعود مر بقوم معتكفين فقال لحذيفة : و هل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام فقال حذيفة : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام و مؤذن فانه يعتكف فيه ؛ و في الكتاب ذكره عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة هذا بيان حكم الجواز =

كتاب الحجّة ( لا اعتكاف الا بصوم . الرجل يعتكف تطوعا ) للامام محمد الشيباني  
او في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له حذيفة : بل كل مسجد  
له امام يقام فيه الصلاة فقيه الاعتكاف .

### باب لا اعتكاف الا بصوم

قال ابو حذيفة : لا اعتكاف الا بصوم<sup>١</sup> ، وكذلك قال اهل المدينة .

### باب الرجل يعتكف تطوعا<sup>٢</sup>

قال ابو حذيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه  
كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد والصوم<sup>٣</sup>

= فأما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام افضل منه في سائر المساجد - انتهى ؛  
وبهذا اندفع التردد في رواية حذيفة و ابن مسعود رضي الله عنهما - تأمل .

(١) تقدم فيه حديث عائشة ، وفي الباب عن ابن عمر اخرج ابو داود و النسائي  
و الدارقطني ، و عن ابن عباس : من اعتكف فعليه الصوم رواه عبد الرزاق و عن  
عائشة مثله ، و راجع نصب الراية و الجواهر النقي و غيرهما .

(٢) الاعتكاف ثلاثة اقسام : واجب بالنذر المطلق بلسانه ولا يكفي لايجاب به النية  
و بالشروع نقله في البحر عن البدائع و بالتعليق ذكره ابن السكّال ، و سنة مؤكدة كفاية  
في العشر الاواخر من رمضان كما في البرهان و غيره لاقتربانها بعدم الانكار على من  
لم يفعله من الصحابة و المواظبة انما تفيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على التارك ،  
و مستحب في غير رمضان من الازمنة هو بمعنى غير المؤكدة و هو التطوع - كذا في  
الدر المختار و رد المختار و غيرهما .

(٣) صريح في الحكم قال في الدر المختار و شرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على  
المذهب - اه قال الشامي راجع لقوله فقط و هو رواية الاصل و مقابله رواية الحسن  
انه شرط للتطوع ايضا و هو مبنى على اختلاف الروايتين في ان التطوع مقدر بيوم =

و غير ذلك<sup>١</sup>

و قال اهل المدينة : المتطوع في الاعتكاف و الذي عليه الاعتكاف امرها واحد فيما يحل لها و يحرم عليهما<sup>٢</sup> .

و قال محمد بن الحسن : هكذا<sup>٣</sup> ينبغي ان يكون لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اعتكافه فيما نرى تطوعاً فاجتنب فيما<sup>٤</sup> روته الفقهاء فينبغي ان يحتجب في التطوع ما يحتجب في الفريضة . ( آخر كتاب الصوم ) .

= اولاً في رواية الأصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له و على رواية تقديره يوم و هي رواية الحسن ايضاً يكون الصوم شرطاً له - كما في البدائع وغيرها ؛ قلت : و مقتضى ذلك ان الصوم شرط ايضاً في الاعتكاف المسنون لأنه مقدر بالعرض الأخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض او سفر ينبغي ان لا يصح عنه بل يكون نفلاً فلا تحصل به اقامة سنة الكفاية - اهـ ، و فيه زيادة .

(١) من المفسدات و المكروهات و اختيار المستحبات و رعاية الآداب كما هو مبسوط في الهندية و البدائع و البحر و الدر المختار و رد المحتار - فراجعها .

(٢) زاد في الموطأ « و لم يبلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعاً » اهـ ، قال الزرقاني ج ٢ ص ١٣٣ و قد قضاه لما قطعه للعذر فيفيد وجوب قضاء الاعتكاف التطوع لمن قطعه بعد الدخول فيه - اهـ ، و تعليل الامام محمد ايضاً يشير الى ذلك و الشروع في النفل ملزم للقضاء كما يحى في موضعه و بالشروع يجب التطوع كما سبق في اول القسم من الثلاثة .

(٣) و هو مطابق لرواية الحسن بن زياد كما لا يخفى و التطوع غير الواجب فيشمل المستحب و المسنون و اقل ما يكون على هذا الكتاب يوم و ليلة و الانتهاء في كتب الفقه بمعنى الاتمام - فافهم .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « بما » و في الهندية « فيه ما روته » و هو تصحيف =

كتاب الزكاة<sup>١</sup>

قال أبو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة أو غيرها لا مال له غيرها فاتجر<sup>٢</sup> فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة أنه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول مذيوم صار له ما تجب فيه الزكاة . ينظر أي يوم صار<sup>٣</sup> في يده عشرين مثقالاً أو ما يساوي عشرين ديناراً من العروض التي كان يتباعد .

ويحفظ ذلك اليوم ثم إذا حال عليها<sup>٤</sup> الحول من ذلك اليوم زكى ماله يوم يحول عليه الحول . وإن كان قد اضعف اضعافاً كثيرة فإن جاء الحول من ذلك وقد نقص ماله من عشرين مثقالاً من الذهب فليس عليه زكاة فيه .

وقال أهل المدينة : إذا كانت له خمسة دنانير [من - °] فائدة أو غيرها فاتجر<sup>٥</sup>

== « فيما » وهو في أحاديث اعتكافه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم الخروج إلا للحاجة الإنسان وعدم شهود الجنازة وعدم عيادة المريض قصداً والصوم والتكلم بالخير واجتناب الجماع ودواعيه واجتناب المحرمات والمكروهات فيه ، والتفصيل في الأحاديث ، آخر كتاب الصوم فالحمد لله على ذلك ، وقد بقيت مسائل الأبواب المستقلة لم تذكر في الكتاب ولا أدري وجه ذلك .

(١) آخر كتاب الزكاة عن الصوم ، وفي أكثر كتب الفقه الزكاة مقدمة على الصوم ، ومثله في كتب الحديث .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ مع الزرقاني « فاجر » .

(٣) أي المال .

(٤) لفظ « عليها » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدته من الموطأ .

(٦) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « فاجر » .

فيها فلم يأت الحول حتى بلغت ما تجب فيه الزكاة فانه<sup>١</sup> يزكيها وان لم تتم<sup>٢</sup> الا قبل ان يحول عليها الحول يوم [ واحد - ٢ ] او بعد ما يحول عليها<sup>٣</sup> الحول يوم [ واحد - ٢ ] ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها<sup>٤</sup> الحول من يوم زكّيت .  
وقال محمد بن الحسن : وكيف قال اهل المدينة هذا وهم لا يخالفوننا في ان الرجل اذا افاد مالا كثيرا لم يزكه حتى يحول عليه الحول مذ يوم افاده ؟  
فان قالوا الآن هذا عنده<sup>٥</sup> اصل مال .

قيل لهم : انه<sup>٦</sup> اصل المال الذي كان عنده لم يكن مال يجب فيه الزكاة انما<sup>٧</sup> زكى ما افاده في ماله حتى يحول الحول عليه اذا كان عنده مال يجب في مثله الزكاة فان كان عنده [ مال - ٩ ] تجب فيه الزكاة فأفاد فيه مالا قبل ان يحول

- (١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « انه » .
- (٢) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « يتم » بالنية .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدته من الموطأ .
- (٤) و كان في الأصول « عليه » وفي الموطأ « عليها » وهو الصواب .
- (٥) في الأصل و الهندية منه « عليه » بالتذكير .
- (٦) و كان في الأصول « عنه » وهو تصحيف « عنده » كما يدل عليه السياق وهو في العبارة بعده موجود ايضا ، و الظاهر « عند » بدون الضمير - تدبر .
- (٧) كذا في الأصل و له معنى صحيح و لكن الاولى عندي « ان » بغير ضمير الشأن و « اصل المال » اسمه - تأمل
- (٨) كذا في الأصل : و في الهندية « اذا » تابعة لها ، و عندي الاولى « انما يزكى » - الخ بالاستقبال كما لا يخفى على الرجال و انما راجحة و اذا مرجوحة و مع هذا في العبارة خلل - فافهم .
- (٩) كذا في الهندية ، و سقط لفظ « مال » من الأصل و هو من سهو قلم الناسخ .

الحول ولو يوم زكاه مع ماله . فأما ان يكون عنده مال لا يجب في مثله الزكاة فيفيد فيه مالا يجب فيه الزكاة فانه لا زكاة فيه عليه حتى يحول الحول عليه<sup>١</sup> . فقد صار<sup>٢</sup> يجب فيه الزكاة .

(١) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٤٤ من شرح الموطأ ذيل أثر ابن عمر رواه مالك موقفاً و أخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، و في اسناده بقية بن الوليد مدلس ، و قد رواه بالنعنة عن اسمعيل بن عياش عن عبيد الله ، و اسمعيل ضعيف في غير الشاميين ؛ قال الدارقطني : و الصحيح وقفه كما في الموطأ ، و قد أخرجه الدارقطني في الغرائب مرفوعاً و ضعفه و أخرجه ايضاً من حديث انس و ضعفه ، و أخرجه ابن ماجه عن عائشة لكن الاجماع عليه اغنى عن اسناده . انتهى ؛ و تذكر ما مضى من التلخيص و المال المستفاد في الحول يضمن عندنا الى مال كان عند الرجل و قال الشافعي و احمد لا يضمن لحديث من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول أخرجه الترمذي وغيره قال اصحابنا و هو حديث ضعيف و على تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الارباح و الاولاد فعلنا بالمجانسة قلنا انما خرج الاولاد و الارباح للمجانسة لا للتولد فيجب ان يخرج المستفاد اذا كان من جنسه و هو ادفع للخرج عن اصحاب الحرف الذين يحدون كل يوم درهماً فكثر و أقل فان في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً و هو مدفوع بالنص كذا قرره ابن الهمام وغيره ، و ذكر العيني ان مذهبنا في هذا الباب هو قول عثمان و ابن عباس و الحسن البصري و الثوري و الحسن بن صالح و هو قول مالك في السائمة . كذا في التعليق الممجد للفاضل اللكهنوي و قد خبط ابن حزم في هذه المسألة في المحلى خطأ فاحشاً حجة و قياساً و ليس عنده الادعوى كاذبة كما لا يخفى على اولي النهي .

(٢) اي قد صار ذلك المال الآن مالا يجب فيه الزكاة .

وقد وافقنا<sup>١</sup> اهل المدينة فيمن افاد ماشية سائمة لا يجب فيها الزكاة من ابل او بقر او غنم انه لا صدقة عليه فيها حتى يحول الحول عليها من يوم افادها الا ان يكون له مثلها ماشية يجب فيها الصدقة اما خمسة ذود من الابل واما ثلاثون بقرة واما اربعون<sup>٢</sup> شاة و ان كان للرجل من الصنف الواحد من ذلك ثم افاد اليه شيئا آخر من صنفه بشراء او هبة او ميراث زكى ما افاد من ذلك مع ماله الاول حين يصدقه و ان لم يحل على ما افاد من ذلك الحول<sup>٣</sup> ولو كان الملك الاول [نما -<sup>٤</sup>] لا زكاة فيه فلا زكاة على هذا حتى يحول عليه الحول مذ افاد [ما -<sup>٥</sup>] يجب عليه الزكاة . فهذا الصواب وهذا نقض لقولهم الاول<sup>٦</sup> ومن قال

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « واقفها » وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل بالرفع ولعل الصواب في المواضع الثلاثة بالنصب لأنها بدل بالعطف من قوله « ماشية يجب » الخ - تدبر .

(٣) مرفوع لأنه فاعل « لم يحل » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) قال الزرقاني ج ٢ ص ٤٥ من شرح الموطأ ذيل قول مالك المذكور هذا مذهب مالك رحمه الله ان حول ربح المال حول اصله و ان لم يكن اصله نصابا قياسا على نسل الماشية . ولم يتابعه غير اصحابه و قاسه على ما لا يشبهه في اصله ولا في فرجه و هما اطلاق و الأصول لا يرد بعضها الى بعض و انما يرد الفرع الى اصله ( في اطلاق الجزء الاول نظر - فافهم ) قال أبو عبيد لا نعلم احدا فرق بين ربح المال وغيره من القوائد غير مالك و ليس كما قال قد فرق بينهما الأوزاعي و أبو ثور و احمد لكنهم شرطوا ان يكون اصله نصابا و انما انكر أبو عبيد انه يجعله كأصله و ان لم يكن اصله نصابا و هذا لا يقوله غير مالك و اصحابه ، و قال الجمهور : الربح كالقوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة - قاله ابن عبد البر - انتهى .



هذا ' فقد رجع عن الأول .

(١) أي المسألة التي مضت من قبل في الماشية ، وقد روى مالك في الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول : لا تجب في مالك زكاة حتى يحول عليه الحول - انتهى ، ومن طريق مالك أخرجه الإمام محمد في ص ١٧٣ من الموطأ في باب المال متى تجب فيه الزكاة ثم قال محمد : وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله إلا أن يكتسب مالا فيجمعه إلى مال عده بما يزكي فاذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني معه وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي رحمهما الله تعالى - انتهى ؛ قال الحافظ : حديث لا زكاة في مال حتى يحول عليها الحول - أبو داود وأحمد والبيهقي من رواية الحارث وعاصم بن ضمرة عن علي والدارقطني من حديث أنس وابن ماجه والدارقطني والبيهقي والعقيلي في الضعفاء من حديث عائشة ، ورواه الدارقطني والبيهقي من حديث ابن عمر وصحيح الدارقطني وقفه وله طريق أخرى بلفظ : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول ، الترمذي والدارقطني والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر - مثله ، ولفظ الترمذي : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، وعبد الرحمن ضعيف قال الترمذي : والصحيح عن ابن عمر موقوف ، وكذا قال البيهقي وابن الجوزي وغيرهما ؛ وروى الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسحاق بن إبراهيم الحنيني عن مالك عن نافع عن ابن عمر - نحوه ، قال الدارقطني : الحنيني ضعيف والصحيح عن مالك موقوف ، وروى البيهقي عن أبي بكر وعلي وعائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال والاعتماد في هذا وفي الذي قبله على الآثار عن أبي بكر وغيره ؛ قلت : حديث علي لا بأس بإسناده والآثار تعضده فيصلح للحجة - انتهى ؛ وراجع نصب الراية وغيره من الكتب .

## باب من الزكاة

قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان<sup>١</sup> له عشرة دنانير فخال<sup>٢</sup> عليها الحول  
ثم اشترى بها سلعة فبيع فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها حتى يحول عليها  
الحول مذ<sup>٣</sup> صارت عشرين ديناراً .

وقال اهل المدينة : [ انه -<sup>٤</sup> ] يزكيها مكانها ولا ينتظر بها ان يحول عليها  
[ الحول -<sup>٥</sup> ] مذ [ يوم -<sup>٦</sup> ] بلغت ما تجب فيه الزكاة لأن الحول قد<sup>٧</sup> حال عليها  
وهي عنده عشرون<sup>٨</sup> ديناراً ثم لا زكاة عليه<sup>٩</sup> فيها حتى يحول عليها الحول مذ<sup>١٠</sup>  
يوم زكيت . وقال محمد بن الحسن : وهذه المسألة ايضاً مثل الأولى .  
ينبغي لمن قال هذا في المال ان يقول مثله في الماشية وقد فرق اهل المدينة  
بينهما وليس بينهما فرق .

- (١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « كانت » وهو الأولى .
- (٢) في الموطأ « فاجر فيها فخال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً » اهـ
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « قد » وهو تصحيف « مذ » .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدته من الموطأ .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول فزدته من الموطأ .
- (٦) لفظ « يوم » ساقط من الاصول وزيد من الموطأ .
- (٧) كذا في الاصل وكذا في الموطأ ، وفي الهنذية « كان قد » و لفظ « كان » من سهو  
الناسخ ، والصواب حذفه كما هو في الاصل و الموطأ . ف
- (٨) وفي الاصول ، « عشرة دنانير » وهو خطأ ، والصواب ما في الموطأ « عشرون ديناراً » .
- (٩) كذا في الاصول ، ولم يذكر لفظ « عليه » في الموطأ .
- (١٠) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « من يوم » مكان « مذ يوم » .

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

## باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق<sup>١</sup>

وقال أبو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والورق في كل قليل وكثير يخرج من ذلك الخمس .

وقال أهل المدينة : لا يؤخذ [ من المعادن -<sup>٢</sup> ] بما يخرج منها شيء حتى [ يبلغ ما -<sup>٣</sup> ] يخرج منها [ قدر -<sup>٤</sup> ] عشرين ديناراً [ عينا -<sup>٥</sup> ] أو مائتي درهم فإذا بلغ ذلك فقيه الزكاة مكانه فما زاد على ذلك أخذ بحساب ذلك ما دام في المعدن نيل فإن انقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فهو مثل الأول يُبتدأ [ فيه الزكاة -<sup>٦</sup> ] كما ابتدئ في الأول .

(١) جمع معدن بكسر الدال من عدن إذا أقام لأقامة الذهب والفضة به أو لأقامة الناس فيها شتاء وصيفاً - كذا في شرح الزرقاني ، وأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض يوم خلق الأرض حتى صار الانتقال من اللفظ إليه ابتداءً بلا قرينة فتح ، والركاز أعم من المعدن الخلق وغير الخلق وهو الكنز فإن الكنز في الأصل اسم للمثبت في الأرض بفعل الإنسان كما في الفتح وغيره رد المحتار لابن عابدين الحنفى رحمه الله تعالى .

(٢) الورق بكسر الراء المضروب من الفضة وكذا الرقة وجمعها رِقُون ومنه الحديث وفي الرقة ربع العشر وعرجة رضى الله عنه اتخذ انفاً من ورق - اهـ مغرب ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من موطأ مالك .

(٤) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « شيئاً » بالنصب وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « وما » بالواو وهو الأولى .

(٦) وكان في الأصل « ابتدئ الأول » وفي الهندية « يتبدأ الأول » وفي الموطأ « ابتدئت في الأول » فزيد حرف « في » من الموطأ .

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : ما شأن المعدن شأن الزكاة إنما المعدن مثل المغنم  
ففي قليله وكثيره الخمس .

وكذلك<sup>١</sup> بلغنا<sup>٢</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الركاز

(١) في موطأ محمد ص ١٧٨ من باب الركاز بعد حديث بلال المزني قال محمد : الحديث  
المعروف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس ، قيل : يا رسول الله ! وما  
الركاز ؟ قال : المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض  
في هذه المعادن ففيها الخمس وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا - انتهى ؛ والحديث  
اسنده محمد بالارسال في آخر الباب كما سيأتي .

(٢) اسنده مرسلًا في باب دية الخطأ ص ١٠٢ من كتاب الآثار : محمد قال : اخبرنا  
أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار  
والقلب جبار والرجل جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - انتهى ؛ قال محمد :  
وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة ، والجبار : الهدر إذا سار الرجل على الدابة فنفتحت  
برجلها وهي تسير فقتلت رجلاً أو جرحته فذلك هدر ولا يجب على عاقلة ولا غيرها ،  
والعجماء : الدابة المنفلتة ليس لها سائق ولا راكب توطئ رجلًا فقتلته فذلك هدر ،  
والمعدن والقلب الرجل يستأجر الرجل يحفر له بئراً أو معدناً فيسقط عنه فيموت فذلك  
هدر ولا شيء على المستأجر ولا على عاقلة - انتهى ؛ والحديث رواه أبو يوسف في  
آثاره بهذا الاسناد مرسلًا وهو في ص ٨٨ من رقم ( ٤٣٥ ) : قال حدثنا يوسف عن  
أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في العجماء جبار  
والقلب جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس - انتهى ؛ وخرجه الإمام أبو يوسف  
في خروجه ص ٢٦ قال وحدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري [ عن أبيه ]  
عن جده [ عن أبي هريرة ] قال كان أهل الجاهلية إذا عطب الرجل في قلب جعلوا  
القلب عقله وإذا قتله دابة جعلوها عقله وإذا قتله معدن جعلوه عقله فسأل سائل =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني  
الخنس ، فقيل : يا رسول الله ! [ و - ١ ] ما الركاز ؟ فقال ٢ : المال الذي خلقه  
الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض [ في هذه المعادن ففيها  
الخنس - ١ ] .

وقال اهل المدينة : انما ٣ الركاز المال المدفون من دفن ٤ الجاهلية ما لم يطلب

== رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : العجاء جبار والمعدن جبار والبئر جبار ،  
وفي الركاز الخنس ، فقيل له : ما الركاز يا رسول الله ؟ فقال : الذهب والفضة الذي  
خلقه الله في الارض يوم خلقت - انتهى ؛ و أخرجه البيهقي في المعرفة كما في ج ٢ ص ٣٨٠  
من نصب الراية : عن حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي ينبت بالأرض ، قال البيهقي وروى  
عن أبي يوسف عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن  
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخنس ، قيل : وما الركاز  
يا رسول الله ؟ قال الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وبه استدلل لنا الشيخ  
في الامام - انتهى ؛ والمعدن هو الركاز كما افصح به الحديث المذكور فلما اراد صلى الله  
عليه وسلم ان يذكر له حكماً آخر ذكره بالاسم الآخر وهو الركاز و لفظ الحديث في  
الصحيح : والبئر جبار وفي الركاز الخنس ، فلو قال وفي الخنس لحصل الالتباس باحتمال  
عود الضمير الى البئر - كذا في ج ٤ ص ١٥٢ من الجوهر النقي على سنن البيهقي وسأقي  
للحديث مزيد تخريج و تحقيق و تنقيح - فانتظره .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ محمد .

(٢) كذا في الاصول وفي موطأ محمد قال ، .

(٣) كذا في الاصول ، وفي موطأ مالك قال ان الركاز انما هو دفن يوجد من دفن  
الجاهلية - اهـ .

(٤) قال الزرقاني بكسر الدال و سكون الفاء اي شيء مدفون كذبج بمعنى مذبح ==

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

بمال ولم يتكلف فيه [ نفقته - ' ] ولا كثير<sup>٢</sup> عمل<sup>٣</sup> وأما ما طلب بمال و تكلف فيه عمل كثير<sup>٤</sup> فأصيب مرة و اخطئ<sup>٥</sup> مرة فليس بركاز .

و قال ابو حنيفة : هذا و المعدن سواء ما طلب منه بعمل كثير<sup>٦</sup> و بمال يوجد<sup>٧</sup> و ما وجد من غير طلب فهو سواء فيه و فيما استخرج من المعدن الخمس<sup>٨</sup>.

== و أما بالفتح فالمصدر ولا يراد هنا - قاله الحافظ كالزركشى ورده الدماميني بأنه يصح اتضح على انه مصدر اريد به المفعول مثل الدرهم ضرب الامير و هذا الثوب نسج اليمن - انتهى .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك .

(٢) كذا في الاصول ، و في موطأ مالك : كبير عمل ، و هو الاصوب . ف

(٣) زاد مالك : ولا مؤنة . ف

(٤) كذا في الاصول ، و في الموطأ : كبير عمل ، بالباء الموحدة و بتقديم : كبير ، على : عمل .

(٥) كذا في الموطأ و هو الصواب ، و كان في الاصول : اخطأ .

(٦) كذا في الاصول بالثاء المثثة ، و في الموطأ بالباء الموحدة .

(٧) كذا في الاصل و في الهندية : يؤخذ ، بالخاء و الذال المعجمتين .

(٨) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج في كل ما اصيب من المعادن من قليل او كثير الخمس و لو ان رجلا اصاب في معدن اقل من وزن مائتي درهم فضة او اقل من وزن عشرين مثقالا ذهباً فان فيه الخمس ليس هذا على موضع الزكاة انما هو على موضع الغنائم و ليس في تراب ذلك شيء انما الخمس في الذهب الخالص و في الفضة الخالصة و الحديد و النحاس و الرصاص ولا يحسب لمن استخرج ذلك من نفقته عليه شيء قد تكون النفقة تستغرق ذلك كله فلا يجب اذن فيه خمس عليه و فيه الخمس حين يفرع من تصفيته قليلا كان او كثيرا ولا يحسب له من نفقته شيء و ما استخرج من المعادن سوى ذلك من ==

كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : إنما الركاز ما وجد في المعدن وإنما المال المدفون جعل نظير المال يستخرج من المعدن .

هذا امر لم يكن ارى ان اهل المدينة يخالفونه من كلام العرب إنما يقال اركز المعدن يعنون انه استخرج مال منه كثير<sup>١</sup> و في الحديث المعروف<sup>٢</sup>

الحجارة مثل الباقوت والفيروزج والكحل والزنبق والكبريت والمرة فلا خمس في شيء من ذلك إنما ذلك كله بمنزلة الطين والتراب . انتهى ، وله بقية ستقف عليه ومن هذا يدفع ما دلس به ابن حزم في المحلى . تأمل .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « إنما قال » وهو خطأ .

(٢) والامام محمد امام من أئمة اللغة فيقول على قوله كما لا يخفى ، وقد بسط الحافظ العيني في ج ٤ ص ٤٤٩ إلى ج ٤ ص ٥٨ من عمدة القارى فراجعها . قلت وفي ج ٢ ص ٣٣ من البدائع اذ هو كما كان اماما في الشريعة كان اماما في اللغة واجب التقليد فيها كتقليد نقلة اللغة كأبي عبيد والاصمعي والخليل والكسائي والفراء وغيرهم وقد قلده ابو عبيد القاسم بن سلام مع جلالة قدره واحتج بقوله وسئل ابو العباس ثعلب عن الغزالة فقال هي عين الشمس ثم قال : اما ترى ان محمد بن الحسن قال لغلامه يوما انظر هل دلكت الغزالة يعنى الشمس و كان ثعلب يقول : محمد بن الحسن عندنا من اقران سيبويه و كان قوله حجة في اللغة . انتهى .

(٣) اسنده بعده ، واخرجه الحاكم في باب النهى عن لقطة الحاج ج ٢ ص ٦٥ من المستدرک عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في كنز وجدته رجل فقال ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سبيل ميثاء فغرفه وان كنت وجدته في خربة جاهلية او في قرية غير مسكونة او غير ميثاء ففيه وفي الركاز الخمس . انتهى ، و رواه الشافعي في ج ٢ ص ٣٧ من الام ، و من طريقه رواه البيهقي في ج ٤ ص ١٥٥ من السنن عن سفیان عن داود بن شاپور ويعقوب بن

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للامام محمد الشيباني  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين سأله المرأ : ما تقول فيما وجد في  
القرية غير المسكونة ، فقال صلى الله عليه وآله وسلم : فيه وفي الركاز الخمس  
فجعله غير الركاز ' .

== عطاء عن عمرو قال الزيلعي : ورواه ابو عبيد القاسم بن سلام من طريق ابن اسحاق  
عن عمرو به و من حديث محمد بن عجلان عن عمرو به - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٣  
من الدراية و رواته ثقات - اهـ ، و رواه ابو داود من حديث عمرو بن الحارث و هشام  
ابن سعد عن عمرو بن شعيب - نحوه ، و رواه النسائي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب  
و رواه الحاكم و البيهقي - كذا في ص ١٨٥ من التلخيص .

(١) لأن الكنز على ما ذكره اهل اللغة الجوهري وغيره هو المال المدفون و في الفائق  
لترخشري : الركاز ما ذكره الله في المعادن من الجواهر و القطعة منه ركزة و ركيزة ،  
و قال ابو عبيد الهروي : الركاز القطع العظام من الذهب و الفضة كالجلاميد و الواحد  
ركز ، و قال ايضا : اختلف في تفسير الركاز اهل العراق و اهل الحجاز ، فقال اهل  
العراق : هي المعادن ، و قال اهل الحجاز : هي كنوز اهل الجاهلية ، كل محتمل في اللغة  
و الأصل فيه قولهم ركز في الأرض اذا اثبت أصله و ذكر نحو هذا صاحب مشارق  
الأنوار : و عطف الركاز على الكنز في الحديث الذي ذكره دليل على ان الركاز غير  
الكنز و انه المعدن لما يقوله اهل العراق فهو حجة لمخالف الشافعي ، و قال الخطابي :  
الركاز وجهان فالمال الذي يوجد مدفونا لا يعلم له مالك و عروق الذهب و الفضة ركاز  
و قال الطحاوي في أحكام القرآن : و قد كان الزهري و هو راوى حديث الركاز يذهب  
إلى الخمس في المعادن ثنا يحيى هو ابن عثمان المصري ثنا نعيم ثنا ابن المبارك ثنا يونس  
عن الزهري في الركاز المعدن و اللؤلؤ يخرج من البحر و العنبر من ذلك الخمس - انتهى  
من الجواهر النقي .



كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للامام محمد الشيباني

اخبرنا هشام بن سعد<sup>١</sup> المدني قال : اخبرنا عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده<sup>٢</sup> ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه

(١) وكان في الأصول «سعيد المري» وهو خطأ وفي ج ٤ ص ١٥٢ من سنن البيهقي :  
ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث وهشام ابن سعد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن  
عبد الله بن عمرو بن العاص ان رجلا من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال : يا رسول الله - الحديث ؛ وفي ص ١٥٣ منها وذكر اعتلائهم بحديث هشام بن  
سعد عن عمرو بن شعيب هذا - الخ ؛ وفي ج ١١ ص ٣٩ من التهذيب « هشام بن سعد  
المدني » والتلخيص و نصب الراية و الدراية وغيرها من الكتب .

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن العاص ، وقد صرح بذلك في رواية سنن البيهقي كما عرفت ،  
روى البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح عن أبي بكر التيسابوري انه قال : صح سماع  
عمرو عن ابيه شعيب و سماع شعيب من جده عبد الله ، ثم قال البيهقي مضي في باب وطىء  
المحرم و في باب الخيار من البيوع ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله إلا انه اذا  
قل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبد الله و ليست له صحبة فيكون  
الخبر مرسلًا ، و إذا قيل عن جده عبد الله زال الاشكال و صار الحديث موصولًا -  
اتهى ؛ و هذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبد الله فهو على هذا حجة فلا وجه لترديد  
الشافعي - كذا في الجوهر النقي ؛ قال في الجوهر النقي : و قد اورد ابو عمر بن عبد البر هذا  
الحديث في التمهيد و لفظه : قال صلى الله عليه وسلم في كنز وجده رجل : ان كنت  
وجدته في قرية مسكونة او سبيل ميثاء فعرفه و ان كنت وجدته في قرية جاهلية او في  
قرية غير مسكونة او غير ميثاء ففيه وفي الركاز الخمس ، و كذا اورد البيهقي هذا الحديث  
فيما بعد في باب زكاة الركاز ، و هذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي ان  
الشافعي رحمه الله اشار اليه و هو انه ورد فيما يوجد ظاهراً فوق الأرض لأن الكنز  
على ما ذكره الجوهرى وغيره : المال المدفون - انتهى ؛ و قد سبق نقل كلام اهل اللغة ؛

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

رجل<sup>١</sup> فقال : يا رسول الله ! كيف<sup>٢</sup> ترى في المتاع يوجد في الطريق الميتاء<sup>٣</sup>  
او في القرية المسكونة؟ قال : عرفه [ سنة -<sup>٤</sup> ] فان جاء باغيه [ فادفعه اليه -<sup>٥</sup> ]  
والافشائك به<sup>٦</sup> وما كان [ في الطريق -<sup>٧</sup> ] غير الميتاء او<sup>٨</sup> في القرية غير

== وفي نصب الراية : روى ابن المنذر حدثنا ابن ادریس عن ابيه عن ابي قيس عبد الرحمن  
ابن ثروان عن هذيل قال جاء الى عبد الله فقال : اني وجدت كنزا فيه كذا وكذا من  
المال ، فقال عبد الله : لا ارى المسلمين بلغت اموالهم هذا اراه ركاز مال عادي فأدخسه  
في بيت المال و لك ما بقى - انتهى ؛ و روى ايضا عن معتمر عن عمر الضبي قال : بينما  
قوم عندى بسابور يثرون الأرض اذ اصابوا كنزا و علينا محمد بن جابر الراسبي فكتب  
فيه الى عدى فكتب عدى الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر ان خذوا منهم الخمس  
دعوا سائرهم لهم فدفعت اليهم المال و اخذ منهم الخمس - انتهى .

(١) زاد البیهقی فی سننه ص ١٥٣ « من مزينة » .

(٢) كذا في الأصل ، و في سنن البیهقی : فكيف ترى فيما يؤخذ في الطريق الميتاء  
و القرية المسكونة .

(٣) كذا في الهندية و كذا في سنن البیهقی و هو الصحيح بالروايات ، و كان في الأصل  
« الميت » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من سنن ابي داود و سنن البیهقی .

(٥) ما بين المربعين زيادة من سنن البیهقی ، و في سنن ابي داود : فان جاء طالبها فادفعها اليه  
و ان لم يأت فهي لك - اهـ .

(٦) زاد البیهقی : فان جاء طالبه يوما من الدهر فأده اليه .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد من سنن البیهقی .

(٨) و كان في البیهقی : و في القرية ، وكذا قبله : فاكان ، و في سنن ابي داود : و ما كان  
في الخراب يعني قعيها و في الركاز الخمس - اهـ ، فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

المسكونة<sup>١</sup> فقيه وفي الركاز الخمس، فقال: يا رسول الله! كيف ترى في ضالة الابل؟ قال: مالك ولها و<sup>٢</sup> معها سقاءها وحذاءها [ ولا يخاف عليها الذئب -<sup>٣</sup> ] تأكل السكلا وترد الماء [ دعهما حتى يأتي طالبها -<sup>٤</sup> ] فقال: يا رسول الله! كيف ترى [ في -<sup>٥</sup> ] ضالة الغنم؟ قال: لك أو لأخيك أو للذئب فاحبس<sup>٦</sup> على أخيك ضالته، قال: يا رسول الله! كيف ترى في حريسة<sup>٧</sup>

= غير الركاز وجعل فيهما الخمس .

(١) وكان في الأصول « الغير » معرف باللام وهو تحريف ، والصواب « غير المسكونة » كما هو في سنن البيهقي لأن « غير » تقع صفة عن النكرة ، وفي ج ٢ ص ١٠ من اوضح المسالك وتعليقه : و اصل غير ان يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذي كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو غير المغضوب عليهم فان موصوفها الذين وهم جنس لا قوم بأعيانهم - اهـ ، و المعرف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة - اهـ ، فالقرية أيضا يراد بها الجنس فهي قرية من النكرة . ف

(٢) كذا في الهندية وكذا في البيهقي ، والواو ساقط من الأصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، انما زدناه من سنن البيهقي .

(٤) عند البيهقي « قال وكيف » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما هو في السنن .

(٦) زاد البيهقي بعد قال « طعام ما كول » .

(٧) وعند البيهقي « احبس » وفي رواية عند ابى داود « في ضالة الشاء قال فاجمعها » ، وفي اخرى عنده « خذها قط » وفي اخرى نخذها وفي اخرى عنده : فاجمعها حتى يأتيها باغيها اهـ .

(٨) وفي سنن البيهقي « فقال » .

(٩) كذا في سنن البيهقي وهو الصواب ، وكان في الأصول « حرسه الجبل » وهو تصحيف .

كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للامام محمد الشيباني

الجبل ؟ قال : فيها غرامة مثلها و جلد النكال<sup>١</sup> و ليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما اواه<sup>٢</sup> المراح فسرقتها احد من المراح و بلغ ثمن المجن فقيه<sup>٣</sup> القطع و ما لم يبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثله و النكال<sup>٤</sup> و ليس في شيء من الثمر<sup>٥</sup> قطع الا فيما اوى<sup>٦</sup> الجريرين<sup>٧</sup> فبلغ ثمن المجن فقيه غرامة مثليه [ و جلدات نكال - <sup>٨</sup> ] .

اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا<sup>٩</sup> حماد عن ابراهيم

- (١) و في سنن البيهقي « قال هي و مثلها و النكال » .
- (٢) و كان في الأصل « الا فيما اوى المراح » و الا صوب ما في سنن البيهقي « اواه » .
- (٣) في سنن البيهقي « فقيه قطع اليد » .
- (٤) كذا في الأصول ، و في السنن « فقيه غرامة مثليه و جلدات نكال » زاد البيهقي بعد قوله « نكال » « قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو و مثله معه و النكال » .
- (٥) كذا في الأصول ، و في سنن البيهقي « من الثمر المعلق » .
- (٦) كذا في الأصل ، و في السنن « اواه » .
- (٧) كذا في الأصول ، و في سنن البيهقي « فا اخذ من الجريرين » و عند ابى داود من طريق ابن عجلان عن عمرو بن شعيب به بلفظ « انه مثل عن الثمر المعلق فقال من اصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ حنبة فلا شيء عليه و من خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه و العقوبة و من سرق منه شيئا بعد ان يؤويه الجريرين فبلغ ثمن المجن فعليه القطع - انتهى .
- (٨) ما بين المربعين بهاقط من الأصول و انما زدناه من سنن البيهقي اعلم انى انما اضعفت زيادات في الكتاب فان الحديث باسناده و متنه - رواه البيهقي ، و في باب الحجة مظنة اغلاط و سقطات فلا استبعاد في ان هذه الزيادات سقطت من الأصل المدنى و منه نقل جميع النسخ الموجودة و اذا رأيت تصوير النسخة المدنية الأصلية ايقنت ان الأصل حملوا بالأغلاط و التصحيفات و السقطات - هذا و الله تعالى اعلم بالصواب .
- (٩) قد عرفت ان الحديث أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار و الامام ابو يوسف =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للامام محمد الشيباني

النعيمى ' عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال :

== فى آثاره و أخرجه ابو بكر الكلاعى فى مسنده كما فى ج ٢ ص ١٨٣ من جامع المسانيد  
عن أبيه محمد بن خالد بن خلى عن ابيه خالد بن خلى عن محمد بن خالد الوهبي عن أبي حنيفة  
رضي الله عنه به مثله ونقله السيد مرتضى الزيدى فى ج ٢ ص ١٢٢ من عقود الجواهر  
فى باب الدابة : تنفخ برجلها قبيل القصاص و الديات - و أطال الكلام فى الحديث .  
(١) الحديث هذا مرسل و لعله هو مسند موصول فان الطبراني رواه فى الكبير كما  
فى ج ٤ ص ٤٥٥ من عمدة القارى من رواية علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار و السائمة جبار و فى الركاز الخمس - انتهى ، و علقمة  
شيخ ابراهيم كما لا يخفى ، و الحديث رواه الأئمة الستة فى كتبهم من حديث ابى سبرة عن  
ابى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العجماء جبار و البئر جبار و فى الركاز  
الخمس - اهـ ، أخرجه مختصرا و مطولا كما فى نصب الراية ؛ و اما حديث ابن عمر الذى  
رواه ابو حاتم و فيه و فى الركاز العشور فى اسناده ابن نافع و يزيد بن عياض كلاهما  
متكلم فيه و وصفهما النسائي بالترك - قاله الشيخ فى الامام ؛ و حديث بلال بن  
الحارث المزنى الذى فيه قتل المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم - اهـ ، رواه مالك  
فى الموطأ فهو منقطع كما قال ابن عبد البر ، و قال ابو عبيد فى كتاب الأموال حديث  
منقطع و مع انقطاعه ليس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك و انما قال يؤخذ منه  
الزكاة الى اليوم - انتهى نصب الراية ؛ و فى الباب عن انس رواه احمد و البزار و فيه  
هذا ركاز و فيه الخمس ، و عن عبادة بن الصامت رواه ابن ماجه فى سننه و عن عمرو بن  
عوف المزنى رواه ابن ماجه و ابن ابى شية فى مصنفه ، و عن جابر رواه احمد و البزار  
و عن ابن عباس رواه ابن ابى شية فى مصنفه ، و عن زيد بن ارقم رواه الطبراني فى الكبير ،  
و عن سراء بنت نهان - رواه الطبراني فى الكبير و فى اسانيد بعضها كلام ذكر شيئا  
منه الحافظ العيني فى عمدة القارى ، و كذا ذكر الاختلاف فى حديث ابى هريرة =

كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للامام محمد الشيباني  
العجاء<sup>١</sup> جبار و القلب<sup>٢</sup> جبار و الرجل<sup>٣</sup> جبار و المعدن<sup>٤</sup> جبار ، وفي  
الركاز الجنس .

= في ج ٤ ص ٤٥٥ فراجعها .

(١) البهيمه لأنها لا تتكلم اى فعل العجاء جبار ، وفي رواية : العجاء جرحها جبار  
و البسط في كتب الفروع و راجع عمدة القارى ج ٤ ص ٤٥٦ و المسألة خلافية  
بحسب بعض الأجزاء .

(٢) القلب هو البئر ، وفي قصة بدر طرحوا في قلب بدر الحديث ، معناه سقوط البئر  
على الشخص او سقوط الشخص في البئر جبار لا شئ على مالكها او مستأجر الرجل  
لا صلاحها .

(٣) بكسر الراء المهملة و سكون الجيم ، قال العيني : ورد في بعض طرق الحديث الرجل  
جبار فاستدل به من فرق في حالة كون راكبها معها بين ان تضرب يدها او ترح  
برجلها فان افسدت يدها ضمنه و ان رحت برجلها لا يضمن - انتهى ؛ وفي ج ٢ ص ١٢٢  
من عقود الجواهر و أخرج ابوداود من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة رفعه قال :  
الرجل جبار ، وأخرجه النسائي قال المنذرى و أخرجه الدارقطنى و قال لم يروه غير  
سفيان بن حسين و خالفه الحفاظ عن الزهرى منهم مالك و ابن عينة و يونس و معمر  
و ابن جريج و الزيدى و عقيل و ليث بن سعد و غيرهم كلهم روه عن الزهرى  
فقالوا : العجاء جبار و البئر جبار و المعدن جبار ولم يذكر الرجل و هو الصواب - انتهى ؛  
و قال الخطابى قد : تكلم الناس في هذا الحديث و قد قيل : انه غير محفوظ و سفيان بن  
حسين معروف بسوء الحفظ و روى آدم بن ابي اياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن  
ابى هريرة رفعه الرجل جبار فقالوا : وانما هو العجاء جبار ولو صح الحديث كان العمل به  
واجبا و قد قال به اصحاب الرأى و ذهبوا الى ان الراكب اذا نطحت دابته انسانا برجلها  
فهو هدر و ذكر غيره ان ابا صالح السمان و الأعرج و ابن سيرين و محمد بن زياد =

كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

=لم يذكر الرجل وهو المحفوظ عن أبي هريرة وقال الدارقطني تفرد به ابن أبي أياس عن شعبة - انتهى؛ قلت: ورواه البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن الشافعي أنه غلط وعن الدارقطني أنه وهم وأنه لم يتابعه في قوله المذكور أحد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي أياس ثم قال: لم يتابعه أحد عن شعبة ثم ذكره مرسلًا من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل ثم قال: لا تقوم به حجة، ثم قال: ورواية قيس بن الربيع موصولة بذكر ابن مسعود وقيس لا يحتج به - انتهى؛ قلت: أبو قيس احتج به البخاري وثقه جماعة فكيف لا تقوم به حجة مع أن مرسله تأيد بمسند قيس وهو وإن تكلموا فيه فقد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعفان وقال معاذ قال لي شعبة: ألا ترى أن يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع: لا والله! أما إلى ذلك سبيل، وقال ابن عدي: عامة رواياته مستقيمة، والقول هنا ما قاله شعبة وأنه لا بأس به، وتأيد أيضًا بمسند آدم عن شعبة وبمسند سفيان بن حسين (و برسل إبراهيم النخعي المذكور) وهو أبو محمد السلمي الواسطي وهو وإن تكلم فيه فقد استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المقدمة وقول المنذري أنه لم يحتج بواحد منهما محل نظر فإن البخاري لا يستشهد إلا بالثقات ومسلم ما يخرج عن أحد إلا للاحتجاج فإذا كان غير ثقة كيف يحتج به مع أنه وثقه ابن معين وهو هو، وأخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهما حديثه هذا، ورواه أيضًا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش عن أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله واسنده، كذا ذكره صاحب التمهيد والبكائي وإن تكلم فيه يسيرًا فقد وثقه جماعة وأخرج له الشيخان في صحيحتهما والشافعي يحتج بالمرسل إذا روى من وجه آخر مرسلًا أو مسندًا وهذا المرسل روى من وجوه عديدة كما ترى وقال ابن عبد البر: كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار - انتهى؛ وهذا مرسل النخعي وفيه الرجل جبار ومراسيل النخعي صحيحة كما هو معروف فيما بينهم، وفي نصب الراية حديث آخر، قال الشيخ في الإمام =

### كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

== وروى الامام ابو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلا وجد ركازا فأتى به عليا رضي الله عنه فأخذ منه الخمس واعطى بقيته للذي وجده فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل - اهـ . قال الحافظ في الدراية : هذا مرسل قوى - اهـ .

(٤) قال الثوري من اهل الكوفة والأوزاعي من اهل الشام : ان المعدن كالركاز وفيه الخمس ، قال ابن بطال : ذهب ابو حنيفة والثوري وغيرهما الى ان المعدن كالركاز واحتج لهم بقول العرب : اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج منه المعدن وهذا قول صاحب العين وابي عبيد ، وفي مجمع الفرائد : الركاز : المعدن ، وفي النهاية لابن الأثير : المعدن والركاز واحد ، وقال الكرماني : هل في الحديث ما يدل على ان المعدن ليس بركاز ؟ قلت : نعم حيث عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما بروا فاصلة فصح انهما مختلفان وان الخمس في الركاز فيه ، قلت : الكرماني حفظ شيئا وغابت عنه اشياء ، وروى البيهقي في المعرفة من حديث خبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذهب الذي ينبت بالأرض ، ثم قال : وروى عن ابي يوسف عن عبد الله بن سعيد عن ابيه عن جده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في الركاز الخمس ، قيل : وما الركاز يا رسول الله ؟ قال : الذهب الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وهذا ينادى بصوته ان الركاز هو المعدن ، وأصرح منه ما رواه الدارقطني في العلل و ان كان تكلم فيه حديث ابي صالح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي ينبت على وجه الأرض وذكر حميد بن زنجويه النسائي في كتاب الأموال عن علي ابن ابي طالب رضي الله عنه انه جعل المعدن ركازا وأوجب فيه الخمس ، ومثله عن الزهري ، وروى البيهقي من حديث مكحول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركاز فيه الخمس - قاله الحافظ العيني في عمدة القاري ==



### كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

== وراجع من ج ٢ ص ٦٥ الى ج ٢ ص ٦٨ من البدائع خصوصا ص ٦٧ منها ، وفي ص ٨٩ من آثار أبي يوسف (٤٣٦) قال ثنا يوسف عن ابيه عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : في المعدن الخمس - انتهى . قال الفاضل ابو الرفاء في تعليقه على الحديث المرسل المذكور في المتن : قلت و أخرج الحديث موصولا مرفوعا عن جابر و ابن مسعود رضي الله عنه الطبراني في الأوسط ، و أخرجه الشيخان عن أبي هريرة في اثناء حديث ، و أخرجه الامام محمد في الآثار و زاد فيه : و الرجل جبار - انتهى ؛ قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج : و لو أن الذي اصاب شيئا من الذهب او الفضة او الحديد او الرصاص او النحاس كان عليه دين قاذح لم يطل ذلك الخمس عنه أ لا ترى لو أن جندا من الاجناد أصابوا غنيمة من اهل الحرب خمست و لم ينظر أ عليهم دين ام لا ؟ و لو كان عليهم دين لم يمنع ذلك من الخمس ، قال : و أما الركاز فهو الذهب و الفضة الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت فيه ايضا الخمس فن اصاب كنزا عاديا في غير ملك احد فيه ذهب او فضة او جوهر او ثياب فان في ذلك الخمس و أربعة اخماسه للذي اصابه وهو بمنزلة الغنيمة يغنمها القوم فتخمس و ما بقي فلهم ، و لو أن حريا وجد في دار الاسلام ركازا و كان قد دخل بأمان نزع ذلك كله منه ولا يكون له منه شيء و ان كان ذميا اخذ منه الخمس كما يؤخذ من المسلم و سلم له أربعة اخماسه ، و كذلك المكاتب يجد ركازا في دار الاسلام فهو له بعد الخمس و كذلك العبد و ام الولد و المدبر و اذا وجد المسلم ركازا في دار الحرب فان كان دخل بغير امان فهو له ولا خمس في ذلك حيث ما وجد كان في ملك انسان من اهل الحرب او لم يكن في ملك انسان فلا خمس فيه لأن المسلمين لم يوجفوا عليه بخيل ولا ركاب و ان كان انما دخل بأمان فوجده في ملك انسان منهم فهو لصاحب الملك و ان وجده في غير ملك انسان منهم فهو للذي وجده - انتهى ؛ و هذا ابقاء الوعد من قبل اعلم ان البخاري قال في هذا الباب من صحيحه و قال بعض الناس : المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية لأنه يقال : اركز المعدن اذا اخرج منه ، قيل له ==

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

== قد يقال لمن وهب له شيء أو ربح ربحا كثيرا و كثر ثمره أركرت ثم ناقض، و قال : لا بأس أن يكتمه و لا يؤدي الخس - انتهى، قالوا : أن المراد ببعض الناس أبو حنيفة قلت لم لا يجوز أن يكون الثوري و غيره من أهل الكوفة أو الأوزاعي فأنهم قالوا بذلك سوى أبي حنيفة فالجزم به ليس يصح كما في عمدة القارى و لذا قال الحافظ و يحتمل أن يريد به أبا حنيفة و غيره من الكوفيين بمن قال بذلك - انتهى ، قال الحافظ العيني و ليس كذلك لأنه لم ينقل عنهم و لا عن العرب أنهم قالوا : أركر المعدن و إنما قالوا أركز الرجل فإذا لم يكن هذا صحيحا فكيف يتوجه الإلزام بقول القائل قد يقال لمن وهب له إلى آخره ، و معنى أركز الرجل صار له ركاز من قطع الذهب و لم يعلم المعارض أن معنى أفل ههنا للصيرورة لما اعترض و لا الخس فيه أى أركز الرجل صار ذا ركاز و لا يقال أركرت بالخطاب كما زعم البخارى و قوله ثم ناقض - الخ ، هذا ليس بمناقضة لأنه فهم من الكلام غير ما اراده فصدر هذا عنه بلا تأمل و لا ترويان ذلك أن الطحاوى حكى عن أبي حنيفة أنه قال : من وجد ركازا فلا بأس أن يعطى الخس للمساكين و أن كان محتاجا جاز له أن يأخذ نفسه ، قال : و إنما اراد أبو حنيفة أنه تأول أن له حقا في بيت المال و نصيبا في الشيء فلذلك له أن يأخذ الخس لنفسه عوضا من ذلك ، و لقد صدق القائل الشاعر :

و كم من عائب قولا صحيحا و آفته من الفهم السقيم

و الكرماني أيضا مشى مشيهم و لكنه اعترف أن النقص تعسف حكاه عن ابن بطال و رضى به أنه قال الحافظ في الفتح و قد نقل الطحاوى أيضا أنه لو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء و بهذا يتجه اعتراض البخارى - (هـ) قال العيني قلت معناه لا يجب في الحال عليه شيء إلا إذا حال الحول و كان نصيبا يجب فيه الزكاة و به قال أحمد ، و عند أبي يوسف و محمد يجب الخس في الحال ، و عند مالك و الشافعي يجب الزكاة في الحال ، و هذا مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول - انتهى .

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الله بن بشر عن جبلة بن حمّة<sup>١</sup>

(١) وكان في الأصول « جبلة بن جمعة » وهو تصحيف ، والصواب « جبلة بن حمّة » كما

هو في ج ٥ ص ١٦١ من التهذيب في ترجمة عبد الله بن بشر الخثعمي أبو عمير الكوفي

الكاتب بأن من شيوخه جبلة بن حمّة ، وكما قال البخاري في ج ١ ق ٢ ص ٢١٨ من تاريخه

الكبير في ترجمة جبلة بن حمّة قال لي اسمعيل بن زياد حدثنا الجعفي عن زائدة عن سفيان

عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن جبلة بن حمّة أصبت ركازا فقال علي : لما الخنس - اه ،

وقال ابن أبي حاتم في ج ١ ق ١ ص ٥٠٩ من كتاب الجرح و التعديل في ترجمة

جبلة بن حمّة روى عن علي رضي الله عنه روى عنه عبد الله بن بشر الخثعمي - اه ، وفي

ص ١٨٥ من تلخيص الحبير و روى سعيد عن سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل

من قومه يقال له حمّة ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة و فيها ورق فأثى

بها عليا فقال : أقسمها اخماسا ثم قال : خذ منها أربعة ودع واحدا ، و مثله في ص ١٦٣

من الدراية الا أنه فيها عن رجل من قومه يقال له حمّة قال : سقطت على جرة من

دير بالكوفة - الحديث ، قلت : سقطت منهما لفظ « جبلة بن » قبل « حمّة » و في ج ٢

ص ٣٨٢ من نصب الراية من طريق أخرى أخرجه البيهقي عن علي بن حرب عن سفيان

عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير

بالكوفة فيها ورق فأثى بها عليا رضي الله عنه فقال : أقسمها اخماسا ثم قال : خذ منها

أربعة ودع واحدا ، قال البيهقي : و رواه سعيد بن منصور عن سفيان عن عبد الله عن

رجل من قومه يقال له حمّة قال : سقطت على جرة - انتهى ، قلت : و هم بعض رواة في

اسم جبلة بن حمّة ، و في كتاب وجوه النىء من شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ١٨٠

حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي

عن ابن حميد قال : وقعت جرة فيها ورق من دير حرب فأثيت بها علي بن أبي طالب

فقال : أقسمها على خمسة اخماس فخذ أربعة وهات خمسا فلما أدبرت قال : أفي ناحيتك =

كتاب الحجّة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للامام محمد الشيباني

شيخ منهم <sup>١</sup> قال : خرجت في يوم مطير الى دير جرير <sup>١</sup> فرفعت منه

= مساكين (و) فقراء ؟ قلت : نعم ، قال : نخذه فاقسمه بينهم - انتهى ؛ قلت : « ابن حميد » تصحيف « ابن حمّة » ، وفي ج ٤ ص ١٥٧ من سنن البيهقي قد روى سعيد بن منصور المكي في كتابه عن ابن عيينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له « حمّة » قال : سقطت على جرة من دير قديم بالكوفة فيها اربعة آلاف درهم فذهبت بها الى على رضى الله عنه فقال : اقسّمها خمسة اخماس فقسّمها فأخذ منها على خمسا و أعطاني اربعة اخماس فلما ادبرت دعاني فقال : في جيرانك فقراء و مساكين ؟ قلت : نعم ، قال : خذها فاقسمها بينهم و عن علي بن حرب ثنا سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه ان رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فأثى بها عليا رضى الله عنه الحديث به ، وفي ج ٣ ص ٢٦٣ من كنز العمال عن ابن حمّة قال : سقطت على جرة - الحديث و عزاه الى (ص ق) ، قلت : رجل من قومه هو جبلة بن حمّة و أما ما ورد سواء في بعض الروايات فأما وهم من بعض الرواة او تصحيفات من النساخ لأن حمّة ليس براو للحديث ولو كان هو راويه لذكره في كتبهم ولم يذكره البخاري ولا ابن ابي حاتم و اما ذكر جبلة بن حمّة و قد مر قبل ، وفي الصحابة حمّة رجل واحد استشهد في اصبهان في خلافة امير المؤمنين عمر بن الخطاب ليس احد سواء سمي حمّة في الصحابة ولا في التابعين . ف

(١) وكان في الاصول «عن شيخ منهم» و هو من تصرف النساخ ، و الصواب حذف حرف «عن» لأن الذي وجد الركاز هو جبلة وهو شيخ من خثعم قوم عبد الله ، و لفظ « شيخ منهم » بدل من «جبلة» فا في روايات الحديث من جمعة و حميد و حمة تصحيفات من النساخ ، و الصواب « جبلة بن حمّة شيخ منهم » كما مر و الله علم . ف

(٢) كذا في الاصل ، و في شرح معاني الآثار للطحاوي « من دير حرب » و عند البيهقي « من دير قديم » و في اكثر الكتب « دير بالكوفة » و راجع ج ٢ ص ٣٨ =

كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

- ثلثة<sup>١</sup> قال : فاذا أنا بحجرة فيها اربعة آلاف مثقال فأتيت بها على بن ابي طالب رضى الله عنه فقلت [ له ] <sup>٢</sup> : اصبت اربعة آلاف مثقال فى بناء من بناء الأعاجم ، فقال : اربعة أخماسهما لك و الخمس الباقي اقسمه فى فقراء اهلك <sup>٣</sup>

= من الام و ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة .

(١) كذا فى الأصل ، و لعل الصواب « سلمة » بفتح السين المهملة و كسر اللام وهى الحجر كما فى المغرب وهى المناسب بالمقام ، و أما بالباء المثلثة فمعناها بتقديم الجيم على الحاء و الثلثة الخلل فى الحائط و غيره فعلى هذا يكون معنى « رفعت » ظهرت على التأنيث و « الثلثة » تكون فاعل « رفعت » بخلاف الاول فانه على التكلم فى معناه الحقيقى فافهم .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد حسب اقتضاء المقام .

(٣) قلت : و فى ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة قال ابن مهدى عن هشيم بن بشر عن مجالد و اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي ان رجلا وجد الفا و خمسمائة درهم فى خربة فأتى بها على بن ابي طالب فقال : ان كانت قرية تحمل خراج تلك القرية فهم احق بها و الا فالخمس لنا و سائر ذلك لك و سأطيب لك البقية - اهـ ، و أخرجه الامام الشافعى قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال جاء رجل الى على رضى الله تعالى عنه فقال : وجدت الفا و خمسمائة درهم فى خربة بالسواد فقال على كرم الله وجهه : أما لأقضين فيها قضاء بينا ان كنت وجدتها فى خربة يؤدى خراجها قرية اخرى فهى لأهل تلك القرية و ان كنت وجدتها فى قرية ليس يؤدى خراجها قرية اخرى فلك اربعة اخماسه و لنا الخمس ثم الخمس لك - اهـ ج ٢ ص ٣٧ باب زكاة الركاز من كتاب الام ؛ قلت : و فى ص ٢٧١ من باب الذهب و الفضة و الركاز و المعدن و الرصاص و النحاس و الحديد و الجواهر و غيره من كتاب الزكاة من كتاب الأصل للإمام محمد ، قلت : أ رأيت الرجل يصيب الركاز من الذهب او الفضة او الجواهر بما يعرف انه قديم فيحفزه فيخرجه من ارض الفلاة قال : فيه الخمس و ما بقى فهو له لانه =

كتاب الحجة ( باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق ) للإمام محمد الشيباني

= جاء الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في الركاز الخمس والركاز هو الكنز، قلت : فإن كان مكاتباً أو ذمياً أو عبداً أو امرأة أو صبيّاً قال : هو كذلك أيضاً يؤخذ منه الخمس وما بقي فهو له ، قلت : أ رأيت الرجل يجد الركاز في دار الرجل فيتصادقان جميعاً أنه ركاز ، قال : هو للذي يملك رقبة الدار وفيه الخمس ( إلى أن قال ) قلت : وكذلك الركاز يوجد في أرض رجل قال : نعم ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وهو قياس الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقال أبو يوسف : أما أنا فأراه للذي أخذه استحسّن ذلك - اهـ ، وقال الإمام السرخسي في شرحه فأما وجه قولهما فما روى أن رجلاً أتى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه بألف وخمسمائة درهم وجدّها في خربة ، فقال علي : أن وجدتها في أرض يؤدي خراجها قوم فهم أحقّ بها منك و أن وجدتها في أرض لا يؤدي خراجها أحد فليخمسها لنا وأربعة أخماسها لك وهذا مراد محمد من قوله وهذا قياس الأثر عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه الخ ، قلت : وفي ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب الراية قال الشيخ في الإمام : روى الإمام أبو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي أن رجلاً وجد ركازاً فأتى به علياً رضي الله عنه فأخذ منه الخمس وأعطى بقيته للذي وجدّه فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه - انتهى ، وهو مرسل ، وفي تعليقه قال الحافظ في الدارية ص ١٦٣ : هذا مرسل قوي ، ( وقال ) روى ابن أبي شيبة حدثنا أبو اسامة عن مجالد عن الشعبي أن غلاماً من العرب وجد ستوقاً فيها عشرة آلاف فأتى بها عمر رضي الله عنه فأخذ منها خمسمائة ألفين وأعطاه ثمانية آلاف ، قال : و روى ابن المنذر حدثنا ابن إدريس عن أبيه عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان عن هذيل قال : جاء رجل إلى عبد الله فقال : أتى وجدت كنزاً فيه كذا وكذا من المال ، فقال عبد الله : لا أرى المسلمين بلغت أموالهم هذا أراه ركاز مال عادي فأدّ خمسة في بيت المال و لك ما بقي - انتهى ؛ فهذان الآثاران يؤيدان أثر الباب مع أنه =

### باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر

قال أبو حنيفة : من كان عنده تبر [ او حلي ] <sup>٢</sup> من ذهب او فضة لا ينتفع بهما للبس او ينتفع بهما للبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ منه ربع العشر إلا ان ينقص من وزن عشرين ديناراً [ عينا ] <sup>٣</sup> او من وزن مائتي درهم فان نقص من ذلك شيء <sup>٤</sup> بطلت عنه الزكاة .

وقال اهل المدينة مثل قول أبي حنيفة اذا كان <sup>٥</sup> يمسكه لغير اللبس فاما التبر<sup>٦</sup> المكسور الذي يريد اهله اصلاحه و لبسه فاما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند اهله [ فليس ] <sup>٧</sup> على اهله فيه زكاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف يكون يبطل الزكاة عنه وهو تبر لا يلبس للنية التي نواها فيه و انما يجب عليه الزكاة بالنيات أليس ينبغي ان تؤخذ الزكاة بالنيات .

= روى مرفوعاً ايضاً كما مر من رواية ابن المنذر . ف

- (١) التبر ما كان غير مضروب من الذهب و الفضة و عن الزجاج هو كل جوهر قبل ان يستعمل كالحاس و الصفر و غيرهما ، و به يظهر صحة قول محمد الحديدي يطلق على المضروب و التبر على غير مضروب من التبر وهو الهلاك - كذا في المغرب .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من موطأ الامام مالك .
- (٣) و كان في الأصل « شيئاً » وهو تصحيف ، و الصواب « شيء » بالرفع و ليس هو في الموطأ .

(٤) هكذا في الأصل ، و في الموطأ « و انما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يمسكه لغير اللبس » اهـ .

(٥) كذا في الأصول ، و في الموطأ « فاما التبر و الحلي » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

أ رأيت من كان عنده دنائير مضروبة وهو ينوي ان يجعلها حليا أيطل عنه الزكاة وقد مكثت عنده حولين او ثلاثة للنية التي نواها ، فان زعمتم ان النية لا تبطل الزكاة ههنا فينبغي ان تجب الزكاة في التبر الذي ليس بمصوغ ولا تبطل عنه الزكاة بالنية التي نوى ان يجعلهما حليا مع ان الحلي من الذهب و الفضة فيه الزكاة و ان كان مصوغا .

و قال ابو حنيفة : ليس من ذهب ولا فضة حلي ولا غيره يبلغ ما يجب فيه الزكاة الا وجب فيه الزكاة ولا يشبه الذهب و الفضة ما سواهما .

و قال محمد بن الحسن : اخبرنا محمد بن راشد<sup>١</sup> عن مكحول ان امرأة كانت تطوف بالبيت و معها ابنة لها في يدها سوار من ذهب ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتحيين ان يكون لك سوار من نار؟ قالت : لا يا رسول الله ! قال : فأدى زكاته<sup>٢</sup> ، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد امر بزكاة الحلي ،

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « ان يجعله » بتوحيد الضمير لأن الضمير يرجع الى «التبر» وهو مذكر موحد : قلت : بل الصواب كما في الأصل «يجعلهما» بصيغة التثنية و الضمير للذهب و الفضة . ف

(٢) هو محمد بن راشد المكحولي الخزاعي الدمشقي ابو عبد الله و يقال ابو يحيى ، سكن البصرة ، روى عن مكحول الشامي ، من رجال الأربعة - راجع ج ٩ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) الحديث مرسل ، و اخرج ابو داود ص ١٩٧ و النسائي ص ٢٤٨ عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم و معها ابنة لها و في يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها أعطين زكاة هذا؟ قالت : لا ، قال : اسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارا من نار؟ قال : فخلعتهما فألقتهما الى النبي صلى الله عليه وسلم و قالت : هما لله و لرسوله =



كتاب الحجّة ( باب ما جاء من زكاة الحنّى و التبر ) للإمام محمد الشيبانى

فكيف تقولون ليس فى التبر الذى ليس بحلى زكاة اذا كانوا يريدون ان يصنعوه  
حليا فى احاديث كثيرة .

== انتهى ، قال فى نصب الراية : قال ابن القطان فى كتابه : اسنده صحيح ، و قال المنذرى  
فى مختصره : اسنده لا مقال فيه فان ابا داود رواه عن ابي كامل الجحدرى و حميد بن  
مسعدة و هما من الثقات . احتج بهما مسلم ، و خالد بن الحارث امام فقيهه احتج به  
البخارى و مسلم و كذلك حسين بن ذكوان المعلم احتج به فى الصحيح و وثقه ابن المدينى  
و ابن معين و ابو حاتم و عمرو بن شعيب هو من قد علم و هذا اسناد تقوم به الحجّة  
ان شاء الله تعالى - انتهى ، و اخرجه النسائى ايضا عن المعتمر بن سليمان عن حسين  
المعلم عن عمرو قال جاءت امرأة - فذكره مرسلا ، قال النسائى : و خالد اثبت عندنا من  
معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب - انتهى ؛ قال الحافظ فى الدراية ص ١٦١ و صححه  
ابن القطان و قال المنذرى لا علة له ، قلت : ابدى له النسائى علة غير قاذحة فانه اخرجه  
من رواية معتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال : جاءت امرأة - فذكره  
مرسلا ، و قال : خالد بن الحارث اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب ،  
و روى احمد و ابن ابى شيبه و الترمذى من طريق المثنى بن الصباح و ابن لهيعة و هما  
ضعيفان عن عمرو بن شعيب موصولا ، قال الترمذى : لا يصح فى هذا الباب شئ كذا  
قال و غفل عن طريق خالد بن الحارث - انتهى ؛ و قال فى ص ١٨٣ من التلخيص  
و فيه رد على الترمذى حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة و المثنى بن  
الصباح عن عمرو و قد تابعهم حجاج بن ارطاة ايضا ، قال البيهقى : و قد انضم الى  
حديث عمرو بن شعيب حديث ام سلة و حديث عائشة و ساقهما ، و حديث عائشة  
اخرجه ابو داود و الحاكم و الدارقطنى و البيهقى و حديث ام سلة اخرجه ابو داود  
و الحاكم و من ذكر معهما ايضا - انتهى ، و راجع ص ١٦١ من الداراية و ص ١٨٣  
من التلخيص و من ص ٣٦٩ الى ص ٣٧٥ من نصب الراية و ص ٨١ من الترمذى ==  
اخبرنا

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ان امرأة<sup>٢</sup> قالت له: ان لي حلياً فهل على فيه زكاة؟  
= وص ١٩٧ من ابى داود وص ٢٤٨ من سنن النسائي، ومن ج ٤ ص ١٣٨ الى ص ١٤٠ من سنن البيهقي والجوهر النقي، والبدايع الصنائع وغيرها من كتب القوم اهل الحديث والفقه.

(١) هكذا اخرجه مرسلًا بهذا الاسناد في كتاب الآثار لكن وصله البيهقي في ج ٩ ص ١٣٩ من سننه من طريق عبد الله بن الوليد عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن امرأة عبد الله سألت عن حلي لها، فقال: اذا بلغ مائتي درهم ففيه الزكاة، قالت: اضعها في بنى اخ لي في حجرى قال: نعم - انتهى: قال البيهقي وقد روى هذا مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بشيء - اه، قال في الجوهر النقي: قلت روى الدارقطني من حديث قيصة عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت: ان لي حلياً وان زوجي خفيف ذات اليد وان لي بنى اخ أفيجزئ عني ان اجعل زكاة الحلي فيهم؟ قال: نعم؛ وهذا السند رجاله ثقات، والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله - انتهى؛ والحديث نقله في ج ٢ ص ٣٧٣ من نصب الراية ثم قال قال الدارقطني والحديثان وهم والصواب عن ابراهيم عن عبد الله مرسل موقوف - انتهى؛ وقال ابن القطان في كتابه وروى هذا قيصة بن عقبة وهو وان كان رجلاً صالحاً فانه يخطئ كثيراً وقد خالفه من اصحاب الثوري من هو أحفظ منه فوقفه - انتهى؛ قال الشيخ في الامام: وقيصة بن عقبة مخرج له في الصحيحين وقد اكثرت البخاري عنه في صحيحه - انتهى؛ فكيف يرد حديثه ولا تعارض في الوقف والرفع وهو زيادة ثقة ومراسيل النخعي صحيحة لا سيما عن ابن مسعود رضى الله عنه، والموقوف اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره بالاسناد المذكور في الكتاب بتغير سير في المتن.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «امرأة».

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الجلي و النبر) . للامام محمد الشيباني

فقال لها : نعم أدى<sup>١</sup>، فقالت : ان لي ابني اخ يتيمين في حجرى أفتجزئني عنى ان اجعل ذلك فيهما؟ قال : نعم .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن ابى جعفر الفراء<sup>٢</sup> عن عبد الله ابن شداد بن الهاد انه<sup>٣</sup> قال : في الحللى زكاة .

(١) و عند اليهقي : نعم اذا بلغ مائتي درهم فقيه الزكاة . ف

(٢) هو الكوفي ، قيل : اسمه كيسان او سليمان او زياد عن الأجرى عن ابى داود ، ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، روى عن ابى امية الفزارى و عبد الله بن شداد ابن الهاد وغيرهما ، و عنه ابنه اسحاق و شعبة و سفيان و اسرائيل و شريك وغيرهم . كذا في ج ١٢ ص ٥٨ من التهذيب .

(٣) في نصب الراية ج ٢ ص ٣٧٤ و اخرج ابن ابى شية عن عطاء و ابراهيم النخعي و سعيد بن جبير و طاوس و عبد الله بن شداد أنهم قالوا في الحللى الزكاة ، زاد ابن شداد حتى في الخاتم ، و اخرج عن عطاء ايضا و ابراهيم النخعي أنهم قالوا السنة : ان في الحللى الذهب و الفضة الزكاة - انتهى ؛ و الاصل ان عبد الله بن شداد روى ذلك عن عائشة رواه ابو داود في سننه حدثنا محمد بن ادريس الرازى ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ثنا يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن ابى جعفر ان محمد بن عمر بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال : دخلنا على عائشة قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال : ما هذا يا عائشة ؟ فقلت : صنعتهن أترين لك يا رسول الله ؟ قال : أفتردين زكائهن ؟ فقلت : لا ؛ قال : هن حسبك من الدار - انتهى ؛ و أخرجه الحاكم في المستدرک و قال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ و أخرجه الدارقطنى في سننه عن محمد بن عطاء فنسبه الى جده دون ابيه ثم قال : و محمد بن عطاء مجهول - انتهى ، قال اليهقي في المعرفة : و هو محمد بن عمرو بن عطاء لكن لما نسب الى جده ظن الدارقطنى انه مجهول - اه ، و ليس كذلك - انتهى ؛ و تبع الدارقطنى عبد الحق في احكامه =

كتاب الحجّة ١٠ (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح قال : سمعت حمادا يذكر عن إبراهيم النخعي قال : أتت امرأة ١ عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقالت :

= و تعقبه ابن القطان فقال : انه لما نسب في سند الدارقطني الى جده خفي على الدارقطني امره فجعله مجهولا وتبعه في ذلك عبد الحق و انما هو محمد بن عمرو بن عطاء احد الثقات و قد جاء مبينا عند ابى داود و بينه شيخه محمد بن ادريس الرازي و هو ابو حاتم امام الجرح و التعديل و رواه ابو نعيم محمد بن هارون عن عمرو بن الربيع كما هو عند الدارقطني فقال : فيه محمد بن عطاء نسب الى جده فلا ادري ا ذلك منه او من عمرو بن الربيع - انتهى ، قال الشيخ في الامام : و يحيى بن ايوب اخرج له مسلم و عبيد الله بن ابي جعفر من رجال الصحيحين و كذلك عبد الله بن شداد و الحديث على شرط مسلم - انتهى ، فقول عبد الله بن شداد مأخوذ من حديث عائشة رضي الله عنها ، و في الاشراف لابن المنذر : روي عن عمر و عبد الله بن عمرو و ابن عباس و ابن مسعود و ابن المسيب و عطاء و سعيد بن جبير و عبد الله بن شداد و ميمون بن مهران و ابن سيرين و مجاهد و الثوري و الزهري و جابر بن زيد و أصحاب الرأي و جوب الزكاة في الحلي الذهب و الفضة و به يقول ابن المنذر ، و في المعالم للخطابي : الظاهر من الكتاب يشهد لقول من اوجها و الاثر يؤيده و الاحتياط ادائها - كذا في الجوهر النقي . و أخرجه البيهقي من طريقه و سكت عنه .

(١) لعلها « زينب » قال الطحاوي في باب المرأة هل يجوز لها ان تعطى زوجها من زكاة ما لها ج ١ ص ٣٠٨ من شرح معاني الآثار : حدثنا فهد قال ثنا عمر بن حفص ابن غياث قال ثنا ابي عن الاعمش قال حدثني شقيق عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله قال : فذكرته لابراهيم فحدثني ابراهيم عن ابي عبيدة عن عمرو بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله مثله سواء قالت : كنت في المسجد فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد فقال : تصدق ولو من حليكن ، وكانت زينب تنفق على عبد الله و ايتام =

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر) للإمام محمد الشيباني

= في حجرها فقالت لعبد الله : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزئني أن أنقث عليك وعلى أيتام في حجرى من الصدقة ؟ قال : سل أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت امرأة من الأنصار حاجتها مثل حاجتى فمر علينا بلال فقلت : سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجزئني عنى أن أتصدق على زوجي وأيتام في حجرى من الصدقة وقلنا : لا تخبر بنا ، قالت : فدخل فسأله ، فقال : من هما ؟ قال : زينب ، قال : أى الزيانب هى ؟ قال : امرأة عبد الله ، فقال : نعم يكون لها اجر القرابة وأجر الصدقة - انتهى ؛ ثم قال الطحاوى : حدثنا فهد قال ثنا على ابن معبد قال ثنا اسمعيل بن ابي كثير عن عمرو بن نبيه الكعبي عن المقبرى عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من الصبح - الحديث ، وكان فى النساء امرأة عبد الله بن مسعود فانقلبت الى عبد الله بن مسعود فأخبرته ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذت حليا لها ، فقال ابن مسعود : اين تذهبين بهذا الحلي ؟ فقالت : أتقرب به الى الله و الى رسوله - لعل الله أن لا يجعلني من اهل النار ، قال : هلمى بذلك و بلك ! تصدق به على وعلى ولدى ، فقالت : لا والله ! حتى أذهب به الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبت تستأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ! هذه زينب تستأذن ، فقال : أى الزيانب هى ؟ قالوا : امرأة عبد الله بن مسعود فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : انى سمعت منك مقالة فرجعت الى ابن مسعود فحدثته فأخذت حلي أتقرب به الى الله عز وجل و إليك رجاء أن لا يجعلني الله من اهل النار ! فقال ابن مسعود : تصدق به على وعلى بنى فأنا له موضع ، فقلت له : حتى استأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدق به على وعلى بنيه فانهم له موضع - انتهى ؛ و حمله الطحاوى على صدقة الطلوع لا على الزكاة المفروضة و آتى عليه بشواهد تدل على انها كانت صدقة التطوع وجعل زينب ورائطة واحدة و قال : و رائطة هذه هى زينب امرأة عبد الله لا نعم =

كتاب الحجّة ( باب ما جاء من زكاة الحلى والتبر ) للإمام محمد الشيباني

أ في الحلى<sup>١</sup> زكاة؟ قال<sup>٢</sup> : نعم ، قالت : فأجعلها لابني اخ لي يتيمن ؟ فقال :

نعم ، و صدقة على ذى القرابة تضعف<sup>٣</sup> في الأجر .

أخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن الشعبي<sup>٤</sup>

= ان عبد الله كانت له امرأة غيرها في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى ؟  
و إياك ان تظن ان ما نقلت من الطحاوى لا يناسب المقام بل لامن النظر فيه من  
اهل النظر و الفكر ، و راجع ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب و فيه فرق ابو سعيد و ابن  
حبان و العسكري و ابن منده و أبو نعيم و غير واحد بين زينب و رائلة امرأتى  
ابن مسعود - انتهى .

(١) و كان في الأصول « أ في حلى » بالتكثير ، و الصواب « في الحلى » الم عرف .

(٢) اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود قال : في الحلى الزكاة - انتهى ، و من  
طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه كما في ج ٢ ص ٣٧٤ من نصب الراية  
و ص ١٦١ من الدراية .

(٣) و كان في الأصول « يضعف » بالنية ، و الصواب « تضعف » بالناء .

(٤) اخرج الدارقطى في سننه من نصر بن مزاحم عن ابى بكر الهذلى ثنا شعيب بن  
الحجباب عن الشعبي قال سمعت فاطمة بنت قيس تقول : اتيت النبي صلى الله عليه وسلم  
بطوق فيه سبعون مثقالا من ذهب فقلت : يا رسول الله خذ منه الفريضة ، فأخذ منه  
مثقالا و ثلاثة ارباع مثقال - انتهى ؛ قال الدارقطى : ابو بكر الهذلى متروك و لم يأت به  
غيره ؛ قلت : اخرجه ابو نعيم الاصفهاني في تاريخ اصفهان في باب الشين عن شيان  
ابن زكريا عن عباد بن كثير عن شعيب بن الحجباب به سواء - انتهى ، حديث آخر  
أخرجه الدارقطى ايضا عن ابى حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قال : في الحلى زكاة - انتهى ، قال الدارقطى : ابو حمزة هذا مبين و هو ضعيف  
الحديث - اه ؛ قال البيهقي في المعرفة : و من الناس من حمل الزكاة في هذه الأحاديث =

كتاب الحجّة ( باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر ) للإمام محمد الشيباني

انه قال : في الذهب و الفضة و حلية السيوف فيه <sup>١</sup> الزكاة اذا بلغ ما تبي درهم او عشرين ديناراً .

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني محمد بن زياد <sup>٢</sup> قال سمعت ابا امامة رضى الله عنه يقول : حلية السيوف من <sup>٣</sup> الكنوز .

اخبرنا عباد <sup>٤</sup> بن العوام قال اخبرنا سعيد بن ابى عروبة عن ابى معشر <sup>٥</sup>

= على انه كان حين كان التحلي بالذهب حراماً على النساء فلما ابيح لمن سقطت منه الزكاة قال اليهقي : كيف يصح هذا القول من حديث ام سلمة و حديث فاطمة بنت قيس و حديث اسماء و فيها التصريح بلبسه مع الامر بالزكاة ، و حديث عائشة ايضاً دخل عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في ايدي فتحات من ورق ان كان ذكر الورق فيه محفوظاً - انتهى ، و في الجوهر النقي : و ظاهر قوله عليه وسلم في الرقة ربع العشر يشهد لذلك اذا الرقة تطلق على الفضة مضروبة كانت او غير مضروبة ، وكذا الورق يدل على ذلك ما جاء في الحديث ان عرفجة اتخذ ألفاً من ورق ، و في حديث هذا الباب فتحات من ورق او يتخابا من ورق - انتهى .

(١) اى في كل واحد منهما .

(٢) هو الالهاني ابو سفيان الجصى كما في ج ٩ ص ١٧٠ و ج ١ ص ٣٢١ من التهذيب .

(٣) يعنى اذا ادى زكاتها فليس بكنز - فافهم ، و أخرجه اليهقي في ج ٤ ص ١٤٤ من سننه من حديث معلى بن منصور اخبرني بقية بن الوليد ثنا محمد بن زياد قال رأيت رجلاً يسأل ابا امامة أ رأيت حلية السيوف أمن الكنوز هي ؟ قال ابو امامة : نعم ، قال : اما انى ما حدثكم الا بما سمعت - انتهى .

(٤) تأمل فيه فان ابن العوام و ابن ابى عروبة كلاهما من شيوخ الامام محمد ، و قد روى عباد بن العوام عن ابن ابى عروبة كما في التهذيب ايضاً .

(٥) وكان في الاصل « ابى مسعود » و في الهندية « ابى مشعر » بتقديم الثنين ، =

عن ابراهيم النخعي ان امرأة<sup>١</sup> ابن مسعود كان لها طوق<sup>٢</sup> فيه عشرون مثقالا فأمرها عبد الله رضي عنه ان تزكيه؛ وقال ابو حنيفة: ليس<sup>٣</sup> في اللؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة، وواقفه اهل المدينة .

### باب زكاة اموال اليتامى

قال ابو حنيفة: لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة . وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم؛ وقال اهل المدينة: نرى ان تؤخذ زكاة مال اليتيم؛ وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في هذا

= والصواب «عن ابي معشر» بتقديم العين المهملة على الشين المعجمة وهو زياد بن كليب التميمي الحنظلي ابو معشر الكوفي كما في ج ٣ ص ٣٨٢ من التهذيب و ج ١ ص ١٧٨ منه ، و قد تقدم من قبل .

- (١) هي زينب وهي رائطة على قول الطحاوي و قيل غيرها كما سبق .
- (٢) لعل الحلي الذي ورد في الروايات كان طوقا لها - تدبر ، و في آثار ابي يوسف ص ٨٩ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان امرأة ابن مسعود قالت له : ان لي حليا افعلي فيه زكاة؟ قال : نعم ، قالت : فان جعلته في ابن اخ لي يتيم أيجزئ ذلك عني؟ قال : نعم ، و قال - نصف مثقال من كل عشرين مثقالا - انتهى .
- (٣) و في آثار ابي يوسف : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : ليس في شيء من اللؤلؤ والجوهر زكاة اذا كان يلبس ، و اذا كان للتجارة ففيه زكاة عن كل مائتي درهم خمسة دراهم - انتهى ؛ قال الامام في ص ١٧٥ من باب زكاة الحلي : أما ما كان من حلي جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة على كل حال وأما ما كان من حلي ذهب او فضة ففيه الزكاة إلا ان يكون ذلك ليتيم او يتيمة لم يلغا فلا تكون في مالهما زكاة وهو قول ابي حنيفة رحمه الله - انتهى ؛ و به قال الجمهور =



آثار مختلفة وأحبها إلينا أن لا تركي حتى يبلغ ؛ وقد ذكر<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه سئل عن [ زكاة ]<sup>٢</sup> مال اليتيم فقال : احص زكاة ماله ولا تركه فإذا بلغ فادفع إليه وأخبره بذلك<sup>٣</sup>.

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : ليس في مال اليتيم زكاة ولا تجب عليه زكاة حتى تجب عليه الصلاة<sup>٤</sup>.

أخبرنا<sup>٥</sup> أبو حنيفة قال : حدثنا ليث [ بن أبي سليم ]<sup>٦</sup> عن

= منهم القاسم بن محمد و ابن شهاب و عبد الله بن عمرو بن العاص أنه ليس في اللؤلؤ و المسك و الغنير زكاة - راجع ج ٢ ص ٤٩ من شرح الزرقاني و ج ١ ص ٢٥٢ من المدونة .

(١) أخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٠٨ من سننه عن عبد الله بن بشر عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود نحوه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو من سهو الناسخ ولا بد منه . ف

(٣) في الأصول « ولا تركيه » بزيادة الياء قبل الضمير ، و لفظ البيهقي « من ولي مال يتيم فليحص عليه السنين فإذا دفع إليه ماله أخبره بما فيه من الزكاة فإن شاء تركه وإن شاء ترك » - انتهى .

(٤) هكذا أخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار .

(٥) كذا أخرجه محمد في كتاب الآثار بهذا الاسناد و المتن لكن رواه الإمام أبو يوسف بهذا الاسناد بغير هذا المتن ، قال يوسف عن أبي يوسف عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال : احص ما في مال اليتيم من الزكاة فإذا بلغ فأخبره بذلك - انتهى ؛ قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن ليث نحوه من ذلك - انتهى ، و هذا المتن هو الذي ذكره الإمام محمد في أول الباب كما عرفت من قبل .

(٦) زيادة من كتاب الآثار ، وهو القرشي الكوفي أحد العلماء الأعلام من رجال الأربعة .

مجاهد<sup>١</sup> عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : ليس في مال اليتيم زكاة .  
اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال :  
ليس في مال اليتيم زكاة حتى يدرك<sup>٢</sup> .  
اخبرنا ابو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن ابراهيم قال : ليس على<sup>٣</sup>  
مال الصبي زكاة حتى تجب عليه الصلاة .  
اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن ابراهيم قال : ليس في  
مال اليتيم زكاة<sup>٤</sup> .  
اخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٥</sup> عن يونس بن عبيد<sup>٦</sup> عن الحسن البصري انه  
كان لا يرى في مال اليتيم زكاة<sup>٧</sup> .  
[ و ]<sup>٨</sup> ذكر عبد الله بن المبارك قال اخبرنا مجاهد<sup>٩</sup> عن الشعبي قال :

- (١) منقطع فان مجاهدا لم يدرك ابن مسعود رضى الله عنه ، وفي لث كلام - راجع ج ٢  
ص ٣٣٤ من نصب الراية ج ٨ ص ٤٦٦ من التهذيب .  
(٢) اى يبلغ . (٣) « على » بمعنى « في » .  
(٤) و رواه ابن ابى شيبة عن جرير عن منصور مثله ق ٢٥٥ ( من قال ليس في مال  
اليتيم زكاة ) - من المصنف . ف  
(٥) هو الواسطي .  
(٦) هو العبدى البصرى .  
(٧) رواه ابن ابى شيبة عن ابى اسامة عن هشام عن الحسن : ليس في مال اليتيم زكاة  
حتى يحتلم ، و روى عن وكيع عن سفيان عن يونس عن الحسن انه كان عنده مال لبنى  
اخ له يتيم فلا يزكيه - اه . ف  
(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول وقد اختلط الاسنادان في الهندية - قننه .  
(٩) كذا في الهندية و كان في الأصل « المجالد » و ليس بشئ ، و في الهندية « عن مجالد » =

كتاب الحجّة ( باب زكاة أموال اليتامى ) للإمام محمد الشيباني

ليس في مال اليتيم زكاة .

و ذكر عبد الله بن المبارك عن وقاء الأسدي<sup>١</sup> عن سعيد<sup>٢</sup> قال : ليس في مال اليتيم زكاة .

أخبرنا الثقة من أصحابنا<sup>٣</sup> قال : أخبرنا ابن لهيعة عن أبي الأسود<sup>٤</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : ليس في مال اليتيم زكاة<sup>٥</sup> .

= و مجالد هو ابن سعيد الكوفي راوية الشعبي .

(١) و كان في الاصل « وفاء » بالفاء و الصواب « وقاء » بكسر الواو بعده قاف و هو وقاء بن اياس . ف

(٢) هو سعيد بن جبير تابعي مشهور . (٣) لعله الامام ابو يوسف - تأمل .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل التوفلي ابو الأسود المدني من رجال الستة - كما في ج ٩ ص ٣٠٧ من التهذيب .

(٥) قال البيهقي في ج ٤ ص ١٠٨ من سننه : و روى عن ابن عباس إلا أنه يتفرد بإسناده ابن لهيعة و ابن لهيعة لا يحتج به - انتهى ؛ و هذا الحكم في حقه على الاطلاق ليس في محله كما لا يخفى ، و في الجوهر النقي : قال ابن المنذر في الاشراف لا يركب الصبي حتى يصلي و يصوم و هو قول النخعي و أبي وائل و الحسن و سعيد بن جبير ، و هذا لأن الزكاة عادة فلا تجب على الصبي لارتفاع القلم عنه كاللحج و الصلاة - انتهى ؛ و حديث عمرو بن شعيب من ثلاث طرق مرفوعا : من ولي يتيم له مال فليتجر له و لا يتركه حتى تأكله الصدقة - اهـ ، في اسناده المثني بن الصباح و هو ضعيف ، قال الترمذي : في اسناده مقال ، و قال احمد : ليس بصحيح - و راجع ص ٨١ باب الزكاة في مال اليتيم من الترمذي ، و ص ٣٣١ من نصب الراية و في الطريق الثاني عبيد الله بن اسحاق و هو ضعيف ، و منديل سيء الحفظ يرفع المراسيل و يسند للموقوفات من سوء حفظه فاستحق الترك ، قال الدارقطني : و الصحيح انه من كلام عمر - اهـ ؛ و في الطريق الثالث : محمد بن عبيد الله العرزمي =

أخبرنا الثقة من أصحابنا قال أخبرنا ابن طيعة عن خالد بن أبي عمران<sup>١</sup>  
قال : سئل سليمان بن يسار عن زكاة مال اليتيم ، قال : ان كنت<sup>٢</sup> إنما انت خازن  
تفق فقيم ، انت من زكاة ماله .

و ذكر أبو بكر بن عياش عن عاصم<sup>٣</sup> عن أبي وائل قال : كان عنده ثمانية  
آلاف ليتيم فكان لا يؤدي زكاته<sup>٤</sup> .

أخبرنا الثقة من أصحابنا عن أزهر<sup>٥</sup> السمان قال أنبأنا ابن عون<sup>٦</sup> قال :

== وهو ضعيف ، قال صاحب التقيح هذه الطرق الثلاثة ضعيفة لا يقوم بها حجة -  
اتمى ؛ راجع نصب الراية و الدراية و التلخيص و الدارقطني و سنن البيهقي و الجوهري  
التي ، قال النووي في شرح المذهب : هذا الحديث ضعيف ؛ اهـ - نقله بعض إساء  
العصر في تعليقه .

(١) هو أبو عمر التيجي قاضي إفريقية كما في التهذيب .

(٢) تأمل في هذه العبارة هل تتردد أنت في معناها ام لا ، هكذا في الأصول ولى  
فيها قلى .

(٣) هو ابن بهدلة و هو ابن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي أبو بكر المقرئ من  
رجال الستة كما في ج ٥ ص ٣٨ من التهذيب .

(٤) و أخرجه ابن أبي شيبة عن أبي بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل قال : كان  
في حجرى يتيم له ثمانية آلاف فلا ازكها حتى لما بلغ دفعتمها إليه . ف

(٥) و فى الأصل « ابراهيم السمان » و تبعه من جاء بعده و هو خطأ ، والصواب  
و هو أزهر بن سعد السمان أبو بكر الباهلي البصري من رجال الستة الا ابن ماجه - كما فى  
ج ١ ص ٢٠٢ من التهذيب و ج ٥ ص ٣٤٧ من التهذيب .

(٦) و هو نبيد الله بن عون بن اربطان المزني و لاهم أبو عون الخراز البصري من  
رجال الستة كما فى ج ٥ ص ٣٤٦ من التهذيب .

كان عند ابن سيرين يّتم له مال او كان عنده مال اليتيم فدفعه مضاربة فكان لا يؤدى زكاته.

و ذكر شريك<sup>٢</sup> عن جابر<sup>٢</sup> عن عامر الشعبي<sup>٢</sup> و ابى جعفر<sup>٢</sup> و غيره<sup>٢</sup> قالوا: ليس فى مال اليتيم زكاة .

اخبرنا عباد بن العوام قال : اخبرنا حجاج بن ارطاة عن القاسم ابن عبد الله عن شريح انه قال : ليس فى مال اليتيم زكاة .

(١) وكان فى الأصول « فقال » و الصواب « فكان » هكذا جاء هذا اللفظ فى رواية الحسن عند ابن ابى شيبة ، و لم يخرج عن ابن سيرين . ف

(٢) هو شريك بن عبد الله النخلى ابو عبد الله الكوفى القاضى روى عنه ابو بكر بن عياش كما فى ج ٤ ص ٣٣٦ من التهذيب .

(٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفى ابو عبد الله او ابو يزيد الكوفى ، روى عن الشعبي كما فى ج ٢ ص ٤٧ من التهذيب .

(٤) لعله « محمد بن على بن الحسين بن على الهاشمى المقر ابو جعفر المدنى .

(٥) كذا فى الأصول ، و اظن ان فيه تحريفا و تحريفا ، و الصواب « عن عامر الشعبي ابى عمرو و غيره » او الصواب « و أبو جعفر و غيرهما » و الله اعلم ، و لم يخرج عن ابن ابى شيبة الا عن عامر فقط . فقال وكيع عن سفيان عن جابر عن عامر قال : ليس فى مال اليتيم زكاة . ف

(٦) انظر من القاسم ؟ هل هو ابن عبد الله مكبرا . او ابن عبيد الله مصغرا - راجع ج ٨ ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥ من التهذيب و ص ٣٣٨ و ص ٣٣٩ من التعجيل و ج ٤ ص ٤٦٠ و ص ٤٦٥ من اللسان ، و لا ادرى من هو ، و الاصل فى هذا الباب حديث عائشة مرفوعا رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ و عن الصبي حتى يحتلم و عن المجنون حتى يعقل - اخرجه الأربعة الا الترمذى و صححه الحاكم ، و فى الباب عن =

## باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله

قال ابو حنيفة : في رجل هلك ولم يؤد زكاة ماله و قد وجبت عليه انه ان اوصى بها و أمر أن تنفذ الوصية جعلت من الثلث فان اوصى لقوم بوصايا مختلفة فكانت الوصايا تأتي<sup>١</sup> على الثلث و بذلك تحاصوا<sup>٢</sup> لو لم<sup>٣</sup> يبدأ بالزكاة

= على - و راجع ج ٢ ص ٣٣٣ من نصب الراية و الدراية و التلخيص و غيرها من كتب القوم .

(١) لفظ « الوصية » ساقط من الاصول و لا بد منها .

(٢) الاصل فيه « تأتي » بالتأني حذف احدهما للتخفيف او هو من الاتيان آتى يأتي إتيانا فعلى هذا كان على اصله و كلاهما صحيح ههنا كما لا يخفى .

(٣) و كان في الاصل « تحاصوا » بالخاء المعجمة وهو خطأ ، و الصواب « تحاصوا » بالخاء المهملة - اى اقتسموا فيما بينهم ، قال في المغرب : حصنى من المال الثلث او الربع اى اصابى و صار في حصتى و أخذت ما يحصنى و يحصنى و تحاص الغريمان او الغرماء اى اقتسموا المال بينهم حصصا - انتهى .

(٤) فان بدأ بها قدمت على غيرها من الوصايا ، اعلم أن الوصايا إما أن تكون كلها لله تعالى او للعباد او يجمع بينهما و ان اعتبار التقديم مخص بحقوقه تعالى لكون صاحب الحق واحدا و أما اذا تعدد فلا يعتبر التقديم فاللعباد خاصة لا يعتبر التقديم كما لو أوصى بثلث ماله لانسان ثم به لآخر إلا أن ينص على التقديم او يكون البعض عتقا او محابة و ما لله تعالى فان كان كله فرائض كالزكاة و الحج او واجبات كالكفارات و النذور و صدقة الفطر او تطوعات كالحج التطوع و الصدقة للفقراء يبدأ بما بدأ به الميت و ان اخلطت يبدأ بالفرائض قدمها الموصى او آخرها ثم بالواجبات و ما جمع فيه بين حق الله تعالى و بين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها و يجعل كل جهة من جهات =

كتاب الحجة ( باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله ) للإمام محمد الشيباني

على غيرها من الوصايا فإن لم يأمر بها الميت ولم يوص بوصية ففعل اهله ذلك<sup>١</sup> فهو اقرب، الى الصواب<sup>٢</sup> و ان لم يفعلوا لم يلزمهم ان يفعلوا وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في هذا كله الا في خصلة واحدة. قالوا: ان اوصى بها [ الميت ]<sup>٣</sup> و أمر بها ان تنفذ فانه يبدأ<sup>٤</sup> بها قبل الوصايا ولا يجاوز بها الثلث لأنها بمنزلة الدين عليه .

وقال محمد بن الحسن لو كانت ديننا لجعلت من جميع المال<sup>٥</sup> اوصى بها او لم يوص بها فاما اذا كانت لا تجب الا ان يوصى بها فليست بدین يبدأ بها

= القرب مقردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لانه وان كان المقصود بوجه وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فتفرد كوصايا الادميين ثم لا يقدم فيها الاثم فالأثم فلو قال ثلث مالي في الحج والزكاة ولزيدو الكفارات قدم على اربعة اسهم ولا يقدم الفرض على حق الادمي لحاجته و ان كان الادمي غير مريض بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يقدم الاقوى فالأقوى لأن الكل يوقى الله تعالى اذا لم يكن ثمه مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منفذ او معلق بالموت كالنذير ولا عناية منجزة في المرض فان كان بدئى بهما على ما سياتى في باب الموت والمرض ثم يصرف الباقي الى مائر الوصايا - اه ملخصا جميع ذلك من العناية والنهاية والتبيين اه رد المختار - نقله في ج ٢ ص ٢٨٢ من تنقيح الحامدية .

- (١) كذا في الأصل ، وفي موطأ مالك « و ذلك اذا اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك اهله فذلك حسن وان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك » انتهى .
- (٢) وجداني يحكم بأنه اقرب الى الثواب بالثناء المثلثة مكان الصاد - تدبر .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و انما زدناه من الموطأ .

(٤) وفي الموطأ من التبدي كذا يظهر من ج ٢ ص ٥٠ من شرح الزرقاني .

(٥) كذا في الأصل ، و في الهندية « الأموال » بالجمع ، و الصواب بالافراد .

كتاب الحجة ( باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله ) للامام محمد الشيباني

قبل الوصايا ولكنها وصية من الوصايا لا يبدأ بها قبل الوصايا الا أن يقول الميت في وصية : ابدؤا بها قبل الوصايا التي اوصيت بها فيفعل ما قال .

و لو اوصى بها ثم اوصى بوصية أخرى و قال : ابدؤا بالوصية التي اوصيت بها من الثلث قبل الوصية بالزكاة اتي بها<sup>١</sup> كما اوصى و أخذ<sup>٢</sup> بالزكاة لأنه لو اوصى بها ثم بدا له ان يرجع عنها قرجع<sup>٣</sup> عنها كان له ذلك و كان بمنزلة من لم يوص ، فاذا<sup>٤</sup> كان له ان يرجع عنها و ان يتركها فلا يوصى بها ولا يبقى فله ان يقدم غيرها من الوصايا عليها ، و ان اوصى بغيرها معها و<sup>٥</sup> لم يذكر بيده<sup>٦</sup> بواحدة من الوصايا تحاصوا<sup>٧</sup> جميعا و لم تكن اولى من الثلث من غيرها .

(١) كذا في الأصل و هو الصواب ، و في الهندية « لا يتدا بها » و هو من سهو الناسخ .

(٢) و كان في الأصول « ابدؤا » و الصواب « ابدؤا بها » .

(٣) و كان في الأصول « يل اتي بها » و الصواب حذف « يل » كما هو في الهندية .

(٤) و كان في الأصول « و اخذنا بالزكاة » بالتكلم و هو غير مناسب بل هو تصحيف ، و الصواب « و أخذ » .

(٥) و كان في الأصول « فيرجع » و الصواب « فرجع » .

(٦) كذا في الهندية « فاذا كان » و هو ساقط من الأصل .

(٧) كذا في الأصل ، و الواو ساقط من الهندية .

٨ كذا في الأصول ، و لعل الصواب « ان يبدأ » .

(٩) ههنا ايضا في الأصول « تحاصوا » بالخاء المعجمة و الصواب بالخاء المهملة اى اقتسموا الثلث بينهم حصصا كما سبق - تأمل فيه ، و في مجموع الوازل عن ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد : ان كل شيء لله تعالى اوصى به انسان و كان الثلث لا يبلغه فان كان كله فرضا او كله تطوعا يبدأ بالذي نطق به اولا و ان كان بعضها فرضا . - منها تطوعا بدئ =



كتاب الحجة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

## باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه

### الا بعد اعوام

قال ابو حنيفة : في المال الكثير يكون ديناً على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد ثلاثة اعوام انه يزكيه كله للسنة الاولى و يزكيه كله للسنة الثانية الا ان يرفع عنه زكاة السنة الاولى <sup>١</sup> و يزكيه للسنة الثالثة الا ان

= بالفرض وان كان آخره في النطق وان كان بعضها تطوعاً وبعضها واجباً بدئاً بالذي اوجب على نفسه وان كان آخره في النطق به - تارخاً به من الفصل الرابع في الوصايا اذا اجتمعت ، و على هذا القياس يقدم بعض الواحات على البعض و ما ليس بواجب يقدم منه ما قدمه الموصي - هداية من فصل من اوصى بوصايا من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها و ان اجتمع الوصايا قدم الفرض اى الأقوى منها و ان آخره الموصى و ان تساوت الوصايا قوة بأن يكون الكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد او واجبات او نوافل فاذا ضاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذ الظاهر أنه بدأ بالأهم و عنه لو كان الكل فرضاً حقاً لله تعالى بدئاً بالحج ثم بالزكاة ثم بالكفارة ولو كان نقلاً كالوصية بالعتق و الصدقة بدئاً بما بدأ به في ظاهر الرواية ، و عنه بدئاً بالأفضل الصدقة ثم الحج ثم العتق - كذا في الذخيرة فهستانى من الوصايا باختصار ، و مثله في التنوير و غيره من المتون و الشروح - كذا في ج ٢ ص ٣٨٢ من فتاوى تقيح الحامدية و فيها زيادة على هذا فراجعها - و الله تعالى اعلم .

(١) في رد المحتار ج ٢ ص ٣٦ و ذكر في الملتقى رجل له ثلاثمائة درهم دين حال عليهما ثلاثة احوال قبض مائتين فعند ابى حنيفة يزكى للسنة الاولى خمسة و الثالثة اربعة اربعة عن مائة و ستين و لا شيء عليه في الفضل لانه دون الاربعين - انتهى ، فلو قبض ثلاثمائة كلها في وقت واحد يزكى للسنة الاولى و الثانية مائة سبعة عن مائتين و ثمانين =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

يرفع<sup>١</sup> عنه زكاة السنة الأولى و السنة الثانية وكذلك ان كان له على صاحبه أكثر من ذلك زكاة لذلك حتى ينقص عما تجب فيه الزكاة فاذا نقص مما تجب فيه الزكاة لم يزكه لما بقي .

= درهما ولا شيء في الفضل و للثالثة سنة ، و بهذا الفرع يتضح معنى قوله انه يزكه كله للسنة الأولى و يزكه كله للسنة الثانية - الخ ، يعنى اذا لم يقبض من الدين نصابا او أربعين درهما لم يجب عليه زكاة السنة الأولى و كذا الثانية - فافهم و تأمل .

(١) قال المحشى صورته انه كان للرجل مائتان و تسعة دراهم فخرج الخمسة لسنة و الخمسة الاخرى لسنة اخرى ففى المائة و التسعة و تسعون فلم يجب للسنة الثالثة زكاة - انتهى ؛ و لا أدري كيف رفعت عنه بذلك زكاة السنة الأولى و الثانية و قد اداها لهما الا ان يكون معنى الرفع الأداء وهو كما ترى ، قال الهداية : ولو كان الدين على مقر مليء او معسر تجب الزكاة لامكان الوصول اليه ابتداء او بواسطة النحصيل ، و كذا لو كان على جاحد لا عليه بينة او علم به القاضى لما قلنا و لو كان على مقر مفلس فهو نصاب عند ابى حنيفة لان تفليس القاضى لا يصح عنده ، و عند محمد : لا يجب لتحقق الافلاس عنده بالتفليس و ابو يوسف مع محمد فى تحقق الافلاس و مع ابى حنيفة فى حكم الزكاة لرعاية جانب الفقراء - انتهى ، فأفاد أنه اذا قبض الدين زكاة لما مضى قال فى فتح القدير و هو غير جار على اطلاقه بل ذلك فى بعض انواع الدين و لتوضح ذلك فنقول قسم ابو حنيفة الدين على ثلاثة اقسام قوى وهو بدل القرض و مال التجارة و متوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كثمن ثياب البذلة و عبد الخدمة و دار السكنى و ضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر و الوصية و بدل الخلع و الصلح عن دم العمد و بدل الكتابة و الدية و السعاية ففى القوى تجب الزكاة اذا حال الحول و تراخى القضاء الى ان يقبض أربعين درهما ففيها درهم و كذا فيما زاد بحسابه ، و فى المتوسط لا تجب ما لم يقبض نصابا و يعتبر لما مضى من الحول فى صحيح الرواية ، و فى الضعيف لا تجب ما لم يقبض نصابا =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة : ولا يشبه الدين الذى يقربه الغريم المال الغصب المجحود .  
قال : لو ان رجلا افاد مالا فغصب منه غاصب حين افاده فجحده اياه او  
أخذ منه سلطان ظلما فحبسه عنه سنين ثم رد عليه لم يكن عليه فيه زكاة فيما مضى  
و لكنه يستأنف فيه الزكاة فاذا حال عليه الحول منذ يوم قبضه زكاه .  
و قال اهل المدينة : فى الدين الذى اقام<sup>١</sup> عند الذى هو عليه سنين ذوات  
عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب [ عليه ]<sup>٢</sup> فيه الا زكاة واحدة .  
و قال محمد بن الحسن : كيف يجب عليه زكاة واحدة<sup>٣</sup> و انما القول احد  
القولين : اما ان لا تكون عليه فيه زكاة<sup>٤</sup> حتى يقبضه ثم يستقبل حولا جديدا .  
و اما ان يزكاه لما مضى حتى ينقص بما تجب فيه الزكاة .

= و يحول الحول بعد القبض عليه - كذا فى البحر ، و قوله و يعتبر الحول لما مضى - الخ  
'اى ولا يعتبر الحول بعد القبض بل يعتد بما مضى من الحول قبل القبض ، و هذه احدى  
الروايتين عن الامام وهى خلاف الاصح ، قال فى البدائع ذكر فى الاصل انه تجب الزكاة  
فيه قبل القبض لكن لا يخاطب بالاداء ما لم يقبض مائتى درهم فاذا قبضها زكى لما مضى ،  
و روى ابن سمانة عن ابى يوسف عن ابى حنيفة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين  
و يحول الحول من وقت القبض وهو الاصح من الروايتين عنه - اهـ ، و كذا صرح بأنه  
الاصح فى غاية البيان - كذا فى ج ٢ ص ٢٠٧ من منحة الخالق ، و البسط فى البدائع  
و رد المحتار و البحر و فتح القدير و غيرها من الكتب .

(١) كذا فى الموطأ « اقام » و هو الصواب ، و كان فى الاصول « قام من القيام »  
و ليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٣) أى لسنة واحدة . و كان فى الاصول « الزكاة » و هو خطأ .

(٤) اى اصلا .

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

أرأيت<sup>١</sup> ان قال قائل يزكيه للسنتين للسنة الأولى التي دفعه فيها و السنة الأخيرة التي قبضه فيها لأنه كان في يده في<sup>٢</sup> شيء من هاتين السنتين فلذلك زكى لهما فاما ما سوى ذلك من<sup>٣</sup> السنين التي لم يكن المال في يده في شيء منهم فلا زكاة عليه في ذلك .

اى شيء ينبغي لنا ان نرده<sup>٤</sup> عليه كيف جاز لأهل المدينة ان يقولوا لسنة واحدة ولم يحز لهذا ما قال وقد جاء بوجه يشبه<sup>٥</sup> .

أرأيت اهل المدينة لأى السنين<sup>٦</sup> يزكوا<sup>٧</sup> المال للسنة التي دفع فيها<sup>٨</sup> المال او للسنة التي قبض فيها المال او<sup>٩</sup> قالوا : هذه الزكاة للسنتين كلها ، فكيف

(١) خطاب عام ، لا لأهل المدينة - فافهم .

(٢) كذا في الاصل ، و في الهنذية « في يديه شيء » .

(٣) وكان في الاصول « في السنتين » ، و الصواب « من السنين » .

(٤) كذا في الاصل من الرد ، و لعل الصواب نرده من الايراد او نرده من الورود تأمل فيه .

(٥) قوله « لسنة » كذا في الاصل و هو الصحيح اى زكاة واحدة ، و في الهنذية « سنة »

من غير حرف الجر و ليس بشيء .

(٦) وكان في الاصل « نسبة من النسبة » و هو تصحيف ، و الصواب « يشبه » كما هو

في الهنذية .

(٧) وكان في الاصول « السنتين » بالثنية ، و الصواب « السنين » بالجمع لان الامام ذكر

ثلاث صور فالجمع يناسبها .

(٨) وكان في الاصل « تركوا » ، و في الهنذية « يزكوا » و لعل الصواب « يزكون »

او « زكوا » - و الله اعلم . ف

(٩) اى للمديون .

(١٠) يعنى بعد ثلاثة احوال من المديون ، ( فرع ) قال في باب زكاة المال ج ٢ ص ٤٧ من =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للامام محمد الشيباني

يكون زكاة واحدة للسنين كلها ؟ ليس لهذا وجه نعرفه ولكن عليه زكاة هذا المال لما مضى عليه من السنين لأنه كان مالا صاحبه مقرّا وكان ينبغي له ان يأخذه منه فهذا الذي فرط فيه .

ولو كان صاحبه يحجده اياه لم يكن عليه فيه زكاة حتى يقبضه<sup>٢</sup> ثم يزكّه لما يستقبل .

= رد المحتار قوله وقال ما زاد بحسابه يظهر اثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عامان ، قال الامام : يلزمه عشرة ، وقال : خمسة لأنه وجب عليه في العام الاول خمسة وثمان فبقى السالم من الدين في الثاني نصاب الاثمن ، وعنده : لا زكاة في الكسور فبقى النصاب في الثاني كاملا وفيما اذا كان له الف حال عليها ثلاثة احوال كان عليه في الثاني اربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون عنده وقال : يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة اثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان درهم ولا خلاف انه يجب في الاول خمسة وعشرون درهما - كذا في السراج نهر ، اقول : قوله وثمان درهم - كذا وجدته ايضا في السراج ، وصوابه « ثمن ثمن درهم » كما لا يخفى على الحاسب - انتهى ، وجه ذلك ان الواجب في الحول الاول خمسة وعشرون ، وفي الثاني اربعة وعشرون وثلاثة اثمان فالفارغ عن الدين في الحول الثالث تسعمائة وخمسون درهما وخمسة اثمان درهم ففي تسعمائة وعشرين ربع عشرها وذلك ثلاثة وعشرون وفي ثلاثين نصف درهم وربعه وفي خمسة اثمان درهم ثمن ثمن درهم لأنه ربع عشرها - انتهى .

(١) وهو يمكن الوصول والقصور من جانب رب الدين حيث لم يطالب المدينون المقر فلا تسقط الزكاة عنه فان التفريط جاء من جانبه .

(٢) لأن هذا المال غير متفجع به في حق المالك لعدم وصول يده إليه والمال اذا لم يكن مقدور الانتفاع به في حق المالك لا يكون المالك غنيا به ولا زكاة على غير الغنى فلا زكاة عليه في الدين الذي ججده صاحبه وكذا حكم كل مال غير مقدور الانتفاع مع قيام اصل =

اخبرنا

كتاب الحججة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا<sup>١</sup> ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم بن ابي الهيثم<sup>٢</sup> عن ابن سيرين عن<sup>٣</sup> علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال: اذا كان الدين على الناس فقبضته تركيه لما مضى .

= الملك كالعبد الآتي والضال والمال المفقود والمال الساقط في البحر والمال الذي اخذه السلطان مصادرة و الدين المجحود اذا لم يكن للمالك ينة و حال الحول ثم صار له ينة بأن اقر عند الناس و المال المدفون في الصحراء اذا خفي على المالك مكانه فهذا كله من مال الضمار لا زكاة فيها عندنا - كذا في البدائع و البحر و الدر المختار و رد المحتار و الهندية ، و البسط فيها .

(١) اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار ايضاً محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه قال: اذا كان لك دين على الناس فقبضته تركه لما مضى - انتهى ، قال محمد: و به نأخذ و هو قول ابى حنيفة رحمه الله ص ٥٠ ، و اخرجه الامام ابو يوسف ايضاً في ص ٨٨ من آثاره: قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه انه قال: في الرجل يكون له الدين فقبضه قال: يزكيه لما كان مضى - انتهى ؛ و هو في ج ١ ص ٤٦٧ من جامع المسانيد و عزى تخريجه الى كتاب الآثار .

(٢) و كان في الاصل « ابراهيم بن ابى الهيثم » و هو خطأ و الصواب ما اثبت في المتن ناقلاً من كتاب الآثار لمحمد و ابى يوسف و جامع المسانيد كما عرفت .

(٣) ابن سيرين لم يسمع من علي رضى الله عنه انه ولد في سنتين بقيتا من خلافة عثمان رضى الله عنه ، و قد اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٥٠ من سننه عن ابى عبيد ثاب يزيدي بن هارون عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي رضى الله عنه في الرجل يكون له الدين الظنون قال: يزكيه لما مضى اذا قبضه ان كان صادقا ، و قال ابو عبيد قوله الظنون هو الذي لا يدري صاحبه أ يقضيه الذي عليه الدين أم لا ؟ كانه الذي لا يرجوه - انتهى ، =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يكون له دين على رجل ) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن أسامة<sup>١</sup> بن زيد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : في الدين يرجى قال : زكه كل عام<sup>٢</sup> وقال : لا جمعة الا في المسجد الأكبر<sup>٣</sup> وقال : لا جمعة في السفر<sup>٤</sup> وإذا مات الرجل و عليه صداق امرأته فهي أسوة الغرماء و ان كان في يته قمح او زبيب او نحو ذلك فهو للورثة الا ان يكون سماه للتي دخل عليها و هو صحيح .

== قلت لعله هو معنى ما قال صاحب الهداية عن علي رضي الله عنه ، قال : لا زكاة في مال الضمارة - تأمل ؛ و الظاهر من الظنون المال المظنون المرجو حصوله فافهم .

(١) أسامة بن زيد اثنان احدهما أسامة بن زيد بن اسلم العدوي مولى عمر ابني زيد المدني من رجال ابن ماجه ، و الثاني أسامة بن زيد الليثي مولا هم ابو زيد المدني من رجال الستة الا البخاري و كلاهما يرويان عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما و عن كليهما يروي ابن المبارك كما في التهذيب و غيره ، كانا في زمن واحد الا ان الليثي اقدم مات سنة (١٥٣) و الامام محمد يروي عن العدوي كثيرا في كتبه بغير واسطة احد ، و ههنا يروي عنه بواسطة ابن المبارك ، فالأرجح عندي انه الليثي لا العدوي و ان كان هو ايضا من جملة شيوخ الامام محمد كما لا يخفى على من طالع كتبه - تأمل و شخصه من ههنا منهما .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه من طريق الوليد بن مسلم عن الليث بن سعد ان عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمر قالا : من أسلف مالا فعليه زكاته في كل عام اذا كان في ثقة ج ٤ ص ١٤٩ و من طريق عبد الله العدني ثنائيان عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : زكوا ما كان في ايديكم و ما كان من دين في ثقة فهو بمنزلة ما في ايديكم و ما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه - انتهى ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) اي و قال ابن عمر ايضا بهذا الاسناد يشير ابن عمر بذلك الى انه لا جمعة في القرى بل في الأمصار فان المسجد الأكبر لا يكون الا فيها - تأمل .

(٤) هذا الجزء أخرجه البيهقي في باب من لا تلزمه الجمعة من طريق عبيد الله بن عمر ==

كتاب الحجة ( باب الرجل يكون عنده العروض ثم يبيعها ) للامام محمد الشيباني

## باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما

### ثم يبيعها أيزكى ائمانها

قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكثت عنده اعواما لا يبيعها ثم يبيعها فعليه ان يزكى ائمانها لما مضى من الستين كما وصف زكاة الدين المقر به فاذا نقصت ائمانها بما تجب فيه الزكاة لم يكن عليه زكاة .

و قال اهل المدينة : لا يكون عليه في ائمانها الا زكاة واحدة .

و قال محمد بن الحسن : ما في الأرض حيلة في ترك الزكاة مثل هذه ؛ ان كان كما قال اهل المدينة يكون المال الكثير فيشتري به التجارات من العروض التي اذا تربص بها الرجل ان زاد في ثمنها فهو يزيد سنة سنة في يده لتربصه وليس عليه فيه زكاة وليس هذا بشيء<sup>١</sup> و لكن عليه فيه الزكاة فان شاء أدى ربع عشر

= عن نافع عن ابن عمر قال : لا جمعة على مسافر - اهـ ج ٣ ص ١٨٤ ، قال : هذا هو الصحيح موقوف ، و رواه عبيد الله بن نافع عن ابيه فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى ، و اخرج الديهقي في ج ٤ ص ١٤٩ من سنته من طريق ابن لهيعة عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : زكاه يعني الدين اذا كان عند الملاء - انتهى ، و عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن زكاة مال الغائب فقال : اد عن الغائب من المال كما تؤدي عن الشاهد ، فقال له الرجل : اذا يهلك المال فقال : هلاك المال خير عن هلاك الدين ، و راجع الديهقي فان فيها مزيدا على هذا ، قال : و روينا عن علي و عمر رضى الله عنهما مثل قول هؤلاء ثم عن الحسن و طاوس و مجاهد و القاسم بن محمد و الزهري و الشافعي .

(١) وكان في الاصول « الذي » و هو مصحف .

(٢) وكان في الاصول « ليس هذا شيء » و المراد من « العروض » ههنا ما ليس بتقد =



كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

ذلك الشيء بعينه لكل سنة تأتي عليه وإن شاء أدى قيمة ذلك دراهم أو دنانير وإن شاء باع بعضه فأدى زكاة ذلك<sup>١</sup> فإذا كان يقدر على أن يفعل واحدة من هذه الخصال . فكيف بطلت عنه الزكاة ؟ وهذا مال في يده لم يعطه إياه إنسان .

## باب الرجل يكون عليه الدين وعنده عروض لغير تجارة وفي<sup>١</sup> بدينه

قال أبو حنيفة في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض لغير التجارة وفي بدينه وعنده مال سوى ذلك أنه يجعل<sup>٢</sup> الدين من المال الحاضر فإن بقي منه شيء نجب فيه الزكاة بعد إخراج الدين منه<sup>٣</sup> [ فقيه ] زكاة وإلا فلا زكاة عليه ولا يكون الدين في العروض .

= كما في المغرب . ونقله في الحر عن ضياء العلوم ليدخل فيه الدواب والمكيلات والموزونات إذا نوى فيه التجارة فإنها من عروض التجارة - كذا في رد المختار .

(١) أشار بذلك إلى أن التقويم إنما يكون بالمسكوك من الورق أو الذهب إذا استوبا وإذا اختلفا فالأثمن منهما للفقراء أو بالأرّوج منهما لثلاثيهم . والقبضة تعتبر عند الإمام يوم الوجوب . وعند الصحاح يوم أداء الزكاة كما في السوائم ويقوم في البلد الذي المال والعروض فيه - كذا في الدر المختار ورد المختار والبحر وغيرها من الكتب .

(٢) وفي صيغة الصفة المشبهة .

(٣) أي يؤديه ويخرج من المال الحاضر الذي سوى العروض .

(٤) كذا في الأصل ولفظ « منه » ساقط من الهندية .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة في الرجل يكون [ عليه دين و ] له العروض و في دينه  
و عنده مال سوى ذلك [ ما ] تجب فيه الزكاة فانه يزكى ما يده من المال .  
و قال محمد بن الحسن : ان الدين انما يحتسب من الأموال التي تجب فيها  
الزكاة ولا يحتسب الدين في متاع بيت الرجل ولا في داره ولا في ثيابه ولا  
في عروضه .

أرأيت رجلا له عروض تساوي ألف درهم استقرض من رجل ألف  
درهم فحال عنده حولان أعله ان يزكى الألف التي استقرض . لمكان العرض  
الذي كان عنده .

لبس لهذا وحه تعرفه اما الدين في المال التام ° فان بقي منه ما يجب فيه  
الزكاة بعد الدين زكاة .

أرأيت رجلا له عروض تساوي ألف درهم فاستقرض ألف درهم فاشتري  
بها أربعين شاة سائمة فحال الحول على الغنم السائمة أعله ان يزكها لمكان ذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل . وجود في الموطأ ، حاصل عارتها هكذا : في الرجل  
يكون عليه دين و عنده من العروض ما فيه وفاء لما عله من الدين و يكون عنده من  
الناض سوى ذلك ما يجب فيه الزكاة فانه يزكى ما يده من ناض يجب فيه الزكاة  
و اذا لم يكن عنده من العروض و النقد الا وفاء دنسه فلا زكاة عليه حتى يكره . . . .  
فضل عن دينه ما تجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه . انتهى .

(٢) سقط من الأصول حرف « ما » و انما زدناه من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل « انه » بدون الفاء . و في الموطأ « فانه » بالفاء وهو الصواب .

(٤) و كان في الأصل « يساوي » بالتدكين . و لفظ العروض جمعا يقتضي التأنيث .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل الصواب : التام من النمو . و الله اعلم . ف

(٦) و كان في الأصول « يساوي » و الصواب « تساوي » بالتأنيث او يكون « له عرض

كتاب الحجة ( باب الرجل يكون عنده مال يديره ) للإمام محمد الشيباني

العرض<sup>١</sup> الذى عنده و لمكان طعام قد جعله فى بيته رزقا لعياله لستهم .  
ألا ترون ان هذا لا يستقيم و ليس عليه عمل الناس .  
هل رأيت احدا احتسب<sup>٢</sup> دينه فى مسكنه و خادمه و ترك<sup>٣</sup> او يحتسب<sup>٤</sup>  
فى مال التجارة انما تحسب الديون فى اموال التجارة فان بقى بعد ذلك ما يجب  
فيه الزكاة زكاه .

**باب الرجل يكون عنده مال يديره\* للتجارة**

قال ابوحنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره<sup>٥</sup> للتجارة و لا ينض<sup>٦</sup> له

= يساوى ، و الله اعلم . ف

(١) و كان فى الاصل « العروض » بالجمع ، و السياق يقتضى الافراد .

(٢) و كان فى الاصول « احسب » و الصواب « احتسب » .

(٣) هكذا فى جميع النسخ و لم أفهم ما هو - فتأمل فيه ، و لعله : و رزقه او مركبه  
او فرسه - كما ذكره قبله و الله اعلم .

(٤) تأمل فيه هل هو بصورة الماضى انسب او بالمضارع اليق ، و قبله « احتسب »  
ماضيا و حرف « او » يقتضى الماضى و الله أعلم .

(٥) فى جميع النسخ « يريده » من الارادة ، و الصواب « يديره » من الادارة و هو  
فى الموطأ ايضا « يدار » .

(٦) و كان فى الاصول « يريده » و هو تحريف و الصواب « يديره » .

(٧) بكسر التون يحصل زرقا ، و فى المغرب « خذ ما نض لك من دينك اى تيسر  
و حصل » و فى الحديث « خذوا صدقة ما نض من اموالهم اى ما ظهر و حصل »  
و فى الزيادات « يملك من التصرف ما ينض به المال » و فى الحديث « يقتسمان ما نض  
بينهما من العين اى صار ورقا و عينا بعد ان كان متاعا ، و الناض عند اهل الحجاز =

كتاب الحجة ( باب الرجل يكون عنده مال يديره ) للإمام محمد الشيباني

منه<sup>١</sup> شيء فيصير ورقا أو ذهباً في يده انما يخرج من تجارة الى تجارة و من متاع الى متاع فانه ينظر هل ملك ما يجب فيه الزكاة في ذلك فاذا حال<sup>٢</sup> عليه الحول من يوم ملكه زكى<sup>٣</sup> ثم اذا حال الحول من يوم زكاه زكى ما في يده زكاة اخرى فيقومها<sup>٤</sup> كذا<sup>٥</sup> ايضا ولا يبالي بنض في يده مال او لم ينض .

و قال اهل المدينة<sup>٦</sup>: يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عروض<sup>٧</sup> التجارة ويحصي ما<sup>٨</sup> في يده من النقد [ او العين ]<sup>٩</sup> فاذا بلغ ذلك [ كله ]<sup>١٠</sup> ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه .

و قال محمد بن الحسن : قد رجح اهل المدينة في هذه المسألة عن قولهم<sup>١١</sup>

= الدراهم و الدنانير - انتهى ، و بابه ضرب .

(١) كذا في الأصل و هو الصواب . و كان في الهندية « من شيء » و هو تصحيف .

(٢) لفظ « عليه » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) و كان في الأصول « من يومئذ زكاه » و هو خطأ باعتبار السياق .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « فقدمها » بالدال بعد القاف ، و الصواب ما في الأصل .

(٥) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « لذا » .

(٦) و في الموطأ « و ما كان عند رجل يديره للتجارة و لا يبض لصاحبه منه شيء تجب عليه

فيه الزكاة فانه يجعل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عرض التجارة ويحصي

فيه ما كان عنده من نقد او عين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه » - انتهى .

(٧) في الموطأ « من عرض » بالافراد .

(٨) « و يحصى فيه ما كان عنده من نقد او عين » - الموطأ .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زدناه من الموطأ .

(١٠) و في الموطأ « قال مالك الامر عندنا فيها يدار من العروض للتجارات ان الرجل اذا

صدق ماله ثم اشترى به عرضا بزا او رقيقا او ما اشبه ذلك ثم باعه قل ان يحول عليه الحول =

كتاب الحجة (باب الرجل عنده مال يديره) للإمام محمد الشيباني

الذي قالوا في الرجل يكون له العروض للتجارة فلا يبيعها بعد<sup>١</sup> اعوام انه يكون عليه زكاة واحدة ينبغي<sup>٢</sup> في قولهم ان لا يكون في هذا المال زكاة وان ادارته<sup>٣</sup> من يوم تجارته [من تجارة] الى نحرارة<sup>٤</sup> و من متاع الى متاع عشرين سنة حتى يبيعه بناض ينض في يده فاذا باعه بذلك زكاة لسنة واحدة .  
ولكن اهل المدينة يفاحت<sup>٥</sup> عليهم قولهم يمكنهم ان يتصلوا الزكاة على المسلمين .

ما بين ترك التاجر ماله في التجارة الواحدة يتربص بها و يطلب بها الفضل و بين ادارته ذلك من تجارة الى تجارة الا انه لا ينض منها في يده شيء فرق فذن وجبت الزكاة في احدهما لتحين في الأخرى .

أرايم رجلا كان في يده تجارة فبارت<sup>٦</sup> عليه فلم يحدد بها ناضا فحولها

فانه لا يؤدي من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدقة وانه ان لم يبلغ ذلك العرض سنين لم يجب عليه في شيء من ذلك العرض زكاة و ان طال زمانه فاذا باعه فليس فيه إلا زكاة واحدة - انتهى ، وفي باب زكاة الدين من الموطأ ان العروض تكون عند الرجل اعواما تم بيعها فليس عليه في اثمانها الا زكاة واحدة - انتهى .

(١) لي في معنى لفظ البعد ههنا - تأمل ، و عبارة الموطأ بين يديك .

(٢) عندي الاولى « فينغي » بالفاء - تأمل .

(٣) كذا في الهندية ، وكان الأصل « اذاره » بالذال المعجمة و هو من سهو الناسخ .

(٤) و كان في الأصل « من يوم تجارته الى تجارته » ، والصواب « من يوم تجارته من تجارة الى تجارة » فسقط من الأصول « من تجارة » فلذا جعلناه بين المربعين .

(٥) تأمل في معنى هذه العبارة .

(٦) من البوار بالواو و الراء المهملة الكساد ، قال في ج ١ ص ٤٨ من المغرب : بارت السلعة كسدت من باب طلب ، ومنه الحديث : بارت عليه الجذعان - اه ، وليس معناه =

إلى

الى تجارة اخرى و كانت طعاماً<sup>١</sup> فاشترى بها زائماً بارت التي عنده فاشترى بها عطراً فلم يزل يحول ذلك من تجارة الى تجارة حتى اتى على ذلك عشرين سنين او كان في يده ز<sup>٢</sup> فبار عليه فلم يأت برأس ماله فامسكه رجاء الفضل و رجاء ان الله يرد عليه رأس ماله فمكث عنده عشر سنين أ ينبغي ان يكون بين هذين فرق و لئن وجبت الزكاة في احدهما لتجب<sup>٣</sup> في الآخر و ما امساكه هذين

== هلكت و هو معنى بادت بالبدال المهملة كما في ج ١ ص ٥١ من المغرب . ناد : هلك .  
يود و أ باده : اهلكه ، و منه الحديث : ادت خضراء قريش - هـ ، و الفعل بجى . باد  
بيد كما في القاموس و غيره كما في حاشية المغرب .

- (١) يعنى مثلاً و البز من الثياب امتعة الزا - كما في ص ١٨٤ من مختار الصحاح .
- (٢) كذا في الأصل بالرفع ، و في الهدية « بزاً » بالنصب و ليس بصواب .
- (٣) ذهب الأئمة الثلاثة و غيرهم الى ان التاجر يقوم كل عام و يركب مديراً كان او محتكراً ، قال الزرقاني في ج ٢ ص ٥٢ من شرح الموطأ : و قد اجمع الجمهور على زكاة عروض التجارة و ان اختلفوا في الادارة و الاحتكار و الحجة لهم ما تقدم من عمل العمرين و ما نقله مالك من عمل اهل المدينة و خبر ابن داود كان صلى الله عليه وسلم يأمرنا ان نخرج الزكاة مما بعده للبيع ، قال الطحاوى . ثبت عن عمر و ابنه زكاة عروض التجارة و لا يخالف لهما من الصحابة و هذا يشهد ان قول ابن عباس و عائشة رضي الله عنهم لا زكاة في العروض اما هو في عروض القبة - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٢ من المدارية ، و في الباب حديث سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر ان نخرج الصدقة من الذي يعد للبيع ، اخرجه ابو داود و سكت عنه ثم المنذرى بعده كما في نصب الراية ح ٢ ص ٣٧٦ و من طريقه اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٤٦ من سننه و الدارقطني و الطبراني (و البزار كما في ح ١ ص ١٨٤ من التلخيص) و فيه ضعف ( و في التلخيص و في اسناده جهالة و في ص ٧٠ من بلوغ المرام و اسناده لين - هـ ، و قال ابو عمر ==

كتاب الحجة ( باب الرجل يكون عنده مال يديره ) للإمام محمد الشيباني

لرغبة يطلبها أو البوار الاسواء لأنه قد يقدر على أن يبيع الذي بار عليه  
بوضيعة<sup>١</sup> فيزكي ما نض في يده من الثمن فإن كان أقل من رأس المال فكذلك  
يؤمر قبل أن يبيع أن يزكي قيمة ذلك الشيء على وضیعة أو ربح ثمنه بسنة ولا  
يزكي على رأس ماله الأول .

= ابن عبد البر كما في نصب الراية ، وقد ذكر هذا الحديث رواه أبو داود وغيره بإسناد  
حسن - انتهى ، و ما قاله عبد الحق في أحكامه تعقب عليه ابن القطان في كتابه - راجع  
نصب الراية ) ، و عن أبي ذر رفعه : في الأبل صدقتها - الحديث ، وفيه وفي البر  
صدقة أخرجه أحمد و الدارقطني و الحاكم ( و قال في المستدرک كلا الاسنادين صحيحان  
على شرط الشيخين و لم يخرجاه و البيهقي في سننه ) و أسنده حسن ( و في التلخيص و هذا  
إسناد لا بأس به - اهـ ) و « البر » بالموحدة و الزاي فيدخل في هذا الباب ، و من  
ضبطه بضم الموحدة و الراء فلا مدخل له فيه ( قال النووي في تهذيب الأسماء و اللغات  
هو بالباء و الزاي و هي الثياب التي هي امتعة البراز قال : و من الناس من صحفه بضم  
الباء و الراء المهملة و هو غلط - انتهى نصب الراية ) و روى عبد الرزاق بإسناد صحيح  
عن ابن عمر أنه كان يقول في كل مال يدار في عيد أو دواب أو بز للتجارة تدار الزكاة  
فيه كل عام و للبيهقي من وجه آخر صحيح ، عن ابن عمر : ليس في العروض زكاة إلا  
ما كان للتجارة و للشافعي و أحمد و عبد الرزاق و الدارقطني ( و البيهقي ) من طريق  
أبي عمرو بن حماس عن أبيه أن عمر قال له قومه يعني الأدم و الجباب ثم أخرج  
صدقته و في الموطأ أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله أنظر من مراكب من المسلمين  
ما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارة من كل أربعين ديناراً ديناراً - انتهى ،  
و راجع نصب الراية و سنن البيهقي و التلخيص و البدائع و غيرها .

(١) وضع في تجارته وضیعة خسر و لم يربح و اوضع مثله بضم الأول فيهما =

## باب زكاة الماشية

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون له الغنم<sup>١</sup> و المعز و الضأن و الابل البخت<sup>٢</sup> و العراب<sup>٣</sup> و البقر<sup>٤</sup> و الجواميس<sup>٥</sup> ان ذلك يجمع بعضه الى بعض

= و الرضيعة في معنى الخطيطة النقصان تسمية بالمصدر وبيع المواضعة خلاف بيع المراجعة و اتصفت السوق كسدت و انحط سعرها - كذا في المغرب .

(١) الغنم - محركة : الشاء لا واحد لها من لفظها الواحدة شاة و هو اسم مؤنث للجس يقع على الذكور و الاناث - قاموس وفيه : الناة الواحدة من الغنم للذكر و الانثى و تكون من الضأن و المعز و الطاء و القر و النعام و حمر الوحش و المرأة جمعه شاء و شياء و شواه ، و الضأن ما كان من ذوات الصوف و المعز من ذوات الشعر ؛ فهستانى - كذا في رد المحتار .

(٢) جمع نختى و هو ماله سنامان منسوب الى يختصر بضم الباء و سكون الخاء المعجمة و فتح التاء المثناة فوق و النون و الصاد المهملة المشددة في آخره راء علم مركب تركيب مزج على ملك ( ح ) و في "قاموس" يختصر بالتشديد أصله بوخت و معناه ابن و نصر كبقم صنم و كان وجد عدد الصنم ولم يعرف له اب فنسب اليه خرب القدس - اهـ - نسب اليه لأنه اول من جمع بين العربي والعجمي فولد منهما ولد فسمى بختيا - كذا في الدرالمختار و رد المحتار .

(٣) بكسر العين المهملة و هي الابل العربية .

(٤) مأخوذ من البقر بالسكون و هو السق سقى به لأنه يشق كاللور لأنه يتير الأرض و معرده بقره و الباء للوحدة - الدرالمختار ، و التور هو ذكر القر - قاموس - اى كما يسمى التور بورا لأنه يتير الأرض اى يخرنها ، قال في المغرب : و أباروا الأرض حرتوها و زرعوها و سميت القر المتيرة لانهما يتير الأرض - اهـ - رد المحتار .

(٥) جمع حاموس نوع من القر كما في المغرب ج ١ ص ٩٢ و الزرقانى ج ٢ ص ٥٨ =



فيجمع الغنم كلها على حدة ويجمع البخت والعراة كلها على حدة ويجمع الجواميس والبقر كلها على حدة ثم يعرفها المصدق فيأخذ من أوسطها الفريضة<sup>١</sup> التي يجب عليه فإن شاء أخذ ذلك من البخت دون العراة وإن شاء أخذ ذلك من البقر دون الجواميس وإن شاء أخذ<sup>٢</sup> [ذلك]<sup>٣</sup> من المعز دون الضأن إن قل أحد الصنفين أو أكثر فذلك سواء أخذ من أي الصنفين شاء لأنه شيء واحد .  
وقال<sup>٤</sup> محمد بن الحسن .

وقال أهل المدينة : يجمع بعض ذلك إلى بعض كما قال أبو حنيفة فإن كان أحد الصنفين الذي أضيف<sup>٥</sup> أكثر من الآخر أخذ فريضة الله من الأكثر وإن كانا سواء أخذ فريضة [الله]<sup>٦</sup> من أيهما<sup>٧</sup> شاء .

= وهو مثل البقر في الزكاة والأضحية والربا يكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الأدنى وأدنى الأعلى - نهر ، وعلى هذا الحكم البخت والعراة والمعز والضأن ابن ملك - ردالمحتار ، قيل كأنه مشتق من جسم الودك إذا جد لأنه ليس فيه قوة البقرة في استعماله في الحرث والزرع والدياسة - زرقاني .

(١) وكان في الأصول « فريضة » ، والصواب « الفريضة » ، كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصل ، ولفظ « أخذ » ساقط من الهندية .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول والصواب اثباته كما هو في الصور التي مرت قبل .

(٤) قوله : « وقال محمد بن الحسن » كذا في جميع الأصول زائد على خلاف دأب الكتاب .

(٥) في النسخ « أضيفا » وعندى بالافراد أولى من التثنية والذي صفة لفظ أحد المذكورين أضيف صلته - تدبر .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد ليناسب ما قبله ولا يكون لفظ « فريضة » بالتعريف .

(٧) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « من أيهما » بالتأنيث .

و قال محمد بن الحسن : كل هذا <sup>١</sup> واحد أن يأخذ من أي ذلك شاء اذا كانت وسطا ولم تكن التي يأخذ من حملها .

أ رأيتم لو وجد فريضة في القليل من الصنفين ولم يجدها في الكثير [منهما او] <sup>٢</sup> وجد الكثير افضل في السبق من فريضة او دون ذلك أ ليس يأخذ الفريضة <sup>٣</sup> من الصنف القليل فكذلك يأخذ من أيهما شاء اذا وجد الفريضة فيهما جميعا .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن راشد <sup>٤</sup> عن سماك بن الفضل <sup>٥</sup> عن شهاب <sup>٦</sup>

- (١) تذكر ما قدمته من رد المختار و راجع ج ٢ ص ٣٣ من البدائع .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه يدل عليه السياق ليناسب ما قبله .  
(٣) و كان في الأصول « فريضة » بالتنكير . و الصواب « الفريضة » بلام التعريف .  
(٤) هو معمر بن راشد الأزدي الحداثي . مولاهم ابو عروة بن ابي عمرو البصري سكن اليمن شهد حنازة الحسن البصري ، من رجال الستة كما في ج ١٠ ص ٢٤٣ من التهذيب .  
(٥) هو الخولاني اليماني الصنعاني ، روى عن وهب بن منبه و عمرو بن شعيب و مجاهد ابن جبر و شهاب بن عبد الله الأعرج و غيرهم . و عنه معمر بن راشد و عمر بن عبيد و شعبة و غيرهم ، ثقة من رجال ابي داود و الترمذي كما في ج ٤ ص ٢٣٥ من التهذيب .

(٦) ذكره البخاري في تاريخه الكبير ح ٢ ق ٢ ص ٢٣٦ : قال شهاب بن عبد الله الخولاني عن عمرو و سعد الأعرج - قاله معمر عن سماك بن الفضل ، يعد في اهل اليمن اه ، و ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، و ذكره ابن ابي حاتم فقال : يمانى ، روى عن سعد الأعرج ، روى عنه سماك بن الفضل ، و قال : روى معمر عن سماك بن الفضل عن شهاب بن عبد الله عن سعد الأعرج - اه ج ٢ ق ١ ص ٣٦١ . ف

ابن عبد الله الخولاني قال : خرج سعد<sup>١</sup> الأعرج و كان من اصحاب يعلى  
ابن امية حين قدم المدينة فقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : أين تريد ؟ قال :  
الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك - و يعلى بن امية يومئذ على اليمن - فان عملاً<sup>٢</sup>  
بحق جهاد حسن ، فلما اراد ان يرجع قال لهم<sup>٣</sup> عمر رضى الله عنه : اذا مررتم  
بصاحب المال فلا تنسوا الحسنة تحسنوها صاحبها<sup>٤</sup> و فرقوا المال ثلاث فرق :  
تغيروا صاحب المال ثلثاً<sup>٥</sup> تم اختاروا في اخذ الثلثين ثم صغروها<sup>٦</sup> في كذا وكذا ،

(١) و في ج ٢ ق ٢ ص ٥٤ من تاريخ البخارى الكبير: سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن  
امية قدم المدينة فقال له عمر: اين تريد؟ قال الجهاد، قال: ارجع الى صاحبك و يعلى يومئذ  
على اليمن فان عملاً بحق جهاد حسن قال سعد الاعرج: ما كنا نرجع الا بسيطانا - قاله  
لى محمد : اخبرنا ان المبارك عن معمر عن سماك بن الفضل عن شهاب بن عبد الله -  
اه، و في ج ٢ ق ١ ص ٩٩ من الحريج و التعديل لابن ابى حاتم : سعد الاعرج يمانى  
قدم المدينة و كان من اصحاب يعلى بن امية ، روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
روى عنه شهاب بن عبد الله ، سمعت ابى يقول ذلك - اه . و ذكره ابن سعد في ج ٥  
ص ٥٣٥ من طبقاته و قال . سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن منية و قد لقي عمر بن  
الخطاب - اه . ف

(٢) و كان في الاصول « عمل » بالرفع و هو تصحيف و الصواب « عملاً » بالنصب كما  
مر من تاريخ البخارى . ف

(٣) خطاب لسعد و من كان معه من الرجال .

(٤) كذا في الاصول ، و لى الصواب « الى صاحبها » تأمل .

(٥) كذا في الاصول ، و لى الصواب « في ثلاث » .

(٦) هكذا في جميع النسخ . و مله « صغروهما » بضمير التثنية ثم ما معنى « صغروهما في » =

قال : فوضعها<sup>١</sup> لهم ، قال سعد : فكنا نخرج فنأخذ الصدقة ثم نقسمها فما نرجع إلا بسيطانا<sup>٢</sup>.

= كذا وكذا ، ولم اجد في الفائق فاطلب معنى الأثر من معادن العلم ؛ ولعله : وضعها من الوضع أو التوضيح يدل عليه قوله « فوضعها لهم » وقوله « ثم نقسمها » أو هو فوضعها بالخاء مكان العين . قلت : ولعل الصواب « ثم اصدعوها » ، وفي مجمع بحار الأنوار : « وح » المصدق يجعل الغنم صدعين ثم يأخذ منهما الصدقة اي فرقين - اهـ . ف

(١) هكذا في الأصل ، ولعل المراد ايئنها وأوضحها .

(٢) قلت : و اخرج الحديث ابن أبي شيبة في مصنفه عن عبد الرزاق عن معمر عن سماك عن ابن شهاب أو شهاب بن مالك عن سعد الاعرج قال : خرجت اريد الجهاد فلقيت عمر نمكة فقال : باذن صاحبك خرجت يعني يعلى بن أمية قال قلت : لا ، قال : فارجع الى صاحبك فاذا اوقف الرجل عليكم غنمه فاصدعوها صدعين ثم اختاروا الصف الآخر ، و اخرج عن محمد بن بكر عن ابن جريج قال : سمعت ابي وغيره يذكرون ان عمر بن عبد العزيز كتب ان يقسم الابل اثلاثا ثم يختار سيدها ثلثا و يأخذ المصدق من الثلث الاوسط ، و روى عن وكيع عن سفيان عن عبيد الله عن القاسم قال : يقسم الغنم اثلاثا ، و روى عن عباد بن عوام عن سفيان بن حسين عن الزهري قال : اذا جاء المصدق قسمت الغنم اثلاثا ثلث خيار و ثلث شرار و ثلث اوساط يأخذ المصدق من الوسط ، و روى عن وكيع عن سفيان عن الأعرج عن الحكم قال : كان المصدق يصدع الغنم صدعين فيختار صاحب الغنم غير الصدعين ، و روى عن عبد الرحيم بن سليمان عن محمد بن سالم عن الشعبي قال : يقسم الغنم قسمين فيختار صاحب الغنم خير القسمين ويختار المصدق من القسم الآخر ، و روى عن عبد الرحيم عن عبيدة عن ابراهيم قال : يقسم

### باب صدقة الخليطين<sup>١</sup> يكون بينهما الغنم

قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الابل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة فان كان لأحدهما ما يجب فيه الزكاة ولم يكن للآخر فعلى الذى له ما يجب فيه الزكاة [ زكاة ]<sup>٢</sup> و ليس على الآخر زكاة و الخليطان الشريكان فى الغنم<sup>٣</sup> .

و قال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : الخليطان ليسا بشريكين انما الخليط اذا كان الراعى واحدا و الدلو<sup>٤</sup> واحدا و المراح<sup>٥</sup> واحدا و الفحل<sup>٦</sup> واحدا فالرجلان خليطان و ان<sup>٧</sup> عرف كل واحد منهما ماله

= الشاة يأخذ صاحب الغنم الثلث من خياره و يأخذ صاحب الصدقة من الثلثين حقه ، و روى عن وكيع عن سفيان عن ليث عن عطاء قال : تفرق فرقتين ، و روى عن عماد ابن عوام عن عطاء نحوه - اهـ ( فى المصدق ما يصنع بالغنم ق ٢٥٢ / ٢ ) ، و روى فى ابتداء البحث عن ابن عينة عن ابراهيم بن ميسرة عن رجل من ثقف قال : سألت أبا هريرة فى المال صدقة قال : فى الثلث الأوسط فاذا أتاك المصدق فاخرج له الجذعة و الثانية - اهـ . ف

(١) الخليط : الشريك فى نفس الشيء .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد به .

(٣) يعنى مثلاً .

(٤) آلة الاستقاء ، و قيل : كناية عن المياه ، اهـ - زرقانى .

(٥) يضم الميم على الاشهر و تفتح مجتمع الماشية للمبيت او القائلة - زرقانى .

(٦) ذكر الماشية .

(٧) قال الزرقانى فى ج ٢ ص ٥٩ من شرحه « الواو » للحال لا للمبالغة بدليل قوله :

كتاب الحجّة ( باب صدقة الخليطين يكون بينهما الغنم ) للإمام محمد الشيباني

---

من مال صاحبه .

و قال محمد بن الحسن : وكيف يكون هذان خليطين و ما لهما متفرق  
و انما جاء ' في الحديث الخليطان يترادان انفضل بالسوية على عدد اموالهما  
فاذا كان مالهما متفرقا فكيف يترادان .

أ رأيت ان وجد المصدق فريضتهما جميعا في غنم احدهما و اغنامهما متفرقة  
ويؤخذ فريضتهما جميعا في غنم احدهما ليس لهذا معنى نعرفه انما الخليطان اللذان  
غنمهما واحدة و كل واحد منهما له من الغنم ما تجب فيه الزكاة و احدهما  
اكثر غنما من الآخر يكون لأحدهما ثمانون شاة و لو احد اربعون

---

= [و الذى ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس يخلط انما هو شريك] فقط لا يخلط  
- انتهى ، و علي ما نقله الامام محمد قالوا و للمبالغة - نفهم ، لكن سقطت العبارة المذكورة  
و انما هي للحال كما قال الزرقاني .

(١) و هو في كتاب ابى بكر رضى الله عنه لأنس رواه ابو داود في سننه و الحاكم  
في مستدركه : و ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية - الحديث ،  
و رواه البخارى و النسائى و ابن ماجه ايضا و البخارى قد اخرجهم في ابواب من صحيحه  
و بسطه الزيلعى في نصب الراية و ابن الترمكسائى في الجوهر النقى و الطحاوى في شرح  
معانى الآثار ، و ايضا هو في كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه اخرجهم ابو داود  
و الترمذى و ابن ماجه و البيهقى في سننه و احمد في مسنده و ذكره مالك في موطئه :  
و ما كان من خليطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية و لا يؤخذ في الصدقة هرمة و لا  
ذات عيب - الحديث ، و قد حسنه الترمذى باعتبار شاهده و هو حديث انس عند  
البخارى و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، و في كتاب عمرو بن حزم اخرجهم النسائى  
في الديات و ابو داود في مراسيله و الدارقطنى و البيهقى و احمد في مسنده و عبد الرزاق  
في مصنفه و الحاكم في مستدركه و ابن حبان في صحيحه : و لا يؤخذ في الصدقة هرمة =

كتاب الحجة ( باب ما يجب في السخال من الزكاة ) للإمام محمد الشيباني

شاة فيأخذ منهما شأتين<sup>١</sup> من اغنامهما فيرد<sup>٢</sup> صاحب الأربعين على صاحبه ثلث قيمة شاة لأنه اخذ من غنمه شاة و انما له من الشأتين اللتين اخذتا ثلثا شاة ، فهذا و شبهه الذي يتراد فيه الخلطان ، فأما الغنم اذا كانت متفرقة فليس<sup>٣</sup> يؤخذ من احدى الغنمين ما يجب من الزكاة في الغنم الآخرين<sup>٤</sup> ، و كذلك الابل و القر .

### باب ما يجب في السخال من الزكاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها الصدقة فتوالد قبل ان ياتي المصدق يوم واحد قبل ما يجب فيه الصدقة بسخالها<sup>٥</sup> انه لا تجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ يوم وجب فيها الصدقة .

= ولا عجفاء ولا ذات عوار ولا تيس الغنم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة و ما اخذ من الخلطين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية - الحديث .  
(١) و كان في الاصول « شاتان » بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب « شاتين » بالنصب لانه مفعول « فيأخذ » .  
(٢) تأمل فيه .

(٣) و كان في الاصول « وليس » بالواو ، و الصواب « فليس » بالفاء .  
(٤) هكذا في جميع السخ ، و الاولى « الاخرى » فقط فتأمل فيه .  
(٥) جمع « سخل » و يجمع ايضا على سخل بفتح السين و سكون المعجمة كتمر و تمر ، قيل : هي البهمة - كما في المغرب ، قال الأزهري : تقول العرب لأولاد الغنم ساعة تضعها امهاتها من الضأن او المعز ذكررا كان او أنثى سخله ، اهـ - زرقاني .  
(٦) كذا في الاصول ، و في الموطأ « بولادتها » .

كتاب الحجة باب ما يجب في السخال من الزكاة للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة [ فيها الصدقة ]<sup>١</sup> على صاحبها يوم يحول الحول على الأولى .

و قالوا : ولا يشبه الأولاد ما افيد [ منها ]<sup>٢</sup> بشراء او هبة او ميراث .  
و قال محمد بن الحسن : هذا كله واحد ما افاد<sup>٣</sup> شراء او هبة او ميراث  
و ما ولدت سواء .

و قال اهل المدينة ايضا في العرض<sup>٤</sup> يكون للتحارة لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة<sup>٥</sup> و ليس<sup>٦</sup> له مال غيره فحول عليه الحول ثم يبيعه صاحبه بربح<sup>٧</sup> فيبلغ ربحه ما تجب فيه الصدقة انه<sup>٨</sup> يصدق الربح مع رأس  
(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من الموطأ و عبارته هكذا :  
قال مالك اذا بلغت الغنم بأولادها ما تجب فيه الصدقة فعليه فيها الصدقة و ذلك ان  
ولادة الغنم منها - انتهى .

(٢) و كان في الأصول ، « ما افاد بشراء » و الصواب ما في موطأ الامام مالك « ما  
افد منها » .

(٣) هكذا في جميع النسخ معروفا و المجهول اولى كما لا يخفى .  
(٤) هكذا في الموطأ ، و في الأصول « العروض » بالجمع و هو لا يناسب باعتبار  
الضمائر التي في العبارة .

(٥) زاد في الموطأ « ثم يبيعه صاحبه فيبلغ بربحه ما تجب فيه الصدقة فيصدق ربحه مع  
رأس المال » - انتهى .

(٦) من قوله « و ليس » الى قوله « الحول » ليس في الموطأ و اما هو مذكور في مسألة  
اخرى مذكورة بعده .

(٧) لفظ « بربح » ليس في الموطأ .

(٨) في الموطأ « فصدق ربحه » بالفاء و الضمير و ليس فيه « انه » .



المال حين<sup>١</sup> يبيعه .

ولو كان [ ربحه ]<sup>٢</sup> فائدة [ او ميراثا ]<sup>٣</sup> افادها<sup>٤</sup> لم يجب عليه [ فيه ]<sup>٥</sup> الصدقة<sup>٦</sup> حتى يحول عليه<sup>٧</sup> الحول من يوم افاده [ او ورثه ]<sup>٨</sup> فغذاء<sup>٩</sup> الغنم منها كما ان ربح المال منه .

وقال ابو حنيفة : هذا كله سواء الربح والولد والفائدة ولا زكاة في شيء من ذلك حتى يحول الحول من يوم صار له مال يجب في مثله الزكاة<sup>١٠</sup> .  
وقال محمد بن الحسن : ان الربح والولد لم يكونا بمال له حتى ولد وحتى ربح<sup>١١</sup> الربح فكيف افرق<sup>١٢</sup> هذا والفائدة التي يفيد .

(١) لفظ « حين يبيعه » لم يذكر في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٣) كذا في الاصول ، وفي الهنذية « فادها » وهو تصحيف .

(٤) وكان في الاصول « صدقة » بالتكثير .

(٥) كذا في الموطأ بتذكير الضمير ، وفي الاصل « عليها » بالتأنيث .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، وزيد من الموطأ .

(٧) هذا هو الصواب بالغين والذال المعجمتين بعدهما الف ومد جمع غذى وهي سخال الغنم بزنة كريم و كرام كسا في شرح الزرقاني ، و وقع في الاصول « فعد الغنم » وهو خطأ فاحش .

(٨) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « زكاة » بالتكثير ، والصواب ما في الاصل بلام التعريف . ف

(٩) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « او ربح » سقط منها لفظ « حتى » وفيها « او » مكان « و او » والصواب ما في الاصل . ف

(١٠) وكان في الاصول « افرق » وهو تصحيف ، والصواب « افرق » .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب) للإمام محمد الشيباني

## باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب ثم افاد اليهما 'مالا

قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما الزكاة ثم افاد اليهما 'مالا ذهباً او ورقاً تجب فيه الزكاة او لا تجب انه يجمع ذلك كله ثم يزكى مع ماله الاول يوم يزكيه و المال الثاني نبع الاول من فائدة او غيرها .

و قال اهل المدينة . يزكى<sup>٢</sup> ماله الاول حين يحول عليه الحول ولا يزكى مال الفائدة حتى يحول على الفائدة الحول .

و قال محمد بن الحسن : ينبغي لصاحب هذا المال ان يقعد حساباً يحسبون له زكاة ماله متى تجب .

أ رأيتم الرجل اذا كان يفيد اليوم الفا وغدا الفين و بعد غد ثلاثة آلاف

(١) كذا في الأصل بضمير التثنية و الضمير « للورق و الذهب » . و في الموطأ « اليه » بتوحيد الضمير و هو يرجع الى المال . ف

(٢) كذا في الأصل بصيغة التثنية . و في الموطأ « فيه » و ضمير الموطأ يرجع الى « المال »

و ضمير الأصل يرجع الى « الورق و الذهب » . ف

(٣) عبارة الموطأ هكذا « اذا كان للرجل من الذهب او الورق ما تجب فيه الزكاة

ثم افاد اليه مالا ترك ماله الذي افاد فلم يزكه مع ماله الاول حين يزكيه حتى يحول على

الفائدة الحول من يوم افادها ؛ انتهى ص ١١٤ قال الزرقاني . و قال التافسي : لا يضم

شيء من النقود الى غيره الا نتاج المشاة اذا كانت نصاباً فان لم تكن نصاباً لم يعتد

بالسخال ، و قال ابو حنيفة . اذا كان له في اول الحول اربعون صغاراً او كئاراً . و في

آخره كذلك فالزكاة فيهما و ان نقصت في الحول ، انتهى ح ٢ ص ٦٢ .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني  
وبعد ذلك خمسة آلاف و بعد ذلك بعشرين يوما عشرة آلاف أي ينبغي  
له ان يزكى كل مال من هذه الأموال على حدة ، وهذا قول ضيق لا يوافق  
ما عليه الناس . ينبغي له ان يجمع ماله كله ثم يزكّيه اذا وحت الزكاة على  
ماله الأول .

### باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في رجل هلك ' ماشيته . و قد وجبت  
فيها الصدقة او صارت الى ما لا صدقة فيها انها ان هلكت كلها لم يكن عليه فيها  
صدقة وان بقى فيه ما لا يجب فيه الصدقة زكى ما بقى بحساب ذلك .

(١) اى لا تجب الزكاة في نصاب هالك بعد الوجوب اى بعد مضي الحول بل تسقط وان  
طلبها الساعى منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح ، و في الفتح : انه الاشبه بالفقه  
لأن للمالك رأيا في اختيار محل الأداء بين العين والقيمة و الرأى يستدعى زمانا وان  
هلك بعض النصاب سقط حظ الهالك من الواجب فيه بقدر ما هلك منه و يصرف  
الهالك الى العفو اولا ثم الى نصاب يليه ثم و ثم اى لو كان عنده ثلاث نصب ، مثلا  
و شيء زائد عما لا يبلغ نصابا رابعا فهلك بعض ذلك يصرف الهالك الى العفو ولا فان  
كان الهالك بقدر العفو يبقى الواجب عليه في الثلاث نصب بتمامه و ان زاد يصرف  
الهالك الى نصاب يليه اى الى النصاب الثالث و يزكى عن الصابين فان زاد الهالك على  
النصاب الثالث يصرف الزائد الى النصاب الثانى و هكذا الى ان ينتهى الى الأول ،  
و مقتضى ما مر انه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه و يزكى عن الباقي بقدره تأمل  
( كما سيأتى في الكتاب ) ثم ان هذا قول الامام رضى الله عنه ، و عند ابى يوسف :  
يصرف الهالك بعد العفو الأول الى النصب شائعا ، و عند محمد الى العفو و النصب =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني

و قال ' اهل المدينة : لا صدقة عليه في ذلك كله ولا ضمان عليه فيما هلك من ماله .

و قال محمد بن الحسن : أ رأيتم ان ملك ' اربعين من الغنم فحال عليها الحول ' فهلك منها عشرون و بقي عشرون ثم لا يؤدي عن ' نصف ما بقي شاة و الشاة قد كانت وجبت في الغنم كلها ينبغي ان يؤدي عن ما بقي نصف شاة ولا يبطل الزكاة سخله واحدة لو نقصت من الغنم و هي اربعون ولكنه يزكى ما بقي بحساب ذلك .

أ رأيتم اربعين شاة حال عليها الحول أ لبس فيها شاة ؟ قالوا : بلى ، قيل لهم :

= لما مر من تعلق الزكاة بهما عدده . قال في الملتقى و شرحه للشارح : فلو هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عددهما . و عند محمد : نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين بعيرا تجب بنت مخاض لما مر ان الامام يصرف الهالك الى العفو ثم الى نصاب عليه ثم و ثم ، و عند ابي يوسف : خمسة و عشرون جزاً من ستة و ثلاثين جزاً من بنت مخاض لما مر انه يصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب ، و عند محمد : نصف بنت لون و تمنها لما مر انه يعلق الزكاة بالنصاب و العفو - اهـ ، و في الحر : ظاهر الرواية عن ابي يوسف كقول الامام - كذا في رد المحتار .

(١) عبارة الموطأ هكذا « فان هلك ما شئت او وجبت عليه فيها صدقات فلم يؤخذ منه شيء حتى هلك ما شئت كلها او صارت الى ما لا تجب فيه الصدقة فانه لا صدقة عليه و لا ضمان فيها هلك او مضى من السنين » انتهى .

(٢) و كان في الاصل « هلك » ، و في الهندية « ملك » و هو تصحيف ، و الصواب « ملك » .

(٣) و كان في الاصل « حول » بالكسر ، و الصواب « الحول » .

(٤) كذا في الاصل ، و في نسخة « من » و ليس بشيء .

كتاب الحجة ( باب ما يقسم للمصدق من الورق ) للإمام محمد الشيباني

فإن ' الذئب عدا على سحلة منها فقتلها أ تبطل الزكاة عما بقي ؟  
أ رأيتم ' رجلا اخرجت أرضه خمسة اوسق حنطة او شعيرا او تمرا  
او زيبا فعدا رجل على صاع من ذلك فسرقه و هرب و لا يقدر عليه أ تبطل  
الزكاة عن ما بقي لذهاب ذلك الصاع ؟  
أ رأيتم رجلا كان له مائتا درهم فحال عليها الحول فوجب فيها خمسة دراهم  
فسرق رجل منها درهما ثم هرب فلم يقدر عليه او ضاع منها درهم أ تبطل الزكاة  
عما بقي هذا بما ينبغي ان يؤخذ منه الزكاة بحساب ما بقي و لا تبطل زكاة ما بقي  
لما ذهب .

### باب ما يقسم للمصدق من الورق

قال ابو حنيفة : ليس للعامل \* على الصدقة فريضة مسماة ، و كذلك  
قال اهل المدينة ، و قد قال بعض الناس : فريضته الثمن لأن الله تعالى جعل

- (١) ان شرطية دخلت على المبتدأ الذي هو الفاعل في الاصل .
- (٢) هذه فروع الزام على اهل المدينة فان في هذه المسائل لا تبطل الزكاة فكذا فيما هلك  
بعض الماشية و بقي بعض منها بحساب ذلك .
- (٣) باضافة زكاة الى ما .

(٤) هذه المسائل منية على اصل الامام محمد و هو ان وجوب الزكاة متعلق  
بالنصاب و العفو فاذا هلك الكل سقط عنه الزكاة لأن المحل لم يبق واذا هلك البعض  
ادى الزكاة بحساب ما بقي ، والفصيل في ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من البدائع - فراجعها .  
(٥) و كان في الاصل « على العامل » و الصواب « للعامل » باللام الجارة و هو كذلك  
في الموطأ : قال مالك و ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة الا على قدر ما يرى  
الامام - انتهى .

كتاب الحجة ( باب ما يقسم للمصدق من الورق ) للإمام محمد الشيباني

الصدقات على ثمانية اسهم<sup>١</sup> .

و قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة و ان رأى ان يعطيها صنفا واحدا لحاجتهم لا بأس بذلك .

(١) المراد به الامام الشافعى - راجع ج ٢ ص ٦٣ من كتاب الام له و لنا ان الآية محمولة على اعلام من تحل له الصدقة و فيها بان مواضع الصدقات و مصارفها و مستحقها لأن الام للاختصاص و الملك و هو انهم المختصون بهذا الحق دون غيرهم لا للتسوية كما فهم الشافعى لغة و انما الصيغة للتركة و التسوية لغة حرف بين ، و الحديث المشهور بين الناس انه صلى الله عليه و سلم قال لمعاذ بن حلح بن بعث الى اليمن : ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم و ترد في فقرائهم - الحديث ، لم يذكر فيه الاصناف الآخر و اجماع الصحابة على انه لو اعطى واحدا من الاصناف الثمانية جاز و كفى و لم يقل عن احد من الائمة انه تكلف في طلب هؤلاء الاصناف الثمانية في القرآن فقسمها بينهم و لو كان لفل البناء ، و كذا لم يذكر عن احد من ارباب الأموال انه فرق صدقته على هؤلاء كلهم و ان الله امر بصرف الصدقات اليهم لدفع حاجتهم و الحاجة في الكل واحده ، و اختلفت الاسامى و انه صلى الله عليه و سلم قسم صدقة اليمن التى كان نعتها على رضى الله عنه بين المؤلفة قلوبهم الاقرع بن حابس و زيد الخيل و عيينة بن حصص و علقمة بن علاصة حتى غضبت قريش و الانصار كما هو المعروف بين اهل العلم ، قال في الهداية : و الذى ذهبنا اليه مروى عن عمر و ابن عباس رضى الله عنهما قال الزيلعى : حديث ابن عباس رواه الديهقى و حديث عمر رواه ابن ابى شيبه في مصنفه و روى الطبرى في تفسيره في هذه الآية اخبرنا عمران بن عيينة عن عطاء عن سبيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى « انما الصدقات للفقراء و المساكين » - الآية ، قال في اى صنف وصعته اجزاك - اهـ ، اخبرنا حرير عن ليث عن عطاء =

كتاب الحجّة (باب ما يقسم للمصدق من الورق) للإمام محمد الشيباني

و قال أهل المدينة ذلك عندنا [ لا يكون الا على وجه ] الاجتهاد

= عن عمر بن الخطاب انه قال اما الصدقات للفقراء قال ايما صنف اعطيته من هذا اجزأ  
عك - اه ، حدثنا حفص عن ليث عن عطاء عن عمر انه كان يأخذ الفرض في الصدقة  
فيجعله في صنف واحد - اه ، و روى ايضا عن الحجاج بن ارطاة عن المنهال بن عمرو  
عن زر بن حبیش عن حذيفة انه قال : اذا وضعته في صنف واحد اجزاك - اه ،  
و اخرج نحو ذلك عن سعيد بن جبیر و عطاء بن ابي رباح و ابراهيم النخعی و ابی  
العالیة و میمون بن مهران بأسانید حسنة ، و استدل ابن الجوزی فی التحقیق علی ذلك  
بحدیث معاذ فاعلمهم ان الله اقترض علیهم صدقة تؤخذ من اغنیائهم فترد علی فقرائهم  
قال : و الفقراء صنف واحد و لم يذكر سواهم ، و قال ابو عیید القاسم بن سلام فی  
كتاب الاموال : و بما يدل علی صحة ذلك ان النبی علیه السلام اتاه بعد ذلك مال فجعله  
فی صنف واحد سوى صنف الفقراء و هم المؤلفه قلوبهم الاقرع بن حاس و عینة بن  
حصن و علقمة بن علاثة و زید الخیل قسم فیهم الذهبة التي بعث بها إلیه علی رضی الله عنه  
من الیمن و انما تؤخذ من أهل الیمن الصدقة ثم آتاه مال آخر فجعله فی صنف آخر و هم  
الغارمون فقال لقیصة بن المخارق حین آتاه و قد تحمل حمالة : یا قیصة اقم حتی تأتینا  
الصدقة فأمرك بها ، و فی حدیث سلمة بن صخر الیاضی ( اخرجہ احمد و ابو داود )  
انه امر له بصدقة قومه و وجب صرفها الی جمیع الاصناف لم یجز دفعها الی واحد ،  
و أما الآیة التي احتج بها الشافعی رحمه الله فالمراد بها بیان الاصناف التي يجوز  
الدفع الیهم دون غیرهم ، و كذا المراد بآیة الغنیمة - انتهى كلامه ، و حدیث معاذ  
رواه الأئمة الستة فی كتبهم من حدیث ابن عباس رضی الله عنهما و ما استدل به  
الشافعی من الحدیث فی اسناده عبد الرحمن بن زیاد الافریقی - راجع ج ۲ ص ۶۴  
من شرح الزرقانی .

(۱) كذا فی الموطأ ، و كان فی الاصل ذلك عندنا من الاجتهاد من الوالی فلم من =

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

من الوالى فأى الأصناف كانت فيه الحاجة [ و العدد ] ' اوثر ذلك الصنف بقدر ما يرى [ الوالى ] ' و عسى ان ينتقل ' ذلك الى الصنف الآخر بعد عام او عامين او أعوام فيؤثر [ اهل ] ' الحاجة و العدد حيث ما كان ذلك ' .  
و قال بعض الناس : يوضع فى كل صنف على عدد الأصناف و هو قياس قول الذين قالوا للعاملين عليها الثمن لأن ' الأصناف ثمانية .  
و قال محمد بن الحسن : القول الأول احسن القولين و هو المعول ' الذى اجمع عليه اهل الكوفة و أهل المدينة .

### باب زكاة النخل و الحبوب

قال ابو حنيفة فيما اخرجت الأرض فيما ' سقت السماء و العيون و البعل '

= الموطأ ان ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و هو موجود فى الموطأ فردناه مه .

(٢) كذا فى الموطأ ، و كان فى الأصل « يستغل » و فى الهندية « يشتغل » و كلاهما تصحيف ، و الصواب ما فى الموطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه - كما هو فى الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه .

(٥) تذكر ما مضى يتعلق به .

(٦) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « القول » مكان « المعول » . ف

(٧) بدل عن قوله « فيما اخرجت - الخ » و لعلة « بما » بمن الحارة مكان « فى » و هو عندى الاولى ، و هكذا يظهر من اثر ابي ااهيم الذى اخرجته فى الآثار كما سبأنى و من الموطأ .

(٨) بموحدة مفتوحة و - بين مهملة سا كنه و هو ما شرب بعروقه من الأرض =



كتاب الحجّة ( باب زكاة النخل و الجوب ) للإمام محمد الشيباني

العشر و ما سقى من النضج<sup>١</sup> و الدالية<sup>٢</sup> و الغرب<sup>٣</sup> نصف العشر و ذلك فيما اخرجت الأرض من قليل او كثير و كذلك ذكر<sup>٤</sup> ابو حنيفة عن حماد عن

= ولم يحتج الى سقى سماء و لا آلة ، و هذا هو المعبر في حديث ابن عمر لقوله او كان عثريا بالعين المهملة المفتوحة و المثلثة الخفيفة و كسر الراء و شدة النحية ، فقد فسرهُ الخطابي بأنه الذى يترب بعروقه من غير سقى . قاله الزرقاني في ج ٢ ص ٦٥ من شرح الموطأ و في ج ١ ص ٤٢ من المغرب : البعل يستعار للنخل و هو يشرب بعروقه من الأرض فاستغنى عن ان يسقى ، و منه الحديث ما سقى بعلا و يروى شرب و اتصابه على الحال - انتهى :

(١) بفتح النون و سكون المعجمة بعدها مهملة اى بالسانية و هى رواية مسلم - اهـ زرقاني ؛ و كذا النضج في قوله ما سقى نضجا او بالنضج و هو الماء ينضج به الزرع اى يسقى بالناضج و هو السانية ؛ اهـ - مغرب .

(٢) الدالية جذع طويل يركب تركيب مذاق الارز و في رأسه مغرقة كبيرة يسقى بها ، و في شروط الحاكم : ويدخل في البيت الدولاب من غير ذكر و لا تدخل الدالية لأن هذا معلق بغيرها ، وكذلك جذوعها ، و هكذا ايضا في جمع التفاريق و الدولاب المنجنون التى تديرها الدابة و الناعور ما يديره الماء - كذا في المغرب ؛ زاد الشامى في رد المختار و في القاموس : الدالية المنجنون و الناعورة و شئ يتخذ من خوص يشد في رأس جذع طويل و المنجنون الدولاب يستقى عليه - انتهى ، و فسر الدالية في الدر المختار بالدولاب .

(٣) بفتح المعجمة و سكون الراء المهملة بعدها باء موحدة : الدلو الكبير - كذا في الدر المختار و رد المختار ، و في المغرب : الدلو العظيم من مسك ثور و منه قوله : فيما يسقى بالغروب - اهـ .

(٤) قال في كتاب الآثار : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال في كل =

ابراهيم

كتاب الحجة ( باب زكاة النخل و الحبوب ) للإمام محمد الشيباني

ابراهيم انه حمل العشر و نصف العشر فيما اخرجت الارض [ من ]<sup>١</sup>  
قليل<sup>٢</sup> او كثير .

= تنى اخرجت الارض مما سقت السماء او سقى سيج العشر و ما سقى بغرب او دالية  
ففيه نصف العشر . قال محمد : و بهذا كان يأخذ ابو حنيفة - هـ . و قال في باب ما يجب  
فيه الزكاة من الموطأ ص ١٧٣ بعد تخريج حديث ابى سعيد الخدرى قال محمد : و هذا  
نأخذ و كان ابو حنيفة يأخذ بذلك الا فى خصلة واحدة فانه كان يقول فيما اخرجت  
الارض العشر من قليل او كثير ان كانت تشرب سيجاً او تسقى السماء وان كانت تشرب  
بغرب او دالية فنصف عترو هو قول ابراهيم النخعي و مجاهد - انتهى . و أثر ابراهيم  
و مجاهد اخرج الطحاوى ايضا فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٣١٦ قال حدثنا فهد  
قال حدثنا محمد بن سعيد بن الاصبهاني قال أنا سريك عن منصور عن ابراهيم قال فى كل  
شيء اخرجت الارض الصدقة ، حدثنا محمد بن حميد قال ثنا علي بن معبد قال ثنا  
موسى بن اعيان عن خصيف عن مجاهد قال : سأله عن زكاة الطعام فقال فيما قل منه  
او كثر العشر او نصف العشر - انتهى ، و فى الباب احاديث مرفوعة عن معاذ بن  
جبل و ابن عمر و جابر بن عبد الله رضى الله عنهم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدناه من كتاب الآثار و الموطأ  
للإمام محمد .

(٢) اخرج الامام ابو يوسف فى آثاره ص ٩٠ من رقم (٤٤٣) قال : حدثنا يوسف  
عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال : فى كل ما اخرجته الارض من  
قليل او كثير زكاة و فيما سقت السماء او سقى سيج العشر و فيما سقى بغرب او دالية  
نصف العشر - هـ ، قال الامام ابو يوسف فى كتاب الخراج ص ٦٢ و اختلف اصحابنا  
فى وقت اداء ما اخرجت الارض فقال ابو حنيفة : فى القليل منه و الكثير . وقال غيره :  
حتى يبلغ ادنى ما يخرج من الارض خمسة اوسق فلا صدقة فيما لم يبلغ خمسة اوسق =

= وكان أبو حنيفة يقول : في كل ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير العشر إذا كان في أرض العشر وسقى سيحا ونصف العشر إذا سقى بغرب أو دالية أو سانية والخراج إذا كان في أرض الخراج من الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة والحب وأنواع البقول وغير ذلك من أصناف غلات الشتاء والصيف مما يكال أولا يكال فإذا أخرجت الأرض من ذلك قليلا أو كثيرا فقبه العشر ولا تحسب منه أجره العمال ولا نفقة البقر إذا كان يسقى سيحا أو تسقيه السماء وإن كان يسقى بغرب أو دالية أو سانية ففيه نصف العشر ، وحدثنا بذلك عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال : ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير من شيء ففيه العشر وإن لم يخرج إلا دستجة بقل ، فكان أبو حنيفة يأخذ بهذا ويقول : لا تترك أرض تعمل لا يؤخذ منها ما يجب عليها من الخراج إذا كان من أرض الخراج وما يجب عليها من العشر إذا كان في أرض العشر قليلا أخرجت أم كثيرا - انتهى ، وهو قول عطاء أيضا ، وأخرجه الإمام أبو يوسف أيضا في الخراج ص ٦٥ قال : وحدثنا أشعث بن سوار عن عطاء بن أبي رباح وعن الحكم عن إبراهيم النخعي أنهما قالا : في كل ما أخرجت الأرض صدقة - انتهى ، وأخرج عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا معمر بن سمالك بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال : فيما أنت الأرض من قليل أو كثير العشر - انتهى ، وأخرج نحوه عن معاهد وعن إبراهيم النخعي ، وأخرجه ابن أبي شيبة أيضا في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز وعن معاهد وعن إبراهيم النخعي وزاد في حديث النخعي حتى في كل عشر دستجات بقل دستجة - نصب الراية . قلت : أخرج البخاري وأبو داود والطحاوي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر - اهـ ، هذا لفظ البخاري ورواه أبو داود بلفظ : فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا العشر وفيما سقى بالسواني أو النضح نصف العشر - اهـ ، ولفظ الطحاوي قريب من لفظ البخاري ، =

٥٠٠ (١٢٥) وأخرج

= و اخرج مسلم و الطحاوى عن ابى الزبير عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : فيما سقت الانهار و الغيم العشر و فيما سقى بالسانية نصف العشر - اهـ ، و اخرج ابن ماجه و الطحاوى عن ابى بكر بن عياش عن عاصم بن ابى النجود عن ابى وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال : بعثنى رسول الله صلى الله عليه و سلم الى اليمن فأمرنى أن آخذ مما سقت السماء و مما سقى بعلا العشر و ما سقى بالدوالى نصف العشر - اهـ ، و قد وقع الغلط فى نسخة الطحاوى فقد سقط عن مسروق من الاسناد و كذا قوله و ما سقى بالدوالى نصف العشر و كتب الكاتب مكانه و ما سقى بعلا نصف العشر - اهـ ، و هو خطأ فاحش ، و الصواب ما فى ابن ماجه و نصب الراية و غيرهما - فتنه ، و اخرج ابن ماجه عن سليمان بن يسار عن بسر بن سعيد عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : فيما سقت السماء و العيون العشر و فيما سقى بالنضح نصف العشر - انتهى ، قال الطحاوى : فى هذه الآثار ان رسول الله صلى الله عليه و سلم جعل فيما سقت السماء ما ذكر فيها و لم يقدر فى ذلك مقدارا فى ذلك ما يدل على وجوب الزكاة فى كل ما خرج من الارض قل او كثر فان قال قائل بمن يذهب الى قول اهل المدينة ان هذه الآثار التى رويتها فى هذا الفصل غير مضادة للآثار التى رويتها فى الفصل الاول لأن الاولى مفسرة و هذه مجملة فالمفسر من ذلك اولى من المحمل ، قيل له هذا محال لان رسول الله صلى الله عليه و سلم اخبر فى هذه الآثار ان ذلك الواجب من العشر او نصف العشر فيما يسقى بالأنهار او بالعيون او بالرشاء او بالدالية فكان وجه الكلام على كل ما خرج مما سقى بذلك - اهـ ، قال فى نصب الراية : و لما اخرج البخارى فى صحيحه حديث ابن عمر المتقدم عقبه بحديث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة و قال هذا تفسير للاول و المفسر يقضى على المبهم و الزيادة مقبولة - انتهى . و ابو حنيفة يؤول حديث ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة بزكاة التجارة كما فى الكتاب ( اى الهداية و قال المحقق فى فتح القدير تعارض فيه العام و الخاص فى مقدار خمسة اوسق و الاحتياط فى الإيجاب =

ولسنا<sup>١</sup> نأخذ [ بهذا ]<sup>٢</sup> من قول أبي حنيفة و إبراهيم<sup>٣</sup> ولكننا نأخذ بما روى

= فقلنا به . و في عمدة القارى ان هذا الحديث على صدقات متفرقة تجب في الأموال سوى الزكاة . فهذه الأقوال التس الامر ولا يدري ان الحديث من باب زكاة التجارة او من باب العشر او من باب الحقوق المتفرقة و الاصل ان الحديث العام من باب العشر و الحديث الخاص من باب زكاة التجارة و هو محمول على العربة لا على عدم الصدقة رأساً في اقل من خمسة اوسق كما زعموا و الحل لم ينقل عن الامام فلذا اختلف آراؤهم هذا ) و من الاصحاب من جعله منسوخاً و لهم في تقريره قاعدة ذكرها السفناني نقلاً عن الفوائد الظهيرية قال : اذا ورد حديثان احدهما عام و الآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص خص العام بالخاص ( بقدر ما يخصه و الباقي يبقى محكما كما كان ) كن يقول لعمده لا يعط احدا شيئاً ثم قال له : اعط زيدا درهما فان هذا تخصيص لزبد و ان علم تأخير العام كان العام ناسخاً للخاص كن قال لعمده : اعط زيدا درهما ثم قال له : لا تعط احدا شيئاً فان هذا ناسخ للاول هذا مذهب عيسى بن امان و هو المأخوذ به . قال محمد بن نجاح التاجي : هذا اذا علم التأريخ اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخر لما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التأريخ فيجعل آخر احتياطاً ، و الله اعلم - انتهى كلامه ؛ و قال ابن الجوزي في النجف و احتجت الحنفية بما روى ابو مطيع البلخي عن ابي حنيفة عن ابان بن ابي عباس عن رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء العشر ، و فيما سقى نضح او غرب نصف العشر في قليله و كثيره قال : و هذا الاسناد لا يساوي شيئاً ابو مطيع لبس بشيء و امان ضعيف .

(١) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٦٦ من شرح الموطأ و قال ابن العربي : اقوى المذاهب و أحوطها للمساكين قول ابي حنيفة و هو التمسك بالعموم قال : و زعم الجويني ان الحديث جاء لتفصيل ما نقل مؤتته مما تكثر مؤتته و لا مانع ان يكون الحديث يقتضى الوجهين - انتهى ، و نص عبارته في موضع من شرحه للترمذي هكذا و اقوى المذاهب في المسألة =

كتاب الحجّة ( باب زكاة النخل و الحبوب ) للإمام محمد الشيباني

= مذهب أبي حنيفة رحمه الله دليلا و احوطها للمساكين و أولاهها قياما بشكر النعمة و عليه يدل عموم الآية اي « يا ايها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم و مما اخرجنا لكم من الارض » الآية ، و الحديث اي فيما سقت السماء و العيون العشر - الخ ، و قد رام الجويني على تحقيقه ان يخرج عموم الحديث من بين يدي ابي حنيفة رحمه الله بأن قال : ان هذا الحديث لم يأت للعموم و انما جاء بتفصيل الفرق بين ما تفل مؤنته و تكثر و بدأ في ذلك و أعاد و ليس يمنع ان يقتضى الحديث الوجهين العموم و التفصيل - اه ، فما قال الامام ابو حنيفة هو عموم ظاهر القرآن و عموم الأحاديث التي قد تقدمت من حديث ابن عمرو من حديث جابر و من حديث ابي هريرة و من حديث معاذ بن جبل رضى الله عنهم في قليل ما اخرجت الارض و كثيره العشر و نصف العشر كما علمته و اقر به ابن العربي و قال به النخعي و مجاهد و عطاء بن ابي رباح و الزهري و عمل به عمر بن عبد العزيز خليفة العدل كما سقى من الخراج و نصب الراية عن عبد الرزاق و ابن ابي شبة و فتح القدير عن الزهري و عمر بن عبد العزيز كتب الى عماله أن يأخذوا العشر و نصف العشر في كل قليل و كثير بما اخرجته الارض فقد جرى به التعامل أيضا في السلف فلم يبق شك في قوة مذهب ابي حنيفة و رجحانه على غيره فقله صلى الله عليه و سلم فيما سقت السماء و العيون العشر - الخ ، حجة واضحة للإمام ابي حنيفة لا يشاركه فيها احد كما لا يخفى على المتوقد قال الامام ابو يوسف في ص ٦٣ من الخراج حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عمرو بن شعيب انه قال : العشر في الخنطة و الشعير و التمر و الزبيب ما سقى من ذلك سيجا العشر و ما سقى بغرب او دالية او سانية فصص العشر قال : و حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء العشر و فيما سقى بالرشاء نصف العشر قال : و حدثنا الحسن بن عمارة عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي بن ابي طالب انه قال : فيما سقت السماء او سقى سيجا العشر و فيما سقى بالغيل =

كتاب الحجّة ( باب زكاة النخل و الجيوب ) للإمام محمد الشيباني

= نصف العشر قال : و حدثنا اسرائيل بن يونس عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي انه قال : ما سقت السماء ففي كل عشرة واحد و ما سقى بالغرب ففي كل عشرين واحد ، و قال في موضع عن النبي صلى الله عليه و سلم : ما سقى بالدوالي ، قال : و حدثنا محمد بن سالم عن عامر الشعبي عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء او سقى سيحا فقيه العشر و ما سقى بدالية او سانية ، او غرب فنصف العشر ، قال : و حدثنا ابان بن ابي عياش عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : فيما سقت السماء او سقى سيحا العشر و فيما سقى بالغرب أو السواني او التضوح نصف العشر - انتهى ما في الخراج ، فكيف يترك هذا عموم الاخبار غير المحتمل بأحاديث محتملة لمعان متعددة و معه ظاهر القرآن و تعامل السلف هذا .

(٢) ما بين المربعين زيادة ليصح قوله من قول ابي حنيفة تأمل .

(٣) و مجاهد و الزهري و عطاء و عمر بن عبد العزيز و الشعبي و عمرو بن شعيب و علي بن ابي طالب رضي الله عنهم .

(٤) اخرجه في الموطأ ص ١٧٣ اخبرنا مالك اخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي صعصعة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة و ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة و ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى ، و قد اخرج البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك به ، و عن قتية بن سعيد عن يحيى القطان عن مالك نحوه ، و اخرجه مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمار عن ابي سعيد مرفوعا : ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة ، و رواه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوي و غيرهم ، و في الباب عن جابر و ابي هريرة و انس و غيرهم .

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة<sup>١</sup> و نأخذ بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) اعلم ان صاحب الهداية قال : و تأويل ما روياه زكاة العجارة لأنهم كانوا يتابعون بالاوساق و قيمة الوسق اربعون درهما - انتهى . فجعل الحديث من باب زكاة التجارة ليس هو من باب العشر حتى يتعارض الحديثان . و قال في ج ٢ ص ٥٩ من البدائع ؛ و اما الحديث فالجواب من التعلق به من وجهين احدهما انه من الآحاد فلا يقبل في معارضة الكتاب و الخبر المشهور و لا يمكن حمله على بيان المقدار لان ما تمسكنا به عام يتناول ما يدخل تحت الوسق و ما لا يدخل و خبر المقدار خاص فيما يدخل تحت الوسق فلا يصلح بيانا للمقدار الذي يجب فيه العشر لأن من شأن البيان ان يكون شاملا لجميع ما يقتضى البيان و هذا ليس كذلك على ما بينا فلم انه لم يرد مورد البيان ، الثاني المراد بالصدقة الزكاة لان مطلق اسم الصدقة لا ينصرف الا الى الزكاة و نحن نقول به او يحتمل الزكاة فيحمل عليها عملا بالدلائل بقدر الامكان - انتهى ، او تعارض الخاص و العام فقدم العام لانه احوط كما في ج ٢ ص ٢٣٨ من البحر ، و راجع من ج ٤ ص ٤٢١ الى ج ٤ ص ٤٢٩ من عمدة القارى باب العشر و باب ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة ، و فيها ص ٤٢٦ و اذا لم يعلم ( اى تقدم الخاص ) يجعل العام آخرا لما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التأريخ فيجعل العام آخر احتياطا و النبي صلى الله عليه وسلم نفي الصدقة ولم ينف العشر و قد كان في المال صدقات . نسختها آية الزكاة و العشر ليس بصدقة مطلقة اذ فيه معنى المؤنة حتى وجب في ارض الوقف و لا تجب الزكاة في الوقف - انتهى ، و راجع ج ٤ ص ٢٨١ من عمدة القارى الفصل الثالث من باب ما ادى زكاته فليس بكنز قد تكلم في المسألة و اجاب عن قول النووي و غيره فالحديث عنده ليس من باب العشر و لا من باب الزكاة بل من باب الصدقات المتفرقة بأن هذه الصدقات لا تؤخذ من كان عنده اقل من خمسة اوسق =



== وتأمل فيما أخرجه الطحاوى ج ١ ص ٣١٥ حدثنا ابن ابى داود قال حدثنا الحكم بن موسى قال ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود قال حدثني الزهرى عن ابى بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى اهل اليمن بكتاب فيه القرائض و السنن فكتب فيه ما سقت السماء او كان سحبا او لعلا فيه العشر اذا بلغ خمسة اوسق وما سقى بالرشاء او بالدالية ففيه نصف العشر اذا بلغ خمسة اوسق - انتهى، فلعل هذا الحديث يرد على ما قالوا من الاجوبة فانه صريح فى انه فى العشر لا فى الزكاة و لا فى الصدقات وقد ثبت فى محله ان زكاة السوائم و الخارج من الارض يرفعها اربابها بأنفسهم او بواسطة السعاة الى بيوت الاموال و لا اخبار لارباب الاموال فى ان يدفعوها الى الفقراء و المساكين اللهم الا فى زكاة الثمار الرطبة و الخضروات و البقول كيف وقد قال فى ج ٢ ص ٥٩ من البدائع او يحمل قوله لبس فى الخضروات صدقة على انه ليس فيها صدقة تؤخذ بل اربابها هم الذين يؤدونها بأنفسهم فكان هذا نفي ولاية الاخذ للإمام و به نقول - انتهى، ففيها صدقة لكن لا يلزم على اربابها اداؤها الى بيت المال فلم لا يكون ان يكون هذا الحديث ايضا من هذا الوادى اى لا يلزم على ارباب ما دون خمسة اوسق اداؤها الى الامام بل يدفعون الى الفقراء و المساكين بأنفسهم، فعلى هذا يكون الحديث من باب العرية و وادها و لا استبعاد فى ان يحمل عليها، و قد اخرج الطحاوى فى باب العرايا ج ٢ ص ٢١٢ عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى بيع العرايا فى خمسة اوسق او فيما دون خمسة اوسق، وعن جابر ابن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى العرية فى الوسق و الوسقين و الثلاثة و الأربعة و قال : و فى كل عشرة اقناء قنوا يوضع فى المسجد للمساكين - اهـ، و قد اخرج الطحاوى فى هذا الباب ج ٢ ص ٢١٥ عن مكحول مرسل انه صلى الله عليه وسلم قال : خففوا فى الصدقات فان فى المال العرية و الوصية - اهـ، و أخرجه ابو داود فى مراسيله و فيه الواطئة بدل الوصية و هى ما تطأه الا رجل فمن هذه ==

حين<sup>١</sup> بعث معاذ بن جبل الى اليمن ، فلم يأخذ من الخضر<sup>٢</sup> صدقة<sup>٣</sup> و الوسق عندنا ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وآله و سلم ، وكذلك قال اهل المدينة [ و ]<sup>٤</sup> اذا كان الثمار مختلفة جمع بعضها الى بعض من غير ان يخلط

== الأحاديث تظهر ان نفي الصدقة في الحديث ليس لأنه لا زكاة فيها بل لكون العربية فيها ، فلذا امر بالتخفيف في الصدقات فرخص الشارع لأرباب الثمار و الزروع فيما دون خمسة اوسق في انهم يدفعون منها بأنفسهم لمن مر عليهم من الفقراء و المساكين و يصرفونها لمن احبوا صرفها اليه فهم مختارون في ذلك و هذا على عاداتهم قد جرت بذلك فان من كان من ارباب الساتين و الزروع عادتهم ان يمنحوا و يعيروا اشمارا للفقراء يأكلون منها فأجاز لهم الشرع ان يفعلوها في خمسة اوسق فعني عنهم بالظاهر ، و امر العامل ان لا يأخذ منها شيئا و ان لا يؤدي الى تثنية الزكاة عليهم .

(١) رواه الترمذى و الحاكم و الدارقطنى و البيهقى و الطحاوى ، قال الترمذى : اسناد هذا الحديث لبس بصحيح و ليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه و سلم شيء . اهـ ، و البسط في ج ٢ ص ٣٨٦ من نصب الراية .

(٢) في المغرب : الخضر و الخاء لا غير لفواكه كالنفاخ و الكمثرى و غيرها او البقول كالكراث او الكرفس و السداب و نحوهما و قد يقوم مقامها الخضر ، قال الكرخى : ليس في الخضر شيء جمع خضرة و هى في الأصل لون الاخضر فسمى به و لذا جمع . و فى الرسالة البوسفية عن على : ليس فى الخضر زكاة البقل و القشاة و الخيار و المباطخ و كل شيء ليس له اصل ، و عن موسى بن طلحة - مثله انتهى .

(٣) ان النفي محمول على صدقة ترفع إلى بيت المال و على نفي ولاية الاخذ للإمام و لذا لم يأخذها معاذ لأن المالك يؤدي بنفسه الى الفقراء فان الخضر و الفواكه مما يتسارع اليه فالشرع منع العاملين اخذها - كما فى البدائع و فتح القدير

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

كتاب الحجة ( باب زكاة النخل و الحبوب ) للإمام محمد الشيباني

ثم يأخذ<sup>١</sup> الصدقة إذا بلغت خمسة أوسق من وسط الثمر لا يؤخذ [ في صدقة النخل ]<sup>٢</sup> . الجعرور<sup>٣</sup> ولا مَصْران<sup>٤</sup> الفارذ ولا عذق<sup>٥</sup> ان حَسَيّين وهو

(١) كذا في الأصول . و لعل الصواب يؤخذ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و إنما ردها من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل « لا يؤخذ الحصر » وهو تصحيف . و الصواب « الجعرور » كما هو في الموطأ و الجعرور بضم الجيم و إسكان المهملة رنة عصهور نوع من ردى التمر إذا جف صار حشفا - قاله الزرقاني في شرحه .

(٤) و في الأصل « ولا حصران الفاره » وهو تصحيف . و الصواب « ولا مَصْران الفارذ فصحف الميم بالخاء و سى الناسح ان ينقط هاء الفارة . و مَصْران بضم الميم و سكون الصاد المهملة بعدها راء مهملة ضرب من ردى التمر سمي بذلك لأنه إنما على النوى قشرة رقيقة جمع مصير كزغيف و رغفان و جمع الجع مَصْران - كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٦٦ ، و في ج ٢ ص ١٨٦ من المغرب و مَصْران الفارة ضرب من ردى التمر - اهـ .

(٥) قوله « ولا عذق نرجس » كذا في الأصول وهو تصحيف ، والصواب « عذق ابن حريق او عذق حريق » كما في الموطأ و المغرب ج ٢ ص ٣٤ وهو نوع من ردى التمر وهو بفتح العين المهملة النخلة او جنس من النخل ومنه عذق حريق كأن التمر سمي باسم النخلة لأنه منها وبالكسر القنو منها كما في الزرقاني نقلا عن عبد الملك و أبي عمر ، والفاموس و ابن حريق بمهملة و موحدة مصغر سمي به الذقل من التمر لرداءته كما في الزرقاني و المراد هنا هو الردى من التمر لا غير ، و قد روى ابوداود في سننه من طريق سفيان بن حسين و سليمان ابن كثير ، و النسائي من طريق عبد الجليل بن احمد اليحصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن ابي امامة بن سهل بن خنيف عن ابيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الجعرور و لون الحقيق ان تؤخذ في الصدقة ، زاد النسائي في روايته و فيه : =

كتاب الحجة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

يعد على صاحب المال ولا يؤخذ [منه] <sup>١</sup> في الصدقة وإنما مثل ذلك عندهم مثل السخال لا يؤخذ [منها] <sup>١</sup> في الصدقة ويحتسب في العدد وقد يكون في الأموال ثمار لا يؤخذ منها <sup>٢</sup> الصدقة مثل البراني <sup>٣</sup> وما أشبهه <sup>٤</sup> من خيار النخل فكذلك لا يؤخذ من ادناه <sup>٥</sup> كما لا يؤخذ من خياره وإنما تؤخذ

= نزلت : ولا تيمموا الخبيث منه تفقون ، قال أبو عمر اجمعوا على انه لا يؤخذ الدني في الصدقة عن الجيد - كذا في شرح الزرقاني و رواه مالك في الموطأ عن زياد اس سعد عن ابن شهاب من قوله بزيادة لفظ : ولا مصران الفارة - هذا وهذه الصفحة من الكتاب مملوءة من الأغلاط و التصحيقات كما ستقف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و إنما زدناه من الموطأ .

(٢) كذا في الأصل ، و في الموطأ هكذا : قال مالك إنما مثل ذلك الغنم تعد على صاحبها سخالها و السخل لا يؤخذ منه في الصدقة - اهـ .

(٣) و في الموطأ : لا يؤخذ الصدقة منها من ذلك البردي و ما أشبهه لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره و إنما يؤخذ الصدقة من اوساط المال - انتهى .

(٤) هكذا في الهندية ، و في الأصل « البراي » بالباء الموحدة و الراء المهملة بعدها الف ثم نون ثم ياء ، و البرني نوع من اجود تمر المدينة و قد يزداد الألف بعد الراء كما في المغرب : البرني و البراني ، و في الموطأ : البردي ، و قد ضبطه الزرقاني بضم الموحدة و اسكان راء و دال مهملتين و ياء من اجود التمر - اهـ ، و عندي هو الأرجح لأن الامام نقل من قول اهل المدينة و فيه البردي - تنبه . قلت : يمكن ان يكون في الأصل « البرادي » و سقط الدال من قلم الناسخ او صار الدال الفا في الكتابة سهواً - والله اعلم .

(٥) و كان في الكتاب : ما أشبهه ، و في الموطأ : شبهه - وهو الاصح ، و قوله « من خيار النخل » ليس في الموطأ .

(٦) قوله « من ادناه » كذا في الموطأ ، و كان في الاصول « من اقله » .

[ الصدقة ] <sup>١</sup> من وسط <sup>٢</sup> المال وكذلك قولنا .

و قال اهل المدينة ايضا اذا كانت <sup>٣</sup> لرحل قطع اموال متفرقة او اشتراك في اموال <sup>٤</sup> [ متفرقة ] <sup>٥</sup> لا يبلغ [ مال كل شرك ] <sup>٦</sup> في كل شرك منها او قطعه ما يجب فيه الزكاة وكانت اذا جمع بعضها الى بعض [ يبلغ ] <sup>٧</sup> ما يجب فيه الزكاة فانا <sup>٨</sup> نجتمعها و تؤدي عنها الزكاة فكذلك <sup>٩</sup> قولنا اذا كان ذاك من صف واحد .

<sup>١٠</sup> و قال اهل المدينة : الحبوب التي تجب فيها الزكاة بعد النخل و الكرم الحظوة

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل و انما زدناه من الموطأ .

(٢) في الموطأ « من اوساط المال » .

(٣) و في الموطأ « كان » .

(٤) و في اصول الكتاب « في مال » بالافراد ، و في الموطأ « في اموال » .

(٥) كذا في الموطأ ، و سقط من نسخ الكتاب ، و فيه العبارة هكذا « في مال لا يبلغ في كل شرك منها او قطعة » و قوله « كل شرك منها » ليس في الموطأ ، و لعله مصحف بما في الموطأ ، و معنى كل شرك : كل حصة منها .

(٦) كذا في الاصل بصحح التكلم ، و في الموطأ « فانه يجمعها و يؤدي عنها زكاتها » و هو الراجح عندي - و الله اعلم .

(٧) راجع ح ٢ ص ٥٣ الى ج ٢ ص ٦٥ من الدائع فان الكسائي قد سطر في الباب و تكلم فيه رواية و دراية و تأصيلا و تمريعا و نصا و اراما و توسعا في بيان الاقوال و المذاهب في الباب .

(٨) الحظوة بكسر الحاء المهملة و سكون النون القميج . و النعير : حب معروف بفتح السين المعجمة و تكرر .

كتاب الحجة ( باب زكاة النخل و الجوب ) للإمام محمد الشيباني

و الشعير و السلت<sup>١</sup> و الذرة و الدخن و الارز<sup>٢</sup> و العدس<sup>٣</sup> و الحنظل<sup>٤</sup> و اللوبيا<sup>٥</sup> و الجلبان<sup>٦</sup> و ما اشبه ذلك من الجوب التي تصير طعاما يذكر . فالزكاة<sup>٧</sup> تؤخذ من ذلك كله بعد ان تمصده<sup>٨</sup> و تصير حيا ؛

(١) يضم السنن المهملة و سكون اللام بعدها تاء فوقانية : شعير لا قشر له يكون بالنور الحجاز . و منه صدقة الفطر صاع من شعير او سلت او تمر - كذا في ج ١ ص ٢٥٩ من المغرب . و قاله الجوهري و قال ابن فارس صرب منه رقيق القشر صغار الحب . و قال الأزهري : حب بين الحطة و الشعير و لا قشر له كقشر الشعير فهو كالخطة في ملاسه و كالشعير في طبعه و برودته - كذا في الزرقاني . و الذرة بذال معجمة و راه مهملة حب معروف . و الدخن بمهملة فعجمة : حب معروف . واحدته دخنة .

(٢) بالهمزة و سكون الراء المهملة ثم معجمة بزنة قفل . و في لغة تضم الراء للانواع و اخرى تضم الهمزة و الراء و شد الزاي . و الراجعة فتح الهمزة مع التشديد . والخامسة زر بلا همزة و زان قفل - كذا في الزرقاني .

(٣) العدس بفتحين : حب معروف . و الحنظل بكسر الحاء المهملة و شد الميم . مكسورة عند البصريين مفتوحة عند الكوفيين - زرقاني .

(٤) و في الاصل « الجلبان » و هو خطأ . و الصواب « الحلجلان » بيمين مضمومتين بعد كل حيم لام تمر الكزبرة و السمسم و هو المراد في حديث ابن عمر انه كان يدهن بالجلجلان - كذا في المغرب . و السمسم هو المراد في الكتاب كما في شرح الموطأ للزرقاني .

(٥) نبات معروف مذكور عند و يفصر - زرقاني . و في المغرب - بالمد : حب معروف و هو نوعان ابيض و اسود - اه .

(٦) يضم الجيم و إسكان اللام و حكي فتحها متددة : حب من القطاني - زرقاني .

(٧) كذا في الموطأ ، و في نسخ الكتاب يذكر « بالركاه » و هو خطأ .

(٨) هذا هو الصواب .

كتاب الحجة ( باب زكاة النخل و الحبوب ) للإمام محمد الشيباني

و كذلك قولنا ونحن نرى ايضا ان يؤخذ الصدقة عما يكتب<sup>١</sup> له غلة يبقى في ايدي الناس من الزعفران ونحوه اذا بلغ<sup>٢</sup> فاخرج من ذلك خمسة اوسق ادنى<sup>٣</sup> ما يخرج من الارض من الأوسق الخمسة و الزيتون عندنا وعند اهل المدينة بمنزلة<sup>٤</sup> النمر و الزبيب فيه العشر او نصف العشر اذا بلغت ثمرته خمسة اوسق و ما لم يبلغ ثمرته [ خمسة اوسق ]<sup>٥</sup> فلا زكاة<sup>٦</sup> فيه .

(١) تأمل في هذه العبارة هل هي صحيحة ام لا .

(٢) يابض في الكتاب ، و لعله « نصابا » و راجع ص ٦١ من الدائع . و المسألة في جملة كتب الفقه مصرحة ، فعند محمد يعتبر خمسة امثال من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء ، و عند ابي يوسف ان يبلغ قيمة الخارج من الزعفران و نحوه قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق من الحبوب ، و ظاهر عبارة الكتاب يشير الى مسلك ابي يوسف رحمهما الله تعالى .

(٣) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « من ادنى » فسقط لفظ « من » من الأصول - و الله اعلم .

(٤) في الموطأ هكذا : فمن رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعدا اخذ من زيت العشر بعد ان يعصر و من لم يرفع زيتونه ، خمسة اوسق لم يجب عليه في زيت الزكاة - اهـ ، و قال قبل هذا : قال مالك انما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يعصر و يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه - اهـ .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٦) فيه رد على الزرقاني حيث نسب الى محمد و ابي يوسف عدم الزكاة في الزيتون فانه قال في ص ٦٥ من شرحه لانه يوسق فدخل في الحديث و به قال جماعة الفقهاء و ابو حنيفة و الشافعي في احد قوليه و الثاني كابن وهب و ابي تور و ابي يوسف و محمد لا زكاة فيه لانه ادام لا قوت - انتهى ، كيف لا وقد قال الامام محمد و عندنا في =

كتاب الحجة ( باب زكاة النخل و الحبوب ) للإمام محمد الشيباني

و قال ابو حنيفة في كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر و فيه نصف العشر اذا سقى بماء يجب فيه نصف العشر من النضج و الغرب و نحوهما .

و قال اهل المدينة في الرجل يكون له الارض فيجد<sup>١</sup> منها اربعة اوسق من التمر و [ ما ]<sup>٢</sup> يقطف منها<sup>٣</sup> اربعة اوسق من الزبيب و [ ما ]<sup>٤</sup> يحصد منها اربعة اوسق من الحنطة و [ ما يحصد منها ]<sup>٥</sup> اربعة اوسق من القطنية<sup>٦</sup> انه

= ثمر الزيتون العشر اذا بلغت خمسة اوسق الخ فانه صريح في وجوب العشر في الزيتون و قال الامام محمد في الموطأ باب صدقة الزيتون : اخبرنا مالك عن ابن شهاب قال : صدقة الزيتون العشر، قال محمد : و بهذا نأخذ اذا خرج منه خمسة اوسق فصاعدا ولا يلتفت في هذا الى الزيت انما ينظر في هذا الى الزيتون ، و أما في قول ابى حنيفة رحمه الله في قليله و كثيره العشر - انتهى ، ثم رأيت ان الفاضل اللكنوى رد على الزرقاني في التعليق الممجد فالحمد لله على ذلك حيث وافقته على ذلك .

(١) في آخره دال مهملة من الجداد و هو القطع يحد اى يقطع ، قال في المغرب : الجذ : القطع ، و منه قوله : جذ النخل صرمة اى قطع ثمره جدادا فهو جاد - الخ ، و في رواية من الموطأ : يحد بالذال المعجمة و هو أيضا بمعنى يقطع من الجذ و الجذاذ و هو القطع ، و في الموطأ : ان الرجل اذا كان له ما يحد منه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زيد من الموطأ .

(٣) الضمير راجع الى الأرض ، و في الموطأ منه و هو راجع الى ما في قوله : ما يحد .

(٤) و الحصاد قطع الزرع و نحوه .

(٥) بكسر القاف و تشديد الباء بعد النون ، و حكى الازهرى بالضم عن المبرد و هى من

الحبوب ما سوى الحنطة و الشعير و هى مثل العدس و الماش و الناقلي و اللويا و الحص =



لا يجمع [ عليه ]<sup>١</sup> بعض ذلك الى بعض و انه لبس عليه في شيء من ذلك عشر<sup>٢</sup> ولا زكاة حتى تكون في الصنف الواحد [ من التمر او في الزبيب او الحنطة او في القطنية ]<sup>٣</sup> ما يبلغ [ الصنف الواحد منه ]<sup>٤</sup> خمسة اوسق و الوسق<sup>٥</sup> ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه و سلم . و كذلك قولنا ايضا .

و قال اهل<sup>٦</sup> المدينة : يجمع القطنية بعضها الى بعض لأنها صنف واحد مثل الحنطة وحدها و التمر وحده و الزبيب وحده و ان اختلفت اسماءها و ألوانها و القطنية<sup>٧</sup> الحمص و العدس و اللويا و الجلبان و كل

= و الارز و السمسم و الجلبان عن الدينوري و عن ابى معاذ القطاني خضر الصيف و قال غيره : و هي اسم جامع لهذه الحبوب التي تدخر و تطبخ سميت بذلك لانه لا بد منها لكل من قطن بالمكان اى اقام ، و قيل لانها تحصد مع القطن - قاله في ج ٢ ص ١٢٩ من المغرب ، و قد ضبطه الزرقاني ايضا و تفسيرها سيأتي في الكتاب و ليست هي بمعنى القطن التي يقال لها في الفارسية « پنبه » و في الهندية « روتى » .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) عبارة الموطأ : في شيء من ذلك زكاة - و فيها لفظ عشر و لا .

(٣) هذه الجملة ليست ههنا في الموطأ ، و هي في موضع آخر منه و كل صاع اربعة امناة و اطلب تفسير الصاع و المد و المن و الرطل مفصلا من باب صدقة الفطر ج ٢ ص ٧٩ من رد المحتار و الدر المختار و غيرهما من كتب الفقه .

(٤) كذا في الأصول ، و عبارة الموطأ : و كذلك القطنية هي صنف واحد مثل الحنطة و التمر و الزبيب - الخ ، و لفظ وحدها و وحده ليس بوجود في الموطأ .

(٥) في نسخ الكتاب « و القطنية و الحمص » بالواو و هو خطأ ، و الصحيح « القطنية الحمص » الى آخره كما في الموطأ ، فان الحمص و غيرهما تفسير القطنية .

ما ثبت<sup>١</sup> معرفته<sup>٢</sup> عند الناس<sup>٣</sup> انه من ذلك الصنف<sup>٤</sup> فاذا حصد الرجل من ذلك خمسة اوسق [بالصاع الاول صاع النبي صلى الله عليه وسلم]<sup>٥</sup> و ان كان من الاصناف كلها<sup>٦</sup> ليس من صنف واحد من القطنية [فانه يجمع ذلك بعضه الى بعض و عليه]<sup>٧</sup> فيه<sup>٨</sup> الزكاة .

و أما نحن فانا لا نضيف بعض ذلك الى بعض فانها اصناف مختلفة ولا نجعل في شيء من ذلك عشرا<sup>٩</sup> حتى يبلغ كل صنف من ذلك خمسة اوسق . و هذه اصناف متفرقة مثل الحنطة و التمر و الزبيب .

و قال اهل المدينة : ليست بأصناف متفرقة و لكنها صنف واحد .  
قلنا لهم : فما تقولون في رجل اخذ من رجل اثنين من المحص بواحد من العدس يدا بيد أترون به بأسا ؟  
قالوا : لا يرى بأسا بذلك .

- (١) و كان في الأصل « نت » و ليس بصواب ، و الصحيح ناء و هو في الموطأ أيضا .
- (٢) و كان في الأصل « بمعرفته » و الصواب « معرفته » .
- (٣) في المدونة ج ١ ص ٢٨٨ اظهر مما ههنا ، قال و القطاني كلها الفول و العدس و المحص و الجلبان و اللويا و ما ثبت معرفته عند الناس انه من القطاني فانه يضم بعضه الى بعض فاذا بلغ جميعه خمسة اوسق اخذ من كل واحد منها بحصته من الزكاة - اهـ .
- (٤) كذا في الأصول ، و في الموطأ « انه قطنية » .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و اما زدناه من الموطأ .
- (٦) في الموطأ « من اصناف القطنية كلها » .
- (٧) في نسخ الكتاب « فقيها » و عبارة الموطأ « فيه » .
- (٨) « عشرا » بالعين المهملة و الشين المعجمة هو الصحيح كما في الأصل ؛ و على هامش الكتاب « عسرا » بالعين و السين المهملتين ، و هو و إن كان له معنى صحيح لكن ههنا خطأ .

أفلا ترون أنهما صنفان متفرقان وإن هذا لا يشبه التمر المتفرق الواناه  
و أجناسه لأن ذلك لا يجوز إلا مثلاً بمثل وكذلك العنب الأبيض منه و إلا  
سود فكذلك أيضاً يضاف بعضه إلى بعض لأنه صنف واحد .

وقال ' أهل المدينة : رأيتم الذهب بالفضة اثنين بواحد يدا بيد ما ترون  
فيه ؟ قلنا لهم : لا بأس بذلك يدا بيد .

قالوا : فما تقولون في رجل له ذهب لا يحب في مثله زكاة و فضة لا يحب  
فيها الزكاة و أنت إذا جمعتهم<sup>١</sup> وجبت فيهما<sup>٢</sup> الزكاة يجمع ذلك ثم يزكيه ؟  
قلنا نعم .

قالوا : فما القطنية [ إلا صنفاً واحداً يجمع ]<sup>٣</sup> ، قلنا لهم : فما يمنعكم أن  
تجمعوا التمر إلى الزبيب فإذا بلغا جميعاً خمسة أوسق جعلتم فيهما<sup>٤</sup> الزكاة كما جعلتم  
[ في ]<sup>٥</sup> القطنية و قسم ذلك بالذهب و الفضة ينبغي<sup>٦</sup> لمن قاس القطنية

(١) كذا في الأصل ، و عبارة الموطأ في هذه المسألة هكذا قال : مالك قد فرق عمر  
ابن الخطاب بين القطنية و الحنطة فيما أخذ من النبط و رأى أن القطنية كلها صنف واحد  
فأخذ منها العشر و أخذ من الحنطة و الزبيب نصف العشر ، قال مالك فإن قال قائل : كيف  
يجمع القطنية بعضها إلى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة و الرجل يأخذ منها اثنين  
بواحد يدا بيد ، و لا يؤخذ من الحنطة اثنان بواحد يدا بيد ، قيل له : فإن الذهب و الورق  
يجمعان في الصدقة و قد يؤخذ بالدينار أضعافه في العدد من الورق يدا بيد - انتهى .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهنذية « جمعتهما » بضمير التانيث و هو تصحيف . ف

(٣) كذا في الأصل ، و في الهنذية « فيها » و هو تصحيف « فيهما » . ف

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه فريد .

(٥) الضمير راجع إلى خمسة أوسق - تأمل .

(٦) و كان في الأصل « أن ينبغي » و في الهنذية « ينبغي » ، و هو الصواب . ف

بالذهب<sup>١</sup> و الفضة ان يقيس التمر و الزيت بالذهب و الفضة .

فان فرقم بين ذلك فمن اين اقتربا ؟

ان الذهب و الفضة اصل زكّاتهما واحدة .

الا ترون ان ذلك يجمع مع اموال التجارات التي تدار في التجارات ثم تركي<sup>٢</sup> معها و التجارات ثياب و عروض و دواب فيقوم ذلك و هي مختلفة الأجناس ثم يجمع مع الذهب و الفضة فيركي ذلك كله فالذهب و الفضة لا يشبه الحبوب .

أرايتم رجلا باع تبرأ بعينه بفضة تبرأ بعينها فافترقا قبل ان يتفاضلا أليس البيع متقضا ؟ قالوا بلى .

فلنا لهم : فما تقولون في رجل باع صاعا من حمص بعينه صاعا من عدس بعينه فافترقا قبل ان يتفاضلا فان قلتم ان هذا جائز ولا نرون انهما معه مفترقان ببعي لمن جمع القطنة ان يجمع الثر و الزيت و الا فقد ترك قونه .  
و قال اهل المدينة في النخيل<sup>٣</sup> يكون بين الرجاين فيجدان منها ثمانية

(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « للذهب » و ليس بصواب . ف

(٢) و كان في الأصول « يركي » بالتذكير ، و الصواب « تركي » بالنأنث .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « لعينه » و لابد من زيادة لفظ الذهب و الفضة كليهما غير مضروبين كما تقدم من قبل .

(٤) كذا في الموطأ ، و كان في الأصول « في الارض » مكان « في النخيل » تأمل فيه ، و معنى الأرض ايضا صحيح .

(٥) قوله « فيجدان » بالذال المهملة اى فيقطعان ، و في الموطأ بالذال المعجمة و هو ايضا بمعنى القطع .

اوسق<sup>١</sup> من التمر لا صدقة عليهما فيها<sup>٢</sup> وكذلك قولنا ايضا .

و أما قول ابي حنيفة فعلى كل قليل وكثير من ذلك الصدقة .

اخبرنا محمد بن الحسن<sup>٣</sup> عن اسحاق بن حازم<sup>٤</sup> عن عمر<sup>٥</sup> بن عبد الرحمن بن مَحْصِن عن عطاء بن ابي رباح قال : ليس في القطنية شيء حتى يكون من كل صنف خمسة اوسق :

اخبرنا محمد بن الحسن عن عبد الرحمن<sup>٦</sup> بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان<sup>٧</sup>

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « اوساق » .

(٢) كذا في الموطأ بوحدة الضمير و عليه الاعتماد ، و في الاصول « فيهما » .

(٣) هو الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب المباني و المعاني مروج المذهب النعماني لعل تليذه زاد هذه العبارة في نسخته وقت الدرس او نسخ الكتاب او املائه .

(٤) و هو اسحاق بن حازم ، و قيل : ابي حازم المدني البزاز . صدوق ثقة . لا بأس به . من رجال ابن ماجه : كما في ج ١ ص ٢٢٩ من التهذيب .

(٥) هو عمر بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي ابو حفص قارئ مكة ، قال البخاري و منهم من قال محمد بن عبد الرحمن من رجال مسلم و الترمذي و النسائي كما في ج ٧ ص ٤٧٤ من التهذيب ، و محيصة مصفرا بالميم المضموم و الحاء و الصاد المهملتين بينهما ياء و في آخره نون .

(٦) هو ابو محمد المدني الانصاري الأوسي و يقال له الامامي يقال انه من ولد ابي امامة بن سهل بن حنيف الانصاري ، كما في ج ٦ ص ٢٢٠ من التهذيب ، و هو من رجال مسلم .

(٧) وقع في جميع الاصول « عمر » مكان « عثمان » و ليس بصواب ، و هو من رجال التهذيب .

ابن حنف عن حكيم بن حكيم عن عمر بن عبد العزيز مثل هذا .  
 أخبرنا محمد بن الحسن عن محمد بن أبي الحسن البراد عن محمد بن أبي حملة  
 قال : سألت سايما بن يسار عن زيت الفجل . زيت الزيتون اثنين بواحد  
 يدايد ، قال : لا بأس به . و سألت عن الخمر بالعفس اثنين بواحد يدايد  
 فقال : لا بأس به .

### باب زكاة الفطر

قال أبو حنيفة رضي الله عنه : يؤدي الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر  
 عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه<sup>١</sup> الذين لغير التجارة . فأما ما كان من

(١) هو اثنان احدهما حكيم بن حكيم بن عاصد بن حيف الأنصاري الأوسي من رجال  
 الأربعة كما في ج ٢ ص ٤٨٨ من التهذيب . وهو روى عن الزهري و طبقته ، و عدى هو  
 ههنا فان الراوى عنه ايضا أنصاري أوسي . و هو عبد الرحمن بن عبد العزيز . و الثاني من  
 ذكره الحافظ في ص ١٠١ من التعجيل : حكيم بن أبي حكيم عن الزهري و عمر بن عبد  
 العزيز و غيرهما و عنه ابن أبي ذئب و غيره ذكره ابن جابر في الثقات - اهـ  
 (٢) هو محمد بن الحسن بن أبي الحسن البراد المدني كما في ج ٦ ص ١١٥ من التهذيب .  
 (٣) و كان في الأصول « البزار » بالزاي و الراء و هو خطأ ، و الصواب « البراد »  
 بباء و الراء المهملة المشددة بعدها الف ثم دال مهملة ، كما في التهذيب و غيره .

(٤) هو القرشي أبو عبد الله المدني كما في ج ٩ ص ١١٠ من التهذيب .  
 (٥) هو بالقاء و الجيم بعدما لام و هو الصواب ، و في نسخ الكتاب بالقاء و الحاء  
 المهملة و هو خطأ ، و الصواب بالجيم .

(٦) لوجود السبب و هو لزوم المؤنة و كمال ولاية المولى مع جود شرطه و هو  
 كونه من اهل الوجوب على نفسه ، و في الباب احاديث و آثار فمن الأحاديث حديث =

رقيقه للتجارة فليس عليه ان يؤدي عنه صدقة الفطر لأنه يؤدي عن ذلك زكاة التجارة .

وليس على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن زوجته<sup>١</sup> ولا عن ولده الكبير<sup>٢</sup> من رجل وامرأة .

= ابن عمر أخرجه الدارقطني ص ٢٢٠ واليهقي من حديث القاسم بن عبد الله بن عامر ابن زرارة حدثنا عمير بن عمار الهمداني ثنا الأيضي بن الأغر حدثني الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال: امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحر والعبد ممن تمونون - اهـ ج ٤ ص ١٦١ ومن الآثار اثر ابي هريرة أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار عن ابن المبارك عن ابن لهيعة عن عبد الله بن ابي جعفر عن الأعرج عن ابي هريرة قال: كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يقول من صغير وكبير حر او عبد ولو كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - اهـ، والبسط في نصب الراية وغيرها من الكتب .

(١) لقصور المؤنة والولاية اذ لا يلي عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها في غير الرواتب كالمداواة ؛ نهر - اهـ رد المختار .

(٢) اي الكبير العاقل ولو زنا في عياله لانعدام الولاية جوهره واحترز بالعاقل عن المعتوة والمجنون فحكمه كالصغير ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ من انه كالكبير العاقل لروال الولاية بالبلوغ وأشار الى انها لا تجب ايضا على الابن عن ابيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر والنهر وعبر عنه في الجوهرة بقليل وعزاه في الخانية الى الشافعي لكن حكى في جامع الصفار الاجماع على الوجوب مغللا بوجود الولاية والمؤنة جميعا - اهـ ، وهو ظاهر رد المختار ولو ادى عن الزوجة والولد الكبير بلا اذن اجزا استحسانا للاذن عادة اي لو في عياله عنه وإلا فلا - فهستانى عن المحيط ، فليحفظ - الدر المختار ، وقال في البحر : و ظاهر الظهيرية انه لو أداه عن في عياله بغير امره جاز مطلقا بغير تقييد بالزوجة =

ان كان لهم مال ادوا عن انفسهم و الا فليس عليه ان يؤدى عنهم .  
وعلى الرجل ان يؤدى [ صدقة الفطر ]<sup>١</sup> عن مدره و أم ولده لأنهم  
رفيقه و ما لهم ماله .

و ليس ان يؤدى عن مكاتبه<sup>٢</sup> و ان كان عبداً<sup>٣</sup> .  
ألا ترى ان المكاتب ان كسب مالا لم يكن للمولى على ذلك سبيل و كان  
ذلك للمكاتب إلا ان يؤدى عنه<sup>٤</sup> مكاتبته فان بقي شيء كان له فذلك ليس  
على مولاه ان يؤدى عنه و لا عن رقيقه صدقة الفطر و ليس<sup>٥</sup> على المكاتب  
ان يؤدى عن نفسه صدقة الفطر و لا عن رقيقه لأنه لا يجوز له صدقة و لا هبة .  
و قال اهل المدينة . على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن كل من يضمن نفقته  
ولا بد له من ان ينفق عليه [ و الرجل يؤدى ]<sup>٦</sup> عن مكاتبته<sup>٧</sup> [ و مدره ]<sup>٨</sup>

١ - و الولد - اهـ . و على الاستحسان الفتوى كما فى الخانية و أشار بقوله للادب عاده  
الى وجود الية حكما و الا فقد صرح فى البدائع بأن الفطرة لا تأدى بدون النية - تأمل -  
كذا فى رد المختار .

٢ - ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و وجه وجوب الاداء عنه لتحقق السبب وهو  
رأس يمينه و يلى عليه الدر المختار اى يلى عليه ولاية مال لا انكاح - رد المختار .

٣ - لأنه لا يلزمه نفقته و فى ولايته عليهم قصور - بدائع ج ٢ ص ٧٠ .

٤ - كذا فى الهدية ، و كان فى الأصل « مه » .

٥ - لأنه لا ملك له حقيقة لأنه عبد ما يلى عليه درهم على لسان رسول الله صلى الله  
عليه وسلم و العبد مملوك فلا يكون مالكا ضرورة : اهـ - بدائع .

٦ - ما بين المربعين ساقط من الأصول . و انما زيد من الموطأ .

٧ - و فى الموطأ عن « مكاتبه » بالافراد قلت و بهذا قال عطاء و أبو تور و قال : -



و رقيقه كلهم شاهدهم و غائبهم من كان منهم مسلما و من كان منهم للتجارة<sup>١</sup>  
او لغير التجارة .

و قال محمد بن الحسن : وكيف وجب على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر  
عن رقيقه الذين للتجارة ؟

أ رأيتم رجلا يتجر في الرقيق فهو يدير<sup>٢</sup> الرقيق في الرقيق ولا ينض في  
يده مال اما ينبغي له ان يزكى قيمة الرقيق في قول اهل المدينة فانهم يرون في  
ذلك الزكاة .

أ رأيتم اذا زكاه<sup>٣</sup> التجارة في كل مائتي درهم خمسة دراهم ثم جاء يوم الفطر  
بعد ذلك يوم أيزكيهم ايضا زكاة الفطر فيجب عليه في مال واحد [ زكاة ]<sup>٤</sup>  
مرتين في يومين ، هذا قول لا نعلم احدا من العلماء قاله ، استحسنة<sup>٥</sup> .

= الأئمة الثلاثة و هي رواية عن مالك ايضا لا زكاة عليه في مكاتبه لانه لا يوفيه وجائز  
له اخذ الصدقة و ان كان مولاه غيا و روى عن ابن عمر ، اه - قاله الزرقاني ج ٢ ص ٧٩  
و أثر ابن عمر اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٦١ من سننه عن ابراهيم بن طهمان عن موسى  
ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر انه كان يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في ارضه و غير  
ارضه و عن كل انسان يعوله من صغير او كبير و عن رقيق امرأته و كان له مكاتب  
بالمدينة فكان لا يؤدي عنه و رواه سفيان الثوري عن موسى بن عقبة عن نافع قال :  
كان لابن عمر مكاتبان فلا يعطى عنهما الزكاة يوم الفطر - انتهى .

(١) في الموطأ : لتجارة او لغير تجارة ، بالنكير و هو الأرجح .

(٢) من الادارة .

(٣) كذا في الاصل ، و لعل الصواب : زكى زكاة التجارة ، .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٥) و كان في الأصول : يستحسنه ، و الصواب : استحسنة ، .

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للامام محمد الشيباني

و ينبغي لهم ان يقولوا هذا في السائمة [ ايضا ]<sup>١</sup> اذا كانت للتجارة يزكونها  
زكاة التجارة و زكاة السائمة<sup>٢</sup> .

### باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم

قال ابو حنيفة : من كان [ من ]<sup>٣</sup> رقيق الرجل كافرا و هو لغير التجارة  
ففيه فيه زكاة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه .

(٢) و قال ابو حنيفة و الثوري و غيرهما : لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه  
فيهم الزكاة ولا تجب في مال واحد زكأتان - انتهى ، و قال في البدائع ج ٢ ص ٧١  
ولنا ان الجمع بين زكاة المال و بين زكاة الراس يكون ثنى في الصدقة و قال النبي  
صلى الله عليه و سلم : لا ثنى في الصدقة - انتهى ، اى لا تؤخذ في السنة مرتين كما في  
ج ١ ص ٧٠ من المغرب . لكن ذكر عن ابى سعيد الضيرر معناه لا رجوع فيها  
ولا استرداد لها و انكر الاول - انتهى ، إلا ان الرخشي في الفائق ج ١ ص ٨٣  
ذكر الحديث و قال : اراد انها لا تؤخذ في السنة مرتين و الحديث في الصدقة - اهـ  
و لم ينقل خلافه و قال . في ص ٨٧ في باب صدقة الفطر من المعتصر من المختصر هذا  
عند ابى حنيفة اذا لم يكن الرقيق للتجارة فان كانوا للتجارة لم تجب فيهم صدقة الفطر  
و مالك و الحجازيون يوجبون فيهم زكاة الفطر و لا يجد في كتاب ولا سنة اجتماع  
الزكاة و الفطر و الاجماع على ان الماشية لا تجتمع فيها زكاة السائمة و زكاة التجارة  
و انما تجب فيها احدهما فكذلك عبيد التجارة - انتهى . و قد قال الطحاوى في  
ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى و عبد الوهاب قالوا ثنا ابو نعيم ثنا  
ابن المبارك انا ابن جريج عن عطاء قال : اذا كان لك عبيد نصارى لا يدارون  
التجارة فرك عنهم يوم الفطر - انتهى .

كتاب الحجّة ( باب زكاة المطر على عبد الرجل الكافر و المسلم ) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : من كان منهم كافرا فلا زكاة على مولاه فيه .  
و قال محمد بن الحسن : ولم لا تجب الزكاة فيه و ان كان كافرا انما الزكاة على المسلم فلا يبالى كافرا كان عبده او مسلما .  
ألا ترى ان المولى اذا كان كافرا لم تجب عليه الزكاة فكذلك اذا كان مسلما كانت عليه الزكاة ولا يبالى<sup>١</sup> ما<sup>٢</sup> كان عبده مع ان في هذا آثارا كثيرة .  
اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يكون له<sup>٣</sup> عبد نصراني او يهودي قال : يؤدي عنه زكاة الفطر<sup>٤</sup>

(١) و في الموطأ : و من لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه - اهـ .  
(٢) و كان في الاصول « ابالي » و هو تحريف ، و الصواب « يالي » بالغياب فاطلبه من مظان العلم .  
(٣) قوله « ما كان - الخ » يعني على اى حالة و صفة كان عبده تجب الزكاة فيه بشرط ان يكون لغير التجارة و بشرط ان لا يكون مكاتباً كما سبق .  
(٤) كذا في الهندية و لفظ له ساقط من الاصل . ف

(٥) في الجوهر النقي ج ٤ ص ١٦٣ و في الاستذكار قال الثوري و سائر الكوفيين يؤدي الفطر عن عبده الكافر و هو قول عطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و عمر بن عبد العزيز و النخعي و روى عن ابي هريرة و ابن عمر - اهـ ، و حديث ابي هريرة اخرجه الحافظ الطحاوي في ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح و عبد الوهاب بن خلف بن عمر بن ايوب الكندي قال : حدثنا نعيم بن حماد قال ثنا عبد الله بن المبارك قال اخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يعول من صغير او كبير حر او عبد و ان كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - انتهى ، و هو في ج ٢ ص ٤١٤ من نصب الراية و قال : و حديث ابن لهيعة =

اخبرنا (١٣١)

كتاب الحجّة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم ) للامام محمد الشيباني

اخبرنا اسماعيل بن عياش الحمصي قال : حدثني عمرو بن المهاجر<sup>١</sup> قال :  
قال عمر بن عبد العزيز: يعطى الرجل المسلم عن مملوكه الصراني صدقة الفطر<sup>٢</sup>.  
اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني<sup>٣</sup> قال اخبرنا داود بن الحصين عن القاسم  
ابن محمد بن ابي بكر قال : يخرج سيد العبد اليهودي و النصراني عنه  
صدقة الفطر<sup>٤</sup>.

= يصلح للمتابعة سيما من رواية ابن المبارك عنه - انتهى ، و حديث ابن عمر اخرجه  
الدارقطني انه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير و كبير ذكر و انثى كافر  
و مسلم : الحديث - نصب الراية .

(١) هو الانصارى الدمشقي ابو عبيد كما في ج ٨ ص ١٠٧ من التهذيب .

(٢) اخرجه الطحاوى ايضا في ج ٢ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار  
بهذا الاسناد قال : حدثنا يحيى بن عثمان و عبد الوهاب قالوا ثنا نعيم بن حماد قال ثنا  
ابن المبارك قال ثنا اسمعيل بن عياش قال ثنا عمرو بن المهاجر عن عمر بن عبد العزيز  
قال : يعطى الرجل عن مملوكه وان كان نصرانيا زكاة الفطر - انتهى .

(٣) هكذا في النسخ ، و في ج ١ ص ١٥٨ من التهذيب : ابراهيم بن المدني لا ياء  
بين الدال و النون .

(٤) فان قلت في حديث ابن عمر الذي رواه الشيخان و غيرهما على كل حر او عبد ذكر  
او انثى من المسلمين الحديث ، قلت : قال في الجوهر النقي رواية هذا الحديث لفظهم : على  
كل حر او نفس و المراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الا مسلما فلا دلالة فيه على  
عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم البيهقي و اما قول ابي عتبة عن كل نفس  
من المسلمين فلو كان ثقة فقد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف و هو ضعيف ثم على  
تقدير التنازل و تسليم صحة روايته هذه نقول ثبت في الصحيح حديث ليس على المسلم  
في عبده صدقة الا صدقة الفطر و هو بعمومه يتناول الكافر ايضا و كذا ما تقدم في  
حديث ابن عمر و الحذري عن كل حر وعبد ، ورواية ابي عتبة هذه ذكرت بعض =

كتاب الحجة ( باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها ) للامام محمد الشيباني

## باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها

قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن امرأته ولا عن احد من خدمها ، و ليس عليه ان يؤدي صدقة الفطر الا عن نفسه

= افراد هذا العام فلا تعارضه ولا تخصه اذ المشهور الصحيح عند اهل الأصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلافا لآبي ثور قُتت من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدي عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد و لهذا لم يؤدي عنه حتى عتق لم يلزمه اخراجها عن نفسه اجماعا فعلى هذا على في قوله على كل حر و عبد بمعنى عن و من زعم انها تجب على العبد و يتحمل السيد عنه يجعل على على بابها و على التقديرين هو ذكر لبعض افراد العام كما قررناه فعلى كل تقدير لا دليل في هذه الروايات على مدعى البيهقي فان قال قائل ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصيص للعام بمفهوم الصفة في قوله من المسلمين قلنا مع اولا له المفهوم و ثانيا لو سلمناه لا نسلم انه يخص به العموم و ذكر ابن رشد و غيره ان مذهب ابن عمر رضي الله عنهما وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوى الخبر يدل فهم منه ما ذكرنا - انتهى ، و الحاصل ان مالكا تفرد بقيد من المسلمين كما ذكره الترمذي على ان القيد المذكور راجع الى الموالى لا الى العبيد كما ذكره الحافظ الطحاوى في مشكله ج ٤ ص ٣٤٩ و ايضا مذهب ابن عمر اخراج الصدقة عن العبد مطلقا وهو راوى الحديث ، و لعل البخارى ايضا مال اليه كما يظهر من تراجم صحيحه و هو مذهب شيخه اسحاق بن راهويه - هذا و للتفصيل مقام آخر .

(١) قلت : الحديث الذى فيه عن تمونون لا يخلو عن ضعف كما بينه البيهقي و قوله عليه السلام في صحيح البخارى على الذكر و الأنثى من حديث ابن عمر دليلا على سقوط صدقة الزوجة الزوج و وجوبها عليها فلا تسقط عنها الا بدليل و لأنه يلزمها =

و عن

كتاب الحجّة ( باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله وخدمها ) للامام محمد الشيباني

و عن اولاده الصغار و رقيقه الذين لغير<sup>١</sup> التجارة و اما عن غيرهم من اولاده الكبار فلبس عليه ان يؤدى عنهم<sup>٢</sup> و ان كان لامرأته و لأولاده الكبار مال فليؤدوا عن امسهم<sup>٣</sup> و إلا فليس عليهم ان يؤدوا شيئا<sup>٤</sup>

= الاحراج عن عبيدها فلان يلزمها عن نفسها اولى و يلزم الشافعى الاخراج عن ابيهره و رقيقه الكافر لانه يموهها - قاله فى الجوهر البى .

(١) ولو كانوا للتجارة لا تجب صدقة الفطر عليه لانه يؤدى الى التثنى و هو تعدد الوجوب المالى فى مال واحد فلذا لم تجب عن عبيد عدده و لو كان غير مديون لكونهم للتجارة - كذا فى النهاية ، و فى القنية له عدد للتجارة لا يساوى لصاها و ليس له مال الزكاة سواء لا تجب صدقة فطرة العبد و ان لم يؤد الى التثنى لأن سبب وجوب الزكاة فيه موحود و المتمر سبب الحكم لا الحكم - اه البحر الرائق ، و قد تقدم ما يتعلق به قبل البابين فذكره .

(٢) ولو كانوا فقراء لعدم الولاية الكاملة عليهم و المؤنة و هى سبب الوجوب و لعل الحديث الذى استدل به المديون و الحجازيون محمول على جواز الاداء عنهم لا على الوجوب - تدبر .

(٣) قال فى ج ٢ ص ٢٥٢ من : البحر و اذا ادى عن الزوجة و الولد الكبير بغير اذنهما حار و ظاهر الظهيرة انه لو ادى عن فى عياله بغير امره جاز مطلقا بغير تقيد بالزوجة و الولد - انتهى ، و فى الدر المختار و لو ادى عنهما بلا اذن احزأ استحسانا للاذن عادة اى لو فى عياله و الا فلا - قهستانى عن المخط اه ، و عليه الفتوى خاتمة و افاد بقوله للاذن عادة الى و حود النية حكما و إلا فقد صرح فى الدائع بأن الفطرة لا تتأدى بدون النية : تأمل - رد المختار ؛ و قد سبق ازيد منه .

(٤) وهذا حكم العقلاء و لو زمنا فى عياله لعدم الولاية جوهرية و المعتوة و المجنون =

كتاب الحجة ( باب زكاة الفطر يؤديه عن امله و خدمها ) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن امرأته و خادم واحد من خدمها و ليس عليه ان يؤدي عن سائر رقيقها .

و قال محمد بن الحسن : و كيف يجب عليه ان يؤدي صدقة الفطر عن امرأته<sup>١</sup> و هي امرأة قد بلغت و قد جرى عليها ما يجري على المسلمين في اموالهم من الزكاة فكما ان تزكى [ عن ]<sup>٢</sup> مالها فكذلك عليها ان تزكى من نفسها<sup>٣</sup> .

ألا ترون انه لا تجب صدقة الفطر عندنا على المعسر الذي لا يقدر فكذلك

= حكمه حكم الصغير ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية خلافا لمحمد في العارض بعد البلوغ فانه كالكبير العاقل عنده لزوال الولاية بالبلوغ كذا في رد المختار .  
(١) لأن شرط تمام السبب كمال الولاية و ولاية الزوج عليها ليست بكاملة فلم يتم السبب بدائع فانها ضرورية لأجل انتظام مصالح النكاح فالقصور في المؤنة و الولاية كليهما اذا لا يلى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يمونها في غير الرواتب كالمداواة : نهر - كذا في رد المختار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لاند منها .

(٣) قال في ج ٣ ص ١٠٥ من المبسوط مجيبا عن قول الامام الشافعي ان عليها الاداء عن ماليكها و من يجب عليه الاداء عن غيره لا يجب على الغير الاداء عنه و هذا لان نفسها اقرب اليها من نفس ماليكها ثم النفقة على الزوج باعتبار العقد فلا يكون موجبا للصدقة كنفقة الأجير على المستأجر و هذا لان في الصدقة معنى العباداة و هو ما تزوجها ليحمل عنها العبادات وقد ينأ ان مجرد المؤنة بدون الولاية المطلقة لا ينهض سببا و بعقد النكاح لا يثبت له عليها الولاية فيما سوى حقوق النكاح بخلاف ام الولد فان للمولى عليها ولاية مطلقة بسبب ملك الرقة فان أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز و ان أدى عنها بغير أمرها لم يحز في القياس كما لو أدى عن اجنبي و يحوز =

كتاب الحجّة ( باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم ) للإمام محمد الشيباني  
إذا كان موسرا وكانت ' الصدقة تجب عليه في ماله وجبت عليه في نفسه و ليس  
على غيره ان يؤدي عنه .

قالوا : نزع من كل من يجب على الرجل ان ينفق عليه وجب عليه ان  
يؤدي عنه زكاة الفطر .

قيل لهم : ان النفقة انما هي معاش ولا بد للناس من معاشهم و ليس  
ينبغي ان يترك ولد صغير ولا زوجة بغير نفقة لأن في ذلك تلفا ' [ لهما ] ' .  
و اما الصدقة فهو ' شيء يتقرب به الى الله عز وجل فانما تجب ذلك على  
من تجب عليه الفرائض لله تعالى ' فاذا وجبت الفرائض لله على عدد او أمة ' .

= استحسانا في رواية عن ابى يوسف رحمه الله لأن العادة ان الزوج هو الذى يؤدي  
فكان الامر ثابتا باعتبار العادة - انتهى -

(١) كذا في الهندية « و كانت » ، و كان في الأصل « فكانت » ، و ظاهر العارة في صورة  
الشرط : و الجزاء كما لا يخفى و مقتضاها ان تكون هكذا فلو كانت او تكون هكذا  
فان كانت الصدقة تجب الى آخره حتى يترتب عليه قوله وجبت عليه في نفسه -  
تدبر ، و العلم عند الله تعالى .

(٢) و في الأصول « تلف » بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب « تلفا » لأنه اسم ان .  
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٤) هكذا في الأصول و تذكير الضمير بلحاظ الخبر فانه مذكور و إلا فاعتبار لفظ  
الصدقة كان ينبغي ان يكون فهي . الثانيث .

(٥) فيه اشارة الى ان الصغير الغنى لا يجب عليه صدقة الفطر من ماله لأنه ممن لم يجب  
عليه الفرائض لله تعالى و فيه خلاف بين الأئمة كما في كتب الفقه .  
(٦) المراد بهما الرجل و المرأة لاما يظهر من ظاهر اللفظ - تأمل .



كتاب الحجبة ( باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره ) للامام محمد الشيباني

وجب عليه صدقة الفطر في ماله كما تجب الزكاة فاذا لم يكن له مال فقد وضع الله تعالى عنه زكاة المال و صدقة الفطر لأنها إنما تجب في المال على من تجب عليه الزكاة<sup>١</sup>.

### باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره

و قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا غيره<sup>٢</sup> لأنه قد فاته بنفسه وكذلك لو ان رجلا غصب رجلا عبده فجحده<sup>٣</sup> اياه او سلطان غصب رجلا عبدا فطلبه اياه<sup>٤</sup> لم تجب على الرجل في واحد من هؤلاء العبيد

(١) فيه ارسال و مسامحة و الا فينبهما فرق في الوجوب و شرط المولى في الزكاة لا في صدقة الفطر كما لا يخفى فطالما تجب صدقة الفطر على ربه ولا تجب في ماله الزكاة كما هو ظاهر .

(٢) لعدم الولاية القائمة قاله الطحاوي الا بعد عوده الى المولى فيجب لما مضى من السنين - فهستانی . قال الحقى ولم يوجبوا الزكاة في مال الضمار كما تقدم فلينظر الفرق و كذلك المأسور الذى لم يملكه اهل الحرب و اما اذا ملكوه فلا مطمع في رجوعه حتى يجب اعنه صدقة الفطر هل انه يخرج عن ملكه بالكلية فأين الوجوب و اين الاداء .

(٣) اى من رجل على طريقه الحذف و الايصال و كذا في قوله الآتى او سلطان - الخ ، و يقال له المنصوب بنزع الخافض .

(٤) قيده في الخلاصة بأن لم تكن عليه بينة كما في الدر المختار، و قال في رد المختار مقتضى التصحيح الذى مر في الزكاة ان لا تجب و لو كانت عليه بينة لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل بينة تقبل - ط اه ، قلت : و الى الاطلاق تشير عبارة كتاب الحجج كما لا يخفى .

(٥) تأمل فيه زاده ايضا للبراد و لعله هو المأسور في اسر السلطان او في حكمه .

كتاب الحجّة ( باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد ) للإمام محمد الشيباني  
صدقة الفطر<sup>١</sup>.

و قال أهل المدينة في العبد الآبق [ ان سيده ]<sup>٢</sup> ان علم مكانه او لم يعلم  
و كانت غيبته قريبة و هو يرجى<sup>٣</sup> حياته و رجعته فان على مولاه فيه صدقة الفطر  
و ان كان اباقة قد طال و أيس عنه فلا نرى<sup>٤</sup> ان يركى عنه .  
و قال محمد بن الحسن : وكيف اقترق من قرب اباقه و من طال اباقه ؟  
ليس بين هذين فرق و ليس ينبغي ان يوجب الزكاة على المسلمين بالظنون . هذا  
عبد - ذات نفسه فلا زكاة فيه .

### باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد

قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لغير التجارة و لعبد عبيد فعلى  
(١) لخروجهم عن يده و تصرفه فاشبهوا المكاتب كما في البدائع و البحر ، و عنه في  
رد المحتار قال ابو يوسف : ليس في رقيق الاخماس و رقيق القوام الذين يقومون على  
مرافق العوام مثل زمزم و ما اشبهها و رقيق الفتي صدقة الفطر لعدم الولاية لأحد  
عليهم اذ هم ليس لهم مالك معين و كذلك السبي و رقيق الغنيمة و الأسرى قبل القسمة  
على اصله لما قلنا ، و اما العبد الموصى برقبته لانسان و بخدمته لآخر فصدقة الفطر على  
صاحب الرقبة لقوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عد ، و العدا اسم للذات  
المملوكة و انه لصاحب الرقبة و حق صاحب الخدمة متعلق بالمنافع فكان كالمستعير  
و المستأجر - قاله في ج ٢ ص ٧١ من البدائع ، و عنه نقله صاحب البحر .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و انما زيد من الموطأ .  
(٣) في الموطأ « يرجو » فعلى هذا الضمير يرجع الى المالك ، و على نسخ الكتاب  
« الى العبد » يتدبر .  
(٤) و كان في الأصل « نرى » بالغية - و الصواب « نرى » بالتكلم لان في موطأ مالك :

فاني ارى ان يركى عنه .

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

المولى فيهم جميعا صدقة الفطر<sup>١</sup> وان كانوا للتجارة فعلى المولى فيهم صدقة التجارة و ليس عليه فيهم صدقة الفطر<sup>٢</sup>.

و قال ابو حنيفة : ليس على الرجل فى رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدى عن نفسها و عنهم .

و قال اهل المدينة : ليس على الرجل صدقة الفطر فى عيد عبيده ولا فى رقيق امرأته ألا من كان يخدمه منهم ولا بد له منه<sup>٣</sup>

(١) لوجود الشرط و هو كونه من اهل الوجوب على نفسه و لوجود السب و هو لزوم المؤنة و كمال الولاية لأن للرأس الذى يمونه و بلى عليه ولاية كاملة تكون فى معنى رأسه فى الذب و النصرة فكما يجب عليه زكاة رأسه يجب عليه زكاة ما هو فى معنى رأسه و ليس الوجوب على العبد لأن الوجوب هو وجوب الأداء و الاداء بالملك ولا ملك له فلا وجوب عليه فاستقل المولى عنه بالأداء المأمور به فى الحديث من غير تحمل و نيابة عنه فيعتبر اهلية المولى لا العبد و قد وجدت فيجب على المولى ان يخرج صدقة الفطر عن ممتلكاته الذين لغير التجارة و يدخل فيهم مدبروه و امهات اولاده لقيام الرق و الملك فيهم و لعموم قوله صلى الله عليه و سلم : ادوا عن كل حر و عبد - الحديث ؛ كذا فى البدائع ج ٢ ص ٧٠ .

(٢) قال ابن رشد : فى بداية المجتهد و الرابعة ( اختلفوا ) فى عيد التجارة مذهب مالك و الشافعى و احمد الى ان على السيد فيهم زكاة الفطر ، و قال ابو حنيفة و غيره : ليس فى عيد التجارة صدقة و سب الخلاف معارضة القياس للعموم و ذلك ان عموم اسم العبد يقتضى وجوب الزكاة فى عيد التجارة و غيرهم ، و عند انى حنيفة ان هذا العموم مخصوص بالقياس و هو احتطاع زكاتين فى مال واحد - انتهى ؛ و لم يرد نص فى انه لا بد من تليب الاعم على الاخص فى كل موضع كما زعم ابن حزم فى المحلى و إلا فهات به ان كنت من الصادقين - تدر .

(٣) فى الموطأ : قال مالك ليس على الرجل فى عيد عبيده ولا فى اجيرة ولا فى =

كتاب الحجة ( باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد ) للإمام محمد الشيباني

و قال : محمد بن الحسن لم لا يجب على الرجل صدقة الفطر في رقيق عبده اذا كانوا له . النجاره أليس رقيق عبده لو اعتقهم جاز عتقه و لو وهبهم او باعهم حار بيعه و هبه فلم لا يجب عليه فيهم الصدقة عبيد عبده بمنزلة عبيده .  
و لم قال اهل المدينة ان الرجل عليه في خادم امرأته اذا كانت تخدمه صدقة الفطر و هو لا يملك الخادم .

و انما قالوا ذلك من اجل الخدمة فهذا آجروه خدمة . فتجب عليه فيه صدقة الفطر فاما قد اجمعنا نحن و إياهم على ان الرجل ليس عليه ان يؤدي صدقة الفطر عن اجيره . فكذلك خادم امرأته و ليس تجب الصدقة بالخدمة

= رقيق امرأته زكاة الا من كان منهم يخدمه و لا بدله منه فتجب عليه - انتهى .  
(١) كذا في الأصل و كذا هو في الموطأ و المدونة بصيغة الجمع ، و في الهندية «عده» بالاولاد و هو تصحيف .

(٢) و لا ينتهض فعل ابن عمر حجة للوجوب فان الوجوب على الرجل عن العير وحواز الأداء عنه امران فلعل فعل ابن عمر رضى الله عنهما و قوله : عن المرأة و خادمها محمول على الجواز و هو حائر عندنا كما في الد المختار و رد المختار عن ابى يوسف رحمه الله تعالى و الاحتمال يصنف الاستدلال - تدبر .

(٣) كذا في الأصول . و الوجدان نحكم بأنه اذا كان يخدمه اى الخادم يخدم زوجها كما يفصى السياق - و العلم عند الله تعالى .

(٤) كذا في الأصل . و قوله « و هو لا يملك الخادم » ساقط من الهندية و مكانه و هو له و ما في الأصل صواب . ف

(٥) كذا في الأصل . و في الهندية : خدمته و هو الأرجح .

(٦) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « اقتجب » .

(٧) و كذا هو في الموطأ كما عرفت .

كتاب الحجّة ( باب زكاة العبد لغير التجارة و لعبد العبد ) للإمام محمد الشيباني

و اما تجب الصدقة بالملك .

فان قالوا انما تجب عليه الصدقة في خادم امرأته لأنه يجب عليه نفقة

الخادم .

قيل لهم : فما تقولون في خادم لامرأته يجامعها و الزوج مستغن  
عن خدمتها بخدمة خدمه<sup>١</sup> أ يجب عليه ان يؤدي عن خادم امرأته صدقة  
الفطر فان قولهم انه ليس عليه ان يؤدي عنها الا ان تكون تخدمه<sup>٢</sup> و ما  
لا بد منها .

فهذه الخادم يجب على الزوج نفقتها مع امرأته و ليس عليه ان يؤدي  
عنها صدقة الفطر فهذا ترك لقولهم الذي قالوا<sup>٣</sup> .

(١) كذا في الهدية « عن خدمتها بخدمة خدمه » و كان في الاصل « بخدمتها عن  
خدمة خدمه » .

(٢) و كان في الاصول « الا ان يكون يخدمه » و الصواب « تكون تخدمه » بتأنيث  
الضمائر لأن الخادم مشترك بين المذكر و المؤنث و المراد به هاهنا الثاني . ف

(٣) و المسألة في ج ١ ص ٢٩٢ من المدونة و نصها . قال مالك و يؤدي الرجل عن  
خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ، قلت فلو أن رجلاً تزوج امرأة على خادم  
بعينها و دفعها اليها و الجارية بكر او ثيب فمضى يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم  
طلقها بعد ذلك قل البناء بها على من زكاة هذه الخادم فقال عليها ان كان الزوج قد  
منع من البناء بها لأنه مضى يوم الفطر و هي لها ، قلت و هو قول مالك قال هذا  
رأى ، قلت أ رأيت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها على هذه الخادم بعينها هي بكر في  
حجراتها و لم يحولوا بين الزوج و بينها و هذه الخادم بمن لا بد للمرأة منها فمضى  
يوم الفطر و الخادم عند المرأة تم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل ان يبي بها  
على من زكاة هذه الخادم فقال على الزوج ، قلت : لم قال لأنها كانت هي و خادمها =

نفقتها

كتاب الحجة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

نفقتهما على الزوج حين لم يحولوا بين الزوج و بين الناء بها و الخادم لما لم يكن لها منها بد كانت نفقتها ايضا على الزوج فلما كانت نفقة الخادم على الزوج كانت زكاة الفطر في هذه الخادم على الزوج لانه كان ضامنا لنفقتها ، قلت فلو أنهم كانوا منعوا الزوج من الناء بها و المسألة على حالها فقال : لا شيء على الزوج في الخادم ولا في المرأة في زكاة الفطر على المرأة ان تترك زكاة الفطر عن نفسها و عن هذه الخادم . قلت و هذا قول مالك قال : نعم و هو رأيي - انتهى ، نقلتها ليتضح لك ما في كتاب الحجة من الالزام على اهل المدينة و المسألة احتشادية والص واحد عند الفريقين ولقد خادع الناس ابن حزم في المحلى ج ٦ ص ١٣٧ في ذيل هذه المسألة حيث نسب الى الامام ابى حنيفة رحمه الله انه فرض على الزوج ان يضحي عن المرأة ولا يركي عنها زكاة الفطر و قال لحسبكم بهذا تخليطا - اهـ ، و هو لا يستحي عن الكذب و الاقراء فهذه كتب مذهب ابى حنيفة مشحونة بوجوب الاضحية على المرأة ان كانت صاحب نصاب و ليست هي على الزوج و الأداء باجازتها عنها امر آخر لا يتعلق بالفرض والايجاب . و في ح ٥ ص ٢٠٧ من رد المختار : و لو ضحى عن اولاده الكبار و زوجته لا يجوز الا باذنهم و عن الثاني انه يجوز استحسانا بلا اذنهم - برازية ، قال في الذخيرة : و لعله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الأب في كل سنة صار كالاذن مهم فان كان على هذا الوجه فما استحسسه ابو يوسف مستحسن - انتهى ، اين فرض الامام على الزوج و اين هو من ذاك ، و المحلى متحونة بأمثال هذه الاقراءات و الاكاذيب و المخادعة - سبحانه الله و إيانا يوم القيامة اللهم ارنا الحق حقا و الامثال به و الصدق صدقا و القول به فانك مع الصادقين . و الذكورة ليست من شرائط الاضحية في متون المذهب لا الذكورة فتجب على الأنثى - خانية نقله في الدر المختار ، و الاختلاف في حجية المرسل قديم و اجمهور قل ان حزم على حججه كما هو مشحون في كتب الاصول و ابو حنيفة رحمه الله ليس بمفرد في قبوله و الاستدلال به بالجمهور معه و لقد =

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

و قال بعض اهل المدينة : صدقة الفطر صاع من تمر<sup>١</sup> فكانهم انكروا  
نصف الصاع من الخنطة

و قد احببنا يونس بن اسرائيل<sup>٢</sup> قال حدثنا منصور بن المعتمر

= افرط ان حزم في انه يقول و ابو حنيفة ر اصحابه يقولون المرسل كالمسند  
و يحتجون برواية كل كذاب و ساقط - اه . و هو ايضا خداع و يرسل الكلام  
ارسالا و لا يخاف محاسنة الله تعالى فأين احتج الامام و اصحابه برواية كل كذاب  
و ساقط و يقبسهم على نفسه فانه احتج في مواضع من المحلى على مزعوماته روايات  
في اسانيد رواة ساقطون و غير محتج هم عدد المحدثين كما لا يخفى على من طالع كتابه  
المحلى هذا .

(١) و مروى عن عروة و العاسم بن محمد و سالم بن عبد الله و هم من اهل المدينة .  
(٢) كذا في الأصول « من تمر » و لعله « من طعام » كما يه صبه السياق او يشير الى  
ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما كما في الموطأ انه لا يخرج في زكاة الفطر الا صاعا  
من تمر المرأة واحدة فانه ادى عنها صاعا من شعير . و ابن عمر من اهل المدينة  
و لعل جزءا من العارة سقط من الكتاب على دأب الامام محمد في كتاب النجعة كما  
لا يخفى على الواهب .

(٣) كذا في الأصول و لم احده في التهذيب و التعجيل و الميزان و اللسان و لعله انقلب  
على الناسخ و الصواب عندى اسرائيل بن يونس و هو من شيوخ الامام محمد كما في  
الموطأ و الآثار و كتاب الحجّة في عدة مواضع منها و هو من الرواة عن منصور بن  
المعتمر كما في ح ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب . اما يونس فهو ابن ابي اسحاق السبيعي لا يروى  
عن منصور المذكور كما يظهر من مطالعة كتب الرجال و يونس هو ابو اسرائيل لا انه .  
لعله يونس ابو اسرائيل و فيه تأمل ظاهر .

(٤) و هو من طريق جرير عن منصور به مثله في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى .

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

السلي<sup>١</sup> عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان الناس يعطون زكاة رمضان نصف صاع فاما اذا اوسع ر الله تعالى<sup>٢</sup> على الناس فاني ارى<sup>٣</sup> ان يتصدق بصاع<sup>٤</sup> .

اخبرنا اسرائيل بن يونس<sup>٥</sup> قال حدثنا عبد الأعلى الثعلبي<sup>٦</sup> عن محمد بن علي الأكبر ابن الحنفية عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه قال زكاة الفطر على كل صغير

(١) في جميع النسخ « الشامي » وهو مصحف ، و الصواب « السلي » كما في ج ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب .

(٢) ما بين المربعين ماقط من الاصول و انما زدناه من مصنف ابن ابي شيبة و المحلى و ان كان المعنى صحيحا بدونيه ايضا على بناء الفعل مبنا للمفعول .

(٣) هذا رأى منها و هو ايضا مؤيد بالأحاديث ، و في النصوص ورد صاع و نصف صاع .

(٤) قلت : اخرج الحديث هذا ابو بكر بن ابي شيبة ايضا فرواه عن جرير عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : اني احب الى اذا وسع الله على الناس ان يتموا صاعا من قمح من كل انسان - اهـ ( من قال : صدقة الفطر صاع من شعير او تمر او قمح ق ٢٥٩ - نسخة السعيدية ) و جرير بن عبد الحميد و اسرائيل كلاهما من تلاميذ منصور و رواه . فدل ان ما في الكتاب يونس بن اسرائيل مقلوب و الصواب « اسرائيل بن يونس » . و رأى العلامة المقتي دام مجده صواب . ف

(٥) و به علم ان في الاسناد الاول « يونس بن اسرائيل » خطأ ، و الصواب « اسرائيل بن يونس » كما قلت و هو من شيوخ الامام محمد و هو ابن ابي اسحاق السبيعي الهمداني ابو يوسف الكوفي من رجال الستة ثقة صدوق صالح الحديث من اتقن اصحاب ابي اسحاق و أمّتهم كما في التهذيب .

(٦) في جميع النسخ « البس » وهو خطأ . و الصحيح ما اشته كما في ج ٦ ص ٩٤ من =



كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

وكبير حر او عبد نصف صاع من حنطة او صاع من تمر . اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور بن المعتمر عن مجاهد : كل شيء سوى الحنطة فصاعاً وكذلك

= التهذيب و الأثر في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى عن سفيان عن عبد الأعلى عن ابي عبد الرحمن السلمي عن علي بن ابي طالب قال : صاع من تمر او صاع من شعير او نصف صاع من ر - اهـ ، و من طريق وكيع عن سفيان و رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن الثوري و قد عزاه الزيلعي في نصب الراية الى الطحاوي ايضاً و لم اجد في شرح معاني الآثار و فيه آثار اخرى عن الصحابة غير علي بن ابي طالب رضي الله عنه لكن قال الطحاوي في ج ١ ص ٣٢٠ من كتابه : و روى عن علي مثل ذلك و سذكر ذلك في موضعه من كتابنا هذا ان شاء الله تعالى - اهـ باب مقدار صدقة الفطر و ما وعده اخرجته في ج ٢ ص ٧٠ من كتاب الايمان و النذور من كتابه لكن بغير هذا الاسناد و بغير هذا المتن فتنبه و راجعه فانه مفيد في هذا الباب .

(١) في جميع النسخ «ار نصف صاع من تمر» و هو خطأ ، بل الصواب او صاع من تمر كما في المحلى - و قد عرفت ، و في ج ٢ ص ٧٠ من الطحاوي : حدثنا ابن ابي عمير قال : ثنا بشر بن الوليد و علي بن صالح قالوا ثنا ابو يوسف عن ابن ابي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سبرة عن علي في كفارات الايمان فذكر نحو ما روى عن عمر - اهـ ، يعني لكل مسكين نصف صاع حنطة او صاع تمر - اهـ .

(٢) اخرج الطحاوي ايضاً قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر عن سفيان به بلفظ في زكاة الفطر (صاع) من كل شيء سوى الحنطة و الحنطة نصف صاع - انتهى . قال ابن حزم و صح عن عمر بن عبد العزيز ايجاب نصف صاع من بر على الانسان في صدقة الفطر او قيمته على اهل الديوان نصف درهم من طريق وكيع عن قرة بن خالد . قل : كتب عمر بن عبد العزيز اليانا بذلك و صح ايضاً عن طاوس و مجاهد و سعيد =

كتاب الحجة (باب زكاة العبيد لغير التجارة و لعبيد العيد ) للامام محمد الشيباني

نقول ' اذا أدبى تمرا او شعيرا او زيبيا ادى صاعا كاملا عن كل انسان وان ادى حنطة ادى نصف صاع ' وكذلك الدقيق و السويق يكون الريع

ابن المسيب و عروة بن الزبير و أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف و سعيد بن جبير و هو قول الاوزاعي و الليث و ميعان الثوري - انتهى .

(١) كما في حديث أبي سعيد الخدري أخرجه الشيخان و الطحاوي و البيهقي و غيرهم من اصحاب السنن و في حديث ابن عمر أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني و البيهقي و الطحاوي في مشكله و الحاكم في علوم الحديث كما في نصف الراية و ، حديث ابن هريرة أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني في سننه و البيهقي و غيرهم و في حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني و البيهقي في سننهما و ابن أبي حاتم و علة و في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده أخرجه الدارقطني و البيهقي و في حديث اوس بن الحذثان أخرجه الدارقطني و في حديث علي أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني و البيهقي ، و هذه الأحاديث التي اسندل بها المخالف لنا في مقدار الحنطة في الفطر و مهنا اخبار اخر ايضا كما لا يخفى على واقفيها .

(٢) و هو مروى عن أبي بكر الصديق أخرجه الطحاوي و الدارقطني و البيهقي و رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في الزيلعي أخبرنا معه عن أبي قلابة عن أبي بكر انه أخرج زكاة الفطر مدين من حنطة و ان رجلا ادى اليه صاعا بين اثنين - اهـ ، و على التناول انقطاعه في خير القرون لا يضرنا و عن عمر بن الخطاب أخرجه ابو داود و النسائي و الدارقطني و الطحاوي و عن عثمان و علي و ابن الزبير و ابن هريرة و ابن مسعود و ابن عباس و جابر بن عبد الله و اسماء و عبد الله بن شداد و ابن أبي صغير و عائشة رضي الله عنهم و عن غير واحد من التابعين منهم مجاهد و طاوس و ابن المسيب و عروة و سعيد بن جبير و ابو سلمة بن عبد الرحمن و الشعبي و عطاء بن أبي رباح و ابن =

كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

= القاسم و سعد بن ابراهيم و عمر بن عبد العزيز و ابراهيم النخعي و الحكم و حماد  
اخرجه عنهم ابن ابي شيبة و عبد الرزاق و الدارقطني و الطحاوي و البيهقي و راجع نصب  
الراية و الجوهر النقي و فيه ذيل مرسل ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فرض زكاة الفطر مدين من حطة ، قال البيهقي قال الشافعي حديث مدين خطأ قلت  
الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب ، قال لانها عن الثقات و انه وجد ما يدل على  
تسديدها ، و قال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد و رسالة هذا نص البيهقي في رسالته  
الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي و زعم انه خطأ مع انه  
اعتضد بما ذكرنا و اخرج الدارقطني بنحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن  
ايه عن جده و من طريقين من حديث ابن عباس و من طريقين من حديث ابن  
عمر في احدهما مدان من حطة و في الآخر نصف صاع من حطة ، و اخرجه من  
حديث علي مرفوعا نصب صاع من بر و من حديث عصمة بن مالك مرفوعا مدان  
من قمح ، و اخرجه البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صغير و ابن عمر و اخرج  
احمد في مسنده و الطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لهيعة عن  
محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت : كنا  
نؤدى زكاة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح بالمد الذي  
تقتالون به و في التمهيد روى عن ابي بكر و عمر و عثمان و علي و ابن مسعود و ابن عباس علي  
اختلاف عه و ابي هريرة و جابر و معاوية و ابن الزبير نصف صاع من بر و في الاسناد  
عن بعضهم ضعف و روى ايضا عن ابن المسيب و عطاء و طاوس و مجاهد و عمر بن عبد  
العزيز و عروة و سعيد بن جبير و ابي سلمة و مصعب بن سعد ، و ذكره ابن حزم عن  
عثمان و علي و ابي هريرة و جابر و الخدرى و عائشة و اسماء قال و هو عنهم كلهم  
صحيح - انتهى ، قال الامام محمد في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد =

كتاب الحجة ( باب زكاة العبد لغير التجارة و لعيد العيد ) الامام محمد الشيباني

= عن ابراهيم في صدقة الرجل كل مملوك أو حر أو صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من زرع . قال محمد : و به نأخذ فان ادى صاعا من شعير ايضا اجزأه ايضا محمد قال اخبرنا سفيان الثوري عن عثمان بن الأسود المكي عن مجاهد قال : ما سوى البر فصاعا صاعا ، قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى ، و الثوري رواه عن منصور و عثمان كلاهما عن مجاهد . (حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) قال : كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر عن كل صغير و كبير حر أو مملوك صاعا من طعام صاعا من اقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب - الحديث . فيه امور :

الأول : ان الطعام كما يطلق على البر وحده كذلك يطلق على كل ما يؤكل - كذا ذكر الجوهري و غيره ، قال الله تعالى « و طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم » اي ذبائحهم ، و في الحديث الصحيح : طعام الواحد يكفي للثنتين - ولا صلاة بمحضرة الطعام ونهى عليه السلام عن بيع الطعام اما لم يقبض ، و في حديث المصراة صاعا من طعام . قال الأزهري اراد من تمر لا من حنطة و التمر طعام ، و قال القاضي عياض يفسره قوله في الروايات الآخر صاعا من تمر ، و قد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الربا في كل مطعوم ، و استدل على ذلك بحديث الطعام مثلا بمثل و ذكر في ابواب الربا حديث المصراة ثم قال : المراد بالطعام في هذا الخبر التمر فعلى هذا المراد بالطعام في حديث أبي سعيد الاصناف التي ذكرها فيما بعد و ليس الطعام بها و يدل على ذلك ما في صحيح البخاري في هذا الحديث و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، و في صحيح مسلم : كنا نخرج زكاة الفطر من ثلاثة اصناف : صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير . و للسائي : كنا نخرج في عهده عليه السلام : صاعا من تمر أو صاعا من اقط أو صاعا من شعير ولا نخرج غيره ولا ذكر للبر في شيء من =

## كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للامام محمد الشيباني

= ذلك. فمن فسر به بالبر كاليهقي و الرافعي وغيرهما فقد خالف القرآن و الاحاديث و بيان ابي سعيد و خبره و عرف المدينة .

الثاني : ان قيل قد ذكر في الرواية التي ذكرها اليهقي بعد من طريق ابن اسحاق قلنا : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . كذا قال اليهقي في باب قتل ما له روح و قد ذكر ابو داود هذا الحديث ثم قال : رواه ابن علية و عبدة و غيرهما عن ابن اسحاق عن عبد الله عن عياض عن ابي سعيد بمعناه و ذكر رجل واحد فيه عن ابن علية او صاعا من حنطة و ليس بمحفوظ ثنا مسدد ثنا اسمعيل ليس فيه ذكر الحنطة و ذكر معاوية بن هشام عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من بر و هو وهم من معاوية بن هشام او غيره ممن رواه عنه . انتهى كلامه ، و قد اساء عبد الحق في احكامه اذ قال زاد ابو داود في هذا الحديث او صاع حنطة لأن هذا يوم ان هذه الزيادة متصلة عند ابي داود و ليس كذلك هكذا تعقبه عليه ابن القطان ، و قال الشيخ في الامام و روى ابن خزيمة في مختصر المختصر بسند صحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة - اهـ ، و اما ما رواه الحاكم فيه او صاعا من حنطة فقد اشار ابو داود الى هذه الرواية في سنته و ضيعها ، فقال : و ذكر فيه رجل واحد عن ابن علية او صاع حنطة و ليس بمحفوظ - اهـ . و قال ابن خزيمة فيه و ذكر الحنطة في هذا الخبر غير محفوظ ولا ادرى ممن ألوه و قول الرجل له او مدين من قمح دال على ان ذكر الحنطة في اول الخبر خطأ و وهم اذ لو كان صحيحا لم يكن لقوله او مدين من قمح معنى - اهـ ، نقله الشيخ في الامام عنه ، و قد عرف تساهل الحاكم في تصحيح الاحاديث المدخولة - اهـ ، و اين كان كثرة البر في زمنه صلى الله عليه و سلم ليكون طعامهم ، و قد قال ابو سعيد الخدري : و كان طعامنا الشعير و الزبيب و الاقط و التمر ، =

### كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

= و قال ابن عمر : لم تكن الصدقة على عهده صلى الله عليه وسلم الا التمر و الزبيب و الشعير و لم تكن الحنطة اى باعتبار الكثرة و كان قليلا فى زمنه صلى الله عليه وسلم فلذا لم يخرج امره من الخاصة الى العامة كما اعوز البر فى الزمن الحاضر و اما كثر فى زمن عمر بن الخطاب و عائشة و معاوية رضى الله عنهم و لذا ورد فى البخارى و غيره فى حديث ابى سعيد فلما جاء معاوية و جاءت السمراء قال : ارى مدا من هذا يعدل مدين ، و فى حديث ابن عمر عند ابى داود و النسائى و الدارقطنى : كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او سلت او زبيب ، قال عبد الله : فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الاشياء - اه ، و وقع فى نسخة ابى داود المطبوعة مع عون المعبود جعل عمر نصف صاع حنطة من تلك الاشياء ، و عليها شرح الشارح و هى خطأ ، و الصواب ما هنا فتنه و هذا هو السر لاختلافهم فى البر ان الواجب منه صاع او نصف صاع - تدبر .

| الثالث : انه لو سلم ان للبر ذكرا فى حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه و ان الواجب فيه صاعا من البر ، فى هذا الحديث ان معاوية قدره نصف صاع و قال على المنبر : انى ارى ان مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فأخذ بذلك الناس - الحديث ، و الصحابة متوافرون و هم الناس فى الحديث و انهم اخذوا بذلك و هذا يجرى مجرى الاجماع و العجب من النووى حيث قال فى شرح مسلم ج ١ ص ٣١٨ انه فعل صحابى و قد خالفه ابو سعيد و غيره من الصحابة بمن هو اطول صحة منه و اعلم بحال النبى صلى الله عليه وسلم و قد اخبر معاوية بأنه رأى رآه لا قول سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم - اه ، كيف و قد واقفه غيره من الصحابة الجرم الغفير بدليل قوله فأخذ الناس بذلك ، و لفظ الناس للعموم فكان اجماعا و كذلك ما اخرجه =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

البخارى ومسلم عن ايوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر و الأنثى و الحر و المملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير فعُدل الناس به مدين من حطة - اه ، و عنه ايضا كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت او زبيب ، فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حطة مكان صاع من تلك الأشياء . أخرجه ابو داود بسند جيد على شرط البخارى ما خلا الهيثم ابن خالد و هو ثقة وثقه ابو داود و العجلي ، و قال مطين في تأريخه كان ثقة كما في ج ١١ ص ٩٥ من التهذيب و تابعه على ذلك شعيب بن ايوب أخرجه الدارقطني في سننه و وثق شعيبا ، فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر و معاوية فهذا صريح في الاجماع على ذلك ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من ر لما جاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا ولا يضر مخالفة ابي سعيد لذلك بقوله : اما انا فلا ازال أخرجه لانه لا يقدح في الاجماع سيما اذا كان فيه الخلفاء الأربعة او نقول اراد بالزيادة على قدر الواجب تطوعا و له ان ينفق ماله في سبيل الله تعالى فما بالصاع و كان هذا من دأب الصحابة انهم اذا عملوا بأمر في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ثابروا عليه تحريا للفضل ، ولذا قال : لا اخرج ابدا الا صاعا او نقول انه لم يرد به مخالفتهم و انه يخرج صاعا من البر بل اراد الاخراج من الأصناف التي كانوا يخرجونها في عهده عليه السلام ، و قد صرح بذلك في رواية لمسلم قال : لا اخرج فيها الا الذي كنت اخرج في عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من زبيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط اه ، ولا يضر ايضا قوله تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها فانه مختار في اتفاق ماله كله في سبيله تعالى و لكن الكلام في ان الصاع المذكور كان واجبا عليهم اولا ولا يثبت ذلك من القول المذكور ، والجواب المذكور هو الجواب عن الصاع في الزبيب -

## كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للإمام محمد الشيباني

= على الرواية المشهورة عن الامام ابى حنيفة انه كالبر ، و على الرواية الغير المشهورة عنه و هو قول صاحبين فلا حاجة الى الجواب ، و لعلها هي المختارة عند المحققين من الاحناف و العلم عند الله تعالى - هذا كله مأخوذ من الجوهر النقي و نصب الراية و الدائع و الطحاوى و راجع ص ٨٧ من معاصر المختصر و البدائع ج ٢ ص ٧٢ و مشكل الآثار ص ٣٣٧ الى ص ٣٤٨ من الجزاء الرابع و اختصاره في المختصر و الطحاوى بسط المقام في كتابيه و راجع عمدة القارى و فتح القدير فانهما ايضا بسطاء على ما هو دأبهما في الخلافات ، و حديث ابى سعيد اخبره الأئمة الستة و غيرهم في كتبهم و هو المدار عند المخالف ولا كلام في كونه مسندا او صحيحا .

الرابع : ان ابن حزم في المحلى تفوه بأن حديث ابى سعيد الحدرى رضى الله عنه غير مسند و هو ايضا مضطرب فيه على ابى سعيد - اه ج ٦ ص ١٢٤ ، ثم اخرج طرق حديثه ثم قال : ففي بعض هذه الاخبار ابطال اخراج البر جملة ، و في بعضها اثبات الزيب و في بعضها نفيه و اثبات الاقط جملة ، و لبس فيها شيء غير ذلك و هم يعيرون الاخبار المسندة التي لا معمر فيها بأقل من هذا الاضطراب كحديث ابطال تحريم الرضعة و الرضعتين و غير ذلك ، ثم انه ليس هذا كله خبر مسند لانه ليس في شيء منه ان رسول الله صلى الله عليه و سلم علم بذلك و أقره - اه ص ١٢٥ ، و لقد صدق المعلق في قوله : اخطأ المؤلف و شذ جدا في زعمه ان حديث ابى سعيد ليس مسندا و العاقل تدل على ان ذلك كان معلوما معروفا على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و ليس هذا من الاضطراب في شيء بل ان بعض الرواة يطيل و بعضهم يختصر و منهم من يذكر شئنا و يسهو عن غيره و زيادة الثقة مقولة فالواجب جمع كل ما ورد في الروايات الصحيحة اذ لا تعارض بينها اصلا - انتهى ، و أمثاله في كتابه كثيرة حيث يضعف صحيحا و يصحح ضعيفا و يوثق ضعيفا و يجرح ثقة اذا كان خلاف مقصوده و يتعالى فيه =



## كتاب الحجّة ( باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد ) للامام محمد الشيباني

= على ما لا يخفى .

الخامس : ان ابن حزم ترك الاحاديث المسددة و المراسيلة الصحيحة الواردة في باب صدقة الفطر من اداء التمر و الشعير و الزبيب و الاقط . و قال : لا يجزئ في صدقة الفطر الا الشعير او التمر فقط - اهـ . و هو يشغب على ائمة الهدى و يشتمهم بالفاظ قبيحة اذا خالفوه في مزعماته الفاسدة و هالك حديث ابن سعيد و حديث ابن عمر و حديث ابن عباس و حديث ابن هريرة و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ولذا قال المعلق عليه في تأمل في طريق الاحاديث الواردة في زكاة الفطر و فقه معناها مع اختلاف الفاظها عن الصحابة رضى الله عنهم علم ان ابن حزم لأحجة له في الاختصار على اخراج التمر و الشعير و هذا معاوية بحضرة الصحابة رضى الله عنهم رأى مدين من سمراء الشام بدل صاع من الشعير او غيره و لم ينكر عليه ذلك احد اى اخراج القمح موضع الشعير و اما انكر ابو سعيد المقدار فرأى اخراج صاع من قمح (هذا في اعتقاد المعلق و الا الطحاوى قال غيره في مشكل الآثار فراجع) و اس عمر انما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم ينكر على من اخرج غير ذلك ، ولو رأى عمل الناس باطلا و هم الصحابة و التابعون لا نكروه اشد انكار و قد كان رضى الله عنه يتشدد في اشياء لا على سبيل التشريع بل على سبيل الحرص على الاتباع فقط كما كان ينزل في مواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم و لم ير احد من المسلمين ذلك واجبا و الزكاة انما جعلت لا غناء الفقراء عن الطواف يوم العيد و الأغنياء يتمتعون بما لهم و عيالهم و لينظر امرأ لنفسه هل يرى انه يغنى الفقير عن الطواف اذا اعطاه صاع تمر او صاع شعير في بلد مثل القاهرة ( و الهند ) في هذه الابام او ماذا يفعل بهما الفقير الا ان يطوف ليجد من يشتريهما بجنس من القيمة ليتناع لنفسه او لاولاده ما يتقوتون به - انتهى ، و هذه اسماء بست ابى بكر تعطى زكاة الفطر صاعا من تمر صاعا من شعير او نصف صاع من بر و هذا جابر =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ابن عبد الله يقول: على كل مسلم مدان من قمح و هذا عمر بن الخطاب جعل نصف صاع حطة مكان صاع من تلك الأشياء وهي الشعير و التمر و السلت و الزبيب ، و هذا عثمان بن عفان قال : او نصف صاع من بر و هذا ابو هريرة قال : او نصف صاع من قمح ، و هذا ابن الزبير قال على المنبر : زكاة الفطر مدان من قمح ، و هذا ابن مسعود قال : مدان من قمح ، و هذا ابو سعيد قال : زكاة الفطر صاعا من اقط او صاعا من طعام او صاعا من زبيب ، و هذا كله اخرجه عنهم في المحلى ، و قد الزم المالكيين بقوله فخالقوا ابا بكر و عمر و عثمان و على أن ابي طالب و عائشة و أسماء بنت ابي بكر و ابا هريرة و جابر بن عبد الله و ابن مسعود و ابن عباس و ابن الزبير و انا سعيد الخدري و هو عنهم كله صحيح الا عن ابي بكر و ابن عباس و ابن مسعود رضى الله عنهم - اهـ ، فهو التنازع المهول قد خالف الأحاديث و الآثار و الصحابة لا سيما الخلفاء الراشدين و جمهور التابعين ، و هذا ددنه في كل باب من ابواب الفقه عامله الله تعالى بما يليق به هذا ولا حاجة لى اليه الا ان الحديث ذو شجون ، ذرئون ، و هذا كله خارج عن موضوع التعليق و التصحيح لكن ادك ها اشياء له اخرى اعمدجا لأهل العلم من باب زكاة الفطر ، قال في ابتداء الباب زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم كبير او صغير ذكر او انثى حر او عبد وان كان من ذكرنا جنينا في بطن امه عن كل واحد صاع من تمر او شعير - اهـ ، فقد اوجب هنا على جنين في بطن امه ايضا ، ثم قال في رقم (٧١٨) ج ٦ ص ١٤٢ و من ولد حين ايضاض الشمس من يوم فما بعد ذلك او اسلم كذلك فليس عليه زكاة الفطر - اهـ ، فقد ناقض نفسه و نسي ما قال فيما قبل و لقد صدق المعلق عليه في قوله فهذا تهافت من ابن حزم ، و الحق انها لا تجب عن الحمل اذ هو لا تتعلق به الأحكام حتى يولد حيا - انتهى الثاني انه قال : و ذكر و اما رويناه من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر كان الناس يخرجون =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للامام محمد الشيباني

= صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او تمر او زبيب او سلت - اه ، و لما كان هذا مخالفا لمزعمه انه لا يجوز في صدقة الفطر غير التمر و الشعير رده بقوله هذا لا يستند لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك و أقرمه ، و أيضا فان راوى هذا الخبر عبد العزيز بن أبي رواد وهو ضعيف منكر الحديث - اه ج ٦ ص ١٢٧ . الحديث رواه ابو داود و النسائي و الحاكم و صحيحه هو و الذهبي في مختصر المستدرک و مكث عنه ابو داود و شرط النسائي في سننه معلوم مشهور و عبد العزيز المذكور ثقة عابد و ثقة يحيى القطان و ابن معين و ابو حاتم قال : صدوق ثقة في الحديث متعبد ، و قال النسائي : ليس به بأس و قال : احمد رجل صالح ، و قال الحاكم : ثقة عابد مجتهد شريف النسب و أثني عليه غيرهم ايضا كما في التهذيب . و لقد صدق المعلق و تعالى المؤلف في تضعيفه و تبع ابن حبان اذ زعم انه روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ، قال الذهبي في الميزان هكذا ، قال ابن حبان بغير ينة - اه ، و الناس في قول ابن عمر هم الصحابة رضى الله عنهم و من يكون سواهم في عهده صلى الله عليه وسلم : و كيف لا يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة يخرجون الصدقة سنة بعد سنة و مرة بعد اخرى فهؤلاء هم الناس الذين ينكرهم ابن حزم و أثبت بقول أبي مجلز و جواب ابن عمر له حيث قال قلت لابن عمر ان الله قد اوسع و البر افضل من التمر يعنى في صدقة الفطر فقال له ابن عمر : ان اصحابي سلكوا طريقا فأنا احب ان اسلكه - اه ، فهذا ابن عمر قد ذكرنا انه كان لا يخرج الا التمر او الشعير ولا يخرج البر ، و قيل له في ذلك فأخبر انه في عمله ذلك على طريق اصحابه - اه ، قلت : هل انكر ابن عمر اخراج البر او قال : لا يجوز . ولا يجوز في صدقة الفطر المقصود هذا لا محبوبة فعل نفسه فقول ابن عمر هذا لا يدل على عدم جواز البر في الصدقة و هو القائل ان عمر بن الخطاب جعل نصف صاع =

كتاب الحجة ( باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد ) للامام محمد الشيباني

بالطحن .<sup>١</sup>

= حنطة بدل صاع من تلك الاشياء فهنا اخذ بفعله الذي لا يدل على عدم الاخزاء قطعا و ترك قوله الذي اخبر به فعل عمر و عمل الناس عليه هذا اعجب من كل شيء ، الثالث انه افترى على الامام مالك في رقم (٧٠٤-ص ١١٨) حيث قال ، و قال مالك : ليست فرضا - اه ، و قد قال مالك : في الموطأ تجب زكاة الفطر على اهل البادية كما تجب على اهل القرى و ذلك ان رسول الله صلى الله عليه و سلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر و عبد ذكر او انثى من المسلمين - اه ، و نه عليه المعلق ايضا انه فهو وهم منه او ممن نقل عنه - اه ، و مثل هذه الافتراءات على الائمة لا سبها على الامام ابى حنيفة و اصحابه كثيرة جدا - سألنا الله و لياه و الله يهدي سبيل الحق .

(١) قوله الربيع بالطحن هكذا في جميع النسخ و لم افهم معنى اللفظ و الوجدان يحكم بالخطأ ، و المسألة مشهورة بأن الدقيق و السويق كالحنطة و الشعير ، قال في البدائع : و دقيق الحنطة و سويقها كالحنطة و دقيق الشعير و سويقه كالشعير عندما لأن المنصوص عليه معلول بكونه ما لا تقوموا على الاطلاق و ذكر المنصوص عليه للتيسير لأنهم كانوا يتبايعون بذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم على ان الدقيق منصوص عليه لما روى عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : ادوا قبل الخروج زكاة الفطر فان على كل مسلم مدين من قمح او دقيقه (قلت في اسناده كلام شديد) و روى عن ابى يوسف انه قال : الدقيق احب الى من الحنطة و الدراهم احب الى من الدقيق و الحنطة لان ذلك اقرب الى دفع حاجة الفقير - اه ج ٢ ص ٧٢ ، و مثله في ج ٣ ص ١١٣ من المبسوط ، و الاولى ان يراعى فيهما القدر و القيمة احتياطا - هداية ، و راجع ج ٢ ص ٧٨ من رد المحتار على الدر المختار . والله تعالى اعلم بالصواب . والصواب و الربيع بالراء و العين المهملتين يتهما =

## باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشّرك

قال ابو حنيفة: لا صدقة على اهل الكتاب<sup>١</sup> ولا على المجوسى فى شىء من اموالهم<sup>٢</sup> و يقرون على دينهم و يكونون<sup>٣</sup> على ما كانوا عليه و اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم فى كل سنة الا نصف العشر من اموالهم التى يختلفون بها .

او قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا: اذا<sup>٤</sup> اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين التى<sup>٥</sup> هى غير بلادهم فعليهم كلما<sup>٦</sup> اختلفوا العشر لأن ذلك ليس بما صولحوا عليه<sup>٧</sup> ولا بما شرط لهم .

وقال محمد بن الحسن: هؤلاء قوم من اهل الذمّة يجرى عليهم احكام المسلمين حيث ما كانوا من ارض الاسلام لا يعشرون فى مال واحد فى السنة

= ياء تحنّابة، الزيادة و يقال: هذا طعام كثير الريع، و يقال: اذا اخرجت الارض الميهونة ريعا اى غلة لانها زيادة مغرب، فعلى هذا لعل حرف «لا» سقط فل « يكون » - تأمل .

(١) اليهود و النصارى - ررقانى .

(٢) زاد فى الموطأ: و لا من مواشيهم ولا ثمارهم ولا زروعهم - اه .

(٣) فى جمع النسخ: و يكونوا - و هو خطأ، و الصواب ما فى الموطأ: و يكونون .

(٤) و فى الموطأ: و ان اختلفوا .

(٥) الموصول مع صلته ليس فى الموطأ فهى زيادة لمحض التوضيح .

(٦) هكذا فى الموطأ، و هو الأرجح، و فى جميع نسخ الكتاب «لما» و معناها ايضا صحيح .

(٧) كذا فى الأصول، و فى الموطأ «بما صالحوا عليه» بالمعروف .

كتاب الحجج (باب زكاة أهل الكتاب وغيرهم من أهل الشرك) للإمام محمد التتبياني

الامرة مرة واحدة<sup>٢</sup> وان اختلفوا به عشرين مرة .

أرأيت قول أهل المدينة ان هذا ليس مما صولحوا ولا مما شرط لهم  
نفسه<sup>٣</sup> فانما يمضى عليهم الحكم كما يمضى على المسلمين فكما<sup>٤</sup> في المسلم لا يعشر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و زيد حسب اقتضاء المقام .

(٢) الكلام غير تام فلعل شيئاً من العبارة سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى . قال في ج ٢  
ص ٣٦ من البدائع : ولا يؤخذ من المسلم اذا مر على العاشر في السنة الا مرة واحدة  
لأن المأخوذ منه زكاة والزكاة لا تحب في السنة الا مرة واحدة وكذلك الذي لانه  
يقول عهد الدمة صار له ما للمسلمين و عليه ما على المسلمين و لأن العاشر يأخذ منه  
باسم الصدقة و ان لم تكن صدقة حقيقية كالتغلي فلا يؤخذ منه في الحول الا مره واحدة  
و كذلك الحربى الا اذا عثره فرجع الى دار الحرب ثم خرج انه بعثه ثانياً وان  
خرج من يومه ذلك لأن الاخذ من أهل الحرب لمكان حماية ما في ايديهم من الأموال  
و ما دام هو في دار الاسلام فالحماية متحدة ما دام الحول باقياً فينجد حتى الاخذ و عند  
دخوله في دار الحرب و رجوعه الى دار الاسلام تتجدد الحماية فتحدد حق الاخذ  
و اذا مر الحربى على العاشر فلم يعلم حتى عاد الى دار الحرب ثم رجع ثانياً فعلم به  
لم يعشره لما مضى لأن ما مضى سقط لا تقطاع حق الولاية عنه بدخوله دار الحرب ولو  
اجتاز المسلم و الحربى ولم يعلم بهما العاشر ثم علم بهما في الحول الثانى اخذ منهما لأن  
الوجوب قد ثبت ولم يوجد ما يسقطه ، اه ص ٣٨ راجع . باب العاشر من كتب  
الفقه و راجع الفصل في العشور من كتاب الخراج للإمام ابى يوسف ص ١٥٨  
و سياقى شيء منه في الحواشى .

(٣) لعل العبارة هكذا فكما ان المسلم لا يعشر او فكما ان في مال المسلم لا يعشر  
الا مرة واحدة ، تأمل فيه .

كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للإمام محمد الشيباني  
الامرة [ واحدة ] ' في السنة فكذلك الذي لا يعشر في السنة  
الامرة واحدة . اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و اما زدته حسب ما يقتضيه المقام .  
(٢) اخرج الامام محمد في كتاب الآثار قول اخبرنا ابو حنيفة : قال حدثنا الهيثم عن  
انس بن سيرين عن انس بن مالك رضي الله عنه قال كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
بعث انس بن مالك رضي الله عنه مصدفا لأهل البصرة قال : فارادني ان اعمل له  
وقلت : لا . حتى تكتب لي عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي كتب لك فكتب  
لي ان آخذ من اموال المسلمين ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها  
للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر - انتهى . و من ههنا ظهر لك  
ان في كتاب الحجّة وقع اختصار من ناقل الكتاب حتى احتل الطم و فهم المراد  
منه تدر . و رواه الامام ابو يوسف في آثاره من رقم (٤٤١) ص ٨٩ قال حدثنا  
يوسف عن ابيه عن انس بن حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضي الله  
عنه انه اراد ان يستعمله فقال : لا . حتى تكتب لي عهد عمر الذي كتبه لانس ان  
يخذ من اهل الحرب العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من المسلمين ربع العشر -  
انتهى ، و بهذا السند اخرجه الامام ابو يوسف في ص ١٦١ من كتاب الخراج قال  
و حدثنا ابو حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك قال بعثني عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه على العشور و كتب لي عهدا ان آخذ من المسلمين عما اختلفوا  
فيه لتجاراتهم ربع العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر -  
انتهى ، و قال ايضا : و حدثني محمد بن عبد الله عن انس بن سيرين قال : ارادوا ان  
يستعملوني على عشور الابل ( بضم الهمزة و الاء الموحدة و تشديد اللام ) فأبى  
فلقيني انس بن مالك فقال : ما يمنعك ؟ فقلت : العشور اخبث ما عمل عليه الناس قال =

كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني

= فقال لي لا تفعل عمر صنعه فجعل على اهل الاسلام ربع العشر وعلى اهل الذمة نصف العشر وعلى المشركين من ليس له ذمة العشر - انتهى ، و راجع كتب الرجال من محمد بن عبد الله شيخ ابى يوسف رحمه الله و الآثار رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا هشام بن حسان عن انس بن سيرين قال بعثنى انس بن مالك على الائلة (هكذا في الزيلعي بفتح الهمزة و سكون الياء التحتانية مدينة بين مصر و الحجاز ، و الأصوب عندى الائلة كما في كتاب الخراج بلدة على شاطئ دجلة البصرة) فاخرج لي كتابا من عمر بن الخطاب يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم و من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم - اه ، اخبرنا الثوري و معمر عن ايوب عن انس بن سيرين به قال الزيلعي : و رواه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله في كتاب الآثار - انتهى ، واخرجه الطحاوى ايضا في شرح الآثار ج ١ ص ٣١٣ ، قال و روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ما قدما وافق هذا ( اشارة الى ما رواه عنه عليه السلام قبله ) حدثنا ابو بشر الرقي قال : حدثنا معاذ العنبري عن ابن عون عن انس بن سيرين قال ارسل الى انس ابن مالك فابطأت عليه ثم ارسل الى فأتيته فقال : انى كنت ارى انى لو امرتك ان تعض على حجر كذا و كذا ابتغاء مرضاتى لفعلت اخترت لك امرا فكرهته او اكتب لك سنة عمر رضى الله عنه قال قلت : اكتب لي سنة عمر رضى الله عنه قال : فكتب خذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما و من اهل الذمة من كل عشرين درهما درهما و من لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهما ، قال قلت : من لا ذمة له ، قال الروم كانوا يقدمون من الشام - اه ، قال الطحاوى فلما فعل هذا عمر رضى الله عنه بمحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكره عليه منهم احد منكر كان ذلك حجة و اجماعا منهم عليه - انتهى ، و الآثار ذكره ابن حزم في ج ٦ ص ١١٥ من المحلى .



كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد التنبلي

الهيثم<sup>١</sup> عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال : كان عمر رضى الله عنه يبعث انسا مصدقا لأهل البصرة فسأله<sup>٢</sup> عن عهد عمر الذى كتب له فكتب الى<sup>٣</sup> ان خذ من اموال المسلمين ربع العشر من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال الحربى العشر<sup>٤</sup> .

(١) وقع فى كتاب الخراج لأبى يوسف حدثنا ابو حنيفة عن القاسم - الج ، و هو تصحيح و خطأ ، و الصواب « الهيثم » و هو ان حبيب الصيرفى من شيوخ الامام ابى حنيفة رحمه الله قسه .

(٢) الفاعل المتكلم هو انس بن سيرين و المنصوب راجع الى انس بن مالك رضى الله عنه ، و العبارة سقطت من الذين من الكاتب و لذا نقلت الأثر بتمامه و اختلاف الفاظه من الكتب وان كان فيه شيء من الطول ولا حرج فيه اذا كان مفيدا و اختلاف الألفاظ فى المتن يفيد المجتهدين فى استنباط المسائل الفرعية .

(٣) قد عرفت من طرق الأثر ان كتب الى و كتب لى و كذا خذ و ان آخذ كلها صحيحة كما عرفت من اختلاف الألفاظ المنقولة فى الأثر هذا .

(٤) وقد روى مثل ذلك عن عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد قال الطحاوى : حدثنا ابو بكره و ابراهيم بن مرزوق قالنا ثنا ابو عامر قال ثنا ابن ابى ذئب عن عبد الرحمن ابن مهران ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب بن شرحبيل ان خذ من المسلمين من كل اربعين دينارا دينارا و من اهل الكتاب من كل عشرين دينارا دينارا اذا كانوا يديرونها ( للتجارة ) ثم لا تأخذ منهم شيئا حتى رأس الحول فاني سمعت ذلك من سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك - انتهى ، قال الطحاوى : فى هذا الحديث امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المصدقين ان يأخذوا من اموال المسلمين ما ذكرنا و من اموال اهل الذمة ما وصفنا - انتهى .

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة عن ابي صحرة<sup>١</sup> المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعثه

(١) هذا هو الصواب واسمه جامع، وفي الأصول ابي صحوة وهو خطأ، والاشترجيه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار: ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن ابي صحرة المحاربي عن زياد بن حدير قال: بعثه عمر بن الخطاب رضي الله عنه مصدقا الى عين التمر فأمره ان يأخذ من المصلين من اموالهم ربع العشر ومن اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب العشر، قال محمد وبهذا كله فأخذ فأما ما اخذ من المسلمين فهو زكاة فيوضع في موضع الزكاة للفقراء والمساكين ومن سعى الله في كتابه وما اخذ من اهل الذمة ومن اهل الحرب ووضع موضع الخراج في بيت المال للمقاتلة - انتهى، وخرجه الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم (٤٤٢ - ص ٩٠) بهذا الاسناد بمثله، و ابو صحرة المحاربي الكوفي من رجال الستة وزياد بن حدير مصغرا بالمهملة هو الاسدي الكوفي من رجال ابي داود وثقه ابو حاتم وغيره كما في كتب الرجال، وخرجه الزيلعي في نصب الراية وعواه الى كتاب الآثار لمحمد رحمه الله ثم قال: وبهذا السند رواه ابو عبيد القاسم بن سلام في كتاب الاموال حدثنا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم بن مهاجر عن زياد بن حدير به وقد روى مرفوعا رواه الطبراني في معجمه الأوسط حدثنا محمد بن حاتم الجندي سابوري ثنا زنيج ابو غسان ثنا محمد بن المعلى ثنا اشعث عن ابن سيرين عن انس بن مالك قال: فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في اموال المسلمين في كل اربعين درهما درهما وفي اموال اهل الذمة في كل عشرين درهما درهما وفي اموال من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهما - انتهى، قال الطبراني: لم يسند هذا الحديث الا محمد بن المعلى - تفرد به زنيج وقد رواه ايوب وسلمة بن علقمة ويزيد بن ابراهيم وجرير بن حازم وحيب بن الشهيد والهيثم بن حبيب الصيرفي وجماعة عن انس =

كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للإمام محمد الشيباني

عمر بن الخطاب رضى الله عنه مصدقا الى عين التمر<sup>١</sup> فأمره ان يأخذ من المسلمين من اموالهم ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر .

اخبرنا قيس بن الربيع الاسدي<sup>٢</sup> قال<sup>٣</sup> اخبرنا عاصم بن

= ابن سيرين عن ابن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث - انتهى كلامه بحروفيه .

(١) هذا هو الصواب كما في آثار محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ونصب الراجحة والدراية وغيرهما من الكتب، وفي الأصول «الى غير البين» وهو تصحيف فاحش، وعين التمر بلدة قريية من الأنبار غربي الكوفة بقرى بها موضع يقال له شفاثا منها يجلب القسب و التمر الى سائر البلاد وهي على طرفي البرية وهي قديمة افتتحها المسلمون في أيام أبي بكر رضى الله عنه على يد خالد رضى الله عنه في سنة اثني عشرة للهجرة عنوة؛ كذا في تعليق آثار أبي يوسف نقلا عن معجم البلدان، وفي آثار أبي يوسف « على عين التمر » مكان « الى عين التمر » و هو الأرجح عندي .

(٢) هو أبو محمد الكوفي، قال حاتم بن الليث الجوهري عن عفان : قيس ثقة يوثقه الثوري وشعبة، وعن أبي الوليد كان قيس ثقة حسن الحديث و سفيان و معاذ يحسان الثناء عليه، وعن ابن عيينة : ما رأيت بالكوفة أجود حديث من قيس، وقال ابن عدي عامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة و انه لا بأس به - كذا في التهذيب .

(٣) أخرجه بهذا السند الامام أبو يوسف في ص ١٦١ من كتاب الخراج قال : حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب أبو موسى الأشعري رضى الله عنه الى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ان تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون ارض الحرب فيأخذون منهم العشر قال فكتب اليه عمر : خذ انت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب، وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

سليمان<sup>١</sup> عن الحسن البصري<sup>٢</sup> قال : كتب ابو موسى<sup>٣</sup> رضى الله عنه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه<sup>٤</sup> ان تجارا من تجار المسلمين يدخلون ارض

= من اهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين من كل اربعين درهما درهما وليس فيما ديون المائتين شيء فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فبحسابه - انتهى .

(١) هو لاحول ابو عبد الرحمن البصري من رجال السنة - راجع ترجمته في ج ٥ ص ٩٢٠٩٢ من التهذيب وعاصم لقي الحسن كما في ترجمة الحسن البصري من التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ عن عاصم الاحول قلت للشعبي : لك حاجة ؟ قال : نعم . اذا انت البصرة فاقرا الحسن مني السلام - الخ .

(٢) الحسن روى عن ابي موسى الاشعري كما في التهذيب فالاسناد متصل حسن .

(٣) وهو الاشعري رضى الله عنه كما في الخراج .

(٤) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج : حدثني اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر قال : سمعت ابي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال : اول من بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العشور انا ، قال فأمرني ان لا اقتش احدا وما مر على من شيء اخذت من حساب اربعين درهما درهما واحدا من المسلمين ومن اهل الذمة من كل عشرين واحدا ومن لا ذمة له العشر قال : وأمرني ان اغلظ على نصارى بني تغلب وقال : انهم قوم من العرب و ليسوا بأهل كتاب فلعلمهم يسلبون ، قال وكان عمر قد اشترط على نصارى بني تغلب ان لا ينصروا ابناهم ، قال : وحدثنا السري بن اسمعيل عن عامر الشعبي عن زياد بن حدير الاسدي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعثه على عشور العراق والشام وأمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر ومن اهل الذمة نصف العشر ومن اهل الحرب العشر فمر عليه رجل من بني تغلب من نصارى العرب ومعه فرس فقوموها بعشرين الفا فقال : اعطني الفرس وخذ مني تسعة عشر الفا او أمسك الفرس وأعطني الفا . قال : فأعطاه الفا وأمسك الفرس قال : ثم مر عليه =

## كتاب الحجّة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للإمام محمد الشيباني

= راجعاً في سنده فقال له : اعطى الفا اخرى فقال له التغلبي : كلما مررت بك تأخذ منى الفا ، قال نعم ، قال : فرجع التغلبي الى عمر بن الخطاب فوافاه بمكة و هو في بيت فاستأذن عليه ، فقال من انت ؟ فقال : رجل من نصارى العرب و قص عليه قصته فقال له عمر : كيف و لم يردده على ذلك ، قال : فرجع التغلبي الى زياد بن حدير و قد وطن نفسه على ان يعطيه الفا اخرى فوجد كتاب عمر قد سبق اليه من مر عليك فاخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئاً الى مثل ذلك اليوم من قابل الا ان تجد فضلاً ، قال فقال الرجل : و الله كانت نفسى طيبة ان اعطيك الف و انى اشهد الله انى برئى من النصرانية و انى على دين الرجل الذى كتب اليك هذا الكتاب ، قال و حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودى عن جامع بن شداد عن زياد بن حدير انه مد جبلاً على الفرات فمر عليه رجل نصرانى فأخذ منه ثم انطلق فباع سلعته ، فلما رجع مر عليه فاراد ان يأخذ منه فقال : كلما مررت عليك تأخذ منى فقال : نعم ، فرحل الرجل الى عمر بن الخطاب فوجده بمكة يخطب الناس و هو يقول : الا ان الله جعل البيت مثابة يعنى لا يأخذن من حرم الله جل و علا شيئاً يظلم به احداً او يحمل شيئاً من الحرم يردده الى بيته فى الحل فلا اعرفن من انتقص احداً من مثابة الله الى بيته شيئاً قال قلت له : يا ابا هريرة المؤمنين انى رجل نصرانى مررت على زياد بن حدير فأخذ منى ثم انطلقت فبعت سلعتى ثم اراد ان يأخذ منى قال : ليس له عليك فى مالك فى السنة الا مرة واحدة ثم نزل فكتب اليه فى " و مكثت اياماً ثم اتيته ، فقلت له : انا الشيخ النصرانى الذى كلمتك فى زياد فقال : انا الشيخ الحنفى قد قضيت حاجتك ، قال و حدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب ان اهل منبج قوم من اهل الحرب وراء البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : دعنا ندخل ارضك تجاراً ، قال : فتشاور عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فى ذلك فأشاروا عليه به فكانوا اول من عشر من اهل الحرب =

### كتاب الحجة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للامام محمد الشيباني

== قال : و حدثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حيان و كان على مكس مصر فذكر ان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب اليه ان انظر من مر عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من اموالهم العين و مما ظهر من التجارات من كل اربعين دينارا دينارا و ما نقص فحساب ذلك حتى يباع عشرين دينارا فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئا و إذا مر عليك اهل الذمة فخذ مما يديرون من تجاراتهم من كل عشرين دينارا دينارا فما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئا و اكتب لهم كتابا بما تأخذ منهم الى مثلها من الحول - انتهى ، نقلت هذا كله ردا على ابن حزم في المحلى حيث انكر في رابعة النهار طلوع شمس و تغلغل بعد نقل آثار عمر رضى الله عنه من موطأ مالك و صاح من غير حجة بأنه قال : و خالفها الحنفية و وضعهم ذلك مرة في العام فقط و ليس ذلك في هذه الآثار - انتهى ، و الحنفية وضعوا ذلك على امر عمر الفاروق بذلك حيث قال : لا تأخذ في الحول الا مرة واحدة و به امر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب عد العزيز و هذا كله بعد مشاورة اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فأشاروا عليه بذلك فصار اجماعا منهم على ذلك « فارجع الصر هل ترى من فطور ثم ارجع الصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا و هو حسير » و عدم ذكر بعض الرواة لا يدل على عدم وجوده و نفيه رأسا و الرواة قد يذكرون شيئا و قد يسكتون عنه و الراوى قد يختصر و يقصر على ما هو مراده من الرواية و قد يريه و مفصلا و لا تعارض بين الوقف و الرفع اذا كان الرفع ثقة و قد سبق من الطبراني حديث مرفوع و بهذه الآثار ثبت ان له اصلا اصيلا و عمر رضى الله عنه شأنه ارفع ان يخالف رسول الله صلى الله عليه و سلم و ليس في آثار عمر و غيره اخلاف في ذلك كما فهم ابن حزم و امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه في اموال التجارات يدخلون بها في دار الاسلام لا في الاراضى و الدور حتى ==

كتاب الحجة ( باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك ) للإمام محمد الشيباني  
الحرب فيؤخذ منهم العشر فكتب اليه اذا دخل تجار اهل الحرب ارضك  
تخذ منهم العشر وخذ من تجار اهل الذمة نصف العشر وخذ من اموال  
المسلمين من كل مائتين خمسة فما زاد ففي كل اربعين درهما درهم .

== يستدل بحديث عمار و ابن مسعود و عثمان بن حنيف في مساحة الارض على خلاف  
ذلك و ابن هذا من ذلك و ابن حزم يدعى دعاوى من غير حجة هذا .

(١) كلمة « اذا » لا تدل على التكرار حتى قيل هذا اللفظ يدل على تكرار الصدقة بتكرار  
دخول المشركين في دارنا ، اللهم الا ان يكون مراده بذلك ان الحرب اذا انطلق  
الى دار الحرب ثم جاء منها في تلك السنة الى دارنا يؤخذ منه ثانيا لان الحماية الاولى  
انقطعت بدخوله دار الحرب و بمجيئه ثانيا دار الاسلام تجددت فتجدد الصدقة كما  
تقدم و الا فالذهب و الآثار كما عرفت على انه لا يؤخذ الصدقة من التجارة في العام  
الا مرة واحدة و الاختلاف بيننا و بين المالكية في هذا كما قال الامام محمد  
رحمه الله تعالى .

(٢) لفظ « درهم » سقط من جميع النسخ ولا بد منه كما هو ظاهر .  
( مزيدة لزيادة الخبرة ) قال الامام محمد في الموطأ ( ص ١٧٥ ) باب العشر :  
اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان عمر كان  
يأخذ من النبط من الحنطة و الزيت نصف العشر يريد ان يكثر الحمل الى المدينة و يأخذ  
من القطنية العشر قال محمد : يؤخذ من اهل الذمة بما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية او غير  
قطنية نصف العشر في كل سنة و من اهل الحرب اذا دخلوا ارض الاسلام بأمان  
العشر من ذلك كله و كذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن حدير و أنس بن مالك  
حين بعثهما على عشور الكوفة و البصرة و هو قول ابن حنيفة رحمه الله - انتهى .  
و النبط جبل من الناس كانوا يزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس ==  
٥٦٠ ( ١٤٠ ) وعوامهم

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

= و عمائمهم، و الجمع انباط مثل سبب و أسباب نقله الفاضل الكنوي عن المصباح في التعليق و القطنية بكسر القاف و سكون الطاء فنون فتحة مشددة كالعدس و الحصى و اللويا، و في التهذيب: القطنية اسم جامع للجوب التي تطبخ كالعدس و الباقلا و اللويا و الحصة و الارز و السمسم وغير ذلك؛ كذا في شرح القاري نقله الفاضل اللكوي في التعليق .

(اطلاع اخر) عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا معشر العرب احبوا الله اذ رفع عكم العشور، و في حديث آخر قال صلى الله عليه وسلم : ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة، قال الطحاوي : ان العشر الذي كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفعه عن المسلمين هو العشر الذي كان يؤخذ في الجاهلية و هو خلاف الزكاة و كانوا يسمونه المكس و هو الذي روى عقبه بن عامر فيه عنه صلى الله عليه وسلم قال : لا يدخل الخنة صاحب مكس يعني عاشرا فهذا هو العشر المرفوع عن المسلمين و أما الزكاة فلا و قد بين ذلك ايضا في حديث حرب بن عبيد الله عن رجل من اخواله انه صلى الله عليه وسلم استعمله على الصدقة و عليه الاسلام و اخبره بما يأخذ فقال : يا رسول الله : كل الاسلام قد علمته الا الصدقة أفأعشر المسلمين؟ فقال له صلى الله عليه وسلم : انما يعشر اليهود و النصارى، فبها انه صلى الله عليه وسلم بعثه على الصدقة و أمره ان لا يعشر المسلمين و انما العشور على اليهود و النصارى فدل ذلك على ان العشر الذي ليس على المسلمين المأخوذ من اليهود و النصارى هو خلاف الزكاة لأن ما يؤخذ من النصارى و اليهود انما هو حق للمسلمين واجب عليهم كالجزية الواجبة للمسلمين عليهم و الزكاة ليست كذلك لأنها تؤخذ طهارة لرب المال و هو مثاب على ادائها و ما يؤخذ من اليهود و النصارى ليس طهارة لهم ولا هم مثابون عليه فرفع من المسلمين ما لا ثواب لهم فيه و أقر على اليهود و النصارى =



## كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لى فى سبيل الله ) للامام محمد الشيبانى

### باب الرجل يقول كل مال لى فى سبيل الله

قال ابو حنيفة رحمه الله : اذا قال الرجل كل مال لى فى سبيل الله فانه يتصدق بماله<sup>١</sup>

= فلا يخالف ما ثبت عن عمر رضى الله عنه و الصحابة رضى الله عنهم - تدبر .  
(١) هذا الباب مناسب ياب الايمان والذور ولذا ذكره الامام محمد فى الموطأ فى ذلك الباب و ذكره فى موضعين من كتاب الآثار فى آخر ابواب الزكاة قيل كتاب المناسك كما فى كتاب الحجّة و فى باب الحيار فى الكفارة و الذى يجعل ماله فى المساكين من ابواب الايمان من الآثار قال الامام فى الموطأ باب الرجل : يقول ماله فى رتاج الكعبة : اخبرنا مالك اخبرنى ايوب بن موسى من ولد سعيد بن العاص عن منصور ابن عبد الرحمن الحجبي عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت : فيمن قال : مالى فى رتاج الكعبة يكفر ذلك بما يكفر اليمين ، قال محمد : قد بلغنا هذا عن عائشة رضى الله عنها وأحب الينا ان يبنى بما جعل على نفسه فيتصدق بذلك و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . انظر منصور بن عبد الرحمن المذكور ثقة ثبت وثقه النسائي و ابن حبان و ابن سعد ، و قال ابو حاتم : صالح الحديث ، و أنبى عليه احمد و ابن عينة ، و روى عنه الكبار و هو من رجال البخارى و مسلم و لم يذكر احد فيه حرجا لكن لما جاء هو فى اسناد حديث يخالف ابن حزم تعالى فى تضعيفه و قال : ليس بالقوى ولا يعأبه و ابن هو من احمد و ابن عينة و النسائي و أبى حاتم و ابن سعد و ابن حسان و البخارى و مسلم و ابن داود و غيرهم و المحلى مملوءة بأمثاله .

(٢) من اموال الزكاة الذهب و الفضة و اموال التجارة و البقر و الغنم و الابل السائمة و أما ما كان لغير التجارة كالرقيق والدور و الارضين و المتاع فهى و ان =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني.

كله ويمسك ما يقوته<sup>١</sup> فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسك. وكذلك<sup>٢</sup>  
أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم فيمن جعل ماله صدقة في المساكين أنه  
يتصدق به ويمسك ما يقوته<sup>٢</sup> فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسك .

= كانت مالا لا تدخل في هذا النذر إلا إذا نوى ذلك وعناه فدخل فيه ويتصدق  
به أيضا عندما كما يأتي من كتاب الآثار فلا يرد ما تغفل به ابن حزم في المحلى من  
غير فهم و تدبر كما هو دأبه .

(١) أي قدر ما يحتاج إليه لئلا يلجئ إلى مذلة السؤال والتكفف .

(٢) وأخرجه الإمام محمد بهذا الإسناد في باب الرجل يجعل ماله للمساكين من  
كتاب الآثار ص ٥٥ : محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا  
جعل الرجل ماله في المساكين صدقة فليتنظر إلى ما يسهه و يسع عياله فليمسكه  
و ليتصدق بالفضل فإذا أيسر تصدق بمثل ما أمسك قال محمد : وبه نأخذ وهو قول  
أبي حنيفة وإنما عليه أن يتصدق من ماله بأموال الزكاة الذهب والفضة والمتاع  
للتجارة والابل والبقر والغنم السائمة فأما المتاع والرقيق والدور وغير ذلك مما  
ليس للتجارة فليس عليه أن يتصدق به إلا أن يكون عناه في يمينه - انتهى ، وبهذا  
الإسناد أخرجه في باب الخيار في الكفارة والذي يجعل ماله في المساكين ثم  
قال محمد : وبهذا كله نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى ، وكذا أخرجه  
الإمام أبو يوسف ص ٩٢ من رقم ( ٤٤٩ ) من آثاره وما ذكره ابن حزم في  
ج ٨ ص ١٣ ، ١٤ من المحلى في ذيل قول من قال : يتصدق بجميعه من الآيات  
والأحاديث كلها دلائل وبراهين لمذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه وهو لم يفهم ذلك  
ولم يتضح عنده مسلك الإمام ومذهبه في كتاب الآثار والحجة والموطأ فتدبر  
ولا تلفت إلى قيل وقال أن كنت من الرجال .

(٢) وكان في الأصول « ويمسك بقوته » والأرجح الأصح ما اخترته .

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للامام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : اذا قال كل مال لي في سبيل الله [ ثم بحث ]<sup>١</sup> فانه يجعل ثلث ماله في سبيل الله .

و قال محمد بن الحسن : وكيف قلتم يتخذ ثلث ماله في ذلك ؟ قالوا للحديث الذى جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابى<sup>٢</sup> لبابة حين تاب الله عليه .

قال محمد : انما قال ابو لبابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين تاب الله عليه : يا رسول الله ! اهجر دار قومى التى اصبحت فيها الذنب فأجاروك وأنخلع من مالى صدقة الى الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحزبك من ذلك الثلث<sup>٣</sup> على وجه الابقاء<sup>٤</sup> عليه ، ولم يكن ابو لبابة جعل شيئاً [ على نفسه ]<sup>٥</sup>

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته من موطأ مالك .

(٢) و كان في الأصول « ابو لبابة » بالرفع و هو خطأ كما لا يخفى .

(٣) الحديث اخرجه ابو داود في باب من نذر ان يتصدق بماله من كتاب الايمان . و النذور حدثني عبيد الله بن عمر ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن ابن كعب بن مالك عن ابيه انه قال للنبي صلى الله عليه وسلم - او ابو لبابة او من شاء الله - ان من توبى ان اهجر دار قومى التى اصبحت فيها الذنب و ان أنخلع من مالى كله صدقة قال : يحزى عنك الثلث ، حدثنا محمد بن المتوكل ثنا عبد الرزاق قال اخبرني معمر عن الزهرى قال اخبرني ابن كعب بن مالك قال : كان ابو لبابة - فذكر معناه ، و القصة لآبى لبابة : و رواه الزيدى عن الزهرى عن حسين بن السائب بن ابى لبابة مثله - انتهى .

(٤) اى على طريق الترحم عليه لا على سبيل الالزام و الايجاب .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زدته على مقتضى الحال ، و أبو لبابة رضى الله عنه لم يوجب على نفسه شيئاً ليكون قوله « نذراً او وصية » معنى انما اراد

كتاب الحجة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

ولا اوجه اما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انخلع من مالي ، ولم يقل اني قد فعلت ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحزبك من ذلك الثلث على وجه الابقاء ولم يكن ابو لبابة اوجب شيئا اما قال : اريد ان افعل<sup>١</sup> ، الا ترى<sup>٢</sup> ان رجلا لو قال : اريد ان اطلق امرأتى ثلاثا جميعا ، قيل له لا تفعل فان هذا لا ينبغي فلو فعل و طلقها ثلاثا وجب ذلك عليه ، وكذا لو جاء يستفتي فقال : اني اريد ان اظاهر من امرأتى ، قيل له : لا تفعل<sup>٣</sup> فان الله قد جعل ذلك منكرا من القول و زورا ، فلو فعل لزمه الظهار و لزمته السكفاره .

و لو أن رجلا قال : اني اريد ان احلف ان لا اكلم والدي ابدا ، قيل له : لا تفعل فان هذا لا ينبغي<sup>٤</sup> ، ولو جاء يستفتي و قد حلف ، قيل له : وجب عليك و كلمهما و كفر يمينك ، وكذلك<sup>٥</sup> اذا استفتى الرجل فقال : اني اريد ان

= بهذا القول المشاورة عنه صلى الله عليه وسلم ولم ينذر ولم يوجب على نفسه حتى يكون قوله نذرا واجبا و لذا اوضحه الامام محمد بعده .

(١) يعنى انه يريد في الزمن المستقبل الانخلع عن المال ولم يجعل بعد فيسأل منه صلى الله عليه وسلم اني اريد فعل هذا فما امرك فيه فقال : لا تفعل بل يحزبك منه الثلث لأنك لم تجعل بعد على نفسه واجبا .

(٢) كيف نور الامام محمد المسألة بتويرات صحيحة ، ففي هذا كله المراد ارادة هذا الفعل الذي لم يفعل بعد و أما اذا حلف لزمه و يرتب عليه حكمه .

(٣) اى لا يجوز من غير وجه الظهار و الضرورة الداعية اليه .

(٤) فانه حرام .

(٥) اين ابن حزم الذى يقول هو قول في غاية الفساد ولا يعرف عن احد قبل ابى حنيفة او لم ينظر ابراهيم النخعي فانه قائل بذلك و هو قبل ابى حنيفة و قد قال =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني

أنخلع من مالى و أتصدق به على المساكين . قبل له : ليس ' ينبغي ان تدع

= قبل ذلك و قالت طائفة من نذر ان يتصدق بجميع ماله فى المساكين فعليه ان يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ان رجلا سأله فقال : جعلت مالى فى سبيل الله . فقال ابن عمر : فهو فى سبيل الله . انتهى ، و قال : و صح عن الشعبي و النخعي انهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه و هو قول عثمان البتي و الشافعي و الطحاوي - اهـ ، و ليس ابن عمر و الشعبي و النخعي سلف لأبي حنيفة رحمه الله و هو يقول ولا متعلق له بقرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول سلف ولا قياس - اهـ ، ولا فرق بين قول ابن عمر و الشعبي و النخعي و بين قول أبي حنيفة كما هنا فى التصديق بجميع المال و قد راعى الامام ابو حنيفة رحمه الله الجانبين جانب التصديق و لزوم النذر على المتصدق و جانبه حيث يترك منه ما يقوته حياته و يكفى لعياله الى مدة اليسار و الزروع و الثمار و الدور و المتاع و العيد كلها داخلة فى ذلك اذا نواها بالنذر كما قاله الامام محمد فى كتاب الآثار و الايمان و النذور كلها مبنية على العرف و الاصطلاح و رسوم الناس و لذا فرق بين الذهب و الفضة و أموال التجارة و بين المتاع و العيد و الدور بغير التجارة و اذا غنى بالنذر كلها دخلت فيه جميعها غير ما يقوته اياه و اهله و عياله و قد خلط ابن حزم بين مسائل النذر و بين مسائل البمير و أطال فيها بما لا طائل تحته و تموه ما تقوه و ليس عنده دليل على ما ذهب اليه نفسه الا قبسه لعاسد و فهمه الكاسد الذى يظنه برهانا .

(١) ابن ددنة ابن حزم عند هذا التصريح من الامام محمد و فى الصحيحين عن كعب ا . مالك فذكر حديث تخلفه عن تبوك انه قال لرسول الله صلى الله عليه و سلم ان من توبى ان أنخلع من مالى صدقة الى الله و رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للامام محمد الشيباني

= امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - انتهى ، و زاد مسلم فيه ان امسك سهمي الذي بخير - اه . ما الفرق بين قول محمد رحمه الله و بين هذا الحديث فما في الحديث يقول به محمد ها لكن تصدق ببعض و دع بعضا ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب س مالك رضى الله عنه ما تريد بمالك لا يحوز او هو حرام او معصية و ليس بطاعة بل قال : امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - اه ، و الخيرية عامة لا تنحصر في فرد ما كما لا يخفى . و روى ابو داود عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان خير الصدقة ما ترك غنى او تصدق عن غنى و ابدأ بمن تعول - اه ، ما الفرق بين هذا الحديث و بين قول محمد : ليس ينبغي ان تدع عيالك عائلة و تفقر نفسك و الغنى يختلف باختلاف الناس و الاحوال و الازمان فكم من غنى محتاج عند غيره و كم من فقير غنى في مقابلة غيره أليس في الحديث : لو كان لي مال لفعلت مثل هذا مكذبا و هكذا . او ما جاء في الحديث : لا حسد الا في الاثنين رجل اتاه الله المال فيقول هكذا و هكذا - الحديث ، فهل يكون هذا اصرافا كما زعم ابن حزم و انه لم يفهم بعد معنى الاسراف و التبذير الذي وقع في التنزيل و صاغ الآيات و الاحاديث على ما في ذهنه و قال ما قال بانه فهذه آثار متواترة متظاهرة بإبطال الصدقة بما زاد على ما يبقى ( لعله لا يبق ) غنى و اذا كان الصدقة بما ابقى غنى خيرا و أفضل من الصدقة بما لا يبق فبالضرورة يدري كل احد ان صدقة بتلك الزيادة لا اجر له فيها بل حطت من اجره فهي غير مقولة و ما يتقن انه يحط من الاجر او لا اجر فيه من اعطاء المال فلا يحل اعطاؤه فيه لانه افساد للسال و اضاعه له و سرف و حرام - اه ، انظر اولاً انه يكرر القياس و هو يقيس هنا شيئا بشيء و من له ادنى مسكة من الفهم و أدنى اشارة من العلم يعلم بداهة انه لا تلازم بين علم خيرية الشيء و اصلية و بين الحرمة و عدم الجواز و عند ابن حزم اذا لم يكن الشيء افضل كان حراما و الجواز =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني  
عيالك عالة و تفقر نفسك و لكن تصدق ببعض و دع بعضا ، فان قال : في كم  
ترون ان أصدق ؟ قيل له : تصدق بالثلث لأن هذا هو الذي رخص رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم للمريض عند موته ان يجعل له ثلث ماله و أبقى  
لورثته ثلثيه فكذلك نفسه في حياته .

و لو انه اوجب شيئا لوجب عليه ، و قد بلغنا<sup>١</sup> عن عائشة رضي الله عنها  
انها قالت في رجل قال : مالي في رتاج الكعبة<sup>٢</sup> انه يكفر ذلك ما يكفر اليمين

= و الاستحباب و الاماحة كله ساقط عنده فان الشيء اذا لم يكن افضل يمكن ان  
يكون جائزا او مباحا غير مكروه او حرام و نظائره في الأحاديث و الآثار كثيرة  
و من قال : ان الشيء اذا حط عن اجره صار حراما او غير مقبول عند الله تعالى  
و انظر لذلك كتاب الزهد و كتاب الرقاق و كتاب الجهاد من كتب الأحاديث  
و طالع الأحاديث بنظرة غائرة و فكر التي وردت في مراتب الاعمال و المؤمنين  
في الدنيا و الآخرة يتضح عندك تليس ابن حزم و تدليسه و ليس هذا موضع البسط  
الا التنبيه فقط .

(١) حرف « ان » ساقط من قوله : ان يجعل ، من الأصول ولا بد منه ، و هذا  
ايضا يرد على ابن حزم في قوله المذكور .

(٢) هذا البلاغ اسنده الامام محمد في الموطأ كما عرفت في اول الباب . و قال الحافظ  
في التلخيص ح ٢ ص ٣٩٧ رواه مالك و البيهقي بسند صحيح و صححه ابن السكيت و روى  
ابو داود عن عمر بن الخطاب من قوله - اه - .

(٣) و كان في الأصول « رباح الكعبة » و هو تصحيف ، و الصواب « رتاج الكعبة »  
و هو يكسر الراء المهملة و التاء الفوقانية و الجيم بمعنى الباب ، يقال جعل فلان ماله في  
رتاج الكعبة اي نذره لها هديا - كذا في المغرب و غيره فكفى عنها بالباب لأن =

كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني  
ولو أن قائلًا قال هذا كان حسنًا . و الأمر الأول الذي قال ابو حنيفة

= الدخول اليها منه و هو عبارة عن التصديق في سبيل الله تعالى .

(١) لأنه ثبت عن عائشة و عمر رضي الله عنهما .

(٢) بالواو في جميع النسخ ، ولعله بالفاء تأمل يعني ما قاله به الامام فيه احتياط و هو العمل بأقوى الدليلين منهما و فيه تلج النفس و سكونها بالاطمئنان ؛ و راجع ص ١٣٤ و ١٣٥ من الجزء الرابع من المبسوط للإمام السرخسي و قال في ج ص ٨٦ من البدائع و لو قال : ما املك هدى او قال : ما املك صدقة يمسك بعض ماله و يمضي الباقي لأنه اضاف الهدى و الصدقة الى جميع ما يملكه فيتناول كل جنس من جنس امواله و يتناول القليل و الكثير الا انه يمسك بعضه لأنه لو تصدق بالكل لاحتاج الى ان تصدق عليه فيتضرر بذلك ، و قد قال عليه الصلاة و السلام : ابدأ بنفسك ثم بمن تعول فكان له ان يمسك مقدار ما يعلم انه يكفيه الى ان يكتب فاذا اكتسب مالا تصدق بمثله لأنه انتفع به مع كونه واجب الاخراج عن ملكه لجهة الصدقة فكان عليه عوضه كن نفق ماله بعد وجوب الزكاة عليه و لو قال : مالى صدقة فهذا على الأموال التي فيها الزكاة من الذهب و الفضة و عروض التجارة و السوائم ولا يدخل فيه ما لا زكاة فيه ، فلا يلزم ان تصدق بدور السكنى و ثياب البدن و الاثاث و العروض التي لا يقصد بها التجارة و العوامل و ارض الخراج لأنه لا زكاة فيها ولا فرق بين مقدار النصاب وما دونه لأنه مال الزكاة الا ترى انه اذا انضم اليه غيره تجب فيه الزكاة و يعشر فيه الجنس لا القدر و لهذا قالوا اذا نذر ان تصدق بماله و عليه دين محيط انه يلزمه ان تصدق به لأنه جنس مال تجب فيه الزكاة و ان لم تكن واجبة فان قضى دينه به لزمه التصديق بمثله لما ذكر فيما تقدم ، وهذا الذي ذكرنا استحسان و القياس ان يدخل فيه جميع الأموال كما في فصل الملك لأن المال اسم لما يتمول كما ان الملك =



كتاب الحجّة ( باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ) للإمام محمد الشيباني  
الأخذ بالنقطة الذي ليس في النفس معه شك ولا شبهة .

( آخر كتاب الزكاة )

= اسم لما يملك فيتناول جميع الأموال كمالك وجه الاستحسان أن النذر يعتبر بالامر لان  
الوجوب في الكل بايجاب الله جل شأنه و اما وجد من العدد مباشرة السبب الدال على  
ايجاب الله تعالى ثم الايجاب المضاف الى المال من الله تعالى في الامر و هو الزكاة  
في قوله تعالى « خذ من أموالهم صدقة » و قوله عز شأنه « وفي أموالهم حق معلوم » و نحو  
ذلك تعلق بنوع دون نوع فكذا في النذر و قد قال ابو يوسف : قياس قول ابي حنيفة  
اذا حلف لا يملك مالا و لا ية له و ليس له مال تجب فيه الزكاة يحث لأن اطلاق  
اسم المال لا يتناول ذلك و قال ابو يوسف : ولا احفظ عن ابي حنيفة اذا نوى بهذا  
النذر جميع ما يملك داره تدخل في نذره لأن اللفظ يحتمله و فيه تشديد على نفسه ، وقال  
ابو يوسف : يجب عليه ان يتصدق بما دون النصاب ولا احفظه عن ابي حنيفة رحمه الله ،  
و الوجه ما ذكرنا و اذا كانت له ثمرة عشرية او غلة عشرية تصدق بها في قولهم  
لأن هذا مما يتعلق به حق الله تعالى و هو العشر ، وقال : ابو حنيفة : لا تدخل الأرض  
في النذر و قال ابو يوسف : يتصدق بها ، لأبي يوسف انها من جملة الاموال الباقية التي  
يتعلق حق الله تعالى بها فتدخل في النذر و لأبي حنيفة رضى الله عنه ان حق الله تعالى  
لا يتعلق بها و انما يتعلق بالخارج منها فلا تدخل - انتهى . و على هذا التفصيل اكثر  
نزع ابن حزم يندفع من اصله - فتدبره .

تم الجزء الاول من كتاب الحجّة علي اهل المدينة

بحمد الله و منه يوم الاحد الثامن من ذى الحجّة الحرام من شهور سنة ١٣٨٤  
من هجرة النبي صلى الله عليه و سلم و الحمد لله رب العالمين .

و يتلوه الجزء الثاني منه اوله : كتاب المناسك



# كتاب الجبنة

على أهل المدينة

رَتَّبَ صَوْلَهُ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ

الْعَلَّامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدِي حَسَنُ الْكَيْلَانِي الْقَادِرِي

الْجُزْءُ الثَّانِي

عالم الكتب

الطبعة الثالثة  
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب المناسك

### باب القرآن بين الحج والعمرة

اخبرنا محمد بن الحسن<sup>١</sup> قال قال ابو حنيفة: القرآن بين الحج والعمرة أفضل من أفراد الحج وإفراد العمرة، فإن قرن [بينهما]<sup>٢</sup> طاف لهما طوافين وسعى لهما سبعين وما<sup>٣</sup> يحل من الاحرام فهو أفضل اذا قوى عليه قبل أن يبلغ وقته<sup>٤</sup> ولا يجاوز وقته إلى مكة إلا<sup>٥</sup> محرما .

(١) هذا يرشدك أن جامع كتاب الحجة غير الامام رحمه الله وتليذه . قلت: مثل هذه التصرفات والزيادات من رواة الكتب في وثقات المتقدمين كثيرة وتصرفاتهم لا تدل على أنهم جميعا، طالع صحيح البخاري وصحيح مسلم تجد فيهما كثيرا نحو من هذا - ف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زيد حسب اقتضاء العبارة .

(٣) كلمة « ما » بمعنى: ما دام .

(٤) الشرط ملحوظ في افضلية التعجيل وإذ ليس فليس .

(٥) « وقته » أى: ميقاته .

(٦) حرف « إلا » سقط من الأصول ولا بد منه كما لا يخفى .

و قال اهل المدينة: إفراد الحج افضل من القران ومن غيره، فان قرن طاف لهما طوافا واحدا و سعى لهما سعيًا واحدًا، ولا ينبغي أن يعجل الاحرام قبل الميقات، وان عجل لزمه، والميقات افضل. و قال محمد: كيف يكون الافراد بالحج افضل من القران وهو يرجع بعمرة وحجة؟

قالوا: لأن من قرن وجب عليه هدى، وإنما يجب عليه الهدى لما يدخل الحج من النقصان. قيل لهم: أليس هذا الهدى للمتعة؟ ولو كان للنقصان لكان المكي اذا جاء من العراق فدخل مكة بالعمرة في اشهر الحج ثم حج من عامه وجب عليه الهدى لأنه صنع ما صنع الكوفي والكوفي عليه الهدى إذا فعل ذلك، والمكي لا هدى عليه لأنه من أهل حاضري المسجد الحرام، ولو كان الهدى للنقصان لما كان لهم أيضا في ذلك حجة. لأن الهدى صار مكان النقصان و صار ذلك الهدى وفاء بالنقصان فتم الحج بالهدى وصارت عمرة فاضلة، فرجع القارن بالعمرة في قولنا

- (١) كذا في الأصل، و كان في الهندية «رجع» مكان «يرجع» و المعنى واحد .  
 (٢-٢) سقط لفظ «عليه الهدى» من الأصل، وفي الهندية «هدى» بدون لام التعريف، و الأرجح اصولا التعريف .  
 (٣) و كان في الأصول بدون همزة الاستفهام، و المقام مقام الاستفهام، ولذا أظهرته - تبصر .

- (٤) و كان في الأصول «ما كان» بدون اللام، و حرف «لو» تقتضيها .  
 (٥) و كان في الأصول «له» بالافراد، و السياق يقتضى الجمع و الضمير يرجع إلى اهل المدينة لا إلى المكي - كما لا يخفى على صاحب البصيرة .  
 (٦) و في الأصول بالفاء، و الأولى «و صار» بالوار .  
 (٧) و كان في الأصول «القادر» من القدرة و هو غنى تضييف، و الصواب =

وقولكم جميعا ورجع بحجة تمامها الهدى ، فصار ' حجة مفردة لا هدى ' فيها و عمرة زائدة معها . وقد جاء في ذلك آثار كثيرة :

أخبرنا محمد<sup>٢</sup> عن أبي حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم

== « القارن » من القران .

(١) في جميع النسخ « فصارت » بالتأنيث ، وعندى بالتذكير ، والضمير يرجع إلى « القارن » أو « المكي » فافهم .

(٢) لأن الهدى حوسب في نقصان الحج .

(٣) أخرجه الامام محمد و الامام أبو يوسف في آثارهما بهذا الاسناد و المتن ، و في كتاب الآثار « أخبرنا أبو حنيفة » مكان « عن أبي حنيفة » ، و الأثر بهذا الاسناد نقله الحافظ الزيلعي في التخريج ج ٣ ص ١١١ و قال : « أخرجه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي : أخبرنا رجل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال في القارن : يطوف طوافين . قال الشافعي : و هذا معناه انه يطوف حين تقدم بالبيت و بالصفة و المروة ، ثم يطوف بالبيت للزيارة . قال البيهقي : و أصح ما روى عن علي في ذلك من حديث مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي في حديث ذكره ثم يحرم لهما جميعا و يطوف لهما طوافين - هكذا رواه سفيان بن عيينة عن منصور عن مالك بن الحارث ، و كذلك رواه الثوري و شعبة ، و بعضهم قال : عن منصور عن مالك بن الحارث . و يشبه أن يكون المعنى فيه ما قال الشافعي ، و رواه عبد الرحمن ابن أبي نصر بن عمرو عن أبيه قال : القارن يطوف طوافين . قال البخاري : لا يصح ، و قال ابن المنذر : لا يثبت عن علي خلاف قول ابن عمر ، إنما رواه مالك بن الحارث عن أبي نصر عن علي ، و أبو نصر رجل مجهول مع أنه لو كان ثابتاً كان قول رسول الله صلى الله عليه و سلم أولى من أحرم بالحج و العمرة أجزاء عنهما ==

== طواف واحد و سعى واحد - انتهى .

قلت : وقد أخرجه البيهقي أيضا في ج ٥ ص ١٠٨ من السنن الكشي . قال :  
نحو ما نقل الزيلعي رحمه الله تعالى إلا أنه قال : وروى الشافعي في القديم عن رجل  
أظنه إبراهيم بن محمد عن جعفر بن محمد - الخ . قال في الجوهر النقي : الرجل الذي  
روى ذلك عن جعفر مجهول . و إن كان كما ظنه البيهقي فأمر إبراهيم في السقوط  
أشد من الجهالة ورواية محمد عن علي منقطعة - كذا قال البيهقي في باب الإحراز من  
الهدى . و ذكره أيضا في باب سهم ذوى القربى ؛ و لو سلم تأويل الشافعي الطواف  
في حق القارن بما ذكر فكيف يفعل برواية « ويسعى سعيين » ؟ و لو كان كما تأول لم يكن  
فيه خصوصية بالقارن فإن المفرد أيضا يفعل كذلك و يطوف هذين الطوافين ، و قد  
ذكر جماعة من العلماء أن مذهب علي و ابن مسعود أن القارن يطوف طوافين  
و يسعى سعيين بخلاف المفرد ، و لو سلم رواية جعفر من السنتين المذكورتين و كان  
قوله « و يسعى سعيًا » محفوظا « فسعيًا » بمصدر مؤكد و هو يحتمل القلة و السكثرة  
فيحمل على السعيين المفسرين في بقية الروايات ، فلا نسلم للشافعي قوله ، و جعفر يروى  
عن علي قولنا . ثم قال البيهقي أصبح ما روى في الطوافين عن علي ما أنا أبو بكر - فذكر  
سندا في آخره : عن أبي نصر لقيت عليا - إلى آخره ؛ ثم قال : أبو نصر مجهول ؛ و قد  
روى بأسانيد ضعاف عن علي موقوفا ، و مدار ذلك على الحسن بن عمارة و جفص  
ابن أبي داود و عيسى بن عبد الله و حماد بن عبد الرحمن و كلهم ضعيف لا يحتج  
بشيء مما روه من ذلك .

قلت : قد روى ذلك بأسانيد جيدة ليس فيها أحد من هؤلاء ، قال أبو بكر بن أبي شيبة :  
وسعيد بن منصور ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك أن  
عليًا و ابن مسعود قالوا : القارن يطوف طوافين - و رجال هذا السند ثقات ؛ و زياد  
ابن مالك ذكره ابن حبان في الثقات ، و ذكر أبو عمر في التمهيد حديث أبي نصر ==



عن أبي نصر<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال : اذا اهلكت بالعمرة والحج جميعا فطف لهما طوافين واسع لهما سبعين بين الصفا والمروة .

== عن علي ثم قال : و روى الأعمش هذا الحديث عن إبراهيم ومالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذينة قال سألت عليا - فذكره ، وهذا أيضا اسناد جيد . وفي المحلى : رويناه من طريق منصور بن زاذان عن الحكم بن عتيبة ومن طريق ابن سميان عن ابن شبرمة كلاهما عن علي . وفي المحلى أيضا : رويناه من طريق منصور بن زاذان عن زياد بن مالك ، ومن طريق سفيان عن أبي اسحاق السبيعي كلاهما عن ابن مسعود قال : على القارن طوافان وسعيان ، ومن طريق الحجاج ابن ارجلة عن الحكم عن عمرو بن الأسود عن الحسن بن علي قال : اذا قرنت بين الحج والعمرة فطف طوافين واسع سبعين . فظهر بهذا افساد جعل البيهقي ذلك الاسناد اصح ما روى في الطوافين عن علي - انتهى . و أثر علي وابن مسعود وأثر الحسن ابن علي كلاهما نقلهما الحافظ الزيلعي في ج ٣ ص ١١٢ من نصب الراية عن مصنف ابن أبي شيبة : حدثنا هشيم عن منصور - به مثله ، وثنا حفص بن عياث عن الحجاج عن الحكم به ، وسيأتى غير ما ذكر أيضا .

(١) هكذا في كتاب الآثار وآثار أبي يوسف والطحاوي والبيهقي والمحلى والجواهر النقبى ونصب الراية واللسان والتعجيل وهو الصواب ، وقد وقع في الأصول . عن أبي نصر . وهو خطأ فاحش . في التعجيل : أبو نصر السلبى عن علي وعنه إبراهيم النخعي . قلت : سمى ابن خلقون في الثقات أباه عمرا وذكر في شيوخته ابن عمر وفي الرواة عنه ابنه . انتهى . و راجع ج ٦ ص ٤٤٥ من اللسان و ج ٣ ص ٤٤٠ منها في ترجمة ابنه عبد الرحمن و أنت تعلم ان القلم يد الغير .

قلت : وفي كتاب الكنى للبخارى : أبو نصر بن عمرو سمع عليا روى عنه مالك بن الحارث اه ص ٧٦ . وكذلك ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ج ٤ ق ٢ ==

قال منصور: فقلت<sup>١</sup> مجاهدا وهو يفتى بطواف واحد لمن قرن، فحدثته بهذا الحديث فقال: لو كنت سمعته لم أفت إلا بطوافين، فأما بعد اليوم فلا أفت إلا بهما<sup>٢</sup>.

= ص ٤٤٨ ولم يذكر فيه جرعا، وزاد ابن أبي حاتم بعد مالك بن الحارث وابنه: سمعت أبي يقول ذلك. وقال ابن حجر في الإيثار: ذكره أبو أحمد الحاكم في من لا يعرف اسمه قتال: سمع عليا وروى عن ابن عمر روى عنه ابنه، ومالك بن الحارث مستور اهـ - ف.

(١) هكذا في الكتب المذكورة، وكان في الأصول من كتاب الحجّة «ولقيت» بالواو، والأرجح هو الأول.

(٢) قال في المحلى ج ٧ ص ١٧٥: وهو قول مجاهد وجابر بن زيد وشريح القاضي والشعبي ومحمد بن علي بن الحسين وإبراهيم النخعي ومحمد بن أبي سليمان والحكم بن عتيبة - وروى عن الأسود بن يزيد - وهو قول أبي حنيفة وسفيان والحسن بن حي، وأشار نحوه الأوزاعي - انتهى. ونقله في ج ٥ ص ١٠٩ من الجوهر النقي على سنن البيهقي وزاد، وذكره صاحب الاستذكار عن جماعة منهم الأوزاعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح - انتهى. قلت: هو مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وبه قال الحسن بن علي والحسين بن علي ومحمد بن الحنفية والصبي بن معبد وعمر بن الخطاب رضي الله عنهم بقوله: هديت لسنة نبيك صلى الله عليه وسلم. وإذا علم الفاروق أنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فهل يظن من له عقل وفهم وبصيرة أنه رضي الله عنه يخالف سنته صلى الله عليه وسلم إلا من كان مثل ابن حزم فإنه ينكر ويجاهر على الصحابة والتابعين وأئمة الهدى بسب وشتم والفاظ قبيحة لا تليق بشأن أهل العلم فهو يعلم حديث «سباب المسلم فسوق» و«بشت لأتمم مكارم الأخلاق» ولم يكن فاحشا، ولا متفاحشا، وابن حزم لا يحوم حوله قط.

وقال

وقال أهل المدينة <sup>١</sup> : نرى على القارن طوافا واحدا وسعيًا واحدًا .

== قلت : وقال الطحاوى فى ج ١ ص ٤٠٦ من شرح الآثار : حدثنا يونس قال ثنا  
سفيان عن منصور عن ابراهيم و مالك بن الحارث عن أبي نصر قال : اهلكت بالحج  
فأدر كنت عليا فقلت له : انى اهلكت بالحج أفأستطيع أن أضيف اليه عمرة ؟ قال : لا ،  
لو كنت اهلكت بالعمرة ثم أردت ان تضيف إليها الحج ضيمته ، قال قلت : كيف اصنع اذا  
أردت ذلك ؟ قال : تصب عليك اداوة من ماء ثم تحرم بهما جميعا ، و تطوف لكل  
واحد منهما طوافا . حدثنا ابوبكرة قال ثنا أبوداود قال ثنا شعبة قال اخبرنى منصور  
عن مالك بن الحارث عن أبي نصر السلى عن على رضى الله عنه مثله . قال أبوداود قال  
قيس قال منصور فذكرت لمجاهد فقال : ما كنا نفى الناس الا بطواف واحد فأما  
الآن فلا . حدثنا محمد بن الحجاج قال ثنا الخصيب قال ثنا يزيد بن دطاء عن الأعرش  
عن ابراهيم و مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن اذينة قال : سألت عليا رضى الله عنه -  
فذكر مثله . حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن سليمان - فذكر  
بإسناده مثله . حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبو عوانة عن منصور عن  
ابراهيم عن مالك عن أبي نصر - مثله . قال منصور فذكر ذلك لمجاهد فقال : ما كنت  
اقتى الناس الا بطواف واحد فأما الآن فلا . حدثنا ابن أبي عمران قال ثنا شجاع بن  
مخالد ح و حدثنا صالح بن عبد الرحمن . قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم عن  
منصور بن زاذان عن الحكم عن زياد بن مالك عن على و عبد الله رضى الله عنهما  
قالا : القارن يطوف طوافين و يسعى سعيين . فهذا على و عبد الله رضى الله عنهما  
قد ذهبا فى طواف القارن إلى خلاف ما ذهب اليه ابن عمر - و هو قول أبى حنيفة  
و أبى يوسف و محمد رحمهم الله - انتهى .

(١) قد وقع فى الكتاب التغير فى الأقوال و الروايات بالتقديم و التأخير و هو فى  
جميع نسخه كما لا يخفى على صاحب الذوق السليم ، و انى تركتها على حالها و ما غيرت ==

[ اخبرنا محمد ] قال اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عمر ابن الخطاب رضى الله عنه انه نهى عن الافراد - يعنى افرادا<sup>٢</sup> العمرة ، فأما القران فلا<sup>٣</sup> .

= الترتيب ، و الأرجح عندى وضع الشيء فى محله حتى ينتظم كل واحد منها بصاحبها - فعليك النظر و بيدك الخيار .

(١) ما بين المربعين سافط من الكتاب فزدته على دأب الكتاب . والأثر أخرجه الامام فى كتاب الآثار فى باب القران بإسناده مثله ، لكن فيه تفسير قول عمر رضى الله عنه بعده يعنى بقوله : نهى عن الافراد افراد العمرة - اه .

(٢) وقع فى كتاب الحجة و كتاب الآثار فى جميع نسخهما « افراد العمرة » ، و الأرجح « المتعة » مكان « العمرة » و هكذا رواه الامام ابو يوسف فى آثاره : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : انما نهى عمر عن الافراد - يعنى افراد المتعة ، فأما القران فلا - انتهى . و راجع لهذا سنن البيهقى و غيرها من كتب الحديث ؛ و عليه يكون معناه افراد العمرة عن الحج فى اشهر الحج فان مذهب عمر رضى الله عنه انه لا يعتمر الناس فى اشهر الحج بل يسافرون لها بسفر مستقل حتى لا يترك زيارة البيت العتيق ولذا كان ينهى عن المتعة و افراد العمرة عن الحج فى اشهر الحج ، كما فسر به بذلك ابنه عبد الله بن عمر رضى الله عنهما و هو فى سنن البيهقى و هو المروى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أيضا .

(٣) كيف وقد قرن رسول الله صلى الله عليه و سلم ؟ و قال عمر نفسه للسائل : هديت للسنة اوهو نص القرآن « فن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى » - الآية . و عن ابي موسى الأشعرى أنه لقي عمر فسأله فقال عمر : قد علمت ان النبي صلى الله عليه و سلم فعله و اصحابه و لكنى كرهت ان يظلوا معرسين بهن تحت الاراك ثم يرجعون تقطر رؤسهم - اه . و عن سالم مجيبا للناس الذين اعترضوا عليه =

اخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عمرو بن مرة<sup>٢</sup> عن عبد الله بن سلبة<sup>٣</sup> عن علي

== لنيه عن التمتع قال اخبرني عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب قال : ان الاثم للعمرة ان تفردوها من أشهر الحج ، الحج أشهر معلومات : شوال و ذو القعدة و ذو الحجّة فاخلصوا فيهن الحج و اعتمرُوا فيما سواهن من الشهور . و اراد عمر بذلك تمام العمرة لقول الله عز وجل « و آتموا الحج و العمرة لله » و ذلك ان العمرة ان يتمتع فيها المرأ بالحج و لا تتم الا ان يهدي صاحبها هديا او يصوم ان لم يجد هديا ثلاثة ايام في الحج و سبعة اذا رجع إلى اهله ، و ان العمرة في غير أشهر الحج تتم بغير هدي و لا صيام . فأراد عمر بالذي امر به من ترك التمتع بالعمرة الى الحج تمام العمرة التي امر الله عز وجل بها ؛ و أراد عمر ايضا ان يزار البيت في كل عام مرتين ؛ و كره ان يتمتع الناس بالعمرة الى الحج فيلزم ذلك الناس فلا يأتوا البيت الا مرة واحدة في السنة . انتهى سنن البيهقي . و فيها روايات اخرى .

(١-١) قوله « قال أبو حنيفة حدثنا » سقط من الأصل فردته من كتاب الآثار و آثار أبي يوسف ، و قد وقع الخطب في الاسناد في جميع نسخ الحجّة فيها « اخبرنا عمرو بن مرة عن عبد الله بن أبي سلبة - الخ » و كلها خطأ ، و الصواب من السند ما كتبه .  
(٢) و في نسخ الحجّة « فرة » و هو خطأ . و هو عمرو بن مرة الجسلي المرادى ابو عبد الله الكوفي الاعشى من رجال السنة - راجع ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب و فيه : عبد الله بن سلبة من شيوخته .

(٣-٣) في نسخ الحجّة « عبد الله بن أبي سلبة » و هو خطأ ، و الصواب ما في الآثار و الطحاوي و التهذيب و غيرها « عبد الله بن سلبة » و هو المرادى الكوفي من رجال الأربعة ، كوفي تابعي ثقة من فقهاء الكوفة بعد الصحابة ؛ و قد وقع الخطأ في تعيينه من رجال الحديث - راجع ج ٥ ص ٢٤٢ من التهذيب . قال الطحاوي : و قد روى عن علي رضي الله عنه في قول الله عز وجل « و آتموا الحج و العمرة لله » قال : ==

ابن أبي طالب رضى الله عنه قال : 'تمام الحج' والعمرة ان تحرم بهما من جوف  
 = اتماهما ان تحرم من ديرة اهلك . حدثنا بذلك ابن مرزوق قال ثنا وهب عن  
 شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن علي رضى الله عنه - انتهى . قال  
 الامام محمد بعد الرواية في كتاب الآثار : وبه نأخذ ، ما عجلت من الاحرام فهو  
 افضل ان . انكبت نفسك ، وهو قول ابى حنيفة - اه

(١ - ١) هكذا في كتاب الآثار لمحمد ؛ وفي آثار ابى يوسف : ان من تمام  
 الحج ، .

(٢) هكذا في كتاب الآثار ؛ وفي آثار ابى يوسف : من ديرة اهلك ، وهو  
 في الطحاوى ايضا . و الاثر اخرجه البيهقي في ج ٥ ص ٣٠ من سننه باسناد الطحاوى  
 وابن حزم في ج ٧ ص ٦٥ و روى مرفوعا من طريق محمد بن عمرو عن ابى سلمة  
 عن ابى هريرة في قوله عز وجل : و اتموا الحج والعمرة لله ، قال : من تمام الحج  
 ان تحرم من ديرة اهلك - اخرجه البيهقي و قال : فيه نظر - اه . وفيه حديث  
 آخر رواه أبو داود في سننه : حدثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابى فديك عن عبد الله  
 ابن عبد الرحمن بن يحنس عن يحيى بن ابى سفيان الاخنسى عن جدته حكيمه عن  
 ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 من اهل بحجة او عمرة من المسجد الاقصى الى المسجد الحرام غفرله ما تقدم من  
 ذنبه وما تأخر - او : وجبت له الجنة - شكك عبد الله ايها قال . قال أبو داود :  
 يرحم الله وكيفا احرم من بيت المقدس يعنى إلى مكة - انتهى . و تعالى ابن حزم  
 في المحلى فقال : اما هذان الأثران ( وهو حديث مرفوع ) فلا يشتغل بهما من  
 له ادنى علم بالحديث لأن يحيى بن ابى سفيان الاخنسى وجدته حكيمه و أم حكيم بنت  
 امية لا يدرى من هم من الناس ولا يجوز مخالفة ما صح يقين بمثل هذه المجهولات  
 التى لم تصح قط - انتهى . ويحيى بن ابى سفيان الاخنسى من رجال أبى داود =

= و ابن ماجه ، ترجمته في ج ١١ ص ٢٢٤ من التهذيب ، روى عن جدته حكيمة  
و عن معاوية و ابى هريرة ، و عنه إسحاق بن رافع المدنى و عبد الله بن عبد الرحمن  
و محمد بن إسحاق . قال ابو حاتم : شيخ من شيوخ المدينة ، ليس بالمشهور . و ذكره ابن  
سبان في الثقات - اه . و لم يقل احد منهم انه مجهول ، و بين كونه مجهولا و بين كونه غير  
مشهور فرق كما بين السماء و الأرض و هو يروى عن ثلاثة من الرجال و يروى عنه  
ثلاثة من الرجال فكيف يكون مجهولا ؟ و لم يذكر أحد منهم فيه بجرح . و حكيمة  
ايضا من رجال ابى داود و ابن ماجه كما في ج ١٢ ص ٤١١ من التهذيب ، و هى  
ابنة امية بن الاخنس بن عبيد ، و هى أم حكيم لا غير كما فهم ابن حزم ، روت عن  
أم سلمة ، و عنهما يحيى بن ابى سفيان و سليمان بن ميمم ذكرها ابن سبان في الثقات ،  
و لم يذكر احد فيها جرعا و لم يقل أنها مجهولة علا ان الجهالة في خير القرون لا تضر  
لا سيما اذا اورد الحديث في الفضائل و الترغيات - كما هو مروي عن أحمد و ابن معين  
و علي بن المدينى على ما في كفاية الخطيب و مستدرک الحاكم : اذا جاء في الفضائل  
تساهلنا و اذا جاء في الحلال و الحرام شددنا فيه . و قوله : و لا يجوز مخالفة ما صح  
يقتين - الخ . و هذا لا يعارضه ، فهل قال صلى الله عليه وسلم : لا تحرموا قبل  
الميثاق ؟ او قال : لا يجوز الاحرام قبل المواقيت ؟ ان كان فهاهنا اياه بل قال :  
لا تجاوزوا المواقيت بنير احرام . و اين هذا من ذلك ؟ و توقيت المواقيت لا يستلزم  
عدم جواز الاحرام قبلها ، و القبلة اضافة لم تتحدد بدليل قطعى ؛ الا ترى ان من  
توضأ قبل دخول وقت الصلاة بساعات يجوز ا و لم يقل احد منهم انه ليس  
بمشروع ؛ و من دخل المسجد قبل دخول وقت الصلاة و جلس فيه يذكر الله تعالى لم يقل  
احد انه لا يجوز ؛ لان الشرع عين اوقات الصلوات فالوضوء و الغسل و الدخول في  
المسجد كلها لا يجوز قبلها ا و هذا كما ترى . و ابن حزم لم يفهم معنى الاحاديث  
التي وردت في الباب و شغب مكابرة لآئمة الهدى و الصحابة و التابعين رضى الله عنهم =

= وهم اساطير الاسلام و الايمان و مدار نقل الدين و الاحاديث و القرآن ،  
 و هو لا يعتبر الا اذا كان : فلان عن فلان . و رواية الصحابة و علمهم و عمل  
 التابعين عنده ليس بشيء ، و إنما يصوغ الروايات على ما في ذهنه من المواجيس .  
 (١) روى ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين قال :  
 احرم عبد الله بن عامر من حيرب ، فقدم على عثمان فلامه فقال له : غررت و هان  
 عليك نسك - اه . و عثمان لا يعيب عملا صالحا عنده و لا مباحا ، و إنما يعيب  
 ما لا يجوز عنده ، لاسيما وقد بين هوان النسك و الهوان بالشك لا يحل و قد امر الله تعالى  
 بتعظيم شعائر الحج - اه . و جه الملامة ليس منحصر في عدم الجواز و الا عبد الله  
 ابن عامر لم يف بندره و هو ايضا صحابي فاتح خراسان و كرمان و لم يقل عثمان :  
 احرامك هذا لا يجوز فاستقبل الامر و اعد نذرك الذي نذرت بالفتح . بل قال :  
 سافرت من بعد بعيد و احرمت منه و لم يحتلج في قلبك انك قد ترتكب محظورات  
 الاحرام و تقع في جناياته بعد المسافة و امتداد الاحرام . فنهيه و ملامته إنما  
 كان من اجل غفلة الجنايات في الاحرام بعد المسافة فان بين مكة و خراسان  
 اكثر من مسافة اشهر الحج - كما في الفتح ، و لم يلبه لعدم جوازه كما ظن ابن حزم .  
 اخبره الحافظ طلحة في مسنده من طريق اسد بن عمرو عن ابي حنيفة و الحافظ  
 ابن خسرو في مسنده عن طريق الحسن بن زياد عنه - كما في ج ١ ص ٥٢٧ من  
 جامع المسانيد . و في المحلى ج ٧ ص ٧٥ : روي عن طريق عبد الرحمن بن اذينة بن سلة  
 العبدى عن ابيه قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : انى ركب السفن و الخيل  
 و الابل فن اين احرم ؟ فقال : اثنت عليا فاسأله ، فسأل عليا ، فقال له : من حيث  
 ابدأت ان تشدها من بلادك ؛ فرجع الى عمر فأخبره ، فقال له عمر : هو كما قال لك  
 علي . و من طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلة ان رجلا سأل =



== علي بن أبي طالب عن قول الله تعالى « وآموا بالحج والعمرة لله » فقال : ان تحرم من ديرة اهلك . و به الى عبد الله بن سلمة عن عائشة مثله . و من طريق عبد الرحمن ابن مهدي عن هشيم عن أبي بشر عن سلام بن عمرو عن عثمان بن عفان : العمرة تامة من اهلك . و من طريق الحائلي عن هشيم عن بعض اصحابه عن ابراهيم عن ابن مسعود : من تمام الحج ان يحرم من ديرة اهلك . و من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن عيينة بن عبد الرحمن عن ابيه انه رأى عثمان بن أبي العاص احرم من المنجشانية بقرب البصرة . و عن الحسن : ان عمران بن الحصين احرم من البصرة . و صحيح عن ابن عمر انه احرم من بيت المقدس . و عن رجل لم يسم ان ابامسعود احرم من السيلحين . و عن رجل ان ابن عباس احرم من الشام في برد شديد . و من طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن حفصة بنت سيرين عن محمد بن سيرين أنه خرج مع انس بن مالك الى مكة فأحرم من العقيق . و عن معاذ انه احرم من الشام . و رويناه من طريق الخفاف عن عبد الرزاق نا ابن جريج انا يوسف بن ماهك أنه سمع عبد الله بن أبي عمار أنه كان مع معاذ بن جبل و كعب الخير فأحرما من بيت المقدس بعمرة و احرم منهما . و به إلى عبد الرزاق نا ممر عن الزهري عن سالم ان ابن عمر احرم بعمرة من بيت المقدس . و عن ابراهيم : كانوا يستحبون اول ما يهيج الرجل او يعتمر ان يحرم من ارضه التي يخرج منها . و عن سعيد بن جبير انه احرم من الكوفة . و عن مسلم بن يسار انه احرم من ضربة . و عن الأسود و أصحاب ابن مسعود انهم احرموا من الكوفة . و عن علاوس و عطاء نحو هذا - انتهى . فهذا عمر و عثمان و علي و ابن مسعود و عائشة و معاذ بن جبل من وجوه الصحابة و من فقهاءهم ، و ابن عمر و ابن عباس و انس بن مالك و عمران ابن الحصين و ابو مسعود و عثمان بن أبي العاص من المكثرين من رواية الاخبار و متبعي عباداته و عاداته صلى الله عليه وسلم ، فهل يظن ظان فاجر العقل انهم لم يفهموا ==

== ما قال صلى الله عليه وسلم في باب المواقيت او يخالفونه عيانا و جهارا ، و أكثرهم من رواية احاديث المواقيت ، حاشاهم عن ذلك ! و الأسود بن يزيد و طاوس و عطاء و محمد بن سيرين و سالم و حفصة بنت سيرين و كعب الخيزر و سعيد بن جبير و إبراهيم النخعي و أصحاب ابن مسعود رضی الله عنهم كلهم جبال الاحاديث و أثبات رواياتها ، و عليهم يدور دائرة الحديث لم يفهموا معاني احاديث المواقيت ؟ او خالفوها قصدا و جهارا ! فأين عدالتهم و اعتبار رواياتهم ؟ نعوذ بالله من هذا الظن الفاسد المعوج حتى الاعوجاج ! ثم تكلم ابن حزم فيها بما لا طائل تحته ، هل قال على للسائل : لا يجوز الاحرام قبل الميقات ؟ في رواية يحيى بن الجزار عن ابن اذينة رواها من طريق وكيع عن شعبة عن الحكم عنه إلا قوله من حيث ابدأت يعنى من ميقات ارضه . هذا التفسير لمن ؟ عبد الله عن علي بن ابي طالب رضی الله عنه او ابن اذينة او عن يحيى و السائل اتى عمر رضی الله عنه بمكة و يقول : انى ركبت الخيل والابل حتى أتيتك فمن اين اعتمر ؟ او هو من اى بلد جاء مكة ! و اين ميقات ارضه حتى يحرم منه بعد الايتان بمكة ؟ فوده حجة له في زعمه لا في اصله ، و احرم عمران من البصرة فغاب عليه عمر و قال : اردت ان يقول الناس احرم رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم من مصر من الانصار - رواه عن يحيى القطان عن ابن ابي عروبة عن قتادة عن الحسن عن عمران رضی الله عنه - اه . قال ابن حزم : عمر لا يعيب مستحبا فيه اجر و قرابة الى الله تعالى ، نعم ! ولا مباحا . و انما يعيب ما لا يجوز عنده ، هذا بما لا يجوز ان يظن به غير هذا اصلا - اه . نسي ابن حزم هنا ان الحسن لم يسمع من عمران و من عمر رضی الله عنهما ، فالأثر منقطع فلا يجوز الاحتجاج به عنده و المرسل عنده ليس بحجة لاسيما مراسيل الحسن ، و لم يقل عمر انه لا يجوز او ليس بمباح او مستحب ، بل حذره من الشهرة و دخول شائبة الرياء و السمعة فيه و الشفقة عليه اذ المحرم قد يعرض له آفة اذا بعدت المسافة يفسد بها احرامه او السامة ==

اخبرنا محمد قال اخبرنا ١٠٠٠ مجاهد : كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما  
= والملاّلة ، ورأى أن فى قصر المسافة السلامة من كل آفة ، ولا تعلق له بعدم الجواز  
مطلقا كما ظنه ابن حزم ١ و هكذا فى جميع ما قال هذا .

(١) تركت بعد « اخبرنا » يافضا لأن الامام محمدا لم يلق مجاهدا بل لم يولد إلا بعد موت  
بجاهد بسنين كثيرة ، فقد سقط بعض الاسماء من الاسناد إلى مجاهد ، ولله عمر  
ابن ذر و هو يروى عن مجاهد وعمر شيخ الامام محمد كما مضى غير مرة و سياقى  
فى هذا الباب ايضا . ولا ادرى من اخرج الأثر المذكور ولم اجده فى كتب  
عدى إلا ما قال ابن حزم فى ج ٧ ص ١٢٤ من المحلى وقد روينا من طريق  
سعيد بن منصور عن عتاب بن أبى بشر عن خصيف عن مجاهد عن ابن عمر :  
احرم عاما من المسجد حين اهل هلال ذى الحجة ، ثم عاما آخر كذلك ، فلما  
كان العام الثالث لم يحرم حتى كان يوم التروية . قال مجاهد : فسأله عن ذلك ،  
فقال : انى كنت امرا من اهل المدينة فأحييت أن اهل باهلاهم ، ثم ذهبت انظر  
فاذا انا ادخل على اهل و انا محرم وأخرج و أنا محرم فاذا ذلك لا يصلح لأن  
المحرم اذا احرم خرج لوجهه . قال مجاهد : فقلت لابن عمر : فأى ذلك ترى ؟  
قال : يوم التروية - انتهى . فظهر بهذا ان بين محمد و مجاهد سفوطا من السند ، وكذا  
شئ من المتن ترك . وأيضا وقع التقديم والتأخير فيه والاختصار حتى اشكل  
فهم المراد منه كما لا يخفى ، ولم يذكر فيه ان عبد الله بن عباس رضى الله عنهما ماذا  
كان يصنع ؟ وقد روى من وجه آخر ايضا كما فى المحلى ايضا ، وقد روينا  
عن سعيد بن منصور نا هشيم ثنا ابن ابى ليلي عن عطاء بن ابى رباح قال : رأيت  
ابن عمر فى المسجد الحرام وقد اهل بالحج اذا رأى هلال ذى الحجة عاما ثم عاما  
آخر ، فلما كان فى العام الثالث قيل له : قد رؤى هلال ذى الحجة فقال : ما انا  
إلا كرجل من أصحابي وما ارانى افعل إلا كما فعلوا ، فأمسك الى يوم التروية =

وعبد الله بن عباس رضى الله عنهما يقدمان علينا متمتعين؛ قال : فجعل عبد الله بن عمر الالهلال مرة بالحج في هلال ذى الحجة و آخر مرتين يوم التروية .

== ثم احرّم من البطحاء حين استوت به راحلته بالحج - انتهى .

قلت : الظن الغالب ان الساقط هاهنا «سفيان عن ابي حصين عن ، لأن ابن ابي شيبة اخرجه في مصنفه عن وكيع عن سفيان عن مجاهد ، والامام محمد ايضا يروى عن سفيان ؛ قال ابن ابي شيبة : ثنا وكيع عن سفيان عن ابي حصين عن مجاهد ان هلال ابن عمر رضى الله عنهما كان آخرهما يوم التروية . و اخرج عن علي ابن هاشم عن ابن ابي ليلى عن عطاء قال : قلت لابن عمر : قد روى الهلال ، فأهل مكانه هلال ذى الحجة ، فلما كان في العام المقبل قيل له : قد روى الهلال وهو في البيت فزع ثوبا كان عليه ثم اهل ، فلما كان العام الثالث قيل له : قد روى الهلال فقال : ما انا الا رجل من اصحابي اصنع كما يصنعون ، فأقام حلالا حتى كان يوم التروية . و اخرج عن ابن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عطاء قال : قدم ابن عمر فطاف ثم سعى ثم أحل فبكث أربعة أو خمسة ، ثم أهل بالحج في العشر ، ثم جاء مرة اخرى فأقام حلالا حتى اذا كان يوم التروية اهل بالحج حين انبث به بعيره مطلقا إلى منى . قال عطاء هو أحب إلينا - اهـ ( في الرجل المقيم بمكة متى يهل - ق ٣٦٦ سعيدية ) . قلت : فاتضح معنى الحديث ايضا من رواية عطاء ولم يبق فيه شيء من الاشكال ، فله الحمد - ف .

(١) اي اذا اهل الهلال احرّم ، و فعل ذلك في عامين و في الثالث احرّم يوم التروية .

(٢) هو خلاف ما في المحلى كما عرفت .

(٣) كذا في الأصول ، والصواب « إلى يوم التروية » فسقط لفظ « إلى » من النسخ - والله أعلم - ف .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد : ان

(١) الحديث أخرجه الامام ابو يوسف في آثاره مطولا من طريق ابى حنيفة : قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : خرج زيد بن صوحان العبدي و سليمان بن ربيعة الباهلي و الصبي بن معبد التغلبي يريدون الحج في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فأهل زيد و سليمان بالحج وحده ، و اهل الصبي بالعمرة و الحج فقالا له : ويحك ! أتمتع و قد نهى عمر رضي الله عنه عن المتعة ؟ و الله ! لآنت اضل من بعيرك . فقال الصبي : تقدم على عمر و تقدمون ، فلما قدم الصبي بمكة طاف بالبيت لعمركه و بين الصفا و المروة ثم عاد و هو حرام لم يحل منه شيء فطاف بالبيت و سمي بين الصفا و المروة لحجته ثم أقام حراما لم يحل منه شيء حتى أتى عرفات ففرغ من حجته ، فلما كان يوم النحر اهراق دما لتمتعه ، فلما صدروا مروا بعمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال زيد بن صوحان : يا امير المؤمنين ! انك قد نهيت عن المتعة و إن الصبي قد تمتع ! فقال : اصنعت يا صبي ماذا ؟ قال : اهللت يا امير المؤمنين بالعمرة و الحج . فلما قدمت مكة طفت بالبيت و الصفا و المروة لعمركي ، ثم عدت فطفت بالبيت و الصفا و المروة لحجتي ، ثم قمت حراما حتى كان يوم النحر فأه قن دما لمحتي ، ثم اهللت . قال : فضرب عمر رضي الله عنه على ظهره قال : هربت لسنة نبيلك - انتهى . و أخرجه البخاري في مسنده من طريق زفر بن الهذيل و الحسن بن زياد و من طريقه أخرجه ابن خزيمة في مسنده ، طولا و هو في ج ١ ص ٥٥٥ من جامع المسانيد . و أخرجه الطحاوي أيضا من طرق عن صبي بن معبد . طولا و مختصرا و البيهقي في سننه الكبرى ج ٥ ص ١٦٠ و أخرجه ابو داود و النسائي و ابن ماجه في سننهم و ابن حبان في صحيحه و أحمد و اسحاق بن راهويه و ابو داود الطيالسي و ابن أبي شيبة في مسانيدهم - كما في ج ٣ ص ١٠٩ من نصب الراية . و قال قال الدارقطني في كتاب العلل : و حديث الصبي بن معبد هذا حديث صحيح . و صححه اسنادا حديث . منصور عن الأعمش عن ابى وائل عن الصبي عن عمر - انتهى . و بهذا الطريق أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار .

(٢) و كان في الأصول : محمد ، خطأ ، و الصواب : عمر ، صحف بمحمد ، و هكذا =

الصبي بن معبد اهل بعمرة وحجة بالعذيب<sup>٢</sup> فر به زيد بن صوحان<sup>٣</sup> وسلمان  
ابن ربيعة<sup>٤</sup> فلما سمعا الذي اهل به قالوا : لهذا اضل من جمل اهلك - او  
اقل عقلا من جمل اهلك - فاحتفظ<sup>٥</sup> من قولهما ومضى<sup>٦</sup> حتى قدم على عمر

= يصحف كثيرا بمحمد بن عمر ، وعمر بن محمد ، وعمر بن عثمان ، وعمر بن ذر شيخ  
المؤلف المعروف .

(١) هو بالصاد المهملة مصغرا ، وفي الأصل والمجلى وغيرهما وقع بالصاد المعجمة  
وهو خطأ وهو من بني تغلب - كما في كتب الرجال والطحاوي وسنن البيهقي  
 وغيرهما - وفي نصب الراية وقع « الثعلبي » بالثاء المثناة والعين المهملة وهو خطأ .  
(٢) هكذا في نسخ الحجّة ، وفي الطحاوي من طريق الأعشى عن شقيق عن  
الصبي قال : فررت بالعذيب بسلمان بن ربيعة وزيد بن صوحان فسمعاني وأنا اهل  
بهما جميعا - الخ .

(٣) ترجمته في تعجيل المنفعة مفصلا وهو صحابي .

(٤) ترجمته في التهذيب .

(٥) وكان في الأصل بالواو والأرجح بحرف « او » للتريد .

(٦) احفظه فاحتفظ : انتخبه فغضب . كذا في الأصل ، وفي الهنذية « فاحتفظ » ،  
والصواب ما في الأصل « فاحتفظ » ؛ والحفيظة : الغضب . يعني وجدت من قولهما ،  
واغتاطني يوضوه . قوله في رواية الطحاوي قال : فانطلقت كأن بعيري على  
عنق . وعند البيهقي : فكأنما حمل على بكلامهما جبل - اه .

(٧) اى فرغ من افعال الحج والعمرة وتوجه الى المدينة حتى قدم على عمر رضي الله عنه ،  
لما في آثار أبي يوسف انه كان المرور بعد الفراغ ، فلما صدزوا مروا بعمر بن  
الخطاب . وفي الطحاوي : قال : فانطلقت وكأن بعيري على عنق قدمت المدينة  
فلقيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقصصت عليه فقال : انهما لم يقولوا شيئا .

ابن الخطّاب رضى الله عنه فأخبره بالذى صنع وبقولهما<sup>١</sup>، فقال له عمر رضى الله عنه: هديت لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم - مرتين<sup>٢</sup>.  
 أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان<sup>٣</sup> قال حدثنا محمد بن راشد السلى<sup>٤</sup> عن عبد الرحمن بن أبي نصر بن عمرو السلى عن أبيه<sup>٥</sup> قال:  
 = هديت لسنة نبيك . وفي رواية أخرى له: فلما قدمت عمر ذكرت ذلك له - الخ .  
 و أثر كتاب الحجّة مختصر .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنديّة « يقولهما » بالياء - وهو خطأ . و كان في الأصل « صنع بقولهما » سقط منه الواو . وفي الهنديّة « و يقولهما » وهو الصواب إلا أن الياء تصحيف .

(٢) أى قال عمر ذلك القول له مرتين .

(٣) هو ابن صالح القرشى .

(٤) في ج ١ ص ٨٠ من تاريخ البخارى المطبوع بميدراآباد قال في رقم ٢١٠: محمد بن راشد السلى الكوفى ، وكنية راشد أبو اسمعيل وهو اخو اسمعيل بن راشد ، سمع سعيد بن جبير ، روى عنه الثورى ، قال يحيى : مات سنة اثنتين واربعين ومائة ، قال أبو عبد الله : هؤلاء اربعة ولدوا في بطن واحد عامتهم محدثون : محمد بن راشد وهو يعرف بمحمد بن أبي اسمعيل بن راشد ، والثاني عمر بن راشد ، والثالث اسمعيل بن راشد ، ثلاثة منهم محدثون والرابع لا يحضرنى ، أظنه كان محدثا - انتهى .

(٥) قال ابن حزم متجاهلا : أبو نصر بن عمرو السلى لا يدري احد من خلق الله من هو - اه . أو لم يدرا أنه روى عن على و ابن عمر و روى عنه ابنه و مالك بن الحارث و ذكره ابن خلقون في الثقات كما في التعجيل ، فأين الجهالة و أين عدم دراية ابن حزم ؟ و هو كل شئ يبنى على علمه و ينق ما وراءه و ينكره رأسا ثم يشغب على الأئمة بكلمات لا تخرج عن افواه يوت العلم إلا بمن كان عاريا عن =

خرجت حاجا و انا اريد على بن ابي طالب رضى الله عنه ، فأحرمت قبل أن ادخل المدينة ، قال : فدخلت المدينة حتى خرج على رضى الله عنه فأدركته بنى الحليفة و قد اهل بعمرة و حجة ، فقلت : ما خرجت إلا اليك فأدخلني فى احرامك ، قال : وكيف ادخلك فى احرامى و قد احرمت بحجة و أحرمت بحجة و عمرة ؟ و لكن اقم على احرامك و أقيم على احرامى . قال : فقمنا على احرامنا نلبي حتى دخلنا مكة ، فطاف طوافين بالبيت و بين الصفا و المروة طوافا لعمرة ، و طوافا لحجته ، ثم أقمنا احرامين حتى كان يوم النحر .

.....<sup>٢</sup> اخبرنا محمد بن ابان عن موسى بن ابي كثير [ و ] موسى الجهني

== مكارم الاخلاق و اخلاق النبوة .

- (١) و كان فى الاصول « طاف » بدون الفاء و لا بد منها . قلت : و لعله كان فى الاصل « حتى لما دخلنا مكة طاف » فسقط لفظ « لما » من الاصل ، و الله اعلم - ف .
- (٢) اى محرمين ؟ و المصدر قد يكون بمعنى الصفة اسم الفاعل و اسم المفعول . و لعله كان فى الاصل « محرمين » او « على احرامنا » لحرف - و الله اعلم .
- (٣) و لعل « اخبرنا محمد بن الحسن قال » سقط من النسخ .
- (٤) ابن صالح القرشي .

(٥-٥) كذا فى الاصل إلا ان الواو ساقط منه من سهو الناسخ ، و فى الهنكية « عن موسى بن ابي كثير بن موسى الجهني » وهو خطأ . و موسى بن ابي كثير هو الانصارى مولاهم ، و يقال : الهمداني ابو الصباح الكوفي ، و يقال : الواسطي المعروف بموسى الكبير ، و اسم ابي كثير : الصباح ، روى عن سعيد بن المسيب و زيد بن وهب و مجاهد و سالم بن عبد الله بن عمر و خشرم بن جيل ، و عنه الثوري و مسعر و شعبة و عبد الرحمن بن ثابت و شريك و هشيم و جماعة ثقة فى الحديث من ==



عن مجاهد<sup>١</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم : انه اعتمر قبل ان يبعث ثلاث عمر في ذى القعدة ثم حج و قرن .

= رجال النسائي - كما في ج ١٠ ص ٣٦٧ من التهذيب و ج ٤ ص ٢٩٣ من تاريخ الكبير للبخارى . و «الجهين» مصحف من «الجهني» . و موسى الجهني هو موسى بن عبدالله الجهني ابو عبد الله الكوفي . سمع زيد بن وهب و مجاهدا و مصعب بن سعد - كما في ج ٤ ص ٢٨٨ من تاريخ البخارى و ج ١٠ ص ٣٥٤ من التهذيب ، فكلاهما سمعا مجاهدا و روى عنه ، و لذا غيرته فتندي « محمد بن ابان عنهما عن مجاهد » و سقطت الواو من البين او سقطت « و عن موسى الجهني » بزيادة الواو و حرف الجر « عن » و هي تصحفت و صارت « بن » ؛ و لم اجد الاثر المذكور من هذا الطريق ، و روى من غيرها كما هو بمدة .

(١) كذا في الاصول مرسل و لعل « عن أبي هريرة » سقط من السند . و في ج ٤ ص ٢٤٥ من سنن البيهقي من طريق يونس بن بكير : ثنا عمر بن ذر عن مجاهد عن ابي هريرة قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث عمر ، كلها في ذى القعدة - انتهى . فعلم منه ان ما رواه مجاهد ليس بمرسل بل هو مرفوع متصل الاسناد . و قال الطحاوى في ج ١ ص ٢٧٧ من شرح الآثار : حدثنا محمد بن ثناء النخعي قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا ابراهيم بن محمد قال : سئل ابن عمر : كم اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : مرتين ؛ فقالت عائشة : لقد علم ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اعتمر ثلاثا سوى عمرته التي قرن بها بحجته . و قال ايضا : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا يحيى بن يحيى قال ثنا داود بن عبد الرحمن عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه قال : اعتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر : عمرة الجحفة ، و عمرته من العام المقبل ، و عمرته من الجعرانة ، و عمرته مع حجته ؛ و حج حجة واحدة - انتهى . اى بعد الهجرة ، و قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة و قبل النبوة =

اخبرنا محمد قال اخبرنا<sup>١</sup> ابو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن الصبي<sup>٢</sup> بن معبد قال: كنت<sup>٣</sup> حديث عهد بالجاهلية والنصرانية فأسلمت

= حجات عديدة - كما في عمدة القارى وفتح البارى، وقد انكره من في قلبه زيغ و غيظ بالأحاديث كوسى بن جزار الله - عامله الله بما يليق به . و روى الشيخان عن انس رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر، كلهن في ذى القعدة الا التى مع حجته : عمرة من الحديبية او زمن الحديبية في ذى القعدة، و عمرة من العام المقبل في ذى القعدة، و عمرة من الجمرانة حيث قسم غنائم حنين في ذى القعدة، و عمرته مع حجته - انتهى . و رواه البيهقى في مواضع من سننه . و هذه الأخبار دالة على انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا و حديث كتاب الحج اصرح في ذلك . (١) بهذا الاسناد اخرج به البيهقى والطحاوى و ابو داود و ابن ماجه نحوه .

(٢) ضبطه الشيخ السندى في حاشيته على ابن ماجه : بفتح صاد مهملة و فتح باء موحدة و تشديد ياء مثناة من تحت - ج ٢ ص ٢٢٧ من طبع المطبع التازية بمصر، و الفاضل ابو الوفاء ضبطه بالتصغير في تعليقه على آثار الامام ابن يوسف و هو كذلك في المغرب ج ١ ص ٢٩٧، و بتصغيره مرئخما سمي صبي بن معبد النخلى، اسلم و لقي زيد بن صوحان - اهـ، و هو الصواب .

(٣) في سنن ابن داود و ابن ماجه «كنت رجلا نصرانيا فأسلمت»، و عند البيهقى في رواية «كنت رجلا اعرانيا نصرانيا فأسلمت» و هو عند ابن داود، و في رواية عند الطحاوى و البيهقى «كنت حديث عهد بجاهلية و نصرانية فأسلمت فاجتهدت»، زاد ابو داود و البيهقى في رواية «فأتيت رجلا من عشيرتى يقال له نديم بن ثرمة فقلت له : يا هناه ! انى حريص على الجهاد و انى وجدت الحج و العمرة مكتوبين على فكيف لى بأن اجمعهما ؟ فقال : اجمعهما و اذبح ما استيسر من الهدى، فأهلكت بهما جميعا» - الحديث .

وقرنت الحج والعمرة فأهملت بهما<sup>١</sup> فررت على زيد بن صوحان و سلمان ابن ربيعة بالعذيب<sup>٢</sup> وانا اهل بهما<sup>٣</sup> فقال احدهما لصاحبه : لهذا اضل من بعيراهله ؛ وقال الآخر أيهل<sup>٤</sup> بهما جميعا قال : نفرت كأنى احملاهما على عنقي حتى دخلت<sup>٥</sup> على عمر رضى الله عنه فذكرت له ما قالوا ، قال : انهما لا يقولان<sup>٦</sup> شيئا ، هديت لسنة نبيك [صلى الله عليه وآله وسلم]<sup>٧</sup> .

- (١) عند ابى داود « فأهملت بهما معا » وعند الطحاوى « جميعا » والمعنى فى الوجهين صحيح .  
 (٢) العذيب مصغر بن العذب ، اسم ماء بنى تميم على مرحلة من الكوفة .  
 (٣) أى جميعا - كما فى الطحاوى و البيهقى و ابى داود و ابن ماجه و غيرها .  
 (٤) فى نسخ الكتاب بدون لام الابتداء و هى فى غيره من البيهقى و ابن ماجه و الطحاوى و غيرها ، و عند ابى داود « ما هذا بأفقه من بعيره » .  
 (٥) فى نسخ الكتاب بدون همزة الاستفهام و زدتها لما فى الطحاوى و البيهقى « أيهل بهما جميعا » بالاستفهام .

(٦) أى مقولتيهما ، و عند البيهقى فى رواية « كأنما احملاهما على ظهري » و فى اخرى له « فكأنما القى على جبل » و هو عنه ابى داود ايضا ، و عند ابن ماجه « فكأنما حملا على جبلا » بكلمتيهما ، و عند الطحاوى « و كأن بيدي على عنقي » .  
 (٧) زاد ابو داود و البيهقى : فقلت له : يا امير المؤمنين اناى كنت رجلا اعرايا نصرانيا و اناى اسلمت و انا حريص على الجهاد و انا وجدت الحج والعمرة مكتوبين على فاتيى رجلا من قوى قتال لى : اجربهما و اذبح ما استيسر من الهدى ، و اناى أهملت بهما معا . زاد ابن ماجه : فأقبل عليهما فلامهما - ثم أقبل على الحديث .

- (٨) هكذا عند البيهقى ، و عند الطحاوى « فقال : انهما لم يقولوا شيئا » بالجزم والسكون .  
 (٩) زدت لما فى ابى داود و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقى و غيرهم ، و قول عمر =

== رضى الله عنه : هديت - الحج يدل على ان منعه كان لمصلحة و لا فقد كان يعتقد الجمع سنة - قاله السندى على ابن ماجه . قلت : و سبق من سنن البيهقى ان عمر رضى الله عنه يريد بذلك ان لا يهجر البيت و يقول : افردوا الحج واستقبلوا السفر للمرة ، و لا ينهى عن التمتع و القران ، كيف و قد روى الطحاوى بسنده عن طاوس عن ابن عباس قال يقولون : ان عمر نهى عن المتعة قال : لو اعتمرت في عام مرتين ثم حججت لجمعتها مع حجتي . و عن نافع عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : افصلوا بين حجكم و عمرتكم فانه اتم للحج احكم ، و اتم لعمرته ان يعتمر في غير اشهر الحج . و عن ابن شهاب قال قلت : لسالم : ليم نهى عمر رضى الله عنه عن المتعة و تدفعها رسول الله صلى الله عليه و سلم و فعلها الناس معه ؟ فقال : اخبرني عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عمر رضى الله عنه قال : ان اتم العمرة ان تفردوها من اشهر الحج و الحج اشهر معلومات فاخلصوا فيهن الحج و اعتمروا فيما سواهن من الشهور . فأراد عمر رضى الله عنه بذلك تمام العمرة لقول الله عز وجل : « و اتموا الحج و العمرة لله » . قال الطحاوى : فأراد بذلك عمر ان يزار البيت في كل عام مرتين و كره ان يتمتع الناس بالعمرة الى الحج فيلزم الناس ذلك فلا يأتون البيت إلا مرة واحدة في السنة لالكرهه التمتع لانه ليس من السنة . اه . و الظاهر ان القران و التمتع اداء للنسكين في سفر واحد سواء وقع التحلل فيما بينه او لا ، و ذلك يوجب ان لا يأتى الناس الى البيت إلا مرة واحدة في السنة بخلاف الافراد فانه يلزمهم العود اليه ثانيا للعمرة فأحب ان يزار البيت مرة بعد اخرى ، و به صرح الامام محمد في الموطأ حيث قال : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : افصلوا بين حجكم و عمرتكم فانه اتم للحج احكم ، و اتم لعمرته ان يعتمر في غير اشهر الحج . قال محمد : يعتمر الرجل و يرجع الى اهله ثم يحج و يرجع الى اهله فيكون ذلك ==

اخبرنا محمد قال اخبرنا سفيان بن عيينة قال سمعت منصور بن المعتمر يذكر عن ابراهيم عن<sup>١</sup> مالك بن الحارث عن ابي نصر السلمي قال: لقيت علي بن ابي طالب رضى الله عنه وقد اهل بالعمرة والحج فقلت [له]<sup>٢</sup>: انى اهلكت بالحج أفاستطيع ان اضم اليه<sup>٣</sup> عمرة؟ فقال: لا<sup>٤</sup> إنك لو كنت

= في سفرين افضل من القران، ولكن القران افضل من الحج مفردا والعمرة من مكة ومن التمتع والحج من مكة لأنه اذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده، و اذا تمتع كانت حجته مكية، و اذا افرد بالحج كانت عمرته مكية، فالقران افضل - وهو قول ابي حنيفة والامة من قهاتنا - انتهى .

(١) بهذا الاسناد أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٤٠٦ من شرح معاني الآثار قال: ثنا يونس قال ثنا سفيان به، وهو ابن عيينة .

(٢) هذا هو الصحيح عندى فان ابراهيم النخعي يروى عن مالك بن الحارث السلمي الرقى الكوفي - راجع ترجمته في ج ١٠ ص ١٣ من التهذيب . وهو ثقة وقد روى عنه منصور ايضا كما فيه . وقد وقع في الطحاوى «عن ابراهيم او عن مالك بن الحارث، بالشك، ويمكن ان يكون هكذا: منصور عن ابراهيم عن مالك ومنصور عن مالك؛ يعنى منصور يروى عن مالك، بواسطة وبدونها - والعلم عند الله . وقد رواه الطحاوى ايضا من طريق شعبة عن منصور عن مالك بن الحارث به بدون واسطة، ومن طريق ابي عوانة عن منصور عن ابراهيم عن مالك عن ابي نصر مثله بواسطة النخعي، فلم ان كيلا الطريقين صحيح، وحرف «او» يعنى الواو او زيادة من الراوى .

(٣) لفظ «له» ساقط من الأصول، وزدته من شرح معاني الآثار .

(٤) في الأصول «استطيع» بدون الهمزة والفاء . ولا بد منهما وهن في معاني الآثار .

(٥) في الأصول «اليها» وهو خطأ فان المرجع ليس في الأصول .

(٦) كلمة «لا» سقطت من النسخ وهى في معاني الآثار للطحاوى .

كتاب الحجّة ( القرآن بين الحج والعمرة ) ج - ٢

بدأت بالعمرة فأردت ان تضيف اليها حجة<sup>١</sup> . فقلت : كيف اصنع اذا اردت ذلك؟ قال : تفيض<sup>٢</sup> عليك اداوة<sup>٣</sup> ثم تهل<sup>٤</sup> بهما جميعا ، فاذا قدمت<sup>٥</sup> طفت<sup>٦</sup> لكل واحد منهما طوافا ،<sup>٧</sup> ثم لا يحل منك شيء<sup>٨</sup> حتى يوم النحر . فقال<sup>٩</sup> منصور : فذكرت ذلك لمجاهد فقال : قد كنا<sup>١٠</sup> نقتى بطواف واحد ، فأما<sup>١١</sup>

(١) كذا في الأصول ، و زاد في معاني الآثار « اضفتها » .

(٢) وفي رواية الطحاوى « تصب » .

(٣) زاد الطحاوى « من ماء » .

(٤) في رواية الطحاوى « ثم تحرم » .

(٥) كذا في الأصل - يعنى : قدمت مكة - ف .

(٦) زاد للطحاوى بعد قوله « جميعا » « و تطوف لكل واحد منهما طوافا » .

(٧-٧) في جميع نسخ الكتاب « ثم لا يحل منك شيئا ، وهو خطأ .

(٨) في آثار ابى يوسف « قال منصور : فقلت بمجاهدا و هو يقتى الناس بطواف واحد اذا قرن ، فلما حدثته الحديث عن على قال : لو كنت سمعت بهذا الحديث لم أفت الا بطوافين ، فأما بعد اليوم فأنى لا افتى إلا بهما - اه .

(٩) في رواية الطحاوى « ما كنت قى الناس الا بطواف واحد ، فأما الآن فلا . - اه .

(١٠) هو صحيح على ما فى الطحاوى وغيره ؛ وفي بعض النسخ « و اما ، بالواو وهو ايضا صحيح . ثبت بأسانيد قوية عن على و ابن مسعود بل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ايضا ان القارن طوف طوافين ويسعى سعيين ، و تعرف عليا من هو :

هذا الذى تعرف البطحاء وطأته و البيت يعرفه و الحل و الحرم .

و هو العمدة و فيه الاسوة فى هذا الباب فانه احرم باحرام النبي صلى الله عليه و سلم و جاء من ابن عمر ، و صاحبه و راققه فى حجه ، فلا يمكن ان يترك ما فعله =

صلى الله

= صلى الله عليه وسلم او يفعل ما لم يفعله صلى الله عليه وسلم وهو باب مدينة العلم ثم لما كان من قتواه ما علمت ومن مذهبه ما عرفت علم به انه لا بد ان يكون عنده اسوة من رسول الله صلى الله عليه وسلم او عهد به فانه تعلم منه ما تعلم ، وطاف على طوافه ، والحافظ ابن حجر ايضا اقر في باب القرآن من فتح الباري بكون اسانيدهما لا بأس بها وصالحه للاحتجاج . كيف لا وقد اخرج النسائي في سننه الكبرى كما في ج ٣ ص ١١٠ من نصب الراية : عن حماد بن عبد الرحمن الانصارى عن ابراهيم بن محمد بن الحنفية قال : طفت مع ابى وقد جمع بين الحج والعمرة فطاف لهما طوافين وسعى لهما سبعين ؛ وحدثني ان عليا فعل ذلك ، وقد حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك - انتهى . قال صاحب التنقيح : وحماد هذا ضعفه الأزدي وذكره ابن حبان في الثقات ، قال بعض الحفاظ : هو مجهول والحديث من اجله لا يصح - انتهى . قلت ذكره الحفاظ في ج ٣ ص ١٨ من التهذيب ولم يذكر فيه انه مجهول ، وانما قال « ضعفه الأزدي » وهو وتضعيفه في اى مرتبة من الاعتبار ؟ راجع له مقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر تميز لك القشر من اللباب - انظر ص ٣٩٨ منها في ترجمة خيثم ، وشذ الأزدي فقال : منكر الحديث . وغفل ابو محمد بن حزم فاتبع الأزدي وافرد فقال : لا يجوز الرواية عنه . وما درى ان الأزدي ضعيف ! فكيف يقبل منه تضعيف الثقات . وفي ص ٣٨٩ منها والأزدي لا يرجع على قوله - اهـ . وفي ص ٣٨٣ منها : وقال ابو الفتح الأزدي منكر الحديث غير مرضى ، ولا عبرة بقول الأزدي لانه هو ضعيف ، فكيف يعتمد في تصنيف الثقات - اهـ . وفي ص ٣٩١ من ترجمة بهز بن اسد ، وشذ الأزدي فذكره في الضعفاء وقال : لانه كان يتحامل على علي . قلت : اعتمده الأئمة ولا يعتمد على الأزدي - اهـ . وامثاله في المقدمة كثير ، ولو سلم فقد ذكره ابن حبان في الثقات فهو مختلف فيه لحديثه لا ينزل عن الحسن مع ان تضعفه =

== مبهم غير مفسر ، ولو سلم فالآثار و شواهد بعضها فيكون صالحا للاحتجاج ؛  
 ولما قال الذهبي في الميزان . « ضعفه الأزدي » ، قال الحافظ في اللسان : قلت : ذكره  
 ابن حبان في الثقات . وليس في الميزان و اللسان و التهذيب انه مجهول . وقد  
 روى عن ابراهيم بن محمد و محمد بن عبد الله الشيباني ، و عنه اسرائيل و مندل بن  
 علي ، و هذا يكفي لرفع الجهالة منه ، و بعضه حديث آخر أخرجه الدارقطني في سننه :  
 ثنا ابو محمد بن صاعد ثنا محمد بن يحيى الأزدي ثنا عبد الله بن دأود عن شعبة عن حميد  
 ابن هلال عن مطرف عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه و سلم طاف طوافين  
 و سمي سعين . ثم قال الدارقطني « يقال ان محمد بن يحيى حدث بهذا الحديث من  
 حفظه قوم في مثله ، و الصواب بهذا الاسناد ان النبي صلى الله عليه و سلم قرن الحج  
 و العمرة ، و ليس فيه ذكر للطواف و لا للسمي ؛ و قد حدث به محمد بن يحيى  
 مرارا على الصواب ؛ و يقال أنه رجوع عن ذكر الطواف و السمي ، قال في الجوهر  
 النقي ج ٥ ص ١٠٩ : قلت قوله « حدث به من حفظه قوم » لم ينسبه الى احد من  
 يعتمد عليه ، و كذا قوله « و يقال أنه رجوع عنه » ، و الظاهر ان المراد أنه سكنت  
 عنه ، و اذا ذكر هذه الزيادة مرة وسكت عنها مرة لعذر لا تترك الزيادة ، ولو  
 كان في الحديث علة اخرى غير هذا لذكرها الدارقطني ظاهرا - انتهى . و الحديث  
 نقله في ج ٣ ص ١١١ من نصب الراية ثم نقل اثر ابراهيم النخعي عن الصبي بن  
 معبد في الجوهر النقي من المحل الذي مضى من قبل في هذا الكتاب من طرق ، ثم قال  
 « و النخعي وان لم يدرك عمر و لا الصبي فقد قال ابو عمر في اوائل التهديد : و كل من  
 عرف بأنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليس و ترسيله مقبول ، فراسيل سعيد بن المسيب  
 و محمد بن سيرين و ابراهيم النخعي عندهم صحاح » . ثم ذكر ابو عمر بسنده عن الأعمش  
 « قلت لابراهيم : اذا حدثني حديثا فاستدنه » قال : اذا قلت عن عبد الله - يعني ابن  
 مسعود - فاعلم انه عن غير واحد ، و اذا سميت لك احدا فهو الذي سميت . =



= قال ابو عمر الى هذا نزع من اصحابنا من زعم ان مرسل الامام اولى من مسنده لأن في هذا الخبر ما يدل على ان مراسيل النخعي اولى من مسانيدهم ، وهو لعمري كذلك . وقال البيهقي في باب ترك الوضوء من القهقهة : قال ابن معين : مراسلات النخعي صحيحة إلا حديث تاجر البجليين وحديث الضحك في الصلاة . انتهى . واما قوله « ان ابراهيم لم يدرك الصبي بن معبد » فلي فيه قلق بل عندي لا يصح ولم يقل في علمي غير ابن حزم في المحلى اذا مر على هذا الأثر ، وذكر الحافظ في ترجمة الصبي بن معبد من التهذيب فيمن رواه عنه ابراهيم النخعي ولم يقل انه لم يدركه ولا في ترجمة ابراهيم قال « انه لم يدرك الصبي بن معبد » ونقل فيه اقوال الأئمة فيمن لم يدركه ولم يذكر فيهم الصبي بن معبد ، ولو كان لذكره البتة ، فابراهيم عن الصبي متصل . ووصول ، فلعل المحدث ابن الترياقى تبع في ذلك ابن حزم في المحلى علا ان الثبوت ليس بموقوف على طريق : حماد بن سلمة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي ان الصبي بن معبد قرن بين العمرة والحج فطاف لهما طوافين وسعى سبعين ولم يحل بينهما ، واهدى . واخبر بذلك عمر بن الخطاب فقال : هديت لسنة نبينا صلى الله عليه وسلم - اهـ ؛ بل فيه مرفوعات . وآثار عمر بأسانيد لا بأس بها ، و الى الآن لم يتعين معنى قوله صلى الله عليه وسلم : « طوافك بالبيت وبين الصفا والمروة يكفيك لحجك وعمرتك » وقوله او قول عائشة وغيرها : واما الذين كانوا جموا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا - الحديث . وكذا معنى « دخلت العمرة في الحج » بعد في حيز الخفاء ، فدارت الأنظار في امثال ذلك في حجة الوداع ، وكل مشاها على ما في ذهنه وبنى على مذهبه وقد تركوا عمل الصحابة بأسره بل لم ينظروا اليه هذا .

استخبار واستطلاع : كم من طواف طاف النبي صلى الله عليه وسلم بالبيت في حجة الوداع اذا دخل مكة ؟ ولا يذهب عنك انه صلى الله عليه وسلم كان =

قارنا، عليه الجمهور بل كاد ان يجمعوا عليه ، ولا يشتغل به الآن ، قالت عائشة رضى الله عنها على ما فى البخارى ص ٢١٩ : ان اول شىء بدأ به حين قدم النبي صلى الله عليه وسلم انه توضأ ثم طاف - الحديث . وعن عبد الله بن عمر انه صلى الله عليه وسلم كان اذا طاف بالبيت الطواف الاول يحب ثلاثة اطواف وبمشى اربعة ، وانه كان يسعى بطن المسيل اذا طاف بين الصفا والمروة - اه . وهذا الطواف متفق عليه ؛ واختلفوا فى كونه طوافا واحدا وطوافين ، والثانى طواف الافاضة والركن وهو المسمى بالزيارة ؛ فمن ابن عمر كما فى مسلم : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم افاض يوم النحر ثم رجع فصلى الظهر بمى . قال نافع وكان ابن عمر يفيض يوم النحر ثم يرجع فيصلى الظهر بمى ، ويذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله . ولهذا الحديث . قال البخارى فى باب الزيارة : ورفع عبد الرزاق قال : حدثنا عبيد الله - اه . ومثله عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم - رضى الله عنهم . والثالث طواف الوداع ، عن عائشة قالت : خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ليلالى الحج - وذكرت الحديث ؛ وقالت : قضى الله العمرة وفرغنا من طوافنا من جوف الليل فأتينا بالمحصب فقال : فرغتم ؟ قلنا : نعم ! فأذن فى الناس بالرحيل فرباليت فطاف به ثم ارتحل متوجها الى المدينة - أخرجه البخارى ومسلم . وفيه احاديث آخر قولية وفلية عن غير عائشة فى كتب الحديث . فهذه الاطوفة الثلاثة متفق عليها بين الأئمة وهذه غير ما طاف بالبيت فى ليلالى منى من النفل ، فمن ابن عباس : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يزور البيت كل ليلة ما دام بمى - اه . وكم من طواف يطوف ليلالى منى ؟ العلم عند الله تعالى . فما معنى قول عائشة « واما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا » - البخارى ؟ وقد جمع صلى الله عليه وسلم بين الحج والعمرة وساق الهدى وطاف ثلاث اطوفة فى حجة الوداع غير ما كان =

== في ليالى منى من اطرفة النفل ١ وكان في الصحابة المفردون والمتمتعون والقارنون كما في حديث جابر وعائشة و انس و ابن عمر - رضى الله عنهم - وغيرهم . و المفرد طاف طواف القدوم ثم طواف الزيارة ثم طواف الوداع ، وكذا المتمتع طاف حين قدم طواف العمرة ثم حل ثم احرم بالحج ثم طاف طواف الافاضة ثم طواف الوداع ، وكذا القارن فعل ذلك كله ، فافرق في افعال الافراد والمتمتع والقران الا بالاحرام والجمع وعدم الحل فيما بين العمرة والحج . وعندنا للقارن عند القدوم طوافان وسعيان فانه احرم باحرامين فيطوف للحجه ويسعى له ثم يطوف لعمرته ويسعى لها ، الا ان المتمتع يتحل بعد الفراغ عن افعال العمرة ، والقارن يبقى محرما الى يوم النحر لاجل احرام الحج وان كان قد فرغ من افعال العمرة ، ولا فرق بعد ذلك عندنا بين المفرد والقارن فيطوف للافاضة طوافا واحدا وللصدر طوافا واحدا ويحلق حلقة واحدا ويخرج من احرامه جميعا : فان كان الحديث على ظاهره وهو يخالف من يخالفنا في ذلك ايضا ، فقالوا : معناه طواف واحد للحج والعمرة ، قلنا : بل كان طوافا واحدا للحل منها لأن احرامهما لما كان واحدا وجب ان يكون الاحلال عنهما ايضا واحدا وهو بطواف الزيارة ، فالقارن اذا طاف طواف الزيارة حل من احراميه معا . ويؤيده ما روته عائشة كما في البخارى ومسلم . فطاف الذين اهلوا بالعمرة بالبيت بالصفا والمروة ثم حلوا ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى لحجهم ، واما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فانما طافوا طوافا واحدا ، - اه - وهذا ظاهر في ان مقصود عائشة بيان الفرق بين القارنين وغيرهم في حق الحل لا غير ، يعنى ان المتمتعين حلوا من عمرتهم بطوافها ثم حلوا من احرام الحج بطوافه ، واحتاجوا الى طوافين : طواف للحل من عمرتهم ، وطواف آخر للحل عن حجهم ؛ واما الجامعون بينهما فلم يحلوا الا بطواف واحد ولم يحتاجوا للحل الى طوافين . ==

الآن فلن افتي<sup>١</sup> إلا بطوافين .

قال محمد : وبقول<sup>٢</sup> علي بن ابي طالب رضي الله عنه نأخذ ، يضاف الحج

== وعند مسلم قوله عليه الصلاة والسلام « من كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما » جميعا صرح في ذلك ، وفي البخاري اصرح من ذلك من باب ركوب البدن « ثم لم يحل من شيء حرم منه حتى قضى حجه » وفيه « فطاف لها طوافا واحدا فلم يحل حتى حل منهما جميعا » فهذا ينادى بأعلى نداء على ان مقصود عائشة الاصل يان الحل من الاحرام دون وحدة الطواف وتعدد في ابتداء الحالة حين دخل القارن مكة ، فانها ساكتة عن يان ذلك كما فهمه غيرنا والكلام في طواف القدوم وطواف العمرة للقارن بعد باق ، والحديث على ما ذكرنا لم يتعرض لها ، والاول عندنا سنة والثاني واجب ، ان ترك الاول لادم له عليه عندنا ، ويدخل ايضا عندنا في طواف العمرة كما انه يسقط من المعتمر اذا طاف وسمى للعمرة . و سياتي مزيد في ذلك .

وبالجملة طاف صلى الله عليه وسلم ثلاث اطوفة في حجة الوداع غير النفل ، فلا يصح قول عائشة « ما طافوا إلا طوافا واحدا ، إلا ان يؤل فيه - وكل نظر وجهة هو موليا ، فاستبقوا الخيرات .

(١) كذا في الأصل ؛ وفي الهندية « نقي » بصيغة جمع المتكلم - ف .

(٢) انظر قول الامام محمد وهو يقول « بقول علي بن ابي طالب نأخذ يضاف الحج الى العمرة ولا يضاف العمرة الى الحج » وشعب ابن حزم في المحلى بأن ابا حنيفة لم يجعل ما رواه ابن اذينة عن علي من انه لا يجوز لمن بدأ بالاهلال بالصح ان يضيف اليه عمرة حجة ، فاهذا التلاعب ؟ الى آخر ما تفوه به نفقات قبيحة ، ألا يستحي هو من الافتراء والبهتان على الأئمة في الدين ؟ ولو انه استحي من الناس من قبل ان يبلغ الى الحياء من الملائكة ، ثم من الذي اليه معاده عز وجل لردعه عن ==

== هذه المجاهرة القبيحة، المكذوبة على الأئمة - أعاذنا الله منها ! - هل عندك نص من قرآن أو سنة صحيحة على أنه لو أن رجلاً أضاف العمرة إلى الحج قبل أن يعمل للحج لم يلزمه ذلك ويكون باطلاً وغير جائز عنه ؟ أن كان فهاهنا به أن كنت ممن اتقى الله تعالى وإلا فاسكت وكف اللسان عن السباب ، وهل يقدر مثل ابن حزم على أن يثبت من على رضى الله عنه أن من أضافها إلى الحج فما حكمه ؟ أهو باطل أو أنه مسيء في ذلك ؟ أن كان الأول فما الدليل عليه ؟ والقياس وترتب المقدمات بديهة البطلان الممومة لا يعبأ بها وأن كان الثانى فيها ونعمت ؛ وهو القول وهو برأى منا ومسمع ! وابن حزم لا يستحي من الكذب البحت فى أقواله جهارا ولا من حضره من الناس والملائكة ومن الله تعالى بحيث يقول قيل هذا « وأما الرواية عن علي فأبو نصر بن عمرو وعبد الرحمن بن أذينة وزيد ابن مالك ورجل من بنى عذرة ورجل من بنى سليم لا يدري أحد من خلق الله من هم » - انتهى ! ألا ترى أن النخعي ومالك بن الحارث وعبد الرحمن روى كل منهم عن أبي نصر بن عمرو وذكره ابن خلفون فى الثقات - كما فى التعجيل واللسان والميزان ؛ ومن شيوخه على وابن عمر رضى الله عنهم ، وقد سبقت الروايات عنه عن علي وهو فى طبقات ابن سعد ص ١٦٦ - كما قال شيخ الحديث : نقله عنه بعض أفاضل عصرنا . وعبد الرحمن بن أذينة هو ابن سلة العبدي الكوفي قاضى البصرة ، وذكره البخارى فى باب قول الله عز وجل « من بعد وصية يوصى بها أو دين » من الصحيح ، وروى عن أبيه وأبي هريرة وعلي بن أبي طالب رضى الله عنهم ، وعنه أبو إسحاق السبيعي وقادة ويحيى الحضرمي وسلمة التيمي والشعبي وجماعة . قال أبو داود : ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات - كما فى ج ٦ ص ١٣٥ . التهذيب ؛ بل ذكره بعضهم فى الصحابة وليس بصواب . انظر تجاهل ابن حزم وتجاهره يقول « لا يدري أحد من خلق الله تعالى من هو » فمن عديم الحياء هو ==

الى العمرة ولا يضاف العمرة الى الحج ، فان ' اضاف العمرة الى الحج قبل

= أو آتمه الهدى ؟ لاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم . وزياد بن مالك في ج ١ ص ٢٥٨ من الميزان و ج ٢ ص ٤٩٦ من اللسان ، قال الحافظ فيها : ذكره ابو حاتم ولم يجرحه ؛ وذكره ابن حبان في الثقات - انتهى . والبخارى ذكره في التاريخ ولم يقل فيه شيئا الا : لا يعرف له سماع من عبد الله ولا سماع الحكم منه . فأين قول ابن حزم ' لا يدرى احد من خلق الله من هو ' ، ولم يقل احد بأنه مجهول او لا يدرى من هو ! و مثل هذا الافراط في الرواة من ابن حزم كثير في كتابه ' المحلى ' ، ففرط في تضعيف الرواة ثم يطيل اللسان على الأئمة ويقول : . يقول في حقهم و شأنهم . و رجل من بني عذرة و رجل من بني سليم ، هو حديث ابن سليم العذري ذكره ابن قانع في معجم الصحابة و ذكره ابن حبان في ثقات التابعين و أخرج حديثه في صحيحه ؛ و روى عن ابي هريرة حديث الخط امام المصلى كما في ج ٢ ص ٢٣٦ من التهذيب . و ابن حزم يقول ' لا يدرى من هو من خلق الله تعالى ' ، و هو رجل من جيش اسامة قدمه يكشف له طريقه - قاله الواقدي كما في ج ١ ص ١٣٦ من تجريد اسماء الصحابة للذهبي .

(١) قال في نج ٤ ص ١٨٠ من مبسوط السرخسي : والعمرة لا تضاف الى الحج والحج يضاف الى العمرة قبل ان يعمل منها شيئا و بعد ان يعمل - هكذا نقل عن ابن عباس رضي الله عنه ؛ وهذا لأن الله تعالى جعل العمرة بداية والحج نهاية بقوله تعالى ' فمن تمتع بالعمرة الى الحج ' ، فمن اضاف الحجة الى العمرة كان فعله موافقا لما في القرآن ، و من اضاف العمرة الى الحج كان فعله مخالفا لما في القرآن (من بداية ذكرها) فكان مسيئا من هذا الوجه (بأنه ترك بداية القرآن) ولكن مع هذا هو قارن فان القارن هو جامع بين العمرة والحج و هو جامع بينهما على كل حال إلا انه اذا اضاف الحج الى العمرة بأن اهل بالعمرة أولا ثم =

ان يعمل للحج لزمه<sup>١</sup> ذلك وقد اساء .

= بالحج فهو جامع مصيب للسنة فيكون محسنا ، و من اهل بالحج ثم بالعمرة فهو جامع مخالف للسنة فكان مسيئا لهذا ( فان الترتيب لم يثبت فرضيته ولم يقيم برهان بعد على ان من فعل فعلا يكون مخالفا لما في القرآن او السنة من الاستحباب يكون فعله هذا باطلا غير جائز ، و من ادعى فعله البيان<sup>١</sup> وقد شغب هنا ابن حزم ولم يتأمل في النصوص لانه ظاهري الأنظار ) ويلزمه في الوجهين جميعا ما اوجب الله تعالى على المتمتع المرفق باداء النسكين في سفر واحد كما قال الله تعالى « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » وهو شاة في قول علي وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم ، و في قول ابن عمر وعائشة رضي الله عنهم بدنة ، و اخذنا بالأول لحديث جابر رضي الله عنه قال « تمتعنا بالعمرة الى الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشتركتنا في البدنة عن سبعة » فان لم يجد الهدى فعليه صوم ثلاثة ايام في الحج والأفضل ان يصوم قبل يوم التروية يوم ، ويوم التروية ويوم عرفة لأن صوم اليوم بدل عن الهدى فالأولى ان يؤخره الى آخر الوقت الذي يفوته بمضيه رجاء ان يجد الهدى - انتهى . وراجع المبسوط من ج ٤ ص ١٨٠ الى ص ١٨٧ من مسائل هذا الباب ، و ج ٢ ص ٢٢٧ من آخرباب الجنائيات من ردالمحتار وفيه تفصيل كاف شاف واف ، و ج ٢ ص ١٦٧ من البدائع .

(١) و صار قارنا لأن الجمع بينهما مشروع في حق الآفاق لكنه اخطأ السنة فيصير مسيئا هداية و عليه دم شكر لقلة اساءته ولعدم نذب رفض عمرته . قال في الفتح: و ان ادخل احرام العمرة على احرام الحج فان كان قبل ان يطوف شيئا من طواف القدوم فهو قارن مسيء و عليه دم شكر ، و ان كان بعدما شرع فيه و لوقبلا فهو أكثر اساءة و عليه دم - اهـ . فهذا نص صريح في وجوب الدم =

اخبرنا محمد<sup>١</sup> قال اخبرنا سفيان بن عيينة عن صدقة بن يسار عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : عمرة في الحج احب<sup>٢</sup> الى من عمرة في = في صورتين ، وان الأول دم شكر - اى اتفاقا ، والثاني دم جبر او شكر على الخلاف الآتي - رد المحتار .

(١) بهذا الاسناد اخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٣٧٠ من شرح الآثار قال : حدثنا يونس قال ثنا سفيان قال ثنا صدقة بن يسار سمع ابن عمر يقول « عمرة في العشر الأول من ذى الحجة احب الى من ان اعتمر في العشر الباقى ، نحدثت به نافعاً قال : نعم اعمرة فيها هدى او صيام احب اليه من عمرة ليس فيها هدى ولا صيام - انتهى . » و اخرجه من طريق اخرى عن صدقة ايضا قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث قال ثنا شعبة قال ثنا صدقة بن يسار و ابو يعفور سمعا ابن عمر رضى الله عنه يقول : لأن اعتمر في العشر الأول من ذى الحجة احب الى من ان اعتمر في العشر الباقى - انتهى . » و روى الامام في « باب الرجل يشتر في اشهر الحج ثم يرجع الى اهله من غير ان يحج » من المؤطا نحوه عن ابن عمر : اخبرنا مالك حدثنا صدقة بن يسار المكي عن عبد الله بن عمر انه قال : لأن اعتمر قبل الحج و اهدى احب الى من ان اعتمر في ذى الحجة بعد الحج . قال محمد : كل هذا حسن واسع ، ان شاء فعل و ان شاء قرن و اهدى فهو ، افضل من ذلك - انتهى .

(٢) لأن فيه اتباعاً لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع و اجالا لقول المشركين و مخالفة تامة لهم حيث كانوا يمنعون عنه . و في الصحيحين عن ابن عباس قال : كانوا - اى اهل الجاهلية - يرون العمرة في اشهر الحج من افجر الفجور في الأرض ؛ و هذا من مبتدعاتهم الباطلة التى لا اصل لها - كما في شرح الزرقانى .



## العشرين البواقي .

(١) كذا في نسخ كتاب الحجة الموجودة عندى « في العشرين البواقي » ، و عند الطحاوى كما عرفت « في العشر البواقي » . قال الطحاوى : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن عطاء بن السائب عن كثير بن جهمان قال : حججنا و فينا رجل اعجمى فلي بالعمرة و الحج فبعينا ذلك عليه فسلنا ابن عمر رضى الله عنهما قتلنا : ان رجلا منا لي بالعمرة و الحج فما كفارته ؟ قال : رجع بأجرين و ترجعون بأجر واحد . حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب ان مالكا حدثه عن صدقة بن يسار عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : و الله ! لئن اعتمر قبل الحج و اهدى احب الى من ان اعتمر بعد الحج في ذى الحجة - انتهى . و قد رواه محمد بن مالك في الموطأ كما سبق . ثم قال الطحاوى : فهذا عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ايضا قد فضل العمرة التى في اشهر الحج على العمرة في غير اشهر الحج فدل ذلك على صحة ما روى ابن عباس عن عمر رضى الله عنهم لأن ابن عمر رضى الله عنهما لو كان يسمع ذلك من عمر رضى الله عنه كما في حديث عقيل عن الزهرى اذا لما قال بخلاف ذلك لأنه قد سمع اياه ، قاله بحضرة اصحاب النبى صلى الله عليه و سلم لا ينكر عليه منكر ولا يدفعه عنه دافع و هو ايضا فلا يدفعه عنه و لا يقول له : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قد كان فعل هذا ! و لكن المحكى في ذلك عن عمر رضى الله عنه هو ارادة عمر رضى الله عنه ان يزار البيت ، و باقى كلام بعد ذلك فكلام سالم خطه الزهرى بروايته فلم يتميز - انتهى . قال الامام محمد في الموطأ من باب القران : اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر خرج في الفتنة معتمرا و قال « ان صددت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم » قال : تخرج فاهل بالعمرة و سار حتى اذا ظهر على ظهر اليباء التفت الى اصحابه و قال « ما امرها الا واحد ، اشهدكم انى قد اوجبت الحج مع العمرة » تخرج حتى اذا جاء البيت طاف به و طاف بين الصفا و المروة سبعا سبعا لم يزد =

عليه و رأى ذلك مجزياً عنه و اهدى . اخبرنا مالك حدثنا صدقة بن يسار المكي قال سمعت عبد الله بن عمر رضى الله عنهما و دخلنا عليه قبل يوم التروية يومين او ثلاثة و دخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل من اهل اليمن فقال : يا ابا عبد الرحمن انى صغرت رأسى و احرمت بعمره مفردة فاذا ترى ؟ قال ابن عمر رضى الله عنهما : لو كنت معك حين احرمت لأمرت ان تهل بهما جميعا ، فاذا قدمت طفت بالبيت و بالصفة و المروة و كنت على احرمك لا تحل من شئ حتى تحل منهما جميعا يوم النحر ، و تنحر هديك . و قال له ابن عمر : خذ ما تطاير من شعرك و اهد . فقالت له امرأة فى البيت : و ما هديه يا ابا عبد الرحمن ؟ قال : هديه ثلاثا كل ذلك يقول هديه . قال : ثم سكوت ابن عمر رضى الله عنهما حتى اذا اردنا الخروج قال : اما والله لو لم اجد إلا شاة لكان ارى ان اذبحها احب الى من ان اصوم . قال محمد : و بهذا نأخذ ، القران افضل كما قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ، فاذا كانت العمرة و قد حضر الحج فطاف لها و سعى فليقتصر ثم ليحرم بالحج ، فاذا كان يوم النحر حلق ، و شاة تجزيه كما قال عبد الله بن عمر رضى الله عنهما . و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا . اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب ان محمد بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا انه سمع سعد بن ابى وقاص و الضحاک ابن قيس عام حج معاوية بن ابى سفيان و هما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج فقال الضحاک بن قيس : لا يصنع ذلك إلا من جهل امر الله تعالى . فقال سعد ابن ابى وقاص رضى الله عنه : بشئ ما قلت اقد صنعها رسول الله صلى الله عليه وسلم و صنعناها معه . قال محمد : القران عندنا افضل من الافراد بالحج و افراد العمرة فاذا قرن طاف بالبيت لعمرته و سعى بين الصفا و المروة و طاف بالبيت لحجته و سعى بين الصفا و المروة طوافان و سعيان احب الينا من طواف واحد و سعى واحد ، ثبت ذلك بما جاء عن على بن ابى طالب انه امر القارن بطوافين =

اخبرنا محمد. قال اخبرنا سفيان الثوري<sup>١</sup> عن<sup>٢</sup> بكير بن عطاء<sup>٣</sup> عن  
حريث بن سليم<sup>٤</sup> أنه سمع علي بن ابي طالب رضي الله عنه يلبي بالعمرة  
والحج جميعا<sup>٥</sup>.

== وسيعين<sup>٦</sup> و به تأخذ وهو قول ابي حنيفة رحمه الله والامة من قهائنا -  
اتهى<sup>٧</sup> وسيجى<sup>٨</sup> مزيد لهذا ان شاء الله تعالى .

(١) اخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٢٧٦ من شرح معاني الآثار بهذا الاسناد فقال :  
حدثنا علي بن شية قال ثنا خلاد بن يحيى قال ثنا سفيان الثوري عن بكير بن عطاء  
قال حدثني حريث بن سليم العذري عن علي رضي الله عنه انه لبي بهما جميعا ، فهما  
عثمان رضي الله عنه فقال علي رضي الله عنه : اما انك قد رأيت ا - انتهى . وقد  
اخرجه من طرق عن علي رضي الله عنه ابن حزم في المحلى ج ٧ ص ١٧٧ ثم تكلم  
فيه في ج ٧ ص ١٧٨ منها ، والعجب من المعلق كيف سكت هنا وكان حقا  
عليه غير السكوت .

(٢-٢) في نسخ كتاب الحجـ بكير عن عطاء ، وهو غلط ، وما كتبه فهو في  
آثار الطحاوى والمحلى وهو في ج ١ ص ٤٩٤ من التهذيب . هو الليث الكوفي ، ثقة  
شيخ صالح لا بأس به ، من رجال الأربعة .

(٣) هو العذري كما علمت من الطحاوى ، وهو في ج ١ ص ٤٩٤ و ج ٢ ص ١٣٥  
من التهذيب و ص ١٣٦ من تجريد الاسماء للذهبي ، وهو رجل من بني عذرة ورجل  
من بني سليم ، وهو الذي لم يعرفه ابن حزم في المحلى وانكر وجوده في العالم  
وقال ما قال من غير تحقيق لكون الأثر مخالفا لهواه ، وهذا دأبه في جميع الكتاب .  
(٤) في الآثار الطحاوى : أنه لبي بهما جميعا فهما عثمان فقال علي . اما انك قد رأيت ا ،  
اي رسول الله صلى الله عليه وسلم انه فعله . ولعل نهى عثمان رضي الله عنه  
عن القرآن لم يكن على التحريم بل على مصلحة رأها كالفاروق بأنه لا يصير البيت ==

== مهجورا بسبب السفر في السنة مرة واحدة ، ولذا لم ينه عثمان رضي الله عنه  
 عليا ولا أصحابه عن القرآن ، بل بين وجه المنع . وقد نقل ابن القيم حديثا في  
 اعلام الموقعين يدل عليه : قال محمد بن اسحاق ثني يحيى بن عباد عن عبد الله بن الزبير قال :  
 انا والله ا مع عثمان بن عفان بالجحفة اذ قال عثمان رضي الله عنه - و ذكر له التمتع  
 بالعمرة الى الحج : اتموا الحج و اخلصوه في أشهر الحج ، فلو اخرتم هذه العمرة  
 حتى تزوروا هذا البيت زورتين كان افضل فان الله قد اوسع في الخير . فقال له  
 علي رضي الله عنه : عمدت الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم و رخصة رخص الله  
 بها في كتابه تضيق عليهم فيها و تنهى عنها ا و كانت لذى الحاجة و الناقى الدار - اه .  
 ثم اهل على بعمرة و حج معا فأقبل عثمان بن عفان على الناس فقال : ا نهيت عنها ؟  
 انى لم انه عنها ، انما كان رأيا اشرت به . فن شاء اخذه و من شاء تركه ، انتهى .  
 و من هذا تبين ان نهى عثمان رضي الله عنه لم يكن على التحريم بل كان على ما كان  
 من امر عمر رضي الله عنه كما سبق بل تبعه فيه . وقد صرح الحافظ العسقلاني في ج ٣  
 ص ٣٤٤ من الفتح بأن عمر هو اول من نهى عنها و كان من بعده كان تابعا له في  
 ذلك ، ففي مسلم ايضا : ان بن الزبير كان ينهى عنها ، و ابن عباس يأمر بها فسألوا  
 جابرا فأشار الى ان اول من نهى عنها عمر - اه من باب التمتع على عهد رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم . و قال في باب التمتع و القرآن و الافراد ص ٣٢٧ : و جواز الاستنباط  
 من النص لان عثمان لم يخف عليه ان التمتع و القرآن جائز و انما نهى عنها  
 ليعمل بالافضل كما وقع لعمر ، لكن خشى على ان يحمل غيره النهى على التحريم  
 فأشاع جواز ذلك ، و كل منهما يجتهد مأجور - انتهى . فمضى قوله في جواب على  
 رضي الله عنه كما هو عند مسلم : قال : اجل ا و لكننا كنا خائفين - اى من  
 ان يهجر البيت . و قال القرطبي : اى من ان يكون اجر من افراد اعظم من اجر  
 من تمتع .

أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد<sup>٢</sup> عن طاوس قال :  
لو حججت الف حجة لم ادع القران<sup>٣</sup> ؛ حتى لقد كنا ندعوه<sup>٤</sup> الحج الأكبر  
والحج الأصغر ، ونرى ان حج من لم يقرن لم يكمل .

(١) أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار ايضا بهذا الاسناد وال متن . و أخرجه  
الامام أبو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٤٧٩ ص ٩٩ قال : حدثنا يوسف عن  
أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن طاوس أنه قال : لو حججت الف حجة لم اكن  
لادع القران ؛ حتى ان كنا ندعوه : الحج الأكبر والحج الأصغر . ونرى  
ان حج من لم يقرن ليس بكامل - انتهى . قال الامام محمد في الآثار بعد روايته :  
قال محمد : و به نأخذ ، القران عندنا أفضل من غيره . وكل جميل حسن ، و هو  
قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى .

(٢) و هو ابن أبي سليمان الفقيه المشهور الكوفي .

(٣) لكونه جامعاً بين النسكين : الحج و العمرة ، و اتباعاً للقرآن الكريم و فعله  
صلى الله عليه وسلم ، و مخالفةً للشركين حيث ظنوا ان العمرة في اشهر الحج من  
أجر العجور - و الله اعلم .

(٤) وقع في الهندية « تدعوه » بالناء الفوقانية و هو خطأ ، و في آثار أبي يوسف « حتى  
ان كنا ندعوه » كما عرفت .

(٥٠٥) و في الهندية « و ترى ان من حج من لم يقرن » و هو خطأ ، و في آثار أبي يوسف  
« ليس بكامل » مكان « لم يكمل » و هو من الكمال . و قد بسط ابن القيم في زاد  
المعاد و أطال و أشبع و أثبت يرضعة و عشرين حديثاً انه صلى الله عليه وسلم كان  
قارئاً ، و اجاب عن قال بخلافه ، و فصل الكلام في هذا البحث في فصول عديدة -  
راجع من ج ١ ص ٢٤٩ الى ص ٢٧٥ من زاد المعاد من طبع مطبعة محمد علي  
صبيح ميدان الأزهر بمصر ، و هو ملوّه بالأغلاط و التصحيقات لم يهتّن اصحاب

المطبوعة بتصحيحه حق الاعتناء، وفيه سقطات أيضا مغلطة بالمقصود. وإن كان لنا خلاف معه في بعض الفصول لكنه قد اشبع الكلام على احسن النظام في حجه صلى الله عليه وسلم هذا. وقد اطلال فيه الكلام الامام الطحاوى ايضا في البابين من شرح معاني الآثار - فمليك به ثم بالجوهر النقي وفتح القدير للمحقق ابن الهمام ونصب الراية وعمدة القارى وفتح البارى من الأبواب المختلفة من الصحيح حتى اسفر الصبح من الليل وتميز الذهب من اللجين.

اعلم انى قد اشرت من قبل انه صلى الله عليه وسلم قد طاف ثلاث اطوفة في الحج سوى الاطوفة التي كانت لىالى منى وطواف الزيارة الذى هو ركن الحج، وطواف الصدر الذى هو طواف الوداع لا خلاف فيهما بين طوائف العلم والدين، ويختلفون فى انه صلى الله عليه وسلم حين قدم مكة محرم بالقرآن طاف طوافا واحدا وسعى سعيًا واحدا او طاف طوافين وسعى سعيين؟ قلنا بالثانى وهو مروي عن عمر بن الخطاب وعلى ابن ابى طالب وابن مسعود وعمران بن حصين والحسن بن على والحسين بن على رضى الله عنهم، فى اسانيد بعضهم كلام ينتفر عنه باعتضاد البعض البعض. واحاديث طواف واحد مع كثرتها فى بادى الانظار وصحتها ليست نصا محكما لا يمتثل التأويل الغلبى الذى يعتبر به عند ذوى العلم، فما معنى طاف طوافا واحدا لهما؟ يعنى للحل منهما، وهو طواف الزيارة والسعى بين الصفا والمروة ان لم يكن سعى من قبل فى القدوم وإلا الطواف بالبيت يكفيه؛ ففي البخارى فى باب قول الله عز وجل «ذلك لمن لم يكن اهله حاضرى المسجد الحرام» عن ابن عباس قال: ثم امرنا عشية التروية ان نهل بالحج، فاذا فرغنا من المناسك جئنا فطقنا بالبيت والصفا والمروة فقد تم حجتنا - اهـ - وفيه مرد على ما فى ج ١ ص ٣٢١ من زاد المعاد ان السعى لم يكن بعد الافاضة؛ وهذا الحديث دليل صريح فى تعدد السعى للتمتعين. وهو قول الجمهور. وما عند ابى داود =

= « فلما كان يوم النحر قدموا فطافوا بالبيت ولم يطوفوا بين الصفا والمروة ، وهو عند الضحوى ايضا ؛ وعند مسلم ايضا مختصرا ، وفيه : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه إلا طوافا واحدا بين الصفا والمروة - ٥٨٠ . والامام النووي حمله على القارين وليس بصحيح ، فان في الحديث تصريحاً بكونهم متمتعين فلما كان يوم التروية اهلوا بالحج ؛ فالجواب : إما الترجيح لحديث البخارى او يكون مراد الراوى في حديث ابى داود نفي السعى جماعة ، اى لم يسعوا بينهما مجتمعين بل بالارسال و التفرق في اوقات مختلفة فأدى كل واحد منهم مناسكه على ما تيسر له . او يكون المراد به طواف الصدر بعد طواف الزيارة ولا سعى في طواف الصدر ؛ وعند ابن القيم طواف الصدر و طواف الافاضة و الزيارة واجد - راجع زاد المعاد ، وهو وهم و خطأ . او يقال : انهم طافوا متفقلين بعد احرام الحج وسعوا بعده . واذن لا يجب عليهم السعى ثانيا بعد طواف الافاضة - يدك الخيار في الاختيار منهما . والحديث « و أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة فأنما طافوا طوافا واحدا ، يخالف الأئمة كلهم فانه لا نزاع في انه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثة أطوفة في الحج حين القدوم و يوم النحر و يوم الوداع والصدر ، فكيف يصح « طافوا طوافا واحدا » ؟ ولذا قلنا « طافوا طوافا واحدا للحل منهما » و قلنا : ان طوافه الأول كان للعمرة لا للتقديم وتركه لا يوجب جنابة عندنا و هو سنة ليس بواجب عندنا ، فتركه صلى الله عليه وسلم و طاف للعمرة ثلاثا يزيد عدد طوافه على أطوفة سائر الناس الحاجين معه المفردين و المتمتعين و القارين كما يعلم من مجموع الأحاديث في الحج ، و ليس لهم إلا ثلاثة أطوفة ، فلو زاد صلى الله عليه وسلم رابعا لاختل عليهم مناسكهم و اختلج في قلوبهم اشياء مثل ما صدر منهم حين امر بفسخ احرام الحج الى العمرة حتى ظهر الغضب في وجهه صلى الله عليه وسلم و قال ما قال . فاستحب صلى الله عليه وسلم ان تبقى شاكلته على شاكله سائر الناس . =

== ولذا لطف للنفل الابليل - كما سبق - وراجع لذلك شرح معاني الآثار للطحاوي فانه قال : انه صلى الله عليه وسلم لم يطف للقدوم عامئذ ، او يقال : « انهم طافوا طوافا واحدا » معناه ان طوافهم هذا حل محل طوافين ، اعني ان المحل كان للطوافين للحج والعمرة لكنهم طافوا في المحل الذي اقتضى طوافين طوافا واحدا فقط لأن الطواف بهذه الصفة بأن يقع الواحد عن الحج والعمرة معا لا يكون إلا واحدا ، ويجوز التداخل بين طواف القدوم وطواف العمرة عندنا ، فانما طافوا طوافا واحدا ، اي تداخل طواف قدومهم في طواف عمرتهم ، فصار معناه انه صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم طافوا للقدوم والعمرة طوافا واحدا دون طواف الزيارة - كما في قول ابن عمر في حديث آخر من باب طواف القارن من الصحيح : و رأى ان قد قضي طواف الحج والعمرة بطوافه الأول - اه . فانه صريح في أنه جعل طواف القدوم طوافه للحج والعمرة ، والتداخل عندنا يجوز اذا كان الفعلان من جنس واحد ، كما ثبت في محله ، وهذا كله لعدم علم نية صلى الله عليه وسلم ، ولا يمكن الاطلاع عليها الا من جهته ، وإذا ثبت من جهة الشارع يكون حجة و الا لا ، فلو سلم انه ترك طواف القدوم والسعي وطاف بالبيت طوافا واحدا نقول : ان الطواف الواحد حل محل الطوافين ، او يكون شأنه وشأن الناس في المناسك سواء ، او تداخل في طواف العمرة ، او كان للتدخل منهما طواف واحد لا غير - وقد سبق . لحديث ابن عمر وعائشة محتمل لهذه المعاني فان الرواة اختلفوا في تعيين مصداق لفظ ابن عمر لجمله بعضهم طواف القدوم - كما سبق ، وجعل بعضهم طواف الزيارة ، ولا حجة لهم فيه ما لم يرجع احدهما من الخارج ، ونحن نقول ان النبي صلى الله عليه وسلم وإن طاف لهما طوافين الا انهما لم يكونا متميزين أيهما للحج وأيهما للعمرة ؟ لعدم تحلل الحل بينهما . فغير عنه الراوي هكذا « كأنه طاف لهما طوافا واحدا » ==



أخبرنا محمد بن محمد قال أخبرنا الهيثم بن عمار عن عبد الرحمن بن أذينة [عن أبيه]

= أى لكل واحد منهما طوافا طوافا ، ولكنه جعل الواحد عن الاثنين في العبارة لعدم تمييزهما عنده في الحس ، يعنى أن طوافه الواحد كان عن الحج والعمرة لعدم التمييز لعدم التعدد ، فإن شئت اعتبرته عن الحج اعتبرته ، وإن شئت أن تجعله عن العمرة فاجعله . فالخلاصة أنه طاف لهما ضربة واحدة طوافا ، فإن الذين أهلوا بالعمرة ثم بالحج وأحلوا في الوسط كان طوافهم متميذا عن طوافهم للحج لتخلل الحل في البين فصح أن نقول « هذا للعمرة وهذا للحج » ولا يصح فهم أن نقول « طافوا طوافا واحدا » كيف وقد طافوا طوافين حسبا بخلاف التمارين فانهم أهلوا بالحج والعمرة معا ، ثم دخلوا في الأفعال ولم يحلوا حتى طافوا طواف الزيارة . فلم يتميز طوافهم للحج عن طوافهم للعمرة ، وإذا لم يتميز أحدهما عن الآخر في الحس عبر عنه الراوى بالطواف الواحد ، فهم فهموا أنه طاف لهما طوافا واحدا حقيقة ، ونحن فهمنا أنه طاف لكل منهما طوافا ، إلا أنه عبر الراوى عنه كذلك لعدم التمييز حسبا ، و الواحد في مقابلة الثاني - يعنى « طاف للحج طوافا واحدا ولم يطف ثانيا » وكذلك للعمرة « طاف لها واحدا ولم يطف لها ثانيا » والله اعلم - وهذا من رشحات علوم امام العصر الشيخ محمد انور - نور الله مرقدته .

(١) ذكره ابن حزم في المحلى من طريق عبد الرحمن بن أذينة عن أبيه قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه - الحديث الطويل .

(٢) كذا في الأصل « الهيثم » بتقديم التختانية على الثاء المثناة ، و « هشيم » بالشين هو ابن بشير بن القاسم بن دينار السلى ابو معاوية الواسطى من شيوخ الامام محمد كما عرفت من قبل ، وهو من رجال الستة ، ترجمته في ثلاثة اوراق من التهذيب ، ثقة ، ثبت ، كثير الحديث ، اخفظ من الثورى وابى عوانة وغيرهما - وراجع كتب الحديث . هل روى هشيم عن عبد الرحمن المذكور وسمع منه أم لا ؟ وقد =

= روى هشيم عن كان في طبقة عبد الرحمن بن اذينة كما يظهر من ترجمته في التهذيب . و الهيثم كثيرون و لا ادري من هو منهم - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت : « و الهيثم » عندى أليق بقلي من « هشيم » و لعله ابو الهيثم الواسطي - و راجع كتب الرجال مع نسخة صحيحة من كتاب الحجّة .

(٣) هو ابن سلة العبدى الكوفى قاضى البصرة ، روى عن ابيه و ابى هريرة ، و عنه ابو اسحاق السيمى و قتادة و يحيى بن ابى اسحاق الحضرمى و سليمان التيمى و الشعبي و جماعة . قال ابو داود : ثقة . و ذكره ابن حبان فى الثقات . ذكره البخارى فى موضع من صحيحه - كما فى ج ٦ ص ١٣٥ من التهذيب . و هو الذى قال ابن حزم فى حقه « لا يدري اخذ من خلق الله تعالى من هو » - كما فى ج ٧ ص ١٧٦ من المحلى ؟ و من عجائب الدنيا انه مع قوله هذا فيه يستدل بحديثه على ما فى ذهنه من الزعم فى ج ٧ ص ٧٧ من المحلى بقوله : فأما خبر ابن اذينة فأتنا رويناه من طريق وكيع : قال ثنا شعبة عن الحكم هو ابن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن ابن اذينة قال : أتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه بمكة فقلت له : انى ركبت الابل و الخيل حتى أتيتك فمن اين اعتمر ؟ قال : إئت على بن ابى طالب فاسأله ، فأتيته فسأله فقال لى على : من حيث ابدأت - يعنى من ميقات أرضه - قال : فأتيته عمر فذكرت له ذلك فقال : ما اجد لك إلا ما قال ابن ابى طالب ؛ ثم قال : هكذا فى الحديث نفسه - يعنى من ميقات أرضه - فعاد حجة لنا عليهم لو صح من اصله - انتهى . انظر هذا ووازن قوله بميزان العلم و العقل اين هما ؟ و قد تقدم نذ من ذلك ذيل قول على رضى الله عنه « من ديرة اهلك » فراجع و راجع ايضا باب الاحرام قبل اشهر الحج من أحكام القرآن لأبى بكر الجصاص من ج ١ ص ٣٠٠ الى ص ٣٠٩ فان فيه شفاء لما فى قلوب المخالفين ، لاسيما ابن حزم من الشكوك و الأوهام .

(٤) ما بين المربعين ليس بموجود فى نسخ كتاب الحجّة ، وإنما زوده من المحلى فى =

قال : قلت لعمر بن الخطاب رضى الله عنه : من ابن اعتمر ؟ قال : انت عليا -

== ص ٧٥ : هكذا روينا من طريق عبد الرحمن بن اذينة بن سلمة العبدى عن ابيه قال : قلت لعمر بن الخطاب : انى ركبت السفن و الخيل و الابل فن ابن احرم ؟ فقال : انت عليا فاسأله ، فسأل عليا فقال له : من حيث ابدأت ان تنشئها من بلادك فرجع الى عمر فأخبره فقال له عمر : هو كما قال لك على . ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة ان رجلا سأل علي بن ابي طالب عن قول الله تعالى « و آمنوا بالحج والعمرة لله » . فقال : ان تحرم من ديرة اهلك . و به الى عبد الله ابن سلمة عن عائشة مثله - انتهى . و وقع في جميع نسخ الكتاب « اذينة » بالذال و هو خطأ ، الصحيح بالهمزة و الذال المعجمة بعدها ياء مصغرا و بعد الياء نون ؛ و في بعض الكتب بفتح الهمزة و كسر الذال « اذينة » مكبرا . قال في الاستيعاب : « اذينة العبدى والد عبد الرحمن بن اذينة اختلف فيه قليل : اذينة بن مسلم العبدى من بني عبد القيس من ربيعة ، و قيل اذينة بن الحارث بن يعمر بن عوف بن كعب ابن عامر بن ليث بن بكر بن عبد مناة كنانة ، و الاول اصح ، روى عنه ابنه عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم في كفارة اليمين ، حديثه عند ابي اسحاق عن عبد الرحمن بن اذينة عن ابيه ؛ يقولون انه لم يروه هكذا عن ابي اسحاق غير ابي الاحوص سلام بن سليم » - انتهى ج ١ ص ٥٣ رقم ١٣٧ . و في تجريد الذهبي « اذينة بن الحارث السكناى الليثى ابو عبد الرحمن ، و قيل : اذينة بن مسلم العبدى ، قال ابو اسحاق السبى . عن عبد الرحمن بن اذينة عن ابيه - رفعه : من حلف على يمين . و قال ابو احمد العسكري : هو من عبد القيس . و قال البخارى : اذينة العبدى عن عمر ، و روى عنه ابنه ، و روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مراسلا . و قال ابو نعيم الفضل بن دكين : هو تابعى كوفى ( ب. د. ع ) ، انتهى ج ١ ص ١١ . و هو فى ج ١ ص ٦١ من القسم الثانى من تاريخ البخارى طبع دائرة المعارف ببيدر آاد =

رضى الله عنه ؛ فأثبت عليا رضى الله عنه فسأله فقال : من حيث بدأت ؛  
فأثبت عمر فأخبرته فقال : احسن<sup>١</sup> .

(١) هذه مسألة تقديم الاحرام على الميقات المكاني، وهي مختلف فيها بين الأئمة وأهل العلم، وابن حزم من المخالفين لمن قال يجوز التقديم، وتفسير الراوى من عند نفسه لا يعتبر عند ذوى التحقيق . وأثر على من طريق عمرو بن مرة رواه الإمام أبو يوسف في آثاره رقم ٤٨٤ ص ١٠١ : حدثني يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن عمرو بن مرة به مثل لفظ ابن حزم عن شعبة . قال ابن حزم « لا يحل لأحد أن يحرم بالحج ولا بالعمرة قبلها » - إلى آخر ما أطال بدعاوى الكاذب، وليس عنده ولا عند إمامه داود الأحاديث المواقيت التي هي مسألة عند الأئمة الأربعة ومن هذا حظهم معول بها عندهم، وليس فيها « أن من أحرم قبل هذه الأشهر لا يجوز إحرامه » أو « يطل حجه و عمرته » . وقول بعض الصحابة على دأبه يخالف قول الآخرين منهم، وكذا أقوال بعض التابعين، مع هذا لم يقل أحد منهم يطلان الاحرام أو الحج أو العمرة سواهما ومن تبعها من الظاهرية، وإن كان نص من القرآن والأحاديث فهاشوا به . قال الإمام محمد في باب المواقيت من الموطأ ص ١٩٤ بعد رواية أحاديث ابن عمر من طريق مالك في المواقيت وإحرامه من الفرع وإحرامه من إيلاء : وبهذا تأخذ، هذه مواقيت وقتهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلا ينبغي لأحد أن يجاوزها إذا أراد حجا أو عمرة إلا محرما ؛ فأما إحرام عبد الله بن عمر من الفرع وهو دون ذى الحليفة إلى مكة فإن أمامها وقت آخر وهو الجمعة وقد رخص لأهل المدينة أن يحرموا من الجمعة لأنها وقت من المواقيت ؛ بلخا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « من أحب منكم أن يستمتع بثيابه إلى الجمعة فليفعل » أخبرنا بذلك أبو يوسف عن إسماعيل =  
٤٨ (١٢) أخبرنا

أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٢</sup> عن إسماعيل بن

= ابن راشد عن محمد بن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وابن عمر رضي الله عنهما راوى أحاديث المواقيت أحرم من بيت المقدس ، فدل على أنه فهم أن المراد منع مجاوزتها حلالاً لا منع الإحرام قبلها ، وأما الكراهة فهي لعل أخرى هي خوف أن يعرض للحرم إذا بدت مسافته ما يفسد إحرامه ؛ ومن أنكر من الصحابة رضي الله عنهم كعمر على عمران رضي الله عنهما إحرامه من البصرة وعثمان على عبد الله بن عامر رضي الله عنهما إحرامه من خراسان قبل أشهر الحج وقبل المواقيت . قال ابن عبد البر : وهذا من هؤلاء كراهة أن يضيق المرأ على نفسه ما وسع الله عليه وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه ، وكلهم ألزمه الإحرام إذا فعل لأنه زاد ولم ينقص وأن كان الأفضل الإحرام من الميقات اقتداء بفعله صلى الله عليه وسلم - كذا قال ابن عبد البر نقله الزرقاني في ج ٢ ص ١٦٠ من شرح الموطأ . وسبب الكراهة عندى مذكور في كلا الأثرين فلا حاجة أن يذكر من خارج كما قدمته من قبل ، وبالجملة ليس عند ابن حزم دليل على منع التقديم إلا قيامه واجتهاده ؛ وقد أحرم السلف من الصحابة والتابعين وغيرهم قبل المواقيت بل قبل أشهر الحج كعبد الله بن عامر رضي الله عنه وأنه كان نذر منه ، فلو كان معصية لم يفعل قط . وقوله تعالى « يسألونك عن الإهلة قل هي مواقيت للناس والحج » وقوله تعالى « الحج أشهر معلومات » كلاهما يدل على جواز التقديم ، وتقرير الآيتين في أحكام القرآن للجصاص - فراجع .

(١) لم أجده بالسناد إلا ما ذكره ابن حزم في المحلى وابن الترمذى في الجواهر النقي من ذكره فيمن قال للقارن بالطوافين والسعيين من غير سند ، ولا يقول ابن حزم إلا إذا ثبت عنده لفلان عن فلان هذا .

(٢) هو ابن عبد الرحمن بن يزيد الطحان أبو الهيثم ، ويقال : أبو محمد المزني ، ولازم =

أبي خالد<sup>١</sup> عن الشعبي قال: القنارن يطوف طوافين ويسمى سبعين .  
أخبرنا مالك بن انس<sup>٢</sup> قال ح- ثنا نافع ان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما<sup>٣</sup>

== الواسطي ، من رجال الستة ، ثقة حافظ ، صالح في دينه صحيح الحديث ؛ مائة سنة  
١٧٩ او سنة ١٨٢ - كما في ج ٣ ص ١٠ من التهذيب ؛ وقد مر غير مرة وقد أكثر  
عنه في هذا الكتاب الإمام محمد .

(١) هو الأحمسي مولاهم ، من رجال الستة ، وهو أعلم الناس بالشعبي واثبتهم  
فيه . كوفي تابعي ثقة حجة ثبت ، أدرك اثني عشر نسلاً من الصحابة منهم . من  
سمع منه ومنه من برآه برؤية ، من كان لا وى الا عن ثقة . مائة سنة ١٤٦ -  
كما في ج ١ ص ٢٩١ من التهذيب . و هو تبدي من الشعبي رجل أدرك خمسة  
من الصحابة وسمع من ثمانية أو أربعين منهم بالإخلاص ؛ وقد مر ابن عمر رضى الله عنهما  
على الشعبي و هو يحدث بالمغازي فقال ؛ لقد شهدت القوم فلهو لحفظ لما و انلم  
بها ، كان ايقه زمانه و لا يكاد يرسل الا صحيحا ، و كان واحدا زمابه في فنون  
العلم ، ولد سنة ١٩ او سنة ٢٠ ، و مات سنة ٣ او ٤ او ٥ او ٦ او ٧ او ٩ ، او  
سنة ١١٠ ، و روى عنه الإمام ابو حنيفة ؛ كما في كتاب الآثار للإمام محمد راحة الله  
و هو يقول « القنارن يطوف طوافين و يسمى سبعين » - تدبر .

(٢) الحديث أخرجه الإمام محمد في الموطأ أيضا بهذا الاسناد و المتن في باب القرآن  
بين الحج و العمره . و مالك في باب ما جاء فمن اجهر يعدو من الموطأ  
و هو في ج ٢ ص ٢٠١ من شرح الزرقاني . و أخرجه البخاري في مواضع من  
صحيحه . و مسلم و الاربعة و الطحاوي . و البيهقي ؛ و غيرهم من المحدثين ؛ فهو  
متفق على صحته .

(٣) في موطأ مالك : قال حين خرج الى مكة معتمرا في الفتنة . قال الزرقاني : ==

خرج في الفتنة ستمتزا وقال بنون صدقت عن أليث صنعنا<sup>١</sup>

= اى اراد ان يخرج - اه .

(٢) قال الزرقاني في شرح الموطأ : حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير - كما في المصنفين من وجه آخر . و ذكر اصحاب الانخبار انه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقى الناس بلا خليفة شهرين و أياما فلجميع اهل الحل - العقد من اهل مكة فبايعوا عبد الله بن الزبير و ثم له ملك الحجاز والعراق و خراسان و أعمال المشرق ، و بايع اهل الشام و مصر مروان بن الحكم ، فلم يزل الأمر كذلك حتى مات مروان و نزل ابنه عبد الملك ففتح الناس الحج خوفا من ان يبايعوا ابن الزبير ، ثم بعث بجيشا امر عليه الحجاج فقاتل اهل مكة و حاصرم حتى غلبهم فو قتل ابن الزبير و صلبه ، و ذلك سنة ثلاث و سبعين - انتهى . و مات حجاج سنة ٩١ بواسط ، و هو الذى بناها و لم يش بعد قتل سعيد بن جبير إلا يسيرا ، و له ذكر عند البخارى و مسلم و ابى داود . بل يقال عندهم رواية في كتاب الحج ؛ قال الحافظ العسقلاني : لم يقصد الشيخان و غيرهما الرواية عن الحجاج - اه . و هو كما هو ظاهر عندهم .

(٣) كذا في الأصل ؛ و في المندية « صدقنا » بصيغة الجمع - تحريف ، و ما في الأصل موافق لما في الموطأ - ف .

(٣) قوله « صنعنا » المراد أنا و من معي ، يدل عليه قوله « ألفت الى اصحابه » و في باب من اشترى الهدى من الطريق عند البخارى و مسلم من طريق الليث عن نافع عنه انه ازاد الحج عام نزل الحجاج بابن الزبير فقبل له : ان الناس كانوا بينهم قتال و انا أخاف ان يصدوك ، فقال : لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ، اذا اصنع كما صنع رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه . و في الكتاب نقل جواب ابن عمر رضى الله عنهما عن قول ولديه عبيد الله و سالم و هما صاحب القيل =

كما صنعنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٢</sup>، قال: «فخرج فأهل بعمرة<sup>٣</sup> وسار حتى إذا ظهر على ظهر اليبداء التفت إلى أصحابه وقال: ما أمرهما<sup>٤</sup>

= عنه البخارى و مسلم .

(١) و كان فى الأصول « ما » مكان « كما » و اخترنا لفظ « كما » لأنه هكذا فى

موطأ الامامين : محمد و مالك ، و كذا هو عند الشيخين - ف .

(٢) أى عام المدينة من تحلل العمرة حيث منعه من دخول مكة كما هو المعروف .

(٣) كذا فى الأصل و كذا فى البخارى و مسلم و الطحاوى و موطأ مالك و غيرهما بالتكثير ؛ و فى موطأ محمد « بالعمرة » بالتعريف . و قوله « و سار » زده من موطأ

محمد ، و فى موطأ مالك « نفذ » بالذال المعجمة أى مضى و لم يصد عنها . زاد فى

رواية جويرية « من ذى الحليفة » و فى رواية ايوب عن نافع « فأهل بالعمرة من

الدار » أى المنزل الذى نزل به ذى الحليفة ، أو المراد داره بالمدينة فيكون أهل

بالعمرة من داخل بيته ثم أظهرها بعد أن استقر بذى الحليفة - كذا فى شرح

الزرقانى . و على الأخير يكون إحرام العمرة قبل الميقات المكانى فيكون فيه ردا

على من خالف ذلك كابن حزم و ابن القيم و من تبعهما - تدبر .

(٤) فى موطأ مالك « ثم إن عبد الله نظر فى أمره فقال : ما أمرهما إلا واحد ، ثم

التفت إلى أصحابه فقال : ما أمرهما - الخ » و فى رواية الليث عن نافع « حتى إذا

كان بظهر اليبداء قال : ما شأن الحج والعمرة إلا واحد » . قال الزرقانى : أى

فى حكم الحصر ، فإذا جاز التحلل فى العمرة مع أنها غير محدودة بوقت فهو فى

الحج أجوز - اه . و نحوه فى الفتح البارى و الارشاد السارى ، فإذا كان شأن الحج

والعمرة واحدا فى التحلل فكذلك عندنا معنى « طاف طوافا واحدا » أيضا ، يعنى لأجل

الحل منهما ، و له شواهد فى باب ركوب البدن من البخارى « ثم لم يحلل من

شيء حرم منه حتى قضى حجه » و فيه « فطاف لهما طوافا واحدا فلم يحل حتى =



إلا واحد<sup>١</sup>، اشهدكم<sup>٢</sup> أنى قد اوجبت الحج مع العمرة، قال: فخرج حتى اذا<sup>٣</sup> أتى البيت طاف به<sup>٤</sup> وطاف بين الصفا والمروة سبعة

= يحل منهما جميعا. وكذا ما عند مسلم «قال النبي صلى الله عليه وسلم: من كان معه هدى فليهل بالحج مع عمرته ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا» - اهـ. وهذا كله دليل على أن المقصود الأصلي بيان الحل دون وحدة الطواف أو التعدد - تأمل فيه. ومعنى قول ابن عمر عندنا في حق المانع، أى ما يمنع عن العمرة فهو يمنع عن الحج أيضا، يؤيده سياق طرق الحديث فإن شأنها واحد - تدبر.

(١) كذا في الأصل بالرفع، وفي الهندية «واحدا» بالنصب وهو مطابق لما عند الطحاوى والبخارى ومسلم وغيرهم. وفي موطأ محمد ومالك «واحدا» بالرفع كما هو في الأصل، وقد صرح بذلك الزرقانى، والمعنى على كلا التقديرين صحيح وكذا تركيبه - كما لا يخفى.

(٢) وفي الأصل «انشدكم»؛ وفي الهندية «اشهدوا»؛ وفي الموطأ «اشهدكم» وهو الصواب، فائتناه هنا في الأصل - ف.

(٣) في موطأ محمد «حتى اذا جاء البيت» وفي موطأ مالك «ثم نفذ حتى اذا جاء البيت فطاف طوافا واحدا» أى لقراءته بعد الوقوف بمرقة - قاله الزرقانى. قلت: فلا تعلق له بطواف القدوم والعمرة، فمعنى «طاف طوافا واحدا» يعنى طاف للقدوم والعمرة طوافا واحدا؛ والتداخل كان بين طوافه للعمرة والقدوم دون طواف الزيارة، يدل عليه قوله «ورأى أن قد قضى طواف الحج والعمرة بطوافه الأول» فإنه صريح في أنه جعل طواف القدوم طوافه للحج والعمرة جميعا - هذا والعلم عند الله.

(٤) كذا في الأصل وفي الهندية «اذا جاء البيت» وهو موافق لما في الموطأ والمعنى واحد.

(٥) هكذا في الموطأ وكتب الحديث، وفي نسخ الكتاب «طاف له» وهو خطأ.

سبعاً لم يزد عليه و رأى ذلك مجزياً عنه و اهدى قال محمد : فقد قرن

(١) كذا في الموطأ «سبعاً سبعاً مكرراً ؛ وكان في الأصول «سبعاً» من غير تكرار - ف .

(٢) بضم الميم و سكون الجيم و كسر الزاي بلا همز : كافياً - قاله الزرقاني . و سقط لفظ «عنه» من النسخ و انما زدت من الموطأ ؛ و كذا كان فيها «مجزئاً» فصحت من الزرقاني . و عند البخاري في باب الزيارة عن ابن عمر رضى الله عنهما انه طاف طوافاً واحداً ثم يقبل ثم يأتى منى - يعنى يوم النحر . و رفعه عبد الرزاق قال : ثنا عبيد الله - انتهى . و صله ابن خزيمة و الاسمعيلى من طريق عبد الرزاق بلفظ ابى نعيم و زاد فى آخره «و يذكر اى ابن عمر رضى الله عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم فعله» اه - قاله الحافظ فى الفتح . فظاهر فى ان هذا الطواف من ابن عمر كان من الحل منهما . و عند البخاري فى باب اذا احصر المعتمر عن ابن عمر فى حديث خروجه من المدينة زمن وقعة الحجاج : بأهل بالعمرة من ذى الحليفة ثم سار ساعة ثم قال «انما شأنهما واحد ، أشهدكم انى قد اوجبت حجة مع عمرى» فلم يحل منهما حتى حل يوم النحر و اهدى ؛ و كان يقول «لا يحج حتى يطوف طوافاً واحداً يوم يدخل مكة» . و هذا ظاهر فى انه طواف يوم النحر و هو طواف الافاضة و الزيارة و الركن . قال الحافظ فى باب القرآن من الفتح البارى ذيل حديث ابن عمر : و رأى ان قد قضى طواف الحج و العمرة بطوافه الاول - اى الذى طافه يوم النحر للافاضة ؛ و توهم بعضهم انه اراد طواف القدوم فحمله على السعى - اه . و عبر ذلك فى باب اذا احصر المعتمر بتعبير آخر يفهم منه انه سكت عن بيان ذلك ، و ليس كذلك ، و تعبيرات الرواة و العلماء توقع الناس فى الحيرة المركبة من الجهل فيظنون بها ما يظنون ، فعند المخالفين هذا الطواف لها وعندنا للحل منها ؛ و ان امننت النظر فى طرق حديث =

عبد الله بن عمر رضى الله عنهما بين الحج والعمرة بغير سياق<sup>١</sup> وإنتم تنهون  
 = ابن عمر أيقنت على أن لا تعلق له بابتداء دخوله بمكة ما ذا صنع ، فان قوله  
 « طاف طوافا واحدا » أو قوله « بطوافه الأول » محمول على طوافه للأفاضة ،  
 فحديثه لا يفيد المخالفين بل يفيد الأحناف في تعداد الأطوفة . وفي رواية القطان  
 عند مسلم « ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت - وبين الصفا والمروة ثم لم يحل  
 منهما حتى حل منهما بحجة يوم النحر » وفي رواية أخرى : وكان يقول « من  
 جمع بين الحج والعمرة كفاه طواف واحد » ولم يحل حتى يحل منهما جميعا -  
 اه . فهذا وقوله « ما شأن الحج والعمرة إلا واحد » فكذا أحرامهما وإحلالهما  
 لا غيرهما يكون واحدا ، وقد وقع من الرواة الاختصار في حديث ابن عمر  
 وكذا تندر فهم المراد منه حتى على الاجلاء ، وقد اطلأوا في حديث عائشة وابن  
 عمر ولم يصلوا الى ما يثلج الفؤاد وينبأج منه جبين التحقيق والتدقيق ، ولقد  
 صدق عز وجل « وما كان ذلك نسيا » . ولم يرد في حديث قط أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم نفي الطواف الثاني أو السعي بين الصفا والمروة ، إن كان فيها  
 ونعمت على الرأس .

(٣) أى حين يخرج من المدينة وأحرم بالعمرة ثم معا ولم يكن يسوق الهدى ثم  
 اشتراه في الطريق ، وعليه بوب البخارى وفيه رد على ابن القيم حيث أنكر السعي -  
 راجع زاد المعاد ، وكذا على ابن حزم في المحلى أيضا حيث أنكر الهدى في القرآن  
 وخالف هذا الحديث لأنه يرد عليه . والتمتع يجوز بكلا الطريقتين : بسوق الهدى  
 وبدونه - كما في كتب الحديث ، وأدناه شاة ، روى ذلك عن علي وابن عمر  
 وابن مسعود - رضى الله عنهم - والله تعالى اعلم .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لغير سياق » ؛ والمعنى صحيح على كلا  
 الوجهين - ف .

عن ذلك إلا بسياق ١ فتروون الحديث ثم تدعونه عيانا الى غير حديث مثله ١ .

اخبرنا محمد قال اخبرنا مالك بن انس عن ٢ محمد بن عبد الرحمن بن نوفل ٣ عن سليمان بن يسار ٤ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٥  
(١) هكذا اخرج الامام محمد في باب القران من الموطأ ، و هو في موطأ مالك .  
و الحديث حديث عائشة اخرجها الأئمة الستة و الطحاوى و الدارقطنى و البيهقى ، و هو في المحلى لابن حزم و فيه اختلاف الرواة في التعبيرات و هى لا تؤثر عند الفقهاء . و تؤثر عند الحديثين . و سقط « ابن انس » من الهندية .

(٢) كذا فى الأصول و كذا عند يحيى بن موطأ محمد « اخبرنا محمد بن عبد الرحمن الأسدى » .  
(٣) و كنية محمد ابو الأسود ، يتيم عروة - كما فى الزرقانى - المدنى ثقة علامة بالمغازى ، مات سنة بضع و ثلاثين و مائة .

(٤) كذا فى الأصول و كذا فى موطأ مالك رواية يحيى ، و فى موطأ محمد « ان سليمان بن يسار اخبره » .

(٥) احمد الفقهاء . تابعى زرقانى ، قال النسائى : كان احد الأئمة . و قال ابو زرعة : ثقة مأمون فاضل ، مات سنة سبع و مائة - كذا فى اسعاف المبطل برجال الموطأ .  
(٦) هكذا رواه مالك عن الأسدى عن ابن يسار مرسلا ، و من طريقه رواه الامام محمد فى الموطأ و كتاب الحجّة مرسلا . و قد وصله ابو الأسود الأسدى عن عروة عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث .  
رواه الامام مالك عنه فى الموطأ ايضا . و الحديث رواه البخارى و ابو داود عن القعنبي ، و البخارى ايضا عن اسماعيل و عبد الله بن يوسف ، و مسلم عن يحيى ، و أبو داود من طريق ابن وهب خمستهم عن مالك به - كما فى ج ٢ ص ١٦٨ من شرح الموطأ للزرقانى . و لذا قلت : الحديث حديث عائشة ، رواه الأئمة الستة و الطحاوى

عام حجة<sup>١</sup> الوداع<sup>٢</sup> كان من اصحابه من اهل بحجة<sup>٣</sup>، و منهم من اهل

== والدارقطنى والبيهقى وغيرهم من أئمة الحديث .

(١) سنة عشرة من الهجرة، سميت بذلك لأنه صلى الله عليه وسلم ودع الناس فيها ولم يحج بعد الهجرة غيرها - قاله الزرقانى ج ٢ ص ١٢٨ . و اختلف هل حج صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة ام لا ؟ فروى الترمذى عن جابر بن عبد الله قال : حج النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث حج : حجتين قبل ان يهاجر، و حجة بعد ما هاجر ، معها عمرة ؛ قال الترمذى : هذا حديث غريب من حديث سفيان ، و سألت محمدا عن هذا فلم يعرفه من حديث الثورى ، و فى رواية لم يعد هذا الحديث محفوظا - اه . و قد حج حجات عديدة قبل البعثة صرح بذلك الحافظ العينى فى عمدة القارى و الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ذيل حديث جبير بن مطعم : اضلكت بهيرا أو حمارا لى فوجدته بعرفات فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرة قبل ان ينزل عليه الوحى - الحديث . و قد انكره بعض ابناء المصر من لا خبرة له بالروايات كموسى بن جابر الله القزازى الزائغ فى دينه - عامله الله بما يليق به . و اختلفوا فى السنة التى فرض فيها الحج على اقوال فقيل : سنة خمس - حكاه الواقدى ، و قيل : سنة ست ، و قيل : سنة ثمان ، و قيل : سنة تسع ؛ ولكل منهم مسكة تمسكوا بها - راجع ج ١ ص ٢٤٦ من زاد المعاد و المحلى وغيرهما من الكتب .

(٢) و اختلفوا فى وجوب الحج هل هو على الفور او على التراخى ؟ و كيف ما كان التسارع اليه و التعجيل له مطلوب فى نظر الشرع ؟ و حيثئذ يشكل تأخير النبي صلى الله عليه وسلم عن الحج مع فرضيته فى الأعوام الماضية على اختلاف فيها ؛ ولذا مال ابن حزم و ابن القيم الى انه فرض فى العاشرة ، فأجاب عنه غير واحد من العلماء بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتقرب بأن يعود الأيام ==

= على هيئتها الأولى وقد كانت العرب خلطتها لمكان النسبة عندهم . فلم تكن اشهر الحج في محلها ، فاذا عادت ذوالحجة في محلها عزم على الحج و نادى بين الناس بأن يحجوا هذا العام . وفي شرح المصاييح للتوربشقي قال : و اما وجه استنائه بالحج الى السنة العاشرة - والله اعلم - انه لم ير ان يحضر الموسم و اهل الشرك حضور هناك ، لانه لو تركهم على ما يتدينون به من هديهم المخالف لدين الحق لكان ذلك وهنا في الدين ، ولو منعهم لأفضى ذلك الى التشاغل الى ما ارادوه من النسك بالقتال ثم الى استحلال حرمة الحرم وكان قد اخبر يوم الفتح ان حرمتها عادت الى ما كانت عليه و انه لم يحل له إلا ساعة من النهار ، فرأى أن يبعث الناس الى الحج و ينادى في اهل الموسم ان لا يحج بعد العام مشرك ليكون حجه نكاحاً عن العوارض التي ذكرناها ، و قد ذكرنا لذلك وجوها غيرها في كتاب المناسك - اهـ . نقله بعض اهل العلم .

(٣) صريح في ان بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا مفردين بالحج ، و انكره ابن تيمية كما يظهر من فتاواه . قال الرزقاني : من اهل الحج مفرد وهم اكثرهم - اهـ . وفي رواية عروة بن الزبير عند الشيخين عن عائشة : فانا من اهل بعمرة ، و منا من اهل بحجة و عمرة ، و منا من اهل بالحج - اهـ . و قد ارجع بصرك الى طرق حديث عائشة و حديث جابر الطويل و حديث أنس - رضي الله عنهم - تجد ما قلت ولا يذهب عنك ان الافراد على نوعين : الأول ما هو المشهور ، و الثاني ما ذكره الامام محمد في الموطأ و هو لإفراد كل واحد من الحج والعمرة في السفرين ، و قد تقدم نقله و هو يحمل ما روى عن عثمان و عمر رضي الله عنهما من النهي - كما سبق مفصلاً - يعني : اتمام العمرة ان تفردوها من اشهر الحج و الحج اشهر معلومات فاخلصوا فيهن الحج و اعتصموا فيما سواهن من الشهور - اهـ ؛ كما هو عند العلجاني عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

بعمره<sup>١</sup>،<sup>١</sup> و منهم من جمع بين الحج والعمرة<sup>٢</sup> . قال : فخل من كان  
 اهل بعمره<sup>٢</sup>، واما من كان اهل بالحج او جمع بين الحج والعمرة  
 (١) هذا حال المتمتعين فقط ، و عائشة رضى الله عنها كانت معمرة فأمرها النبي  
 صلى الله عليه وسلم حين حاضت ان تخرج من عمرتها و تفعل ما يفعله الحلال ،  
 فأمرها بالامتناع و تقض الاحرام ، ولذا امر النبي صلى الله عليه وسلم اياها  
 بعد الفراغ عن الحج ان تتبرع عمرة اخرى مكان المنقوضة ، لحمل قوله صلى الله  
 عليه وسلم « انقض رأسك و امتشطى و اهل بالحج و دعى العمرة » على غير ذلك  
 المعنى تكلف بارد و تحكم من غير دليل صحيح يعتبر به .

(٢-٢) قوله « و منهم من جمع بين الحج والعمرة » ساقط من الأصول ، و إنما  
 زدناه من الموطأ . و هم القارنون فقول عائشة رضى الله عنها عند الشيخين :  
 « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج » معناه : ما كنا  
 نريد الدنيا و زينتها إنما كنا نريد الحج خالصا لله تعالى . و ليس مرادها بذلك نفي  
 العمرة او التمتع او القران ، و يشهد له حديث جابر عند أبي داود في باب أفراد  
 الحج « فأهلنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج خالصا لا يخالطه شيء » .  
 كيف وقد قالت في رواية اخرى عند الشيخين « فأهلنا بعمره » الخ ، فأتضح فانها  
 كانت تريد الحج بعد العمرة ، او قولها المذكور يسان لحالهم الى ذى الحليفة ،  
 فاذا بلغوها افترقوا على احوال شتى ، و الحصر بالنسبة الى الافعال الاخر  
 لا بالنسبة الى التمتع و القران كما فهموا . قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٦٨ من شرح  
 الموطأ : و لا يخالف هذا رواية عمرة الآتية عنها ، و الأسود في الصحيحين عنها  
 « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نرى إلا الحج » . و للبخارى من وجه  
 آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها « مهلين بالحج » و مسلم عن القاسم عنها  
 « لا نذكر إلا الحج » و له ايضا « مهلين بالحج » فظاهره ان عائشة مع غيرها =

== من الصحابة كانوا محرمين بالحجّ أولاً لأنه يحمل على أنها ذكرت ما كانوا يهودونه من ترك الاعتبار في أشهر الحجّ فخرجوا لا يعرفون إلا الحجّ ، ثم بين لهم النبي صلى الله عليه وسلم وجوه الاحرام و جواز لهم الاعتبار في أشهر الحجّ ؛ واما عائشة نفسها ففي الصحيح من رواية هشام و ابن شهاب عن عروة عنها في هذا الحديث قالت « وكنت بمن اهل بعمرّة » فادعى اسماعيل القاضي وغيره ان هذا غلط من عروة و ان الصواب رواية الأسود و القاسم : و عمرّة عنها انها املت بالحجّ مفرداً . و تعقب بأن قول عروة عنها « انها املت بعمرّة » صريح و قول الأسود و غيره عنها « لا ترى إلا الحجّ » ليس صريحاً في اهلها بمحجّ مفرد ، فالجمع بينهما ما تقدم من غير تغليب عروة وهو أعلم الناس بحديثها وقد وافقه جابر الصحابي . كما في مسلم ؛ و كذا رواه طاوس و مجاهد عن عائشة و جمع ايضا باحتمال انها املت بالحجّ مفرداً كما صنع غيرها من الصحابة ، و على هذا ينزل حديث الأسود من واقعه « ثم امر صلى الله عليه وسلم ان « تفسخوا الحجّ الى العمرّة » ففعلت عائشة ما صنعوا فصارت متمتعة ، و على هذا ينزل حديث عروة « ثم لما دخلت مكة و هي حائضه و لم تقدر على الطواف لأجل الحيض امرها ان تحرم بالحجّ ، على ما في ذلك من اختلاف - انتهى . قلت و ما انزلت عليه حديثها لا يقتضى هذه الاطالة - تدبر .

(٣) بالطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة و بالحلقي او القصر . كذا في نسخ الكتاب « اهل بعمرّة » و هو بالتعريف في الموطأ ؛ و في موطأ مالك « بعمرّة » بالتكثير . و طواف العمرّة كان متميزاً من طواف الحجّ في المتمتعين ، حكوه بالطوافين بسبب تخلل الحل بينهما ، بخلاف طواف القارنين فانه لما لم يكن متميزاً من ثاني الطواف عبروه بطواف واحد فقالوا « طافوا طوافاً واحداً » اي ضربة واحدة - فانهم .



فلم يحلوا<sup>١</sup> .

أخبرنا مالك بن أنس<sup>٢</sup> عن<sup>٣</sup> صدقة بن يسار<sup>٤</sup> قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ودخلنا عليه قبل يوم<sup>٥</sup> التروية يومين أو ثلاثة ودخل عليه الناس يسألونه<sup>٦</sup> فدخل عليه رجل<sup>٧</sup> من أهل اليمن<sup>٨</sup> تأثر الرأس [وقد ضفر رأسه]<sup>٩</sup> فقال: يا أبا عبد الرحمن إني ضفرت رأسي وأحرمت

(١) أى حتى كان يوم التحرر لحلوا<sup>١٠</sup> منهما جميعاً بعد الرمي والهدى والحق وطواف الزيارة والسمي إن لم يكونوا طافوا بينهما في طواف القدوم حين قدموا مكة والالاسمي عليهم - تأمل وليس على لمفرد بالحج هدى الشكر لعدم كونه جامعاً بين العبادتين. قال الامام محمد في الموطأ بعد هذا الحديث: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامه .

(٢) الحديث أخرجه الامام محمد من هذا الطريق في باب القران من الموطأ وقد سبق نقله ، ورواه مالك في باب جامع الهدى من الموطأ .

(٣) قوله « عن » هكذا في الأصول وهو مطابق لموطأ مالك ، وفي موطأ محمد « حدثنا » .

(٤) زاد في الموطأ « المسكي » وهو الجزري نزيل مكة . مات سنة اثنتين و ثلاثين ومائة . و يسار بفتح التحتية والمهملة الخفيفة - كذا في شرح الموطأ للزرقاني .

(٥) لفظ « يوم » ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من موطأ الامام محمد - ف .

(٦) من قوله « ودخلنا » الى قوله « يسألونه » لم يذكر في موطأ مالك ، وهو في موطأ محمد .

(٧-٧) وكان في الأصول « من اصحاب اليمن » ؛ وفي الموطئين « من أهل اليمن »

وهو الصواب . و عبارة موطأ الامام مالك رواية يحيى : « عن صدقة بن يسار المسكي ان رجلاً من أهل اليمن جاء الى عبد الله بن عمر وقد ضفر رأسه » .

(٨) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك ، وهو بفتح الضاد المعجمة والفاء الخفيفة =

بعمرة مفردة؟ فأتى؟ قال؟ ابن عمر: لو كنت معك حين أحرمت لأمرتك أن تهل بهما جميعا، فإذا قدمت طفت بالبيت وبالصف والمروة وكنت على إحرامك لا يحل منك شيء حتى تهل منهما جميعا يوم النحر وتحر هديك، وقال له ابن عمر: أخذ ما تطاير من شعرك وأهد.

= والراء المهملة .

(١-١) كذا في الموطأ: وفي موطأ الإمام مالك برواية يحيى «بعمرة مفردة»؛ وكان في الأصول «بالعمرة مفردة» - ف .

(٢) وفي موطأ الإمام محمد «فإذا ترى» .

(٣) كذا في الأصول وكذا في موطأ الإمام محمد؛ وفي موطأ الإمام مالك «قال ابن عمر: لو كنت معك أو سألتني لأمرتك أن تقرن» . ومن قوله «ان تهل بهما» إلى قوله «وتحر هديك» لم يذكر فيه - ف .

(٤-٤) في موطأ محمد «لا تهل من شيء» وليس هذا اللفظ في موطأ مالك .

(٥) أي للقرآن، وأدناه شاة كما سبق. عن ابن عمر أيضا، وسياق قريبا في هذا الأثر أيضا، يعني: لأنك جمعت بين النسكين في سفر واحد فوجب عليك شكرا له . وفيه رد على من أنكره . زاد في موطأ الإمام مالك رواية يحيى بعد ذلك «فقال اليأني قد كان ذلك» . قال الزرقاني: الذي أخبرتك من التمتع، قال أبو عبد الملك: منناه: قد فاتني الذي تقول لأن طهت وسعت للعمرة فإذا علي: الحلاق أو التقصير؟ - هـ . قلت: يرد الثاني ظاهر قوله «قد كان ذلك» - تدبر .

(٦-٦) في موطأ مالك «قال عبد الله بن عمر» .

(٧-٧) في موطأ مالك «أخذ ما تطاير من رأسك» .

فقلت له امرأة في البيت: وما هديه يا أبا عبد الرحمن؟ قال: هديه ثلاثاً، كل ذلك يقول هديه ثم سكنت ابن عمر رضى الله عنهما حتى إذا أردنا الخروج قال: أما والله لو لم أجد إلا شاة لكان أرى أن أذبحها أحب إلى من أن أصوم.

(١ - ١) في موطأ مالك «فقلت امرأة من أهل العراق ما هديه»، يعني كانت السائلة في البيت امرأة من أهل العراق.

(٢) قوله «يا أبا عبد الرحمن» ساقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطئين.  
(٣) ليس في موطأ مالك لفظ «ثلاثاً» بل فيه «فقلت له ما هديه فقال هديه».  
(٤) أي ما يطلق عليه الهدى من ابل أو بقرة أو شاة إجل الهدى أولاً وثانياً (بل وثالثاً) رجاء أن يأخذ بالأنفصل. فلما اضطر إلى الكلام صرح به - كذا في الزرقاني.

(٥) ليس هذا في موطأ مالك.

(٦) في موطأ مالك «فقال عبد الله بن عمر».

(٧) كذا في الأصول و كذا في موطأ الإمام محمد، ولم يذكر التسم في موطأ مالك.

(٨) في موطأ مالك «لو لم أجد إلا أن أذبح شاة».

(٩) لفظ «أرى» ساقط من الأصل، وإنما زدته من موطأ محمد، وهو بضم الهمزة.

(١٠) في موطأ مالك «لكن أحب إلى من أن أصوم» قال الزرقاني: وهذا لا يخالف قوله أولاً «ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة» إما لأنه رجع عنه أولاً لأنه قد بعدم الوجود، فن وجد البقرة أو البدنة فهو أفضل له. قال أبو عمر: هذا أصح من رواية من روى عن ابن عمر «الصيام أحب إلى من الشاة» لأنه معروف =

قال محمد بن الحسن : فهذا ابن عمر رضى الله عنهما قال « لو كنت معك لأمرتك ان تهمل بهما جميعا ، ولم يقل أن تفرد بالحج ، فكيف رأيتم أفراد الحج دون القرآن وقد قال ابن عمر رضى الله عنهما هذا القول و أتمم الذى تروونه ثم تدعونه ١

أخبرنا محمد بن الحسن ٢ قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع ٣ أن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما خرج فى الفتنة معتمرا وقال : « إن صدقنا عن البيت صنعنا كما صنعنا مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . نخرج فأهل بالعمرة حتى إذا ظهرنا ٤ على ظهر اليبداء التفت إلى أصحابه وقال : ما أمرهما إلا واحد اشهدوا ٥ أنى قد ادخلت ٦ الحج مع العمرة .

= من ذهب ابن عمر تفضيل اراقة الدماء فى الحج على سائر الأعمال - انتهى .  
(١) كذا فى الأصول ، ولعل العبارة الآتية « الى غير حديث مثله » بعد قوله « تدعونه » سقطت منها وهى موجودة فيما سبق - والله اعلم ؛ راجع ص ٥٦ من هذا الكتاب - ف .

(٢) سبق هذا الحديث فى هذا الباب قبل الحديثين من الباب اطول من هذا راجع ص ٩ .

(٣) فى الموطأ « أخبرنا نافع » .

(٤) هكذا فى الموطأ ، وفى الأصول « قال » بدون الواو . وقوله « ان صدقنا » بالجمع هنا ، وقد سبق « ان صدقت » بالوحدة ، وكلاهما صحيح .

(٥) كذا فى الأصول « اذا ظهرنا » وقد سبق فى الكتاب « اذا ظهر » وكذا هو

فى الموطأ ، وفى اكثر كتب الحديث بالوحدة ، والمعنى على الوجهين صحيح .

(٦) هكذا فى الكتاب ، وفى الموطأ وغيره « اشهدكم » - وقد تقدم .

(٧) كذا فى الأصول « ادخلت » ولعل الصواب « اوجبت » - كما تقدم ، فهو =

== بمعنى « اوجبت » . ولما كان الحديث ذا قنون فما معنى قوله صلى الله عليه وسلم : دخلت العمرة في الحج - الحديث ؟ قال المحقق ابو بكر الجصاص في ج ٢ ص ٢٦٥ من أحكام القرآن : معناه انه ناب عنها لأن افعال العمرة موجودة في افعال الحج وزيادة ، ولا يجوز ان يكون المراد ان وجوبها كوجوب الحج لأنه حينئذ لا تكون العمرة بأولى ان تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة اذ هما جميعا واجبان ، كما لا يقال « دخلت الصلاة في الحج » لأنها واجبة كوجوب الحج - انتهى . وراجع إليها فإنه اطال فيها واجاد ، ونقله العلامة ابن التركماني في ج ٤ ص ٣٥٢ من الجواهر النقي و زاد ، وقال الخطاطي : معناه فرضها ساقط بالحج ، وهو معنى دخولها فيه ، فهو دليل على عدم الوجوب - انتهى . فسقط ما قال ابن حزم في ج ٧ ص ٤٢ من المحلى من صحة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : دخلت العمرة في الحج الى يوم القيامة ، فصح انها واجبة بوجوب الحج و ان فرضها دخل في فرض الحج - اه . كيف ولم يتبين بعد معنى الحديث فإنه محتمل لمأني ١ وقد عرفت معنيين ، والثالث ما قال البيهقي في باب العمرة في اشهر الحج من السنن : دخلت في وقت الحج وشهوره نقضا لما كانت عليه قریش من ترك العمرة في اشهر الحج - اه . ونقله العلامة في ج ٥ ص ١٠٨ من باب المفرد والقارن : يكفيهما طواف واحد - من الجواهر النقي . وقال البيهقي في ذلك الباب : وقبل معناه دخلت في افعال الحج فأتحدتا في العمل - انتهى . وله معنى آخر ايضا ذكره في الجواهر النقي ، و ان دخولها إنما هو في زمان الحج لا في افعاله فيأتي بها منفردا وبالحج منفردا . والقاعدة المسلمة عند الجميع ان العبادتين من غير الجنس لا تتداخلان قط ، فان العمرة اربعة افعال : الاحرام والاحلال والطواف والسعي ، فاحرام القارن و احلاله واحد ، فتداخل اثنان منها ، والطواف والسعي لم يتدخلا لأنهما عبادتان مقصودتان ، وما كان من العبادة على هذه الحالة لم يتداخل في الثاني ولا تبطل مقصوديته ، ==

تخرج حتى إذا جاء البيت طاف و طفنا' .

== ولذا قلنا « على القارن طوافان وسعيان » كما ثبت من علي وابن مسعود وغيرهما - رضى الله عنهم - وقد تقدم وسيأتى ان شاء الله ان العمرة واجبة او سنة وكلاهما روايتان عندنا ، الثانية مشهورة والاولى مخمولة .

(١) أى معه . والآخر مختصر وتامه مر من قبل فى هذا الباب . وانظر اى طواف هذا : طواف القدوم او طواف العمرة ؟ او كلاهما ؟ او ادخل طواف القديم فى طواف العمرة لكون الاول سنة والثانى واجبا ؟ والقوى يتحمل الضعيف . وابن عمر رضى الله عنهما كان يطوف يوم النحر ايضا ويوم الوداع ايضا فلا بد ان يحمل على طواف القدوم والعمرة لكونه قارنا ، ويكفيه طواف واحد عنده للحل منهما - كما سبق . وترك الراوى « السعى » وهو لا بد منه ، وكان فعل ابن عمر مختلفا فى الطواف بين الصفا والمروة - انظر موطأ مالك مع شرح الزرقانى ج ٢ ص ١٧٤ من باب امدلال اهل مكة ومن بها من غيرهم . قال مالك : وقد فعل ذلك اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الذين اهلوا بالحج فأخروا الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة حتى رجعوا من منى ، وفعل ذلك عبد الله ابن عمر فكان يهل لاهلال ذى الحجة بالحج من مكة ويؤخر الطواف بالبيت والسعى بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى - انتهى . واذا جاء من المدينة محرما لم يؤخر الطواف والسعى كما هو هنا ، حتى إذا جاء البيت طاف و طفنا وطاف بين الصفا والمروة سبعا سبعا - كما سبق . قيل : الحديثان فى خروجه فى زمن الفتنة ، وعند مسلم فى رواية القطان : ثم طاف لهما طوافا واحدا بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم لم يحل منهما حتى احل منهما بحجة يوم النحر ، [ معناه حتى احل منهما يوم النحر بعمل حجة مفردة - من شرح النووي ص ٤٠٤ ] وفى رواية اخرى « و كان يقول : من جمع بين الحج والعمرة كفاه طواف ==

أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة

== واحد؛ ولم يحل حتى يحل منها جميعا - اهـ . وعند البخاري عن ابن عمر انه طاف طوافا واحدا ثم يقبل ثم يأتي منى - يعنى يوم النحر - اهـ . ويذكر انه صلى الله عليه وسلم فعله - كما في الفتح عن ابن خزيمة والاسمعيلى . وقد تقدم هذا كله ، وإنما المقصود منه هنا بيان ثبوت تعدد الطواف وتعدد السعى عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وحديث جابر « لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه بين الصفا والمروة الا طوافا واحدا طوافه الاول ، اى لم يسع كلهم مجتمعين بل سعوا متفرقين ، لأن المسعى لا يسعهم كلهم مرة واحدة وهم الوف ، اى سعى كل واحد على شأنه وحياله كيف ما أمكن له ثلثة من الاولين وثلثة من الآخرين ، ذرافات وواحدا ، ومن حمله طوافه الاول على السعى ولم يفرق فيها بين القارن والمتمتع والمفرد فكأنه اراد كون السعى لنفسك واحد واحدا ، يعنى لا يتكرر لنفسك واحد فان تكراره لنفسك واحد غير مشروع ، فاذا كان نسكان لزم سعيان بالمتمتع ، وقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع طاف راكبا وسعى راكبا - وراجع لذلك ص ٤٠٣ و ص ٤٠٤ من باب القارن من شرح معاني الآثار للطحاوى و ج ٣ ص ٣٣ و ص ٣٧٧ من فتح البارى . والعجب من ابن ابى شيبة في جزئه للرد على ابى حنيفة لم يذكر مسألة « القارن عليه طوافان وسعيان » ا فاعلم من صنيعة ان عنده مسلك ابى حنيفة في ذلك صحيح مطابق للاحاديث ، والا لذكره في الخلافيات الاخر البتة - تأمل . (١) ليس عندى كتب كافية ل ذخيرة الحديث حتى اعزو تخريج الحديث اليها . و في ج ٣ ص ٢٣ من افعال كنز العمال عن سعيد بن المسيب قال : اجتمع على عثمان بعسفان وكان عثمان ينهى عن المتعة وعلى يأمر بها وقال « ما تريد إلى امر فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم تنهى عنه » فقال عثمان « دعنا منك » ==

عن سعيد بن المسيب<sup>١</sup> قال : سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يلبي  
 = قال : « أنى لا استطيع أن ادعك منى ، فلما رأى على ذلك أهل بهما جميعا  
 ( ط حم ع ق ) - انتهى . و الحديث أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث  
 شعبة عن عمرو بن مرة عن سعيد بن المسيب قال : اختلف على و عثمان و هما  
 بنسفة في التمتع فقال على : « ما تريد الى أن تنهى عن امره فله رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم » فقال عثمان : « دعنى منك » قال : فلما رأى ذلك على أهل بهما  
 جميعا - انتهى ج ١ ص ٢١٣ من باب التمتع و الاقراء و الافراد من البخارى ،  
 و هو فى ج ٥ ص ٢٢ من سنن البيهقي ، و أخرجه البخارى أيضا من حديث  
 غندر عن شعبة عن الحكم عن على بن حسين عن مروان بن الحكم قال : شهدت  
 عثمان و عليا ، و عثمان ينهى عن التمتع و ان يجمع بينهما فلما رأى على أهل بهما  
 « ليك بعمرة و حجة » قال : ما كنت لأدع سنة النبي صلى الله عليه وسلم لقول  
 احد - انتهى ج ١ ص ٢١٢ و راجع ج ٤ ص ٧٠ ، ٥٦ من عمدة القارى  
 و ج ٣ ص ٢٣٤ من فتح البارى و ج ١ ص ٣٧٦ و ص ٣٨٧ من شرح الآثار  
 للطحاوى . و حديث على روى من طرق مختلفة : و روى ابن ابى شيبه فى مصنفه -  
 كما فى ج ٤ ص ٥٣٩ من عمدة القارى من حديث على بن زيد عن سعيد بن  
 المسيب قال : سمعت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يهلون بحجة و عمرة معا - انتهى .  
 و روى حديث على من طرق مختلفة و من غير وجه ، كما فى كتب الحديث ،  
 و هو عند النسائى و الطحاوى و البيهقي ايضا .

(١) قال قتادة : ما رأيت احدا قط اعلم بالحلل و الحرام من ابن المسيب .  
 و قال مكحول : طفت الارض كلها فى طلب العلم فالتقيت احدا اعلم منه . و قال  
 يحيى بن سعيد : كان ابن المسيب يسمى راوية عمر ، كان اخفض الناس لأحكامه  
 و اقضيته . و عن ابن المسيب : ما بقى احد اعلم بكل قضاء قضاء رسول الله صلى الله



بهما جميعاً<sup>١</sup> .

اخبرنا محمد<sup>٢</sup> قال اخبرنا مسعر بن كدام عن بكير بن عطاء الليثي<sup>٣</sup> ان رجلاً من بني عذرة<sup>٤</sup> قال انه سمع علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو = عليه وسلم وكل قضاء قضاء أبو بكر وكل قضاء قضاء عمر وكل قضاء قضاء عثمان مني . و كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يرسل اليه يسأله عن بعض شأن عمر و أمره . وكان الحسن إذا أشكل عليه شيء كتب الى ابن المسيب . مات سنة ٩٣ او ٩٤ او ١٠٠ - كذا في التهذيب .

(١) اى يقول « ليك بعمرة و حجة » معا . و هذا هو القرآن و التمتع يطلق على القرآن . و في بعض طرق الحديث ان عثمان ينهى عن التمتع و القرآن كليهما . و القارن يتمتع بجمعهما في سفر واحد ، فيهل بهما جميعاً في أشهر الحج او غيرها ، و هو من اقسام التمتع فدخل تحت قوله تعالى « فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى » .

(٢) الأثر قد سبق من طريق سفيان عن بكير بن عطاء عن حريث بن سليم به ، و من هذا الطريق اخرجه الطحاوى كما سبق ايضاً ، و اما من طريق مسعر بهذا السند و المتن فقد ذكره ابن حزم - في ج ٧ ص ١٧٥ من المحلى قال : و من طريق وكيع عن مسعر عن بكير بن عطاء الليثي ان رجلاً من بني عذرة - به نحوه . (٣) و كان في الأصل « الكنانى » و في الهندية « الكتاني » كلاهما خطأ و تصحيف ، و الصواب « الليثى » ؛ و هو بكير بن عطاء الليثي الكوفي ، ثقة شيخ صالح لا بأس به ، من رجال الأربعة - كذا في التهذيب ؛ وقد تقدم .

(٤) و هو حريث بن سليم العذري - كما سبق من طريق سفيان ، و هو رجل من بني سليم ، و هو في الجزء الأول و الثاني من التهذيب و في تجريد اسماء الصحابة للذهبي . و قد جهله ابن حزم في المحلى على ديدنه و شغبه على دأبه ، و الاستناد =

يلبي بحجة وعمرة معا، أهل بهما؛ قلت: أطفأ<sup>١</sup> لهما طوافين وسعى لهما سعين؟ قال: نعم.

<sup>٢</sup> أخبرنا محمد قال <sup>١</sup> أخبرنا خالد بن عبد الله <sup>٢</sup> عن يحيى بن أبي إسحاق

حسن لا غبار فيه، قوله «ورجل من بني عذرة ورجل من بني سليم لا يدري أحد من خلق الله تعالى من هم» غلط فاحش وإفراط وتفریط كما لا يخفى على الخريت. وقد جبن ابن حزم في تحقيق ذلك عن قول الحق. وقرآن على ابن أبي طالب رضي الله عنه والطوافان والسعيان ثبت بحيث لا مكنته لأحد برده. والقول بكونه ضعيفا، ولا يقدر أحد أن ينكر قرآنه صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وتعدد الاطوفة حين قدم مكة. وحين أفاض من عرفات وحين ودع البيت سوى ما زار البيت ليالي منى، ولو سلم حين القدوم طواف واحد وسعى واحد فطواف القدوم عندنا سنة يتداخل في طواف العمرة وسعيها، وإن ترك أيضا فلا دم عندنا على الترك، وإلا فطاف صلى الله عليه وسلم طوافين وسعى سعين قبل الافاضة، لكن لما لم يتعلل فيما بينهما ولم يتميز أحدهما من الآخر عبره الراوى بكونه واحدا.

(١) كذا في الهندية، وفي الأصل «أطفأ»، والأصح ما في الهندية.

(٢-٢) «أخبرنا محمد قال» ساقط من الأصول، وزيد على دأب الكتاب، ولأن راوى الحديث يرويه عن شيخه بهذا اللفظ - ف.

(٣) هو أبو الهيثم الواسطي، قد مر غير مرة.

(٤) هو الحضرمي مولا هم البصري، من رجال الستة، روى عن أنس وغيره، وعنه محمد بن سيرين ويحيى بن أبي كثير والثوري وشعبة وغيرهم، مات سنة ست و ثلاثين ومائة وقيل: ستة اثنيتين و ثلاثين - كذا في التهذيب. والحديث من طريقه

عن أنس بن مالك رضى الله عنه<sup>١</sup> أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 = أخرجه مسلم في صحيحه في باب جواز التمتع في الحج والقران : حدثنا يحيى بن يحيى  
 أخبرنا هشيم عن يحيى بن أبي اسحاق و عبد العزيز بن صهيب و حميد أنهم سمعوا أنسا  
 قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل بهما جميعا ، ليك عمرة و حجا  
 ليك عمرة و حجا ، و حدثني علي بن حجر أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن يحيى بن  
 أبي اسحاق و حميد الطويل قال يحيى سمعت أنسا يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول : ليك عمرة و حجا ، و قال حميد قال أنس سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم يقول : ليك بعمره و حج - انتهى . و هو ادل دليل على كونه صلى الله عليه وسلم  
 قارنا بالحج و العمره . و أخرجه الطحاوى في ج ١ ص ٣٧٨ من شرح الآثار :  
 حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن سفيان عن يحيى بن أبي اسحاق به مثله .

(١) حديث أنس رضى الله عنه رواه عنه ابو قلابه و حميد الطويل و حميد بن هلال  
 و ابو قزعة و ثابت البناني و يحيى بن أبي اسحاق و قتادة و ابو اسماء و بكر بن عبد الله ،  
 أخرج الطحاوى عنهم بأسانيد في ج ١ ص ٣٧٨ .  
 قال ابن القيم في ج ١ ص ٢٥٢ من زاد المعاد الثاني والعشرون ما أخرجه  
 في الصحيحين : عن أبي قلابه عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : صلى بنا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم - ونحن معه بالمدينة - الظهر أربعاً و العصر  
 بذي الحليفة ركعتين فبات بها حتى أصبح ، ثم ركب حتى استوت به راحلته على  
 اليداء حمد الله و سبح ، ثم أهل بالحج و عمرة و أهل الناس بهما ، فلما أتمنا امر  
 الناس خلوا ، حتى إذا كان يوم التروية أهلوا بالحج . و في الصحيحين أيضاً عن بكر  
 ابن عبد الله المزني عن أنس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بالحج  
 و العمره جميعاً ؛ قال بكر فحدثت بذلك ابن عمر فقال « لبي بالحج وحده » فلقيت  
 أنسا فحدثته بقول ابن عمر فقال أنس : ما يعدوننا إلا صليانا سمعت رسول الله =

== صلى الله عليه وسلم يقول « ليك عمرة و حجا »؛ و بين انس و ابن عمر في السن سنة او سنة و شيء . و في صحيح مسلم : عن يحيى بن ابى اسحاق و عبد العزيز بن صهيب و حميد انهم سمعوا انسا قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بهما « ليك عمرة و حجا » . و روى ابو يوسف القاضى عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن انس قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول « ليك بحج و عمرة » معا . و روى النسائى من حديث ابى اسماء عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم : يلي بهما جميعا . و روى أيضا من حديث الحسن البصرى عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل بالحج و العمرة حين صلى الظهر ( اى العصر ) . و روى البزار من حديث زيد بن اسلم مولى عمر بن الخطاب عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم اهل بحج و عمرة ، و من حديث سليمان التيمى عن انس كذلك ، و عن ابى قدامة عن انس - مثله ، و ذكر الحشنى : حدثنا محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن ابى قزعة عن انس - مثله ، و ذكر وكيع : حدثنا مصعب ابن سليم قال : سمعت أنسا - مثله . و في صحيح البخارى عن قتادة عن انس : ائتمر رسول الله صلى الله عليه وسلم اربع عمر - فذكرها و قال : و عمرة مع حجته - و قد تقدم . و ذكر عبد الرزاق : حدثنا معمر عن ايوب عن ابى قلابة و حميد بن هلال عن انس - مثله . فهو لاء ستة عشر نفسا . من الثقات كلهم متفقون عن انس ان لفظ النبي صلى الله عليه وسلم كان « اهللا بحج و عمرة » معا ، وهم : الحسن البصرى ، و ابو قلابة ، و حميد بن هلال ، و حميد بن عبد الرحمن الطويل ، و قتادة ، و يحيى بن سعيد الأنصارى ، و ثابت البنانى ، و بكر بن عبد الله المزنى ، و عبد العزيز بن صهيب ، و سليمان التيمى ، و يحيى بن ابى اسحاق ، و زيد بن اسلم ، و مصعب بن سليم ، و ابو اسماء ، و ابو قدامة عاصم بن حسين ، و ابو قزعة - و هو سويد بن حجر الباهلى . فهذه أخبار انس عن لفظ اهللاه ==

= الذى سمعه منه ، وهذا على والبراء يخبران عن اخباره عن نفسه بالقران ، وهذا على ايضا يخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعله ، وهذا عمر ابن الخطاب يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ربه امره بأن يفعله . وعلمه اللفظ الذى يقواه عند الاحرام ، وهذا على ايضا يخبر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعا ؛ وهؤلاء بقية من ذكرنا يخبرون بأنه فعله . وهذا هو صلى الله عليه وسلم يأمر به آله وأمر به من ساق الهدى وهؤلاء الذين رووا القران بناية البيان : عائشة أم المؤمنين ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عباس ، وعمر بن الخطاب ، وعلى بن أبى طالب ، وعثمان بن عفان . بأقراره لعلى و تقرير على رضى الله عنهما له ، وعمران بن حصين ، والبراء بن عازب ، وحفصة أم المؤمنين ، وأبو قتادة . وابن أبى اوفى ، وأبو طلحة ، والهرماس بن زياد ، وأم سلة ، وأنس بن مالك ، وسعد بن أبى وقاص . فهؤلاء هم سبعة عشر صحابيا رضى الله عنهم : منهم من روى لفظ احرامه ، ومنهم من روى خبره عن نفسه ، ومنهم من روى امره به . انتهى .

وقد ذكر قبله ابن القيم أحاديث هؤلاء مفصلا ، وذكر بعده ما اعترض عليه بادخال ابن عمر وغيره فى رواة القران ، ثم اجاب عنه مفصلا - فراجع و راجع من ج ١ ص ٣٧١ الى ص ٣٨٢ من شرح الآثار للطحاوى فانه تكلم فيها رواية و دراية و نقضا و ابراما بأنهم وجه و سرد فيها على دأبه احاديث الأفراد و التمتع و القران و جمع بينهما على ما أمكن ، و راجع فتح القدير فان المحقق حقق المسألة كما هو حقه فى امثال ذلك . بعد ذلك لاجابة الى الغير ، و انى نقلت من زاد المعاد قصدا للحجة على المخالف فى ذلك .

و الاختلاف ليس فى الجواز و عدمه ، و انما الخلاف فى الأفضل من الاقسام الثلاثة من الحج ؛ قال الحافظ العيني فى ج ٤ ص ٥٣٦ من عمدة القارى فى باب التحديد =

= والتسبيح والتكبير قبل الإهلال ذيل حديث أبي قلابة عن أنس رضى الله عنه - الحديث، ثم أهل بحج و عمرة و أهل الناس بهما - اه . وفيه التصريح بأنه صلى الله عليه وسلم كان قارنا لقوله « ثم أهل بحج و عمرة » وهذا هو عين القرآن، والمنكر هنا معاند، وقد ثبت بأحاديث آخر صحيحة انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا على ما ذكره ابن شاء الله تعالى - اه، ثم ذكر قول ابن عمر منكرا على انس وجوابه تفصيلا وتوضيحا بالمراد منه بالنقول المعتمدة، ثم استدل بأحاديث عليه نقضا وإبراما وسؤالا وجوابا بأصول حديثة معتبرة عند النقاد الى ج ٤ ص ٥٣٩ من شرحه، ثم قال: وقال القاضي غياض: قد اكثرت الناس الكلام على هذه الأحاديث من علمائنا وغيرهم: فمن يجيد منصف، ومن مقصر متكلف، ومن مطيل مكثر، ومن مقتصد مختصر، وأوسعهم نفيا في ذلك أبو جعفر الطحاوي الحنفي المصري فإنه تكلم في ذلك على أزيد من ألف ورقة، وتكلم في ذلك معه أبو جعفر الطبري و بعدهم أبو عبد الله بن أبي صفرة وأخوه المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المراتب والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي والحافظ أبو عمر ابن عبد البر وغيرهم . وأولى ما يقال في هذا على ما لحصناه من كلامهم واخترناه من اختياراتهم ما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم أباح للناس فعل هذه الثلاثة الأشياء لتدل على جواز جميعها، اذ لو أمر بواحد لكان غيره لا يجوز، وإذا كان لم يحج سوى هذه الحجّة فأضيف الكل اليه، وأخبر كل واحد بما أمر به وأباحه له ونسبه الى النبي صلى الله عليه وسلم اما لأمره بذلك أو لتأويله عليه - انتهى .

قلت: لا نزاع في جواز هذه الثلاثة، ولهذا قال الخطابي: جواز القرآن بين الحج والعمرة إجماع من الأئمة؛ ولا يجوز ان يتفقوا على جواز شيء نهى عنه، ولكن =

انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ليك عمرة وحجا<sup>١</sup> .  
<sup>٢</sup> أخبرنا محمد قال<sup>١</sup> أخبرنا خالد بن عبد الله عن حميد الطويل<sup>٢</sup> عن أنس

== النزاع ان اى هذه الأشياء افضل و النبي صلى الله عليه وسلم على اى واحد من هذه حج ؟ فقد دلت الأحاديث الصحيحة على ان القرآن افضل و انه صلى الله عليه وسلم كان قارنا ، و لأن القارن يجمع بين النسكين في سفرة واحدة ؛ و لا شك ان العبادتين افضل من عبادة واحدة ؛ و قد عمل به الاصحاب بعده صلى الله عليه وآله وسلم . و روى ابن ابي شيبة في مصنفه من حديث علي بن زيد عن سعيد بن المسيب قال : سمعت اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم يهلون بحجة و عمرة معا - انتهى .  
 (١) قلت : و رواه ابن ابي شيبة في مصنفه ( ق ٣٤٩ ) عن ابي الأحوص عن ابي اسماء عن انس قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبي بهما جميعا « ليك بحجة و عمرة » معا . و روى عن ابن علية عن يحيى بن ابي اسحاق عن انس انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول : ليك بعمرة و حجة ؛ اهـ - ف .  
 (٢-٢) « أخبرنا محمد قال » ساقط من الأصول ، و زيد على دأب الكتاب ، و لأن راوى الحديث يرويه عن شيخه بهذا اللفظ - ف .

(٣) و هو الصواب ، و قد روى مسلم و الطحاوى من حديثه كما عرفت ، و هو حميد بن عبد الرحمن الطويل ، من رجال الستة . و هنا حميد بن هلال ايضا قد رواه عن انس رضى الله عنه - كما هو عند عبد الرزاق و الطحاوى و غيرهما ؛ فكلاهما يرويان عن انس رضى الله عنه هذا الحديث - كما في التهذيب ؛ و روايتهما عنه في الأصول و في آثار ابي يوسف من رقم ٤٨٣ ص ١٠١ : قال حدثني يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن الحسن بن سعد مولى بني هاشم عن ابيه انه سمع عليا رضى الله عنه يلبي بعمرة و حجة و انه طاف لهما طوافين و سعى لهما سبعين ؛ و من رقم ٤٨٦ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد ==

ابن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أهل بهما جميعا .  
أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن أبي زياد<sup>٢</sup>

= عن ابراهيم ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتمر اربع عمر و حج نخبة  
واحدة قرن معها احدى عمره الأربع ؛ و ٨٧٤ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن  
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى القارن : يطواف طوافين و يسمى بين  
الصفاء و المروة سبعين ، يبدأ بطواف العمرة فى ذلك ، و قال : أرايت لو اهل  
بكل واحدة منهما على وجهها ألم يكن يطوف لهما طوافين و يسمى سبعين ؟  
فما شأنه اذا جمعها التى طوافا و سعيًا ؛ و ٨١٤ : قال ثنا يوسف عن ابيه  
عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا حججت فلا تدعن القران بين  
العمرة و الحج فانك اذا افردت العمرة كانت عمرتك كوفية و عناك و نفقتك  
لها و حجتك مكية ، و اذا اهللت لهما جميعا كانت عمرتك كوفية و حجتك كوفية  
و كانت تلبيتك لهما جميعا ، فطف لهما باليت طوافين و اسع لهما بين الصفاء  
و المروة سبعين - انتهى . و اخرجه الحسن بن زياد فى مسنده عن الامام ابى حنيفة ؛  
و راجع ج ١ ص ٩٩ الى ص ١٠١ من عقود الجواهر المنيفة و ج ١ ص ٥١٦  
الى ص ٥١٨ من جامع المسانيد .

(١) قال الجصاص فى ج ١ ص ٢٨٥ من احكام القران : حدثنا جعفر بن محمد  
حدثنا جعفر بن محمد البيان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدى  
عن سفيان عن سلبة بن كهيل عن طاووس عن ابن عباس قال سمعت عمر يقول :  
لو اعتمرت ثم اعتمرت ثم اعتمرت ثم حججت لتمتعت - انتهى . فلعل ابن عباس  
اخذ من هذا . و فى الأصل اثر من مسند عمر رضى الله عنه ولا ادرى من اخرجه  
غير محمد إلا ابو عبيد القاسم - كما عرفت من احكام القران .

(٢) هو القرشى الهاشمى ابو عبد الله ، مولا هم الكوفى ، رأى أنسا ، من رجال الستة =



عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما <sup>١</sup> قال : لو اعتمرت ثم رجعت إلى أهلى ثم اعتمرت ورجعت إلى أهلى ثم اعتمرت ثم رجعت إلى أهلى ثم حججت حجة لجمعت معها عمرة .

أخبرنا محمد <sup>٢</sup> قال أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلى <sup>٣</sup> عن الهيثم <sup>٤</sup> قال : ما قدم طاوس مكة إلا قارنا موافيا - يعنى بذلك تأخير القدوم .

== إلا البخارى - راجع ترجمته من ج ١١ ص ٣٢٩ الى ص ٣٣١ من التهذيب ، وفيه كلام يتنفر عنه .

(١) به ثبت ان ابن عباس قاتل بالقران ، وما روى عنه بخلافه فلا بد من تأويله - والله اعلم .

(٢) اطلب من مظان التواريخ من اخرجه غيره .

(٣) الكوفى ، من رجال مسلم والنسائى والترمذى وابن ماجه ، شيخ ضالح ، يكتب حديثه ، ثقة ، مات سنة ست وستين ومائة - كما فى ج ١٢ ص ٤٤ من التهذيب .

(٤) هو ابن حبيب الصيرفى - تقدم .

(٥) معنى قوله « موافيا » أى : مقاربا ، مكلا . لعله يريد ان طاوسا لم يؤخر طواف القدوم ولم يتركه ، بل ادى حج القران مكلا باتيان الطوافين والسعين للقران - والعلم عند الله تعالى . قال الحافظ فى ص ٢٠٤ من الدراية : وفى الباب عن على انه جمع بين الحج والعمرة فطاف طوافين وسعى سبعين وحدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل ذلك - اخرجه النسائى (أى فى مسنده الكبرى) فى مسند على ورواه موقوفون . وروى ابن أبى شيبة عن هشيم عن منصور عن الحكم عن زياد بن مالك قال : ان عليا و ابن مسعود قالوا فى ==

القارن : يطوف طوافين : يسعى سعيين . و من طرق اخرى عن الحكم عن عمرو  
عن الحسن بن علي قال : اذا قرنت بين الحج و العمرة فطف طوافين واسع  
سعيين . انتهى . و قال في ج ٣ ص ٣٩٥ من فتح الباري في باب طواف القارن :  
قلت : لكن روى الطحاوي وغيره مرفوعا ( الصواب موقوفا ) عن علي  
و ابن مسعود ذلك بأسانيد لا بأس بها اذا اجتمعت . اهـ . و ان امنت النظر  
في الاحاديث الواردة في حجة الوداع تحصل لك تعدد الاطوفة و تعدد السعي  
منه صلى الله عليه و سلم و ان انكره بعض من صاغ الاحاديث على مذهبه ؛  
أما علمت ان ابن عباس رضى الله عنهما قال : طاف النبي صلى الله عليه و سلم في  
حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن ؟ اخرجہ الشيخان ؛ و عن جابر قال :  
طاف رسول الله صلى الله عليه و سلم بالبيت في حجة الوداع على راحلته يستلم  
الحجر بمحجنه لأن يراه الناس و ليشرف و ليسألوه - اخرجہ . مسلم في باب جواز  
الطواف على بعير و غيره . فأى طواف هذا ؟ و في رواية اخرى له عن جابر : طاف  
النبي صلى الله عليه و سلم في حجة الوداع على راحلته بالبيت و بالصفاء و المروة ليراه  
الناس و ليشرف و ليسألوه فان الناس قد غشوه - اهـ . فأى طواف و أى سعى هذا ؟  
حدث جابر الطويل الذي اخرجہ مسلم في حجة الوداع : حتى ' اذا اتيا البيت ٥٥  
استلم الركن فمِل ثَلَاثًا و مشى اربعًا ثم تقدم الى مقام ابراهيم فقرأ ٥ و اتخذوا  
من مقام ابراهيم مصلى ٥ إلى ان فصلى ركعتين ثم خرج الى الصفا - ثم ذكر  
كلاما ثم قال : فبدأ بالصفا و رقى عليه حتى رأى البيت ٥٥٥٥ ثم نزل الى المروة  
حتى انصبت قدماء في طعن الوادي سعى حتى اذا صعدتا مشى حتى الى المروة  
ففعل على المروة كما فعل على الصفا حتى اذا كان آخر الطواف على المروة -  
فقال - الحديث . فهذا الطواف بالبيت و السعى بين الصفا و المروة كانا بالأقدام  
و المشى و هو في حجة الوداع . فأى طواف هذا و أى سعى هذا ؟ و من هذه =

== الروايات الصحيحة ثبت طوافان وسعيان في حجة الوداع: طواف وسعى بالركوب على الراحلة، وطواف وسعى بالمشى، فأين الذين قالوا «الذين جمعوا الحج والعمرة ما طافوا الا طوافا واحدا» وقد طاف رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافين وسعى سعيين؟ فتعين قطعا ان معنى قول جابر وابن عمر وعائشة وغيرهم «ما طافوا الا طوافا واحدا» اى بعد الافاضة من عرفات ما طافوا الا طوافا واحدا للحل منهما جميعا، و الا لايصح هذه الاحاديث التي في الصحيحين، وفيها احاديث آخر «استلم الركن وقبل يده» كما هو عن عمر وابن عمر وغيرهما، وهو لا يمكن على الراحلة، «ولم يزل عنها الا لصلاة الطواف» ثم نزل وصلى ركعتين - الحديث - ولذا قلت أولا: ان الراوى عبره بطواف واحد وسعى واحد لعدم تخلل الحل بينهما، وقد كان هناك طوافان وسعيان، وراجع ج ٢ ص ١٤٨ من كتاب الأم، باب الطواف راكبا، و باب الركوب من العلة في الطواف، و باب الاضطباع و الرمل - وفي الاحاديث: المشى والخبث وانصاب القدمين في بطن الوادى، وهذه الاحاديث لما كانت مخالفة لمولى ابن حزم ضاق صدره حتى كاد ينشق فأولها بتأويلات فاسدة يضحك عنها الصبيان فضلا عن الرجال، فضلا عن اهل العلم وهو يدعى في كل موضع انه لا يسمع دون قول الله عز وجل وقول رسوله صلى الله عليه وسلم ثم ينبع هواه ويرد الاحاديث ويخالفها عيانا وجهارا - انا لله وانا اليه راجعون! ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم.

وقد أشار إلى هذه الأجوبة إمام العصر وشيخ حديثه في دروس الترمذى والبخارى، وقد جمعها بعض تلاميذه في «العرف الشذى» وهو مملوء بالأغلاط، وبعض أذكياء تلاميذه في «فيض البارى» - وقد أشبع الكلام في هذا المقام الشيخ العثماني في «فتح الملهم» بالقاط من «فتح القدير» وحاشية السندى ==

## باب متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة

أخبرنا محمد عن أبي خنيفة قال: يقطع المهل بالعمرة التلبية حين يستلم الركن للطواف بالبيت لعمرة<sup>١</sup>، و يقطع التلبية في الحج في أول حصاة يرمى بها جرة العقبة يوم النحر .

و قال أهل المدينة : من اعتمر من التنعيم فإنه يقطع التلبية حين يرى البيت ، و من اعتمر من بعض المواقيت و هو<sup>٢</sup> من أهل المدينة أو غيرهم فإنه يقطع

== على البخاري و شرح الشيخ عابد السندی للسند و العرفه الشذى و فتح البارى و الجواهر النقى و التوى و رد المساد و غيرها من الكتب ، فأطال و أحسن و أجاد . نملك به و يذل المجهود شرح أبي داود . و هذا ليس موضع التفصيل

(١) لما رواه الترمذى ص ١١١ من باب متى يقطع التلبية في عمرة عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يمسك عن العمرة إذا استلم الحجر - انتهى . قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث صحيح والعمل عليه عند أهل العلم ، قالوا : لا يقطع المعتمر التلبية حتى يستلم الحجر ؛ و قال بعضهم : إذا انتهى إلى يوت مكة قطع التلبية ؛ و العمل على حديث النبي صلى الله عليه و سلم و به يقول سفيان و الشافعى و أحمد و إسحاق - انتهى . قلت : و به يقول أبو خنيفة و أصحابه كما هو هنا . و فى ابن أبي ليلى مقال مشهور . و رواه أبو داود و لفظه : إن النبي صلى الله عليه و سلم قال : يلبي المعتمر حتى يستلم الحجر - اه . قال أبو داود : رواه عبد الملك بن ابى سليمان و همام عن عطاء عن ابن عباس موقوفا - اه . و فيها حديثان من فعله و من قوله صلى الله عليه و سلم .

(٢) و كان فى الأصول « و هى » والصواب « و هو » كما هو فى الامام مالك .

(٣) كذا فى الأصول ، الأصوب « غيرها » و معنى الحرفين كليهما صحيح .

كتاب الحج (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج - ٢

التلبية إذا انتهى إلى الحرم، ويقطع للحاج التلبية إذا انتهى إلى الحرم حين يروح إلى الموقف عشية عرفة .

ويقال محمد بن الحسن: وكيف اختلف الملال من التميم والمهل من الوقت؟ ما حالها إلا واحد! أرايت لو أهل 'على مسيرة ليلة' من الحرم متى يقطع التلبية؟ أو أهل من 'بديد' أو من 'عسقان' أو من 'بطن مر' أو [من] خلف التميم بأمال متى يقطع التلبية؟ إنه يقطع التلبية حين يستلم الركن - في آثار غير واحدة كثيرة .

(١-١) كذا في الأصل، وفي الهنكية: «على وجه ليلة»، وهو هل من ناسها فصحف «المسيرة»، و«جملها» «وجهة»، ف .

(٢) التديد - بضم أوله مصغر: موضع معروف بين مكة والمدينة، ومنه اشتري ابن عمر لظدي القرانه .

(٣) بضم أوله، موضع معروف بقرب مكة، وفيه اختلف على و عثمان رضي الله عنهما في النهى عن التمتع، والقرآن، ثم لعل بهما جميعا على رضي الله عنه على مرحلتين من مكة، هناك لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم رجال من بني كعب (من الجديبية فقالوا الحديث) لخرجه الامام أبو يوسف في كتاب الخراج .

(٤) وكان في الأصل «مرة» وفي الهنكية «مرا» تصحيف، والصواب «مرة» وهو موضع من مكة على مرحلة - كذا في ج ٢ ص ١٨١ من المغرب .

(٥) حرف «من» صاقط من الأصول، والصواب «من خلف التميم» والتميم موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة رضي الله عنها - كما في ج ٢ ص ٢١٨ من المغرب، ومنه اعمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اخيهما عبد الرحمن ابن أبي بكر رضي الله عنهم مكان عمرتها التي رفعتها - كما في ركن الحديث .

(٦) لعل بعض العبارة سقطت من البين فإنه على خلاف دأب الكتاب، ومع

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : يقطع الحريم بالعمرة التلبية إذا استلم الحجر<sup>٢</sup> ، و يقطع التلبية في الحج في أول حصاة يرمى بها جرة العقبة<sup>٣</sup> .

أخبرنا محمد<sup>٤</sup> قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال سألت بجاهدا : متى

= هذا فالمعنى صحيح .

(١) هكذا أخرجه الامام محمد في ذلك الباب من كتاب الآثار . ثم قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة . وأخرجه الامام أبو يوسف في آثاره من مرة ٤٧٦ ص ٩٨ : ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال : لا يقطع تلبية العمرة حتى يكبر لاستلام الحجر الأسود لأول طوافه بالبيت ، و يقطع التلبية في الحج عند أول حصاة يرمى بها جرة العقبة يوم النحر - اهـ .

(٢) أى الحجر الأسود و الاستلام به ، سنة ان امكن يده و إلا فبمحبته و الاشارة يده .

(٣) كذا في الأصل ، هو الصواب ، وفي الهندية « مرة العقبة » وهو خطأ .  
(٤) وفي المحلى ج ٧ ص ١٣٨ : روينا عن وكيع عن عمر بن ذر عن بجاهد قال قال ابن عباس : لا يقطع المستمر التلبية حتى يستلم الركن ؛ و كان ابن عمر يقطعها اذا رأى بيوت مكة . قال وكيع : و حدثنا سفيان - هو الثوري - عن عبد الله ابن دينار قال قال ابن عمر : يقطع التلبية اذا دخل الحرم - انتهى . و رواه البيهقي في ج ٥ ص ١٠٤ من سننه من حديث أبي معاوية عن عمر بن ذر عن بجاهد قال : كان ابن عباس رضى الله عنهم يلبي في العمرة حتى يستلم ثم يقطع ؛ قال : و كان ابن عمر رضى الله عنهما يلبي في العمرة حتى اذا رأى بيوت مكة ترك التلبية و اقبل على التكبير و الذكر حتى يستلم الحجر . و رواه من طريق =

## كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== يعلى بن عبيد : ثنا عبد الملك - هو ابن أبي سليمان - قال سئل عطاء : متى يقطع المتمتع التلبية ؟ فقال : قال ابن عمر : اذا دخل الحرم ، وقال ابن عباس حتى يمسح الحجر ، قلت : يا ابا محمد ايها أحب اليك ؟ قال : قول ابن عباس - انتهى .

و قال الامام الشافعي في ج ٢ ص ١٧٤ من الأم : و يلبي المتمتع حتى يفتح الطواف مستلها او غير مستلم . اخبرنا مسلم و سعيد عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : يلبي المتمتع حتى يفتح الطواف مستلها او غير مستلم - انتهى .

و رواه البيهقي في سننه ج ٥ ص ١٠٤ من طريق الشافعي به مثله ، ثم قال : وكذلك رواه ابن جريج و همام عن عطاء عن ابن عباس موقوفا . و رواه محمد بن عبد الرحمن ابن أبي ليلى عن عطاء فرفعه . ثم رواه من طريق شاذان : ثنا زهير و الحسن ابن صالح عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يلبي في العمرة حتى يستلم الحجر ، و في الحج حتى يرمى الجمره - انتهى .

و نقل عن الشافعي : و لكننا هنا روايته لانا وجدنا الحفاظ المكيين يقفونه على ابن عباس . قال البيهقي : رفعه خطأ . و كان ابن أبي ليلى هذا كثير الوهم ، و خاصة اذا روى عن عطاء فيخطئ كثيرا ، ضعفه اهل النقل مع كبر عمله في الفقه . و قد روى الثني بن الصباح عن عطاء مرفوعا و اسناده اضعف بما ذكرنا ، ثم اخرج من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : ثنا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال : اعتمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث عمرٍ كل ذلك لا يقطع التلبية حتى يستلم الحجر . و قد قيل عن الحجاج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعا ، و الحجاج بن ارطاة لا يخرج به . و روى عن أبي بكرة مرفوعا انه خرج معه في بعض عمره فاقطع التلبية حتى استلم الحجر - اهـ . ثم اخرجه باسناده من طريق عمرو بن مالك - هو الراسي - ثنا عبد الرحمن بن عثمان - هو ابو بحر البكر اوى - ثنا بحر بن مرار ==

كتاب الحججة (متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة) ج ٢٠

مقطع المعتمر التلبية: قال: كان ابن عباس رضي الله عنهما<sup>١</sup> يلبي حتى يستلم الركن، وكان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما إذا قدم معبرا قطع التلبية إذا رآى بيوت مكة. قال محمد: ويقول ابن عباس رضي الله عنهما أحب إلينا<sup>٢</sup>.

== يفتح. ويشد يد. ابن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن جده عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - مثله - وعمر بن مالك و عبد الرحمن ابن عثمان و بجر بن مبرار من رجال التهذيب، و عبد الرحمن عند احمد صالح لا بأس به، و كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه و وثقه العجلي، و بجر قال ابن معين: ثقة، و عند النسائي: لا بأس به، و قال ابن عدي: لا يعرف له حديثا منكرا ولم اجد احدا من المتقدمين ضعفه إلا يحيى بن سعيد في قوله: شواط - اه - و بجر بن مالك ذكره ابن حبان في الثقات فهم مختلف فيهم، ولا اقل ان يكون الحديث حسنا، و لذا اعتمد بحديث ابن عباس للرفوع و بحديث عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده حصل لكل واحد منهما قوة بالآخر فصلاح ان ينتهني حجة، و قوى ذلك قوة اخرى اذا اعتند بآثار ابن الصحابة و بالجملة و ان كان الكلام في الاحاديث الثلاثة فردا فردا لكن المجموع من حيث المجموع صالح للحجة، و لذا قال عطاء: قول ابن عباس احب إلينا، ولم يرد في حديث ولا اثر صاحب نفي لذلك او عدم جوازه، و إن كان غاية أنها المخالف في ذلك ا و قد علم بذلك ان الحديث اصلا يعتمد عليه و يحتاج به.

(١) ذكره الحافظ في التلخيص ايضا، و قد روى ابن جرير عن ابن عمر أيضا نحو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما - كما في باب الأفعال من كنز العمال -  
(٢) لكونه مطابقا لما في الاحاديث الثلاثة المذكورة، و لذا رجحه عطاء بن ابي رباح أيضا حين سئل عنه فقال: قول ابن عباس احب إلينا - كما عرفت ==



### كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٣٠

== قال ابن حزم ص ١٣٨ من المحلى : و الذى نقول به فهو قول ابن مسعود الذى ذكرنا آنفا انه لا يقطعها حتى يتم جميع عمل العمرة - ٨١ . قلت : هذا تلبيس ، و لم يذكر حديث ابن مسعود الا فى رمى الجمره ، و لم يرو عن ابن مسعود فى المعتمر شئ ، و لم يرو عنه لا من طريق صحيحة و لا من ضعيفة ، فقول ابن حزم فى غاية الفساد لا مستند له على ما زعمه ، و دأبه خلط المبحث و الطعن على الأئمة ، ذكر اولاً حديث جابر من طريق ابى داود الى آخره ، و فى آخره « و لم يروى رسول الله صلى الله عليه و سلم تلبيته » ثم قال « و رويانا من طريق سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابى وائل عن مسروق انه رأى عبد الله بن مسعود طاف بالبيت سبعا ثم خرج الى الصفا ، قال فقلت له : يا ابا عبد الرحمن ان ناسا ينهون عن الاهلال فى هذا المكان فقال : لكننى آمرك به - و ذكر باقى الخبر » . انظر هل فى هذا ان مسروقا او ابن مسعود رضى الله عنه كان معتمرا و لم يترك التلبية ! بل حديثه هذا فى الحج يشير اليه قوله « و ذكر باقى الخبر » و اجمله هو التلبيس ، و قرينة عليه اخرى حيث قال بعد « فان ذكروا ما رويانا من طريق ابن ابى شيبه ناصفوان بن عيسى عن الحارث بن عبد الرحمن بن ابى ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن مجبرة عن عبد الله بن مسعود قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم فا ترك التلبية حتى اتى جمره العقبة الا ان يخلطها بتكبير او تهليل ، ثم تكلم فى الحارث ، فانظر حديث ابن مسعود ليس الا فى حجة النبى صلى الله عليه و سلم و هو كان قارنا على رغم ابن حزم و لم يتحلل فيما بين العمرة و الحج لكونه ساق هديا و لبد رأسه و احرم بالقران ، فكيف يمشى هذا فى من اعتمر فقط ؟ لحكمه ما قال ابن عباس و عطاء ، و روى عنه فيه حديثا مرفوعا و هو وان كان تكلم فيه ابن حزم لكنه حسن ، و احسن من رأى ابن حزم على قول الامام أبى حنيفة و احمد بن حنبل و غيرهما من فقهاء المحدثين ==

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نعيم<sup>١</sup> عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : يلبي المتمر حتى يستلم الركن .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن خصيف<sup>٢</sup> عن مجاهد قال قال ابن عباس رضي الله عنهما : يقطع التلبية المتمر إذا استلم الحجر .

== هل عند ابن حزم في حق المتمر متى يقطع التلبية دليل من ابن مسعود أو حديث مرفوع منه صلى الله عليه وسلم ؟ لا قطعاً و يقيناً و ليس عنده إلا فهمه الفاسد افترى به علي بن مسعود رضي الله عنه و هو لا يعرفه من هو ، نحن نعلم انه كنيف ملو<sup>٣</sup> علما ، و انظر ايضا في طيه كيف افترى عليه - صلى الله عليه وسلم - و انقلبت عليه دأرتة ، و هذا جزاء من اجترأ على الله عز و جل و رسوله صلى الله عليه وسلم ، اللهم ! اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين .

(١) هو عبد الله بن يسار الثقفي أبو يسار المكي . مولى الأحنس بن شريق . من رجال السنة ، كان يفتى بعد عمرو بن دينار ، مات سنة احدى و ثلاثين و مائة .  
و قال ابن المديني سنة ٢٠٢ . قال الخطيب : حدث عنه عمرو بن شعيب و ابن عيينة و بين وفاتيهما خمس و سبعون سنة - كذا في التهذيب و هامشه .

(٢) هو ابن عبد الرحمن الجزري أبو عون الحضرمي الحرائي الأودي . ولاهم . رأى أنسا رضي الله عنه ، من رجال الأربعة ، مختلف فيه . فلا اقل من ان يكون حديثه حسنا ؛ و هو بالصاد المهملة مصغر ؛ و الجزري - بفتح جيم و زاي و براء - منسوب الى الجزيرة و هي بلاد بين الفرات و دجلة ، مات سنة ١٣٧ او ٣٦ او ٣٨ او ٣٩ ، و غير ذلك في تاريخ وفاته - راجع ترجمته ج ٣ ص ١٤٣ الى ==

أخبرنا

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي<sup>١</sup> عن حماد عن إبراهيم قال :<sup>٢</sup> أفاض ابن مسعود رضي الله عنه من عرفات

= ج ٣ ص ١٤٤ من التهذيب .

(١) وكان في الأصول « محمد بن صالح القرشي » والصواب « محمد بن أبان بن صالح القرشي » لأن مؤلف الكتاب يروي عنه كثيرا . و محمد بن صالح رجل آخر متأخر عن الأول وليس هو المراد به هاهنا - راجع ج ٩ ص ٢٢٧ من التهذيب .  
(٢) ظاهره الارسال ، وقد عرفت في باب القران ان مراسيله صحيحة - لاسيا عن ابن مسعود رضي الله عنه . و أخرجه الامام أبو يوسف في آثاره من طريق الامام أبي حنيفة من رقم ٤٧٤ ص ٩٨ قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه انه خرج صبيحة يوم النحر من مسجد الخيف يلبي و هو يريد جرة العقبة يرميها فاثثال الناس عليه فقالوا : رجل يلبي بالحج يوم النحر فقال : ما بال الناس ؟ أنسى الناس أم جهلوا أم طأن عليهم العهد ثم رفع صوته يلبي « ليك عدد التراب ليك » فلما علوا انه ابن مسعود تفرقوا عنه و اعلوا انه اعلم بالامر منهم - انتهى . و حدث ابن مسعود رضي الله عنه رواه أبو داود بدون الارسال في باب رمي الجمار : حدثنا حفص بن عمر و مسلم بن إبراهيم - المعنى - قالوا ثنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود قال : لما انتهى الى الجرة الكبرى جعل البيت عن يساره و منى عن يمينه و رمى الجرة بسبع حصيات ، و قال : هكذا رمى الذي أنزلت عليه سورة القرة - انتهى . فأبراهيم يرويه عن عبد الرحمن بن يزيد عنه موصولا .

و روى الواقدي في المغازي كما في ج ٣ ص ١٤٥ من نصب الراية : حدثنا اسامة بن زيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي عليه السلام لبي - =

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

يلبي<sup>١</sup> ، فجعل الناس ينظرون إليه<sup>٢</sup> فقال « ما شأنهم ! أضلوا سنة  
= يعني في عمرة القضية - حتى استلم الركن - انتهى . وليس فيه حجاج  
ابن أرمطة ؛ واسامة هو الليثي مولاهم أبو زيد المدني ، من رجال مسلم  
والأربعة ، ثقة صالح حجة ، ليس به بأس ، مستقيم الأمر ، صحيح الكتاب .  
وراجع ترجمته ج ١ ص ٢٠٨ من التهذيب . واسامة بن زيد العدوي مولى  
عمر أبو زيد المدني آخر وليس هو في اسناد الواقدي - تأمل ؛ فالحديث حسن  
صالح للاحتجاج - تدبر .

(١) حديث ابن مسعود رضي الله عنه رواه الشيخان في ابواب مختلفة من الصحيحين ،  
في باب متى يصلي الفجر يجمع من البخاري : عن أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن  
يزيد قال : خرجت مع عبد الله رضي الله عنه الى مكة ثم قدما جعا . الحديث .  
وفي آخره : ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة فما ادرى أقوله  
كان أسرع أم دفع عثمان رضي الله عنه فلم يزل يلبي حتى رمى بحجرة العقبة يوم  
النحر - اهـ .

قال الحفاظ في الفتح ج ٣ ص ٤٢٤ : وقع في رواية جرير بن حازم عن أبي اسحاق  
عند أحمد من الزيادة في هذا الحديث ان نظير هذا القول صدر من ابن مسعود  
عند الدفع من عرفة ايضا . ولفظه « لما وقفنا بعرفة غابت الشمس فقال : لو أن  
امير المؤمنين أفاض الآن كان قد أصاب ، قال : فما ادرى أ كلام ابن مسعود أسرع  
أو أفاض عثمان ؟ قال : فأوضع الناس ولم يزد ابن مسعود على العنق حتى أتى  
جعا » وله من طريق زكريا عن أبي اسحاق في هذا الحديث : أفاض ابن مسعود  
من عرفة على هيئته لا يضرب بعيره حتى أتى جعا ، وقال سعيد بن منصور : حدثنا  
سفيان و ابو معاوية عن الأعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد ان  
ابن مسعود بعيره في وادي محسر ؟ وهذه الزيادة مرفوعة في حديث جابر الطويل =

## كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

= في صفة الحج عند مسلم - انتهى .

و في باب التلية و التكبير غداة النحر من الفتح : فعند أحمد و ابن أبي شيبة و الطحاوي من طريق مجاهد عن أبي معمر عن عبد الله قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فما ترك التلية حتى رمى جمره العقبة الا أن يخطها بتكبير - انتهى ، ص ٤٢٥ . و راجع ج ٤ ص ٦٩٩ من عمدة القاري ، فالخافظ البدر العيني اوردته من الطحاوي و البيهقي بأسانيدهما و فصله مجيبا عن قول الكرماني عن الاشكال في ترجمة الباب ، و الخافظ في الفتح ايضا نقله كذلك ، و اخرجه ايضا البخاري في باب رمى الجمار من بطن الوادي ، و مسلم و الفظ له - كما في نصب الراية ، قال : اما حديث ابن مسعود فأخرجه البخاري و مسلم ، هكذا ذكره عبد الحق في المتفق عليه عن عبد الرحمن بن يزيد قال : رمى عبد الله ابن مسعود جمره العقبة من بطن الوادي بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة فقليل له : ان ناسا يرمونها من فوقها ! فقال عبد الله بن مسعود « هذا الذي لا إله غيره » مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة - انتهى . و اخرجه البخاري في ص ٢٣٥ من باب يكبر مع كل حصاة ، و مسلم ص ٤١٩ ، و أبو داود ص ٢٧١ عن الأعمش قال : سمعت الحجاج بن يوسف يقول و هو يخطب على المنبر « لا تقولوا سورة البقرة » الى ان قال : فلقيت إبراهيم فأخبرته بقوله فسه و قال : حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه كان مع عبد الله بن مسعود فألقى جمره العقبة فاستبطن الوادي فاستعرضها فرماها من بطن الوادي - إلى آخره سواء . و عند أبي داود : و قال « هكذا رمى الذي انزلت عليه سورة البقرة » .

و قال الخافظ الزيلعي بعد هذا : و ليس في الكتب الستة عن ابن مسعود في هذا الباب غير ذلك و هو غير كاف الا ان يكون رفعه ، و ينظر من غير الكتب الستة - انتهى . قلت : قد علمت ان عند أبي داود رفعه بقوله « هكذا رمى الذي =

## كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

انزلت عليه السورة ، و هو اشارة الى التكبير و الى القيام في بطن الوادي و غيرهما -  
فتأمل فيه . و اخرج الطحاوي من طرق عن ابن مسعود - سيأتي بعضها  
إن شاء الله تعالى .

(١) و في سنن البيهقي ج ٥ ص ١٣٨ من باب التلية حتى يرمى جمرة العقبة من طريق  
الحارث بن عبد الرحمن بن ابي ذباب عن مجاهد عن عبد الله بن سفيان قال : غدوت  
مع عبد الله بن مسعود من منى الى عرفة - و كان عبد الله رجلا آدم له صنفيران  
عليه مسحة اهل البادية - و كان يلبي فاجتمع عليه غوغاء من غوغاء الناس فقالوا :  
يا اعرابي ! ان هذا ليس يوم تلية انما هو التكبير ، قال : فعند ذلك التفت الى  
فقال : جهل الناس ام نسوا ؟ و الذي بعث محمدا صلى الله عليه و سلم بالحق ! فقد  
خرجت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم من منى الى عرفة فإزاء التلية حتى  
رمى الجمرة الا ان يخلطها بتكبير او تهليل . قال البيهقي : و قد روينا معنى هذا  
مختصرا في الحديث الثابت عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود .  
انتهى . و قال في ابتداء الباب : و كذلك في الحديث الثابت عن ابن مسعود  
عن النبي صلى الله عليه و سلم انه يكبر مع كل حصاة . ثم رواه من طريق شريك عن  
عامر بن شقيق عن ابي وائل عن عبد الله قال : رمقت النبي صلى الله عليه و سلم  
فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة - انتهى . و قد رواه في باب رمى  
الجمرة من بطن الوادي ص ١٢٩ من طريق ابي بكر بن ابي شيبة : ثنا ابن ادريس  
عن ليث عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابيه قال : انضتُ مع عبد الله من  
جمع فا زال يلبي حتى رمى جمرة العقبة ثم قال « يا ابن اخي ! فاولى سبعة احجار »  
فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة ، حتى اذا فرغ قال « اللهم ! اجعله  
حجا مبرورا و ذنبا مغفورا » ثم قال : هكذا رأيت الذي انزلت عليه سورة  
البقرة صنع .

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

فيهم<sup>١</sup> [ أم نسوا؟ ]<sup>٢</sup> ثم رفع صوته فقال « ليك اللهم ! ليك ، عدد التراب ليك »<sup>٣</sup> فلبى حتى رمى جمرة العقبة<sup>٤</sup> .

(١) قال الطحاوى : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر الزهراني قال ثنا شعبه قال اخبرني الحكم عن ابراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما افاض الى جمع جعل يلبي فقال ( كذا ) : رجل اعرابي ، فقال عبد الله « أنسى الناس أم ضلوا » ؟ ثم لي حتى رمى جمرة العقبة - انتهى .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدته من آثار الطحاوى و سنن البيهقي وعمدة القاري ، وفي الباب وشرحه : ويستحب ان يرفع صوته بالتلية ثم يخفضه ، ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بما شاء ، ومن المأثور : اللهم ! انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار . وفيه ايضا : و تكرارها سنة في المجلس الاول وكذا في غيره ، وعند تغير الحالات مستحب مؤكدة ، والاكثر مطلقا مندوب ، ويستحب ان يكررها كلها شرع فيها ثلاثا على الولا ولا يقطعها بكلام - انتهى . قال في الدر المختار : ويكون مسيئا بترك رفع الصوت بها - اه . قال ابن عابدين : ومقتضاه ان الرفع سنة . و به صرح في النهر عن المحيط و هو خلاف ما قدمناه ؛ و صرح به في البحر و الفتح من انه مستحب لكن ذكر في البحر في غير هذا الموضع أن الاساءة دون الكراهة ؛ فلا يلزم من قول الشارح تبعاً للمحيط انه يكون مسيئا بتركه ان يكون سنة مؤكدة - تأمل ، انتهى - رد المختار .

(٣) ولا تستحب الزيادة من غير المأثور . من النبي صلى الله عليه وسلم او من الصحابة رضي الله عنهم - كما في العناية ، خلافا لما في النهر - فافهم . نعم في شرح الباب ما وقع مأثورا : يستحب ان يقول « ليك ، وسديك والخير كله بيدك ، والرباء إليك ، إله الحق ! ليك بحجة حقاً تعبدوا و رقاً ليك ، إن العيش عيش الآخرة » ، وما =

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢ .

= ليس مرويا لجائز او حسن . قال في النهر : لأن الزيادة تكون بعد الاتيان بها  
لا في خلالها ، كما في السراج - اه . فامر من : ليك وسعديك - الخ . و نقله  
في النهر عن ابن عمر : يأتي به بعد التلبية لا في خلالها - فافهم ، اه رد المختار .  
(٤) وفي البخاري : فلم يزل - اي ابن مسعود - يلبي حتى رمى جمره العقبة . و رواه  
اليهقي ج ٥ ص ١٣٧ من السنن من طريق شريك عن عامر بن شفيق عن  
أبي وائل عن عبد الله قال : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى  
رمى جمره العقبة بأول حصاة - اه . وهذا نص في الباب ان التلبية تقطع  
بأول حصاة يرى بها ، فالمجهول من الأحاديث يحمل على هذا المفسر على ان  
« حتى » بمعنى « الى » لانتهاء الغاية ، لا سيما إذا دخلت على الأفعال ، فان كانت  
الغاية من غير الجنس لا تدخل تحت المنيا - كما في اصول الفقه والنحو : وهنا  
كذلك روى الجار من الأفعال والتلبية من الأقوال ، فلا يدخل فيها فيقطع  
التلبية متنها إلى رمي الجمره فتقطع عنده لا بعده - وهذا ظاهر ، و به قال عطاء  
وطاوس والنخعي وابن أبي ليلى والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد  
وإسحاق - كما في ج ٤ ص ٦٩٦ من عمدة القاري ، وهو مروى عن ابن مسعود  
وابن عباس رضي الله عنهم أيضا ، ولذا قال في الهداية : و يقطع التلبية مع أول حصاة  
لما روينا عن ابن مسعود عنه صلى الله عليه وسلم إشارة الى ذلك . قال الحافظ في ص ١٩٧  
من الدراية : كذا قال و المروى عن ابن مسعود التكبير مع كل حصاة . لكن  
عند أبي داود من حديثه : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى  
جمره العقبة بأول حصاة - اه . هكذا في الدراية « عند أبي داود » ولم أجده  
فيه ، ولعله عند اليهقي فانه في سننه رواه عنه - كما عرفت ؛ و في نصب الراية ج ٣  
ص ٧٧ : قلت : كأن المصنف ذهل فانه لم يذكر هذا عن ابن مسعود وإنما ذكر عنه  
التكبير مع كل حصاة ، الا ان يكون بمفهومه فان قوله « يكبر مع كل حصاة » =



## كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== يدل على انه قطع التلية من اول حصاة ؛ وصرح به البيهقي في المعرفة فقال بعد ان ذكره من جهة مسلم : وفيه دلالة على انه قطع التلية بأول حصاة ثم كان يكبر مع كل حصاة - انتهى كلامه . وروى في السنن من حديث ابن مسعود قال : رمقت النبي عليه السلام فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة بأول حصاة - انتهى الحديث الحادي و الستون . وروى جابر انه عليه السلام قطع التلية عند اول حصاة رمى بها جرة العقبة . قلت : هو مفهوم ما في حديث جابر الطويل : حتى أتى الجرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة - الحديث . و تقدم صريحا عن ابن مسعود عند البيهقي - انتهى .

وقع في نصب الراية « و يقطع التكبير مع اول حصاة » ، و هو غلط و الصحيح « و يقطع التلية » كما في الهداية ، فان الكلام في قطع التلية لا التكبير - تدبر و مثله في الدراية ذيل قول الهداية : و روى جابر - الخ .

و روى البيهقي من طريق عمر بن حفص الشيباني : ثنا حفص بن غياث ثنا جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال : افضت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلية مع آخر حصاة . قال البيهقي : تكبيره مع كل حصاة كالدلالة على قطع التلية بأول حصاة كما روينا في حديث عبد الله بن مسعود ، و قوله « يلبي حتى رمى الجرة » اراد به « حتى اخذ في رمى الجرة » ، و أما ما في رواية الفضل بن عباس من الزيادة فانها غريبة اوردها محمد بن إسحاق بن خزيمة و اختارها ، و ليست في الروايات المشهورة عن ابن عباس عن الفضل بن عباس - انتهى .

قال الحافظ في الفتح ج ٣ ص ٤٢٦ : في هذا الحديث ان التلية تستمر الى رمى الجرة يوم النحر و بعدها يشرع الحاج في التحلل . و روى ابن المنذر باسناد ==

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة<sup>١</sup> عن زيد

= صحيح عن ابن عباس انه كان يقول : التلبية شعار الحج ، فان كنت حاجا قلب حتى بدأ حلك ، و بدؤ حاك ان ترى جمره العقبة . و روى سعيد بن منصور من طريق ابن عباس قال : حججت مع عمر إحدى عشرة حجة و كان يلي حتى يرمى جمره العقبة باستمرارها . قال الشافعي و أبو حنيفة والثوري و أحمد و إسحاق و أتباعهم ، و قالت طائفة : يقطع المحرم التلبية اذا دخل الحرم - و هو مذهب ابن عمر ؛ لكن كان يعاود التلبية اذا خرج من مكة الى عرفة . و قالت طائفة : يقطعها اذا راح الى الموقف - رواه ابن المنذر و سعيد بن منصور بأسانيد صحيحة عن عائشة و سعد بن أبي وقاص و علي - و به قال مالك و قيده بزوال الشمس يوم عرفة ، و هو قول الأوزاعي و الليث ؛ و عن الحسن البصري مثله لكن قال : اذا صلى الغداة يوم عرفة - اهـ .

و قد روى الطحاوي بأسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يزيد قال : حججت مع عبد الله فلما أفاض الى جمع جعل يلبي فقال رجل : اعرابي هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ؟ و اشار الطحاوي الى ان كل من روى عنه ترك التلبية من يوم عرفة انه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر لا على انها لا تشرع ، و جمع في ذلك بين ما اختلف من الآثار - قاله الحافظ .

(١) و روى هذا الحديث عبد الرزاق في مصنفه بهذا الاسناد - كما في المحلى . و عن عمرو بن ميمون قال : حججت مع عمر فكان يلي حتى رمى الجمره من بطن الوادي ، و يقطع التلبية عند اول حصاة ( ابن جرير ) - كنز العمال . و في موطأ محمد ص ٢٠٧ : أخبرنا مالك أخبرنا زيد بن أسلم عن إبراهيم بن عبد الله ابن حنين عن أبيه أن عبد الله بن عباس - الحديث . و في ص ١٥٨ عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين عن أبيه - الخ .

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج و العمرة ) ج - ٢

ابن أسلم<sup>١</sup> عن إبراهيم [ بن عبد الله عن أبيه عن ابن عباس ]<sup>٢</sup> قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهل عند الجرة فقلت : يا أمير المؤمنين !

(١) هو البغدادي أبو أسامة ، و يقال : أبو عبد الله المدني الفقيه : مولى عمر ، من رجال الستة ، مات سنة ست و ثلاثين و مائة في العشر الأول من ذى الحججة - كذا في التهذيب . و قد روى عنه الامام أبو حنيفة اجنا .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و إنما زدناه من المحلى . و فيه : روينا من طريق الحداد عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن إبراهيم بن حنين عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يهل و هو يرمى جرة العقبة فقلت له : فيما الاهلال يا أمير المؤمنين ؟ قال : و هل قضينا نسكننا بعد ؟ انتهى . الا أن فيه تحريفا و تصحيفا و سقوطا ، أظنه من الناسخ يدل عليه ما في تهذيب التهذيب ، لأن إبراهيم هو ابن عبد الله بن حنين يروى عن أبيه ، و أبوه عبد الله بن حنين يروى عن ابن عباس - راجع ج ١ ص ١٣٣ من التهذيب . و إبراهيم بن عبد الله أبو إسحاق الهاشمي المدني من رجال الستة ، و أبوه عبد الله ابن حنين الهاشمي مولى العباس - و يقال : مولى علي ، روى عن علي و ابن عباس و أبي أيوب و ابن عمر ، و عنه ابنه إبراهيم ، و هو أيضا من رجال الستة ، فسقط من سند المحلى « عن أبيه » و قلب الناسخ « إبراهيم بن عبد الله » و جملة « عبد الله ابن إبراهيم » و عبد الله بن إبراهيم في هذا المقام لا يوجد في الرجال ، فسقط من الأصول بعد إبراهيم هنا « بن عبد الله عن أبيه عن ابن عباس » .

و الحديث هذا رواه البيهقي في باب التلية يوم عرفة و قبله و بعده ج ٥ ص ١١٣ من سننه من طريق أحمد بن شيبان الرملي : ثنا سفيان بن عيينة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال : سمعت عمر يهل بالمدلفة فقلت : =

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

فيما ' إهلالك ؟ قال : و هل قضينا نسكنا بعد ؟  
أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم <sup>٢</sup> قال أخبرنا حصين  
ابن عبد الرحمن <sup>١</sup> عن كثير ابن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد قال  
== يا أمير المؤمنين : فيم الإهلال ؟ قال : و هل قضينا نسكنا ؟ اه . و فيه « عطاء  
ابن يسار » مكان « إبراهيم بن عبد الله عن أبيه » ، و فيه ان السؤال وقع بالموذلة  
لا عند الجرة و هو مطابق لما ترجم له الیهوق من الباب - تأمل هذا و قد  
انتهى تحقيق هذا السند فاضتمه .

(١) هكذا في الأصول ، و الصواب « فيم » كما هو عند الیهوق ، لأن حرف الجر  
إذا دخل على « ما » الاستفهامية يقطع الفه فرقا بين « ما » الموصول و « ما » الاستفهام - ف .  
(٢) لم يذكر لفظ « بعد » في الأصول كما لم يذكر في السنن ، و إنما زيد من المحلى .  
(٣) هو الامام أبو يوسف القاضي من ثقات أصحاب أبي حنيفة - كما في كتاب الضعفاء  
للنسائي . قال الامام أحمد و ابن المديني و ابن معين : ثقة - كما في الجواهر المضيئة .  
و قال ابن معين : ليس في أصحاب الرأي أكثر حديثا و لا اثبت من أبي يوسف .  
و هو صاحب حديث و صاحب سنة - راجع ترجمته في ج ١ ٢٦٩ من تذكرة  
الحفاظ للذهبي . قال فيها : القاضي أبو يوسف الامام العلامة فقيه العراقيين يعقوب  
ابن إبراهيم الأنصاري الكوفي ، صاحب أبي حنيفة رضي الله عنهما ، محمد بن الحسن  
الفقيه و أحمد و ابن معين و بشر بن الوليد و علي بن الجهم من رواة الحديث عنه  
ذكره في الطبقة السادسة من حفاظ الحديث .

(٤) و هو أكبر شيوخ أبي يوسف - كما في التذكرة ؛ و هو السلي الكوفي الحفاظ  
أبو الهذيل ابن عم منصور بن المعتمر ، ثقة حجة حافظ . مؤون ، من كبار أصحاب  
الحديث . عاش ثلاثا و تسعين سنة مات سنة ست و ثلاثين و مائة - كما في ج ١ ص ١٣٦  
من التذكرة ؛ و الحديث أخرجه مسلم في صحيحه : و حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ==

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

سمعت ابن مسعود رضی الله عنه بجمع و هو يقول : سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول ههنا عليك اللهم ! عليك .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال : كان عمرو عبد الله بن مسعود يليان ليلة عرفة .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن خصيف<sup>١</sup> عن مجاهد

= أبو الأحوص عن حصين عن كثير بن مدرك عن عبد الرحمن بن يزيد قال قال عبد الله ونحن بجمع : سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المقام : عليك اللهم ! عليك . وحدثنا سريج بن يونس حدثنا هشيم أخبرنا حصين عن كثير بن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد أن عبد الله لي حين أفاض من جمع فقيل : أعراني هذا ؟ فقال عبد الله : أنسى الناس أم ضلوا ! سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة يقول في هذا المكان : عليك اللهم ! عليك . وحدثنا حسن الحلواني حدثنا يحيى بن آدم حدثنا سفيان عن حصين بهذا الإسناد وحدثني يوسف بن حماد - المعنى . حدثنا زياد - يعني البكائي - عن حصين عن كثير بن مدرك الأشجعي عن عبد الرحمن بن يزيد و الأسود بن يزيد قالوا سمعنا عبد الله بن مسعود يقول بجمع : سمعت الذي أنزلت عليه سورة البقرة ههنا يقول : عليك اللهم ! عليك ؛ ثم لي ولينا معه - اهـ . ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١١٢ من سننه من طريق أحمد بن عبد الجبار : ثنا سريج بن يونس ثنا هشيم - بسند مسلم إلى آخره مثله . ورواه الطحاوي : حدثنا علي بن شيبه قال ثنا عاصم بن علي ثنا أبو الأحوص عن حصين - بمثل ما في مسلم . حدثنا ابن أبي داود قال ثنا الحسين بن عبد الأول الأحول قال ثنا يحيى بن آدم قال ثنا سفيان عن حصين ؛ ثم ذكر مثله بإسناده - انتهى . ومن طريق مسلم ذكره ابن حزم في ج ٧ ص ١٣٥ من المحلى .

(١) رواه ابن ماجه في سننه بهذا الإسناد قال : حدثنا هناد بن السري ثنا =

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

قال قال 'عبد الله بن عباس' رضى الله عنهما: قال الفضل بن عباس: كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فما زلت أسمعه يلبي حتى رمى جرة العقبة، فلما رماها قطع التلبية ' .

== أبو الأحوص عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس قال قال الفضل بن عباس: كنت رديف النبي صلى الله عليه وسلم فما زلت أسمعه يلبي حتى رمى جرة العقبة، فلما رماها قطع التلبية - انتهى . وحديث الفضل بن عباس وابن عباس واسامة بن زيد في رمى الجرة أخرجه الأئمة في كتبهم مختصرا ومطولا في أبواب متفرقة من طرق مختلفة، ورواه الطحاوي والبيهقي أيضا من طرق غير هذا الطريق، ومن طريق أبي داود ذكره ابن حزم في المحلى .

(١-١) وكان في الأصول 'عبد الله بن مسعود' وهو خطأ فاحش . والحديث دأب من مسند ابن عباس كما هو عند مسلم وابن ماجه وابن داود والبخاري والنسائي والطحاوي والبيهقي وغيرهم؛ وراجع كتب الحديث، و'ابن عباس' مصرح عند ابن ماجه كما عرفت؛ وراجع ص ٤١٦ وص ٤١٧ من آثار الطحاوي. (٢) قال السندی في تعليقه على ابن ماجه: اى استمر على التلبية حتى رمى جرة العقبة اى حتى شرع فيه او فرغ عنه - اهـ . وهذا الحديث شاهد للفراغ عنه . قال الحفاظ في ج ٣ ص ٤٢٦ من الفتح: واختلفوا ايضا: هل يقطع التلبية مع رمى اول حصاة او عند تمام الرمي؟ فذهب الى الاول الجمهور والى الثانى احمد وبعض الشافعية، ويدل لهم ما روى ابن خزيمة من طريق جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن الحسين عن ابن عباس عن الفضل قال: افضت مع النبي صلى الله عليه وسلم من عرفات فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة، يكبر مع كل حصاة ثم قطع التلبية مع آخر حصاة. قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما ابيهم في الروايات، وان المراد بقوله 'حتى رمى جرة العقبة' اى اتم =

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا<sup>١</sup> محمد قال أخبرنا<sup>٢</sup> سلام بن سليم<sup>٣</sup> عن أبي يعفور<sup>٤</sup> عن هلال  
ابن خباب<sup>٥</sup> قال: كنا نسير مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ومحمد

== رميها - انتهى .

قلت: قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٦٩٧ من عمدة القاري: قلت: قال  
اليهقي: هذه زيادة غريبة ليست في الروايات المشهورة عن الفضل وان كان  
ابن خزيمة قد اختارها . وقال الذهبي: فيه نكارة . وقوله « يكبر مع كل حصة »  
يدل على انه قطع التلية بأول حصة، وهذا ظاهر لا يخفى . وروى اليهقي  
من حديث شريك عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عبد الله قال: رمقت  
النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبي حتى رمى جرة العقبة بأول حصة - انتهى  
بتقديم وتأخير . وهذا نص غير محتمل للتأويل، وحديث الفضل محتمل له،  
وابن مسعود ابن مسعود، لا بد ان يكون مقدما في العلم والفقه والفضل  
على الفضل . وقد تقدم نحوه عن اليهقي وغيره - فنذكر ولا تلتفت إلى قول  
ابن حزم في هذا المقام، والله ولي الانعام .

(١-١) قوله « محمد قال أخبرنا » ساقط من الأصول، وإنما زيد على دأب الكتاب .  
(٢ ٢) وكان في الأصول « عن أبي يعقوب » . ولا ادري من هو، لكن سلام  
ابن سليم الحنفي يروى عن « أبي يعفور » . العبدى الكبير، اسمه وقدان  
او واقد، كما في ج ٤ ص ٢٨٢ من التهذيب، وهو المتعين هنا عندى، وكذا  
هو في ترجمة وقدان ج ١١ ص ١٢٣ من التهذيب، فان ابا الاحوص روى  
عنه، وهو كنية سلام بن سليم، وكلاهما من رجال الستة . و ابو يعفور  
تابعى، روى عن ابن عمر و ابن ابي اوفى وأنس وغيرهم، مات سنة عشرين  
ومائة، بل بعدها بستين - كما في التهذيب .

(٣) هو العبدى ابو العلاء البصرى مولى زيد بن صوحان، سكن المدائن ==

كتاب الحج . ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٢ .

ابن الحنفية من منى إلى عرفات و كان ابن عمر يكبر و كان محمد يلبى .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري<sup>١</sup> عن حبيب ابن أبي ثابت<sup>٢</sup>

= و مات بها في آخر سنة أربع و أربعين و مائة ، من رجال الأربعة ، و هو  
أيضا تابعي لأنه روى عن أبي جهميفة الصحابي رضى الله عنه ، و جل روايته  
عن التابعين ، و هو ثقة تغير بآخره ، و ليس في الرواة عنه أبو يعفور العبدي  
و هو أقدم طبقة و أكبر من هلال بن خباب ، و ليس في شيوخه ابن عمر  
ولا محمد بن الحنفية ، بل روى عن ابنه الحسن بن محمد بن الحنفية - كما في ج ١١ ص ٧٧  
من التهذيب . و اذا سار معهما في الحج - كما في الآثار المذكور - فلا بد من الرواية  
عنهما و من الصحابة الآخرين ، و لذكركم في شيوخه أركان كتب الرجال فانه  
مزية فاضلة . و بالجملة لم في الأسناد قلق بعد : لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ، و هل  
حراس يساعدني في ذلك .

قلت : روى ابن أبي شيبة في مصنفه في ( التكبير يوم عرفة أفضل او التلبية )  
ق ٢٦٧ : ثنا أبو الأحوص عن أبي يعفور قال : كنت أسير مع ابن عمر  
و ابن الحنفية من منى إلى عرفات فكان ابن عمر يكبر و كان ابن الحنفية يلبى - اهـ .  
فالرواية عن أبي يعفور ليس فيه ذكر هلال . فلملحه من سهو قلم الناسخ أو هو تحويل  
عن المؤلف سقط عنه بعض الرواة الذي روى عنه المؤلف و هو « عن هلال »  
و « هلال عن أبي يعفور » فبقى « هلال » من غير مناسبة : و الله اعلم - ف .  
(١) أخرجه الطحاوي أيضا بهذا الأسناد قال : حدثنا محمد بن عمرو قال ثنا  
يحيى بن عيسى ، و حدثنا حسين بن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن  
حبيب بن أبي ثابت عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنه أن رسول الله  
صلى الله عليه و سلم لبى حتى رمى جمره العقبة .

(٢) هو الأسدي مولاهم ، أبو يحيى الكوفي التابعي ، من رجال السنة - كما في ج ٢ =



كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضی الله عنهما قال: لبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى رمى الجمرة<sup>١</sup> .

== ص ١٧٨ من التهذيب، وهو أبو يحيى الكوفي الذي روى عنه الامام أبو حنيفة في جامع المسانيد، ولم يتعين عند رجال جامع المسانيد من هو وتركه مجهولا هذا .

(١) وحديث ابن عباس رضي الله عنهما رواه الامام أبو حنيفة ايضا كما في ج ١ ص ٩٨ من عقود الجواهر المنيفة : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لبي حتى رمى الجمرة - هكذا رواه طلحة وابن المنذر و الأشعثي . و اخرجه الطحاوي من طريق سفيان عن حبيب ابن أبي ثابت عن سعيد بن جبیر عن ابن عباس - هكذا ، وهو في السنة من حديث الفضل بن عباس كما سيأتي في الذي يليه : أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن الفضل بن عباس انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة ؛ هكذا رواه ابن خسر و اخرجه السنة ، و زاد ابن ماجه « فلما رماها قطع التلبية » و عند أبي داود من حديث ابن مسعود « رمقت النبي صلى الله عليه وسلم فلم يزل يلبى حتى رمى جمرة العقبة بأولى حصاة » و اخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبیر عن الفضل بن عباس و من طريق حماد بن قيس عن عطاء عن الفضل بن عباس مثله ، و اخرج من طريق الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس قال : كان اسامة بن زيد ردف النبي صلى الله عليه وسلم من عرفة الى المزدلفة ثم اردف الفضل بن عباس من المزدلفة الى رمى فكلاهما قالا : لم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبى حتى رمى جمرة العقبة . و اخرجه ابن حزم في كتاب حجة الوداع بسند حميد بن حذيث ابى الزبير عن ابى معبد مولى ابن عباس عن الفضل بلفظ « و لم يزل يلبى حتى اتم رمى جمرة العقبة » فقد ائت هذه الآثار على ان التلبية لا تنقطع حتى ترمى جمرة العقبة - وهو قول ابى حنيفة ==

كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مفيان الثوري<sup>١</sup> قال حدثنا عبد الكريم<sup>٢</sup>

== و ابن يوسف و محمد - انتهى كلامه في عقود الجواهر .

ولعل السيد الزيدى لم يتيسر له مطالعة كتاب الحججة و الا لنقل الأحاديث منه و ما عزاه منها الى الغير ؛ رواه الامام محمد في كتاب الحججة كما علمت . و الثانى ان عزو حديث ابن مسعود مفلدا للحافظ ابن حجر في الدراية الى ابن داود ليس بصحيح فان الحديث المذكور رواه البيهقى في سننه - كما تقدم ، و به صرح الزيلعى في نصب الراية . و الثالث يظهر من خاتمة كلامه ان الأئمة الثلاثة قائلون بقطع التلبية عند الفراغ من الرمي ، و الأمر ليس كذلك فانهم قالوا « يقطع التلبية بأول حصاة من الرمي » كما هو مفاد حديث ابن مسعود .

و اثر عمر الذى رواه ابن جرير على ما فى كنز العمال من طريق عمرو بن ميمون عنه انه قطع التلبية بأول حصاة كما سبق ، و حديث فضل بن عباس ليس بنص غير محتمل للنأويل ، و لم يثبت من الأحاديث انه صلى الله عليه و سلم او احد من الصحابة يلبون فى اثناء الرمي و خلاله ، بل ثبت انهم كانوا يكبرون مع كل حصاة ، و لم يرد فى حديث صحيح او ضعيف انه لى فى خلاله ، بل روى و كبر و دعا .

و ما رواه ابن حزم من طريق الحذافى بسنده يخالفه ما فى سنن البيهقى عن زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس - الخ ، فان السؤال فيه وقع عن التلبية فى المزدلفة لا فى منى عند رمي الجمره ، و هناك يصح « هل قضينا نسكنا بعد » و ليس فى طريق ابن يسار لفظ « بعد » .

(١) لا ادرى من اخرج به هذه الطريق غير الامام محمد . و اثر عمر رضى الله عنه روى من غير طريق ، قال الطحاوى : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قيس ابن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلبى غداة المزدلفة حدثنا على بن شية قال ثنا يزيد بن هارون قال انا محمد بن اسحاق =

## كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== عن عبد الرحمن بن الأسود قال: حججت مع الأسود فلما كان يوم عرفة وخطب ابن الزبير بعرفة فلما لم يسمعه يلبي صعد الأسود إليه فقال: ما يمنعك أن تلي؟ فقال: أو يلبي الرجل إذا كان في مثل مقامى هذا؟ قال الأسود: نعم! سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك هذا! ثم لم يزل يلبي حتى صدر بعيره عن الموقف، قال: فلي ابن الزبير - انتهى .

وفي المحلى: ومن طريق حماد بن زيد: نا أيوب السخيتاني عن عبيد الرحمن بن الأسود بن يزيد يقول حدثني أبي أنه سمع عمر بن الخطاب يلبي بعرفة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: سمعت عمر يلبي غداة المزدلفة . وعن ابن أبي شيبة: نا عبد الأعلى عن محمد بن إسحاق سمعت عكرمة يقول: اهل رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رمى الجمره وأبو بكر وعمر؛ وعن علي بن ابن أبي طالب أنه لبي حتى رمى جمره العقبة . وعن القاسم بن محمد عن أم المؤمنين عائشة: كانت تلي بعد عرفة . وعن سفیان بن عيينة: سمع سعد بن إبراهيم يحدث الزهري عن عبد الرحمن بن الأسود أن أباه صعد إلى ابن الزبير المنبر يوم عرفة فقال له: ما يمنعك أن تهل؟ وقد رأيت عمر في مكانك هذا يهل! فأهل ابن الزبير .

وعن ابن عيينة عن عبيد الله بن أبي يزيد يقول: تلي حتى ينقض حرمك إذا رميت الجمره . وعن سفیان الثوري عن عبد الله بن الحسن عن عكرمة قال: كنت مع الحسين بن علي فلي حتى رمى جمره العقبة - انتهى .

(٢) هكذا غير منسوب في جميع النسخ، وهما اثنان: عبد الكريم بن مالك الجزري أبو سعيد الخرائي، من رجال الستة ثقة ثبت كثير الحديث؛ والثاني عبد الكريم بن أبي المخارق أبو أمية المعلم البصري، من رجال مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه؛ وكلاهما يرويان عن مجاهد، وعن كليهما يروى سفیان الثوري، والوجدان يحكم بأن الأول في الاسناد المذكور، وقش تعيينه من الكتب فاني لم أجد الأثر المذكور بهذا الاسناد في غير هذا الكتاب، ثم تعين عندي أنه الجزري فإنه مذكور في ترجمة ==

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

عن مجاهد قال حدثنا من رأى عمر بن الخطاب رضى الله عنه يلبي بعد ما أفاض من جمع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مسدد بن كدام عن عبد الرحمن بن الأسود قال أخبرني من سمع<sup>١</sup> ابن مسعود رضى الله عنه يلبي بعد ما أفاض من عرفات .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس عن عامر بن شقيق بن جمرة الأسدي<sup>٢</sup> عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه لم يزل يلبي حتى رمى جمره العقبة .

== مجاهد من التهذيب - واللم عند الله تعالى . وراجع شرح الآثار للطحاوى في هذا الباب فإنه راوى الحديث .

(١) مجاهد : تابعى جليل ، وعرض القرآن على ابن عباس ثلاثين مرة ، وهو كان مع عمر رضى الله عنه في حجته ، ومن وآه : ابن عمر - ابنه وهو يروى عنه ؛ ومنهم الأسود ابن يزيد وعمر بن ميمون وعبد الله بن سنجرة وغيرهم من الصحابة والتابعين .  
و مرسلات مجاهد أحب إليهم من مرسلات عطاء . والمقصود من هذه الآثار إثبات ادامة التلية واستمرارها إلى أن ترمى جمره العقبة يوم النحر ، وهو مثبت .  
(٢) ومن السامعين : الأسود بن يزيد ، وعلقمة بن قيس ، وعبد الله بن سنجرة ، وعبد الرحمن بن يزيد وشقيق بن سلمة . وحديث عبد الرحمن بن يزيد والأسود ابن يزيد أخرجه مسلم وقد تقدم . وعبد الرحمن بن الأسود روى تلبية عمر عن أبيه كما سبق ، و الظاهر أن الأسود أخبره بهذا . والروايات عنهم أخرجه الطحاوى في شرح الآثار أيضا ، ورواية إبراهيم النخعي وسلمة بن كهيل عن الأسود وعبد الرحمن بن يزيد أخرجهما مسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم . وراجع أبواب السنن الكبرى وآثار الطحاوى وغيرهما ، وقد سبق أكثرها فيما قبل .

(٣) بهذا الإسناد رواه البيهقى في السنن عنه مرفوعا أنه قال : رمقت النبي صلى الله عليه وسلم

أخبرنا

(٢٦)

١٠٤

## كتاب الحجة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا<sup>١</sup> إبراهيم بن يزيد المكي<sup>١</sup> قال سمعت طاوسا يقول لابن عباس رضى الله عنهما: إن ابن عمر رضى الله عنهما يمسك عن التلبية قبل عرفة. قال: فاني أشهدكم على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فاني سمعته يلي<sup>١</sup> عشية عرفة عند الموقف.

أخبرنا محمد<sup>٢</sup> قال أخبرنا مالك بن أنس [ عن محمد ] بن أبي بكر

عليه وسلم فلم يزل يلي حتى رمى جمرة العقبة بأول حصاة - من طريق علي بن حجر عن شريك به . وقد وقع في الأصول « حمزة » بالحاء المهملة والزاي المعجمة بعد الميم وهو خطأ ، وهو بالجيم والراء المهملة أو الزاي المعجمة - كما في التقريب والخلاصة . قلت : وأخرج الأثر هذا ابن أبي شيبة عن ابن مهدي عن سفيان عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عبد الله أنه لبى حتى رمى جمرة العقبة ، وقطع بأول حصاة - انتهى ( في المحرم متى يقطع التلبية ) ق ٣٤٣ - ف .

(١ - ١) وفي الأصول « يزيد بن إبراهيم المكي » وهو عندي خطأ ، انقلب على الكتاب ، والصواب عندي : إبراهيم بن يزيد المكي . هو الخوزي الأموي أبو اسمعيل الكوفي المكي ، دلى عمر بن عبد العزيز ، وهو يروى عن طاوس - كما في ج ١ ص ١٨٠ من التهذيب . وليس فيه « يزيد بن إبراهيم الا التستري أبو سعيد نزيل البصرة - كما في ج ١١ ص ٣١١ منه و ج ٦ ص ٧٧٠ من اللسان و راجع ج ١ ص ٣٣٦ من تاريخ البخاري و ج ١ ص ١٢٥ من اللسان ، و ج ١ ص ٣٥ من الميزان .

(٢) أثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه روى من غير وجه واحد - راجع شرح معاني الآثار للطحاوي و سنن البيهقي والمحلى وغيرها من الكتب . واستمرار التلبية ثبت من حديث ابن مسعود و ابن عباس و الفضل بن عباس و عمر بن الخطاب وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم اجمعين - والله تعالى اعلم بالصواب .

(٣) بهذا الاسناد رواه الامام محمد في باب متى تقطع التلبية من الموطأ ص ١٩٦ ، =

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٢

الثقفي<sup>١</sup> أنه سأل أنسا وهما غاديان<sup>٢</sup> إلى عرفة : كيف كنتم تصنعون مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا اليوم ؟ قال : كان يهل المهل منا فلا ينكر عليه ، ويكبر المكبر منا فلا ينكر عليه .

== ورواه مالك في موطنه ، و البخاري ومسلم ، والطحاوي في شرح الآثار ، والبيهقي في سننه ، ومسلم والنسائي من طريق مالك ومن طريق موسى بن عقبة عن محمد الثقفي ، وابن ماجه عن محمد بن عقبة عن الثقفي به .

(١) قلت : وكان في الأصل «مالك بن أنس بن أبي بكر الثقفي» وفي الهندية «أبي بكر» والصواب «عن محمد بن أبي بكر الثقفي» سقط منه «عن محمد» بعد «أنس» .  
والحديث رواه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه والطحاوي في آثاره والبيهقي في سننه ومالك ومحمد في موطنيهما ، ورواه غيرهم أيضا . ومحمد هذا هو ابن أبي بكر بن عوف الثقفي الحجازي ، ثقة ، ليس له عن أنس ولا عن غيره في كتب الحديث سوى هذا الحديث - كما هو في عمدة القاري وفتح الباري وشرح الموطأ للزرقاني وغيرهما من الكتب .

(٢) كذا في الأصول ، زاد في الموطأ رواية يحيى «من منى» قبل قوله «إلى عرفة» وكذا ذكره الزرقاني أيضا في شرحه ج ٢ ص ١٧٢ . ولمسلم من طريق موسى بن عقبة عن محمد بن أبي بكر : قلت لأنس غداة عرفة : ما تقول في التلبية في هذا اليوم ؟ اه . وعلى الأول من الذكر طول الطريق - كذا في عمدة القاري والفتح والزرقاني ، ورواه مسلم من طريق عبد الله بن أبي سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه : غدونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من منى إلى عرفات ، منا الملبى ومنا المكبر . وفي رواية له قال - يعني عبد الله بن أبي سلمة : فقلت له - يعني لعبيد الله : عجبا لكم ! كيف لم تسألوه : ما ذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع ؟ و أراد عبد الله ابن أبي سلمة بذلك الوقوف على الأفضل لأن الحديث دل على التخيير بين التكبير = أخبرنا

كتاب الحجّة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا ابن شهاب عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما<sup>١</sup> قال: كل ذلك<sup>٢</sup> قد رأيت الناس يفعلونه، وأما نحن فنسكبر.

== والتلبية من تقريره لهم صلى الله عليه وسلم على ذلك، فأراد ان يعرف ما كان يصنع هو ليعرف الأفضل من الأمرين - كذا في فتح الباري، ونحوه في عمدة القارى في ابواب العيدين و شرح الزرقاني و زاد: و الذي كان يصنعه هو التلبية .  
و قال الشيخ السندی في تعليقه على سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٣٦: الظاهر انهم كانوا يجمعون بين التلبية والتكبير، فرة يكبر هؤلاء و يلي آخرون ومرة بالعكس، لأن بعضهم يلي فقط و بعضهم يكبر فقط، و الظاهر انهم ما فعلوا كذلك الا انهم وجدوه صلى الله عليه وسلم جمع، اذ يستبعد انهم يخالفون النبي صلى الله عليه وسلم و يكون النبي صلى الله عليه وسلم على ذكر واحد وهم يأتون بذكر آخر، فالأقرب انهم كانوا يجمعون و النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع، و على هذا فالأقرب للعامل ان يجمع؛ ثم رأيت الحافظ ابن حجر نقل في شرح صحيح البخارى في باب التلبية و التكبير غداة النحر ما هو صريح في ذلك قال: فعند احمد و ابن ابى شية و الطحاوى من طريق مجاهد عن ابى معمر عن عبد الله: خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى ترك التلبية حتى رمى جمره العقبة الا ان يخطأها بتكبير؛ و الله اعلم - انتهى . و راجع ج ٣ ص ٤٢٥ من فتح الباري .  
(١) بهذا الاسناد رواه الامام محمد في الموطأ، و فيه « أخبرنا ابن شهاب، و فيه « فأما نحن، بالفاء، ثم قال محمد: بذلك نأخذ على ان التلبية هي الواجبة في ذلك اليوم الا ان التكبير لا ينكر على حال من الحالات، و التلبية لا ينبغي ان تكون الا في موضعها .  
و حديث أنس بن مالك و حديث عبد الله بن عمر و حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهم رواه الطحاوى في ج ١ ص ١٦٤ من باب التلبية متى يقطعها الحاج من شرح الآثار .  
(٢) اى من التكبير و التهليل و التلبية وغيرها من الذكر . و في شرح الزرقاني ١٧٣/٢ ==

قال محمد : وهذان الحديثان يدلان على أن التلبية <sup>١</sup> هي الواجبة <sup>٢</sup> في ذلك اليوم ، <sup>٣</sup> «إلا أن التكبير» لا ينكر في حال من الحالات ولا يكره <sup>٤</sup> ، والتلبية تنكره إلا في مواضعها <sup>٥</sup> التي تنبغي ؛ فإذا كان المسلي

= ذيل حديث أنس بن مالك « قال الشيخ ولي الدين : ظاهر كلام الخطابي أن العلماء اجتمعوا على ترك العييل بهذا الحديث ، و أن السنة في الغدو من متى إلى عرفات التلبية فقط ، وحكى المنذرى أن بعض العلماء أخذ بظاهره لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازه فقط ، لأن غاية ما فيه تقريره صلى الله عليه وسلم على التكبير ، وذلك لا يدل على استحبابه ، فقد قام الدليل الصريح على أن التلبية حيثئذ أفضل . لمداومته صلى الله عليه وسلم عليها . وقال غيره : يحتمل أن تكبيره هذا كان ذكرا يتخلل التلبية من غير ترك بها ؛ وفيه بعد انتهى : قلت : يؤيده حديث ابن مسعود رضي الله عنه كما قال السندي وكما عرفت الآن ، وكذا قول ابن عمر رضي الله عنهما : فأما نحن فنكبر . (١-١) قوله « هي الواجبة » ساقط من الأصول وإنما زدناه من موطأ الإمام محمد ، والمعنى : هي الثابتة في ذلك اليوم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهي المعمول بها . (٢-٢) وكان في الأصل « إلا التكبير » والصواب « إلا أن التكبير » كما هو في الموطأ ، سقط لفظ « أن » هنا من الأصل ؛ وفي الهندية « لأن التكبير » وهو من تصرف النساخ . (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لا تكبر » والصواب « لا يكره » بالتذكير ، لأن التكبير مذكر باعتبار اللفظ .

(٤) وفي موطأ الإمام محمد « في موضعها » بالافراد أي في محلهما ، وهو الاحرام ، وفي هذه الحالة بعرفة ومنى : ذهابا وإيابا ، وغداة عرفة وليلة المزدلفة . وفي المساجد والأسواق ، وفي الهبوط والارتفاع ، حتى يرمى الجمرة - كما ثبت في الأحاديث المارة . و أوضح في كتب الفقه .

قال الإمام الطحاوي بعد حديث أنس و ابن عمر و اسامة بن زيد و جابر بن



## كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== عبد الله رضى الله عنهم « فذهب قوم الى ان الحاج لا يلي بعرفة ، و اختلفوا في قطعه التلية متى ينبغي ان يكون ، فقال قوم : حين يتوجه الى عرفات ؛ وقال قوم : حين يقف بعرفات ، واحتجوا في ذلك بهذه الآثار ، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا : بل يلي الحاج حتى يرمى جرة العقبة ، وقالوا : لاجحة لكم في هذه الآثار التي احتجتم بها علينا لان المذكور فيها ان بعضهم كان يكبر وبعضهم كان يهليل لا يمنع ان يكونوا فداوا ذلك ، ولهم ان يلبوا فان الحاج فيما قبل يوم عرفة له ان يكبر ، وله ان يهليل ، وله ان يلي ، فلم يكن تكبيره و تهليله يمنعه من التلية ، فكذلك ما ذكرتموه من تهليل رسول الله صلى الله عليه وسلم و تكبيره يوم عرفة لا يمنع ذلك من التلية ، وقد جاءت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم آثار متواترة بتليته بعد عرفة الى ان روى جرة العقبة » . ثم روى احاديث باسانيده عن الحسين بن علي و الفضل بن عباس و عبد الله بن عباس و عبد الله بن مسعود و اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وسلم لم يزل يلي حتى روى جرة العقبة ثم قال « فقد نجات هذه الآثار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يلي حتى روى جرة العقبة ، وصح بجيئها ولم يخالفها عندنا ما قدمناه في اول هذا الباب ، لما قد شرحنا و بينا ، و هذا الفضل بن عباس رضى الله عنهما فقد كان رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم حين دفع من عرفة و قد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة يلي حيثنذ و بعد ذلك ، و قد ذكرنا عن اسامة انه قال : كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فلم يكن يزيد على التهليل و التكبير ، فدللت تليته بعرفة انه قد كان له ان يلي ايضا بعرفة ، و انه انما كان تكبيره و تهليله بعرفة كما كان له قبلها ، لا ان يحمل مكان التلية تهليلا و تكبيرا ، ألا ترى الى قول عبد الله في حديث مجاهد : يلي رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى روى جرة العقبة ، ألا انه ربما كان خلط ذلك بتكبير و تهليل فأخبر عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان يخلط التكبير بالتهليل ، و كان التهليل و التكبير لا يدلان ==

كتاب الحجعة ( متى يقطع الرجل التلية في الحج والعمرة ) ج - ٢

== على ان لا تلية في وقتها ، و التلية في ذلك الوقت تدل على ان ذلك الوقت كان وقت تلية ، فثبت بتصحیح الآثار ان وقت التلية الى ان يرى جمرة العقبة يوم النحر - ١٠ هـ . و إذا امنحت النظر في كلام الطحاوى و فيما قاله الامام محمد في هذا المقام ايقنت بأن كلام الطحاوى توضيح له ، و جوابه هذا مأخوذ من توجيه الامام محمد ، و جوابه سواء بسواء ؛ ثم قال الطحاوى « فان قال قائل : فقد روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خلاف ما صححتم عليه هذه الآثار » . ثم روى بسنده عن عبد الله بن الزبير ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يهل يوم عرفة حتى يروح ، و عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تترك التلية اذا راحت الى الموقف ؛ ثم قال « فن الحجعة عليهم لاهل المقالة الاخرى ان القاسم لم يخبر في حديثه الذى روينا عنه عن عائشة انها قالت : ان التلية تقطع قبل الوقوف بعرفة ، و انما اخبر عن فعلها فقال : كانت تترك التلية إذا راحت الى الموقف ؛ فقد يجوز ان تكون كانت تفعل ذلك لا على ان وقت التلية قد انقطع . و لكن لأنها تأخذ فيما سواها من الذكر من التكبير و التهليل كما لها ان تفعل ذلك قبل يوم عرفة ايضا ، و لا يكون ذلك دليلا على انقطاع وقت التلية و خروج وقتها ، وكذلك ما رواه عبد الله بن الزبير عن عمر رضى الله عنهم في ذلك ايضا وهو مثل هذا . ثم روى من طريقين عن عبد الرحمن بن الأسود قال : حججت مع الأسود فلما كان يوم عرفة و خطب ابن الزبير بعرفة فلما لم يسمعه يلبي صعد اليه الأسود فقال : ما يملك ان تلي ؛ فقال : أو يلبي الرجل اذا كان في مثل مقامى هذا ؟ قال الأسود : نعم ، سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك هذا ؛ ثم لم يزل يلبي حتى صدر بعيره عن الموقف ، قال : فلي ابن الزبير فقال ؟ ليلىك ، اللهم ليلىك . ثم قال الطحاوى « أفلا ترى ان الأسود لما اخبر ابن الزبير بتلية عمر في مثل يومه ذلك قبل منه و أخذ به ا ولم يقل ابن الزبير : انى قد رأيت عمر لا يلبي في هذا اليوم - على ما رواه بما مر عنه ؛ و لكن ابن الزبير انما حضر من عمر ترك التلية يومئذ و لم يخبره عمر ان ذلك الترك منه انما ==

'لا ينكر عليه' في ذلك الموضع فهذا دليل على أن التلبية تنبغي في ذلك المكان . وأما التكبير فلا ينكر في الحج كله والتهليل والتسبيح ؛ ألا ترى أن المكبر لو كبر في أول الاحرام مع التلبية لم يكن بذلك بأس او لولي رجل بعد رمي الجمرتين كره له ذلك<sup>١</sup> ؛ فالتلبية تكره إلا في مواضعها، والتكبير لا يكره في حال من الحالات ؛ فان كان المهل لا ينكر ذلك عليه في تلك الحال فهي حال التلبية . وقد كان ابن عمر<sup>٢</sup> رضى الله عنها يقدم

= كان لخروج وقت التلبية بل انما كان منه لغير خروج وقتها، فلم به ابن الزبير وعمل به .

(١ - ١) كذا في الأصل ، و في المندية « لا ينكر عليه التلبية » - ف .

(٢) لأنه خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه بعده .

(٣) أخرجه الامام محمد في ص ٢٢٥ من باب السعى بين الصفا والمروة من الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر: انه كان اذا طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفا ، فرقى حتى يبدو له البيت ، و كان يكبر ثلاث تكبيرات ثم يقول « لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت ، وهو على كل شيء قدير » يفعل ذلك سبع مرات ، فذلك احدى وعشرون تكبيرة وسبع تهليلات ، و يدعو فيها بين ذلك و يسأل الله تعالى ، ثم يهبط فيمشي ، حتى إذا جاء بطن المسيل سعى حتى يظهر منه ثم يمشي حتى يأتي المروة فيرقى فيصنع عليها مثل ما صنع على الصفا ، يصنع ذلك سبع مرات حتى يفرغ من سعيه ؛ و سمعته يدعو على الصفا « اللهم إني أسألك كما هديتني للإسلام ان لا تنزعني حتى توفاني وأنا مسلم » . أخبرنا مالك أخبرنا جعفر ابن محمد عن ابيه عن جابر بن عبد الله: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم حين هبط =

كتاب الحج ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج والعمرة ) ج - ٢

حاجا فيظوف بحجة ، و يسعى فيكبر على الصفا و المروة ، و يرفع صوته بالتكبير و التهليل و التسبيح و التحميد ، و هذا قبل انقطاع التلبية ؛ فالتكبير و التسبيح و التهليل و التحميد لا ينكر في أول الاحرام و لا في آخره ؛ و التلبية لا تكون إلا في مواضعها و هي مكروهة في سوى ذلك ، فاما إذا لم ينكرها فذلك موضعها .

أخبرنا محمد<sup>١</sup> قال أخبرنا عباد بن العوام<sup>٢</sup> قال حدثنا هلال بن خباب<sup>٣</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : انه أفاض من عرفات فجعل يلبي حتى قدم جمعا ، ثم أفاض من<sup>٤</sup> جمع فجعل يلبي فقلت : يا ابن عباس ! ألا تقطع التلبية ؟ قال : حججت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه إحدى عشرة حجة فكان يلبي حتى يرمى جمرة العقبة ، فلبى ابن عباس حتى رمى الجمرة . ثم أمسك و قال : "تفتح الآن الجبل" .

== من الصفا مشى ، حتى إذا انصبت قدماه في بطن المسيل سعى حتى ظهر منه ، وكان يكبر على الصفا و المروة ثلاثا و يهمل واحدة ، يفعل ذلك ثلاث مرات . قال محمد : و بهذا كله نأخذ : إذا صعد الرجل الصفا كبر و همل و دعا ، ثم هبط ماشيا حتى يبلغ بطن الوادي فيسعى فيه حتى يخرج منه ، ثم يمشى شيئا على هيفته حتى يأتي المروة فيصعد عليها فيكبر و يهمل و يدعو ، يصنع ذلك بينهما سبعا يسمى في بطن الوادي في كل مرة منهما - و هو قول أبي حنيفة و العامة .

و به علم انه صلى الله عليه و سلم سعى بين الصفا و المروة بمشى الأقدام ، و ثبت ايضا انه في حجة الوداع سعى بينهما على الراحلة - كما سبق . فثبت بذلك تعدد سعيه رغما على من أنكره - تدبر .

(١) تلبية عمر رضي الله عنه الى رمي الجمرة رويت من طرق مختلفة - كما عرفت ، رواها =

## كتاب الحججة ( متى يقطع الرجل التلبية في الحج و العمرة ) ج - ٢

== عنه الأسود بن يزيد وعمرو بن ميمون وعلقمة وابن عباس وغيرهم . قال الطحاوي : حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قيس بن سعد عن عطاء عن ابن عباس قال : سمعت عمر بن الخطاب يلبي غداة المزدلفة - اهـ . وهو في المحلى وسين البيهقي ايضا . و روى عن ابن عباس مرفوعا ايضا - كما مر . وقال الطحاوي . حدثنا علي ابن معبد قال ثنا سعيد بن سليمان قال ثنا عباد بن العوام عن محمد بن اسحاق عن ابان ابن صالح عن عكرمة قال : وقعت مع الحسين بن علي فكان يلبي حتى رمى جمره العقبة . فقلت : يا ابا عبد الله ! ماهذا ؟ فقال : كان ابي يفعل ذلك ، و اخبرني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل ذلك ؛ قال : فرجعت الى ابن عباس فأخبرته ، فقال عبد الله بن عباس : صدق ، اخبرني الفضل - اخي : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لي حتى انتهى اليها و كان رديفه .

(٢) هو ابو سهل الواسطي ، من رجال الستة .

(٣) هو العبدى المذكور من قبل في هذا الباب .

(٤) لفظ « من » ساقط من الأصول و لا بد منه ؛ و انظر كم مرة حج عمر الفاروق الخليفة الراشد في عمره او ههنا احدى عشرة حجة ، و قايس به النواب و امراء الزمن و سلاطين العصر الحاضر من المسلمين ! لم يحجوا في اعمارهم حجة الاسلام ايضا مع كونه فرضا عليهم فضلا عن النوافل من الحج و هم مسلمون ! و لم يوقفوا لذلك مرة واحدة ، و ما ذاك إلا خوف خروج الحكومة عن ايديهم الجائرة ! فانا لله و انا إليه راجعون ، و لاحول و لا قوة إلا بالله العلي العظيم ؛ و لم يبالوا بوعيده صلى الله عليه وسلم : من ملك زاد و راحلة تبلغه الى بيت الله و لم يحج فلا عليه في ان يموت يهوديا او نصرانيا - او كما قال صلى الله عليه وسلم . اللهم ! وقفنا لزيارة بيتك الحرام ، و شرفنا بزيارة نيك في المدينة دار السلام . يريدون عرض الدنيا و الله يريد الآخرة .

(٥-٥) كذا في الأصل اى بالتاء ، و في الهندية « نفتح الآن الحل » يعنى ابتداء الحل ==

## باب العمرة

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : العمرة ليست بواجبة <sup>١</sup> و من اعتمر فقد أحسن و أخذ بالفضل ، و لا بأس أن يعتمر الرجل ما أحب من العمرة .

== من بعد الحل ، و هذا اوان شروعه .

(١) اى كوجوب الحج المفروض بقوله تعالى « و لله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا » و اما قوله تعالى « و أتموا الحج و العمرة لله » فليس فيه الا اتمامهما اذا شرع فيهما على وزان قوله تعالى « الحج أشهر معومات فن فرض فيهن الحج فلا رفت و لا فسوق و لا جدال في الحج » و لم يتعرض الى فرضية الحج او العمرة ، بل ارسلها على حالها ارسالا ، ان فرضنا ففرض ، و ان تطوعا فتطوع ، نعم ا اذا شرع فيهما جمعا او فردا فاتمامهما واجب حتما كما هو منطوقه . و في ج ١ ص ٣٤٩ من الجوهر النقي على اليهيق : اتمام الشيء انما يكون بعد الدخول فيه و عند خصومه ، اذا دخل فيها وجبا . و في الاستذكار : و روى عن ابن مسعود قال : الحج فريضة و العمرة تطوع - و هو قول الشعبي ، و ابن حنيفة ، و اصحابه ، و ابن ثور ، و داود ؛ و معنى الآية عندهم : وجوب اتمامهما على من دخل فيهما ، و لا يقال « اتم » ، إلا لمن دخل في العمل ، و يدل على صحة هذا التأويل الاجماع على ان من دخل في حجة او عمرة مفترضا او متطوعا ثم افسد انسه يجب عليه اتمامهما ثم القضاء ؛ و هذا الاجماع اولى بتأويل الآية من ذهب الى ايجاب العمرة - انتهى .

و توضيحه على ما في احكام القرآن للجصاص ج ١ ص ٢٦٣ ، و ما في الجوهر النقي مأخوذ من الاحكام . قال الله تعالى « و أتموا الحج و العمرة لله » و اختلف السلف في تأويل الآية : فروى عن علي و عمر و سعيد بن جبير و طاوس قالوا : اتمامهما ان تحرم بهما من ديرة اهلك . و قال مجاهد : اتمامهما بلوغ آخرهما بعد الدخول فيهما . و قال سعيد بن جبير و عطاء : هو اقامتهما الى آخر ما فيها لله تعالى ، لانها واجبان -

= كأنهما تأولا ذلك على الأمر بفعلها كقوله لو قال «حجوا واعتصموا» .  
وروى عن ابن عمر و طائوس قالاً : أتاهما أفرادهما . وقال قتادة : أتاهما العمرة  
الإعتياز في غير أشهر الحج . وروى عن علقمة في قوله تعالى « و العمرة لله » قال :  
لا يتجاوز بها البيت .

وقد اختلف السلف في وجوب العمرة : فروى عن عبد الله بن مسعود و إبراهيم النخعي  
و الشعبي أنها تطوع . و قال مجاهد في قوله تعالى « و آتوا الحج و العمرة لله » قال :  
ما أمرنا به فيها . و قال عائشة و ابن عباس و ابن عمر و الحسن و ابن سيرين : هي  
واجبة . و روى نحوه عن مجاهد . و روى عن ابن طائوس عن أبيه قال : العمرة واجبة .  
و احتج من أوجبها بظاهر قوله تعالى « و آتوا الحج و العمرة لله » قالوا و اللفظ يشمل  
إتمامها بعد الدخول فيها ، و يشمل الأمر : بابتداء فعلها ، فالواجب حملها على الأمرين  
بمنزلة عموم يشتمل على مشتمل ، فلا يخرج منه شيء إلا بدلالة . قال أبو بكر :  
و لا دلالة في الآية على وجوبها ، و ذلك لأن أكثر ما فيها الأمر بإتمامها ، و ذلك إنما  
يقتضي نفي النقصان عنها إذا فعلت لأن عند التام هو النقصان لا البطالان ؛ ألا ترى  
أنك تقول للنقص : إنه غير تام ، و لا تقول مثله لما لم يوجد منه شيء ؛ فعلنا إن  
الأمر بالإتمام إنما اقتضى نفي النقصان ، لذلك قال علي و عمر « إتمامها أن تحرم بها  
من ديرة أهلك » يعني الإيلغ في نفي النقصان الأحرام بها من ديرة أهلك ؛ و إذا  
كان ذلك على ما وصفنا كان تقديره أن لا يفعلها ناقصين ، و قوله « أن لا يفعلها  
ناقصين » لا يدل على الوجوب لجواز إطلاق ذلك على التوافل . ألا ترى أنك تقول :  
لا تفعل الحج التطوع و العمرة التطوع ناقصين و لا صلاة النفل ناقصة ؛ فإذا كان  
الأمر بالإتمام يقتضي نفي النقصان ، فلا دلالة فيه إذا على وجوبها ، و يدل على صحة  
ذلك أن العمرة التطوع و الحج النفل مرادان بهذه الآية في النهي عن فعلها ناقصين ،  
و لم يدل ذلك على وجوبها في الأصل ، و أيضا فإن أظهر من لفظ الإتمام إنما =

= يطلق بعد الدخول فيه ؛ قال الله عز وجل «كلوا و اشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثم أتموا الصيام إلى الليل» فأطلق عليه لفظ الإتمام بعد الدخول ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا» فأطلق لفظ الإتمام عليها بعد الدخول فيها ؛ ويدل على ان المراد إيجاب إتمامها بعد الدخول فيهما ان الحج والعمرة التافلتين يارمه إتمامهما بعد الدخول فيهما بالآية ، فكان بمنزلة قوله «أتموها بعد الدخول فيهما» فغير جائز اذا ثبت ان المراد لزوم الإتمام بعد الدخول حمله على الإبتداء لتضاد المعنيين ؛ ألا ترى انه إذا اراد به الإلزام بالدخول اتفق ان يريد به الإلزام قبل الدخول ، لأن الزامه قبل الدخول ناف لكونه واجبا بالدخول ؛ ألا ترى انه لا يجوز ان يقال : ان حجة الاسلام انما تلزم بالدخول ، وان صلاة الظهر متعلق لزومها بالدخول فيها ؛ وهذا يدل على انه غير جائز ارادة إيجابها بالدخول و إيجابها ابتداء قبل الدخول فيها ، ثبت بما وصفنا انه لا دلالة في هذه الآية على وجوب العمرة قبل الدخول فيها - انتهى كلامه ، وله بقية من الاستدلال بالأحاديث والكلام فيها . و الجواب عما استدلت به الموجبون و النقص فيه على دأب تحقيقه على نهج المجتهدين و هو تحقيق بذلك ، فانه امام متكلم فقيه مفسر محدث على الإطلاق .

و من ههنا انهدم اساس قول ابن حزم انها فريضة ، ولم يقدر على الاتيان بنص موجب لها غير محتمل غير قوله : ان الآية لا يقتضى ما قالوا ، و انما يقتضى وجوب الحجى بهما تامين - اه . اى دليل من القرآن او الحديث الصحيح على ذلك ؟ كلا ثم ضاق صدره و اضطر إلى قوله من غير قصد و اختيار ان ابن عباس حجة في اللغة ، و سعيد و مسروق حجة في اللغة ، و هو القائل في المحلى : لا يعتمد على قول دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . أليس عنده على بن ابن طالب حجة في اللغة و هو باب مدنة العلم و ليس عنده عمر الفاروق حجة في اللغة و هما قالا معنى الآية =



وقال أهل المدينة: العمرة سنة، ولا نعلم أحدا من المسلمين رخص<sup>١</sup> في تركها، ولا نرى لأحد أن يعتمر في السنة مرارا .

قال محمد: ولا بأس<sup>٢</sup> بذلك أن يعتمر الرجل في السنة مرارا، وقد

== «الاحرام بهما من ديرة اهل» او الفاروق هو الذي كان رأيه موافقا لأم الكتاب في غير موضع واحد منه، وليس الشعبي حجة في اللغة او ليس ابن مسعود رضى الله عنه حجة في اللغة وهو كئيف ملي<sup>٣</sup> علما او «اقرأ القرآن عليه» بالنص . فلا اساس لقوله المتخاذل إلا الدعوى العريضة بلا برهان هذا .

(١) كذا في الاصل، وفي الموطأ «أرخص» .

(٢) كذا في الاصل، وفي الهندية «ما بأس» و الامام محمد ومن في طبقته من أئمة اللغة يستعملون «ما» و «لا» كليهما - كما لا يخفى .

اطلاع على رغم المخالف

في الدر المختار مع رد المختار ج ٢ ص ١٥٥ : و العمرة في العمر مرة سنة مؤكدة على المذهب - اهـ . اي اذا أتى بها مرة فقد اقام السنة غير مقيدة بوقت، غير ما ثبت النهي عنها فيه، إلا انها في رمضان افضل، هذا اذا افردها، فلا يتأفیه ان القرآن افضل، لأن ذلك امر يرجع الى الحج لا العمرة؛ فالحاصل ان من اراد الاتيان بالعمرة على وجه افضل فيه فبأن يقرن معه عمرة فتح فلا يكره الاكثار منها خلافا لما لك، بل يستحب على ما عليه الجمهور، وقد قيل سبع اسابيع من الاطوفة كعمرة - شرح الباب - اهـ . وصحح في الجوهرة وجوبها . قال في البحر: واختاره في البدائع وقال: انه مذهب اصحابنا، ومنهم من اطلق اسم السنة، وهذا لا ينافي الوجوب - اهـ . والظاهر من الرواية السنية فان محمدا نص على ان العمرة تطوع - اهـ . ومال الى ذلك في الفتح وقال بعد سوق الأدلة: تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا تثبت ويبقى مجرد فعله ==

بلغنا<sup>١</sup> أن عائشة رضي الله عنها اعتمرت في السنة مرارا .  
قالوا: لأن عائشة رضي الله عنها قد فرطت في ذلك قبل تلك السنة  
فاعتمرت في تلك السنة مرارا لذلك .

== عليه الصلاة والسلام و أصحابه و التابعين ، و ذلك يوجب السنة قلنا بها - انتهى .  
و به علم ان عندنا فيه روايتين : وجوبها ، و سنيها . و لذا فسرنا قوله « ليست بواجبة »  
اي : كوجوب الحج ؛ حتى يشمل قوله السنة و الوجوب الاصطلاحي ، لئلا يفتقد ما شغب  
به ابن حزم و تغفل مردود عليه .

(١) قد عرفت ان بلاغات الامام مسندة ، و قد رواه موصولا - كما سيأتي بعده .  
قال الامام الشافعي في ج ٢ ص ١١٥ من كتاب الام : اخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد  
عن ابن المسيب : ان عائشة اعتمرت في سنة مرتين : مرة من ذى الحليفة ، و مرة  
من الجحفة . اخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم بن محمد : ان عائشة  
أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه وسلم اعتمرت في سنة مرتين : قال صدقة فقلت :  
هل عاب ذلك عليها احد ؟ فقال : سبحان الله ! أم المؤمنين ! فاستحييت . انتهى .  
و رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣٥٤ من السنن من حديث ابن وهب : اخبرني يحيى  
ابن ايوب و غيره عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب : ان عائشة رضي الله عنها  
كانت تعتمر في آخر ذى الحجة من الجحفة ، و تعتمر في رجب من المدينة ، و تهل من  
ذى الحليفة . و من طريق سعدان بن نصر و يحيى بن الربيع ثنا سفيان عن صدقة  
ابن يسار عن القاسم عن عائشة انها اعتمرت في سنة ثلاث مرات ، قلت : هل عاب  
ذلك عليها احد ؟ قال سبحان الله ! أم المؤمنين ! قال سعدان في روايته : قال : فسكت  
و انقمت . و قال يحيى بن الربيع قال سفيان يقول : من يعيب على أم المؤمنين ! اهـ .  
و في المحلى ج ٧ ص ٦٨ : و عن عائشة أم المؤمنين انها اعتمرت ثلاث مرات  
في عام واحد - اهـ . و في الباب عن غيرها ايضا . قال الامام الشافعي في الام =

قيل لهم : فان كان هذا يجوز أن يفعله من فرط في العمرة ، وإنما العمرة تطوع<sup>١</sup>

== و من طريقه رواه البيهقي في السنن : أخبرنا ابن عينة عن ابن أبي حسين عن بعض ولد أنس بن مالك قال : كنا مع أنس بن مالك بمكة فكان إذا حم رأسه خرج فاعتمر . أخبرنا أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع قال : اعتمر عبد الله بن عمر أعماما في عهد ابن الزبير مرتين في كل عام ؛ ثم قال : وخالفنا بعض حجازيين فقال : لا يتمر في السنة إلا مرة ؛ وهذا خلاف سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد أتمر عائشة في شهر واحد من سنة واحدة مرتين . وخلاف عمل عائشة نفسها وعلى وابن عمر وأنس وعوام للناس . انتهى .

(١) قد عرفت فيما سبق اقتضاء الآية ما هو ، وما استدلوا عليه بالوجوب من الأحاديث لا يخلوا عن الكلام . و أما حديث جابر مرفوعا : الحج و العمرة فريضتان واجبتان ؛ فهو من طريق ابن طهية عن تطاء عنه ، وحال ابن طهية مكشوف : ضعيف كثير الخطأ سيء الحفظ ، احترقت كتبه ، فعول على الحفظ ؛ و يعارضه حديث جابر مرفوعا وفيه : و سأله رجل عن العمرة أهي واجبة ؟ قال : لا ، و لأن تعتمر خير لك . و هو و إن كان في إسناده حجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عنه لكنه أحسن إسنادا من حديث ابن طهية . و لو تساويا لكان أكثر احوالهما أن يتعارضا فيساقطا جميعا . و ما ذكره ابن حزم في ج ٧ ص ٤٣ من المحلى بسنده عن جابر موقوفا : ليس مسلم إلا عليه حجة و عمرة من استطاع إليه سبيلا ، ففيه أحمد بن عمر بن أنس شيخه و عبد الله بن الحسين بن عقال و إبراهيم بن محمد الدينوري من هم ؟ و لا يدري أنهم في أي مرتبة من التوثيق ، و مع ذلك لجابر ليس بشارع للدين عندي ، و هو موقوف عليه ، و لا يستحي هو بالاستدلال بأمثال ذلك لقوله المخذول و يشغب على الأئمة و هو دون قول النبي صلى الله عليه وسلم ! وكيف اضطرب اليه و هو لا يقبل الا قول الله ==

= و قول رسوله؟ وههنا ليس كذلك، و اين له ذلك افاته متلاعب بالدين بهواه .  
 و اما حديث جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر مرفوعا « دخلت العمرة في الحج الى  
 يوم القيامة » معناه : ان الحج ناب عنها ، لأن افعال العمرة موجودة في افعال الحج و زيادة ،  
 و لا يجوز ان يكون المراد ان وجوبها كوجوب الحج ، لأنه حيثئذ لا تكون العمرة  
 بأولى ان تدخل في الحج من الحج بأن يدخل في العمرة ، اذ هما جميعا واجبان ، كما لا يقال :  
 دخلت الصلاة في الحج لأنها واجبة كوجوب الحج ، يدل عليه حديث آخر لجابر الذي  
 امر النبي صلى الله عليه و سلم فيه اصحابه الذين احرموا بالحج ان يحلوا منه بعمرة ،  
 و ان سراقه بن مالك قال : أعمرتنا هذه لئلا نأثم لهذا أم لا ؟ فقال : بل لا أبده .  
 و معلوم ان هذه كانت عمل عمرة يحل بها من احرام الحج كما يتحل الذي يفوته  
 الحج بعمل عمرة و هي غير مجزية عن فرض العمرة عند من يراها فرضا . فدل ذلك  
 ان العمرة غير مفروضة ، لأنها لو كانت مفروضة لما قال « عمرتكم هذه للابد » و فيه  
 إخبار بأنه لا عمرة عليهم غيرها ، و يدل على ان ما يتحل به من احرام الحج ليس  
 بعمرة . انه لو بقى الذي يفوته الحج على احرامه حتى يتحل منه بعمره في اشهر الحج  
 و حج من عامه انه لا يكون متمما ؛ فما قال به ابن حزم هذين لا يعقل ؛ وكيف  
 لا ؟ لم يتعين بعد معنى قوله « دخلت في الحج » ، فكيف يقول بلا دليل في ان دخولها  
 في انها فرض كالحج ؟ وكيف قال يجوز لهما عمل واحد في القران ؟ أو لم يعلم ان  
 رسول الله صلى الله عليه و سلم طاف طوافين و سعى سعيين في حجة الوداع و هما  
 في حديث جابر في رواية « طاف و سعى بالمشى » و في رواية « طاف و سعى على الراحلة »  
 كما سبق . ألا ترى انه لا يكفي لها عمل واحد في التمتع ؟ و لم تدخل في حج التمتع  
 على فهم ابن حزم ، بدلس و بيني الخلافة على خلافة أخرى قد فرغوا عنها قبل  
 ابن حزم .

و اما حديث ابى رزين العقيلي الذي يشغب و يصحح به ابن حزم انه قال : يا رسول الله ! =

= ان ابى شيخ كبير لا يستطيع الحج ولا العمرة ولا الظن، قال: الحج عن ايك واعتمر - اه . فقيه انه مخالف للقرآن فان الله تعالى قال « من استطاع اليه سبيلا » وابوه لا يستطيع الحج ولا العمرة والظن فكيف فرض عليه الحج والعمرة ؟ بل لم يفترض عليه، وكذا عدل عند صلى الله عليه وسلم الى الامر بانه ؟ والظاهر انه لا دلالة فيه على وجوبها لانه لا خلاف ان هذا القول لم يخرج مخرج الايجاب، اذ ليس عليه ان يحج عن ايه ولا ان يعتمر ولا تزر وازرة وزر أخرى » ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها » وما كان ربك نسيا » . والرجل نفسه مكلف بالاحكام، ولا يؤدى عنه غيره، وإلا لوجب على جميع الناس بهذا الامر ان يؤدوا عن اوائهم الذين مضوا من قبلهم، ولم يفعلوا الصيام والصلوات والزكاة والحج المفروض مع عدم استطاعتهم، ولا قاتل به قبل ابن حزم حيث يقول خلاف النصوص القرآنية: فهذا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأداء فرض الحج والعمرة عن لا يطيقهما، فهذا حكم زائد وشرع وارد - اه . والتكليف بحسب الاستطاعة والقدرة، وحاشا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يأمر بأمر لم يفترض بعد على الرجل بايجاب ادائه على غيره .

قال صاحب التقيس على ما فى ج ٣ ص ١٤٨ من نصب الراية قال: الامام احمد: لا اعلم فى ايجاب العمرة حديثا اصح من هذا؛ قال: وفيه نظر، فان هذا الحديث لا يدل على وجوب العمرة اذ الامر فيه ليس للوجوب فانه لا يجب عليه ان يحج عن ايه، وإنما يدل الحديث على جواز فعل العمرة والحج عنه لكونه غير مستطيع - انتهى كلامه . قلت: سبقه الى هذا الشيخ تقي الدين فى الامام فقال: وفى دلالة على وجوب العمرة نظر فانها صيغة امر للولد بأن يحج عن ايه و يعتمر، لا امر له بأن يحج و يعتمر عن نفسه، وحجه وعمرته عن ايه ليس بواجب عليه بالاتفاق، فلا يكون صيغة الامر فيها للوجوب - انتهى . قلت: كذا سبقه الرازى فى الاحكام، =

لو تركها لم يضره<sup>١</sup> ، ولا بأس بأن يعتمر مرارا من لم يفرط . وقد

= فانهار ما كان على شفا جرف هار من ابن حزم ، وانكشفت حقيقة تلبسه واستحلال تمويهه ، وهو لا يبالى بالافتراء على الله عز وجل ورسوله صلى الله عليه وسلم بقياساته الفاسدة بأصلها ، ثم يطن بها على الأئمة ويصوغ القرآن والأحاديث على قياساته ، ولا يخاف الله عز وجل - لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ؛ انظر تحاوره وتجاوزته عن الحد في قوله : اما حديث ابي صالح ماهان الحنفي فهو مرسل ، و ماهان هذا ضعيف كوفي - اه . قال الشيخ : وقوله فيه ليس بصحيح ، فقد وثقه ابن معين ، وروى عنه جماعة مشاهير ، قال ابن ابي خيثمة : سمعت يحيى بن معين : ابو صالح ماهان كوفي ثقة ، روى عنه عمار الدهني وإسماعيل بن ابي خالد و ابو اسحاق الشيباني ومعاوية بن اسحاق - كذا في نصب الراية . وقال الشيخ في الامام ايضا : وابن قانع من كبار الحفاظ ، واكثر عنه الدارقطني ، وبقية الاسناد ثقات - اه .

وقال ابن حزم : واما حديث ابي امامة في كون العمرة تطوعا فقيه حفص بن غيلان وهو مجهول . قال الشيخ : قوله هذا عجيب منه ، فانه ابو معيد ياء قبل آخر الحروف شامى مشهور ، قال الدارقطني : روى عنه الوضين بن عطاء وزيد بن يحيى وعمر بن ابي سلة ، و يروى عن مكحول والزهرى ونصر بن علقمة وسليمان بن موسى - انتهى نصب الراية . وقال الحافظ في ج ٢ ص ٤١٩ من التهذيب : ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحاكم : من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم - اه . فان الجهالة ؟ وما هو إلا جرأة ابن حزم على الكذب ولا يستحي منه ، ويسب غيره من يتألهه . (١) فانها تطوع ليست بواجبة كوجوب حجة الاسلام على المسلمين لما رواه الترمذي في جامعه عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العمرة أواجبة ؟ قال وان يعتمر =

== هو افضل . قال الترمذى : حديث حسن صحيح . قال الشيخ فى الامام على ما فى نصب  
الراية : هكذا وقع فى رواية الكرخى ، و وقع فى رواية غيره : حديث حسن لا غير .  
قال شيخنا المنذرى : وفى تصحيحه له نظر ، فان الحجاج لم يحتج به الشيخان فى صحيحهما ؛  
قال ابن حبان : تركه ابن المبارك و يحيى القطان و ابن مهدي و يحيى بن معين و احمد  
ابن حنبل - انتهى .

قلت : قال الحافظ فى التهذيب ج ٢ ص ١٩٨ : قرأت بخط الذهبي : هذا القول فيه  
بجازفة ، و أكثر ما تقم عليه التدليس ، و فيه تيه لا يليق بأهل العلم - انتهى . و هو من  
رجال مسلم و الأربعة ، بل قال الحافظ : و قد رأيت فى البخارى رواية واحدة  
متابعة تعليقا فى كتاب العتق - اهـ . و شعبة يثنى عليه ، و قال الثورى : عليكم به  
و هو جازئ الحديث ، فقيه ، احمد مفتى الكوفة . و قال ابو زرعة و ابو حاتم :  
صدوق يدلس . و راجع ترجمته من التهذيب ج ٢ ص ١٩٦ . لحديثه لا ينزل عن  
درجة الحسن قط .

و الحديث رواه البيهقى و احمد و ابن ابى شية و عبد بن حميد و الدارقطنى و الرازى  
فى احكام القرآن و قال : هو احسن اسنادا من حديث ابن لمية . فلا تلتفت الى قول  
ابن حزم فى المحلى المخدول بقول الشوكانى فى النيل ، و هو افراط لان الحجاج و ان  
كان ضعيفا فليس بمتهم بالوضع ، و قد رواه البيهقى من حديث سعيد بن عسير عن  
يحيى بن ايوب عن عبيد الله عن ابى الزبير عن جابر بنحوه ، و رواه ابن جريج عن  
ابن المنكدر عن جابر ، و رواه ابن عدى من طريق ابى عصمة عن ابن المنكدر عن  
ابى صالح ؛ و ابو عصمة قد كذبوه .

وفى الباب عن ابى هريرة عند الدارقطنى و ابن حزم و البيهقى ان رسول الله صلى الله  
عليه و سلم قال : الحج جهاد و العمرة تطوع ، و اسناده ضعيف كما قال الحافظ .  
و عن طلحة عند ابن ماجه باسناد ضعيف . و عن ابن عباس عند البيهقى . قال ==

= الحافظ ولا يصح من ذلك شيء .

وبهذا تعرف ان الحديث من قسم الحسن لغيره وهو محتج به عند الجمهور ، ويؤيده ما عند الطبراني عن ابي امامة مرفوعا « من مشى الى صلاة مكتوبة فأجره كحجة ، ومن مشى الى صلاة تطوع فأجره كعمرة » . وحفص بن غيلان شامي مشهور ذكره ابن حبان في الثقات : من ثقات الشاميين الذين يجمع حديثهم ؛ وقول ابن حزم انه مجهول غلط فاحش ، صادر عن الجهالة - كما سبق . وابن قانع من كبار الحفاظ اكثر عنه الدارقطني ؛ وقول ابن حزم في حقه افراط مبنى على العناد . و ابو صالح ماهان الحنفي ثقة ، وثقه ابن معين وغيره ، وفي حقه قول ابن حزم ضعيف باطل ومبنى على التليس والحق .

وحديث زيد بن ثابت ثابت عند الدارقطني بلفظ « الحج والعمرة فريضتان - الخ » في اسناده اسماعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف ، وفيه انقطاع ايضا ، ورواه البيهقي موقوفا على زيد . قال الحافظ : اسناده اصح . وصححه الحاكم . ورواه ابن عدى عن جابر ، وفي اسناده ابن لهيعة . وفي الباب عن عمر في سؤال جبرئيل ، وفيه « وان تحج وتعمر » أخرجه ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وغيرهم . والحديث مخرج في الصحيحين وليس فيهما « وتعمر » وهذه الزيادة فيها شذوذ - قاله صاحب التنقيح .

قال الشوكاني : والحق عدم وجوب العمرة لان البراءة الأصلية لا يتقل عنها الا بدليل يثبت به التكليف ، ولا دليل يصلح لذلك ، لاسيما مع اعتضاها بما تقدم من الأحاديث القاضية بعدم الوجوب ، ويؤيد ذلك اقتصاره صلى الله عليه وسلم على الحج في حديث « بنى الاسلام على خمس » واقتصار الله جل جلاله على الحج في قوله تعالى « والله على الناس حج البيت » وسيأتي الجواب عن حديث عمر . واما قوله تعالى « وآتموا الحج والعمرة لله » فلفظ التام مشعر بأنه إنما يجب بعد =



بلغنا<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال : في كل شهر عمرة .  
وقد بلغنا<sup>٢</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما أيضا أنه كان لا يرخص لأحد  
من أهل مكة يخرج من الحرم إلا رجوع محرما إلا الخطابين والعلافيين<sup>٣</sup>  
== الاحرام لا قبله ، ويدل على ذلك حديث يعلى بن أمية أخرجه الستة «جاء رجل  
معتمر فأنزل الله الآية» - اهـ .

(١) قال الامام الشافعي في كتاب الامم: أخبرنا ابن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد  
عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : في كل شهر عمرة - انتهى . ومن طريق  
الشافعي رواه البيهقي في ج ٤ ص ٣٤٤ من سننه الكبرى ، وهو في ج ٧ ص ٦٨  
من المحلى بهذه الطريق ، وهي تكفر ما بينهما وبين العمرة الثانية ، كما أخبر به صلى الله  
عليه وسلم ، فالأكثر بها أن امكن افضل واولى ، وهو المروى عن علي وعائشة  
و ابن عمر و انس رضي الله عنهم - وبه قلنا .

(٢) اسنده ابن أبي شيبة في مصنفه على ما ج ١ ص ٢١١ من التلخيص ، ومنه في  
ج ٤ ص ١٨١ من نيل الأوطار ، من طريق طلحة عن عطاء عن ابن عباس قال : لا يدخل  
أحد مكة بغير احرام الا الخطابين والعمالين واصحاب منافقها - قال الحافظ : وفيه  
طلحة ابن عمرو وفيه ضعف ، وروى الشافعي عن ابن عيينة عن عمرو عن أبي الشعثاء انه  
رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم - انتهى . ورواه البيهقي من طريق  
الشافعي في ج ٥ ص ٢٩ من السنن . وفي التلخيص حديث ابن عباس : لا يدخل مكة  
الا محرما - البيهقي من حديثه نحوه ، و اسنده جيد . ورواه ابن عدى مرفوعا من  
وجهين ضعيفين - اهـ . وزاجع الحديث السابع من نصب الراية ج ٣ ص ١٥ في  
فصل المواقيت .

(٣) هكذا «العلافيين» في نسخ الحجج وهم طالبوا العلف جالبوه ، جمع العلافة  
كالصناعة - كما في المغرب . وفي رواية ابن أبي شيبة «العمالين» كما عرفت مز ==

وأصحاب منافعها. فهذا<sup>١</sup> قد أمرهم بأن يقيموا في الشهر الواحد أن يحرموا.  
مرارا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري عن [ صدقة بن يسار عن  
القاسم بن محمد عن عائشة أنها اعتمرت في سنة ثلاث مرات ]<sup>٢</sup> .  
<sup>٢</sup> أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن القاسم بن محمد  
عن عائشة مثل ذلك إلا أنه [ قال : قلت : هل عاب ذلك عليها أحد ؟ ]<sup>٣</sup> .

= التلخيص ثم من النيل و المآل واحد .

(١) هذا استنباط ملحق من الشياخي وهو المجتهد الرباني .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدته من سنن البيهقي ج ٤ ص ٣٣٤،  
وهو رواه من طريق سعدان بن نصر ويحيى بن الريس عن سفيان عن صدقة  
ابن يسار عن القاسم عن أم المؤمنين عائشة - هـ . قلت وسفيان هذا ابن عيينة دون الثوري،  
لأن سعدان هذا يروي عن ابن عيينة دون الثوري، صرح به ابن أبي حاتم في الجرح  
والتعديل ج ٢ ق ١ ص ٢٩٠ وقال : سمعت منه مع أبي وهو صدوق - هـ .  
ولم نجد الحديث بسند الثوري، لكن حديث ابن عيينة مثل حديث الثوري، يدل عليه  
تحويل الامام محمد بسنده - ف

(٣ - ٢) قوله « أخبرنا محمد قال أخبرنا » ساقط من الأصول، وإنما زدناه على  
دأب الكتاب .

(٤ - ٤) قوله « عن عائشة » ساقط من الأصول، وإنما زدته من سنن البيهقي .  
(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، وإنما زدته من السنن، وهو قول  
صدقة للقاسم، وجملة التعجب جواب القاسم له، وصنيع الشافعي في الأم والبيهقي في السنن  
دليل على أن الأثر رواه السفيانان؛ وكذا قوله سئل ذلك أيضا يدل على أنه مروي  
من وجهين، وإلا لا تصح الإشارة، والتخريج مضى تحت بلاغ عائشة - فتذكره .

أخبرنا

قال : سبحان الله ! أم المؤمنين <sup>١</sup> رضى الله عنها .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل عن يونس بن أبي إسحاق قال أخبرنا  
يونس بن سعيد <sup>٢</sup> عن محمد بن علي <sup>٣</sup> عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه  
أنه قال : اعتمر في الشهر مرارا إن استطعت <sup>٤</sup> .

(١) كذا في كتاب الأم و سنن البيهقي و هو الصواب ، وكان في الأصل « أم  
المؤمنين » و في الهندية « لأم المؤمنين » . قلت : و لأثر عائشة لإسنادان في الأم :  
أخبرنا سفيان عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب أن عائشة اعتمرت في سنة مرتين  
مرة من ذي الحليفة ، و مرة من الحجفة . أخبرنا سفيان عن صدقة بن يسار عن  
القاسم بن محمد أن عائشة أم المؤمنين زوج النبي صلى الله عليه و سلم اعتمرت في سنة  
مرتين . قال صدقة : هل عاب ذلك عليها أحد ؟ فقال : سبحان الله ! أم المؤمنين !  
فاستحييت - انتهى . فأحد لإسنادى كتاب الحجّة . سفيان عن صدقة عن القاسم عنها ،  
و لعل الصحة تدور حوله - سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم  
الحكيم - اه .

قلت : و أخرج البيهقي حديث عائشة من طريق سعدان بن نصر و يحيى بن الربيع :  
ثنا سفيان عن صدقة بن يسار عن القاسم عن عائشة أنها اعتمرت في سنة ثلاث مرات ،  
قلت : هل عاب عليها أحد ؟ قال : سبحان الله ! أم المؤمنين ! قال سعدان في روايته :  
قال : فسكت و انقمت ؛ و قال يحيى بن الربيع قال سفيان : يقول : من يعيب على  
أم المؤمنين ؟ اه - ف .

(٢) لا أدري من هو ؟ و في ج ٣ ص ٣٣٨ من الميزان : يونس بن سعيد عن علي  
رضي الله عنه مجهول . و في ج ٦ ص ٣٣٢ من اللسان بعد قول الذهبي المذكور :  
و في الطبقة الثالثة من الثقات لابن حبان : يونس بن سعيد يروى عن علي الأزدي ،  
روى عنه منصور بن المعتمر ؛ قلت : فالظاهر أنه هو - اه . و يونس بن عبيد العبدى في =

== ج ١١ ص ٤٤٢ من التهذيب . و يوسف بن سعد الجمحي في ج ١١ ص ١٣٤ منه ، ثم ابو اسحاق السبيعي من كبار التابعين ، و اتفقوا على رؤيته عليا ، و اختلفوا سماعه منه فضلا عن محمد بن الحنفية . و ابو اسحاق يروي عن الصحابة و عن كبار التابعين . فن يوسف بن سعيد ادق طبقة منه ، و لعل التحريف او التصحيف وقع في الاسناد ، او كان في الاصل اسنادان و الكاتب جعلهما واحسدا ؛ و بالجملة لم يتعين عندى يوسف بن سعيد و لم اجزم بصحة الاسناد هذا ، ولا بعد في ان يكون الاسناد هكذا « من ابى اسحاق عن محمد بن علي عن علي رضي الله عنه » و العلم عند الله تعالى ، هذا ما عندى الآن و لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

قلت : ذكره البخارى في ج ٤ ق ٢ ص ٤٠٣ من تاريخه الكبير فقال : يوسف بن سعد ( و في نسخة : سعيد ، وكذا في ثقات ابن حبان ) عن علي الأزدي و عطاء ، روى عنه منصور بن المعتمر ، مرسل - اه . و ذكره ابن ابى حاتم في ج ٤ ق ٢ ص ٢٣٩ من الجرح و التعديل فقال : يوسف بن سعد روى عن علي الأزدي و ابى سلمة بن عبد الرحمن و عطاء ، روى عنه منصور بن المعتمر ، سمعت ابى يقول ذلك - اه . و علي الأزدي هو ابن عبد الله ، روى عن ابن عمر و ابن عباس و ابى هريرة و عبيد بن عمير - ذكره في التهذيب ، روى له الستة الا البخارى . و المجهول يوسف بن سعيد القيسي ( و في نسخة : العيسى ) روى عن علي - ذكره ابن ابى حاتم . و لعل الصواب : اسرائيل بن يوسف بن ابى اسحاق عن يوسف بن سعد عن محمد بن علي . و لفظ « عن » تحريف « بن » ، جائز ان يروى اسرائيل عن يوسف بن سعد و هو عن ابى جعفر و هو عن علي كرم الله وجهه مرسلا ، و الله اعلم بالصواب - ف .

(٣) هو الباقر ابو جعفر الفقيه المشهور ابن الحسين بن علي رضي الله عنهم ، من رجال الستة ، تابعي ، ثقة ، كثير الحديث . و قد وقع في الهندية « محمد بن ابى طالب رضي الله عنه ، و هو خطأ .

(٤) و أثر على رضي الله عنه بغير هذا المتن مضمي من كتاب الام و سنن البيهقي و المحلى .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام عن سعيد بن أبي عروبة قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة قال: سألت عطاء بن أبي رباح: أيعتمر الرجل في كل شهر مرة؟ قال: نعم، ومرتين. قال: وأرأى لو قلت: سبعا؟ فقال: سبعا<sup>١</sup> قال محمد: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة<sup>٢</sup> عن قتادة عن عطاء بن أبي رباح أنه كان لا يرى بأسا أن يعتمر الرجل في الشهر مرة ومرتين وثلاثا.

### باب المعتمر يواقع أهله

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال في المعتمر يواقع أهله قبل الطواف: إن عليه في ذلك هديا<sup>٣</sup> وعمره أخرى، ويتبدل بها بعد إتمام<sup>٤</sup> التي أفسد، ويحرم حيث<sup>٥</sup> أحب، إلا أنه لا يحرم بالعمرة من الحرم.

- (١) وأثر عطاء أخرجه الإمام الشافعي في الأم من وجه آخر: أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد عن حبيب المعلم قال: سئل عطاء عن العمرة في كل شهر؟ قال: نعم.
- (٢) ولا يذهب عنك أن عباد بن العوام وسعيد بن أبي عروبة كلاهما شيخا محمد بن الحسن وهو يروي عن كليهما - كما مر في مواضع من كتاب الحجّة - وهما يروى عن ابن أبي عروبة بواسطة عباد وبدونها أيضا كما هو ذا. وفي المحلى: روي عن طائوس: إذا مضت أيام التشريق فاعتمر متى شئت؛ وعن عكرمة: اعتمر متى أمسكتك الموسى، وعن عطاء إجازة العمرة مرتين في الشهر، وعن ابن عمر أنه اعتمر مرتين في عام واحد: مرة في رجب، ومرة في شوال؛ وعن أنس بن مالك أنه أقام مدة بمكة فكلما حم رأسه خرج فاعتمر - انتهى. - ولي قلق في الاسناد من المذكورين، فهل حرّ من الرجال يسعدني ويعينني في ذلك؟ - الله يحزيه عني.
- (٣) وكان في الأصول «الهدى» معرّفا باللام، والصواب «هديا» منكر.
- (٤) وقع في الأصول «تمام» والصواب «إتمام».
- (٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب «من حيث» والله أعلم - ف.

وقال أهل المدينة: إذا وقع المعتمر بأهله فعليه هدى وعمره أخرى،  
يبتدئ بها 'بعد إتمامه التي' أفسد، ويحرم من حيث أحرم 'للعمره التي'  
أفسد، إلا أن يكون أحرم من مكان أبعد من ميقاته، فليس عليه أن يحرم  
إلا من ميقاته .

وقال محمد بن الحسن<sup>٢</sup>: لئن كان يجب عليه في قضاء الاحرام على  
ما أحرم [للعمره]<sup>٤</sup> لانه ليجب عليه أن يحرم بعمره القضاء من حيث أحرم  
بالأولى<sup>٥</sup>، ولئن لا يجب عليه ذلك ان الحل له لوقت لعمرته<sup>٦</sup>، لانه يمكنه  
مقيم حلال<sup>٧</sup>. حيث أحل من عمرته الفاسدة . أرايتم رجلا أهل بمحج فقاته

(١-١) هكذا في موطأ مالك، ووقع في الاصول «قبل تمام التي» وهو خطأ،  
والخلاف ليس في ذلك بل في وقت احرام العمره من أين يحرم لها وما وقت ابتداء  
العمره الثانية؟ - تدبر .

(٢-٢) وفي موطأ مالك «بعمرته التي» وأبقيته فان المعنى على هذا صحيح ايضا  
كما لا يخفى .

(٣-٣) قوله «بن الحسن» ساقط من الاصول، وإنما زيد على دأب الكتاب .

(٤) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

(٥) وكان في الاصول «بالأول» خطأ .

(٦) يريد أن الحل ميقات للعمره، فيحرم من أي مكان شاء من الحل، لا يجب عليه  
الاحرام من حيث أحرم بالأولى، فان الحل لوقت للعمره، لكن في الكتاب هكذا،  
والمعنى صحيح .

(٧) هكذا في الاصول كلها، وفي العبارة خلل ظاهر يحسر به فهم المراد، ولعل العبارة هكذا  
لانه يمكنه أن يقيم حلالا حيث أحل من عمرته، او هو من التمكنين بمعنى جعل المكان له،  
أي يوهه في مكانه مقيم بمكة حلال ويؤتيه له ويحل المقيم في مكانه ومنزله، والعلم عند الله .

كتاب الحج ( الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب ) ج - ٢

أليس يهل بعمره<sup>١</sup> وعليه الحج من قابل؟ أرايتم إن أقام<sup>٢</sup> بمكة حتى يحرم بالحج من قابل وبقضى حجه إنما<sup>٣</sup> يجزئه ذلك حتى يرجع إلى ميقاته؟ لأن وجب عليه أن يرجع إلى ميقاته ليجب عليه أن يرجع إلى الموضع الذي أحرم منه

### باب الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب أو على غير وضوء

أخبرنا محمد عن أبي خنيفة قال: من دخل مكة بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله ثم ذكر قال: يجب عليه هدى بالمواقة، ويعيد الطواف والسعي، ويحلق رأسه، وليس عليه قضاء عمرته، لأن الطواف وإن كان جنباً

(١) يعني يهل بعمره، ويحل بها من احرام الحج، ويفرغ عنه وبقضى حجه من قابل.

(٢) وكان في الأصول «قام» والصواب «أقام».

(٣) كذا في الهندية، وكان في الأصل «إنها»، وقيل سقطت «لا»، أي: إنما لا يجزئه ذلك حتى يرجع إلى ميقاته، ولا حاجة إليها، بل لا تصح زيادة «لا»، كما لا يخفى، والمعنى بدونها صحيح.

(٤) أي بالعمره الفاسدة، وفي الجوهر النقي ج ٥ ص ١٧٣ على سنن البيهقي: قلت: ذكر العلحاوي في اختلاف العلماء أن من أفسد حجه أو عمرته له أن يقضيهما من موضعه عند أبي خنيفة، واستدل على ذلك بقضية عائشة، وقد قدمنا في باب ادخال الحج على العمرة أنه عليه الصلاة والسلام أمرها برفض العمرة بالحج - اهـ.

(٥) وحديث الطواف بالبيت مثل الصلاة المراد به مثلها في حصول الثواب لا في =

## كتاب الحجبة (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

= جميع الأحكام ، اذ لا يطله المشي و الانحراف عن القبلة و تعدد الحدث بخلاف الصلاة ، و لو سبقه الحدث فبني جاز على الأصح من مذهب الشافعي ، و في الصلاة يستقبل ، و لو نذر ان يصلي فطاف لم يحزه - قاله في الجوهر النقي . فلم تصر الطهارة شرطاً له ، و الاستحباب و التدب لا يدخل في صلب الأمر ، و حقيقته كما لا يخفى . و قد ورد « رفع عن امتي الخطأ و النسيان و ما استكثروا عليه » هذا و سيأتي في الباب ما يكفي عن الجواب . و في الدر المختار : و في الفتح : لو طاف للعمرة جنباً او محدثاً فعليه دم ، و كذا لو ترك من طوافها شوطاً لأنه لا مدخل للصدقة في العمرة ؛ قال ابن عابدين في رد المختار قوله « و في الفتح - الخ » عزاه الى المحيط و نقله في الشرنبلالية ، و مثله في الباب حيث قال : و لو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله و لو شوطاً جنباً أو حائضاً أو نفساء أو محدثاً فعليه شاة ، لا فرق فيه بين الكثير و القليل و الجنب و المحدث ، لأنه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة و لا للصدقة بخلاف طواف الزيارة ، و كذا لو ترك منه - أي من طواف العمرة - أقله و لو شوطاً فعليه دم ، و ان أعاد سقط عنه الدم - اهـ . لكن في البحر عن الظهيرية : لو طاف أقله محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة ، الا اذا بلغت قيمته دماً فينقص منه ما شاء - اهـ . و مثله في السراج ، و الظاهر انه قول آخر - فافهم . و أما ما سيأتي من قول المصنف : و كل ما على المفرد به دم بسبب جنايته على احرامه فعلى القارن دمان و كذا الصدقة ، و ذكر الشارح هناك ان المتمتع كالقارن ، فلا يرد على ما هنا و ان كانت جناية المتمتع على احرام الحج و إحرام العمرة ، لأن المراد هناك الجناية بفعل شيء من المحظورات ( أي الاحرام ) بخلاف ترك شيء من الواجبات - كما سيأتي في كلام الشارح ، و هنا الجناية بترك واجب الطهارة ، فلا ينافي وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحظور ، ولهذا لم يعمم في الباب بل قال : لا مدخل في طواف العمرة للصدقة و ان اطلق الشارح العبارة تبعاً للفتح ، فتنبه - انتهى .



كتاب الحجّة (الرجل يدخل مكة بعمره فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢  
أو على غير وضوء يجزى 'إلا أنى أمره' بإعادته<sup>٢</sup>؛ فإن رجع إلى أهله  
(١-١) وفي الأصل «إلا أمره» وفي الهندية «لا أمره» والصواب «إلا أنى  
أمره»، يشهد له ما بعده .

(٢) تركه واجب الطهارة وهي ليست بداخلة في أجزاء الطواف وذاته، وراجع  
ج ٧ ص ١٧٩ من المحلى من رقم - ٨٣٩٠ وقال في ج ٤ ص ٣٨ من المبسوط  
للإمام السرخسي: وإن طاف لعمرته على غير وضوء والتجبة كذلك ثم سعى  
يوم النحر فعليه دم من أجل طواف العمرة من غير وضوء . والحاصل أنه يبنى  
المسائل بعد هذا على أصل، وهو: أن طواف المحدث معتد به عندنا، ولكن الأفضل  
أن يعيده، وإن لم يعده فعليه دم؛ وحجتنا في ذلك أن المأمور به بالنص هو  
الطواف، قال الله تعالى «وليطوفوا» وهو اسم للدوران حول البيت، وذلك  
يتحقق من المحدث والطاهر، فاشتراط الطهارة فيه زيادة على النص، ومثل هذه  
الزيادة لا تثبت بخير الواحد ولا بالقياس، لأن الركبة لا تثبت إلا بالنص (القاطع  
لمرق الشبهة)، فأما الوجوب (وهو المرتبة بين الفرض والسنة عندنا) يثبت بخير  
الواحد لأنه يوجب العمل ولا يوجب علم اليقين، والركبة إنما تثبت بما يوجب  
علم اليقين، فأصل الطواف ركن ثابت بالنص، والطهارة فيه تثبت بخير الواحد، فيكون  
موجب العمل دون العلم، فلم تصر الطهارة ركناً ولكنها واجبة، والدم يقوم مقام الواجبات  
في باب الحج، وهو الصحيح من المذهب أن الطهارة في الطواف واجبة؛ وكان  
ابن شجاع رحمه الله تعالى يقول: أنه سنة؛ وفي إيجاب الدم عند تركه دليل على وجوبه،  
ثم المراد (أي في الحديث الذي استدل به الشافعي ومن معه) تشبيه الطواف بالصلاة  
في حق الثواب (أو في أصل الفرضية في طواف الزيارة لأن كلام التشبيه لا عموم له  
فيحمل على المشابهة في بعض الوجوه عملاً بالكتاب والسنة أو نقول: الطواف يشبه  
الصلاة وليس بصلاة حقيقة، فمن حيث أنه ليس بصلاة حقيقة لا تفترض له الطهارة، =

كتاب الحج ( الرجل يدخل مكة بعثرة فيطوف بالبيت وهو جنب ) ج - ٢

قبل أن يعيده فعليه دم لطوافه وسعيه جنباً أو على غير وضوء ، وليست

= ومن حيث انه يشبه الصلاة تجب له الطهارة عملاً بالدليلين بالقدر الممكن وان كانت الطهارة من واجبات الطواف - بدائع ج ٢ ص ١٢٩ ) دون الحكم ، ألا ترى ان الكلام الذى هو مفسد للصلاة غير مؤثر فى الطواف و ان الطواف يتأدى بالمشى و المشى مفسد للصلاة ( فيه قلق ) فان حقيقة الطواف المشى ، بخلاف الصلاة - فافهم ) و لأن الطواف من حيث انه ركن لا يستدعى الطهارة كسائر الأركان ، و من حيث انه متعلق بالبيت يستدعى الطهارة كالصلاة ، و ما يتردد بين اصلين فيوفر حفظه عليهما ، فلتشبهه بالصلاة تكون الطهارة فيه واجبة ، و لكونه ركناً من أركان الحج يعتد به اذا حصل بغير طهارة ، و الافضل فيه الاعادة ليحصل الجبر بما هو من جنسه ، و ان لم يعد فعليه دم للتقصان المتكمن فيه بترك الواجب ، فان نقائص الحج تجبر بالدم ، و على هذا لوطاف للزيارة جنباً يعتد بهذا الطواف فى حكم التحلل عن الاحرام ، و عند الشافعى لا يعتد به ، ثم غلبه الاعادة عندنا ، و ان لم يعد حتى رجع الى اهله فعليه بدنة ، لأن التقصان بسبب الجنابة اعظم من التقصان بسبب الحدث ، ألا ترى ان المحدث لا يمنع من قراءة القرآن و الجنب يمنع من ذلك ؟ و لأن المنع من الجنابة من وجهين : من حيث الطواف ، و من حيث دخول المسجد ، و منع المحدث من وجه واحد ، فلتفاحش التقصان هنا قلنا : يلزمه الجبر بالبدنة ، و هو مروى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه - انتهى . و فيه زيادة فراجع . و اوضح من ذلك فى ج ٢ ص ١٢٩ من البدائع الصنائع - فراجعه ايضا .

(١) و الدم فى الحدث شاة ، و فى الجنابة بدنة ، لأن الحدث يوجب نقصاناً يسيراً فتكفيه الشاة لجبره ، بخلاف الجنابة فانها توجب نقصاناً متفاحشاً فيجب لها اعظم الجابرين - كذا فى البدائع .

كتاب الحجّة (الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

عليه عمرة سوى عمرته . وكذلك المرأة إذا<sup>١</sup> أصابها زوجها أو قد<sup>٢</sup> فعلت مثل الذى فعل .

وقال أهل المدينة : من دخل [مكة]<sup>٣</sup> بعمرة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة وهو جنب أو على غير وضوء ناسيا ثم وقع بأهله [ثم]<sup>٤</sup> ذكر فانه [يغتسل أو يتوضأ، ثم يعود فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة]<sup>٥</sup> يعتمر عمرة أخرى ويهدى<sup>٦</sup> . قالوا<sup>٧</sup> وعلى المرأة إذا أصابها زوجها وهى محرمة مثل ذلك .

وقال أهل المدينة ايضا : ومن طاف من أسبوعه أشواطاً ثم أحدث انتقض ذلك ولم يحز به . وقالوا : هو بمنزلة الصلاة ، فإفساد الصلاة من أمر الحدث أفسد الطواف .

وقال محمد بن الحسن : وكيف شبهتم الصلاة بالطواف ؟ والرجل يطوف وهو يتحدث<sup>٨</sup> فى طوافه ! وهذا لو كان فى الصلاة لم يحزه . أرايتم رجلا لو طاف من طوافه ثلاثة أشواط أو أربعة ثم أقبلت الصلاة فدخل معهم فى صلاتهم ثم يسلم الامام أليس يقوم فينبى على ما مضى<sup>٩</sup> ؟ ولو كان

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « إن » مكان « إذا » .

(٢) هكذا فى الهندية وهو الأرجح عندى ، وكان فى الأصل بالواو « وقد » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الكتاب ، وإنما زدناه من موطأ مالك .

(٥) وكان فى الأصول « وبهذا » وهو تصحيف ، والصواب « يهدى » .

(٦) هكذا فى الأصول ولا حاجة اليه ، والمعنى على كلا التقديرين صحيح .

(٧) كذا فى الأصل ؛ وفى الهندية « يحدث » من الحدث ؛ والتحدث : التكلم .

(٨) أى من الطواف ، وتركه يومهم غير المعنى المراد ~ تدبر .

كتاب الحجة (الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب) ج - ٢

صنع هذا وهو في وسط الصلاة قد دخل فيها وكانت فاسدة و كان عليه أن يستقبلها فما شأن الطواف لا يكون كذلك؟ أرايتم رجلا طاف ستة أشواط وهو يرى أنه قد طاف سبعة أشواط فصلى ركعتين ثم جلس ينتظر الصلاة فصلى<sup>١</sup> مع القوم ثم ذكر بعد ذلك أنه إنما طاف ستة أشواط أينبغي له أن يستقبل الطواف لما دخل فيه من الصلاة [أم] يجوز به ذلك أرايتم رجلا طاف وعليه ثوب فيه دم كثير أو قدّر لا يعلم حتى فرغ من سبعة<sup>٢</sup> فصلى ركعتين ثم رأى ذلك أيحزيه أم يستقبل؟ فانكم قد قلتم في الصلاة أنه إن رأى ذلك بعد ما مضى الوقت أجزاء فكيف يكون هذا في الطواف؟ ومتى وقت الطواف الذي يحزى؟ وعليه الاعادة إذا لم يمض؟ أرايتم إن طاف شوطا أو اثنين ثم رأى بثوبه دما كثيرا فالتقاء فضى أيحزيه؟ فانكم قد قلتم في الصلاة: إذا صلى ركعة ثم رأى الدم في الثوب فالتقاء مضى على صلاته فكذلك الطواف وإن كان الصلاة والطواف سواء في هذا فأى القولين أعجب من قولكم في الصلاة والطواف جميعا؟ إلا أنه إن رأى الثوب في بعض الصلاة أو في بعض الطواف وفيه الدم ألقاه وبنى<sup>٣</sup>، وإذا رآه بعد الفراغ أعاد الصلاة ما دام في الوقت، فإذا مضى الوقت فلا إعادة عليه، فما وقت الطواف حتى نعرفه من قولكم بوقت الصلاة؟ ومن أين افرق بعض الصلاة والطواف وإتمامهما<sup>٤</sup> في الثوب الذي فيه الدم؟

(١) كذا في الهندية، وقوله «فصل» ساقط من الأصل - ف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه - ف .

(٣) كذا في الهندية وهو الصواب، و كان في الأصل «سعيه» خطأ .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وهي» مكان «وبني» تصحيف، وما قال

ابن أبي شيبة في مسألة السادس والستين من كتاب الرد فالجواب عنه سيأتي بعده .

(٥) وكان في الأصل «وتمامها» وفي الهندية «إتمامها» بنير وار، والصواب =

لئن استقام أن يصلي شيئاً من صلاته في ذلك الثوب أو يطوف شيئاً من طوافه في ذلك الثوب إنه ليجزيه إذا طاف الطواف كله وصلى الصلاة كلها، وما بين هذين فرق، ولا عندكم في افتراقهما سنة ولا أثر؟ ولو كان لاحتججتكم به - والله اعلم .

### باب المرأة تهل بعمره ثم تحيض

أخبرنا محمد بن أبي حنيفة أنه قال في المرأة الحائض تهل بعمره ثم [تدخل مكة] <sup>١</sup> موافية للحج فلا تستطيع الطواف بالبيت قال: تهل بالحج وترفض العمرة [إذا خشيت القوات] <sup>٢</sup>، ثم تنفذ <sup>٣</sup> على حجتها وتقضى مناسك الحج كلها غير الطواف بالبيت والسعي بين الصفا والمروة حتى تطهر، لأن السعي لا يكون إلا بعد الطواف، فإذا قضت حجها خرجت إلى التمتع فأهلته منها بعمره قضاء لعمرتها وعليها هدى لرفضها العمرة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله قال أخبرنا خالد الحذاء

== و إتمامهما ، بإثبات الواو ، و الإتمام من المزيد و ثنية الضمير

(١) وفي الموطأ « بالعمرة » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، إنما زدناه من موطأ الامام مالك ؛ وفي الهندية « يوافيه للحج » تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٤) معنى تنفذ : تمضى على حجتها .

(٥) لأنه أدنى الحل وأقرب و أيسر لأداء العمرة ، و ليس قيدا بل خرج مخرج الاتفاق ، و ضمير التأنيث بإرادته في البقرة .

(٦) هو ابن مهران الحذاء أبو المنازل البصرى ، من رجال السنة - و راجع ترجمته من ج ٣ ص ١٢٠ الى ص ١٢٢ من التهذيب ، توفي سنة ١٤١ او سنة ١٤٢ ، ثقة ==

عن أبي قلابة<sup>١</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذبح عن  
== ثبت ، وليس في التثبّت بدون هشام بن عروة ، أمثاله - كما قاله الذهبي ونقله  
الحافظ في تهذيب التهذيب .

(١) وهو عبد الله بن زيد بن عمرو - ويقال : عامر - بن نابل ، أبو قلابة الجرمي البصري  
التابعي ، أحد الأعلام ، من رجال السنة ، ثقة رجل صالح ، كثير الحديث ، من  
الفقهاء ، وأعلم أهل البصرة بالقضاء ، مات سنة ٤٠٥ أو ٦ أو ١٠٧ - راجع ترجمته  
من ج ٥ ص ١٢٤ الى ص ١٢٦ من التهذيب .

(٢) الحديث في الكتاب مرسل ، وهو مشهور من مسند عائشة رضي الله تعالى عنها ،  
أخرجه البخاري في الحج والجهاد ومسلم والنسائي في الحج - و راجع لذلك ج ٤  
ص ٧٢٣ من عمدة القاري . وقد أخرجه الإمام محمد في ص ٢١٦ من موطئه في  
باب المرأة تقدم مكة بحج أو عمرة فتحيض قبل قدومها أو بعد ذلك ، : أخبرنا مالك  
حدثني عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه عن عائشة زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أنها قالت : قدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة -  
الحديث بطوله ؛ ثم قال محمد : وهذا نأخذ ، الحائض تقضي المناسك كلها غير أن لا تطوف  
ولا تسمى بين الصفا والمروة حتى تطهر ، فإن كانت أهلت بعمره تخافت فوث الحج  
فلتحرم بالحج وتقف بعرفة وترفض العمرة ( كما رفضت عائشة بأمره صلى الله عليه  
وسلم ) فإذا فرغت عن حجها قضت العمرة كما قضتها عائشة وذبحت ما استيسر من الهدى ،  
يلتزم أن النبي صلى الله عليه وسلم ذبح عنها بقرة - وهذا كله قول أبي حنيفة رحمه الله ،  
الا من جمع الحج والعمرة فإنه يطوف طوافين ويسعى سعيين - اهـ . وقد رواه  
الإمام أبو حنيفة أيضا كما في ج ١ ص ١٠٣ من العقود عن الهمم عن رجل عن عائشة  
رضي الله عنها : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذبح لرفضها العمرة بقرة . ومسلم عن  
جابر : نحر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عائشة بقرة يوم النحر - وفي رواية : ==  
عائشة

كتاب الحج ( المرأة تهل بعمره ثم تحيض ) ج - ٢

عائشة رضى الله عنها في عمرتها بقرة - يعنى التى قدمت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها .

قال محمد : وكذا قال أبو حنيفة : عليها هدى العمرة ، لأنها رفضتها  
و مضت في الحج فعليها لرفضها هدى .

وقال أهل المدينة : إذا قدمت معتمرة موافية للحج وهي حائض فلم تستطع  
الطواف بالبيت [إنها إذا خشيت القوات] <sup>٢</sup> أهلت بالحج ثم نفذت فكانت <sup>٢</sup>

== بقرة في حجته ، وفي بعض طرق هذا الحديث : ونحى النبي صلى الله عليه وسلم عن نسائه  
بالبقرة . و للسانى و الحاكم عن ابى هريرة : انه صلى الله عليه وسلم ذبح عن اعتمر  
من نسائه في حجة الوداع بقرة بينهن - انتهى . وفي ص ١٠٣ من آثار ابى يوسف  
من رقم ٤٩٥ هذا الحديث بالاسناد المذكور عن ابى حنيفة موقوفا على عائشة انها  
ذبحت بقرة . و لعل بلاغ الموطأ ما في كتاب الحج من مرسل ابى قلابه الجرمى .  
(١) كذا في الموطأ و هو الصواب ، وفي الأصول « موافية للعمرة » وهو تحريف .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، إنما زدته من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « و كانت » بالواو ؛ وقد روى الامام  
ابو حنيفة كما في ج ١ ص ٥٤٩ من جامع المسانيد عن عبد الملك بن عمير عن ربهى  
ابن حراش عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة .  
و ما اخرج به ابو محمد البخارى في مسنده باسناده اليه - وهذا اسناد صحيح . وفي  
ص ٥٢٥ منه : ابو حنيفة عن الأعمش سليمان بن مهران عن ابراهيم عن الأسود عن  
عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اهدى عنها و قلد الهدى - اخرج به الحافظ  
طلمجة في مسنده باسناده عن القاسم بن معن عن ابى حنيفة - وهذا ايضا اسناد صحيح ،  
وفي ص ٥٥٧ منه : ابو حنيفة عن الهيثم عن رجل عن عائشة رضى الله عنها ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم امر برفض عمرتها و ذبح لرفضها العمرة بقرة - اخرج به ==

## كتاب الحج ( المرأة تهل بعمره ثم تحيض ) ج - ٢

== طلحة في مسنده باسناده من طريق أبي يوسف عن الامام ، و الهيثم ليس بمدلس و شيوخه معروفون فجهالة الراوى عن عائشة رضى الله عنها لا تضر .  
ومن ههنا ظهر بطلان قول ابن أبي شيبة في رقم ٦٦ من كتاب الرد في مسألة « المرأة تهل بعمره ثم تحيض » حيث قال بعد رواية حديث عائشة في الحج بطوله من طريق هشام ابن عروة عن ابيه عنها ، و فيه : ارسل معي عبد الرحمن بن ابي بكر فأردفني و خرج بي الى التنعيم فأهلكت بعمره ، فقضى الله حجتنا و عمرتنا ، لم يكن في ذلك هدى و لا صدقة و لا صوم . ثم قال : و ذكر ان ابا حنيفة قال : تكون رافضة للحج و عليها دم و عمره مكانها - اه .

فيه اولا : ان الامام لم يقل « تكون رافضة للحج » ، و ليس هو مذهبه - كما علمت من كتاب الحجبة بشماله و تكرمه ، و انما قال : تكون رافضة للعمرة باحرام الحج ؛ فهذه النسبة اليه غلط فاحش .

و ثانيا ان عائشة رضى الله عنها رفضت عمرتها بأمر النبي صلى الله عليه و سلم - كما هو في رواية ابن أبي شيبة ايضا فقال « دعى عمرتك و انقضى رأسك و امتشطي » صريح في ان رسول الله صلى الله عليه و سلم امرها برفض للعمرة بالحج ، و قوله « و انقضى رأسك و امتشطي » اصرح في الرفض و الترك و نقض الاحرام ، و الامتناع عندهم كان معهودا للاحلال ، يدل عليه ما عند البخارى من حديث ابي موسى الاشعري قال : فأحلت فأتيت امرأة من قومي فشعلتني - الخ ، فكذلك امتشاط عائشة رضى الله عنها دليل على نقض احرام العمرة باحرام الحج و قد امرها النبي صلى الله عليه و سلم بعد الحج ان تعتمر عمرة اخرى مكان المفروضة . قال في الجوهر النقي : و قول عائشة « ترجع صواحيي بحج و عمره و أرجع انا بالحج » صريح في رفض العمرة اذ لو ادخلت الحج على العمرة لكانت هي و غيرها في ذلك سواء ، و لما احتاجت الى عمرة اخرى بعد العمرة و الحج الذين فعلتا ، و قوله صلى الله عليه و سلم عن عمرتها ==



= الأخيرة « هذه مكان عمرتك » صريح في انها خرجت من عمرتها الاولى ورفضتها اذ لا تكون الثانية مكان الاولى الا و الاولى مفقودة ؛ و في بعض الروايات « هذه قضاء عن عمرتك » و سيأتي في باب العمرة قبل الحج ما يقوى ذلك . و قال القدوري في التجريد ما ملخصه : قال الشافعي : لا يعرف في الشرع رفض العمرة بالحيض ؛ قلنا ما رفضتها بالحيض . ولكن تعذرت افعالها ، وكانت ترفضها بالوقوف فأمرها بتعجيل الرفض - انتهى ج ١ ص ٣٢٧ . و انما لم يكن هدى لأنها لم تكن قارئة بل رفضت عمرتها ، و كل من رفض نسكا فعليه دم ، لما روى ابو حنيفة عن عبد الملك بن عمير عن ربيع بن حراش عن عائشة ان النبي صلى الله عليه و سلم امر لرفضها العمرة بدم - قاله المحقق في ج ٣ ص ٤٤ من فتح القدير ، و مثله في عقود الجواهر ، و الروايات المذكورة في مسند ابى حنيفة في ص ١١٣ منه ، و هي في مسند الحنفى ؛ ثبت بهذا ان عائشة كانت مفردة بالعمرة و قد رفضتها بأمره صلى الله عليه و سلم و نقضت احرامها بالاغتسال و الامتشاط ، و قضتها بعد الحج بأمره صلى الله عليه و سلم من التيمم ، و ذبح صلى الله عليه و سلم عنها بقرة او اهدى عنها دما لرفضها العمرة كما في الروايات - و به قال الامام ابو حنيفة رضى الله عنه ، فقوله عين ما في حديث عائشة الذي تركه ابى شيبة نفسه و ألزم ابا حنيفة بأنه خالفه ا و ثالثا ان في طرق حديثها - كما في الصحاح والسنن والمسائيد - بقرة او دما موجود ، و به قال الامام ابو حنيفة ، و قد تركه ابن ابى شيبة .

و رابعا قوله « لم يكن في ذلك هدى و لا صدقة و لا صوم » ليس من قول عائشة رضى الله عنها بل هو من قول هشام بن عروة مدرج في بعض حديثه للعراقيين ، و هو متكلم فيه عند مالك و شيخه عبدة بن سليمان ، عراقى كوفى ، يدل عليه ما اخرج به البخارى في كتاب الحيض من صحيحه ج ٥ ص ٤٥ من باب نقض المرأة شعرها عند غسل الحيض حيث ساق هذا الحديث بروايته عن عبيد بن اسماعيل عن ابى اسامة - وهو =

== من ارى الناس لحديث هشام وأخبرهم به عن هشام بن عروة الى ان قال عن عائشة نفسها حتى اذا كان ليلة الحصة ارسل معي اخي عبد الرحمن بن ابي بكر الى التميم فأهلكت بعمره مكان عرقى ، قال هشام : ولم يكن في شيء من ذلك هدى ولا صوم ولا صدقة . اهـ ، فلم منه انه من قول هشام لا من قول عائشة ، كيف وقد ميزه و فصله الراوى من قولها وقال : قال هشام - الخ فهو مدرج البتة ، فلا يتنهض حجة على ابي حنيفة بل على ابن ابي شيبة نفسه حيث استدل بقول مدرج في حديث عائشة وترك حديثها المصرح فيه بدم الرض و ذبحه عنها صلى الله عليه وسلم بقرة و اهدائه عنها دما - كما عرفت .

و خامسا على النزول ، فقول هذا مشكل . فان عائشة لو كانت قارئة او متمتعة لوجب عليها هدى القران او التمتع . كما نطق به القرآن و الاحاديث و هو قول عامة العلماء وكافهم من متبعي الائمة الاربعة و غيرهم ممن يعتد بقولهم ، فكيف يصح قوله : لم يكن في شيء من ذلك هدى او صوم او صدقة ؟ و بهذا ايضا يثبت انها كانت معمرة فقط ثم مفردة بالحج .

وسادسا لو سلم انه من قول عائشة بل على تسليم انه مدرج ايضا او غير مدرج نقول : نفى عائشة او هشام الهدى و الصوم و الصدقة صحيح ، فان كل واحد منها يكون في القران و التمتع وهي لم تكن قارئة و لا متمتعة بل معمرة فقط ، و لا يكون فيه هدى ولا صدقة ولا صوم بل كانت رافضة للعمرة و ناقضة لاحرامها بأمره صلى الله عليه وسلم ، ولذا وجبت عليها دم الرض و النقض ، و كل من رفض نسكا فعليه دم - كما في ج ٣ ص ٤٤ من فتح القدير لحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر لرفضها العمرة بدم ، رواه الامام ابو حنيفة عن عبد الملك بن عير عن ربي ابن حراش عنها . و بالجملة قد ثبت ان قول الامام ابي حنيفة موافق لحديث عائشة و سالم من المخالفة له ، و البسط في عمدة القارى و فتح القدير و البدائع و غيرها ==

مثل من قرن بالحج والعمرة في ' أمرها كله ' ١، و أجزاها طواف بالبيت واحد ٢، وهو طواف الزيارة لحجتها و عمرتها وكان عليها الهدى ، فأما العمرة من التعميم فأنه من شاء أن يخرج من الحرم ثم يحرم ٣ فأنه يحزى ذلك عنه إن شاء الله ٤، ولكن الفضل ٥ أن يهل بها من الميقات الذي ٦ وقته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ٧ أو ما هو أبعد ٨ من التعميم .  
 ٩ وقال محمد بن الحسن : وكيف تكون هذه المرأة قارئة وقد بدأت

== من كتب القوم ، واثر نجاهد و عطاء لا يؤثر في قول أبي حنيفة مع كونه مبهما ، فأنهم رجال و نحن رجال ، و امر الإبطال صدر من الشارع ، فلا يكون مخالفا لقوله تعالى « ولا تبطلوا أعمالكم » . تدبر ؛ وقد عرفت من مرسل أبي قلابة و مسند عائشة و مرا قبل و حديث جابر و ابن عباس و حديث أبي هريرة عند الحباكم و غيره . كما تقدم .  
 و راجع مواضع من فيض الباري في شرح حديث عائشة رضي الله عنها .  
 ( ١ - ١ ) و كان في الأصل « أمرنا كله » ، و في الهندية « أمرها كلها » ، و الصواب « أمرها كله » ، كما لا يخفى ، و ما في الأصل « أمرنا » تصحيف « أمرها » ، و الله أعلم - ف .  
 ( ٢ - ٢ ) و في الموطأ « واجزى عنها طواف واحد » .  
 ( ٣ - ٣ ) و في الموطأ « فان ذلك يحزى عنه » .  
 ( ٤ - ٤ ) كذا في الأصل ، و في الهندية « و ليكن الفضل » ، و الصواب ما في الأصل كما هو في الموطأ .

( ٥ ) و كان في الأصول « التي » ، و الصواب « الذي » ، لأنه صفة الميقات .  
 ( ٦ - ٦ ) و كان في أصول الكتاب « وهو أبعد » ، و الصواب « أو ما هو أبعد » ، كما هو في الموطأ و شرحه للزرقاني .  
 ( ٧ - ٧ ) قوله « وقال محمد بن الحسن » ساقط من الأصول - و الصواب إثباته كما لا يخفى على واقفي آداب الكتاب و سياق عبارته .

بالوقوف بعرفة قبل العمرة؟ وإنما السنة أن يبدأ بالعمل بالعمرة قبل العمل في الحج مع ما جاء في ذلك من الآثار المأثورة<sup>١</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دخل على عائشة رضي الله عنها وهي حائض فقال: ارفضى عمرتك<sup>٢</sup>

(١) وفي الأصول «المأثور» بالتذكير - وهو من سهو الناسخ.

(٢) هذا صريح في نقض احرام العمرة، وفي رواية «دعى عمرتك» و انقضى رأسك

و امتشطى ثم اغتسل، وهذا كله امارات الاحلال والخروج عن الاحرام.

قال امام العصر في فيض الباري: قد علمت الخلاف بيننا وبين الشافعي في احرام عائشة، فانها كانت معتمرة عندنا وقارئة عندهم، وانها كانت رفضت عمرتها عندنا ولم ترفض عندهم، ويؤيدنا اللفظ المذكور (اي قوله: فبنت العمرة) وكذا قوله لها «كوني في حجتك - الحج» وقوله «عسى الله أن يرزقكها» وقوله «هذه مكان عمرتك» وقوله «وهي عمرتك» وانقضى رأسك و امتشطى، وكذلك قول عائشة «لم أطف بين الصفا والمروة» تشكو حزنها وبها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك قولها «يرجع الناس بحجة وعمرة وأرجع بحجة فقط» ففي كلها آيات بينات على انها لم تأت بأفعال العمرة ولكنها افردت بالحج ثم اتت بالعمرة قضاء لما كانت رفضتها وان طوافها للحج لم يحسب عن طوافها للعمرة فان قلنا: انها كانت قارئة وان طوافها للحج حوسب عن طوافها للعمرة كما يقول الشافعي بتداخل العمرة في الحج لما كان لهذه الأقوال معنى صحيحا (وفي التأويلات تكلف بارد كما صدر عنهم في هذه الأقوال) فالعجب انها تبكى وتشكو بها وتظهر جزعها لعدم عمرتها وتضطرب لفواتها ثم لا يقول لها النبي صلى الله عليه وسلم: ما هذا الاضطراب وما هذه الشكوى فان عمرتك قد اديت في الحج! مع أنها ألحيت عليه ثلاث مرار في سرف وفي مكة قبل الطواف وفيها بعد الحج عند العزم بالرجوع! ومع ذلك لم يعلمها النبي صلى الله عليه وسلم ان القارن لا يحتاج الى الاعتبار مستقلا! ثم العجب من مثل عائشة انها اضطربت لأمر =

== لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم أيضا وإنما كان هذا على افتخار و ابتهاج انها وافقت النبي صلى الله عليه وسلم في الأفعال فان لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم طاف لها طوافين ولم يسع سبعين فعلى أى امر كانت تنحصر؟ أعلى امر لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم؟ فدل على انها كانت ترى الناس فائزين بالطوافين، كما نطقت به أيضا حيث قالت « يرجع الناس بحجة و عمرة - الخ » و نفسها لحائبة عن ادراك طواف العمرة فتحسرت لذلك، و لأجل ذلك امرها النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحج ان تعتمر من التعيم تلافيا لما فاتها و جبرا لانكسارها، و لو كان المقصود منه تطيب خاطرها فقط لما احتاج الى هذا التطويل و اكتفى بتعليم المسألة اياها فقط او باخبارها عن نفسه انه لم يؤد افعالها مستقلة أيضا، و لو اخبرها انه لم يطف للعمرة أيضا كما انها لم تطف لها لطابت نفسها و لا اثرت موافقتها اياه في الأفعال على ألف عمرة و لم ترفع اليها رأسا اصلا؛ فهذه قرائن او دلائل على انها كانت مفردة قطعا و لم تكن قارئة ان شاء الله تعالى - انتهى ج ٣ ص ٨٤ .

هذا توضيح قول الامام محمد « فلو كانت قارئة الخ » و قد اشبع الكلام ابن القيم في احرام عائشة في صفحات من زاد المعاد على طريقته و صياغته الالفاظ الواردة في قصتها على ما ذهب اليه - فراجع ان اردت زيادة الاطلاع . و قد انكر ابن حزم في المحلى على عادته اعتبار عائشة رضي الله عنها قبل الحج خلافا لهذه الأحاديث الصحيحة، و لم يبال و هذا ديدنه في سائر الكتاب، اذا كانت الأحاديث الصحيحة مخالفة لما ذهب اليه يردها عيانا او يؤولها بتأويلات ركيكة و يهول بقول الله تعالى « و ما كان ربك نسيا »؛ و لم يرد ذلك في كتاب و سنة، و لم يقل به صاحب الشرع، و لم ينه عنه الشرع، و هذا فرض و لا بد منه، و هذا امر و حكم ففرض على الناس و هذا باطل؛ و غير ذلك من تهويلاته .

وامضى في حجتك<sup>١</sup> . فلما فرغت<sup>٢</sup> قالت : يا رسول الله ! أترجع نساؤك بحجة وعمره وأنا أرجع بحجة ؟ فلو كانت قارة لقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إنك قضيت حجة وعمره ، وكان الطواف الواحد لهما جميعا . ولكنه لم يقل ذلك ولم يرهما اعتمرت فأمر عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنهما أن يخرجها إلى التبعيم ليعمرها فترجع بعمره وحجة كما رجع غيرها من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وهذا آخر فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٣</sup> في حجة الوداع ولم نعلم شيئا نسخته . وأعجب من ذلك أنكم تزعمون أن الطواف<sup>٤</sup> يحزى لهما جميعا ! وأنتم تأمرونها بالتقصير إذا رمت وذبحت حل لها كل شيء إلا الجماع والطيب ولم تطف لعمرتها بعد ، فأنتم تأمرونها أن تقصر لعمرتها قبل أن تطوف وتسمى وتبرقع<sup>٥</sup> وتكون حلالا بما يحل منه المعتمر غير الجماع والطيب ولم تطف بالبيت ولم تسع بين الصفا والمروة لعمرتها ! فان قلتم : إن هذا

(١) في رواية « كوفى في حجتك » ، وفي أخرى « ثم أهلى بالحج » ، ومثل هذا تعبيرات الرواة على ما في إذهانهم وعلى أذواقهم المذهبية .

(٢) أى عن الحج - كما هو في الروايات .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فعله عليه السلام » .

(٤) وكان في الأصول « فلم نعلم » ، بالفاء ، والأرجح بالواو .

(٥) أى الواحد .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تبرقع » ، و « تبرقع » باحدى التائين هو الإفصح .

وانظر فقه الامام محمد وحذاقته في المسائل واستخراجها من المعادن واستحكام الزامه ، ولم يذهب إليه ذهن أحد ممن قال بكون عائشة رضى الله عنها قارة ، وهو

من رشرات فقاها الامام ابى حنيفة الذى « الناس كلهم عيال عليه في الفقه » .

كتاب الحج ( المرأة تهمل بعمره ثم تحيض ) ج - ٢

التقصير إنما هو للحج خاصة ؛ فلا بد من أن تقولوا : إذا طافت و سعت قصرت تقصيرا آخر للعمرة ، ولا ينبغي أن يحل منها شيء حتى تقصر التقصير الثاني ؛ و ينبغي لكم أن تجعلوا عليها الهدى في التقصير الأول لأنها قصرت للحج وهي محرمة ، فيجب عليها في قولكم التقصير رأسها وهي محرمة بالحج والعمرة ؛ هذا مما لا ينبغي لأحد أن يتكلم فيه .

وقد جاءت فيه سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم ير عائشة قضت عمرة مع حج حتى أمر عبد الرحمن<sup>٢</sup> فأعمرها عمرة مكان عمرتها التي رفضتها .

قال أبو عبد الله محمد بن الحسن : وقد أخبرنا فقيهكم مالك بن أنس قال : حدثنا<sup>٢</sup> ابن شهاب محمد<sup>٢</sup> عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها

(١) كذا في الأصول ، أي : يجب عليها تقصير رأسها و الحال أنها محرمة و المحرمة بمنوعة من تقصير رأسها . و العلامة المفق حفظه الله قدر ما هنا الهدى و قال « أي : يجب عليها الهدى لتقصير رأسها » و قال « ليس عندى التقصير فاعل يجب بل فاعله الهدى » - ف

(٢) أي ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنها ، صحابي ابن صحابي - وهو أبو قحافة -  
اخ صحابة عائشة و غيرها ، و أمه أيضا صحابة ، شقيق عائشة ، شهد مع خالد اليمامة قتل سبعة من أكابرهم ، و لم يحرب عليه كذبة قط ، أول من مات من أهل الاسلام لجلاءة في نومة نامها بحبشي و هو علي اثني عشر فيلا من مكة ، فحمل الى مكة و دفن سنة ٣ أو ٤ أو ٥ أو ٥٦ أو سنة ٥٨ ، و توفيت عائشة بعد ذلك بيسير سنة ٥٩ - كما في ج ٧ ص ١٤٧ من التهذيب .

(٣-٣) كذا في الأصل « ابن شهاب محمد » و لم يذكر لفظ « محمد » في الهدية ، لكن هكذا ثبت في الأصل فاذن يكون بدلا من ابن شهاب فان اسمه محمد . و الحديث أخرجه الامام محمد في هذا الباب من الموطأ بهذا الاسناد ، و فيه بالكنية بدون لفظ محمد .

أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ' في حجة الوداع ' فأهلنا بعمره ' فقال ' رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من كان معه الهدى ' فليهل ' بالحج مع العمرة ' ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا ؛ قالت : فقدمت [ مكة ] ' وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة ، فشكوت ذلك ' إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : انقضى ' رأسك وامتشطى وأهلى بالحج ودعى العمرة ؛ قالت : ففعلت ، فلما

(١-١) وفي الموطأ عام حجة الوداع ، . وهو عام عشرة من الهجرة ، وهي السنة التي حج فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه ، وهو آخر حجة ، وسميت تلك السنة بعام حجة الوداع لأنه ودع الناس فيها وقال : خذوا عني مناسككم لعل لا أحج بعد عامي هذا - كذا في التعليق الممجد .

(٢) الحديث مختصر ، وهكذا رواه في الموطأ أيضا . والظاهر أنها كانت محرمة بالعمرة بل قطعاً فإنها أخبرت عن نفسها بذلك - عند البخاري وغيره - وقد سبق من قبل ، ولم تذكر في هذه من أهل بحجة منهم ومن جمع الحج والعمرة ، وهو عند الشيخين وغيرهما مفصلاً .

(٣) وفي الموطأ ' ثم قال ، اى : سرف - كما هو عند البخاري في رواية عنها .

(٤) وفي الموطأ ' هدى ' بالتنكير .

(٥-٥) وفي الموطأ ' بالحج والعمرة ' .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ ، والمعنى بدونها أيضا صحيح .

(٧) لما دخل عليها وهي تبكى - كما في الروايات .

(٨) بضم الهمزة والقاف وكسر الضاد المعجمة - اى : حلى ضفر شعرك وامتشطى ، اى : صرحى شعرك بالمشط وأهلى ، اى : احرى به مفردة ، وقوله ' ودعى ' اى : اتركى =



كتاب الحج ( المرأة تهل بعمره ثم تحيض ) ج - ٢

قضينا الحج أرسلني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما إلى التنعيم فاعتمرت؛ ثم قال: هذه ' مكان عمرتك ' . قال محمد: وهذا يدل على أن العمرة الأولى قد رفضت وخرجت عائشة من أن تكون معتمرة محرمة لعمرتها الأولى حيث قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: دعى العمرة وامتشطى؛ ثم قال بعد ذلك: هذه مكان عمرتك؛ فلو كانت قد قضت عمرتها ما قال لها: هذه مكان عمرتك؛ ولكانت هذه عمرة أخرى ' .

== وانقضى احرام عمرتك . وهو صريح في انها كانت معتمرة مفردة بالعمرة من دون الحج، وقد اجبرت عن نفسها وهو اوجب و احرى بالقبول من غيره فان صاحب البيت ادري بما فيه ، فهي تقول « انى احرمت بعمره » وقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : دعى عمرتك و انقضى رأسك و امتشطى و اغتسل و اهل بالحج ؛ ثم امرنى بالاعتار من التنعيم و قال : هذه مكان عمرتك المرفوضة التى نقضت احرامها و تركتها هذا . (١) و فى الموطأ « فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه - الخ » ، و فى الكتاب فى كل موضع وقع « هذا » مكان « هذه » و هو خطأ .

(٢) زاد فى الموطأ بعده « و طاف الذين احلوا بالبيت و بين الصفا و المروة ، ثم طافوا طوافا آخر بعد ان رجعوا من منى ، و اما الذين كانوا جمعوا الحج و العمرة فانما طافوا طوافا واحدا . » اى للاحلال من الحج و العمرة و هو طواف الزيارة ، و ذكره فى مقابلة المتمتعين ميزت عائشة بين الفريقين - كما سبق مفصلا فى باب القران .

(٣) بهذا التفصيل انقطع عرق الزام ابن ابي شيبة فى كتاب الرد على ابي حنيفة فى مسألة السادس و الستين - كما لا يخفى على الحاذقين .

## باب ما يأكل المحرم من الصيد وما هو

### ما يشتريه<sup>١</sup> وهو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: ما وجد المحرمون من لحوم الصيد على الطريق فلا بأس بابتياعه وأكله إذا كان الذي صاده وذبحه حلالاً<sup>٢</sup> وإن كان إنما صاده وذبحه لأجله، إن ذلك لا يفسد عليه شيئاً لأن الصائد والذابح حلال له ما فعل<sup>٣</sup>.

وقال أهل المدينة: ما وجد المحرم من الصيد على الطريق فما كان<sup>٤</sup> من ذلك<sup>٥</sup> يعترض به الحاج<sup>٦</sup> ومن أجلهم صيد<sup>٧</sup> فإنا نكرهه للمحرم ونهيه عن ذلك<sup>٨</sup>، وأما شيء يكون عند الرجل ولم يرد به المحرمين<sup>٩</sup> فوجده

(١-١) هكذا في الأصول، ولعل الصواب هكذا « وما يشتريه منه » أي من الصيد، و« ما هو » زائد زاده الناسخ، يعني: باب ما يشتريه المحرم من الصيد هل يجوز أكله أم لا، وفي الموطأ: باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده هل يأكل المحرم منه أم لا. (٢) الواو وصلية.

(٣) أي: يجوز له أي شيء فعل من الأكل والبيع من المحرم والهبة له فإنه حلال لا يمنع عليه من ذلك كله.

(٤) وفي موطأ مالك مع الزرقاني جواباً عن السؤال هكذا: وأما ما كان من ذلك يعترض به الحاج ومن أجلهم صيد فإني أكرهه وأنهى عنه - اهـ.

(٥-٥) هكذا في الموطأ، وكان في أصول الكتاب « ليعرض به الحاج » وهو خطأ.

(٦-٦) وفي الموطأ « فإني أكرهه وأنهى عنه » - كما عرفت.

(٧) وكان في الأصول « المحرمون » وهو خطأ فإن فاعل « لم يرد » الرجل، وهذا =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

محرم عنده فابتاعه فلا بأس به .

وقال محمد : ما بين هذين فرق ،<sup>١</sup> ولئن حل أحدهما<sup>٢</sup> ليحلن الآخر ،  
وقد ورد في ذلك رخص وكراهية ، فأما أن يكره ذلك كله وأما أن  
<sup>٣</sup>لا يرى بذلك كله بأس .

قال محمد بن الحسن : وأما نحن فلا نرى بذلك كله بأساً .  
وقال أهل المدينة : إنا نأخذ في هذا بقول عثمان بن عفان رضي الله عنه

== مفعول به ، ويمكن أن يكون قوله « لم يرد » فعل ما لم يسم فاعله ، فعلى هذا يكون  
« المحرمون » مرفوعاً - تأمل .

(١) العبارة في الموطأ هكذا « فأما أن يكون عند رجل لم يرد به المحرمين فوجده محرم  
فابتاعه فلا بأس به » .

(٢ - ٢) وفي الأصل « ولأن كل أحدهما » وهو خطأ ولا معنى له ، والصواب  
ما أثبت ، والسياق يدل عليه .

(٣ - ٣) وفي الأصل « لا نرى بذلك كله بأساً » والصواب « ولا يرى » بصيغة  
المجهول ورفع « بأساً » لأنه نائب فاعله .

(٤) وكان في الأصول « لا نرى » بدون الفاء ، والأرجح وجودها .

(٥) أخرجه مالك في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الله بن عامر بن ربيعة  
قال : رأيت عثمان بن عفان بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة  
أرجوان ، ثم أتى بلحم صيد فقال لأصحابه : كلوا ؛ فقالوا : أو لا تأكل انت ؟ فقال :  
أني لست كهيتكم . إنما صيد لأجلي - انتهى . وقد أخرجه الإمام محمد بن طريق  
مالك في باب المحرم يغطي وجهه من الموطأ ص ٢٠٧ به مثله ، ثم قال : أخبرنا  
مالك حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول : ما فوق الذنق من الرأس فلا يخمره المحرم ؛  
قال محمد وبقول ابن عمر نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا رحمهم ==

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

أنه أهدى إليه لحم صيد وهو محرم فقال لأصحابه: كلوه؛ وقال: من أجلى صيد .

قيل: إن ذلك لم يكن من عثمان بن عفان رضي الله عنه على وجه التحريم، ولكن كان ذلك منه على وجه التنزه، لأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>١</sup> رد<sup>٢</sup> عليه يومئذ في أكل لحوم الصيد فنهاء عنه<sup>٣</sup>، فتنزه

= الله تعالى - انتهى . قال الباجي - كما في التعليق: يحتمل أن يكون فعل ذلك لحاجة إليه أي لضرورة دعت إليه و أن يكون في رأيه مباحا ، وقد خالفه غيره فقالوا : لا يجوز - اه .

(١) في الموطأ « ثم أتى بلحم صيد » كما عرفت ، وكذا في موطأ محمد وهو الأصح الأرجح ، والمعنى على هذا أيضا صحيح - تدبر ، فلذا تركته على حاله .

(٢) في رقم ٤٩٩ من آثار الامام أبي يوسف ص ١٠٤ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن أبي حنيفة عن عبد الكريم انه قال : اول ما اختلف علي و عثمان رضي الله عنهما في يعاقب أتى بها و هما محرمان فأكل عثمان ولم يأكل علي فقال له عثمان : ما اردت إلا خلاقي لو لم آكل لأكلت - اه .

(٣) فاعل « رد » على رضي الله عنه ، وهو من الرد ، والضمير المجرور يرجع الى عثمان رضي الله عنه ، و حديث علي بعده - فاطلب منه معناه .

(٤) قال الطحاوي - ج ١ ص ٣٨٦ من شرح الآثار ( وقد اخرج أبو داود والبيهقي من طريقه عن اسحاق بن عبد الله عن عبد الله بن الحارث عن ابيه - وكان خليفة عثمان على الطائف : فصنع لعثمان طعاما فيه من الحجل و اليعاقب - الحديث ) : حدثنا ربيع الموزن قال ثنا اسدح وحدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبد الله بن الحارث بن نوفل ان عثمان بن عفان رضي الله عنه نزل قديد فأق بالهجل في الجفان شائلة بأرجلها فأرسل الى علي رضي الله عنه بلجاءه و الخطب يتحات من يديه =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

عثمان عن أكله لذلك وأمر بأكله غيره من المحرمين ، فلو كان لا يحل له أكله ما حل له أن يأمر بأكله وعلوا<sup>١</sup> يقينا أن عثمان لم يصطد ذلك الصيد كله من أجله ولكن اصطيد له ولأصحابه وما كان يحزى عثمان رضى الله عنه ذلك إلا أقله ، ولقد علم أن<sup>٢</sup> ذلك أصطيد له ولأصحابه فكيف أمر أصحابه بأكله؟ وكيف لم يترك أصحابه ذلك كما ترك عثمان بن عفان = فأمسك على رضى الله عنه فأمسك الناس فقال على رضى الله عنه : من هنا من أجمع هل علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه اعرابي ببضات و بميرة او بحمير وحش فقال : اطعمهن اهلك فانا حرم ؟ قالوا : نعم . ثم قال : حدثنا فهد قال ثنا محمد بن عمران قال ثنا ابي قال ثنا ابن ابي ليلى عن عبد الكريم عن عبد الله بن الحارث ابن نوفل عن ابن عباس عن على رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى بلحم صيد وهو محرم فلم يأكله . ثم قال فى س ٣٩٠ : ثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الله بن الحارث عن ابيه قال : كنا مع عثمان وعلى رضى الله عنهما حتى اذا كنا بمكان كذا وكذا قرب اليهم طعام قال : فرأيت جفنة كأنى انظر الى عراقيب اليعاقب فلما رأى ذلك على قام فقام معه ناس ، قال فقيل : والله ! ما اشرنا ولا امرنا ولا صدنا ، فقيل لعثمان : ما قام هذا ومن معه الا كراهية لطعامك ، فدعاه فقال : ما كرهت من هذا ؟ فقال على رضى الله عنه : « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دتم حراما » ، ثم انطلق ، قال : فذهب على رضى الله عنه الى ان الصيد ولحم حرام على المحرم - انتهى . والضمير فى قوله « عليه » يرجع الى عثمان رضى الله عنه - تأمل .

(١) وكان فى الأصول « وعلوا » تصحيف ، والصواب « وعلوا » - ف .

(٢) وكان فى الأصول « عن » وهو خطأ .

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

رضى الله عنه ؟ إنما نضع هذا من عثمان رضى الله عنه على وجه التنزه حيث عيب<sup>١</sup> عليه أكل الصيد وهو محرم إن صيد له أو لم يصد له ؛ قلنا : نهى عن ذلك تنزهها عن أكله وأمر أصحابه أن يأكلوه .

أجبرنا محمد عن أبي حنيفة في رجل محرم<sup>٢</sup> صيد من أجله<sup>٣</sup> ولم يأمر به صاده حلال وصنع له من ذلك الصيد فأكل منه<sup>٤</sup> وهو يعلم أنه من أجله صيد فلا بأس بذلك ، ولا جزاء عليه .

وقال أهل المدينة : عليه جزاء ذلك الصيد إذا أكل منه<sup>٥</sup> وهو

(١) والعائب عليه على بن أبي طالب رضى الله عنه .

(٢-٢) وفي الأصل « صيد له من أجله » وعندى « له » زائد . قلت : ولعله نسخة بدل « من أجله » لجمع الناسخ بينهما - ف .

(٣) كذا في الأصل ، ولفظ « منه » ساقط من الهندية ؛ وبعبارة مؤطأ مالك هكذا : قال مالك في الرجل المحرم يصاد من أجله صيد فيصنع له ذلك الصيد فيأكل منه وهو يعلم أن من أجله صيد : فإن عليه جزاء ذلك الصيد كله - انتهى زرقاني ج ٢ ص ١٩٤ .

(٤) كذا في الأصول ، وزاد في المؤطأ بعد لفظ « الصيد » « كله » .

(٥) ثم العبارة بعد ذلك في الأصول مختلفة النظام ، وعندى سقطت العبارة من الأصول . وههنا مسألتان ، أحدهما : المحرم الذى صيد من أجله صيد ثم صنع له ذلك الصيد فأكل منه المحرم الذى صيد من أجله فعليه جزاء الصيد كله عند مالك ، والثانية أن الصيد صيد لأجل محرم معين وأكل منه غيره من المحرمين الذين معه فهل على هذا الغير جزاء الصيد أم لا ؟ ففي رواية عن مالك ومن معه : ليس عليه الجزاء . فالإمام محمد يقول ردا عليهم : كيف صار الصيد لأحدهما حراما وللآخر حلالا وهما محرمان ؟ وأوجب الجزاء على أحدهما ولم يوجب على الآخر كيف وقع الفرق بينهما ؟ وهو ظاهر من قصة عثمان وأصحابه وكانوا كلهم محرمين أقال الزرقاني ذيل

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

يعلم أنه صيد من أجل صاحبه فليس<sup>١</sup> عليه في ذلك شيء .  
وقال محمد : وكيف يكون محرمان يحل الصيد لأحدهما<sup>٢</sup> ويحرم  
على الآخر<sup>٣</sup> ولم يصيدا ولم يذبحا ولم يأمر<sup>٤</sup>؟ إنما نوى الرجل الحلال  
أن الذابح يكون صاد و ذبح لأحدهما أفيجزى عن المحرم نيته عن غيره ؟  
أرايتم لو قال الذي صاده و ذبحه : لم أصده ولم أذبحه من أجله ؛ فصدقه و أكل  
ثم قال بعد ذلك : قد صدته<sup>٥</sup> . من أجلك ؛ أوجب عليه الجزاء ؟ أرايتم  
إن لم يكن [ قال ] في الأول شيئا<sup>٦</sup> حتى أكل المحرم ثم قال بعد ذلك

== اثر عثمان رضى الله عنه : قد اختلف قول مالك فيما صيد لمحرم بعينه هل لغير من صيد  
لأجله ان يأكله من سائر من معه من المحرمين ، و المشهور من مذهبه عند اصحابه انه  
لا يؤكل ما صيد لمحرم معين او غير معين ، و لم يأخذوا بقول عثمان هذا - قاله ابو عمر -  
انتهى . فلو قدر في الأصول مثل العبارة الآتية التي بين القوسين ( و إذا أكل منه غيره  
من المحرمين ) او نحوه بعد قوله « أكل منه » لاستقام مضمون المسألة و صورتها -  
و العلم عند الله تعالى .

(١) و في الأصول « و ليس ، بالوار ، و الصواب بالقاء .

(٢-٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « و لا يحل على الآخر » و كذا فيها في ما بعد  
« و لم يعيدا » و هو مصحف .

(٣) ثم بعد ذلك في العبارة خلل و نقلتها بعينها ، و على الواقع اصلاحها من نسخ  
اخرى صحيحة .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « قد صدقته » و هو تصحيف .

(٥) اى الصائد في الابتداء قبل الأكل لم يقل له شيئا من : انى لم اصد لك ، او غيره بل  
سكت وصمت فأكل المحرم . و كان في الأصل « شيء » و الصواب ما في الهندية « إن  
لم يكن في الأول شيئا » بالنصب . لأن لفظ « قال » ساقط من الأصول ولذا جعلناه =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

أوجب عليه الجزاء بقول الرجل الذي صاد للصيد ؟ وكيف يجب الجزاء على الآكل بنية غيره ! إنما تجب الكفارة بأعمال العباد التي يعملونها ، فأما إن تجب الكفارة على الرجل بنية غيره فهذا ' بما لا يكون .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال حدثنا أبو سلبية عن رجل ' عن

== بين المربعين . قال الامام محمد في ذلك الباب من الموطأ ص ٢١٦ بعد الاخبار التي ستأتى في الكتاب من طريق مالك : و بهذا كله نأخذ ، اذا صاد الحلال الصيد فذبحه فلا بأس بأن يأكل المحرم من لحمه ان كان صيد من اجله او لم يصد من اجله ، لأن الحلال صاده وذبحه و ذلك له حلال ، فخرج من حال الصيد و صار لحماً فلا بأس بأن يأكل المحرم منه ، و أما الجراد فلا ينبغي للمحرم ان يصيده ، فان فعل كفر ، و « ثمرة خير من جرادة » كذلك قال عمر بن الخطاب ، و هذا كله قول أبي حنيفة و العامة عن فقهاءنا - رحمهم الله تعالى - انتهى . و هو مروى عن عمر و أبي هريرة و الزبير و كعب الأخبار و مجاهد و عطاء - في رواية : و سعيد بن جبير ، و به قال الكوفيون : أبو حنيفة و اصحابه - كذا في تعليق الموطأ للشئخ عبد الحى الكنوى - رحمه الله .

(١) وكان في الأصول « وهذا » بالواو ، و الصواب « فهذا » بالغاء لأن السياق يقتضيه .

(٢) هكذا رواه الامام محمد رحمه الله بهذا السند و المتن في كتاب الآثار بواسطة رجل

مبهم بين أبي سلبية و أبي هريرة ص ٦١ من باب الصيد في الاحرام ، و كذا الامام ابو

يوسف في رقم ٥٠٨ من آثاره ص ١٠٧ بهذا السند و المتن ، الا انه قال « عن رجل

من آل عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن أبي هريرة - الحديث » لكن في ج ١ ص ٥٤٧

من جامع المسانيد « أبو حنيفة عن أبي سلبية عن أبي هريرة قال : مررت بالبحرين -

الحديث » بدون واسطة رجل ، و عزى تخريجهم الى كتاب الآثار للامام محمد . و أخرجه

الطحاوى ج ١ ص ٣٨٩ ايضا من طريق يحيى عن أبي سلبية عن أبي هريرة به من غير ==



كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

أبي هريرة قال: مررت بالبحرين<sup>١</sup> فسألوني عن لحم الصبد يصيده الحلال<sup>٢</sup> هل يصلح للحرم أن يأكله؟ فأفتيتهم بأكله وفي نفسي منه<sup>٣</sup> شيء فقدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>٤</sup> فذكرت له ما قلت لهم، فقال: لو قلت = واسطة رجل بينهما، قال حدثنا ابن مرزوق قال ثنا هارون بن اسماعيل قال ثنا علي بن المبارك قال ثنا يحيى عن أبي سلية - الحديث - وكذلك أخرجه الديلمي في ج ٥ ص ١٨٨ من السنن من حديث إبراهيم بن طهمان عن هشام صاحب الدستوائى عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلية عن أبي هريرة قال: سألت رجل من أهل الشام عن لحم - الحديث - بدون واسطة، وهو في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الرأية بدون واسطة، وعزوا تخريجه إلى الطحاوى في شرح الآثار، فله مروي من طريقين: بواسطة وبدونها. الإمام أبو يوسف والإمام محمد من الحفاظ الثقات المتقنين، كما اعترف به المخالفون إذا جاء عنهما ما يوافق رأيهم هذا.

(١) وفي كتاب الآثار «في البحرين» وهو غير فصيح، وفي آثار أبي يوسف «بأهل البحرين» وفي الطحاوى عنه: أن رجلاً من أهل الشام استفتاه في لحم الصيد وهو محرم. وفي سنن الديلمي: سألت رجل من أهل الشام عن لحم اصطيد لغيرهم يأكله وهو محرم. وهذه تعبيرات من الرواة على اختلاف الأحوال من الحفظ والضبط والاتقان.

(٢) . إن صاده محرم فأكله يجوز بالاتفاق .

(٣) كذا في الأصل وكذا في الآثار للإمامين، وسقط لفظ «منه» من الهندية وهو سهو النسخ .

(٤) وفي سنن الديلمي: فأتيت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له فقال: بما أفتيت؟ فقلت: امرته أن يأكله. وفي آثار أبي يوسف: فسألني عن ذلك فأخبرته بالذي قلت. وفي آثار الطحاوى: قال: فلتيت عمر بن الخطاب فأخبرته بمسألة الرجل فقال: بما أفتيته؟ فقلت: بأكله .

كتاب الحجّة . ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

غير ذلك لم تقل<sup>١</sup> بين اثنين ما بقيت<sup>٢</sup> .

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا<sup>٣</sup> محمد بن المنكدر<sup>٤</sup> عن عثمان بن محمد  
أو محمد بن عثمان<sup>٥</sup> عن طلحة بن عبيد الله<sup>٦</sup> قال : تذاكرنا لحم الصيد يأكله

(١) هكذا في كتاب الآثار و جامع المسانيد ، وفي آثار أبي يوسف : لو قلت غير  
هذا ما أقيت بين اثنين ما بقيت . وفي آثار الطحاوي : قال : والذي نفسي بيده !  
لو قلت بغير ذلك لعلوك بالدرة ، إنما نهيت أن تصطاده . وفي سنن الديلمي : لعلوت  
رأسك بالدرة ، قال : ثم قال عمر - النخ .

(٢) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « ما أقيت » وهو تصحيف .  
والحديث روى من غير هذا الوجه أيضا - كما سيأتي في الكتاب ، فلا يضرب جهالة  
رجل في السند مع كونه مرويا بدون واسطة أيضا - تدبر .

(٣-٣) وكان في الأصول « ابن المنكدر » وفي كتاب الآثار « محمد بن المنكدر » . هو ابن  
عبد الله النيمي القرشي ، أبو عبد الله المدني ، التميمي ، أحد الأعلام . روى عن عائشة وأبي  
هريرة وابن قتادة وجابر بن عبد الله وطائفة ، وعنه زيد بن اسلم ويحيى الأنصاري  
والزهري وخلق ، من رجال الستة ، مات سنة ثلاثين ومائة - كذا في التهذيب .

(٤) وأخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار بهذا الاسناد عن « عثمان بن محمد » وهو  
الصواب من غير شك ، وعلى الصواب نقله الحافظ في الدراية ص ٢١٠ من كتاب  
الآثار . وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره من رقم ٥٠٧ ص ١٠٦ : قال ثنا  
يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن محمد بن المنكدر عن « محمد بن عثمان » ( وهو خطأ  
مقلوب والصواب « عثمان بن محمد » ) عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أنه قال :  
سافرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتذاكرنا الصيد فاختلنا فيه والنبي عليه الصلاة  
والسلام نأثم حتى ارتفعت أصواتنا فاستيقظ فقال : ما لكم ؟ قال : قلنا : اختلنا  
في لحم الصيد بصيده الحلال فأكله المحرم فتنا من قال : نعم ، ومننا من قال : =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

== لا . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا بأس به - انتهى . و من غير شك اخرج محمد في نسخته ، و الحسن بن زياد في مسنده ، و ابن خبرو و الأشناني و ابو بكر ابن عبد الباقي و ابن المظفر و الحارثي و طلحة في مسانيدهم - كما في ج ١ ص ٥٤٢ الى ص ٥٤٥ من جامع المسانيد . و نقله ايضا في ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر المحدث الزيدى . و بالجملة الصحيح « عثمان بن محمد عن طلحة بن عبيد الله » - و الله تعالى اعلم . عثمان بن محمد هو ابن ابي سويد - كما في ص ٢٨٣ من تعجيل المنفعة - عن طلحة بن عبيد الله رضى الله عنه ، و عنه الزهرى و محمد بن المنكدر ، ليس بمشهور . قلت : ذكره ابن حبان في التابعين من الثقات و قال : يروى المراسيل - اهـ . و اما محمد بن عثمان فهو ابن عبد الله بن موهب التيمي ، مولى آل طلحة ، و ذكره في التهذيب روى عن موسى بن طلحة عن ابي ايوب ، و عنه شعبة و غيره ، و هو متأخر عن عثمان ابن محمد ، فلا يكون ههنا . و أما الحافظ في « الاثار في معرفة رواة الآثار » فسلك مسلكا خلافا ما في التعجيل ، و هي خطية غير مطبوعة ، فذكر عثمان بن محمد ثم قال : كذا فيه ، و انما رواه ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن ابيه عن طلحة هكذا هو عند مسلم على الصواب - اهـ . فعنده الصحيح في الاسناد « عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه » و لا استحالة في أن ابن المنكدر رواه عن شيخين : عثمان بن عبد الرحمن عن طلحة ، و معاذ بن عبد الرحمن عن ابيه عن طلحة . ثم نقل الحافظ قول الحسيني في رجال العشرة مترددا فيه غير جازم به من انه « عثمان بن محمد » و جزم به في الدراية و التعجيل من غير شك و تردد . و الحديث بالاسناد المذكور نقله المحدث الزيلعي في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية و عزاه الى كتاب الآثار و لم يذكر فلحق عثمان بن محمد شيئا بل اقرّه على ذلك ، و لو كان في الاسناد خطأ لذكره البتة بل عنده ايضا « عثمان بن محمد » .

(هـ) و كان في الاصول « ابن عبد الله » مكبرا و هو تصحيف ، بل هو « طلحة » ==

## كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

المحرم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نائم<sup>١</sup> فارتفعت أصواتنا فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : فيم تنازعتم<sup>٢</sup> ؟ قلنا :<sup>٣</sup> في لحم الصيد<sup>٤</sup> يأكله المحرم ؛ فأمرنا بأكله<sup>٥</sup> .

== ابن عبيد الله ، مصغرا - كما في التهذيب وغيره .

(١) كذا في الأصل ، وكان في الهندية « قائم » وهو تصحيف من تصحيفات النسخ .  
(٢) هكذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن ونصب الرأية والدراية « فيم تنازعون » وهو الأصح الأرجح ، والمعنى على ما في الكتاب أيضا صحيح .  
(٣-٢) هكذا في كتاب الآثار وآثار أبي يوسف ونصب الرأية والدراية ، ووقع في الأصول « في أكل الصيد » وهو تصحيف .

(٤) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار للإمام محمد « قلنا في لحم الصيد يأكله المحرم فأمرنا بأكله » وكذلك هو في نصب الرأية ج ٣ ص ١٤٠ ، وكذلك في الدراية ص ٢١٠ ، وفي الآثار للإمام أبي يوسف ص ١٠٧ « قال قلنا : اختلفنا في لحم الصيد يبيده الحلال فيأكل المحرم فبنا من قال : نعم ، ومنا من قال : لا ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لا بأس به » قال محمد بعد ذلك في كتاب الآثار : وبهذا نأخذ ، اذا ذبح الحلال الصيد فلا بأس بأن يأكله المحرم وإن كان ذبحه من أجله ، وهو قول أبي حنيفة . قال محمد : وأراهم في هذا الحديث قد تنازعوا في الفقه فارتفعت أصواتهم فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك فلم يعبه عليهم - انتهى . وحديث طلحة بن عبيد الله روى من وجه آخر أيضا ، قال المحدث الكبير : أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن جريج عن محمد بن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان عن أبيه قال : كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حرم فأهدى إليه طير وطلحة رآه فبنا من أكل ومنا من تورع فلما انتبه أخبر فوافق من أكله وقال : أكلناه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى . ( قلت : وفي صحيح مسلم : فلما استيقظ طلحة وفق من أكله قال الترمذي : صوبه ، وقال الشوكاني : دعاه بالتوفيق ) ==

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد المدني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر عن أبي هريرة<sup>١</sup> رضى الله عنه [إنه يحدث عبد الله عمر]<sup>٢</sup>

== وفي المشكاة: وافق من أكله؛ قال القارئ في المرقاة: أى بالقول والفعل) و رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الأربعين من القسم الثالث . و أخرجه أيضا عن ابن أبي شيبة و قال فيه : عن ابن المنكدر عن معاذ بن عبد الرحمن عن أبيه - فذكره . ( قلت : عندي هو خطأ من الناسخ ، و الصواب : عن ابن المنكدر عن عبد الرحمن ابن عثمان - فذكره ؛ يدل عليه قوله بعده ) ثم قال : ولست أنكر سماع ابن المنكدر من عبد الرحمن بن عثمان فرة رواه عنه و مره رواه عن معاذ عنه . و رواه البزار في مسنده بالسند الأول و قال : لا نعلم احدا أجود اسناده و وصله الا ابن جريج ، و لا نعلمه عن النبي عليه السلام الا من هذا الوجه - انتهى . و رواه الطحاوى ايضا بهذا الاسناد - ج ١ ص ٣٨٨ : حدثنا ابو بشر الرقي قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج به . مثله . و رواه البيهقي في ج ٥ ص ١٨٨ من سننه في باب ما يأكل المحرم من الصيد من حديث ابي عاصم عن ابن جريج به . مثله ، و فيه : فلما استيقظ قال للذين اكلوا : اصبتم ؛ وقال للذين لم يأكلوا : أخطأتم ، فانا قد اكلنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم و نحن حرم - انتهى .

(١) حديث ابي هريرة رواه الامام محمد بن طرق ثلاثة : اولها طريق ابي حنيفة و قد سبق ، و ثانيها طريق اسامة هذه ، و ثالثها طريق مالك و ستأتى و هو في آثار الطحاوى من طرق - ج ١ ص ٣٩٠ . و رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في ج ٧ ص ٢٥١ من المحلى عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر انه سمع ابا هريرة يحدث ابا عبد الله بن عمر قال : سألتى قوم محرمون عن محلين اهدوا لهم صنيدا فأمرتهم بأكله ، ثم لقيت عمر فأخبرته فقال لو اقيتكم بغير هذا لأوجعتك - اهـ . و رواه الامام محمد في الموطأ و مسأقي . و راجع ص ١٣٧ الى ص ١٤٢ من نصب الراية ==

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

قال : أقبلك من البحرين فسألني ناس من أهل العراق <sup>١</sup> عن لحم الصيد يأكله المحرم <sup>٢</sup> فأمرتهم بأكله <sup>٣</sup> ثم قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسألته عن ذلك فقال : [ بهم أفيتهم ؟ قلت : أفيتهم بأكله ؟ فقال ] <sup>٤</sup> لو قلت غير ذلك ما أفيت رجلا ما كنت حيا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن أبيه .

== و رواه البيهقي في سننه الكبرى - كما سبق . (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من الموطأ و المحلى .

(١) و في رواية : مر به قوم محرمون بالريذة . و في أخرى : مررت بالبحرين فسألوني . و في أخرى : رجل من أهل الشام . لعله وقائع مختلفة أو تعبيرات من الرواة .  
(٢) هكذا في الموطأ و آثار الطحاوي و سنن البيهقي و المحلى و غيرها ، و وقع في أصول الكتاب « فأمرتهم يأكلونه » و هو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه ، و هو في المحلى و الموطأ و آثار الطحاوي و سنن البيهقي و غيرها ، و إذا لم يزد هذا في العبارة لا يخل المعنى .

(٤) لأن المفتي إذا لم يعلم المسائل و يفتي بغير علمه و وقوفه لا يليق لمنصب القضاء ، و أبو هريرة رضي الله عنه كان يفتي في زمن الخلفاء و بعدهم ، لكن لم يكن فيما بينهم مشهورا بذلك و المشهورون بذلك المنصب : أبو بكر و عمر و عثمان بن عفان و علي و ابن مسعود و أبو موسى الأشعري و عائشة و غيرهم . رضي الله عنهم ، و أبو هريرة و انس و أمثالهم كانوا يرجعون عند الضرورة و الدقائق إليهم ، كما عُرف في قضايا الصحابة رضي الله عنهم ، و يُعرف هذا من فصول متعددة من اعلام الموقنين لابن القيم ، و راجعها فإنها مفيدة جدا .

(٥) كذا في الأصل ، وسقط قوله « عن أبيه » من الحديث و لا بد منه . فان عبد الله بن أبي نجيح لم يرو عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف أبيه يسار الثقي فإنه ==

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتره ) ج - ٢

عن رجل من بني ضمرة<sup>١</sup> قال: خرجنا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه فافرد<sup>٢</sup> بالسير معه في سبعة ركب، قال: فأوأنا الليل إلى خيمة أعرابي فإذا  
== روى عنهم، كما في ترجمته. وقد روى عن الضمري حديث مرفوع، وفيه قصة،  
قال الطحاوي: حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا يزيد بن هارون قال أنا يحيى بن سعيد  
عن محمد بن إبراهيم التيمي عن عيسى بن طلحة عن عمير بن سلة عن رجل من بهز  
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بالروحاء فإذا هو بحمار وحش فقير فيه سهم  
قد مات فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعوه حتى يجيء صاحبه، فجاء البهزي فقال:  
يا رسول الله! هي رميت فكلوه، فأمر أبا بكر أن يقسمه بين الرفاق وهم محرمون،  
ثم سار حتى إذا كان بالاثابة إذا هو بظلي مستظل في حقف جبل فيه سهم وهو حي  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل: قف ههنا لا يراه أحد حتى تمضي الرفاق.  
حدثنا بونس قال أنا ابن وهب أن مالكاً حدثه عن يحيى بن سعيد أنه قال أخبرني محمد  
ابن إبراهيم - ثم ذكر بأسناده مثله - حدثنا ربيع الجيزي قال ثنا أبو الأسود قال أنا  
نافع بن يزيد عن ابن الهادان محمد بن إبراهيم حدثه عن عيسى بن طلحة عن عمير بن  
سلة الضمري قال: بينما نحن نسير مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ببعض أفاء الروحاء  
وهو محرم إذا حمار معقور فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: دعوه فيوشك صاحبه  
أن يأتيه؛ فجاء رجل من بهز هو الذي عقر الحمار فقال: يا رسول الله! شأنكم بهذا  
الحمار؛ فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر فقسمه بين الناس - ثم ذكر نحو ما في  
حديث يزيد عن يزيد بن هارون - وراجع ج ٣ ص ١٤٢ من نصب الراية.  
(١) هو عمير بن سلة الضمري، معدود في الصحابة عند الأكثرين - كما في ج ٨ ص ١٤٧  
من التهذيب، من رجال النسائي، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين بعد أن ذكره  
في الصحابة - اهـ.

(٢) أي انفرد عن الرجال الآخرين حال كونه معه في سبعة ركب.

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

قدر مغطى<sup>١</sup> قال: ما هذا؟ قال: لحم صيد صدناه بالأس، فأكل منه ونحن محرمون<sup>٢</sup>.

وقد جاءت<sup>٣</sup> في لحم الصيد هذه الرخص ولم ينسروا فيقولوا: لا بأس بما كان من ذلك لم يصطد<sup>٤</sup> للمحرم ولا خير فيما أصطيد [له]، بل قد جاءت فيه الآثار مبهمة ولا تفسير في هذا فهي عندنا على جملتها<sup>٥</sup> حتى تأتي البينة بتفسيرها.

فأما ما رويتم عن عثمان بن عفان رضي الله عنه فلا حجة لكم فيه<sup>٦</sup>.

(١) وكان في الأصول «مغطى» بالالف وهو تصحيف الناصحين يكتبون كثيرا من النواقض بالالف.

(٢) ضمير «أكل» يرجع إلى عمر رضي الله عنه، ولعله كان في الأصل «فأكلناه» بالجمع، حتى يرتبط به قوله «ونحن محرمون» - تدبر.

(٣) والسياق يقتضي أن قوله «قال محمد بن الحسن» سقط قبل قوله «وقد جاءت» والله تعالى اعلم.

(٤) وكان في الأصول «ثم يصطاد» تصحيف، والصواب «لم يصطد».

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٦) أي على أجمالها.

(٧) لأنه كان على وجه التنزه والتورع لا على وجه التحريم ولرد على رضي الله عنه عليه - كما سبق من قبل. قال الطحاوي - ص ٣٩٠ بعد رواية حديث اختلاف على عثمان رضي الله عنه من جهة المخالفين: قيل لهم: فقد خالفه في ذلك عمر بن الخطاب وطلحة بن عبيد الله وعائشة وأبو هريرة رضي الله عنهم وقد تواترت الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بما يوافق ما ذهبوا إليه وقول الله عز وجل «وحرم عليكم صيد البر ما دتم حراما» يحتمل ما حرم عليهم منه هو: أن يصيدوه، =



كتاب الحجة ( ما ياكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢ .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا مالك بن أنس <sup>١</sup> قال حدثني <sup>٢</sup>  
ابن شهاب عن سالم بن عبد الله أنه سمع أبا هريرة <sup>٣</sup> يحدث [ أباه ] عبد الله <sup>٤</sup>  
ابن عمر رضي الله عنهم أنه قال : مر به قوم محرمون بالربذة فاستفتوه في  
== ألا ترى إلى قول الله عز وجل « يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن  
قتله منكم متعمدا لجزاء مثل ما قتل من النعم » فنهاهم الله تعالى في هذه الآية عن قتل  
الصيد وأوجب عليهم الجزاء في قتلهم إياه ! فدل ما ذكرنا أن الذي حرم على المحرمين  
من الصيد هو قتله ؛ وقد رأينا النظر أيضا يدل على ذلك ، وذلك : أنهم اجتمعوا أن  
الصيد يحرمه الاحرام على المحرم ويحرمه الحرم على الحلال وكان من صاد صيدا  
في الحل فذبجه في الحل ثم ادخله الحرم فلا بأس بأكله إياه في الحرم ، ولم يكن ادخاله  
لحم الصيد الحرم كادخاله الصيد نفسه و هو حي الحرم لأنه لو كان كذلك لنبه  
عن ادخاله ولمنع من أكله إياه فيه كما يمنع من الصيد في ذلك كله ، وكان إذا أكله  
في الحرم وجب عليه ما وجب في قتل الصيد ، فلما كان الحرم لا يمنع من لحم  
الصيد الذي صيد في الحل كما يمنع من الصيد الحي كان النظر على ذلك أن يكون  
كذلك الاحرام أيضا يحرم على المحرم الصيد الحي ولا يحرم عليه لحمه إذا تولى الحلال  
ذبجه قياسا ونظرا على ما ذكرنا من حكم الحرم ؛ فهذا هو النظر في هذا الباب ، وهو  
قول أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد رحمه الله تعالى - انتهى .

(١) أخرجه الامام محمد من طريقه في الموطأ أيضا ، و مالك و الطحاوي و البيهقي  
و ابن حزم في المحلى .

(٢-٢) و في موطأ محمد « قال أخبرنا » و في موطأ مالك « عن ابن شهاب » .

(٣-٣) كذا في المحلى . و في موطأ محمد و موطأ مالك « يحدث عبد الله بن عمر رضي  
الله عنهما ، و وقع في الأصول « يحدث عن عبد الله » و هو خطأ .

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

لحم صيد وجدوا [ أحلة ]<sup>١</sup> يأكلونه فأقنأهم بأكله ، قال ثم قدم على عمر [ بن الخطاب ]<sup>٢</sup> فسأله عن ذلك فقال عمر : بما أفتيتهم ؟ قال : بأكله ، قال عمر رضى الله عنه : لو أفتيتهم بغيره لأوجعتك<sup>٣</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك قال حدثنا أبو النضر<sup>٤</sup> مولى عمر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد من الموطئين<sup>٥</sup> ، وهو جمع حلال من اهل الريزة . قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٩٠ من الشرح : قوله « مر به قوم محرّمون بالريزة » لا يخالف قوله في السابقة ( اى الرواية ) « حتى اذا كان بالريزة وجد ركبا من اهل العراق » لانه يحمل على انه وجدهم مارين به لما استقر بالريزة . فالقصة واحدة - اه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الموطئين .

(٣) وفي هذا دليل على ان حل ما لم يصدّه المحرم بل صادّه الحلال و ذبحه كان امرا مقررّا عندهم لا يجوز الاجتهاد في الافتاء بخلافه ، والا فالجهد لا لوم عليه فيما اداه اجتهاده فضلا عن الايحاء بضرب او غيره - كذا في شرح الزرقاني مع اختلاف في بعض الفاظ اجل<sup>٦</sup> قال الطحاوى : فلم يكن عمر ليعاقب رجلا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في فتياه في هذا بخلاف ما يرى ، والذي عنده ذلك مما يخالف ما اتى به رأيا ، ولكن ذلك عندنا - والله اعلم - لانه قد كان أخذ علم ذلك من غير جهة الرأى - انتهى .

(٤) قوله « أبو النضر » - بفتح النون و سكون الضاد المعجمة . هو سالم بن ابي امية ، مولى عمر بن عبيد الله التيمي تيم قریش - قاله الزرقاني في شرحه ج ٢ ص ١٨٧ ، ثقة ثبت ، من رجال الستة ، مات سنة تسع وعشرين ومائة . و « عمر » بضم العين - ابن معمر بن عثمان بن عمرو بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي ، كان احد وجوه قریش و اشرفها جوادا ممدحا شجاعا ، له في الجود و الشجاعة اخبار شهيرة ، مات ==

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

ابن عبيد الله عن نافع مولى أبي قتادة<sup>١</sup> [ عن أبي قتادة<sup>٢</sup> أنه كان مسح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى<sup>٣</sup> إذا كان يعض الطريق<sup>٤</sup> تخلف مع أصحاب له محرمين<sup>٥</sup> ] و هو غير محرم<sup>٦</sup> [ فرأى حمارا وحشيا فاستوى

== بدمشق سنة اثنتين وثمانين؛ وجده معمر صحابي ابن عم أبي قحافة والد الصديق -

قاله الزرقاني في ج ١ ص ٧٦ من باب الوضوء من المذى .

(١) هو ابن عباس، بموحدة و مهملة او تحتانية و معجمة، أبو محمد الأقرع، المدني الثقة، مولى أبي قتادة حقيقة، كما ذكره النسائي والعجلي وغيرهما، وقال ابن حبان وغيره: قيل له ذلك للزومه وإنما هو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية - زرقاني .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطئين ولا بد منه . والحديث حديثه، وهو الحارث بن ربهى الأنصارى السلمي - رضى الله عنه .

(٣-٣) وفي موطأ مالك « إذا كانوا يعض طريق مكة » . وفي الصحيحين من رواية صالح بن كيسان وعمر بن الحارث عن أبي أنضر بسنده: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم بالقاح، قال عمرو: فيما بين مكة والمدينة ولفظ صالح: من المدينة على ثلاثة أميال، ووقع عند ابن حبان وغيره في حديث أبي سعيد: أن ذلك بعسفان، وفيه نظر والصحيح: بالقاح، وهي بالقاف والحاء المهملة الخفيفة - زرقاني .

(٤) كذا في الموطأ ص ٢١٠، وكان في الأصول « محرمون »، ولعله كان « وهم محرمون » فسقط لفظ « وهم » من الأصول - والله اعلم .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصلين، وإنما زدناه من الموطئين؛ وعند البخارى من طريق عمرو بن الحارث « وهم محرمون وأنا رجل حل على فرسى وكنت رقاء على الجبال فيما أنا على ذلك إذ رأيت الناس متشوقين فذهبت انظر، اه - زرقاني .

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

على فرسه فسأل أصحابه أن ينالوه سوطه<sup>١</sup> فأبوه<sup>٢</sup> [ فسألهم أن ينالوه ربحه فأبوا ]<sup>٣</sup> فأخذه ثم شدد على الحمار فقتله ، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بعضهم ، فلما أدركوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سألوه عن ذلك فقال : إنما هي طعمة أطعموها الله<sup>٤</sup> .

(١) كذا في الأصل وكذا في الموطئين ، وفي الهندية « أن ينالوا سوطه » ، وفي رواية عمرو « كنت نسيت سوطي » ، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة « ثم ركبته فسقط مني سوطي » ، فلعله أطلق النسيان على السقوط أو عليه تجاوزاً قاله - الزرقاني في شرحه .

(٢) كذا في الأصل ، وكذا في موطأ الامام محمد ، وفي موطأ الامام مالك « فأبوا عليه » ، وفي رواية عمرو « قالوا : لا نعينك عليه » ، وفي رواية عبد الله بن أبي قتادة « قلت : نالوني السوط ، فأبوا : والله لا نعينك عليه بشيء » ، فنزلت فتناولته ثم ركبته فأدركت الحمار من خلفه وهو وراء اكمة فطعمته برعى فعقرته » ، وفي رواية عمرو « فأتيت إليهم فقلت لهم : قوموا فاحتملوا ، قالوا : لا نمسه ، لحملته حتى يجثهم به » - اه زرقاني .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من موطأ الامام محمد - راجع ص ٢١٠ منه - ف .

(٤) الحديث رواه الامام ابو حنيفة عن محمد بن المنكدر عن ابي قتادة رضي الله عنه قال : خرجت في رهط من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في القوم محرم غيري - الحديث . أخرجه الامام محمد في باب الصيد في الاحرام من كتاب الآثار ص ٦٠ ، والامام ابو يوسف في آثاره عن الامام ابي حنيفة من رقم ٥١٠ ص ١٠٨ ، و ابو محمد البخاري ، والحافظ طلحة ، والحافظ ابن المظفر ، وابن خسرو ، والقاضي محمد بن عبد الباقي في مسانيدهم من طرق الى الامام ابي حنيفة - كما في ج ١ ص ٥٤٥ الى ص ٥٤٧ من جامع المسانيد ، و ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر والعلل والحوى .

أخبرنا

(٤٢)

كتاب الحجّة . ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار أن كعب الأحبار<sup>١</sup> أقبل من الشام في ركب محرمين حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فأقتام كعب بأكله، فلما قدموا على عمر [بن الخطاب رضي الله عنه]<sup>٢</sup> ذكروا ذلك له فقال: من أقتاكم بهذا؟ قالوا<sup>٣</sup>: كعب؛ قال: فاني قد<sup>٤</sup> أمرته عليكم حتى ترجعوا؛ ثم لما

== واليهيقي . ورواه البخاري في ابواب من صحيحه، ومسلم في باب تحريم الصيد البري على المحرم . وعبد الرزاق في مصنفه و من طريقه ابن ماجه في سننه، و احمد و ابن راهويه في مسنديهما، و الدارقطني في سننه - كما في ج ٣ ص ١٤٢ من نصب الراية<sup>٥</sup> و وقع عند عبد الرزاق: و إنما اصطدته لك، ولم يأكل حين أخبرته أني اصطدته له؛ قال الدارقطني: قال أبو بكر النيسابوري: قوله « اصطدته لك » وقوله « لم يأكل منه » لا أعلم احدا ذكره في هذا الحديث غير معمر - اهـ . وقال صاحب التنقيح: و الظاهر ان هذا اللفظ الذي تفرد به معمر غلط، فان في الصحيحين « ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل منه » وفي لفظ لاحد قلت: هذه المضد قد شويتها و انضجتها، فأخذها فتمشها عليه الصلاة والسلام و هو حرام حتى فرغ منها - انتهى نصب الراية، و راجع اياه و الطحاوي و عمدة القاري و الجوهر النقي و فتح الباري و شرح الزرقاني و غيرها .

(١) كعب الأحبار تابعي مشهور، ملجأ العلماء و أهل الفضل، و لذا امره عليهم  
ب. عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الحجج لكي يقتدوا به فيما عرض لهم من احكامه .  
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل، و إنما زدته من موطأ مالك . و الحديث  
اخرجه مالك في الموطأ، و من طريقه اخرجه الامام محمد في موطئه .

(٣) و في موطأ محمد « فقالوا » بزيادة الفاء .

(٤) حرف « قد » ليس بموجود في موطأ محمد .

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

كانوا<sup>١</sup> ببعض الطريق طريق مكة مرت بهم رجل<sup>٢</sup> من جراد<sup>٣</sup> فأقنأهم كعب بأن يأكلوه و يأخذوه<sup>٤</sup> ، فلما قدموا على عمر رضى الله عنه<sup>٥</sup> ذكروا له ذلك<sup>٦</sup> فقال : ما حملك على ان تفتيهم بهذا ؟ [ قال : هو من صيد البحر ، قال : وما يدريك ؟ ]<sup>٧</sup> قال : يا أمير المؤمنين ! والذى نفسى بيده ! إن هو<sup>٨</sup> إلا ثرة حوت ينثره فى كل عام مرتين .

(١) هكذا فى الموطئين ، وفى الأصلين « كان » بالافراد .

(٢) هكذا فى الموطئين ، وفى الأصل « مر » بالتذكير .

(٣) و الرجل - بكسر الراء و سكون الجيم : قطع من جراد .

(٤-٤) كذا فى موطأ محمد « فأقنأهم كعب بأن يأكلوه و يأخذوه » ، و أما فى موطأ مالك « فأقنأهم كعب أن يأخذوه ف يأكلوه » اهـ و هو الأرجح عندى من حيث الترتيب و كان فى الأصول « فأفتى كعب أن يأكلوه و يأخذوه » .

(٥-٥) كذا فى الأصل و كذا فى موطأ مالك ، وفى موطأ الامام محمد « ذكروا ذلك له » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول و من موطأ الامام محمد و لا بد منه ، و إنما زدناه من موطأ الامام مالك ، و قد قال تعالى « أحل لكم صيد البحر و طعامه متاعا لكم و للسيارة » .

(٧) و فى موطأ الامام مالك « إن هى » و الثرة - بفتح النون و سكون المثناة - للبهائم كالعطسة للانسان ، يعنى : هو شئ يخرج من ثرة الحوت ، و ينثر - بضم المثناة و كسر ها - من باب نصر و ضرب ، أى : يرميه متفرقا مثل ما يخرج من عطس الانسان من المخاط . و قد ورد ذلك مرفوعا عند ابن ماجه عن انس : ان الجراد ثرة الحوت من البحر . و عند ابن داود و الترمذى و ابن ماجه عن ابن هريرة مرفوعا : الجراد من صيد البحر . و فى رواية : أما هو من صيد البحر . و لكنها احاديث ضعاف ضعفا أبو داود و الترمذى و غيرهما ، و الصحيح انه من صيد البر ، و لذا وجب =

كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

قال محمد : فقد أمرهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي قتادة بأكل الصيد وحسن ذلك لهم ، ولم يسأل أبا قتادة : أمن أجل المحرمين اصطدته أم من أجل غيرهم ؟<sup>١</sup> ولو كان الأمر على ما وصف أهل الجراء على من قتلها من المحرمين ، ويحرم عليه صيده ، وبه قال عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء ؛ قال البدرى : هو قول الكافة إلا أبا سعيد الخدرى ؛ وحكاه ابن المنذر عن كعب الأحبار ، ويدل على رجوعه عن ذلك ما رواه الشافعى في الأم بسند صحيح أو حسن عن عبد الله بن أبي عمار : أقبلنا مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس محرمين من بيت المقدس بعمره - الحديث - وهو في ج ٢ ص ١٩١ من شرح الزرقانى . وبه قال أبو حنيفة ومالك والشافعى وغيرهم من أهل العلم . وقال الدماينى : ذكر بعض الخذاق من المالكية : الجراد نوعان : برى وبحرى ، فيترتب على كل حكمه ويتفق بذلك الأخبار - كذا في شرح الزرقانى والتعليق الممجد . وقد سبق من موطأ محمد : وأما الجراد فلا ينبغي للحرم أن يصيده ، فإن فعل كفر « وتمره خير من جرادة » كذلك قال عمر بن الخطاب - وهذا كله قول أبي حنيفة والعامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى - اه .

(١) ومن ههنا سقط ما في الزرقانى وغيره إذا صيد لأجله بغير اذنه حرم أكله للحرم ، فإنه صلى الله عليه وسلم لم يسأل أبا قتادة عنه ولم يرد في طريق من طرق حديث أبي قتادة السؤال عن ذلك ، والظاهر من عادات الناس أنهم ينوون في مثله لرفقاتهم أيضا ، سيما إذا كان الصيد كالخمار الوحشى يشبع جماعة مع سؤاله عن دلالة وإشارته حيث قال « هل أحد منكم أمره أو أشار إليه بشيء ؟ » قالوا : لا ، قال : فكلوا ، فاكتمنى على الاستفسار على الاعانة ولم يسأل عن نية أبي قتادة لمن صدته ، والسكوت من الشارع في معرض البيان يان بل فوقه كما حقق في محله ، ودعوى النسخ لا تسمع فإنه لم يتعذر الجمع بين الأخبار الواردة في الباب . ومعنى : أو يصد لكم بأمركم =

كتاب الحجّة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

المدينة ما رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكله حتى  
سأل أبا قتادة من أجل القوم المحرمين ' صاد الحمار ' أم من أجل غيرهم ' .

= وإعانتكم وإشارتكم ودلائلكم ، أو هو محمول على الكراهة تنزيها ، أو كان وروده  
لسد الذرائع لئلا يحمل على الناس حيلة للأكل ، مع أن حديث الصعب بن جثامة الليثي فيه  
اضطراب واختلاف ، وحله البخاري على كون الحمار حيا ولذا بوب في الصحيح  
« باب إذا أهدى للمحرم حمارا وحشيا حيا - النخ » فأشار به إلى أنه صلى الله عليه وسلم  
رده لكونه حيا وقال « أنا حرم » - ووافقنا في المسألة ولم يفصل في النية . والحديث  
أخرجه الإمام محمد في الموطأ ص ٢١٤ : أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن عبيد الله  
ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عبد الله بن عباس عن الصعب بن جثامة الليثي :  
أنه أهدى لرسول الله صلى الله عليه وسلم حمارا وحشيا وهو بالابواء أو بودان فردده  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما رأى ما في وجهي قال : أنا لم رده عليك  
إلا أنا حرم - انتهى . و التفصيل في نصب الرابة وعمدة القاري وآثار الطحاوي  
وفتح القدير وبدائع الصنائع وغيرها - فراجعها .

(١-١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « صدت الحمار » ، والله اعلم - ف .  
(٢) فهو صريح في أن الحلال إذا صاده لنفسه أو من أجل غيره من المحرمين جاز  
أكله للمحرم ، وإلا لم يرخص صلى الله عليه وسلم أصحابه في ذلك ونهاهم عنه وقد  
أكل هو وأصحابه في حديث أبي قتادة كما في صحيح البخاري وغيره . وفي الباب  
حديث آخر رواه الإمام محمد في كتاب الآثار : قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا هشام  
ابن عروة عن أبيه عن جده الزبير بن العوام رضي الله عنه قال : كنا نحمل لحم الصيد  
صفيفا وننزوده ونأكله ونحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ .  
وهذا السند والمتن رواه الإمام أبو يوسف في آثاره من رقم ٥٠٦ ص ١٠٦ ، غير  
أنه لم يذكر قوله : صفيفا . وأخرجه الحافظ طلحة و ابن خسرو و أبو بكر =



## كتاب الحجة ( ما يأكل المحرم من الصيد وما يشتريه ) ج - ٢

= ابن الباقر و الحسن بن زياد أيضا في مسانيدهم - كما في ج ١ ص ٥٥٤ و ص ٥٥٥ من جامع المسانيد . قال ابن خسرو : و روى هذا الحديث حماد استاذ ابي حنيفة عن ابي حنيفة لجلالة قدره ، وقد مات حماد رحمه الله تعالى سنة عشرين ومائة بالكوفة - انتهى . و رواه البيهقي أيضا في ج ٥ ص ١٨٩ من سننه الكبرى في باب ما يأكل المحرم من الصيد بسنده الى الجارود بن يزيد النيسابوري : ثنا ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن جده الزبير بن العوام : قال - الحديث بمثله ؛ ثم قال البيهقي : و كذلك رواه ابراهيم بن طهمان عن ابي حنيفة بمعناه - اه . و قال المحدث الكبير في ج ٣ ص ١٤٠ من نصب الراية : و من احاديث الاصحاب قال الشيخ في الامام : روى الحافظ ابو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي في مسند الامام ابي حنيفة : عن ابي حنيفة عن هشام بن عروة عن ابيه عن جده الزبير بن العوام قال : كنا نعمل الصيد صفيفا و كنا نتزوده و نأكله و نحن محرمون مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه . و كذلك رواه ابن ابي العوام في كتاب فضائل ابي حنيفة ، و اختصره مالك في الموطأ فقال : مالك عن هشام بن عروة عن ابيه ان الزبير بن العوام كان يتزود صفيف الطباء في الاحرام - اه . قال في الصحاح : الصفيف ما يصف من اللحم على اللحم ليشوى - اه . و المختصر من طريق مالك رواه الامام محمد في ص ٢١٦ من الموطأ ، و رواه الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٥٠٥ ص ١٠٦ : يوسف عن ابيه عن هشام بن عروة عن ابيه قال : كان الزبير يتزود صفيف الوحش و هو محرم - اه . قال مالك الصفيف : القديد ، و قال في القاموس : الصفيف - كأمير : ما صف في الشمس ليصف ، و على الجر لينشوى - زرقاني شرح الموطأ . و من ههنا ظهر لك ان الاحاديث و الآثار بمرأى من أمتنا و مسمع .

كتاب الحجة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

## باب المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة فيأكلها

أخبرنا محمد بن الحسن عن <sup>١</sup> أبي حنيفة - في المحرم يضطر إلى الميتة  
أيصيد الصيد فيأكله أو <sup>٢</sup> يأكل الميتة - قال: يأكل <sup>٣</sup> الميتة .  
وقال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة .

وقال أبو حنيفة: ما قتل المحرم أو ذبح من الصيد فلا يحل أكله لحلال  
ولا لمحرم لأنه ليس بذكي - خطأ كان أو عمداً . وكذلك قال أهل المدينة .  
وقال مالك بن أنس: إنه سمع ذلك من غير واحد من أهل العلم <sup>٤</sup> .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية « من »، وهو خطأ .

(٢) كذا في الأصل، وفي موطأ الإمام مالك « أم » .

(٣) وفي موطأ مالك « بل يأكل » . لأن الله تعالى لم يرخص للمحرم في أكل الصيد  
ولا في أخذه على حال من الأحوال بل أطلق المنع فقال « لا تقتلوا الصيد و انتم  
حرم » وقال « و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » و قد أرخص في الميتة على  
حال الضرورة بنحو قوله تعالى « فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه » - كذا في  
الموطأ مع الزرقاني ج ٢ ص ١٩٢ .

(٤) إشارة إلى أنه لم ينفرد بذلك لا تقليدا لهم . وزيادة اشهب عن مالك « من كنت اقتدى  
به و اتعلم منه » فراده انهم من شيوخه ، اذا لم يجتهد لا يقلد غيره - قاله الزرقاني ١٩٣/٢ .  
و اذا أتى بمثل هذا الإمام أبو حنيفة رحمه الله صاحبا عليه من كل جانب و نسوا  
ما وجهوا به قول غيره من أئمتهم ، و هذا ابن أبي شيبة في كتاب سلك هذا المسلك ،  
و هذا ابن حزم المبطل للحج و العمرة بقتل المحرم الصيد و لم يطل الله تعالى حجه به  
و لا رسوله أبطل حجه به ، و هو يعدو عدو العقارب في مثل هذا الميدان ، و قد =

كتاب الحجة ( المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة ) ج - ٢

وقال أبو حنيفة في المحرم يدل الحلال على الصيد فيقتله قال : على الدال الجزاء .

وقال أهل المدينة : إذا دل المحرم الحلال على الصيد لا كفارة على الدال ، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك .

وقال محمد : هذا لا ينبغي لأحد من أهل الفقه أن يشك فيه ، قال ابن عباس رضي الله عنهما : على الدال الجزاء ' .

قال محمد : وا عجبا لأهل المدينة ! انهم يقولون في المحرم يدل على الصيد فيقتل انه لا جزاء عليه ، وإن أكل من لحم صيد صاده حلال من أجله وذبحه بغير أمره ولا عليه فعليه الجزاء ! أى الرجلين يرون أعظم وزرا ؟ الذى يدل على الصيد حتى يقتل أو الذى يأكل من لحم صيد صاده حلال و ذبحه ؟

== افترى على الله و رسوله انهما ابطلا حجه و عمرته ، و أتى له هذا فى القرآن و ذخيرة الأحاديث او ما كان ربك نسيا او قد قال « لا تقتلوا الصيد و انتم حرم » و قال « و حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما » و لم يقل « و اذ صدموه فى الاحرام بطل حجكم و عمرتكم » فهذا افتراء عليه منه - تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

(١) سياق بعده عنه بمعناه ، و فى ج ٣ ص ١٣٢ من نصب الراية : قوله : و قال عطاء « اجمع الناس على ان على الدال الجزاء » قلت : غريب ، و عطاء هذا كان ابن ابي رباح - صرح به فى المبسوط و غيره ، و ذكره ابن قدامة فى المغنى عن على و ابن عباس ، و قال الطحاوى : هو مروى عن عدة من الصحابة رضى الله عنهم ، و لم يرو عنهم خلافة فكان اجماعا - انتهى . و الاصل فيه حديث ابن قدامة متفق عليه بلفظ « هل منكم أحد أمره أن يحمل إليها أو أشار إليها ؟ قالوا : لا ، و المسلم و النسائي « هل أشرتم أو أعنتم ؟ قالوا : لا . قال : فكلوا ، »

كتاب الحجّة (المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة) ج - ٢

ما ينبغي أن يشكل على أحد من الفقهاء هذا أعظم وزرا فيما صنع من الآثار الكثيرة التي جاءت فيه :

قال محمد : وذكر شريك بن عبد الله<sup>١</sup> عن الركين<sup>٢</sup> عن عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهما : أن محرما أشار إلى<sup>٣</sup> أهل ما يبيض<sup>٤</sup> لجعل عليه على بن أبي طالب وابن عباس رضي الله عنهم الجزاء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم عن داود بن أبي هند عن بكر بن عبد الله المزني<sup>٥</sup> قال : أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) هو ابن أبي نمر النخعي ، أبو عبد الله الكوفي ، القاضي ، من رجال السنة إلا البخاري ، أروى الناس عن الكوفيين ، وأعلم محدثهم من الثوري ، أورع في علمه ، ثقة مأمون ، كثير الحديث ، محدث فقيه عالم صدوق ، شديد على أهل الريب والبدع ، قديم السماع من أبي اسحاق ، صحيح القضاء ، ولي القضاء بواسط سنة ١٥٥ ثم ولي الكوفة ، ومات بها سنة ٧ أو سنة ٨٨ ، قالوا : تغير عليه حفظه في آخر عمره ، وأنه دلس - راجع ترجمته من التهذيب وقد بسطها الحافظ فيه .

(٢) هو بالتصغير ، ابن الربيع بن عميلة - بفتح العين - الفزارى ، أبو الربيع ، الكوفي ، من رجال السنة إلا البخاري ، تابعي كوفي ثقة صالح ، ذكره ابن حبان في الثقات وقال : مات سنة ١٣١ - كذا في ج ٤ ص ٢٨٨ من التهذيب .

(٣-٢) هكذا في الأصل ، وفي الهندية « أهل مكة ما يبيض » ولم أفهم معناه حتى التفهم ؛ وراجع له كتباً أخرى ، ولعل شيئا من العبارة سقط من الأصول - والله أعلم . أى من الطيور ، يعنى : أشار إلى طائر ليصيد غيره فعليه الجزاء ؛ والإشارة تكون في الحاضر ، والدلالة في الغائب ؛ وفرقوا في الدلالة بالفتح والكسر ، فالأول في المحسوسات ، والثاني في المعاني ؛ ويطلب هذا من كتب اللغة .

(٤) الحديث مرسل فإن بكر بن عبد الله لم يدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، =

## كتاب الحجة ( المحرم يقتل الصيد و يدل عليه أو يضطر إلى الميتة ) ج - ٢

== و كذا رواه مالك مرسلًا من حديث محمد بن سيرين في باب فدية ما أصيب من الطير و الوحش . قال الرزقاني : هكذا رواه عن محمد بن سيرين الحاكم في المستدرك و البيهقي أيضا - كما في ج ٣ ص ٥٢ من كنز العمال من قسم الأفعال . و رواه عبد بن حميد و ابن جرير - كما في ج ٣ ص ٥١ من كنز العمال عن بكر ابن عبد الله المزني قال : كان من الأعراب محرمان فأحاش أحدهما ظيما فقتله الآخر فأتيا عمر و عنده عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما فقال له : و ما ترى ؟ قال : شاة . قال : و أنا أرى ذلك ، اذهبا فاهديا شاة ؛ فلما مضيا قال أحدهما لصاحبه : ما درى أمير المؤمنين ما يقول حتى سألت صاحبه ! فسمعها عمر فردهما فأقبل على القاتل ضربا بالدرة فقال : تقتل الصيد و أنت محرم و تغض الفتيان ! ان الله يقول « يحكم به ذوا عدل منكم » ثم قال : ان الله لم يرض عمر وحده فاستعنت بصاحبي هذا - اه . و رواه موصولا عبد الرزاق في مصنفه من وجه آخر ، و من طريقه رواه البيهقي في ج ٥ ص ١٨١ من السنن و هو في ج ٣ ص ٥٢ من كنز العمال . و في ج ٥ ص ٦١ من عمدة القارئ : عن معمر عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر الأسدي قال : كنت محرما فرأيت ظيما - الحديث بطوله نحوه . و رواه البيهقي أيضا من طريق ابن أبي عمير : ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن عمير سمع قبيصة بن جابر الأسدي قال : قال : خرجنا حجاجا فكثرت مراؤنا و نحن محرمون ايها اسرع شدا الظبي ام الفرس - الحديث بأطول من الأول مع القصة و ضرب عمر أباه بالدرة و بيان وجه القبيصة و بيان حكم القرآن في تحكيم ذوي عدل منكم . و في آخره : قال ابن أبي عمير قال سفيان : و كان عبد الملك اذا حدث بهذا الحديث قال : ما تركت منه الفا ولا واوا - اه . و رواه ابن جرير أيضا ، طولاً - كما في عمدة القارئ : ثنا هناد و ابو هاشم الرافعي قالوا حدثنا وكيع بن الجراح عن المسعودي عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بن جابر قال : خرجنا حجاجا فكنا صلينا الغداة اقتدنا رواحلتنا نتماشى ==

كتاب الحجة ( المحرم يقتل الصيد أو يدل عليه أو يضطر إلى الميتة ) ج - ٢

رجل<sup>١</sup> فقال: يا أمير المؤمنين إني أشرت إلى ظبي و أنا محرم فقتله صاحبي؛ فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنهما: ما ترى؟ قال: شاة؛ قال: وأنا أرى ذلك.

قال محمد<sup>١</sup>: وهذا خلاف ما قال أهل المدينة. قال: و<sup>٢</sup> روى هذا عن عمرو بن دينار عن ابن عباس وعبد الرحمن بن عوف -رضي الله عنهم.

== يتحدث، قال: فيما نحن ذات غداة ان منع لنا ظبي او برح فرماه رجل كان بنا بحجر - الحديث بطوله نحوه. ثم قال الحافظ العيني: قلت: روى هشيم هذه القصة عن عبد الملك بن عمير عن قبيصة بنحوه، وذكرها مرسلة عن عمر بكير بن عبد الله المزني ومحمد بن سيرين، ورواه مالك في الموطأ من حديث ابن سيرين مختصرا - اه.

(١) عندي هو قبيصة بن جابر الأسدي، ويمكن ان يكون غيره، وتعددت الواقعة في السؤال عن ذلك - تأمل؛ والوجدان يحكم بالاول.

(٢) كذا في الأصل، ولفظ محمد، ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ. قال في الجهر النقي في باب ما لا يأكل المحرم الصيد: واختلفوا في المحرم يدل المحرم او الحلال على الصيد، فكرهه مالك والشافعي ولاجزاء عليه، وقال ابو حنيفة واصحابه: عليه الجزاء، وبه قال احمد و اسحاق. وهو قول علي وابن عباس وعطاء. وقال الطحاوي: لم يرو عن احمد من الصحابة خلاف ذلك فصار اجماعا. وفي الاشراف لابن المنذر: هو قول سعيد بن جبير والشعبي والحارث العكلي وبكر بن عبد الله المزني. وفي التجريد للقدوري: قال: اجمع الناس على ان على الدال الجزاء. وذكر الطحاوي في اختلاف العلماء: ان رجلا قال لعمر: اني اشرت الى ظبي و انا محرم فقتله صاحبي؟ فقال عمر لعبد الرحمن بن عوف: ما ترى؟ قال: شاة؛ قال: وأنا أرى ذلك - اه.

(٣) سقطت الواو من الأصول، وزدتها على ما يقتضى المقام - كما لا يخفى على الأعلام.

### باب المحرم يقتل الصيد فيحكم عليه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه بطعام: انه يقوم الصيد كم ثمنه من الطعام ثم يطعم كل مسكين نصف صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وإن شاء صام عن مكان كل نصف صاع يوماً<sup>١</sup>، فينظر كم عدة المساكين،<sup>٢</sup> فإن كانوا<sup>٣</sup> عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين صام عشرين يوماً.

وقال أهل المدينة في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه [فيه]<sup>٤</sup> أن<sup>٥</sup> يقوم الصيد الذي أصاب فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مدّاً أو يصوم مكان كل مدّ يوماً وينظر كم عدة المساكين، فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام، وإن كانوا عشرين صام عشرين يوماً<sup>٦</sup>.

قال محمد: إنما قال الله تعالى «لجزأه» مثل ما قتل من النعم يحكم به

- (١-١) كذا في الأصل، وفي الهندية «نصف مل ديوما»، وهو خطأ فاحش.
- (٢-٢) وفي الهندية «كان كانوا» والصحيح ما في الأصل وهو «وافق لما في موطأ مالك».
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زاده من موطأ الامام مالك ولا بد منه.
- (٤) كذا في موطأ مالك، وكان في الأصول «أنه» والصحيح ما في الموطأ.
- (٥-٥) كذا في موطأ مالك، وكان في الأصول «كم هو ثمنه» بزيادة الضمير، والصحيح ما في الموطأ. قال مالك: احسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه ان يقوم الصيد الذي اصاب فينظر كم ثمنه من الطعام فيطعم كل مسكين مداً و يصوم مكان كل مد يوماً، وينظر كم عدة المساكين، فإن كانوا عشرة صام عشرة أيام - الخ.
- (٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «أو ينظر» وهو خطأ.
- (٧) زاد في الموطأ: عددهم ما كانوا وإن كانوا أكثر من ستين مسكيناً - انتهى.

كتاب الحجّة ( المحرم يقتل الصيد فيحكم عليه ) ج - ٢

ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين ، فأما طعام المساكين غداء وعشاء<sup>١</sup> ، وينظر كم يشبعه في يوم و ليلة ، فأما المد فليس يكون شعبا لأحد في يوم و ليلة - نعله<sup>٢</sup> .

قال محمد : وقد جاءت الآثار في ذلك كثيرة<sup>٣</sup> - والله أعلم .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « او عشاء » وهو خطأ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « معا » مكان « نعله » .

(٣) لم يرو في الباب اثرا واحدا لذلك وهذا بخلاف منوال الكتاب ، ولعلها سقطت من الكتاب ، وراجع لهذا البحث ج ٢ ص ٤٦٨ الى ص ٤٧٨ من احكام القرآن للامام ابي بكر الجصاص فانه قد اشبع الكلام فيه ، وقال في ص ٤٧٥ منه : اختلف في تقدير الطعام فقال ابن عباس - رواية - و ابراهيم و عطاء و مجاهد و مقسم : يقوم الصيد دراهم ثم يشتري بالدرهم طعام فيطعم كل مسكين نصف صاع ، و روى عن ابن عباس - رواية : يقوم الهدى ثم يشتري بقيمة الهدى طعاما ؛ و روى مثله عن مجاهد أيضا ؛ و الأول قول اصحابنا ، و الثاني قول الشافعي ، و الأول اصح و ذلك لأن جميع ذلك جزاء الصيد ، فلما كان الهدى من حيث كان جزاء معتبرا باصيدها في قيمته او في نظيره و يجب ان يكون الطعام مثله لأنه قال « جزاء مثل ما قتل » الى قوله « او كفارة طعام مساكين » ، فجعل الطعام جزاء و كفارة كالقيمة فاعتباره بقيمة الصيد أولى من اعتباره بالهدى اذ هو بدل من الصيد و جزاء عنه لا من هدى و ايضا قد اتفقوا فيما لا نظير له من النعم ان اعتبار الطعام انما هو بقيمة الصيد ، فكذلك فيما لا نظير لأن الآية منتظمة للأمرين ؛ فلما اتفقوا في احدهما ان المراد اعتبار الطعام بقيمة الصيد كان الآخر مثله ؛ و قال اصحابنا : اذا اراد الاطعام اشترى بقيمة الصيد طعاما فأطعم كل مسكين نصف صاع من بر و لا يجوز به اقل من =

باب (٤٥) ١٨٠



## باب الحلال يقتل الصيد في الحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الحلال يقتل الصيد في الحرم: انه يحكم عليه بمنزلة ما يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم، إلا في خصلة واحدة: الحلال إذا قتل الصيد في الحرم لم يحزه الصوم، وكان بمنزلة شجرة قطعها في الحرم، فليس يحزى فيه الصوم إنما فيها الهدى أو الطعام .  
وقال أهل المدينة: يحكم على الذي يقتل الصيد في الحرم وهو حلال [بمثل] ما يحكم به على الذي يقتل الصيد في الحرم وهو محرم .

== ذلك ككفارة اليمين وفدية الأذى وقد بيناه فيما سلف، وقوله تعالى «أو عدل ذلك صياما» فانه روى عن ابن عباس و ابراهيم وعطاء و مجاهد و مقسم و قتادة انهم قالوا: لكل نصف صاع يوما؛ وهو قول اصحابنا . و روى عن عطاء ايضا انه قال: لكل مد يوما . وما ذكره الله تعالى في هذه الآية من الهدى و الاطعام و الصيام فهو على التخيير، لأن «أو» يقتضى ذلك كقوله تعالى في كفارة اليمين «فكفارته اطعام عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة» و كقوله تعالى «فدية من صيام او صدقة او نسك» و روى نحو ذلك عن ابن عباس و عطاء و الحسن و ابراهيم -رواية، وهو قول اصحابنا؛ و روى عن ابن عباس رواية اخرى انها على الترتيب، و روى عن مجاهد و الشعبي و السدى مثله؛ و عن ابراهيم رواية اخرى انها على الترتيب، و الصحيح هو الاول لانه حقيقة اللفظ، و من حمله على الترتيب زاد فيه ما ليس منه، و لا يجوز الا بدلالة -اهـ . و من هاهنا سقط ما قاله ابن حزم في هذا المقام من المحلى؛ ثم تفوه ما تفوه من غير روية على عادته القديمة -فراجعها ان شئت .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و انما زدناه من موطأ الامام مالك .

## باب المحصر في غير عدو

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من حُجِس عن الحج بعد ما يحرم لمرض<sup>١</sup> أو عن العمرة بعد ما يحرم بها لمرض أصابه لا يقدر على النفاذ فإنه يبعث الهدى ويأعدّم فيه يوم ينحر فيه الهدى ، فإذا نحر حل ، فإن كان أهل بعمره فعليه عمرة مكانها<sup>٢</sup> وإن كانت حجة فعليه حجة و عمرة مكانها<sup>٣</sup> ، أما الحجّة فقضاء للحجّة ، وأما العمرة فإن الرجل إذا فاتته الحج حل من حجّته<sup>٤</sup> بعمره فجعل عليه هذه العمرة لذلك .

وقال أهل المدينة : من احتبس لمرض فليس يحل إلا بالطواف بالبيت<sup>٥</sup> والسعى بين الصفا والمروة<sup>٦</sup> لا يحله هدى ينحره .

- (١) كذا في الأصول ، وفي موطأ الإمام مالك : بعد ما يحرم إما بمرض أو بغيره أو بخطأ من العدد أو خفي عليه الهلال فهو محصر عليه ما على المحصر .
- (٢-٣) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « وإن كان أهل بحجة فعليه حجة و عمرة مكانها » كما هو في قسمه « فإن كان أهل بعمره - الخ » تأمل .
- (٣) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « حجة » بدون الضمير و « فجعل » فعل مجهول .

(٤-٥) كذا في موطأ الإمام مالك ، وكان في الأصول « والسعى بالصفا والمروة » و عبارة الموطأ بتأنيدها مكذا : و سئل مالك عن أهل من مكة بالحج ثم أصابه كسر أو بطن محترق أو امرأة تطلق قال : من أصابه هذا منهم فهو محصر يكون عليه مثل ما على أهل الآفاق إذا هم احصروا . قال مالك في رجل قدم معتمرا في أشهر الحج حتى إذا قضى عمرته أهل بالحج من مكة ثم كسر أو أصابه امر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف قال مالك : أرى أن يقيم حتى إذا برأ خرج إلى الحل ثم يرجع إلى مكة فيطوف بالبيت وبين الصفا والمروة ، ثم يحل ثم عليه حج قابل والهدى ؛ =

قال محمد: إنما جاءت الآثار في المحصر أنه يحل إذا نحر هديه، ولا يلى إلى أعدو حصره أم مرض، إنما يراد من ذلك العذر<sup>١</sup> الذى يمنعه من الذهاب إلى مكة، فإذا جاء من المرض ما لا يقدر معه على الانطلاق إلى مكة صار كالذى حصره العدو. وإنما ينبغي أن يقاس على ما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينزل<sup>٢</sup>؛ أرايتم رجلاً أحصر بكسر<sup>٣</sup> فيرى كسره ذلك<sup>٤</sup> على أمر يعلم أنه لا يقدر على إتيان مكة على حال من الحالات أبقى محرماً حتى يموت؟ أرايتم إن أدخله مرضه ذلك في حال الكبير حتى بلغ من كبره أن صار لا يستطيع أن يحمل إلى مكة في حمل

== قال مالك فيمن اهل بالحج من مكة ثم طاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة ثم مرض فلم يستطع ان يحضر مع الناس الموقف قال مالك: اذا فاته الحج فان استطاع خرج الى الحل فدخل بعمره فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة لأن الطواف الأول لم يكن نواه للعمرة فلذلك يعمل بهذا وعليه حج قابل والهدى؛ فان كان من غير اهل مكة فأصابه مرض حال بينه وبين الحج فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة حل بالعمرة وطاف بالبيت طوافاً آخر وسعى بين الصفا والمروة لأن طوافه الأول وسعيه إنما كان نواه للحج وعليه حج قابل والهدى - انتهى - فظهر من جميع هذا ان المحصر المذكور لا يحل عند اهل المدينة الا بعمرة، كما قال الامام محمد - تدبر -

(١) مرفوع بقوله «يراد» وذلك اشارة الى المحصر، والعذر عام - تدبر -

(٢) هكذا فى الأصول، والمعنى: ولا ينزل عما صنع صلى الله عليه وسلم. وقال بعضهم: ولعله «ولا يترك» فصحف، أى: ولا يترك هو ما صنعه صلى الله عليه وسلم.

(٣) كذا فى الأصل، وفى الهندية «بكسير» وهو تصحيف.

(٤) أى فيظن، يعنى فيصير كسره ذلك على حالة ويصل إليها أو ينزل ويقاس على امر لا يقدر به الى آخره.

ولا غيره<sup>١</sup> أي يكون هذا حراما حتى يموت؟ فهذا إن شاء الله أعذر من الذي يحبس العدو، لأن العدو إن حبسه اليوم لم يحبسه الأبد،<sup>٢</sup> وهذا قد جاوز حال<sup>٣</sup> أنه لا يقدر فيها على المضى إلى الكعبة أبدا، وكيف يحل بالطواف وهو لا يقدر عليه! وهل كلف الله نفسا إلا وسعها! مع آثار كثيرة قد جاءت في هذا:

أخبرنا محمد بن عباد بن العوام قال حدثنا الحجاج بن أرطاة عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس وابن الزبير ومروان بن الحكم أجمعوا في أمر سعيد بن حُزابة المخزومي<sup>٤</sup> وكان أصابه جذري وحصر فأجمعوا<sup>٥</sup>.

(١) كذا في الأصول، ولعل لفظ «في» قبل قوله «غيره» سقط منها - والله اعلم.

(٢) وكان في الأصول «وقد جاز له حاله حال».

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «أن» - ف.

(٤) هذا هو الصواب «سعيد بن حُزابة المخزومي» بضم الحاء المهملة وفتح الزاي المعجمة فألف فوجدة فهاء - زرقاني شرح الموطأ ج ٢ ص ٢٠٣. وقد وقع في الكتاب «معد بن خراثة» وهو تصحيف. ورواه مالك من وجه آخر في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن سعيد بن حُزابة المخزومي صرع بعض طريق مكة وهو عزم فسأل على الماء الذي كان عليه فوجد عبد الله بن عمر وعبد الله ابن الزبير ومروان بن الحكم فذكر لهم الذي عرض له فكلهم امره أن يتداوى بما لا بد له منه ويفتدى، فإذا صح اعتمر فحل من إحرامه ثم عليه حج قابل ويهدى ما استيسر من الهدى - انتهى. وهو مخالف لما في الكتاب كما لا يخفى، وليس فيه: ابن عباس، بل بدله: عبد الله بن عمر، وليس ذكر التحريل الإحلال بالعمرة.

(٥) قوله «فأجمعوا» مكرر - كما لا يخفى، فأحدهما زائد لا حاجة إليه، لكن هكذا هو في جميع الأصول.

تلى أن يبعث بهدى فينحر عنه ويحل<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد قال: أخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن من سمع<sup>٢</sup> عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب مثل قول ابن عباس وابن الزبير في المحصر<sup>٣</sup> .

(١) قد عرفت أن سياق هذا الأثر يخالف ما في موطأ مالك: والأثر من طريق مالك رواه اليهقي في ج ٥ ص ٢٢٠ من سننه؛ قال الإمام محمد في باب المحصر ص ٢٣٧ من الموطأ بعد أثر ابن عمر رضي الله عنهما: بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه جعل المحصر بالوجع كالمحصر بالعدو فمثل عن رجل اعتمر فنشه حية فلم يستطع المضى فقال ابن مسعود: ليعث بهدى ويواعد أصحابه يوم أمار فإذا نحر عنه الهدى حل وكانت عليه عمرة مكان عمرته، وبهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا - انتهى - والبلاغ المذكور سياق في الكتاب .

(٢) هو مبهم لا أدري من هو، ومن الرواة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ابنه عيسى وابن ابنه عبد الله بن عيسى وعمرو بن ميمون والشعبي والبناني والحكم وحصين ابن عبد الرحمن وعمرو بن مرة ونجاشد ويحيى الجزار و هلال الوزان ويزيد بن أبي زياد والشيباني والمنهال وعبد الملك بن عمير والأعشى واسماعيل بن أبي خالد وجماعة - كما في التهذيب - وابن أرطاة روى عن الشعبي وطبقته - كما في ترجمته، فلا يضر إبهامه، إلا أنه صاحب تدليس وارسال .

(٣) قال الحافظ الطحاوي في ج ١ ص ٤٣٢ من شرح الآثار: حدثنا يزيد بن سنان قال: ثنا يحيى بن سعيد القطان عن الأعشى عن إبراهيم عن علقمة واثموا الحج والعمرة لله فإن احصرتم فما يستيسر من الهدى؛ قال: إذا احصر الرجل بعث الهدى، « ولا تخلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله، فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك، فصيام ثلاثة أيام، فإن عجل لخلق قبل أن يبلغ الهدى محله =

أخبرنا <sup>١</sup> محمد قال أخبرنا <sup>١</sup> حسين بن حسان الأسدي <sup>٢</sup> قال حدثنا عمارة

= فعليه فدية من صيام او صدقة او نسك صيام ثلاثة ايام او تصدق على ستة مساكين ، كل مسكين نصف صاع و النسك شاة فاذا امن بما كان به ، « فمن تمتع بالعمرة الى الحج » فان مضى من وجهه ذلك فعليه حجة ، و ان اخر العمرة الى قابل فعليه حجة و عمرة ، « و ما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج » آخرها يوم عرفة ، « و سبعة اذا رجعت » ؛ قال : فذكرت ذلك لسعيد بن جبير فقال : هذا قول ابن عباس - و عقد ثلاثين ؛ حدثنا ابو شرح محمد بن زكريا بن يحيى قال ثنا الفريابي قال ثنا سفيان الثوري عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة انه قال في قول الله عز و جل لنا « فان احصرنكم » قال : من حبس او مرض ، قال ابراهيم : فحدثت به سعيد بن جبير فقال : هكذا قال ابن عباس رضى الله عنهما ، فهذا ابن عباس لم يعمل الحل من احرامه بالاحصار حتى ينحر عنه الهدى ، و قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من كسر او عرج فقد حل ؛ فدل ذلك ان معنى « فقد حل » عنده اى : له ان يحل ، على ما ذهبنا اليه في ذلك . و قد روى ذلك عن غير ابن عباس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم ايضا - انتهى .

(١-١) قوله « محمد قال أخبرنا » ساطع من الأصول فزادته على ما يقتضى المقام . و اخرجه البيهقي من طريق ابى عبيد : ثنا عباد بن العوام عن ابان بن تغلب عن عبد الرحمن بن الأسود عن ابيه عن عبد الله - هو ابن مسعود رضى الله عنه - في الذى لدغ وهو محرم بالعمرة فأحصر فقال عبد الله : ابشوا بالهدى و اجعلوا بينكم و بينه يوم امار فاذا دبح الهدى بمكة حل هذا . قال ابو عبيد : قال الكسائي : الأمار : العلامة التى يعرف بها الشيء ، يقول : اجعلوا بينكم يوما تعرفونه لكيلا تختلفوا - انتهى .

(٢) كذا في الأصول ، و الظن الغالب أنه هشام بن حسان الأزدي القردوسي ابو عبد الله البصري و هو من شيوخ الامام محمد ، كما مر في باب الوضوء من القبلة =

ابن عمير<sup>١</sup> عن عبد الرحمن بن يزيد<sup>٢</sup> قال: خرجنا عمارا فلدغ صاحب لنا<sup>٣</sup> بذات السفوق<sup>٤</sup> فلم تقدر على حمله فخرجنا ننظر الطريق هل نرى أحدا فنسأله فإذا نحن بعبد الله بن مسعود رضي الله عنه فقلنا: يا أبا عبد الرحمن! إنا خرجنا عمارا فلدغ صاحب لنا بذات السفوق! قال: فليبحث بهدي واجعلوا بينكم وبينه يوما يَبْل فيه ثم عليه الغمرة إذا برأ.

= و باب مس الذكر و باب المسح على الخنمين وغيرها من الأبواب، فصحف «هشام» و صار «حسين» - والله اعلم.

(١) هو التيمى من بنى تميم الله بن ثعلبة، كوفي، رأى عبد الله بن عمر، من رجال الستة - تهذيب.

(٢) هو النخعي - مضى مرارا.

(٣) يقال له «عمير بن سعيد» - كما في آثار الطحاوى وغيره.

(٤) هو وضع ذات الطرق، وهو معنى «السفوق» - كما في صحاح الجوهري، وفي آثار الطحاوى «بذات التانين» وهو جمع «تين» وهو الحية، أى: موضع كثير الحيات القاتلة.

(٥) وكان في الأصل «ونسأله» بالواو. قال الطحاوى: حدثنا فهد قال ثنا علي بن معبد ابن شداد العبدي صاحب محمد بن الحسن قال ثنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن ابراهيم عن علقمة قال: لدغ صاحب لنا بذات التانين وهو محرم بعمره فشق ذلك علينا فلقينا عبد الله بن مسعود فذكرنا له امره فقال: يبحث بهدي ويواعد اصحابه موعدا فإذا نحر عنه حل. حدثنا فهد قال ثنا علي قال ثنا جرير عن الأعمش عن عمارة ابن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: قال عبد الله: ثم عليه عمرة بعد ذلك. حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبو عوانة عن سليمان الأعمش - فذكر باسناده مثله. حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر بن عمر قال ثنا شعبة عن الحكم قال سمعت ابراهيم =

اخبرنا محمد قال اخبرنا: عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهدا عن الرجل يعرض له العرض فيحبسه من الكسر<sup>١</sup> أو المرض فيبعث بهديه ويواعده يوما يحل فيه ولا يبلغ الهدى في ذلك اليوم ويحل هو قال: يهدي هديا مع هديه لأنه حل قبل أن يبلغ الهدى محله؛ قلت: فإن ضل هديه؟ قال: فعليه هدى مكان هديه<sup>٢</sup>.

اخبرنا محمد قال اخبرنا محمد بن خازم<sup>٣</sup> عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة في قوله تعالى «وأتموا الحج والعمرة لله» قال: هي في قراءة عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه: «وأتموا الحج والعمرة [لله]» إلى البيت، قال:

== يحدث عن عبد الرحمن بن يزيد قال: اهل رجل من النخع بعمره يقال له «عمير بن سعيد» فلدغ فينبأ هو صريح في الطريق اذ طلع عليهم ركب فيهم ابن مسعود فسألوه فقال: ابشوا بالهدى واجملوا بينكم وبينه يوما اماره فاذا كان ذلك فليحل قال الحكم: وقال عبارة بن عمير - وكان حدثك به عن عبد الرحمن بن يزيد ان ابن مسعود قال: وعليه العمرة بن قائل. قال شعبة: وسمعت سليمان حدثه به بمثل ما حدث به الحكم سواء - انتهى.

(١) وكان في الأصول «عمرو» تصحيف، والصواب «عمر» وهو معروف مشهور.  
(٢) كذا في الأصل، ووقع في الهندية «الكبر»، والأرجح ما في الأصل لأنه ورد في المرفوع «من كسر أو مرض» كما هو عند الدارقطني والبيهقي والطحاوي.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «هدى» بدون الضمير المجزور.

(٤) بالحاء والزاي المعجمتين بينهما الف وفي آخرهميم، وهو ابو معاوية الضير الكوفي - كما هو في ج ٩ ص ١٣٧ من التهذيب. وكان في الأصول «حازم» بالحاء المهملة - وهو خطأ.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.



لا تجاوز بالعمرة البيت ؛ قال <sup>١</sup> «فإن أحصرتم [فما استيسر من الهدى] <sup>٢</sup>»  
قال <sup>٣</sup> : «إذا أهل بالحج فأحصر بعث بما استيسر من الهدى شاة ، فإن هو عجل  
قبل أن يبلغ الهدى محله فخلق رأسه وتداوى <sup>٤</sup> كان <sup>٥</sup> عليه فدية من صيام  
أو صدقة أو نسك ، فالصيام ثلاثة أيام ، والصدقة ثلاثة أصع لسته مساكين  
لكل مسكين نصف صاع ، والنسك شاة ؛ قال <sup>٦</sup> «فاذا آمنتم ، قال <sup>٧</sup> : فاذا  
برأ [بما كان به] <sup>٨</sup> فمضى <sup>٩</sup> من وجهه ذلك حتى يأتي البيت حنل من  
حجه بعمرة وكان عليه الحج من قابل ، وإن رجع ولم يتم <sup>١٠</sup> إلى البيت

(١) أي الله عز وجل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) أي علقمة بن قيس ، وما في بعض النسخ «قال محمد ، خطأ في الموضعين .

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب ، كما هو في آثار الطحاوي ، وكان في الهندية

«عمل ، وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل ، ولعل الصواب «أو تداوى» .

(٦) وقع في الأصل «وكان» بالواو وليس بصواب .

(٧) أي الله عز وجل ، والفرق بين هذا ورواية الطحاوي في بعض الالفاظ لا يخفى

عليك بما سبق من رواية الطحاوي في الحاشية .

(٨) أي علقمة ، والقائل الأصلي ابن مسعود رضي الله عنه لأن هذا كله

في تفسيره .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وإنما زدناه من آثار الطحاوي ،

وعبارته : فاذا أمن بما كان به فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فإن مضى - الخ .

(١٠) كذا في الأصل ، وفي الهندية «ومضى» بالواو .

(١١) هكذا في الأصول ، يعني : ولم يقصد البيت . وما في آثار الطحاوي أوضح =

من وجهه كان عليه لحجة وعمره دم و دم لتأخير العمره ، فان خرج متمتعا في أشهر الحج كان عليه ما استيسر من الهدى شاة ، فان لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع قال محمد : وقال إبراهيم : آخرها يوم عرفة - يعني الثلاثة . قال : وقال إبراهيم : ذكرت ذلك لسعيد فقال : هكذا قال ابن عباس رضي الله عنهما في هذا كله .

أخبرنا محمد قال أخبرنا [بكير] بن عامر البجلي عن إبراهيم النخعي في المحصر الذي يهل بعمره أو حجة أو بهما جميعا ثم يحبس عنه البيت مرض أو شيء لا يملكه \* فليقسم حراما حيث أصابه ذلك أو ليرجع

== في المقصود : فمن تمتع بالعمره الى الحج فان مضى من وجهه ذلك فعليه حجة وان اخر العمره الى قابل فعليه حجة وعمره و ما استيسر من الهدى .

(١) وقد عرفت أن الطحاوي أخرج الحديث هذا في آثاره رواه عن يزيد بن سنان عن يحيى بن سعيد القطان عن الأعمش به مثله .

(٢) هكذا في الأصول ، وفي آثار الطحاوي « فذكرت » ، بالفاء .

(٣) كذا في آثار الطحاوي ، وكان في الأصول « وقال » . اعلم ان الاطعام الذي ذكر في الفدية لكل مسكين نصف صاع إنما هو باعتبار الجنس عندنا ، فان كان من البر فنصف صاع لكل مسكين ، وان كان من الشعير ونحوه فصاع لكل مسكين - فذبه واستقم ؟ وبعض الناس اجراه على ظاهره فقال في جميع الاجناس بالنصف .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و بكير بن عامر البجلي قد مر غير مرة في الكتاب .

(٥) اثر إبراهيم رواه الامام ابو يوسف في رقم ٤٩٧ من آثاره ص ١٠٣ في باب المحصر : قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في المحصر الذي يهل بالعمره أو بالحج أو بهما جميعا ثم يصليه مرض أو أمر يحبس بما لا يملكه عن ==

[إلى أهله] <sup>١</sup> إن شاء لا يحل منه شيء، ثم ليبحث <sup>٢</sup> بثمان هدى <sup>٣</sup> إن كان أهل بالعمرة وحدها أو بالحج وحده، وإن كان أهل بهما جميعا بحث [بهديين أو] <sup>٤</sup> بثمان هديين ثم يواعد صاحبه اليوم الذي ينحر فيه الهدى، فإذا كان ذلك اليوم حل، وكانت عليه إن كان أحرم بالعمرة وحدها عمرة [وإن كان أهل بالحج وحده فعليه عمرة وحجة] <sup>٥</sup> وإن كان أحرم بهما مكان عمرته جميعا فعمرتان وحجة <sup>٦</sup> من عام قابل.

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في رجل قدم معتمرا في أشهر الحج فقضى عمرته ثم أهل بالحج من مكة ثم كسر أو أصابه أمر لا يقدر [على] <sup>٧</sup> أن يحضر مع الناس الموقف قال: لا يكون الرجل محصرا بمكة يحمل حتى يشهد الموقف، فإن لم يفعلوا ذلك حتى يطالع الفجر من يوم النحر فقد فاتته

== البيت: فليقم مكانه ذلك حراما أو ليرجع إلى أهله إن شاء ولكن لا يحل منه شيء، ثم يبعث بهدى أو بثمان هدى إن كان أهل بالحج وحده أو بالعمرة وحدها، وإن كان أهل بهما جميعا بحث بهديين أو بثمان هديين، ثم واعد أصحابه اليوم الذي ينحر فيه الهدى فإذا كان ذلك اليوم حل، وإن كان أهل بالعمرة وحدها فعليه عمرة مكان عمرته، وإن كان أهل بالحج وحده فعليه عمرة وحجة، وإن كان أهل بهما جميعا فعليه عمرتان وحجة. قال حماد: وسألت سعيد بن جبير فلم يخالف إبراهيم في شيء من الحج - انتهى. نقله لتعلم الفرق بين التماثلها ويعينك في فهم المراد به.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد.

(٢-٢) وقد عرفت أن في آثار أبي يوسف «بهدي أو بثمان هدى».

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما ذناه من آثار أبي يوسف ولا بد منه.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وحج».

(٥) ما بين المربعين زيد من الموطأ.

الحج، وليطف بالبيت أو يطاف به إن لم يقدر وبالصفا والمروة، ثم يحل وعليه الحج من قابل، والهدى عليه .  
وقال أهل المدينة: إذ كسر أو أصابه أمر لا يقدر على أن يحضر مع الناس الموقف أقام حتى إذا برأ<sup>١</sup> خرج إلى الحل على ذلك الإحرام ثم يرجع إلى مكة فطاف بالبيت وبين الصفا والمروة ثم يحل ثم عليه الحج من قابل والهدى .

وقال محمد: ولم كان عليه الخروج إلى الحل وهو محرم على إحرامه الأول؟ هل أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي فاته الحج أن يرجع إلى الحل؟ [و] قد روى قتيبة بن مالك بن أنس<sup>٢</sup> أن

(١) وكان في الأصل «برئ» وعبارة الموطأ قد نقلت برمتها من قبل - فتذكرها .

(٢) الواو ساقط من الأصول .

(٣) رواه مالك في باب هدى من فاته الحج عن يحيى بن سعيد أنه قال: أخبرني سليمان بن يسار أن أبا أيوب الأنصاري خرج حاجاً حتى إذا كان بالنازية من طريق مكة اضل راحته، وأنه قدم على عمر بن الخطاب يوم النحر فذكر له ذلك فقال عمر: اصنع ما يصنع المتمتع، ثم قد حلتك، فإذا أدركك الحج قابلاً فاحجج واهد ما استيسر من الهدى . مالك عن نافع عن سليمان بن يسار: أن هبار بن الأسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب ينحر هديه فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا عدة كنا نرى أن هذا اليوم يوم عرفة! فقال عمر: اذهب إلى مكة فطف أنت ومن معك وانحروا هدياً إن كان معكم ثم احلقوا أو قصروا وارجعوا، فإذا كان عام قابل لحجوا واهدوا، فن لم يحج فصيماً ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع - انتهى . و أثر هبار بن الأسود أخرجه الإمام محمد بن طريق مالك في باب الرجل يفوته الحج من الموطأ ص ٢١١، ثم قال: وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا إلا في =

هبار<sup>١</sup> بن الأسود و أبا أيوب الأنصاري أمرهما عمر بن الخطاب رضى الله عنه حين فاتهما الحج و أتيا يوم النحر أن يحللا بعمره ثم يرجعان حللانا حتى يحججا عاما قابلا<sup>١</sup> و لم يأمرهما أن يخرججا إلى الحل<sup>١</sup> وإنما أتياه يوم النحر و هو فى الحرم: إما بجمع و إما بمنى و إما بين ذلك فكل ذلك حرم<sup>٢</sup>.

### باب الاحصار بالعدو

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: الاحصار بالعدو كالاحصار بالمرض<sup>٢</sup>

= خصلة واحدة لا هدى عليهم فى قابل و لا صوم<sup>٤</sup> و كذلك روى الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذى يفوته الحج فقال: يحل بعمره و عليه الحج من قابل<sup>٤</sup> و لم يذكر هديا، ثم قال: سألت بعد ذلك زيد بن ثابت فقال مثل ما قال عمر. قال محمد: و بهذا تأخذ، و كيف يكون عليه مدى فإن لم يجد فالصيام و هو لم يتمتع فى أشهر الحج انتهى. و لعل ما قاله عمر من الحى. و الصيام فى رواية مالك محمول على التدب و الاستحباب، كيف و فيه حديث ابن عمر و حديث ابن عباس مرفوعا<sup>١</sup> أخرجهما الدارقطنى: و وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج، و من فاته عرفات بليل فقد فاته الحج فليحل بعمره و عليه الحج من قابل. و تكلم فيه الدارقطنى - و راجع ج ٢ ص ١٤٥ من نصب الراية.

(١) بفتح الهاء و تشديد الموحدة آخره راء، هملة، ابن الأسود بن المطلب القرشى، صحابى شهير، أسلم بعد فتح مكة و حسن إسلامه<sup>٤</sup> و هذا هو الصواب كما فى الموطئ ج ٢ ص ٢٠٣ و ص ٢٣٠ من الزرقانى و تجريد الصحابة ج ٢ ص ١٢٦ و نصب الراية ج ٣ ص ١٤٦ و التعليق ص ٢١١ على الموطأ و غير ذلك من الكتب، و وقع فى الأصول هناد، بالنون و الدال و هو خطأ فاحش.

(٢) و قد علمت أنه اتاه و هو كان بمنى ينحر، و قول الامام محمد على أرفاء العنان.  
(٣) و فى ج ٥ ص ٢١٩، الجوهر التقي على سنن البيهقي: قلت: ذهب ابن مسعود =

وأيما رجل أهل<sup>١</sup> بعمرة فأحصر بعدو حبسه عن البيت فإنه يبعث بهدى  
 وعطاء وجمهور أهل العراق و أبو ثور في رواية : ان الاحصار يكون بالمرض -  
 كذا في الاستذكار ، و اكثر أهل اللغة على : ان الاحصار بالمرض و الحصر  
 بالعدو ؛ و فوجب استعمال اللفظ في حقيقته و هو المرض ، و يدخل العدو فيه  
 بالمعنى ، و لما كان سبب نزول الآية العدو و عدل عن لفظ الحصر المختص بالعدو الى  
 الاحصار المختص بالمرض دل على انه اريد باللفظ ظاهره و هو المرض ، و لما حل عليه  
 السلام و أمر به أصحابه دل على أن الحصر من حيث المعنى كذلك ، و ايضا لما جاز  
 الاحلال بالعدو لتعذر الوصول الى البيت و ذلك المعنى موجود في المرض سواء في  
 حكمه ، و لهذا لو حبس في دين او غيره فتعذر وصوله كان كالحصر ، و لو منعها من  
 حج التطوع بعد الاحرام جاز لما الاحلال - انتهى . و لعل الامام لهذا جعل الاحصار  
 بالمرض اصلا و الاحصار بالعدو فرعا و قال : الاحصار بالعدو كلاحصار بالمرض -  
 تأمل . لكن امام العصر و شيخ الحديث رحمه الله لم يرض بالفرق بينهما و قال في  
 فيض الباري ج ٣ ص ١٢٨ : الاحصار عندنا و عند جماعة من السلف و أهل اللغة  
 عام للمرض و العدو كما نقل عن الفراء ايضا ، و ادعى البعض بأن « المحصر » لا يقال  
 إلا في المرض ، و في العدو يقال « محصور » لا « محصر » ، و ليس بجيد فان الآية حيثئذ  
 تقتصر على المرض مع انها نزلت في العدو بالاتفاق ، نزلت في قصة الحديدية و لم يكن  
 صلى الله عليه و سلم مريضا ، و اللفظ قد يشتهر في نوع الجنس ثم يرد استعماله في نوع  
 آخر من ذلك الجنس او في الجنس بینه فيجعل الناس مقابلا ، كلاحصار فأنه  
 عام في المرض و العدو الا انه اشتهر الاحصار في المرض و الحصر في العدو حتى  
 ذهب أوهام العامة أنهما متقابلان و ليس كذلك ، و القرآن انما اخذ في النظم اللفظ  
 العام لئلا يتخص الحكم بالعدو و يعم للمرض و العدو كليهما - اهـ . وفيه زيادة فراجعه .  
 (١) كذا هو في الأصل ، و وقع في الهندية « يهل » .

يحل به ، فإذا نحر عنه حل ، وكانت<sup>١</sup> عليه عمرّة مكان عمرته .  
 وقال أهل المدينة : من أحصر عدو وهو مجرم فانه يُنحر عنه الهدى  
 [ ويحلّ رأسه حيث حبس ]<sup>٢</sup> ويحل [ من كل شيء ]<sup>٣</sup> ولا شيء عليه ،  
 وإن كان لا يقدر على أن يبعث هديه إلى الحرم نحره في موضعه وحل  
 به ولم يكن عليه قضاء لإحرامه ، وذلك<sup>٤</sup> حجاً كان أو عمرّة<sup>٥</sup> .

وقال محمد : لا يجزى أن ينحر هديه ولا يكون به حلالاً حتى ينحر  
 في الحرم : بلغنا<sup>٦</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نحر هديه يوم

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « كان » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و إنما زدناه من الموطأ .

(٣) (٣) . كان في الأصل « حج كان أو عمرّة » .

(٤) هذا البلاغ سيأتي مختصراً آخر الباب . قال الطحاوي في ج ١ ص ٤٢٧ من  
 كتابه : حدثنا إبراهيم بن داود قال ثنا بخول بن إبراهيم بن بخول بن راشد عن  
 إسرائيل عن مجزأة بن زاهر عن ناجية بن جندب الأسلمي عن أبيه - وفي الجوهر النقي :  
 عن ناجية بن كعب الأسلمي أنه أتى - النخ . أخرجه النسائي بسند صحيح - ٥٨٠ . ولعله هو  
 الصحيح قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين صد الهدى فقلت : يا رسول الله ! أبعث  
 معي الهدى فلا نحره في الحرم : قال : فكيف تأخذ به ؟ قلت : آخذ به في أودية  
 لا يقدرون على فيها ! فبعثه معي حتى نحرته في الحرم . قال الطحاوي : فقد دل هذا  
 الحديث أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم ذلك نحر في الحرم وكان النبي صلى الله عليه  
 وسلم بالحديبية وهو يقدر على دخول الحرم ! قالوا : ولم يكن صد إلا عن البيت .  
 حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سفيان بن بشر الكوفي قال ثنا يحيى بن أبي زائدة عن محمد  
 بن اسحاق عن الزهري عن عروة عن المسور : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم =

الحديبية في الحرم ؛ فليس يجزى ' محصرا نحر الهدى أو ذبحه ' في غير الحرم لأن الله تعالى يقول في كتابه ' هديا بالغ الكعبة ' ، فلا يكون الهدى حتى يبلغ الحرم ، و ذلك تفسير قوله ' بالغ الكعبة ' . فأما قول أهل المدينة : فلا قضاء عليه ؛ فكيف قالوا ذلك وإنما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الحديبية على شرط المشركين أنه يرجع عامهم هذا ثم يعود من قابل ثم يدخل مكة بأحرام و يخلون له البيت ثلاثا ، فانما كانت العمرة

= كان بالحديبية خباؤه في الحل و مصلاه في الحرم ؛ فثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن صد عن الحرم و أنه قد كان يصلى في الحرم ، و لا يجوز في قول أحد من العلماء لمن قدر على دخول شيء من الحرم أن ينحر هديه دون الحرم ؛ فلما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلى في الحرم استحال أن يكون نحر الهدى في غيره لأن الذي يبيح نحر الهدى في غيره إنما يبيحه في حال الصد عنه لا في حال القدرة عليه . انتهى بتغير ما .

#### اطلاع

قد نقل في الجواهر النقي ج ٥ ص ٢٢٧ من سنن البيهقي ما استنده الطحاوى عن المسور و كلامه المذكور ، ثم نقل حديث ناجية بن كعب الأسلمى من سنن النسائي و قال : اسناده صحيح ، ثم قال : و في الباب الذى بعد هذا الباب من كلام ابن عباس ما يدل على ذلك . و في مصنف ابن أبي شيبة : ثنا أبو اسامة عن أبي العباس عن عطاء قال : كان منزل النبي صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية في الحرم . و في الاستذكار : قال عطاء و ابن اسحاق : لم ينحر عليه الصلاة والسلام هديه يوم الحديبية الا في الحرم - اه .

( ١ - ١ ) و كان في الاصل ' محصرا نحر الهدى أو ذبح ' . و في الهندية ' محصرا يحل بهدى أو بذبح ' ؛ ' محصرا ' كان بالرفع وكذلك ' ذبح ' من غير ضمير ، و لعل الصواب ما في الاصل إلا ما صحف فصحح ، و ' محصرا ' و ' ذبح ' تصحيف من الناسخ ، و الله أعلم - ف .



الثانية من قابل قضاء لعمره الحديية ؛ هذا ما عليه الفقهاء إنهم قالوا : إنما جعل<sup>١</sup> العمرة العام الثاني مكان عمرة الحديية، وكانت تسقى «عمرة القضاء» وفي هذا آثار كثيرة :

أخبرنا محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام قال سمعت حمادا<sup>٢</sup> يقول : قال لي إبراهيم النخعي : سل سعيد بن جبير عن المحصر فسأله فقال مثل قول إبراهيم ؛ قلت : يا حماد ؛ وما قال ؟ قال : كما سمعتم أقول ؛ قال : وسعيد يقول : إذا أحرم بحجة و عمرة بعث بهدين أو بثمان هدين ، فإذا كان يوم النحر حل و كانت عليه عمرتان وحجة ، وإذا أحرم بحجة فإذا كان يوم النحر حل<sup>٣</sup> و كانت عليه عمرة وحجة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن عمر الأسلي قال أخبرنا

(١) كذا في الأصول ، و الأنسب « جعلت » ، و جاز « جعل » - ف .

(٢) هو ابن سليمان الفقيه الكوفي ، شيخ ابن خنيفة - رحمهما الله .

(٣) كذا في الأصل ، و لفظ « حل » ساقط من الهندية .

(٤) هو محمد بن عمر بن واقد الأسلي مولاهم ، ابو عبد الله المدني القاضي ، احد الاعلام ، تكلموا فيه حتى قالوا : كذاب ، متروك الحديث . قال ابن سعد : كان عالما بالمغازي و السيرة و الفتوح و اختلاف الناس في الحديث و الأحكام و اجتماعهم . وقال الخطيب : و هو بمن طبق الأرض ذكره ، و كان جوادا كريما مشهورا بالسخاء . و عن الحربي : كان اعلم الناس بأمر الاسلام ، امين الناس على الاسلام . و عن الزبيرى : ما رأيت مثله قط . و عن الدراوردي : انه امير المؤمنين في الحديث . و عن الصناني : لو لا انه عندي ثقة ما حدثت عنه . و عن الزبيرى : ثقة مأمون ؛ وكذا قال =

١ 'معمر بن دامتد' 'عن ابن أبي نجيح' عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: من أحصر بالحج فليعتق ٢ يهدى فاذا نحر الهدى حلّ و عليه حجة و عمرة، فان مضى و قضى عمرته فعليه الحج من قابل، وإن أخر عمرته حتى يعتمرها في أشهر الحج ثم أقام حتى خرج فعليه الهدى .

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن المبارك عن 'معمر بن راشد' 'عن ابن أبي نجيح' عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه قال: إذا أحصر

= المشنى و ابو يحيى الأزهرى و ابو عبيد . ولد سنة ثلاثين و مائة، و خرج الى بغداد سنة ثمانين . ثم خرج الى الشام، ثم رجع و أقام ببغداد إلى أن قدم المأمون من خراسان فولاه القضاء بالعسكر، فلم يزل قاضيا حتى مات في ذى الحجة سنة سبع و مائتين . روى له ابن ماجه حديثا واحدا . قد بسطه الحافظ في ترجمته من ج ٩ ص ٣٦٣ الى ص ٣٦٨ من التهذيب .

(١-١) و في الأصل 'معمر عن راشد' و هو خطأ مصحف، و الصواب 'معمر ابن راشد'، و هو الأزدي الحداني مولاهم، ابو عروة بن ابى عمرو البصرى . سكن اليمن، و شهد جنازة الحسن البصرى، من رجال الستة - ج ١٠ ص ٢٤٣ من التهذيب و قد مر من قبل فراجع .

(٢-٢) و في الأصل 'عن ابى نجيح'، و هو خطأ، و الصواب 'عن ابن ابى نجيح'، و هو عبد الله بن ابى نجيح يسار الثقفى، ابو يسار المكي، مولى الأحنس بن شريق، من رجال الستة، روى عن ابيه و عطاء و مجاهد - كما في ج ٦ ص ٥٤ من التهذيب .

(٣) كذا في الهندية، و كان في الأصل 'فيعت' .

(٤) كذا في الأصل، و في الهندية 'يج' .

[ الرجل ] ' وهو حاج حل ' على عمرة وحجة - هـذا قول أبي حنيفة  
وقولنا . فأما ما<sup>٢</sup> قال أهل المدينة « لا قضاء<sup>١</sup> عليه » فليس بشيء ،<sup>٥</sup> والجمع  
على<sup>٥</sup> خلاف ما قالوا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن عمر الأسلمي<sup>٦</sup> قال أخبرني ابن أبي ذئب<sup>٧</sup>

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) كذا في الأصل ، و وقع في الهندية « حصل » مكان « حل » وهو تصحيف .

(٣) لفظ « ما » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « لا شيء » .

(٥ - ٥) و كان في الأصل « والمجمع عليه » ، و في الهندية « الجمع عليه » ، والصواب

« والجمع على » .

(٦) هو الواقدي - كما سبق . قال الذهبي في ج ٣ ص ١١١ من الميزان : وقد وثقه

جماعة فقال محمد بن اسحاق الصغاني : والله لو لا عندي ثقة ما حدثت عنه . وقال

مصعب : ثقة مأمون . وقال يزيد بن هارون : الواقدي ثقة . وكذا وثقه أبو عبيد .

وقال [إبراهيم الحربي] : من قال : ان مسائل مالك وابن أبي ذئب تؤخذ من أوثق

من الواقدي فلا تصدقه . وكان حفظه أكثر من كتبه ، ولما تحول من الجانب

الغربي يقال : انه حمل كتبه على عشرين و مائة ورقة ، وقيل : كان له ستمائة قطر

كتب - اه . قلت : وهو من اقران الامام محمد وقد روى عنه كثيرا - ف .

(٧) وهو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث بن ابي ذئب القرشي العامري ،

ابو الحارث المدني ، من رجال الستة - كما في ج ٩ ص ٣٠٣ من التهذيب . وهو

من شيوخ الامام محمد رحمه الله - كما في الموطأ والحجّة ، وقد وهم صاحب التعليق

المعجم في باب بيع الحيوان من الموطأ حيث ظنه غيره - فتنه .

قال سمعت<sup>١</sup> ابن شهاب<sup>٢</sup> يقول: شرك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه في الهدى يوم الحديبية وأمرهم أن ياتمروا في قابل قضاء لعمرتهم<sup>٣</sup>.

(١) تصريح بسماعه من ابن شهاب الزهري، وقد اختلفوا: قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: سمع ابن أبي ذهب من الزهري؟ قال: نعم سمع منه، قلت: انهم يقولون لم يسمع منه! قال: قد سمع من الزهري. وقال عمرو بن علي الفلاس: ابن أبي ذنب في الزهري أحب إلى من كل شامي - كذا في التهذيب.

(٢) هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري، أحد الأئمة الأعلام، وعالم الحجاز والشام، من رجال الستة، تابعي لثني عشرة من الصحابة وسمع منهم، وقد انكب تابعيته بعض قاصري الأنظار في رسالة متبعا لهواه فرددت عليه في رسالة مسماة: «دفع الارتباب عن تابعة ابن شهاب»، وقد طبعت مع رسالتي «التحقيق التام في حديث إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام»، ومعها رسالة أخرى لي «الشمم الحيدري للعطر العنبري في الأذان المنبري».

(٣) والحديث ليس بمفضل فإن الزهري رواه عن عروة بن الزبير عن المسور بن مخرمة و مروان بن مخزوم أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث. رواه البخاري في أول الشروط من الصحيح، والحديث بطوله رواه في باب الشروط في الجهاد والمصالحة ج ١ ص ٣٧٧، وأخرجوه مختصرا ومطولا في كتبهم، وراجع باب الاشتراك في الهدى ج ٥ ص ٢٣٥ من سنن البيهقي وفيه حديث الزهري من طريق محمد بن اسحاق في اشتراك الرجل في الهدى زمن الحديبية.

#### اطلاع

قال في الجوهر النقي على البيهقي ج ٥ ص ٢١٨ في باب لا قضاء على المحصر ذيل اثر ابن عباس: إنما البدل على من نقض حجة بالتلذذ، فأما من حبسه عدرا وغير ذلك فإنه يحل ولا يرجع - الشيخ. قلت: هذا الأثر وإن دل على ما ذكره فإنه يدل أن

قال<sup>١</sup>: فعجبا لقول أهل المدينة: لا قضاء لمن<sup>٢</sup> أحصر بالعدو! وهذه أحاديثهم تدل على غير ذلك. قال: وكان ابن أبي ذئب وابن شهاب عندهم غير متهمين في حديثهم.

== الهدى لا يذبح به الا في الحرم - كما سبق الوعد به في الباب السابق، و قد اوجب على المحصر القضاء المراقبون ومجاهد وعكرمة والنخعي والشعبي والطبري استدلالا بأنه عليه الصلاة والسلام واصحابه اعتصموا في العام المقبل قضاء لتلك العمرة، ولذلك سميت «عمرة القضاء»، ولحديث الحجاج بن عمرو المذكور فيما بعد في باب الاحلال بالاحصار بالمرض ولفظه «من كسر أو عرج فقد حل وعليه أخرى»، وعن ميمون بن مهران قال: خرجت معتمرا عام حاصر أهل الشام ابن الزبير بمكة وبعث معي رجال من قومي يهدى فلما اتهمنا إلى أهل الشام منعونا أن ندخل الحرم فنحرت الهدى بمكاني ثم احللت ثم رجعت، فلما كان من العام المقبل خرجت لأقضي عمرقي فأتيته ابن عباس فسأله فقال: ابدل الهدى. فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر اصحابه أن يدلوا الهدى الذي نحرروا عام الحديبية في عمرة القضاء - أخرجه ابو داود في سننه بسند حسن. قال الخطابي: من اوجبه - يعني القضاء - فإنه يلزمه بدل الهدى لقوله عز وجل «هديا بالغ الكعبة»، ومن نحر الهدى في الموضع الذي احصر فيه وكان خارجا من الحرم فإن هديه لم يبلغ الكعبة فيلزمه ابداله أو ابلاغه الكعبة: وفي الحديث حجة لهذا القول - انتهى.

(١) وكان في الأصول «قالوا» والصواب «قال» والقائل الإمام محمد - كما لا يخفى فلا بد من الافراد، ويشهد له «قال» الثاني الآتي بعده.

(٢) كذا في الأصول، والوجدان يحكم بأن الصواب «على من» - والعلم عند الله.

## باب نكاح المحرم

(١) اعلم ان العلماء قد تكلموا من الفريقين نقضا و ابراما في جوازہ وعدمه ، و قد قال الله تعالى « فلا رفث و لا فسوق و جدال في الحج » فمن لم يرفث و لم يفسق و لم يجادل مع رفقاته و احبائه في هذا السفر و اتى العبادة بوجهها منقطعا عن العلائق النفسانية و الخارجية فقد اتى بحج مبرور ليس له جزاء الا الجنة ، كما جاء به الحديث ، فقصد الشريعة في هذه العبادة ذهابا و ايابا التبتل و الانقطاع الى الله تعالى بشرائه و جوارحه و عدم تحدث نفسه بشيء سوى ذكره ، فان الحج في العمر مرة واحدة ، و سواء من العبادات يتكرر في السنين و الشهور و الايام ، فيمكن تدارك ما اخل فيها المكلف من النقصان و الكراهة و نحوهما من الامور ، فالمحرم في شغل عن مباشرة العقود التي توجب شغل خاطره عما هو بصدد من اداء المناسك لا سيما عقود الانكحة و مباشرتها لنفسه او لغيره ، و حداثة عهده بالنكاح يخالف التبتل الى الله الذي فيه جزاء الى الله تعالى و صراخ بالتلبية لا غير او التهليل و التحميد و التسبيح و التكبير و الادعية و غير ذلك مما يتعلق به آدابا و سنا ، فثأن المحرم ان لا يشتغل بمثل هذه الامور و لا يقصد بسفره الا الحج ، فيمكن انه اذا باشر النكاح ان يطمع نفسه فيما نهى الله عنه و يقع فيه من الجماع و القبلة و اللبس بشهوة و هي من مقاصد النكاح ، فكان خلاف قوله تعالى « فلا رفث و لا فسوق و لا جدال في الحج » ، ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عثمان بن عفان اخبرجه مسلم و الطحاوي و الديهي و غيرهم « لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يخطب » كراهة و سدا للذريعة ، و لذا فرنه بقوله « و لا يخطب » فالخطبة ليست على معنى البطلان ، فكذا النكاح ، و الحالة هذه ليس ياطلة فان النهي ليس الا لغيره من المجاور لا في صلبه و في حد ذاته و نفسه . و اختلف السلف في هذا ، فأجاز نكاح المحرم طائفة ، صح ذلك عن ابن عباس ، و روى عن ابن مسعود و معاذ . و قال به عطاء و القاسم بن محمد بن ابي بكر و عكرمة =

= و إبراهيم النخعي ، و به يقول ابو حنيفة وسفيان - كما ذكره ابن حزم في ج ٧ ص ١٩٨ من المحلى ، و هو قول انس بن مالك رضى الله عنه و الحكم بن عتيبة و حماد ابن ابى سليمان و مسروق و جمهور التابعين - كما في شرح الاحياء للزبيدي و كما في ج ٣ ص ٤٥١ من فتح الملهم ، و عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن ابى بكر و محمد بن ابن بكر كما في ج ٢ ص ٩٥ من الجواهر النقي . و خالفهم في ذلك ابن المسيب و سالم و سليمان بن يسار و الليث و الأوزاعي و مالك و الشافعي و احمد و اسحاق و قالوا : لا يجوز للمحرم ان ينكح او ينكح غيره ، فان فعل ذلك فالنكاح مفسوخ و باطل ؛ و هو قول عمر و على رضى الله عنهما ، و احتجوا بحديث عثمان المذكور . و البخارى معنا في هذه المسألة حيث اخرج في صحيحه حديث ابن عباس و لم يخرج حديث عثمان ، و هو دأبه في الكتاب انه اذا اختار جانبا ذهب يهدر جانبا آخر كأنه لم يكن شيئا فلا يخرج حديثه كأنه امر لم ترد به الشريعة عنده فلذا اخرج حديث ابن عباس و لم يلتفت الى غيره ، و لذا قالوا : ان حديث عثمان قد ضعفه البخارى - كما في شرح الاحياء . و قال الحافظ العيني في عمدة القارى : قال ابن العربى : ضعف البخارى حديث عثمان و صحيح حديث ابن عباس ، و لئن سلطنا صحته فالنهي محمول على الكراهة جمعا بين الأدلة - كما لا يخفى على الاجلة . قال فى الجواهر النقي ذيل حديث « لا ينكح المحرم و لا ينكح و لا يخطب » : قلت : هو محمول على الوطء ( بذكر السبب و ارادة المسبب - تدبر ) او الكراهة لكونه سببا للوقوع فى الرفث لا ان عقده لنفسه او لغيره بأمره تمتع ، و لهذا قرنه بالخطبة و لا خلاف فى جوازها ، و ان كانت مكروهة فكذا النكاح و الانكاح ا و صار كالبيع وقت النداء - اه . فالقول بصحة الخطبة و بطلان النكاح فك النظام : نقض الاتساق و هو لا يجوز ، و من عجائب العالم قول ابن حزم : و اما الخطبة فان خطب فهو عاص و لا يفسد النكاح لأن الخطبة لا متعلق لها بالنكاح - اه . و انت تعلم ان النكاح لا يتحقق و لا يوجد الا بالخطبة السابقة عليه لا بحالة =

==فهى سبب للنكاح لا ينفك عنه قطعا و بنا ، فكيف يقول هو : لا متعلق لهما بالنكاح !  
 فاذا كان المخاطب المحرم عاصيا عنده فالخطبة ايضا وتعت منه على العصيان ! و اذا نكح  
 بخطبة المعصية لا يكون بها نكاحا صحيحا وقد قال صلى الله عليه وسلم « من عمل عملا  
 ليس عليه امرنا فهو رد » وما كان ربك نسيا ، ولما كانت الخطبة مع عصيانه  
 صحيحة كان النكاح و الانكاح كلاهما مع عصيانه صحيحا فان الخطبة الفاظ تصدر من  
 المخاطب ، وكذا فى النكاح و الانكاح الفاظ يصح بها الايجاب و القبول ، فما بينهما  
 فرق ؟ فكما ان الخطبة قد ترد كذلك النكاح و الانكاح قد يرد و ينقض ، و من  
 لا يعلم وقائع الناس و احوالهم التى تعرضهم كل يوم فهو ليس بعالم ، كما حقق فى محله ،  
 فقوله « قد يتم النكاح بلا خطبة اصلا » قول باطل يضحك به الصبيان فضلا عن الرجال ،  
 و ضفت على ابالة قوله : ولكن بأن يقول لما « انكحيتى نفسك » فنقول « نعم  
 قد فعلت » و يقول هو « قد رضيت » و يأذن الولي فى ذلك - اه - فان قوله « انكحيتى  
 نفسك » قبل الايجاب و القبول هو خطبة يتحقق بعدها قد فعلت و قد رضيت الذى  
 هو الايجاب و القبول بمجموعها وجود النكاح و تحققه ! و هو غير خفى على العوام  
 فضلا عن الخواص ، فهو اغفال منه و شغب لا طائل تحته هذا . ثم ذكر البيهقي  
 حديث ابن عباس : تزوج عليه الصلاة والسلام ميمونة و هو محرم ؛ ثم حديث يزيد بن  
 الأصم بخلافه ، ثم قال : و يزيد رواه عن ميمونة ؛ ثم استدلل على ذلك . قلت : ذكر  
 الترمذى و غيره انه عليه الصلاة والسلام تزوجها فى طريق مكة ؛ و فى الاستذكار : قال  
 ابو عبيدة معمر بن المثنى : تزوجها النبي عليه الصلاة والسلام و هو محرم ؛ و فى التمهيد  
 ذكر الأثرم عن ابى عبيدة قال : لما فرغ صلى الله عليه وسلم من خير و توجه الى  
 مكة معتمرا سنة سبع و قدم عليه جعفر بن ابى طالب من ارض الحبشة و خطب  
 عليه ميمونة بنت الحارث - و كانت اختها لأمها اسماء بنت عميس عنده و اختها  
 لآيتها و امها ام الفضل تحت العباس - فأجابت جعفر و جعلت امرها الى العباس ==  
 فأنكحها



== فأنكحها النبي عليه الصلاة والسلام : فلما رجع بنى بها بسرف حلالا وجعل امرها الى العباس . مشهور ذكره موسى بن عقبة ايضا . وذكره ابن اسحاق : قال وقيل : جعلت امرها الى ام الفضل فجعلت ام الفضل امرها الى العباس . وفي الاستيعاب للأبي عمر ذكر سنيد عن زيد بن الحباب عن ابى معشر عن شرحبيل بن سعد قال : لقي العباس رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجحفة حين اعتمر عمرة العقبة فقال : يا رسول الله ! تأيمت ميمونة هل لك ان تزوجها ؟ فتزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم ، فلما ان قدم مكة اقام ثلاثا - الحديث . وفي آخره : فخرج فبنى بها بسرف . فلما جعلت امرها الى غيرها يحتمل ان يبنى عليها الوقت الذى عقده فيه العباس فلم تعلم به الا فى الوقت الذى بنى بها فيه وعلم ابن عباس كان قبل ذلك فالرجوع اليه اولى ، كفى وقد تأيد برواية ابى هريرة وهائشة ( فسقط بهذا منا شعبه ) ان حرمه ، ج ٩ ، ص ٧٠٠ من المحلى : واما قولهم : قد يبنى على ميمونة احرام رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تزوجها ، فكلام سخيف - اه ؛ انظر كيف اغفل الناس فان الكلام فى خفاء وقت العقد والتزوج لا فى احرامه صلى الله عليه وسلم ، فانه اذا تزوجها لم تعلم بامر النكاح متى وقع الا عند البناء وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ ذاك حلالا ، واما ابن عباس رضى الله عنهما فكان ابن العاقد الذى فوضت اليه امرها فعنده زيادة خبر وثيقة على ما فعله ابوه ، وپروى هو انه تزوجها وهو حريم ، وهى خالته ايضا ، مع انه خلاف امر الحج فلا يقول الا ان يكون عنده كالمشاهدة والبيان ، ولذا رجح البخارى حديثه فأخرجه فى صحيحه ولم يخرج حديث عثمان وحديث من قال : « تزوجها وهو حلال » - كما سبق . لحديث ابن عباس اولى من حديث ميمونة ويزيد بن الأصم وان كانت هى صاحب الواقعة والقصة لكونها وكانت لذلك غيرها وهو العباس رضى الله عنه ، و ابو رافع سفير محض بخلاف العباس رضى الله عنه فانه وكيل يتولى امر النكاح ، فالاعتبار به اولى . ==

= ثم أوهم من القول المذكور قول ابن حزم بعده : ويعارضون بأن يقال لهم « قد يخفى على ابن عباس إحلال رسول الله صلى الله عليه وسلم من إحرامه » فالخبرة عن كونه قد أحل زائدة علما - اهـ . هذه مكابرة لا معارضة ، قد ذهل عن الفرق بينهما ، لا حاجة الى اقامة الحجّة لرده و هو مردود بأصله ، كما لا يخفى على من له أدنى الملم بعلم المناظرة . و ابن عباس يعلم علما حضوريا ان البناء لا يكون الا في الإحلال ، و بين التزوج و البناء فرق يعلمه البله فضلا عن العقلاء ؛ و هذا المعجز من ابن حزم دليل على ان ليس عنده دليل قوى يدفع به حديث ابن عباس الاشغبه و صياحه على شفا جرف هار فانهار به هذا فاحفظه ) و ذكر ابن اسحاق في مناقبه و الطحاوى عن ابن عباس : انه عليه الصلاة و السلام تزوجها و هو حرام فأقام بمكة ثلاثا فأناه حويطب في نفر من قريش في اليوم الثالث فقالوا : قد انقضى اجلك فاخرج عنا ؛ فقال : و ما عليكم لو تركتموني فعرست بين اظهركم فصنعتا لكم طعاما فحضرتموه ؛ فقالوا : لا حاجة لنا في طعامك فاخرج عنا ؛ فخرج و خرج بميمونة حتى عرس بها بسرف . و هذا مخالف لحديث ميمونة و انه تزوج بها سحلا و انه كان بعد ان رجع من مكة . ثم ذكر البيهقي حديث مطر عن ربيعة عن سليمان بن يسار عن ابي رافع . قلت : ذكر ابو عمر في التمهيد ان رواية مطر غلط و انه لا يمكن سماع سليمان من ابي رافع انتهى كلامه . و مطر تكلم فيه يسيرا ، قال يحيى القنطان : مضطرب ، و كان يشبه بابن ابي ليلى في سوء الحفظ ، و قد روى هذا الحديث عن ربيعة من هو اجل من مطر بلا شك و هو شيخ مالك لجعله عن سليمان مرسلا ؛ و قال الترمذى : و رواه ايضا سليمان بن بلال عن ربيعة مرسلا ؛ ثم اسند البيهقي عن عبد القدوس عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس : تزوج عليه الصلاة و السلام ميمونة و هو محرم ؛ فقال سعيد : و هل ابن عباس و ان كانت حاله ما تزوجها الا بعد ما أحل اثم قال : رواه البخارى في صحيحه ؛ قلت : ---

= ليس في صحيح البخارى « قال سعيد و هل ابن عباس - الخ ، و المفهوم من كلام الديهق انه في صحيحه ، و ذكر الديهق فيما مضى في باب لا ينكح و لا ينكح من كتاب الحج ، و عزاه الى مسلم عن عمرو بن دينار : قلت لابن شهاب : اخبرني ابو الشعثاء عن ابن عباس : ان النبي صلى الله عليه و سلم نكح و هو محرم ؛ فقال ابن شهاب : اخبرني يزيد بن اصم انه عليه الصلاة و السلام نكح ميمونة و هو حلال و هي خالته ؛ قال : قلت لابن شهاب : أتجعل اعرابا بوالا على عقبيه الى ابن عباس و هي خالته ايضا ؟ و هذا الكلام الذي قاله عمرو بن دينار لابن شهاب ذكره ايضا عبد الرزاق في مصنفه و قال : قال لي الثوري : لا تلتفت الى قول اهل المدينة في ذلك ، ثم ذكر الديهق حديث ابن ابي مليكة عن عائشة : تزوج عليه الصلاة و السلام و هو محرم ؛ ثم قال : و قد روى من وجه آخر عن عائشة و ليس بمحفوظ ؛ ثم اخرجه من حديث ابي سوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق عن عائشة . قلت : بل هو محفوظ اخرجه ابن حبان في صحيحه كذلك . و قال الطحاوي : روى عن عائشة ما يوافق ابن عباس روى ذلك عنها من لا يظن فيه ؛ ثم ذكر هذا السند ، ثم قال : وكل هؤلاء أئمة يحتج برواياتهم ؛ و قال في مشكل الحديث : لم يختلف في ذلك عن عائشة .

( قال الحافظ في ج ٤ ص ٥٤ ، من الفتح : فالشهور عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه و سلم تزوجها و هو محرم و صح نحوه عن عائشة و أبي هريرة - اه ) ثم قال الديهق : و روى عن مسدد عن ابي عوانة عن مغيرة عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة ؛ قال ابو عبد الله قال ابو علي الحافظ : كلاهما خطأ و المحفوظ عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق مرسل عن النبي صلى الله عليه و سلم - كذا رواه جرير عن مغيرة . قلت : رواية ابي عوانة عن مغيرة مسنداً أولى من رواية جرير بن عبد الحميد عنه مرسل لوجهين : احدهما ان ابا عوانة اجل من جرير ، قال ابو حاتم : ابو عوانة احب الى من جرير بن عبد الحميد ؛ و الثاني ان ابا عوانة زاد في الاسناد و زيادة =

== الثقة مقبولة ، وقد جاء هذا الحديث من جهة أبي هريرة أيضا . قال الطحاوي في كتاب مشكل الحديث : ثنا سليمان بن شعيب الكيسانى ثنا خالد بن عبد الرحمن الحراسانى ثنا كامل ابو العلاء عن ابي صالح عن ابي هريرة : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو محرم . قال الطحاوي : وهذا بما لا نعلم ايضا عن ابي هريرة فيه خلافا . انتهى كلامه . والكيسانى وثقه ابو سعد السمعاني ، وخالد وثقه - كذا في التهذيب للورى ، وكامل وثقه ابن معين والعجلي وذكره ابن شاهين في الثقات و اخرج له الحاكم في المستدرک . وقال الطحاوي ايضا : ثنا روح بن الفرغ ثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابي فديك حدثنى عبد الله بن محمد بن ابي بكر قال : سألت انس ابن مالك عن نكاح المحرم فقال : وما بأس به ، هل هو الا كاليسع ا وروح وثقه الخطيب ، و اخرج له صاحب المستدرک . واجازة نكاح المحرم يروى عن عبد الرحمن ابن القاسم بن محمد بن ابي بكر و عن ابيه و عن جده . وقال ابن حزم اجازة طائفة . وصح ذلك عن ابن عباس ، و روى عن ابن مسعود ومعاذ ، و به قال عطاء والقاسم ابن محمد وعكرمة والنخعي و ابو حنيفة وسفيان - انتهى ما فى الجوهر النقي على الیهقى . قال الحافظ العيني فى ج ٥ ص ١٠٠ من عمدة القارى فى هذا الباب بعد الكلام على دأبه : و اجابوا عن حديث ميمونة بأن عمرو بن دينار قد ضعف يزيد بن الأصم فى خطابه للزهرى ، وترك الزهرى الانكار عليه . و أخرجه من اهل العلم و جدله اعرايا بوالا على عقيبه ، و هم يضعفون الرجل بأقل من هذا الكلام و بكلام من هو اقل من عمرو بن دينار و الزهرى ، و مع هذا فالذين رووا انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة و هو محرم نحو سعيد بن جبیر و عطاء و طاوس و مجاهد و عكرمة و جابر ابن زيد أعلى و أثبت من الذين رووا انه تزوجها و هو حلال ، و ميمون بن . هـ ان و حبيب بن الشهيد و نحوهما لا يباحقون هؤلاء الذين ذكرناهم . و روى ابن ابي شيبة عن عيسى بن يونس عن ابن جريج عن عطاء قال : تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ==

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس<sup>١</sup> بأن يتزوج المحرم ويتزوج غيره، ولكن لا ينبغي للذي يتزوج وهو محرم أن يقبل ولا يباشر ولا يصنع شيئاً مما يحل للحلال أن يفعله بزوجه من القبلة واللس وغير ذلك<sup>٢</sup>.

== ميمونة وهو محرم. وفي الطبقات لابن سعد: أنبأنا أبو نعيم حدثنا جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال: كنت جالسا عند عطاء فسأله رجل: هل يتزوج المحرم؟ فقال عطاء: ما حرم الله النكاح منذ أحله؛ قال ميمون: فذكرت له حديث يزيد بن الأصم «تزوج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ميمونة وهو حلال»، قال: فقال عطاء: ما كنا نأخذ إلا عن ميمونة وكذا نسمع أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم تزوجها وهو محرم، وأنبأنا ابن نمير والفضل بن دكين عن زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم، وأنبأنا جرير بن عبد الحميد عن منصور عن مجاهد وأنبأنا مسلم بن إبراهيم حدثنا قرة بن خالد حدثنا أبو يزيد المدني قالوا: أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم. وروى الطحاوي من حديث عبد الله بن محمد بن أبي بكر قال: سألت أنس بن مالك عن نكاح المحرم فقال: ما به بأس، هل هو إلا كالبيع. وذكره أيضا ابن خزم عن معاذ بن جبل رضي الله عنه. انتهى. وسنعود له إن شاء الله تعالى فيما سياتي من الباب.

(١) إشارة إلى نفس الجواز، لكنه خلاف التبتل إلى الله تعالى فإن كلمة «لا بأس» عند المتأخرين تدل على غيره أولى منه وأفضل، وهو ههنا ترك الزوج.

(٢) وبه قال ابن عباس وابن مسعود وأنس ومعاذ بن جبل وعائشة وأبو هريرة رضي الله عنهم، وابن مسعود كنيف ملق عليها، ومعاذ قدوة العلاء يوم القيامة، وابن عباس حبر الأمة، وأنس خادمه صلى الله تعالى عليه وسلم سفرا وحضرا وحافظ الأحاديث، وكذا أبو هريرة، وعائشة مشهورة بالفقاهة وحل عويصات المسائل ومحرم رازة (أي: حائظ سره) وعليه صلى الله تعالى عليه وسلم، وبه قال عطاء وعكرمة ==

و قال أهل المدينة: لا يتزوج المحرم، وإن تزوج فالنكاح مردود .  
قال ' محمد: وكيف لا يتزوج المحرم وهو لا يصنع شيئاً مما حرمه الله  
عليه من الجماع ؟ قالوا: لأن هذه عقدة يحل بها الجماع . قيل لهم:  
فما تقولون في رجل اشتبه، جارية وهو محرم من رجل أيجوز ذلك ؟ فإن  
قالوا: نعم، الشراء جائز ولكن لا يطأها ولا يقبلها حتى يحل . قلنا: قد أصبتم  
و تركتم قولكم، في النكاح أيضاً كذلك؛ يجوز التزويج و ليس ينبغي له أن  
يتعرض [ لها ]<sup>٢</sup> بقبلة ولا بغيرها حتى يحل .

قلنا: و أخبرونا عن تحريم النكاح لأي شيء حرمتوه و كرهتموه ؟ للآثار ؟  
فما روى في تحليله أكثر أم [ الذي في تحريمه ] ؟ فها تروا ما عندكم من القياس .  
ينبغي لمن حرم تزويج المحرم أن يحرم شراءه للجارية . و ينبغي له أن يحرم  
شراءه للطيب و الزعفران و ما لا يحل للمحرم .

أ رأيتم رجلاً ظاهراً من امرأته أليست عليه حراماً حتى يكفر ؟ أ رأيتم  
إن كفر وهو محرم أتجزئه تلك الكفارة ؟ وإنما حصلت له وهو محرم !

== و مجاهد و مسروق و الشعبي و جابر بن زيد و الحكم بن عتيبة و النخعي و محمد  
ابن أبي بكر و عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر و القاسم بن محمد بن أبي بكر و حماد بن  
أبي سليمان و الثوري و أبو يوسف و محمد بن الحسن - كما سبق .

(١) كذا في الأصل، و في الهندية « و قال » و هو الأشبه بدأب المصنف .  
(٢) و غيره مما تقدم في قول الإمام أبي حنيفة، و معنى « لا ينبغي » « لا يجوز و يكره  
تحريماً » - كما هو مفاد الأحاديث .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه لينتظم الكلام .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و لفظ « أم » أيضاً ساقط من الهندية - ف

(٥) كذا في الأصل، و الراجح عندي « فأنما » .

أرايتم رجلا طلق امرأته تطليقة<sup>١</sup> يملك [بها]<sup>٢</sup> الرجعة وهو حلال ثم أحرم وأشهد على رجعتها<sup>٣</sup> وهو محرم وخاف أن تنقض عدتها قبل

(١) كذا في الأصل ، ووقع في الهندية « بتطليقة » .

(٢) ١٠ بين المربعين ساقط من الأصول ، وزدته على مقتضى العبارة ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « رجعتها » وهو تصحيف . ومن هذا كله بطل

ما شغب به ابن حزم في المحلى فإنه لم يفهم حقيقة النكاح ومقاصده ولذا تفوه بما تفوه فان الآثار الواردة في هذا متعارضة فالرجوع الى آثار الصحابة احرى والزم ، وهي

ايضا مختلفة كما عرفت فالرجوع الى القياسات وتحقيق المناط وتقيحه واجبة على المجتهد الرباني ، وهذا ليس بقياس في مقابلة النص كما زعموا . واما ما قال ابن حزم

في حق حديث ابن عباس رضى الله عنهما لجوابه على ما قال الحافظ العيني في ج ٥ ص ١٠١ من عمدة القارى : اما عن قوله « يزيد انما رواه عن ميمونة » هي امرأة

عاقلة وابن عباس صغير « فلقاتل ان يقول : ان كان يزيد رواه عن خالته فابن عباس من الجائز الغير المنكر ان يرويه عنه صلى الله عليه وسلم او يرويه عن ابيه الذى ولى

عقد النكاح بمشهد عنه و مرأى ، او يرويه عن خالته المرأة العاقلة ، و ايا ما كان فليس صغيرا فروايته مقدمة على رواية يزيد بن الاصم ، ولأن لعبد الله متابعين وليس

يزيد عن خالته . تابع ، منهم عطاء يقول بسند صحيح : ما كنا نأخذ هذا الا عن ميمونة ، رضى الله عنها و مسروق بسند صحيح (وهو يرويه عن عائشة - كما سبق) ، وليس لقاتل

ان يقول « لعل عطاء و مسروقا اخذاه عن ابن عباس » لتصريح عطاء بأخذه اياه من ميمونة ، و اما مسروق فلا تعلم له رواية عن عبد الله فدل انه اخذه عن غيره . و اما

عن قوله « يعدل يزيد الى اصحاب عبد الله ولا تقطع بفضلهم عليه » فكيف يكون شخص واحد حديثه عند مسلم وحده يعدل بعطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و ابى الشعثاء

و عكرمة في آخرين من اصحاب عبد الله الذين رووا عنه هذا الحديث او اما =

الاحلال أتكون تلك الرجعة؟ وهذا ترك لقولكم، لأن في الرجعة تصحيح النكاح، وقد قلتم أيضا: إنه لا يجوز للبحرم أن يُزوج غيره. أرايتم عبد رجل تزوج و مولاه حلال فأجاز النكاح بعد ما أحرم أيحوز؟

== عن قوله « هي اعلم بنفسها من عبد الله » فنقول بموجبه : نعم ، هي اعلم بنفسها اذ حدثت عطاء و ابن اختها بما هي اعلم به من غيرها . و اما عن قوله « انما تزوجها بمكة حاضرا بها » فيرده ما رواه مالك عن ربيعة عن سليمان بن يسار : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ابا رافع و رجلا من الانصار يزوجانه ميمونة و رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة قبل ان يخرج - اهـ . فيشبه انها تزوجاه اياها و هو ملتبس بالاحرام في طريقه الى مكة ، و لا حل بنى بها . و ذكر موسى بن عقبة عن ابن شهاب : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم معتمرا في ذى القعدة فلما بلغ - ووضعا ذكره - بعث جعفر بن ابى طالب بين يديه الى ميمونة يخاطبها عليه فجعلت امرها الى العباس فزوجها منه . و قد اوضح ذلك ابو عبيدة في كتابه « الزوجات » : توجه صلى الله عليه وسلم الى مكة معتمرا سنة سبع و قدم جعفر يخاطب عليه ميمونة فجعلت امرها الى العباس فأنكحها النبي صلى الله عليه وسلم و هو محرم و بنى بها بسرف و هو حلال - انتهى . فإين تزوجه اياها بمكة و حضوره بها ؟

(١) قال المحقق على الاطلاق في ج ٢ ص ٣٧٥ من فتح القدير شرح الهداية : و ما عن يزيد بن الأصم ، انه تزوجها و هو حلال ، لم يقو قوة هذا فانه بما اتفق عليه الستة و حديث يزيد لم يخرج البخاري و لا النسائي . و ايضا لا يقاوم بابن عباس حفظا و اتقانا ، و لذا قال عمرو بن دينار للزهري : و ما يدري ابن الأصم اعرابي كذا و كذا لشيء ؟ قاله : أتجعل مثله ابن عباس . و ما روى عن ابى رافع « انه صلى الله عليه وسلم تزوجها و هو حلال و بنى بها و هو حلال و كنت انا الرسول بينهما » لم يخرج في واحد من الصحيحين ، و ان روى في صحيح ابن حبان فلم يبلغ درجة الصحة ، و لذا لم يقل فيه ==



== الترمذى سوى «حديث حسن»، قال: «ولا تعلم احدا استنده غير حماد عن مطر»  
وما روى عن ابن عباس «انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو حلال» فتنكر عنه  
لا يجوز النظر اليه بعد ما اشتهر الى ان كان يبلغ اليقين عنه في خلافه، ولذا بعد ان  
اخرج الطبراني ذلك عارضه بأن اخرج عن ابن عباس رضى الله عنهما من خمسة عشر  
طريقا «انه تزوجها وهو محرم» وفي لفظ «وهما محرمان» وقال: هذا هو الصحيح  
وما اول به حديث ابن عباس بأن المعنى «وهو في الحرم» فانه يقال «أنجد» اذا  
دخل ارض نجد، و«احرم» اذا دخل ارض الحرم بعيد وما يبعده حديث البخارى  
«تزوجها وهو محرم وبني بها وهو حلال» وما استشهدوا به من قول الشاعر:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرما فدعا فلم أر مثله مخذولا

رده الأصمعى وهو عند الرشيد كما حكاه الخطيب في تاريخه وقال: ابن انت من مراد  
الشاعر ليس فيه المحرم على ما اردت بل معناه «ذى حرمة» على حد قوله:

قتلوا كسرى بليل محرما فتولى ولم يتمتع بالكفن

و الأصمعى هو عبد الملك اللغوى من رواة مسلم وما يرده ايضا حديث يزيد «وهو  
حلال» وحديث ابن عباس وحديث ابى هريرة وحديث عائشة «وهو محرم» فالتقابل  
دال على ان المراد من الاحرام ضد الحلال فكيف يمكن ان يتفق هؤلاء كلهم على  
اللغة العربية؟ قاله امام البصر في املاته على الترمذى والبخارى. والحاصل انه قام  
ركن المعارضة بين حديث ابن عباس وحديث يزيد بن الأصم و ابان بن عثمان بن  
عفان، وحديث ابن عباس اقوى منهما سنداً، فان رجحنا باعتباره كان الترجيح معناه  
و يعضده ما قال الطحاوى: روى ابو عوانة عن مغيرة عن ابى الضحى عن مسروق  
عن عائشة رضى الله عنها قالت: تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض نسائه وهو  
محرم؛ قال: و نقلة هذا الحديث كلهم ثقات يحتاج برواياتهم - انتهى .

أرأيتم رجلا وكل رجلا بأن يزوجه فلانة وهما محرمان جميعا فلم يفعل حتى حلا فزوجه أيجوز ذلك أم لا يجوز؟ أرأيتم إن أمره وهما حلالان جميعا ثم أحرمنا ثم زوجه أيجوز؟ أرأيتم إن لم يزوجه حتى حلا ثم زوجه، فكان لأمر وهما حلالان والنكاح وهما حلالان بينهما إحرام أيجوز ذلك؟ ينبغي لمن أبطل النكاح وهو محرم أن يبطل الوكالة بالنكاح وهو محرم .

وقد جاء في ذلك مع هذا آثار كثيرة، وأصلها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما وهو محرم . قالوا: بلغنا أنه تزوجها حلالا، روى ذلك سليمان بن يسار: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولا ' ورجلا ' من الأنصار فزواجه ميمونة بنت الحارث رضي الله عنهما .

(١) هو القبطي، قيل: اسمه إبراهيم أو اسلم أو ثابت أو هرمز أو صالح، من رجال الستة. قال الواقدي: مات بالمدينة بعد قتل عثمان رضي الله عنه . وقيل: مات في خلافة علي رضي الله عنه، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن ابن مسعود رضي الله عنه، وعنه أولاده وأحفاده وغيرهم. كان إسلامه قبل بدر، وشهد أحدا وما بعدها - وراجع ج ١٢ ص ٩٢ من التهذيب .

(٢) هو أوس بن خولى كما في رواية ابن سعد - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٨٥ من شرحه .

(٣) قال ابن القيم في ج ١ ص ٣٩ من زاد المعاد في فصل أزواجه صلى الله عليه وسلم: ثم تزوج ميمونة بنت الحارث الهلالية، وهي آخر من تزوج بها، تزوجها بمكة في عمرة القضاء بعد أن حل منها على الصحيح، وقيل: قبل حلاله، هذا قول ابن عباس =

== وهم رضى الله عنه فان السفير بينهما بالنكاح اعلم الخلق بالقصة وهو أبو رافع  
وقد اخبر انه تزوجها حلالا وقال: كنت انا السفير بينهما وابن عباس اذ ذاك  
له نحو العشر سنين او فوقها، وكان غائبا عن القصة لم يحضرها، وأبو رافع رجل بالغ  
وعلى يده دارت القصة، وهو اعلم بها، ولا يخفى ان مثل هذا الترجيح موجب  
للتقديم - انتهى - بلفظه انظر كيف جعل الرسول اعلم الخلق وهو يكون سفيرا محضاً  
بين الرجلين ! ولا يعلم ما دار بينهما بعد الرسالة ولم يتعين بعد الخطاب، من كان  
أبو رافع او جعفر بن أبي طالب او العباس بن عبد المطلب؟ والحق الصراح ان من  
تولى عند النكاح وليه فهو أعلم الخلق بالقصة لا غير، ومن خالفه فهو مكابر معاند .  
قال شيخى فى ج ٣ ص ١٢٥ من بذل المجهود: قلت: كل واحد من وجوه الترجيح  
مردود، أما الأول فلأن هذا القول فى ترجيح حفظ أبى رافع على حفظ ابن عباس  
لم يقل به احد من اهل العلم من الصحابة والتابعين ولا يساعده رواية ولا دعاية،  
فان الحفظ امر فطرى لا دخل فيه لكبر العمر ولا لصغره، ألا ترى ان مرتبة  
البخارى فى حفظه فى الصغر هل يدانيه احد غيره فى كبره؟ فما لابن عباس من العلم  
والفقه والحفظ والانتقان مع صغره لا يدانيه أبو رافع، وان كان الصحبة سواء  
ألا ترى الى قصة تفسير « اذا جاء نصر الله » حين اعترض الصحابة على عمر بن الخطاب  
رضى الله عنه وسؤاله عن ابن عباس وجوابه عن ذلك مع صغره من بين كبراء  
الصحابة رضى الله عنهم مشهورة وقد حدث بهذا الحديث فى حال كبره ولم يعتبره  
شك وشبهة فروى عنه أصحابه المتقنون الى ان اخرجوه الستة فى كتبهم فكيف يرجح  
قول أبى رافع على قول ابن عباس؟ وسلبنا ان أبى رافع كان رسولا بين رسول الله  
صلى الله عليه وسلم وبينها وعلى يده دار حديث الخطبة والرسالة ولكن لا نسلم انه  
اعلم من ابن عباس، فانه صلى الله عليه وسلم بعث أبى رافع الى مكة ليخطبها له فوضت ==

= امرها الى اختها أم الفضل زوجة العباس فقوضت امرها الى زوجها فلم يكن ابا رافع الا انه بلغ رسالة الخطبة ولم يكن له دخل في النكاح ولا تعلم في رواية انه باشر النكاح او كان حاضرا في مجلس النكاح ، باشره العباس بن عبيد المطلب ، و لهذا نقول ان ابن عباس اعلم بحال النكاح فانه ابنه . ولا نسلم ان ابن عباس لم يكن معه صلى الله عليه وسلم في تلك العمرة ولا رأيناه في رواية انه لم يكن معه صلى الله عليه وسلم في عمرة القضاء ، ولو سلم فانه انما سمع القصة مع غير حضور منه لما من العارفين بالقصة حتى تيقن بها وبلغها اصحابه المتقنين . وأما الرابع فانه حقيق بأن يضحك به الصديان ! وقد ثبت في الروايات انه صلى الله عليه وسلم تزوجها في طريق مكة حتى انه وقع في حديث يزيد بن الأصم انه تزوجها بسرف ، وقد انخرج النسائي في مجتبه بسنده عن ابن عباس قال : تزوج صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم - وفي حديث يعلى : بسرف . قلت : ويعلى ثقة ، فاتفق الفريقان على ان التزوج وقع بسرف فكيف يقال : صح قول ابى رافع يقينا ؟ وأما الخامس : ان الصحابة غلطوا ابن عباس ولم يناطوا ابا رافع : لجوابه انه غلط محض ، لم يناط احد من الصحابة فيما بلغنا من روايات ابن عباس ، وما روى عن ابن المسيب عند أبي داود وغيره قال : وهم ابن عباس في تزويج ميمونة وهو محرم ؟ ولو سلم فتغليط احد من الصحابة لا يساوى شيئا فكيف تغليط سعيد بن المسيب ؟ وأما السادس : ان قول ابى رافع موافق للنهي عن نكاح المحرم ، لجوابه ان حديث النهي عنه محتمل احد الأمرين اما ان يكون النهي على التحريم ، او على التنزيه ؛ على الاول نسلم انه يوافقه ولكن لا دليل عليه ، وعلى الثاني لا يوافقه ، والدليل عليه قوله « ولا يخطب » فان الخطبة غير منهى عنه على التحريم على اتفاق ، وعلى الاحتمال لا يجوز الاحتجاج به - انتهى بتغير ما يتعلق بحديث ابى رافع ، وله بقية سنذكرها في وضع ما من الباب .

وبلغنا عن<sup>١</sup> عبد الله بن عباس رضى الله عنهما وهى<sup>٢</sup> خالته مع قتهه  
وعليه لا شك فيه<sup>٣</sup> أنه قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج  
ميمونة وهو محرم<sup>٤</sup>.

(١) وكان فى الهندية «أن» وهو ساقط من الأصل و مكانه «أو» والصواب  
«و بلغنا عن» - ف . وقال العلامة المفتى حفظه الله: هذا قول الامام محمد بلاشك  
فلعل «و قال محمد» سقط قبله، وقد استند البلاغ فى الباب و بلاغاته مستندة كما صرح  
به العلامة ابن عابدين الشامى فى مواضع من رد المختار وقد تقدم فيما قبل ايضا .  
(٢) الضمير يرجع الى ميمونة فى قول اهل المدينة فانهم ذكروها .

(٣) كان يقال له «الحبر» و «البحر» لكثرة علمه . و نعم ترجمان القرآن هو - قاله  
ابن مسعود رضى الله عنه . و ربانى هذه الامة - قاله ابن الحنفية . و اعلم امة محمد بما انزل  
على محمد - قاله ابن عمر . و حبر الامة - قاله ابو هريرة . و قال عروة: بما رأيت مثله  
قط . و قالت عائشة رضى الله عنها: هو اعلم الناس بالحج . و قال يزيد بن الأصم  
خرج معاوية حاجا و خرج ابن عباس حاجا فكان لمعاوية موكب و لابن عباس من  
يطلب العلم موكب . و قال صلى الله عليه وسلم: اللهم اقتهه فى الدين و عليه التأويل -  
كذا فى التهذيب . و العجب منهم انهم يعارضون حديث ابن عباس بحديث يزيد بن  
الأصم الذى يشهد بكثرة علمه حتى كان له موكب فى الحج من طلبة العلم و ما نحن  
فيه مسألة الحج!

(٤) قال الامام محمد فى ص ٢١٣ من الموطأ فى باب المحرم يتزوج بعد ما اخرج فيه  
من الآثار: قد جاء فى هذا اختلاف، فأجل اهل المدينة نكاح المحرم، و اجاز اهل  
مكة و أهل العراق نكاحه؛ و روى عبد الله بن عباس: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
تزوج ميمونة بنت الحارث و هو محرم؛ فلا نعلم احدا ينبغى ان يكون اعلم بتزوج  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة من ابن عباس و هو ابن اختها، فلا نرى =

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم بن أبي الهيثم : أن  
 = بزواج المحرم بأسا ، ولكن لا يقبل ولا يمس حتى يحل - وهو قول أبي حنيفة  
 والعامة من قهائنا - انتهى .

(١-١) لفظ « بن أبي الهيثم » ساقط من الأصول ، وإنما زدته من كتاب الآثار في باب  
 تزويج المحرم أخرجه فيه الامام محمد بهذا السند والمتن ثم قال : و به تأخذ ، لا نرى  
 بذلك بأسا ، ولكنه لا يقبل ولا يمس ولا يباشر حتى يحل ، وهو قول أبي حنيفة -  
 انتهى ص ٦٣ . وأخرجه الامام ابو يوسف أيضا عن الامام بهذا السند والمتن  
 في آثاره ص ١١٦ من رقم ٥٤١ . وذكره في ج ٢ ص ٩٨ من جامع المسانيد في  
 باب النكاح وعزاه الى كتاب الآثار للامام محمد . و رواه الامام ابو حنيفة  
 موصولا عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : تزوج رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ميمونة بنت الحارث وهو محرم . أخرجه ابو محمد البخاري في  
 مسنده كما في جامع المسانيد أيضا ج ٢ ص ٩٨ عن صالح بن أبي رميح كتابة عن  
 الفضل بن عبد الجبار عن النضر بن محمد عن أبي حنيفة رضى الله عنه - ونقله في ج ١  
 ص ١٠٨ من عقود الجواهر ثم قال : هذا لفظ مسلم والأربعة ، وزاد البخاري :  
 وبى بها وهو حلال وكانت بسرف ( لعله « و مانت بسرف » فصحف ) . وقد  
 أخرجه الطبراني من خمسة عشر طريقا عن ابن عباس . وللدارقطني عن أبي هريرة  
 مثله . وللإزار عن عائشة مثله ولم تسم ميمونة - انتهى . وحديث كتاب الحجّة مرسل  
 وهو من مسند ابن عباس - كما عرفت غير مرة . و الهيثم بن حبيب الصيرفي يروى  
 عن عذرة وطبقته - كما في ج ١١ ص ٩١ من التهذيب . و رواه عن ابن عباس عكرمة  
 وسعيد بن جبير وعطاء و طاوس و مجاهد و جابر بن زيد - كما في آثار الطحاوي  
 وغيره ، وراجع ج ٣ ص ١٧١ الى ص ١٧٤ من نصب الراية من كتاب النكاح ،  
 و آثار الطحاوي من ج ١ ص ٤٤١ الى ص ٤٤٤ باب نكاح المحرم .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة بنت الحارث بعسفان<sup>١</sup>  
وهو محرم<sup>٢</sup> .

(١) موضع على مرحلتين من مكة بين الجحفة ومكة - مغرب ج ٢ ص ٤٣ و المشهور في الروايات لفظ «سرف» وهو موضع على عشرة أميال من مكة قريب وادي فاطمة . وفي مقدمة الهدية للفاضل اللكنوي : على ستة أميال أو سبعة أميال من مكة . ومثله في ص ١٣٩ من مقدمة فتح الباري للحافظ ؛ وعسفان في ص ١٥٢ منها : موضع معروف بقرب مكة - اه . فالتزوج وقع فيما بين الجحفة وسرف كما يظهر من مجموع الروايات الواردة في الباب ، والاختلاف في تعبير الرواة تضرب بعض المواضع من بعض - كما لا يخفى .

(٢) إمام الجواب عن قول ابن حزم في المحلى «و بقي خبر عثمان و ميمونة لا معارض لهما» فقال الحافظ العيني في ج ٥ ص ١٠١ من عدة القاري : نقول : المعارضة لا تكون إلا مع التساوي والتساوي هنا غير ممكن ، لأن حديث ابن عباس روى عنه من ذكرناهم من الأئمة الأعلام ؛ وحديث عثمان رواه نبيه بن وهب وهو من أفراد مسلم وليس له من الحفظ والعلم ما يساوي أحدا منهم ، فإذا كان كذلك فكيف تصح دعوى النسخ فيه - اه . والنهي في حديث عثمان يحتمل أحد الأمرين : إما التحريم ، أو التنزيه ؛ على الأول قول أبي رافع بواقعه لكن لا دليل على التحريم ، وعلى الثاني لا يواقعه ولكن عليه دليل وهو قوله «ولا يخطب» فإن الخطبة غير منهي عنها على التحريم اتفاقا ؛ وإذا جاء الاحتمال الناشئ عن غير دليل بطل الاحتجاج به والاستدلال ، وهو المحقق عند أهل الكمال من الرجال ، ومن أنكر ذلك فهو من أهل الضلال . قال في المختصر من المختصر من مشكل الآثار ج ١ ص ١٨٢ ( كتاب النكاح ج ١ ص ٢٨٧ طبع جديد ) : فان قيل : ففي خبر عثمان النهي فكيف يجوز فيما علم منه صلى الله عليه وسلم الإباحة فيه ؟ قيل : ان عثمان لم يذكر في حديثه من أمر ميمونة =

== شيئا . وما ذكره فيه عنه يجوز ان يكون سمعه منه قبل ذلك او بعده فكان مراده به غيره من امته ، اذ هو بخلافهم ، اذ هو صلى الله عليه وسلم كان محفوظا مالكا لاربه ولم يكن غيره من امته كذلك فنهاهم عنه لخوفه عليهم ما يخاف عليهم من مثله ، وفعله صلى الله عليه وسلم اذ لم يخف على نفسه من ذلك ، وليس فيه : ان عقد التزويج اذا وقع كان غير جائزا وما يؤكد البيع بعد النداء يوم الجمعة لم يطل مع نهى الله عز وجل عنه ، فالنهى عن نكاح المحرم كذلك ؟ ونقول لمالك و الشافعي ان بيع الحاضر للبادي منهي عنه وهو جائز ان وجد بلا خلاف فلا يلزم من النهى الفساد ، فلا يتكر ان يكون النهى عن نكاح المحرم كذلك مع ما ذكرنا عن مالك من تفريقه بطلاق او فسخ ولا يكون ذلك الا في عقد قد ثبت ، لانه لا يقع في تزويج باطل طلاق ولا فسخ - اهـ . وقال قبله : وقال بعض العلماء : محمل النهى هو الكراهة لانه وسيلة الى الرفق المحرم في احرامه ، ويدل عليه ما روى عن جابر بن زيد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج بيمونة وهو محرم . والنظر الصحيح يقتضى تجويز التزويج ، لاما رأينا اسبابا تمنع من الجماع ، منها الاحرام والصيام ، ومنها الاعتكاف ، ولا تمنع من التزويج ، فكذا الاحرام وان كان مكروها ، ولا يقال : ان القبلة غير ممنوعة في الصيام وممنوعة في الاحرام ؛ لان الحجة بالاعتكاف عليه قائمة . فان قيل : روى عن ابن عمر الكراهة وعن عمر و زيد انها ردا نكاحي محرمين ؛ قال قول من خالفت ذلك قيل له ذلك الى قول عبد الله بن مسعود و ابن عباس و انس بن مالك فقد روى عن جميعهم اجازة ذلك - انتهى . وقال الشيخ محمد عابد السندى - كما في فتح الملهم : اما حديث عثمان فيحتمل ان يكون المراد من النهى نهى التحريم فيكون المراد من قوله « لا ينكح المحرم » اى : لا يجامع « ولا يُنكح » اى : لا تمكن المحرمة نفسها من الجماع ، والتذكير باعتبار الشخص ؛ وهذا وجه عجيب الا انه يتنافيه قوله « ولا يخطب » فالأولى ان يقال : النهى للكراهة ، جما بين الدلائل ، وذلك =



أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم النخعي :  
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة ابنة الحارث رضى الله عنها  
وهو محرم .

= لأن المحرم في شغل عن مباشرة عقود الانكحة لأن ذلك يوجب شغل خاطره  
عما هو بصدده من المناسك فكرهه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك ؛ وإنما قلنا : انه  
الاولى ، لأنه لا قائل بعدم جواز الخطبة للمحرم ، وذلك ما لو خطب محرم امرأة ثم  
جاء رجل وخطبها قبل ان يدع المحرم خطبة وقبل ان يأذن فبالنظر الى عدم جواز  
خطبة المحرم لا يكون هذا الخاطب الثاني أثماً ، لأنه إنما سعى في محل فارغ عن الخطبة ؛  
وبالنظر الى جوازها يكون أثماً - وبه قالت الأئمة الثلاثة ؛ فليس النهي الا للكرامة -  
فافهم ، والله تعالى اعلم - انتهى . وقال المحقق ابن الهمام : ولا يلزم كونه صلى الله  
عليه وسلم باشر المكروه ، لأن المعنى المنوط به الكرامة وهو عليه الصلاة والسلام  
منزه عنه ، ولا بعد في اختلاف حكم في حقنا وحقه لاختلاف المناط فينا وفيه ،  
كالوصول نهانا عنه - ولعله انتهى هذا ، والله تعالى اعلم .

(١) حديث مرسل و مراسيله صحيحة - كما مر غير مرة . وإبراهيم يروى عن مسروق  
وطبقته - كما في ترجمته من التهذيب ، ومسروق روى عن عائشة رضى الله عنها : ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة وهو محرم . فلا بعد في ان يكون رواه  
إبراهيم عن مسروق . ومن رواه عن ابن عباس رضى الله عنهما مجاهد وعطاء و طاوس  
وجابر بن زيد وعكرمة - كما هو عند الطحاوى في شرح الآثار . وقد روى مسدد  
عن أبي عوانة عن مغيرة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها - كما في  
ج ٧ ص ٢١٢ من كتاب النكاح من سنن البيهقي فاندفع الارسال . ثم قال  
ابو عبد الله قال ابو علي الحافظ : كلاهما خطأ - الخ . فإبراهيم اما يرويه عن الأسود  
ابن يزيد عنها او عن مسروق عنها : ثم مدار الاستدلال ليس على هذا الاسناد =

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان<sup>٢</sup> عن حماد قال : قلت لأبراهيم

== فقط بل حديث ابن عباس قد روى من خمسة عشر أو ستة عشر طريقا - كما سبق -  
و قد اتفق الأئمة الستة على تحريمه كما مر ؛ فلا ريب في صحته . قال الطحاوي في ج ١  
ص ٤٤٣ من شرح الآثار بعد سرد طرق الحديث : والذين رويوا ان النبي صلى الله عليه  
وسلم تزوجها وهو محرم اهل علم واثبت اصحاب ابن عباس رضي الله عنهما : سعيد بن جبير  
وعطاء و طاوس و مجاهد و عكرمة و جابر بن زيد ، و هؤلاء كلهم أئمة فقهاء يحتاج  
برواياتهم و آرائهم ، و الذين نقلوا عنهم فكذلك ايضا ، منهم عمرو بن دينار و ايوب  
السختياني و عبد الله بن ابي نجيح ف هؤلاء ايضا أئمة يقتدى برواياتهم ؛ ثم قد روى عن  
عائشة ايضا ما قد وافق ما روى عن ابن عباس ، و روى ذلك عنها من لا يظن احد  
فيه : ابو عوانة عن مغيرة عن ابي الضحى عن مسروق ، فكل هؤلاء أئمة يحتاج برواياتهم ،  
فما رويوا من ذلك اول ما روى من ليس كتبهم في الضبط و الثبوت و الفقه و الإمامة ؛  
و اما حديث عثمان فانما رواه نبيه بن وهب و ليس هو كغيره بن دينار و لا كجابر  
بن زيد و لا كمن روى ما يوافق ذلك عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها و لا لئيه  
هو ايضا موضع في العلم كموضع احد من ذكرنا . فلا يجوز اذ كان كذلك ان يعارض  
به جميع من ذكرنا ممن روى بخلاف الذي يروى هو - انتهى - قال امام العصر  
في املائه على الترمذي ص ٣٤٤ : يلزم على قول الترمذي انه عليه الصلاة والسلام  
تزوجها في طريق مكة و ظهر امر تزويجها و هو محرم ثم بي بها بسرف و هو حلال ،  
انه عليه الصلاة والسلام تجاوز من الميقات بلا احام و هو يريد الحج الآن في  
الروايات انه عليه الصلاة والسلام نكح بسرف و هو بين مكة و ذى الحليفة و كانت  
المواقف موقفة ا كيف و في البخاري في غزوة الحديبية ج ٢ ص ٦٠٠ في حديث  
المسور و مروان : فلما اتى ذا الحليفة قلد الهدى و اشعر واحرم منها بعمره - اه الحديث -  
(٢) و هو ابن صالح القرشي ، معروف ، من شيوخ المؤلف ، يروى عنه كثيرا ==

النخعي: المحرم يتزوج؟ قال: نعم إن شاء، ولكن لا يقربها بقبلة ولا غير ذلك.

أخبرنا محمد قال أخبرنا جرير بن حازم<sup>١</sup> عن الأعمش عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: لا بأس بأن يتزوج المحرم<sup>٢</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني قال حدثني عبد الله بن أبي بكر<sup>٣</sup> بن حزم عن أبيه عن سودة بنت حارثة<sup>٤</sup> امرأة عمرو بن

= كما لا يخفى على من طالع مؤلفاته - ف .

(١) جرير بن حازم هو ابن عبد الله بن شجاع الأزدي ثم العتكي - وقيل: الجهمي، أبو النضر البصري، من رجال السنة، ترجمته بسيطة في ج ٢ ص ٦٩ الى ص ٧٢ من التهذيب، مات سنة ١٧٥، ثقة صدوق صالح لا بأس به، مستقيم الحديث الا عن قتادة.  
(٢) أخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٤٤٤ من شرح الآثار حدثنا محمد بن خزيمة قال حدثنا حجاج قال ثنا جرير بن حازم به، بلفظ: ان ابن مسعود كان لا يرى بأساً ان يتزوج المحرم - انتهى . ومراسيل النخعي صحيحة لا سيما عن ابن مسعود .

(٣) وهو أبو محمد أو أبو بكر المدني، من رجال السنة، توفي سنة خمس و ثلاثين ومائة ويقال: سنة ٣٠ وهو ابن سبعين سنة، وليس له عقب - كما في التهذيب؛ وأبوه أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري الخزرجي ثم التجارى المدني القاضى، يقال: اسمه أبو بكر وكنيته أبو محمد، وقيل: اسمه كنيته، ما اضطجع أبو بكر على فراشه منذ أربعين سنة بالليل، ولى المدينة والقضاء والموسم، مات سنة مائة أو سنة عشر ومائة أو سنة سبع عشرة ومائة أو سنة عشرين ومائة أو سنة خمس وعشرين ومائة،

من رجال السنة، تابعى ثقة، كثير الحديث كذا في ج ١٦ ص ٣٩ من التهذيب .

(٤) وكان في الأصول «سودة ابن جارية» وهو خطأ فاحش . وسودة بنت حارثة في ج ١ ص ٢٩٥ من تجريد الصحابة للذهبي، و ج ٨ ص ٢٠ من التهذيب في ترجمة =

حزم<sup>١</sup>: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج ميمونة رضي الله عنه وهو محرم .

== صرو بن حزم الأنصاري، وهي ابنة النعمان، من المباحات - كما في التجريد، وهي صحابة، فهذا حديث زائد بما تقدم من الأدلة .

(١) هو ابن زيد بن لؤذان الخزرجي النجاري، من بني مالك بن النجار - راجع ج ٢ ص ٤٣٧ من الاستيعاب لابن عبد البر، صحابي جليل، ترجمته في ج ٨ ص ٢٠ من التهذيب، وفيه: وعنه ابنه محمد وامراته سودة بنت حارثة - الخ . مات سنة اخذى او اثنتين وخمسين سنة . وقيل: سنة ٥٣، وقيل: سنة ٥٤، وقيل: في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنهما . وقد علمت بما ذكرنا في هذا الباب سقوط ما في المحلى والتعليق الممجد وغيرهما من الكتب من توجيهات من لم يعم النظر في الباب، وفي الروايات الواردة فيه قال امام المصنف في املائه على البخاري: وهنا دقيقة اخرى قل من تنبه لها وهي: ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يباشر العقد بنفسه الشريفة بل وكل به عباسا اخترازا عن صورة العقد بنفسه وهو محرم فأحب ان يعقد غيره لئلا يكون نكاحا صورة فاحترز عنها بقدر الامكان، فسبحان الله هذه مدارك الانبياء عليهم السلام - انتهى، فهنا حديث ابن عباس روى من خمسة عشر طريقا: اتفق عليه الستة، وحديث عائشة وحديث ابى هريرة وحديث سودة بنت حارثة ومرسل الشعبي ومرسل مسروق؛ ومرسل النخعي ومرسل ابن ابي مليكة وحديث عطاء ابن ابي رباح «انه صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة محرما» و اثر ابن مسعود و اثر ابن عباس و اثر انس و اثر النخعي و اثر عطاء و مجاهد و اثر معاذ بن جبل على انه: لا بأس بنكاح المحرم؛ وحديث يزيد بن الاصم لا يوازي حديث ابن عباس في الصحة ولم يعمل بالاقيسة كما زعم بل هي لترجيح احد الطرفين وردت فيهما الروايات المتعارضة وآثار الصحابة كذلك .

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

أخبرنا محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد<sup>١</sup> قال: [حدثنا]<sup>٢</sup> شريك بن أبي نمر<sup>٣</sup> و داود بن الحصين<sup>٤</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما: ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل ذلك .

### باب الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج

(١) و هو إبراهيم بن محمد المدني .

(٢) قوله «حدثنا» ساقط من الاسناد ، و لا بد منه عند ذوى الاعتماد .

(٣) و هو شريك بن عبد الله بن أبي نمر القرشي - و قيل : اللثي ، ابو عبد الله المدني ، من رجال البخاري و مسلم و أبي داود و النسائي و ابن ماجه و الشافعي و الترمذي ، ثقة كثير الحديث ، توفي قبل خروج محمد بن عبد الله بن الحسن بعد سنة اربعين و مائة .  
و قال ابن عبد البر : مات سنة ١٤٤ - كذا في ج ٤ ص ٣٣٨ من التهذيب .

(٤) هو الاموي مولاهم ، ابو سليمان المدني ، من رجال الستة ، مات سنة ١٣٥ .  
صالح الحديث ، اهل الثقة و الصدق - كما في ج ٣ ص ١٨١ و ١٨٢ من التهذيب ؛  
و راجعه كيف اختلفوا و قالوا : كان يذهب مذهب الشراة ( اى الخوارج ) ثم  
هو من رجال البخاري و مسلم و هذا عجيب جدا ! ثم عندهم ما روى عن عكرمة  
فنكر و هذا كذلك لكن معه شريك بن عبد الله الراوى عن عكرمة فاندفعت نكارته  
و قد روى من خمسة عشر طريقا فهذا الاسناد ليس مقصورا عليه الاعتماد و الاستدلال -  
كما لا يخفى على الرجال . اعلم انهم اتفقوا على وقوع النكاح في طريق مكة بسرف  
و هى من المشاهد المشهورة بين الحرمين قريب مكة دون وادى فاطمة المشهورة  
الآن و قرب عسفان كما سبق ، خارج الحرم داخل ميقات اهل المدينة قطعا . =

كتاب الحج ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

== و اختلفوا في انه كان في السفر الى مكة او الرجوع منها الى المدينة ، و تحقق عندنا من الروايات و القرآن ان النكاح وقع بسرف راحلا الى مكة و البناء بها راجعا منها بعد الاحلال : قال امام العصر في املائه : و قد ذكر الطحاوي في مشكله في تحرير القصة : ان النبي صلى الله عليه و سلم ارسل ابا رافع الى ميمونة للخطبة و كانت بمكة فولدت امرها الى عباس بن مخرج النبي صلى الله عليه و سلم من المدينة و خرج العباس من مكة ليستقبل النبي صلى الله عليه و سلم فتلقيا بسرف فتكها اياه في سرف ؛ كما هو عند ابى داود ص ٢٥٨ و هو الأكثر الاشهر . و د سرف ، موضع بعثرة اميال من مكة ؛ و كان ذلك في عمرة القضاء و كان النبي صلى الله عليه و سلم قادمنا في عمرة الحديبية انه يعتمر من قابل و يقسم بها ثلاثا فما يدل على ان امر تزوجها بسرف انما كان حين قدومه الى مكة ما اخرجه الطحاوي عن ابن عباس : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوج ميمونة بنت الحارث و هو حرام فأقام بمكة ثلاثا فأتاه حويطب بن عبد العزى في نفر من قریش في اليوم الثالث فقالوا : انه قد انقضى اجلك فاخرج عنا ؛ فقال : فما عليكم لو تركتموني فعرست بين اظهركم فصننا لكم طعاما فحضرتموه ا فقالوا : لا حاجة لنا الى طعامك فاخرج عنا ؛ فخرج النبي صلى الله عليه و سلم و خرجت ميمونة حتى عرس بها بسرف - اه . فقيه دليل على انه قد كان تزوجها من قبل حين دخل مكة و لذا دعاهم الى الوليمة و لما لم يتركوه الا ان يخرج نزل بسرف و أولم بها ؛ و كذا يدل عليه ما عند الترمذى : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم تزوجها و هو حلال و بنى بها حلالا و ماتت بسرف و دفناها في الظلة التي بنى بها فيها - اه . و تعجب الراوى على كون الأمور الثلاثة في موضع واحد . قال مولانا شيخ الهند : و انما يصح التعجب اذا كانت تلك الوقائع في اسفار كذلك فالعنى انه تزوجها و هو ذاهب الى مكة و بنى بها و هو راجع الى المدينة ثم ماتت بها في سفرة اخرى ، و هذا لما يتعجب منه لا محالة ، فاذا ثبت انه ==

## كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

عنه : ان ذلك 'من ثلثه' ، وإن لم يبلغ ذلك ثلثه احج عنه من حيث يبلغ الثلث ، إلا أن يختار الورثة أن يحجوا عنه من بلاده بما بلغ .  
قال محمد : وقال أبو حنيفة : إن تطوع رجل عن رجل فحج عنه و قد مات ولم يحج فذلك جائز وليا كان له أو غير ولي ؛ [ فلو ]<sup>٢</sup> أن رجلا أدركه الكبر ولم يحج حجة الاسلام فحج عنه بعض ولده أو ولي غيره أجزاه ذلك - إن شاء الله تعالى .

و قال أهل المدينة : لا يحزى أن يحج حي عن حي قدر المحجوج عنه على الحج أو لم يقدر ؛ فإذا مات فإن كان الذي يحج عنه وليا<sup>٢</sup> فلا بأس بأن يتطوع عنه ، فأما غير ولي فلا يعجبنا ، فإن أوصى انفذت وصيته .  
قال محمد : ما جاءت عامة الآثار إلا في الحي ؛ وقد روى قتيبة ماله ابن أنس عن ابن شهاب عن سليمان بن يسار<sup>٢</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما :

= تزوجها في سفره الى مكة ثبت انه تزوجها وهو محرم لأنك قد علمت ان «سرف» قريب من مكة ، وميقات أهل المدينة «ذو الحليفة» فلا بد ان يكون محرما عند سرف و الا يلزم مجاوزة الميقات بدون احرام - انتهى ثبت انه لا بأس بتزوج المحرم .  
(١-١) كذا في الاصول وهو مطابق لما في ج ١ ص ٣٦١ من المدونة الكبرى ، وهو اختصار «ثلاث ماله» .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، وزيد كما يقتضى العبارة ، وفي الاصول «أو غير ولي ان رجلا - الخ» وهو كما ترى .

(٣) وكان في الاصول «ولي» والصواب «وليا» لأنه خبر «كان» .

(٤) كذا في الهندية ، وهو الأولى ، وكان في الأصل «وإن» .

(٥) قال الزرقاني في ج ٢ ص ١٩٩ من شرح الموطأ : واكثر الرواة عن الزهري ان الحديث من مسند عبد الله ( كما هو ما هنا ) ، وخالفهم ابن جريح عن ابن شهاب =

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

ان امرأة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستفتية<sup>١</sup> فقالت : يا نبي الله ! إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا لا يستطيع أن يثبت على الراحلة أفأحج عنه؟ قال : نعم - وذلك في حجة الوداع . قال محمد : وهذا في آخر حياة رسول الله ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم .

== في الصحيحين فقال : عن ابن عباس عن الفضل ان امرأة - فذكره - لجعله من مسند الفضل ( كما يأتي آخر الباب من كتاب الحجّة ) و تابعه معمر . قال الترمذى : سألت محمدا - يعنى البخارى - عن هذا فقال : اصنع شيء في هذا ما روى عن ابن عباس عن الفضل ؟ قال محمد : و يحتمل ان يكون ابن عباس سمعه من الفضل و غيره ثم رواه بلا واسطة - انتهى . وكأنه رجح هذا لأن الفضل كان رديف المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم حيثئذ و كان عبد الله تقدم من مزدلفة الى منى مع الضعفة فكان الفضل حدث اخاه بما شاهده في تلك الحالة ، لكن عند احمد و الترمذى : ان العباس كان حاضرا ؛ فلا مانع ان عبد الله كان معه لحمله تارة عن اخيه و تارة حدث به عن مشاهدة فقال : كان الفضل رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . زاد البخارى من زواية شعيب عن الزهرى : على عجز راحلته . وهو في ص ٢٢٩ من موطأ محمد يخرج من طريق مالك في باب الحج عن الميت او عن الشيخ الكبير . و بعد سرد الأحاديث في الباب قال محمد : و بهذا نأخذ ، لا بأس بالحج عن الميت و عن المرأة و الرجل اذا بلغا من الكبر ما لا يستطيعان ان يحجا - وهو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا رحمهم الله ، و قال مالك بن انس : لا ارى ان يحج احد عن احد - انتهى . و راجع لهذا الباب جزئيات كتب الفقه و باب وصية الحج من المدونة من ج ١ ص ٣٦٠ الى آخره .

- (١) و في الموطئين « تستفتيه » و فيها ايضا « امرأة من خثعم » و فيها ايضا « يا رسول الله ، و قد تركته فان الحديث سيأتى في آخر الباب .
- (٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « النبي » مكان « رسول الله » .



كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

قال محمد: أخبرنا أيضا مالك بن أنس عن ابن أبي تميمة<sup>١</sup> عن ابن سيرين عن رجل<sup>٢</sup> أخبره عن ابن عباس أن رجلا<sup>٣</sup> جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: يا رسول الله إني أرى امرأة كبيرة لا تستطيع أن

(١) هو أيوب ابن أبي تميمة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري، مولى عنزة - ويقال: مولى جهينة، من رجال الستة، تابعي لأنه رأى أنس بن مالك رضى الله عنه، وهو في ابن سيرين أثبت من خالده الجذاء، كان ثقة ثبتا في الحديث جامع كثير العلم حجة عدلا لا يسئل عن مثله، ولد سنة ٦٦ أو سنة ٦٨، ومات سنة ١٣١ أو سنة ١٢٥ أو قبلها بسنة وهو ابن ثلاث وستين سنة - كذا في ج ١ ص ٣٩٨ من التهذيب. والحديث أخرجه الإمام محمد في ص ٢٢٩ من الموطأ بهذا الاسناد، وصرح باسمه فقال: أخبرنا مالك أخبرنا أيوب السخيتاني عن ابن سيرين عن رجل أخبره عن عبد الله ابن عباس أن رجلا أتى - الحديث. ولم أجده في موطأ مالك.

(٢) لم أقف على اسمه، هكذا هو مبهم في موطأ محمد، ولم ينفه عليه الفاضل اللكنوى في التعليق الممجد، وقالوا: إن ابن سيرين لم يسمع من ابن عباس، ويروى عنه بواسطة واثبت سماعه منه الشيخ النعموى في تعليق آثار السنن فليراجع اليه، وعن خالده الجذاء كل شيء، قال محمد: ثبت عن ابن عباس أنما سمعه من عكرمة لقيه إمام المختار - كما في ج ٩ ص ٢١٥ من التهذيب. لكن قال الذهبي في ج ١ ص ٧٣ من تذكرة الحفاظ: سمع محمد أبا هريرة وعمران بن حصين وابن عباس وابن عمر وطائفة - اه.

(٣) لم أقف على اسمه بالتميين، واذكر الاختلاف فيه إن شاء الله ذيل حديث الفضل ابن عباس الآتي في الباب.

(٤) هي أيضا لم تتشخص بعد. وهذه الوقائع مختلفة وقعت في حجة الوداع فالبعض سأله عن أمه وبعضهم سأله عن أبيه واجاب عنه صلى الله عليه وسلم بمن سأله - والعلم عند الله تعالى.

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

نحملها على البعير<sup>١</sup> و إن ربطتها خفت أن تموت<sup>٢</sup> فأحج عنها؟ قال: نعم<sup>٣</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس عن ابن أبي تيمية<sup>٤</sup> عن محمد  
ابن سيرين أن رجلا جعل<sup>٥</sup> على نفسه: لا يبلغ أحد من ولده الحلب  
فيحلب و يشرب و يسقيه<sup>٦</sup> إلا حج و حج به<sup>٧</sup>، فبلغ رجل من ولده الذي  
(١) و في موطأ الامام محمد «بعير» .

(٢-٢) و في الموطأ «و إن ربطناها خفنا أن تموت» .

(٣) أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد و المتن في الموطأ ، و أخرجه الطحاوى في ج ٣  
ص ٢١٩ من مشكل الآثار من غير هذا الوجه عن ابن سيرين فقال: وحدثنا فهد بن  
سليمان قال ثنا احمد بن عبد الله بن يونس الكوفي قال ثنا فضيل - يعنى ابن عياض -  
عن هشام عن ابن سيرين عن يحيى بن ابي اسحاق عن سليمان بن يسار عن الفضل بن  
عباس قال: كنت رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتاه رجل فقال: يا رسول الله  
ان امى عجوز كبيرة و ان حملتها لم تستمسك و ان ربطتها خشيت ان اقلها ! قال:  
أ رأيت لو كان على امك دين أ كنت قاضيه ! قال: نعم ! قال: حج عن امك - انتهى .  
وحدثنا إبراهيم بن ابي داود قال ثنا حماد بن زيد عن يحيى بن اسحاق عن سليمان بن  
يسار قال حدثني الفضل بن العباس - او عبد الله بن العباس : ان رجلا قال: يا رسول الله !  
ان ابى او امى عجوز كبيرة ان حملتها لم تستمسك و ان انا ربطتها خشيت ان اقلها !  
قال: أ رأيت لو كان على ابيك او امك دين أ كنت تقضيه ؟ قال : نعم ! قال : فاحجج  
عن ابيك او عن امك - انتهى .

(٤) هو ايوب السخيتاني .

(٥) لم اقف على اسمه ، و في الموطأ « كان جعل » .

(٦) و في الموطأ « و يستقيه » .

(٧) و في الهندية « و يستقيه إلا حج به » من غير تكرار .

كتاب الحج (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

قال وقد كبر الشيخ فجاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره الخبر فقال: إن أبي قد كبر ' ولا يستطيع أن يحج ' أفأجج عنه؟ قال صلى الله عليه وآله وسلم: نعم .

فهذا كله حجة عليهم في الحى<sup>١</sup>؛ وقد جاء في الميت أيضا آثار كثيرة: .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا عمر بن ذر الهمداني قال: سألت مجاهدا عن الرجل يحج عن الرجل؟ قال: لكل واحد منهما حجة توفي عن صاحبه،

(١-١) وفي الموطأ «وهو لا يستطيع الحج» وليس فيها «صلى الله عليه وآله وسلم» وسقطت «لا» من قوله «لا يستطيع» من الهندية ولا بد منها .

(٢) في قولهم «لا يحج أحد عن أحد إذا كان حيا» وقياس الحج على الصلاة لا يصح لأن عبادة الحج ما ليه وبدنية معا فلا يترجح إلحاقها بالصلاة على إلحاقها بالزكاة، وقد أجاز المالكية الحج عن الغير إذا أوصى به ولم يجزوا ذلك في الصلاة فكيف يصح القياس؟ وحصر الابتلاء في المباشرة ممنوع لأنه يوجد في الأمر من بدل المال في النائب، والأصل عدم الخصوصية فدعواها باطلة لأنه لم يقم عليها دليل، والاحتجاج بما رواه عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة غير صحيح فإنه مروي باسنادين مرسلين ولا حجة فيه لضعف الاسنادين مع اسنادهما . وقد عارضه قوله في حديث الجهنية رواه البخاري «أقضوا الله فالله أحق بالوفاء» والقول بأنه خاص بالابن يحج عن أبيه جود وغفلة و اغفال عن الأحاديث الواردة في الباب . وما قال عياض من «أن معناه أن الزام الله عباده بالحج الذي وقع بشرط الاستطاعة صادف أبي بصفة من لا يستطيع فهل أحج عنه - أي: هل يجوز لي ذلك؟ أهـ هل فيه اجر ومنفعة؟ فقال: نعم» فقيه غرض البصر عن طرق الحديث، ففي بعضها التصريح بالسؤال عن الاجزاء فيتم الاستدلال مع أن في بعض طرق مسلم «أن أبي عليه فريضة الله في الحج» ، لا أحد في رواية «والحج مكتوب عليه» - كذا في فتح الباري بتغير .

كتاب الحجة (الرجل يموت ولم يهج فيوصى أن يهج عنه) ج - ٢

ولا ينقص ذلك حجه<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد أبان<sup>١</sup> عن جعفر<sup>٢</sup> بن محمد بن علي عن أبيه<sup>٣</sup>  
قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لرجل كسير لم يهج: انفق على  
رجل فليهج عنك .

(١) وكان في الأصول « حجة » و الصواب « حجه » .

(٢) هو ابن صالح القرشي .

(٣) جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي ، أبي  
عبد الله المدني « الصادق » من رجال الأدب المفرد للبخاري و مسلم و الأربعة ، شيخ  
أبي حنيفة - كما في ج ٢ ص ١٠٣ من التهذيب ، ثقة ، مأمون ، من سادات أهل البيت  
فقها و علما و فضلا ، يحتج بحديثه من غيره رواية أولاده عنه ، إذا نظر إليه علم أنه  
من سلالة النبيين ، و اختلف إليه مالك زمانا فما رآه الا على ثلاث خصال : اما مصل ،  
و اما صائم ، و اما يقرأ القرآن . و ما يحدث الا على طهارة . و من الحال ان يلصق  
به ما جناه غيره . قال جعفر : ما ارجو من شفاعتي على شيئا الا و انا ارجو من  
شفاعة أبي بكر . مثله . و قال زهير بن معاوية : قال أبي جعفر بن محمد ان لي جارا  
يزعم انك تبرأ من أبي بكر و عمر ! فقال جعفر : برئ الله من جارك و الله ! اني  
لأرجو ان ينفعي الله بقرايتي من أبي بكر . ولد سنة ثمانين ، و مات سنة ١٤٨ - كذا في  
التهذيب .

(٤) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي ، أبو جعفر الباقر ، أمه بنت الحسن  
ابن علي بن أبي طالب ، من رجال السنة ، ولد سنة ست و خمسين او سنة ستين او سنة  
خمس و اربعين ، و مات سنة اربع عشرة او خمس عشرة او ست عشرة او سبع عشرة او ثمان  
عشرة و مائة . و لم يدرك عليا لحديثه عنه مرسل . و هو شيخ الامام أبي حنيفة ، لقيه  
و روى عنه . مدني تابعي ثقة فاضل كثير الحديث - كذا في التهذيب و غيره .

أخبرنا (٥٨) ٢٢٢

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا سمالك بن حرب<sup>١</sup>  
عن عكرمة<sup>٢</sup> عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كنت عند ابن عباس  
(١) هو ابن اوس بن خالد الذهلي البكري ، ابو المغيرة الكوفي التابعي ، ادرك ثمانين  
من الصحابة . من كبار تابعي الكوفة . ثقة صدوق في حديثه لين ، مضطرب في  
حديث عكرمة . من رجال الستة الا البخاري ، غير انه من رجال تعليقات البخاري .  
مات سنة ١٢٣ ، واحاديثه حسان .

(٢) كذا في الأصل ، ولى في ذلك قلبي فان الحديث مرفوع كما رواه البخاري والنسائي  
ولعل قوله « كنت عند ابن عباس » من زيادات الناسخ و الصواب حذفه او يكون  
الصواب « قال - اي ابن عباس : كنت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتته امرأة -  
الخ » فسياق ما بعده مطابق للرفع . فعند البخاري في باب الحج والتذرع عن الميت  
عن ابي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس : ان امرأة من جهينة أتت الى النبي  
صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي نذرت ان تحج فلم تحج حتى ماتت أفأحج عنها ؟ قال :  
نعم حجي عنها ، أ رأيت ان كان على امك دين أ كنت قاضية ؟ فاقضوا الله فاقضوا الله  
بالوفاء - انتهى . وعند النسائي من رواية شعبة عن ابي بشر عن سعيد بن جبير يحدث  
عن ابن عباس : ان امرأة نذرت ان تحج فأتته فأتى اخوها النبي صلى الله عليه وسلم  
فسأله عن ذلك فقال : أ رأيت لو كان على اختك دين أ كنت قاضيه ؟ قال : نعم ؛ قال :  
فاقضوا الله فهو الحق بالوفاء - انتهى . قال الحافظ في ج ٤ ص ٥٥ من الفتح :  
وسأني في النذور من طريق شعبة عن ابي بشر بلفظ « أتى رجل النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال له : ان اختي نذرت ان تحج وانها ماتت ، فان كان محفوظا احتمل ان يكون  
كل من الاخ سأل عن اخته ، والبنت سألت عن امها ؛ وسأني في الصيام من طريق  
اخرى عن سعيد بن جبير بلفظ « قالت امرأة : ان امي ماتت وعليها صوم شهر ،  
فانه محمول على ان المرأة سألت عن كل من الصوم والحج ، و يدل عليه ما رواه =

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

فأنته امرأة فقالت: إن أمي ' نذرت أن تحج ' وإنها ماتت ولم تحج ؟ قال: تركت أمك دينا ؟ قالت: نعم ؛ قال: فقضيته ؟ قالت: نعم ؛ قال: خير غرمائك الله ، حجى عن أمك أو امرأة مكانها<sup>٢</sup> .

== مسلم عن بريدة : ان امرأة قالت : يا رسول الله انى تصدقت على امي بجمارية و انها ماتت ؟ قال : وجب اجرک و ردھا عليك الميراث ، قالت : انه كان عليها صوم شهر فأصوم عنها ؟ قال : صومي عنها ، قالت : انها لم تحج فأحج عنها ؟ قال : حجى عنها ؛ و للسؤال عن قصة الحج من حديث ابن عباس اصل آخر اخرجه النسائي من طريق سليمان بن يسار عنه ، وله شاهد من حديث انس عند البزار و الطبراني و الدارقطني - انتهى .

(١) لم اقف على اسمها . ثم بعد ما رقت في رقم ٢ من تعليق الصفحة السابقة رجعت عن قولى فيها و اذعنت ان ما في الكتاب هو الصحيح و ليس هو بمرفوع بل موقوف على ابن عباس رضى الله عنهما ، والمرأة سألت عنه ، فان سعيد بن منصور قد رواه بهذا الاسناد في سننه - كما في ج ٧ ص ٦٣ من المحلى ، قال ابن حزم : و رويانا من طريق سعيد بن منصور : ثنا ابو الأحوص عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس : ان امرأة اتته فقالت ان امي ماتت و عليها حجة فأحج عنها ؟ فقال ابن عباس : هل كان على أمك دين ؟ قالت: نعم ، قال : فما صنعت ؟ قالت : قضيته عنها ، قال ابن عباس : فأنه<sup>٢</sup> خير غرمائك حجى عن أمك - انتهى . فهو مروي عنه مرفوعا و موقوفا ، و الواقعة تعددت ، و المسألة حدثت في زمن ابن عباس ايضا كما وقعت في زمنه صلى الله عليه و سلم . و من طريق شعبة عن مسلم القرى : قلت لابن عباس : ان امي حجت و ماتت و لم تعتمر فأعتمر عنها ؟ قال : نعم - انتهى . فعلم من هذا ان ما في الكتاب من الاثر الموقوف هو الصحيح .

(٢) و كان في الاصل ' ان تحج عنها ' و هو خطأ .

(٣) كذا في الاصول ، و لعل بعض العبارة سقطت هنا - ف .

أخبرنا

كتاب الحجة (الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب البجلي<sup>١</sup> عن أبي إسحاق الشيباني<sup>٢</sup> عن يزيد بن الأصم<sup>٣</sup> قال: كنت جالسا عند ابن عباس إذ جاء

(١) هو الكوفي، من رجال البخاري والنسائي والترمذي، ثقة، لا بأس به، يعتبر به - كذا في ج ١١ ص ٢٨٩ من التهذيب - وأبو كدينة - بضم الكاف وفتح الدال وبعد التحتانية نون، كذا في الخلاصة هامش التهذيب -

(٢) هو سليمان ابن أبي سليمان، واسمه فيروز - ويقال: خاقان، ويقال: عمرو، أبو إسحاق الشيباني مولاهم الكوفي - ويقال: مولى ابن عباس، والاول اصح، من رجال الستة؛ روى عنه الامام ابو حنيفة - كما في كتاب الآثار، والامام ابو يوسف - كما في كتاب الخراج والرد على سيد الأوزاعي واختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى وكتاب الآثار له؛ ثقة حجة صدوق صالح الحديث فقيه الحديث؛ مات سنة تسع وعشرين ومائة او سنة ١٣٨ او سنة ١٣٩ او سنة احدى او اثنتين وأربعين ومائة؛ من كبار اصحاب الشعبي - ج ٤ ص ١٩٧ من التهذيب - والحديث بهذا الاسناد رواه ابن ماجه في سننه مرفوعا قال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني ثنا عبد الرزاق انبأنا سفيان الثوري عن سليمان الشيباني عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس قال: جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أحج عن أبي؟ قال: نعم حج عن ابيك، فان لم ترده خيرا لم ترده شرا - انتهى -

(٣) هو ابن عبيد بن معاوية بن عبادة بن البكاء، ابو عوف البكائي الكوفي، نزيل الرقة، من رجال الادب المفرد للبخاري ومسلم والاربعة، ابن اخت ميمونة - واسمها برزة بنت الحارث، روى عن ميمونة وعائشة وابي هريرة وسعد بن ابى وقاص ومعاوية: وابن عباس وغيرهم، وعنه الشيباني والاجلح والزهرى وابو فزارة وعبد الله وعبد الله ابنا اخيه عبد الله بن الأصم وغيرهم، ثقة، كثير الحديث، ربه خالته ميمونة، مات سنة احدى ومائة او سنة ثلاث او اربع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين - ج ١١ ص ٣١٣ من التهذيب -

كتاب الحجّة (الرجل يموت ولم يمجّ فيوصى أن يمجّ عنه) ج ٢ -

رجل فقال [إن] <sup>١</sup> أبي مات ولم يمجّ أفأحجّ عنه؟ قال: نعم، فإني إن لم تزده خيراً لم تزده شراً.

قال محمد: والآثار في هذا كثيرة<sup>١</sup>، وهذا الأمر المجتمع عليه لا اختلاف بين الفقهاء فيه إلا من قال برأيه ونبذ الآثار خلف ظهره<sup>٢</sup>: أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك ابن أنس قال حدثنا ابن شهاب أن سليمان ابن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره قال: كان الفضل بن عباس رديف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأتته امرأة من خثعم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدته على حسب الروايات .  
(٢) راجع لذلك الكتب الستة ومشكل الآثار للطحاوي و سنن البيهقي ونصب الراية والدراية والمحلّي لابن حزم وعمدة القاري وفتح الباري والتلخيص الخير وبذل المجهود وفتح الملهم وغيرها من الأسفار .  
(٣) من يقدر على أن يتفوه أن الأحناف يتركون الآثار ويقولون بالقياس؟ وهذا كتاب الحجّة للإمام محمد بمرأى ومشهد أو لعل ابن حزم لم يتيسر له مطالعة كتاب الحجّة ولذا يهول الناس بدعاوى أكاذيب وبراهين باطلة في كل باب من المحلّي ويطعن على الأئمة اعلام الهدى وجبال العلم وسفاهة الحديث، لو لم يكونوا لكان ابن حزم في ظلمات بعضها فوق بعض أزيد وأكثر مما فيه، وهم أثاروا السرج في طرق الهداية حتى سلك فيها بضوئها هو ومن معه .

(٤) الحديث أخرجه مالك في الموطأ، ومن طريقه أخرجه الإمام محمد في الموطأ أيضاً، والأئمة الستة في كتبهم أبو داود عن عبد الله بن عباس، والباقون عن أخيه الفضل بن عباس - كما في ج ٣ ص ١٥٤ من نصب الراية، والطحاوي في مشكل الحديث، والبيهقي في سننه . وامرأة من خثعم لم اتفق على اسمها، واتفقت الروايات كلها عن ابن شهاب على أن السائلة كانت امرأة وانها سألت عن أبيها، وخالفه يحيى بن أبي اسحاق =



## كتاب الحجة (الرجل يموت ولم يهج فيوصى أن يهج عنه) ج - ٢

عن سليمان ، فاتفق الرواة عنه على أن السائل رجل ، ثم اختلفوا عليه في اسناده و منته  
اما اسناده فقال هشيم : عنه عن سليمان عن عبد الله بن عباس ، وقال محمد بن سيرين : عن  
سليمان عن الفضل - اخرجهما النسائي ، وقال ابن غلبه : عنه عن سليمان حدثني احد  
ابني العباس : اما الفضل ، و اما عبد الله - اخرجهم احمد ، و اما المتن فقال هشيم : ان  
رجلا سأل فقال : ان ابي مات ؛ وقال ابن سيرين : لجاء رجل فقال : ان امي عجوز  
كبيرة ؛ وقال ابن غلبه : لجاء رجل فقال : ان ابي او امي ؛ وخالف الجميع معمر عن  
يحيى بن ابي اسحاق فقال في روايته : ان امرأة سألت عن امها . و هذا الاختلاف كله  
عن سليمان بن يسار فأحبنا ان ننظر في سياق غيره فاذا كريب قد رواه عن ابن عباس  
عن حصين بن عوف الخثعمي قال قلت : يا رسول الله ! ان ابي ادركه الحج . و اذا  
عطاه الخراساني قد روى عن ابي العوث بن حصين الخثعمي انه استفتى النبي صلى الله  
عليه وسلم عن حجة كانت على ابيه - اخرجهما ابن ماجه . و الرواية الاولى اقوى  
اسنادا ، و هذا يوافق رواية هشيم في أن السائل عن ذلك رجل سأل عن ابيه ،  
و يوافقه ما روى الطبراني من طريق عبد الله بن شداد عن الفضل بن عباس ان رجلا  
قال : يا رسول الله ! ان ابي شيخ كبير . و يوافقهما مرسل الحسن عند ابن خزيمة فانه  
اخرجه من طريق عوف عن الحسن قال : بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اتاه  
رجل فقال : ان ابي شيخ كبير ادرك الاسلام لم يهج - الحديث . ثم ساقه من طريق  
عوف عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال - مثله ، الا انه قال ان السائل سأل عن امه .  
قلت : و هذا يوافق رواية ابن سيرين ايضا عن يحيى بن ابي اسحاق - كما تقدم ؛ و الذي  
يظهر لي من مجموع هذه الطرق ان السائل رجل وكانت ابنته معه فسألت ايضا ، و المسؤول  
عنه ابو الرجل و امه جميعا ، و يقرب ذلك ما رواه ابو يعلى باسناد قوى من طريق  
سعيد بن جبير عن ابن عباس عن الفضل بن عباس قال : كنت ردف النبي صلى الله  
عليه وسلم و اعرابي معه بنت له حسناء فجعل الاعرابي يعرضها للنبي صلى الله عليه وسلم =

## كتاب الجحفة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

== رجاء ان يتزوجها وجعلت الثفت اليها و يأخذ النبي صلى الله عليه وسلم برأسه فيلويه فكان عليه حتى روى جمره العقبة . فعلى هذا فقول الشابة « ان ابني » لعلمها ارادت بجدها لأن اباه كان معها و كان امرها ان تسأل النبي صلى الله عليه وسلم ليسمع كلامها و يراها رجاء ان يتزوجها فلما لم يرضها سأل ابوها عن ابيه ، و لا مانع ان يسأل ايضا عن امه ، و تحصل من هذه الروايات اسم الرجل « حصين بن عوف الخثعمي » و اما ما وقع في الرواية الأخرى انه « ابو الغوث بن حصين » فان اسنادها ضعيف و لعلمه كان فيه « عن ابى الغوث حصين » فزيد في الرواية « ابن » او ان ابا الغوث ايضا كان مع ابيه حصين فسأل كما سأل ابوه و اخته - والله اعلم . و وقع السؤال عن هذه المسألة من شخص آخر وهو ابو رزين - بفتح الراء و كسر الزاء ، العقيلي - بالتصغير ، و اسمه « لقيط بن عمار » . ففي السنن و صحيح ابن خزيمة و غيرهما من حديثه انه قال : يا رسول الله ! ان ابني شيخ كبير لا يستطيع الحج و لا العمرة قال : حج عن ابيك و اعتمر . و هذه قصة اخرى ، و من وحد بينها و بين حديث الخثعمي فقد أبعد و تكلف - كذا في ج ٤ ص ٥٨ من فتح الباري ، و نحوه في ج ٥ ص ١٢١ من عمدة القاري مختصرا و ج ٣ ص ١١١ من بذل المجهود و ج ٣ ص ٣٦٩ من فتح الملهم كلاهما نقلًا من فتح الباري . و ابو الغوث بن الحصين بن عوف الخثعمي رجل من الفرع ، له صحبة ، من رجال ابن ماجه - ج ١٢ ص ٢٠٠ من التهذيب . وله روايتان في رواية من طريق عطاء الخراساني انه قال : ان ابني ادركته فريضة الله في الحج و هو شيخ كبير لا يتألك على الرحلة - الحديث ؛ أخرجه البيهقي و اسناده ضعيف ؛ و اخرى أخرجه ابن ماجه : استفتي عن حجة كانت على ابيه مات ولم يحج - الحديث . و حصين بن عوف الخثعمي في ج ٢ ص ٣٨٦ من التهذيب ، و لم يقل فيه ان ابا الغوث و حصينا واحد ، و ارتكبوا في لفظ الأب مجازا بأنه بمعنى الجد ، و كذا في امرأة من خثعم قالوا ما قالوا . و الحديث مشهور بحديث الخثعمية عند جميعهم . و بالجملة تكلفات و مجاز في مجاز .

تستفتيه

## كتاب الحج ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

تستفيه قال : فجعل الفضل ينظر إليها و تنظر إليه ' وجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرف وجه الفضل يده إلى الشق الآخر ' فقالت : يا رسول الله ! إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخا كبيرا ٢

(١) في رواية شعيب عن ابن شهاب عند البخاري في الاستئذان - كما في ج ٤ ص ٥٧ من فتح الباري : وكان الفضل رجلا وضيقا - اى جميلا ، واقبلت امرأة من خثعم وضيقا فطلق الفضل ينظر اليها و اعجبه حسنهما - اه .

(٢) في رواية شعيب « فالتفت النبي صلى الله عليه وسلم والفضل ينظر اليها فأخلف يده فأخذ بذقن الفضل فدفع وجهه عن النظر اليها ، وهذا هو المراد في حديث علي « فلوى عتق الفضل » و وقع في رواية الطبري في حديث علي « وكان الفضل غلاما جميلا فاذا جاءت الجارية من هذا الشق صرف رسول الله صلى الله عليه وسلم وجهه والفضل إلى الشق الآخر ، فاذا جاءت إلى الشق الآخر صرف وجهه عنه » وقال في آخره : رأيت غلاما حدثا و جارية حدثة فخشيت ان يدخل بينهما الشيطان ؛ اه - فتح .

(٣) وفي صحيح البخاري : ان فريضة الله ادركت ابي شيخا كبيرا ؛ وفي رواية النسائي من طريق يحيى بن ابي اسحاق عن سليمان بن يسار : ان ابي ادركه الحج - كذا في الفتح و العمدة . والسؤال وقع عند المنحر يدل عليه حديث علي رضي الله عنه عند الترمذي و احمد و ابنه عبد الله والطبري كما في فتح الباري وعمدة القاري بعد الفراغ من الرمي . و لفظ احمد عندهم من طريق عبيد الله بن رافع عن علي قال : وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال : هذه عرفة - فذكر الحديث ؛ وفيه : ثم أتى الجرة فرماها ثم أتى المنحر فقال : هذا المنحر وكل منى منحر ، واستفتته . وفي رواية عبد الله : ثم جاءت جارية شابة من خثعم فقالت : ان ابي شيخ كبير قد ادركته فريضة الله في الحج أفيجزى ان احج عنه ؟ قال : حجى عن ابيك - الحديث . ولعل اباهما عوف الخثعمي ، و حصين اخوها ، و ابو الثوث كنيته - كما سبق ، والله اعلم .

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

لا يستطيع أن يثبت على الراحلة<sup>١</sup> فأحج عنه<sup>٢</sup> ؟ قال : نعم - وذلك في حجة الوداع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان<sup>٣</sup> قال سمعت طاوسا

(١) وفي صحيح البخارى في رواية : ان يستوى على الراحلة ؛ وفي اخرى : لا يثبت على الراحلة . قال الحافظ : قال الطيبي « شيخنا » حال ولا يثبت صفة له ، ويحتمل ان يكون حالا ايضا ويكون من الأحوال المتداخلة ؛ والمعنى : انه اوجب عليه الحج بأن اسلم وهو بهذه الصفة ، وقوله « لا يثبت » وقع في رواية عبد العزيز ، وفي رواية شعيب « لا يستطيع أن يستوى » وفي رواية ابن عينة « لا يمسك على الرجل » وفي رواية يحيى بن ابي اسحاق من الزيادة « و ان شدته خشيت ان يموت » وكذا في مرسل الحسن وحدثني ابي هريرة عند ابن خزيمة « و ان شدته بالجل على الراحلة خشيت ان اقتله » - اهـ . وكذا في ج ٥ ص ١٢١ من عمدة القارى مثله ، الا ان الحافظ العيني قال « شيخنا كبيرا » نصب على الاختصاص . وقال الطيبي : « شيخنا » حال ، وفيه نظر - اهـ .

(٢) اى : أيجوز لى ان انوب عنه فأحج عنه ؟ لأن ما بعد الفاء الداخلة عليها الهمزة معطوف على مقدر . وفي رواية عبد العزيز وشعيب : فهل يقضى عنه ؛ وفي حديث على : هل يجزى - اهـ عمدة القارى وفتح البارى . وقوله « قال : نعم » وفي حديث ابي هريرة « فقال احجج عن ابيك » فيه جواز الحج عن الغير الذى ينكره اهل المدينة ؛ قال اصحابنا : من قدر على الحج يبدنه لم يجز له ان يحج عنه غيره ، ولو عجز عنه عجزا لا يزول مثل الزمانة والمعنى جاز ان يحج عنه غيره ، و ان كان يزول كالمرض والحبس فان استمر الى الموت يجزيه ويلزمه حجة الاسلام - عمدة القارى .

(٣) هو ابن عبد الرحمن بن صفوان بن امية الجمحي المكي ، من رجال الستة ، عن سالم و نافع و عطاء و طائرس و مجاهد و عكرمة بن خالد و القاسم بن محمد و جماعة ، =

كتاب الحجّة ( الرجل يموت ولم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

يقول<sup>١</sup> : إن رجلاً أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : إن أبي شيخ كبير لا يستطيع أن يركب إلا معترضا<sup>٢</sup> فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : حج عن أبيك<sup>٣</sup>

أخبرنا محمد قال أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان قال سمعت طاوسا يقول :

== وعنه الثوري وحماد بن عيسى الجهني وابن المبارك وغيرهم ، ثقة حجة مستقيم ، مات سنة ١٥١ ، واسم أبيه الأسود - ج ٣ ص ٦٠ من التهذيب .

(١) الحديث مرسل ، ولعل طاوسا يرويه عن ابن عباس فإنه من أصحابه ، أو عن سودة أم المؤمنين ، أو عن أبي رزين العقيلي ؛ ولعل الرجل المبهم أما حصين بن عوف الخثعمي أو أبو العوث بن حصين أو أبو رزين العقيلي رجل من بني عامر فأنهم سألوا عن ذلك - كما عرفت . والحديث مروي متصلا ومرسلا ومرفوعا وموقوفا ، وعندى الوقائع متعددة .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « قال » بدون الفاء وهو من تصحيف الناسخ .

(٣) قيل : معناه لا يثبت على الراحلة على الوجه المهود إنما يمكن أن يشد بجمل ونحوه بالراحلة - قاله السندی على ابن ماجه ، وهو وقع في حديث ابن عباس عند ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن ابيه عنه قال : أخبرني حصين بن عوف قال قلت : يا رسول الله ! إن أبي أدركه الحج ولا يستطيع أن يحج إلا معترضا ؟ نصمت ساعة ثم قال : حج عن أبيك - اه . ومن هاهنا حكم وجداني أن مرسل طاوس هو متصل بابن عباس والحديث حديثه ومن مسنده ، ومتا المرسل والمتصل متقاربان في الألفاظ .

(٤) امر ندب واستجاب ، فإن الحج عن الغير ليس بواجب على الفاعل ، لو أداه عنه لكان مجزيا عن المحجوج عنه . والمقصود من الأحاديث ثبوت جواز النيابة عن الغير .

كتاب الحجّة ( الرجل يموت و لم يحج فيوصى أن يحج عنه ) ج - ٢

إن امرأة<sup>١</sup> أتت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت : إن أمي ماتت و عليها حجة<sup>٢</sup> ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم : حجي عن أمك .

(١) لعلها امرأة من جهينة جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ان امي نذرت ان يحج فلم يحج حتى فانت أفأحج عنها - الحديث رواه البخارى وغيره . قال الحافظ في الفتح : لم اقف على اسمها ولا على اسم ايها لكن روى ابن وهب عن عثمان بن عطاء الخراساني عن ابيه : ان غائية او غائمة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي ماتت و عليها نذر ان تمشي الى الكعبة ؟ فقال : اقضي عنها - اخرجه ابن منده في حرف الغين المعجمة من الصحايات ، و تردد هل بتقديم المثناة التحتانية على المثناة او بالعكس ، و جزم ابن طاهر في المبهمات بانه اسم الجهينة المذكورة في حديث الباب . و قد روى احمد و النسائي و ابن خزيمة من طريق موسى بن سلة الهذلي عن ابن عباس قال : امرت امرأة سنان بن عبد الله الجهني ان يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امها توفيت و لم تحج . الحديث ؛ لفظ احمد ، و وقع عند النسائي « سنان بن سلة » و الاول اصح . و هذا لا يفسر به المبهم في حديث الباب ان المرأة سألت بنفسها ، و في هذا ان زوجها سأل لها ، و يمكن الجمع بأن يكون نسبة السؤال اليها مجازية و انما الذي تولى لها السؤال زوجها ، و غايته انه في هذه الرواية لم يصرح بأن الحجّة المسؤول عنها كانت نذرا . و اما ما روى ابن ماجه من طريق محمد بن كريب عن ابيه عن ابن عباس عن سنان بن عبد الله الجهني ان عمته حدثته انها اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : ان امي توفيت و عليها مشي الى الكعبة نذرا - الحديث ، فان كان محفوظا حمل على واقتين بأن تكون امرأته سألت على لسانه عن حجة امها المفروضة و بأن تكون عمته سألت بنفسها عن حجة امها المنذورة ، و يفسر من حديث الباب بأنها عمه سنان واسمها « غائية » - كما تقدم . و لم تسم المرأة ولا العمه ولا ام واحدة منهما . انتهى .

(٢) اي مندورة - كما في حديث البخارى ؛ او حجة مفروضة ، و الاول اعلق بالقلب .

### باب ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : جاءت الآثار في خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه : الغراب ، و الحداة ، و العقرب ، و القارة ، و الكلب العقور . قال أبو حنيفة في الذئب : هو مثل الكلب العقور . فأما ما سوى ذلك مثل الأسد و النمر و الفهد و الضبع و الثعلب و أشباههن فكل ما لم يؤذك من ذلك فقتلته فمليك فيه الهدى ، و لا يجاوز به الدم ؛ و أما ما آذاك من ذلك فقتلته فلا شيء عليك .

و قال أهل المدينة في الكلب العقور : إن كل ما عقر الناس و عدا عليهم و أخافهم مثل الأسد و النمر و الفهد و الذئب فهو الكلب العقور ، و أما ما كان من السباع التي لا تعدو مثل الضبع و الثعلب و الهر و ما أشبههن من السباع فلا يقتله المحرم ، و إن قتله فداء .

و قال محمد : إنما جاء الأثر في الكلب العقور ، و إنما هو عندنا الكلب خاصة ، و ليس على غيره إلا أن يعدو عليك فيكون بمنزلة الكلب العقور ، و إنما قلنا في الذئب « لا شيء » على من قتله و إن لم يعد ، « لا أثر » الذي بلغنا عن ابن عمر رضي الله عنهما :

أخبرنا محمد : قال أخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة بن

(١) و كان في الأصول « أشبههم » ، و الأصوب ما في موطأ مالك « أشبهن » .

(٢) هكذا في نسخ الكتاب ، و في موطأ مالك « فلا يقتلن » ، و كلاهما صحيح .

(٣) و كان في الأصول « لم يعدو » .

(٤) مسعر بن كدام بن ظهير بن عبيدة بن الحارث بن هلال بن عامر بن ضمصة الهلالي

العامري الرواسي ، أبو سلة الكوفي . أحد الأعلام ، من رجال الستة ، روى عن خلائق

و عنه خلائق ، ثقة ثبت حجة ، مات سنة ثلاث و خمسين أو سنة خمس و خمسين و مائة ، =

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

عبد الرحمن<sup>١</sup> قال سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول: يقتل المحرم الذئب<sup>٢</sup>.  
وأما قول أهل المدينة «إن الضبع لا يعدو»<sup>٣</sup> وإنما جعلوا  
فيها يعدو<sup>٤</sup> فهي أشدّ عدوّاً وأخبث من الذئب؛ وإنما يؤخذ في هذا  
= اعلم اسناداً و اجود حديثاً و اتقن ، ولا ينال حتى قرأ نصف القرآن - ج ١٠  
ص ١١٣ من التهذيب .

(١) هو المسلي أبو خزيمه - ويقال: أبو العباس الكوفي، ويقال: انه حارثي، تابعي  
ثقة، من رجال البخاري و مسلم و أبي داود و النسائي، توفي في ولاية خالد بن  
عبد الله القسري على الكوفة سنة ست عشرة و مائة - ج ١١ ص ١١١ من التهذيب .  
(٢) و قد رواه الدارقطني في سننه - كما في ج ٣ ص ١٣١ من نصب الراية - مرفوعاً  
من طريق الحجاج بن ارطاة عن وبرة بن عبد الرحمن قال سمعت ابن عمر يقول:  
امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المحرم بقتل الذئب و الفارة و الحداة و الغراب -  
اه . و رواه اسحاق بن راهويه في مسنده و زاد فيه «قيل له: فالحية و الغراب؟ فقال:  
كان يقال ذلك» . و الحجاج لا يحتاج به - اه . و اسناد المرفوع صحيح . و رواه  
أبو داود في المراسيل عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
نخس يقتلن المحرم: الحية . و العقرب، و الغراب، و الكلب، و الذئب - اه . و رواه  
عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا محمد بن أبي يحيى عن أبي حرملة انه سمع ابن المسيب -  
فذكره . و ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة أبي داود و لم يعله بشيء . و رواه  
ابن أبي شيبة في مصنفه مقتصرًا فيه على الذئب؛ و أخرج نحوه عن عمرو بن عمرو  
فأخرج عن عطاء قال: يقتل المحرم الذئب و كل عدو لم يذكر في الكتاب - اه .

(٣-٢) كذا في أصول الكتاب «و إنما جعلوا فيما يعدو» و هو كما ترى، و لعل  
الصواب أن تكون العبارة هكذا «و إنما جعلوها فيما لا يعدو» - تأمل .



كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

بما جاء عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قتل ضبعا<sup>١</sup> و أمر بكبش فذبح وقال : أنا ابتدأت بها<sup>٢</sup> ؛ ولذلك نقول<sup>٣</sup> : ما ابتدأته من السباع ولم يعد

(١) وفى الهداية « سباع بالسبين ، و هكذا نقله فى نصب الراية وقال : غريب جدا ، وقال الحافظ ص ٢٠٠ من الدراية : لم أجده ، وفى ص ٩١ من المبسوط : و حجتنا حديث عمر رضى الله عنه فإنه قتل ضبعا فى الاحرام فأهدى كبشا وقال : أنا ابتدأنا ، ففى هذا التعليل يان أن البداءة اذا كانت من السبع لا يوجب شيئا ، ولأن صاحب الشرع جعل الجنس مستثناة لتوهم الأذى منها غالبا ، و تحقق الأذى يكون البالغ من توهمه ، فتبين من النص أن الشرع حرم عليه قتل الصيد و ما الزمه بحمل الأذى من الصيد ، فاذا جاء الأذى من الصيد صار ماذونا فى دفعه اذا لم يلقا فلا يكون فعله موجبا للضمان عليه - اهـ .

(٢) لا اذكرى من أخرجه ، و قد روى نحوه عن على رضى الله عنه - على ما فى ج ٣ ص ٥٣ من كنز العمال : فى الضبع اذا عدا على المحرم فليقتله ، فإن قتل من غير أن يعدو عليه فعليه شاة مسنة - ش . قلت : ذكره ابن أبى شيبة بعد حديث على : ثنا ابن عمير عن حجاج عن أبى الزبير عن جابر عن عمر - مثله ( فى الضبع بصيه المحرم ) ق ٣٤٢ - ف .

(٣) و كان فى الأصول « يقول » . قال امام العصر فى املائه على البخارى : و اقتصر الخفية على المنصوص ، و يقتل غيره من السباع عند العدو و إلا لا ، و من اباح قتل السبع العادى مطلقا عدا او لم يعد فقد سنها . و قال صاحب الهداية : أن القياس على الفواسق يتمتع لما فيه من ابطال العدو ، فزعم بعضهم أنه اعتبر بمفهوم العدو ؛ قلت : مراده عبرة العدو فى خصوص هذا الموضع لدلالة الدلائل الخارجية ، لا على طريق الضابطة الكلية ، و الكلب اهلى و وحشى و هما فى الحكم سواء ، الا ان المراد منه فى الحديث الوحشى عند ابن الهمام لأنه من الصيود ، و عندى المراد منه الاهلى الذى =

كتاب الحجية ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢ .

عليك فعليك فيه الفداء ، و ما ابتدأك فقتلته فلا شيء عليك فيه ؛ وهذا قياس قول عمر رضي الله عنه الذي روى عنه .

و قال أهل المدينة : و أما ' ما ضر من الطير ' <sup>٢</sup> فلا يقتله المحرم <sup>١</sup> إلا ما سمي النبي صلى الله عليه و آله و سلم : الغراب و الحداة ، [ فان قتل المحرم شيئاً من الطير سواهما فداء ] <sup>٤</sup> .

و قال محمد بن الحسن : لا يقتل المحرم من الطير شيئاً لم يتبدأه

== اعتاد بالمقر ، وهو المعروف لأن ملابسة المحرم إنما هي منه دون الوحشي و ان كان الحكم فيها سواء . و في الهداية : لا شيء بقتل الذئب ايضاً عند ابن يوسف ، قلت : و ليس هذا تنقيحاً للناط ، بل هو الحاق له بالكلب ، لأنه لا فرق بينهما الا بسكون الكلب اهلياً ، و الذئب وحشياً ، و الا فهما متشابهان صورة ؛ و قال زفر : لا شيء بقتل الأسد ؛ قلت : و هذا ايضاً ليس بتنقيح للناط فان الكلب اطلق على الأسد ايضاً كما في قوله صلى الله عليه و سلم « اللهم اسلط عليه كلباً من كلابك » فسلط عليه اسداً ، و الحاصل اننا لم نعمل بتنقيح المناط و اقتصرنا على عدد المنصوص - انتهى ج ٣ ص ١٣٣ . و لدفع ما شغب به في هذه المسألة ابن حزم في المحلى راجع ج ٢ ص ١٩٥ الى ص ٢٠٠ من البدائع لملك العلماء الكاساني فان فيه شفاء للصدور .

(١) في الباب حديث جابر مرفوعاً عند الطحاوي و غيره : الضبع صيد و فيها الكباش ان اصابها المحرم .

(٢-٢) و كان في الأصول « ما ضرب الطير » و الصواب « ما ضر من الطير » كما هو في موطأ مالك .

(٣-٣) و في الموطأ « فان المحرم لا يقتله » .

(٤) العبارة المحجوزة زدتها من الموطأ .

(٥) و كان في الأصل هاهنا ياض قليل ، و في الهندية قبل قوله « و قال محمد » « باب ==

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

بأيذاء إلا الغراب والحدأة، فأما العقاب<sup>١</sup> التي تقتل الانسان ونحوه فان آذت الانسان وهو محرم فقتلها فلا شيء عليه، لأنها تعدو فتقتل . وقد زعموا أن ما عدا من السباع فلا بأس بأن يقتله المحرم وإن لم يعد عليه إذا كان مما<sup>٢</sup> يعدو عليه والعقاب<sup>٣</sup> تعدو فرما فقات العين وربما ضربت الضرب الشديد ينبغي<sup>٤</sup> أن لا يروا بقتلها بأسا وإن لم تعد<sup>٥</sup> ! ولكننا

ما جاء لا يقتل المحرم من الطيور شيئا الا ما آذاه، وليس بشيء وليس هذا مقام الباب، وقوله « وقال محمد » متصل بما قبله من قوله « وقال أهل المدينة » فنبه ولا تغفل، نعم، اليأض يدل على ان بعض العبارة سقطت من آخر قول أهل المدينة، والله أعلم - ف .

(١) وكان في الأصول « العقارب » وهو خطأ فاحش، فان البحث في الطيور والعقرب ليست من الطيور . وفي باب فدية ما اصيب من الطير والوحش من الموطأ : وكل شيء من النسور والعقبان والبراة والرخم فانه صيد يؤذى كما يؤذى الصيد اذا قتله المحرم وكل شيء فدى ففي صغاره مثل ما في كباره - انتهى . وفي ج ٢ ص ١٩٨ من الزرقاني ذيل قوله « فداء » : كرخم و نسر الا ان يخاف منه ولا يندفع الا بقتله ؛ قال الباجي : لا خلاف انه لا يجوز قتل سياع الطير غير ما في الحديث ابتداء و من قتلها فعليه الفدية ؛ فان ابتدأت بالضرر فلا جزاء على قاتلها - على المشهور من المذهب فيمن عدت عليه سياع الطير وغيرها - اه .

(٢) وكان في الأصول « ما » وهو مصحف، و الصواب « بما » .

(٣) كان في الأصول « العقارب » وهو خطأ .

(٤) الأولى « فينبغي » .

(٥) في الأصول « وإن لم تعدو » وهو خطأ .

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

لا نقول هذا، إن لم ترده فقتلها فعليه الجزاء،<sup>١</sup> وإن أرادت<sup>٢</sup> المحرم فقتلها فلا شيء عليه<sup>٣</sup>.

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: كان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يعمل في الضبع كبشا إذا أصابها المحرم ويقول: هي صيد<sup>٤</sup>.

(١-١) وفي الأصول « وأراد » هو خطأ.

(٢) ليس في الأصول لفظ « عليه »، وعبارة الأصول هكذا « فأما العقارب التي يقتل الإنسان ونحوه فإن أذى الإنسان وهو محرم فقتله فلا شيء عليه لأنه يعدو فيقتل وقد زعموا أن ما عدا من السباع فلا بأس بأن يقتله المحرم وإن لم يعدوا عليه إذا كان ما يعدو عليه، والعقارب تعدو فربما فقتل العين وربما ضربت الضرب الشديد ينبغي أن لا يروا بقتلها بأسا وإن لم تعدوا ولكننا لا نقول هذا، إن لم يرده فقتلها فعليه الجزاء، وأراد المحرم فقتلها فلا شيء، واختلفت الضمائر التي في العبارة واضطربت اضطرابا شديدا بالتذكير والنأثيث بتحير الناظر، وهذا كله من كرامات الكتّابين وناسخى الكتاب.

(٣) ومجاهد عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسل - كما صرحوا به في ج ١٠ ص ٤٤ من التهذيب - والآثر رواه الإمام الشافعي في ج ٢ ص ١٦٤ من الأم عن ابن عيينة به عنه قال: الضبع صيد وفيها كبش إذا أصابها المحرم - اهـ - ثم الإمام الشافعي قال: أخبرنا مالك وسفيان بن عيينة عن أبي الزبير عن جابر أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضى في الضبع بكبش - اهـ - وفي كتاب الآثار الإمام محمد في ص ٦٢ من باب ما يقتل المحرم من الدواب: محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: يقتل المحرم الفارة والحية والكلب العقور والحدأة والمقرب - قال محمد: ون به نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وما عدا عليك من السباع =

كتاب الحجة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

== فقتله فلا شيء عليك - انتهى . وهو معنى ما جاء في الحديث من ذكر السبع العادى مقيدا بصفة العادى ، ولم يفهم ذلك ابن حزم في المحلى فتقوه ما تقوه به . و أخرجه الامام ابو يوسف ايضا في آثاره من رقم ٥١١ ص ١٠٨ عن الالبان بهذا الاسناد بلفظ : انه قال : يقتل المحرم الفارة والعقرب والحدأة والكلب العقور والحيات إلا الجان - اهـ ، بزيادة « إلا الجان » . و رواه الحارثي وابن المظفر وابن خسرو في مسانيدهم مرفوعا عن الامام بهذا الاسناد . و في الصحيحين من حديث ابن عمر رفعه : خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلها جناح - فذكرها وذكر الفارة ولم يذكر الحية . رواه مسلم من وجه آخر عن ابن عمر : حدثني احدى نسوة النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ « يقتل المحرم الكلب العقور » فذكر مثله و زاد « والحية » و روى ابو داود والترمذي عن ابى سعيد رفعه - يقتل المحرم الحية والعقرب والفوسقة والكلب العقور والحدأة والسبع العادى ويرمى الغراب ولا يقتله « هذا لفظ ابى داود ، واختصره الترمذي والنسائي وابن ماجه عن عائشة مرفوعا : خمس يقتلن المحرم : الحية والفارة والحدأة والغراب الأبقع والكلب العقور . و روى ابو داود في المراسيل . و عبد الرزاق عن سعيد بن المسيب رفعه : خمس يقتلن المحرم : الحية والعقرب والغراب والكلب والذئب . و اخرج ابن ابى شيبه عن عطاء : يقتل المحرم الذئب . و روى سعيد بن منصور عن ابى هريرة : الكلب العقور : الأسد . وهكذا أخرجه الطحاوى (لكن قال : ليس هو فى المرفوع ، وإنما هو من قول ابى هريرة ) وقال : ذهب قوم الى هذا ، وكل سبع عقور فهو داخل فى هذا ، وخالفهم آخرون فقالوا : الكلب العقور هو الكلب المعروف ، وليس الأسد منه فى شيء ؛ و ما تقدم من قتل هؤلاء الخمس المذكورة هو قول ابى حنيفة و ابى يوسف ومحمد ، غير الذئب فانهم جماعه كالكلب سواء - كذا فى ج ١ ص ١٠٢ من عقود الجواهر .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح

(١) اسم أبي صالح : ذكران ، أبو يزيد المدني ، من رجال الستة ، ثبت لا بأس به ، مقبول الأخبار ، ثقة ، كثير الحديث ، روى عن خلق ، و روى عنه خلق ، مات سنة ١٣٨ هـ . وقالوا في حقه ما قالوا - راجع ترجمته في ج ٤ ص ٢٦٣ من التهذيب . والحديث رواه من طريقه أحمد و إسحاق بن راهويه و أبو يعلى الموصلي في مسانيدهم - كما في ج ٤ ص ١٩٣ من نصب الراية في فضل ما يحل أكله و ما لا يحل : حدثنا جرير عن سهيل بن أبي صالح عن عبد الله بن يزيد السعدي - رجل من بني سعد ابن بكر - قال : سألت سعيد بن المسيب : ان ناسا من قومي يأكلون الضبع ؟ فقال : ان أكلها لا يحل ، و كان عنده شيخ أبيض الرأس و اللحية فقال الشيخ : يا عبد الله ! ألا أخبرك بما سمعت أبا الدرداء يقول فيه ؟ قلت : نعم . قال : سمعت أبا الدرداء يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي خبثة و نهبة و بجمعة و كل ذي ناب من السباع ، قال سعيد : صدق - اهـ . و هو في ص ٣٢٠ من الدراية ، و في ج ٢ ص ٢٢٥ من الجوهر النقي في باب ما جاء في الضبع و الثلب و في مصنف عبد الرزاق عن الثوري عن سهيل بن أبي صالح قال : سأل رجل سعيد بن المسيب عن أكل الضبع فنهاه ، فقال له : ان قومك يأكلونها ! فقال : ان قومي لا يعلمون ! قال : و هذا القول أحب اليّ : قلت لسفيان : فأين ما جاء عن عمر و علي و غيرهما ؟ فقال : أليس قد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع ؟ تركها أحب اليّ ! و به يأخذ عبد الرزاق . و أخرج الدارمي من حديث عبد الله بن يزيد السعدي : سألت سعيد ابن المسيب عن الضبع فقال : ان أكلها لا يصلح ، و هل يأكلها أحد ؟ فقال شيخ : سمعت أبا الدرداء يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي نهبة و عن كل خلسة و عن كل بجمعة و عن كل ذي ناب من السباع ! قال : صدقت . و في الإشراف لابن المنذر : قال الأوزاعي : كان العلماء بالشام يعدون الضبع من السباع و يكرهون أكلها . =

عن 'عبد الله بن يزيد السعدي' قال: سألت سعيد بن المسيب عن الضبع فقال: لا يصلح أكلها<sup>١</sup>؛ فقال له شيخ عنده<sup>٢</sup>: إن شئت حدثتك بما سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول، سمعته يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أكل كل نهيبة<sup>٣</sup> وعن كل خطفة<sup>٤</sup> وعن كل بحشة وعن كل ذى ناب من السباع؛ قال سعيد: صدقت.

قال محمد: قد جعلها علي بن أبي طالب رضي الله عنه صيدا وجعل فيها كبشاً، وأكلها مكروه، ولم يجعل فيها الكفارة لأنها لا تعدو، ولكن

قلت: وما عزاه إلى الدارمي لم أجده في مسنده، وللفظ «الخطفة» في حديث أبي ثعلبة الخنسي رواه الدارمي في ص ٢٥٤ من باب ما لا يؤكل من السباع من مسنده - قتيبه . (١-١) هذا هو الصواب في شيخ سهيل - كما عرفت من الجوهر النقي ونصب الرأية والدراية نقلا عن مصنف عبد الرزاق والدارمي وأحمد وابن راهويه وأبي يعلى الموصلي . ووقع في جميع نسخ الكتاب «زيد بن عبد الله السعدي» هو قلب وتصحيف وتحريف، والتصحيح من الكتب المذكورة . قال الحافظ في ص ٢٤١ من تهجيل المنفعة: عبد الله بن يزيد البكري السعدي شيخ لسهيل بن أبي صالح، ذكره المزني في ترجمة سهيل فقال: السعدي البكري ذكره في شيوخ سهيل، قال: وذكره ابن جبان في الثقات - قلت: في الطبقة الثالثة - فقال: عبد الله بن يزيد من بني سعد بن بكر، يروي عن سعيد بن المسيب، روى عنه سهيل - اهـ . ولم أجده «زيد بن عبد الله السعدي» في

الميزان واللسان والتهذيب والتعجيل، وكذا «الزبير بن عبد الله السعدي» .

(٢) وفي رواية «ان أكلها لا يحل، وهل يأكلها احدا» .

(٣) وكان في الأصول «عندك» وهو خطأ، ولم أقف على اسم الشيخ من هو .

(٤-٤) وفي رواية «عن أكل كل ذى نهيبة» وهو الأوضح .

(٥) في رواية الجوهر النقي «خلصة» مكان «خطفة» .

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

الكفارة جعلت فيها لأنها صيد وإن كان أكلها لا ينبغي<sup>١</sup> ، وكذلك كل سبع فهو صيد وإن كان أكلها لا ينبغي<sup>٢</sup> ، وفيه الكفارة إذا قتله المحرم لأن السنة جاءت بذلك وقد حل<sup>٣</sup> دم من هو أحرم من السبع إذا عدا . ولو<sup>٤</sup> أن مسلماً عدا على رجل فقتله بسلاح حل بذلك دمه ، وقد كان قبل ذلك حراماً .

قال محمد : وكذلك<sup>٥</sup> السبع فقتله مكروه للحرم<sup>٦</sup> ، فإن عدا عليه (١) أي لا يجوز ولا يحل ، ومعنى المكروه في قوله كراهة التحريم . وحديث النهي عن كل ذى ناب من السباع صحيح ثابت مشهور مروى من عدة طرق فلا تعارض به حديث « الضبع صيد » لأنه انفرد به عبد الرحمن بن أبي عمار وليس هو بمشهور بنقل العلم ولا بمن يحتج به إذا خالفه من هو أثبت منه - كذا قال صاحب التمهيد ، فإن قيل : قد رواه البيهقي فيما بعد من طريق خطأ أيضاً عن جابر قلنا : في ذلك الطريق شخصان ، وفيها كلام ، و هما حسان بن إبراهيم عن إبراهيم بن ميمون الصائغ ، أما حسان فقد ذكره النسائي في الضعفاء وقال : ليس بالقوى ، وأما الصائغ فقد ذكره الذهبي في كتابه في الضعفاء وقال : قال أبو حاتم : لا يحتج به - قاله في الجوهر النقي .

(٢) أي لا يحل ، بسبب حديث النهي عن كل ذى ناب من السباع . وراجع لذلك البحث أحكام القرآن للجصاص والبدائع وفتح القدير وعمدة القارى وبذل المجهود وغيرها فإنهم قد اشبعوا الكلام فيه وسعوا الصدر نقضاً وإبراماً رواية ودراية ومبنى ومعنى .

(٣) وكان في الأصول « أحل » خطأ .

(٤) كذا في الأصول ، والأولى أن يكون بالفاء

(٥) قيل « فكذلك » بالفاء وقوله « فقتله » بدون الفاء أولى .

(٦) قال الجصاص في ج ٢ ص ٦٨ من أحكامه : قد تلقى الفقهاء هذا الخبر بالقبول =



كتاب الحجة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

= واستعملوه في اباحة قتل الأشياء الخمسة للحرم ، وقد اختلف في الكلب العقور  
فقال ابو هريرة على - ما قدمنا الرواية فيه : انه الاسد ؛ ويشهد لهذا التأويل ان النبي  
صلى الله عليه وسلم دعا على عتية بن ابي لهب فقال : « أكلك كلب الله ، فأكله الاسد ؛  
قيل له : ان الكلب العقور هو الذئب . وروى في بعض اخبار ابن عمر في موضع  
« الكلب » « الذئب » . ولما ذكر الكلب العقور افاد بذلك كليا من شأنه العدو على  
الناس وعقرهم ، وهذه صفة الذئب فأولى الأشياء بالكلب ههنا الذئب ؛ وقد دل على  
ان كل ما عدا على المحرم وابتدأ بالأذى فجاء له قتله من غير فدية لأن لحوى ذكره  
الكلب العقور يدل عليه ، وكذلك قال اصحابنا فيمن ابتداء السبع فقتله : فلا شيء عليه ،  
وان كان هو الذى ابتداء السبع فعليه الجزاء لعموم قوله تعالى « لا تقتلوا الصيد وانتم  
حرم » . واسم الصيد واقع على كل يمتنع الاصل متوحش ، ولا يختص بالماكول  
منه دون غيره ، ويدل عليه قوله تعالى « ليلونكم بشيء » من الصيد تناله ايديكم ورماحكم  
فعلق الحكم منه بما تناله ايدينا ورماحنا ولم يخص المباح منه دون المحظور  
الاكل ؛ ثم خص النبي صلى الله عليه وسلم الأشياء المذكورة في الخبر وذكر معها  
الكلب العقور فكان تخصيصه لهذه الأشياء ، وذكره الكلب العقور دليلا على ان كل  
ما ابتداء الانسان بالأذى من الصيد فباح للحرم قتله ، لأن الأشياء المذكورة من شأنها  
ان تبتدى بالأذى فجعل حكمها حكم حالها في الأغلب وان كانت قد لا تبتدى في حال  
لأن الأحكام اما تتعلق في الأشياء بالأعم الأكثر ولا حكم للشاذ النادر ؛ ثم لما ذكر  
الكلب العقور وقيل هو الاسد فانما اباح قتله اذا قصد بالعقر والأذى ، وان كان  
الذئب فذلك من شأنه في الأغلب ، فاختصه النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك بالخبر ،  
وقامت دلالة فهو مخصوص من عموم الآية ، وما لم يخصه ولم تقم دلالة تخصيصه  
فهو محمول على قتله المحرم ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب  
من السباع والضبع من ذى الناب من السباع . وجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيها =

كتاب المجتعة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

== كبشا فان قيل : هلا قست على الخنزير ما كان في معناها و هو ما لا يؤكل لحمه ؟  
قيل له : انما خض هذه الاشياء الخمسة من عموم الآية ، و غير جائز عندنا القياس على  
المخصوص الا ان تكون علته مذكورة فيه او دلالة قائمة فيما خص ، فلما لم يكن للخنزير  
علة مذكورة فيها لم يحز القياس عليها في تخصيص عموم الاصل ، و قد بينا وجه دلالة  
على ما يتسدى الانسان بالاذى من السباع ، و كونه غير مأكول اللحم لم تقم عليه  
دلالة من لحوى الخنزير و لا علته مذكورة فيه فلم يحز اعتباره ؛ و ايضا فانه لا خلاف  
فيما ابتداء المحرم في سقوط الجزاء المجاز تخصيصه بالاجماع ؛ و بقي حكم عموم الآية  
فيما لم يخصه الخنزير و لا الاجماع ، و من اصحابنا من يأبى القياس في مثله لانه حصره  
بعدد فقال : خمس يقتلن المحرم ، و في ذلك دليل على ان ما عداه محظور ، فغير جائز  
استعمال القياس في اسقاط دلالة اللفظ ، و منهم من أبى صحة الاعتلال بكونه غير  
مأكول لأن ذلك نفي و النفي لا يكون علة و انما العلة اوصاف ثابتة في الاصل  
المعلول ، و اما نفي الصفة فليس يجوز ان يكون علة فان غير الحكم باثبات وصف  
و جعل العلة انه محرم الأكل لم يصح لأن التحريم هو الحكم في الأكل فلم يجز من  
ان يكون نافيا للصفة فلم يصح الاعتلال بها .. انتهى .

و من عمم في الكلب العقور محتجا بقوله تعالى « و ما علمتم من الجوارح مكليين » و بقوله  
عليه الصلاة و السلام « اللهم ! سلط عليه كلبا من كلابك » فتاوى ما في ذلك جواز  
الاطلاق لا ان اسم الكلب هنا متنازل لكل ما يجوز اطلاقه عليه ا و هو محل النزاع  
فان قيل : اللام في « الكلب » تغيد العموم ؛ فلما : بعد تسليم ذلك لا يتم الا اذا كان  
اطلاق الكلب على كل واحد منها حقيقة و هو بمنوع ، و السند انه لا يتبادر عند  
اطلاق لفظ الكلب الا الحيوان المعروف ، و التبادر علامة الحقيقة و عده علامة المجاز ،  
و الجمع بين الحقيقة و المجاز لا يجوز ؛ نعم ، الحاق ما عقر من السباع الكلب العقور  
صحيح بجامع العقر ، و اما انه داخل تحت لفظ « الكلب » فلا .. كذا في النيل ==

حل

كتاب الحجّة ( ما جاء فيما يقتل المحرم من الدواب ) ج - ٢

حل له من قتله ما يحل من دم الحر المسلم ، وقد جاءت الآثار في أشياء من ذلك معلومة رخص فيها<sup>١</sup> قتلها حلال<sup>٢</sup> إن عدت وإن لم تعد<sup>٣</sup> . ألا ترى أن الغراب والحدأة لا يعدوان وقد جاءت الرخصة في قتلها للحرم<sup>٤</sup> .

== وما رواه ابن خزيمة وابن المنذر من حديث أبي هريرة وفيه الذئب والنمر قال في الفتح: لكن أفاد ابن خزيمة عن الذهلي أن ذكر الذئب والنمر من تفسير الراوي للكلب العقور - اهـ . أي فليس بحجّة ، وقل الذئب ليس لمشاركته بالكلب بل بالنص - كما علمت من حديث ابن عمر . وكذا في قتل الحية ورد النص ولم يرد في غيرهما نص مرفوع صحيح . واما السبع العادي فالصفة فيها تشعر بأن العدو شرط وهو ابتداءه بالأذى وهو معتبر عندنا .

(١) من حديث ابن عمر و أبي سعيد الخدري وحفصة و أبي هريرة رضي الله عنهم ، ورد فيها : الحدأة والغراب والكلب العقور والحية والذئب والعقرب والفارة والسبع العادي والاسد والنمر على المرجوح . وقوله « رخص فيها » أي في قتلها .

(٢) قوله « قتلها حلال » مبتدأ وخبر ، ولعل الواو سقطت قبل قوله « قتلها » ؛ وعندى الراجح « قتلها حلال » بالفاء - تدبر .

(٣) وكان في الأصول « لم تعدو » بالواو وهو خطأ .

(٤) قال الامام في ص ٣١٠ من الموطأ - باب ما رخص للحرم ان يقتل من الدواب أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمس من الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح : الغراب والفارة والعقرب والحدأة والكلب العقور . أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه : العقرب والفارة والكلب العقور والغراب والحدأة . أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن عمر بن الخطاب انه امر بقتل الحيات في الحرم . أخبرنا مالك أخبرنا ==

## باب الحجامة للحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس بالحجامة للحرم، اضطّر أو لم يضطر ما لم يخلق شعرا .

== ابن شهاب قال بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول: أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الوزع - قال محمد: وهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى .

(١) قال الامام محمد في ص ٢٠٧ من الموطأ - باب الحجامة للحرم: أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يحتجم المحرم الا ان يضطر اليه بما لا بد منه - قال محمد: لا بأس بأن يحتجم المحرم ولكن لا يخلق شعرا، بلغنا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه احتجم وهو صائم محرم - وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى . والبلاغ المذكور أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: وقد أعاده الامام محمد ص ٢٤١ من الموطأ فقال: باب المحرم يحتجم، أخبرنا مالك حدثنا يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار: أن رسول الله عليه وسلم احتجم فوق رأسه وهو يومئذ محرم بمكان من طريق مكة يقال له «لحي جمل» - قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم اضطّر اليه أو لم يضطر الا أنه لا يخلق شعرا، وهو قول أبي حنيفة . أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر قال: لا يحتجم المحرم الا ان يضطر اليه - انتهى . وعندى أنه ليس بشكرار كما زعم الفاضل الكنوي في التعليق الممجد .

(٢) فإن حلق شعره فإن كان ربع الرأس أو أكثر فعليه دم، وإن كان أقل من الربع فعليه صدقة؛ هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب . وذكر الطحاوي في مختصره: أن في قول يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يخلق أكثر رأسه . (ولو حلق مواضع المحاجم) ، قيل: وهما صفحتا العنق وما بين الكاهلين من الرقبة ==

وقال أهل المدينة : لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة .  
قال محمد : وكيف قول هذا أهل المدينة وقد احتجم رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وهو محرم<sup>١</sup> وما ذكر في ذلك ضرورة

== « فعليه دم » - أي عند أبي حنيفة « وعندهما صدقة » والخلاف فيما إذا كان حلقهما  
للحجامة وأما أن كان لغيرها فعليه الصدقة اتفاقا إلا إذا كان قدر ربع الرقبة فقيه ما من  
الخلاف ، ويدل عليه ما في شرح الكنتز حيث قال : عليه صدقة لأنه قليل فلا يوجب  
الدم ، كما إذا حلقه لغير الحجامة ، ولأبي حنيفة رحمه الله : أن حلقه لمن يحتجم مقصود  
وهو المعتبر بخلاف الحلق لغيرها - كذا في ص ١٧٠ من شرح اللباب ، وراجع  
ص ٥٣ من فصل مباحات الاحرام من شرح اللباب فقيه : والقصد أي الاقتصاد  
والحجامة أي الاحتجام بلا إزالة شعر أي في وضعيهما - ٥٠٨

(١) روى من حديث ابن عباس ومن حديث أنس ومن حديث عبد الله بن بريدة  
ومن حديث جابر ومن حديث ابن عمر رضي الله عنهم ؛ أما حديث ابن عباس  
يقول : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم - أخرجه البخاري ومسلم  
وابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والبيهقي وغيرهم . وحديث أنس أخرجه  
ابو داود من رواية قتادة عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجم على  
ظهر القدم من وجع كان به ؛ ورواه ابن عدي من رواية عبد الله بن عمر العمري  
عن حميد عنه : أنه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم من وجع . وحديث عبد الله  
ابن بريدة أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه : احتجم النبي صلى الله عليه  
وسلم وهو محرم بلحي جمل في وسط رأسه . وحديث جابر أخرجه النسائي وابن ماجه  
من رواية أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم احتجم وهو محرم من  
وشيء كان به - وقال ابن ماجه عن رخصة اخذته . وحديث ابن عمر أخرجه ابن  
عدي في الكامل قال : احتجم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم صائم وأعطى  
الحجام أجره - كذا في ج ٥ ص ٩٦ من عمدة القاري .

ولا غيرها<sup>١</sup> . وقد ذكر ذلك فقيهمك وصاحبكم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار<sup>٢</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم احتجم [وهو محرم فوق رأسه]<sup>٣</sup> وهو يومئذ بلسجى جمل<sup>٤</sup> [مكان بطريق

(١) قد عرفت انه فى بعض الروايات « من وجع كان به » او « من وثىء كان به » او « عن رهضة اخذته » قال النووى - كما فى ج ٤ ص ٤٤ من الفتح : اذا اراد المحرم الحجامة لغير حاجة فان تضمنت قطع شعر فهى حرام لقطع الشعر ، و ان لم تضمنه جازت عند الجمهور ، و كرهها مالك و عن الحسن فيها الفدية و ان لم يقطع شعرا ، و ان كان لضرورة جاز قطع الشعر و تجب الفدية ، و خص اهل الظاهر الفدية بشعر الرأس ، و قال الداودى : اذا امكن مسك المحاجم بغير حاق لم يحز الحلق - انتهى .

(٢) مرسل ، و مرسل البخارى و مسلم من طريق سليمان بن بلال عن علقمة بن ابى علقمة عن الأعرج عن عبد الله ابن بجينة - قاله الزرقانى فى ج ٢ ص ١٨٧ من شرح الموطأ .

و اخرجه النسائى و ابن ماجه ايضا - كما عرفت .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ . اى فى حجة الوداع - كما جزم به الحازمى وغيره . و المجلة حالية . و فى رواية الصحيحين : وسط رأسه - اى متوسطة ، و هو ما فوق اليافوخ فيما بين اعلى القرنين . قال الليث : كانت هذه الحجامة فى فاس الرأس ، و اما التى فى اعلاه فلا لأنها ربما أعمت - قاله الحفاظان فى ج ٤ ص ٤٤ و ج ٥ ص ٩٨ من فتح البارى و عمدة القارى . زاد فى رواية علقها البخارى « من شقيقة كانت به » و هى نوع من الصداع يعرض فى مقدم الرأس و إلى احد جانبيه . و للنسائى « من وثىء كان به » بفتح الواو و سكون المثناة و الهمزة ، و قد يترك رض العظم بلا كسر فيحتمل انه كان به الامران - قاله الزرقانى فى ج ٢ ص ١٨٧ من شرح الموطأ . و به علم ان احتجاسه صلى الله عليه وسلم كان من حاجة و ضرورة - تدبر .

(٤) بفتح اللام - و حكى كسرهما - و سكون المهملة ، و بفتح الجيم و الميم ، موضع =

مكة<sup>١</sup> فما ذكر ضرورة ولا غيرها<sup>٢</sup> .

== بطريق مكة ؛ وقد وقع مينا في روايه اسماعيل المذكورة « بلحي جبل من طريق مكة » . ذكر البكري في معجمه في رسم العقيق قال : هي بشر جبل التي ورد ذكرها في حديث ابي جهم الماضي في التيمم و قال غيره : هي عقبة الجحفة على سبعة اميال من البسقا . و وقع في رواية « بلحي جبل » بصيغة التثنية و لغيره بالافراد ، و هم من ظنه فكي الجبل الحيوان المعروف و انه كان آلة الحجج - قاله الحافظ في فتح الباري و شيخ الاسلام العيني في ص ٩٨ من عمدة القارى و الزرقانى في شرح الموطأ :

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد من موطأ مالك . و هو إلى المدينة اقرب : و قيل : عقبة : و قيل : ماء : و لآبى داود و النسائى و الحاكم عن انس : ان النبي صلى الله عليه و سلم اختجم و هو محرم على ظهر القدم من وجع كان به . و لفظ الحاكم : على ظهر القدمين - و قال : صحيح على شرطهما . و هذا بين تعددها منه في الاحرام ، ثم يحتمل انها في احرام واحد ، و ان الثانى في عمرة و الاول في حجة الوداع ؛ و فيه : الحجة للعذر - و هو اجماع ، و لو ادت الى قلع الشعر لكن يفتدى لقوله تعالى « فن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه ففدية » - قاله الزرقانى في شرح الموطأ .

(٢) قد عرفت ما فيه ، و عدم الذكر لا يدل على عدمه اصلا قال الحافظ العيني في ج ٥ ص ٩٧ من عمدة القارى : دل الحديث على جواز الحجة للحرم مطلقا - و به . قال عطاء و مسروق و ابراهيم و طاوس و الشعبي و الثورى و ابو حنيفة ، و هو قول الشافعى و أحمد و اسحاق ، و اخذوا بظاهر هذا الحديث و قالوا : ما لم يقطع الشعر ؛ و قال قوم : لا يحتجم المحرم الا من ضرورة - روى ذلك عن ابن عمر ، و به قال مالك ؛ و لا خلاف بين العلماء انه لا يجوز له حلق شئ من شعر رأسه حتى يرمى بحجرة العقبة . يوم النحر الا من ضرورة ، و انه ان حلقه من ضرورة فعليه الفدية التي قضى بها ==

## باب ما يجوز للمحرم أن يفعله

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس أن يقرّد بعيره<sup>١</sup> المحرم [بعيره]<sup>٢</sup> و ينزع عنه الحلّة<sup>٣</sup>.

و قال أهل المدينة: أحب إلينا أن لا يقرّد بعيره و لا ينزع عنه حلّة. و قال محمد: هذا أمر لم أكن أظن أن بين الناس فيه اختلافاً

== رسول الله صلى الله عليه وسلم على كعب بن عجرة، فإن لم يحلق المحتجم شعراً فهو كالعرق يقطعه أو الدم يبطه أو القرحة ينكأها ولا يضره ذلك ولا شيء عند جماعة العلماء، وعند الحسن البصري عليه الفدية؛ قال ابن التين: الحجامة ضربان: موضع يحتاج إلى حلق الشعر فيفتدى من فعله و الأصل جوازه لهذا الخبر، و في الفدية قوله تعالى « فمن كان منكم مريضاً » و موضع يحتاج إلى حلق في غبير الرأس و يفتدى، قال عبد الملك في المبسوط: شعر الرأس و الجسد سواء - و به قال أبو حنيفة و الشافعي، و قال أهل الظاهر: لا فدية عليه إلا أن يحلق رأسه و أن كانت الحجامة في موضع لا يحتاج إلى حلق، فإن كانت لضرورة جازت و لا فدية؛ و كانت لغير ضرورة فمنعه مالك و أجازته بخنوخ، و روى نحوه عن عطاء - انتهى.

(١) من التقريد، أي: يزيل عنه القراد و يلقيه؛ و يقال لها في الهندية «كلى»، و «كلولى»، و «جيجزى»، دوية تتعلق بالبعير و الشاة و الكلب و البقرة و الجاهوس و غيرها من الدواب.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه - كما لا يخفى.

(٣) بفتحين، و هي أكبر من القراد و من نوعها، يقال له أول ما يكون صغيراً «ققامة»، ثم يصير «حنانة»، ثم يصير «قرادا»، ثم يصير «حلمة» - كذا في التعليق نقلاً عن حياة الحيوان، وراجع ص ٢١٢ من تعليق موطأ الامام محمد، و الباب سيأتي بعده.



للحديث المعروف فيه عن عمر رضى الله عنه أنه يقرّد بعيره<sup>١</sup> بالسقياء<sup>٢</sup> . وقال أهل المدينة : ليس على هذا العمل . قال محمد :<sup>٣</sup> أخبرونا عنه [ هل جاء ] اختلاف للحديث . فيه<sup>٤</sup> عن عمر ؟ أم جاء الحديث عن غيره من هو أوثق وأقضى منه ؟ ما عندهم في ذلك حديث عن هو أوثق من عمر رضى الله عنه ! وما يحدّثون حديثه<sup>٥</sup> .

أخبرنا محمد قال<sup>٦</sup> : أخبرنا عبد الله بن عمر بن حفص<sup>٧</sup> بن عاصم بن (١) هكذا في موطأ محمد ، وفي موطأ مالك<sup>٨</sup> بعير له . . والحديث باسناده يأتي بعده . (٢) بضم السين و سكّون القاف بالقصر ، قرية جامعة بين مكة والمدينة - زرقاني ؛ وفي مقدمة فتح الباري : هو اسم موضع من الفرع . (٣-٢) وكان في الأصول : أخبرنا عنه اختلاف للحديث منه ، وهو كما ترى لا يفيد معنى محصلاً ، فأصلحته حسب الامكان مع ابقاء الالفاظ . و ما بين المربعين زدت . للاصلاح لانه عندي سقط من الأصول - . والعلم عند الله تعالى . (٤) يعنى - لا يقدرون على انكار حديثه .

(٥-٥) عندي هذا هو الصحيح في الاسناد ، وفي موطأ محمد : أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص - الخ . . وله شيخان في رواية هذا الحديث ، وطريقان : مالك عن يحيى بن سعيد عن التيمي ، وعبد الله بن عمر عن التيمي ؛ ولا بعد في ان يكون الاسناد في الموطأ هكذا : أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد ، وأخبرنا عبد الله بن عمر بن حفص عن محمد بن إبراهيم التيمي ، فسقط العبارة من البين ؛ ويجوز أيضاً ان محمدا يروى عن عبد الله بن عمر بواسطة مالك - كما في الموطأ ، وبلا واسطة عنه أيضاً كما في كتاب الحجّة . قال الامام في الموطأ ص ٢١٢ - باب الحلة والقراد ينزعه المحرم : أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان عبد الله بن عمر كان يكره ان ينزع المحرم حلة او قرادا عن بعيره . قال محمد : لا بأس بذلك ، قول عمر بن الخطاب في هذا =

عمر بن الخطاب<sup>١</sup> عن محمد بن إبراهيم التيمي<sup>٢</sup> عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير<sup>٣</sup> أنه قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرء بغيره بالسقيا

== اعجب الينا من قول ابن عمر ؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص ابن عاصم بن عمر بن الخطاب عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير قال : رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقرء بغيره بالسقيا وهو محرم فيجعل له في طين - قال محمد : وهذا نأخذ ، لا بأس به ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من قهاتنا - انتهى .

(١) هو العدوي المدني ، ابو عبد الرحمن العمري ، من رجال مسلم و الأربعة ، مات سنة ١٧١ او سنة ١٧٢ او سنة ١٧٣ في خلافة هارون - كما في ج ٥ ص ٣٢٧ من التهذيب . اختلفوا فيه ، منهم من قال : رجل صالح لا بأس به ، يكتب حديثه صدوق في رواياته ، مذكور بالعلم و الصلاح ، ثقة صويلح - روى ذلك عن احمد و ابن معين و يعقوب بن شبة و ابن عدى و ابن سعد و المعلى و الخليل و غيرهم - كما في التهذيب ؛ و لا اقل من ان يكون حسن الحديث على التناول . و كان في الأصول « جعفر » مكان « حفص » و هو تصحيف .

(٢) محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد القرشي التيمي ، ابو عبد الله المدني ، من رجال السنة ، مدني تابعي ، ثقة كثير الحديث ، مات سنة ١١٩ او سنة ١٢٠ او سنة ١٢١ - كما في ج ٩ ص ٥ و ٦ من التهذيب . و كان في الأصل و كذا في موطأ الامام محمد « التيمي » باليمين و ليس بصواب بل هو تصحيف فانه من بني سعد بن تيم بن مرة . (٣) و كان في الأصول « الهير » تصحيف ، و الصواب « الهدير » كما اثبت و كما هو في الموطأين و الزرقاني ج ٢ ص ١٩٩ و المحلى ج ٧ ص ٢٤٤ . و الهدير - بضم المهملة و فتح الدال مصغرا آخره راء مهملة . يقال : ابن ربيعة بن الهدير بن عبد العزى ، و هو ايضا من بني سعد بن تيم بن مرة التيمي المدني ؛ ولد على عهد النبي صلى الله

و هو محرم فيجعل في الطين . قال محمد : وقد روى ذلك أيضا فقيهم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم التيمي بهذا الاستناد .

== عليه وسلم تابعي كبير ، ثقة ، من خيار الناس ، مات سنة ٩٣ ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في ج ٣ ص ٢٥٢ من التهذيب . وقد وقع في باب الوضوء مما غيرت النار ص ٥٩ من موطأ الإمام محمد عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة عن عبد الله الخ ، وهو مصحف صحف لفظ « بن » بـ « عن » والصواب « عن ربيعة بن عبد الله » وهو ابن المدير هذا . وقد زل قلم على القارى في شرحه في هذا المقام به عليه الفاضل اللكنوى في تعليقه على موطأ محمد ، ومع ذلك كتب في صلب الموطأ عن ربيعة عن عبد الله ، ولم يصححه فيه بل قال : هكذا في بعض النسخ وعليه كتب القارى ، وفي بعض النسخ الصحيحة « ربيعة بن عبد الله » وهو الموافق لما ذكره الطحاوى - الخ ، وهذا لا يحدى نفعا في ميادين التحقيق بل قطعنا وجزمنا انه « ربيعة بن عبد الله ابن المدير » - والله تعالى اعلم .

(١) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « فجعله » وفيه « في طين » منكرا ، اى : في طين بالسقيا - كما في موطأ مالك . وفي المحلى : و من طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن محمد بن إبراهيم التيمي عن ربيعة بن عبد الله بن المدير قال : رأيت عمر بن الخطاب يقرء بعيره وهو محرم - انتهى . و طريق مالك بعده على ما في الموطأ ، وذكره الإمام محمد .

(٢) اى عن ربيعة بن عبد الله بن المدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقرء بعيرا له في طين بالسقيا وهو محرم - اه موطأ مالك مع الزرقانى ج ٢ ص ١٩٩ . وهو دليل على ان مالكا رواه عن يحيى بن سعيد الأنصارى . و رواه الإمام الشافعى في ج ٢ ص ١٧٧ من كتاب الأم : قال أخبرنا مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن المدير أنه رأى عمر بن الخطاب يقرء بعيرا له في طين السقيا وهو محرم - انتهى .

قال محمد: وقد جاء الثبت عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه أمر مولاه  
عكرمة أن يقرّد بعيره وهو محرم فقال له عكرمة: أقرّد البعير وأنا محرم؟  
فقال له عبد الله بن عباس<sup>١</sup>: يا عكرمة فأنحره، فقام لينحره، فقال:  
لا أم لك! لو أنحرته كم من قراد قتلت<sup>٢</sup>؟  
قال محمد: ولا بأس بقتل القراد والحلّة والدّباب والبعوض والنملة  
والرجل محرم.

متن: رواه البيهقي في ج ٥ ص ٢١٢ من سننه من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي -  
به مثله، ثم قال: هكذا رواه في الاملاء ومختصر الحج، وأخبرنا أبو سعيد بن عمرو  
في كتاب اختلاف مالك والشافعي حدثنا أبو العباس أنا الربيع أنا الشافعي أنا مالك  
عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي - به مثله، ثم قال: هكذا  
رواه يحيى بن بكير وغيره عن مالك في الموطأ زادوا فيه «وهو محرم»، ثم أسنده به.  
(١-١) وكان في الأصول «قال عمر» والصواب «قال له عبد الله بن عباس» والآثر  
سيأتي في الباب مسنداً.

(٢-٢) كذا في الأصول، ورواه سعيد بن منصور في سننه، ونقله ابن حزم ج ٧  
ص ٢٤٤ من طريقه في المحلى: نا سفيان عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة: أن  
ابن عباس أمره أن يقرّد بعيراً وهو محرم فكره عكرمة فقال له ابن عباس «قسم  
فأنحره»، فأنحره فقال له ابن عباس: لا أم لك! كم قتلت من قراد وحلّة وحنانة -  
اه. ورواه البيهقي في ج ٥ ص ٢١٢ من سننه من طريق علي بن عبد العزيز عن  
أبي عبيد: ثنا هشيم أنا يحيى بن سعيد الأنصاري عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال لعكرمة:  
قم فقرّد هذا البعير! فقال: أتى محرم! فقال: قم فأنحره! فأنحره فقال له ابن عباس:  
كم قراد الآن قتلت من قراد ومن حلّة ومن حنانة؟ اه. قال أبو عبيد: قال  
الأصمعي: يقال للقراد أصغر ما يكون للواحدة «ققامة» فإذا كبرت فهي «حنانة» =

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا إسحاق بن سعيد بن عمرو بن العاص<sup>١</sup> قال سمعت أبا حرب الأموي<sup>٢</sup> يذكر عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما

== فاذا عظمت فهي « حلبة » - اهـ ، قال : و الذى يراد من هذا ان ابن عباس لم ير بتقريد المحرم البعير بأسا ، و التقريد ان ينزع منه القردان بالطين او باليد - اهـ . و قد روى عن غير ابن عباس و عمر رضى الله عنهما ؛ فى المحلى ايضا : و من طريق وكيع نا عبد الحميد بن جعفر عن عيسى بن على الأنصارى ان على بن أبى طالب رخص فى المحرم ان يقرء بعيره ، و من طريق محمد بن المثنى نا محمد بن فضيل نا العلاء - و هو ابن المسيب - قال : سئل عطاء : أقرء المحرم بعيره ؟ قال : نعم قد كان ابن عمر يقرء بعيره و هو محرم ، و من طريق ابن ابى شيبه نا روح بن عبادة عن زكريا بن إسحاق نا ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا بأس ان يقرء المحرم بعيره ، لا يعرف لهم من الصحابة مخالف إلا رواية عن ابن عمر قد اوردنا عنه خلافها ، و عن سفیان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد قال : يقرء المحرم بعيره و يطليه بالقطران لا بأس بذلك ، و هو قول مجاهد ، و قد روينا خلاف ذلك عن بعض التابعين - انتهى . (١) هو سعيد بن عمرو بن العاص بن سعيد بن العاص بن امية بن عبد شمس الأموي السعيدى الكوفى ؛ من رجال الستة الا النسائى ، شيخ ثقة ، ليس به بأس ، مات سنة ١٧٠ او سنة ١٧٦ - كذا فى التهذيب .

(٢) لم اقف عليه ؛ و فى كتاب الكنى للدولابى : ابو حرب سلم بن زيادة ، و ابو حرب عبد الرحمن بن سلام الجنى ، و ابو حرب حمران بن اغبر ، و ابو حرب الديلى ؛ و الآخر فى ج ١٢ ص ٦٩ من التهذيب : ابن ابى الأسود الديلى البصرى ، من رجال مسلم و ابن داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه ، بصرى ثقة ، مات سنة ثمان او تسع و مائة ؛ و ابو حرب بن زيد بن خالد الجهنى روى عن أبيه ، و عنه بكير بن عبد الله ابن الأشج - اهـ . و لم اجد « أبا حرب الأموي » - فانظر من هو . قلت : و لعله ==

أنه قال: ليس في البعوض ولا في النملة ولا في الذباب فدية على المحرم<sup>١</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد المديني قال حدثني عكرمة<sup>٢</sup>  
مولى ابن عباس قال: سئل ابن عباس رضى الله عنهما: هل يقرد المحرم؟  
قال: فأمر بناقته لتتحرك<sup>٣</sup> كم من قراد قتلت<sup>٤</sup>

== ابن جريج الأموي، فصحف وصار أبا حرب - والله أعلم - وحدث ابن أبي شيبة  
عن يحيى بن سعيد عن ابن جريج عن عطاء قال: لا بأس أن يقتل المحرم الذباب  
والبعوض - اهـ ( في المحرم يقتل البعوض ق ٣٢٧ )، فهذا يؤيد ما ظننت - ف .  
(١) لا أدري من أخرجه غيره ، وفي المحلى: روي عن سعيد بن جبيرة قال: ما أبالي  
لو قاتل عشرين ذبابة وأنا محرم ، وأنه لا بأس بقتل البق للمحرم - يعنى البعوض ؛  
وعن عطاء: لا بأس بقتل الذباب للمحرم - انتهى . وقد ورد النهي عن قتل النملة ،  
رواه عبد الرزاق في مصنفه : نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة  
عن ابن عباس قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب:  
النملة ، والنحلة ، والهدد ، والصراد - اهـ . وعن حماد بن سلمة عن أبي المهزم سمع  
ابن الزبير وسأله محرم عن قتله نملا فقال له ابن الزبير ، ليس عليك شيء - اهـ . لأن  
هذه الأشياء ليست من الصيد فأنها لا تنفر من بنى آدم ، ولو كانت من الصيد  
كانت موزونة بطبعها ، فلا شيء على المحرم فيها - كذا في المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ١٠١  
ونحوه في ج ٢ ص ١٩٦ من البدائع ، والتفصيل يطلب من ج ٢ ص ٢٢٤ الى  
ص ٢٢٥ من الدر المختار ورد المختار .

(٢) راجع ترجمة عكرمة مولى ابن عباس في التهذيب ، وهو من رجال الستة ، هل روى  
عنه أسامة بن زيد المدني وهو اثنان وعن كليهما روى الامام محمد - كما سبق من قبل .  
(٣) لعل قوله قدحها ، قال سقط من الكتاب . والرواية هذه مختصرة من الحديث  
الطويل الذي مر في الكتاب ، وأخرجه البيهقي وسعيد بن منصور ، وذكره ابن حزم ==  
أخبرنا

أخبرنا محمد . قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا ثوير<sup>١</sup> بن سعيد قال : ألق القراد وأنت محرم .

أخبرنا محمد قال أخبرنا طلحة بن عمرو<sup>٢</sup> قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أنه لم يكن يرى بأسا للمحرم أن يقرّد بغيره .

== عنه ، وقد مرّ قبل في التعليق فراجع - ف .

(١) هو ثوير بن أبي فاختة سعيد بن علاقة الهاشمي ، أبو الجهم الكوفي ، مولى أم هانئ - . وقيل : مولى زوجها جعدة ، وهو تابعي ، من رجال الترمذي ، جائز الحديث ، لا بأس به ، يكتب حديثه ، وقد تكلموا فيه حتى اتهموه بالكذب - كما في ج ٢ ص ٣٦ من التهذيب و ج ١ ص ١٧٤ من ميزان الاعتدال ؛ و أما أبوه فقد وثقه العجلي والدارقطني . وقد وقع في نبخ الكتاب « ثور » مكبرا وهو تصحيف ، والصواب « ثوير » مصفرا . و هاهنا ثور بن يزيد الكلاعي ثقة من رجال البخاري والأربعة - راجع ج ٢ ص ٣٣ من التهذيب و ص ١٧٣ من الميزان ، أحد الحفاظ . و ثور ابن زيد الدبلي المدني من رجال الستة وإسرائيل ، روى عن الأول - كما في ترجمته .

(٢) وكان في الأصل « طلحة بن عمر » ، والصواب « طلحة بن عمرو » ، كما هو في الهندية . و هو طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي ، صاحب عطاء بن أبي رباح ، من رجال ابن ماجه - كما في ج ٥ ص ٢٣ من التهذيب و ج ١ ص ٤٧٨ من الميزان . و قد مضى في باب المسح على الخفين ، روى عنه قوم ثقات ، مفرط في الحفظ . كثير الحديث ، مات سنة ١٥٢ . و هاهنا طلحة بن عمرو آخر وهو القناد جد عمرو بن حماد ابن طلحة القناد كوفي - ذكره ابن حبان في الثقات ، كنيته أبو حماد ، وهو ليس في الاسناد المذكور ، وقد اشتبه ذلك على بعض الناس فلذا نهت عليه .

## باب النظر في المرأة للمحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا بأس بأن ينظر المحرم في المرأة<sup>١</sup> مخافة أن يرى في وجهه شيئاً أو<sup>٢</sup> في رأسه شيئاً فيصلحه<sup>٣</sup>. قال محمد: ولا بأس بذلك لو لم يأخذ من شعره، وإن رأى في وجهه شيئاً فأصلحه من غير أن يأخذ شعراً فلا بأس بذلك؛ بلغنا عن ابن عباس رضي الله عنهما

(١) كذا في الأصول، لعل العبارة الآتية سقطت بعد قوله « المرأة »، وقال أهل المدينة: يكره للمحرم أن ينظر في المرأة بغير ضرورة، فإن قدرت هي أو نحوها لاستقام مضمون المسألة، لأن ابتداء قول أهل المدينة سقط من الأصول ولا بد منه كما هو دأب الكتاب - والله اعلم؛ استفدت هذا من ج ٢ ص ١٩٧ من شرح الموطأ للزرقاني ذيل حديث ابن عمر رضي الله عنهما أنه نظر في المرأة لشكوى كان بينه و هو محرم. فعندى قوله « مخافة أن يرى - الخ » متعلق بقول أهل المدينة الذي سقط من الكتاب لا بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، واللم امانة في اعناق العلماء.

(٢) كذا في الأصل، وكان في الهندية « و » بواو العطف.

(٣) وقد روى الامام الشافعي في الأم، و من طريقه رواه الديهقي في ج ٥ ص ٦٤ من السنن: أنبأ سفيان عن ايوب بن موسى عن نافع عن ابن عمر أنه نظر في المرأة وهو محرم. قال: وروينا عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال: لا بأس أن ينظر في المرأة وهو محرم. ثم ذكر اسناده الى هشام ثم قال: وروى عطاء الخراساني عن ابن عباس أنه كان يكره أن ينظر في المرأة الحرام الا من وجع؛ وعطاء الخراساني ليس بالقوى، والرواية الاولى اصح - انتهى. قلت: وعطاء الخراساني وإن كان عندنا ثقة ولكن ما رواه هاهنا مرجوح لأن عكرمة مقدم عليه في الثبوت و الفقه فروايته راجحة - ف.



أنه كان يقول: لا بأس أن ينظر المحرم في المرأة .

أخبرنا محمد [ قال ] ' أخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه لم يكن يرى بأساً للمحرم أن ينظر في المرأة ما لم يصلح ' شيئاً ما لم يسرح رأسه أو لحيته أو يأخذ من شعره شيئاً ، فهذا لا ينبغي .

أخبرنا محمد قال أخبرنا جرير بن حازم قال حدثني الزبير بن الحرث<sup>٢</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان لا يرى بأساً للمحرم أن يقلب ظفرك إذا انكسر<sup>٤</sup> ويدخل الحمام و ينظر في المرأة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، فودته على منهاج الكتاب .

(٢) عندي من هامنا الى آخره من مقولة الامام محمد لا من تنمة قول ابن عباس والتسريح شأنه . قلت : لعله منقط بعد قوله المرأة بعض العبارة ها من قوله : قال محمد لا بأس به - ف .

(٣) بكسر الخاء المعجمة وتشديد الراء المهملة المكسورة بعدها يا تختانية ثم تاء فوقانية ، هو البصري ، عن نعيم بن ابي هند والسائب بن يزيد وعكرمة وغيرهم ، وعنه جرير ابن حازم والحريش بن الحرث وحماد بن زيد وغيرهم ، من الستة الا النسائي ، تابعي ، ثقة صالح ، ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في ج ٣ ص ٢٤٤ من التهذيب . وكان في الأصل « الزبير بن أبي الحرث » ، وهو تصحيف فنبه .

(٤) و الا لا يجوز قلم الاظفار في حالة الاحرام . و الاثر رواه البيهقي في ج ٥ ص ٦٢ من سننه عن ابي حذيفة : ثنا سفيان عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال : المحرم يدخل الحمام و ينزع ضرسه و يشم الريحان ، و اذا انكسر ظفرك طرحة ؛ و يقول : اميطوا عنكم الاذى فان الله عز و جل لا يرضع بأذاكم شيئاً - اه . ثم اخرج في باب دخول الحمام في الاحرام و حك الرأس و الجسد من طريق ابي معاوية الضير عن ابن جرير عن ايوب " . يختبئ عن عكرمة عن ابن عباس ، قال : المحرم يشم الريحان =

## باب استغلال المحرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : لا بأس بأن يستظل المحرم إذا جافى ذلك عن رأسه . فلم يلصقه بشيء لعذر أو غير عذر . وقال أهل المدينة : لا ينبغي أن يستظل المحرم .

== ويدخل الحمام ويزع ضرسه وفقاً للقرعة ، وإذا انكسر ظفره اماط عنه الأذى .  
 اهـ . ورواه عبد الرزاق ايضاً عن هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا بأس ان ينظر المحرم في المرأة . وايضاً عبد الرزاق عن معمر عن ايوب السخيتاني عن نافع عن ابن عمر انه كان ينظر في المرأة وهو محرم - اهـ . ونقلهما ابن حزم في ج ٧ ص ٢٤٧ من المحلى وقال : وهو قول الحسن و ابن سيرين و عطاء و طلوس و عكرمة و ابن حنيفة و الشافعي و محمد و ابى يوسف - رحمهم الله تعالى . ولم يفرق ابن حزم بين الانكسار و الكسر ، ففي اثر ابن عباس « اذا انكسر ظفره طرحه » و ليس فيه « كسر الاظفار و قلبها ايضاً يجوز » كما يتفوه به ابن حزم و يقيس عليه تقليم الاظفار و يجوز ، و القياس كله عنده باطل ا و لا يسمع هو دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ا فكيف انجمد و قلدهم تقليدا حراما عنده ؟ و آفته من الفهم السقيم ، و قد تخبّط خبط العشواء في ص ٢٤٨ من المحلى ، ذكر اقوال الأئمة في حكم تقليم الاظفار ثم قال : فأعجبوا لهذه الأقوال الشنيعة التي لاحظ لها في شيء من الصواب ، و لا نعلم احدا قالها قبلهم ، و قد ذكرنا آنفا عن ابن عباس « لا بأس على المحرم اذا انكسر ظفره ان يطرحه عنه » فانه من العجائب ، كيف لا و الاختيار وضده عنده سواء و الكسر و الانكسار واحدا مع انه بطل . اللسان على الأئمة ، و قد افترى على ابن عباس في هذا الموضع بأنه يقول بقلم الاظفار في الاحرام ، و حاشاء عن ذلك ا و مثل ذلك يسميه ابن حزم برهانا ، و أتى له ذلك .

قال محمد : الحديث المعروف عن عائشة<sup>١</sup> رضى الله عنها أنها كانت تسدل الثوب على وجهها من فوق رأسها وهي محرمة ، وإنما الاحرام من المرأة في وجهها<sup>٢</sup> قالوا : لا نرى بذلك بأسا للمرأة ونكره هذا للرجل ،

(١) رواه ابو داود وابن ماجه من طريق مجاهد عن عائشة قالت : كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات ، فاذا حاذونا سدلت احدانا جلبابها من رأسها عن وجهها فاذا جاوزونا كشفناه . واخرجه ابن خزيمة وقال : في القلب من يزيد بن ابى زياد (شئ) ، لكن ورد من وجه آخر ؛ ثم اخرج من طريق فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابى بكر وهي جدتها نحوه . وصححه الحاكم . وروى ابن ابى خيثمة من طريق إسماعيل بن ابى خالد عن امه قالت : كنا ندخل على أم المؤمنين يوم التروية فقلت لها : يا أم المؤمنين ! هنا امرأة تأتي ان تغطي وجهها وهي محرمة ! فرفعت عائشة خمارها من صدرها فغطت به وجهها - كذا في ج ١ ص ٢٢٣ من التلخيص للحافظ . والحديث الأول رواه البيهقي في سننه من طريق ابى داود به مثله . قال المنذرى : قد اختار جماعة العمل بظاهر هذا الحديث . وذكر الخطاى ان الشافعى علق القول فيه على صحة هذا الحديث .

(٢) لما رواه الدارقطنى والطبرانى والعقلى وابن عدى والبيهقى من حديث ابن عمر بلفظ : ليس على المرأة حرم الا في وجهها ، وفي اسناده : ايوب بن محمد ابو الجمل ، وهو ضعيف قال ابن تدى : تفرد برفعه ؛ وقال العقلى : لا يتابع على رفعه وإنما يروى موقوفا ؛ وقال الدارقطنى فى العلل : الصواب وقفه ؛ وقال البيهقي : قد روى من وجه آخر مجهول والصحيح وقفه - التلخيص . واسنده فى المعرفة عن ابن عمر قال : احرام المرأة في وجهها و احرام الرجل فى رأسه . وراجع نصب الراية و سنن البيهقي وغيرهما .

وإن كان الرجل مزاملاً<sup>١</sup> لامرأته فلا بأس أن يستظل معها . قيل لهم : وكيف جاز ذلك مع امرأته وحرّم عليه خاصة في وجه ما يحرم<sup>٢</sup> في غيره ؟ قالوا : إذا جاء بالعدر<sup>٣</sup> عذر<sup>٤</sup> . قيل لهم : إن المحرم يعذر بالعدر ويكون عليه مع ذلك فدية<sup>٥</sup> ، أ رأيتُم رجلاً وجد البرد في رأسه فلبس العمامة وهو محرم أما تجب عليه الكفارة ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فهذا مضطراً وإن كنتم رخصتم للحرم إذا زامل امرأته أن يستظل بالضرورة ففروه بالكفارة كما يجعل على المضطر في غير ذلك . قيل لهم : أ رأيتُم إن استظل بيده ثوب ؟ قالوا : لا بأس بذلك . قيل لهم : من أين افترق أن يستظل بيده ثوب أو يعود ينصبه فيستظل<sup>٦</sup> به ؟ قالوا<sup>٧</sup> : هما مفترقان لأن العود يدوم واليد لا يدوم . قيل لهم : و القليل من هذا إذا كان مكروهاً والكثير سواء وإن كان أحدهما أعظم جرماً في كثرته من الآخر لأن كان

(١) أي رديفاً و رقيقاً في المحمل كالزميل - راجع ج ١ ص ٢٣٤ من المغرب : زمله : لفته ثيابه ، و الزاملة : البعير و العدل الذي فيه زاد الحاج ، و المزاملة : المعادلة في المحمل ، و المزامل : المتبادل .

(٢) تأمل فيه ، و المعنى : و حرّم عليه ذلك خاصة إذا لم يكن مع امرأته منفرداً كان أو مع غير المرأة .

(٣) و كان في الأصول « العذر » و الصواب « بالعدر » .

(٤) كذا في الهندية ، و لفظ « عذر » ساقط من الأصل ، و هو مبنى للفعل .

(٥) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « الفدية » .

(٦) كذا في الأصل ، و في الهندية « فليطل » و هو مصحف . و هو الاستغلال ، مزيد من الظل .

(٧) و كان في الأصول « قال » ، و الصواب « قالوا » .

الكثير مكروها انه لينبغي<sup>١</sup> أن يكره القليل على قدره؛ أ رأيتم لو كان إذا ستر بالثوب يده فطال ذلك منه و صبر حتى يطول أ يكون قريباً من العود؟ من أين أفترق هذا و العود؟ قالوا: لأن ابن عمر رضى الله عنهما قال:

(١) والأصل في الباب ما رواه مسلم في صحيحه ج ١ ص ٤١٩: حدثني احمد بن حنبل نا محمد ابن سبله عن ابي عبد الرحيم - هو خال محمد بن سبله و اسمه خالد بن ابي يزيد - عن زيد ابن ابي انيسة عن يحيى بن الحصين عن ام الحصين جدته قالت: حججت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة الوداع فرأيت اسامة بن زيد و بلالا وأحدهما أخذ بخطام ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم و الآخر رافع ثوبه يستره من الحر حتى رمى جرة العقبة - الحديث . وفي لفظ: رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وسلم من الشمس - الحديث . قال ابن الجوزي في التحقيق مجيباً عنه كما في ج ٣ ص ٣٢ من نصب الراية قال: يحتمل ان يكون إنما رفع الثوب من ناحية الشمس لا انه رفعه على رأسه و ظلله به - اهـ . قال في التقيح: وهذا لا يستقيم فإن التظليل على النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان بعد الزوال و الشمس في الصيف على الرؤس فتعين ان يكون التظليل على رأسه صلى الله عليه وسلم ، وكأنه ذهل عن لفظ مسلم ، و الآخر رافع ثوبه على رأس النبي صلى الله عليه وسلم يظله من الشمس . و روى ابن ابي شيبة في مصنفه: حدثنا عبدة بن سليمان عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن عامر قال: خرجت مع عمر فكان يطرح النطع على الشجرة فيستظل به يعني و هو محرم - انتهى . وفي حديث جابر الطويل [عند مسلم ص ٣٩٤]: فأمر بقبة من شعر فضربت له بنمرة - الى ان قال: فأجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزلها حتى اذا زاغت الشمس امر بالقصواء فرحلت له - الحديث ؛ انتهى . و حمل حديث ام الحصين على غير يوم النحر كما قاله الشيخ ابن تيمية كما في التخريج يردده سياق الحديث . و القول بأن رمى جرة العقبة يوم النحر يكون اول النهار غير مسلم مع كثرة من صح =

اضح<sup>١</sup> لما خرجت له<sup>٢</sup>. قيل [لهم]<sup>٣</sup>: والذي استتر بثوب لم يضح<sup>٤</sup> لما خرج له<sup>٥</sup> فكيف فرقتم بينهما! كأنكم من قولكم على غير يقين.

== معه صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم ومن معه راحوا من المزدلفة بعد الشروق حتى وصلوا منى ورموا جمرَةَ العقبة، والحالة هذه لابد أن يكون في حر الشمس وهو في الحجاز مشهور بل الحجاج يشاهدون حر الشمس قبل الزوال أيضا. وقول ابن عمر لا حجة فيه مع كونه مخالفا للأحاديث المارة؛ وفعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه يخالف قول ابن عمر. وحديث جابر الذي أخرجه البيهقي مرفوعا «ما من محرم يضاحي للشمس، أسناده ضعيف ومع هذا لا يدل على منع الاستغلال وجوبا وجوب الكشف لأن غاية ما فيه أنه أفضل ويعد أنه صلى الله عليه وسلم يفعل المفضل ويدع الأفضل، اللهم إلا أن يفعل لبيان نفس الجواز في مقام التبليغ.

(١) بالصاد المعجمة، وكذا قوله «لم يضح» معناه: أبرز للضحى؛ وهو أمر منه.

و وقع في الأصول «اصح» بالصاد المهملة - وهو خطأ - وكذا ما قيل الظاهر أنه «اضحى» ليس بصواب.

(٢) كذا في الأصول «لما خرجت له»، وفي سنن البيهقي ونيل الأوطار «لمن أحرمت له»، والآثر المذكور رواه البيهقي في ج ٥ ص ٧٠ من سننه في باب من استحب للمحرم أن يضاحي للشمس من طريق محمد بن اسحاق الصغاني: ثنا شجاع ابن الوليد ثنا عبيد الله بن عمر حدثني نافع قال: أبصر ابن عمر رضي الله عنهما رجلا على بعيره وهو محرم قد استظل بئنه وبين الشمس فقال له: اضح لمن أحرمت له - انتهى.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٤-٤) كذا في الهندية، وقوله «لما خرج له» ساقط من الأصل بسهو الناسخ، وفي سنن البيهقي «لمن أحرمت له» وكذا في نيل الأوطار ج ٤ ص ٣٢٥، ومعنى كليهما متقارب.

كتاب الحجّة (تقليد الهدى وما استيسر من الهدى) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله<sup>١</sup> عن العلاء بن المسيب بن رافع<sup>٢</sup> عن عطاء بن أبي رباح أنه قال: لا بأس أن يستظل المحرم<sup>٣</sup>.

باب تقليد الهدى وما استيسر من الهدى

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: يقلد الابل والبقرة ولا يقلد

(١) هو الواهظي - مر مرارا .

(٢) هو الكاهلي الأسدي ، سبق في باب الوتر أيضا .

(٣) و اليه ذهب الجمهور خلافا لمالك و احمد ، وقد علمت ان حديث جابر ضعيف ؛ قال البيهقي بعد روايته : هذا اسناد ضعيف ، وما قبله موقوف ، وحديث ام الحصين حديث صحيح - اه . و هو قول عطاء و الأسود و غيرهما - كما في ج ٧ ص ١٩٧ من المحلى . و قد اجمعوا على انه لو قعد تحت خيمة او سقف جاز - كما في ج ٤ ص ٣٢٥ من النبل ، و التفصيل في كتب الفقه .

(٤) كذا في الأصل ، و الواو ساقط من الهندية .

(٥) لما رواه الامام ابو حنيفة عن الأعشى عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه و سلم اهدى عنها و قلده الهدى ؛ كذا رواه طلحة في مسنده باسناده عن القاسم بن معن عن الامام - كما في ج ١ ص ٥٢٥ من جامع المسانيد و ج ١ ص ١٠٤ من عقود الجواهر . و روى ابن خسر في مسنده باسناده من طريق الحسن بن زياد عن الامام عن حماد عن ابراهيم عن عائشة انها قالت : لقد كنت افل قلائد الهدى لمحمد صلى الله عليه و سلم ثم يقيم ما يعزل منها امرأة - انتهى . و في الصحيحين عنها : قلت قلائد بدن رسول الله صلى الله عليه و سلم يدي . و عنها انها قالت : انا قلت تلك القلائد من عهن كان عندنا . و لمسلم عن ابن عباس : ثم دعا رسول الله صلى الله عليه و سلم بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الايمن و سلت الدم عنها ، و قلدها . نعين - كذا في ص ٢٠٥ من الدراية . و عن ابن عمر انه كان اذا =

الغنم<sup>١</sup> . وقال أهل المدينة : لا يقلد الغنم ؛ و وافقوا أبا حنيفة .

== اهدى هديا من المدينة يقلده بنعلين و يشعره من الشق الأيسر - أخرجه مالك في الموطأ عن نافع عنه ، و من طريق مالك أخرجه الامام محمد في ص ٢٠١ من باب تقليد البدن و إشعارها من الموطأ ثم قال : و بهذا نأخذ ، التقليد أفضل من الاشعار ، و الاشعار حسن - الخ . و حديث ابن عباس رواه ابو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه ايضا . (١) لعدم كون التقليد معتادا فيما بينهم في هدى الغنم ، و ليس المراد به انه لا يجوز تقليد الغنم ، كيف ا و في صحيح البخارى و غيره عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها قالت : كنت اقل القلائد للبي صلى الله عليه و سلم فيقلد الغنم و يقيم في اهله حلالا - اه . و لما كان تقليد الغنم بشىء خفيف كالهن و غيره لم يعتد به مثل اعتداد تقليد الابل و البقر ، فانه يكون بشىء ثقل كالزيادة و النعلين و غيرها ؛ فكأنه التقليد حقيقة بخلاف تقليد الغنم فوضوه الى القطرة السائمة حيث تجوز ما يناسب للغنم من كونه تقليدا ، فغنى قوله « لا تقليد » ائى : لا يقلد الغنم مثل تقليد الابل و البقر فانهما تتحملان ما يضعف الغنم ، و هذا مشاهد محسوس لا خفاء فيه ؛ و راجع ج ٢ ص ١٦٢ من البدائع فان الكسانى على عادته تكلم فيه بكلام حسن مفيد . و تقليد الغنم ليس متفقا عليه ، و لم يكن الغنم هديا في حجة الوداع ، و المخالفون ايضا قالوا انها لا تشعر لانها تضعف عنه فتقلد بما لا يضعفها - كما في ج ٣ ص ٤٣٧ من فتح البارى . و هلا قالوا : لا تشعر ! لانه لم ينقل الاشعار فيها عنه صلى الله عليه و سلم و الصحابة رضى الله عنهم . قال ابن العربى في ج ٤ ص ١٣٨ من العارضة على الترمذى : قال مالك : لا تقلد الغنم ؛ و به قال ابو حنيفة ، و قال الشافعى : تقلد ؛ و به قال أحمد و اسحاق و غيرهما ؛ و هذه سنة تفرد بها الأسود عن عائشة رواها ابو عيسى و لم يروها غيره عنها و لم يظهر فيها تقليد عن الصحابة ؛ و المعنى فيه ان الشاة ان فارق صاحبها لم تلبث ان تكون فريسة فالقلادة فيها قليلة الجدوى ، و البعير لا يفترس ، انما يخاف عليه ==



كتاب الحجّة ( تقليد الهدى وما استيسر من الهدى ) ج - ٢

و قال ابو حنيفة : ما استيسر من الهدى شاة . وكذلك قال أهل المدينة ، فمنهم مالك بن أنس و من أخذ بقوله ؛ وقال بعض أهل المدينة :

== من الحارب ، و القلائد حامية له ؛ و رأيت كثيرا من اصحاب الشافعي يزرع بنكتة حسنة و هو قوله « و لا الهدى و لا القلائد » معناه : و لا الهدى و لا القلائد ، لأن القلائد بلا هدى ليست بشعيرة لحقيقتها ان تكون على الهدى ، و تقديرها : و لا هدى مقلدا ، و هو حقيقة ، و اعتضد مذهبنا بفعل ابن عمر و كان اعظم الناس اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه و سلم و كان يعرف من اخباره الظاهرة أكثر مما تعرف عائشة ، فذلك من تقليد الغنم عند عائشة خبرا و ظنا حين اهدى غنما و ابلا ان الكل قلدت ، اما الآية فمحمولة على البدن ، و هي تختص بما يعظم في القلوب موقعه . من البدنة دون الشاة كالاشعار ، و هذا المعنى اولى بالاعتبار - اه - . و راجع ج ٢ ص ٤٨٢ من احكام القرآن للجصاص .

(١) كذا في الاصول « فمنهم ، بالفاء ، و فيه ايماء الى التقليد المصطلح ، فان الاخذ بقول الغير تقليد فن قال : انه حدث بعد الأربع مائة سنة فقد بعد عن الطريق المستقيم كما لا يخفى على الفهم . و ليس لهذا البحث ها هنا موضع ؛ و فيه رد بليغ على من اقترى على الحنفية بأنهم قالوا : ليست الغنم من الهدى ، فالحديث حجة عليهم من جهة أخرى ، كما نقله الحافظ بهاكتا عليه في ج ٣ ص ٤٢٧ من فتح الباري ، و لا عجب من المغترى ، و انما العجب من الحافظ كيف سكّت عليه و هو يعلم انه ليس مذهبنا لهم ا قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٧١٨ من عمدة القارى بعد نقل كلام الحافظ المذكور : قلت : هذا افتراء على الحنفية ففي اي موضع قالت الحنفية : ان الغنم ليست من الهدى ؟ بل كتبهم مشحونة بأن الهدى اسم لما يهدى من النعم إلى الحرم ليتقرب به ا قالوا : و ادناه شاة لقول ابن عباس : ما استيسر من الهدى شاة ، و عن هذا قالوا : الهدى ابل و بقر و غنم ذكورها و اناثها ، حتى قالوا هذا بالاجماع ، و انما مذهبهم ان التقليد في البدنة و الغنم ==

ما استيسر من الهدى بدنة أو بقرة<sup>١</sup> .

### باب الرمل في الطواف

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة أنه قال: الرمل في الطواف ثلاثة أشواط من الحجر الأسود إلى الحجر الأسود، ويمشي أربعة أشواط . وكذلك قال أهل المدينة، وقالوا: وذلك الذي لم يزل عليه أهل العلم يبلدنا<sup>٢</sup> .

== ليست من البدنة فلا تقلد لعدم المتعارفة بتقليدها، اذ لو كان تقليدها سنة لما تركوها؛ وقالوا في الحديث المذكور: تفرد به الأسود؛ ولم يذكر غيره على ما ذكرنا؛ وادعى صاحب المبسوط أنه اثر شاذ؛ وما روى عن ابن عباس و أبي جعفر وعبد الله بن عبيد بن عمير وعطاء بن سوق الغنم مقلدة فليس في ذلك كله ان التقليد كان في الغنم التي سبقت في الاحرام وان اصحابها كانوا محرمين ا على انا نقول: لانهم ما منعوا الجواز، وانما قالوا بأن التقليد في الغنم ليس بسنة انتهى . اى معتادة متعارفة، و لفظ «مرة» في حديث عائشة عند البخاري يشير الى عدم التعارف بها - والله تعالى اعلم .

(١) روى ذلك عن عائشة وابن عمر والقاسم بن محمد، و به قال طائفة من اهل العلم، وقال جمهور الصحابة والتابعين و من بعدهم: ان ما استيسر من الهدى شاة . قال محمد في الموطأ: اخبرنا مالك اخبرنا جعفر بن محمد عن ابيه ان عليا كان يقول: ما استيسر من الهدى شاة؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى شاة؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان ابن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدى بغير او بقرة؛ قال محمد: ويقول على نأخذ - ما استيسر من الهدى شاة؛ وهو قول ابي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى .

(٢) هكذا في موطأ الامام مالك وهو الاصح، والمراد به المدينة المنورة؛ وكان في الأصول «يبلدنا» وهو المرجوح . قال الامام محمد في ص ٢١٨ من الموطأ - باب الرمل بالبيت: ==

أخبرنا

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: أكره للرجل أن يجمع بين سبعين أو ثلاثة . وكذلك قال أهل المدينة؛ قالوا: السنة عندنا أن يتبع كل سبع بركعتين .

== أخبرنا مالك حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله الحرامى: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر إلى الحجر، قال محمد: وبهذا نأخذ، الرمل ثلاثة اشواط من الحجر إلى الحجر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا - انتهى . والحديث المذكور في الباب رواه مسلم في صحيحه من طريق القعنبي ويحيى عن مالك بلفظ: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم رمل من الحجر الأسود حتى انتهى إليه ثلاثة أطواف - اهـ . وهو في موطأ مالك . ومن طريق ابن وهب وابن جريج عن مالك باللفظ المذكور . وفي الباب عن ابن عمر في الصحيحين بل في سنن أبي داود والنسائي وابن ماجه . وعن أبي الطفيل في مسند احمد . وراجع نصب الراية وعمدة القارى؛ قال الزرقانى: وبه قال جميع العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ولم يخالف في ذلك الا ابن عباس؛ وما روى عن عمر بن الخطاب فيه فقد رجع عنه الى ما قال به جمهورهم . والتفصيل في عمدة القارى وقسح البارى والزرقانى وغيرها .

(١) وكان في الأصول «سعين» بالسين والعين المقدمة المهملتين على الياثين بعدها مثلى - من السعى، وهو تصحيف لا يقتضيه سياق العبارة لاسيما قوله «ان يتبع كل سبع بركعتين - الخ»؛ والصواب «سبعين» بالسين بعدها باء موحدة ثم عين ثم ياء تحتانية تشنية سبع، بمعنى اسبوع الطواف، فان الركعتين تكونان بعد الطواف لا بعد السعى بين الصفا والمروة .

(٢) وفي ج ٢ ص ١٧١ من رد المختار ذيل قول الدر المختار: ثم صلى شغفا في وقت مباح يجب بعد كل اسبوع - اهـ، اى: على التراخي ما لم يرد ان يطوف اسبوعا آخر فعلى الفور - بحر؛ وفي السراج: يكره عندهما الجمع بين اسبوعين او اكثر بلا صلاة =

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من أصابه أمر ينقض وضوءه وهو يطوف بالبيت أو يسعى بين الصفا والمروة أو فيما بين ذلك فإن أصابه ذلك وقد طاف ببعض الطواف أو كله ولم يركع ركعتي الطواف فإنه يتوضأ ويبني على طوافه ويصلي الركعتين ، فإن كان أحدث توضأ وبني

بينهما وإن انصرف عن وتر ، وقال أبو يوسف : لا يكره إذا انصرف عن وتر ثلاثة أسابيع أو خمسة أو سبعة ، والخلاف في غير وقت الكراهة أما فيه فيكره إجماعا ويؤخر الصلاة إلى وقت مباح - اهـ ، وإذا زال وقت الكراهة هل يكره الطواف قبل الصلاة لكل أسبوع ركعتين ؟ قال في البحر : لم أراه ، وينبغي الكراهة لأن الأسابيع حيثئذ صارت كأسبوع واحد - اهـ . قال ابن شهاب : لم يطف النبي صلى الله عليه وسلم أسبوعا قط إلا صلى ركعتين ؛ رواه عبد الرزاق وعلقه البخاري ووصله ابن أبي شيبة أيضا - كما في ج ٣ ص ٣٨٨ من فتح الباري وعمدة القاري والزرقاني ج ٢ ص ١٠٩ وقال : خذوا عني مناسككم . وروى عبد الرزاق عن نافع أن ابن عمر كان يكره قرآن الطواف ويقول : على كل أسبوع صلاة ركعتين - وكان لا يقرن . وعند ابن السكّك بأسناد ضعيف عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم طاف ثلاثة أسابيع جميعا ثم أتى المقام فصلى خلفه ست ركعات يسلم من كل ركعتين ؛ ولو صح لم يكن فيه حجة لأنه لبيان الجواز . وروى ابن أبي شيبة بأسناد جيد عن المسور بن مخرمة أنه كان يقرن بين الأسابيع إذا طاف بعد الصبح والمصر فاذا طلعت الشمس أو غربت صلى لكل أسبوع ركعتين . وعن عروة أنه كان لا يجمع بين السبعين لا يصلي بينهما ولكنه كان يصلي بعد كل سبع ركعتين ، فربما صلى عند المقام أو عند غيره - رواه مالك في الموطأ .

(١) شرط وجزاء ، وفي الموطأ : فإنه . . . . .

في الطواف<sup>١</sup> . وأما في الصلاة فإنه يتوضأ ويستقبل الركعتين إذا كان الحدث متعمداً<sup>٢</sup> . فأما السعي بين الصفا والمروة فإنه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه من انتقاض الوضوء . ألا ترى الحائض إذا طافت ثم حاضت قبل السعي سمعت وهي حائض فأجزأها فكذلك هذا . وقال أهل المدينة: من أصابه امرؤ<sup>٣</sup> ينتقض<sup>٤</sup> [ به ] وضوؤه وهو يطوف بالبيت أو يسعى بين الصفا والمروة<sup>٥</sup> أو فيما بين ذلك<sup>٦</sup> . فإن<sup>٧</sup> من أصابه ذلك وقد طاف بعض الطواف [ أو كله ولم يركع ركعتي الطواف ]<sup>٨</sup> فإنه يتوضأ ثم يستأنف

(١) أي : ولا يستأنفه - وراجع ص ٧٨ فصل محرمات الطواف من شرح الباب وج ٢ ص ٢١٠ من رد المحتار . والطهارة من الحدث الأكبر والأصغر من واجبات الطواف وجوبها عنهما هو الصحيح من المذهب - كما في ص ٧٠ من شرح الباب . وما نقله النووي في شرح مسلم من رواية الاستحباب فهي رواية مرجوحة .

(٢) أي : وإن لم يكن متعمداً يبنى عليه ولا يستأنف .

(٣) كذا في الأصول ، وفي موطأ مالك « شيء » .

(٤) كذا في الأصول من الانتقاض ، وهو لازم لئلا زدت الظرف « به » بين المربعين ،

وفي موطأ مالك « ينقض وضوؤه » من النقض وهو متعد ، وراجع بما في الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، ولفظ « هو » ساقط من الهندية ، وجزئيات الباب في كتب

الفقه فراجعها .

(٦-٦) وفي الموطأ « أو بين ذلك » .

(٧) وفي الموطأ « فإنه » .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدناه من الموطأ .

الطواف والركعتين ، وأما <sup>١</sup> السعي بين الصفا و المروة فإنه لا يقطع ذلك عليه ما أصابه [ من انتقاض وضوئه ] <sup>٢</sup> . وقال محمد : كيف <sup>٣</sup> أفسد طوافه <sup>٤</sup> بعد فراغه منه قبل أن يصلي ركعتين الحدث الذي <sup>٥</sup> أحدثه [ بعده ] <sup>٦</sup> ؟ قالوا : لأن الركعتين هما <sup>٧</sup> من الطواف موصولتان بالطواف . قيل لهم : [ هل ] <sup>٨</sup> اتصالحا بالطواف أشد من اتصال الصلاة يوم الجمعة بالخطبة ؟ فلو أن رجلا شهد الجمعة فلما فرغ الامام [ من الخطبة ] <sup>٩</sup> أحدث فتوضأ وصلى مع الامام أجزاء ذلك ، ولو أن الامام نفسه أحدث حين فرغ من خطبته فتوضأ مكانه ثم صلى بالقوم لأجزاء ذلك ؛ فهذا أخرى أن يكون

(١) وفي الموطأ « وأما ، بالوار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد من الموطأ .

(٣-٣) وكان في الأصول « أفسدت ذلك طوافه » و أنى أخرجت اسم الإشارة من البين فان فاعل « أفسد » هو لفظ « الحدث » الذي يأتي بعده ، و « طوافه » مفعول به لـ « أفسد » ، نعم لو كان قوله « طوافه » معرّفا باللام بدون الإضافة لكان ذلك الطواف مفعولا و « الحدث » فاعلا لـ « أفسد » ، ويمكن على الضعف ذلك فاعله و « الحدث » بدل منه . (٤) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « بالحدثى » مكان « الذى » ، ولا يكاد يصح . (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، فزيد على اقتضاء السياق .

(٦) كذا في الهندية ، و لفظ « هما » مؤخر من قوله « من الطواف » في الأصل . (٧) وكان في الأصول « قيل لهم اتصالحا - الخ » من غير اظهار حرف الاستفهام ، و المقام مقام الاستفهام ، كما لا يخفى على الأعلام ، و الأولى همزة الاستفهام ، و لعله سقطت من الأصل - تأمل فيه .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا به منه .

موصولا بعضه ببعض ، لأن الصلاة إنما قصرت بالخطبة ، وركعتي الطواف <sup>١</sup> وقد بلغنا <sup>٢</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه طاف أسبوعا

(١) روى عبد الرزاق و ابن أبي شيبة في مصنفيهما - كما في ج ٤ ص ٢٧٣ من كنز العمال عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إنما جعلت الخطبة موضع الركعتين، من فاتته الخطبة صلى أربعاً - انتهى . و هو مرفوع أيضا لكن الآن لا أتذكر في أي كتاب من الحديث رأيت - فليكن الطلب .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل بعض العبارة سقطت ههنا ، والإفصاح « وركعتا الطواف ليستا كذلك » - والله أعلم .

(٣) رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أن عبد الرحمن بن عبد القاري أخبره أنه طاف بالبيت مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح فلما قضى عمر طوافه نظر فلم ير الشمس طلعت فركب حتى اتاخ بذى طوى فصلى ركعتين سنة الطواف - اه . وفي رواية سفيان عن الزهري عن عروة: ثم خرج إلى المدينة فلما كان بذى طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين ؛ رواه ابن منبه - كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٢١٣ . ومن طريق مالك رواه الإمام محمد في باب الطواف بعد العصر و بعد الفجر ص ٢١٤ من الموطأ وفيه « عن ابن شهاب بن حميد ، و هو خطأ . قال محمد : و بهذا نأخذ ، ينبغي أن لا يصلى ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس و تبيض ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله و العامة من فقهاءنا - انتهى . و إليه ذهب مجاهد و سعيد ابن جبير و الحسن البصري و الثوري و أبو يوسف و أبو الزبير المكي ، و هو مروى عن عمر و ابن عمر و جابر بن عبد الله و أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم ، فالإمام أبو حنيفة لم ينفرد بذلك كما زعم ابن أبي شيبة في كتاب الرد ، و تفصيل المسألة بعده في عنوان « التنبيه » لأن الباب لم يوضع لهذه المسألة استقلالا .

حين صلى الفجر ثم لم يصل الركعتين حتى أتى ذى طوى<sup>١</sup>، وارتفعت له الشمس  
ثم صلى الركعتين ثم قال: ركعتان مكان ركعتين. وقال أهل المدينة:  
إنما نزع<sup>٢</sup> أنه يفسد الصلاة! قيل لهم: فالطواف بمنزلة الصلاة؟ قالوا: نعم  
هو بمنزلة الصلاة إلا أن الكلام أحل فيه<sup>٣</sup>.

(١) كذا في الأصول، ولعل الصواب: ذا طوى، أو سقط شيء من العبارة -  
والله اعلم - ف.

(٢) وكان في الأصول «يزعم» بالنفية، والصواب «نزع» بصيغة المتكلم.

(٣) وكان في الأصول «أصل» وهو مصحف فليس له أصل في هذا الموضع، و«أحل»  
من الإحلال المزيد من الحلة.

#### تنبيه

أثر عمر رضي الله عنه المذكور في الصلب علقة البخاري في «باب الطواف بعد الصبح  
والعصر» من صحيحه بلفظ: وطاف عمر بعد صلاة الصبح فركب حتى صلى الركعتين  
بذى طوى - اه. قد عرفت أن الإمامين مالكا ومحمد بن الحسن روياه في الموطئين،  
ورواه الأثرم عن أحمد عن سفيان عن الزهري، مثله إلا أنه قال «عن عروة» بدل  
«عن حميد»، قال أحمد: أخطأ فيه سفيان؛ قال الأثرم: وحدثني به نوح بن يزيد من  
أصله عن إبراهيم بن سعد عن صالح بن كيسان عن الزهري كما قال سفيان - اه.  
وقد روينا بعلو في أمالي ابن منده من طريق سفيان ولفظه: أن عمر طاف بعد الصبح  
سبعا ثم خرج إلى المدينة فلما كان بذى طوى وطلعت الشمس صلى ركعتين - قاله  
الحافظان في ج ٤ ص ٦٤٠ من عمدة القاري و ج ٣ ص ٣٩٠ من فتح الباري في  
ذلك الباب. وقد رواه من طريقين المذكورين الحافظ الطحاوي في ج ١ ص ٢٩٦  
من شرح الآثار: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن الزهري عن عروة عن عبد الرحمن  
ابن عبد القاري قال: طاف عمر بالبيت بعد الصبح فلم يركع فلما سار بذى طوى =  
وطلعت (٧١) ٢٨٤



== وطلعت الشمس صلى ركعتين؛ حدثنا يونس قال انا ابن وهب ان مالكا حدثه عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن عبد القارى مثله - اه - . ثم قال الطحاوى: فهذا عمر لم يركع حيثئذ لانه لم يكن عنده وقت صلاة وآخر ذلك الى ان دخل عليه وقت الصلاة فصلى، وهذا بحضرة سائر اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليه منهم منكر، ولو كان ذلك الوقت عنده وقت صلاة للطواف لصلى، ولما اخر ذلك لانه لا ينبغي لاحد طاف بالبيت ان لا يصلى حيثئذ الا من عذر؛ وقد روى عن معاذ ابن عفراء مثل ذلك، وقد ذكرت ذلك فيما تقدم من هذا الكتاب؛ وقد روى مثل ذلك ايضا عن ابن عمر رضى الله عنهما: حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا همام قال انا نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما قدم مكة عند صلاة الصبح فطاف ولم يصل الا بعد ما طلعت الشمس - انتهى . قال الحافظ العيني: واحتجوا في ذلك بعموم حديث عقبة بن عامر الجهنى قال: ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا ان نصلى فيهن - الحديث؛ وقد مر في مواقيت الصلاة، ومع هذا روى الطحاوى باسناد صحيح عن ابن عمر خلاف ما علقه البخارى - اه - . ثم ذكره ثم قال: وقال سعيد بن ابى عروبة فى المناسك: عن ايوب عن نافع ان ابن عمر كان لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد صلاة الصبح و اخرج ابن المنذر من طريق حماد عن ايوب ايضا، ومن طريق اخرى عن نافع: كانت ابن عمر اذا طاف بعد الصبح لا يصلى حتى تطلع الشمس، واذا طاف بعد العصر لا يصلى حتى تغرب الشمس - اه - . ثم قال: وروى احمد فى مسنده بسند صحيح من حديث ابى الزبير عن جابر قال: كنا نطوف ونمسح الركن الفاتحة والخاتمة ولم نكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس: قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: تطلع الشمس فى قرن شيطان؛ وفى سنن سعيد بن منصور و مصنف ابن ابى شيبة: عن ابى سعيد الخدرى انه طاف بعد الصبح فلما فرغ جلس حتى طلعت الشمس ==

== ( ثم صلى ) ، وقال سعيد بن منصور : وكان سعيد بن جبير و الحسن و مجاهد يكرهون ذلك ايضاً - اهـ . ثم قال : و روى ابن ابى شيبة باسناد حسن عن محمد بن فضيل عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة انها قالت : اذا اردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر او العصر فطف و اخر الصلاة حتى تنيب الشمس او حتى تطلع فصل لكل اسبوع ركعتين - انتهى . فالتهمى عندها على العموم ، فلذلك ذمت الذين طافوا بالبيت بعد صلاة الصبح ، ثم تعدوا الى المذكر الحديث الذى رواه البخارى عنها لا كما قال الحافظ في فتح البارى فى توجيه ذلك - راجع عمدة القارى ج ٤ ص ٦٤١ . و حديث معاذ بن عفراء اخبر به الطحاوى فى باب الركعتين بعد العصر ج ١ ص ١٧٩ : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابن وهب قال ثنا شعبة عن سعد بن نصر بن عبد الرحمن عن معاذ بن عفراء انه طاف بعد العصر او بعد الصبح و لم يصل فسل عن ذلك فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس و عن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ؛ حدثنا ابو بكرة قال حدثنا ابو داود الطيالسى قال ثنا ابو بكر النهشلى عن عطية العوفى عن ابى سعيد عن رسول الله صلى الله عليه و سلم : انه نهى عن ذلك - كما ذكره معاذ بن عفراء عن رسول الله صلى الله عليه و سلم - انتهى . و حديث معاذ بن عفراء اخبر به اسحاق بن راهويه ايضاً فى مسنده - كما فى ص ٥٧ من الدراية لابن حجر رحمه الله تعالى . و اسناده على ما فى ج ٢ ص ٢٥٣ من نصب الراية : اخبرنا النضر بن شميل ثنا شعبة عن سعد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف قال سمعت نصر بن عبد الرحمن يحدث عن جده معاذ بن عفراء : انه طاف بعد العصر او بعد الصبح و لم يصل فسل عن ذلك فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الصلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس و بعد العصر حتى تغرب - انتهى . و قد روى مالك فى موطئه عن ابى الزبير المكي انه قال : لقد رأيت البيت يخلو بعد صلاة الصبح و بعد صلاة العصر ما يطوف به احد - انتهى . و من طريق مالك ==

اخرجه

= أخرجه الامام محمد في ص ٢١٤ من الموطأ ثم قال محمد : إنما كان يخلو لأنهم كانوا يكرهون الصلاة تينك الساعتين ، والطواف لا بد له من صلاة ركعتين فلا بأس ان يطوف سبعا ، ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس و تبيض ، كما صنع عمر بن الخطاب ، ابو يصلي المغرب ، و هو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى . وقال الزرقاني في ج ٢ ص ٢١٣ من شرح الموطأ : هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة لا إخبار عن حكم فسقط قول ابى عمر رحمه الله ، هذا خبر منكز يدفعه من رأى الطواف بعدهما وتأخيرهما الصلاة كالك و موافقته و من رأى الطواف و الصلاة معا بعدهما - انتهى . فهذه الأخبار و الآثار في كراهة زكعتي الطواف خصوصا بعد صلاة الفجر و بعد صلاة العصر ، و به قال عمر و عائشة و ابو سعيد الخدري و ابن عمر و معاذ بن عمرو رضي الله عنهم . و سعيد بن جبير و مجاهد و الحسن البصري و ابو الزبير المكي و الثوري و ابو حنيفة و مالك و ابو يوسف و محمد - رحمهم الله تعالى ، و هذه الأخبار المخصوصة سوى ما روى من النهي عن الصلاة بعد الصبح و الصلاة بعد العصر : من حديث ابن عباس - رواه الأئمة الستة في كتبهم ، و من حديث ابى هريرة - رواه البخاري و مسلم ، و من حديث ابى سعيد الخدري - رواه البخاري ايضا و مسلم ، و من حديث عمرو بن عبسة - رواه مسلم كما في نصب الراية ، و من حديث علي - رواه اسحاق ابن راهويه و البيهقي ، و من حديث ابى امامة - أخرجه مسلم و ابو داود و الطحاوي ؛ و حديث بقية رواه الجماعة الا البخاري و رواه الطحاوي و البيهقي و غيرهم - كما في نصب الراية . و لقد سها المعاني على نصب الراية في قوله : حديث معاذ بن عمرو لم يروه الطحاوي موقوفا عليه ؛ بل رواه الطحاوي في ص ١٧٩ مع المرفوع - كما عرفت ؛ ثم ذكر الموقوف في ص ٣٩٦ و أحال على ما رواه في ص ١٧٩ . هذا و قد ترك ابن حزم هذه الصرائح و النصوص و تشبث في ج ٧ ص ١٨١ من المحلى على خلافه بحديث فيه كلام كما سيأتي .

و اذا علمت ما تلوت عليك فاعلم ان ابا بكر بن ابى شيبة قال في مسألة الرابع و المائة =

== من كتاب الرد في باب صلاة الطواف بعد صلاة الفجر بعد رواية حديث جبير وأثر ابن عمرو وابن عباس والحسن والحسين وابن الزبير : وذكروا ان ابا حنيفة قال : لا يهلى حتى تغيب أو تطلع وتمكن الصلاة - اهـ . أفلم يدر ان عمر وعائشة ومعاذ بن عفراء و ابا سعيد الخدري صحابة متقدمون على ابي حنيفة وهم قائلون بذلك ؟ أو لم يعلم ان ابن جبير وبجاءدا والحسن البصري و ابا الزبير المكي متقدمون على ابي حنيفة وهم قائلون بذلك ؟ أو ليس يخبر ان سفيان الثوري وعامة فقهاء الكوفة قائلون بذلك ؟ أنسى ما رواه عنهم في مصنفه في كراهة ركعتي الطواف بعد صلاة الصبح وبعد صلاة العصر ؟ أو لم يتحقق عنده ان ابا حنيفة رحمه الله لم ينفرد بذلك ؟ بل معه الأحاديث المتواترة العامة و الأحاديث الخاصة في الباب وآثار الصحابة و التابعين - كما علبت مع شتماتها وتكرمها ! فإن كان هذا كله لم يقف عليه ابن أبي شيبة أو نسيه فانا لله وانا اليه راجعون ! ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، سبحانه ! لا علم لنا الا ما علينا ، أو لا يعلم ان الحديث الذي استدلل به على خلاف ما قاله ابو حنيفة ومن معه من الصحابة و التابعين متكلم فيه ؟ ولا يوازي ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم متواترا من النهي عن الصلاة بعد الفجر والعصر ! فهل سها فيه أو أخطأ أو تعمد هو بذلك ! وهذا كله لا يليق بشأن ابن أبي شيبة لاسيما في مقابلة ابي حنيفة فقيه الأمة و بحرهما في العلم . فالأول حديث جبير بن مطعم فقال فيه : حدثنا ابن عينة عن ابي الزبير عن عبد الله بن باباه عن جبير بن مطعم عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : يا بني عبد مناف ! لا تمتعوا احدا طاف بهذا البيت صلى اى ساعة من ليل أو نهار - اهـ . و رواه اصحاب السنن الأربعة ، و ابن حبان في صحيحه ، و الحاكم في مستدركه و قال : صحيح على شرط مسلم ، و الدارقطني في سننه ، و البيهقي و ابن خزيمة و الدارمي و الطحاوي .. كما في نصب الراية و الدراية وعدة القارى و فتح البارى و الزرقاني و المحلى وغيرهما من الكتب ==

== فقيه أولا : انه من حديث ابى الزبير و هو مدلس و قد عنى فلا يعتبر . و ثانيا :  
اسناده مضطرب ، قال الشيخ في الامام : انما لم يخرجاه لاختلاف وقع في اسناده فرواه  
سفيان - كما تقدم ، و رواه الجراح بن منهال عن ابى الزبير عن نافع بن جبير سمع  
اباه جبير بن مطعم ، و رواه معقل بن عبد الله عن ابى الزبير عن جابر مرفوعا نحوه ،  
و رواه ايوب عن ابى الزبير قال : اظنه عن جابر فلم يحزم به ؛ وكل هذه الروايات عند  
الدارقطني ، فالحديث مضطرب لا يصلح ان ينتهض حجة ، و من عجائب الدنيا ان  
ابن حزم يرد الحديث بأقل من ذلك و يستدل بمثل هذا الحديث و هو لا يعارض  
الأحاديث الواردة في باب النهى عن الصلاة بعد الفجر و العصر ؛ و ثالثا : قال في  
نصب الرأية : و اخبرني الشيخ محب الدين بن العلامة علاء الدين القونوي عن والده  
انه بحث هنا بحثا فقال : ان بين حديث ابن عباس و حديث جبير عموما و خصوصيا  
حديث ابن عباس عام بالنسبة الى المكان خاص بالنسبة الى الوقت فهذا الحديث خاص  
بالنسبة الى المكان عام بالنسبة الى وقت الصلاة ؛ قال : فليس حمل عموم هذا الحديث  
في الصلاة على خصوص حديث ابن عباس بأولى من حمل عموم حديث ابن عباس  
في المكان على خصوص هذا الحديث فيه . ( و متى كان الدليلان كذلك لم يترجح  
احدهما على الآخر الا بدليل آخر - اهـ ج ٢ ص ٢١٤ زرقاني نقلا عن فتح الباري )  
قلنا : حديث ابن عباس اصح من حديث جبير فلا يقاومه الا ما يساويه في الصحة ،  
فيحمل على حديث ابن عباس و لا يحمل على غيره ، و ايضا فقد ورد من فهم الصحابة  
ما يدل على عدم المعارضة ، رواه اسحاق بن راهويه في مسنده عن معاذ بن عفره الذي  
تقدم من قبل فانه لم يصل ركعتي الطواف بعد الصبح او بعد العصر فسئل عنه فقال : نهى  
رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الصلاة بعد صلاة الصبح و بعد العصر . و رابعا : على  
التسليم نازلا فنقول : المراد به « آية ساعة » ساعة تجوز فيها الصلاة بلا كراهة ؟ قال السندی  
في هامشه على ابن ماجه ج ١ ص ٣٧٨ : الظاهر ان المعنى « لا تمنعوا احدا دخل »

= المسجد للطواف و الصلاة « اي : لا تمنعوا عن الدخول أية ساعة يريد الدخول ،  
 فقوله « أية ساعة » ظرف لقوله « لا تمنعوا احدا طاف و صلى » ، ففي دلالة الحديث  
 على الترجمة بحث ، كيف و الظاهر ان الطواف و الصلاة حين يصلي الامام الجمعة  
 بل حين يخطف الخطيب يوم الجمعة بل حين يصلي الامام احدى الصلوات الخمس غير -  
 مأذون فيها للرجال ! انتهى ، و على ما قدرته لا يرد هذا - كما لا يخفى على المتأمل في  
 الكلام و على كل لا يتم الاستدلال به على ما ذهب اليه ابن ابي شيبة من جواز  
 الركعتين بعد الصبح و العصر . و خالصنا ان الاستدلال به على جواز التفل بمكة في  
 الاوقات المكروهة ليس بتمام ، كيف و فيه خطاب لبني عبد مناف فان دورهم كانت  
 محيطة بالبيت و كانوا يغلزون ابوابها فلا يصل الرجل الى البيت مخنثا إلا باجازتهم  
 بالدخول ! انتهى النبي صلى الله عليه و سلم عن ذلك ، و ليس في قوله « طاف و صلى  
 أية ساعة شاء » الا ان : لا تمنعوه حين شاء الدخول و الصلاة ، و الظاهر انه لا يشاء  
 الصلاة في الاوقات المكروهة و ان طاف فيها كما صنع عمر بن الخطاب و معاذ  
 ابن عفراء و جابر بن عبد الله و غيرهم . من الصحابة و التابعين ، فالحديث كيف يكون حجة  
 على ابي حنيفة . من معه ؟ فنشأ انتهى و محطه كفهم عن سد ابواب دورهم التي كانت  
 في المظان و حول البيت لا اجازة الصلاة في اي وقت شاء . مطلقا كما فهم ابن ابي شيبة  
 و من معه في الفهم ! ثم في رواية « يا بني عبد مناف ! من ولي منكم من أمور الناس  
 شيئا فلا يمنع احدا طاف بالبيت و صلى ابسة ساعة شاء » - الحديث كما في ج ١  
 ص ٧١ من التلخيص الحبير ، فهذا الحكم للولاة و الامراء و الحكام من بني عبد مناف  
 فهم منعوا عن كف الناس لانهم كانوا مظنة بأن يمنعوا الناس من الدخول في الحرم  
 و المسجد بسبب الامارة و الحكومة ، من شاؤوا اجازوه و من لم يشاؤوا لم يجيزوه ،  
 فلا تعلق للحديث بالصلاة الاتباعا للغير ، نخرج عن البحث .

و حديث آخر هنا اخبر به الدارقطني عن ابي الوليد العدني عن رجاء ابي سعيد عن =

== مجاهد عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: يا بني عبد مناف - او: يا بني عبد المطلب! لا تمنعوا احدا يطوف بالبيت و يصلي فانه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس الا عند هذا البيت يطوفون و يصلون - انتهى؛ قال صاحب التقيح: و ابو الوليد العدني لم ار له ذكرا في الكنى لابي احمد الحاكم، و اما رجاء بن الحارث ابو سعيد المكي فضعفه ابن معين؛ انتهى - كذا في نصب الراية ج ٢ ص ٢٥٤ . و قال الحافظ في ص ٥٨ من الدراية: و هذا لو صح لكان صريحا في المسألة الا ان رجاء ضعيف و قد خولف عن مجاهد - اهـ . فلا يفيد موافقته حديث جبير بن مطعم . و قال في ج ١ ص ٧١ من التلخيص: و هو حديث معلول اهـ . و في ج ١ ص ٣٣٦ من الميزان: رجاء بن الحارث عن مجاهد، و هو ابو سعيد بن هود، ضعفه ابن معين و غيره، روى عنه الفضل الشيباني و ابو الوليد العدني - انتهى . و راجع ج ٣ ص ٢٦٣ من التهذيب .

و هنا حديث آخر اخرجه الدارقطني في سننه - كما في نصب الراية - عن عبد الله بن المؤمل الخزومي عن حميد مولى عفراء عن قيس بن سعد عن مجاهد قال: قدم ابو ذر فأخذ بضادتي باب الكعبة - الحديث؛ في آخره: إلا بمكة؛ يقول ذلك ثلاثا - اهـ . و هو حديث ضعيف؛ قال احمد: احاديث ابن المؤمل منا كبير؛ و قال ابن معين: هو ضعيف الحديث . و رواه البيهقي و قال: هذا يعد في افراد ابن المؤمل و هو ضعيف، و حميد الأعرج ليس بالقوى، و مجاهد لم يثبت له سماع من ابي ذر؛ و قوله: جاءنا - اي: جاء بلدنا؛ و قد روى من وجه آخر عن مجاهد و فيه اليسع بن طلحة ضعفه، و الحديث منقطع، مجاهد لم يدرك ابا ذر - اهـ . قال الشيخ في الامام: و حديث ابي ذر هذا معلول بأربعة اشياء احدها: انقطاع ما بين مجاهد و ابي ذر - ثم ذكر كلام البيهقي؛ و الثاني: اختلاف في اسناده فرواه سعيد بن سالم عن ابن المؤمل عن حميد مولى عفراء عن مجاهد عن ابي ذر، لم يذكر فيه قيس بن سعد، اخرجه كذلك ابن عدى في ==

== الكامل ، قال البيهقي : وكذلك رواه عبد الله بن محمد الشامي عن ابن المؤمل عن حميد الأعرج عن مجاهد : والثالث : ضعيف ابن المؤمل ، قال النسائي وابن معين : ضعيف وقال احمد : احاديثه مناكير ، وقال ابن عدى : عامة حديثه الضعيف عليه بين الرابع ضعيف حميد مولى عفراء ، قال البيهقي : ليس بالقوى ، وقال ابو عمر بن عبد البر : هو ضعيف - انتهى . ولى قلق فى تضعيف حميد مولى عفراء ، وهو حميد بن قيس الأعرج المكي ، من رجال الستة - راجع ج ٣ ص ٤٦ و ٤٧ من التهذيب ، وهو ثقة ثبت ، نعم حميد الأعرج الكوفي القاص الملائي ضعيف ، كما فى ج ٣ ص ٥٣ من التهذيب ، فتنبه . ثم الثانى والثالث والسادس اثر ابن عمر مع ابن عباس و ابن الزبير : طافا بعد العصر وصليا ؛ او طافا بالبيت قبل صلاة الفجر ثم صليا ركعتين قبل طلوع الشمس - اه . فقيه اولاً : ان فى الأثر الثالث لىث بن ابى سليم وحاله معروف فيما بين المحدثين و نقاد الرجال - راجع تهذيب التهذيب و ،يزان الاعتدال ، و فى السادس الأجلح عن عطاء ، قال ابو حاتم : ليس بالقوى ، وقال النسائي : ضعيف له رأى سوء ، وقال القطان : فى نفسى منه شىء ، وقال الجوزجاني : الأجلح مقتر - كله فى الميزان ج ١ ص ٢٧ و راجع التهذيب ؛ و ثانياً : يخالفه ما رواه الطحاوى عن ابن عمر باسناد صحيح انه قدم مكة عند صلاة الصبح فطاف بالبيت و لم يضل الا بعد ما طلعت الشمس - اه ، كما سبق ، فالصحيح مقدم على المعلول او كان يفعل اولاً ثم تركه اذا تحقق عنده الكراهة فى هذا الوقت و رجع الى ما ثبت عن ابيه عمر بن الخطاب رضى الله عنهما من الكراهة ، و الترك فى هذا الوقت او على النزول الروايتان عنه متساويتان فى الصحة و الثبوت فتتعارضان فتسقطان ، فالشيئان اذا تمارضا تساقطا ؛ و اثر عمر و جابر و ابى سعيد فاضل مرجح على اثر ابن الزبير و ابن عباس و يمارضه ايضا احاديث النهى مطلقاً - كما سبق ، و الثبوت عن ابن عباس و ابن الزبير فى معرض الخفاء لكون اسناده متكماً فيه .



== و أما الرابع و الخامس فأثر الحسن و الحسين : حدثنا ابن فضيل عن ليث عن  
ابن سعيد انه رآهما - الحديث ، و اثر ابن الطفيل : انه كان يطوف بعد العصر و يصلّي حتى  
تصفر الشمس - اهـ ، رواه عن ابن فضيل عن الوليد بن جميع عنه ، ففي الأول ليث  
و هو متكلم فيه ، و ابو سعيد هو رجاء بن الحارث ضعيف ضعفه ابن معين و غيره - كما  
عرفت ، فهو ضعيف ؛ و في الثاني : الوليد بن جميع ذكره ابن حبان في الضعفاء ايضا و قال :  
ينفرد عن الاثبات بما لا يشبه حديث الثقات ، فلما خش ذلك منه بطل الاحتجاج به ، و قال  
العقيلي : في حديثه اضطراب ، و قال الحاكم : لو لم يخرج له مسلم لكان أولى - اهـ ،  
كما في التهذيب ج ١١ ص ١٣٩ . ثم في نفس الأثر شيء يدل على واهنه وضعفه و هو قوله  
« و يصلّي حتى تصفر الشمس » ، و غير خاف عليك ان اداء الصلاة و التاء ما في اصفرار  
الشمس قصدا و تمعنا ممنوع في الشرع و منهي عنه فيه : و لا نظن بأبي الطفيل انه يرتكب  
هذا الفعل قصدا و ارادة ، فثبت بهذا ان الأثر متنا و متا ضعيف .

فالحاصل ان في الحديث الأول مظنة التدليس ، و في اسناده اضطراب ، راجع سنن  
الدارقطني و نصب الرأية . و حديث ابن عباس معلول ضعيف . و في اسانيد الآثار  
ليث بن أبي سليم و الوليد بن جميع و رجاء بن الحارث و حميد الأعرج ، و كل ما وزد  
في الاستثناء ضعاف . و اما حديث النهي عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع  
الشمس و بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس فمخرج في الصباح و السنن و المسانيد  
من حديث ابن عباس و حديث أبي هريرة و حديث ابن سعيد الخدري و غيرهم و حديث  
معاذ بن عفراء مع اثره و حديث جابر بن عبد الله و اثر عمر بن الخطاب و اثر جابر  
و اثر ابن سعيد الخدري و اثر ابن عمر رضي الله عنهم كلها صحاح و حسان فلا يعارضها  
تلك الآثار المعلولة الضعيفة البينات ، فثبت ما قاله الامام ابو حنيفة و من معه  
من كراهة الصلاة بعد العصر او بعد الصبح سواء كانت ركعتي الطواف او غيرهما من  
النوافل ، و بطل ما زعم به ابو بكر بن ابي شيبة من نسبة خلاف الحديث الى ==

قيل لهم : فما تقولون في الصلاة بعد صلاة الفجر تطوعاً أم يجوز ذلك و ينبغي أن يفعل ؟ قالوا : لا . قيل لهم : فينبغي أن تكررهما الطواف حتى يحل الصلاة فيكون بمنزلة الصلاة و تروا<sup>١</sup> ما صنع عمر بن الخطاب رضي الله عنه حين طاف قبل طلوع الشمس

قيل لهم : فما تقولون في رجل طاف بالبيت بعض سبعة ثم أقبمت صلاة العصر أو صلاة الفجر كيف يصنع ؟ قالوا : يصلي مع الامام ، ثم يبنى على ما طاف ، ثم يستكمل سبعا ، ثم لا يصلي حتى تطلع الشمس أو تغرب . قيل لهم : وهذا أيضاً ترك منكم لقولكم . أرايتم صلاة صلي رجل بعضها ثم دخل في صلاة أخرى وتركها حتى فرغ من الصلاة التي دخل فيها . أيبني على ما صلى من الصلاة الأولى أم قد فسدت حين دخل في غيرها ؟ قالوا : بل قد فسدت حين دخل في غيرها متعمدا . قيل لهم :

== الامام ابي حنيفة رضي الله عنه و ارضاه . و راجع لهذا البحث البدائع و فتح القدير و البناية و نصب الراية و عمدة القاري و الجوهر النقي و غيرها من كتب القوم - و الله عنده حسن الثواب . و هو الهادي الى الصديق و الصواب و اليه المرجع و المآب . و اثر ابن عمر رواه الامام ابو حنيفة ايضاً عن ابي بكر بن ابي فلان قال : رأيت ابن عمر طاف بالبيت سبعا بعد صلاة العصر ثم انصرف فلم يركع حتى غابت الشمس - اخرجته الحسن بن زياد في مسنده عنه و من طريقه اخرجته ابن خضرو في مسنده - كما في ج ١ ص ١٤٠ من جامع المسانيد .

(١) لانه صلى الله عليه و سلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس و عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ، و قد سبق بجملاً فينا تقدم ، و يدخل فيه النوافل ذوات اسباب و غيرها عندنا .

(٢) كذا في الأصول « تروا » - خطأ ، و الصواب « ذروا » ، و العلم عند الله =

فينبغي أن يفسد الطواف حين دخل في الصلاة حتى يستكمل<sup>١</sup> طوافه بعد فراغه من صلاته ! والله أعلم .

### باب الذي يترك طواف الصدر

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لو أن رجلاً فرغ من حجه إلا طواف الصدر فسار قبل أن يطوف كان عليه دم، فليس يرخص في طواف الصدر إلا الحائض فإنه قد رخص لها .

وقال أهل المدينة: لو أن رجلاً جهل أن يكون آخر عهده الطواف بالبيت حتى يضدر<sup>٢</sup> لم نر<sup>٣</sup> عليه شيئاً إلا يكون قريباً فيرجع فيطوف

= تعالى . قلت : ولعله كان « تروون » فضحف و سقط النون من آخره -

والله أعلم - ف .

(١) هكذا في جميع الأصول، ولعل الصواب « يستأنف » .

(٢) وفي موطأ مالك « صدر » .

(٣) هكذا في الأصول، وفي موطأ مالك « لم أر » بالافراد . قال الامام محمد في ص ٢٣٤ من الموطأ - باب الصدر: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا صدر من الحج او العمرة اناخ بالبطحاء الذي بذئ الخليفة فيصلي بها . ويهمل ؟ قال : فكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك ؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب رضى الله عنهما قال : لا يصدرن احد من الحاج حتى يطوف بالبيت فان آخر النسك الطواف بالبيت ؛ قال محمد : وهذا نأخذ، طواف الصدر واجب على الحاج، ومن تركه فعليه دم، الا الحائض والنسياء فانها تنفر ولا تطوف ان شاءت، وهو قول ابي حنيفة والامة من قهاتنا - انتهى . و أخرج البخاري و مسلم عن طاوس عن ابن عباس قال: أمر الناس ان يكون =

باليّس ثم ينصرف إذا كان قد أفاض و الإفاضة هي طواف الزيارة .  
 وقال محمد: كيف يرخص في هذا وقد أخبرنا إبراهيم [ بن يزيد ]  
 المكي قال سمعت طاوسا يقول سمعت ابن عمر رضى الله عنهما يقول : نهى  
 = آخر عهدهم باليّيّس إلا أنه خفف عن الحائض - انتهى . و اخرج البخارى في كتاب  
 الحيض عن ابن عباس قال : رخص للحائض ان تنفر - يعنى بعد الإفاضة ؛ قال : وكان  
 ابن عمر يقول اولا : انها لا تنفر ، ثم رجع وقال : تنفر ، ان رسول الله صلى الله عليه  
 و سلم رخص لمن - انتهى . و اخرج الترمذى و النسائى عن عبيد الله بن عمر عن نافع  
 عن ابن عمر قال : من حج البيت فليكن آخر عهده باليّيّس إلا الحيض ، و رخص لمن  
 رسول الله صلى الله عليه و سلم - اهـ ، و قال : حديث حسن صحيح . و رواه الحاكم  
 فى المستدرک و قال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ انتهى - كذا فى ج ٣  
 ص ١٢٣ من نصب الرأية . و فى ص ٢٠٦ من الدراية : و فى الباب عن زيد بن ثابت  
 و ام سلمة - اهـ . و لفظ الحاكم عن ابن عباس : قال : كان الناس ينفرون من منى الى  
 وجوههم فأمرهم رسول الله صلى الله عليه و سلم ان يكون آخر عهدهم باليّيّس و رخص  
 للحائض - انتهى ج ١ ص ٤٧٦ منه . و هو واجب عندنا للرجال فى المشهور ، و لذا  
 يجب الدم بتركه . و فى قول انه سنة كما ان طواف القدوم سنة فى المشهور من الرواية ،  
 و واجب فى قول كما فى خزائن المفتين - قاله امام العصر فى درس صحيح البخارى .  
 ثم اعلم انه على ما مش الهندية تعليق تحت قوله « حتى يصدر » ؛ حاصله انه لم يرد طواف  
 الزيارة - اهـ . و هو غلط فاحش فان طواف الوداع ليس بطواف الزيارة ، الأول  
 سنة او واجب و الثانى فرض ، و ليس الكلام هنا فى الفرض ، و طواف الصدر  
 طواف الرجوع و الوداع هذا

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد للتوضيح ، و هو شيخ المؤلف يروى  
 عنه كثيرا ، و تد ذكر قبل ذلك فى الروايات .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يفتر الرجل حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت 'إلا الحيض' رخص لمن رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) أخرجه ابن ماجه في ج ٢ ص ٢٥١ من سننه في باب طواف الوداع : حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع ثنا ابراهيم بن يزيد - به مثله ، قال السندی في هامشه على ابن ماجه في الزوائد : في إسناذه ابراهيم وهو ابو اسمعيل المكي القبري ضعفه أحمد وغيره - انتهى ؛ وهو في ج ٣ ص ٤٢ من كنز العمال و المدار ليس على هذا الاسناد فالحديث روى من طرق ليس فيها ابراهيم بن يزيد رواء البخارى و مسلم - كما عرفت من قبل - والطحاوى في ج ١ ص ٤٢٢ من شرح الآثار و الديهي في سننه ج ٥ ص ١٦٣ ، وعن ابن عباس و زيد بن ثابت و عائشة و ام سليم . قال الطحاوى : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن ابراهيم بن ميسرة و سليمان خال ابن ابى نجیح عن طاوس قال : كان ابن عمر قريبا من ستين يهيم ان تنفر الحائض حتى يكون آخر عهدها بالبيت ؛ ثم قال : نبئت انه قد رخص للنساء : حدثنا ابن ابى داود قال ثنا ابو صالح قال ثنا الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني طاوس اليماني انه سمع عبد الله بن عمر يستل عن حبس النساء عن الطواف بالبيت اذا حضت قبل النفر و قد افضن يوم النحر فقال : ان عائشة كانت تذكر من رسول الله صلى الله عليه و سلم رخصة للنساء و ذلك قبل موت عبد الله بن عمر بعام . حدثنا ابن ابى داود قال ثنا مهمل بن بكار قال ثنا وهيب عن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس : انه كان يرخص للحائض اذا افاضت ان تنفر ، قال طاوس : وسمعت ابن عمر يقول : لا تنفر ؛ ثم سمعته بعد يقول : تنفر رخص لمن رسول الله صلى الله عليه و سلم . حدثنا ابو ايوب عبد الله بن ايوب المعروف بابن خلف الطبراني قال ثنا عمرو بن محمد الناقد قال ثنا عيسى بن يونس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : من حج هذا البيت فليكن آخر عهده الطواف بالبيت الا الحيض رخص لمن رسول الله صلى الله عليه و سلم - انتهى - وطريق وهيب عن ابن طاوس =

كتاب الحجّة ( الذى يترك طواف المصنوع ) ج - ٢

وسلم . ثم حديث صفية ' بعد المعروف ' فى أيدى الناس أنه : لا ينبغي لأحد أن ينفر حتى يكون آخر عهده الطواف بالبيت ، فإن نفر فإن كان قريبا ما ينسه و بين الوقت فأفضل له أن يرجع حتى يطوف ، وإن مضى على حاله فعليه هدى ، و شاء تجزئه .

== رواها البخارى فى صحيحه عن معلى بن اسد عن وهيب ، و من طريق عبد الأعلى عن وهيب رواه الديلمى فى سننه .

(١) هو من تمام الحديث أخرجه الترمذى و النسائى و الحاكم فى مستدركه وقال : صحيح على شرط الشيخين - و لم يخرجاه ، و قال الترمذى : حديث حسن صحيح . و حديث صفية رواه الإمام ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم : ان النبي صلى الله عليه و سلم امر صفية ان تنفر قالت : انى حائض ؟ فقال : تنقري حائض ، فقال : اما كنت طفت بالبيت ؟ قالت : بلى ، قال : فاصدرى - أخرجه الحافظ ابن خضرو فى مسنده باسناد السابى الى ابى حنيفة ، و أخرجه الحسن بن زياد فى مسنده فبرواه عن ابى حنيفة - اه . و هو فى ص ١٢١ من آثار ابى يوسف بهذا الاسناد من رقم ٥٦١ بزيادة بعض الألفاظ . و رواه الطحاوى من طريق الحكم و الأعمش عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة ، و صولا ، و تفصيله فى ج ١ ص ١٠١ من عقود الجواهر . و حديثها رواه اصحاب الصحاح و السنن فى كتبهم ، و هو معروف فيها بينهم - كما قال الامام محمد .

(٢-٢) و كان فى الأصول ' بعد و المعروف ' و عندنى الواو زائدة فأخرجتها من البين ، و حديث صفية موصوف و قوله ' المعروف فى أيدى الناس ' صفة له - فتبصر ، و حديث صفية له طرق و الفاظ عند البخارى و مسلم و الطحاوى و الديلمى من حديث عائشة و ام سالم و غيرهما - راجع صحيح البخارى و مسلم و فتح البارى و عمدة القارى و آثار الطحاوى و سنن الديلمى و نصب الراية و الدراية و التلخيص الحبير و بذل المجهود و غيرها من الكتب .

أخبرنا محمد قال أخبرنا 'محمد بن' أبان بن صالح [ عن حماد ]  
عن إبراهيم فى الرجل ينسى طواف الصدر قال : يريق<sup>٢</sup> دما .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا<sup>١</sup> نافع عن عبد الله  
ابن عمر رضى الله عنهما أن عمر بن الخطاب قال : لا يصدر<sup>٣</sup> أحد من الحاج  
حتى يطوف بالبيت فإن آخر النسك الطواف بالبيت .

(١-١) قوله 'محمد بن' ساقط من الأصول ولا بد منه ، وهو موهو القلم الناسخ لأن شيخ  
الامام محمد بن أبان دون أبان ابيه ، لأن محمد بن أبان ولد بعد موت ابيه كما يظهر  
من التهذيب وغيره ، فكيف يدركه الامام محمد ؟ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، لأن محمد بن أبان القرشى لا يروى عن النخعى  
بل بينهما واسطة حماد - كما فى مواضع من الكتاب .

(٣) كذا فى الأصل ، وفى الهندية 'يهريق' .

(٤) وفى موطأ الامام محمد 'أخبرنا' .

(٥) وفى الموطئين 'لا يصدر' . وراجع ج ٣ ص ٨٩ من نصب الراية فقيه  
حديث ابن عمر المذكور قبله ، رواه الترمذى والنسائى والحاكم فى المستدرک والشافعى  
فى مسنده . وقال الزيلعى : ومن احاديث الباب حديث الحارث بن عبد الله بن اوس  
قال : اتيت عمر بن الخطاب رضى الله عنه فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر  
ثم تحيض قال : ليكن آخر عهدا بالبيت ، فقال الحارث : كذلك افتأى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فقال له عمر : اربت عن يدك سألتنى عن شئ سألت عنه رسول الله  
صلى الله عليه وسلم لكى ما اخالف - انتهى . أخرجه ابو داود والنسائى عن ابي عوانة  
عن يعلى بن عطاء عن الوليد بن عبد الرحمن عن الحارث به . وأخرجه الترمذى عن  
الحجاج بن ارطاة عن عبد الملك بن المغيرة عن عبد الرحمن بن اليلبان عن عمرو بن اوس  
عن الحارث قال : سمعت النبي صلى الله عليه الصلاة والسلام يقول : من حج هذا البيت =

كتاب الحجبة ( من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب ) ج - ٢

قال محمد: فهذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه ينهى عن ذلك فيما رواه فقيهكم، ومن ترك ذلك لم يكن عليه شيء في قولكم ليس الأمر على هذا ولكنه شيء من النسك ترك التزاماً<sup>١</sup> فيه إذا ترك [ هدياً يهديه ]<sup>٢</sup> فيه هدى يهدي صاحبه إلا الحيض فإنه يرخص لمن في ذلك لمكان العذر .

### باب من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من طاف بالبيت ثم انتقض وضوؤه فإن<sup>٣</sup> كان ذلك في الطواف الواجب عليه فإنه يخرج ويتوضأ ثم يبنى على طوافه، وكذا لو كان تطوعاً .

وقال أهل المدينة: إن كان الطواف الواجب<sup>٤</sup> عليه<sup>٥</sup> فإنه يخرج

أو اعتمر فليكن آخرعه بالبيت؛ فقال له عمر: خرجت من يدك اسمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم تخبرنا به؛ وقال الترمذي: غريب، وقد خولف الحجاج في بعض هذا الإسناد - اهـ . وهذا الإسناد رواه أحمد في مسنده والطبراني في معجمه . وقال المنذرى في حواشيه: سند أبي داود فيه حسن وسند الترمذي فيه ضعف ولذلك قال: غريب - انتهى .

(١) كذا في الأصل، و كان في الهندية « الزاماً » .

(٢) هكذا في الأصول التي عندي، والعبارة من قوله « التزاماً » إلى قوله « هدياً يهديه » محذلة النظام ولم أفهمها، ولعلها سقطت من البين، ولم أجد من يفهمني وإذا لم أقدر على اصلاحها ونقلها كما كانت . قلت: اظن إن قوله « هدياً يهديه » من سهو الناسخ، فاذا خرج من البين ترتبط العبارة ولا تخجل بالمقصود؛ والله اعلم - ف .

(٣) و كان في الأصول « وإن »، و الأصوب « فإن » .

(٤) كذا في الأصول، و لعل الصواب « واجباً » .

(٥) كذا في الهندية: و لفظ « عليه » ساقط من الأصل - ف .



كتاب الحج (من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب) ج - ٢

و يتوضأ ثم يستأنف الطواف بمنزلة الصلاة المكتوبة، وإن كان الطواف تطوعاً فاتقض وضوؤه وقد طاف ثلاثة أشواط فإنه إن أراد أن يتم طوافه خرج فتوضأ ثم يستأنف الطواف، وإن لم يرد إتمامه تركه ولم يطف، وكذلك الصلاة النافلة إذا تقضى وضوؤ الرجل وقد صلى بعضها، فإن شاء تركها ولم يجب عليه إتمامها، وإن أحب أن يتمها وجب عليه الوضوء ثم ابتدأها.

(١) هكذا في الأصول وهو الصحيح، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم: الطواف بالبيت مثل الصلاة - أى: مثلها في حصول الثواب لا في جميع الأحكام، إذ لا يطله المشي والانحراف عن القبلة وتعهد الحدث، بخلاف الصلاة، وإن سبقه الحدث فبني جاز على الأصح من مذهب الشافعي، وفي الصلاة يستقبل، ولو نذر أن يصلي فطاف لم يجزه - كذا في الجوهر النقي ج ٥ ص ٨٧ مع سنن البيهقي - ولم يرد نص صحيح يوجب الطهارة في الطواف بحيث لا يجوز بدونها - وتذكر ما مضى في باب الرجل يدخل مكة بعمرة فيطوف بالبيت وهو جنب أو على غير وضوء من البحث ص ١٣٣ من هذا الجزء من الكتاب - وهذه المسائل من البناء على وجود انتقاض الطهارة ولذا فرق الإمام محمد في عنوان البابين، قال في باب الطواف من مبسوط السرخسي ج ٤ ص ٤٨: وإذا خرج الطائف من طوافه لصلاة مكتوبة أو جنازة أو تجديد وضوء ثم عاد فبنى على طوافه لما بينا أنه ليس كالصلاة في الأحكام، فالاشتغال في خلاله بعمل لا يمنع البناء عليه، وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه خرج لجنازة ثم عاد فبنى على الطواف - اهـ - هذا إذا طاف أكثر الأشواط، وإن طاف أقل وبقي أكثر الأشواط يستأنف الطواف بعد الصلاة، راجع شرح المناسك لعل الفاري - رحمه الله تعالى -

(٢) وكان في الأصول «وإن» والصواب «فإن».

قال محمد : وكيف يدخل في صلاته <sup>١</sup> وتجب عليه ثم ينتقض [وضوؤه] <sup>٢</sup> بحدث فتبطل <sup>٣</sup> منه <sup>٤</sup> ؟ أليس قد وجبت عليه وصار بمنزلة رجل قال : لله عليّ طواف بالبيت ، فطاف ثم أحدث فانتقض ، أو صلى بعض صلاة ثم أحدث ؟

قالوا : من دخل في الصلاة تطوعا فقطعها إن شاء أعاد صلاته وإن شاء لم يعدها إذا دخل فيها ثم قطعها . قيل لهم : فما تقولون في رجل قال : لله عليّ أن أصلي ركعتين تطوعا ؟ قالوا : إن شاء صلى وإن شاء لم يصل . قيل لهم : فإن قال : لله عليّ أن أصوم شهرا ، أو قال : لله عليّ أن أحج حجة أو أعتد عمرة أو أتصدق بدرهم <sup>٥</sup> ؟ قالوا : هذا عليه كله . قيل لهم : أرأيتم لو أن قائلا قال : أوجب الصوم وأبطل ما سوى ذلك ، أكان ذلك يجوز ؟ أرأيتم لو أن قائلا قال : أجزى الصدقة خاصة وأبطل ما سوى ذلك ، أكان هذا يجوز ؟ لئن كان جاز لكم ما قلتم

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « الصلاة » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو لا بد منه .

(٣) وكان في الأصل « فيطل » والصواب بناء النية ، وفي الهنذية « فبطل » تصحيف .

(٤) وكان في الأصول « عنه » وهو تصحيف « منه » أي من الحدث - تبصر .

(٥ - ٥) وفي الهنذية « أو تصدق درهم » وهو سهو الناسخ .

(٦) والمعلق كتب بهامش الهنذية على قوله « أوجب - الخ » : يعني إذ ليس في ذلك حجة من عند الشارع ، فلكل قائل حق بما يقول - اهـ . و أنت تعلم أن هذا ليس بمقصود الكلام ومقتضاه بل مراد الامام محمد أن هذه القروع كلها لا تجوز عندكم أيضا فكذا ما قلتم في الصلاة النافلة والطواف باتتفاض الوضوء في اثنائهما - والعلم عند الله تعالى .

كتاب الحج ( من انتقض وضوؤه في الطواف الواجب ) ج - ٢

يجوز<sup>١</sup> لهذا قوله ، إلا أن تأتوا بسنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو تأتوا بفرق بين الصلاة والصيام<sup>١</sup> إن فرقت بينهما ولن تأتوا به لأنه لو كان عندكم لاحتججتم به ولسمعنا من قولكم .

أ رأيتم رجلاً دخل في صلاة تطوعاً ثم قطعها متعمداً لقطعها يحدث أ يجب عليه قضاء الصلاة وقضاء الطواف<sup>٢</sup> ؟ قالوا : لا يجب عليه ذلك . قيل لهم : فرجل دخل في صوم يوم تطوعاً ونواه من الليل ثم أصبح فأكل متعمداً ؟ قالوا : قد قطع صومه وقد وجب عليه قضاؤه . قيل : من أين افترق الصوم والصلاة ؟ قالوا : الصلاة والطواف شيء واحد والصوم يشبههما<sup>٣</sup> . قيل لهم : ومن يعجز عن هذا الكلام ؟ أليس هذا الأمر كله لله تعالى ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : من أين افترت هذه الأشياء ؟ أ رأيتم لو أن قائلاً من أهل البصرة قال « فاني أقول في الصوم ليس عليه قضاؤه

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ليجوز » - ف .

(٢) هكذا في الأصول ، وتأمل في هذه العبارة من أين زيد لفظ « قضاء الطواف » من دون ذكره قبله ، وكذا تأمل في قوله قبله « لقطعها يحدث » بعد قوله « ثم قطعها متعمداً » ثم انظر مائة الكلام ومائة النقوض على المخالف والخوض في المسائل من الفقه واللغة والنقض في بحار دقائق الشرع والدين بحيث لا ملجأ لمن ينازع الإمام محمداً في المسلك إلا باعتراف أنه قبيح رباقي ومجهد حقاني لا يوازيه أحد في زمانه ، نجر لا ساحل له ، ولا تصديق قول الإمام الشافعي لرجل « هل رأيت قبيهاً اللهم إلا أن تكون رأيت محمد بن الحسن فإنه كان يملأ العين والقلب » ، وهو إمام اللغة والعربية والفقه والحديث والتفسير ، وإن كنت في ريب مما ذكرته فسل عن ذلك يحيى بن معين وأبا عبيد صاحب غريب الحديث والإمام الشافعي وغيرهم من الأئمة .

(٣) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « لا يشبههما » فسقط حرف « لا » - والله أعلم - ف .

## كتاب الحجّة ( الرجل ينسى السعى بين الصفا والمروة ) ج - ٢

وأقول يقضى في الصلاة والطواف، أى شيء كنتم تقولون له؟ ما لكم من الحجّة في مثل هذا إلا مثل حجته ١  
أرأيتم لو قال رجل من أهل مكة: فإن أقول بقضاء الطواف فإنه من أمر الحج والحج ألزم من الصلاة والصوم إذا دخل فيه الرجل ولا قضاء عليه في الصوم ولا في الصلاة، أى شيء كنتم تقولون [له]؟<sup>١</sup> ليس ينبغي أن يتحكم على الناس<sup>٢</sup>، هذا أمر واحد دخل فيه الله تعالى فإن قطعه وجب عليه قضاؤه<sup>٣</sup>.

### باب الرجل ينسى السعى بين الصفا والمروة

أخبرنا محمد بن أبي حنيفة قال: من نسى السعى بين الصفا والمروة<sup>٤</sup>

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، كما هو في المسألة الأولى.
- (٢) أى من غير دليل من القرآن والحديث أو آثار الصحابة أو التعامل من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا.
- (٣) كما هو ديدن جميع المأمورات المتروكة أو الباطلة أو الفاسدة من الفرائض والواجبات والسنن والمستحبات قانونها واحد، يعنى: إذا دخل في شيء منها الله تعالى وجب عليه أن يتمه، فإن قطعه أو أفسده بعد الشروع فيه وجب عليه قضاؤه.
- (٤) الباب مطلق من قيد الحج أو العمرة، وكلام الامام محمد يدل أن موضوع المسألة في نسيان سعى الحج، لكن حكم ترك سعى الحج والعمرة واحد لذا أطلق الباب - كما لا يخفى على أولي الأسباب - وفي شرح المنسك المتوسط لعلى القارى ص ١٨٧: ولو ترك السعى - أى من أصله - ورجع إلى أهله - أى بأن خرج من الميقات، فإن أراد العود إلى مكة يعود باحرام جديد، أى لدخوله الحرم إذ بسعى الحج بعد الوقوف لا يشترط فيه الاحرام بل يسن عدمه، وكذا سعى العمرة لا يشترط وجوده بعد حلقه بل يجب تحمّقه قبل حلقه، وإذا أعاده سقط الدم؛ قال في الأصل: والدم =

كتاب الحجّة ( الرجل ينسى السعى بين الصفا والمروة ) ج - ٢

حتى يستبعد عن مكة ويجاوز وقفا من الموقيت فانه يحجزه أن يبعث  
بهدي يذبح عنه بمكة ويصدق به مكان سعيه لتركة ' للسعى بين الصفا  
والمروة لا شيء عليه غير ذلك .

وقال أهل المدينة : من نسي السعى بين الصفا والمروة [ في عمره  
فلم يذكر ] ' حتى يستبعد ' من مكة فليرجع ' [ ويسع ] ' ، وإن كان  
قـ. اصاب النساء [ فليرجع فليسع بين الصفا والمروة حتى يتم ما بقي عليه من

= أحب الى من الرجوع لأن فيه منفعة الفقراء ، قلت : ومحنة الأغنياء ، وكذا  
الحكم في سعي العمرة ؛ واما ما ذكره الفارسي من : انه اذا اخره حتى مضت ايام  
الحر لزمه دم لأن رجوع الى اهله ، وان كان بمكة سعى ولا شيء عليه ؛ فشيء ما مشى  
احد اليه - اهـ . ولي في آخر كلامه كلام كما لا يخفى على الاعلام . وقال قبيله :  
و لو ترك السعى كله او أكثره فعليه دم - اى لتركة الواجب ، وحجه تام - اى صحيح .  
ناقص ينجر بالدم - اهـ . وهذا كله اذا كان من غير عذر ، واما فيه فلا شيء عليه -  
كما في البدائع وغيره ، واما في موطأ مالك فالمسألة في نسيان سعي العمرة ، كما سيأتي  
في عبارته - فتبصر .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بتركة » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ ، فان عبارة مالك في الموطأ  
هكذا قال مالك : من نسي السعى من بين الصفا والمروة في عمره فلم يذكر حتى يستبعد  
من مكة انه يرجع فيسعى ، وان كان قد اصاب النساء فليرجع فليسع بين الصفا والمروة  
حتى يتم ما بقي عليه من تلك العمرة ، ثم عليه عمرة اخرى والهدى ، ولذا زدت فيما بعده .  
(٣) اى يجاوزها يعد - زرقاني .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من موطأ مالك .

تلك العمرة [ 'فليه' العمرة ' و الهدى . وقال محمد: أخلف ' إلى العمرة وأهدى مع العمرة، إنما هذا رجل ترك شيئاً مما يجب عليه في الحج فعليه أن يقضيه أو يبحث بهدى مكانه، وأما العمرة فكيف تجب بسعى تركه؟ وكيف يجب معها الهدى؟ أما أن يقول قائل ' لا بد من أن يرجع حتى يسعى، أو يقول ' يحزبه مكان ذلك كفارة وكفارة الأشياء فيما ترك، أو آخر في الحج الهدى، وأما عمرة وهدى فإن هذا بما لا وجه له .

قالوا: لا بد من السعى، فإن استبعد من مكة لم يستقم أن يدخلها إلا بعمرة . قيل لهم: فيبغى إن دخلها بعمرة أن يطوف لعمرة ويسعى . ويتقضى ذلك السعى الذي بقي عليه فيسعى . سعيين . ولا ينبغي أن يكون عليه هدى لأنه قضى ما عليه فكيف يقولون هذا وهم يرون دخول مكة بغير إحرام كما صنع ابن عمر حين رجس من قديد<sup>١</sup> إلى مكة فدخلها بغير إحرام<sup>٢</sup> ؟

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد كما عرفت من الموطأ .

(٢) في الموطأ ' ثم عليه . .

(٣) لعل الصواب ' العمرة ' الأخرى ' فسقط لفظ ' أخرى ' من الأصول .

(٤) تأمل في هذا اللفظ و ما معناه . هكذا هو في الأصول، و لعل الصواب ' قال

محمد: وكيف أضاف السعى إلى العمرة . والعلم عند الله، فإني لم أحصله، و لعله اختلف، و سيأتي في الباب الذي بعده: فما اختلف إلى العمرة و هو في حج - الخ .

(٥) كذا في الأصول و هو الصواب . وليس هو بأمر .

(٦) القديد - مصغراً - موضع بين مكة و المدينة .

(٧) - الأثر أخرجه الإمام محمد في ص ٢١٩ من الموطأ في باب دخول مكة بغير

إحرام: أخبرنا مالك حدثنا نافع أن ابن عمر اعتمر ثم أقبل حتى إذا كان بقديد =

## باب الرجل يواقع أهله وهو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يقع بأهله في الحج ما بينه وبين

== جاءه خبر من المدينة فرجع فدخل مكة بغير احرام - قال محمد: وهذا أخذ من كان في المواقيت او دونها الى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقت فلا بأس ان يدخل مكة بغير احرام ، واما من كان خلف المواقيت - اي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة - فلا يدخل مكة الا باحرام ؛ و هو قول أبي حنيفة والامة من قهاتما - انتهى . وسيأتي البحث لذلك في باب « الارقات الى مكة والرجل يكون أهلها دونها فيدخل مكة بغير احرام » من الكتاب .

### اخبار لزيادة العلم

وبعد الفراغ من السعي اداء ركعتين في المسجد مستحب - كذا في فتاوى قاضيان وغيره ؛ و هو لا ينافي ما في منسك السروجي : ليس للسعي صلاة ، لأنه محمول على نفي صلاة واجبة كما للطواف . قال الطرابلسي : وينبغي ان تكون الصلاة على المروة لأنه ابتداء شعار لما روى المطلب بن ابي وداعة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى اذا حاذى الركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطائفتين احد - رواه احمد و ابن ماجه و ابن حبان ؛ و في رواية : قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الاسود والرجال والنساء يمرون بين يديه ما بينهم وبينه سترة - وعنه انه رآه عليه الصلاة والسلام يصلي بما يلي باب بني سهم وهو الذي يقال له اليوم « باب العمرة » ؛ لكن على هذا لا يكون حذو الركن - كذا ذكره ابن الهمام ؛ وفيه انه لا دلالة في الحديث ان صلاته هذه من مستحبات السعي لاحتمال ان تكون لتحية المسجد حين اراد ان يقعد من غير قصد له الى الطواف ، و اما ما علله بعضهم بقوله : ليكون ختم السعي كنتم الطواف ، بطريق ==

كتاب الحجة (الرجل يواقع أهله وهو محرم) ج - ٢

أن يقف<sup>١</sup> بعرفة<sup>٢</sup> : أنه<sup>٣</sup> يجب عليه الهدى ويحج من قابل ، وإن كانت أصابته أهله بعد الوقوف بعرفة فعليه بدنة وتم حججه وليس [عليه]<sup>٤</sup> غير ذلك . قال محمد : وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما في الرجل يواقع أهله بعد الوقوف بعرفة<sup>٥</sup> قال : تم حججه وعليه جزور .

== المقايسة مع أنه لا حاجة إليها لما تقدم من الرواية فيعارضه قولهم «ولا يصلى على المروة» فان قياسه كان يقتضى جوازها واستجبابه وحمل فعله صلى الله عليه وسلم على بيان الأفضل ان ثبت ان صلاته السعى ؛ والله اعلم - قاله على القارى في ص ٩٠ من شرح الباب وما نفيته من الصلاة قبل اوراق فالإلزام بناء على ما في منسك السروبي فتنبه .

(١) و في موطأ مالك « يدفع » والصواب ما في الأصول .

(٢) و في موطأ مالك « من عرفة » .

(٣) و كان في الأصول « و أنه » و الواو من سهو الناسخ والصواب حذفه .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) أخرجه بهذا الاسناد عنه أيضا في كتاب الآثار بلفظ : قال : اذا جامع بعد ما يفيض من عرفات فعليه بدنة . ويقضى ما بقي من حججه وتم حججه ؛ قال محمد : و به فأخذ وهو قول أبي حنيفة - انتهى . و رواه مالك في الموطأ عن أبي الزبير المكي عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عباس : انه سئل عن رجل وقع بأهله وهو بمنى قل ان يفيض فأمره ان ينحر بدنة . و روى ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا أبو بكر ابن عياش عن عبد العزيز بن ربيع عن عطاء قال : سئل ابن عباس عن رجل قضى الماسك كلها غير انه لم يزر البيت حتى وقع على امرأته ؟ قال : عليه بدنة - اه .



كتاب الحج ( الرجل يواقع أهله وهو محرم ) ج - ٢

وقال أهل المدينة في الرجل ' يقع ' بأهله ' في أيام ' الحج ما بينه وبين أن يدفع من عرفة ويرى الجمره فأنه ' يجب عليه الهدى ' وحج قابل ' ، فان كانت ' أصابته أهله بعد رمى الجمره فعليه ' أن يعتصر ويهدى ' وليس عليه حج من قابل . قال محمد : وكيف قال أهل المدينة : وعليه حج قابل إذا وقع ما بينه وبين أن يرى الجمره ؟ أليس ' ' هذا الحديث المشهور عن رسول الله صلى الله وآله وسلم الذي لا يقدر على رده أحد أنه قال ' الحج عرفة فمن أدرك عرفة بليل فقد أدرك ' ' ؟ وإنما يجب القضاة

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ ' رجل ' .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ ' وقع ' .

(٣) وفي الموطأ : بامراته .

(٤) كذا في الأصول ، وزيادة ' أيام ' ، لم تذكر في الموطأ ولعله الأصح الأرجح .

(٥) وفي موطأ مالك ' إنه ' بدون الفاء .

(٦-٦) كذا في الأصل و كذا في الموطأ ، وفي الهنكية ' حج من قابل ' .

(٧-٧) كذا في الموطأ . وكان في الأصول ' وإن كان ' .

(٨) في الموطأ ' فانما عليه ' .

(٩) كذا في الأصل و كذا في الموطأ ، وفي الهنكية ' أهدي ' .

(١٠) كذا في الهنكية ، وفي الأصل ' فليس ' ، بحذف الهمزة تقديره ' أفليس ' .

(١١) أي الحج ، وفي الهنكية ' فمن حج أدرك عرفة ' ، وهو خطأ . الحديث سيأتي في الباب ،

ورواه أصحاب السنن الأربعة ، ففي سنن أبي داود ج ١ ص ٢٧٦ : الحج يوم عرفة ومن

جاء قبل صلاة الصبح من ليلة جمع فتم حجه - اهـ ؛ وفي سنن النسائي ج ٢ ص ٣٨ : الحج

عرفة ، من جاء ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد أدرك حجه . وفي جامع الترمذي ص ١٠٨

قد أدرك الحج . وفي سنن ابن ماجه ص ٢٢٣ : الحج عرفة فمن جاء قبل صلاة الفجر =

كتاب الحجّة ( الرجل يواقع أهله وهو محرم ) ج - ٢

إذا أفسد قبل أن يقف بعرة ، و أما إذا وقف بعرة وقد قال رسول الله

== ليلة جمع فقد تم حجه . ورواه الدارمي أيضا في مسنده ص ٢٤١ الحج : عرفات او عرفة  
ومن أدرك ليلة جمع قبل صلاة الصبح فقد أدرك . وقد رواه الامام محمد في ص ٢٣٧  
من الموطأ في باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة : أخبرنا مالك أخبرنا نافع ان عبد الله  
ابن عمر كان [ يقول من لم يقف بعرة من ليلة المزدلفة قبل ان يطلع الفجر فقد فاته الحج و ]  
( ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك ، والظن الغالب انه سقط من موطأ الامام  
محمد ) من وقف بعرة ليلة المزدلفة قبل ان يطلع الفجر فقد أدرك الحج - قال محمد :  
و بهذا نأخذ و هو قول أبي حنيفة والامة - اه . ورواه مالك أيضا في الموطأ . قال  
الزرقاني في ج ٢ ص ٢٣٥ من شرحه : وقد جاء هذا بنحوه من وجه آخر عن  
ابن عمر مرفوعا ، و زاد فيه « وليحل بعمره و عليه الحج قابلا » و روى اصحاب  
السنن باسناد صحيح عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي قال : شهدت رسول الله صلى الله  
عليه وسلم بعرة و أتاه ناس من اهل نجد فسألوه عن الحج فقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : الحج عرفة من أدركها قبل ان يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه - اه .  
و رواه الطحاوي في آثاره ج ١ ص ٤٠٨ : حدثنا علي بن ميمون قال حدثنا يعلى بن عبيد  
قال ثنا سفيان عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلي - مثله ، و زاد : ايام  
منى ثلاثة ايام ايام التشريق ، فمن تسجل في يومين فلا اثم عليه ، و من تأخر فلا اثم عليه ؛  
ثم اردف خلفه رجلا ينادى بذلك - انتهى . و هنا حديثان احدهما هذا لفظه والثاني  
ما رواه الدارقطني كما في ج ١ ص ٢٣١ من التلخيص من حديث ابن عباس بلفظ :  
من أدرك عرفة ووقف بها و المزدلفة فقد تم حجه ، و من فاته عرفات فقد فاته الحج -  
الحديث ؛ و نحوه رواه الطحاوي مرفوعا من حديث عروة بن مضر بن الطائي .

كتاب الحجّة ( الرجل يواقع أهله و هو محرم ) ج - ٢

صلى الله عليه وآله وسلم « الحج عرفة »، 'فقد' قضى الحج فكيف يكون مفسدا له لما بقى منه ؟

قيل لهم : وبعد رمى الجمره قد بقى الطواف وغيره و قد حرم الله عليكم الجماع حتى تطوفوا بالبیت . فان قالوا : إنه حل له إذا رمى الجمره الخلق وغيره غير النساء والطيب ، قيل لهم : أليست حرمة النساء والطيب في هذه الحالة كحرمتهم قيل رمى جمره العقبة أم قد حل منهن شيء لم يكن حلالا ؟ قالوا : لم يحل [ منهن ] شيء ، إنما حل غيرهن : قيل لهم : فالحرمة فيهن

(١) قال الامام محمد في « باب الرجل يجامع قبل ان يفيض » من الموطأ ص ٢٣٨ : اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزبير المكي عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس : انه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل ان يفيض فأمره ان ينحر بدنة - قال محمد : و بهذا نأخذ ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرة فقد أدرك حجه ، فمن جامع بعد ما يقف بعرة لم يفسد عليه حجه ، ولكن عليه بدنة لجماعه ، وسجدة تام ، واذا جامع قبل ان يطوف طواف الزيارة لا يفسد حجه ، و هو قول ابي حنيفة و العامة من قهاتنا - انتهى .

(٢) وكان في الاصل « وقد » و في الهندية « قد » و الصواب « قد » ، فا في الاصل تصحيف « قد » و الله اعلم - ف .

(٣) وكان في الاصول « أقد » بالهمزة ، و الصواب « قد » بدونها .

(٤) كذا في الاصل ، و في الهندية « حلال » بالرفع و هو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه . اعلم ان اثر ابن عباس المذكور في ج ١ ص ٥٤٠ من جامع المسانيد هكذا : ابو حنيفة عن عطاء بن السائب عن ابن عباس في الرجل يواقع امرأته بعد ما وقع بعرة قال : عليه بدنة و تم حجه - أخرجه ابن خضرو باسناذه الى محمد بن شجاع عن الحسن بن زياد عن ابي حنيفة ، فقيه « عطاء بن السائب » بدل « عطاء بن ابي رباح » و اقره في الجوهر النقي في ج ٥ ص ١٧١ من =

قبل رمى الجمار و بعدها <sup>١</sup> سواء ؟ قالوا : نعم ، و حرمتهم عندك أيضا قبل رمى الجمار و بعدها سواء و قبل <sup>٢</sup> الوقوف بعرفة قلت : نعم و لم يمنعني من إفساد حرمة النساء لأنه <sup>٣</sup> حلّ منهن شيء <sup>٤</sup> ، ولكن لما جاء الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم أن الحج عرفة ... فكان الرجل قد وقف بعرفة فقد أدرك الحج فلذلك فسد حجه قبل الوقوف ؛ و ليس لأن الحرمة زادت في النساء أو نقصت .

و قول آخر قلتموه أعجب من هذا : من وقع بأهله بعد رمى الجمره فعليه عمرة و هدى و ليس عليه <sup>٥</sup> حج قابل <sup>٦</sup> ، فما اختلف إلى العدة و هو

== سنن البيهقي حيث قال : « روى أبو حنيفة في مسنده عن عطاء بن السائب عن ابن عباس - النخ ، و الراجح « ابن أبي رباح » و هو في الحجج و كتاب الآثار و سنن البيهقي من طرق و موطأ مالك و موطأ محمد و مصنف ابن أبي شيبة و نصب الراية وغيرها من الكتب ، و لا عجب في أنه يمكن أن يكون الكاتب خطأ في نسبة الأب فان جامع المسانيد ملوّه بالأغلاط ، و يحتمل أن الإمام أبا حنيفة رواه عن كليهما و هما من شيوخه ، و اعلق بالقلب « ابن أبي رباح » . قلت : و هو في مسند ابن خسر و المخطوط عندنا عن « عطاء بن السائب » دون « ابن أبي رباح » فالوهم يكون فيه من هو في اسناده عن الإمام ؛ و الله اعلم - ف .

(١) الضمير يرجع إلى الجمار ، و الأولى أن يكون بعده لكي يرجع إلى الرمي . تبصر .

(٢) في الأصول « قيل » بإياه من القول و هو خطأ .

(٣) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « إلا أنه » و هو لا يصح من حيث المعنى .

(٤) و لعل الصواب « شيئا » .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل شيئا من العبارة سقط منها ها هنا ، يدل عليه قوله « فلذلك فسد حجه قبل الوقوف » - تأمل .

(٦ - ٦) قوله « حج قابل » مطابق لما في موطأ مالك و أصبح من قوله « حج من قابل » .

كتاب الحج (الرجل يواقع أهله وهو محرم) ج - ٢

في حج<sup>١</sup> هل رأيتم شيئا من الحج يقضى بعمرة إما يكون<sup>٢</sup> مفسدا فيكون عليه قضاء الحج أو يكون غير مفسد فيكون عليه كفارة الواقعة و الهدى<sup>٣</sup> ليس<sup>٤</sup> في ذلك عمرة<sup>٥</sup> ولا غيرها<sup>٦</sup>. أ رأيتم من قال عليه عمرتان وهدى بأى شيء يرد قوله؟ فإ<sup>٧</sup> قولكم وقوله عليه عمرة وهدى إلا سواء<sup>٨</sup> ما عندكم في هذا أثر فيوجب به ولا يشبه بجمعة عليها<sup>٩</sup> ولا هذا شيء من أمر الحج. أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري<sup>١٠</sup> قال حدثنا بكير بن عطاء قال حدثنا عبد الرحمن بن يعمر<sup>١١</sup> الديلمي قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه

(١) أى: فأى شيء أفضاه إلى العمرة والحال أنه في أداء الحج؟ وقد معنى في الباب الذى قبله قال «قد اختلف إلى العمرة» وهو تصحيف «اختلف» أى: كيف اختلف اليها؟ وهذا لسان المتقدمين من أهل اللغة.

(٢) أى فعل الواقعة.

(٣) ولعل كلمة «عليه» سقطت، أى: وليس عليه في ذلك عمرة - الحج.

(٤ - ٤) كذا في الأصل، وفي الهنكية «ولا في غيرها».

(٥) كذا في الهنكية، وقوله «فإ» ساقط من الأصل.

(٦) أى: ولا يشبه الأمور التي اتفقوا عليها واجتمعوا حتى يقاس بها. والأولى أن يزداد قبل «بجمعة» «أمور» أو «مسائل» حتى يوضح المعنى.

(٧) رواه عن الثوري يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وسفيان بن عيينة عند الترمذي ص ١٠٨ ومحمد بن كثير عنه عند أبي داود ج ٢ ص ١٩٦ ومهران عنه عنده أيضا وكيع وعبد الرزاق عنه عند ابن ماجه ج ٢ ص ٢٣٩ مع السندی ويعلى ابن عبيد عنه عند الطحاوى ج ١ ص ٤٠٨ وخلاّد بن يحيى وعبد الصمد بن جسان عنه عند البيهقي ج ٥ ص ١٧٣ من سننه ويحيى بن سعيد عند النسائي ج ٢ ص ٣٨ من الأنصارية.

(٨) وكان في الأصول «معمراً» بالميم مكان الياء، والصواب «يعمر» والحديث =

كتاب الحجّة (الرجل يواقع أهله وهو محرم) ج - ٢

== حديثه . و يعمر - بفتح الياء التختانية و سكّون المهملة و فتح الميم على وزان يفتح و يسمع - وهو عبد الرحمن بن يعمر الديلي ، من رجال الأربعة ، له صحبة ، عداة في أهل الكوفة ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث « الحج عرفة » و حديث النهي عن الدباء و المزفت ، و عنه بكير بن عطاء الليثي ؛ قلت : ذكره ابن حبان في الصحابة : انه مكى سكن الكوفة . قال : و يقال : مات بخراسان ؛ و قال مسلم و الأزدى و غيرهما : لم يرو عنه غير بكير بن عطاء - قاله الحافظ في ج ٦ ص ٣٠٢ من التهذيب . و الديلي بكسر الدال و سكّون الياء التختانية بعدها لام مكسورة .

اخرجه اصحاب السنن الأربعة بالاسناد المذكور - كما في ص ٩٢ من نصب الراية بلفظ : ان ناسا من أهل نجد أتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم و هو بمرقة فسألوه فأمر مناديا فنادى : الحج عرفة فمن جاء ليلة جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ، أيام منى ثلاثة فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه و من تأخر فلا إثم عليه - انتهى . و رواه أحمد في مسنده و ابن حبان في صحيحه في النوع الخامس عشر من القسم الثالث و الحاكم في المستدرک و قال : حديث صحيح الاسناد و لم يخرجاه . و رواه أحمد و البزار و أبو داود الطيالسي في مسانيدهم . قال ابن عبد البر : عبد الرحمن بن يعمر لم يرو عنه غير هذا الحديث . قال المنذرى في حواشيه : بل روى له الترمذى و النسائى و ابن ماجه حديث النهي عن المزفت . و ذكره البغوى في الصحابة : و ان له هذين الحديثين . و رواه الدارقطنى في ص ٢٦٤ من سننه و رواه الطحاوى ايضا في ج ١ ص ٤٠٨ من شرح معاني الآثار - كما تقدم . و البيهقى في ج ٥ ص ١٧٣ من سننه الكبرى عن خلاد بن يحيى و عبد الصمد بن حسان قالوا ثنا سفيان الثورى - به مثله ؛ و زاد : ثم أردف رجلا من خلفه فنادى بذلك ؛ و فيه ايضا : فأناه نفر من اصحابه فأمروا رجلا فنادى : يا رسول الله اكيف الحج كيف الحج . و رواه شعبة ايضا عن بكير بن عطاء به نحوه بتغير ما - اخرجه الطحاوى و البيهقى و غيرهما . ==

كتاب الحج ( الرجل يواقع أهله و هو محرم ) ج - ٢

و آله و سلم<sup>١</sup> فأتاه رجل من أهل نجد فقال: يا رسول الله<sup>٢</sup> كيف الحج؟  
فأمر رجلا فنادى: الحج عرفة، من جاء من قبل<sup>٣</sup> صلاة الصبح من ليلة جمع<sup>٤</sup>

== قال الترمذى فى ج ١ ص ١٠٨ من جامعه: و العمل على حديث عبد الرحمن  
ابن يعمر عند اهل العلم من اصحاب النبى صلى الله عليه و سلم و غيرهم انه من لم يقف  
بعرفات قبل الفجر فقد فاتته الحج و لا يجزى عنه ان جاء طلوع الفجر و يجمعها عمرة  
وعليه الحج من قابل - و هو قول الشافعى واحمد و اسحاق، و قد روى شعبة عن بكير  
ابن عطاء نحو حديث الثورى قال: و سمعت الجارود يقول سمعت وكيعا يقول - و روى  
هذا الحديث فقال: هذا الحديث ام المناسك - انتهى . و فى ص ١٨٩ من النيل الى  
قوله: و هو قول الشافعى و احمد .

(١) زاد ابو داود « و هو بعرفة » و فى مسند احمد « و هو واقف بعرفة » و فى آثار  
الطحاوى « رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات » و فى سنن البيهقى « و هو  
بعرفات » و هكذا فى كتب اخرى من الحديث، فلهذا سقط هاهنا من الأصول -  
و الله اعلم .

(٢) وعند البيهقى: كيف الحج كيف الحج - بالتكرار، وكذا قوله: الحج عرفة الحج  
عرفة - مكررا عنده ايضا . وعند ابى داود: الحج الحج عرفة - فى رواية محمد بن كثير  
و مهران عن سفيان .

(٣) هكذا فى الأصول « من قبل » و عند الأربعة و الطحاوى و البيهقى و غيرهم « قبل،  
بدون زيادة » من « و هو الأرجح .

(٤) بفتح و سكون، اسم مزدلفة . و ظاهر العرف انه لا بد فى وقوف عرفة من  
جزء من الليل، لكن ليس بمراد لما فى حديث عروة بن مضر: من شهد معنا الصلاة  
و أفاض من عرفات ليلا او نهارا فقد قضى تقته و تم حجه؛ فانه صريح فى انه لو ادرك  
جزأ من الليل وحده لكنفى فى حصول مقصود الفرض و هو الحج و لذا قال ==

كتاب الحجبة ( الرجل يواقع أهله و هو محرم ) ج - ٢

تم حجه<sup>١</sup> ، و أيام<sup>٢</sup> منى ثلاثة<sup>٣</sup> ، فمن تعجل في يومين فلا إثم عليه ، ومن تأخر فلا إثم عليه ، ثم أردف رجلا خلفه لجعل ينادى بذلك .

== صلى الله عليه وسلم « وتم حجه » أى : أمن من القوات على احسن وجه و أكمله ، و فى الأصل التام بهذا المعنى بالوقوف ، و شهود الصلاة مع الامام ليس بشرط عند احمد - كذا فى حواشى ابن ماجه للسندى .

(١) هكذا فى الأصول ، و فى رواية اخرى « فقد تم حجه » أى : أمن من القوات ، و الا فلا بد من طواف الزيارة و هو ركى ثان للحج ، و فى رواية « فقد أدرك الحج » مكان « تم حجه » كما عرفت . فمن ادرك وقوف عرفة بجزء من ليل او نهار فقد امن حجه من القوات ، و ادراك الحج هو ادراك وقوف عرفة ، و المقصود ان ادراك الحج يتوقف على ادراك الوقوف بعرفة .

(٢) و فى كتب اخرى « أيام » بدون الواو ، و هو مطابق لما فى آثار الطحاوى .  
(٣) فى الأصول « ثلاث » و الصحيح « ثلاثة » كما فى الكتب المذكورة هو الحادى عشر و الثانى عشر و الثالث عشر ، و يوم النحر خارج عنه لأن فيه مناسك اخرى كثيرة .  
(٤) وعند البيهقى « من خلفه » أى بعث اولا رجلا فنادى ثم اردفه أى اتبعه آخر لينادى بذلك ، فان الواحد فى الجمع العظيم الكثير لا يكفى للدعاء ؛ و يمكن ان يكون الأول على الدابة لجعل الثانى رديفا له فينادى كل واحد منهما مرة بعد اخرى .

(٥) قال الحافظ الطحاوى فى ج ١ ص ٤٠٩ من شرح الآثار : فى هذا الحديث ان اهل نجد سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحج فكان جوابه لهم الحج يوم عرفة و قد علمنا ان جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الجواب التام الذى لا نقص فيه و لا فصل لان الله تعالى قد اتاه جوامع الكلم و شواتمه ، فلو كان عند ما سألوه عن الحج ارادوا بذلك ما لا بد منه فى الحج لكان يذكر عرفة و الطواف و المزدلفة و ما يفعل من الحج ، فلا ترك ذكر ذلك فى جوابه اياهم علمنا ان ما ارادوا بسؤالهم ==



كتاب الحج ( الرجل يواقع أهله وهو محرم ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كان يقول : من وقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج .

== إياه عن الحج هو ما اذا فات فات الحج فأجابهم بأن قال « الحج عرفة ، فلو كانت مزدلفة كعرة لذكر لهم مزدلفة مع ذكره عرفة ولكنه ذكر عرفة خاصة لأنها صلب الحج ( أى من صلبه ) الذى اذا فات فات الحج ثم قال كلاما مستأنفا ليعلم الناس من أدرك جمعا قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ليس على معنى انه أدرك جميع الحج لانه قد ثبت فى اول كلامه الحج عرفة ، فأوجب بذلك ان فوت عرفة فوت الحج ، ثم قال « ومن أدرك جمعا قبل صلاة الصبح فقد أدرك الحج ، ليس على معنى انه لم يق عليه من الحج شيء لأن بعد ذلك طواف الزيارة وهو واجب لا بد منه ولكن قد أدرك الحج بما تقدم له من الوقوف بعرفة ، فهذا احسن ما خرج عن معاني هذه الآثار وصحت عليه ولم تتضاد ، و الاصل المجتمع عليه ان للضعفة ان يتعجلوا من جمع بابل وكذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم اغيلة بنى عبد المطلب و رخص لسودة فى ترك الوقوف بها فسقط عنهم الوقوف بمزدلفة للعذر ؛ وعرفة لا بد من الوقوف بها ولا يسقط ذلك لعذر ، فاسقط للعذر فليس من صلب الحج وما لا بد منه فلا يسقط بعذر ولا يغيره فهو من صلب الحج ؛ ألا ترى ان طواف الزيارة من صلب الحج لا يسقط عن الحائض بالعذر ؟ و طواف الصدر ليس من صلب يسقط عنها بعذر الحيض ، فلما كان الوقوف بمزدلفة مما يسقط بالعذر كان عما ليس بفرض ، فثبت بذلك ما وصفنا ؛ و هو قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد و رحمهم الله تعالى - انتهى - و من ههنا سقط ما شغب به ابن حزم فى المحلى من بذادة اللسان و لحاشته - قتيبه .

(١) قد عرفت ان الامامين مالكا و محمدا أخرجاه فى الموطئين ، و روى عنه مرفوعا ==

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله: عن ابن أبي ليلى<sup>١</sup> عن عطاء قال<sup>٢</sup>: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من أدرك عرفة فقد أدرك

== ايضاً اخبره الدارقطني في سننه كما في ج ٣ ص ٩٢ من نصب الراية عن رحمة ابن مصعب عن ابن أبي ليلى عن عطاء و نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من وقف بعرفة بليل فقد أدرك الحج ومن فاته عرفة بليل فقد فاته الحج بليل فليحل بعرفة و عليه الحج من قابل - اهـ . قال الدارقطني: رحمة بن مصعب ضعيف و لم يأت به غيره - اهـ . و كذلك رواه ابن عسدي في الكامل و أعلاه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى و ضعفه عن جماعة من غير توثيق - انتهى . و راجع ج ٥ ص ١٧٤ من سنن البيهقي .

(١) هو المزني الواسطي .

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى . لا أبوه عبد الرحمن بن أبي ليلى كما زعم ، هو الأنصاري أبو عبد الرحمن الكوفي الفقيه ، قاضي الكوفة ، من رجال الأربعة ، مات سنة ثمان و أربعين و مائة ، له ذكر في صحيح البخاري في الأحكام ، و الكلام فيه مشهور - راجع ج ٩ ص ٣٠٢ من تهذيب التهذيب و كتاب اختلاف أبي خنيفة و ابن أبي ليلى للامام أبي يوسف رحمهم الله تعالى - نشر إحياء المعارف النعمانية .

(٣) الحديث هذا مرسل ، قال الحافظ الزيلعي في ج ٣ ص ٩٣: رواه ابن شيبة في مصنفه: حدثنا حفص بن غياث عن ابن أبي ليلى و ابن جريج عن عطاء أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من أدرك الوقوف بعرفة بليل قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج ، ومن فاته الوقوف بليل فقد فاته الحج اهـ ثم قال: هذا مرسل ضعيف فإن فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى و هو ضعيف لم يثبت ابن عدي . انتهى . و لعله هو حديث وصول أخرجه البيهقي في سننه ج ٥ ص ١٧٤ و الطبراني في معجمه عن عمرو بن قيس عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من أقام من عرفات ==

الحج

الحج ، ومن فاته عرفة فقد فاته الحج .

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله المزني ' عن إسماعيل بن

== قبل الصبح تم حجه ، ومن فاته فقد فاته الحج - اه . ووجدته في الحلية لأبي نعيم عن  
عمر بن ذر عن عطاء - به ، وقال : غريب من حديث عمر بن ذر تفرد به عبيد بن عقيل  
ذكره في ترجمة عمر بن ذر - اه . قلت : في باب ادراك الحج بادراك عرفة ص ١٧٤  
من سنن البيهقي : عن عبد الله بن حبيب بن أبي ثابت عن عطاء عن ابن عباس ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من افاض من عرفات قبل الصبح فقد تم  
حجه ، و من فاته فقد فاته الحج - اه . وعبد الله بن حبيب بن أبي ثابت من رجال  
مسلم ثقة - كما في ج ٥ ص ١٨٣ من التهذيب ، فقد تابع عمرو بن قيس فأنجبر الضعف  
وراح الاشكال . وفي سنن البيهقي : عن ابن عبد الحكم أنبا ابن وهب أخبرني ابن جريج  
عن عطاء بن أبي رباح قال : لا يفوت الحج حتى ينفجر الفجر من ليلة جمع ، قال : قلت  
لعطاء : أبلغك ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عطاء : نعم ؛ وبهذا الاسناد  
أنبا ابن وهب عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله انه قال ذلك ، وبهذا  
الاسناد قال : حدثنا ابن وهب أخبرني عمر بن محمد ان سالم بن عبد الله بن عمر حدثه  
ان عمر بن الخطاب قال : من ادرك ليلة النحر قبل ان يطلع الفجر فقد ادرك الحج ، ومن  
لم يقف حتى يصبح فقد فاته الحج ؛ وبهذا الاسناد : أنبا ابن وهب أخبرني مالك بن انس  
و يونس بن يزيد وغيرهما ان نافعاً حدثهم عن عبد الله بن عمر مثله - انتهى .

(١) راجع من ص ٣١٠ الى ص ٣١٥ من الجزء الاول من احكام القرآن للجصاص  
ذيل قوله تعالى « ثم افيضوا من حيث افاض الناس » باب الوقوف بعرفة وباب  
الوقوف بجمع فانه تكلم فيها بكلام متين رواية ودراية وحديثاً وقها ، لا بد من  
الوقوف عليه .

(٢) وهو الواسطي ايضاً .

أبي خالد عن عامر الشعبي عن عروة بن مضرس<sup>١</sup> الطائي أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجمع وقال: يا نبي الله! أكلت راحلي<sup>٢</sup> و أتعبت نفسي<sup>٣</sup> لم أدع جبلا<sup>٤</sup> إلا وقفت عليه فهل لي من حج؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم: من أدرك معنا صلاتنا هذه وموقفنا هذا وقد وقف بعرفة قبل ذلك ليلا أو نهارا فقد تم حجه وقضى تقته .

(١) وكان في الأصول «مضر» وهو غلط فاحش . والصواب «مضرس» بضم الميم وفتح الصاد المعجمة بعدها راء مشددة مكسورة ثم سين مهملة ، وهو عروة بن مضرس ابن اوس بن حارثة بن لام الطائي - هكذا عند اليهقي في السنن ، من رجال الأربعة - كما في ج ٧ ص ١٨٨ من التهذيب ، شهد مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع و روى عنه حديث «من صلى صلاتنا هذه ثم افاض معنا و وقف قبل ذلك بعرفة ليلا او نهارا فقد تم حجه» رواه عنه الشعبي ؛ و روى الحاكم في المستدرک الحديث المذكور في الحج من رواية عروة بن الزبير عن عروة بن مضرس لكن اسناده ضعيف . و الحديث قد ذكره الدارقطني في الارزاقات من طريق الشعبي حسب ، و قال الدارقطني ايضا : لم يرو عنه غير الشعبي - كذا في التهذيب وفيه زيادة على هذا .

(٢) و كان في الأصول «خلى» تحريف ، والصواب «راحلي» كما اثبتته . و الحديث رواه الأربعة - كما في نصب الراية و الدراية و رواه الطحاوي و اليهقي وغيرهم ، ففي ص ١٠٩ من الترمذي : اكلت راحلي ؛ و في ج ١ ص ٢٤٨ من سنن أبي داود : اكلت راحلي ؛ و في ص ٢٢٣ من سنن ابن ماجه : انضيت راحلي ؛ و في ج ٢ ص ٣٨ من سنن النسائي : اكلت راحلي ، و هو عند النسائي و اليهقي و الطحاوي من طرق الى الشعبي مطولا مفصلا . (٣) زاد الطحاوي و اليهقي بعد قوله «نفسى» «و الله» .

(٤) و كان في الأصول : يجيم و موحدة مفتوحين ، معناه مشهور ، و في رواية بجاء مهمة و موحدة ساكنة ، المستطيل من الرمل و هو عند النسائي و ابن ماجه ، و كذا =

أخبرنا محمد قال أخبرنا خلف<sup>١</sup> عن مطرف بن عريف<sup>٢</sup> عن عامر الشعبي نحو هذا<sup>٣</sup> .

== ضبطه الشيخ للسندی على ابن ماجه، و واجع ص ٤٠٨ من الطحاوى ذیل حديث عروة بن مضر و احكام القرآن للبصاير و البدائع .

(١) الاظهر عندى هو خلف بن خليفة بن صاعد الاشجعي مولا ام، ابو احمد، كان بالكوفة ثم انتقل الى واسط فكنها مدة ثم تحول الى بغداد و اقام بها الى حين وفاته، من رجال مسلم و الاربعة، و من رجال الادب المفرد للبخارى - كما فى ج ٣ ص ١٥٠ من التهذيب، مات سنة ثمانين و مائة او ١٨١ او ١٧٩ و هو ابن تسعين سنة او ١٧١ و هو ابن مائة سنة، صدوق ثقة امكنه خرف فاضطرب عليه حديثه . و يمكن ان يكون خلف بن ايوب العامري، او خلف بن حوشب الكوفي، او خلف بن تميم ابو عبد الرحمن الكوفي، كلهم فى التهذيب قبحر .

(٢) هو الحارثي - و يقال : الجارفي، ابو بكر و يقال : ابو عبد الرحمن، الكوفي، من رجال السنة، ثقة صدوق. ثبت فى الحديث، صالح الكتاب، مات سنة ثلاث و ثلاثين و مائة او سنة اثنتين و اربعين او احدى و اربعين و مائة - كذا فى ج ٧ ص ١٧٢ من التهذيب .

(٣) و هذه الطريق عند النسائي ج ٢ ص ٢٨ : أخبرنا محمد بن قدامة قال حدثني جرير عن مطرف عن الشعبي - الحديث . و جرير بن حازم من شيوخ الامام محمد - كما تقدم فى الكتاب . و اطلب فى مظان العلم لى تجد الاسناد المذكور .

ثم اعلم ان قوله تعالى « فاذا افضتم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام » و ان كان فيه امر من الذكر لا دلالة فيه على كون الوقوف بالمزدلفة ركنا و فرضا بحيث يفوت الحج بفوته و يطل، لانه امر بالذكر لا للوقوف بالمزدلفة ذكر فى الآية، و لو كان المراد به وقفا بها لذكره الله تعالى، و ما كان ربك نسيا . و من جعل =

= الذكر بمعنى الوقوف بها فقد حرف كلام الله عن وضعه و قد اتفق من يعتد بقوله من الأئمة على أن الذكر هناك غير مفروض به فان تركه لا يوجب نقصا في الحج و هذا إجماع منهم ، فسقط احتجاج ابن حزم الذي كان في القرن الرابع في المحلى ج ٧ ص ١٣٠ بهذه الآية على ركنية الوقوف بالمزدلفة حيث قال بعد ذكر الآية : فوجب الوقوف بها و هي المشعر الحرام ، و ذكر الله تعالى عندها فرض يسمى من خالفه و لاحق له لأنه لم يأت بما امر - اه - . إن قال الله تعالى : إن مرادى الوقوف بها بذلك ؟ و إن قال : إن هذا الذكر مفروض عليكم ؟ و إن قال : من لم يقف بها فحجه باطل لا يعتد به أو من لم يذكرني عند المشعر الحرام فحجه باطل ؟ و من قال بذلك فقد افتري على الله تعالى ، سبحانه الله عما يصفون ، و هذا عظيم جدا ، و من عجائب الدنيا أنه يقول في تأليفه النبذ في أصوله المطبوع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ هـ بمصر ص ٢٤ : لا يحل لأحد أن يحيل آية عن ظاهرها و لا خبرا عن ظاهره لأن الله تعالى يقول بلسان عربي مبين و قال تعالى إذا ما لقوم « يحرفون الكلم عن مواضعه » و من أحال نصا عن ظاهره في اللغة بغير برهان من آخر أو إجماع فقد ادعى أن النص لا يان فيه ، و قد حرف كلام الله تعالى و وحيه إلى نبيه صلى الله عليه و سلم عن موضعه و هذا عظيم جدا ، مع أنه لو سلم من هذه الكيفيات لكان مدعيا بلا دليل - انتهى - هل قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : من لم يقف فحجه باطل ؟ أو : من ترك الذكر عند المشعر الحرام فحجه باطل ؟ و قد انعقد الإجماع قبل ابن حزم أن الذكر المذكور ليس بفرض و هو يغير كلام الله عن ظاهره ، و يضيف إليه مقدمة أخرى من عند نفسه أن : من لم يقف بها أو لم يذكر عندها فحجه باطل ثم يسميه برهانا من عند الله تعالى و رسوله و يدعي بكلامه أن النص لا يان فيه فهو تحريف و عظيم جدا و قد ثبت في محله أن المراد بالذكر في الآية هو صلاة المغرب بالمزدلفة ، فإين الوقوف و إين الذكر المفروض ؟ =

كتاب الحجّة (الرجل يواقع أهله و هو محرم) ج - ٢

== ولم يسن ابن حزم اى ذكر مراد من قوله تعالى اوقد روى محمد بن كثير عن سفيان عن بكير بن عطاء عن عبد الرحمن بن يعمر الدبلى عنه صلى الله عليه وسلم وفيه من وقف قبل ان يطلع الفجر فقد تم حجه ، فقد حكم صلى الله عليه وسلم بعد الوقوف بعرفة بتمام الحج عن القوات ، فعلينا بذلك ان المراد به الوقوف بعرفة في شرط ادراك الحج و ان رواية من روى من ادرك جمعا ، وم ، وكيف لا يكون وهما وقد نقلت الامة عنه صلى الله عليه وسلم وقوفه بها بعد طلوع الفجر ولم يرو عنه انه امر احدا بالوقوف بها ليلا وقد روى من ادرك عرفة فقد ادرك الحج ومن فاته عرفة فقد فاته الحج ! ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم : من فاته الوقوف بالمزدلفة فقد فاته الحج ! وابن حزم يخالف له ويقول : من فاته الوقوف بالمزدلفة فقد فاته الحج ؛ فن حرف الكلم عن مواضعه ، وهذا والله لشيء عجاب ! فانه صلى الله عليه وسلم حكم بضعة حجه وابن حزم يحكم بطلانه فهذا عين تحريف الكلم عن مواضعه ! ولم يشترط معه الوقوف بجمع و يدل عليه ما روى ابن عباس وابن عمر و نقله الناس قائلين له : ان النبي صلى الله عليه وسلم قدم ضعفة اهله ليل - وفي رواية ضعفة الناس من المزدلفة ليلا - وقال لهم : لا ترموا جرة العقبة حتى تطلع الشمس ؛ فلو كان الوقوف بها فرضا لما رخص لهم في تركه للضعف كما لا يرخس في الوقوف بعرفة لاجل الضعف وانت تعلم ان وقت الوقوف بها بعد طلوع الفجر ، ولم يأمر النبي صلى الله عليه وسلم ضعفة اهله بالوقوف حين عجلهم منها ليلا ، ولو كان ذلك وقت الوقوف لأمرهم به ، ولم يرخس لهم في تركه مع امكانه من غير عذر ، وما روى عن ابن عمر و هو من فعله في مقابلة النصوص المذكورة ؛ وقد ذكره ابن حزم والحال انه لا يسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم وما ينطق عن الهوى ، وهو نطق من ادرك عرفة فقد تم حجه ومن فاته عرفة فقد فاته الحج ، وذلك بنى رواية من شرط معه ==

= لو قرف بالمزدلفة . قال الحافظ الطحاوى : ان قول الله عز وجل ، فاذا افضم من عرفات فاذكروا الله عند المشعر الحرام ، ليس فيه دليل على ان ذلك على الوجوب لان الله عز وجل ذكر الذكر . لم يذكر الوقوف ، وكل قد اجمع انه لو . قف بمزدلفة ولم يذكر الله عز وجل ان حجه تام ، فاذا كان الذكر المذكور في الكتاب ليس من صلب الحج فالموطن الذي يكون ذلك الذكر فيه الذي لم يذكر اخرى ان لا يكون فرضا . وقد ذكر الله تعالى اشياء في كتابه من الحج ولم يرد بذكرها ايجابها حتى لا يحجز الحج الا باصابتها في قول احد من المسلمين . من ذلك قوله تعالى « ان الصفا والمروة من شعائر الله فمن حج البيت او اعتمر فلا جناح عليه ان يتطوف بهما » وكل قد اجمع انه لو حج ولم يطف بين الصفا والمروة ان حجه قد تم وعليه دم مكان ما ترك من ذلك ، وكذلك ذكر الله عز وجل المشعر الحرام في كتابه ليس في ذلك دليل على ايجابه حتى لا يحجز الحج الا باصابتها . واما ما في حديث عروة بن مضرس فليس فيه دليل ايضا على ما ذكروا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما قال فيه « من صلى معنا صلاتنا هذه وقد كان اتي عرفة قبل ذلك من ليل او نهار فقد تم حجه وقضى نسجه » فذكر الصلاة ، وكل قد اجمع : لو بات بها ووقف بها ونام عن الصلاة ولم يصلها مع الامام حتى فاتته ان حجه تام . قلنا كانت حضور الصلاة مع الإمام المذكور في الحديث ليس من صلب الحج الذي لا يحجز الحج الا باصابتها كان الموطن الذي يكون فيه تلك الصلاة الذي لم يذكر في الحديث اخرى ان لا يكون كذلك . فلم يتحقق بهذا الحديث ذكر الفرض الا بعرفة خاصة - انتهى كلام الطحاوى . فطار جميع ما ذكره ابن حزم في المحلى فانه مخالف للقرآن والحديث والاجماع وهي عنده البراهين المسئلة على ما في النبذ ، فكف يشغب بلا برهان ؟ وهذا الكلام معه على منهاجه ومثاله في المحلى مع استطالة لسانه على ائمة الدين وأركانه .



أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في رجل وقع بأربع نسوة له في يوم واحد أو في أيام متفرقة وهو محرم: انه ليس عليه في ذلك كله إلا كفارة واحدة. قال محمد: وقال أبو حنيفة: إن كن النسوة الأربع محرمات بالحج فطاوعته أو استكرههن في مقام واحد فعلى كل واحدة منهن هدى<sup>١</sup> وحج قابل<sup>٢</sup>، والمستكرهه وغيرها في ذلك سواء فيما يجب من الكفارة والقضاء، وليستا<sup>٣</sup> سواء في المأثم لأننا أخذنا بالثقة في ذلك<sup>٤</sup> وقسنا على ما جاءت به الآثار<sup>٥</sup>. ألا ترى أن الله تبارك وتعالى جعل الكفارة في جزاء الصيد على من قتله متعمدا فتشددت الفقهاء في ذلك وقالوا: على من قتله خطأ من الكفارة كما على الذي قتله في العمد وليس سواء في المأثم. وقال أهل المدينة: إن طاوعته فعلى كل واحدة منهن الهدى وحج قابل، وإن كان أكرههن فعليهن أن<sup>٦</sup> يحججن، ويهدى عن كل واحدة منهن الهدى. وقال محمد: وكيف يجب عليه هديان<sup>٧</sup> والقضاء؟ لأن كان فيما صنع بهن كفارة عليهن ما على الذي فعل ذلك شيء من ذلك<sup>٨</sup> وما الكفارة إلا على الذي وجبت عليه الكفارة<sup>٩</sup> ولأن كان لا كفارة عليهن ما ينبغي أن يغرم شيئا عنهن. أرايتم رجلا استكره امرأة وهي صائمة في شهر رمضان أوجب عليه أن يؤدي عنها<sup>١٠</sup> كفارة الافطار<sup>١١</sup> فيعتق عنها كفارة

(١) قوله «النسوة» بدل من ضمير «كن» و العبارة على مذهب نحاء الكوفة.

(٢-٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «حج من قابل».

(٣) وكان في الأصول «وليساء» بالتذكير - وهو خطأ.

(٤-٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وقسنا على ذلك ما جاءت به الآثار».

(٥) وكان في الأصول «هديين» بالنصب والصواب «هديان» بالرفع.

(٦-٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «الكفارة الافطار» وهو خطأ.

ان الله عز وجل تجاوز لأمتي عن<sup>١</sup> ثلاث عن الخطأ والنسيان وما استكروها عليه فجعل الخطأ والنسيان<sup>٢</sup> شيئاً واحداً<sup>٣</sup> والاستكراه ايضاً مثله وليس

== حدثنا احمد بن محمد بن يحيى بن حمزة ثنا اسحاق بن ابراهيم ابو النضر ثنا يزيد بن ربيعة ثنا ابو الاشعث عن ثوبان مرفوعاً بلفظ : ان الله تجاوز عن امتي ثلاثة : الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه - اهـ . و من حديث ابى الدرداء ايضاً رواه الطبرانى : حدثنا عبدان بن احمد ثنا هشام بن عمار ثنا اسمعيل بن عياش عن ابى بكر الهذلى عن شهر ابن حوشب عن ام الدرداء عن ابى الدرداء مرفوعاً بلفظ : ان الله تجاوز لأمتي عن النسيان وما أكرهوا عليه - اهـ . والحديث رواه ابن ماجه عن ابن عباس وابن حبان والحاكم فى المستدرک و ابو نعيم فى الحلية عن ابن عمر مرفوعاً و ابن عدى فى الكامل عن ابى بكر مرفوعاً ، و لفظ حديث ابن عباس و ابن عمر : ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه ؛ و لفظ حديث ابى بكر : رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً : الخطأ والنسيان و الأمر بكرهون عليه . و التفصيل فى نصب الراية و التلخيص ص ١٠٩ ، و أصل الباب حديث ابى هريرة فى الصحيح و ابن ماجه .

(١) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « من امتي » تصحيف « لأن » فى الروايات « عن » وهو الصحيح و عن ابى هريرة رضى الله عنه : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تجاوز عن امتي ما حدثت به انفسها ما لم تعمل او تكلم - رواه الشيخان ، و عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ان الله تعالى وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه - رواه ابن ماجه و الحاكم . قال الحافظ فى بلوغ المرام ص ١٢٩ و قال ابو حاتم : لا يثبت - اهـ ، قال فى ج ٣ ص ٢٢٣ من نصب الراية : رفع عن امتي الخطأ والنسيان و ما استكروها عليه ، تقدم فى الصلاة بجميع طرقيه و اصحها حديث ابن عباس - رواه ابن حبان و ابن ماجه و الحاكم فى المستدرک و قال : على شرط الشيخين - انتهى . (٢-٢) و فى الأصل « شىء واحد » و هو ايضاً عندى صحيح اذا كان الفعل مبنيّاً لفعل .

ينبغي ان يفرق بين هذه الاشياء الثلاث في الكفارات فان وجب في بعضها شيء وجب في كلها وان بطل في بعضها شيء بطل في كلها . قالوا فقد اوجبت على المستكرهه الكفارة فكيف افسدت حجها وهي غير آثمة ؟ قيل لهم <sup>١</sup> : إن المستكرهه في شهر رمضان فجمعت نهارا <sup>٢</sup> [ وهي غير آثمة ] فكيف يفسد ذلك صومها و يجب عليها بذلك قضاء هذا اليوم ؟ وان <sup>٣</sup> قالوا : نعم [ قيل لهم ] <sup>٤</sup> : فكيف التى استكرهت وهي حاجة [ لا ] <sup>٥</sup> يفسد ذلك حجها و لا يجب عليها به القضاء وليس بينهما افتراق ولو كانت احدهما لا يفسد عليها بالاستكرهه ما بقي فيه <sup>٦</sup> لكانت الصائمه اخرى <sup>٧</sup> ان لا يفسد صومها لأن الصوم قد يتم بأشياء <sup>٨</sup> لا يتم بها الحج .

- (١) كذا في الأصل ، ولفظ « لهم » ساقط من الهندية .
- (٢) تأمل في العبارة ، لعل لفظا او لفظين سقط منها و معناها يصح بتكلف .
- (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .
- (٤) هكذا في الاصل بالواو و المقام يقتضى الفاء فان قالوا هو الاول .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .
- (٦) كلمة « لا » ساقطة من الأصول و لا بد منها .
- (٧) كذا في الاصل ، وفي الهندية « عليه » .
- (٨) كذا في الأصل ، « اخرى » و هو الصواب ، وفي الهندية « احدى » و هو تصحيف .
- (٩) كذا في الهندية . و كان في الاصل « بالاشياء » و الوضع او الرفع او التجاوز عن الامة هو عدم المؤاخذه و لا يستلزم منه عدم الجزاء و لا عدم القضاء فان محط الحديث هو رفع الاثم لرفع الجزاء و الا لا معنى لقوله تعالى : و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبته مؤمنة ودية مسلمة الى اهله - الآية . و لا معنى لقوله : من نسي صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها - الحديث . و ابن حزم لم يتحقق عنده الفرق بينهما =

الافطار رقة لأنها لو طارعت وجب عليها عتق رقة ان كانت موسرة؟  
 رأيتم المحرمة المستكرهه أعلها هدى؟ قالوا: يؤدى عنها الذى استكرهها.  
 قيل لهم: أيؤدى عنها شيئاً؟ قد وجب عليها أم يؤدى عنها شيئاً؟ لم يجب  
 عليها؟ فان كان لم يجب عليها<sup>١</sup> أو قد وجب عليها أنه لينبغى لها أن تؤديه  
 عن نفسها؟ رأيتم الأداء الذى يؤديه عنها أيجبر عليه فى الحكم؟ قالوا:  
 لا يجبر عليه فى الحكم ولكنه يقال له: أده فيما بينك وبين الله . قيل لهم:  
 فلا تقولوا: يؤدى عنها، ولكن قولوا: يؤدى عن نفسه فيما صنع بها؟  
 فيكون عليه بما صنع كفارتان وهذا لا يكون، أيجب فى فعل واحد  
 كفارتان؟ فان قلتم: إن ذلك عليها إنه لينبغى أن تقولوا لها: ادى ذلك  
 وارجعى به عليه؛ وتجبرونه<sup>٢</sup> على ذلك عسى أن يدفع ذلك إليها، فأما  
 قولكم: إن ذلك ليس عليها؛ فكيف يؤدى الإنسان عن الإنسان لله امرا  
 ليس هو على<sup>٣</sup> المؤدى عنه؟ هذا عندنا محال لا يستقيم ولا يجوز! قالوا:  
 رأيتم المستكرهه أعلها إثم فيما صنع بها؟ قيل: لا إثم عليها فى ذلك .  
 قالوا: ففيم<sup>٤</sup> جعلتم عليها الكفارة فيما لا إثم لها فيه؟ قيل لهم: اتم  
 تقولون ذلك .

- (١) و فى الأصول «شئ» بالرفع فى الموضعين وهو خطأ، والمنصوب هو الصواب .  
 (٢) لعل قوله «فكيف يؤدى عنها» سقط من الأصول بعد قوله «عليها» والله اعلم .  
 (٣) وكان الأصل «تجبرونه» و فى الهندية «تجبرونه» كل ذلك تصحيف، والصواب  
 «تجبرونه» .

(٤) ووقع فى الأصول «عن» و الصواب «على» .

(٥) هكذا فى النسخ، و لعله «فيم» تبصر .

أرأيتم رجلاً قتل رجلاً خطأ أصابه شيء<sup>١</sup> فقتله ولم يرد<sup>٢</sup> أي يجب عليه الدية كما قال الله تعالى في كتابه «ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة أو دية مسلمة إلى أهله» قالوا: نعم . قيل لهم: فإليه في هذا إثم عندكم وهو لم يرد قتله؟ قالوا: لا . قيل لهم: فقد جعل الله تبارك وتعالى فيه الكفارة، ولذلك قالت<sup>٣</sup> الفقهاء، وقتلتم إثم. أيضاً في المحرم يقتل الصيد ولم يرد خطأ: إن عليه الكفارة، وهو لا إثم عليه فكذلك قلنا نحن أيضاً: على المستكره الكفارة وإن كانت لا إثم عليها . قالوا: فكيف جعلت على المستكره في الإجماع الكفارة ولم تجعل الكفارة على المستكره في شهر رمضان؟ قيل لهم: إن الأشياء تقاس<sup>٤</sup> بما يشبهها، فقد اجتمعنا نحن وأنتم على أن رجلاً لو أكل ناسياً في شهر رمضان أو جامع ناسياً أنه لا كفارة عليه، واجمعنا نحن وأنتم أن من قتل صيداً خطأ وهو ناس لا حرامه أن عليه الجزاء، فالأحرام شيء واحد فكما وجب الجزاء على الناسي لأحرامه الذي يقتل الصيد خطأ فكذلك وجب الكفارة على المستكره في الأحرام، وكما لم يجب الكفارة في الناسي الذي يجامع في شهر رمضان فكذلك لم يجب ذلك على المستكره، وإنما يشبه بعضها بعضاً، والصوم شيء واحد يشبه بعضه بعضاً، والأحرام شيء واحد يشبه بعضه بعضاً، وقد جاء الحديث<sup>٥</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) كذا في الأصل، وفي الهنديّة «بشيء»، أي: أصاب ذلك الرجل شيء .

(٢) أي: لم يرد قتله .

(٣) يجوز تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً سماعياً، أو جمع التذكير .

(٤) وكان في الأصول «يقاس» بالتذكير وهو خطأ .

(٥) رواه الطبراني في معجمه كما في ج ٢ ص ٦٥ من نصب الراية من حديث ثوبان: =

## باب الذي يفوته الحج

أخبرنا<sup>١</sup> محمد عن أبي حنيفة قال: من أحرّم بحجّ فقّاته فقدم يوم النحر ولم يدرك<sup>٢</sup> أنه يحلّ<sup>٣</sup> بعمره ويطوف ويسعى ويحلق أو يقصر<sup>٤</sup> وعليه الحج من قابل و [ ليس عليه ] الهدى .  
وقال محمد<sup>٥</sup>: جاء الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال

= فأجرى الحديث على العموم في ج ٧ ص ١٨٩ من المحلى فقال: ولا شيء عليه - اه .  
والقياس عنده كله باطل و هو يقىس و يضيف في كل موضع من الكتاب مقدمة من عند نفسه ثم يحكم بها و يقول: هو قول الله و رسوله - وهذا من عجب العجائب .  
(١) كذا في الأصل ، و في الهتديّة « قال » مكان « أخبرنا » - ف .

(٢) أى عرفة و المزدلفة يعنى وقوفهما فرضا و وجوبا يفوت الحج بفوته .  
(٣) كذا في الهتديّة أى يحلّ من الحج بأداء أفعال العمرة ، و في الأصل: « يحلّ » من الاهتزل في معنى الاحرام ، و عندى الصحيح « يحلّ » من الحلال و هو الخروج من احرام الحج بأداء العمرة .

(٤) كذا في الأصل ، و كان في الهتديّة « يقص » و معناه أيضا صحيح و هو المطابق للقرآن و الحديث يقصر من التقصير .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه كما لا يخفى ، فان الخلاف بين أبى حنيفة و مالك في وجوب الهدى و عدمه كما هو موضوع المسألة .

(٦) الأثر هذا سيأتى بعده بإسناده ، و قد رواه الامام محمد في باب الرجل يفوته الحج ص ٢٠٦ من الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن سليمان بن يسار ان هبار بن الأسود جاء يوم النحر و عمر ينحر بدنه فقال: يا امير المؤمنين اخطأنا في العدة كنا نرى ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر: اذهب الى مكة فطف بالبيت سبعا و بين الصفا و المروة سبعا انت و من معك و انحر هديا إن كان معك ثم احلقوا او قصروا =

فى الذى يفوته الحج انه يحل بعمره 'ويحج من قابل' ، ولم يذكر هدياً .  
وروى اهل المدينة: انه يحل بعمره ويحج من قابل ويهدى ، فان لم يجد  
فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة اذا رجع .

وقال محمد : انما فرض الله الهدى . وقال : فمن لم يجد فصيام ثلاثة  
ايام فى الحج وسبعة اذا رجعتم على المتمتع لأن الله تبارك وتعالى قال :  
"فمن تمتع بالعمرة الى الحج فما استيسر من الهدى" فهذا لم يتمتع ولم يحرم  
بها فى اشهر الحج وانما كان عليه الحج ولا عمرة مع ذلك ، فكيف يكون  
عليه الهدى وقد مضت السنة التى فاتته فيها الحج ووجب عليه الحج عاما

= وارجعوا ، فاذا كان قابل حجوا واهدوا فمن لم يجد فليصم ثلاثة ايام فى الحج وسبعة  
اذا رجعتم . قال محمد : وهذا نأخذ وهو قول ابى حنيفة والامة من فقهاء الا فى  
خصلة واحدة لا هدى عليهم فى قابل ولا صوم - انتهى . وقد تقدم هذا البحث فى  
باب الاحصار فى غير عدو من هذا الكتاب فراجعهم ؛ وقد قلت هناك : ان الهدى  
او الصوم فى اثر عمر رضى الله عنه محمول على التدب والاستحباب .

(١ - ١) كذا فى الاصل ، وفى الهندية «و عليه الحج من قابل» ، وكلاهما صحيح  
باختلاف الرواية .

(٢) كذا فى الهندية وهو الصواب ، وكان فى الاصل «ورأوا» وروى من الرواية  
فان الامام مالكا رواه فى الموطأ . ومن طريقه رواه الامام محمد فى الموطأ كما عرفت .  
(٣) كذا فى الهندية ، وكان فى الاصل «يل» من الالهلال وليس بصحيح .

(٤) كذا فى الاصول ، والاولى «فمن لم يجد» كما فى الرواية .

(٥) كذا فى الهندية ، وفى الاصل «رجعتم» وكذا هو فى موطأ الامام محمد ،  
و الصواب ما فى الهندية .

(٦) كذا فى الاصل ، وفى الهندية «تكون» ، بالتاء وليس بصواب .

قابلا انما ينبغى اذا جاء الحديثان المختلفان ان ينظر الى اشبههما بالحق فيؤخذ به و يترك ما سوى ذلك، انما جاء الحديث عن عمر رضى الله عنه قال: يحل بعمره و لم يذكر هديا .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا ابو معاوية محمد بن خازم المكفوف عن الأعمش<sup>١</sup> عن ابراهيم عن الأسود<sup>٢</sup> بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب رضى الله عنه عن رجل فاته الحج؟ قال: يحل بعمره و عليه الحج من قابل، قال<sup>٣</sup>: ثم خرجت من العام المقبل فلقيت زيد بن ثابت رضى الله عنه

(١) بالخاء و الزاى المعجمتين بينهما الف فى آخره ميم - كما فى التهذيب و كتب الحديث .

(٢-٢) وكان فى الأصول «عن ابراهيم و الأسود» بواو العاطفة و ليس بصواب، و الصواب «عن ابراهيم عن الأسود» .

(٣) اى الاسود بن يزيد، و رواه الامام محمد فى الموطأ ايضا عن الأعمش به، و كان المعنى فيه ان الاحرام بعد ما انتقد صحيحا فطريق الخروج عنه اداء احد النسكين اما الحج او العمرة كن احرم احراما بهما، وهنا تعذر عليه الخروج عنه بالحج حين فاته الحج قبله الخروج بعمل العمرة، ثم ان عند ابى حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى: اصل احرامه باق و يتحل بعمل العمرة، و عند ابى يوسف رحمه الله تعالى يصير احرامه احرام عمرة، و عند زفر رحمه الله تعالى ما يؤديه من الطواف و السعى بقايا اعمال الحج لانه بالاحرام بالحج التزم اداء افعال يفوت بعضها بمضى الوقت و لا يفوت البعض فسقط عنه ما يفوت بمضى المدة و يلزمه ما لا يفوت و هو الطواف و السعى؛ و ابو حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى قالوا: الطواف و السعى للحج انما يتحل بهما من الاحرام بعد الوقوف فأما قبل الوقوف فلا و حاجته الى التحلل هنا قبل الوقوف فانما يأتى بطواف و سعى يتحل بهما من الاحرام و ذلك طواف العمرة، و لهذا قال ابو يوسف رحمه الله: يصير اصل احرامه للعمرة ضرورة لان التحلل بطواف العمرة انما يكون =



فسأله عن رجل فاته الحج ، قال : يحل بعمره وعليه الحج من قابل <sup>١</sup> .  
أخبرنا يعقوب بن إبراهيم <sup>٢</sup> قال أخبرنا المغيرة الضبي <sup>٣</sup> عن إبراهيم عن

== باحرام العمرة ، و ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله قالا : لا يمكن جعل احرامه للعمرة  
الا بفسخ احرام الحج الذي كان شرع فيه ولا طريق لنا الى ذلك ، والدليل عليه  
ان المكي اذا فاته الحج يتحل بعمل العمرة من غير ان يخرج من الحرم ولو اقلب  
احرامه للعمرة لكان يلزمه الخروج الى الحل لانه ميقات احرام العمرة في حق  
المكي - انتهى ج ٤ ص ١٧٥ من مبسوط الامام السرخسي رحمه الله تعالى . ثبت  
بما ذكرنا من الدلائل ان احرامه بالحج لم ينقلب احرام عمرة وبه تبين ان المؤدى ليس  
افعال العمرة بل مثل افعال العمرة يؤدى باحرام الحجّة ، والحديث بمحملها على عمل  
العمرة توفيقا بين الدليلين وان عليه الحج من قابل لما روينا من الحديث وقول الصحابة  
رضي الله عنهم ، ولانه اذا فاته الحج من هذه السنة بعد الشروع فيه بقي الواجب عليه  
على حاله فيلزمه الاتيان به - انتهى بدائع ج ٢ ص ٢٢٠ من فصل فائت الحج .

(١) هذا الاسناد روى البيهقي في ج ٥ ص ١٧٥ من سننه الكبرى مثله .

(٢) هو الامام ابو يوسف .

(٣) وكان في الاصول « معتمر بن الظبي » تصحيف ، والصواب « مغيرة الضبي » -  
راجع ترجمته وترجمة معتمر بن سليمان التيمي في التهذيب . والآخر رواه البيهقي في السنن  
ج ٥ ص ١٧٥ عن شعبة عن مغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي عن الاسود قال : جاء  
رجل الى عمر بن الخطاب قد فاته الحج ، قال عمر : اجعلها عمرة وعليك الحج من  
قابل . قال الاسود : مكثت عشرين سنة ثم سألت زيد بن ثابت عن ذلك ، فقال  
مثل قول عمر - انتهى . وقال البيهقي قبله بعد رواية ابى معاوية المكفوف عن الاعمش -  
كذا رواه ابو معاوية . وكذلك روى عن عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عنه :  
ورواه سفيان الثوري عن الاعمش باسناده وقال : يهل بعمره ويحج من قابل وليس =

الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال : اذا حج الرجل فقاته الحج بعمره و عليه الحج من قابل و لا هدى عليه . و هكذا قال ابو حنيفة ؛ و قولنا هو المجتمع عليه الفقهاء . و أما الهدى مع الحج فلا نعلم

== عليه هدى . قال : فلتيت زيد بن ثابت بعد عشرين سنة فقال مثل قول عمر رضي الله عنه . وكذلك رواه سفيان عن المغيرة عن ابراهيم و رواه شعبة - انتهى كما عرفت . و رواه عن وهيب ثنا ايوب عن سعيد بن جبير عن الحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة قال : سمعت عمر رضي الله عنه و جاءه رجل في وسط ايام التشريق و قد فاته الحج ، فقال له عمر : طف بالبيت و بين الصفا و المروة و عليك الحج من قابل و لم يذكر هديا - انتهى . ثم قال البيهقي : هذه الرواية و ما قبلها عن الاسود عن عمر متصلتان و رواية سليمان بن يسار عنه منقطعة معه - اه .

(١) يعني انهم اتفقوا على ان من فاته الحج يتحل بأفعال العمرة : الطواف بالبيت و السعي بين الصفا و المروة ثم يحلق او يقصر ، و يحج من قابل و عليه الهدى لم يتفقوا ؛ بل قال به بعضهم و الجمهور على خلافه . قال في البدائع : و لادم على فائت الحج عندنا لما روى عن جماعة من الصحابة انهم قالوا فيمن فاته الحج يحل بعمره من غير هدى . و كذا في حديث الدارقطني : جعل النبي صلى الله عليه و سلم التحلل و الحج من قابل الحكم في فائت الحج بقوله : من فاته الوقوف بعرفة بليل فقد فاته الحج و ليحل بعمره . و عليه الحج من قابل ، و من ادعى زيادة الدم فقد جعل الكل بعضا و هو نسخ او تغيير فلا بد له من دليل و التحلل قبل الوقوف . مسلم لكن بأفعال العمرة و هو فائت الحج و التحلل بأفعال العمرة من فائت الحج كالهدي في حق المحصر - انتهى .

(٢) و كان في الاصول « و لا نعلم » بالواو : و الصواب « فلا نعلم » بالقاء . ثم فيه اثر عمر رضي الله عنه في الموطأ كما عرفت . و اثر ابن عمر رضي الله عنهما عند الدارقطني و البيهقي و الشافعي في الآم . قال الحافظ في الدراية : حديث ابن عمر موقوف صحيح ==

أحدا ؛ قال به غير بعض أهل المدينة منهم : مالك بن أنس<sup>١</sup> .  
 أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي<sup>٢</sup> عن المغيرة  
 الضبي عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال : سألت عمر بن الخطاب  
 رضي الله عنه عن رجل فاته الحج ؟ قال : يحل بعمره من غير هدى و عليه  
 الحج من قابل . قال : ثم لقيت زيد بن ثابت رضي الله عنه فسألته ، فقال مثل  
 قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

### باب القارن الذي يفوته الحج

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من قرن الحج مع العمرة ثم فاته  
 الحج فعليه أن يحل بعمرتين : العمرة التي<sup>٣</sup> عليه ، وعمرة مكان حجته و عليه  
 = اه ؛ وراجع نصب الرأية ج ٣ ص ١٤٦ . ويمكن أن يحل على المتمتع و القارن  
 لكنه لم يبق قارنا و متمتعا فكيف الهدى أو يحل على التذبح . و في نصب الرأية :  
 قلت روى ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا علي بن هاشم عن علي بن أبي ليلى عن عطاء  
 أن النبي عليه الصلاة و السلام قال : من لم يدرك الحج فعليه دم و يجعلها عمرة و عليه  
 الحج من قابل - انتهى . و ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة ابن أبي شيبة و قال : أنه  
 منسل و ضعيف - انتهى . ثم رأيت في شرح اللباب ص ٢٣٦ و أشار في شرح الكنز  
 إلى استحباب الدم للفائت عندنا - اه ؛ فالجهد لله على ذلك .

- (١) راجع ج ٢ ص ٢٣٠ من شرح الزرقاني في باب هدى من فاته الحج ؛ و به قال  
 الإمام الشافعي و الحسن بن زياد من أصحابنا - كما في البدائع و مبسوط السرخسي .
- (٢) يشير بذلك أنه روى حديث عمر من طرق كاد أن يكون متواترا بحيث لا يرتاب  
 فيه مرتاب و فيه تصريح بعدم الهدى فشعبة و الثوري و الإمام أبو يوسف و سلام  
 ابن سليم الحنفي كلهم اتفقوا عن المغيرة بن مقسم الضبي على أن لا هدى عليه .
- (٣) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « التي كانت عليه » سقط لفظ « كانت » من =

الحج من قابل ولاهدى عليه .

وقال اهل المدينة : من قرن الحج مع العمرة ثم فاته الحج فعليه ان يحج<sup>١</sup> قابلاً و يقرن<sup>٢</sup> بين الحج والعمرة ويهدى هديين : هدياً<sup>٣</sup> لقرانه الحج [ مع العمرة ]<sup>٤</sup> ، وهدياً<sup>٥</sup> لما فاته من الحج . وقال محمد بن الحسن : يقرن<sup>٦</sup> قابلاً والعمرة لم تفته وقد قضاها<sup>٧</sup> صحيحة فانه انما فاته الحج فعليه قضاؤه ، فأما العمرة التي كانت مع الحج فلم تفته فكيف يكون عليه قضاؤها، انما عليه ان يقضى حجة الاسلام و ليس عليه هدى لانه لم يتمتع ولم يحدث حدثاً في حجه وجب به عليه هدى انما هو رجل فاته الحج فعليه ان يقضيه من قابل ولاشئ عليه غير ذلك .

= الأصول - والله اعلم .

(١) كذا في موطأ الامام مالك ، وكان في الأصل « ان يحج » وفي الهندية « ان يحج يحج » .

(٢) كذا في الموطأ ، وقوله « و يقرن » من القران من باب نصر و ضرب ، وكان في الأصول « يفرق » وهو تصحيف ، والصواب ما في الموطأ .

(٣) كذا في موطأ الامام مالك ، وكان في الأصول « ويهدى هديين لقوات الحج مع العمرة وهدى لما فاته من الحج » اهـ . والمذكور يدل على هدايا ثلاثة نعم لموافسه مع القوات وجب عليه هدى ثالث - كما في الزرقاني . ونصب هديا لكونه بدلا من هديين ، وسقط من الأصول .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من موطأ الامام مالك .

(٥) وفي الأصول « هدي » بالرفع ولا بد له من لفظ « هدى » آخر قبله حتى يقدر المبتدأ احدهما او ثانيهما .

(٦) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهندية « يفرق » وهو تصحيف .

(٧) اي ادائها وليس القضاء بمعنى المشهور بل بمعنى الاداء .

كتاب الحج ( الذي يواقع أهله قبل ان يطوف طواف الزيارة ) ج - ٢

## باب الذي يواقع أهله قبل ان يطوف طواف الزيارة فيجب عليه الهدى

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من وجب عليه هدى لاصابته النساء قبل ان يطوف طواف الزيارة فان عليه بدنة ، ولا بأس بأن يشتريها بمكة وينحرها [ بها ] ، ويصدق بها ولا يأكل منها شيئاً . وقال أهل المدينة : لا ينبغي له ان يشتري هديه بمكة ثم ينحره بها لكنه ان لم يكن ساقه معه من أهله فيشتريه من أهل مكة ثم يخرجها منها الى الحل وليسقه منه الى مكة ثم ينحره بها . قال محمد : كيف صار عليه ان يشتريه بمكة .

(١) كذا في الاصل ، وفي الهدية « لاصابة النساء » ، وهو تحريف .

(٢) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « في مكة » .

(٣) سقطت كلمة « بها » من الاصول .

(٤) وكان في الاصول « هدية » ، وهو تصحيف ، والصواب « هديه » .

(٥) قوله « بمكة » ، كذا في الاصول ، وفي الموطأ « من مكة » .

(٦) وفي الموطأ « وينحره بها » .

(٧) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « ولكن » ، بزيادة الواو وبدون الضمير .

(٨) وفي الموطأ « فليشتره بمكة » .

(٩) وفي الموطأ « ثم ليخرج الى الحل فليسقه » ، بصيغ الامر في كلها .

(١٠) يعني كيف لازم عليه ان يشتري الهدى من مكة والهدى ما يهدي الى الحرم ساقه معه او لم يسقه و سواء عليه ان يشتريه من مكة او لم يشتريه فان معنى الهدى باق على الوجهين ، فمن اشترى من غير الحرم فاما ان لا يكون الا باخراجه الى الحرم او يكون =

كتاب الحج ( الذي يواقع اهله قبل ان يطوف طواف الزيارة ) ج - ٢

ثم يخرج منه الى الحل اما ان يكون إلا باخراجه الى الاحرام انما

= هديا بالغ الكعبة، وعلى كل يخالف ما قاله اهل المدينة فانه هدى، و اذا لم يبلغ الحرم والكعبة لا يكون هديا سواء اشترى من اهل مكة او لا والسوق معه ليس من صلب الحج حتى يكون لازما عليه فانه من الرخص - كما فصله الامام محمد بعده - وقد بوب البخارى في صحيحه : باب من ساق البدن معه اى من الحل الى الحرم . قال المهلب : اراد المصنف ان يعرف ان السنة في الهدى ان يساق من الحل الى الحرم فان اشتراه من الحرم يخرج به اذا حج الى عرفة وهو قول مالك فان لم يفعل فعليه البدل وهو قول الليث وهو ذهب ابن عمر وسعيد بن جبير ؟ و روى عن ابن القاسم انه اجازه و ان لم يوقف به بعرفة فان وقف بها فحسن و إلا لا بدل عليه ، و به قال الجمهور وهو قول ابى حنيفة والثورى و الشافعى و ابى ثور . وقال الشافعى : وقف الهدى بعرفة سنة لمن شاء اذا لم يسقه من الحل . و قال ابو حنيفة : ليس بسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم انما ساق الهدى من الحل لأن مسكنه كان خارج الحرم - قاله الحافظان في ج ٤ ص ٧٠٦ من عمدة القارى و ج ٣ ص ٤٣٠ من فتح البارى . ولم يرد في حديث صحيح امر السوق للتعريف الى عرفة . وقد روى عن ابن عمر في ذلك رواه سعيد ابن منصور في سننه باسناده عنه ، و خالفه في ذلك عائشة و ابن عباس وغيرهما من الصحابة ان عرفه لجأز و ان لم يعرفه لجأز كما هو بعده .

(١) لعله احتج بما روى من طريق حجاج بن ارطاة و اسرائيل و يونس بن يونس ، قال حجاج : عن عطاء ، و قال اسرائيل : عن ثور بن ابى فاخشة عن طاوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرف بالبدن - اه - قال ابن حزم : و هذان مرسلان ولا حجة في مرسل ، ثم ان الحجاج و اسرائيل و ثورا كلهم ضعفاء ، ثم لو صح لم يكن فيه حجة لأن هذا فعل لا امر ولا حجة فيه لمالك لأنه شرط شروطا ليس في هذا الخبر شيء منها وهدى النبي صلى الله عليه وسلم انما سبق من المدينة بلا خلاف و مالك =

كتاب الحجّة (الذى يواقع اهله قبل ان يطوف طواف الزيارة) ج - ٢

بدئ<sup>١</sup> الهدى ما كان هديا بالغ الكعبة لأن الله تبارك و تعالى قال: "هديا بالغ الكعبة" فن اشترى من الحرم فهو بالغ الكعبة . وكذلك ما اشترى في غيره مع ما جاء من الرخص في<sup>٢</sup> الهدى ان شئت وقفته بعرة و ان شئت لم تقفه [بها]<sup>٣</sup> و ذلك اشد من هذا<sup>٤</sup> و أخرى ان لا يجزي ؛ فقد جاءت

= لا يوجب التوقيف بعرة فيما ادخل من الحل و يحتاج ايضا لقول الليث بما روياه من طريق سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا عبيد الله هو ابن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : لا هدى الا ما قلد و سيق و وقف بعرة . و من طريق سفيان بن عيينة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر قال : كل هدى لم يشعر و يقلد و يقاض به من عرة فليس بهدى انما هي ضحايا ؛ قال علي : ما لك لا يحتج له بهذا لانه لا يرى الترك للتقليد و الاشعار مانعا من ان يكون هديا و لاحجة في احد دون رسول الله صلى الله عليه و سلم و قد خالف ابن عمر غيره من الصحابة - انتهى . قلت : و في جميع ما قاله ابن حزم انظار ظاهرة اصولية و فقهية سأذكرها فيما بعد ان شاء الله .

(١) هكذا العبارة في الأصول « الا باخراجه الاحرام انما بدئ » ، في الهدية « هدى » . و لقد تصفحت اوراق الكتب ثلاثة ايام متواليا فلم اقدر على حلها و لم اصل الى تصحيحها و هي كما ترى خطأ فاحش ، و لاشك في ان شيئا من العبارة سقط من قلم الناسخ و لا بد منه و إلا فهي مختلفة النظام لفظا و معنى و لذا نقلتها كما كانت ، ولعل اما ان يكون الا باخراجه الى الحل او يكون هديا ليس للاول دليل يعتد به ؛ و الثاني حصل المقصود .

(٢) و كان في الاصول « من الهدى » و الصواب « في الهدى » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول .

(٤) اى من الشراء من اهل مكة و اخراجه الى الحل ثم سوقه الى الحرم فانه نقي

التوقيف رأسا - تدبر .

## كتاب الحجّة ( الذى يواقع اهل قبل ان يطوف طواف الزيارة ) ج - ٢

فيه آثار كثيرة .

اخبرنا محمد قال اخبرنا اسرائيل بن يونس<sup>١</sup> قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن الأسود انه ارسل معبدا<sup>٢</sup> غلامه الى عائشة رضى الله عنها ان معنا هديا<sup>٣</sup> لا نستطيع ان نعرف به كله فقالت : عرف ما شئت و اترك ما شئت .

(١) و اسرائيل بن يونس من رجال الستة ثقة صدوق صالح ، لا بأس به - كما في كتب الرجال . و ابن حزم صاحب تضعيفه في المحلى كما عرفت قبله و رد احاديث من حديثه اذا جاءت مخالفة لهواه ثم يقول : لا يسمع دون قوله صلى الله عليه و سلم . و في اى حديث جاء ان اسرائيل ضعيف - انظر تجاسره و تهاوره في مقابلة ائمة النقد و الرجال ان اسرائيل و يونس بن يونس و ثويرا ضعفاء ، و ما يقول هو فهو وحي من الله تعالى - قال الحافظ في ج ١ ص ٢٦٣ من التهذيب . و اطلق ابن حزم ضعف اسرائيل و رد به احاديث من حديثه فما صنع شيئا - انتهى . اى بش صنيعه هذا و ان شئت ما قال ائمة الدين في حق ابن حزم فعليك بالاشفاق على احكام الطلاق للعلامة الاستاذ الكوثري من ص ٥٧ الى ص ٦١ حتى حصص لك الحق و استبان ، و ثوير مختلف فيه .

(٢) هكذا في جميع النسخ « معبد » و انظر من هو و لم اجده في باب سعد و سعيد و معبد و معمر و غيرها من الاسماء المشبهة من التهذيب و الميزان و اللسان و التعليل . و الاثر رواه سعيد بن منصور في سننه كما في المحلى ج ٧ ص ١٦٧ : ثنا عيسى بن يونس عن الأعمش عن ابراهيم قال : دعا الاسود مولى له فأمره ان يخبرني ما قالت له عائشة فقال : سألت عائشة ام المؤمنين ، فقلت : اعرف بالهدى ، فقالت : لا عليك ان لا تعرف به - انتهى . فقه له « مولى » و لم يصرح باسمه . و رواه البيهقي في ج ٥ ص ٢٢٦ من سننه عن شعبة عن منصور بن المعتمر به بلفظ : ارسل الاسود غلاما له الى عائشة فسالها عن بدن بعث بها معه ليقف بها بعرفات ، فقالت : ما شئتم ان تشتم فافعلوا و ان شئتم فلا تفعلوا - انتهى . و يخالفه ما رواه البيهقي من طريق ابن وهب ، انا سليمان يعنى =



كتاب الحج ( الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله فيحنت في يمينه ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا سليمان الشيباني  
عن عبد الرحمن الأسود بن زيد أن أباه حج وهو معه وأهدى هديا فدخل  
على عائشة رضي الله عنها ثم خرج من عندها وترك الهدى بمنى وذهب إلى  
عرفات فقضى حجه<sup>١</sup> .

باب الرجل يحلف بالمشي إلى بيت الله فيحنت في يمينه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل والمرأة يحلف أحدهما بالمشي  
إلى بيت الله الحرام فيحنت ويعجز حتى لا يقدر أن يمشي: إنسه يركب  
ويهدى هديا وشاة تجزيه . وقال أهل المدينة: يركب ويهدى بدنة أو بقرة<sup>٢</sup>

= ابن بلال عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد وعمر بن عبد الرحمن عن عائشة  
زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت: لا هدى إلا ما قلدوا وأشعر ووقف بهرفة -  
اه . إلا أن يعمل هذا على التدب وذاك على الجواز - تدبر .

(١) هو أبو إسحاق الشيباني، قد مضى من قبل .

(٢) وكان في الأصول «قضى حجة وعرفات» وهو خطأ . وفي الباب عن ابن  
عباس رواه سعيد بن منصور نا عيسى بن يونس نا رباح بن أبي معروف عن عطاه  
عن ابن عباس قال: إن شئت فعرف الهدى وإن شئت فلا تعرف به، إنما أحدث  
الناس السياق مخافة المراق . وعن عطاه وطاوس: لا يضرك أن لا تعرف به - اه .  
(٣) زاد في موطأ مالك: أو شاة إن لم يجد إلا هي - اه . قال الزرقاني: فإن وجد  
غيرها لم تجزه، وفي الواضحة: تجزيه - اه . فعلى هذا لا اختلاف بيننا وبين الإمام  
مالك رحمه الله تعالى . قال الإمام محمد في ص ٣٢٦ من الموطأ باب من جعل على نفسه  
المشي وعجز: أخبرنا مالك عن عروة بن أذينة أنه قال: خرجت مع جدة لي عليها  
مشى إلى بيت الله حتى إذا كنا ببعض الطريق عجزت فأرسلت مولى لها إلى عبد الله  
ابن عمر ليسأله وخرجت مع المولى فسأله فقال عبد الله بن عمر: مرها فتركب =

كتاب الحجّة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحسث في يمينه ) ج - ٢

قال محمد: وقد روى أبو حنيفة رضى الله عنه<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب

== ثم لثم من حيث عجزت . قال محمد: قد قال هذا قوم و أحب اليّنا من هذا

القول ما روى عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه: أخبرنا شعبة بن الحجاج عن الحكم

ابن عتيبة عن إبراهيم النخعي عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه انه قال: من نذر

ان يمشي ماشيا ثم عجز فليركب و ليحج و لينحر بدنة - وجاء عنه في حديث آخر:

و يهدى هدبا ؛ فهذا نأخذ، يكون الهدى مكان المشى، و هو قول أبي حنيفة و العامة

من فقهاءنا . أخبرنا مالك أخبرنا يحيى بن سعيد قال: كان علي مشى فأصابني خاصرة

فركبت حتى اتيت مكة فسألت عطاء بن أبي رباح و غيره فقالوا: عليك هدى ؛ فلما

قدمت المدينة سألت فأمروني ان امشي من حيث عجزت مرة اخرى فمشيت . قال محمد

و يقول عطاء نأخذ، يركب و عليه هدى لركوبه و ليس عليه ان يعود - انتهى .

و أثر على رواه عبد الرزاق في مصنفه - كما في ج ٣ ص ٣٠٥ من نصب الراية: أخبرنا

عبد الله عن شعبة - بمثل ما في الموطأ إلا أنه فيه: و يهدى جزورا - اهـ . و رواه البيهقي

في المعرفة من طريق الشافعي عن ابن علية عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن

عن علي في الرجل يحلف عليه المشى قال: يمشي، فان عجز ركب و أهدي بدنة .

و أخرج عبد الرزاق نحوه عن ابن عمر و ابن عباس و قتادة و الحسن - انتهى .

و توضيح المسألة رواية و دراية في ج ٤ ص ١٣٠ باب النذر من المبسوط للسرخسي

و البدائع . و أثر على ذكره ابن حزم ايضا في المحلى .

(١) لعله يشير الى ما رواه أبو حنيفة عن يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمي القرشي

الكوفي عن أبي هريرة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ماشيا في جنح الليل

يسير فرأى خيالا فأمر عليا ان يتيه ففعل فاذا امرأة عريانة فقال: ما انت ؟ قالت:

اني نذرت ان احج عريانة ماشية ناقضة شعري و انا امكث بالهنا و أسير بالليل

و اتسكب الطريق ؛ فأخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك فقال: ارجع اليها =

كتاب الحجّة ( الرجل يحلف بالمشي الى بيت الله فيحنت في يمينه ) ج - ٢

رضي الله عنه أنه قال : يركب و يهدي شاة<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة رضي الله عنه قال : لو أن رجلا حلف بالمشي

== وأمرها أن تركب و تلبس و تهريق دما - اه . أخرجه الحافظ طلحة و القاضي  
الأششاني و ابن خضرو في مسانيدهم - كما في ج ١ ص ٥٢٣ من جامع المسانيد ؛  
و الإفليس في الموطأ و لافي كتاب الآثار بالاستناد إلى علي موفوقا عليه باللفظ المذكور  
الاما ذكره بنير سند في الكتاب و كتاب الآثار ، و الأصل فيه حديث عقبة بن عامر  
رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده كما في نصب الراية : حدثنا زهير ثنا أحمد بن عبد الوارث  
ثنا قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن اخت عقبة بن عامر نذرت أن تمشي ماشية  
فسأل النبي صلى الله عليه و سلم فقال : أن الله عز و جل غنى عن نذر اخلك ، لتركب  
و لتهد بدنة - انتهى . و حديث عقبة بن عامر رواه الشيخان و أصحاب السنن و أحمد  
و الطبراني و ابن حبان و البيهقي و غيرهم بالفاظ مختلفة - راجع ج ٤ ص ٦٧ من فتح  
الباري و عمدة القاري ففيها شفاء للناس . و ذكر الطحاوي : أن عليه الهدى لترك  
المشي و الكفارة للحنث - كما في المختصر من المختصر و شرح معاني الآثار .

(١) أي مع كفارة الحنث . و رواه الحاكم في ج ٤ ص ٣٠٥ من المستدرک عن كثير  
ابن شظير عن الحسن عن عمران بن حصين قال : ما خطبنا رسول الله صلى الله عليه و سلم  
خطبة الا امرنا بالصدقة و نهانا عن المثلة ، و قال : أن المثلة أن ينذر الرجل أن يمشي  
ماشيا فن نذر أن يمشي ماشيا فليهد هديا و ليركب - اه ، و قال : حديث صحيح الاسناد  
و لم يخرجاه ؛ و صححه الذهبي في مختصره . و قال الهيثمي في مجمع الزوائد ج ٤ ص ١٨٩  
رواه أبو داود باختصار و رواه أحمد و البزار بنحوه و الطبراني في الكبير و رجال  
أحمد رجال الصحيح ؛ و لفظ الطبراني : أن النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن المثلة ،  
و يقول : أن المثلة أن يحلف الرجل أن يمشي مقرونا او ماشيا ، و من حلف على شيء  
من ذلك فليكفر عن يمينه ثم ليركب - انتهى . ثبت بذلك الهدى و الكفارة ==

كتاب الحجة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحنت في يمينه ) ج - ٢

إلى بيت الله وهو يقدر على المشى<sup>١</sup> فان شاء<sup>٢</sup> مشى وإن شاء ركب

== وفي ص ٢٥٨ من شرح الباب: اذا قال: على المشى الى بيت الله او الكعبة او مكة او زيارة البيت او علقه بشرط او لا يل حلف مشيا بحجة او عمرة وهو في الكعبة - اى في مكة وما حولها من الحرم - او لا - اى او في غيرها من ارض الحل او من الآفاق، او قال: على احرام فعليه حجة او عمرة ماشيا، والبيان اليه - اى تعيين احدهما؛ ولو قال: على المشى الى بيت الله ثلاثين سنة عليه ثلاثون حجة او عمرة - هكذا ذكره في المنتقى عن محمد . هذا على الحج، وان قال ثلاثين مرة ان شاء اعتمر - انتهى . و ساقى غير ذلك ايضا، وفيه فروع من الباب فراجع .

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «الهدى» وهو خطأ لأنه لا معنى الهدى هاهنا .

(٢) يعنى له الخيار في ذلك . قال في شرح الباب: وفي الأصل - خير بين الركوب والمشى لكن في الجامع الصغير اشار الى وجوب المشى وهو الظاهر والصحيح، وحملوا رواية الأصل على من شق عليه المشى . وفي شرح الجامع: قال الشيخ الامام ابو جعفر الهندواني: انما يطلق له الركوب اذا كانت المسافة بعيدة بحيث لا يبلغ الا بمشقة عظيمة واما اذا كانت المسافة قريبة فلا يجوز له الركوب اصلا - اهـ . قلت: قال الامام محمد في باب الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله ص ٣٢٥ من الموطأ بعد اخراج اثر عبد الله بن ابي بكر عن عمته انها حدثت عن جدته - النخ . و اثر عبد الله بن ابي حنيفة قال: قلت لرجل وانا حديث السن - النخ . قال محمد: و بهذا تأخذ، من جعل على المشى الى بيت الله لزمه المشى ان جعله نذرا او غير نذر، وهو قول ابي حنيفة والامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى - اهـ . فالمشى لازم و بتركه يحجب الهدى ويحجب كفارة الحلف . وقال الامام محمد في كتاب الآثار ص ١٢٩ باب من جعل على نفسه المشى: محمد قال أخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فيمن جعل على نفسه المشى فمشى بعضا وركب بعضا قال: يعود فيمشى ما ركب؛ قال محمد: و لست تأخذ بهذا ولكننا تأخذ ==

## كتاب الحجّة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحش في يمينه ) ج - ٢

== بقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه ، اذا ركب اهدى هدبا و شاء تجزيه يذبجها و يتصدق بها و لا يأكل منها شيئا ، ويعتمر عمرة او يحج حجة و لا شيء عليه غير ذلك ، و هو قول ابي حنيفة - انتهى . و فيه رد علي من يقول ان مذهب الاحناف كله مبنى على اقوال ابراهيم النخعي او هو مأخوذ منه ، فكم من مسائل خالف فيها ابو حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى ! و هذا لا يخفى على من طالع كتاب الآثار و كتاب الحجّة و الموطأ ، و انى بصدد جمع اقوال و مسائل اختلف فيها ابو حنيفة و ابراهيم النخعي او محمد و ابراهيم النخعي ، مثل كتاب اختلاف ابي حنيفة و ابن ابي ليلى للامام ابي يوسف رحمهم الله تعالى على انه لا عيب فيه . و هذا مالك يقول : عليه العمل في بلدنا - او : على هذا وجدت اهل بلدنا . و هذا الشافعي يقول : على هذا وجدت اهل الحجاز - او اهل مكة ، او اهل مصر . و الاتفاق في الاجتهاد او القياس غير معيب ، و الاخذ بقوله لمطابقته النصوص ليس محل الطعن و اللوم . هذا و خط ابن حزم في ج ٧ ص ٢٦٣ الى ص ٣٦٦ من المحلى في مثل هذه المسألة و لم ينظر الى طرق حديث اخت عقبة فيه يبان ضعفها و عدم استطاعتها على المشى . و في ج ٢ ص ٢٩٩ من التلخيص : حديث أن اخت عقبة نذرت ان تحج ماشية فقتل الذي صلى الله عليه وسلم فقيل انها لا تطيق ذلك فقال : فتركب و تهدى هدبا ؟ و في رواية ابي داود من حديث عكرمة عن ابن عباس : ان اخت عقبة ابن عامر نذرت ان تمشى الى البيت فأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تركب و تهدى هدبا ، و اسناده صحيح ، و هو متفق عليه من حديث عقبة بن عامر بلفظ : نذرت اختي ان تمشى الى بيت الله و امرتني ان استفتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : تمشى و لتركب - اهـ . و راجع ص ١٦٧ من المعاصر في باب النذر ذكره مع توجيه آخر ، و سكوت من سكت ليس بحجة على من ذكر . و حديث كريب عن ابن عباس اخرجه الحاكم في المستدرک و قال : صحيح على شرط مسلم ، و سماع الحسن من عمران بن حصين صحيح ؟ و اخرجه ابو داود =

كتاب الحجّة ( الرجل يحلف بالمشى الى بيت الله فيحنت في يمينه ) ج - ٢

وأهدى هديا .

وأخبرنا محمد بن عمر بن ذر الهمداني قال : سألت مجاهدا عن الرجل والمرأة يجعل عليه المشى إلى بيت الله ؟ قال : يمشى ما أطاق ويركب إذا عجز ، ويدخل ماشيا إلى بيت الله ، ويهدي لركوبه هديا .

== من الطريقين وسندهما على شرط الصحيح ، وراجع لذلك باب الرجل يوجب على نفسه المشى الى بيت الله من شرح معاني الآثار للحافظ الطحاوي من ج ٢ ص ٧٤ الى ص ٧٦ ، وفيه في شرح حديث اخت عقبة : بل تأمر هذا الذي نذر أن يحج ماشيا ان يركب ويكفر يمينه ان كان اراد يميننا وتأمره مع هذا بالهدى - اهـ . ثم ذكر حديث عكرمة عن ابن عباس واستدل به على ما قال بقوله : ففي هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امرها بالهدى لمكان ركوبها فتصح هذه الآثار كلها يوجب ان يكون حكم من نذر ان يحج ماشيا ان يركب ان احب ذلك ويهدي هديا لتركه المشى ويكفر عن يمينه لحنته فيها ، وبهذا كان ابو حنيفة و ابو يوسف ومحمد يقولون - اهـ . (١) وفي شرح الباب : ثم اختلفوا في محل ابتداء المشى لأن محمدا لم يذكره قفيل : يتبدئ من الميقات ، وقيل : من حيث احرم - وعليه الامام غفر الاسلام في العتابي وغيرها ، وقيل كما قال المصنف . و محل ابتداء المشى من بيته سواء احرم منه او لا - وعليه شمس الأئمة السرخسي وصاحب الهداية ، وصححه قاضي خان والزيلعي وابن الهمام لأنه المراد عرفا ، ويؤيده ما روى عن ابي حنيفة : ان بغداديا قال : ان كنت فلانا فعلى ان احج ماشيا ، فلقية بالكوفة فعليه ان يحج يمشى من بغداد ، واما لو احرم من بيته فالاتفاق على انه يمشى من بيته ، ولو ركب في كل الطريق او اكثره بعذر او بلا عذر فعليه دم - اى لأنه ترك واجبا يخرج عن العهدة ، وان ركب في الأقل اى في اقل الطريق وكذا في المساواة تصدق بقدره من قيمة الشاة - انتهى .

باب

### باب الذى يقتل الصيد فيحكم عليه جزاؤه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة فى الذى يحكم عليه بالهدى فى الصيد يقتله أو يبيع عليه الهدى فى غير ذلك<sup>١</sup> : ان هديه لا يكون إلا بمكة لأن الله تبارك و تعالى قال «هديا بالغ الكعبة»<sup>٢</sup> ، فأما ما عدل به الهدى من الصيام أو الصدقة فان ذلك يكون بغير مكة حيث أحب صاحبه أن يفعله فعل<sup>٣</sup> .  
و قال أهل المدينة كذلك بقول أبى حنيفة ، وهو قول محمد .

### باب ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل

أخبرنا محمد عن أبى حنيفة قال : لا يؤكل شيء من الهدى إلا هديين :

(١) أى غير الصيد . قال الزرقانى فى شرح الموطأ : كسنتع و قران - أى كهدى تمتع و قران .

(٢) ليس المراد نفس الكعبة للاجماع على أنه لا يجوز ذبح ولا نحر فيها ولا فى المسجد - زرقانى . وفى شرح الباب ص ١٣٨ و يختص (أى جواز ذبحه) بالمكان وهو الحرم فلا يجوز ذبحه فى غيره أصلاً ، واما المكان المسنون فى المبسوط : ان السنة فى الهدايا أيام النحر منى ، وفى غير أيام النحر فمكة هى الأولى - انتهى .  
و الظاهر ان المروة افضل مواضع مكة لهذا المعنى (و الزمان) ، أى يختص بجواز ذبحه بالزمان ايضاً و هو أيام النحر ، حتى لو ذبح قبلها لم يحز (و يجوز ذبحه بعد أيام النحر و التشرىق) قال ابن الهمام : و المراد بالاختصاص معنى بأيام النحر من حيث الوجوب على قول أبى حنيفة ، و الا لو ذبح بعدها اجزأه الا انه تارك للواجب ، و قبله لا يحزى بالاجماع ، و على قولها فى القبلة كذلك ، و كونه فيها هو السنة عندهما - اه . هذا فى القران ، و على ذبح جميع الدماء فى الحرم اتفاق سوى الهدى الذى عطب فى الطريق .  
(٣) قال الزرقانى : لأنه لا تقع فى الصيام لأهل مكة و لا أهل الحرم ، و على هذا اتفق العلماء و اختلفوا فى الصدقة - اه .

كتاب الحجة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

هدى المتعة<sup>١</sup> أو التطوع إذا بلغ محله . و قال أهل المدينة : يؤكل الهدى كله إلا هديين : هدى جزاء الصيد و هدى الفدية<sup>٢</sup> ، لأنها عدلا بالصدقة .  
قال محمد : رجل أصاب أهله فوجب عليه الهدى كيف يؤكل من

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « التمتع » ، و في حكمة القران لأنه دم شكر و كل دم وجب شكرا فلصاحبه ان يأكل منه و يؤكل الأغنياء و الفقراء ، و كل هدى وجب جبرا لنقصانه لا يأكل منه غير الفقراء .

(٢) اى فدية الأذى . و المسألة في ج ١ ص ٣٠٦ من المدونة الكبرى . قال الزرقاني في ج ٢ ص ٢٢٧ من شرحه في باب العمل في الهدى اذا عطب ارضل فان بلغه محله لم يأكل من جزاء و فدية و نذر مساكين ، و اكل بما سوى ذلك على مشهور المذهب ، و به قال قهسب الأمصار و جماعة من السلف . ثم قال مالك انه سمع اهل العلم يقولون : لا يأكل صاحب الهدى من الجزاء للصيد و النسل و هو ما كان لالقاء تفت او رفاة بمنعها الاحرام ؛ و المعروف عن مالك جواز اكل من وجب عليه دم لنقص في حج او عمرة مطلقا منه حتى هدى الفساد عن المشهور ، و إنما يمنع من الأكل من الثلاثة السابقة - انتهى . و قال الامام محمد في باب من عطب هديه في الطريق من آثاره ص ٦٤ : محمد قال أخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن خاله [ و هى عائشة كما في ص ١١٢ من آثار ابى يوسف من رقم ٥٢٥ ] عن عائشة ام المؤمنين رضى الله عنها سألتها عن الهدى اذا عطب في الطريق كيف يصنع به ؟ قالت : اكله احب الى من تركه للسباع ؛ و قال ابو حنيفة : فان كان واجبا فاصنع به ما احببت و عليك مكانه ، و ان كان تطوعا فتصدق به على الفقراء ، فان كان ذلك في مكان لا يوجد فيه الفقراء فانحره و اغمس نعله في دمه ثم اضرب صفحته ثم خل بينه و بين الناس يأكلونه ، فان اكلت منه شيئا فعليك مكان ما اكلت ، و ان شئت صنعت به ما احببت و عليك مكانه - انتهى . و قال محمد في باب من ساق هديا فعطب =



كتاب الحجة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

= في الطريق لمؤذ بدنة : أخبرنا مالك حدثنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب انه كان يقول : من ساق بدنة تطوعا ثم عطبت فحرمها فليجعل فلادتها ونعلها في دمها ثم يتركها للناس يأكلونها وليس عليه شيء ، فان هو اكل منها او امر بأكلها فعليه النحر ؛ أخبرنا مالك أخبرنا هشام بن عروة عن ابيه : ان صاحب هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : كيف تصنع بما عطبت من الهدى ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تنحرها والى فلادتها ونعلها في دمها وخلي بين الناس وبينها يأكلونها . أخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار قال : كنت ارى عمر بن الخطاب يهدى في الحج بدنتين بدتين وفي العمرة بدنة بدنة ؛ قال : و رأيت في العمرة ينحر بدنة وهي قائمة على حرف دار خالد بن اسيد وكان فيها منزله و قال : لقد رأيت في طعن في لبة بدته حتى خرجت سنة الحربة من تحت حنكها . أخبرنا مالك أخبرنا ابو جعفر القارئ انه رأى عبد الله بن عباس بن ابي ربيعة اهدى عاما بدتين احدهما بختية - قال محمد : وهذا تأخذ ، كل هدى تطوع عطبت في الطريق صنع به كما صنع [ اي رسول الله صلى الله عليه وسلم امرا ] وخلي بينه وبين الناس يأكلونه ، ولا يجنبنا ان يأكل منه الا من كان محتاجا اليه - انتهى . وفي شرح الباب ص ٢٦٢ : [ و اذا عطبت ] اي تعيب [ الهدى ] اي الذي سبقه [ في الطريق ] اي قبل وصوله الى محله من الحرم او زمانه المعين له [ فان كان ] اي الهدى [ تطوعا نحره و صبغ فلادتها بدمها وضرب بها صفحة سنامها ] وقيل : جانب عنقها ليعلم انها هدى لئلا يأكل منه الفقراء دون الأغنياء [ وليس عليه غيره ] اي اقامة غيره بدله [ ولم يأكل منه هو ولا غيره من الأغنياء ] اي بل يتصدق به على الفقراء . وقد قال السروجي : انه لا يتوقف الاباحة على القول [ فان اكل او اطعم غنيا ضمن ] اي تصدق بقيمته على الفقراء [ فان كانت البدنة واجبة عليه ان يقيم غيرها مقامه ] بضم الميم الأول اي بدلها [ و صنع بالاول ماشاء ] اي من بيع وغيره [ وكذا اذا اصابه عيب كثير ] بأن ذهب اكثر =

كتاب الحجّة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

== من تلك الأذن عند أبي حنيفة أو أكثر من النصف عندهما فعليه أن يقيم غيره مقامه - انتهى . قال في الهداية : لأن الأذن يتسارله معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا إلا أن تصدق على الفقراء أفضل من أن يتركه جزرا للسباع ، وفيه نوع تقرب و التقرب هو المقصود - اه رد المحتار ، وراجع ج ٢ ص ٢٥٨ من الدر المختار مع رد المحتار . و قال الحافظ العيني في ج ٤ ص ٧٣٣ من عمدة القارى : وفي التوضيح : و اختلف اهل العلم في مدى التطوع اذا عطب قبل محله فقالت طائفة : صاحبه ممنوع عن الأكل منه ، روى ذلك عن ابن عباس و هو قول مالك و أبي حنيفة و الشافعى ؛ و رخصت طائفة في الأكل منه ، روى ذلك عن عائشة و ابن عمر رضى الله تعالى عنهم - انتهى . و راجع ص ٤٤٤ من فتح البارى باب و اذ بوأنا لبراهيم مكان البيت - الخ .

و اذا عرفت مذهب الامام و تفصيله من الآثار فقد علمت ان ما عراه اليه ابن ابى شيبة في مسألة السادس و الثمانين الأكل من الهدى من كتاب الرد و ذكر ان ابا حنيفة قال : يأكل منها اهل الرقعة ، غلط فاحش لا يليق بشان ابن ابى شيبة لم يقل ان عائشة و ابن عمر رضى الله عنهم خالفا للأحاديث فانهما قالوا يأكلها ؛ و قال البخارى في باب ما يأكل من البدن و ما يتصدق من صحيحه : و قال عبيد الله اخبرنى نافع عن ابن عمر : لا يؤكل من جزاء الصيد النذر ، و يؤكل مما سوى ذلك - اه . قال الحافظان في شرحيهما : وصله ابن ابى شيبة عن ابن عمر عنه بمعناه قال : اذا عطبت البدنة او كسرت اكل منها صاحبها و لم يدلها الا ان يكون نذرا او جزاء صيد ، و رواه الطبري [ و في العمدة : الطبراني ] من طريق القطان عن عبيد الله بلفظ التعليق المذكور - اه . فكان اللازم على ابن ابى شيبة الاعتراض بمخالفة الحديث على ابن عمر رضى الله عنهما ؛ نعوذ بالله منه و حاشاه عن ذلك . و هذا القول احدى الروايتين عن احمد و هو قول مالك و زاد : الافدية الآذنى ، و الرواية الأخرى عن احمد : و لا يؤكل الا من ==

كتاب الحجّة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

= هدى التطوع والتمتع والقران ؛ وهو قول الخفية بناء على اصلهم ان دم التمتع والقران دم نسك لا دم جبران ؛ قاله الحافظ في الفتح ومثله في العدة فاللازم الاعتراض على احمد ومالك فانه يعلم مذهبهما ، واجازة عائشة رضى الله عنه بذلك ما نقلته من الآثار .

ثم الحديث الاول : حدثنا وكيع عن ابن ابي ليلى عن عطية وعبد الكريم عن معاذ بن سعد عن سنان بن سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في هدى التطوع : لا يأكل . فان اكل غرم - اه - فقيه اولاً : ان ابن ابي ليلى هو محمد بن سنان الحافظ وفيه كلام مشهور عندهم ؛ وثانياً : فيه معاذ بن سعد مجهول - راجع ج ٦ ص ٧٢٢ من لسان الميزان و ج ٣ ص ١٧٨ من الميزان و ج ١٠ ص ١٩١ من التهذيب ، وفي السند عبد الكريم هو الجزري او ابن ابي المخارق ، الثاني ضعيف ، وكلاهما مات في سبع وعشرين ومائة ، وهما يشتركان في اكثر الشيوخ وفي المروى عنهما كما في كتب الرجال ؛ وثالثاً : ان رواية سنان بن سلمة عنه صلى الله عليه وسلم رسالة كما في ج ٤ ص ٢٤٢ من التهذيب ، وهو تابعي ليس له حجة يدل عليه حديث ذويب ابي قبيصة اخبره مسلم و ابن ماجه عن سنان بن سلمة عن ابن عباس ان ذوباً الخزازى ابا قبصة حدثه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يبعث بالبدن معه ثم يقول : ان عطب منها شيء فخشيت عليه . وانا فانحمرما ثم اغمس نعلها في دمه ثم اضرب به صفحتها ولا تطعمها انت ولا احد من رقتك ، فظهر بهذا ما قلت ، وقادة عن سنان منقطع فانه لم يدركه ولم يسمع منه شيئاً - قاله ابن معين كما في ج ٣ ص ١٦٦ من نصب الراية نقلاً من تاريخ ابن ابي خيثمة فانه رواه في ترجمة ذويب من باب الصحابة . وعلم من ذلك ايضا ان حديث سنان الذي رواه ابن ابي شيبة ليس مطلقاً بل مقيد بما اذا عطب الهدى في الطريق فلا يؤكل منه ، واما الهدى الذي بلغ محله فهو ليس بداخل في هذا الحكم والا يعارضه ما اخبره ابن عدى في الكامل عن سليم بن مسلم الخشاب : =

كتاب الحجّة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

= حدثنا ابن أبي ليلى عن عطاء عن أبي الخليل عن أبي قتادة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدنة التطوع إذا عطبت قبل أن تدخل الحرم فأنحرها و اغمس يدك في دمه واضرب صفحتها و لا تأكل منها فإن أكلت منها غرمتها و اعله بسليم هذا ، و اسند عن النسائي و ابن معين انهما قالوا : هو ضعيف . و اخرجه الطبراني في معجمه الاوسط عن ابراهيم بن طهمان عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عطاء أبي الخليل عن أبي قتادة قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل يكون معه الهدى تطوعا فيعطى قبل أن يبلغ قال : ينحرها ثم يقطع نعلها بدمها ثم يضرب به جنبها ، و لا يأكل منها فإن أكل منها وجب عليه قضاؤها - انتهى . و في اسناد الجميع محمد بن أبي ليلى و هو سفيّ الحفظ ، و راجع ترجمة سليم بن مسلم الخشاب المكي ج ٣ ص ١١٣ من لسان الميزان و ج ١ ص ١٢٧ من الميزان ؟ و في ص ٢١٦ من الدراية : اسناده ضعيف - اه . و راجع ج ١ ص ٢٣٢ من التلخيص . و رابعا على التسليم و اغماض العين عما في اسناد الحديث و مته فهو عين مذهب الامام أبي حنيفة لا يخالفه كما عرفت . و ابو الخليل عن أبي قتادة مرسل [ و في سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٤٤ : قال ابو بكر ابن خزيمة : هذا الحديث مرسل . بين أبي الخليل و بين أبي قتادة رجل ] ، و ابو الخليل هو صالح بن أبي مريم الضبي البصري ، مع كونه من رجال السنة قال ابن عبد البر في حقه : لا يحتج به - في ج ٤ ص ٤٠٣ من التهذيب نقلا من التمهيد له . و هذا الكلام معهم كفة بكفة على لسان ، يزانه فانهم اذا اکتالوا على الناس يستوفون و اذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ، كما هو ديدنهم في مثل هذه المسائل . و في ج ٤ ص ١٤٥ من المبسوط للامام السرخسي : قال : و اذا عطب الهدى في الطريق نحره صاحبه ، فإن كان واجبا فهو لصاحبه يصنع به ما شاء لانه قصد بهذا اسقاط الواجب عن ذمته ، فاذا خرج من ان يكون صالحا لاسقاط الواجب به بقى الواجب في ذمته كما كان ، و هذا ملكه فيصنع به ما شاء ، و ان كان تطوعا نحره و صنع نعله بدمه ثم اضرب به صفحته ، =

كتاب الحجة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

== ولم يأكل منه شيئا بل يتصدق به و ذلك افضل من ان يتركه للسباع ، هكذا نقل عن عائشة رضى الله عنها - اه .

و الخبر الثانى : حدثنا حفص عن ليث عن مجاهد عن عمر قال : من اهدى هديا تطوعا فمطب نحره دون الحرم ، ولم يأكل منه ، فان اكل فعليه البدل - اه . فقيه اولاً : ليث بن ابي سليم و هو عندهم مدلس مختلط ، وقد عنع فكيف يعتبر هذه الرواية ؟ و ثانياً : مجاهد لم يسمع من عمر بن الخطاب رضى الله عنه فهو منقطع على اصولهم فلا يتهض حجة على قواعدهم . و ثالثاً : يخالف ما قاله ابو حنيفة على ما اسلفت من مذهبه ، و رفقة ناجية الاسلى و اهله كانوا اغنياء و لذا منعهم عنه ، او كان المنع سدا للذريعة فان الانسان ربما يظن انه ملكه فيصنع به ما شاء و ان كان غنيا او فقيرا فيدخل فيها لم يرض به الشرع له فان المقصود من النهى ان يجعل عليه علامة يعلم بها انه هدى فيتناول منه الفقراء دون الاغنياء ، و المالك لا يشعر فيظن العاطب ايضا ملكه و لا يعلم انه يتناول باذن من له الحق و الاذن معلق بشرط بلوغه محله ، قال الله تعالى : هديا بالغ الكعبة ، فاذا لم يبلغ محله لا يباح له تناول منه و لا ان يطعم غنيا بل يتصدق على الفقراء لانه قصد به التقرب الى الله تعالى فاذا قرب بالقرابة بالدم يتعين التقرب اليه بالتصدق و ذلك بالصرف الى الفقراء دون الاغنياء ، فان اعطى منه غنيا ضمن قيمته ، و ذلك المراد بقوله : فعليه البدل ، او : فعليه غرامتها او نحرها ، او : غرم ؛ و : خلى بين الناس و بينه يا كونه ؛ اريد بهم الفقراء ، و الا لا معنى لهذا القول معتدا به لكون المالك و اهل رفقته و جميع الناس فى ذلك سواسية ، و لذا قالت عائشة رضى الله عنها : لا يترك جزا للسباع ؛ ثم اثر عائشة المذكور يعارضه ان كان اثر عمر رضى الله عنه على ظاهره - تدبر .

و حديث ناجية بن جذب الاسلى و حديث ابن عباس رضى الله عنهم عليهما العمل عند اصحابنا - كما فى الهداية و المسوط و غيرهما من كتب الفقه - قال القارى فى المرقاة : ==

## كتاب الحجة ( ما يؤكل من الهدى و ما لا يؤكل ) ج - ٢

== وإنما نهى ناجية، و من ذكر عن الأكل لأنهم كانوا اغتيا ( و هو في المبسوط و البدائع ) ، قال شارح الكنز : و لا دلالة لحديث ناجية على المدعى لأنه عليه الصلاة و السلام قال ذلك فيما عبط منها في الطريق . و الكلام فيما اذا بلغ الحرم هل يجوز له الأكل أولا ؟ و قد اوجبتنا في هدى التطوع اذا ذبح في الطريق امتناع اكله منه ، و جوازه بل استجابه اذا بلغ محله - اه . و قال الثعني : و ما عبط اى هلك من الهدى او تعيب بفاحش و هو ما يمنع اجزاء الاضحية كذهاب ثلث الاذن او العين ، ففي الواجب ابدله لأنه في الذمة ، و لا يتأدى بالمعيب و المعيب له لأنه لم يخرج بتعيينه لتلك الجهة من ملكه و قد امتنع صرفه فيها فله صرفه في غيرها ، و في التطوع تحره و صبح نعله و ضرب صفحته - لحديث ناجية ، و المراد بالنعل : القلادة ، و فائدة ذلك الاعلام انه هدى فياكل منه الفقراء دون الاغنياء - اه . قوله : و لا احد من اهل رقتك ، قال الطيبي : سواء كان فقيرا او غنيا ، و إنما منعوا عن ذلك قطعا لاطاعتهم لثلاث ينجرها احد و يتعلل بالعطب - اه . قلت : يخالف هذا العموم قوله صلى الله عليه و سلم : « خل بين الناس و بينها يأكلونه » ، و في الناس الغنى و الفقير - تبصر . قال المازري : نهى عن ذلك حماية ان يتساهل فينجره قبل اوانه ، قال القرطبي : لو لم يمنهم لآمكن ان يادر فينجره قبل اوانه و هو من المواضع التي وقعت في الشرع ، و حملت مالكا على القول لسد الذرائع ، و هو اصل عظيم لم يظفر به الا مالك رحمه الله لدقة نظرة - اه . قلت : هو كذلك عند ائمتنا ، و ابو حنيفة مقدم عليه ، و فرع على هذا الأصل مسائل كما في كتب الفقه ، و عند مالك نحو ستين مسألة من مسائل ابي حنيفة - كما في ص ٣ من تأنيب الخطيب للامام المحقق العلامة محمد زاهد الكوثري رحمه الله و رضى عنه رضى الأبرار ، و له « النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن ابي شيبة على ابي حنيفة » قد افاد و اجاد فيها و ذب عن الامام ابي حنيفة ما الزم به ابن ابي شيبة بدلائل و براهين روية و دراية فله المنة على الاحناف حيث ادى عنهم الدين الواجب عليهم فجاء الله ==

كتاب الحجة ( ما يؤكل من الهدى وما لا يؤكل ) ج - ٢

هذا ، هو كفارة لما صنع ؟ إن أكل منه فكيف يكون ما أكل كفارة لما صنع ؟ رأيتم لو قدده<sup>١</sup> و تزوده فكان طعاما [ له ]<sup>٢</sup> في طريقه إلى أهله و أتى به أهله فجعله قوتهم شهرا أ كان يحزبه ذلك ؛ وإنما امتنع أهل العلم أن يجعلوا هدى الجراح عدلا للصدقة لأنهم عظموا الجراح<sup>٣</sup> أن يجعلوا فيه صدقة .

أ رأيتم رجلا تطيب في إحرامه بطيب كثير أليس يجب عليه الهدى ؟ أفيحزبه عنه أن يأكل منه ؟ قالوا : نعم . قبل لهم : فان تطيب بشيء يسير لا يجب فيه الهدى ، إنما يجب .....<sup>٤</sup> إن الكثير منه إنما أعظم \* [ من ] أن يجعل فيه صدقة فجعل فيه الهدى تعظيما لذلك ، و لو كان قليلا لكانت

== عنا خير الجزاء ؛ و قد سبقه اليه الحافظ قاسم بن قطلوبغا الحنفي تلميذ المحقق ابن المهام لكن جوابه مفقود الآن ، و قد اجبت عن كتاب الرد قبل ثلاثين سنة و هو عندى مسودة لم يتيسر لى تبييضها و لا حاجة اليه بعد ان ابرز المحقق المذكور جوابه و فيه كفاية لطالب الهداية ، و هو رحمه الله ارسله الى هدية مع تاليفات اخرى له مفيدة في الأبواب .  
(١) و كان في الأصول « قدره » و الصواب « قدده » بالبدال من القديد ، و القديد لحم مقطع و يلتقى عليه الملح و يجفف في الشمس و يزوده ، يقال : قدد اللحم - جمعه قطعا و جففه - ف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه فزيد ليوضح المعنى .

(٣) و لعل لفظ « من » ساقط من الأصول قبل قوله « أن يجعلوا » .

(٤) ما هنا ياض في الأصول ، و لعل الساقط مثل الآتي « فيه الصدقة » و الواو ايضا ليست في الأصول - و العلم عند الله تعالى .

(٥) هكذا في الهندية ، و في الأصل « عظم » و لا يتبين منناه الا بتكلف ؛ و ما بين المربعين من زيادة حرف « من » الجارة في الموضعين فن زيادتي .

فيه الصدقة ؛ أياً أكل [ من ] الصدقة ؟ فإن لم يحزه <sup>١</sup> أن يأكل من الصدقة فالكثير الذى فيه الهدى أخرى أن لا يكون من كفارته <sup>٢</sup> لأن ذلك أعظم [ منه ] <sup>٣</sup> بالهدى ، ولو لا ذلك لجعلت فيه الصدقة كما تجعل فى القليل منه ، مع ما فى ذلك من الآثار الكثيرة المعروفة <sup>٤</sup> .

### باب المحرم يصيب بيض النعام

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة فى بيض النعامة يصيبه <sup>٥</sup> المحرم : قيمتها . وقال أهل المدينة : قيمتها عشر ثمن البدنة فى النعامة لأن النعامة بمنزلة البدنة كما يكون فى جنين المرأة الحرة غرة عبد أو أمة ، [ و ] قيمة الغرة خمسون ديناراً ، و ذلك عشر دية أمة <sup>٦</sup> .

قال محمد : كيف يقاس هذا بالجنين ؟ [ فينبغى ] <sup>٧</sup> أن يقاس جميع <sup>٨</sup>

- (١) وفى الأصول « لم يحزه » وهو خطأ .
- (٢) لأنه أكل منه ويجوز الأكل منه عندكم .
- (٣) زيادة « منه » بين المربعين منى ، و لفظ « أعظم » تكرر فى الباب فتأمل فى معناه .
- (٤) كحديث ابن عباس وحديث ناجية الأسلى وحديث ذويب وغيرها التى فيها النهى عن أكل هدى التطوع إذا عطب فى الطريق . وراجع لذلك ج ٣ ص ١٦١ و ص ١٦٥ من نصب الراية فى باب الهدى وعمدة القارئ و فتح البارى و فتح القدير و البدائع وغيرها من كتب القوم وغيرهم .
- (٥) كذا فى الأصول « يصيبه » : ثم ما بين المربعين زيادة منى .
- (٦) وفى الأصول « أمة » تصحيف .
- (٧) ما بين المربعين زيادة لأنه لا يصح معناه بدون زيادة « فينبغى » أو كلمة بمعناه .
- (٨) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « جمع » .



البيض [ به ]<sup>١</sup> ! فقول لمن قال ذلك : إن كسر رجل لرجل بيض دجاجة له<sup>٢</sup> فعليه عشر ثمن الدجاجة<sup>٣</sup>، وإن كسر<sup>٤</sup> بيضة حمامة فعليه عشر ثمن حمامة . وكذا في جميع الطير<sup>٥</sup> ، يكسر الرجل لصاحبه البيض من قبضه فينبغي أن يكون عليه في قولهم عشر ثمن الذي باض<sup>٦</sup> فإن كسر رجل لرجل عشر بيضات من بيض دجاجة واحدة غرم قيمة الدجاجة كلها لصاحبها ! فليس هذا بشيء . وهذا ينبغي أن يستحي من ذكره .  
وقال محمد : بلغنا<sup>٧</sup> أن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم قالا في بيض النعامة يصيبه<sup>٨</sup> المحرم : إن في ذلك قيمته<sup>٩</sup> .

- (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٢) كذا في الأصل ، وكلمة « له » ساقطة من الهندية - ف .
- (٣-٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « وكسر » .
- (٤) كذا في الأصول - أي جنس الطير ، و « الا » الطيور ، كان « الطير » أولى .
- (٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « باضه » - ف .
- (٦) قد عرفت مرارا أن بلاغات المؤلف مسندة ، وقد استند ابن أبي شيبة في مصنفه - كما في ج ٣ ص ١٣٥ من نصب الرأية : ثنا وكيع وابن نمير عن الأعمش عن إبراهيم عن عمر قال : قال في بيض النعام : قيمته . ورواه عبد الرزاق أيضا في مصنفه : ثنا اسماعيل بن عبد الله عن الأعمش به . ولعله ما يأتي من طريق إسرائيل عن منصور عن إبراهيم - النخ . وسقط من الكتاب « عن عمر » تدبر . قال الشيخ في الامام : وإبراهيم عن عمر منقطع ، وكذلك أبو عبيدة عن أبيه . وأخرج ابن أبي شيبة نحوه عن مجاهد والشعبي والنخعي وطلوس - انتهى .
- (٧) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « يصيبها » .
- (٨) كذا في الأصول بتذكير الضائر وهو لفظ الحديث .

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة<sup>١</sup> عن خصيف الجزري<sup>٢</sup> عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أنه قال في بيض النعام يصيبه المحرم: إن فيه قيمة<sup>٣</sup>.

(١) وهو في آثار أبي يوسف ص ١٠٥ من رقم ٥٠٢: قال: حدثنا يوسف عن أبيه عن خصيف بن عبد الرحمن به . ولعل قوله « عن أبي حنيفة » سقط من السند لأن طلحة أخرجه من طريق أبي يوسف عن الإمام به ، وكذا الحسن بن زياد ، ومن طريقه ابن خسر و الحارثي ، كلهم أخرجه في مسانيدهم عن الإمام به ، وقد أخرجه الإمام أبو يوسف في كتاب الاختلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى أيضا في ص ١٤٢ منه لكن فيه : وذكر عن خصيف الجزري به ؛ وعندى ضمير « ذكر » راجع الى أبي حنيفة لا الى أبي يوسف - رحمهم الله تعالى .

(٢) وكان في الأصول « الحريري » وهو خطأ ، والصواب بالجيم والراي المراجعة بعدما رآه مهمة ؛ وهو خصيف بن عبد الرحمن الجزري ، أبو عون الحضرمي الحراني الأموي مولاهم ، رأى أنسا رضي الله عنه ، من رجال الأربعة ، مختلف فيه ، قال ابن حبان : تركه جماعة من أئمتنا واحتج به آخرون ؛ وكان شيخا صالحا قهها عابدا الا انه كان يخطئ كثيرا فيما يروي ويتفرد عن المشاهير بما لا يتابع عليه ، وهو صدوق في روايته الا ان الانصاف فيه قبول ما وافق الثقات في الروايات وترك ما لم يتابع عليه ، وهو عن استخبر الله تعالى فيه - كذا في ج ٣ ص ١٤٤ من التهذيب . والآخر رواه ابن أبي شبة في مصنفه : حدثنا ابن فضيل عن خصيف عن أبي عبيدة - به . ورواه عبد الرزاق أيضا : حدثنا أبو خيثمة عن خصيف - به . وهو في ج ٥ ص ٢٠٨ من سنن الديهقي من طريق أبي النضر : ثنا أبو خيثمة ثنا خصيف - به .

(٣) وفي سنن الديهقي : قال : فيه قيمة - او قال : ثمنه .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عبيد الله<sup>١</sup> بن مُحَرَّرَ عن معاوية<sup>٢</sup> بن قرة  
أن سائلا سأل علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>٣</sup> في زمان رسول الله صلى الله عليه

(١) وكان في الأصول « عبد الله ، مكبرا ، والصواب « عبيد الله » مصفرا . وهو  
عبد الله بن محرز ، كوفي ، من رجال البخاري ، روى عن القاسم بن عبد الرحمن  
ابن عبد الله بن مسعود وموسى بن انس بن مالك و الشعبي ، وعنه أبو نعيم الفضل  
ابن دكين ؛ روى البخاري في الأحكام من صحيحه اثرا - كذا في ج ٧ ص ٤٥ من  
التهذيب . ومحرز علي وزان محمد ومعلم ، من التحريز ؛ وما هنا عبد الله بن محرز  
العامري الجزري الحراني - ويقال : الرقي ، قاضي الجزيرة ، من رجال ابن ماجه ، ضعيف -  
راجع ج ٥ ص ٣٨٩ من التهذيب ؛ ومحرز بمهمات كمعظم ، من التحريز ؛ وفي  
الأصول آخره زاي معجمة .

(٢) هو ابن اياس المزني ، أبو اياس البصري التابعي ، من رجال السنة ، ثقة ، من عقلاء  
الرجال ، مات سنة ثلاث عشرة ومائة وهو ابن ست وسبعين سنة . وولده يوم الجمل .  
معاوية بن قرة عن علي مرسل - كذا في ج ١٠ ص ٢١٧ من التهذيب .

(٣) الاثر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا عبدة عن ابن أبي عروبة عن مطر  
الوراق عن معاوية بن قرة ان رجلا اوطأ ببيره بيض النعام فسأل عليا فقال : عليك  
لكل بيضة ضراب ناقة - او : جنين ناقة - الحديث ؛ كما في نصب الراية . ورواه البيهقي  
في ج ٥ ص ٢٠٧ من سننه من طريق أبي اسامة عن سعيد بن أبي عروبة : ثنا مطر الوراق  
ان معاوية بن قرة حدثهم عن رجل من الأنصار : ان رجلا محرما اوطأ راحلته ادعى  
نعام فانطلق الرجل الى علي فسأله عن ذلك - الحديث . وبه ظهر ان معاوية رواه عن  
رجل من الأنصار والسائل غير الأنصاري وكلاهما بهم لم أقف على اسمهما .  
قلت : « الأدعي » موضع تبيض فيه النعام و تفرخ ، وهو « أفعل » من « دحى » لأنها  
تدحوه برجلها اي تبسطه - كذا في مجمع بحار الأنوار ج ١ ص ٣٩٩ - ف .

وآله وسلم عن بيض النعام يصيبه المحرم فأفتاء في ذلك بضراب<sup>١</sup> ناقة فر على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما قال لك علي؟ فأخبره<sup>٢</sup> فقال<sup>٣</sup> النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هلم إلى

(١) بضاد معجمة بعدها راء مهملة وفي آخره باء موحدة - كذا في سنن البيهقي ونصب الراية والدراية والمحلى وهو الصواب، ووقع في الأصل «بغراب»، وفي الهندية «بقراب» بالفاء وهو تصحيف «بضراب» . وفي سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٠٨ و ج ٣ ص ١٣٥ من نصب الراية: عليك لكل بيضة بضراب ناقة أو جنين ناقة . وفي الدراية: بضراب ناقة - كما في الكتاب .

(٢) في سنن البيهقي فانطلق الرجل الى نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخبره ما قال علي رضي الله عنه؟ ونحوه في نصب الراية والدراية ص ٢٠٩ . وظهر منها ان اثر علي رواه ابن أبي شيبة في مصنفه وقد سبق والبيهقي في سننه - راجع نصب الراية والدراية و سنن البيهقي . وفي ج ٧ ص ٢٣٤ من المحلى: ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن جريح عن عبد الحميد بن جبير اخبرني عكرمة عن ابن عباس قال: قضى علي ابن ابي طالب في بيض النعامة يصيبها المحرم: ترسل الفحل على اهلك فاذا تبين لقاحها سميت عدد ما اصبحت من البيض؛ فقلت: هذا هدى ثم ليس عليك ضمان ما فسد ا قال ابن عباس: فعجب معاوية من قضاء علي؛ قال ابن عباس: لم يعجب معاوية من عجب، ما هو الا ما يباع به البيض في السوق يتصدق به - اهـ . وفي سنن البيهقي: فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد قال علي ما تسمع ولكن هلم الى الرخصة عليك في كل بيضة صيام يوم او اطعام مسكين - اهـ . وفي نصب الراية والدراية عن مصنف ابن ابي شيبة: فقال: قد سمعت ما قال وعليك في كل بيضة - الخ .

(٣) لعل قوله «له» بعد قوله «فقال» سقط من الأصول .

الرخصة عليك صيام يوم أو إطعام مسكين . ' قال محمد ' : وهذا فيما نرى <sup>٢</sup>

(١-١) قوله ' قال محمد ' لم يذكر في الأصول : ولله كان فيها و سقط من قلم الناسخ  
فزيد حسب العادة - والله اعلم .

(٢) كان في الأصول ' برى ' بالنية و الأصح ' نرى ' بالتكلم . وفي هذا الباب رد جلي  
و برهان قوى على ابن حزم في ج ٧ ص ٢٦٧ من المحلى حيث افترى على ابى حنيفة  
و اصحابه و قال : و بيض النعام و سائر الصيد حلال للحرم و في الحرم و هو قول ابى حنيفة  
و ابى سليمان و اصحابهما - الخ . ثم قال في ص ٢٣٥ في الحاشية : فخرج قول مالك و ابى  
حنيفة عن ان يعرف لها قائل من السلف و هم يعظمون ذلك اذا وافق تقليدهم - ص ٧٢٠ .  
انظر كيف شغب و تهول و افترى و لم يخش عذاب الله بهذه القرية و هو لا يسمع  
دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن يتبع هواه و يتخذها لها و جمهور الصحابة  
قائلون بالقيمة و به قال مجاهد و عطاء و النخعي و الشعبي و طاؤس و ابو حنيفة و اصحابه  
و الزهري و الشافعي ، و هو ينكره و يفترى عليهم عمدا او جهلا ، و العجب من المعاني  
عليه كيف سكّت على الاقتراء على ابى حنيفة و اصحابه و هذه كتب الاحناف مشحونة  
بذلك . و في ج ٤ ص ٩٣ من المبسوط : قال : و في بيض النعام على المحرم القيمة ،  
و في الكتاب رواه عن عمر و ابن مسعود رضى الله عنهما انها اوجبا في بيض النعام  
القيمة - اه . و قال قبل ثلاثة اوراق : محرم كسر بيض صيد فعليه قيمته ؛ و قال ابن  
ابى ليلى : عليه درهم ؛ و مذهبنا مروى عن علي و ابن عباس رضى الله عنهما ، و المعنى  
فيه و هو ان البيض اصل الصيد فانه معد ليكون صيدا ما لم يفسد فيعطى له حكم الصيد  
في ايجاب الجزاء على المحرم بافساده ، كما ان الماء في الرحم جعل بمنزلة الولد في حكم  
العتق و الوصية ، و لانه منيع حدوث الصيدية فيه فيجعل كالمثقف بعد الحدوث بمنزلة  
المغرور يضمن قيمة الولد لانه منيع حدوث الرق فيه ، فان كان فيه فرخ ميت فعليه  
قيمة الفرخ حيا ؛ و هذا استحسان ، و في القياس لا يفرم الا قيمة البيضة لانه لم تعلم =

القيمة ولم يقل فى شىء' عشر ثمن الدية كما قال أهل المدينة .  
أخبرنا محمد بن الحسن قال جدنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا  
نصور بن المعتز عن إبراهيم' فى يرض النعام يصيبه المحرم قال: ثمنه .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن سمك بن حرب عن عكرمة

= حياة الفرخ قبل كسره ولكنه استحسن فقال: البيض ما لم يفسد فهو معد ليخرج  
منه فرخ حى ، والتمسك بهذا الأصل واجب حتى يظهر خلافه ، ولأن كسر البيضة  
سبب لموت الفرخ اذا حصل قبل اوانه ، فاذا ظهر الموت عقيب هذا السبب يحال به  
عليه - انتهى . وراجع ص ١٩٤ من شرح الباب لعل القارى والدر المختار مع  
رد المختار ج ٢ ص ٢٢٦ و البدائع و كتاب الاختلاف بين ابى حنيفة و ابن ابى لى  
للإمام ابى يوسف و البحر مع حواشى ابن عابدين ، و قد تقدم للإمام ابى حنيفة قوله  
فى ابتداء الباب ، فان كنت تريد معرفة ابن حزم على ما هو فى نفس الأمر فراجع  
ص ١٢ و ص ٦١ من الاشفاق على احكام الطلاق للشيخ الكوثرى .

(١) اى فى شىء من تلك الآثار . او لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم فى شىء من  
ذلك عشر الثمن - الخ .

(٢) لعل قوله ' عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه سقط هاهنا من السند ، على ما رواه  
ابن ابى شبة فى مصنفه عنه عن عمر - كما فى نصب الراية و الدراية و غيرهما : و قد  
قال الامام محمد قبله : بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه - الخ . فأين البلاغ عنه ؟  
و قد ذكر بلاغ ابن مسعود رضى الله عنه اذا لم يكن هذا - تدبر . ثم عن عمر و على  
و ابن مسعود و ابن عباس - كما فى مصنئ ابن ابى شبة و عبد الرزاق و كتاب الحجّة  
وسنن البيهقى ، كلهم قالوا : ان فى يرض النعام قيمته - كما فى ص ٢٠٩ من الدراية و ج ٣  
ص ١٣٥ من نصب الراية و كذا اخرج ابن ابى شبة نحوه عن مجاهد و الشعبي  
و النخعي و طاوس و قتادة و الزهري : فهذه الكثرة تدل على ان ما روى فى ذلك =

== مرفوعا عن ابي هريرة وكعب بن عجرة ، و اخرجهما الدارقطني باسناد ضعيف له اصل اصيل يعضد بعضها بعضا ويتنهض بمجموعه الحجّة و هو احسن من قول ابن حزم الذى ليس له سند من القرآن و السنة و ليس له سلف فى ذلك ؛ و من عجائب الدنيا انه ترك فى ذلك الاحاديث المستدة و المرسلة و آثار الصحابة الذين يشد بعضهم بعضا و استبد برأيه السخيف منايدا لها و مخاصما للأئمة و عجز عن إقامة الحجّة على قوله ! و لم يتمكن له الا الصياح و استطالة اللسان على ابي حنيفة و مالك و الثافى بقوله فى آثار الصحابة فهى اقوال كما ترى . و قول ابن عباس اخرجه عبد الرزاق من طريق صحيح عنه كما فى الدراية . و مراسيل ابراهيم صحاح عند المحدثين قبل ابن حزم بقرون ، و الحديث المرسل حجة عند جماعة من المحدثين قبل ابن حزم الأشبلى . و لقد صدق الحافظ قطب الدين الحلبي فى القدح الملقى فى الكلام على بعض احاديث المحلى ، هجاء جاهل بالرجال ، كما فى الاشفاق . و راجع ص ٤٢ من تعليق البذ للشيخ الكوثرى يظهر به مبلغ تهوّر ابن حزم فى رد الاحاديث و آثار الصحابة و مناهضته لفقهاء الملة و الدين برأيه السخيف ليس عليه إشارة علم و كذا ص ٥١ و ص ٥٢ منه فانه مفيد جدا يظهر منه مبلغ علمه فى مقابلة الأئمة اساطين الملة و اعمدة الدين ، و لا ادرى اين قال الله عز و جل فى الكتاب « ان الحديث المرسل لا يكون حجة » ؟ و اين قال صلى الله عليه وسلم « لا تقبلوا المرسل من احاديثي » ؟ و الضعف يطرق فى الحديث اذا وقع فى سنده مثل ابن حزم من الرواة فى اصل الحديث فى نفس الامر . راجع ص ١٨ و ص ١٩ من التذ ، وهذه الرموز طويلة الذبول نظيرها على غيرها و نعرض عنها كشحا . و المرفوع عن ابي هريرة رواه ابن ماجه ايضا فى سننه : حدثنا محمد بن موسى القطان الواسطى ثنا يزيد بن موهب ثنا مروان بن معاوية الفزاري ثنا علي بن عبد العزيز ثنا حسين المعلم عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فى يرض النعام يصيبه المحرم : ثمنه - اه . و فى ج ٢ ص ١٦٣ من الام : اخبرنى الثقة عن ابي الزناد ==

قال: سأل مروان بن الحكم ابن عباس رضى الله عنهما قال: أ رأيت ما أصبت من الصيد ليس له ند من النعم؟ قال: فيه قيمته يعطاد مسكين أهل مكة. قال محمد: فيض النعام من الصيد وليس للبيض ند من النعم ففيه قيمته. أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن

عن الأعرج أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بيضة النعام يصيبها المحرم: قيمتها؛ أخبرنا سعيد بن سالم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عبد الله بن الحصين عن أبي موسى الأشعري أنه قال في بيضة النعام يصيبها المحرم: صوم يوم أو إطعام مسكين؛ أخبرنا سعيد بن بشير عن قتادة عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود مثله - اهـ - ويرجع هذا كله إلى القيمة بأدنى تأمل. وليس فيما بين الآثار تعارض كما زعم ابن حزم بل يرجع بعضها على بعض ويقرب إلى المرفوعات، ولم يرد النهي عن أداء القيمة في القرآن والآحاديث، ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم إن البيض ليست بصيد أو لم تدخل في حكمه أو أنه غير محرم على المحرم؛ وإن ترك قبولها تورعا لأتسريعا، وابن حزم يدعى بذلك فعليه البيان بالبرهان لا محض الفاظه المهولة والاقول من ابطال الأباطيل.

(١) رواه عبد الرزاق في مصنفه - كما في نصب الراية: حدثنا سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن عكرمة عن ابن عباس قال في بيض النعام يصيبه المحرم: ثمنه اهـ. قال الحافظ في الدراية: رواه عبد الرزاق من طريق صحيح عنه - اهـ. وروى ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا وكيع عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال: في كل يصتين درهم وفي كل بيضة نصف درهم - اهـ. ورواه البيهقي وقال: وهذا يرجع إلى القيمة - اهـ. وهو في المحلى أيضا. ومثله عن علي بن أبي طالب أيضا - كما في المحلى عن عبد الرزاق عن ابن مجاهد عن أبيه وعن عطاء عنه به.



إبراهيم قال في اليربوع<sup>١</sup> و اليض و كل شيء دون الهدى ثمنه .  
 أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أشعث<sup>٢</sup> عن عطاء  
 ابن أبي رباح قال: القرد<sup>٣</sup> يُقتل في الحرم - قال: فيه حكم عدل .  
 أخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي في ييض  
 النعام يصيبها المحرم قال: عليه ثمنه .

(١) قيل هي القارة الكبيرة البرية، وفي التعليق: المعجد: الفار الوحشي . وقال الزرقاني  
 ج ٢ ص ٢٧٠ من شرحه: دويبة نحو القارة لكن ذنبه واذناه أطول منها ورجلاه  
 أطول من يديه عكس الزرافة، والجمع: اليرابيع، والعامة تقول: جربوع بالجيم -  
 انتهى . والآثر أخرجه ابن أبي شيبة أيضا في مصنفه - كما عرفت .

(٢) الأرجح عندي هو أشعث بن أبي الثناء سليم بن الأسود المحاربي الكوفي، من رجال  
 الستة، روى عنه الثوري وشعبة وغيرهما . وهو عن في طبقة عطاء كعبد بن جبير  
 و أبي وائل و الأسود بن يزيد وغيرهما ، مات سنة ١٢٥ كما في ج ١ ص ٣٥٥ من  
 التهذيب . أو يكون: أشعث بن سوار الكندي، التجار الكوفي، مولى ثقيف، من  
 رجال مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والأدب المفرد للبخاري، يروى عن من  
 في طبقة عطاء كالحسن البصري والشعبي وعكرمة وغيرهما ، وعنه شعبة والثوري  
 أو غيرهما - كما في ج ١ ص ٣٥٢ من التهذيب و ج ١ ص ١٢٢ من ميزان الاعتدال .  
 و هاهنا من اسمه «أشعث»، آخرون أيضا: أشعث بن عبد الله بن جابر الحداني البصري  
 الأعمى أبو عبد الله، عن انس والحسن البصري وابن سيرين وغيرهم، وعنه  
 معمر وشعبة ويحيى القطان وغيرهم؛ وأشعث بن عبد الرحمن الحراني البصري، مولى  
 حمران، يكنى أبا هاني، عن الحسن وطبقته، وعنه شعبة وغيره . وآخرون أيضا -  
 راجع التهذيب والميزان وتاريخ البخاري الكبير .

(٣) هكذا في النسخ، الحيوان المعروف يقال له في القرس «بوزنه» و«شادى» =

### باب الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من خلق رأسه من أذى وهو محرم بحج أو عمرة فغلبه أى الكفارات شاء : فدية من صيام أو صدقة أو نسك ، فالصدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين كل مسكين نصف صاع ، والصوم ثلاثة أيام ، والنسك شاء . وقال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة .  
وقال محمد : وهذا يدل على خطأ قول أهل المدينة فيما جعلوا من الكفارات فى الطعام فى جزاء الصيد مُدًا مُدًا لكل مسكين ؛ قد جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الفدية مُدَّين مُدَّين لكل مسكين<sup>١</sup> ، يروى ذلك أهل الكوفة وأهل المدينة جميعا : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر على كعب<sup>٢</sup> بن عجرة ورأسه يتهاфт

= وفى لسان أهل الهند «بندر» هو من الصيد عندنا فيحرم على المحرم قتله فيجب الجزاء به . وفى شرح الباب ص ١٩١ بعد ذكر الحيوانات المحرم صيدها : ثم اعلم ان فى القل والقرود والخنزير خلافا أيضا فى المحيط : ان قتل خنزيرا او قردا يجب القيمة ، خلافا لهما - انتهى . وفى المبسوط للرخسى ج ٤ ص ٩٢ : والخنزير والقرود يجب الجزاء بقتلهما على المحرم فى قول ابن يوسف رحمه الله ، وقال زفر رحمه الله : لا يجب - اه . والجزاء ما يجعله عدلان قيمة للصيد ، وقيل : الواحد يكفى ، فالجزاء هو القيمة للصيد ؛ والعدل من له معرفة وبصارة بقيمة الصيد - كما فى البحر ؛ راجع ج ٢ ص ٢٢٠ من رد المحتار . و أثر عطاء يشير الى اكتفاء عدل واحد فى باب الجزاء - تدبر .  
(١) نسيأتى الحديث فى الباب باسناده .

(٢) هو الأنصاري المدني ، ابو محمد او ابو عبد الله - وقيل : ابو اسحاق ، من بنى سالم ابن عوف . او من بنى سالم ابن بلى ، حليف الخزرج ، وقيل فى نسبه غير ذلك ؛ روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر و بلال ، من رحا<sup>٣</sup> ستة ، وعنه الصحابة =

أخبرنا

كتاب الحجّة ( الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم ) ج - ٢

قلنا<sup>١</sup> فقال: أيؤذيكَ هوام رأسك؟ قال: نعم؛ قال: فاحلق؛ فنزلت<sup>٢</sup> «فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه فحديقه من صيام أو صدقة أو نسك، فدعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: الصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك شاة». أخبرنا محمد قال أخبرنا سيف بن سليمان المكي<sup>٣</sup> قال سمعت مجاهداً

، والتابعون، مات سنة إحدى أو ثنتين وخمسين وهو ابن خمس أو سبع و سبعين سنة - كذا في ج ٨ ص ٤٣٦ من التهذيب .

(١) بضم القاف وتشديد الميم، واحذته: قملة؛ او بالفتح والسكون، دويبة صغيرة تولد من العرق والوسخ والقوة في الرأس والثياب .

(٢) قوله «فنزلت» كذا في الأصل، وفي الهندية «فزل» . وفي صحيح البخاري «قال: في نزلت هذه الآية» . قال الامام محمد في باب كفارة الأذى من الموطأ ص ٢٣١ : أخبرنا مالك حدثنا عبد الكريم الجزري عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة انه كان مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرماً فاذاه القمل في رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخلق رأسه وقال: صم ثلاثة أيام او اطعم ستة مساكين مدين مدين او انسك شاة أى ذلك فعلت اجزى عنك؛ قال محمد : وهذا نأخذ وهو قول ابى حنيفة رحمه الله والعامة - انتهى .

(٣) ويقال له: ابن ابى سليمان المخزومي مولاهم، ابو سليمان المكي، من رجال البخاري ومسلم وابى داود والنسائي وابن ماجه، ثقة صدوق ثمت، كثير الحديث، روى عن مجاهد وقيس المكي وابى امية البصري وغيرهم، وعنه الثوري ويحيى القطان وابن المبارك وكيع وغيرهم، مات سنة ١٥٥ او سنة ١٥٦، وكان يسكن في آخر عمره البصرة - كذا في ج ٤ ص ٢٩٤ من التهذيب .

كتاب الحجّة ( الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم ) ج - ٢ .

يقول سمعت [ عبد الرحمن بن أبي ليلى أن ]<sup>١</sup> كعب بن عجرة رضى الله عنه يقول ذلك .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الكريم الجزرى عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة رضى الله عنه أنه كان مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محرماً<sup>٢</sup> فأذاه القمل في

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وزيد من صحيح البخارى ج ١ ص ٢٤٤ : حدثنا ابو نعيم ثنا سيف عن مجاهد سمعت عبد الرحمن بن أبي ليلى ان كعب بن عجرة حدثه . الحديث . ومجاهد عن كعب بن عجرة مرسل - كما في ج ١٠ ص ٤٤ من التهذيب . ويدل على السقوط ما بعده من طريق مالك . ورواه في الموطأ من طريقه - كما تقدم . ولفظ البخارى من طريق أبي نعيم عن سيف قال : وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحديبية و رأسى يتهافت فلا فقال : أؤذيك هوامك ؟ قلت نعم ؛ قال : فاحلق رأسك - او : احلق ؛ قال : في نزلت هذه الآية : فمن كان منكم مريضاً او به اذى من رأسه ، الى آخرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم : صم ثلاثة ايام او تصدق بفرق بين ستة او انسك بما تيسر - انتهى . وفي طريق مالك عن حميد عن مجاهد به عند البخارى : وهم ثلاثة ايام او اطعام ستة مساكين او النسك بشاة - اه . وطريق اخرى عنده عن عبد الله بن معقل عن كعب بن عجرة : او اطعم ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع - اه . وحديث كعب بن عجرة اخرج الأئمة الستة في كتبهم وغيرهم من طرق مختلفة والفاظ متنوعة راجع لذلك ج ٣ ص ١٢٤ من نصب الراية من باب الجنائيات و ج ٥ ص ٤٩ من عمده القارى الى ص ٥٦ منها و ج ٤ ص ١٠ من فتح البارى الى ص ١٧ منه . وفي الحديث مباحث ومذاهب ، واختلاف الفقهاء في مواضع منه قد ذكروها في شروح الحديث ، وتفصيلها في كتب الفقه .

(٢) زاد في رواية : وهو بالحديبية قبل ان يدخل مكة وهو محرم وهو يوقد =

كتاب الحجة ( الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم ) ج - ٢

رأسه فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلق رأسه وقال: صم ثلاثة أيام أو أطعم ستة مساكين مدين مدين أو انسك شاة، أى ذلك

== تحت قدره و القمل يتهاون على وجهه - اه . و الحديث رواه الامام محمد في الموطأ كما سبق . و عندنا نصف صاع من طعام أى قمح و حنطة لكل مسكين؛ قال الشافى ناقلاً عن القهستاني: و الطعام البر بطريق القلة - اه . و قد وقع عند احمد عن بهز عن شعبة: نصف صاع طعام: و عن بثر بن عمر عن شعبة: نصف صاع حنطة - كما فى عمدة القارى و فتح البارى . و قال فى بداية المجتهد: فقال مالك و الشافى و ابو حنيفة و اصحابهم: الاطعام فى ذلك مدان مدان صلى الله عليه وسلم لكل مسكين، و روى عن الثورى انه قال: من البر نصف صاع و من التمر و الزبيب و الشعير صاع، و روى ايضا عن ابى حنيفة مثله و هو اصله فى الكفارات - اه . قال ابن عبد البر: و عن احمد رواية تضاهى قولهم - اه . و فى ج ٥ ص ٥٢ من عمدة القارى فيما يستفاد من الحديث: و منها ان الاطعام لستة مساكين و لا يجرى اقل من ستة و هو قول الجمهور، و حكى عن ابى حنيفة انه يجوز ان يدفع الى مسكين واحد، و الواجب فى الاطعام لكل مسكين نصف صاع من اى شىء كان المخرج فى الكفارة فحما او شعيراً او تمرًا او زبداً، و هو قول مالك و الشافى و اسحاق و ابى ثور و داود، و حكى عن الثورى و ابى حنيفة تخصيص ذلك بالقنصر و ان الواجب من الشعير و التمر صاع، و حكى ابن عبد البر عن ابى حنيفة و اصحابه كقول مالك و الشافى، و عند احمد فى رواية ان الواجب فى الاطعام لكل مسكين مد من قمح او مدان من تمر او شعير - انتهى . و الامام محمد رحمه الله لم يقيد بل اطلقه اشارة الى عدم التخصيص، و كذا قول الامام ابى حنيفة فى الباب صريح فى عدم التخصيص بشىء من البر و التمر و الشعير و الزبيب، و كل ذلك وقع فى حديث كعب بن عجرة فى طريقه المختلفة - كما لا يخفى .

كتاب الحج ( الرجل يخلق رأسه من أذى وهو محرم ) ج - ٢

فعلت أجزى عنك .

أخبرنا محمد بن أنس حنيفة قال : الصدقة في ذلك حيث أحب ،  
و النسك لا يكون إلا بمكة . وقال أهل المدينة : النسك والصيام والصدقة  
إن شاء بمكة وإن شاء بغيرها من البلاد . وقال محمد : وكيف يكون النسك  
بغير مكة . وإنما النسك من الحج ؟ ألا ترى أنه يقال « مناسك الحج » و « نسك  
الحج » ، وإنما هذا هدى وجب في نسك من نسك الحج ، والكفارة من  
نسك الحج . ولا يجوز أن يذبح ذلك النسك إلا في الحرم حيث يذبح  
الهدايا التي يجب كفارات لما أصيب في الحج والعمرة .

(١) أي أحكام الحج ومسائله ، والنسك ما يتعد إلى الله تعالى في الحج لاسيما ما يتعلق  
بالهدايا وغيرها من التقربات والقربات ، والاضافة إلى الحج تنبيه ذلك وهي اعدل  
شاهد على ذلك ، ولما نظائر في كتب الفقه كمصداقة الفطر . قال الحافظ العيني - ج ٥  
ص ٥٢ من العمدة : وقد اتفق العلماء في الصوم أن له أن يفعله حيث شاء لا يختص  
بذلك بمكة أو بالحرم ، وأما النسك والاطعام فجوزهما مالك أيضا كالصوم ، وخصص  
الشافعي ذلك بمكة أو بالحرم ، واختلف فيه قول أبي حنيفة فقال مرة : يختص بذلك  
الدم دون الاطعام ، وقال مرة : يختصان جميعا بذلك ؛ وقال هشيم : أخبرنا ليث عن  
طائفة أنه كان يقول : ما كان من دم أو اطعام فبمكة ، وما كان من صيام حيث شاء ؛  
وكذا قال عطاء وبجاءد والحسن - انتهى . والامام أبو حنيفة هاهنا صرح بتخصيص  
النسك بمكة ، والصدقة حيث أحب بمكة أو غيرها من الحرم وغيره - كما في ابتداء  
الباب . وفي شرح الباب : والثالث ذبحه في الحرم بالاتفاق سواء وجب شكرا  
أو جبرا سوى الهدى الذي عطف في الطريق ، ويجوز تصدقه على الفقراء والمساكين  
ولو من مساكين غير الحرم إذا كانوا من المصارف - اهـ . والفصل في الكتب .

كتاب الحجّة ( الذي يجهل فيحلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة ) ج - ٢

باب الذي يجهل فيحلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة  
أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الرجل يجهل وهو حاج فيحلق رأسه  
قبل أن يرمى الجمره : ' انه لا شيء عليه ' . وقال أهل المدينة : إذا جهل

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « الجمره العقبة » زاد الناسخ لفظ « العقبة » وهو خطأ ، إلا أن يكون « جمره العقبة » فصح لكن لم يذكر في الأصل المعتد عليه - ف .  
(٢) فيه رد بليغ على ابن أبي شيبة في كتاب الرد من مسألة التاسع والعشرين في باب تأخير المناسك بعضها عن بعض يوجب الدم حيث قال فيه بعد حديث عبد الله بن عمرو بن العاص : وحديث ابن عباس وحديث جابر بن عبد الله الثلاثة الآتية في الكتاب وذكر ابن أبي حنيفة قال : عليه دم - انتهى - انظر الامام ابا حنيفة يقول « لا شيء عليه » وابن أبي شيبة يقول « انه قال عليه دم » ، فأين هذا من ذاك ؟ والامام استدلى على ما قال بالأحاديث التي رواها ابن أبي شيبة كما سيأتي ، فثبت بها قال به ، وما لم يثبت بها لم يقل به ، فان الأحاديث الواردة في الباب إنما تدل على من جهل عن شيء ولم يشعر به ثم فعل خلافه فلا شيء عليه ولا دم ، ومن علم الترتيب بين الواجبات ثم خالفه عمدا وقدم الشيء أو أخره من موضعه فهو غير داخل في الأحاديث المذكورة بل فيما قاله ابن عباس من وجوب الدم على ما رواه ابن أبي شيبة نفسه في مصنفه ، فنسبة خلاف الحديث الى أبي حنيفة رحمه الله خيانة دينية وخداع بعض وغلط فاحش ، و اجراء الأحاديث في الجاهل عن المسائل والعالم بها عموما واطلاقا تحريف الكلم عن مواضعه مبنى ومعنى و امانة وعليا : أو لم يدر ابن أبي شيبة أن حكم الجاهل من الشيء غير حكم العالم ولا يكونان في ذلك بمتساويين ؟ ها هنا مسألان وحكمان : مسألة الجاهل عن الحج ومناسكه وحكمه اذا قدم شيئا أو أخره جهلا مثلا حلق قبل رمى جمره العقبة لا يجب عليه شيء في ذلك ، وفيه ورد الأحاديث ، وفيها : فقال رجل لم اشعر لحلق قبل أن اذبح؟ قال : اذبح ولا حرج ! =

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جمره العقبة ) ج - ٢

الرجل ' فخلق رأسه قبل أن يرى الجمره اقتدى .

و قال محمد : الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك مشهور بين أنه سئل يوم النحر عن خلق رأسه قبل أن يرى قال : ارم ولا حرج ؛<sup>١</sup> فما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء يومئذ قدم ولا آخر إلا قال : « افعل ولا حرج »<sup>٢</sup> .

= لجاء آخر فقال ، لم اشعر فتحررت قبل ان ارمى ؟ قال : ارم ولا حرج - رواه البخارى من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص و سياتى بعده مسندا في الكتاب ؛ وفي حديث آخر : فقام اليه رجل فقال : كنت احسب ان كذا قبل كذا ، ثم قام آخر فقال : كنت احسب ان كذا قبل كذا ، وفي رواية عند مسلم : فما سمعته سئل عن امر مما ينسى المرأ او يجهل من تقديم بعض الامور على بعض او اشباهها الا قال : افعلوا ذلك ولا حرج - اه ؛ فلم بذلك ان الحكم يختص بحالتي الجهل والنسيان فلا تعم التوسعة الاحوال كلها من علم و جهل و ذكر و نسيان كما توهم ابن ابي شيبة و اهل الظاهر و من مشى مشيهم و سار سيرهم ، ولذا قال للطحاوى بعد ان ذكر الاحاديث الدالة على عذر الجهل والنسيان : فدل ما ذكرنا على انه صلى الله عليه وسلم انما اسقط عنهم الحرج في ذلك للنسيان لا انه اباح ذلك لهم مباحا ان يفعلوا ذلك في العمد - اه فيما نطق الأحاديث قال ابو حنيفة و صريح بأنه لا شيء عليه من الدم و الفدية و الصيام . و مسألة العالم بأحكام الحج و افعاله اذا قدم او اخر شيئا و جب عليه الدم و الفدية ، و ليست هذه المسألة في احاديث المذكورة فكيف اجراها ابن ابي شيبة على هذه المسألة و المشهور ان « من لم يدرك لم يذق »<sup>٣</sup> و سياتى مزيد لذلك .

(١) في موطأ مالك : و من جهل فخلق - الخ . و في نسخة : و من نسي - كما في ج ٢ ص ٢٧٤ من شرح الزرقاني .

(٢-٢) كذا في الهندية و كذا في موطأ الامام محمد ص ٢٢٩ الا ان لفظ « يومئذ » =



كتاب الحجّة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى بحجرة العقبة ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا ابن شهاب عن عيسى  
ابن طلحة بن عبيد الله<sup>١</sup> أنه أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص

== مقدم على قوله « عن شيء » وقوله « فاسئل - الخ » ساقط من الأصل وهو بهو  
الناسخ . قال الامام محمد في باب من قدم نسكا قبل نساك من الموطأ بعد رواية الحديث  
المذكور بعده بإسناده ومثله : و بالحديث الذي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
نأخذ انه قال : لا حرج في شيء من ذلك ، وقال ابو حنيفة رحمه الله : لا حرج في شيء  
من ذلك ، ولم ير في شيء من ذلك كفارة الا في خصلة واحدة : المتمتع والقارن اذا  
حاق قبل ان يذبح قال : عليه دم ، و اما نحن فلا نرى عليه شيئا - انتهى . فقد ظهر من  
هذا ان الامام اخذ بهذا الحديث وقال : ليس عليه كفارة في شيء من ذلك ولا حرج  
فيه ؛ الجهل عنده عذر في سقوط الحرج والكفارة عنه بهذه الأحاديث ، والعجب  
من مثل ابن أبي شيبة كيف رد عليه بها وهو قائل بها ؟ ومن عجائب الدنيا ان ابن حزم  
في المحلى عسى الأحاديث من غير درك معناها بدون برهان كيف وقد خص بها  
رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهلين عن احكام الحج والأعراب فهو متباذله  
صلى الله عليه وسلم ومعانده باصلاح منثته وهو قائل « لا يسمع قول احد دون قول  
رسول الله صلى الله عليه وسلم » اها هنا يفترى على الله ورسوله ويقول هكذا قاله .  
(١) هو التيمي ، ابو محمد المدني ، تابعي جليل ، من رجال السنة ومن افاضل اهل  
المدينة وعقلائهم ومن الطبقة الأولى منهم ، مات سنة مائة او في خلافة عمر بن  
عبد العزيز ، ثقة كثير الأحاديث كذا في ج ٨ ص ٢١٥ من التهذيب والتفصيل فيه .  
قال الحافظ في ج ٣ ص ٤٥٤ من الفتح : لم اره من حديثه الا بهذا الاسناد ، وقد  
اختلف اصحاب الزهري في سياقه وأتهم سياقا صالح بن كيسان وهي الطريق الثالثة  
لم يسبق المصنف لفظها وهي عند احمد في مسنده عن يعقوب وفيه زيادة على سياق  
ابن جريج ومالك ، وتابعه يونس عن الزهري عند مسلم بزيادة ايضا ، وحديثه ==

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمرّة العقبة ) ج - ٢

رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقف للناس عام حجّة الوداع<sup>١</sup> يسألونه لجاء<sup>٢</sup> رجل فقال: يا رسول الله ألم أشعر<sup>٣</sup> خلقت قبل

= من مخرج واحد لا يعرف له طريق الا طريق الزهرى هذه عن عيسى عنه ، و الاختلاف فيه من اصحاب الزهرى و غايته ان بعضهم ذكر ما لم يذكره الآخر و اجتمع من مرويه ، و رواية ابن عباس : ان ذلك كان يوم النحر بعد الزوال و هو على راحله يخطب عند الجمرّة - اه . و نحوه في عمدة القارى من الجزء الرابع مع الجواب عن قول الحافظ .

(١) فى صحيح البخارى و مسلم « فى حجّة الوداع بمنى » من طريق اسماعيل عن مالك ، و كذا فى رواية معمر ، و فى اخرى « عند الجمرّة » و فى طريق اخرى « يوم النحر » . (٢) قوله « لجاء » كذا فى موطأ الامام محمد و كذا هو فى صحيح مسلم بالفاء ، و كان فى الاصول « وجاء » بالواو .

(٣) ظاهر قوله « لم أشعر » يقتضى ان السقوط يختص بالجاهل و الناسى دون العاقد ، و الشافعى و ابن ابى شبة و ابن حزم و من نحا نحوم اسقطوا عن العاقد ايضا . خالفوا ظاهر الحديث . قال الحافظ فى ج ٣ ص ٤٥٥ من الفتح : قوله « لم أشعر » أى : لم أفطن ، يقال : شعرت بالشيء شعورا - اذا فطنت له ، و قيل : الشعور : العلم ، و لم يفصح فى رواية مالك بمتعلق الشعور و قد بينه يونس عند مسلم و لفظه « لم أشعر - أن الرمى قبل النحر فتحرّت قبل أن أرى و قال آخر لم أشعر أن النحر قبل الخلق خلقت قبل أن أنحر ، و فى رواية ابن جريج « كنت أحسب أن كذا قبل كذا » فقد ظهر ان الاسئلة مبنيّة على عدم الشعور و العلم فكذا اجوبتها عنه صلى الله عليه وآله وسلم مختصة بها ليس فيها عموم الاباحة لكل احد فى المستقبل علما كان او جاهلا عامدا كان او ناسيا ، و لذا بوب البخارى فى صحيحه على حديث ابن عباس فى التقديم و التأخير « باب إذا رمى بعد ما امسى او خلق قبل ان يذبح ناسيا او جاهلا » . و الذين سألوها عنه صلى الله عليه وآله وسلم =

كتاب الحجّة (الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى بحجر العقبة) ج - ٢

== ليسوا من مشاهير الصحابة بل ولا يُدرى اسماءهم ايضا ، ولذا قال الحافظان في شرحيهما : لم اقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم احد من سأل في هذه القصة وسأين انهم كانوا جماعة لكن في حديث اسامة بن شريك عند الطحاوى وغيره ، كان الأعراب يسألونه ، وكأن هذا هو السبب في عدم ضبط اسمائهم - اهـ . و انت تعلم الأعراب من كانوا ومن هم ، ولهذا قال الطحاوى بعد حديث اسامة بن شريك الذى فيه : أن الأعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اشيء ثم قالوا هل علينا حرج في كذا : أفلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم إنما كانوا اعراما لا علم لهم بمناسك الحج فأجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله : لا حرج ، يبيع لهم ما فعلوا من تقديم وتأخير و امرهم بقوله : وتعلوا مناسككم ، وكان معنى ذلك عند ابن عباس على ان الذين فعلوه في حجة النبي صلى الله عليه وسلم كانوا فعلوا على الجهل منهم بالحكم فيه ، كيف هو فعذرهم بجهلهم و امرهم في المستأنف ان يتعلوا مناسكهم لا انه اباح ذلك لهم حتى يكون لهم مباحا ان يفعلوا ذلك في العمد - اهـ ؛ و به قال امامنا رحمه الله ، و ابن ابى شبة و ابن حزم و من حذى حذوهما لم يدركوا كنه الأحاديث المارة و لم يدركوا حقيقة مذهب امامنا و دقة مسلكه و اعتبرضوا عليه و اسقطوا ما في الأحاديث من بناء الحكم على الجهل و عديم الشعور بمناسك الحج و هذا هو تحريف عن المواضع كما قال ابن حزم في النبذ في الأصول و في شرح العمدة كما في ج ٥ ص ١٤١ من الجوهر النقي على اليهقى و ج ٢ ص ٥٦ من فتح البارى و ج ٤ ص ٧٣٦ من عمدة القارى : سقوط الدم عن الجاهل و الناسى دون العمد قوى من جهة ان الدليل دل على وجوب اتباع افعال النبي صلى الله عليه وسلم في الحج بقوله : خذوا عنى مناسككم ، و هذه الأحاديث المرخصة بالتقديم لما وقع السؤال عنها إنما قرنت بقول القائل : لم أشعر ، فيخصص الحكم بهذه الحالة ، و تبقى حالة العمد على اصل وجوب اتباع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحج ، و هذا ايضا مبنى ==

كتاب الحجة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى بحجرة العقبة ) ج - ٢

= على القاعدة في ان الحكم اذا رتب على وصف يمكن ان يكون معتبرا لم يحز اطراحه و الحاق غيره مما لا يساويه به ، و لاشك ان عدم الشعور وصف مناسب لعدم التكليف و المؤاخاة و الحكم على به فلا يمكن اطراحه بالحق العمد اذ لا يساويه ، فان تمسك بقول الراوى « فما سئل عن شيء قدم و لا اخر الا قال : اقبل و لا حرج » فانه قد يشعر بأن الترتيب مطلقا غير مراعى في الوجوب لجوابه ( الاول ) ان الراوى لم يحك لفظا عاما عن رسول الله صلى الله عليه و سلم يقتضى جواز التقديم و التأخير مطلقا ، و انما اخبر عن قوله عليه الصلاة و السلام « لا حرج » بالنسبة الى كل ما سئل عنه من التقديم و التأخير حيثئذ ، و هذا الاخبار من الراوى انما تعلق بما وقع السؤال عنه و ذلك مطابق بالنسبة الى حال السؤال ، و كونه وقع عن العمد او عدمه و المطلق لا يدل على احد الحالين بعينه فلا تبقى حجة في حالة العمد - انتهى كلامه على ما في الجوهر النقي . قلت : و الجواب الثانى عن التمسك بقول الراوى انه يعارضه ما فى طريق يونس عن ابن شهاب به عند مسلم قال ( اى عبد الله بن عمرو بن العاص ) : فما سمعته مثل يومئذ عن امرئ ما ينسى المرأ و يجهل من تقديم بعض الامور قبل بعض و اشباهها الا قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : افعلوا ذلك و لا حرج - اه . و هكذا فى طريق صالح عن ابن شهاب عند مسلم ايضا ، فقه تصريح بالنسيان و الجهل فى قول الراوى هو عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ، فليس هو مطلقا حتى يتشبث به بل مقيد بالنسيان و الجهل ، فبطل تمسك من تمسك بقول الراوى ، و لا بد من دليل يدل على الحق العمد و العالم بالامى و الجاهل فى نفي الاثم و القدينة كليهما عن العاصد و العالم . و دونه خرط القتاد . و من هاهنا انهار ما بناء ابن حزم فى المحلى على هواه و طار ما شغب به و تفوه و قد خالف ظاهر الإحاديث و اضاف اليها من عنده لفهمه الظاهرى . مقدمة و سماها برمانا و شرع دينا جديدا و ليس هو بشارع له ، فاقاله فى هذه المسألة باطل ، فالرخصة تختص بمن نسي او جهل لا بمن تعمد . قال الأثرم عن =

كتاب الحجّة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة ) ج - ٢

== احد ان كان ناسيا او جاهلا فلا شيء عليه ، و ان كان عالما فلا ، لقوله في الحديث :  
لم أشعر - اه ؛ قاله صاحب المغني نقله الحافظ ابن حجر في فتح الباري و الحافظ العيني  
في عمدة القاري ، و راجعها من ج ٤ ص ٧٣٤ الى ص ٧٤٩ . فثبت بهذا انه  
لا جزاء على الجاهل بالمسائل ، و هو قول أبي حنيفة في ابتداء الباب . و هو متفق عليه  
بينه و بين أبي يوسف و محمد و الشافعي و احمد و غيرهم ، و المذاهب في عمدة القاري ؛  
و انما اختلفوا في العامد و العالم و هو ايضا في القارن و المتمتع دون المفرد ؛ و بناء  
الاختلاف على ان الترتيب بين وظائف يوم النحر واجب ام لا ، فمن قال بالوجوب  
الزم دما بتركه ، و من لا فلا ؛ و وظائف يوم النحر اربعة : الرمي و النحر و الحلق  
و الترتيب ، في الثلاثة الاول واجب بينها للقارن و بين الرمي و الحلق للمفرد . و هذا  
كله بعد تقرر الشرع و تعلم المناسك لا قبله ؛ قال في الدر المختار مع رد المحتار ج ٢  
ص ٢١٤ : فيجب في يوم النحر اربعة اشياء : الرمي ثم الذبح لغير المفرد . اما هو فاذبح  
له مستحب كما مر ( فهو في حقه ليس بواجب قدمه او اخره ) ثم الحلق ثم الطواف  
لكن لا شيء على من طاف اى مفردا او غيره - شرح الباب - قبل الرمي و الحلق ؛  
نعم يكره - لباب - و كذا قبل الذبح بالاولى ، كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق قبل  
الرمي لان ذبحه لا يجب فيلجب تقديم الرمي على الحلق للمفرد و غيره ، و تقديم الرمي  
على الذبح و الذبح على الحلق لغير المفرد ، و لو طاف المفرد و غيره قبل الرمي و الحلق  
لا شيء عليه - لباب - و كذا لو طاف قبل الذبح كما علمت ( لان الطواف عادة  
لاجنابة في تقديمه يؤدي مفردا و جمعا مقدما و مؤخرا من اجازة الشرع كما في القدم  
و الوداع و طواف الزيارة قبل يوم النحر ، و الاطوفة تؤدي من غير افعال اخر )  
و الحاصل ان الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ، و انما يجب ترتيب الثلاثة  
الرمي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك و تقديمه  
بالحلق قبله - ابن كمال ، فيجب عليه الترتيب بين الرمي و الحلق فقط - انتهى . و هذا ==

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة ) ج - ٢

أن أذبح<sup>١</sup> قال: اذبح ولا حرج؛ قال<sup>٢</sup> آخر: يا رسول الله! لم أشعر ففحرت قبل أن أرمى؛ قال: ارم ولا حرج؛ قال: فما سئل رسول الله صلى الله عليه

الترتيب مأخوذ من القرآن العزيز، قال الله عز وجل: « وأذن في الناس بالحج يأتوك رجالاً وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ثم ليقضوا قصصهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق » فقيه ذكر الله ثم الذبح ثم قضاء التفت ثم وفاة النذور والطواف بالبيت العتيق؛ وراجع ج ٢ ص ٤٥ من حجة الله البالغة اسرار ذلك وحكمه وتقديم الذبح على الرمي قلب الموضوع فانه شرع تذكرا لرمي سيدنا ابراهيم عليه الصلاة والسلام فانه كان قبل ذبح الولد لطرد الشيطان؛ وحديث ابن عمر لذي رواه البزار عنه مرفوعا: « من رمى الجمره بسبع حصيات ثم انصرف فنحر هديا ثم حلق قدحله ما حرم عليه من شأن الحج - اهـ . وفي رواية اخرى عن ابن عمر قال: خطب عمر الناس بعرفة يخبرهم عن مناسك الحج قال فيما يقول اذا كان بالفداء ان شاء الله تعالى فدفعتم من جمع، فنرمى الجمره القصوى الذى عند العقبة بسبع حصيات ثم انصرف فنحر هديا ان كان له ثم حلق او قصر فقد حل له ما حرم عليه من شأن الحج الا طيا ونساء، ولا يمس احد طيا ولا نساء حتى يطوف بالبيت (مالك ق) . ولا يعدل عن هذه الاوامر الدالة فى القرآن على وجوب الترتيب بينها الا ببرهان قوى منه ولم يوجد . والاستدلال بقوله « افعل ولا حرج » على الاباحة العمومى وعلى الخيار يد الناسك تغيير للدين وقول فى غاية الفساد لكونه مخالفا للقرآن على منهاج ابن حزم فى المحلى، هذا وسياقى غيره .

(١) قوله « أن أذبح » فى مسلم « أن انحر » .

(٢) قوله « قال آخر » فى مسلم « ثم جاء رجل آخر فقال - الخ » انظر ان السائلين

كلهم مجاهيل من الاعراب .

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جرة العقبة ) ج - ٢

وآله وسلم يومئذ عن شيء قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا أسامة بن زيد قال حدثنا عطاء بن أبي رباح  
عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال : نحر رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم ثم حلق ثم جلس للناس فما سئل يومئذ عن شيء إلا قال

(١) رواه ابن أبي شيبة في كتاب الرد من طريق وكيع عن أسامة به مختصرا : قال  
قال رجل : يا رسول الله خلقت قبل أن أنحر ؟ قال : لا حرج - اهـ . وهذا اختصار  
يوافق ما في ذهنه من الرد على الإمام كيف ما كان ، ورواه البيهقي في ج ٥ ص ١٤٢  
من سننه من طريق عبيد الله بن موسى عن أسامة به نحو ما في كتاب الحجّة غير أنه  
لم يذكر الجزء الأخير قوله : ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - الخ ؛ وأتم المتن  
عند الطحاوى في شرح الآثار فانه رواه في باب من قدم من حججه نسكا قبل نسك  
ج ١ ص ٤٢٤ من شرح الآثار : حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب قال أخبرني أسامة  
ابن زيد أن عطاء بن أبي رباح حدثه أنه سمع جابر بن عبيد الله يحدث عن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم مثله ( أى مثل حديث عبد الله بن عمرو الذى رواه قبله ولذا قال  
تفسيرا له ) يعنى أنه وقف للناس عام حجة الوداع يسألونه فجاء رجل فقال : لم أشعر  
فتحرت قبل أن أرى ؟ قال : ارم ولا حرج ؛ قال آخر : يا رسول الله ! لم أشعر خلقت  
قبل أن أذبح ؟ قال : اذبح ولا حرج ؛ قال : فما سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن  
شيء قدم ولا آخر إلا قال : افعل ولا حرج - اهـ . فهذا يوضح مقصود الحديث  
ومراداه وهو راجع الى حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما وبه قال  
أئمتنا ، ولذا قال الطحاوى بعده : فدل ما ذكرنا على أنه صلى الله عليه وسلم إنما اسقط  
الحرج عنهم في ذلك للنسيان لا أنه أباح ذلك لهم حتى يكون لهم مباحا أن يفعلوا ذلك  
في العمد - اهـ . فالحديث حجة على ابن أبي شيبة وابن حزم لا لهما حيث أخرجاه عن  
موضع وروده وأباحا ذلك الفعل للعامة والعالم بتناسك الحج ولم يبع رسول الله =

كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جمرّة العقبة ) ج - ٢

== صلى الله عليه وسلم اياه لكل احد من الحجاج ، فالقول به في غاية الفساد و نسبة ما لم يقله اليه صلى الله عليه وسلم ، وهذا كما ترى اعادنا الله منه فانه داخل في « من كذب على متعمدا فليوأ مقعده من النار » . ثم ساق الطحاوى حديث ابن سعيد الحدرى في هذا الباب قال : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بين الجمرتين عن رجل خلق قبل ان يرى قال : لا حرج . وعن رجل ذبح قبل ان يرى قال : لا حرج ، ثم قال : عباد الله ! وضع الله عز وجل الحرج والضيق و تعلبوا مناسككم فانها من دينكم - اهـ . ثم قال الطحاوى أفلا ترى انه امرهم بتعلم مناسكهم لانهم كانوا لا يحسنونها ! فدل ذلك ان الحرج والضيق الذى رفع الله عنهم هو لجهلهم بأمر مناسكهم لا لغير ذلك - اهـ . ثم ساق حديث اسامة بن شريك الذى رواه فيما تقدم ايضا ، وفيه : ان الأعراب سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أشياء ثم قالوا : هل علينا حرج في كذا و هل علينا حرج في كذا ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الله عز وجل قد رفع الحرج عن عباده الا من اقترض من أخيه شيئا مظلوما فذلك الذى حرج و هلك - اهـ . ثم قال الطحاوى أفلا ترى ان السائلين لرسول الله صلى الله عليه وسلم انما كانوا اعرابا لا علم لهم بمناسك الحج فأجابهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله « لا حرج » على الاباحة منه لهم التقديم في ذلك و التأخير فيما قدموا من ذلك و اخروا ثم قال لهم ما ذكر ابو سعيد في حديثه : و تعلبوا مناسككم انتهى . ثبت بما ذكر ان حديث جابر رضى الله عنه لا تعلق له بالعمد و العالم بمناسك الحج ، و من قال به فقد افترى على الله و رسوله ، بل حكم الحديث متعلق بالجاهل و الناسي ، و به قال ابو حنيفة : ليس عليه حرج و ضيق في ذلك و لا جزاء عليه و لا كفارة ؛ فانه مرفوع الاثم و الجزاء بقوله صلى الله عليه وسلم « لا حرج » و ليس عند مخالفه نص و لا برهان يدل على خلافه من العموم و التوسعة الا آراءهم التى استبدوا بها و هي ليست بحجة دون قول الله عز وجل و قول رسوله صلى الله عليه وسلم .



كتاب الحجفة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جمره العقبة ) ج - ٢

لا حرج لا حرج، حتى أتاه رجل فقال<sup>١</sup>: خلقت قبل أن أنحر؟ قال: لا حرج؛ قال: ثم أتاه رجل وقال: يا رسول الله! خلقت قبل أن أرى؟ قال: لا حرج؛ ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: عرفة كلها موقف<sup>٢</sup>،

(١) لا تكرار عند الطحاوي والبيهقي وابن أبي شيبة، أي: لا حرج ولا ضيق عليكم، يعني: لا أثم ولا فساد فيما فعلتم بالجهل ولا جزاء إينا عليكم في ذلك لأنكم ما فعلتم ذلك عمدا وقصدا وعلما وشعورا بل جهلا ونسيانا، والشارع مختار في ذلك - تدبره. (٢) هكذا في أصول الكتاب، ولعل قوله « يا رسول الله » سقط من الكتابة فإنه عند ابن أبي شيبة وغيره .

(٣) أي الابطن عرنة، وهي بضم العين وفتح الراء بعدها نون مفتوحة، واد بين منى وعرفات وليست من عرفات . وقد ورد في حديث جابر عند ابن ماجه: عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة؛ وفي اسناده القاسم بن عبد الله بن عمر العمرى كذبه احمد، ورواه مالك في الموطأ بلاغا بهذا اللفظ، ورواه ابن حبان والطبراني والبيهقي والبزار وغيرهم من حديث جبير بن مطعم بلفظ: كل عرفات موقف وارتفعوا عن محسر - الحديث؛ وفي اسناده انقطاع فإنه من رواية عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين عن جبير بن مطعم ولم يلقه - قاله البزار، ورواه البيهقي عن ابن المنكدر مرسلًا وصله عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر عن أبي هريرة - ذكره ابن عبد البر، ورواه الحاكم من حديث ابن عباس بلفظ: ارتفعوا عن بطن عرنة وارتفعوا عن بطن محسر؛ ورواه من وجه آخر عن ابن عباس قال: كان يقال: ارتفعوا عن محسر وارتفعوا عن عرنة؛ ورواه البيهقي مرفوعا وموقوفا، ورواه الطحاوي والطبراني أيضا من حديث ابن عباس، ورواه ابن قانع في معجم الصحابة من حديث حبيب بن خماشه وفي اسناده الواقدي، ورواه ابن وهب في موطئه عن يزيد بن عياض عن اسحاق بن عبد الله عن عمرو بن شعيب وسلبه =

كتاب الحجّة (الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة) ج - ٢

والمزدلفة كلها موقف<sup>١</sup>، ومنى كلها - أظنه قال: منحر، وكل فجاج مكة طريق و منحر .

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن جريج<sup>٢</sup> قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح [عن ابن عباس]<sup>٣</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قال: جاء رجل فقال: [يا رسول الله ا] [١] إني أفضت قبل أن أرى؟ قال: ارم

= ابن كهيل مرسلًا نحو حديث جابر، ويزيد و اسحاق متروكان، و أخرجه أبو يعلى من حديث أبي رافع - كذا في نج ١ ص ٢١٦ من التلخيص الحبير .

(١) أي الا بطن محسر - كما عرفت من الروايات، و هو قول أئمتنا .

(٢) كذا في الأصول «ابن جريج»، و هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، أبو الوليد و أبو خالدة المكي، أصله رومي، من رجال الستة، و كان من فقهاء الحجاز و قرائهم و متقنيهم من الزم أصحاب عطاء و أوصى به عطاء طلحة بن عمر المكي حين سأله عنه، لكنه كثير التدليس - راجع ج ٦ ص ٤٠٢ من التهذيب، الحافظ أطال ترجمته، مات سنة تسع و أربعين و مائة أو سنة خمسين و مائة أو سنة إحدى و خمسين في أول عشر ذي الحجة، جاوز المائة و له ٧٠ سنة - كذا في التهذيب .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، فإن الحديث حديث ابن عباس رواه عنه عطاء ابن أبي رباح، أخرجه البخاري في صحيحه من طريق منصور بن زاذان عن عطاء عن ابن عباس، و من طريق عبد العزيز بن رفيع عن عطاء عنه، و من طريق ابن خثيم عن عطاء عنه، و كذا هو عند الطحاوي و البيهقي و مسلم و غيرهم؛ راجع فتح الباري و عمدة القاري و شرح معاني الآثار و سنن البيهقي و التلخيص الحبير و الدراية و نصب الراية .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و هو في الكتب المذكورة . قال الحافظ في ج ٣ ص ٤٤٥: قوله «و قال عبد الرحيم بن سليمان عن ابن خثيم» وصلها الاسماعيلي من طريق الحسن بن حماد عنه و لفظه: ان رجلا قال: يا رسول الله لقد طفت =

و لا حرج

كتاب الحجّة (الذى يجهل فيحلق رأسه قبل أن يرمى جمره العقبة) ج - ٢

ولا حرج<sup>١</sup> .

== بالبيت قبل أن أرى؟ قال أرم ولا حرج؛ وصله الطبراني في الأوسط من طريق سعيد بن محمد بن عمرو الأشعثي عن عبد الرحيم وقال: تفرد به عبد الرحيم عن ابن خثيم - كذا قال، و الرواية التي تلى هذه ترد عليه - اه؛ فان القاسم بن يحيى تابعه عن ابن خثيم كما في صحيح البخاري، وكذا الرواية المذكورة في الصلب، و عطاء وطاوس وعكرمة وسعيد بن جبير وغيرهم روه عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم كما في الصحاح والسنن والمسند .

(١) هذا هو حكم الذين جهلوا عن مناسك الحج ولم يشعروا بها قدموا بعضا على بعض واخروه عنه فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا حرج عليكم في ذلك ولا ضيق حتى انه لا جزاء عليكم فيما فعلتم؛ وهذا قبل تقرر الشرع بالترتيب بين وظائف الحج لا سيما في يوم النحر: الرمي والذبح والحلق وطواف الزيارة وغيرها، ولما قرر الشرع الترتيب بينها و اوجبه على الحاج وتعلوا المناسك و علوها الناس واشتهر ذلك بين الناس فمن خالفه بعد ذلك عمدا و علما به تقدما وتأخيرا قد وجب عليه الدم، و الأحاديث المارة لا تخالفه - كما سبق مفصلا - و به قال ابن عباس وسعيد بن جبير وجابر بن زيد والحسن البصري و ابراهيم النخعي و قتادة وهو قول ابي حنيفة ايضا، و انهم متقدمون على الامام ابي حنيفة كما لا يخفى . والعجب من مثل ابن ابي شيبة انه روى عنهم وجوب الدم في مصنفه ثم يذكر ابا حنيفة في معرض المخالفة في كتاب الرد بعد الأخبار المارة التي لا تعلق لها بهذه المسألة ولا يذكر احدا منهم ولم يلتفت الى احد منهم ايماءا فما هذا الصنع؟ لعله حسبا انه احسن صنعا فان الانصاف وابن النصف؟ وحديث ابن عباس المذكور رواه الطحاوي ايضا - كما اشرت اليه: حدثنا علي بن شية قال حدثنا يحيى بن يحيى قال ثنا هشيم عن منصور عن عطاء عن ابن عباس - الحديث؛ ثم قال الطحاوي بعد الكلام على معنى الحديث و حملها ==

## كتاب الحججة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جمرة العقبة ) ج - ٢

== على من لا علم لهم : ثم قد جاء عن ابن عباس ما يدل على هذا المعنى أيضا : حدثنا علي ابن شيبه قال حدثنا يحيى بن يحيى قال ثنا ابو الأحوص عن ابراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال : من قدم شيئا من حججه او اخره فليهرق لذلك دما ، حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الخصب قال ثنا وهيب عن ايوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مثله ، فهذا ابن عباس يوجب على من قدم شيئا من نسكه او اخره دما و هو احد من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه ما سئل يومئذ عن شيء قدم ولا اخر من امر الحج الا قال : لا حرج . فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة في تقديم ما قدموا ولا في تأخير ما اخروا بما ذكرنا ، اذ كان يوجب في ذلك دما ، ولكن كان معنى ذلك عنده على ان الذين فعلوا في حجة النبي صلى الله عليه وسلم كان على الجاهل منهم بالحكم فيه كيف هو ، فنذرهم بجهلهم وامرهم في المستأف ان يتعلموا مناسكهم - اه . و اثر ابن عباس رواه ابن ابى شيبة ايضا في مصنفه عن ابى الأحوص به مثله - كما في ج ٥ ص ١٤٢ من الجوهر النقي مع سنن البيهقي ، ثم قال العلامة ابن التركا في : وهذا سند صحيح على شرط مسلم - اه .

و ابراهيم بن مهاجر هو البجلي و هو من رجال مسلم والأربعة ، وقال الثوري واحد ابن حنبل : لا بأس به ؛ وقد غضب عبد الرحمن بن مهدي على يحيى بن معين حين قال : هو ضعيف ، وكره ما قال ؛ وقال العجلي : جازئ الحديث ؛ وقال النسائي : لا بأس به ؛ وقال ابن عدى : هو اصلح عندي من الهجري ؛ وقال ابن سعد : ثقة ؛ وقال الساجي : صدوق ؛ وقال ابو داود : صالح الحديث ؛ وقال ابو حاتم : عندنا عنه الصدق - كذا في ج ١ ص ١٦٨ من التهذيب . وقد التبس على ابن الجوزي هذا بآخر يوافقه في الاسم واسم الأب فضعه و ٢١ فهو لا بأس به كما علمت . وقد تهور ابن حزم في ج ٧ ص ١٨٣ من المحلى في رد حديثه هذا من غير حجة حيث قال : اما الرواية عن ابن عباس فواهي لأنها عن ابراهيم بن مهاجر و هو ضعيف - اه ؛ وابن ابن حزم في مقابلة ==

كتاب الحجة ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرى جمره العقبة ) ج - ٢

= الثوري أمير المؤمنين في الحديث امام حجة ثقة ثبت مأمون في الحديث و الجرح و التعديل ؟ و ابن هو في مقابلة احمد بن حنبل امام اهل السنة في الحديث و الجرح و التعديل ؟ و قد روى عن البجلي و الثوري و شعبة و الأعمش و امثالهم جبال الحديث ، و روى له الجماعة الا البخاري ١ و لو سلم ضعفه لسوء الحفظ فالسند الذي ذكره الطحاوي لهذا الحديث اعدل شاهد على ان ابراهيم بن المهاجر ضبط الحديث و اتقنه فانه سند لا كلام فيه من جهة الرواة كما لا يخفى على القضاة . ثم طالعت ج ٤ ص ٧٥٠ من عمدة القاري فيها نحو ما قلت ، قال الحافظ العيني بجيبا عن قول الحافظ في الفتح : قلت : لا نسلم ذلك فان ابراهيم بن المهاجر روى له مسلم ، و في السكال : روى له الجماعة الا البخاري ، و روى عنه مثل الثوري و شعبة بن الحجاج و الأعمش و آخرون ، فلا اعتبار لذكر ابن الجوزي اياه في الضعفاء ، و لأن سلطنا ما ادعاه هذا القائل في هذا الطريق فقد رواه الطحاوي من طريق آخر ليس فيه كلام فقال : حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الحبيب - ال آخر ما نقله من شرح معاني الآثار للطحاوي ، ثم قال : و أخرجه ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس نحوه - اه . و قد قلد الحافظ في هذا الباب في الفتح ابن حزم في المحلى حذوا بحذو و هو عجيب من هذا الحافظ ١ و في الجوهر النقي : و قال ابن أبي شيبة ايضا : ثنا جرير عن منصور عن سعيد بن جبير قال : من قدم شيئا من حجه او خلق قبل ان يذبح فعليه دم ؛ و قال ايضا ثنا فضيل بن عياض عن ليث عن صدقة عن جابر بن زيد قال : من خلق قبل ان ينحر فعليه الفدية ٢ و قال ايضا : ثنا ابو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم قال : من خلق قبل ان يذبح اوراق دما ققرأ ٣ و لا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله ٤ و في التهذيب للطبري : و قال ابو مرة عن الحسن : من قدم من نسكه شيئا قبل شيء فليهرق دما - انتهى . و اثر ابن عباس رواه الامام محمد في ص ٢٣٥ من الموطأ في ذلك الباب : أخبرنا مالك حدثنا ايوب السخيتاني عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان يقول : من نسي =

## كتاب الحجّة ( الذى يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى بجمرة العقبة ) ج - ٢

== من نسكه شيئا أو ترك فليهرق دما؛ قال أيوب: لا أدري قال «ترك» أم «نسى» .  
و هذا مسند لا يقدر احد ان يتكلم فيه فثبت من مجموع هذا ان خبر ابن عباس ثابت صحيح و ابراهيم ابن مهاجر حفظه و ضبطه و اتقنه على ما كان ، و بطل قول ابن حزم ثم قول الحافظ مقلدا له ان طريق ابن عباس ضعيف ، و كذا ومن قول القرطبي ايضا انه لم يثبت عن ابن عباس كما نقله الحافظ في الفتح و كذا قول ابن ابي شيبة ايضا فان الامام ابا حنيفة لم ينفرد بذلك بل له اسوة حسنة في هؤلاء المذكورين من الصحابة واجلة التابعين وقولهم مقدم على قول الامام ابي حنيفة ، ومن تمسك بالأحاديث المارة و صاغها على العموم فقد حاد عن الطريق السوى . قال في الجوهر النقي :  
ثم في التمسك بهذه الأحاديث مخالفة لقوله تعالى « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله » و قد ترك اكثر الفقهاء العمل بعموم هذه الأحاديث فقالوا : ان السعى بين الصفا و المروة قبل الطواف بالبيت لا يجزى الساعى ، و انه كمن لم يسع ؛ قال الطحاوى :  
و هذا قول عامة فقهاء الأمصار من اهل الحجاز و العراق و لا نعلم لهم مخالفا غير عطاه و الأوزاعى فإنه روى عنهما انه يجزيه و لا يعيده بعد الطواف على انه جاء ذلك مصرحا به فيما أخرجه ابو داود من حديث اسامة بن شريك و فيه : ان قائلا قال : يا رسول الله ! سعت قبل ان اطوف - الحديث ، و انه عليه الصلاة و السلام قال : لا حرج ؛ و قد ذكره البيهقي فيما بعد في باب التحلل بالطواف ، و ذكر الخطابي في السعى قبل الطواف نحو ما ذكره الطحاوى ، و قال مالك : من حلق قبل ان يرمى فعليه دم - انتهى . و المراد يلوغ الهدى محله هو ذبحه و نحره فيه لا مجرد وصوله الى المحل ، كيف و في حديث جابر الطويل عند مسلم : لا يحل منى حرام حتى يبلغ الهدى محله ؛ و في حديث حفصة : انى لبدت رأسى و قلدت هديى فلا احل حتى انحر - الحديث ؛ فثبت بمجموع هذين الحديثين ان المراد يلوغ المحل نحره ، فذهب ما قال الحافظ في الفتح مقلدا لابن حزم في المحل ان المراد وصوله فقط و هو عجيب من ابن حزم ==

### كتاب الحج ( الذي يجهل فيخلق رأسه قبل أن يرمى جرة العقبة ) ج - ٢

= فانه لا يسمع دون قوله صلى الله عليه وسلم وما هنا تركه و تبع هواه ! و مثل هذا التخليط و التليس و التدليس منه كثير ، فلا حول و لا قوة الا بالله العلي العظيم ؛ و ما قال هو لقول ابراهيم و جابر بن زيد انه غفلة عن احتج بهذا فباطل فانك قد عرفت ان المراد بالآية نحر الهدى لا مجرد الوصول ، و لم يبيع رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لكل احد بل لمن لم يشعر و لم يتعلم مناسك الحج ، و ليس عنده دليل على ذلك الا القول بالاباحة عموما ، و لا يسمع دونه صلى الله عليه وسلم قول احدا و رأى ابن حزم في ذلك عليل ليس عليه دليل ، و عمله صلى الله عليه وسلم مرتبا لا يكتفى عنده ، و قوله محتمل و هو لا يكون حاكما على غير المحتمل ، و لم يدرك هو ان القارن جامع بين العبادتين : العمرة و الحج و احرامهما ، فبالجناية على هذا يجب دمان عنه ! و لهذا فظاهر ، و هو عن النخعي و غيره منصوص . و قال المحقق في فتح القدير : ان نبي المخرج يتحقق بنى الاثم و الفساد فيحمل عليه دون نبي الجراء فان في قول القائل « لم اشعر ففعلت » ما يفيد انه ظهر له بعد فعله انه ممنوع من ذلك فلذا قدم اعتذاره على سؤاله و الا لم يسأل او لم يعتذر ، لكن قد يقال يحتمل ان الذي ظهر له مخالفة ترتيبه لترتيب رسول الله صلى الله عليه وسلم فظن ان ذلك الترتيب متعين فقدم ذلك الاعتذار و سأل عما يلزمه به فين عليه الصلاة و السلام في الجواب عدم تبعه عليه بنى المخرج و ان ذلك مسنون لا واجب ، و الحق انه يحتمل ان يكون كذلك ، و ان يكون الذي ظهر له كان هو الواقع ، الا انه صلى الله عليه وسلم عذرهم للجهل و امرهم ان يتعلموا مناسكهم ، و انما عذرهم بالجهل لأن الحال اذ ذاك في ابتدائه ، فاذا احتمل كلا منهما فالاحتياط اعتبار التعيين ، و الأخذ به واجب في مقام الاضطراب ، فيتم الوجه لأبي حنيفة - اهـ . و قد يترك البيان وقت الحاجة اعتمادا على القواعد العامة المعلومة من الشرع ، راجع لذلك فتح الباري ذيل حديث اسماء بنت ابى بكر في طلوع الشمس بعد افطار الصوم يوم غيم من كتاب الصوم ، مع ان قول ابى حنيفة هو الاحوط =

### باب القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد :  
ان على كل واحد منهم جزاء ، وإن كانوا أحلة فأصابوا في الحرم صيدا  
فعلّهم جزاء واحد بينهم بالحصص . وقال أهل المدينة في القوم يصيرون  
الصيد جميعا وهم محرمون [ بجمع أو عمرة ]<sup>١</sup> أو في الحرم [ وهم حلال ]<sup>٢</sup>  
إن<sup>٣</sup> على كل انسان منهم جزاء<sup>٤</sup> ، إن<sup>٥</sup> حكم عليهم بالهدى فعلى<sup>٦</sup> كل  
إنسان منهم هدى ، وإن حكم عليهم بالصيام [ كان ]<sup>٧</sup> على كل إنسان

= والعمل بأقوى الدليلين وهو العزيمة في المسألة بخلاف قول نفاة وجوب الدم  
والفدية ، فلا معنى للاعتراض على الامام ابي حنيفة . هذا وقد اطلت في ذلك لابن  
ابى شيبة وابن حزم وقد بقى بعد شيء واكثر هذا مأخوذ من جوابى الذى كنت  
الفتنه عن كتاب الرد فى سالف الزمان ، وقد ادى الحق الواجب علينا العلامة  
الكوثرى بالجواب عن كتاب الرد فراجع ص ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من « النكت الطريفة » ،  
وانك لا تجدنى انى خرجت عما افاد فى ذلك الكتاب ، نعم ! الذبول طالت ولذا من  
جوابى الطابع ملت .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، انما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٢) كذا فى الاصل ، وفى موطأ مالك « قال : ارى ان على - النخ » .

(٣) وكان فى الاصول « هدى » والصواب « جزاء » كما هو فى موطأ مالك ، ورفع

لفظ « هدى » ايضا خطأ فانه اسم « ان » ولا بد من نصبه ، اى « هديا » .

(٤) هكذا فى موطأ مالك مع شرح الزرقانى ، وكان فى الاصول « وإن » بالواو  
وهى زائدة بلا فائدة .

(٥) كان فى الاصول « على » والصواب « فعلى » كما هو فى الموطأ .



كتاب الحج ( باب القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد ) ج - ٢

منهم الصيام .

قال محمد : لا يشبهون<sup>١</sup> المحرمين يقتلون الصيد في الحرم لأن المحرمين إذا قتلوا صيدا وهم محرمون فقد وجب على كل واحد منهم جزاء كامل<sup>٢</sup> بأحرامه ، وأحرامه غير أحرام صاحبه ، فعلى كل واحد جزاء كامل<sup>٣</sup> ، وأما<sup>٤</sup> الأحالة فأنما وجب عليهم الجزاء بالحرم وهو شيء واحد فعليهم جزاء واحد ، لا يضرك قتله<sup>٥</sup> في الحرم رجل أو رجلان أو ثلاثة لأنهم إنما تجب عليهم الكفارة لحرمه الحرم ، وحرمه الحرم واحدة ؛ وإنما ذلك بمنزلة قوم أحلة قطعوا شجرة في الحرم فعليهم قيمتها بالحصص ولا يكون على كل واحد منهم القيمة . وما يدل على ذلك أيضا أن القارن يقتل الصيد فيجب عليه كفارتان لأنه محرم بشيئين ، لأنه لو كان محرما بعمره خاصة وجب عليه كفارة ، وإن كان محرما بحج خاصة وجب عليه كفارة ، فإذا جمعتهما وجبت عليه

- (١) قوله « لا يشبهون » مبنى للفاعل والضمير راجع إلى « الأحالة » أن كان الفعل من الثلاثي وهو الأصح الأرجح عندى ، وقيل : مبنى للمفعول عن التشبيه فلا بد من زيادة الباء قبل « المحرمين » كما لا يخفى ، وهو المرجوح الضعيف عندى - فينصر .
- (٢) كان في الأصول « كاملا » بالنصب في الحرفين ، والصواب « كامل » بالرفع .
- (٣) كان في الأصول « فأما » بالقاء ، والصواب « وأما » كما لا يخفى .
- (٤) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « إن قتله » .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « جمعها » بتأنيث الضمير المجرور وهو خطأ . وفي باب الصيد في الأحرام من كتاب الآثار ص ٦٠ : محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا اهلكت بهما جميعا : العمرة والحج فأصبحت صيدا فإن عليك جزائين ، فإن اهلكت بعمره كان عليك جزاء ، فإن اهلكت بالحج كان عليك جزاء ؛ قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة - اه . ثم قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد =

كتاب الحج ( باب القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد ) ج - ٢

كفارتان ، وكذلك المحرمون<sup>١</sup> في الصيد كل واحد محرم باحرام فيجب عليه لاحرامه كفارة كاملة ، وإذا كانوا أحلة في الحرم فأنما وجب عليهم الهدى للحرم<sup>٢</sup> خاصة ، وهو شيء واحد فعليهم بالحصص ولا يكون على كل واحد منهم كفارة كاملة .

== عن ابراهيم قال : اذا اشترك القوم المحرمون في صيد فعلي كل واحد منهم جزاءه ؛ قال محمد : و به تأخذ وهو قول ابي حنيفة ، ألا ترى ان القوم يقتلون الرجل جميعا خطأ فعلي كل واحد كفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين - انتهى . و به قال الحسن البصري وسعيد بن جبير والشعبي والحارث العكلي - كما في المحلى ؛ وقول ابن حزم « ان عليهم جزاء واحدا » في غاية الفساد ، واجتجابه بقوله تعالى « جزاء مثل ما قتل من النعم » حجة عليه لا له فان كل واحد منهم قتل فيكون عليه جزاء مثل ما قتلوا من النعم ، ولم يقل الله تعالى : انه يكون عليهم جزاء واحد ا وما كان ربك نسيا ا والقياس عنده باطل كله فكيف قاس الجماعة بالواحد ؟ تدبر .

(١) في الاصول « المحرمين » بالنصب تصحيف .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « للحرم » وهو خطأ . وفي ج ٥ ص ٢٠٤ من الجوهر النقي مع سنن الديهي : وقوله تعالى « و من قتله معكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل » شرط و جزاء ، فكل من دخل تحت الشرط يازمه الجزاء كاملا ، نحو : من دخل دارى ظه درهم ، فكل داخل له درهم كلا ؛ فان قيل : كل منهما داخل ا قلنا : و هنا كل منهما قاتل ، اذ القتل فعل يجوز ان يكون خروج الروح عنده ولهذا يجب على الجماعة القصاص ؛ فان قيل : انما اوجب الله تعالى جزاء واحدا ا قلنا : و كذا اوجب الله تعالى في قتل الخطأ كفارة واحدة بقوله تعالى « و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة » و مع هذا على كل منهم كفارة تامة ، و وافق الشافعي على ذلك - حكاه ابن المنذر وغيره ، وقال صاحب التمهيد : لا يختلفون في ذلك - اه . فظهر ==

كتاب الحجّة ( باب القوم المحرمين يصيرون الصيد الواحد ) ج - ٢

== منه ان ابن حزم لم يفهم معنى الآية و عكس الامر ، و الآية حجة عليه كما اشرت اليه قبله ، و تفصيله على ما قاله ابو بكر الجصاص في ج ٢ ص ٧٦ من احكام القرآن في تفسير قوله تعالى « و من قتل منكم متعمدا جزاء مثل ما قتل » : ينظم الواحد و الجماعة اذا قتلوا في ايجاب جزاء تام على كل واحد لان من يتناول كل واحد على حياله في ايجاب جميع الجزاء عليه ، و الدليل عليه قوله تعالى « و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » قد اقتضى ايجاب الرقبة على كل واحد من القاتلين اذا قتلوا نفسا واحدة ، و قال تعالى « و من يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا » و عيد لكل واحد على حياله ، و قوله عز وجل « و من يقتل مؤمنا متعمدا » و عيد لكل واحد من القاتلين ، و هذا معلوم عند اهل اللغة لا يتدافعونه ، و انما يحمله من لا حظ له فيها ( كابن حزم الظاهري ) ، فان قال قائل : فلو قتل جماعة رجلا كانت على جميعهم دية واحدة و الدية انما دخلت في اللفظ حسب دخول الرقبة اقل له : الذي يقتضيه حقيقة اللفظ و عمومه ايجاب ديات بعدد القاتلين و انما اقتصر فيه على دية واحدة بالاجماع ( و هو حجة عند ابن حزم ايضا على ما فصله في اصوله النبذ بالرأى الفاسد و الفهم الكاسد بأقوال متعارضة - راجعه ) و الا فالظاهر يقتضيه ؛ ألا ترى انهما لو قتلاه عمدا كان كل واحد منهما كأنه قاتل له على حياله و يقتلان جميعا ؛ ألا ترى ان كل واحد من القاتلين لا يرث ، و انه لو كان بمنزلة من قتل بعضه لوجب ان لا يحرم الميراث عما قتل منه غيره ، فلما اتفق الجميع على انهما جميعا لا يرثان و ان كل واحد منهما كأنه قاتل له وحده كذلك في ايجاب الكفارة ، اذ كانت النفس لا تنقبض ، و كذلك قالوا : الصيد كل واحد كأنه مئلف للصيد على حياله فتجب على كل واحد كفارة تامة ؛ و يدل عليه ان الله تعالى سمي ذلك كفارة بقوله « او كفارة طعام مساكين » وجعل فيها فاشبهت كفارة القتل ؛ فان قال قائل : لما قال الله تعالى « جزاء مثل ما قتل » دل على ان الجزاء انما هو جزاء واحد و لم يفرق بين ان يكونوا جماعة واحدا و انت ==

كتاب الحجة ( الذي يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكل منه ) ج - ٢

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا أهلكتهما جميعاً فأصبحت صيدا فعليك جزاءان ، فإن أهلك بعمرة كان عليك جزاء ، ولو أهلك بجمع كان عليك جزاء .

### باب الذي يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكل منه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في الذي يقتل الصيد و هو محرم ثم يأكله : عليه كفارة واحدة ألا كفه .

== تقول : يجب عليهم جزاءان او ثلاثة او أكثر من ذلك اقل له : هذا الجزاء ينصرف الى كل واحد منهم ونحن لا نقول انه يجب على كل واحد منهم جزاءان و ثلاثة او إنما يجب عليه جزاء واحد ، و الذي يدل على انه منصرف الى كل واحد قوله تعالى « فجزاه مثل ما قتل » و لم يقل : قتلوا ، فدل على انه اراد واحداً ، و قد بينا ذلك في كتاب شرح المناسك ؛ و الخصم يحتاج علينا بهذه الآية في القارن فانه لا يجب عليه الا جزاء واحد بظاهر الكتاب ، و الجواب عن هذا : انه محرم عندنا باحرامين على ما سنذكره في موضعه ، و اذا صح لنا ذلك ثم ادخل النقص عليهما وجب ان يجبرها بدمين - انتهى . و عند هذا الكلام المتين ينقطع كلام كل خطيب منصف ، و ابن حزم لم يصل الى ذلك و أتى له ذلك افاته ظاهري الأنظار مع انه لم ينظر الى الشرط و الجزاء و لم ير عموم من و لا الآيات المذكورة ثم قال ما يضحك به الصياني في وحدة الجرم و تعدده ! و هذا عجز منه عن الجواب ، و من المجائب انه ترك ظاهر الآيات و اعتمد على اثر ابن عمر و هو لا يسمع دون الله و رسوله ! و العدول عنه تحريف عنده كما في نذره و هاهنا ارتكب هو هذه الجريمة ! فانا لله و انا اليه راجعون .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « بها » بالافراد و التانيث و هو خطأ .

(٢) لو كان مكان « لو » « إن » لكان احسن . ثم اعلم ان الذين اوجبوا عليهم جزاء =

كتاب الحجة ( الذي يقتل الصيد وهو محرم ثم يأكل منه ) ج - ٢

= واحدا احتجوا بأثر عمر الذي رواه البيهقي وغيره ، وقد سبق من قبل عن محمد بن سيرين ان رجلا جاء الى عمر رضى الله عنه فقال له : اجريت انا وصاحبي فرسين - الحديث ؛ وفيه : فقال عمر لرجل الى جنبه : تعال نحكم انا وانت ، لحاكمنا عليه بعز . ففيه اولا : انه منقطع بين ابن سيرين و عمر رضى الله عنه فانه لم يدرك عمر رضى الله عنه ؛ وثانيا : في مسنده عبد الملك بن قريش و ابن قريش ترددا فيه ، والثاني لا يعرف حاله ، راجع لذلك ص ٢٠٤ من الجوهر النقي ؛ وثالثا : انه لو صح كان حجة عليهم لا لهم لانهما اوجبا على السائل عزا كاملا وعدم يجب عليه نصفه ، و موافق لما ذهب اليه ابو حنيفة ومن معه . و اثر ابن عباس في مسنده عبد الواحد بن زياد عن ابي شيبة سعيد بن عبد الرحمن ، قال الذهبي في ج ٢ ص ١٥٧ من الميزان : قال عثمان : سألت يحيى عنه فقال ، ليس بشيء ، و قال ابو داود : عهد الى احاديث كان يرسلها الاعمش فوصلها ، و هو في التهذيب ايضا وعند المناكير التي نقتت عليه ، و ابو شيبة قال ابن عدى : لا يتابع على حديثه ، و كذا حكى العقيلي عن البخاري ؛ و اثر عمار بن ابي عمار الذي ذكره ابن حزم ايضا و احتج به فكان شعبة يتكلم فيه ، و قال البخاري : لا يتابع عليه ، و قال ابن حبان : كان يخطئ ، ثم هو مضطرب ، قد ذكر البيهقي في السنن على وجهين و ذكره في كتاب المعرفة على وجهين آخرين فحكى عن الشافعي عن الثقة عن حماد بن سلسة عن زياد مولى بني مخزوم ، و حكى ايضا عن الشافعي في كتاب اختلاف مالك و الشافعي : انا الثقة عن حماد بن سلة عن عمار مولى بني هاشم : سئل ابن عباس - الى آخره ؛ وعند ابن حزم : عن حماد بن سلة عن عمار ان موالى لابن الزبير قتلوا ضبعا و هم محرمون فسألوا ابن عمر - الخ ؛ و الموالى مجهولون ، و عمار عن ابن عمر منقطع ، و ابن حزم يرد الحديث بأقل من هذه العلل و هو يحتاج بأثر ابن عمر هذا فهو من العجائبات ! و مع ذلك يشغب على الأئمة ، فقله في هذا مردود و مردود عليه مبنى على هواجسه ليس له استناد من البرهان و هو مخالف =

كتاب الحجّة (الذى يقتل الصيد وهو محرم ثم يأكل منه) ج - ٢

وقال محمد : عليه كفارة واحدة لقتله<sup>١</sup> ولا شيء لأكله ولا لكتنه آثم لأكله لأن صيد المحرم بمنزلة الميتة<sup>٢</sup> لا ينبغي أن يأكله الذى قتله ولا غيره .

= للآيات الظاهرة المعاني و منابذ لها وراءه ظهوريا .

(١) توضيح المسألة في المبسوط و البزائع و شرح اللباب و غيرها من الكتب .  
(٢) قال في شرح اللباب ص ٢٠٢ : ( اذا ذبح محرم ) مطلقا ( او حلال في الحرم صيدا ) فقتله حرام بلا شبهة و مع هذا ( فذبيحته ميتة ) عندنا و كذا عند مالك و احمد ( لا يحل أكلها له ) مع انه يجب عليه ضمانه ( ولا لغيره ) من محرم و حلال أى كما هو حكم الميتة الاحالة الضرورة ( سواء اصطاده ) أى تولى صيده ( بنفسه او امر غيره او ارسل كلبه و بازيه هو ) أى ذابحه (و غيره) أى غير ذابحه مطلقا كما بينه بقوله محرم او حلال ( و لو فى الحل او ارسل كلبه او بازيه فى الحرم ) بالاولى ( و لو اكل المحرم الذابح ) أى بخلاف غيره فى احد وصفيه ( منه ) أى من ذلك المذبح ( شيئا ) أى قليلا او كثيرا ( قبل اداء الضمان ) و هو ظاهر لحصول التداخل ( او بعده ) لعدم تصور تعدد الجنابة ( فعليه قيمة ما اكل - عند ابن حنيفة ، و قالوا : لا شيء عليه ) من جهة اكله بل يكفيه الاستغفار ( و لو اكل منه غير الذابح ) أى سواء يكون محرما او حلالا ( فلا شيء عليه ) أى لأكله سوى الاستغفار ، و هذا فى قولهم جميعا ، لكن فيه تفصيل فقال الحلواني و القاضى شارح الطحاوى و الثمرتاشى و صاحب المصنوع : لو اكل الذابح منه قبل اداء الضمان لا يلزمه شيء للاكل بالاجماع ، و الجزء الواحد ينوب عنهما جميعا للتداخل بالاتفاق ؛ و فى الجوهرة : قيل هو على الخلاف أيضا ؛ و فى القدورى : لا رواية فى هذه المسألة فيجوز ان يقال : يلزمه جزاء آخر ، و يجوز ان يتداخل ؛ ثم لا فرق بين ان يأكل المحرم بنفسه او يطعم كلبه فى لزوم قيمة ما اطعم لانه انتفع بمحظور احرامه - انتهى .

و قال

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمى الجمرّة والحلق) ج - ٢

وقال أهل المدينة : إن قتله المحرم وأكله فعليه كفارة واحدة  
مثل من قتله ولم يأكل منه .

### باب الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمى جمرّة

#### العقبة وحلاقة رأسه

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة فى رجل رمى صيدا أو صاده بعد رميه  
وحلاقة رأسه غير أنه لم يفيض فيطوف طواف الزيارة : أنه إذا كان  
أصاب الصيد فى الحرم فعليه جزاؤه ، وإن كان أصابه فى الحل فلا جزاء عليه .  
وقال أهل المدينة : عليه الجزاء فى الصيد أصابه فى حل أو حرم .  
وقال محمد جاء الحديث المعروف ' من رمى جمرّة العقبة وحلق

(١) فى الموطأ وحلاق .

(٢) أخرجه أبو داود عن حجاج بن أرطاة عن الزهرى عن عمرة عن عائشة رضى الله  
عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رمى أحدكم جمرّة العقبة فقد  
حل له كل شيء إلا النساء - اه . قال أبو داود ، هذا حديث ضعيف ، حجاج  
ابن أرطاة لم ير الزهرى ولم يسمع منه شيئا - اه ؛ ورواه ابن أبى شيبة : ثنا وكيع  
عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة - فذكره سواء ؛ ورواه الدارقطنى فى سننه من  
حديث الحجاج بن أرطاة عن ابن بكر بن عمرو بن حزم عن عمرة أنها قالت : قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا رميت وحلقتم وذبحتم فقد حل لكم كل شيء  
إلا النساء - اه ؛ قال الدارقطنى : لم يروه غير الحجاج بن أرطاة .

حديث آخر أخرجه النسائى وابن ماجه عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن الحسن العرفى  
عن ابن عباس قال : إذا رميت الجمرّة فقد حل لكم كل شيء إلا النساء ، فقال رجل :  
يا أبا العباس ! والطيب ؟ قال : أما أنا فأنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجّة ( الذى يصيد الصيد أو يرمى بهجرته و الحلق ) ج - ٢

رأسه فقد حل له كل شيء إلا النساء و الطيب ، و أما عائشة رضى الله  
عنهما فقالت : طيب رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم يدي هاتين  
لاحلالة قبل أن يزور البيت قال محمد : هذا الأمر بجمع عليه .

= يضمن رأسه بالمسك أظيب هو أم لا ؟ اهـ . و فى الباب حديث ام سلة عن النبي  
صلى الله عليه وسلم انه قال عشية يوم النحر : ان هذا يوم رخص لكم اذا رميتم الجمره  
ان تحلوا من كل ما حرمت عنه الا النساء - اخرجه احمد فى مسنده و الحاكم فى  
المستدرک ، و اخرجه ابو داود فى سننه كذلك و لفظه فى ج ٣ ص ٨٤ من نصب  
الراية ، و راجع ص ١٩٨ من الدراية قال : اخرجه احمد و ابو داود و الحاكم مطولا  
وفيه قصة و زيادات ؛ و قال : و زيادة « الطيب » فى حديث عبد الله بن الزبير الذى  
رواه الحاكم شاذة - اهـ . و سنعود اليه فيما سأتى فى الباب من الكتاب و ج ١  
ص ٢١٨ من التلخيص الجدير ، و سأتى النقل منه فيما بعد ان شاء الله تعالى . (٣) كذا  
فى الأصل ، و فى الهندية « الجمره » ، و هو خطأ .

(١) هذه الزيادة فى حديث عبد الله بن عمر اخرجه النسائي من طريق سالم عنه قال :  
اذا رمى و حلق حل له كل شيء الا النساء و الطيب ؛ قال سالم : و كانت عائشة تقول :  
حل له كل شيء الا النساء ، انا طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم . و فى حديث  
ابن الزبير الذى سأتى فى الباب : الا النساء و الطيب .

(٢) قال الامام فى ص ٢٣٢ من الموطأ فى باب ما يحرم على الحاج بعد رمى جمره  
العقبه يوم النحر : و قد روت عائشة خلاف ذلك ( اى ما قال عمر و ابن عمر ) قالت  
« طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي هاتين بعد ما حلق قبل أن يزور البيت »  
فأخذنا بقولها و عليه ابو حنيفة و العامة من فقهاءنا ؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الرحمن  
ابن القاسم عن ابيه عن عائشة قالت : كنت اظيب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لاحرامه قبل ان يحرم و لحله قبل ان يظوف بالبيت ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ فى =



كتاب الحجة (الذي يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرة والحلق) ج - ٢

وقد روى عن آل عمر أنهم كرهوا مع النساء الطيب فقالوا  
«إلا النساء والطيب» ؛ ولم نعلم أحدا قال «إلا النساء والطيب»

== الطيب قبل زيارة البيت وندع ما روى عمر و ابن عمر رضي الله تعالى عنهما  
وهو قول ابن خنيفة رحمه الله والامة من قهائنا - اه . و حديث عائشة رضي الله  
عنها اخرج الطحاوي من ثمانية عشر وجها ، و رواه البخاري و مسلم من طرق في  
صحيحهما ، و راجع ج ٥ ص ٣٤ في باب الطيب للاحرام و ص ١٣٦ في باب ما يحل  
بالتحلل الاول من محظورات الاحرام من سنن البيهقي و ج ٤ ص ٥١٥ من عمدة  
القاري و ص ٢١٨ من التلخيص و الدراية و نصب الراية .

(١) قال الامام في الموطأ : اخبرنا مالك اخبرنا نافع و عبد الله بن دينار عن عبد الله  
ابن عمر ان عمر بن الخطاب خطب الناس بركة فعلمهم امر الحج و قال لهم فيما قال :  
ثم جئتم منى فمن رمى الجمرة التي عند العقبة فقد حل له ما حرم عليه الا النساء و الطيب  
لا يمس احد نساء و لا طيبا حتى يطوف بالبيت ؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار  
انه سمع ابن عمر يقول : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : من رمى الجمرة ثم حل  
او قصر و نحر هديا ان كان معه حل له ما حرم عليه في الحج الا النساء و الطيب  
حتى يطوف بالبيت ؛ قال محمد : هذا قول عمر و ابن عمر و قد روت عائشة خلاف ذلك -  
اه الى آخر ما نقله قبل . و لعل هذا الحكم منه على التدب و الأفضلية لكون  
الطيب من مقدمات الجماع في الجملة ، او مبنى على الاحتياط ، او مبنى على سد الذريعة  
لكونه من مقدماته ، كي لا تتضاد الأخبار و الآثار . و اثر عمر رضي الله عنه  
رواه الطحاوي عن سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عمر و عن اسماعيل  
ابن جعفر عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عنه ، و عن حماد عن ايوب عن نافع عن  
ابن عمر عنه - اه . و هو عند البيهقي ايضا . و عمرو بن دينار يرويه عن طاوس عن  
ابن عمر عن عمر رضي الله عنهما كما هو عند الطحاوي و البيهقي ؛ فاما قال الشيخ في ==

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرّة والحلق) ج - ٢  
والصيد،<sup>١</sup> إنما اختلف الناس في الطيب<sup>٢</sup>، فأما الصيد في الحل فلم يختلف  
فيه [أحد]<sup>٣</sup>.

== الامام - كما في ج ٣ ص ٨٢ من نصب الراية من «ان هذا منقطع، فان عمرو  
ابن دينار لم يسمع من عمر، محمول على طريق مخصوص له، ومقصود الامام محمد  
بهذا كله اقامة الحجّة على اهل المدينة في تحريمهم الصيد قبل طواف الزيارة؛ واما  
اخرجت الروايات لكي يعلم الناس ان الاحناف ليسوا باغافلين عن الاحاديث الواردة  
في كل باب من ابواب فقه الحديث كما زعمه من لا خبرة له بذلك.

قلت: واما ما في نصب الراية «فان عمرو بن دينار لم يسمع من عمر» صوابه  
«لم يسمع من ابن عمر» فسقط من الكتاب لفظ «ابن» لأن عمرا رواه عن طاووس  
عن ابن عمر واسقط طاووسا ورواه عن ابن عمر بلفظ «عن» فهو منقطع، واما عن  
عمر فليس بمنقطع بن رواه عنه ابنه عبد الله بن عمر في جميع طرق الحديث، فتنبه - ف.  
(١) كما قال اهل المدينة فانهم زادوا في التحريم الصيد أيضا على النساء والطيب وليس  
له ذكر في الاحاديث الواردة في الباب.

(٢) راجع لذلك ج ٤ ص ٥١٥ و ص ٧٧٣ من عمدة القارى فان الحافظ  
العيني ذكر اختلاف المذاهب مفصلا واجاب عما قال صاحب التوضيح وعن حديث  
ابن لهيعة وعن حديث ام قيس اخت عكاشة بن محصن بقوله: فانه لا يعارض حديث  
عائشة لانه فيه من الصحة ما ليس في حديث ام قيس، وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف  
وحديثه هذا شاذ - اه.

(٣) لفظ «أحد» لم يذكر في الأصول، واطن انه سقط منها - لهذا زيد بين  
المربعين، او الصواب «فلم يختلف فيه» بالفعل المجهول - والله اعلم؛ ورأى العلامة المقتى  
ان الصواب «فلم يختلفوا فيه» قريب من التحقيق لكن بعيد من حيث الظاهر لأن  
الكلمة تنغير فيه - ف.

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمره والحلق) ج - ٢

وقال أهل المدبنة: إن الله تبارك وتعالى يقول «وإذا حلّتم فاصطادوا»  
ومن لم يقض<sup>١</sup> فقد بقي عليه مس النساء والطيب .

وقال محمد: قد جاءت السنة المعروفة أنه لا ينبغي لباس قيض  
ولا سراويل ولا قباء ولا خفين حتى يحل الرجل من إحرامه<sup>٢</sup>، وقد رخص  
له في هذا فقيل: لا بأس به إذا رمى وحلق وجعل له حلالا فكذلك  
الصيد لأن الأثر جاء أنه قد حل له كل شيء<sup>٣</sup>؛ ثم استثنى بعضهم خاصة النساء،  
وبعضهم استثنى الطيب والنساء، وإنما جعل محرما فيما استثنى خاصة

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «لم يقض» بالقاف وهو تصحيف .

(٢) أخرج الأئمة الستة في كتبهم - كما في ج ٣ ص ٢٦ من نصب الراية - عن ابن عمر:  
قال رجل: يا رسول الله! ما تأمرنا أن نلبس من الثياب في الإحرام؟ قال: لا تلبسوا  
القمص ولا السراويلات ولا العمام ولا البرانس ولا الخفاف إلا أن يكون أحد  
ليس له نعلان فلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا شيئا مسه زعفران  
ولا ورس - أ - زادوا - ألا مسلما وابن ماجه: ولا تنقب المرأة الحرام ولا تلبس  
القفازين . قال الامام محمد في الموطأ: باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب:  
أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر أن رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم:  
ماذا يلبس المحرم من الثياب؟ قال: لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات  
ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين فلبس خفين وليقطعهما أسفل من  
الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب شيئا مسه الزعفران ولا الورس؛ أخبرنا مالك أخبرنا  
عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلبس  
المحرم ثوبا مصبوغا بزعفران أو ورس وقال: من لم يجد نعلين فلبس خفين وليقطعهما  
أسفل من الكعبين؛ أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تنقب  
المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن أسلم مولى عمر =

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمره والحلق) ج - ٢

ولم يجعل محرما فيما سوى<sup>١</sup> ذلك لأن من قال «قد حل فلان من كل شيء» إلا من كذا وكذا، فقد حل عما سوى ما استثناه، فليس ينبغي أن يتأول عليه ما تأولتم من القرآن<sup>٢</sup>؛ فان تأولتم ذلك فيه فتأولوا ذلك في جميع ما يحل للحرم إذا رمى الجمره وحلق من لباس القمص<sup>٣</sup> والقلائس والخفاف وقص الأظفار وحلق العانة والاحلال<sup>٤</sup>؛ هذا كله لا يفعله المحرم<sup>٥</sup>؛ وكذلك الصيد مع ما جاء في ذلك من الآثار الكثيرة المعروفة: أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن محمد بن المنكدر قال سمعت ابن الزبير يقول: إذا رميت الجمره من يوم النحر فقد حل لك

= ابن الخطاب رضى الله عنه انه سمع اسلم يحدث عبد الله بن عمر ان عمر بن الخطاب، رأى على طلحة بن عبيد الله ثوبا مصبوغا وهو محرم فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ ياطلحة؟ قال: يا امير المؤمنين! إنما هو من مدر، قال انكم ايها لرهط أئمة يقتدى بكم الناس ولو ان رجلا جاهلا رأى هذا الثوب لقال: ان طلحة كان يلبس الثياب المصبغة في الاحرام! انتهى. وراجع ما قال ابو علي الحافظ و اجاب عنه الشيخ في الامام ج ٣ ص ٢٦ من نصب الراية.

- (١) كذا في الأصل، وفي الهندية «روى» مكان «سوى» وهو تصحيف.
- (٢) وهو ما تقدم من قوله تعالى «وإذا حللتم فاصطادوا» وراجع ج ٢ ص ٢٧٥ من شرح الزرقاني.
- (٣) كذا في الموطأ وهو الصواب، وكان في الأصول «القميص» وهو تصحيف - ف.
- (٤) كذا في الأصول، تأمل فيه هل هو صحيح في هذا المحل او مصحف من لفظ آخر او سقط من بعده لفظ او لفظان. قلت: ولعله «الاخلال» من الخلة، بالمعجمة - ف.
- (٥) فليحكم ان تمنعه عنها لأنها وقعت قبل طواف الزيارة وهو محرم على زعمكم وهو ممنوع عن فعلها في الاحرام.

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمى الجمره والحلق) ج - ٢

ما وراء النساء مما يحرم على المحرم<sup>١</sup> . فهو حلال لمن رمى الجمره وحلق

(١) رواه الطحاوى فى ج ١ ص ٤٢١ من شرح الآثار من وجه آخر: حدثنا محمد بن خزيمة وفهد قالوا ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني ابن الهاد عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد قال سمعت عبد الله بن الزبير يقول: اذا رمى الجمره الكبرى فقد حل له ما حرم عليه الا النساء حتى يطوف البيت - اهـ . لكن اخرجه الحاكم فى ج ١ ص ٤٦١ من طريق يزيد بن هارون عن يحيى بن سعيد به مطولا وفيه: فاذا رمى الجمره الكبرى حل له كل شيء حرم عليه الا النساء والطيب حتى يزور البيت - اهـ! قال الحاكم: حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه - اهـ . وراجع لذلك ج ٣ ص ٦٩ و ص ٨١ من نصب الراية . ونقله الحافظ ج ١ ص ٢١٨ من التلخيص من مستدرك الحاكم هكذا . ولا يخفى ان اثر عمر و ابن الزبير لا يصلح ان يعارض ما ثبت عن عائشة و ابن عباس فى الصحيحين وغيرهما من حل الطيب بعد الحلق قبل الطواف ، ولو سلم ان ما رواه ابن الزبير مرفوع فهو ايضا لا يتد به يجنب الاحاديث الصحيحة المذكورة فى الباب لاسيما هى مثبتة لحل الطيب . وقد تقدم قول الحافظ من الدراية ص ١٩٨ ان زيادة الطيب فى حديث ابن الزبير شاذة . وباسناد كتاب الحجّة رواه ابن حزم فى ج ٧ ص ١٣٩ من المحلى بدون زياده « الطيب » وهو قول عطاء و طاوس و علقمة و خارجة بن زيد بن ثابت . و من عجائب الدنيا ان ابن حزم قائل بأن الاحرام يبطل بدخول وقت الرمي والحلق والنحر رمي او لم يرم حلق او لم يخلق نحر او لم يخلق يحل له كل شيء حرم عليه الا النساء وليس عنده دليل على ذلك الا قياسه مع انه باطل عنده واستطالة لسانه على الآئمة ! ان قال الله تعالى او رسوله : اذا دخل وقت الرمي او الحلق او النحر حل للمحرم كل شيء الا النساء ؟ ان كان فهاى به ، وقد قال عمر وعائشة و ابن عمر و ابن عباس و ابن الزبير : اذا رميت و ذبحتم و حلقتم - كما نقله هو نفسه وهو فى =

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمرّة والحلق) ج - ٢

من الطيب وغير ذلك من الصيد، إلا أنه لا ينبغي [له] أن يصيد الصيد في الحرم، فإن صاده خارجا من الحرم فذبحه حل له أكله.

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن كنت لأطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي هاتين لأحرامه وإفاضته بالبيت<sup>١</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي قال حدثنا

= أحاديث مرفوعة أو لم يقل أحد منهم: إذا دخل وقت الرمي بطل الأحرام! و هم حجة في اللغة عندها، فقله هذا في غاية العناد ليس له سند من القرآن والسنة ولا له سلف من الصحابة ولم يقل به أحد قبله فيما أعلم - والله يجازيه على ما صنع في الكتاب.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه، ومن قوله «فهو حلال» إلى آخره قول الإمام محمد رحمه الله وليس هو من تنمة كلام ابن الزبير رضي الله عنهما - فتنبه.  
(٢) قال الطحاوي في ج ١ ص ٤١٩ من شرح معاني الآثار بعد رواية حديث عائشة رضي الله عنها من طرق: فهذه عائشة تخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في التطيب بعد الرمي والحلق قبل طواف الزيارة بما قد ذكرناه، وقد عارض ذلك حديث ابن أبي عمير الذي بدأنا بذكره في هذا الباب، فهذه أولى لأن معها من التواتر وصحة المجيء ما ليس مع غيرها مثله، ثم قد روى أيضا عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك - اهـ. ثم رواه بسنده عنه وقد تقدم من قبل، ثم قال: ففي هذا الحديث من قول ابن عباس ما قد ذكرناه من إباحة كل شيء إلا النساء إذا رميت الجمرّة، ولا يذكر في ذلك الحلق، وفيه أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يضمخ رأسه بالسك (السك بالضم طيب معروف - كما في مجمع البحار) ولم يخبر بالوقت الذي فعل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك، وقد يجوز أن يكون ذلك من =

كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمره والحلق) ج - ٢

إسماعيل بن أمية<sup>١</sup> عن عائشة ابنة سعد بن مالك<sup>٢</sup> قالت: إن كنت

= رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الحلق، ويجوز أن يكون بعده، إلا أن أولي الأشياء أن يحمل ذلك ما يوافق ما قد ذكرناه عن عائشة رضى الله عنها لا على ما يخالف ذلك، فيكون ما رأى النبي صلى الله عليه وسلم يفعله من ذلك كان بعد رميه الجمره وحلقه على ما في حديث عائشة؛ ثم قال ابن عباس بعد برأيه: إذا رمى فقد حل له برميه أن يحلق حل له أن يلبس ويتطيب - الخ - ثم قال: والنظر بعد ذلك في هذا يدل على ذلك أيضا لأن حكم الطيب بحكم اللباس أشبه من حكمه بحكم الجماع لما قد فسرنا عما قد تقدم في هذا الباب، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله، وقد روى ذلك عن جماعة من التابعين - اهـ - ثم رواه عنهم كما سيأتي.

(١) هو ابن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، ابن عم أيوب بن موسى، من رجال الستة، روى عن ابن المسيب ونافع وعكرمة وسعيد المقبري والزهرى ومكحول وجماعة، وعنه الثوري وابن عينة وروح ومعمرو وغيرهم، قبه أهل مكة، رجل صالح حافظ للعلم مع ورع وصدق، ثقة كثير الحديث، مات في مجن داود بن علي، مات سنة ١٣٩ أو سنة ١٤٤ - كذا في ج ١ ص ٢٨٣ من التهذيب - وقال الذهبي في ج ١ ص ١٠٣ من الميزان: يروى عن ابن المسيب وطبقته، يجمع على ثقته، مات سنة ١٣٥ - وهاتنا ثلاثة آخرون: إسماعيل بن أمية - ويقال: ابن أبي أمية، تركه الدارقطني؛ وإسماعيل بن أمية القرشي، كوفي، ضعفه الدارقطني؛ وإسماعيل بن أبي عباد أمية البصري، ضعفه زكريا الساجي - كذا في الميزان.

(٢) هي بنت سعد بن مالك أبي وقاص، الزهرية المدنية، من رواة البخاري وأبي داود والترمذي والنسائي، روت عن أبيها وعن أم ذر، وقيل: رأت ستا من أمهات المؤمنين، تابعة مدنية ثقة، لم يرو مالك عن امرأة غيرها، ماتت سنة سبع عشرة ومائة - كذا في ج ١٢ ص ٤٣٦ من التهذيب -

كتاب الحجة (الذي يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمره والحلق) ج - ٢

لأصحق المسك لأحرام سعد<sup>١</sup> ثم أضمح به رأسه .  
أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا محمد بن خازم<sup>٢</sup> أبو معاوية المكفوف  
عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها قالت : لكأني  
أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وهو يهل<sup>٣</sup> . قال محمد : وإذا كان الطيب يحل قبل الافاضة فكذلك الصيد  
غير النساء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم  
عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كنت أطيب رسول الله صلى الله

(١) وكان في الأصل «لاحف» وهو تصحيف «لأصحق» أي : لأدقه ؛ يقال : صحق  
الدواء - إذا دقه . و الحف لا يناسب المقام ، فإن الحف - كما في ج ١ ص ١٣١  
من المغرب : الاماطة و النفث ، ومسك صحق ج ١ ص ٢٤٥ مغرب . وفي الهندية :  
«لاحق» وهو أيضا تصحيف «لأصحق» .

(٢) هو سعد بن أبي وقاص ، وهو سعد بن مالك بن أهيب الزهري ، أبو أصحق ، من  
رجال الستة ، لا سعد بن مالك بن سنان كما زعم ، وقد تقدم من قبل .

(٣) وكان في الأصول بالخاء المهملة هو خطأ ، وقد سبق .

(٤) هذا لفظ مسلم ، وفي رواية النسائي وابن حبان «وهو محرم» ، والحديث متفق  
عليه من حديثها . والحديث بالاستناد والتمن المذكورين رواه مسلم ، وفي لفظ لمسلم  
كأني أنظر إلى وبيص المسك في مفارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . وفي رواية لمسلم :  
إذا أراد أن يحرم تطيب بأطيب ما يجد ثم أرى وبيص الطيب في رأسه ولحيته بعد  
ذلك . وفي رواية لها «وهو يلبى» وهو مطابق معنى لقوله «وهو يهل» وراجع  
لذلك ج ٣ ص ١٨ من نصب الرأية و ج ١ ص ٢٠٨ من التلخيص . والحديث  
من طرق إلى إبراهيم عند الطحاوي ، وعند مسلم له طرق أيضا إلى إبراهيم .



كتاب الحجّة (الذى يصيد الصيد أو يرميه بعد رمي الجمره والحلق) ج - ٢

عليه وآله وسلم لأحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت<sup>١</sup> .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني قال أخبرنا جعفر بن  
محمد<sup>٢</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا رميت جمره<sup>٣</sup> حل لك  
كل شيء إلا النساء<sup>٤</sup> وكان يغتسل عند الأحرام بمنزله<sup>٥</sup> بمكة حين يقدم

(١) متفق عليه من حديثها - كما في نصب الرأية والدرية ، وقد سبق من الموطأ ،  
وأخرجه الطحاوي من طرق .

(٢) منقطع فانه لم يدرك علياً رضي الله عنه ، وهو في الأكثر يروى عن أبيه محمد  
فلعله سقط ، ومع ذلك يكون مرسلًا . كما في ج ٩ ص ٣٥٠ من التهذيب ، وهو من  
رجال مسلم والأربعة ، وأبو محمد بن علي أبو جعفر الباقر ، من رجال الستة .

(٣) أي جمره العقبة ، تكفي القرينة للدلالة على الحذف .

(٤) (تنبيه) في الدر المختار : (وحل له كل شيء إلا النساء) ، قيل : والطيب والصيد -  
أه . قوله : إلا النساء .

تبع في ذلك صاحب النهر ، فقد عزا إلى الحائية استثناء الطيب والنساء إلى أبي الليث  
استثناء الصيد وهو غير صحيح ، فإن قاضي خان قال في فتاواه : فإذا حلق أو قصر حل  
له كل شيء إلا النساء وبعد الرمي قبل الحلق يحل له كل شيء إلا الطيب والنساء - الخ ،  
ومثله ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الإحلال  
بالرمي لا من الإحلال بالحلق ، وهو مبني على خلاف المشهور كما علمته آنفاً ،  
وقد ذكر الشرنبلالي عبارة الحائية ثم قال : بهذا يعلم بطلان ما ينسب لقاضيخان من  
أن الحلق لا يحل به الطيب - أه ؛ قلت : ويؤيده قوله في البدائع : وأما حكم الحلق  
فهو صيرورته حلالاً يباح له جميع ما حظر عليه إلا النساء وهذا قول أصحابنا ، وقال  
مالك : إلا النساء والطيب ، وقال الليث : إلا النساء والصيد - أه ؛ ومثله في المعراج  
والسراج وغاية البيان ، فقد عزا الأول إلى الإمام مالك فقط والثاني إلى الليث ،  
ابن سعد أحد الأئمة المجتهدين ، فإني في النهر من عزوه إلى أبي الليث وهو السمرقندي =

كتاب الحججة ( الذى يقطع الشجر فى الحرم من حلال أو محرم ) ج - ٢

قبل أن يدخل المسجد .

باب الذى يقطع الشجر فى الحرم من حلال أو محرم

أخبرنا محمد بن محمد عن أبي حنيفة فيما قطع ' الحلال أو المحرم من الشجر فى الحرم : الجزاء . وقال أهل المدينة : ليس على المحرم فيما قطع من الشجر فى الحرم الجزاء<sup>٢</sup> و لكنه بش ما صنع .

وقال محمد : ما كنت أظن أن أحدا ينسب إلى فقه يجهل مثل هذا و [قد]<sup>٢</sup> قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى الخطبة على الناس جميعا بمكة<sup>٤</sup> « [مكة] حرام لحرام الله تعالى لا يحتل خلاها ولا ينفر

= أحد مشايخ مذهبنا فهو تصحيف ، فافهم - قاله ابن عابدين فى ج ٢ ص ١٨٧ من رد المحتار ، فاعزله ابن فرشته فى شرح المجمع الى الخاتمة كما فى ص ١٢٩ من شرح الباب غير صحيح ، وكذا القول بالرواية الشاذة غير صحيح . (٥) كذا فى الهندية ، وكان فى الأصل « بمنزلة » و تنقيط الهاء سهو الناسخ - ف .

(١) كذا فى الأصل و كذا فى موطأ مالك ، و فى الهندية « يقطع » .

(٢) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « شئ » ، مكان « الجزاء » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) يعنى يوم فتح مكة . أخرجه الأئمة الستة فى كتبهم عن أبى هريرة قال : لما فتح الله على رسوله مكة قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فىهم لحمد الله و أنشئ عليه ثم قال : ان الله حبس عن مكة الفيل و سلط عليها رسوله و المؤمنين و انها احلت لى ساعة من نهار ثم بقيت حراما الى يوم القيامة لا يعصدها شجرها ولا ينفر صيدها ولا يحتل خلاها . ولا تحل ساقطها إلا لمنشد ، فقال العباس : الا الاذخر فانه بقبورنا و بيوتنا ؟ فقال عليه السلام : الا الاذخر - اه . و أخرج البخارى و مسلم عن طاوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يوم فتح مكة : ان هذا البلد حرمه الله يوم =

صيدها

كتاب الحجّة ( الذى يقطع الشجر فى الحرم من حلال أو محرم ) ج - ٢

صيدها ولا يعضد شجرها، قال العباس بن عبد المطلب<sup>١</sup> رضى الله عنه : إلا الاذخر يا رسول الله فإنه للقين و الليوت<sup>٢</sup> ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إلا الاذخر .

فان قال أهل المدينة : إن الشجر لم يذكر فى القرآن فينبغي<sup>٣</sup> فى الحلال

= خلق السموات فهو حرام بحرمة الله الى يوم القيامة و انه لم يحل القتال فيه لاحد قبل ولم يحل لى الا ساعه من نهار لا يعضد شوكه ولا ينفر صيده ولا يلتقط لقطته الا من عرفها ولا يحتلّ خلاها ؛ قال العباس : الا الاذخر يا رسول الله افانه لقينهم و لبيوتهم ؟ فقال : إلا الاذخر - كذا فى ج ٣ ص ١٤٣ من نصب الرأية و ص ٢١١ من الدراية ، و راجع ج ١ ص ٢٦٦ من التلخيص الحبير ، والحديث سياتى فى الباب ان شاء الله تعالى . (٥) فى الأصول « على الناس جميعا بمكة حرام - الخ ، فزبد لفظ « مكة » بين المربعين للقيام فانه ساقط عندى .

(١) هو ابو الفضل القرشى المكي ، عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اسلم بمكة بعد بدر ، و اسلمت ام الفضل معه ، وكان انصر له صلى الله عليه وسلم بعد ابى طالب ، جوادا كريما مطعما ، وصولا للرحم ، ذا رأى حسن و دعوة مرجوة ، رئيسا فى الجاهلية ، و آليه البهارة و السقاية ، وكان ايض جليلا معتدل القامة جهورى الصوت و ارفعه حتى يسمع من ثمانية اميال - كما فى المستدرک و مرآة الجنان . و ينزل اجلالا له عمر و عثمان من الراحلة ، مات سنة اثنتين او ثلاث او أربع و ثلاثين و هو ابن ثمان و ثمانين سنة ، و فضائله و مناقبه كثيرة ، و ترجمته مطولة فى تاريخ دمشق ، و راجع ج ٥ ص ١٢٢ من التهذيب ، و هو من رجال الستة .

(٢) و قد ورد فى الروايات الصحيحة : القين و الصاغة و القبور و البيوت .

(٣) اى قيل لهم ، و لعله سقط من الكتاب ، يدل عليه قوله فيما بعد ، و هو قول =

كتاب الحجة (الذى يقطع الشجر في الحرم من حلال أو محرم) ج - ٢

يقتل الصيد في الحرم انه لا شيء عليه لأن الله تعالى لم يذكر ذلك في القرآن ولم يجعل الجزاء في القرآن في الصيد إلا على المحرم فان قالوا: نأخذ في الحلال يقتل الصيد في الحرم بالآثر. قيل لهم: فالآثر فيها واحد: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «لا ينفر صيدها ولا يعصد شجرها فهما سواء لا ينبغي أن ينفر صيدها ولا يصاد، فمن صاده فعليه جزاؤه، ومن قطع شجرة فعليه جزاؤها»<sup>١</sup> وليس يختلفان [في] الحديث مع ما قالت الفقهاء جميعاً<sup>٢</sup>، فجعلوا في الدوحة وغيرها [الجزاء] فقالوا: في

= الامام محمد لأهل المدينة .

(١) كذا في الهندية، وفي الأصل: جزاء .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) قال الحافظ العيني ج ٥ ص ٩٢ من عمدة القارى: لا يجوز قطع اغصان شجر مكة التي أنشأها الله فيها مما لا صنع فيه لبنى آدم، وإذا لم يجوز قطع اغصانها فقطع شجرها أولى بالنهي، وقام الاجماع كما قال ابن المنذر على تحريم شجر الحرم، واختلفوا فيما يجب على قاطعها، قال مالك: لا شيء عليه غير الاستغفار؛ وهو مذهب عطاء وبه قال ابو ثور، وذكر الطبرى عن عمر مثل معناه؛ وقال الشافعى: عليه الجزاء في الجميع المحرم في ذلك والحلال سواء، في الشجرة الكبيرة بقرة، وفي الصغيرة شاة، وفي الخشب وما اشبهه فيه قيمة بالغة ما بلغت؛ وقال القرطبي: خص الفقهاء الشجر المنهى عن قطعه بما ينبت الله تعالى من غير صنع آدمي، فأما ما ينبت بمعالجة آدمي فاختلف فيه، والجمهور على الجواز، وقال الشافعى في الجميع الجزاء، ورجحه ابن قدامة - اهـ - وفيها تفصيل زائد، ومثله في ج ٤ ص ٣٧ من فتح البارى: وازيد منهما في ج ٢ ص ٣٩٢ من فتح الملهم، والنقل لتوضيح قوله «ما قالت الفقهاء» =

كتاب الحجة (الذى يقطع الشجر في الحرم من حلال أو محرم) ج - ٢

الدوحة [الجزء] 'كغيرها' ، والناس لا نعلمهم<sup>٢</sup> اختلفوا في ذلك فيما<sup>١</sup>  
اختلفوا فيه من الأشياء ، فكيف جمل أهل المدينة هذا<sup>١٠</sup> وقالوا: لم يلقنا  
ان احدا حكم فيه بشيء .

قال محمد: [وقد جاءت] ' في ذلك آثار كثيرة :

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم<sup>٢</sup> قال أخبرنا يزيد بن أبي زياد<sup>١</sup> عن  
مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال يوم فتح مكة : إن هذه حرم الله حرمة يوم خلق السموات  
والأرض والشمس والقمر<sup>١</sup> ووضعها بين هذين الأخشين<sup>١</sup>

= ومعنى اجزاء الحديث مفصلا في العمدة والفتح وشرح النووى لمسلم وشرح الزرقانى  
وبذل المجهود . (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والعبارة بنامها محلة النظام .  
(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والا لا معنى له بدون التقدير .

(٢) وكان في الأصول «كغيره» .

(٣) وكان في الأصول «لا يعلمهم» بالغية ، والصواب «لا نعلمهم» بصيغة التكلم .

(٤) كذا في الأصول ، ولعل الصواب «ما» .

(٥) أى عدم الجواز على من قطع شجرة الحرم .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد على دأب الكتاب .

(٧) هو الامام ابو يوسف .

(٨) ويزيد بن ابى زياد القرشى ابو عبد الله الكوفى ، قد مضى ، وهو من رجال مسلم  
والأربعة و تعليقات البخارى .

(٩) في الأصول «وضع هذين الأخشين» . الأخشين - أى : الجبلين المطيفين بمكة ،  
وهما ابو قيس والاحمر ، وهو جبل مشرف وجهه على قيقبان ؛ والأخشب كل جبل  
خشن غليظ ؛ وفى الحديث : الا تزول مكة حتى يزول أخشابها - قاله الحافظ العيني =

كتاب الحجّة (الذى يقطع الشجر في الحرم من حلال أو محرم) ج - ٢

لم تحل ' لأحد قبلي ولا تحل ' لأحد بعدى ولم تحل [ لى ] ' إلا ساعة

= فى ج ٤ ص ١٧٨ من عمدة القارى فى باب الحشيش و الاذخر فى القبر من كتاب الجنائز . و الحديث رواه البخارى فى الجنائز و الحج و البيوع و اللقطة و غزوة الفتح ، و رواه مسلم فى الحج عن عكرمة عن ابن عباس وعن مجاهد عن طاوس عن ابن عباس : ان الله حرم مكة يوم خلق السموات و الأرض فهى حرام بحرام الله تعالى إلى يوم القيامة . و لفظ مسلم : ان هذا البلد حرمه الله تعالى يوم خلق السموات و الأرض فهو حرام بحرمه الله تعالى الى يوم القيامة . و أخرجه البزار عن ابن عباس ايضا : قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ان مكة حرام حرمها الله تعالى يوم خلق السموات و الأرض و الشمس و القمر . و أخرجه الطحاوى ايضا عن مجاهد عن ابن عباس : قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ان الله عزوجل حرم مكة يوم خلق السموات و الأرض و الشمس و القمر و وضعها بين هذين الأخشبين - الحديث . قال البزار : و هذا الحديث قد روى عن ابن عباس من غير وجه و عن غير ابن عباس بألفاظ مختلفة و معانيها قريبة - كذا فى عمدة القارى و نحوه فى الفتح فى الجنائز و الحج و غيرهما . و ما عزاه الى الطحاوى فقد أخرجه فى ج ٢ ص ١٩٣ فى كتاب الحجّة فى فتح رسول الله صلى الله عليه و سلم مكة عنوة - من شرح معانى الآثار ؛ و ليراجع اسناده . و التصحيح من الطحاوى و عمدة القارى . و باسناد الكتاب رواه الطحاوى فى باب دخول الحرم هل يصلح بنير احرام ج ١ ص ٤٣٧ : فاذا ابن ابى داود قد حدثنا قال : ثنا عمرو بن عون قال ثنا ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم - به مثله . و هو الذى عنه العيني فى عمدة القارى لا ما قلت قبله .

(١) و كان فى الأصول فى الموضعين « لم يحل » و « لا يحل » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زيد من آثار الطحاوى .

من النهار ، لا يحتلى<sup>١</sup> خلاها ولا يعضد شجرها<sup>٢</sup> ولا يرفع لقطتها إلا لمشدد ، فقال العباس رضي الله عنه : إلا الأذخر<sup>٣</sup> لا غنى بأهل مكة عنه لقبورهم وليوتهم<sup>٤</sup> ! فقال صلى الله عليه وآله وسلم : إلا الأذخر . وقال محمد : قرن صلى الله عليه وآله وسلم الصيد مع الشجر وليس بينهما افراق .

### باب الصبي الصغير يحج به

أخبرنا محمد بن أبي حنيفة قال : لا بأس بأن يحج بالصغير ويحرم للأحرام ويمنع الطيب وكل ما يمنع<sup>٥</sup> الكبير في إحرامه ، فإن احتاج إلى شيء مما يحتاج إليه الكبير بما بلغ ذلك فيه الهندية فعل ذلك به ولا فدية عليه ، فإن قوى على الطواف بالبيت<sup>٦</sup> وإلا طيف به محمولا ورمى<sup>٧</sup> عنه وطيف به بين الصفا والمروة ، فإن أصاب صيدا وهو يحرم لم يجب عليه هدى ، وذلك الحج لا يحزى عنه إذا بلغ وكبر من حجة الاسلام . وقال

(١) في آثار الطحاوي «نهار» بالتكثير .

(٢) في الأصول «ولا يحتلى» بزيادة الواو ، وعند الطحاوي بدونها .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية «شجرة» وهو من سهو القلم .

(٤ - ٥) كذا في الأصول ، وفي آثار الطحاوي «فانه لا غنى لأهل مكة عنه ليوتهم

وقبورهم ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، .

(٥) كذا في الأصل «يمنع» ، وفي الهندية «يمنع» مكان «يمنع» .

(٦) الجزء سقط من الأصول وهو قوله «طاف» .

(٧) في الأصول «روى» ولم أفهم معناه ، وعندى «يرمى» من الرمي - هكذا في ج ١

ص ١٩٨ من المدونة وج ٢ ص ٢٦١ من شرح الزرقاني وج ٥ ص ١٢٢ من

عمدة القاري ، والا لا معنى ههنا لقوله «وروى عنه» تنبه . قلت : بل هو تصحيف

«رمى» - ف .

أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة إلا في خصلتين: إن كان أصاب صيدا وهو محرم أهدي<sup>١</sup> عنه . وقالوا: إن احتاج إلى شيء مما يحتاج إليه الكبير مما يجب فيه الفدية فدى ذلك عنه وفعل به .

(١) وفي الأصول « هدى » بدون الهزة وهو تصحيف .

اعلم ان عبادات الصبيان معتبرة عندنا . وتقع عنهم نفلا ولا بائهم اجراما ، وكذا الحج معتبر ويثاب عليه آباؤهم ، و اذا بلغوا يحجون حجة الاسلام ثانيا . وما في الباب من قول الامام صريح في الرد على النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح وغيرهما حيث نسبوا الى ائمتنا عدم صحة الاحرام . وهذا كتاب الحجّة بمرأى منك ، وصحة الحج وجوازه وانتقاده من الصبي امر آخر . وجوب الفدية عليه بارتكاب المنهي عنه في الاحرام من واد آخر ، ولم يفرقوا بين الامرين لذا وقعوا في الاعتراض ، و اول دليل على ما قال الامام الهمام حديث ابن عباس : ان امرأة رفعت صديا فقالت : يا رسول الله ! ألهذا حج ؟ قال : نعم ولك اجر - اه . وفي الدر المختار : ( فلو أحرم صبي عاقل ) او احرم عنه ابوه صار محرما وينبغي ان يجرده قبله ويلبسه ازارا و رداء ؛ قال في الباب وشرحه ص ٤٦ : ( وينبغي لوليه ان يحجبه من محظورات الاحرام ) . كلبس الخيط واستعمال الطيب ( وان ارتكبها لا شيء عليه ) اه ؛ وقال محمد في الاصل : والصبي الذي يحج له ابوه يقضى المناسك ويرى الجمار ، وإنه على وجهين : الاول اذا كان صديا لا يعقل الاداء بنفسه وفي هذا الوجه اذا احرم عنه ابوه جاز ، وان كان يعقل الاداء بنفسه يقضى المناسك كلها بفعل مثل ما يفعله البالغ - اه . فهو كالصريح في ان احرامه عنه انما يصح اذا كان لا يعقل - كذا في رد المحتار ج ١ ص ٢٢٦ . وقال الحافظ الطحاوي بعد رواية حديث ابن عباس في شرح معاني الآثار ج ١ ص ٤٣٥ من باب حج الصغير - وهو في ج ٥ ص ١٢٢ من همدان القاري : وكان من الحجّة على اهل المقالة الاولى انه ليس الحديث الا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر ان =



وقال محمد: إنما الفدية في الصيد، وفي غيره كفارة فيما صنع، والصبي لا ذنب عليه<sup>١</sup> فكيف يكون عليه كفارة؟ وإنما يحتنب الحاج على وجه

== للصبي حجا وليس فيه ما يدل على أنه إذا حج يحجز عن حجة الاسلام؛ فان قلت: ما الدليل على ذلك؟ قلت: قوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاثة عن الصغير حتى يكبر - الخ» فلما ثبت ان القلم مرفوع عنه ثبت ان الحج ليس بمكتوب عليه، كما انه اذا صلى فرضا ثم بلغ بعد ذلك في وقتها ان يعيدها وهو في حكم من لم يصلها؛ فلما ثبت ذلك من اتفاقهم ثبت ان الحج كذلك وانه اذا بلغ وقد حج قبل ذلك انه في حكم من لم يحج وعليه ان يحج بعد ذلك، وهو قول ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد - اه مختصرا - وفي عمدة القارى: وقال الحسن وعطاء ومجاهد والنخعي والثوري و ابو حنيفة و ابو يوسف ومحمد ومالك والشافعي واحمد وآخرون من علماء الأمصار: لا يحجز الصبي ما حجه عن حجة الاسلام وعليه بعد بلوغه حجة اخرى؛ ثم ان عند ابي حنيفة اذا افسد الصبي حجة لا قضاء عليه ولا فدية عليه اذا اصطاد صيدا، وقال مالك: يحج به ويهدى عنه؛ ويحجب ما يحتنبه الكبير من الطيب وغيره، فان قوى على الطواف والسعي ورمى الجمار والاطيف به محولا، وما اصابه من صيد او لباس او طيب فدى عنه - اه - وفيها زيادة راجع ج ٥ ص ١٢٢ منها و ج ٤ ص ٦١ من فتح البارى وبذل المجهود وغيرها من الكتب .

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يفيق» رواه احمد و ابو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث عائشة عن حماد بن سلمة عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم عن الاسود عنها، ورواه ابو داود والنسائي واحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة من طرق عن علي، وفيه قسمة جرت له مع عمر، وعلقها البخاري، ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري عن علي، ورواه الطبراني من ==

التطوع كالصلاة يدخل فيها و يؤمر بها<sup>١</sup> فإن تركها أو قطعها لم يكن عليه قضاء، والصيام يؤمر به<sup>٢</sup> في شهر رمضان و يؤدب عليه فإن لم يصمه حتى يكبر لم يجب عليه قضاء، ويحلف باليمين فيحنت ولا يكون عليه كفارة، وكذلك كفارة الصيد ونحوه ليس في شيء من ذلك على الصبي، ولا على المستوه كفارة لأنهم يتركون<sup>٣</sup> [من]<sup>٤</sup> فرائض الله ما هو أوجب من ذلك، ولا يكون عليهم قضاء من الصلاة والصيام ونحو ذلك .

= من حديث ثوبان وبالك بن شداد وغيرهما من الصحابة من حديث ابن عباس؛ و«رفع القلم، مجاز عن عدم التكليف لأنه يكتب لهم فعل الخير، قاله ابن حبان - كذا في ج ١ ص ٦٨ من التلخيص الحبير؛ والحديث رواه الطحاوي والبيهقي أيضا .

(١) فيه أيضا رد على من قال أن أحرام الصبي لا يصح عند الحنفية ويطل حجهم عندهم و أشار الإمام محمد بهذا إلى حديث: مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر و فرقوا بينهم في المضاجع - رواه أبو داود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده و الترمذي و الدارقطني من حديث عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني نحوه، و في الباب عن أبي رافع أخرجه البزار و عن معاذ بن عبد الله بن حبيب عن أبيه رواه أبو داود و الطبراني و عن أبي هريرة رواه العقيلي في ترجمة محمد بن الحسن بن عطية الدوفي عن محمد بن عبد الرحمن عنه و عن عبد الله بن مالك الحنصلي رواه أبو نعيم في المعرفة و عن أنس بن مالك رواه الطبراني، و التفصيل في ج ١ ص ٦٨ من التلخيص .

(٢) كذا في الأصل، و في الهندية «بها» - ف .

(٣) حرف «من» سقط من الأصول: يدل عليه ما بعده - تأمل .

كتاب الحج ( الذي ينحر هديه في غير منى أيام الحج ) ج - ٢

### باب الذي ينحر هديه في غير منى أيام الحج

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في من نحر<sup>١</sup> هديه في أيام الحج<sup>٢</sup> في غير منى : ان ذلك يحزبه إذا كان<sup>٣</sup> في الحرم<sup>٤</sup> . وقال أهل المدينة : ليس لأحد أن ينحر في أيام منى إلا في منى .

وقال محمد : « أفضل الهدى أن ينحر بمنى لأنها مناحر البدن في تلك

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ينحر » .

(٢) كذا في الأصل وهو الأصوب وفي الهندية « حج » بالتسكير .

(٣-٢) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « في غير الحرم » وليس بصواب لأنه يخالف وموضوع المسألة .

(٤-٤) وفي الأصل « أفضل أن » والمضاف إليه ساقط منه ، وفي الهندية « أفضل الحج أن » وهو خطأ كما لا يخفى . وفي حديث جابر الطويل - أخرجه مسلم وغيره : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : نحرنا هاهنا ومنى كلها منحر فانحروا في رحالكم - الحديث . ورواه أبو داود وابن ماجه مفصلاً كما في ج ٣ ص ١٦٢ من نصب الرأية عن اسامة بن زيد الليثي عن عطاء بن أبي يهياح عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل عرفة موقف وكل منى منحر وكل المزدلفة موقف وكل فجاج مكة طريق ومنحر - اهـ بلفظ أبي داود ، ومثله لفظ ابن ماجه الا ان فيه تقدماً وتأخيراً ، ولاختلاف لفظهما فرقهما ابن عساكر في موضعين من ترجمة عطاء عن جابر في اطرافه فجعلهما حديثين وليس بجيد ، والصواب ما فعله شيخنا أبو الحجاج المزني في اطرافه فانه ذكره في ترجمة واحدة ، والشيخ زكي الدين المنذرى قلد ابن عساكر فلم يعزه في مختصر السنن لابن ماجه . واسامة بن زيد الليثي قال في التنقيح روى له مسلم متابعة فيما ارى ، وثقه ابن معين في رواية - اهـ ؛ فالحديث حسن . وفي الباب عن أبي هريرة =

كتاب الحج ( الذي ينحر هديه في غير منى أيام الحج ) ج - ٢

الأيام ، ولكن لا بأس أن ينحر في الحرم حيث يحب . وقد كان بعض المسلمين إذا كثر هديه بعث ببعضه فنحر<sup>١</sup> بمكة لفقراء أهل مكة الذين لم ينجحوا ، فهذا مما لا بأس به لأن الحرم كله مناحر الهدى لأن الله تعالى يقول « هديا بالغ الكعبة » ومن دخل الحرم فقد بلغ الكعبة وبلغ محله . إنما يكره أن ينحر<sup>٢</sup> الهدى في الحل ، فأما إذا نحر في الحرم فأن ذلك يحرمه . إن شاء الله تعالى . وفي ذلك آثار كثيرة :

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن رجل<sup>٣</sup> عن عطاء عن

== أخرجه أبو داود عن محمد بن المنكدر عنه بلفظ : وكل عرفة موقف وكل منى منحر وكل فجاء مكة منحر وكل جمع موقف . ورواه البزار أيضا في مسنده . ومحمد بن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة ؛ وعن ابن عباس رواه الواقدي في المغازي .  
(١) مكنا في الأصل ، وفي الهندية « فنحره » ولعل الصواب « فنحّر » بالمضارع المبني للفعل ، كما يقتضيه السياق .

(٢) في الأصل « تنحر » بالنون ، وفي الهندية « تنحر » بالطاء ، والصواب « ينحر » .

(٣) قوله « عن رجل » الراوى المهم عندي هو ابن جريج ، فان الديلمي رواه في ج . ص ٢٣٩ من السنن في باب الحرم كله منحر من طريق أبي حذيفة : ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال : مناحر البدن بمكة ولكنها نزهت عن الدماء ، ومنى من مكة - اهـ ؛ وعن علي بن المديني أبي الحسن ثنا يحيى بن سعيد ثنا ابن جريج حدثني عطاء عن ابن عباس قال : إنما النحر بمكة ولكنها نزهت عن الدماء ؛ قال ابن عباس القائل : ومكة من منى . قال : وحدثنا ابن جريج حدثني عطاء : ان ابن عباس كان ينحر بمكة ، وان ابن عمر لم يكن ينحر بمكة كان ينحر بمنى - انتهى . وقوله « ومكة من منى » لعله « ومنى من مكة » تأمل . ولا بُد في أن يكون « عن رجل » مصحفاً عن ابن جريج ، وابن جريج قد مر من قبل ؛ والمرفوعات قد تقدمت ==

كتاب الحج ( المريض و الصبي الذي لا يستطيع رمي الجمار ) ج - ٢

ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : مكة كلها منحر إلا أن الدماء نزهت<sup>١</sup> عنها ، و منى من مكة<sup>٢</sup> .

### باب المريض و الصبي الذي لا يستطيع رمي الجمار

أخبرنا محمد عن أبي جنيمة في المريض و الصبي<sup>٣</sup> لا يستطيع الرمي

= و عن خالد بن الحارث : ثنا عبيد الله عن نافع ان ابن عمر كان ينحر بالمنحر . و عن اسحاق بن ابراهيم عن خالد بن الحارث عن عبيد الله بن عمر بمثله ؛ قال عبيد الله : يعنى منحر النبي صلى الله عليه و سلم . و رواه البخارى فى الصحيح عن اسحاق بن ابراهيم . و قد روينا فيما مضى عن عبد الله العمري عن نافع ان ابن عمر كان ينحر بمكة عند المروة و ينحر بمنى عند المنحر - اهـ . و نبد من هذا البحث قد مضى من قبل فتذكره . (١) فى الأصول « أنزحت » بالخاء المهملة من الإنزاح و هو ليس بصحيح هاهنا ، قال فى ج ٢ ص ٢٠٦ من المغرب : نزحت البير و نزحت ماءها : استقيته اجمع ، و نزحت البير : قل ماؤها ، نزحاً و نزوحاً فيها جميعاً - اهـ ؛ و ما كتبه فهو فى سنن البيهقي كما عرفت ؛ و فى ص ٣٠٧ من المغرب : نزحه الله عن السوء تنزيهاً بعده و قدسه ، و لا يقال : أنزحه ، و قوله « التسليح أنزاه الله » سهو ؛ و يقال : فلان ينزّه عن المطامع الدنية و الأقدار - أى يبعد نفسه و يتصون ، و منه الحديث « تنزّهوا من البول » - اهـ ؛ فالمعنى : مكة نزهت و تباعدت و تصونت عن الدماء و الأقدار و تقدمت عنها ، و لا ينحر فيها ؛ و ليس معناه انه لا يجوز فيها و قد نحر صلى الله عليه و سلم و ابن عمر رضى الله عنهما عند المروة و هى بمكة و من مكة<sup>١</sup> .

(٢) قد وقع القلب فى سنن البيهقي .

(٣) كذا فى الأصول و أجل لفظ « الذى » بعد « الصبي » سقط منها ، و هو موجود فى موطأ مالك . و فى هذا يضارد على من نسب إلينا عدم صحة احرام الصبيان و بطلان =

كتاب الحجّة ( المريض و الصبي الذي لا يستطيع رمى الجمار ) ج - ٢

قالوا<sup>١</sup>: يُرمى عنه ولا شيء عليه، وإن<sup>٢</sup> صح المريض في أيام الرمي<sup>٣</sup> بعد ما رمى عنه فلا بأس .

وقال أهل المدينة في الصبي و المريض الذي لا يستطيع الرمي قالوا<sup>٤</sup>: يُرمى عنه<sup>٥</sup> و يتحرى المريض<sup>٦</sup> حين يرمى عنه فيكبر [ وهو ]<sup>٧</sup> في منزله

= حجهم و عدم جوب القدية من وادى: رفع القلم عن الثلاثة - الحديث .

(١) قوله « قالوا » كذا في الأصول ، و الصواب « قال » .

(٢) كذا في الأصول ، و الأولى « فإن » ، بالفاء .

(٣) كذا في الأصول « في أيام الرمي » و لو كان مكانه « أيام منى » لكان أولى لأنه طابق معنى لما في موطأ مالك « فإن صح المريض في أيام التشريق رمى الذي رمى عنه و اهدى ، و الشرط ان يرمى بنفسه فلا تجوز النيابة عند القدرة و تجوز عند العذر ، فلو رمى عن مريض بأمره او معنى عليه و لو بغير أمره او صبي غير مميز او مجنون او معتوه جاز ، و الأفضل ان توضع الحصى في اكفهم فيرمونها او يرمونها بأكفهم او يرمى عنهم ، و يحرم ذلك و لا يعاد و لا قدية عليهم و ان لم يرموها الا المريض - كما في الغاية و نقله في ص ١٢٨ من شرح الباب ، و في الحاشية عن المتقي عن محمد: اذا كان المريض بحيث يصل جالساً رمى عنه و لا شيء عليه - اهـ . و في المبسوط : و المريض الذي لا يستطيع رمى الجمار توضع الحصاة في كفه حتى يرمى بها ، و ان رمى عنه اجزاء بمنزلة المعنى عليه - اهـ . و راجع ص ١٠٠ من غنية الناسك فان ولفها اوضح المسألة ، و كذا في شرح الباب .

(٤) هكذا في الأصول بزيادة « قالوا » و هو زائد .

(٥-٥) كذا في المبسوط و هو الصواب ، و وقع الأصول « و ينحر عن المريض »

من النحر و بزيادة « عن » و هو تحريف .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة ( المريض و الصبي الذي لا يستطيع رمي الجمار ) ج - ٢

و يهريق دما، فإن صح المريض في أيام منى<sup>١</sup> رمى الرمي الذي رُمى عنه  
[وأهدى]<sup>٢</sup> .

قال محمد : و ما له يهريق<sup>٣</sup> دما و قد رُمى عنه ؟ فقد أجراه ذلك  
ولا دم عليه .

و قالوا<sup>٤</sup> أيضا : فإن<sup>٥</sup> صح في أيام الرمي<sup>٦</sup> بعد ما رمى [عنه رمى الذي  
رمى عنه وأهدى]<sup>٧</sup> ؟ فهو أيضا ليس بشيء . أرايتم رجلا لم يجد الماء فقيم  
وصلى ثم وجد الماء أعليه أن يتوضأ و يعيد الصلاة ؟ أرايتم رجلا مريضا  
لا يستطيع الركوع و السجود و لا القيام صلى جالسا بإيماء ثم قدر على  
الركوع و السجود و القيام قبل خروج الوقت أيجب<sup>٨</sup> عليه الاعادة و قد  
فرغ من صلاته ؟ أرايتم رجلا أحرم بالحج فأغشى عليه يوم عرفة فوقف  
به حتى غابت الشمس ثم أفيض به إلى المزدلفة فأفاق بها في تلك الليلة  
أينبغي له أن يرجع حتى يقف بعرفة و إلا لم يحزه الحج ؟ ينبغي في قولهم

(١) هكذا في الأصول، و في موطأ مالك « التشرية » و المآل واحد .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من الموطأ و المدونة .

(٣) هذا هو الصواب، و وقع في الأصول « لا يهريق » بزيادة « لا » النافية و هي  
خطأ هنا كما لا ينبغي .

(٤) و في الأصول « قال » بالافراد و هو خطأ .

(٥) كذا في الموطأ، و في الأصول « إن » بدون النفاء .

(٦) كذا في الأصول، و في الموطأ « التشرية » .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و إنما زيد من موطأ مالك . و قوله : فهو -

إلى آخره من مقولة الامام محمد رحمه الله - فتنبه .

(٨) و كان في الأصول « لم يجب » و هو خطأ .

كتاب الحجّة ( المريض والصبي الذي لا يستطيع رمي الجمار ) ج - ٢

أن يقولوا<sup>١</sup> ذلك لأن وقت الوقوف لم يمض، لأن من أدرك عرفة قبل طلوع الفجر من يوم النحر فقد أدرك<sup>٢</sup> وإن لم يقولوا ذلك فقد تركوا قولهم.

(١) لعل الأولى «قولكم أن تقولوا» بالخطاب ليكون مطابقا لقوله «أرايتم» وكذا ما بعده «وإن لم تقولوا ذلك فقد تركتم قولكم». قال في غنية الناسك: «وحد المريض أن يصير بحيث يصلّي جالسا لأنه لا يستطيع الرمي راكبا ولا محولا، أما لأنه تعذر عليه الرمي أو يلحقه بالرمي ضرر فإن كان مريض له قدرة على حضور الرمي محولا ولا يستطيع الرمي كذلك من غير أن يلحقه الم شديد ولا يخاف زيادة المرض ولا بطؤه البرء لا يجوز النيابة عنه إلا أن لا يجد من يحمله: ولورمي بمصاتين أحدهما عن نفسه والأخرى عن غيره جاز - ويكره لباب: و الأولى أن يرمي السبعة أولا عن نفسه ثم عن غيره - شرح: لكن الظاهر أنه في يوم النحر، وأما في الأيام الثلاثة فالأولى أن يرمي الجمار الثلاث عن نفسه أولا ثم عن غيره لثلاث نفوته الموالاة، فالأولى إسقاط قوله «السبعة» كما فعله في التحفة؛ وقوله في الباب: بمصاتين - أي واحدة بعد واحدة لا جملة - والله سبحانه وتعالى أعلم؛ والرجل والمرأة في الرمي سواء إلا أن رميها في الليل أفضل، فلا تجوز النيابة عن المرأة بغير عذر - شرح؛ وقد تبين بما قدمنا أنهم جعلوا خوف الزحام عذرا للمرأة ولأن به علة أو ضعف في تقديم الرمي قبل طلوع الشمس أو تأخيرها إلى الليل لا في جواز النيابة عنهم لعدم الضرورة، فلم يرموا بأنفسهم لخوف الزحام تلزمهم الفدية - انتهى ٠ وراجع ج ٢ ص ١٣٦ إلى ص ١٤٠ من البدائع فصول الرمي مفصلا على دأبه في الكتاب ٠ وفي ج ٤ ص ٦٩ من المبسوط: قال: والمريض الذي لا يستطيع رمي الجمار يوضع الحصى في كفه حتى يرمي به لأنه فيما يعجز عنه يستعين بغيره، وإن رمى عنه أجزاء بمنزلة المغنى عليه، فإن النيابة تجزى في النسك كما في الذبح؛ قال: والصبي الذي يحج عنه أبوه يقضى المناسك ويرمي الجمار لأنه يأتي به للخلق حتى يتيسر له بعد البلوغ فيؤمر به بمثل ما يؤمر به =



## باب الذي يرمى الجمار بليل

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: لا ينبغي رمي الجمرّة<sup>١</sup> يوم النحر حتى تطلع الشمس، ومن رمى قبل طلوع الشمس وبعد طلوع الفجر أجزاء ذلك وقد أساء. وقال أهل المدينة: يكره رمي الجمرّة<sup>١</sup> يوم النحر حتى يطلع الفجر، ومن رمى فقد حل له النحر.

وقال محمد: جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: نحل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أغيلة بني عبد المطلب على حمرات<sup>٢</sup> [ لنا من جمع ]

البائع، وإن ترك الرمي لم يكن عليه شيء. وكذلك المجنون يحرم عنه أبوه لأن فعلهما للخلق ولا يكون واجبا إذ ليس للاب عليهما ولاية الإيجاب فيما لا منفعة لهما فيه عاجلا، ولهذا لا يجب الدم بترك الرمي عليهما، وهو معتبر بالكفارات لا يجب شيء منها على الصبي والمجنون عندنا، والأصل في جواز الرمي هكذا ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن امرأة رفعت صيا من هودجها إليه فقالت: ألهذا حج؟ فقال: نعم ولك أجره؛ فدل ذلك على أنه يجوز للاب أن يحرم عن ولده الصغير والمجنون بمنزلة الصغير - انتهى.

(١) في الأصول «الجمار» وهو خطأ.

(٢) هكذا في الموطأ، ووقع في أصولنا «الجمار» وهو خطأ.

(٣) بالحاء المهملة، جمع جمارة - وهو الصواب، كما في ص ٢٢٤ من ابن ماجه من حديث مسعر وسفيان و ص ٢٤٦ من سنن أبي داود، وكان في أصول الكتاب «جرات» بالجيم وهو خطأ.

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول. زاد الطحاوي من حديث سفيان عن سلة بليل..

فجعل يطلع<sup>١</sup> أفخاذنا ويقول: أي بني الا ترموا الجمر<sup>٢</sup> حتى تطلع الشمس.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن سلة بن كهيل عن  
الحسن<sup>٣</sup> أن ابن عباس رضى الله عنه أخبره بذلك .

(١) قوله « يطلع » من اللطخ بالطاء و الحاء المهملتين، وكان في الأصل « ينطخ »، وفي  
الهندية « ينطخ » بالنون و الطاء و الحاء، وفي آثار الطحاوى « يطلع » بالحاء المعجمة  
وكلها خطأ و غلط و مصحف من « يطلع » و هو في ص ٢٢٤ من ابن ماجه و ص ٢٤٦  
من ابى داود؛ قال ابو داود: اللطخ: الضرب اللين. قال في ج ٢ ص ١٦٩ من المغرب:  
اللطخ بالحاء غير معجمة ضرب لين يطن الكف من باب منع، ومنه الحديث: ثم جعل  
يطلع اخاذنا. وفي ج ١ ص ٢٤٢ من تعليق السندى على ابن ماجه: هو الضرب الخفيف؛  
و جعل الشيخ فيها « الجمرات » بالجيم و قال: جمع جر جمع تصحيح . وفي ابن ماجه  
« على حمراء لنا » بالحاء المهملة . وايضا قوله « لنا » يرده فانه لا معنى لتقيد الجمرات بالجيم  
بالطرف، ولعل ما في حاشية الشيخ السندى تصحيف من الكاتب و الصحيح « حمراء »  
جمع حر - بالحاء . وفي ج ٣ ص ١٧٠ من بذل المجهود: حمراء جمع حمار .

(٢) كذا في الهندية، وكان في الأصل « الجمرات » تصحيف، وفي آثار الطحاوى « جمر  
العقب » و زاد سفيان فيه عند ابن ماجه « و لا اخال احدا يرميها حتى تطلع الشمس » .  
(٣) هو ابن عبد الله العرقى البجلي الكوفى - كما هو عند ابن ماجه ص ٢٢٤ وعند الطحاوى  
ج ١ ص ٤١٣ و ج ٢ ص ٢٩٠ من التهذيب، كوفي ثقة، من رجال البخارى و مسلم  
و ابى داود و النسائى و ابن ماجه . لكن قال ابن معين: انما يقال: لم يسمع من ابن  
عباس . و قال احمد: الحسن العرقى لم يسمع من ابن عباس شيئا . و قال ابو حاتم:  
لم يدركه - كما في التهذيب . فعلى هذا هو منقطع لكن حسنه الحافظ في الفتح . قال  
ابن ماجه: حدثنا ابو بكر بن ابى شيبة و على بن محمد قالوا ثنا وكيع ثنا مسعر و سفيان  
عن سلة بن كهيل - به مثله . و قال ابو داود: حدثنا محمد بن كثير انا سفيان ناسلة =

== ابن كهيل - به مثله . وقال الطحاوي نحدثنا محمد بن عمرو بن يونس قال ثنا يحيى بن عيسى ح وحدثنا ابن مرزوق قال ثنا محمد بن كثير ح وحدثنا حسين بن نصر قال ثنا ابو نعيم قالوا ثنا سفيان به مثله . وفي الثلاثة : قدمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اغيلة بن عبد المطلب - النخ . وفي طريق أبي عاصم عن سفيان به قال : افئنا من جمع فلما ان صرنا بمنى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث . وحديث ابن عباس روى من غير وجه عنه اخرج الطحاوي من طرق ، ورواه البيهقي عن حفص بن عبد الله : ثنا ابراهيم بن طهمان عن منصور عن سلة بن كهيل عن الحسن العرقى عنه انه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتينا اغيلة بن عبد المطلب وحملنا على حمراتنا ولطح الخاذنا ثم قال : لا ترموا الجرة حتى تطلع الشمس ؛ ولا اظن احدا يرميها حتى تطلع الشمس - اه . وفي ج ٣ ص ٧٢ من نصب الراية حديث آخر اخرج اصحاب السنن الأربعة عن عطاء عن ابن عباس قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقدم ضعفة اهله بنلس و يأمرهم لا يرمون الجرة حتى تطلع الشمس - اه ؛ ثم اعاده في الحديث الرابع والسبعين ص ٨٦ ثم قال : ورووا الا الترمذى عن الحسن العرقى عن ابن عباس قال : قدمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث مثله . ورواه ابن حبان في صحيحه في النوع الثاني والعشرين من القسم الثاني : قال المنذرى : الحسن العرقى احتج به مسلم واستشهد به البخارى ؛ وقال احمد وابن معين : انه لم يسمع من ابن عباس شيئا - انتهى . وفي ج ٣ ص ٤٢٢ من الفتح : وهو حديث حسن اخرجه ابو داود والنسائي ( و ابن ماجه ) والطحاوي من طريق الحسن العرقى عن ابن عباس ، و اخرج الترمذى والطحاوي من طرق عن الحكم عن مقسم عنه ، و اخرج ابو داود من طريق حبيب عن عطاء . وهذه الطرق يقوى بعضها بعضا ، ومن ثم صححه الترمذى وابن حبان - اه . ونحوه في عمدة القارى و راجعها ونصب الراية والطحاوي وفتح القدير وفيها الاجوبة عن ادلة المخالفين .

كتاب الحجّة (الأوقات إلى مكة، يكون أهل الرجل فيها يدخلها بغير إحرام) ج- ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح<sup>١</sup> عن مجاهد قال: لا ترم الحجرة حتى تطلع الشمس .

باب الأوقات إلى مكة و الرجل يكون أهله<sup>٢</sup> دونها

فيدخل مكة بغير إحرام

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من كان أهله في الوقت مثل الجنحة وذات عرق<sup>٣</sup> و قرن و يلم أو دون ذلك إلى مكة فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، و من كان منزله خلف وقت من المواقيت التي وقتها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان الوقت بينه و بين مكة فليس ينبغي أن يدخل مكة إلا محرماً . و قال أهل المدينة في الرجل يدخل مكة بغير إحرام: لا نرى بذلك بأساً .

قال محمد: بلغنا<sup>٤</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة

(١) هو عبد الله بن أبي نجيح، تقدم في الإحصار .

(٢) وكان في الأصول «أهلها»، و الصواب «أهله» - أي: أهل الرجل - ف .

(٣) كذا في الأصل . و في الهدية «ذات العرق» .

(٤) راجع لذلك ج ١ ص ٣٠٣ من المدونة الكبرى و الموطأ مع الزرقاني ص ٢٨٤ من الجزء الثاني .

(٥) استنده الامام محمد في باب دخول مكة بسلاح ص ٢٤١ من الموطأ: أخبرنا مالك . أخبرنا ابن شهاب عن انس بن مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث مثله؛ ثم قال محمد: ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة حين فتحها غير محرم و لذلك دخل وعلى رأسه المغفر، و قد بلغنا انه حين أجرم من حين قال «هذه العمرة لدخولنا مكة بغير إحرام» يعني يوم الفتح، فكذلك الأمر عندنا من دخل مكة بغير إحرام، فلا بد له من أن يخرج فيها بعمره أو بحجة لدخوله مكة بغير إحرام، و هو قول =

كتاب الحجّة ( الأوقات إلى مكة، ويكون أهل الرجل دونهما قد دخلها بغير إحرام ) ج-٢

عام الفتح و على رأسه المغفر<sup>١</sup> ولم يكن<sup>٢</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محرماً، فلما فرغ من حنين أحرم<sup>٣</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

== أبي حنيفة و العامة من قههاتنا - انتهى . و قد بسط في هذا في الموضعين من الكتاب الحافظ الطحاوى في باب دخول الحرم هل يصلح بغير إحرام ص ٤٣٦ من الجزء الأول الى ص ٤٣٩ و في كتاب الحجّة : ان فتح مكة كانت عنوة ص ١٩٥ من الجزء الثانى من شرح معاني الآثار، و أخرج هناك حديث انس من طرق و بحث تفرد مالك عن ابن شهاب . عن انس في ج ٢ ص ٢٨٣ من شرح الزرقانى ، و قد رواه ازيد من ثلاثة عشر نفراً عن ابن شهاب سوى مالك كما فيه فراجعه فان فيه زيادة من فتح البارى ج ٤ ص ٥٠ و من عمدة القارى ص ١١٠ من الجزء الخامس . و الحديث اخرجه الأئمة الستة في كتبهم - كما في ج ٥ ص ١١٠ من عمدة القارى و هو في موطأ مالك .

(١) اختصر الامام الحديث هنا لأن غرضه انه صلى الله عليه وسلم دخل بغير إحرام فقط ، و الحديث بتمامه في موطأ الامام محمد و موطأ الامام مالك ، زاد فيه بعد قوله « المغفر » فلما نزعه جاءه رجل فقال له : ابن خطل متعلق بأستار الكعبة ! قال : اقلوه ، - ف .

(٢) من ههنا قول محمد رحمه الله ، و هو قول مالك في رواية الحديث كما في موطأ مالك ، و صرح شراح الحديث ان هذا قال ابن شهاب بعد رواية الحديث - كما في الزرقانى و فتح البارى و عمدة القارى ، و يظهر من حديث انس رضى الله عنه ان انسا قال ذلك ، كما هو عند الطحاوى و غيره ، و قد صرح جابر بن عبد الله ايضاً في حديثه انه صلى الله عليه وسلم لم يكن محرماً - كما هو عند مسلم و غيره ، فقصد الامام محمد بهذا التصريح ان ذلك إنما هو . متفق عليه .

(٣) و قد علمت من الموطأ انه بلاغ بلغ الامام محمد - رحمه الله تعالى . =

كتاب الحجة (الأوقات إلى مكة: يكون أهل الرجل دونها فدخلها بغير إحرام) ج-٢

من الجمرانة بعمره ثم قال: هذه لدخولنا مكة بغير إحرام .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا يزيد بن سعيد<sup>١</sup>

= و من ههنا عرفت ان قول ابن حزم في ج ٧ ص ٢٦٦ من المحلى بأن « دخول مكة بلا احرام جائز » في غاية الفساد ليس له دليل من قرآن ولا سنة ، وجواز الشيء وعدمه لا يكون الا من جانب الشارع ولم يحزه ولم يقل الله ولا رسوله ان دخولها بلا احرام جائز بل حد حدودا و وقت مواقيت الاحرام ، ولا يجوز تعديها الا باحرام كما ثبت في النصوص ، وأخرجها الأئمة في كتب الحديث ، ودخوله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كان بلا احرام بل قال في وقت اداء عمره الجمرانة « هذه لدخولنا مكة بغير احرام » أو ليس هذا اظهر من الشمس و ابين من الالمس لدى ذى البينين نعم « من كان في هذه اعمى فهو في الآخرة اعمى » و كفى له ذلك حسرة و ندامه ، ولقد قال ابن عباس « لا يدخل مكة الا باحرام » و ابن حزم يقول: وهو الزام ما لم يأت به الشرع ؛ أو لم يدر انه حبر الأمة و ترجمان القرآن و مصداق « اللهم قهم في الدين » على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم هو لم يشعر انه لم يرد به الشرع و علم به ابن حزم بعد اربعمائة سنة او ابن عباس و أبوه و أخوه الفضل رضى الله عنهم كانوا مع النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع شاهدوا ما فعله و سمعوا منه ما قاله و حفظوه كل الحفظ هذا و الله من تعجب العجائب أو حديث ابن عباس رواه ابن عدى مرفوعا من وجهين ضعيفين كما في ص ٢١١ من التلخيص ، و الموقوف و المرفوع يشد بعضه بعضا ، و هو اعلى بمراتب من قول ابن حزم المخذول المردول ؛ و استناد الموقوف جيد .

(١) لا ادرى من هو . و في ج ٦ ص ٢٨٧ من اللسان : يزيد بن سعيد بن  
ذى عضوان من اهل الشام ، يروى عن نافع ، روى عنه الوليد بن مسلم و الشاميون ،  
ربما اخطأ - قاله ابن حبان في الثقات - قلت : و روى عنه ايضا يحيى بن صالح الوحاظي =

كتاب الحجّة ( الأوقات إلى مكة ويكون أهل الرجل دونها فیدخلها بغير إحرام ) ج- ٢

عن محمد بن علی<sup>١</sup> عن علی بن أبی طالب رضی الله عنه قال : لا یدخل الحرم إلا محرم<sup>٢</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا طلحة بن عمرو المکی قال أخبرنا عطاء بن أبی رباح عن ابن عباس رضی الله عنهما أنه قال : من خرج من مكة فلا یدخلها إلا محرماً إلا الجمالین و الخطابین و أصحاب منافعها<sup>٣</sup> . قال محمد : فهذا الذی

== و إسماعیل بن عیاش و مروان بن محمد - ذکر ذلك ابن ابی حاتم عن ایه و لم یدکر فيه جرّحاً - اه . و هو العنسی السکسکی الشامی الدارانی - ذکره ابو علی فی تاریخ داریا ، کما فی ص ٤٥٠ من التعلیل ؛ قال الحافظ : روى عن یزید بن عطاء و مکحول و مدلیج ابن المقدم و عتبة بن ابی حکیم و نافع و عبد الملك بن عمیر ، روى عنه اسماعیل ابن عیاش و الولید بن مسلم و جماعة ، قال ابن شاهین فی الافراد بعد ایراد حدیث من طریقته : تفرد به و کان ثقة . قلت : و اخرج له الحاكم فی المستدرک ، و ذکره ابن سمیع فی الطبقة الخامسة من اهل حمص ، و ذکره ابن حبان فی الثقات و قال : ربما اخطأ - اه ؛ فلهذا فی الاستاد المذكور هو هذا . و فی التهذیب ج ١١ ص ٣٣٢ : یزید ابن ابی سعید المدنی مولى المهری من رجال مسلم و ابی داود ؛ و آخر یزید بن ابی سعید النحوی ابو الحسن القرشی مولا هم المروزی ، من رجال الأربعة ؛ و روى اسرائیل عن زید بن جبیر ، کما فی ج ١ ص ٢٦١ من التهذیب . و ههنا یزید بن سويد ابی حبيب من رجال التهذیب ؛ فینته من مظان العلم .

(١) لعله ابو جعفر الباقر - ج ٩ ص ٣٥١ من التهذیب ، و قد تقدم ؛ او هو ابن الحنفية و هو ایضا قد سبق . علی الأول منقطع و علی الثانی متصل .

(٢) لم اقف علی من اخرجه غیر الامام محمد - رحمه الله .

(٣) رواه ابن ابی شبة فی مصنفه کما فی ج ١ ص ٢١١ من التلخیص من طلحة بن عمرو المکی به مثله ، قال الحافظ : و فيه طلحة بن عمرو و فيه ضعف ، و روى الشافعی =

كتاب الحج ( الأوقات إلى مكة و يكون أهل الرجل دونها فدخلها بغير إحرام ) ج- ٢

أخذه أبو حنيفة لأن ابن عمر رضي الله عنهما لم يكن جاوز وقتا من المواقيت لأن قديدا لا وقت بينها وبين مكة فلا بأس أن يدخل مكة من كان بقديد بغير إحرام<sup>١</sup> . ثم الحديث المستفيض عن ابن عباس رضي الله عنهما : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقت المواقيت لأهلها ثم قال : هذه

عن ابن عينة عن عمرو بن أبي الشعثاء انه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم - اهـ . و قال الطحاوي ج ١ ص ٤٣٩ : حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال انا عبد الملك عن عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس انه كان يقول : لا يدخل مكة تاجر و لا طالب حاجة الا و هو محرم ؛ حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا منصور عن قيس عن عطاء عن ابن عباس قال : لا يدخل احد مكة الا محرما ، حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر العقدي قال ثنا افلح بن حميد عن القاسم ابن محمد قال : لا يدخل احد مكة الا محرما ؛ حدثنا صالح بن عبد الرحمن قال ثنا سعيد ابن منصور قال ثنا هشيم قال انا يونس عن الحسن انه كان يقول ذلك ؛ حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سليمان بن حرب قال ثنا حماد بن زيد عن علي بن الحكم عن عطاء قال : لا يدخل احد الحرم الا باحرام ، فقيل : و لا الخطابون ؟ قال : و لا الخطابون ؛ قال ثم بلغني بعد انه رخص للخطابين - انتهى بتقديم و تأخير . و راجع ج ٥ ص ١٧٧ من سنن البيهقي و ج ١ ص ٢١١ من التلخيص و ج ٤ ص ٥٠ من فتح الباري و ج ٥ ص ١٠٩ و ص ١١٣ من عمدة القاري حتى تعلم مذاهب العلماء في ذلك الباب و ج ٣ ص ١٥ من نصب الراية بيان الحديث السابع من الكتاب ، و أخرج الطحاوي حديث ابن عباس المذكور بتلك الأسانيد ج ٢ ص ١٩٥ في كتاب الحج من آثاره في ان مكة فتحت عنوة .

(١) هذا يدل على انه في قول أهل المدينة موجود ، و رواه مالك في موطئه و من طريقه رواه الامام محمد ص ٢١٩ في باب دخول مكة بغير إحرام من موطئه : أخبرنا =



كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

المواقيت لأهلها و لمن أتى عليها من غير أهلها<sup>١</sup> .

قال محمد : فليس ينبغي أن يجاوز وقتا من المواقيت إلى مكة بغير إحرام<sup>٢</sup> .

باب الصلاة بمنى يوم التروية والجمعة بعرفة ومنى

والصلاة بها<sup>٣</sup> والصلاة بمنى

- أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في إمام الحج<sup>٤</sup> إذا وافق يوم الجمعة

= مالک حدثنا نافع : ان ابن عمر اعتمر ثم اقبل حتى اذا كان بقديد جاءه خبر من المدينة فرجع فدخل مكة بغير إحرام : قال محمد : وبهذا نأخذ ، من كان في المواقيت او دونها الى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وقت فلا بأس ان يدخل مكة بغير إحرام ، و أما من كان خلف المواقيت اى وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة الا بإحرام ، وهو قول ابى حنيفة والعامّة من قهاتنا - انتهى .  
و أثر ابن عمر رواه الطحاوى والبيهقى وغيرهما من أئمة الحديث - راجع التلخيص و الدراية و كتاب الام للإمام الشافعى .

(١) رواه البخارى و مسلم في صحيحيهما عن طاووس عن ابن عباس : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقت - الحديث مفصلا ، كما في نصب الراية ج ٣ ص ١٢ في فصل المواقيت ، و رواه النسائى ايضا - كما في عمدة القارى ج ٤ ص ٤٩٧ و الطحاوى و البيهقى وغيرهم .

(٢) من هاهنا انهار ما بناء ابن حزم في المحلى و اندفعت استطالة لسانه على الأئمة .

(٣) كذا في الاصول ، و الصواب « المزدلفة » مقام « بها » لأن قوله « الصلاة بمنى » بعده موجود ، و مسألة صلاة المزدلفة مذكورة في الباب كما ستأتى بعده ، فلا بد من ذكرها في ترجمة الباب ، و إلا فتكرار بلا فائدة - تأمل . قلت : و لعل ضمير « بها » راجع الى عرفة - ف .

(٤) في الاصول « أيام الحج » جمع يوم - و هو خطأ ، و الصواب « امام الحاج » =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض أيام التشريق : أنه لا جمعة<sup>١</sup> في منى<sup>٢</sup> في تلك الأيام<sup>٣</sup> إلا بمنى إن كان صاحب الموسم الخليفة أو أمير الحجاز أو أمير مكة ، فإنه إن كانت الجمعة بمنى جمع كان<sup>٤</sup> يعد منى مضرا ، وإن كانت الجمعة بعرفة فلا جمعة في ذلك .

وقال أهل المدينة : إذا وافق يوم الجمعة يوم عرفة أو يوم النحر أو بعض أيام التشريق فلا يجمع في شيء من تلك الأيام .

= بالميعين - كما في موطأ مالك .

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « لا يجمع » .

(٢-٢) كذا في الأصول ، والصواب « في شيء من تلك الأيام » كما هو في الموطأ .

(٣) كذا في الأصل ، ولعل الواو سقطت قبل « كان » والضمير راجع إلى أبي خنيفة ، وفي المندية « كان يعد » من الاعتداد .

(٤) كذا في الأصول ، وزاد في موطأ مالك « في إمام الحاج إذا وافق » .

(٥-٥) كذا في الموطأ مع شرح الزرقاني ج ٢ ص ٢٥٢ وهو الصواب ، وفي الأصول « فلا جمعة في منى تلك الأيام » وهو خطأ . قد اجتمعوا على أن حجته صلى الله عليه وسلم كانت يوم الجمعة ولم يصلها بل صلى الظهر . وفي حديث جابر الطويل عند مسلم وغيره بعد ذكر الخطبة : ثم اذن بلال ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا - الحديث ؛ ولم يقل جابر أنه صلى الجمعة ولا أحد من الصحابة الذين كانوا معه في حجة الوداع ؛ شاهدوا ما فعل وسمعوا ما قال صلى الله عليه وسلم من قليل وكثير وتقرير وقطعير وحفظوه حق الحفظ ، ولم يخطب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا خطبة واحدة في ذلك الموقف ، ولو كان صلاته يوم عرفة صلاة الجمعة لخطب خطبتين وجره بالقراءة ولم يفعل واحدا من ذلك ، بل كان مسافرا فلذا صلى الظهر والعصر ركعتين ركعتين ؛ وقالت الصحابة « صلى = وقال .

كتاب الحجة (الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما) ج - ٢

و قال محمد بن الحسن: قول أهل المدينة في <sup>١</sup> هذا أعجب إلى من قول أبي حنيفة <sup>٢</sup>؛ و قال أبو حنيفة: صلاة المغرب والعشاء عشية عرفة

= الظهر وصلى العصر، وهم حجة في اللغة، والجمعة ليست على المسافر وهي لم تقم قط في البراري والصحاري في زمنه صلى الله عليه وسلم. وقد خالف هذا كله ابن حزم في المحلى وقال في ج ٧ ص ٢٧٢: وان وافق الامام يوم عرفة يوم جمعة جهر وهي صلاة جمعة لأن النص لم يأت بالنهي - الخ. انظر كيف ترك فعل رسول صلى الله عليه وسلم انه لم يجهر ولم يصل الجمعة وهو يقول «يجهر» وهي صلاة جمعة، وصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت صلاة الظهر! فقد افترى عليه صلى الله عليه وسلم وغلط الصحابة جميعا كأنهم عنده اخطؤا في بيان الظهر والجمعة ولم يفهموا ما فعله صلى الله عليه وسلم ولم يفرقوا بين الجمعة والظهر! وها هنا اعتمد على رأيه تاركا للحديث بقوله «لأن النص لم يأت بالنهي» ومن عجائبات العالم انه قد هاهنا عطاء بن ابي رباح واعتمد على قوله وهو يقول «التقليد حرام»! فأين فرض النص يوم عرفة صلاة الجمعة؟ ولم لم يقل الصحابة انه صلى الجمعة؟ ولم ترك النبي الجهر والخطبة الثانية؟ قوله في غاية الفساد لا اثاره عليه من العلم، فان مفاده ان النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة لم يفهموا النص! وترك هو البيان لآمنه ولم يقل ان الجمعة في عرفة ايضا فرض وادائها بها واجب! واحتجاه بقوله تعالى «اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة» مضحكة، فلقاتل ان يقول: و اذا لم يناد لها لا تصلى ولم يناد لها في حجة الوداع ولا امر به صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز ادائها؟ وهو لا يسمع صوت قوله وفعله صلى الله عليه وسلم!

(١) كذا في الأصل، وسقط لفظ «في» من الهندية.

(٢) قال في ج ١ ص ٢٦٠ من البدائع: ويتصل بهذا اقامة الجمعة في ايام الموسم بمنى، قال أبو حنيفة وأبو يوسف: تجوز اقامة الجمعة بها اذا كان المصلى بهم الجمعة هو =

كتاب الحجّة الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى وعرفة والجمعة بهما (ج - ٢)

ليلة النحر في المزدلفة لا ينبغي أن يصلي واحدة منهما حتى يأتي المزدلفة<sup>١</sup> ،

= الخليفة أو أمير العراق أو أمير الحجاز أو أمير مكة سواء كانوا مقيمين أو مسافرين أو رجلاً مأذوناً من جهة، ولو كان المصلي بهم الجمعة أمير الموسم وهو الذي أمر بتسوية أمور الحجاج لا غير لا يجوز سواء كان مقيماً أو مسافراً لأنه غير مأذون بأقامة الجمعة، إلا إذا كان مأذوناً من جهة أمير العراق أو أمير مكة، وقيل: إن كان مقيماً يجوز وإن كان مسافراً لا يجوز، والصحيح هو الأول؛ وقال محمد: تجوز الجمعة بمبنى؛ وجمعوا على أنه لا تجوز الجمعة بعرفات وإن أقامها أمير العراق أو الخليفة نفسه، وقال بعض مشايخنا: إن الخلاف بين أصحابنا في هذا بناء على أن منى من توابع مكة عندهما وعند محمد ليس من توابعها؛ وهذا غير سديد لأن بينهما أربعة فراسخ، وهذا قول بعض الناس في تقدير التوابع، فأما عندنا فبخلافه على ما مر، والصحيح أن الخلاف فيه بناء على أن المصر الجامع شرط عندنا إلا أن محمدًا يقول: إن منى ليس بمصر جامع بل هو قرية فلا تجوز الجمعة بها كما لا تجوز بعرفات، وهما يقولان: إنها تتمصر في أيام الموسم لأن لها بناءً وينقل إليها الأسواق ويحضرها وال يقسم الحدود وينفذ الأحكام فالتحق بسائر الأمصار، بخلاف عرفات فإنها مفازة فلا تتمصر باجتماع الناس وحضرة السلطان - انتهى .

(١) لأنه صلى الله عليه وسلم لم يصلها بعرفات ولا في الطريق حتى أتى المزدلفة وصلى بها وجمع بينهما، كما في حديث أسامة بن زيد أخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما قال: دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم من عرفة حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء فقلت له: الصلاة يا رسول الله؟ فقال: الصلاة أمامك، فركب - الحديث . وفي الباب حديث جابر وابن مسعود وابن عمر وابن عباس والفضل بن عباس وعمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وغيرهم رضي الله عنهم، وهو اجماع، وقال الامام محمد في باب الصلاة بالمزدلفة من الموطأ ص ٢٣١: =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

فاذا أتاهما أذن المؤذن وأقام للغرب ، وإذا سلم من المغرب قام وصلى  
العشاء بغير أذان ولا إقامة ، يحزبه أذان المغرب وإقامتها ، فيصلّي الصلاتين  
جميعا بأذان واحد وإقامة واحدة <sup>١</sup> .

== أخبرنا مالك أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة  
جميعا ، أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر : أن رسول الله  
صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعا ، أخبرنا مالك أخبرنا يحيى  
ابن سعيد عن عدى بن ثابت الأنصاري عن عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي عن  
أبي أيوب الأنصاري قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المغرب والعشاء  
بالمزدلفة جميعا في حجة الوداع ، قال محمد : وهذا نأخذ ، لا يصلي الرجل المغرب حتى  
يأتي المزدلفة وإن ذهب نصف الليل ، فاذا أتاهما أذن وأقام فيصلّي المغرب والعشاء  
بأذان وإقامة واحدة ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من قهائنا - انتهى .

(١) لما رواه الإمام أبو حنيفة كما في ج ١ ص ٩٧ من عقود الجواهر عن عطاه  
ابن أبي رباح عن أبي أيوب الأنصاري : أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى المغرب  
والعشاء مجتمع بأذان وإقامة واحدة ؛ هكذا رواه ابن عبد الباقي في مسنده . وأخرجه  
ابن أبي شيبة وإسحاق والطبراني هكذا ، إلا أنهم قالوا : بالمزدلفة ؛ وقالوا : بإقامة ؛  
زاد ابن أبي شيبة وحده : ولم يسبح بينهما ؛ وأصله في الصحيحين من هذا الوجه بدون  
لفظ : الإقامة . والطبراني أيضا من وجه آخر بلفظ : بالمزدلفة بأذان واحد وإقامة .  
وأخرج أبو داود من وجه آخر عن ابن عمر أنه أتى المزدلفة فأذن وأقام أو أمر  
انسانا فأذن وأقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال : الصلاة ، فصلّي  
بنا العشاء ركعتين - كذا ذكره موقوفا وأورده مرفوعا من وجه آخر عن ابن عمر .  
وأخرجه الطحاوي من طريق سعيد بن جبيرة عن ابن عمر ومن طريق أبي إسحاق عن  
عبد الله بن مالك ومالك بن الحارث كلاهما عن ابن عمر ومن طريق مجاهد قال ==

كتاب الحجّة (الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما) ج - ٢

وقال أهل المدينة: 'يقيم الصلاة' فيصلّى المغرب، ثم يقيم للعشاء فيصلّيها، ولا يصلّى بينهما شيئا. وقال محمد: قد جاءت في هذه آثاره كثيرة. أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا صليتهما بجمع صليتهما بأقامة واحدة، فإن تطوعت بينهما بشيء فاجعل لكل واحدة إقامة<sup>١</sup>.

== حدثني أربعة كلهم ثقة منهم سعيد بن جبير وعلى الأزدي عن ابن عمر مثله؛ وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه وقول سفيان الثوري وعامة أهل الكوفة؛ وقال زفر: بأذان وإقامتين، لما في الصحيحين من حديث أسامة: فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ ثم أقيمت الصلاة فصلّى المغرب ثم أقيمت الصلاة فصلّى العشاء، والبخاري عن ابن عمر: جمع بين المغرب والعشاء كل واحدة منهما بأقامة؛ وهو لمسلم من وجه آخر بمعناه وعند مسلم أيضا من حديث جابر: بأذان وإقامتين، وهو مختار أبي جعفر الطحاوي - انتهى. وفي هذا الباب روايات صحيحة متعارضة والواقعة واحدة وهي حجة الوداع - وكل وجه هو مولها فاستبقوا الخيرات.

(١-١) كذا في الأصول، والاولى 'يقيم لصلاة المغرب، لقرينة بعده.

(٢) أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار في باب الصلاة بعرفة وجمع ص ٥٩: وفيه عن إبراهيم في الصلاة بجمع قال - الخ؛ ولعله سقط من كتاب الحجّة، ثم قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، ولا يعجبنا ان يتطوع بينهما. ورواه الامام أبو يوسف في آثاره رقم ٥٧٧ ص ١٢٥ بهذا الاسناد نحوه بتقديم وتأخير، ولعل إبراهيم قال به لما رواه عن الأسود وعلقمة، كما في آثار أبي يوسف أيضا ص ٩٣ من رقم ٤٥٥: انهما دفعا مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال: أيها الناس عليكم بالسكينة فان البر ليس بإضناح الابل ولا إيجاف الخيل؛ قالوا: فما زاد راحلته على هينها وانها لتقصع بجرتها، (ثم عاد الى حديث إبراهيم) قال: ثم تنزل جمعا فتصلّ =

أخبرنا

كتاب الحجبة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا عمر<sup>١</sup> بن ذر الهمداني عن مجاهد أن رجلا<sup>٢</sup> صلى مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما المغرب بجميع ثلاثا ،

= بها المغرب والعشاء بأذان وإقامة - الحديث الطويل .

(١) في الأصول عمرو «بالواو وهو خطأ» وعمر بن ذر الهمداني قد مضى سابقا في باب القران وغيره .

(٢) هو خالد بن مالك الحارثي، صرح بذلك الطحاوي في روايته - ج ١ ص ٤١٠ ، ورواه من وجه آخر عن ابن عمر قال : حدثنا روح بن الفرج قال ثنا عمرو بن خالد قال ثنا زهير بن معاوية قال ثنا أبو اسحاق عن مالك بن الحارث قال : صلى عبد الله ابن عمر بالمزدلفة صلاة المغرب بإقامة ليس معها اذان ثلاث ركعات ثم سلم ثم قال : الصلاة ، ثم قام فصلى العشاء ركعتين ثم سلم فقال له خالد بن مالك الحارثي : ما هذه الصلاة يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : صليت هاتين الصلاتين مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا المكان ليس معهما اذان - انتهى . وحديث ابن عمر رواه مسلم والطحاوي والبيهقي من طرق مرفوعة . ومن ما هنا ظهر لك ان ما في كتاب الحجبة من حديثه مختصرا ووقع سقط في الأصول . وفي رواية عند الطحاوي والبيهقي : قليل له : ما هذه الصلاة . ثم قال الطحاوي بعد سرد طرقه : فهذا ابن عمر يخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه صلاهما ولم يؤذن بينهما ولم يقم . وراجع ترجمة خالد بن مالك الحارثي في كتب الرجال . وقال الطحاوي : حدثنا بونس قال ثنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : ثني اربعة كلهم ثقة منهم سعيد بن جبير وعلی الأزدي عن ابن عمر انه صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة بإقامة واحدة - اهـ . و صلى مع ابن عمر عبد الله بن مالك ايضا كما هو عند الطحاوي ص ٤١٠ . وعند البيهقي في ج ٥ ص ١٢١ من السنن : عن أبي نعیم و عبد الرزاق عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن سعيد بن جبير عن ابن عمر انه جمع بين المغرب والعشاء بجميع قليل له : ما هذه =

كتاب الحجة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبغرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

فلما سلم قام فصلى ركعتين<sup>١</sup> ، فلما سلم قال له الرجل : يا أبا عبد الرحمن !  
ألا تصلي العشاء ؟ قال : أو ليس قد صليناها و ذلك بأقامة واحدة<sup>٢</sup> .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن سماك بن حرب عن النعمان بن  
حميد<sup>٣</sup> أبي قدامة قال : صليت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه بجمع ثلاثا  
واثنين بأقامة واحدة<sup>٤</sup> .

= الصلاة يا أبا عبد الرحمن ؟ فقال : صليتهما صلاة المغرب ثلاثا و العشاء ركعتين مع  
رسول الله صلى الله عليه و سلم في هذا المكان بأقامة واحدة .  
(١) أى من فرض العشاء لكونه مسافرا ، وكان رسول الله صلى الله عليه و سلم أيضا  
مسافرا في حجة الوداع لذا صلى ركعتين ركعتين من الرابعة بعرفة و المزدلفة و منى  
و مكة ، كما في الأحاديث ؛ و القصر كان من أجل السفر لا للنسك ، نعم الجمع بين  
الظهر و العصر و بين المغرب و العشاء كان للنسك .

(٢) حديث ابن عمر عنه روى من طرق أخرجه اصحاب كتب الحديث مرفوعا موقوفا  
وعند أبي داود : فقال له مالك بن الحارث : ما هذه الصلاة - البخ . و عند  
الطحاوى : قيل له ؛ و من طريق زهير عن أبي اسحاق عن « مالك بن الحارث » مكان  
« عبد الله » ، وفيه : فقال له خالد بن مالك الحارثي - ه .

(٣) في الأصول « النعمان بن أبي حميد » ، وهو خطأ ، الصواب « النعمان بن حميد » وكنيته :  
أبو قدامة - كما في ج ٢ ص ٨٨ من كتاب الكنى للدولابي ، و في ج ٢ ص ١١٦  
من تجريد اسماء الصحابة للذهبي : النعمان بن حميد أدرك الجاهلية (س) كذا ذكره مختصرا .  
و هو في ج ٧ ص ١٢٧ من المحلى ، قال ابن حزم : رويناه من طريق سفيان الثوري  
عن سماك بن حرب عن النعمان بن حميد : أن عمر جمع بين الصلاتين بمزدلفة بأذان  
واقامة .

(٤) قد علمت أن ابن حزم أخرجه .



كتاب الحجّة (الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما) ج - ٢

أخبرنا قيس بن الربيع قال حدثنا غيلان<sup>١</sup> عن عدى بن ثابت الأنصاري<sup>٢</sup>

(١) هو ابن جامع بن اشعث المحاربي، أبو عبد الله الكوفي قاضيها، من رجال مسلم و أبي داود و النسائي و ابن ماجه، روى عن أبي وائل و طبقته، و عنه شعبة و الثوري و يعلى المحاربي و غيرهم، شيخ ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات، قتل سنة اثنتين و ثلاثين و مائة - راجع ج ٨ ص ٢٥٦ من التهذيب؛ و وقع في ج ٣ ص ٦٩ من نصب الراية « غيلان بن جامع، صوابه: حازم و هو سهو و قلب من الناسخ، اصله « غيلان بن حازم، صوابه « جامع، فتنه.

و الحديث رواه الطحاوى بهذا الاسناد في ص ٤١٠ من شرح معاني الآثار حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا محمد بن عمر بن الرومي قال أخبرنا قيس بن الربيع به مثله. قال في نصب الراية ج ٣ ص ٦٩: رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا ابن مسهر عن ابن أبي ليلى عن عدى بن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن أبي أيوب قال: صلى رسول الله صلى الله عليه و سلم بالمزدلفة المغرب و العشاء باقامة - اه؛ و رواه اسحاق بن راهويه في مسنده: أخبرنا يحيى بن آدم ثنا قيس عن غيلان بن جامع، صوابه: حازم (قلت: كلا صوابه « جامع، كما عرفت) عن عدى به؛ و رواه من طرق آخر الطبراني في معجمه من طريق أبي نعيم، ثنا سفيان بن جابر عن عدى به (و هو بعده في كتاب الحجّة)؛ و رواه من طرق آخر فقال: حدثنا علي بن سعيد الرازي ثنا جعفر بن محمد عن فضيل الرواسي ثنا محمد بن أبي سليمان بن أبي داود حدثنا أبي عن عبد الكريم عن سعيد بن المسيب عن أبي أيوب الأنصاري: أن رسول الله صلى الله عليه و سلم جمع بين صلاة المغرب و صلاة العشاء بالمزدلفة بأذان واحد و إقامة واحدة انتهى.

(٢) الكوفي، من رجال الستة، روى عن أبيه و جده لأمه عبد الله بن يزيد الخطمي و الأنصاري و البراء بن عازب و غيرهم، كوفي تابعي ثقة، لكنه شيعي غال في التشيع. مات سنة ست عشرة و مائة - كما في ج ٧ ص ١٦٥ من التهذيب. و قد علمت بما =

كتاب الحجّة ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

عن عبد الله بن يزيد الأنصارى<sup>١</sup> عن أبي أيوب الأنصارى رضى الله عنهم قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء ثلاثاً و اثنتين<sup>٢</sup> باقامة واحدة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرنا جابر<sup>٣</sup> عن عدى

= قدّمته من الموطأ ابن الامام محمداً رواه عن مالك عن يحيى بن سعيد عن عدى ابن ثابت به .

(١) هو ابن زيد بن حصين الأوسى الأنصارى أبو موسى الخطمى الصحابى ، من رجال الستة ، شهد الحديبية و هو صغير ، و شهد الجبل و صفين مع على ، و كان اميراً على الكوفة أيام ابن الزبير - راجع ج ٦ ص ٧٨ من التهذيب . و قول من قال « ليست له صحبة » مرجوح و قد تقدم فيما قبل . و حديث ابن أيوب الأنصارى هذا رواه البخارى و مسلم ليس فيه ذكر الاقامة ، أخرجاه عن عبد الله بن يزيد الخطمى عن ابى أيوب انه صلى مع النبي عليه الصلاة والسلام فى حجة الوداع المغرب والعشاء بالمزدلفة ؛ زاد البخارى جميعاً أخرجه فى المغازى - قاله الزيلعى فى ج ٣ ص ٦٩ من نصب الراية ، و رواه النسائى و ابن ماجه ايضاً كما فى عمدة القارى .

(٢) كذا فى الاصل ، و فى الهندية « اثنتين » .

(٣) و كان فى الاصول و كذا فى نصب الراية « جابر بن عدى » و هو خطأ ، و الصواب « جابر عن عدى » صحف « عن » نصار « بن » و جابر هذا هو ابن يزيد الجمعى و قد سبق ذكره فيما قبل ؛ و قد عرفت ان الطبرانى رواه من طريق سفيان عن جابر عن عدى به ، و قد تقدم ان ابا حنيفة رواه عن عطاء عن ابى أيوب به ، و راجع ج ٤ ص ٦٨٥ الى ص ٦٩٠ من عمدة القارى فان العنى وسع الصدر فيه و أشبع الكلام فى بيان المذاهب و غيرها ؛ و رواه البيهقى فى ج ٥ ص ١٢٠ من السنن .

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

ابن ثابت الأنصارى عن عبد الله بن يزيد<sup>١</sup> الخطمى عن أبي أيوب الأنصارى قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء ثلاثاً واثنين<sup>٢</sup> بأقامة واحدة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا جابر عن عدي بن ثابت الأنصارى عن عبد الله بن يزيد الأنصارى عن أبي أيوب الأنصارى قال : صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المغرب والعشاء بأقامة واحدة يعنى بجمع<sup>٣</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو إسحاق الهمداني عن عبد الله بن مالك<sup>٤</sup> قال : صليت مع [ عبد الله بن ] عمر رضى الله عنهما (١) وكان في الأصول « زيد » وهو تصحيف ، والصواب « يزيد » وهو الخطمى الأنصارى .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « اثنين » .

(٣) لا فرق بين هذا الحديث والذي قبله اسناداً ومما لا قوله : صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وفي الأول « صليت معه » وزيادة قوله « يعنى بجمع » ولعل التكرار وقع من الناسخ أو يكون الحديث حديث البراء بن عازب ، وقد رواه الطحاوى في شرح الآثار ج ١ ص ٤١١ من طريق الامام ابى يوسف فقال حدثنا ابن ابى داود قال ثنا عمرو بن عون قال انا ابو يوسف عن محمد بن عبد الرحمن عن عدي ابن ثابت عن عبد الله بن يزيد عن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله - انتهى . اى مثل حديث ابى ايوب الذى قبله .

(٤) هو ابن الحارث الهمداني ويقال : الأسدي الكوفي ، من رجال ابى داود والترمذى آخر خالد بن مالك ، و قيل : انهما اثنان ، روى عن على و ابن عمر ، وعنه ابو اسحاق السبيعي وابو روق الهمداني ، ذكره ابن حبان في الثقات . له عندهما في الجمع في السفر =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

المغرب والعشاء بأذان وإقامة ، صلى ثلاثاً ثم صلى ركعتين فسأله فقال :  
هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصنع .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا سلمة بن كهيل قال

قاله الحافظ في ج ٥ ص ٣٨٠ من التهذيب ؛ قلنا : بل عندهما في الجمع بالمزدلفة .  
و أبو إسحاق السيمى روى عن عبد الله و خالد بنى مالك كليهما - كما صرح به الترمذى  
في ذلك الباب . ( ٥ ) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وكان فيها « صليت  
مع عمر بن الخطاب » . والحديث رواه أبو داود في ص ٢٤٦ من الكنزورية بهذا الاسناد  
حيث قال : حدثنا محمد بن كثير أنا سفيان عن أبي إسحاق عن عبد الله بن مالك قال :  
صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين ، فقال له مالك بن الحارث : ما هذه  
الصلاة ؟ قال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا المكان بإقامة  
واحدة - اهـ ؛ فقيه عبد الله بن عمر ، وهو الصواب ؛ و قال الترمذى ص ١٠٨ :  
حدثنا محمد بن بشار ثنا يحيى بن سعيد القطان نا سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عبد الله  
بن مالك : ان ابن عمر صلى بجمع بين الصلاتين بإقامة وقال : رأيت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فعل مثل هذا في هذا المكان . قال الترمذى : حديث حسن صحيح - اهـ  
و راجع ج ٢ ص ٣٧ من النسائي طبع الانتصارية . و بهذا الاسناد رواه الطحاوى  
ص ٤١٠ ؛ أيضاً ، حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا سفيان ح و حدثنا حسين  
ابن نصر قال سمعت يزيد بن هارون قال أنا سفيان بن سعيد الثوري عن أبي إسحاق عن  
عبد الله بن مالك قال : صليت مع ابن عمر المغرب ثلاثاً والعشاء ركعتين بإقامة واحدة  
فقليل له : يا ابا عبد الرحمن ! ما هذا ؟ فقال : صليتهما مع رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في هذا المكان بإقامة واحدة - انتهى .

( ١ ) السائل ما هنا عيد الله بن مالك ، و في أبي داود « مالك بن الحارث » و في آثار  
الطحاوى من طريق زهير بن معاوية عن أبي إسحاق عن مالك بن الحارث السائل =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى و بعرفة و الجمعة بهما ) ج - ٢

حدثنا سعيد بن جبير مثله ١ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أشعث بن أبي الشعثاء ١  
عن أبيه ٢ قال : أقبلت مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من عرفات إلى

== « خالد بن مالك » وفي عامة الروايات « قليل له » وفي حديث مجاهد « ان الرجل  
قال له » كما سبق فلا يبعد ان يكون سأل كل واحد منهم ابن عمر عن الاقتصار على  
اقامة واحدة للصلاتين . و ابو اسحاق السبيعي رواه عن مالك بن الحارث و عبد الله بن  
مالك و خالد بن مالك ، و الرجل هو واحد منهم ، و من هاهنا ظهر انهم كلهم كانوا  
مع ابن عمر رضي الله عنهما في الحج و صلوا خلفه . و لعل مالك بن الحارث هو الهمداني  
ابو موسى الكوفي ، ذكره ابن حبان في الثقات - كما في ج ١٠ ص ١٣ من التهذيب ؛  
او هو : مالك بن الحارث السلي الرقي - و يقال : الكوفي ، التابعي . من رجال مسلم  
و ابى داود و النسائي - كما في ج ١٠ ص ١٢ من التهذيب .

(١) يعنى عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم ، كما هو عند الترمذى و ابى داود  
و الطحاوى و البيهقى و النسائي و مسلم و غيرهم فانهم روه بهذا الاسناد . قال الترمذى :  
و حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر هو حديث حسن صحيح ايضا رواه سلية بن كهيل  
عن سعد بن جبير ، و اما ابو اسحاق فانما روى عن عبد الله و خالد ابني مالك عن  
ابن عمر - اه .

(٢) هو ابن سليم بن الأسود المخاربي الكوفي ، من رجال الستة ، روى عن ابيه و الأسود  
ابن يزيد و الأسود بن هلال و سعيد بن جبير و علاج بن عمرو و جماعة ، و عنه شعبة  
و الثوري و شريك و ابو الأحوص و غيرهم ، من ثقات شيوخ الكوفة ، مات سنة ١٢٥ -  
كذا في ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب . و قد تقدم اشعث عن عطاء ، و عنه الثوري في المحرم  
يصيب يرض النعام بغير نسبة ، و لعله هو ابن ابى الشعثاء سليم المخاربي الكوفي هذا .

(٣) اسمه سليم ، صرح به ابو داود في روايته ، هو سليم بن الأسود بن حنظلة ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

المزدلفة فلم يقتر من التكبير و التهليل حتى أتينا المزدلفة فأذن و أقام<sup>١</sup>  
فصلى بنا العشاء ركعتين ثم دعا بعشائه<sup>٢</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أشعث بن أبي الشعثاء

= أبو الشعثاء المحاربي الكوفي ، من رجال الستة ، كوفي تابعي جليل مشهور ثقة ، لا يستل  
عن مثله ، مات سنة ٨٢ أو ٨٣ أو ٨٥ ، وهو أشبه بالصواب كما في ج ٤ ص ١٦٥  
من التهذيب : و من عجائبات العالم ان ابن حزم قال في المحلى « سليم بن أسود مجهول »  
ولم يدر ان هذا اسم أبي الشعثاء المحاربي ، وهذا عليه في الرجال ثم يطيل اللسان على  
الآئمة و ينال منهم بدعاوى الكاذب و يسميها براهين ، و القاعدة ان الائمة يترشح  
بما فيه ، و الجمل يشر على الهوى .

(١) كذا في الأصول ، لعل العبارة الآتية سقطت من الأصول بعد قوله « و أقام »  
« أو أمر إنسانا فأذن و أقام فصلى بنا المغرب ثلاث ركعات ثم التفت إلينا فقال :  
الصلاة ... » لأنها موجودة عند أبي داود .

(٢) رواه أبو داود في ج ١ ص ٢٤٦ من سننه : حدثنا مسدد ثنا أبو الأحوص  
نا أشعث بن سليم عن أبيه به . مثله . و نقله الحافظ للزيلعي في ج ٣ ص ٧٠ من نصب  
الراية . و من هاهنا يظهر لك ان أئمتنا ليسوا بغافلين عن الأحاديث التي وردت في كل  
باب من ابواب الفقه و هي بمرأى منهم ؛ و أراد الامام محمد هذا الحديث في الأخير  
لإثبات ان الأذان في حديث ابن عمر موجود ، و من ذكره فهو حجة على من لم يذكره ،  
و زيادة الثقة مقبولة . و لم يتعرض له في الروايات لأنه معهود مقرر ، و التردد في  
الإقامة مرتين أو مرة . و لما صلاهما بإقامة واحدة تعجب الناس منه و سألوا عنه فقال :  
صليت هكذا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم في هذا المكان ، فسكتوا ؛ فلو كانتا  
بإقامتين لما سكتوا عنه بل ردوا على ابن عمر رضي الله عنهما .

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢ .

عن علاج [ بن عمرو ]<sup>١</sup> مثل حديث أبيه<sup>٢</sup> عن ابن عمر أن علاجاً قال<sup>٣</sup> :  
سئل<sup>٤</sup> ابن عمر عن صلاته فقال : صليت مع رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم في هذا المكان هكذا .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر  
عن سعيد بن جبير و مجاهد عن ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما أنه كان  
يصليهما<sup>٥</sup> بأقامة واحدة وهذا الأمر المجمع عليه عند الفقهاء .

(١) صرح بذلك أبو داود في سننه ، وهو علاج بن عمرو - بكسر العين وتخفيف  
اللام بعدها جيم ، روى عن ابن عمر في الصلاة بالمزدلفة ، و عنه اشعث بن سالم  
و أبو صخر جامع بن شداد ، وذكره ابن حبان في الثقات . قلت : و قال الذهلي :  
لا يعرف و هو من رجال أبي داود - كذا في ج ٨ ص ١٩٥ من التهذيب ونحوه  
في ج ٢ ص ٢١٠ من ميزان الاعتدال .

(٢) في سنن أبي داود : قال : و أخبرني علاج بن عمرو بمثل حديث أبي - اه ، فتأمل  
« قال » فيه اشعث ، و يعلم من كتاب الحجّة أن قوله « مثل حديث أبيه » مقولة سلام  
ابن سليم الخنفي ، و الراجح ما في أبي داود .

(٣) في سنن أبي داود « فقيل لابن عمر في ذلك » و ليس لفظ « قال » فيه ، و كذا  
هو في ج ٧ ص ١٢٧ من المحلى .

(٤) في الأصول « سأل » و هو خطأ :

(٥) كذا في الأصل - « انه كان يصليهما » أى : انه كان يجمع بين المغرب والعشاء  
بالمزدلفة و يصليهما بأقامة واحدة . ولم أقف على من أخرجه غيره بهذا الطريق و إلا ففى  
آثار الطحاوى و سنن البيهقي و صحيح مسلم و غيرها حديث سعيد بن جبير عن  
ابن عمر من طريق الحكم بن عتيبة و سلة بن كهيل و غيرهما عن سعيد بن جبير ؛  
و تقدم من الطحاوى عن يونس عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : حدثني =

كتاب الحجة ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: الدفع من المزدلفة قدر صلاة الصبح المسفر بها قبل أن تطلع الشمس . وكذلك قال أهل المدينة .  
وقال أبو حنيفة في صلاة أهل مكة ومن كان بمكة مقيما فحج : إنه

= اربعة كلهم ثقة منهم سعيد بن جبير وعلى الأزدي عن ابن عمر انه صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة باقامة واحدة . وقال الطحاوي في آخر الباب : حدثنا يوسف بن يزيد قال ثنا حجاج بن اراهيم قال ثنا هشيم قال نا ابو بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عمر انه جمع بين المغرب والعشاء بجمع بأذان و اقامة ولم يجعل بينهما شيئا . قال الطحاوي : فكان محالا ان يكون ادخل في ذلك اذانا إلا وقد علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه .

(١) هكذا في الأصول وله معنى ، و للطبري من رواية اسرائيل : فدفع لقدر صلاة القوم المسفرين لصلاة الغداة - اه فتح الباري و عمدة القاري .

(٢) المسألة في ج ١ ص ٣٢٣ من المدونة هكذا : قال : و قلنا لما لك : لو ان الامام اسفر بالوقوف بالمسعر الحرام فلم يدفع ؟ قال : فليدفعوا وليتركوا الامام واقفا : قال : وكان ينهى ان يقف احد بالمسعر الحرام إلى طلوع الشمس او الاسفار ، ويرى ان يدفع كل من كان بالمسعر الحرام قبل طلوع الشمس و قل الاسفار - انتهى . وفي الدر المختار من كتبنا : ثم وقف بمزدلفة ( و هو واجب عندنا لا سنة ) و وقته من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ( اي وقت جوازه ، و قدر الواجب منه ساعة و لو لطيفة و قدر السنة امتداد الوقوف الى الاسفار جدا ) و لو مارا كما في عرفة ، لكن لو تركه بذر كرحمة بمزدلفة لا شيء عليه ، و كبير و هل و لبي و صلى على المصطفى صلى الله عليه وسلم و على آله و دعا ، و إذا اسفر جدا اتى منى هلالا مصليا - اه . قال في رد المحتار ج ٢ ص ١٨٤ : فاعل « اسفر » « اليوم » او « الصبح » و فاعله بما لا يذكر ذكره . قرا حصارى ، وقال الحموى : و لم اتفق على انه مما لا يذكر في شيء من =



كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢ .

يُضِلُّ بِمَنَى أَرْبَعًا ، وَكَذَلِكَ يُصَلِّي بِعَرْفَةَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى مَكَّةَ . وَقَالَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ فِي أَهْلِ مَكَّةَ : إِنَّهُمْ يُضِلُّونَ بِمَنَى إِذَا حَجَّوْا رَكْعَتَيْنِ حَتَّى يَنْصَرِفُوا إِلَى مَكَّةَ ' .

== كُتِبَ النُّحُو وَاللُّغَةُ ؛ وَفَسَّرَ الْإِمَامُ الْأَسْفَارَ بِحَيْثُ لَا يَبْقَى إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ الْأَمْتِدَارُ مَا يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ ، وَ إِنْ دَفَعَ بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ أَوْ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ النَّاسُ الْفَجْرَ قَدْ أَسَاءَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ - هُنْدِيَّةٌ ط ، وَمَا وَقَعَ فِي نَسْخِ الْقُدُورِيِّ ' وَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَفَاضَ الْإِمَامُ ، قَالَ فِي الْهِدَايَةِ : أَنَّهُ غَلَطَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَفَعَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ - وَ تِمَامُهُ فِي الشَّرْهْ بِلَالِيَّةٍ - أ ه - وَ مِنْ هَاهُنَا ظَهَرَ لَكَ الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَ بَيْنَ قَوْلِ الْأَخْثَافِ ؛ وَ الْحَدِيثُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ ابْنُ عَابِدِينَ هُوَ مَا أَخْرَجَهُ الْجَمَاعَةُ الْأَمْسَلِيَاءُ ، كَمَا فِي ج ٣ ص ٧٤ مِنْ نَصْبِ الرَّايَةِ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ قَالَ : شَهِدْتُ عَمْرًا صَلَّى بِجَمْعِ الصُّبْحِ ثُمَّ وَقَفَ فَقَالَ : إِنْ الْمُشْرِكِينَ كَانُوا لَا يَفِيضُونَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ وَيَقُولُوا ' أَشْرَقَ ثَيْبَرٌ ' وَ إِنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَالَفَهُمْ ؛ ثُمَّ أَفَاضَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ - وَ فِي لَفْظٍ : كَانُوا لَا يَفِيضُونَ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ عَلَى ثَيْبَرٍ - أ ه - وَ فِي حَدِيثِ جَابِرِ الطَّوِيلِ : فَلَمْ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى اسْفَرَ جَدًّا فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ - الْحَدِيثُ . وَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ : إِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ بِجَمْعٍ فَلَمَّا أَضَاءَ كُلُّ شَيْءٍ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ أَفَاضَ - أ ه - وَ عَنْ ابْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَفِيضُ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ - رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ . وَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ نَحْوَهُ - رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ الْأَوْسَطِ . فَنِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ الدَّفْعُ بَعْدَ اسْفَارِ الصُّبْحِ جَدًّا وَأَضَاءَتِهِ كُلِّ الْأَضَاءَةِ . وَ رَاجِعُ ج ٢ ص ١٣٦ مِنْ الْبَدَائِعِ وَ ج ٣ ص ٤٢٥ مِنْ فَتْحِ الْبَارِي وَ ج ٤ ص ٦٩٨ مِنْ عَمْدَةِ الْقَارِي وَ شَرْحِ الزُّرْقَانِي .

(١) هَذَا الْاِخْتِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْقَصْرَ كَانَ لِأَجْلِ السَّفَرِ أَوْ كَانَ لِلنَّسْكِ ، الْأَوَّلُ ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== عندنا ، والثاني عند مالك وغيره ؛ وايضا مبنى على ان الصلاة في كم تقصر من المسافة ،  
و تفصيل هذا في ابواب صلاة المسافر ، و سيأتى نذ منه في كلام لامام محمد مع اهل  
المدينة . و المسألة في ج ٢ ص ٢٣٧ من البحر الرائق و ج ٢ ص ١٥٢ من البدائع  
وص ١٠١ من شرح لباب المناسك وص ٨٠ من غنية الناسك و نص عبارتها : فان كان  
الامام مقيما اتم الصلاة و اتم معه المسافرون ، و ان كان مسافرا قصر و اتم المقيمون  
بلا قراءة ، فاذا سلم قال لهم : اتموا صلاتكم يا اهل مكة فانما قوم سفر ؛ و لا يجوز  
للمقيم ان يقصر الصلاة ولا للمسافر ان يقتدى به ان قصر ؛ و قال مالك رحمه الله تعالى :  
يقصر المقيم و يقتدى به المسافر ، فهو قصر النسك ، و لا يصح اداء الجمعة بعرفات اتفاقا  
لأنها قضاء ، و بمنى ابنيه - اه .

و زعم بعض قاصري الانظار ان اتمام الصلاة بعرفة ومنى و المزدلفة لاهل مكة و من  
في حكمهم ليس بمذهب ابى حنيفة و صاحبيه و انما هو قول بعض المشايخ من الحنفية  
و هو ليس كذا ، هذا قول الامام ابى حنيفة و الامام محمد في كتاب الحجّة نصا امامك  
و برأى منك ، فهل تريد اصرح من هذا و ابين ؟ و هذه كتب الفقه مشحونة بهذا ،  
و ما في رد المحتار لا يدل على ما زعمه - كما لا يخفى ، و نص عبارته هذا - ج ٢  
ص ١٧٩ : و اطلق الامام فشمس المقيم و المسافر لكن لو كان مقيما كامام مكة صلى  
بهم صلاة المقيمين و لا يجوز له القصر و لا للحجاج ( اى في حال قصرهم ) الاقتداء  
به ، قال الامام الحلواني : كان الامام النسفي يقول : العجب من اهل الموقف يتابعون  
امام مكة فأتى يستجاب لهم او يرجى لهم الخير و صلاتهم غير جائزة ؛ و قال شمس  
الأئمة : كنت مع اهل الموقف فاعتزلت و صليت كل صلاة في وقتها و اوصيت  
بذلك اصحابي ؛ و قد سمعنا انه كان يتكلف و يخرج مسيرة سفر ثم يأتي عرفات ، فلو كان  
هكذا فالقصر جائز و الا لا ، فيجب الاحتياط - اه ملخصا من التارخاية عن المحيط ،  
و مثله في ج ٢ ص ٢٣٧ من منحة الخالق - فهذه العبارة حجة على الزاعم المذكور ==

كتاب الحج ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== لا له فانها صريحة في ان اتمام اهل مكة و من في حكمهم لا يجوز . ثم لي قلق فيما تكلف شمس الأئمة من الخروج الى مسيرة سفر ثم الاتيان عرفة ثم الاقتداء بالامام المقيم بمكة القاصر للصلاة فانه لا يجوز في المذهب فان اقتداء المسافر بالامام المقيم القاصر لا يجوز ايضا في المذهب ، وانما هو مذهب المالكية ، اللهم ! الا ان يقال انه رحمه الله تعالى يرى ذلك جائزا فانه قبحه النفس و المجتهد في المذهب ، او قل في هذه المسألة خاصة الامام مالكا رحمه الله تعالى في هذا الموقف - و العلم عند الله تعالى .

ثم على قاعدة ان الحديث ذوقون اقول : قد كان ورد على السؤال سنة خمس وستين بعد الألف و ثلثمائة في شهر ذي الحجة من مرسى بومباي و من بلدة ماليلكون من بعض ابناء العلم من عصرنا بأنه صلى الله عليه و سلم و من كان معه من الصحابة رضی الله عنهم في حجة الوداع قد صلوا الظهر . و العصر يوم عرفة ركعتين ركعتين و كذا بالمزدلفة العشاء لانهم كانوا مسافرين فهل قصر اهل مكة معه صلى الله عليه و سلم ام اتموا لكونهم مقيمين غير مسافرين ؟ و هل امرهم رسول الله صلى الله عليه و سلم بالآتمام في حجة الوداع و ان قصرها معه ؟ فالدليل على جوازه عند الاحناف رحمهم الله تعالى من الأحاديث والآثار ؟ و هذا تعريب السؤال بالاختصار ، و ارسل الى بعض السائلين مع السؤال جوابا عنه ايضا من بعض ابناء العصر الزائعين عن الصراط المستقيم و المنهج القويم المضلين عن الطريق المستوي الحق فأجبت عن الأسئلة و رددت على المجيب المذكور ، و لاعلى ان اتقل جوابه و ردى عليه هاهنا و به يتضح الأجوبة عن الأسئلة ايضا . قال المجيب عن السؤال بعد سطرين ( يأتي ردّها في آخر الجواب ) و كل ما فعله الشارع العظيم النبي الكريم في ذلك اليوم سنة قطعية متواترة لم يختلف فيها أئمة الأمة و أئمة العلم و أئمة الاجتهاد . قلت : هذه مغالطة عظيمة و مغالطة قبيحة ، كيف اوكم من افعال في حجة الوداع اختلف فيها أئمة الهدى من قبل ؟ فهذا ابو حنيفة و من معه انه قصر الصلاة للسفر ، و هذا الشافعي و من معه ان الجمع في ذلك اليوم ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= بين صلاتين مختص بالمسافر، وهذا مالك ومن معه يقول ان الجمع والقصر كليهما للقيم والمسافر؛ وهذا ابو حنيفة ومن معه يقول: ان الجمع للنسك والقصر للسفر، ومن كان مقيما من اهل مكة او من غيرهم اتم الصلاة ولم يحزله القصر، ومن قصر منهم لا يجوز صلاته بل لا يجوز اقتداء المسافر به ايضا. وقد اختلفوا في ان الخطبة كانت قبل الصلاة او بعدها او قبل الأذان او معه او بعده او قبل الزوال او بعده، او كانت خطبتين بينهما. جلوس كالجمعة او كانت خطبة واحدة؟ فكيف يقول: لم يختلف فيها امام من الأئمة! وهل صلاهما بأذان واحد واقامة واحدة أو اذنين واقامتين أو بأذان واقامتين؟ وبالجملة هذا باب طويل الذيل اذا احصيت جزئيات باب صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة علمت انهم كم من فعل اختلفوا فيه، وكذا اذا احصيت احاديث حجة الوداع اذعتت انه باب وسيع الذبول في الاختلاف من خروجه من المدينة الى رجوعه اليها، وهذا ليس موضع استقصاء فروع الباب. ثم قال صلى يوم الجمعة وجمع بين صلاتين بعد الزوال وصلى الصلاة الأولى ركعتين ولم تكن صلاة الجمعة لأن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم قد اسر با لقراءة، ولو كانت الصلاة الأولى صلاة الجمعة لجره بالقراءة لأن صلاة الجمعة جهريه ثم صلى صلاة ركعتين. قلت: هذا صحيح مسلم لكن لم يقل: لأنه صلى الله عليه وسلم ومن جاء من أهل المدينة او من غيرها او من جاء للحج من بلاد اخرى كانوا مسافرين فلم يصلوا الجمعة وقصروا الصلاة! فان الجمعة ليست على المسافر والقصر له كما ثبت في الحديث واسرار القراءة صار مؤثرا له وشاهدا! والحديث اخرجه البيهقي في ج ٣ ص ١٨٣ من سننه عن تميم الداري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الجمعة واجبة الا على صبي او مملوك او مسافر - انتهى؛ ورواه الطبراني في معجمه كما في ج ٢ ص ١٩٩ من نصب الراية و ص ١٣٢ من الذراية لابن حجر رحمه الله، وراجع لذلك عمدة القارى وفتح البارى وغيرهما من كتب الحديث وشروحه؛ ولم يقل: ان عرفات ليست موضع =

كتاب الحجّة (الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما) ج - ٢

= اقامة الجمعة فانها قضاء والجمعة انما تقام في المدن والقرى على اختلاف فيها بين الأئمة، وعرفات قضاء ليس لها سكان ولا اهالى وليس فيها ابنة ولا غيرها كما تكون في البلدان فلذا لم تقم فيها الجمعة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر ركعتين ركعتين وجمع بينهما جمعا حقيقيا اعلانا بالفعل بأنه لا جمعة في عرفات - تدبر، فانه يدفع ما يختلج في قلبك من عدم اقامة اهل مكة ومن حولها اياها مع كونهم مقيمين لانهم كانوا في صحراء عرفات وهي ليست من فناء مكة وتواجها بل خارجة عنها، ولم تقم من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الآن في الصحارى والبرارى والقضاء حتى اهل العوالى من المدينة لم يقيموا اياها بالعوالى بل صلوها خلفه صلى الله عليه وسلم هذا . ثم قال المجيب: « وقد اقتدى بالشارع الكريم جيران عرفات وكل اهل منى وكل اهل مكة ولم يأمر احدا بالاتمام فلم يكن ان يكون القصر قصر السفر بل القصر قصر النسك خاص بيوم عرفة وصلاته بعرفات . قلت: هذا هو محط السؤال وجوابه من المجيب، وهذا هو مقصود السائل من السؤال والمجيب رضى رجاء بالنيب ولم يدبر ما في جوف الفرى، كيف وهو لم يحل حول حى رياض الاحاديث النبوية الا مثل غريب دخل بلدة ليس له فيها انيس عارف ورفيق متعارف وقريب قارب وخل متقارب فضاق باله واضطجر قلبه حتى كاد ينشق ويتقطع فهو في هذه الحالة يملأ ما يتفوه ما يتفوه « وليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج » والمجيب مسكين مريض بداء انكار الاحاديث ومبتلى بأمراض القلب، و « في الجسد مضغة اذا صلحت صلح الجسد كله واذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب » .

وقد ثبت في الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم امرهم بالاتمام والعلاء صرحوا بذلك في كتبهم - هذا الشوكا فى الامام لجماعته ( بنى و بينه ثلاث وسائل فى الاسناد ) نقل فى ج ٤ ص ٢٨٣ من نيل الاوطار: قال ابن المنذر: اجمع اهل العلم على ان الامام =

## كتاب الحججة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== يجمع بين الظهر والعصر بعرفة ، وكذلك من صلى مع الامام ، وذكر اصحاب الشافعي انه لا يجوز الجمع الا لمن بينه وبين وطنه ستة عشر فرسخا الحاقا له بالقصر ؛ قال : وليس بصحيح فان النبي صلى الله عليه وسلم جمع وجمع من حضره من المكين وغيرهم ولم يأمرهم بترك الجمع كما امرهم بترك القصر فقال « أتموا فانا قوم سفر » ولو جرم الجمع لبيته لهم اذ لا يجوز تأخير اليان عن وقت الحاجة - الخ . قد صرح ابن المنذر بأنه صلى الله عليه وسلم امرهم بالاتمام وترك القصر ، فهل تريد اصرح من هذا ؟ والمحجب ينكره ؛ لو لم يثبت ذلك في الأحاديث لما صرح ابن المنذر بذلك فانه محدث معتبر عندهم معتمد عليه يعولون عليه في القول . وقد روى الامام مالك في موطئه ومن طريقه محمد في موطئه ص ١٣٠ عن نافع عن ابن عمر انه كان يقيم بمكة عشرة ايام فيقصر الصلاة الا ان يشهد الصلاة مع الناس فيصلي بصلاتهم - اه ؛ ولفظ موطأ مالك : ان ابن عمر اقام بمكة عشرة ايام يقصر الصلاة الا ان يصلوها مع الامام فيصلوها بصلاته - اه ؛ فهذا ابن عمر متبع آثاره صلى الله عليه وسلم في العبادات والمعادن وجميع الاداب يقصر بمكة ويتم على اختلاف الحالين ويجمع بين الصلاتين بعرفة وهو في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فهل يظن به ان يفعل خلاف فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ا و مرتبة موطأ مالك في كتب الحديث فوق مراتبها عند المحجب وشيخه الشيخ عبيد الله السبدي . وقال الامام محمد ايضا : اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابيه : ان عمر اذا قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم قال : يا اهل مكة ! أتموا صلاتكم فانا قوم سفر - اه ؛ فهذا عمر بن الخطاب الفارق بين الحق والباطل الخليفة الراشد يقول لأهل مكة « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » وهو كان في حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يجر في عهده مكة الا للحج او العمرة وهو جمع بين الظهر والعصر بعرفة وصلى ركعتين وقال لأهل مكة « أتموا صلاتكم فانا قوم سفر » . ورواه عبد الرزاق في مصنفه - كما في ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

ج ٢ ص ١٨٧ من نصب الراية : اخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن ابن عمر ان عمر صلى بأهل مكة الظهر فسلم في ركعتين ثم قال : يا اهل مكة ! آتموا صلاتكم فانا قوم سفر - اه ! فهل يظن بمعمر رضي الله عنه انه قال بمكة ذلك لأهل مكة ولم يقل برفات ومنى والمزدلفة ؟ او يخال بأهل مكة انهم سمعوا ذلك القول من عمر رضي الله عنه في مكة ثم قصرُوا الصلاة بعرفة والمزدلفة ومنى خلاف سماعهم منه ؟ كلا والله الا بقول ذلك الا من ليس له ادنى مسكة من العقل والعلم ؛ وان كان القصر قصر نسلك كان اللازم على عمر وابنه رضي الله عنهما اعلانه بعرفة والمزدلفة ، وتأخير البيان عن حاجته لا يجوز قط . هذا على نهج المجيب ومثاله ، ومع هذا فقد صرح عمر رضي الله عنه بذلك كما اخبره الامام محمد في كتاب الحجّة ، وسيأتى فيه مع زيادة فيه يقطع عرق الشك والارتياب . اخبرنا محمد قال اخبرنا سويد بن ابراهيم الجعدي عن قتادة بن دعامة السدوسي : ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى بمكة ركعتين ثم قال : يا اهل مكة ! انا قوم سفر فآتموا ؛ وهو اصرح ما في الباب ، والمرسل عندنا حجة ، وقادة في الحفظ والضبط معروف ، كيف وقد اعتنق بمسند آخر روى عنه ، وقد استدل به الامام محمد لمذهبه ومذهبه شيخه ابي حنيفة بأن المسافر اذا ام الناس بعرفة في الجمع بين الصلاتين صلى ركعتين ركعتين ويقول للقيمين بعد السلام : آتموا صلاتكم فانا قوم سفر ، وعمر الفاروق كان في الحج مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ولو لم يأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالآتمام لما تخالفه عمر رضي الله عنه في قوله وفعله كما لا يخفى ، وعدم بلوغه اسلم وسعيد بن المسيب - كما في موطأ مالك - لا يستلزم عدم مطلقا او عدم غيرهما ، وهذا ظاهر . وقد روى مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي وراء الامام بمنى اربعا فاذا صلى لنفسه صلى ركعتين - اه ؛ والامام في زمن ابن عمر لا يكون الا صحابيا ، ولو كان تابعا ايضا لما خالف ستة قطعية متواترة في الجمع العظيم على زعم المجيب ، والاردوا عليه كما هو ديدن اهل الحق لاسيما في خير القرون فانهم كانوا

كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= لا يهابون احدا غير الله وكانوا لا يخافون لومة لائم كما هو مشروح من خصائصهم في زبر الحديث وكتب الطبقات ، فلم منه ان الامام المقيم اذا صلى بهم ايام الحج صلى اربعا ، والمسافر اذا صلى بهم قصر ، وابن عمر كان يتم وراء الامام المقيم على قانون صلاة المسافر والمقيم ، وهذا كله في حديث عمران بن حصين رضى الله عنهما رواه ابو داود الطيالسي في ص ١١٥ من مسنده من مسانيد عمران بن حصين : حدثنا ابو داود قال حدثنا جهماد بن سلية عن علي بن زيد عن ابي نضرة انه قال : سأل شاب عمران بن حصين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فقال : ان هذا الفتي سألني عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم في السفر فاحفظوا عني ما سافرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا قط الا صلى ركعتين حتى يرجع وشهدت معه حنيناً والطائف فكان يصلي ركعتين ثم حججت معه واعتمرت فصلى ركعتين ثم قال « يا اهل مكة ! اتموا فانا قوم سفر » ثم حججت مع ابي بكر واعتمرت فصلى ركعتين ثم قال « يا اهل مكة ! اتموا الصلاة فانا قوم سفر » ثم حججت واعتمرت مع عمر فصلى ركعتين ثم قال « اتموا الصلاة فانا قوم سفر » ثم حججت مع عثمان واعتمرت فصلى ركعتين ثم ان عثمان اتم . فهذا الحديث حجة قاطعة وبرهان ساطع على ما تعرضنا له وتصدينا لاثباته ، وهو بمجموعه شامل للصلاة بعرفة والمزدلفة ومنى والا لافصح به عمران رضى الله عنه كما صرح باتمام عثمان رضى الله عنه بمنى وهو حجج معه صلى الله عليه وسلم ومع ابي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كلهم قالوا لاهل مكة « اتموا الصلاة فانا قوم سفر » وقصر هذا القول على الصلاة بمكة دون عرفة ومنى تحكم بحجت من غير دليل ، كيف لا ويرده قول عمر في حجة لاهل مكة بمكة وعرفة ومنى « اتموا فانا قوم سفر » ولم يرد في الأحاديث التي وردت في باب صلاة عرفة شيء ينفي هذا العموم بل قول عمر المذكور شاده واحكمه وفسره تفسيراً لم يبق فيه ارباباً لمرتاب وموضع جدال الا لمن انكر طلوع الشمس رابعة النهار . والحديث قد نقله الحافظ =



كتاب الحجة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== ابن حجر في ج ١ ص ٢١٥ من التلخيص الحبير ذيل قول الرافعي : و يقل الامام اذا سلم « آموا يا اهل مكة فانا قوم سفر » كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - الشافعي و ابو داود و الترمذي عن ابن علية عن علي بن زيد عن عمران قال : غرقت مع النبي صلى الله عليه وسلم فلم يصل الا ركعتين حتى رجعنا الى المدينة و حججت معه فلم يصل الا ركعتين حتى رجع الى المدينة . و شهدت معه الفتح فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا صلى الا ركعتين ثم يقول لاهل البلد « آموا فانا قوم سفر » - لفظ الشافعي ، و زاد الطبراني « الا المغرب » ، و رواه مالك في الموطأ من قول عمر بن الخطاب لما قدم مكة صلى بهم ركعتين ثم انصرف فقال : يا اهل مكة انا سافر ، ثم صلى عمر بمنى ركعتين ، قال مالك : و لم يلغى انه قال لهم شيئا - انتهى . و قد عرفت ان عمر رضي الله عنه قال لهم ذلك بعرفة و منى ايضا ، و عدم بلوغه مالكا ليس بحجة . و الحديث رواه الديلمي ايضا من طريق ابى داود الطيالسي . ثم المخالفون في الباب ليس في ايديهم الا السكوت في اكثر احاديث الباب و هو ليس بحجة ، و صلاة ابن عمر و عثمان رضي الله عنهم مزيدة عليه كما لا يخفى . و ظهر ايضا من حديث عمران بن حصين ان قصر الصلاة في السفر عزيمة محكمة و سنة قطعية مستمرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم و ابى بكر و عمر و عثمان و ابن عمر و عمران بن حصين ، لم يقع خلف فيها عن احد منهم مع كون آية القصر التي ذكرها المجيب الزائع في جوابه كانت بمرأى منهم . و العجب من المجيب حيث ترك هذه الصرايح و السنة المتواترة التي لم يقع تخلف عنها و بنى بناء ضعيفا على اساس و هن في ذهنه و تصدى في صورة المجتهدين و تزيا بزهم ، و انى له التناوش من مكان بعيد ، و انى له ذلك !

و المجيب ذكر في الجواب مذهب الامام مالك رحمه الله من غير تصريح بذلك وهو لا يليق به فان البائل حنفي يسأل عن مذهب الامام ابى حنيفة و هو ليس بأهل الاجتهاد حتى يشقق عصا الخلاف و الشقاق ، و المسألة قد فرغوا عنها قبل وجوده بقرون كثيرة ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= لم يبق فيها حاجة الى تحقيقه المضل . هذا الامام محمد قد صرح في كتاب الحجّة بمذهب  
ابي حنيفة و اقام الدلائل عليه - كما سيأتى في الكتاب - و اثبت بأثر عمر رضى الله عنه  
و قال : و الاحاديث قد جاءت في ذلك كثيرة منها حديث عمران المذكور و فيه حجج  
النبي صلى الله عليه و سلم و حجج ابي بكر و حجج عثمان رضى الله عنهم ، و آثار  
عمر و اثر ابن عمر و اثر عثمان في الاتمام رضى الله عنهم و هم الخلفاء الراشدون و قد  
قال صلى الله عليه و سلم « عليكم بسنتى و سنة الخلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ »  
و قال « اقتدوا بالذين من بعدى ابي بكر و عمر » و قد احتج بقول عمر رضى الله عنه في  
عدم الجزاء على قاتل الزنبرور في الاحرام وجعله حكم القرآن بواسطة الحديث المذكور  
و حلف على ذلك كما في كنز العمال من باب الفضائل و هو فيه بار ان شاء الله تعالى .  
و ابو بكر و عمر رضى الله عنهما قالوا لاهل مكة « آتموا صلاتكم فانا قوم سفر » و قال  
عمر بعرفة و منى « يا اهل مكة آتموا صلاتكم فانا قوم سفر » فهو حكم القرآن ،  
و لم ينقل عن احد من الصحابة رضى الله عنهم خلافه فعليه الممول ، فظهر بذلك ان  
هذه سنة خلافة بين أئمة العلم والاجتهاد ، و القصر كان للسفر ، و اجمع بينهما من  
النسك ، و رسول الله صلى الله عليه و سلم و ابو بكر و عمر رضى الله عنهم كلهم قالوا في  
الحج لاهل مكة « آتموا صلاتكم فانا قوم سفر » و بينه عمر رضى الله عنه في سفره  
للحج بمكة وعرفة و منى ، فلم يبق في ثبوته ريب الا لمن كان في قلبه مرض الانكار  
و العناد او داء من نزغات الشيطان و وساوسه ، « و من لم يحمل الله له نورا فاله  
من نور » . و ظهر ايضا ان من ظن ان هذا مذهب بعض المشايخ فظنه فاسد ، بل هو  
مذهب الامام ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد رحمهم الله تعالى ، و هو مبني على الاحاديث  
و الآثار عن الصحابة و التابعين رضى الله عنهم .

ثم قال المجيب « فالقصر في المجمع العظيم رخصة للأئمة كالقصر في السفر » . قلت :  
فيه اولا ان المجيب بنى الخلافة على الخلافة و اسسها عليها و هى القصر في السفر =

## كتاب الحج ( الصلاة بنى يوم التروية والصلاة بنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== فانه حتم و واجب للمسافر عند ابي حنيفة ومن قال بقوله ، وليس برخصة كما قال غيرهم ، ولم يثبت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من ابي بكر وعثمان وعمر وعلي وابن مسعود وغيرهم من الصحابة انهم اتموا في السفر ، وهذا حديث عمران وغيره ، وكتب الأحاديث مشحونة بذلك . لا في حديث صحيح ولا في ضعيف ، ومن ادعى فعله البيان ؛ وفرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر على ما فرضت ، فن اذا ما قصرنا فقد ادى المأمور على ما فرضت من غير نقصان على وجه الكمال ، ومن اذا ما اربعا فقد خالف النصوص . وقال ابن تيمية : و الذي علمناه من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هو القصر لا غير ، وهو مذهب ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم والجمهور ، والقصر صدقة من الله تعالى وهي تكون في معنى الاسقاط عن الذمة كما ثبت في عمله ، و اتمام عثمان بنى على التأويل لا على جواز القصر في السفر ورخصة فيه ، وليس لنا ان نشغل به ، وكذا اتمام عائشة رضي الله عنها وتحسينه صلى الله عليه وسلم بفعلها فانه واد آخر ، وهي على باب عدم التعاقب على امر ماض صدر منها قبل الاستفسار عنه صلى الله عليه وسلم ؛ وقد حكم ابن تيمية على حديث عائشة بالوضع ، ولا اقل من ان يكون معلولا - كما قال به ابن كثير ، لأنها لم تكن في هذا السفر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - كما قال محمد بن اسحاق في سيرته ، والقصر بعرفة ايضا يختلف فيه للسفر او للنسك - كما عرفت ، فتأسيس الخلاف على الخلاف يورث الضعف في الدعوى والاستدلال ، وهي مسألة اصولية فرغوا عنها في الاصول ، فالمجيب في ذلك غلط للناس ومضل لهم كما لا يخفى . وثانيا ان القصر لما كان عند المجيب رخصة للامة من شاء قصر ومن شاء اتم فكيف يكون قصر النسك مع انه عنده سنة قطعية متواترة لم يختلف فيها ائمة الامة و ائمة العلم والاجتهاد كما صرح به اولاً فيين دعويه تعارض وتهاافت حيث لم يدبر ، ورجعت اليه دأثرته من حيث لم يحتسب ، وهذا من كرامة اجتهاده او قد قال بعده في الجواب « فالقصر بعرفات سنة متواترة ==

كتاب الحجّة ( الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= قطعية لم يقع من الشارع الكريم خلافاً ؛ وحيث كانت سنة قطعية لم يجوز فيها  
الرخصة من شاء فعل و من لم يشأ لم يفعل ، و هي قطعية لا يجوز خلافاً قطاً و من  
يقدر على خلاف القطعي و يجوز الرخصة من نفسه من غير ورود امر الرخصة من  
الشارع الكريم عليه الصلاة و التسليم الا من كذب ضرير البصر عديم البصيرة .  
و اعجب من هذا قوله « لم يقع من الشارع الكريم خلافاً » ! و كيف يكون وقوع  
الخلاف من الشارع فانه صلى الله عليه وسلم حج في حياته المباركة - في زعمه الفاسد -  
حجة واحدة فقط لا غير ! فهل يمكن ان يترتب عليه قوله « لم يقع من الشارع الكريم  
خلافاً » ! نعم لو حج صلى الله عليه وسلم حجّات في حياته لامكن ذلك و لدارت  
فيه الأنظار ، و اذ ليس فليس - هذا . ثم قوله « لم يقع - الخ » باطل ، فانه صلى الله عليه  
وسلم امر اهل مكة بأن « اتموا صلاتكم فانا قوم سفر » كما صرح بذلك عمران بن  
حصين رضى الله عنهما - كما سبق ، فهل تريد ازيد من ذلك ؟ أو لا يطمئن قلبك بقول  
عمر رضى الله عنه بمكة و عرفة و منى « يا اهل مكة اتموا صلاتكم فانا قوم سفر » !  
أو لا يثلج فؤادك بقول ابن بكر و عثمان رضى الله عنهما في الحج « اتموا صلاتكم فانا قوم  
سفر » و هم الخلفاء الراشدون عليكم بستمهم و مأمورون بقوله « اقدوا بالذين من بعدى  
ابن بكر و عمر » رضى الله عنهما الاسيا عمر الفاروق بين الحق و الباطل ! و ليس في يدك  
ما ينفي عموم حديث عمران الا ادعاؤك و اجتهادك من غير آلائه و اسبابه ؛ أو لا تعلم  
انه لا يروج في سوق التحقيق الا متاع النصوص الصريحة الصحيحة المساوية لذلك  
العموم ! و الا فالعام معول به على عمومه لا يخصه شيء ، و السكوت في معرض البيان  
سكوت لا ثبوت ، و اذا ثبت خلافه فالسكوت مستأصل بأصله و معدوم برأسه ،  
و هاهنا كذلك .

و من هاهنا ظهر لك بطلان قول المجيب « و لا يقوم قول احد على خلافاً » فانه مبنى على  
قوله المنسوج على منوال اتخاذ العنكبوت بيئها ، و قد انهدم ما بناه أولاً فلا يترتب =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== ما قاله بعده « فالإمام مقبلاً كان أو مسافراً في صلاته يوم عرفة بعرفات إذا صلى صلاة الظهر والعصر ركعتين ركعتين فاقتداء كل أحد بجائز به بلا شبهة ، ومن أراد أن يتم فله الإتمام ، كيف يجوز له الإتمام وهو خلاف السنة القطعية المتواترة لم يقع فيها من الشارع الكريم خلافها - كما تفوهت أولاً ، ومن أتم كان مخالفاً لها ، قطعاً وقد كان صلى الله عليه وسلم مسافراً قطعاً ، فمسألة الإمام المقيم خارجة عن السنة القطعية المذكورة المتواترة قطعاً ، لا بد لاثباته من دليل آخر يثبت بأن الإمام المقيم إذا صلى بهم بعرفة صلى ركعتين ركعتين واقتداء كل واحد من الحجاج بجائز به بلا شبهة مسافراً كان أو مقبلاً ؛ وأنّ للسكّين هذا وأنّى له ذلك هذه دعوى لا دليل عليها إلا هو اجس النفس و مساوئها .

لعل أبا بكر في زعمه خطأ ، أو عمر قد غلط ، أو عثمان قد سها ، أو ابن عمر عمل بالخطأ وتعدى عن السنة القطعية المتواترة على مقتضى حديث عمران رضي الله تعالى عنهم . وقصر المقيم بعرفة لم يثبت بالأحاديث المروية في الباب ، فاقتداء الناس به أيضاً لا يجوز بلا امتراء ، ومن ادعى خلاف ذلك فعليه إبيان بالبرهان ؛ وإلا فالسكوت له أوجب في ميدان البيان ؛ « في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله . وإذا فسدت فسد الجسد كله إلا وهى القلب » ، والفائز من أنّ الله تعالى بقلب سليم والهالك من هلك عن بيته .

ثم قال المجيب : « والقصر وإن كان مشروطاً بخوف الفتنة (سورة النساء/ ١٠٠) فالقصر جائز على الإطلاق خاف الفتنة أو لا لأن القصر صدقة ( قلت : وهى من الله إسقاط ) لكل أحد أن يقبلها ، والقصر ليس بواجب ( ما الدليل عليه ؟ ) فإن الكتاب الكريم لم يوجبه ( بأى لفظ فهم ذلك ؟ ) وإن نفي الجناح فالإتمام جائز بلا شبهة . » قلت : إذا نظرت في جوابه من أو له إلى آخره ادعنت أن دأب المجيب خلط المبحث وبناء الخلاف على الخلاف ، وهو يمشى مشية المجتهد في المسائل الفرعية وفي الآيات ==

## كتاب الحججة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== مشية المفسر ، و يدعى دعاوى من غير حجة الا بوساوس و هواجس مخزونة في ذهنه و قلبه و يظن انه يحسن صنعا و ليس وراءه اتقان و احكام و استحكام .  
أو لم يعلم ان آية القصر لم تعرض نصا الا لصلاة الخوف و القرآن لم يتعرض في آية من آياته الى بيان صفة صلاة من الصلوات الخمس الا لصلاة الخوف ! فقد تصدى لبيان صفتها ، و اما غيرها من الصلوات فانما اكتفى بذكر اجزائها من القيام و القنوت و الركوع و السجود و القراءة و لم يذكر لها صفة كما هو ظاهر من الآيات الصلواتية .  
و العلماء قد اطالوا الكلام في تحقيق انها نزلت في قصر العدد او في قصر الصفة ، و قصر العدد هو قصر الركعات في السفر ، و قصر الصفة هو قصر الجماعة و هو في صلاة الخوف ، و ذلك لعدم ادراك كل طائفة منهم الجماعة بتمامها ، و لذا ورد في الروايات لهذه ركعة و لهذه ركعة ، و سماه ابن القيم : قصر الهيئة ، و بعدم الوصول الى كنه الآية و سرها و عدم الاحاطة بجميع احاديثها قال بعضهم : ان صلاة الخوف ركعة واحدة ايضا ، و لم يرفع رأسه الى نهى التبرأ . و انما اختلفوا فيه لقوله تعالى « ليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلاة » فانه يشير الى ان القصر رخصة ترفية لا قصر اسقاط ، لو قلنا : انها في قصر العدد لكن الاصح الأرجح انها في قصر الصفة و الهيئة ، فحينئذ خرجت الآية عما نحن فيه لانساق النظم على ذلك ، و الا يكون لقوله تعالى « ان خفتم » مفهوم معتد به فان القصر بها بدون الخوف ايضا جائز اجماعا . و الحاصل ان هاهنا اربع صور :  
الاقامة مع الأمن - و فيها الاتمام اجماعا ، و السفر مع الخوف - و فيها القصر اجماعا عددا و صفة ، و الاقامة مع الخوف - و فيها قصر الصفة اجماعا ، و هذه ثلاثة متفق عليها ، بقيت صورة واحدة و هي : السفر مع الأمن ففيها الخلاف بين الحنفية و غيرهم ، قال الأخناف : القصر فيها حتم و واجب ، و قال غيرهم : بل هو جائز قصر او لم يقصر ؛ و المجيب قال على الاطلاق : ان القصر جائز ، و هو يحمل الآية خلاف الاصح الأرجح على قصر العدد ، و لم يلتفت الى الخلاف الذي وقع بين الأئمة من المجتهدين و المفسرين ==

كتاب الحجبة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= ويرى رجما بالغيب و يحمل الخلافة وفاقية خلاف الحجج والبراهين . فالقصد من الآية بيان قصر الصفة والهيئة لا الركعات ، الا انه اشير اليه ايضا لكون المخاطبين في حالة مواجهة العدو مسافرين عادة ، والخوف في الآية ليس بقيد لقصر العدد بل لان الآية نزلت في قصر الصفة وهو مقيد بالخوف ، واما القصر للمسافرين عددا فانما جاء ذكره تبعا واستطرادا لكونهم مسافرين اذ ذاك ، ولا تعلق لهذا القيد بقصر العدو ، و رسول الله صلى الله عليه وسلم انما ذكر لهم انها نعمة الله عليكم نزلت في حال الخوف فاقبلوا نعمته ، لانها نزلت على الخوف فقط ، فالخوف ظرف لا شرط لها حيث يتنقى القصر باتفاقه فيعلق القصر بنى الجناح ؛ و يقال : ان القصر جائز بانه بنى الجناح ، فظهر ان القصر عددا ليس مشروطا بخوف الفتنة كما زعم المجيب بفهمه القاصر ، و الاحاديث نصت قولاً وفعلًا على ان القصر عددا للمسافر حتم ، و اوضحت الآية بأن الخوف فيها قيد و ظرف لقصر الصفة لا شرط له ، فكيف قال المجيب : انه مشروط به ! علا انه اذا كان عنده مئة قطية متواترة لم يقع من الشارع الكريم خلافها فلا بد ان يكون حتماً و واجبا لا يقدر احد ان يخالفه ، فالقول بالجواز و الرخصة خارج عن التحقيق .

و في ج ١ ص ٩٢ من البدائع : و لاجبة له في الآية لان المذكور فيها اصل القصر لا صفته و كفيته ؛ و القصر قد يكون عن الركعات ، و قد يكون عن القيام الى القعود ، و قد يكون عن الركوع و السجود الى الائمة خوف العدو لا بترك شطر الصلاة ، و ذلك مباح مرخص عندنا ، فلا يكون حجة مع الاحتمال مع ما ان في الآية ما يدل على ان المراد منه ليس هو القصر عن الركعات و هو ترك شطر الصلاة لانه علق القصر بشرط الخوف و هو خوف فتنة الكفار بقوله « ان جفتم ان يفتكم الذين كفروا » ، و القصر عن الركعات لا يتعلق بشرط الخوف بل يجوز من غير خوف ، و الحديث دللنا لانه امر بالقبول ، فلا يبقى له خيار الرد شرعا اذ الامر للرجوب . و معنى =

كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= قوله : تصدق عليكم - اى حكم عليكم ، علا ان تصدق من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك يكون عبارة عن الاسقاط كالنفق من الله تعالى ، وليس هذا ترفها بقصر شطر الصلاة ، بل لم يشرع في السفر الا هذا القدر لما في الاحاديث من كونها فرضت ركعتين ركعتين ، فأقرت صلاة السفر على الحالة الاولى ، ولقول ابن عباس « لا تقولوا قصرا فان الذى فرضها اربعا فى الحضر هو الذى فرضها فى السفر ركعتين » ، وليس الى العباد اجال قدر العبادات الموظفة عليهم بالزيادة والنقصان ؛ ألا ترى ان اراد ان يتم المغرب اربعا او الفجر ثلاثا او اربعا لا يقدر على ذلك ا كذا هذا ، فلو كان القصر رخصة والا كمال عزيمة لما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم العزيمة الا احيانا ، اذ العزيمة افضل ، وكان صلى الله عليه وسلم لا يختار من الاعمال الا افضلها ، وكان لا يترك الا افضل الا مرة او مرتين تعليما للرخصة فى حق الامة ، فأما ترك الافضل ابدا وفيه تضييع الفضيلة عن النبي صلى الله عليه وسلم فى جميع عمره فما لا يحتمل ، وقد قال عمران بن حصين : ما سافر رسول الله صلى الله عليه وسلم سفرا الا صلى ركعتين ، وانه فى الفتح والحج قصر بمكة وقال لاهلها « اتموا يا اهل مكة ا فانا قوم سفر » وكذا ابو بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم ؛ فلو جاز الاربع لما اقصر على الركعتين لوجهين ، احدهما : انهم كانوا يقتسمون زيادة العمل فى الحرم لان العبادة فيه من تضاعف الاجر ، والثانى : انه صلى الله عليه وسلم كان اماما وخلفه المقيمون من اهل مكة فكان ينبغى له ان يتم اربعا لتلا يحتاج اولئك القوم الى التفرد ولينالوا فضيلة الاتمام به فى جميع الصلاة ، وحيث لم يفعل ذلك دل على ما قلنا ؛ ألا ترى ان عثمان رضى الله عنه ، لما اتم بمنى انكر عليه الصحابة رضى الله عنهم واعتذر هو عنه فانكارهم عليه واعتذاره عنه كلاهما دلا على ان الفرض فى السفر ركعتين غير مبنى على الرخصة والعزيمة ، اذ لو كانت الاربع عزيمة لما انكرت الصحابة عليه ، ولما اعتذر هو - اذ لا يلام على الزائم ولا يعتذر عنها - فكان ذلك اجماعا منهم على ما قلنا =

٤٦٠ ( ١١٥ ) وقد



## كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= وقد سئل ابن عمر رضى الله عنهما عن الصلاة في السفر فقال: من خالف السنة كفر - اى خالف السنة اعتقادا لا فعلا؛ و سأل عن ابن عباس رجلا من حالها في السفر احدهما يتم الصلاة فيه والآخر يقصر فقال للذى قصر: اكلت، وقال للآخر: انت قصرت؛ ولذا قال الامام ابو حنيفة رضى الله عنه: من اتم الصلاة في السفر قد اساء وخالف السنة لأن الركعتين من ذوات الأربع في حقه ليستا قصرا بل تمام فرضه، والاكمال ليس رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في جميع عمره، لأن الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الاصلى لعارض الى تخفيف ويسر، ولم يوجد معنى التغير في حقه رأسا اذ الصلاة في الاصل فرضت ركعتين في حق المقيم والمسافر جميعا ثم زيدت في حق المقيم واقرت على حالها في حق المسافر، فانعدم معنى التغير في حق المسافر، فلم يكن ذلك رخصة في حقه. ومن هاهنا ظهر لك ان تليق المسألة بأن القصر عندنا عزيمة والاكمال رخصة خطأ على اصلنا؛ و اين الرخصة والعزيمة؛ ومن سمي بهما فقد سمي مجازا، فسقط ما قال المجيب وثبت ان القصر في الآية ليس شرطا بنى الجناح وليس رخصة للامة بل هو واجب وحتم عليها لا يجوز خلافه لكونه مكتوبا في حقها كذلك من الاصل. والجمع بعرفة من المناسك وقصر الصلاة فيها منه صلى الله عليه وسلم ومن ابى بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم كان للسفر، ولذا قالوا لأهل مكة في الحج: «اتموا صلاتكم فانا قوم سفر»، فلا يجوز للقيمين بمكة الا الاتمام بعرفة ومنى لا غير، والقول بالجواز او الحتم عليهم بالقصر بها تعد عن حدود النصوص، والكتاب الكريم لم يتعرض لكيفية صلاة المسافر الا في ضمن صلاة الخوف تبعاً، والتصديق من الله تعالى فيما لا يحتمل التملك اسقاط، فوجب قبوله لا كما زعم المجيب وفهمه.

ثم قال في خاتمة الجواب: والقصر في صلاتي يوم عرفة بعرفات سنة قطعية فلا ينبغي لاحد من الامة ان يخالفها ولا ينبغي لاحد ان يحكم بفساد صلاة مقتد اذا اقدى =

## كتاب الحجة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= بامام يصلى ركعتين ، قلت : هو مبنى على ما اسس قبله ، فاذا استأصل الأساس برمته سقط ما بنى عليه بتمامه ؛ والعجب منه انه قائل بأن القصر بعرفة سنة قطعية لا ينبغي لأحد خلافها ثم يقول ان القصر رخصة والاتمام جائز بلا شبهة ! فن اتم بناء على قوله فقد خالف السنة القطعية والمخالف لما لم يعمل بالشرع مع انه جائز عنده لا لوم عليه ولا شناعة ! والحال انه لا يجوز لأنه خالف السنة . وبالجملة لا يجوز للقيم ان يترك برأيه الأربع المفروضة عليه من الله تعالى ورسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاذا ترك ما فرض عليه منها فصلاته فاسدة ، فن اقتدى بالمفسد صلاته كان فاسدا لأن الامام ضامن لصلاة المؤمنين به - كما في الحديث . وهذا آخر ما ذكرته في الرد المذكور يوم الربوع الخامس والعشرين من ذى الحجة الحرام ، واذا طالعت كتب المحيبي المؤلفات الزائفة عن سنن الحق في متعلقات القرآن الكريم التي فرغوا عنها من قبل علمت انه زائف عن الحق مفضل للناس داخل في « من فسر القرآن برأيه فقد كفر » لا يرفع رأسه الى الأحاديث والآثار الصحابة والتابعين الذين بذلوا اعمارهم في خدمة القرآن وتفسيره وتحقيقه وتفيحه نزولا والفاظا واعرابا وغرابة وصناعة وفصاحة وبلاغة واعجازا وغيرها من العلوم المودعة في القرآن ، ويصوغ الآيات على اجتهاداته الباطلة ومزعماته الفاسدة ولا يبالى فيه ثم يسميه : تفسير القرآن ، حتى انه اعتمد في تحقيق آية من الآيات على قول مشرك من هنادك الهند وجعله حقا وصوابا مخالفا لجميع الأحاديث والآثار واقتوال جميع المفسرين من الفقهاء والمحدثين لأن قول المشرك مطابق لهواه الشيطاني ، وهذا ديدنه في سائر تأليفاته المضلة المرذولة ، ولقد جعل في تأليف اماره مصطنعي كمال من الاتراك على منهاج الخلافة الراشدة بل افضل منها وهو كما ترى وتدرى انه في عهده رفع احكام القرآن ونهى عن تعليمه وتعليم الاحكام الاسلامية واغلق ابواب المدارس والمساجد وجرى في زمن حكومته اشياء كثيرة منابذة لاحكام الاسلام وحدوده ليس هذا موضع ذكرها ، وهو كان على لسان =

كتاب الحجّة ( الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى وبعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

== الشرع فاسقا فاجرا على طريق اهل اوروبا ودينهم ، وان كنت في شك فساغر الى اناطولييه واستانبول وغيرهما من بلادهم تشاهد من شيوع المناسي والملاهي والمحرمات كثيرة ما لا تشاهد في غيرها من البلاد من شيوع الخمر والزنا والملاهي ومحو اسم الاسلام وشعائره وغيرها ، ثم هو يقول ان حكومته حكومة الخلافة ومصطفى كمال كان الخليفة الراشد انا لله وانا اليه راجعون ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ، اللهم اوفقنا وفقهم للخيرات والمبرات . واخبرني بأزيد من هذا اخي في الدين والعلم الفاضل محمد يوسف البنوري من مشاهداته . وهو ثقة في ذلك وصادق ، وقد طالعت كتبه الزائفة ، وأوصى اخواني ان لا يطالعوها الا للرد عليها .

#### تنبيه وزيادة في العلم

قال المجيب في ابتداء الجواب : لم يمجج النبي الكريم صلى الله عليه وسلم في حياته قبل النبوة ولا بعدها الا واحدة وهي حجة الوداع في السنة العاشرة بعد الهجرة وعرفت بحجة الوداع وتاسع ذي الحجة صادفت يوم الجمعة ، قلت : هو مبنى على اجتهاده وزعمه الباطل من غير تحقيق وتقيح بل على اضمار الانكار في القلب العليل للاحاديث التي وردت في الباب ، وله اغلاط وخطايا ومسامحات عديدة كثيرة بعضها الخش من بعض واقبح كما هي ظاهرة من مؤلفاته خصوصا من تأليفه في ترتيب السور فانه قد اخطأ في مواضع كثيرة منه ، وقد انكر فيه بعض المتواترات ، وبني الترتيب على زعمه الغلط ، وتجاوز عن دائرة اهل السنة ، وفسر القرآن برأيه حتى خرج عن حدود التفسير وعن تفاسير الصحابة والتابعين مقلدا لهواه الذي اتخذه لها ومشى على جادة الاضلال والضلالة التي افضت الى الضلال . عامله الله تعالى بما يليق به وجزاه في الدارين بما يؤله ويخزيه . وقد روى الترمذي من حديث جابر : ان النبي صلى الله عليه وسلم حج ثلاث حجج حجتين قبل ان يهاجر وحجة بعد ما هاجر معها عمرة . وعن ابن عباس : حج صلى الله عليه وسلم قبل ان يهاجر ثلاث حجج - اخرج ابن ماجه والحاكم . وقال ابن الجوزي : ==

## كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

= حج حججا لا يعلم عددهما . وقال ابن الأثير : كان عليه السلام يحج كل سنة قبل أن يهاجر . وقال الحافظ : الذي لا ارتياح فيه أنه لم يترك الحج وهو بمكة قط لأن قريشا في الجاهلية لم يكونوا يتركون الحج ، وإنما يتأخرون منهم من لم يكن بمكة أو عاقه ضعف ، وإذا كانوا وهم على غير دين يحرصون على إقامة الحج ويرونهم من مفاخرهم التي امتازوا بها عن غيرهم من العرب ، فكيف يظن أنه صلى الله عليه وسلم يتركه وقد ثبت أن جبير بن مطعم رآه صلى الله عليه وسلم في الجاهلية واقفا بعرفة وأنه من توفيق الله له ! و ثبت دعاؤه قبائل العرب إلى الإسلام بمنى ثلاث سنين متوالية ١١ هـ . فقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم حج قبل الهجرة حججا عديدة وإن خملت في شهرة حجة الوداع حتى زعم بعض من لا خبرة له - كالجبب المذكور - أنه لم يحج في حياته إلا حجة واحدة . قال الحافظ العيني في شرح حديث جبير بن مطعم ج ٤ ص ٦٧٧ من عمدة القاري - الذي أخرجه البخاري في باب الوقوف بعرفة من الصحيح : قلت : حج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها غير مرة ، وأما بعد الهجرة فلم يحج إلا مرة واحدة ، وروى ابن خزيمة وإسحاق بن راهويه عن طريق ابن إسحاق : حدثني عبد الله بن أبي بكر عن عثمان بن أبي سليمان عن عمه نافع بن جبير عن أبيه قال : كانت قريش إنما تدفع من المزدلفة ويقولون « نحن الحس فلا نخرج من الحرم » وقد تركوا الموقف بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع إذا دفعوا ؛ ولفظ يونس بن بكير عن ابن إسحاق في المغازي مختصرا ، وفيه : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قائما مع الناس قبل أن ينزل عليه الوحي توفيقا من الله تعالى ؛ وأخرجه إسحاق أيضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الأسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قال : أضلكت حمارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات مع الناس ، فلما أسلمت عرفت أن الله وقفه لذلك - انتهى . =

كتاب الحجة ( الصلاة بمبنى يوم التروية والصلاة بمبنى وعرفة والجمعة بهما ) ج -

= وفي ج ٣ ص ٤١٢ من فتح الباري: لكن في سياق سفیان فوائد زائدة، وقد روى بعض ذلك ابن خزيمة و اسحاق بن راهويه في مسنده موصولا من طريق ابن اسحاق: حدثنا عبد الله بن ابى بكر عن عثمان بن ابى سليمان عن عمه نافع بن جبير عن ابيه قال: كانت قريش انما تدفع من المزدلفة ويقولون «نحن الحس فلا نخرج من الحرم» وقد تركوا الموقف بعرفة، قال: فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الجاهلية يقف مع الناس بعرفة على جبل له ثم يصبح مع قومه بالمزدلفة فيقف معهم ويدفع اذا دفعوا، و لفظ يونس بن بكير عن ابن اسحاق في المغازي مختصرا، وفيه: توفيقا من الله تعالى له؛ و اخرجه اسحاق بن راهويه ايضا عن الفضل بن موسى عن عثمان بن الاسود عن عطاء عن جبير بن مطعم قال: اضلكت حمارا لي في الجاهلية فوجدته بعرفة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم واقفا بعرفات مع الناس فلما اسلمت علمت ان الله وقفه لذلك - اهـ . ثم قال الحافظ: و افادت هذه الرواية ان رواية جبير له لذلك كانت قبل الهجرة و ذلك قبل ان يسلم جبير، وهو نظير روايته انه سمعه يقرأ في المغرب بالطور و ذلك قبل ان يسلم جبير ايضا، كما تقدم - اهـ . ثم قال بعد ذكر التعقب على السهيلي في محل الحديث و بعد نقل كلام الكرماني فيه «و يحتمل ان يكون لرسول الله صلى الله عليه وسلم وقفة بعرفة قبل الهجرة» وهذا الاخير هو المعتبر كما بينته قبل بدلائله، و كأنه تبع السهيلي في ظنه انها حجة الوداع، او وقع له اتفاقا - اهـ . ثبت بهذا كله انه صلى الله عليه وسلم حج في حياته حجات غير حجة الوداع، فالقول بانهم لم يحج الا واحدة - كما صدر من المجيب - غلط فاحش و مبنى على قصور النظر من مطالعة كتب الحديث و شروحيها و كتب المغازي و السير، و محمد بن اسحاق حجة لا سيما في المغازي، و قول جبير بن مطعم مقبول بعد الاسلام. رواية و دراية لا سيما عند المجيب فانه اعتمد على قول المشرك في تفسير آية من كتابه خلافا لجميع المسلمين. هذا ما وعدته قبل - و الله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

وقال أبو جنيفة أيضا: إذا كان أمير الحج من أهل مكة صلى الظهر والعصر بعرفة أربع ركعات،<sup>١</sup> وصلى بعرفة ومنى<sup>٢</sup> وأهل مكة معه ما أقاموا بمنى أربعاً يتمون الصلاة حتى يرجعوا<sup>٣</sup> إلى مكة. وقال أهل المدينة في أمير الحاج إن<sup>٤</sup> كان من أهل مكة وغير أهل مكة<sup>٥</sup>: إنهم يصلون بعرفات ومنى أيام منى ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة<sup>٦</sup> ومن كان ساكناً بمكة بمنى<sup>٧</sup> فإن ذلك يتم الصلاة بمنى، وإن كان أحد ساكناً بعرفة مقياً بها فإن ذلك يتم الصلاة بعرفة [أيضاً]<sup>٨</sup>.

وقال محمد: ينبغي لأهل المدينة إذا زعموا أن الحاج من أهل مكة

(١-١) كذا في الأصول، والصواب «وصلى بمنى» والله اعلم.

(٢) في الأصول «يرجعون» وهو خطأ.

(٣) في قول مالك «إذا» ونص عبارة الموطأ مكذا: سئل مالك عن أهل مكة كيف صلاتهم بعرفة ركعتان أم أربع؟ وكيف بأمر الحاج إن كان من أهل مكة يصلي الظهر والعصر بعرفة أربع ركعات أو ركعتين؟ وكيف صلاة أهل مكة في إقامتهم؟ فقال مالك: يصلي أهل مكة بعرفة ومنى ما أقاموا بهما ركعتين ركعتين يقصرون الصلاة حتى يرجعوا إلى مكة؛ قال: وأمير الحاج أيضاً إذا كان من أهل مكة قصر الصلاة بعرفة وإيام منى، وإن كان أحد ساكناً بمنى مقياً بها فإن ذلك يتم الصلاة بمنى، وإن كان أحد ساكناً بعرفة مقياً بها فإن ذلك يتم الصلاة بها أيضاً - انتهى.

بهذا يصلح عبارة الكتاب ويسد به ما وقع فيها من الخلل.

(٤) اظن أن لفظ «غير» زائد، وأصله «و أهل مكة» كما هو ظاهر من عبارة الموطأ.

(٥-٥) في الموطأ «و إن كان أحد ساكناً بمنى مقياً بها» كما عرفت.

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدناه من الموطأ.

كتاب الحج ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى وعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢ .

يقصر الصلاة في أيام الحج أن<sup>١</sup> يقصرها الحاج من أهل منى وأهل عرفة لأنهم إن كانوا بها يقصرون للحج<sup>٢</sup> فكلهم حاج، وإن كانوا إنما يقصرون للسفر فليس فيهم مسافر، لأن من قول أهل المدينة أنه لا يقصر الرجل في أقل من أربعة برد وما بين مكة وعرفات في الذهاب والرجعة<sup>٣</sup> لا يكون أربعة برد<sup>٤</sup> فلا تى شئ قصرت الصلاة في ذلك<sup>٥</sup> للحج<sup>٦</sup>؟ فينبغي لكل حاج أن يقصر أو للسفر<sup>٧</sup> وليس<sup>٨</sup> أهل مكة في قولكم بمسافرين<sup>٩</sup> قالوا: لأنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما صلوا بمنى ركعتين و صلى عثمان رضي الله عنه شطر إمارته بمنى ركعتين ثم أتمها بعد ذلك<sup>١٠</sup> . قلنا لهم: ليست لكم في ذلك حجة، لأن رسول الله

(١) كذا في الهنذية، وكان في الأصل «أو» مكان «أن» .

(٢) وكان في الأصول «الحج»، والصواب «للحج» .

(٣-٣) وكان في الأصول «لا يكون ذلك أربعة برد»، بزيادة اسم الإشارة،

والصواب «لا يكون أربعة برد»، ولفظ «ذلك»، زائد زاده التاميم سهوا، لأن ضمير

«لا يكون» راجع الى قوله «ما بين مكة»، فلا حاجة الى اسم الإشارة - تدبر .

(٤) وكان في الأصول «الحج»، والصواب «للحج» .

(٥) وكان في الأصول «و للسفر» وهو خطأ، والصواب «أو للسفر» .

(٦) كذا في الأصول، والراجح «فليس»، بالقاء .

(٧) وهو ما رواه مالك عن هشام بن عروة عن ابيه: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

صلى الصلاة الرباعية بمنى ركعتين، وان ابا بكر صلاها بمنى ركعتين، وان عمر بن

الخطاب صلاها بمنى ركعتين، وان عثمان صلاها بمنى ركعتين شطر امارته ثم أتمها بعد -

كذا في موطأ مالك مع الزرقاني ج ٢ ص ٢٥٥ . الحديث مرسل، وفي الصحيحين

وغيرهما من حديث ابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهما - كما في الزرقاني ايضا .

كتاب الحجّة ( الصلاة بمنى يوم التروية والصلاة بمنى و بعرفة والجمعة بهما ) ج - ٢

صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر رضي الله عنهما إنما كانوا يقدمون مسافرين من المدينة فكانوا في سفر حتى يرجعوا إليها، وإنما بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة لصبح<sup>١</sup> رابعة من ذى الحجّة فهذا مسافر حتى يرجع<sup>٢</sup> إلى المدينة، وليس هذا بمنزلة أهل مكة ومن كان مقبلاً بها، لأن هؤلاء مقيمون لم يخرجوا [منها]<sup>٣</sup> حتى حجوا بسفر فيجب عليهم ما يجب على المسافر؛ والآحاديث قد جاءت في ذلك كثيرة: أخبرنا محمد قال أخبرنا سويد بن إبراهيم الهذلي<sup>٤</sup> عن قتادة بن دعامة

(١) وصله مسلم و أبو داود والدارمي وابن ماجه وغيرهم من حديث جابر في الحج، وفيه «قدم النبي صلى الله عليه وسلم صبح رابعة مضت من ذى الحجّة» الحديث . ومن حديث عائشة رواه مسلم وغيره وفيه: أنها قالت: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم لأربع مضين من ذى الحجّة أو خمس - الحديث . والمعول في عدم الشك على حديث جابر - كما لا يخفى .

(٢) قوله «لصبح» كذا في الأصل، وفي التهذيب «بصبح» بالباء، والراجح «صبح» بدون حرف الجر كما في مسلم وغيره من كتب الحديث .

(٣) كذا في الأصل، وفي التهذيب «رجع» .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) هكذا في الأصل . وفي ج ٤ ص ٢٧٠ من التهذيب: سويد بن إبراهيم الجحدري أبو حاتم الخياط البصري، روى عن الحسن البصري وعبد الملك بن أبي سليمان و قتادة ومطر الوراق وحجاج بن أرطاة وغيرهم، وعنه يحيى بن سعيد القطان ويونس المؤدب والحسن بن بلان وغيرهم، من رجال الأدب المفرد للبخاري؛ يختلف فيه، فمن ابن معين: صالح، وعنه: أرجو أن لا يكون به بأس، وعن البزار: ليس به بأس، وعن الدارقطني: لين يعتبر به، وعن أبي زرعة: ليس بقوى حديثه حديث أهل الصدق =



السدوسي : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بمكة ركعتين ثم قال « يا أهل مكة إنا سفر فأتّموا ، ثم صلى بمكة ركعتين ثم صلى بعرفة ركعتين ثم قال « يا أهل مكة إنا سفر فأتّموا » .

### باب في هدى القارن والمفرد بالحج

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : لو أن رجلا قارنا للحج والعمرة  
= وعن ابن معين انه يضعفه ، وعن الساجي : فيه ضعف ، وعن النسائي : ضعيف  
لا سيما تكلموا فيه عن قتادة ؛ مات سنة ١٦٧ من الهجرة . ونحوه في ج ١ ص ٤٣٤  
من الميزان ، وفيه : قال البخاري قال يحيى القطان قالوا : ان سويدا أبا حاتم سمع من  
أبي المليح ، وهو سويد بن إبراهيم الخياط ، أراه العطار ، ويقال : الهذلي ، سمع منه صفوان  
ابن عيسى وموسى بن اسمعيل ، واسرف ابن جابر حيث قال : يروى الموضوعات  
عن الآثبات .

(١) مرسل فان قتادة لم يدرك عمر ، ولا بأس بذلك فان أثر عمر رواه الطحاوي  
من طرق ، وقد روى قتادة عن صفوان بن محرز عن عمر - كما في ج ١ ص ٢٤٥  
من شرح الآثار ، وراجع باب صلاة المسافر من ص ٢٤١ الى ص ٢٤٩ منه فانه  
فصل المقام كما هو دأبه بأتم تفصيل و أجاب عن أسئلة المخالفين واعتراضاتهم أخبارا  
و آثارا ونظرا ، وقد روى فيه حديث عمران بن حصين ايضا الذي مضى ذكره من  
قبل في الرد على المخيب ، وتذكر ما مضى من التفصيل .

(٢) في الأصول « أحاديث في هدى القارن - الخ » ولا بد من لفظ « الباب » هاهنا  
والجديتان اللذان رواهما في هذا الباب مضيا في باب القارن بين الحج والعمرة اسنادا  
ومتنا ، وموضوع هذا الباب غير ذلك الباب في اشتراء الهدى يوم النحر وعدمه  
و ذبحه في أيام التشريق وبعدهما - كما هو ظاهر ، ولذا أسقطت لفظ « أحاديث » من  
الصلب و أدرجت مكانه لفظ « باب » .

كتاب الحج ( في هدى القارن و المفرد بالحج ) ج - ٢

لم يسق هديا ولم يشتريه ولم يعرف به حتى كان يوم النحر وهو موسم فاشترى يوم النحر هديا فذبحه عن قرانه أجزاء ذلك، ولم يخلق حتى يذبحه .  
وقال أهل المدينة : إن لم يكن معه هدى يعرف [ به ]<sup>١</sup> يوم عرفه فليقص نسكه كله من حلق الرأس وغيره ، ولا يذبحن هديا حتى تمضي أيام التشريق ويرجع إلى مكة ، فإذا رجع إلى مكة اشترى هديا فأخرجه من الحرم إلى الحل فساقه من الحل حتى يدخله إلى الحرم فيذبحه في الحرم لقراه .  
[ و ] قال محمد : كيف يحزبه أن يشتريه [ بعد ]<sup>٢</sup> يوم النحر فيذبحه ؟ قالوا : لأنه لا يعرف به ولا يخرج به إلى الحل حتى يسوقه إلى الحرم .  
قيل لهم : أفلا<sup>٣</sup> يشتريه يوم النحر ثم يأمر به فيخرج إلى الحل حتى يساق بمنى فيذبحه قبل أن يخلق لأن الله تعالى قال « ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله » ؟ قالوا : [ لا ] ؛ لأنه لم يعرف به فإذا لم يعرف به فلا يذبحه حتى يمضي أيام التشريق . قيل لهم : قد قلتم للعسر الذي لا يجد الهدى ولم يصم الثلاثة الأيام قبل يوم النحر أنه يصوم ثلاثة أيام التشريق ! فالهدى أخرى أن يذبح في أيام النحر من صوم هذه الأيام التي قال

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٢) لفظ « بعد » ساقط من الأصول كما يقتضيه موضوع المسألة وبناء الاختلاف ، والا لا يكون للعبارة معنى صحيح ، لذا زدته بين المربعين ؛ والاولى « أيام النحر » بالجمع مكان « يوم النحر » أي بعد أيام النحر وهي أيام التشريق ، كما هو منطوق كلام أهل المدينة ؛ وكذا عندى سقطت الواو قبل قوله « قال محمد » على دأب الكتاب . والله اعلم .

(٣) في الأصول بدون الاستفهام .

(٤) زدت « لا » حرف النفي لأن بدونه لا يصح الكلام .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «أيام منى أيام أكل وشرب فلا تصوموها» فكيف رخصتم في الصوم الذي لا ينبغي أن يرخس فيه وكرهتم ذبح الهدى فيها إذا لم يعرف به؟ قالوا: أنت تقول مثل هذا! أرايت العمرة أتقضى في أيام التشريق أم لا تقضى حتى تمضي أيام التشريق؟ قيل لهم: لا تقضى العمرة حتى تمضي أيام التشريق. قالوا: فكذلك الهدى الذي لم يعرف به لا يذبح حتى تمضي أيام التشريق. وقيل لهم: وهذا الهدى للعمرة أو للحج؟ فقد زعمتم أنه للحج وزعمتم أنكم إنما كرهتم الفران لما يدخل الحج من النقصان وأن الهدى الذي يجعل للفران إنما يجعل لما يدخل الحج من النقصان! قالوا: أجل، إنما جعل الهدى في الفران

(١) أخرجه مسلم من حديث نيشة الهذلي بلفظ «أيام التشريق أيام أكل وشرب» ومن حديث كعب بن مالك أيضا. ولابن حبان من حديث أبي هريرة، والنسائي من حديث بشر بن سعيد. ورواه أصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث عقبة بن عامر. ورواه البزار من طريق عبد الله بن عمرو: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أيام التشريق أيام أكل وشرب وصلاة فلا يصومها أحد. ورواه الدارقطني والطبراني من حديث عبد الله بن حذافة السهمي ومن حديث أبي هريرة بلفظ: لا تصوموا في هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبغال - يعني أيام منى. وحديث أبي هريرة عند ابن ماجه مختصر. وأخرجه ابن حبان والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ: لا تصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وبغال - الحديث. وأخرجه النسائي من حديث أم مسعود بن الحكم بن زيادة: نساء وبغال وذكر الله - كذا في ص ١٩١ من التلخيص، وفيه زيادة فراجع.

(٢) وكان في الأصل «و للحج» وفي الهندية «وهذا الهدى للعمرة أو الحج» والصواب «أو للحج».

لما يدخل الحج من النقصان . قيل لهم : فإذا كان الهدى إنما هو لنقصان الحج كما ذكرتم فهو من أمر مناسك الحج ولم ينتظر به مضي أيام الحج ولا يذبح حتى تمضي أيام الحج ، إنما ينبغي أن يقضى مناسك الحج في أيام الحج ، وإذا كان هذا الهدى لنقصان دخل الحج قضى في أيام الحج ؛ ليس لهذا القول معنى عندنا ١

الامر في هذا كما قال أبو حنيفة : يذبح يوم النحر ولا يحلق الرجل حتى يذبحه ، لأن الله تعالى يقول « ولا تحلقوا رؤوسكم حتى يبلغ الهدى محله » . أخبرنا [ محمد قال أخبرنا ] ١ مالك بن أنس قال أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي أن سليمان بن يسار أخبره : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام حجة الوداع كان من أصحابه من أهل بالحج ٢ ، ومنهم من جمع الحج والعمرة ٣ ، ومنهم من أهل بعمرة ٤ ، قال : فحل من كان أهل بالعمرة ٥ ، فأما من كان أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة ٦

- (١) في الأصول « هدى » والصواب « هذا » دون « هدى » لأن الهدى مذكر .
- (٢) سقط من الأصول ، وهو في باب ائتران بين الحج والعمرة ص ٥٦ من هذا الجزء ، وقد مر فراجع .
- (٣) مرسل فان سليمان تابعى ، هكذا مرسل رواه الامام مالك في الموطأ ومن طريقه الامام محمد في موطئه - كما سبق تفصيله في باب القران ص ٥٦ .
- (٤) وفي الموطأ « بجمع » .
- (٥) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « جمع بين الحج والعمرة » في كلا الحرفين - ف .
- (٦) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « أهل العمرة » وهو سهو الناسخ .
- (٧) في الأصول وكذا في الموطأ « بعمرة » ، وقد سبق في باب القران « بالعمرة » وهو الراجح على قانون التجو - كما لا يخفى على أولى الصحو .

فلم يحل<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس قال أخبرنا صدقة بن يسار  
المكي قال سمعت عبد الله بن عمر رضي الله عنهما [ ودخلنا عليه قبل يوم  
التروية يومين أو ثلاثة ]<sup>١</sup> ودخل عليه الناس يسألونه فدخل عليه رجل  
من أهل اليمن ثار الرأس<sup>٢</sup> فقال: يا أبا عبد الرحمن إني ضفرت<sup>٣</sup> رأسي  
وأحرمت بعمرة مفردة<sup>٤</sup> فماذا ترى؟ فقال ابن عمر رضي الله عنهما: لو كنت  
معه حين أحرمت لأمرتك أن تهمل بهما جميعاً فإذا قممت طفت بالبيت  
وبالصفا والمروة وكنت على إحرامك<sup>٥</sup> لا يحل منك شيء حتى تحل منهما  
جميعاً يوم النحر<sup>٦</sup> وتنحر هديك<sup>٧</sup>؛ وقال له ابن عمر: خذ ما تطاير من شعرك

(١) هكذا بالافراد هاهنا وهو مطابق لما في موطأ مالك من قوله « فلم يحل »، وتقدم  
في باب القران « فلم يحلوا » بالجمع وهو مطابق لما في موطأ محمد، وعلى كل وجه  
المعنى صحيح، والبسط في باب القران قد ذكره .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزدناه من الموطأ، وهو في باب القران منه .  
(٣) كذا في الأصول وكذا في موطأ الامام محمد، وزاد في موطأ الامام مالك « وقد  
ضفر رأسه » بعد قوله « ثار الرأس » .

(٤) في الأصول « ظفرت » وهو تصحيف، والصواب ما في باب القران  
وما في الموطئين .

(٥) في الأصول « مفرداً »

(٦-٦) في الأصول « فلا تحل منهما جميعاً حتى يوم النحر » وهو خطأ، والاصلاح  
كما في باب القران والموطئين، لكن في موطأ محمد « من شيء » .

(٧) زاد مالك في موطئه بعد قوله « تنحر هديك » « فقال الياني قد كان ذلك » .

كتاب الحجّة ( الرجل الذي يمر بالمعرس من ذى الحليفة راجعا من مكة ) ج - ٢

[واحد] <sup>١</sup> فقالت [له] <sup>١</sup> امرأة في البيت: وما هديه [يا أبا عبد الرحمن؟] <sup>٢</sup>  
[قال: هديه] <sup>٢</sup> ثلاثا - كل ذلك يقول ابن عمر: هديه؛ [قال: ثم سكت  
ابن عمر،] <sup>٢</sup> حتى إذا أردنا الخروج قال: أما والله لو لم أجد إلا شاة  
<sup>٤</sup> لكان ذبيحها أحب إليّ من أن أصوم.

قال محمد بن الحسن: فهذا ابن عمر قال «لو كنت معك لأمرتك  
[أن تهمل]» <sup>٥</sup> بهما جميعا، ولم يقل «لأمرتك أن تقرّد الحج، فكيف  
رأيتهم لإفراد الحج دون القرآن وقد قال ابن عمر هذا القول؟ وأتم الذين <sup>٦</sup>  
تروونه ثم تدعونه!

### باب الرجل الذي يمر بالمعرس <sup>٧</sup> من ذى الحليفة راجعا من مكة

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة في <sup>٨</sup> رجل مرّ بالمعرس من ذى الحليفة

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من موطأ الامام محمد ومما مر في  
باب القرآن .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطئين .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من رواية القرآن ومن الموطئين .

(٤-٤) كذا في الأصول، وفي باب القرآن وموطأ محمد «لكان أرى أن أذبحها» .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه - كما مر فوق .

(٦) في الأصل «الذي» بالافراد وهو تصحيف، والصواب «الذين» وتفصيل الباب  
في باب القرآن .

(٧) بضم الميم وفتح العين والراء الثقيلة وباسكان العين وفتح الراء خفيفة موضع  
النزول - قاله الزرقاني، وهو البطحاء التي بنى الحليفة . وفي الصحيحين عن ابن عمر =

كتاب الحجّة ( الرجل الذي يمر بالمعرس من ذى الخليفة راجعاً من مكة ) ج - ٢

راجعاً من مكة: فإن أحب أن يعرس به حتى يصلى فيه<sup>١</sup> فعل وليس ذلك بواجب عليه . وقال أهل المدينة: لا ينبغي لأحد أن يجاوز المعرس إذا قفل حتى يصلى فيه ، فإن<sup>٢</sup> عرس [ فى ]<sup>٣</sup> غير وقت [ صلاة ]<sup>٤</sup> فليقم حتى تحل<sup>٥</sup> الصلاة ثم صلى<sup>٦</sup> ما بدا له .

و قال محمد : بلغنا<sup>٧</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرس به ،

= أنه صلى الله عليه وسلم أرى فى معرسه بذى الخليفة قليل له : أنك يطحاء مباركة .  
وفيهما أيضاً عن موسى بن عقبة : وقد أناخ بنا سالم بالمناخ من المسجد الذى كان ابن عمر ينيخ به بتحرى معرس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو أسفل من المسجد الذى يطن الوادى بينه وبين القبلة وسط من ذلك . فالأبطح والبطحاء والمعرس واحد ، وهى بذى الخليفة معروفة عند أهل المدينة .

(٨) لفظ « فى » ساقط من الأصل ولا بد منها .

(١) كذا فى موطأ مالك ، وكان فى الأصول « به » مكان « فيه » .

(٢) فى موطأ مالك « وإن » مر فى غير وقت صلاة .

(٣) كذا فى الموطأ ، وحرف « فى » ساقط من الأصول .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا فى موطأ الامام مالك ، وكان فى الأصول « يصلى » وهو تصحيف .

(٦) كذا فى موطأ مالك ، وفى الأصول « يصلى » .

(٧) اسنده مالك فى الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم أناخ بالبطحاء التى بذى الخليفة فصلى بها ؛ قال نافع : وكان عبد الله بن عمر يفعل

ذلك - انتهى . قال ابو داود : سمعت محمد بن اسحاق المدنى : المعرس على ستة أميال

من المدينة . وفى سنن البيهقى ج ٥ ص ٢٤٥ : وهو مكان معروف - كما فى الفتح .

## كتاب الحجّة ( الرجل الذي يمر بالمعرس من ذى الخليفة راجعا من مكة ) ج - ٢

و أن عبد الله بن عمر أناخ به<sup>١</sup>؛ وليس هذا عندنا من الأمر الواجب الذى لا بد منه، إنما هو مثل منزل نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منازل الطريق بمكة، فقد نزل بغير منزل؛ وقد بلغنا<sup>٢</sup> عن ابن عمر [أنه]<sup>٣</sup> كان يتبع منازل تلك فينزل بها، فكذلك يتبع من المعرس ما يتبع من غيره، ولا نرى ابن عمر رأى<sup>٤</sup> ذلك واجبا على الناس، ولو كان هذا من

(١) في موطأ مالك: بلغنى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس به و أن عبد الله بن عمر أناخ به - اهـ . وأسند الإمام محمد من طريق مالك في ص ٢٣٩ باب الصدر من الموطأ: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا صدر من الحج أو العمرة أناخ بالبطحاء التي بذي الخليفة فيصلى بها ويهلل؛ قال: فكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك - اهـ . و لفظ « أناخ » في الصحيحين عن موسى بن عقبة - كما عرفت .

(٢) أسنده البيهقي في سننه ص ٢٤٥ من طريق شبابة بن سوار الفزارى: ثنا يزيد العزيز بن أبي سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يتبع آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم ويصلى فيها حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم نزل تحت شجرة فكان ابن عمر يصب الماء تحتها حتى لا تيبس - اهـ . و راجع لذلك « باب المساجد التي على طرق المدينة والمواضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وسلم » من صحيح البخارى ص ٧٠ فيه حديث سالم عن أبيه، وحديث موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر الحديث الطويل في ذلك .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) في الأصول « لا يرى » بالنسبة، وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب « ولا نرى أن ابن عمر رأى » فسقط لفظ « أن » من قوله « أن ابن عمر » - والله أعلم .



كتاب الحجّة ( الرجل الذي يمر بالمعبر من ذى الحليفة راجعا من مكة ) ج - ٢

---

الواجب لقّال فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قولاً أبين  
من الفعل ' حتى يعرفه الناس بالقول دون الفعل ' .

\*\*\*

تم كتاب المناسك

والحمد لله رب العالمين . وصلى الله سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

---

(١) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « الفصل » وهو تصحيف .

تم تصحيح الأركان الأربعة: الصلاة والزكاة والصوم والحج ليلة الاثنين

السابع من شهر ربيع الأول سنة ١٣٦٧ هـ . فالحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وبارك وسلم اللهم !

وقفني لما تحب وترضى وزدني علماً واحشرفني في زمرة

أصحابه صلى الله عليه وسلم وزمرة محمد وأبي يوسف

وأبي حنيفة رحمهم الله تعالى

آمين



## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### كتاب البيوع

#### باب ما يكره من بيع الرقيق والحيوان

أخبرنا محمد بن الحسن عن أبي حنيفة قال: لا يجوز بيع شيء من الحيوان من الرقيق ولا غيره<sup>١</sup> بشيء من الحيوانات الرقيق ولا غيره<sup>٢</sup> نسيئة، لأن الحيوان لا يجوز فيه السلم؛ وقال عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه نهى عن السلم في الحيوان<sup>٣</sup>. وقال أهل المدينة: لا بأس بأن يتباع<sup>٤</sup> بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله وصحبه أجمعين . . . كتاب البيوع .

(١ - ١) كذا في الهندية، وقوله «بشيء من الحيوانات الرقيق ولا غيره» ساقط من الأصل بسهو الناسخ .

(٢) سيأتي الحديث هذا بالاسناد في الكتاب . وفاعل «قال» أبو حنيفة، معناه: روى عنه؛ وهو في ص ١٣٤ من كتاب الآثار للإمام محمد وفي ص ١٨٦ من آثار الامام أبي يوسف - كما سيأتي .

(٣) هكذا في موطأ مالك، وفي الأصل «لا بأس بالعبد - الخ» .

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق والحيوان ) ج - ٢

العبد الفصيح التاجر<sup>١</sup> بالأعبد من الحبشة [أو]<sup>٢</sup> من جنس من الأجناس ليسوا مثله في الفصاحة ولا في التجارة والنفاز<sup>٣</sup> والمعرفة، فلا بأس بهذا<sup>٤</sup> أن يشتري عينه<sup>٥</sup> بالعبد أو بالأعبد إلى أجل معلوم إذا اختلف فيان<sup>٦</sup> اختلافه، فإن أشبه بعضه<sup>٧</sup> بعضاً<sup>٨</sup> حتى يتقارب فلا<sup>٩</sup> يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل معلوم<sup>١٠</sup> [وإن اختلفت أجناسهم]<sup>١١</sup>، ولا بأس مع ذلك<sup>١٢</sup> بأن<sup>١٣</sup> تبيع ما اشتريت من ذلك قبل أن تستوفيه إذا انتقدت ثمنه<sup>١٤</sup> من غير صاحبه الذي اشتريته منه.

وقال محمد بن الحسن: لو جاز بيع الحيوان نسيئة حتى يكون العبد والامة ديناً كما يكون في الخنطة والشعير: لجاز للرجل أن<sup>١٥</sup> يقترض من الرجل<sup>١٦</sup>

- (١) في موطأ مالك «العبد التاجر الفصيح» .
- (٢) كذا في موطأ مالك، وحرف «أو» ساقط من الأصول وهو لابد منه .
- (٣) كذا في الموطأ، وكان في الأصول «في النفاق» بالقاف - تصحيف .
- (٤) كذا في الموطأ، وكان في الأصول «لهذا» باللام .
- (٥ - ٥) كذا في الأصول، وفي الموطأ «أن يشتري منه العبد» .
- (٦) كذا في الأصول، وفي الموطأ «بعض ذلك» .
- (٧ - ٧) كذا في الهندية، وفي الأصل «حتى يتقارب بتقارب ولا» .
- (٨) لفظ «معلوم» لم يذكر في الموطأ .
- (٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .
- (١٠) قوله «مع ذلك» لم يذكر في الموطأ .
- (١١) كذا في الموطأ، وكان في الأصول «أن» بدون الباء .
- (١٢) وكان في الأصول «منه» والصواب «ثمنه» .
- (١٣ - ١٣) في الأصول «يقترض الرجل» وهو سهو وتحريف .

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

العبد ، فيكون عليه عبد مثله ديناً فيستخدمه شهراً<sup>١</sup> ، ثم إن شاء رده بعينه فقبضه إياه ، وإن شاء أعطاه مثله ؛ ويستقرض أيضاً الجارية و هي ثيب فيطأها زماناً ثم يردّها بغير صداق ؛ فما أعظم هذا القول أن يقول قائل : إن العروض<sup>٢</sup> تستقرض قرصاً فتوطأ ثم ترد<sup>٣</sup> ثم قلتم أيضاً : لا بأس بأن يبيع ذلك<sup>٤</sup> إذا انتقد<sup>٥</sup> ثمنه من غير صاحبه و هو دين يؤدي<sup>٦</sup> .

قال محمد : قال أبو حنيفة : لو جاز هذا ما استقام أن تبيع ما اشتريت منه إلى أجل معلوم من غير الذي هو عليه انتقدت ثمنه أو لم تنتقد<sup>٧</sup> ، لأنه دين لا تدري<sup>٨</sup> أ يخرج أم لا يخرج<sup>٩</sup> ؛ فذلك غرر<sup>١٠</sup> لا يجوز و قد نهى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن بيع الغرر<sup>١١</sup> . و قال محمد : قد جاءت

- (١) في الأصول « جهرا » تصحيف ، و الصواب « شهرا » .
- (٢) المراد هنا بالعروض : الاماء و الجوارى ، لقوله « فتوطأ ثم ترد - الخ » تدبر .
- (٣-٢) في الأصول « النقد » و هو تصحيف « إذا انتقد » .
- (٤) في الأصول « تأدى » و الصواب « يؤدي » .
- (٥) و كان في الأصول « لم تنقد » و الصواب « لم تنتقد » .
- (٦-٦) و كان في الأصول « أ يخرج أم لا يخرج » بصيغة التأنيث ، و الصواب « أ يخرج أم لا يخرج » بصيغة المذكر .
- (٧) كذا في الأصل ، و في الهنذية « غرور » . و الغرر بفتحين ؛ قال في ج ٢ ص ٧٠ من المغرب : و في الحديث « نهى عن بيع الغرر » و هو الخطر الذي لا يدري أن تكون أم لا ؟ كبيع السمك في الماء و الطير في الهواء ؛ و عن علي رضي الله عنه « هو عمل ما لا يؤمن معه الغرور » و عن الأصمعي : يبيع الغرر أن يكون على غير عهدة و لا ثقة ؛ قال الأزهري : و تدخل البيوع المجهولة التي لا يحيط بها المتبايعان - انتهى .
- (٨) رآه الامام محمد في باب بيع الغرر من الموطأ ص ٣٣٧ : أخبرنا مالك أخبرنا =

كتاب الحجّة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

في عدم جواز يسع الحيوان نسيئة آثار كثيرة لا يحتاج معها إلى نظر و قياس .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم قال :

= أبو حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى  
عن يسع الغرر ؛ قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، يسع الغرر كله فاسد ؛ و هو قول أبي  
حنيفة و العامة من قهاتنا - انتهى . قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٣٥ من شرح يسع  
الغرر : الحديث مرسل باتفاق ، رواه مالك فيما علمت ، و رواه أبو حنيفة عن مالك  
عن نافع عن ابن عمر - و هذا منكر ، و الصحيح ما في الموطأ ؛ و رواه ابن أبي حازم  
عن أبيه عن سهل بن سعد - و هو خطأ ، و ليس ابن أبي حازم بحجة اذا خالفه غيره ،  
و هو لين الحديث ليس بحافظ ، و هذا الحديث محفوظ عن أبي هريرة ؛ و معلوم ان ابن  
المسيب من كبار رواة - قاله ابن عبد البر ؛ و قد رواه مسلم من طريق عبيد الله بن عمر  
عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة - انتهى . قال الحافظ في ج ٢ ص ٢٣٤  
من التلخيص : رواه مسلم و احمد و ابن حبان من حديث أبي هريرة ، و ابن ماجه و احمد  
من حديث ابن عباس و عده تفسير الغرر من قول يحيى بن أبي كثير ؛ و في الباب عن  
سهل بن سعد عند الدارقطني و الطبراني ، و انس عند أبي يعلى ، و عليّ عند احمد . و أبي  
داود ، و عمران بن حصين عند ابن أبي حاتم - كما سيأتي ؛ و فيه عن ابن عمر أخرجه  
اليهقي و ابن حبان من طريق معمر عن أبيه عن نافع عن ابن عمر و استاده حسن ؛  
و رواه مالك و الشافعي عنه من حديث ابن المسيب مرسلًا - انتهى .

(١) كذا أخرجه الامام محمد في باب السلم من الحيوان ص ١٣٤ من كتاب الآثار  
مرسلًا سندًا و متنًا ، ثم قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، لا يجوز السلم في شيء من الحيوان ؛  
و هو قول أبي حنيفة - اه . و رواه الامام أبو يوسف في آثاره ص ١٨٦ رقم ٨٤٥ :  
قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم : ان ابن مسعود رضى الله عنه =

كتاب الحجّة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

دفع عبد الله بن مسعود رضى الله عنه إلى زيد بن خليفة البكرى  
مالا مضاربة فأسلم زيد إلى عتريس بن عرقوب الشيباني<sup>٢</sup> في قلائص<sup>٢</sup> ، فلما

== اعطى زيد بن خليفة مالا مضاربة فأسلم إلى عتريس بن عرقوب في قلائص معلومة إلى  
اجل معلوم خلعت فأخذ منه بعضا وبقى بعض فاشتد عليه فيما بقي فأتى عبد الله وكرهه في  
أن ينظره فيما بقي فأرسل إلى زيد فسأله: فيما أسلمت؟ قال: أسلمت إليه في قلائص معلومة  
بأسنان معلومة إلى أجل معلوم؟ فقال عبد الله: اردد ما أخذت منه وخذ رأس مالك ،  
و لا تسلب شيئا من أموالنا في الحيوان - اهـ . و أخرجه ابن خسرو في مسنده بتغير  
بعض الالفاظ من طريق محمد بن شجاع الثلجى عن الحسن بن زياد عن الإمام أبي حنيفة  
كما في ج ٢ ص ٥٧ من جامع المسانيد ، وفيه اغلاط أيضا في بعض المواضع ، وذكره  
في ج ٢ ص ٣٣ من عقود الجواهر ، وفيه تفصيل المسألة وادلتها فراجعته ، و سأتى  
بمزيد لذلك . و لا يضرنا ارسال النخعي فإن مراسيله مقبولة - كما مر غير مرة ، ومع  
ذلك فهو متصل موصول أيضا - كما سأتى عن الطحاوى .

(١) قال الحافظ ابن حجر في الإيثار: زيد بن خزيمة البكرى عن ابن مسعود ، وعنه  
إبراهيم النخعي في السلم في الحيوان ؛ قال البخارى في تأريخه: زيد بن خليفة اليشكرى  
الكوفى ، والد محمد ، روى عن ابن مسعود وهرم بن حبان ، روى حديثه الشعبي ،  
و يرض له ابن أبي حاتم ، ذكره ابن حبان في الثقات و قال : روى عنه ابنه محمد ؛ قلت :  
و لعل « البكرى » تصحيف من « اليشكرى » و اليشكرى هو الصواب - اهـ . و كذا  
« ابن خليفة » هو الصواب كما في الطحاوى و الجوهري و عقود الجواهر و جامع  
المسانيد و غيرها . و كذا « السكرى » كما في باب المشايخ ج ٢ ص ٥٧ من جامع  
المسانيد تصحيف من « اليشكرى » كالبكرى - و الأثر رواه الإمام أبو يوسف مختصرا  
في « الاختلاف بين أبي حنيفة و ابن أبي ليلي » ص ٣٢ .

(٢) في الإيثار: عتريس بن عرقوب الشيباني الكوفى ، سمع ابن مسعود ، ذكره ==

كتاب الحجة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

حلت أخذ بعضا و بقی بعضا ، فأعسر<sup>١</sup> عتريس و بلغه أن المال لعبد الله ابن مسعود فأتاه ليسترققه فقال له عبد الله : أفعل زيد ذلك ؟ قال : نعم ؛ فأرسل إليه فسأله فقال له عبد الله : اردد ما أخذت ، وخذ رأس مالك و لا تسلم مالنا في شيء من الحيوان<sup>٢</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة<sup>٣</sup> بن عبد الله البخاري و لم يذكر فيه جرحا ، و ذكره ابن حبان في ثقات التابعين و قال : روى عنه اهل الكوفة - اهـ . و قال الذهبي في ج ١ ص ٤٠٠ من تجريد الاسماء : عتريس ابن عرقوب روى عنه طارق بن شهاب ، و لا تصح له حجة (دع) - انتهى .  
(٣) في ج ٢ ص ١٣٢ من المغرب : و القلوص من الابل بمنزلة الجارية من النساء ، و الجمع : قلص و قلائص - اهـ .

(١) في ج ٢ ص ٤٣ من المغرب : الاعسار مصدر : اعسر - اذا افقر .  
(٢) رواه الطحاوي في ج ٢ ص ٢٣١ باب استقراض الحيوان من شرح الآثار : حدثنا سليمان بن شعيب الكيساني قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن قيس ابن مسلم عن طارق بن شهاب قال : اسلم زيد بن خليفة الى عتريس بن عرقوب في قلائص كل قلوص بخمسين ، فلما حل الاجل جاء يتقاضاه فأتى ابن مسعود ليستنظره فنهاه عن ذلك و امره ان يأخذ رأس ماله - اهـ . و في ج ٢ ص ٢١ من باب السلم في الحيوان من الجوهر النقي : رواه ابن ابى شيبة في مصنفه ايضا : ثنا وكيع ثنا سفيان عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب : ان زيد بن خليفة اسلم الى عتريس في قلائص فسأل ابن مسعود فكرهه للسلم في الحيوان ؛ و رواه ايضا عبد الرزاق عن الثوري - اهـ . و نقله في ج ٢ ص ٣٤ من عقود الجواهر . و رواه الطحاوي ايضا في مشكل الآثار بالاسناد المذكور كما في العقود .

(٣) في الاصول «عيد» و هو خطأ - راجع ج ٦ ص ٢١٠ من التهذيب . و عبد الرحمن بن =



كتاب الحجّة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

ابن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن<sup>١</sup> بن عبد الله بن مسعود قال: قال عمر  
 = عبد الله هو المسعودى الكوفى، من رجال الأربعة، ثقة، كثير الحديث، إلا  
 أنه تغير حفظه في آخر عمره، ورواية المتقدمين عنه صحيحة، وهو من رجال  
 البخارى أيضا - راجع ج ٦ ص ٢١٢ من التهذيب؛ مات سنة ستين ومائة.  
 وكتب بعضهم «أبي عيدة» مكان «أبي عبيد» وهو أيضا خطأ. نعم ما هنا عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن أبي عتيق محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق التيمى، يكنى أبا عتيق  
 المدنى، روى عن القاسم بن محمد ونافع وغيرهما، ذكره ابن حبان في الثقات -  
 راجع ج ٦ ص ٢١٢ من التهذيب، من رجال النساء.

(١) فى الأصول «القاسم بن محمد» والصواب عندى «القاسم بن عبد الرحمن» لما فى  
 ج ٦ ص ٢٣ من سنن البيهقى: قال الشيخ: وروى عن عمر أنه ذكر فى ابواب الربا.  
 أن يسلّم فى من. ثم أخرجه من طريق عثمان بن عمر قال: أنبا المسعودى عن القاسم  
 ابن عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال - فذكره؛ ثم قال - وهذا منقطع -  
 اه. و مثله فى عقود الجواهر المنيفة ج ٢ ص ٣٤. و من ما هنا ظهر لك تصحيح  
 آخر كان «ابن» فصار «عن» من الناسخ، والصواب «عن القاسم بن عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن مسعود» فهو لا يرويه عن ابن مسعود بل عن عمر بن الخطاب، ولذا  
 اسقطت الترجمة أيضا للتمييز بين الصحابي وغيره. ولم يذكر الحافظ فى ترجمة المسعودى  
 ان القاسم بن محمد من شيوخه بل ذكر فى شيوخه القاسم بن عبد الرحمن، وكلا القاسمين  
 ثقة بل القاسم بن محمد ارفع واثب من ابن عبد الرحمن، والقاسمان يرويان عن ابن  
 مسعود وعمر بن الخطاب مرسلًا. قلت: هو القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن  
 مسعود المسعودى، ابو عبد الرحمن النكوفى القاضى، من رجال البخارى والأربعة،  
 نابى ثقة، كثير الحديث، رجل صالح، كثير الصلاة، طويل الصمت والسجاء،  
 كان على قضاء الكوفة، وكان لا يأخذ على القضاء اجرا، من اثبت اهل الكوفة =

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق والحيوان ) ج - ٢

ابن الخطاب رضى الله عنه : إنكم تزعمون<sup>١</sup> أنا نعلم<sup>٢</sup> أبواب الربا<sup>٣</sup> ولأن  
أكون<sup>٤</sup> أعلمها أحب إلينا من أن يكون<sup>٥</sup> لي مثل مصر وكورها ، ولكن  
منها أبواب لا يكون يخفين<sup>٦</sup> على أحد<sup>٧</sup> أن يتباع الثمرة وهى معصية<sup>٨</sup>

= عند مسعر ، مات فى ولاية خالد بن عبد الله على العراق سنة ست عشرة او سنة  
عشرين و مائة ؛ روى عن ابيه وعن جده مرسلًا و روى عن ابن عمر و جابر بن  
سمرة وغيرهم ، و عنه عبد الرحمن و ابو العيس عتبة ابنا عبد الله المسعوديان و اخوه  
معن بن عبد الرحمن وغيرهم - هكذا فى ج ٨ ص ٣٣١ من التهذيب . و القاسم بن  
محمد من رجال الستة ، لا يستل عن مثله ، كان افضل زمانه و من فقهاء هذه الامة ، ثقة ،  
عالم ، فقيه ، رفيع ، ورع ، امام ، كثير الحديث - راجع ج ٨ ص ٣٣٣ من التهذيب .  
(١) فى ج ٢ ص ٢٣١ من كنز العمال : عن عمر انه خطب فقال : انكم تزعمون اننا  
لا نعلم ابواب الربا<sup>١</sup> ولأن اكون أعلمها أحب الى من ان يكون لي مثل مصر  
وكورها ، و ان منه ابوابا لا تخفى على احد ، منها السلم فى السن و ان تباع الثمرة  
وهى معصية لما تطلب و ان يباع الذهب بالورق نساء (عب و ابو عبيد) - انتهى .  
فيه « لا نعلم » تأمل .

(٢) فى الأصول « يكون » و التصحيح من كنز العمال .

(٣) فى الأصول « أكون » و التصحيح من الكنز .

(٤) كذا فى الأصل ونحوه فى كنز العمال ، الا ان فيه « لا يخفين » مكان  
« لا يكون يخفين » .

(٥) فى الكنز بعده : منها السلم فى السن و ان تباع - الخ . و قوله « ان يتباع » يان  
لقوله « منها ابواب - الخ » يعنى : احدها ان يتباع - الخ .

(٦) بالعين و الصاد المهملتين ثم فاء ، من العصف : ورق الزرع و بقله ، و مكان  
معصف - اى كثير الزرع ، و عصف الزرع - اى جزته قبل ان يدرك ، و العصيفة : =

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

لما تطب<sup>١</sup> أو يسلم<sup>٢</sup> في شيء [ من السن ]<sup>٣</sup> أو يتناع الذهب بالورق و الورق بالذهب نساء .

أخبرنا محمد قال أخبرنا هشام بن أبي عبد الله صاحب الدستوائى عن قتادة عن الحسن<sup>٤</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع

= الورق المجتمع الذى يكون فيه السبيل - كذا في ج ٢ ص ٤٨ من صحاح الجوهري و ج ٢ ص ٤٦ من المغرب . فعنى : ثمرة مصففة - أى موروقة ملتوية بالأوراق لم تدرك بعد ، يوضحه قوله : لما تطب - أى لم تطب ، أى لم يظهر صلاحه و لم يد من الورق .  
(١) فى الأصول « لما يطلب » من الطلب ، و هو خطأ ، يدل عليه ما فى الكنز كما عرفت -  
أى : ما طابت و ما استأملت للاستعمال و الأكل . و فيه ورد النهى فى الأحاديث عن البيع قبل البدو .

(٢) من الاسلام و السلم ؛ و كان فى الأصول « يعلم » و هو تصحيف و هو معنى قوله فى الكنز « منها السلم فى السن » و هو الثانى من الأبواب .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و التصحيح من الكنز و الثالث من الأبواب ، أو يتناع الذهب بالورق نساء ؛ و فى كنز العمال : و ان يباع - النخ . قلت : و لعل قوله « أو يعلم فى شيء » مصحف من قوله « أو يسلم فى السن » .

(٤) هشام بن أبى عبد الله صاحب الدستوائى - قد تقدم ، هو أبو بكر البصرى ، ثقة ، ثبت فى الحديث ، حجة من أثبت أصحاب قتادة بل أثبت الناس - راجع ترجمته فى

ج ١١ ص ٤٣ من التهذيب .

(٥) كذا فى الأصول مرسل ، و الظن الغالب ان قوله « عن سمرة » ساقط منها ، لأن الطحاوى رواه بهذا الاسناد بدون الارسال فقال : حدثنا عبد الله بن محمد بن خشيش قال ثنا مسلم قال ثنا هشام بن أبى عبد الله عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم - مثله . و سمرة هو ابن جندب انوسعيد أو أبو عبد الله أو أبو عبد الرحمن =

الحيوان بالحيوان نسيئة<sup>١</sup>

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما و سأله رجل عن البعير بالبعيرين نسيئة قال : لا آمرك<sup>٢</sup> .

== أو أبو محمد أو أبو سليمان الفزاري ، حليف الانصار ، من رجال الستة ، كان رضي الله عنه شديدا على الحرورية ، عظيم الأمانة ، صدوق الحديث ، محب الاسلام و اهله ، سكن البصرة و مات بها أو بالكوفة سنة ثمان و خمسين أو سنة ٩٥ أو اول سنتين - راجع ترجمته في ج ٤ ص ٢٣١ من التهذيب :

(١) أخرجه أبو داود و الترمذي و الطحاوي و الدارمي من طريق حماد بن سلمة عن قتادة به مثله ، و النسائي و ابن ماجه و الطحاوي من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة به مثله . قال الترمذي في ج ١ ص ١٤٨ : حديث سمرة حديث حسن صحيح و سماع الحسن من سمرة صحيح ، مكذا قال علي بن المديني و غيره ، و العمل على هذا عند أكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم و غيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، و هو قول سفيان الثوري و أهل الكوفة ، و به يقول الخد ، و قد رخص بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم و غيرهم في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، و هو قول الشافعي و إمامنا - انتهى . و راجع ج ٤ ص ٤٨ من نصب الراية و ص ٢٨٨ من الدراية . و في ج ٥ ص ٢٨٨ من الجوهر النقي بعد نقل كلام الترمذي : و في الاستدكار : قال الترمذي : قلت للبخاري في قولهم « لم يسمع الحسن من سمرة الا حديث العقيقة » ؟ قال : سمع منه احاديث كثيرة و جعل روايته عنه سماعة و صحبا ، و قال البيهقي فيما بعد في باب قتل الحر بالعبد : كان شعبة ثبت سماعة منه - انتهى . و الحديث رواه البيهقي أيضا عن سعيد و حماد عن قتادة به مثله .

(٢) رواه عبد الرزاق أيضا عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه انه سأل ابن عمر :

كتاب الحجة ( ما يكره من ينغ الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

أخبرنا محمد قال أخبرنا ابن أبي ذئب<sup>١</sup> قال أخبرنا يزيد بن عبد الله بن

= عن يعمر يعمر بن فكره . و رواه ابن أبي شيبة عن ابن أبي زائدة عن ابن عون .

عن ابن سيرين : قلت لابن عمر : البعير بالبعيرين الى اجل ؟ فكرهه - كذا في ج ٢

ص ٢٤٥ من التلخيص الخبير . و راجع ج ٥ ص ٥٩٥ من عمدة القارى .

(١) و كان في الأصول « ذؤيب » بالتصغير ، و هكذا وقع هو في . و طأ محمد ص ٣٤٦

من باب بيع الحيوان بالحيوان نسيت و نقدا : أخبرنا ابن ابى ذؤيب عن يزيد بن عبد الله

ابن قسيط - به . قال الفاضل اللكنوى في التعليق الممجد : بصيغة التصغير ذكره ابن

حبان في الثقات حيث قال : اسماعيل بن عبد الرحمن بن ابى ذؤيب الاسدى الحجازى

يروى عن ابن عمر ، روى عنه ابن ابى نجيح ؛ و من قال انه ابن ابى ذؤيب فقد وهم - .

اه ؛ و ذكر في تهذيب التهذيب انه : اسماعيل بن عبد الرحمن بن ذؤيب - و قيل :

ابن ابى ذؤيب ، يروى عن ابن عمر و عطاء بن يسار ، و عنه ابن ابى نجيح ، وثقه الدارقطنى

و ابو زرعة و ابن سعد - انتهى ملخصا ؛ و اما « ابن ابى ذؤيب » فهو محمد بن عبد الرحمن

ابن المغيرة بن ابى ذؤيب المدنى ، روى عن عكرمة و نافع و خلق ، و عنه معمر و ابن

المبارك و يحيى القطان ، ذكره الذهبي في الكاشف - انتهى ما في التعليق . و عنى هاهنا

الصواب « محمد بن عبد الرحمن بن ابى ذؤيب » مكبرا ، و هو يروى عن يزيد بن عبد الله

ابن قسيط كما هو ظاهر من ترجمتهما في ج ٩ ص ٣٠٣ و ج ١١ ص ٣٤٢ من التهذيب ،

و هو من شيوخ الامام محمد و من رجال الستة ، القرشى العامرى ، ابو الحارث المدنى ،

كان عالما ثقة فقيها ورعا فاضلا عابدا ، يفتى بالمدينة ، من فقهاء المدينة و عبادهم

و اقول اهل زمانه للحق ، مات سنة ثمان و خمسين و مائة او سنة تسع و خمسين ،

و ولد سنة ثمانين - كذا في التهذيب . و الامام محمد لم يرو عن اسماعيل بن عبد الرحمن

قط ، و اسماعيل لم يرو عن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، و هو غير مشهور كما هو ظاهر

من ترجمته في التهذيب . و بالجملة « ابن ابى ذؤيب » مكبرا هو الصواب هاهنا لا غير =

كتاب الحجّة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

قسيط<sup>١</sup> عن أبي الحسن البراد<sup>٢</sup> عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه

= راجع ج ٩ ص ٣٠٣ من التهذيب . هذا ما عندي على سبيل الارتجال ، والله اعلم  
بحقيقة الحال .

قلت : وهو في شرح الموطأ للشيخ ابراهيم المدني البصري ناقلا عن متن الموطأ « ابن ابي  
ذئب و يزيد بن عبد الله بن قسيط » من غير تصحيح و تحريف ، فله در العلامة المفتي  
حيث اصاب - ف .

(١) وكان في الاصول « يزيد بن عبد الله بن أبي قسيط » و الصواب « ابن قسيط »  
وهو من رجال الستة ، الليثي ، ابو عبد الله المدني الاعرج ، تابعي ، ثقة مشهور عندهم ،  
صالح الروايات ، كثير الحديث ، امين ، فقيه ، مات بالمدينة سنة اثنتين و عشرين و مائة  
وهو ابن تسعين سنة ، روى عنه ابن ابي ذئب - كما في ج ١١ ص ٣٤٢ من التهذيب ؛  
وهو تابعي روى عن ابن عمر و ابي هريرة و عن ابي الحسن مولى بني نوفل و غيره ،  
و عنه ابن ابي ذئب و ابن اسحاق و الليث و آخرون - كما في التهذيب .

(٢) وكان في الاصول « أبو الحسن البراد » بالتصغير و بالراء و الدال المهملتين ، و في  
الموطأ « أبو الحسن البزار » مكبرا ؛ و ضبطه الفاضل اللكنوي بالزاي ثم راء مهملة نسبة  
الى بيع البزر ؛ كما ان البزار بالمعجمتين نسبة الى بيع البز - اى الثياب - ذكره السمعاني ؛  
قال ابن حبان في ثقات التابعين : ابو الحسن البزار يروى عن علي : لا يصلح الحيوان  
بالحيوان نسبة ، روى عنه ابو العيس - انتهى ؛ كذا في التعليق الممجّد على موطأ محمد  
ص ٣٤٤ ؛ فظهر بذلك ان في الاصل تصحيفين احدهما في « ابي الحسين » وهو « ابو الحسن »  
و ثانيهما في « البراد » وهو « البزار » لكن هاهنا الراوى عنه يزيد بن عبد الله بن قسيط .  
و في ترجمته ص ٣٤٢ من التهذيب شيخ يزيد هو ابو الحسن مولى بني نوفل ؛ و في  
ج ٦ ص ٧٩٠ من اللسان : ابو الحسن مولى عبد الله بن نوفل عن ابن عباس ، و عنه  
يزيد بن قسيط و الزهرى ، قال ابو داود : كان من الفقهاء و اهلصلاح - اه . =

كتاب الحجّة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

= وهو من رجال ابي داود و النسائي و ابن ماجه - كما في ج ١٢ ص ٧٣ من التهذيب :  
 مولى بنى نوفل ، انه استفتى ابن عباس في مملوك كان يحب مملوكه فطلقها - الحديث ؛  
 و حكى ان حسان بن ثابت و عبد الله بن رواحة اتيا النبي صلى الله عليه و سلم حين نزلت  
 « و الشعراء يتبعهم الغرارون » - الحديث ؛ و عنه الزهري و عمر بن معتب و يزيد بن  
 عبد الله بن قسيط ؛ قال ابو داود سمعت احمد قال قال عبد الرزاق قال ابن المبارك :  
 من ابو الحسن هذا ! لقد تحمل صخرة عظيمة : قال ابو داود : قد روى عنه الزهري ؛  
 و كان من الفقهاء و اهل الصلاح ، و ابو الحسن هذا معروف ، و ليس العمل  
 على ما روى ؛ و قال الزهري في بعض رواياته عنه : ابو الحسن مولى عبد الله بن الجارث  
 ابن نوفل ؛ قلت : و كذا نسبه ابو حاتم الرازي و قال : ثقة ؛ و قال ابو زرعة : مدني  
 ثقة ؛ و قال ابن عبد البر : اتفقوا على انه ثقة - اه . و نحوه في ج ٣ ص ٣٥٣  
 من الميزان : و هو الذي يقال له « أبو الحسين » و قيل « أبو حسان » لا تصح له صحبة ،  
 و هو مولى بنى نوفل ، روى عنه محمد بن المنكدر ( د ع ) . كذا في ج ١ ص ١٧٠  
 من تجريد اسماء الصحابة للذهبي . و هاهنا ابو الحسن آخر صحابي انصارى مازني و هو  
 مدني يقال ، انه شهد العقبة و بدرا ، و عاش إلى خلافة علي بن ابي طالب رضى الله عنه -  
 كما في ص ٧٧ من تعجيل الحافظ و هو في الجزء الثاني من الاستيعاب . و لم اجد  
 « ابا الحسن البزار » و لا « البراد » في كتاب المكنى للدولابي و لا « ابا الحسين البراد »  
 او « البزار » فيه هذا . ثم على رواية كتاب الحجّة لا واسطة بين ابي الحسن و بين  
 بعض اصحاب الناهي عن البيع - و الناهي هو علي بن ابي طالب رضى الله عنه - كما  
 وقع صراحة في الموطأ بالاسنم ، فان الأثر من مسند علي رضى الله عنه . قال محمد في  
 الموطأ بعد اثر ابن عمر : بلغنا عن علي بن ابي طالب خلاف هذا : اخبرنا ابن ابي ذئب  
 عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابي الحسن البزار عن رجل من اصحاب النبي صلى الله  
 عليه و سلم عن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه : انه نهى عن بيع البعير بالبعيرين =

كتاب الحجّة ( ما يكره من يبيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

= الى اجل و الشاة بالشاتين الى اجل - ١٠٠ و على رواية الموطأ بين ابى الحسن و بين على رضى الله عنهما واسطة بعض اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم و لم ينه على ذلك الفاضل اللكنوى، و لعل الغلط وقع فى الموطأ ايضا، فأما ان يكون حرف « عن » زائدا قبل « رجل » و التقدير يكون هكذا « عن أبى الحسن البزار رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم عن على » فالمراد بالرجل هو نفس ابى الحسن على ما عده البعض من الصحابة و يكون بدلا عن ابى الحسن فإنه روى عن على بدون واسطة كما صرح به ابن حبان ايضا على ما فى التعليق، او يكون حرف « عن » قبل « على » زائدا، او يكون « على بن أبى طالب » بدلا عن « رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم » . وهذا كله بسبب عدم التحين بعد من ابو الحسن ! هو تابعى او صحابى؟ البزار او البراد؟ و اما ان يكون جملة « عن رجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم » بتمامها زائدة من الناسخ و يكون « عن ابى الحسن عن على بن ابى طالب » . و فى الجوهر النقي ج ٥ ص ٢٨٨ : قال عبد الرزاق فى مصنفه : اخبرنى عبد الله بن ابى بكر عن ابن قسيط عن ابن المسيب عن على : انه كره بيعا يعبرين نسيئة - ١٠٠ و ما روى عنه خلافه يحمل على انه فعله فى زمن النبي صلى الله عليه و سلم قبل التحريم . و رواه نحوه عنه ابن ابى شيبة فى مصنفه - كما فى ج ٢ ص ٢٤٥ من التلخيص . ثم وجدت اثر على المذكور بالسند المذكور فى كتاب الحجّة فى الجوهر النقي ج ٦ ص ٢٢ : قال ابن ابى شيبة ثنا وكيع ثنا ابن ابى ذئب عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن ابى الحسن البراد عن على قال : لا يصلح الحيوان بالحيوان و لا الشاة بالشاتين إلا يدا يد - ١٠٠ و من هاهنا تعين ان « ابن أبى ذئب » فى الاسناد هو الصواب لا « أبى ذؤيب » مصغرا ، و ان « ابا الحسن البراد » هو الصحيح بالراء و الدال المهملتين ، و لعل « على بن حسن بن ابى الحسن البراد المدنى » الذى فى ج ٧ ص ٢٩٧ من التهذيب حفيده - و العلم عند الله تعالى . قلت : و فى كتاب البكى للبخارى ص ٢٢ : ابو الحسن البزار مولى تميم الدارى ، =



كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

وآله وسلم<sup>١</sup> أنه ينهى عن بيع الشاة بالشاتين و البعير بالبعيرين إلى أجل .  
أخبرنا أبو حري<sup>٢</sup> قال حدثني يحيى بن أبي كثير<sup>٣</sup> اليامي قال حدثني

== نسبه محمد بن اسحاق ، يعد في اهل المدينة ؛ قال آدم نا ابن ابى ذئب عن يزيد بن عبد الله  
ابن قسيط عن ابى الحسن البزاز عن على : لا يهلع الحيوان بالحيوان نسبة - اه .  
و في ج ٤ ق ٢ ص ٣٥٦ من الجرح و التعديل : ابو الحسن البراد مولى تميم الدارى  
مدنى ، روى عنه يزيد بن عبد الله بن قسيط - اه . و في نسخة الشيخ ابراهيم المدنى « عن  
أبى الحسين البزاز عن رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن على بن  
أبى طالب » . و قد علم ان ابا الحسين تصحيف و الصواب « أبو الحسن » . و أما  
« البراد » و « البزاز » و « البزاز » من تاريخ البخارى و الجرح و التعديل . فالصواب  
« البراد » كما صرح به الحافظ في التقریب في ترجمة حفيده على بن الحسن بن ابى  
الحسن ، و هو من رجال ابن ماجه . قلت : و « أبو الحسن البراد » لم يذكره احد في  
الصحابة ، و ما ذكره فيهم هو « أبو الحسن التوفلى » وهذا ابو الحسن النعماني الدارى - ف .  
(١) و هو على بن ابى طالب رضى الله عنه - كما صرح به ابن ابى شبة و الامام محمد في  
الموطأ و ابن الترمذى في الجوهر النقي ، و محمد بن الحسن البراد في التهذيب من رجال ابن ماجه ،  
و هو من شيوخ الامام محمد - كما سبق ، و لعل ابا الحسن البراد المذكور جده .  
(٢) كذا في الاصول ، و « أبو حري » الاموى ، قد سبق في « باب ما يفعله المحرم » ، و لم اقف  
عليه و لم ادر انه « أبو حري » او « أبو حري » او « أبو حري » ؟ و هو واصل بن  
عبد الرحمن ، من شيوخ الامام محمد ، او « أبو حري » النخعي ، و هو ايضا من شيوخ الامام  
محمد - كما سبق ايضا . و بعد التبع و الكشف التام و المقاسات لم اصل الى الحقيقة -  
سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا . و حرب بن شداد الشكري ابو الخطاب البصرى روى  
عن يحيى بن ابى كثير ، من رجال الستة الا ابن ماجه - كما في ج ٢ ص ٢٢٤ و ج ١١  
ص ٢٦٨ من التهذيب :

(٣) هو الطائي - مولاهم ، ابو نصر اليامي ، روى عن انس و رآه ، من رجال الستة ، ==

رجل<sup>١</sup> قال: قال رجل<sup>٢</sup> لابن عباس رضى الله عنهما و سأله عن بيع

= روى عن خلق، وبعثه خلق، ثقة، امام، من اصحاب الحديث و العباد و انبتهم، اعلم بحديث اهل المدينة بعد الزهري، لا يحدث الا عن ثقة، مات سنة تسع و عشرين و مائة او سنة اثنتين و ثلاثين و مائة - كذا في ج ١١ ص ٢٦٨ من التهذيب؛ و راجع ج ٥ ص ٢٨٩ من الجوهر النقي تكلم فيه بكلام متين على حديثه .

(١) لم اقف عليه من هو؟ و لعله عكرمة، فان يحيى بن ابي كثير روى عنه عن ابن عباس حديثا مرفوعا في الباب، اخرجه ابن حبان في صحيحه في القسم الثاني منه - كما في ج ٤ ص ٤٧ من نصب الراية: عن سفيان عن معمر عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة؛ و رواه عبد الرزاق في مصنفه: حدثنا معمر به؛ و كذلك رواه الدارقطني في سننه و البزار في مسنده؛ قال البزار: ليس في الباب اجل اسنادا من هذا . قال البيهقي في المعرفة: الصحيح في هذا الحديث عن عكرمة مرسل، هكذا رواه غير واحد عن معمر؛ و كذلك رواه علي بن المبارك عن يحيى بن ابي كثير؛ قلت: اخرجه الطبراني في معجمه عن داود بن عبد الرحمن الطمار عن معمر به مستندا - انتهى . و رواه الطحاوي ايضا ج ٢ ص ٢٢٩: حدثنا محمد بن علي بن محرز البغدادي قال ثنا ابو احمد الزبيري قال ثنا سفيان الثوري عن معمر به مثله؛ حدثنا فهد قال ثنا شهاب بن عباد قال ثنا داود ابن عبد الرحمن عن معمر - فذكر باسناده مثله - اه . و هاهنا متن آخر بهذا الاسناد في الباب اخرجه الحاكم في المستدرک و الدارقطني في سننه: عن اسحاق بن ابراهيم بن جوق ثنا عبد الملك الزماري ثنا سفيان الثوري عن معمر عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن السلف في الحيوان . قال الحاكم: حديث صحيح الاسناد و لم يخرجاه - انتهى . راجع لذلك ج ٤ ص ٤٦ من نصب الراية و ج ٦ ص ٢٢ من الجوهر النقي . (٢) لم اقف عليه .

كتاب الحجّة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

الحيوان بالحيوان نسيئة ؟ قال : لا يصلح تلك الرؤس بالرؤس نسيئة <sup>١</sup> .  
[ أخبرنا ] <sup>٢</sup> محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن المغيرة الضبي  
عن إبراهيم قال : أسلم شريح <sup>٣</sup> في وصيفتين صديحتين فصيحيتين <sup>٤</sup> من لختهما  
واشترط أن يوافي بهما من دون النهر بخراسان فأتي بالوصيفتين فكره ذلك  
فردهما وأخذ رأس ماله .

محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة عن  
أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم : لا بأس بالحيوان اثنين بواحد يدا يدا ولا خير فيه نساً <sup>٥</sup> .

(١) لم أقف على من أخرجه غيره .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) هو شريح القاضي المشهور في التهذيب ، وقد سبق .

(٤) كذا في الأصول ، ولله سقط لفظ « إلى » منها .

(٥) هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم ، أبو الزبير المكي ، تابعي جليل ، من  
رجال الستة ، مشهور بكنيته ، حافظ ثقة ، كامل العقل ، صدوق ، كثير الحديث ،  
لم ينصف من قدح فيه ، حجة في الأحكام ، روى عنه أئمة الحديث والفقه واساطينهما  
قال ابن عدي : لا أعلم أحدا من الثقات يخلف عن أبي الزبير إلا وقد كتب عنه ، مات  
سنة ست و عشرين ومائة ، والبسط في ترجمته في ج ٩ ص ٤٠ من التهذيب .

(٦) رواه الترمذي : حدثنا أبو عمار الحسين بن الحرث ثنا عبد الله بن نمير عن الحجاج  
ابن أرطاة به مثله ، وابن ماجه في سننه : حدثنا عبد الله بن سعيد ثنا حفص بن غياث  
و أبو خالد عن حجاج به فذكر مثله ؛ قال الترمذي : هذا حديث حسن - اهـ . و راجع  
ج ٤ ص ٤٨ من نصب الراية و ج ٥ ص ٢٨٩ من الجواهر النقي على النهق . و رواه  
الطحاوي أيضا ج ٢ ص ٢٢٩ : حدثنا محمد بن إبراهيم الصيرفي قال حدثنا عبد الواحد =

كتاب الحجة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد العزيز بن رفيع<sup>١</sup> عن محمد بن الحنفية و سأله رجل<sup>٢</sup> و أنا شاهد عن جمع

== ابن عمرو بن صالح الزهرى قال ثنا عبد الرحيم بن سليمان عن اشعث عن ابى الزبير عن جابر: ان رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يكن يرى بأسا ببيع الحيوان بالحيوان اثنين بواحد [ بدا بيد ] و يكرهه نسيته - انتهى . و راجع ص ٢٨٨ من الدراية .  
(١) هو الاسدى ، ابو عبد الله المكي الطائفى ، سكن الكوفة ، من رجال الستة ، تابعى ثقة ، يقوم حديثه مقام الحجة ، كانت اتي عليه نيف و تسعون سنة فكان يتزوج فلا تمكك المرأة معه من كثرة جماعه ، مات سنة ثلاثين و مائة او بعد الثلاثين ، روى عن انس و ابن الزبير و ابن عباس و ابن عمر و ابى الطفيل و غيرهم ، و عنه عمرو بن دينار و هو من شيوخه و الاعمش و ابو اسحاق الشيبانى و اسرائيل و غيرهم - كذا فى ج ٦ ص ٣٣٧ من التهذيب .

(٢) لم اقف عليه . و رواه عبد الرزاق فى مصنفه - كما فى ج ٥ ص ٢٩٠ من الجوهر النقى على سنن الديهقى - قال : انا الثورى و اسرائيل عن عبد العزيز بن رفيع سمعت محمد بن الحنفية : يكره الحيوان بالحيوان نسيته ؛ و رواه عبد الرزاق عن عكرمة و عن ايوب و ابن سيرين نحوه ؛ و روى ابن ابى شيبه بسنده عن عمار بن ياسر نحوه - اه . و فى الجوهر النقى ج ٦ ص ٢٢ : قلت : اخرج الحاكم فى المستدرک و صحيح اسناده عن ابن عباس : انه عليه السلام نهى عن السلف فى الحيوان ؛ و فى المحلى : روينا النهى عن السلم فى الحيوان عن عمر و حذيفة و عبد الرحمن بن سمرة صحيحا ؛ قلت : فى مصنف ابن ابى شيبه : ثنا ابو خالد الاحمر عن الحجاج عن قادة عن ابن سيرين : ان عمر و حذيفة و ابن مسعود كانوا يكرهون السلم فى الحيوان ، و مراسيل ابن سيرين صحيحة - كذا ذكر صاحب التمهيد ؛ و يدل على عدم جواز السلم فى الحيوان من حيث المعنى انه يختلف تلافيا مبانيا فلا يمكن ضبطه و ان استقصى فيه - اه . قال الطحاوى : حدثنا ابو بشر ==

كتاب الحجة ( ما يكره من بيع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

الاختين ؟ قال : حرمتها آية وأحلتهما آية أخرى ؟ وسأله عن البعير  
بالبعيرين نسيئة ؟ قال : لا يصلح .

== الرقي قال ثنا شجاع بن الوليد عن سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم عن  
ابن مسعود قال : السلم في كل شيء إلى أجل مسمى لا بأس به ما خلا الحيوان ؛ حدثنا  
مبشر بن الحسن قال ثنا أبو عامر قال ثنا شعبة عن عمارة الدهني عن سعيد بن جبير  
قال : كان حذيفة يكره السلم في الحيوان ؛ حدثنا نصر بن مرزوق قال ثنا الخصيب  
قال ثنا حماد عن حميد عن أبي نضرة أنه سأل ابن عمر عن السلف في الوصفاء فقال :  
لا بأس به ؛ قلت : فإن أمراءنا يهوتنا عن ذلك ؟ قال : فأطيعوا أمراءكم ؛ و أمراؤنا  
يومئذ عبد الرحمن بن سمرة و أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . و حديث ابن عمر  
مرفوعا سيأتي بعد ، في اسناده محمد بن دينار الطاحي ذكره الذهبي في الكاشف و قال :  
حسنوا حديثه ؛ و في الميزان : قال أبو زرعة : صدوق ؛ و قال النسائي : ليس به بأس ؛  
وكذا قال ابن معين في رواية أحمد بن أبي خيثمة عنه ؛ و قال ابن عدى : حسن الحديث -  
اه . فسقط ما قال الديهي في المعرفة كما في نصب الراية . و هذه الأحاديث و الآثار  
خير من قول ابن حزم في المحلى فإنه في غاية الفساد لا يستحي من القول بالافتراء  
و الكذب ثم يقول : هذا برهان .

(١) كان في الأصول « و سأله رجل عن البعير و أنا شاهد و عن جمع الاختين - النخ »  
و هو خطأ كما ترى و أسقطت الزوائد فإن السؤال عن البعير بعده موجود - تأمل .  
(٢) و هي قوله تعالى « و المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيما نكم » أو قوله « و الذين  
هم لقروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيما نكم فانهم غير ملومين » ،  
و الآية المحرمة « و أن تجمعوا بين الاختين إلا ما قد سلف » . و مثله روى عن عثمان  
رضي الله عنه رواه مالك في الموطأ ، و من طريقه رواه الإمام محمد في موطئه ص ٢٤٧ :  
أخبرنا مالك عن الزهري عن قبيصة بن ذؤيب : أن رجلا سأل عثمان عن الاختين ==

كتاب الحجّة ( ما يكره من يسع الرقيق و الحيوان ) ج - ٢

محمد قال: أخبرنا أبو حرة<sup>١</sup> واصل بن عبد الرحمن عن محمد بن سيرين أن عتريس بن عرقوب أسلف في قلائص فلما قدم الرجل و حلّ ماله أتاه ابن حيان<sup>٢</sup> فقال: لا تعطه شيئاً حتى تأتى ابن مسعود رضى الله عنه فتسأله عنه؛ فأتى ابن مسعود رضى الله عنه، فقال: ردوا<sup>٣</sup> عليه رأس ماله؛ وكرهه<sup>٤</sup>. محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المديني<sup>٥</sup> قال أخبرنا عبد الله بن أبي بكر ابن حزم عن سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه كان يكره يسع البعير بالبعيرين إلى أجل - والله أعلم .

== بما ملكك اليمين هل يجمع بينهما؟ فقال: أحلتها آية و حرمتها، ما كنت لأصنع ذلك؛ ثم خرج و لقي رجلاً آخر من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم فسأله عن ذلك فقال: لو كان لى من الأمر شيء ثم أتيت بأحد فعل ذلك جعلته نكالا؛ قال ابن شهاب: أراه علياً رضى الله تعالى عنه - انتهى من باب الرجل يجمع بين المرأة و ابنتها و بين المرأة و اختها في ملك اليمين .

(١) فى الأصول « حبة » و هو تصحيف، بل هو بضم الحاء و الراء المشددة المهملتين - ج ١٠ ص ١٠٤ من التهذيب .

(٢) و هو هرم بن حيان العبدى، من صغار الصحابة - راجع ج ٢ ص ١٢٧ من تجريد أسماء الصحابة للذهبي و ج ٢ ص ٥٩٩ من الاستيعاب لابن عبد البر، و قد سبق فى ترجمة زيد بن خليفة اليشكري انه روى عن هرم بن حيان العبدى، و كذا عتريس بن عرقوب؛ و انتقل ذهنى من ترجمة زيد الى هرم بن حيان - تأمل فيه .

(٣) كذا فى الأصول بالجمع، و لعل الصواب « رد » بالافراد، او « اردد » .

(٤) قد سبق تخريجه .

(٥) هكذا فى الأصول « المديني »، و فى التهذيب « المدنى »، و مر مراراً فقد كره . و فى الباب حديث جابر بن سمرة رواه الطبرانى فى معجمه - كما فى نصب الراية : حدثنا ==

## باب الاقالة وما أشبهها

قال محمد : عن أبي حنيفة قال [ في ] ' الرجل يتساع العبد أو الأمانة

== احمد بن زهير التستري ثنا ابراهيم بن راشد الآدمي ثنا داود بن مهران ثنا محمد بن الفضل بن عطية عن سمالك عن جابر بن سمرة : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة - اه . و عن ابن عمر رواه الطبراني ايضا عن محمد بن دينار الطاحي ثنا يونس بن عبيد عن زياد بن جبير عن ابن عمر - نحوه سواء . قال البيهقي في المعرفة : و محمد بن دينار هذا ضعفه ابن معين ، و قال الترمذي : سألت البخاري عن هذا الحديث فقال : انما يروى عن زياد بن جبير عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا - اه ؛ قلت : رواه احمد في مسنده : حدثنا حسين بن محمد ثنا خلف بن خليفة عن ابي حسان عن ابيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ؛ فقال رجل : يا رسول الله ! أ رأيت الرجل يبيع الفرس بالافراس و البخينة بالابل ؟ قال : لا بأس اذا كان يدا يد - انتهى . ومن طريق محمد بن دينار اخرجها الطحاوي ايضا في شرح معاني الآثار . فهذه الأحاديث عن ابن عباس و جابر بن عبد الله و جابر بن سمرة و ابن عمر و سمرة بن جندب قد تعاضدت بعضها ببعض و تناصرت طرقها تكفي في المطلوب و الرد على ابن حزم في استطالة لسانه ، و هي سوى ما روى في الباب عن الصحابة و التابعين من الآثار . قال ابن أبي شيبة : ثنا ابن أبي زائدة عن ابن عوف عن ابن سيرين قلت لابن عمر : البعير بالبعيرين الى اجل ؟ فكرهه ؛ و قال ايضا : ثنا علي بن مسهر و ابن ابي زائدة عن عبد الله بن المثنى عن جده رباح بن الحارث عن عمار بن ياسر قال : العبد خير من العبدین لا بأس به يدا يد ، انما الربا في النسيء ؛ و قال ايضا : ثنا ملازم بن عمرو عن زفر بن يزيد عن ابيه قال : سألت ابا هريرة عن الشاة بالشاتين الى اجل ؟ فهأنى وقال : لا إلا يدا يد - الجوهر النقي . (١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من موطأ الامام مالك .

بمائة دينار إلى أجل ثم يندم<sup>١</sup> البائع فيسأل المبتاع أن يقيه بعشرة دنائير يدفعها إليه [نقدا أو إلى أجل]<sup>٢</sup> ويمحو<sup>٣</sup> عنه المائة [دينار]<sup>٤</sup> التي له عليه أو يندم<sup>٥</sup> المبتاع فيسأل البائع أن يقيه [في الجارية أو العبد]<sup>٦</sup> ويزيده عشرة دنائير نقدا أو إلى أجل أبعد من الأجل الذي اشترى إليه العبد أو الجارية قال : ذلك كله إقالة جائزة على الثمن الأول، و الزيادة منهما<sup>٧</sup> جميعا باطلة . وقال أهل المدينة : إن كانت الزيادة من البائع فهي جائزة، وإن كانت الزيادة من المبتاع فإن ذلك لا ينبغي .

وقال محمد : ليس سيلهما<sup>٨</sup> إلا واحد، لأن هذا إنما يكون على إحدى منزلتين : إما أن يكون نقض يبيع فيكون على الأصل و يبطل الزيادتان<sup>٩</sup>، وإما أن يكون بمنزلة البيع المستقبل فيبطل الأمران جميعا لأنه<sup>١٠</sup> يبيع ما لم يقبض<sup>١١</sup>، ولا يجوز ما صنعا، ويكون الأمر على حاله

(١) كذا في موطأ الامام مالك، وكان في الأصول « يقدم » من القدوم وهو لا يناسب هذا المقام .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من موطأ الامام مالك .

(٣) في الأصول « ينجو » والصواب « يمحو » كما هو في الموطأ؛ فإنه فيه من المحو وهو الازالة، وعليه شرح الزرقاني . وعجالة الأصول « وينجو عن المائة التي » .

(٤) في موطأ مالك « وإن ندم المبتاع فسأل البائع - الخ » .

(٥) كذا في الأصل، وفي الهنذية « منها » وهو تصحيف .

(٦) قوله « سيلهما » ساقط من الأصل، وفي الهنذية « سيلها » بأفراد الضمير وهو تصحيف، والصواب بتثنية الضمير .

(٧) وكان في الأصول « الزياتين » وهو تصحيف .

(٨-٨) وكان في الأصول « يبع لم يقبض » .



الأول<sup>١</sup>؛ فمن قال بغير واحد من هذين القولين أفرق بين الزياتين فهو متحكم في ذلك .

وقال أهل المدينة : وإنما بكره ذلك<sup>١</sup> لأن البائع كأنه باع<sup>١</sup>

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « الأولى » .

تنبيه

ورد في الإقالة حديث أخرجه أبو داود و ابن ماجه - كما في ج ٤ ص ٣٠ من نصب  
الراية - عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم : من أقال مسلماً بيعته أقاله الله عشرته ، زاد ابن ماجه : يوم القيامة . و رواه  
ابن حبان في صحيحه في النوع الأول من القسم الأول ، و الحاكم في المستدرک و قال :  
صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه . و قال ابن حبان فيه « يوم القيامة » دون الحاكم  
« و نادماً » عند الديهقي - اهـ . و قال الحافظ في ص ٩٦ من بلوغ المرام : و صحيحه  
ابن حبان و الحاكم - اهـ . و في ج ٢ ص ٢٤١ من التلخيص : حديث « من أقال أخاه  
المسلم صفقة كرهها » أقاله الله عشرته يوم القيامة ، أبو داود و ابن ماجه و ابن حبان  
و الحاكم و صحيحه من حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة بلفظ « من أقال مسلماً  
أقاله الله عشرته يوم القيامة » ، قال أبو الفتح القشيري : هو على شرطهما ؛ و صحيحه ابن حزم ؛  
و قال ابن حبان : ما رواه عن الأعمش إلا حفص بن غياث و لا عن حفص إلا يحيى  
ابن معين ؛ و رواه عن الأعمش أيضاً مالك بن شعير تفرد به عنه زياد بن يحيى الحساني ؛  
و أخرجه البزار ثم أورده من حديث إسحاق القروى عن مالك عن سمى عن أبي صالح  
بلفظ « من أقال نادماً » و قال إن إسحاق تفرد به ؛ و ذكره الحاكم في علوم الحديث  
من طريق معمر عن محمد بن واسع عن أبي صالح و قال : لم يسمعه معمر من محمد  
و لا محمد من أبي صالح - اهـ .

(٢-٢) كذا في الموطأ ، و كان في الأصول « لانه كان باع » ، و عبارة موطأ مالك =

ما اشترى و عشرة دنانير معه بمائة دينار إلى أجل [أبعد من السنة] <sup>١</sup> فقلنا لهم: وهذا <sup>٢</sup> لم يكن <sup>٣</sup> به بأس، لو باع ما اشترى بعد ما قبضه و عشرة دنانير معه بمائة دينار إلى أجل كان جائزا إذا <sup>٤</sup> كانت الزيادة التي مع العبد أو الأمة قد دفعها إليه و كان قد قبض ثمن العبد أو الأمة، لأن الدنانير كانت إلى أجل قبل الشراء، فلو أن صاحبها باعها من الذي كانت عليه بجمارية و عشرة دنانير فمجلها له و قبض منه الدنانير العشرة جاز ذلك، لأن الدين إذا وقع به البيع برئ منه صاحبه فصار كأنه نقد؛ ولا يشبه هذا أن يكون منه شيء مؤخر بعد وقوع البيع تلك السنة التي نهى عنها، فأما ما كان من دين قبل البيع فصار الذي هو عليه [ثمننا] <sup>٥</sup> يبرأ منه بوقوع البيع فلا بأس بذلك.

أرأيتم لو أن رجلا كان له على رجل مائة دينار إلى أجل فباعها منه بدراهم يصرفها حالة و قبض الدراهم له يبرأه ذلك فكذا هذا.

== و إنما كره ذلك لأن البائع كأنه باع منه مائة دينار إلى سنة قبل أن تحل بجمارية و عشرة دنانير نقدا أو إلى أجل أبعد من السنة، فدخل في ذلك بيع الذهب بالذهب إلى أجل، و الرجل يبيع الجارية بمائة دينار إلى أجل ثم يشتريها بأكثر من ذلك الثمن الذي باعها به إلى أبعد من ذلك الأجل الذي باعها إليه: إن ذلك لا يصلح، فالتصحيح من هذه العبارة معها امكن و الا وقع في الاختصار المخل في المطلوب.

(١) ما بين المربعين يابض في الأصول، و زيد من الموطأ للإمام مالك.

(٢-٢) و كان في الأصول «لو لم يكن» و كلمة «لو» لا تصح، إنما زيدت بسهو الناسخ.

(٣) في الأصول «أو» و هو تصحيف، و الصواب «إذا».

(٤) كذا في الأصول، و تأمل في معنى الجملة فإنها ظاهرة الاختلال.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لابد منه.

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

## باب الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال : من اشترى عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، فإن اشترط ذلك المبتاع نظر في ماله : فإن كان الثمن ورقا وكان في مال العبد ورق يكون مثل الورق أو أكثر<sup>١</sup> أو دين للعبد على إنسان لم يحل البيع لأن الدين من غرر لا يدري أيخرج أم لا يخرج ، والورق إن كان مثل الثمن والثمن ورق أو أكثر فهذا الورق بمثلها زيادة ؛ فهذا ونحوه الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه<sup>٢</sup> . وقال أهل (١) أي « بما اشترى به » ولله سقط من الأصول - والله أعلم - وهو موجود في الموطأ . (٢) وكان في الأصول « عنها » والصواب « عنه » . والنهي روى من حديث عبادة ، ومن حديث أبي سعيد الخدري ، ومن حديث بلال ، ومن حديث أبي هريرة ، ومن حديث عمر بن الخطاب ، ومن حديث أبي بكر ، ومن حديث زيد بن أرقم والبراء بن عازب . لحديث عبادة أخرجه الجماعة إلا البخاري عن أبي الأشعث عنه . وحديث الخدري أخرجه مسلم عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل يدايد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطي فيه سواء » اه . وحديث بلال رواه البزار في مسنده مرفوعا نحوه سواء ليس فيه « فمن زاد - الخ » . وحديث أبي هريرة أخرجه مسلم عنه . وحديث عمر أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن مالك بن أنس بن الحدثان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم : الذهب بالورق ربا إلا هاء و هاء - الحديث ؛ و رواه ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ : الذهب بالذهب ربا إلا هاء و هاء ، والورق بالورق ربا إلا هاء و هاء - الحديث . وحديث أبي بكر أخرجه البخاري و مسلم قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفضة بالفضة =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري عبداً فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

المدينة : إذا<sup>١</sup> اشترط المبتاع مال العبد فهو له نقداً كان أو ديناً أو عرضاً [ يعلم أو لا يعلم ، وإن كان للعبد من المال أكثر مما اشترى به نقداً أو ديناً أو عرضاً ]<sup>٢</sup> فهو جائز .

وقال محمد بن الحسن : زعم أهل المدينة أن رجلاً لو اشترى من رجل عبداً وكان للعبد من المال ألف درهم فاشترى العبد واشترط ماله وكان اشتراؤه بخمسمائة درهم : أن ذلك جائز ، يكون العبد للمشتري والألف درهم التي له بخمسمائة ؛ ما أعظم هذا القول<sup>٣</sup> !! وقالوا أيضاً : إن كان

= والذهب بالذهب الا سواء بسواء - الحديث . وحديث زيد بن ارقم والبراء اخرجهم الشيخان قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً - الحديث . والتفصيل في باب الربا ج ٤ ص ٣٥ الى ص ٣٨ من نصب الرأية<sup>٤</sup> و كله في ص ٣٥١ من كتاب الصرف و ابواب الربا من موطأ الامام محمد . وحديث ابى سعيد رواه الامام ابو حنيفة عن عطية العوفى عن ابى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل والفضل ربا - الحديث ؛ اخرجهم الامام محمد في كتاب الآثار ، وهو في ج ٢ ص ٣٣ من جامع المسانيد . وتفصيله تحريماً وبحساً وردا في ج ٢ ص ٣٦ من عقود الجواهر المنيفة . وهو في ص ١٨٣ من آثار ابى يوسف من رقم ٨٣٣ . من الأحاديث .

(١) كذا في الأصول ، و في الموطأ « ان » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزدناه من الموطأ .

(٣) اى في الاثم . لانه مخالف للأحاديث . قال الامام محمد في ص ٣٤٤ من الموطأ -

باب من باع نخلاً مؤبداً او عبداً وله مال : اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من باع نخلاً قد ابرت قمرتها للبائع =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري عبداً فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

الألف ديناً للعبد جازت في البيع ، أ كان<sup>١</sup> للشترى العبد والألف الذي  
نقد<sup>٢</sup> بخمسمائة نقداً فصار خمسمائة نقداً بألف درهم وبعيد<sup>٣</sup> ١٩

قال<sup>٤</sup>: [ و ] قلنا لهم أيضاً: أ رأيت رجلاً اشترى عبداً واشترط  
ماله<sup>٥</sup> ألف درهم فاشترى ذلك بخمسمائة فقبض الألف والعبد ثم أعطى

= الا ان يشترطها المبتاع ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر ان عمر بن  
الخطاب قال: من باع عبداً وله مال فإله للبائع الا ان يشترطه المبتاع ؛ قال محمد:  
وبهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . والحديث مرفوع من طريق  
سالم عن أبيه أخرجه البخاري ومسلم ، ورواه النسائي من طريق سالم عن أبيه عن عمر  
مرفوعاً وفيه ضعف - كذا في التعليق المعتمد . وقد رواه الامام أبو حنيفة مرفوعاً  
أخرجه الامام محمد في « باب من باع نخلاً حاملاً او عبداً وله مال » من كتاب الأناور  
ص ١٣١ : محمد قال اخبرنا أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله الأنصاري  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من باع نخلاً مؤبداً او عبداً وله مال فتمرت  
والمال للبائع الا ان يشترط المشتري ؛ قال محمد: وبه نأخذ ، اذا طلع الثمر في النخل  
او كان في الأرض زرع ثابت فباعها صاحبها فالثمرة والزرع للبائع الا ان يشترط  
ذلك المشتري ؛ قال محمد: وبه نأخذ ، وكذلك العبد اذا كان له مال ، وهو قول أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى - انتهى .

(١) كذا بالاستفهام في الأصل ، وتأمل فيه ، ولعله بدون الهمزة ، وعلى الاستفهام  
ألم يكن ذلك للشترى وهو لا يجوز وهذا الزام من الامام محمد - تدبر .  
(٢) اي الألف الدين صار نقداً وحل وقبضه المشتري وتحصل له . وكان في  
الأصل « نقداً » .

(٣) اي الامام محمد . وزدت الواو بين المربعين على دأب الكتاب .  
(٤) كذا في الأصل ، ولعل الواو سقطت قبل قوله « ماله » او قوله « ألف درهم » =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري عبداً فآله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

البائع من الألف بعينها الخمسمائة الثمن أليس يبقى له عبد وخمسمائة بغير ثمن أداه إلى البائع ؟

و يدخل عليهم أيضاً أشد من هذا : رجل اشترى عبداً بألف درهم إلى سنة واشترط ماله وللعبد ألف دينار على رجل إلى سنة : أن ذلك في قولهم جائز فيكون له العبد بألف إلى سنة ويكون له الألف<sup>١</sup> أيضاً إلى أجلها<sup>٢</sup> بألف إلى سنة بدنانير إلى أجل<sup>٣</sup> ١١

قال<sup>٤</sup> : و يدخل عليهم أيضاً أعظم من هذا : رجل اشترى من رجل عبداً بخمسمائة درهم إلى سنة وللعبد على المشتري ألف درهم إلى سنة فاشترى العبد واشترط ماله فحل المال<sup>٥</sup> : أنه يؤدي خمسمائة بخمسمائة مما عليه ويكون له خمسمائة يأخذ العبد بغير شيء<sup>٦</sup> فإذا كانت الدراهم الدين يجوز بالدراهم الدين وهي أكثر منها فأين الربا الذي نهى عنه الله عز وجل في كتابه<sup>٧</sup> ؟ وأين الربا الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه فقال « كل ربا

= بدل من « ماله » أو كان « وهي ألف درهم » تأمل .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ألف » منكراً .

(٢) في الأصول « أجلها » بضمير التثنية المجرور .

(٣) أي الامام محمد .

(٤) أي : حل أجله ، وهو أيضاً جائز .

(٥) قال الله عز وجل « الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فاتته فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون يحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم يأبها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري عبدا فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

موضوع تحت قديمى هاتين ، ١١ قالوا : إنما ذلك الدراهم بالدراهم إلى أجل .

قيل لهم : فهذا دراهم بدراهم إلى أجل ! فقالوا : هذا اشترى العبد بماله . قيل

لهم : وإنما حلت الدراهم بالدراهم إلى أجل ' لأنها معها ' عبد ! ما أهون

== فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون

يأبها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة واتقوا الله لعلكم تفلحون واتقوا

النار التي أعدت للكافرين وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول لعلكم ترحمون ، وغيرها من الآيات

في الباب .

(١) هو في حديث جابر الطويل الذي أخرجه مسلم وابن ماجه وغيرهما ، ألا ! كل

شيء من امر الجاهلية تحت قديمى موضوع ، و دعاء الجاهلية موضوع ، وإن أول دم

اضع من دمائنا دم ابن ربيعة بن الحارث - وكان مسترضعا في بني سعد فقتله هذيل -

وربا الجاهلية موضوع ، وأول ربا اضع من ربانا ربا العباس بن عبد المطلب فإنه

موضوع كله - الحديث بلفظ مسلم . و رواه ابن حبان في صحيحه ، وابن أبي شيبة ،

وعبد بن حميد ، والبزار ، والدارمي في مسانيدهم - كما في ج ٣ ص ٥١ من نصب الراية .

وهو عند ابن داود في باب صفة حجة النبي صلى الله عليه وسلم . ثم هذا الباب كاف

في الرد على ابن أبي شيبة في مسألة الثالث والثمانين من كتاب الرد له ، وقد عرفت

أن أبا حنيفة يأخذ بالآثار التي رواها ابن أبي شيبة فيه إلا في صورة خاصة يلزم فيها

الربا عملا بالأحاديث الصحيحة التي وردت في باب الربا - كما عرفت في هذا الباب ، فهو

جمع بين أحاديث مال العبد وبين أحاديث الربا ، كما هو حكم تعارض الخاص والعام ،

ولم يصل ابن أبي شيبة إلى دقة مداركه ومسلكه في الباب فقال ما قال ؛ وللتفصيل

موضع آخر ، وراجع النكت الطريقة للعلامة الامام الكوثري - قدس الله سره .

(٢ - ٢) في الأصل « كأنما معها » ، وفي الهنديّة « لأن ما معها » وكلاهما تصحيف ،

و الصواب « لأنها معها » .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري عبدا فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ) ج - ٢

هذه الحيلة في الربا إن كانت تجوز ١١

إذا أراد الرجلان أن يربيا أدخلا مع أحد المالكين عبدا فان كان العبد مع أكثر المالكين<sup>١</sup> قالوا: إنما اشترى العبد ولم يشترط بماله أو اشترط<sup>٢</sup> قالوا: نعم<sup>٣</sup>. قيل لهم: أفتبعه ماله إن لم يشترطه في البيع لأنه لم يدخل قبل الاشتراط<sup>٤</sup> [ قالوا: لا ]<sup>٥</sup>. قيل لهم: فانما يتبعه إذا اشترطه؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فهذا يدلكم على أن المال قد دخل في البيع لأنه لم يدخل قبل الاشتراط<sup>٦</sup>.

أرايتم رجلا اشترى نخلة بموضعها من الأرض وفيها ثمر يكون ثلاثة أصع فاشتراها وثمرها بصاعين من ثمره أيجوز هذا؟ فينبغي أن يجوز في قولكم فيكون قد أخذ نخلة وموضعها من الأرض وثلاثة أصع من ثمر بصاعين فيقبض أيضا النخلة وثمرها فيأخذ من الثمر صاعين

(١) سقط من الأصل جزاء الشرط كما هو ظاهر، وبدونه لا معنى للجملة، ولا بد من المراجعة إلى نسخة أخرى. هيئات وابن الأخرى ما هي إلا نسخة مفردة هذه نسخة المدينة المنورة - ف.

(٢) قوله « ولم يشترط ماله أو اشترط » كذا في الأصل، وفي الهنذية « لم يشترط ماله أو اشترطه » ولعل قوله « أو اشترط » زاده الناسخ - والله اعلم.

(٣) كذا في الأصول، وظاهره سقوط السؤال من الأصول، وبدونه لا معنى لقوله « نعم »، وإن لم اصل إلى معنى العبارة ومغزاها، فلم أقدر على التصحيح فهل حرر يعنى على ذلك؟ والعبارة من قوله « لأن ما معها » إلى قوله « قبل الاشتراط » محذلة.

(٤) في الأصول « الاشتراء » وهو تصحيف، والصواب « الاشتراط ».

(٥) زيادة مني حسب فهم المقام، وبعده مقابله « قالوا نعم » والالجواب أهل المدينة مفقود في العبارة.



كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج = ٢

فيؤديه<sup>١</sup> إلى البائع ويبقى له نخلة وأصلها وصاع من الثمر بغير شيء<sup>١</sup> قالوا: وهذا يشبه العبد وماله . قيل لهم: للحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: « من باع نخلا مؤبراً<sup>٢</sup> فثمرته للبائع إلا أن يشترط المبتاع »<sup>١</sup> والحديث واحد، وليس ينبغي لهذين أن يفرقا، فأما تفسير حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندنا: على ما يحل من ذلك ويجوز فيه البيع، فأما ما يكون رباً فليس على هذا تفسير الحديث - والله أعلم .

باب الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: إذا اشترى الرجل العبد أو الوليدة

(١) قوله « فيؤديه » كذا في الأصول ، ولعل الصواب « فيؤديها » والضمير راجع إلى « الصاعين » .

(٢) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من باع عبداً وله مال فإله للبائع إلا أن يشترط المبتاع ، ومن باع نخلاً مؤبراً فالثمرة للبائع إلا أن يشترط المبتاع . وفي لفظ البخاري « من ابتاع نخلاً بعد ما يؤبر فثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع » . وأخرجه البخاري ومسلم عن نافع عن ابن عمر بقصة النخل ققط - كذا في ج ٤ ص ٥ من نصب الراية . والحديث رواه الإمام أبو حنيفة أيضاً أخرجه الإمام أبو يوسف في ص ١٨٢ من آثاره رقم ٨٢٩ : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من باع نخلاً مؤبراً أو عبداً فثمر النخل ومال العبد للبائع إلا أن يشترط المبتاع - اهـ . وأخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار أيضاً - كما تقدم . وتفصيل طرق الحديث إلى الإمام في ج ٢ ص ٢٦ من جامع المسانيد إلى ص ٢٩ منه وفي ج ٢ ص ٣ من عقود الجواهر المنيفة . وراجع ج ٢ ص ٢١٠ من آثار الطحاوي باب بيع الثمار قبل أن تنتهي .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد) ج - ٢

بغير البراءة<sup>١</sup> فقبض ما اشترى فأصاب العبد شيء أو حدث به عيب في الأيام الثلاثة أو بعد<sup>٢</sup> ذلك من جنون أو برص أو جذام أو غير ذلك لم يقدر المشتري على أن يرد العبد بما حدث عنده لأنه حدث عنده فكيف يرده بأمر قد حدث عنده<sup>٣</sup> . وقال أهل المدينة : ما أصاب العبد أو الجارية<sup>٤</sup> عند المشتري في الأيام الثلاثة [حتى تنقضي الثلاثة فهو من البائع]<sup>٥</sup> فإذا مضت الثلاثة لم يرده من شيء أصابه بعد الثلاثة إلا من ثلاث خصال : الجنون و الجذام و البرص ، فإذا أصابه شيء من هذه الثلاثة الخصال في السنة من حين يشتري<sup>٦</sup> رده بذلك ، فإذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهد كلها<sup>٧</sup> ؛ ومن باع عبداً أو أمة<sup>٨</sup> من أهل الميراث أو غيرهم بالبراءة فقد برئ من كل عيب [ولا عهدة عليه]<sup>٩</sup> ، إلا أن يكون علم عيباً فكتمه ، [فإن كان علم عيباً]<sup>١٠</sup>

(١) كذا في الأصول ، وتأمل فيه هل هو « بالبراءة » أو « بغير البراءة » ، والمسألة مبسطة

في باب العيوب في البيع ج ١٣ ص ٩١ من المبسوط .

(٢) في الأصول « بغير » وهو خطأ .

(٣) في موطأ مالك « الوليدة » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٥) كذا في الأصل ، و في الموطأ « يشتريان » ، بالتثنية ، - كما عرفت .

(٦) عبارة الامام مالك في موطئه بعد قوله « في الأيام الثلاثة » : « من حين يشتريان

حتى ينقضي الأيام الثلاثة فهو من البائع » ، وإن عهدة السنة من الجنون و الجذام

و البرص ، فإذا مضت السنة فقد برئ البائع من العهد كلها ، ص ٢٥١ العهد في الرقيق

من الموطأ طبع الهند . غلل العبارة الزائدة سقطت من الأصل ، او اختصرها الامام

في مقام وزادها في الآخر ترضيحاً ؛ والله اعلم - ف .

(٧) في الموطأ « وليدة » .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالمهدة ) ج - ٢

لم تنفعه البراءة وكان ذلك البيع مردودا، ولا عهدة عندنا إلا في الرقيق .

[ وقال محمد ]<sup>١</sup> : وبلغنا<sup>٢</sup> عن ابن عمر رضي الله عنه أنه باع بالبراءة،

ولو لم ير ابن عمر رضي الله عنهما ذلك جائزا لما باع بالبراءة . فان قالوا : إن

ابن عمر إنما باع بالبراءة لأنه لم يعلم عيبا . قيل لهم : فلم أبي أن يحلف

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٢) استنده الامام مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سالم بن عبد الله : ان عبد الله

ابن عمر باع غلاما له بثمانمائة درهم وباعه بالبراءة فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر :

بالغلام داه لم تسمه لي ، فاخصما الى عثمان بن عفان رضي الله عنه فقال الرجل : باعني

عبدا و به داه فلم يسمه لي ؛ وقال عبد الله بن عمر : بعته بالبراءة ؛ فقضى عثمان على

عبد الله بن عمر ان يحلف له : لقد باعه العبد وما به داه يعله ، فأبى عبد الله ان يحلف ،

وارتجع العبد فصاح عنده ، فباعه عبد الله بذلك بألف وخمسمائة درهم - اهـ - ورواه الامام

محمد من طريق مالك به مثله في باب بيع البراءة ص ٣٣٧ من الموطأ ؛ ثم قال محمد : وبلغنا

عن زيد بن ثابت انه قال : من باع غلاما بالبراءة فهو برىء من كل عيب ، وكذلك باع

عبد الله بن عمر بالبراءة و رآها براءة جائزة ؛ فبقول زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر

نأخذ ، من باع غلاما او شيئا وتبرأ من كل عيب و رضي بذلك المشتري وقبضه

على ذلك فهو برىء من كل عيب عليه او لم يعله ، لأن المشتري قد برأه من ذلك ؛

فأما اهل المدينة فقالوا : يبرأ البائع من كل عيب لم يعله ؛ فأما ما عليه و كتمه فانه

لا يبرأ منه ؛ وقالوا : اذا باعه ببيع المبرات برئ من كل عيب عليه او لم يعله اذا قال :

ابتعتك ببيع المبرات ؛ فالذي يقول : تبرأ من كل عيب ؛ و بين ذلك اخرى ان يبرأ

لما اشترط من هذا ؛ وهو قول ابى حنيفة و قولنا والعامة - انتهى - وقد وقع في سند

الموطأ سقط لا بد من التصحيح ، فسقط قوله « ان عبد الله بن عمر باع - الخ » .

كتاب الحجّة (الرجلى يشتري العبد أو الأمة بالعهدّة) ج - ٢

حين استخلفه عثمان رضى الله عنه؟ ولو يعلم فيما يرى لحلف<sup>١</sup>. فان قالوا: بئس ما وصفتم به عبد الله بن عمر رضى الله عنهما حيث<sup>٢</sup> تزعمون أنه علم عينا ولم<sup>٣</sup> يبينه<sup>٤</sup> قيل لهم: إن ابن عمر رأى ان إبراهيم المشتري إياه من العيوب يأتى على ذلك كله، ورأى ذلك واسعا فيما يرى حين أبرأه المشتري من كل عيب. فان قالوا: إن عثمان بن عفان رضى الله عنه قد رأى ما قلنا. قلنا<sup>٥</sup> لهم: أجل! قد رأى ما قلتم ورأى عبد الله بن عمر ما قلنا، فنأخذ بقول عبد الله بن عمر لم<sup>٦</sup> يسنّ فهو إمام من أئمة المسلمين مع ما بلغنا في ذلك عن زيد بن ثابت<sup>٧</sup>.

(١) في الأصول «يحلف» وهو تصحيف، والصواب «لحلف»، لأن حرف «لو» يقتضى اللام والمضى فى الجواب.

(٢) فى الأصول «حين» وهو تصحيف.

(٣) فى الأصل «ظلم» بالفاء، ومقتضى العبارة خلافها.

(٤) كذا فى الأصول، والأولى «قيل لهم».

(٥) فى هامش الهدية «ظلم» بزيادة الفاء، والصحيح ما فى الأصل بدونها.

(٦) أسنده البيهقى فى ج ٥ ص ٣٢٨ من سننه من طريق بشر بن آدم: ثنا شريك عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر عن زيد بن ثابت: انه كان يرى البراءة من كل عيب جائزا. ورواه على بن حجر عن شريك وقال: عن زيد بن ثابت وابن عمر - اهـ. وفى الجوهر النقي: قلت: ذكر صاحب المحلى ما معناه: ان الشافعى اشد الناس انكارا للتقليد، ولم يقلد ابن عمر فى جواز البيع بالبراءة فى الرقيق بل قلده عثمان، ولم يقلده فى قضائه على ابن عمر بالنكول، وهو صحيح عنه. وعثمان انما قضى فى عبد، فوجب أن يقتصر عليه، فان قالوا: قسنا الحيوان عليه، قلنا: فقيسوا جميع المبيعات عليه، وما نعلم لهم سلفا من الصحابة فى تفريقهم - هذا؛ وفى اختلاف العلماء للطحاوى: =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

و قال محمد : أ رأيتُم قولكم في عهدة الثلاثة وعهدة السنة ! فن فسرهُ لكم على ما وصفتم فقال : ما أصاب العبد أو الأمة في ' الثلاثة بعد قبض المشتري إياه فهو من مال البائع ، فاذا مضت الثلاث كان ' [ من المشتري ولم يردّه ! وما كان ]<sup>٢</sup> روى ' في هذا حديثاً مفسراً - كما فسرتموه - عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه ؛ ولو كان عندكم في ذلك ' حديث مفسر ' عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن

== قال الشافعي : اذا باع الحيوان بالبراءة فالذي اذهب اليه قضاء عثمان انه يرى من كل عيب لم يعلمه ولا يبرأ من عيب عليه ، والقياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سماها ؛ ثم روى الطحاوي بسنده عن زيد بن ثابت انه كان يرى البراءة من كل عيب جائزة ؛ و روى عن ابن عمر ايضاً كذلك ؛ ثم قال : كيف لم يقلد الشافعي ابن عمر والقياس معه ، وقوله : القياس ان لا يبرأ من عيوب لم يرها ولو سماها ؛ ولم يقله احد من اهل العلم قبله ؛ وفي نواذر الفقهاء لابن بنت نعيم : اجمع الفقهاء على ان البراءة من عيوب سماها المشتري ولم يرها جائزة الا رواية شذت عن الشافعي انه لم يحرزها عن عيوب غير موجودة ؛ وفي التجريد للقنوري : البراءة من العيوب توجب جهالة صفقة المعقود عليه ، وذلك لا يمنع من جواز العقد كجهالة قدر الصبرة ، وهذا مبنى على اصلنا ان البراءة من الحقوق المجهولة جائزة عندنا - انتهى كلامه ؛ وسيأتي الدليل على ذلك في ' باب صلح الابرار ' ان شاء الله تعالى - انتهى .

(١) في الأصول ' بعد ' وهو خطأ .

(٢) في الأصول ' فاذا مضت الثلاثة وكان روى ' . . . ' وهو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) قوله ' وما كان ' ساقط من الأصول ، وضمير ' روى ' راجع الى قوله ' فن فسرهُ ' .

(٥-٥) في الأصول ' حديثاً مفسراً ' وهو تصحيف .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

أحد من أصحابه لاحتججتم به ؛ وإنما هذا رأى منكم اصطالحتم عليه ، وليس يقبل هذا منكم على ما ذكرتم إلا بالحجة والبرهان ؛ كيف فرقتم بين الرقيق في هذا وبين الدواب وهي حيوان يحدث فيها شيء كما يحدث في الحيوان ويكره<sup>١</sup> فيها الأدوية ولا يعرف فيظهر عند المشتري كما يظهر في الرقيق<sup>٢</sup> ؟ فمن أين افرق هذا<sup>٣</sup> ؟

أرأيتم لو قال أهل البصرة « فانا<sup>٤</sup> نجعل العهدة في الدواب في الثلاث والسنة - كما قال أهل المدينة - ونبطلها في الرقيق ، فبأي حجة كنا نرد عليهم ؟ ليس بين هذه الأشياء فرق ؛ ولا يقدر المشتري بعد القبض على رد شيء مما اشترى إلا بعيب يعلم أنه كان عند البائع .

وكيف ادعى أهل المدينة أن الجنون والبرص والجذام لا يحدث عند المشتري في السنة التي وقتوا<sup>٥</sup> وقد يكون العبد والأمة صحيحين ثم يحدث ذلك بهما في اليوم أو في الشهر أو في السنة ، والجنون قد يحدث في الساعة الواحدة ، فكيف جعل يرد بذلك وهم لا يذكرون لعل ذلك حادث قد حدث عنده في<sup>٦</sup> السنة بغير سبب كان منه في يد البائع ؛ ما أعلمهم ردوا بذلك على البائع يقيّن علموه ولا بظن ظنوه .

(١) كذا في الأصول « يكره » من الكراهة ، فإن كان صحيحاً ولم يكن مصحفاً يمكن أن يكون الضمير يرجع الى البائع ، و « يعرف » حيثئذ يكون من التعريف ؛ أي يكره المداواة ولا يظهره على غيره - والعلم عند الله تعالى .

(٢) وفي العبارة من قوله « كيف فرقتم » الى قوله « افرق هذا » خلل يظهر بالتأمل .

(٣) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « إنا » بدون الفاء .

(٤) كان في الأصول « وفي » بالواو ، و أنى اسقطتها حسب فهمي . قال الامام محمد

في باب عهدة الثلاث والسنة ص ٣٤٥ من الموطأ : اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن

كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

== أني بكر قال : سمعت ابان بن عثمان و هشام بن اسماعيل يعلمان الناس عهدة الثلاث و السنة ، يخطبان به على المنبر ؛ قال محمد : لسنا نعرف عهدة الثلاث و لا عهدة السنة الا ان يشترط الرجل خيار ثلاثة ايام او خيار سنة فيكون ذلك على ما اشترط ، و أما في قول ابن حنيفة فلا يجوز الخيار الا ثلاثة ايام - اه . اما حديث الرجل الذي قال له رسول الله صلى الله عليه و سلم « من باعته قتل : لا خلافة » فقد اخرجه الامام محمد في « باب الرجل يشتري الشيء او يبيعه فيغيب فيه او يسعر على المسلمين » من الموطأ ص ٣٤٣ : عن مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر : ان رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه و سلم انه يخدع في البيع فقال - الحديث ؛ ثم قال محمد : نرى ان هذا كان لذلك الرجل خاصة - اه . و الحديث واقعة عين لا عموم لها ، و ليس فيه لفظ يدل على العموم ، و اذا احطت بجميع طرق الحديث ايقنت انه من باب خيار الشرط لا غير ؛ كيف وقد اخرجه الحاكم في مستدركه ج ٢ ص ٢٢ من « باب لا عهدة فوق اربع » عن سفيان عن محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : كان حبان بن منقذ رجلا ضعيفا ، و كاتب قد سفع في رأسه مأومة فجعل له رسول الله صلى الله عليه و سلم الخيار فيما اشترى ثلاثا ، و كان قد ثقل لسانه فقال له رسول الله صلى الله عليه و سلم : بيع و قل « لا خلافة » فكنت اسمعه يقول « لا خلافة ، لا خلافة » و كان يشتري الشيء و يبيعه به اهله فيقولون : هذا غال فيقول : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قد خيرني في بيعي - اه .

و تخرج الحديث بطرقه في ج ٤ ص ٩ من نصب الراية في باب خيار الشرط و ص ٢٧٩ من الدراية و ج ٢ ص ٢٤٠ من التلخيص و ج ٥ ص ٢٧٣ من سنن البيهقي و ص ٢٤١ من باب حجر البالغين من المعتصر ، و المباحث المتعلقة بالحديث في ج ٥ ص ٦٨ من باب ما يكره من الخداع في البيع من عمدة القارى و ج ٤ ص ٢٨٣ من فتح البارى و ج ٣ ص ١٥٦ من شرح الزرقاني و ج ٤ ص ٢٨٦ من يذل المجهود شرح ==

كتاب الحجة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

== سنن أبي داود و ج ١ ص ٣٦٤ من الكوكب الدرر لشيخ مشائخنا الكنگوهي .  
ثم اعلم ان ابن أبي شيبة اخرجه في الرابع و الثمانين من كتاب الرد في باب خيار الشرط  
ثم قال : و ذكر ان ابا حنيفة قال : اذا افرقا فليس له ان يرد الا بعيب كان بها ؛ و انت  
قد عرفت ان حديث « لا خلافة » خاص بالرجل المذكور ، و ليس في الحديث صبغة  
تدل على العموم فليس لنا القول به ما لم يكن تلك فيه ، و لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
ان يخص بمن شاء بما شاء ، و له نظائر في الأحاديث كشهادة الصحابي خزيمة و كبيع  
المدير و كقوله لجماعة صلوا صلاة العصر بعد المغرب « احسنتم » و غيرها من الوقائع .  
قال النووي في ج ٢ ص ٧ من شرح مسلم : و اختلف العلماء في هذا الحديث لجملة  
بعضهم خاصة في حقه و ان المغالبة بين المتبايعين لازمة لا خيار للغبون بسببها سواء  
قلت ام كثرت ؛ و هذا مذهب الشافعي و ابي حنيفة و آخرون و هي اصح الروايتين  
عن مالك ، و قال البغداديون من المالكية : للغبون الخيار لهذا الحديث بشرط ان يبلغ  
الغبن ثلث القيمة ، فان كان دونه فلا ، و الصحيح الاول لانه لم يثبت ان النبي صلى الله  
عليه وسلم اثبت له الخيار ، و انما قال له « قل لا خلافة » اي : لا خديعة ؛ و لا يلزم  
من هذا ثبوت الخيار ، و لانه لو ثبت او اثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها  
فلا ينفذ منه الى غيره الا بدليل - انتهى . فلا يكون خيار الغبن بدون ثبوت التغيرير ،  
فلا يصح الاستدلال بمثل هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغبون و ان كان صحيح  
العقل ، و لا على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل اذا غبن و لم يقل « لا خلافة »  
او لم يشترط الخيار . فالحديث في الحقيقة يرد على ابن أبي شيبة حيث قال بالعموم  
و اجراه على العموم خلاف نص الحديث ؛ و كيف خص بالرد به ابا حنيفة و ترك  
الشافعي و آخرين كما صرح به النووي ١١ . ثم في الحديث اختلاف بأن القصة لحبان  
ابن منقذ او وقعت لمنقذ بن عمرو . ثم ان ابن أبي شيبة يحتاج بفهم ابن الزبير و رايه  
في حديث منقذ بن عمرو و هو لا يكون حجة على غيره و لا يقبل منه الا اذا =



## كتاب الحجّة ( الرجل يشتري العبد أو الأمة بالعهد ) ج - ٢

== صح العموم في حديثه ، وهو بعد محل نظر و بحث ، فقد قالوا : انه خاص به و واقعة عين لا عموم لها ، و ليس في ذخيرة الحديث غير هذه الواقعة مع شيوخ الشيوع و التجارات و انواعها و احكام اقسام الخيار في ذلك الزمن ، و لذا كان يقول للناس اذا قالوا « غبت » : « جعل لي رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار الى ثلاثة ايام » - تدبر - و لفظ رواية ابن ابي شيبة من طريق ابن اسحاق مع الكلام المشهور فيه : عن محمد بن يحيى بن حبان قال : انما جعل ابن الزبير عهدة الرقيق ثلاثا لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لمنقذ بن عمرو : قل « لا خلافة » اذا بعت يعبا فانت بالخيار ثلاثا - اه - . و هذا كما ترى لا يسمن و لا يغني من جوع . ثبت بذلك ان الامام لم يخالف حديثا صحيحا يفيد الحكم العام صراحة و نصا في المسألة .

### مزيدة

ذكر ابن ابي شيبة في هذا الباب حديث عهدة الرقيق ثلاثة ايام عن الحسن عن عقبة بن عامر به ، و الحسن لم يسمع من عقبة رضي الله عنه - كما في ج ٢ ص ٢٦٨ من التهذيب ، فهو منقطع ؟ و كذا عن الحسن قال قال النبي صلى الله عليه وسلم « لا عهدة فوق اربع » مرسل ؟ و قال ابن سعد : و ما ارسل فليس بحجة ، و قال الدارقطني : مراسيله فيها ضعف ؟ و راجع ج ٥ ص ٢٢٣ من سنن الديلمي مع الجوهر النقي في باب ما جاء في عهدة الرقيق . و ذكر ايضا ابن ابي شيبة في الباب قول ابان و هشام بن اسماعيل و قد اجاب عنه الامام محمد في الموطأ : و هو ليس بحجة لانه لم يسنداه الى النبي صلى الله عليه وسلم و هو كما تراه ، و قد اختلفوا فيه كما في شروح الاحاديث ، و بالجملة فالامام ابو حنيفة ليس بمنفرد في مسائل الباب ، و عهدة الثلاث ان كان من فروع خيار العيب فليس بمنكر ، و الا لم يثبت الا خيار الشرط او خيار العيب او خيار الروية او خيار التمين او نحو ذلك - كما في التعليق الممجد ؟ و لذا قال الامام محمد فيما سبق « لو كان عندكم حديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم او عن احد من اصحابه لاحتججتم به » ==

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيباً فيريد ردها) ج - ٢

## باب الرجل يشتري الجارية فيطأها

ثم يصيب بها عيباً فيريد ردها

أخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال: من اشترى وليدة فأصابها ثم وجد بها عيباً وهي بكر أو ثيب فإنه لا يقدر على ردها، ولكنه يرجع بنقصان العيب من الثمن يقسم الثمن على قيمة الجارية لا عيب فيها، ثم تقوم وبها العيب الذي وجد فينظر فضل ما بينهما من القيمة فيرد عليه حصة ذلك .

== ولكن هذا رأى منكم فليس يقبل منكم إلا بالحجة والبرهان . هذا وللتنصيل موضع آخر . وفي باب العهدة من المعصر ج ١ ص ٢٦٥ : وروى عن عقبة قال : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرقيق ثلاثة أيام ؛ وروى « لا عهدة بعد أربع » وليس بالقوى ، ثم العهدة مأخوذة من « العهد » وهي الأشياء المتقدم فيها المطلوب ممن تقدم إليه فيها الوفاء بها ، منه قوله « ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي » « ألم آعهد إليكم يا بني آدم » « وكان عهد الله مسؤلاً » ، فالأولى بما رويناهما الحل على العقد المشروط في البياعات من الخيارات المشترطات فيها فتكون مدته ثلاثة أيام لا فوقها كما يقول أبو حنيفة وزفر والشافعي ؛ وأما قول أهل المدينة بأن العهدة موت المبيع ، وما ظهر في بدنه في ثلاثة أيام أو في ستة ، فقد كان عطاء وطاوس يتكران ذلك ولا يريانه شيئاً ؛ وقال شريح : عهدة المسلم « لا داء ولا غائلة ولا شين » ؛ ولما لم نجد في الحديث غير ما ذكرنا اتسنا حكماً من طريق النظر فوجدنا الرجل إذا باع العبد أو الجارية وسلمها إليه فأراد أن يمنع البائع من ثمنها لم يكن له ذلك باجماع ، فكان ذلك دليلاً أنه لم يبق له شيء مما يوجه البيع عليه ، إذ لو بقي شيء من خيار أو من غيره لكان له منعه إياه ؛ وفي اجماعهم على عدم البيع دليل على أنه لم يبق عليه حق بحكم البيع الذي تماقده من عهدة ولا غيرها - انتهى .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيا فيريد ردها) ج - ٢

قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يحد بها عيا قال: لا يستطيع ردها، ويرجع<sup>٢</sup> بنقصان العيب<sup>٣</sup>.

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح قال حدثنا جعفر بن

(١) في كتاب الآثار د عن ابن سيرين .

(٢) في الآثار د ولكنه يرجع .

(٣) أخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار، ثم قال محمد: وبهذا نأخذ، وكذلك ان لم يطأها وحدث بها عيب عنده ثم وجد بها عيا دلسه له البائع فانه لا يستطيع ردها ولكنه يرجع بمحضة العيب الأول من الثمن، الا ان يشاء البائع ان يأخذها بالعيب الذي حدث عند المشتري ولا يأخذ للعيب ارشاً ولا للوطى عقراً، فان شاء ذلك اخذها واعطى الثمن كله؛ وهذا كله قول أبي حنيفة - انتهى . ورواه ابن المظفر في مسنده باسناد عن الحسن بن زياد عن الامام عن الهيثم عن الشعبي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مثله - كما في ج ٢ ص ٢٩ و ٣٠ من جامع المسانيد . وأخرجه ايضا الحسن بن زياد عن الامام في مسنده، ثم قال صاحب الجامع: وأخرجه الامام محمد في الآثار فرواه عن أبي حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن امير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه - الى آخر ما نقلته منه . وفي الجواهر النقي على الصحيح ج ٥ ص ٣٢٢ - ذيل قوله: وقال الشافعي لا نعلمه يثبت عن عمر و علي ولا واحد منهما - قلت: قد جاء عن علي بسند جيد روى ابو حنيفة في مسنده عن الهيثم - هو ابن حبيب الصيرفي - عن الشعبي عن علي قال في الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيا: انه لا يستطيع ردها ويرجع بنقصان العيب؛ والهيثم ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين - انتهى .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيبا فيريد ردها) ج - ٢

محمد عن أبيه [عن جده] <sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قال :  
من اشترى جارية فوجد بها عيبا فوطئها ألزمتها إياه <sup>٢</sup> وليس بالجارية <sup>٣</sup> لما نقد  
البائع من العيب قال : يقومها <sup>٤</sup> وليس بها عيب و يقومها <sup>٥</sup> و بها عيب ثم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزدناه من السند الذي يأتي بعد ومن  
سنن البيهقي ج ٥ ص ٣٢٢ و كنز العمال ج ٢ ص ٢٢٣ . قال البيهقي بسنده : عن  
يحيى بن سعيد ثنا جعفر بن محمد حدثني أبي عن علي بن حسين عن علي في رجل اشترى  
جارية فوطئها فوجد بها عيبا لزمته ويرد البائع ما بين الصحة والداء ، وان لم يكن  
وطئها ردها - اهـ قال البيهقي : وكذلك رواه سفيان الثوري و حفص بن غياث عن  
جعفر بن محمد وهو مرسل ، علي بن الحسين لم يدرك جده عليا ؛ وقد روى عن مسلم  
ابن خالد عن جعفر عن أبيه عن جده عن حسين بن علي عن علي و ليس بمحفوظ -  
انتهى . و رواه عبد الرزاق في مصنفه و الاصح في حديثه - كما في كنز العمال . و الجواب  
عن قول البيهقي ما قال في الجوهر النقي . و الساقط بعده في طريق الثوري و ترجمته  
بعده يأتي .

(٢) كذا في الأصل ، و الصواب «إياها» و هو ساقط من الهندية .

(٣-٣) هكذا في الأصل ، و في الهندية «و يسرنا الجارية» و ان مع المقاساة اياما بالمراجعة  
الى الكتب التي عندي لم اصل الى مغزى العبارة و لم اقدر على التصحيح ، و هي من قوله  
«ليس بالجارية» او قوله «و يسرنا» الى قوله «لما نقد البائع من العيب» او لعلمها  
«و يرد البائع من الجارية ما بين الصحة و الداء لما دلس البائع من العيب» . و «دلس»  
من : التدليس ، و نحوه في كنز العمال ؛ او يكون من : السرار ، او : التسرى ، اى : سرينا  
الجارية للشترى لما نقد البائع من القيمة ؛ او : تسرينا الجارية لما دلس البائع من العيب ؛  
كما في البيهقي و كنز العمال ، و الجارية من مال المشتري - و العلم عند الله تعالى .

(٤) كذا في الهندية ، و في الأصل «تقومها» بناء الخطاب في الحرفين - ف .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصب بها عينا فيريد ردها) ج - ٢

يرد على المشتري ما بين القيمتين .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا جعفر بن محمد عن  
أيّه عن جده<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الرجل  
يشتري الجارية فيطأها ثم يصب بها عينا قال: يرجع بنقصان العيب .  
وقال أهل المدينة: [إن من رد وليدة من عيب وجده بها وكان  
قد أصابها إنها]<sup>٢</sup> إن كانت بكرا ردها<sup>٣</sup> وعليه<sup>٤</sup> ما نقص من<sup>٥</sup> ثمنها، وإن  
كانت ثيبا [فليس]<sup>٦</sup> عليه<sup>٦</sup> في إصابتها<sup>٦</sup> إياها شيء<sup>٦</sup> لأنه كان ضامنا لها .

(١) وهو علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم الهاشمي، أبو الحسين،  
أو: أبو الحسن، أو: أبو محمد، أو: أبو عبد الله، المدني، زين العابدين، من رجال  
السنّة - كما في ج ٧ ص ٣٠٤ من التهذيب؛ روى عن أيّه وعمه الحسن، وأرسل عن  
جده علي بن أبي طالب رضي الله عنهم - ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من تابعي أهل  
المدينة، وكان ثقة مأمونا كثير الحديث ورعا عالما رفيعا، قال الزهري: ما رأيت  
قرشيا أفضل منه، وأصح الإسانيد: الزهري عن علي بن الحسين عن أيّه عن علي، وكان  
يصل في كل يوم و ليلة ألف ركعة إلى أن مات؛ ولد سنة ثلاث وثلاثين سنة، وكان يوم  
قتل أبوه ابن ٢٣ سنة، توفي انس وعلي بن الحسين وعروة وأبو بكر بن عبد الرحمن بن  
الحارث سنة ٩٣ أو سنة ٢ أو سنة ٤ أو سنة ٩٩ أو سنة ١٠٠ أو سنة ٩٤ أو سنة ٩٥ وهو  
ابن ٥٨؛ وهو أكبر من الزهري بثلاث عشرة سنة، وترجمته مبسطة في التهذيب .

(٢) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول، وإنما زدته من موطأ مالك .

(٣) ليس في الموطأ، لأنه ذكر أول المسألة من رد وليدة - الخ .

(٤) في الموطأ: إن كانت بكرا فعليه - بالقاء .

(٥) قوله «من»، كذا في الأصل وهو الصواب، وبها مشه «عن»، مكان «من» وهو خطأ .

(٦-٦) في الموطأ «في إصابتها شيء»، والمعنى واحد .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الجارية فيطأها ثم يصيب بها عيا فيريد ردها) ج - ٢

وقال محمد: وكيف ترد بغير مهرها<sup>١</sup> وقد أصابها المشتري<sup>٢</sup> هل رأيتم جماعا لا يجب فيه مهر ولا حد وهو يريد أن ينقض البيع حتى يردّها إلى البائع ما كانت عليه<sup>٣</sup> ويأخذ الثمن كله<sup>٤</sup> إن كان الوطؤ لم ينقصها فكيف يأخذ الثمن كله ويرد الجارية حتى تصير في يد البائع كأنه لم يبيعها وقد أصابها المشتري زمانا فلم يلزم لذلك عقر<sup>٥</sup> ١١<sup>٦</sup> وإنما القول في هذا أحد القولين؛ أما قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن المشتري لا يستطيع ردها بوطئه إياها ولكنه يرجع بنقصان العيب المدلس له من ثمنها - وهذا القول الذي أخذ به أبو حنيفة . وأما أن يردّها ويرد عقرها ويأخذ

(١) أي: عقرها، فإن المهر يكون في النكاح، والفرق اصطلاحى، والمآل واحد .

(٢) كذا في الأصول، وتأمل فيه .

(٣) في الأصول «عقرا» بالنصب . وبعد فلا بد لتصحيح الباب من المراجعة إلى نسخة صحيحة من الكتاب (قلت: وإن له نسخ حتى يراجع إليها؟ وما هي إلا نسخة المدينة المنورة - ف) . «والعقر، صدق المرأة إذا وطئت بشبهة» - كما في ج ٢ ص ٥٢ من المغرب . وفي الحديث الصحيح: نهى عن مهر البغي - أي اجرة الفاجرة . وراجع لذلك باب المهر من الدر المختار ورد المختار ج ٢ ص ٣٣٦ . وفي الدر المختار: الوطء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر إلا في مسألتين: صبي نكح بلا إذن وطأعته، وبائع أمة قبل تسليم، ويسقط من الثمن ما قابل البكارة وإلا فلا - انتهى . وراجع لتفصيله ج ٢ ص ٣٧٨ من رد المختار وفيه زيادة على المسألتين وشروط وقود لهذه المسائل، وراجع ص ١١ و ١٢ من «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» للامام أبي يوسف رحمهم الله تعالى مع تعليقه للفاضل الفقيه أبي الوفاء الأتقاني نزيل حيدرآباد - ادام الله بقاءه .

كتاب الحجة (الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا) ج - ٢

الثنى كله ، ' فأما أن يردها وقد وطئها دهرًا طويلًا و يأخذ الثنى كله ' إن كان الوطؤ لم ينقصها ولا يكون عليه مهرها فهذا غير مقبول من أهله ، لا يكون الوطؤ مجانا أبدا - والله أعلم .

### باب الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة

فيجد فيهم عبدا مسروقا

قال أبو حنيفة <sup>٢</sup> فيمن ابتاع رقيقا في صفقة واحدة فوجد في ذلك الرقيق عبدا مسروقا أو وجد بعبد منهم عيبا قال : إن كان لم يقبض العبد فهو بالخيار إن شاء أخذهم جميعا والعبد الذي به العيب <sup>٣</sup> معهم ولا يوضع عنه للعيب <sup>٤</sup> شيء ، وليس له أن يرد بعضهم دون بعض ، فإن <sup>٥</sup> كان وجد <sup>٦</sup> منهم عبدا مسروقا رفع <sup>٧</sup> عنه بقدر حصته من جميع الثنى ، وإن كان قبض جميع ما اشترى لزمه ما بقى ورجع بحصة المسروق من الثنى ويرد الذي به العيب خاصة ورجع بحصته من الثنى ، لأنه إذا قبض فقد استوفى ما اشترى فليس له رد ما سلم له على شرطه ، فأما يرد ما لم يسلم له ، وإذا لم يقبض فلم يسلم له ما اشترى فله أن يرد جميع ما اشترى حتى يسلم له

(١) من قوله « فأما أن يردها . . . » ساقط من الأصل ، وزيد من الهندية - ف .

(٢) قد سبق في أكثر الأبواب وأخبرنا محمد عن أبي حنيفة قال - الخ ، وهما هنا هكذا في جميع الأصول .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « عيب » بالتكثير ، والراجح ما في الأصل .

(٤) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « العيب » تصحيف .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « وإن » .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « واحد » .

(٧) قوله « رفع » كذا في الأصول ، ولعل الأولى « وضع » موافقا لما قبله .

كتاب الحجبة (الرجل يشتري الرقيق صفقة واحدة فيجد فيهم عبدا مسروقا) ج- ٢

كما اشترى . وقال أهل المدينة : من اشترى <sup>١</sup> رقيقا في صفقة واحدة فوجد في ذلك [ الرقيق ] <sup>٢</sup> عبدا مسروقا أو وجد بعد منهم عيبا فانه <sup>٣</sup> ينظر فيما وجد مسروقا أو وجد به عيبا ، فإن كان هو وجه <sup>٤</sup> ذلك الرقيق أو أكثر [ ثمتا ] <sup>٥</sup> أو من أجله اشترى وهو الذي فيه الفضل لو سلم <sup>٦</sup> فيما يرى [ الناس ] <sup>٧</sup> كان ذلك البيع مردودا كله ، وإن كان الذي وجد مسروقا أو وجد به عيبا <sup>٨</sup> من ذلك الرقيق في الشيء اليسير [ منه ] <sup>٩</sup> ليس هو وجه ذلك [ الرقيق ] <sup>١٠</sup> ولا من أجله اشترى ولا فيه فضل فيما يرى الناس رد [ ذلك ] <sup>١١</sup> الذي [ وجد ] <sup>١٢</sup> به العيب أو وجد مسروقا بعينه بقدر <sup>١٣</sup> قيمته من الثمن الذي اشترى به أولئك الرقيق .

قال محمد : كيف فرق أهل المدينة بين وجه العبد <sup>١٤</sup> وغيره إذا لم يقبض

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « من ابتاع » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدته من الموطأ .

(٣) في الموطأ « انه » بدون الفاء .

(٤) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية « فاه » وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل الهندي وهو الصواب ، وفي الأصل المدني « وجد » وهو

تصحيف - راجع الموطأ وشرحه للزرقاني ج ٣ ص ١٠١ .

(٦) قوله « لو سلم » أي « من العيب » ولم يذكر هذا في الأصول ولا في الموطأ ، ولعله سقط منها .

(٧) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « العيب » معرّفا باللام .

(٨) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « بعد » وهو تصحيف « بقدر » .

(٩) في الأصول « البيع » والصواب « العبد » ، لأنه مخالف لما سبق ولما في الموطأ .

المشتري . (١٣١) ٥٢٤



كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة ويشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

المشتري ما اشترى؟ أليس ما<sup>١</sup> لم يسلم له ما اشترى كما<sup>٢</sup> اشترى فكيف يلزمه إذا لم يكن بذلك وجه البيع<sup>٣</sup> كأنهم لا يرون الثمن يقسم على الرقيق على قدر الفضل وغيره، فيلزم كل عبد بحصة من ذلك و يكون الرقيق بحصته والوضيع بحصته حتى لا يدخل عليهم في ذلك ضرر في استحقاق الأفضل و<sup>٤</sup> غيره، فإذا كان<sup>٥</sup> إنما يكون على قدر القيم بالحصص والوضيع والرقيق<sup>٦</sup> في الاستحقاق سواء فيما أدخل عليه<sup>٧</sup> من الضرر فكيف فرقوا بين هذا وليس بينهم افتراق؟ لأن الرقيق والوضيع إذا قسم الثمن على قيمتها صارت حصة الرقيق أكثر فاستوى الأمران في ذلك الرقيق والوضيع.

باب الرجل يشتري الأمة ويشترط عليه أن لا يبيعها

أخبرنا محمد قال : قال أبو حنيفة : من اشترى جارية على شرط أن<sup>٨</sup>

(١) عندي « ما » بمعنى « ما دلم » و « ما » في « ما اشترى » موصول مفعول لقوله « لم يسلم » - تأمل .

(٢) كذا في الأصول ، و عندي سقطت « ما » الثانية النافية منها ، و الأولى في قوله « كما » بمعنى « الذي » و العلم عند الله تعالى .

(٣) كذا في الأصول و هو تحريف ، و الصواب عندي هو « وجه العبد » كما تقدم .  
(٤) في الأصول « أو » بحرف التردد .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل قوله « الثمن كل عبد » بعد قوله « كان » سقط من الأصول - و الله اعلم .

(٦) بعد قوله « الرقيق » و قبل قوله « في الاستحقاق » ياض في الأصل بقدر الاصبعين - ف .

(٧) قوله « عليه » كذا في الأصول ، و لعل الصواب « عليهم » كالأول ، و لا يرجع الضمير إلى البائع أو المشتري - تدبر .

(٨) كذا في الأصول ، و في موطأ مالك « أنه » و كلا الوجهين صحيحان .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الآمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

لا يبيعها [ ولا يهبها ] ' أو ' ما أشبه هذا ' من الشروط فانه لا ينبغي للشترى أن يطأها للشرط ، لأنه لا يملكها ' ملكا تاما لأنه قد استثنى عليه فيها ما ملكه ' بيد غيره ، فلذا دخل هذا الشرط لم يصلح وكان البيع يباعا مكروها . وكذلك قال أهل المدينة في هذا بقول أبي حنيفة . وقد قال غيرنا وغيرهم : إن البيع جائز والشرط باطل .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزدته من الموطأ .

(٢) كذا في الأصل و كذا في الموطأ ، وفي الهنكية « و » مكان « أو » .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « ذلك » مكان « هذا » .

(٤) في الموطأ « و ذلك أنه لا يجوز له أن يبيعها و لا أن يهبها فاذا كان لا يملك ذلك منها فلم يملكها ملكا تاما - الخ » .

(٥) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « ما يملك » وهو خطأ . قال الامام محمد في باب الاشتراط في البيع وما يفسده من الموطأ ص ٣٤٣ : أخبرنا مالك أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عبد الله بن مسعود انه اشترى من امرأته الثففة جارية واشترطت عليه : [نك ان يمتها فهي لي بائنه الذي تبيعها به ، فاستقى في ذلك عمر بن الخطاب فقال : لا تقر بها وفيها شرط لأحد ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، كل شرط اشترط البائع على المشتري و المشتري على البائع ليس من شروط البيع وفيه منفعة للبائع او المشتري فالبيع فاسد ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر انه كان يقول : لا يطأ الرجل وليدة الا وليدة ان شاء باعها و ان شاء وهبها و ان شاء صنع بها ما شاء ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، وهذا تفسير ان العبد لا ينبغي ان يتسرى لأنه ان وهب لم يحز هبته كما يجوز هبة الحر ، فهذا معنى قول عبد الله بن عمر ، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا - انتهى . والآثران رواهما مالك في موطئه - راجع ج ٣ ص ١٠١ من شرح الزرقاني . وفي ص ١٣١ =

كتاب الحججة ( الرجل يشتري الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= من باب التجارة و الشرط في البيع من كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في الرجل يشتري الجارية و يشترط عليه ان لا يبيعها فكرهه و قال: ليست بامرأة تزوجتها و لا بملك يمين تصنع بها ما تصنع بملك يمينك! قال محمد: و بهذا كله نأخذ، كل شرط اشترط في البيع ليس من البيع و فيه منفعة للبائع او المشتري او المشتري له فالبيع فيه فاسد، و ما كان من شرط لا منفعة فيه لولا احد منهم فالبيع فيه جائز و الشرط فيه باطل؛ و هو قول ابى حنيفة - انتهى . و اثر عبد الله بن مسعود اخرجه الامام محمد في باب الامة تباع او توهب و لها زوج من كتاب الآثار ص ٨١: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو العوف عن الزهري [عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود] ان عبد الله بن مسعود اشترى جارية من امرأته زينب الثقفية و اشترطت عليه انه ان استغنى عنها فهي احق بها بشئها، فلقى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فذكر ذلك له فقال: ما يجنبني ان تقر بها و لها شرط، فرجع عبد الله رضى الله عنه فردها؛ قال محمد: و به نأخذ، كل شرط كان في بيع ليس من البيع فيه منفعة للبائع او المشتري او الجارية فهو يفسد البيع، مثل هذا ونحوه، و هو قول ابى حنيفة - انتهى . و قد ذكره الامام ابو يوسف في ص ١٨ من اختلاف ابى حنيفة و ابن ابى ليلى، و به اخذ، و اخرجه الحافظ ابن خسرو في مسنده باسناده الى محمد عن الامام، و اخرجه الحسن بن زياد في مسنده ايضا عنه - كما في ج ٢ ص ١٢ من جامع المسانيد . و اثر ابن عمر اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في رقم ٦٢٤ ص ١٣٧ من آثاره؛ قال: ثنا يوسف عن ابيه عن اسماعيل بن امية عن سعيد بن ابى سعيد عن ابن عمر رضى الله عنهما انه قال: لا يوطأ فرج شيء من المملوكات الا فرجا ان باعه جاز و ان تصدق به جاز و ان اعتقها جاز و ان وهبها جاز - انتهى . و اخرجه محمد و الحسن بن زياد و ابن خسرو عن الامام عن سعيد نحوه - كما في مواضع من جامع المسانيد و كما في ج ٢ ص ٢٢ =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= من عقود الجواهر المنفقه . و قال الحافظ الطحاوى فى ج ٢ ص ٢٢٢ من شرح معاني الآثار : ان مبشر بن الحسن حدثنا قال ثنا ابو عامر العقيدى قال ثنا شعبة عن خالد بن سلة قال سمعت محمد بن عمرو بن الحارث يحدث عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود انها باعت عبد الله جارية و اشترطت خدمتها فذكر ذلك لعمر فقال : لا يقربنها و لا اجد فيها مثوبة ؛ حدثنا فهد قال ثنا ابو غسان قال ثنا زهير عن عبيد الله بن عمر قال حدثني نافع عن ابن عمر قال : لا يحل فرج الا فرج ان شاء صاحبه باعه و ان شاء وهبه و ان شاء امسكه لا شرط فيه ؛ حدثنا محمد بن النعمان قال ثنا سعيد بن منصور قال ثنا هشيم قال اخبرنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر انه كان يكره ان يشتري الرجل الامة على ان لا يبيع و لا يهب - اه . ثم قال الطحاوى : فقد ابطال عمر رضى الله عنه بيع عبد الله و تابعه عبد الله على ذلك و لم يخالفه فيه و قد كان له خلافه ان لو كان يرى خلاف ذلك لأن ما كان من عمر لم يكن على حجة الحكم و انما كان على جهة الفتيا ، و تابعتهما زينب امرأة عبد الله على ذلك و لها من رسول الله صلى الله عليه و سلم صحة ، و تابعهم على ذلك عبد الله بن عمر رضى الله عنهما و قد علم من رسول الله صلى الله عليه و سلم ما كان من قوله لغائشة رضى الله عنها فى امر بريرة على ما قد روينا عنه فى هذا الباب ؛ فدل ذلك ان معناه كان عنده على خلاف ما يحمله عليه الذين احتجوا بحديثه ، و لم نعلم احدا من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم غير من ذكرنا ذهب فى ذلك الى غير ما ذهب اليه عمر و من تابعه على ذلك بمن ذكرنا فى هذه الآثار ، فكان ينبغي ان يجعل هذا اصلا و اجماعا من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم و رضى عنهم و لا يخالف - انتهى . و راجع ج ٥ ص ٣٣٦ باب الشرط الذى يفسد البيع من سنن البيهقي و باب من باع حيوانا او غيره و استثنى منافعه مدة ، فانه اخرج فيهما آثار ابن مسعود و عمر و ابن عمر و زينب - رضى الله عنهم . فتحصل لك من هذا كله ان عمر بن الخطاب و عبد الله بن مسعود و عبد الله بن عمر و زينب التقيية كلهم =

## كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== قائلون بعدم جواز البيع الذي فيه شرط للبائع أو المشتري ليس من عقد البيع ،  
و هم متقدمون على الأئمة الأربع ، و ليس لهم فيه مخالف من الصحابة رضى الله عنهم  
مع وجود حديث جابر الشائع فيما بينهم و حديث عائشة في اشتراء بريرة المكاتبه  
المشهور/ فيما بينهم ؛ و به قال أبو حنيفة و أصحابه و مالك و أصحابه - كما في الموطأ و شرحه  
للزرقاني - و الشافعي و أصحابه ، فلم ينفرد بالقول بذلك الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى .  
و في الباب حديث مرفوع رواه الإمام أبو حنيفة : حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده أن النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن الشرط في البيع - أخرجه الحافظ  
طلحة و ابن خسرو و محمد بن عبد الباقي و الحافظ أبو نعيم في مسانيدهم بأسانيدهم إلى  
الإمام - كما في ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من جامع المسانيد الحديث مع قصته ، و هو في  
ج ٢ ص ٢٠ من عقود الجواهر . قال الحافظ الزيلعي في ج ٤ ص ١٧ من نصب  
الراية الحديث الحادى عشر : روى أن النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع و شرط ،  
قلت : رواه الطبراني في معجمه الوسط : حدثنا عبد الله بن أيوب المقرئ ثنا محمد بن  
سليمان الذهلي ثنا عبد الوارث بن سعيد قال : قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة و ابن أبي  
ليلى و ابن شبرمة فسألت أبا حنيفة عن رجل باع يعبا و شرط شرطا فقال : البيع باطل  
و الشرط باطل ، ثم أتيت ابن أبي ليلى فسألت فقال : البيع جائز و الشرط باطل ، ثم  
أتيت ابن شبرمة فسألت فقال : البيع جائز و الشرط جائز ، قلت : يا سبحان الله ! ثلاثة  
من فقهاء العراق اختلفوا في مسألة واحدة ! فأبى أبا حنيفة فأخبرته فقال : ما أدري  
ما قالوا ! حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه نهى  
عن بيع و شرط البيع باطل و الشرط باطل ، ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال :  
ما أدري ما قالوا ! حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : أمرني النبي صلى الله  
عليه و سلم أن : اشتري بريرة ( قلت : كذا في نصب الراية و كذا في مجمع الزوائد  
و كذا في مسند ابن خسرو ، و زاد في جامع المسانيد ج ٢ ص ٢٢ ناقلا من مسند ==

## كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= طلحة بن محمد بعد قوله « اشترى بريرة » و اشترطى الولاء فان الولاء لمن اعق » -

ف ( فاعتقها البيع جائز و الشرط باطل ، ثم اتيت ابن شبرمة فأخبرته فقال : ما ادرى ما قالوا حدثني مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر قال : بعث النبي صلى الله عليه و سلم ناقة و شرط لى حملانها الى المدينة ، البيع جائز و الشرط جائز - انتهى .  
و رواه الحاكم ابو عبد الله النيسابورى فى كتاب علوم الحديث فى باب الاحاديث المتعارضة :

حدثنا ابو بكر بن اسحاق ثنا عبد الله بن ايوب بن زاذان الضبري ثنا محمد بن سليمان الذهلي به ، و من جهة الحاكم ذكره عبد الحق فى احكامه و سكت عنه ، قال ابن القطان : و علته ضعف ابى حنيفة فى الحديث - اه . انظر تطاول ابن القطان على الامام الذى شطر الأمة تابع له فى الدين ، و هو من القرن السابع يضعف ابا حنيفة و لا يستحي من الله تعالى و قد اتى عليه الأئمة الكبار من أئمة الجرح و التعديل و الحديث و الفقه و وثقوه و اقتوا بقوله مثل وكيع بن الجراح و ابن المبارك و سفيان الثوري و يحيى بن سعيد القطان و يحيى بن معين و علي بن المديني و غيرهم كما فى التهذيب و تذكرة الحفاظ و الخيرات الحسان و تبييض الصحيفة و غير ذلك من اسفار المخالفين له فى الفروع فضلا عن زبر الواقفين ، و ما يوجد من ترجمته فى بعض نسخ ميزان الاعتدال فالحاقية كما حقق فى محله ، فهذا عدوان فظيع منه . و اما رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده فاحتج بها احمد و ابن المديني و ابن راهويه و ابو عبيد و عامة اصحابنا ، كما قال البخارى : ما تركه احد من المسلمين ، و التفصيل فى تهذيب التهذيب و غيره من كتب الرجال . قال فى العقود بعد ذكر من اخرج عن الامام من اصحاب المسانيد مفصلا كما فى جامع المسانيد ايضا : و هكذا هو فى الأوسط ، و اخرج الحاكم فى علوم الحديث من حديث عطاه الخراساني عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، و من طريق محمد بن سليمان الذهلي عن عبد الوارث بن سعيد ، و هكذا اخرج ابن حزم فى المحلى و الخطابي فى المعالم و هو فى الجزء الثالث من مشيخة بغداد للديماطى =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== و نقل فيه عن أبي الفوارس انه قال : غريب ، و اخرجه اصحاب السنن الا ابن ماجه و ابن حبان ، قلت : و اخرجه ابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه - انتهى . و راجع لذلك الحديث الثاني عشر : ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع و سلف ج ٤ ص ١٨ من نصب الرابة ، و هو حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص ، اخرجه اصحاب السنن . و فيه تفصيل ، و رواه الامام ابو حنيفة عن أبي يعفور عن حدثه عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله صلى الله عليه و سلم انه نهى عن الصفقتين في بيعه و عن بيع و سلف و عن بيع ما ليس عندك ، رواه ابن خضرو في مسنده - كما في جامع المسانيد و هو في ج ٢ ص ٢١ من عقود الجواهر المنيفة - و قال : و اخرجه الخمسة من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، و اخرجه الطحاوى من طريق داود بن أبي هند عن عمرو بن شعيب بلفظ : نهى عن بيع و سلف و عن شرطين في بيعه ؛ و من طريق ايوب عن عمرو بن شعيب بلفظ : لا يحل سلف و بيع و لا شرطان في بيع ؛ و من طريق عبد الملك بن ابي سليمان و عامر الاحول عن عمرو بن شعيب بلفظ : نهى عن شرطين في بيع و عن سلف و بيع - انتهى . و هو في ج ٢ ص ٢٢٢ من شرح معاني الآثار للحافظ الطحاوى . و الامام محمد رواه في كتاب الآثار من حديث عتاب رضى الله عنه ، ثم قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، و اما قوله « سلف و بيع » فالرجل يقول للرجل « ايمعك عبدى هذا بكذا و كذا على ان تقرضنى كذا و كذا » او يقول « تقرضنى على ان ايمعك » فلا ينبغي هذا ؛ و قوله « شرطين في بيع » فالرجل يبيع الشيء في الحال بألف درهم و الى شهر بألفين فيقع عقدة البيع على هذا فهذا لا يجوز ؛ و اما قوله « ربح ما لم يضمنا » فالرجل يشتري الشيء فيمعه قبل ان يقبضه بربح فليس ينبغي له ذلك ؛ و كذلك لا ينبغي له ان يبيع شيئا اشتراه حتى يقبضه ؛ و هذا كله قول ابي حنيفة الا في خصلة واحدة : المقار من الدور و الأرضين قال : لا بأس ان يبيعها الذى اشتراها قبل ==

## كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== ان يقبضها لأنها لا يتحول عن موضعها ؛ قال محمد : وهذا عندنا لا يجوز و هو كغيره من الأشياء - انتهى . قال المحقق ابن الهمام في فتح القدير بعد ذكر حديث عمرو بن شعيب مع قصته المذكورة فيه كما نقلته من نصب الراية و هو في عمدة القارى ايضا . و قد ظهر من هذا ان في المسألة ثلاثة مذاهب مستدل عليها فلا بد من النظر فيها ، فأما حديث عمرو بن شعيب فلا يحتمل الا التخصيص لحمله الشافعى عليه و استثنى من منع البيع مع الشرط البيع بشرط العتق بحديث بريرة فان النبي صلى الله عليه و سلم ما رد في حديثها الا الولاء ، و ذكر الاقطع انها رواية عن ابى حنيفة رضى الله عنه ، وحديثها في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : جاءنى بريرة فقالت : كاتبت اهلى على تسع اواق في كل عام اوقية فاعينى - الحديث ، ثم قال : و فيه دليل على جواز بيع المكاتب اذا رضى بالبيع ، و فيه ابطال قول من منع بيعه ( لا يطل قوله فانه قاتل ببيع المكاتب اذا عجز عن اداء المكاتب كما في الروايات ، وحديثها عند اثنتا كما يأتي من موطأ محمد ) و قال : انما اشترطت عائشة الولاء بسبب ما وقع في بعض الروايات و هو « ان احبوا ان اقضى عنك كتابتك » و ذلك لانه صلى الله عليه و سلم قال : انما الولاء لمن اعتق ؛ و رد اشتراطهم الولاء لأنفسهم و العتق من عائشة رضى الله عنها ، وهذا لا خلاف فيه ؛ و لو قال قائل : ان الشرط اذا كان امرا لا يحل شرعا مثل ان يشترط ان « لا يقع عتقك اذا اعتقته » يطل هو دون البيع فانه لغو ، و لا يمكن المشروط عليه ان يفعله ، فيتم البيع كأنه لم يذكر اذا كان خارجا عن طاقة من شرط عليه ، و يكون اصل هذا حديث بريرة ؛ و اما الحنفية فانما لم يخصصوه به لأن العام عندهم يعارض الخاص ، و يطلب معه اسباب الترجيح و المرجح هنا للعام هو نهيه عن بيع و شرب و هو كونه مانعا ؛ و حديث بريرة مبيح فيحمل على ما قبل النهى ، لأن القاعدة الاصولية : ان ما فيه الاباحة منسوخ بما فيه النهى . و اشتراط ما لا يقتضيه العقد مفسد للبيع فانه من الشروط التى ليست في كتاب الله تعالى بنص الحديث في نفسه ==



كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== بقوله : ما بال الرجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله - الحديث ؛ فاشترط البائع الولاء لغزو البيع نافذ ، ولذا قال محمد بن شجاع الثلجي ( راوى حديث عائشة المذكور عن الحسن بن زياد عن الامام ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة به مختصرا رواه الحارثي و الكلاعي و ابن خضرو كما في جامع المسانيد و هو في ج ٢ ص ٥٥ من عقود الجواهر ) : ان التأويل في ذلك عند اهل العلم انهم ارادوا شيئا لا يجوز فلما أخبروا بأنه لا يجوز رجعوا و باعوا على ان الولاء لمن اعطى الثمن - اه - فظهر بهذا ان البيع لم يقع على الشرط ، و لعل لهذا السرا لم يستدل ابو حنيفة به على جواز البيع بالشرط مع كون الحديث عنده - كما عرفت الساعة - بل احتج به على ان الولاء لمن اعطى الثمن و لمن اعتق ، و قال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم : اشتريها و اعتقها فانما الولاء لمن اعتق - الحديث ؛ و لم يقع لفظ « و اشترطى لهم الولاء » في عامة الروايات عنها الا في رواية مالك عن هشام بن عروة ، و لم يقع في رواية الليث بن سعد و لا في رواية عمرو بن الحارث عنه و لا في رواية يونس و الليث عن الزهري و لا في رواية شعبة عن الحكم و لا في رواية ربيعة عن القاسم بن محمد و لا في رواية مالك نفسه عن نافع و يحيى بن سعيد ، فالتعويل على رواية هؤلاء الأساطين و على رواية الجمهور دون رواية المنفرد الظاهرة الشذوذ لفظا و معنى سواء كان ذلك المنفرد مالكا او شيخه هشاما ، حتى ان يحيى بن اكرم انكره بالمرّة و لم يعتمد على رواية مالك اياه عن هشام ، و عند العلماء اذا اختلف الزهري و هشام يفضل عليه الزهري في الحفظ و الضبط و الاتقان ، فكيف و معه هؤلاء ا و كيف يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم « اشترطى لهم الولاء » و فيه تعزيز بالبائعين اذا اشترط لهم ما لا يصح و ليس هو من كتاب الله و لا يليق ذلك بشأنه صلى الله عليه وسلم ا و قد اخذ الامام ابو حنيفة بحديث عائشة على ما رواه نفسه و على ما صرح به الامام محمد في بيع الولاء من موطنه : اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

## كتاب الحجة ( الرجل يشتري الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

عليه وسلم نهى عن بيع الولاء وهبته ؛ قال و بهذا نأخذ ، لا يجوز بيع الولاء ولا هبته ، و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا ؛ اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر ان عائشة زوج النبي صلى الله عليه و سلم ارادت ان تشتري وليدة فتنقها فقال اهلهما : نبيك على ان ولأهنا لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : لا يملك ذلك فانما الولاء لمن اعتق ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، الولاء لمن اعتق ، لا يتحول عنه ، و هو كالنسب ، و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى ص ٣٤٥ . و راجع ج ٢ ص ٥٥ من عقود الجواهر بيان الخبر الدال على ان الولاء لا يباع ولا يوهب ، قد اورد فيه ما رواه الامام ابو حنيفة عن عطاء بن يسار عن ابن عمر و عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر الحديث المذكور و تكلم فيه و اجاد و افاد و اجاب عن كلام الديهقي و أبي بكر النيسابوري و فصل المقام بالاختصار احسن تفصيل بحيث لم يبق فيه مجال الارتياب ، و على التسليم لا تبعد ان يكون معناه « دعيهم يشترطوا ، كما هو عند البخاري ، و هو الجواب عن اشكال الحديث من الشيخ السندی في المواهب اللطيفة في شرح مسند أبي حنيفة ، و قد بسطه جدا فراجع ان شئت . و من هاهنا سقط ما قال ابن أبي شبة في الثاني و السبعين من كتاب الرد في باب اشتراط الولاء للبائع في البيع ذكر فيه حديث عائشة المذكور و قال في آخره : و ذكر ابن ابا حنيفة قال : هذا الشراء فاسد لا يجوز - اه ؛ فأبو حنيفة عمل بهذا الحديث كما عرفت بنص الامام محمد . ثم الاشتراط لم يكن في صلب العقد ، و لما أخبروا به رجعوا عما قالوا و باعوا من غير شرط ، كما صرح به محمد بن شجاع الثلجي . و الحديث بطريقه شديد الاختلاف و محتمل لمعاني و محامل و النهي عن الشرط ، عام لا يمتثل التأويل ، و العام و الخاص عنده متعارضان ، و الحاضر مقدم على المبيح ، و للعام وجوه الترجيح ، و الشرط الذي لا يقتضيه العقد باطل في الشريعة ، و مع انه لم يكن في صلبه ، و الامام ابو حنيفة عنده على مسلكه براهين و حجج و مع ذلك لم يتفرد بالمسألة بل معه =

## كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== عمر و بن مسعود و ابن عمر و زينب الثقفية و عمرة بنت عبد الرحمن و غيرهم - كما عرفت من قبل ، فأين مخالفة أبي حنيفة لهذا الحديث ؟! و الأمر ان ابن أبي شيبة لم يفهم مذهبه و لم يدر حول تحقيقه و تقيقه . و راجع لهذا ص ١٤٠ من النكت الطريقة لفصيحة الشيخ الكوثري فأجاد و اجاز في الجواب عنه و افاد - اطال الله بقاءه . وهاك مني ما في ص ٢٨٧ من معتبر المختصر في حق حديث عائشة قال القاضي بعد الكلام في الصدقة لله اشتمى و قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة « خذيها و اشترطي لهم الولاء فانما الولاء لمن اعتق » : لا يجوز ان يبيع لعائشة ان تشترط خلاف ما في شريعته ، ولكن لم يوجد اشتراط الولاء في حديث عائشة الا من رواية مالك عن هشام ، فأما من سواه و هو الليث بن سعد و عمرو بن الحارث فقد روايا عن هشام ان السؤال لولاء بريرة انما كان من عائشة لأهلها بأداء مكاتبتهما إليهم فقال صلى الله عليه وسلم : لا يملك ذلك منها اتباعي و اعتق فانما الولاء لمن اعتق ؛ و هذا خلاف ما رواه مالك عن هشام « خذيها و اشترطي فانما الولاء لمن اعتق » مع انه يحتمل ان يكون معنى « اشترطي » ، « اظهرى » ، لأن الاشتراط في كلام العرب هو الاظهار ، ومنه قول اوس ابن حجر :

فأشترط فيها نفسه و هو معصم فالق بأسيا فله و توكل

أى : اظهر نفسه ؛ أى : اظهرى الولاء الذى يوجب عتاقك انه لمن يكون ذلك العتاق منه دون من سواه ؛ و قال بعض : ان معنى « اشترطي لهم » ، أى : عليهم ، كقوله تعالى « إن أحسنتم أحسنتم لانيفسكم و إن أسأتم فلها » ، و قال محمد بن شجاع : هو على الوعيد الذى ظاهره الأمر و باطنه النهى كقوله تعالى « اعملوا ما شئتم » و كقوله تعالى « و استغفر من استطعت منهم » الآية ، ألا تراه صلى الله عليه وسلم صعد المنبر و خطب فقال : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله عز و جل - الى آخره ؛ و اذا انفرد مالك عن هشام و خالفه عمرو بن الحارث و الليث بن سعد كانا اولى بالحفظ من ==

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= واحد ، وحديث عائشة ذكر من وجوه بالفاظ شديدة الاختلاف غير انه لا شيء فيه من اطلاق رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل بريرة ما كان منهم من اشتراطهم الولاء لاطلاق عائشة ذلك لهم ؛ و من روى عن عائشة ابن عمر و الاسود و القاسم ابن محمد و عمرة ابنة عبد الرحمن ، و عن ابن ابين حدثني ابي قال : دخلت على عائشة فقالت : دخلت على بريرة فقالت : اشتريني و اعتقيني ، فقلت : نعم ، فقالت : ان اهل لا يبيعوني حتى يشترطوا ولائي ، فقلت لها : لا حاجة لنا بذلك ، فسمع ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : اشترها و اعتقها ، و اشترط اهلها الولاء فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الولاء لمن اعتق و ان اشترط مائة شرط ؛ و كان في حديث ابين « و دعهم يشترطوا ما شاءوا على الوعيد » ، و رواه ربيعة عن القاسم بمعنى الوعيد قال : كان في بريرة ثلاث سنن ارادت عائشة ان تشتريها و تعتقها فقال اهلها : و لنا الولاء ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « لو شئت شرطته لهم فانما الولاء لمن اعتق » ثم قام قبل الظهر او بعدها فقال « ما بال رجال يشترطون » الحديث ؛ فقوله « لو شئت شرطته » على الوعيد لا على اطلاق ذلك لها ان تشتريه لهم ؛ و عن الاسود عن عائشة انها اشترت بريرة فأعتقتها و اشترطت لاهلها الولاء فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال : انما الولاء لمن اعتق ؛ و عن منصور : انها اشترت بريرة لتعتقها فاشترط اهلها الولاء فدخل عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : اني اشتريت بريرة لأعتقها و اشترط اهلها ولاءها ، فقال : الولاء لمن اعتق ؛ فكان قوله صلى الله عليه وسلم بعد ذلك كله ؛ ثم اعلم ان بعض الناس استدل بقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة « اشترها و اعتقها » على ان ابتياع عائشة كان بأمر النبي صلى الله عليه وسلم على ان تعتقها يجوز ابتياع المالك بشرط الاعاق بخلاف باقي الشرائط ، و لا دليل له في ذلك لأن ذلك كان مشورة بذلك عليها ان تفعله ابتداء و ليس فيه اشتراط اهلها ذلك عليها في بيعهم اياها منها ؛ و في بعض الآثار ان عائشة هي التي سألت =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== ان تشتريها على ان يكون الولاء لها و ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لعائشة بعد اباها موالى بريرة ذلك « ابتاعى فأعتق فأثما الولاء لمن اعتق » فكان فيه الامر بابتاعها وعتقها ابتداء ، و ليس فيه اشتراط من اهلها ان تعتقها عائشة ، إنما فيه اشتراطهم ولاءها عليه في اعتاقها عائشة بعد ابتاعها اياها ، و معقول انها اذا كانت تعتقها عن نفسها لم يكن باشتراط من بائع بريرة عليها ؛ و في الحديث دفع رسول الله صلى الله عليه وسلم موالى بريرة عن ذلك حيث انكر عليهم و اعلهم بوعيده ايام انه خارج من شريعته بقوله : كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل و ان كان مائة شرط ؛ و لو كان ما صدر منهم من الشرط جائزا لما انكره عليهم و لا تواعدهم عليه و لا ذمهم ، و فيما ذكرنا دليل على ان الذى كان منهم اشتراط ولائها في عتاق عائشة لا اشتراط ان تعتقها عن نفسها عتاقا واجبا عليها شرطهم في بيعهم اياها منها ؛ و قال ابن عمر : لا يحل فرج الا فرج ان شاء صاحبه و به و ان شاء امسكه لا شرط عليه فيه ؛ و البيعة على ان يبتعها مشتريها ليس كذلك لانه لزمه اعتاقها و لم يكن له امساكها ، و في ذلك نبي ما ظنه المتأولون عن تجوز البيع بالشرط ، و قول عمر لابن مسعود في الجارية التى ابتاعها من امرأته و اشترطت عليه خدمتها « لا تقر بها و لأحد فيها مثنوية » يؤكد ما قلنا ايضا - انتهى .

فأين ما قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد من مخالفة الامام ابى حنيفة حديث عائشة رضى الله عنها ؟ فأحفظه ، و قد اخذ به كما صرح محمد في الموطأ . قال المحقق ابن الهمام في فتح القدير : و اما حديث جابر رضى الله عنه استدل به ابن شبرمة ، فالشرط فيه استثناء حملانه لم يقع في صلب العقد - كذا قال الشافعى ، و نحن كذلك نقول مع الوجه الذى ذكرناه من تقديم العام ؛ فان قلت : كيف قال الشافعى بافساد البيع بالشرط مع ان حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده من قبل المرسل عند كثير من اهل الحديث ؟ قلت : ذلك اذا لم يصرح فيه بجود ابيه عبد الله بن عمرو بن العاص ، و قد ورد عنه ==

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= التصريح به فيما أخرجه أبو داود و الترمذى و النسائى عن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : لا يجل سلف و بيع و لا شرطان فى بيع و لا ربح ما لم يضمن و لا بيع ما ليس عندك ؛ و لذا قال الترمذى : حديث حسن صحيح ؛ و روى هذا ايضا من حديث حكيم بن حزام فى موطأ مالك بلاغا ، و أخرجه الطبرانى من حديث محمد بن سيرين عن حكيم قال : نهانى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن اربع خصال : فى البيع عن سلف ، و بيع و شرطين فى بيع ، و بيع ما ليس عندك ، و ربح ما لم يضمن ؛ و معنى السلف فى البيع : البيع بشرط ان يقرضه دراهم ، و هو فرد من البيع الذى شرط فيه منفعة لاحد المتعاقدين ، و غير ذلك مما سيأتى - ١٠٨٠ و قد روى مالك و الترمذى و أبو داود و النسائى عن ابى هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيعتين فى بيعه ؛ قال الترمذى : و فى الباب عن عبد الله بن عمرو و ابن عمر و ابن مسعود ، حديث ابى هريرة حديث حسن صحيح ، و العمل على هذا عند اهل العلم - ١٠٨٠ و قد اضطربت الفاظ حديث جابر كل الاضطراب فى اصل الخبر و فى الثمى حتى فيما ذكر من الروايات فى الصحيحين الى خمس و ما فوقها ، و الاختلاف اشد فيما سواهما ، و هذا ناتج من الاسترسال فى الرواية بالمعنى ، و لا دليل على ان استثناء الحملان كان فى صلب العقد ، و مدار الاستدلال على ثبوت هذا ، و دونه خرط القتاد .

قال فى ص ٢١٩ فى البيع و الشرط من المختصر : عن جابر بن عبد الله قال « اتى على نبي الله صلى الله عليه و سلم و انا على بعير اعجف فأخذ بخطامه و يده عود فنخسه ودعا - او قال : دعا و نخسه - و قال : اركبه ، فركبته فكنت احبسه على رسول الله صلى الله عليه و سلم لا سمع حديثه فأتى على فقال : أتبيخنى جملك يا جابر ؟ قلت : نعم يا رسول الله و لى ظهره ، قال : و لك ظهره ، فاشترأه منى بخمس اواق ، فلما قدمت المدينة أتته فأعطانى الأواق و زادنى ، و ذكره من طرق فى بعضها » قال : فبعته =

## كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= بأوقية و استئذيت حملاته حتى أقدم اهلى ، فلما قدمت اتيت بالبعير فأمر لى بالأوقية و قال : انطلق يبعيرك ، و فى بعضها « فبعت اياه بسبع اواقى او تسع اواقى و لى ظهره حتى أقدم ، فلما قدمت اتيت رسول الله صلى الله عليه و سلم بالبعير قد دفنته اليه فتقدمنى ، فلما خرجت اذا رسوله قد دعانى من خلفى فقلت فى نفسى : اراد ان اقبله ، فلما دخلت عليه قال : أظننت انى استقبلك ؟ ثم قال : لك البعير انطلق به ، و فى بعضها « كنت مع النبي صلى الله عليه و سلم فى سفر و كنت على جمل فقال - يقول : انما هو فى آخر القوم - فمر بى النبي صلى الله عليه و سلم فقال : من هذا ؟ فقلت : جابر ، فقال : ما لك ؟ فقلت : انى على جمل فقال ، فقال : معك قضيب ؟ قلت : نعم يا رسول الله ، قال : اعطنيه ، فأعطيته فضربه و نحسه و زجره فكان من ذلك المكنن من اول القوم ، قال : أتعنيه ؟ قلت : هو لك يا رسول الله ، قال بل بعنيه قد اخذته بأربعة دنانير و لك ظهره حتى تأتى المدينة ، احتج بعض هذه الآثار على صحة البيع على مثل هذا الشرط ، و قد روى ابن النبي صلى الله عليه و سلم قال فيه « يا جابر ! تبعنى ناضحك هذا اذا قدمنا المدينة بدينار و الله يغفر لك ؟ قلت : يا رسول الله اذا قدمنا المدينة فهو ناضحك ، قال : فبعنيه بدينارين و الله يغفر لك ؟ فما زال يزيدنى و يقول مع كل دينار : و الله يغفر لك ، حتى بلغ عشرين دينارا ، فلما بلغنا المدينة جئت بالناضح اقوده الى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقلت : هذا ناضحك يا رسول الله ، فقال : يا بلال ! اعطه عشرين دينارا ، و روى عنه ايضا قال : اقبلنا من مكة الى مدينة مع رسول الله صلى الله عليه و سلم - فذكر الحديث الى قوله « بئى جملك هذا ، قلت : لا بل هو لك ، قال : بل بعنيه ، قلت : لا بل هو لك يا رسول الله ، قال بل بعنيه ، قلت : فان لرجل على أوقية من ذهب فهو لك بها ، قال : قد اخذته ، قال : فبلغ عليه الى المدينة ؛ فلما قدمت المدينة قال رسول الله صلى الله عليه و سلم لبلال : اعطه أوقية من ذهب و زده ، فأعطانى أوقية من ذهب فزادنى قيراطا ، قلت : لا تفارقنى زيادة رسول الله صلى الله عليه و سلم ابدا ، قال : فكان فى كيس لى =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الامة ويشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

== فأخذه اهل الشام يوم الحرة ؛ ففي هذين الحديثين غير ما في الأحاديث الأول ، لأن في الأول منها ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لجابر : أتبيعني فاضحك هذا اذا قدمنا المدينة ، وفي الثاني منها ابتاعه منه بلا شرط ، وان النبي صلى الله عليه وسلم قال له بعد البيع « تبلىخ عليه الى المدينة » تفضلا منه عليه ، وليس روايتها بدون رواية الحديث الأول في المقدار في العلم ولا في الضبط ، و اذا تكافأت الروايات في ذلك ارتفعت ولم يكن بعضها اول من بعض ؛ وسقط في هذا الحديث الاحتجاج بمجواز البيع بالشرط ، و وافق ما حكينا عن عمر و ابن مسعود و ابن عمر و زينب امرأة ابن مسعود في النهي عن البيع بالشرط فيه ما ليس منه ، و قد وافق ذلك ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النهي عن بيع و سلف و عن شرطين في بيعه ، فدل ذلك على ان هذه الاشياء التي ليست من البياعات اذا كانت فيها افسدتها - انتهى

وقال ابن حزم في ج ٨ ص ٤١٨ من المحلى : روى هذا ان ركوب جابر الجلي كان تطوعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و اختلف فيه على الشعبي و ابى الزبير ، فروى عنهما انه كان شرطا من جابر ، و روى عنهما انه كان تطوعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فتحن نسلم لهم انه كان شرطا ثم نقول لهم : انه قد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « قد اخذته بأوقية » و صح عنه عليه السلام انه قال « أتراني ما كسنتك لأخذ جملك اما كنت لأخذ جملك ، نخذ جملك فهو مالك ، كما اوردنا آنفا ، فصح يقينا انها اخذان ، احدهما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و الآخر لم يفعله بل اتقى عنه ، و من جعل كل ذلك اخذا واحدا فقد كذب رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلامه وهذا كفر محض ، فلذا لا بد من انها اخذان لأن الأخذ الذي اخبر به عليه السلام عن نفسه هو بلا شك غير الأخذ الذي اتقى عنه البتة ، فلا سبيل الى غير ما يحمل عليه ظاهر الخبر و هو انه عليه السلام اخذه و ابتاعه ثم تخير قبل الفرق ترك اخذه ، و صح ان في حال المما كسة كان ذلك ايضا في نفسه عليه السلام ==

٥٤٠ (١٣٥) لأنه



## كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الامة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= لأنه عليه السلام أخبره انه لم يماكسه ليأخذ جملة ، فصح ان البيع لم يتم فيه قط ، فانما اشترط جابر ركوب جل نفسه فقط ، وهذا هو مقتضى لفظ الأخبار اذا جمعت الفاظها ، فاذا قد صح ان ذلك البيع لم يتم و لم يوجد في شيء من العاظم ذلك الخبر اصلا ان البيع تم بذلك الشرط ، فقد بطل ان يكون في هذا الخبر حجة في جواز بيع الدابة و استثناء ركوبها اصلا - انتهى . و قال الطحاوى في ج ٢ ص ٢١٩ من شرح معاني الآثار في باب البيع يشترط فيه شرط ليس منه : في حديث جابر معنيان ، احدهما ان مساومة النبي صلى الله عليه وسلم لجابر انما كانت على البعير و لم يشترط في ذلك لجابر ركوبا ، قال جابر « فبعته و استئثنت حملانه الى اهل » فوجه هذا الحديث ان البيع انما كان على ما كانت عليه المساومة من النبي صلى الله عليه وسلم ثم كان الاستثناء للركوب من بعد فكان ذلك الاستثناء مفصولا من البيع ، لأنه انما كان بعده ، فليس في ذلك حجة يدلنا كيف حكم البيع لو كان ذلك الاستثناء مشروطا في عقدته هل هو كذلك أم لا ؟ و اما الحجّة الأخرى فان جابرا قال « فلما قدمت المدينة أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بالبعير فقلت : هذا بعيرك يا رسول الله ! قال : لملك ترى أني إنما حبستك لأذهب ببعيرك يا بلال اعطه اوقية ، وخذ بعيرك فها لك » فدل ذلك ان ذلك القول الاول لم يكن على التبايع ، فلو ثبت ان الاشتراط للركوب كان في اصله بعد ثبوت هذه العلة لم يكن في هذا الحديث حجة ، لأن المشتراط فيه ذلك الشرط لم يكن بيعا ، و لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن ملك البعير على جابر ، فكان اشتراط جابر للركوب اشتراطا فيما هو له مالكا ، فليس في هذا دليل على حكم ذلك الشرط لو وقع في بيع يوجب الملك للشترى كيف كان حكمه - انتهى .

و الحاصل مما ذكر ان البيع صوري ليس فيه نقد الثمن و لا تسليم المبيع ، فالنقد الثمن لم يجب على جابر تسليم البعير ، فكان من حقه ان يركبه الى ان يقبض الثمن و يسلم المبيع ، و هذان ما تما الا في المدينة ، و كان صلى الله عليه وسلم يريد الفضل عليه =

## كتاب الحجة ( الرجل يشتري الأمانة و يشترط عليه أن لا يبيعها ) ج - ٢

= من بدو الأمر في صورة البيع لحكمة ذكرها الإسماعيلي - كما في ج ٦ ص ٤٣٤ من عمدة القارى ، وهى ان النكته في ذكر البيع : انه عليه السلام اراد ان ير جابرا على وجه لا يحصل لغيره طمع في مثله فباعه في جملة على اسم البيع ليتوفر عليه بره و يبقى الجمل قائما على ملكه فيكون ذلك اهنأ لمعروفه - اهـ . فيكونان في دور المساومة لا البت في البيع . و القرطبي لم يعجبه ما قاله الطحاوى من ان التبايع لم يكن على الحقيقة ، وقد اجاد الحافظ العيني في الرد على القرطبي - كما في ج ٦ ص ٤٣٤ من عمدة القارى . فظهر هذا ان حديث جابر رضى الله عنه لا يرد على قول الامام ابي حنيفة في بطلان البيع بالشرط المخالف لمقتضى العقد .

و من هاهنا ظهر لك بطلان قول ابن ابي شيبة الذى في مسألة التاسع عشر بعد المائة من كتاب الرد بعد ذكر حديث جابر من طريقين « و ذكروا ان ابا حنيفة كان لا يراه ، للاضطراب و لكونه لم يكن على البيع حقيقة او كان على سبيل المساومة و على قصد البر منه صلى الله عليه و سلم كما قال الطحاوى و الإسماعيلي و ابن حزم و غيرهم ، و مع ذلك لم يفرّد فيه الامام ابو حنيفة بل معه في ذلك اصحابه و الشافعي و اصحابه و ابن حزم و غيرهم ، و سبقهم الى ذلك : عمر ، و ابن مسعود ، و ابن عمر ، و زينب الثقفية زوجة ابن مسعود - الصحابة رضى الله عنهم ، كما في الموطأ و الطحاوى و البيهقي ، و لم يصح عن احد من الصحابة خلاف ذلك ، فكاد ان يكون من مواضع الاجماع - كما يقوله الطحاوى ؛ و الدليل حديث عمرو بن شبيب كما مر . و حديث عائشة « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » رواه الشيخان و غيرهما . و اما حديث « المسلمون عند شروطهم » فهو لا يشمل ما لا يبيحه الكتاب و السنة ، لأن الشرط المسلم لا يكون الا ما اباحه الشرع ، على ان حديث جابر واقعة حال لا عموم لها . و راجع لذلك معاني الآثار ، و عمدة القارى ، و فتح البارى ، و فتح القدير ، و شرح النووى ، و سنن البيهقي ، و المحلى ، و نصب الراية ، و غيرها من كتب القوم .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد بيعه) ج - ٢

### باب الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد بيعه

قال محمد: قال أبو حنيفة: من باع ثمرة من بطيخ أو قثاء<sup>١</sup> أو جزر قد بدا صلاحه فيعه حلال جائز، وإن شرط تركه لم يحز البيع، وإنما يكون له ما كان خارجاً يوم اشتراه، فأباً ما خرج بعد ذلك فليس له؛ وإن اشترط المشتري في شرائه أن يكون له ما يحدث كان الشراء فاسداً، لأنه اشترط شيئاً غرراً مجهولاً لا يدري يخرج أو لا يخرج، ولكن إن أراد أن يشتري شراء صحيحاً فليشتر<sup>٢</sup> ما ظهر وخرج من ذلك، وليس له البائع ما بقي على وجه الصلة، ولا يشترط ذلك في البيع فيكون البيع فاسداً.

وقال أهل المدينة في بيع البطيخ والقثاء [والخربز]<sup>٣</sup> والجزر: إن يعه إذا بدا صلاحه جائز<sup>٤</sup>، ثم يكون للمشتري ما نبت بعد ذلك حتى تنقطع ثمرته<sup>٥</sup> ويهلك، وليس في [ذلك]<sup>٦</sup> وقت يوقت<sup>٧</sup>، وذلك أن وقته في قولهم

(١) زاد مالك في موطنه «أو خرز» بعد قوله «قثاء» والخرز البطيخ بالفارسية وقد ذكر أولاً فهو مكرر وتكراره لا يحمى نفعا، فالصواب ما في نسخ الحجّة - ف .

(٢) وفي الأصل «وليشتر» والصواب بالقاء، وفي الهندية «فليشترط» وهو تحريف .

(٣) زاده مالك في موطنه، هو البطيخ فهو مكرر .

(٤) وفي الموطأ «حلال جائز» ولعل لفظ «حلال» سقط من الأصول لأنه موجود

في لفظ الامام في ابتداء المسألة - والله اعلم .

(٥-٥) كذا في الأصول، وفي الموطأ «ما ينبت حتى ينقطع ثمره»، ولم يذكر فيه

قوله «بعد ذلك» .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٧) وكان في الأصول «لوقت»، سقطت تقطنا الياء بقلم الناسخ، والصواب «يوقت» .

كتاب الحجبة (الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد بيعه) ج - ٢

معروف عند الناس، وربما دخلته العاهة فقطعت ثمرته قبل أن يأتي ذلك [الوقت] <sup>١</sup>، فإذا دخلته العاهة بجائحة تبلغ الثلث أو أكثر <sup>٢</sup> فصاعداً كان ذلك موضوعاً عن الذي ابتاعه .

قال محمد: وكيف يجوز له ما اشترى بما <sup>٣</sup> لم ينبت بعد ولم يخلق ولم يكن <sup>٤</sup> ولم يبد صلاحه؟ أ رأيتم ما ينبت بعد الرجعة

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٢) هذا اللفظ زائد لا حاجة إليه، وليس هو بموجود في الموطأ، وهو معنى قوله «فصاعداً» .

(٣) وكان في الأصل «فما» وفي الهندية «دما» بالباء الجارة و«ما» الموصولة، وعندى الصواب «دما» سياقاً - «من» اليائية و«ما» الموصولة - كما لا يخفى .

(٤) كذا في الأصول «ولم يكن» من الكون، ولعله بحسب المقام «ولم يكون» من التكوين - كما لا يخفى على الفهم الذكي، والمعنى على ما في الأصول صحيح أيضاً، وراجع لذلك المحلى لابن حزم . قال الامام محمد في ص ٣٣١ من الموطأ - باب ما يكره من بيع الثمار قبل ان يبدو صلاحها: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري؛ اخبرنا مالك اخبرنا ابو الرجال محمد بن عبد الرحمن عن امه عمرة: ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى ينجو من العاهة؛ قال محمد: لا ينبغي ان يباع شيء من الثمار على ان يترك في النخل حتى يبلغ الا ان يحمر او يصفر او يبلغ بعضه، فاذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على ان يترك حتى يبلغ، فاذا لم يحمر او يصفر او كان اخضر او كان كفى فلا تخير في شرائه على ان يترك حتى يبلغ، ولا بأس بشرائه على ان يقطع ويباع، وكذلك بلغنا عن الحسن البصري انه قال: لا بأس ببيع الكفري على ان يقطع، فهذا نأخذ؛ اخبرنا ابو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد بيعه ) ج - ٢

من الرجعة<sup>١</sup> ؟ قالوا : نعم ، ولو أصابته جائحة تبلغ الثلث أو أكثر كان من مال البائع ، وإن كان أقل من الثلث كان من مال المشتري . قيل لهم : فكيف جاز بيع ما لم يكن له حصّة من الثمن وهو غرر لا يدري أيكون أم لا يكون ؟ وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الغرر<sup>٢</sup> وبيع الغرر

عن زيد من ثابت أنه كان لا يبيع ثماره حتى يطلع الثريا ، يعني بيع النخل - انتهى . وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة مرفوعاً : إذا طلع النجم صباحاً رفعت العاهة عن كل بادة ، والنجم : الثريا ؛ ولأحمد والبيهقي عن ابن عمر : نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يؤمن عليها العاهة ، فقيل : ومتى ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟ قال : إذا طلعت الثريا ، وطلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر وابتداء نضج الثمار ، وهو المعتبر في الحقيقة ، وطلوع النجم علامة له ، وقد بينه بقوله في رواية البخاري من طريق الليث عن أبي الزناد عن خارجة عن أبيه فزاد على ما هنا : فيقين الأصفر من الأحمر - قاله الزرقاني في ج ٣ ص ١٠٣ من شرح الموطأ .

(١) هكذا في جميع الأصول ، ولم أفهم حق التفهم ، قيل : أي الرجوع ، ومراده : إذا أثمر النخل مرة ثانية ، ويرجع إلى التثمين ؛ فماذا ؟

(٢) أخرجه مسلم وأحمد وابن حبان من حديث أبي هريرة ، وابن ماجه وأحمد من حديث ابن عباس ؛ وفي الباب عن سهل ابن سعد عند الدارقطني والطبراني ، وأنس عند أبي يعلى ، وعلي عند أحمد وأبي داود ، وعمران بن حصين عند ابن أبي عاصم ، وابن عمر عند البيهقي وابن حبان - كذا في التلخيص والدراية ونصب الراية . وقد رواه الإمام محمد في الموطأ مراسلاً في باب بيع الغرر : أخبرنا مالك أخبرنا أبو حازم بن دينار عن سعيد بن المسيب : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر ، قال محمد : وهذا كله نأخذ ، بيع الغرر كله فاسد ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا ؛ أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول : لا ربا في الحيوان وإنما نهى

كتاب الحجة (الرجل يشتري الثمرة أو البطيخ والقثاء يريد يبعه) ج - ٢

بيع ما لم يكن وما لم يخلق ! وما يدريك ما حصته ما لم يخرج من الثمرة ؟ وربما زكى فخرج كثير ، وربما خرج قليل بغير جائحة تجتاحه ، وربما خرج وسط ليس بالكثير ولا بالقليل ! فإذا كان هكذا فما عليكم بحصة ما لم يكن ؟ وما يدريك إذا أصابته جائحة أنها تكون الثلث أو أكثر أو أقل ؟ والذي يخرج يقل أو يكثر ما تقضون في هذا عندنا إلا بالظنون ! إذا أجزى بيع ما لم يكن ولم يخلق وجعلت له حصة من الثمن فأى الغرر الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين نهى عن ' بيع الغرر ؟ وأنتم لا تخالفونه ' في هذا الحديث ! ما يكون من الغرر شيء أقبح من هذا لأنه باع ما لم يكن ولم يخلق ولا يذرى أى يكون أم لا يكون ! فأخذتموه<sup>٢</sup> وجعلتم له حصة من الثمن ! لئن جاز هذا ما ينبغي أن يبطل شيء من بيع الغرر .

== عن الحيوان عن ثلاث : عن المضامين والملاقيح وحبل الجبلية ، والمضامين ما في بطون اناث الابل ، والملاقيح ما في ظهور الجمال ؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حبل الجبلية ، وكان يما يتناعه اهل الجاهلية يبيع احدهم الجزور الى ان تنتج الناقة ثم تنتج الى في بطنها ؛ قال محمد : وهذه البيوع كلها مكروهة ولا ينبغي لأنها غرر عندنا ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر - انتهى . قال الزرقاني : والصحيح ما في الموطأ ، وهذا الحديث محفوظ عن ابي هريرة ، ومعلوم ان ابن المسيب من كبار رواة - اه .

(١) سقط حرف « عن » من الاصول . قلت : بل سقط قوله « حين نهى » ايضا من الاصل ، وهو موجود في الهندية الا لفظ « عن » - ف .

(٢) في الاصول « لا تخالفوه » .

(٣) في الاصول « فأتخذتموه » .

## باب بيع العرية

قال محمد: قال أبو حنيفة في بيع العرية: إن كانت العرية حقا<sup>١</sup> لصاحبها في كل عرية فكانت له نخلة بأصلها في حائط رجل غيره فأخرجت (١) في اللغة: هي العطية؛ أي عطية ثمر النخل دون الرقة؛ كان العرب في الجذب يتطوع أهل النخل بذلك على من لا ثمر له كما يتطوع صاحب الشاة أو الإبل بالمنحة وهو عطية اللبن دون الرقة؛ قال حسان بن ثابت - فيما ذكر ابن التين، وقال غيره هي لسويد بن الصلت:

ليست بسنها ولا رجبية      ولكن عرايا في السنين الجوانح

و معنى سنهاء ان تحمل سنة دون سنة، و الرجبية التي تدعم حين تميل من الضعف . و العرية فعيلة بمعنى مفعولة او فاعلة ، يقال : عرى النخل بفتح العين و الراء بالتعدي يعرفوها - اذا افردما عن غيرها بأن اعطاهما الآخر على سبيل المنحة ليأكل ثمرها و تبقى رقبتهما لمعطيهما ، و يقال : عريت النخل بفتح العين و كسر الراء تعرى - على انه قاصر فكأنها عريت عن حكم اخواتها و استثبتت بالعطية ؛ قال الخافظ في ج ٤ ص ٣٢٥ من فتح الباري : و في القاموس : و اعراه النخلة - و هي ثمرة عامها ، و العرية النخلة المعراة و التي اكل ما عليها ، و قال الجوهري : هي النخلة التي يعرفها صاحبها رجلا محتاجا بأن يجعل له ثمرها عاما ، من : عراه ، اذا قصده - اه . فالشاعر يقول : نخيلهم ثمر كل سنة لا سنة دون سنة و لم توضع على ثمارها اشواك و حواجز لئلا تصل اليها يد آكل بل هي عرايا بمنوحات في سنى القحط ؛ و في الأساس : نخيلهم عرايا - اي موهوبات يعرفونها الناس لكرمهم - اه ، فيكون الشاعر وصفهم بالهبة و الاعطاء في السنين الجوانح ، ففيها معنى الهبة و الهدية و المنح و الاعطاء ، فلا يتحقق فيها معنى المزاينة حتى يمنع عنها و ينهى ؛ و لا يكون فيها حقيقة البيع - تدبر .

(٢) في الأصول « حق » بالرفع .

ثمرا فباع صاحب النخلة ثمرة النخلة من صاحب الحائط بخرصها من التمر إلى أجل أو حال أو إلى انصرام : فلا خير فيه <sup>١</sup> ، وإن كان إنما

(١) فانه من المزابنة و المحاقلة المنهى تنهما في الأحاديث . قال السيد الماهر في ج ٢ ص ١٦ من عقود الجواهر : أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة و المحاقلة - كذا رواه الحارثي وهو متفق عليه ، و زاد مسلم : و زعم جابر ان المزابنة بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا ، و المحاقلة في الزرع على نحو ذلك بيع الزرع القائم بالحلب كيلا ؛ أبو حنيفة عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضى الله عنه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة و المزابنة و ان يشتري النخل سنة او سنتين - كذا رواه طلحة و ابن خنبل ، و عند ابن عبد الباقي و ابن خسرو و طلحة ايضا ، أبو حنيفة عن يزيد بن أبي الوليد عن جابر - رفعه مثله ؛ اما بيع السنين فأخرج مسلم في حديث جابر بلفظ : نهى عن المحاقلة و المزابنة و المعاومة و المخاربة ؛ قال أحد الرواة : بيع السنين في المعاومة ؛ و عنه ايضا : نهى عن كراء الأرض و عن بيعها السنين ، و لم يذكر البخاري بيع السنين ؛ و أخرجه أبو داود و الترمذي و النسائي و ابن خبان ؛ و في شرح المختار : المزابنة بيع الثمر على التخيل بتمر مجذوذ مثل كيله خرصا و المحاقلة بيع الحنطة في سنبها بحنطة مثل كيلها خرصا ، و لا يجوز ان للنهى المتقدم و لأنه باع بمكيل من جنسه فلا يجوز بطريق الخرص ، كما اذا كانا موضوعين على الأرض او كانا على التخيل لأنه فيه شبهة الربا و الشبهة في باب الربا ملحقة بالحقيقة في التحريم ، و كذا بيع العنب - بالزبيب على هذا ؛ و قال الشافعي : يجوز شراء الثمر على رؤس النخل بتمر مجذوذ على الأرض خرصا فيما دون خمسة اوسق ، و لا يجوز فيما زاد على خمسة اوسق ؛ و في قدر خمسة اوسق قولان ، و دليله نهى عن المزابنة ، و رخص في العرايا و هو ان يبتاع تمرا مجذوذا بخرصها تمرا على النخل فيما دون خمسة اوسق ؛ قلنا : العرية هي العطية لغة ، و تأويله ان يهب الرجل ثمرة نخله في بستانه ثم يشق على =



عراه<sup>١</sup> إياها صاحب النخل على وجه الصلة ثم كان حمل مكانها بخرصها  
تمرا إلى انصرام أو إلى أجل ١٠٠٠<sup>٢</sup> وإنما هذه صلة كلها لم تقبض، وإن  
وفي بها صاحب الحائط فذلك الذى ينبغى له، وإلا لم يجبر عليه فى القضاء .  
وقال أهل المدينة : إنما العرية أن يعطى الرجل الرجل من نخلة تمر  
نخلة منها ثم يثقل عليه دخوله حائطه . فيقول « لك<sup>٣</sup> بخرصها تمرا إلى انصرام »

= المعرى أى الواهب دخول المعرى له فى بستانه كل يوم ولا يرضى من نفسه خلف  
الوعد والرجوع فى الهبة و يعطيه مكان ذلك تمرا يجذوذا بالحرص دفعا للضرر عن  
نفسه و تفاديا عن الخلف فى الوعد ، و هو عندنا جائز لأن الموهوب لم يصر ملكا  
للموهوب له ما دام متصلا بملك الواهب فيما يعطيه من التمر ولا يكون عوضا عنه بل  
هو هبة مبتدأه ، و إنما سمي بيعا مجازا لأنه فى الصورة عوض يعطيه ، و اتفق أن ذلك  
كان فيما دون خمسة أوسق فظن الراوى أن الرخصة مقصورة عليه فنقل كما وقع عنده  
و سكت عن السبب ، و الحمل على هذا أولى كيلا تتضاد الآثار - انتهى . و تفصيله  
فى شرح معاني الآثار للطحاوى . و من هاهنا بطل ما قال ابن أبى شيبة فى مسألة  
السبعين فى حكم العرايا من كتاب الرد بعد ذكر حديث ابن عمر و سهل بن أبى حمزة  
و رافع بن خديج من قوله « و ذكر أن أبا حنيفة قال : لا يصح ذلك » فإن الامام قائل  
بصحّة العرية ؛ و الاختلاف فى تفسيرها ، و لم يفهم ذلك ابن أبى شيبة ، و لا غرو فى  
أن يقال أنه اقترى فى ذلك على الامام من غير تحقيق ؛ و سيأتى مزيد عليه .

(١) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « أعراه » من باب الافعال - ف .

(٢) كذا فى الأصول ، و لعل قوله « لا بأس » بعد قوله « أجل » سقط منها . انظر أن  
الامام قائل بجواز بيع العرية على تفسيرها بمعنى العطية و الهبة التى لم تقبض بعد ، فكيف  
قال ابن أبى شيبة أنها لا يصح عنده ؟

(٣) كذا فى الأصول « لك » و لعل الصواب « له » و هكذا جاء فى المدونة من =

فهذا جائز، وهو عليه واجب يلزمه في الحكم .

وقال محمد: **ولو كان أمرا واجبا يلزمه في الحكم لكان كغيره من البيوع وما جاز أن يباع تمر<sup>١</sup> بخرصه إلى أجل ولكنه صلة لم يقبضها الذي وصل بها لأنها في رأس النخلة على حالها فلو شاء صاحب النخلة أن يمنعه إياها منه، فأما إن أعطاه<sup>٢</sup> بخرصها تمرا إلى الجداد كان ذلك بمنزلة أول<sup>٣</sup> صلة، فلذلك جوزناه<sup>٤</sup>، ولو كان أمرا لازما [ما]<sup>٥</sup> جاز؛ ألا ترى**

= رواية ابن القاسم أسنده ابن عبد البر، وعلقه البخاري في صحيحه - كما في ج ٣ ص ١٠٤ من شرح الموطأ للزرقاني . وقد اختلفوا في معناها وتفسيرها، وأولها ما قال الامام ابو حنيفة - رحمه الله .

(١) في الأصول «تمر» بالنصب .

(٢) هكذا في الأصول وفي الحاشية «فأما أعطاه»، وعندى «فلما أعطاه» - والعلم عند الله .

(٣) في الأصول «الأول» وهو خطأ .

(٤) فإنها صلة وهبة لم تقبض، فالجواز في الرجوع بيد الواهب المعري لأنه لم تتم بعد بالقبض، ولكنه وهب تمرا آخر صونا لصورة خلف الوعد في العريّة والعطية وهو أيضا من حسن الخلق، وأوفاه في صورة البيع حتى لا يعتريه انقباض للعري له . قال الامام محمد في ص ٣٢٩ من الموطأ - باب بيع العرايا: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص لصاحب العريّة أن يبيعها بخرصها: أخبرنا مالك حدثنا داود بن أبي هند أن أبا سفيان مولى ابن أحمد أخبره عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق - شك داود لا أدري أقال خمسة أو فيما دون خمسة؛ قال محمد: وهذا تأخذ، وذكر مالك بن أنس: أن العريّة إنما تكون أن الرجل يكون له النخل فيطعم الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين يقطعها لبياله ثم يثقل عليه =

== دخوله حائطه فيسأله ان يتجاوز له عنها على ان يعطيه بمكيلتها تمرًا عند صرام النخل، فهذا كله لا بأس به عندنا لأن التمر كله كان للأول وهو يعطى منه ما شاء فان شاء سلم له تمر النخل و ان شاء اعطاها بمكيلتها من التمر لأن هذا لا يجعل بيعا، ولو جعل بيعا ما حل تمر تمر الى اجل - انتهى - لأنه ربا و الربا بجميع انواعه لا يجوز فقد علت بهذا ان الأحاديث الواردة في الباب معمول بها عند أئمتنا ومأخوذ بها عندهم، والخلاف في معناها؛ ولقد اطال الكلام الفاضل للكنزى في التعليق المعجزة نقلًا عن شرح معاني الآثار للطحاوى و فتح البارى و شرح مسند الامام الحنفى . و انظر في قول محمد « و بهذا كله نأخذ » و اعترض عليه بأنه حل تفسير مالك على تفسير ابن حنيفة بخلاف مذهب مالك، و لا يخفى على مثل الفاضل ان المنقول عن مالك في ذلك روايات: احداها ما فى .وطأ مالك، و ثانياها ما فى المدونة كما اشترت اليه اولاً، و ثالثها ما حكاه عبد الوهاب المالكي البغدادي المشهور عن مالك رحمه الله ما يوافق تفسير الامام ابن حنيفة للعرية؛ ولذا حمله الامام محمد على ما قال به الامام ابو حنيفة، فيحل الوفاق محل الخلاف، و ابن العرية من العطية على تفسير مالك المعروف ١٩ و كذلك لا يبق على تفسيره اى صلة لها بمادتها العرية او الاعراء، ثم زيد ابن ثابت رضى الله عنه احد رواة حديث الترخيص فى العرية و احد اصحاب النخيل بالمدينة يقول فى تفسير العرية « رخص فى العرايا فى النخلة و النخلين توهبان للرجل فيبيعهما بخمرهما تمرًا » فوصفها بالهبة فيما اخرجه الطحاوى بطريق نافع عن ابن عمر، فيكون ما ذكره بصيغة الاستثناء فى بعض الروايات محمولا على الاستثناء المتقطع، ثبت ان فى العرية معنى الهبة و العطية و الصلة و الاعارة من غير ان يكون فيها معنى المزانية، فأن تكون المزانية من بيع ما ليس فى احاطة المعرى اليه و حوزته ١٩ فيبقى المنع من المزانية على عمومها كما لا يخفى؛ و من هاهنا يلير ما قال ابن ابى شية فى كتاب الرد .

(٥) سقطت كلمة « ما » من الأصول و لابد منها .

أن أهل المدينة يقولون: لا يجوز لصاحب العرية أن يبيعها إلا بمن الحائط له بمن له ثمر<sup>١</sup> بخرصها حتى يقبضها المبتاع<sup>٢</sup> والعريّة في قولهم أن يعطى الرجل شجرة في حائط يأكل ثمره . فهكذا زعم أهل المدينة أن العرية تكون ، فإذا كانت على هذا فأنما هي صلة من صاحب الحائط<sup>٣</sup> - والله أعلم .

(١) في ج ٣ ص ٢٧٣ من المدونة : بمن له ثمرة الحائط - اهـ . وقوله « بمن له ثمر » لعله بدل « بمن له الحائط » والا زائد لا حاجة إليه غير الوضاحة .

(٢) تفصيل مذهب مالك في ج ٣ ص ٢٧٢ من المدونة الى ص ٢٧٨ منها . وقال الطحاوي : وكان أبو حنيفة يقول فيما سمعت أحمد بن أبي عمران يذكر أنه سمع محمد بن سماعة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة قال : معنى ذلك عندنا ان يعرى الرجل الرجل ثمر نخلة من نخلة فلم يسلم ذلك اليه حتى يبدو له يعنى يظهر له ان لا يمكنه من ذلك فيعطيه مكانه خرصه ثمرا فيخرج بذلك عن اخلاف الوعد - اهـ . قال المحقق في فتح القدير : والحق ان قول مالك قول أبي حنيفة ، هكذا حكاه عنه محققو مذهبه ؟ واستدل عليه بأن العرية مشهورة بين أهل المدينة متداولة فيما بينهم كذلك ، ثم على قولهم تكون العرية معناها النخلة ولا يعرف ذلك في اللغة ، وتخصيص ما دون خمسة اوسق لانهم كانوا يعرفون هذا المقدار وما قرب منه ، ومعنى الرخصة هو رخصة ان يخرج من اخلاف الوعد الذي هو تلك التفاق باعطاء هذا الثمر خرصا وهو غير الموعود دفعا للضرر عنه ، وكون اخلاف الوعد تلك التفاق نقل عن عبد الله بن عمرو بن العاص انه حين حضرته الوفاة قال « زوجوا بنى من فلان فانه كان سبق اليه منى شبه الوعد فلا أتى الله بذلك التفاق » وجعله ثلثا الحديث عنه صلى الله عليه وسلم « علامة المنافق ثلاث : ان حدث كذب ، وان وعد اخلف ، وان أوّمن خان » . وما ذكر من تأويل العرية الامام موفق الدين فقال الزيلعي : لم اجد له سندا بعد الفحص البالغ - اهـ ١٩٦ / ٥ .

(٣) اعلم انه قد تضافرت الاحاديث على النهي عن المزانية والمحاقلة ، فالأولى بيع =

== ما على رؤس النخل من الثمر بالتمر كيلا، والثانية بيع ما في السنبل بالحبوب كيلا، وكتاهما من ابواب الربا متفق عليهما. واما العرية فلم يختلفوا فيها لورود الاجاديت الصحيحة في الترخيص فيها والجواز بها، لكنهم اختلفوا في تفسيرها، ومن فسرهما - كالك في رواية الليثي: العرية نخلة او نخلتين لرجل في وسط نخيل لآخر، ربما يتضرر صاحب النخيل من تردد صاحب النخلة او النخلتين الى النخيل فيبيع ما على رأس النخلة او النخلتين من الثمار خرسا لصاحب النخيل بكيل معلوم من الثمر، تكون العرية من محض المزابنة، ولا يكون فيها شيء من معنى الاعارة والمنح والاعطاء والهبة كما ترى؛ واما على تفسير الامام ابي حنيفة رحمه الله - كما سبق - يكون فيها معنى الهبة والمنح والاعارة، وليس فيها معنى المزابنة اصلا، كالمنحة في التمتع بالحليب، لانها ليست يبيع ما على الاشجار من الاثمار بكيل معلوم من الثمر لان النخلة والنخلتين لم يتسلها المعري له، والهبة انما تتم بالقبض، فلو تم قبضه ثم باع ما على رؤسها لكانت العرية داخلة في المزابنة وهي منهى عنها في الاحاديث، فالترخيص بالعرية لمجرد دفع شبهة المزابنة من مثل هذا النوع من المنح الذي ليس فيه حقيقة البيع بل فيه استبدال هبة غير مقبوضة غير نافذة بهبة أخرى مبتدأة عن رضى الطرفين فلا يكون مزابنة ولا خلف عن الوعد بل فيه معنى المنح والاعارة؛ وابن ابي شيبة لم يفهم هذا في كتاب الرد واعترض على الامام من غير فكر وروية والحال ان الاحاديث التي ذكرها بمرأى من أئمتنا - كما سبق من الموطأ، فطار ما زعم بأصله، وثبت ان الامام ابا حنيفة قائل بأحاديث العرية وتخصيصها فيها، وتفسيره موافق باللغة وعرف اهل المدينة والاحاديث المتواترة الواردة في باب بيع الثمر بالتمر، كما اثبتها الطحاوي وابن المهام في فتح القدير والحافظ العيني في عمدة القاري، بل واقفه الامام مالك ايضا - كما سبق من فتح القدير - وبالجملة فالعرية في الحديث محمولة على الهبة والعطية، واسم البيع وقع مجازا، وهذا شائع فيما بينهم؛ فان قلنا: قول زيد بن ثابت: ان رسولا الله صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك ==

= في بيع العريّة بالرطب أو التمر ولم يرخص في غيره - كما رواه البخارى في صحيحه صريح في انه صلى الله عليه وسلم اجاز بيع العريّة وهو بيع حقيقة ، ولذا قال الحافظ في ج ٤ ص ٣٢١ من فتح البارى : وهذا من اصرح ما ورد في الرد على من حل من الحنفية النهى عن بيع الثمر بالتمر على عمومته ومنع ان يكون بيع العرايا مستثنى منه ، وزعم انها حكمان مختلفان وردا في سياق واحد ، وكذلك من زعم منهم - كما حكاه ابن المنذر عنهم - ان بيع العرايا منسوخ بالنهى عن بيع الثمر بالتمر ، لأن المنسوخ لا يكون بعد النسخ - انتهى . قلت : ابقاء النهى على العموم اولى من ابطال شيء منه ، ولا منع من ان يكون النهى عن بيع الثمر بالتمر وبيع العرايا حكمتين واردين في سياق واحد ، وعموم النهى ثابت يتيقن ، وقول زيد بن ثابت انه صلى الله عليه وسلم رخص بعد ذلك لا يخرججه عن عمومته المتيقن ، لأن معنى كلامه ان النبي صلى الله عليه وسلم اظهر بعده نهيه عن بيع الثمر بالتمر ان بيع العريّة رخصة لا انه مستثنى منه ، علان العريّة في الاصل عطية زهبة ، فان قلت : الرخصة لا دخل لها في العطايا والهبات ولا يكون الرخصة الا في شيء محرم ، ولو كانت العريّة رخصة لم يكن لقوله « ورخص بعد ذلك في بيع العريّة » فائدة ولا معنى اقلت : معنى الرخصة فيه ان الرجل اذا اعرى شيئا من ثمره فقد وعد ان يسلمه إليه ليملكه المسلم اليه بقبضه اياه وعلى الرجل ان يني بوعده وان كان غير مأخوذ به في الحكم ، فرخص للمعري ان يجبس ما اعرى بأن يعطى المعري بجرمه تمرا بدلا منه من غير أن يكون اثما ولا في حكم من اخلف موعدا ، فهذا موضع الرخصة : فان قلت : كيف سميت العريّة يما ؟ قلت : سميت بذلك لتصورها بصورة البيع لان يكون يما حقيقة ، ألا ترى انه لم يملكها المعري له لانعدام القبض ا ولانه لو كانت يما لكانت بيع الثمر بالتمر الى اجل وانه لا يجوز بلا خلاف ؛ فدل ذلك على ان العريّة المرخص فيها ليست ببيع حقيقة ، كما نص عليه ابو حنيفة في تفسيره العريّة ، ونقل ابن المنذر عن بعض الحنفية غير صحيح - قاله الحافظ العيني في عمدة القارى . =

ومن هاهنا ظهر لك بطلان ما تفوه به فاضل قنوج في ص ٢٤٠ من بدور الالهة -  
 بلسان القرس - حيث قال : « پس اين عريه جائز است ، و هر كه ما را خبر بتحريم ربا  
 داد و از مزايئه نهى كرد همان ما را درين عريه رخصت بخشيد ، و اين همه حق  
 و شريعت واضحه و سنت قائمه ، و مانع از جوازش متعرض برد خاص بعام و رد  
 رخصت بعزيمت و رد سنت بمجرد راسى زائف است ؛ و همچنين حال كسے است  
 كه هبة عريه را جائز و بيع آنرا ممنوع ميگويد ، ( و تعريب الكلام « فالعريه هذه  
 جائزة ، و الذى اخبرنا بتحريم الربا و نهى عن المزايئه فهو الذى رخص لنا هذه  
 العريه ، و كل ذلك حق و شريعة واضحه و سنة قائمه ، و الذى منع جوازها متعرض  
 برد الخاص بالعام ، و رد رخصة بعزيمة و رد سنة برأى زائف ؛ و كذلك حال من جوز  
 هبة العريه و منع بيعها » ) كما روى عن ابي حنيفة رحمه الله - انتهى . و هو مأخوذ  
 من كلام الشوكاني المأخوذ من قول ابن المنذر في فتح الباري ، و قد رد عليه ردا بليغا  
 الحافظ العيني في عمدة القارى فراجعها . و قد عرفت ان ابا حنيفة لم يرد بيع العريه  
 بمجرد الرأى بل بين معناه في نوز الاحاديث الاخرى و ضوئها ، و قد فسرنا بالحبة زيد بن  
 ثابت رضى الله عنه راوى حديث النهى عن بيع الثمر بالتمر و صاحب التخييل بالمدينة ، و هو  
 مرادى عن مالك ، و هو موافق باللغة و محاورات اهل المدينة و احاديث رسول الله  
 صلى الله عليه و سلم حتى يقال : ان الحمل على الهبة رد السنة بمجرد الرأى ١ . و العجب  
 من الفاضل اللكنوى في التعليق الممجّد كيف مال الى قول الجماعة و رجحه و لم يدل  
 على رجحانه دليل ؟ لا يكون فيه كلام معنوى و لم يثبت بالحديث المرفوع معنى بيع  
 العريه ١١١ و الحمل على البيع الحقيقى يناقض الاخبار و تضادها فان احاديث النهى  
 مشاهير و هى قاضية على غيرها ، فالحمل على المجاز اولى . هذا نذ عما ذكرته في كتابي  
 الذى رددت فيه على كتاب الرد لابن ابي شيبة . و راجع النكت الطريقة ص ١٢٦  
 للعلامة الكوثرى - قدس الله سره .

كتاب الحجة (الرجل يشتري حائطا ويقبضه ويخلى له البائع ثم يصيبه آفة) ج - ٢

## باب الرجل يشتري حائطا فيه ثمر ويقبضه [ويخلى له]<sup>١</sup> البائع ثم يصيبه بعد القبض آفة

قال محمد: قال أبو حنيفة: من اشترى حائطا فيه ثمر قد بدا صلاحه قبضه وخلى البائع بينه وبين صاحبه فأصابه بعد القبض آفة أذهبت<sup>٢</sup> اثر كله أو بعضه قل ذلك أو أكثر<sup>٣</sup> فجميع ما ذهب من ذلك من مال المشتري، لأنه قبضه وذهب ذلك وهو في ضمانه. وقال أهل المدينة: ما ذهب من ذلك إلى الثلث [فهو]<sup>٤</sup> من مال المشتري، فإذا كان الثلث فصاعدا وضع ذلك عن المشتري.

قال محمد: ما سبيل القليل والكثير في ذلك إلا سواء، ما فرق بين الثلث فصاعدا، وما بين أقل من ذلك وقد ذهب ذلك في قبض المشتري وضمنه أو رأيتم لو أن قائلا قال «فاني أجعل ذلك إلى النصف فإذا بقي الأكثر وذهب أقل من النصف شيء قليل إلا أن الذي بقي أكثر من الذي ذهب فهو من مال المشتري وإذا كان الذي ذهب أكثر من الذي بقي كان من مال البائع، ولم يعرف قولكم الذي قلتم في الثلث وزعم أنه خطأ أي شيء كنتم تدخلون عليه؟ ما زاد إن ادعى كما ادعيتم فقلتم: إلى الثلث، وقال هؤلاء: [إلى] النصف<sup>٥</sup>؛ فأتين جازت الدعوى لأهلها بغير ستة

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٢) في الأصل: «أذهب» وفي الهدية «فأذهب» بالذكير، والصواب «أذهبت» بالتأنيث.

(٣) بدل موضح لما قبله.

(٤) في الأصول «هؤلاء النصف».



كتاب الحجة ( الرجل يشتري حائطا و يقبضه و يخلط له البائع ثم يصيه آفة ) ج - ٢

ولا أثر لتجوزن لغيركم كما تجوز لكم ! ولقد جاءت الآثار عنكم بخلاف ما قلتم عن عثمان بن عفان و سعد بن أبي وقاص وغيره - رضي الله عنهم ؛ إنما الأمر في هذا أمر واحد : إذا قبض المشتري ما اشترى و خلط [البائع] <sup>١</sup> يديه و بينه فصار في ضمانه فما هلك منه من قليل أو كثير فهو من مال المشتري ، و إذا لم يقبض المشتري ما اشترى فما ذهب منه من قليل أو كثير فهو من مال البائع ، لأنه هلك في ضمان البائع قبل أن يسلمه إلى المشتري <sup>٢</sup> .

محمد قال : أخبرني <sup>٣</sup> محمد بن عمر بن واقد الأسلمي قال : أخبرني موسى

(١) سقط من الأصول .

(٢) أخرج البخاري و مسلم عن حميد عن أنس : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمرة النخل حتى يزهر ؛ قلت لأنس : ما « زهوها » ؟ قال : تحمر و تصفر ، رأيته أن منع الثمرة بم تستحل مال أخيك - اه . و أخرجه مسلم عن أبي الزبير عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : و لو بعت من أخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق - اه . و في الصحيحين عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أن لم يشرها الله فم يستحل أحدكم مال أخيه - اه . و في ج ٢ ص ٤ من العقود : أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى أن يشتري ثمرة حتى تشقق - هكذا رواه الجارقي من طريق اسماعيل بن يحيى عنه . و أخرجه الشيخان و أبو داود و الطحاوي زادوا : قيل و ما « تشقق » ؟ قال : تجار و تصفار و يؤكل منها ؛ لفظ الطحاوي : قيل لجابر ما « تشقق » ؟ و في لفظ آخر عند مسلم : و عن بيع الثمرة حتى تشقق . و في الباب عن ابن عمر و ابن عباس و أبي هريرة .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهدي « أخبرنا » و هو الأرجح على دأب الكتاب .

(٤) مضى ذكره في المحصر بالعدو ص ١٩٧ .

كتاب الحجّة (الرجل يشتري حائطا ويقبضه ويخلى له البائع ثم يصفيه آفة) ج - ٢

ابن إبراهيم بن الحارث التيمي<sup>١</sup> عن أبيه<sup>٢</sup> عن سليمان بن يسار<sup>٣</sup> عن سعد

(١) كذا في الأصول والمحلّى ج ٨ ص ٣٨٦؛ وهو موسى بن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، أبو محمد المدني، من رجال الترمذي وابن ماجه، روى عن أبيه وأبي بكر بن أبي الجهم وإسماعيل بن أبي حكيم وعبد الله بن أبان بن عثمان، وعنه عقبه السكوني وموسى الربذي ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب وزيايد بن عبد الله بن علاقة وعبد الله بن نافع الصائغ وغيرهم، توفي سنة إحدى وخمسين ومائة، وذكره البخاري في الأوسط في «فصل من مات بين خمسين إلى ستين ومائة» كما في ج ١٠ ص ٣٦٨ من التهذيب؛ قالوا: ضعيف الحديث، ومنكره ليس بشيء، ولا يكتب حديثه؛ وقال الواقدي: كان قبيها محدثا؛ وكذا قال يعقوب بن شيبة، وقال ابن سعد: كان كثير الحديث وله أحاديث منكورة؛ وهو في ج ٤ ص ٢٩٥ من التاريخ الكبير للبخاري و ج ٣ ص ٢١٦ من ميزان الاعتدال. وهنا موسى بن إبراهيم المخزومي من رجال أبي داود والنسائي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن المديني: وسط، وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي؛ و فرق بينهما أبو حاتم و البخاري وغيرهما قالوا: وهو الصواب؛ كما في ج ١٠ ص ٣٣٢ من التهذيب و ج ٣ ص ٢٠٧ من ميزان الاعتدال و ج ٤ ص ٢٧٩ من تاريخ البخاري.

(٢) وهو محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، لا إبراهيم فانه جد موسى، وهو في ج ١ ص ٢٢ من تاريخ البخاري؛ وقال الذهبي في ج ٣ ص ١١ من الميزان: محمد ابن إبراهيم التيمي المدني من ثقات التابعين، قال احمد بن حنبل: في حديثه شيء يروى مناكير - او قال: أحاديث منكورة - قلت: وثقه الناس واحتج به الشيخان وقفز القنطرة - اه؛ وهومن رجال السنة ومن التابعين، وجدّه كان من المهاجرين الأولين، يكنى أبا عبد الله، وكان عريف قومه، ثقة، كثير الحديث، توفي سنة عشرين ومائة أو سنة إحدى وعشرين أو سنة ١١٩ كما في ج ٩ ص ٦ من التهذيب، وله ترجمة بسيطة فيه.

(٣) تقدم ترجمته فيما قبل.

كتاب الحجّة (الرجل يشتري حائطا و يقبضه ويخلى له البائع ثم يصيبه آفة) ج - ٢

ابن أبي وقاص<sup>١</sup> رضى الله عنه أنه ابتاع<sup>٢</sup> من عبد الرحمن بن عوف<sup>٣</sup> رضى الله عنه عبدا له بالعقيق فجاء بالبينة أنه كان باعه [على أنه كان أصابه]<sup>٤</sup> الجراد [فأذهبه أو أكثره] فاختصا إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فقضى بالثمن وأفيا [على عبد الرحمن برد الثمن إلى سعد]<sup>٥</sup> وقال : هو من مال الله من<sup>٦</sup> [على] هذا وابتلاك به .

(١) تقدم ذكره و ترجمته فيما قبل .

(٢) الحديث انقلب متنه على الناسخ فمكسه ، و الصحيح ما في ج ٨ ص ٣٨٦ من على ابن حزم فانه رواه بهذا الاسناد ، و منه صححته ، كان في الاصل « انه باع عبدا له بالعقيق من عبد الرحمن بن عوف » ، و في المحلى عن الواقدي عن موسى بن إبراهيم التيمي عن ابيه عن سليمان بن يسار قال « باع عبد الرحمن بن عوف من سعد بن ابي وقاص عبدا له فأصابه الجراد فأذهبه أو أكثره فاختصا إلى عثمان فقضى على عبد الرحمن برد الثمن إلى سعد » فأين هذا مما في الاصل ؟ ولذا وضعت « ابتاع » مكان « باع » و ان كان البيع يحى بمعنى الشراء ايضا - حتى يصح المتن ، تدبر .

(٣) تقدم ذكره من قبل ، وهو البائع وسعد بن ابي وقاص المشتري - كما عرفت . و قوله « عبدا له بالعقيق » كان مقدما في الاصل على « عبد الرحمن » فأخرته عنه ، فانه كان مملوك عبد الرحمن رضى الله عنه ، و الضمير في « فجاء » راجع الى « سعد » و ضمير « انه » و « كان » يرجع الى « عبد الرحمن » على ما في المحلى - تدبر .

(٤) في الاصل « فجاء بالبينة أنه كان باعه بالعبا من الجراد » و لم افهم معناه ، و ما كتبه هو في المحلى - كما عرفت . و ما بين المربعين بعده سقط من الاصل .

(٥) زدته من المحلى .

(٦) في الاصل « من هذا » سقطت لفظة « على » قبل « هذا » و قوله « من » فعل ماض من المن و المنة ، و لذا جعلته « من على هذا » اى من الله تعالى على سعد يرد ما له اليه =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري جائطا ويقبضه ويخلى له البائع ثم يصيبه آفة ) ج - ٢

محمد قال : أخبرنا محمد بن عمر بن واقد قال حدثنا عبد الحميد بن عمران ابن أبي أنس<sup>١</sup> عن أبيه<sup>٢</sup> قال : سألت سليمان بن يسار عن الجائحة قال : يؤخذ ثمنها ، قال : قلت : إن هؤلاء يقضون بها . قال :<sup>٣</sup> أخطأوا ؛ أما<sup>٤</sup> سعد ابن أبي وقاص فأخذها ، ولو كان حراما لم يأخذها ، فإذا كان عثمان

== في القضاء - تدبر ، و العلم عند الله تعالى .

(١) لم اقف على ترجمته في التهذيب و الميزان و اللسان و تعجيل المنفعة ، إلا أنه وقع ذكره في ترجمة أبيه من التهذيب . و في الأصول انيس مصفرا و هو تصحيف ، والصواب «انس» مكبرا كما في التهذيب . قلت : وكذلك لم يذكره البخاري في تاريخه الكبير و ابن أبي حاتم في الجرح و التعديل و ابن حبان في ثقاته ، و ذكروا عبد الحميد بن العمران ابو الجويرية الاصغر الجمعي الكوفي ، نزيل المدينة قال ابن أبي حاتم : روى عن حماد بن ابي سليمان ، روى عنه معن بن عيسى و حماد بن خالد الخياط و ابن ابي أنس قرشي عامري . (٢) هو عمران بن ابي أنس ، من رجال مسلم و ابي داود و الترمذي ، و ابن ماجه ، قال الذهبي في ج ٢ ص ٢٧٥ من الميزان : بصري صدوق ، عن سليمان الاغر و ابن المسيب . مات سنة سبع عشرة و مائة - ٨١ ، و في ج ٨ ص ١٢٣ من التهذيب : القرشي العامري المصري ، و يقال : مولى ابي خراش السلي ، مدني ، نزل الاسكندرية ، عن عبد الله بن جعفر بن ابي طالب و مالك بن اوس و سليمان بن يسار و أبي سلمة و عروة و عمر بن عبد العزيز و غيرهم ، و عنه ابنه عبد الحميد و عبد ربه بن سعيد و يزيد ابن حبيب و محمد بن اسحق و يونس بن يزيد و آخرون ، قال احمد و ابن معين و أبو حاتم و النسائي : ثقة ، قدم الاسكندرية سنة مائة و كان سماع الليث منه بالمدينة ، توفي بالمدينة سنة سبع عشرة و مائة - قاله ابن يونس ، و كذا ارخه ابن حبان في الثقات - ٨١ ، و فيه زيادة .

(٣-٢) في الأصول : أخطأوا ما ، و هو خطأ .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ ويستثنى بعضه ) ج - ٢

ابن عفان رضى الله عنه قد قضى بها على عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه في جماعة [ من ] <sup>١</sup> أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و رضى عنهم أجمعين فلم يرد ذلك عليه <sup>٢</sup> ولم يعب به ، واستحل أخذ الثمن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه ، فأين قولكم ؟ ما عندكم في هذا أثر تحتجون به عن مثل هؤلاء <sup>٣</sup> عليه <sup>٤</sup> ولو كان عندكم لا حتججتم به ، و ما كنتم لتدعون .  
ذلك فيما نرى .

باب الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ ويستثنى بعضه

قال محمد : قال أبو حنيفة : من باع ثمر حائط قد بلغ و انتهى و استثنى بعضه فان كان استثنى ثلثا أو ربعا أو نصفا أو شيئا معروفا فهو جائز ، و إن كان استثنى من الثمر شيئا مجهولا لم يحجز ذلك ؛ و من المجهول أن يقول « أبيعك ثمر حائطي هذا إلا ثلاث نخلات <sup>١</sup> من كرم النخل » <sup>٢</sup> - و لا يسميها بعينها - و نحو ذلك فيكون فاسدا ، فان سمي و قال « إلا هذه النخلة و هذه النخلة » فلا . و قال أهل المدينة في الرجل إذا باع ثمر حائطه : إن له أن يستثنى من [ ثمر ] <sup>٣</sup> حائطه ما بينه و بين ثلث الثمر لا يجاوز ذلك ، و ما كان دون

(١) سقطت كلمة « من » من الأصول - كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصول ، و لعل قوله « أحد منهم » سقط من الأصول .

(٣) كذا في الأصول ، و لعل قوله « فيها » قبل قوله « عليه » سقط منها - والله علم .

(٤) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « عليناه » .

(٥) في الأصل « و لكنكم ما كنتم لتدعون » و هو خطأ .

(٦-٦) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « من ثمر النخل » .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زدناه من الموطأ .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع ثمر حائط قد بلغ ويستثنى بعضه ) ج - ٢

ذلك فلا بأس به<sup>١</sup> .

وقال محمد ما سبيل الثلث وما كثر منه وما قل إلا سواء ، فكيف افرق هذا ؟ لئن جاز أقل من الثلث ليجوزن الثلث وليجوزن أكثر من الثلث ! أرايتم رجلا لا يريد من يبيع ثمر نخلة إلا نصفه فباع النصف واستثنى النصف أما يجوز هذا ؟ أرايتم إن قال « أبيعك ثمر نخلي هذا إلا نصفه فيكون بيني وبينك تقوم<sup>٢</sup> عليه جميعا ونجده جميعا فنكون<sup>٣</sup> شريكين فيه ما الذى يبطل هذا ؟ أخبروني عنكم أنكم<sup>٤</sup> تقولون هذا في غير ثمر

(١) في الموطأ « بذلك » .

(٢) في الاصل « يقوم » والصواب « تقوم » بصيغة المتكلم ، كما هو في الهندية . قال الامام محمد في ص ٣٣٢ من الموطأ - باب الرجل يبيع بعض الثمر ويستثنى بعضه : أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن أبي بكر عن أبيه أن محمد بن عمرو بن حزم باع حائطا له يقال له « الأفراق » بأربعة آلاف درهم واستثنى منه بثمانمائة درهم ثمرا ؟ أخبرنا مالك أخبرنا أبو الرجال عن أبيه عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها كانت تبيع ثمارها وتستثنى منها ؛ أخبرنا مالك أخبرنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن القاسم بن محمد أنه كان يبيع ويستثنى منها ، قال محمد : وهذا نأخذ ، لا بأس بأن يبيع الرجل ثمره ويستثنى بعضه إذا استثنى شيئا من جملة ربحا أو خمسا أو سدسا - انتهى . وأخرج النسائي في سننه عن عطاء بن أبي رباح عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الثنيا حتى تعلم - اهـ . فصح الاستثناء إذا كان معلوما . وفي الباب آثار عن ابن المسيب وعطاء وابن سيرين وإبراهيم النخعي والحسن البصري ، راجع ج ٨ ص ٤٣٣ من المحلى - والعلم عند الله .

(٣) في الأصول « فيكون » بالغية وهو خطأ .

(٤) همز الاستفهام قبل « إنكم » محذوف ، أى « أنتم » .

كتاب الحجة (الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى) ج - ٢

النخل<sup>١</sup> رأيتم رجلا باع غنما قدم بها واستثنى نصفها أما يجوز هذا؟ فان كان هذا يجوز فكيف يطل الأول؟ رأيتم رجلا قدم بشيء من مصر فباع نصفه أو باع كله واستثنى<sup>٢</sup> نصفه أما يجوز هذا؟ فان كان هذا يجوز فهو والثر سواء فينبغي أن يجوز الثر كلها كما يجوز هذا<sup>٣</sup> وإن كان [هذا]<sup>٤</sup> أيضا لا يجوز فهو مثل الثر، فعمن أخذتم هذا؟ رأيتم لو أن أهل البصرة قالوا «إنا نبيع البيع إذا استثنى الثالث» أي شيء كنا نقول لهم؟ ما حجتكم إلا حجتهم! وما بين الثلث والربع فرق في هذا؟ وما لكم أن تجبروا الناس على قولكم بغير بيعة ولا برهان! فان كان عندكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في هذا أثر أو عن أحد من أصحابه أنه أجاز الاستثناء في الثلث وأبطله في أكثر من ذلك فأخبرونا .

ما ان تقولوا [إلا]<sup>٥</sup> برأيكم ثم تفرقوا بين شيئين ليس بينهما افتراق، هذا لا يقبل منكم، إن الدعوى بغير بيعة لا يقضى بها لصاحبها .

### باب الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى

<sup>٦</sup> قال محمد<sup>٦</sup> : قال أبو حنيفة : من اشترى من رجل ثلاثة أصع من رطب نخل مسمى قد بلغ رطبه أو خمسة أرطال من لبن غنم مسمى بشئ و نقد الثمن على أن يأخذ منه كل يوم صاعا أو كل يوم رطلا من اللبن فذلك فاسد،

(١) لعل قوله «أيضا» سقط هنا من الأصول أي «ثمر النخل أيضا» والله أعلم .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية «فاستثنى» .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، ولا بد منه .

(٤) في الأصول «إنما جاز» وهو تحريف .

(٥) سقطت «إلا» من الأصول - كما هو ظاهر .

(٦-٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية «محمد قال» .

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى ) ج - ٢

لأنه لم يشتري شيئاً من الثمر بعينه ، ولو اشتراه أيضاً بعينه ما استقام له تأخيرها ،  
فأما اللبن فلا يجوز على حال ، لأنه غرر لا يدرى أ يكون أم لا يكون ؟  
وقال محمد <sup>١</sup> : لو جاز بيع اللبن في الضروع أو جاز بيع ما يأتي منه  
وليس في الضروع يوم اشترى اللبن لجاز بيع الولد في البطن ، وما بينهما  
فرق ، ولجاز بيع اللحم قبل أن يذبح الشاة .

وقال أهل المدينة : البيع في الثمر واللبن الذي وصفناه جائز إذا ابتدأ  
المشتري <sup>٢</sup> في أخذه عند دفعه الثمن <sup>٣</sup> وكذلك كل شيء كان حاضراً  
فيشتري على وجهه مثل اللبن <sup>٤</sup> إذا حلب والرطب إذا جنى <sup>٥</sup> فيأخذ المبتاع  
يوماً يَوْم فلا بأس به <sup>٦</sup> فان فنى قيل أن يستوفي المشتري ما اشترى رد  
عليه البائع من الثمن <sup>٧</sup> بحساب ما بقي <sup>٨</sup> أو يأخذ منه المشتري مبلغه <sup>٩</sup> بما بقي له  
(١) كذا في الأصول ، وهذا خلاف دأب الكتاب ، فان قول محمد يحنى في الكتاب

بعد قول أهل المدينة ، ولعل « قال محمد » زيادة من النسخ - والله اعلم .

(٢) في موطأ مالك « اذا كان يأخذ عاجلاً يشرع المشتري » الخ .

(٣) كذا في الموطأ ، وفي الأصل « في ربه عند اخذه الثمن » وهو خطأ .

(٤) في الموطأ « واما كل شيء كان حاضراً يشتري على وجهه » الخ ، وفي الأصل  
« على وجهه مثل اللبن » وهو خطأ ، والصواب « على وجهه » .

(٥) وكان في الأصل « يحنى » وفي الموطأ « يستجنى » وهو بمعنى « يحنى » .

(٦) كذا في الموطأ ، وفي الأصل « ولا بأس به » بالواو .

(٧) في الموطأ « من ذهب » مكان « من الثمن » .

(٨) لعل لفظ « له » بعد قوله « بقى » ساقط من الأصول .

(٩) كذا في الأصول ، وسقط منها لفظ « المشتري » وفي الموطأ « يأخذ منه المشتري سلعة » .



كتاب الحجّة ( الرجل يشتري ثلاثة أصع رطب نخل مسمى ) ج - ٢

يتراضيان عليه<sup>١</sup> ولا يفارقه<sup>٢</sup> حتى يأخذها ، فان فارقه<sup>٣</sup> فان ذلك مكروه لانه يدخله الدين بالدين .

قال محمد : وكيف جاز هذا ولم يشتر رطباً بعينه إنما اشترى منه مكيّلة غير معروفة بعينها<sup>٤</sup> ؟ أرايتم لو كان قبض ذلك قبضه يوماً ثم جاء من الغد فوجد الرطب قد أصابته آفة أو كان ييجوز ؟ وقد جاء الأثر<sup>٥</sup> أنه لا ينبغي أن يسلم في زرع معلوم ولا في ثمر حائط معلوم ، وإنما يبطل ذلك لأنه لا يبقى في أيدي الناس .

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « عليها » .

(٢-٣) كذا في الموطأ ص ٢٥٨ ، وقوله « حتى يأخذها فان فارقه » ساقط من الأصول .

(٣) كذا في الأصل ، و زاد في الهندية بعد قوله « بعينها » « من الرطب بعينه » .

(٤) هذا قول من كاذبوا ان يتفقوا على جلالته وأمانته في الفقه والحديث وغيرهما من العلوم الشرعية و ان لم يصل اليها بالاستناد لقصور علمنا ، وفي الباب عمومات النصوص ، كما في كتب الحديث . قال الحفاظ في ص ٢٨٨ من الدراية في « باب السلم » قول صاحب الهداية : ولا يجوز السلم في طعام قرية بعينها ولا ثمرة نخلة بعينها لأنه قد تعثر به آفة فلا يقدر على التسليم ؛ وإليه أشار صلى الله عليه وسلم حيث قال : أرايت لو اذهب الله تعالى الثمرة بما يستحل احدكم مال اخيه المسلم ! أما الحديث فالوارد في البيع وهو في الصحيحين عن انس : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع ثمر النخل حتى تزهر ، قلت لأنس : ما زهوها ؟ قال : تحمر وتصفر : أرايت إن منع الله تعالى الثمرة بم تستحل مال اخيك ؟ وقد قيل : إن قوله : أرايت - الى آخره مدرج من قول انس ؛ ولمسلم عن جابر رفعه : لو بعت ثمرا من اخيك فأصابه جائحة فلا تحل لك ان تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال اخيك بغير حق - انتهى . ولم اجد مخرج ما ذكره الامام محمد من الأثر فعليك بالترجيح .

كتاب الحجة . (الرجل يستأجر عبدا بعينه أو يتكاري راحلة بعينها) ج - ٢

وقول أهل المدينة أيضا : إن ابتداء الأخذ جاز [ له ]<sup>١</sup> بما بقي [ أن يأخذه و ]<sup>١</sup> لا يأخذ إلا بعد أيام كيف استقام ذلك ؛ لأن كان يجوز ما يؤخذ إلى شهر ما يؤخذ اليوم<sup>٢</sup> لأنه يجوز وإن لم يؤخذ ما بقي ما وجب ، ولئن كان ما وجب يطل ، [ فكذا هذا ]<sup>٣</sup> . هل رأيت شيئا من البيوع يميزها<sup>٤</sup> قبض<sup>٥</sup> بعضها دون بعض فيطلها . قبض بعضها دون بعض ويجوز أخذها بقبض أولها ، هذا الأمر لا يستقيم ولا يجوز - والله أعلم .

باب الرجل يستأجر عبدا بعينه أو يتكاري راحلة بعينها

قال محمد : قال أبو حنيفة : من استأجر عبدا بعينه أو تكاري راحلة بعينها إلى أجل<sup>٦</sup> فقال « أتكاري مثل راحلتك هذه بكذا وكذا درهما<sup>٧</sup> على أن تحملني إلى مكة في شهر كذا وكذا<sup>٨</sup> » ، بغير الشهر الذي هو فيه ، أو قال

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٢) تأمل في العبارة ، ولم اصل إلى مغزاها ولعل السقط فيها .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ليصح الكلام .

(٤) قوله « يميزها » كذا في الأصول بضمير التانيث ، وعندى الصواب « يميزه » وهو راجع إلى « شيئا » وهو مذكور ، ثم بعده ضمائر التانيث في البواقي أيضا ، وعندى في الكل الأرجح هو ضمائر المذكر - تأمل وتدبر فيها و تبصر .

(٥) في الأصل « قبل » وهو خطأ .

(٦) زاد في الموطأ بعد قوله « أجل » « يقبض العبد أو الراحلة إلى ذلك الأجل فقد عمل بما لا يصلح » .

(٧) كذا في الهنذية ، وسقط قوله « درهما » من الأصل .

(٨) في الأصول « في شهر كذا وإلا بغير - الخ » وهو تصحيف ، والصواب « كذا وكذا » .

كتاب الحجة (الرجل يستأجر عبدا بعينه أو يتكاري، راحلة بعينها) ج - ٢

«أستأجر منك هذا العبد يخدمني الشهر الداخل كله بكذا وكذا<sup>١</sup>، إن هذا جائز لا بأس به .

وقال أهل المدينة<sup>٢</sup>: لا يصلح هذا وإن كان قد أوفاه الكراء، لأنه لم يقبض<sup>٣</sup> ما استكرى أو استأجر ولا هو سالفه<sup>٤</sup> في دين يكون مضمونا حتى يوفيه إياه<sup>٥</sup> .

وقال محمد: لا بأس بهذا، رجل<sup>٦</sup> أتاه رجل له منزل فقال «إن الشهر قد مضى [منه]<sup>٧</sup> الأيام فلست أكرى منك هذه الأيام ولكن أكرى منك منزلك<sup>٨</sup> بسنة<sup>٩</sup> من أول الشهر الداخل بكذا<sup>١٠</sup> وكذا درهما، وأوفاه الكراء<sup>١١</sup> أى شيء يكره من هذا؟ ولأى شيء<sup>١٢</sup>»

(١) كذا في الأصول، لعل قوله «درهما» سقط من منها .

(٢) راجع لذلك الموطأ مع شرح الزرقاني ج ٣ ص ١١٢ حتى يتضح لك المسألة الموضوعة في الباب .

(٣) في الموطأ «لا هو قبض ما استكرى» .

(٤) في الموطأ «ولا هو سلف» .

(٥) في الموطأ «يكون ضامنا على صاحبه حتى يستوفيه» .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «ارجل» وهو خطأ .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد باقتضاء العبارة، وتأمل في معناها .

(٨) في الأصول «منى لك» وهو تصحيف «منزلك» .

(٩) لعل الصواب «لسنة» باللام مكان الباء

(١٠) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «هكذا وكذا» وهو تصحيف .

(١١) في الأصل «الكري» قصرا .

(١٢) وفي الأصول «فلأى شيء» والصواب «ولأى شيء» .

كتاب الحجة (الرجل يستأجر عبداً بعينه أو يتكاري راحلة بعينها) ج - ٢

كره؟ قالوا لأنه غير مضمون . قيل لهم : وإن كان غير مضمون فما بأس بذلك ؟ قالوا : لأنه لا يقبض<sup>١</sup> ما اكترى ولم يجب له بعد وإنما يجب له إذا مضى الشهر . [ قيل لهم ]<sup>٢</sup> : لقد وضعتم الكراهة في غير موضعها ، هل سمعتم في هذا أثراً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن أحد من أصحابه ؟ لو سمعتم ذلك لاحتججتم به ؛ ما زال المسلمون على أنه لا بأس بالسلف في الكراء إلى مكة قبل الحج بأشهر ، يعملون<sup>٣</sup> ذلك ويستجيزونه فيما بينهم ، ولو لم يحجز هذا لما جاز أن يستكرى المنزل شهرين هذا الشهر بخمسة دراهم والشهر الآخر ستة دراهم إلا في الشهر الأول خاصة ، لأن الشهر الثاني لم يقبض<sup>٤</sup> ، وما يجوز الكراء في الشهر الآخر بأن يقبض في الشهر الأول . وما رأينا قبض شيء أجازته غيره ما لم يقبض ، ما أعلم<sup>٥</sup> ما تقضون به في يوعكم عامة<sup>٦</sup> إلا ادعاء تدعون به بلا بينة ولا برهان ولا أثر .

وقد زعتم أنكم لستم في شيء من عليكم أحسن نظراً منكم في يوعكم وأن الناس يشاركونكم في بعض النظر ، فإذا جاءت البيوع لم يكن لأحد معكم قول ولا نظر<sup>٧</sup> فهذه يوعكم فعاتمها ادعاء بلا حجة ولا برهان<sup>٨</sup> ،

(١) لعل الصواب « لم يقبض » ليكون مناسباً لقوله « لم يجب » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول - كما لا يخفى على القحول .

(٣) كذا في الهندية وهو الصواب ، وفي الأصل « يعملون » .

(٤) تأمل في العبارة .

(٥) لعل الصواب « ما نعلم » بالجمع .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « عاتمها » .

(٧) كذا في الهندية ، ولفظ « برهان » ساقط من الأصل - ف .

كتاب الحجة (الرجل يسأجر عبدا بعينه أو يتكاري راحلة بعينها) ج - ٢

فإن كان هذا يجوز للناس فكل من قال قولا بلا حجة<sup>١</sup>، فهو لا يشبه بعضه بعضا<sup>٢</sup> فيفرق<sup>٣</sup> فيه بين مجتمع ويجمع فيه بين متفرق فهو فهمه<sup>٤</sup> يجوز قوله، فإن كان هذا ومثله هكذا فما يصنع الناس بالنظر وضرب الأمثال في العلم حتى يشبهوا الشيء بنظيره؟

إذا استقام هذا للناس فلا حاجة للناس إلى نظر ولا مثل، وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>٥</sup> خلاف ذلك في كتابه إلى أبي موسى

- (١-١) من قوله: «فإن كان هذا يجوز» ساقط من الأصل، وزيد من الهندية - ف .
- (٢) كذا في الهندية، وفي الأصل «فهؤلاء لا»، وليس بصواب - ف .
- (٣) تأمل في العبارة: وقوله «فهو» لعله «وهو» بالواو .
- (٤) في الأصول «تفرق» .

- (٥) في الأصل «ففيه» وفي الهندية «فيه» - كلاهما تصحيف، والصواب «فهو» .
- (٦) في ج ٣ ص ١٧٤ من كنز العمال عن أبي العوام البصري قال: كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري: «أما بعد! فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة فافهم، فإذا ادلى إليك فانه لا ينفع، تكلم بحق لا تفاذه، وأس بين الناس في وجهك ومجلسك وقضائك حتى لا يلطم شريف في حيفك ولا يئأس ضعيف من عدلك، البيعة على من ادعى واليمين على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا، ومن ادعى حقا غائبا أو بيعة فاضرب له امدا ينتهي إليه، فإن جاء بيعة أعطيه بحقه، فإن أعجزه ذلك استحلكت عليه قضيتك فإن ذلك ابلغ في العذر وأجل للعمى، ولا يمتنع من قضاء قضيته اليوم فراجعت فيه لرأيك وهديت فيه لرشدك أن تراجع لأن الحق قديم لا يطل الحق شيء، مرآجة الحق خير من التمادي في الباطل، والمسلمون عدول بعضهم على بعض في الشهادة إلا مجلود في حد أو مجرب عليه شهادة الزور أو ظنين في ولاء أو قرابة فإن الله تولى من العباد السرائر وستر عليهم الحدود والآيات والإيمان، =

كتاب الحجة ( الرجل يستأجر عبدا بعيه اذ يتكاري راحلة بعينها ) ج - ٢

الأشعري رضي الله عنه و إلى غيره <sup>١</sup> فقال: الفهم الفهم <sup>٢</sup> عند ما يتخلخل <sup>٣</sup> في صدرك بما ليس في الكتاب و لا السنة، ثم اعرف الأشباه و الأمثال و قس الأمور عند ذلك <sup>٤</sup> . و لو كان هذا على ما تقولون من الادعاء و التفريق بين المجتمع في النظائر و الأمثال ما احتاج عمر إلى <sup>٥</sup> الكتاب بهذا.

== ثم الفهم الفهم فيما ادى اليك بما ليس في قرآن و لا سنة، ثم قايس الأمور عند ذلك و اعرف الأمثال و الأشباه، ثم اعمد الى احبها الى الله فيما ترى و اشبهها بالحق، و إياك و الغضب و القلق و الضجر و التأذى بالناس عند الخصومة و التكر فان القضاء في مواطن الحق يوجب الله له الأجر و يحسن له الذخر، فمن خلصت نفسه في الحق و لو على نفسه كفاه الله ما بينه و بين الناس، و من تزين لهم بما ليس في قلبه شانه، فان الله لا يقبل من العباد الا ما كان له خالصا، و ما ظنك بثواب الله في عاجل رزقه و خزائنه رحمته، و السلام - انتهى (قطر قمر) نقله بتمامه فانه بين فيه اصولا و قواعد للقضاء و الحكم و أهل الفتوى و العلماء اذا راعوها لا يحيدون عن الحق .

قلت: اخرج الاثر هذا الامام في كتاب ادب القاضي من الأصل، و أخرجه ابو بكر الخصاص ايضا في كتابه « ادب القاضي » مع اختلاف الفاظ و زيادتها و نقصها و تقديم بعضها و تأخير اخرى - ف .

(١) كشرح قاضي الكوفة و قاضي دمشق و إلى غيرهما من الناس - كما في كنز العمال .  
(٢) في الاصل « الفهم » غير مكرر، و التكرار في كنز العمال . قلت: و كذا في رواية الاصل - ف .

(٣) كذا في الأصول، و في مبسوط السرخسي « الفهم بما يتأجلج » و في المختصر « يتخلج » و هو الصواب .

(٤) في كنز العمال بين المجملتين تقديم و تأخير - كما عرفت .

(٥) حرف « الى » ساقط من الأصول و لا بد منه .

## باب الصرف

قال محمد: قال أبو حنيفة: لا بأس أن يشتري الرجل الذهب بالفضة جزافا تبرأ كان أو حليا أو دراهم أو دنانير إذا عزل ذلك فقال «أبيعك هذا الذهب بهذه الفضة» أو قال «أبيعك هذه الدنانير بهذه الدراهم» فلا بأس بذلك. وقال أهل المدينة: لا بأس بشراء ذلك إذا كان تبرأ أو حليا مصوغا<sup>١</sup>، فأما دراهم بدنانير<sup>٢</sup> فلا ينبغي لأحد أن يشتري شيئا<sup>٣</sup> من ذلك جزافا [حتى يعلم ويعد]<sup>٤</sup>.

وقال محمد رحمه الله: وكيف أبطلتم الدنانير بالدراهم جزافا وأجزتم تبر الذهب بتبر الفضة جزافا وأجزتم تبر الفضة بتبر الذهب جزافا؟ فان قالوا: هذا نقد<sup>٥</sup>. قيل لهم: فان التبر يوزن أيضا والوزن أولى في الذهب والفضة من العدد<sup>٦</sup>؛ أرايتم رجلا باع عشرة دراهم بعشرة دنانير أليس<sup>٧</sup> جائزا<sup>٨</sup>؟ قالوا: بلى. قيل لهم: فان باع مائة درهم بعشرة دنانير؟ قالوا: جائز

(١) في الموطأ «قد صيغ».

(٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ «فأما الدراهم المعدودة والدنانير المعدودة».

(٣) لفظ «شيئا» لم يذكر في الموطأ.

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ.

(٥) كذا في الأصول ولعل لفظ «يوزن» بعد قوله «نقد» سقط من الأصول، يقتضيه سوق الكلام، أو يكون لفظ «نقد» مصحف من لفظ «يوزن» يدل عليه ما بعده - تأمل.

(٦) كذا في الأصول، ولعل الأرجح «من العدد العد».

(٧) كذا، ولعل لفظ «هذا» بعد قوله «أليس» ساقط من الأصول.

(٨) كان في الأصول «جائز» بالرفع.

أيضا . قيل [ لهم ]<sup>١</sup> : فان باع مائة دينار بعشرة دراهم ؟ قالوا جائز ايضا .  
 قيل لهم : فهل يخرج الدنانير الجزاف بالدرهم الجزاف من أن يكون على  
 أحد الخصال إما أن يكون وزنا يوزن و إما أن يكون أحد الصنفين أكثر  
 من صاحبه ؟ قالوا : لا يخرج الجزاف<sup>٢</sup> من إحدى هذه الخصال . قيل لهم :  
 فاذا لم يخرج الجزاف من إحدى هذه الخصال<sup>٣</sup> لم يفسد البيع<sup>٤</sup> و أنتم  
 تميزون البيع على أى هذه الخصال كان و أى شيء أبطل الجزاف ؟  
 و هو لو كان على إحدى هذه الخصال لم يفسد البيع ، فاذا كان ليس يطل  
 على وجه من هذه الوجوه إذا عرف<sup>٥</sup> فكيف بطل حين لم يعرف و هو  
 لم يخرج من وجه من هذه الوجوه<sup>٥</sup> المعروفة ؟ و الله أعلم بالصواب .

(١) لفظ « لهم » سقط من الأصول .

(٢) و كان في الأصل « من الجزاف » و لفظ « من » زاده الناسخ سهوا .

(٣-٣) قوله « لم يفسد البيع » ساقط من الأصل ، و في الهندية « لم يفسد البيع »

و هو تصحيف « لم يفسد » .

(٤) في الأصل « إذا عرفت » و هو تصحيف .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « بوجه من هذه الوجوه » و الله أعلم . قال الامام

محمد في الموطأ في كتاب الصرف و ابواب الربا : اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله

ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لا تبيعوا الورق بالذهب احدهما غائب و الآخر

ناجز ، فان استنظرك الى ان يلج بيته فلا تنظره فانى اخاف عليكم الرماء . و الرماء هو الربا ؛

اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر قال قال عمر بن الخطاب : لا تبيعوا

الذهب بالذهب إلا مثلا بمثل ، و لا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ، و لا تبيعوا الذهب

بالورق احدهما غائب و الآخر ناجز ، و إن استنظرك حتى يلج بيته فلا تنظره انى اخاف

عليكم الربا ؛ اخبرنا مالك حدثنا نافع عن أبي سعيد الخدرى : ان رسول الله صلى الله



كتاب الحجّة (الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً) ج - ٢

### باب الرجل يشتري 'سيفاً أو مصحفاً' أو خاتماً

قال محمد<sup>٢</sup>: قال أبو حنيفة: من اشترى مصحفاً أو سيفاً أو خاتماً فيه

== عليه وسلم قال: لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا منها شيئاً غائباً بناجز؛ اخبرنا مالك حدثنا موسى بن أبي تميم عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما؛ قال محمد: وبهذا كله نأخذ على ما جاءت الآثار وهو قول أبي حنيفة والامة من قهائنا - انتهى .

(١-١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «مصحفاً أو سيفاً» .

(٢) قوله «قال محمد» كذا في الأصل، وفي الهنذية «محمد قال» . قال الامام في كتاب الآثار باب شراء الذهب والفضة تكون في السيف والجوهر: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال: اذا كان الخاتم فضة وفيه فص فاشتره بما شئت ان شئت قليلاً وان شئت كثيراً (قال محمد) ولنا نأخذ بهذا، ولا نجيز البيع حتى يعلم ان الثمن اكثر من الفضة التي في الخاتم فيكون فضل الثمن بالفصل، وهو قول أبي حنيفة؛ محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الوليد بن سريع عن انس بن مالك رضى الله عنه قال: بعث الى عمر رضى الله عنه باناء من فضة خسرواني قد احكمت صنعة فأمر الرسول ان يبيعه فرجع الرسول فقال: انى ازيد على وزنه، قال عمر رضى الله عنه: لا، فان الفضل ربا؛ وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة . باب شراء الدراهم الثقال بالخفاف والربا: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا مرزوق عن أبي جبله عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قلت له: انا نقلام الارض بها الورق الثقال الكاسدة ومعنا ورق خفاف نأفقه أبيع ورقنا بورقهم؟ قال: لا. ولكن بيع ورقك بالدنانير واشتر ورقه بالدنانير ولا يفارقك صاحبك شراً حتى تستوفى منه فان صعد فوق البيت فاصعد معه ==

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

فص وفي شيء من ذلك فضة بدرهم نظر في تلك الدراهم ، فإن كانت أكثر مما فيه من الفضة جاز البيع ، لأن الفضة تكون بمثلها من الدراهم فيكون<sup>١</sup> فضل الدراهم بالمصحف أو السيف أو الفض الذي في الخاتم ، وإن كانت الدراهم وزنها مثل الفضة أو أقل فسد البيع ، وإن كانت لا يدرى الفضة أكثر من الدراهم أم لا فسد البيع أيضاً . وقال أهل المدينة : ينظر إلى قيمة ذلك الذي فيه الفضة ، فإن كانت قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الفضة الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان يدايد<sup>٢</sup> .

وقال محمد : كيف ينظر في هذا إلى القيمة و الفضة الرديّة و الفضة

== وان وثب ثوب معه ، و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة ؛ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الذهب بالذهب مثل بمثل و الفضل ربا أو الفضة بالفضة مثل بمثل و الفضل ربا و الخطة بالخطة مثل بمثل و الفضل ربا و الشعير بالشعير مثل بمثل و الفضل ربا و التمر بالتمر مثل بمثل و الفضل ربا و الملح بالملح مثل بمثل و الفضل ربا ؛ و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة - انتهى .

(١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « و يكون » ف .

(٢) في الموطأ : من اشترى مصحفاً أو سيفاً أو خاتماً وفي شيء من ذلك ذهب أو فضة بدنانير أو دراهم ، فإن ما اشترى من ذلك وفيه الذهب بدنانير فإنه ينظر إلى قيمته فإن كان قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الذهب الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان يدايد ولا يكون فيه تأخير ، و ما اشترى من ذلك بالورق مما فيه الورق نظر إلى قيمته فإن كان قيمة ذلك الثلثين وقيمة ما فيه من الورق الثلث فذلك جائز لا بأس به إذا كان ذلك يدايد - انتهى .

كتاب الحجة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

الجيدة لا يجوز إلا مثلاً بمثل؛ رأيتم إن كانت الفضة الردية قيمتها الثلث<sup>١</sup> أليس ذلك جائزاً؟ قالوا: بلى؛ قيل لهم: فإن كانت فضة جيدة قيمتها أكثر من الثلث بجودتها؟ قالوا: يفسد البيع؛ قلنا لهم: وكيف اقترقت الفضة الجيدة والفضة الردية؟ وكيف جاز لكم أن تميزوا الثلث و تبطلوا أكثر من ذلك؟ هل في هذا سنة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو أثر عن أحد من أصحابه؟ إن كان ذلك فأخبرونا؛ قالوا: هكذا الأمر عندنا<sup>٢</sup>؛ قلنا لهم: رأيتم إن قال غيركم ونحن نزاه غلى النصف فإذا كانت القيمة النصف أجزاء، وإن كانت أكثر من النصف أبطلناه، أى شيء ينبغي لنا أن نقول لهم؟ فقد قال قوم كثير: هذا جائز وإن كان فيه ألف درهم بمائة درهم، فأى شيء يرد حكم من تحكم في هذا؟ لئن جاز لكم الثلث ليجوز لمن قال النصف، ولئن جاز لمن قال النصف ليجوز لمن قال إذا كان في المصحف أو السيف من الفضة وزن الدراهم و قيمته مائة درهم فلا بأس بأن يبيع ذلك بدراهم ١١ ليس ينظر في هذا إلى ما قلتم؛ وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «الفضة بالفضة وزناً بوزن»<sup>٣</sup>، فإذا

(١) في الأصل العبارة هكذا: «إن كان فضة ردية فكان أثلث - الخ، وهو خطأ .

(٢) في الموطأ: «و لم يزل على ذلك أمر الناس عندنا، و المأل واحد .

(٣) الحديث رواه الامام ابو حنيفة عن عطية عن ابن سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: الذهب بالذهب وزناً بوزن يدا بيد . الفضل ربا، و الفضة بالفضة وزناً بوزن يدا بيد و الفضل ربا . الحديث المعروف اخرجه الحارثى من طريق اسد بن عمرو و عهد المجيد الحافى و عبيد الله بن موسى و محمد بن الحسن و الحسن بن زياد و اسحق بن يوسف الازرق و سعيد بن ابى الجهم و حماد بن ابى حنيفة و ابى عبد الرحمن المقرئ و عطية و مسروق و موسى بن طارق و ايوب بن هانى و شعيب بن اسحق =

كتاب الحجة (الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً) ج - ٢

اشترى سيفاً محلي وزن حليته مائة درهم بمائة درهم وقيمة السيف [مائة درهم] <sup>١</sup>، قلنا: هذا باطل لأنه اشترى فضة بوزنها وبقى السيف بغير ثمن ولا بد له من الثمن، فإن جعلنا له <sup>٢</sup> من ثمنه <sup>٣</sup> صارت الفضة بأقل من وزنها فيطال البيع حتى يكون الثمن من الفضة أكثر من الفضة التي في السيف فيكون الفضة بالفضة والمائيل والجفن يباقي الفضة <sup>٤</sup>.

محمد قال: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة <sup>٥</sup> عن أبي معشر <sup>٦</sup> عن إبراهيم النخعي في شراء السيف المحلي قال: لا بأس إذا كان <sup>٧</sup> حليته أقل من الثمن.

= كلهم عن الامام أبي حنيفة به. و أخرجه الشيخان بلفظ «لا تبيعوا الذهب بالذهب الا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق الا مثلاً بمثل، ولا تشفوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا غائباً بناجز» و بلفظ «لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء». ولم يذكر البخاري «وزناً بوزن». وأخرج مسلم عن أبي هريرة أيضاً رفعه «الذهب بالذهب وزناً بوزن مثلاً بمثل والفضة بالفضة وزناً بوزن مثلاً بمثل» «فن زاد او استزداد فهو ربا» راجع لذلك ج ٣ ص ٢٧ من عقود الجواهر، وفيه أحاديث أخر أيضاً.

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول كما لا يخفى على الأعلام، و الا لا تختل نظام الكلام في هذا المقام.

- (٢ - ٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «ثمنه» بدون لفظ «من» تأمل.
- (٣) العبارة في الأصول: «فيكون الفضل بالفضل والمائيل والجفن ويبقى الفضة» ثم بعدها يبايض في الأصول وهو كما ترى لا تصح.
- (٤) معنى ذكره في الصوم وغيره.
- (٥) معنى ذكره في الصوم، وهو الكوفي.
- (٦) كذا في الأصول «كان»، و لعله «كانت» فصحف، والتركيب على الأصول =

كتاب الحجّة . ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام<sup>١</sup> قال حدثنا عمر بن عامر<sup>٢</sup>  
عن حماد عن إبراهيم أنه يكره شراء السيف المحلى بوزن<sup>٣</sup> الفضة ، ولا يرى  
بأساً بأن يشتري بأكثر من حصته فيكون الفضة بالفضة و الفضل بالفضل .

= أيضاً صحيح لأنه مؤنث غير حقيقى . و راجع ج ٨ ص ٤٩٤ من المحلى فان ابن  
حزم سرد فيها آثاراً زعموا أنها تدل على ما ذهب إليه ، وبعضها يوافق ما زعم وبعضها  
يخالفه و هو لم يفهم لسوء فهمه و اطالة اللسان على الأئمة مهدي سبل الهدى . و راجع  
باب الصرف من نصب الراية و الدراية و التلخيص الحبير و سنن البيهقي و معها  
الجواهر النقي و غيرها من كتب الأحاديث و الآثار .

(١) مضى ترجمته في ابواب متفرقة من الكتاب .

(٢) هو السلي بن أبي حفص البصري القاضى ، من رجال مسلم و النسائى - كما في ج ٧  
ص ٤٦٦ من التهذيب ، و الأكثر على توثيقه . قال ابن معين : ليس به بأس ، زاد بعضهم  
عنه : أنه ثقة ؛ و عن ابن المدينى ، شيخ صالح ، كان على قضاء البصرة . مات فجأة  
و هو ساجد سنة خمس و ثلاثين و مائة و قبل سنة ١٣٩ ؛ و عن احمد : أنه ثقة ثبت  
في الحديث الا أنه كان مرجحاً ؛ و قال العجلي : ثقة - اهـ . و فيه زيادة فراجع .

(٣) في الأصول « بدون » و هو خطأ . قال الامام محمد في كتاب الصرف ص ٣٥٠  
من الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحنثال أنه أخبره  
أنه التمس صرفاً بمائة دينار و قال : فدعاني طلحة بن عبيد الله فقال : فإرونا حتى  
اصطبرف منى . فأخذ طلحة الذهب يقلبها في يده ثم قال : حتى يأتي خازنى من الغابة ،  
و عمر بن الخطاب يسمع كلامه فقال : لا والله ! لا تقارقه حتى تأخذ منه ، ثم قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : الذهب بالفضة ربا الا هاء و هاء و التمر بالتمر ربا  
الا هاء و هاء و الشعير بالشعير ربا الا هاء و هاء ؛ أخبرنا مالك أخبرنا زيد بن اسلم عن  
عطاء بن يسار او عن سليمان بن يسار أنه أخبره ان معاوية بن ابى سفيان باع سقاية =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

== من ورق أو ذهب بأكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا الا مثلاً بمثل ، فقال له معاوية : ما ترى به بأساً ، فقال له أبو الدرداء : من يعذرني من معاوية أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و يخبرني عن رأيه ! لا اسألك بأرض انت بها ، قال : فقدم أبو الدرداء على عمر بن الخطاب فأخبره بذلك فكتب الى معاوية ان لا تبيع ذلك الا مثلاً بمثل او وزناً بوزن ؛ أخبرنا مالك أخبرنا يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي انه رأى سعيد بن المسيب انه يراطل الذهب بالذهب ، قال : فيفرغ الذهب في كفة الميزان و يفرغ الآخر الذهب في الكفة الأخرى ، قال : ثم يرفع الميزان فإذا اعتدل لسان الميزان اخذ و اعطى صاحبه ؛ قال محمد : و بهذا كله نأخذ على ما جاءت به الآثار ، وهو قول أبي حنيفة و العامة من قهاتنا - انتهى .

زيادة مفيدة

اعلم انهم اختلفوا في جواز بيع الذهب و الفضة مع غيرهما و عدمه اذا كانا متصلين بالغير ممزوجين او ملصقين معه ، كالسيف المحلى و الخاتم مع الفص و القلادة مع الجواهر و المصحف المحلى و الحلى مع الفصوص و نحوها ، فقال أئمتنا الثلاثة رحمهم الله تعالى بجوازه اذا كان الثمن الذهب او الفضة اكثر مما في الحلى و السيف و المصحف و الخاتم ، و قد روى ابن حزم في ج ٨ ص ٤٩٧ من الحلى من طريق شعبة : انه سأل الحكم بن عتيبة عن السيف المحلى يباع بالدرهم فقال : ان كانت الدارم اكثر من الحلية فلا بأس به ، و روينا مثله ايضاً عن الحسن و ابراهيم وهو قول سفيان - اه . قال الطحاوى ج ٢ ص ٢٣٨ من شرح الآثار : و اما القلادة التى فيها الذهب المبيعة بالذهب او القلادة التى فيها الفضة المبيعة بالفضة فلا دلالة فيما روينا عنه على حكم ذلك اذا بيع بأكثر من وزن ذهبه او فضته من الذهب و الفضة ، و قد حدثنا على بن شية قال ثنا أبو نعيم قال ثنا اسرائيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ==

كتاب الحجبة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

= ابن عباس قال : اشترى السيف المحلى بالفضة ، فهذا ابن عباس رضى الله عنها قد اجاز بيع السيف الذى حليته فضة بفضة ؛ حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا ابو عامر قال ثنا سفيان عن عثمان بن الأسود عن مجاهد انه كان لا يرى بأساً ان يشتري ذهباً بذهب وفضة وفضة بذهب وفضة ؛ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن مبارك عن الحسن انه كان لا يرى بأساً ان يباع السيف المفضض بالدراهم بأكثر مما فيه ؛ تكون الفضة بالفضة و السيف بالفضل ؛ حدثنا سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد بن الحسن عن ابي يوسف عن سعيد بن ابي عروبة عن ابي معشر عن ابراهيم انه قال فى بيع السيف المحلى : اذا كانت الفضة التى فيه اقل من الثمن فلا بأس بذلك ؛ حدثنا سليمان بن شعيب عن ابيه عن محمد عن ابي يوسف عن حصين بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال : لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم لأن فيه حمائله وجفته ونصله - اهـ ؛ وروينا من طريق احمد بن حنبل عن يحيى بن ابي زائدة اخبرنى ابن ابي غنية : سألت الحكم بن عتيبة عن ألف درهم وستين درهماً بألف درهم وخمسة دنانير ؟ قال : لا بأس به ، ألف بألف والفضل بالدنانير ؛ ومن طريق ابن ابي شية : نا عثمان بن مطر عن هشام وهو ابن حسان وسعيد بن ابي عروبة - قال هشام : عن ابن سيرين ، وقال سعيد : عن قتادة ، ثم اتفق ابن سيرين و قتادة - انه لا بأس بشراء السيف المفضض والخوان المفضض والقدح بالدراهم ؛ ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن ابي سليمان عن السيف المحلى يباع بالدراهم فقال : لا بأس به ؛ وروى هذا عن سليمان بن موسى ومكحول ايضا - انتهى . فحماد بن ابي سليمان والحكم بن عتيبة ومكحول وسليمان بن موسى وسفيان الثورى كلهم قالوا بجوازه ، وفوقهم ابراهيم النخعي والحسن البصرى وابن سيرين والشعبي قالوا بذلك ، وفوق كلهم قال بذلك ابن عباس رضى الله عنهما - كما فى آثار الطحاوى ومصنف ابن ابي شية - بل روى نحوه عن عمر و علي و ابن مسعود و أنس وطارق و خباب رضى الله عنهم - كما فى ج ٨ ص ٤٩٦ من المحلى ، وروى ابن =

كتاب الحجة ( الرجل يشتري سيفاً أو مصحفاً أو خاتماً ) ج - ٢

= ابن شية بسنده عن طارق بن شهاب وهو من رأى النبي صلى الله عليه وسلم ورآه الامام ابو حنيفة قال : كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتره . فقد علمت بهذا كله ان الامام ابا حنيفة لم يتفرد في القول بجواز ذلك بل معه النخعي والبصري وابن سيرين وحماد والحكم ومكحول وسليمان بن موسى والثوري وابو يوسف ومحمد بن الحسن بل عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وانس وخباب وطارق بن شهاب رضي الله عنهم فله اسوة فيهم ، والعجب كل العجب من ابن ابى شية في كتاب الرد في المسألة الخامسة بعد المائة من شراء السيف المحلى بنوع من حليته قال بعد سرد حديث فضالة واثرائس واثر الشعبي وابن سيرين والزهرى وذكر ان ابا حنيفة قال : لا بأس ان يشتريه بالدرهم ١١١

ثم حديث فضالة بن عبيد في استاده سعيد بن يزيد وخالده بن ابى عمران وحنش من افراد مسلم ، واختلف الرواة عن فضالة بما يختلف به اللفظ والمعنى كما ساق الطحاوى الفاظهم بأسانيدهم إليهم في معاني الآثار ص ٢٢٧ و ص ٢٣٨ وتكلم على معانيها بحيث لم يبق لها وجه الدلالة على تحريم شراء السيف المحلى بنوع من حليته والمصنف المحلى به ، فلا يصح الاستدلال به على التحريم ؛ وعلى التسليم فعناه عندنا على ما في ص ١٢ من المبسوط : اذا كانت لا يعلم ايها اكثر وزناً او يعلم ان وزن الذهب الذي في القلادة اكثر او مثل المنفصل ، وفي هذه الوجوه عندنا لا يجوز العقد حتى لا يخاف ما عليه الصحابة والتابعون ، مع ان فك القلادة المنظومة من الذهب والاحجار يحمل الذهب في جانب والاحجار في جانب من غير احداث خلل في الصياغة يمكن ، فيباع الذهب بالذهب بسهولة بخلاف السيف ونحوه فانه لا يمكن فيه الشك الا باحداث خلل في الصنعة واثرائس فيها فلا يكون هذا من باب بيع القلادة او الطوق او الحلقة ، بينهما بون بعيد ؛ لحديث فضالة لا يكون حجة على ابن حنيفة رحمه الله بل على من قال بخلاف قوله ، ولا يخالف رأيه في هذا الباب ، وكذا اثرائس لا يرد على الامام =



كتاب الحجة ( الرجل يصطرف عند الرجل دراهم بدنانير ) ج - ٢

### باب الرجل يصطرف عند الرجل دراهم بدنانير

قال محمد: قال أبو حنيفة: إذا اصطرف الرجل الدراهم عند الرجل بدنانير فقبض الدراهم و دفع الدنانير و تفرقا ثم وجد فيها درهما زائفا

= و لا يخالف قوله ، و اثر شرح لا يقاوم آثار الصحابة المذكورة و التابعين مع ان المسألة يجتهد فيها ، و كذا قول الزهري فانهم رجال و نحن رجال ، و اثر ابن سيرين يعارضه ما رواه عنه ابن ابي شيبة في مصنفه - كما تقدم ، فكأنه رد بنفسه على نفسه ، علا انه : اذا تعارضا تساقطا ، او يحمل على معنى يجتمع كلاهما فيه ، و لا يكون قول يجتهد حجة على مجتهد آخر من غير دليل : و تفصيل المسألة مبنى و معنى فى ص ٢١٣ الى ص ٢١٥ من معتصر المختصر من مشكل الآثار. و فى ج ٥ ص ٢٩٣ من الجواهر النقي على اليهقى .

و الحديث الذى استدل به اليهقى تين من رواية الليث التى اخرجها مسلم انه ورد فى صورة خاصة و هى ان الذهب الذى فى القلادة كان اكثر من الذهب المنفرد ، و خصبه يمنع هذا . و قال الحافظ فى التلخيص : له عند الطبرانى فى الكبير طرق كثيرة جدا فى بعضها : قلادة فيها خرز و ذهب ، و فى بعضها : ذهب و جواهر ، و فى بعضها : خرز معلقة بذهب ، و فى بعضها : باثنى عشر ديناراً ، و فى بعضها : بقعة دنانير ، و فى اخرى : بسعة دنانير - اه . و للشافعية عن الاختلاف جوابان ، و فى كليهما ريخ التعصب المذهبي تجرى ، فانها خلاف اصول الحديث ، بل الاختلاف يدل على ان الراوى لم يثق به حتى الاتقان و ان كان ثقة ، و القول فيه ما قال الامام ابو حنيفة و من معه - تأمل و تبصر فيه .

(١) كذا فى الاصل ، و فى الهدية « محمد قال » .

(٢) كذا فى الاصول ، و فى الموطأ « دراهم » .

(٣) كذا فى الموطأ ، و لفظ « درهما » ساقط من الاصول و لا بد منه .

كتاب الحجّة ( الرجل يصطرف عند الرجل دراهم بدنانير ) ج - ٢

إلا أنه فضة غير أنه زائف فضة سوء رذية فاستبدله ، فإن كان ستوقا  
أو رصاصا فإنه يردّه ويتنقض من الدنانير بحسابه ، فإن كان اصطرف<sup>١</sup> عنده  
الدنانير<sup>٢</sup> بعشرة دراهم رده عليه ورجع إليه بعشرة دنانير<sup>٣</sup> ، و جاز الصرف  
فيما بقى . وقال أهل المدينة : إذا اصطرف الرجل دراهم [ بدنانير ]<sup>٤</sup> ثم وجد  
فيها درهمين زائفين<sup>٥</sup> فأراد زده انتقض صرف تلك<sup>٦</sup> الدنانير ورد إليه  
ورقه وأخذ منه ديناره .

وقال محمد رحمه الله : أخبرونا عن بقية الدراهم التي كانت بالدنانير  
لم يطلت ولم انتقض<sup>٧</sup> البيع فيها ؟ ما ينبغي أن يسقط هذا عن<sup>٨</sup> أحد .  
قالوا : لأن الصرف لا يكون إلا مقصودا . قلنا لهم : صدقتم ، لا يكون  
الذهب بالزرق إلا هاء و هاء<sup>٩</sup> وقد قبض هذا الدنانير وقبض الآخر الدراهم ،

(١) في الأصل « صرف » والصواب « اصطرف » .

(٢) كذا في الأصول ، والصواب « دنانير » .

(٣) تأمل في العبارة لعل فيها سقطا .

(٤) ما بين المربعين ساقط الأصول وزيد من الموطأ ، لكن فيه « دينار » بالافراد .

(٥) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « درهما زائفا » وهو الراجح ، ويدل عليه ما يأتي  
بعده من الافراد .

(٦) لفظ « تلك » لم يذكر في الموطأ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ينتقض » .

(٨) في الأصول « على » والصواب « عن » .

(٩) قال الزرقاني : هكذا رواه أكثر اصحاب الزهري كالك ومعمّر وابن عيينة  
لم يقولوا بالذهب بالذهب في كل حديث عمر وهم الحجّة على من خالفهم ، وهو المناسب  
لسياق القصة - اهـ ج ٣ ص ١١٧ و هكذا في موطأ محمد .

كتاب الحجة (الرجل يضطرب عند الرجل دراهم بدنانير) ج - ٢

فاذا وجد فيهما درهما زائفا فهو على 'إحدى المنزلتين'، إما أن تقولوا كما قال أبو حنيفة: وقد كانت قبضه وهو فضة<sup>٢</sup> فوجد فيها عيا فيرده ويستبدله<sup>٣</sup>، وإما أن تقولوا برده ويظل الصرف في حصته خاصة. فأما أن يظل الصرف في الدنانير كلها فكيف كان هذا؟ والله أعلم.

(١ - ١) في الأصل «أحد المنزلتين» وفي الهدية «أحد المنزلين».

(٢) كذا في الهدية، وقوله «وهو فضة» لم يذكر في الأصل - ف.

(٣) كذا في الأصل من الاستبدال، وفي الهدية «يتبدله»، ولا بد أن تراجع كتاب الصرف من الجزء الرابع عشر من المبسوط خصوصا من ص ٢ إلى ص ٢٣ فإنه أوضح مسائل هذا الباب على الوجه الآتم وذكر فيه الأحاديث والآثار التي أكثرها في المحلى وبين معناها وجمع بين الأحاديث المتعارضة، وبما في المبسوط يندفع أكثر ما أورده ابن حزم من الإيرادات خصوصا على الحنفية، ولم أقدر على اختصار ما في المبسوط فإنه طويل جدا، وينحل به ما في الباب المذكور من الإغلاق والإجمال. وراجع ما في كتاب الآثار وقد نقلته فيما قبله فتذكره، وكذا في موطأ محمد وقد مضى نقله أيضا. قال في ص ١٣ من المبسوط: وإذا اشترى عشرة دراهم بدنانير فتعابضا ثم وجد فيها درهما ستوقا أو رصاصا فإن كانا لم يتفرقا استبدله لأن المقبوض ليس من جنس حقه فكأنه لم يقبضه أصلا، وتأخير القبض إلى آخر المجلس لا يصير، وإن كانا قد اختلفا فليس له أن يتجاوز به لأن الستوق والرصاص ليسا من جنس الدراهم، فيكون مستبدلا به لا مستوفيا، ولكن برده وكان شريكا في الدينار بحصته لأنه تبيين أنه كان قبض في المجلس تسعة دراهم ولم يقبض درهما حتى اختلفا؛ طعن عيسى في هذا اللفظ فقال: قوله «كان شريكا في الدينار بحصته» غلط، والصحيح أنه شريك في مثل ذلك الدينار بالشر لأن العقود عندنا لا تعين في العقود والقسوخ، ألا ترى أنها بعد التقابض لو تفاخضا العقد لم يجب على واحد منهما رد المقبوض من النقد بعينه ولكن إن شاء رده =

## باب الرجل يراطل الرجل الذهب بالذهب

قال محمد<sup>١</sup>: قال أبو حنيفة: من راطل ذهابا بالذهب<sup>٢</sup> فكان بين الذهبين<sup>٣</sup> فضل مثقال فأعطى صاحبه قيمته من الورق أو العين أو غير ذلك<sup>٤</sup> فلا بأس، يكون الذهب بمثله و المثقال بالذي أعطاه . وقال أهل المدينة: لا ينبغي أن يأخذه<sup>٥</sup> فإن ذلك قبيح وذريعة إلى الربا - يعني بالذريعة السيل . قال محمد: وكيف كان ذلك ذريعة إلى الربا؟ قالوا: لأن هذا لو جاز<sup>٦</sup>

== وان شاء رد مثله فكذلك هنا لا يصير شريكا في عين ذلك الدينار وإنما له عشر الدينار دينارا في ذمته إلا أن يتراضيا على أن يرد عليه عشر ذلك، ولكن ما ذكره في الكتاب أصح لأن بالافتراق قبل القبض يفسد العقد من الأصل لوجود شرط الفساد وهو الدبنة لأن الدين بالدين حرام، ولكن إذا وجد القبض في المجلس جمل كالموجود عند العقد، فإذا لم يوجد كان العقد فاسدا من أصله؛ فتبين أن حصته من الدينار مقبوضة بحكم عقد فاسد فيجب رده بعينه، لأن وجوب الرد من حكم القبض هنا لا من حكم العقد، والنقود تتعين بالقبض كما في القبض بحكم الهبة - انتهى .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنكية «محمد قال» - ف .

(٢) كذا في الأصل، وفي الموطأ «ذهب» .

(٣) في الأصول «الوزنين» تحريف، والصواب «الذهبين» .

(٤) في الموطأ: من راطل ذهابا أو ورقا بورق فكان بين الذهبين فضل مثقال فأعطى صاحبه من قيمته الورق أو من غيرها فلا يأخذه فإن ذلك قبيح وذريعة إلى الربا، لأنه إذا جاز له أن يأخذ المثقال بقيمته حتى كأنه اشتراه على حديثه جاز له أن يأخذ المثقال بقيمته مرارا، لأن يحيز ذلك البيع بينه وبين صاحبه - انتهى .

(٥) قد علت الفرق بين العبارتين، والمآل واحد .

(٦) في الموطأ «لأنه إذا جاز له» الخ .

كتاب الحجة ( الرجل يراطل الرجل الذهب بالذهب ) ج - ٢

[ له ]<sup>١</sup> أن يأخذ المثقال بقيمته حتى كأنه اشتراه على حدته جاز له أن يأخذ المثقال بقيمته مرارا<sup>٢</sup> . قلنا لهم : وما بين أن يأخذ المثقال بقيمته مرارا [ أو يأخذه مرة فرق ؟ ]<sup>٣</sup> هذا كله جائز ؛ إنما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يأخذ ذهباً بذهب أكثر منها<sup>٤</sup> ، وإذا أعطى بالفضل الذى مع أحدهما شيئاً فما بأس بذلك ؛ إنما فرق القوم من الحرام وأرادوا الدخول فى الحلال . فان قلتم : تنههم على هذا . [ قلنا : ] فليس ينبغى أن يبطل الأشياء بالثهم ، ولعمري أنه ينبغى لكم أن تبطلوا الأشياء بالثهم لأنكم قد قلتم فى القسامة بالثهم<sup>٥</sup> والقتل أشد الأشياء ، وكيف يبطل اليقين بموضع التهمة وقد قال الله تعالى " إن الظن لا يغنى من الحق شيئاً " ؟ .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا عثمان بن الأسود<sup>٦</sup> عن مجاهد فى الرجل يكون له على الرجل<sup>٧</sup> ديناران موقتان<sup>٨</sup> فيعطيه شامين فيأخذ فضل ما بينهما دراهم أنه لا يرى بأساً .

(١) سقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « مراداً » وهو تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد على اقتضاء العبارة .

(٤) الأحاديث فى ذلك معروفة ، ونبذ منها تقدم فيما قبل .

(٥) فى الأصول « بالنعم » بالنون والعين وهو تصحيف .

(٦) هو المكي - كما فى ج ٧ ص ١٠٧ من التهذيب ، وقد مضى من قبل .

(٧-٧) فى الأصول « دينارين موقتين » بالنصب ، وراجع كتاب الصرف من البدائع

والميسوط وفتح القدير وغيرها .

### باب الرجل يرادل الرجل فيعطيه الذهب العتق

قال محمد<sup>٢</sup> : قال أبو حنيفة في الرجل يرادل [الرجل]<sup>٢</sup> الذهب فيعطيه الذهب العتق<sup>٤</sup> الجياد ويجعل معها تبراً ذهباً غير جيدة و يأخذ من صاحبه ذهباً كوفية<sup>٥</sup> مقطعة وتلك<sup>٦</sup> الكوفية مكروهة عند الناس فيتبايعان بذلك مثلاً بمثل لا فضل بينهما في الوزن<sup>٧</sup> : إن ذلك جائز لا بأس به ، لأن ردى الذهب وجيده سواء . وقال أهل المدينة : لا يجوز .

وقال محمد : لم لا يجوز ، ذلك ؟ قالوا : لأن صاحب الذهب الجياد أخذ فضل عيون<sup>٨</sup> ذهبه في التبر الذي طرح مع ذهبه ، ولو لا فضل ذهبه على ذهب صاحبه لم يرادله صاحبه بتبره ذلك<sup>٩</sup> إلى ذهبه الكوفية<sup>٩</sup> . قيل لهم قد صدقتم ، الأمر كما قلتم ، إنما رادله بفضل ذهبه ، أخبرونا منها أليس قد تبايعا ذلك وزناً بوزن ؟ قالوا : بلى . قلنا : فليس يفسد هذا كله ، هكذا ما قلتم ، هذان رجلان أرادا أن يفرا بما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « العين » بالعين وبالياء التختانية في آخره نون ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « محمد قال » .

(٣) كذا في الموطأ ، ولفظ « الرجل » الثاني ساقط من الأصول .

(٤) في الأصول « العين » وهو تصحيف .

(٥) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « يوافيه » وهو تحريف .

(٦) في الأصول « بذلك » تحريف .

(٧) في الأصول « الورق » وهو تصحيف .

(٨) في الأصول « عيوب » وهو تحريف .

(٩ - ٩) في الأصول « إلى ذهبه ذلك الكوفية » وهو خطأ .

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل ) ج - ٢

بأخذ<sup>١</sup> الذهب أكثر من وزنها ، مصنعا هذا<sup>٢</sup> ليحل<sup>٣</sup> لها الأمر ،  
فأما أن يكونا مأجورين فيها طلبا من الحلال والخروج بما نهى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم عن<sup>٤</sup> بيع الذهب بالذهب أحدهما أكثر وزنا  
من صاحبه<sup>٥</sup> .

### باب الرجل يشتري من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل

قال محمد<sup>٦</sup> : أخبرنا أبو حنيفة فيمن اشترى من رجل حنطة بدنانير إلى

(١) كذا في الأصول ، و الذوق يقتضى ان يكون « عن أخذ » لأن صلة النهى حرف  
« عن » ، او « عنه » محذوف و الباء السببية - تأمل .

(٢) اى : صانعين - يعنى : فاعلين هذا ؛ كذا في الأصول بالافراد ، و الأرجح المثني  
المنصوب ، و لعل الاضافة اولى - اى « مصنعي هذا » من الصنع .

(٣) كذا في الهندية من الحل و الاحلال ضد الحرمة ، و كان في الاصل « ليحل »  
بالحاء المعجمة ، و هو خطأ .

(٤) في الأصول « من » و هو خطأ ، و الصواب « عن » .

(٥) اى : فلا يكون مأجورا ، ان كانت « اما » شرطا ، و ان كانت « اما » حرف  
الترديد « فأما ان لا يكونا مأجورين » فعلى كلا التقديرين نذ من العبارة سقط .

(٦) قوله « قال محمد » كذا في الاصل ، و في الهندية « محمد قال » . قال الإمام محمد في  
ص ٣٣٥ من موطئه - الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك الثمن شيئا آخر :  
اخبارنا مالك حدثنا ابو الزناد : ان سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار كانا يكرهان  
ان يبيع الرجل طعاما إلى أجل بذهب ثم يشتري بذلك الذهب ثمرا قبل أن يقبضها ،  
قال محمد : ونحن لا نرى بأسا ان يشتري بها ثمرا قبل ان يقبضها اذا كان الثمر بعينه  
و لم يكن ديناً ، و قد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فلم يره شيئا و قال : لا بأس به ؛  
و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى -

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري من الرجل حنطة بدنانير إلى أجل ) ج - ٢

أجل وقبض الحنطة المشتري ولم يدفع الدنانير حتى اشترى بها منه الذي باعه. الحنطة تمرا، هذا ليس به بأس؛ وقال: إن اشترى بالدنانير التي باع بها الحنطة<sup>١</sup> تمرا من غير بيعه<sup>٢</sup> الذي باعه<sup>٣</sup> الحنطة قبل أن يقبض الدنانير وأحال الذي اشترى منه التمر على غريمه الذي ابتاع<sup>٤</sup> منه الحنطة بالدنانير التي له عليه فلا خير<sup>٥</sup> في ذلك، لأنه اشترى التمر بذلك<sup>٦</sup> من غير الذي عليه الدين، وهذا من بيع الغرر لأن الدين لا يدرى أيخرج أم لا يخرج؛ ولا ينبغي أن يكون [الغرر]<sup>٧</sup> على مال امرئ مسلم. وقال أهل المدينة: إن اشترى بالدنانير إلى أجل من يبعه<sup>٨</sup> تمرا [قبل أن يقبض الدنانير]<sup>٩</sup> لا خير<sup>١٠</sup> فيه،

(١) من قوله «تمرا هذا» ساقط من الأصل، موجود في الهندية.

(٢) البيع بتشديد الياء بمعنى البائع أو المشتري، وفيه الحديث المعروف «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا».

(٣) كذا في الأصول، و الأولى «باع منه».

(٤) كذا في الأصول، والصواب «باع».

(٥) في الأصول «و لاخير» بالواو.

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «بدین» مكان «بذلك».

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٨) بتشديد الياء التختانية.

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وعبرة الموطأ هكذا: لا يبيع الرجل حنطة بذهب ثم يشتري الرجل بالذهب تمرا قبل أن يقبض الذهب من يبعه الذي اشترى منه الحنطة، فأما أن يشتري بالذهب التي باع بها الحنطة إلى أجل من غير بائعه الذي باع منه الحنطة قبل أن يقبض الذهب ويحيل الذي اشترى منه التمر على غريمه الذي باع منه، وقد سألت عن ذلك غير واحد من أهل العلم فلم يروا به بأسا - انتهى.

(١٠) كذا في الهندية، وفي الأصل «و لاخير» تصحيف، والصواب «فلاخير».



كتاب الحجة ( الرجل يشتري من الرجل خنطة بدنانير إلى أجل ) ج - ٢

فان ابتاع بذلك من غيره تمرا قبل أن يقبض الدنانير وأحال<sup>١</sup> الذي اشتري منه التمر على غريمه [ الذي باع منه ]<sup>٢</sup> بالدنانير فلا بأس<sup>٣</sup> به .

وقال محمد بن الحسن : كرهوا الذي لا بأس به وسعوا في الذي لا خير فيه<sup>١١</sup> إذا اشتري من يعه تمرا فأنما هو<sup>٤</sup> بعينه ليس بدين ما بأس بذلك ، ولأى شيء يكره ذلك ؟ [ فان قالوا : ]<sup>٥</sup> لأنه غرر . [ قيل لهم : ]<sup>٦</sup> ثنا الغرر والمال دين عليه يكون مستوفيا له من حين يقع البيع ؛ أو يقولوا : هذا بيع الدين بالدين فليس هذا ببيع دين بدين . فان قالوا : هذا بمنزلة الخنطة بالتمر ولا بأس ببيع الخنطة بالتمر . إنما ينبغي لهم أن يكرهوا ما كره أبو حنيفة ما لم يروا به بأسا أن يشتري الرجل من الرجل تمرا بدين له على الآخر لا يدرى أ يخرج أم لا يخرج فهذا الغرر الذي يكره ولا ينبغي ؛ وقد جاء في هذا آثار :

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي الشعثاء<sup>٧</sup> أن رجلا باع طعاما إلى أجل فجاء يطلب حقه فقال له

(١) في الموطأ « يحيل » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٣) وكان في الأصل « ولا بأس » وهو تحريف ، وفي الهندية « لا بأس » بلا واو ولا فاء ، والصواب « فلا بأس » - ف .

(٤) لفظ « هو » ساقط من الأصول . وتأمل في العبارة .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد حسب اقتضاء المقام .

(٦) هو جابر بن زيد ، وقد تقدم فيما قبل ، وهو كوفي ، وأبو الشعثاء الكوفي هو سليم ابن اسود المحاربي ؛ كلاهما من رجال الستة ، وهو أيضا تقدم ، كلاهما من التابعين ، وهنا هو جابر بن زيد الأزدي ، وهو من فقهاء البصرة وأعلم أهل العراق ومفتيهم =

صاحب الطعام: ليس عندي جعل<sup>١</sup>، ولكن خذ مني طعاما، فاذا حل [الأجل]<sup>٢</sup> فيحل دينارك فخذ به ما شئت .

### باب الرجل يسلف في الطعام

قال محمد<sup>٣</sup>: قال أبو حنيفة في الرجل يسلف في الطعام<sup>٤</sup> [بسر معلوم إلى أجل مسمى]<sup>٥</sup> فيحل [الأجل]<sup>٦</sup> ولا يجد المشتري عند البائع إلا بعض ما يسلفه<sup>٧</sup> فيه فإن أراد أن يستوفي<sup>٨</sup> ما وجد بسعره و يقيله في ما لم يجده عنده و يأخذ منه بحساب ذلك من الثمن الذي دفع إليه : إن هذا جائز لا بأس به .

= في زمنه ، روى عنه عمرو بن دينار - كما في ج ٢ ص ٣٨ من التهذيب ، مات سنة ١٠٣ أو ١٠٤ هو وأنس بن مالك في جمعة واحدة ، وكان من اعلم الناس بكتاب الله وقال ابن عمر : يا جابر ! انك من قتهاه اهل البصرة ؛ وقال ابن عباس : تسألوني وفيكم جابر بن زيد ؛ وهو شيخ أبي حنيفة - رحمهما الله .

(١) كذا في الاصل ، وهو ما يجعل للفاعل على عمله ، ثم سمي به ما يعطى المجاهد ليستعين به على جهاده . واجتعلت له : اعطيت له الجعل ، واجتعله هو : اخذه - كذا في ج ١ ص ٨٦ من المغرب مع زيادة فيه . ولعل المراد به هنا حقه ، يدل عليه قوله « يطلب حقه » وهو ثمنه - تدبر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٣) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « محمد قال » .

(٤) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « طعام » بالتنكير .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، وزيد من اثر ابن عمر الذي ذكر في الموطأ .

(٦) كذا في الاصل ، وفي الهنذية « ساقط » .

(٧) معناه : يأخذه ؛ وليس المراد به اصل معنى الاستيفاء .

قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو عثمان<sup>١</sup> عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في السلم يحل يأخذ بعضه ويأخذ بعض رأس المال فيما بقي فقال ابن عباس: هذا المعروف الحسن الجميل. وقال

(١) كذا في الأصول «أبو عثمان». وقد رواه الامام محمد في كتاب الآثار قال:- أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، فقيه «أبو عمرو» مكان «أبي عثمان». ورواه الامام أبو يوسف أيضا في آثاره ص ١٨٦ رقم ٨٤٢: قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن أبي عمر عن سعيد بن جبير - به. وفي جامع المسانيد: أبو حنيفة عن أبي يحيى - وقيل: أبي جلبة، وقيل: أبي عمرو - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اذا اخذ الرجل بعض رأس المال وبعض سلبه فلا بأس به؛ اخرجه طلحة وابن خسر و الحسن بن زياد في مسانيدهم، و اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار. فقيه اختلافات: الاول في الرفع والوقف، و الاصح عندى الوقف على ابن عباس؛ والثاني في شيخ الامام من هو؟ حماد بن أبي سليمان او أبو عثمان او أبو عمر او أبو عمرو او أبو يحيى او أبو جلبة؟ وعندى ان حمادا إما زائد من النسخ او سقطت الواو بين حماد و أبي عمر من آثار أبي يوسف، فان حمادا يروى عن سعيد بن جبير بدون واسطة كما هو ظاهر من كتاب الآثار و جامع المسانيد، ولعله كان في الأصل «حدثنا حماد و أبو عمر» في آثار أبي يوسف - تأمل؛ الثالث الاختلاف في انه أبو عثمان او أبو عمرو او أبو عمر او أبو يحيى او أبو جلبة - كما في ج ٢ ص ٢٢ من جامع المسانيد، و اشكل على التعيين: وقد ذكرت الاختلاف في حاشيتي على كتاب الآثار للامام محمد.

وقد رجح الفاضل الافغانى في تعليقه على آثار أبي يوسف انه «أبو عمر» بدون الواو، و هو ذر بن عبد الله المرهبي فانه يكنى ابا عمر و الامام يروى عنه، وقال: و أما أبو عمرو فلم اعثر له على ترجمة - اه. و الأثر رواه عن سعيد بن جبير سلمة بن موسى =

= وعبد الأهل العلبي ويزيد بن أبي زياد - كما سيأتي في الكتاب و في كتاب الام  
للإمام الشافعي و سنن البيهقي ؛ فلا عجب أن يكون زواه عنه آخرون أيضا : أبو عثمان ،  
أو أبو عمرو ، أو أبو عمر ، أو أبو يحيى ، وهم كثيرون - كما في التهذيب و كتاب الكنى  
للمحافظ الدولابي ، فالتعيين متعذر .

ثم عندى « أبو عثمان » على ما في كتاب الحجّة أن كان صحيحا على الأرجح هو :  
عبد الله بن عثمان بن خثيم القاري المكي أبو عثمان ، حليف بنى زهرة ، من رجال مسلم  
و الأربعة ، ثقة صالح الحديث ما به بأس ، مات سنة اثنتين و ثلاثين و مائة ، و هو  
من شيوخ الإمام أبي حنيفة ، و هو يروى عن سعيد بن جبير - كما في ج ٥ ص ٣١٤  
من التهذيب . أو : يزيد بن صهيب الفقير الكوفي ، من رجال الستة ، كنيته : أبو عثمان -  
كما في التهذيب ، و هو من شيوخ الإمام . أو ربيعة الرأي ، كنيته : أبو عثمان - كما في  
التهذيب ، و هو أيضا من شيوخ الإمام . أو هو : محمد بن شريك ، أبو عثمان المكي ،  
من رجال أبي داود ، و هو يروى عن طبقة سعيد بن جبير لكنه مشترك في شيوخ  
الإمام و متأخر عنه وفاة - كما في التهذيب ؛ و قد قال الدولابي في ج ٢ ص ٢٧  
من كتاب الكنى : حدثني أبو محمد الحسن بن علي بن عفان قال حدثنا أبو امامة قال  
حدثنا محمد بن شريك أبو عثمان المكي قال حدثنا عمرو بن دينار قال : اشترى عمرو بن  
أبي عقرب من عمرو بن عثمان شيئا بعضه عنده و بعضه ليس عنده فأتيا عبد الله بن عمر  
فاستفتياه فقال : أوفه ما كان عندك و لا توفه ما لم يكن عندك ، فأتى ابن عباس فسأله  
فقال مثل ذلك - انتهى . و راجع ج ٢ ص ٢٦ إلى ص ٢٨ من الكنى .

و اما « أبو عمرو » بالواو كما في كتاب الآثار أن كان صحيحا فهم أيضا كثيرون ،  
و قلبي يميل الى أنه قيس بن مسلم الجدلي العدواني أبو عمرو الكوفي ، هو شيخ الإمام ،  
و هو يروى عن سعيد بن جبير - كما في ترجمته من التهذيب . و أبو عمرو الشعبي و هو  
أيضا من شيوخ الإمام لكنه في كتاب الآثار على الأكثر باسمه « عامر » و النسبة =

== «الشعي» . وآخر ابو عمرو بن العلاء بن عمار التميمي المازني النحوي البصري المقرئ  
احد الائمة القراء السبعة ، وهو أيضا يزوى عن سعيد بن جبير و مجاهد وعكرمة  
وغيرهم ، متأخر وفاة عن الامام ابي حنيفة . وآخر ابو عمرو بن حماس بن عمرو  
الليثي ، من رجال ابي داود ، مات سنة ١٣٩ - كما في التهذيب ، وهو يروى عن سعيد  
ابن جبير . وآخرون كثيرون كما في الكنى و التهذيب وغيرهما . و اما « ابو عمر »  
بدون الواو فهو ايضا كثيرون ، منهم : ذر بن عبد الله المرهبي الهمداني ، يروى عن سعيد  
ابن جبير و طبقته ؛ وهو يأتي في كتاب الآثار باسمه ، و روى عنه الامام ابو حنيفة  
في كتاب الآثار بواسطة ابنه عمر بن ذر الهمداني و زيد اليامي وغيرهما ؛ و في الاسناد  
المذكور لا واسطة بينهما الا في آثار ابي يوسف بواسطة حماد . ومنهم : دينار بن  
عمر الاسدي ابو عمر البزار الكوفي ، الأعمى ، يروى عن ابن الجنيبة وغيره ، و روى  
عنه الثوري وغيره . و راجع ج ٢ ص ٤٠ الى ص ٤٦ من كتاب الكنى للحافظ  
الدولابي باب ابي عمر و ابي عمرو فانك تجد فيه كثيرا يروى عن سعيد بن جبير  
و طبقته ، فالتعين و التصحيح عليك .

هذا ما عتدى على الارتجال ، و لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ، و أنت قفتش من مظان  
العلم فانه امانة في اعناق العلماء . و الفاضل السنبل نقل الأثر المذكور في حواشي الهداية  
من كتاب الآثار لكنه لم يبين من ابو عمرو عن سعيد بن جبير ، و كذا العجب من  
صاحب جامع المسانيد فانه ذكر الأثر فيه و في باب المشايخ و لم يشخص من هو  
و لم يبين فيما بين الثلاثة ابي يحيى و ابي جبلة و ابي عمرو من هو في اسناد الأثر المذكور ،  
و هذا في جامع المسانيد كثير ، و لازم على العلماء تصحيحه . و الحافظ ابن حجر ذكر  
في كنى الايثار ابا عمر - بدون الواو - عن سعيد بن جبير و قال : هو ذر بن عبد الله  
تقدم - اه ، فهو متعين عنده انه ذر بن عبد الله . و لي قلق في ان الامام لا يروى عنه  
الا بواسطة - كما قدمته . و راجع ص ٥٠٨ من التعجيل . فالحاصل انه في كتاب ==

### أهل المدينة: لا يصلح ذلك<sup>١</sup> .

= الآثار « أبو عمر » بدون الواو عند الحافظ في الاثار ، و « أبو عمرو » خطأ ، وهو مطابق لما في آثار أبي يوسف . بقي الاختلاف في الواسطة بين الامام و ذر بن عبد الله ، ولعل « حماد » - كما في آثار أبي يوسف - سقط من قلم الناسخ في كتاب الآثار ، او الامام رواه عن أبي عمر ذر بن عبد الله بواسطة وبدونها . ثم بقي الاختلاف في أبي عثمان في كتاب الحجّة و أبي عمر في كتاب الآثار ، و آثار أبي يوسف . هذا والله تعالى أعلم ، و عليه اتم و احكم . ولا بعد في أن أبا عثمان و أبا عمر كليهما رواه عن سعيد بن جبير كما رواه عنه سلة بن موسى و يزيد بن أبي زياد و عبد الأعلى الثعلبي وغيرهم ، فلا تخالف و لا تعارض بينهما .

قلت : ذر بن عبد الله الهمداني المراهبي بنفسه من شيوخ الامام ايضا كما هو يروى عنه بواسطة ابنه ، ذكره ابن خثرو في مسنده ، و روى له عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لجبريل : ما لك لا تزورنا اكثر مما تزور - الحديث . و ذكره في شيوخه موفق بن احمد في ج ١ ص ٤٣ و الكردري في ج ١ ص ٧٦ من مناقبها ، و ذكره الخوارزمي ايضا في ج ٢ ص ٤٥٠ من جوامع المسانيد في شيوخه الا انه صحفه الناسخ و جعله « العمراني » و الصواب « الهمداني » . و عده الشيخ الحافظ محمد بن يوسف الدمشقي الصالحى ايضا في عقود الجمان من شيوخه فقال : ذر بن عبد الله ابن زرارة المراهبي - بضم الميم و سكون الراء - ابو عمر الكوفي . و أما « أبو عثمان » فتصحيح « أبو عمر » لانهم كانوا يكتبونه متصلا بلا الف « عثمان » فيشتبه بـ « عمر » ، وهذا معروف في المصحفات ، وليس للامام في مسانيد شيخه يروى عنه يكنى أبا عثمان والله اعلم - ف .

(١) راجع لذلك موطأ مالك مع شرحه للزرقاني ج ٣ ص ١٢٢ . و ص ١٢٣ من باب ما يكره من بيع الطعام الى اجل و السلفة في الطعام .

و قال محمد : وكيف كرهتم هذا؟ قالوا : لأن هذا يشبه ما نهى عنه من البيع والسلف في ذلك<sup>١</sup> ذريعة إلى البيع والسلف . قيل لأهل المدينة : ما هذا ذريعة إلى شيء؟ وما تبطلون ببيع الناس و صلحهم إلا بالظنون؟ وقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>٢</sup> : الصلح جائز بين الناس إلا صلحا<sup>٣</sup> أحل حراما أو حرم حلالا ؛ فهذا صلح اصطلاحا عليه أن يأخذ بعض سلبه و بعض رأس مائه ، وليس بصلح أحل حراما و حرم حلالا<sup>٤</sup> .

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن سلمة بن موسى قال سمعت سعيد بن جبير قال قال<sup>٥</sup> ابن عباس رضي الله عنهما : ذلك المعروف أن

(١) كذا في الأصول ، ولعله كان «فذلك» أو «وذلك» فصحفه الناسخ لجعله «في ذلك» والله اعلم - ف .

(٢) وهو في كتابه إلى أبي موسى الأشعري وغيره وقد تقدم .

(٣) في الأصول «صلح» بالرفع .

(٤-٤) كذا في الأصل ، و من قوله «فهذا صلح» إلى قوله «وحرم حلالا» ساقط من الهندية .

(٥) في ص ١٦٢ من التجميع : سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير ، وعنه سفيان بن عيينة قال عبد الله بن أحمد : سألت أبي عنه فقال : لا أرى به بأسا ؛ وذكره ابن حبان في الثقات - انتهى . و الأثر رواه الإمام الشافعي بهذا الإسناد في ج ٣ ص ١١٧ من كتاب الآم - و راجعه ؛ و رواه البيهقي في ج ٦ ص ٢٧ من سننه الكبرى بالإسناد المذكور من طريق أبي يحيى زكريا بن يحيى بن اسد عن سفيان به بلفظ : إذا أسلمت في شيء فلا بأس أن تأخذ بعض سلبك و بعض رأس مالك فذلك المعروف - اه . و من هذا ظهر أن قوله «بعض سلبك» سقط من الأصول .

(٦-٦) كذا في الأصول ، ولعل الصواب «يقول قال» .

تأخذ بعض رأس مالك .

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري عن عبد الأعلى<sup>١</sup> عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال: هو المعروف .

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال أخبرنا جابر<sup>٢</sup> عن نافع عن ابن عمر أنه قال [مثل]<sup>٣</sup> قول ابن عباس .

(١) هو الثعلبي الكوفي - قد تقدم فيما قبل ، وهو من رجال الأربعة - ج ٦ ص ٩٤ من التهذيب .

(٢) هو الجعفي - كما صرح به اليهقي في سننه ، قال : وروى جابر الجعفي عن نافع عن ابن عمر معنى قول ابن عباس ، والمشهور عن ابن عمر أنه ذكره ذلك ، وروينا عن عطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار معنى قول ابن عباس - انتهى . وتذكر ما مضى ما رواه الحافظ الدولابي في الكنى عن عمرو بن دينار .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو المطابق لرواية اليهقي لفظاً ومعنى . قال الامام الشافعي في الأم : فان قال قائل : ما الحجّة في ذلك ؟ فالقياس والمعقول مكتفى به فيه ؛ فان قال : فهل فيه أثر عن أحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قيل : روى عن ابن عباس وعن عطاء وعمرو بن دينار : أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج ان عطاء كان لا يرى بأساً ان يقبل رأس ماله منه أو ينظره أو يأخذ بعض السلعة وينظره بما بقي ؛ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم القداح عن ابن جريج انه قال لعطاء : اسلفت ديناراً في عشرة افراق فخلت فأقبض منه إن شئت خمسة افراق واكتب نصف الدينار عليه دينا ؟ فقال : نعم ؛ قال الشافعي : لأنه اذا اقاله منه فله عليه رأس مال . ما اقاله منه ، وسواء انتقده او تركه لأنه لو كان عليه مال حال جاز ان يأخذه و ان ينظره به متى شاء ؛ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سعيد بن سالم عن ابن جريج =



كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

محمد قال أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى الثعلبي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : كنت عنده فأتاه رجل فقال : إني أسلمت ، إلى رجل في طعام ألف درهم فقضاني نصف مال فبعته بألف درهم وأتيته أتقاضاه وقد غلا الطعام فقال : خذ مني خمسمائة درهم ؟ فقال : ربحت وأخذت هذا المعروف .

محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن أبي زياد عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما في رجل أسلف عشرين درهما في طعام فلم يجد عنده طعاما إلا بعشرة دراهم فأخذ بعشرة دراهم طعاما وأخذ عشرة دراهم فقال : ذلك المعروف - والله أعلم .

باب الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا

محمد قال قال أبو حنيفة : من أسلف في حنطة شامية فلا بأس أن يأخذ

= عن عمرو بن دينار انه كان لا يرى بأسا ان يأخذ بعض رأس ماله و بعضا طعاما او يأخذ بعضا طعاما و يكتب ما بقي من رأس المال ؛ أخبرنا الربيع قال أخبرنا الشافعي قال أخبرنا سفيان عن سلمة بن موسى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : ذلك المعروف ان يأخذ بعضه طعاما و بعضه دنائير - انتهى . قال محمد في آثاره : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - اه .

(١) قال الامام ابو يوسف في ص ٣٣ من « الاختلاف بين أبي حنيفة وابن أبي ليلى » ، في باب السلم : قال ابو يوسف : و اذا كان لرجل على رجل طعام اسلم اليه فيه فأخذ بعض طعامه و بعض رأس ماله فان ابا حنيفة رضي الله عنه كان يقول : هو جائز ، بلغنا عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما انه قال « ذلك المعروف الحسن الجميل » و به نأخذ ، و كان ابن أبي ليلى يقول : اذا اخذ بعض رأس ماله فقد فسد السلم و يأخذ رأس ماله كله - انتهى . و راجع ج ١٢ ص ١٣٠ من مبسوط السرخسي .

كتاب الجبة (الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا) ج - ٢

محمولة وهي حنطة بيضاء يجاء بها<sup>١</sup> من مصر [بعد محل الأجل]<sup>٢</sup> وإن أسلم في العجوة من التمر فلا بأس بأن<sup>٣</sup> يأخذ صيحانيا [أو جمعا]<sup>٤</sup>، وإن أسلم في حنطة فلا ينبغي أن يأخذ شعيرا لأن الشعير غير الحنطة؛ وكذا لا بأس بققيز من حنطة بققيزين من شعير يدا بيد لأنهما نوعان مختلفان . وقال أهل المدينة : من أسلف<sup>٥</sup> في حنطة فلا بأس بأن<sup>٦</sup> يأخذ شعيرا بمكيلها . وكذلك قالوا في الحنطة والمحمولة والصيحاني كما قال أبو حنيفة . وقالوا : لا يصلح أن يأخذ ققيزا من حنطة بققيزين من شعير يدا بيد؛ لأن ذلك عندهم نوع واحد .

قال محمد : وما بين الحنطة والشعير [منع]<sup>٧</sup> مثلين بمثل ؟ قالوا : لأنه عندنا نوع واحد . قيل لهم : أرايتم صدقة الفطر وغيرها من الصدقات أليس قد قيل فيها نصف صاع من بر أو صاع من تمر أو<sup>٨</sup> شعير ؟

(١) في الأصول « بجالها » وهو تصحيف .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، فأما زدناه من موطأ الامام مالك - رحمه الله .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « أن » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدنا من الموطأ ، وهو بفتح و سكون : التمر الردى - كما في شرح الزرقاني .

(٥) وفي الموطأ « سلف » .

(٦) في الموطأ « أن » .

(٧) زدته لاصلاح المعنى ، والا لم يصح ، وعلى هذا تكون لفظ « ما » في « ما بين »

بمعنى « أى شئ » على اقتضاء المقام ، او سقط لفظ « بأس » بعد « ما » - أى : ما بين الحنطة والشعير بأس - الخ ، او : ما بأس بين الحنطة - الخ .

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « أو » مكان « أو » .

كتاب الحجة ( الرجل يسلف في خنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

فلو كان البر والشعير صنفاً واحداً كما يكون التمر كله وإن اختلفت أصنافه صنفاً واحداً ما قيل في الصدقة في البر نصف صاع، وفي الشعير صاع، ويجعل ذلك شيئاً واحداً كما جعل ذلك في التمر شيئاً واحداً، وأصنافه مختلفة؛ فهذا يدل على أن الشعير صنف غير البر. فإذا كانا صنفين فلا بأس أن يبتاع أحدهما [بالبآخر] <sup>١</sup> يداً بيد واحدهما أكثر من الآخر، مع ما قد جاء في ذلك من الآثار، منها حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه <sup>٢</sup> الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: لا خير في البر إلا مثلاً بمثل يداً بيد، ولا بأس بالشعير اثناً <sup>٣</sup> بواحد يداً بيد <sup>٢</sup>

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد ليم الكلام ولا يختل.

(٢) أخرجه الجماعة إلا البخاري - كما في ج ٣ ص ٣٥ من نصب الراية - عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد» انتهى؛ وله الفاظ سيأتي بعضها في الكتاب وبعضها في مكتب أخرى من الحديث.

(٣) وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم «فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد». وقد قال الإمام محمد في «باب الرجل يشتري الشعير بالحنطة» من الموطأ ص ١٣٥ بعد رواية أثر عبد الرحمن بن الأسود الآتي في الكتاب بعده: ولنا نرى بأساً بأن يشتري الرجل قفيزين من شعير بقفيز من حنطة يداً بيد، والحديث المعروف في ذلك عن عبادة بن الصامت قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل والحنطة بالحنطة مثلاً بمثل والشعير بالشعير مثلاً بمثل»، ولا بأس بأن يأخذ الذهب بالذهب والفضة بالفضة أكثر، ولا بأس بأن يأخذ الحنطة بالشعير والشعير أكثر يداً بيد في ذلك أحاديث كثيرة معروفة، وهو قول =

كتاب الحججة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج ٢ -

ومن غيره<sup>١</sup> من الأحاديث؛ وهذا حديث معروف عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

وما عليكم<sup>٢</sup> تروون عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنه كره ذلك لإحدى واحدًا: أخبرنا مالك بن أنس [حدثنا نافع أن سليمان بن يسار أخبره]<sup>٣</sup> أن عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث<sup>٤</sup> فنى علف دابته فقال لغلّامه: خذ من حنطة أهلك فاشتر به

= إبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - اهـ . و به يتضح ما به من الخلل في عبارة الكتاب .  
قال النووي في ج ٢ ص ٢٤ من شرح مسلم ذيل حديث عبادة : هذا دليل ظاهر في ان البر والشعير صنفان ، وهو مذهب الشافعي وإبي حنيفة والثوري و فقهاء المحدثين وآخرين - اهـ . و راجع ج ٢ ص ٢٦ الى ص ٣٠ باب الربا من عقود الجواهر فانه سرد الروايات فيه مفصلا ، و راجع ج ٢ ص ١٩٧ الى ص ١٩٩ من شرح معاني الآثار .

(١) في الأصول بدون الواو و زدتها ليصح الكلام والضمير يرجع الى حديث عبادة ، اي : وغير ذلك من الاحاديث - تأمل .

(٢) كذا في الأصول ، و تأمل في معناه .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول موجود في الموطئين ، و لا بد منه - كما تراه .

(٤) ابن وهب بن عبد مناف بن زهرة الزهري ، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم و مات ابوه في ذلك الزمان فلذلك عُدد في الصحابة ، و قال المعجل : من كبار التابعين -  
قاله الزرقاني في ج ٣ ص ١٢٤ من شرح الموطأ : هو من رجال البخاري وإبي داود وابن ماجه ؛ و ترجمته في ج ٦ ص ١٣٩ من التهذيب ، و فيه : ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من اهل المدينة من تولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال المعجل : مدني ، تابعي ، ثقة ، رجل صالح ، من كبار التابعين ؛ و قال الدارقطني : ثقة ؛ =

كتاب الحجّة (الرجل يسلف في خنطة كورة كذا وكذا) ج - ٢

شعيرا، ولا تأخذ إلا مثلا بمثل . وأين هذا من الأحاديث في ذلك  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أصحابه، وما جاء به من السنة  
أن الشعير جعل ضعف الخنطة في الصدقة، فقيل في صدقة الفطر: نصف  
صاع من بر أو صاع من شعير . وذكر إبراهيم بن طهمان<sup>٢</sup> عن أيوب بن

== وذكره ابن حبان في الثقات وقال: قال ابن له صيحة، وقرنه خليفة بابن الزبير  
وغیره، من صغار الصحابة وأثبت مطين صحبه؛ وقال أبو حاتم: لا أعلم له صيحة؛  
وقال أبو نعيم: لا تصح له رواية ولا صيحة - اه . فأثره هذا لا يعارض ما ثبت عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحاديث في ذلك الباب رواها: عادة، وأبو سعيد،  
وأبو هريرة، وعمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس وغيرهم  
في جواز البيع في الخنطة والشعير متفاضلا .

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «من»، مكان «ما» .

(٢) هذا في صورة التعليق؛ وقد رواه الطحاوي من طريق محمد بن الحسن حيث قال:  
حدثنا سليمان بن شعيب الكيساني عن أبيه عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف عن إبراهيم  
ابن طهمان عن أيوب بن أبي تيمية عن محمد بن سيرين عن ابن يسار عن أبي الأشعث  
قال سمعت عبادة بن الصامت يقول: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - أو قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا تباعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق إلا وزنا  
بوزن، ولا التمر بالتمر ولا الخنطة بالخنطة ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح  
إلا سواء بسواء عينا بعين، فمن زاد وازداد فقد أربى، ولكن يبيعوا الذهب بالورق  
والخنطة بالشعير والتمر بالملح بدايد كيف شئتم - اه .

(٣) ابن شعبة الخراساني أبو سعيد، من رجال السنة، ولد بهراة وسكن نيسابور  
وقدم بغداد، ثم سكن مكة إلى أن مات سنة ١٦٢ أو سنة ١٦٨ بها، ولم يخلف مثله،  
كان ثقة صدوقا حسن الرواية صحيح الحديث كثير الباع، لم يزل الأئمة يشتهون ==

كتاب الحجفة ( الرجل بسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

أبي تميم عن مسلم بن يسار<sup>١</sup> عن أبي الأشعث<sup>٢</sup> الصنعاني قال : ضمنا<sup>٣</sup> كنيسة<sup>٤</sup> أنا<sup>٥</sup> وعبادة بن الصامت فسمعتة يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - أو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

= حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه ، كان أكثر حديثا بخراسان وانبئ من حدث بخراسان والعراق والحجاز ، وأوثقهم وأدسهم علما - كذا في ج ١ ص ١٢٩ من التهذيب ، وهو - ان شاء الله - حنفى ، وقد ذكره في ج ١ ص ٣٩ من الجواهر المضيئة .  
(١) هو البصرى الأنوى المكي ، أبو عبد الله ، الفقيه ، مولى بني أمية ، وقيل : مولى طلحة ، وقيل : مولى مزينة ، من رجال أبي داود والنسائي وابن ماجه ، تابعى ثقة ، رجل صالح ، قديم ، فاضل ، عابد ، ورع ، مفتى أهل البصرة وخامس خمسة من فقهاءها ؛ لم يفضل عليه أحد في زمنه ، أرفع من الحسن عندهم ، وسيد ساداتهم ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز سنة مائة أو إحدى ومائة أو سنة ١٠٢ - كذا في ج ١ ص ١٤٠ من التهذيب .

(٢) وقع في الأصول « الأشعث » بدون لفظ الأب وهو خطأ ، هو شراحيل بن آدة أبو الأشعث صنعاني من صنعاء الشام أو اليمن ، هو شاعى تابعى ثقة ، وذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل اليمن ، كان ينزل دمشق ، وتوفي في زمن معاوية رضي الله عنه ، من رجال مسلم والأربعة - كذا في ج ٤ ص ٣١٠ من التهذيب ؛ و « آدة » جده - بالمد وتخفيف الدال .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ضمنا » ، ولعل الصواب « ضمنا » .

(٤) سقط من الأصول قوله « أو بيعة » بعد قوله « كنيسة » تدل على سقوطه رواية الطحاوى الآتية - ف .

(٥) كذا في الأصول بالضمير المرفوع ، وعلى الإصلاح المذكور : إياي وعبادة بن الصامت ، والفاعل : كنيسة أو بيعة ؛ نعم اذا كان في الأصل « ضمنا » بالميمين =

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

== كان « أنا و عبادة » بدل من الضمير المرفوع المتصل ؛ أو يكون تأكيداً و « كنيسة » منصوب على المفعولية . و الحديث رواه الطحاوى ، وفيه : جميع المنزل بين عبادة بن الصامت و معاوية في كنيسة او يعة - الخ . و العلم عند الله تعالى .

تنبيه

ثم اعلم ان ابن ابى شيبة في كتاب الرد ذكر في المسألة السابع عشر بعد المائة بعد رواية حديث عمر بن الخطاب الذى سبق من الموطأ وحديث عبادة المذكور في الباب وحديث ابى سعيد الخدرى الذى مضى من الموطأ وغيره في الاشياء الستة الربوية أن ابا حنيفة كان يقول : لا بأس ببسج الحنطة الغائبة بعينها بالحنطة الحاضرة - اهـ . و انت تعلم انه غلط الناس في عزو هذه المسألة الى الامام و اقبرى عليه ، ابن قال ابو حنيفة ذلك ؟؟ و هذه كتب مذهبه مدونة و هى مشحونة بمنع ذلك و النهى عنه !! و هذا الباب يكفى للرد عليه ، وكذا ابواب كتاب الآثار و ابواب الربا من موطأ محمد ترد عليه رداً بينا : و بسج غائب بناجز و بسج ما لم يقبض من الرويات لا يجوز اجماعاً الا مثلاً بمثلاً و يدا يد و عينا بعين و وزناً بوزن ، و اذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد - كما تقدم . و حديث عمر بن الخطاب وحديث عبادة وحديث ابى سعيد رضى الله عنهم مخرجة عن الامام فيما الف من مسانيده ؛ راجع جامع المسانيد و عقود الجواهر المنيفة و كتاب الآثار و آثار ابى ابو يوسف و شرح معاني الآثار للطحاوى و لا ادري كيف اجزأ ابن ابى شيبة على ذلك الاقراء و الزور و مغالطة الناس في ذلك و محمد بن الحسن يقول بعد اخراج حديث ابى سعيد من طريق ابى حنيفة : و به نأخذ و هو قول ابى حنيفة ؟ فهل تطلب ابين و أظهر و أدل من هذا ؟ فن أنكره فقد انكر طلوع الشمس رابعة النهار . و راجع الجزء الثالث عشر و الرابع عشر من المبسوط كتاب الصرف و البيوع المنهى عنها ليتضح لك الحق الصراح - سأل الله تعالى و ايانا من هذا ، و جازاه بما هو يليق به هذا .

كتاب الحجة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا التمر بالتمر ولا الحنطة بالحنطة ولا الشعير بالشعير ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا<sup>١</sup> بعين، فمن زاد أو استزاد فقد أربى، ولكب يبيعوا الذهب بالورق والحنطة بالشعير والتمر بالملح يدا بيد كيف شئتم .

محمد قال أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن مسلم<sup>٢</sup> بن يسار عن أبي الأشعث الصنعاني قال : خطبنا عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : أيها الناس ! إنكم أحدثتم أمرا ما ندرى ما هو ، ألا وإن الذهب بالذهب<sup>٣</sup> وزنا بوزن تبره وعينه ، ألا وإن الفضة بالفضة [ وزنا بوزن ]<sup>٤</sup> تبرها وعينها ، ولا بأس أن يبيع الذهب بالفضة يدا بيد والفضة أكثرهما ولا يصلح نسيئة ، ألا وإن الحنطة بالحنطة<sup>٥</sup> مدا بمد<sup>٦</sup> [ يدا بيد والشعير بالشعير مدا بمد يدا بيد ]<sup>٦</sup>

(١) في الأصول « عين » .

(٢) في الأصول « سليمان » وهو تصحيف ، والتصحيح من آثار الطحاوى ج ٢ ص ١٩٧ و سنن البيهقي ج ٥ ص ٢٧٦ وغيرهما .

(٣) كذا في الأصول ، وفي آثار الطحاوى و سنن البيهقي وغيرهما : انه قام فقال : يا أيها الناس ! انكم قد أحدثتم بيعا لا ادرى ما هي ، وإن الذهب بالذهب - الخ . و الأمر سهل .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو في آثار الطحاوى وغيره في هذا الطريق ، و زاد البيهقي : يدا بيد .

(٥-٥) في الأصول « مدين بمدين » وهو تصحيف « مدا بمد » كما في سنن البيهقي و آثار الطحاوى .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود عند الطحاوى و البيهقي بالاسناد المذكور في صلب الحديث ، فردناه منها .



كتاب الحجّة . ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

ولا بأس أن يبيع الشعير بالحنطة<sup>١</sup> يدايد والشعير أكثرهما ولا يصلح<sup>٢</sup>  
نسيئة، ألا وإن التمر بالتمر<sup>٣</sup> مدا بمد<sup>٢</sup> [ يدايد حتى عد الملح مثلاً بمثل ]<sup>٤</sup>  
فمن زاد أو ازاداد<sup>٥</sup> فقد أربى .

محمد قال<sup>٦</sup> أخبرنا عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي<sup>٦</sup> عن أيوب بن أبي تيمية

(١) عند الطحاوي والبيهقي : ولا بأس ببيع الشعير بالبر .

(٢) هو مطابق لما في سنن البيهقي ، وفي آثار الطحاوي « لا يصح » من الصحة .

(٣-٣) في الأصول « مدين بمدين » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وزيد من آثار الطحاوي  
وسنن البيهقي .

(٥) في آثار الطحاوي « واستزاد » . وزاد البيهقي بعد الحديث : قال قتادة : وكان  
عبادة بدرية نعتيا أحد نقباء الأنصار ، وكان بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على  
أن لا يخالف في الله لومة لائم - كذا رواه ابن أبي عروبة ، ورواه همام بن يحيى  
وهو من الثقات عن قتادة عن ابن الجليل عن مسلم موصولا برفوعا إلى النبي صلى الله  
عليه وسلم - اه : ثم رواه بإسناده . وقال الطحاوي بعده : فهذا عبادة بن الصامت  
رضوان الله عليه قد خالف معمر بن عبد الله فيما ذهب إليه على ما ذكرنا عنه في الحديث  
الأول ، وقد روى عن عبادة الصامت رضي الله عنه هذا الكلام أيضا عن النبي صلى الله  
عليه وسلم : حدثنا إسماعيل بن يحيى المزني قال ثنا محمد بن إدريس قال ثنا عبد الوهاب  
الثقفي عن أيوب - إلى آخر ما في الكتاب بعده . ومحمد بن إدريس هو الإمام الشافعي  
كما في ج ٥ ص ٢٧٦ من سنن البيهقي ؛ والمزني خال أبي جعفر الطحاوي .

(٦-٦) في الأصول « أخبرنا عبد الوهاب عن عبد المجيد الثقفي » وهو مصحف ، والتصحيح  
من آثار الطحاوي وسنن البيهقي وصحيح مسلم وغيرها فانهم رووه بالاسناد المذكور  
في كتبهم ، وهو من رجال الستة - كما في ج ٦ ص ٤٤٩ من التهذيب . ابن الصلت =

## كتاب الحجة ( الرجل يسلف في حنطة كورة كذا وكذا ) ج - ٢

السختياني عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار ورجل آخر عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الورق بالورق ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين، ولكن يبيعوا الذهب بالورق والورق بالذهب والبر بالشعير والشعير بالبر والتمر بالملح والملح بالتمر يدا بيد كيف شئتم . قال : ونقص أحدهما ;

= ابن عبيد الثقفي ، أبو محمد البصري ، ولد سنة ١٠٨ او سنة ١١٠ ، ومات سنة اربع وتسعين ومائة او سنة ١٨٤ ، وهو ثقة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين او اربع سنين ؛ وقال علي بن المديني : ليس في الدنيا كتاب عن يحيى بن سعيد الأنصاري اصح من كتاب عبد الوهاب - كذا في ج ٦ ص ٤٥٠ من التهذيب ؛ و راجعه .

(١) قال البيهقي : الرجل الآخر يقال : هو « عبد الله بن عبيد » ، اخبرنا ابو الحسن بن محمد المقرئ انا الحسن بن محمد بن اسحاق ثنا يوسف بن يعقوب ثنا محمد بن ابي بكر ثنا يزيد بن زريع ثنا سلية بن علقمة ثنا محمد بن سيرين ان مسلم بن يسار وعبد الله بن عبيد حدثاه قالوا : جمع المنزل بين عبادة ومعاوية اما في بيعة او كنيسة ، قال - وذكر الحديث في الصرف بطوله ، وهذا الحديث لم يسمعه مسلم بن يسار من عبادة بن الصامت انما سمعه من ابي الأشعث الصنعاني عن عبادة - اه . ثم رواه من طريق قتادة عن مسلم ابن يسار عن ابي الأشعث به ، ثم عن حماد بن زيد عن ابي قلابة قال : كنت بالشام في حلقة فيها مسلم بن يسار فجاء ابو الأشعث ، قال قالوا : ابو الأشعث ابو الأشعث ، فجلس ، فقلت له : حدث اخانا حديث عبادة بن الصامت ، قال : نعم - الحديث . وحديث جمع المنزل بين عبادة ومعاوية عند الطحاوي ص ١٩٨ : حدثنا ابراهيم بن ابي داود قال ثنا محمد بن المنهال قال قال يزيد بن زريع قال ثنا سلية بن علقمة به - الحديث .

(٢) في الاصول « وقال » و الاصلاح من آثار الطحاوي وسنن البيهقي في هذا =

كتاب الحجّة (الرجل يشتري بثلي دينار قمحا) ج - ٢

«التمر بالملح» و زاد الآخر: من زاد أو ازداد فقد أربى<sup>٢</sup>.

### باب الرجل يشتري بثلي دينار قمحا

قال محمد<sup>٢</sup> حدثنا أبو حنيفة<sup>٤</sup> فيمن اشترى بثلي دينار قمحا فدفع دينارا و يأخذ<sup>٥</sup> ما اشترى من القمح و يرد عليه<sup>٦</sup> صاحب القمح ثلث دينار عينا ذهباً: انه لا بأس بهذا. و قال أهل المدينة: يكره أن يعطى ذهباً و يأخذ ذهباً و حنطة.

و قال محمد: هذا من ظنونكم أيضا التي تبطلون بها البيوع، ما ينبغي لأحد من الناس أن يكره هذا، ما هذا<sup>٧</sup> و ما اشتراه [من]<sup>٨</sup> القمح بثلي

= الطريق من الحديث، و لا بد منه.

(١-١) مطابق لما في آثار الطحاوي و سنن البيهقي و غيرهما، و في الأصول «التمر أو الملح» و هو خطأ.

(٢) هذا الباب كاف للرد على ابن أبي شيبة في المسألة السابعة عشر بعد المائة - كما تقدم، و انت تعلم انه لا اثر بعد العين فما عزاوه الى الامام ليس له اثر في كتب مذهبه.

(٣) كذا في الأصول، و في الهدية «محمد قال» - ف.

(٤) كذا في الأصول، و دأب الكتاب على ما عرفت «أخبرنا أبو حنيفة» او «قال أبو حنيفة» و هو في الموطأ و كتاب الآثار ايضا طريقة.

(٥) كذا في الأصول، و الأولى عندى صيغة الماضي - اى «يأخذ» ليطابق قوله «فدفع».

(٦) اى «ورد عليه» بصيغة الماضي.

(٧) كذا في الأصول، و تأمل في معنى الجملة مع المعطوفة، و الى اى شئ اشار بقوله «ما هذا» و نقاه، حتى يصح الاستثناء.

(٨) سقطت حرف «من» من الأصول.

كتاب الحجة ( الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف ) ج - ٢

دينار إلا سواء ؛ إنما أخذ بثلاثي دينار قبحا و أخذ بالثلث الباقي مثل وزنه  
ذهبا فأى شيء يكره من هذا ؟ .

## باب الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب

### السلف يتقاضاه طعامه

محمد قال قال أبو خنيفة فيمن أسلف في طعام فلما حل جاء صاحب  
السلف يطلب طعامه فقال الذي أعنده الطعام « ما عندي طعام بمعنى <sup>١</sup> طعامك  
[ الذي على ] <sup>٢</sup> إلى أجل » [ فيقول صاحب الطعام « هذا لا يصلح » فيقول  
الذي عليه الطعام « فبغني طعاما إلى أجل » <sup>٣</sup> حتى أقضيتك » <sup>٤</sup> : أيهما يقضيه  
إن اشترط في أصل البيع إنه يبيعه حتى يقضيه فلا خير في ذلك ، وإن  
لم يكن بينهما شرط و باعه بمثل رأس [ المال ] <sup>٥</sup> الأول أو بأقل فلا بأس  
بذلك ، ولا يقضيه الطعام حتى يستوفيه ، فإذا استوفاه فلا بأس بأن

(١) في الأصول « يعني » بالياء وهو خطأ ، والصواب « يعني » امر من البيع ،  
كما في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو موجود في الموطأ و لا بد منه . عبارة الموطأ  
مع الزرقاني ج ٣ ص ١٢٥ هكذا : قال مالك من اشترى طعاما بسعر معلوم إلى أجل  
مسمى فلما حل الأجل قال الذي عليه الطعام لصاحبه : ليس عندي طعام فبغني الطعام  
الذي لك على إلى أجل ؛ فيقول صاحب الطعام : هذا لا يصلح لأنه قد نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يستوفي ، فيقول الذي عليه الطعام لغيره :  
فبغني طعاما إلى أجل حتى أقضيتك ؛ فهذا لا يصلح - انتهى .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) كذا في الأصل . وفي الهنذية « أقضيتك » وهو من سهو الناسخ .

كتاب الحجة (الرجل يسلف في طعام فلما حل جاء صاحب السلف) ج - ٢

يقبضه الآخر منه إلا بكيل . وقال أهل المدينة : لا يصلح هذا لا بشرط ولا يغير شرط ، فانا نراه باعه ذلك لنفسه<sup>١</sup> .

وقال محمد : إنما يكره الشرط لأنه اشترط عليه شرطا لا يقدر [عليه]<sup>٢</sup> فكأنه خلى<sup>٣</sup> يعبه إياه ، فإذا كان ليس بينهما شرط فإن شاء<sup>٤</sup> المشتري الطعام إذا قبضه أن لا يعطيه إياه وأن لا يعطيه غيره فعل ، فإذا كان هذا هكذا فليس به بأس . وعلى هذا عامة أمر الناس ؛ أرايتم السفينة<sup>٥</sup> التي يعطى الرجل الرجل الدرهم بالمدينة فيكتب بماله إلى الكوفة فيقبضها بالكوفة ما بينهما شرط ما بأس بهذا أليس بهذا بأس ؟ فإن كان اشترط عليه أن يأخذ الورق بالورق بالمدينة على أن يوفيه<sup>٦</sup> إياه بالكوفة كان هذا فاسدا فينبغي لأهل المدينة أن يفسدوا ذلك<sup>٧</sup> بالشرط ، وغير الشرط<sup>٨</sup> ،

(١) كذا في الأصل « بأن يقبضه » وفي الهندية « بأن يقبضه » وعنى الصواب « بأن لا يقبضه » بزيادة النفي من القبض ، فإن الاستثناء بعد يقتضى ذلك ، والعلم عند الله تعالى فليكن بالتأمل .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لينقد » وهو تصحيف ، و عليك بالتحقيق .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٤) كذا في الأصول ، ولم اصل الى مغزاه .

(٥ - ٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « مشتري الطعام » بالاضافة .

(٦) بضم السين وفتح التاء ، واحدة السقائج ، وتفسيرها عندهم معروف - كذا في

ج ١ ص ٢٥٣ من المغرب .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية « يوفيهما » تحريف .

(٨ - ٨) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بشرط وغير الشرط » .

كتاب الحجة (الرجز يسلف في طعام فلها حل جاء صاحب السلف) ج - ٢

وهو على الناس<sup>١</sup> الذي عليه أمورهم؛ وقد سئل عن هذا بعينه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال: لا بأس به ما لم يكن شرطا. قال: ذكره<sup>٢</sup> الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح: أن ابن الزبير<sup>٣</sup> كان يقبض من التجار الورق بمكة ويكتب بها لهم إلى مصعب بن الزبير، فسأل عن ذلك ابن عباس فقال: لا بأس به ما لم يكن شرطا.

(١) كذا في الأصول، تأمل في مرجع الضمير ما هو وكذا حرف «على» لا معنى له، ولعله محرف أو مصحف من لفظ آخر - والله اعلم.

(٢) رواه البيهقي في ج ٥ ص ٣٥٢ من سننه هذا الاسناد من طريق سعيد بن منصور: حدثنا هشيم أنا حجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح: أن عبد الله بن الزبير كان يأخذ من قوم بمكة دراهم ثم يكتب بها إلى مصعب بن الزبير بالعراق فيأخذونها منه؛ فسئل ابن عباس عن ذلك فلم ير به بأسا، فقيل له: أن اخذوا افضل من دراهمهم؟ قال: لا بأس اذا اخذوا بوزن دراهمهم - اه. قال البيهقي: وروى في ذلك ايضا عن علي رضي الله عنه، فإن صح ذلك عنه وعن ابن عباس فأما اراد والله اعلم اذا كان ذلك بغير شرط - اه. وقد روى قبله عن سعيد بن منصور ثنا هشيم أنا خالد عن ابن سيرين: انه كان لا يرى بالسفجات بأسا اذا كان على الوجه المعروف - انتهى.

(٣-٣) في الأصول «أن الزبير» والصواب «أن ابن الزبير» وهو عبد الله بن الزبير، كما في سنن البيهقي.

(٤) هو ابن العوام القرشي الأسدي، أبو عبد الله، أمير العراق لأخيه عبد الله بن الزبير، ولد سنة ثلاث و ثلاثين في خلافة عثمان؛ قال ابن خبان في فتاات التابعين: روى عن ابيه وأخيه؛ ولم يسم من روى عنه؛ وكان جميلا جوادا شجاعا قتل بمكر في الحرب التي كانت بينه وبين عبد الملك وكان عبد الملك ناداه بالآمان - راجع لذلك ص ٤٠٣ من التعجيل.

كتاب الحجة ( الرجل يسلف الدراهم النقص فيقضى دراهم وازنة ) ج - ٢

### باب الرجل يسلف الدراهم النقص فيقضى دراهم وازنة

محمد قال : قال أبو حنيفة في من أسلف دراهم به<sup>١</sup> نقص فقضى دراهم وازنة بها<sup>٢</sup> فضل : إنه لا يصلح فضل الوزن الذي ازداد ، لأنه اقتضى أكثر من حقه . و قال أهل المدينة : لا بأس بذلك ، وهو جائز . وقالوا : لا يشبه ذلك<sup>٣</sup> الشراء<sup>٤</sup> ، لو اشترى دراهم وازنة بنقص لم يحل [ ذلك ]<sup>٥</sup> .

و قال محمد : يمنعون من البيوع في الأشياء التي ينبغي أن يشدد فيها ثم لا يبرح لهم الأمور حتى يحلوا المنكروه الواضح البين<sup>٦</sup> أرايتم رجلا<sup>٧</sup> يكون عليه مائة درهم لرجل ينقص من الوزن درهما فيقبض<sup>٨</sup> [ مائة درهم ]<sup>٩</sup> فكيف جازله أن يقبض مائة درهم وهي لا تنقص<sup>١٠</sup> شيئا ؟ أليس قد أخذ مثل وزن ورقه و فضلا<sup>١١</sup> ؟ فهذا الربا عندنا أن يؤخذ بورقه مثل وزنها و فضل . قيل لهم : فمن أين افترق هذا و البيع و الاشتراط<sup>١٢</sup>

(١) كذا في الأصول ، و الصواب « بها » .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « فيها » و هو موافق لنسخة الموطأ .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « هذا » مكان « ذلك » .

(٤) قوله « الشراء » منصوب و بعده بدل منه على وجه التوضيح و التفسير كما لا يخفى .

(٥) ما بين المربعين ساقط الأصول ، و زيد من الموطأ و عبارته : و لو اشترى منه دراهم نقصا بوازنة لم يحل ذلك - انتهى .

(٦) كذا في الأصل ، و في الهندية « رجل » بالرفع .

(٧) كذا في الأصل ، و في الهندية « قبض » .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه - ف .

(٩) كذا في الأصل ، و في الهندية « الا نقص » .

(١٠) في الأصول « فضل » بالرفع .

(١١) في الأصول « اشتراط » .

كتاب الحجّة (الرجل يسلف الدراهم النقص فيقضى دراهم وازنة) ج - ٢

عند السلف دراهم<sup>١</sup> وازنة؟ قالوا: لأن ذلك على وجه المكايسة<sup>٢</sup>  
[والتجارة]<sup>٣</sup> وهذا على وجه المعروف. قيل لهم: فكيف جاء هذا على  
وجه المعروف وهو يقول: «هذه الدراهم الوازنة قضاء بدراهمك الناقصة»؟  
إنما وجه المعروف لو أعطاه دراهم مثل دراهمه ووهب له الفضل على غير  
شرط كان بينهما، فأما أن يقول له: «خذ هذه الدراهم الجياد الوازنة  
بدراهمك الرديّة الناقصة»، فليس هذا على وجه المعروف<sup>٤</sup>، ولكنه أعطاه  
دراهم أوزن من دراهمه لمكان قرضه إياه الذي أقرضه.

(١) لعل الصواب «دراهم».

(٢) في الأصل «المكايسة» وفي الهندية «المكايسة» تصحيف، والاصلاح من الموطأ.

(٣) ما بين المربين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ.

(٤) في الأصول «معروف». قال الامام في ص ٣٥٥ من الموطأ - باب الرجل يكون  
عليه الدين فيقضى افضل بما اخذه: اخبرنا مالك اخبرنا حميد بن قيس المكي عن مجاهد  
قال: استلف عبد الله بن عمر من رجل دراهم ثم قضى خيرا منها فقال الرجل: هذا  
خير من دراهمي التي اسلفتك، قال ابن عمر: قد علمت ولكن نفسي بذلك طيبة؛  
اخبرنا مالك اخبرنا زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابي رافع: ان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرا فقدمت عليه ابل من الصدقة فأمر ابا  
رافع ان يقضى الرجل بكراه، فرجع اليه ابو رافع فقال: لم اجد فيها الا جملا رباعيا،  
فقال له: اعطه اياه فان خيار الناس احسنهم قضاء؛ قال محمد: وبقول ابن عمر نأخذ،  
لا بأس بذلك اذا كان من غير شرط اشترط عليه، وهو قول ابي حنيفة رحمه الله؛  
اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر قال: من اسلف سلفا فلا يشترط الا قضاء؛  
قال محمد: وهذا نأخذ: لا ينبغي له ان يشترط افضل منه ولا يشترط عليه احسن منه  
فان الشرط في هذا لا ينبغي، وهو قول ابي حنيفة والامة من قهاتنا - انتهى.



## باب السلم

محمد قال قال أبو حنيفة<sup>١</sup>: لا ينبغي أن يسلم في طعام ولا غيره إلا بأجل معلوم و كيل معلوم و مكان معلوم إذا كان له حمل و مؤنة ، فان لم يكن له حمل ولا مؤنة فلا بأس بأن [لا] يسمى المكان و يوفيه في المكان الذي أسلم إليه فيه ، ولا بد من أن يقبض رأس المال قبل أن يفرقا ، وإن أسلم في طعام أو غيره ولم يضرب له أجلا لم يحز ، لأن هذا بيع ما ليس عنده ، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع ما ليس عنده<sup>٢</sup> . وقال أهل المدينة في السلم : جائز وإن لم يضرب له أجلا

== وقال محمد في ص ١٣٧ من كتاب الآثار - باب القرض : محمد قال اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في رجل اقترض رجلا ورقا فجاءه بأفضل منها قال : الورق بالورق اكره الفضل فيها حتى يلقي بمثلها ، [قال محمد:] ولسنا نأخذ بهذا ، لا بأس بهذا ما لم يكن شرطا اشترط عليه ، فاذا كان شرطا اشترط عليه فلا خير فيه ، وهو قول أبي حنيفة - انتهى . و راجع مسائل هذا الباب من المحلى فان ابن حزم خبط فيها خبط العشواء لا يعتمد على شيء الا هرب منه لأنه ليس له اساس ينبى عليه .

(١) كذا في الاصل ، و في الهندية « قال محمد قال أبو حنيفة » .

(٢) في الاصول « بأن يسمى » و هو خطأ .

(٣) رواه احمد و اصحاب السنن و ابن حبان في صحيحه من حديث يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام مطولا و مختصرا ، و صرح همام عن يحيى بن ابي كثير ان يعلى ابن حكيم حدثه ان يوسف حدثه ان حكيم بن حزام حدثه ؛ و رواه هشام الدستوائى و ابان الطائر و غيرهما عن يحيى بن ابي كثير فأدخلوا بين « يوسف » و « حكيم » « عبد الله بن عصمة » . قال الترمذى : حسن صحيح ؛ و قد روى من غير وجه عن ==

إذا نقد رأس المال قبل أن يفترقا، ويكون الذي أسلم فيه حالا يأخذه إذا شاء .

قال محمد: وكيف جاز السلم في الحال وفي الأجل؟ فان كان السلم يجوز في الحال وفي الأجل فما لحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم معنى حين نهى أن يبيع الرجل ما ليس عنده ١٩ وهو حديث معروف مشهوراً قد رواه أهل العراق وأهل الحجاز

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن نافع = حكيم، ورواه عوف عن ابن سيرين عن حكيم ولم يسمعه ابن سيرين منه إنما سمعه من أيوب عن يوسف بن ماهك عن حكيم؛ ميز ذلك الترمذي وغيره . و زعم عبد الحق ان عبد الله بن عصفه ضعيف جدا ، ولم يتعقبه ابن القطان بل نقل عن ابن حزم انه قال « هو مجبول » وهو جرح مردود فقد روى عنه ثلاثة واحتج به النسائي - قاله الحافظ في ج ٢ ص ٢٣٣ من التلخيص . و رواه الطبراني في معجمه - كما في ج ٣ ص ١٩ من نصب الراية وخرجه باسناده مطولا ، وهو في حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا : ولا يبيع ما ليس عندك - رواه اصحاب السنن الأربعة . وقال الترمذي : حديث حسن صحيح ؛ و رواه الحاكم في مستدركه وقال : حديث صحيح على شرطه جماعة من أئمة المسلمين . و راجع ص ٢٣٦ من التلخيص و ص ١٨ من نصب الراية ، وقد سبق مفصلاً فيما قبل . و رواه أبو حنيفة عنه - كما في الجامع والعقود .

(١) رواه عبد الرزاق من حديث ابن عمر مرفوعا : نهى عن بيع ما ليس عندك - كما في الأقوال والأفعال من كنز العمال . و رواه احمد والأربعة والحاكم - كما في كنز العمال ايضاً . وهو مروى عن حكيم وعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما .

ابن جبير بن مطعم<sup>١</sup> قال: بعث طعاما من عمرو بن عثمان<sup>٢</sup> منه ما ليس عندي ومنه ما عندي، فأثنى رسول من عند ابن عباس ومن عند ابن عمر رضى الله عنهم<sup>٣</sup> فقالا: أما ما يكون عندك فأجزه<sup>٤</sup>، وما لم يكن عندك فأردده<sup>٥</sup>.

(١) ابن عدى بن نوفل بن عبد مناف التوفلى، أبو محمد - أو: أبو عبد الله - المدنى، من رجال السنة، مدنى تابعى ثقة مشهور، أحد الأئمة، من خيار الناس، مفت فصيح، عظيم النخوة، جهر الكلام، مات سنة تسع وتسعين في خلافة سليمان بن عبد الملك - كذا في ج ١٠ ص ٤٠٥ من التهذيب.

(٢) ابن عفان الأموى، قيل: يكنى أبا عثمان، من رجال السنة، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى قال: وكان ثقة وله أحاديث، وقال العجلي: مدنى ثقة من كبار التابعين، وقال الزبير بن بكار: كان أكبر ولد عثمان الذين اعتقوا. قلت: وذكر الزبير أن معاوية زوجه لما ولي الخلافة ابنته رملة، وذكره ابن حبان في الثقات - كذا في ج ٨ ص ٧٩ من التهذيب.

(٣) قال الامام محمد في ص ٣٣٦ من الموطأ - باب الرجل يسلم فيما يكال: أخبرنا مالك حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: لا بأس بأن يبتاع الرجل طعاما الى أجل معلوم ان كان لصاحبه طعام او لم يكن ما لم يكن في ذرع لم يبد صلاحها او في تمر لم يبد صلاحها، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار وعن شرائها حتى يبدو صلاحها؛ قال محمد: هذا عندنا لا بأس به، وهو السلم يسلم الرجل في طعام الى أجل معلوم بكيل معلوم من صنف معلوم، ولا خير في ان يشترط ذلك من زرع معلوم او من نخل معلوم، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى.

(٤) كذا في الاصل، وفي الهندية «فأجزه» وهو خطأ.

(٥) لم اجد من أخرجه.

محمد قال أخبرنا أبو هانيء عمر بن بشير<sup>١</sup> عن عامر الشعبي أنه سئل عن السلم فقال عامر: إذا كان شيئاً مسمى وقفيلاً مسمى فهو حلال<sup>٢</sup>.

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح<sup>٣</sup> عن عبد الله بن كثير<sup>٤</sup> عن أبي المنهال<sup>٥</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله

(١) في الميزان ج ٢ ص ٢٥١: عمر بن بشير أبو هانيء عن الشعبي عن عدى ابن حاتم حديث «لا تسافر المرأة فوق ثلاث» قال احمد: صالح الحديث، وقال يحيى بن معين: ضعيف - انتهى. زاد الحفاظ في ج ٤ ص ٢٨٧ من اللسان: وذكره ابن حبان في الثقات وقال: روى عنه وكيع و ابو نعيم، وقال ابو حاتم الرازي: ليس بالقوى يكتب حديثه جابر الجعفي احب الى منه، وقال ابن عمار: ضعيف، وذكره العقيلي وابن شاهين في الضعفاء - انتهى. فهو مختلف فيه.

(٢) فقتل من مظان العلم من اخرجه غيره.

(٣) هو عبد الله بن ابي نجيح، تقدم.

(٤) هو الداري المكي، ابو معبد القارئ، مولى عمرو بن علقمة الكنتاني، وكان عطاراً بمكة و اهل مكة يقولون للطيار «داري» ويقال: بل هو من ولد الدار بن هانيء ربهط تميم الداري، من رجال الستة - كما في ج ٥ ص ٣٦٧ من التهذيب؛ روى عن ابي الزبير و مجاهد و قرأ عليه القرآن و ابي المنهال عبد الرحمن بن مطعم و عكرمة و غيرهم، و عنه ايوب و جرير بن حازم و ابن ابي نجيح و غيرهم؛ قال ابن المديني و ابن سعد: ثقة، و له احاديث صالحة - اه.

(٥) هو عبد الرحمن بن مطعم البناني المكي، من رجال الستة، بصرى نزل مكة، روى عن ابن عباس و البراء و زيد بن ارقم و اياس بن عبد، و عنه عمرو بن دينار و سليمان الاحول و عبد الله بن كثير القارئ و غيرهم، ثقة، مات سنة ست و مائة - تهذيب ج ٦ ص ٢٧٠. و ليس بأبي المنهال البصري سيار بن سلامة فانه متأخر عنه، و صحح =

صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في التمر<sup>١</sup> الستين و الثلاث  
فقال [رسول الله صلى الله عليه وسلم : ]<sup>٢</sup> من أسلف في تمر<sup>٣</sup> فليسلف  
في كيل معلوم [و وزن معلوم]<sup>٤</sup> إلى أجل معلوم<sup>٥</sup> .

= الجبائي على ما في اسماء رجال البخاري ان عبد الله بن كثير هو ابن المطلب بن ابي وداعة  
نقله عنه القسطلاني كما في حواشي البخاري ج ١ ص ٢٩٨ و عندي ليس بصحيح كما  
لا يخفى على من طالع كتب الرجال .

(١) في صحيح البخاري بهذا الاسناد « بالثر » بالباء و التاء المثناة ، هو عن صدقة عن  
سفيان ، و من طريق ابي نعيم عنه به « في الثمار » بالجمع ؛ و من طريق اسمعيل بن عليّة  
عن ابن ابي نجيح به « في التمر » بالتاء الفوقانية .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من صحيح البخاري .

(٣) في صحيح البخاري في حديث صدقة عن ابن عينة « في شيء » و عن ابن عليّة عن  
ابن ابي نجيح : من سلف في تمر - الخ . و عن ابي نعيم عن ابن عينة : قال اسلفوا في الثمار  
في كيل معلوم - الخ .

(٤) قال الحافظ الزيلعي في ج ٣ ص ٤٦ من نصب الراية : اخرج الأئمة الستة في  
كتبهم عن ابي المنهال قال سمعت ابن عباس يقول : قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم  
المدينة وهم يسلفون في الثمار الستة و الستين و الثلاث فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم :  
من اسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم و وزن معلوم الى اجل معلوم - اهـ . و رواه  
احمد في مسنده بلفظ : فلا يسلف الا في كيل معلوم - اهـ . و ما نقله عن البيهقي عن  
الشافعي في معنى الحديث فهو عدول عن ظاهره و تأويل الكلام بما لا يرضى قائله ،  
و لم يدل دليل على السلم في الحال من غير اجل ، و الاستدلال عليه بشرائه عليه الصلاة  
و السلام جزورا من اعرابي بوسق عجوة في غاية البعد - قال ابن حزم في المحلى - انه  
لا حجة فيه على مذهبهم لان البيع لم يتم بينهما لانهما لم يفترقا فاستقرض عليه =

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم<sup>١</sup> عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه كان يكره أن يسلف إلى العطاء أو إلى العصير<sup>٢</sup> أو إلى الأندر<sup>٣</sup>، و كان يقول: اضرب [له] أجلا .

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو إسحاق<sup>٤</sup> قال: سألت الأسود بن يزيد عن السلف فقال: اسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم .  
محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا محمد بن قيس<sup>٥</sup> قال: سئل

= الصلاة والسلام الوسق و تم البيع بحضور الثمن . و في التجريد للقدوري: « التمر، ههنا ثمن بدليل أن الباء صحيحة - كذا في ج ٦ ص ٢١ من الجوهر النقي على البيهقي .  
(١) عبد الكريم هو الجزري، كما صرح به في سنن البيهقي والمحلى، وقد تقدم من قبل .  
(٢) في الأصول « القصير » وهو تصحيف، و التصحيح من المحلى و سنن البيهقي .  
(٣) في الأصول « الأيد » وهو تصحيف، و الاصلاح من المحلى و سنن البيهقي، و هو البيدر .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول، و زيد من سنن البيهقي . و الأثر رواه البيهقي في ج ٦ ص ٢٥ من السنن عن سعدان بن نصر عن ابن عيينة به نحوه، و عن قبيصة عن الثوري عن عبد الكريم عن عكرمة به نحوه، و ابن حزم في ج ٨ ص ٤٤٧ من المحلى من طريق ابن عيينة به مثله؛ و فيها آثار أخرى من التابعين .  
(٥) هو السيعي الكوفي: قد تقدم .

(٦) هو محمد بن قيس الهمداني ثم المرهبي الكوفي، روى عن ابن عمر و مالك الهمداني و النخعي و غيرهم، و عنه الثوري و أبو حنيفة و إسرائيل و شريك و غيرهم؛ قال ابن معين: ثقة، و قال أحمد: صالح أرجو أن يكون ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات - راجع ج ٤ ص ١٣ من التهذيب . و قول ابن حزم « أنه ليس بالمشهور » مردود عليه - تأمل فيه .

ابن عمر رضى الله عنهما و أنا أسمع عن السلف فقال: [فى] كيل معلوم إلى أجل معلوم، قال: آخذ الرهن؟ قال: ذلك السلف مضمون - والله أعلم .

### باب الرجل يأخذ الرغيف بالرغيفين

محمد قال قال أبو حنيفة: لا بأس بالخبز قرص بقرصين يبدأ يد، ولا بأس بعظيم بصغير يبدأ يد وإن كان بعض ذلك أكبر<sup>١</sup> من بعض، لأن ذلك قد خرج من الكيل. وليس ما أصله الوزن. وقال أهل المدينة: لا خير فى الخبز قرصا بقرصين ولا عظيم بصغير إذا كان بعض ذلك أكبر<sup>١</sup> من بعض، فأما إذا<sup>٢</sup> كان يتحرى أن يكون مثلاً بمثل فلا بأس به وإن لم يوزن .

وقال محمد: إن<sup>٣</sup> كان الخبز لا يجوز إلا مثلاً بمثل ما يحل التحرى فيه لأن التحرى يخطئ ويصيب ويزيد وينقص. ليس بالخبز<sup>٤</sup> بأس يبدأ يد بزيادة ولا نقصان لأنه قد خرج من حال الكيل وليس مما يقع عليه الوزن. ما تقولون فى رجل اشترى من رجل قمحا بقمح وليس عندهم مكيال ولا ميزان وهم فى سفر فتحريا أيجوز ذلك؟ فإن أجزتم هذا فهذا مما لا ينبغي أن يشكل خطاه على أحد<sup>٥</sup> لأن التحرى يزيد وينقص<sup>٥</sup>،

(١) كذا فى الموطأ، وكان فى الأصول «أكثر» بالثلثة وهو تصحيف - ف .

(٢-٣) كذا فى الموطأ، وفى الأصول «فاذا» سقط منها بعض الحروف - أى «مال» .

بعد «فا» - ف .

(٣) كذا فى الأصل، وفى الهنذية «إذا» .

(٤) كذا فى الهنذية، ولفظ «بالخبز» ساقط من الأصل .

(٥) قوله «وينقص» ساقط من الأصول وهو لا بد منه .

كتاب الحجة ( الرجل يأخذ الرغيف بالرغيفين ) ج - ٢

وقد جاءت الستة<sup>١</sup> في هذا : لا يجوز إلا مثلاً بمثل . وإن قلتم : هذا لا يجوز ، فكيف جوزتم الخبز بالتحري وهو لا يجوز عندكم إلا مثلاً بمثل ؟ ليس ينبغي أن يكون بين هذه الأشياء افتراق إلا بسنة . من قال قولا فينبغي له أن يحصل نظيره بمثله ، ولا يتحكم فيه فأن التحكم لا يقبل .

(١) وهي حديث الأشياء الستة الروية ، وفيه « البر بالبر مثلاً بمثل كيلا بكيلا يدا بيد والفضل ربا » كما هو المروى في كتب الحديث ، وقد تقدم من قبل . قال الامام محمد في كتاب الآثار - باب السلم فيما يكال و يوزن : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : سلم ما يكال فيما يوزن ، وما يوزن فيما يكال ، ولا تسلم ما يكال فيما يكال ، ولا ما يوزن فيما يوزن ، و اذا اختلف النوعان فيما لا يكال ولا يوزن فلا بأس باثنين بواحد يدا بيد ، ولا بأس به نساء ، و اذا كان من نوع واحد بما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد يدا بيد ، قال محمد : وهذا كله نأخذ ، وهو قول ابي حنيفة - اه . قال في الهداية ج ٣ ص ٩٢ : قال : ويجوز بيع الخبز بالخطئة والدقيق متفاضلا لأن الخبز صار عدديا او موزونا فخرج من ان يكون مكيلا من كل وجه ، والخطئة مكيلة ، وعن ابي حنيفة : إنه لا خير فيه : والفتوى على الاول ، وهذا اذا كانا نقدين ، فان كانت الخطئة نسبية جاز ايضا ، وان كان الخبز نسبية يجوز عند ابي يوسف وعليه الفتوى - اه . قوله « لا خير فيه » اي لا جواز فيه ، لأن الجواز نافع فهو ايضا خير ، وقال الشافعي : لا يجوز بيع الخبز بالخبز اذا كانا رطبين او احدهما ، وقال احمد : يجوز متائلا اذا كانا رطبين ، ولو كانا يابسين مدقوقين ففيه قولان احدهما : يجوز ، والآخر : لا يجوز ، ولو كانا يابسين غير مدقوقين لا يجوز لجهالة التماثل ، كما لو كانا رطبين او احدهما . وفي فتاوى قاضي خان : بيع الخبز بالخبز متفاضلا عددا او وزنا جائز في قول ابي حنيفة ومحمد يدا بيد ، ولا خير فيه نسبية عند ابي حنيفة ، اذا الخبز ليس بوزني ولا عددي عنده ، وقال محمد : هو عددي =



كتاب الحجة ( الرجل يبيع الطعام و لا يستثنى منه شيئاً ) ج -

### باب الرجل يبيع الطعام و لا يستثنى منه شيئاً

محمد قال قال أبو حنيفة: من باع طعاماً جزافاً و لم يستثن منه شيئاً إذا انتقد الثمن ثم بدا له أن يشتري منه شيئاً فإن كان لم يقبضه منه المشتري فليس ينبغي له أن يشتري منه شيئاً قليلاً و لا كثيراً، وإن كان المشتري قد قبضه فلا بأس أن يتناع منه ما أحب . و قال أهل المدينة: من باع طعاماً جزافاً و لم يستثن منه شيئاً ثم بدا له أن يشتري منه شيئاً فلا بأس بأن يشتري منه الثلث فما دونه، و لا يشتري منه أكثر من ذلك<sup>١</sup> . قال محمد: ما فرق بين الثلث و بين أقل من الثلث و بين أكثر من الثلث؛ لأن جاز الثلث ليحلن<sup>٢</sup> أكثر من الثلث، و لأن حرم أكثر من الثلث ليحرم من الثلث<sup>٣</sup> . قالوا: هذا الأمر عندنا . قيل لهم: فهل عندكم

== و قال أبو يوسف: هو وزني إلا أن يكون قليلاً لا يدخل تحت الوزن فيجوز الواحد بالاثنتين، و أن كان كثيراً لا يجوز . كذا قال بعض الأفاضل في خواشي الهداية و الباب المذكور يخالفه - كما لا يخفى . و الأصل أن الربا إنما يتحقق فيما يدخل تحت الوزن أو الكيل، و ما لا فلا - كما قال، لأن ذلك قد خرج من الكيل و الوزن فيجوز اثنان بواحد .

(١) في الموطأ: و من باع طعاماً جزافاً و لم يستثن منه شيئاً ثم بدا له أن يشتري منه شيئاً فلا يصلح له أن يشتري منه شيئاً إلا ما كان يجوز له أن يستثنى منه، و ذلك الثلث فما دونه، فإن زاد على الثلث صار ذلك إلى المزابنة و إلى ما يكره فلا ينبغي أن يشتري منه شيئاً إلا ما كان يجوز له أن يستثنى منه، و لا يجوز له أن يستثنى منه إلا الثلث فما دونه، و هذا الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا - انتهى .

(٢) كذا في الأصول و هو من الحلال - أي: يجوزن؛ و لعله مصحف منه .

كتاب الحجّة ( الرجل يبيع الطعام ولا يستثنى منه شيئا ) ج - ٢

أثر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن ' أحد من أصحابه ؟ فلو كان عندكم لاحتججتم به علينا ، فأما قولكم « هذا الأمر عندنا »<sup>٢</sup> فليس هذا بشيء<sup>١</sup> ، بلغنى عن بعض فقهاءكم أنه كان لا يرى ثلثا<sup>٢</sup> و<sup>٣</sup> كان يكره شيئا<sup>٤</sup> ، فلما وليكم<sup>٥</sup> الصغير بن عبد الله<sup>٦</sup> الذي خالفه<sup>٧</sup> فرجع

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « من » مكان « عن » تصحيف .

(٢-٣) في الأصول « ليس هذا شيء » وهو تصحيف ، ومثل هذا يكون من النسخاء كثيرا .

(٣) كذا في الهندية وهو الصحيح ، ومعناه : لا يجيزه ، أو : لا يجوز له ، وكان

في الأصل « يستثنى بأسا » .

(٤) في الأصول « أر » وهو خطأ .

(٥) أي شيئا ما .

(٦) كذا في الهندية لكن كان منفصلا أي « وليكم » وهو تصحيف النسخ - أي « وليكم »

يعني لما صار واليا على أهل المدينة . قلت : وفي الأصل « ولاكم » وهو الصواب ، والنسخ

يكتبون أكثر الألفات المنقلبة من الياء بالالف حسب ما يتكلمون به لأنه من : ولي يلي ،

أو من : ولي يلي - بفتح الياء في الماضي ، فهذا من تصحيقات الخط دون اللفظ - ف .

(٧) لم أدر من هو ، ولم أجده في الميزان واللسان والتهذيب والتعجيل فليكن الطالب

من مظان العلم ، وفي الرجال « ثعلبة بن صُغير » مصغرا بالصاد والعين المهملتين ، من

رجال أبي داود - راجع ج ٢ ص ٢٣ من التهذيب . وفيهم « عبد الله بن ثعلبة بن

صغير » ، أو « ابن أبي صغير » ، يختلف في صحبته ، من رجال البخاري وأبي داود

والنسائي - راجع ج ٥ ص ١٦٥ من التهذيب و ج ١ ص ٧١ و ٣٢٣ من التجريد

و ج ١ ص ٧٨ و ٣٤٠ من الاستيعاب . وفيها اختلاف كثير بينهم ، وكان

ابن شهاب يحالس الأخير كثيرا - كما في التهذيب أيضا . قلت : ما اظنه إلا مصحفا ،

والله اعلم - ف .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع الحنطة ثم يأخذ ثمنها تمرا ) ج - ٢

قضيهم<sup>١</sup> إلى قول الصغير بن عبد الله ، و قال مالك بن انس : كنا لا نققص<sup>٢</sup> بين الأصابع حتى قضى بينها<sup>٣</sup> عبد العزيز بن المطلب<sup>٤</sup> فرأينا أن<sup>٥</sup> نققص<sup>٥</sup> بينها<sup>٥</sup> ، فليس ينبغي أن يترك ما يوافق السنة و الكتاب لهذه الأمور المختلطة يتبع فيها الصغير بن عبد الله و دونه .

### باب الرجل يبيع الحنطة<sup>٦</sup> ثم يأخذ ثمنها تمرا

محمد قال : قال أبو حنيفة : لا بأس بأن يأخذ الرجل ثمن حنطة باعها تمرا قبل أن يفارقه و بعد ما يفارقه ، و ما أحب يدا يد<sup>٧</sup> . و قال أهل المدينة : لا بأس بأن يأخذ الرجل ثمن حنطة باعها تمرا قبل أن يفارقه ، فان يفارقه

(١) في الأصول « قضيهم » .

(٢) في الأصل « لا نققص » في هذا الحرف و في الآتي أيضا . و في الهندية « لا نققص » .

(٣) في الأصول « بينها » .

(٤) هو المخزومي المدني القاضى ، من رجال مسلم و الترمذى و ابن ماجه ، ولى قضاء المدينة في زمن المنصور ثم المهدي ، و ولى قضاء مكة ، صالح الحديث ، معروف بالجود و المعرفة بالقضاء و الحكم ، صالح الحديث ؛ و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات في ولاية أبي جعفر - كذا في ج ٦ ص ٣٥٨ من التهذيب .

(٥ - ٥) كان في الأصل « نقض بينها » و في الهندية « قص بينها » في الحرفين كليهما

تصحيف ، و الصواب « نقض بينها » - ف .

(٦) كذا في الأصل ، و في الهندية « حنطة » .

(٧) كذا في الأصول ، لعل معناه أن كانت العبارة صحيحة : « ليس عندي ذلك بلازم ،

على كون « أحب » على صيغة المتكلم و صحة العطف ، أو يكون « و ما أحب إلا يدا يد ،

على أن يكون « ما » نافية ، و الثانى أن « ما » بمعنى « الذى » ، فيكون مع صلتها مبتدا

و « يدا يد » خبره - تدبر .

بعد بيع الخنطة فلا يأخذ من <sup>١</sup> ثمن الخنطة طعاما ولا إداما .  
قال محمد : فكيف <sup>٢</sup> قلتم هذا صار <sup>٣</sup> صرفا فان افرقا فسد وإن  
لم يفرقا جاز ؛ لأن جاز أن يبيعه بالثمن تما قبل أن يفارقه لأنه يجوز  
أن يبيعه بعد أن يفارقه .

محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا هشام بن حسان عن  
الحسن البصري قال : إذا بعْتَ يعبا نسيئا فحل الأجل فأى <sup>٤</sup> بيع وجدته  
عنده فاشتر كيف شئت ذلك البيع بعينه ، ولا تشتريه <sup>٥</sup> بزيادة أو برأس  
المالك . وقال ابن سيرين : إذا حل الأجل فأى بيع وجدته عنده فراضيتها <sup>٦</sup>  
على ذلك فاشتره <sup>٧</sup> .

### باب الرجل يشتري الخنطة بالدقيق

محمد قال : قال أبو حنيفة : لا خير في شراء الخنطة بالدقيق مثلا بمثل  
ولا بأكثر من ذلك ولا بأقل . وقال أهل المدينة : لا بأس ببيع الخنطة  
بالدقيق مثلا بمثل .

وقال محمد : إن أهل المدينة يطلبون الذى لا بأس به ويجوزون مثل هذا :

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في » مكان « من » - ف .
- (٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « وكيف » .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « جاز » مكان « صار » .
- (٤) وكان في الأصول « فان » تصحيف ، والصواب « فأى » .
- (٥) في الأصول « لا يشتريه » والصواب « لا تشتريه » .
- (٦) في الأصول « فراضيتها » وهو تصحيف .
- (٧) كذا في الهندية « فاشتره » وهو الصواب ، وفي الأصل « فليشتريه » .

[أو] ' ما يعلمون أن الخنطة إذا طحنت خرج منها من الدقيق أكثر مما أعطى فكيف يجوز هذا وقد صار دقيقاً<sup>٢</sup> بدقيق وفضل<sup>١</sup>؟ أرايتم رجلاً اشترى زيتونا كثيراً يكون فيه الزيت أطال بخمسة أطال من الزيت أيجوز هذا؟ أرايتم رجلاً اشترى سمياً يكون فيه من الدهن أكثر من عشرة أطال من دهن السمسم بخمسة أطال دهن السمسم<sup>٣</sup> أيجوز هذا؟ أرايتم رجلاً اشترى سنبلاً فيه من الخنطة عشرة أقفزة بخمسة أقفزة أيجوز هذا؟ فإن زعمتم أن هذا يجوز<sup>٤</sup>، فإن هذا بما لا ينبغي أن يشكل خطأه على أحد؛ أيجوز أن يأخذ دهنًا مثل دهنه وقمًا مثل قمحه وزيتًا مثل زيتيه وفضلاً<sup>٥</sup>؟ فإن قلتم: إن هذا لا يجوز. [قيل:]<sup>٦</sup> فكذلك<sup>٧</sup> الخنطة لأنها إذا طحنت صارت أكثر من الدقيق كيلاً فيأخذ مثل دقيقه وفضلاً<sup>٨</sup>. قالوا: إن الخنطة أخذها مثل الدقيق كيلاً مثلاً بمثل. قيل لهم: صدقتم، ولكن الخنطة إذا طحنت صارت أكثر من الدقيق، ما تقولون في قفيز تمر بقفيزين من رطب؟ قالوا: لا خير فيه، قلنا لهم: صدقتم، فلم كرهتم ذلك وهو كيل بمثله من الكيل؟ قالوا: لأن الرطب إذا جفّ صار أقل من التمر، وهكذا قال رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول ولا بد منه، فزيد بحسب اقتضاء المقام.

(٢) كذا في الأصول، لعل الصواب «دقيق» بالرفع.

(٣) في الأصول «سمسم» بدون التعريف.

(٤) لعل لفظ «قيل» ساقط من الأصول بعد قوله «يجوز» ولا بد منه فزيد على دأب الكتاب.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «قال» مكان «فإن» تصحيف.

(٦) في الأصول «فضل» بالرفع، والصواب «فضلاً» بالنصب.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٨) في الأصول «فذلك» وهو خطأ.

وسلم<sup>١</sup>. قلنا لهم: فالخنطة<sup>٢</sup> إذا طحنت كانت أكثر من الدقيق، فكما يفسد ذلك نقصانه فكذلك يفسد هذا زيادته - والله أعلم<sup>٣</sup>.

(١) قال الامام محمد في باب ما يكره من بيع التمر بالرطب من الموطأ ص ٣٣٢: أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان ان زيدا ابا عياش مولى بني زهرة أخبره انه سأل سعد بن ابي وقاص عن ابي عبيد الله عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن اشترى التمر بالرطب فقال: أ ينقص اذا بيس؟ قالوا: نعم، فنهى عنه؛ قال محمد: وبهذا نأخذ، لا خير في ان يشتري الرجل قفيز رطب بقفيزين من تمر لأن الرطب ينقص اذا جف فيصير اقل من قفيز فلذلك فسد البيع فيه - انتهى - ومن طريق مالك رواه اصحاب السنن الأربعة؛ وقال الترمذي: حديث حسن صحيح؛ ورواه احمد في مسنده، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في مستدركه - والكلام في هذا الحديث موكول الى نصب الراية ج ٣ ص ٤١ والجواهر النقي على الیهوق ج ٥ ص ٢٩٥ في «باب بيع الرطب بالتمر» ومشكل الآثار للطحاوي وشرح معاني الآثار له وغيرها من الكتب؛ لكن سنعود إليه في الكلام مع ابن ابي شيبة في «الرد».

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «والخنطة».

(٣) اعلم انه صلى الله عليه وسلم ذكر الاشياء الستة في بيان الربا، والحديث في ذلك مشهور، حتى قال بعض العلماء: انه متواتر، وقال الامام الجصاص في احكام القرآن: هذا الحديث يقرب من التواتر لكثرة روايته، والنص معلول باجماع القائسين خلافا للظاهرة فانهم يقصرون الحكم على ما ورد به النص نقي للقياس، وهو مردود ببراہين حجة القياس، مع انهم يقيسون ايضا حتى اضطر بعض ابناء العصر في التعاقب عليه الى القول بالقياس وضمته والقول بأن صحيح البخاري علو بالقياسات الصحيحة - كما هو في جريدة «اخبار اهل الحديث»، لكنهم يتكرونها جهلا وسفاهة وعنادا ليس =

كتاب الحجّة ( الرجل يشتري الخنطة بالدقيق ) ج - ٢

== لهم بصيرة في الدلائل الا الجود الظاهري الفاسد، وقد اختار مسلكهم فاضل قنوج في جميع تصانيفه و رد على الأئمة و علماء الأمة كابن حزم، وخالف فيها الآيات و الأحاديث و اجماع الصحابة في مسائل كثيرة، منها انه قاتل بطهارة الدم المسفوح من الخيل و الابل و سائر ما يؤكل لحمه، بل قال بطهارة دم الانسان كما في « بدور الأهله » له، و قاتل بطهارة الخنزير المجمع على نجاسته، و قاتل بطهارة الخمر، و قاتل بطهارة رجيع الجلالة و بوله؛ كل هذا مذكور في كتبه المؤلفة في الباب كـ « دليل الطالب » ص ٢٤٠ و « بدور الأهله » و « عرف الجادى » . و اعجب من هذا كله انه اجاز نكاح الخمسة في وقت واحد في كتابه « ظفر اللاضى » تقليدا للشوكاني في رسالته « وبل النعام »، و اجاز ذبيحة كل ذابح ذكر اسم الله عليه و لو كان مشركا . ذكرت ذلك أنموذجا لأهل العلم، و ان شئت تصديقى قولى فراجع الى تأليفاته : الدرر البهية، و دليل الطالب في ارجح المطالب، و السراج الوهاج شرح مسلم بن الحجاج، و بدور الأهله، و أجمد العلوم وغيرها من مؤلفاته؛ و طالع منها : تذكرة الراشد، و ابراز النعى، و غيث النعام على امام الكلام للفاضل الشيخ عبد الحى اللكنوى، تجد فيها مسائل أخرى يضحك منها الصبيان و الأطفال فضلا عن أهل العلم و الفضل و الكمال من الرجال - هذا .

ثم اختلف الأئمة في حلة حرمة الربا ما هي ؟ فذهب ابى حنيفة و من معه من الأئمة القدر و الجنس، انى كون الموضين مما يكال او يوزن و متماثلين في الجنس لا في النوع و الصفة، فاستبدال القليل الجيد بالكثير الردى من جنس واحد عنده لا يجوز بل هو ربا، فالجيد و الردى عنده سواء في الحكم؛ و مذهب غيره من الأئمة غيرُه من الحكم؛ و الارجح الاقرب بظاهر النص انما هو مذهب ابى حنيفة رحمه الله تعالى في ذلك الباب . كيف و قد نقل عن الدارقطنى و البزار انها اخرجنا عن عبادة و انس رضى الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم قال : « كل ما يوزن مثل بمثل اذا كان ==

= من نوع و ما يكال مثله ، و اذا اختلف النوعان فلا بأس به . و هذا انصّر  
 و اصرح و ادل على ما علل به ابو حنيفة ، فكان تعليله استنباطا و اجتهادا عاد تنصيحا ،  
 و كان قياسه صار بالعلة المنصوصة ، و هو صريح في الرد على الظاهرية و على فاضل  
 قنوج . ايضا حيث اقتصر الحكم على الاشياء الستة مقادا للشوكاني و قبله ابن حزم ،  
 و سلك مسلكتهم من غير تعمق في الاحاديث ، و تفوه كابن حزم في « دليل الطالب »  
 ما تفوه ، قال في ص ٥٧٢ من الكتاب المذكور بعد بيان حرمة الربا في الاشياء الستة  
 ما تعريبه : ان طائفة تصروا حرمة الربا في هذه الاشياء الستة و هو الحق ، و اول من  
 روى عنه ذلك قتادة و هو مذهب اهل الظاهر و اختاره ابن عقيل مع انه قائل بالقياس  
 و قال : ان علل القائسين في مسألة الربا علل ضعيفة ، و اذا لم تظهر فيه علته امتنع  
 القياس ، و اليه ذهب الشوكاني في « السبل الجرار » و غيره من مؤلفاته ، و قال في « سبل  
 السلام » : و الحق ما ذهب اليه الظاهرية - اه . و قد عرفت انه صلى الله عليه و سلم نص  
 على ان كل ما يوزن او يكال اذا كان من جنس واحد ففيه الربا الا ان يكون مثلا  
 بمثل ، فقوله صلى الله عليه و سلم شامل لجميع الاشياء الموزونة و المكيلة لا تخصيص  
 فيه لشيء دون شيء و لا لنوع دون نوع و لا لفرد دون فرد ، فكيف يكون قولهم  
 هو الحق ١٩ و هل هذا إلا رد السنة النبوية بهوى النفس ١٩ . و من ادلة عدم الحصر  
 حديث ابن عمر في النهي عن المزائبة اخرج الشيخان ، و منها حديث مسلم في خرص  
 التمر على الشجر فانه يدل على ثبوت الربا في العنب و الزبيب ، و منها حديث النهي عن  
 بيع اللحم بالحيوان ، و منها حديث الرخصة في العرايا ، و منها حديث السلم « من  
 اسلف فليسلف في كيل معلوم و وزن معلوم » اخرجه الستة ، و غير ذلك من الاحاديث ،  
 و كلها ادلة لاحاق الغير بها و عدم الحصر عليها . و عليه اجماع الصحابة و القائسين .  
 و لا اعتداد بمخالفة الظاهرية و من حذى حذوهم كاتنا من كان ، و لا يتقضى اجماع  
 الصحابة و التابعين خلاف من نشأ بعدهم بقرون . و قد صرح غير واحد من العلماء =



= كالسيوطي وغيره : انه لا عبرة بالظاهرة في الاجماع ، و لا ينقضه خلافهم  
و لا اعتداد بهم في شيء من الأحكام ، و الشاهد العادل على ذلك قول النووي في تهذيب  
الاسماء و اللغات في ترجمة داود الظاهري : اختلف العلماء بل يعتبر قوله في الاجماع  
فقال الاستاذ ابو اسحاق الاسفرائني : اختلف اهل الحق في نقاة القياس يعني داود الظاهري  
و شبهه فقال الجمهور : انهم لا يلغون رتبة الاجتهاد و لا يجوز تقليد القضاة ، و هذا  
ينفي الاعتداد بهم في الاجماع - اهـ . و في دراسات اللبيب : و هم بما لا يبعأ بهم  
و لا بأقوالهم أئمة الحديث و الفقه حتى قال الشيخ الامام السيوطي وغيره : ان الاجماع  
لا ينفق بخلافهم - اهـ . و قد نقل النووي عن ابن الصلاح ان داود يعتبر قوله  
و يعتمد به في الاجماع الا فيما خالف فيه القياس الجلي ، و ما اجمع عليه القياسيون من  
انواعه او بناء على اصوله التي قام الدليل القاطع على بطلانها فاتفق من سواه على خلافه  
منعقد ، و قوله المخالف حيثن خارج عن الاجماع كقوله في النقوط في الماء الراكد  
و تلك المسائل الشذية ، و قوله : لا ربا الا في الستة المنصوص عليها ، و شبهه - اهـ .  
و بعد هذا الاجماع القوي و النصوص الظاهرة ترجيح قول الظاهرة مصادم للانسانية  
الظاهرة و الدلائل القاهرة و البراهين الباهرة ، و لا مجال لابن حزم ايضا ان يشنع  
على الأئمة الأربعة لا سيما على ابي حنيفة ، بل هو مستحق بذلك ، و قد تجاوز الحد في  
المسائل الاصولية و الفروعية كما قال الذهبي في سير اعلام النبلاء : و انما اميل اليه  
لمحبته في الحديث الصحيح و معرفته به و ان كنت لا اواقفه في كثير مما يقوله في الرجال  
و العلل و المسائل البشعة في الأصول و الفروع ، و اقطع بخطائه في غير مسألة و لكن  
لا اكفره و لا اضله و ارجو له المغفرة و اخضع له بفرط ذكائه و سعة علومه - اهـ .  
و قال ابو بكر بن العربي في كتاب القواصم و العواصم : و كان اول بدعة لقيت في  
رحلتي القول بالباطل ، فلما عدت وجدت القول بالظاهر قد ملا به المغرب ، يخيف  
كان من بادية لشبيلية يعرف بابن حزم تشا و تعاق بمذهب الشافعي ثم انتسب الى داود =

== ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم انه امام الأئمة اضع و يرفع و يحكم و يشرع ،  
 ينسب الى دين الله ما ليس فيه و يقول عن العلماء ما لم يقولوا تنفيرا للقلوب منهم ،  
 وخرج عن طريق المشبهة في ذات الله و صفاته فجاء فيه بطوام ، و اتفق كونه من  
 قوم لا بصر لهم الا بالمسائل ، و قد جاء في رجل بجزء لابن حزم سماه « نكت الاسلام »  
 فيه دواهي فخرت عليه نواهي ، يقولون « لا قول إلا ما قاله الله و لا نتبع إلا  
 رسول الله فان الله لم يأمر بالافتداء بأحد و لا بالابتداء بهدى بشر » فيجب ان يحققوا  
 ان ليس لهم دليل او انما هي سخافة في تهويل - نقله الذهبي في سير النبلاء . فان شئت  
 البسط منه فليك بالقواصم و سير النبلاء ، و ان شئت تصديق قولي فليك بمطالعة المحلى  
 لابن حزم - غفرله الله و غفر لنا ، هذا ، فان الحديث ذو قنون .

ثم اعلم ان التفاوت في الأوصاف في الأموال الربوية يهدر عرفا و شرعا . و لذا لا يجوز  
 بيع الجيد بالردى بما فيه الربا الا مثلا بمثل سواء بسواء يدا يد ، و على هذا الاصل قال  
 الامام ابو حنيفة : « لا يجوز بيع الرطب بالتمر الا مثلا بمثل » و الكتاب و السنة قد جوزا  
 كل بيع الا ما خص بدليل و هو البيع متفاضلا على المعيار الشرعي ؛ فبقى التساوى على  
 ظاهر العموم و يشير اليه عموم « التمر بالتمر » في احاديث الربا ، و كما يطلق اسم « الحنطة ،  
 و « الشعير » على كل جنس منهما مع اختلاف انواعهما و اوصافهما كذلك اسم  
 « التمر » يقع على التمر و الرطب و البسر و المذنب و المنقع ، و يشير اليه حديث التهمي  
 عن بيع التمر حتى تزهى و حديث الاحرار و الاصفرار و حديث الاشتداد فانها من  
 اوصاف البسر ، و كون الرطب تمرا امر ظاهر عند العارف باللسان و اللغة ؛ و الحديث  
 المشهور ناص على الجواز عند المائلة بالكيل في قوله « التمر بالتمر » قال في الهداية :  
 و يجوز بيع الرطب بالتمر عند ابي حنيفة ، و قالوا : لا يجوز لقوله عليه السلام حين  
 سئل عنه « أر ينقص اذا جف ؟ قليل : نعم ، فقال : لا اذن » و له ان الرطب تمر  
 لقوله عليه السلام حين اهدى اليه رطبا « أو كل تمر خبير . . . » هكذا سماه تمرا ؛ ==

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الخنطة بالدقيق ) ج - ٢

= وبيع التمر بمثله جائز لما روينا ، ولأنه لو كان تمرا جاز البيع بأول الحديث  
و ان كان غير تمر فآخره و هو قوله عليه السلام « اذا اختلف النوعان فيعوا كيف  
شئتم » و مدار ما روياه على زيد بن عياش و هو ضعيف عند النقلة - انتهى .  
اذا عرفت هذا فاعلم ان ابن ابي شيبة قال في المسألة التاسعة و الحسين من كتاب الرد :  
حدثنا و كيع عن مالك بن انس عن عبد الله بن يزيد عن زيد بن عياش قال : سألت  
سعدا عن السلت بالذرة فكرهه ، و قال سعد : سئل النبي صلى الله عليه و سلم عن الرطب  
بالتمر فقال : أية ص اذا جف ؟ قلنا : نعم ، قال : فنهى عنه ؛ حدثنا ابو داود - يعني  
الطيالسي - عن زائدة عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس انه كره الرطب بالتمر ، قال :  
هو اقلها في المكال او في القفيز ؛ حدثنا ابن ابي زائدة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر :  
ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن بيع العنب بالزبيب كيلا . حدثنا ابو الاحوص  
عن طارق عن سعيد بن المسيب انه كره الرطب بالتمر مثلا بمثل و قال : الرطب متنفخ  
و التمر مضامر ؛ و ذكر ان ابا حنيفة و ابا يوسف قالوا : لا بأس به - انتهى . قلت :  
في الكلام معه ههنا امور : الاول ان ابن ابي شيبة قد سماه في عده ابا يوسف في هذه  
المسألة مع الامام ابي حنيفة ، بل هو قاتل بعدم جواز بيع الرطب بالتمر - كما نقلته  
من الهداية ، و جميع كتب الفقه مملوءة بأن ابا يوسف و محمدا قالوا : لا يجوز ، و هذا  
الصنع منه في مواضع من كتاب الرد و هما مع الجمهور اعتمادا على رواية مالك بن  
انس ، لكن الحكم على المجتهد لا يصح قبيل معارضة الحجة بالحجة . قال الحافظ  
الطحاوي بعد حديث ابي عياش : فذهب قوم الى هذا الحديث قتلوه و جعلوه اصلا  
و منعوا به بيع الرطب بالتمر ، و من ذهب الى ذلك ابو يوسف و محمد بن الحسن  
رحمة الله عليهما - اه ؛ و هكذا في فتح القدير و البناية و العناية و الكفاية و غيرها ،  
و رجحه المحقق ابن الهمام في فتح القدير و العيني في البناية باعتبار الدليل ، و لعله لظهور  
صراحته و لشواهد آخر كما بين في محله ؛ و من ههنا ظهر لك و هن قول فاضل قنوح =

== في تحاف النبلاء وغيره من تأليفاته ان ابن الهمام عن المنعصين من الاحناف ، فانه زور محض و افتراء عليه ، ومن طالع تصانيفه لابن سينا فتح القدير و تحرير الاصول علم قطعا انه منصف ليس بمتعصب ، ولو لا خوف التطويل لأوردت الظاهر الكثيرة في هذا المقام لكي يتضح على الاعلام انه يحتق منصف على علمه و فضله غير جامد على قول احد من غير الدليل و البرهان . الثاني على سبيل التّنزل و المسامحة اقول : لا اعتراض بهذا الحديث على الامام ابي حنيفة فان ما قال صاحباه هو رواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى فهو عامل بالحديثين باعتبار الروايتين عنه . وقد تقرر في مقرة ان اصحابه ما قالوا قولاً من اقوال الا وهو مروى عن الامام وقد حالفوا على ذلك ، و ان شئت تفصيل ذلك فارجع الى رد المحتار . الثالث على رواية اخرى التي هي مذهبه و مسلكه فالجواب عن الحديث المذكور : ان الامام ابا حنيفة اعل هذا الحديث بجهالة زيد ابي عياش و هو من صيارفة الحديث و نقاده و قوله مقبول في الجرح و التعديل على ما عقد له ابن عبد البر بابا في كتاب جامع العلم حتى قال ابن المبارك : كيف يقال : ابو حنيفة لا يعرف الحديث و هو يقول : زيد بن عياش بمن لا يقبل حديثه ؟ و قد نقل اقواله في الرجال الحافظ ابن حجر في مواضع من تهذيب التهذيب و قد جمعتها في جزء ، و قد سلبه ابن حزم من بطارقة الظاهرية و اساقفهم حيث قال في المحلى : قال مالك مرة : عن زيد ابي عياش عن سعد ، و قل مرة : عن ابي عياش مولى بني زهرة ، و هو رجل مجهول - اه - و وافقهما ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار حيث قل : علل الخبر بأن زيدا تفرد به و هو غير معروف في نقلة العلم - اه - و قال الحاكم في المستدرك بعد اخراج الحديث لم يخرججه الشيخان لما خشيا من جهالة زيد - اه - فهذا يدل على جهالته عند الشيخين ايضا و هما جبلان في امامة فن الحديث و الرجال . و قال الطحاوي في مشكل الآثار : قال احد الرواة عن مالك في ابي عياش انه مولى لسعد بن ابي وقاص و اسامة بن زيد قال عن عبد الله بن يزيد عن ابي عياش ==

== الزرقى عن سعد ، وهذا محال لأن أبا عياش الزرقى من جملة الصحابة لم يدركه  
عبد الله بن يزيد ، وفي رواية له : عن عبد الله بن يزيد عن زيد مولى عياش عن سعد  
ابن مالك ؛ وزيد مولى عياش هذا لا يعرف ، وفي لفظ : عن زيد بن عياش ، وفي لفظ :  
عن مولى لبنى مخزوم ، وفي لفظ : نهى عن الرطب بالتمر ، وفي لفظ : نهى عن بيع  
الرطب بالتمر نسيئة ؛ فإن فساد هذا الحديث في أسنده و متنه - اه ؛ ومعهم في الحكم  
عليه بالجهالة عبد الحق في أحكامه ، والبخارى لم يذكر في تاريخه غير أبي عياش الزرقى  
الصحابي ، فيستحيل أن يكون المراد هنا هذا حيث لم يدركه عبد الله بن يزيد . وقال  
الحافظ في التلخيص : قد اعل هذا الحديث جماعة منهم الطحاوى والطبرى وابن حزم  
وعبد الحق بجهالة زيد - اه ، فأبو حنيفة لم يفرد بذلك فلا معنى لقول المنذرى ما علمت  
أحدا ضعفه إلا ما ذكره ابن الجوزى ، فالحديث ضعيف عند الإمام و واقعه ابن حزم  
و الطبرى و عبد الحق و الحاكم و الطحاوى ، و إليه مال البخارى و مسلم كما أشار إليه  
الحاكم ، و قد قيل : أنه يقدم الخبر على القياس إذا كان راويه عدلا ظاهرا العدالة ، وهذا  
لا ظاهر العدالة و لا ظاهر العين ، و الإمام مقدم على من أخرجه من الجهالة بتكلف  
بارد . الرابع أن الحديث مضطرب سندا و متنا ، فقد اختلف على مالك في سنده فتارة  
يقول : عن عبد الله بن يزيد ، و تارة يدخل داود بن الحصين بينه و بين عبد الله ، و كذا  
اختلف على إسماعيل ، فروى النسائي و البيهقي عنه مثل رواية مالك ، و روى الطحاوى عنه  
من طريق المزني عن الشافعي عن ابن عيينة عنه عن عبد الله عن أبي عياش الزرقى عن سعد  
أنه سئل - فذكر الحديث ؛ و اختلف على أسامة أيضا ، فروى عنه كرواية مالك - كما مر ،  
و رواه الليث بن سعد عن أسامة و غيره عن عبد الله بن يزيد عن أبي سلمة بن  
عبد الرحمن عن بعض الصحابة - ذكره الطحاوى و ابن عبد البر ، و يروى عن أبي سلمة  
مرفوعا مرسلًا - كما أخرجه البيهقي من طريق ابن وهب عن أسامة عن عبد الله عنه ؛  
و ذكر المزني في الأطراف : روى زياد بن أبي أيوب عن علي بن غراب عن أسامة ==

== ابن زيد عن عبد الله بن يزيد عن أبي عياش عن سعد موقوفا ؛ واما الراوى عن سعد فيقال فيه مرة : عن مولى لبنى مخزوم ، و مرة : عن أبي عياش مولى بنى زهرة ، و مرة : عن زيد مولى عياش ، و مرة : عن أبي عياش مولى سعد ، و مرة : عن زيد أبي عياش : و مرة : عن أبي عياش الزرقى ، و فى رواية رجالها حفاظ كلهم غير الراوى عن سعد : نهى عن بيع التمر بالرطب نسيئة - كما فى آثار الطحاوى و سنن أبي داود ، و فى رواية لعدة : نهى عن بيع الرطب بالتمر - كما هنا من غير ذكر نسيئة ، و فى رواية : ان زيدا ابأعياش سأل سعدا عن البيضاء بالسك - كما فى الموطئين و سنن البيهقى ، و فى رواية : انه سأل عنه عن اشتراء السك بالتمر - كما فى نصب الراية و سنن البيهقى ، و فى رواية انه سأل عن السك بالذرة - كما هنا فى كتاب الرد ؛ و قد لا يذكر هذا كله بل يقول : سمعت سعد بن أبي وقاص يقول : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة - كما فى آثار الطحاوى و سنن البيهقى و غيرهما ، كأنه لم يسأل عنه عن شيء قبل ذلك ؛ فظهر من هذا كله ان الحديث قد اضطرب اضطرابا شديدا فى سنده و متنه ، و زيد مع الاختلاف فيه هو مجهول لا يعرف - كما مر ، فلا مناص عن الاعراض عنه و النظر الى حديث عمران بن أبي انس لسلامته عن الاعلال و الاختلاف ، فلذا لم يعمل أبو حنيفة به لأنه لم يثبت عنده على وجه يحتج به ؛ فهذا ليس بخلاف للحديث كما زعمه ابن أبي شيبة و تبعه من جاء بعده لا سيما البخارى الجامد الطابع لكتاب الرد مقلدا له من غير تنقيح و تنقيح مع ان التقليد عنده شرك فى الرسالة ؛ كأنه فر من المطر و قام تحت الميزاب ؛ فاعتبروا يا أولى الألباب ؛ و القول بأن رواية عبد الله بن يزيد و عمران بن أبي انس عنه تزيل جهالة العين عنه مسلم لكن بشرط ان يتفق الثقتان فى تسمية الرجل ، و انت ترى مبلغ الاختلاف فيها هنا فتوثق مثل هذا الرجل الذى لم يذكر الا فى هذا الحديث و لم يخرج له الشيخان فى صحيحهما بل و لم يذكره البخارى فى تاريخه و لم يصحح له غير المتساهلين فى التصحيح ==

كتاب الحجة ( الرجل يشتري الخنطة بالدقيق ) ج - ٢

== من الذين يصحون للجاهل - راجع لذلك ديساجة لسان الميزان لا يجعل معلوم الوصف ثقة ، ولذا ترى ابا حنيفة رحمه الله يصر على انه مجهول ، واصحاب السنن الاربعة لم يخرجوا له حديثا غير حديثه هذا ، وتصحيحه من غير بيان وجه الصحة سوى التعويل على اخراجه في الموطأ من مثل الترمذى او الدارقطنى او الحاكم لا يشفى غليلا ، وتصحيحه من مثل ابن خزيمة وابن حبان على مذهبهما في توثيق الجاهل لا يمنع المجتهد المتقدم عليهم من جميع الوجوه من الاعلال الذى سبق وتركه الاخذ به ، و اخراج مالك لحديثه في الموطأ لا يستلزم ان يكون منصوحا عنده على انه صحيح والصحة فرع الخلو من العلل في نظر المجتهد فلا يعد صحيحا عنده ما لم يخل منها في نظره ، ويشير الى ذلك رواية مالك عن ابن الحصين عن عبد الله في بعض طرق الحديث ؛ والكلام والاختلاف في ابن الحصين معروف ، فلا عجب في ان يكون ابن الحصين سقط منها في باقى طرقه - هذا . الخامس على تسليم صحته لا يقبل بازاء الحديث المتلقى بالقبول المستفيض الحاذى حذو النواتر لأن الجهالة لو سلم انها لم تكن جرحا في خير القرون فانها مع ذلك منقصة لكامله و منزل له من اعلى مراتب الصحة بل واسطة ايضا بل يبق في ادنى مراتب الصحة او الحسن ، وهو وان كان قابلا للحجة فهو لا يقارم اصح الاحاد بل اقوى المشاهير بل المتواتر ؛ مع ضم ان « الرطب » « تمر » لغة وعرفا بل شرعا ، وهذا امر ظاهر عند عارف اللسان واللغة ، والحديث المشهور ناص عند المائلة بالكيل على الجواز في قوله « التمر بالتمر » كما مر ، فلا يترك بهذا النازل عنه مرتبة ، والتمر شامل للرطب ، والعموم ايضا قطعى كالحاص - كما تقرر في الاصول . السادس انه على تقدير صحة سنده يحمل الحديث المذكور على النهى عنه نسيئة حتى لا يتضاد الخبران ، وله شاهد قوى وهو زيادة لفظ النسيئة ، فقد اخرجه ابو داود في سننه عن يحيى بن ابى كثير عن عبد الله بن يزيد ان ابا عياش اخبره انه سمع سعد بن ابى وقاص يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر نسيئة » ؛ وهذا اللفظ رواه ==

الحاكم في مستدركه وسكت عنه ، وكذا رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار من طريق معاوية بن سلام عنه ، ورواه الدارقطنى والبيهقى ايضا ، ثم قال ابو داود عقيب رواية يحيى : رواه عمران بن ابي انس عن مولى لبنى مخزوم عن سعد نحوه ؛ و ظاهر هذا ان عمران رواه كرواية يحيى على خلاف رواية الجماعة التى استند بها الدارقطنى على ضبطهم للحديث ، ويوضح ذلك ما رواه الطحاوى في مشكل الحديث : قال ثنا يونس ثنا ابن وهب اخبرنى عمرو بن الحارث ان بكير بن عبد الله بن الأشج حدثه عن عمران بن ابي انس ان مولى لبنى مخزوم حدثه انه سأل سعدا عن الرجل يسلف الرجل الرطب بالتمر الى اجل فقال سعد : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا ؛ فظهر بهذا ان عمران رواه على موافقة رواية يحيى ومخالفة الجماعة ، وهذا السند اجل من السند الذى ذكره البيهقى ؛ يونس هو ابن عبد الأعلى ، حافظ احتج به مسلم ، وهو اجل من الربيع وهو المرادى لانه كان فى عقله شيء حكاه ابن ابي حاتم عن النسائى ولم يخرج له صاحبنا الصحيحين ؛ وعمرو بن الحارث النصرى الراوى عن بكير حافظ جليل وهو اجل من مخزومة بن بكير بلا شك لان مخزومة ضعفه ابن معين وغيره وقال احمد بن حنبل وابن معين : لم يسمع من ابيه انما وقع له كتابه ؛ وبعد صحة هذه الزيادة يجب قبولها لان المذهب المختار عند المحدثين قبول الزيادة ، وان كان الأكثر لم يروها الا زيادة تفرد بها بعض الرواة الحضار فى مجلس واحد ، ومثلهم لا يغفل عن مثلها ، فانها مردودة على ما فى تحرير الأصول ، وفيما نحن لم يثبت انها زيادة بل فى مجلس واحد اجتمعوا فسمع هذا ما لم يسمع المشاركون له فى ذلك المجلس بالسماع ، فالظاهر ان الحال كذلك فالأصل انه قاله فى مجالس ذكر فى بعضها ما تركه فى آخر ؛ ومن هاهنا ذهب ما تكلف به الدارقطنى والبيهقى والمنذرى من تصحيح الحديث والبت بالتعويل على الجماعة بضبطهم . فثبت ان زيادة النسبة صحيحة ، والحديث محمول عليها ، والامام قائل به لا يخالف له كما زعم ابن ابي شيبة و تبعه من تبعه =



كتاب الحجة ( الرجل يشتري الخنطة بالدقيق ) ج - ٢

== في ذلك - هذا ، و منصب الامام منصب المانع فيكفيه الاحتمال و الجواز .  
السابع على تسليم صحته انه يجوز ان يكون النهى فيه للتنزيه توفيقا بين الأدلة ، و ضرورة التوفيق سند لمنع حمله على التحريم ، و المناقشة في ذلك حين المناقشة و الضرر على المستدل لا على المانع - فانهم .  
الثامن انه اذا اختلفت الأدلة السمعية من السنة و تعارضت رجعا الى ما هو المخلص عنه ، و هو القياس و النظر ، فقد قال الطحاوي : قد رأينا ان لا يختلفون في بيع الرطب بالرطب مثلا بمثل انه جائز ، و كذلك التمر بالتمر مثلا بمثل و ان كانت في احدهما رطوبة ليست في الآخر ، و كل ذلك ينقص اذا بقي نقصانا مختلفا و يحذف فلم ينظروا الى ذلك في حال الجفوف فيطلوا البيع به ، بل نظروا الى حاله في وقت وقوع البيع فعملوا على ذلك و لم يراعوا ما يؤل اليه بعد ذلك من جفوف و نقصان ، فالنظر على ذلك ان يكون كذلك الرطب بالتمر ينظر الى ذلك في وقت وقوع البيع ، و لا ينظر اليه من تغيير و جفوف ؛ و هذا قول ابي حنيفة رحمة الله عليه و هو النظر عندنا - اه .  
و بما ذكرنا استبان لك دعونة ابن القيم فيما حمل به على ابي حنيفة و وقع فيه في اعلامه الواهية و تقوله من عدم المامه ببراہين الامام في المسألة ، و قد نقل كلامه فاضل قنوج في بعض تأليفاته و هي خيالات كاسدة هجست له من غير تدبر منه في اصل متأصل للامام ابي حنيفة ، و لو اعتبر امثال هذه الزيادات لزم وجود البيع الجائز عزة يتعسر بها المعاملة و يتمكن الحرج البالغ حرجا فاشيا عاما ، كما لا يخفى على من له ادنى درية من الفهم و العقل . فثبت ان ابا حنيفة قوى الحجة و البرهان في المسألة ، و تمسكه بالسنة ظاهرا ، بل لم يرجع على القياس هنا ، و من الزمه بذلك فالزامه مرجوع عليه . هذا ما التقطته من : فتح القدير ، و البناية ، و نصب الراية ، و التلخيص ، و الجوهر النقي ، و شرح معاني الآثار ، و مشكل الآثار ، و عقود الجواهر ، و احكام القرآن ، و حواشي الهداية و غيرها ؛ و هو كله مأخوذ من جوابي عن كتاب الرد ==

== هو غير المطبوع بعد، فرغت منه سنة خمس وثلاثين بعد الألف و ثلاثمائة من الهجرة .  
 و راجع الى « النكت الطريقة » لفضيلة العلامة الكوثري المصري وفانا قدس الله تعالى  
 سره ص ١٢٠ منها الى ص ١٢٣ فانها كاف واف شاف - جزاه الله عنا وعن جميع  
 الأحناف خير الجزاء، كان ديننا عليهم فأداء اداء وإيا زائدا على ما طلبوه منه .  
 و الحديث الثاني الذي رواه ابن أبي شيبة في هذه المسألة موقوف، و في سنده « سمالك »  
 و الكلام فيه مشهور عن احمد و غيره لا سيما عن عكرمة - راجع ترجمته من التهذيب .  
 و بعض الأجوبة يجرى فيه ايضاً فتذكره .

و الحديث الثالث صحيح لكن لا يخالف مذهب أبي حنيفة، و ابن أبي شيبة رواه هنا  
 مجملًا مختصراً بحيث يلزم به ابا حنيفة و يتعرض عليه، يوضحه ما ساقه مسلم في صحيحه  
 بالسند المذكور قال: حدثنا ابو بكر بن أبي شيبة و محمد بن عبد الله بن نمير ثنا محمد بن  
 بشر ثنا عبيد الله عن نافع ان عبد الله اخبره: ان النبي صلى الله عليه و سلم نهى عن  
 المزابنة، و المزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلا و بيع العنب بالزبيب كيلا و بيع الزرع  
 بالخنطة كيلا؛ و حدثناه ابو بكر بن أبي شيبة ثنا ابن أبي زائدة عن عبيد الله بهذا  
 الاسناد مثله - انتهى . فهذا هو عين مذهب أبي حنيفة في المزابنة في المنع عن بيع الثمر  
 على رؤس النخل او العنب على الكروم بالتمر او الزبيب كيلا، كما هو حكم المزابنة في  
 نظره، فلا تعلق لهذا الحديث بما هنا من المسألة بل هو تهويل من ابن أبي شيبة من غير  
 برهان؛ و اثر ابن المسيب رأى له لا يكون حجة على أبي حنيفة، فتحن رجال و هم رجال،  
 على ما نقله الذهبي عن أبي حنيفة في مناقبه . فظهر انه ليس بمخالف للأحاديث الصحيحة  
 في الباب، و له تدارك تبعده عنها؛ و قد حكى عنه - كما في المبسوط و غيره - انه  
 لما دخل بغداد سأله عن بيع الرطب بالتمر متماثلين فقال: الرطب إما ان يكون تمرا  
 و إما لا يكون تمرا، فان كان تمرا جاز لمقوله صلى الله عليه و سلم: التمر بالتمر مثلاً  
 بمثل - اخرجه الجماعة، و ان لم يكن تمرا جاز ايضاً للحديث: اذا اختلف النوعان ==

## باب الرجل يبتاع الطعام جزافا

محمد قال قال أبو حنيفة: من ابتاع طعاما جزافا من رجل ثم أصيب ذلك الطعام فاستهلك إن البائع إن لم يكن سلبه للمشتري حتى أصيب فهو من مال البائع. وقال أهل المدينة: الذي يبتاع الطعام من رجل جزافا ثم يصاب ذلك الطعام إنه من مال الذي ابتاعه.

قال محمد: ما أبعد قولهم هذا من قولهم في الجماعة ١١ يزعمون أن رجلا لو ابتاع ثم نخل فسلم البائع ذلك للمشتري وقبضه المشتري ثم أصابته جائحة اجتاحت الثمر كله أو اجتاحت منه النصف أو أقل من ذلك الثلث<sup>١</sup> أنه من مال البائع، ويقولون في هذا ولم يقبضه المشتري وهو في يد البائع أنه إن أصيب فهو من مال المشتري<sup>٢</sup> كيف افترق هذا؟ محمد قال أخبرنا أبو حرة<sup>٣</sup> عن الحسن أنه سئل عن رجل ابتاع من رجل طعاما و الطعام في بيت فأمره أن يغلق ويدفع المفتاح<sup>٤</sup> إليه حتى يستوفيه فاحترق البيت بما فيه من مال؟ قال: هو من مال صاحب الطعام، من أجل أنه لم يستوفه.

== فبيعوا كيف شئتم - أخرجه الجماعة. فأوردوا عليه حديث ابن عباس قال: هو مجهول أو من لا يقبل حديثه - اه. فلا يكون حجة بأزاء الأحاديث الصحيحة المشهورة المتلقاة بالقبول.

(١) في الأصول «لو» تصحيف، والصواب «أو».

(٢) هو بدل من قوله: من أقل - الخ.

(٣) هو بالحاء المهملة والراء المشددة، وأصل ابن عبد الرحمن، قد سبق - فنذكره.

(٤) في الأصول «المتناع» وهو تصحيف.

(٥) كذا في الأصول، والصواب «المال».

## باب بيع اللحم باللحم

محمد قال قال أبو حنيفة: <sup>١</sup> لا بأس بلحم الابل ولحم البقر بلحم الغنم <sup>١</sup> ولحم الغنم بلحم الابل اثنان بواحد يدا بيد، ولا خير فيه نسيئة . وقال أهل المدينة في لحم الابل والبقر والغنم وما أشبهه من الوحوش بمنزلة الشيء الواحد، ولحوم الحيتان كلها شيء واحد لا يشتري بعضه ببعض إلا مثلاً بمثل وزناً بوزن <sup>٢</sup> قالوا: ولا بأس وإن لم يوزن إذا <sup>٣</sup> تحرى أن يكون مثلاً بمثل يدا بيد .

وقال محمد: وكيف فسد لحم الأرنب بلحم البقر إلا مثلاً بمثل؟ وكيف فسد لحم الظبي بلحم الجاموس إلا مثلاً بمثل؟ أسمعوا في هذا بأثر؟ لو كانوا سمعوا فيه بأثر لسمعناه <sup>٤</sup> ولاحتجوا به فيما

(١-١) كذا في الأصل، وفي الهندية «لا بأس بلحم الابل بلحم البقر ولحم البقر بلحم الغنم» .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الواو قبل قوله «قالوا» سقط منها - والله اعلم .

(٣) في الأصول «أما إذا» وهو خطأ .

(٤) وفي الأصل «بلحم الأرنب» تحريف، والصواب «بلحم البقر» والله اعلم - ف .

(٥) كذا في الأصول، ولعل لفظ «منهم» ساقط بعد قوله «لسمعناه» . وراجع

لتوضيح «باب الرجل يتناع الطعام جزافاً» شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٢١٥ من «باب الرجل يشتري الثمرة فيقبضها فيصيدها جائحة» . فان الطحاوي على عادته فصل المقام رواية ودراية، ومعنى الأمر بوضع الجوائح في حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه ان المراد بها الجوائح التي يصاب الناس بها ويحتاجهم في الارضين الخراجية التي خراجها للسلبين، فوضع ذلك الخراج عنهم واجب لازم، لأن في ذلك صلاحاً للسلبين وتقوية لهم في عمارة اراضيهم؛ فأما في الأشياء المبيعات فلا؛ ومعنى حديث جابر الثاني انه =

نرى<sup>١</sup> هذا رأى رأوه .

وقالوا أيضا: إن<sup>٢</sup> تحرى أن يكون مثلا بمثل [يدايد]<sup>٣</sup> فلا بأس به وإن لم يوزن؛ لأن كان الأمر كما قالوا أما أن يتحرى ولا يجوز<sup>٤</sup> إلا وزنا بوزن مثلا بمثل، لأن التحرى يزيد وينقص ويخطئ ويصيب في = ذكر فيه البيع ولم يذكر فيه القبض، فذلك عدنا على البياعات التي تصاب في أيدي بائعها قبل قبض المشتري لها، فلا يحل للباعة أخذ أثمانها لأنهم يأخذونها بغير حق، فأبوا ما قبضه المشترون وصار في أيديهم فذلك كسائر البياعات التي يقبضها المشترون لها فيحدث بها الآفات في أيديهم، فكما كان غير الثمار يذهب من أموال المشتري لها لا من أموال بائعها فكذلك الثمار؛ فهذا هو النظر وهو أولى ما حمل عليه هذا الحديث، لأنه روى عن أبي سعيد قال: أصيب رجل في ثمار ابتاعها فكسّر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «تصدقوا عليه» فتصدق عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم «خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك»، فلما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يطل دين الغرماء بذهاب الثمار وفيهم بائعها ولم يردده على الباعة بالثمن إن كانوا قد قبضوا ذلك منه ثبت أن الجوائح الحادثة في يدي المشتري لا تكون مطلبة عنه شيئا من الثمن الذي عليه للبائع... ( إلى أن قال: ) فما حدث فيها من جائحة أنت عليها كلها أو بعضها فهي ذاهبة من مال المشتري، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله - اه - .

(١) في الأصول «يرى» بالغية .

(٢) وفي الموطأ «إذا» مكان «إن» .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٤) كذا في الأصول، ولعل في العبارة خلا وسقوطا ما وتحريفا .

التحرى<sup>١</sup> ١١ بل ينبغي لمن أجاز في التحرى هذا أن يميز في الحنطة بالحنطة أن يتحرى فيسوى بغير كيل<sup>١</sup> وأن يتحرى به في الذهب الثبر بالذهب الثبر فيسوى<sup>٢</sup> بغير وزن<sup>١</sup> وليس ينبغي أن يكون بين هذه الأشياء فرق في قولهم إذا كان ذلك لا يجوز الا مثلا بمثل وهو ما يوزن<sup>١</sup> . واما أن يقول قائل «لا يجوز هذا إلا مثلا بمثل وزنا بوزن» ثم يقول «إن تحرى فلا بأس بغير وزن» وهذا<sup>٢</sup> بما [لا] يستقيم<sup>٢</sup> . رأيتم إن تحريا فتبايعا فتقايضا ثم وزن كل واحد منهما اللحم الذي اشترى فاذا أحدهما يزيد على صاحبه أنتقض<sup>٢</sup> بعد إذ صار تاما أو ناقصا على تمامه ؟ وإن كان ينقص<sup>٢</sup> فينبغي

(١) كذا في الأصول، ولعل اسقاط قوله «في التحرى» أولى وأحرى .

(٢) في الأصل «أن يتحرى» وهو خطأ، والصواب «فيسوى» .

(٣-٣) في الأصول «هذا بما يستقيم» بدون حرف النفي، وزدته لكي يستقيم العبارة - تأمل فيه .

(٤) في الأصول «انتقض» .

(٥) كذا في الأصول وهو خطأ، والصواب «ينقض» كما في الأول . راجع الموطأ مع شرحه للزرقاني ج ٣ ص ١٣٠ و ج ٣ ص ٢٢ من كتاب الأم للإمام الشافعي و ج ٨ ص ٥١٥ من المحلى فان ابن جزم مع الخلاف في الباب لم يقدر على إقامة الحجّة على ما ذهب إليه غير قوله «وأحل الله البيع» وقوله «وقد فصل لكم ما حرم عليكم» . وقال في ج ٥ ص ١٨٩ من البدائع: واللحوم معتبرة بأصولها، فان تجانس الأصلان تجانس اللحمان، فتراعى فيه المائلة، ولا يجوز الا متساويا، وان اختلف الأصلان اختلف اللحمان فيجوز بيع أحدهما بالآخر متساويا ومتفاضلا بعد أن يكون يدا بيد ولا يجوز نيئة لوجود أحد وصفي علة الربا وهو الوزن؛ اذا عرف هذا فنقول: لحوم الابل كلها على اختلاف أنواعها من لحوم العراب البخاق والهجين =

أن لا يجوز أول مرة حتى يزنا وإن كان البيع تاما ، وإن زاد أحدهما على صاحبه فقد جاز اللحم باللحم أحدهما أكثر من صاحبه . وكيف قلتم في اللحم إنه يجوز إذا تحريا ؟ فينبغي لمن قال هذا في اللحم أن يقول في الزيت و العسل و السمن و كل ما يوزن انه لا بأس به بغير وزن إذا تحريا ! وإن أبطلتم التحرى في هذه الأشياء حتى يجوز و أجزئوها في اللحم بالتحرى فكأنكم من قولكم في اللحم إنه لا يجوز إلا مثلا بمثل وزنا بوزن ، على غير ثقة . القول في اللحم كما قال أبو حنيفة ؛ لا يجوز لحم الغنم بلحم الغنم و لا لحم البقر بلحم البقر و لا لحم الابل بلحم الابل إلا مثلا بمثل وزنا بوزن ، و لا يجوز فيه التحرى ، فاذا اختلف اللحم فلا بأس بلحم الابل بلحم البقر و لحم البقر بلحم الغنم اثنان بواحد يدا يدا و لا خير فيه نسيئة لأنه وزن كله .

== وذى السنامين و ذى سنام واحد جنس واحد ، لأن الابل كلها جنس واحد فكذا لحومها ، و كذا لحوم البقر و الجواميس جنس واحد ، و لحوم الغنم من الضأن و النعجة و المعز و التيس جنس واحد ، اعتبارا بالأصول فانها مختلفة الجنس فكذا لحومها لأنها فروع تلك الأصول ، و اختلاف الأصل يوجب اختلاف الفرع ، و المعتبر في اتحاد الجنس اتحاد المقصود الخاص لا العام ؛ ألا ترى ان المطعومات كلها في معنى الطعم متحدة ثم لا يحمل كلها جنسا واحدا ، كالحنطة مع الشعير و نحو ذلك حتى يجوز بيع احدهما بالآخر متفاضلا مع اتحادهما في معنى الطعم ، لكن لما كان ذلك معنى عاما لم يوجب اتحاد الجنس ؛ كذا هذا ؛ و روى عن ابى يوسف انه يجوز بيع الطير بعضه ببعض متفاضلا و ان كانا من جنس واحد لأنه لا يوزن عادة ؛ و على هذا الباب هذه الحيوانات حكمها حكم امرئها عند الاتحاد و الاختلاف ، لأنها متفرعة من الأصول فكانت معتبرة بأصولها - انتهى .

### باب السلف في العروض وغيرها

محمد قال : قال أبو حنيفة : لا بأس بأن يشتري الرجل الثوب من الكتان الشطوى<sup>١</sup> أو القصبي<sup>٢</sup> بالاثواب من [الأتريبى أو] القصى أو الثوب من القرير<sup>٣</sup> ؛ ولا بأس بالشطوى بالقصبي أو بالقصين يدا يدا ونسيئة ؛ وإنما يكره الصبطوى<sup>٤</sup> بالشطوى نسيئة والهروى بالمروى أو بالمروين<sup>٥</sup> نسيئة ، فأما يدا يدا فلا بأس بذلك ؛ ولا بأس بالهروى بالمروى يدا يدا ونسيئة لأن الهروى جنس غير المروى ، والشطوى غير جنس القرير ، فإذا اختلفت الأجناس فلا بأس به واحدا باثنين ولا بأس به نسيئة ، وإذا كان

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « والشطوى » ، قلت : الشطوى بدل من قوله « الكتان » ، فلا حاجة إذن لذكر الواو أو لذكر « أو » - ف . و « الشطوى » بالسين المهملة في الأصول في كل الحروف ، والصواب بالشين المعجمة - ف .

(٢) في الأصول « القصوى » وهو خطأ . والشطوى نسبة إلى شطا قرية بأرض مصر ، والقصب ثياب ناعمة من كتان ، الواحدة : قصبي - كذا في شرح الزرقاني .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زدناه من الموطأ . نسبة إلى « أتريب » وهي قرية من مصر ، وهي بكسر الهمزة واسكان الفوقية فراء ونحتة فوحددة - كذا في شرح الزرقاني . والقصى - بفتح القاف - نسبة إلى « قس » قرية من مصر على ساحل البحر .

(٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « أو الزبقة » نسبة إلى زبق محلة بنيسابور ، أو ثياب تعمل بالصعيد .

(٥) هكذا في الأصل ، وفي الهندية « الطبطوى » ولعله « الشطوى » أو « القريرى » ، فانه ذكره في المقابلة بعد ذلك - تدبر .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « و المروى بالهروى أو بالمروين » ، وعندى كلاما واجب الاسقاط فانه سيأتى بعده .



كتاب الحجة ( السلف في العروض و غيرها ) ج - ٢

من نوع واحد هروى كله أو مروى كله أو شطوى كله فلا خير<sup>١</sup> فيه نسيته .  
قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: إذا اختلف  
النوعان بما لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد يدا يد، ولا خير<sup>٢</sup>  
فيه نسيته<sup>٣</sup> . وقال أهل المدينة: لا بأس بأن يشتري<sup>٤</sup> الثوب [من] القسي  
البكتان [أو] الشطوى أو القصبى بالاثواب [من الاتريبي أو] القسي  
[أو الزيفة] ، أو يشتري الثوب من الهروى أو المروى بالملاحف اليمنية  
أو الشقائق<sup>٥</sup> وما أشبه ذلك الواحد بالاثنتين أو الثلاثة يدا يد [أو إلى  
أجل وإن كان] من صنف واحد، فإن دَجَل<sup>٦</sup> ذلك نسيته فلا خير فيه  
ولا يصلح حتى يختلف<sup>٧</sup> فيبين اختلافه<sup>٨</sup>، فإذا أشبه بعض ذلك بعضاً؛  
وإن<sup>٩</sup> اختلف أسماؤه فلا يأخذ منه اثنين بواحد إلى أجل. وذلك أن يأخذ

- (١) وفي الأصل «فلا بأس» تحريف، والصواب «فلا خير» .
- (٢) أخرجه في كتاب الآثار أيضاً مطولاً منه ثم قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - اهـ . وهو في ج ٢ ص ١٣ من جامع المسانيد .
- (٣) حرف ياء ساقط من قوله «يشتري» من الأصل بسهو قلم الناسخ - ف .
- (٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .
- (٦) كذا في الأصول، وفي الموطأ: أو الثوب الهروى أو المروى .
- (٧) في الأصول «الشقاق» وهو خطأ؛ وهي الأزر الضيقة الردية .
- (٨) في الأصول «دخلت» بناء التانيث وهو خطأ، والاصلاح من الموطأ .
- (٩- ٩) كذا في الموطأ، وكان في الأصول «فتين اختلاف» .
- (١٠) في الموطأ «وإن» مكان «وإن» وهو تصحيف .

الرجل 'الثوين من الهروي' بالثوب من المروى أو القوهي<sup>١</sup> إلى أجل أو يأخذ الثوين من الفرقي<sup>٢</sup> بالثوب من الشطوى، فإذا كانت هذه الأصناف على هذه الصفة فلا يشتري منها اثنين<sup>٣</sup> بواحد إلى أجل.

وقال محمد بن الحسن: ما تفاوتت منه وما لم يتفاوتت سواء، إنما ينظر إلى الأجناس، فإذا اختلفت جازت فيه<sup>٤</sup> النسيئة، القوهي<sup>٥</sup> غير جنس المروى، والشطوى جنس غير القصبي<sup>٦</sup>، معروف<sup>٧</sup>، فإن<sup>٨</sup> تفاوتت المنظر إنما القول في هذا قولان: أن يقول قائل: ما أصله قطن وإن اختلفت أجناسه

(١-١) كذا في الموطأ وهو الصواب، وفي الأصول «الثوب الهروي».

(٢) كذا في الأصل وهو مطابق لما في الموطأ بضم القاف. وسكون الواو فهاء، ثياب

بيض - كما في ج ٣ ص ١٣٢ من شرح الزرقاني، وفي الهندية «الفدهي» تصحيف.

(٣) كذا في الموطأ، وفي الأصول «الفوهي» وهو تحريف، والصواب «الفرقي»؛

و«الفرقي» بضم الفاء أو القاف بينها راء ساكنة ثم موحدة نسبة إلى فرقب موضع،

ومنه الثياب الفرقيبة أو هي ثياب بيض من كتان - كما في شرح الزرقاني نقلاً عن القاموس.

(٤) في الموطأ «اثنان» فالنعل مبنى للجهول.

(٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب «فيها».

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «الفدسي» تصحيف.

(٧) وكان في الأصل «المهبي» تصحيف والصواب «القصبي».

(٨) كذا في الأصول، لعل قوله «بين الناس» بعد قوله «معروف» سقط منها -

والله اعلم.

(٩) كذا في الأصول، ولعل الصواب «وإن» لأن الفاء لا تناسب المقام لأنها

تقتضي الوصلية.

كتاب الحجة ( للرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

يتفاوت<sup>١</sup> ولاخير فيه إلا يدايد، وما كان أصله كتان، فدخل في هذا أمر قبيح<sup>٢</sup> أن يقول: لاخير في الصنعان بالمروى نسبة لأنه قطن، فهذا خطأ ليس بشيء، أو يقول قائل بقول أبي حنيفة: فإذا اختلفت أجناس<sup>٣</sup> وإن كان أصلها قطناً كلها أو كتاناً كلها فلا بأس به لأنها أنواع متفرقة، فلا بأس بالمروى بالمروى و<sup>٤</sup> الهروين<sup>٥</sup> إلى أجل معلوم، ونحو ذلك، لأن الأجناس متفرقة، فأما ما قال أهل المدينة فهو أمر لا يقام على حده.

باب الرجل يسلف في عرض من العروض

محمد قال قال أبو حنيفة: من أسلم في عرض من العروض وكان ذلك موصوفاً فأسلف فيه إلى أجل فخل الأجل فليس ينبغي للشترى أن يبيع شيئاً من ذلك من الذي اشتراه منه بمثل ذلك الثمن [الذي أسلفه فيه]<sup>٦</sup> ولا بأكثر منه ولا بأقل [منه]<sup>٧</sup> قبل القبض<sup>٨</sup> ما أسلفه<sup>٩</sup> فيه؛ وكذلك لا ينبغي أن يبيعه من غيره على واحد من الوجوه حتى يقبضه.

(١) الجملة الفعلية خبر المبتدأ، وهو قوله «ما أصله قطن».

(٢) تأمل في العبارة.

(٣) كذا في الأصول، ولعل الضواب «الأجناس»، أو «أجناسه» والله اعلم - ف.

(٤-٤) وكان في الأصول «قطن كلها أو كتان» بالرفع، والضواب بنصبها.

(٥) كذا في الأصول، ولعل الضواب «أو» مكان واو العطف.

(٦) لعل قوله «و الهروى بالمروى أو المروين» ساقط من الأصول قبل قوله «إلى أجل».

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ.

(٨) كذا في الأصول، وفي الموطأ: قبل أن يقبض.

(٩) في الموطأ «سلفه».

كتاب الحجّة (الرجل يسلف في عرض من العروض) ج - ٢

وقال أهل المدينة: لا ينبغي أن يبيعها<sup>١</sup> من الذي<sup>٢</sup> هي عليه بأكثر من الثمن [الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ما سلفه فيه]<sup>٣</sup>، ولا بأس بأن يبيعها<sup>٤</sup> من غير الذي اشتراها منه<sup>٥</sup>.

قال محمد: قد روى فقيهكم مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال: سمعت عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ورجل يسأله عن رجل أسلف [في سيائب]<sup>٦</sup> فأراد أن يبيعها قبل أن يقبضها

(١) الضمير راجع إلى «السلعة» التي وقعت في الموطأ.

(٢) في الأصول «التي» وهو تحريف، والصواب «الذي».

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ.

(٤) في الموطأ ذيل أثر ابن عباس: قال مالك: وذلك فيما نرى - والله أعلم - أنه إنما أراد أن يبيعها من صاحبها الذي اشتراها منه بأكثر من الثمن الذي ابتاعها به، ولو أنه باعها من غير الذي اشتراها منه لم يكن بذلك بأس، فالأمر عندنا فيمن سلف في رقيق أو ماشية أو عروض، فإذا كان كل شيء من ذلك موصوفاً فسلف فيه إلى أجل محل الأجل فإن المشتري لا يبيع شيئاً من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ما سلفه فيه، ومن سلف ذهباً أو ورقاً في حيوان أو عروض إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فإنه لا بأس أن يبيع المشتري تلك السلعة من البائع قبل أن يحل الأجل أو بعد ما يحل بعرض من العروض بعجله ولا يؤخره بالغاً ما بلغ ذلك العروض، إلا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى يقبضه، وللمشتري أن يبيع تلك السلعة من غير صاحبها الذي ابتاعها منه بذهب أو ورق أو عرض من العروض يقبض ذلك ولا يؤخره - اهـ.

(٥) في الموطأ: من غير صاحبها الذي ابتاعها منه - كما عرفت.

(٦) في الأصول ما هنا يابض، وفي الموطأ «في سيائب» مكان اليابض فوضعتاه =

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

فقال ابن عباس رضي الله عنهما « تلك الورق بالورق » وكره ذلك<sup>١</sup> ، فكيف جوزوا بيع ذلك من غير الذي<sup>٢</sup> هي عليه وهو لم يقبض ما اشترى؟ وإنما<sup>٣</sup> أخذ بذلك ورقا قبل قبضه!! زعموا أنهم يأخذون بالآثار وهم يتركون ما يروون فضلا عن غيره!

قالوا: إنما نأخذ بحديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم، إنه [قال]<sup>٤</sup> « من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه »<sup>٥</sup> . والعرض ليس بطعام . قيل لهم: هل قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أما ما سوى الطعام فلا بأس به؟ = بين المربعين . وهو بسين . هملة اوله ووحدة آخره ، شقق رقيقة ، جمع « سبة » بالكسر « وسببية » و يجمع ايضا على « سبوب » كما في القاموس . وقال ابو عمر: السائب: عمائم الكتان وغيره ، وقيل: الملاحف - كذا في ج ٣ ص ١٢٢ من شرح الزرقاني .

(١) أخرجه مالك في الموطأ به مثله . وفي شرح الزرقاني ج ٣ ص ١٢٩: قال ابو عمر: مذهب ابن عباس ان العرض كالطعام يمنع بيعه قبل قبضه لأنه عنده من ربح ما لا يضمن خلاف ما ظنه مالك ، وقد صح ان ابن عباس قال : و احسب ان كل شيء بمنزلة الطعام . - ا هـ .

(٢) في الاصول « التي » . والصواب « الذي » .

(٣) في الاصول « فأنما » . والصواب « وإنما » .

(٤) كذا في الاصل ، وفي الهدية « رسول الله » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول .

(٦) أخرجه الأئمة: البتة من حديث ابن عباس ، وأخرجه مالك من حديث حكيم بن حزام ، وأخرجه النسائي في الكبرى ، وأحمد في مسنده ، وابن حبان ، والطبراني ، والدارقطني ، والبيهقي ، وابن حزم وغيرهم - كما في ج ٣ ص ٣٢٢ من نصب الراية .

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

قالوا : لم نسمع ذلك . قلنا : فإما ينبغي أن يقاس على حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخالف فيقول قائل : إنما أقول ذلك فيما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة ، و [ ما ] ' لم يأت فيه أثر . قلت فيه برأى ، وهو يشبه ما جاء فيه الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مشهور معروف حين بعث عتاب بن أسيد<sup>٢</sup> رضى الله عنه إلى مكة فقال : « إني أبعثك إلى أهل الله فانهم عن أربع خصال : عن بيع ما لم يقبضوا ، وعن رجح ما لم يضمّنوا ، وعن شرطين في بيع ، وعن سلف وبيع »<sup>٣</sup> . فقد نهام عن بيع ما لم يقبضوا ، فجعل ذلك جملة ولم يجعله في الطعام دون غيره ، مع ما جاء عن ابن عباس بما روّاهما وعبد الله بن عباس رضى الله عنهما أعرف بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثني يحيى [ بن عبيد الله ] عن

(١) لفظ « ما » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) هو الإموى ، أبو عبد الرحمن أو أبو محمد ، المكي ، الصحابي ، من رجال الأربعة ، رجل صالح خير ، فاضل ، استعمله النبي صلى الله عليه وآله وسلم على مكة عام الفتح في خروجه إلى حنين فخرج بالناس سنة ثمان ، ولم يزل على مكة حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، و أقره أبو بكر فلم يزل واليا عليها إلى أن مات ، وكانت وفاته يوم مات أبو بكر الصديق ، وقيل : تأخرت وفاته إلى سنة ٢٢ ، وكان إلى مكة لعمر سنة عشرين - كما في التهذيب ج ٧ ص ٩٠ .

(٣) سيأتي بعده مسندا .

(٤) في الأصول « يحيى بن عامر » وكذا هو في كتاب الآثار للإمام محمد ، وكذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ، و رواه طلحة و ابن خسرو والكلاعي في مسانيدهم - كما في جامع المسانيد و عقود الجواهر . وقال الحافظ في الإيسار : قال الحسين

عن

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

= عن يحيى وهو ابن عبيد الله عن عامر وهو الشعبي ؛ قلت : ويحيى بن عبد الله هو المعروف بالجابر ، له ترجمة في التهذيب - انتهى . وذكره الحسينى في موضعين من التذكرة - كما في ص ٤٤٣ و ٤٤٤ من التعجيل - وقال هناك وقع فيها تصحيف « عن » فصارت « بن » و عامر هو الشعبي ، والمعتمد ان روايته عن عتاب بن اسيد بواسطة ، وهذا الخيزرى لا اعرف له ترجمة - انتهى . ولعله لما كان المراد بعامر «الشعبي» فهو الخيزرى - كما في ترجمته من التهذيب ، فالخيزرى صفة لعامر لا ليحيى - تأمل .

اعلم ان شيخ الامام ابى حنيفة في الاستاد المذكور مختلف فيه ، ففي جامع المسانيد و عقود الجواهر : ابو حنيفة عن يحيى بن عبيد الله بن موهب التيمى القرشى الكوفى عن عامر الشعبي عن عتاب بن اسيد : ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينهى قومه - فذكره ، كذا رواه طلحة من طريق جعفر بن عوف عنه ؛ قال السيد الزيدى : وفيه انقطاع فان الشعبي لم يدرك عتابا ، وابن موهب ضعيف - اه ؛ ابو حنيفة عن علي بن عامر عن عبد الله بن عبد الواحد عن عتاب بن اسيد : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : انطلق الى اهل الله فانهم عن اربع خصال - فذكره ، كذا رواه طلحة من طريق حمزة بن حبيب الزيات عنه ؛ و رواه ابن خسر - من طريق محمد بن شعاع عن الحسن ابن زياد عنه : ابو حنيفة عن يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : انه اهلك - فذكره ، كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار والحسن بن زياد في مسنده كلاهما عنه ، و رواه طلحة وابن خسر - والكلاعي ؛ قال الزيدى : قال الشريف الحسينى في التذكرة : صوابه « يحيى عن عامر الشعبي » ، ثم قال : يحيى بن عبيد الله الخيزرى عن عامر الشعبي عن رجل عن عتاب - اه - فبخلاف عليه في يحيى بن عبيد الله بن موهب وعلى بن عامر ويحيى بن عامر ، وابن موهب له ترجمة في التهذيب ، وكذا يحيى الجابر الذى جزم به الحافظ في الاثر خلافا لما في التعجيل . ويحيى بن عامر البجلي ذكره البخارى في تاريخه وقال : نسبة هشيم ، يروى عن اسماعيل بن =

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف في عرض من العروض ) ج - ٢

= أبي خالد - كما في ج ٢ ص ٥٧٧ من باب المشايخ من جامع المسانيد . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف رقم ٨٢٨ ص ١٨١ : قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن أبي يحيى عن حماد عن عتاب بن أبي أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه أميراً على مكة وقال « أنى أبشرك إلى أهل الله فانهم عن أربع خصال ، الحديث ؛ فيه شيخ أبي حنيفة « أبو يحيى » قال الفاضل أبو الوفاء في تعليقه عليه : كذا هنا ، وعند الحافظ طلحة و ابن خسرو و الكلاعي « عن يحيى بن عامر الكوفي الحميري عن رجل ، وكذلك عند محمد في الآثار إلا أنه لم يرد « الكوفي الحميري » ، و أخرجه الحافظ طلحة أيضاً من طريق جعفر بن عون عنه عن يحيى بن عبد الله بن موهب التيمي الكوفي عن عامر الشعبي عن عتاب ؛ قلت : و اظن أن أبا يحيى هذا عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي أب يحيى الذي مر ذكره ، و عن حديثه هو الشعبي - كما علمت ، ولعل هذا هو الصواب ؛ أو هو « يحيى » و « أبو يحيى » تحريف كما هو عند غيره ، فهو أما « يحيى بن عبيد الله التيمي » أو هو « يحيى بن عبيد الله الحميري » كما عند البعض ، و هو لا يعرف - قاله ابن حجر في ( ت ) ، و أما « يحيى بن عامر » فقال الحافظ في ( ت ) : « هو « يحيى عن علمه » ، لحرف « عن » ، أو صار « بن » ، و أما شيوخ الإمام الذين يكونون بأبي يحيى فهم : سلمة بن كهيل ، وسليمان بن أبي ثابت ، و عمرو بن ميمون الأودي ، و أبو عطاء بن السائب ؛ قلت : و أخرجه الحديث البيهقي عن ابن إسحاق عن عطاء عن صفوان بن يحيى عن أبيه ، و عن إسماعيل بن أمية عن عطاء عن ابن عباس ، و عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - انتهى . و هو مذکور مفصلاً في ج ٢ ص ١٩ و ٢٠ من عقود الجواهر المنيفة . فالخاسل أن شيخ الإمام « يحيى بن عبيد الله ابن موهب » أو « يحيى الجابر » أو « يحيى بن عامر » أو « يحيى بن عبيد الله الحميري » أو « علي بن عامر » ، و اعلق بالقلب و آتق هو « يحيى الجابر » كما في الآثار - و العلم عند الله تعالى . و بعد : فعلى العلماء التبيين و التخصيص . قلت : و ذكر ابن خسرو =



كتاب الحجة (الرجل يسلف في عرض من العروض) ج - ٢

عامر<sup>١</sup> عن رجل<sup>٢</sup> عن عتاب بن أسيد<sup>٣</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه  
= في شيوخ الامام «يحيى بن عامر» ثم ذكر بسند الامام محمد مثل ما اخرجه هو في  
كتاب الآثار، و اخرج من طريق جعفر بن عون : نا ابو حنيفة عن يحيى بن عبيد الله  
عن عامر عن عتاب بن أسيد - الحديث ؛ في نسخة من الكتاب «يحيى بن عبيد الله بن  
عامر» - ف .

(١) هذا هو الصواب على ما في الآثار والتعجيل، و عامر هو الشعبي، و «بن» محرف  
من «عن» و عليه الاعتماد فان الحافظ تصدى مأمورا لتحقيق رواية الآثار و رجاله  
و ألف فيهم رسالة سماه «الآثار بمعرفة رواية الآثار» وجمعهم فيها . و مع هذا هنا يحيى  
الكندى كوفى، روى عن الشعبي و ابي جعفر و شريح، و عنه الصلت بن الحجاج و ابو  
عوانة و شريك - ذكره الحافظ في ج ١١ ص ٣٠٨ من التهذيب، و ذكره ابن حبان  
في الثقات فقال: يحيى بن تيس الكندى عن شريح، و عنه ابو عوانة و شريك ؛ فيحمل  
ان يكون هذا . قال الحافظ : و ليس عند البخارى و ابي حاتم من يسمى «يحيى»  
و ينسب كنديا غيره، فالظاهر انه هو - اهـ . فلا بد في ان يكون هو في الاسناد  
المذكور . و قال في التقريب: يحيى بن فيس الكندى كوفى مستور من السادسة - اهـ .  
و رقم عليه علامة تعليقات البخارى في كتابه . و شريك النخعي و غيره من طبقة  
ابي حنيفة رحمهم الله تعالى : و «ابو يحيى» و «بن» محرفان من «يحيى» و «عن» .  
و من نسبه الى عبد الله بن موهب التميمى او الى عبد الله الحميرى ان كان صحيحا فلعل  
الامام رواه عن يحيى الجابر عن الشعبي، و عن ابن عبد الله بن موهب عنه، و ابن  
عبيد الله الحميرى و يحيى الكندى عنه - كلهم، او قد اشتبه على الكاتب فكتب ما كتب .  
هذا ما عندى في الحال، و لعل الله الحديث بعد ذلك امرا، و عليك بالتفتيش . و هنا  
يحيى بن سعيد ابو حيان التميمى الكوفى العابد، الراوى عن الشعبي، من رجال الستة،  
روى عنه من في طبقة الامام كالثورى و غيره، و سعيد يتحرف «بعد» و «عبد» =

كتاب الحجة (الرجل يسلف في عرض من العروض) ج - ٢

قال: انطلق إلى أهل الله - يعني أهل مكة - فأنهم عن أربع خصال: عن بيع ما لم يقبضوا، ورجح ما لم يضمّنوا، وعن شرطين في بيع، وعن سلف وبيع . أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي<sup>١</sup> قال سمعنا القاسم بن محمد يقول: كنت قاعدا عند ابن عباس فسئل عن سبائب<sup>٢</sup> السلف فيهن

== والحديث أخرجه البيهقي في ج ٥ ص ٣١٣ من سننه الكبيرى والامام الشافعى في ص ٦٠ من كتاب الام من غير اسناد . (٢) مجهول، ولم اقدر على تشخيصه؛ قيل ان المراد به وبعين حديثه «الشعبى» وهذا يجرى في الاسناد الذى ليس فيه ذكر الشعبى، وعليه يكون رواية الشعبى عن عتاب منقطعة؛ واما هنا فلا يكون المراد بالمجهول الشعبى فانه مذكور في الاسناد على تنقيح الحافظ في الاثار والتعجيل، فالاسناد يكون متصلا لكن فيه رجل مجهول - كما لا يخفى . (٣) عتاب بن اسيد هو الاموى . ابو عبد الرحمن او ابو محمد، المكي، من رجال الاربعة، صحابي مشهور، تقدم .

(١) تقدم من قبل، وقد وقع في الاصول «حنظلة بن ابى يوسف» وهو خطأ فاحش . (٢) وقع في الاصول «سائر» وهو تصحيف . والآثر رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد انه قال: سمعت عبد الله بن عباس ورجل يسأله عن رجل سلف في سبائب فأراد ان يبيعها قبل ان يقبضها فقال ابن عباس: تلك الورق بالورق؛ وكره ذلك - انتهى . قال الزرقانى في ج ٣ ص ١٢٩ من شرحه: «سبائب» بسين مهملة اوله ووحدة آخره، شقق رقيقة، جمع «سبة» بالكسر و«سبيبة» ويجمع ايضا على «سبوب» - كما في القاموس؛ وقال ابو عمر: «السبائب» عما تم الكتان وغيره، وقيل: شقق الكتان وغيره، وقيل: الملاحف - انتهى . والشقائق - كما في شرح الزرقانى ايضا: الأزر الضيقة الردية - قاله البونى كابن عبد البر عن ابن جبيب - انتهى .

أبيعهن قبل أن يستوفيهن؟ قال: يقبضهن .

### باب الرجل يسلف ذهباً أو ورقاً في عرض

محمد قال قال أبو حنيفة: من سلف ذهباً أو ورقاً في عرض<sup>١</sup> إذا كان موصوفاً إلى أجل مسمى ثم حل الأجل فإنه لا خير في أن يبيع المشتري تلك السلعة من البائع ولا من غيره قبل أن يحل الأجل، وبعد ما يحل الأجل بعرض من العروض يعجله [ولا يؤخره]<sup>٢</sup> بالغاً ما بلغ ذلك العرض ولا يغير العرض . وقال أهل المدينة: لا بأس أن يبيع المشتري<sup>٣</sup> ذلك العرض<sup>٤</sup> من البائع قبل أن يحل [الأجل] لو بعد ما يحل<sup>٢</sup> بعرض من العروض يعجله<sup>٥</sup> . ولا يؤخره بالغاً ما بلغ ذلك العرض، إلا الطعام فإنه لا يحل أن يبيعه حتى يقبضه<sup>٦</sup>، [و]<sup>٣</sup> للمشتري أن يبيع<sup>١</sup> ذلك العرض من غير صاحبه الذي ابتاعه<sup>٦</sup> منه بذهب أو ورق أو عرض<sup>٧</sup> من العروض يقبض ذلك ولا يؤخره .

وقال محمد: كيف جازله أن يبيع ذلك من الذي عليه العرض

(١) في الأصول ذابيعهن، وهو خطأ . والارجح في الضمائر ضمائر المؤنث الواحد كما في الموطأ - والله تعالى اعلم بالصواب .

(٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ « في حيوان أو عرض » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ .

(٤-٤) كذا في الأصول، وفي الموطأ « تلك السلعة » .

(٥) كذا في الموطأ - من التعجيل، وفي الأصول « يتعجله » .

(٦-٦) كذا في الأصول . وفي الموطأ « تلك السلعة » من غير صاحبه الذي ابتاعها .

(٧) في الأصول « عرضاً » وهو خطأ .

كتاب الحجّة ( الرجل يسلف ذهباً أو ورقاً في عرض ) ج - ٢

بعرض [ من العروض ]<sup>١</sup> ولا يجوز له أن يبيعه بذهب أو ورق أو أكثر<sup>٢</sup> من الذي ابتاعه [ منه ]<sup>٣</sup> ؟ وهو يجوز من غير الذي اشتراها<sup>٤</sup> [ منه ]<sup>٥</sup> ليبيعه من الذي اشتراها منه<sup>٦</sup> ! لأنّ جاز أن يبيعه بذهب أو ورق ( من غير الذي اشتراها منه لبيعه )<sup>٧</sup> من الذي اشتراها منه أجوز ، لأن ذلك مضمون على الذي هو عليه ؛ وليس يخاف في هذا الغرر ، وإذا باع ذلك من غير الذي هو عليه كان ذلك غرراً ألا ترى أيخرج أم لا يخرج ؟ ليس القول في هذا كما قال أهل المدينة ولكن هذا اشترى ما لم يقبض ولا يجوز أن يباع [ ما لم يقبض ]<sup>٨</sup> ممن هو عليه ولا من غيره حتى يقبض ، وهو و الطعام سواء .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) قوله « أو أكثر » ليس في هذا الموضع من الموطأ ، بل قبيله بأسطر ؛ قال مالك : فإن المشتري لا يبيع شيئاً من ذلك من الذي اشتراه منه بأكثر من الثمن الذي سلفه فيه قبل أن يقبض ما سلفه فيه - اهـ .

(٣) كذا في الأصول ، و الضمير راجع الى السلعة ، وهذه الضمائر تدل على ان الصواب « تلك السلعة » مكان « ذلك العرض » .

(٤) لم افهم معنى قوله « من غير » الى قوله « لبيعه » وعندى الاصول اخراج هذه الجملة من الأصول فانها لا تناسب ما قبلها بل زائدة لا حاجة اليها - كما لا يخفى ، او وقع في العبارة خلل لم اقدر على اصلاحه ، فعليك بالتأمل فيها ، ولم تذكر هذه العبارة في الهندية ولعله هو الصواب . قلت : بل كررها الناسخ سهوا فهي احرى ان تحذف ، والله اعلم - ف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة , الرجل يسلف في دنائير في أربعة ائواب موصوفة إلى أجل ) ج - ٢

## باب الرجل يسلف في دنائير أو دراهم في أربعة

### أثواب موصوفة إلى أجل

محمد قال قال أبو خنيفة : من أسلف دنائير أو دراهم في أربعة أثواب موصوفة إلى أجل فلما حل الأجل تقاضى صاحبها فلم يجدها عنده ووجد عنده ثيابا دونها من صنفها فقال [ له ] <sup>١</sup> الذي عليه الأثواب « أعطيك [ بها ] <sup>٢</sup> ثمانية أثواب من ثيابي هذه ، إن هذا لا يجوز . » وقال أهل المدينة : لا بأس بذلك إذا أخذ تلك الثياب <sup>٣</sup> التي يعطيه قبل أن يفترقا . فإن دخل ذلك أجل <sup>٤</sup> فلا خير فيه .

قال محمد : فكيف جاز هذا وقد جاء في هذا بينه أثر :

محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الملك بن ميسرة <sup>٥</sup> عن

(١) افظ « له » ساقط من الأصول وزيد من الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « الأثواب » .

(٤) في الموطأ « الأجل » .

(٥) في الموطأ : فإن ذلك لا يصلح .

(٦) هو الهلال ، أبو زيد ، العاصري الكوفي ، الزرادي ، من رجال السنة ، روى عن ابن عمر وأبي الطفيل وزيد بن وهب وطاوس وسعيد بن جبير ومجاهد وعطاء والنزال بن سبرة ويوسف بن ماهك وهلال بن يساف وعبد الرحمن بن سابط الجمحي ، وعنه شعبة ومسعر ومنصور بن المعتمر وزيد بن أبي أنيسة وسليمان بن بلال وموسى ابن مسلم الصغير وغيرهم ؛ ثقة ، صدوق ، كثير الحديث ؛ توفي في زمن خالد بن عبد الله القسري - كذا في ج ٢ ص ٤٢٦ من التهذيب .

كتاب الحجة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما مما يوزن ) ج - ٢

طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما أن رجلا أسلم إلى أجل في حلل وفاء<sup>١</sup> فلما حل الأجل لم يجد عنده حللا وفاء و وجد عنده حللا خلافها<sup>٢</sup> فأراد أن يعطيه<sup>٣</sup> حلتى غحلة<sup>٤</sup> فسأل عن ذلك ابن عباس فكرهه . وهذا يدل على أن ابن عباس لم يحز بيع السلف من الذى هو عليه بشئ<sup>٥</sup> من الأشياء عرض ولا غيره حتى يقبضه .

### باب الحديد و النحاس و ما اشبههما مما يوزن

محمد قال قال أبو حنيفة في الحديد و الرصاص [و النحاس] \* و الشبه و القت<sup>٦</sup>

(١) في الأصول « و ف » و هو خطأ ، و الصواب « وفاء » اسم موضع - كما في القاموس و معجم البلدان ، فهو بالاضافة نسبة الحلل الى ذلك الموضع ؛ و قد راجع الكتائب المذكورين الفاضل محمد يوسف بنورى و كتب به الى ، بارك الله في علمه و عمله حيث ارشدنى اليه و جزاه الله عنى خير الجزاء .

(٢) في الأصول « خلافا » بدون الضمير ، و الصواب « خلافا » مع الضمير .

(٣-٣) و كان في الأصول « حلتين غحلة » و الصواب « حلتى غحلة » بالاضافة الى « غحلة » بكسر الحاء المهملة ، قرية من قرى ذمار بأرض اليمن - كما في ج ٧ ص ٣٩٨ من معجم البلدان ، و بالفتح مدينة مشهورة بالديار المصرية و هى عدة - كما في ج ٧ ص ٣٩٧ من معجم البلدان ، و مثله في القاموس .

(٤) في الأصل « شئ » بدون حرف الجر و قوله « عرض » بدل من « الشئ » و خلط<sup>٧</sup> اولاً ان الباء سقطت من لفظ العرض اى « بعرض » ثم رجعت عنه - تأمل . و الاثر اشار اليه ابن حزم في باب السلم من المحلى و لم ينكر اسناده و لا ذكره تماماً . (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ .

(٦) كذا في الأصول ، وهو اليابس من الاسفست و دهن مقتت وهو الذى يطبخ =

كتاب الحجة ( الحديد و النحاس و ما اشبهها مما يوزن ) ج - ٢

و الكتان<sup>١</sup> و العطل<sup>٢</sup> : لا بأس بكل واحد من هذه الأصناف أن يأخذ رطلا<sup>٣</sup> منه برطل مثله من صنفه<sup>٤</sup> ، و الحديد بمثله<sup>٥</sup> ، و الرصاص برصاص مثله ، و قطننا<sup>٦</sup> بقطن مثله ، و الكتان بالكتان مثله ، و القث بالقت مثلا بمثل يدا بيد<sup>٧</sup> ، و لا خير فيه اثنان بواحد لأنه من جنس واحد و هما مما يوزن ، و إن أخذت رطلا من الحديد برطلين من النحاس أو رطلا من كتان<sup>٨</sup>

= بالرياحين حتى يطيب ، و القاء تصحيف - كذا في ج ٢ ص ١٠٨ من المغرب ؛ و في الموطأ مكانه « بالقضب » بالقاف و اسكان الضاد المعجمة و الموحدة آخره ، و هو الاسفست ؛ و في حديث مساحة الكوفة : و على جريب القضب ستة دراهم - كذا في ج ٢ ص ١٢٦ من المغرب .

(١) كذا في الأصول ، و في الموطأ « و التين و الكرسيفة » و هو القطن - كما في شرح الزرقاني و المغرب . و الكتان ما يتخذ به الخبال ، تدق عيدانه حتى يلين و يذهب ثبته ثم يستعمل ، و برزه يقال له بالفارسية « زغيره » و القنب من الكتان - كما في المغرب . و في الصحاح ج ٢ ص ٤٠٣ : الكتان بالفتح معروف - اه .

(٢) كذا في الأصول ، و ليس في الموطأ ، و فيه « و الرصاص و الآتك » ، و العطل بالعين و الطاء المهملتين آخره لام : الشمراخ من شماريخ النخلة - كما في ج ٢ ص ٢١٥ من صحاح الجوهري ، و لعله لا يناسب في هذا المقام . و الغنصل - بالعين و الصاد المهملتين بينهما نون : البصل البرى - كما في الصحاح ايضا .

(٣-٣) كذا في الأصول ، و في الموطأ « يؤخذ رطل » بفعل مجهول و رفع رطل .

(٤-٤) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « و الحديد بالحديد مثله » .

(٥) اي : لا بأس أن يأخذ قطننا بقطن مثله .

(٦) كذا في الأصول ، من كتان بالتكثير .

كتاب الحجّة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما بما يوزن ) ج - ٢

برطلين من قطن يدا بيد فلا بأس به ، لأن النوعين قد اختلفا ؛ و لاخير فيه في شيء من ذلك بمثله نسيئة . وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : [ أسلم ما يكال فيما يوزن و ما يوزن فيما يكال ]<sup>٢</sup> و لا تسلم [ ما يوزن فيما ]<sup>٤</sup> يوزن و لا ما يكال فيما يكال ، و إذا اختلف النوعان فيما لا يكال و لا يوزن فلا بأس باثنين بواحد يدا بيد ، و لا بأس به نسيئاً ؛ و إذا كان من نوع واحد بما لا يكال و لا يوزن فلا بأس به اثنين بواحد يدا بيد و لاخير فيه نسيئاً<sup>٥</sup> .

و قال أهل المدينة : و لا بأس برطل من حديد برطلين من حديد [ و رطل صفر برطل صفر ]<sup>٦</sup> و أربعين [ رطلا ]<sup>٧</sup> من قن<sup>٨</sup> بعشر [ ين ]<sup>٩</sup> رطلا من قن يدا بيد ، و لا بأس برطل من قطن يدا بيد ، و لاخير في شيء من ذلك نسيئة ؛ و لا بأس برطل من حديد برطلين من نحاس نسيئة و لا بأس برطل من قطن برطلين من كتان نسيئة ، و لا بأس برطل من

(١) كذا في الأصول « من قطن » منكر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من كتاب الآثار للامام محمد ص ١٣٣ و آثار الامام أبي يوسف ص ١٨٦ من رقم ٨٤٦ .

(٣) في الأصول بالغيبة ، و هو خطأ .

(٤) ما بين المربعين زيد من كتاب الآثار ، الا ان قوله « ما يكال » . تقدم فيه على قوله « ما يوزن » .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الآثارين .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد من الموطأ .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و لا بد منه .

(٨) كذا في الأصول « من قن » في الموضعين .



كتاب الحجة ( الحديد و النحاس و ما اشبهها بما يوزن ) ج - ٢

عنبر برطلين من مسك نسيئة<sup>١</sup> .

وقال محمد : كيف جاز القت عشرين<sup>٢</sup> رطلا بأربعين رطلا<sup>٣</sup> يدا يد وهم يسكروهن قفيزا من شعير بقفيزين من شعير يدا يد ؟ قالوا : لأن الشعير جاء فيه الأثر بعينه ، قيل لهم : ينبغي أن يقاس [ ما لم يحث فيه الأثر ]<sup>٤</sup> بما جاء فيه الأثر ؛ ألا ترون أن الذهب و الفضة و النحاس و الحديد يخرجها يخرج واحد ؛ فكيف اختلف في البيوع و الأثرية<sup>٥</sup> الفضل الذهب و الفضة عن<sup>٦</sup> النحاس و الحديد ؟ ما سبيل الفاضل في هذا و غيره إلا سواء . قالوا : إنما نقيس الحديد و النحاس بالحجارة و لا بأش بمحجر بمحجرين يدا يد . قلنا لهم : إن الحجارة لا توزن فلذلك أجزنا ذلك ، ولو وزنت لكرهناها لأنها نوع واحد ؛ و أما النحاس و الحديد فهما يوزنان كما يوزن الذهب و الفضة ، و كل ذلك يخرج من المعادن كما يخرج الذهب و الفضة . فان قالوا : إن الذهب و الفضة هما الثمان اللذان يشتري بهما السلع و ليس<sup>٧</sup>

(١) و العارة من قوله « و أربعين رطلا » الى قوله « من مسك نسيئة » لم اجدها مسلسلة في الموطأ و لا في المدونة ، نعم هي مستفادة من اقوال اهل المدينة في ابواب متفرقة من كتاب السلم من الموطأ و المدونة - هذا و الله تعالى اعلم .

(٢) كذا في الأصول . و لعل الصواب « عشرون » .

(٣) هذا عكس ما تقدم من قوله « أربعين رطلا بعشرين رطلا » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زدته للإصلاح على اقتضاء العبارة .

(٥) جمع : شراء - على الشذوذ ، كما في ج ٢ ص ٥٠٠ من صحاح الجوهرى .

(٦) كذا في الأصول ، و الصواب « على » ؛ قلت : عن صلة اختلف - ف .

(٧) في الأصول « ليس » مفردا - أى : كل واحد منها ، و الراجع « ليس » بالثنية .

كتاب الحجة ( الحديد والنحاس و ما يشبههما بما يوزن ) ج - ٢

كغيرهما . قيل لهم : رأيتم أهل بلد جعلوا الثمن عندهم النحاس فقد<sup>١</sup> جعل ذلك غير أهل بلد فجعلوا [الثمن عندهم]<sup>٢</sup> الفلوس أ كنتم ترون ذلك بمنزلة الذهب والفضة ؟ قالوا : ليس يشبه الذهب والفضة غيرهما . قيل لهم : هذا حكم يتحكمون [به]<sup>٣</sup> على الناس يفرقون بين المجتمع و يجمعون بين المتفرق ؛ رأيتم النحاس والرصاص والحديد كيف أشبه<sup>٤</sup> عندهم الحجارة وهو إنما يخرج من الحجارة كما يخرج الذهب والفضة [منها]<sup>٥</sup> وليس الحجر بعينه ؟ وإنما ينبغي أن يشبه الرصاص والنحاس والحديد بالذهب والفضة<sup>٦</sup> ولا يشبه الحجر بعينه<sup>٧</sup> ، ولكنكم أخطأتم القياس<sup>٨</sup> . وقال أهل المدينة<sup>٩</sup> : ما<sup>١٠</sup> اشتريت من هذه الأصناف كلها فلا بأس أن تبعه<sup>١١</sup> قبل أن تقبضه<sup>١٢</sup> من غير صاحبه [الذي اشتريته منه]<sup>١٣</sup> إذا قبضت ثمنه إذا كنت اشتريته [كيلا أو وزنا ، فإذا اشتريته]<sup>١٤</sup> جزافا فبعه من غير الذي اشتريته منه

(١) كذا في الأصول « فقد » بالفاء - وهي لا تناسب المقام ، فالصواب « وقد » .

(٢) ما بين المربعين زيد لاقتضاء السياق .

(٣) أى : كل واحد منها ، و الا لكان الأشبه « اشبهت » بالتأنيث .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد لتصح العبارة .

(٥) أى : كل واحد منها .

(٦-٦) كذا في الأصول ، و في الهندية « و لا يشبه ذلك بالحجر » .

(٧-٧) في الأصول « وقال أبو حنيفة » مكان « أهل المدينة » ، وهو غلط فان المسألة

المذكورة قول أهل المدينة ، و هو في موطأ مالك .

(٨) كذا في الأصول بدون الواو .

(٩) كذا في الموطأ ، و في الأصول بالنسبة ، و هو خطأ :

(١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و زيد من الموطأ .

بنقد أو إلى أجل .

وقال محمد : وهذا أيضا لما لا ينبغي أن يفتى به أحد ، وأن ' يشتري شيء ' من الوزن أو الكيل فيباع قبل أن يقبض ، وهذا قد نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع ما لم يقبض<sup>٢</sup> :

محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طائوس عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : أما الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه [ فهو الطعام ]<sup>٣</sup> أن ' يباع حتى يقبض ' .

(١) عطف على أن يفتى ، وقيل أنه مكان ' أن ' وهو خطأ ' يشتري ' فعل مجهول ، وهو الصحيح .

(٢) وفي الأصول ' ثمتا ' وهو تصحيف ' شيئا ' بالنصب ، والصواب ' شيء ' بالرفع لأنه نائب فاعل ' يشتري ' المجهول .

(٣) كذا في الأصول .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وزيد من الهندية وموطأ الامام محمد .  
(٥) وفي الأصل ' أنه ' تصحيف ، والصواب ' أن ' كما في هو في الموطأ . وفي ج ٢ ص ٢١٨ من آثار الطحاوي : فبيع الطعام قبل أن يستوفى ، قال الزبيدي في ج ٢ ص ١١ من تمود الجواهر : أبو حنيفة عن عمرو بن دينار [ عن طائوس ] عن ابن عباس قال : نهينا عن بيع الطعام حتى يقبض ، قال ابن عباس ، واحسب كل شيء مثل الطعام لا يجوز بيعه حتى يقبض - كذا رواه الحارثي من طريق اسماعيل بن يحيى عنه : و أخرجه الستة بلفظ : الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهو الطعام أن يباع حتى يقبض . قال : ولا احسب كل شيء الا مثله - اهـ . و راجعها ففيها زيادة من الطحاوي ، وليراجع ص ٢١٧ و ص ٢١٨ و ص ٢١٩ من آثار الطحاوي فانه فصله على دأبه . والحديث كرواه الطحاوي والبيهقي ايضا ، و راجع لذلك نصب الراية =

و قال طاوس<sup>١</sup> : و قال ابن عباس برأيه : و لا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك . و هذا ابن عباس قد رأى كل شيء مثل الطعام ، فهل عندكم في هذا رجل<sup>٢</sup> مثل ابن عباس في فضله و فقهه أنه<sup>٣</sup> رخص في ذلك ؟ مع أن علي = و التلخيص الحبير و البدائع و عمدة القارئ . (٦) قال الامام محمد في باب ما لم يقبض من الطعام و غيره ص ٣٣٣ من الموطأ : اخبرنا مالك اخبرنا نافع : ان حكيم ابن حزام ابتاع طعاما امر به عمر بن الخطاب للناس فباع حكيم الطعام قبل ان يستوفيه فسمع بذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرد عليه و قال : لا تبع طعاما ابتعته حتى تستوفيه ؛ اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و كذلك كل شيء يبيع من طعام او غيره فلا ينبغي ان يبيعه الذى اشتراه حتى يقبضه ، و كذلك قال ابن عباس ؛ قال : اما الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو الطعام ان يباع حتى يقبض ، و قال ابن عباس « و لا احسب كل شيء الا مثل ذلك » فقول ابن عباس نأخذ ، الأشياء كلها مثل الطعام لا ينبغي ان يبيع المشتري شيئا اشتراه حتى يقبضه ، و كذلك قول ابى خليفة رحمه الله إلا انه رخص في الدور و العقار و الأرضين التى لا تحول ان تباع قبل ان تقبض ، و اما نحن فلا نخير شيئا من ذلك حتى يقبض : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر قال : كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث عائنا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذى نبتاعه فيه الى مكان سواه قبل ان نبيعه ؛ قال محمد : انما كان يراد بهذا القبض لئلا يبيع شيئا من ذلك حتى يقبضه فلا ينبغي ان يبيع شيئا اشتراه رجل حتى يقبضه - انتهى .

(١) قوله « و قال طاوس : و قال ابن عباس برأيه » لم يذكره الطحاوى .

(٢) و في الأصول « فهل عندكم في هذا الرجل عن مثل ابن عباس » و هذا تحريف ، و الصواب « فهل عندكم في هذا رجل مثل ابن عباس - الخ » .

(٣) كذا في الهندية ، و في الأصل « أثر » مكان « أنه » و هو تصحيف .

كتاب الحجّة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما بما يوزن ) ج - ٢

الناس أن يقيسوا ما لم يأت فيه أثر بما جاء من الآثار ولم يأت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النهى إلا في الطعام كما يقولون للعسل و الزيت و نحو ذلك مما عدا الطعام<sup>١</sup> قالوا: هذه مثل الطعام . قيل لهم: لا نراكم إلا قد قسمتم و عدبتم الطعام إلى غيره . قالوا: هذه تؤكل و هذا لا يؤكل . قيل لهم: من أين افترق ما يؤكل و ما لا يؤكل؟ هذه آية الذهب و الفضة لا يميزون البيع فيها حتى تقبض و هي لا تؤكل<sup>١</sup> قالوا: جاء فيه الأثر بعينه . قيل لهم: فقيسوا عليها ما لا يؤكل كما قسم على الطعام ما<sup>١</sup> يؤكل اقولوا بقول ابن عباس رضى الله عنهما حين قال: « ولا أحسب كل شيء إلا مثل ذلك » ، فهذا القول [ هو القول ]<sup>٢</sup> .

محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٣</sup> عن عبد الملك بن أبي سليمان عن

(١) في الأصول « ما » ، تصحيف ، و الصواب « ما » .

(٢) ما بين المربعين زدته للاصلاح . او معناه: فهذا القول نأخذ - تدبر ، او يكون تقديره: فهذا القول - اى قول اهل المدينة - بما لا ينبغي؛ والله اعلم - تأمل .

(٣) الظاهر انه خالد بن عبد الله ابو الهيثم الواسطى ، من رجال الستة ، تقدم مرارا ، و هو من شيوخ الامام محمد بن بكر في ترجمة عبد الملك بن ابي سليمان - ج ٢ ص ٢٩٦ من التهذيب: خالد بن عبد الله بن نمير من الرواة عنه ، و لم اجد ترجمته في الكتب التى عندي ، فعليك بالتحقيق . روى ابو داود في ج ٢ ص ١٣٨ من سننه و الطحاوى ج ٢ ص ٢١٧ من آثاره و الدارقطنى في ج ٢ ص ٣٩٤ من سننه عن ابن اسحاق ثنى ابو الزناد عن عبيد بن حنين عن عبد الله بن عمر قال: ابتعت زينا في السوق فلما استوجبه لقيني رجل فأعطاني فيه ربما حسنا فأردت ان اضرب على يده فأخذ رجل من خلقي بذراعى فالتفت فإذا زيد بن ثابت قال: لا تبعه حيث ابتعته حتى تحوزه الى رحلك فان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تباع السلع حيث يتباع حتى يحوزها التجار الى رحالهم - انتهى . =

## كتاب الحجّة ( الحديد و النحاس و ما اشبههما بما يوزن ) ج - ٢

== و رواه ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه و صحيحه . و قال في التقيح :  
سند جيد فان ابن اسحاق صرح فيه بالحديث ، اه - قاله المحدث الكبير في ج ٤  
ص ٣٢ من نصب الراية : و حديث آخر رواه الطحاوى في ج ٢ ص ٢١٩ من  
شرح معاني الآثار : حدثنا ابو حازم عبد الحميد بن عبد العزيز قال ثنا محمد بن شار بن دار  
قال ثنا حبان بن هلال عن ابيات بن يزيد عن يحيى بن ابي كثير ان يعلى بن حكيم  
اخبره ان يوسف بن مامك اخبره ان عبد الله بن عصمة اخبره ان حكيم بن حزام  
اخبره قال : اخذ النبي صلى الله عليه و سلم بيدي فقال : اذا ابتعت شيئا فلا تبعه حتى  
تقبضه - انتهى . و رواه النسائي بهذا الاسناد في سننه الكبرى - كما في نصب الراية -  
و لفظه : قلت يا رسول الله ! انى رجل ابتاع هذه البيوع و ابيعها فما يحل لى منها  
و ما يحرم ؟ قال : لا تبعن شيئا حتى تقبضه - اه . و رواه احمد في مسنده و ابن حبان  
في صحيحه و الطبراني في معجمه و الدارقطني و البيهقي في سننهما و قاسم بن اصبغ في  
كتابه و منه ابن حزم في المحلى . و عبد الله بن عصمة هو الجشمى ، حجازى ، ذكره  
ابن حبان في الثقات ، فن قال انه مجهول او ضعيف او متروك فقد اخطأ ، و اشتبه  
عليه هذا بالنطعبي ؛ و التفصيل فى نصب الراية ، فلا تلتفت الى ما فى المحلى و منه ما فى  
الجواهر النقي فانه تقليد ، و قد نبه عليه صاحب التقيح ؛ و قال الطحاوى : حدثنا محمد بن  
عبد الله بن ميمون قال ثنا الوليد بن مسلم عن الاوزاعي عن يحيى بن ابي كثير قال  
حدثني يعلى بن حكيم بن حزام ان اباہ سأل النبي صلى الله عليه و سلم فقال : انى اشترى  
يوعا فما يحل لى منها ؟ قال : اذا اشتريت يوعا فلا تبعه حتى تقبضه - اه . حدثنا ابراهيم  
ابن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن ابي الزبير عن جابر فى الرجل يذاع  
المسح فبيعه قبل ان يقبضه قال : اكرهه - انتهى . فهذا جابر و ابن عمر و ابن عباس  
و زيد بن ثابت و حكيم بن حزام رضى الله عنهم فهموا العموم من النهى ، و بهذا قال  
ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد رحمهم الله تعالى . و لما كان الاصل فى النصوص كونها ==

عطاء بن أبي رباح في الرجل يشتري المبيع فيبيعه قبل أن يقبضه قال: لا حتى يقبضه . فعطاء بن أبي رباح قد أتى بالأمور جملة واحدة .

### باب بيع الغرر

محمد قال قال أبو حنيفة رضي الله عنهما: لا يجوز بيع الزيتون بالزيت ولا الجلبلان<sup>١</sup> بدهن الجلبلان إلا أن يعلم يقينا أن ما في الزيتون من الزيت أقل مما أعطى من الزيت . و يعلم يقينا أن ما في السمسم من الدهن أقل مما أعطى من الدهن ، فإذا كان ذلك كذلك فلا بأس بأن<sup>٢</sup> يكون الدهن بمثله و الفضل بثقل<sup>٣</sup> الجلبلان و الزيتون . وقال أهل المدينة: هذا مكروه كله لا يحل إن كان أقل أو أكثر .

وقال محمد: وما بأس بهذا إذا كان الدهن أكثر مما في الحب من

= معلاة و الظاهر في التعليل احتمال التلف قبل التسليم فيكون فيه غرر انفساح العقد ، و هذه العلة إنما توجد في المنقول المحول لا في العقار و الأرضين ، خص الشيخان هذا النهي لخصوص العلة بالمتقولات بناء ان دلالة النص قد تفوق عبارة النص ؛ و ابن حزم لم يفهمه فتفوه في المحلى ما تفوه ؛ و المسألة اصولية مفروغ عنها في الأصول .  
(١) الجلبلان - بضم الجيمين بينهما لام ساكنة ثم لام فألف فون : السمسم في قشره قبل ان يمحصد - قاله الزرقاني في ج ٣ ص ١٣٦ من شرح الموطأ . و في ج ١ ص ٩٠ من المغرب : و الجلبلان ثمرة الكزبرة و السمسم ايضا ، و هو المراد في حديث ابن عمر رضي الله عنهما : انه كان يدهن بالجلجلان - انتهى .  
(٢) كذا في الاصل ، و في الهيدية « به » و هو ايضا صحيح لفظا و معنى ، فقوله « يكون » - الخ - جملة مبتدأة مستأنفة - تدبر .

(٣) بضم التاء المثناة و سكون الفاء بعدها لام - كما في ج ٤ ص ١٩٥ من رد المحتار ، ما سفل من كل شيء - كما في ج ٢ ص ١٦١ من صحاح الجوهري .

الدهن فيكون [الدهن] <sup>١</sup> بمثله [و] <sup>٢</sup> يكون فضل الدهن بما يق من ثقل الحب ، إنما يكره هذا إذا كان الدهن الذي في الحب مثل الدهن الآخر فأكثر فيكون الدهن بمثله و يكون الفضل بغير ثمن فهذا لا يجوز ولا ينبغي ؛ فأما إذا كان الدهن أكثر بما في الحب من الدهن فكان دهن بدهن وفضل الدهن [بالثقل] <sup>١</sup> فلا بأس به ؛ أخبرونا لِمَ كرهتم هذا ؟ قالوا : لِمَا في الزيتون من الزيت وما في الجللجلان من الدهن ، فلا يبالى أقل أو أكثر <sup>٢</sup> . قيل لهم : فقد أجزتم قفيزاً من بر بقفيز <sup>٣</sup> من دقيق ، والبر إذا طحن كالب دقيق الذي فيه أكثر من الدقيق الذي أخذ ، فينبغي لمن أبطل الأول لِمَا فيه من الدهن أن يكون لهذا <sup>٤</sup> أشد إبطالا [منه] <sup>٥</sup> ١١٦

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) سقطت الواو من الأصول ولا بد منها .

(٣) قوله « فلا يبالى أقل أو أكثر » كذا في الأصول ، وفي الموطأ « فلا يدرى أخرج منه أقل من ذلك أو أكثر » .

(٤) في الأصول « بقفيزين » وهو خطأ .

(٥) وكان في الأصول « هذا » والصواب « لهذا » .

(٦) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول . قال السيد الزبيدي في ج ٢ ص ١٧ من عقود الجواهر : أبو حنيفة عن نافع عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر - كذا رواه الحارثي من طريق أبي أحمد الزبير عن عنه ، ورواه الثوري عن ابن أبي ليلى عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً مثله ، ولمسلم عن أبي هريرة : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر ، تفرد به مسلم عن البخاري ، وأخرجه أحمد وأبو داود ، وفي مسند أحمد من حديث ابن مسعود : لا تشتروا السمك في الماء فإنه غرر ، وإنما لم يجز ذلك لأنه باع ما لا يملكه ، وقد أخرجه أحمد موقوفاً =  
٦٦٨ (١٦٧١) ومرفوعاً



= ومرفوعاً من طريق يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن مسعود؛ قال البيهقي: فيه إرسال بين المسيب وعبد الله، والصحيح وقفه؛ وقال الدارقطني في الملل: واختلف فيه، والصحيح وقفه؛ وكذا قال الخطيب وابن الجوزي؛ ورواه أبو بكر ابن أبي عاصم في كتاب البيوع من حديث عمران بن حصين مرفوعاً بلفظ: نهى عن بيع ما في ضروع الماشية قبل أن تحلب وعن المجنين في بطون الأنعام وعن بيع السمك في الماء وعن المضامين والملاقيح وجبل الحجلة وعن بيع الغرر؛ ورواه مالك عن أبي حازم عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغرر - انتهى . وراجع ج ٥ ص ٣٣٨ من سنن البيهقي وباب بيع الفاسد من نصب الراية والدراية والتلخيص . ومرسل ابن المسيب رواه الإمام محمد في الموطأ من طريق شيخه مالك في باب بيع الغرر، ثم قال محمد: وبهذا كله نأخذ، ببيع الغرر كله فاسد، وهو قول ابن حنيفة والعمامة؛ أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: لا ربا في الجوان، وإنما نهى عن الجوان عن ثلاث: عن المضامين والملاقيح وجبل الحجلة، والمضامين ما في بطون اثاث الأبل، والملاقيح ما في ظهور الجمال؛ أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع جبل الحجلة، وكان يبيعا يبتاعه أهل الجاهلية يبيع أحدهم الجزور إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج التي في بطنها؛ قال محمد: وهذه البيوع كلها مكروهة، ولا ينبغي لأنها غرر عندنا وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر - انتهى ص ٣٣٨ . وحديث ابن عمر رواه الشيخان في صحيحهما بلفظ الموطأ، وفي لفظ لهما: وجبل الحبل أن تنتج الناقة ثم تحمل التي تنتج؛ وفي لفظ للبخاري: ثم تنتج التي تنتج؛ وفي لفظ للبخاري في مسنده: وهو تاج التاج . واخرجه الباقر من الآثمة الستة . ورواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا معمر وابن عيينة عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن =

## باب الرجل يبيع المتاع من بارناجه

محمد قال : قال ابو حنيفة رضى الله عنهما في الرجل يقدم له أصناف<sup>١</sup> من البز فيحضره<sup>٢</sup> السوام و يقرأ عليهم بارناجه<sup>٣</sup> و يقول : في كل عدل = المضامين و الملاقيح و جبل الحيلة ؛ قال : و المضامين ما في اصلاب الابل ، و الملاقيح ما في بطونها ، و جبل الحيلة ولد ولد هذه الناقة - انتهى نصب الراية . و حديث المضامين روى من حديث ابن عباس ايضاً ، رواه الطبراني في معجمه و البزار في مسنده . و الاسناد في نصب الراية . و من حديث ابى هريرة رضى الله عنه ايضاً رواه البزار و اسحاق بن راهويه في مسنديهما - كما في نصب الراية ايضاً ، رواه عنه سعيد بن المسيب ؛ و لعل مرسله هو مسنده عن ابى هريرة رضى الله عنه مرفوعاً . و من حديث ابى سعيد الخدري رواه ابن ماجه في سننه بلفظ : نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تصنع - الحديث . و قد تقدمت مباحث من يبيع الغرر في ابواب متفرقة و تخريج الأحاديث ايضاً - فتذكرها .

(١) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « على البرناج » بصله « على » كذا يظهر من الموطأ و شرح الزرقاني . و « بارناجه » و « برناجه » كلاهما صحيح . و في ج ١ ص ٣٢ من المغرب « البارناج » فارسية ، و هى اسم انسان بعث على يد انسان ثياباً و ائمة فكاتب عدد الثياب و انواعها ، فتلک النسخة هى البرناج التى فيها مقدار المبعوث ، و منه قال السمسار ان وزن الجملة في البرناج كذا ، و عن شيخنا رحمه الله الذى يكتب فيها المحدث اسماء رواته و أسانيد كتبه المسموعة تسمى بذلك - انتهى .

(٢) في الأصول « اصنافاً » بالنصب و هو خطأ ، و قوله « يقدم » بفتح الدال .

(٣) في الموطأ « و يحضره » بالواو .

(٤) في الموطأ « برناجه » .

كتاب الحجة (الرجل يبيع المتاع من بارناجه) ج - ٢

كذا وكذا ملحفة بصرية<sup>١</sup> وكذا وكذا ربطة<sup>٢</sup> سارية<sup>٣</sup> ذرعها كذا وكذا،  
و يسمى أصناف البر لهم بأجناسه<sup>٤</sup> فيقول<sup>٥</sup> «اشترؤا منى على هذه الصفة،  
فيشترون الأعدال على ما وصف لهم فيفتحونها<sup>٦</sup> فيستقلونها<sup>٧</sup> و يندمون: إن  
لهم<sup>٨</sup> أن يردوا لأنهم اشتروا ولم يكونوا رأوا ما اشتروا، ومن اشترى  
شيئا ولم يره فهو بالخيار إذا رآه إن شاء أخذه وإن شاء تركه. وقال  
أهل المدينة: ذلك لازم لهم إذا كان موافقا للبارناج<sup>٩</sup> الذى باعهم عليه.  
وقال محمد بن الحسن: الحديث المعروف الذى لا يشك فيه عن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعليه أمور المسلمين إلى يومهم<sup>١٠</sup>»

(١) كذا فى الموطأ، بفتح الباء وكسرهما نسبة إلى البصرة البلد المعروف - زرقانى،  
وفى الأصل مصرية نسبة إلى مصر البلد المعروف وهو هنا خطأ.

(٢) بفتح الراء و اسكان التخي وفتح الطاء المهملة كل ملاءة ليست لفقتين أى قطعتين،  
والجمع «رياط» مثل كبة وكلاب، و ربط أيضا مثل: تمر و تمر، وقد يسمى كل  
ثوب رقيق: ربطة - قاله الزرقانى.

(٣) بهملة فألف فوحدة مفتوحة نوع رقيق من الثياب، وقيل انه نسبة إلى سابور كورة  
من كور فارس - زرقانى.

(٤ - ٤) فى الموطأ: و يسمى لهم اصنافا من البر بأجناسه - الخ.

(٥) فى الموطأ و يقول «بالواو».

(٦) فى الموطأ: ثم يفتحونها.

(٧) كذا فى الموطأ وهو الصحيح، وفى الأصول «فيستقلونها» وهو خطأ.

(٨) هو مقولة «قال ابو حنيفة» كما لا يخفى.

(٩) كذا فى الأصول، وفى الموطأ «البارناج».

(١٠) كذا فى الأصل «يومهم» وهو خطأ والصواب «يومنا».

هذا في الآفاق أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : من اشترى شيئاً ولم يره فهو بالخيار إذا رآه .<sup>١</sup> وقال أهل المدينة : إذا

(١) رواه الامام ابو حنيفة عن الهيثم بن حبيب الصيرفي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه - أخرجه ابن خسرو في مسنده ، كما في ج ٢ ص ٢٥ من جامع المسانيد عن ابي الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي عن القاضي ابي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري عن ابي الحسن علي بن عمر الدارقطني عن ابي بكر بن احمد بن محمود بن خسرو ، زاد القاضي الاهوازي عن عبد الله بن احمد بن موسى عن داهر بن نوح عن عمر بن ابراهيم بن خالد عن القاسم بن الحكم عن ابي حنيفة - انتهى . وفي ج ٣ ص ٩ من نصب الراية : قلت روى مسنداً ومرسلاً ، فالسند أخرجه الدارقطني في سننه ( واليهيقي ايضا في ج ٥ ص ٢٦٨ من سننه ) عن داهر بن نوح ثنا عمر بن ابراهيم بن خالد الكردى ثنا وهب الشكري عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه ، قال عمر الكردى : وأخبرني فضيل بن عياض عن هشام عن ابن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله ، قال عمر ايضا : وأخبرني القاسم بن الحكم عن ابي حنيفة عن الهيثم عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله ، قال الدارقطني : وعمر بن ابراهيم هذا يقال له الكردى يضع الأحاديث ، وهذا باطل لا يصح ، لم يروه غيره ، وإنما يروى عن ابن سيرين من قوله - انتهى . قال ابن القطان في كتابه : الراوى عن الكردى داهر بن نوح وهو لا يعرف ولعل الجنابة منه - انتهى . وأما المرسل فرواه ابن ابي شيبة في مصنفه و الدارقطني ثم اليه في سننهما : حدثنا اسماعيل ابن عياش عن ابي بكر بن عبد الله بن ابي مريم عن مكحول رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال : من اشترى - الى آخره ، وزاد : ان شاء اخذه و ان شاء تركه ؛ =

كتاب الحجّة ( الرجل يبيع المتاع من بارئناجه ) ج - ٢

== قال الدارقطني: هذا مرسل و أبو بكر بن أبي مرزوق ضعيف - انتهى . و أنت تعلم ان المرسل اذا اعتضد بالمسند و ان كان ضعيفا حصل له قوة و صلح للحجة اذا لم يعارضه اقوى منه ، و هنا كذلك ، و كيف قال ابن القطان : لا يعرف . و قد ذكره ابن حبان في الثقات و قال : و ربما اخطأ و مع ذلك اخرج حديثه في صحيحه ، و قال الدارقطني في العلل : شيخ لأهل الأهواز ليس بقوى في الحديث ، روى عنه عبدان و محمد بن يحيى الأزدي - كما في ج ٢ ص ٤١٣ من اللسان . و قد قواه الحافظ الطحاوي في باب تلقى الجلب ج ٢ ص ٢٠١ من شرح معاني الآثار باجماع الصحابة على ذلك بقوله : ان خيار الروية لم نوجه قياسا ، و انما وجدنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم اثبتوه و حكموا به و اجمعوا عليه و لم يختلفوا فيه ، و انما جاء الاختلاف في ذلك من بعدهم ، فجعلنا ذلك خارجا من قول النبي صلى الله عليه و سلم « البيعان بالخيار حتى يفرقا » و علمنا ان النبي صلى الله عليه و سلم لم يكن ذلك لاجماعهم على خروجه منه ، كما علمنا باجماعهم على تجويز السلم انه خارج من نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن بيع ما ليس عندك ، حدثنا أبو بكر بن قتيبة و محمد بن شاذان قالا : حدثنا هلال بن يحيى بن مسلم قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي عن رباح بن ابي معروف المكي عن ابن ابي مليكة عن علقمة بن وقاص الليثي قال : اشترى طلحة بن عبيد الله من عثمان بن عفان مالا قبيل لعثمان : انك قد غبت ا و كان المال بالكوفة و هو مال آل طلحة الآن بها . فقال عثمان : لي الخيار لاني بعث ما لم اره ؛ و قال طلحة : لي الخيار لاني اشتريت ما لم اره ؛ فحكما بينهما جبر بن مطعم فقضى ان الخيار لطلحة و لا خيار لعثمان - انتهى . قال في نصب الراية ج ٢ ص ١٠ : اخرج الطحاوي ثم البيهقي ( ج ٥ ص ٢٦٨ من السنن مع الاحاديث المذكورة قبله ) عن علقمة بن وقاص : ان طلحة الى آخره ؛ ثم قال الطحاوي : و الآثار في ذلك قد جاءت متواترة و ان كان اكثرها منقطعا فانه منقطع لم يضاده متصل - انتهى . ==

كتاب الحجة ( الرجل يبيع المتاع من بارناجحه ) ج - ٢

== على ان الامام محمد و الامام ابا حنيفة رحمهما الله حين استدلا بالحديث المذكور لم يكن في استباده اليهما من تكلموا فيه من عمر بن ابراهيم و داهر بن نوح فانهما من بعد الامامين فلا يضر ضعفهما بصحة الحديث كما لا يخفى ، فان شيخ ابي حنيفة الهيثم الصيرفي وهو ثقة ، و ابن سيرين امام حجة ، و ابو هريرة ابو هريرة لا يستل عنه . و بنى الحسن البصري مذهبه على ذلك الحديث ، و كذا الشعبي و النخعي ، فقد روى اليهقي في ج ٥ ص ٢٦٨ من سننه باسناده عن سعيد بن منصور ثنا حماد بن زيد عن ايوب قال سمعت الحسن يقول : من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه - انتهى . و في ص ٣٣٨ من المحلى بعد ذكر قصة عثمان و طلحة : و من طريق ابن ابي شيبة نا هشيم عن اسماعيل بن سالم و يونس بن عبيد و المغيرة - قال اسماعيل : عن الشعبي : و قال يونس : عن الحسن ، و قال المغيرة : عن ابراهيم ، ثم اتفقوا كلهم - فيمن اشترى شيئا لم ينظر اليه كائنا ما كان قالوا : هو بالخيار ان شاء اخذ و ان شاء ترك ، و قال ابراهيم : هو بالخيار و ان وجدته بالشرط له ؛ و روى ايضا عن مكحول و هو قول الاوزاعي و سفيان الثوري - انتهى . فالامام ابو حنيفة ليس بمنفرد في ذلك ، و ما تفوه به ابن حزم من غير حزم فللرد عليه وقت آخر و موضع آخر ، و ليس له الا دعوى كاذبة و اجتهادات فاسده و قياسات مع هواجس باطلة . و في ج ٥ ص ٢٦٦ من الجوهر القى على سنن اليهقي : قلت : في المحلى : اذا وصف الغائب عن روية وخبرة و ملكه المشتري فآين الغرر ؟ و لم يزل المسلمون يتبايعون الضياع في البلاد البعيدة بالصفات ، باع عثمان لطلحة ارضا بالكوفة و لم يرياه فقضى جبر بن مطعم ان الخيار لطلحة ، و ما نعلم للشافعي سلفا في منع بيع الغائب الموصوف ، و لا خلاف في اللغة ان ما في ملك بائعه فهو عنده و ما ليس في ملكه فليس عنده و ان كان بيده ؛ و في نوادر الفقهاء لابن بنت نعم : اجمع الصحابة على جواز بيع الغائب المقدور على تسليمه ، و ان لمشتريه خيار الرواية اذا رآه ؛ و في اختلاف الفقهاء للطحطاوي : قال الله تعالى ==

كتاب الحجّة ( الرجل يبيع المتاع من بارئناجه ) ج - ٢

« ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ، فأباح تعالى التجارة عن تراض ولم يفرق بينهما روى أو لم يرأ ، وأجاز عليه الصلاة والسلام بيع الغنم إذا أسود والحب إذا اشتد وهما غير مرثيين ، وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جوزوا بيع الغائب ، وليس هو من باب الملامسة والمنابذة كما زعم أصحاب الشافعي ، ولا من باب الغرر لأن الغرر ما كان على خطر لا يدري أ يكون أم لا يكون كالطير في الهواء والسماك في الماء وما لا يقدر على تسليمه ، كذا قال أهل اللغة ، والغائب ليس كذلك ، فإن قيل : قد يهلك ، قلنا : وكذا سائر الأشياء ، وليس هذا بيع ما ليس عند الإنسان اذ المراد من ذلك ما ليس في ملكه ، ولا خلاف في اللغة ان الإنسان يقول : عندى ضياع و دور - أى في ملكى وان كانت غائبة ، فإن قيل : الأبق متفق على منع بيعه فكذا الغائب ، قلنا : لم يمتنع بيع الأبق لغلبة بل لتعذر تسليمه كالطير في الهواء - انتهى كلامه ؛ على أنهم تركوا ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام « لا تبع ما ليس عندك » اذ يجوز بيع ما ليس عنده اتفاقا اذا كان قد رآه ، وبطل عنهم بيع ما عنده اذا لم يكن رآه ، ذكره القدورى في التجريد ؛ وحديث يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام اختلف فيه على ابن ماهك فروى عنه كذلك ، وروى عنه عن عبد الله بن عصمة عن حكيم - كذا ذكره الديهقي في باب النهى عن بيع ما لم يقبض ، وستحكم عليه هناك ان شاء الله تعالى . وعلى تقدير صحته تقدم الجواب عنه - انتهى . وراجع ج ٥ ص ١٦٣ من البدائع ، وفصله صاحب البدائع في ج ٥ ص ٢٩٢ الى ص ٢٩٩ من الكتاب . و اذا غايرت النظر فيما في البدائع من التفصيل في مسألة خيار الرؤية وأتقنه قدرت على الجواب عما في المحلى من اطلالة اللسان وتليسات ابن حزم وتديساته واقراءاته وأكاذيبه - ساعنا الله وإياه بل جازاه بما يليق به : اللهم ! انى اعوذ بك من زلة القلم وشره اللسن ، وأرنا الحق حقا و ارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلا و ارزقنا اجتنابه - آمين يا رب العالمين بحمد سيد المرسلين .

كتاب الحجة ( الرجل يبيع المتاع من بارتانجه ) ج - ٢

وجد<sup>١</sup> موافقا للبارتانه<sup>٢</sup> جاز عليه<sup>٣</sup> إنما يحده<sup>٤</sup> موافقا للبارتانه التسمية<sup>٥</sup> فلنى أن يعرفه بالصفة كما يعرفه إذا رآه فهذا لا يكون أبدا، ربما وصف الرجل الثوبين بصفة واحدة والذي بينهما مختلف<sup>٦</sup> يقول الرجل: هذان الثوبان المرويان جديدان<sup>٧</sup> طول كل واحد منهما كذا وكذا ذرعا<sup>٨</sup> وعرضه كذا وكذا ذرعا<sup>٩</sup> فهذه الصفة التي لا يقدر أن يصفها بأكثر منها، فاذا نظر إليهما كانا على الصفة التي وصف واحدهما يساوى مائة درهم والآخر

(١) قوله « وجد » ساقط من الأصل، وزدناه من الهندية، ولكنه فيها بصيغة الجمع والمفرد موافق لضائر المفرد التي تأتي بعد، فهو أخرى أن يكون بصيغة المفرد - ف .

(٢) في الموطأ « للبرتانه » زاد في الموطأ بعد قوله « للبرتانه » « ولم يكن مخالفا له » . ولا حاجة الى هذه الزيادة لأن قوله « موافقا » يشمل - ف .

(٣) قوله « عليه » كذا في الأصول، والظاهر ان الصواب « عليهم » . وعبارة الموطأ هكذا: وهذا الأمر الذي لم يزل عليه الناس عندنا يميزونه بينهم اذا كان المتاع موافقا للبرتانه ولم يكن مخالفا له - انتهى .

(٤) هذا قول الامام محمد، كذا في الأصول « يحده » بالافراد، وظاهر السياق الجمع؛ وكذا ما بعده لكن تركته على حاله، والعبارة سقطت من الابتداء .

(٥) كذا في الأصول « التسمية » بدون حرف الجر، والصواب « بالتسمية » لأن السياق يقتضيه .

(٦) كذا في الهندية، وكان في الأصل « ملفف » بالميم واللام والفائين، وعندى ما في الهندية صواب، والمعنى: والذي بينهما من القيمة مختلف، يدل عليه تنويره من المثال، يعنى الذى بينهما من القيمة يكون مختلفا - تدبر؛ وفي العبارة خلل .

(٧-٧) في الأصول « هذين الثوبين المرويين جديدين » بالنصب، وبالرفع اجدر .

(٨) كذا في الأصل، وفي الهندية « ذراعا » في الحرفين - ف .



يساوى مائتى درهم وكلاهما يحتمل هذه الصفة، أو يكونان<sup>١</sup> الثوبان من الصنعتان فيصف<sup>٢</sup> جودتهما وذرعهما وطولهما ونسبهما<sup>٣</sup> فيقف كم يكون<sup>٤</sup> أحدهما<sup>٥</sup> خمسمائة دينار والآخر يساوى مائتى دينار كلاهما يحتمل أن يوصف جيدا دقيقا، فأى اختلاف أشد من هذا؟ إن الصفة لا تغنى شيئا حتى يرى، فاذا رأى فهو بالخيار إن شاء أخذ وإن شاء ترك، وبذلك جاءت الآثار<sup>٦</sup> وعليه أمر الناس عادة.

### باب بيع الخيار

محمد قال: قال أبو حنيفة في رجل باع سلعة من رجل فقال البائع

(١) قوله «يكونان» كذا في الأصول وهو موافق لمذهب أهل الكوفة، والثوبان بدل من ضمير الفعل - ف.

(٢) في الأصول «يصف» وهو خطأ، والظاهر أنه يكون في الأصل «فوصف» أو «فيصف» فصحف.

(٣-٣) وفي الأصل «فتقفكم يكون» وفي الهندية «فيقفكم يكون» و«كم» هذا ليس بضمير بل هو ظرف عدد مبهم وصله الناسخ مع الفعل وحقه أن يفصل ويقطع منه و«كم» يكون جملة استفهامية أو خبرية وهو الأظهر. وقوله «أحدهما - الخ» جملة مستأنفة بيان للبهيم - والعلم عند الله تعالى الخبير العظيم.

(٤) قوله «يكون أحدهما» جملة مستأنفة للتنوير - تأمل في العبارة، وإن أصله حسب قدرتي في الإصلاح.

(٥) تذكر ما مضى من الآثار في ذلك.

(٦) قال الزرقاني ج ٣ ص ١٣٩ من شرحه: بكسر المعجمة اسم من الاختيار وهو طلب خير الأمرين من امضاء البيع أو رده - انتهى. قال السيد الماهر في عقود الجواهر ج ٢ ص ١١: اعلم أن العلة نوعان: عقلية وهي ما لا يجوز تراخي الحكم عنها كالسواد =

عند 'مواجهة البيع': أبيعك على أن استشير فلانا فان رضى فقد جاز ذلك

== مع الاسود، ولذلك قال الشيخ ابو منصور رحمه الله: العقلية ما اذا وجد وجب الحكم به وشرعية كالبيت للحج والاقوات للصلوات، وفي مثل هذه العلة يجوز تراخي الحكم عن علة الا انه لا يجوز تخلف الحكم عن العلة الاعلى قول من يجوز تخصيص العلة والموانع انواع: مانع يمنع انعقاد العلة كما اذا اضاف البيع الى حر، ومانع يمنع تمام العلة كما اذا اضاف الى مال الغير، ومانع يمنع ابتداء الحكم كخيار الشرط، ومانع يمنع تمام الحكم كخيار الروية، ومانع يمنع لزوم الحكم كخيار العيب؛ فالخيارات ثلاثة على هذا الترتيب، لخيار الروية احتج الامام فيه بحديث ابي هريرة الذي اخرجه الدارقطني والبيهقي وغيرهما وهو في مسند الحارثي من رواية الامام (وقد تقدم في الباب الذي قبله)، ولكن ليس في شيء من الكتب الستة فلذا لم اوردته، وخيار الشرط اورد فيه صاحب الهداية حديث حبان بن منقذ بن عمرو الانصاري الذي كان يغبن في البياعات: فقال له النبي صلى الله عليه وسلم «اذا بايعت ققل لا خلافة ولى الخيار ثلاثة ايام» اخرجه الحاكم من حديث ابن عمر والطبراني في الاوسط والكبير و اخرجه الاربعة وصححه الترمذي بدون قوله «ولى الخيار ثلاثة ايام»، ولكنى ما وجدته في مسانيد الامام فلم اوردته - انتهى - قلت: وهذا الباب باب خيار الشرط كما هو ظاهر، وحديث حبان اخرجه الامام محمد في باب الرجل يشتري الشيء او يبيعه فيغبن فيه من الموطأ ص ٣٤٣ من طريق شيخه مالك عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ان رجلا ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم: انه يخدع في البيع فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: من بايعته ققل لا خلافة، فكان الرجل اذا باع فقال: لا خلافة - اهـ - وقال محمد: نرى ان هذا كان لذلك الرجل خاصة - انتهى - وقد تقدم البحث فيه من قبل فتذكره .

(١-١) كذا في الموطأ وهو الصواب، وكان في الاصل «مواجهة البائع» .

البيع وإن كره فلا بيع بيننا، فتبايعا<sup>١</sup> على ذلك فندم<sup>٢</sup> المشتري قبل أن يشاور<sup>٣</sup> البائع فلانا أن للمشتري أن يرد البيع؛ ولو قال على أن استشير فلانا ما بينى وبين الليل أو ما بينى وبين ثلاثة أيام فإن رضى فقد جاز البيع، كان هذا بيعا جائزا فإن ندم المشتري لزمه البيع ولم يكن له أن يرده. وقال أهل المدينة: ليس له أن يرجع و البيع لازم [لها على ما وصفنا]<sup>٤</sup> فإن لم يوقت وقتا و البيع على ما وصفناه فلا خيار<sup>٥</sup> للمشتري فيه وهو لازم له إن أحب الذى<sup>٦</sup> شرط له الخيار<sup>٧</sup> أن يميزه<sup>٨</sup>.

وقال محمد: وكيف أجزتم هذا بغير وقت؟ أرايتم أن قال البائع فاني لا استشيريه سنة وقال<sup>٩</sup> المستشار: لا اشير عليه عشر سنين ابقى البيع موقوفا على حاله<sup>١٠</sup>، ليس الأمر على ما قلتم، إن لم يكن في ذلك وقت

(١) في الموطأ: فتبايعان .

(٢) في الموطأ: ثم يندم المشتري .

(٣) في الموطأ: أن يستشير - وهو الأرجح .

(٤) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٥) وفي الموطأ: ولا خيار - بالواو .

(٦) في الموطأ: للبائع .

(٧) كذا في الموطأ وهو الصحيح، وسقط من الأصل قوله «ان أحب الذى» .

(٨) فعل مجهول، وفي الموطأ: اشترط له البائع .

(٩) سقطت «ان» من الأصل، وهى في الموطأ ولا بد منها .

(١٠) لعل الإظهار «او قال» بحرف التردد - تأمل .

(١١) كذا في الأصل، وهو الصواب، وكان في الهندية «على حله» بتشديد اللام

وهو خطأ، إلا أن يتكلف في معناه .

قد رضى به المشتري يكون الرضى فيه<sup>١</sup> فالبيع فاسد .

### باب الرجلين يتبايعان ولا يذكران خياراً

محمد قال : قال أبو حنيفة : إذا تباع الرجلان ولم يذكر في خيارهما فقد وجب البيع حين عقده وإن لم يفترقا<sup>٢</sup> ولا خيار لهما<sup>٣</sup> ، وقال : أهل المدينة : هما بالخيار ما لم يفترقا عن مجلسهما ذلك أو عن مقامهما ذلك ويكون بيعهما بيع الخيار .

وقال محمد : وكيف قلتم إذا لم يشترطاً خياراً كانا بالخيار ما لم يفترقا<sup>٤</sup> .

(١) كذا في الأصل ، ولم أصل إلى مبنى العبارة ومنزاعها ، وعليك الطلب من مظان العلم ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وإنما شفاء العي السؤال من الرجال ، ومسائل الباب تأتي في الباب الآتي بعده ؛ ولعل العبارة « يكون الرضاء فيه » - تأمل .

(٢) أي عن المجلس ، وبه قال مالك : وربيعة الرأي وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي ، وقد نقله عياض وغيره عن معظم السلف ، وأكثر أهل المدينة وقهاتها السبعة ، وقيل : إلا ابن المسيب ، وقيل له قولان كما في ج ٣ ص ١٤٠ من شرح الزرقاني وعمامة قهات الكوفة كما في موطأ محمد ؛ وراجع ج ٥ ص ٤٣٠ من عمدة القارئ . ومن ما هنا ظهر لك تعصب ابن أبي شيبة في المسألة الخامسة والثلاثين من كتاب الرد حيث ذكر أبا حنيفة فقط في معرض الخلاف وهو لا يليق لشانه ، كيف وهو ليس بمفرد في ذلك ، كما عرفت فتنبه .

(٣) أي خيار البيع وخيار المجلس غير خيار الرؤية وخيار العيب وخيار الشرط ، كما تقدمت الإشارة إليه في الباب السابق .

(٤) يعني غير مالك الإمام .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « يفترقا » .

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا) ج - ٢

قالوا: للحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه نافع

(١) وفي الهدية «رسول الله، مكان «النبي» .

(٢) رواه الامام محمد في باب ما يوجب البيع بين البائع والمشتري من الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا إلا ببيع الخيار؛ قال محمد: وبه نأخذ، وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن ابراهيم النخعي انه قال: المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا، قال: ما لم يتفرقا عن منطوق البيع إذا قال البائع «قد بعثك» فله ان يرجع ما لم يقل الآخر «قد اشتريت» فإذا قال المشتري «قد اشتريت» بكذا وكذا، فله ان يرجع ما لم يقل البائع «قد بعث» وهو قول ابى حنيفة والعامه من فقهاء - انتهى . وفي هذا رد بليغ على من نسب خلاف الحديث و رده وترك العمل به الى ابى حنيفة ومتبعيه كابن المديني وابن ابى شيبة في كتاب الرد، كيف وقد قال الامام محمد: وبه نأخذ وهو قول ابى حنيفة ! وإنما الاختلاف في معنى الحديث وتفسيره لا في اصل الحديث وثبوته، ومن قال «رده الامام ابو حنيفة وخالفه» فقد اقرى عليه، ومن لم يدر الفرق بينهما لم يذق اثمارة العلم؛ قال الفاضل اللكنوى في تعليقه على الموطأ: وفيه وفي قوله الآخر بعد ذكر التفسير «وهو قول ابى حنيفة» تصريح بأنها لم يتركها هذا الحديث بالقياس ولم يدعيا العمل به كما هو المشهور على الألسنة، بل إنما حلا الحديث على ما حل عليه النخعي وأخذ به واحتج به على خيار القبول فيما اذا اوجب احد المتبايعين فان للآخر حينئذ الخيار في ان يقبله أو يرده ما لم يتفرقا قولاً، فإذا تفرقا قولاً وتم الكلام من الجانبين إيجاباً وقبولاً فلا خيار له الا في بيع الخيار الذي يكون فيه شرط الخيار لأحدهما أو لهما الى ثلاثة ايام كما هو مذهب ابى حنيفة أو ازيد منه الى شهر كما هو مذهب غيره؛ وقد أورد البيهقي في سننه قاصداً التشنيع على ابى حنيفة من طريق ابن المديني عن سفيان يعني ابن عيينة انه حدث الكوفيين بمحدث «البيعان» =

كتاب الحجّة ( الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً ) ج - ٢

عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا [إلا بيع الخيار]. قلنا لهم: فقال رسول الله ﷺ بالخيار، قال: لخذثوا به أبا حنيفة فقال: ان هذا ليس بشيء. أرايت إن كان في سفينة - الخ، قال ابن المديني: ان الله تعالى سألته عما قال - انتهى؛ قال السيد مرتضى الحسيني في عقود الجواهر المنيفة في أدلة الإمام أبي حنيفة ج ٢ ص ١٠: هذه حكاية منكورة لا تليق بشأن أبي حنيفة مع ما سارت به الركبان وشخت به كتب أصحابه ومخالفيه من ورعه وزهده ومخافته من الله تعالى وشدة احتياطه في الدين وقصده الحق ونصيحة المسلمين أو على تقدير صحة هذه الحكاية لم يرد بقوله «ليس هذا بشيء» الحديث وإنما أراد ليس هذا الاحتجاج بشيء - يعني تأويله بالتفرق بالأبدان، فلم يرد الحديث بل تأويله بأن التفرق المذكور فيه هو التفرق بالأقوال لقوله تعالى «وإن يتفرقا يغن الله كلا من سعته» ولهذا قال «أرايت لو كنا في السفينة» أو تأويل المتبايعين بالمساويين، وقول ابن المديني «ان الله سألته عما قال» فلا شك فيه كل مسؤول عن قوله وفعله وهو رضى الله عنه قد اعد جواباً ولم يترك التصوص تتضاد، ثم هو لم ينفرد باجتهاده في هذا القول بل وافقه عليه شيخ امامه الذي يقتدى به و شيخه من قبل والثورى والنخعي وغيرهم - انتهى . وفي العقود زيادة على ذلك، وفي هذا كفاية للرد على ابن أبي شيبة لكن أعود اليه ان شاء الله فيما يأتي فانظره .

(١) وفي الموطأ: كل واحد بالخيار على صاحبه .

(٢) الحديث أخرجه الشيخان من طريق مالك، وجاء أيضاً من حديث حكيم بن حزام عند البخاري، ومن حديث سمرة عند النسائي وابن ماجه، ونحوه عند أبي داود عن أبي برزة، وللنسائي عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه أبو داود والترمذي أيضاً - راجع ج ٣ ص ٢ من نصب الراية .

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

صلى الله عليه وآله وسلم : المتبايعان . كل واحد منهما على صاحبه بالخيار ما لم يتفرقا<sup>١</sup> من مجلسهما أو مكانهما . قالوا : ليس هذا في الحديث ولكن معناه هذا عندنا . قيل لهم : لقد أخطأتم ، عندنا المعنى في هذا<sup>٢</sup> : البيعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا<sup>٣</sup> عن [منطق] <sup>٤</sup> البيع إذا قال البائع : قد بعتك ، [فالمشتري] <sup>٥</sup> بالخيار إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل<sup>٦</sup> ، فأنما تفسير هذا الحديث

(١) من قوله «الابيع الخيار» الى قوله «ما لم

من الهندية ، ولهذا جعل بين المربعين .

(٢) نص على أنه لم يترك الحديث كما زعموا بل بين معناه ومجمله ، وقد اعترف

المخالفون بأن التفرق عن المجلس ليس في الحديث ، فهو زيادة من عندهم ، وهي ليست بحجة على غيرهم من المجتهدين كالنخعي والثوري وأبي حنيفة وغيرهم .

(٣) كذا في الأصل وكذا في موطأ محمد ، وفي الهندية «ما لم يتفرقا» .

(٤) ما بين المربعين زيادة من موطأ محمد .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ليصح الكلام .

(٦) اعلم ان ابن أبي شيبة قال في المسألة الخامسة والثلاثين في خيار المجلس من كتاب

الرد : حدثنا ابن عيينة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم : البيعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا إلا أن يكون بيعهما عن خيار ؛ حدثنا

يزيد عن شعبة عن قتادة عن صالح ابن الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم

ابن حزام أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ؛ حدثنا

هاشم بن القاسم حدثنا ايوب بن عتبة حدثنا ابو كثير السحيمي عن ابي هريرة قال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار في بيعهما ما لم يتفرقا أو يكن بيعهما

عن خيار ؛ حدثنا الفضل بن دكين عن حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن ابي الوضئ

عن ابي برزة قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ؛ حدثنا =

كتاب الحجة ( الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا ) ج - ٢

== عفان حدثنا همام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
اليعان بالخيار ما لم يتفرقا ، وذكر أن أبا حنيفة قال : يجوز البيع وإن لم يتفرقا - انتهى .  
أقول - والله التوفيق وبه ازمة التحقيق : الكلام فيه من وجوه :

الاول : انك قد عرفت من الموطأ ان الامام محمدا قال بعد رواية حديث ابن عمر :  
و بهذا نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة ، فكيف ذكره في معرض الخلاف ؟  
الثاني : ليس في الأحاديث المائة أن البيع لم يجوز ما لم يتفرقا عن المجلس بل نص  
الأحاديث الجواز بالخيار ، فهذه مقدمة من عنده ، والجواز والخيار مجتمعان في شيء  
واحد كخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الشرط ، ولم يقل احد منهم بعدم جواز  
البيع مع هذه الخيارات بل قالوا بعدم لزوم الخيار والزم امران متباينان  
لا مجتمعان في امر واحد ، فكيف قال « وذكر ان أبا حنيفة قال : يجوز البيع وإن  
لم يتفرقا » ؟ فن الذي قال : لا يجوز البيع عند عدم التفرق ؟ وفي بعض طرق  
الحديث عند أبي داود والنسائي والترمذي « المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما  
لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله » فهذه  
الزيادة تسقط خيار المجلس ، اذ لو كان مشروعا لم يحتاج للاستقالة وثبت الجواز بل  
لزوم البيع ، فكيف عدم الجواز الذي فهم منه ابن أبي شيبة ؟ والجواب من القرطبي  
ذكره الزرقاني في ج ٣ ص ١٤١ من الشرح ، والحديث رواه احمد والدارقطني  
وابن خزيمة في صحيحه وابن الجارود في متناهم ايضا من حديث عمرو بن شعيب عن  
ابيه عن جده مرفوعا ، والقول بأن المراد بالاستقالة مجرد الفسخ صرف عن الظاهر ،  
وللتفرق معنى صحيح وهو التفرق بالاقوال ، مع ان فيه اشارة الى طلب الاقالة فيستفاد  
منه انه لا يستبد وحده بالاقالة ، فلو اريد منها الفسخ يعود الفسخ ايضا الى الاقالة  
لان الفسخ بالخيار يتسبب به العاقد ولا يقتصر فيه الى الطلب من الآخر ، واتباع تأويل  
ابن عمر الراوي لهذا الحديث غير لازم على المجتهد الذي استدل على ما ذهب اليه ==

بآيات

( ١٧١ )

٦٨٤



كتاب الحجة ( الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا ) ج - ٢

= بآيات القرآن والاحاديث الصحيحة ، مع ان فيه احتمال الاستجاب والندب او جواز البيع على قول الجميع المخالف والموافق احتياطا ، كما لا يضر المستدل بالحديث المذكور بخلافه مالك الراوى لهذا الحديث في الاستدلال مع لحاظ قوله تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آوُوا بِالْعَقُودِ » وقوله تعالى « إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ » وقوله تعالى « وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ » الآيات وغيرها منها ؛ وحديث « المسلمون على شروطهم » ومثله ، ولاحظ مع هذه النصوص قوله تعالى « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يَغْنِ اللَّهُ كَلَامَهُ سَعَتَهُ » الآية ، وليس من شرط الطلاق التفرق بالأبدان فالطلاق واقع ولازم تفرقا أو لا ، كذلك المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يتفرقا بالاقوال بحملها على المتشاعلين بالبيع ، فان باب المفاعلة شأنه إيجاد الزمان كالمضاربة ، فكما ان المتضاربين صدق عليها حالة المباشرة اللفظ حقيقة فكذلك المتبايعان ويكون الافتراق مجازا جمعا بين الأدلة ، ولأن ترتب الحكم على الوصف يدل على علة ذلك الوصف لذلك الحكم ، فوصف المباشرة هو علة الخيار ، فاذا انقضت بطل الخيار لبطان سببه ؛ وحمل المتبايعين على من تقدم منه البيع مجازا ؛ كتسمية الخبز قححا والانسان نطفة ؛ ولا يرد أنا تمسكنا بالمجاز وهو حمل الافتراق على التفرق بالاقوال ، وإنما هو حقيقة في الأجسام لأنه راجح على المجاز الثاني لاعتضاده بالقياس والقواعد سلنا عدم الترجيح لكن احد المجازين ليس بأولى من الآخر ؛ فعلى هذا الحديث المذكور يحمل فيسقط به الاستدلال ويهدم من اصله ما رام ابن أبي شيبة بناء عليه كما لا يخفى على من له أدنى مسكة من العلم . الثالث ان ابن أبي شيبة كيف ساغ له ان يحمل الحديث على ما في ذهنه من التفرق بالأبدان وينسب خلاف الحديث الى ابن حنيفة بحمله على التفرق بالاقوال وهو شائع في الكتاب والسنة كقوله تعالى « وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا » وقوله تعالى « وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ » وقوله تعالى « وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يَغْنِ اللَّهُ كَلَامَهُ سَعَتَهُ » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : افرقت =

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

== اليهود و النصارى على اثنتين وسبعين فرقة - الحديث ١١ و ليس فى شىء من ذلك المراد التفرق بالأبدان بل المقصود التفرق بالأقوال ، و عليه حمل الحديث شبخ فقهاء المدينة الامام مالك و شيخه ربيعة الرأى و سفيان الثورى و قبلهم حماد و ابراهيم النخعى و غيرهم ، و قلنا تجد مسألة من المسائل الفقهية اتفق عليها ابو حنيفة فقيه العراق و الثورى فقيه عصره و شيخا اهل المدينة مالك و ربيعة الرأى ، يكون فيها قوة الدليل اظهر من الشمس و ابن من الامس ، و به قال اكثر اهل المدينة بل الفقهاء السبعة الا ابن المسيب فى قول كما نقله القاضى عياض ؛ و راجع لذلك الى شرح الآثار للطحاوى و الجوهر النقى و احكام القرآن للجصاص الرازى و شرح الزرقانى على الموطأ و غير ذلك من كتب القوم .

الرابع ان التفرق بالأبدان من شأنه افساد العقود لا إتمامها ، فلو كان المراد بالحديث ذلك على خلاف ما فى القرآن و الحديث من المعنى المشهور له للزم ان يكون البيع فاسدا لا تاما ؛ ألا ترى ان مفارقة المجلس قبل التقابض فى عقد الصرف و قبل القبض لرأس المال فى عقد السلم مفسدة للعقد ١ و كذا يتم عقد الأبضاع و عقود الاجارات و سائر التصرفات به لا بالفرقة بالأبدان بعد العقد . فيكون حمل الحديث عليه خروجاً عن الأصول و بُعداً عن مقتضى الكتاب و السنة و موجب اللغة ، فلذا حمّله الامام ابو حنيفة و من قبله على التفرق بالأقوال اجراء لللفظ على المعنى المشهور فى الكتاب و السنة و اجتناباً عن ارتكاب المجاز فى معنى البيعين او المتبايعين - كما لا يخفى .

الخامس ان اثبات الخيار لأحد المتبايعين مبطل لحق الآخر و ذلك لا يجوز فى تعليم الاسلام ، فلا يكون المراد بالحديث خيار المجلس بل الخيار فى الأقول من الايجاب و القبول ، كما هو مقتضى الأصول فى البيوع .

السادس ان وجود البيع بالعاقدين ، فلا يفرد برفعه احدهما لاختصاص الرفع بمن كان منه الاثبات ، فلو كان المراد بالحديث التفرق بالأبدان لهدم ذلك الأساس من ==

## كتاب الحجة ( الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا ) ج - ٢

== اصله بخلاف التفرق بالأقوال وهو الشائع في الكتاب و السنة .

السابع ان البيع عقد معاوضة فيلزم بالايحاب والقبول كالنكاح و يتم به ، فليس لاحد المتعاقدين حق الرجوع لتمام البيع بالايحاب والقبول على التراضي ، و الا يلزم الخروج عن حديث النهى عن بيع الطعام قبل الاكتيال المفيد اباحة بيعه بعده و ان لم يفترقا ؛ و الحديث رواه الامام ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه . كما في جامع المسانيد ؛ و في عقود الجواهر : كذا رواه الحارثي من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه ، و اخرجه الشيخان والطحاوي هكذا ، و في لفظ عندهم « من ابتاع » بدل « من اشترى » و في آخر « حتى يقبضه » و في آخر « حتى يكتاله » و لم يقل البخاري « حتى يكتاله » و اخرجه مسلم والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بلفظ الامام ، فقيه دليل على انه اذا قبضه حل له يبعه على ما يعطيه معنى الغاية وهذا مطلق من ان يكون قابضا له قبل افتراق بدنه و بدن بائعه او بعده ، و بمجرد قبضه حل له التصرف ، و هذا لا يمكن الا عند لزوم البيع و تمامه و بطلان الخيار فانه مانع عن تمامه و لزومه ؛ و اخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت عثمان بن عفان يخطب على المنبر يقول : كنت اشترى التمر فأبيعه بريح الأصع فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم « اذا اشتريت فاكل و اذا بعت فكل » فكان من ابتاع طعاما مكايلة فباعه قبل ان يكتاله لا يجوز يبعه فاذا ابتاعه فاكثاله و قبضه ثم فارق بائعه فكل قد اجمع انه لا يحتاج بعد الفرقة الى اعادة الكيل ، و خولف بين اكتياله اياه بعد البيع قبل التفرق و بين اكتياله اياه قبل البيع ، فدل ذلك انه اذا اكثاله اكتيالا يحل له يبعه فقد كان ذلك لا اكتيال منه و هو له مالك ، و اذا اكثاله اكتيالا لا يحل له يبعه فقد كاله و هو غير مالك له ، ثبت بما ذكر وقوع ملك المشتري في المبيع باتباعه اياه قبل فرقة تكون بعد ذلك ، فلذلك حل ابو حنيفة الحديث المذكور على التفرق ==

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا) ج - ٢

== بالاقوال حتى لا تتضاد الآثار، واتفقت الأخبار والآحاديث بمراى من ابى حنيفة رضى الله عنه ، ولم يصل الى منزى الاحاديث الحافظ ابن ابى شية ومقلده الجامد البنارسى فى ترجمته مسميا نفسه « اهل الحديث » وهو بمعنى « الجديد » لا بمعنى « الخبر » و « السنة » تدبر .

الثامن أ لم يصل الى ابن ابى شية حديث ابن عمر : ذكر رجل للبنى صلى الله عليه وسلم انه يُخدع فى البيوع فقال : اذا باعت قتل « لا خلافة » - اخرج الشيوخ ، و الرجل « حبان بن منقذ » على ما رواه ابن الجارود فى مقتناه و الحاكم و الدارقطنى وغيرهم ، وكذا اخرج الدارقطنى والطبرانى فى الأوسط من حديث عمر ، وقيل هو حبان والد منقذ كما رواه ابن ماجه و البخارى فى تاريخه و جزم به عبد الحق ٤ و الحديث رواه احمد و الأربعة و الحاكم من حديث انس ، و زاد اسحاق فى رواية يونس بن بكير و عبد الأعلى عنه : ثم انت بالخيار فى كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال - الحديث ، فانه يدل على ان البيع يلزم بالايجاب و القبول ، و الا لم يكن الى ذلك مسيس حاجة ، و ان الخيار يثبت بالتصریح لا بفرقة الأبدان ، فلهذا حمل ابو حنيفة ما رواه ابن ابى شية فى كتاب الرد على التفرق بالاقوال كيلا يتعارض الحديثان ، و هذا شأن من توغر فى فقه الاحاديث و معانيها ، كما قال الأعمش : انتم الأطباء و نحن الصيادلة . و راجع ج ٤ ص ٦ من نصب الراية باب خيار الشرط لحديث حبان بن منقذ الأنصارى فانه تكلم فى طرقة ، وكذا ج ٤ ص ٢ من التخریج لحديث : البيعان بالخيار ما لم يتفرقا . وحديث حبان ذكره الزيدى فى عقود الجواهر ، و عليك بالمراجعة الى مشكل الآثار للطحاوى فانه تكلم فيه ازيد مما فى شرح معاني الآثار و اضبط منه ، و راجع مختصره فى ج ١ ص ٢٨٨ من المختصر فانه مهم ، و راجع « باب كم يجوز الخيار » من صحيح البخارى و ما املاه فى شرح الحديث من الكلام امام المصر الشيخ المحدث انور شاه فى « فيض البارى » و قد وسع النفس فى شرحه و آتى بتحقيقات و فوائد جمة مهمة ==

كتاب الحجّة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

= لا تجد في غير ذلك الكتاب وهو فيه من ج ٣ ص ٢٠٩ الى صفحة ٢١٧ ، وقد  
به رحمه الله على ما هو الصواب في فهم قول الامام محمد في الموطأ ؛ وقد اجاب عما  
قاله ابن ابي شيبة صاحب الفضيلة المحقق الكوثري في «النكت الطريفة» بكلام متين  
رصين - راجع ص ٧٠ من باب خيار المجلس - جزاء الله عنا خير الجزاء فانه  
رحمه الله ورضى عنه كفى وشفى .

و بالجملة للحديث ثلاثة شروح : الاول ما قاله الشافعية من التفرق بالأبدان ، الثاني  
ما قال الاحناف من التفرق بالأقوال ، الثالث ما قاله عيسى بن ابان وهو مروى عن  
الامام ابي يوسف ان المراد به التفرق بالأبدان لا على ما فهمته الشافعية ومن معهم .  
قال الشيخ في الاملاء : الاول عندى ان يقال ان المراد من التفرق هو التفرق بالأبدان  
كما هو عندهم لكنه كناية عن التفرق بالأقوال و الفراغ عن العقد لأنها بعد فراغها  
عن العقد في مكنة من التفرق بالأبدان ، فالتفرق بالأبدان مكنى به ، و التفرق بالأقوال  
مكنى عنه ؛ وقد مر منا عن قريب ان اللفظ في الكناية لا يخرج عن المعنى الموضوع  
له و ان كان الغرض في لوازمه و روافده ؛ و ان شئت قلت : ان التفرق بالأبدان  
عنوان للتفرق بالأقوال و صادق عليه صدق العنوان على المنون ، و اذا صار التفرق  
كناية عن الفراغ لم يبق فيه بعد لغة ايضا ؛ و ليس مدلول العبارة عند محمد ايضا  
الا التفرق بالأبدان الا ان مناط الحكم عنده هو فراغهم عن الايجاب و القبول ،  
و هذا هو الذى عناء من التفرق بالأقوال ؛ و قال عيسى بن ابان : الفرقة التى تقطع  
الخيار المذكور في هذه الآثار هى الفرقة بالأبدان ؛ و ذلك ان الرجل اذا قال للرجل  
« قد بعثك عبدى هذا بألف درهم » فللمخاطب بذلك القول ان يقبل ما لم يفارق صاحبه ،  
فاذا افتراقا لم يكن له بعد ذلك ان يقبل ، قال : و لو لا ان هذا الحديث جاء ما علمنا .  
ما يقطع ما للمخاطب من قبول المخاطبة التى خاطبه بها صاحبه و أوجب له بها البيع  
فلما جاء هذا الحديث علمنا ان افتراق ابدانها بعد المخاطبة بالبيع يقطع قبول تلك =

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خيارا) ج - ٢

اليعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا على هذا الوجه .  
قال : وكذلك أخبرنا بعض أصحابنا<sup>١</sup> عن أبي معشر<sup>٢</sup> عن إبراهيم النخعي<sup>٣</sup>

== المخاطبة وهو مروي عن أبي يوسف أيضا - كذا في آثار الطحاوي . فالفرقة على هذا التقدير هي الفرقة بالأبدان كما قال الشافعية إلا أنهم أرادوا من الخيار خيار المجلس وأراد منه أبو يوسف خيار القبول ، وقال بعض الأفاضل من الحنفية : إن الحديث محمول على خيار المجلس على الاستحباب لا على الوجوب ، فإذا كان المجلس باقيا وأراد المشتري أن يرد يعه يستحب له أن يقبل رد المشتري ، فإن الأقالة مستحبة في الأحوال كلها ؛ فلا مخالفة فيه للذهب ، وهو المختار عند شيخ الهند محمود الحسن رحمه الله ، ويؤيده لفظ أبي داود : حتى يتخيرا ثلاثا ، فإنهم حملوه على الاستحباب دون الوجوب ؛ والحافظ ذكره في الفتح لكنه لم يرض به ولم يرده ، هذا والله تعالى أعلم بالصواب .  
(١) شيوخ الإمام محمد ثقات فلا يضر جهالة البعض ، ومثل ذلك قد مر مرارا في مواضع من الكتاب .

(٢) هو زيادة بن كليب التميمي الحنظلي ، أبو معشر الكوفي ، من رجال مسلم و أبي داود والترمذي والنسائي - كما في ج ٣ ص ٣٨٢ من التهذيب ؛ روى عن إبراهيم النخعي والشعبي وسعيد بن جبير وفضيل بن عمرو الفقيمي ، وعنه قتادة و خالد الحذاء وشعبة ويونس بن عبيد ومنصور ومغيرة وسعيد بن أبي عروبة و هشام بن حسان وغيرهم من أقرانه ، من قدماء أصحاب إبراهيم ، كان من الحفاظ المتقنين ، ثقة في الحديث ، مات سنة مائة وعشرين ؛ وقد رواه عنه الإمام أبو حنيفة - كما في جامع المسانيد .

(٣) ذكره الإمام محمد بلاغا عنه في الموطأ ص ٣٤١ حيث قال : و تفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال : المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا - قال : ما لم يتفرقا عن منطق البيع إذا قال البائع « قد بعثك » فله أن يرجع ما لم يقل الآخر « قد اشتريت » فإذا قال المشتري « قد اشتريت بكذا وكذا » فله أن يرجع ما لم يقل البائع =  
أنه

كتاب الحجّة ( الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً ) ج - ٢

أنه فسر حديث «اليحان بالخيار ما لم يتفرقا» على هذا، وما<sup>١</sup> يدلّكم على أن هذا الحديث ليس معناه على ما تقولون حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه المعروف المشهور، وهو كان أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. قالوا: وما حديث عمر؟ قلنا لهم: قوله حين وضع رجله في الغرزة<sup>٢</sup>: «إن الناس يقولون غدا: ما ذا قال عمر؟ ألا! إن<sup>٣</sup> البيع عن

== «قد بعث»، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى .

(١) كذا في الأصول، ولعل الصواب «بما»، والله أعلم بالصواب - ف .

(٢) بتقديم الغين المعجمة والراء المهملة بعدها زاي معجمة: ركاب - بالفارسية .

(٣) في كنز العمال ج ٢ ص ٢٢١ عن عمر قال: إنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه (ع بش ق) انتهى . وفي السنن الكبرى للبيهقي ج ٥ ص ٢٧٢: وروى عن مطرف بن طريف تارة عن الشعبي عن عمر وتارة عن عطاء بن أبي رباح عن عمر رضي الله عنه: البيع صفقة أو خيار - اهـ . ولا بعد في أن مطرفاً رواه عن الشعبي وعطاء كليهما وهما روياه عن عمر رضي الله عنه . ورواه أبو يوسف - كما في ج ٣ ص ٨ من الأم - عن مطرف عن الشعبي أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار - اهـ . وراجع بحث الإمام الشافعي مع بعض الناس في هذه المسألة، ولا تلتفت إلى بطر ابن حزم واستطالة لسانه على أئمة الدين وتدليسه وتليسه بين الحق والباطل . والآثر المذكور في ج ٨ ص ٣٦٣ من المحلى: فأتوا برواية رويتها من طريق عطاء أن عمر قال: البيع صفقة أو خيار . وروى أيضاً من طريق الشعبي أن عمر وعن الحجاج بن أرطاة أن عمر قال: إنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه؛ ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن خالد بن الزبير عن شيخ من بني كنانة أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار ولكل مسلم شرطه - اهـ . وفي ج ٨ ص ٣٦٤ منه: وقد رويت هذه الرواية من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد بن ==

كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

صفقة أو<sup>١</sup> خيار، فإذا وجبت الصفقة فكان فيها خيار<sup>٢</sup> وإن لم يشترط الخيار؛ فهذا الحديث باطل، إنما الصفقة أن يوجب البيع البائع والمشتري؛ وبلغنا<sup>٣</sup> عن شريح<sup>٤</sup> أنه قال: إذا تباع الرجلان وجب البيع ولم يكن لواحد منهما خيار. قالوا: فهذا الأمر معمول<sup>٥</sup> به عندنا. قلنا: رأيتم إن كان في البيع خيار أو يكون البيعان بالخيار ما لم يتفرقا؟ قالوا: لا يحزبهما<sup>٦</sup> ذلك الخيار. قلنا لهم: فإن الخيار كان لأحدهما ولم يكن لآخر خيار؛ رأيتم الذي<sup>٧</sup> لم يحزير<sup>٨</sup> لم<sup>٩</sup> يكون له الخيار ما لم يتفرقا وهو لم تقع له خيار<sup>١٠</sup> ينبغي أن يكون الذي لم يحزيره<sup>١١</sup> صاحبه بمنزلة المتبايعين<sup>١٢</sup> الذين<sup>١٣</sup>

== خالد بن الزبير أن عمر بن الخطاب قال: إنه ليس يبيع إلا عن صفقة وتخير - اهـ .  
(١) في الأصول بالواو، وفي أكثر الكتب بأو إلا في رواية عند ابن حزم في المحلى .  
(٢) تأمل في العبارة وهي من كلام الامام محمد لا من كلام عمر رضي الله عنه كما فهمه بعض من علق عليه .

(٣) والبلاغ في المحلى ج ٨ ص ٣٥٥ عن الحجاج بن أرطاة عن الحكم عن شريح قال: إذا كلم الرجل بالبيع وجب عليه البيع .

(٤) هو القاضي المعروف، التاجي الجليل، قد تقدم مراراً .

(٥) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الأصل «المعمول» بالتحريف .

(٦) قوله «يتفرقا» كذا في الأصل، وفي الهندية «يفترقا» .

(٧) كذا في الهندية، وكان في الأصل «لا يحزيرهم» تصحيف .

(٨-٨) كذا في الهندية، وفي الأصل «لم يحزيرهم لا» وهو تصحيف .

(٩) كذا في الهندية، وكان في الأصل «لم يحزيره» سها الناسخ في تنقيط اللفظ .

(١٠) وكان في الأصل «ممتبايعين» .

(١١) وكان في الأصول «الذي» تحريف، والصواب «الذين» وهو ظاهر .



كتاب الحجة (الرجلان يتبايعان ولا يذكران خياراً) ج - ٢

لم يخير واحد منهما صاحبه فيكون الذى لم يخير بالخيار ما لم يتفرقا<sup>١</sup> ويكون  
الخير لا خيار له إلا الخيار الذى اشترط<sup>٢</sup> فان زعمتم أنهما جميعاً بالخيار

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « يتفرقا » . وقد اطلق الكلام فى هذه المسألة نقضاً  
و ابراما الامام ابو بنكر الجصاص الرازى فى ج ٢ ص ١٧٥ الى ص ١٨٢ من « باب  
خيار المتبايعين » من احكام القرآن ، والقاضى ابو المحاسن يوسف بن موسى الحنفى  
فى ص ٢٢٣ الى ص ٢٢٨ فى « خيار المجلس » من المختصر من المختصر ، والبحث فى  
عمدة القارى ج ٥ ص ٤٣٠ من « باب اذا باع بين البيعان ولم يكتبوا نصحاً » و ج ٥  
ص ٤٦٠ من « باب كم يجوز الخيار » . و لب الجملة فى الباب انه لم يرد فى الاحاديث  
الا ما لم يتفرقا او يتفرقا من غير قيد المجلس او البدن او القول ، بل ارسله صلى الله  
عليه وسلم ارسالاً احالة الى اذهان اهل العلم واجتهاداتهم ، ولذا اختلفوا فى شرح  
الحديث ومعناه ، ولو كان نصاً من صاحب الشرع لما اختلفوا فيه ، فمن امر بكونه  
فى افتراق البدن عن المجلس كإبن حزم و اذنبه فقد تعدى عن الطريق السوى والمنهج  
المستقيم ، والدلائل والشواهد والقرائن على ان المراد به التفرق بالابدان ، وفعل  
ابن عمر لا يقوم به حجة وهو وحده فى فهم المعنى ، ولذا قال مالك : ليس العمل  
عليه فى بلدتنا ، وهو يدل على عدم التعامل به فيما بين الصحابة فى المدينة المنورة ، على  
احتمال ان يكون ذلك الافتراق منه على الاستحاب او على الاحتياط ، ألم يقل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم : ولا يحمل له ان يفارق صاحبه خشية ان يستقبله - الحديث ! فيلزم  
على الوجوب ترك الحق الواجب و كونه مرتكباً لامر حرام وهذا لا يليق بشان ابن  
عمر رضى الله عنهما ، وقوله « اختار » لقطع الخيار فى المجلس ، وقوله « او يكون  
يسع خيار » لد الخيار الى ما وراء المجلس ، ومن جعلها واحداً قد خرج عن مبنى  
الحديث ، هذا - والله اعلم بالصواب :-

كتاب الحجة ( ما يجوز في الدين و ما لا يجوز من ذلك ) ج - ٢

ما لم يتفرقا<sup>١</sup> عن المجلس إذا لم يكن في البيع خيار فان شرط أحدهما الخيار ولم يشترطه الآخر ينبغي أن يكون الذي لم يشترطه بالخيار ما لم يتفرقا<sup>٢</sup> فان زعمتم أنه لا خيار للذي لم يشترط له الخيار والخيار للآخر فهذا ترك منكم لقولكم ، ينبغي في قولكم أن يكون للذي لم يشترط له الخيار بالخيار ولا يبطل حقه بخيار غيره<sup>٣</sup> .

### باب ما يجوز في الدين و ما لا يجوز من ذلك

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون له على الرجل<sup>٤</sup> مائة دينار إلى أجل فإذا حلت قال له الذي عليه الدين « بنى سلعة يكون ثمنها مائة دينار نقدا بمائة وخمسين إلى أجل » : إن هذا جائز لأنهما لم يشترطا شيئا ولم يذكرنا أمرا يفسد به الشراء . وقال أهل المدينة : لا يصلح<sup>٥</sup> هذا .

قال محمد : ولم لا يصلح<sup>٦</sup> هذا ؟ رأيتم من كان له على رجل دين فقد حرم الله عليه أن يبيعه منه شيئا يريح عليه فيه اقالوا : لأننا نخاف أن يكون هذا ذريعة إلى الربا . قيل لهم : و أتم تبطلون ريع الناس بالتخوف ما تظنون من غير شرط اشترطه ولا يبيع فاسد معروف<sup>٧</sup> فساد

(١) وفي الهنذية « يفترقا » ..

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « من » مكان « في » .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « رجل » بالتنكير ، والصواب ما في الأصل كما هو في موطأ مالك مع شرح الزرقاني ج ٣ ص ١٤٢ من باب ما جاء في الربا في الدين .

(٤) كذا في الهنذية وكذا في الموطأ ، و كان في الأصل « لا يصح » .

(٥) كذا في الهنذية ، و كان في الأصل « لا يصح » .

(٦) كذا في الهنذية ، و كان في الأصل « معروفا » بالنصب .

كتاب الحجة ( ما يجوز في الدين و ما لا يجوز من ذلك ) ج - ٢

١ 'إلا بما' تظنون و ترون ١١ رجل كان يبيع رجلا يوعا كثيرة و كان خليطا له معروفا بذلك و جب له عليه دين ثم باعه بعد ذلك سلعة تساوى بالنقد مائة دينار بمائة دينار و خمسين دينارا إلى أجل<sup>٢</sup> ، و هل هكذا يتبايع الناس؟ لأنهم إذا أخرجوا<sup>٣</sup> ازدادوا<sup>٤</sup> ما بأس بهذا ، لأن حرم هذا على الناس لأنه لينبغي أن يكون عامة البيوع حراما . قالوا : نرى أنه إنما باعه لمكان دينه . قيل لهم : إنهما<sup>٥</sup> لم يتذكرا الدين بقليل و لا كثير . قالوا : قد علمنا أنهما لم يتذكرا الدين بقليل و لا كثير و لكننا نخاف أن يكون البيع كان بينهما من أجل ذلك . قيل لهم : أرايتم لو أجزتم البيع كما نبيزه أما كان لصاحب الدين أن يأخذ دينه من صاحبه و قد حل؟ قالوا : بلى ، له أن يأخذ دينه .

(١-١) قوله « إلا بما » كذا في الأصل ، و في الهندية « بما » .

(٢) تأمل في العبارة لعل شيئا منها سقط من قلم الناسخ ، و لعله « أيجوز » أو نحوه الذي يؤدي معناه .

(٣) في الأصول « اجزوا » و هو خطأ .

(٤) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « و ازدادوا » بالواو - خطأ .

(٥) و كان في الأصل « إنما » و الصواب « إنهما » .

زيادة في العلم

قال الامام محمد في الموطأ - باب الرجل يبيع المتاع او غيره نسيئة ثم يقول « انقضى و أضع عنك » : اخبرنا مالك اخبرنا ابو الزناد عن بسر بن سعيد عن ابي صالح بن عبيد مولى السفاح انه اخبره انه باع برا من اهل دار نخلة الى اجل ثم ارادوا الخروج الى الكوفة فسألوه ان يتقدموه و يضع عنهم فسأل زيد بن ثابت فقال : لا آمرك ان تأكل ذلك و لا تؤكله ؛ قال محمد : و بهذا تأخذ ، من وجب له دين على انسان الى اجل فسأل ان يضع عنه و يعجل له ما بقي لم ينفخ ذلك لأنه يعجل قليلا بكثير ديننا فكأنه يبيع قليلا نقدا بكثير ديننا ، و هو قول عمر بن الخطاب و زيد بن ثابت و عبد الله بن =

قيل لهم : فاذا كان له أن يأخذ دينه كان<sup>١</sup> البيع جائزا فأى وجه أبطلتم بيعه ؟ ينبغي لكم أن تقولوا : من كان له على رجل دين فليس ينبغي له أن يبايعه بشيء يربح<sup>٢</sup> عليه فيه فأى أمر يكون أقبح من هذا ؟ ان رجلا يعامل الناس له عليهم ديون انه لا يجوز أن يبيع منه متاعا ولا جارية ولا شيئا يربح<sup>٣</sup> عليه [ فيه ]<sup>١٢</sup> ما ينبغي أن يسقط هذا على مثلكم ولا ينبغي أن تبطل البيوع بالظنون ، والظن بخطئى و يصيب .

### باب ما يجوز من بيع المكايلة

محمد قال : قال أبو حنيفة في الرجل يشتري الطعام فيكتاله ثم يأتيه من يشتريه منه فيخبر الذى يأتيه أنه قد اكثاله لنفسه واستوفاه ف يريد المتاع أن يصدقه و يأخذه بكياله : إنه لا ينبغي أن يأخذ منه بكياله إلا أن يكياله

== عمر ، وهو قول أبي حنيفة - انتهى . و به قال الحكم بن عتيبة و الشعبي و مالك ؛ وعن ابن المسيب و الشافعى القولان - كما في ج ٣ ص ٢٤٢ من شرح الزرقانى . و قال محمد في باب الرجل يبيع الطعام نسيئة ثم يشتري بذلك الثمن شيئا آخر ص ٣٢٣ اخبرنا مالك حدثنا ابو الزناد ان سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار كانا بكرهان ان يبيع الرجل طعاما الى اجل بذهب ثم يشتري بذلك الذهب تمرا قبل ان يقبضها ، قال محمد : ونحن لا نرى بأسا ان يشتري بها تمرا قبل ان يقبضها اذا كان التمربعينة و لم يكن دينا ، و قد ذكر هذا القول لسعيد بن جبير فلم يره شيئا و قال : لا بأس به ؛ و هو قول أبي حنيفة و العامة من قهائنا - انتهى . و المنهى عنه في الاحاديث هو البيع لا الشراء فلا يكون هذا داخلا فيه .

(١) كذا في الهندية ، و كان في الاصل « إذا كان » و هو خطأ .

(٢) كذا في الهندية ، و كان في الاصل « يربح » بالباء الجارة - تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

كيلا مستقبلا ، و يكون على المشتري نقصانه . و قال أهل المدينة : أما ما ابتيع<sup>١</sup> على هذه الصفة بنقد فلا بأس به ، و أما ما ابتيع<sup>٢</sup> على هذه الصفة إلى أجل فانه مكروه حتى يكتاله المشتري الآخر لنفسه .

قال محمد : كيف جاز يبعه بكياله بالنقد و جاز له أن يقبضه بغير كيل و لم يحز ذلك بالنسيئة<sup>١</sup> لأن جاز ذلك بالنقد ليحوز بالنسيئة . قالوا : نخاف<sup>٢</sup> أن يدار ذلك<sup>٢</sup> على هذا الوجه<sup>٢</sup> بغير كيل و لا وزن ، فإذا كان إلى أجل فهو مكروه . قلنا لهم : و قد يدار أيضا هكذا بالنقد ، و ليس يدار بالنسيئة شيء إلا دير بالنقد مثله ، فمن أين افترقا ؟ أخبرونا لو أن غيركم قال : فاني أجزيه بالنسيئة و لا أجزيه بالنقد ، أي شيء كنتم تدخلون عليه ؟ و هل كانت حججكم فيما فرقتم به بين النسيئة و النقد إلا كحجته ؟ ليس الأمر كما قلتم ، و لكن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال : « من اشترى طعاما كيلا فلا يبعه » حتى يكياله<sup>٣</sup> ، فهذا قد أخبره كلف اكتاله ، و شرط له ذلك

(١) في الموطأ « ما يبع » و هو الأرجح .

(٢) في الموطأ « تخوف » مصدرا .

(٣-٣) في الأصول « على غير هذا الوجه » و هو خطأ لأنه خلاف ما في موطأ مالك .

(٤) كذا في الأصول ، و الصواب « فان » .

(٥) في الأصول « فلا يبعه » في صورة الخبر .

(٦) رواه مسلم في صحيحه عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكتاله ، و رواه عن أبي هريرة أيضا بهذا اللفظ مرفوعا ، و هو في ص ٩٣ من بلوغ المرام ، و كلاهما في ج ٥ ص ٢١٤ من سنن البيهقي . و رواه البيهقي في سننه أيضا عن أبي داود : ثنا أحمد بن صالح ثنا ابن وهب أخبرني عمرو عن المنذر بن عبيد المديني أن القاسم بن محمد حدثه أن عبد الله بن عمر حدثه =

== ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يبيع احد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه - انتهى . وحديث ابن عباس رواه الامام ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه - كذا رواه الحارثي من طريق يحيى بن نصر بن حاجب عنه . قال المحدث الزبدي في ج ٢ ص ٦ من عقود الجواهر : و اخرج الشبخان والطحاوي هكذا ، و في لفظ عندهم « من ابتاع » بدل « اشترى » و في آخر « حتى يقبضه » و في آخر « حتى يكتاله » و لم يقل البخاري « حتى يكتاله » و اخرج مسلم والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر بلفظ الامام : و اخرج الطحاوي والبيهقي من حديث سعيد بن المسيب قال سمعت عثمان بن عفان يخطب على المنبر يقول : كنت اشترى التمر فأبيعه بريج الأصبع فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا اشتريت فاكتل و اذا بعت فسكر ! كذا في باب بيان الخبر الدال على ان الميسع يملكه المشتري بالقول دون التفرق بالأبدان . وحديث عثمان عند البيهقي في ج ٥ ص ٣١٥ من السنن في باب الرجل يبتاع طعاما كيلا فلا يبعه حتى يكتاله لنفسه ثم لا يبرأ حتى يكيله على مشتريه ؛ و في الباب عن جابر اخرج ابن ماجه في سننه - كما في ج ٤ ص ٣٤ من نصب الراية - عن محمد بن ابي ليلى عن الزبير عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يسع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان : صاع البائع و صاع المشتري - انتهى . و رواه ابن ابي شيبة و اسحاق بن راهويه و البزار في مسانيدهم ؛ و رواه الدارقطني و البيهقي في سننهما و هو معلول بان ابي ليلى . وحديث ابي هريرة رواه البزار في مسنده بلفظ جابر ، و رواه البيهقي في سننه ايضا ج ٥ ص ٣١٦ و الاسناد فيها واحد ؛ و عن انس بلفظ حديث ابي هريرة رواه ابن عدى في الكامل ، و الكلام في اسناده في نصب الراية ؛ و عن ابن عباس رواه ابن عدى ايضا : قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يباع طعام حتى يكال بالصاعين : صاع البائع و صاع المشتري - اه ؛ و مرسل عن الحسن البصري رواه ==

الكيل، فعليه أن يكيّله ولا يقبضه، ولا المشتري الآخر إلا بكيل مستقبل لأن الكيل قد يزيد وينقص، ما أعيد كيل إلا زاد أو نقص؛ رأيتم لو أعيد الكيل فنقص<sup>١</sup> أيلزمه بجميع الثمن أو يلزمه بحصته ويحيط عنه ثمن النقصان فقد أخذ البائع ثمنه لا يدرى أهوله كله أم لا، إن لم يكتل الطعام فهذا لا ينبغي أن يترك كله لأنه قد يدخله النقصان فيما بين الكيلين ويسرق بعضه ويكون الطعام ندبا فيبیس فينقص، فالكيل واجب في ذلك ليعلم البائع أن الثمن الذي أخذ له كان في شك عما أخذ لا يدرى أهوله كله أم لا .

### باب بيع الدين

محمد قال قال أبو حنيفة: لا ينبغي أن يشتري ديناً<sup>٢</sup> على رجل حاضر ولا غائب ولا على ميت<sup>٣</sup> باقرار<sup>٤</sup> من الذي عليه الدين ولا بانكار<sup>٥</sup>، لأن ذلك كله غرر لا يدرى أ يخرج أم لا يخرج . وقال أهل المدينة: لا ينبغي أن يشتري ديناً<sup>٦</sup> على رجل حاضر ولا غائب<sup>٧</sup> إلا باقرار<sup>٨</sup> من الذي عليه الدين، ولا يشتري ديناً<sup>٩</sup> على ميت<sup>١٠</sup> وإن علم بما ترك<sup>١١</sup> الميت، وذلك أن

== ابن أبي شيبة في مصنفه بلفظ حديث جابر . وحديث عثمان وحكيم بن حزام رواه

عبد الرزاق في مصنفه، وهو عند اليهقي أيضاً - هذا .

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « فينقص » .

(٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ « دين » .

(٣) كذا في الأصول، ولعل الصواب « لا باقرار » .

(٤) كذا في الهندية، وفي الأصل « إلا » مكان « ولا » .

(٥) في الموطأ: على رجل غائب ولا حاضر .

(٦) في الموطأ: الذي ترك .

اشترأه<sup>١</sup> غرر لا يدرى أيتم أم لا يتم .

قال محمد : كيف أجزتم اشتراء الدين على الحاضر المقر إلا أنكم قد علمتم يقينا أنه يخرج ؟ قالوا : لم نعلم ذلك يقينا . قيل لهم : فالميت له مال معروف وفيه وفاء بالدين فكيف لا يجوز اشتراء الدين الذي عليه ؟ قالوا : لا ندرى ما يلحق الميت من الدين الذي لم يعلم به ، فإن لحق الميت دين ذهب الثمن الذي أعطاه المبتاع<sup>٢</sup> باطلا<sup>٣</sup> في ذلك . قلنا لهم : وأنتم أيضا لا تدبرون لعل الحى الذي اشترئ ما عليه من الدين وهو مقر به سيموت ولا يدع مالا وهو اليوم لا يعلم له مال ، وأنتم لا تدبرون لعل الأمر يستتم به<sup>٤</sup> حتى يموت ولا يدع شيئا فيذهب الثمن باطلا ، فمن أين فرقتم بينهما وليس بينهما فرق فيما تتخوفون<sup>٥</sup> ١٤٧

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عبد الله بن أبي السفر<sup>٨</sup>

(١) في الموطأ ، اشتراء ذلك . . وعبرة الموطأ : ولا على ميت وإن علم الذي ترك وذلك إن اشتراء ذلك غرر لا يدرى - الخ .

(٢) في الموطأ : أعطى المبتاع .

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصل « باطلا » تحريف -

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « للذي » . وتأمل في العبارة لعل فيه خلا . وكان في الأصول « الحق » والصواب « الحى » و « الحق » تصحيف لقربة قوله « سيموت » تدبر .

(٥) في الأصول « هم » وهو خطأ .

(٦) كذا في الأصول ، والصواب « لا يستتم » بالنبي فسقط حرف « لا » منها والله اعلم .

(٧) في الهنذية « تخوفون » وفي الأصل « تتخرفون » مصحف ، والصواب « تتخوفون » .

(٨) من رجال البخارى ومسلم و ابى داود والنيشأى وابن ماجه ، فى ج ٥ ص ٢٤٠ من التهذيب : عبد الله بن ابى السفر ، واسمه : سعيد بن محمد ، و يقال : احمد الهمداني =



قال سمعت عامرا الشعبي يقول: يسع الصك<sup>١</sup> غرر له قيمته من النقد؛ وإنما  
يعنى بقوله «له قيمته من النقد» يقول: إذا اشترى شيئا بدين فهو غرر<sup>٢</sup>  
والبيع فاسد فإن قبضه فهلك عنده فعليه<sup>٣</sup> قيمته من النقد<sup>٤</sup>.

= الثوري الكوفي، روى عن ابيه و ابي بردة بن ابي موسى وعامر الشعبي ومصعب  
ابن هذيلة و أرقم بن شرحبيل، وعنه شعبة وعمر بن ابي زائدة و يونس بن ابي اسحاق  
وعيسى بن يونس و الثوري و شريك وغيرهم؛ قال احمد و ابن معين و النسائي ثقة،  
و ذكره ابن حبان في الثقات، و قال ابن سعد: مات في خلافة مروان بن محمد؛ قلت:  
و قال: كان ثقة وليس بكثير الحديث، و قال المعلى: كوفي ثقة - انتهى .

(١) هو كتاب لاقرار المال وغيره، معرب من «چك» كما في المغرب؛ و يقال له  
«ياد گاری» و «ياد داشت» ايضا . و الصك رائج اليوم لأبور من التجارة، و التيجار  
وغيرهم يستعملونها في معاملاتهم، وهو كثير دأثر في عبارات الفقهاء في الكتب .

(٢) كذا في الأصل، و في التهذيب «غرر له» بزيادة «له» .

(٣-٣) كذا في التهذيب، و كان في الأصل «قيمة النقد» .

(٤) قال الامام محمد في الموطأ ص ٣٥٤ - باب الرجل يكون له العطايا او الدين على  
الرجل فيبيعه قبل ان يقبضه: اخبرنا مالك اخبرنا يحيى بن سعيد انه سمع جميل بن  
عبد الرحمن المؤذن يقول لسعيد بن المسيب: اني رجل اشترى هذه الارزاق التي يعطيها  
الناس بالجار (الجار مدينة بساحل البحر) فأبتاع منها ما شاء الله ثم اريد ان ايسع  
الطعام المضنون على الى ذلك الاجل؛ فقال له سعيد: أتريد ان توفيهم من تلك  
الارزاق التي ابتعت؟ قال: نعم؛ فنهاه عن ذلك؛ قال محمد: لا ينبغي للرجل اذا كان له  
دين ان يبيعه حتى يستوفيه لانه غرر فلا يدري أ يخرج ام لا يخرج، و هو قول  
ابي حنيفة رحمه الله؛ اخبرنا مالك اخبرنا موسى بن ميسرة انه سمع رجلا يسأل سعيد بن  
المسيب فقال: اني رجل ايسع الدين، و ذكر له شيئا من ذلك فقال له ابن المسيب: =

## باب الشركة و التولية

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنهما في الرجل يبيع البز

== لا تبع الا ما آويت الى رحلك ؛ قال محمد : و به نأخذ ، لا ينبغي للرجل ان يبيع دينه له على انسان الا من الذى هو عليه لأن يبيع الدين غرر لا يدرى أ يخرج منه ام لا ، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله - انتهى . وحديث النهى عن يبيع كالى بكالى رواه ابن ابى شيبة و اسحاق بن راهويه و البزار في مسانيدهم من حديث موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم ان يبيع كالى بكالى . يعنى دينه بدين . و لفظ البزار : قال نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن يبيع الغرر . يعنى يبيع كالى بكالى . و عن يبيع عاجل بأجل . فالغرر ان تبيع ما ليس عندك ، و الكالى بالكالى دين بدين ، و العاجل بالأجل ان يكون له عليك الف درهم مؤجل فتعجل عنها خمسمائة - انتهى . و رواه ابن عدى في كامله و عبد الرازق في مصنفه و الحاكم في مستدركه و الدارقطنى و البيهقى في سننهما . و رواه الطبرانى في معجمه من حديث رافع بن خديج مرفوعا . و التفصيل في نصب الراية ج ٤ ص ٤٠ ، و رواه الطحاوى ايضا .

(٢) قال المجيد : الشرك و الشركة بكسرهما و ضم الثانى بمعنى ، و قد اشتركا و تشاركا و شارك احدهما الآخر ، و الشرك بالكسر ، و الشريك كأمر : المشارك ، و الجمع : اشراك و شركاء ، و هى شريكة ، جمعها : شركاء ، و شركة فى البيع و الميراث كعمله ، شركة بالكسر ؛ و التولية لغيره فيما اشتراه بما اشتراه - كذا فى ج ٣ ص ١٤٥ من شرح الزرقانى . و قال فى الهداية : التولية نقل ما ملكه بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة ربح ، لأن النبي الذى لا يهتدى فى التجارة يحتاج الى ان يعتمد فعل الزكى المهتدى و يطيب نفسه بمثل ما اشترى ؛ و قد صح ان النبي صلى الله عليه و سلم لما اراد الهجرة اتباع ابو بكر بعيرين فقال له النبي صلى الله عليه و سلم : ولّى احدهما ، فقال ==

المصنف<sup>١</sup> ويستثنى من ذلك ثيابا بغير أعيانها برقومها<sup>٢</sup> اشترط<sup>٣</sup> أن يختار ذلك من الرقم<sup>٤</sup> أو لم يشترط: إن يختار ذلك منه حين استثنائه فالبيع فاسد كله لأنه استثنى من ذلك ثيابا غير معلومة و [ذلك أن] <sup>٥</sup> الثوبين

== هو لك بغير شيء، فقال عليه السلام: أما بغير ثمن فلا - اهـ . قال ابن اسحاق: فلما قرب أبو بكر إحدى الراحلتين قدم له أفضلهما ثم قال له: اركب فذاك أبي و أمي! قال: لا ولكن بالثمن الذي ابتعتها به، قال أبو بكر: اشتريته بكذا وكذا، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اخذتها بذلك؛ وكان أبو بكر اشتراه بثان مائة درهم - نقله ابن كثير في تاريخه، كذا في هوامش الهداية . وحديث أبي بكر في مواضع من صحيح البخاري، وما نقله في نصب الراية هو في باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم من باب المناقب . و روى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا معمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وسلم: التولية والاقالة والشركة سواء لا بأس به؛ أخبرنا ابن جريج عن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثا مستفاضاً بالمدينة قال: من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ويستوفيه إلا أن يشرك فيه أو يوليه أو يقبله - انتهى . وهذا وإن كان مرسلًا يفيد في الباب - تدبر . (١) بضم الميم وفتح الصاد والنون الثقيلة: المجموع من اصناف - قاله الزرقاني في شرحه .

(٢) في الموطأ: ويستثنى ثيابا برقومها .

(٣) في الأصول دو اشترط، بواو اللطف، و عندى اسقاط الواو من البين اصح و ارجح كما يقتضيه السياق؛ و في الموطأ: انه ان اشترط - الخ .

(٤) في الموطأ: من ذلك الرقم .

(٥) سقط من الأصول ولذا زدته بين المربعين و عبارتها هكذا، والثوبين قيمتهما يكون واحدة، وهو كما ترى .

قيمتها<sup>١</sup> تكون واحدة و هما متفاوتان، فلذلك فسد حين استثنى ثيابا غير معروفة<sup>٢</sup> . وقال أهل المدينة : إن استثنى ثيابا برقمها فاشترط أن يختار من ذلك الرقم فلا بأس به، وإن لم يشترط أن يختار منه حين استثنى فانا نراه شريكا في عدد البز الذي اشترى<sup>٣</sup> .

وقال محمد: وكيف يكون شريك في عدد البز الذي استثنى<sup>٤</sup>؟ وإنما استثنى ثيابا ثلاثة أو أربعة فيكون الذي استثنى ثلاثة أثواب [أو أربعة]<sup>٥</sup> شريكا في عشرين ثوبا له من كل ثوب بحصته<sup>٦</sup> ١ و إنما أراد أن يكون له ثلاثة أثواب [أو أربعة]<sup>٧</sup> .

(١) كذا في الأصول «قيمتها» وفي موطأ مالك: و ذلك ان الثوبين يكون رقبتهما سواء و بينهما تفاوت في الثمن - الخ .

(٢) قوله «معروفة» وقوله «معلومة» بمعنى واحد .

(٣) في الأصول «استثنى» وهو تصحيف، و الصواب ما في الموطأ: الذي اشترى منه .

(٤) قوله «استثنى» كذا في الأصول، وهو عندي تصحيف «اشترى» - تأمل فيه .

(٥) سقط من الأصول كما يقتضيه السياق .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهنذية «بحصة» .

(٧) سقط من الأصول فودته حسب سياق الكلام . قال الامام محمد في الموطأ

ص ٣٤٧ باب الشركة في البيع: اخبرنا مالك اخبرنا العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب

ان اباہ اخبرہ قال اخبرني ابي قال: كنت ابيع البز في زمان عمر بن الخطاب و ان

عمر قال: لا يبيعه في سوقنا اعجمي فانهم لم يفقهوا في الدين و لم يقيموا في الميزان

و المكيال! قال يعقوب: فذهبت الى عثمان بن عفان فقلت له: هل لك في غنيمة باردة؟

قال ما هي؟ قلت بز قد علت مكانه يبيعه صاحبه برخص لا يستطيع يبيعه اشتره لك

ثم ابيعه لك، قال: نعم، فذهبت فصفقت بالبز ثم جئت به فطرحته في دار عثمان فلما

رجع عثمان فرأى العكوم في داره قال: ما هذا؟ قالوا بر جاء به يعقوب. قال: ادعوه =

ينبغي لمن أجاز هذا<sup>١</sup> أن يحىء الرجل إلى الرجل<sup>٢</sup> و عنده عدل فيه خمسون  
 ثوباً فيقول «أشترى منك ثوباً من هذا العدل بكذا»<sup>٣</sup> و كذا، فيجوز ذلك  
 و يكون شريكاً في الثياب بمقدار ثوب منها هذا فاسد كله، لأنه باع  
 ما لا يعرف و استثنى ما لا يعرف، و من أجاز هذا فقد أجاز البيع فيما  
 لا يعلم و أجاز الاستثناء فيما لا يعلم، و ينبغي لمن أجاز هذا أن يميز ذلك  
 لي، لجئت فقال: ما هذا؟ قلت: هذا الذي قلت لك، قال أنظرته؟ قلت: كيفتك  
 و لكن رابه حرس عمر، قال: نعم، فذهب عثمان إلى حرس عمر فقال: ان يعقوب  
 يبيع بزي فلا تمنعوه، قالوا: نعم، لجئت بالبز السوق فلم ألبث حتى جعلت ثمنه في  
 مزود و ذهبت إلى عثمان و بالذي اشتريت البز منه فقلت: عد الذي لك، فاعتده و بقي  
 مال كثير، قال فقلت لعثمان: هذا لك اما انى لم اظلم به احداً، قال: جزاك الله خيراً،  
 و فرح بذلك، قال فقلت: اما انى قد علمت مكان بيعها مثلها و افضل، قال: و عائد  
 انت؟ قال قلت: نعم ان شئت، قال: قد شئت، قال فقلت: فاني باع خيراً فاشركنى،  
 قال: نعم بى و بينك، قال محمد: و هذا تأخذ، لا بأس بأن يشترك الرجلان في الشراء  
 بالنسيئة و ان لم يكن لواحد منهما رأس مال، على ان الربح بينهما و الوضعية على ذلك،  
 قال: و ان ولى الشراء و البيع احدهما دون صاحبه و لا يفضل واحد منهما صاحبه  
 في الربح فان ذلك لا يجوز ان يأكل احدهما ربح ما ضمن صاحبه، و هو قول ابن حنيفة  
 و العامة من فقهاءنا - انتهى .

(١) كذا في الأصل، و في الهندية «هكذا» .

(٢-٢) و كان في الأصل «أن يميز الرجل إلى الرجل» و هو تصحيف، و الصواب «أن

يحىء الرجل إلى الرجل» و في الهندية «أن يميز الرجل يميز إلى الرجل» و هذا من

تحريرات الناسخ زاد كلمة من عنده و شكلها فجاء بظلة فوق ظلة - ف .

(٣) كذا في الأصل، و في الهندية «هكذا» و هو تصحيف .

في الرقيق أيضا فان قدم رجل بمائة رأس من الرقيق فباع ذلك من رجل و استثنى من ذلك جارية و غلاما كان شريكا في الجوارى بالجارية التي استثنى و كان شريكا في الغلمان بالغلام الذي استثنى، فان كان هذا عندهم هكذا أن يُستثنى جزؤا<sup>١</sup> يستثنى جارية فيكون له من كل جارية جزؤ فهذا بما لا ينبغي أن يقال، وإن فرقوا بين الرقيق و الثياب فهذا بما لا ينبغي أن يقال، فهما جميعا خارجان من الوزن و الكيل .

### باب الشركة و التولية [ و الاقالة ]<sup>٢</sup> في الطعام

محمد قال : قال أبو حنيفة - رضي الله عنهما : لا خير في الشركة و التولية في الطعام و غيره من العروض حتى يقبض ، لأن الشركة و التولية يبيع فلا يجوز ذلك قبل القبض ، و أما الاقالة فلا بأس بها قبل أن يقبض ، لأن ذلك نقض يبيع ، فاذا قبض ما اشترى جازت التولية<sup>٣</sup> و الشركة و الاقالة في ذلك . و قال أهل المدينة : لا بأس بالشركة و التولية و الاقالة في الطعام و غيره ' قبض أو لم يقبض ' إذا كان ذلك بالنقد و لم يكن فيه ربح و لا وضعية و لا تأخير للثمن ، فان دخل في ذلك وضعية أو ربح أو تأخير من واحد منهما فهو يبيع ليس بتولية و لا شرك<sup>٤</sup> [ و لا إقالة ]<sup>٥</sup> في الطعام .

(١) كان في الأصل «جزء» و في الهندية «جزؤ» و هو شيء واحد ما بينهما كبير فرق فان الهمز في حالة الرفع يكون في صورة الواو و الناسخ كتب رأس عين اشارة الى انه همز - ف .

(٢) سقط من الأصل ، و هو في الموطأ .

(٣) في الأصول « بالتولية » و هو خطأ .

(٤ - ٤) و في الموطأ « قبض ذلك أو لم يقبض » .

(٥) كذا في الأصول و هو الصحيح كما في الموطأ مع الزرقاني ج ٣ ص ١٤٥ .

كتاب الحجّة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

[وقال محمد بن الحسن: وكيف يكون هذا] ' في قولكم وقد رويتم' عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «من اشترى طعاما كيلاً فلا يبعه» حتى يقبضه؟ قالوا: لأنه التولية والشرك في الطعام على هذا الوجه الذي ذكرنا ليس يبيع. قلنا لهم: وكيف لا تكون التولية بيعاً؟ أليس إنما أعطاه ما اشترى به؟ قالوا: بلى. قلنا لهم: فهذا رجل باعه ما اشترى بما يقوم

(١) سقط من الأصول ولا بد منه كما لا يخفى، ولذا زدته، والا لا معنى لقوله «في قولكم» تدبر.

(٢) تخريج الحديث قد مر في باب يبيع المكيل، وهاك حديثاً بقي من باب ما لم يقبض من الطعام وغيره من الموطأ: قال محمد: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر أنه قال: كنا نبتاع الطعام في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي نبتاعه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه؟ قال محمد: إنما كان يراد بهذا القبض لئلا يبيع شيئاً من ذلك حتى يقبضه، فلا ينبغي أن يبيع شيئاً اشتراه رجل حتى يقبضه - اهـ. وبقية الباب قد مرت من قبل فتذكرها.

(٣) في الأصول «فلا يبعه». والحديث رواه مالك في الموطأ، ومن طريقه رواه الإمام في موطئه: أخبرنا مالك حدثنا نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه - انتهى. وفي موطأ مالك من هذه الطريق «حتى يستوفيه» ومن طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر «حتى يقبضه». والحديث أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف والقعنبي ومسلم عن القعنبي ويحيى الثلاثة عن مالك به، وتابعه جماعة عن نافع به - كما في ج ٣ ص ١٢٠ من شرح الزرقاني، وتابعه مالكا عليه اسماعيل بن جعفر عن ابن دينار عند مسلم - اهـ. وراجع لذلك

ج ٤ من ص ٣٢ إلى ص ٣٥ من نصب الراية.

(٤-٤) كذا في الأصل، وفي الهنذية «أعطى ما اشترى بما اشتراه به».

كتاب الحجّة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

عليه، وكذلك الشرك أعطاه نصف ما اشترى بنصف الثمن، أرايتم رجلا اشترى إبريق فضة بدنانير<sup>١</sup> وقال لا إبريق رجل<sup>٢</sup> قبل أن يقبضه أليس ينبغي لكم أن تميزوه لأنه ليس ببيع؟ وإن أجزتم التولية و الشرك في الصرف قبل أن يقبض حين يصير بغير صاحبه الذي اشتراه قبل أن يقبضه الذي اشتراه فهذا الظن بما لا يحل لمسلم .

قالوا: فان قلنا: الصرف<sup>٣</sup> إذا اقترقا قبل القبض بطل البيع . قيل لهم: فانهما لم يفترقا حتى قبض الذي ولى و قبض الذي أشرك ذلك<sup>٤</sup> فينبغي لكم أن تميزوه لأن التولية و الشرك بيع فلا يجوز قبل البيع<sup>٥</sup>، ما أشد تجويزكم لما ينبغي أن يكره و أشد كراهتكم لما لا بأس به! تبطلون البيوع الجليلة بالظنون و تميزون<sup>٦</sup> البيع الذي لا ينبغي أن يمحاز<sup>٧</sup>!

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن أشعث<sup>٨</sup> عن محمد بن سيرين

(١-١) كذا في الأصل، و في الهندية: و قلد: لا إبريق رجل، و لم نفهم معنى العبارتين، فظن ان فيها تحريفا، و الله اعلم - ف .

(٢) كذا في الأصل، و في الهندية: للصرف، و عندى الأرجح: بالصرف، لقوله: قلنا، تدبر .

(٣) كذا في الأصول، و ظنى ان الصواب: في ذلك، او اسقاطه اولى .

(٤) كذا في الأصول، و تأمل فيه .

(٥-٥) كذا في الأصل، و في الهندية: البيوع الذي، و لعل الصواب: البيوع التي لا ينبغي أن تجاز .

(٦) الأظهر انه اشعث بن عبد الملك الحمراني، ابو هاني البصري، مولى حمران، من رجال الأدبية - كما في ج ١ ص ٣٥٧ من التهذيب، و هو في ترجمة محمد بن سيرين في الرواة عنه، ثقة صالح لا بأس به، اوثق من اشعث الحداني و اثبت اصحاب ==



كتاب الحجّة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

قال: سألت عبيدة السلماني<sup>١</sup> عن رجل ابتاع أكرارا<sup>٢</sup> من الخنطة فحمل على كل بعير كرا فلقه رجل فقال «ولني كرا» قال «خذ برأس بعير» قال: لا حتى تسكيّله لأن التولية يبع.

قال محمد: أخبرنا قيس بن الربيع قال أخبرنا جابر<sup>٣</sup> عن الشعبي قال: التولية يبع.

<sup>١</sup> أخبرنا محمد قال أخبرنا<sup>٤</sup> سفيان الثوري قال حدثنا سليمان التيمي = ابن سيرين بعد ابن عون، مات سنة ١٤٢ أو سنة ١٤٦، كان نقيها متقنا - قاله ابن حبان في الثقات . وها هنا أيضا اشعث بن عبد الله بن جابر الحداني، أبو عبد الله الأعشى البصري، وهو الجلي الأزدي، من رجال الأربعة و تعليقات البخاري، شيخ ثقة ليس به بأس، مستقيم الحديث، وهو أيضا روى عن محمد بن سيرين - كما في ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب . و آخر اشعث بن سوار الكندي، روى عن الحسن و طبقته، من رجال مسلم و الترمذي و النسائي و ابن ماجه - كما في ج ١ ص ٣٥٢ من التهذيب . و آخر اشعث بن أبي الشعثاء المحاربي الكوفي، من رجال الستة، مات سنة ١٢٥ - كما في ج ١ ص ٣٥٥ من التهذيب . وها هنا آخرون من اسمهم «اشعث»، راجع التهذيب، و كلهم معروفون .

(١) تقدم في التشهد، وهو ابن عمرو السلمي المرادي الكوفي، أبو عمرو، من رجال الستة، هو أحد الأربعة من الفقهاء بالكوفة، من اصحاب ابن مسعود و علي رضي الله عنهما، مات سنة اثنتين و سبعين، و قيل: سنة ٧٣ أو ٧٤؛ و ابن سيرين من اروي الناس عنه .

(٢) كذا في ج ٢ ص ١٤٧ من المغرب؛ و في الاصول «كرارا» وهو خطأ .

(٣) هو الجعفي، كما مر من قبل .

(٤ - ٤) كذا في الاصل، و في الهيدية «محمد قال أخبرنا» .

كتاب الحجة (الشركة والتولية والاقالة في الطعام) ج - ٢

عن الحسن البصري قال: كان يعد التولية يتعا، وكان ابن سيرين لا يكرهه ثم كرهه بعد .

وقال<sup>١</sup> أبو حنيفة: من اشترى سلعة أو رقيقا فقبضه<sup>٢</sup> ثم سأله رجل أن يشركه ففعل وتقدما جميعا الثمن البائع الأول<sup>٣</sup> براض منهما ثم أدرك السلعة شيء ينتزعها<sup>٤</sup> من أيديهما فإن المشترك<sup>٥</sup> يأخذ من الذي أشركه<sup>٦</sup> ما نقد في السلعة<sup>٧</sup> ويطلب الذي أشرك يبعه<sup>٨</sup> الذي باعه السلعة بالثمن [ كله ]<sup>٩</sup> . وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في هذا .

(١) كذا في الهندية، وكان في الأصل « قال » بلا وار .

(٢) كذا في الأصول، وفي موطأ مالك « فبت به » مكان « فقبضه » وهو الأرجح عندى، وفي نسخة أخرى من الموطأ « فبت شراؤه » وأخرى « يبعه » من إطلاق البيع على الشراء . قاله الزرقاني في ج ٣ ص ١٤٥ من شرحه .

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية « للبائع الأول »، وفي الموطأ « صاحب السلعة » وهو الأرجح .

(٤) كذا في الموطأ وهو الصحيح، وفي الأصول « بتركها » وهو تصحيف « ينتزعها » .

(٥) قوله « المشترك » كذا في الموطأ، قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٤٥ من شرحه: بلفظ المفعول؛ وفي الأصول « إن المشتري » وهو تصحيف المشترك .

(٦) في الأصول « اشتركه » تصحيف .

(٧) في الموطأ « الثمن » مكان « ما نقد في السلعة » .

(٨) قال الزرقاني: بكسر التحتية الثقيلة - يعني بائه .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ . قال الزرقاني: لأن العهدة عليه .

قال أبو حنيفة: فإن اشترط المشرِك<sup>١</sup> على الذى أشركه بمحضرة البيع وعند مبايعة البائع الأول وقبل أن يتفاوت [ذلك]<sup>٢</sup> «إن عهدتك على الذى ابتعت<sup>٣</sup> منه» أو اشترط ذلك بعد التفاوت فكان<sup>٤</sup> ذلك الشرط منه<sup>٥</sup> فى عقدة فالشركة<sup>٦</sup> فاسدة، لأن الشركة يبيع فاشترط فيها ما لا يجوز فأفسدها ذلك الشرط. وقال أهل المدينة: إن اشترط المشرِك<sup>٧</sup> على الذى أشركه بمحضرة البيع وعند مبايعة البائع<sup>٨</sup> الأول وقبل أن يتفاوت [ذلك]<sup>٩</sup> «إن عهدتك على الذى ابتعت منه» فذلك جائز<sup>١٠</sup>، وإن<sup>١١</sup> تفاوت ذلك<sup>١٢</sup> وفات البائع الأول فشرط البائع<sup>١٣</sup> الآخر باطل وعليه العهدة.

وقال محمد: لئن جاز أن يشترط ذلك قبل رضا البائع إنه ليجوز بعد التفاوت وإن لم يميز ذلك إلا بعد رضا البائع الأول فرضى البائع إنه للجائز قبل التفاوت وبعد التفاوت، وما يفترقان فى شيء، وما<sup>١٤</sup> هذا بصرف

(١) كذا فى الموطأ، وفى الأصول، «المشرِك».

(٢) لفظ «ذلك» سقط من الأصول وزيد من الموطأ.

(٣) كذا فى الأصول «فكان» بالقاء، والصواب «وكان».

(٤-٥) كذا فى الأصل، وفى الهنذية «فى العقدة» مكان «فى عقدة الشركة».

(٥) كذا فى الموطأ، وفى الأصول «المشرِك» تصحيف.

(٦) وكان فى الأصول «البيع» وهو سهو الناسخ.

(٧) فى الموطأ: فلا عهدة على المشرِك.

(٨) كذا فى الموطأ، وفى الأصول «فان» بالقاء.

(٩) لفظ «ذلك» ساقط من الأصل، وزيد من الهنذية - ف.

(١٠) لفظ «البائع» لم يذكر فى الموطأ.

(١١) كذا فى الأصل، وفى الهنذية «ما» بلا واو.

كتاب الحجّة . ( الشركة والتولية والاقالة في الطعام ) ج - ٢

فيقال ' فيه كما يقال في ' الصرف إن ' قبضا قبل أن يفترقا جاز الصرف وإلا لم يجوز ، أ رأيتم التفاوت و غير التفاوت و هل سمعتم بينهما بفرق ' من سنة أو أثر ؟ إني لأعجب من احتمال هذا ، وكيف احتمله وكيف ظن أن هذا صواب !! أخبرونا عن وقت التفاوت ما هو ؟ توقنون يوما أو شهرا أو سنة أو مجلسا قبل الافتراق ؟ فهذا يشبه الصرف ، وإن كان على غير المجلس . فاجده ؟ إنما ينبغي أن يكون الأمر في قولكم أمرا واحدا ، إن كان الأمر يجوز بغير رضا البائع فما يضركم فأت أو لم يفت إذا رضى بذلك المشتري في الذي أشركه ، وإن كان لا يجوز إلا برضا البائع فهو جائز إن رضى البائع إن تفاوت أو لم يتفاوت ؛ ليس الأمر كما وصفتم ، ولكن الشركة لا تجوز حتى يقبض المشتري ما اشترى ، فإذا قبض ذلك ثم أشرك فيه فالشركة جائزة ، إلا أن يشترط أحدهما العهدة على البائع ، فإن اشترط ذلك فالبيع فاسد ، لأن العهدة على المشتري الأول ، فإذا اشترطت على غيره فسد البيع والشرط .

وقال أبو حنيفة - رضى الله عنه : من ابتاع سلعة فقبضها ووجبت له ثم قال رجل « أشركنى بنصف هذه السلعة وأنا أبيعها لك جميعا ، فكان

(١) في الأصول « و يقال ، بالواو ، والصواب « فيقال » بالغاء - كما لا ينبغي .

(٢-٢) قوله « فيه كما يقال في » ساقط من الأصل ، وزيد من الهندية .

(٣) في الأصول « و إن » بالواو .

(٤) وكان في الأصول « يفرق » والصواب « يفرق » سقط الباء الجارة من قلم الناسخ

سهوا - ف .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « مجلس » منكرا .

كتاب الحجة ( الشركة و التولية و الاقالة في الطعام ) ج - ٢

ذلك 'شرطا منه' في أصل البيع: إن هذه الشركة فاسدة لأنه اشترط فيها ما ليس منها . وقال أهل المدينة: إذا قال «أشركني [بنصف هذه السلعة]»<sup>٢</sup> على أن أبيع لك النصف الآخر، فهذا لا بأس به<sup>٣</sup>، و تفسير ذلك أن هذا يبيع جديد بآعه نصف السلعة على أن يبيع له النصف الآخر.

قال محمد: أليس كان حين كان يبيع جديدا في قولكم فقد اشترط فيه يبيع غيره ولا يدري<sup>٤</sup> أ يكون ذلك البيع أم لا يكون ذلك؟ قالوا: ربما يتيسر يعه وربما لا يتيسر يعه . قيل لهم: فقد اشترط أمرا لا يدري أ يكون أم لا يكون، وإن كان فلا يدري متى يكون فكيف كان هذا ما ينبغي أن يكون من الفرر أمرا أشق<sup>٥</sup> من هذا؟ أخبرونا عن الشرط الذي اشترط عليه أ لازم هو للذي شرط عليه؟ قالوا: نعم هو جائز . قيل لهم: فرجل اشترى شيئا فاشترط عليه صاحبه أن يبيع له شيئا آخر أ يجوز هذا؟ قالوا: نعم . قيل لهم: ينبغي لمن أجاز هذا أن يميز يعا في يبيع

(١-١) في الأصل «شرط منكم» وفي الهندية «فيكم» وكلاهما خطأ كما لا يخفى، والأظهر الأرجح «شرطا منه» وعلى المرجوح فيه بالافراد - تدبر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٣-٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ: على أن أبيعها لك جميعا كان ذلك حلالا لا بأس به .

(٤) كذا في الأصل وهو مرجوح، وفي الهندية «لأن يدري» وهو خطأ، والراجح «لأنه لا يدري» .

(٥) كذا في الأصول، ولعل العوَاب «أشد» وهو أرجح عندي من «أشق» . قال الزرقاني: لأن الثمن مجهول لا يعلم مبلغه من مبلغ ثمن الاجارة حين العقد، ولأن الاجارة يبيع . نافع فصار يعتين في بيعه - انتهى . يعني: فلا يجوز .

فيقول: من اشترى شيئا بثمان على أن يشتري منه البائع شيئا بثمان آخر قد سماه إنه جائز، وإن يجهز ما نهى عنه عمر رضي الله عنه في قوله «من اشترى جارية على أنه إن أراد بيعها فهو أحق بها» إنه مكروه<sup>١</sup>؛ فينبغي لمن أجاز الأول أن يجهز هذا لأن هذا شرط في البيع ليس منه، والأول أيضا شرط في البيع ليس منه لأن اشتراطه عليه أن يبيع له شيئا ليس من شروط البيع والشراء، إنما هذا أشبه بالاجارة<sup>٢</sup> مع الذي اشترط ذلك عليه لا يدري أيباع أم لا، ولا يدري متى يبيع، فهذا غرر وهو فاسد.

### باب إفلاس الغريم

محمد قال: قال أبو حنيفة - رضي الله عنهما - في رجل باع من رجل متاعا فأفلس المبتاع: إن<sup>٣</sup> البائع إن<sup>٤</sup> وجد متاعه بعينه وقد كان المشتري قبضه فليس بأحق من الغرماء، لأن المشتري قد قبضه وصار في ضمانه، ولكنه لو لم يقبضه حتى يفلس المشتري لم يكن للمشتري ولا للغرماء على البائع سبيل حتى يستوفي البائع الثمن. وقال أهل المدينة: إذا أفلس المبتاع فالبائع<sup>٥</sup>.

(١) يشير إلى ما أخرجه في موطئه: أخبرنا مالك أخبرنا الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن مسعود اشترى من امرأة الثقفية جارية واشترطت عليه «أنك إن<sup>١</sup> بعتها فهي لي بالثمن الذي تبيعها به» فاستفتى في ذلك عمر بن الخطاب فقال: لا تقرها وفيها شرط لأحد - اهـ - وهو في ج ٥ ص ٣٣٦ من سنن البيهقي عن محمد بن إبراهيم ثنا ابن بكير ثنا مالك به مثله. وقد سبق في الكتاب.

(٢) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الأصل «بالاجازة» بالزاي وهو تصحيف.

(٣) في الموطأ «فإن» بزيادة الفاء.

(٤) في الموطأ «إذا».

(٥) قوله «فالبائع» كذا في الأصول. وفي الموطأ «فإن البائع».

إذا وجد شيئاً من متاعه بعينه [أخذه] <sup>٤</sup>، وإن كان المشتري قد باع بعضه و فرقه فصاحب المتاع أحق به من الغرماء لا يمنعه ما فرق المشتري <sup>٢</sup> أن يأخذ ما وجده بعينه، فإن كان اقتضى البائع الأول من ثمن متاعه <sup>٣</sup> شيئاً وأحب <sup>٥</sup> أن يرده ويقبض ما وجد من متاعه ويكون في ما لم يجد أسوة للغرماء <sup>٦</sup> فذلك له <sup>٧</sup>؛ قالوا: وإن مات المشتري والسلعة قائمة بعينها [والبائع] <sup>٨</sup> لم يقبض من ثمنها شيئاً فهو <sup>٩</sup> أسوة الغرماء .

وقال أبو حنيفة: إن [مات] <sup>١٠</sup> وقد قبض ما اشترى فالبائع أسوة الغرماء في السلعة التي <sup>١١</sup> باع، فإن لم يكن المشتري قبض ما اشترى فالبائع أحق به يباع له حتى يستوفي [ثمنه] <sup>١٢</sup>، فإن زاد ثمن السلعة على حقه كان للغرماء، وإن نقص كان البائع أسوة الغرماء بما بقي من مال الميت <sup>١٣</sup> .

- (١) كذا في الموطأ، وقوله «أخذه» ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ «المتاع منه» .
- (٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ «المتاع» .
- (٤) كذا في الأصول، وفي الموطأ «فأحب» بالقاء .
- (٥-٥) قوله «فذلك له» كذا في الموطأ، ولفظ «له» ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ ولا بد منه .
- (٧) في الأصول «وهو» بالواو والصواب «فهو» بالقاء .
- (٨) في الأصل الهندي «باع» وهو خطأ .
- (٩) ما بين المربعين ساقط الأصل، وإنما زيد من الهندية .
- (١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .
- (١١) هذا القول حقه أن يذكر بعد القول الذي في ابتداء الباب قبل قول أهل المدينة - ف .

قال محمد: وكيف الغرماء بالافلاس أحق<sup>١</sup> بمتااعه [من الغرماء]<sup>٢</sup> وقد قبض [ما اشترى]<sup>٣</sup> و<sup>٤</sup> إذا كان الموت كان<sup>٥</sup> أسوة الغرماء؟ قالوا: لأن الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جاء بذلك . قيل لهم: إنا نرى ذلك في البيع الذي لم يقبض، فقد<sup>٦</sup> جاء الحديث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال في الموت<sup>٧</sup> إنه أسوة الغرماء ، وعلى أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمن تروون عنه؛ وإنيما تروون حديثكم هذا عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة

- (١) كذا في الأصول ، و البارة مختلفة ، وعندى الصواب « وكيف كان البائع - أو : كيف كان صاحب المتاع - في الافلاس أحق » ، و العلم عند الله .  
 (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وهو كما ترى لا بد منه .  
 (٣) الواو من قوله « وإذا » ساقط من الأصل و زيد من الهندية - ف .  
 (٤) في الأصول « كانوا » وهو تصحيف .

(٥) كذا في الأصل ، و في الهندية « وقد » وهو الأرجح كما لا يخفى  
 (٦) كذا في الأصول ، و لعله « الافلاس » بدل « الموت » أو « الموت و الافلاس » ، وكيف و الامام محمد يعارضهم بحديث علي رضي الله عنه ١ و اذا كان في الأثر في الموت . أسوة الغرماء فهو عين ما قال اهل المدينة فكيف يصح المعارضة و اقامة الحجّة عليهم !! تدبر ؛ و الفاظ الأثر بل مسلك علي رضي الله عنه أيضا يخالفه لو لم يزد لفظ « الافلاس » بعد لفظ « الموت » أو « الافلاس » مكان « الموت » . و اثر علي في ج ٨ ص ١٧٦ من المحلى ، قال ابن حزم : فروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال : هو فيها أسوة الغرماء اذا وجدها بعينها اذا مات الرجل و عليه دين و عنده سلعة قائمة لرجل بعينها فهو فيها أسوة الغرماء ، و هو قول ابراهيم النخعي و الحسن ؛ ان من افلس او مات فوجد انسان =



رضي الله عنه<sup>١</sup>، وعلى أوثق في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
من أبي هريرة وأعلم؛ وليس الأفلاس والتوى<sup>٢</sup> أشد من أن يموت الرجل

== سلته التي باع بعينها فهو فيها أسوة الغرماء، وهو قول أبي حنيفة وابن شبرمة  
وكيع - انتهى . وراجع لذلك البحث ج ٦ ص ٥٤ الى ص ٥٩ من عمدة القارى  
وص ٢٧٢ من المختصر من المختصر ج ٦ ص ٤٧ من الجوهر النقي باب المشتري يموت  
مفلسا بالثمن من سنن اليهقي و ج ٢ ص ٢٩٤ الى ج ٢ ص ٢٩٦ من شرح معاني  
الآثار للطحاوى . وسأعود اليه قريبا ، لأن ابن أبي شيبة ذكره في كتاب الرد .

(١) ذكر صاحب التمهيد - كما في ج ٦ ص ٤٧ من الجوهر النقي على اليهقي : رواه  
عبد الله بن بركة ومحمد بن علي وإسحاق بن إبراهيم الصنعانيون عن عبد الرزاق عن مالك  
عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مسندا ، وكذا رواه عراك بن مالك عن أبي هريرة - ذكره ابن حزم ، وقال  
الدارقطني : تابع عبد الرزاق على أسناده عن مالك أحمد بن موسى وأحمد بن أبي ظبية -  
اه . قلت : وكذا الإمام محمد - كما في الكتاب . وكذا رواه مسندا ابن أبي شيبة  
في كتاب الرد في مسألة المائة والعشرين : أخبرنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد  
عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه  
وسلم قال : من وجد متاعه عند رجل قد أفلس فهو إحق به - اه . وروى الإمام  
محمد في موطنه عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن  
هشام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال - الحديث مرسلا . وكذا رواه  
عبد الرزاق في مصنفه عن مالك مرسلا ، وهو في جميع الموطآت عن مالك مرسل -  
كما في ج ٣ ص ١٤٦ من شرح الزرقاني .

(٢) في الأصول «والتواصي» وهو خطأ ، والصواب «والتوى» وهو الهلاك ،  
مخصوص بالمال ، أو يكون «والتوى شيئا أشد من أن - الخ» .

ولا يدع مالا، فيذبح كما قلتم في الإفلاس أنه إن<sup>١</sup> وجد متاعه أخذه أن تقولوا ذلك في الموت إذا لم يدع [مالا لأنه لا يكون من الإفلاس، وتوى<sup>٢</sup> المال شيء<sup>٣</sup> أعظم من أن<sup>٤</sup> يموت، ولا يدع<sup>٥</sup> شيئا .

[وقال<sup>٦</sup> قال أبو حنيفة رضى الله عنه : من اشترى سلعة من السلع غزلا أو متاعا أو بقعة من الأرض ثم أحدث في ذلك البقعة دارا<sup>٧</sup> أو نسج الغزل ثوبا ثم أفلس الذى ابتاع<sup>٨</sup> ذلك فليس البائع أحق بذلك من الغرماء . وقال أهل المدينة : إذا قال<sup>٩</sup> رب البقعة «أنا آخذ<sup>١٠</sup> البقعة وما فيها من البنين» فإن<sup>١١</sup> ذلك ليس له ، ولكن<sup>١٢</sup> تقوم البقعة وما فيها بما أصلح<sup>١٣</sup>

(١) كذا في الأصول، و الأرجح «إذا» مكان «إن» .

(٢) في الأصل الهندي «إذا» وهو تصحيف .

(٣) في الأصل الهندي «شيئا» وهو تصحيف .

(٤) كذا في الأصل، وسقط حرف «ان» من الأصل الهندي .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وزدناه من الهندية .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وزدناه على دأب المصنف في الكتاب .

(٧) كذا في الأصول، وفي الموطأ : ثم أحدث المشتري في ذلك عملا بنى البقعة دارا .

(٨) كذا في الموطأ، وفي الأصول «ابتاعه» .

(٩) كذا في الأصول، وفي الموطأ «فقال» .

(١٠) وفي الأصل «إذا قال البائع إذا قال رب البقعة أنا آخذ» وقوله «إذا قال البائع»

من سهو الناسخ - ف .

(١١) كذا في الأصول، وفي الموطأ «إن» .

(١٢-١٣) كذا في الموطأ، وكان في الأصل «يقوم البقعة وما يصلح» وفي الهندية

«يقوم البقعة وما فيها بما يصلح» و زاد في الموطأ بعده «المشتري» .

ثم ينظر ثمن البقعة و ثمن البنيان<sup>١</sup> من تلك القيمة ثم يكونان شريكين في ذلك لصاحب البقعة بقدر حصته وللغرماء<sup>٢</sup> بقدر حصة البنيان؛ وكذلك الغزل وغيره مما أشبهه<sup>٣</sup> إذا دخله هذا فهكذا العمل فيه<sup>٤</sup>، فأما ما يبيع<sup>٥</sup> من السلعة<sup>٥</sup> التي لم يحدث فيها المبتاع شيئاً إلا [أن] تلك السلعة نفقت وارتفع ثمنها فصاحبها<sup>٦</sup> يرغب فيها والغرماء يريدون إمساكها فإن الغرماء يخبرون<sup>٨</sup> إما أن يعطوا رب السلعة الثمن الذي باعها لا ينقصونه شيئاً أو يسلبوا إليه سلعته<sup>٨</sup>، [وإن كان قد نقص ثمنها فالذي باعها بالخيار إن شاء أن يأخذ سلعته<sup>٩</sup>] ولا تباعة<sup>١٠</sup> له في شيء من مال غريمه، فذلك له،

(١) في الأصول «التفاوت» مكان «البنيان» وهو تصحيف؛ وعبرة الموطأ هكذا «ثم ينظر كم ثمن البقعة وكم ثمن البنيان».

(٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ «و يكون للغرماء».

(٣-٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ «إذا دخله هذا و لحق المشتري دين لا وفاء له هذا العمل فيه».

(٤) وكان في الأصول «فاذا امتنع» وهو تصحيف «فأما ما يبيع» والتصحيح من الموطأ.

(٥) وفي الموطأ «السلع» مكان «السلعة» وما في الأصول أيضاً صحيح - ف.

(٦) سقط من الأصول، وهو في الموطأ.

(٧) في الأصل «و صاحبها» بالواو.

(٨-٨) كذا في الأصول، وفي الموطأ «ين أن يعطوا رب السلعة الثمن الذي باعها

به ولا ينقصون شيئاً و ين أن يسلبوا إليه سلعته - الخ» قلت: و مآل العبارة واحدة ليس بينهما كبير فرق - ف.

(٩) هذه العبارة سقطت من الأصول و لا بد منها، وهي في موطأ مالك.

(١٠) كذا في الموطأ، وكان في الأصول «ولا يباع»، قوله «لا يباع» تصحيف =

وإن شاء أن يكون غريماً من الغرماء يحاص بحقه ولا يأخذ سلته فذلك له .  
وقال محمد : وكيف يكون الخيار بين أخذ سلته<sup>١</sup> وبين المحاصة  
بالثمن ؟ هل كان اشترط على المشتري رد متاعه حين باعه إن لم يستوف<sup>٢</sup>  
الثن ؟ قالوا لم يشترط ذلك . قيل لهم : فكيف كان أحق بذلك من غيره  
والسلعة لو هلكت في يد المشتري هلكت في ضمانه ومن ماله ؟ قالوا :  
بالأثر<sup>٣</sup> الذي جاء في ذلك . قلنا لهم : ما أسرعكم إلى الاحتجاج بالأثر الذي  
كان عندكم ! فهلا احتججتم بالأثر فيما مضى مما أبطلتم من البيوع بالظنون ؟  
لمو كان عندكم في ذلك آثار لا احتججتم بها كما احتججتم في هذا ، مع أن  
الأثر عن أبي هريرة رضي الله عنه لا يعدل عندنا ما قال علي بن أبي طالب  
رضي الله عنه ، لأن قول علي رضي الله عنه عندنا أثبت من رواية أبي هريرة  
رضي الله عنه .

== « لا تباعة » و « التباعة » بكسر التاء الفوقانية .

(١) كذا في الهنذية ، وكان في الأصل « الثمن » .

(٢) في الأصول « لم يستوفى » وهو خطأ .

(٣-٣) في الأصل « قيل الأثر » بالفعل المجهول ، و بدون حرف الجر ، وفي الهنذية  
« قالوا الأثر » والصواب « قالوا بالأثر » .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « علي بن أبي طالب » .

(٥) اعلم ان الحافظ ابن أبي شيبة قال في المسألة المائة والعشرين من كتاب الرد في بيان  
« من وجد متاعه عند مفلس » حدثنا سفيان بن عيينة عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن  
عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : من  
وجد متاعه عند رجل قد أفلس فهو أحق به ؟ وذكروا ان أبا حنيفة قال : هو أسوة  
الغرماء - انتهى . اعلم ان الكلام معه في هذه المسألة من وجوه وهي كلها بمرأى  
من أبي حنيفة ومن معه في هذا : ==

= الأول: الكلام في الاسناد المذكور وهو ان الحديث أخرجه البخارى في صحيحه وفيه بن يحيى بن سعيد و ابى بكر بن عبد الرحمن ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عمر بن عبد العزيز اخبره ان ابا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام اخبره - الحديث ، فالظاهر ان في اسناد ابن ابى شيبة انقطاعا مع كون يحيى بن سعيد مدلسا ، كما في ج ١١ ص ٢٢٤ من التهذيب ، و راجع ج ٦ ص ٤٤ من عمدة القارى لتعلم من أخرجه من الأئمة غير البخارى ، أ فلم يدر ابن ابى شيبة ما في الاسناد من الخلل ؟ او دراه لكنه كتبه ! و هو لا يليق بشانه ، و ليس ذلك طعنا فيه فانه والله ! حافظ ثقة الا انه انسان عندنا كالامام ابى حنيفة عندنا ، و الكلام بالاصول من ديدن الفحول و الاغماض عنه وقت الحاجة داب العجول .

الثانى : ليس في الحديث المذكور ذكر البائع و السبع ، و الكلام فيه ، و الحديث ساكت عنه ، و لفظ البخارى « من ادرك ماله بعينه عند رجل - او انسان - فافلس فهو احق به » مقيد بقيد العين و هو يكشف الستار عن وجه معنى الحديث - كما لا يخفى ؛ و حديث ابى بكر بن عبد الرحمن « ايما رجل باع سلحته فأفلس الذى ابتاعها و لم يقبض البائع من ثمنها شيئا فوجد بها فهو احق بها » مرسل ارسله مالك في الموطأ و عنه الامام محمد في موطئه ص ٣٤٢ مرسلا ؛ قال ابن عبد البر - كما في ج ٣ ص ١٤٦ من شرح الزرقاني : هكذا في جميع الموطآت و جميع الرواة عن مالك مرسلا الا عبد الرزاق بخلف عنه فوصله عن مالك عن ابن شهاب عن ابى بكر عن ابى هريرة ، و كذا اختلف اصحاب الزهري عنه في ارساله و وصله - اه ؛ و قال الدارقطني : اسناده لا يصح عن الزهري ، و اما مسلم فأخرجه بلفظ البخارى بعينه في سبع طرق ، و بمعنى رواية البخارى في ثلاث طرق و ليس فيها ذكر البائع ، و انفرد طريق واحدة عنده بلفظ « لمصاحبه الذى باعه » و هو رواية ابن ابى عمر عن هشام بن سليمان و هو محمد بن يحيى العدنى و كان به غفلة ، قال ابو حاتم : رأيت عنده حديثا موضوعا حدث به عن =

= ابن عينة - كما في ج ٩ ص ٥١٩ من التهذيب ، و هو كما ترى ، و شيخه هشام بن سليمان هو الخزومي المكي ، و ان مشاهير حاتم الا انه قال : مضطرب الحديث ، و قال العقيلي : في حديثه عن غير ابن جريج وهم ، و روى عن الثوري حديث « من حج فلم يرفث ، بسند عجيب - كما في ج ٣ ص ٢٥٤ من ميزان الاعتدال ؛ و راجع ج ١١ ص ٤٢ من التهذيب ، فلا تخلو رواياته من اضطراب ، و دأب مسلم في صحيحه جمع الروايات في صعيد واحد ليسهل على الباحث ترجيح الراجح منها ، و لا شك ان الطرق التي توافق رواية البخاري هي الراجحة على تلك الرواية المنفردة فيكون الاعتماد على لفظ البخاري لا سيما عند من عول عليه و لا يلتفت الى غيره و ان كان صحيحا ؛ و قد اجاد المحقق ابن المهام في فتح القدير في موضع منه في بيان ترجيح روايات البخاري و غيره فعليك به فانه مهم جدا و ان اغتاض بذلك صاحب « منهج الوصول المختصر من ارشاد الفحول » من ابناء الهند ، و لا يضره ؛ و ليس عند البخاري لفظ البيوع بل و ليس في رواية ابن ابي شيبة ايضا - كما عرفت ، فكيف يشمل البيوع و قد قال صلى الله عليه وسلم « أيما رجل افلس فأدرك رجلا ماله بعينه فهو احق به من غيره » - كما في ج ٢ ص ٢٩٤ من آثار الطحاوي ، فلنفظ المال في قوله « ماله بعينه » انما اضيف الى مالك البضاعة و ذلك يتصور في العارية و الوديعة و المسروق و المنصوب و نحوه الذي لا يخرج عن ملك المالك ، و يصدق عليه « ماله بعينه » يوضحه حديث سمرة بن جندب الذي اخرجه الطحاوي مرفوعا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من سرق له متاع او ضاع له متاع فوجده في يد رجل بعينه فهو احق به و يرجع المشتري على البائع بالثمن - اه ؛ و انت تعلم ان المبيع بعد تمام الصفقة يخرج من ملك البائع و يدخل في ملك المشتري قبض البائع الثمن او لم يقبضه ، و المتناع بمجرد العقد و قبضه المبيع يكون مالكا له و يزول ملك البائع عنه ، فاضافة المال الى غير ماله لا تصح الا عند قيام قرينة تصحها صرف اللفظ عن الحقيقة بل الميل الى المجاز بدون قرينة صارفة عن =

= الحقيقة يكون تأويلا محضا لا يرجع الى المبنى و المغزى فلا بد ، و في الحالة هذه يكون البائع اسوة للغرماء حيث لا يشمل الحديث الصحيح المذكور من البخارى وغيره ، و المرسل المذكور لا يوازى الحديث المتصل المسند الصحيح الوارد بطرق عديدة بدون علة من العلة ، فظهر بذلك ان ما رواه ابن ابى شية لا يرد على الامام ابى حنيفة رحمه الله و هو عامل بالحديث و فهم منه بقوة غوصه في بحر المعاني ما غاب عن كثير من اهل العلم ، و عنده الاصول و الضوابط العامة التي لا تحزم في مواضعها و لا تتضاد بخلاف غيره - كما لا يخفى ، و التعصب غير الحق ؟ و قد تكلم الطحاوى فيها على دأبه ، و قد توسع الحافظ البدر العيني في ج ٦ ص ٥٤ من عمدة القارى و البناية شرح الهداية ، كما قاله هو في العمدة في سرد شكوك المخالفين و الرد عليهم ؛ قال الامام محمد في موطنه ص ٣٤٣ بعد اخراج المرسل من طريق شيخه مالك : اذا مات و قد قبضه فصاحبه فيه اسوة للغرماء ، و ان كان لم يقبض المشتري فهو احق به من بقية الغرماء حتى يستوفى حقه ، و كذلك ان افلس المشتري و لم يقبض ما يشتري فالبايع احق بما باع حتى يستوفى حقه - انتهى ؛ فان المتاع بعد قبض المشتري يكون ملكا خالصا له و البائع يصير اجنيا منه كسائر امواله فيكون شريك الغرماء في كلتا الضرورتين ؛ و الفاضل اللكنوى في التعليق الممجّد تبع الزرقاني في شرحه و مال الى ما قاله و لذا نقل كلامه ؛ و للناس فيما يشقون مذاهب ؛ فاضافة خلاف الحديث الى ابى حنيفة و الحالة هذه لا يليق بشأن ابن ابى شية - رحمه الله تعالى .

الثالث : سلينا ان الحديث ورد في البيوع ايضا كما في صحيح مسلم و سنن ابى داود وغيرهما ، و قد عرفت الكلام فيه لكن من اين علم ان الحكم فيه على القضاء دون الديانة ؟ لم لا يجوز ان المسألة في الحديث على الديانة دون القضاء و المعنى انه يجب على المشتري ديانة ان يادر بسلمته فيردها الى البائع قبل ان يرفع امره الى القضاء فيحكم بالاسوة ا و حق البائع يبق في الجملة ديانة في متاعه بعد قبض المشتري ايضا ، =

== وله نظائر - قاله امام الحديث في املائه على دروس البخارى كما في ج ٣ ص ٣١٠ من فيض البارى ، و التفصيل فيه فراجعهم ؛ فعلى هذا الحديث لا يكون مخالفا لما قاله الامام ابو حنيفة بل هو عين مذهبه و يكون مخالفا لما فهمه منه ابن ابى شيبة و من معه فيكون حجة عليهم لا لهم ، و ما قاله الطحاوى في شرح الآثار راجع له ص ٢٥٢ من مختصر المختصر من مشكل الآثار .

الرابع : انهم لم يتفقوا على ان الحديث شامل للبيع ايضا بل اختلفوا فيه ، فقال مالك و الشافعى و احمد و اسحاق و غيرهم بالشمول ، و قال على بن ابى طالب رضى الله عنه في رواية قتادة عن خلاص عنه و ابراهيم النخعى و الحسن البصرى و ابو حنيفة و الزهرى و ابو يوسف و زفر و محمد و غيرهم بعدم الشمول ؛ و لما اختلفوا فيه يقال بالجزم ان الحديث على خلاف ما قال ابو حنيفة ، و بالاختلاف علم ان الحديث ليس بصريح في ما قاله ابن ابى شيبة ، و الا لما اختلفوا فيه - تدبر ؛ فالحديث يرد على ابن ابى شيبة ايضا - كما لا يخفى على من هو من اولى النهى .

الخامس : ان الامام ابا حنيفة لم ينفرد بذلك القول بل معه غيره ، فذكره في معرض الخلاف منفردا بذلك دون السلف لا يلقى بشأن ابن ابى شيبة ؛ قال العلامة ابن التركمانى في الجواهر النقى ج ٢ ص ٢٧ : و فى الاستدكار قال النخعى و ابو حنيفة و اهل الكوفة : هو اسوة للنعماء على كل حال ، و روى ذلك عن خلاص عن على ، و قد ذكرناه قريبا عن ابن حزم انه صحيح روايته عنه ، و حكى الخطابى هذا القول عن ابن شبرمة ايضا - اه ؛ و راجع ذلك الباب من الجواهر النقى ففيه اشياء لا يجدها في غيره ؛ و قال الحافظ الطحاوى في ج ٢ ص ٢٩٦ من شرح معاني الآثار فى ذلك الباب : فثبت بالنظر ما ذكرناه ذلك ، و هو قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد ، و قد حدثنا سليمان بن شبيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن المغيرة عن ابراهيم و حدثنا سليمان قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا شعبة عن اشعث مولى آل حمران عن الحسن قال : ==



== هو اسوة الغرماء - انتهى . و قال ابن حزم في ج ٨ ص ١٧٦ من المحلى : و قد روى في هذا خلاف فروينا من طريق وكيع عن هشام الدستوائى عن قتادة عن خلاص ابن عمرو عن علي بن ابي طالب قال : هو اسوة الغرماء اذا وجدها بعينها اذا مات الرجل و عليه دين و عنده سلعة قائمة لرجل بعينها فهو فيها اسوة الغرماء ، و هو قول ابراهيم النخعي و الحسن ان من افلس او مات فوجد انسان سلعته التي باع بعينها فهو فيها اسوة الغرماء ، و قال الشعبي فيمن اعطى انسانا مالا مضاربة فمات فوجد كيسه بعينه : فهو و الغرماء فيه سواء ، و قول ابي حنيفة و ابن شبرمة و وكيع كقول ابراهيم ، و صح عن عمر بن عبد العزيز ان من اقتضى من ثمن سلعته شيئا ثم افلس فهو اسوة الغرماء ، و هو قول الزهري - اه ؛ و خلاص ابن عمرو من رجال الكتب الستة و من كبار حملة الفقه و الحديث في عهد كبار التابعين و قد وثقه كثيرون - كما في ترجمته من ج ٣ ص ١٧٦ من التهذيب ؛ و كم من رجال قد عولوا على حديث الحارث الاعور عن علي و قيل فيه ما قيل ، و خلاص ليس دون الحارث ، و ماذا عليه ان اخذ عن صحيفة الحارث ان ثبت ذلك ، و اليقين لا يزول بالشك ؛ و العجب منهم يواخذون في النزول مقلدين للتعصب الذهبي خلافا للحنفية استغنوا عن اقوال الصحابة و آرائهم و تحجروا و اسعوا ؛ و اذا اخذوا في اثبات قولهم سردوا آراء الصحابة ما امكن و لا يلتفتوا الى غيرها ، و ابن حزم في مثل ذلك يتجاهر من غير حزم بل يتجاهل و يتفوه ما شاء من الكذب و الافتراء - كما في هذا الباب . قال ابو محمد : اما من ذهب الى قول ابي حنيفة فانهم جاهروا بالباطل و قالوا : انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمن وجد وديته او ما غصب منه - اه ؛ ان قالوا : انه صلى الله عليه وسلم قال فيمن وجد وديته او ما غصب منه ؟ بل قالوا : لعله محمول على مثل ذلك بقرينة قوله « من ادرك ماله بعينه - او سلعته بعينها » و بعد البيع التام يملكه المشتري و لا دخل فيه للبائع اَوْ لم يعلم ابن حزم حديث سمرة بن جندب مرفوعا « من سرق له ==

## باب ما يجوز في السلف وما لا يجوز

محمد قال أبو حنيفة - رضى الله عنهما : لا يستحب<sup>١</sup> أن يستقرض رجل شيئاً من الحيوان لأن ذلك ليس بما يكال ولا يوزن ولا يعد عدداً مثل الفلوس والجوز والبيض الذى يكون عدده سواء لا يفضل بعضه بعضاً ، فأما ما يخرج من الكيل والوزن والعدد المعروف الذى [ لا ]<sup>٢</sup> يفضل بعضه بعضاً مثل الجوز والبيض والفلوس فلا ينبغي أن يتقارض الناس فيما بينهم من ذلك<sup>٣</sup> الثياب والحيوان والغروض والآنية ونحو ذلك . وقال أهل المدينة :

== متاع - أو ضاع له متاع - فوجده في يد رجل بعينه فهو أحق به ، فهذا يوضح معنى الحديث المذكور الذى جهله ابن حزم وافتى على الأئمة .

فالحاصل أن في سند ابن شية خلافاً لما في موطأ مالك وصحيح البخارى وفي عدة طرق عند مسلم ، وحديث الموطأ مرسل لا يقوم حجة عند المخالف ، وحديث الزهرى لا يصح استناذه وفيه اضطراب ، وعلى النزول يحول على الأمانات والعوارى ونحوها ، وعلى التسليم فهذا الحكم ديانة لا قضاء ، والامام أبو حنيفة لم ينفرد بذلك بل سبقه على بن أبى طالب رضى الله عنه والنخعي والحسن البصرى ، ومعه ابن شبرمة وكعب وأهل الكوفة وزفر وأبو يوسف ومحمد وغيرهم ، وقوله مطابق للأصول العامة والضوابط المسئلة عند الجميع ، والحديث محتمل وهو لا يقضى على المتيقن - هذا . وراجع لذلك من ص ٢٣٨ الى ص ٢٤٠ من النكت الطريفة للعلامة الكوثرى رحمه الله تعالى فإنه فيها أجاد وثنى واشفى وكفى واكفى .

(١) معناه في لسان المتقدمين : « لا يجوز » ، والاستحباب عندهم يستعمل في معان ، وهذا

يظهر من كتاب الآثار والموطأ وغيرهما من كتب الفقه .

(٢) سقطت « لا » من الأصول - كما لا يخفى على القحول .

(٣) كذا في الأصول ، ولعل لفظ « مثل » بعد قوله « من ذلك » سقط منها .

كتاب الحجّة (ما يجوز في السلف وما لا يجوز) ج - ٢

من استسلف شيئاً من الحيوان بصفة وبجلىة معروفة<sup>١</sup> فلا بأس<sup>٢</sup> بذلك ،  
وعليه أن يرد مثله ، إلا ما كان من الولائد فإنا نخاف<sup>٣</sup> في ذلك الذريعة  
إلى إحلال ما لا يحل فلا<sup>٤</sup> يصلح .

وقال محمد : ولئن جاز قرض العبيد لجوزن أن تقرض الجارية<sup>٥</sup>  
وما بينهما فرق ، ولئن جاز أن يقرض الابل والبقر والغنم لجوزن أن  
يقرض العبيد والجواري ؛ فإن قال أهل المدينة : إن بين الجواري والعبيد  
فرقاً<sup>٦</sup> ، ولا بد من أن يفرقوا [ في ما بين<sup>٧</sup> ذلك بشيء ] قالوا : إنما كرهنا<sup>٨</sup>  
أن يستسلف الرجل الجارية فيصيبها ما بدا له ثم يردّها إلى صاحبها بعينها  
وهذا لا يصلح ولا يحل<sup>٩</sup> . قيل لهم : ولِمَ كرهتم وأنتم لا ترون بمثله

(١) في الموطأ « معلومة » وهو الأرجح .

(٢) في الموطأ « فانه لا بأس » .

(٣) في الموطأ « فانه يخاف » .

(٤) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « ولا » بالواو وهو تصحيف .

(٥) الأولى « الجواري » بالجمع ، ليناسب « العبيد » .

(٦) في الأصول « فرق » بالرفع وهو خطأ .

(٧) سقط من الأصول كما لا يخفى .

(٨) وفي الموطأ ص ٢٨٣ : وتفسير ما كره من ذلك - الخ .

(٩) في الموطأ : فذلك لا يحل ولا يصلح ، ولم يزل أهل العلم ينهون عنه ولا يرخصون  
فيه لأحد - اهـ . وفي ج ٢ ص ١٧ من الجوهر النقي : وفي الاستذكار ومن منع  
استقراض الحيوان والسلم فيه عبد الله بن مسعود وحذيفة وعبد الرحمن بن سمرة وأبو حذيفة  
وأصحابه والثوري والحسن بن صالح وسائر الكوفيين ، وحجتهم أن الحيوان  
لا يوقف على حقيقة صفته ، وادّبعوا نسخ حديث أبي هريرة وأبي رافع بحديث =

بأساً؟ قالوا: وما ذلك؟ قلنا: الرجل يشتري الجارية الثيب فيقبضها فيطأها ثم يجد بها عيباً زعمتم أنه<sup>١</sup> يردّها ويأخذ الثمن ولا يكون عليه عقر فقد رد الجارية وقد وطأها زماناً بغير شيء وكذلك ينبغي أن تقولوا: إذا استقرض جارية فوطئها فلم ينقصها الوطئ شيئاً فليردّها قضاء بالقرض ولا يكون بذلك بأس<sup>٢</sup>؛ ليسا يفترقان في شيء، ولكن هذا كله ردى<sup>٣</sup>، وقد زعمتم

== ابن عمر انه عليه السلام قضى فيمن اعتق نصف عبد مشترك بقيمة نصف شريكه ولم يوجب عليه نصف عبد؛ وعزى يحيى بن سعيد: قلت لربيعة: حدثني اهل الظالمين ان خير بن نعم كان يقضى عندهم بأن لا يجوز السلف في الحيوان، وقد كان يجالسك ولا احسبه قضى به الا عن رأيه، فقال ربيعة: قد كانت ابن مسعود يقول ذلك - انتهى . واستدل ابن حزم على جواز القرض في الجوارى بقوله تعالى «إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى» الآية ج ٨ ص ٨٢ من المحلى، ولم يدر ان القرض غير الدين، فالآية لا تعلق لها بالمسألة الا بالقياس وابن حزم يفر منه اشد الفرار فانه عنده باطل كله، ثم يسمى ذلك برهانا ١١ وقد فرق الله تعالى بين القرض والدين - وما كان ربك نسيا « من يقرض الله قرصاً حسناً الآية «وإذا تداينتم بدين» الآية، فعلم منه ان كل واحد منهما غير الآخر فلا تجرى آية المدانة في القرض فلا يفيد عمومها المحتمل هاهنا فلا حجة له في المسألة اصلاً، لا من قرآن ولا من سنة ولا من رواية مقبولة ولا من قول صحابي ولا من اجماع الا من قياس وهو باطل عنده ١١ .

(١) كذا في الهندية، وفي الاصل «أن» .

(٢) في الاصول «بأساً» وهو خطأ :

(٣) في الاصل «ردى» بالدال، وفي الهندية «روى» بالواو، ولم ادر ما هو؟ ولعله «رأى» اى ليس له مستند من الآثار (قلت: ولعله «وأى» صحف، وذكر هو في المطأ بمعنى المواعدة، والله اعلم - ف) . وهذا كله الزام والامذهب الخفية ==

بأن رجلاً لو غصب غلاماً أو ثاقفة أو بعيراً واستهلكه لم يكن عليه مثله وكانت عليه قيمته يوم قبضه، فهذا ترك لقولكم من إجازة القرض [بالجارية] <sup>١</sup> ينبغي أن تقولوا: عليه مثل ما <sup>٢</sup> استهلك، فإن كان بعيراً كان عليه مثله، وإن كان عبداً كان عليه مثله بمكيّله <sup>٣</sup>. قالوا: بلى. قيل لهم فلم لا يكون الرقيق والحيوان مثل هذا وأنتم تجمعون بين ذلك كله وتجعلونه سواء في القرض <sup>٤</sup>؟

### باب جامع البيوع

محمد قال: قال أبو حنيفة: من اشترى إبلاً أو رقيقاً أو جباب بز أو قلائس أو خفافاً أو نعلاً مجازفة فإن ذلك جائز لا بأس به. وقال أهل المدينة: لا يجوز أن يشتري شيئاً مجازفة ولا شيئاً يقسح عليه العدد =

إينا عدم جواز قرض الجوارى فإنها إينا من جملة الحيوان، وراجع لذلك شروح الحديث وكتب الفقه وأول الباب من الكتاب.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٢-٢) في الأصول «أن يقول مثل ماء» وهو كما ترى.

(٣) كذا في الأصول ولم أفهم ما هو، تأمل فيه. قلت: بل سقط من الأصول بعض العبارة قبل قوله «بمكيّله» نحو «وإن كان مما يوزن كان عليه مثله بوزنه»، وإن كان مما يكال كان عليه مثله، والله أعلم - ف.

(٤) زاد في الموطأ «أو غنماً أو بزاً»، وعبارة الموطأ هكذا: قال مالك في الرجل يشتري الابل أو الغنم أو البز أو الرقيق أو شيئاً من العروض جوافاً فإنه لا يكون الجزاف في شيء مما يعد عدا.

(٥) كذا في الأصول، ولعل قوله «من ذلك» بعد قوله «أن يشتري» سقط منها - والله أعلم.

إذا كان مجتمعا من هذا الضرب ومن هذا النحو .  
 قال محمد : وكيف لم يحجز هذا مجازفة ؟ قالوا : لأن هذا الضرب يعد ،  
 قالوا : لأننا نعلم<sup>١</sup> ما فيه وهذا النحو إذا بيع عددا إنما يعتريه المقامرة  
 والمخاطرة . قيل لهم : فما تقولون في بيع الطعام مجازفة ؟ قالوا : لا بأس به .  
 قيل لهم : وكيف افترقا ؟ قالوا : لأن هذا كيلى<sup>٢</sup> وقد جاء أنه يباع مجازفة  
 وكيلا ولم نسمع أحدا أجاز في مثل هذا الفرق في<sup>٣</sup> الرقيق والنعال  
 والقلائس مجازفة . قيل لهم : هل سمعتم في كراهية بيع العدد في مثل هذه  
 الأشياء مجازفة أثرا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أو عن أحد  
 من أصحابه ؟ قالوا : لم نسمع بذلك ولم يأت عنهم في ذلك إجازة ولا غيرها  
 ولا نحييز<sup>٤</sup> ذلك فإنا نتخوف فيه ما ذكرنا لك وقد جاء في بيع الطعام بيع  
 المجازفة . قيل لهم : فإذا جاء في الطعام إجازة يبيع المجازفة ولم يأت ذلك  
 في العدد الذى ذكرتم فينبغى أن يقاس ما لم يأت فيه أثر بما جاء فيه الآثار ؛  
 رأيتم رجلا انتهى إلى رجل ومعه عدل ثياب فقال صاحب العدل  
 « ما أدرى كم فيه ثوبا وإن فتحت فعدته أضر ذلك بعدل وقد هلك البرنامج »  
 أما ينبغى أن يجوز بيع هذا أبدا حتى يفتح ويعد فهذا جائز ، ولعمري  
 إنه لمن ظنونكم التى أفسدت بها يوع المسلمين الجائزة بينهم حتى<sup>٥</sup> تجعلون

(١) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « لا نعلم » أو « لم نعلم » فسقط حرف « لا » ،

أو « لم » من الأصول .

(٢) في الأصول « كيل » ، تصحيف ، والصواب « كيلى » .

(٣) لعل الصواب « وفي » ، بزيادة الواو .

(٤) في الأصول « يحيز » ، بالنية والصواب « نحييز » بصيغة المتكلم .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « حين » ، والصواب عندي « حيث » .

هذا مخاطرة ومقامرة؛ رأيتم رجلا قدم عليه وهو من أهل المدينة يحمل من جوز وهو يباع عدداً<sup>١</sup> أما يجوز أن يبيعه مجازفة حتى يعبده<sup>٢</sup> رأيتم إن اجتمع<sup>٣</sup> عنده يعض كثير فباعه مجازفة أما يجوز ذلك حتى يعبده<sup>٤</sup> رأيتم رجلاً أتى بأرضه بأحمال كثيرة من جزر<sup>٥</sup> وقثاء وبطيخ أما يجوز أن يبيعهما في أحمالها حتى يعبدها واحداً واحداً فإن قلتم هذا جائز فلا بد لكم من أن تجوزوا هذا<sup>٦</sup> فلم لا تجوزون<sup>٧</sup> الأول ولا فرق بين الأول وهذا؟ وليم<sup>٨</sup> لم تقيسوا الأول على هذا وأجزتم هذا؟ ولو لم تجوزوا يبيع الجوز والبيض جزافاً فقد خالفتم الأمة، ولكننا لا نشك أنكم تجيزونه، فقيسوا الجباب والخفاف والقلائس وما كرهتم من ذلك على هذه الأشياء

(١) في الأصول «عدي» والصواب «عدداً» بالنصب فودت همزة قبل «أما» كما يأتي بعده .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «جمع» تصحيف .

(٣) هو معرب «كرر» بالكاف المعجمي الذي يتكلم به بعض العرب اليوم مقام القاف، لغة الفرس، ويقال له بالعربي «أبو مقابل» أيضاً؛ هو بكسر الأول وفتح الثاني، وفتح الأول والثاني أيضاً، أرومة تؤكل؛ قال في اللسان: قال ابن دريد لا أحسبها عربية، وقال أبو حنيفة (أي الدينوري): أصله فارسي .

(٤-٤) وكان في الأصل «لم لا تجوزوا»، والصواب «لم لا تجوزون»، أو «لم تجوزوا» وما في الأصل تصحيف - ف .

(٥) وفي الأصول «ولو» والصواب «وليم»

تنبيه

وما رواه الإمام مالك في باب جامع اليوع من الأحاديث فرقه الإمام محمد في أبواب من موطنه فعليك مع كتاب اليوع الرجوع إلى باب جامع الحديث و باب النوادر =

وإلا فأنتم متحكمون<sup>١</sup>؛ أرايتم رجلا قدم له من خراسان بحراب<sup>٢</sup> قوهى والقوهى إذا حل أضر ذلك به إضرارا شديدا وصاحبه لا يدرى عدد ما فيه من الثياب أما يجوز أن يبيعه حتى يفتح ويعلم عدده؟ هذا جائز كله، وليس يكون من اليوع شيء أجوز<sup>٣</sup> من بيع المجازفة الذى لا يحتاج فيه إلى كيل ولا وزن ولا عدد.

وقال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يعطى السلعة يبيعها [له]<sup>٤</sup> وقد قومها صاحبها قيمة فقال «إن بعثها بهذا الثمن الذى أمرتك [به]<sup>٥</sup> فلك دينار أو شيء» يسميه له يتراضيان عليه «وإن لم تبعها<sup>٦</sup> فليس لك شيء»؛ إن هذا فاسد، فإن باعها بذلك فالبيع جائز وله أجر مثله فيما باع، ولا يجاوز به ما سمي له من الأجر، وإن لم يبعها فله أجر مثله وعمله،

== من موطأ محمد أيضا فإن فيها الأحاديث التى رواها الامام محمد عن مالك تفيدك فى احكام البيع غير ما رواها فى كتاب اليوع :

(١) كذا فى الأصل، وفى الهندية «تتحكمون».

(٢) قوله «بحراب» كذا فى الأصول، وهو بكسر الجيم وعاء من جلد، والمراد منه عدل الثياب وعاقوها وفى الهندية «بحراب» بالحاء، وسقطت النقطة من قلم الناسخ؛ و«القوهى» منسوب الى قوهستان، وهو معرب: كوهستان - أى بلاد الجبال. قال فى ج ٢ ص ١٣٨ من المغرب: ثوب قوهى منسوب الى قوهستان كورة من كور فارس - اه؛ وفى القاموس: القوهى ثياب بيض. وقد سبق فى باب بيع العروض بعضها بعض.

(٣) كذا فى الأصل، وفى الهندية «أجود» تصحيف.

(٤) ما بين المربعين زيد من الموطأ.

(٥) فى الأصول «لم يبعها».

(٦-٦) كذا فى الموطأ وهو الصواب، وكان فى الأصول «فليس ذلك بشيء» تحريف.



ولا يجاوز به ما شرط له . وقال أهل المدينة : ليس بذلك بأس<sup>١</sup> إذا سمي له ثمنًا يبيعها له<sup>٢</sup> وسمي له جعلًا<sup>٣</sup> معلوماً إن<sup>٤</sup> باع أخذه وإن لم يبيع فليس له شيء<sup>٥</sup> ، قالوا : إنما هذا<sup>٦</sup> كما يجعل الرجل في عبده الآبق إذا كان موضعه معلوماً .

قال محمد : هذا شرط شرط له وجعل جعل له على يمينه فليس ينبغي أن يذهب عمله باطلاً إن لم يبيع .

وقال أهل المدينة : لو أن رجلاً جاء بعبد آبق من أهل العراق إلى سيده بالحجاز لم يكن له جعل الآبق ، وقالوا : لا نعرف الحديث الذي تروونه<sup>٧</sup> في جعل الآبق . قلنا لهم : الأحاديث في ذلك أغزر<sup>٨</sup> وأسهر من أن ترد وقد رواها بعض أهل العراق ، فلو كان الأمر كما تقولون<sup>٩</sup> إنه لا جعل

(١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ : إنه لا بأس بذلك .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « به » .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « أجرا » .

(٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « إذا » .

(٥) في الموطأ : فلا شيء له .

(٦) في الأصول « هذه » تصحيف ، والصواب « هذا » .

(٧) في الأصول « ترونه » وهو خطأ ، وعبارة الموطأ : ومثل ذلك أن يقول الرجل للرجل « إن قدرت على غلامي الآبق أو جئت بحملي الشارد فلك كذا وكذا » فهذا من باب الجعل وليس من باب الاجارة ، ولو كان من باب الاجارة لم يصلح - اهـ .

(٨) في الأصول « أعز » بتشديد الزاي المعجمة ، وله أيضاً معنى صحيح ، و « الأغزر » بمعنى : الأكثر .

(٩) في الأصول « تقولون » وهو تصحيف ، والصواب « تقولون » .

للآبق كان ذلك أخرى أن يكون قولكم فيما ذكرتم من قولكم « إن بعته بكذا وكذا فلك دينار » إن ذلك إجارة<sup>١</sup> لأنكم لا تعرفون جعل الآبق ، وكل شيء عدا جعل الآبق فهو إجارة . قالوا : ليس ذلك إجارة . ولكنه جعل . قيل لهم : وكيف يكون جعلاً وقد ألزمه صاحب الثوب نفسه وقال « هو لك على » إن بعته ، إنما يكون الجعل جعل الآبق الذى يلتزم صاحبه بغير التزام<sup>٢</sup> منه<sup>٣</sup> لنفسه ، فكذلك الجعل<sup>٤</sup> ، فأما ما ألزمه<sup>٥</sup> الرجل نفسه على بيع متاع له فتلك إجارة ، فإن كانت جائزة فسيلاها سبيل الاجارة الجائزة ، وإن كانت فاسدة فله أجر مثله ، لا يتجاوز به ما سمي له لأنه قد رضى بحقه . وبما جاء من الآثار فى جعل الآبق :

محمد أخبرنا أبو حنيفة قال أخبرنا<sup>٦</sup> سعيد ابن المرزبان<sup>٧</sup> عن أبي

(١) فى الموطأ : فأما الرجل يعطى السلعة فيقال له « بها و لك كذا و كذا فى كل دينار » لشيء يسميه فان ذلك لا يصلح لأنه كلما نقص دينار من ثمن السلعة نقص من حقه الذى سمي له فهذا غرر لا يدري كم حصل له - اه .

(٢) كذا فى الأصول ، وعندى الأرجح « إلزام » من الافعال .

(٣) كذا فى الهندية ، و لفظ « منه » لم يذكر فى الأصل .

(٤) كذا فى الأصول ، و لى فيه تردد فتأمل فيه لعله لا يناسب هنا .

(٥) فى الأصول « ألزمه » من باب الأفعال .

(٦-٦) فى الأصول « سعيد المرزبان » و الصواب « سعيد بن المرزبان » هو العيسى ،

أبو سعيد البقال الكوفي ، من رجال الترمذى و ابن ماجه و الأدب المفرد للبخارى - كما

فى ج ٤ ص ٧٩ من التهذيب ؛ يختلف فيه ، روى عن انس و ابن وائل و ابن عمرو

الشيئاني و عكرمة و ابن سالم و محمد بن أبى موسى و جماعة ، وعنه الأعمش و هو من

أقرانه [ و أبو حنيفة و أبو يوسف ] وشعبة و السفينان و أبو بكر بن عياش و عقبة =

عمرو<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال : جعل الآبق إذا وجد خارج المصر أربعون درهما<sup>٢</sup> .

== السكونى و هشيم و يزيد بن هارون و يعلى بن عبيد و عبيد الله بن موسى وغيرهم ؛ قال أبو اسامة ثقة ، و قال أبو زرعة : لين الحديث مدلس صدوق و كان لا يكذب ، و قال ابن عدى : يجمع حديثه و لا يترك ؛ مات سنة بضع و أربعين ومائة ، و فيه أقوال المحدثين فى تضعيفه و تركهم إياه . فراجع .

(١) فى الأصول « عن أبي عمرو بن عمرو » و هو خطأ و زيادة من الكاتب ، و لعله « عن أبي عمرو أو ابن عمر » بالشك - كما فى ص ١٥٧ من باب جعل الآبق من كتاب الآثار للإمام محمد ؛ و قد صرح الإمام أبو يوسف فى آثاره ص ١٦٦ عن سعيد بن المرزبان عن أبي عمرو الشيبانى قال : كنت جالسا - الحديث ؛ ثم قال : عن أبي حنيفة عن سعيد بنحو من هذا - اه ؛ و رواه ابن حزم من طرق و فى كلها : عن أبي عمرو الشيبانى عن ابن مسعود رضى الله عنه ، فجزما هو سعد بن إياس أبو عمرو الشيبانى الكوفى ، من رجال الستة - كما فى ج ٣ ص ٤٦٨ من التهذيب ، روى عن ابن مسعود و على و حنيفة و عمر و ابن مسعود البدرى و جبلة بن حارثة و زيد بن أرقم ، و عنه أبو اسحاق السبعى و الحارث بن شبل و الوليد بن العيزار و الأعمش و منصور و عيسى ابن عبد الرحمن السلى و غيرهم ، و كان يوم القادسية ابن أربعين سنة ، و كانت وقتها سنة ١٦ أو سنة ٢١ ، عاش عشرين و مائة سنة ، و مات سنة ٩٦ أو ٩٨ أو سنة ١٠١ ، حضر القادسية ، و قال : بعث النبى صلى الله عليه وسلم و أنا رعى أهلا لأهلى بكاطمة ؛ و حج فى الجاهلية ، يجمع على ثقته ، من أجله التابعين ، و عده بعضهم فى الصحابة .

(٢) الآثار أخرجه الإمام محمد و الامام أبو يوسف فى آثارهما - كما عرفت . و فى جامع المسانيد ج ٢ ص ٧٤ : أبو حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن ابن عمر و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم ان جعل الآبق إذا رده من موضع خارج من المصر أربعون ==

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو رباح<sup>١</sup> عن أبي عمرو

== درهما . و أخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن أبي حنيفة - انتهى .  
وقال المحقق ابن الممام في ج ٤ ص ٤٣٥ من فتح القدير: ان محمدا روى عن أبي يوسف  
عن أبي حنيفة عن سعيد بن المرزبان عن أبي عمرو الشيباني قال: كنت قاعدا عند  
عبد الله بن مسعود فجاء رجل فقال: ان فلانا قدم بأباق من الفيوم فقال القوم: لقد  
اصاب اجرا، قال عبد الله: وجعلا ان شاء الله من كل رأس اربعين؛ و روى  
ابو يوسف هذا الحديث عن سعيد ايضا - انتهى . و رواه عن أبي عمرو الشيباني غير  
سعيد بن المرزبان ايضا - كما سيأتي بعده .

(١) و هو كوفي، رواه عنه الثوري و أبو حنيفة وغيرهما . قال المحدث الدولابي الحنفي  
في ج ١ ص ١٧٧ من كتاب الكنى: حدثنا العباس بن محمد قال سألت يحيى بن معين  
عن حديث: سفيان عن أبي رباح عن أبي عمرو الشيباني قال: اتيت عبد الله بأباق من  
عين التمر، فقلت له: من أبو الرباح هذا؟ قال: كوفي - اهـ . و هو عبد الله بن رباح - كما  
في ج ٣ ص ٤٧٠ من نصب الراية . قلت: روى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا سفيان  
الثوري عن أبي رباح عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني قال: اصبت غلانا بأباقا  
بالعين فذكرت ذلك لعبد الله بن مسعود فقال: الاجر والغنمة، قلت هذا الاجر  
فما الغنمة؟ قال: اربعون درهما من كل رأس - انتهى . و من طريق عبد الرزاق رواه  
الطبراني في معجمه، و رواه الديهقي في سننه ج ٦ ص ٢٠٠ و قال: هو امثل ما في الباب -  
انتهى . و رواه ابن أبي شيبة ايضا - كما في ص ٢٠٠ من الجوهر النقي على الديهقي . و رواه  
الامام ابو حنيفة ايضا - كما في ج ٢ ص ٧٥ من جامع المسانيد: ابو حنيفة عن عبد الله بن  
رباح عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود ان رجلا قدم بعد آتى ليعملوا يدعون له  
«ياجره الله تعالى» فسمعه عبد الله بن مسعود فقال اجر و مغنم في كل رأس اربعون درهما -  
أخرجه ابن خسرو في مسنده من طريق محمد بن شعاع عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة . ==

الشيئاني<sup>١</sup> عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه مثل ذلك في جعل الآبق .

== و « عبد الله بن أبي رباح » كما في الجامع خطأ فأبو رباح هو عبد الله بن رباح الكوفي ، شيخ أبي حنيفة وسفيان وغيرهما ، لم يذكروا فيه جرّحا فهو صالح للاحتجاج به ؛ وقد اطلت الكلام فيه في حواشي على كتاب الآثار للإمام محمد و تلج قلبي الآن على ما هو ها هنا - تدبر . و قد رواه الحافظ طلحة في مسنده بهذا الاسناد مرفوعا عن احمد بن محمد بن سعيد الهمداني عن عمر بن عيسى بن عثمان عن ابيه عن خالد بن عامر عن عياش عن أبي حنيفة عن أبي رباح الكوفي عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في الجمل في رد الآبق - اه ؛ و هو عبد الله بن رباح الكوفي . و رواه ابن حزم في ج ٨ ص ٢٠٨ من المحلى من طريق محمد بن عبد السلام الخثني : نا محمد بن المثنى نا ابو جعفر العقدي عن سفيان الثوري عن أبي رباح عبد الله بن رباح به ؛ و من طريق وكيع : ثنا سفيان الثوري عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني به نحوه . و قول ابن حزم « و عبد الله بن رباح القرشي غير مشهور بالعدالة » مردود فانهم لم يذكروه بجرّح و روى عنه الأئمة الكبار ، و الشيخ المجهول عن أبي عمرو الشيباني هو عبد الله بن رباح أبو رباح الكوفي كما في طرق اخرى من الآثار ؛ و المجموع يدل على ان للآثر أصلا و هو مروى عن ابن مسعود رضى الله عنه قطعا و جزوا .

(١) في الأصول « أبو رباح عن ابيه عبد الله بن مسعود » و هو خطأ فاحش ، و الصواب « أبو رباح عن أبي عمرو الشيباني عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه » . و حكم الجمل مروى عن ابن عمر و عمر بن الخطاب و علي و ابن مسعود رضى الله عنهم ، و على أصله اجماع الصحابة رضى الله عنهم و إن اختلفوا في مقداره ، و الاختلاف محمول على قلة المسافة و زيادتها ، و لم يصل ابن حزم الى مقرّها فتغوّه في المحلى على دأبه الشنيع ، و قد رد الانحاديث المرسلة و آثار الصحابة على رغم انه و تبع هواه و جد على رأيه =

= الفاسد بلا برهان وسنة ، و زعم ان فهمه اعلى و ادق من عمر و ابنه و على و ابن مسعود رضى الله عنهم - هذا . و أما اثر ابن عمر فرواه الامام ابو حنيفة - كما تقدم من جامع المسانيد . و أما اثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرواه ابن ابي شيبة في مصنفه : نا محمد بن يزيد عن ايوب عن ابي الملاء عن قتادة و ابي هاشم كلاهما قالا : ان عمر بن الخطاب قضى في جعل الآبق اذا اصيب في غير مصره اربعين درهما ، فان اصيب في المصر فعشرين درهما او عشرة دراهم - اه ؛ وحدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب : ان عمر جعل في جعل الآبق ديناراً و اثني عشر درهما - اه ؛ كذا في نصب الراية ؛ و عمرو بن سعيد ، في نصب الراية خطأ ، و الصحيح « عمرو بن شعيب » ؛ و « عن ايوب ابي الملاء » في المحلى خطأ ، و الصحيح « عن ايوب عن ابي الملاء » ؛ و رواه عبد الله بن احمد بن حنبل : ثنا ابي ثنا يزيد بن هارون عن الحجاج بن ارطاة به مثله - كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من المحلى ؛ و رواه البيهقي من طريق الحجاج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب قوله و لم يعزه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه . و اما اثر على فرواه ابن ابي شيبة ايضاً : حدثنا يزيد بن هارون عن حجاج عن حسين عن الشعبي عن الحارث عن علي انه جعل في جعل الآبق ديناراً او اثني عشر درهما - كذا في نصب الراية ؛ و رواه الامام احمد ايضاً عن يزيد بن هارون به مثله - كما في ص ٢٠٨ من المحلى ؛ و رواه البيهقي في سننه من طريق سعدان بن نصر : ثنا معمر عن الحجاج عن الشعبي عن الحارث به ، و زاد « قريباً اخذ او بعيداً » و قد سقط من السند « عن حسين بن عبد الرحمن عن الشعبي » كما علمت و لذا قال المحشى : ينظر في هذا السند . و اما اثر ابن مسعود فقد عرفت تخريجهم ، و رواه الحجاج بن المنهال نا ابو عوانة نا شيخ عن ابي عمرو الشيباني ان ابن مسعود سئل عن جعل الآبق فقال : اذا كان خارجاً من الكوفة فأربعين ، و اذا كان بالكوفة فعشر - كما في المحلى ؛ و شيخ ابي عوانة المجهول في السند هو ابو رباح عبد الله بن رباح كما سبق ، فلا اعتداد بقول ابن

== حزم الذي صدر عنه من غير حزم ؛ وقد قال الامام ابو حنيفة - كما في آثار  
 ابى يوسف : بلغنى عن ابن مسعود رضى الله عنه حديثا غير حديث سعيد انه قال فى  
 الآبق يصاب خارجا من المصر : جعله اربعون درهما - اهـ . و اثر آخر رواه ابن ابى  
 شيبة ايضا : حدثنا وكيع ثنا سفيان عن ابى اسحاق قال : اعطيت الجمل فى زمن معاوية  
 اربعين درهما - كذا فى نصب الراية . و هاهنا حديث مرفوع مرسل رواه ابن ابى  
 شيبة و عبد الرزاق فى مصنفيهما - كما فى نصب الراية و المحلى : نا حفص بن غياث عن ابن  
 جريج عن عطاء او ابن ابى مليكة و عمرو بن دينار قالا جميعا : ما زلنا نسمع ان  
 النبي صلى الله عليه و سلم قضى فى العبد الآبق يوجه خارجا عن الحرم دينارا او عشرة  
 دراهم ؛ ثنا وكيع نا ابن جريج عن ابن ابى مليكة و عمرو بن دينار قالا جميعا : جعل  
 رسول الله صلى الله عليه و سلم فى الآبق اذا جىء به من خارج الحرم دينارا ؛ قال عبد الرزاق :  
 ثنا معمر عن عمرو بن دينار قال : قضى النبي صلى الله عليه و سلم فى الآبق يوجد فى  
 الحرم عشرة دراهم - انتهى . و رواه الديهقى موصولا مرفوعا من طريق محمد بن كثير :  
 ثنا خفيف عن معمر عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قال : قضى رسول الله صلى الله  
 عليه و سلم فى العبد الآبق يوجد فى الحرم بعشرة دراهم - اهـ ؛ قال الديهقى : فهذا ضعيف ،  
 و المحفوظ حديث ابن جريج عن ابن ابى مليكة و عمرو بن دينار قالا : جعل رسول الله  
 صلى الله عليه و سلم فى العبد الآبق يوجد خارجا من الحرم عشرة دراهم - اهـ . قلت :  
 هذا الموصول يعتضد بهراسيل فيتقوى مع تلك الآثار يشد بعضها بعضا ؛ فالمجموع يصلح  
 للحجة و للرد على ابن حزم . و فى الجوهر التقي : قال ابن حنبل : ان وجد خارج  
 المصر فأربعون درهما . و فى المحلى : صح عن شريح و زياد ان الآبق ان وجد فى المصر  
 لجعل واجده عشرة دراهم ، و ان وجد خارج المصر فأربعون درهما ؛ و روى ايضا  
 عن الشعبي ، و به يقول اسحاق ؛ و صح عن عمر بن عبد العزيز انه قضى فيه اذا اخذ  
 على مسيرة ثلاث ثلاثة دنانير ؛ و من طريق احمد بن حنبل : ثنا محمد بن سلية عن ==

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الله بن رباح<sup>١</sup> عن أبي عمرو الشيباني قال: وجدت ستة عشر عبداً أباقا<sup>٢</sup> فأتيت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه [فذكرت ذلك له]<sup>٣</sup> فقال<sup>٤</sup>: أجرت و غنمت<sup>٥</sup>؛ قلت:

==أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي أنيسة عن حماد بن أبي سليمان عن النخعي قال: كان يعمل فيه وهو الذي يعمل به . والله تعالى اعلم .

(١) عندي هو أبو رباح عبد الله بن رباح الكوفي - كما تقدم آنفاً، روى عنه أبو حنيفة ومفياث ومسر وقيس بن الربيع الأسدي وغيرهم . وهاهنا عبد الله بن رباح الأنصاري أبو خالد المدني، سكن البصرة، متقدم عنه، من رجال الأربعة ومسلم - كما في ج ٥ ص ٢٠٦ من التهذيب، وهو تابعي جليل، بصرى، ثقة، توفي في حدود سنة ١٩٠ هـ روى عن عدة من الصحابة: أبي بن كعب وعمار بن ياسر وعمران بن حصين وأبي قتادة الأنصاري وأبي هريرة وكعب الأحمري وعبد العزيز بن النعمان وصفوان بن محرز وغيرهم، وعنه ثابت البناني وعاصم الأحمري وأبو عمران الجوني وقادة وبكر بن عبد الله المزني والأزرقي بن قيس وخالد الحذاء وغيرهم - راجع ص ٢٠٧ من التهذيب،

وهو ليس في السند المذكور - كما لا يخفى؛ ونسبه ابن حزم في المحلى قرشياً .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «أبقا» وهو خطأ . زاد في ج ٢ ص ٣٣٧ من كنز العمال «أصبتهم بالعين» وكذا في سنن البيهقي، وفي المحلى ومصنف ابن أبي شيبة «بعين التمر» فما في بعض الكتب «بالعين» بالعين المعجمة جمع «بالغ» خطأ .

(٣) سقط من الأصول، وهو في سنن البيهقي وغيرها .

(٤) في الأصول «وقال» بالواو .

(٥) كذا في الأصول، وفي جامع المسانيد «أجر و غنم» وفي المحلى وسنن البيهقي، والتخريج وغيرها «الأجر والنعمة»، قلت: هذا الأجر فما النعمة؟ قال: من كل رأس أربعين درهماً والمآل واحد .



يا أبا عبد الرحمن! أجزت و غنمت<sup>١</sup>؟ قال: فأمرني أن آخذ جعل كل واحد منهم أربعين درهما<sup>٢</sup>.

محمد قال أخبرنا قيس بن الريس عن ابن جريج<sup>٣</sup> عن أبي مليكة<sup>٤</sup> قال: جعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل الآبق إذا وجد خارجا من الحرم ديناراً<sup>٥</sup>.

محمد بن الحسن قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن (١) كذا في الأصول، ولعل الصواب « ما أجزت و غنمت »، وفي سنن الديهقي « هذا الأجر فـا الغنمة » كما مر، وهذا يدل على سقوط ما من الأصول - ف . (٢) قد مر تخريجه . ومن هذا ظهر أن حكم الجعل عن ابن مسعود ثبت من طرق لا مرد له كأنه تواتر عنه ذلك، ولذا قال أبو حنيفة رحمه الله عنه « بلغني عن ابن مسعود من غير سعيد بن المرزبان » كما سبق من قبل .

(٣) في الأصول « عن أبي جريج » وهو خطأ، اسمه « عبد الملك بن عبد العزيز » سبق في الوضوء من الرعاف وغيره، وهو في ج ٦ ص ٤٠٢ من التهذيب .

(٤) هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، من رجال الستة، مضى في الوضوء من الرعاف، مكي، قاض، تابعي، ثقة، روى عن العبادلة . والحديث المذكور المرسل رواه مع عمرو بن دينار - كما في سنن الديهقي والمحلى ونصب الراية وغيرها، وقد سبق من قبل .

(٥) هذا المرسل رواه عبد الرزاق وابن أبي شنية ومنهما ابن حزم في المحلى، و رواه الديهقي في سننه، ونقله المحدث الكبير في نصب الراية من مصنف عبد الرزاق، وهو مروى عن عطاء و ابن أبي مليكة وعمرو بن دينار؛ وقد سبق مفصلاً . والاختلاف في الدينار والدرهم من الحرم وخارجه، وخارج المصر محمول على اختلاف أحوال المسافة من القصر والطول؛ قال الامام محمد في كتاب الآثار بعد رواية أثر عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: وبه نأخذ، إذا كان الموضع الذي أصابه فيه مسيرة ثلاثة أيام =

أبي عمرو الشيباني قال: أصاب ابن عمر رضي الله عنهما<sup>١</sup> رقيقاً ببعض هذه السواد فقضى له عبد الله<sup>٢</sup> بالجعل فقال: كذا وكذا درهما - لم يحفظ<sup>٣</sup> .  
محمد قال أخبرنا مسعر بن كدام عن عبد الله بن رباح عن عبد الكريم<sup>٤</sup>  
قال: لقيت عبد الله بن عتبة<sup>٥</sup> فقلت: أفنجعل<sup>٦</sup> في العبد [ الآبق ]<sup>٧</sup> قال:  
== فصاعداً لجملة أربعين، وإذا كان أقل من ذلك رضع له على قدر المسير، وهو قول  
أبي حنيفة - انتهى .

(١) هذا هو أثر ابن عمر رضي الله عنهما، وبه يتضح السند المذكور في الابتداء « أخبرنا  
سعيد بن المرزبان عن أبي عمرو بن عمر، والصواب فيه: عن أبي عمرو وهو الشيباني  
عن ابن عمر وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما، ولذا شك الإمام محمد في كتاب  
الآثار - تدبر .

(٢) وهو ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) أي: لم يحفظ الراوي حق الحفظ مقدار الدرهم ولذا إبهامها .

(٤) هو الجزري، وقد سبق .

(٥) هو ابن مسعود الهذلي، أبو عبد الله أو أبو عبيد الله أو أبو عبد الرحمن المدني،  
ويقال: الكوفي، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم وراه وروى عنه وعن عمه عبد الله  
ابن مسعود وعمر وعمار وعمر بن عبد الله بن الأرقم مكاتباً وأبي هريرة وغيرهم،  
وعنه ابنه عبد الله وعون وحسين بن عبد الرحمن بن عوف و معاوية بن عبد الله بن  
جعفر السليحي والشعبي والزمانى وابن سيرين وغيرهم، من رجال الستة إلا الترمذي،  
كان ثقة رفيعاً بكثير الحديث والفتيا، قتها، وذكره ابن حبان في الثقات، يؤم الناس  
بالكوفة. ذكره العقيلي في الصحابة، واستعمله عمر على السوق، مات سنة ثلاث أو أربع  
وسبعين - كذا في التهذيب .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية « أفجعل »، وفي المحلى ج ٨ ص ٢٠٩ « أيجعل » .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدناه من المحلى .

نعم ؛ قلت : فالحر ؛ قال : لا ؛ قلت : فما الذى حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟ قال : عكك من غسل

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي قال حدثنا <sup>٢</sup> حزن بن بشير <sup>٢</sup>

(١) الأثر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه من طريق وكيع عن مسعر بن كدام - كما في ج ٨ ص ٢٠٩ من المحلى وليس فيه قوله « قلت : فما الذى - الخ » .

(٢-٢) و كان في الأصول « جرير بن بشر » تحريف ، والصواب « حزن بن بشير » ذكره البخارى في ج ٢ ق ١ ص ١٠٣ من تاريخه و ابن ابى حاتم في ج ١ ق ٢ ص ٢٩٤ من الجرح والتعديل فقال : حزن بن بشير الخثعمي روى عن البراء بن عازب و عمرو ابن ميمون ( زاد البخارى : و رجاء بن الحارث ) روى عنه اسماعيل بن ابى خالد و الثوري و شريك و عنبسة بن سعد قاضي الري . وقال البخارى في ج ٢ ق ١ ص ٢٨٦ من تاريخه في ترجمة رجاء بن الحارث : عن علي في الرجل يجد الآبق فيأبى منه لم يضمنه ، و ضمنه شريح - قاله محمد بن يوسف عن سفيان عن حزن بن بشير - اهـ . و روى الزيهقي في ج ٦ ص ٢٠٠ من طريق سفيان عن عمار بن رزيق و عمر بن سعيد ( و في نسخة : عمرو ) عن رجل من خثعم يقال له « حزن » عن رجل منهم قال : جئت بعد آبق من السواد فانفلت منى فاحصوني الى شريح فضمنه ، قال : فرفع ذلك الى علي رضي الله عنه فقال : كذب شريح و اخطأ القضاء ، يحلف العبد الاسود للعبد الاحمر لانفلت منه انفلاتا ثم لا شيء عليه ؛ و روى من طريق محمد بن اسماعيل قال قال لنا محمد بن يوسف : عن سفيان عن حزم ( قلت : كذا في الاصل و لعله تصحيف « حزن » ) عن رجاء ابن الحارث عن علي رضي الله عنه في الرجل يجد الآبق فيأبى منه لا يضمنه ، و ضمنه شريح - اهـ . فهذا يدل على انه « حزن » صحف فصار « جرير » و صحف « بشير » و صار « بشر » - ف .

الحنعمرى 'عن بعض أشفاخ منهم' قال: وجد مولى للحر عبدا أبقا نحو حى فكتب إلى مولاه بالكوفة أن 'عندى عبدا لبنى فلان فانطلق فاجتعل' منهم، قال: فانطلق مولاه فأجتعل' وأخذ الجعل وكتب إليه 'إنى قد اجتعلت لك فاقبل به' فأبق منه العبد فخاصمه إلى شرف فضمته فرجع' إلى على بن أبى طالب رضى الله عنه فقال: أخطأ شرف وأساء القضاء' يخلف العبد الأحمر للعبد الأسود 'بالله الذى لا إله إلا هو' 'لأبق منه إباقا'، 'و ليس عليه شىء'.

و قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يعطى السلعة فىقال له 'بعها و لك كذا وكذا فى كل دينار' شىئا مسمى<sup>٧</sup>: إن<sup>٨</sup> ذلك لا يصلح.

(١-١) و كان فى الأصول 'عن أشفاخ منهم' و سقط منها لفظ 'بعض' يدل على سقوطه 'قال' 'الآن'؛ و فى سنن البيهقى 'عن رجل منهم'، و لعله رجاء بن الحارث عن على - كما فى رواية أخرى من سنن البيهقى، و هو فى ج ١ ص ٣٣٦ من الميزان و ج ٢ ص ٤٥٥ و ج ٦ ص ٣٨٣ من اللسان، و هو متكلم فىه - تأمل .  
(٢) كذا فى الهندية، و كان فى الأصل 'و جعل' قلت: و لعله كان 'اجعل' سقط منه همز الوصل - ف .

(٣) و فى سنن البيهقى 'فرفع ذلك' كما مر فوق، و هو بدون لفظ 'ذلك'، و أيضا صحيح - ف .  
(٤) كذا فى الهندية و كذا فى سنن البيهقى، و مر، و لم يذكر لفظ 'القضاء' فى الأصل .  
(٥-٥) كذا فى الأصل 'لأبق منه إباقا' و فى الهندية 'لا يؤمنه إباقا'، تصحيف، و الصواب ما فى الأصل - ف .

(٦-٦) كذا فى الأصل، و فى الهندية 'قال عليه شىء'، تصحيف .

(٧) فى الموطأ: لشىء يسميه .

(٨) فى الموطأ 'فان' بالفاء، و هو الأرجح - كما لا يخفى .

فان بناع فله أجر مثله ، فلا يجاوز<sup>١</sup> ما سمي له . وقال أهل المدينة : هذا أيضا لا يصلح .

وقال محمد : هذا ترك منكم لقولكم الأول اقلوا : إنما صار لا يصلح لأنه كلما نقص دينار من ثمن السلعة نقص من حقه الذي رسم له<sup>٢</sup> [ فهذا غرر لا يدري كم جعل له ]<sup>٣</sup> . قيل لهم : أنتم تزعمون أن الأول ليس باجارة إنما هو جعل ثم جعلتم هذا من أشد الاجارة وأنتم فيه العذر !! صدقتم هذا لعمرى<sup>٤</sup> غرر و الأول أيضا غرر لأن البيع ربما لم يتيسر ولا يبيع شيئا وربما مكث ييسر ذلك فباع من ساعته فهذا غرر<sup>٥</sup> لا يدري أ<sup>٦</sup> يباع أم لا يباع ولا يدري مع ذلك متى يبتاع<sup>٧</sup> ، و الأول أيضا غرر لا يصلح ، فاذا كان جعلاً على غير الاجارة فأجزوه ، وإما إن تقولوا : إنما أجزنا الأول لأننا لم نجعله بمنزلة الاجارة وجعلناه جعلاً وهذا نجعله بمنزلة الاجارة

(١) كذا في الأصول ، ولعل الأرجح « ولا يجاوز » بالواو .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « الذي سمي له » والمعنى واحد .

(٣) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول ، إنما زيد من الموطأ - ف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لعمرى » وهو تصحيف « لعمرى » بدلت الياء

بالكاف . اعلم ان توضيح المرام في باب الجعل على مذهب الامام في ج ٦ ص ٢٠٣

الى ص ٢٠٥ من البدائع ، كذا في فتوح القدير ورد المختار وغيرها من

كتب الإخفاف السكرام .

(٥-٥) كذا في الهندية : وقوله « لا يدري أ » ساقط من الأصل - ف .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تباع » ، قال العلامة المفتي - حفظه الله : والضمير

راجع إلى السلعة - ف .

كتاب الحجّة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

أو نبطله للغرر، فهذا لا يقبل إلا بيّنة وبرهان، ولو قبلنا<sup>١</sup> هذا نحن منكم  
بغير حجة ما قبله الناس منا .

## باب ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى الأجل أو بعد الأجل أو قبل الأجل

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : من اشترى سلعة بنقد أو بنسيئة  
فقبضها ولم ينقد الثمن حتى باعها من الذى اشتراها منه بأقل من الثمن فلا خير  
فيه ، فان اشتراها بمثل ذلك الثمن إلى ذلك الأجل أو أقل من ذلك الأجل  
نسيئة فلا بأس به ، وإن اشتراها<sup>٢</sup> منه بأكثر من ذلك الثمن إلى أقرب من  
ذلك الأجل أو إلى دونه أو إلى أكثر من ذلك الأجل فلا خير فيه ، وإن  
اشتراها منه بمثل ذلك الثمن إلى دون ذلك الأجل أو مثله فلا بأس به ، وإن  
اشتراها منه بمثل ذلك الثمن إلى الأكثر من ذلك الأجل فلا خير فيه ،  
وإنما معتمده<sup>٣</sup> فى ذلك لأنه لا يجوز أن يشتري السلعة بأقل مما باعها به حتى  
يقبض الثمن . وقال أهل المدينة : كل من باع سلعة إلى أجل فلا بأس به  
أن يشتريها بأقل أو بأكثر أو بمثل ذلك إلى الأجل ، ولا خير أن يشتريها  
بأقل قبل الأجل ولا بأكثر بعد الأجل ، ولا بأس بأقل بعد الأجل ،  
ولا بأس بأكثر قبل الأجل .

وقال محمد : إنما نكره من هذا خصلة واحدة أن يشتريه<sup>٤</sup> بأقل قبل

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « قبلها » تصحيف .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « اشتراه » .

(٣) الضمير راجع الى الامام ، وكذا فى قوله « لا يجوز » الضمير المرفوع ايضا  
راجع اليه .

(٤) كذا فى الأصول ، والصواب « يشتريها » .

كتاب الحججة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

أن يستوفى الثمن لأنه إذا اشتراه<sup>١</sup> بأقل قبل الأجل أو مع الأجل أو بعد الأجل رجعت إليه سلعته وبقى له فضل على المشتري مع رجوع سلعته إليه فهذه يكره من ذلك ، ونكره منه خصلة أخرى أن يشتري السلعة بمثل ذلك الثمن إلى أكثر من ذلك الأجل لأنه قد يشتريها حينئذ بأقل مما باعها به فرجعت إليه سلعته واستقصر الأجل ، وكذلك بلغنا<sup>٢</sup> عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن امرأة<sup>٣</sup> قالت لها : إني بعت زيد بن

(١) كذا في الأصول ، والصواب « اشتراها » .

(٢) هذا البلاغ اسنده بعده ، وقد رواه الامام ابو يوسف ايضاً في آثاره ص ١٨٦ من عدد ٨٤٣ : قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن ابي اسحاق عن امرأة ابي السفر ان امرأة سألت عائشة رضي الله عنها فقالت : ان زيد بن ارقم باعني جارية بثمانمائة درهم نسيئة واشترأها مني بستمانمائة فقالت عائشة : ابلى زيد بن ارقم ان الله تعالى قد ابطال جهاده إن لم يتب - اه - . وخرجه الحافظ طلحة في مسنده من طريق ابي يوسف ومحمد عن الامام ، والحافظ ابن خضرو في مسنده من طريق محمد بن الحسن - كما في ج ٢ ص ٩ من جامع المسانيد ، لكن متنه مخالف لمثل كتاب الحججة - كما لا يخفى . ففيها بائع الجارية المرأة السائلة وزيد بن ارقم المشتري ، لكن ما في كتاب الحججة هو الصحيح فانه مطابق لما في مصنف عبد الرزاق ومسنند احمد والدارقطني والبيهقي والمحلى لابن حزم كما في نصب الراية والدراية والسنن - كما سيأتي مفصلاً . (٣) وهي امرأة ابي السفر ، وهي ام ولد لزيد بن ارقم ، اسمها « أم حُجبة » ، كما في نصب الراية وسنن البيهقي والمحلى لابن حزم ، روى عنها العالية امرأة ابي اسحاق السديعي - كما في ج ٩ ص ٩٩ من المحلى ؛ و ابو اسحاق كما في ص ٥٦٧ من التيجيل : ابو اسحاق عن امرأة ابي السفر عن عائشة رضي الله عنها في قصة زيد بن ارقم في البيع - اه - . فالسديعي روى عنهما جميعاً . و ابو السفر من رجال الستة اسمه « سعيد بن محمد » =

كتاب الحجّة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

أرقم<sup>١</sup> جارية<sup>٢</sup> بثمانمائة درهم إلى عطاءه و اشتريتها منه بستائة درهم تقدّا  
فقال عائشة - رضي الله عنها : بئس ما شريت و بئس ما اشتريت ! أبلغني زيد  
ابن أرقم أنه قد بطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن لم يتب ،  
فقال : يا أم المؤمنين ! فإن أخذتُ رأس مالى ؟ قالت : « فن جاءه موعظة  
من ربه فاتتهى فله ما سلف » .

محمد قال حدثنا أبو حنيفة عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته<sup>٣</sup>

== تابعي جليل ، يجمع على ثقته - كما في ج ٤ ص ٩٧ من التهذيب ؛ وكذا ابنه عبد الله  
ايضا ثقة ، هو الهمداني الثوري الكوفي ، فلا بعد في كون زوجته ام حجة ثقة .  
(١) مضى ذكره في حديث الاستسقاء .

(٢) في رواية « خادما » و في اخرى « غلاما » .

(٣) هي العالية ابنة ايفع بن شراحيل . قال ابن الجوزي - كما في ج ٤ ص ١٦ من  
نصب الراية : قالوا : العالية امرأة مجهولة لا يقبل خبرها ؛ قلنا : بل هي امرأة معروفة  
جليل القدر ، ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال : العالية بنت ايفع بن شراحيل امرأة  
ابي اسحاق السبيعي سمعت من عائشة - اه . و قال المحدث ابن التركاكي في ج ٥  
ص ٣٣٠ من الجوهر النقي : قلت العالية معروفة ، روى عنها زوجها و ابنها و هما امامان ،  
و ذكرها ابن حبان في الثقات من التابعين ، و ذهب الى حديثها هذا الثوري و الاوزاعي  
و ابو حنيفة و اصحابه و مالك و ابن حنبل و الحسن بن صالح ، و روى عن الشعبي و الحكم  
و حماد ، فمنعوا ذلك - كذا في الاستدكار - اه . فبطل بهذا ما تفوه به ابن حزم من  
جهالتها و ضعف حديثها في المحل ، و لا يضرها سماع الحديث من امرأة ابي السفر فانها  
سمعت من عائشة ؛ و من امرأة ابي السفر وهكذا يقع في الرواة كثيرا ، أو لم يكف له  
قولها « كنت قاعدة عند عائشة فأتتها ام حجة فقالت : اني بعت - الخ » ، كما في سنن البيهقي ،  
لعلها عند ابن حزم كانت اصم و لذا لم تسمع ما قالت ام ولد زيد بن ارقم مع بقود



### كتاب الحجة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

== العالية عند عائشة وقت السؤال ؛ فهل تبغى اصرح من هذا ؟ ثم كلامه في يونس بن  
ابى اسحاق وقد قال ابن مهدي : لم يكن به بأس ، وقد حدث عنه يحيى وعبد الرحمن ،  
وقال ابن معين : ثقة ، و ابو حاتم : صدوق ، والنسائي : ليس به بأس ، و ابن عدى :  
له احاديث حسان ، و روى عنه الناس ؛ وحديث اهل الكوفة عامته تدور على ذلك  
البيت ، و ذكره ابن حبان في الثقات وكذا ابن شاهين في ثقاته وقال : قال ابن معين :  
ليس به بأس ، وقال ابن سعد : ثقة ان شاء الله ، وقال الساجي : صدوق ، وقال  
المجلى : جائز الحديث ؛ وهو من رجال منسل و الاربعة - كما في التهذيب وغيره ؛ أقتريد  
ازيد من هذا ؟ وقد ملأت المحلى برواة مجروحين واستدلت بأحاديثهم وما تذكرت فيهم  
قول شعبة و احمد بن حنبل ، و هذا ديدنك وقت العجز عن الجواب ، ألم تر احمد بن حنبل  
مع الكلام فيه في زعمك احتج بحديث يونس هذا وقال بمقتضاه ؟ ولم يمنع له عنه مانع ،  
فهذا من العجائب ، و اعجب منه ان ابن حزم نقل قول شعبة في حق يونس و رد حديثه به  
وقد رد اى شعبة حديث ابى اسحاق هذا وفيه : انها دخلت على عائشة هي و ام ولد زيد  
ابن ارقم فقالت ام ولد زيد بن ارقم لعائشة - الخ ؛ ثم يقول ابن حزم « لم تسمع العالية  
من ام المؤمنين » و رد حديث شعبة هذا برواية سفيان و قال انه اظهر الدفينة التي تدل  
على عدم سماعها منها ! ثم رد حديث شعبة عن ابى اسحاق مع ان يونس بن ابى اسحاق ليس  
في طي الاسناد . قال الامام احمد في مسنده : حدثنا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن ابى اسحاق  
عن امرأته انها دخلت على عائشة هي و ام ولد زيد بن ارقم فقالت ام ولد زيد لعائشة : انى  
بعت من زيد غلاما بثمانمائة درهم نسيئة و اشتريت بستائة قدا ؟ فقالت : ابلغى زيدا أن  
قد اهلك جهادك مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن تتوب بئس ما اشتريت و بئس  
ما شريت - اه . انظر ليس فيه واسطة يونس المجروح عند ابن حزم و شعبة امير المؤمنين  
في الحديث و كذا سفيان الثوري ، و الأرجح رواية شعبة ، كيف لا وقد قال ابن حزم  
في حق يونس « قد صح انه مدلس » و لم يدر ان الثوري ايضا مدلس كما في كتب الرجال ، ==

كتاب الحجة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

عن عائشة بذلك .

محمد [ قال ] <sup>١</sup> وأخبرنا أيضا يونس بن أبي إسحاق عن أمه العالية ابنة أبيغ <sup>٢</sup> عن عائشة مثل ذلك ، فأما ما ذكر أهل المدينة من زيادة الثمن

== والتدليس عند شعبة أقبح اشد القبح - كما في ترجمته من الكتب ، فروايتا شعبة وسفيان لا تتوازن في الصحة ، ولذا قال في التنقيح - كما في ج ٤ ص ١٦ من نصب الراية بعد ذكر رواية مسند احمد : هذا اسناد جيد وان كان الشافعي قال « لا يثبت مثله عن عائشة » وكذلك قال الدارقطني في العالية « هي محمولة لا يحتاج بها » فيه نظر ، فقد خالفه غيره ، ولو لم يكن عند عائشة ام المؤمنين علم من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان هذا محرّم لم تستجز ان تقول مثل هذا الكلام بالاجتهاد - انتهى . و الغاء في قوله « فقالت ام ولد زيد » ليست بمعنى « ثم » التي تجي في معنى المهلة مع التراخي - كما لا يخفى على الاداني والاقاصي . فهذا ظاهر في انها سمعت السؤال والجواب في مجلس عائشة رضي الله عنها ولم يرد هذا الظاهر الا من اعصى الله بصارته وبصيرته بنسناد الأئمة واساطين الهدى - فأعوذ بالله من الخور بعد الكور ، هذا ؛ ولل كلام مع ابن حزم . ووضع آخر في تأليف مستقل في رد ما في المحلى من الاقترآت والاكاذيب ورد الاحاديث الصحيحة بزعمه الفاسد ، وقد ابتدأت به .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٢) في الأصول « التالية » بالعين المعجمة ، « و انفع » بالنون وهو خطأ ؛ وكذا في السند الاول قوله « عن امرأة » وهو « عن امرأته » بالضمير المجرور الراجع الى « ابى اسحاق » والبحث في ذلك نقضا وبرا ما في اختيار الولاية اختيار ما في الهداية فمليك بمطالعته فانه مفيد جدا لا سيما للأحناف ، وهو مطبوع . و الاثر اخرجه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا معمر و الثوري عن ابى اسحاق السبيعي عن امرأة انها دخلت على عائشة في نسوة فسألنها امرأة فقالت : يا ام المؤمنين ! كانت لي جارية فبعتها من زيد بن ==

كتاب الحجة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

== ارقم بثمانمائة الى العطاء ثم ابتعتها منه بستائة فتقدته الستائة وكتبت عليه ثمانمائة ،  
فقلت عائشة : بئس ما اشتريت و بئس ما اشترى اخبرني زيد بن ارقم انه قد اجل  
جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان يتوب ، فقلت المرأة لعائشة : أرايت  
ان اخذت رأس مالي و رددت عليه الفضل ؟ فقلت : « فن جاءه موعظة من ربه فانتهى  
فله ما سلف » - انتهى . و أخرجه الدارقطني و البيهقي في سننهما عن يونس بن ابي اسحاق  
الهمداني عن امه العالية قالت : كنت قاعدة عند عائشة فأتتها ام حجة فقالت : اني بعث  
زيد بن ارقم جارية الى نطائمه - فذكره بنحوه . قال الدارقطني : ام حجة و العالية  
مجهولتان لا يحتاج بهما - اه . و ام حجة بضم الميم و كسر الحاء - هكذا ضبطه الدارقطني  
في كتاب المؤلف و المختلف و قال : انها امرأة تروى عن عائشة روى حديثها ابو اسحاق  
السيمى عن امرأته العالية و رواه ايضا يونس بن ابي اسحاق عن امه العالية بنت ارفع  
عن ام حجة عن عائشة - انتهى . و أخرجه احمد في مسنده - كما تقدم . و امرأة  
ابي السفر و ام ولد زيد بن ارقم و ام حجة واحدة - كما قلت سابقا . و لا كلام في يونس  
و امه العالية الا بالتحكم و التعصب ، و الجهالة في خير القرون لا نضرنا ، و لم يذكر فيها  
احد جرحا سوى الجهالة غير الدارقطني و تبعه ابن حزم في المحلى . و رواه البيهقي  
من طريق سعيد بن منصور ثنا ابو الاحوص عن ابي اسحاق عن العالية قالت : كنت  
قاعدة عند عائشة رضى الله عنها فأتتها ام حجة فقالت لها : يا ام المؤمنين ! أكنت تعرفين  
زيد بن ارقم ؟ قالت : نعم ، قالت : اني بعته جارية الى عطاءه بثمانمائة نسيئة و انه اراد  
بيها فاشتريتها منه بستائة نقدا ، فقالت لها : بئس ما اشتريت و بئس ما اشترى ابلي  
زيدا انه قد اجل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم يتب . و رواه  
- سفيان الثوري عن ابي اسحاق عن امرأته العالية ان امرأة ابي السفر باعت جارية لها  
الى العطاء من زيد بن ارقم بثمانمائة درهم - فذكره ، الا انه قال « بئس ما شريت  
و بئس ما اشتريت » و زاد « قالت : أرايت ان لم آخذ الا رأس مالي ؟ قالت : فن ==

## كتاب الحجّة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

== جاءه موعظة من ربه فاتمى فله ما سلف . وكذا رواه يونس بن اسحاق عن امه العالية قالت : خرجت أنا و أم حجة الى مكة فدخلنا على عائشة - فذكره . و رواه في ابتداء الباب من طريق علي بن الجعد قال : انا شعبة عن ابي اسحاق قال : دخلت امرأتى على عائشة و ام ولد زيد بن ارقم فقالت ام ولد زيد بن ارقم - الحديث . ومع هذه التصريحات في الروايات يقول ابن حزم « ان العالية لم تسمع من عائشة رضى الله عنها » هذا اعجب العجائب ! فاعتبروا يا اولى الاباب .

وقد ذكر جماعة ان عائشة كانت تبيع اليسع الى العطاء ، و ذكر ابن ابى شيبة في مصنفه ان امهات المؤمنين كن يشتريّن الى العطاء ، وقال ابو بكر الرازى : ان قس كيف انكرت الاول و هو صحيح عندهما ؟ قلنا : لأنها علمت انها قصدت به ايقاع اليسع الثانى كما يفعل الناس ، و فى قولها « ا رأيت ان لم آخذ الا رأس مالى » وتلاوة عائشة الآية دليل على ابقائها العقد الاول ، و ان المنكر هو الثانى ، و لو كانت انكرته لكونه بيعا الى العطاء - كما زعم الشافعى - لما اقبلت الاول : كذا فى الجوهر النقي . و قد روى ابن ابى شيبة فى مصنفه : ثنا وكيع ثنا سفيان الثورى عن سليمان التيمى عن حيان بن عمير القيسى عن ابن عباس سأله رجل يبيع الحرير الى اجل فكره ان يشتريه ، يعنى بدون ما باعه ، وهذا سند صحيح - اه . فلا يضرنا ما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما و ما روى عن شريح فواقمة عين لا تقتضى العموم و التشريع ، مع الاحتمال ان اليسع الاول كان نقدا و لا خلاف فى جواز ذلك - كذا فى الجوهر النقي .

فالحاصل ان الحديث المذكور صحيح الاسناد ليس بضعيف كما زعموا ، مع انه مؤيد بالآثار و بأحاديث منع يسع العينة و لفظه ليس بمنكر وان انكره عقول المخالفين و آراؤهم ، فاذا جاء نهر الله بطل نهر معقل ، مع احتمال ان مرادها ان هذا جزء من ارتكبه قصدا و تعمدا ، فحناء انه ابطال جهاده ان تعمده احتيالا ، و لعل القصد بالابطال ليس الى الاحباط الكامل بل الى تقليل الاجر و المثوبة ، و ورد بلفظ البطالان تشديدا ==

كتاب الحجة ( ما باع من السلعة بأقل أو أكثر أو بمثل ذلك إلى أجل ) ج - ٢

إلى أجل<sup>١</sup> فان بعد الأجل<sup>٢</sup> ليس بذلك بأس . وقالوا : إنما أبطلنا أن يشتريها بأكثر من الثمن إلى الأجل لأننا نخاف<sup>٣</sup> أن يكون ذريعة إلى الربا فيكون بمنزلة جارية نقدا وعشرة دنانير<sup>٤</sup> إلى شهرين بعشرين دينار إلى شهرين . قلنا لهم : أرايتم رجلا رأى جارية ثيبا عند رجل فأعجبته فسأله أن يزوجه إياه فأبى فاشتراها منه بمائة دينار إلى ستة ققبضها<sup>٥</sup> فوطئها فلم ينقصها ذلك شيئا ثم باعها منه بخمسين ديناراً إلى ذلك الأجل أليس قد رجعت له

= وتعليقا في ابواب الكسب والمعاملة وحقوق العباد مع حقه تعالى ، او استعارت به عائشة عن السخط الرباني ، وكونه توقيفا سمعيا ظاهر لا يصح انكار صحته بل الانكار صحيح الاقرار بمرضه ، كما اقره صاحب التنقيح وغيره . وبهذا يدفع ما قيل انه يلزم زيدا التوبة برأيها ومذهب عائشة جواز البيع الى العطاء ، وبعد ما بلغه حديث عائشة لم يظهر خلافه من زيد ، مع انه لا يقول بخلافه حجة عند وجود المرفوع حكما ، والرجوع الى القياس متفرع على عدم النص ، مع ان القياس ايضا يوافقنا لأن الثمن لم يدخل في ضمان البائع ، فاذا وصل اليه المبيع وقعت المقاصة وبقى له فضل بلا عوض وذلك ربا لا يجوز ، ويؤيده احاديث منع بيع العينة - والله تعالى اعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب .

(١) كذا في الهندية ، ولفظ «أجل» لم يذكر في الأصل - ف .

(٢) تأمل في العبارة ولى فيها تردد ولكن لم تحصلها . قلت : وفي الأصول «كان بعض الأجل» .

(٣) في الأصول «لا يخاف» سقط «نا» بعد «لا» بسهو الناسخ فصار الكلام خطا - ف .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية «دينار» .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية «يقبضها» وهو الصحيح عندي - أى : يقبض البائع مائة دينار في الاستقبال من المشتري .

جاريته وبقى له خمسون ديناراً إلى ذلك الأجل؛ إنما ينبغي لكم أن تبطلوا هذا وتجعلوه<sup>٢</sup> كأنه استاجرهما بخمسين الدينار الفضل ليطأها، وهذا أفسد ما أجزتم وأحرى أن يطل، فأجزتم ذلك<sup>٣</sup> ما ينبغي أن يطل وأبطلتم ما لا بأس به<sup>١</sup>.

### [باب ما جاء في ثمن الكلب]

وقال محمد: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا بأس بـ ثمن كلب الصيد، ولا بأس ببيعه. وقال أهل المدينة: لا خير في بيع الكلب الضواري [وغير الضواري].

قال محمد: ينبغي [لمن] لم يحز بيع الكلب الضاري الذي يتخذ للصيد أن يقول: إن قتله إنسان لم يكن عليه شيء<sup>١</sup>، فإن قالوا: نغرمه قيمته إذا قتله ونجعله بمنزلة الحر فلا نجيز<sup>٢</sup> بيع الحر. وإن قتله قاتل فعليه الدية؛

(١) في الأصول «خمسين» تصحيف.

(٢) في الأصول «وتجعلونه».

(٣) كذا في الأصل بدون حرف الجر، ولعل الصواب «بذلك» بحرف الجر، وقيل لفظ «ذلك» زائد زاده الناسخ لا يناسب المقام فأخراجه أولى؛ وقوله «فأجزتم» الصواب «ما أجزتم» وعندى ما في الأصل هو الصواب.

(٤) عنوان الباب زائد لم يذكر في الأصول، وزدته من الموطأ.

(٥) ما بين المربعين زيد من موطأ مالك.

(٦) لفظ «لمن» ساقط من الأصل، وفي الهندية «لما» والصواب «لمن» صحف وصار «لما»؛ ولفظ «ينبغي» أيضاً ساقط من الهندية - ب.

(٧) في الأصول «فلا نجز» والصواب «فلا نجيز» أو «ولا نجيز». اعلم أن هذا =

قيل لهم: إن هذا لا يشبه الحر لأن الحر لا يملك وهذا يملك، أرايتم لو أن رجلا وهب كلبا صائدا ضاريا لرجل أما كان يجوز؟ فان كان جائزا فكيف يقاس هذا بالحر والحر لا يجوز هبته ولا يملك على وجه من الوجوه، وينبغي لمن أبطل بيع الكلب الضاري أن يبطل بيع الفهد وبيع البازي

== الباب ليس في موطأ محمد ولا في كتاب الآثار له، الا انه قال في باب التجارة والشرط في البيع من كتاب الآثار: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة قال سمعت عطاء ابن ابي رباح وسئل عن ثمن الهر فلم ير به بأسا، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول ابي حنيفة، لا بأس ببيع السباع كلها اذا كان لها قيمة - انتهى . وفي كتاب الآثار لابن يوسف ص ١٨٣ من عدد ٨٣٣: وقال ابو حنيفة: ذكرنا بيع الهر عند عطاء فلم يعبه - اه . وقد روى الامام عن البهيمن عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما قال: رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد - اخرجه ابو محمد البخاري وابن المظفر والحافظ طلحة وابن خسرو من طريق محمد عنه في مسانيدهم، كما في ج ٢ ص ١١ من جامع المسانيد . وقد توسع المحدث الزيدى في ج ٢ ص ٢٣ من الـ ص ٢٦ من عقود الجواهر في تخريج الحديث المذكور و ايراد الاحاديث الاخر مع الاسئلة والاجوبة فراجع فانه مهم ومفيد جدا، وان احتجت الى النقل ذكرت نبذا منه، والموضع يقتضى التوسع فان الحافظ ابن ابي شية تعرض له في كتاب الرد من عدد ٥٥؛ وقد قال ببيعها واباحة ثمنها عثمان وجابر وابن عباس وعطاء والنخعي وابن كنانة ومخون من المالكية و ابو يوسف ومحمد وغيرهم - كما في عدة القاري والجواهر النقي والطحاوي وغيرها من كتب القوم؛ فاما ما لم ينفرد بذلك ولم يقتصر نظره على حديث واحد بل تعرض لبيع ماورد في حكم الكلب من المرفوع والموقوف واقوال التابعين؛ فتخصص ابن ابي شية اياه بذلك دال على تعصبه - كما لا يخفى .

والصقر . [قالوا] <sup>١</sup> 'لأننا لا نرى بأكلها' بأسا . قيل لهم : وإنما كرهتم بيع الكلاب والسباع كلها لأن أكلها مكروه ؟ قالوا : نعم . قيل لهم : إن الشيء ربما كره أكله فاشتري لمنفعة أخرى تكون فيه ، أرايتم بيع الخمار أليس <sup>٢</sup> جائزا ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فأنتم تكرهون أكله ؟ قالوا : بئس جائر لأن فيه منفعة لركوبه وغير ذلك من الحمل عليه . قيل لهم : فالكلب الضاري وكلب الماشية فيها منفعة مثل ركوب الخمار فكيف أبطلتم بيعهما ؟ أرايتم الهر ما تقولون في بيعه ؟ ينبغي في قولكم أن تكرهوا بيعه ' وشرائه ' لأن الأشياء قد تشتري <sup>٣</sup> لمنافعها وأكلها مكروه ثم لا يكون بشرائها وبيعها بأسا ؟ قالوا : أو ليس قد جاء في الحديث من السحت ثمن الكلب ؟ قيل

(١) سقط لفظ 'قالوا' من الأصول ، و إلا لا معنى للعبارة - تدبر .

(٢) كذا في الهندية ، و كان في الأصل 'بكلها' وهو تصحيف . و راجع لتحصيل العبارة ج ٢ ص ٣٥٩ من شرح الزرقاني للوطأ و ج ١ ص ٤٢٦ من المدونة الكبرى . و قبل 'بأكلها' مثنى وهو أيضا مرجوع . و تأمل في أن الفهد من ذى ناب ام لا ؟ و البازي و الصقر من سباع الطير من ذى مخالب وهى محرم أكلها على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم فكيف أجازوا أكلها ؟ و في مذهب مالك ثلاث روايات ، و اهل المدينة يختلفون في الباب .

(٣) في الأصول 'ليس' بدون حرف الاستفهام و لا بد منه لقوله 'بلى' .

(٤) كذا في الأصل 'بيعه' و 'شرائه' بتذكير الضائر ، و في الهندية 'بيدها' و 'شرائها' بتأنيث الضائر .

(٥) في الأصول 'يشترى' مذكرا .

(٦) رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم قال : إن مهر البغي و ثمن الكلب و كسب الحجام من السحت - اهـ . و أخرجه الدارقطني بسندين =



لهم : هذا منسوخ عندنا من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنه بلغنا أنه كان أمر بقتل الكلاب ثم نهى عنه بعد ذلك وقال : اقتلوا كل

== فيها الوليد بن عبيد الله بن أبي رباح و المثنى و هما ضعيفان ، و لفظه : ثلاث كلهن سمعت : أجرة الحجّام و مهر البغي و ثمن الكلب - اه . و رواه أبو يعلى في مسنده من حديث السائب بن يزيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : السحت ثلاث : مهر البغي و كسب الحجّام و ثمن الكلب - اه . و رواه ابن أبي حاتم في آخر كتاب العلل و قال : عن أبي ، و الناس يروون هذا الحديث عن السائب بن يزيد عن رافع بن خديج - اه . و رواه الطبراني في معجمه من حديث عمر بن الخطاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : ثمن الكلب سمعت و من ثبت لجه من سمعت فله النار - مختصر . و رواه ابن عدى في الكامل و أعله يزيد بن عبد الملك و قال : انه مضطرب الحديث لا يضبط ما يرويه و عامة ما يرويه غير محفوظ ، ثم اسند عن النسائي انه قال فيه : متروك الحديث - اه . و في الصحيحين : عن أبي مسعود الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب و مهر البغي و حلوان الكاهن - اه . و اخرج مسلم عن رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ثمن الكلب خيث و مهر البغي خيث و كسب الحجّام خيث - اه . و اخرج أيضا عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم زجر عن ثمن الكلب - اه . مختصر من نصب الراية ، و التفصيل فيه فراجع .

(١) قد مر غير مرة أن بلاغاته كلها مسندة إلا أن قصور انظارنا قد اخفاها عنا . و في الصحيحين : عن مالك عن نافع عن ابن عمر : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب - اه . و في رواية أخرى عند البيهقي : عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب بالمدينة فأخبر بامرأة لها كلب في ناحية المدينة فأرسل إليها فقتل - اه . و في رواية عند الشيخين عن ابن عمر : =

أسود بهيم فانه شيطان<sup>١</sup> فكان تحريم بيعها عندنا حين أمر بقتلها وإخراجها<sup>٢</sup>، فلما نهى عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نسخ تحريم بيعها<sup>٣</sup>

== ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية -  
 ١٥٠ . و الروايات في الباب غزيرة ، و عليك بالجواهر النقية و عمدة القارى و عقود  
 الجواهر النيرة و انتباه الولاية و غيرها من الكتب . قلت : و في الأصل « لأنه كان  
 بلغنا أنه أمر ، و الصواب « لأنه بلغنا أنه كان » لعل لفظ « كان » بالهامش من ترك  
 الأصل فأدرجه الناسخ في مقام غير مقامه فقدمه و مقامه ان يؤخر - كما لا يخفى .

(١) رواه مسلم في صحيحه عن جابر قال : امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلاب حتى ان المرأة تقدم من البادية بكلبها فتقتله ، ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتلها و قال : عليكم بالأسود البهيم ذى النقطتين فانه شيطان . و عن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لولا ان الكلاب امة من الامم لأمرت بقتلها كلها فاقتلوا منها كل اسود بهيم - رواه ابو داود و الداريمى ، و زاد الترمذى و النسائى :  
 و ما من اهل بيت يرتبطون كلبا الا نقص من عملهم كل يوم قيراط ، الا كلب صيد  
 او كلب حرث او كلب غنم - ١٥٠ ، كما في ص ٣٥٩ من مشكوة المصابيح من باب ذكر  
 الكلب . و الحديثان في ج ٦ ص ١٠ من سنن البيهقي . و راجع باب اقتناء الكلب  
 من موطأ محمد ص ٣٥٩ .

(٢) اى من المذبذبة .

(٣) انظر ان الأحاديث في باب الكلب كلها بمرأى من ائمتنا و قالوا بكلها تدريجاً و تدرجاً  
 على حسب مصاديقها و مناطقها حتى استقروا على اباحة البيع و اكل ثمنه و اقتناء  
 للصيد و الضرع و الزرع و الماشية و غيرها من المنافع بعد تحريم البيع و الاقتناء  
 على ما حكم به الأحاديث المارة من حرمة البيع اولا و قتل جميع الأقسام منه ، ثم  
 النهى عن القتل مع الاستثناء و الرخصة في الاقتناء للصيد و غيره و الرخصة في ثمة ==

== كما في حديث ابن عباس الذي رواه الامام ابو حنيفة رحمه الله تعالى كما مر من جامع المسانيد ، ولم يتفرد في ذلك الامام ابو حنيفة بل معه غيره من الصحابة والتابعين وغيرهم ؛ ألا ترى الاحاديث في الباب لم ترد على نهج واحد بل قسم منها ينهى عن ثمن الكلب مطلقا ، ونوع منها يحكم بأن الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب ، وقسم منها يفيد ان من اقتنى كلبا ليس كلب ماشية تقص كل يوم من عمله قيراطان ، وقسم منها يأمر بقتل الكلاب كلها ، وقسم منها يستثنى من النهى كلب الصيد والماشية والزرع والحراث والضرع والبيت ؛ والصحابة والتابعون مختلفون في ذلك ، فجاءة منهم قالوا بفرامة قاتل الكلب فلذا حمل الامام ابو حنيفة قتلها في وقت خاص على مصاحبة خاصة ، والنهى عن ثمنها على كلاب لم يرخص في اقتنائها ، وحمل الترخيص على كلب يكون في اقتنائه فائدة كالصيد وحراسة الماشية والزرع والبيت ونحوها فأباح ثمن الكلب المعلوم ونحوه ومنع من ثمن الكلب الذي لم يكن في اقتنائه فائدة ما ، وجمع بين الأدلة المختلفة الورود هكذا من غير اغفال واحد منها وترك منه ، واعطى كل ذي حق حقه من غير نقص ومهل ومطل ؛ وقد عرفت ان الأمر بقتل الكلاب صح ثم صح النهى عن قتلها وصح الترخيص في الاقتناء المستثنى منه فيخرم الثمن فيما لم يرخص اقتناؤه ، وفي وقت ينفذ الأمر بقتلها بخلاف وقت النهى عن قتلها فانه متأخر جدا به فيكون ناسحا لما تقدم وابعاض البيع والترخيص في ثمنها لما سبق ؛ فلا ادرى كيف ساغ للحافظ ابن ابي شيبة الرد على الامام ابي حنيفة في عدد ٥٥ من كتاب الرد مع وضوح الحججة كالشمس في رابعة النهار ؟ وكيف جاز له الميلان الى جانب واحد مع الاغفال عن جانب آخر و اغماض العين عن اباحة الاقتناء للفائدة وتغميمها عن الترخيص في بيعها و ثمنها ١١ فروى في كتاب الرد عن ابي بكر عن ابي مسعود : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن مهر البغي و ثمن الكلب ؛ وعن وكيع عن ابن ابي ليلى عن عطاء عن ابي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مهر البغي و ثمن الكلب ؛ ==

وعن ابن ادریس عن اشعث عن محمد بن سيرین قال : اخبث الكسب ثمن الكلب وكسب الزمارة ؛ وعن وكيع عن الاعمش قال ارى ابا سفيان ذكره عن جابر قال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب و السنور ؛ وعن الفضل بن دكين عن عبد الجبار بن عباس عن عون بن ابي حنيفة عن ابيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ؛ وعن وكيع عن اسرائيل عن عبد الكريم عن قيس بن حنتر عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ثمن الكلب ومهر البغي و ثمن الخمر حرام ؛ وذكر ان ابا حنيفة رخص في ثمن الكلب ، - انتهى - فهل في هذا رائحة الى ما ورد في الباب من الاحاديث الاخر ؟ كلا بل اختار جانباً واحداً على ما كان مغزواً في ذهنه مع عدم التعرض للاحاديث الاخر الواردة مخالفة لما رواه ابن ابي شيبة - كما لا يخفى ، وقد سبق - و انت تعلم كما ان النهى عن ثمن الكلب مخرج في الصحيحين كذلك الترخيص في الافتاء مخرج فيهما وفي غيرهما ، وتخصيص العام بالملايسات والملائمات شائع في كثير من احكام الشريعة ، واستثناء كلب الصيد بما حرم ثمنه من الكلاب في حديث جابر اخرجه النسائي ، و انت قال عنه انه منكر لمخالفته لمطلق النهى عن ثمن الكلاب الا ان الحافظ ابن حجر قال في الفتح : رواه ثقات لا سيما انه توبيع ومن زعم انه لم يتابع فقد غلط ؛ كيف وقد ذكر له البيهقي في سننه متابعا وساق سنده اليه فيها ، وزيادة الثقة مقبولة عند الجمهور ، فيلزمهم قبولها و الاخذ بذلك ؛ وقد روى الامام ابو حنيفة عن ابن عباس مرفوعا الرخصة في ثمن الكلب - كما سبق ؛ والرخصة لا تكون غالبا الا بعد المنع و النهى ؛ و اما استثناء كلب الصيد عن النهى من ثمن الكلب فقد رواه الترمذي من طريق حماد بن سلمة عن قيس عن عطاء عن ابي هريرة - الحديث ؛ و حماد و قيس من رجال مسلم ولها متابعا بل متابعا و هما الوليد بن عبيد الله و المثني بن الصباح ، فالاول وثقه ابن معين و اخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه ، و وقع في حديث جابر ايضا استثناء كلب الصيد من

== النهي فإذا أباح اتخاذه لما وقع في الأجداد جاز بيعه أيضا، و إلا لا معنى للاتخاذ كما لا يخفى كسائر الحيوان غير الخنزير و الأدمى لمعنى فيهما - كما حقق في محله - و قد قال أبو بكر ابن العربي في عارضة الأحمدي: و إنما ثمن الكلب فكل ما جاز اقتناؤه و اتفنع به صار مالا و جاز بذل العوض عنه، و اختلف اصحابنا في بيعه هل هو محرم او مكروه، و صرح بالمنع مالك في مواضع، و الضحيح في الدليل جواز البيع، و به قال أبو حنيفة - اهـ - و في ج ١ ص ٣٦٣ من معاصر المختصر: روى عن النبي صلى الله عليه و سلم من نهيه عن ثمن الكلب و من قوله « ثمن الكلب حرام » و من قوله « ثلاث من السحت: ثمن الكلب و مهر النغي و حلوان الكاهن » و من قوله « ثمن الكلب خيث » و من نهيه عن ثمن الكلب و السنور و من قوله « لا يجل ثمن الكلب » يحتمل ان يكون التحريم كتحريم الأشياء المحرمة بالشرع، و يحتمل ان يكون تحريمه لأجل الدناءة، يدل عليه ما روى عن رفاعة بن رافع او رافع بن رفاعة انه جاء الى مجلس الأنصار فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن كسب الحجام و امرنا ان نطعمه ناضحا؛ و روى مثله بحصة مرفوعا انه قال: اعلقه ناضحا و اطعمه رقيقك؛ فلو كان حراما لما اباح له ذلك لكنه نهام لما فيه من الدناءة؛ و ان كان في بعض الآثار انه سحت على ما روى من السحت كسب الحجام و لذلك روى في كسب الحجام انه خيث، و لما نهى عن ثمن الكلب و السنور و لا خلاف ان ثمن السنور ليس محرام و لكنه ذم كان ثمن الكلب المقرون معه في الحديث مثله، و احتمل ان يكون النهي عن ثمن الكلب اذا كان الأمر فيه بقتل الكلاب على ما روى عن أبي رافع قال: امرني النبي صلى الله عليه و سلم بقتل الكلاب فخرجت اقلها لا ارى كلبا الا قتله حتى أتى موضع كذا - و سماه - فاذا فيه كلب يدور بيت فذهبت اقله فسادني انسان من جوف البيت: يا هب الله! ما تريد ان تصنع؟ قلت: أنى اريد ان اقل هذا الكلب؛ قالت: إلى امرأة بدار مضيفة و ان هذا يطرد عن السباع و يؤذني بالجأني فأنت النبي صلى الله عليه و سلم

== عليه وسلم فاذا ذكر ذلك له ، فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فأمرني بقتله ؛ ثم أباح صلى الله عليه وسلم أثمان بعضها ، روى انه صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور والكلب الا كلب صيد وقال « من اقتنى كلبا الا كلبا صاربا بالصيد او كلب ماشية فانه ينقص من اجره كل يوم قيراطان ، وقال « من اقتنى كلبا لا يغنى عنه في زرع ولا في ضرع نقص من عمله كل يوم قيراطان ، و روى « قيراط » ، ورخص النبي صلى الله عليه وسلم في ترك قتل ما اباح منها ، روى عنه انه امر بقتل الكلاب ثم قال « ما لي وللكلاب » ثم رخص في كلب الصيد و في كلب آخر - نسيه الراوى ؛ و روى عن عبد الله بن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم رافعا صوته بأمر قتل الكلاب ، قال : فكانت الكلاب تقتل الا كلب صيد او ماشية ؛ ولما وقفنا على اختلاف احوال الكلاب في زمانه صلى الله عليه وسلم في حال كلها مقتولة وفي حال بعضها وجب ان يحمل ما روى من نهيه في اثمانها على الحالة التي ابيح قتل كلها فيها لا قتل بعضها ، منع انه روى استثناء ثمن كلب الصيد ، و في معناه الكلاب التي يباح اتخاذها ؛ وقد اختلف اهل العلم ، فطائفة ذهبت الى تحريم اثمان الكلاب كلها ومن ذهب الى ذلك مالك - اى في رواية - و الشافعى ، وطائفة ذهبت الى تحريم اثمان ما لا يحبل الانتفاع به منها و اباحة اثمان غيرها ، وهو مذهب ابى حنيفة واصحابه ، وهو اولى القولين بالقياس لان الكلب المأذون في الانتفاع به كالخمار الاهل في جواز الانتفاع به و تحريم اكل لحمه فوجب ان يكون مثله في جواز بيعه - انتهى .

فسقط ما رام به ابن ابى شيبة في الرد ، بل ذهب الى هذا من الصحابة عثمان وجابر رضي الله عنهما ومن غيرهم عطاء و ابراهيم النخعي و ابن كنانة و سحنون من المالكية ، وهو رواية عن مالك ايضا ، حتى قال سحنون : يجوز ان يبيع بشمنه - كما في الزرقاني ؛ وقال ابن كنانة : و به قال ابو حنيفة . و تفصيل المقارنة بين ادلة الفريقين في شرح معاني الآثار للطحاوى ثم في عمدة القارى للحافظ العيني و البناية له ثم في عقود الجواهر المنيفة ==

= للحدث الزيدى ثم في اختيار الولاية على ما في اختبار مباني الهداية للحدث السنبلي  
 ثم في النكت الطريقة للحدث الكوثري راجع ص ١١٠ الى ص ١٢٤ منها وقد تكلم  
 اليهقي في احاديث ثمن الكلب من ج ٦ ص ٥ الى ص ٨ من السنن الكبرى، وقد  
 رد عليه في الجوهر النقي و اجاد فيه حيث قال : ذكر اليهقي فيه حديث حماد عن قيس  
 ابن سعد ثم قال : فيها نظر ! قلت : هما من رجال مسلم ( قلت : راجع ترجمة حماد بن  
 سلمة من ج ٣ ص ١١ الى ص ١٦ من التهذيب، و ترجمة قيس بن سعد من ج ٨  
 ص ٣٩٧ من التهذيب يظهر لك مسامحة من ضعفها على الاطلاق وقد قال في حق قيس  
 احمد و ابو زرعة و يعقوب بن شبة و ابو داود : انه ثقة، و قال ابن معين : ليس به  
 بأس، و ذكره ابن حبان في الثقات، و لم يذكر الحافظ فيه قول احد في تضعيفه و تجريجه  
 و هو من رجال مسلم و ابى داود و النسائي و ابن ماجه، فقول اليهقي « فيه نظر » من  
 غير حجة يدل على العسوية، و قد قال في حق حماد احمد و النسائي : ثقة، و قال الثعلبي :  
 ثقة رجل صالح حسن الحديث، و قال الساجي : حافظ ثقة مأمون، و قال ابن سعد :  
 ثقة كثير الحديث، و قال ابن المديني : من تكلم فيه فاتهموه في الدين، و لذا عرض  
 ابن حبان البخاري في ترك الاحتجاج بحديثه و هو من رجال مسلم و الاربعة )،  
 ثم قال اليهقي : و رواه الوليد بن عبيد الله بن ابى رباح ثم ضعفه، قلت : ضعفه الدارقطني  
 و كأن اليهقي تبعه و لم يضعفه المتقدمون فيما علمت بل حكى ابن ابى حاتم عن ابن معين  
 انه ثقة و اخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه، ثم ذكر اليهقي عن حماد  
 عن ابى الزبير عن جابر قال : نهى عن ثمن الكلب و السنور - الحديث، قال : و لم يذكر  
 حماد عن النبي صلى الله عليه و سلم ! قلت : مثل هذا مرفوع عند اهل الحديث و ان  
 لم يذكر النبي صلى الله عليه و سلم و هو قول اكثر اهل العلم، و منه قول انس : امر  
 بلال ان يشفع الاذان - الحديث، ذكره ابو عمرو بن الصلاح ( قلت : و له نظائر  
 كثيرة في الاحاديث ) و تأييد ذلك بما تقدم عن ابى هريرة، ثم قال : و رواه عبيد الله =

== ابن موسى عن حماد بالشك عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قلت : اخرج الدارقطني هذه الرواية ولفظها : عن جابر لا اعلمه الا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا مرفوع لا شك فيه ، ثم قال : ورواه الهيثم بن جميل عن حماد فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، قلت : لو سلمنا ان تلك الرواية موقوفة قرواية الهيثم هذه مرفوعة وقال فيه احمد بن حنبل و ابن سعد : ثقة ، و زاد المعجل : صاحب سنة ، وقال الدارقطني : ثقة حافظ ، و اخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في مستدركه ، و الرفع زيادة و زيادة الثقة مقبولة : ثم قال : ورواه الحسن بن ابي جعفر عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم و ليس بالقوى ، قلت : هذا الحديث بهذا الاسناد اخرجه ابن حنبل في مسنده و لفظه : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب الا الكلب المعلم ، ثم قال البيهقي : و الأحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكلب خالية عن هذا الاستثناء ، قلت : روى الاستثناء من وجهين جديدين : من طريق الوليد بن عبيد الله عن عطاء عن ابي هريرة و من طريق الهيثم عن حماد عن ابي الزبير عن جابر ، و قد اخرجه الدارقطني من طريق الهيثم ثم اخرجه من رواية سويد بن عمرو عن حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر قال : نهى عن ثمن السنور و الكلب الا كلب صيد ، و لم يذكر حماد : عن النبي صلى الله عليه وسلم ، هذا اصح من الذي قلناه ، و هذا لفظ الدارقطني ، و قد قدمنا ان هذا في حكم المرفوع ، و قد تابع سويد الهيثم و تابعه ايضا عبد الواحد بن غياث - كما ذكر البيهقي ، و تابعهم ايضا الحجاج بن محمد مع التصريح بالرفع فقال النسائي : اخبرني ابراهيم بن محمد المصيصي ثنا حجاج بن محمد عن حماد بن سلمة عن الزبير عن جابر : ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور و الكلب الا كلب صيد ، و هذا مند جيد ، فظهر ان الحديث بهذا الاستثناء صحيح و الاستثناء زيادة على احاديث النهي عن ثمن الكلب فوجب قبولها - انتهى - فسقط بذلك قول النسائي ايضا : ان حديث حجاج من حماد ليس بصحيح ، و لو سلم الضعف فلا اقل من ان يعد مؤيدا معاضدا شاهدا مساعدا ==



= لادلتنا الصحيحة الصريحة، وبتعدد الطرق ينجر الضعف لا سيما الضعيف فلا ينزل عن مرتبة الحسن وهو حجة - تدبر - ثم بهذا التفصيل سقط ايضاً قول البعض الرا عن المحفوف سفهه جلي الذي يتقنع في نعاسه على دأبه حديث النهي عن ثمن الكلب متفق عليه فيقدم على غيره، فتمتد المدار في غفلة على اخراج الشيخين للحديث في التقديم ولو على الآية، وليس عنده وجه آخر للرجحان لا دلالة ولا اشارة وغير ذلك، ولو سلم ذلك فقد روى مسلم عن جابر رفعه: زجر عن ثمن السور والكلب، مع انه اتفق الجمهور على جواز بيع الهر فلم لا بقول بامتناعه؟ ولكن له داء عضال لا يفارقه كأنه الكلب وهو كلب الدنيا بلغ في عزة الأئمة، مع ان ما روى من النهي عن ثمن الكلب في الروايات محمول على النسخ، كان ذلك في الابتداء حين امر بقتل الكلاب، او محمول على التنزيه، او على ارادة الكلب العقور وغير المعلم، او يخص العام بهذا المخصص الصحيح - فافهم -

وقد روى عن عثمان رضي الله عنه انه امر بقتل الكلاب، وروى عنه انه اغرم رجلاً ثمن كلب قتله عشرين بغيراً - أخرجه الديهقي من طريق من ينظر الشافعي في هذه المسألة فقال: اخبرني بعض اصحابنا عن محمد بن اسحاق عن عمران بن ابي انس ان عثمان - به، واليهقي اعلم برواية امره بقتل الكلاب، وقد رد عليه صاحب الجوهر النقي حيث قال: لا يكتفى بقوله (ابن الشافعي) «اخبرني الثقة» فقد يكون مجروحاً عند غيره لا سيما و الشافعي كثيراً ما يعني بذلك ابن ابي يحيى او الزنجي و هما ضعيفان، وكيف بأمر عثمان بقتل الكلاب و آخر الامر من النبي صلى الله عليه وسلم بعد النهي عن قتلها الا الاسود منها فان صح امره بقتلها فانما كان ذلك في وقت من الاوقات المفسدة طرأت في زمانه، قال صاحب التمهيد: ظهر بالمدينة اللعب بالحمام والمهارشة بين الكلاب فأمر عمر وعثمان بقتل الكلاب وذبح الحمام، قال الحسن: سمعت عثمان غير مرة يقول في خطبته: اقتلوا الكلاب واذبحوا الحمام، فظهر من هذا انه لا يلزم من الامر =

== بقتلها في وقت لمصلحة ان لا يضمن قاتلها في وقت آخر كما امر بدمج الحمام : ثم قال  
اليهقي : الذي روى عن عثمان في تضمين الكلب منقطع ، وقد روى من أوجه آخر  
عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عثمان منقطع ؛ قلت : لكن مذهب الشافعي ان المرسل  
اذا روى برسلا من وجه آخر صار حجة ، وتأيد ايضا بما رواه بطريقين من حديث  
عبد الله بن عمرو بن العاص انه قضى في كلب صيد قتل رجل بأربعين وقضى في كلب  
ماشية بكيش ، الا انه قال : انها منقطعان ، فقد ورد حديث اغرام عثمان من طريقين ،  
وقضاء عبد الله بن عمرو بن العاص في كلب صيد من طريقين ايضا ، واليهقي يعترف  
نفسه بطريقين في كل من الروايتين ؛ ومثله لا يلجئنا الى غير كتابه في الرد عليه فوجب  
قبوله للروايتين على مقتضى اصله الذي بناءً ، وعمران بن ابى انس في الرواية الأولى  
ثقة عندهم - كما في ج ٨ ص ١٢٣ من التهذيب ، عن احمد وابن معين و ابى حاتم  
والنسائي والعجلي ومحمد بن اسحاق انه ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وإنما تكلم  
البخاري وغيره في عمران بن انس ولم يرو عنه محمد بن اسحاق - كما في ج ٨ ص ١٢٢  
من التهذيب ، وهو ابو انس مكي ، والاول مدني نزل الاسكندرية روى عنه محمد بن  
اسحاق وهو مدلس وقد عنعن ، ولعل الانقطاع جاء من هنا لكن تتقوى هذه الرواية  
بورودها بطريق يحيى بن سعيد الأنصاري ؛ وحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رواه  
ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ، كما رواه سعيد بن منصور عن هشيم ؛  
حدثنا يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس عن عبد الله بن عمرو ، فاحدى الطريقين  
تتقوى بالآخرى ، ومن قال عن اسماعيل انه لم يتابع نسي طريق ابن جريج عن عمرو  
ابن شعيب عن ابيه عن جده ، واسماعيل بن جساس تكلم فيه الأزدي والعقيلي ولكن  
ابن حبان ذكره في الثقات ولم يمتد بقولهما - كما في ج ١ ص ٣٩٧ من اللسان و ج ١  
ص ١٠٤ من الميزان ، هو تابعي قديم لم ينفرد بتلك الرواية ، قال في الجواهر النقي :  
اسماعيل هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، وكيف يقول البخاري « لم يتابع عليه » ==

== وقد أخرجه البيهقي فيما بعد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو !  
وذكر ابن عدي في الكامل كلام البخاري ثم قال : لم أجد لنا قال البخاري فيه اثرا  
فاذكره - انتهى . و أخرجه الطحاوي أيضا في ج ٢ ص ٢٢٨ من شرح الآثار قال :  
وقد روى في ذلك عن بعد النبي صلى الله عليه وسلم : حدثنا يونس قال ثنا ابن وهب  
قال سمعت ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو انه قضى  
في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما وقضى في كلب ماشية بكبش ، حدثنا فهد قال  
ثنا ابو نعيم قال ثنا حماد بن سلمة عن ابي الزبير عن جابر انه نهى عن ثمن السنور و الكلب  
الا كلب صيد ، وقد روينا عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب انه نهى عن  
ثمن الكلب و لم يفسر اى كلب هو فلم يخل ذلك من احد وجهين : اما ان يكون اراد  
خلاف كلاب المنافع او يكون اراد كل الكلاب ، ثم ثبت عنده نسخ كلب الصيد منها  
فاستثناء في هذا الحديث ، حدثنا ابن ابي داود قال ثنا احمد بن يونس قال ثنا اسرائيل  
عن جابر عن عطاء قال : لا بأس بثمن الكلب السلوقي ( منسوب الى قرية سلوق باليمن ) ؛  
فهذا عطاء يقول هذا ، وقد روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم : ان ثمن  
الكلب من السحت ، فدل ذلك على المعنى الذى ذكر في حديث جابر رضى الله عنه :  
حدثنا ابن ابي داود قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال ثنى عقيل عن ابن  
شهاب انه قال : اذا قتل الكلب المعلم فانه يقوم قيمته فيغرمه الذى قتله ؛ فهذا الزهرى  
يقول هذا ، وقد روى عن ابي بكر بن عبد الرحمن عن النبي صلى الله عليه وسلم : ان  
ثمن الكلب سحت ، فالكلام في هذا مثل الكلام في حديث جابر ، حدثنا بحر قال اخبرني  
سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن حبان الانصارى قال كان يقال :  
يجعل في الكلب الضارى اذا قتل اربعون درهما ، حدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد قال  
اخبرنا شريك و محمد بن فضيل عن مغيرة عن ابراهيم قال لا بأس بثمن كلب الصيد -  
انتهى . ثبت ان ابا حنيفة لم يخالف الحديث بل له في المسألة مدارك ينة نيرة ==

وبما<sup>١</sup> يدلّكم على هذا أن الحديث منسوخ إنه جاء في الحديث أن من السحت ثمن الكلب وأجر الحجّام<sup>٢</sup> ثم رخص في أجر الحجّام<sup>٣</sup> فكذلك

تخضع لقوتها كثير من كبار أئمة العلم كما أن له سلفاً من الصحابة والتابعين في فهم تلك الأحاديث على هذا الوجه .

(١) كذا في الأصل وهو الأرجح الأصح، وفي الهندية « ما » .

(٢) والحديث سبق تخريجه من حديث رافع بن خديج حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: كسب الحجّام ومهر البغي خبيث وثمن الكلب خبيث<sup>٤</sup> وأخرجه الطحاوي أيضاً في ج ٢ ص ٢٢٥ من آثاره راجع لذلك ج ٥ ص ٤٥٧ من عمدة القاري من باب ذكر الحجّام، وتفصيل الباب اثرًا ونظرًا في ج ٢ ص ٢٧٠ من شرح آثار الطحاوي .

(٣) قد رواه الامام محمد في باب كسب الحجّام ص ٤٠٤ من الموطأ: أخبرنا مالك حدثنا حميد الطويل عن انس بن مالك قال: حجّج أبو طيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاه صاعاً من تمر وأمر أهله أن يحتفوا عنه من خراجته؛ قال محمد: وهذا تأخذ لا بأس أن يعطى الحجّام اجرا على حجّامته، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى . قال الامام الطحاوي بعد سرد الأحاديث المتعارضة بأسانيدها في الباب ص ٢٧٣: فلما ثبت إباحة النبي صلى الله عليه وسلم للحبيصة أن يعلف ذلك ناضحه ويطعم رقيقه من كسب حجّامه دل ذلك على نسخ ما تقدم من نهيه عن ذلك وثبت حل ذلك له ولغيره وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمه الله عليهم وهذا هو النظر عندنا أيضاً لأننا قد رأينا الرجل يستأجر الرجل يفصد له عرقاً أو ينزع له حملاً فيكون ذلك جائزاً والاستئجار على ذلك جائز فالحجّامة أيضاً كذلك، وهو مروي عن ابن عباس وريضة الرأي، وكان للحجّامين سوق على عهد عمر رضي الله عنه، وقال يحيى بن سعيد الأنصاري: إن المسلمين لم يزالوا مقرين بأجر الحجّامة ولا يشكرونها - اهـ . ونحوه =

رخص عندنا في بيع الكلب النافع حين نهى عن قتلها، وقد بلغنا عن

== في ج ٥ ص ٤٥٧ من عمدة القارى . و الامام ابو حنيفة رواه عن ابى السوار  
عن ابى حاضر عن ابن عباس: ان النبي صلى الله عليه وسلم احتجم و اعطى الحجام  
اجره، و لو كان خبيثا ما اعطاه؛ اخرجه ابو محمد البخارى في مسنده عن ابى بكر احمد  
ابن محمد بن عيسى البرازى عن محمد بن يونس عن ابى عاصم النبيل عن ابى حنيفة (قلت:  
و لم يذكر هذا السند الى ابى عاصم في النسخ الخطية التي عندنا، و ابو السوار ذكره ابن  
ابى حاتم في ج ٤ ق ٢ ص ٣٨٨ - ق ٢ ص ٤٩ من جامع المسانيد، و ذكره  
المحدث الزيدى في ج ٢ ص ٥٤ من عقود الجواهر وفيه: «ابو السواد السلى،  
لا يعرف، و في لفظ «ابو السوداء» و الاول اصح، و ابو حاضر» ذكره ابن حبان  
في ثقات التابعين - ١٠٠ و عندي «ابو السوار» في آخره راء مهملة - كما في ص ٤٩٢  
من تعجيل المنفعة، قال الحافظ: ابو السوار عن ابى حاضر عثمان بن حاضر عن ابن  
عباس حديث نيز الجر روى عنه ابو حنيفة، قلت: و عباد بن العوام افاده ابن خلفون  
في كتاب الثقات و ذكره ابو احمد الحاكم في الكنى فيمن لا يعرف اسمه - انتهى .  
و التفصيل في تعليق على كتاب الآثار للامام محمد . و حديث ابن عباس اخرجه  
البخارى و ابو داود من غير طريق ابى حاضر بلفظ: «و لو علمه خبيثا لم يعطه» و عند  
البخارى و مسلم ايضا: و لو كان سمحا لم يعطه النبي صلى الله عليه وسلم؛ و اخرجه  
حديث انس بلفظ: حججه او طية فأمر له بمتاعين من طعام و كلم اهله فوضعوا عنه  
من خراجها؛ و في حديث ابن عباس عند مسلم: «و كلم سيده تخفف عنه من ضربته»  
و هذه ذكرها البخارى في حديث انس، و عندهما في حديث انس: فأمر له بصاع  
او مد او مدين؛ و في بعض طرق البخارى: بصاع؛ و زاد البخارى: و لم يكن يظلم  
احدا اجره؛ و هذه الزيادة وقعت في كتاب الطب - انتهى . و في جامع المسانيد  
المطبوع «ابو حنيفة عن ابى المسور» و هو خطأ، الصواب: ابو السوار .

النبي صلى الله عليه وآله وسلم<sup>١</sup> أنه رخص لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه: محمد قال أخبرنا بذلك أبو مالك النخعي<sup>٢</sup> عن عبد الملك بن ميسرة<sup>٣</sup> عن إبراهيم النخعي<sup>٤</sup>؛

(١) البلاغ هذا اسنده بعده ، وهو مرسل بعد ، فان النخعي من التابعين ومراسيله حجة - كما مر مرارا .

(٢) هو الواسطي ، وقد سبق في مجود القرآن . والحديث أخرجه الامام محمد في ص ٣٧٩ من باب اقتناء الكلب من الموطأ وفيه : أخبرنا مالك عن عبد الملك بن ميسرة عن إبراهيم النخعي قال : رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه ، قال محمد : فهذا للحرس - اهـ . أي فلم منه جواز اقتنائه للحاجة ولم أجده في موطأ مالك ولا في المدونة الكبرى ، وعندى ما في كتاب الحجّة هو الصحيح ، أعني « أخبرنا أبو مالك النخعي » و « مالك » خطأ كما في الموطأ ، والصواب « أبو مالك النخعي » فان محمدا يحدد الاستدلال على جواز الاقتناء في مقابلة مالك رحمه الله وأهل المدينة ولذا استدل له بحديث رواه من غير مالك كما هو دأبه في الموطأ في مثل ذلك ، والفاضل اللكنوي لم ينبه لذلك وذكر ترجمة عبد الملك بن ميسرة من التهذيب في تعليقه على موطأ محمد ؛ و ازمة التحقيق يدك فاسرع المطية في مباديته لتصل الى ما قلت او الى غيره من التدقيق ، وهذا جهد المقل في التتبع والتتقير . قلت : وهو في شرح الشيخ إبراهيم البيري على موطأ محمد « محمد عن أبي مالك عن عبد الله بن قيس » - ف .

(٣-٣) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « عبد الملك بن قيس » ؛ وعبد الملك بن ميسرة مضي في : باب الرجل يسلف دنائير - الخ ؛ وهو الهلالي أبو زيد العامري الكوفي الزراد - كما في ج ٦ ص ٤٢٦ من التهذيب ؛ وأبو مالك النخعي الواسطي يروي عن عبد الملك بن عمير - كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب فتنبه ، فهل روى عن عبد الملك بن ميسرة ام لا ؟ و اما عبد الملك بن قيس فلم أجده في كتب محمد .

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: لا بأس بثمن الهر<sup>١</sup> فهذه من السباع . قالوا: العمل عندنا ما كره أكله فلا خير في بيعه؛ ألا ترى<sup>٢</sup> أنك لا تأكل شحم الميتة وأنت تنتفع به إن شئت في الدباغ أو غيره أقيل لهم: هذا لا يشبه السباع الضواري التي تتخذ للصيد، إنا لا نكره الانتفاع بصيد الكلاب ونرى ذلك حلالا حسنا وأنتم ترونه أيضا، ولو أن رجلا أراد أن ينتفع بشحم ميتة للدباغ أو للسراج أو غير ذلك<sup>٣</sup> بشيء من ذلك وكان [أكله] عندنا مكروها<sup>٤</sup> لا ينبغي له وعندكم أيضا، وكل

= الرجال التي عندى، و«قيس» تصحيف «ميسرة» . قلت: عبد الملك بن قيس بن عباية ذكره البخارى في ج ٣ ق ١ ص ٤٢٩ من تاريخه الكبير وقال: هو ابن ابى نعامه سمع اياه قال ابن عباس رضى الله عنهما - مرسل، و روى يحيى القطان عنه البصرى الزمانى - اهـ ٤ و اما قيس بن عباية ابوه ابو نعامه الخنفي الزمانى البصرى فن رجال تهذيب ذكره في ج ٨ ص ٤٠٠ منه: رمزه «ز ٤» روى عن ابن عباس و انس و عبد الله بن مغفل و عنه سعيد الجريرى و ايوب السخيتانى و خالد الحذاء و غيرهم، و يذكر ابنه فيمن روى عنه عبد الملك لكن ليس هو الذى ذكرها هنا في سند الحديث بل هو ابن ميسرة - ف .

(١) تقدم تخريج هذا الاثر فراجع - و الله اعلم .

(٢) تأمل في صحة عبارة التتوير . لى فيها قلنى و لم اقدر على الاصلاح . قلت: يعلم من السياق ان بعض العبارة سقط قبل قوله «ألا ترى» لذا صار الكلام غير مربوط، و الله اعلم - ف .

(٣) لا بأس ان يقدر بعد قوله «غير ذلك» كلمة «لا بأس» لبتسقيم الكلام، لأن في العبارة خللا .

(٤) في الاصول «وكان عندنا مكروها» و هو كما ترى، فودت كلمة «أكله» من نفسى - فتأمل فيه .

شيء كره أكله والانتفاع به على وجه من الوجوه فشراؤه وبيعه مكروه، وكل شيء لا بأس بالانتفاع به فلا بأس ببيعه؛ ألا ترى أنك تقول: لو أن زيتنا كثيرا سقط فيه قطرة من شحم ميتة والزيت غالب أو فارة ماتت في ذلك لأنه لا بأس بالاستصباح به في قولنا وقولكم فكذلك يبعه عندنا لا بأس به إذا ثبت<sup>١</sup> ما فيه من العيب؛ وقد بلغنا<sup>٢</sup> عن عثمان بن عفان رضي الله عنه أن رجلا قتل كلبا لرجل فأغرمه عددا من الإبل<sup>٣</sup> مكان الكلب؛ وقد بلغنا<sup>٤</sup> عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أنه قال في كلب الصيد والماشية: أربعون درهما؛ فإن كانت قيمته يحل إذا قتل فما ينبغي أن يحرم ثمنه.

آخر كتاب البيوع

والحمد لله رب العالمين



(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «ثبت» والصحيح ما في الأصل: وتأمل في العبارة.  
(٢) لعله ما في ج ٣ ص ١٠ من كتاب الآم للإمام الشافعي رحمه الله: قال أخبرني بعض أصحابنا عن محمد بن اسحاق عن عمران بن أبي انس أن عثمان أغرم رجلا ثمن كلب قتله عشرين بيرا - انتهى. وفي ج ١٠ ص ٥٢٤ من المحلى: رويناه عن عقبة بن عامر قال: قتل رجل في خلافة عثمان كلبا لصيد لا يعرف مثله في الكلاب فقوم بثمانمائة درهم فألزمه عثمان تلك القيمة - اه. وقد مر تخريجه من سنن البيهقي والجوهري النقي وعقود الجواهر وعمدة القاصي، وكذا الجواب عما أورده عليه، وليس له مخالف في الباب من الصحابة رضي الله عنهم.

(٣) هو معنى ما ورد عشرين بيرا - كما عرفت.

(٤) أسنده الطحاوي والبيهقي وغيرهما - كما سبق. وفي المحلى ج ١ ص ٥٢٣ =



== من طريق محمد بن سهل المقرئ: نا محمد بن اسماعيل البخارى نا ابو نعيم - هو الفضل بن دكين - قال لى قتيبة نا هشيم عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل - هو ابن جساس - انه سمع عبد الله بن عمرو قضى فى كلب الصيد اربعين درهما ، و من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن يعلى بن عطاء عن اسماعيل بن جساس قال : كنت عند عبد الله بن عمرو فسأله رجل ما ثمن كلب الصيد ؟ قال : اربعون درهما ، قال : فما ثمن كلب الغنم ؟ قال : شاة من الغنم ، قال : فما ثمن كلب الزرع ؟ قال : فرق من الزرع ، قال فما ثمن كلب الدار ؟ قال : فرق من تراب حتى على القاتل ان يؤديه وحتى على صاحبه ان يقبله - اه . و قد اخرج الطحاوى والبيهقى ايضا - كما مر ، و النقل من الجوهر النقي سبق . و العجب من ابن حزم انه قائل به لكن استدل على ذلك بقوله تعالى « وسجّآه سيئة سيئة مثلها » و انت تعلم هذا قياس منه و هو كله عنده باطل ، و اعتمد على فهمه تاركا لقول عثمان و عبد الله بن عمرو رضى الله عنهم مخالفا لقوله صلى الله عليه و سلم « عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين » و عثمان رضى الله عنه من الخلفاء الراشدين ، و هذا كثير فى كتابه يترك اقوال الصحابة و يعتمد على فهمه فرارا عن التقليد .

### تكميل للوضوح ٦

قال الامام محمد فى الموطأ - باب اقتناء الكلب ص ٣٧٨ : اخبرنا مالك اخبرنا يزيد ابن خصيفة ان السائب بن يزيد اخبره انه سمع سفيان بن ابى زهير و هو رجل من شنوءة و هو من اصحاب رسول الله عليه و سلم يحدث وانا سامعه و هو عند باب المسجد قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : من اقتنى كلبا لا يغنى به زرعاً ولا ضرعاً نقص من عمله كل يوم قيراط ، قال : قلت : انت سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه و سلم ؟ قال : اى و رب الكعبة - او : و رب هذا المسجد ؟ قال محمد : يكره اقتناء الكلب لغير منفعة ، فأما كلب الضرع او الزرع او الصيد او الحرم فلا بأس به ؛ اخبرنا ابو مالك عن عبد الملك بن ميسرة عن ابراهيم النخعي قال : زعنن ==

== رسول الله صلى الله عليه وسلم لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه ؛ قال محمد : فهذا للحرس ؛ أخبرنا عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر ( أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ) قال : من اقتنى كلبا الا كلب ماشية او ضاريا نقص من عمله كل يوم قيراطان - انتهى ؛ الحديث مرفوع كما في موطأ مالك عن نافع و عبد الله بن دينار كلاهما عن عبد الله ابن عمر - كما في ج ٤ ص ١٩٥ من شرح الزرقاني ، وقد سقط من موطأ محمد ؛ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلذا زدته من موطأ مالك ، ولم ينبه عليه الفاضل اللكنوى في تعليقه عليه ؛ و امثاله من السقات في موطأ محمد كثيرة كما لا يخفى على من طالعها بالنظر البالغ . ثم اعلم ان الامام محمد اصرح في الموطأ بكرهه الاقتناء لغير منفعة ، و اباح اقتناء كلب الصيد و الحرس و الزرع و العرع و الماشية على منطوق احاديث الاقتناء ، وهو قول ابي حنيفة - رحمه الله تعالى - و مع ذلك فالعجب من ابن ابي شيبة في كتاب الرد كيف ساغ له عزو المسألة على الاطلاق الى الامام ابي حنيفة حيث قال في المسألة الثالث و الستين من اقتناء الكلب بعد ان روى حديث ابن عمر و حديث ابي هريرة و حديث سفيان بن ابي زهير و حديث عبد الله في الاقتناء مع المستثنيات ؛ و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا بأس باقتنائه ، و الحال انه لا يبيح [اقتنائه على الاطلاق كما دلس به صاحب كتاب الرد و تبعه في ذلك المترجم البنارسي و لا يليق هذا بشانه ، فما نطق به الاحاديث من منع الاقتناء لغير منفعة قائل به امامنا ، و كذا قائل بما في الاحاديث من استثناء كلب الصيد و الماشية و الحراسة و الزرع و نحوها ، فإن مخالفة الامام للأحاديث ؟ و هل هذا الا افتراء عليه !!

ثم هذه الاحاديث و الآثار صريحة في جواز اقتناء كلب الصيد و الماشية و الحرس و الزرع و غيرها و ادلة واضحة على كونه مالا فان المال ما يميل اليه الطبع و يرغب فيه ، حتى ان الحر و الخنزير ايضا مال في حق الكفار و ان لم يكن في حقنا ، و اذا جاز الاتمتاع بهذه الكلاب كانت اموالا سالحة لان ترد عليها العقود و التصرفات ==

== و الأملاك ، و النجاسة غير مانعة عن التملك و التصرف ، كالفيل و الكلب ليس بنجس العين كما زعم و الا لم يحز الاقتناء بحال من الأحوال ؛ و اياك ان تظن ان الحنجر و الحنجر طاهران كما صدر عن الشوكاني و تبعه فاضل قنوج في تصانيفه « دليل الطالب » و « بدور الأهلّة » وغيرهما ، بل هما نجسان بنجاسة غليظة اتفق عليه أئمة الأمصار و أهل الحديث و الفقه في الأزمنة السالفة ، فالحنجر الحنجر من امثال هذه الفئاة المخالفة لظواهر نصوص القرآن و الأحاديث و اجماع الأئمة ١١ و لا عبرة بمخالفة الظاهرية - كما صرح به النووي وغيره ، فتنبه ، و عليك بكتابي « الصارم المسلول في الذب عن الأصول » .

و ثانيا : قال ابن عبد البر : في هذا الحديث اباحة اتخاذ الكلاب للصيد و الماشية وكذلك الزرع لأنها زيادة حافظ ، و كراهة اتخاذها لغير ذلك ، الا انه يدخل في معنى الصيد وغيره بما ذكر اتخاذها لجلب المنافع و دفع المضار قياسا ، فتمحض كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس و امتناع دخول الملائكة للبيت الذي هم فيه ، و في قوله « نقص من عمله » اي من اجر عمله ما يشير الى ان اتخاذها ليس بمحرم لأن ما كان محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء نقص الاجر او لم ينقص ، فدل ذلك على ان اتخاذها مكروه لا حرام ؛ قال : و وجه الحديث عندى ان المتعبد بها في الكلاب من غسل الاناء سبعا لا يكاد يقوم بها المكلف و لا يتحفظ منها فربما دخل عليه باتخاذها ما ينقص اجره من ذلك ، و يروى ان المنصور سأل عمرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور : لأنه ينبغ الضيف و يروع السائل - اهـ . و قال الحافظ في فتح الباري : و الأصح عند الشافعية اباحة اتخاذ الكلاب لحفظ الدرب ، الحاقا للنصوص بما في معناه كما اشار اليه ابن عبد البر ، و اتفقوا على ان المأذون في اتخاذها ما لم يحصل الاتفاق على قتله و هو الكلب العقور ، و اما غير العقور فقد اختلف فيه هل يجوز قتله مطلقا ام لا ، و استدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يؤل امره بها اذا كبر ، و يكون القصد لذلك قائما مقام وجود المنفعة به - كما يجوز ==

== يسع ما لم يتنفع به في الحال لكونه يتنفع به في المآل - اهـ . وقال المحافظ الطحاوى في ج ٢ ص ٢٢٨ من آثاره : فلما ثبت الاباحة بعد النهى و اباح الله تعالى في كتابه ما اباح بقوله « وما علمتم من الجوارح مكلّين » اعتبرنا حكم ما يتنفع به هل يجوز بيعه و يحل ثمنه ام لا ؟ فرأينا الحمار الاهلى قد نهى عن اكله و ابيع كسبه و الانتفاع به ، فكان بيعه اذ كان هذا حكمه حلالا و ثمنه حلالا ، و كان يحل في النظر ايضا ان يكون كذلك الكلاب لما ابيع الانتفاع بها حل بيعها وحل ثمنها ، و يكون ما روى في حرمة ائتمانها كان في وقت جرمة الانتفاع بها ، و ما روى في اباحة الانتفاع بها دليل على حل ائتمانها ، و هذا قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد رحمهم الله - اهـ . فلم من هذا كله ان مذهب الامام ابى حنيفة ان الكلاب التي يجوز الانتفاع بها اصطيدا و حراسة و نحوهما - كما في الاحاديث - يجوز اقتناؤها و اتخاذها ، و ما لا يجوز به الانتفاع لا يجوز اقتناؤه و اتخاذه - كما في الاحاديث المارة و ما ذكره ابى ابى شية منها ، و ليس مذهبه ما ذكره ابن ابى شية على الاطلاق و الاسترسال ثم عزاه الى خلاف الحديث ، بل ما في الاحاديث هو عين مذهب الامام و مسلكه .

هذا النقاط ما في كتابي « الاجوبة المنيفة عما اورده ابن ابى شية على ابى حنيفة » ألفته في سالف الزمان و هو غير مطبوع الى الآن ، و ما ذكرته في الابواب المتقدمة من الاجوبة مأخوذ منه - و الله تعالى اعلم بالصواب ، و عنده علم الكتاب .

\*\*\*\*\*

قلت : و قد تم هذا الجزء بحمد الله تعالى و منه يوم الاربعاء ١٧ من الشهر المبارك شهر الصيام من شهور سنة ١٣٨٧ من هجرة خير الانام صلى الله عليه و على آله و صحبه و سلم تسليما كثيرا - ف .

و يتلوه في الجزء الثالث « كتاب الكراهية و الاستحسان .







فهرس مضامين الجزء الثانى من الحجة على أهل المدينة







# كتاب الجبنة

## على أهل المدينة

لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ الْمُجْتَهِدِ الرَّبَّانِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْسَنَ الشَّيْبَانِيِّ  
المتوفى سنة ١٨٩ هـ

رَتَّبَ أَصُولَهُ وَعَلَّفَ عَلَيْهِ  
الْعَلَّامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدِي هَمَّانُ الْكِبَلَاءِيُّ الْقَادِرِيُّ

الجزء الثالث

عالم الكتب

الطبعة الثالثة  
١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الكراهية والاستحسان

باب كراهة جمع اسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكنيته  
قال محمد: أكره<sup>١</sup> إذا سمي الرجل محمداً أن يكنى بأبي القاسم، للآثار  
المشهورة المعروفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال تسموا  
باسمي ولا تكونوا بكنيتي. وقال مالك بن أنس رحمه الله: لا بأس لمن سمي  
محمداً أن يكنى بأبي القاسم. وقد سمي مالك ابناً له محمداً وكناه بأبي القاسم.  
محمد قال: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم قال:

(١) قال الفاضل أبو الوفاء في هامشه عنوان الكتاب، و الباب كان ساقطاً من الأصل  
فردناه لأن مسائل الباب تدل عليه، ولعله سقط من هنا هذا العنوان وسقط معه أبواب  
من أول الكتاب - والله اعلم.

(٢) زيادة العنوان من الفاضل أبي الوفاء - طال بقاء.

(٣) هذا كله أضافه الفاضل أبو الوفاء من الأصل المدني ومن النسخة الهندية، ثم هو  
لعله قول من الإمام محمد، و لا في الدر المختار: ومن كان اسمه محمداً لا بأس بأن  
يسكنى أبا القاسم لأن قوله عليه السلام «سموا باسمي ولا تكونوا بكنيتي» قد نسخ لأن  
علما رضي الله عنه كنى ابنه محمد ابن الحنفية أبا القاسم - اه. لعل وجهه زوال علة =

== انتهى السابقة بوفاته عليه الصلاة والسلام ، تأمل - قاله ابن عابدين في ج ٥ ص ٢٧٧ من رد المحتار ، ونحوه في الهندية ، ولم يذكر فيها اختلاف اصحابنا ، ومع هذا راجع التفصيل في ج ٢ ص ٣٩٤ من شرح معاني الآثار للطحاوي باب التكني بأبي القاسم هل يصح ام لا الى ص ٣٩٧ . وقال الحافظ في الفتح ج ١٠ ص ١٧٣ : واحتج له بما اخرج البخاري في الادب المفرد و ابو داود و ابن ماجه و صححه الحاكم من حديث علي قال قلت : يا رسول الله ! ان ولدي من بعدك ولد اسميه باسمك و أكنيه بكنتيك ؟ قال : نعم ؛ وفي بعض طرقه « فسأني محمدا و كنانى ابا القاسم » ، و كان رخصة من النبي صلى الله عليه و سلم لعلي بن ابي طالب ، روينا هذه الرخصة في امالي الجوهري و اخرجها ابن عساكر في الترجمة النبوية من طريقه وسندها قوى ؛ قال الطبري : في اباحة ذلك لعلي ثم تكنية على ولده ابا القاسم اشارة الى النهي عن ذلك كان على الكراهة دون التحريم ، قال : و يؤيد ذلك انه لو كان على التحريم لانكره الصحابة ، و لما مكّنوه ان يكنى ولده ابا القاسم اصلا فدل على انهم انما فهموا من النهي التنزيه و تعقب بأنه لم ينحصر الأمر فيما قال ، فلعلهم علموا الرخصة له دون غيره - كما في بعض طرقه - او فهموا تخصيص النهي بزمانه صلى الله عليه و سلم ، و هذا اقوى لأن بعض الصحابة سمي ابنه محمدا و كناه ابا القاسم و هو طلحة بن عبيد الله ، و قد جزم الطبراني ان النبي صلى الله عليه و سلم هو الذي كناه و اخرج ذلك من طريق عيسى بن طلحة عن ظئر محمد بن طلحة ، و كذا يقال لكنية كل من محمد بن ابي بكر و ابن سعد و ابن جعفر بن ابي طالب و ابن عبد الرحمن بن عوف و ابن حاطب بن ابي بلعة و ابن الأشعث بن قيس : ابو القاسم ، و ان آباءهم كنوهم بذلك ؛ قال عياض : و به قال جمهور السلف و الخلف و فقهاء الامصار ؛ قال الحافظ : و في الجملة اعدل المذاهب المذهب المفضل المحكي اخيرا مع غرابته - فتح الباري .

كان يكره أن يسمى باسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم و يتكنى<sup>١</sup> بكنيته  
يجمعان جميعا، تعظيما لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و على آله و سلم، و لا بأس أن  
يسمى باسمه و يكنى بكنيته إذا لم يجمعهما<sup>٢</sup>.

محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني [قال أخبرنا إبراهيم بن محمد]<sup>٣</sup>

(١) كذا في الأصل، ومعناه صحيح. و بعده «يكنى»، و هو أيضا صحيح، و قوله «كان  
يكره»، أى فى زمن أصحاب عبد الله بن مسعود، أو فى زمن الصحابة رضى الله عنهم؛  
و الأحاديث فى ذلك متعارضة، و بين معناها و حاملها الطحاوى و العيني و غيرهما.

(٢) كذا فى الأصل، و فى الهندية «لم يجمعهما»، و ما فى الأصل راجح - تدبر.

(٣) قال الفاضل أبو الوفاء: و لعله «عن إبراهيم بن محمد بن طلحة». قلت: إبراهيم بن  
محمد بن طلحة هو ابن عبيد الله التيمي أبو اسحاق المدني، و قيل: الكوفي، روى عن عمر  
و لم يدركه و عن سعيد بن زيد و لم يذكر سماعا و أبى هريرة و عائشة و ابن عمرو بن  
الغاص و ابن عباس و غيرهم، و عنه ابن أخيه لأمه عبد الله بن حسن بن حسن و عبد الله  
ابن محمد بن عقيل و عبد الرحمن بن حميد بن عبد الرحمن بن عوف و آخرون، من رجال  
الأدب المفرد للبخارى و مسلم و الأربعة - كما فى ج ١ ص ١٥٤ من التهذيب، استعمله  
ابن الزبير على خراج الكوفة و بقى حتى أدرك هشام بن عبد الملك، شريف نبيل  
صارم، له عارضة و أقدام، ثقة صالح؛ ذكره ابن حبان فى الثقات، مات سنة ١١٠  
قل أبوه يوم الجمل و أمه حامل به؛ قال الحافظ: فيكون مولده سنة ست و عشرين -  
كذا فى التهذيب. فعلى هذا روايته عن أبيه محمد بن طلحة منقطعة فإنه لم يدركه لكن  
قال الحافظ فى ترجمة محمد بن طلحة من تعجيل المنفعة ص ٣٦٦: روى عنه ابنه إبراهيم  
و عبد الرحمن بن أبى ليلى و غيرهما - اه. و هو فى ج ١ ص ٢٣٧ من الاستيعاب  
فى ترجمة محمد، روى عنه ابنه إبراهيم بن محمد بن طلحة و عبد الرحمن بن أبى ليلى - اه.  
و الرواية هذه من طريقه فى الاستيعاب - و العلم عند الله تعالى.

ابن طلحة عن أبيه<sup>١</sup> أنه ذهب به<sup>٢</sup> إلى النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم

(١) هو محمد بن طلحة بن عبيد الله التيمي المعروف بالسجاد، له صحة ورواية، وعنه ابنه إبراهيم وعبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهما، ولما ولد أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فمسح رأسه وسماه محمداً وكناه أبا القاسم - حكاه ابن أبي حاتم - وأخرج البخاري في ترجمته في الصحابة من طريق هلال الوزان عن ابن أبي ليلى عن محمد قال: سماني النبي صلى الله عليه وسلم محمداً؛ وقتل يوم الجمل مع أبيه سنة ست وثلاثين - قاله الحافظ في التعميل، وقال البخاري في ج ١ ص ١٦ من تاريخه: محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي قال: سماني النبي صلى الله عليه وسلم محمداً؛ قاله لي الصلت بن محمد عن أبي عوانة عن هلال الوزان عن ابن أبي ليلى، وقال لي اسمعيل بن أبي أويس: كنيته أبو القاسم - اهـ. ومحمد بن طلحة وعيسى بن طلحة وعمر بن طلحة وعمران بن طلحة وإسحاق ابن طلحة ويحيى بن طلحة وموسى بن طلحة أخوة لأب - كما في كتب الرجال، وإبراهيم بن محمد يروي عن أعمامه عيسى وعمران وغيرهما - كما في الاستيعاب وتاريخ البخاري وغيرهما. وترجمة إبراهيم بن محمد بن طلحة في ج ١ ص ٣١٦ من تاريخ البخاري، قتل مع أبيه طلحة يوم الجمل سنة ست وثمانين، وإبراهيم لم يدرك أباه. قال في الاستيعاب: محمد بن طلحة بن عبيد الله القرشي التيمي المعروف بالسجاد، أمه حمزة بنت جهش اخت زينب بنت جهش، أتى به أبوه طلحة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فمسح رأسه وسماه محمداً وكناه بأبي القاسم، وقد قبل كنيته أبو سليمان، والصحيح «أبو القاسم» روى يزيد بن هارون عن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان عن محمد بن عبد الرحمن مولى لطلحة عن عيسى بن طلحة قال حدثتني ظئر محمد بن طلحة قالت: لما ولد محمد بن طلحة أتينا به النبي صلى الله عليه وسلم فقال: ما سميتوه؟ قلنا: محمداً، فقال: هذا اسمي وكنيته «أبو القاسم»؛ ومن قال: كنيته «أبو سليمان» احتج بما روى عن محمد ابن زيد بن المهاجر بن قنفذ قال: لما ولد محمد بن طلحة أتى به أبوه طلحة إلى رسول الله =

= صلى الله عليه وسلم ، فقال : سمّه محمداً ، فقال : يا رسول الله ! اكنيه ابا القاسم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا اجمعها له ، هو «ابو سليمان» ؛ و روى عن محمد بن زيد ابن المهاجر بن قنفذ عن ابراهيم بن محمد بن طلحة قال : لما ولدت حمّة بنت جحش محمد بن طلحة بن عبيد الله جاءت به الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسماه محمداً وكناه ابا سليمان - انتهى ؛ في الاول شيخ يزيد بن هارون ابراهيم بن عثمان ابو شيبة العبسي ضعيف منكر الحديث ، متروك ساقط - كما في ج ١ ص ١٤٤ من التهذيب ؛ و ظئر محمد بن طلحة مجهولة لكن لا يضر فانها صحابية ، و في الثاني مع كون رجال اسناده ثقات انقطاع ، و قد اخرج الطبراني من طريق عيسى بن طلحة عن ظئر محمد بن طلحة الحديث انه صلى الله عليه وسلم سماه بمحمد وكناه ابا القاسم - قنّه .

(٢) «ذهب به» مجهول ، قوله «به» هو معمول ومفعول ما لم يسم فاعله ، اذهب ابو طلحة ابن عبيد الله اليه صلى الله عليه وسلم . و المسألة مختلف فيها بين الصحابة والتابعين والائمة من المجتهدين - كما في ج ١٠ ص ٤٤٩ من عمدة القارئ و ج ١٠ ص ٤٧١ من فتح الباري . قال النووي : اختلف في التكني بأبي القاسم على ثلاثة مذاهب : الاول المنع مطلقا سواء كان اسمه محمداً ام لا ، ثبت ذلك عن الشافعي ؛ و الثاني : الجواز مطلقا و يختص النهي بحياته صلى الله عليه وسلم ؛ و الثالث : لا يجوز لمن اسمه محمد و يجوز لغيره ، قال الرافعي : شبه ان يكون هذا هو الاصح لان الناس لم يزالوا يفعلونه في جميع الاعصار من غير انكار ؛ قال النووي هذا مخالف لظاهر الحديث ، و اما اطباق الناس عليه ففيه تقوية للذهب الثاني ، و لان مستندهم ما وقع في حديث انس المشار اليه ، قيل : انه صلى الله عليه وسلم كان في السوق فسمع رجلا يقول «يا ابا القاسم» فالتفت اليه فقال : لم اعنك ؛ فقال : سمو باسمي و لا تكنوا بكنتي ؛ قال : ففهموا من النهي الاختصاص بحياته للسبب المذكور و قد زال بعده صلى الله عليه وآله وسلم - انتهى ملخصا . و حكى الطبري مذهبا رابعا وهو المنع من التسمية بمحمد مطلقا ، و كذا التكني =



فسماه محمداً وقال : هذا « أبو سليمان » لا أجمع له اسمي وكنيتي .

== بابي القاسم مطلقاً ، وحكى غيره مذهبا خامسا وهو المنع مطلقا في حياته و التفصيل

بعده بين من اسمه محمد و احمد فيمتنع و إلا فيمتوز - كذا في فتح الباري .

(١) . قد عرفت ان الراجح رواية من رواه بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم سماه

محمداً وكناه بأبي القاسم ، لكن ورد في الأحاديث ما يؤيده و يقويه ، و ذلك فيما

أخرجه احمد و أبو داود وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان من طريق أبي الزبير عن جابر

رفعه : « من تسمى باسمي فلا يكتنى بكنيتي ، و من اكنى بكنيتي فلا يتسمى باسمي » ؛

و لفظ أبي داود و احمد من هشام الدستوائى عن أبي الزبير ، و لفظ الترمذى و ابن

حبان من طريق حسين بن واقد عن أبي الزبير : « اذا سميت بي فلا تكنوا بي ، و إذا كنيت بي

فلا تسموا بي » قال أبو داود : و رواه الثورى عن ابن جريج مثل رواية هشام ، و رواه

معقل عن أبي الزبير مثل رواية ابن سيرين عن أبي هريرة ، و رواه محمد بن عجلان عن

أبيه عن أبي هريرة مثل رواية أبي الزبير . قلت : و وصله البخارى فى الأذنب المفرد

و أبو يعلى و لفظه « لا تجمعوا بين اسمي وكنيتي » و الترمذى من طريق الليث عنه

و لفظه : ان النبى صلى الله عليه وسلم نهى ان يجمع بين اسمه وكنيته و قال « انا أبو القاسم ،

الله يعطى و أنا اقسم » ؛ قال أبو داود : و اختلف على عبد الرحمن بن أبي عمرة و على

أبي زرعة بن عمرو و موسى بن يسار عن أبي هريرة على الوجهين . قلت : و حديث ابن

أبي عمرة أخرجه احمد و ابن أبي شيبة من طريقه عن عمه رفعة « لا تجمعوا بين اسمي

وكنيتي » ؛ و أخرج الطبرانى من حديث محمد بن فضالة قال : قدم رسول الله صلى الله

عليه وسلم المدينة و أنا ابن اسبوعين فألقى بي إليه ف مسح على رأسي و قال « سموه باسمي

و لا تكنوه بكنيتي » ؛ و رواية أبي زرعة عند أبي يعلى بلفظ « من تسمى باسمي

فلا يكتنى بكنيتي » ؛ و لذا قال الامام محمد : « الأحاديث فيه مشهورة معروفة » .

باب اقتناء الخصيان<sup>١</sup>

وقال محمد: لا بأس باقتناء الخصيان، ولا بأس بدخولهم على النساء ما لم يبلغوا الحنث، فاذا بلغوا لا ينبغي أن يدخلوا على الحرائر وهن منكشفات<sup>٢</sup> الرأس؛ وبلوغ عندنا إذا بلغ الخصى خمسة عشرة سنة فأتمها لأنه لا يحتلم فيبلغ قبلها، فاذا تمت له خمس عشرة سنة لم يدخل على النساء وهن منكشفات الرأس، وفصل<sup>٣</sup>؛ واقتناء الواحد والكثير سواء في هذا.

وقال مالك بن انس: أكره اقتناء الخصيان، لأنه لو لا نقتنيهم لم يخصوا؛ ثم رجع عن هذا بعد ذلك وقال: لا بأس باقتناء الخصى الواحد، فأما أكثر من ذلك فهو مكروه. [قال محمد:]<sup>٤</sup> فإن كان إنما كره أكثر من واحد لأنهم إنما يخصون لأننا نقتنيهم، فلو أن كل رجل من المسلمين اتخذ

(١) هذا الباب تقدم بعد كتاب الصلاة في الجنائز، وأخرجته منها ثم وضعته بعد ذلك، لكن الفاضل أبا الوفاء - صانه الله من العناء - أخرجته من هناك ووضعه في كتاب الكراهة حيث قال في هامش أصله: «كان عنوان الباب ساقطا من الأصل ومسائله كانت في آخر المشي مع الجنازة، وهذا من تصرفات النساخ فأدرجناه هنا لأن هذا مقامه فتبه». وزدنا عنوان الباب ليدل على المسائل، فعلى هذا هو مكرر في الكتاب - فتبه.

(٢) في الأصل «مكشفات» وهو خطأ.

(٣) كذا في الأصل، معناه: بعد عن النساء وعزل عنها ولا يدخل عليهن على غرة منها لأنه اجنبى منها. وقال الفاضل أبو الوفاء - أطيل له البقاء: قوله «وفصل» أي مالك بين الكثير والقليل، لعل هذا كان بعد قوله «بعد ذلك»، وترك فيكون على الهامش وأدرجه الناسخ في غير مقامه - والله اعلم، انتهى. فعندى الضمير فيه يرجع إلى «الخصى» وعنده يعود إلى «مالك».

(٤) زيادة مني فإن المقام يقتضى ذلك - كما لا يخفى على الذكي.

خصيا واحدا<sup>١</sup> وكان ذلك واسعا لم يخرج مالك بن أنس مما قال، لأن المسلمين أكثر مما يحصى من المشركين؛ فان جاز لكل مسلم أن يتخذ خصيا واحدا كانت الحال على ما كره مالك من ذلك.

### باب ما يكره من خل الخمر وما لا يكره

محمد قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا بأس بالخمر يكون للمسلم أن يصب فيها الماء أو يطرح فيها الملح فيصير خلا فيؤكل ذلك الخل أو يباع. وقال أهل المدينة: لا يحل هذا ولا يحل بيعه ولا أكله.

وقال محمد: وما بأس بهذا، أليس جلد الميتة يدبغ وهو للمسلم فيحل الانتفاع به وقد حرم الله الميتة كما حرم الخمر؛ أرايتم إن كانت لنصراني فأفسدها فجعلها خلا أترونها بأسا للمسلم أن يشتريها فياكلها؟ قالوا: فان قلنا «هذا لا بأس به»، فما تقولون؟ قيل لهم: فانما أراد المسلم حين كانت عليه حراما أن يخرجها من الحرام إلى الحلال كأنكم ترون الخمر حلالا للكافر والخمر حرام للمسلم والكافر<sup>٢</sup> وعلى جمع الناس؛ عليهم أن يحرموا ما حرم

(١) يعني لهم أن يقتلوا أكثر من واحد، ولا ضيق عليهم ولا خرج، لكن على التنزل قلنا لكل واحد منهم باقتناء الواحد. وفي موطأ مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكره الإخصاء ويقول فيه تمام الخلق أو تمام الخلق - اه من السنة في الشعر، وراجع ج ٤ ص ١٦٤ من شرح الزرقاني، ولم أجده مسائل اقتناء الخصيان

في الموطأ إلا ما اشرت إليه مما وقع في باب السنة في الشعر، فعليك الطلب من مظان العلم. (٢) تأمل في العبارة وإلا ففي الهداية: قال: وأهل الذمة في البياعات كالمسلمين لقوله عليه السلام في ذلك الحديث «فأعلبهم» ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، ولأنهم مكلفون محتاجون كالمسلمين، قال: إلا في الخمر والخنزير خاصة فان عقدهم =

القرآن و أن يحلوا ما أحل القرآن . قالوا : إنا نزعم أن الخمر لا يملكها المسلم فذلك<sup>١</sup> لا يحل له إصلاحها . قيل لهم : رأيتم مسلماً له عصير فصار خمرًا من يملك هذه الخمر؟ ينبغي في قولكم أن تزعموا أنه لا مالك لها، فإن قلتم ذلك فلا بأس أن يأخذ المسلم شيئاً لا مالك له فيصالحه فيجعله حلالاً ؛ رأيتم شاة ميتة ألقاها أهلها فأخذ رجل جلدتها فدبغه<sup>٢</sup> فصوره شيئاً [حلالاً] ؟ أترون به بأساً بالاتفاق به؟ قالوا : لا . قيل لهم : فاجعلوا الخمر كأنه لا مالك لها أخذها الذي كان العصير له فجعلها خلا فرجعت إلى أمر حلال كما رجع جلد الميتة إلى أمر حلال ؛

و قد بلغنا<sup>٣</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه « اصطبغ بخل خمر »

= على الخمر كمقد المسلم على العصير و عقدهم على الخنزير كمقد المسلم على الشاة لأنها أموال في اعتقادهم و نحن امرنا بأن نتركهم و ما يعتقدون ، دل عليه قول عمر : ولوهم يجمعها وخذوا العشر من أمانها - انتهى ، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه و أبو عبيد في كتاب الأموال .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « كذلك » ، و الصواب عندي « فكذلك » ، و الله أعلم .  
(٢-٢) في الأصل « فصوره » ، و في الهندية « فصوره شيئاً » ، و زاد العلامة المفتي حفظه الله بعد قوله « شيئاً » ، « حلالاً » ، ليتضح الكلام ، لذا جعله بين المربعين .

(٣) وصله ابن حزم في ج ٧ ص ٥١٧ من المحلى بقوله : روينا من طريق ابن أبي شبة عن اسمعيل بن علية عن التيمي عن أم خدش أنها رأت علي بن أبي طالب يصطبغ بخل خمر - اهـ .

(٤-٤) في الأصل « اصطبغ على خمر » ، و هو تصحيف « اصطبغ بخل خمر » ، و الإصلاح من المحلى إلا أنه فيه « يصطبغ » ، مكان « اصطبغ » ، و رواه البيهقي أيضاً في المعرفة - كما في ج ٨ ص ٥٣ من كنز العمال .

و بلغنا ذلك عن ابن عباس ؛ و بلغنا<sup>١</sup> عن أبي الدرداء أنه قال : لا بأس  
بخل الخمر ؛ فما فرق بين أهل الذمة و عمل المسلمين في ذلك .

محمد قال : أخبرنا [ خالد ]<sup>٢</sup> بن عبد الله عن عبد الله بن أبي سليمان<sup>٣</sup> عن  
عطاء بن أبي رباح في رجل ورث خمرًا قال : يهرقها ؛ قال : قلت : أ رأيت  
لو صب فيها ماء فتحوّلت خلا ؟ قال : إن تحوّلت فلا بأس به ، إن شاء باعه .

(١) لم أجده ، اخفاء عني قصور نظري ، فانك تعلم ان بلاغاته مسندة . و في الباب  
عن عائشة رواه ابن أبي شيبة - كما في المحلى - عن حميد بن عبد الرحمن عن أبيه عن  
مسربيل العبدي عن أمه قالت : سألت عائشة أم المؤمنين عن خل الخمر ؟ فقالت :  
لا بأس به هو ادام ؛ و من طريق وكيع عن عبد الله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر انه  
كان لا يرى بأسًا بأكل ما كان خمرًا فصار خلا ؛ و من طريق حماد بن زيد عن يحيى بن  
عتيق عن ابن سيرين قال : لا بأس بخل الخمر ؛ و هو قول الحسن وسعيد بن جبير - انتهى .  
(٢) اسنده ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية بن صالح عن أبي الزاهرية  
عن جبير بن نفير قال : اختلف اثنان من اصحاب معاذ فسألا ابا الدرداء فقال : لا بأس  
به - كذا في المحلى ، و الله اعلم .

(٣) في الأصل « أخبرنا ابن عبد الله » و في هامشه « لعله ابو عبد الله » و عندي سقط  
لفظ « خالد » من الابتداء ؛ و خالد بن عبد الله من شيوخ الامام محمد ، و قد تكرر  
في الكتاب - كما مر مرارا ؛ و خالد بن عبد الله بن نمير من اصحاب عبد الملك بن  
أبي سليمان ، و الا لا ادري من هو ، فعليك الطلب .

(٤) كذا في الأصل « عبد الله بن أبي سليمان » ان صح فهو : عبد الله بن أبي سليمان  
الأموي ، مولى عثمان ، ابو ايوب ، و يقال : اسمه سليمان ، من رجال أبي داود و الأدب  
المفرد للبخاري ، شيخ ، ذكره ابن حبان في الثقات - كما في ج ٥ ص ٢٤٦ من التهذيب ؛  
و هل روى عن ابن أبي رباح ؟ فيه تردد ، و في التهذيب عبد الله بن سليمان أربعة =

محمد قال: أخبرنا عبد الله [ بن المبارك ]<sup>١</sup> عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي<sup>٢</sup>

= آخر لكن قلبي يأبى أن يكون هنا واحد منهم، وأرى يميل إليه قلبي هو أن في السند « عبد الملك بن أبي سليمان » وهو يروى عن عطاء وعبد خالد بن عبد الله الواسطي، كما هو في باب المواقيت وغيرها من هذا الكتاب هكذا: أخبرنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك بن أبي سليمان، وهو العزمي، وهو في ج ٦ ص ٣٩٦ من التهذيب، وقد مرت تراجم الثلاثة في مواقيت الصلاة، وقع التصحيف في الأسماء من الكتّابين ولذا صار السند مجهول الأسماء - فتنبه - هذا ما عندي في الحال في هذا المقام، لعن الله يحدث بعد ذلك أمرا .

(١) وكان في الأصل « أخبرنا سعيد بن عبد العزيز » وفي الهندية « أخبرنا عبد الله بن سعيد بن عبد العزيز » والصواب « عبد الله بن المبارك عن سعيد » سقط من الأصل « عبد الله بن المبارك » وسقط من الهندية « بن المبارك » وصحف « عن » فصار « من » ودليل سقوط ما في الأصل أن الإمام محمدا لا يروى عن سعيد بن عبد العزيز بل يروى عنه شيوخه: شعبة والثوري وابن المبارك، فما في الهندية أقرب إلى الصواب، و « عبد الله » الذي فيها: ابن المبارك، لذا زيد لفظ « بن المبارك » بين المربعين، وصحف « عن » فصار « بن » فصحناه؛ ولا يخفى أن الإمام محمدا يروى عن عبد الله بن المبارك، وابن المبارك يروى عن سعيد بن عبد العزيز، وأما عبد الله بن سعيد التنوخي فلا يوجد في الرجال - ف .

(٢) هو ابن أبي يحيى التنوخي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد العزيز، الدمشقي، من رجال مسلم وأربعة والأدب المفرد للبخاري، قرأ القرآن على ابن عامر ويزيد بن أبي مالك وسأل عطاء بن أبي رباح، وروى عن عبد العزيز بن صهيب والزهري وربيعة الدمشقي وبلال بن سعد وسليمان بن موسى وعطية بن قيس ومكحول وأبي الزبير وجماعة، ومنه الثوري وشعبة وهما من أقرانه وابن المبارك وبشر التنيسي وبقية =

عن عطية بن قيس الكلابي عن رجل عن حكم أو مولى الحكم قال: سألت

== ووكيع ويحيى بن سعيد القطان وخلق كثيرون - كما في ج ٤ ص ٥٩ من التهذيب؛ ثقة ثبت حجة فاضل دين ورع، مفتي أهل دمشق ومن عباد أهل الشام، وكان لهم كمالك لأهل المدينة في التقدم والفضل والفقه والأمانة والانتقان، ولد سنة ٩٠ ومات سنة ١٦٧ أو سنة ١٦٨، كان قد اختلط قبل موته، معدود في أصحاب مكحول - كما في التهذيب، وله ترجمة طويلة فيه فراجع.

(١) ويقال: الكلاعي أبو يحيى الحمصي، ويقال: الدمشقي، من رجال مسلم والأربعة - كما في ج ٧ ص ٢٢٨ من التهذيب، روى عن أبي بن كعب ومعاوية والنعمان بن بشير وأبي الدرداء وعبد الله بن عمرو وابن عمر وعبد الرحمن بن غنم وقزعة بن يحيى وأبي إدريس الخولاني وغيرهم. وعنه ابنه سعد وسعيد بن عبد العزيز وعبد الله بن يزيد الدمشقي وعبد الرحمن بن يزيد بن بزة وغيرهم، سروف، تابعي، صالح الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات، مولده سنة ٧ في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ومات سنة مائة وعشرة وهو ابن ١٠٤ سنة، ومات سنة ١١٢ أو سنة ١٢١ أقوال، وراجع التهذيب.

(٢) لا أدري من هو؟ ولعله زيادة من الكاتب، ولما كان عطية يروي عن أبي الدرداء وأبي أيوب الأنصاري وغيرهما من الصحابة من غير واسطة فلا حاجة إلى الرواية عن الرجل المجهول، وهو كان قارئ الجند الذي غزا مع أبي أيوب الأنصاري مع كونه مولوداً في حياته صلى الله عليه وسلم - تدبر؛ ولا بعد في أن يكون عن رجل يقال له: الحكم، أو: مولى الحكم قال: سألت - الحديث.

(٣) كذا في الأصل، ولم أقدر على تشخيصه مع التفحص البالغ، والحكم كثيرون ولم أجد واحداً منهم يروي عن أبي الدرداء رضي الله عنه؛ وفي ج ٢ ص ٤٤٥ من التهذيب: حكيم بن جبير الأسدي، ويقال مولى الحكم بن أبي العاص الشقي السكوني، روى عن أبي جحيفة وأبي الطفيل وعلقمة وموسى بن طلحة وأبي وائل وإبراهيم

أبا الدرداء عن الخل الذي يجعل من الخمر [بالشمس] <sup>١</sup> والملح و الحيتان فقال أبو الدرداء : غير خمرها <sup>٢</sup> الملح و الشمس و الحيتان ؛ فهذا أخرى أن يكون <sup>٣</sup> من خل الخمر ، وهذا أيضا عندنا لا بأس به لأنه قد تحول عن

= النخعي وغيرهم ، من رجال الأربعة ، لكن لا ذكر لأبي الدرداء في ترجمته ، وهو متأخر قطعاً من الذي سأل أبا الدرداء رضى الله عنه ؛ و راجع باب الحكم من تاريخ البخارى ج ١ ق ٢ ص ٣٢٦ الى ص ٣٤٣ منه ، و العلم عند الله تعالى ، و كم من موضع في كتاب الحجّة مع الفحص و الجد و الجهد البالغ لم اصل الى صحته ، و كذا الرجال فيه لم اقدر على تشخيصهم و تعيينهم ، فليكن ايها الناظرون ! اصلاحه و تعيينهم ، يؤتكم الله تعالى خير الجزاء .

(١) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول ، و زيد لتصحيح العبارة .  
(٢) قلت : و كان في الأصل « عين خمرها » و « عين » تصحيف « غير » و في الهندية « يجب » مكان « غير » ، وهو ايضا تصحيف ، وجعله العلامة المفتى « ذبحتها » و انا جعلته « غير خمرها » ، وهو الصواب - ف . قال العلامة المفتى زاد الله فضله : اصل العبارة « يجب خمرها الملح و الشمس و الحيتان » و لم افهمها ؛ و الحديث رواه الطحاوى في ج ٤ ص ٣٠٥ من مشكل الآثار : حدثنا يونس حدثنا يحيى بن حسان ثنا هشيم حدثنا داود بن عمرو الأودى عن بسر بن عبيد الله الحضرمى عن ابي ادريس الخولانى ان ابا الدرداء كان يأكل المرى - يعنونه ( كذا ) الخمر - و يقول : ذبحت الشمس و الملح - انتهى \* و بالجملة لم اهد اليه و لا الى تشخيص الراويين . قلت : و الصواب ما فى لأصل الا انه صحف - ف .

(٣) سقط شيء من الأصل حسب ما يقتضيه السياق و السباق ، وظنى انه لفظ « احرم » ، اعنى : احرم من خل الخمر ؛ لكن لم اجزم به ، فوالله اعلم اى لفظ سقط من الأصول هاهنا .



قال الخمر إلى أن صار مربيا ، فكذلك الخل ، بل الخل أحلها لأنه لم يخلطه شيء آخر

(١) في الأصل «مرا» وفي الهندية والمحلى «مربيا» وسبق من المشكل : كان يأكل المرى ؛  
و راجع لمعناه المغرب و الفائق مرثى و مرى .

### تكملة للباب

اعلم ان الأئمة اتفقوا على ان الخمر اذا تخللت بنفسها بدون علاج من خارج - بطول المكث مثلا - يحل ويجوز الاتفاف به مطلقا ، لا خلاف بينهم في ذلك ، و إنما اختلفوا في تخليلها بشيء من الخارج كالماء و غيره ، فالامام ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد و الأوزاعي و الليث و غيرهم قالوا : انها يطهر و يحل الاتفاف به كالأول ، و به قال عطاء بن ابي رباح ، و هو مروى عن علي بن ابي طالب و ابن عباس و ابي الدرداء رضى الله عنهم ، و معهم في خل الخمر عائشة و ابن عمر رضى الله عنهم - كما عرفت ؛  
وقال مالك مرة : لا يجوز ، و ان فعل عصي ، و طهرت ؛ وقال مرة : لا يجوز و لا تطهر ،  
و به قال الشافعي و احمد ؛ وقال مرة : يجوز و تطهر . قال الحافظ في الفتح : في كيفية بيع سمرة للخمر ثلاثة اقوال ، الى ان قال : و الثالث ان يكون خل الخمر و باعها ،  
و كان عمر يعتقد ان ذلك لا يحلها كما هو قول اكثر العلماء و اعتقد سمرة الجواز كما تأوله غيره انه يحل التخليل ، و لا ينحصر الحل في تخليلها بنفسها - اه . فالمسألة محتانف فيها بين الصحابة و التابعين و الأئمة المجتهدين ، و ابو حنيفة لم يتفرد بذلك بل هو مسبوق به من الصحابة و التابعين ، فاعجب من ابن ابي شيبة في كتاب الرد في المسألة الثلاثين منه كيف خص بذلك الامام ابا حنيفة رحمه الله حيث قال : حدثنا و كيع عن مفيان عن السدي عن عبيد بن عباد عن انس بن مالك ان ايتاما ورثوا خمر افسأ ابو طلحة النبي صلى الله عليه و سلم ان يجعله خلا ، قال : لا ؛ و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا بأس به - انتهى . لا خصوصية فيه لأبي حنيفة بل علي و عائشة و ابن عمر و ابن عباس =

= و ابو الدرداء و سمرة رضى الله عنهم وعطاء بن ابي رباح ايضا قالوا : لا بأس به ،  
 و اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، و الحديث المذكور ليس بمحكم في التحريم  
 وعدم الحل بل محمول على ان ذلك كان في ابتداء تحريم الخمر و وقت التشديد فيه حين  
 كان شق الزقاق فيما يكفى فيه الاهراق لمجرد التشديد و غرس التنفر عنها في النفوس  
 و قلع الألفة عنها ، و لم يكن ذلك لتحريم التخليل ، و ايجاب شق الزقاق كرامة الانتفاع  
 بالدباء و الحنتم و المزفت و المقير ، ثم اجاز الشرع بذلك . قال القارى في المرقاة :  
 اما الجواب من قوله صلى الله عليه و سلم « لا » ، ان الخمر كانت نفوسهم الفة بها فنهى  
 عن اوتارنها بالكلية نهى تنزيه لئلا يتخذوا التخليل وسيلة اليها ، اما بعد طول عهد  
 التحريم فما بقى السبب و لا يخشى ميلهم اليها ، و يؤيده خبر « نعم الادام الحل » - اه .  
 و قد فصله الطحاوى في مشكل الآثار في اربعة اوراق من الجزء الرابع ، ثم راجع  
 ج ١ ص ١٧٦ من معاصر المختصر تجد شفاء لصدرك و ثلج له ؛ و المحدث الكبير نقل  
 تفصيل جواب الطحاوى في ج ٤ ص ٣١١ من نصب الراية بأنه محمول على التغليظ  
 و التشديد لأنه كان في ابتداء الاسلام ، كما ورد ذلك في سؤر الكلب ، بدليل انه ورد  
 في بعض طرقه الأمر بكسر الدنان و تقطيع الزقاق ، رواه الطبرانى في معجمه : ثنا  
 معاذ بن المنفى ثنا مسدد ثنا معتمر ثنا ليث عن يحيى بن عباد عن انس عن ابي طلحة قال :  
 قلت : يا رسول الله ! انى اشتريت نخرا لأيتام فى حجرى ؟ فقال : اهرق الخمر و كسر  
 الدنان ؛ و رواه الدارقطنى ايضا ؛ و روى احمد فى مسنده : حدثنا الحكم بن نافع ثنا  
 ابو بكر بن ابي مریم عن ضمرة بن حبيب عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه و سلم  
 شق زقاق الخمر بيده فى اسواق المدينة ؛ و هذا صريح فى التغليظ لأن فيه اتلاف مال  
 الغير ، و قد كان يمكن اراقة الدنان و الزقاق و تطهيرها و لكن قصد باتلافها التشديد  
 ليكون ابلغ فى الردع ، و قد ورد عن عمر انه احرق بيت نخار - كما رواه ابن سعد  
 فى الطبقات ؛ و قد ورد فى حديث عن جابر ان النبي صلى الله عليه و سلم عوض =

= الأيثار عن خمرهم مالا - كما رواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده : حدثنا جعفر بن حميد الكوفى ثنا يعقوب العمى عن عيسى بن جارية عن جارية - فذكره ؛ وفيه : قال : اذا اتانا مال البحرين فأتنا نعوض أيتامك ما لهم - انتهى . فثبت ان قول الامام و من معه من الصحابة وغيرهم لا يخالف الحديث المذكور بل الحديث بشائله و تكرمه حجة على ابن ابى شيبة لاله ، فالخمر اذا صارت خلا ينبغي ان تحل لوجود صفة الحل و انتفاء صفة الخمر عنها كان ذلك من ذاتها او من فعل احد فيها ، وكذلك جلود الميتة سواء دبغ او ترك حتى اجهتها الشمس و اسفقت عليها الرياح حتى اذهبت وضر الميتة عنها ؛ ألا ترى ان التخليل يزيل الوصف المفسد و يثبت صفة الصلاح ابو الاصلاح مباح لا يمنعه الشرع بل فى بعض الأوقات يوجب ، كاصلاح مال اليتيم ، و الله يعلم المفسد من المصلح ، ، وكذا الصالح للصالح مباح قياسا بالتخلل بنفسه ، و بالدباغ و التخليل اولى من الاراقة لما فيه من احراز مال يصير حلالا فى ثانى الحال فيختاره من ابتلى به ، كما اذا ورثها مثلا . و حديث : نعم الادام الحل ، رواه الامام ابو حنيفة عن محارب بن دثار عن جابر انه دخل عليه يوما قوم فقرب اليهم خبزا و خلا ثم قال : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم نهانا عن التكلفت ، و لو لا ذلك لتكلفت لكم ، فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول : نعم الادام الحل - كذا رواه الحارثى فى مسنده من طريق سليمان بن ابى كريمة عن الامام ؛ و رواه طلحة العدل من طريق سليمان بن ابى كريمة عن ابى حنيفة و مسعر بن كدام ؛ و اخرجه ابن خسرو ايضا فى مسنده من طريقه و زاد : عن سليمان بن ابى كريمة الشامي عن الامام ابى حنيفة و مسعر بن كدام - كما فى ج ٢ ص ٣٠١ من جامع المسانيد . و رواه الحارثى و طلحة ايضا من طريق خاقان بن الحجاج عن الامام ابى حنيفة - كما فى ج ٢ ص ٩١ من عقود الجواهر و زاد فقال : و اخرجه احمد و مسلم و الأربعة من طرق عن جابر ، و مسلم ايضا و الترمذى فى السنن و الشهابى عن عائشة ؛ و قد جمع الامام ابو محمد التميمي =

== جزأ في طرفة و اتقيته وزدته وضوحا ، و الحمد لله على ذلك - انتهى . وقال في اختيار الولاية ج ٤ ص ١٦٤ مزيدا عليه : و الحديث اخرجه مسلم من طريق طلحة ابن عافع عن جابر ، و الأربعة من طريق محارب بن دثار عنه ، و كلهم عنه مرفوعا ، و اخرجه البيهقي في الشعب من وجه آخر عن جابر فيه قصة ، و اخرجه الترمذي من حديث عائشة و صححه - و اخرجه مسلم ايضا ، و اخرجه الحاكم من حديث ام هانئ في قصة مرفوعا « نعم الا دام الخل يا ام هانئ ! لا يفقر بيت فيه خل » ، و اخرجه البيهقي في شعبه من حديث ايمن في قصة مرفوعا به ، لكن هذه المتنون غير صريحة في المقصود مع ان العموم يكون ظنيا عند الخصوم ؛ و بعد النظر يعلم انه لا عموم ولا اطلاق و انما هو محل السكوت عن خصوص مادة مانعة لعروض عارض فلا يرفعه عموم هذا الاطلاق و لا اطلاق هذا العموم ، كما يقال : لحم الغنم حلال ، فلا يشمل عموم حله ان يحل به ما اذا فسد اللحم و اتن ، و لا ان يحل به لحم ذكره و خصيته ، بل الاظهر في المقام ما اخرجه الدارقطني في قصة عن ام سلمة مرفوعا في امام شاة ميتة ان دباغها يحله كما يحل خل الخمر ، و في لفظ : يحل دباغها كما يحل خل الخمر ؛ لكن في سنن الفرج بن فضالة ، قال الدارقطني : تفرد به فرج بن فضالة عن يحيى وهو ضعيف ؛ مع ان اصل الكلام فيما تخلل بعلاج و هذا يمكن ان يراد به ما صار خلا بطول المكث ، لكن في تاريخ الخطيب : قال ابو زكريا : فرج بن فضالة صالح ، و قال ابن المديني : هو وسط و ليس بالقوى ، و قال احمد : هو ثقة - اه ؛ و روى عنه شعبة و وكيع و غيرهما ، و اخرج له ابو داود و الترمذي و ابن ماجه ، فهو مختلف فيه ، و لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، فيقوم حجة ، و المجتهد قد يرجح عنده رواية مثله اذا احتفت بقرائن ، و مثل هذا كثير في جامع الترمذي ، فلا يرد ؛ و لو سلم عمومه فهو ظني عندهم ، و لو سلم انه قطعي الدلالة يحاج بأنه يخص توفيقا بين الأدلة ؛ و دلائل الحرمة خبر صحيح مسلم و هو اصح فان مدار ذلك على المجتهد الماهر في الفن فانه ==

== يعلم انه قطعى الدلالة ام لا و انه راجح على ما يظن به انه صحيح ، او اصح ، وهنا كذلك يؤيده حديث أخرجه البيهقي في المعرفة عن المغيرة بن زياد عن ابى الزبير عن جابر مرفوعا « خير خلكم خل خمركم » قال البيهقي : تفرد به للمغيرة وليس بالقوى ، و ان صح يحمل على ما تحلل بنفسه ، و عليه ايضا يحمل حديث فرج بن فضالة - اه ؛ لكن فى الأصول ترك المطلق على اطلاقه ، و لا يقيد الا بدليل قوى صريح و الا لا ، و المغيرة من رجال الأربعة ، وثقه وكيع و ابن معين ، و قال ابو داود : صالح ، و قال النسائي : ليس به بأس ، و قال العجلي و ابن عمار و يعقوب : ثقة ، و نقل الاجماع على تركه مردود - كما فى ج ١٠ ص ٢٥٩ من التهذيب ؛ فلا يبعد ان يتمسك المجتهد برواية مثله فيما يبعد به عن ضرر يلحق بأموال المسلم لا سيما بمال اليتيم و لذا عوض النبي صلى الله عليه و سلم مالا عن اهراق خمر الأيتام - كما سبق .

فهذه الأحاديث حجة لما ذهبوا اليه من جواز التخليل ، و الكلام فيها مدفوع - كما عرفت ، و لا تنزل عن القياس فهى مقدمة عليه ، و الأحاديث التى ظاهرها خلاف ما ذهبوا اليه غير محمولة على التحريم بل على الكراهة لا مطلقا بل على كراهة هذا الفعل لا على كراهة المحل ، اى تناوله و اكله و شربه ، او هو نهى تنزيه ، او واقع على المبالغة و التغليظ و التشديد فى اوائل حال الحرمة كما وقع فى امر الكلاب ، و هو كذلك اذا راجعت جميع طرق احاديث تحريم الخمر و التشديد فيه ايقنت بما قلت . فانرفع ما قال ابن ابى شبة و ثبت ما قال ابو حنيفة و من معه ، فانه لم يتفرد به كما عرفت . هذا ايضا ما قلت به فى كتابى « الأجوبة المفيدة » بزيادة و نقصان و تغيير ترتيب فى ذلك الباب و هو ما عندى الآن ؛ و قد اجاد العلامة السكوتى رحمه الله فى ص ٦٠ من النكت الطريقة فعليك بمطالعتها تجد فيها شفاء صدرك ، و مشكل الآثار للطحاوى ، و البناية ، و عمدة القارئى للحافظ العيني ، و معتصر المختصر ، و البدائع ، و نصب الراية وغيرها من الكتب . و لا يذهب عظمك ان ما قال الامام محمد فى هذا الباب من كتاب الحجّة هو كاف ==

آخر كتاب الكراهية والاستحسان<sup>١</sup> و أول :

★ ★ ★

## كتاب<sup>٢</sup> المضاربة

= شاف عما اورده ابن ابى شيبة من الاعتراض في كتاب الرد ، وما قال اصحابنا في كتبهم هو توضيح و تشرح لما قاله الامام محمد ، كما علمت - والله تعالى اعلم بالصواب وعنده علم الكتاب . و الاطالة ان كانت مفيدة لا تكون ملة الاذهان .

\* \* \* \* \*

(١) قد سبق ان في الأصل قبل باب المضاربة « آخر كتاب البيوع و الحمد لله رب العالمين » و مسائل الكراهية في آخر البيوع بدون عنوان الكتاب فأخرجناه من هنا و وضعناه قبل الكراهية ، و زاد الفاضل ابو الوفاء في نسخته من الأصل عنوان كتاب الكراهية فوضعناه اوله و آخره ، و قال ايضا : لعله سقط بعد هذا بعض بحث البيوع و اول بحث الكراهية لأنها الى ختم « باب ما يسكره من خل الخمر » من مسائل الكراهية ، و الله اعلم - اه . و هو كما قال في الكتاب سقطات كثيرة من افلام الناسخين و الناقلين .

(٢) قال الفاضل ابو الوفاء : سقط من الأصل لفظ « الكتاب » و لا بد منه هنا ، يدل عليه في ختم الكتاب « آخر كتاب المضاربة » فلذا زدناه - اه . و في هذا الباب اغلاط و سقطات كثيرة و تصحيفات كما ستعرف ، وكذا ترتيب الأبواب خلاف ما في موطأ مالك ، و اهل الحجاز يسمونه « القراض » و اهل العراق يسمونه « المضاربة » و لا يقولون قراضا البته ؛ و لا خلاف في جوازه ، كان في الجاهلية فأقر في الاسلام و عمل به صلى الله عليه و سلم لخديجة قبل البعثة ، و نقلته الكافة عن الكافة - كذا في شرح الزرقاني .

بسم الله الرحمن الرحيم

## باب المضاربة بالعروض

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا ينبغي أن تكون المضاربة بالعروض ، ولا تكون المضاربة إلا بالدرهم و الدينار ، فإن أخذ عروضاً مضاربة و جهل ذلك حتى عمل في ذلك فربح أو وضع فذلك كله لصاحب العرض<sup>١</sup> و عليه الوضعية ، و للعامل أجر مثله فيما عمل على صاحب العرض<sup>٢</sup> ربح أو وضع إلى يوم يتفاضلان<sup>٣</sup> في المضاربة فيأخذ<sup>٤</sup> صاحب المال ماله . و قال أهل المدينة : لا ينبغي لأحد أن يقارض<sup>٥</sup> أحداً [ إلا في العين لأنه لا تنبغي المقارضة في العروض لأن المقارضة في العروض إنما تكون على أحد وجهين : إما أن يقول له صاحب العرض « خذ هذا العرض فبعه فما خرج من ثمنه فاشتر به و بع على وجه القراض ، فقد اشترط صاحب المال فضلاً لنفسه من بيع سلعته و ما يكفيه من مؤنتها ، أو يقول « اشتر بهذه السلعة و بع فإذا فرغت فابتع لى مثل عرضى الذى دفعت إليك فان فضل شئ فهو بينى و بينك ، و لعل صاحب العرض أن يدفعه إلى العامل في زمان هو فيه نافق كثير الثمن ثم يردده العامل حين يردده و قد رخص فيشتريه بثمن ثمنه . أو أقل من ذلك فيكون العامل قد ربح نصف ما نقص من ثمن العرض في حصته من الربح أو يأخذ العرض في زمان ثمنه فيه قليل فيعمل فيه حتى

(١) كذا في الأصول بالافراد .

(٢) في الأصول « يتفاضلان » بالضاد المعجمة .

(٣) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « و يأخذ » بالواو .

(٤) في الأصول « يعارض » بصحيف .

يكثر المال في يديه ثم يغلو ذلك العرض فيرتفع ثمنه حين يردده فيشتريه بكل ما في يديه فيذهب عمله وعلاجه باطلا فهذا غرر لا يصلح<sup>١</sup> فان جهل ذلك حتى يمضي<sup>٢</sup> نظر إلى قدر أجر الذي<sup>٣</sup> دفع إليه القراض<sup>٤</sup> في يعه إياه وعلاجه<sup>٥</sup> فيعطاه ثم يكون المال قراضا من يوم نض المال<sup>٦</sup> واجتمع<sup>٧</sup> عينا ويرد إلى قراض مثله . وقال محمد : كان أوله فاسدا ولم يكن مضاربة ولا قراضا<sup>٨</sup> ، وإنما كان أجيرا ثم صار بعد ذلك مقارضا في قولهم بغير أمر أحدث منهما ؛ رأيتم العرض حين أخذه العامل يبيعه فعمل به أليس كان له أجيرا ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فكيف تحول مقارضا فما الأمر على الأصل<sup>٩</sup> ؟ فان كان أجيرا لم يتحول عن أجرته إلى المضاربة ، وإن كان مضاربا لم يتحول إلى غير ذلك ؛ رأيتم حين دفع العرض قراضا أى

(١) في الأصول « لعرض من العروض او لعرض المضاربة » وهو كما ترى ، وليس هذا في موطأ مالك ولذا نقلت عبارة الموطأ بتامها ليظهر لك صحة العبارة وخطأها وهي بين المربعين .

(٢-٣) في الأصول « نظر الى اجر قدر الذى » وهو تحريف .

(٣) في الأصول « بالعرض » وهو تصحيف .

(٤) في الأصول « في يعه إياه واقتضاء ثمنه » وهو خطأ .

(٥) كذا في الموطأ ، وكان في الأصول « قراضا اقريض » وهو خطأ .

(٦) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « واجمع » وهو خطأ .

(٧) كذا في الأصول ، وهما بمعنى واحد - كما عرفت ، ولعله عطف تفسير اظهارا للغة العراق والحجاز - تدبر .

(٨) في الأصول « فما الأصل على الأصل » وفي الهندية نسخة « فما الأمر » وهو الراجح

عندى ، أى : فليس هذا الحكم مبني على الأصل .



شيء. كان رأس المال فيه؟ قالوا: كان رأس المال عرضاً فذلك<sup>١</sup> أفسدنا القراض. أرايتم حين اشترى به و باع فنض<sup>٢</sup> في يده و اجتمع عينا أ يتحول القراض فيكون رأس المال؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فان كان الذي نض أقل من قيمة العرض أو كان قيمته أكثر من المال الذي نض في يده أيهما يجعلون رأس المال الذي نض؟ فقد نض من قيمة العرض<sup>٣</sup> فيقسم الربح بعد ذلك فيحصل للقارض ربح قبل أن يستوفي رب المال [رأس ماله]<sup>٤</sup> وقد أجمع أهل العلم جميعاً أنه لا ربح في مضاربة حتى يستوفي رأس المال !!

### باب الشرط في المضاربة

محمد قال: قال أبو حنيفة: من دفع إلى رجل مالاً و اشترط عليه أن لا يشتري [بماله]<sup>\*</sup> إلا سلعة كذا وكذا لشيء يبق في أيدي الناس أو لا يبق فذلك جائز، وهو على ما اشترطنا، ولا ينبغي له أن يشتري غير ما أمر به. و قال أهل المدينة: من اشترط على المضارب<sup>١</sup> أن لا يشتري

(١) في الأصول «فيكذلك» وعندى باللام هو الصحيح.

(٢) نضيض الماء خروجه من الحجر و نحوه قليلاً قليلاً، من باب ضرب، ومنه:

خذ ما نض لك من دينك، أي تيسر وحصل - مغرب.

(٣) لى في العبارة قلنى. فلعل شيئاً منها سقط فانه ذكر في الاجمال شيئين و في التفصيل

شيئاً واحداً، يدل عليه قوله «أيهما - الخ» تدبر.

(٤) سقط من الأصول فزدته حسب اقتضاء السياق.

(٥) سقط من الأصول، وهو في موطأ مالك.

(٦) في موطأ مالك «على من قارض».

إلا سلعة كذا وكذا<sup>١</sup> فإن كانت تلك السلعة مما يسبق في أيدي الناس كمثل الحيوان ونحوه فقال «لا تشتري» إلا الحيوان<sup>٢</sup>، أو قال «لا تشتري» إلا البز<sup>٣</sup>، فإن هذا جائز لا بأس به، وإن قال «لا تشتري» إلا سلعة كذا وكذا، لسلعة لا تبقى في أيدي الناس وتختلف في شتاء أو صيف فإن ذلك مكروه لا ينبغي. وقال محمد: إنما المضارب بمنزلة الوكيل إن شاء رد المضاربة وإن شاء قبلها، وليس ذلك بأمر لازم، يؤخذ به إن شاء وإن أبي فلا بأس بهذا، إن شاء اشترى وإن شاء ترك، وإن شاء رد المضاربة إذا فات ذلك الشيء وإن شاء لم يرد، وكذا صاحب المال ليس المضاربة بأمر لازم [عليه]<sup>٤</sup> إن شاء أخذها ما لم يشتريها صاحبها وإن شاء تركها، فإذا كان

(١) في الموطأ هكذا: قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا وشرط عليه أن لا يشتري بماله إلا سلعة كذا وكذا أو يتهاون أن يشتري سلعة باسمها، قال مالك: من اشترط على من قارض أن لا يشتري حيوانا أو سلعة باسمها فلا بأس بذلك، ومن اشترط على من قارض أن لا يشتري إلا سلعة كذا وكذا فإن ذلك مكروه، إلا أن تكون السلعة التي أمره أن لا يشتري غيرها كثيرة موجودة لا تختلف في شتاء ولا صيف فلا بأس بذلك - انتهى.

(٢) في الأصل «لا تشتري».

(٣) كذا في الأصول بالاستثناء والتعريف، وفي الموطأ «أن لا يشتري حيوانا أو سلعة باسمها» كما عرفت.

(٤) في الأصول «لا تشتري» بالنفي والمقام يقتضي النهي كما لا يخفى.

(٥) كذا في الأصول بالاستثناء والتعريف، وهو مثل الأول.

(٦) في الموطأ: لا تختلف في شتاء ولا صيف.

(٧) سقط لفظ «عليه» من الأصول والمقام يقتضيه فزدته.

أخذها ليس بأمر لازم لم يكن فيه شيء من هذا إن وجد ما أمره به  
أشتراه وانجر فيه، وإن لم يجد رد المال على صاحبه، وإن أراد إمساك  
المال حتى يجده فيشتريه كأن لصاحب المال أن يأخذ المال، فإذا كان لا يجب  
بفوت ذلك الشيء إمساك لم يفسد فوته شيئاً .

### باب الرجل يشتري من مضاربة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا بأس بأن يشتري رب المال  
من مضاربه بعض ما اشترى من السلع إذا كان صحيحاً على غير شرط .  
وكذلك قال أهل المدينة، وقال بعض أصحاب أبي حنيفة<sup>١</sup>: لا يجوز ذلك  
لأنه ما اشتراه بماله فلا يكون ذلك شراء وهو على المضاربة على حاله .  
وقال محمد: القول ما قال أبو حنيفة وأهل المدينة .

### باب السلف في المضاربة

محمد قال: قال أبو حنيفة في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة فأخبره  
العامل أن المال قد اجتمع عنده وسأله أن يسلفه إياه<sup>٢</sup> ففعل: إن ذلك  
جائز . وقال أهل المدينة: لا يصلح<sup>٣</sup> أن يسلفه إياه حتى يقبض صاحب  
المال ماله ثم يسلفه إياه إن شاء [أو يمسكه]<sup>٤</sup> .

قال محمد: وما بأس بهذا إذا أسلفه إياه فقد خرج من المضاربة  
وصار سلفاً مضموناً وصار ربحه للعامل ووضعته عليه، فأى شيء كرهتم

(١) وهو زفر بن الهذيل، الامام الجليل، الثقة الحافظ .

(٢) في الموطأ: ان يكتبه عليه سلفاً .

(٣) كذا في الهندية، وفي الأصل «لا يصح»، وفي الموطأ «لا أحب ذلك حتى يقبض  
منه ماله» .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول، وإنما زدناه من موطأ مالك .

من هذا؟ أ رأيتم رجلاً أودع رجلاً ماله<sup>١</sup> فسأله أن يسلفه إياه أما يجوز ذلك أو حتى يقبضه رب المال ثم يسلفه إياه؟ هذا جائز، فكذلك المضاربة إذا صارت في يد المضارب مالا عيناً، كما لو دفعت إليه وهي في يده بمنزلة الوديعة إذا أسلفها إياه جاز ذلك وصارت قرضاً مضموناً على المضارب وخرج المال من المضاربة.

### باب الدين في المضاربة

محمد قال: قال أبو حنيفة - رضي الله عنهما - فيمن دفع إلى رجل ديناً في مضاربة فاشتري به سلعة ثم باع السلعة بدين ورجح في المال ثم هلك [الذي أخذ المال]<sup>٢</sup> قبل أن يقبض المال: إن القاضي إذا رفع ذلك إليه جعل للميت وصياً<sup>٣</sup> رضا<sup>٤</sup> لقبض<sup>٥</sup> المال فيدفع إلى صاحب المال رأس ماله وحصته من الربح، ويدفع إلى ورثة الميت حصتهم من الربح، وإن كان الميت أوصى إلى إنسان فهو الذي يتقاضى<sup>٦</sup> المال. وقال أهل المدينة: إن شاء<sup>٧</sup> ورثة العامل<sup>٨</sup> أن يقتضوا<sup>٩</sup> المال<sup>١٠</sup> وهم على شرط أيهم<sup>١١</sup> من الربح [فذلك لهم]<sup>١٢</sup>

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «مالاً».

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول، وزيد من الموطأ.

(٣) في الأصول: «رضا» تصحيف.

(٤) كذا في الهندية، وفي الأصل «يقبض المال» ولعل الصواب «ليقبض».

(٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب «يقتضى».

(٦) في الموطأ «إن اراد».

(٧-٧) كذا في الأصول، وفي الموطأ «أن يقبضوا ذلك المال».

(٨) في الأصول «وهو على شيء طابيه» وهو تصحيف - كما لا يخفى.

(٩) سقط ما بين المربعين من الأصول.

إذا كانوا أمناء على ذلك، وإن<sup>١</sup> كرهوا أن يتقاضوه<sup>٢</sup> [وخلوا بين صاحب المال وبينه لم يكلفوا أن يقتضوه، ولا شيء عليهم]<sup>٣</sup> ولا شيء لهم فيه<sup>٤</sup> إذا سلوه<sup>٥</sup> إلى رب المال، وإن<sup>٦</sup> اقتضوه فلهم فيه من الشرط [والنفقة]<sup>٧</sup> مثل الذي كان لأبيهم<sup>٨</sup> [في ذلك هم فيه بمنزلة أبيهم]<sup>٩</sup> إذا كانوا أمناء<sup>١٠</sup>، فإن لم يكونوا أمناء [على ذلك]<sup>١١</sup> فإن عليهم<sup>١٢</sup> أن يأتوا بأمين يقبض<sup>١٣</sup> ذلك [المال، فإذا اقتضى جميع المال وجميع الربح كانوا بمنزلة أبيهم]<sup>١٤</sup> وإن لم يفعلوا<sup>١٥</sup> وخلوا<sup>١٦</sup> بين صاحب المال وبين اقتضاء المال كله

(١) في الموطأ «فاذا» .

(٢) كذا في الأصول، وفي الموطأ «يقتضوه» وهو الصواب .

(٣) ما بين المربين ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٤) لم تذكر كلمة «فيه» في الموطأ .

(٥) في الموطأ «اسلوه» .

(٦) في الموطأ «فان» بالفاء .

(٧) في الموطأ «مثل ما كان لأبيهم» .

(٨-٨) قوله «إذا كانوا أمناء» لم يذكر في الموطأ في هذا المقام .

(٩) في الموطأ «لهم» .

(١٠) كذا في الأصول، وفي الموطأ «فيقتضى» .

(١١) هذا كله ساقط من الأصول، وزيد من الموطأ .

(١٢) هذا تكرار، فانه بمعنى قوله «وان كرهوا ان يقتضوه - الخ» لما رقبه .

(١٣) في الأصول «وحالوا» وهو خطأ، والصحيح «وخلوا» من التخلية لا من الحيلولة .

الربح وغيره فذلك جائز [ولا شيء عليهم] <sup>١</sup> ولا شيء لهم فيه .  
وقال محمد: وكيف تحولت حصتهم من الربح لصاحب المال وقد  
وجب لأبيهم قبل موته ووجب لهم ميراثا بعد موت أبيهم أو هبوا <sup>٢</sup> ذلك  
فليس هذا هبة أو استجاره الورثة فليس هذا باجارة <sup>٣</sup> لهم ، وهذا حق  
لا يبطله إن اقتضاه صاحب المال أو غيره ، ولكن إن تشاحوا على اقتضائه  
أجبر الورثة [على] <sup>٤</sup> أن يقيموا وصيا لليت رضى <sup>٥</sup> يرضى به الفريقان  
جميعا يتقاضى <sup>٦</sup> ويرفع <sup>٧</sup> ذلك إلى القاضى فيكون هو الذى يجعله ، فإن لم يجدوه  
إلا بأجر فأجره فى مال الميت لأن الميت لو كان حيا أجبر على تقاضيه <sup>٨</sup> ،  
وإن كره ذلك فكذلك صار أجره فى ماله بعد موته ، فأما <sup>٩</sup> أن يكون  
فى مال من الربح وجب للمضارب قبل موته ثم تحول إلى غيره ، فليس هذا  
بشيء .، أرايتم لو كان رأس المال ألف درهم فربح المضارب قبل موته  
ألف درهم وكانت المضاربة على النصف أليس قد وجب للمضارب من الربح

- (١) سقط ما بين المربعين من الأصول ، وزيد من الموطأ .
- (٢) وفى الأصول «أو هبوا» والصواب «أو هبوا» - ف .
- (٣) كذا فى الأصل ، وفى الهندية «باجازة» بالزاي .
- (٤) سقط ما بين المربعين من الأصول ، كما لا يخفى .
- (٥) فى الأصول «رضى» والصواب «رضيا» .
- (٦) كذا فى الأصول «يتقاضى» بعد قوله «لليت» فأخرته . وقوله «يتقاضى» بمعنى يقتضى .
- (٧) فى الأصول «يدفع» بالدال وهو خطأ .
- (٨) كذا فى الأصول ، ولعله بمعنى الاقتضاء - كما فى الباب .
- (٩) كذا فى الأصول ، والمقام مقام الواو أى «واما» .

خمسائة درهم قبل موته بعمله<sup>١</sup> وبيعه وشرائه؟ فيصير هذا المال بعد أن وجب للمضارب إذا مات لورثته لا يتقاضاه رب المال بقول ورثة المضارب<sup>٢</sup> فابتاع<sup>٣</sup> مالا يخرج من ملك رجل بغير بيع ولا هبة ولا صدقة ولا إجارة، ولكن التقاضى على الميت بعد موته في ماله كما إن عليه في حياته يستأجر عليه من مال الميت رجل أمين يتقاضاه حتى يخرج فيستوفي رب المال رأس ماله ويكون<sup>٤</sup> ما بقي من الربح بين رب المال والمضارب الميت<sup>٥</sup> إن كان عليه دين فقضى منه وإلا كان ميراثا لورثته.

### باب الرجل يدفع إليه مالا مضاربة فيبيع بالدين

محمد قال : قال أبو حنيفة - رضى الله عنهما : من دفع ماله مضاربة فباع بالدين فبيعه جائز ، ولا يضمن إلا أن يكون قد نهى عن الدين ، وإن كان قد نهى ضمن ذلك . وقال أهل المدينة : إن باع بالدين ضمن<sup>٦</sup> وهو لازم له<sup>٧</sup> ، إن باع بالدين [ فقد ضمنه ]<sup>٨</sup> .

وقال محمد : إذا دفع إليه المال مضاربة فلم يأمر بشيء ولم ينه عنه

(١) كذا في الهندية وهو الصواب ، وفي الأصل « جملة » تصحيف لا يناسب المقام .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لا يتقاضاه » بعد قوله « المضارب » قبل قوله « فابتاع » ، ولم يذكر في الأصل - ف .

(٣) تأمل في العبارة ، ولي فيها قلق .

(٤ - ٤) في الأصول « ما بقي ربح » وهو خطأ سقط منه حرف « من » .

(٥) كذا في الهندية وهو الصواب ، وفي الأصل « للميت » .

(٦) في الموطأ « مما باع به عن دين فهو ضامن » .

(٧) في الموطأ « إن ذلك لازم له » .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ .

فله أن يصنع فيه ما يصنع التجار في أموالهم من البيع بالنقد و النسيئة ؛  
و هل يرجح الناس عامة أربابهم إلا في النسيئة ؟ ألا ترى أن المضارب  
إذا دفع إليه المال مضاربة و لم يسم له ما يشتري كان له أن يشتري جميع  
التجارات فكذلك له أن يشتري و يبيع بالنقد و النسيئة حتى ينهي عن ذلك .

### باب المحاسبة في المضاربة

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا يجوز للمضارب و رب  
المال أن يتفصلا ' و المال غائب عنهما حتى يحضر المال فيستوفي رب المال  
رأس ماله ، ثم يقسمان الربح على شرطهما . وكذلك قال أهل المدينة .  
و هو قول محمد - رضي الله عنه .

باب الرجل يدفع إلى رجل مالا مضاربة ثم جاءه بمال

فقال هذا حصتك من الربح

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه : في رجل دفع إلى رجل  
مالا مضاربة ثم جاءه فقال هذه حصتك من الربح و قد أخذت لنفسى مثله  
و رأس مالك عندي وافر ما وفر إني ' ، لا أحب ذلك و لا يكون قسمته حتى  
يحضر المال كله و يحاسبه ' و يعلم أنه وافر و يصل إليه ، [ ثم يقسمان الربح

(١) في الأصول بالاضاد المعجمة و هو خطأ .

(٢) كذا في الهذية ، و لفظ « بمال » ماقت من الأصل - ف .

(٣) كذا في الأصول ، و في الموطأ هذه ، و هو الأرجح .

(٤) في الأصول « وافر ما افراني » بالقاف تصحيف و تحريف ، و الصواب « وافر

ما وفر إني » بالفاء على زنة فاعل بمعنى : كامل ، لا من الاقرار .

(٥) كذا في الأصول « و يحاسبه » ، و الصواب « فيحاسبه » بالفاء .



بينهما [ ١ ] ثم إن شاء رده على مضاربه وإن شاء أمسكه . وقال أهل المدينة أيضاً : لا يستحب [ ٢ ] ذلك حتى يحضر المال كله فيحاسبه [ ٣ ] حتى يحصل رأس المال [ ٤ ] . ويعلم أنه وأقر ويصل إليه ، [ ٥ ] ثم يقتسمان الربح بينهما [ ٦ ] . ثم إن شاء رده عليه على قراضه وإن شاء أمسكه . وهذا كله قول محمد ، وقول [ ٧ ] غير أبي حنيفة . كله من [ أهل ] [ ٨ ] العراق : لا يضره أن لا يقبض المال منه إذا حضر واقتسما الربح . وقول أبي حنيفة أحب إلينا ، لا يكون لهما ربح حتى [ يستوفي رأس المال ] [ ٩ ] . والله أعلم .

باب الرجل يدفع إليه المال مضاربة فيشتري منه جارية  
فيطأها ثم يدعى الحبل

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة فعمل فيه فربح ثم اشترى من ربح المال جارية فوطئها فحملت

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول وزيد من الموطأ - راجع ص ٢٩١ منه - ف .

(٢) في الموطأ : قال : لا أحب ذلك .

(٣) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « ويحاسبه » بالواو .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول وزيد من الموطأ .

(٥) في الموطأ : ثم يرد إليه المال أو يحبسه .

(٦) كذا في الأصول ، والصواب « وقال » .

(٧) سقط ما بين المربعين من الأصول ولا بد منه .

(٨-٨) وفي الأصل « يستوفي في رأس المال » وهو من سهو قلم الناسخ ، والصواب

ما في الهندية « يستوفي رأس المال » .

منه فادعى الحبل و نقص المال : إنه ينظر في الجارية يوم حملت و ادعى الولد فان كان فيها فضل عن رأس المال كانت أم ولده و غرم رأس المال حتى يوفيه رب المال و حصته من الربح و حوسب بحصته من الربح إن كان في المال ربح ، و إن لم يكن فيها فضل رأس المال يوم وطئها لم تكن أم ولده و بيعت و استوفى رب المال رأس ماله ، و لم يحز ما صنع المضارب من ذلك . و قال أهل المدينة : إن اشترى جارية من ربح المال [ أو من جملة ] فوطئها فحملت منه و نقص المال فان كان له مال أخذت قيمة الجارية من ماله ، فأوفى بها المال ، فما كان بعد وفاة المال فهو بينهما على شروطهما ، و إن لم يكن له مال يبعث الجارية حتى يوفى المال من ثمنها .

و قال محمد : إن كان عتق منها شيء بحملها منه فليس ينبغي أن تباع الجارية كان له مال [ أو لم يكن له مال ] ، و إن لم يكن جرى فيها عتق بحملها منه فلتبع كان له مال أو لم يكن له مال ، فأما ما قال أهل المدينة

- (١) في الموطأ « ثم اشترى » .
- (٢) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و زيد من الموطأ .
- (٣) كذا في الأصول « و نقص » بالواو ، و في الموطأ « ثم نقص » .
- (٤-٤) في الموطأ « فيجبر به المال » .
- (٥-٥) كذا في الأصول ، و في الموطأ « فان كان فضل بعد وفاة المال » .
- (٦) في الموطأ : على القراض الأول .
- (٧) في الموطأ « وفاة » مكان « مال » .
- (٨) في الموطأ : حتى يجبر .
- (٩) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و لا بد منه .

فليس له وجه؛ أرايتم الجارية هل جرى فيها عتق بدعوته ما في بطنها؟ أو هل صار شيء منها بمنزلة أم الولد لا تباع أم الولد أو هي أمة على حالها؟ لا بد من أحد هذين الأمرين: إما [أن] يكون جرى فيها ما جرى في أم الولد أو جرى [عتق] في شيء منها، وإما أن تكون أمة تباع لم يجر فيها شيء من ذلك، فإن كان شيء من ذلك جرى فيها فليس ينبغي أن تباع موسرا كان أو معسرا، فإن كانت له أمة لم يجر فيها شيء من ذلك فلا بأس ببيعها موسرا كان المضارب أو معسرا.

### باب الرجل يدفع إلى رجل مالا مضاربة و يأمره أن يعمل فيه برأيه

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة و أمره أن يعمل فيه برأيه فاشتري سلعة و زدت منها من عنده: إن المضارب شريك صاحب المال في الربح و النقصان بحساب ما زاد فيها من عنده. و قال أهل المدينة: إن دفع إليه مالا قراضا فتعدى فاشتري به<sup>٢</sup> سلعة و زاد في ثمنها من عنده فصاحب المال بالخيار إن بيعت سلعته<sup>٣</sup> بربح أو نقصان<sup>٤</sup> أو لم تبع، إن شاء<sup>٥</sup> أن يأخذ المال<sup>٥</sup> و قضاء ما زاد من عنده فيها<sup>٦</sup>، و إن أبي كان المقارض شريكاً له [بحصته من الثمن]<sup>٧</sup> في النماء

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول، يدل عليه ما قبله و ما بعده من التقسيم.

(٢) في الأصول « بها » و هو خطأ.

(٣) و في الهندية « سلعة » تصحيف.

(٤) في الموطأ « أو وضعية ».

(٥-٥) كذا في الأصول. و في الموطأ « أن يأخذ السلعة أخذها » و هو الصواب.

(٦) في الموطأ: ما أسلفه فيها.

(٧) سقط ما بين المربعين من الأصول و زيد من الموطأ.

كتاب الحجة الرجل يدفع المال مضاربة ولم يأمره أن يعمل برأيه ج - ٣

و النقصان بحساب ما زاد [العامل] <sup>١</sup> فيها من عنده .

وقال محمد : كيف صار هذا هكذا ؟ أما للمضارب أن يشتري بمال <sup>٢</sup> المضاربة إلا سلعة كاملة ؛ أرايتم لو اشترى بعض سلعة بمال المضاربة نصفاً أو ثلثاً أما كان ذلك جائزاً ؟ فإذا كان ذلك يجوز و اشترى به و بمال من ماله سلعة فلم يتعد في شيء ، إنما هذا رجل اشترى من مال المضاربة بعض هذه السلعة فيقسم السلعة النقصان <sup>٣</sup> و النماء على قدر مالها ، ولا يكون هذا في ضمان ، و ليس لصاحب المال أن يأخذ السلعة كلها ، إنما اشترى له من ماله حصة منها <sup>٤</sup> - والله أعلم .

### باب الرجل يدفع المال مضاربة ولم يأمره أن يعمل في ذلك برأيه

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة ولم يأمره أن يعمل برأيه في ذلك ولم يأذن أن يدفعه مضاربة فدفعه المضارب إلى رجل آخر مضاربة فربح أو وضع : إن المضارب الأول ضامن لرأس المال لرب المال إن كان فيه ربح أو وضعية ، و يأخذ المضارب الأول من المضارب الثاني رأس المال فإن كان فيه نقصان فعلى المضارب

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) في الأصول « بالمال » و هو خطأ .

(٣) كذا في الأصول ، و لعل الصواب « على النقصان » فسقط حرف « على » منها ؛ والله أعلم - ف .

(٤) كذا في الهندية ، و في الأصل « منهما » تصحيف .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل قوله « إلى الرجل » سقط منها ؛ والله أعلم - ف .

(٦-٦) قوله « ولم يأمره أن يعمل في ذلك برأيه » كذا في الهندية وهو الصواب ، و في الأصل « فاستسلف منه العامل » مكان « ولم يأمره - الخ » وهو من تصرفات الناسخ .

الأول، وإن كان في ذلك ربح كان بين المضارب الأول والمضارب الآخر على ما اشترطا، وينبغي للمضارب الأول أن يتصدق بحصته ولا يأكله لأنه ربح ما خالفه وضمنه، ولا شيء لرب المال من ريع المال، ولو شاء رب المال ضمن رأس المال للمضارب الآخر وللمضارب الآخر على المضارب الأول بما ضمن من ذلك لأنه غره منه لرب المال. [وقال أهل المدينة في رجل أخذ من رجل مالا قراضا ثم دفعه إلى رجل آخر فعمل فيه قراضا بغير إذن صاحبه: إنه ضامن للمال، إن نقص فعليه النقصان] <sup>١</sup>، وإن ربح فارب المال <sup>٢</sup> شرطه من الربح <sup>٣</sup> ثم يكون للذي عمل شرطه <sup>٤</sup> مما بقي [من الربح] <sup>٥</sup>.

وقال محمد: كيف يكون المقارض <sup>٦</sup> الأول ضامنا للمال لرب المال؟  
فإن كان في المال <sup>٧</sup> ربح كان شرطه <sup>٨</sup> لرب المال، إذا وجب الضمان لرب المال على المقارض بطل ربح المال، ولا يجتمع لرب المال ضمان ربحه وماله <sup>٩</sup> وبلغنا <sup>١٠</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن ربح

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول، وزيد من موطأ الإمام مالك - راجع ص ٢٨٩ منه.

(٢) في الموطأ « فلصاحب المال ».

(٣-٣) في الأصول « شطر الربح » وهو خطأ.

(٤) في الأصول « شطره » وهو خطأ.

(٥) في الأصول « المتقارض ».

(٦) كذا في الأصول، وفي الهدية « للمال ».

(٧) استنده في كتاب الآثار من حديث عتاب بن أسيد؛ وأخرجه أصحاب السنن

الأربعة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص =

ما لم يضمن ، فهذا المال في ضمان المقارض الأول لرب المال ، وكيف يكون ربحه لرب المال إنما يكون ربحه للذي يضمنه ! وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا يكون ما سلف مقارضة !! فهذا بمنزلة المال السلف ولا يكون مقارضة ، وهو مضمون لا يجتمع الضمان والربح .

أخبرنا محمد قال : أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة ونهاه عن النسيئة فقال : إن شاء ضمن و تصدق بربحه ؛ فكذلك نقول<sup>١</sup> ، إذا خالف في شيء بما أمره به أو شيء مما نهاه عنه و ضمن و كان له الربح ، إلا أنه يعجبنا أن يتصدق به ولا يأكله .

### باب الرجل يدفع المال مضاربة فاستسلف منه العامل

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة فاستسلف منه العامل مالا فاشتري به سلعة لنفسه بغير أمر صاحبه : إن استسلفه باطل ، وما اشترى من ذلك فهو على المضاربة ، وإن ربح فالربح بينهما على ما اشترطا ، والوضيعة على مال<sup>٢</sup> المضاربة . وقال أهل المدينة : صاحب المال<sup>٣</sup> بالخيار ، إن شاء شركه في السلعة على نحو قراضها<sup>٤</sup>

= رفعه . و رواه الطبراني مرفوعا من حديث حكيم بن حزام . وقد مر تخريجه في كتاب البيوع ص ٠٠ ص ٠٠ . و حديث عمرو بن شعيب رواه الإمام أبو حنيفة رحمه الله - كما في عقود الجواهر و نصب الراية . و التفصيل قد سبق في كتاب البيوع فراجع .

(١) في الأصول « يقول » بالغية .

(٢) في الأصول « المال » وهو خطأ .

(٣) لعل الصواب « إن صاحب المال » فسقط لفظ « إن » من الأصول - والله اعلم .

(٤) في الأصول « قراضها » وهو خطأ .

و ن شاء خلى بينه وبينها و أخذ [ منه ] رأس ماله ، أى ذلك شاء فعل <sup>١</sup> .  
 قال محمد : إذا قال المضارب « إني استسلف هذا المال » بغير محضر  
 من رب المال ولا رضاه أيجوز له ما قال من ذلك ؟ ما قوله ذلك وسكوته  
 إلا سواء لأن ذلك لا يجوز على رب المال ، فإذا كان ذلك لا يجوز على  
 رب المال فكأنه لم يقله ، و يكون ما اشترى من ذلك على المضاربة على  
 حاله كأنه لم يتكلم بذلك ؛ أرايتم رجلا دفع إلى رجل ألف درهم وأمره  
 أن يشتري له جارية بها فقال له المأمور « نعم » و أخذ المال على ذلك فلما  
 خرج من عنده وجد جارية رخيصة فقال « اشهدوا أني اشتريت هذه الجارية  
 لنفسى بمال فلان الأمر الذى <sup>٢</sup> أمرنى بشراء الجارية <sup>٣</sup> » ثم نقد مال فلان  
 الأمر و أخذ الجارية أيجوز هذا للمأمور و تكون له الجارية ؟! ليس هذا  
 بشيء ، و الجارية للأمر ، و قول المأمور باطل ، فكذلك المضاربة .

### باب الكراء في المضاربة

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى رجل دفع إلى رجل مالا  
 مضاربة فاشتري به سلعة ثم حملها إلى بلدة التجارة فباعت عليه وخاف

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول .

(٢) ليس ذلك فى الموطأ ، بل فيه : و كذلك يفعل بكل ما تعدى .

(٣-٣) فى الأصول « امر من شراء الجارية » و هو خطأ .

(٤) فى الأصول « القضاء » و هو عندى تصحيف ، و الصواب « باب الكراء فى

المضاربة » لأن مسائل الباب منه . و فى الموطأ « الكراء فى المضاربة » .

(٥) قال فى المغرب : بارت السلعة كسدت ، من باب طلب - اه . و فى الموطأ « بار »

مذكرا ، لأن قبله « فاشتري به متاعا » .

النقصان إن باع<sup>١</sup> فتكاري عليها<sup>٢</sup> [إلى] بلد<sup>٣</sup> آخر فباع بنقصان فاغترق<sup>٤</sup> الكراء أصل المال كله: إن جميع ما اشترى<sup>٥</sup> من ذلك المضارب فهو متطوع فيه، ولا شيء له من ثمن السلعة لأنه حين اشترى بالمال سلعة كان متطوعاً حتى اكترى عليها لأن رب المال لم يأمره بذلك فيجوز على رب المال، ولكنه لو اشترى السلعة ببعض [المال]<sup>٦</sup> وبقي من المال ما يكترى به عليها فهذا يجوز له أن يرجع فيما بقي من المال، فأما إذا اشترى برأس المال سلعة ثم اكترى من عنده فذلك شيء تطوع به لا يرجع في رأس المال ولا في ربحه إن كان ولا على رب المال. وقال أهل المدينة: إذا اشترى بالمال سلعة<sup>٧</sup> ثم حملها إلى بلد [التجارة]<sup>٨</sup> فارت عليه وخاف النقصان إن باعها<sup>٩</sup> فتكاري عليها<sup>١٠</sup> إلى بلد آخر فباع بنقصان فاغترق<sup>١١</sup> الكراء أصل المال كله: إنه إن كان فيما باع به وفاء بالكراء<sup>١٢</sup> فسيل

(١) في الموطأ «باعه» .

(٢) في الأصول «عليه» وهو خطأ .

(٣) سقط ما بين المربعين من الأصول، وزيد من الموطأ .

(٤) في الأصول «بلداً» بالنصب .

(٥) في الأصول «فاغترق» وهو خطأ، والافتراق: الاستيعاب .

(٦) لي فيه قلق لعله «اكترى» من الكراء - تأمل .

(٧) سقط ما بين المربعين من الأصول .

(٨) في الموطأ «متاعاً» .

(٩) في الأصول «باع» وفي الموطأ «باعه»؛ وفي الأصول المرجع مؤنث .

(١٠) كذا في الأصل، وفي الهندية «عليهما» بتشديد الضمير - تصحيف .

(١١) كذا في الأصول، وفي الموطأ «للكراء» .



ذلك، وإن بقي من الكراء شيء بعد ذلك ذهاب أصل المال كان على العامل، ولم يكن على رب المال [منه] شيء يتبع به .

وقال محمد: إنما أمره رب المال أن يتجر في ماله، فإذا اشترى بماله كله طعاماً فلم يبق عنده من المال شيء ثم اكرت على الطعام في حوالة بدراهم فأنما ذلك عليه لأنه اكرت على ذلك بدراهم وليس في يده من المضاربة دراهم إنما في يده طعام فليس له أن يكرت على المضاربة<sup>٢</sup> بغير ما في يده فيها فإن فعل فذلك شيء تطوع به؛ وأرأيت لو اشترى جارية بدراهم يريد أن تكون على المضاربة والمضاربة قد تحولت في يده أكانت الجارية من المضاربة وقد اشتراها بغير ما في يده من المضاربة؟ أفلا ترون أن ثمن الجارية في ماله خاصة ولا يكون على المضاربة وتكون الجارية له؟ فكذلك الكراء يلزمه في ماله خاصة، ولا يكون على المضاربة وهو متطوع فيه لأنه إنما أمره رب المال أن يتجر في ماله ولم يأمره أن يستدين شيئاً وإذا اشترى بالمال كله ثم استدان على المال الكراء وغيره ورب المال لم يأمره بذلك إنما استدان على نفسه. إنما ينبغي له إن أراد هذا أن يبقى من المال ما يتكاري به، فإذا لم يبق شيئاً فليبع بعض الساعة التي اشتراها ثم يتكاري بثلث ذلك حتى لا يتكاري بدين إذا

(١) كذا في الأصول، وليس في الموطأ لفظ « ذهاب » .

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول وزيد من الموطأ .

(٣) في الأصول « المضارب » وهو خطأ، الصواب « المضاربة » .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية « لغير » .

(٥) كذا في الأصول وهو الصحيح « ولم يبق » من الإبقاء لا من البقاء فرفع الشيء لا يصح .

كان لم يأمره صاحب المال أن يستدين .

## باب اختلاف رب المال و المضارب في الربح

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة فعمل به فربح [ فيه ربحاً ] <sup>١</sup> فقال العامل « عاملتك » على أن لي الثلثين ، و قال رب <sup>٢</sup> المال « قارضتك » <sup>٣</sup> على أن لك النصف ، \* : إن القول قول رب المال و عليه في ذلك اليمين لأن المال ماله و الربح ربح في ماله فالقول قوله . و قال أهل المدينة : القول قول العامل و عليه في ذلك اليمين إذا كان ما قال [ يشبه قراض ] <sup>٤</sup> مثله و [ كان ] <sup>٥</sup> ذلك [ نحواً ] <sup>٦</sup> مما يتعامل <sup>٧</sup> عليه الناس و إن جاء بأمر مستنكر <sup>٨</sup> و ليس على مثله يتعامل <sup>٩</sup> الناس في قدر حال قراضهما و شرطهما <sup>١٠</sup> لم يصدق و رد إلى عمل <sup>١١</sup> مثله .

و قال محمد : كيف كان القول قول العامل في ربح مال و هو مقر بأنه

(١) سقط ما بين المبيعين من الأصل و زيد من الموطأ .

(٢) في الموطأ « قارضتك » .

(٣) في الموطأ « صاحب » .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول و زيد من الموطأ ص ٢٩٢ .

(٥) في الموطأ : أن لك الثلث .

(٦) في الموطأ « يتقارض » .

(٧) في الموطأ « يستنكر » مضارعاً .

(٨) ليست هذه العبارة في الموطأ و عدمها لا يخل بالمقصود .

(٩) في الموطأ « قراض » .

رج مال غيره ؟! رأيتم لو قال رب المال « ما دفعته مقارضة ما دفعته  
إلا بضاعة و ما شرطت له ربحاً » و قال الآخر « دفعته إلى مقارضة بالثلثين »  
أ كان يصدق على ' هذا وقد أقرت أن المال ماله و الربح ربح ماله ليس  
يصدق على شيء من هذا ؟ رأيتم لو قال رب المال « كنت أجيراً في المال  
بعشرة دراهم كل شهر » و قال العامل « كل المال معي مضاربة و شرطت  
لي الثلثين من الربح » أ كان يصدق على ذلك ؟! ما كان ينبغي أن يشكل  
عليكم هذا ؛ إنما المال و ربحه لرب المال ، و القول قوله فيما ذكر أنه شرط  
للعامل مع يمينه و على العامل البينة .

باب رجل يدفع إلى رجل المال مضاربة فاشترى به

السلعة فوجد المال قد سرق

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل دفع إلى رجل مالا  
مضاربة <sup>٢</sup> فاشترى به سلعة <sup>١</sup> ثم ذهب ليدفع إلى رب السلعة المال فوجد  
المال قد سرق بعد ما اشترى : إن المضارب يرجع على رب المال بمثل ذلك  
المال يدفعه إلى البائع و يأخذ السلعة فتكون على المضاربة . فان كان في  
ذلك ربح فأرادا <sup>٣</sup> القسمة فان رأس مال رب المال في المضاربة المال

(١) كذا في الأصل ، و كذا في الموطأ ، و في الهنذية « و على » تحريف .

(٢) كذا في الهنذية ، و في الأصل « و اشترى » - ف .

(٣) كذا في الأصل ، و لفظ « مضاربة » ساقط من الهنذية - ف .

(٤) سقط هنا من الأصل عبارة كثيرة حتى ذهب الباب كله و شيء من أول الباب

الآتي ، فما ذكر هاهنا كله من الهنذية - ف .

(٥) في الأصول « أرادوا » بالجمع و هو خطأ .

كتاب الحجة الرجل يدفع إلى رجل المال مضاربة فاشترى به السلعة ج - ٣

الذي سرق [والمال الذي أعطاه ثانياً] <sup>١</sup> الأول و الآخر، ولا ربح لواحد منهما حتى يستوفي رب المال المالين جميعاً، فإذا استوفاهما قسم ما بقي و هو الربح بينهما على ما اشترطاً <sup>٢</sup> في أصل المضاربة على الربح لأنه لا ربح في هذه المضاربة حتى يستوفي رب المال جميع ماله . وقال أهل المدينة <sup>٣</sup> : يلزم العامل [المشتري] <sup>٤</sup> أداء ثمنها إلى البائع و يقال لرب <sup>٥</sup> المال : إن شئت أن تدفع <sup>٦</sup> الثمن إلى المقارض [و السلعة بينهما] <sup>٧</sup> تكون السلعة قراضاً [على ما كانت عليه المائة الأولى، و إن شئت] <sup>٨</sup> فأبرأ من السلعة فإن دفع الثمن <sup>٩</sup> إلى العامل كانت <sup>١٠</sup> قراضاً على سنة القراض الأول، و إن أبى كانت [السلعة] <sup>١١</sup>

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول، و كان هنا بياض في الأصول فزادته من عندي أصلاً حله و ان كان صحة المعنى بدون هذه الزيادة أيضاً - كما لا يخفى .

(٢) في الأصول « ما اشترط » بالافراد .

(٣) عبارة الموطأ هكذا : في رجل اعطى رجلاً مائة دينار قراضاً فاشترى بها سلعة ثم ذهب ليدفع الى رب السلعة المائة دينار فوجدها قد سُرقت فقال رب المال « بع السلعة فإن كان فيها فضل كان لي و ان كان فيها نقصان كان عليك لأنك انت ضيعت » فقال المقارض : بل عليك وفاء حق هذا إنما اشتريتها بمالك الذي اعطيتني ؛ قال مالك يلزم العامل - الخ .

(٤) ما بين المربعين زيد من الموطأ .

(٥) في الموطأ « لصاحب » .

(٦) في الموطأ : ان شئت فأد المائة دينار .

(٧) في الموطأ « المائة دينار ، مكان « الثمن » .

(٨) كذا في الموطأ ، و في الأصول « فكانت » .

للعامل و كان عليه <sup>١</sup> ثمنها .

و قال محمد : كيف تكون [ السلعة ] <sup>٢</sup> للعامل و قد اشتراها يوم اشتراها  
لرب المال بماله على المقارضة و رب المال الذي أمره بالشراء فعليه أن  
يخلصها <sup>٣</sup> فيما أمره و لم يحدث المضارب حدثاً يوجب <sup>٤</sup> عليه أداء الثمن  
من ماله إنما اشتراه لرب المال و المال يؤمّن له فعليه أداء ثمنها و يكون على  
المضاربة ما اشترت عليه أول مرة إلا أن رأس المال فيها المألان <sup>٥</sup> جميعاً  
لأن رب المال نقد في هذه المضاربة مألان فرأس ماله جميع ذلك ، و لا ربح  
حتى يستوفى جميع المألان ؛ أرايتم المضارب إذا قال [ له ] <sup>٦</sup> رب المال  
« لأعطيه <sup>٧</sup> الثمن » ؟ قالوا : إذن يكون ذلك على المضاربة . قيل لهم : أرايتم  
المضارب هل تعدى فيما <sup>٨</sup> أمره به ؟ [ قالوا : لا ] <sup>٩</sup> هل رأيت أحداً أمر  
بشراء [ شيء ] <sup>١٠</sup> ؟ فإن كان المأمور اشتراه على ما أمره [ أما ] <sup>١١</sup> صار للآمر ؟

(١) في الأصول « له » و في الموطأ « عليه » و هو الصحيح .

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و زيد للتوضيح .

(٣) في الأصول « يخلصه » .

(٤) في الأصول « يجب أن كان هذا صحيحاً ، فلا بد من زياده كلمة « به » ، كما لا يخفى

و لذا غيرته بـ « يوجب » و هو أهون من السقوط .

(٥) في الأصول « المألان » و هو خطأ .

(٦) سقط الظرف من الأصل و زيد ليصح الكلام .

(٧) في الأصول « لا أعطيه » تأمل فيه هل له معنى صحيح أم لا .

(٨) في الأصول « ما » بدون « في » الظرفية .

(٩) سقط من الأصول و لابد منه .

(١٠) سقط أفظ « شيء » من الأصول .

(١١) سقط لفظ « أما » من الأصول ، و عبارة الأصول هكذا : على ما أمره صار للآمر .

ما ينبغي أن يشكل هذا عليكم؛ رأيتم رجلاً دفع إلى المأمور مائة درهم<sup>١</sup> وأمره أن يشتري له [بها]<sup>٢</sup> جارية بعينها [فاشترها]<sup>٣</sup> فضاع المال فهل [لا]<sup>٤</sup> ينفذ ويجوز؟ للأمر أن يلزم المأمور بقليل أو كثير وما كان له فيها حاجة؟ هذا مما لا ينبغي أن يخفى، إن هذا لا يلزم المأمور ولكن المأمور يأخذ الثمن من الأمر فيدفعه إلى البائع ويقبض الجارية فيدفعها إلى الأمر.

### باب إذا تفاسخا فبقي عند أحدهما شيء من المضاربة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المضاربين إذا تفاسخا فبقي عند العامل<sup>٥</sup> من المتاع الذي يعمل فيه<sup>٦</sup> خلق قرية<sup>٧</sup> أو ثوب<sup>٨</sup> أو أشباه ذلك<sup>٩</sup> إن ذلك كله تافها كان أو غير تافه من مال<sup>١٠</sup> المضاربة لا يترك

(١) في الأصول «من درهم» «من» تصحيف «مائة».

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول.

(٣) في الأصول «فهل ينفذ يجوز» وهو كما ترى فزدت حرف «لا» قبله.

(٤) زدت واو العطف قبله ليكون مدخول «هل» والضمير في قوله «وما كان له» راجع إلى المأمور - تدبر.

(٥) في الموطأ: بيد العامل.

(٦-٦) كذا في الموطأ، وفي الأصول «من المتاع ما الذي يعمل به» وهو كما تراه.

(٧-٧) في الأصول «حلف قرية» وهو تصحيف، والخلق: البالي، والقرية بالقاف والباء الموحدة بينهما راء مهملة مشهور.

(٨) في الأصول «أو ثوبا»؛ وفي الموطأ «خلق القرية أو خلق الثوب» ولذا جررتها في الصلب ليندخل تحت «خلق».

(٩) وفي الموطأ: أو ما أشبه ذلك.

(١٠) في الأصول «المال» وهو خطأ.

كتاب الحجة دفع إلى رجل مالا فاشترى به سلعة فقال بعها وقال المضارب لا ج - ٣

منه شيء للمضارب . وقال أهل المدينة : إن كان ذلك تافها لا خطب<sup>١</sup> له فهو للعامل .

وقال محمد : ما بين التافه وغير التافه فرق ، لئن كان للعامل التافه يكون له أيضا غير التافه ، فإن كان له غير التافه فما التافه<sup>٢</sup> وغير التافه وما مجراهما في الحق إلا سواء ، وما يبطل حق امرئ مسلم لو كان تافها إذا كانت له فيه [حاجة يرد]<sup>٣</sup> قليله وكثيره ؛ أخذ أهل المدينة في هذا الحكم بالصرف<sup>٤</sup> وكرهوا أن ينظروا في القليل ونظروا [في الكثير]<sup>٥</sup> ما بين القليل والكثير في موضع الحق فرق ولرب قليل أنفع<sup>٦</sup> لصاحبه إذا كان محتاجا إليه من كثير عند غيره لا حاجة به إليه<sup>٧</sup> .

باب الرجل يدفع إلى الرجل مالا مضاربة فاشترى به

سلعة فقال رب المال بعها وقال المضارب لا

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل دفع إلى رجل مالا مضاربة فاشترى به سلعة فقال رب المال « بعها » وقال المضارب « لا أرى

- (١) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « حظ » ، وهو خطأ .
- (٢) وفي الأصول « ماله للتافه » ، والصواب « فما التافه - الخ » .
- (٣) ما بين المربعين زدته أصلا حالل المعنى تأمل فيه ، وفي الأصول « إذا كانت له فيها » .
- (٤) كذا في الأصول ، وتأمل فيه هل هو مصحف أم لا ، ولي فيه قلق .
- (٥) زدت ما بين المربعين لتصحيح العبارة وإلا يخل المعنى .
- (٦) في الأصول « أمتع » ، وفي هامشه كان نسخة « أنفع » ، فأدخلناه في الأصل لأنه أوضح وإن كان لا أمتع معنى صحيح . و « رب » حرف جر كما لا يخفى .
- (٧) جميع الباب بسبب السقطات مختل النظام - فإلى الله المشتكى .

كتاب الحجة دفع إلى رجل مالا فاشترى به سلعة فقال بعها وقال المضارب لا ج - ٣

وجهه<sup>١</sup>، واختلفا<sup>٢</sup> في ذلك: إن المضارب يُجَبَّر على بيعها رأى وجهه يبيع أو لم يره، لأن لرب المال أن يأخذ ماله منه ولا يدعه. وقال أهل المدينة: لا ينظر [في] ذلك إلى قولهما<sup>٣</sup>، ولكننا نسأل<sup>٤</sup> عن ذلك أهل المعرفة والبصر بتلك السلعة فإن رأوا وجهه البيع<sup>٥</sup> بيعت عليهما، وإن رأوا وجهه الامساك أمسكت<sup>٦</sup>.

وقال محمد: وكيف تمسك<sup>٧</sup> ورب المال يريد أخذ ماله؟ أرايتم لو لم يرها<sup>٨</sup> وجهه يبيع عشر سنين أو عشرين سنة أكانت<sup>٩</sup> تترك حتى يرى لها وجهه يبيع زمانا إذا أراد صاحب المال بيعها حتى إذا رأى لها وجهه يبيع لم يره.

\*\*\*

آخر كتاب المضاربة، والحمد لله رب العالمين.

- (١) كذا في الأصول، وفي الموطأ «وجه يبيع» مكان «وجهه».
- (٢) في الموطأ «فاختلفا» بالقاء.
- (٣) زدت «في» الظرفية للإصلاح كما تراه.
- (٤) في الموطأ «لا ينظر إلى قول واحد منهما ويسأل» بالغية.
- (٥) كذا في الأصول بالتكلم.
- (٦) في الموطأ: وجهه يبيع.
- (٧) في الموطأ: وإن رأوا وجهه انتظار انتظار بها - اه. قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٦٦ من شرحه: قال الكوفيون والشافعي: تباع السلعة في الوقت، لأن لكل واحد منهما عنده نفقذ القراض عند العمل وبمده لأنه عقد غير لازم - اه.
- (٨) في الأصول «يمسك».
- (٩) في الأصول «لو لم يرها له».
- (١٠) بزيادة الاستفهام حسب اقتضاء المقام. وقد بقي كثير من مسائل المضاربة وأبوابها كما هو ظاهر وأعلمها سقطت من أقلام النسخين، كما يعرف من موطأ مالك.



بسم الله الرحمن الرحيم

أول

## كتاب الحبس

### باب الرجل يقول داري حبس على فلان

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إذا قال الرجل «داري حبس على فلان وعقبه من ولده لا يباع ولا يورث، فهذا باطل، وللذي جعلها حبسا أن يرجع فيها، وإن مات كان ميراثا لورثته، والحبس باطل». وقال أهل المدينة: هذا جائز، فإن انقضى كل من جعلت له رجعت إلى أولى الناس بالذي جعلها حبسا عليهم على حالها<sup>١</sup> لا يباع ولا يوهب ولا يورث. وقال محمد: وكيف جازت للذي حبسها عليهم وكانوا قد ملكوها لورثتهم<sup>٢</sup> أولى بها من غيرهم! ولئن كانوا لم يملكوها ما لهم أن يطلوا ميراث الذي حبسها بغير ملك صارت لهم، وكيف صارت حبسا على غير من حبست عليه إذا انقضوا؟ لئن كان إنما حبسها عليهم بسكنائها إنه لينبغي إذا انقضوا أن يرجع ميراثها لورثة الذي حبسها، ولا تكون حبسا لمن<sup>٣</sup> يحبسها عليه؛ رأيتم رجلا قال «داري هذه حبس»، ولم يسم لمن حبسها عليه أيجوز؟ قالوا: لا، وهي ميراث لورثته. قيل لهم: فينبغي إذا جعلها

(١) في الأصول «حالم»، .

(٢) اللام فيه مفتوحة وليست بجارة - تدبر .

(٣) كذا في الأصول، وعندى الصواب «على من» تدبر . قلت: ولعل الصواب

«ميراثها لمن لم يحبسها عليه» - ف .

حبسا على إنسان وقبضها ذلك الانسان فصيرتموها<sup>١</sup> حبسا عليه ولم تملكوه<sup>٢</sup>  
 رقبته ثم مات الذي حبست عليه أن يردها ميراثا لأنها إنما حبست على  
 إنسان بعينه فإذا مات فكأنما حبسها<sup>٣</sup> على إنسان بغير عينه فترجع<sup>٤</sup> ميراثا  
 لورثة الأول<sup>٥</sup> .

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فيصير » ولعل الصواب « فتصير » .
- (٢) كذا في الأصول وهو الصواب ، خطابا لأهل المدينة ومناسبا لقوله « فصيرتموها » ؛  
 قال العلامة المفتي - حفظه الله : و الصواب « ولم يملكه » - ف .
- (٣) كذا في الأصول وهو الصواب ؛ قال العلامة المفتي ؛ و الصواب « حبست » - ف .
- (٤) في الأصول « فترجع » ، بالغية ، تصحيف .
- (٥) اعلم ان الوقف عند الامام على قسمين : احدهما لازم مؤبد خارج عن ملك  
 الواقف و ان لم يحكم به حاكم كالمسجد ونحوه و هو عنده بخلاف سائر الاوقاف ،  
 والثاني وقف جائز غير لازم الا بأحد الأمرين : اما ان يحكم به القاضي او يخرج  
 مخرج الوصية لأن لفظه لا ينبي<sup>٦</sup> عن الاخراج عن ملكه بل عن الابقاء فيه لتحصل  
 الغلة على ملكه فيصدق بها ، بخلاف قوله « جعلته مسجدا » فانه لا ينبي<sup>٧</sup> عن ذلك ليحتاج  
 الى القضاء بزواله ، فاذا اذن بالصلاة فيه قضى العرف بزواله عن ملكه غير متوقف  
 على القضاء ، ومن قال « لا يجوز الوقف عند ابى حنيفة » فقد اخطأ ، و الباب لا يخالف  
 قولي هذا فقد قال في الاسعاف : هو جائز عند علمائنا ابى حنيفة واصحابه و انما الخلاف  
 بينهم في اللزوم وعدمه ، فعنده يجوز جواز الاعارة فتصرف منفعتة الى جهة الوقف  
 مع بقاء العين على حكم ملك الواقف ، و لو رجع عنه حال حياته جاز مع الكراهة ،  
 و يورث عنه ، و لا يلزم الا بأحد الأمرين : اما ان يحكم به القاضي او يخرج  
 الوصية ، وعندهما يلزم بدون ذلك و هو الصحيح و هو قول عامة العلماء ؛ ثم ان  
 ابا يوسف يقول : يصير وفقا بمجرد القول ؛ لأنه بمنزلة الاعتاق عنده وعليه الفتوى =

== وقال محمد: لا الا بأربعة شروط، ستأتي . والمملك يزول عن الموقوف بأربعة شروط :  
 بافراز مسجد فانه يلزم بلا قضاء ، و بقضاء القاضي بلزومه او بخروجه عن ملكه ،  
 و بالموت اذا علق الوقف به فانه وصية لازمة فلا يجوز التصرف فيه بببيع وغيره بعد  
 موته لما يلزم من ابطال الوصية وذا لا يجوز ، و بقوله « وقفها في حياتي و بعد وفاتي »  
 مؤبدا . قال في الدر المختار : فانه جائز عندهم ، لكن عند الامام ما دام حيا هو نذر  
 بالتصدق بالغلة فعليه الوفاء وله الرجوع ؛ ولو لم يرجع حتى مات جاز من الثلث ؛  
 قلت : ففي هذين الأمرين اى فيما اذا علقه بالموت و فيما اذا قال « وقفها في حياتي و بعد  
 وفاتي » له الرجوع ما دام حيا غنيا او فقيرا بأمر قاض او غيره - شربلالية اه . و قد  
 استوى الأمران من حيث انهما يفيدان الخروج و اللزوم بموت الواقف بخلاف  
 الأمر الأول و الرابع و هما ما اذا حكم به حاكم او افرضه مسجدا فانهما يفيدان  
 الخروج و اللزوم في حياته بلا توقف على موته - كما في الشربلالية ؛ فاللزوم فيهما  
 حال و في الآخرين مالى - كذا في رد المختار ، و راجع لذلك : الاسعاف و البحر  
 الرائق و رد المختار و الدر المختار و البدائع و غيرها من كتب الفقه .

اذا عرفت هذا فاعلم ان الحافظ ابن ابي شيبة قال في المسألة التاسعة عشر من كتاب الرد :  
 حدثنا ابن علية عن ابن عون عن نافع عن ابن عمر قال : اصاب عمر ارضا بخير فأتى  
 النبي صلى الله عليه و سلم فسأله عنها فقال : اصبته ارضا بخير لم اصب ما لا قط عندي  
 انفس منه فما تأمرني ؟ فقال : ان شئت حبست اصلها و تصدقت بها ؛ قال : فتصدق بها  
 عمر ؛ غير انه لا يباع اصلها و لا يوهب و لا يورث فتصدق بها في الفقراء و القربي  
 و في الرقاب و في سبيل الله و ابن السبيل و الضيف ، لا جناح على من وليها ان  
 يأكل منها بالمعروف او يطعم صديقا غير متولد فيه ؛ حدثنا ابن عيينة عن ابن طاوس  
 عن ابيه ألم تر ان حجرا المدرى اخبرني ان في صدقة النبي صلى الله عليه و سلم يأكل  
 منها اهلها بالمعروف و غير المتكر ؛ و ذكر ان ابا حنيفة قال : يجوز للورثة ان =

= يردوا ذلك - انتهى . قلت : قد علمت مذهب الامام مفصلاً فتسبب ابن ابي شيبة اليه في جواز رد جميع اقسام الوقف الى الورثة خطأ ، وقف المسجد لا يرد ، والوقف الذي حكم بلزومه الحاكم لا يجوز رده ، والوقف الذي مات عليه الواقف لا يجوز رده الى الورثة ، وايفاء الوصية لازم و انفاذها واجب ، وانما الكلام في الوقف الذي لم يحكم بلزومه الحاكم فالاطلاق والارسال - كما صدر من ابن ابي شيبة - غلط يوقع الناس في الغلط وهو لا يليق بشأن العلم .

الثاني : جواز الرد ليس عنده على الاطلاق بل صرحوا بأنه مكروه عنده والكراهة تحميمية - كما ثبت في محله - فان الرد مخالف ومضاد لما قاله من « انى وقفت داري وجعلتها حبسا لله حيا وميتا » فهو نقض عهد الله تعالى وخديعة فيورث الكراهة - كما لا يخفى .

الثالث : انه في قسم واحد ايضا لم يتفرد به بل معه زفر والقاضى شريح قبله قائل به وهو قاض في عهد عمر وعثمان وعلى - رضى الله عنهم . قال الحافظ الطحاوى في ج ٢ ص ٢٥٠ من باب الصدقات الموقوفات : ثم هذا شريح وهو قاضى عمر وعثمان وعلى الخلفاء الراشدين المهديين رضوان الله عليهم اجمعين ، قد روى عنه في ذلك ايضا ما قد حدثنا سليمان بن شعيب عن ابيه عن ابي يوسف عن عطية بن السائب قال : سألت شريحا عن رجل جعل داره حبسا على الآخر فالآخر من ولده فقال : انما اقضى ولست اقبى ، قال : فتأشده فقال : لاحبس عن فرائض الله ؛ وهذا لا يسع القضاة جهله ولا يسع الأئمة تقليد من يجهل مثله ، ثم لا ينكر ذلك عليه منكر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من تابعيهم رحمة الله عليهم - انتهى . ورواه ابن ابي شيبة ايضا في البيوع من مصنفه من طريق وكيع وابن ابي زائدة عن مسعر بن كدام عن ابي عون عن شريح قال : جاء محمد بنيع الحبس ؛ وأخرجه البيهقي وإسناده هذا على شرط الشيخين و رجاله رجال الصحيحين ؛ وما سئل شريح غير بمجروحة ؛ وأخرجه ايضا =

== في مصنفه عن طريق هشيم عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي قال قال علي رضي الله عنه : لا حبس عن فرائض الا ما كان من صلاح او كراع - اه . وقد اخرج الطحاوي و الدارقطني من حديث ابن عباس مرفوعا : لا حبس عن فرائض الله ؛ و في اسناده ضعف يسير يشده الاثر المذكور عن علي و شريح على اصول المخالفين ، وقد سرد الطحاوي طريقه .

الرابع : ان الحديث المذكور لا يدل نصا على ما رآه ابن ابي شيبة من الرد على الامام ، بيانه على ما فصله الامام الطحاوي بعد رواية حديث عمر المذكور و خالفهم في ذلك آخرون منهم ابو حنيفة و زفر بن الهذيل رحمة الله عليهما فقالوا : هذا كله ميراث لا يخرج من ملك الذي أوقفه بهذا السبب ؛ و كان من الحجّة لهم في ذلك أن رسول الله صلى الله عليه و سلم لما شاوره عمر رضي الله عنه في ذلك قال له : حبس اصلها و سبل ثمرها . فقد يجوز ان يكون ما امره به من ذلك يخرج به من ملكه ، و يجوز ان يكون ذلك لا يخرجها من ملكه و اسكنها تكون جارية على ما اجراها عليه من ذلك ما تركها و يكون له فسخ ذلك متى شاء ، كرجل جعل لله عليه ان يتصدق بشمرة نخلة ما عاش فيقال له : انفذ ذلك ، و لا يجبر عليه و لا يؤخذ به شاء أو ابى ، و لكن ان انفذ ذلك فحسن و ان منعه لم يجبر عليه ، و كذلك ورثته من بعده ان انفذوا ذلك على ما كان ابوهم اجراه عليه فحسن و ان منعه كان ذلك لهم ، و ليس في بقاء حبس عمر الى غايته هذه ما يدل على انه لم يكن لأحد من اهله نقضه ، و انما الذي يدل على انه ليس لهم نقضه لو كانوا خاصموه فيه بعد موته فتمنعوا عن ذلك و لو جاز لكان فيه لعمرى ما يدل على ان الأوقاف لا تباع و لكن انما جاءنا تركهم لوقف عمر رضي الله عنه يجزى على ما كان عمر اجراه عليه في حياته . و لم يبلغنا ان احدا منهم عرض فيه بشيء ، و قد روى عن عمر ما يدل على انه قد كان له نقضه : حدثنا يونس قال اخبرنا ابن وهب ان مابكا اخبره عن زياد بن سعد عن ابن شهاب ان ==

= عمر بن الخطاب قال : لو لا انى ذكرت صدقتى لرسول الله صلى الله عليه وسلم او نحو هذا لرددتها ؛ فلما قال عمر هذا دل ذلك على ان نفس الايقاف للارض لم يكن يمنع من الرجوع فيها و انه انما منعه من الرجوع فيها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره فيها بشيء و فارقه على الوفاء به فكره ان يرجع عن ذلك كما كره عبد الله بن عمرو ان يرجع بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصوم الذى كان فارقه عليه ان يفعله و قد كان له ان لا يصوم - انتهى . فعلى هذا الحديث ليس بمخالف لما قاله ابو حنيفة و من معه بل هو عين مسلكه و مذهبه و الاحتمال الناشئ عن الدليل يطل الاستدلال ، و قد علمت ايضا ان جواز الرد مكروه عند الامام رحمه الله .  
الخامس : انك قد عرفت مذهب الامام فى الوقف بأنه لازم اذا حكم بلزومه الحاكم الشرعى ، و الحديث المذكور عين مفاده فان عمر رضى الله عنه حبس ارضا بخير ، و رسول الله صلى الله عليه وسلم الشارع الحاكم القاضى امر عمر رضى الله عنه حين سأله عن ذلك و شاوره فيه بأن « حبس اصلها و سبل ثمرها » فقد ازم الوقف بأمره فلا يجوز للورثة بعده ان ينقضوه و يردوه الى ملكه بل عليهم ان يحروه على ما اجراه ورثتهم و هو عين ما قال الامام ابو حنيفة رحمه الله ، و هذا الجواب على التذلل غير ما شرح الطحاوى فى معنى الحديث ، و ليس فى الحديث الصورة التى قال الامام بجواز الرد فيها للواقف او لورثته ، فافى حديث عمر لا ينكره الامام بل يقول به ، و ما قال الامام به من جواز الرد لا يشمل الحديث و لا يدخل فيه ، فكيف الرد به على ابى حنيفة ؟ هذا .

السادس : على سبيل التذلل ان ابا يوسف و محمدا و من معهما من اهل المدينة والبصرة قائلون بالحديث المذكور ، و قول صاحبيه هو قول الامام ابى حنيفة ، فقد ثبت فى محله ان اصحابه قالوا : ما قلنا فى مسألة قولنا الا وهو روايتنا عن ابى حنيفة ؛ فليس لأحد قول خارج عن اقواله ، ولذا قال فى الولوالجية من كتاب الجنائيات - كما فى ج ١ ص ٤٨ =

## باب الرجل يحبس داره على أصغر أولاده و على عقبه

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل حبس دارا له على أصغر أولاده و على عقبه من بعده لا يباع و لا يوهب و ذلك في مرضه فلم يحز الورثة [ذلك] ١: إن هذا باطل، و هى ميراث بين ورثة الميت .  
و قال أهل المدينة: تكون حبساً على جميع ورثته من الثلث على قدر موارثهم، و من هلك من الورثة قبل هلاك الابن الأصغر الذى جعلت

== من رد المختار: قال أبو يوسف: ما قلت قولا خالفت فيه أبا حنيفة إلا قولا قد كان  
قوله ٢ و روى عن زفر أنه قال: ما خالفت أبا حنيفة في شيء إلا قد قاله ثم رجعت  
عنه: فهذا إشارة إلى أنهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن رأى  
و اجتهد اتباعا لما قاله استاذهم أبو حنيفة - اه . و فى آخر الحاوى القدسي: و إذا  
أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعا أنه يكون به أخذاً بقول أبي حنيفة فإنه روى عن  
جميع أصحابه من الكبار كأبي يوسف و محمد و زفر و الحسن أنهم قالوا: ما قلنا قولا  
إلا و هو روايتنا عن أبي حنيفة؛ و اقساموا عليه إيمانا غلاظا، فلم يتحقق إذا فى الفقه  
جواب و لا مذهب إلا له كيف ما كان، و ما نسب إلى غيره إلا بطريق المجاز للوافقة -  
اه . ثبت أن ما قال أبو يوسف و محمد فى مسألة الوقف هو قول أبي حنيفة -  
رحمهم الله تعالى؛ فعلى هذا الحديث لا يكون مخالفا لما ذهب إليه فإنه أيضا قول له .  
هذا ايضا ما قلت فى الأجوبة المنيفة فى هذه المسألة، و عن غيرى احسن من هذا،  
و راجع ص ٤٠ من النكت الطريقة للعلامة السكوثرى رحمه الله فقد أفاد فيها و أجاد  
مختصرا فى الجواب عنه .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول - كما لا يخفى .

(٢) كذا فى الأصل، و فى الهندية «لورثة» .

حبسا على عقبه من بعده فكان<sup>١</sup> ورثته مكانه على قدر موارثهم، فإذا انقضى ولد<sup>٢</sup> الأصغر الذى حبست عليه فهي<sup>٣</sup> حبس على عقب<sup>٤</sup> الأصغر موسى له خاصة دون من بقى من ورثة الذى حبس [من]<sup>٥</sup> ولده الآخرين الذين لم يحبس<sup>٦</sup> على واحد منهم<sup>٧</sup>.

قال محمد: وكيف تصير<sup>٨</sup> حبسا على جميعهم من الثلث وإنما حبسها على واحد منهم<sup>٩</sup>؟ أرايتم حين حبسها على واحد منهم وعلى عقبه أجاز الحبس له<sup>١٠</sup>؟ فإن كان جاز له لم يدخل معه واحد فى ذلك، وإن كان لم يحز ذلك فقد بطل الحبس الذى حبس عليه؟ فينبغى أن يرجع ذلك ويكون بمنزلة حبس لم يسم صاحبه من حبس ذلك عليه، إلا أن المسمى قد بطل الحبس له فصار بمنزلة حبس لم يسم صاحبه، وقد قلتم: إذا لم يسم صاحب الحبس حتى يموت الذى حبس بطل الحبس؛ فإذا سمي بطل الحبس الذى سمي وصار مثل<sup>١١</sup> ما لم يحبس عليه على قدر موارثهم فقد صيرتم الحبس ميراثا، فينبغى أن يبطل هذا<sup>١٢</sup> ويرجع أصله إلى الميراث.

(١) كذا فى الأصول، ولعل الصواب «وكان».

(٢) فى الأصول «ولد».

(٣) فى الأصول «فهو» والصواب «فهي».

(٤) فى الأصول «عقب».

(٥) سقط ما بين المربعين من الأصول - كما لا يخفى.

(٦-٦) كذا فى الأصل، وفى الهندية «عليهم».

(٧) فى الأصول «يصير».

(٨) فى الأصول «منه»، وهو خطأ.

(٩) قوله «هذا» لم يذكر فى الأصول، وفيها بعده «أو يرجع»، وهو خطأ. ومسايل

هذه الأبواب تؤخذ من المدونة الكبرى - فراجع ج ٤ ص ٣٤١ الى ص ٣٥١

من المدونة، وهذا الباب فى ج ٤ ص ٣٤٣ و ٣٤٤ منها، وسيأتى مزيد بحث =



## باب الحبس على ولد الولد ولا ولد لولده يوم حبس

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل حبس حبسا عند الموت على ولد ولده ولا ولد يومئذ لولده : فإن هذا باطل ، لأن الوصية لا تقع لمن لم يُخلق ولم يكن . وقال أهل المدينة : يحبس الوصية من التلت و ينتظر بها ولد الولد فإن ولد لولده ذلك كان حبسا على ولد ولده على ما وصفه صاحبه ، وإن أيس<sup>١</sup> أن يكون لولده ولد رجعت الوصية إلى الذي حبس أو ورثة ورثته إن كان له ورثة قد هلكوا ، وإن شاء الذي حبس أن يرجع فيها في حياته قبل أن يولد له فعل .

وقال محمد : كيف يجوز الحبس على من لم يخلق ؟ إنما يجوز الحبس إن جازت<sup>٢</sup> إذا كان فيمن حبس عليه إنسان معروف يقبض ما حبس عليه وعلى أصحابه ، فأما إن يكون أصل الحبس وقع على من لا يقبض وعلى من لم يخلق فكيف يجوز هذا ؟ أتجهزوننه لأنه وصية عند الموت ! فما تقولون في رجل أوصى برقة الحبس<sup>٣</sup> لولد ولده ملكا ولا ولد لولده أ يكون ذلك وصية لهم يحبس عليهم حتى يولد ولد لولده فيكون ذلك لهم [أو] فتبطل الوصية ويكون ميراثا ؟ فإن كان هذا الوقف عليهم

== في ذلك في « باب الرجل يحبس غلامه على رجل إلى أجل » حيث ذكر الامام فيه الآثار التي استدلل بها إمامنا الأعظم في حكم الحبس عنده ، وهي ذكرت في الباب الذي قبله في الكلام مع الحافظ ابن أبي شيبة - رحمه الله .

- (١) كذا في الهندية ، وفي الأصل « ايسر » تصحيف - ف .
- (٢) قوله « ان جازت » كذا في الأصول ، وتأمل في معناه ، لعله زائد زاده الكاتب سهوا .
- (٣) أي بذات الحبس و أصله ، و الرقة : الذات و الأصل و الشخص و الغلام .
- (٤) سقط حرف التردد من الأصول . و زيد على حسب اقتضاء المقام .

حتى ينتظر أيكون له أم لا يكون؟ فهذا أمر من الأمور التي لم ينقلها<sup>١</sup> أحد من الفقهاء أن<sup>٢</sup> يجوز وصية لمن لم يخلق؛ وإن<sup>٣</sup> قلتم: الحبس ليس بمنزلة هذا، فمن أين جاز الحبس لمن لم يخلق ولم يكن ولا يدري أيكون أم لا يكون ولم يكن<sup>٤</sup> معهم<sup>٥</sup> من يجوز ذلك له!!

### باب الرجل لا ولد له وحبس داره على ولد ولده

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل لا ولد له حبس داره على ولد ولده: فإن هذا باطل ولد له ولد أو لم يولد، وكذلك إن ولد لولده ولد فهذا باطل. وقال أهل المدينة في رجل لا ولد له حبس داره على ولد ولده: إن له أن يرجع في حبسه قبل أن يولد له ولد، فإذا ولد له لم يكن له أن يرجع وهو على ما وضعه.

وقال محمد رضي الله عنه: وكيف يكون له أن يرجع ما لم يولد له ولا يكون له أن يرجع إذا ولد له وهو لم يجعل الحبس لولده إنما جعل ذلك لولد ولده فإذا لم يولد<sup>٦</sup> لولد ولده ويجوز ذلك الولد إلا على ولده

(١) كذا في الأصول، ولعله «لم يقلها».

(٢) بيان لأمر، كقوله تعالى «ونادينا أن يا إبراهيم» الآية.

(٣) كذا في الأصول بالواو، والأحسن عندي «فان» بالفاء.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «و لم يدخل».

(٥) كذا في الهندية، وفي الأصل «يهمهم» تصحيف.

(٦) من ههنا إلى قوله «وهو إنما جعل» الخ، ص ٥٦ س ٣ العبارة مختلفة لا يتحصل تركيبها ومعناها ولم اصل إلى مغزاها بعد الجهد البليغ والجهد الأكيد، فعليك بالتحقيق والتفكير، وهي في جميع الأصول هكذا، فهل هاد يهديني إلى سواء السبيل؟ و أنى نقلت العبارة بتمامها كما هي، وعليك إصلاحها ما أنى عاجز عنه.

و يجوز ذلك ولد الولد؟ وما ان يقول [قائل] ١: جاز الحبس فليس له أن يرجع في ذلك ، فاما ان يقول قائل له أن يرجع ثم حين تكلم به ما لم يولد ٢؛ وهو إنما جعل الحبس لولد الولد فهذا مما ليس له وجه يعرف .

### باب الرجل يحبس داره على ولده و ولد ولده

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل حبس دارا له على ولده و ولد ولده قال : لا يجوز . وقال أهل المدينة : يجوز هذا ، و لا يكون لولد البنات منه شيء حتى يسميهم .

و قال محمد : وهذا أيضا خطأ ، في قول من أجاز الحبس ينبغي إذا قال «دارى هذه حبس على ولدى و ولد ولدى» أن يكون ولد البنات من ولد ولده لأن الابنة من ولده فولدها من ولد ولده ! أرايتم الابنة تجعلونها من ولده ؟ قالوا : نعم . قيل لهم : فبنتها لا يقال لها بنت بنته ! لا بد لمن زعم أن الابنة من ولده أن يزعم أن بنت البنت من ولده ! وإلا فلا ينبغي أن تجعل الابنة من ولده . والله أعلم .

### باب الرجل يحبس غلامه على رجل إلى أجل

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل حبس غلامه على رجل إلى أجل و سلمه إليه بماله يعنى بمال العبد ثم بدا له أن يأخذ ماله أو لعل الغلام أن يكون اكتسب عند الحبس عليه مالا فأراد سيد العبد أخذ ماله : إن لسيد العبد أن يأخذ العبد و ماله ، و الحبس في هذا باطل ؛ و كان أبو حنيفة رضى الله عنه لا يجوز شيئا من الحبس على وجه من الوجوه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و زيد ليصح السياق .

(٢) تأمل في العبارة الى هنا فانها مختلفة - كما قلت سابقا .

إلا في خصلة واحدة في الوصية عند الموت يوصى بخدمة عبد أو بسكنى داره أو بظهر دابته أو بغلة أرضه لرجل بعينه أو يوصى بالغلة للفقراء والمساكين فإنه كان يحجز هذا من الثلث، فأما ما سوى ذلك فإنه كان يراه باطلاً. وقال أهل المدينة: يحوز [حبس] <sup>١</sup> الغلام [بماله] <sup>٢</sup> للذى حبس عليه، وليس لسيده أن يأخذ ماله ما دام الغلام حياً، ولا يكون ذلك الحبس عليه للخدمة. وإن هلك العبد وترك مالا لم يكن للحبس <sup>٣</sup> عليه من الخدمة من المال شيء. وكان ماله لسيده الذى حبسه عليه.

وقال محمد رضى الله عنه: وكيف صار السيد لا يقدر على أخذ مال عبده وإنما حبس خدمته على الحبس عليه فليس له من رقبته شيء ولا من ماله [شيء] <sup>٤</sup>؟ قالوا: لأن العبد يتقوى <sup>٥</sup> بماله، قيل لهم: والمال للعبد حتى يتقوى به؟ قالوا: نعم. قيل لهم: أرايتم إن كان مال العبد كثيراً يعلم أنه يقويه <sup>٦</sup>. بعضه ولا يحتاج إلى كله أينبغى أن يحبس ماله <sup>٧</sup> وإن كان ألف درهم على تقوية سنة أو نحو ذلك؟ ليس ينبغى أن يحبس مال العبد عن سيده وإن جاز الحبس، لأن الحبس إنما جاز في خدمة العبد <sup>٨</sup> ولم يحجز

(١) سقط ما بين المربعين من الأصل.

(٢) ما بين المربعين سقط عندى من الأصول، كما هو في ابتداء الباب.

(٣) قوله «لحبس» بالميم كذا في الهندية وهو الصواب، وفي الأصل «الحبس» تصحيف.

(٤) قيل «يتقوت».

(٥) قيل الصواب «يقوته».

(٦) كذا في الهندية، ومن قوله «ماله» إلى قوله «أن يحبس» ساقط من الأصل - قاله

أبو الوفاء في هامش الأصل.

(٧) وهذا كلام على طريق الإلزام - كما لا يخفى.

في رقبته [وماله] <sup>١</sup> ، وقد جاءت في الحبس آثار كثيرة على ما قال أبو حنيفة رضي الله عنه ؛ ولا نعلم أن لكم في الحبس أثرا واحدا ؛ قالوا : قد جاءت الآثار عن علي وعمر وابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أنهم حبسوا أراضيتهم . قيل لهم : إنما كان حبس القوم صدقات لهم على الفقراء والمساكين يتصدقون بغلتها في حياتهم وبعد موتهم ، وهذا عندنا أيضا جائز ، من جعل غلة أرضه صدقة في حياته وبعد موته [في الفقراء والمساكين] <sup>٢</sup> أجزنا له ذلك بعد موته كما يحيزه غيرنا <sup>٣</sup> ، فأما الحبس على الولد وولد الولد ومن لا يجوز له الوصية <sup>٤</sup> فها تروا في ذلك حديثا واحدا أن أحدا <sup>٥</sup> من أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم جعل أرضا له أو دارا له أو عبدا له حبسا على ولده وأولاد <sup>٦</sup> ولده !!

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول ، يدل عليه السياق .

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول .

(٣) في الأصول « كما يحيز غيره » أو « كما يحيز غيره » أي غير ما ذكر من جعل الأرض صدقة في حياته .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « وصية » .

(٥) كذا في الأصل ، وقوله « أن أحدا » ساقط من الهنذية .

(٦) في الأصول ، « ولأولاد » والصواب « وأولاد » ومن ههنا ظهر لك أن ما ورد في الباب من الأحاديث والآثار بلغ أتمتنا وعندهم فرق بين الصدقة والحبس على الأولاد والتصدق ثابت عندهم وهم قائلون به ، والحبس لم يثبت فلم يحيزوه ، وبهذا يمكن لك أن تجيب عما قال ابن حزم في المحلى وأطال اللسان على الأئمة بما هوأه نفسه من زعمه براهين على ما أنجده عليه - والله يحاسبه ويجازيه عن حقوق الأئمة .

أخبرنا محمد عن مسعر بن كدام عن أبي عون محمد بن عبيد الله الثقفي<sup>٢</sup>

(١) كذا في الأصول ، و لعل واسطة « سفيان ابن عيينة » سقطت من السند لأن ابن حزم رواه عن ابن عيينة عن مسعر و ان كان سفيان و مسعر كلاهما من شيوخ الامام محمد . قال ابن حزم في ج ٩ ص ١٧٧ من المحلى رويانا من طريق سفيان بن عيينة عن مسعر بن كدام عن أبي عون هو محمد بن عبيد الله الثقفي قال قال لي شريح : جاء محمد باطلاق الحبس - انتهى . و رواه ابن أبي شيبة في البيوع من مصنفه كما في ج ٣ ص ٤٧٧ من نصب الراية : حدثنا وكيع و ابن أبي زائدة عن مسعر عن أبي عون عن شريح قال : جاء محمد ببيع الحبس - انتهى ، و أخرجه البيهقي - اه . اى في ج ٦ ص ١٦٣ من السنن من طريق جعفر بن عون عن مسعر به بلفظ : جاء محمد صلى الله عليه و سلم بمنع الحبس - اه .

(٢) هو ابن سعيد ابو عون الكوفي الأعور ، من رجال الستة إلا ابن ماجه - كما في ج ٩ ص ٣٢٢ من التهذيب ؛ و روى عن ابيه و أبي الزبير و جابر بن سمرة و محمد ابن حاطب الجمحي و الحارث بن عمر و ابن اخي المغيرة و سعيد بن جبير و عبد الله بن شداد بن الهاد و عفان بن المغيرة بن شعبه و عبد الرحمن بن ابي ايلي و أبي صالح الحنفي و شريح القاضي و وراد كاتب المغيرة و غيرهم ، و روى عنه الأعمش و أبو حنيفة و مسعر و محمد بن سوقة و المسعودي و العباس بن ذريح و محمد بن قيس الأسدي و شعبه و الثوري و يونس بن الحارث الطائفي و غيرهم ؛ قال ابن معين و أبو زرعة و النسائي : ثقة ؛ و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن سعد : توفي في ولاية خالد على العراق ، و كان ثقة ، و له احاديث ؛ و قال ابو زرعة : حديثه عن سعيد مرسل ؛ و قال ابن شاهين في الثقات : هو أوثق من عبد الملك بن عمير ؛ و قال ابن قانع و غيره : مات سنة ست عشرة و مائة - انتهى . و كان في الهندية بين « أبي عون » و بين « محمد ابن عبيد الله » يباح تركه الناسخ على الاشتباه لكنه في الأصل متصل ليس فيه يباح ، و أبو عون هو محمد بن عبيد الله الثقفي الكوفي الأعور لا غير ، فترك اليباح خطأ .

عن شريح رضى الله عنه قال: كان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يبيع الحبس<sup>١</sup>.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال حدثنا عطاء بن السائب  
قال: سألتنا<sup>٢</sup> شريحاً رضى الله عنه عن رجل جعل داره حبساً على الآخر فالآخر  
من ولده فقال: إنما أقضى ولست أقي؛ فأعدت عليه المسألة فقال: لا حبس  
عن فرائض الله<sup>٣</sup>.

محمد قال أخبرني الثقة<sup>٤</sup> قال حدثني ابن طهيرة قال حدثني أخي [عيسى

(١) قال ملك العلماء في ج ٦ ص ٢١٩ من البدائع: هذا منه رواية عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه يجوز بيع الموقوف لأن الحبس هو الموقوف، فعيل بمعنى المفعول لأن  
الوقف حبس لغة فكان الموقوف محبوساً فيجوز بيعه، وبه تبين أن الوقف لا يوجب  
زوال الرقبة عن ملك الواقف - اهـ . أي عند أبي حنيفة وراجع البحر .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية: سألت .

(٣) رواه الطحاوي عن سليمان بن شعيب عن أبيه عن أبي يوسف به مثله - ج ٢  
ص ٢٥٠ من الطحاوي . وأخرجه البيهقي ج ٦ ص ١٦٢ من سننه من طريق يعقوب  
ابن سفيان: ثنا أبو بكر الحميدي ثنا سفيان ثنا عطاء بن السائب قال: أتيت شريحاً في  
زمان بشر بن مروان وهو يومئذ قاض فقلت: يا أبا أمية! افتنى، فقال: يا ابن  
أخي! إنما أنا قاض ولست بمفت، قال فقلت: أنى والله! ما جئت أريد خصومة  
إن رجلاً من الحى جعل داره حبساً، قال عطاء: فدخل من الباب الذى فى المسجد  
فى المقصورة فسمعته حين دخل وتبعته وهو يقوله لحبيب الذى يقدم المحكوم إليه!  
أخبر الرجل أنه لا حبس عن فرائض الله عز وجل - انتهى . وهو من طريق سفيان  
رواه الإمام محمد مفصلاً ساقى فى الكتاب وهو مروي فى الكتب من طرق .

(٤) تقدم مثل هذا مراراً، وهنا لعله أسد بن عمرو البجلي كما رواه الطحاوي من  
طريقه: حدثنا الربيع المؤذن قال ثنا أسد قال ثنا ابن طهيرة به نحوه؛ ورواه أيضاً =

ابن طهية [١] قال سمعت عكرمة يقول سمعت ابن عباس رضي الله عنهما  
 = من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير وعمر بن خالد وابن أبي مريم وعبد الله بن  
 يوسف الدمشقي كلهم عن عبد الله بن طهية به، وعبد الله بن طهية قد تقدم، وهو ليس  
 بمن يترك حديثه بالمرّة، ولا يحتج به، لا ينزل حديثه عن درجة الحسن؛ واسد بن  
 عمرو بن عامر البجلي أبو المنذر الكوفي، قاضي واسط، قال أحمد: صدوق صالح  
 الحديث، وقال الدارقطني: يعتبر به، وقال ابن عدي: لم أر له شيئا منكرا وأرجو أنه  
 لا بأس به، وقال ابن سعد: عنده حديث كثير وهو ثقة إن شاء الله تعالى، وعن محمد  
 ابن عثمان عن ابن معين: لا بأس به، وقال عباس الدوري عن ابن معين: هو أوثق  
 من نوح بن دراج ولم يكن به بأس، وقال ابن عدي: ما بأحاديثه بأس وليس في أصحاب  
 الرأي بعد أبي حنيفة أكثر حديثا منه، وقال أبو داود: صاحب رأي، ليس به بأس؛  
 ومن ضعفه لم يضعفه إلا بكونه من أصحاب الرأي ومن أصحاب أبي حنيفة وما تقدموا  
 منهم إلا أن يؤمنوا بالله العزيز الحميد الذي له ملك السموات والأرض، والاقوال  
 المذكورة في التمجيل .

(١) مقط ما بين المربعين من الأصول، وهو في آثار الطحاوي و سنن الديهقي والمحلى  
 ونصب الراية، وهو في ج ٢ ص ٣١٧ من ميزان الاعتدال، قال الدارقطني:  
 ضعيف . والذهبي لم يرد عليه . وذكره ابن حبان في الثقات وذكر الحديث المذكور -  
 كما في ج ٤ ص ٤٠٣ من اللسان . وذكره العقيلي في الضعفاء وأورد له الحديث  
 المذكور عن روح بن الفرّج عن عمرو بن خالد ويحيى بن بكير قالاً حدثنا ابن طهية  
 به، وقال: لا يتابع عليه . وذكره الطبري في تهذيب الآثار وقال: لا يحتج به .  
 ولعيسى هذا ولد اسمه طهية ولي قضاء مصر وحدث عن عمه عبد الله بن طهية، كذا  
 في لسان الميزان، فهو مختلف فيه، وإطلاق القول بالضعف فيه لا يجوز؛ وكذا  
 عبد الله بن طهية ليس متفقا عليه بل هو إمام حجة صدوق صالح وليس فيه إلا احتراق =



يقول: لما أنزل الله سورة النساء و أنزل فيها الفرائض قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا حبس في الاسلام .

محمد قال أخبرنا هشيم بن بشير قال أخبرنا مطرف بن

= كته ، راجع الميزان و التهذيب قد بسطا في ترجمته ؛ و قد حسن الترمذى حديثه بل صححه . و مع هذا فقد شيده اثر شرح المذكور .

(١) أخرجه الدارقطنى في سننه في الفرائض - كما في نصب الراية ج ٣ ص ٤٧٧ ؛ و رواه ابن ابى شيبة في مصنفه موقوفا على علي ، و يأتى بعد اثر في الكتاب ، و قد عرفت ان الطحاوى و البيهقى و ابن حزم ايضا أخرجه في كتبهم ؛ و روى الطبرانى في معجمه : حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح ثنا حسان بن عبد الله الواسطى ثنا ابن طيبة عن قيس بن الحجاج عن حنش عن فضالة بن عبيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا حبس - اه ؛ فلا يجوز الوقف الذى منع اصحاب الحقوق حقوقهم ، و فرائضهم المقدرة في الكتاب و السنة ، ولذا رد صلى الله عليه وسلم لاعتلاق سنة ابد و اجاز بيع المدبر ، و نحوهما من النظائر الشرعية ، ألا ترى انه صلى الله عليه وسلم نهى سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه عن تصدق جميع المال او النصف حين شاوره فيه الى ان استقر الامر على الثلث مع قوله الثلث و الثلث كثير ، و لم يكن له وقت المشورة و الوصية الا ابنة واحدة ، و ان تدبعت النظائر الجزئية في كتب الحديث و احوال الصحابة وجدت ما فيه شفاء لما في الصدور - هذا .

(٢) في الاصل « هشام عن بشر ، و في الهندية « هشام عن هشيم بن بشير ، كلاهما خطأ ، و الصواب « أخبرنا هشيم بن بشير ، هو الواسطى ، و هو ابن القاسم بن دينار السلى ، ابو معاوية بن ابى حازم الواسطى ، قيل : هو بخارى الاصل - ج ١١ ص ٥٩ من التهذيب . و قد تقدم في باب الاستسقاء و هناك ايضا « هشام بن بشير ، و هو خطأ كما نهت هناك ، و هشام لم يرو قط عن هشيم بن بشير الواسطى كما هو ظاهر من =

طريف<sup>١</sup> عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود<sup>٢</sup> قال قال عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه : لا حبس في سبيل الله إلا ما كان من كراع أو سلاح<sup>٣</sup> .

= ترجمتهما ، وهشيم هذا في باب القرآن عن عبد الرحمن بن اذينة وعنه الامام محمد والهيثم خطأ ، وهو في قصر الصلاة من كتاب الحجّة عن جعفر بن اياس وعنه الامام محمد رحمه الله تعالى . والحديث مع وحدة السند والمتن وقع مكرراً في الأصول وهو من الناقل ، وفيه « لا حبس في سبيل الله الا من كراع او سلاح » .

(١) ومطرف بن طريف مضي في باب « الذي يواقع اهله في الحج » عن عامر الشعبي وعنه خلف ، وهو الحارثي الكوفي - كما في ج ١٠ ص ١٧٢ من التهذيب ؛ وقد نقله ابن حزم في ج ٩ ص ١٧٦ من المحلى حيث قال : واما ابن مسعود فرويناه من طريق سفيان بن عيينة عن مطرف بن طريف عن رجل عن القاسم وهو ابن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود انه قال : انه لا حبس الا في سلاح او كراع - له . وفيه واسطة بين « مطرف » وبين « القاسم » - تأمل .

(٢) هو المسعودي ، ابو عبد الرحمن الكوفي ، القاضي ، روى عن ابيه وعن جده مرسلًا ، وعن ابن عمر وجابر بن سمرة ومسروق وحسين التقي وحسين الفزاري ، وارسل عن ابي ذر وغيرهم ، وهو من رجال الستة الا مسلم - كما في ج ٨ ص ٣٢١ من التهذيب ؛ روى عنه عبد الرحمن وعتبة ابنا عبد الله المسعوديان و اخوه معن بن عبد الرحمن بن عبد الله والسيمى والشيباني و ابو حنيفة ومسعر بن كدام وعبيد الله بن مجيرز وعطاء بن السائب وآخرون ، ثقة كثير الحديث ، كان على قضاء الكوفة ، وكان لا يأخذ على القضاء اجرا ، رجل صالح . كثير السخاء طويل الصمت كثير الصلاة ، مات سنة ست عشرة او سنة عشرين ومائة في ولاية خالد بن عبد الله على العراق .

(٣) كذا في الأصول ، وفي المحلى « الا في كراع او سلاح » .

محمد قال أخبرنا هشيم<sup>١</sup> عن إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي مثله<sup>٢</sup> .  
 أخبرنا محمد عن هشيم عن المغيرة عن إبراهيم النخعي مثله .  
 أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عطاء بن السائب قال : قلت لشریح :  
 يا أبا أمية ! أقتنى ؟ قال : يا ابن أخي ! إنما أنا قاض و لست بمفت ؛ فقلت : إني  
 والله ! ما أريد خصومة ، إن رجلا من الحى جعل داره حبسا ، قال : فسمعت  
 وقد دخل وهو يقول لرجل كان يقرب الخصوم إليه أخبر<sup>٣</sup> الرجل ألا !  
 لا حبس عن فرائض الله .

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « هشيم بن بشير بن بشار ، وهو خطأ ، والصواب  
 « هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار ، كما فى ج ١١ ص ٥٩ من التهذيب .  
 (٢) والشعبى عن على رواه ابن أبى شيبة فى مصنفه فقال : حدثنا هشيم عن اسمعيل بن  
 أبى خالد عن الشعبى قال قال على : لا حبس عن فرائض الله الا ما كان من سلاح  
 او كراع - اه . ولعله سقط من الأصول ، وهذا سند صحيح لا شك فيه ؛ وفيه رد جلى  
 على ابن حزم فى المحلى حيث انكر رواية على وقال : لا نعرفها بل نقطع على انها كذب  
 على على - اه . ولم يفرق بين الحبس والصدقة ، ولذا جزم بكونه كذبا على على  
 رضى الله عنه ، وآفته من الفهم السقيم .

(٣) فى الأصول « احبس » وهو خطأ ، والصحيح « اخبر » من الاخبار ، والاصلاح  
 من سنن البيهقى . وقد ذكرته قبل ، و عليك بمطالعة البحر الرائق كتاب الوقف ذيل  
 قول صاحب الكنز : و الملك يزول بالقضاء لا الى مالك - الخ ؛ لا سيما ج ٥ ص ١٩٤  
 من البحر ؛ و أما وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما جاز لأن المانع من وقوعه  
 حبسا عن فرائض الله عز وجل ووقفه صلى الله عليه وسلم لم يقع حبسا عن فرائض  
 الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم « إنا معاشر الأنبياء لا نورث ، ما تركناه صدقة ،  
 و أما اوقاف الصحابة فما كان منها فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحتمل =  
 أخبرنا (١٦) ٦٤

أخبرنا محمد قال أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن المغيرة عن إبراهيم قال: كان يقال: كل حبس على سهام الله إلا الفرس والسلاح في سبيل الله؛ فهذا ما عليه الفقهاء وأهل العلم ببلادنا<sup>١</sup>، قد روثه الفقهاء من كل وجه.

وقال محمد: إنما يجوز الحبس عندنا ما يكون<sup>٢</sup> يرجع آخره إلى الفقراء<sup>٣</sup> والمساكين وابن السبيل، ولا يرجع<sup>٤</sup> آخره إلى الميراث أبداً، فهذا يجوز لأنه صدقه كصدقات عمر وعلي<sup>٥</sup> وابن عمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم<sup>٦</sup>،

= أنها كانت قبل نزول سورة النساء فلم تقع حبسا عن فرائض الله تعالى، وما كان بعد وفاته عليه السلام فاحتمل ابن ورثتهم أمضوها بالإجازة، وهذا هو الظاهر ولا كلام فيه، وإنما جاز مضافاً إلى ما بعد الموت لأنه لما أضافه إلى ما بعد الموت فقد أخرجه مخرج الوصية فيجوز كسائر الوصايا - كذا في ج ٦ ص ٢١٩ من البدائع .  
ولي في بعض اجزائه قلق لا يحيز المقام بيانه .

(١) كذا في الهذبية . وفي الأصل « كان يقول » وعندى الأرجح ما في الهذبية « يقال » أي في زمن الصحابة وأكابر التابعين فإن النخعي من التابعين ، و فاعل « قال » إبراهيم - تأمل .

(٢) أي الكوفة والبصرة ونحوهما من العراق ، وهذا مثل ما يقوله مالك عليه وجدنا أهل بلدتنا<sup>٧</sup> أي المدينة .

(٣-٣) في الأصول « يرجع آخر مال الفقراء » وهو خطأ .

(٤) في الأصول « ما لا يرجع » وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهذبية « علي وعمر » .

(٦) ومن هذه ظهر لك بطلان قول من قال : ان احاديث الحبس مرفوعا وموقوفا لم تبلغ أئمة الأخفاف . وهي بمرأى منهم ، لكن عندهم لها معان ومحاميل حسنة بأن ما يرجع آخره إلى الفقراء والمساكين وأبناء السبيل تأييدا ، ولا يرجع إلى الميراث =

= قط ، فهو جائز كصدقات عمر و علي وابن عمر و زيد بن ثابت وغيرهم رضى الله عنهم ، سواء كانت قبل نزول النساء او بعدها ، وما لا يرجع الى التأييد كالحبس على الولد او ولد الولد او غيرهم من الأشخاص المعينين فالحبس باطل ، اذ ليس هو بوقف شرعى بل افادة الخير الى احد منهم دون غيره ؛ و في قول الامام محمد هذا اشارة الى الجواب عما في كتاب الرد لابن ابي شيبه ، كما هو رد على ما في المحلى لابن حزم بحملا ، وتفصيله عليك . قال الحافظ الطحاوى في ج ٢ ص ٢٥٠ من آثاره : اما وجه الباب من طريق النظر فان ابا حنيفة و ابا يوسف و زفر و محمدا رحمة الله عليهم وجميع المخالفين لهم و الموافقين قد اتفقوا على ان الرجل اذا وقف داره في مرضه على الفقراء و المساكين ثم توفي في مرضه ذلك ان ذلك جائز من ثلث ماله وانها غير موروثة عنه ، فاعتبرنا ذلك هل يدل على احد القولين ؟ فكان الرجل اذا جعل شيئا من ماله من دنائير او دراهم صدقة فلم ينفذ ذلك حتى مات ، انه ميراث ، وسواء جعل ذلك في مرضه او في صحته ، الا ان يجعل ذلك وصية بعد موته فينفذ ذلك بعد موته من ثلث ماله كما ينفذ الوصايا ، فأما اذا جعله في مرضه ولم ينفذه للمساكين بعد دفعه اياه اليهم فهو كما جعله في صحته و كان جميع ما يفعله في صحته ( يعتبر من جميع ماله ) فينفذ من جميع ماله و لا يكون له عليه بعد ذلك ملك ، مثل العتاق و الهبات و الصدقات هو الذى ينفذ اذا فعله في مرضه من ثلث ماله ، و كان الواقف اذا وقف في مرضه داره او ارضه وجعل آخرها في سبيل الله كان ذلك جائزا باتفاقهم من ثلث ماله بعد وفاته لا سبيل لو ارثه عليه و ليس ذلك بداخل في قول النبي صلى الله عليه و سلم : لا حبس على فرث الله ، ؛ فكان النظر على ذلك ان يكون كذلك سبيله اذا وقف في الصحة فيكون نافذا من جميع المال و لا يكون له عليه سبيل بعد ذلك قياسا و نظرا على ما ذكرنا ، فالى هذا اذهب و به اقول من طريق النظر لا من طريق الآثار لأن الآثار في ذلك قد تقدم وصفي لما زيان معانيها و كشف وجوها - انتهى .

وأما ما كان حبساً<sup>١</sup> على الولد أو ولد الولد لا يرجع آخره إلى أن يكون صدقة في الفقراء فهو باطل، آخر كتاب الحبس، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم.

### أول: كتاب الشفعة<sup>٢</sup>

أخبرنا محمد قال: قال أبو حنيفة: الشريك في الدار أحق بالشفعة من غيره، وإن سلم الشفعة أولم يكن فيها شريك فالشريك في الطريق أحق بالشفعة من غيره بعد الشريك في الدار، فإن سلم أولم يكن فيها شريك في الطريق فالجار الملاصق للدار أحق بالشفعة من غيره. وقال أبو حنيفة: لا شفعة إلا في أرض أو دار أو عقار، ولا شفعة في شيء من الحيوان ولا غيره. وقال أهل المدينة: الشفعة فيما لم يقسم<sup>٣</sup>، فإذا وقعت الحدود فلا شفعة.

وقد روى أهل المدينة فيما قالوا رواية. وروى أهل العراق فيما قالوا روايات كثيرة. فقال أهل المدينة: إن رسول الله صلى الله عليه وآله

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «حبسها» تصحيف.

(٢) كذا في الأصول، ولعل عنوان «باب من أحق بالشفعة وما يقع فيه الشفعة» بعد قوله «كتاب الشفعة» سقط من الأصول.

(٣) كذا في الأصل. وفي الهندية «فيما لا يقسم» وهو خطأ، وما في الأصل لفظ الحديث المرسل في الموطأ: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم بين الشركاء فإذا وقعت الحدود بينهم فلا شفعة فيه - اه. لكن في الموطأ: إنما الشفعة فيما يصلح أن ينقسم وتقع فيه الحدود من الأرض، فأما ما لا يصلح فيه القسم فلا شفعة فيه - اه.

وسلم لم يقض للجار بالشفعة . وقال أهل العراق : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى للجار بالشفعة . فأى القولين أحق أن يؤخذ به ؟ وإن يجوز عليه الشهادة من قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بكذا وكذا<sup>١</sup> أو<sup>٢</sup> من قال : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بكذا وكذا<sup>٣</sup> وما أظن أن [يكون في ذلك] بين الناس خلاف<sup>٤</sup> أن من شهد بكذا وكذا<sup>٥</sup> قد كان أحق أن تقبل شهادته من الذى يقول ان كذا وكذا لم يكن<sup>٦</sup> .

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « هكذا هكذا » وهو الأرجح عندى .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « ومن ، بالواو ، والسياق يقتضى ان يكون « أو » .

(٣) كذا فى الأصل ، وفى الهنذية « هكذا وكذا » وعليه بهامش الأصل تعليق ادخله الناسخ فى الأصل ولم يذكر فى الهنذية ، وهو : « فيه الإشارة الى ان بيته اولى من بيته النقي مطلقا وفيه تفصيل ذكرناه فى حديثه الإشارة » - كذا .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول ، يدل عليه رفع « خلاف » والالكان « خلافا » لأنه اسم « ان » .

(٥) وقيل « خلافا » يعنى اذا لم تزد العبارة المذكورة ، و الا « خلاف » بالرفع صحيح .

(٦) قال الامام محمد فى باب الشفعة ص ٣٦٦ من موطئه : اخبرنا مالك اخبرنا محمد بن عماره اخبرنى ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه قال : اذا وقعت الحدود فى ارض فلا شفعة فيها ، ولا شفعة فى بئر ولا فى خل نخل ، اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن ابى سلمة بن عبد الرحمن ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة فيما لم يقسم ، فاذا وقعت الحدود فلا شفعة فيه ، قال محمد : قد جاءت فى هذا احاديث مختلفة ، فالشريك احق بالشفعة من الجار ، والجار احق =

ومن آثار أهل العراق: أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن عبد الكريم<sup>١</sup> عن المسور بن مخرمة<sup>٢</sup> عن أبي رافع<sup>٣</sup> قال: عرض على سعد<sup>٤</sup>

= من غيره؛ بلغنا ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم: أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن ابن يعلى الثقفي أخبرني عمرو بن الشريد عن أبيه الشريد بن سويد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الجار احق بصقبة، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والامة من فقهاءنا - اهـ. وقال في كتاب الآثار ص ١٣٧ باب العقار والشفعة: محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن شرح قال: الشفعة من قبل الأبواب؛ ولسنا نأخذ بهذا، الشفعة للجيران المتلازمين، وهو قول أبي حنيفة؛ محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم قال: لا شفعة الا في ارض او دار؛ وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة؛ محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا عبد الكريم عن المسور ابن مخرمة عن أبي رافع: قال عرض على سعد بيتا له فقال: خذه فاني قد اعطيت به اكثر مما تعطيني به ولكنتك احق به فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: الجار احق بصقبة؛ قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة - انتهى. وفي حديث المسور بن مخرمة اغلاط، وقلب في السند والمتن كثيرة، ينتها مفصلا في تعليق على كتاب الآثار وسيأتي بعض منها في هذا الكتاب ايضا فانتظروا.

(١) هو ابن نوفل بن ابي المخارق - كما في ج ٢ ص ٦٦ من عقود الجواهر المنيفة و ج ٢ ص ٥١ من جامع المسانيد، وقد سبق في قوله في المناسك متى يقطع التولية، وهو في ج ٦ ص ٢٧٦ من التهذيب.

(٢) هو ابن نوفل بن ابيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، ابو عبد الرحمن، له ولأبيه صحبة، من رجال الستة - كما في ج ١٠ ص ١٥١ من التهذيب، وامه الشفا بنت عوف امنت عبد الرحمن بن عوف، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وخاله عبد الرحمن بن عوف و أبي بكر و عمر و عثمان و علي و عمرو بن عوف =



= و معاوية و المغيرة و محمد بن مسلمة و ابي هريرة و ابن عباس و جماعة ، و عنه ابنته ام بكر و مروان و عوف بن الطفيل رضيع عائشة و ابو امامة سهيل بن حنيف و ابن المسيب و عبد الله بن حنين و ابن ابي مليكة و علي بن الحسين و عروة بن الزبير و عمرو بن دينار وغيرهم ، ولد بمكة بعد الهجرة بستين قدّم به المدينة في عقب ذى الحجّة سنة ثمان ، و مات سنة اربع و ستين ، اصابه المنجنيق و هو يصلى في الحجر فكث خمسة أيام و هو ابن ثلاث و ستين ، كان من اهل الفضل و الدين ، و كان يلزم عمر بن الخطاب - كذا في التهذيب ، و فيه زيادة على ذلك فراجعه : و الحديث في كتاب الآثار ، و ذكره في الامّ تباحثا ، و الطحاوى و البخارى .

(٣) في الاصول « عن رافع » و هو تحريف ، و الضواب « عن ابي رافع » كما في ج ١ ص ٣٠٠ من صحيح البخارى و ج ٢ ص ٢٦٧ من آثار الطحاوى و غيرها . و الحديث قد وقع في سنده و منه اغاليط كثيرة ، بينها ابو محمد البخارى في مسنده ، نقله في ج ٢ ص ٥١ الى ص ٥٦ من جامع المسانيد ، و منه نقله في عقود الجواهر . و ابو رافع هو القبطى مولى رسول الله صلى الله عليه و سلم ، من رجال الستة - كما في ج ١٢ ص ٩٢ من التهذيب ؛ و فى اسمه اقوال ، روى عن النبي صلى الله عليه و سلم و عن ابن مسعود . و عنه اولاده : الحسن و رافع و عبيد الله و المعتمر - و يقال المغيرة - و سلمى ، و أحفاده : الحسن و صالح و عبيد الله او لاد على بن ابي رافع و على بن الحسين بن على و ابو سعيد المقبرى و سليمان بن يسار و عطاء بن يسار و عمرو بن الشريد بن سويد الثقفى و ابو غطفان المرى و آخرون ؛ قال الواقدى : مات بالمدينة بعد قتل عثمان ، و قيل : مات في خلافة على ، يقال : انه كان للعباس فوهبه للنبي صلى الله عليه و سلم و اعتقه لما بشر باسلام العباس ، و كان اسلامه قبل بدر و لم يشهدا . و شهد احدا و ما بعدها ، و قال الزبيرى : كان عبدا لآبى احيحة سعيد بن العاص فأعتق بنوه نصيبهم منه الا خالد ابن سعيد فوهب نصيبه لرسول الله صلى الله عليه و سلم فأعتقه ، فكان ابو رافع =

= يقول انا مولى رسول الله صلى الله عليه و سلم - كذا في التهذيب .

(٤) فى الأصول « معبد » تصحيف ، و الصحيح « سعد » و هو سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه المشتري لبيت ابى رافع ، و قد مضى فى نقض الوضوء بمس الذكر و فى الخطأ و النسيان و فيما يفعله المحرم فتذكره ، و هو مجرور بحرف « على » و ليس المجرور ضمير المتكلم كما فهم ، و المرفوع فى « عرض » و المجرور فى قوله « يتتاله » راجع الى ابى رافع لا الى سعد بن ابى وقاص رضى الله عنه ؛ و قوله « فقال » اى ابو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه و سلم - كما فى البخارى . قال ابو محمد البخارى فى ج ٢ ص ٥٤ من جامع المسانيد و الزيدى فى ج ٢ ص ٦٧ من عقود الجواهر بعد ما اورد اسانيد الكل : اصح ما روى فى هذا الباب ما ذكره زيد بن يحيى و محمد بن قدامة عن يحيى بن موسى عن محمد بن ابى زكريا و ابى مطيع عن ابى حنيفة عن عبد الكريم عن المسور بن مخرمة عن ابى رافع ، و كل من رواه عن رافع بن خديج او رافع مولى سعد فهو خطأ على ابى حنيفة لأن ابا حنيفة رواه عن ابى رافع فظنه من وهم رافعا وسكت عليه ، و زاد بعضهم فى الوهم فظن انه رافع بن خديج ، و ظنه بعضهم رافعا مولى سعد ، و شك بعضهم فأسقط رافعا وجعل الخبر عن المسور بن مخرمة عن سعد ، و جعله بعضهم عن رجل اذ لم يحفظ اسم ابى رافع : و كل هذه الاغاليط عن دون ابى حنيفة لا عن ابى حنيفة ، بين ذلك محمد بن ابى زكريا و ابو مطيع وحفظاه ، و كان ابو مطيع حافظا متقنا . و الدليل عليه ما حدثنا عبد الصمد بن الفضل و اسمعيل ابن بشر قالوا اخبرنا مكى بن ابراهيم عن ابن جريج ، قال البخارى ، و اخبرنا عبد الله ابن محمد بن على عن محمد بن ابان عن روح بن عباد عن ابن جريج و زكريا بن اسحاق قالوا اخبرنا ابراهيم بن ميسرة ان عمرو بن الشريد قال : وفتت على سعد بن ابى وقاص فجاء المسور فوضع يده على منكبيه اذ جاء ابو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه و سلم =

يبتا له فقال : خذ فاني قد أعطيت أكثر مما تعطيني به و لكنك أحق به لأنني سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم يقول : الجار أحق بالشفعة .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى بن كعب

== فذكر الحديث ؛ قال البخارى : أخبرنا عبد الله بن محمد بن نصر و ابراهيم بن اسمعيل قالا أخبرنا الحميدى أخبرنا سفيان عن ابراهيم بن ميسرة - الحديث ؛ قال : و قد روى عن وجوه ان الكلام كان بين ابى رافع وسعد و المسور بن مخرمة ، فعلبنا ان الصحيح ابو رافع . ولى رسول الله صلى الله عليه و سلم - اه - و الحديث أخرجه البخارى و الطحاوى و البيهقى و غيرهم .

(١) فى الأصول مالك ، و هو خطأ ؛ و الصواب كعب ، و هو فى ج ٥ ص ٢٩٨ من التهذيب ، ابو يعلى الثقفى الطائفى ، من رجال مسلم و أبى داود و النسائى و ابن ماجه و الأدب المفرد للبخارى ، روى عن عمرو بن الشريد بن سويد الثقفى و عثمان بن عبد الله بن اوس و عمرو بن شعيب و عطاء بن ابى رباح و عبد ربه بن الحكم بن سفيان الثقفى و المطلب بن عبد الله بن حنطب و غيرهم ، و عنه الثورى و معتمر بن سليمان و مروان بن معاوية و عبد الأعلى بن عبد الأعلى و ابو خالد الأحمر و وكيع و ابن مهدي و قران بن تمام الأسدى و ابن المبارك و ابو عاصم و ابو نعيم و غيرهم ؛ قال ابن معين : صالح ، و قال النسائى : يكتب حديثه ، و ذكره ابن حبان فى الثقات : و وثقه ابن المدينى ، و قال ابن عدى : يروى عن عمرو بن شعيب احاديث مستقيمة و هو من يكتب حديثه ، و قال الدارقطنى : طائفى يعتبر به ، و قال العجلى : ثقة ، و قال ابن ابى مريم عن ابن معين : ليس به بأس ؛ و قال ابو حاتم : ليس بقوى لين الحديث ، و قال النسائى : ليس بذلك القوى ، و قال عثمان عن ابن معين ضعيف ، و قال البخارى .  
فيه نظر - اه .

الثقفي عن عمرو بن الشريد<sup>١</sup> عن أبيه الشريد<sup>٢</sup> بن سويد<sup>٣</sup> قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الجار أحق بشفعته .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « الشريد » وهو تصحيف ، و الصواب بالشين المعجمة كما في الترمذى و البخارى و النسائى و ابن ماجه و الطحاوى و الموطأ و ابن حبان و ابى يعلى - كما في ج ٤ ص ١٧٢ من نصب الراية و التهذيب ؛ و هو من رجال الستة الا الترمذى ، ابو الوليد الثقفى الطائفى ، روى عن ابيه و ابى رافع و سعد بن ابى وقاص و ابن عباس و المسور و آخرين ، و عنه ابراهيم بن ميسرة و عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى و يعلى بن عطاء و محمد بن ميمون بن مسيكة الطائفيون و بكير بن الاشج و عمرو ابن شعيب و صالح بن دينار و غيرهم ؛ قال المعلى : حجازى تابعى ثقة ، و ذكره ابن حبان فى الثقات - قاله فى التهذيب .

(٢) كذا فى الأصل ، و فى الهنذية « الشريد » و هو خطأ كما عرفت . و فى ج ٤ ص ٣٣٢ من التهذيب : ( بنح م د تم س ق ) الشريد بن سويد الثقفى له صحبة ، و قيل : انه من حضرموت و عداة فى ثقيف ، روى عن النبى صلى الله عليه وسلم ، و عنه ابنه عمرو و ابو سلمة بن عبد الرحمن و عمرو بن نافع الثقفى و يعقوب بن عاصم الثقفى بالشك فى بعض الروايات ؛ قلت : قال ابو نعيم : اردفه النبى صلى الله عليه وسلم و رآه ، و قيل : اسمه مالك ، و وفد على النبى صلى الله عليه وسلم فسماه « الشريد » و شهد بيعة الرضوان ؛ و علق البخارى له حديثا فى كتاب القرض - انتهى .

(٣) فى الأصول « مرثد » و هو خطأ - كما عرفت الآن .

(٤) فى موطأ محمد « بصقبة » أى بشفعته . و فى حديث عمرو بن الشريد عند الدارقطنى : قيل : ما السقب ؟ قال : الجوار . و فى نصب الراية ج ٤ ص ١٧٥ : و فى معجم الطبرانى : قيل لعمرو بن الشريد : ما السقب ؟ قال : الجوار ؛ و فى مسند ابى يعلى الموصلى : قال : الجار احق بسقبه يعنى شفعته - اه . قال ابراهيم الحربى فى كتابه غيب الحديث : =

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أبي بكر بن حفص عن شريح قال : كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه

= الصقب بالصاد ما قرب من الدار، ويجوز ان يقال «سقب» فيكون السين عوض الصاد لأن في آخر الكلمة قاف، وكذا لو كان في آخر الكلمة خاء او غين او طاء فتقول «سخر» و «سخر» و «صدغ» و «سدغ» و «سطر» و «مطر» فان تقدمت هذه الحروف الأربعة السين لم يحز ذلك فلا يقال «خصر» و «خسر» و لا «قصب» و «قصب» و لا «غس» و «غرس» - انتهى كلامه . و راجع هامش هذا الموضع من نصب الراية فانه مهم جدا لاسيما للاديب الذكي . قال القارئ - كما في تعليق الموطأ : الحديث أخرجه ابو داود و البخاري و النسائي و ابن ماجه و احمد - اه ؛ و الطحاوي و الدارقطني و البيهقي و غيرهم ، و قد عرفت . و أخرج البخاري في صحيحه عن عمرو ابن الشريد عن ابي رافع مولى النبي صلى الله عليه و سلم انه سمع النبي صلى الله عليه و سلم يقول : الجار احق بسقبة .

(١) في الأصل « حصين » وهو تصحيف ، و الصحيح « حفص » - كما في ج ٢ ص ٢٦٨ من آثار الطحاوي و ج ٥ ص ١٨٨ و ج ١٢ ص ٢٤ من التهذيب ؛ هو عبد الله بن حفص ابن عمر بن سعد بن ابي وقاص الزهري ، ابو بكر المدني ، مشهور بكنيته ، روى عن ابيه و جده و ابن عمر و سالم بن عبد الله بن عمر و انس و عبد الله بن حنين و عبد الله ابن محيرز و عروة و ابي سلمة و سلمان الأغر و عبد الله بن عامر بن ربيعة و حسن بن حسن بن علي و الزهري و غيرهم ، و عنه ابن جريج و زيد بن ابي انيسة و ابان بن عبد الله البجلي و بلال بن يحيى العيسى و سعيد بن ابي بردة و شعبة و محمد بن سوقة و مسعر و جماعة ؛ قال النسائي : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال : كان راويا لعروة ؛ قلت : و قال العجلي : ثقة ، و قال ابن عبد البر : قيل : كان اسمه كنيته ؛ و كان من اهل العلم و الثقة اجمعوا على ذلك - انتهى . من رجال الستة .

أن: اقض للجار [الملازق] <sup>١</sup> بالشفعة؛ فقال: كان شريح يقضى للرجل من أهل الكوفة على الرجل من أهل الشام.

أخبرنا محمد قال أخبرنا خالد بن عبد الله عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الجار أحقّ بشفعته <sup>٢</sup>، ينتظر بها، وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحد.

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول وهو في ج ٢ ص ٢٦٨ من آثار الطحاوى .  
والحديث أخرجه الطحاوى: حدثنا أحمد قال ثنا يعقوب قال ثنا ابن عيينة عن عمرو ابن دينار عن أبي بكر بن حفص ابن عمر رضى الله عنه كتب الى شريح ان يقضى بالشفعة للجار الملازق - اه .

(٢) كذا في كتاب الأم ج ٣ ص ٢٢٣ وفي سنن أبي داود ج ٢ ص ١٢٠ و آثار الطحاوى ج ٢ ص ٢٦٥ « بشفعة جاره » . والحديث رواه أصحاب السنن الأربعة والطحاوى والبيهقى وغيرهم عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: الجار أحقّ بشفعة، جاره ينتظر بها وإن كان غائباً إذا كان طريقهما واحداً - اه . قال الترمذى: حديث حسن غريب ولا نعلم احداً روى هذا الحديث غير عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن جابر وقد تكلم شعبة في عبد الملك من أجل هذا الحديث، وعبد الملك ثقة مأمون عند أهل الحديث لا نعلم احداً تكلم فيه غير شعبة من أجل هذه الحديث - اه . وقال المنذرى في مختصره: قال الشافعى: يخاف ان لا يكون محفوظاً، و أبو سلمة حافظ وكذلك أبو الزبير، ولا يمارض حديثهما بحديث عبد الملك؛ ومثل الامام احمد عن هذا الحديث فقال: هو حديث منكر؛ وقال يحيى: لم يحدث به الا عبد الملك؛ وقد أنكره الناس عليه؛ وقال الترمذى: سألت محمد بن اسمعيل البخارى عن هذا =

= الحديث فقال: لا اعلم احدا رواه عن عطاء غير عبد الملك تفرد به ، و روى عن جابر خلاف هذا - اه كلامه ؛ وقال صاحب التقيح : و اعلم ان حديث عبد الملك ابن ابي سليمان حديث صحيح و لا منافاة بينه و بين رواية جابر المشهورة ، وهى : الشفعة فى كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود فلا شفعة ؛ فان فى حديث عبد الملك اذا كان طريقهما واحدا و حديث جابر المشهور لم ينف فيه استحقاق الشفعة إلا بشرط صرف الطريق فيقول : اذا اشترك الجاران فى المنافع كالبر أو السطح أو الطريق فالجار احق بسقب جاره ؛ لحديث عبد الملك ؛ و اذا لم يشتركا فى شىء من المنافع فلا شفعة ؛ لحديث جابر المشهور ، و طعن شعبة فى عبد الملك بسبب هذا الحديث ، لا يقدح فيه فانه ثقة ، و شعبة لم يكن من الخذاق فى الفقه ليجمع بين الأحاديث اذا ظهر تعارضها انما كان حافظا ، و غير شعبة انما طعن فيه تبعا لشعبة ، و قد احتج بعبد الملك مسلم فى صحيحه و استشهد به البخارى ، و يشبه ان يكونا انما لم يخرج حديثه هذا لتفرده به . و انكار الأئمة عليه فيه وجعله بعضهم رأيا لعطاء ادرجه عبد الملك فى الحديث ، و وثقة احمد و النسائى و ابن معين و العجلي ؛ و قال الخطيب : لقد اساء شعبة حيث حدث عن محمد بن عبيد الله العزرى و ترك التحديث عن عبد الملك بن ابي سليمان فان العزرى لم يختلف اهل الأثر فى سقوط روايته ، و عبد الملك ثناؤهم عليه مستفيض - انتهى كلامه ، كذا فى ج ٤ ص ١٧٤ من نصب الراية ٠ و فى ج ٦ ص ١٠٦ من الجوهر النقى : قلت : فى هذا الحديث زيادة وهى قوله « و صرفت الطرق » كما ذكره البيهقى فى الباب السابق ، فانتفاء الشفعة بمجموع الأمرين ، فقتضاه انه اذا وقعت الحدود و كان الطريق مشتركا تثبت الشفعة - كما قدمنا ؛ فثبت بذلك ان الحديثين متفقان لا يختلفان ، و قد اخرج النسائى فى سننه عن محمد بن عبد العزيز بن ابي رزمة عن الفضل بن موسى عن حرب بن ابي العالية عن ابي الزبير عن جابر ان النبى صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة بالجوار ، وهذا سند صحيح يظهر به ان ابا الزبير روى ما يوافق رواية =

== عبد الملك لا رواية ابي سلة كما ذكره الشافعي ، و يؤيد هذا بعدة احاديث سنذكرها ان شاء الله تعالى . و كتب الحديث مشحونة بأن شعبة روى عنه ، و قال الترمذى : روى وكيع عن شعبة عن عبد الملك هذا الحديث ؛ و ذكر صاحب الكمال عن ابن معين انه قال : لم يحدث به الا عبد الملك و قد انكر عليه الناس و لكن عبد الملك ثقة صدوق و لا يرد على مثله ، و ذكر ايضا عن الثورى ابن حنبل قال : هو من الحفاظ ، و كان الثورى يسميه « الميزان » و عن احمد بن عبد الله : ثقة ثبت ، و اخرج له مسلم في صحيحه ؛ و قال الترمذى : ثقة مأمون عند اهل الحديث لا نعلم احدا تكلم فيه غير شعبة من اجل هذا الحديث ؛ و ذكره ابن حبان في الثقات و قال : انا محمد بن المنذر سمعت ابا زرعة سمعت احمد بن حنبل و ابن معين يقولان : عبد الملك ثقة ؛ قال ابن حبان : روى عنه الثورى وشعبة و اهل العراق و كان من خيار اهل الكوفة و حفاظهم و الغالب على من يحدث من حفظه ان يهتم و ليس من الانصاف ترك حديث شيخ ثبت بأوهام يهتم فى رواية ، و لو سلكنا ذلك لزمنا ترك حديث الزهرى و ابن جريج و الثورى و شعبة لأنهم لم يكونوا معصومين ؛ و تأويل الشافعي « الجار بالشريك » يردّه ما اخرجه ابن ابي شيبة عن ابي اسامة عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن عمرو بن الشريد عن ابيه قلت : يا رسول الله ! ارض ليس لأحد فيها قسم و لا شريك الا الجوار ؟ قال : الجار احق بسقبة ما كان ؛ و اخرج الطحاوى هذا الحديث و لفظه : ليس لأحد فيها قسم و لا شريك الا الجوار ؛ و اخرجه ابن جرير الطبرى فى التهذيب و لفظه : ليس فيها لأحد شرب و لا قسم الا الجوار ؛ فهذا تصريح بوجوبها للجوار لا شركة فيه فدل على ان الجار الملازم يجب له الشفعة و ان لم يكن شريكا ؛ و قال ابن جرير : رواه عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن الشريد بن سويد من حضرموت انه عليه السلام قال : الجار و الشريك احق بالشفعة ما كان يأخذها او يتركها ، فظاهر عطف « الشريك » على « الجار » يقتضى ان الجار غير الشريك ؛ ==



= و اخرج ابن جبان في صحيحه حديث « الجار احق بصقبة » من حديث ابي رافع و انس عن النبي صلى الله عليه و سلم ؛ و اخرج ايضا عن انس انه عليه السلام قال : جار الدار احق بالدار ؛ و أخرجه النسائي ايضا ، و عن الحسن بن سمرة بن جندب عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : جار الدار احق بدار الجار - اخرجه ابو داود و النسائي و الترمذي و قال : حسن صحيح ؛ و سيأتى ان شاء الله تعالى في كتاب الحجّة ان الحاكم ذكر في اثناء كتاب البيوع من المستدرک حديثا من رواية الحسن بن سمرة ثم قال : قد احتج البخاري بالحسن بن سمرة ؛ و في مصنف ابن ابي شيبة في كتاب افضيته عليه السلام : ثنا جرير عن منصور عن الحكم عن علي و عبد الله قالوا : قضى رسول الله صلى الله عليه و سلم بالشفعة للجوار ؛ و في التهذيب لابن جرير الطبري : روى موسى بن عقبة عن اسحاق بن يحيى عن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه و سلم قضى ان الجار احق بصقبة جاره ؛ و اخرج ابن جرير ايضا بسنده عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : اذا اراد احدكم ان يبيع عقاره فليعرض على جاره ؛ فظهر بمجموع هذه الاحاديث ان للشفعة ثلاثة اسباب : الشركة في نفس المبيع ثم في الطريق ثم في الجوار ، و ظاهر قوله عليه السلام « جار الدار احق بالدار » من يأخذ الدار كلها و ليس ذلك الا الجار ، و اما الشريك فانه يأخذ بعضها ؛ و لأن الشفعة انما وجبت لأجل التأذي الدائم و ذلك موجود للجار ايضا ، و لو وجبت لأجل الشركة لوجب في سائر العروض فلما لم تجب الا في العقار علمنا ان سبب الوجوب هو التأذي ؛ و حكى الطبري ان القول بشفعة الجوار هو قول الشعبي و شريح و ابن سيرين و الحكم و حماد و الحسن و طاوس و الثوري و ابي حنيفة و اصحابه ؛ و في الاستذكار : روى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابي بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن ابي وقاص ان عمر كتب الى شريح ان : اقض ان الشفعة للجوار ؛ فكان يقضى بها ، و سفيان عن ابراهيم بن ميسرة قال : كتب الينا عمر بن عبد العزيز : اذا حدث =

وقال أبو حنيفة فيمن اشترى شقصا في أرض مشتركة بضمن إلى أجل فأراد الشريك أن يأخذها بالشفعة : إنه إن نقد الثمن حالا كان له أن يأخذ بالشفعة ، وإن أبي أن يؤديه إلا إلى أجله وأبي<sup>١</sup> البائع والمشتري أن يرضا بالحوالة عليه قيل [له]<sup>٢</sup> : أمكث إلى أجلك فاذا حل فانقد الأجل وخذ

= الحدود فلا شفعة ؛ قال ابراهيم : فذكرت ذلك لطاوس فقال : لا ، الجار احق - انتهى . ومن الغرائب تأويل البيهقي في قصة أبي رافع المذكورة من قبل بأن سياقها يدل على انه ورد في غير الشفعة و انه احق بأن يعرض عليه !! قال في الجوهر النقي : قلت : هذا ممنوع بل سياقها يدل على انه ورد في الشفعة ، وكذا فهم منه البخاري و ابو داود وغيرهما وقد صرح بذلك في قوله « احق بشفعة اخيه » والعرض مستحب ، وظاهر قوله « احق » وقوله « ينتظر به » الوجوب ؛ وايضا الاصل عدم تقدير العرض ؛ ثم حكى البيهقي عن الشافعي انه قال : ثبت انه لا شفعة فيما قسم فدل على ان الشفعة للجار الذي لم يقاسم دون المقاسم ؛ قلت : قد ثبت انه لا شفعة فيما قسم وصرفت فيه الطرق - كما قدمنا ؛ ومال أبي رافع كان مفرزا بالقسمة و انما الطرق كانت مشتركة ، فصرح القصة يخالف تأويل الشافعي هذا ومذهبه ، وقد جاء ذلك مصرحا في قوله في حديث جابر المذكور بعد « الجار احق بشفعة اخيه اذا كانا طريقتها واحدا » - انتهى . و راجع ج ٢ ص ٦٦ من عقود الجواهر الى ص ٦٩ لا تجد فيه ازيد مما نقلت من نصب الراية و الجوهر النقي ، وطالع مع هذا من ص ١ الى ٤ من اختيار الولاية على اختبار ما في الهداية من الجزء الرابع منها فانه مفيد ومهم جدا على طرز انيق وهو في جميع المباحث متفرد في طريق الاستدلال على دأب الرجال مع هذا - والله تعالى اعلم بحقيقة الحال .

(١) وفي الأصول « و ابائي » وهو تحريف « ابني » والله اعلم .

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول كما لا يخفى فزدته .

بالشفعة . وقال أهل المدينة : إن كان الشريك <sup>١</sup> مليا <sup>٢</sup> فله الشفعة بذلك الثمن إلى ذلك الأجل ، وإن كان مخوفا [ أن لا يؤدي الثمن إلى ذلك الأجل ] <sup>٣</sup> فاذا جاءهم ملي <sup>٤</sup> ثقة مثل الذي اشترى <sup>٥</sup> منه [ الشقص في الأرض المشتركة ] <sup>٦</sup> فذلك له .

وقال محمد : وكيف يجبر البائع والمشتري على أن يتحولوا بمالهما على غير من رضا [ به ] <sup>٧</sup> وإن كان مليا ؟ أما تعلمون [ أن ] <sup>٨</sup> الرجل قد يكون مليا اليوم فلا يجيء الأجل حتى يفلس ويذهب ماله ! والبائع لم يرض بأن يكون ماله عليه إنما رضى بغيره ! وهذا ظلم إن أجبرتموه على أن يكون ماله على غير من رضى به . قالوا : لأنه مثل الذي بايعه <sup>٩</sup> . قيل لهم : إنه لعله أن يكون اليوم مليا مثله فلا يكون غدا مثله ، والبائع لم يرض بأن يكون ماله على أحد إلى ذلك الأجل غير المشتري فكيف يجبره <sup>١٠</sup> على غيره ؟

(١) وفي الأصول « الشفيع » تصحيف ، والصواب « الشريك » وهو الشفيع مآلا .

(٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية « غائبا » مكان « مليا » وهو

تصحيف ؛ والضمير في « كان » راجع إلى « الشريك » المتقدم .

(٣) سقط ما بين المربعين من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « فان » .

(٥) قوله « ملي » كذا في الأصول ، وفي الموطأ « بحميل ملي » .

(٦) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية « ليشتري » .

(٧) سقط ما بين المربعين من الأصول ولا بد منه .

(٨) كذا في الأصول ، والمراد مثل الذي اشترى في كونه مليا غنيا ، وبايعه أي عامل

معاملة البيع .

(٩) في الأصول « أجبره » .

إنما يقال: إن شئت فأنقد و خذ بالشفعة وإلا كانت الدار<sup>١</sup> على حالها في يد صاحبها حتى يحل المال؛ فينقد. و يأخذها، هذا الذي لا ظلم فيه على أحد منهما إن شاء الله تعالى .

أرأيت لو لم يكن الشفيع<sup>٢</sup> مليا ولم يجد أحدا مليا يضمن عنه الثمن أتبطل الشفعة أم كيف الأمر في ذلك؟ ينبغي في قولكم أن تبطل شفيعته و اى ملي يضمن عن معسر مالا يتبرع به إلا قليلا من الناس فينبغي إن لم يقدر على هذا أن تبطل شفيعته، ولكن بطل الثمن عليه إلى ذلك الأجل و يكون المشتري لم يقبض ما اشترى فيرضى أن يحتال بالثمن عليه إلى الأجل و يدفع إليه ما باع فيكون ذلك إليه فأما ما قلتم فليس بشيء .

### باب شفعة الغائب

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في شفعة الغائب: هو على شفيعته أبدا حتى يعلم بالبيع، فإذا علم به فإن لم يقدم<sup>٣</sup> لذلك<sup>٤</sup> أو لم يبعث و كيلا فلا شفعة، و الوقت في ذلك قدر المسير من حين علم بالشفعة<sup>٥</sup> . و قال أهل المدينة: لا ينقطع<sup>٦</sup> شفعة الغائب و إن طالت غيبته [و]<sup>٧</sup> ليس لذلك

- (١) أى مثلاً . و الا ليس الدار مذكورا فيما قبل بل وضع المسألة في ارض مشتركة .
- (٢) أى الشريك المذكور في العبارة الذى يصير شفيعا فى الاستقبال و المال .
- (٣) فى الأصول « لم يقدر » وهو خطأ ، و الصواب « لم يقدم » من القدوم - كما لا يخفى .
- (٤) و فى الأصل « ذلك » ، و فى الهندية « لذلك » ، و هو الصواب .
- (٥) أى بالبيع الذى اوجب الشفعة او بالشفعة التى وجبت بالبيع للشفيع .
- (٦) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « و لا تقطع شفعة الغائب غيبته » ، و هو الأرجح عندى مما فى الأصول . قلت : قول أهل المدينة سقط من الأصل ، موجود فى الهندية . ف
- (٧) سقطت الواو من البين - كما لا يخفى .

[حد] ١ 'نقطع إليه الشفعة' .

وقال محد : رجل علم بشراء رجل وهو معسر لا يقدر على قليل ولا كثير وهو شفيح وهو غائب فكتب إليه المشتري يسأله أن يقدم أو يبعث وكيلا يأخذ بالشفعة فلم يفعل حتى طال زمانه وصار المشتري لا يقدر على بيع لأن الناس لا يكادون يشترون شيئا يؤخذ من أيديهم بالشفعة حتى إذا طال الزمان<sup>٢</sup> واشتروا وصار<sup>٣</sup> مالا [لهم] ٤ أقبل يطلب الشفعة أ يكون له الشفعة ؟ ! ليس ينبغي أن يكون هذا أمر المسلمين ، وقد قال شريح وكان قاضيا : الشفعة لمن واثبها<sup>٥</sup> .

(١) ولفظ «حد» ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٢) كذا في الموطأ ، وفي الأصول «ليس لذلك يقطع به الشفعة» .

(٣-٣) في الأصول «واشتروا صار» بدون واو العطف .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «وثبها» وهو تصحيف ، وفي ج ٢ ص ٢٣٩ من المغرب : قوله «الشفعة لمن واثبها» أي لمن طلبها على وجه المسارعة والمبادرة ، مفاعلة من الوثوب على سبيل الاستعارة - اهـ . والآثر أخرجه بهذا اللفظ عبد الرزاق في مصنفه - كما في ج ٤ ص ١٧٦ من نصب الراية ؛ وكذلك ذكره القاسم بن ثابت أنصرقسطي في كتاب غريب الحديث في كلام التابعين - اهـ . وفي الباب حديث مرفوع إخرجه ابن ماجه في سننه عن محمد بن الحارث عن محمد بن عبد الرحمن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الشفعة كحل العقال - اهـ . ورواه البزار في مسنده ومن طريقه رواه ابن حزم في المحلى بلفظ آخر ؛ ورواه ابن عدى أيضا في كامله . والحديث ضعيف - كما بين في محله ، وراجع لذلك اختيار الولاية على الهداية ج ٤ ص ٦ منه .

## باب الرجل يهلك فيورث ارضه ورثته في الشفعة

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يورث الأرض  
' نفرا من ولده ' فيكون بينهم ثم يولد لأحد نفر أولاد ثم يهلك  
الأب الثاني ' فيبيع أحد ولد الميت الثاني [ حقه في تلك الأرض ] : ' إن  
جميع الشركاء في الأرض شركاء في الشفعة ، ولا يكون أحدهم أحق بالشفعة  
من غيره لأنهم لم يقسموا . وقال أهل المدينة : أخوة البائع ' أحق بالشفعة  
من عمومته ' شركاء أبيه . قال محمد : وكيف صار أخوته ' أحق بالشفعة  
قالوا : لأنهم أقرب شركاء . قيل لهم : وكيف كانوا أقرب ' شركاء وليس  
من الدار قليل أو كثير إلا ولهم ' فيه شركاء ؟ إنما يكون أحق بالشفعة إذا  
كان أقرب شركاء في الدار إذا كان بينهما من الدار شيء ' ليس للآخرين

- (١-١) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « نفر من الولد » وما في الموطأ أرجح عندى .
- (٢) في الأصول « الولد الباقي » وهو تحريف ، والتصحيح من الموطأ .
- (٣) سقط ما بين المربعين من الأصول ولا بد منه ، وزيد من الموطأ .
- (٤) وفي الموطأ « أخو البائع » .
- (٥) في الموطأ : بشفعته .
- (٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « من عمومة » وهو خطأ ، وقوله « شركاء أبيه »  
بدل من « عمومته » .
- (٧) كذا في الأصل ، ولعله « أخوه أو أخواه » .
- (٨) في الهندية هنا بياض بين قوله « كانوا » وقوله « شركاء » فزدت لفظ « أقرب »  
بينهما ، وسقط من الأصل .
- (٩) في الأصل « الا لهم » فزيد الواو لأنه سقط حسب قاعدة النحو .
- (١٠) وكان في الأصول « شيئا » والصواب « شيء » كما لا يخفى عليك .

فيها<sup>١</sup> شرك فانه اقرب شركاء وكان احق بالشفعة من الآخرين ، واما إذا كان الدار بينهم ليس منها قليل ولا كثير إلا وهم فيه شركاء<sup>٢</sup> فهم<sup>٣</sup> في الشفعة سواء ، ولو كان ينبغي لبعضهم<sup>٤</sup> أن يأخذ حق بعض<sup>٥</sup> كانت العمومة احق لأنهم اكثر نصيبا ولكن هذا كله سواء . قالوا : فانا نقول : إن هؤلاء ولد الهالك الآخر يتوارثون فيما بينهم<sup>٦</sup> دون عمومتهم فلذلك يجعل الشفعة لهم دون عمومتهم<sup>٧</sup> و تبين لنا انهم اقرب شركاء . قيل لهم : ان الشفعة لا تؤخذ على المواريث ، رأيتم رجلا توفي وله ثلاثة بنين : اثنان منهم لام واحدة وآخر من أم أخرى وترك الميت دارا أليست أثلاثا؟ قالوا : بلى ، قيل لهم : فان باع احد الآخرين الذين تجمعهم الام نصيبه أ يكون اخوة لأبيه وأمه أحق بالشفعة [ من الاخ ]<sup>٨</sup> لأبيه هذا عما لا يقوله أحد لعلمه ؟ ولومات احدهما لورثته صاحبه دون الآخر ، وهذا لا يمنع الآخر الذي لا يرث من أن يكون شريكا . رأيتم لو كان الميت زوجته هي أم أحدهما أ كان ابنها أحق بالشفعة في نصيبها من اخوانه<sup>٩</sup> إن باعت نصيبها؟ هذا ليس بشيء . وليست الشفعة على المواريث ولكنهم اذا كانوا شركاء

(١) كذا في الأصول ، والضمير للدار وإن كان الضمير لشيء فالصواب فيه .

(٢) كذا في الأصل إلا ان الواو ساقط قبل لفظ « هم » فزيد .

(٣) وفي الأصل « لهم » تصحيف ؛ والصواب « فهم » .

(٤-٤) في الأصل « أن يأخذون بعض » ولم افهمه ، والصواب ما أدرجته .

(٥) لفظ « فيما بينهم » زدته ليصح المعنى ولم يكن في الأصول .

(٦) من قوله « فلذلك يجعل » ساقط من الأصل ، وزيد من الهندية .

(٧) سقط ما بين المربعين من الأصل .

(٨) كذا في الأصول ، وفي ابتداء المسألة « اخوته » .

في الدار جميعا ليس منها شيء 'إلا وهم' فيه شركاء شركتهم في الشفعة سواء ولم يكن بعضهم أحق بالشفعة من بعض .

### باب الشفعة على الرأس

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : الشفعة على الرأس وليس على الأنصياء ، صاحب النصيب القليل وصاحب الكثير فيها سواء . وقال أهل المدينة : الشفعة بين الشركاء على قدر حصصهم يأخذ كل إنسان منهم على قدر نصيبه<sup>٢</sup> إن كان قليلا فقليل<sup>٢</sup> وإن كان كثيرا فكثير<sup>٢</sup> ؛ وذلك إذا تشاحوا فيها<sup>٢</sup> .

أرأيتم<sup>١</sup> لو كره القوم أن يأخذوا بالشفعة غير أقلهم نصيبا أليس كانت تجب له الشفعة كلها بنصيبه ؟ فإن قالوا : بلى . قيل لهم : فإن كره القوم جميعا أن يأخذوا بالشفعة كلها أو يدع<sup>٢</sup> ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : أليس

(١-١) وفي الأصول «الاهم» والصواب «إلا وهم» - ف .

(٢) كذا في الأصول ، وفي الموطأ «بقدر نصيبه» .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الموطأ «فقليل» وهو أيضا صحيح لكنني تركته على حاله ولم أغیره ، وخذ ذلك من المقامة الرابعة والعشرين القطعية من المقامات للحريرى بيتا :

فان وصل الذبه فوصل وان صرما فصرم كالطلاق

و أوضحه الحريرى فى ص ١٦٤ من مقاماته فيه أربعة اوجه .

(٤) فى الموطأ «فبقدرة» .

(٥) كذا فى الأصول ، وفى الموطأ «فيه» .

(٦) سقط ابتداء قول الامام محمد من الأصول نحو «وقال محمد بن الحسن وكيف كان ذلك» .

(٧) كذا فى الأصول وهو الصحيح ، أى : أو يدع الشفعة من كان نصيبه اقل من القوم .

قال فى الهداية : وإذا اجتمع الشفعاء فالشفعة بينهم على عدد رؤوسهم ، ولا يعتبر =



كل واحد منهم كان مستحقا كلها بنصيبه ؟ فان قالوا : بلى . قيل لهم : فاذا طلبوا جميعا أخذوا بالشفعة جميعا سواء لأن صاحب النصيب القليل يستحق بنصيبه القليل ما يستحق الآخر بنصيبه الكثير .

### باب الرجل يشتري الأرض فيعمرها

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يشتري الأرض فيعمرها بأصل نصيبه منها<sup>١</sup> ثم يأتى أحد<sup>٢</sup> فيدرك فيها حقا فيريد أن يأخذ بالشفعة : إن له أن يأخذ بالشفعة فيقال للعمر : اقلع ما غرست فيها فاذهب به حيث شئت ؛ وكذلك<sup>٣</sup> البناء يقال له : اقلع بناءك ؛ يأخذ الشفيع الدار بالثمن إلا أن يتراضى المشتري و الشفيع على أن يأخذ المشتري ذلك بالقيمة<sup>٤</sup>

= اختلاف الأملاك لأنهم استووا فى سبب الاستحقاق و هو الاتصال فيستوون فى الاستحقاق ، ألا يرى انه لو انفرد واحد منهم استحق كمال الشفعة ! و هذا آية كمال السبب ، و كثرة الاتصال تؤذن بكثرة العلة ، و الترجيح يقع بقوة فى الدليل لا بكثرتة ، و لا قوة ههنا لظهور الأخرى بمقابلته ، و تملك ملك غيره لا يجعل ثمرة من ثمرات ملكه ، بخلاف الثمرة و اشباهها ؛ و لو اسقط بعضهم حقه فهى للباقيين فى الكل على عددهم لأن الانتقاص للزاحمة مع كمال السبب فى حق كل منهم و قد انقطعت ، و لو كان البعض غيبا يقضى بها بين الحضور على عددهم لأن الغائب لعله لا يطلب - اهـ . و التفصيل فى ج ١٤ ص ٩٧ من المبسوط للإمام السرخسى :

- (١ - ١) كذا فى الأصول ، و الصواب « فيعمرها بالأصل يضعه فيها » كما هو فى الموطأ .
- (٢) كذا فى الهنذية ، و فى الأصل « أتى أحد » و فى الموطأ « يأتى رجل » .
- (٣) و فى الأصول « و بذلك » تصحيف ، و الصواب « و كذلك » .
- (٤) أى بالقيمة مقلوعا - كما فى الهداية و العناية و غيرهما من الكتب .

وقال أهل المدينة: من اشترى أرضاً فعمرها<sup>١</sup> [ بالأصل ] يضعه<sup>٢</sup> فيها أو البئر يحفرها<sup>٣</sup> ثم يأتي رجل فيدرك فيها حقاً فيريد أن يأخذها<sup>٤</sup> بالشفعة إنه لا شفعة له فيها، إلا أن يعطيه<sup>٥</sup> قيمة ما عمر، فإن أعطاه<sup>٦</sup> كان أحق بالشفعة<sup>٧</sup> وإلا فلا حق له فيها.

قال محمد: <sup>٩</sup> وكيف كان هذا هكذا! يشتري الرجل الأرض بألف درهم فيأخذ الشفيع وهو غائب مخافة أن يأخذها بالشفعة فيغرس فيها غرساً بعشرة آلاف درهم فيبلغ الشفيع فيأخذ الأخذ بالشفعة وليس له من المال إلا ألف درهم فيجد قد غرس فيها غرساً لا يقدر على ثمنه أتبطل الشفعة وقد كان الحق وجب له قبل غرس هذا؟ قالوا: فينبغي أن يعتمد المشتري إلى غرس قد غرس<sup>١٠</sup> وأنفق عليه عشرة آلاف درهم فيقلعه فيفسده.

- (١) في الموطأ: الرجل يشتري الأرض فيعمرها.
- (٢) كذا في الموطأ، وسقط قوله «بالأصل» من الأصول، وفيها يياض مكانه.
- (٣) كذا في الأصول وكذا في الموطأ وهو الصواب، وفي الهندية «بصنعة» من الصنع تصحيف.
- (٤) كذا في الموطأ، وفي الأصول «خفرها».
- (٥) كذا في الموطأ، وفي الأصول «ان يأخذ» بدون الضمير.
- (٦) في الموطأ «ان يعطى».
- (٧) كذا في الأصول، وفي الموطأ «فان اعطاه قيمة ما عمر».
- (٨) كذا في الأصول، وفي الموطأ «بشفعة».
- (٩ - ٩) كذا في الهندية، وفي الأصل «وكيف كان هكذا».
- (١٠) كذا في الأصول، والصواب «غرسه».

قيل لهم: ليس للشفيع في ذلك ذنب، المشتري عمل ذلك بنفسه وقد كانت الشفعة [فيها] <sup>١</sup> وذلك للشفيع يوم وقع الشراء، فكان ينبغي للمشتري أن لا يقدم على هذا إلا بعلمه. قالوا: إن المشتري لم يعلم أن لهذا نصيبا يستحق به شفعة. قيل لهم: أرايتم إن علم فأقدم على علم ما تقولون <sup>٢</sup> في ذلك؟ ما العلم وغير العلم في هذا إلا سواء، وما على الشفيع أن يكون المشتري فقيها عالما قد وجبت الشفعة للشفيع بوجه دون الشراء فليس ينبغي للمشتري أن يبطلها بما يحدث مما لا يقوى الشفيع على أخذ الشفعة بذلك؛ أرايتم إن قال الشفيع «أنا آخذ ما غرس بقيمته» فقال المشتري «بل أنا أقلعه وأغرسه في موضع آخر» أيها أحق به وذلك لا ينقص الأرض شيئا؟ فإن قلتم: للمشتري قلعه. فكيف صارت شفعة الشفيع تبطل بتركه إذا علم أن الشفيع لا يقوى على أخذها <sup>٣</sup>؟ وهو لو أبى أن يعطيه الشفيع كان له ذلك وكان أحق به من الشفيع <sup>٤</sup>!!

قال محمد من وجب له أخذ أرض بشفعة فليس يقدر المشتري على إبطال حقه بجده لا يقدر الشفيع على أخذها لمكانه.

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول.

(٢) في الأصول «تقول» وهو خطأ.

(٣) في الأصول «أخذه» والصواب «أخذها»، والضمير للأرض أو للشفعة.

(٤) كذا في الأصول، وتأمل في العبارة في أن المشتري يكون أحق به من الشفيع أو الشفيع يكون أحق به من المشتري، أو الكلام على الإلزام أو الاستفهام وراجع لذلك باب الشفعة في الأرضين والأنهار من المبسوط ج ١٤ ص ١٣٣ للإمام السرخسي - رحمه الله تعالى.

## باب الرجل يشتري شقصا في ارض مشتركة

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : من اشترى شقصا في ارض مشتركة على أنه فيه <sup>١</sup> بالخيار فأراد شركاء البائع أن يأخذوا <sup>٢</sup> بالشفعة قبل أن يختار المشتري : إن لهم أن يأخذوا بالشفعة لأن البيع قد تم من قبل البائع ، وإنما يصير الشركاء لا شفعة لهم إذا كان البائع بالخيار ، فأما إذا كان المشتري بالخيار ولم يكن للبائع خيار فللشركاء الشفعة لأن البيع قد تم من جهة البائع . وقال أهل المدينة : ليس للشركاء شفعة إن <sup>٣</sup> كان المشتري بالخيار ولم يكن للبائع خيار حتى يأخذ المشتري ، ويثبت له البيع فاذا <sup>٤</sup> «وجب له البيع» فلهم الشفعة .

وقال محمد : إذا تم البيع فلم يبق <sup>٥</sup> فيه إلا خيار المشتري فقد وجبت صفقة البيع للشفيع وصار للمشتري إن شاء أخذ وإن شاء ترك ؛ أرايتم لو أن رجلا اشترى أرضا أو دارا لم يرها أليس كان بالخيار إذا رآها إن شاء أخذها وإن شاء تركها ؟ فان قال الشفيع : أنا أخذها بالشفعة أما يكون له في قولكم أن يأخذ بالشفعة حتى يرى المشتري فيرضى أو يرد ؟ فليس هذا بشيء ، إذا لم يكن للبائع خيار فقد تم البيع ، فان شاء الشركاء أخذوا بالشفعة ، وإن شاؤا تركوا - والله أعلم .

(١) وفي الموطأ « فيها » .

(٢) أى : يأخذوا ما باع شريكهم - كما في الموطأ .

(٣) في الأصول « وإن » بالواو تحريف .

(٤ - ٤) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « وجب بيعهم » وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول ، والصواب « ولم يبق » .

## باب الرجل يشتري العبد أو الدابة أو الثوب إنه لا شفعة في ذلك

قال محمد قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا شفعة عندنا في عبد ولا وليدة ولا في شئ من الحيوان ولا ثوب . وكذلك قال أهل المدينة . وكذلك قول محمد رضى الله عنه .

## باب الرجلين يكون بينهما البئر فيبيع أحدهما نصيبه هل فيها شفعة

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في البئر ' يكون بين الرجلين لهما <sup>٢</sup> بياض أرض معها أو ليس <sup>٢</sup> له أرض <sup>٢</sup> فباع أحدهما نصيبه من ذلك كله : إن لشريكه أن يأخذ بالشفعة . وقال أهل المدينة في البئر ' [ ليس ] <sup>٤</sup> لها بياض : إنه لا شفعة فيها . وقالوا : إنما <sup>٥</sup> الشفعة فيما يقسم <sup>٥</sup> و تقع فيه [ الحدود ] <sup>٤</sup> من الأرض ، فأما ما لا يصلح <sup>٦</sup> فيه القسمة <sup>٦</sup> فلا شفعة فيها <sup>٨</sup>

(١) في الأصول « النهر » تصحيف ، والتصحيح من الموطأ لأنه فرض المسألة في البئر

لا في النهر ، و اظن ان لفظ « النهر » تصحيف « البئر » - ف .

(٢) كذا في الأصول تصحيف ، والصواب « لها » .

(٣-٣) كذا في الأصول ، والصواب « لها بياض » مكان « له أرض » .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٥-٥) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « الشفعة فيما يصلح ان ينقسم » .

(٦) كذا في الموطأ ، وفي الأصول « لا يصح » .

(٧) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « القسم » .

(٨) كذا في الأصول ، والصواب ما في الموطأ « فيه » لأن الضمير للفظ « ما »

و يصح باعتبار المراد ، والله اعلم - ف .

و قال محمد: أخبرونا عن رجل توفي وترك أرضا صغيرة وترك ولدا كثيرا إذا قسمت الأرض بينهم لصغرها وكثرتهم لم يصب كل إنسان منهم شيئا ينتفع به فباع رجل نصيبه أما لهم أن يأخذوا بالشفعة؟ أرايتم حاملا بين الرجلين باع أحدهما نصيبه وهذا لا يستقيم قسمته أما لشريكه أن يأخذ بالشفعة؟ أرايتم رجلين بينهما جدار بأصله ليس لهما معه شيء غيره باع أحدهما نصيبه أما للآخر أن يأخذ بالشفعة؟ فهذا ما لا يستقيم قسمته ولا يقع فيه الحدود، ولو كان<sup>١</sup> من الأشياء شيء ينبغي أن يكون فيه الشفعة دون ما سواه لكان ينبغي أن تكون الشفعة فيما لا يقسم قسم نصيبه لقوله لا يدخل عليه في نصيبه ضرر، والذي يقدر على قسمته أقرب إلى شفعة الجار الذي أبطلتم<sup>٢</sup> من الذي لا يقدر على قسمته! هذا كله أمر واحد، ما قدر على قسمته وما لم يقدر على قسمته فالشفعة فيه جائزة ثابتة؛ ولئن كان ما قد قسم لا شفعة فيه كما زعمتم إنه ينبغي أن يكون ما يقسم بما لا يقسم يقرب إلى أن لا يكون فيه قسمة وبين الذي لا يقسم على حال<sup>٣</sup> لأن الذي لا يقسم لا يضره الأخذ بالشفعة لأن نصيبه يقسم فينتفع به، والذي لا يقسم لضرورة لا ينتفع به بنصيبه، فينبغي أن يكون هذا أحق بالشفعة حتى يكثر نصيبه بما يأخذ بالشفعة فينتفع به.

### باب الرجل يشتري شقصا من دار فيها شفعة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه فيمن اشترى شقصا من دار

- (١) كذا في الأصول، والعبارة مختلفة النظم والتركيب فلم تحصلها فعاينك بمراجعة الكتب.
- (٢) أي الشفعة، وفي العبارة خلل لا بد من دفعه ولم أقدر على دفعه.
- (٣) كذا في الأصول، ولم أقدر على تحضه.
- (٤) في الموطأ: من اشترى أرضا فيها شفعة، فيكون في الأصل: من أرض؛ مكان «من دار».

فيها<sup>١</sup> شفعة لناس حضور فعلوا بالشفعة: فان لم يطلبوها حين علموا فلا شفعة لهم، وليس على المشتري أن يرفعهم<sup>٢</sup> إلى السلطان بالشفعة<sup>٣</sup>. وقال أهل المدينة ينبغي للمشتري أن يكون هو الذي يرفع الشركاء<sup>٤</sup> إلى السلطان، فاما أن يستحقوه<sup>٥</sup> وإما أن يسلم له السلطان، فان تركهم<sup>٦</sup> فلم<sup>٧</sup> يرفع أمرهم إلى السلطان وقد علموا باشتراؤه فبركوا<sup>٨</sup> ذلك حتى طال زمانه ثم جاؤا يطلبون شفعتهم فلا نرى<sup>٩</sup> ذلك لهم.

و<sup>١٠</sup> قال محمد: كم ذلك الطول<sup>١١</sup>؟ كم يوقتون أسنة أم سنتين أم عشر سنين أو أكثر أو أقل؟؟ وقولكم أيضا «هو الذي يرفع أمرهم إلى السلطان، ما ذلك على المشتري، إنما الشفعة شفعتهم وإنما الحق لهم فعليهم أن يرفعوا ذلك إلى السلطان فيطلبوا شفعتهم. فان لم يفعلوا فلا شفعة لهم؛ وكذلك

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «فيه».

(٢) وفي الأصول «يرافعهم» خطأ.

(٣) كذا في الهنذية، ومن قوله «فان لم يطلبوها...» ساقط من الأصل.

(٤) كذا في الأصول، والصواب عندي «الشفعاء».

(٥) كذا في الأصل، وفي الهنذية «يستحقوا».

(٦) كذا في الأصل، وفي الهنذية «وان تركهم» وليس بصواب.

(٧) وكان في الأصول «ولم»، والصواب «فلم».

(٨) كذا في الأصل وكذا في الموطأ، وفي الهنذية «فشركوا»، وهو تصحيف.

(٩) كذا في الأصول، وفي الموطأ «فلا ارى» - ف.

(١٠) كذا في الهنذية، والواو ساقط من الأصل.

(١١) قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٧٤ من شرحه: والطول بسنة، وما قاربها له حكمها -

كما في المدونة، وفيه انه الشهر او الشهران او ثلاثة اشهر او اربع، خلاف - انتهى.

قال شريح : الشفعة لمن واثبها<sup>١</sup> .

## باب الرجل يهب الشقص في ارض مشتركة

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : من وهب شقصا في [ دار أو ]<sup>٢</sup>

(١) وقد مضى تخريجه من نصب الراية والمعنى من المغرب ، وذكره قاسم بن ثابت في دلالة كما في ج ٢ ص ٢٥٤ من التلخيص الحبير وابن حزم في ج ٩ ص ٩١ من المحلى وقال : ما يحضرنا الآن ذكر اسنادها إلا انه جملة لا خير فيه - اهـ . لكن معناه ثابت من المرفوع الذى اخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر رفعه الشفعة لكل العقال ، ورواه البزار في مسنده وابن حزم في ج ٩ ص ٩١ من المحلى وزاد فيه : من مثل بمملوكه فهو حر وهو مولى الله ورسوله والناس على شر طهم ما وافقوا الحق - اهـ ؛ و اخرجه ابن عدى في كامله بلا زيادة لكن اعله بمحمد بن الحارث بن زياد البصرى عن البخارى والنسائى وابن معين وبشيوخه ابن اليبلى ، وقال ابن القطان : ولم ارفه احسن من قول البزار ، رجل مشهور ليس به بأس ؛ و روى الآجرى عن ابى داود قال : بلغنى عن بNDAR ما فى قلبى منه شيء ؛ وذكره ابن حبان فى الثقات ؛ وقال ابن شاهين فى ثقاته : قال القواريرى : ثقة ؛ فعلم من هذا ان البزار ليس بمتفرد بتوثيقه بل هو اولى توثيقا فيه فهو مختلف فيه لحديثه لا ينزل عن الحسن ، نعم محمد بن عبد الرحمن اليبلى ضعيف والحديث معلوم به ، ولا اقل من انه يصلح شاهدا ومعاضدا له ولأنه حق ضعيف يبطل بالاعراض فلا بد من الاشهاد والطلب ليعلم بذلك رغبته فيه دون اعراضه عنه ، فكل واحد منهما يكون معاضدا لآخر فيصلح حجة ، وليس يبد غيرنا لاسيما ابن حزم فى المحلى الا الاستصحاب او قياس فاسد وكل منهما عندنا ضعيف او باطل ، وللتفصيل موضع آخر .

(٢) كذا فى الموطأ . وسقط ما بين المربعين من الأصول .



أرض مشتركة فأثابه<sup>١</sup> الموهوب له [بها]<sup>٢</sup> بنقد<sup>٣</sup> أو عرض فألهمه باطلة، لأنها هبة غير مقبوضة ولا يجوز الهبة إلا مقسومة مقبوضة، ولا شفعة في ذلك لأنها فاسدة. وكان أهل المدينة يأخذها الشركاء بالشفعة ويدفعون للموهوب له قيمة مثوبته<sup>٤</sup> دنانير أو دراهم.

وقال محمد: كيف يكون ذلك والهة لا تجوز إلا مقسومة مقبوضة والهة تحلى وقد قال<sup>٥</sup> سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه لسيدتنا عائشة

(١) كذا في الأصول وكذا في الموطأ، إلا أن نقطة الثاء سقطت منها، وعبارة الموطأ: فأثابه الموهوب له بها نقدا أو عرضا.

(٢) كذا في الموطأ، وسقط ما بين المربعين من الأصول.

(٣) وفي الأصول «بعيد» وهو تصحيف «بنقد» والتصحيح من الموطأ.

(٤) كذا في الموطأ وهو الصواب لأن الضمير للهبة، وفي الأصول «لأنه».

(٥) كذا في الأصول، وفي الموطأ: فإن الشركاء يأخذونها بالشفعة إن شاءوا ويدفعون إلى الموهوب له قيمة مثوبته.

(٦) هذا التعليق وصله الامام محمد في موطئه ص ٣٤٩ من باب التحلى: اخبرنا مالك

اخبرنا ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت: ان ابا بكر كان يحلها جذاذ

عشرين وسقا من ماله بالغلبة، فلما حضرته الوفاة قال: والله يا بنية! ما من الناس احب

الى غنى بعدى منك ولا اعز على فقرا منك و انى كنت تحملك من مالى جذاذ عشرين

وسقا فلو كنت جذذته واحتزته كان لك فانما هو اليوم مال وارث وانما هو اخواك

واختاك فاقسموه على كتاب الله عز وجل! قالت: يا ايت والله لو كان كذا

وكذا لتركته، انما هي اسماء فمن الاخرى؟ قال: ذريطن بنت خارجة اراها جاريتك؟

فولدت جارية - انتهى - وأخرجه مالك في الموطأ. وراجع ج ٣ ص ٢٢٢

من شرح الزرقاني.

رضى الله عنها حين حضرته الوفاة : يا بنتاه ! إني كنت نحلّك جذاذ<sup>١</sup> عشرين وسقاً من مال الغابة ولم تكوني حزيتي<sup>٢</sup> ولا جدديتي<sup>٣</sup> وإنما هو<sup>٤</sup> اليوم مال الوارث<sup>٥</sup> فلم ير ذلك حتى يحوزه<sup>٦</sup> و يقبضه<sup>٧</sup> وقد بلغنا<sup>٨</sup> عن النبي

(١) في الأصول « جدار » تصحيف ، « وجذاذ » بكسر الجيم والذالين المعجمتين بينهما الف كما في الموطأ وفي موطأ مالك ، جاد عشرين بالجيم بعدها الف ثم دال مهملة أى مقطوع منها من يحد منها أى يقطع .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « حزتيه » بتقديم التاء على الياء وهو خطأ ، وفي موطأ مالك « جدديتيه » بالذالين المهملتين أى قطعتيه ، وفي موطأ محمد بالذالين المعجمتين .  
(٣) في الأصول « جدتيه » تصحيف ، والصواب « جدديتيه » أو « جذذتيه » وفي موطأ مالك هذا « واحتزتيه » بالخاء والزاي الساكتين من الاقتعال ، وفي أصولنا بالمجرد « حزتيه » .  
(٤) في الأصول « وإنما هذا » والإصلاح من الموطئين .

(٥) في الموطئين « وارث » بالتسكير .

(٦) من الحيازة بالخاء المهملة ، وفي الأصل « يحوز » من الجواز بالجيم وهو تصحيف ؛ وفاعل « لم ير » أبو بكر الصديق . والأثر رواه عبد الرزاق في مصنفه والطحاوي والبيهقي أيضاً كما في نصب الراية والتلخيص الحبير واختيار الولاية ؛ وهو دليل على أن الهبة لا تملك إلا بالقبض ، وقد روى الحاكم أن النبي صلى الله عليه وسلم أهدى إلى النجاشي ثم قال لأم سلمة : أرى النجاشي قد مات ولا أرى الهدية التي أهديت إليه إلا سترد فإذا ردت إلى فهي لك ، فكان كذلك - الحديث ، قاله الحافظ في ج ٢ ص ٢٦٠ من التلخيص الحبير ؛ فعلم من هذا أنها لما لم تقبض لم تجز . ويشهد له ما رواه أبو داود الطيالسي ص ١٥٦ في الجزء الخامس من مسنده : حدثنا أبو داود قال حدثنا هشام عن قتادة عن مطرف عن أبيه قال : تبت على النبي صلى الله عليه وسلم ، هو يقرأ « ألهاكم التكاثر » وهو يقول : يقول ابن آدم : مالى مالى ، وهل لك من مالك ابن =

صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى عن بيع الصدقة حتى تقبض<sup>١</sup> . فقد أجاز أهل المدينة أخذها بالشفعة وهي غير محوزة ولا مقبوضة ، والأخذ بالشفعة بمنزلة البيع لأن الشفيع كان مشترى فينبغي لمن أجاز أخذ ذلك بالشفعة أن يحيز البيع فيجوز البيع والأخذ بالشفعة في الصدقة والهبة والنحلي قبل الحيازة بالقبض ! وهذا مما لا ينبغي أن يجوز ؛ وقد بلغنا<sup>٢</sup> عن عبد الله

= آدم ! الا ما اكلت فأفئيت او لبست فأبليت او تصدقت فأمضيت - اه ؛ فذكر الامضاء وهو الاقباض بعد التصديق يرشدك الى القبض ، ومن هذه الطريق ذكره ابن حزم في ج ٩ ص ١٢١ من المحلى ، وفي رواية شعبة عن قتادة : او أعطيت فأمضيت - كما رواه ابن حزم من هذه الطريق ؛ و أبو مطرف هو عبد الله بن الشخير رضى الله عنه ، رواه الترمذى في ج ٢ ص ٥٧ من جامعه من هذه الطريق : حدثنا محمود بن غيلان نا وهب بن جرير نا شعبة عن قتادة به . (٧) قد ثبت في محله ان بلاغاته مسندة ، وقصور انظارنا منعه عن علينا ، فلم اطلع على البلاغ المذكور في اى كتاب من كتب الحديث و من خرج غير الامام محمد رحمه الله تعالى . فعليك المراجعة الى كتب التخارج و الأحاديث .

(١) فى الأصول حتى " يقبض " .

(٢) قال البيهقى فى ج ٦ ص ١٧٠ من سننه الكبرى : وروينا عن عثمان و ابن عمر و ابن عباس رضى الله عنهم انهم قالوا : لا تجوز صدقة حتى تقبض ؛ و عن معاذ بن جبل و شريح انهما كانا لا يحيزانها حتى تقبض - اه . و راجع ج ٨ ص ٣٢٧ من كنز العمال الطبعة الاولى . و قال ابن حزم فى ج ٩ ص ١٢٢ من المحلى : و من طريق ابن وهب عن الحارث بن نبهان عن محمد بن عبيد الله و هو العزمى عن عمرو بن شعيب و ابن ابي مليكة و عطاء بن ابي رباح قال عمرو عن سعيد بن المسيب ثم اتفق سعيد و عطاء و ابن ابي مليكة : ان ابا بكر و عمر و عثمان و ابن عباس و ابن عمر =

ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا تجوز الصدقة إلا مقبوضة ؛ وقد بلغنا<sup>١</sup> ذلك عن عامر الشعبي ؛ وبلغنا<sup>٢</sup> ذلك عن معاذ بن جبل و شريح رضى الله عنهم انها قالوا : لا تجوز الصدقة إلا مقبوضة ؛ فاذا كان هذا غير جائز فلا شفعة فيه .  
( آخر كتاب الشفعة )

= قالوا : لا تجوز صدقة حتى تقبض - اه . و العرزمى لا يأتى فى اسناد ابى حنيفة و محمد رضى الله عنهما ، فالكلام فيه لا يضرهما - تدبر . قال الامام ابو يوسف فى ص ٤٩ من كتاب اختلاف ابى حنيفة و ابن ابى ليلى : حدثنا الحجاج بن ارطاة عن عطاء ابن ابى رباح عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا تجوز الصدقة الا مقبوضة ؛ حدثنا الأعمش عن ابراهيم قال : الصدقة اذا علمت جازت و الهبة لا تجوز الا مقبوضة ؛ و كان ابو حنيفة يأخذ بقول ابن عباس رضى الله عنهما فى الصدقة ، و هو قول ابى يوسف - انتهى . و بهذا السند هو فى ج ٧ ص ١٠٥ فى باب الصدقة و الهبة من كتاب الأم للشافعى رضى الله عنه ، و لم يصل اليه صاحب كتاب اختيار الولاية الا ما فى المبسوط - هذا .

(١) اسنده سعيد بن منصور فى سننه - كما فى المحلى : نا هشيم انا مجالد عن الشعبي ان شريحا و مسروفا كانا لا يجيزان صدقة الا مقبوضة ، و كان الشعبي يقضى بذلك ؛ قال هشيم : و اخبرنى مطرف و هو ابن طريف عن الشعبي قال : الواهب احق بهبته ما كانت فى يده ، فاذا امضاها فقبضت فهى للوهوب له - اه .

(٢) اسنده عبد الرزاق فى مصنفه - كما فى المحلى - عن سفيان الثورى عن جابر الجعفى عن القاسم بن عبد الرحمن : كان معاذ بن جبل لا يجيز الصدقة حتى تقبض ؛ و رويناه من طريق وكيع عن سفيان باسناده ، و زاد فيه : الا الصبي بين ابويه - اه . و فى ص ١٦٣ من آثار ابى يوسف رقم ٧٤٩ قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن الهيثم عن شريح انه كان لا يجيز الصدقة الا صدقة مقبوضة ؛ قال : حدثنا =

## كتاب النكاح

### باب المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس بأن تزوج المرأة أمتها أو عبدها ؛ ولا بأس بأن تأمر عبدها فيتزوج و يزوج أمتها ؛ وكذلك الرجل لا بأس بأن يأمر عبده فيتزوج أو يزوج أمته . وقال أهل المدينة : لا تزوج المرأة الأمة ولا العبد ، فإذا أرادت المرأة أن تزوج خادمها استخلفت رجلاً فزوجها و جاز تزويجه .

وقال محمد : ولا بأس بتزويج المرأة والعبد ؛ إذا جاز [ لها ]<sup>١</sup> أن تستخلف<sup>٢</sup> من يزوج فيجوز نكاحه جاز لها أن تلي ذلك ، ولو لم يحز لها أن تزوج ما جاز لها أن تستخلف لأن النكاح إنما جاز باستخلافها ؛ قالوا : لأنه جاء أن النساء ليس إليهن من عقدة النكاح شيء ، إنما ذلك إلى الأولياء . قيل لهم : فالاستخلاف مما يتم به عقدة النكاح ، ولو لا الاستخلاف

= يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال : لا يحيز الصدقة الا صدقة مقبوضة ، قال : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال في الهبة والصدقة : لا تجوز الا مقبوضة معلومة ، وقال : لا ادري كان إبراهيم لا يحيز حتى يعاين الشهود القبض ام لا ؟ وقال ابن وهب : و اخبرني رجال من اهل العلم عن عمر بن الخطاب و عمر بن عبد العزيز و شريح و الزهري و ربيعة و بكير بن الأشج مثل هذا - اه . و اخرج مالك في الموطأ عن عمر بن الخطاب نحوه ، و من طريقه الامام محمد في موطئه - هذا . و لا تلفت الى ما قال ابن حزم في المحلى على دأبه فانه مرفوع القلم !! و الله تعالى اعلم .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول و لا بد منه .

(٢) في الأصل : يستخلف ، و هو خطأ .

### كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

ما جازت عقدة النكاح، إنما يقال الأولياء الذين هم يزوجون، وليس يجوز نكاحهم إلا برضى النساء، فللنساء فى العقدة نصيب لا بد من أن يستأمرن فى ذلك .

قال: وبلغنا<sup>١</sup> فى ذلك حديث عن<sup>٢</sup> رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن خنساء بنت خدام<sup>٣</sup> زوجها أبوها فأنت النبى صلى الله عليه وآله وسلم

(١) البلاغ هذا اسنده بعده ، وقد اخرجہ فى الموطأ من طريق مالك فى باب الثيب احق بنفسها من وليها ص ٢٤٤ : اخبرنا مالك اخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه عن عبد الرحمن و مجمع ابى يزيد بن جارية الأنصارى عن خنساء ابنة خدام ان اباهما زوجها وهى تيب فكرهت ذلك فأنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرد نكاحه - اه .  
وحديث خنساء رواه مالك فى الموطأ وعبد الرزاق فى مصنفه والبخارى والنسائى وابن ماجه والواقدي ومحمد بن اسحاق واليهقى وغيرهم - كما فى نصب الراية والدراية و شرح الزرقانى وفتح البارى وعمدة القارئ وغيرهم . قال الامام فى الموطأ: لا ينبغي ان تنكح الثيب ولا البكر اذا باغت إلا باذنها ، فأما اذن البكر فصمتها ، واما اذن الثيب فرضاها بلسانها زوجها والدها أو غيره ؛ وهو قول ابى حنيفة والعامة من فقهاءنا - انتهى . و يأتى له مزيد فى الباب .

(٢) كذا فى الاصل ، وفى الهندية « حديث رسول الله . . . » بدون « عن » وهو خطأ .

(٣) قال الحافظ فى ج ١٢ ص ٤١٣ من التهذيب : خنساء بنت خدام الأنصارية الأوسية ، زوجة ابى لبابة بن عبد المنذر ، وهى التى انكحها أبوها وهى كارهة فرد النبى صلى الله عليه وآله وسلم نكاحها ، و عنها ابنها السائب بن ابى لبابة وعبد الرحمن و مجمع ابى يزيد بن جارية وعبد الله بن يزيد بن وديعة بن خدام ؛ و روى محمد بن اسحاق عن حجاج بن السائب بن ابى لبابة عن ابيه عن جدته خنساء بنت خدام يعنى جدة =

[فقلت] ١: إني أبي زوجني وكنت أريد أن أتزوج عم صياني؛ قال: ففرق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بينهما وأمرها أن تزوج عم صيانيها. قال محمد: فقد جعل [رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم] ١ إليها عقدة النكاح.

محمد قال: أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو الحويرث ٢ عن نافع بن جبير بن مطعم ٣ قال: تأيمت ٤ خنساء بنت خدام رضى الله عنهما فزوجها أبوها

= حجاج - انتهى . صحاية معروفة ، من بنى عمرو بن عوف - كما في ج ٣ ص ١٨ من شرح الزرقاني . وخدام بالخاء المعجمة المكسورة والذال المهملة - كما في الفتح والتقريب ؛ و قال بعضهم بالذال المعجمة ، هو الصجاني ، يقال : هو ابن وديعة ، ويقال : ابن خالد ، و قال أبو نعيم : يكنى أبا وديعة - كما في الزرقاني ؛ وراجع ج ١ ص ١٦٤ و ج ٢ ص ٧٢٤ من الاستيعاب للحافظ ابن عبد البر .

(١) ما بين المربعين سقط من الأصول .

(٢) هو عبد الرحمن بن معاوية بن الحويرث الأنصاري الزرقى . أبو الحويرث المدني : من رجال أبي داود وابن ماجه - كما في ج ٦ ص ٢٧٢ من التهذيب ؛ ذكره ابن حبان في الثقات ، وثقه ابن معين - كما قاله العقيلي ؛ ولم يتكلم فيه البخاري بشيء ، و روى عثمان الدارمي و احمد بن سعيد عن يحيى انه ثقة ، مات سنة ١٢٨ او ١٣٠ او ١٣٢ . روى عنه شعبة و الثوري و زياد بن سعد و عبد الرحمن بن اسحاق المدني و معن ابن عيسى وغيرهم ، و قد شهد جنازة جابر بن عبد الله . و الحديث بهذا السند رواه عبد الرزاق في مصنفه - كما في ج ٩ ص ١٦٨ من فتح الباري . وله طرق - كما في الفتح والعمدة .

(٣) مضى في باب السلم فتذكره .

(٤) وفي الأصول : انت ، وهو تحريف فاحش ، و الاصلاح من فتح الباري =

= ج ٩ ص ١٦٨ و الزرقاني ج ٣ ص ١٨ ؛ وفي صحيح البخاري : ان اباها زوجها وهي ثيب ؛ قال الزرقاني : تأيمت من أنيس بن قتادة الأنصاري حين قتل عنها يوم احد - كما رواه عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن عبد الرحمن عن ابي بكر بن محمد مرسل ، و أخرجه الواقدي عن الحسناء نفسها ، و أنيس بالتصغير و سماه بعضهم « انس » و انكره ابن عبد البر ، و في المبهمات للقسطلاني ان اسمه « امير » و انه مات بيدر - اه . و قال الحافظ : قوله « ان اباها زوجها وهي ثيب فسكرت ذلك » و وقع في رواية الثوري المذكورة « قالت : انكحني ابي و انا كارهة و انا بكر ، و الأول ارجح ، فقد ذكر الحديث الاسمعيلى من طريق شعبة عن يحيى بن سعيد عن القاسم فقال في روايته « و انا اريد ان اتزوج عم و لى » و كذا أخرج عبد الرزاق عن معمر عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي عن ابي بكر بن محمد : ان رجلا من الأنصار تزوج خنساء بنت خدام فقتل عنها يوم احد فأنكحها ابوها رجلا فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت « ان ابي انكحني و ان عم و لى احب الى » فهذا يدل على انها كانت ولدت من زوجها الأول ، و استفدنا من هذه الرواية نسبة زوجها الأول و اسمه انيس بن قتادة ، سماه الواقدي في روايته من وجه آخر عن خنساء ، و وقع في المبهمات للقسطلاني ان اسمه « امير » و انه استشهد بيدر و لم يذكر له مستند ؛ و اما الثانى الذى كرهته فلم اقف على اسمه الا ان الواقدي ذكر باسناد له انه من بنى مزينة ، و وقع في رواية ابن اسحاق عن الحجاج بن السائب بن ابي لبابة عن ابيه عنها انه من بنى عمرو بن عوف ، و روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس ان خداما ابا وديعة انكح ابنته رجلا فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا تكروهن ؛ فنكحت بعد ذلك ابا لبابة و كانت ثيبا ، و روى الطبراني باسناد آخر عن ابن عباس فذكر نحو القصة و قال فيه : فزعمها من زوجها و كانت ثيبا فنكحت بعده ابا لبابة ، و روى عبد الرزاق عن الثوري عن ابي الحويرث عن نافع بن جبير =



= قال تأييد خنساء فزوجها أبوها - الحديث نحوه ؛ وفيه : فرد نكاحه و نكحت ابالباة ، و هذه اسانيد يتقوى بعضها ببعض وكلها دالة على انها كانت ثيبا ، نعم ! اخرج النسائي من طريق الاوزاعي عن عطاء عن جابر ان رجلا زوج ابنته وهي بكر من غير امرها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما ، و هذا سند ظاهره الصحة ولكن له علة ، اخرجه النسائي من وجه آخر عن الاوزاعي فأدخل بينه وبين عطاء ابراهيم ابن مرة وفيه مقال ، و ارسله فلم يذكر في اسناده جابرا ، و اخرج النسائي ايضا و ابن ماجه من طريق جرير بن حازم عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ان جارية بكرا انت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباهما زوجها وهي كارهة ، فغيرها ، و رجاله ثقات لكن قال ابو حاتم و ابو زرعة : انه خطأ و ان الصواب ارساله ( اي دليل على ذلك ؟ ) ؛ و قد اخرجه الطبراني و الدارقطني من وجه آخر عن يحيى بن ابي كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكر و ثيب انكحهما ابوهما وهما كارهتان ؛ قال الدارقطني : تفرد به عبد الملك الذماري و فيه ضعف ، و الصواب عن يحيى بن ابي كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل - اه . قلت : جرير بن حازم ثقة جليل ، و قد زاد الرفع فلا يضره ارسال من ارسله ، كيف و قد تابعه الثوري و زيد بن حبان فروياه عن ايوب كذلك مرفوعا ؛ كذا قال الدارقطني و ابن القطان ، و اخرج رواية زيد كذلك النسائي و ابن ماجه في سننهما من حديث معمر بن سليمان عن زيد عن ايوب ؛ و الرواية التي ذكرها البيهقي بعد هذا تشهد لهذه الرواية بالصحة ، و الذماري اخرج له الحاكم في المستدرک و ذكره ابن حبان في الثقات ، و ذكر صاحب الكمال عن عمرو بن علي الصوفي انه ثقة - كما في ج ٧ ص ١١٧ من الجوهر النقي ؛ و العجب من الحافظ كيف سكت على قول الدارقطني في حق الذماري بأنه فيه ضعف و الحال ان الضعيف عبد الملك الشامي لا الذماري ، و قد فرق بينهما في ج ٦ ص ٤٠١ من التهذيب فقال : قلت : و الصواب التفريق بينهما =

### كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

= فأما الشامي هو الذي قال فيه البخاري : منكر الحديث ، وتبعه أبو زرعة ، وقال فيه أبو حاتم : ليس بالقوى ، وضعفه عمرو بن علي ، وأما الزماری فهو أبو هاشم هو الذي قال فيه أبو حاتم : شيخ ، ولم يذكر فيه البخاري في التاريخ جرحا ولا تعديلا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وثقه عمرو بن علي - اه - وقاله قبيله : قال عمرو بن علي : كان ثقة ، وقال في موضع آخر : كان صدوقا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أبو داود : كان قاضيا ففقد بقاءه فدخلت عليه الخوارج فقتلته - اه - وما نقله من اقوال الجارحين كله في حق عبد الملك أبي العباس الشامي فلا علة فيه كما زعم الحافظ فان فيه رائحة التعصب المذهبي ؛ ولا استحالة في ان يروى الحديث بالوجهين الارسل والاتصال ، واذا كان كذلك والراوى ثقة فالرجحان للاتصال على الارسل والقضاء له عليه ، كما في الأصول ، وهو غير خفى عن الفحول ، فلا يضرنا ادخال ابراهيم بن مرة بين الأوزاعي وبين عطاء و ابراهيم بن مرة ، قال النسائي فيه : ليس به بأس ، واخرج حديثه في السنن الكبرى ، وذكره ابن حبان في الثقات - كما نقله الحافظ نفسه في ج ١ ص ١٦٤ من التهذيب ، فكيف اطلق فيه القول وقال وفيه مقال موهما بأنه لم يوثقه احدا ولم يذكر في المضعفين له غير الهيثم بن خارجة ، واقره الوليد بن مسلم على ذلك - اه - ولما كان الثبوت علة الرد لما لا يجوز ان تكون البكارة ايضا علة لرد النكاح ، وهى ايضا مذكورة في الحديث بل الظاهر الصواب الذى لا معدل عنه الى غيره ان علة الرد هى كراهة المنكوحه - راجع لذلك ج ٩ ص ٤٢٤ من عمدة القارئ للحافظ البدر العيني . وقال الحافظ في الفتح : وقال البيهقي : ان ثبت الحديث في البكر حمل على انها زوجت بغير كفوء . والله اعلم . قلت : وهذا الجواب هو المعتمد فانها واقعة عين فلا يثبت الحكم فيها تعميما ، وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فان طرقه تقوى بعضها ببعض . ولقصة خنساء بنت خدام طريق اخرى اخرجها الدارقطني والطبراني من طريق هشام عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي =

فأتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت: إن أبي زوجني ولم يستأمرني وقد ملكت أمرى؛ قال: فلا نكاح بينكما فانكحي من شئت؛ قال: فنكحت أبا لبابة<sup>(١)</sup>.

= هريرة: إن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي كارهة فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فرد نكاحها ولم يقل فيه بكرا ولا ثيبا؛ قال الدارقطني: رواه أبو عوانة عن عمر مرسل لم يذكر أبا هريرة - انتهى ما في الفتح - فالثبوت أو البكارة ليست بعلة الرد، بل الكراهة وعدم الرضا وهي عام يقتضي التعميم، وإلى إشار البخاري في صحيحه حيث قال: باب إذا زوج الرجل ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود؛ قال الحافظ: هكذا أطلق فشمّل البكر والثيب لكن حديث الباب مصرح فيه بالثبوت فكأنه أشار إلى ما ورد في بعض طرقه؛ وقال في ج ٧ ص ١١٧ من الجواهر النقي: ثم ذكر البيهقي الحديث من رواية عطاء عن جابر ثم قال: الصواب عن عطاء مرسل، وإن صح فكأنه كان وضعها في غير كفوف غيرها عليه السلام، وعلى ذلك حمل أيضا حديث عبد الله بن بريدة عن عائشة، ثم قال: مرسل ابن بريدة لم يسمع من عائشة - قلت: إذا نقل الحكم مع سببه فالظاهر تعلقه به، وتعلقه بغيره محتاج إلى دليل، وقد نقل الحكم وهو التخيير وذكر السبب وهو كراهة الثيب ولم يذكر سبب آخر؛ وابن بريدة ولد سنة خمس عشرة وسمع جماعة من الصحابة، وقد ذكر مسلم في مقدمة كتابه: أن المتفق عليه أن كان اللقاء والسماع يكفي للاتصال؛ ولا شك في إمكان سماع ابن بريدة من عائشة فروايت عنها محمولة على الاتصال، على أن صاحب الكمال صرح بسامعه منها، وفي قولها اجزت ما صنع، دليل على أن النكاح يقف على الإجازة، خلافا للبيهقي وأصحابه - انتهى - فظهر لك من هذا كله أنهما حديثان مستقلان في حادثتين أحدهما في بكر والآخر في ثيب، فلا يتنافيان لأن حمل الأحاديث المتضادة ظاهرا على وجه يرفع التضاد أولى، راجع ج ١ ص ١٧٩ من معاصر المختصر - فالحمد لله عليه .

(١) هو أبو لبابة بن عبد المنذر الأنصاري المدني، من رجال البخاري ومسلم =

محمد قال : أخبرنا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق قال : حدثنا عبد العزيز بن ربيع<sup>١</sup> عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال<sup>٢</sup> : أرادت

= و ابى داود و ابن ماجه ، اسمه بشير بن عبد المنذر ، و قيل : رفاعه ، و قيل : بشير - بضم الباء مصغرا ، و قيل : يسير ، و قيل : مروان بن عبد المنذر ، و قيل : رفاعه و مبشر اخواه من بنى عمرو بن عوف بن الأوس ، روى عن النبي صلى الله عليه و سلم و عن عمر بن الخطاب ، يقال شهد بدرا ، و يقال رده النبي صلى الله عليه و سلم حين خرج الى بدر من الروحاء و استعمله على المدينة و ضرب له بسهمه و اجره فكان كمن شهدا ، ثم شهد احدا و ما بعدها ، و كانت معه راية بنى عمرو بن عوف يوم الفتح ، و كان احد النقباء ، شهد العقبة ؛ مات فى خلافة علي ، و يقال : بعد الحسين ، و قال خليفة : مات بعد مقتل عثمان ؛ و روى عنه ولداه السائب و عبد الرحمن و ابن عمر و سالم بن عبد الله ابن عمر و نافع و غيرهم - كما فى ج ١٢ ص ٢١٤ من التهذيب ، و راجع الاستيعاب .

(١) عبد العزيز بن ربيع مضى فى باب ما يكره من يسع الرقيق - فذكره .

(٢) مرسل ، و قد رواه الدارقطنى و الطبرانى - كما فى ج ٩ ص ٤٢٣ من عمدة القارى و الفتح - من طريق هشيم عن عمر بن ابي سلمة عن ابيه عن ابي هريرة موصولا : ان خنساء بنت خدام زوجها ابوها و هى كارهة فأتت النبي صلى الله عليه و سلم فرد نكاحها ، و لم يقل فيه بكرا و لا ثيبا ؛ قال الدارقطنى : رواه ابو عوانة عن عمر مرسلا و لم يذكر ابا هريرة - انتهى . و الحديث رواه البيهقى ايضا فى سننه الكبرى و قال مثل ما قال الدارقطنى ؛ قلت : لكن هشيم احفظ من ابي عوانة - كما فى ترجمتهما من التهذيب ؛ فرواية هشيم ارجح من ابي عوانة و الوصل من الثقة زيادة فتقبل . و ترجع على رواية ابي عوانة ؛ و روى البيهقى من طريق الوليد بن مسلم ثنا شيبان عن يحيى بن ابي كثير عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم انكح ابنة له ثيبا كانت عند رجل فكهرت ذلك فأتت النبي صلى الله عليه و سلم فذكرت =

## كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

امرأة<sup>١</sup> أن تزوج<sup>٢</sup> عم بنيتها<sup>٣</sup> فزوجها أبوها غيره<sup>٤</sup> ، فأخبر رسول الله

= ذلك له فرد نكاحها ، ورواه عمر بن أبي سلمة عن أبيه وسمى المرأة : خنساء بنت خدام - فذكره مرسلًا ؛ وقد قيل عنه : موصولًا ، والمرسل له أصح ، وفيما مضى من الموصول كفاية - انتهى . وقوله أصح أفعّل التفضيل يدل ، على أن الموصول أيضًا صحيح ، ثم رواه من طريق عبد الصمد : ثنا شعبة عن عبد العزيز بن رفيع عن أبي سلمة أن امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إن أبي زوجني وأنا كارهة وأنا أريد أن أتزوج عم ولدي ؛ قال : فرد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحه ؛ هذا هو الصحيح مرسل عن أبي سلمة - اه . و التفتن في العبارة بالأصح ثم بالصحيح موهم بأن الموصول ليس بصحيح ، والأمرا ليس كذلك ، كيف وقد رواه البيهقي من وجه آخر من طريق عبد الله بن المبارك عن أبي حنيفة عن عبد العزيز بن رفيع عن مجاهد عن ابن عباس أن امرأة توفي زوجها ولها منه ولد فخطبها عم ولدها إلى والدها فقال له زوجنيها فأبى فزوجها غيره بغير رضى منها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم قد ذكرت له ذلك ، فأرسل إليه النبي صلى الله عليه وسلم فقال : أزوجتها غير عم ولدها ؟ قال : زوجتها من هو خير لها من عم ولدها ، ففرق بينهما وزوجها عم ولدها - اه ج ٧ ص ١٢٠ وهذا سند صحيح .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « امرأة » وهو من سهو الناسخ . وهي خنساء بنت خدام كما في رواية عمر بن أبي سلمة عن أبيه ، وقد تقدمت ؛ وفي رد نكاح البكر حديث جابر بن عبد الله وحديث ابن عمر وحديث أبي هريرة سبقت ، وهي في ج ٩ ص ٤٦١ من المحلى ، قال ابن حزم : وقد جاءت بهذا آثار صحاح ؛ ثم سردها بأسانيدها ، ثم قال : الآثار ههنا كثيرة ؛ ثم قال : وقد جاء في رد انكاح الأب ابنته الثيب بغير إذنها حديث خنساء بنت خدام .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « أن تزوج » .

(٣) في الأصول « عم بنتها » وفي رواية أخرى « عم صبياني » وفي أخرى « عم = صلى الله

## كتاب الحجّة المرأة تزوج أمّتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

[صلى الله عليه وآله وسلم] <sup>١</sup> عن الخبر فأرسل إلى أبيها فقال: زوجتها وهي

ولدى، والمراد من كلها الابن، كما هو مصرح في بعض طرق الحديث وكما في الاستيعاب وعمدة القارى وفتح البارى وغيرها . (٤) قد تقدم ان الحافظ قال:

لم اقف على اسمه، الا ان الواقدي ذكر باسناد له انه من بنى مزينة، ووقع في رواية ابن اسحاق عن الحجاج بن النساب بن ابي لبابة عن ابيه عنها انه من بنى عمرو بن عوف - اه .

(١) سقط ما بين المربعين من الاصل وكان في الاصل « ولم يأل عن الخير فأرسل » وفي الهندية « فأخبر رسول الله عن الخبر » . وقال البخارى في صحيحه: حدثنا اسحاق

اخبرنا يزيد اخبرنا يحيى ان القاسم بن محمد حدثه ان عبد الرحمن بن يزيد وجمع بن يزيد جدّاه: ان رجلا يدعى خداما انكح ابنة له - نحوه . ساق احمد لفظه عن يزيد

ابن هارون بهذا الاسناد: ان رجلا منهم يدعى خداما انكح ابنته فكرهت نكاح ابيها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك له فرد عنها نكاح ابيها فتزوجت ابا

لبابة بن عبد المنذر؛ فذكر يحيى بن سعيد انه بلغه انها كانت ثيبا، وهذا يوافق ما تقدم، وكذا اخرجه ابن ماجه عن ابي بكر بن ابي شيبة عن يزيد بن هارون؛ وخرجه

الاسمعيلى من طرق عن يزيد كذلك؛ وخرجه الطبرانى والاسمعيلى من طريق محمد بن فضيل عن يحيى بن سعيد نحوه؛ وخرجه الطبرانى من طريق عيسى بن يونس عن

يحيى كذلك؛ وخرجه احمد عن ابي معاوية عن يحيى كذلك لكن اقتصر على ذكر جمع بن يزيد، والذي بلغ يحيى ذلك يحتمل ان يكون عبد الرحمن بن القاسم فسيأتى في

ترك الحيل من طريق ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن القاسم: ان امرأة من ولد جعفر تخوفت ان يزوجها وليها وهي كارهة فأرسلت الى شيخين من الأنصار عبد الرحمن

و جمع ابني جارية قالوا: فلا تخشين فان خنساء بنت خدام انكحها ابوها وهي كارهة فرد النبي صلى الله عليه وسلم ذلك؛ قال سفيان: واما عبد الرحمن بن القاسم فسمعتة يقول عن

ايه: ان خنساء - الحديث؛ انتهى . وقد اخرجه الطبرانى من وجه آخر عن سفيان =

كارهة ؟ قال : نعم ؛ قال : لا نكاح لك ، اذهبي فتزوجي من شئت<sup>٢</sup> .

= ابن عينة عن عبد الرحمن عن أبيه عن خنساء موصولا ، و المرأة التي من ولد جعفر هي أم جعفر بنت القاسم بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب ، و وليها هو عم أبيها معاوية بن عبد الله بن جعفر ، أخرجه المستغفرى من طريق يزيد بن الهاد عن ربيعة بأسناده : أنها تأيمت من زوجها حمزة بن عبد الله بن الزبير فأرسلت الى القاسم بن محمد و الى عبد الرحمن بن يزيد فقالت : انى لا آمن معاوية ان يضعني حيث لا يوافقني ؛ فقال لها عبد الرحمن : ليس له ذلك و لو صنع ذلك لم يحز ، فذكر الحديث ، الا انه لم يضبط اسم والد خنساء و لاسمى بنته ، كما قدمته - قاله الحافظ في فتح البارى . و اقتصر الحافظ العيني في باب : اذا زوج الرجل بنته وهي كارهة ج ٩ ص ٤٢٤ على ذكر رواية احمد المذكورة الآن . و أنت تقول : اى فائدة في هذه الاطالة المملة في تصحيح كتاب الحجة و عندي ايضاح ما في موطأ محمد ايضا بأن للحديث طرقا و هو كالمواتر و كلها عند ائمتنا و حديث كتاب الحجة معروف مشهور دائر بين الأئمة !!  
و للناس فيما يعشقون مذاهب  
مناقب قوم عند قوم معائب

(١) العلة في رد انكاح الأب الكراهة فقط لا الثبوتية و لا البكارة ، و عقدة النكاح بيد المرأة البالغة لا الولي ، و ان كان ابا او جدا يرشدك قوله صلى الله عليه وسلم « زوجتها وهي كارهة ؟ قال : نعم » الى ما قلت من ان جواز النكاح موقوف على اجازتها و بيدها عقده ، و الولي بمنزلة الوكيل و السفير لكيلا تنسب الى الوقاحة التي تشين الحسب و النسب و القبيله - كما لا يخفى .

(٢) في رواية « انكحى من شئت » حكم عام في انها مستبدة في حق نفسها و لا دخل فيها لوليها ، فاذا تزوجت جاز النكاح ، و التزوج بعبارتها و هو منطوق قوله صلى الله عليه وسلم ، « الأيم احق بنفسها من وليها » ؛ و هو يرشدك الى ان ولاية الولي على البالغة ليست ولاية اجبار بحيث ينفذ النكاح عليها بدون رضاها ، و حاصل قوله =

## كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

== صلى الله عليه وسلم « لا نكاح الا بولي ، ليس الا انه لا يكون الا بشهوده وحضوره و رضاه و اذنه و اجازته ، و لا يدل الحديث بوجه من الوجوه على انه لا اهلية فيهن الانكاح و لا انعقاد له بعبارتهم ، و من قال بذلك فقد افترى على رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ و إليه يرشد حديث « ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها فنيكاحها باطل باطل باطل » ليس فيه الا الاذن ، فمن تزوجت بعبارتها باذن الولي جاز النكاح سابقا كان الاذن او لاحقا فانه صريح في اذن الولي لا في عبارته ، بل و لا تعلق له بمسألة الاهلية و عبارة الولي ، و ليس في تكرار الباطل غير المبالغة في تأكيد مطلوبة الاذن ، و لا ينقض عجي انهم كيف استدلوا بهذا الحديث على انه لا اهلية في النساء لانكاح و التزوج بعبارتها و لا مساس له بهذه المسألة قط .

و من ههنا يظهر لك دقة مدارك الامام ابي حنيفة في الاستدلال بالنصوص و تفريع المسائل عليها ، و الاذن عنده ليس حقا للولي ، بل نظرا الى النساء لتقصان عقلمن و سوء فكرهن فكثيرا ما لا يهتدين الى المصلحة و ربما رغبن في غير الكفو فيكون ذلك عارا على قومها . قال حكيم الهند في « حجة الله البالغة » : اعلم انه لا يجوز ان يحكم في انكاح النساء خاصة لتقصان عقلمن و سوء فكرهن فكثيرا ما لا يهتدين الى المصلحة و لعدم حماية الحسب منهن غالبا فرما رغبن في غير الكفو و في ذلك عار على قومها فوجب للاولياء شئ من هذا الباب لتتسد المفسدة ؛ و ايضا السنة الفاشية في الناس من قبل ضرورة جباية ان يكون الرجال قوامين على النساء و يكون يدهم الحل و العقد و عليهم النفقات ، و انما النساء عوان بأيديهم ، و هو قوله تعالى « الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض » ؛ و في اشتراط الولي في النكاح تنويه بأمرهم ، و استبعاد النساء بالنكاح وقاحة منهن ، منشأها قلة الحياء و اقتضاب على الاولياء و عدم اكتراث لهم ؛ و ايضا يجب ان يميز النكاح من السفاح بالتشهير ، و احق التشهير ان يحضر اولياؤها ، و قال صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح الشيب حتى تستأمر ، و لا البكر ==



## كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

و قال محمد: وقد زوجت عائشة<sup>١</sup> رضى الله عنها حفصة بنت عبد الرحمن ابن أبي بكر<sup>٢</sup> المنذر بن الزبير<sup>٣</sup> وعبد الرحمن<sup>٤</sup> غائب [بالشام] فلما قدم

= حتى تستأذن واذنها الصموت، وفي رواية «البكر يستأذنها أبوها»؛ أقول: لا يجوز أيضا أن يحكم الأولياء فقط فإنهم لا يعرفون ما تعرف المرأة من نفسها، ولأن حار العقد وقاره راجع اليها؛ والاستئثار طلب أن تكون هي الأمرة صريحا، والاستئذان طلب أن تأذن ولا تمنع واذنائه السكوت؛ وإنما المراد استئذان البكر البالغة دون الصغيرة، كيف ولا رأى لها! وقد زوج أبو بكر الصديق عائشة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين - اهـ. و يأتي له مزيد بحث فانتظروه.

(١) بنت ابن الصديق، من ثقات التابعات، روى لها مسلم والثلاثة - قاله الزرقاني في شرح الموطأ، وأمها قريية - مكبرا ومصغرا - بنت أبي أمية بن المغيرة المخزومية الصحابية اخت أم سلمة، زوجة المنذر بن الزبير، روت عن أبيها وعمتها عائشة وأم سلمة، وعنهما عراك بن مالك وعبد الرحمن بن سابط ويوسف بن ماهك وعوف بن عباس، قال المعجلي: تابعية ثقة؛ وذكرها ابن حبان في الثقات - قاله الحافظ في ج ١٢ ص ٤١٠ من التهذيب.

(٢) هو ابن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عثمان، شقيق عبد الله، و روى عن أبيه، وعنه ابنه محمد وفليح بن محمد بن المنذر، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وذكر ابن عائد في المغازي أن المنذر غزا القسطنطينية فذكر له قصة مع حكيم بن حزام هناك وأن حكيمًا اتى عليه، و ذكر مصعب الزبيرى أن المنذر غاضب أخاه عبد الله نفجر من مكة الى معاوية فأجازه جائزة عظيمة و أقطعه أرضا بالبصرة؛ و روى مالك في الموطأ عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة رضى الله عنها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن ابن أبي بكر المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب فلما قدم أنكر ذلك ثم أقره. وذكر الزبيرى أن المنذر فارقها وتزوجها الحسن بن علي رضى الله عنهما فاحتال المنذر =

قال

كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

قال: ومثلي [يصنع به هذا و] 'يقتات' عليه في بناته !!<sup>٢</sup> فقالت عائشة للمنذر: لتملكن عبد الرحمن أمرها؛ فقال: ما لي 'رغبة' [عنه] ° ولكن مثلي لا يُقتات عليه في بناته .

محمد قال: أخبرنا مالك بن أنس قال أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه<sup>٦</sup> عن عائشة رضي الله عنها أنها زوجت حفصة ابنة عبد الرحمن بن أبي بكر

== عليه حتى طلقها فتزوجها عاصم بن عمر فاحتال عليه المنذر حتى طلقها فأعادها المنذر ، و ان المنذر بن الزبير كان عند عبيد الله بن زياد لما امتنع عبد الله بن الزبير من بيعة يزيد فكتب يزيد الى عبيد الله ان يقبض على المنذر فبلغ المنذر فهرب الى مكة ، فقتل المنذر في الحصار الأول بعد وقعة الحرة سنة اربع و ستين - قاله الحافظ في ص ٤١١ من تعجيل المنفعة ، و نحوه في ج ٣ ص ٣٩ من شرح الزرقاني .

(٣) ابن أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، قد مضى ذكره في عمرة عائشة من التعميم .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و زيد من الموطأ .

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول . و زيد من الموطئين و آثار الطحاوي وغيرها من كتب الحديث .

(٢) من الاقليات ، المأخوذ من القوت ، اى يستبد برأيه .

(٣) في الحديث الآتي الذي في الموطئين و آثار الطحاوي و سنن البيهقي و غيرها «بناته» .

(٤) و في الأصول «ما بي رغبة» ، بالباء ، و الصواب «مالى» .

(٥) سقط ما بين المربعين من الأصول . الحديث رواه الطحاوي و مالك في باب ما لا يبين من التملك من الموطأ ، و الامام محمد في باب الرجل يجعل امرها بيدها او غيرها من الموطأ ، و البيهقي و غيرهم ، راجع نصب الراية و الدراية لابن حجر رحمه الله و التلخيص الحبير .

(٦) هذا الاسناد مضى في طيب المحرم ؛ و القاسم هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق - رضي الله عنهم .

المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال :  
مثلي يصنع به هذا و يقتات عليه بيناته<sup>١</sup> فكلمت عائشة المنذر بن الزبير  
وقالت : لئلا يكتنه أمرها ؛ فقال [ المنذر ]<sup>٢</sup> : فان ذلك بيد عبد الرحمن ؛ فقال  
عبد الرحمن : ما لي رغبة عنه ولكن ليس مثلي يقتات عليه بيناته  
وما كنت لأرد أمرا قضيته<sup>٣</sup> ؛ فقرت امرأته تحته<sup>٤</sup> ، ولم يكن ذلك  
طلاقا . قال محمد : فهذه عائشة رضى الله عنها قد زوجت<sup>٥</sup> المنذر بن الزبير

- (١) موضع استفهام ، و وقع في آثار الطحاوى « أمثلى » باظهار همزة الاستفهام .
- (٢) سقط ما بين المربعين من الأصول ؛ اى المنذر بن الزبير
- (٣) في آثار الطحاوى « قضيته » وكلاهما صحيح ؛ قال الزرقانى : بكسر التاء خطابا  
لاخته عائشة ، وفي نسخة صحيحة « قضيته » بأثبات الياء لاشباع الكسرة - اه .
- (٤ - ٤) قلت : وفي الأصل « فرت امرأته عنه » وفي الهذبية « خيرت امرأته عنه » ؛  
اما « فرت » تصحيف « فقرت » و « عنه » تصحيف « تحته » ؛ و اما « خيرت » فلم يقدر  
الناسخ ان يقرأ اللفظ فخره شر تحريف ، فلم يسقط شيء من الأصول ولكن صحفت  
الحروف و حرقت ، والتصحيح من الموطئين و آثار الطحاوى . وفي الأصول « قال محمد  
محمد . . . » ثم يياض ثم بعد اليياض « فرت : امرأته عنه ولم يكن ذلك طلاقا » .  
وفي آثار الطحاوى « فقرت حفصة عنده ولم يكن ذلك طلاقا » وفي موطأ مالك « فقرت  
حفصة عند المنذر ولم يكن ذلك طلاقا » . و يظهر لك من هذا ان ما في الأصول « قال محمد »  
ليس في مقامه لأن ما بعده ليس بمقولة محمد ، فلعله كان من تروك الأصل على الهامش  
فأدرجه الناسخ في غير مقامه ، ومقامه قبل قوله « فهذه عائشة » فأدرجنه في مقامه  
فاستقام الكلام والسياق ، و اليياض ايضا من سهو الناسخ ولم يسقط هاهنا شيء . انما  
هو تصحيف و تقديم و تأخير من الناسخ . و الله جل شأنه اعلم - ف .

(٥) و التأويل بأنه اريد به أنها مهدت تزويجها ثم تولى عقد النكاح غيرها فأضيف =

ابنة عبد الرحمن و رأت ذلك جائزا مستقيما ، وقد زعمتم أن النساء ليس =  
=التزويج اليها، كما صدر من البيهقي في السنن رده في الجوهر النقي بقوله : هذا مع  
بعده و مخالفته للظاهر يظهر منه أن الولي الأقرب أن غاب تنتقل الولاية الى الولي  
الأبعد ، و الصحيح عند الشافعية خلافه - انتهى . و قول عائشة : المرأة لا تلي عقدة  
النكاح كما رواه البيهقي في سننه ، في سننه الشافعي عن الثقة . و هذا ليس بحجة على  
ما عرف ، و افسده الطحاوي في اختلاف العلماء بأمرين : أحدهما أن ابن حنبل قال  
ابن جريج يقول : اخبرت عن عبد الرحمن بن القاسم ، فصار من بينه و بين عبد الرحمن  
مجهولا . و الآخر أن ابن ادريس يرويه عن ابن جريج عن عبد الرحمن بن القاسم عن  
عائشة مرسل لا يذكر فيه « عن أبيه » - قاله في الجوهر النقي ج ٧ ص ١١٢ . و المرسل  
و المنقطع و ما فيه المجهول ليس بحجة عندهم - هذا .

(١) قد نهت عائشة رضي الله عنها بفعلها هذا على أن الحديث الذي روته عنه صلى الله  
عليه و سلم « إياها امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل » أو حديث  
« لا نكاح الا بولي » لا تعلق له بالنكاح النساء البالغات أنفسهن بعبارتهم و هن أحق  
بأنفسهن من أوليائهن ، و ان ولايتهن نظرية لا جبرية ولذا زوجت حفصة  
بنت عبد الرحمن المذنب بن الزبير ؛ نعم ! الحديث دليل على أن إذن الولي ضروري  
لا عبارته ، و أن النكاح ينفذ اذا سبقه أو لحقه الإجازة و الإذن ، و سواء صدر النكاح  
بعبارة الولي أو بعبارة المولية ؛ و عندنا أيضا دخل لإذن الولي في بعض الصور ، مثلا  
لو نكحت في غير الكفو بغير إذن الولي فنكاحها باطل في رواية الحسن بن زياد  
عن أبي حنيفة ، و في ظاهر الرواية له حق الفسخ بالمرافعة الى القاضي ، و رضا المولية  
مقدم على رضا الولي عند تعارض الرضائين ولذا رد نكاح خنساء الثيب و المرأة البكر  
اللتين أنكحهما أبواهما و هما كارهتان كما عرفت من قبل ، و الحديث المذكور مبني  
على العرف و العادة فإن عقدة النكاح لا تكون الا في مجامع الرجال ، و المرأة في =

## كتاب الحجة المرأة تزوج أمها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

إليه من النكاح شيء<sup>١</sup> فما بال العبد إذا أمر العبد سيده بالنكاح لم يحز

= مثل هذه الحالة لا تشهدا عرفا وعادة من أي قوم وجماعة كانت بشرط أن تكون مسلبة ، وانصرام الأمور في أمثال ذلك يكون مفوضا إلى الأولياء والوكلاء ، ولا تنسب إلى الوقاحة الشديدة ؛ وبالجملة أن عائشة رضي الله عنها أشارت بفعلها إلى أن الحديث المذكور لم يرد في أن النكاح لا ينعقد إلا بلسان الرجال وعبارتهم ، بل ورد في الأذن والإجازة فانهم يعرفون أحوال الناس وعاداتهم وأخلاقهم بالورود والصدور ولذا حث الشرع على تفويض أمورها إليهم لا سيما النكاح فإن بسببه تتولد أمور تشين القوم أو تزينهم ، كيف وقد أضاف الله تعالى إلى النكاح إليهم في قوله « حتى تنكح زوجا غيره » وقوله « فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن » وغير ذلك من الآيات ؛ ومن نسب إلى عائشة نسيان الحديث فقد سعى في رفع الأمن عن الأحاديث والآثار . وعليك المراجعة إلى فتح القدير والبنية وشرح معاني الآثار للطحاوي والجواهر النقي والبدائع ونصب الرأية ومعتبر المختصر فإن فيها شفاء لما في الصدور .

(١) فكيف انكحت عائشة حفصة ؟ وكيف زوجت خنساء نفسها بمن تهواه بعد رده صلى الله عليه وسلم أنكاح أيها ؟ وكيف قال صلى الله عليه وسلم « الأيم أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن » ! قال في التتبع - كما في ج ٣ ص ١٩٣ من نصب الرأية : لا دلالة في هذا الحديث على أن البكر ليست أحق بنفسها إلا من جهة المفهوم ، والخفية لا يقولون به ، ثم على تقدير القول به - كما هو الصحيح - لا حجة فيه على إجبار كل بكر لأن المفهوم لا عموم له فيمكن حمله على من هي دون البلوغ ؛ ثم إن هذا المفهوم قد خالفه منطوقه وهو قوله « والبكر تستأذن » والاستئذان مناف للإجبار ، وإنما التفريق في الحديث بين الثيب والبكر لأن الثيب تخطب إلى نفسها فتأمر الولي بتزويجها ، والبكر تخطب إلى وليها فيستأذنها ، ولهذا فرق بينهما في كون الثيب ، أذن الكلام =

### كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

أن يزوج نفسه أو يزوج مولاه و قد وكله مولاه بذلك ؟ فلم لا يجوز ذلك و قد جاء في هذا الحديث<sup>١</sup> و قد جاءت الآثار في تزويج المرأة نفسها و غيرها من غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم عن علي و غيره ١٩

= و البكر اذنها الصمات ، لأن البكر لما كانت تستحي ان تتكلم في امر نكاحها لم تخطب الى نفسها ، و الثيب تخطب الى نفسها لزوال حياء البكر عنها فتكلم بالنكاح و تأمر وليها ان يزوجه ، فلم يقع التفريق في الحديث بين الثيب و البكر لاجل الاجبار و عدمه - اه . و قال الامام محمد في باب البكر تستأمر في نفسها ص ٢٤٨ من الموطأ : اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : الأيم احق بنفسها من وليها ، و البكر تستأمر في نفسها و اذنها صماتها ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة ؛ و ذات الأب و غير الأب في ذلك سواء ؛ اخبرنا مالك اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : تستأذن الأبكار في انفسهن ذوات الأب و غير الأب ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ - انتهى .

(١) يشير الى ما أخرجه الترمذى عن ابن جريح عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ايما عبد تزوج بغير اذن مواليه فهو عامر - اه ؛ قال : حديث حسن صحيح . و رواه الحاكم في المستدرک و قال : حديث صحيح الاسناد و لم يخرجاه - اه . و أخرجه الترمذى ايضا عن زهير بن محمد عن ابن عقيل عن جابر به و قال : حديث حسن - اه . هكذا وجدته في عدة نسخ ، و شيخنا ابو الحجاج المزي لم ينقل عنه في اطرافه الا التحسين فقط تابعا لابن عساكر في اطرافه ، و كذلك المنذرى في مختصره مقلدا الاطراف كما هو عادته - فاعلم ذلك ؛ قال الترمذى : و قد روى هذا الحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن عمر و لا يصح ، انما هو من رواية عبد الله عن جابر - انتهى . و في الباب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه

## كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

محمد قال : أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود  
عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود [ عن أبيه ]<sup>١</sup> رضى الله عنهم قال :  
دخل المسيب بن نجبة<sup>٢</sup> على قريعة بنت حبان<sup>٣</sup> وهو ابن عمها<sup>٤</sup> وخالها وقال :

= عليه وسلم قال : إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل ؛ رواه أبو داود  
عن عبد الله بن عمر عن نافع عنه به ، وقال : ضعيف وهو موقوف من قول ابن عمر -  
اه . ورواه ابن ماجه في سننه من وجه آخر عن ابن عمر مرفوعا بلفظ : إذا تزوج  
العبد بغير إذن سيده كان عامرا - اه . والكلام فيه في ج ٣ ص ٢٠٤ من نصب  
الراية فراجع .

(١) ما بين المربعين سقط من الأصول ولا بد منه ؛ ومثل هذا الاسناد قد مضى فيما قبل .  
(٢) قال البخارى في ج ٤ ص ٤٠٧ من تاريخه الكبير : مسيب بن نجبة عن حذيفة ،  
قال لى عبد الله بن محمد : نا معاوية بن عمرو قال نا أبو اسحاق عن شريك عن أبي اسحاق  
قال : سألت المسيب بن نجبة و عبد الله بن يزيد و سليمان بن صرد عن الجمل فقالوا :  
لا بأس به - انتهى . و نجبة بالنون والجيم والباء الموحدة هو الصواب ، وهو مخضرم ،  
من رجال الترمذى - كما فى الخلاصة . وفى ج ١٠ ص ١٥٤ من التهذيب : كوفى ،  
روى عن حذيفة وعلى ( و ابن مسعود ) ، وعنه أبو اسحاق السيمى وأبو ادريس المرهبي ؛  
قال ابن أبى حاتم عن أبيه يقال : انه خرج مع سليمان بن صرد فى طلب دم الحسين بن  
على فقتلا سنة خمس و ستين ، قلت : فى وقعة عين الوردة ، تقدمت الإشارة الى ذلك  
فى ترجمة سليمان ؛ وقال ابن سعد فى الطبقة الأولى من اهل الكوفة : المسيب بن نجبة  
ابن ربيعة بن رباح بن عوف بن هلال بن سمح بن فزارة ، شهد القادسية ومشاهد على  
وقتل يوم عين الوردة مع التوابين ؛ وقال العسكرى : روى عن النبي صلى الله عليه وسلم  
مرسلا و ليست له صحبة - انتهى .

(٣) كذا فى الأصول بالقاف « قريعة بنت حبان » ولم احدها فى الاستيعاب وتجريد =

يا فريعة ! أشعرت أنه ولدت لي جارية ؟ فقالت : بارك الله لك ! قال : فاني قد أنكحها ابنك ! قالت : قبلت ، ثم لبث ساعة فقال : ما كنت بجاد<sup>١</sup> وما كنت إلا لاعبا ، قالت : قد عرضت على النكاح وقد قبلت ! قال : بيني وبينك عبد الله بن مسعود ، فدخل عليهما عبد الله بن مسعود فلما قصا<sup>٢</sup> عليه القصة قال : حدثت يا مسيب بالنكاح ؟ قال : نعم ، قال فان النكاح جده ولعبه سواء كما ان الطلاق جده ولعبه سواء ، وأجاز قول فريعة « قد قبلت » وكانت فريعة امرأة عبد الله<sup>٣</sup> .

= الصحابة و لا في التهذيب و لا في الميزان و اللسان و التعجيل ، وفيها الفريعة .  
بالقاء لكن ليست ابنة حبان بل الفريعة بنت مالك بن سنان الحدرية الأنصارية زوجة ابي سعيد - كما في ج ١٢ ص ٤٤٥ من التهذيب ؛ و من اسمها « فريعة » بالقاء احدى عشرة نسوة في ج ١ ص ٣١٢ من تجريد الصحابة للذهبي و ليس فريعة بنت حبان ، نعم فيه فريعة بنت الحباب بن رافع الأنصارية ذكرها ابن حبيب و كناها ابن سعد بأم الحباب - اهـ . ولعلها هي في الكتاب - و العلم عند الله تعالى . و في التجريد من اسمها « قرية » خمسة نسوة فراجع الكتب . (٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « وهو بن عمها » .

(١) في الأصول « اجماد » و هو خطأ .

(٢) في الأصول « فلما قضى » بالصاد والياء و هو خطأ و الصواب « قصا » .

(٣) تأمل فيه ؛ و ابن مسعود رضى الله عنه له امرأتان معروفتان إحداهما رائطة بنت عبد الله - كما في التجريد و التعجيل ص ٥٥٦ ؛ و الثانية زينب - كما في التجريد و التهذيب ؛ و لم ار في الكتب « فريعة امرأة عبد الله بن مسعود » فعليك المراجعة الى الكتب من مظان العلم ؛ و الباب كثير الأغلاط كما عرفت و كما ستعرف بعده ، و ليس عندي كتب الرجال و الطبقات حتى اراجع اليها الا ما ذكرت . قلت : و راجعت انا =



محمد قال : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم <sup>١</sup> قال أخبرني سليمان بن أبي سليمان الشيباني <sup>٢</sup> عن أمه <sup>٣</sup> عن بحرية ابنة هاني <sup>٤</sup> أنها أنكحت نفسها القعقاع بن

= اسد الغابة و الاصابة و طبقات ابن سعد فلم اجد فيها « فريرة امرأة عبد الله » ولم يقيد الامام بابن مسعود ؛ و وجدت قفيرة الهلالية بالتصغير و يقال لها : مليكة - ذكرها في اسد الغابة و الاصابة امرأة عبد الله بن أبي حذر ، قال : ذكرها مسلم في وحدان لم يرو عنها الا الأعرج - راجع ج ٥ ص ٥٣٥ من اسد الغابة و ج ٨ ص ١٧١ من الاصابة ؛ و راجعت انا كتاب الوحدان لمسلم فهي فيه ص ٧ طبع الهند فلعلها هي صحف اسمها ؛ و الله اعلم - ف .

(١) هو الامام ابو يوسف القاضي ، صاحب ابى حنيفة رحمه الله تعالى ، مرّ مرارا .

(٢) هو ابو اسحاق الشيباني ، مرّ مرارا .

(٣) كذا في الأصول و لم اقف عليها ، و لعله زيادة من الناسخين ، و الا فالشيباني رواه عن بحرية او عن القعقاع او عن ابى قيس الأودي بدون واسطة أمه - كما في المحلى و سنن البيهقي ؛ و العلم في اعتناق العلماء امانة .

(٤) في الأصول « مخزومة ابنة هاني » بالميم و الحاء المعجمة بعدها راء مهملة ثم ميم ، و لم اجدتها في كتب عندي من الرجال بعد التفحص البالغ الشديد و الجهد المزيّد ، ثم وجدتّها في ج ٧ ص ١١٢ من السنن الكبرى للبيهقي « بحرية بنت هاني بن قبيصة » بالباء الموحدة بعدها جاء مهملة ثم راء مهملة ثم ياء تحتانية و هو الصواب ، و ما في الأصول خطأ ، و ليست هي في الميزان و اللسان و التهذيب و التعجيل ؛ و قال البيهقي و بحرية مجهولة - اه . قال البيهقي في السنن من طريق سعيد بن منصور : ثنا هشيم انبا الشيباني - فذكره ؛ و رواه ابو عوانة و ابن ادريس عن الشيباني عن بحرية بنت هاني ابن قبيصة انها زوجت نفسها بالقعقاع بن شور و بات عندها ليلة وجاء ابوها فاستعدى عليها فقال : أدخلت بها ؟ قال نعم ؛ فأجاز النكاح - اه . و رواه ابن حزم في =

كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

شور ' نفاصمه أبوها إلى علي بن أبي طالب رضى الله عنه فأجاز النكاح ،  
وقد كان دخل بها .

محمد قال : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا سليمان بن أبي سليمان

== ج ٩ ص ٤٥٤ من المحلى من طريق محمد بن بشار بن دار : نا ابو داود الطيالسي نا شعبة  
عن ابي اسحاق الشيباني وسفيان الثوري ، قال ابو اسحاق : كانت فينا امرأة يقال لها « بحرية »  
زوجتها امها و كان ابوها غائبا فلما قدم ابوها انكر ذلك فرفع ذلك الى علي فأجاز  
ذلك ؛ قال شعبة : و أخبرني سفيان الثوري انه سمع ابا قيس يحدث عن هذيل بن  
شرحبيل عن علي بن ابي طالب بمثله ؛ ومن طريق الحجاج بن المنهال : نا شعبة بن الحجاج  
قال أخبرني سليمان الشيباني هو ابو اسحاق قال سمعت القعقاع قال : انه تزوج رجل  
امراة منا يقال لها « بحرية » زوجتها اياه امها فجاء ابوها فأنكر ذلك فاخصما الى علي بن  
ابي طالب فأجازه - انتهى . فلم من هذا كله ان المرأة هي بحرية بنت هاني بن قبيصة ،  
لا مخزومة بنت هاني كما في الأصول ؛ و الشيباني يروى عنها .

(١) في الأصول « القعقاع بن المسور » و لم أجده بعد التفتحص البليغ ، و الصواب  
« ابن شور » كما في السنن البيهقي ، و هو في ج ٤ ص ١٨٨ من تاريخ البخاري اكتفى  
بذكر اسمه و لم يذكر فيه جرحا و لا تعديلا لكن قال الذهبي في ج ٢ ص ٣٤٨ من الميزان :  
قعقاع بن شور ، قال ابو حاتم : ضعيف الحديث - اه . زاد الحافظ في ج ٤ ص ٤٧٤  
من اللسان ، و المعروف بالتحديث عبد الملك بن اخي القعقاع بن شور ، و القعقاع من  
كبار الأمراء في دولة بني أمية و فيه يقول الشاعر :

و كنت جالس قعقاع بن شور و لا يشقى لقعقاع جالس

و في هامش تاريخ البخاري : و هو رجل مشهور بالشرف و الجود - راجع لسان الميزان  
٤ / ٤٧٤ ؛ و ذكره ابن أبي حاتم و قال : سألت ابي عنه و قلت له : ان البخاري ادخل  
اسمه فيمن يسمى القعقاع ..... ح هذا ما عندي في الحال .

الشياني عن أبي قيس الأودي [عن هزيل بن شرحبيل] <sup>٢</sup> أن امرأة

(١) هو عبدالرحمن بن ثروان الأودي بالثناء المثلثة ، وقد مضى في نقض الوضوء بمس الذكر ، و وقع في ج ٨ ص ٢٩٦ الطبعة الأولى من كنز العمال «الأزدي» بالزاي وهو خطأ ، وفي المحلى : عن أبي قيس عن هزيل بن شرحبيل عن علي بمثله ؛ وفي كنز العمال : عن أبي قيس الأودي عن من حدثه . و قال البيهقي في السنن من طريق قبيصة عن سفيان عن أبي قيس عن هزيل أن عليا رضي الله عنه أجاز نكاح الخال (هكذا قال : الخال) وقد روى عن أبي قيس الأودي عن أخيه عن علي رضي الله عنه أنه أجاز نكاح امرأة زوجها أمها برضى منها ؛ و رواه من طريق سعيد ابن منصور : ثنا أبو اسحاق الشيباني عن أبي قيس الأودي فذكره ، و قد قيل عن الشيباني عن أبي قيس الأودي أن امرأة من عائدات الله يقال لها «سلمة» زوجها أمها و أهلها فرفع ذلك الى علي رضي الله عنه فقال : أليس قد دخل بها فالتكاح جائز - اهـ . و اسناده نقلت قبله .

#### تنبيه

قال البيهقي في ج ٧ ص ١١٢ من السنن بعد رواية الأثر المذكور : و هذا الأثر مختلف في اسناده و متنه ، و مداره على أبي قيس الأودي و هو مختلف في عدالته و بحرية مجهولة - اهـ . قال ابن الترمكزي في الجوهر النقي : قلت : احتج به البخاري و صحيح الترمذي حديثه ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قد تقدم في باب مس الفرج يبطن الكف وثيقه عن غير واحد ، و لا أعلم احدا من اهل هذا الشأن قال فيه « أنه مختلف في عدالته » غير البيهقي ، و قد جاء ذلك من وجه آخر ، قال ابن أبي شبة : ثنا ابن فضيل عن أبيه عن الحكم قال : كان علي اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي فدخل بها امضاء فقد روى من وجوه يشد بعضها بعضا - انتهى . قلت : و الجهالة في خير القرون لا تضرنا و لا تكون قاذحة في اسناد الحديث - تدبر .

(٢) و هو هزيل بن شرحبيل الأودي الكوفي الأعشى ، اخو الأرقم بن شرحبيل ، =

## كتاب الحجة المرأة تزوج أمتها أو عبدها أو تعقد عقدة النكاح ج - ٣

معه في الدار زوجت ابنتها فجاء أولياؤها فخاصموا زوجها إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه فأجاز النكاح .

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر قال : سألت إبراهيم النخعي عن رجل تزوج<sup>١</sup> امرأة بشهادة شاهد<sup>٢</sup> قال : يفرق بينهما ، وإن ظهر عليهما<sup>٣</sup> عوقبا ، وأدنى ما يكون شاهدين<sup>٤</sup> وخطاب .

محمد قال : وأخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب<sup>٥</sup> عن المطرف بن طريف<sup>٦</sup> عن عامر الشعبي<sup>٧</sup> أنه سئل عن رجل تزوجت ابنته وهو غائب

== روى عن أخيه و عثمان و علي و طلحة و ابن مسعود و سعد و أبي ذر و سعد بن عباد و قيس بن سعد و ابن عمر و مرة الهمداني و مسروق ، و عنه أبو اسحاق السبيعي و أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان و طلحة بن مصرف و حر بن مسكين و الحسن البغوي و عمرو بن مرة ، ذكره ابن حبان في الثقات ، مات بعد الجاهلية ، و قال ابن سعد في الطبقة الأولى من الكوفيين : كان ثقة ، و قال العجلي : كان ثقة من أصحاب عبد الله ، و قال الدارقطني : ثقة . و قال أبو موسى المديني في ذيل الصحابة : يقال انه أدرك الجاهلية - كذا في ج ١١ ص ٣١ من التهذيب . (٣) ما بين المربعين زدته لما في المحلى و البيهقي ؛ و عندي سقط هو من الأصول ، وهو في ج ٦ ص ١٥٢ من التهذيب .

(١) في الأصول « زوج » وله معنى .

(٢) كذا في الأصول ، و تأمل فيه .

(٣) قوله « شاهدين » كذا في الأصول ، و الصواب « شاهدان » .

(٤) مضى في باب من الذكر و غيره .

(٥) مضى في باب الذي يواقع أهله في الحج ، و هو الحارثي الكوفي - ج ١٠ ص ١٧٢

من التهذيب .

(٦) مضى في باب مسح الخفين و في أبواب متفرقة .

جاء. فأنكر فقال عامر: أدخل بها؟ [قال: نعم] قال: فليست.

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن حماد قال قال إبراهيم: إذا كان الولي غائبا فقلت المرأة رجلا من قومها فزوجها ثم جاء الولي فأنكر ذلك فأراد أن يرد سأل الامام أو القاضي عن الرجل فان

(١) سقط من الأصول ولا بد منه . وفي المحلى ج ٩ ص ٤٥٥ بعد رواية اثر على المذكور: والخبر المشهور عن عائشة ام المؤمنين انها زوجت بنت اخيها عبد الرحمن من المنذر بن الزبير و عبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم انكر ذلك فجعل المنذر امرها اليه فأجازه ؛ و روي ان امامة بنت ابي العاص بن ابي الربيع و امها زينب بنت رسول الله صلى الله عليه و سلم خطبها معاوية بعد قتل على رضى الله عنه و كانت تحت على فدعت بالمغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب فجعلت امرها اليه فأنكحها نفسه فغضب مروان و كتب بذلك الى معاوية فكتب اليه معاوية: دعه و اياها ؛ و صح عن ابن سيرين في امرأة لا ولي لها فقلت رجلا امرها فزوجها قال ابن سيرين: لا بأس بذلك « المؤمنون بعضهم اولياء بعض » ؛ و عن عبد الرزاق عن ابن جريج انه سأل عطاء عن امرأة نكحت بغير اذن ولائها و هم حاضرون فقال: اما امرأة مالكة امر نفسها اذا كان بشهاد جأز بغير امر الولاية ؛ و عن القاسم بن محمد في امرأة زوجت ابنتها بغير اذن اوليائها قال: ان اجاز الولاية ذلك اذا علوا فهو جائز ؛ و روى نحو هذا عن الحسن ايضا ؛ و قال الأوزاعي: ان كان الزوج كفوا ولها من امرها نصيب و دخل بها لم يكن للولي ان يفرق بينهما - انتهى - قلت: و هذا كله يدل على ان المرأة اهل للانكاح و التزويج و هي مالكة امر نفسها لا دخل فيه للولي الا انه وكيل و سفير ، و حضور المرأة في المجمع و مجالس النكاح الجامعة لأشتات الرجال يفضي الى الوقاحة و العار على القوم لذا تفوض امرها الى الرجال و الأولياء - و سيأتي مزيد له .

كتاب الحجة نكاح الجد أو الأخ أيهما أولى بنكاح اليتيمة الصغيرة ج - ٣

كان كفؤا أمر الولي أن يجيز، وإن<sup>١</sup> أبي أن يجيز فهو مضار<sup>٢</sup>، وأجار ذلك الامام أو القاضي<sup>٣</sup> - والله أعلم .

### باب نكاح الجد أو الأخ أيهما أولى بنكاح اليتيمة الصغيرة

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : الجد أولى بنكاح اليتيمة من الأخ . وقال أبو حنيفة : ليس إلى الأوصياء من النكاح شيء وإن أوصى بذلك إليهم الميت . قال : إنما النكاح إلى الأولياء ، وأولي الناس بنكاح الصغيرة الأب ثم الجد أبو الأب ثم الأخ . وقال أهل المدينة : الأخ أولى بالنكاح من الجد ، والوصى أولى بنكاح اليتيمة من أخيها إذا أوصى أبوها إليه .

وقال محمد : ليس في النكاح وصية ، إنما النكاح إلى الأولياء وليس

(١) كذا في الأصول ، والأولى «فان» بالفاء - تأمل .

(٢) كذا في الأصول ، وله معنى ، ولعل الأولى «ضار» بدون الميم .

(٣) قال في الجوهر النقي : وفي التمهيد ملخصا : قال أبو حنيفة و أصحابه والثوري والأوزاعي والحسن بن حي وأبو ثور وأبو عبيد : لا يجوز للأب أن يزوجه بنته البالغة بكرا أو ثيبا إلا بإذنها ، والإيم التي لا بعل لها بكرا أو ثيبا ؛ لحديث «الأيمن أحق بنفسها» وحديث «لا تنكح البكر حتى تستأذن» على عمومها وخص منها الصغيرة لقصة عائشة - اهـ . وسيأتي البحث فيه بعد باب - إن شاء الله تعالى . وقوله صلى الله عليه وسلم «ولا تنكح البكر حتى تستأذن» دليل على أن البكر البالغ لا يجبرها أبوها ولا غيره ؛ قال شارح العمدة : وهو مذهب أبي حنيفة ، وتمسكه بالحديث قوى لأنه أقرب إلى العموم في لفظ «البكر» ، وربما يزداد على ذلك بأن يقال : الاستئذان إنما يكون في حق من له اذن ولا اذن في الصغيرة فلا تكون داخلية تحت الإرادة ، ويختص الحديث بالبالغ فيكون أقرب إلى التناول - نقله في الجوهر النقي .

إلى الأوصياء؛ أرايتم الوصى يجعلونه<sup>١</sup> يقوم مقام الوالد في ذلك؟ قالوا: نعم، إذا أوصى إليه فقد صار بمنزلة<sup>٢</sup>. قيل لهم: فإن مات الوصى فأوصى إلى رجل آخر بما أوصى إليه الوالد من النكاح أيكون وصى الوصى في ذلك بمنزلة الأول ويكون أحق بنكاح اليتيمة من أخيها وجدها؟ فإن قلتم: لا. نقول [به]<sup>٣</sup>:<sup>٤</sup> هذا ليس إلا في وصى الأب<sup>٥</sup> خاصة، فقد تركتم قولكم! ينبغي لمن زعم أن وصى الأب أحق من الجد والأخ لأنه قد حل محل الوالد أن يزعم أن وصى الوصى بمنزلة الوصى!! أرايتم إن مات الأب قبل ولم يوص إلى أحد أليس الأخ أحق بنكاح اليتيمة من جدها إني أيها؟ قالوا: بلى. قيل لهم: فإن مات الأخ وأوصى بانكاحها إلى رجل أيهما أحق بتزويجها جدها أو وصى أخيها؟ قالوا: جدها أحق من وصى أخيها. قيل لهم: فهذا أيضا ترك لقولكم<sup>٦</sup>؛ كما أن الأخ أحق من الجد في قولكم فينبغي أن يكون وصيه أحق من الجد وما بينهما فرق؛ وزعمتم أيضا أن الأخ أحق بنكاح اليتيمة من الجد أبي الأب فكيف قلتم هذا؟ وليس يرث الأخ في موضع إلا وورث معه الجد! ولا يفضل الأخ على الجد في شيء من الميراث، وقد يرث الجد ويسقط الأخ؛ لقد أبى كثير من الفقهاء أن يرث<sup>٧</sup> الأخ مع الجد شيئا، وما قال أحد من الفقهاء إن<sup>٨</sup> الأخ يرث دون الجد؛ وما كان الأخ في موضع عصبة إلا كان الجد أولى بذلك.. والله أعلم.

(١) في الأصول «يجعلونه» بالغية وهو خطأ.

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول، أو مثله نحو «بهذا» أو «بذلك» كما لا يخفى.

(٣-٣) كذا في الهندية، وفي الأصل «هذا لا إلا في وصى الأب».

(٤) في الأصول «لقولهم»، والصواب «لقولكم».

(٥) في الأصول «يورث»، وهو خطأ. ليس للوصى أن يزوج اليتيم واليتيمة وإن =

### كتاب الحجعة نكاح الجد أو الأخ أيهما أولى بنكاح اليتيمة الصغيرة ج - ٣

= اوصى اليه الأب بذلك ما لم يكن قريبا لهما أو حاكما يملك التزويج ، ولم يكن ثمة من هو أولى منه الولي في النكاح العصبية بنفسه على ترتيب الازث و الحجب فيقدم الابن ثم ابن الابن و ان سفل ثم الأب ثم الجد الصحيح و ان علا ثم الأخ الشقيق ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ الشقيق ثم ابن الأخ لأب ثم العم الشقيق ثم العم لأب ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لأب ثم ولاء العتاقة ، فولي المجنونة في النكاح ابنها و ان سفل دون ايها عند الاجتماع ؛ و اذا لم يكن عصبته تنتقل الولاية للام ثم لأم الأب ثم للبنت ثم لبنت الابن ثم لبنت البنت ثم لبنت ابن الابن ثم لبنت بنت البنت وهكذا ثم للجد الفاسد ثم للاخت الشقيقة ثم للاخت لأب ثم لولد الأم ثم لأولادهم ثم لباقي ذوى الأرحام العمات ثم الأخوال ثم الخالات ثم بنات الاعمام ثم اولادهم بهذا الترتيب ؛ و السلطان ولي في النكاح لمن لا ولي له ثم القاضي الذي كتب له بذلك في منشوره . و في حاشية البحر للخير الرملي : ان الجدة لأب أولى من الجدة لأم قولا واحدا فتحصل بعد الأم ام الأب ثم ام الأم ثم الجد الفاسد - اه كما في تنقيح الفتاوى الحامدية . و راجع ج ١ ص ٢٠ منها في مطلب الابعد التزويج بمعضل الأقرب ، و فيه رسالة للشيخ حسن الشرنبلالي ، و خلاصتها في الحامدية ، و ما المراد بالابعد القاضي أو غيره ؟ و ما التوفيق بين عباراتهم المختلفة في ذلك ؟ و على اى شيء المعول فيه ؟ كلها فيها . و في مسألة الوصى ابن حزم تابع لنا - راجع ج ٩ ص ٤٦٣ من رقم ١٨٢٥ : و لا اذن للوصى في النكاح اصلا لا لرجل و لا امرأة صغيرين كانا أو كبيرين ، ثم قال : و ممن قال « لا مدخل للوصى في الانكاح » ابو حنيفة و الشافعي و ابو سليمان و اصحابهم . و لم يتيسر له اقامة البراهين في ذلك على خلاف الأئمة ، بل و لم يتحصل له برهان لما قاله من عدم جواز الولاية للوصى ، و هو من المعجائبات الدهرية ! و راجع ج ٧ ص ١١٣ من سنن البيهقي باب لا ولاية لوصى في نكاح ، ذكر فيه ان عثمان بن مظعون اوصى الى اخيه قدامة ان يزوج ابنته فزوجها قدامة - الحديث من حديث عبد الله بن عمر =



## باب أولياء النكاح على الكبيرة البالغة ما يجوز وما لا يجوز

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه: ليس لأحد من الأولياء أن يكره وليته على النكاح إذا بلغت، بكرة كانت أو ثيباً، والداء ولا غيره. وقال أهل المدينة: ليس لأحد من الأولياء أن يكره وليته على النكاح إلا الأب في ابنته البالغة، فإن أمره عليها جائز يثبت نكاحه ويحب الميراث بينهما. وقال محمد بن الحسن: وكيف يجوز نكاح الوالد على ابنته البكر البالغة وقد بلغت؟ ولو باع واشترى لم يحز إلا برضاها! قالوا: لأن البكر قد تتكلم في الشراء والبيع ولا يكون رضاها إلا بالكلام. قيل لهم: والبكر قد جاء أن إذنها صماتها.

قال محمد: أخبرنا بذلك فقيهكم مالك بن أنس عن عبد الله بن الفضل<sup>٢</sup>

رضى الله عنهما. وراجع الكتب في تحقيق حديث النكاح إلى العصباء، كما في الهداية، وفي نصب الراية ج ٣ ص ١٩٥ ههنا يياض. وحديث «السلطان ولى من لا ولى له» أخرجه أبو داود والترمذى وابن ماجه وأحمد في مسنده وابن حبان والحاكم في مستدركه من حديث عائشة، وفي الباب عن ابن عباس وجابر وعبد الله بن عمرو بن العاصى وعلي بن أبى طالب - رضى الله عنهم.

(١) حال من ضمير «يكره» لأنه أقرب.

(٢) ابن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمى المدنى، ثقة، من رجال الجميع، تابعى صغير من طبقة الزهرى - قاله الزرقانى في ج ٣ ص ٤ من شرح الموطأ؛ روى عن أنس بن مالك ونافع بن جبير بن مطعم وأبى سلمة بن عبد الرحمن وسليمان ابن يسار وعبيد الله بن أبى رافع وغيرهم، وعنه مالك وموسى بن عقبة وعبيد الله بن عمر وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وعبد العزيز بن عبد الله بن أبى سلمة وابن اسحاق وزيايد بن سعد وأبو اويس وغيرهم، وحدث عنه صالح بن كيسان والزهرى =

عن نافع بن جبير بن مطعم ' عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي ' صلى الله عليه وآله وسلم قال : الأيم أحق بنفسها من وليها ' ، والبكر

== وهما من أقرانه ؛ قال حرب عن أحمد : لا بأس به ، وقال ابن معين والنسائي وأبو حاتم : ثقة ؛ قلت : وقال ابن المديني : عبد الله بن الفضل ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال : يروى عن ابن عمر وأنس أن كان سمع منهما - كذا قال ؛ وقد صرح بالسماع عن أنس عند البخاري في سورة المنافقين ، وقال العجلي : ثقة ، وكذا قال ابن البرقي ، وقال ابن عبد البر : لم يسمع من عبيد الله بن أبي رافع - قاله الحافظ في ج ٥ ص ٣٥٧ من التهذيب .

(١) وفي الأصول « عن نافع بن جبير عن مطرف » وقوله « عن مطرف » تحريف ، ونافع ابن جبير قد مضى في باب السلم وغيره ، ثقة فاضل ، من رجال الستة ، مات سنة تسع وتسعين . والحديث رواه مالك في الموطأ ومن طريقه أخرجه الإمام محمد أيضا في موطئه ص ٢٤٨ ؛ وقد مضى قبله وليس في سنده « عن مطرف » ؛ وأخرجه أحمد والشافعي وأصحاب السنن ومسلم كلهم من طريق مالك ، ورواه الطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن حبان في صحيحه وأبو حاتم البستي ؛ راجع عقود الجواهر ونصب الراية والدراية وسنن البيهقي والجواهر النقي وغيرها من الكتب .

(٢) في الموطئين « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

(٣) قال أبو بكر الجصاص في ج ١ ص ٤٠١ من أحكام القرآن : فقوله « ليس للولي مع الثيب امر » يسقط اعتبار الولي في العقد ، وقوله « الأيم أحق بنفسها من وليها » يمنع أن يكون له حق في منعها العقد على نفسها ، كقوله صلى الله عليه وسلم « الجار أحق بصقبه » وقوله لأم الصغير « أنت أحق به مما لم تنكحني » فتنبى بذلك كله أن يكون له معها حق . ويدل عليه حديث الزهري عن سهل بن سعد في المرأة التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال عليه السلام : ما لي في النساء من أرب ، فقام رجل ==

تستأذن في نفسها وإذنها صماتها . قال محمد : فلو كانت البكر لا تستأذن ما قيل وإذنها صماتها .

= فسأله ان يزوجه فزوجها ولم يسألها هل لها ولي ام لا ، ولم يشترط الولي في جواز عقدھا ، و خطب النبي صلى الله عليه وسلم ام سلمة فقالت : ما احد من اوليائي شاهد ، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم : ما احد من اوليائك شاهد ولا غائب يكرهني ؛ فقالت لابنها وهو غلام صغير : قم فزوج امك - الخ ص ٤٠٢ ؛ وذهب ابن جرير ايضا الى ان البكر البالغة لا تجبر و اجاب عن حديث « الأيم احق بنفسها من وليها » بأن الأيم من لا زوج له رجلا او امرأة بكرا او ثيبا لقوله تعالى « و آنكحوا الأيامى منكم و الصالحين من عبادكم » وكرر ذكر « البكر » بقوله : و البكر تستأذن و إذنها صماتها ؛ للفرق بين الاذنين اذن الثيب و اذن البكر ، و من اول الأيم بالثيب فقد اخطأ في تأويله و خالف سلف الأمة و خلفها في اجازتهم لوالد الصغيرة تزويجها بكرا كانت او ثيبا من غير خلاف - اه ج ٧ ص ١١٥ من الجوهر النقي . وقد مر نذما يتعلق بالحديث . و قد رواه الامام ابو حنيفة ايضا كما في جامع المسانيد و عقود الجواهر المنفية ، و لم يثبت انه رواه عن مالك اقر به ابن حجر و السيوطي في تنوير الحوالك ، راجع لذلك « اقوم المسالك في بحث رواية ابى حنيفة عن مالك » لفضيلة العلامة الكوثري رحمه الله تعالى ص ٦٧ من « احقاق الحق » مطبوع معه .

(١) في موطأ محمد « تستأمر » ، قال ابن المنذر : ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : و لا تنكح البكر حتى تستأذن ؛ و هو قول عام : و كل من عقد على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو باطل لأنه الحجّة على الحق ، و ليس لأحد ان يستثنى من السنة الا سنة مثلها ، فلما ثبت ان ابا بكر الصديق زوج عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم و هي صغيرة لا امر لها في نفسها كان ذلك مستثنى منه - اه كلامه . و قوله عليه السلام في حديث ابن عباس « و البكر يستأذنها ابوها » صريح =

في أن الأب لا يجبر البكر البالغ، ويدل عليه أيضا حديث جرير عن أيوب عن  
عكرمة عن ابن عباس، وسيدكرهما البيهقي بعد؛ فترك الشافعي منطوق هذه الأدلة  
و استدلل بمفهوم حديث «الثيب أحق بنفسها» وقال: هذا يدل على أن البكر بخلافها؛  
وقال ابن رشيد: العموم أولى من المفهوم بلا خلاف لا سيما وفي حديث مسلم «البكر  
يستأمرها أبوها» وهو فصل في موضع الخلاف؛ وقال ابن حزم: ما نعلم لمن أجاز  
على البكر البالغة انكاح أيها لها بغير أمرها متعلقا أصلا - الجوهر النقي؛ راجع لذلك  
ج ٩ ص ٤٦١ و ٤٦٢ من المحلى . و زيادة «و البكر يزوجه أبوها» في حديث ابن  
عباس - كما ذكرها البيهقي في سننه ج ٧ ص ١١٥ من قول الشافعي، لم أجدها في شيء  
من الكتب المتداولة، ولم يذكر الشافعي سنده لينظر فيه، وحمل الموامرة ( كما صدر  
عن البيهقي ) على استطابة النفس خروج عن الظاهر من غير دليل، وقوله «يستأمرها  
أبوها» خبر في معنى الأمر، وحديث «لا تنكح البكر حتى تستأمر» يدل على ذلك؛  
وكذا رده عليه السلام انكاح الأب في حديث جرير بن حازم وغيره؛ ولو ساغ  
هذا التأويل لساغ في قوله عليه السلام في الصحيح «لا تنكح الثيب حتى تستأمر»  
وحديث «آمروا النساء في بناتهن» رواه الثقة عن ابن عمر وليس ذلك بحجة عند  
أهل الحديث حتى يسمى الثقة، ولو صح الحديث فقد عدل فيه عن الظاهر للاجماع  
فلا يعدل عن الظاهر في غيره من الأحاديث؛ وفي الصحيحين من حديث ذكوان عن  
عائشة قال عليه السلام «استأمروا النساء في ابضاعهن» وهذا يعم البكر والثيب؛  
وأخرج ابن ماجه عن عدى بن عدى الكندي عن أبيه عنه عليه السلام قال: شاوروا  
النساء في أنفسهن - الحديث؛ وأخرجه البيهقي فيما بعد في باب اذن البكر والثيب،  
وأخرجه هناك من وجه آخر عن عدى بن عدى عن عميرة عنه عليه السلام، وتأويل  
البكر باليتيمة لضرورة إليه بل يعمل باللفظين جميعا وهي أولى من ترك أحدهما،  
وهو قوله «و البكر» والقول بأن البكر يستأمر أبوها زيادة غير محفوظة غلط، =

محمد قال : أخبرنا رجل يسكنى أبا معاوية <sup>١</sup> قال أخبرنا يحيى بن أبى كثير

= كيف لا وقد عزاهما البيهقي الى مسلم تخريجها ! ولو كانت غير محفوظة لم يخرجها ،  
وقد صح عن الشعبي خلاف ما قال البيهقي ؛ قال ابن أبى شبة : ثنا عبدة بن سليمان عن  
عاصم عن الشعبي قال : يستأمر الرجل أبنته فى النكاح البكر والثيب - الجوهر النقى .  
وفى ص ١٧٩ من معاصر المختصر عن عائشة قالت : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عن الجارية ينكحها أهلها أتستأمر أم لا ؟ قال : نعم تستأمر - الحديث . و عليك  
المراجعة الى شرح معانى الآثار للطحاوى وفتح القدير للحقق ابن الهمام و نصب الراية .

(١) ليس هو أبا معاوية الضرير المكفوف محمد بن خازم الكوفى الذى مضى فى باب  
الحلال يقتل الصيد فى الحرم بل هو آخر ، ولذا عبره الامام محمد بهذا التعبير ، وهو عندى  
أبو معاوية شيبان بن عبد الرحمن التميمى مولاى ، النحوى البصرى المؤدب الكوفى ،  
من رجال الستة ، وهو يروى عن يحيى بن أبى كثير - كما فى ج ٤ ص ٣٧٣ من التهذيب ؛  
لا بأس به ، ثقة ثبت صدوق ، حسن الحديث ، صالح ، يكتب حديثه ، صاحب كتاب ،  
حافظ ؛ و اطال الحفاظ فى ترجمته ، روى عن عبد الملك بن عمير و قتادة و فراس بن يحيى  
و يحيى بن أبى كثير و سمالك بن حرب و الأعمش و الحسن البصرى و منصور و هلال  
الوزان و اشعث و غيرهم ، وعنه زائدة بن قدامة و أبو حنيفة الفقيه و هما من أقرانه  
و أبو داود الطيالسى و أبو احمد الزبيرى و معاوية بن هشام و شبابة و ابن مهدى و يونس  
ابن محمد و أبو النضر و يحيى بن أبى بكير و آخرون تركتهم - راجع التهذيب ؛ وعن أبى  
معاوية المذكور عن يحيى بن أبى كثير فى سنن البيهقى فى غير ذلك الباب من كتاب النكاح .

وفى التهذيب : أبو معاوية عمرو بن عبد الله بن وهب النخعى الكوفى ، و يقال له :  
أبو سليمان ، من رجال البخارى و النسائى و ابن ماجه ، و ليس فى شيوخه يحيى بن  
أبى كثير ؛ و آخر أبو معاوية العبادانى - راجع ج ٤ ص ٢٨ من التهذيب ؛ من رجال  
الترمذى ، وفيه كلام و مقابلة فيما بينهم ، وفيه : أبو معاوية البجلي ، و ليس فى شيوخهما =

اليامي<sup>١</sup> عن المهاجر بن عكرمة<sup>٢</sup> أن رجلا زوج ابنته بكرا بغير رضاها

= يحيى بن ابى كثير . و فى ج ٢ ص ١١٧ من كتاب الكنى للدولابى تسعة عشر رجلا كنيّتهم « ابو معاوية » و يمكن ان يكون العبادانى او البجلي فى الكتاب . و عليك بالمراجعة الى الكتب و تعينه . روى اليهقى فى اذن البكر الصمت ج ٧ ص ١٢٢ عن الفضل بن دكين ثنا ابو معاوية شيان بن عبد الرحمن عن يحيى بن ابى كثير - الحديث . قال الحافظ فى ج ٩ ص ١٦٨ من الفتح فى بحث حديث ابن عباس : و قد اخرجه الطبرانى و الدارقطنى من وجه آخر عن يحيى بن ابى كثير عن عكرمة عن ابن عباس بلفظ : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم رد نكاح بكر و ثيب انكحهما ابوهما وهما كارهتان ؛ قال الدارقطنى : تفرد به الذمارى و فيه ضعف ، و الصواب : عن يحيى بن ابى كثير عن المهاجر بن عكرمة مرسل اه . و قد سبق من قبل نقلى من الفتح و كذا الجواب عن قول اليهقى : ان ثبت الحديث فى البكر حمل على انها زوجت بغير كفوء . و اعتمد عليه الحافظ ! لا يسوغ هذا التأويل فانه كان زوجها من ابن اخيه او من ابن عمها فكيف يكون فى غير كفوء - قتنه .

(١) فى الأصول « اليامى » بالنون تصحيف ، مضى فى باب الرقيق و الحيوان .

(٢) ابن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشى الخزومى ، من رجال ابى داود و الترمذى و النسائى - كما فى ج ١٠ ص ٣٢٢ من التهذيب ؛ روى عن جابر و ابن عمه عبد الله بن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام و الزهرى و هو من اقاربه ، و عنه ابو قرعة سويد بن حجير الباهلى و يحيى بن ابى كثير و جابر بن يزيد الجعفى ؛ ذكره ابن حبان فى الثقات ؛ قلت : قال ابو حاتم فى العلل : لا اعلم احدا روى عن المهاجر بن عكرمة غير يحيى بن ابى كثير ، و المهاجر ليس بالمشهور ؛ و قال الخطابى : ضعف الثورى و ابن المبارك و احمد و اسحاق حديث مهاجر فى رفع اليدين عند رؤية البيت لأن مهاجرا عندهم مجهول - انتهى . قلت : و الجهالة مرتفعة برواية الثلاثة عنه .

فرد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نكاحه<sup>١</sup> . قال محمد : مع أحاديث في ذلك عن غير واحد كثيرة معروفة<sup>٢</sup> .

(١) مرسل ، قال الدارقطني ثم اليهقي : هو الصواب - كما في السنن له . والحديث موصول من غير هذه الطريق أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد في مسندهم - كما في نصب الراية ج ٣ ص ١٩٠ وآثار الطحاوي ج ٢ ص ٤١١ من باب تزويج الأب ابنته البكر عن حسين : ثنا جرير عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس أن جارية بكرا أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فغيرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وحسين بن محمد المروزي أحد الثقات المخرج لهم في الصحيحين ، والوصل زيادة من الثقة فهي مقبولة ، وقد تابعه عن جرير بن حازم سليمان بن حرب . قال في التنقيح : قال الخطيب البغدادي : قد رواه سليمان بن حرب عن جرير بن حازم أيضا كما رواه حسين ، فبرئت عهده وزالت تبعته ؛ ثم رواه بإسناده ، قال : ورواه أيوب بن سويد هكذا عن الثوري عن أيوب موصولا ، وكذلك رواه معمر بن سليمان عن زيد بن حبان عن أيوب - انتهى . قال ابن القطان : حديث ابن عباس هذا حديث صحيح - اه . فمن قال : لم يروه عن جرير غير حسين ، فقد وهم وأخطأ أو نسي . والثقة قد يروى موصولا إذا كان نشيطا ، وقد يرسل اعتمادا على رجال السند ولا مضائق فيه . والحديث روى من حديث ابن عباس ومن حديث ابن عمر ومن حديث جابر ومن حديث عائشة عند أبي داود - كما في ج ٣ ص ١٩١ من نصب الراية . والجواب عن قول اليهقي قد سبق من الجوهر النقي ، وراجع ج ٢ ص ٤١٠ إلى ص ٤١٤ من شرح آثار الطحاوي .

(٢) في الباب عن أم سلمة : أن جارية زوجها أبوها وأرادت أن تزوج رجلا آخر فأنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت له ذلك فنزعها من الذي زوجها أبوها ، وزوجها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الذي أرادت - اه . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : =

محمد قال : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن الحسن بن الحر<sup>١</sup> عن الحكم بن عتيبة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : لا تنكح المرأة إلا بولي ، ولا ينكحها الولي إلا باذنها ، أب ولا أخ ولا غيره .

محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي<sup>٢</sup> عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : تُستأمر<sup>٣</sup> الأبكار في أنفسهن ذات الأب<sup>٤</sup> وغير الأب .

قال محمد : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : لا تُنكح البكر

== رواه الطبراني ورجاله رجال الصيح - اه . و التفصيل قد مضى فتذكره ، وكذا الآثار مضت .

(١) وفي الهندية « البحر » تصحيف وقد سبق « الحسن بن الحسن » وهو أيضا خطأ ، وقد سبق في باب التشهد : والحكم بن عتيبة عن علي رضي الله عنه مرسل ، وهو الكندي مولاهم ، أبو محمد أو أبو عبد الله أو أبو عمر الكوفي ، وليس هو الحكم بن عتيبة بن النحاس ، كما في التهذيب .

(٢) في الموطأ : أخبرنا مالك أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي به مثله ، والامام محمد رواه بواسطة مالك عنه وعنه بدون واسطة ، وهو شيخ الامام محمد ايضا ، ولا بُد فيه ، وفي كتاب الحجّة لا تجد الرواية الا عن قيس بدون واسطة مالك ، وقد مات قيس سنة ١٦٥ أو ١٦٦ أو ١٦٧ أو ١٦٨ ، وقد مر قيس من قبل مرارا - فتنبه .

(٣) في موطأ محمد « تستأذن » .

(٤) في موطأ محمد « ذوات الأب » ، وقال : فهذا تأخذ . وراجع ج ٩ ص ٤٦١ من المحلى لابن حزم اخرج فيها حديث جابر و ابن عباس و ابن عمر و ابى هريرة ثم قال : الآثار ههنا كثيرة ، وفيما ذكرنا كفاية ؛ ثم قال : وهو قول الثوري والأوزاعي والحسن بن حي و ابى حنيفة واصحابه و ابى سليمان واصحابنا ، وبالله التوفيق - اه .



حتى تستأمر ورضاها سكوتها، وقال: هي أعلم بنفسها لعل بها عيباً لا تستطيع بها الرجال معه .

محمد قال أخبرنا إسماعيل بن عياش الحمصي قال حدثني الأوزاعي<sup>١</sup> عن

(١) هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو، اسمه محمد الشامي، أبو عمرو الأوزاعي، الفقيه، نزل بيروت في آخر عمره مرابطاً فمات بها، من رجال السنة . روى عن خلق، وروى عنه خلق - كما في ج ٦ ص ٢٣٨ من التهذيب . قيل: هو من حير، وإن الأوزاع قرية من دمشق، وقيل: إنما قيل له «الأوزاعي» لأنه من وزاع القبائل، وقيل: هو اسم وقع على موضع مشهور بدمشق يعرف بالأوزاع سكنه في صدر الاسلام بقايا من قبائل شتى وكان أصله من سبأ السند، وكان ينزل الأوزاع فغلب ذلك عليه؛ وإليه فتوى الفقه لأهل الشام لفضله فيهم وكثرة روايته، وبلغ سبعين سنة؛ إمام في الحديث، ما كان أعلم بالسنة منه بالشام، ثقة مأمون صدوق فاضل خير، كثير الحديث والعلم والفقه، حافظ، كان مرابطاً ببيروت فدخل الحمام فزلق فسقط فغشى عليه ولم يعلم به حتى مات سنة ١٥٨؛ كانت الفتيا تدور بالاندلس على رأي الأوزاعي إلى زمن الحكم بن هشام المتوفى سنة ٢٥٦؛ وقيل: مات سنة ١٥١ وقيل: ١٥٥؛ وقيل: ١٥٦؛ وقيل: ولد سنة ٨٨، فهو أصغر من الإمام أبي حنيفة . والحافظ بسط في ترجمة الأوزاعي في أربع صفحات فراجعها . وفي ج ١ ص ٢٥٢ من جامع المسانيد و ج ١ ص ٤٣ من عقود الجواهر عن سفيان بن عيينة قال: اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الخناطين بمكة (أو بميفارقين كما في فتح القدير) فقال الأوزاعي لأبي حنيفة: ما لكم لا ترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه؟ فقال أبو حنيفة: لأنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء؛ فقال: كيف لم يصح وقد حدثني الزهري عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وعند الركوع وعند الرفع منه! =

عطاء بن أبي رباح [ عن جابر ]<sup>١</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

= فقال له أبو حنيفة: وحدثنا حماد عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند افتتاح الصلاة ثم لا يعود لشيء من ذلك؛ فقال الأوزاعي: أحدثك عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم و تقول: حدثني حماد عن إبراهيم! فقال له أبو حنيفة: كان حماد ألقه من الزهري، وكان إبراهيم ألقه من سالم، وعلقمة ليس بدون ابن عمر في الفقه، وإن كانت لابن عمر صحة وله فضل الصحبة، والأسود له فضل كثير. وعبد الله بن مسعود له فضل كثير في الفقه والقراءة وحق الصحبة من صفوه عند النبي صلى الله عليه وسلم على عبد الله بن عمر؛ فسكت الأوزاعي - أخرجه أبو محمد الحارثي بإسناده إلى ابن عينة، والقصة مشهورة.

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول والحديث أخرجه النسائي عن جابر - كما في ج ٢ ص ٢٩٧ من التلخيص وفي ج ٩ ص ١٦٨ من الفتح. نعم أخرج النسائي من طريق الأوزاعي عن عطاء عن جابر أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ففرق بينهما؛ وهذا سند ظاهر الصحة ولكن له علة أخرجه النسائي من وجه آخر عن الأوزاعي فأدخل بينه وبين عطاء إبراهيم بن مرة وفيه مقال، وأرسله فلم يذكر في إسناده جابر - اه. وإذا اختلف في وصل الحديث وأرساله حكم لمن وصله على طريقة الفقهاء المحدثين، ولذا قال الحافظ في الفتح: وأما الطعن في الحديث فلا معنى له فإن طريقه تقوى بعضها ببعض - كما سبق؛ قيل وقال في التلخيص: في صورة الاختلاف الحكم للواصل، والحديث أخرجه الدارقطني من طرق - كما في ص ٢٢٢ من الدراية، والبيهقي - كما في سننه، والطحاوي - كما في ج ٢ ص ٤١١ من شرح معاني الآثار وتكلم في إسناده في الوصل والارسال وادخال إبراهيم بن مرة فيها بينهما؛ والكلام في إبراهيم بن مرة بأنه ضعيف الحديث ليس =

فرق بين امرأة بكر وبين زوجها زوجها أبوها وهي كارهة .

= عند أهل الآثار من أهل العلم أصلاً - اه . قلت : في ج ١ ص ١٦٤ من التهذيب : قال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وأخرج النسائي حديثه في السنن الكبرى ، ولم يرقم المزي علامته ، وقد ضعفه الهيثم بن خارجة ، وأقره الوليد بن مسلم على ذلك - اه . فهو مختلف فيه فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن . ثم النظر يوجب ارتفاع ولاية الأب عن البكر يلوغها في بضعها كما يرتفع امرء في مالها يلوغها ، دل عليه قوله تعالى « فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه » فكما لا اعتراض للاب عليها عما تطيب به نفسا لزوجها من صداقتها فكذلك لا اعتراض له عليها في بضعها بتزويجها من غير اذنه ، وقوله تعالى « ولكم نصف ما ترك أزواجكم » الآية ، ففي جواز وصاياهن بعد الموت كالرجال ما قد دل على جوازه من قبله وفي جواز ذلك منهن وارتفاع الأيدي عنهن ما قد دل على ارتفاعها عنهن في ابضاعهن - قاله في ص ١٧٩ من مختصر المختصر .

(١) هي العلة في رد النكاح ، وليست هذه خنساء فانها ثيب ، والمذكورة في الحديث بكر ، فما في هامش الأصل ليس كما ينبغي ، وهما حديثان في حادثتين احدهما في بكر والآخرة في ثيب فلا يتنافيان - كما سبق من قبل ؛ وعقد الولي بأمرها واذنها مضاف إليها لأنه الوكيل منها - هذا ، والله أعلم بالصواب .

تنبيه مفيد

اعلم أنك قد علمت مما تلوت عليك من تفصيل الأحاديث الواردة في البابين المذكورين انها انواع ، نوع منها يختص بحق الولي كحديث عائشة « ايما امرأة تكلمت بغير اذن وليها فنكاحها باطل » ونحوه عن غيرها ؛ ونوع منها يختص بخالص حق البالغة كحديث ابن عباس وابي هريرة « الأيم احق بنفسها من وليها » ونحوه عن غيرها ؛ ونوع منها الأمر فيه للأولياء الاستئذان والاستئثار منهن ولا جواز عليهن الا بهما ؛ ونوع =

= منها رد النكاح الذي عقده الأولياء وهن كارهات له ثم نكحن بمن هو يئنه كحديث  
 خنساء الثيب المشهور وحديث الفتاة البكر الذي رواه ابن عباس و ابن عمر وجابر  
 وعائشة رضى الله عنهم . و الحنفية راعوا كلها و اعطوا كل ذى حق حقه و حملوها  
 على محامل صحيحة لا تتضاد و لا تتعارض كما عرفت ؛ و من حمل حديث البطلان على  
 سلب اهليتين للانكاح فقد تعدى و تجاوز عن الحد و خرج عن الأصول . و الولاية  
 نظرية على البالغة لا جبرية فهى مستحبة . حتى اذا وضعت نفسها فى كفؤ بمهر تام مع  
 شهود و شرائط النكاح لا يكون للولى حق الفسخ بل حق الاعتراض ايضا . و لو زوجها  
 الولى و هى كارهة له فالنكاح مفسوخ يرده القاضى اذا شاءت رده ، و ان عقدت نفسها  
 و الولى حاضر فى مجلس النكاح فالنكاح جائز اذنت باللسان ام لا ؟ فالشارع الحكيم  
 ارشد الأولياء بطلب رضائهن ، و لا جواز بدونه ، و امر النساء بطلب الشركة و الاذن  
 لثلا يفتتن على الرجال و لا يضيق الرجال على النساء . و ليسا حديثين متعارضين حتى يجتهد  
 الناس فى صورة التوفيق بينهما . وحديث « لا نكاح الا بولى » لم يرد فيما يتعارض فيه  
 الرضاء ان بل ورد فى بيان منشأ الشارع بأنها مأمورة بتحصيل رضى الولى و هو مأمور  
 بتحصيل رضاها ، فاذا اتحدا و توافقا تحقق نشؤه ، و اذا اختلفا فرضاها مقدم على  
 رضى الولى لقوله صلى الله عليه و سلم « الايم احق بنفسها من وليها » كما سبق مفصلا .  
 و المسألة فى الباب على هذه المثابة لما كانت فالاعتراض على الامام ابى حنيفة بمخالفة  
 الحديث كما صدر من ابن ابى شيبه فى كتاب الرد له عجيب جدا لا يلىق بشأنه حيث  
 قال فى باب النكاح من غير ولى من المسألة احدى و العشرين : حدثنا معاذ بن معاذ قال  
 اخبرنى ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهرى عن عروة عن عائشة قالت قال  
 رسول الله صلى الله عليه و سلم : ايما امرأة لم ينكحها الولى او الولاية فنكاحها باطل .  
 قالها ثلاثا ، فان اصابها فلها مهرها بما اصاب منها ، فان تشاجروا فالسلطان ولى من  
 لا ولى له ؛ حدثنا ابو الاحوص عن ابى اسحاق عن ابى بردة قال قال النبى صلى الله =

== عليه وسلم : لا نكاح الا بولي ؛ حدثنا يزيد بن هارون عن اسرائيل عن ابي بردة عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نكاح الا بولي ؛ وذكر ان ابا حنيفة كان يقول : جائز اذا كان كفوا - اه . قلت اولاً : ان قوله صلى الله عليه وسلم « لم ينكحها الولي و الوالة » بالواو ان كان صحيحاً فهو دليل على ان النكاح لا يصح الا اذا اجتمع الولي و الوالي في النكاح معاً ، فان الواو للجمع في الحكم فلو زوجها الولي منفرداً او الوالي منفرداً لا يجوز على ما هو منطوق الحديث و المفهوم المخالف له و هو حجة عند المخالف ، و اذا كان كذلك فالحديث لا يكون حجة على ابي حنيفة في زعم ابن ابي شيبة بل عليه - تدبره . وثانياً ان اعطاء مهرها بما اصاب منها دليل على صحة اصل العقد و الا يكون زناً ، و مهر البغي سمحت ، كما في الحديث ، فعلى هذا لا يمكن ان يحكم بعدم وجود النكاح و بمعنى البطلان غير مرضى عند الشارع لأن صورته تفضى الى الوقاحة و العار على القوم فان حضور النساء في المجامع و المجالس و مباشرة مثل هذه العقود وقاحة و هتك لستار الحياء الذي هو شعبة من الايمان ، و اظهار الزينة للرجال الغير المحرمين ممنوع ، و خروجها من البيت فتنه ، و صوت المرأة عورة ، فالبطلان في الحديث ليس على المعنى المعروف ، و الاتعلم انت ان مباشرة العقود غير النكاح جائز لها عند الأمة بل بمعنى انه على شرف الزوال بوجوه . و ثالثاً ان التشاجر المذكور في الحديث ليس في الأولياء ، و انما هو في غيرهم من الأقارب ، و الا يصح عايه ترتب قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فالسلطان ولي من لا ولي له » بالفاء تفريعية و للترتيب ، و لو كان المراد بضمير « تشاجروا » الأولياء فالمعنى ان القاطع للنزاع فيما بينهم بالأقرب فالأقرب ، و الشاهد و الغائب ، و تقديم الزوج على آخر اذا باشره اثنان ، مثلاً السلطان و الحاكم فانه اقرب اليه منهم مجازاً و حكماً ، او المعنى : اذا تشاجر الأولياء فيما بينهم فالسلطان ولي من لا ولي له لأنهم سقطوا بالتعارض فكان وجودهم كالعدم ، وكذلك اذا تشاجر الأولياء و المرأة كما في حديث خنساء ، ==

== وحديث البكر «السلطان ولي من لا ولي له» أي القاطع للنزاع فيما بينهم، ومن ليس له ولي أصلاً فالسلطان ولي من لا ولي لها؛ فلا يرد أنه كيف يتصور نكاح النساء التي ليس لهن الأولياء إذا كان النكاح بغير ولي باطلاً، أي على شرف البطلان وقرب السقوط وغير مرضى عند الشارع. ورابعاً إن الترمذی تكلم في حديث عائشة، راجع ج ١ ص ١٣٠ من جامع الترمذی، ومع قطع النظر عما فيه فهي لم تعمل بهذا الحديث حيث زوجت بنت أخيها عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهم من غير علمه وأذنه - كما عرفت مفصلاً. وترك الراوى العمل بحديثه علة قاذحة في الحديث عند جمهور المحدثين من السلف، وقد أجاز ذلك النكاح على وابن مسعود وجمع غيرهما - كما سبق. ويشهد للجواز حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «البغايا اللاتي يتكهن أنفسهن بغير بينة» فانه دليل على أن النكاح بغير ولي جائز، كيف وقد بين وجه كونهن بغايا النكاح بغير بينة لا النكاح بغير ولي! والالزام الغاء قوله «بغير بينة» كما لا يخفى؛ ولذا قلت: إن البطلان في الحديث ليس على الظاهر. ومع ذلك يعارضه «الأييم أحق بنفسها من وليها» وحديث رد النكاح الذي كان بإشرافه الولي الأب وقد مر، فلو كان العقدة بيد الولي لما جاز رد انكاح ابنته؛ والحافظ ابن أبي شبة لعله لم ينظر إلى هذه الروايات قاصداً إلى حديث عائشة مع قطع النظر عن العلة فيه راداً على أبي حنيفة ما أثبتنا إلى نوع واحد من الأحاديث! وهذا ليس ديدن الانصاف. وحديث أبي بردة منقطع في رواية شعبة وسفيان عن أبي إسحاق، أو مرسل من طريق أبي الأحوص عنه، وكل منهما حجة على إسرائيل، فكيف إذا اجتمعوا جميعاً لا سيما مناهضة ما لا انقطاع فيه! قال المحقق في فتح القدير: هذا الحديث ونحوه معارض لقوله صلى الله عليه وسلم «الأييم أحق بنفسها من وليها» رواه مسلم وأبو داود والترمذی والنسائي ومالك في الموطأ، فأما أن يجري بين هذا وبين ما رواه حكم المعارضة والترجيح أو طريق الجمع فعلى الأول يترجح هذا بقوة السند وعدم =

## باب نكاح الصغير و الصغيرة و ما يجوز عليهما اذا

### ادركا و ما لا يجوز

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا زوج الصغيرة و الصغير

= الاختلاف فى صحته ، بخلاف الحديثين فانهما ضعيفان ، لحديث « لا نكاح الا بولى » مضطرب فى اسناده كما حققه الترمذى ، وحديث عائشة « ايما امرأة نكحت بغير اذن وليها باطل » انكره الزهرى ، و على الثانى و هو اعمال طريق الجمع فأن يحمل عمومهم على الخصوص ، و يجب ارتكابه لدفع المعارضة بينهما ، علا انه مخالف لمذهبهم فان مفهومه : اذا نكحت بأذن وليها كان صحيحا ، و هو خلاف مذهبهم - اه . او يحمل على الاستحباب و نفي الكمال - كما فى قوت المقتضى للسيوطى . فالامام اخذ بأقوى الدلائل ، و غيره هو المخالف للأحاديث ، و الكلام فى ذلك طويل الذيل ، راجع نصب الراية و معتصر المختصر و آثار الطحاوى و الجوهر النقي و عقود الجواهر و البناية و فتح القدير .

(١) الولاية نوعان : و لاية نذب و استحباب ، و هو الولاية على البالغة العاقلة بكرة كانت او ثيبا ؛ و لاية اجبار ، و هو الولاية على الصغيرة او من فى معناها بكرة كانت او ثيبا ؛ و كلامنا فى الثانى ، و للكلام فى الاول موضع آخر . و الولى هو العصبة لقوله عليه السلام « لا نكاح الا بولى » و لقوله صلى الله عليه وسلم « النكاح الى العصبات » روى عن على موقوفا و مرفوعا ، و ذكره سبط ابن الجوزى بلفظ « الانكاح » كما فى فتح القدير . و تزويجه صلى الله عليه وسلم بنت عمه حمزة رضى الله عنه من عمر بن ابى سلمة و هى صغيرة و قال لها « الخیار اذا بلغت » و انما زوجها بالعصوبة لا بولاية تثبت بالنبوة ، و تفصيله فى فتح القدير . و مالك رحمه الله يخالفنا فى غير الأب كما فى الباب ، و الشافعى رحمه الله فى غير الأب و الجد . و فى مبسوط السرخسى رحمه الله قال : و بلغنا عن =

كتاب الحجة نكاح الصغير والصغيرة وما يجوز عليهما إذا ادركا وما لا يجوز ج - ٣

والدهما أو الجد أب الأب إذا كان الوالد ميتا فالنكاح جائز ، ولا خيار لهما إذا بلغا ، وإن ماتا ورثا ؛ فإن زوج الصغير و الصغيرة وليهما وهو غير الوالد و الجد و الأولي بهما<sup>٢</sup> أقرب منه فالنكاح جائز ، وإن ماتا<sup>٣</sup> توارثا ،

= إبراهيم النخعي أنه كان يقول : إذا انكح الوالد الصغير و الصغيرة فذلك جائز عليهما ، وكذلك سائر الأولياء ؛ و به أخذ علماؤنا رحمهم الله تعالى فقالوا : يجوز لغير الأب و الجد من الأولياء تزويج الصغير و الصغيرة ، و على قول مالك ليس لأحد سوى الأب تزويج الصغير و الصغيرة ، و على قول الشافعي ليس لغير الأب و الجد تزويج الصغير و الصغيرة ؛ فمالك يقول : القياس أن لا يجوز تزويجهما إلا أنا تركناه ذلك في حق الأب للآثار المروية فيه فبقى ما سواه على أصل القياس ؛ و الشافعي رحمه الله تعالى استدل على قوله بأحاديث و بالقياس ذكرهما المرخصي رحمه الله ، و حججتنا في المسألة ستأتي في الباب - أن شاء الله تعالى .

(١) وكذا إذا كان الأب حيا و وكل أباه على تزويج ابنه أو ابنته فلا خيار لهما بعد الإدراك من حيث خيار البلوغ ، و إلا فيثبت لهما الخيار .

(٢) كذا في الأصول ، و لعل معناه : و الأولي بهما - أي بتزويجهما أقرب من الغير المذكور . و صححه المولى أبو الوفاء بقوله « و لا ولي لهما » فما في الأصول تصحيف عنده - و العلم عند الله تعالى .

(٣) أي على حالة تزويج غير الأب و الجد إياهما ورث أحدهما الآخر لكونهما زوجا و زوجة . قال المحقق في فتح : و الآثار في ذلك وجوازه شهيرة عن عمر و علي و ابن مسعود و ابن عمر و أبي هريرة ، و المعنى أن الحاجة إلى الكفو ثابتة لأن مقاصد النكاح إنما تتم معه ، و إنما يظفر به في وقت دون وقت ، و الولاية لعل الحاجة فيجب إثباتها أحرارا لهذه المصلحة ، مع أن أصل القرابة داعية إلى الشفقة غير أن في هذه القرابة قصورا أظهرناه في إثبات الخيار لهما إذا بلغت ؛ و إذا قام دليل الجواز وجب =



كتاب الحجة نكاح الصغير والصغيرة وما يجوز عليها اذا ادركا وما لا يجوز ج - ٣

ولهما الخيار إذا أدركا<sup>١</sup> إن شاء أجازا النكاح ، وإن شاء ردها .  
وقال أهل المدينة : لا ينبغي أن يزوج الصغار إلا الآباء ، وينبغي للسلطان أن  
يتقدم في ذلك<sup>٢</sup> ثم يفسخ ما كان من ذلك بعد التقدم ، فمن أنكح من الصغار  
ولم ينكحه الآباء<sup>٣</sup> فهو بالخيار إذا بلغ إن شاء أجاز ، وإن شاء رد ، فإن

= كونه المراد باليتيمة البالغة مجازا باعتبار ما كان - اه . وراجع فتح القدير فيه  
شفاء لما في الصدور .

(١) وهذا عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله عنهما ، وهو قول ابن عمر وأبي هريرة  
رضي الله عنهم ، وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى أولا ثم رجيع وقال : لا خيار  
لها ، وهو قول عروة بن الزبير رضي الله عنهما ، قال : لأن هذا عقد عقد بولاية مستحقة  
بالقراءة فلا يثبت فيه خيار البلوغ ، كعقد الأب والجد ، وهذا لأن القراءة لم تشرع  
في غير موضع النظر ، وإذا حكم بالنظر قام عقد الولي مقام عقد نفسه بعد البلوغ ؛  
ووجه قولها أن قراءة الأخت ناقصة فتشعر بقصور الشفقة فيتطرق الخلل في المقاصد ،  
وقد أظهر الشرع أثر هذا النقصان حيث منع ولايته في المال فيجب إظهاره في النفس  
أذ علم أنه ناظر إلى إظهار أثره فيجب التدارك بإثبات خيار الإدراك ؛ ولما قدمنا  
من تزويجه صلى الله عليه وسلم بنت عمه حمزة وهي صغيرة وقال : لها الخيار - اه ،  
فتح القدير ومبسوط السرخسي والهداية وغيرها من الكتب .

(٢) تأمل في أن حديث « السلطان ولي من لا ولي له » هل يخالفه أم لا ؟ فإن منطوق  
الحديث أن السلطان يكون وليا إذا لم يوجد أحد من أولياء الصغار فحقه بعدهم البتة  
فكيف يستقيم تقدم السلطان عليهم ؟ هذا ؛ وراجع ج ٢ ص ١٤٤ من المدونة الكبرى .  
(٣) سقط لفظ « الآباء » من الأصل وزادها المولى أبو الوفاء متعنا الله بطول حياته ولا بد  
منه ( قلت : وهو موجود في الأصول وسقط عن النسخة المنقولة بسهولة النسخ - ف ) .  
وفي ج ٢ ص ١٤٦ من المدونة الكبرى : قلت : أ رأيت الصغار أن ينكحهم أحد من =

كتاب الحجة نكاح الصغير والصغيرة وما يجوز عليهما اذا ادركا وما لا يجوز ج - ٣

كان ذلك كان<sup>١</sup> فرقتها تطليقة واحدة . قالوا : وليس أحد في ذلك بمنزلة الآباء لا أخ ولا جد ولا غيرهما ، لأن الأب يلزمه نفقة الولد الصغير حتى يكبر ، فان كانت امرأة فحتى تنكح وإن كانت كبيرة ، ويلزم ولده نفقة أيهم إذا احتاج ، ولا يلزم نفقتها<sup>٢</sup> أحدا غيره ، ولا يلزمهم نفقه أحد غيره الأبوين .

وقال محمد : ما أعجب قول أهل المدينة يزعمون أنه لا يجوز نكاح الصغار إلا أن ينكح الآباء وينبغي للسلطان أن يفسخ ذلك لوهم يقولون : إن كبر الغلام فلم يجوز ذلك كان فرقتها طلاقا ، وكيف يكون طلاقا إن ماتا لم يتوارثا<sup>٣</sup> فينبغي لمن قال هذا أن يزعم أن فرقتها ليست<sup>٢</sup>

= الأولياء ؟ قال قال مالك : أما الغلام فيزوجه الأب والوصي ، ولا يجوز أن يزوجه أحد من الأولياء غير الوصي أو الأب وصي الوصي أيضا ؛ قال مالك : انكاحه الغلام الصغير جائز ، وأما الجارية فلا يجوز أن يزوجه إلا أبوها ، ولا يزوجه أحد من الأولياء ولا الأوصياء حتى تبلغ المحيض فإذا بلغت المحيض فزوجها الوصي برضاها جاز ذلك ، وكذلك أن زوجها وصي الوصي برضاها فذلك جائز ، وهذا قول مالك ؛ وقال مالك : لا يجوز للقاضي ولا لأحد أن يزوج صغيرة لم تحض إلا الأب ، فأما الغلام فللوصي أن يزوجه قبل أن يحتلم - اهـ . وراجع ج ٣ ص ٥ من شرح الزرقاني .

(١) كذا في الأصول بالتذكير ولعله « كانت » بالتأنيث .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل الضمير المجرور راجع إلى الغلام والجارية ، أي نفقة الصغير والصغيرة لا تلزم أحدا غير الأب ، وراجع المولى أبو الوفاء ضمير المجرور إلى الجارية في تصحيحه « نفقتها » بالتأنيث . والبحر هو البحر - تدبر .

(٣) وفي الأصول « ليس » بالتذكير ، والأولى بالتأنيث .

بطلاق لانه يفارق غير امرأته ١ وكيف يقع الطلاق ' على غير زوجته ' و إنما جعل الله الطلاق على الزوجة ! فأما أن يقول قائل : إنها ليست له بزوجة و فرقتها طلاق ! وهذا مما لا ينبغي أن يسقط على أحد يبصر من العلم شيئاً . وقد جاء في ذلك آثار كثيرة في إجازة نكاح الأولياء للصغار ٢ . قال : و قد أجاز الله تعالى في كتابه نكاح اليتيم والذنان ٣ لم يبلغا لانه لا يتم ٤ بعد بلوغ ، ولا يكون أيضا يتيمة ولها والد . قالوا : فأين ٥ جاء ذلك ؟ قيل لهم : أخبرونا عن قول الله « ويستفتونك في النساء قل الله يفتيكم فيهن و ما يتلى عليكم في المكتب في يسمى النساء اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن » و قد فسر المفسرون قوله تعالى « لا تؤتونهن » : لا تزوجوهن . قالوا : هذا تفسير و ليس بتزيل . قيل لهم : قد قال الله تعالى معها غيرها و بينة واضحة فقال « ولا تؤتونهن ما كتب لهن و ترغبون أن تنكحوهن ، فليس قد عاتب في الرغبة عن نكاحهن ؟ قالوا : بلى ! قيل لهم : لا ترغبوا عن ذلك ، فكيف يعاتبهم في الرغبة عن نكاح من لا يجوز نكاحه ؟ لو كان

(١ - ١) كذا في الهندية و هو الأرجح الأصح عندي ، و في الأصل « على زوجة » بدون الضمير و هو كما ترى .

(٢) سيأتي اثر طاوس و اثر عطاء في آخر الباب ، و لعل قوله « في ذلك » زائد زاده الناسخ ، فان قوله « في اجازة - الخ » ظرف لقوله « جاء » ؛ و يجوز ان يكون بدلا من قوله « في ذلك » - تدبر .

(٣) كذا في الأصول ، و الأرجح عندي و الأصح « اللذين » فانه صفة اليتيم و اليتم و هما مجروران ، و قيل الصواب « اللذان » و صحح ، فتأمل فان الأمر ليس بأهم . (٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « اليتيم » .

(٥) كذا في الأصل ، و في الهندية « و ابن » و هو الأصح .

كتاب الحجة نكاح الصغير والصغيرة وما يجوز عليهما اذا ادركا وما لا يجوز ج - ٣

نكاح اليتيم لا يجوز حتى تبلغ فترضى لم يعاتبهم الله تعالى في الرغبة عن نكاحها؟ قالوا: لأن الكبيرة البالغة تسمى يتيمة . قيل لهم: إن كانت البالغة تسمى يتيمة فليست تسمى إلا باسم الذي لم تبلغ ، وما الأصل في اليتيم

(١) كذا في الأصول ، و الذوق يقتضى بأن الصواب «التى» كما لا يخفى . ومن ههنا سقط ما تفوه به ابن حزم في المحلى من عدم جواز تزويج اولياء الصغيرة غير الأب ، وقال تعالى «وقد فصل لكم ما حرم عليكم» الآية ؛ وهذا مما لم يفصل تحريمه و عدم جوازه ، ولا ييطل بقول ابن حزم قول الحسن و ابراهيم ، و رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمنع عن انكاح الجدقات ورد المنع عنه صلى الله عليه وسلم فهات ولو ضعيفا او منكرا! ولم يقدر هو باتيانها ؛ و الاستدلال على عدم الجواز بقوله تعالى «ولا تكسب كل نفس الا عليها» وكذا الاستدلال بقوله صلى الله عليه وسلم : رفع القلم عن ثلاث - الحديث ، استدلال الصبيان الذى يكون ضحكة ، بل هو تحكم لا يعضده قرآن ولا سنة ولا رواية ضعيفة ولا قول احد قبله جملة ولا رأى له وجه ، والقول بعدم الجواز الى البلوغ لم يرد به قرآن ولا سنة ولا رواية ضعيفة ولا رأى له وجه ، و انكاح ابى بكر لعائشة دليل صريح ، و الآية المذكورة فى الباب المذكور يكفى للرد على ابن حزم ، ولم يرد فى حديث ولو ضعيفا انه صلى الله عليه وسلم رد نكاح الجد للصغيرة ، ان كان فات به ، و دونه خرط القتاد - و الله اعلم بمراد العباد . و ان حمل الحديث على ظاهره فلا يعتبر ايمان المراهق و لا روايته و لا عقود التى يباشرها فى حالة عدم البلوغ و لا صلاته التى قال فيها «مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا و اضربوهم عليها اذا بلغوا عشرا» فالعقود التى تضر الصبيان لا يباشرها وليهم ، و ما فيه نفع لهم يباشره الاولياء . و النكاح الى العصبات كما روى عن على رضى الله عنه موقوفا و مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و الاولياء اذا منعوا عن التزويج الى البلوغ ربما يفوت المصالح التى تفيد الصغار فى العاقبة و المآل فى الدنيا و الدين . =

كتاب الحجة نكاح الصغير والصغيرة وما يجوز عليهما اذا ادركا وما لا يجوز ج - ٣

إلا على من لم يبلغ فصيرتم التي سميت باليتيم ، وليست يتيمة هي اليتيمة التي لا يشك أحد أنها يتيمة ' فأخرجتموها عن حد اليتيمة ' .

قال محمد : أخبرونا أشك أحد من الناس أن التي لم تبلغ يتيمة ؟ قالوا : لا . قيل لهم : أبلغكم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : لا يتم بعد البلوغ ؟ قالوا : نعم . قيل لهم : فلو أن الناس قالوا لكم : ما عني بهذه الآية إلا الصغار التي لم يبلغن ؛ لم تقدروا على رد ذلك عليهم وهم يقدرُونَ على رد ما قلتم عليكم ، يقولون <sup>١</sup> : ' لا تسمى يتيمة ' بعد ما تبلغ ؛ فأفضل ما تقدرون عليه في هذا أن تزعموا أن كلتا الجاريتين تسمى يتيمة ، فأما أن تخرجوا الصغيرة من اليتيم وتجعلوا الكبيرة خاصة [ يتيمة ] <sup>٢</sup> فهذا أمر لا يكون لكم مع آثار كثيرة في هذا وفعل قد فعله المسلمون وأجازته أئمة الهدى ؛

== والعصبات جمع محلى باللام يشمل كل من يوصف بالعصوبة - كما لا يخفى على من له أدنى مسكة من العقل .

(١) كذا في الهندية ، وقوله ' فأخرجتموها عن حد اليتيمة ' لم يذكر في الأصل ؛ وقوله ' اليتيمة ' ليس بمحرف وله معنى صحيح عندى ، وقيل ' اليتيم ' مصدر ، وهو أيضا صحيح .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية ' تقولون ' بالخطاب ، وعندى بالغيوبة أحسن بل أصوب كما هو اقتضاء سياق العبارة ؛ وللناس فيما يعشقون مذاهب .

(٣-٣) كذا في الهندية ، وفي الأصل ' لا يتيمة ' .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول عندى . انظر قوة الاستدلال كيف احتج محمد على أهل المدينة بالآية والدليل العقلي ! . قال القارى في ج ٢ ص ١١ من شرح النقاية بعد ذكر مذهب مالك والشافعي رحمهما الله تعالى : ولنا قوله تعالى ' وإن خفتم

ألا تقسطرا في اليتيم ' الآية ، معناه في نكاح اليتامى ؛ وإنما يتحقق هذا الكلام اذا =

كتاب الحجة نكاح الصغير والصغيرة وما يجوز عليهما اذا ادركا وما لا يجوز ج - ٣

محمد قال : أخبرنا عبد الله بن المبارك <sup>١</sup> عن معمر بن راشد <sup>٢</sup> عن ابن

= جاز نكاح اليتيمة ، وقد نقل عن عائشة في تأويل الآية انها انزلت في يتيمة تكون في حجر وليها ويرغب في مالها وجمالها ولا يقسط في صداقتها فنهوا عن نكاحهن حتى يبلغوا بهن على سنتهن في الصداقات ؛ وقالت في تأويل قوله تعالى « في يتيم النساء » اللاتي لا تؤتونهن ما كتب لهن « انما نزلت في يتيمة تكون في حجر وليها ولا يرغب في نكاحها لدمايتها ولا يزوجه من غيره لئلا يشاركه في مالها فانزل الله تعالى هذه الآية فأمر الاولياء بتزوج اليتامى او بتزويجهم من غيرهم ؛ وذلك دليل جواز تزويج اليتيمة ، وقد زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنة عمه حمزة من عمر بن ابي سلمة وهي صغيرة وقال : « لها الخيار » ؛ وقد روى عن علي موقوفا ومرفوعا الا نكاح الى العصابات ؛ والآثار في ذلك مشهورة عن عمر و علي و ابن مسعود و ابن عمر و ابي هريرة - اه . و روى الطبراني - كما في مجمع الزوائد - عن سهلة بنت عاصم بن عدى قالت : ولدت يوم حنين يوم فتح رسول الله صلى الله عليه وسلم حنيشا فسماني « سهلة » فقال « سهل الله امرك » و ضرب لي بسهم و زوجني عبد الرحمن بن عوف يوم ولدت - انتهى ، وفي اسناده كلام .

(١) هو ابن واضح الحنظلي التيمي مولاهم ، ابو عبد الرحمن المروزي ، احد الأئمة في الحديث و الفقه ، من رجال الستة ، روى عن خلق كثير ، وعنه خلق كثير - كما في التهذيب . و اطلال الحافظ في تهذيبه ترجمته في خمس صفحات ، منه : كان اطلب للعلم و انصح للامة ، فقيها عالما عابدا زاهدا شيخا شجاعا شاعرا ، لم يخلف بالمشرق بعده مثله ، اجتمع جماعة من اصحابه فقالوا : تعالوا حتى نعد خصاله من ابواب الخير فقالوا : جمع العلم والفقه و الأدب والنحو و اللغة و الشعر و الفصاحة و الزهد و الورع و الانصات و قيام الليل و العبادة و الحج و الغزو و الفروسية و الشجاعة و الشدة في بدنه و ترك الكلام في ما لا يعنيه و قلة الخلاف على اصحابه و الحديث و العربية و التجارة و السخاء =

كتاب الحجة نكاح الصغير والصغيرة وما يجوز عليهما اذا ادركا وما لا يجوز ج - ٣

طاوس<sup>١</sup> عن أبيه<sup>٢</sup> قال : إذا زوج اليتيم<sup>٣</sup> فله الخيار إذا بلغ .

== والحجة عند الفراق ؛ ثقة مأمونا حجة كثير الحديث ، وله من الكرامات ما لا يحصى ، يقال : انه من الأبدال ؛ ولد سنة ثمان عشرة ومائة ، ومات سنة احدى وثمانين ومائة وله ثلاث وستون سنة ، ثبت في الحديث . وراجع تهذيب التهذيب ، وهو من اصحاب الامام ابى حنيفة و فقهاءهم رضى الله عنهم ، ويعتمد على اقواله في كتب الفقه . (٢) معمر بن راشد الأزدي الحداني مولاهم ، ابو عروة بن ابى عمرو البصرى ، سكن اليمن وشهد جنازة الحسن البصرى ، من رجال السنة . واطال الحافظ في ترجمته في الجزء العاشر من التهذيب ، روى عن جماعات من الأكابر ، وعنه جماعات متفرقون ، ثقة ثبت مأمون ، اصدق الناس ، صالح فقيه حافظ متقن ورع ، مات في رمضان سنة اثنتين او ثلاث وخمسين ومائة وهو ابن ثمان وخمسين سنة ؛ قال الطبرانى : كان معمر بن راشد وسلم بن ابى الذيال قد افلح لهما اثر - راجع التهذيب .

(١) هو عبد الله بن طاوس بن كيسان اليماني ، ابو محمد بن الأنبارى ، من رجال السنة ، روى عن ابيه وعطاء وعمر بن شعيب وغيرهم من الكبراء المحدثين وعنه ابنه طاوس ومحمد وعمر بن دينار وهو اكبر منه وايوب السخيتاني وهو من اقرانه وآخرون ، ثقة مأمون ، فقيه ، اعلم الناس بالعربية واحسنهم خلقا ، مات في خلافة ابى العباس سنة ١٣٢ بعد ايوب بسنة ؛ كان من خيار عباد الله فضلا ونسكا ودينا . وقال عبد الرزاق عن معمر : قال لى ايوب : ان كنت راحلا الى احد فعليك بابن طاوس ؛ فهذه رحلتى اليه ، وما رأيت ابن فقيه مثله .

(٢) هو طاوس بن كيسان اليماني ، ابو عبد الرحمن الحميري الجندى ، مولى بجير بن ريسان ، من ابناء الفرس ، تابعي جليل ، من رجال السنة ؛ قيل : اسمه ذكوان ، وطاوس لقب ؛ روى عن العبادلة الأربعة و ابى هريرة وعائشة بن يزيد بن ارقم وسراقة بن ==

### كتاب الحجة نكاح الصغير والصغيرة وما يجوز عليهما اذا ادركا وما لا يجوز ج - ٣

محمد قال : أخبرنا إسماعيل بن عياش الحمصي <sup>١</sup> قال أخبرني ابن جريج <sup>٢</sup> عن عطاء <sup>٣</sup> قال : إذا زوج اليتيم وهو صغير فهو بالخيار إذا كبر ، واليتيمة كذلك <sup>٤</sup> .

= مالك و صفوان بن أمية و عبد الله بن شداد بن الهاد و جابر و غيرهم ، و عنه ابنه عبد الله و وهب بن منبه و سليمان التيمي و سليمان الأحول و مجاهد و ليث و غيرهم ؛ ادرك خمسين من الصحابة ؛ عن ابن عباس : أني اظن طاوسا من اهل الجنة ؛ و يعد الحديث حرفا حرفا ، ثقة ، من عباد اهل اليمن و سادات التابعين ، قد حج اربعين حجة ، و كان مستجاب الدعوة ؛ مات سنة احدى - و قيل : سنة ست - و مائة ، و قيل : بضع عشرة سنة . (٣) في الأصول « اليتمة » و الضمائر تخالفه - كما لا يخفى .

(١) هو ابن سلم العنسي ، ابو عتبة الحمصي ، من رجال البخاري في جزء رفع اليدين ، و الأربعة ، روى عن اهل الشام و العراق و الحجاز و غيرهم ، و عنه خلق كثير - كما في الجزء الأول من التهذيب ، لا بأس به ، ثقة عدل ، اعلم الناس بحديث اهل الشام ، صالح ، و اكثر ما قالوا : يغرب عن ثقات المدنيين و المكيين . و اطال الحفاظ في ترجمته من التهذيب ، مولده سنة ٢ او ٥ او ٦ و مائة ، و مات سنة ١٨١ او ١٨٢ .

(٢) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم ، ابو الوليد و ابو خالد المكي ، اصله رومي ، من رجال الستة ، روى عن حكيمة بنت ربيعة و ابيه عبد العزيز و عطاء بن ابي رباح و خلق ، و عنه خلائق - كما في التهذيب ؛ ثقة كثير الحديث ، مات سنة تسع و اربعين و مائة ، و قيل : سنة خمسين ، و قيل : سنة احدى و خمسين و مائة او غير ذلك ، و قد سبق هو فيما قبل .

(٣) هو ابن ابي رباح اسلم القرشي مولاهم ، ابو محمد المكي ، من رجال الستة ، تابعي جليل ، فقيه مفت كثير الحديث ، مضى ترجمته في و اضع كثيرة من الكتاب .

(٤) يعنى : اذا كبرت و بلغت يسكون لها الخيار .



## باب النفقة من يجبر عليها من ذوى الرحم المحرم وغيره

قال محمد: وزعم أهل المدينة أنهم لا يجبرون على النفقة إلا الوالد

(١) تفصيله على ما في مبسوط السرخسي: قال رضى الله عنه: ويجبر الرجل الموسر على نفقة إياه و أمه اذا كانا محتاجين لقوله تعالى «ولا نقل لها أف» نهى عن التأفيف لمعنى الأذى، ومعنى الأذى فى منع النفقة عند حاجتهما أكثر و لهذا يلزمه نفقتهما وان كانا قادرين على الكسب لأن معنى الأذى فى الكد و التعب أكثر منه فى التأفيف، و قال صلى الله عليه وسلم: ان أطيب ما يأكل الرجل من كسبه و ان ولده لمن كسبه فكلوا مما كسب اولادكم؛ (رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذى من حديث عمارة ابن عمير عن عمه عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ان أطيب ما أكل الرجل من كسبه و ان ولده من كسبه، و رواه البيهقى من حديث الأسود عن عائشة مرفوعا: ان اولادكم هبة الله لكم «يهب لمن يشاء انا و يهب لمن يشاء الذكور» و اموالهم لكم اذا احتجتم اليها - اه؛ و رواه الحاكم فى المستدرک و قال: صحيح على شرط الشيخين؛ و اخرج ابو داود فى البيوع عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا نحوه؛ و رواه احمد فى مسنده: حدثنا عفان قال ثنا يزيد بن زريع ثنا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب به - قاله المحدث الكبير فى نصب الراية) و اذا كان الأولاد ذكورا و اناثا موسرين فنفقة الأبوين عليهم بالسوية فى أظهر الروايتين، و روى الحسن عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى ان النفقة بين الذكور و الاناث «لذكر مثل حظ الأنثيين» على قياس الميراث و على قياس نفقة ذوى الأرحام، و وجه الرواية الأخرى ان استحقاق الأبوين النفقة باعتبار التأويل وحق المالك لهما فى مال الولد، كما قال صلى الله عليه وسلم: انت و مالك لأليك (رواه ابن ماجه فى سننه من حديث جابر رضى الله عنه: حدثنا هشام بن عمار ثنا عيسى بن يونس ثنا يوسف بن اسحاق بن ابى اسحاق السبيعي عن محمد بن المنكدر عن جابر ان رجلا قال: يا رسول الله! ان لى مالا و ولدا و ان ابى يريد ان يحتاج مالى؟ =

على ولده<sup>١</sup> في رضاع ولا غيره والولد على والديه، فأما غيره من ذوى القربات

== قال: أنت و مالك لأيك - اه . قال ابن القطان : اسناده صحيح ، و قال المنذرى : رجاله ثقات ؛ وقال في التقيح : و يوسف بن اسحاق من الثقات المخرج لهم في الصحيحين ؛ قال : و قول الدارقطنى فيه « غريب تفرد به عيسى عن يوسف » لا يضره فان غرابة الحديث و التفرد به لا يخرججه عن الصحة - اه . و الحديث روى من حديث عائشة و من حديث سمرة بن جندب و من حديث عمر بن الخطاب و من حديث ابن مسعود و من حديث ابن عمر ايضا ، فحديث عائشة رواه ابن حبان في صحيحه ، و حديث سمرة أخرجه البزار في مسنده و الطبرانى في معجمه ، و حديث عمر أخرجه البزار في مسنده ، و حديث ابن مسعود أخرجه الطبرانى في معجمه ، و حديث ابن عمر رواه ابو يعلى في مسنده ؛ و تفصيل الأسانيد في نصب الراية ) و في هذا الذكور و الاناث سواء و لهذا يثبت لها هذا الاستحقاق مع اختلاف الملة و ان انعدم التوارث بسبب اختلاف الملة ؛ قال : و ان كان الولد معسرا و هما معسران فليس عليه نفقتها لأنها لما امتويا في الحال لم يكن احدهما بايجاب نفقته على صاحبه بأولى من الآخر ، الا انه روى عن ابى يوسف رحمه الله تعالى قال : اذا كان الأب زمنا و كسب الابن لا يفضل عن نفقته فعليه ان يضم الأب الى نفسه ، لأنه لو لم يفعل ضاع الأب ، و لو فعل ذلك لا يخشى الهلاك على الولد ، و الانسان لا يهلك على نصف بطنه ؛ قال : و كذلك الجد اب الأب و الجدة ام الأم و ام الأب لأنهم من الوالدين و حالهم في استحقاق النفقة كحال الأبوين ، ألا ترى ان التأويل في مال النافلة يثبت للجد عند عدم الأب كما يثبت للأب - انتهى . و سيأتى مزيد له . (٢) هذا على خلاف دأب الامام محمد في هذا الكتاب فانه يذكر متصلا بالباب قول ابى حنيفة اولا ثم يذكر قول اهل المدينة ثم يرد عليهم ، و اما هنا فليس كذلك ، و لعل هذا من تصرفات بعض الناسخين .

(١) في المدونة الكبرى : قلت : أ رأيت المرأة التي ان طلقها زوجها او مات عنها ==

الرحم المحرم فانهم لا يجبرون على النفقة فى الرضاع ولا غيره .  
قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : يجبر الرجل على نفقة  
كل ذى رحم محرم من صغير ليس له مال أو رجل لا يقدر على

= وهى لا تقدر على شئ وهى عديمة أيجبر الوالد على نفقتها فى قول مالك ؟ قال :  
لا ؛ قلت : أرأيت الزمنى والمجانين من ولده الذكور المحتاجين الذين قد بلغوا الحلم  
وصاروا رجالا هل تلزم الأب نفقتهم ؟ قال : لم اسمع من مالك فيه شيئا ، وارى  
ان يلزم الأب ذلك لأن الولد إنما اسقط عن الأب فيه النفقة حين احتلم وبلغ الكسب  
وقوى على ذلك ، ألا ترى انه قبل الاحتلام إنما الزم الأب نفقته لضعفه وضعف عقله  
وضعف عمله فهو لاء الذين ذكرت عندى اضعف من الصبيان ! ألا ترى ان من الصبيان  
من هو قبل الاحتلام قوى على الكسب الا انه على كل حال على الأب نفقته ما لم يحتلم ،  
الا ان يكون للصبي كسب يستغنى به عن الآباء او يكون له مال ينفق عليه من ماله افكذلك  
الزمنى والمجانين بمنزلة الصبيان فى ذلك كله ، ألا ترى النساء قد تحيض المرأة وتكبر  
وهى فى بيت ايها فنفقتها على الأب ! وهى فى هذه الحال اقوى من هذا الزمن  
او المجنون ، و إنما الزم الأب نفقتها لحال ضعفها فى ذلك ، فمن كان اشد منها ضعفا  
فذلك احرى ان يلزم الأب نفقته اذا كانت زماته تلك قد منعت من اين يعود على نفسه  
المغلوب على عقله والأعمى والزمن الضعيف الذى لا حراك له ؛ قلت : أرأيت ان  
كانوا قد بلغوا اصحاء ثم ازموا او جنوا بعد ذلك وقد كانوا اخرجوا من ولاية  
الأب ؟ قال : فلا شئ لهم على الأب ، ولم اسمع من مالك فيه شيئا ، و إنما قلته على  
البنات الثيب - انتهى .

(١) و ان كان له مال ينفق عليه من ماله ؟ قال فى المبسوط : فاذا كان للولد مال فنفقته  
فى ماله لأنه موسر غير محتاج ، واستحقاق النفقة على الغنى للمسر باعتبار الحاجة ،  
اذ ليس احد الموبسين بايجاب نفقته على صاحبه بأولى من الآخر ، بخلاف نفقة الزوجة =

العمل<sup>١</sup> أو امرأة صغيرة أو كبيرة لا مال لها<sup>٢</sup>، فكل هؤلاء يجبر ذو رحمه المحرم على نفقته على قدر موارثهم<sup>٣</sup>، فإن كان فيهم والد فهو أحق بالنفقة من غيره. وقال أهل المدينة: لا ينفق على أحد من هؤلاء إلا والد على ولده أو ولد على والديه. وقالوا أيضا: لا يجبر في نفقته جد ولا جدة ولا ولد ولد صغارا كانوا أو كبارا نساء كانوا<sup>٤</sup> أو زمنى من الرجال.

وقال محمد بن الحسن: الكتاب ينطق بخلاف<sup>٥</sup> ما قال أهل المدينة، قال الله تعالى «والوالدات يُرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده وعلى الوارث مثل ذلك»<sup>٦</sup>

= فإن استحقاق ذلك باعتبار العقد لتفريغها نفسها له فتستحق موسرة كانت أو معسرة، فأما الاستحقاق هنا باعتبار الحاجة فلا يثبت عند عدم الحاجة.

(١) نحو الزمن والأعمى والمقعرب وأهل الدين والمفلوج والمعنوه وغير ذلك، فحينئذ تجب النفقة على الوالد لعجز المنفق عليه عن الكسب.

(٢) وإن كان لها مال فنفقته في مالها لأنها موسرة غير محتاجة إلى النفقة.

(٣) سياتى ما يفيد.

(٤) كذا في الأصول وهو صحيح عندي، وقيل «كن» وله وجه أيضا - تأمل.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «على خلاف» وله وجه أيضا - ف.

(٦) قال أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن: قوله تعالى «وعلى الوارث مثل ذلك» هو عطف

على جميع المذكور قبله من عند قوله «وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف»، لأن الكلام كله معطوف بعينه على بعض بالواو وهي حرف الجمع فكانت الجميع المذكورة في حال واحدة النفقة والكسوة، والنهي لكل واحد منهما عن مضارة الآخر على ما اعتورها من المعاني التي قدمنا ذكرها، ثم قال الله «وعلى الوارث مثل ذلك»، =

= يعنى النفقة و الكسوة ، و ان لا يضارها و لا تضاره اذ كانت المضارة قد تكون في النفقة كما تكون في غيرها ، فلما قال عطاء على ذلك « وعلى الوارث مثل ذلك » كان ذلك موجبا على الوارث جميع المذكور ، و قد روى عن عمر و زيد بن ثابت و الحسن و قبيصة بن ذؤيب و عطاء و قتادة في قوله تعالى « وعلى الوارث مثل ذلك » قالوا : النفقة ؛ و عن ابن عباس و الشعبي : عليه ان لا يضار - قال ابو بكر : قولها « عليه ان لا يضار » لا دلالة فيه على انها لم يربا النفقة واجبة على الوارث لأن المضارة قد تكون في النفقة كما تكون في غيرها فعوده على المضارة لا ينفي الزامه النفقة ، ولو لا ان عليه النفقة ما كان لتخصيصه بالنهاى عن المضارة فائدة اذ هو في ذلك كالاجنبى ، ويدل على ان المراد المضارة في النفقة و في غيرها قوله تعالى عقيب ذلك « وإن أردتم أن تسترضعوا أولادكم فلا جناح عليكم ، فدل ذلك على ان المضارة قد انتظمت الرضاع و النفقة ؛ و قد اختلف السلف فيمن تلزمه نفقة الصغير فقال عمر ابن الخطاب : اذا لم يكن له اب فنفقته على العصابات ؛ و ذهب في ذلك الى ان الله تعالى اوجب النفقة على الأب دون الأم لأنه عصبه فوجب ان تختص بها العصابات بمنزلة العقل ؛ و قال زيد بن ثابت : النفقة على الرجال و النساء على قدر موارثتهم ؛ و هو قول اصحابنا ، و روى عن ابن عباس ما ذكرنا من ان على الوارث ان لا يضارها ، و قد بينا ان هذا يدل على انه رأى على الوارث النفقة لأن المضارة تكون فيها ؛ و قال مالك : لا نفقة على احد الا الأب خاصة ، و لا تجب على الجد و على ابن الابن للجد ، و تجب على الابن للاب ؛ و قال الشافعى : لا تجب نفقة الصغير على احد من قرابته الا الوالد و الولد و الجد و ولد الولد ؛ قال ابو بكر : و ظاهر قوله تعالى « وعلى الوارث مثل ذلك » و اتفاق السلف على ما وصفنا من ايجاب النفقة يقضيان بفساد هذين القولين لأن قوله تعالى « وعلى الوارث مثل ذلك » عائد على جميع المذكورين في النفقة و المضارة ، و غير جائز لاحد تخصيصه بغير دلالة ، و قد ذكر اختلاف السلف فيمن تجب عليه =

فقد جعل الله على الوارث مثل ما جعل على الوالد . قالوا : لسنا نرى  
 = من الورثة ، ولم يقل احد منهم ان الأخ و العم لا تجب عليهما النفقة ، و قول  
 مالك و الشافعى خارج عن قول الجميع ، و من حيث وجب على الأب و هو ذو رحم  
 محرم و جب على من هو بهذه الصفة الأقرب فالأقرب لهذه العلة ، ويدل عليه قوله تعالى  
 « و لا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم » الى قوله تعالى « أو ما ملكتم مفاتيحه  
 أو صديقتكم » فذكر ذو الرحم المحرم و جعل لهم ان يأكلوا من بيوتهم ، فدل على انهم  
 مستحقون لذلك ، لولاه لما أباحه لهم - انتهى ج ١ ص ٤٠٧ . و فى احكام القرآن  
 فوائد اخرى نقضا و أبراما فراجع .

(١) قال فى المبسوط : وكذلك يجبر على نفقة كل ذى رحم محرم منه الصغار و النساء  
 و اهل الزمانة من الرجال اذا كانوا ذوى حاجة ، عندنا . و عند الشافعى رحمه الله تعالى  
 لا تجب النفقة على غير الوالدين و المولودين ، و قال ابن ابى ليلى - رحمه الله تعالى :  
 تجب النفقة على كل وارث محرما كان او غير محرم ؛ و استدل بظاهر قوله تعالى  
 « و على الوارث مثل ذلك » و لكننا نقول : قد بينا ان فى قراءة ابن مسعود رضى الله عنه :  
 « و على الوارث ذى الرحم المحرم مثل ذلك » ؛ و الشافعى رحمه الله تعالى يبنى على اصله  
 فان عنده استحقاق الصلة باعتبار الولاد دون القرابة حتى لا يعتق احد على احد  
 الا الوالدين و المولودين عنده ، و جعل قرابة الاخوة فى ذلك كقرابة بنى الأعمام  
 فكذلك فى حق استحقاق النفقة و فيما بين الآباء و الأولاد الاستحقاق بعلة الجزئية  
 دون القرابة ، و حمل قوله تعالى « و على الوارث مثل ذلك » على نفى المضاربة دون النفقة ،  
 و ذلك مروي عن ابن عباس رضى الله عنهما ؛ و لكننا نستدل بقول عمر و زيد  
 رضى الله عنهما فانهما قالا « و على الوارث مثل ذلك » : من النفقة ؛ ثم نفى المضاربة لا يختص  
 به الوارث بل يجب ذلك على غير الوارث كما يجب على الوارث ، على ان الكناية فى  
 قوله ذلك تكون عن الأبعد ، و اذا اريد به الأقرب يقال « هذا » فلما قال « ذلك » =

الرضاع يجب على أحد من ذوى الرحم المحرم<sup>١</sup> إلا على الوالد . قيل لهم : فكيف قلتم هذا وقد قال الله تعالى « وعلى الوارث مثل ذلك » ؟ قالوا : وعلى هذا قولنا . قيل لهم : فقد بلغنا<sup>٢</sup> عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه<sup>٣</sup>

== عرفنا انه منصرف إلى قوله تعالى « وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف » والمعنى فيه ان القرابة القرية يفترض وصلها ويحرم قطعها ، قال صلى الله عليه وسلم : « ثلاث معلقات بالعرش : النعمة و الأمانة و الرحم ، تقول النعمة : كفرت ولم اشكر ، و تقول الأمانة : خونت ولم ارد ، و يقول الرحم : قطعت ولم اوصل » و قد جعل الله تعالى قطيعة الرحم من الملائع بقوله تعالى « أولئك الذين لعنهم الله » و منع النفقة مع يسار المنفق و صدق حاجة المنفق عليه يؤدى الى قطيعة الرحم و لهذا اختص به ذو الرحم المحرم لأن القرابة اذا بعدت لا يفرض وصلها و لهذا لا تثبت المحرمية بها ، وكذلك المرأة الموسرة تجبر على ما يجبر عليه الرجل من نفقة الأقارب لأن هذا الاستحقاق بطريق الصلة فيستوى فيه الرجال و النساء كالعتق عند الدخول فى الملك - انتهى . و قال الامام محمد فى كتاب الآثار ص ١٢٢ : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اجبر على النفقة كل ذى رحم محرم ؛ قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة رضى الله عنه - انتهى .

- (١) كذا فى الأصل و هو الصواب ، و فى الهندية « ذوى الأرحام المحرم » .  
(٢) قد مر مرارا ان بلاغات الامام محمد مسندة ، كما صرح به ابن عابدين فى مواضع من رد المختار ؛ و روى البيهقى فى ج ٧ ص ٤٧٨ من السنن الكبرى من حديث سعيد ابن منصور نا سفيان عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب ان عمر رضى الله عنه جبر عصبه صبي على ان يتفقوا عليه الرجال دون النساء ؛ و رواه الليث ابن ابى سليم عن رجل عن ابن المسيب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه جبر عما على رضاع ابن اخيه ، و هذا منقطع - اه . و لفظ الأثر الأول رواه - كما فى =

ان امرأة رفعت إليه عم صبي لها فقرض عليه عمر رضى الله عنه نفقته ؛ مع ما جاء فى هذا من الآثار المعروفة الكثيرة :

محمد قال : أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معمر بن راشد عن الزهرى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أغرم ثلاثة كلهم يرث الصبي أجر رضاعه <sup>٢</sup> .

= ج ٨ ص ٣٠٦ من كنز العمال - عبد الرزاق و ابو عبيد فى الأموال و سعيد بن منصور و عبد بن حميد و ابن جرير و ق - اه . و متن الأثر الثانى على ما فى كنز العمال رواه عبد الرزاق و ق . سياقى مزيد بيان من الجوهر النقى آخر الباب . (٣) قد مر مرارا فيما قبل . (١) هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن شهاب الزهرى القرشى ، ابو بكر الهذلى ، أحد الأئمة الأعلام ، من رجال الستة ، و عالم الحجاز و الشام ، تابعى جليل ، روى عن ابن عمر و سهل بن سعد و انس و محمود بن الربيع و سعيد بن المسيب و خلق كثير من الصحابة و التابعين ، و عنه ابان بن صالح و جعفر بن برقان و ابن عينة و ابن جريج و الليث و مالك و الأوزاعى و ابو جعفر الباقر و ابن المنكدر و هشام بن عروة و يحيى بن سعيد و عمرو بن دينار و ابو الزبير المكي و عمر بن عبد العزيز و معمر و ابن ابى الذئب و خلق كثير ؛ ولد سنة خمسين ، و قيل احدى و خمسين ، و قيل ست و خمسين ، و قيل ثمان ؛ و توفى سنة ثلاث ، و قيل اربع ، و قيل خمس و عشرين و مائة فى رمضان - من التهذيب . و ترجمته حافلة فى التهذيب .

(٢) فى كنز العمال : رواه عبق و ق و قال : هذا منقطع - اه . و فى ج ٧ ص ٤٧٩ من سنن البيهقى من حديث سعيد بن منصور انا عبد الله بن المبارك عن معمر عن الزهرى ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه اغرم ثلاثة كلهم يرث الصبي أجر رضاعه ؛ قال البيهقى : هذا منقطع - انتهى . قال فى الجوهر النقى ج ٧ ص ٤٧٩ : قلت : مرسل ابن المسيب قد ارسل من رواية الزهرى ايضا كما ذكره البيهقى ، و ارسل ايضا من وجه ثالث : =



## باب نكاح الأولياء الأخ من الأب و الأم اولى من

### الأخ من الاب في النكاح وغيره

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا ولاية في النكاح للأخ من

== قال ابن ابى شيبة : ثنا حفص هو ابن غياث عن اسمعيل يعنى ابن ابى خالد عن الحسن ان عمر جبر رجلا على نفقة ابن اخيه ، و المحتج يحتج بمثل هذا المرسل كما عرف ، و ذكر ابن ابى شيبة بسنده عن زيد بن ثابت قال : اذا كان عم و أم فعلى الأم بقدر ميراثها و على العم بقدر ميراثه ؛ و ذكر ابن ابى شيبة ايضا عن جماعة من التابعين و غيرهم ان المراد بقوله تعالى « و على الوارث مثل ذلك » وجوب النفقة و الرضاع ، و ذكر عبد الرزاق و عبد بن حميد و القاضى اسمعيل و غيرهم بأسانيدهم عن جماعة من السلف مثل ذلك ؛ حكى ذلك عنهم ابن حزم ثم قال : فهو لاء عمر بن الخطاب و زيد بن ثابت و لا يعرف لهما مخالف من الصحابة ، و من التابعين عبد الله بن عتبة بن مسعود و قبيصة بن ذؤيب و الحسن البصرى و عطاء بن ابى رباح و ابراهيم النخعى و اصحاب ابن مسعود و قتادة و الشعبي و مجاهد و شريح و زيد بن اسلم ، و هو قول الضحاك بن مزاحم و سفيان الثورى و عبد الرزاق - انتهى كلامه ؛ و نفي المضارة مع قلة من قال به و ضعف سنده لا يختص بالوارث فلا فائدة حينئذ في تخصيصه به ، فظهر ان تفسير الآية بوجوب النفقة و الرضاع اولى منه لصحة معناه و كثرة القائلين به ؛ و يمكن حمل الآية على الأمرين جميعا ، و ليس التفسير بنفي المضارة منافيا للتفسير الآخر بل هو موافق به فى المعنى ، اذ لا مضارة فوق موت مورثه جوعا و عطشا و بردا و هو غنى فلا يرحمه - انتهى .

(١) تفصيله على ما فى ج ٢ ص ٢٤٩ من البدائع ان شرط التقدم شيان ، احدهما

العصوبة عند ابى حنيفة فتقدم العصبه على ذوى الرحم سواء كانت العصبه اقرب =

### كتاب الحجة الأخ من الأب و الأم أولى من الأخ من الأب في النكاح ج - ٣

= أو أبعد، وعندهما هي شرط ثبوت أصل الولاية - على ما مر؛ و الثاني قرب القرابة  
يتقدم الأقرب على الأبعد سواء كان في العصابات أو في غيرها على أصل أبي حنيفة،  
و على أصلهما هذا شرط التقدم لكن في العصابات خاصة بناء على أن العصابات شرط  
ثبوت أصل الولاية عندهما، و عنده هي شرط التقدم على غيرهم من القرابات فما دام  
ثم عصبة فالولاية لهم يتقدم الأقرب منهم على الأبعد، وعند عدم العصابات تثبت  
الولاية لذوى الرحم الأقرب منهم يتقدم على الأبعد، و إنما اعتبر الأقرب فالأقرب  
في الولاية لأن هذه ولاية نظر و تصرف الأقرب انظر في حق المولى عليه لأنه اشفق  
فكان هو أولى من الأبعد، و لأن القرابة إن كانت استحقاقها بالتعصيب كما قال فالأبعد  
لا يكون عصبة مع الأقرب فلا يلي معه، و لكن كان استحقاقها بالوراثه كما قال أبو حنيفة  
فالأبعد لا يرث مع الأقرب فلا يكون وليا معه؛ و إذا عرف هذا فنقول: إذا اجتمع  
الأب و الجد في الصغير و الصغيرة و المجنون الكبير و المجنونة الكبيرة فالأب أولى  
من الجد أب الأب لوجود العصوبة و القرب، و الجد أب الأب و إن علا أولى من  
الأخ لأب و أم، و الأخ أولى من العم هكذا، وعند أبي يوسف و محمد الجد و الأخ  
سواء كما في الميراث، فإن الأخ لا يرث مع الجد عنده فكان بمنزلة الأجنبي، وعندهما  
يشتركان في الميراث فكانا كالأخوين؛ و إن اجتمع الأب و الابن في المجنونة فالابن  
أولى عند أبي يوسف، و ذكر القاضي في شرحه لمختصر الطحاوي قول أبي حنيفة مع  
قول أبي يوسف، و روى المعلى عن أبي يوسف أنه قال أيها زوج جاز، و إن اجتمعا  
قلت للأب: زوج؛ و قال محمد: الأب أولى به؛ وجه قوله أن هذه الولاية تثبت نظرا  
للمولى عليه، و تصرف الأب انظر لها لأنه اشفق عليها من الابن و لهذا كان هو أولى  
بالتصرف في مالها، و لأن الأب من قومها و الابن ليس منهم، ألا ترى أنه ينسب  
إلى أبيه فكان إثبات الولاية عليها لقربتها أولى؛ و وجه قول أبي يوسف أن ولاية  
التزويج مبنية على العصوبة، و الأب مع الابن إذا اجتمعا فالابن هو العصبة و الأب =

### كتاب الحجّة الأخ من الأب و الأم اولى من الأخ من الأب في النكاح ج - ٣

الأب مع الأخ من الأب و الأم<sup>١</sup> ، إلا أن يكون الأخ من الأب و الأم غائبا غيبة منقطعة<sup>٢</sup> فيكون الأخ من الأب وليا جائز الأمر في النكاح .

= صاحب الفرض فكان كالأخ لأم مع الأخ لأب و أم ؛ (وجهه) رواية المولى انه وجه في كل منهما ما هو سبب التقدم ، اما الأب فلائنه من قومها وهو اشفق عليها ، و اما الابن فلائنه يرثها بالتعصيب ، وكل واحد من هذين سبب التقدم عليها فأيهما زوج جاز وعند الاجتماع يقدم الأب تعظيما و احتراما له ، وكذلك اذا اجتمع الأب و ابن الابن و ان سفل فهو على هذا الخلاف ؛ و الأفضل في المسألتين ان يفوض الابن الانكاح الى الأب احتراما للأب و احترازا عن موضع الخلاف ؛ و على هذا الخلاف اذا اجتمع الجد و الابن قال ابو يوسف : الابن اولى ، و قال محمد : الجد اولى ؛ و الوجه من الجانبين على نحو ما ذكرنا ؛ و اما الاخ و الجد فهو على الخلاف الذى ذكرنا بين ابى حنيفة و صاحبيه ، و اما من غير العصبات فكل من يرث يزوج عند ابى حنيفة ، و من لا فلا ؛ ثم انما يتقدم الأقرب على الأبعد اذا كان الأقرب حاضرا او غائبا غيبة غير منقطعة ، فأما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا بعد ان يزوج ، في قول اصحابنا الثلاثة - انتهى .

- (١) لأنه ليس انظار لها و اشفق عليها من الأخ لأب و أم لأنه لا يرث معه فكان كالاجنبى .
- (٢) و اختلف الأفاضل في تحديد الغيبة المنقطعة ، و عن ابى يوسف روايتان ، في رواية قال : ما بين بغداد و الرى ، و في رواية : مسيرة شهر فصاعدا ، و ما دونه ليس بغيبة منقطعة ؛ و عن محمد روايتان ايضا ، روى عنه : ما بين الكوفة الى الرى ، و روى عنه : من الرقة الى البصرة ؛ و ذكر ابن شجاع ، اذا كان غائبا في موضع لا تصل اليه القوافل و الرسل في السنة الامرة واحدة فهو غيبة منقطعة ، و اذا كانت القوافل تصل اليه في السنة غير مرة فليست بمنقطعة ؛ و عن الشيخ الامام ابى بكر بن الفضل البخارى انه قال : ان كان الأقرب في موضع يفوت الكفو الخاطب باستطلاع رأيه فهو غيبة =

كتاب الحجة الأخ من الأب و الأم اولى من الأخ من الأب في النكاح ج - ٣

وقال أهل المدينة : الاخوة سواء في الولاية في النكاح ، الأخ من الأب و الأم و الأخ من الأب في ذلك شرعا سواء ، فان زوجها أخوها لأبيها فلم يرض بذلك أخوها لأبيها و أمها فذلك جائز ، إلا أن يكون أوصى بها لأخيها لأبيها و أمها و استخلفه عليها ، فان كان ذلك فلا نكاح لها إلا برضاها إلا أن يكون غائبا .

وقال محمد : فكيف للأخ للأب ولاية في النكاح و معه أخ للأب و الأم و الأخ من الأب و الأم عصبة دون الأخ من الأب ؟! أرايتم

= منقطعة ، و ان كان لا يفوت فليست بمنقطعة ، و هذا اقرب الى الفقه لأن التعويل في الولاية على تحصيل النظر للولى عليه و دفع الضرر عنه و ذلك فيما قاله - اه قاله في البدائع ج ٢ ص ٢٥١ .

و تأمل في الزمن الحاضر سنة ١٣٧٤ هـ الذى ظهرت فيه الآلات الجديدة و الطيارات و السيارات سريعة السير تنقطع مسافة شهر او شهرين بها في ايام قلائل بل في ساعات معدودة لا تكون فيه غيبة منقطعة و لا يفوت الكفو الخاطب باستطلاع رأيه بالتلغراف او التلغون او الطائرة و غيرها فلا يجوز العقد الا باجازة الاقرب الغائب ، الا ان يكون مفقودا لا يدري موته و لا حياته ، او موجود في موضع معلوم لكن لا يخبر عن حياته و موته كي يستطلع برأيه - تدبر .

(١) و قد تقدم ان الانكاح الى العصبات موقوفا و مرفوعا عن على رضى الله عنه ، و الأخ لأب و أم مع كونه عصبة اولى بالميراث من الأخ لأب كما ثبت في احكام الميراث . قال في البدائع ج ٢ ص ٢٥١ : و قال مالك : ليس لأحد الاولياء ولاية الانكاح ما لم يجتمعوا ، بناء على ان هذه الولاية ولاية شركة عنده ، وعندنا وعند العامة ولاية استبداد ، وجه قوله ان سبب هذه الولاية هو القرابة و انها مشتركة بينهم فكانت الولاية مشتركة لأن الحكم يثبت على وفق العلة و صار كولاية الملك ، فان =

كتاب الحجة الأخ من الأب و الأم اولى من الأخ من الأب في النكاح ج - ٣

لو ماتت المرأة ثم ماتت المرأة التي أعتقتها أليس كان أخوها لأبيها وأُمها

= الجارية بين الاثنين إذا زوجها أحدهما لا يجوز من غير رضا الآخر لما قلنا، كذا هذا؛ ولنا أن الولاية لا تتجزأ لأنها ثبتت بسبب لا يتجزأ وهو القرابة، وما لا يتجزأ إذا ثبت بجماعة سبب لا يتجزأ ثبت لكل واحد منهم على الكمال ليس معه غيره، كولاية الأمان، بخلاف ولاية الملك لأن سببها الملك وأنه متجزئ فيتقدر بقدر الملك، فإن زوجها كل واحد من الوليين رجلاً علاحدة فإن وقع العقدان معا بطلا جميعاً، لا سبيل إلى الجمع بينهما وليس أحدهما أولى من الآخر، وإن وقعا مرتباً فإن كان لا يدرى السابق فكذلك لما قلنا، ولأنه لو جاز لجاز بالتجزئ ولا يجوز العمل بالتجزئ في الفروج، وإن علم السابق منهما من اللاحق جاز الأول ولم يحز الآخر؛ وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: إذا نكح الوليان فالأول أحق - انتهى .

(١) كذا في الأصول « المرأة » وظنى أن يكون « الأئمة » مكان « المرأة » والقرينة على ذلك قوله: ثم ماتت المرأة التي أعتقتها؛ والاعتاق لا يكون إلا للأئمة أو العبد - تدبر . فالأخ من الأب و الأم اولى بالميراث من الأخ لأب، فكذا ولاية الأخ من الأب و الأم اولى من ولاية الأخ من الأب، والالزم في بعض الأوقات تجزئ الفروج وهو كما ترى لا يجوز في وقت واحد، فإن اشتجروا فالسلطان . لى من لا ولى له، أو فالسلطان اولى به؟ وقد قال مالك أنه بلغه عن سعيد بن المسيب أنه قال: قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه: لا تنكح المرأة إلا باذن وليها أو ذوى الرأى من أهلها أو السلطان - انتهى موطأ ص ١٨٩ . فإن كان الأخ من الأب و الأم من ذوى الرأى ولا يكون الأخ من الأب كذلك فكيف الحكم في ذلك؟ أليس يكون الأخ الشقيق اولى من الأخ العلقى؟ ولا بدّ ولا يلزم خلاف أثر عمر رضى الله عنه، كيف لا وقد قال الامام مالك في الموطأ بعده: وعلى ذلك الأمر عندنا في نكاح الأبكار .

أولى

أولى بميراثها من أخيها لأبيها؟ وكذلك قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه<sup>١</sup> :  
إذا كان العصبه أحدهم<sup>٢</sup> أقرب بأم فهو أحق ؛ فكيف للأخ من الأب  
ولاية مع الأخ من الأب و الأم ! ثن جاز للأخ من الأب ولاية مع  
الأخ من الأب و الأم ليجوزن ذلك للعم<sup>٣</sup> ؟ قالوا : ليس يجوز للعم ولاية  
مع الأخ . قيل لهم : فكذلك الأخ من الأب لا ولاية له مع الأخ  
من الأب و الأم .

### باب في الرجل يزوج ابنه و هو صغير

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يزوج ابنه و هو صغير  
و لابن مال أو لا مال له : إن النكاح جائز ، و الصداق على الابن ، و ليس

(١) مر مرارا في الأبواب الماضية ؛ و لم اجد من خرج اثر عمر رضى الله عنه ،  
و العلم امانة في اعناق العلماء ، فأفيضوا علينا من فيض علومكم ايها الأعلام باطلاع  
المخرج للأثر المذكور ! .

(٢) كذا في الأصول و له معنى صحيح موجه ؛ و قيل : « عصبه احدهم » ، بالاضافة ،  
تأمل فيه و قدش من مظان العلم و معادنه .

(٣) لأنه شريك في القرابة ، و لما لم يكن له ولاية مع الأخ لكونه ابعد من الأخ  
لكان الأخ الشقيق احق و اقدم ولاية من الأخ العلاتى في النكاح . قال ابن حزم في  
ص ٤٥٨ من المحلى : انه لا يجوز انكاح الأبعد من الأولياء مع وجود الأقرب ،  
فلأن الناس كلهم يتقون في اب بعد اب الى آدم عليه الصلاة و السلام بلا شك ،  
فلو جاز نكاح الأبعد مع وجود الأقرب لجاز انكاح كل من على وجه الأرض لأنه  
يلقاهم بلا شك في بعض ابائهم ، فان حدوا في ذلك حدا كفوا البرهان عليه و لا سبيل  
اليه ، فصح يقينا انه لا حق مع الأقرب الأبعد ؛ ثم ان عدم فن فوقه باب ، و هكذا  
ابدا ما دام يعلم لها ولى عاصب كالميراث ، و لا فرق - اه .

على الأب من الصداق شيء إلا أن يكون ضمن ذلك فيأزمه بما ضمن .  
وقال أهل المدينة: إن زوجه ولا مال للابن فالصداق على الأب<sup>١</sup> لازم  
له أبداً<sup>٢</sup> أيسر الابن<sup>٣</sup> بعد ذلك أو لم يوسر، وإن كان للابن يوم زوجه  
أبوه مال<sup>٤</sup> فالصداق على ماله<sup>٥</sup> إلا أن يسمى الأب الصداق<sup>٦</sup> على نفسه .  
وقالوا<sup>٧</sup>: ذلك النكاح جائز على الولد ما كان صغيراً<sup>٨</sup> .

وقال محمد: وكيف يلزم الأب الصداق ولم يضمن لهم شيئاً وما بين  
غناء الصغير ولا فقره في هذا الوجه افتراق<sup>٩</sup> ١٩ رأيتهم رجلاً وكل وكيلاً أن

(١) أي إذا كان الغلام يوم يزوج لا مال له، وإن كان للغلام مال فالصداق في مال  
الغلام إلا أن يسمى الأب أن الصداق عليه - كما في ص ١٩١ من الموطأ .

(٢) كذا في الأصول، ولم يذكر لفظ « أبداً » في موطأ مالك .

(٣) في الأصول « الأب » وهو مصحف، والصواب « الابن » كما في ج ٢ ص ١٧٣  
من المدونة الكبرى .

(٤) وفي الموطأ « وإن كان للغلام مال » - كما عرفت .

(٥) في الموطأ « فالصداق في مال الغلام » يعني حرف « في » الجارة مكان « على » الجارة .

(٦) كذا في الأصول، وفي الموطأ « أن الصداق » .

(٧) في الأصل « وقال » بالافراد وهو كما ترى أن الضمير راجع إلى أهل المدينة  
فلا بد من صيغة الجمع - تأمل .

(٨) كذا في الأصول، وفي الموطأ: وذلك النكاح ثابت على الابن إذا كان صغيراً  
وكان في ولاية أبيه - اهـ .

(٩) قال في المبسوط ص ٩٢: ولا يجب المهر على من قبل النكاح لغيره بوكالة أو ولاية  
على صغيره أو على عبده أو على مكاتبه ما لم يضمنه، ولها المهر على الزوج، لحديث  
على رضي الله عنه: الصداق لمن أخذ بالساق؛ ولأن تسليم المعقود عليه إلى الزوج =

= فوجب البذل عليه ايضاً ، و العاقد معبر عنه حتى لا يستغنى عن اضافة العقد اليه  
 فلا يكون ملزماً للبذل الا ان يضممه فيؤخذ بالضمان حيثئذ - انتهى . وفي ج ٧  
 ص ١٤٣ من السنن للبيهقي من حديث سعيد بن منصور ثنا هشيم ابناً يحيى بن سعيد عن  
 سليمان بن يسار ان ابن عمر زوج ابناً له ابنة اخيه و ابنه صغير يومئذ - اه ؛ قال البيهقي  
 و هذا محمول على ان اخاه اوجب العقد و ان ابن عمر قبله لابنه الصغير ، و رويناه في  
 ذلك عن عروة بن الزبير و الحسن و الشعبي و النخعي ؛ و روى عن الحسن باسناد  
 ضعيف عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم مرسل : اذا انكح الرجل ابنه و هو كاره  
 له فلا نكاح له ، و اذا زوجه و هو صغير جاز نكاحه ؛ و روى عن ابن عمر رضي الله عنهما  
 انه قال : الصداق على الابن الذي انكحتموه ؛ و روى عن عطاء انه قال : اذا انكح  
 الرجل ابنه الصغير فنكاحه جائز و لا طلاق له - انتهى . و من ههنا ظهر لك بطلاق  
 قول ابن حزم في المحلى ج ٩ ص ٤٦٢ : لا يجوز للآب و لا لغيره انكاح الصغير الذكر  
 حتى يبلغ فان فعل فهو مفسوخ ابداء ، و اجازة قوم و لا حجة لهم الا قياسه على الصغيرة -  
 اه . و هذا عبد الله بن عمر متبع الآثار و العادات قد زوج ابناً له صغيراً و لم ينكر  
 عليه احد من الصحابة رضي الله عنهم و الصحابة عدول و هم كالنجوم بأيهم اقتديتم  
 اهتديتم ، و ليس عنده علة في قوله دليلاً ينتهض به حجة إلا دعاوى كاذبة ؛ و قال :  
 قول الله عز وجل « و لا تكسب كل نفس الا عليها » مانع من جواز عقد احد على احد  
 الا ان يوجب انفاذ ذلك نص قرآن او سنة و لا نص و لا سنة في جواز انكاح الآب  
 لابنه الصغير - انتهى . و هو كما ترى استدلال واه و هو منه استنباط و اجتهاد من  
 الآية ، و لا مدخل لها في جواز انكاح ابنه الصغير و لا في عدمه ، و فعل ابن عمر  
 رضي الله عنهما اقدم و احرى بالعمل من اجتهاد ابن حزم ، و اقاويل الصحابة و افعالهم  
 فيما لا يدرك بالرأى حجة ، كيف لا و لم يخالفه احد من الصحابة رضي الله عنهم و هو  
 اجماع سكوتي منهم و هو حجة بنفسه على الاستقلال ! و معه عروة و الحسن و الشعبي  
 و النخعي ، و تأيد بالحديث المرسل المذكور - تدبر .



يزوجه فزوجه الموكل غنيا كان أو فقيرا أوجب على الوكيل الصداق ولم يضمن شيئا<sup>١</sup> وكذلك الوالد إنما هو معبر في النكاح عن ولده فليس يلزمه من الصداق شيء إلا أن يضمنه<sup>٢</sup>.

(١) أي لا يجب عليه شيء من الصداق ، بخلاف الوكيل بالبيع . وفي شرح النقاية ج ٢ ص ١٩ لعل القارى رحمه الله تعالى : وصح ضمان وليها مهرها ولو كانت صغيرة ، وكذا ضمان وليه مهرها لأن الولي اهل للالتزام وقد اضاف الضمان الى ما يقبله وهو المهر فيصح ، ثم للمرأة ان تطالب الولي او الزوج الا اذا كان صغيرا فليس لها ان تطالب الا بعد بلوغه ؛ وفي شرح الوقاية : وإنما قال « ولو صغيرة » لأنها اذا كانت صغيرة فمطالب المهر ليس الا وليها فيتوهم انه لا يجوز الضمان لأنه باعتبار الضمان يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالبيا ، لكن لا اعتبار لهذا التوهم لأن حقوق العقد في النكاح راجعة الى الأصل والولي صغير ومعبر هذا ، ولو زوج طفله الفقير او عبده او مكاتبه لا يلزمه المهر عندنا ، و الزم مالك والشافعي به اه .

(٢) لكن بشرط صحته ، فلو في مرض موته وهو وارثه لم يصح لأنه تبرع لوارثه في مرض موته - فتح : زاد في البحر عن الذخيرة : وكذا كل دين ضمنه عن وارثه او لوارثه - اه ؛ أي لأنه بمنزلة الوصية لوارثه ، وان لم يكن المكفول له او عنه وارث الولي الضامن صح الضمان من الثلث ، كما صرحوا به في ضمان الأجني - بحر ؛ ويشترط قبول المرأة او غيرها من الولي والفضولي وغيرهما في المجلس لأن شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المذهب - ط ؛ قال في البحر : ولا بد من قبولها او قبول قابل في المجلس ، قال الحلبي : وهذا فيما اذا كانت صغيرة والكفيل ولي الزوج ، اما اذا كان وليها فإيجابه يقوم مقام القول - كما في النهر ، فان ادى رجوع على الزوج ان امر الزوج بالكفالة كما هو حكمها ، فلو ادى الأب المهر من مال نفسه لا رجوع على ابنه الصغير ، قيل : لأن الكفيل لا رجوع له بالأمر ولم يوجد ، لكن قد منا ان =

## باب في الرجل يزوج ابنه وهو كبير

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الذى ينكح ابنه الكبير وهو غائب فيكره ذلك الابن إذا بلغه ويرد النكاح : إن النكاح يفسخ ، ولا يكون على الأب ولا على الابن شىء ، ولا يكون فرقتها طلاقا . وقال أهل المدينة مثل قول أبى حنيفة إلا أنهم قالوا : تكون الفرقة تطليقة . وقال محمد : كيف يكون الفرقة طلاقا ولم يقع نكاح ثابت

= اقامه على كفاله بمنزلة الأمر لثبوت ولايته عليه ، ولهذا لو ضمنه اجنبى باذن الأب يرجع ، فكذا الأب ، نعم ذكر في غاية البيان رجوع الأب لما ذكر ، وفي الاستحسان : لا رجوع له لتحمله عنه عادة بلا طمع في الرجوع ، والثابت بالعرف كالثابت بالنص الا اذا شرط الرجوع في اصل الضمان فيرجع ، لأن الصريح يفوق الدلالة - اعنى العرف - بخلاف الوصى فانه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الأولياء غير الأب - اهـ ؛ في البرازية : اذا اشهد - اى الأب - عند الأداء انه ادى ليرجع رجوع وان لم يشهد عند الضمان - اهـ ؛ والحاصل ان الاشهاد عند الضمان او الأداء شرط الرجوع ، كما في البحر - كذا في ج ٢ ص ٤٩١ من رد المحتار . وفيه جزئيات اخرى فراجع .

(١) فالنكاح موقوف على اجازته - كما سيأتى في الباب ؛ فانه اذا رده انفسخ النكاح بدون طلاق وبدون وجوب المهر على احد منهما . وانظر كيف بنى أهل المدينة الطلاق على فرقة النكاح الذى لم يثبت بعد وهو موقوف على اجازة الولد الكبير واذا رده لم يبق نكاحا ! فمن اين جاء الطلاق وهو فرع وجود النكاح ؟ واذا رده فإين النكاح و اين الطلاق ؟ والقياس على تزويج الصغير قياس مع الفارق ، فان نكاح الصغير ثابت لازم نافذ ، بخلاف الكبير فان نكاحه اذا رده لم يوجد بعد .

ولو ماتا لم يتوارثا قالوا : لأن الابن لو أجاز النكاح لجاز فلذلك جعلنا  
الفرقة طلاقا . قيل لهم : فلو أن عما لرجل قد أدرك زوجه بغير أمره فبلغه  
فأجاز؟ قالوا : لا يجوز هذا النكاح أبداً ، وكذلك الجد و الأخ و جميع الأولياء  
إلا الوالد لا يجوز<sup>١</sup> على الولد إذا كان كبيرا مالكا لأمره . قالوا : لأن  
نكاح الوالد على الصغير جائز . قيل لهم : إن حال الصغير غير حال الكبير ،  
إذا كبر الرجل وكان عفيفا مسلما لم يملك والده من أمره شيئا كان في  
انكاحه بمنزلة غيره ، فما حال الوالد في إنكاح الولد الكبير و غيره إلا سواء ،  
ولكننا نزع أن من أنكحه فنكاحه موقوف فان أجازة فهو جائز ، وإن  
رده فهو مردود ، ولا يكون ذلك طلاقا ، رأيتم رجلا كره نكاح ابنه  
وهو كبير لامرأة أراد ابنه أن يتزوجها و الأب ظالم لابنه في ذلك<sup>٢</sup>

(١) عبارة هذا الباب كلها مختلطة و فيها اغلاط و تصحيقات و لذا لم أقدر على  
فهمها و لم أتحصل على معناها و لم أتمكن على تصحيحها ، وهي كما ترى بمرأى منك ،  
و فوق كل ذي علم عليم . و المسألة في ج ٢ ص ١٤٩ من المدونة الكبرى : قلت :  
أرأيت أن زوج رجل ابنه ابنه رجل و الابن ساكت حتى فرغ الأب من النكاح  
ثم انكر الابن بعد ذلك ، و قال لم أمره أن يزوجني و لا ارضى ما صنع و إنما صمت  
لأنى علمت أن ذلك لا يلزمي ، قال : أرى أن يحلف ، و القول قوله ؛ و قد قال مالك في  
الرجل الذي يزوج ابنه الذي قد بلغ فينكر إذا بلغه قال : يسقط عنه النكاح و لا يلزمه  
من الصداق شيء ، و لا يكون على الأب من الصداق شيء ، فهذا عندي مثل هذا ،  
و ان كان حاضرا رأيته او اجنبيا من الناس في هذا سواء اذا كان الابن قد ملك  
أمره في هذا - انتهى .

(٢) كذا في الأصول ، تأمل في العبارة لعل السقوط وقع فيها ، و لم أتمكن على اصلاحها .

و المرأة ابنة عمه بقيمة وقد بلغت لا أحد<sup>١</sup> لها غير العناء<sup>٢</sup> و أبوه<sup>٣</sup> يضربها  
و أحب الابن أن يتزوجها<sup>٤</sup> للآب<sup>٥</sup> أن يمنعه عن ذلك العناء<sup>٦</sup> . . . . . و ن  
على جميع أموره و هو عند الناس أفضل من<sup>٧</sup> أبيه<sup>٨</sup>؛ قالوا: ليس لأبيه أن  
يمنعه من ذلك<sup>٩</sup>. قيل لهم: فإن الآب لما علم ذلك زوجها ابنه و الابن لا يعلم  
بعشرة آلاف درهم<sup>٩</sup> فرد النكاح و قال «لا أرضى بهذا الصداق» أيفرق بينهما

(١) كذا في الأصول «لا أحد» بالخاء المهملة، و لعله «لا أحد» بالجيم من الوجدان  
متكلما، أي لا أحد لها غير انقيادها له، أو «لا تجد» بالغية يعنى المرأة لا تجد في هذه  
الحالة لنفسها غير انقيادها للتجويز المذكور لا قدرة لها على انكاره .

(٢) كذا في الأصل، و في الهندية «انقياد» مكان «العناء» .

(٣) كذا في الأصل، و الواو من «و أبوه» ساقط من الهندية .

(٤) ههنا بياض قليل في الهندية و هو متصل في الأصل - ف .

(٥) «الآب» حرف الاستفهام لم يذكر في الأصول و هذا مقام الاستفهام - ف .

(٦) بعد قوله «العناء» بياض، و في الهندية «لانقياد» - ف .

(٧) كذا في الأصل، و سقطت هذه العبارة بعد البياض من الهندية، و هي غير مفهومة

بسبب سقوط العبارة، و لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا - ف .

(٨) قوله «من ذلك» كذا في الأصول و الأولى «عن ذلك» كما لا يخفى .

(٩) كذا في الأصول، و فيها خلل لا يخفى، و سقط شيء من العبارة، و هو ظاهر .

و في ج ٢ ص ١٤٩ من المدونة الكبرى: قلت: أ رأيت لو أن رجلا أتى إلى امرأة

فقال «إن فلانا أرسلني يخطبك و امرني أن أعقد نكاحه إن رضيت» فقالت

«قد رضيت» و رضى وليها فأنكحه و ضمن له الرسول الصداق ثم قدم فلان فقال

«ما امرته» قال قال مالك: لا يثبت النكاح، و لا يكون على الرسول شيء من الضمان

الذي ضمن؛ و قال غيره: يضمن الرسول - و هو على بن زيد؛ قلت: أ رأيت أن =

و تكون فرقتها تطليقة؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فان الأب<sup>١</sup> أيضا أعاد فزوجها إياه بتسعة آلاف درهم مرة أخرى فبلغ الابن أيضا فرد النكاح وقال: «لا حاجة بهذا النكاح و بهذا<sup>٢</sup> الصداق، أيفرق بينهما؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فتكون تطليقة أخرى؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فقد كانت الجارية حراما على الابن لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره؛ فأى قول أعجب من هذا! إن الرجل إذا شاء أن يحرم المرأة على ابنه فعل يزوجها ثلاث مرات

= امر رجل رجلا ان يزوجه فلانة بألف درهم فذهب المأمور فزوج به بالنى درهم فلم بذلك قبل ان يبنى بها؟ قال قال مالك: يقال للزوج: رضيت بالآلفين و الا فلا نكاح بينهما الا ان ترضى بألف. فيثبت النكاح؛ قلت: فتكون فرقتها تطليقة ام لا؟ قال: نعم. يكون طلاقا؛ قلت: و هذا قول مالك؟ قال: نعم هو قوله الا ما سألت عنه من الطلاق فانه رأى، و قال غيره: لا يكون طلاقا؛ قلت: فان لم يعلم الزوج بما زاد المأمور من المهر و لم تعلم المرأة ان الزوج لم يأمره الا بألف و قد دخل بها؟ قال: بلغنى ان مالكا قال: لها الألف على الزوج، و لا يلزم المأمور شيء لأنها صدقة، و النكاح ثابت فيما بينهما، و انما جحدوا الزوج تلك الألف الزائدة؛ قلت: أرايت ان قال الرسول: لا و الله ما امرنى الزوج الا بألف و انا زدت الألف الأخرى؟ قال: لم اسمع من مالك فيه شيئا، و ارى ذلك لازما للمأمور، و النكاح ثابت فيما بينهما اذا كان قد دخل بها - انتهى.

(١) كذا فى الأصول، و لعله «فان كان الأب» بان الشرطية و هو المناسب لل مقام، و بهذا صححه الفاضل ابو الوفاء سلمه الله تعالى، و عندى فى العبارة خلل بعد و شيء منها سقط من قلم الناسخ، يدل عليه عبارة المدونة الكبرى.

(٢) فى الأصل «و هو»، و فى الهندية «و هذا» و عندى «و بهذا» بالباء الجارة قبل الاشارة.

على مهر يكرمه فيحرم عليه فهذا ما لا ينبغي أن يتكلم به أن تصير الفرقة  
والحرمة والطلاق بيد غير الزوج والدا كان أو غير والدا .

## باب الرجل يغيب وله ابنة صغيرة أمر أخاه أن

### يزوجه من يرضاه

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل خرج إلى بلد و خلف

(١) فان الطلاق والحرمة والفرقة يكون بيد الزوج ، ان شاء طلقها ، وان لم يشأ  
لم يطلقها ، وهو مختار في ذلك ولا يشاركه في ذلك احد وليا كان او غيره ، والا وقع  
الحلل في نظام العالم . وقد روى ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا وكيع عن هشام  
عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال : الطلاق بالرجال والعدة بالنساء . ورواه  
الطبراني في معجمه . وقوفا على ابن مسعود اخرجته عن اشعث بن سوار عن الشعبي  
عن مسروق عن عبد الله قال : الطلاق - الى آخره . ورواه عبد الرزاق في مصنفه  
موقوفا على عثمان و زيد بن ثابت و ابن عباس كما في التخريج . ألا ترى انه لا يجوز  
طلاق ابي القاصر على زوجته ، وكذا طلاقه عليها لو مرافقا . وفي عقود الجواهر  
ج ١ ص ١٢١ : ابو حنيفة عن منصور بن المعتمر عن الشعبي عن جابر بن عبد الله قال :  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجوز للمعتوه طلاق ولا بيع ولا شراء ؛ كذا  
رواه ابو يوسف عنه ، ورواه ابن خسر عن طريق علي بن الربيع عن ابيه عنه ؛  
واخرج الترمذي من حديث ابي هريرة رفعه بلفظ : كل طلاق جائز الا طلاق المعتوه  
المغلوب على عقله ، وقال : لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وهو  
ضعيف ؛ واخرج ابن ابي شيبة من حديث علي باسناد صحيح : كل طلاق جائز  
الا طلاق المعتوه - انتهى . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « انما الطلاق لمن  
أخذ بالساق » - رواه ابن ماجه ص ١٥٢ والدارقطني وغيرهما .

ابنة صغيرة وقد بلغت أن تجماع<sup>١</sup> ولم تبلغ مبلغ النساء و أمر أخاه إن جاء من يرضاه يزوجه إياه فأنكحها الأب وهو غائب و أنكحها أخوه فكان نكاح الأب<sup>٢</sup> قبل أو بعد، قال أبو حنيفة: إن نكاح الأول<sup>٣</sup> منهما جائز، فإن دخل بها الآخر منهما فرق بينهما، وكان لها الصداق بما استحل من فرجها، و تعتد من الذى دخل بها<sup>٤</sup> ثم ترد إلى زوجها الأول. و قال أهل المدينة فى رجل خرج إلى بلد و خلف ابنة و أمر أخاه إن جاءه من يرضاه أن يزوجه إياه فأنكحها الأب وهو غائب و أنكحها أخوه فكان<sup>٥</sup>

(١) أى بعد تسع سنين اذا كانت ضخمة سمينة تطيق الرجال .

(٢) سقط من الأصول لفظ « الأب » و لا بد منه - كما لا يخفى .

(٣) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « الأولى » و هو . صحف .

(٤) كذا فى الأصل . و فى الهندية « بهما » و الصواب « بها » بافراد التانيث - كما لا يخفى .

و فى حديث عائشة رواه ابوداود و الترمذى و ابن ماجه : فان دخل بها فلها

المهر بما استحل من فرجها - الحديث . و فى الباب احاديث فى نصب الراية .

و السنن الكبرى للبيهقى و غيرهما .

(٥) فى المدونة الكبرى ج ٢ ص ١٤٧ : قلت : أ رأيت لو ان امرأة زوجها الأولياء

يرضاها فزوجها هذا الاخ من رجل و زوجها هذا الاخ من رجل و لم يعلم ايها اول ؟

قال قال مالك : ان كانت وكلتهما فان علم ايها كان اول فهو احق بها ، و ان دخل

بها احدهما فالذى دخل بها احق بها و ان كان آخرهما نكاحا ؛ و اما اذا لم يعلم ايها

اول و لم يدخل بها واحد منهما فلم اسمع من مالك فيه شيئا الا انى ارى ان يفسخ

نكاحهما جميعا ، ثم تبدئ نكاح من احببتهما او من غيرهما ؛ قلت : أ رأيت ان قالت

المرأة « هذا هو الاول » و لم يعلم ذلك الا بقولها ؟ قال : لا ارى ان يثبت النكاح ،

و ارى ان يفسخ ابن وهب عن معاوية بن صالح عن يحيى بن سعيد انه قال : ان =

نكاح الأب قبله أو بعده : إنه لا ينبغي [ له ] ذلك و لم يستخلف غيره في مثل هذا أن يغيب و أن يزوج ' إلا أن يعلم أن خليفته لم يزوج بعد ، فإن مات

= عمر بن الخطاب قضى في الوليين ينكحان المرأة و لم يعلم احدهما لصاحبه انها للذي دخل بها ، و ان لم يكن دخل بها احدهما فلأول ؛ ابن وهب عن يونس انه سأل ابن شهاب عن رجل أمر أخاه ان ينكح ابنته و سافر فأقى رجل خطبها اليه فأنكحها ثم ان عمها أنكحها بعد ذلك فدخل بها الآخر منهما ثم انت الأب قدم و الذي زوج معه ، قال ابن شهاب : نرى انها ناكحان لم يشعر احدهما بالآخر فترى اولاهما بها الذي افضى اليها حتى استوجبت مهرها تاما و استوجبت ما تستوجب المحضنة من نكاح الحلال ، و لو اختصما قبل ان يدخل بها كان احدهما احق فيما نرى الناكح الأول و لكنهما اختصما بعد ما استحل الفرج بنكاح حلال لا يعلم قبله نكاح ؛ ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن يحيى بن سعيد و ربيعة و عطاء و مكحول بذلك ؛ قال يحيى : فان لم يعلم ايها كان قبل فسخ النكاح الا ان يدخل بها فان دخل بها لم يفرق بينهما - انتهى بلفظه .

(١) كذا في الأصول ، و الصواب « ان زوج » و لعل شطرا من العبارة سقط ؛ يعنى : لا يجوز له ان يستخلف احدا لذلك ، فان غاب و استخلف احدا و زوجها هو من رجل فلا بد له من ان يعلم ان خليفته لم يزوج بعد ، و الا لم يزوجه ، فان زوجها كلاهما من رجل فالتفصيل المار - تأمل .

(٢) لعله : و ان زوج الأب فلا بد من ان يعلم ان خليفته لم يزوج بعد .

(٣) كذا في الأصول ، اى : و ان مات الذى زوجه اياها كانت امرأة من دخل بها ميتا كان الداخلى بها اوحيا . و يمكن ان يكون « فان فات » بالغاء من الفتوت ، اسكن لا يناسب قوله « ذلك » على كل حال - تأمل .



ذلك كانت امرأة الذي دخل بها منها<sup>١</sup> قبل صاحبه ، ولم تنظر<sup>٢</sup> في ذلك إلى من نكح قبل ، وإن لم يدخل بها واحد منها كانت امرأة الأول لأنه لم يدخل بها واحد منها .

<sup>٣</sup> قيل لهم : ' وإن دخل بها الآخر كانت امرأته ؛ أرايتم قبل أن يدخل بها الآخر امرأة أيها هي ؟ قالوا : امرأة الأول لأنه لم يدخل بها واحد منها . قيل لهم : فإذا دخل الآخر بامرأة الأول صارت امرأته بدخوله بها ! لو كان هذا من قول بني إسرائيل لتحدث<sup>٤</sup> به عنهم ؛ أرايتم لو لم يدخل بها منها<sup>٥</sup> حتى ماتت أيها كان يرثها وأيها يقع طلاقه عليها ؟ قالوا : الأول . قيل لهم : فكيف تحولت من الأول إلى الآخر بدخول الآخر بها وقد كان الأول زوجها ؟ ما يستدل على هذا بشيء أقبح منه<sup>٦</sup> !

(١) في الأصول « منها » بالتأنيث وهو مصحف .

(٢) كذا في الأصول ، والصواب « ولم ينظر » بالغيبة - كما لا يخفى .

(٣) لعله سقط من هنا « وقال محمد » .

(٤) كذا في الهندية ، ومن قوله « قبل صاحبه . . . » س ١ ساقط من الأصل الى قوله « وإن دخل » .

(٥) كذا في الأصول ، ومعناه صحيح ، وقيل « ليتحدث » تأمل .

(٦) كان في الأصول « منهم » وهو خطأ ، والصواب بضمير التثنية - كما لا يخفى .

(٧) يعني إذا دخل بها الآخر صارت امرأته بسبب الدخول وقد كانت امرأة الأول فهي امرأة للزوجين في وقت واحد ؛ وليس له نظير في الشرع ولم يرد لجواز ذلك نص في الشرع ، وما يستدل به عليه من الأقيسة قبيح جدا لا يليق بشأن العلماء .

باب الرجل يتزوج المرأة البكر أو الثيب<sup>١</sup>

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الذى يتزوج المرأة البكر أو الثيب غضبا<sup>٢</sup> لسلطان أو غير ذلك : إن النكاح جائز إذا أقرت بذلك مستكرهة<sup>٣</sup> رضيت به بعد دخولها أو لم ترض ؛ وكذلك الطلاق و العتاق ،

(١) أى بغضب و اكراه من غيره سلطانا كان أو غيره صاحب شوكة و قوة ، و لعل البكر أو الثيب بمعنى العام و هو يشمل ما إذا أكره الزوج أو الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى إطلاقهم ، خلافا لما قيل من أن العقد لا يصح إذا أكرهت هى عليه .  
(٢) كذا فى الهندية ، و فى الأصل « غضبا » .

(٣) و قد نظم فى النهر على ما فى الدر المختار ما يصح مع الاكراه فقال :

طلاق و ايلاء و رجعة	نكاح مع استيلاء عفو عن العمد
رضاع و ايمان و فيء و نذره	قبول لايداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل يمين به اتت	كذا العتق و الاسلام تدبير للعبد
و ايجاب احسان و عتق فهذه	تصح مع الاكراه عشرين فى العد

قال ابن عابدين رحمه الله فى رد المختار ج ٢ ص ٦٥٣ من كتاب الطلاق : قال فى النهر : وهى ترجع الى ستة عشر لدخول ايجاب الاحسان فى النذر و دخول الطلاق على جعل و اليمين بالطلاق فى الطلاق و دخول اليمين بالعتق فى العتق - اهـ ، ح ؛ و تقدم عن النهر ان قبول الايداع ليس منها فعادت الى خمسة عشر ، و قد منا ان الاستيلاء و الرضاع من الأفعال الحسية المترتب عليهما امر آخر فلا ينبغى تخصيصهما بالذكر فعادت الى ثلاثة عشر ، و قد زدت عليهما خمسة آخر التقطتها من اكراه كافى الحاكم ؛ الأولى : الخلع على مال بأن أكره على خلع امرأته على الف و قد تزوجها على اربعة آلاف و دخل بها و المرأة غير مكرهة فالخلع واقع ولها عليه الألف ، و لا شئ على الذى أكرهه ، و لو كانت هى المكرهة كانت الطلاق باتنا و لا شئ عليها ؛ الثانية : الفسخ ، كما =

ولا يشبه النكاح و العتاق و الطلاق غير ذلك من الأشياء ، لأن النكاح و العتاق مما جاءت فيه الآثار أن هزله وجدته فيه سواء <sup>١</sup> . فأما ما سوى ذلك من الأشياء من شراء أو بيع أو تجارة أو غير ذلك فليس يجوز شيء منه باستكراه <sup>٢</sup> السلطان .

== لو اعتقت و لها زوج حر لم يدخل بها فأكرهت على ان اختارت نفسها في مجلسها بطل المهر عن الزوج و لا شيء على المكره ، و لو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمهر لمولها على الزوج و لا يرجع على المكره ؛ الثالثة التكفير ، كما لو أكره بوعيد تاف على ان يكفر يمينا قد حنت فيها و لا رجوع له على المكره ، و ان أكرهه على عتق عبده هذا لم يجزه و على المكره قيمته ، و لو أكره بالحبس اجزاء عنهما ، وكذلك كل شيء وجب عليه لله تعالى من نذر أو هدى أو صدقة أو حج فأكره على ان يمضيه و لم يأمره المكره بشيء بعينه اجزاء و لا ضمان على المكره ؛ الرابعة ما كان شرطا لغيره ، كما لو علق عتق عبد على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكره على الشراء أو الدخول أو أكره على شراء محرمه أو امته قد ولدت منه ، و نحو ذلك ، و يدخل فيه الرضاع فانه شرط للحرمية ، و الاستيلاد اى الوطؤ لطلب الولد فانه شرط لثبوته منه ايضا ؛ الخامسة : ما قدمناه من التوكيل بالطلاق و العتق ؛ فقد صارت ثمان عشرة صورة نظمتها بقولى :

ظهار و ايلاء و عفو عن العمد	طلاق و اعتاق نكاح و رجعة
قبول اصلح العمد ، تدبير للعبد	يمين و اسلام و فيء و نذره
و قد زدت خمسا وهى خلع على نقد	ثلاث و عشر صححوها لمكره
و توكيل عتق او طلاق نخذ عدى	و فسخ و تكفير و شرط لغيره

(١) سياقى تخريجه بعد .

(٢) سياقى ما يتعلق به آخر الباب - ان شاء الله تعالى .

و قال أهل المدينة في الذي ينكح المرأة البكر أو الثيب غضبا<sup>١</sup> لسلطان أو غير ذلك يفرق بينهما<sup>٢</sup>، ولا يقران على نكاحهما وإن رضيت به بعد دخوله بها ورضي وليها لأن أصله حرام لا يحل<sup>٣</sup>. قالوا: وهذا صداق مثلها. قال محمد: بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ثلاث هزلن جد<sup>٤</sup> وجدهن جد: الطلاق والعناق والنكاح».

(١) كذا في الهندية، وفي الأصل «غضا».

(٢) لأنهما لم يجزما عليه بالإرادة والقصد بل بالجبر والإكراه، فانه قصد غير المعنى المقول وموجبه ولذا أبطله الشارع - قاله الزرقاني في شرح الموطأ ج ٣ ص ٣٥ ذيل شرح أثر رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أنه قال: ثلاث ليس فيهن لعب: النكاح والطلاق والعناق - اهـ. وهو في باب جد النكاح وهزله من المدونة ج ٢ ص ١٦١: قالت: أ رأيت أن خطب رجل امرأة ووليها حاضر فقال «زوجنيها بمائة دينار» فقال الولي «قد فعلت» وقد كانت قد فوضت إلى الولي في ذلك الرجل الخاطب وهي بكر والمخطوب إليه والدها فقال الخاطب «لا أرضى بعد قول الأب أو الولي «قد زوجتك»؟ قال أرى ذلك يلزمه، ولا يشبه هذا البيع لأن سعيد بن المسيب قال: ثلاث ليس فيهن لعب هزلن جد: النكاح والطلاق والعناق؛ فأرى ذلك يلزمه - انتهى، فعلم لمن ذلك أن الخلاف ليس إلا في نكاح المكره فقط - تدبر.

(٣) لأنه قصد غير المعنى المقول فلا يكون داخلا في الهازل واللاعب.

(٤) وهو مسند، رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال: حسن غريب عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: ثلاث جدن جد وهزلن جد: النكاح والطلاق والرجعة - اهـ. والحديث رواه الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه وهو في ج ٢ ص ٨٢ من جامع المسانيد: أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهك عن =

= أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : النكاح و الطلاق و الرجعة » أخرجه أبو محمد البخاري عن صالح الترمذي عن الفضل بن العباس الرازي عن أبي الحارث محرز بن محمد البعلبكي عن الوليد بن مسلم عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه - انتهى . و نقله في الجواهر المنيفة ج ٢ ص ١٢١ فقال : أبو حنيفة عن عطاء عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ثلاث جدهن جد وهزلهن جد : الطلاق و النكاح و الرجعة - كذا رواه الوليد بن مسلم عنه ؛ و أخرجه أبو داود و ابن ماجه و الترمذي و قال : حسن غريب ؛ و قال الحاكم : صحيح الاسناد ؛ و أخرجه الطحاوي من طريق سليمان بن بلال و عبد العزيز الدراوردي و اسمعيل بن أبي كثير الأنصاري ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن حبيب بن اردك عن عطاء بن أبي رباح عن يوسف بن ماهك مثله ؛ قلت : و ابن اردك مختلف فيه و قد وثقه غير واحد ؛ و ظهر من سياق الطحاوي ان عطاء في سند الامام هو ابن أبي رباح ، و قال الحافظ : هو الصحيح ؛ و قد وقع كذلك عند أبي داود و الحاكم ، قال : و وهم ابن الجوزي فقال : « عطاء بن عجلان » و هو متروك ؛ قال الشيخ قاسم نقلا عن شيخه الحافظ ابن حجر : وقع عند الغزالي « و العتاق » بدل « و الرجعة » و وقع في الهداية « و اليمين » بدل « و العتاق » و لم أجده كما ذكرنا ، و انما الذي في الحديث « الرجعة » بدل « اليمين » « و العتاق » - انتهى ؛ قلت : ذكر الحافظ بنفسه في شرح احاديث الوجيز ان هذه اللفظة يعني « العتاق » وقعت عند الطبراني في حديث فضالة بن عبيد بلفظ : ثلاث لا يجوز اللعب فيهن : الطلاق و النكاح و العتق ؛ و عند الحارث بن اسامة من حديث عبادة بن الصامت بزيادة : فرب قالهن وجبن ؛ و فيهما ابن لهيعة ، و الأخير منقطع ايضا ؛ و في الباب عن أبي ذر رفعه نحوه أخرجه عبد الرزاق ، و عن علي و عمر نحوه مرفوفا ؛ قال : و في هذا رد على ابن العربي و الثنوي حيث انكرا على الغزالي ايراد هذه اللفظة - =

== تأمل ؛ فان قال المخالف : ما قولكم في الحديث الذي رواه ثوبان مرفوعا « رفع  
عن امي الخطأ و النسيان و ما استكرهوا عليه » أخرجه الطبراني في المعجم الكبير  
و أخرجه ابن حبان و ابن ماجه عن ابن عباس مرفوعا ، وعند البيهقي بلفظ « وضع الله  
عن امي الخطأ - الحديث » ؟ فالجواب ان عبد الله بن احمد سأل اباہ عن هذا الحديث  
فأنكره جدا ؛ و قال محمد بن نصر في كتاب الاختلاف : هذا الحديث ليس له اسناد  
يحتج به ؛ و مع قطع النظر عن هذا فاعلم ان المراد بالرفع معها رفع الاثم لا رفع  
الفعل و الا لما وقع مع ان وقوعهن محقق ، و محضله ان المراد برفعها رفعها او رفع  
حكمها ، و لا يجوز الاول لأنها قد توجد حقيقة فتعين الثاني ، ثم هو على نوعين : اما  
ان يراد به حكم الدنيا او حكم الآخرة ، و لا يجوز الاول لأن في القتل الخطأ تجب الدية  
و الكفارة بالنص و ذلك من احكام الدنيا ، و كذا جماع المكروه يوجب الغسل و يفسد  
عليه حجه و صومه و ذلك من احكام الدنيا فتعين الثاني و هو حكم الآخرة و هو رفع  
اثم هذه الأشياء ، و به نقول ؛ و ذكر البيهقي في باب طلاق المكروه عن الشافعي في  
قوله تعالى « الا من أكره و قلبه مطمئن بالايمان » قال : الاعظم اذا سقط عن الناس  
سقط ما هو احقر منه ؛ قلت : الكفر يعتمد على الاعتقاد بدليل انه لو نوى الكفر  
بقوله يكفر ، و الا كراه يمنع الحكم بالاعتقاد في الظاهر ، و الطلاق يعتمد على ارسال  
اللفظ مع التكليف و هذا موجود في طلاق المكروه ، و لو نوى الطلاق لم يقع ( اي  
ما لم يتلفظ به ) فتأمل ؛ فان قال : فما قولكم في الحديث الذي أخرجه ابو داود عن  
عائشة مرفوعا و صححه الحاكم « لا طلاق و لا عتاق في اغلاق » ؟ فالجواب ان الاحتجاج  
به غير صحيح للاختلاف في معنى الاغلاق فقليل : الاكراه ، و قيل : الجنون ، و قيل :  
الغضب ، و قيل : التضييق ؛ و مع قطع النظر عن ذلك فالحديث روى من طريق محمد بن  
اسحاق عن ثور بن يزيد عن محمد بن عبيد عن صفية ، و اختلف فيه عن ثور فأخرجه  
ابن ماجه في السنن من طريق محمد بن اسحاق عنه عن عبيد بن ابي صالح عن صفية ، ==

قال محمد: أرايتم رجلا أكره حتى طلق أو أعتق أما يجوز ذلك ؟

= وفيه علة أخرى وهي إن عبد الله بن سعيد الأموي رواه عن ثور فأسقط من الاسناد محمد بن عبيد - ذكره صاحب المستدرک ؟ وفي الاستذکار : كان الشعبي و النخعي و الزهري و ابن المسيب و ابو قلابه و شريح في رواية يرون طلاق المكره جائزا ، و به قال ابو حنيفة و اصحابه و الثوري ، كذا ذكرهم ابن المنذر في الاشراف الا انه ابدل شريحا بقتادة ؟ و احتج الطحاوي بقوله عليه السلام لحذيفة و ابيه حين حلفهما المشركون : نفي لهم بعهدهم و نستعين الله عليهم ، قال : و كما ثبت حكم الوطء في الاكراه فيحرم به على الواطئ ابنة المرأة و امها فكذا لا يمنع الاكراه وقوع ما حلف عليه ، فتأمل - اه .

(١) قلت : المخالف لا يقول به فكيف يصح الالزام به !! و المالكية و من ذهب الى مذهبهم قالوا : ان طلاق المكره لا يقع لاسيما اذا كان الاكراه بغير حق ؟ كما هو مشهور من مذهب مالك و الشافعي و احمد رحمهم الله تعالى ، لأن الاكراه عندهم لا يجمع الاختيار الذي به يعتبر التصرف الشرعي ، بخلاف الهازل لأنه مختار في التكلم بالطلاق غير راض بحكمه فيقع طلاقه - كما في فتح القدير . قال الزرقاني في شرح الموطأ : فمن زوج ابنته هازلا انعقد النكاح و ان لم يقصده ، و يقع طلاق اللاعب اجماعا ، و من اعتق رقيقه لاعبا عتق و ان لم يقصده لأن اللاعب بالقول و ان لم يلتزم حكمه فترتب الاحكام على الاسباب للشارع لا له ، فاذا اتى بالسبب لزمه حكمه شاء او ابى ، و لا يعتبر قصده لأن الهازل قاصد للقول يريد له مع علمه بمعناه و موجبه ، و قصد اللفظ المتضمن للمعنى قصد لذلك المعنى لتلازمهما الا ان يعارضه قصد آخر ، كالمكره فانه قصد غير المعنى المقول و وجهه فلذا ابطله الشارع - انتهى .

قال في الفتح مجيبا عنه : قلنا ، وكذلك المكره مختار في التكلم اختيارا كاملا في السبب الا انه غير راض بالحكم لأنه عرف الشرين فاختار اهوئهما عليه ، غير انه محمول =

= على اختياره ذلك، ولا تأثير لهذا في نفي الحكم، يدل عليه حديث حذيفة و آية حين حلفها المشركون فقال لها صلى الله عليه وسلم «نفي لهم بعهدهم و نستعين الله عليهم» فين ان اليمين طوعا وكرها سواء فلم ان لا تأثير للاكراه في نفي الحكم المتعلق بمجرد اللفظ عن اختيار، بخلاف البيع لأن حكمه يتعلق باللفظ و ما يقوم مقامه مع الرضا وهو منتف بالاكراه؛ وحديث «رفع عن امتي الخطأ و النسيان و ما استكروها عليه» من باب المقتضى و لا عموم له، و لا يجوز تقدير الحكم الذى يعم احكام الدنيا و احكام الآخرة بل اما حكم الدنيا و اما حكم الآخرة، و الاجماع على ان حكم الآخرة و هو المؤاخذه مراد فلا يراد الآخر معه و الا عموم - اهـ - و من هذا التفصيل سقط ما تفوه به ابن حزم في ج ١٠ ص ٢٠٥ من المحلى مع انه اجتهد فاسد و تدليس و تخليط فاحش . (٢) اذا اكره الرجل على ان يعتق عبده فأعتق عبده جاز؛ و فى البحر: ان المراد الاكراه على التلغظ بالطلاق، فلوا كره على ان يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لأن الكتابة اقيمت مقام العبارة باعتبار الحاجة و لا حاجة هنا - كذا فى الخانية؛ ولو اقر بالطلاق كاذبا او هازلا وقع قضاء لا ديانة - اهـ؛ و تقدمت الاشارة الى ان المكره رجل كان او امرأة جاز النكاح عندنا: و ظهر بذلك ايضا ان حقيقة الرضا غير مشروطة فى النكاح لصحته مع الاكراه و الهزل فعنى قولهم فى النكاح: و شرط بهما كل من العاقلين لفظ الآخر ليتحقق رضاهما - اى ليصدر منهما ما من شأنه ان يدل على الرضا؛ و ذكر السيد ابو السعود ان الرضا شرط من جانبها لا من جانب الرجل، و استدل لذلك بما صرح به القهستانى فى المهر من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهتها؛ و اقول: فيه نظر فانه ذكر فى النقاية ان فى النكاح الفاسد لا يجب شىء ان لم يطأها، و ان و طيئها و جب مهر المثل؛ فقال القهستانى عند قوله فى النكاح الفاسد: اى الباطل كالنكاح للحارم المؤبدة او الموقته او باكراه من جهتها - الخ، فقوله «من جهتها» معناه اذا اكرهت الزوج على الزواج بها لا يجب عليه =



كذلك النكاح ؛ أرايتم لو تزوجها كارهة<sup>١</sup> ثم طلقها ثلاثا لا تحل له بعد ذلك أن يتزوجها وقد طلقها بعد نكاح ينبغي لمن قال إن ذلك ليس بنكاح<sup>٢</sup> أن لا يجعل الطلاق طلاقا<sup>٣</sup> ، و ينبغي لمن لم يجعل نكاح المستكرهه

= شيء لأن الاكراه جاء من جهتها فكان في حكم الباطل لا باطلا حقيقة ، وليس معناه ان احدا اكرهها على الزوج ؛ و نظير هذه المسألة ما قالوه في كتب الاكراه من انه لو اكره على طلاق زوجته قبل الدخول بها ازمه نصف المهر و يرجع به على المكره ان كان المكره له اجنبيا ، فلو كانت الزوجة هي التي اكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء ، نص عليه القهستاني هناك ايضا ، و اما ما ذكر من ان نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل ، و ان كان هو المرأة فهو فاسد فلم ار من ذكره ؟ و ان اوهم كلام القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه و عتقه مما يصح مع الهزل ، و لفظ المكره شامل للرجل و المرأة ، فن ادعى التخصيص فعليه اثباته بالنقل الصريح ؛ نعم ، فرقوا بين الرجل و المرأة في الاكراه على الزنا في احدي الروايتين ، ثم رأيت في اكراه الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال : ولو اكرهت على ان تزوجه بألف و مهر مثلها عشرة آلاف زوجها اولياؤها مكرهين فالنكاح جائز ، و يقول القاضي للزوج : ان شئت آتم لها مهر مثلها و هي امرأتك ؛ ان كان كفوا لها ، و الا فرق بينهما و لا شيء لها - الخ ، فافهم - قاله ابن عابدين في ج ٢ ص ٣٧٣ من رد المحتار .

(١) كذا في الأصول « كارهة » و الاكراه غير الكراهة لكنها لازمة له بل داخلة في قوامه و حقيقته ، بمعنى المكره هنا - كما هو ظاهر .

(٢) و عند المخالف لا يثبت بالاكراه شيء و لا يقران على نكاحها لأن اصله عنده حرام - كما تقدم .

(٣) و المخالف التزم بذلك ، اللهم ! الا ان يقال : ان هذا الفرع مستثنى منه ، تأمل فيستقيم الالتزام عليه ، فافهم .

نكاحا أن لا يجعل عتاقه عتاقا ، وقد جاءت في ذلك آثار كثيرة ١ .

(١) قال المحقق في ج ٣ ص ٣٤٤ من فتح القدير : و روى محمد بإسناده عن صفوان ابن عمرو الطائي أن امرأة كانت تبغض زوجها فوجدته نائما فأخذت شفرة وجالست على صدره ثم حركته وقالت لتطلقني ثلاثا و الا ذبحتك ! فنادى الله فأبى فطلقها ثلاثا ثم جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله عن ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : لا قبلولة في الطلاق - اه . قال المحدث الكبير في ج ٣ ص ٢٢٢ من نصب الراية : رواه العقيلي في كتابه : اخبرنا مسعدة بن سعد ثنا اسمعيل بن عياش ثنا الغازي بن جبلة الجبلائي عن صفوان بن غزوان الطائي : ان رجلا كان نائما - به نحوه ؛ قال : وحدثنا يحيى بن عثمان ثنا نعيم بن حماد ثنا بقية عن الغازي بن جبلة عن صفوان بن الأصم الطائي عن رجل من الصحابة : ان رجلا كان نائما مع امرأته - الحديث ؛ قال ابن القطان في كتابه الأول : و ان كان مرسلا لكنه احسن اسنادا من المسند فانه سالم من بقية و من نعيم بن حماد ، و فيه اسمعيل بن عياش و هو يروى عن شامى ، و بالجملة فلا بد فيه من الغازي بن جبلة و هو لا يعرف الا به و لا يدري عن الجنابة فيه أمه ام من صفوان الأصم ؟ حكى ذلك ابن ابى حاتم عن ابيه و قال : هو منكر الحديث - يعنى الغازي بن جبلة ؛ و قال البخارى : هو منكر الحديث في طلاق المسكوه ؛ و قال في التقيح : قال البخارى لصفوان الأصم عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في طلاق المسكوه : حديث منكر لا يتابع عليه - انتهى . انظر في فتح القدير صفوان بن عمرو الطائي . و في الميزان « صفوان بن عمرو الطائي » بدون الواو ، و في ج ٣ ص ١٩١ من اللسان « صفوان بن عاصم الأصم الطائي » و فيها ايضا « صفوان ابن عمر بن الطائي » بالعين و الراء المهملتين بينهما ميم ساكنة ، و في نصب الراية « صفوان بن غزوان الطائي » بالغين و الزاى المعجمتين بعدها و او مع الألف و النون ، و هو كذلك في ج ٤ ص ٤١٢ من لسان الميزان في ترجمة الغازي ، و لم ينبه على ذلك =

= احد، فهذا الاختلاف في رجل واحد يورث الجهالة للورثة ضعف الحديث - هذا .  
 و قد روى عن الغازي بن جبلة اسمعيل بن عياش و بقية - كما عرقته - و يحيى الوحاظي  
 و محمد بن حمير كما ج ٤ ص ٤١٢ من لسان الميزان ( و كذا معه الوليد بن مسلم - كما  
 هو في ج ١٠ ص ٢٠٣ من المحلى ، و من طريق سعيد بن منصور : حدثني الوليد بن  
 مسلم عن الغازي بن جبلة الجبلائي - الحديث ، فهو لاء خمسة رووا عن الغازي ، فكيف  
 يكون الغازي مغموزا - كما زعمه ابن حزم ) !! فهو لاء اربعة رووا عن الغازي  
 فارتفعت الجهالة عن الغازي ، كيف و يحيى بن صالح الوحاظي من رجال البخاري  
 و مسلم - كما في ج ١١ ص ٢٢٩ من التهذيب ! وحده يكفي على اصل ابن حبان في  
 الثقات على ما في مقدمة لسان الميزان لرفع الجهالة عن الغازي ، و معه اسمعيل بن عياش  
 عن الشاميين ، ثقة صدوق ، و معهما بقية و محمد بن حمير الراويان عن الغازي لازدياد  
 القوة و الاستحكام ، فالحكم بجهالة الغازي ليس في محله الا بتأويل ركبك ، كما لا يخفى  
 على الذكي الفهم ، راجع ديباجة لسان الميزان للحافظ ابن حجر - تدبر .

و في نصب الراية ج ٣ ص ٢٢٢ : اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ابن عمر رضي الله  
 عنهما انه اجاز طلاق المكره ؛ و اخرج عن الشعبي و النخعي و الزهري و قتادة و ابي  
 قلابه انهم اجازوه ؛ و اخرج عن سعيد بن جبير انه بلغه قول الحسن : ليس طلاق  
 المكره بشيء ، فقال : يرحمه الله انما كان اهل الشرك يكرهون الرجل على الكفر  
 و الطلاق فذلك الذي ليس بشيء ، و اما ما صنع اهل الاسلام بينهم فهو جائز - انتهى ؛  
 و اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن الشعبي و النخعي و ابن المسيب و ابي قلابه  
 و شريح - انتهى . و في ص ٣٤٤ من فتح القدير : و روى ايضا ( اى محمد ) عن عمر  
 رضي الله عنه انه قال : اربع مبهمات مقفلات ليس فيهن رد : النكاح و الطلاق و العتاق  
 و الصدقة - انتهى . و راجع هذا الموضوع من العناية و الكفاية و البدائع و غيرها  
 من كتب الفقه . و قال ابن حزم في المحلى : روينا عن سعيد بن منصور نا فرج بن =

باب الرجل يتزوج المرأة في عدتها<sup>١</sup>

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الذي يتزوج المرأة في عدتها من زوج غيره فيدخل بها: إنه يفرق بينهما<sup>٢</sup>، ولها المهر بما استحبل من

= فضالة حدثني عمرو بن شراحيل الماعفري أن امرأة سلت سيفاً فوضعت على بطن زوجها وقالت: والله لأنفذنك أو لتطلقني؛ فطلقها ثلاثاً، فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمضى طلاقها؛ وعن ابن عمر روي أنه سأل رجل فقال له: إنه وطأ فلان على رجلى حتى اطلق امرأتى فطلقتها؟ فكره له الرجوع إليها - انتهى . وفي الباب آثار أخر تركناها فعليك بها؛ وكن على ذلك من الشاكرين، والله لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير . وراجع باب طلاق المكره ج ٢ ص ٥٦ من شرح معاني الآثار للطحاوي فإنه مفيد جداً .

(١) يحرم نكاح زوجة الغير ومعدته قبل انقضاء عدتها سواء كانت معدة طلاق أو وفاة أو فرقة من نكاح فاسد أو وطء بشبهة، ولاعدة في نكاح باطل . وذكر في البحر هناك عن المجتبى أن كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخل فيه موجب للعدة، وأما نكاح منكوبة الغير ومعدته فالدخل فيه لا يوجب العدة أن علم أنها للغير لأنه لم يقل أحد بجوازه فلم ينعقد أصلاً؛ قال: فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة، ولهذا يجب الحد مع العلم بالحرمة لأنه زنا؛ كما في القنية وغيرها - قاله ابن عابدين في رد المحتار . وفيه كلام من الفقهاء فراجع رد المحتار وغيره من كتب الفقه .

(٢) خروجاً عن المعصية . قال في الدر المختار: ويثبت لكل واحد منهما فسخه ولو لغير محضر من صاحبه دخل بها أولاً في الأصح خروجاً من المعصية، فلا ينافي وجوبه بل يجب على القاضي التفريق بينهما (أي أن لم يتفرقا)، ويجب العدة بعد الوطء لا الخلوة للطلاق لا للوطء من وقت التفريق أو مشاركة الزوج وإن لم تعلم المرأة بالمشاركة في الأصح - اهـ .

فرجها<sup>١</sup>، فإذا انقضت عدتها من الأول تزوجها الآخر إن أراد ذلك و تابعته<sup>٢</sup> المرأة عليه . وقال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة ، إلا في خصلة واحدة ، قالوا : لا يجتمعان أبداً بنكاح مستقبل .

قال محمد : وكيف قلتم هذا ؟ قالوا : بلغنا<sup>٣</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : لا يجتمعان أبداً . قيل لهم : وقد قال هذا عمر

(١) في المنع ولا حد بوطي<sup>٤</sup> اجنية زفت اليه وقيل : هي عرسك ، وعليه مهرها ، قضى بذلك عمر رضي الله عنه ، وبالعدة لأن الوطأ في دار الاسلام لا يخلو عن الحد أو المهر وقد سقط الحد فتعين المهر وهو مهر المثل ، ولهذا قلنا في كل موضع : سقط فيه الحد مما ذكر يجب فيه المهر لما ذكرنا ، إلا في وطي<sup>٥</sup> جارية الابن وقد علقنا منه فهو نكاح فاسد يجب فسخه ، وفي النكاح الفاسد يجب مهر المثل - كما في الدر المختار ؛ قال : ويجب مهر المثل في نكاح فاسد وهو الذي فقد شرطاً من شرائط الصحة كشهود بالوطي<sup>٦</sup> في القبل لا بغيره - اهـ . ومثله : تزوج الاختين معاً ، ونكاح الأخت في عدة الأخت ، ونكاح المعتدة ، والخامسة في عدة الرابعة ، والأمة على الحرية - كذا في رد المختار . ولا يزداد مهر المثل على المسمى .

(٢) قوله « تابعته » كذا في الأصل ، وفي الهندية « تابعت » أي تابعته بعد انقضاء عدتها تزوجها الآخر إن أراد ذلك و رضيت به المرأة ، وإن لم ترض بذلك لا جبر عليها فانها محتارة في فعل نفسها - تدبر . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف « إن شاءت شامت » .

(٣) في موطأ مالك : عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وعن سليمان بن يسار أن طليحة الأسدية كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها فضر بها عمر وضرب زوجها بالخففة ضربات و فرق بينهما ثم قال عمر بن الخطاب : أيما امرأة نكحت في عدتها فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها = رضي الله عنه

رضي الله عنه فيما بلغنا ثم رجع عنه .

== الأول ثم كلن الآخر خاطبا من الخطاب فان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر ثم لا يجتمعان ابداً قال مالك : وقال سعيد بن المسيب : ولها مهرها بما استحل من فرجها - اهـ ص ١٩٤ . وقد وقع في شرح الزرقاني « ابن هشام ، مكان « ابن شهاب » وهو غلط . ولاحقاً محمد رواه في الموطأ : اخبرنا مالك : اخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وسليمان بن يسار انها حدثنا ان ابنة طلحة بن عبيد الله كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها فنكحت في عدتها ابا سعيد بن منبه او ابا الجلاس بن منبه فضر بها عمر وضرب زوجها بالمخفقة ضربات و فرق بينهما وقال عمر : ايما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما واعتدت بقية عدتها من الأول ثم كان خاطبا من الخطاب ، وان كان قد دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت عدتها من الآخر ثم لم ينكحها ابداً ، قال سعيد بن المسيب : ولها مهرها بما استحل من فرجها - انتهى ص ١٩٤ . (١) و تفصيل المسألة في ج ٢ ص ٨٦ من المدونة . قال الامام محمد رحمه الله في ص ٢٤٧ من الموطأ : بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه رجع عن هذا القول الى قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه ؛ اخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن مجاهد قال : رجع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في التي تزوج في عدتها الى قول علي بن ابي طالب ، وذلك ان عمر قال : اذا دخل بها فرق بينهما ولم يجتمعا ابداً ؛ واخذ صداقها فجعله في بيت المال فقال علي كرم الله وجهه : لها صداقها بما استحل من فرجها فاذا انقضت عدتها من الأول تزوجها الآخر ان شاء ، فرجع عمر الى قول علي بن ابي طالب رضي الله عنهما ؛ قال محمد : وبهذا نأخذ ، وهو قول ابي حنيفة والعامية من فقهاءنا - انتهى .

محمد قال : أخبرنا الحسن بن عمار<sup>١</sup> عن الحكم بن عتيبة<sup>٢</sup> عن

(١) ابن المضرب ، البجلي الكوفي ، أبو محمد ، من رجال الترمذي و ابن ماجه ، كان على قضاء بغداد في خلافة المنصور ، روى عن يزيد بن ابى مريم وحبيب ابن ابى ثابت وشبيب بن غرقدة و الحكم بن عتيبة و ابن ابى مليكة و الزهرى و ابى اسحاق السبيعي و فراس بن يحيى الهمداني و المنهال ابن عمرو و محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة وعمرو بن مرة و الأعمش و غيرهم ، وعنه السفينان و عبد الحميد بن عبد الرحمن الحناني و عيسى بن يونس و ابو بجر البكر اوى و ابو معاوية و عبد الرزاق و خلاد بن يحيى و محمد بن اسحاق بن يسار و هو اكبر منه و جماعة ؛ قال ابن عيينة : كان له فضل وغيره أحفظ ، و قال عيسى بن يونس : الحسن بن عمار شيوخ صالح ، و جرحه كثير من الأئمة و المحدثين - كما ذكره الحافظ في تهذيب التهذيب ؛ مات سنة ١٥٢ ؛ و قال النضر بن شميل : قال الحسن بن عمار : الناس كلهم منى في حل ما خلا شعبة ؛ و قال جرير بن عبد الحميد : ما ظننت أنى أعيش الى دهر يحدث فيه عن محمد بن اسحاق ويسكت فيه عن الحسن بن عمار - انتهى .

(٢) هو ابن عتيبة بالعين المهملة المضمومة ثم المثناة ثم المثناة التحتيّة الساكنة ثم الموحدة مصغرا ، من رجال الستة - كما في التهذيب ؛ الكندى مولاى ، أبو محمد ، و يقال : أبو عبد الله ، و يقال : أبو عمر ، الكوفى ؛ و ليس هو الحكم بن عتيبة بن النهاس ؛ روى عن ابى حنيفة و زيد بن ارقم - و قيل : لم يسمع منه - و عبد الله بن ابى اوفى هؤلاء صحابة و شريح القاضى و قيس بن ابى حازم و موسى بن طلحة و يزيد بن شريك التيمى و عائشة بنت سعد و عبد الله بن شداد بن الهاد ( ذكره ابن البر فى الاستيعاب و قيل صحابى صغير - كما فى فتح البارى ) و سعيد بن جبير و مجاهد و عطاء و طاوس و غيرهم من التابعين - كما فى ج ٢ ص ٤٣٣ من التهذيب ؛ و عنه الأعمش و منصور و محمد بن جحادة و ابو اسحاق السبيعي و ابو اسحاق الشيباني و قتادة و غيرهم من التابعين =

مجاهد<sup>١</sup> أنه قال: قد رجع عمر بن الخطاب رضى الله عنه في التي تنكح في عدتها والمفقود زوجها وفي امرأة أبي كنف<sup>٢</sup> إلى قول علي رضى الله عنه<sup>٣</sup>؛ محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن

= والأوزاعي ومسر وشعبة وأبو عوانة وأبان بن صالح وحجاج بن دينار وسفيان بن الحسين وعدة، ما بين لابتئها الله من الحكم وهو في مسجد الخيف، وعلباء الناس عيال عليه، كان صاحب عبادة وفضل، وما كان بالكوفة بعد إبراهيم والشعبي مثل الحكم، ثقة واثبت الناس في إبراهيم، وكان من فقهاء أصحابه، وقال ابن سعد: كان ثقة فقيها عالما رفيعا كثير الحديث، وكان فيه تشيع إلا أن ذلك لم يظهر منه؛ قال ابن حبان: كان بدلس، وكان سنة سن إبراهيم؛ وذكر ابن منجويه أنه ولد سنة ٥٠ وقيل أنه مات سنة ١١٣؛ وقال الواقدي: سنة ١٤ وقيل سنة ١٥؛ وكذا ذكر مولده ابن حبان، وأرخه ابن قانع سنة ١٥ - كذا في التهذيب.

(١) مر مرارا في أبواب متفرقة.

(٢) في المغرب ج ٢ ص ١٦٢: الكنف بفتح الحاء الناحية، وبه كنى أبو كنف الذي طلق امرأته و غاب - اه.

(٣) في كتاب الآثار للإمام أبي يوسف رحمه الله تعالى ص ١٣٢ رقم ٦٠٩ قال: ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال في المرأة تزوج في عدتها فيدخل بها زوجها: أنه يفرق بينها وبين زوجها الآخر وتعد بقية عدتها من الأول وعدة مستقبلة من الآخر، ويتزوجها الآخر بعد ما تنقضي عدتها من الأول أن شاء و شاءت - اه. وأخرجه الإمام محمد أيضا في الآثار عنه ثم قال: وبهذا كله نأخذ إلا أنا نقول: تستكمل عدتها من الأول وتحتسب بما مضى من ذلك من عدة الآخر إلى استكمالها عدة الأول، وتعد ما بقي من عدة الآخر؛ أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن أبي معشر عن إبراهيم النخعي قال: إذا =



= دخلت عدة في عدة كانت عدة واحدة ، و هو قول ابى حنيفة ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و هو تفسير قولنا في الحديث ؛ ( قال الفاضل ابو الوفاء في تعليقه : قلت : و اخرج به البيهقي من طريق عطاء بن السائب عن ابى عمر زاذان و عطاء و الشعبي عن على رضى الله عنه - اهـ . ) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عمر رضى الله عنه مثل قول على رضى الله عنه كله غير انه قال : لا يتزوجها الآخر ابدا - انتهى . قال الفاضل في تعليقه : و اخرج البيهقي من طريق اشعث بن سوار عن الشعبي عن مسروق ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه رجع عن قوله في الصداق وجعله لها بما استحل من فرجها وجعلها يجتمعان ؛ و اخرج قضية عمر من طريق سعيد وسليمان بن يسار ان طليحة كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها البتة فكحمت في عدتها فضربها عمر و ضرب زوجها بالمخفقة ضربات و فرق بينهما ثم قال عمر : ايما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوج بها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت ببقية عدتها من زوجها الاول و كان خاطبا من الخطاب ، فان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت ببقية عدتها من زوجها الاول ثم اعتدت من الآخر ثم لم ينكحها ابدا ، و اخرج به من طريق الشعبي ايضا قال : اتى عمر بن الخطاب بامرأة تزوجت في عدتها فأخذ مهرها فجعل في بيت المال و فرق بينهما و قال : لا يجتمعان و عاقبهما ، قال فقال على : ليس هكذا و اسكن هذه الجهالة من الناس و لكن يفرق بينهما ثم تستكمل ببقية العدة من الاول ثم تستقبل عدة اخرى ؛ وجعل لها على المهر بما استحل من فرجها ؛ قال : الحمد لله عمر رضى الله عنه و اثني عليه ثم قال : يا ايها الناس ! ردوا الجهالات الى السنة ؛ و اخرج به الامام محمد في الموطأ ثم قال : بلغنا ان عمر رجع عن هذا الى قول على ، ثم ذكر بسنده عن مجاهد رجوعه الى قول على - انتهى . قلت : و اخرج به محمد في كتاب الحجة ايضا كما تراه - هذا ، و الله اعلم .

على رضى الله عنه<sup>١</sup> أنه قال في المرأة تتزوج في عدتها : يفرق بينها وبين زوجها الآخر : ولها الصداق منه بما استحل من فرجها ، وتستكمل<sup>٢</sup> ما بقي من عدتها من الأول و تعد من الآخر عدة مستقبلة<sup>٣</sup> ثم يتزوجها الآخر إن شاء .  
فقال محمد : قلت لهم : ما تقولون في رجل زنى بامرأة أيحل له أن يتزوجها ؟ قالوا : نعم<sup>٤</sup> . قيل لهم : فمن أين افرق هذا و الذى يتزوج في عدتها

(١) هذا الخبر بسنده . وجود في كتاب الآثار ص ٧٢ للإمام محمد رحمه الله تعالى  
وفي كتاب الآثار للإمام أبى يوسف - كما سبق .

(٢) في الأصول « تستعمل » تصحيف ، وصحته من كتاب الآثار من الاستكمال ،  
ولا يناسب المقام الاستعمال - كما لا يخفى .

(٣) كذا في الأصول ، من الاستقبال ، وفي كتاب الآثار « مستقلة » من الاستقلال  
وهو الأرجح الأصح عندى بما فى الأصول ، كما لا يخفى على أهل القول ؛ وعلى كلا  
التقديرين لا يوافق مذهبنا ، ولذا قال الإمام محمد فى كتاب الآثار بعد إخراجهم : وبهذا  
كله نأخذ إلا أنا نقول : تستكمل عدتها من الأول و تحتسب بما مضى من ذلك من عدة  
الآخر الى استكمالها عدة الأول ، و تعد ما بقى من عدة الآخر - انتهى . فالمذهب  
عندنا تداخل العدتين . قال فى الهدية ج ١ ص ٤٧٥ من باب العدة : العدتان تنقضيان  
بمدة واحدة عندنا كاتنا من جنس واحد أو من جنسين ، صورة الأولى المطلقة اذا  
حاضت حيضة ثم تزوجت بزوج آخر و وطئها الثانى و فرق بينهما وحاضت حيضتين  
بعد التفريق كان لهذا الزوج الثانى ان يتزوجها لانقضاء عدة الأول ، وليس لغيره  
ان يتزوجها حتى تحيض ثلاث حيض من وقت التفريق لقيام عدة الثانى فى حق الغير -  
كذا فى فتاوى قاضى خان .

(٤) فى الدر المختار : لو نكحها الزانى حمل له وطؤها اتفاقا . و الولد له و تلامه  
النفقة - اه ؛ ان جاءت بعد النكاح به لسته اشهر - مختارات النوازل ؛ فلولا قل من =

لأن حرمة تلك على من يتزوجها هذه أخرى أن تحرم على من وطأها ١٤  
 رأيتم لو تزوجت في عدتها فلم يدخل بها الذي تزوجها حتى انقضت عدتها  
 فتزوجها تزويجا صحيحا أليس يجوز نكاحه ، قالوا : بلى قيل لهم : فانما حرم  
 نكاح المدخول بها بالجماع الحرام الذي جومعت به ؟ قالوا : أجل . قيل لهم :  
 فنكاح الثاني أحرم من هذا وأخرى أن يحرم نكاح الذي زنى بها . قالوا :  
 إن هذا الجماع يثبت به النسب . قيل لهم : فالجماع الذي يثبت به النسب أقرب  
 إلى النكاح الصحيح من الجماع الذي لا يثبت به النسب ، قلنا قرب [ إلى ]  
 الجماع الحلال كان أخرى أن لا تحرم به المرأة على زوجها ، كان ينبغي  
 لمن قال « التي تزوج في عدتها فدخل بها زوجها إنها لا تحل له أبدا ، أن  
 يقول في التي يزنى بها الرجل : إنها لا تحل له أبدا ١١ .

أرأيتم رجلا تزوج امرأة وهو محرم فدخل بها أستم تقولون أن  
 النكاح فاسد والذي صنع حرام عليه ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : أله أن يتزوجها  
 إذا انقضى إحرامه نكاحا جديدا ؟ قالوا : نعم ؛ لا يحل له نكاحها حتى تنقضى  
 عدتها منه وحتى يستبرئها من الفاسد ؛ ثم قالوا بعد ذلك : لا بأس أن  
 يتزوجها حتى تنقضى عدتها منه لأن نسب ما في بطنها يثبت منه . قيل لهم :  
 فمن أين افرق جماع هذه وقد تزوجت تزويجا حراما والمرأة التي نكحت  
 في عدتها ؟ قالوا : جاء عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الأول أثر فأخذنا  
 به . قيل لهم : فهل جاء في هذا أثر أنه لا بأس بنكاحها مرة أخرى ؟ قالوا :

= ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الا ان يقول هذا الولد  
 مني ولا يقول من الزنا - خانية . وراجع ج ٢ ص ٨٤ من المدونة الكبرى فان فيها  
 تفصيلا ما .

(١) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول ولا بد منها - كما لا يخفى .

لا . قيل لهم : فينبغي أن تقيسوا على الأثر ما أشبهه .  
 أرايتم رجلا تزوج امرأة بغير شهود فدخل بها أليس نكاحه فاسدا ؟  
 قالوا : بلى . قيل لهم : أفيجعل له أن يتزوجها تزويجا مستقبلا ؟ قالوا : نعم .  
 قيل لهم : هذا ترك لقولكم كله ! ينبغي أن يحرق هذا مجرى واحدا ، وإنما  
 أخذتم من قول عمر رضي الله عنه المتروك<sup>١</sup> الذي لا يُعبأ به ، وقد بلغنا<sup>٢</sup> في  
 الحديث عن عمر رضي الله عنه في التي تزوجت في عدتها أنه لم يجعل لها  
 مهرا فأخذ مهرها فجعله في بيت المال فلم تأخذوا بذلك من قول عمر  
 رضي الله عنه وجعلتم المهر لها ؛ وأخذتم ببعض الحديث وتركتم بعضه ؛ ولم  
 تقيسوا عليه ما أشبهه كأنكم لستم على يقين منه<sup>٣</sup> .

### باب في الذي يتزوج الأمة وتخبره أنها حرة

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الذي ينكح الأمة وتخبره  
 أنها حرة فيصدقها الصداق العظيم الذي لا يصدقه مثلها من الاماء ثم يعلم

(١) أي الذي رجع عنه إلى قول علي رضي الله عنهما - كما سبق مفصلا ، وثبت في  
 محله أن الاقتاء والعمل بالقول المرجوع عنه باطل ، فكيف أخذتم بقول عمر  
 رضي الله عنه المرجوع عنه وتركتم قوله إليه ؛ وإن الحكم والفتيا بالقول المرجوع  
 جهل وخرق للاجماع .

(٢) قد مضى تخريجه مسندا .

(٣) وما ألزم به الامام محمد رحمه الله من المسائل الفرعية أهل المدينة كلها موجودة  
 في المدونة الكبرى ، فراجعها .

(٤) قال في ج ٥ ص ١١٦ من المبسوط : قال : وإذا أراد الرجل أن يتزوج امرأة  
 فأخبره الرجل أنها حرة ولم يزوجها آباءه ولكن الرجل تزوجها على أنها حرة فإذا هي  
 أمة وقد ولدت له ضمن الزوج قيمة الولد لأنه مغرور وولد المغرور حر بالقيمة ، =

أنها أمة فيفريق بينهما: إن ' لمولها مهر مثلها و ذلك ' ما يتزوج عليه مثلها من الصداق ، و يأخذ الزوج ولده بالقيمة قيمتهم <sup>٢</sup> يوم يختصمون ، و يرجع الزوج بذلك عليها إذا اعتقت ' بما غرته . و قال أهل المدينة في الذي ينكح = به قضى عمر و على رضى الله عنهما ، و هذا لأنه لم يرض برق مائه و لكن كما يعتبر حقه يعتبر حق المستحق فيكون الولد حرا نظرا من الجانبين ، و لا يرجع الزوج على المخبر بشيء لأنه ما التزم له شيئا و إنما أخبره بخبر كان كاذبا فيه و ذلك لا يثبت حق الرجوع عليه ، كما لو أخبره ان الطريق آمن فسالك فيه فأخذ اللصوص متاعه و لكنه يرجع بقيمة الولد على الأمة اذا اعتقت لأنها غرته حين زوجته نفسها على انها حرة ، و ضمان الغرر كضمان الكفالة فانها ضمنّت له سلامة الولد بما ذكرته من الحرية في العقد ، و ضمان الكفالة يجب على الأمة بعد العتق ؛ و يضمن الزوج العقر للولى ، و لا يرجع به على احد لأنه عوض ما استوفى منها و المستوفى كان مملوكا للولى و هو الذى نال اللذة باستيقائه - اه .

(١) كذا في الهندية ، و لفظ ' إن ' ساقط من الأصل .

(٢) أى مهر مثلها .

(٣) كذا في الأصول بالاضافة الى ضمير الجمع ، و لعله مصحف ، اللهم ! الا ان يقال ان قوله ' ولده ' بمعنى الجمع ، و الا الأرجح ' قيمته ' بالافراد - تأمل فيه . قال في المبسوط : و على الأب قيمة الولد يوم يختصمون لأن الولد في يده بصفة الأمانة ما لم يخاصم فانه لا يكون اعلى حالا من ولد المغصوبة و ولد المغصوبة امانة ما لم يطالب بالرد ، فكذلك ولد المغرور ، حتى اذا مات قبل الخصومة فلا ضمان على الأب فيه و لكنه انما يصير مانعا للولد بعد الطلب و ذلك عند الخصومة فلهذا تعتبر قيمته وقت الخصومة .

(٤) قد علمت ان ضمان الغرر كضمان الكفالة و هو يجب على الأمة بعد العتق ، فكذا ضمان الغرر يجب عليها بعد العتق .

الأمة فتخبره أنها حرة فيصدقها الصداق العظيم الذي لا صدق مثلها من  
الاماء ثم يعلم أنها أمة فيفرق بينهما: لأن لها ما استحلها به من الصداق،  
ويأخذ ولده بالقيمة يوم ينزع منه<sup>١</sup> و يعلم بأمرها .

قال محمد ، وكيف يكون لها جميع ما استحل به وإنما أعطاه الصداق  
على تمام النكاح وجولته ١٩ فإذا لم يجز ذلك<sup>٢</sup> فانما وطؤها على غير نكاح  
جائز فلها مهر مثلها ، لأن الرجل قد يرغب في نكاح المرأة فيزيدها في  
الصداق لتمام النكاح ، فإذا لم يتم ذلك له<sup>٣</sup> و كان الصداق إنما يجب لمجتمعه<sup>٤</sup>  
إياها فان كانت أمة كان لمولاه صداق مثلها ، ولم تأخذ<sup>٥</sup> جميع  
ما أصدقت لأنها إنما أصدقت ذلك على تمام النكاح [ ولم يتم ]<sup>٦</sup> .

(١) في الأصول « التي » و الصواب « الذي » بالتذكير - كما لا يخفى .

(٢) أي غير يوم الخصومة . و تفصيل المسائل المتعلقة بهذا الباب في ج ٢ ص ١٦٥

إلى ص ١٦٦ من المدونة الكبرى ، فراجعها .

(٣) أي النكاح .

(٤) الظاهر أن في العمارة سقطا ، فإن الشرط المذكور و جزاؤه ليس بموجود ، فله

سقط من قلم الناسخ - تدبر .

(٥) كذا في الأصل ، و في الهندية « لمجتمعة » بدون الضمير تصحيف :

(٦) فانها و مالها من الأشياء ملك لمولاه ، فكان مهرها أيضا لمولاه .

(٧) كذا في الأصول ، و الظاهر أن الضمير راجع إلى المولى فكونه بالغية أرجح بل

اصوب ، أي « ولم يأخذ » و أن يرجع إلى الأمة فلا بد من التغير أيضا من الماضي

إلى المستقبل ، أي « ولم تأخذ » و « الأظهر هو الأول »

(٨) لم يذكر ما بين المربعين في الأصول ، و زدته لأنه لا يتم المعنى إلا به - كما لا يخفى .

## باب الرجل يشتري جارية فيطأها ثم يعلم أنها حرة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل اشترى جارية فأصابها ثم جاء العلم بأنها حرة: إن على الذي وطأها مهر مثلها بمسيه<sup>١</sup> إياها إن علم بحريتها حين<sup>٢</sup> وطأها أو لم يعلم. وقال أهل المدينة: إن علم بحريتها حين وطأها كان لها عليه مهر مثلها، وإن لم يعلم فليس عليه شيء، وعليها إن وطأها أنها حرة أن<sup>٣</sup> تعد عدة المطلقة.

قال محمد: أما قولكم «أن تعد عدة المطلقة» فهو كما قلتم، أرأيتم إبطالكم مهرها إن لم يعلم أنها حرة لأى شيء كان ذلك؟ وكيف رأيتم أن توطأ حرة بنت حرة من عرية أو مولاة ثم لا يكون على الذي وطأها مهر؟ قالوا: لأنها اشتريت في سوق المسلمين علانية فليس على من وطأها بعد شرائه إياها مهر، ولو جعلنا في هذا مهرا لذهبت أموال الناس. قيل لهم: فالذى تركتم أقبح<sup>٤</sup> من الذى قررتم منه<sup>٥</sup>، لأن الذى وطأها

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «يسميه» من التسمية وهو مصحف من المسيس، وهو الإصابة والمس، والمس المعبر عنه بالوطى.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «حتى» وهو مصحف عن لفظ «حين» الظرفية وهو بعد سطر «حين» على الصحة.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «انها».

(٤) والحال ان الوطأ في دار الاسلام لا يخلو عن مهر او حدة - كما سبق.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «والذى».

(٦) هكذا في الأصول، ولعل الأمر انعكس على الناسخ لأن القول الذى ترك

لما كان أقبح من الذى اختير في الإلزام على القائل به<sup>١</sup> فان فعله هذا يعد حسنا عند العلماء - كما لا يخفى على الفضلاء، فلعل اصل العبارة هكذا «والذى قررتم منه كان =

قد أصاب فرجا لا بد فيه من مهر؛ رأيتم لو كانت بكرا<sup>١</sup> فافتضاها ثم علم أنها حرة أما كان عليه لاذهابه<sup>٢</sup> عذرتها شيء؟ قالوا: لا . قيل لهم : رأيتم إن قطع يدها أو فقأ عينها أو أحدث فيها حدثا [أو]<sup>٣</sup> نحو ذلك ثم علم أنها كانت حرة الأصل بالينة العدول سرقت من والدها وهي حرة صغيرة أبطل ما صنع بها؟ رأيتم إن جامعها فاتعبها جماعه<sup>٤</sup> فكسر سنا منها ثم علم أنها حرة الأصل أبطل ذلك منه؟ قالوا: نعم، ذلك كله باطل، ولو كان هذا يلزمه لذهبت أموال الناس . قيل لهم : فقد أحللتهم جميع ما حرم الله من هذه الحرة لأنها سرقت و غصبت نفسها . قالوا: أنتم تقولون أعظم من هذا أقبل لهم : وما هو؟ قالوا: رأيتم لو أن مولاها قذفها غير مرة ولا سر<sup>٥</sup> ثم علم أنها حرة الأصل أيجد لها؟ قيل لهم: إن كان قذفها بعد ما وطأها لم يجدها<sup>٦</sup> لأنها قد وطئت بشبهة فيدرا عن قاذفها الحد، وإن كان

= أقبح من الذي تركتم<sup>٧</sup> تدبر . (٧) قوله «قررت منه» كذا في الأصول بالقاف من القرار أو التقرير، و الذوق يقتضى ان يكون بالفاء من القرار بمعنى العدو و الذهاب السريع، و يكون مكان «منه» «إليه» يعنى : و الذى فررتم إليه أقبح من الذى تركتم؛ اوله لم افهم العبارة ولا معناها - و الله اعلم .

- (١) كذا في الأصول، و تأمل فيه .
- (٢) كذا في الأصل، و في الهندية «لازالة» و هو الصحيح عندى .
- (٣) كلمة «أو» سقطت من الأصول و لا بد منها ، و لذا زدتها على اقتضاء السياق و العبارة بين المربعين .
- (٤) و كانت في الأصول «جماعة» تصحيف، و الصواب «جماعه» بالاضافة الى الضمير .

(٥) كذا في الأصول غير منقوط، و لم افهم معناه . قلت : و لعله «سرقت» سقطت «قت» و شيء سواء ايضا، و الله اعلم - ف .



لم يطأها حتى علم أنها حرة وخرجت من يده وقد كان قذفها قبل ذلك حد قاذفها، ولم تبطل حرمتها بأنها سرقت صغيرة واغتصبت نفسها، هل رأيتم باطلاً أبطل حقا قط؟ إنما كان الشراء باطلاً فليس يبطل الشراء حقا من حقوقها؛ رأيتم رجلا فقأ عينها أو قطع يدها ثم علم أنها حرة بعد ذلك قبل أن يأخذ السيد شيئا مما تجب على القاطع دية حرة في يدها وعينها أم دية أمة؟ فان قلتم «دية حرة» فقد رجعتم عن قولكم، وإن قلتم «دية أمة» فينبغي أن يكون ذلك للمولى دونها.

أرأيتم لو أن المولى أخذ ذلك من القاطع والفاقي ثم علم أنها حرة الأصل بعد ذلك بيينة قامت أيسلم للمولى ما أخذ أم يكون على القاطع في جنابة الحرة؟ فان قلتم «يسلم ذلك للمولى» فهذا من العجائب<sup>١</sup> فان قلتم «لا يسلم ذلك للمولى» فقد تركتم قولكم.

أرأيتم لو اجتمع المولى ورجل أجنبي فقطعا جميعا يدها [أو قفا جميعا عينها]<sup>٢</sup> فكيف يكون حال دية يدها [وعينها]<sup>٣</sup> عليها؟ رأيتم المولى لو زوجها رجلا فأخذ صداقها ثم علم أنها حرة الأصل بيينة قامت على ذلك عدول كيف يكون حال الصداق؟ ولمن يكون؟ فان زعمتم أن ذلك للمولى فهذا عظيم من القول! ينبغي إن كان ذلك للمولى أن يكون دية يدها وعينها ورجلها ونفسها للمولى!! وإن قلتم ذلك لها فينبغي أن يكون ذلك على [المولى]<sup>٤</sup> إن فعل مثل ذلك ما يكون على الرجل الأجنبي لأنه فعل

(١) كذا في الهندية، وسقط لفظ «دية» من الأصل - ف.

(٢) فان البيينة العادلة قامت على كونها حرة الأصل فأين لها المولى الذي يأخذ من القاطع والفاقي؟ كيف يسلم له ما أخذ!

(٣) كذا في الأصول بالفاء «فان» والسياق يقتضي أن يكون «وان» بالواو تأمل.

(٤) هذه العبارة سقطت من الأصول بسهو الناسخ.

ذلك بحرة ! وإن قلت لم تكن حرة في الحكم في تلك الحال أيضا في الرجل الأجنبي فتكون الحال على ذلك واحدة ! وكما لا يكون على المولى شيء فيما صنع فكذلك ينبغي في قولكم أن يكون ما صنع غيره للمولى ، ولا يكون لها منه شيء . وهي حرة الأصل بين عرية و عري لم تملك قط ولا أحد من آبائها .

### باب النكاح في الهزل و اللعب و الجد

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في نكاح اللعب و الهزل : إنه جائز كما يجوز نكاح الجد . وقال أهل المدينة في نكاح اللعب و الهزل : لا يجوز منه إلا ما كان على وجه الجد .

وقال محمد : هذا لعمرى قياس قولهم في المستكرهه على النكاح ! كما أبطلوا ذلك فكذلك ينبغي أن يبطلوا نكاح الهزل وأن يبطلوا إعتاق الهزل

(١) توضيح الباب قد سبق مفصلا في طلاق المتكره والمستكرهه . وفي ج ٢ ص ١٦١ من المدونة الكبرى جد النكاح و هزله : قلت : رأيت أن خطب رجل امرأة و وليها حاضر فقال «زوجنيها بمائة دينار» فقال الولي «قد فعلت» وقد كانت فوضت الى الولي في ذلك الرجل الخاطب وهي بكر و المخطوب اليه والدها فقال الخاطب «لا ارضى بعد قول الأب او الولي : قد زوجتك» قال ارى ذلك يلزمه ، و لا يشبه هذا البيع لأن سعيد بن المسيب قال : ثلاث ليس فيهن لعب هزل : جد : النكاح و الطلاق و العتاق ؛ فأرى ذلك يلزمه - انتهى .

(٢) في شرح الموطأ للزرقاني ج ٣ ص ٣٤ في شرح قول ابن المسيب «ثلاث ليس فيهن لعب» : أى لا ينفع قصده في عدم اللزوم ، النكاح فن زوج ابنته هازلا انعقد النكاح و ان لم يقصد ، و الطلاق فيقع طلاق اللاعبين أجماعا - اهـ . فعلم من هذا ان نكاح اللاعبين منعقد عندهم ، و كذا طلاقه واقع كما هو ظاهر - تدبر .

و أن يبطلوا الطلاق الهزل لئن جاز أن يبطل نكاح الهزل ليجوزن أن يبطل طلاق الهزل وما هو إلا جمع بينهما<sup>١</sup>؛ والطلاق فرقة بينهما فإن جاز هذا في أحدهما ليجوزن في الآخر، ولئن بطل في أحدهما ليبطلن في الآخر، وقد جاءت في ذلك آثار كثيرة على وجه واحد؛ فروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «ثلاث هزلن جدّ وجدهن جدّ: النكاح والطلاق والعقاق»<sup>١</sup>.

محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد<sup>٢</sup> عن إبراهيم<sup>٣</sup> عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه<sup>٤</sup> أنه قال: إن لعب النكاح وجده سواء كما إن لعب الطلاق وجده سواء<sup>٥</sup>.

(١) يعني أن النكاح وصلة و وسيلة إلى الجمع بين الزوجين، والطلاق ضده فهو يفضي إلى الفرقة بينهما.

(٢) قد سبق تخريجه في باب طلاق المكره.

(٣) مضى في أبواب كثيرة.

(٤) قد مر في ما سبق مرارا؛ والحديث مرسل ولا يضرننا فما رواه عن ابن مسعود رضي الله عنه متصل صحيح كما صرحوا به، وقد أخرجه الإمام محمد رحمه الله بهذا الاسناد في باب من طلق لاعبا من كتاب الآثار: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: لعب النكاح وجده سواء كما إن لعب الطلاق وجده سواء، قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، أربع جدّهن جدّ وهزلن جدّ: الطلاق والنكاح والرجعة والعقاق - انتهى.

(٥) مر مرارا في أبواب متفرقة وقوله «إن لعب النكاح - الخ، كلمة «إن» ليست في رواية كتاب الآثار - كما عرفت.

(٦) وأصل هذا حديث مرفوع، كما سيأتي عن أبي هريرة، وقد سبق مفصلا.

محمد قال أخبرنا سالم الخياط <sup>١</sup> قال قال الحسن البصري <sup>٢</sup> قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم <sup>٣</sup>: من طلق لاعبا أو نكح لاعبا أو أعتق لاعبا فقد جاز ذلك عليه .

محمد قال أخبرنا إسماعيل بن عياش <sup>٤</sup> قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: من طلق أو نكح أو أعتق وهو لاعب جاز ذلك عليه .

(١) هو سالم بن عبد الله الخياط ، من رجال الترمذى و ابن ماجه ، عن الحسن و محمد ؛ قال يحيى : ليس بشيء ، و قال النسائى : ليس بثقة ، و قال الدارقطنى لين الحديث ، و قال ابن حبان : لا يحتج به ؛ و اما ابن عدى فساق له تسعة احاديث جيدة المتون و قال : لم ار بعامة ما يرويه بأسا ، و قد حدث عنه ابن عيينة - قاله الذهبي في ج ١ ص ٢٦٨ من ميزان الاعتدال ؛ هو البصرى ، نزل مكة - كما فى تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤٣٩ ؛ روى عن ابن ابى مليكة و عطاء و الحسن و ابن سيرين و غيرهم ، و عنه الوليد بن مسلم و زهير بن محمد التميمى و الثورى و ابو عاصم و عبيد الله بن موسى و غيرهم ؛ قال سفيان : كان مرضيا ؛ و عن احمد : ما ارى به بأسا ، و فى رواية عنه : ثقة ؛ و ذكره ابن حبان فى الثقات - اه . فهو مختلف فيه اقوال الجارحين فى التهذيب .

(٢) و الحسن البصرى مضى فى الأبواب السابقة .

(٣) قال الزرقانى : فى الاستذكار روى ابو بكر بن ابى شيبة : ثنا عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن عن ابى الدرداء قال : كان الرجل فى الجاهلية يطلق ثم يرجع يقول : كنت لاعبا ، فأنزل الله : و لا تتخذوا آيات الله هزوا ، فقال صلى الله عليه وسلم : من طلق أو أعتق أو أنكح أو أنكح و قال : انى كنت لاعبا ، فهو جائز عليه - اه . قال ابو زرعة - كما فى التهذيب : الحسن عن ابى الدرداء مرسل .

(٤) مضى فى ما سبق من الأبواب .

محمد قال أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني<sup>١</sup> قال حدثني محمد<sup>٢</sup> بن حبيب<sup>٣</sup>

(١) هو ابن أبي يحيى الأسلمى مولاهم، أبو اسحاق المدني، من رجال ابن ماجه، و اطلال في ترجمته الحافظ في التهذيب؛ قال الشافعى: كان ثقة في الحديث؛ و قد مر من قبل فتذكره، و تكلم الناس فيه، راجع إلى التهذيب .

(٢) قلت: «محمد» هذا غلط، و الصواب «عبد الرحمن» كما ستعرف، و ليس في الميزان و لا في التهذيب «محمد بن حبيب» الذى روى عن عطاء غير رجلين او ثلاثة لم يرووا حديث أبي هريرة عن عطاء عن ابن مالهك، فهذا من كرامات الناسخين و الناقلين .

(٣) قوله «محمد بن حبيب» كذا في الأصول و ليس بصواب، بل هو «عبد الرحمن ابن حبيب» و هو مدار الحديث - كما في ج ١ ص ١٤٢ من جامع الترمذى و ص ٢٩٥ من سنن أبي داود و ص ١٤٨ من سنن ابن ماجه و ج ٢ ص ٥٨ من آثار الطحاوى و ج ٢ ص ١٩٧ من مستدرک الحاكم و ج ٢ ص ٣١٨ من التلخيص الحبير و ص ١٢١ من عقود الجواهر المنيفة، و هو عبد الرحمن بن حبيب بن اردك، و يقال: حبيب بن عبد الرحمن بن اردك، المدنى، مولى بنى مخزوم، يقال: هو اخو على بن الحسين لأمه، روى عن على بن الحسين و عطاء بن ابى رباح و عبد الوهاب بن بخت و عبد الواحد بن عبد الله البصرى، و عنه سليمان بن بلال و عبد الله بن جعفر بن نجیح و عبد العزيز بن محمد الدراوردى و ابو المقدم هشام بن زياد و اسامة بن زيد اللثى و اسمعيل بن جعفر و حاتم بن اسمعيل؛ قال النسائى: منكر الحديث؛ ذكره ابن حبان في الثقات؛ له عندهم حديث «ثلاث جدهن جد»؛ قلت: و قال الحاكم: من ثقات المدنيين - قاله الحافظ في ج ٦ ص ١٥٦ من التهذيب . و في الميزان ج ٢ ص ١٠١: صدوق و له ما ينكر، و خرج له الترمذى عن عطاء عن ابن مالهك عن ابى هريرة مرفوعا «ثلاث هزلهن جد» و قال: حسن غريب - اه .

كتاب الحجة . وكل رجلا أن يزوجه امرأة و سماها له بمهر مسمى ج - ٣

عن عطاء بن أبي رباح<sup>١</sup> عن يوسف بن ماهك<sup>٢</sup> عن أبي هريرة<sup>٣</sup> رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ثلاث جدهن جدّ و هزلهن جدّ : الطلاق و النكاح و الرجعة » .

## باب الرجل وكل الرجل أن يزوجه امرأة و سماها

له بمهر مسمى معلوم

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل بعث رجلا و أمره أن يزوجه امرأة و سماها بصدّق مائة دينار و لم ترض المرأة بالمائة فزادها الرسول من عنده نظرا لصاحبه فلم يجوز الزيادة وكرهاها قال : لا يكون ذلك

(١) مضى في ما سبق من الأبواب .

(٢) قد مضت ترجمة ، يوسف بن ماهك بن مهران الفارسي المكي ، مولى قريش ، من

رجال الستة ، و وثقه غير واحد ، مات سنة ثلاث و مائة على ما في التهذيب .

(٣) صحابي مشهور بكنيته مكثّر ، قد سبق فيما مضى . و الحديث أخرجه أبو داود و الترمذي

و ابن ماجه و الطحاوي و الحاكم في المستدرک و الدارقطني و احمد في مسنده . و فيه

رد على ابن الجوزي حيث قال : هو عطاء بن عجلان و هو متروك ؛ و قد رواه الامام

أبو حنيفة عن عطاء بن أبي رباح - كما في جامع المسانيد و عقود الجواهر . و في الباب

عن أبي ذر مرفوعا أخرجه عبد الرزاق و هو منقطع ، و أخرجه . و قوفا عن علي و عمر

نحوه ؛ و رواه الطبراني من حديث فضالة بن عبيد ، و رواه الحارث بن أبي اسامة

في مسنده عن بشر بن عمر عن ابن لهيعة عن عبيد الله بن أبي جعفر عن عبادة بن الصامت

رفعه « لا يجوز اللب في ثلاث : الطلاق و النكاح و العتاق » ، فمن قالهن فقد وجبن ،

و هذا منقطع ؛ و في حديث فضالة عند الطبراني لفظ « العتق » ، كما في التلخيص ؛ و فيه رد

على ابن العري و النووي حيث أنكرا و روى لفظ العتاق في الروايات - راجع التلخيص .

(٤) كذا في الأصول « الرجل » معرّفا باللام كما في المبسوط .

على [الرسول] لا ، إن ذلك [على] الزوج إن شاء رضى بالزيادة وإن شاء رد النكاح ، فإن رد النكاح فهو مردود بغير طلاق<sup>٢</sup> لأنه حين زاد عليه

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و زيد على ما يقتضى سياق العبارة .

(٢) وفي ج ٥ ص ٢١ من المبسوط : قال ( و إن امره أن يزوجه المرأة بعينها على مهر قد سماه فزوجها إياه و زاد عليه في المهر فإن شاء الزوج أجازته ، و إن شاء رده ) لأنه أتى بخلاف ما أمر به فكان مبتدئا فيتوقف عقده على إجازته ، ( و إن لم يعلم الزوج بذلك حتى دخل بها فهو بالخيار أيضا ) لأن دخوله بها كان باعتبار أنه امتثل الوكيل أمره فلا يصبر به راضيا بما خالف فيه الوكيل فإن الرضا بالشئ لا يتحقق قبل العلم به فكان على خياره أن شاء أقام معها بالمهر المسمى ، و إن شاء فارقها ( و كان لها الأقل من المسمى و من مهر مثاها ) لأن الدخول بحكم النكاح الموقوف بمنزلة الدخول في النكاح الفاسد فيسقط به الحد للشبهة و يجب الأقل من المسمى و من مهر المثل لأن الوطأ في غير الملك لا ينفك عن عتوبة أو غرامة ؛ قال : ( فإن كان الرسول ضمن لها المهر ولم يدخل بها الزوج و أخبرهم أنه أمره بذلك ثم رد الزوج النكاح للزيادة في المهر فعلى الرسول نصف المسمى ) لا قراره على نفسه أنه أمره به ، وهذا لأن إنكار الزوج الأمر بالزيادة بمنزلة إنكاره الأمر بالعقد أصلا ، كما بيناه في الفصل الأول ؛ قال : ( فإن قال الرسول « أنا أغرم المهر و الزمك النكاح » لم يكن له ذلك إلا أن يشاء الزوج ) لأنه فيما باشر من العقد غير ممثّل أمره فكان بمنزلة الفضولي و الفضولي لا يملك أن يلزم عليه حكم العقد إلا برضاه ، وهذا لأنه و إن تبرع بأداء الزيادة فلا بد من أن يجب على الزوج أولا لأن المسمى في العقد صداق و الصداق مطلقا يجب على الزوج و قد تعذر إلزام الزوج بذلك و انعدم منها الرضا بدونه . قال ( و إذا وكل الرجل الرجل أن يزوجه امرأة فزوجها إياه و ضمن لها عنه المهر جاز ذلك و لم يرجع به الوكيل على الزوج ) لأنه ضمن عنه بغير أمره ( فإن أمره إياه بالنكاح لا يكون أمرا بالزام الصداق ) =

فكانه أنكحه بغير أمره، وإن قالت المرأة: أنا أبطل الزيادة وأرضى بالنكاح، لم يكن ذلك إليها، وكان ذلك إلى الزوج إن شاء رده وإن شاء أجاز النكاح. وقال أهل المدينة: إن لم يكن دخل بها أحلفه بالله ما أمره بالزيادة، ثم خیرت المرأة فإن شاءت دخلت على المائة الدينار وإن شاءت فارقه، ولا شيء لها عليه ولا على الرسول، وكانت فرقتها طلاقا إلا أن يتم لها الزوج ما رضيت به من الصداق فإن فعل لم يكن [لها] خيار، فإن دخل بها ثم تذاكر<sup>١</sup> أحلف الزوج أيضا ما أمره<sup>٢</sup> بالزيادة ثم أخذها<sup>٣</sup> من الرسول صاغرا<sup>٤</sup>، إنما اقتات<sup>٥</sup> على صاحبه وبقيا على نكاحهما ولم يكن

= لأن الوكيل بالنكاح سفير ومعبّر لا ملتزم، ومن ضمن من غيره دينه بغير أمره لم يرجع به عليه لأن تبرعه بالضمان كتبرعه بالأداء (فإن امر بذلك رجع عليه) كما لو أمره بالأداء، قال (وإذا كان العقد من الوكيل بشهود جاز وإن لم يكن على التوكيل شهود) لأن التوكيل بالنكاح ليس بنكاح، والشهود من خصائص شرائط النكاح، وإنما شرط الشهود في النكاح لأنه يتملك به البضع فلاظهار خطره اختص بشهود وذلك لا يوجد في التوكيل، فإن البضع لا يتملك بالتوكيل فهو بمنزلة التوكيل بسائر العقود - انتهى.

- (١) سقط ما بين المربعين من الأصول - كما لا يخفى.
- (٢) كذا في الهندية، وفي الأصل «تذاكر» - ف.
- (٣) كذا في الهندية، وفي الأصل «أمر» - ف.
- (٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «أخذ بها» - ف.
- (٥) هكذا في الأصول «صاغرا» من الصغر، والصغار وهو الذلة. وفي المغرب: صغر صغرا وصغارا إذا ذل، وفي التنزيل «وهم صاغرون» أي يؤخذ منهم الجزية على الصغار والذل، وهو أن يأتي بها بنفسه ماشيا غير راكب ويسلبها وهو قائم =



كتاب الحجة وكل رجلا أن يزوجه امرأة وسمها له بمهر مسمى ج - ٣

لها خيار، وإن كان الرسول معدما<sup>١</sup> خيرت بين أن تقيم عنده على المائة [الدينار] وتتبع الرسول بالزيادة وبين أن تفارقه إلا أن يتم لها الزوج ما رضيت به من الصداق، فإن فعل لم يكن لها خيار، وإن اختارت الفراق أخذت من الزوج المائة ديناراً<sup>٢</sup> بما استحلت منها، ولم يكن لها أن تتبع الرسول بالزيادة.

وقال محمد: إن في هذه المسألة وجوهاً<sup>٣</sup> من العجائب ما منها وجه إلا لو شاء القائل أن يقول هو أعجب من صاحبه لقال!! جعلوا في أول

= والمتسلم جالس - انتهى . وفي الهندية « ما غر » بما الموصولة و غر بالغين المعجمة و الراء المشددة من الغرور، فعل ماض، وهو المناسب بسياق العبارة - كما لا يخفى، وهو الصحيح عندى أيضاً؛ وقد وقع هذا اللفظ مصحفاً في مواضع من هذا الباب وقد كتب محشى الهندية على هذا اللفظ: أى سياسة و تحكما لما فعل - اه . وهو يؤيد معنى الصغار و الذلة - تأمل . (٦) كذا في الهندية، وفي الأصل « اقتات » و الاقتيات اتخاذ الشيء قوتا . قال في المغرب: قاته فاققات نحو رزقه فارتزق، وهم يقتاتون الجيوب أى يتخذونها قوتا، ومنه قولهم: علة الربا عند مالك الجنس و الاقتيات و الادخار - انتهى . يعنى إتخذ الزيادة قوتا على صاحبه . (١) كذا في الهندية، أى مفلساً . من الإعدام و هو الإفلاس . و كان في الأصل « معدوماً » تصحيف .

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول - كما لا يخفى .

(٣) كذا في الأصول، و لعل الأصح « المائة الدينار » بتعريف الدينار .

(٤) في الأصول « وجوه » بالرفع، وهو منصوب لكونه اسم « ان » . قلت: و لعل

لفظ « ان » من تصرفات الناسخ فاذن يصح رفع « وجوه » و الله اعلم - ف .

(٥) جزاء لقوله « لو شاء - الخ » و المراد بقوله « من صاحبه » الوجه الآخر؛ وقوله

« جعلوا - الخ » توضيح لما هو أعجب من الآخر .

المسألة الخيار للمرأة ؛ وإنما يكون الخيار للرجل إن رضى بالنكاح ' وإلا فلا نكاح بينهما لأن الوكيل إذا خالفه فزوجه على أكثر مما أمره فكأنه زوجه بغير أمره فالخيار إلى الزوج إن شاء رضى بذلك وإن شاء لم يرض ؛ وإن قالت المرأة « أنا أخط » ما زاد من الصداق ، لم يلغى إليها ، وينبغي في قياس قول أهل المدينة أن لا يجيزوا هذا النكاح أبدا ، لأنهم يقولون : لو أن رجلا زوج رجلا بغير أمره فبلغه فرضى لم يجز ذلك أبدا ؛ فكذلك الوكيل إذا أمره أن يزوجه بمائة دينار فزوج بأكثر من ذلك فينبغي في قولهم حين خالف ما أمره به أن يكون بمنزلة من زوج رجلا بغير أمره ! أرايتم لو أمره أن يزوجه بمائة دينار فزوجه بالدرهم أو بدار الزوج أليس هذا بمنزلة من زوجه بغير أمره ! فكذلك إذا زوجه بأكثر مما أمره به .

وقال أهل المدينة : إنما يكون فرقتها تطليقة ' . وكيف يكون في

- (١) يعنى : ان الزوج ان رضى بالنكاح يكون الخيار له في قبول الزيادة و عدمه .
- (٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « اخط » و هو خطأ . و هو من الخط و هو الاسقاط ؛ قال في المغرب : خط من الثمن كذا اسقط ، و اسم المخطوط الخطيطة - انتهى . و اخط : ارجح ، من حطت ماضيا قلت : و يكون اذن حطت لاحطت - ف .
- (٣) و هو الزام منه على ما قالوا بقولهم بعدم جواز ذلك لكونه غير رضى بحكمه .
- (٤) لا دليل عليه من الحديث و الآثار . و راجع ج ٢ ص ١٥٠ من المدونة الكبرى فيها مسائل من نحو هذا في نقلها طول و لذا تركتها .
- (٥) كذا في الأصول ، و تأمل فيه و المسألة عندهم كذلك ، يعلم بالمراجعة الى المدونة .
- (٦) و هو كذلك عندهم ، و انت تعلم ان الطلاق يتبع النكاح و لم يثبت بعد فكيف تكون هذه الفرقة طلاقا و هو من العجائب - كما قال الامام محمد رحمه الله تعالى .

هذا طلاق ولم يرثبت نكاحها<sup>١</sup> ولو ماتا لم يتوارثا!

وقالوا أيضا: إن دخل بها وحلف الزوج ما أمر بالزيادة غرم<sup>٢</sup> الرسول ما غرم<sup>٣</sup>. وقال محمد: وكيف يغرم ذلك الرسول ما غرم<sup>٤</sup> وإنما زاد على زوجها وقد كان بين لها في أول الأمر أن الصداق الذي أمر به مائة دينار فلم ترض فـكيف يكون ذلك عليه؟ قالوا: لأنه زيادها من عنده نظرا لصاحبه. قيل لهم: فإن كان ذلك يلزمه بعد الدخول إنه لينبغي أن يلزمه قبل الدخول فيكون ذلك واجبا عليه، ولا يكون للزوج ولا للمرأة خيار لأنها<sup>٥</sup> قد رضيت بزيادته وقد وجبت الزيادة على الوكيل فكيف يجب ذلك عليه إذا دخل بها ولا يجب ذلك عليه إذا لم يدخل بها؟ وما حالها إلا واحد. وقال أهل المدينة أيضا: إذا كان الرسول معدما<sup>٦</sup> خيرت بين اتباعه وتفرق زوجها. وكيف يكون الفراق بيدها إن كان الوكيل معدما<sup>٦</sup> ولم يكن بيدها إن كان موسرا؟ لأن كانت الفرقة تجب لها بعسرته

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «نكاحا» وهو خطأ، والأرجح عندي «نكاحها» بالاضافة الى ضمير المثني.

(٢) كذا في الهندية، وفي الأصل «كما غرم».

(٣) وقع في الأصول «صاغرا» بالصاد المهملة وهو مصحف - كما تقدم.

(٤) في الأصول «صاغرا» بالصاد يعني: وكيف تكون الغرامة على الرسول وقد بين في أول الأمر أن المهر ما أمره به وهو لا يجب الا على الزوج والزيادة منى فهو عما لا يوجب الا على الزوج.

(٥) وفي الأصول «لأنه» بالتذكير وهو خلاف سياق العبارة - تأمل.

(٦) وفي الأصل «معدوما» تصحيف، والصواب «معدما» أى مفلسا - ف.

كتاب الحجة الرجل يتزوج على شيء بعضه نقد وبعضه إلى أجل ج - ٣

«إنها لتجب لها، وإن كان موسرا وما حالها إلا واحد، وما أخبرها أنه موسر فلا غرم من ذلك؛ فهذا قول متشتت<sup>٢</sup> ينقض بعضه بعضا وما عندهم في ذلك أثر يعتمدون عليه.

## باب الرجل يتزوج المرأة على شيء مسمى بعضه نقد وبعضه تأخير إلى أجل مسمى<sup>٢</sup>

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في رجل نكح بشيء بعضه نقد

(١-١) في الأصول «انه ليجب، وهو مصحف، والصواب «انها لتجب»، فان الضمير راجع الى الفرقة فلا بد من تأنيثه.

(٢) من التشتت وهو التفرق والتكسر، يعني ان هذا القول لم يتسج على منوال واحد من الفقه بل ينقض بعضه بعضا وليس عندهم حديث في ذلك ولا أثر يعتمد عليه وتبنى تلك المسائل المذكورة عليه - كما عرفت من الزامات الامام الفقيه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى.

(٣) هذا الباب متضمن بشروط سارية في النكاح وهو لا يبطل بالشروط الفاسدة، بل يصح وتبطل الشروط وتلغو، وبطلانها يظهر في مسائل من ابواب الفقه، وستعرفه مما سيأتي في الباب. قال في ج ٢ ص ١٦٠ باب شروط النكاح من المدونة: قلت: أرأيت ان تزوج امرأة على ان لا يتزوج عليها ولا يتسرر أيفسخ هذا النكاح وفيه هذا الشرط ان ادرك قبل البناء في قول مالك؟ قال: قال مالك: المكاح جائز والشرط باطل؛ قلت: لم اجاز مالك هذا النكاح وفيه هذا الشرط؟ قال مالك: قد اجازه سعيد ابن المسيب وغير واحد من اهل العلم وليس هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح، الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن كثير بن فرقة عن سعيد بن عبيد الله بن السباق ان رجلا تزوج امرأة على عهد عمر بن الخطاب بشرط لها ان لا يخرجها من أرضها فوضع عنه عمر هذا الشرط وقال: المرأة مع زوجها (رجال) من اهل العلم وليس =

كتاب الحجّة الرجل يتزوج على شيء بعضه نقد وبعضه إلى أجل ج - ٣

وبعضه نسيئة إلى أجل مسمى على أنه إن هلك فلا شيء لها من المؤخر :  
إن النكاح جائز لا يفسده هذا الشرط و الشرط باطل . و قال أهل المدينة :  
لا يصح هذا النكاح وهو فاسد .

و قال محمد : وكيف فسد النكاح وإنما هو شرط في النكاح وكل شرط  
في النكاح فليس بجائز و النكاح جائز لا يبطله ذلك الشرط إلا الطلاق .  
و قال محمد : وكذلك أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن

= هذا من الشروط التي يفسد بها النكاح ؛ عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز و ابن  
شهاب و ابن أبي ربيعة و أبي الزناد و عطاء بن أبي رباح و يحيى بن سعيد مثله ( ابن  
وهب ) عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال : قد نزل ذلك في زمان عبد الملك بن مروان  
مع شروط سوى ذلك فقتضى بذلك فرأى الفقهاء يومئذ أن قد أصاب القضاء في ذلك  
ما لم يكن فيه طلاق ( إلى أن قال ) قلت : رأيت أن قال : أتزوجك بمائة دينار على  
أن انفذك خمسين وخمسون على ظهري ؟ قال : أن كان هذا الذي على ظهره يحل بدخول  
الزوجة عندهم فأراه جائزا ، و أن كانت لا تحل إلا إلى موت أو فراق فأراه غير جائز ،  
فإن أدرك النكاح ففسخ ، و أن دخل بها ثبت النكاح و كان لها صداق مثلها ؛ قلت : رأيت  
هذا الذي تزوج على مهر معجل و منه مؤجل إلى موت أو طلاق فدخل بها أفسخ هذا  
النكاح أم يقره إذا دخل بها ؟ قال : قال مالك : إذا دخل بها أحزت النكاح و جعلت  
لها صداق مثلها ، و لم انظر إلى الذي سمي من الصداق إلا أن يكون صداق مثلها أقل  
مما جعل لها فلا ينقص منه شيء - انتهى .

(١) هو ابن سعيد بن مسروق الثوري ، أبو عبد الله الكوفي ، من ثوري بن عبد مناة  
ابن أد بن طابخة ، من رجال الستة ؛ مولده سنة سبع و تسعين ، و اجتمعوا أنه توفي  
بالبصرة سنة إحدى و ستين و مائة . فهو أصغر من الإمام أبي حنيفة بسبع عشرة سنة ؛  
روى عن خلق كثير ، وعنه قوم لا يحصون ، حافظ حجة ، أمير المؤمنين في الحديث ، =

المعتمر<sup>١</sup> عن إبراهيم النخعي<sup>٢</sup> رضى الله عنه قال: كل شرط في النكاح فالنكاح يهدمه إلا الطلاق؛ رأيتم رجلا تزوج امرأة على أن لا يتزوج عليها أو لا يتسرى؟ أفسد هذا النكاح بهذا الشرط؟ رأيتم رجلا تزوج المرأة؛ على أن يدعها أن تخرج حيث أحببت متى شاءت أفسد هذا النكاح لمكان الشرط؟ رأيتم رجلا تزوج بمهر مسمى على أن لا يدع أباه ولا أمها ولا اخوتها ولا أحدا من أهلها يدخلون عليها أفسد هذا الشرط النكاح؟ رأيتم رجلا تزوج امرأة على أن تنفق المرأة عليه أو تزوجها على أن لا نفقة لها أفسد النكاح بشيء من

= ثقة عابد ورع، امام من أئمة المسلمين، و علم من اعلام الدين، يجمع على امامته، مع الاتقان والحفظ والمعرفة والضبط والورع والزهد؛ قال العجلي: احسن وأكثر اسناد الكوفة سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله، وهو أحفظ حديثا من مالك، يبلغ حديثه ثلاثين الفا، وقال ابن المبارك: حدث سفيان بحديث فخته وهو يدلّسه، فلما رأي استحي منى وقال: نرويه عنك؟ وفضائله كثيرة جدا، راجع الى التهذيب وقد سبق فيما مضى.

(١) هو السلي، ابو عتاب الكوفي، احد الاعلام المشاهير، من رجال الستة، روى عن ابراهيم و ابى وائل و ذر بن عبد الله وغيرهم، وعنه ايوب وشعبة وزائدة والامام ابو حنيفة و خلق، ثقة ثبت متقن، صام اربعين سنة وقام لياليها؛ توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة - تهذيب.

(٢) مضى ذكره وترجمته في ابواب كثيرة.

(٣) في المغرب: و السرية واحد السرارى، فعليه من السر والسر الجماع، او فعولة من السر والسيارة، و التسرى كالنظى على الاول، وعلى الثانى ظاهر و الاول أشهر - اه.

(٤) كذا في الاصول المعروف باللام، والمذكر احسن كما في نظائره، كما لا يخفى على ذوى البصائر.

هذين الشرطين<sup>١</sup> ؟ رأيهم رجلا تزوج امرأة على أن يتفق عليها في كل شهر مائة درهم وإنما<sup>٢</sup> نفقة مثلها ثلاثون درهما يفسد النكاح بهذا الشرط<sup>٣</sup> ! ولو كان شيء من هذه الشروط يفسد النكاح لأفسد النكاح أن يتزوج الرجل المرأة على غير مهر ! فقد جاء في هذا أثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه يرويه أهل العراق وأهل الحجاز أن عمر رضي الله عنه أجاز النكاح<sup>٤</sup> وجعل لها

(١) كذا في الأصول « هذين الشرطين » مثني ، ولعل الأولى بالجمع « هذه الشروط » إلا أن يكون المشار إليه بهذين انفاق المرأة عليه و تزوجها على شرط أن لا نفقة لها ، وهما الشرطان - تأمل .

(٢) كذا في الأصول وفي نسخة « دائماً » من الدوام تصحيف ، والصواب ما في الأصول .  
(٣) في الجزء التاسع ص ٥٩٩ من المحلى : وهكذا كل نكاح فاسد حاش التي تزوجت بغير اذن وليها جاهلة فوطأها ، فإن كان سمي لها . مهرها فلها الذي سمي لها ، وإن كان لم يسم لها مهرها فلها عليه مهر مثلها ، فإن لم يكن وطأها فلا شيء لها ، فإن كان الصداق الفاسد و الشروط الفاسدة إنما تعاقداها بعد صحة عقد النكاح خالياً من كل ذلك فالتكاح صحيح تام . و يفسخ الصداق ، و يقضى لها بمهر مثلها إلا أن يتراضيا بأقل أو أكثر فذلك جائز ، و تبطل الشروط كلها - اه .

(٤) و كان في الأصول « له » بالتذكير ، والصواب « لها » بالتأنيث - كما لا يخفى .  
و قد روى عن ابن مسعود رضي الله عنه في المرأة التي لم تفرض لها صداق عند التزوج صداق مثلها من نسائها . رواه الامام محمد في ص ٢٤٥ من الموطأ قال : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي أن رجلاً تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً فمات قبل أن يدخل بها فقال عبد الله بن مسعود : لها صداق مثلها من نسائها لا وكس ولا شطط ؛ لما قضى قال : فإن يكن صواباً فمن الله . و ان يكن خطأ فمني ومن الشيطان ، والله ورسوله يريئان ؛ فقال رجل من جلسائه : بلغنا أنه معقل بن سنان الأشجعي و كان من صحاب =

= رسول الله صلى الله عليه وسلم قضيت والذي يخالف به بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع ابنة واشق الأشجعية؛ قال: فقرح عبد الله فرحة ما فرح قبلها مثلها لموافقة قوله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى . والحديث رواه أحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث معقل بن سنان الأشجعي، وصححه ابن مهدي والترمذي، وقال ابن حزم: لا معتمذه فيه لصحة أسناده، والبيهقي في الخلافات (و في بلوغ المرام ص ١٢٤: رواه أحمد والأربعة، وصححه الترمذي وجماعة - اهـ) وقال الشافعي: لا أحفظه من وجه يثبت مثله، وقال: لو ثبت حديث بروع لقلت به؛ وقال الرافعي: في راوي هذا الحديث اضطراب، قيل: عن معقل بن سنان وقيل عن رجل من أشجع أو ناس من أشجع وقيل غير ذلك، وصححه بعض أصحاب الحديث وقالوا: إن الاختلاف في اسم راويه لا يضر لأن الصحابة كلهم عدول - إلى آخر كلامه؛ وهذا الذي ذكره الأصل فيه ما ذكره الشافعي في الأم قال: وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم بأبي هو وأمي أنه قضى في بروع بنت واشق وقد نكحت بغير مهر فأت زوجها فقضى لها بمهر نسائها وقضى لها بالميراث؛ فإن كان ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو أولى الأمور بنا، ولا حجة في قول أحد دون النبي صلى الله عليه وسلم وإن كبر، ولا في قياس، لا يثنى (و في الأم: فلا شيء) في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له، وإن كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن لأحد أن يثبت عنه ما لم يثبت، ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله، مرة يقال عن معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع لا يسمى؛ قال البيهقي: قد سمي معقل بن سنان وهو صحابي مشهور، والاختلاف فيه لا يضر فإن جميع الروايات فيه صحيحة، وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك؛ وقال ابن أبي حاتم: قال أبو زرعة: لذي قال معقل بن سنان أصح، وروى الحاكم في المستدرک: سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب يقول سمعت الحسن بن سفيان يقول سمعت حرملة بن يحيى قال سمعت الشافعي يقول: إن صح حديث بروع بنت واشق قلت به؛ قال الحاكم فقال شيخنا أبو عبد الله: لو حضرت =



صداق مثلها من نسائها لا وكس<sup>١</sup> ولا شطط<sup>٢</sup>؛ فلو كان شيء من هذه يفسد النكاح لأفسده أن يتزوج<sup>٣</sup> من غير صداق ولكن النكاح في ذلك جائز والشرط باطل.

= الشافعي لقمت على رؤس الناس وقلت: قد صح الحديث فقل به؛ وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال: وأحسنها إسنادا حديث قتادة إلا أنه لم يحفظ اسم الصحابي؛ قلت: وطريق قتادة عند أبي داود وغيره، وله شاهد من حديث عقبة بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج امرأة رجلا فدخل بها ولم يفرض لها صداقا فخضرتة الوفاة فقال: أشهدكم أن سهمي الذي بخير لها - الحديث، أخرجه أبو داود والحاكم - قاله الحافظ في التلخيص الحبير.

ثم العجب من التيهي أنه بعد ما أورد كلامه المتقدم في هذا الباب عقد بابا ثانيا وترجمه بقوله «باب من قال لا صداق لها» وذكر في آخره عن أبي إسحاق الكوفي عن مزينة ابن جابر أن عليا قال: لا يقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله - اهـ - وقد رد هذا بثلاثة وجوه، الأول: أبو إسحاق الكوفي هو عبد الله بن ميسرة ضعيف جدا نقل الجرح فيه عن يحيى بن معين والنسائي، وقال ابن حبان: لا يحل الاستجاج بحديثه؛ والثاني: أن مزينة هذا قال فيه أبو زرعة: ليس بشيء، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه؛ والثالث: أن البخاري ذكر في تاريخه أنه يروي عن أبيه عن علي؛ فظاهر هذا الكلام أن روايته عن علي منقطعة لهذه الوجوه أو بعضها، قال المنذرى: لم يصح هذا الأثر عن علي؛ فكيف يسوغ لليهي تصحيح روايات حديث معقل ثم يعترض عليه بمثل هذا الأثر المنكر ويسكت عنه ولا يبين ضعفه ١١ كذا في العقود.

(١) أي: لا نقصان فيه.

(٢) أي: ولا زيادة عليه.

(٣) فاعل «أفسد» في حكم المصدر، يعني: لأفسده الزوج، بأن «ان» مصدرية.

## باب الرجل يتزوج الأمة و يشترط أن كل ولد تلده حر

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه: من تزوج أمة باذن<sup>١</sup> مولاهما على أن ما ولدت من ولد فهو حر<sup>٢</sup> فالنكاح جائز، وما ولدت من ولد فهو حر. وقال أهل المدينة: النكاح فاسد، وما ولدت من ولد فهو حر. وقال محمد: إن النكاح لا يفسده الشرط<sup>٣</sup>، ولو أفسده الشرط لأفسد ما هو أعظم ما ذكرنا من هذه الشروط أن يتزوج المرأة ولا يسمى لها صداقا فيكون النكاح جائزا ولها صداق مثلها من نسائها لا وكس ولا شطط، ولو كان في بيع أو غيره من الاجارات واشترى رجل بغير ثمن أو استأجر بغير أجر مسمى ما جاز ذلك<sup>٤</sup>.

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية، «لاذن» باللام تصحيف.

(٢) روى سعيد بن منصور: نا ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد بن السباق: ان رجلا تزوج على عهد عمر بن الخطاب فشرط لها ان لا يخرجها فوضع عمر عنه الشرط وقال: المرأة مع زوجها؛ وبه الى سفيان عن ابن ابي ليلى عن المنهال بن عمرو عن عباد عن علي بن ابي طالب في الرجل يتزوج المرأة يشترط لها دارها فقال: شرط الله قبل شرطها؛ ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم انا مغيرة و يونس قال مغيرة عن ابراهيم وقال يونس عن الحسن قالا جميعا: يجوز النكاح و يبطل الشرط - كذا في المحلى.

(٣) اعلم ان كل ما اورث خلا في ركن البيع الذي هو الايجاب والقبول او المحل اعنى المبيع فهو مبطل، وكل ما اورث خلا في غير الركن وغير المحل ففسد، فالبيع الباطل ما لا يكون مشروعاً لا بأصله ولا بوصفه، والفاقد ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه، ومرادهم من شروعية أصله كونه مالا متقوما لا جوازه وصحته لأن فساده يمنع صحته، وحكم الباطل انه لا يفيد الملك أصلاً، والفاقد يفيد، فعلى هذا هما =

أرأيت رجلاً تزوج امرأة على أن يمهرها درهما لا يزيد لها على ذلك شيئاً ما تقولون فيه؟ قالوا: النكاح جائز، ونرى لها ربع دينار أدنى ما يتزوج عليه. قيل لهم قد أصبتم في قولكم: إن النكاح جائز، ورجعتم

= متباثان، و الحال في غير الركن و المحل قد يكون في الثمن و قد يكون في التسليم و قد يكون في الشرط المخالف لمقتضى العقد و هو المذكور في الباب؛ و به ظهر أن الوصف ما كان خارجاً عن الركن و المحل و البيع و الاجارة و الرهن تبطلها الشروط العاسدة، بخلاف الهبة و الصدقة و النكاح و الخلع و الصلح عن دم العمد، و البيع لا يبطل بالشرط في اثنين و ثلاثين موضعاً مذكورة في الأشباه و النظائر ص ٢٩٧ من كتاب البيوع. و تفصيله في المحوى و رد المختار ج ٤ ص ٨٥ من آخر باب خيار الشرط.

(١) الضمير راجع الى المرأة؛ و «ما» في قوله «ما تقولون» استفهامية يعنى هل تقولون بجواز هذا النكاح ام لا مع انه فيه شرط؟

(٢) قال في المدونة ج ٢ ص ١٧٣: قلت: أرأيت ان تزوجها على عرض قيمته اقل من ثلاثة دراهم او على درهمين؟ قال: ارى النكاح جائزاً و يبلغ به ربع دينار ان رضى بذلك الزوج، و ان ابنى فسخ النكاح ان لم يكن دخل بها، و ان دخل بها اكمل لها ربع دينار، و ليس هذا النكاح عندى من نكاح التفويض؛ قلت: لم اجزته؟ قال: لاختلاف الناس في هذا الصديق لأن منهم من قال: هذا الصداق جائز، و منهم من قال: لا يجوز، و قد قال بعض الرواة: لا يجوز قبل الدخول بدرهمين و ان اتم الزوج ربع دينار؛ قلت: فان فاتت بالدخول؟ قال: فلها صداق مثلاً لأن الصداق الاول لم يكن يصلح العقد به؛ قلت لابن القاسم: أرأيت ان طلقها قبل البناء بها أتعجل لها نصف الدرهمين ام المتعة ام نصف ربع دينار؟ قال: لها نصف الدرهمين؛ قلت: لم؟ قال: لأنه صداق قد اختلف فيه، و ان الزوج لو لم يرض ان يبلغها ربع دينار =

عن قولكم: إن النكاح يفسده الشروط الفاسدة<sup>١</sup>! لأن هذا الشرط فاسد ولم يفسد النكاح في قولكم! إنا لانرفعه إلى ربع دينار و لكن نحن نرفعه إلى عشرة دراهم<sup>٢</sup>، و لكنكم قد أصبتم [في] قياس قولكم لأنكم تزعمون أنكم

= لم اجبره على ذلك الا ان يكون قد دخل بها، فهو اذا طلقها فليس لها الا نصف الدرهمين لاختلاف الناس في انه صداق؟ قال: و لا ارى لاحد ان يتزوج بأقل من ربع دينار؛ قلت: أرايت ان تزوجها على درهمين و لم يبن بها أفسخ هذا النكاح ام يقر؟ و يرفع بها الى صداق مثلها او يرفع بها الى ادنى مما يستحل به النساء في قول مالك؟ و كيف ان كان قد بنى بها ما ذا يكون لها من الصداق؟ و هل يترك هذا النكاح بينهما لا يفسخ اذا كان قد بنى بها؟ قال: بلغنى عن مالك انه قال: ان امهر ثلاثة دراهم قبل ان يدخل بها اقر النكاح و لم يفسخ؛ قال ابن القاسم: و رأيت ان كان قد دخل بها ان يجبر على ثلاثة دراهم و لا يفرق بينهما - انتهى .

(١) كذا في الأصل، و في الهندية « الشرط الفاسد »؛ و لا يفسد النكاح عندهم الا بعض الشروط، و مسائل من باب النكاح لا يفسدها الشروط الفاسدة، كما يظهر من المراجعة الى المدونة من باب شروط النكاح ص ١٦٠ و ص ١٦١ و غيرهما، و لذا تعجب منه ابن حزم في المحلى .

(٢) ذكره المحقق على الاطلاق في ج ٢ ص ٤١٧ من فتح القدير في فصل الكفاءة: ثم وجدنا في شرح البخارى للشيخ برهان الدين الحلبي ذكر ان البغوى قال: انه حسن، و قال فيه: رواه ابن ابى حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الاودى بسنده، ثم اوجدنا بعض اصحابنا صورة السند عن الحافظ قاضى القضاة الغسقلانى الشهير بابن حجر، قال ابن ابى حاتم: حدثنا عمرو بن عبد الله الاودى قال حدثنا كيعم عن عباد بن منصور قال حدثنا القاسم بن محمد قال سمعت جابرا رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: « و لا مهر اقل من عشرة » من الحديث الطويل؛ قال الحافظ =

تقصون اليد في ربع دينار<sup>١</sup>، فكذلك رفعتموها إلى ربع دينار و نحن لا نقطع اليد في أقل من عشرة دراهم<sup>٢</sup> فلذلك رفعناها إلى عشرة دراهم،

= انه بهذا الاسناد حسن و لا أقل منه - انتهى . وقال في باب المهر ص ٢٠٦ :  
و لنا قوله صلى الله عليه و سلم من حديث جابر رضى الله عنه : « الا لا يزوج النساء الا الأولياء ، و لا يزوجن الا من الأكفاء . و لا مهر أقل من عشرة دراهم » رواه الدارقطني و البيهقي ؛ و تقدم الكلام عليه في الكفاءة - انتهى . و ذكره في ص ٨١ من الجزء الخامس من المبسوط ، و زاد : و في حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما ان النبي صلى الله عليه و سلم قال : « لا قطع في أقل من عشرة دراهم ، و لا مهر أقل من عشرة دراهم » و في الكتاب : قال : بلغنا عن علي و ابن عمر و عائشة و عامر و ابراهيم رضوان الله عليهم اجمعين - انتهى . و بلاغ على اسنده الدارقطني في سننه ، كما قاله الحافظ في بلوغ المرام عن علي رضى الله عنه قال : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم ، اخرجه الدارقطني موقوفا و في سننه مقال - انتهى .

(١) قال مالك في موطئه : احب ما يجب فيه القطع الى ثلاثة دراهم ، و ان ارتفع الصنف او اتضع ، و ذلك ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم ، و ان عثمان بن عفان قطع في اترنجة قومت بثلاثة دراهم و هذا احب ما سمعت الى في ذلك - انتهى . قلت : ما نقله العلامة المفاتيح حفظه الله ليس في كتاب النكاح ، و انما هو في كتاب السرقة ص ٣٥٣ ذكره الامام مالك قبيل ( ما جاء في ارخاء الستور ) من كتاب النكاح ، و لفظه « و قال مالك : لا ارى ان تنكح المرأة بأقل من ربع دينار و ذلك ادنى ما يجب في القطع » - اه ص ١٩١ - ف .

(٢) قال الامام محمد في الموطأ بعد رواية حديث ابن عمر و عائشة و عثمان رضى الله عنهم في قطع اليد في المجن و ربع دينار و ثلاثة دراهم : قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد ، فقال اهل المدينة : ربع دينار ، و رووا هذه الأحاديث ؛ و قال اهل العراق : لا تقطع =

= اليد في أقل من عشرة دراهم ، و روى ذلك عن النبي صلى الله عليه و سلم ؛ و عن عمر و عن عثمان و عن علي و عن عبد الله بن مسعود و عن غير واحد فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة ، و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . و قال في كتاب الآثار : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : لا يقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم ، قال محمد : و به نأخذ و هو قول أبي حنيفة ؛ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : لا يقطع يد السارق في أقل من ثمن الحقة ، و كان ثمنها عشرة دراهم ؛ و قال : قال إبراهيم أيضا : لا يقطع السارق في أقل من ثمن الحز ، و كان ثمنه يومئذ عشرة دراهم ، و لا يقطع في أقل من ذلك - انتهى . و اياك و الظن ان هذا البحث هنا غريب لا يناسب المقام ، كلا ! و قد اورده ههنا لمصالح في خلدي ، ان تأملت يظهر عليك بعضها او جلها ، و لا اقدر على اظهارها ، و البحث في ذلك طويل الذيل ، و قد اطال الكلام الطحاوي في بابه على ما هو دأبه في شرح معاني الآثار من ص ٩٣ الى ص ٩٦ من الجزء الثاني ، و راجع الجواهر النقي ، و ما روى من القطع في أقل من عشرة دراهم محمول على السياسة ، صرح بذلك على القاري في شرح البقاية و الشيخ الأنور الكشميري في « الغرر الشاذة على الترمذي » ، و هو محمل حسن ، و الاسام محمد رحمه الله تعالى اشار في الموطأ الى محمل آخر بقوله : فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالثقة - اه . و معنى لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه و سلم و عن اصحابه بعده و لم يعرف التقدم و التأخر ليعرف الناسخ من المنسوخ اخذنا فيه بالأحوط المعتمد الذي لا يشك فيه و هو عشرة دراهم ، لأن الحدود تدرئ بالشبهات و لا تثبت الا بما لا شك فيه . و اطال الفاضل المكنوي ايضا في « التعليق الممجّد على الموطأ للإمام محمد » ، و اتى عليك ايضا حاشيا لرام ما قال المحدث الزبيدي في عقود الجواهر المنيقة حتى تكون ادلة المسألة بمرأى منك و مسمع : أبو حنيفة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة =

= المسعودي عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال : كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم ، كذا رواه البخاري من طريق أبي مقاتل و نصر الصنعاني عنه ، و رواه من طريق خلف بن ياسين عنه بلفظ : إنما كان القطع في عشرة دراهم ؛ و رواه ابن خسرو من طريق محمد بن الحسن عنه بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم » و تابعه وكيع و الثوري و ابن المبارك و غيرهم ، و المسعودي ثقة روى له أصحاب السنن الأربعة و استشهد به البخاري ، و الذي في سؤالات الحاكم و اجوبتها للبغداديين انه اختلط و لكنه ذكر الامام احمد بن حنبل ان سماع وكيع عنه قديم ، و ان من سمع منه بالكوفة و البصرة فسأعه جيد ، ذكره صاحب الكمال ، فان حكما برأية الامام باعتبار الزيادة زال انقطاع هذا الأثر و الا فلا علة فيه الا الانقطاع ، و لا يقوم بمعارضته ما رواه الثوري عن عيسى بن أبي غرة عن الشعبي عن ابن مسعود رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قطع سارقا في خمسة دراهم ، كما زعمه البيهقي فان فيه ثلاث علل : الثوري مدلس و قد عنعن ، و ابن أبي غرة ضعيف ضعفه القطان ، و الشعبي عن ابن مسعود منقطع ؛ فسنده رواية المسعودي اقرب ان يكون صحيحا - فتأمل ؛ و اخرجه احمد و الدارقطني من حديث الحجاج بن ارطاة عن عمر بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه بلفظ الرواية الثالثة ، و اخرجه الطبراني في الأوسط من رواية أبي مطيع البلخي عن الامام بلفظ « لا قطع الا في عشرة دراهم » و رواه عبد الرزاق من طريق القاسم عن ابيه عن جده ؛ قلت : و اخرجه الطبراني ايضا ، و اشار اليه الترمذي حيث قال : قد روى عن ابن مسعود « لا قطع الا في دينار او عشرة دراهم » و هو مرسل رواه القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود ، و القاسم لم يسمع من ابن مسعود - اه ؛ فظهر من كلامه امران ، الأول : ان في الحديث انقطاعا ، و الثاني : انه موقوف ، و سند الامام أبي حنيفة و عبد الرزاق ينفي كلا الأمرين ، و لو كان موقوفا فله حكم =

كتاب الحجة الرجل يتزوج الأمة و يشترط أن كل ولد تلده حر ج - ٣

فكلا الفريقين قد أصاب قياس قوله<sup>١</sup> في هذا .

و قلنا لهم أيضا : أرايتم رجلا تزوج امرأة على أنه لا مهر لها أفسد  
هذا النكاح ؟ فان قلتم « النكاح جائز » فقد رجعتكم عن قولكم الأول في  
الشروط الفاسدة ، وإن قلتم « إن النكاح لا يجوز » فقد رجعتكم عن قولكم :  
إن الرجل اذا تزوج المرأة على درهم إن النكاح جائز ! و يبلغ بها ربع دينار  
لأن الدرهم عندهم ليس بصداق فكأنه اشترط عليها أن لا صديق لها<sup>٢</sup> ؛  
فليس<sup>٣</sup> هذا بشيء ، و النكاح كله جائز مع الشروط الفاسدة ، و تبطل  
الشروط الفاسدة و يجوز النكاح .

= الرفع - كما لا يخفى ؛ و رواه ابن أبي شيبة من وجه آخر عن القاسم : أتى برجل سرق  
ثوبا فقال لعثمان : قومه ، فقومه ثمانية دراهم فلم يقطعه ؛ و في كتاب الحجج لعيسى بن  
إبان : حدثنا موسى بن داود حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب  
قال : مضت السنة أن لا تقطع يد السارق الا في دينار او عشرة دراهم ؛ و ذكر  
الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن جريج قال : كان قول عطاء مثل قول  
عمرو بن شعيب : « لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم » ؛ و اصحابنا يعملون برواية  
عمرو بن شعيب و لا يردون شيئا منها إذا لم يعارضها ما هو اقوى منها ، و قد قال  
البيهقي في باب من قال يرث قاتل الخطأ : الشافعي كالتوقف في رايات عمرو بن  
شعيب اذا لم ينضم اليها ما يؤكدها ، و عند النسائي معنى حديث الباب ، و كذا  
الترمذي - انتهى .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « قولهم » بالجمع .

(٢) اي فكما جوزتم الأول تجوزونه ايضا .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « ليس » .



## باب نكاح السر إذا شهد عليه العدول

قال محمد: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: نكاح السرّ جائز إذا شهد عليه العدول وإن استكتموا ذلك . وقال أهل المدينة: لا يجوز نكاح السرّ وإن شهد عليه العدول إذا استكتموا ذلك .

(١) أي من الرجال والنساء، وفيه خلاف الأئمة . قال الزرقاني في ج ٣ ص ١٩ من شرح الموطأ: وقد أجازته الكوفيون بشهادة رجل وامرأتين، وقال مالك والشافعي وأحمد: لا دخل للنساء في النكاح فانما يصح بشهادة عدلين، إلا أن مالكا أجاز العقد بدون شهادة ثم يشهدان قبل الدخول - اهـ . قال القاري: نكاح السر أي تزويج الخفية وهو أن يعقد بغير حضور نصاب الشهادة وشرائطه - كذا في التعليق؛ وفي شرح الزرقاني: قال مالك: نكاح السر ما أوصى بكتمه، والشافعي والكوفيون وغيرهم ما لم يشهد عليه، و يفسخ على كل حال - انتهى . أي على اختلاف المذاهب فافهم، فإن من أوصى بكتم نكاحه لا يفسخ عندنا كما هو ظاهر من الباب ومساائله التي ذكرها الإمام محمد فيه .

(٢) في المدونة الكبرى ج ٢ ص ١٥٨: قلت: أ رأيت الرجل ينكح بيته ويأمرهم أن يكتموا ذلك أ يجوز هذا النكاح في قول مالك؟ قال: لا؛ قلت: فإن تزوج بغير بيته على غير استسرار؟ قال: ذلك جائز عند مالك ويشهدان فيما يستبлан؛ قلت: لم أبطلت الأول؟ قال: لأن أصل هذا الاستسرار فهو وإن كثرت البيته إذا أمر بكتمان ذلك أو كان ذلك على الكتمان فالنكاح فاسد؛ يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجل نكح سرا واشهد رجلين قال: إن مسها فرق بينهما واعتدت حتى تنقضي عدتها، وعوقب الشاهدان بما كتما من ذلك، وللرأة مهرها، ثم إن شاءت نكحته حين تنقضي عدتها نكاح غلانية؛ قال يونس وقال ابن وهب مثله، قال يونس قال ابن شهاب: وإن لم يكن مسها فرق بينهما ولا صداق لها، ونرى أن ينكحها الإمام =

= بعقوبة و الشاهدين . فانه لا يصلح نكاح السر ؛ و قال يحيى بن سالم بن عبد الله مثله ؛  
 ابن لهيعة عن يعقوب بن ابراهيم المدنى عن الضحاك بن عثمان ان ابا بكر الصديق قال :  
 لا يجوز نكاح السر حتى يعلن به . يشهد عليه ؛ ابن وهب عن ثمر بن ثمر الأموى  
 عن حسين بن عبد الله عن ابيه عن جده عن على بن ابي طالب « ان رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم مر هو و اصحابه ببني زريق فسمعوا غناء و لعبا فقالوا : ما هذا ؟ فقالوا : نكح  
 فلان يا رسول الله ! فقال : كمل دينه هذا النكاح لا السفاح ، و لا نكاح السر حتى يسمع  
 دف او يرى دخان ، قال حسين : و حدثني عمرو بن يحيى المازنى عن جده ابي حسين  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كره نكاح السر حتى يضرب بالدف ؛ ابن لهيعة عن  
 يزيد بن ابي حبيب ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب بن شرحبيل ان : مَر من  
 قبلك ان يظهروا عقدة النكاح بالدف حتى يفرق بين النكاح و السفاح ، و امنع الذين  
 يضربون بالبرابط ؛ و البرابط الأعواد - انتهى . نقلت عبارة المدونة ليكون بين يدي  
 الأحناف أدلة المخالف لجيئوا عنها و يحملوها على محامل حسنة . كي لا تتضاد الأدلة ؛  
 و الكلام فى ابن لهيعة مشهور ، و يعقوب بن ابراهيم المدنى ليس بالمعروف ، قاله ابن  
 عدى - كما . فى ميزان الاعتدال . و فى متن الأثر اشهاد مع الاعلان شرط لجواز  
 النكاح فلا يتم التقريب ، فعند الامام مالك رحمه الله يجوز النكاح بلا شهود كما عرفته ،  
 فأثر ابي بكر رضى الله عنه لا يوافقه ؛ و الضحاك بن عثمان بروى عن التابعين - كما فى  
 الميزان ، ففيه انقطاع ايضا - تأمل ، و ثمر بن ثمر كان غير ثقة - كما فى الميزان ؛ و شيخه  
 حسين بن عبد الله كذبه مالك ، و قال ابو حاتم : متروك الحديث كذاب ، و قال احمد :  
 لا يساوى شيئا ، و قال ابن معين : ليس بثقة و لا مأمون ، و قال البخارى : منكر الحديث  
 ضعيف ، و قال ابو زرعة : ليس بشئ . اضرب على حديثه - قاله الذهبي فى الميزان ؛  
 فاسناد الحديث ضعيف جدا لا يجوز الاحتجاج به قطعا ؛ و مع هذا فى الحديث « حتى  
 يسمع دف او يرى دخان ، فمن لم يضرب فى النكاح الشرعى بالدف او لم ير فى بيته =

وقال محمد: كيف يبطل هذا وقد شهدت عليه العدول؟ أرايتم رجلا  
 زوج ابنته وهي ثيب برضاها وأمرها<sup>١</sup> بالبينة العدول رجلا كفوا صالحا  
 إلا أنهم يرضون من الصداق جميعا على أمر استحيوا لا يعلم به الناس  
 فسألهم أن يكتبوا ذلك أيبطل ذلك النكاح؟ أرايتم رجلا مستخفيا من  
 سلطان زوج ابنته بالبينة العدول واستكتم ذلك من خوف السلطان أيبطل  
 هذا النكاح؟ أو يزوج الرجل نفسه وهو مستخف من السلطان أو من دين  
 عليه فسألهم أن يكتبوا لمكان خوفه أيبطل هذا النكاح، قالوا: قد جاء في  
 هذا أثر فلا نخالفه. قيل لهم: قد سمعنا ذلك وحدثنا به فقيهكم مالك بن أنس<sup>٢</sup>  
 ذلك الأمر حق، رواه مالك بن أنس أن رجلا تزوج امرأة بشهادة رجل  
 و امرأة واحدة فأبطل ذلك عمر رضى الله عنه وقال: هذا نكاح السر لا أجزئه

= دخان لا يجوز النكاح - كما هو مفاد الحديث، ولم يقل به أحد - تأمل .

(١) مجرور معطوف على « برضاها » داخل تحت حرف الجر، أى: بأمرها .

(٢) قال الامام محمد في ص ١٨٩ من الموطأ: اخبرنا مالك عن ابى الزبير ان عمر أتى  
 برجل فى نكاح لم يشهد عليه الا رجل و امرأة فقال عمر: هذا نكاح السر ولا ينجزه،  
 و لو كنت تقدمت فيه لرجمت؛ قال محمد: و بهذا تأخذ، لأن النكاح لا يجوز فى اقل من  
 شاهدين، و إنما شهد على هذا الذى رده عمر رجل و امرأة فهذا نكاح السر لأن  
 الشهادة لم تكمل و لو كملت الشهادة برجلين او رجل و امرأتين كان نكاحا جائزا و ان  
 كان سرا، و إنما يفسد نكاح السر ان يكون بغير شهود، فأما اذا كملت الشهادة فهو  
 نكاح العلانية و ان كانوا اسروه؛ قال محمد: اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم  
 ان عمر بن الخطاب اجاز شهادة رجل و امرأتين فى النكاح و الفرقة: قال محمد: و بهذا  
 تأخذ، و هو قول ابى حنيفة رضى الله تعالى - انتهى .

ولو تقدمت فيه لرجعت؛ وهذا عندنا من النكاح الذي لا يجوز<sup>١</sup> لأن البينة لم تكامل فيه، ولا يجوز إلا بشاهدين عدلين أو رجل وامرأتين ممن يرضى

(١) لما رواه الدارقطني مرفوعاً: لا نكاح الا بشهود؛ وروى الترمذي من حديث ابن عباس مرفوعاً وموقوفاً وقال: والموقوف اصح، البغايا الاتى ان ينكحن انفسهن بغير شهود، ولم يرفعه غير عبد الأعلى في التفسير ووقفه في الطلاق، لكن ابن حبان روى من حديث عائشة رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال: «لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فان تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له» قال ابن حبان: لا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا؛ ورواه ابن حزم في ج ٩ ص ٤٦٥ من المحلى وقال: لا يصح في هذا الباب غير هذا السند، يعنى ذكر شاهدي عدل، وفي هذا كفاية لصحته - اه؛ قال الزرقاني في شرح الموطأ ج ٣ ص ١٩: رواه احمد والطبراني والبيهقي واسناده صحيح - اه؛ وذكر الحافظ في التلخيص: وفي الباب حديث ابى هريرة وعلى وأنس وجابر وابن مسعود وابن عمر وعمران بن حصين رضى الله عنهم؛ ذكره الزيلعي في تخريج احاديث الهداية مع ما له وما عليه. وقال ابن حزم في المحلى: ولا يتم النكاح الا باشهاد عدلين فصاعداً او باعلان عام، فان استكمتم الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً، وقال: قوم اذا استكمتم الشاهدان فهو نكاح سر وهو باطل؛ قال ابو محمد: هذا خطأ لوجهين، احدهما انه لم يصح قط نهى عن نكاح السر اذا شهد عليه عدلان، والثاني انه ليس سرا ما عليه خمسة: الناكح والمنكح والمنكحة والشاهدان، قال الشاعر:

ألا كل سرّ جاوز اثنين شائع

وقال غيره

السر يكتمه الاثنان بينهما<sup>٢</sup> وكل سر عدا الاثني منتشر

ومن اباح النكاح الذي يستكمتم الشاهدان ابو حنيفة والشافعي وابو سليمان وأصحابهم -

اتهى ج ٩ ص ٥٦٨ .

به من الشهداء<sup>١</sup>، فإذا كملت<sup>٢</sup> الشهادة التي يحل بها النكاح فذلك نكاح العلانية

(١) أي ينعقد النكاح بشهادة عدلين أو عدل وعدلتين بالطريق الأولى، فإن الأصل عندنا أن كل من يصلح أن يكون قابلاً للعقد بنفسه ينعقد النكاح بشهادته، وكل من يصلح أن يكون ولياً في نكاح يصلح أن يكون شاهداً في ذلك النكاح، وعلى هذا الأصل قلنا: ينعقد النكاح بشهادة الفاسقين، ولا ينعقد عند الشافعي رحمه الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم: لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل؛ ولكننا نقول: ذكر العدالة في هذا الحديث والشهادة مطلقة فيما روينا فنحن نعمل بالمطلق والمقيد جميعاً مع أنه نكر ذكر العدالة في موضع الإثبات فيقتضي عدالة ما وذلك من حيث الاعتقاد، وفي الحقيقة المسألة تبتني على أن الفاسق من أهل الشهادة عندنا وإنما لا تقبل شهادته تمكن تهمة الكذب، وفي الحضور والسماع لا تمكن هذه التهمة فكان بمنزلة العدل، وعند الشافعي رحمه الله تعالى الفاسق ليس من أهل الشهادة أصلاً لنقصان حاله بسبب الفسق، ويتبني أيضاً على أصل أن الفسق لا ينقص من إيمانه عندنا فإن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، والأعمال من شرائع الإيمان لا من نفسه، وعنده الشرائع من نفس الإيمان ويزداد الإيمان بالطاعة وينقص بالمعصية فجعل نقصان الدين بسبب الفسق كنقصان الحال بسبب الرق والصغر، واعتبر بطرف الأداء فإن المقصود إظهار النكاح عند الحاجة إليه والصيانة عن خلل يقع بسبب التجاحد، ولا يحصل ذلك بشهادة الفاسق؛ ولكننا نقول: الفسق لا يخرج من أن يكون أهلاً للإمامة والسلطنة فإن الأئمة بعد الخلفاء الراشدين رضي الله تعالى عنهم قلّ ما يخلو واحد منهم عن فسق فالقول بخروجه من أن يكون إماماً بالفسق يؤدي إلى فساد عظيم ومن ضرورة كونه أهلاً للإمامة كونه أهلاً للقضاء لأن تقلد القضاء يكون من الإمام ومن ضرورة كونه أهلاً لولاية القضاء أن يكون أهلاً للشهادة، وبه ظهر الفرق بينه وبين نقصان الحال بسبب الرق والأداء ثمرة من ثمرات الشهادة، وفوت الثمرة لا يدل على انعدام الشيء من أصله =

وإن خفي و ليس بنكاح السر ؛ ألا ترى لو أن رجلا جالس وسط المسجد الحرام فنكح و لم يحضره إلا العبيد و النساء لم يحز النكاح و إن كان ظاهرا

= ألا ترى أن بشهادة المستور الذي ظاهر حاله العدالة ينعقد النكاح و لا يظهر بمقالته ! وكذلك بشهادة ابنته منها - كذا في مبسوط السرخسي ، و راجع لذلك ج ٢ ص ٣٥٢ من كتاب النكاح من فتح القدير فانه مفيد جدا ، و إذا تأملت يظهر لك و هن ما قال ابن حزم في المحلى من كتاب الشهادة و من باب الاشهاد في النكاح ، و التطويل مانع عن النقل . (٢) كذا في الأصول « كملت » من الكمال ، و الأظهر أن يكون « تكملت » كما في مواضع من الباب .

(١) لأن الشرط لما كان هو الاظهار يعتبر فيه ما هو طريق الظهور شرعا ، و ذلك بشهادة الشاهدين فانه مع شهادتهما لا يبقى سرا ، قال القائل :

و سرك ما كان عند امرئ      و سر الثلاثة غير الخفي

كذا في المبسوط ؛ و يظهر من فتح القدير القائل الكرخي حيث قال : و قول الكرخي : نكاح السر ما لم يحضره الشهود ، فاذا حضروا فقد اعلن ، قال :

و سرك ما كان عند امرئ      و سر الثلاثة غير الخفي صريح

فيما ذكرناه ( اى من البحث ) فالتحقيق انه لا خلاف في اشتراط الاعلان ، و انما الخلاف بعد ذلك في ان الاعلان المشروط هل يحصل بالاشهاد حتى لا يضر بعده توصية للشهود بالكتمان اذ لا يضر بعد الاعلان التوصية بالكتمان ، او لا يحصل بمجرد الاشهاد حتى يضر ، فقلنا : نعم ، و قالوا : لا ، و لو أعلن بدون الاشهاد لا يصح لتخلف شرط آخر و هو الاشهاد ، و عندهم يصح ؛ فالحاصل أن شرط الاشهاد يحصل في ضمنه الشرط الآخر فكل اشهاد اعلان و لا ينعكس ، كما لو اعلنوا بحضرة صبيان او عبيد - انتهى .

حتى يشهد على ذلك الأحرار المسلمون! أفلا ترون السر ههنا ليس على ما وصفتم! إنما أبطل عمر رضى الله تعالى عنه نكاح السر أنه نكاح لم يتكامل شهادة الشهود عليه .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية بالاضافة . قال في الهداية : و لا بد من اعتبار الحرية فيها لأن العبد لا شهادة له لعدم الولاية و لا بد من اعتبار العقل و البلوغ لأنه لا ولاية بدونها - انتهى ؛ و تكلم عليه المحقق في الفتح فراجع . قال في المبسوط : فأما بشهادة العبدین و الصبیین لا ینعقد النکاح لأنهما لا یقبلان هذا العقد بأنفسهما و لأنها لا یصلحان للولاية فی هذا العقد ، و هذا لأن النکاح یعقد فی محافل الرجال و الصبیان و العبد لا یدعون الی محافل الرجال عادة ، فلهذا جعل حضورهما کلا حضورهما ، و علی هذا الأصل ینعقد النکاح بشهادة رجل و امرأتین عندنا فان المرأة تصلح لذلك و للنساء مع الرجال شهادة اصلية و لكن فیها ضرب شبهة من حیث انه یغلب الضلال و النسیان علیهن كما أشار الله تعالى فی قوله « ان تضل احدهما فتذكر احدهما الاخری » و بانضمام احدی المرأتین الی الاخری تقل تهمة النسیان و لاتعدم لبقاء سببها و هی الأنوثة ؛ و لا تجعل حجة فیما یندرئ بالشبهات كالحدود و القصاص . فأما النکاح و الطلاق یثبت مع الشبهات ، فهذه الشهادة فیها نظیر شهادة الرجال ؛ و لا اشکال ان تهمة الضلال و النسیان فی شهادة الحضور لا تتحقق فکان ینبغی ان ینعقد النکاح بشهادة رجل و امرأة ! و لکننا نقول قد ثبت بالنص ان المرأتین شاهد واحد فكانت المرأة الواحدة نصف الشاهد و بنصف الشاهد لا یثبت شیء . و لهذا لو شهد رجلان و امرأة ثم رجعوا لم تضمن المرأة شیئا ، و سنقرر هذه الأصول فی موضعها من کتاب الشهادات ان شاء الله تعالى ؛ و اعتمادنا علی حدیث عمر رضى الله تعالى عنه حیث اجاز شهادة رجل و امرأتین فی النکاح و الفرقه - کذا فی المبسوط .

أخبرنا محمد قال أخبرنا مالك بن أنس عن أبي الزبير<sup>١</sup> أن عمر  
رضي الله عنه<sup>٢</sup> أتى في نكاح<sup>٣</sup> لم يشهد عليه إلا رجل [ وامرأة ]<sup>٤</sup> فقال عمر  
رضي الله عنه: هذا نكاح السر ولا أجيزه<sup>٥</sup> ولو كنت تقدمت فيه لرجمت<sup>٥</sup>؛  
فهذا ونحوه الذي ينبغي نكاح السر ولا يجاز<sup>٦</sup> لأن الشهادة لم تكمل فيه،  
ولو كملت فيه لجاز .

(١) هو الصواب كما في موطأ مالك و موطأ محمد و شرح الزرقاني و التعليق الممجد،  
و وقع في الأصل « ابن الزبير » وهو مصحف غلط ؛ و أبو الزبير هو محمد بن مسلم بن  
تدرس المكي ، روى عن جابر و ابن عمر و ابن عباس و ابن الزبير و عائشة ، و عنه  
مالك و أبو حنيفة و شعبة و السفينان ، وثقه ابن المديني و ابن معين و النسائي ، مات  
سنة ١٢٨ - كذا في الاسعاف . و راجع ترجمته في ج ٣ ص ١٣٤ من كتاب الميزان  
و ج ٩ ص ٤٤٠ من التهذيب و غيرهما من كتب الرجال .

(٢-٢) كذا في الأصول ، و في موطأ « أتى بنكاح » و في موطأ الامام محمد « أتى برجل  
في نكاح » و الكل صحيح و « أتى » بضم الهمزة .  
(٣) ما بين المربعين زيد من الموطئين .

(٤) كذا في موطأ مالك ، و في موطأ محمد « لا نجيزه » بالجمع لأنه صلى الله عليه وسلم  
قال « لا نكاح الا بولي و شاهدي عدل » رواه احمد و الطبراني و البيهقي و غيرهم  
و اسناده صحيح - كذا في شرح الزرقاني .

(٥) أي فاعله و جعله سرا لأن الشهادة لم تتم - قاله الزرقاني في شرحه . و في التعليق  
الممجد : و الظاهر ان معناه : لو تقدمت في هذا الأمر بالمنع و سبقت بأقامة الحجة على  
عدم جوازه و شهرت ذلك ثم فعلت بعد الاطلاع عليه لرجمت ، أي : أقت عليه تعزيرا  
و عقوبة - اه .

(٦) كذا في الأصول ، ولعله « لا يجوز » كما في قرينه و قسميه لجاز بالمجرد الثلاثي - تأمل .



محمد قال: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي<sup>١</sup> عن حماد<sup>٢</sup> عن إبراهيم النخعي<sup>٣</sup> أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أجاز شهادة رجل و امرأتين في النكاح والفرقة .

محمد قال: أخبرنا عباد بن العوام<sup>٤</sup> قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة<sup>٥</sup> عن عطاء بن أبي رباح<sup>٦</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يجيز شهادة (١) مضى فيما مضى مرارا .

(٢) سبق فيما قبل . و الأثر مرسل لأن إبراهيم لم يدرك عمر ، و مراسيله صحيحة كما مر مرارا في المحلى : و صح عن إبراهيم النخعي أنه لا تجوز شهادة النساء في الطلاق و لا في النكاح و لا في الحدود ، و أجاز شهادة امرأتين مع رجل في العتق و الوصية و الدين - اهـ . و روينا من طريق ابن أبي سبرة عن موسى بن عقبة عن القعقاع عن ابن عمر : لا تجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يطلع عليه غيرهن من عورات النساء و حملهن و حيضهن ؛ و من طريق إبراهيم بن أبي يحيى عن ابن ضميرة عن أبيه عن جده عن علي : لا تجوز شهادة النساء بمنا حتى يكون معهن رجل ؛ و عن عطاء مثل هذا ، و عن عمر بن عبد العزيز مثله ، صح عنهما ؛ و روينا من طريق الحسن بن عمار عن الزهري و الحكم بن عتيبة ، قال الزهري : عن سعيد بن المسيب عن عمر . و قال الحكم : عن علي ، ثم اتفق علي و عمر : لا تجوز شهادة النساء في الطلاق و النكاح و لا في الدماء و لا الحدود ؛ و صح عن أبي الشعثاء جابر بن زيد قبول النساء مع رجل في الطلاق و النكاح .

(٣) مضى فيما سبق من الأبواب ، و الأثر رواه ابن حزم في المحلى من طريق أبي عبيد نا هشيم عن حجاج بن أرطاة عن عطاء قال : أجاز عمر بن الخطاب شهادة النساء مع الرجال في الطلاق و النكاح - انتهى .

النساء مع الرجال في النكاح<sup>١</sup> .

## باب الرجل يتزوج المرأة بمهر مسمى إلى أجل

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يتزوج المرأة بمائة دينار إلى سنة . إن هذا النكاح جائز ، وإن تصدقت بمهرها عليه قبل أن تستوفيه فهو جائز ، ولا بأس أن يدخل بها قبل أن يعطيها شيئاً<sup>٢</sup> . و قال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة ، إلا أنهم قالوا : يكره للرجل أن يمس المرأة

(١) به قال الثوري و عثمان البتي وغيرهما . و قد نقله ابن حزم في المحلى و أطال فيه بنقل المذاهب في ذلك .

(٢) قال في الدر المختار ذيل حديث البيهقي وغيره : لا مهر أقل من عشرة دراهم ، و رواية : الأقل تحمل على العجل - انتهى . أى ما يدل بحسب الظاهر من الأحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة ، و كلها مضعفة إلا حديث « التمس و لو خاتماً من حديد » يجب حملها على أنه المعجل و ذلك العادة عندهم تعجيل بعض المهر قبل الدخول ، حتى ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يدخل حتى يقدم شيئاً لها تمسكاً بمنعه صلى الله عليه وسلم علياً أن يدخل بفاطمة رضى الله تعالى عنهما حتى يعطيها شيئاً ، فقال : يا رسول الله ليس شيء ! فقال : أعطها درعك ؛ فأعطها درعه - رواه أبو داود و النسائي . و معلوم أن الصداق كان أربعاً درهم و هى فضة ، لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً - رواه أبو داود : فيحمل المنع المذكور على الندب أى ندب تقديم شيء ادخالاً للسريرة عليها ، تألفاً لقلبها ، و إذا كان ذلك معهوداً و جب حمل ما خالف بما رويناه عليه جمعاً بين الأحاديث ؛ و هذا و ان قيل : أنه خلاف الظاهر في حديث « التمس و لو خاتماً من حديد » لكن يجب المصير إليه لأنه قال فيه بعده « زوجتكها »

‘حتى يعطيها’ من مهرها شيئاً فيستحلها به ، و لا نرى بأساً أن تتصدق عليه بما بقي إذا أخذت بعضه ، و الذي استحلها<sup>٢</sup> به زوجها أدنى ما ينكح بمثله من الصداق ربع دينار فصاعداً .

= بما معك من القرآن ، فإن حمل على تعليمه أياها ما معه أو نفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى و هو قوله تعالى « أن تبغوا بأموالكم » فقيد الاجلال بالابتغاء بالمال ، فوجب كون الخبر غير مخالف له و الا لم يقبل لأنه خبر واحد و هو لا ينسخ القطعي في الدلالة ؛ و تمام ذلك مبسوط في الفتح - قاله العلامة ابن العابدین الشامي .

(١ - ١) كذا في الأصل ، و في الهندية : قبل ان يعطيها .

(٢) في شرح الزرقاني : ان مالكا استحب تقديم ربع دينار لا اقل - اه .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية : يستحلها .

(٤) مسائل هذا الباب في مواضع من المدونة . و قال ابن حزم في المحلى : و قال مالك : لا يدخل عليها حتى يعطيها مهرها الحال ، فان وهبته له اجبر على ان يفرض لها شيئاً آخر و لا بد - انتهى . و هو مروي عن ابن عباس و ابن عمر رضي الله عنهم كما في المحلى : روينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج اخبرني ابو الزبير انه سمع عكرمة مولى ابن عباس يقول قال ابن عباس : اذا نكح المرأة و سمى لها صداقاً فأراد أن يدخل عليها فليلق اليها رداءه او خاتماً ان كان معه ؛ و من طريق ابن وهب : حدثني يونس بن يزيد الأيلي عن نافع عن ابن عمر قال : لا يصلح للرجل ان يقع على المرأة زوجه حتى يقدم اليها شيئاً من ما لها ما رضيت به من كسوة او عطاء ؛ قال ابن جريج : و قال عطاء و سعيد ابن المسيب و عمر و هو ابن دينار : لا يمسه حتى يرسل اليها بصداق او فريضة ؛ قال عطاء و عمرو : ان ارسل اليها بكرامة لها ليست من الصداق او الى اهلها فحسبه هو يحلها له ؛ و قال سعيد بن جبير : اعطها و لو خماراً ؛ و قال الزهري : بلغنا في السنة ان لا يدخل بامرأة حتى يقدم نفقة او يكسو كسوة ، ذلك مما عمل به المسلمون - انتهى .

قال محمد: و لِمَ كرهتم أن يدخل عليها قبل أن يعطيها شيئا إذا رضيت بذلك و رضى به أولياؤها؟ وإن كان الصداق حالا إنما يكره<sup>١</sup> أن يكون أصل النكاح بغير صداق و قيل<sup>٢</sup>: لا نكاح إلا بصداق، فأما إذا نكحها بصداق ثم تصدقت به عليه و أذنت له أن يدخل بها قبل أن يوفيهما الصداق فلا بأس عليه بذلك، و قد جاء في هذا أثر عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم و عن غيره:

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري<sup>٣</sup> قال حدثنا منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن خيثمة بن عبد الرحمن<sup>٤</sup> الجعفي أن رسول الله

(١) يعني لو كانت الكراهة فأحرى أن تكون في حالة النكاح بغير صداق و إذ ليس فليس.  
(٢) يعني كما قال القائل: لا نكاح إلا بصداق، يشير إلى أنه قد جاء في بعض الآثار: «لا نكاح إلا بصداق» فكان ذلك أولى بهذا الحكم.

(٣) و لعله سبق فيما تقدم، قال الذهبي في الميزان: سفيان بن سعيد الثوري الحجة الثبت، متفق عليه مع أنه كان يدلّس عن الضعفاء و لكن له نقد و ذوق، و لا عبرة بقول من قال: يدلّس و يكتب عن الكذابين - انتهى؛ و قال الحافظ في التقريب: سفيان ابن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ فقيه، عابد امام حجة، من رؤس الطبقة السابعة، و كان ربما دلّس، مات سنة إحدى و ستين و له أربع و ستون - انتهى. و منصور و طلحة بن مصرف تقدما فيما سبق.

(٤) ابن أبي سبرة بفتح المهملة و سكون الموحدة، الجعفي الكوفي - كما في التقريب، من رجال الستة؛ و في التهذيب: لأبيه و جده صحبة، وفد جده أبو سبرة إلى النبي صلى الله عليه و آله و سلم و معه ابنه سبرة و عزيز، روى عن أبيه و علي بن أبي طالب و ابن عمر و ابن عمرو و ابن عباس و البراء بن عازب و عدي بن حاتم و النعمان بن بشير و غيرهم من الصحابة و التابعين، و عنه زر بن حبیش و أبو اسحاق السيعي و طلحة =

صلى الله عليه وآله وسلم جهز امرأة إلى زوجها ولم يعطها شيئاً .

= ابن مصرف وعمر بن ميرة الجملي وقنادة والأعمش ومنصور وغيرهم، قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال العجلي: كوفي تابعي، ثقة، وكان رجلاً صالحاً، ولم ينح من قننة ابن الأشعث أحد الأهل ولا إبراهيم النخعي، وقال مالك بن مغول عن طلحة بن مصرف: ما رأيت بالكوفة أحداً أعجب إلي منها، قال البخاري: مات قبل أبي وائل، وقال غيره: مات سنة ثمانين؛ قلت: وأرخه ابن قانع سنة ٨٠، وذكره ابن حبان في الثقات وساق بسنده عن نعيم بن أبي هند قال: رأيت أبا وائل في جنازة خيثة، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لم يسمع خيثة من ابن مسعود، وكذا قال أبو حاتم، وقال أبو زرعة: خيثة عن عمر مرسل، وقال ابن القطان: ينظر في سماعه من عائشة رضي الله عنها - انتهى .

(١) والحديث مرسل كما هو ظاهر، فإن خيثة تابعي لم يلق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى من وجهين مرسلين، ثم أخرجه من طريق شريك عن منصور عن طلحة بن مصرف عن خيثة عن عائشة رضي الله عنها موصولاً، ورواه أبو داود في سننه: حدثنا محمد بن الصباح البزاز نا شريك عن منصور عن طلحة عن خيثة عن عائشة قالت: أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ادخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً - انتهى . وهو نص في أنه لا يشترط في صحة النكاح أن يعطيها الزوج شيئاً قبل الدخول بها، فالذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم علياً بإعطاء الدرع لم يكن للوجوب؛ قال العلامة السيد ابن عابدين الشامي رحمه الله في رد المحتار بعد ذكر حديث علي رضي الله عنه: لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضي الله عنها قالت: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ادخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيها شيئاً - رواه أبو داود؛ فيحمل المنع المذكور على التدب أي تدب تقديم شيء ادخالاً للسرة عليها تألفاً لقلبها، =

محمد قال: أخبرنا ابن المبارك عن ابن جريج<sup>١</sup> في امرأة وهبت لزوجها من صداقها ثم خاصمته فقال: قال عطاء بن أبي رباح وعبد الله بن عبيد بن عمير<sup>٢</sup>: ليس لها ذلك؛ قال: فإن ادعت أنه أكرهها؛ قال: أفلا أشهد في السر على ذلك؟!

= و إذا كان ذلك معهودا وجب حمل ما خالف ما رويناه عليه جمعا بين الأحاديث ، وهذا وإن قيل أنه خلاف الظاهر في حديث « التمس ولو خاتما من حديد » لكن يجب المصير إليه لأنه قال فيه بعده « زوجتكها بما معك من القرآن » فإن حمل على تعليمه إياها ما معه أو نفى المهر بالكلية عارض كتاب الله تعالى « أن تبغوا بأموالكم » فقيد الإحلال بالابتغاء بالمال فوجب كون الخبر غير مخالف له وإلا لم يقبل لأنه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في الدلالة ، وتمام ذلك مبسوط في الفتح - انتهى ج ٢ ص ٥٠٩ ؛ لكن قال أبو داود - كما في بعض نسخ أبي داود : وخيثة لم يسمع من عائشة رضي الله عنها ، كما في هوامشه ، ونقله في بذل المجهود أيضا هذا - والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي ، مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، وكان يدلس ، ويرسل من السادسة - كذا في التقريب ؛ وهو من رجال الستة . وابن المبارك وعطاء بن أبي رباح قد تقدما فيما قبل - والله أعلم .

(٢) عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي ثم الجندعي ، أبو هاشم المكي ، فإن ابن جريج روى عنه كما في ترجمتهما من التهذيب ج ٥ ص ٣٠٨ وج ٦ ص ٤٠٢ . وهو من رجال مسلم والأربعة ، روى عن أبيه - وقيل : لم يسمع منه - وعائشة وابن عباس وابن عمر و أم كلثوم امرأة منهم والحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وعبد الرحمن بن عبد الله ابن أبي عمار وثابت البناني وهو من أقرانه وغيرهم ، وعنه جرير بن حازم وإسماعيل بن أمية وإيوب بن موسى الأمويان وبديل بن ميسرة وابن جريج والأوزاعي وعكرمة ابن عمار وعطاء بن السائب وهارون بن أبي إبراهيم وعبد الله بن أبي زياد القداح =

محمد قال : قال سفيان الثوري قال حدثنا منصور ابن المتعمر عن  
إبراهيم قال : لا يرجع الزوج إذا وهب للمرأة شيئاً ولا المرأة .

= وغيرهم ؛ قال ابو زرعة : ثقة ، وقال ابو حاتم : ثقة يحتج بحديثه ، وقال ابو داود :  
لم يرو عنه شعبة ، قال : عندى فى الصلاة على الجنائز بضعة عشر بابا ، وقال النسائي : ليس  
به بأس ، قال عمرو بن على : مات سنة ثلاث عشرة و مائة . قلت : وذكره ابن حبان فى  
الثقات وقال : كان مستجاب الدعوة ، وقال داود الطمار : كان من افصح اهل مكة ،  
وقال محمد بن عمر : كان ثقة صالحا له احاديث ، وقال العجلي : تابعى مكى ثقة ، وقال  
ابن حزم فى المحلى : لم يسمع من عائشة ، وقال البخارى فى التاريخ الاوسط : لم يسمع  
من ابيه شيئا ولا يذكره ، وقال اسحاق : القراب قتل بالشام فى الغزو سنة ثلاث عشرة  
و مائة - قاله الحافظ فى التهذيب . اما عبد الله بن عمير فهو ابو محمد مولى ام الفضل ،  
وقيل : ابنها عبد الله بن عباس ، روى عن ابن عباس ، وعنه القاسم بن عباس ، توفى  
سنة سبع عشرة و مائة ، وكان ثقة قليل الحديث ؛ قال ابن المنذر : لا يعرف هو  
ولا شيخه الا فى هذا الحديث يعنى حديث ابن عباس فى عاشوراء - كما فى التهذيب  
ج ٥ ص ٣٤٣ ؛ فليس هو المراد فى هذا الموضع فانه ليس بفقير ولا مفت وهو  
مدنى ، و ابن جريج و عطاء بن ابى رباح و عبد الله بن عبيد بن عمير . فقهاء مكيون ،  
و المسألة المذكورة فقهية ، وقد قرنه ابن جريج فى نقل حكم المسألة بعطاء بن ابى رباح  
فهو معروف من بينهم بمنصب الافتاء و الفقه ، و عبد الله بن عمير غير معروف  
بذلك - تدبر .

(١) كذا فى الأصول « قال سفيان - الخ » وهو خلاف دأب الامام محمد رضى الله عنه  
فانه اذا روى حديثا او اثرا او قول فقيه عن شيوخه يقول « اخبرنا » لا يقول « قال  
فلان » كما رأيت فى هذا الكتاب من اوله الى هنا ، و كذا فى الموطأ و كتاب الآثار  
له ، فلعل « قال » زيادة من الناسخ مكان « اخبرنا » ولو كان قوله « محمد قال قال =

محمد قال أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عبد الرحمن بن زياد أن  
عمر بن عبد العزيز كتب بقول إبراهيم .

== سفيان « ليكن على محله ، فقوله « قال حدثنا منصور » كلمة « قال » زائدة رادها الكاتب  
فانه لا معنى لقوله « قال سفيان قال حدثنا - الخ » فانه تكرار زائد بلا فائدة فلا بد  
من ان يكون زيادة « قال » الثالث من الكاتب ، فالصواب ان يكون هكذا « محمد قال  
أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور - الخ » او تكون العبارة هكذا « محمد قال  
قال سفيان الثوري حدثنا منصور - الخ » تدبر .

(١) هو عبد الرحمن بن زياد بن أنعم السعدي ، أبو أيوب أو أبو خالد الأفريقي ، القاضي ،  
من رجال أبي داود و الترمذي و ابن ماجه ، عداؤه في أهل مصر ، روى عن أبيه و أبي  
عبد الرحمن الحبلي و عبد الرحمن بن رافع التتوخي و زياد بن نعيم الحضرمي و عمران  
ابن عبد المعافى و جماعة . - كما في ج ٦ ص ١٧٣ من التهذيب ؛ روى عنه الثوري  
و ابن لهيعة و ابن المبارك و عيسى بن يونس و مروان بن معاوية و ابن إدريس و جماعة ؛  
مختلف فيه ، و ثقته جماعة و ضعفه آخرون ، ولى قضاء إفريقية لمروان ؛ و قال المقرئ  
عنه : أنا أول من ولد في الإسلام بعد فتح إفريقية - يعنى بها ، و قال عمرو بن علي :  
كان يحيى لا يحدث عنه و ما سمعت عبد الرحمن ذكره الا مرة قال : حدثنا سفيان عن  
عبد الرحمن بن زياد الأفريقي ، و هو مليح الحديث ليس مثل غيره في الضعف ؛ و قال  
ابن قهزاذ عن اسحاق بن راهويه : سمعت يحيى بن سعيد يقول : عبد الرحمن بن زياد ثقة ،  
و قال الدوري عن ابن معين : ليس به بأس و هو ضعيف و هو أحب الى من أبي بكر  
ابن أبي مریم ، و قال يعقوب بن سفيان : لا بأس به و في حديثه ضعف ، و قال  
يعقوب بن شيبة : ضعيف الحديث و هو ثقة صدوق رجل صالح ، و قال أبو داود :  
قلت لأحمد بن صالح : يحتاج بحديث الأفريقي ؟ قال : نعم ، قلت : صحيح الكتاب ؟ قال :  
نعم ، و قال الترمذي : و كان البخاري يقوى أمره و يقول : هو مقارب الحديث ، =



محمد قال: قال عباد بن العوام قال حدثنا الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح في الرجل يتزوج المرأة أنه لم ير بأساً أن يدخل عليها قبل أن يعطيها شيئاً .

محمد قال: أخبرنا عباد بن العوام عن الحجاج قال: حدثنا من سمع<sup>٢</sup>

= ولذا لم يذكره في كتاب الضعفاء له - كما في ج ٢، ص ١٠٤ من ميزان الذهبى ؛ وكان أحمد بن صالح ينكر على من يتكلم فيه ويقول: هو ثقة ، ويقول: من تكلم فيه فليس بمقبول ، ابن أنعم من الثقات ؛ مات في خلافة ابى جعفر سنة ست وخمسين ومائة بأفريقية: قال المقرئ: جاوز المائة ، وذكر أبو العرب أنه مات سنة احدى وستين ومائة ؛ وكان مولده سنة اربع او خمس وسبعين ومائة ؛ كان من اجلة التابعين عدلاً في قضائه صلماً ، انكروا عليه احاديث ذكرها البهلول بن راشد ، وله ترجمة بسيطة في الميزان و التهذيب - فراجعهما .

وقوله « كتب بقول ابراهيم » يعنى لا بأس بأن يدخل بها الزوج قبل ان يقدم لها شيئاً و لا يرجع الزوج اذا وهب للمرأة شيئاً و لا المرأة ترجع اذا وهبت لزوجها شيئاً - كما في الباب .

(١) كذا في الأصول « محمد قال قال عباد - الخ » وهو ايضا خلاف دأب الامام محمد في الكتاب ، فان لم يكن من الكاتب فكلمة « قال » الثالثة في قوله « قال حدثنا الحجاج » زائدة لا محالة فلا بد من اسقاطها من البين ، و الا فسوق العبارة على عادة الامام هكذا « محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا الحجاج بن أرطاة » الى آخره ، او تكون العبارة « محمد قال قال عباد بن العوام حدثنا الحجاج - الخ » . و الحجاج و عطاء قد مر مرارا - و الله تعالى اعلم .

(٢) مجهول ، و حجاج بن أرطاة يروى عن عطاء و عكرمة و عمرو بن شعيب و الشعبي و يحيى بن ابى كثير و طبقتهم ، لكنه مدلس ؛ و من الرواة عن ابن المسيب ابنه محمد =

سعيد بن المسيب<sup>١</sup> [أنه]<sup>٢</sup> لا يرى بأسا بذلك .

محمد قال: أخبرنا سعيد بن أنس عروبة<sup>١</sup> عن قتادة<sup>١</sup> عن سعيد بن المسيب في رجل تزوج امرأة ثم دخل بها قبل أن يعطيها شيئا قال: لا بأس به .  
محمد قال: أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن إبراهيم أنه كان لا يرى بأسا إذا ملك الرجل عقدة النكاح أن يدخل بها قبل أن يقدم لها شيئا .

[محمد]<sup>٢</sup> قال أخبرنا أبو حرة<sup>١</sup> عن الحسن في الرجل يتزوج المرأة فيسمى لها صداقا أي يدخل بها قبل أن يعطيها شيئا؟ قال: لا بأس به أن يدخل بها ولا يعطيها شيئا .

### باب الرجلين يدعيان نكاح امرأة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في الرجلين يدعيان نكاح

= وسالم والزهرى و قتادة وشريك بن أبي نمر و أبو الزناد و سمي و سعد بن إبراهيم وعمر بن مرة و يحيى بن سعيد الأنصارى و داود بن أبي هند و طارق بن عبد الرحمن و عبد الحميد بن جبير و عبد الخالق و عبد المجيد بن سهيل و ابن المنكدر و عمرو بن مسلم و أبو جعفر الباقر و هاشم بن هاشم و يونس بن يوسف و جماعة - كما في التهذيب .  
و روى عن أكثرهم - كما في التهذيب . و لا أدري من هو في السند المذكور .

(١) تقدم في أبواب كثيرة من الكتاب .

(٢) سقط ما بين المربعين من الأصول .

(٣) سقط ما بين المربعين من الأصول و لا بد منه - كما هو ظاهر .

(٤) بفتح الحاء المهملة و الراء المشددة - كما تقدم فيما قبل . و الحسن هو البصرى

و قد تقدم فيما قبل ، اسمه واصل بن عبد الرحمن - كما في ج ١١ ص ١٠٤ و ج ١٢

ص ٧١ من التهذيب .

امرأة و يأتي كل واحد منهما بالبينة على نكاحه ولا يدري أيهما نكح قبل؛  
إنها تسأل عن ذلك فأيهما أقرت له بالنكاح فهي امرأته، وإن كذبتهما  
جميعا لم يكن بينهما وبين واحد منهما نكاح. وقال أهل المدينة: تطرح  
شهادة شهودهما جميعا ثم تنكح من شاءت و شاء وليها نكاحا جديدا.

(١) كذا في الأصول. ولعل الرد من الامام محمد رحمه الله على أهل المدينة سقط من  
الأصول بسهو الناسخ. كما لا يخفى على صاحب النظر في آداب الكتاب، و الا لا فائدة  
في التبويب على هذه المسألة وهي من مسائل كتاب الدعوى اذا ادعى الرجلان على  
ثالث؛ و تفصيل المسألة عندنا على ما في الدر المختار و رد المحتار و البحر و الهندية  
و الخلاصة و غيرها من كتب الفقه، فان برهنا في دعوى نكاح سقطا لتعذر الجمع لوجبة  
و لو ميتة، و لم يورخا او استوى تاريخهما قضى به بينهما، و على كل نصف المهر،  
و يرثان ميراث زوج واحد، و لو ولدت قبل الموت يثبت الذنب منهما، و انه يرث  
من كل واحد منهما ميراث ابن كامل و هما يرثان من الابن ميراث ابيه واحد و هي  
لمن صدقته سواء، سمعه القاضي او برهن عليه مدعيه بعد انكارها له بشرط ان لم تكن  
في يد من كذبت و لم تكن دخل من كذبت بها، و اما ان كانت في يد من كذبت و دخل بها  
فهو اولى و لا يعتبر قولها لأن تمكنه من نقلها او من الدخول بها دليل على سبق عقده  
الا ان يقيم الآخر البينة انه تزوجها قبله لأن الصريح يفوق الدلالة، و لا دخل بها  
احدهما و هي في بيت الآخر فصاحب البيت اولى، و هذا اذا لم يورخا او ارخا و استويا،  
فان ارخ الخارجان مطلقا فالسابق احق بها، و ان صدقت الآخر او كان ذا يد او دخل  
بها و ان لم يوجد شيء يرجع الى تصديق المرأة، فلو ارخ احدهما و صدقت الآخر او كان  
ذا يد فهي لمن صدقته او لذى اليد. فان لم تقم حجة فهي لمن اقرت له، ثم ان برهن  
الآخر قضى له، و لو برهن احدهما و قضى له ثم برهن الآخر لم يقض له الا اذا ثبت  
سببه لأن البرهان مع التاريخ اقوى منه بدونه، كما لم يقض ببرهان خارج على ذي يد =

= ظهر نكاحه الا اذا ثبت ان نكاحه اسبق ؛ فالحاصل - كما في البحر - ان سبق التاريخ ارجح من الكل ، ثم اليد ، ثم الدخول ، ثم الاقرار ، ثم تاريخ احدهما ؛ وعن الامام ابي يوسف رضى الله تعالى عنه يقضى للمؤرخ حالة الانفراد على ذى اليد فيقضى هنا للمؤرخ و ان كان الآخر ذا يد لارجح جانب المؤرخ حالة الانفراد عند ابي يوسف رضى الله عنه ؛ و راجع كتب الفقه من دعوى الرجلين على الثالث ( فرع اجنبى يتعلق بسماع الدعوى ) ؛ سئل على ما في رد المحتار في شاب امرد كره خدمة من هو في خدمته لمعنى هو اعلم بشأنه و حقيقة تخرجه من عنده فاتهمه انه عمد الى بيته و كسره في حال غيبته و اخذ منه كذا لمبلغ سماه و قامت اماره عليه بأن غرضه منه استبقاؤه و استقراره في يده على ما يتواخاه هل يسمع القاضى و الحالة هذه عليه دعواه و يقبل شهادة من هو متقيد بخدمته و اكله و شربه من طعامه و مرقته و الحال انه معروف بحب الغلمان ؟ الجواب و لكم فسيح الجنان ؟ الجواب قد سبق لشيخ الاسلام ابي السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضى سماع مثل هذه الدعوى ، معللا بأن مثل هذه الحيلة معهود فيما بين الفجرة ، و اختلافاتهم فيما بين الناس مشتهرة ؛ و من لفظه رحمه الله تعالى فيها : لابد للحكام ان لا يصغوا الى مثل هذه الدعاوى بل يعزى المدعى و يحجزوه عن التعرض لمثل ذلك الغمر المنخدع ؛ و بمثله افتى صاحب تنوير الابصار لا تنشر ذلك فى غالب القرى و الأمصار ، و يؤيد ذلك فروع كثيرة ذكرت فى باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعى و حال المدعى عليه ، و يزيد ذلك بعد شهادة من بمشائه يتعشى و بغدائه يتغدى ، فلا حول و لا قوة الا بالله العلى العظيم ، انا لله و انا اليه راجعون ، ما شاء الله كان و ما لم يشأ لم يكن . و الله تعالى اعلم - فتاوى خيريه ؛ و عبارة المصنف فى فتاواه بعد ذكر فتوى ابي السعود : و انا اقول ان كان الرجل معروفا بالفسق و حب الغلمان و التحيل لا تسمع دعواه و لا يلتفت القاضى لها و ان كان معروفا بالصلاح و الفلاح فله سماعها ؛ و الله تعالى اعلم - اه . =

= وفي ج ٢ ص ١٨٨ من المدونة الكبرى : قلت : أ رأيت ان اقامت البينة على المرأة انها امرأتى و اقام رجل البينة انها امرأته و لا يعلم ايها الأول و المرأة مقرة بأحدهما او مقرة بهما جميعا او منكرة لهما جميعا ؟ قال : اقرارها و انكارها عندي واحد ، و لم اسمع من مالك فيه شيئا الا ان الشهود اذا كانوا عدولا كلهم فسخ النكاحان جميعا و نسكت من احببت من غيرهما او منهما و كان فرقتها تطليقة ، و ان كانت احدى البنتين عادلة و الأخرى غير عادلة جعلت النكاح لصاحب العادلة منهما ؛ قلت : و ان كانت واحدة اعدل من الأخرى ؟ قال : افسخهما جميعا اذا كانوا عدولا كلهم لأنهما كلتاهما عدلة ، و لا يشبه هذا عندى البيوع ؛ قلت : لم ؟ قال : لأن السلع لو ادعى رجل انه اشترى هذه السلعة من هذا الرجل و اقام البينة و ادعى رجل آخر انه اشترىها من ربها و اقام البينة قال : قال مالك : ينظر الى اعدل البنتين فيكون الشراء شراؤه ؛ قلت : أ رأيت ان صدق البائع احدى البنتين و اكذب البينة الأخرى ؟ قال : لا ينظر الى قول البائع فى هذا - انتهى . و قال فى الهداية ج ٣ ص ٢٦٠ : لأصحابنا من كتاب الدعوى فى باب ما يدعيه الرجلان قال : فان ادعى كل واحد منهما نكاح امرأة و اقاما بينة لم يقض بواحدة من البنتين لتعذر العمل بهما لأن المحل لا يقبل الاشتراك ؛ ( و إلا قضى به بينهما لحديث تميم بن طرفة عن جابر بن سمرة اخرج الطبرانى موصولا ) قال : و يرجع الى تصديق المرأة لأحدهما لأن النكاح مما يحكم به بتصادق الزوجين و هذا اذا لم يوقت البنتان ، و اما اذا وقتا فصاحب الوقت الأول اولى ، و ان اقرت لأحدهما قبل اقامة البينة فهى امرأته لتصادقهما ، و ان اقام الآخر البينة قضى بها لأن البينة اقوى من الاقرار ، و لو تفرد احدهما بالدعوى و المرأة تجحد فأقام البينة وقضى بها القاضى ثم ادعى آخر و اقام البينة على مثل ذلك لا يحكم بها لأن القضاء الأول قد صح فلا ينقض بما هو مثله بل هو دونه ، الا ان يوقت شهود الثانى سابقا لأنه ظاهر الخطأ فى الأول يقيين ، وكذا اذا كانت المرأة فى يد الزوج و نكاحه ظاهر =

## باب الرجل يريد أن يزوج ابنته البكر فتحلف بعق ممالكها أو بصدقة مالها

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى البكر يريد أبوها أن يزوجه  
فتحلف بعق ممالكها أو بصدقة مالها أن لا يتزوجها الذى يزوجه أبوها  
ثم يزوجه على ذلك : إنه يقع عليها ما حلفت عليه من عتاق أو صدقة ،  
ولا يجوز النكاح إلا برضاها . وقال أهل المدينة : النكاح جائز ، وليس

= لا يقبل بينة الخارج الا على وجه السبق - انتهى .

وحديث تميم بن طرفة رواه ابن ابى شيبة فى مصنفه وكذا عبد الرزاق فى مصنفه  
والبيهقى فى المعرفة بطريق الارسال ، ووصله الطبرانى فى معجمه ، ويشده حديث  
ابى موسى الأشعرى رضى الله عنه أخرجه أبو داود فى سننه و احمد فى مسنده و الحاكم  
فى مستدركه وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ان رجلين ادعيا بعيرا على عهد النبى  
صلى الله عليه وسلم فبعث كل واحد منهما شاهدين فقسمه النبى صلى الله عليه وسلم  
بينهما نصفين ؛ قال المنذرى : اسناده كلهم ثقات ؛ والحديث رواه أبو داود والنسائى  
وابن ماجه من وجه آخر ؛ والتفصيل فى عقود الجواهر المشيئة ونصب الراية وغيرهما  
من كتب الحديث . و فى الباب اخبار اخر فى التخرىج والعقود .

(١) لأنها بالغة والولاية عليها مندوبة لا جبرية ، والأيم احق بنفسها من وليها ؛  
وقد روى الامام أبو حنيفة رضى الله عنه : حدثنا شيان بن عبد الرحمن عن يحيى بن  
ابى كثير عن المهاجر بن عكرمة عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم « لا تنكح البكر حتى تستأمر ، ورضاها سكوتها ، ولا تنكح الثيب  
حتى تستأذن » كذا رواه ابن خسرو وطلحة والحسن بن زياد والأشنانى والكلاعى ،  
وأخرجه الستة بلفظ « لا تنكح الأيم حتى تستأمر ، ولا البكر حتى تستأذن » =

== قالوا: يا رسول الله! كيف اذنها؟ قال: ان تسكت. . وفي الباب عن عائشة عند البخاري ومسلم وعن ابن عباس عند مسلم. . وفي عقود الجواهر: ابو حنيفة عن مالك بن انس عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الايم اخق بنفسها من وليها، والبكر تستاذن في نفسها، وصماتها اقرارها، هكذا رواه ابن خبزو وابن عبد الباقي والحاكم من طريق بكار بن الحسن عن اسمعيل بن حماد بن ابي حنيفة عن ابيه عن جده، ورواه ابن خبزو من طريق اخرى عن حماد عن مالك؛ . قد اخرج الجماعة الا البخاري من حديث ابن عباس بالفاظ مختلفة متقاربة المعنى. . وفي الفتاوى الهندية: ولا يجوز النكاح على بالغة صحيحة العقل من اب او سلطان بغير اذنها بكرا كانت او ثيبا، فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها، فان اجازته جاز وان رده بطل - كذا في السراج الوهاج .

اعلم انهم قالوا في الحديث المذكور: انه من رواية الامام عن مالك بن انس، اخرج الحاكم هكذا، وقد ثبتت روايته عنه - كما ذكره الدارقطني وغيره؛ وانما هي من باب المذاكرة، ولم يقصد الرواية عنه، وقد وقع له عنه هذا الحديث، وحديث آخر اخرج الخطيب في رواية مالك من طريق القاسم بن الحكم العرنى: حدثنا ابو حنيفة عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال: اتى كعب بن مالك النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن راعية له - الحديث؛ ولا عجب في رواية الأكار عن الأصاغر، وهو شائع فيما بين المحدثين، ولكنك تعلم ان نافعا وعبد الله بن الفضل ونافع بن جبير كلهم من شيوخ الامام ابي حنيفة، يروى عنهم الامام بلا واسطة احد، كما في جامع المسانيد وكتاب الآثار وفي هذا الكتاب، وعندى ان الواو العاطفة سقطت من البين، وكان في الاصول «حدثنا ابو حنيفة ومالك عن نافع - الخ» و«حدثنا ابو حنيفة ومالك عن عبد الله بن الفضل» الى آخره؛ واذا طالعت جامع المسانيد وغيره من الكتب وجدت تصديق قولى - والعلم عند الله تعالى .

لها يمين في عتاق ولا صدقة ، إنه مولى عليها .

وقال محمد : وكيف يكون البكر البالغة مولى عليها ؟ قالوا : لأنه لا يجوز لها مسمى حتى تحول حولاً في بيت زوجها أو تلد بطناً<sup>١</sup> . قيل لهم : فإنها لم تزوج<sup>٢</sup> زوجها وبلغت في بيت أبيها وهي بكر ستين سنة حتى كانت هي القيمة على بيت أبيها إنها تعمل<sup>٣</sup> برأيها وبيتها<sup>٤</sup> إلى أمرها أيجوز<sup>٥</sup> أن تشتري لنفسها الرقيق وتبيع ؟ قالوا : هذا جائز إلا أن يرده الأب ، فإن رده الأب فهو باطل ، وكذلك إن أعتقت أو تصدقت . قيل لهم : فإن أعتق الأب رقيقها ؟ قالوا : نرى أن العتق جائز ويغرم الوالد قيمة من أعتق<sup>٦</sup> لها . ثم إنهم رجعوا<sup>٧</sup> عن هذا<sup>٨</sup> ووقفوا فيه ولم يمضوا عتقا ولم يطلوه ؛ قيل لهم : هذا كله باطل ، وعتقها وبيعها وشراؤها وصدقتها جائزة إذا كانت قد بلغت وعقلت وأونس منها رشد ، وما المرأة في هذا إلا كالغلام إذا بلغ وأونس منه الرشد .

- (١) كذا في الهندية ، وفي الأصل « بعد ، مكان » بطناً .
- (٢) لعله « أن لم تزوج » ، باثبات « أن » الشرطية - تأمل في العبارة .
- (٣) أي في بيت الأب ، لكونها بالغة صحيحة العقل والتدبير .
- (٤) مبتدأ ، والخبر الظرف بعده . ونسبة البيت إليها مع كونه لأبيها لأدنى ملازمة و لكونها مقيمة في بيته من زمن مديد . والجملة حالية .
- (٥) أي لها ، يعني للبت البالغة .
- (٦) أي من المالك الذين في ملكها . والاضافة لامية كما في « غلام زيد » أي غلام لزيد ؛ يعني : من اعتقه من مملوكها .
- (٧) وفي الأصول « يرجعون » والصواب « رجعوا » يدل عليه قوله « ووقفوا » - ف .
- (٨) كذا في الأصل ، وفي الهندية « عن ذلك » - ف .



## باب القسم بين النساء

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يتزوج المرأة وعنده امرأة أخرى والتي تزوج بكرا أو ثيبا : إنه لا يقيم عند التي تزوج إلا كما يقيم عند الأخرى ، فإن شاء يسَّع' للتي تزوج ويسَّع' للأخرى ، وإن شاء ثلث للتي تزوج و ثلث للأخرى ، وإن شاء قليلة ويوم للتي تزوج وللأخرى مثل ذلك ، ولا يكون عند التي تزوج إلا كما يكون عند الأخرى . وقال أهل المدينة : إن كانت التي تزوج بكرا أقام عندها سبعا ، وإن كانت ثيبا أقام عندها ثلاثا قبل أن يقسم للتي عنده ثم يقسم بينهما بعده .

(١) بفتح القاف القسمه ، و بالكسر النصيب ؛ قال في المغرب : القسم بالفتح مصدر قسم القسام المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين انصباهم ، ومنه القسم بين النساء - اهـ . اى لأنه يقسم بينهن البيتوتة ونحوها . وفي المصباح : قسمته قسما من باب ضرب ، والاسم القسم ثم اطلق على الحصة والنصيب فيقال : هذا قسمي ، والجمع اقسام مثل حمل واحمال ، واقتسموا المال بينهم ، والاسم القسمه ، و اطلقت على النصيب ايضا وجمعها قسم مثل سدره وسدر ، ويجب القسم بين النساء - اهـ . فعلم ان القسم هنا مصدر على اصله ، ويصح ان يراد به القسمه اى الاقسام او النصيب ، تأمل - قاله في رد المختار ؛ والعدل فيه بمعنى عدم الجور واجب ؛ و ظاهر الآية انه فرض - كما في النهر ؛ فان قوله تعالى « فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة » امر بالاقتصار على الواحدة عند خوف الجور فيحتمل انه للوجوب ، فيعلم ايجاب العدل عند تعددهن - كما قاله في الفتح ؛ او للندب فيعلم ايجاب العدل من حيث انه يخاف على ترك الواجب - كما في البدائع ؛ وعلى كل فقد دلت الآية على ايجابه ، تأمل - قاله العلامة السيد ابن عابدين في رد المختار .

(٢) كذا في الأصول « يسَّع » بصيغة المضارع في الموضعين ، و الاظهر عندي =

== سبع ، بالماضى فى الموضعين كما هو بعده فى قوله « ثلث » ، وكما هو فى الحديث .

### مزيّدة على الباب

قال الامام محمد فى الموطأ : اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن عبد الملك بن ابي بكر بن الحارث بن هشام عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين بنى بأُم سُلَمة قال لها حين اصبحت عنده : ليس بك على اهلك هو ان . ان شئت سمعت عندك و سمعت عندهن ، و ان شئت ثلثت عندك و درت ؛ قالت : ثلث ؛ قال محمد : و بهذا تأخذ ، ينبغى ان سبع عندها أن يسبع عندهن لا يزيد لها عليهن شيئاً ، و ان ثلث عندها ان يثلث عندهن ، و هو قول ابي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . قال ابن عبد البر : ظاهر الحديث الانقطاع اى الارسال ، و هو متصل صحيح قد سمعه ابو بكر من ام سُلَمة كما فى صحيح مسلم و سنن ابي داود و ابن ماجه من طريق محمد بن ابي بكر عن عبد الملك عن ابيه عن ام سُلَمة - قاله الزرقانى فى شرح الموطأ و تنوير الحوالك ، كما فى التعليق الممجد . و فى الدر المختار : و البكر و الثيب و الجديدة و القديمة و المسلبة و السكتاية سواء لا طلاق الآية - اه ؛ اى قوله تعالى « و لن تستطيعوا ان تعدلوا » اى فى الحجّة فلا تميلوا فى القسم - قاله ابن عباس ؛ و قوله تعالى « و عاشروهن بالمعروف » و غايته القسم . و قوله تعالى « فان خفتم ان لا تعدلوا » و لا طلاق احاديث النهى ، و لان القسم من حقوق النكاح و لا تفاوت بينهما فى ذلك ؛ و اما ما روى من نحو « للبكر سبع و للثيب ثلاث » فيحتمل ان المراد التفضيل فى البداءة دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعى - كما فى البحر ؛ و قال فى شرح درر البحار : ان الحديث لا يدل على نفس التسوية بل على اختيار الدور بالسبع و الثلاث جمعا بينه و بين ما روينا - اه . و يقيم عند كل واحدة منهن يوما و ليلة ، لكن انما تلزمه التسوية فى الليل حتى لو جاء للاولى بعد الغروب و للثانية بعد العشاء فقد ترك القسم و لا يجامعها فى غير نوبتها ، و كذلك لا يدخل عليها الا لعيادتها ، و لو اشتد فى الجوهره : لا بأس ان يقيم عندها حتى ==

قال محمد: وكيف قلتم هذا وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين تزوج أم سلمة<sup>١</sup> رضى الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم قال لها: «إن شئت سبعت لك وسبعت لمن، وإن شئت درت عليك وعليهن،!»

قال محمد: وكذلك أخبرنا أبو حنيفة<sup>٢</sup> عن الهيثم بن أبي الهيثم<sup>٣</sup> قال:

== تشفى أو تموت - اه . يعنى اذا لم يكن عندها من يؤنسها، ولو مرض هو فى بيته دعا كلاً فى نوبتها لأنه لو كان صحيحاً و اراد ذلك ينبغى ان يقبل منه - نهر؛ و ان شاء ثلاثاً اى ثلاثة ايام ولياليها، ولا يقيم عند احدهما اكثر الا باذن الاخرى - خلاصة؛ زاد فى الخاتمة: و الرأى فى البداءة فى القسم إليه، وكذا فى مقدار الدور - هداية و تبيين؛ وقيد فى الفتح بحثاً بمدة الايلاء او جمعة، وعممه فى البحر، و نظر فيه فى النهر - قاله فى الدر المختار شرح تنوير الأبصار .

(١) كذا فى الأصل، و زاد فى الهذية «سلة ام المؤمنين» .

(٢) فى عقود الجواهر: ابو حنيفة عن الهيثم ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوج ام سلمة اولم عليها سويقاً و تمرًا و قال «ان سبعت لك سبعت لصواحبك» كذا رواه محمد بن الحسن عنه، و اخرجه مسلم بلفظ: لما تزوج ام سلمة اقام عندها ثلاثاً و قال «انه ليس بك على اهلك هو ان شئت سبعت لك و ان سبعت لك سبعت لنسائي»، و عن ابى بكر بن عبد الرحمن انه صلى الله عليه وآله وسلم حين تزوج ام سلمة و اصبحت عنده قال لها «ليس بك على اهلك هو ان شئت سبعت عندك و سبعت عندهن، و ان شئت ثلثت عندك و درت»، قالت: ثلث؛ و فى لفظ آخر «ان شئت ان اسبع لك و اسبع لنسائي»؛ و لم يخرج البخارى عن ام سلمة فى هذا شيئاً، و اخرجه الطحاوى من طريق مالك و سفيان عن عبد الله بن ابى بكر عن عبد الملك بن ابى بكر بن عبد الرحمن عن ابيه، و من طريق ثابت عن ابن عمر بن ابى سلمة عن ابيه، و من طريق حبيب ==

لما تزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة فبنى بها أولم عليها  
سويقا وتمرا وقال «إن شئت سبعت لك وسبعت لصواحبك» .

وقال أهل المدينة: إنما زوى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
أنه قال لأم سلمة «إن شئت سبعت لك وسبعت لهن ، وإن شئت ثلثت  
ودرت عليهن» . قيل لهم: هذا حديث ينبغي لكم أن تعرفوا أنه ليس كما روئتم ،

= ابن أبي ثابت عن عبد الحميد بن عبد الله والقاسم بن محمد كلاهما عن أبي بكر بن  
عبد الرحمن ، ومعنى الحديث «ان سبعت لك سبعت للنسائي ، أى اعدل بينك وبينهن  
فأجعل لكل واحدة منهن سبعا كما اقتت عندك سبعا - انتهى . (٣) هو الهيثم بن  
حبیب ابی الهيثم الصيرفي الكوفي ، أخو عبد الخالق بن حبيب ، روى عن عكرمة و عون  
ابن ابی جحيفة وعاصم بن ضمرة و حماد بن ابی سليمان و محارب بن دثار و الحكم بن  
عتيبة ، و عنه أبو حنيفة و زيد بن ابی انيسة و المسعودى و شعبة و حفص بن ابی داود  
و أبو عوانة و قال : قال لى شعبة : الزم الهيثم الصيرفي . و قال الأثرم : اثنى عليه احمد  
و قال : ما احسن احاديثه و اشد استقامتها ! ليس كما يروى عنه اصحاب الرأى ، و قال  
اسحاق بن منصور عن ابن معين : الهيثم بن حبيب الصيرفي ثقة ، و قال ابو زرعة  
و ابو حاتم : ثقة فى الحديث صدوق ، و ذكره ابن حبان فى الثقات - قاله الحافظ فى  
التهذيب ؛ و قال فى التقريب : ذكره عبد الغنى و لم يذكر من اخرج له ، قال المزي :  
يشبه ان يكون فى المراسيل و يرقم له صد - انتهى .

(١) قلت : ظاهر الحديث انه مرسل ، و عرفت انه صحيح مرفوع متصل السند .  
و راجع ج ٢ ص ١٦ من شرح معانى الآثار للطحاوى باب مقدار ما يقوم الرجل  
عند الثيب او البكر اذا تزوجها ، قال الطحاوى بعد سرد الروايات من الفريقين فى  
خاتمة الباب : قالوا : فلما قال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ان سبعت لك  
سبعت للنسائي» أى اعدل بينك وبينهن فأجعل لكل واحدة منهن سبعا كما اقتت =

إن كانت الثلاث وجبت لها عليهن فكيف يقول «إن شئت سبعت لك و سبعت لهن»؟ وإنما ينبغي إن كانت الثلاث وجبت أن يقول «إن شئت ثلثت و درت عليهن، و إن شئت سبعت لك فيكون لك الثلاث ثم يكون لكل واحدة منهن أربع ليال مثل ما درت لك<sup>١</sup>»! قالوا: لآنا<sup>٢</sup> نقول: إن سبع

= عندك سبعا كان كذلك أيضا، اذا جعل لها ثلاثا جعل لكل واحدة منهن ثلاثا ايضا، و قال اصحاب المقالة الأولى: فما معنى قوله «ثم ادور»؟ قيل لهم: يحتمل: ثم ادور بالثلاث عليهن جميعا؛ لأنه لو كانت الثلاث حقا لها دون سائر النساء لكان اذا اقام عندها سبعا لكانت ثلاث منهن غير محسوبة عليها، و لوجب ان يكون لسائر النساء اربع اربع، فلما كان النذر للنساء اذا قام عندها سبعا لكل واحدة منهن كان كذلك، و اذا اقام عندها ثلاثا لكل واحدة منهن ثلاث ثلاث، هذا هو النظر الصحيح مع استقامة تأويل هذه الآثار عليه، و هو قول ابي حنيفة و ابي يوسف و محمد راحة الله عليهم اجمعين - انتهى .

(١) يعني ان كانت الثلاث واجبة لها - كما زعمتم - فكيف قال صلى الله عليه وسلم «ان شئت سبعت لك و سبعت لهن»؟ بل يقول: ان شئت ثلثت و درت عليهن، و ان شئت سبعت لكون الثلاث واجبة حقا لك؛ و يكون لكل واحدة منهن اربع اربع! و هو معنى قوله «و درت» على زعمكم، و لم يقل صلى الله عليه وسلم ذلك فسقط الاستدلال بالحديث، و الآيات و الأحاديث سوى حديث انس و ام سلمة رضي الله عنهما مطلقه كقوله تعالى «و لن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء و لو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة» و قوله تعالى «فان خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم» بعد احلال الأربعة بقوله تعالى «فانكحوا ما طاب من النساء مثنى و ثلاث و رباع» فاستفيد منه ان حل الأربعة مقيد بعدم خوف عدم العدل، و ثبوت المنع عن اكثر من واحدة عند عدم خوفه، فلم يجابه عند تعددهن، و اما قوله صلى الله عليه وسلم «استوصوا بالنساء خيرا» فلا يخص حالة تعددهن، و لأنهن رعية الرجل = لها

لها بطل الثلاث، وإن ثلث لهن لم يبطل . قيل لهم : فكيف يبطل الثلاث وهو حق هنا وقد بدأ لها به ! وإنما الأربع زيادة<sup>٢</sup> ينبغي أن يسبع<sup>٣</sup> لها

= وكل راع مسؤول عن رعيته ، وإنه في أمر مبهم يحتاج الى البيان لأنه اوجبته وصرح بأنه مطلقا لا يستطاع ، فلم ان الواجب منه شيء معين ، وكذا السنة جاءت فيه بمجمل ، روى اصحاب السنن الأربعة عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم فيعدل ويقول « هذا قسمي فيما املك فلا تلمني فيما تملك ولا املك » يعنى القلب أى زيادة المحبة ، فظاهره ان ما عداه داخل تحت ملكه وقدرته يجب التسوية فيه . وكذا ما روى اصحاب السنن الأربعة و الامام احمد و الحاكم من حديث ابى هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « من كانت له امرأتان قال الى احدهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » أى مفلوج ، ولفظ ابى داود و النسائي « قال الى احدهما على الأخرى » فلم يبين فيما ذا ، وقد فرق الامام الشافعى رحمه الله تعالى بين الجديدة و القديمة و بين البكر و الثيب و احتج بحديث انس و ام سلمة رضى الله عنهما ، و باب الكتاب معقود للرد عليه ، ولنا ما تلونا من الآيات و ما روينا من الأحاديث من غير فصل بين القديمة و الجديدة و بين البكر و الثيب بالسبع و الثلاث ، و لأن القسم من حقوق النكاح . لا تفاوت في ذلك فلا تفاوت بينهما في القسم ، و تخصيص القديمة اولى لأن الوحشة فيها متحققة و فى الجديدة متوهمة و ازالة تلك النفرة تمكن بأن يقيم عندها السبع ثم يسبع للباقيات ، و لم تنحصر بتخصيصها . كذا فى فتح القدير و الهداية و الكفاية و العناية . و رواية السبع و الثلاث محمولة على التفضيل بالبداة دون الزيادة ، كما فى حديث ام سلمة الذى الكلام فيه ، و قد اوضحه الامام محمد رحمه الله . (٢) فى الأصول « لنا ، وهو مصحف و الصحيح «لأنا» . (١) أى بزعمكم قد وجب لها .

(٢) أى على حقها الذى كان واجبا عندكم .

(٣) كذا فى الأصول « أن يسبع » بأن الناصبة و صيغة المضارع ، و الصواب عندى =

ان يكون أربع أربع<sup>١</sup>، لأن الثلاث لها ولا شك فيها، ولكننا نقول: إذا جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختلف الرواة<sup>٢</sup> ظننا برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو أهني وأهدى<sup>٣</sup>، وما حق المتزوجة<sup>٤</sup> والأخرى<sup>٥</sup> بالحرمة لها إلا سواء، وما نرى أن رسول الله صلى الله

= «إن سبع لها» بأن الشرطية و بصيغة الماضي - تأمل .

(١) أى لكل واحدة منهم أربع أربع، لأن الثلاث لها من حقها الواجب وبقيت أربع زائدة على حقها .

(٢) كذا فى الأصل، أى و اختلف الرواة فى رواية الحديث، منهم من روى على الاطلاق ومنهم من روى على التقييد، كما فى حديث انس و أم سلمة رضى الله عنهما؛ وفى الهندية «و اختلف الرواية» ومعناه: و اختلفت الرواية عنه صلى الله عليه وسلم، كما فى حديث أم سلمة رواه بعضهم على ما قال اهل المدينة و بعضهم على ما قال به اهل العراق من التسوية بين البكر و الثيب لا فرق بينهما، كما بينه الامام محمد رحمه الله تعالى .

(٣) كذا فى الأصول «أهدى» من الهداية، و هو لا يناسب المقام، و لعله مصحف من «أحرى» بمعنى أليق، و هو يناسب بقوله «أهني» من الهني - كما لا يخفى على الفطن الذكى .

(٤) أى الجديدة .

(٥) أى القديمة؛ و لا فضل لاحداهما على الأخرى فى حرمة النكاح و حقوقه، غير القسم لأنه من حقوق النكاح، و لا تفاوت بينهما فى ذلك، و البكر و الثيب و الجديدة و القديمة سواء . اعلم ان المروى ان لم يكن قطعى الدلالة فى التخصيص و جب تقديم الآية، و الحديث المطلق لوجوب التسوية و ان كان قطعيا و جب اعتبار التخصيص بالزيادة فانه لا يعارض ما رويناه و تلونا لأن مقتضاهما العدل . و اذا ثبت التخصيص =

عليه وآله وسلم أثر متزوجة على غيرها ولا أثر بكرًا على ثيب، وما أحدهما وحرمتها إلا سواء، وما نرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لأم سلمة إلا كما رويانا «إن شئت سبعت لك وسبعت لهن، وإن شئت درت عليك وعليهن» وهذا أولى برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما قلتم؛ والحديث الذي رويتم معناه عندنا على ما قلنا لأنه قال «إن شئت سبعت لك وسبعت لهن، وإن شئت ثلثت لك ودرت عليهن، فهذا معناه عندنا: إن شئت ثلثت لك ودرت عليهن ثلاثًا ثلاثًا كما ثلثت لك؛ لأن أول الحديث يدخل على آخره<sup>١</sup> لأنه لم يكن يرى لها تفضيلاً في أوله عليهن حين قال «إن شئت سبعت لك وسبعت لهن» فكذلك الأمر في آخره، إنما معناه أن: أدور عليهن بمثل ما فعلت بك<sup>٢</sup>.

= شرعا كان هو العدل فانا نراه لم ينحصر في التسوية بل يتحقق مع عدمها تعارض وهو رق إحدى المرأتين، حتى كان العدل أن يكون لأحدهما يوماً والأخرى يومين، فليكن أيضاً بتخصيص الجديدة الدهشة بالاقامة سبعا أن كانت بكرًا وثلاثاً أن كانت ثيباً لتألف بالاقامة وتطمئن - هذا، وكما لا فرق بين الجديدة والقديمة كذلك لا فرق بين البكر والثيب والمسلبة والكتيبة الحرتين والمجنونة التي لا يخاف منها والمريضة والصحيحة والرتقاء والحائض والنفساء والصغيرة التي يمكن وطؤها والمحرم والمظاهرة منها ومقابلاتهن - قاله في فتح القدير، للساواة بينهما في سبب هذا الحق وهو الحل الثابت بالنكاح - كذا في العناية.

(١) أي يجري حكمه على آخره لأنه لا فضل عليهن في أوله، كذلك يكون في آخره - كما أوضحه الامام محمد رحمه الله تعالى.

(٢) قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه «الأم»، ج ٥ ص ٩٩ نخالفنا بعض الناس في القسم للبكر والثيب وقال: يقسم لها إذا دخلا كما يقسم لغيرهما، لا يقام عند =



## باب الحرّة و الأمة تكونان تحت الحرّ

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه : الحرّة و الأمة تكونان تحت الحرّ أو تحت العبد : إن القسم بينهما : للحرّة ليلتان و للأمة يوم و ليلة . و قال أهل المدينة : القسم بينهما من نفسه سواء .

= واحدة منهما شيء إلا أقیم عند الأخرى مثله . قلت : قال الله تبارك و تعالی « قد علما ما فرضنا عليهم في أزواجهم ، أقتجد السبيل الى علم ما فرض الله جملة انها اثبت و أقوم في الحجة من رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ؟ قال : لا ؛ فذكرت له حديث ام سلمة ، قال : فهي بيني و بينك أليس قال رسول الله صلى الله عليه و سلم « ان شئت سمعت عندك و سمعت عندهن ، و ان شئت ثلث عندك و درت ، ؟ قلت : نعم ؛ قال : فلم يعطها في السبع شيئاً إلا اعلمها انه يعطى غيرها مثله ، فقلت له : انها كانت ثيباً فلم يكن لها إلا ثلاث فقال لها : ان اردت حق البكر و هو اعلی حقوق النساء و اشرفه عندهن بعفوك حقك اذا لم تكوني بكراً فيكون لك سبع فعلت ، و ان لم تريدي عفوه و اردت حقك فهو ثلاث ؛ قال : فهل له وجه غيره ؟ قلت : لا ، إنما يخبر من له حق يشركه فيه غيره من ان ينزل من حقه ، فقلت له : يلزمك ان تقول مثل ما قلنا لأنك زعمت انك لا تخالف الواحد من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم ما لم يخالفه مثله و لا نعلم مخالفا له ، و السنة الزم لك من قوله فتركتها و قوله - انتهى - و الامام محمد رحمه الله اجاب عنه و اوضح الجواب هنا - كما علمت من الكتاب .

(١) اي فيقسم بينهما ، كما هو في الكتاب « للحرّة ليلتان ، اي و يومان ، و للأمة يوم و ليلة ، و به قال ابراهيم النخعي - كما سيأتي في الباب - و في ج ١٠ ص ٤١ من المحلى : و قال ابو حنيفة : من كانت له زوجة حرة و زوجة مملوكة فللحرّة ليلتان و للمملوكة ليلة ؛ و روينا ذلك عن علي و مسروق و محمد بن علي بن الحسين و الشعبي و الحسن و عطاء و سعيد بن جبير و سعيد بن المسيب و عثمان البتي و الشافعي ، و قال مالك و الليث و =

و قال

و قال محمد: كيف خفي هذا على من نظر في الفقه و جالس العلماء !  
و الآثار في هذا كثيرة معروفة عن علي ابن أبي طالب رضی الله عنه و غيره  
أنه قال: لا تنكح الأمة على الحرّة ، و تنكح الحرّة على الأمة ، و يقسم للحرّة  
يومان و للأمة يوم ؛ و هذا ما لا اختلاف فيه عند أهل العلم . فقالوا :  
قد زعمتم أنكم تسوون بين البكر و الثيب المتزوجين و بين التي كانت عنده  
كراهة الجور في ذلك ، و هاتان امرأتان فكيف فضلتم إحداهما على الأخرى ؟  
قليل لهن : و هل كانت الحرّة و الأمة في أمر يجب إلا و الأمة فيه على النصف  
من أمر الحرّة ؟ إن كان حدا فعليها نصف حد الحرّة ، و إن كانت عدة  
فعليها نصف عدة الحرّة ، إلا أنه قيل : في الحيضة حيضتان .

قال محمد : قال عمر رضی الله عنه فيما بلغنا <sup>٢</sup> لو استطعت أن أجعلها

= ابوسليمان : القسمة لهما سواء ، و احتج من رأى للحرّة يومين و للأمة يوماً بأنه روى في  
ذلك حديث مرسل و انه عن علي و لا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة رضی الله عنهم  
و انه قول جمهور السلف ، و قالوا : لما كانت عدة الأمة و حدها نصف عدة الحرّة  
و حدها و جب ان تكون قسمتها نصف قسمة الحرّة - انتهى . و سيأتى الجواب عما  
أورد عليه ابن حزم من النقض على زعمه .

(١) في الأصول «حيضتين ، بالجر و الصحيح «حيضتان» و يمكن ان يكون تقدير  
العبارة هكذا «ان لها حيضتين» فيكون صحيحا بالنصب على كونه اسم «ان» - تأمل .  
(٢) قد مر مرارا ان بلاغات الامام محمد مسندة . و في ج ١٠ ص ٣٠٦ . من المحلى :  
روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن عمرو بن اوس الثقفي ان عمر  
ابن الخطاب قال : لو استطعت ان اجعل عدة الأمة حيضة و نصفاً لفعلت ؛ فقال له  
رجل : يا امير المؤمنين ! فاجعلها شهراً و نصفاً ؛ و من طريق عبد الرزاق نا ابن جريج  
اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : جعل لها عمر حيضتين ، يعني الأمة =

= المعلقة ؛ و من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن عمر بن الخطاب قال : ينكح العبد اثنتين و يطلق تطليقتين ، و تعدّ الأمانة حيضتين ، فان لم تحض فشهريين ، و قال : فشهرها و نصفها ؛ و من طريق عبد الرزاق عن معمر عن المغيرة عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : يكون عليها نصف العذاب ، و لا يكون لها نصف الرخصة ؛ و من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال ؛ الحر يطلق الأمانة تطليقتين و تعدّ حيضتين ؛ و من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب اخبرني قبيصة بن ذؤيب انه سمع زيد بن ثابت يقول : عدة الأمانة حيضتان ؛ و من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن محمد بن عبد الرحمن عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : ينكح العبد اثنتين ، و عدة الأمانة حيضتان ، قال معمر : و هو قول الزهري ؛ و من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن سعيد بن المسيب : عدة الأمانة حيضتان ، قال معمر : و هو قول الزهري ؛ و من طريق عبد الرزاق عن داود بن قيس قال : سألت سالم بن عبد الله بن عمر عن عدة الأمانة ؟ قال : حيضتان ، و ان كانت لا تحيض فشهري و نصف ؛ و من طريق ابن وهب عن اسامة بن زيد عن زيد بن اسلم : عدة الأمانة حيضتان ؛ و من طريق ابن وهب اخبرني رجال من اهل العلم ان نافعا و ابن قسيط و يحيى بن سعيد و ربيعة و غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم و التابعين قالوا : عدة الأمانة حيضتان ؛ و من طريق حماد بن حماد بن سليمان و قتادة و داود بن أبي هند قال حماد عن ابراهيم النخعي و قال قتادة عن الحسن و قال داود عن الشعبي قالوا كلهم : عدة الأمانة حيضتان ؛ و من طريق ابن وهب اخبرني هشام بن سعد عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : عدة الأمانة حيضتان من ان هذا ليس في كتاب الله عز و جل و لا اذلم سنة عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و لكن قد مضى امر الناس على هذا ؛ و من طريق عبد الرزاق =

حيضة و نصفاً لفعلت<sup>١</sup> . فصارت الأمة على النصف من الحرة في الأشياء كلها، وكذلك القسم بينهما للحرة مثلاً ما<sup>٢</sup> للأمة لا تشبه الحرة في شيء من أمر النكاح<sup>٣</sup>، فكذلك فرقنا بينهما في هذا؛ فأما ما ذكرتم من المتزوجة التي كانت عنده فليسا يفترقان<sup>٤</sup> في شيء فكيف افترقا<sup>٥</sup> في القسم؟

== عن ابن جريج عن عطاء في عدة الأمة صغيرة او قاعدا قال: قال عمر بن الخطاب: شهر و نصف؛ و من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب و ابى قلابة انها قالاً جميعاً: الأمة اذا طلقت و هي لا تحيض تعتد شهراً و نصفاً؛ و من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم التخمي قال: عدة الأمة التي طلقت ان شاءت شهراً و نصفاً، و ان شاءت شهراً، و ان شاءت ثلاثة اشهر؛ و من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري: عدة الأمة شهران لكل حيضة شهر؛ و من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن عمر بن دينار قيل له: ان ابن جريج يقول عن عطاء في عدة الأمة التي لا تحيض خمس و اربعون ليلة، قال عمرو: اشهد على عطاء انه قال: عدتها شهران اذا كانت لا تحيض؛ و قال ابو حنيفة و اصحابه و سفيان الثوري و الحسن بن حي و الشافعي و اصحابه: عدة الأمة المطلقة التي لا تحيض شهر و نصف؛ و قالوا كلهم: عدتها حيضتان، إلا الشافعي فانه قال: طهران - اهـ - و خالفهم في ذلك ابن حزم في المحلى، و ساعدود اليه في موضع يليق به - ان شاء الله تعالى .

(١) مثنى مضاف الى ما كان « مثلاً » سقطت النون بالاضافة، و قوله « الحرة » مفعول به، و الضمير في « لا تشبه » راجع الى « الأمة » .

(٢) فان ما يتعلق به من حقوق النكاح الواجبة به فالأمة فيها على النصف من الحرة، كالحد و العدة و غيرها، فكذا في القسم ايضاً .

(٣) كذا في الأصول بثنائية « ليس » و « يفترقان » بالغيوبة كلاهما، و القانون يقتضى « ليستا يفترقان » بالثنائية و التانيث .

(٤) قوله « افترقا » كذا في الأصول، بالتذكير، و الأولى « افترقتا » بالتانيث - تأمل .

قال أبو عبد الله محمد بن الحسن: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
قال: إذا نكح الرجل الأمة على الحرّة فنكاح الأمة فاسد، وإذا نكح الحرّة  
(١) لما أخرجه الدارقطني عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم: طلاق العبد اثنتان - الحديث؛ إلى أن قال: وتزوج الحرّة على الأمة  
ولا تزوج الأمة على الحرّة؛ وفيه مظاهر بن أسلم المخزومي المدني من رجال أبي  
داود والترمذي وابن ماجه ذكره ابن حبان في الثقات، وقالوا: إنه ضعيف - كما في  
ج ١٠ ص ١٨٣ من التهذيب؛ قال في فتح القدير: وفيه مظاهر بن أسلم ضعيف -  
وأخرج الطبري في تفسيره في سورة النساء بسنده إلى الحسن أن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم نهى أن تنكح الأمة على الحرّة؛ قال: وتنكح الحرّة على الأمة؛ قال:  
وهذا مرسل الحسن؛ ورواه عبد الرزاق عن الحسن أيضا مرسلًا، وكذا رواه  
ابن أبي شيبة عنه؛ وأخرج عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع  
جابر بن عبد الله يقول: لا تنكح الأمة على الحرّة وتنكح الحرّة على الأمة؛ وأخرج  
عن الحسن وابن المسيب نحوه؛ وأخرج ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه: لا تنكح  
الأمة على الحرّة؛ وأخرج عن ابن مسعود نحوه، وأخرج ابن أبي شيبة: حدثنا  
عبد بن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال: تزوج الحرّة على الأمة ولا تزوج  
الأمة على الحرّة؛ وعن مكحول نحوه (وما ذكره محمد من الآثار في الباب وما ذكره  
ابن حزم في المحلى فقد تقدم النقل من قبل) فهذه آثار ثابتة عن الصحابة والتابعين  
رضي الله عنهم تقوى الحديث المرسل، ولو لم يقل (الشافعي) بحجته فوجب قبوله، ثم  
اعتضد اتفاق العلماء على الحكم المذكور وإن اختلفت طرق اضافتهم فإن الثلاثة اضافوه  
إلى مفهوم قوله تعالى «ومن لم يستطع منكم طولًا الآية» وذلك أن تزوج الأمة  
على الحرّة يكون عند وجود طول الحرّة فلا يجوز اتفاقًا، وهو باطلاقة حجة جبرًا  
على الشافعي في إجازة ذلك للعبد لأننا اقننا الدليل على جواز بل وجوب الاحتجاج =

على الأمانة أمسكها جميعا وقسم للحرّة ليلتين والأمانة ليلة .

محمد قال : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن جعفر بن محمد بن علي

== بالمرسل بعد ثقة رجاله ؛ و به اندفع ما قاله ابن حزم في مواضع من المحلى من عدم حجية المرسل ؛ و القائل بحجّيته جمهور المحدثين و الفقهاء ، و كذا يرى الشافعي حجّيته اذا اُقتى به جماعة من اهل العلم ، و هنا كذلك ؛ و هذا كله نص الشافعي في رسالته فانه قال : و ان لم يوجد ذلك يعنى تعدد المخرج نظر الى بعض ما يروى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم قولاً له فان وجد ما يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و سلم كانت هذه دلالة على انه لم يرسل الا عن اصل يصح ان شاء الله ، و كذلك ان وجد عوام من اهل العلم يفتون بمثل ما روى عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم - اه - ؛ و به يخص قوله تعالى « و أحل لكم ما وراء ذلكم » اذ قد اخرج منه ما قدمنا ؛ و حجة على مالك في تجويزه ذلك برضا الحرّة ، و لأن للرق اثرا في تنصيف النعمة فيثبت به حل المحلّة في حالة الانفراد دون حالة الانضمام - كذا في الهداية و الفتح . و قد اوضحه المحقق في الفتح فراجع .

(١) قد مر فيما قبل مرارا فتذكره .

(٢) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب الهاشمي العلوي ، ابو عبد الله المدني « الصادق » و امه ام فروة بنت القاسم بن محمد بن ابي بكر و امها اسماء بنت عبد الرحمن بن ابي بكر ، فلذلك كان يقول : ولدني ابو بكر مرتين ؛ من رجال الستة الا البخاري ، روى عن ابيه و محمد بن المنكدر و عبيد الله بن ابي رافع و عطاء و عروة و جده لأمه القاسم بن محمد و نافع و الزهري و مسلم و ابن ابي مريم ، و عنه شعبة و السفينان و مالك و ابن جريج و ابو حنيفة و ابنه موسى و وهب بن خالد و القطان و ابو عاصم و خلق كثير ، و روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري و هو من اقاربه و يزيد بن الهاد و مات قبله ؛ ثقة مأمون ، لا يسئل عن مثله ، صدوق ، من سادات ==

عن أبيه<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا نكح الحررة على الأئمة كان للحررة بومان والأئمة يوم .

محمد قال ، أخبرنا محمد بن أبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم قال : يتزوج الرجل الحررة على الأئمة ، ولا يتزوج الأئمة على الحررة ؛ وقال : إذا تزوج الحررة على الأئمة كان للحررة بومان وللأئمة يوم .

محمد قال : أخبرنا خالد بن عبد الله الواسطي<sup>٢</sup> عن عبد الملك بن أبي سليمان<sup>٣</sup>

= اهل البيت فقها و علما و فضلا ، يحتاج بحديثه من غير رواية اولاده منه ، ولد سنة ثمانين ، ومات سنة ١٤٨ - كذا في التهذيب . وله ترجمة بسيطة في التهذيب .

(١) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي . أبو جعفر « الباقر » امه بنت الحسن بن علي بن أبي طالب ، من رجال الستة ، روى عن أبيه وجديه الحسن والحسين وجد أبيه علي بن أبي طالب ، مرسل ، وعم أبيه محمد ابن الحنفية ، وابن عم جده عبد الله بن جعفر بن أبي طالب وغيرهم من الصحابة والتابعين ، روى عنه ابنه جعفر و اسحاق السبيعي والأعرج والزهرى و خلق كثير - كما في التهذيب ؛ مدني ، تابعي ، ثقة ، كثير الحديث ، فقيه فاضل ، مولده سنة ست وخمسين ، وقيل : انه مات سنة اربع عشرة او خمس عشرة او ست عشرة او سبع عشرة او ثمانى عشرة ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين . و راجع التهذيب له ترجمة بسيطة فيه .

(٢) قد مضت ترجمته فيما قبل ، وقد مر في الأبواب مرارا ، من رجال الستة ، و ترجمة في ج ٣ ص ١٠٠ من التهذيب ، ثقة صالح صحيح الحديث .

(٣) هو عبد الملك بن أبي سليمان ، واسمه ميسرة ، أبو محمد ، ويقال : أبو سليمان ، وقيل : أبو عبد الله ، الغرزمي - بفتح المهملة وسكون الراء وبالزاي ؛ من رجال الستة الا البخارى ، أحد الأئمة ، روى عن انس بن مالك و عطاء بن أبي رباح وسعيد ابن جبير وسليمة بن كهيل وغيرهم ، وعنه شعبة والثوري وابن المبارك والقطان =

عن عطاء<sup>١</sup> أنه سئل: أيتزوج الرجل الحرة على الأمانة؟ قال: ليفضل إن شاء،  
و يقسم للحرة يومان<sup>٢</sup> و للأمانة يوم<sup>٣</sup>.

محمد قال: أخبرنا عباد بن العوام<sup>٤</sup> عن الحجاج بن أرطاة<sup>٥</sup> عن حصين  
ابن عبد الرحمن الحارثي<sup>٦</sup> عن الحارث<sup>٧</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

== و عبد الله بن إدريس و زهير بن معاوية و زائدة و حفص بن غياث و اسحاق  
الأزرق و خالد بن عبد الله بن نمير و غيرهم، من أئمة الحديث، كان شعبة يعجب من  
حفظه، من حفاظ الناس، ثقة ثبت صدوق ميزان، من أعيان الكوفة، حسن الحديث  
حجة متقن فقيه؛ مات في ذي الحجة سنة خمس و أربعين و مائة و فيها أرخه غير  
واحد؛ قال الترمذي: ثقة مأمون لا نعلم أحدا تكلم فيه غير شعبة. و راجع ترجمته  
في ج ٦ ص ٣٩٦ من التهذيب و فيه زيادة كثيرة تركتها.

- (١) هو عطاء بن أبي رباح، مضت ترجمته فيما قبل في أبواب كثيرة من الكتاب.
- (٢) كذا في الأصول «يومان» بالرفع، و الظاهر أنه «يومين» بالنصب مفعول به  
لقوله «يقسم» و الضمير فيه راجع إلى «الرجل» اللهم! إلا ان يقال: إن قوله  
«يقسم» فعل ما لم يسم فاعله «و يومان» مفعول ما لم يسم فاعله - تأمل.
- (٣) كذا في الأصول «يوم» بالرفع و القول فيه مثل ما في قوله «يومان» - قيل:  
«القسم» مكان «يقسم» فيكون مبتدأ و خبره «يومان» و «يوم» و عندي الأظهر  
«يومين» و «يوما» تأمل فيه، و للناس فيما يعشقون مذاهب.
- (٤) مضت ترجمته.

- (٥) هو حصين بن عبد الرحمن الحارثي، كوفي، روى عن الشعبي، و عنه اسمعيل بن  
أبي خالد و حجاج بن أرطاة؛ قلت: قال أبو حاتم عن أحمد: ليس يعرف ما روى عنه  
غير هذين، أحاديثه مناكير؛ و قال علي بن المديني: لا أعلم أحدا روى عنه غيرهما؛  
و ذكره ابن حبان في الثقات و قال: مات سنة ١٣٩ - قاله الحفاظ في التهذيب.
- (٦) هو الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الحارثي: أبو زهير الكوفي، و يقال: ==



أنه قال : لا تنكح الأمة على الحرة ، و تنكح الحرة على الأمة فيكون لها ثلثان من ماله و نفسه ، و الأمة الثلث .

محمد قال : أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة<sup>١</sup> عن الحسن<sup>٢</sup> و سعيد ابن المسيب<sup>٣</sup> قال : لا يتزوج الأمة على الحرة ، و يتزوجها على الأمة إن شاء

= الحارث بن عبيد ، و يقال : الحوتى ، و حوت بطن من همدان ، روى عن علي و ابن مسعود و زيد بن ثابت و بقيرة امرأة سلمان ، روى عنه الشعبي و ابو اسحاق السبيعي و عطاء بن ابي رباح و ابو البختری الطائي و عبد الله بن مرة و جماعة ؛ قال الشعبي و السبيعي و ابن المديني و غيرهم : كذاب و زيف متهم ضعيف ليس بالقوى ، كان غاليا في التشيع و اهيا في الحديث ، و كان ائمة الناس و احسب الناس و افرض الناس ؛ و قال الدورى عن ابن معين : الحارث قد سمع من ابن مسعود و ليس به بأس ؛ و قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة ؛ قال عثمان : ليس يتابع ابن معين على هذا ، و فى رواية عن النسائي : ليس به بأس ؛ قال ابن ابي خيثمة : قيل ليحيى : يحتج بالحارث ؟ فقال : ما زال المحدثون يقبلون حديثه ؛ و قال ابن شاهين فى الثقات : قال احمد بن صالح المصرى : الحارث الأعور ثقة ما احفظه و ما احسن ما روى عن علي و اثنى عليه ؛ قيل له : فقد كان الشعبي يكذبه ؛ قال : لم يكن يكذب فى الحديث ، انما كان كذبه فى رأيه ؛ مات سنة ٦٥ - كذا ذكر وفاته اسحاق القراب فى تاريخه . و اقوال اخر فى التهذيب فراجع . فهو مختلف فيه ، و الجمهور على توثيقه ، و هو من رجال الأربعة .

(١) سعيد بن ابي عروة و قتادة بن دعامة كلاهما من رجال الستة و ثقتان مأموران ؛ و مضت ترجمة سعيد بن ابي عروة و قتادة فتذكرها ، و لهما ترجمة بسيطة فى التهذيب و غيره .

(٢) مضت ترجمة الحسن البصرى ، و هو من التابعين و ساداتهم .

(٣) مضت ترجمته فيما قبل ، و هو من رجال الستة ، لا يستل عن مثله ، و هو من فقهاء المدينة .

(٤) اى كل واحد منهما ؛ و الا فالأظهر « قالا » بالثنية - كما لا يخفى .

و يقسم يومين و يوما . محمد قال : هذا فقيه أهل المدينة يقول « يقسم يوما و يومين » فكيف خالفوه و هو أفقه من كان عندهم في زمانه !!

(١) كذا في الأصل و هو صحيح ، و قيل « يومين و يوما » بالتقديم و التأخير .  
 (٢) اختلف فيه قول مالك رحمه الله تعالى ، ففي الموطأ مع شرح الزرقاني : مالك انه بلغه ان عبد الله بن عباس و عبد الله عمر رضى الله تعالى عنهم سئلا عن رجل كانت تحته امرأة حرة فأراد ان يتكبح عليها امة فكرها ان يجمع بينهما ؛ و اختلف فيه قول مالك فردى عنه : لا بأس بذلك ؛ و قال ابن القاسم عنه : تخير الحرّة في نفسها ؛ و محل الخلاف اذا كانت الأمة من مناحه و إلا فلا يجوز كما افصح به الامام بعد قريبا ؛ مالك عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن سعيد بن المسيب القرشى انه كان يقول : لا تتكبح الأمة على الحرّة إلا ان تشاء الحرّة ، فان اطاعت الحرّة فلها الثلثان من القسم ؛ و بهذا قال ابن الماجشون ، و إليه رجع مالك ، و المشهور و هو اختيار ابن القاسم في المدونة انه لا تجوز ان تفضل الحرّة عليها في القسم - انتهى ؛ فعلم من هذا ان الرواية عن مالك تختلف فيها . و رجع مالك عن التسوية الى ما ذهبنا اليه من اليومين للحرّة و اليوم للأمة . و به قال ابن الماجشون - انتهى . و في ج ٢ ص ١٦٤ من المدونة : قال قلت : هل تتكبح الأمة على الحرّة في قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا تتكبح الأمة على الحرّة . فان فعل ذلك جاز النكاح ، و كانت الحرّة بالخيار ان احبت ان تقيم معه اقامت ، و ان احبت ان تختار نفسها اختارت ؛ قال مالك : فان اقامت كان القسم من نفسه بينهما بالسوية - انتهى . و قال في ج ٢ ص ٢٦٦ من البدائع : لا يجوز نكاح الأمة على الحرّة ؛ و الأصل فيه ما روى عن علي رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه و سلم انه قال « لا تتكبح الأمة على الحرّة » و قال علي رضى الله عنه : و تتكبح الحرّة على الأمة و للحرّة الثلثان من القسم و للأمة الثلث ؛ و لأن الحرّة تنبئ عن الشرف و العزة و كمال الحال فيكاح الأمة على الحرّة ادخال على الحرّة من =

## باب إنكاح الرجل أمته ابنه وعبدته ابنته

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس أن يزوج الرجل أمته ابنه وابنته من عبده إذ ارضا بذلك إن كانا بالغين ، وإن كانا صغيرين

= لا يساويها في القسم ، وذلك يشعر بالاستهانة والحق الشين ونقصان الحال وهذا لا يجوز - انتهى . هذا ، والله اعلم .

(١) وقال الامام الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب الأم ج ٥ ص ١٦ تحت عنوان الأب ينكح ابنته البكر غير الكفو : يجوز امر الأب على البكر في النكاح اذا كان النكاح حظا لها او غير نقص عليها ، ولا يجوز اذا كان نقصا لها او ضررا عليها وكذلك ابنه الصغير ؛ قال : ولو زوج رجل ابنته عبدا له او لغيره لم يحز النكاح لأن العبد غير كفو لم يحز ، وفي ذلك عليها نقص بضرورة ، ولو زوجها غير كفو لم يحز لأن في ذلك عليها نقصا - انتهى .

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنديه « أمة ابنه » وهو مصحف « أمته » بالضمير - كما لا يخفى ، وهو في ثلاثة مواضع من الباب كذلك . اعلم ان هذا الباب يشير الى ان الكفاءة حق الأولياء لا حق المرأة ، فلو اسقطوه سقط وجاز النكاح فان الحر والعبد ليسا مكافئين - كما لا يخفى ؛ فاذا زوج الرجل ابنه أمة ما فالعقد صحيح - كما يقتضى الباب ؛ وهو ظاهر الرواية عن أئمتنا ، والأمة ليست كفوا لحر ولا حرة لعبد على الظاهر ، والا فالكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة ؛ قالوا : الكفاءة معتبرة في حق اللزوم على الأولياء في ابتداء النكاح للزومه او لصحته من جانبه لأن الشريعة تأبى ان تكون فراشا للذنى ولذا لا تعتبر من جانبها ، حتى ان عند عدمها جاز للولى الفسخ - فتح ؛ وهذا بناء على ظاهر الرواية من ان العقد صحيح وللولى الاعتراض ، و اذا كان المزوج ابا او جدا و الابن و الابنة كبيرين بالغين و رضيا بما باشر ابوهما من تزويجهما الأمة او العبد فالنكاح صحيح ، ولا بأس به لكون الكفاءة حق الولي =

فذلك جائز<sup>١</sup> ولا خيار لهما بعد البلوغ . وقال أهل المدينة : لا ينبغي لرجل أن يزوج ابنه أمته ولا ابنته عبده<sup>٢</sup> .

= لا حقها فله الاختيار على إسقاطه وهدره على ما اقتضت به المصالح الوقتية ؛ قال العلامة ابن عابدين الشامي : تقدم ان غير الأب و الجد لو زوج الصغير او الصغيرة غير كفو لا يصح ، و مقتضاه ان الكفاءة للزوج معتبرة ايضا . و قدمنا هذا في الزوج الصغير ، لأن ذلك ضرر عليه فاهنا محمول على الكبير ، و يشير اليه ما قدمنا آنفا عن الفتح من : ان معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في لزوم على الأوليا - الخ ؛ فان حاصله ان المرأة اذا زوجت نفسها من كفو لزم على الأولياء ، و ان زوجت من غير كفو لا يلزم او لا يصح ، بخلاف جانب الرجل فانه اذا تزوج بنفسه مكافئة له او لا فانه صحيح لازم - اه . و في الباب : زوجها الأب برضاها و هما كبيران فلا شك في صحة النكاح . (١) فان الولاية على الصغير و الصغيرة جبرية و شفقة ، الأب و الجد اوفر من غيرهما من الأولياء فلا يميزان الضرر و النقصان على الصغيرين ، الا اذا كان خلافه اهم في نظرهما . قال في الدر المختار مع رد المحتار : و لزم النكاح ولو بغين فاحش بنقص مهرها و زيادة مهره او زوجها بغير كفو ان كان الولي المزوج ابا او جدالم يعرف منهما سوء الاختيار بجانة و فسقا ، و ان عرف لا يصح النكاح اتفاقا - اه در المختار ؛ قوله « غير كفو » بأن زوج ابنه امة و بنته عبدا ، و هذا عند الامام ، و قالوا : لا يجوز ان يزوجها غير كفو و لا يجوز الخط و لا الزيادة الا بما يتغابن الناس - ح عن المنح ، اه ؛ قلت : لعل عن الامام محمد في ذلك روايتين ، في رواية يجوز عنده - كما في الكتاب ، و في رواية عنه لا يجوز و هو المذهب عنده ، كما يقتضى سياق العبارة ، و لا يثبت لهما خيار الفسخ بعد البلوغ لكمال ولاية الأب و الجد .

(٢) اجنبية مفيدة ؛ قال في الدر المختار : و تعتبر الكفاءة للزوم النكاح خلافا لمالك - الخ ؛ و في رد المحتار : في اعتبار الكفاءة خلاف مالك و الثوري و الكرخي من =

وقال محمد: إن الحق لا يبطله [شيء] إلا أن يكون أهل المدينة قد سمعوا أحدا قطّ فعله! هذا من الأمر الذي لا بأس به عندنا، ولئن جاز لابن الكبير أن يتزوج أمة رجل غير أبيه ما يتزوج أمة أبيه بأس، وإن كان لا بأس أن يتزوج الرجل ابنته عبد رجل آخر باذن مولاه ما يتزوج عبدته ابنته بأس<sup>١</sup>. قالوا: هذان مفترقان وإنما كره ههنا تزويجه ابنته عبدته وأُمته ابنه<sup>٢</sup> لما يخاف من الميراث، وإنه أمر لم يسمع به<sup>٣</sup>. قيل لهم: فإن كنتم إنما تخافون من الميراث وليس<sup>٤</sup> ينبغي لكم أن تبطلوا ذلك حتى يقع الميراث<sup>٥</sup>؛ ما تقولون في رجل زوج أُمته ابن عمه وهو وارثه لا وارث له غيره؟

= مشايخنا - كذا في فتح القدير؛ فكان الأولى ذكر الكرخي؛ وفي حاشية الدرر للعلامة نوح: إن الامام أبا الحسن الكرخي والامام أبا بكر الجصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة في النكاح، ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختاروها، وذهب جمهور مشايخنا إلى أنها معتبرة فيه، ولقاضي القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مستقل في الكفاءة ذكر فيه القولين على التفصيل وبين ما لكل منهما من السند والدليل - انتهى.

(١) ما بين المربعين زدته من عندي، وليس في الأصول فاعل «لا يبطله» كما لا يخفى.  
(٢) أي لا شدة فيه ولا ضيق، والافالمستحب خلافه، كما في المتون والشروح؛ وفي الأصول «بأسا» بالنصب - فتنبه.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «أمة ابنه» بالاضافة وهو تصحيف - كما لا يخفى.  
(٤) أي ممن كان قبلنا من السلف.

(٥) كذا في الأصول «وليس» بالواو، وإن كان معناه صحيحا لكن الأولى «فليس» بالقاء - كما لا يخفى.

(٦) و أنتم قائلون يبطلان ذلك قبل وقوع الميراث فكيف يكون ذلك صحيحا؟

أ ينبغي

أينبغي أن يفسد النكاح لما يخاف من الميراث ؟ هذا أمر من الأمور التي ليس ينبغي أن ترد ولا تبطل ؛ فإذا ملك الرجل بعض امرأته أو ملكت المرأة بعض زوجها فسد النكاح ، فأما قبل ذلك فلا بأس به .

(١) كذا في الأصول « ترد ولا تبطل » بالتأنيث والضمير راجع الى لفظ « الأمور » و الأولى ان يكون « يرد ولا يبطل » بالتذكير ، والضمير راجع الى الأمر الواحد .

(٢) قال في البدائع : ومنها الملك الطارئ لاحد الزوجين على صاحبه بأن ملك أحدهما صاحبه بعد النكاح او ملك شقصا منه لأن الملك المقارن يمنع من انعقاد النكاح ، فالطارئ عليه يبطله ، والفرقة الواثقة به فرقة بغير طلاق لأنها فرقة حصلت بسبب لا من قبل الزوج فلا يمكن ان تجعل طلاقا فتجعل فسحا ، ولا يحتاج الى تفريق القاضى بطريق التنافى لما بينا في المسائل المتقدمة ان الحقوق الثابتة بالنكاح لا يصح اثباتها بين المالك و المملوك فلا تفتقر الى القضاء ، كالفرقة الحاصلة برودة أحد الزوجين ؛ وعلى هذا قالوا فى القن و المدير و المأذون اذا اشترى زوجته لم يبطل النكاح لأن الشراء لا يعيد لهما ملك المتعة فلا يوجب بطلان النكاح - انتهى . قال فى الدر المختار مع رد المحتار : و حرم نكاح المولى أمة و العبد سيده - اه ؛ أى ولو ملك بعضهما ، وكذا المرأة لو لم تملك سوى سهم واحد منه - فتح ؛ زاد فى الجوهرة : وكذا اذا ملك أحدهما صاحبه او بعضه فسد النكاح ، و اما المأذون و المدر اذا اشترى زوجته لم يفسد النكاح لأنهما لا يملكانها بالعقد ، وكذا المكاتب لأنه لا يملكها بالعقد ، و إنما ثبت له فيها حق الملك ، وكذا قال ابو حنيفة فيمن اشترى زوجته وهو فيها بالخيار : لم يفسد النكاح ؛ على أصله ان خيار المشتري لا يدخل المبيع فى ملكه - اه ؛ لأن المملوكة تنافى المالكية ؛ قال فى الفتح : لأن النكاح ما شرع الا مشمرا ثمرات مشتركة فى الملك بين المتناكحين منها ما يختص هى بملكه كالنفقة و السكنى و القسم و المنع من العزل الا باذن ، و منها ما يختص هو بملكه كوجوب التحكين و القرار فى المنزل =

= و التحصن عن غيره، و منها ما يكون الملك في كل منهما مشتركا كالأستمتاع  
بجامعة و مباشرة، و الولد في حق الاضافة، و المملوكية تنافي المالكية، فقد نافى لازم  
عقد النكاح، و منافي اللازم منافي للزوم؛ و به سقط ما قيل: و يجوز كونها مملوكة  
من وجه الرق مالكة من جهة النكاح؛ لأن الفرض ان لازم النكاح ملك كل واحد  
لما ذكرنا على الخلوص، و الرق يمنع - انتهى - وفي الباب اثر عمر و اثر على رضى الله عنهما  
رواه البيهقي في «باب النكاح و ملك اليمين لا يجتمعان» من طريق سعيد بن منصور:  
نا هشيم نا حصين عن بكر بن عبد الله المزني ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه اتى  
بامرأة تزوجت عبدا لها فقالت المرأة: أليس الله تعالى يقول في كتابه «أو ما ملكت  
آيما نكم»؟ فضربها و فرق بينهما و كتب الى اهل الأمصار: ايما امرأة تزوجت  
عبدا لها او تزوجت بغير بينة او ولي فاضربوها الحد، وعن سعيد: ثنا يونس عن الحسن  
ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه اتى بامرأة قد تزوجت عبدا فعاقبها و فرق بينهما  
و بين عبدها و حرم عليها الأزواج عقوبة لها - انتهى - قال البيهقي: و هما مرسلان  
يؤكد احدهما صاحبه - اه - و لا تلتفت الى ما قاله ابن حزم في المحلى ان المرسل  
ليس بحجة، فان جماهير المحدثين و الأئمة قبل ابن حزم قائلون بحجية المرسل اذا ثبت  
و لم يخالفه مسند صحيح متصل السند، و ههنا كذلك، و ما ادعاه بدعوى كاذبة بالبرهان  
فهو حجة عليه لا على من تقدمه من الأئمة - و روى البيهقي من طريق الحسن بن  
محمد الزعفراني: ثنا سعيد بن سليمان ثنا عباد عن عمر بن عامر عن قتادة عن خلاص  
عن علي رضى الله عنه: ان امرأة ورثت من زوجها شقفا فرفع ذلك الى علي  
رضى الله عنه فقال: هل غشيتها؟ قال: لا؛ قال: لو كنت غشيتها لرجمتك بالحجارة؛  
ثم قال: هو عبدك ان شئت بعته و ان شئت و هبته و ان شئت اغتقيه و تزوجته -  
انتهى - و لم يخالفها احد من الصحابة في علمنا، و هما خليفتان راشدان و قال  
صلى الله عليه و آله و سلم: «عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين المهديين» - الحديث -

## باب المرأة تزنی فیقام علیها الحد فتزوج قبل أن تحيض

محمد قال : قال أبو حنیفة رضی الله عنه فی المرأة تزنی فیقام علیها الحد فتزوج قبل أن تحيض : إن النكاح جائز ، وإن حملت من الزنا

(۱) فالنكاح جائز - ای عندهما - و قال محمد : لا احب له ان يطأها ما لم يستبرئها - هداية . و ظاهر الكتاب يدل علی ان الامام محمدا ایضا معها ، و لعل عنه روايتين فی ذلك . قال فی الدر المختار : و لو زوج امته او ام ولده الحامل بعد علمه قبل اقراره به جاز ، و كان نفيا دلالة - نهر عن التوشیح ؛ و صح نكاح الموطوءة بملك یمین و لا يستبرئها زوجها - ای عندهما ، و قال محمد : لا احب ان يطأها قبل ان يستبرئها لانه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما فی الشراء - هداية ؛ و قال ابو الليث : قوله اقرب الى الاحتياط ، و به نأخذ - بناءة ؛ و وفق فی النهاية بأن محمدا انما نفي الاستحباب ، و هما اثبتا الجواز بدونه فلا معارضة ؛ و اعترضه فی البحر بأنه خلاف ما فی الهداية ، لیکن استحسنه فی النهر بأنه لا ینبغی التردد فی نفس الاستبراء علی قول محمد ، قال : و به يستغنى عن ترجیح قول محمد ؛ قلت : اذا كان الصحيح وجوب الاستبراء علی المولى یسوغ نفي استحبابه عن الزوج لحصول المقصود ، نعم لو علم ان المولى لم يستبرئها لا ینبغی التردد فی استحبابه للزوج بل لو قیل بوجوبه لم یبعد ، و یقر به انه فی الفتح حمل قول محمد « لا احب » علی انه یجب لتعليله باحتمال الشغل بماء المولى فانه يدل علی الوجوب ، و قال : فان المتقدمین كثيرا ما یطلقون « اكره هذا » فی التحريم او كراهة التحريم و « احب » فی مقابله - اه . قلت : و اصرح من ذلك قول الهداية لانه احتمال الشغل بماء المولى فوجب التنزه كما فی الشراء - اه ؛ و مثله فی مختارات النوازل : بل يستبرئها سيدها وجوبا فی الصحيح ؛ و اليه مال السرخسی ، و هذا اذا اراد ان يزوجه و كان يطأها ، فلو اراد بيعها يستحب ، و الفرق انه فی البيع یجب علی المشتري فیحصل المقصود فلا معنى لایحبابه علی البائع ؛ و فی المتقی عن ابی حنیفة : اكره ان یبيع =



كتاب الحجة المرأة تزني فيقام عليها الحد فتزوج قبل أن تحيض ج - ٣

فتزوجت<sup>١</sup> وهي حامل فالنكاح جائز، ولا ينبغي لزوجها أن يطأها حتى تضع لأن الزانية لا عدة لها<sup>٢</sup> إنما العدة من قبل النكاح<sup>٣</sup> الذي يثبت نسب

= من كان يطأها حتى يستبرئها - ذخيرة؛ و الظاهر ان الترجيح المار يأتي في مسألة الكتاب ايضا عل رواية اخرى عن الامام محمد رحمه الله تعالى كما ذكروها، ولذا جزم في النهر هنا بالندب الا ان يفرق بأن ماء الزاني لا اعتبار له؛ بقى لو ظهر بها حمل يكون من الزوج لأن الفراش له فلا يقال؛ انه يكون ساقيا زرع غيره؛ لكن هذا ما لم تلد لأقل من ستة اشهر من وقت العقد، فلو ولدته لأقل لم يصح العقد، كما صرحوا به، اى لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا يرد صحة تزوج الحبل من زنا - تأمل؛ وصح نكاح الموطوءة بزنا، اى جاز نكاح من رآها تزني، وله وطؤها بلا استبراء؛ و أما قوله تعالى «و الزانية لا ينكحها الا زان» فمفسوخ بآية «فانكحوا ما طاب لكم من النساء»؛ قال في البحر: بدليل الحديث ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! ان امرأتى لا تدفع يد لامس، فقال عليه الصلاة والسلام: طلقها؛ فقال: انى احبها وهي جميلة؛ فقال عليه الصلاة والسلام: استمتع بها - انتهى :

(١) قوله «فتزوجت» كذا في الأصل، هو في الهندية «فتزوجت» وهي صحيحة اذا كانت مبنية للجهول، و الا فالصحيح ما في الأصل - كما لا يخفى . وصح نكاح حبل من زنا عند الامام ابى حنيفة و الامام محمد رحمه الله تعالى، وقال الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى: لا يصح؛ و الفتوى على قولها - كما في القهستاني عن المحيط؛ و ذكر التمراشي انها لا نفقة لها، و قيل: لها ذلك؛ و الأول ارجح لأن المانع من الوطئ من جهتها، بخلاف الحيض لأنه سماوى بحر عن الفتح، رد المحتار .

(٢) لأنه لا اعتبار لماء الزاني لكن الحبل مانع عن الوطئ . وصحة النكاح لا توجب حلة وطئ الحبل من الزنا ودواعيه حتى تضع . قال في البحر: و حكم الدواعي =

كتاب الحجّة المرأة تترى فيقام عليها الحد فتتزوج قبل أن تحيض ج - ٣

الولد فيه إن كان جائزاً<sup>١</sup> أو فاسداً<sup>٢</sup> . وقال أهل المدينة<sup>٣</sup> : إن تزوجت

== على قولها كالوطى<sup>٤</sup> ، كما في النهاية - اه ؛ قال ح : و الذى فى نفقات البحر جواز الدواعى فليحرق - اه ؛ قلت : و الذى فى النفقات ان زوجة الصغير لو انفق عليها ابوه ثم ولدت و اعترفت انها حبلى من الزنا لا ترد شيئاً من النفقة لأن الحمل من الزنا ان منع الوطأ لا يمنع من دواعيه - اه ؛ فيمكن الفرق بأن ما هنا فيمن كانت حبلى من الزنا ثم تزوجها ، و ما فى النفقات فى الزوجة اذا حبلت من الزنا - فتأمل ؛ و لا يمكن الجواب بأن ما فى النفقات على قول الامام بدليل قول البحر هنا على قولها لأن الضمير فى « قولها » يعود الى ابى حنيفة و محمد القائلين بصحة النكاح ، و اما ابو يوسف فلا يقول بصحته من اصله - مخافهم ؛ كذا فى رد المحتار . و قوله « لا عدة لها » كذا فى الأصول و له معنى صحيح ، و الأولى « لا عدة عليها » . (٣) فانها شرعاً اجل ضرب لانقضاء ما بقى من آثار النكاح ، او هى تربص يلزم المرأة عند زوال النكاح ، فلا عدة لزنا ، بل يجوز تزوج المزنى بها و ان كانت حاملاً لكن يمنع عن الوطى حتى تضع - كما فى الكتاب و سبق - و الا فيندب له الاستبراء ؛ كما فى الطحطاوى .

(١) اى سواء كان النكاح صحيحاً او فاسداً ، فالعدة بعد زواله واجبة ، و بهذا النكاح يثبت النسب و الا فلا .

(٢) كالنكاح الموقت و النكاح بغير شهود و نكاح الأخت فى عدة اختها و نكاح الخامسة فى عدة الرابعة ؛ و النكاح الفاسد عندنا كالصحيح فى ايجاب العدة بشرط الدخول ، و لا عدة فى الفاسد بالخلوة بل بالوطى فى التبل ، كما هو مصرح فى اسفار الفقه ؛ و يدخل فى النكاح الفاسد نكاح امرأة الغير بلا علم بأنها متزوجة ؛ و نكاح المحارم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده ، خلافاً لها - فتح ، و الفساد هنا بمعنى العام يشمل الباطل و النزاع فيه .

(٣) فى الموطأ مع شرح الزرقانى - ما جاء فى المقتضية : مالك : الأمر عندنا فى المرأة توجد حاملاً و لا زوج لها فتقول « قد استكرهت » اى أكرهت على الزنا او تقول ==

كتاب الحجة المرأة نزى فيقام عليها الحد فتزوج قبل أن تحيض ج - ٣

الزانية قبل أن تحيض ثلاث خبضات فالتكاح فاسد<sup>١</sup>، وكذلك إن تزوجت وهي حامل من الزنا فالتكاح فاسد<sup>٢</sup>.

وقال محمد: كيف يسكون على الزانية عدة ثلاث حيض وهي

= «تزوجت» ولا علم ذلك ان ذلك المذكور من دعوى الاكراه والتزوج لا يقبل منها، وانها يقام عليه الحد الا ان يكون لها على ما ادعت من النكاح بينة وعلى انها استكرهت بينة او قرينة، كما اذا جاءت تدمي - بفتح الميم اى يخرج منها الدم - ان كانت بكرًا او استغاثت حتى أتيت اى اتاها من يغيبها وهي على ذلك الحال او ما اشبه هذا من الأمر الذى تبلغ فيه فضيحة نفسها، فان لم تأت بشيء من هذا اقيم عليها الحد ولم يقبل منها ما ادعت من ذلك بلا بينة ولا قرينة؛ والمغتصبة لا تنكح حتى تستبرئ نفسها ثلاث حيض ان كانت حرة لأن استبراءها كعدتها، فان ارتابت من حيضتها بارتفاعها فلا تنكح حتى تستبرئ نفسها من تلك الريبة بزوالها - انتهى .

ومسألة استبراء المغتصبة في ج ٢ ص ٣٤٥ من المدونة ان مالكا قال فى الرجل يبتاع الجارية الحرة فينقل بها ويعلق عليها بابه فتستحق انها حرة فتقوم على ذلك البينة فيقر انه لم يطأها وتقر المرأة انه لم يمسه؛ قال: ما ارى ان تزوج حتى يستبرئ رحمها بثلاث حيض لأنها قد اغلق عليها بابه وخلأ بها. قال: فليل مالكا، قال: فان كان وطأها أترى عليه فى وطئها شيئاً حين خرجت حرة صدقا او غيره؟ قال: لا، لأنه وطأها وهي عنده ملك له؛ قال مالكا: وان كان وطأها وهو يعلم انها حرة رأيت ان يقام عليها الحد؛ قلت: أفيجب عليه الصداق مع الحد فى قول مالكا؟ قال: نعم - انتهى .

(١) اى لا يحل، لأن الاستبراء عند اهل المدينة بمنزلة العدة - كما عرفت من الزرقانى .

(٢) وعندنا صح نكاح حبلى من زنا لا حبلى من غيره اى غير الزنا . لبثت نسبه فهي فى العدة، ونكاح المعتدة لا يصح - ط؛ وان حرم وطؤها ودواعيه حتى تضع - كما فى الدر المختار ورد المختار، وقد سبق .

### كتاب الحجة المرأة تزني فيقام عليها الحد فتزوج قبل أن تحيض ج - ٣

عما لا يثبت نسب ولدها<sup>١</sup> ؟ إنما تجب العدة على من يثبت نسب ولدها<sup>٢</sup> !  
أرأيتم رجلا تزوج امرأة فزنت أيبغى أن يكف عن جماعها حتى تحيض  
ثلاث حيض<sup>٣</sup> ؟ قالوا نعم<sup>٤</sup> . قيل لهم : هذه عدة كعدة المتزوجة<sup>٥</sup> ؟ أرأيتم  
امرأة زنت فتزوجها رجل قبل أن تحيض ثلاث حيض ثم دخل بها ثم  
فرق بينهما أيبغى أن يتزوجها تزويجا مستقبلا ؟ قالوا : نعم . قيل لهم ،  
فقد تركتم قولكم<sup>٦</sup> من أنه<sup>٧</sup> يتزوج في العدة<sup>٨</sup> إذا دخل بالمرأة لم تحل

(١) لأن الشرع قطع نسبه من الزاني وألحقه بأمه ، وقد قال صلى الله عليه وسلم :  
لا يزني الزاني وهو مؤمن - الحديث ؛ وقال : وللعاهر الحجر - الحديث .  
(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ولده » بتذكير الضمير وهو عندى صحيح ، والضمير  
راجع الى « من » .

(٣) والمراد بالقروء في قوله تعالى « ثلاثة قروء » ، الأطهار عندهم ، وهم يقولون في  
أمثال هذه المسائل بثلاثة حيض - فتأمل . وماء الزاني لا اعتبار له في الشرع ولذا  
قال صلى الله عليه وسلم : الولد للفراش وللعاهر الحجر - الحديث ؛ وعند ابن حزم  
لا عدة من نكاح فاسد - كما في ج ١٠ ص ٣٠٣ من المحلى حيث قال : ولا عدة من نكاح  
فاسد ، برهان ذلك أنها ليست مطلقة ولا متوفى عنها . ولم يأت بإيجاب عدة عليها  
قرآن ولا سنة ولا حجة في سواهما - انتهى . انظر قوة برهانه وهو يحكم بعدم العدة  
عليها ويسمى ذلك برهانا ! وابن هو !؟

(٤) أي يكف عن جماعها حتى تحيض ثلاث حيض .

(٥) والحال أنها ليست بعدة عندكم بل استبراء ، والمتزوجة لا تكون عليها العدة  
حتى تطلق أو توفي عنها زوجها .

(٦) أي قولكم الآتي بعده .

(٧) كذا في الهندية ، أي أن الرجل يجوز له أن يتزوجها في العدة ؛ وفي الأصل =

كتاب الحجة المرأة تزني فيقام عليها الحد فتزوج قبل أن تحيض ج - ٣

له أبداً في قولكم ! قالوا : إن هذه ليست بعدة<sup>٢</sup> . قيل لهم : فإن كانت ليست بعدة فكيف فسد نكاح من تزوجها فيها<sup>٣</sup> ؟ قالوا : يفسد النكاح لأنه استبراء وليس بعدة<sup>٤</sup> .

== « الزنا » مكان « انه » يعلم انه تصحيف ؛ وعندى فى العبارة خلل فانه لما دخل بالمرأة لم تحل له أبداً فكيف يتزوجها ؟ ! فافهم - والعلم عند الله تعالى . (٨) عندى ان حرف النني اى « لا » سقط من قوله « يتزوج » اى « لا يتزوج » كما لا يخفى ؛ وقد اشرت الى هذا قبله ايضا ، و الا فسياق العبارة ينكر الاثبات ، نعم اذا كانت قول اهل المدينة انه يتزوج فى العدة فقط ، يسكون الزام الامام محمد صحيحا بأنكم قلتم اولاً : ان له التزوج فى العدة ، و الآن تقولون : ان فرق بينهما بتزوجها مستقبلاً اى بعد العدة ؛ مع انكم تقولون : انه ان دخل بالمرأة لم تحل له أبداً ! فكيف التوافق بين هذه الأقوال ؟ اذا كان عدم الحلة دائماً كيف جاز له التزوج فى العدة و هى حرام عليه ؟ فقوله « اذا دخل - الخ » بمنزلة الجملة الحالية للالزام عليهم - تأمل .

(١) و اذا لم تحل له أبداً فى قولكم فكيف تقولون بالتزوج فى العدة ؟  
(٢) بل استبراء و يجوز التزوج فيه ، نعم اذا كانت العدة من نكاح الغير و طلاقه اياها بعده او موته عنها لا يجوز التزوج فيها لأن نكاح المعتدة لم يقل احد بجوازه فلا يعتد اصلاً .

(٣) يعنى فكيف حكتم بفساد النكاح فى هذه الحالة و هى ليست بعدة ! و النكاح يفسد اذا عقد فى عدة الغير ، و الاستبراء لا يفسد النكاح .

(٤) امثال هذه المسائل فى كتاب الاستبراء من المدونة الكبرى فراجع اليها .  
و العجب انهم اذا اعترفوا بأنه ليس بعدة بل هو استبراء فكيف حكموا بفساد النكاح فى الاستبراء ! و لا دليل على فساد النكاح عندهم غير قولهم انه استبراء و هو للحرمة ثلاث حيضات و الأئمة حيضة ؛ على ما فى المدونة الكبرى من الجزء الثانى .

قيل

كتاب الحجّة المرأة نزنى فيقام عليها الحد فتزوج قبل أن تحيض ج - ٣

قيل لهم: رأيتم رجلا اشترى جارية أليس عليه أن يستبرئها؟  
قالوا: نعم<sup>١</sup>. قيل لهم: فإن تزوجها قبل أن تحيض حيضة أيجوز النكاح؟  
قالوا: لا<sup>٢</sup>. قيل لهم: فقد جعلتم بهذه عدة ثانية<sup>٣</sup> كعدة المطلقة و عدة المتوفى  
عنها زوجها<sup>٤</sup>، وليس هذا بشيء، إنما الحيضة استبراء، فإن تزوجها رجل  
فالنكاح جائز، ولا ينبغي<sup>٥</sup> أن يطأها حتى تحيض حيضة؛ فأما النكاح فليس  
يفسده الاستبراء، ولا يفسد النكاح إلا عدة ثبت فيها نسب الولد من غير الزوج<sup>٦</sup>.

(١) أي لا بد له من الاستبراء و الا يفسد النكاح - راجع المدونة .

(٢) أي لا يجوز النكاح قبل أن تحيض حيضة . وقوله « فقد جعلتم بهذه عدة ثانية »  
كذا في الأصول « بهذه » بالباء الجارة ، ولعله « لهذه » باللام الجارة ، و الإشارة الى  
المرأة ، يعنى : لهذه الجارية جعلتم عدة ثانية ؛ و على ما فى الأصول معناه : انكم جعلتم  
بهذه المقالة عدة ثانية كعدة المطلقة و المتوفى عنها زوجها ؛ و هذا ليس بصحيح ، كما  
صرح به الامام محمد رحمه الله بعده .

(٣) كذا فى الهندية ، و فى الأصل « ثابتة » .

(٤) فان عدة المطلقة ثلاثة قروء و هى الأطهار او الحيض او ثلاثة اشهر ان لم تحض ،  
و عدة المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا او وضع الحمل ان كانت حاملا ، و لا يجوز  
النكاح فى العدة فان نكاح المنكوحه او المعتدة باطل ان علم انها للغير ، لأنه لم يقل  
احد بجوازه فلم ينعقد اصلا .

(٥) كذا فى الأصول ، و لعل لفظ « له » سقط هنا لأن السياق يقتضيه .

(٦) أي الزوج الذى تزوجها بعد الزوج الاول الذى طلقها او توفى عنها ففى هذه  
الحالة تكون فى العدة و لا يجوز النكاح فيها ، فان جاءت فيها بولد يثبت نسبه من  
المطلق او من توفى عنها .

فاذا جاءت هذه العدة فسد النكاح .

قيل لهم : أرايتم رجلا اشترى جارية فاستبرأها بحيضة ثم تزوجها قبل أن يطأها أو يحوز النكاح ؟ قالوا : نعم .<sup>١</sup> قيل لهم : فإن لم يزوجها<sup>٢</sup> حتى

(١) و الا يكون ساقيا بمائه زرع غيره و هو حرام بنص الحديث ، و ماء الزنا لا اعتبار له عند الشرع لأن « الولد للفراش و للعاهر الحجر » ؛ و قد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسقى الرجل زرع غيره . و في الأصول زيادة بعد قوله « النكاح » « كان فيها قالوا لا ، و هي لا تناسب السياق و لذا اخرجتها من الكتاب .

(٢) في المدونة الكبرى في باب الرجل يتزوج الأمة ثم يشتريها قبل ان يدخل بها ثم يبيعها قبل ان يطأها : قال ابن القاسم : في الرجل يتزوج الأمة ثم يشتريها قبل ان يدخل بها ثم يبيعها قبل ان يطأها قال : يستبرئها بحيضة . قال : و كذلك إذا وطئها ثم باعها فانها تستبرئ بحيضة ، و ان كان دخل بها ثم اشتراها ثم باعها قبل ان يطأها بعد الاشتراء فان المشتري الآخر يستبرئها بحيضتين لأنها عدة في هذا الوجه ، قال : و سواء اذا كان دخل بها ثم طلقها واحدة ثم اشتراها قبل ان تنقضي عدتها ، فانه ان كان وطئها بعد الشراء ثم باعها فان المشتري يستبرئها بحيضة و ان كان لم يطأها عند الشراء فأرى ان تستبرئ بحيضتين لأنه اذا باعها بعد ما اشتراها قبل ان يطأها فان الحيضتين طمنا عدة لأن شراءها فسخ لنكاحه ، و ان طلق واحدة و انقضت عدتها ثم اشتراها او طلقها ثلاثا فانقضت عدتها ثم اشتراها ثم باعها فانها تستبرئ بحيضة لأنه اشتراها و ليست له بامرأة ؛ و هو قول مالك ، قال مالك : و لو اشتراها و قد حاضت بعد طلاقه حيضة ثم باعها فان المشتري يستبرئها بحيضة ثم تحل له - اه . و في الباب جزئيات ، اعني في « باب الأمة تشتري و هي في العدة » و في « باب الرجل يطأ الجارية ثم يشتري اختها او يتزوجها ، من المدونة فراجعها .

(٣) كذا في الأصول ، و الصواب عندي « لم يتزوجها » كما في قرنائه في مواضع الباب .

باعها من آخر و قبضها أوجب على المشتري الآخر أن يستبرئها بحيضة أخرى ولا تجزى بالأولى؟ قالوا: نعم<sup>١</sup>. قيل لهم: فان تزوجها الثاني قبل أن يستبرئها بحيضة؟ قالوا: لا يجوز النكاح<sup>٢</sup>. قيل لهم: فان تزوجها في ملك الأول وقد استبرأها جار النكاح، وإن تزوجها في ملك الثاني ولم توطأ فسد النكاح فكيف كان هذا هكذا<sup>٣</sup> وهي لم توطأ منذ اشتراها<sup>٤</sup> الأول؟ إنما ينبغي لمن جعل النكاح بمنزلة الشراء أن يجيز النكاح كما يجيز الشراء ثم يجعل عليها استبراء بحيضة<sup>٥</sup> قبل أن يطأها الزوج كما يجعل على المشتري<sup>٦</sup>.

### باب الرجل يقول كل امرأة أتزوجها فهي طالق

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل قال «كل<sup>٧</sup> امرأة

(١) راجع المدونة من كتاب الاستبراء، عندهم لا بد من الاستبراء الثاني بحيضة أخرى في أمثال ذلك، ولا يكفي فيه الحيضة الأولى، ولا دليل على ذلك يقنع السائل إلا الاجتهاد أو قول بعض من تقدمهم، ويعارضه قول من خالفهم في ذلك.

(٢) هذا عجيب منهم! وإليه أشار الإمام محمد بقوله «فكيف كان هذا هكذا» فان الزوج بعد الاستبراء في ملك الأول يجوز، وإن كان الاستبراء في ملك الثاني لا يجوز النكاح، فان تزوجها في هذه الحالة فسد النكاح.

(٣) أى فكيف صار هذا الحكم على هذا المنوال بالاختلاف في الموضعين مع انها مشتركان في الاستبراء وعدم الوطء<sup>٨</sup> ولا فرق إلا في تبدل الملك.

(٤) كذا في الأصل. وفي الهندية «استبرأها» وهو خطأ.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «استبراء الحيضة» بالاضافة الى الحيضة وليس بصواب.

(٦) فكما يجوز الشراء ويجزئه ويجعل الاستبراء على المشتري فكذلك يلزم عليه ان يجيز النكاح ويجعل الاستبراء على الناكح، لأن النكاح والشراء عنده بمنزلة واحدة فكيف اقترقا في هذا الحكم.

(٧) قال في البحر: ان «كل» و«كلما» لم يذكرهما النحاة في ادوات الشرط لأنها ليسا منها، =



أتزوجها فهي طالق ثلاثاً<sup>١</sup>، البتة<sup>٢</sup> : إن ذلك كما قال ، فلا ينبغي له أن يتزوج<sup>٣</sup> امرأة فإنه إن فعل وقّع الطلاق و بانت منه<sup>٤</sup> ووجب عليه

== و إنما ذكرهما الفقهاء لثبوت معنى الشرط معها و هو التعليق بأمر على خطر الوجود و هو الفعل الواقع صفة الاسم الذى اضيفاً إليه - نقله فى رد المحتار ؛ ثم «كلاً» تقتضى عموم الأفعال فإن اليمين لا تنتهى بوجود الشرط مرة بل تنتهى بعد الثلاث كاقضاء كل عموم الأسماء لأن «كلاً» تدخل على الأفعال و «كل» تدخل على الأسماء فيفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه. فإذا وجد فعل واحد أو اسم واحد فقد وجد المحلوف عليه فأحلت اليمين فى حقه ، و فى حق غيره من الأفعال و الأسماء باقية على حالها فيجئث كلاً وجد المحلوف عليه ، غير أن المحلوف عليه طلقات هذا الملك و هى متناهية . فالحاصل أن «كلاً» لعموم الأفعال ، و عموم الأسماء ضرورى فيجئث بكل فعل حتى تنتهى طلقات هذا الملك ، و «كل» لعموم الأسماء ، و عموم الأفعال ضرورى - قاله العلامة ابن عابدين فى رد المحتار .

(١) ذهب جمهور الصحابة و التابعين و من بعدهم من أئمة المسلمين الى أن من طلق امرأته فى مجلس واحد ثلاث تطليقات يقع ثلاث و بانت منه حرمة مغلظة - كما فى فتح القدير للحقق على الإطلاق ، و شرح مسلم للإمام النووى الشافعى ؛ و شذت فى ذلك شذمة قليلة لا يعاب بها . و فى هذا البحث حديثاً و فقها رسالة للشيخ محمد زاهد الكوثرى رحمه الله تعالى مفيدة جداً كافية و وافية اسمها «الاشفاق فى حكم الطلاق» فعليك بها .

(٢) تأكيد لوقوع الثلاث ، من البت و هو القطع و الفصل ؛ و اوجب سيويوه فيه الألف و اللام و اجاز الفراء اسقاطها - كذا فى رد المحتار .

(٣) بعد هذه اليمين فإنها انعقدت بهذا القول و لم يقدر على الرجوع منها ؛ و قد أوضحه بعد ذلك . و فى الهندية « أن يزوج ، و هو خطأ .

(٤) أى بائنة مغلظة ، و لا ينكح بها حتى يطأها غيره و لو الغير مراهما ، لما تقرر أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ، و ما قيل من : أنه لا يقع لنزول الآية فى الموطوءة ، =

نصف الصداق<sup>١</sup>. وقال أهل المدينة: إذا قال «كل امرأة أتزوجها فهي طالق البتة»<sup>٢</sup> فليس ذلك بشيء<sup>٣</sup>. إلا أن يسمى امرأة بعينها أو قبيلة

= باطل محض منشؤه الغفلة عما تقرر ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب -  
قاله في الدر المختار . و هو رد على ما نقله في شرح المجمع من كتاب المشكلات  
واقره عليه ، كيف و هو يخالف لقول الامام ابي حنيفة المذكور في الكتاب و هو  
المذهب ؛ و التفصيل في رد المختار و البسط في فتح القدير .

(١) لأنها غير المدخول بها . و في الدر المختار : و يجب نصفه بطلاق و طى<sup>٤</sup> او خلوة ، و عاد  
النصف الى ملك الزوج بمجرد الطلاق - اه . اى الطلاق المجرد عن القضاء و الرضاء .  
(٢) هكذا في الأصول ، ليس فيها ذكر لفظ «ثلاثا» كما في قول ابي حنيفة رضى الله عنه ،  
فلعله سقط من قلم الناسخ و ان كان المعنى صحيحا بدونه ايضا - فتنبه .

(٣) في موطأ مالك انه بلغه ان عبد الله بن مسعود كان يقول فيمن قال «كل امرأة  
انكحها فهي طالق» : انه اذا لم يسم قبيلة او امرأة بعينها فلا شيء عليه ، قال مالك .  
و هذا احسن ما سمعت ؛ قال مالك في الرجل يقول لامرأته انت الطلاق و كل امرأة  
انكحها فهي طالق و ماله صدقة ان لم يفعل كذا و كذا فحث قال : اما نسائه  
فطلاق كما قال ، و اما قوله «كل امرأة انكحها فهي طالق» فانه اذا لم يسم امرأة بعينها  
او قبيلة او ارضا او نحو هذا فليس يلزمه ذلك و ليتزوج ما شاء ، و أما ماله فليصدق  
بثلثه - انتهى . و في باب فيمن قال «كل امرأة أتزوجها فهي طالق» من المدونة  
الكبرى ج ٢ ص ١٢٢ : قلت : أرأيت لو ان رجلا قال «كل امرأة أتزوجها فهي  
طالق» ؟ قال قال مالك : لا شيء عليه و ليتزوج اربعا ، قال مالك : وكذلك لو كان  
هذا في يمين ايضا قال «ان دخلت الدار فكل امرأة اتزجها فهي طالق» فدخل  
الدار فليتزوج بما شاء من النساء ، و لا يقع الطلاق عليه لانه عم فقال «كل امرأة» ؛  
قال مالك : وكذلك لو كن عنده ثلاث نسوة او امرأتين كان له ان يتزوج اثنتين =

أو بلدة<sup>١</sup>، فإذا كان ذلك فحنت وجب عليه الطلاق<sup>٢</sup>.

وقال محمد: ما بين جملة هذا وبين ما خص من ذلك فرق<sup>٣</sup>، وما القول فيه عندنا إلا أحد قولين: إما أن يجوز ذلك كله على ما قال أبو حنيفة<sup>٤</sup>

= تمام الأربعة فإن طلق منهن شيئا فله أن يتزوج إن شاء، وهذا كمن لم يحلف؛ قال مالك: وكذلك لو كانت تحته امرأتان فقال «ان دخلت هذه الدار فكل امرأة تزوجها طالق» فدخل الدار كان له أن يتزوج ولا يكون عليه في المرأتين اللتين تزوج شيئا، وهو كمن لم يحلف؛ قال مالك: وكذلك لو قال «كل امرأة تزوجها فهي طالق» أو قال «ان دخلت الدار فكل امرأة تزوجها طالق» فدخل الدار انهما سواء لا يكون عليه شيء، وهو كمن لم يحلف؛ وقال مالك: فإن قال «كل امرأة تزوجها ان دخلت هذه الدار هي طالق» فتزوج امرأة ثم دخل الدار انه لا شيء عليه في امرأته التي تزوج وليتزوج فيما يستقبل ولا شيء عليه، لأنه كمن لم يحلف - انتهى.

(١) كما عرفت من موطأ مالك، وراجع باب من قال «كل امرأة تزوج فهي طالق» الا من موضع كذا» من المدونة، وكذا باب من قال «كل امرأة تزوجها من موضع كذا أو ما عاشت فلانة فهي طالق» من المدونة؛ وفي هذا الباب: قلت: رأيت ان قال «كل امرأة تزوجها من الفسقاط» أو قال «كل امرأة تزوجها من همدان أو من مراد أو من بنى زهرة أو من الموالى فهي طالق» فتزوج امرأة من الفسقاط أو من مراد، قال: تطلق عليه في قول مالك - انتهى.

(٢) كما علمت من المدونة و الموطأ.

(٣) أي لا فرق فيما بينهما في العموم والخصوص، بل كلاهما سواء في وقوع الطلاق وعدمه ان كان يقع فيما خص ايضا والا فلا.

(٤) وبه قال طائفة من السلف؛ فأخرج ابن أبي شيبة - على ما في التعليق الممجد - عن سالم بن عبد الله بن عمر و القاسم بن محمد و عمر بن عبد العزيز وعامر الشعبي =

وإما أن يبطل ذلك كله ما خص فيه وما عم<sup>١</sup>؛ رأيتم رجلاً قال كل

= و إبراهيم النخعي و الأسود بن يزيد و ابى بكر بن عبد الرحمن و ابى بكر بن عمرو  
ابن حزم و الزهرى و مكحول الشامي في رجل قال « ان تزوجت فلانة فهي طالق »  
او « يوم تزوجها فهي طالق » او « كل امرأة تزوجها فهي طالق » قالوا: هو كما قال -  
اه . و اخرج عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال في رجل قال « كل امرأة تزوجها  
فهي طالق و كل امه اشترىها فهي حرة » : هو كما قال ، فقال معمر : أو ليس جاء  
« لا طلاق قبل نكاح و لا عتق الا بعد ملك » ؟ قال : انما ذلك ان يقول الرجل : امرأة  
فلان طالق و عبد فلان حر - اه . و في موطأ مالك انه بلغه ان عمر بن الخطاب  
وعبد الله بن عمر و عبد الله بن مسعود و سالم بن عبد الله و القاسم بن محمد و ابن شهاب  
و سليمان بن يسار كانوا يقولون : اذا حلف الرجل بطلاق المرأة قبل ان ينكحها ثم  
اثم ان ذلك لازم له اذا نكحها - اه . قال الزرقاني من باب لزوم الطلاق المعلق :  
و به قال جماعة آخرون و هو المشهور عن مالك - اه ؛ و اثر عمر الذي جعل الله الحق  
على لسانه و قلبه مما روى عنه بسند فيه ضعف و انقطاع لكن يعتضد بما صح عنه من  
علق ظهار امرأة على تزوجها لا يقربها حتى يكفر ، فيقاس عليه تعليق الطلاق ، اشار له  
ابو عمر - اه . قال الامام محمد في باب الرجل يقول « اذا نكحت فلانة فهي طالق » :  
اخبّرنا مالك اخبّرنا مجبر عن عبد الله بن عمر انه كان يقول : اذا قال الرجل « اذا نكحت  
فلانة فهي طالق » فهي كذلك اذا نكحها ، و ان كان طلقها واحدة او اثنتين  
او ثلاثاً فهو كما قال ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة - انتهى .  
و سياتى مزيد له ان شاء الله تعالى .

(١) كما قال الامام الشافعى : لا يصح هذا التعليق . قال الزرقاني في شرح الموطأ :  
و قال الجمهور و احمد و الشافعى و مالك في رواية ابن وهب و المخزومي : لا يقع ؛  
و قال ابو حنيفة و اصحابه : يقع مطلقاً لأن التعليق بالشرط يمين فلا توقف صحته =

== على وجود ملك المحل ، كاليمين بالله تعالى ؛ و المسألة من الخلافات الشهيرة ؛ قال ابن عبد البر : و روى احاديث كثيرة في عدم الوقوع الا انها معلولة عند اهل الحديث ، ومنهم من يصح بعضها ، و احسنها ما رواه الترمذى و قاسم بن اصبغ مرفوعا « لا طلاق الا بعد نكاح » ؛ و لأبي داود « لا طلاق الا فيما بملك » ؛ قال البخارى : و هو اصح شىء في الطلاق قبل النكاح ؛ و اجيب عنهما بأنا نقول بموجبها لأن الذى دلا عليه انما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح و لا نزاع فيه ، و انما النزاع فى التزامه قبل النكاح ، و روى ابن خزيمة و البيهقى عن سعيد بن جبير قال : سئل ابن عباس عن الرجل يقول « ان تزوجت فلانة فهي طالق » فقال : ليس بشىء . انما الطلاق لما ملك ، قالوا : فان مسعود كان يقول : اذا وقت وقتا فهو كما قال ؟ فقال : يرحم الله ابا عبد الرحمن ؛ لو كان كما قال لقال الله « اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن » ؛ و روى الطبرانى عن ابن جريج قال : بلغ ابن عباس ان ابن مسعود يقول : ان طلق ما لم ينكح فهو جائز . فقال ابن عباس : اخطأ فى هذا انه تعالى يقول « اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن » و لم يقل : اذا طلقتم المؤمنات ثم نكحتموهن - اه ؛ و لا حجة فى الآية لأننا نقول بموجبها فليست من محل النزاع - انتهى . و قال فى الجوهر النقي : ذكر ( البيهقى ) فيه حديث « لا طلاق قبل النكاح » قلت : ذكر صاحب الاستذكار ان هذا الحديث روى من وجوه الا انها عند اهل الحديث معلولة ، و قال البخارى : اصح ما فى الباب حديث عمرو بن شعيب ، و قال الترمذى : هو احسن شىء روى فى هذا الباب ، و الكلام فى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده معروف ؛ و قد ذكر البيهقى ان حماد بن سلمة رواه عن حبيب المعلم عن عمرو عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ؛ ثم ذكر البيهقى ان بعضهم رواه كذلك و لم يعين ذلك الغير لينظر فيه ، و حماد بن سلمة تكلم فيه - اعنى البيهقى - فى مواضع ، و قد ساق الدارقطنى و غيره طرق هذا الحديث و لفظهم « عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده » و لم يذكروا « عبد الله بن عمرو » ==

وقد ذكر البيهقي في باب من قال يرث قاتل الخطأ حديثاً من رواية عمرو عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو ثم قال : الشافعي كالموقوف في روايات عمرو إذا لم ينضم إليها ما يؤكد ما ، وفي الاستذكار : قيل لابن شهاب : أليس قد جاء : لاطلاق قبل نكاح ولا عتق قبل الملك ؟ فقال : إنما ذلك إذا قال « فلانة طالق » ولا يقول « ان تزوجتها » ، وأما ان قال « ان تزوجتها فهي طالق » فهو كما قال إذا وقع النكاح وقع الطلاق ، وبهذا قال مكحول وأبو حنيفة وأصحابه وعثمان البقي ، وروى عن الأوزاعي والثوري ؛ وفي موطأ مالك بلغه ان عمر وأبوه عبد الله بن مسعود وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار وابن شهاب كانوا يقولون : إذا حلف الرجل بطلاق المرأة على ان ينكحها ثم اثم ان ذلك لازمه إذا نكحها ؛ وقال صاحب الاستذكار : لا أعلم انه روى عن عمر في الطلاق قبل النكاح شيء صحيح وإنما روى عنه فيمن ظاهر من امرأة ان تزوجها انه لا يقربها ان تزوجها حتى يكفر ، وجائز ان يقاس على هذا الطلاق ؛ وحكى أبو بكر الرازي هذا القول عن عمر والنخعي والشعبي ومجاهد وعمر بن عبد العزيز ، قال : واتفق الجميع على ان النذر لا يصح الا في ملك ، وان من قال « ان رزقني الله ألفاً فله على ان اتصدق بمائة منها » انه ناذر في ملك حيث اضاف اليه وان لم يكن مالكا في الحال ، ولو قال لامته « ان ولدت ولدا فهو حر » فولدت عتق وان لم يكن مالكا حال القول ، لانه اضاف العتق الى الملك وان لم يكن مالكا في الحال . وفي مشكل الآثار للطحاوي : وقال عليه السلام لعمر « حبس الأصل وسبل الثمرة » فبدل على جواز العقود فيما لم يملكه وقت العقد بل فيما يستأنف ، وجمعوا على انه ان اوصى بثلاث ماله يعتبر وقت الموت لا وقت الوصية ، وقال الله تعالى « ومنهم من عاهد الله ان لا آتانا من فضله لنصدقن » فهذا نظير : ان تزوجت فلانة فهي طالق ؛ وفي الاستذكار لم يختلف عن مالك انه ان عم لم يلزمه ، وان سمي امرأة او أرضا او قبيلة لازمه ، وبه قال ابن أبي ليلى والحسن =

= ابن صالح والنخعي والشعبي والأوزاعي والليث، وروى عن الثوري وخرج  
وكيع عن الأسود أنه طلق امرأة أن تزوجها فسأل ابن مسعود فقال: أعلمها بالطلاق  
ثم تزوجها؟ يعني أنه كان قد تزوجها إذ سأل ابن مسعود فأجاب بهذا، وتكون عنده  
على اثنين أن تزوجها، وروى عنه فيمن قال « أن تزوجت فلانة فهي طالق » أنه كما  
قال . وقال ابن أبي شيبة: ثنا عبد الله بن نمير و أبو اسامة عن يحيى بن سعيد قال: كان  
القاسم وسالم وعمر بن عبد العزيز يرون الطلاق جباراً عليه إذا عين؛ قال: و ثنا  
أبو اسامة عن عمر بن حمزة أنه سأل القاسم بن محمد وسالم و أبا بكر بن عبد الرحمن  
و أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم وعبيد الله بن عبد الرحمن عن رجل قال « يوم  
اتزوج فلانة فهي طالق البتة » فقالوا كلهم: لا يتزوجها؛ وقال أيضاً: ثنا حفص بن  
غياث عن عبد الله بن عمر قال سألت القاسم عن رجل قال « يوم اتزوج فلانة فهي  
طالق » قال: فهي طالق؛ وقال أيضاً: ثنا اسمعيل بن علي عن عبد الله: قلت لسالم بن  
عبد الله: رجل قال و كل امرأة يتزوجها فهي و كل جارية يشتريها فهي حرة؟  
فقال: أما أنا فلو كنت لم أنكح ولم أشتري؛ ثم ذكر اليهقي عن ابن عباس أنه استدل  
على عدم الوقوع بقوله تعالى « إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن » قلت: الآية دلت  
على أنه إذا وجد النكاح ثم طلق قبل المسيس فلا عدة، ولم تنع رض الآية لصورة  
النزاع أصلاً - انتهى . فلا يستدل بها على عدم الوقوع، و عبد الله بن مسعود أفقه  
من ابن عباس رضي الله عنهما، « كذب ملئ علماء على لسان عمر بن الخطاب - كما لا يخفى  
على أولى الألباب . و الأحاديث التي استدلو بها أن صحت ليست بواردة على مذهبنا  
فأنا لم نقل بإيقاع الطلاق قبل النكاح و قبل الملك حتى يرد لا طلاق له فيما لا يملك، بل  
بوقوعه حين يملك بالتزوج و الملك لا قبله - تدبر . و التعليق غير التطليق فكيف يعترض  
بالحديث على التعليق؟! و لعل ابن مسعود رضي الله عنه لو سئل عن غير المنسوبة لأجاب  
أيضاً بما يوافق مذهبنا و ما قلنا به؛ و ابن حزم استدل على مذهبه بعدم الوقوع =  
امرأة (٧١) ٢٨٤

امرأة أتزوجها طالق البتة إلا قرشية أيجوز هذا القول؟ ينبغي في قولكم أن يجوز [يمينه] هذه لأن له أن يتزوج القرشيات فلم يعم في يمينه ١

= مطلقا بالآية المذكورة و قال: فلم يجعل الله تعالى الطلاق الا بعد عقد النكاح، ومن الباطل ان لا يقع الطلاق حين ايقاعه ثم يقع حين لم يوقعه الا برهان واضح، و وجدناه انما طلق اجنية و طلاق الاجنية باطل - اهـ . و انت تعلم انهم لم يوقعوا الطلاق قبل النكاح بل علقوا الطلاق على وجود النكاح، . الملك و التعليق غير التطلق، و لم يجعل الله التعليق ممنوعا، بل قالوا: بموجب الآية، و ليست لها تعلق بمحل النزاع فانها دالة على انه اذا وجد النكاح ثم طلق قبل المسيس فلا عدة عليها، و اين هذا من ذاك؟ و لم يطلق الاجنية كما زعم حتى يكون باطلا بل وقع الطلاق على زوجته ا و هو لم يفرق بسبب سوء فهمه بين التعليق و التطلق، و التعليق ثابت بالنص، قال الله تعالى «و منهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن» الآية؛ و لو لم يحز لما قال الله تعالى هكذا - «و ما كان ربك نسيا» و الفرق بين قول الرجل «كل امرأة أتزوجها فهي طالق» و بين قوله لامرأته «ان طلقتك فأنت مرتجعة ظاهر بين هو لم يفهمه، و ما اورده من نظائر مختلفة لا مساس لها بمحل النزاع فقوله بعد ذاك: فلا ندري من اين وقع لهم جواز تقديم الطلاق و الظهار قبل النكاح - اهـ . هذا اقراء منه على الأئمة فانهم لم يقولوا بتقديم الطلاق على النكاح، و الظهار ثبت عن عمر بن الخطاب سند صحيح و هو بعد النكاح لا قبله كما تفوه و دلس في المسألة و ليس فيها و لم يقدر على اتيان البرهان على دعواه الافهمه و هو لا يجدى نفعا و لا يغنى من جوع و لا يكون حجة على غيره الا بالشغب و اصرار الجدال ١ و لا تلتفت الى ما في التعليق المغنى على الدارقطني فان الآثار محتملة المعنى فلا تكون نصا صريحا في الحجية على المقصود .

(١) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول، و لا بد منه .

(٢) الاستفهام، و السياق يقتضى انه لا يجوز عندهم، و اصلهم يقتضى جوازه، في =



أرأيتم إن قال: «كل امرأة اتزوجها فهي طالق إلا بنات فلان»، أيجوز هذا القول؟<sup>١</sup> ينبغي في قولكم أن يجوز يمينه هذه ولا تبطل، ويكون الأمر على ما قال لأنه قد بقي من النساء من يتزوجهن فهذا لم يعم<sup>٢</sup>؛ أرأيتم

= المدونة؛ قلت: أرأيتم أن قال «كل امرأة اتزوجها إلا من الفسقاط فهي طالق»؟ قال: يلزمه في قول مالك أن لا يتزوج من غير الفسقاط؛ قلت: أرأيتم أن قال «كل امرأة اتزوجها فهي طالق إلا من قرية كذا وكذا» ويذكر قرية صغيرة؟ قال: أرى أن ذلك لا يلزمه إذا كانت تلك القرية ليس فيها من يتزوج - اهـ - والأصل فيه أن الحنفية نظروا إلى تناسب بين الشرط والجزاء فإذا وجد وهما متناسبين قالوا بتأثير التعليق وإلا فلا، وإذا لا تناسب في قوله «إن دخلت الدار فأنت طالق»، الأجنبية فإنه لا حق له تنجيها ولا تعاقبها؛ قالوا بطلانه، بخلاف ما إذا أضاف طلاقها إلى زمان صلح للطلاق كالنكاح والمالك، وهذا كما قالوا في الكفالة: أن تعليقها بنحو «إن هبت الريح» مهمل، بخلاف «أن ركب عليك دين» فإنه معتبر؛ وابن حزم لم يفهم هذا الأصل ومشى على ظاهره وزعم ما زعم وشغب بما شغب والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

(١) والحال أنه على أصلكم لا يجوز؛ في المدونة: قلت: أرأيتم أن قال «كل امرأة اتزوجها فهي طالق إلا فلانة» وسمى امرأة بعينها ذات زوج أو لا زوج لها؟ قال: بلغني أنه قال: لا أرى عليه شيئا، قال: وهو بمنزلة رجل قال «إن لم اتزوج فلانة فكل امرأة اتزوجها فهي طالق» وهو رأي؛ قلت: أرأيتم أن قال «إن لم اتزوج من الفسقاط فكل امرأة انكحها فهي طالق» قال: لم اسمع من مالك فيه شيئا، وأرى أن لا يتزوج إلا من الفسقاط ولا يلزمه الحنف - اهـ -

(٢) فإنه على أصلكم إذا لم يعم الرجل يكون الأمر على ما قال - كما عرفت من الموطأ - قال مالك: أما قوله «كل امرأة انكحها فهي طالق» فإنه إذا لم يسم امرأة بعينها =

إن حرم عليه هذا وجعلتم يمينه جائزة فماتت بنات فلان اللواتي استثنى<sup>١</sup>  
أي بطل يمينه ويحل له<sup>٢</sup> أن يتزوج من يشاء من النساء؛ فإن قلتم: لا يبطل  
يمينه؛ فقد حرم على هذا من بقي من نساء أهل الأرض<sup>٣</sup> وصار بمنزلة  
من عم في يمينه، ومن زعم أن يمينه قد بطلت وحل له أن يتزوج من النساء  
من يشاء؛ فهذا من العجب أن يكون يمينه عليه مؤكدة ثابتة جائزة في من  
يشاء من النساء وأن يتزوج امرأة طلقت ثلاثاً فإن مات<sup>٤</sup> غيره<sup>٥</sup> ممن

= كزنب أو قبيلة كتميم أو أرضاً كن الأرض الفلانية أو نحو هذا بلداً كمصر فليس  
يلزمه ذلك وليتزوج ما شاء - اه الموطأ مع الزرقاني لأنه عم فقال «كل امرأة»؛  
وفي المدونة: قال: ما سمعت من مالك ولكن سمعت من اثنى به يحكى عن مالك انه  
قال: اذا ضرب من الآجال اجلا يعلم انه لا يعيش الى ذلك الآجل فهو كن عم النساء  
فقال «كل امرأة تزوجها فهي طالق» ولم يضرب اجلا فلا يكون يمينه شيئاً  
ولا يلزمه من يمينه طلاق بهذا القول ان تزوج - اه من المدونة .

- (١) اى استثناءها . لعل ضمير المفعول سقط من قلم الناسخ .  
(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية «ويحد» من الحد وهو خطأ ، والصواب  
«ويحل» من الحلال كما هو في الأصل .  
(٣) وضيق عليه وخرج ، والخرج والضيق مدفوع مهما امكن ، كما في النصوص  
القرآنية والحديثية .

- (٤) كذا في الأصول ، ولعله «و ان مات» بالواو ؛ وعلى كلتا صورتين معناه صحيح .  
(٥) كذا في الأصل بافراد الضمير وتذكيره - تأمل فيه ؛ وفي الهندية «غيرهن» بالجمع  
وهو عندي صحيح كما هو بعده ؛ وقوله «لم يدخله» من الادخال - كما لا يخفى . قال امام  
العصر الشيخ الأنور في املائه في درس البخارى : وقد جمع البخارى ههنا من السلف اسماء  
كثيرة ، والسبب في ذلك انه وقع مثله في زمن ابن عبد الملك فاستفتى علماء زمانه =

= فاجتمعت عنده قتيام على عدم تأثير التعليق فنقلها البخارى، ومن اراد ان يجمع اسامى الذين اجابوا على وفق مذهب الحنفية فليراجع الجوهر النقي ونصب الراية وشرح الصحيح للعبى، قلت: ولنا ما عن عمر عند مالك في الموطأ وهو ان كان في الظهار لكن اذا صح الظهار في الاجنبية فلا وجه ان لا يصح تعليق الطلاق فيها - اهـ. في باب ظهار الحر من الموطأ مع شرح الزرقاني ج ٣ ص ٤٢: مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقى انه سأل القاسم بن محمد عن رجل طلق امرأته ان هو تزوجها اى علق طلاقها على تزوجه اياها فقال القاسم بن محمد: ان رجلا جعل امرأة عليه كظهر امه ان هو تزوجها فأمره عمر بن الخطاب ان هو تزوجها ان لا يقربها حتى يكفر كفارة المتظاهر، فقاس القاسم تعليق الطلاق على تعليق الظهار في اللزوم بجامع ما بينهما من المنع من المرأة (مالك انه بلغه ان رجلا سأل القاسم بن محمد و سليمان بن يسار عن رجل تظاهر من امرأة قبل ان ينكحها فلا يمسه حتى يكفر كفارة المتظاهر)؛ فوافق سليمان بن يسار على وقوع الظهار المعاق - اهـ. و اخرج به الامام محمد رحمه الله في موطئه في باب الرجل يقول اذا نكحت فلانة فهي طالق: اخبرنا مالك عن سعيد بن عمرو بن سليم الزرقى عن القاسم بن محمد ان رجلا سأل عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال: انى قلت: ان تزوجت فلانة فهي على كظهر امي؟ قال: ان تزوجتها فلا تقربها حتى تكفر؛ قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول ابى حنيفة، يكون مظاهرا منها اذا تزوجها فلا يقربها حتى يكفر - انتهى. وبه قال مالك و احمد بن حنبل و اصحابهم و سفيان الثوري و اسحاق، وهو قول عطاء و سعيد بن المسيب و الحسن وعروة بن الزبير. صح ذلك عنهم كما في المحلى؛ ولا تلتفت الى ما قال ابن حزم في المحلى فليس فهمه حجة على الصحابة و التابعين و الأئمة المجتهدين لاسيما عمر بن الخطاب الناطق بالحق و الصدق و الصواب، فان النزاع في تعليق الظهار لا في الظهار من امرأته الذى في قوله تعالى «الذين يظاهرون من نسائهم» الآية فانهم قالوا بموجبه؛ و الآية لم تعرض =

كتاب الحجة الرجل يقول كل امرأة أتزوجها من بنى فلان فهي طالق ج - ٣

لم يدخله في اليمين بطلت اليمين على النساء اللاتي كانت عليهن اليمين المؤكدة ثابتة جائزة بموت غيرهن .

## باب الرجل يقول : كل امرأة أتزوجها من بنى فلان فهي طالق ثلاثا البتة

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا قال الرجل « كل امرأة أتزوجها من بنى فلان فهي طالق ثلاثا البتة » فإنه لا يتزوج منهن امرأة إلا طلقت منه البتة ، فإن عاد فنكحها بعد روج لم تطلق لأنه قد حث فيها مرة ولا يحث فيه <sup>١</sup> مرة أخرى <sup>٢</sup> . وقال أهل المدينة : تطلق أبدا كلما تزوجها

== لتعليق الظهار فلا يستدل بها على منعه ، وليس له دليل على دعواه الكاذبة ، وما كان ربك نسيا ؛ ولا يسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وابن عباس رضى الله عنهما لا يوازي عمر بن الخطاب في العلم و الثقة وهو من البدرين والخلفاء الراشدين المهديين ؛ والمحقق ابن الهمام قد تمسك بأثر عمر رضى الله عنه في فتح القدير وقال : فقد صرح عمر بصحة تعليق الظهار بالملك ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فكان اجماعا - اهـ . وقد سبق الى ذلك ابن عبد البر في الاستذكار - كما مر من الجوهر النقي ؛ وقد استدلل به أبو حنيفة ومالك و احمد والثوري و اسحاق و عطاء و ابن المسيب و القاسم و سليمان بن يسار وغيرهم على صحة تعليق الظهار بالملك ، و تعليق الطلاق مقيس عليه بجماع ما بينهما من المنع ، فتقوى به ما ورد عن عمر في تعليق الطلاق و ان كان فيه ضعف ؛ و حكم الموضوعية عليه كما صدر من ابن حزم - فهو من وساوسه و هواجسه لا يعبا به . و الله سبحانه يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

(١) كذا في الأصول بالتذكير ، وعندى الأولى « فيها » ، بالتأنيث كما في ما قبله ؛ المراد به اليمين وهو مؤنث عندهم ، ويمكن ان يرجع الضمير الى التعليق المستفاد من قوله « كل امرأة أتزوجها - الخ » أو الراجع الى المذكور - تأمل .

(٢) لأنه انتهت طلقات هذا الملك ، و قد علمت فيما تقدم ان لفظ « كل » يقتضى ==

و إن تزوجها عشرين مرة .

و قال محمد : إنما قال « كل امرأة أتزوجها » فانما التزويج على مرة واحدة  
و ليس على كل تزويج : « أ رأيتم رجلا قال لامرأة « إن تزوجتك فأنت طالق  
ثلاثا البتة ، فتزوجها فطلقت ثم تزوجها بعد زوج آخر « أتطلق مرة أخرى ؟

= عموم الاسماء و لذا تدخل عليها . و فيها تنتهى اليمين في حق اسم تبقى في حق غيره  
من الاسماء . و ان المحلوف عليه طلقات هذا الملك و هى متناهية فلا تقع بعد الثلاث ،  
فتنحل اليمين بعدها فلا يقع مرة اخرى ، بعد زوج آخر . و من فروعها على ما في  
رد المحتار : لو كان له اربع نسوة فقال « كل امرأة تدخل الدار فهي طالق » فدخلت  
واحدة طلقت ، و لو دخلن طلقن ، فان دخلت تلك المرأة مرة اخرى لا تطلق ؛ و لو قال  
« كلما دخلت » فدخلت امرأة طلقت ، و لو دخلت ثانيا تطلق و كذا ثالثا ، فان تزوجت  
بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق ، خلافا لفر - اه .

(١) في ج ٢ ص ١٢٣ من المدونة : قلت : أ رأيت ان تزوجها بعد ما طلقت عليه ؟  
قال : ترجع اليمين عليه و يقع عليه الطلاق ان تزوجها ثانية . قلت : فان تزوجها ثلاث  
مرات فبانت منه ثلاث تطليقات ثم تزوجها بعد زوج أ يقع عليه الطلاق ايضا في  
قول مالك ؟ قال : نعم يقع الطلاق عليها كلما تزوجها و ان بعد ثلاث تطليقات ، كذلك  
قال مالك - انتهى ما في المدونة . و كيف تطلق فانه لم يقل « كلما » التي تدل على عموم  
الأوقات بخلاف « كل » فانهم .

(٢) و لا يحكم بطلاقها على كل تزويج بل يقتصر على طلقات هذا الملك و لا يتجاوز  
عنه . و الا لضايق الأمر على الناس ، و القاعدة الأمر اذا ضاق اتسع .

(٣) الذى تزوجها بعد الثلاث و انقضاء العدة ، اى التي طلقت بعد التعليق .

(٤) لا تطلق عندكم ايضا لأن طلقات هذا الملك قد انتهت فتبطل اليمين و لا يقع  
الطلاق ، و الا لضايق على الناس .

وقد حنث فيها مرة ! ( فهذا مما لا يحل <sup>١</sup> عندنا على أحد <sup>٢</sup> إنها لا تطلق إلا مرة واحدة <sup>٣</sup> فكذلك قوله « كل امرأة أزوجهها فهي طالق البتة » فإذا تزوج امرأة فطلقت <sup>٤</sup> فقد حنث فيها مرة <sup>٥</sup> ولا يحنث فيها مرة أخرى ، وإنما قوله « كل امرأة » يعنى به جماعة النساء <sup>٦</sup> ، فالتى تزوجه من أولئك النساء فليس يقع عليها الحنث إلا مرة واحدة .

### باب الرجل يحلف لا يتسرى جارية

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يحلف أن لا يتسرى <sup>٧</sup>

(١) هكذا فى الأصل « لا يحل » من الحلال ولا يناسب لقوله « على أحد » لأن صلته تكون باللام . وإن كان من الحلول وهو النزول كانت صلته الباء ، حل بالمكان إذا نزل ؛ ولم يتبين لى معنى العبارة ومعناها قد بر وتأمل فيها لعل معناها : لا يجوز عندنا لأحد أن يقول به ، أو ليس بحلال على أحد أن يقول به فإنه ظاهر الفساد ، وهو لا يليق بأهل العلم - والعلم عند الله تعالى بمراد عباده .

(٢) ههنا يياض فى الهندية ، و لعل مكان البياض قوله « أن يقول به » .

(٣) لأن لفظ « أن » لا يقتضى التكرار ولا عموم الآ قات فتتحل اليمين إذا وجد الشرط مرة فقط ولا يتكرر .

(٤) أى بعد التعليق بلا عدة لأنها غير المدخول بها .

(٥) كذا فى الهندية ، ومن قوله « فهذا ما لا يحل » لم يذكر فى الأصل . والعبارة هذه غير مربوطة فن ادخلها فى المتن ؟ لأنها لا تجدى نفعا - ف .

(٦) أى اللاتى من بنى فلان ، يعنى التى فى اليمين بالثلاث .

(٧) من التسرى وهو مصدر من السر - فى المغرب : والسرية واحد السرارى ، فعلة من السر ، و السر الجماع ، أو فعلة من السر والسيارة ، و التسرى كالنظى على الأول ، والثانى ظاهر ، و الأول اشهر - اه . وفى رد المحتار عن الطحطاوى : قوله « سريه » =

الجارية : إن التسرى أن يوثها بيتا ويحصنها و يطأها طلب ولدها أو لم يطلب . وقال أهل المدينة : الاستسار أن يطأ جاريته التمس ولدها أو لم يلمس حصنها أو لم يحصنها بواها بيتا أو لم يوثها .

وقال محمد : كيف سريّة<sup>٢</sup> وهي خادمة تستقي الماء لأهلها و تشتري

= نسبة الى السر و هو النكاح ، و التزم ضم السين كضم الدال في «دهرية» نسبة الى الدهر او الى السرور لحصوله بها - اه . قال في الدر المختار : وصح نكاح اربع من الحرائر و الاماء فقط للحر لا اكثر وله التسرى بما شاء من الاماء ، فلوله اربع و ألف سريّة و اراد شراء اخرى فلامه رجل خيف عليه الكفر - اه . و في ج ٢ ص ١٠٩ من مجمع البحار : و في حديث عائشة و ذكر لها المتعة فقالت : و الله ما نجد في كتاب الله الا النكاح و الاستسار ؛ اي اتخاذ السراى من السراى النكاح او من السرور ، و منه لتسريت اذا اتخذت سريّة ، بابدال الراء ياء و قيل : هي اصل من السرى النفيس ؛ ن : السراى بتشديد ياء و يخفف جمع سريّة بالتشديد ؛ نه : و منه : فاستسرى ، اي اتخذنى سريّة ، قيل : قياسه تسرنى او لتسرنى ، فأما استسرى فمعناه القى الى سرا ، لكن لا فرق بينه و بين حديث عائشة فى الجواز ( الى قوله ) « و لا تواعدوهن سرا » السر الافصاح بالنكاح و المجامعة و الزنا سر - انتهى .

(١) فالنبوية و التحصين و الوطء . داخل فى الاستسار ، و طلب الولد لا يكون مقصودا فى التسرى ، و غير خاف عليك ان الامام محمدا ايضا امام فى اللغة و اقواله معتبرة فيها و يظهر ذلك من كتبه لاسيما من الجامع الكبير ، و قد اعتمد على اقواله ابو عبيد فى «غريب الحديث» .

(٢) هذا اختلاف فى معنى الاستسار و لذا اختلفوا فى مسائل منها ، و عند أهل المدينة الوطء داخل فى الاستسار لا غير .

(٣) بضم السين و تشديد الراء ، نسبة الى السر و هو النكاح او الجماع ، او الى السرور - كما مر عن الطحاوى .

كتاب الحجة الرجل يقول: كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق ج - ٣

لهم حوائجهم<sup>١</sup> !! وإنما السرية المحصنة التي توطأ وتبوى البيت<sup>٢</sup>، فهذه التي يقع عليها اسم «السرية» فأما ما كان خادما تستقي الماء وتشتري الحوائج لأهلها، فهذه ليست بسرية.

باب الرجل يقول لامرأته: كل امرأة أتزوجها عليك

فهي طالق البتة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل قال لامرأته «كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق البتة» فطلق امرأته التي كانت عنده ثلاثا أو واحدة فانقضت عدتها ثم تزوج الأخرى ثم تزوج الأولى، بعد ما تزوجت زوجا غيره ودخل بها: إنها امرأتاه جميعا، فلا يقع على واحدة منهما طلاق<sup>٣</sup>. وقال أهل المدينة: إذا قال الرجل لامرأته «كل امرأة أتزوجها عليك فهي» طالق البتة، فإن طلق امرأته ثلاثا البتة ثم تزوج امرأة ثم (١) فن كانت على هذه الأحوال من استقاء الماء واشتراء الحوائج لأهلها والخروج والدخول إلى السوق ليلا ونهارا لا تكون سرية، و إلا لا فرق بينها وبين الاماء الأخرى، ولا بد من الفرق بينهما.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «التي توطأ وهو البيت» وهو خطأ، لا معنى لها، والصواب تبوئها البيت، أو: تبوئها في البيت.

(٣) لأنه لم يتزوجها عليها حتى ترد عليه اليمين، بل نكح غيرها بعد خروجها عن ملكه ثم تزوج الأولى على الثانية، وهو ليس بيمين فلا تطلق، وتكون المرأتان زوجتيه، وهذا ظاهر.

(٤) الضمير سقط من الأصول بقلم الناسخ، والصواب «فهي طالق البتة».



كتاب الحجة الرجل يقول: كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق ج - ٣

تزوج امرأته التي طلق البتة بعد زوج<sup>١</sup> وقد دخل بها لم يحنث<sup>٢</sup>، وإن

(١) كذا في الأصول، والأولى «طلقها» باظهار ضمير المؤنث .

(٢) أي زوج آخر الذي نكحها بعد تطليق الأول وطلقها وانقضت عدتها ثم تزوجها على الثانية .

(٣) لم يحنث كما قال الامام ابو حنيفة رحمه الله، وهذه وفاقية، والخلافية بعدها .

وفي المدونة: قلت: أ رأيت لو ان رجلا قال لامرأته «كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق» فطلق امرأته تطليقة او تطليقتين أو ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف لها ان لا يتزوج عليها فتزوجها بعد زوج او قبل زوج ان كان الطلاق تطليقة أ يقع على الأجنبية التي تزوج من الطلاق شيء أم لا ؟ قال: قال مالك: اذا طلق امرأته التي حلف ان لا يتزوج عليها ثلاثا ثم تزوج امرأة ثم تزوج امرأته التي حلف عليها انه لا شيء عليه في التي تزوج و لا في امرأته التي حلف لها، وان كانت طلاقه اياها واحدة فانقضت عدتها ثم تزوج امرأة ثم تزوجها عليها قال مالك: فانما يطلق ابنته كانت فيها اليمين ما بقى من ذلك الطلاق شيء؛ قلت: أ رأيت ان قال لامرأته «كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق» فطلقها ثلاثا ثم تزوجها بعد زوج ثم تزوج عليها؟ قال: قال مالك: لا تلزمه اليمين؛ قلت: لم؟ قال: لأن طلاق ذلك الملك الذي كان حلف فيه قد ذهب كله، ألا ترى انه قال «كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق» فلما ذهب ملك المرأة التي تحته فلا يمين عليه، وكذلك المسألة الأولى؛ قلت: فاذا هو طلقها تطليقة ثم تزوجها ثم تزوج عليها؟ قال: تطلق التي تزوج عليها في قول مالك؛ فان طلقها تطليقة ثم تزوج امرأته قال: قال مالك: تطلق عليه الأجنبية؛ قلت: لم وانما قال «كل امرأة أتزوجها عليك» فهو انما تزوج اجنبية ثم تزوجها على الأجنبية؟ قال: قال مالك: يلزمه الطلاق تزوجها قبل الأجنبية او تزوج الأجنبية قبلها ما بقى من طلاق امرأته التي كانت في ملكه شيء - انتهى .

كتاب الحجة الرجل يقول: كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق ج - ٣

طلق امرأته الأولى واحدة فانقضت عدتها ثم تزوج امرأة ثم إنه تزوج التي كان طلق<sup>١</sup> وقع الحنث على المرأة التي كان تزوج<sup>٢</sup> أول مرة بعد يمينه، لأنه جمع بينهما قبل أن يذهب طلاق النكاح الأول كله .

وقال محمد: إنما قال « كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق البتة » فإذا طلق امرأته التي عنده واحدة أو ثلاثا فانقضت<sup>٣</sup> عدتها ثم تزوج امرأة فلم يتزوجها عليها<sup>٤</sup> وقد خرجت الأولى من ملكه وحل لها أن تنكح غيره فإذا تزوج امرأة و الأولى ليست في ملكه فقد خرج من يمينه و صار غير متزوج على لأولى<sup>٥</sup>، فإذا تزوج الأولى على الثانية و لم يتزوج الثانية على الأولى فإن كان طلق الأولى واحدة أو ثلاثا فهو سواء . فأما ما قال أهل المدينة فليس بشيء<sup>٦</sup>، ينبغي<sup>٧</sup> أن جعلوا ذلك تزويجا عليها أن يحنث في الوجهين، فإن<sup>٨</sup> لم يجعلوا ذلك أن لا يحنث من واحد<sup>٩</sup> من الوجهين جميعا .

(١) أي طلقها؛ و المتقدم موت يحذفون ضمير المفعول في مواضع من عباراتهم - كما لا ينبغي على من طالع زبرهم .

(٢) أي تزوجها؛ مثل الجملة الأولى .

(٣) هكذا في الأصول بالنقاء، و قيل « و انقضت » بالواو و هو الأولى عندي .

(٤) كذا في الأصول، و لعل العبارة الآتية سقطت من الأصول بعد قوله « عليها »

(و كيف يكون تزوجها عليها) أو نحوها، و إلا لتكون العبارة مختلة .

(٥) في الأصول « الأول »، و هو تصحيف و خطأ من الناسخ .

(٦) جملة مستأنفة، و فاعله قوله « أن يحنث »؛ و قيل: صفة لشيء، و هو ليس بشيء -

كما لا ينبغي على ذكي .

(٧) قيل: و الصواب « و أن » بالواو، و هو أيضا صحيح .

(٨) كذا في الأصول « من واحد » و الصواب عندي « في واحد » بكلمة « في »

الظرفية مكان « من » .

كتاب الحجة الرجل يقول: كل امرأة أتزوجها عليك فهي طالق ج - ٣

فأما ما قالوا إن طلاق الملك<sup>١</sup> إذا ذهب [ كله لا يلزمه اليمين ]<sup>٢</sup> وكان حالفاً إذا بقي منه شيء<sup>٣</sup>، فهذا ليس مما دخل في هذه المسألة<sup>٤</sup> لأنه إنما قال « إن تزوجت عليك » ولم يقل « إن تزوجت ما بقي من طلاقك شيء » فإذا تزوج وقد خرجت الأولى عن ملكه وحل لها، أن تزوج<sup>٥</sup> غيره فكيف يكون<sup>٦</sup> وقد تزوج عليها<sup>٧</sup> أ رأيتم لو قال لامرأته « إن تزوجت عليك

(١) كذا في الأصول، والصواب « طلاق ذلك الملك »، فسقط لفظ « ذلك » بسهولة النسخ ولا بد منه .

(٢) سقط ما بين المربعين من اليمين، وراجع المدونة ج ٢ ص ١٢٤ والعبارة منها قد تقدمت فتذكرها .

(٣) في الأصول « مخالفاً » من المخالفة وهو لا يناسب المقام، بل هو خطأ . والصواب « حالفاً » راجع عبارة المدونة .

(٤) في الأصول العبارة هكذا ، وفي المدونة : كانت « فيها اليمين ما بقي من ذلك الطلاق شيء » أو « ما بقي من طلاق امرأته التي كانت في ملكه شيء » والعبارة منها قد تقدمت فراجعها .

(٥) يعني هذا الحكم ليس بداخل في هذه المسألة وبينهما فرق وقد أوضحه بالدليل بقوله « لأنه إنما ، الى آخره .

(٦) هذا تمثيل ، و الا فالنزاع في قوله « كل امرأة أتزوجها » والفرق بين معنى « كل » و « ان » الشرطية ظاهر باهر .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية « تزوج » باحدى التائين تشبه بالماضى ، و الاولى ما في الأصل « تزوج » بالمضارع المؤنث الغائب .

(٨) هكذا في الأصول ، اى : فكيف يكون هذا الحكم صحيحاً ؛ « وقد تزوج عليها » جملة حالية .

فالتى أتزوج عليك طالق البتة<sup>١</sup> وقال «إني نويت أن أطلقها تطليقة» فإذا انقضت عدتها تزوج غيرها ثم تزوجها بعد؟ فان قالوا: لا تنفعه نيته هذه شيئا فان تزوج امرأة بعد ما تنقضى عدتها ثم تزوجها وقع الطلاق على التى حلف عليها ولم يخرجها من يمينه نيته<sup>٢</sup>. قيل لهم: هذا من الأمور التى لا يحتج فيه<sup>٣</sup> بأقبح من هذا، إن الرجل ينوى شيئا مستقيما جائزا فى كلام الناس فلا يجوز له ما نوى<sup>٤</sup>؟ وهذا عندنا لم ينو شيئا<sup>٥</sup>، لم يكن يمينه إلا على ما ذكر أنه نواه لأنه قد تكلم فى يمينه بذلك ونواه فقال «كل امرأة أتزوجها عليك» فإذا تزوج امرأة وليست الأولى<sup>٦</sup> فى ملكه فلم يتزوج

(١) هكذا العبارة فى الأصول بالتكرار، والأنسب «ان تزوجت عليك امرأة فهي طالق البتة» - تأمل .

(٢) راجع المدونة من كتاب الايمان فى الطلاق .

(٣) كذا فى الأصول «فيه» بتذكير الضمير، لعله راجع الى قوله «هذا»؛ وقيل :  
الراجع الصحيح «فيها» بالتأنيث الراجع الى «الأمور» - تدبر .

(٤) عندى جملة استفهامية ، أى : أفلا يعتبر ما نواه فانه نوى شيئا مستقيما جائزا عند الناس فعدم اعتبار نيته عجيب جدا ؟ وان لم يكن معنى الاستفهام ملحوظا فيها لا يتحصل معنى الجملة - كما لا يخفى ؛ وعندى فى العبارة خلل من الناسخ - والعلم عند الله تعالى .

(٥) هكذا فى الأصول ، ولم يتحقق عندى معنى هذه الجملة ، لا تتعلق بظاهرها بما قبلها ولا بما بعدها ، ولعل شيئا من العبارة سقط من قلم الناسخ وراجع المدونة

ص ١٢٤ و ص ١٢٥ و ص ١٢٦ فان الامام محمدا يقول بعده : لم يكن يمينه الا على ما ذكر انه نواه - اه . فاذا كان عنده انه نواه و نيته معتبرة فكيف يستقيم قوله «وهذا عندنا لم ينو شيئا» ؟ تأمل فى العبارة فانى لم اتحصل معناها . وعليك بالتأمل فيها .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الهندية «الأول» وهو تصحيف .

كتاب الحجة الرجل ينكح المرأة و يشترط أن نكح غيرها فهي طالق ج - ٣

عليها إنما التزويج عليها أن يتزوج وهي في ملكه؛ أرايتم لو لم يتزوج الأولى التي طلق أطلاق الأولى التي تزوج بعد يمينه على التي تزوج آخر مرة و نكاح الآخرة بعد كل نكاح؟<sup>١</sup>

باب الرجل ينكح المرأة و يشترط ان نكح غيرها

فهي طالق البتة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل نكح امرأة و شرط لها إن نكح عليها غيرها فهي طالق ثم نكح و قال «إنما أردت بقولي طالق أنها طالق واحدة»: إن ذلك يقبل منه و تطلق التي عنده واحدة، و لا تبين بها إن كان دخل بها قبل أن يتزوج عليها لأن قوله «طالق واحدة» يملك الرجعة و لم يشترط لها عند ذلك<sup>٢</sup>. و قال أهل المدينة: هي أملك بنفسها إن تزوج عليها، و إن قال «أردت واحدة غير بائن» لم يلتفت إلى قوله لأن ذلك للزوج، و لم تنتفع المرأة بشرطها و إنما شرطته لتنتفع به فلا ينكح عليها غيرها<sup>٣</sup>.

(١) كذا في الأصول «التزويج» من باب التفعيل، و لكن المقام يقتضى ان يكون «التزوج» من باب التفعّل - تدبر.

(٢) يعنى لا تطلق لأنها تأخرت بنكاح الثانية، و لم تتقدم عليها حتى تطلق الأولى.  
(٣) لعل قوله «طلاقاً بائناً» سقط بعد قوله «عند ذلك» من الأصول. كما يفهم من المدونة.

(٤) في المدونة: قلت: أرايت لو ان امرأة شرطت على زوجها ان لا يتزوج عليها فان تزوج عليها فأمر نفسها في يدها فتزوج عليها فطلعت امرأته نفسها ثلاثاً أي يكون ذلك لها ان انكر الزوج الثلاث؟ قال: قال مالك في هذه المسألة بعينها: ان ذلك لها و لا ينفع الزوج انكاره؛ قلت: و سواء كان قد دخل بها او لم يدخل بها حتى =

و قال

وقال محمد - رحمه الله : إنها لم تشترط في أصل ، النكاح طلاقاً بائناً ولا طلاقاً ثلاثاً ، وهي التي صنعت ذلك ، وليس علينا أن نزيدها أكثر مما طلبت وإنما قالت له : « إن تزوجت عليّ فأنا طالق » فقد ثبت أنها لم تطلب ثلاثاً ، وإن كانت جهلت فليس علينا جهلها وقد كان ينبغي لها أن تشترط طلاقاً بائناً ، فأما أن يعطيها غير ما طلبت وغير ما شرطت فهذا ما لا ينبغي أن يعطاه أحد ، وقد ذكرتم في هذا أنها أملك بنفسها بتطليقة واحدة فكيف قلتم هذا وأنتم لا تعرفون التطليقة البائنة في قولكم ؟ قالوا : فإنا

== تزوج عليها ؟ قال : الذي حملنا عن مالك أن ذلك شرط لها دخل بها أو لم يدخل بها لأنها حين شرطت إنما شرطت ثلاثاً فلا نبالي أدخل بها حين تزوج عليها أو لم يدخل بها ، لها أن تطلق نفسها ثلاثاً ، فإن طلقت نفسها واحدة فإن كانت مدخولاً بها كان الزوج أملك بها ، وإن كانت غير مدخول بها كان بائناً بالواحدة ؛ قلت : أ رأيت أن طلقت نفسها واحدة أيكون لها أن تطلق نفسها أخرى بعد ذلك ويقول « ما ملكتك إلا في واحدة » ؟ قال : نعم ؛ قلت : وهذا قول مالك ؟ قال : نعم - اه - . وراجع ص ١٢٤ ، وتذكر ما مضى من قبل .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « عليها » . قال العلامة المفتي حفظه الله : و الأولى عندي « عليه » و الضمير راجع الى الزوج ، و « علينا » ايضاً صحيح - ف .

(٢) كذا في الأصول بزيادة ضمير المفعول وهو راجع الى غير المشروط وغير المطلوب وعلى هذا ايضاً يستقيم المعنى ، وكتب المصحح : لعل الأولى أن « يعطى احد » وهو ايضاً صحيح ، بل هو الأولى بما في الأصول .

(٣) راجع المدونة من : باب فيمن شرط أن لا يتزوج عليها فإن فعل فأمرها بيدها ، ومن : باب فيمن قال « كل امرأة تزوجها فهي طالق » ، ومن : باب من قال « كل امرأة تزوجها فهي طالق إلا من موضع كذا » فإن مسائل هذا الباب متفرقة في الأبواب ، وراجع كتاب الأيمان من المدونة .

كتاب الحجة الرجل ينكح المرأة ويشترط أن ينكح غيرها فهي طالق ج - ٣

نجعل هذا بمنزلة الخلع . قيل لهم : وكيف يكون خلعاً ولم يؤخذ عليه مال<sup>١</sup> ! وإنما الخلع ما أخذ عليه المال ، وهكذا جاءت السنة<sup>٢</sup> أن ما أخذ عليه جعل فهو بائن ، وهذا لم يؤخذ عليه جعل فكيف يكون بائناً ؟ ولقد كان ينبغي في قولكم أيضاً أن تفسدوا نكاحها أول ما تزوجت لأنها

(١) في التوير : الخلع هو إزالة ملك النكاح المتوقعة على قبولها بلفظ الخلع أو ما في معناه ، ولا بأس به عند الحاجة بما يصلح للهر ، وهو يمين في جانبه فلا يصح رجوعه قبل قبولها ، ولا يصح شرط الخيار له ولا يقتصر على المجلس ، وفي جانبها معاوضة فصح رجوعها و شرط الخيار لها و يقتصر على المجلس . و يكون بلفظ البيع و الشراء و الطلاق و المبرأة . و الواقع به و بالطلاق على مال طلاق بائن . و هو من الكنايات فيعتبر فيها . و كره أخذ شيء . ان نشر ، و ان نشرت لا - انتهى . و راجع تفصيله من الدر المختار و رد المختار و فتح القدير و البدائع و البحر . و في النيل : هو في اللغة فراق الزوجة ، مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل معنى ، و هو في الشرع فراق الرجل زوجته بيدل يحصل له ؛ و اجمع العلماء على مشروعيته الا بكر بن عبدالله المزني التابعي فانه قال : لا يحل للزوج ان يأخذ من امرأته في مقابل فراقها شيئاً - اه .

(٢) لعله . اشارة الى حديث ابن عباس رضي الله عنهما في امرأة ثابت بن قيس بن شماس الذي رواه البخاري و النسائي قال : جاءت امرأة ثابت بن قيس بن شماس الى رسول الله صلى الله عليه و سلم فقالت : يا رسول الله ! اني ما اعتب عليه في خلق ولا دين و لكني اكره الكفر في الاسلام ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : أتردين عليه حديثه ؟ قالت : نعم ؛ فقال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم اقبل الحديقة و طلقها تطليقة - اه . و روى الدارقطني ثم اليهقي في سننهما من حديث عباد بن كثير عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه و سلم جعل الخلع تطليقة بائنة - انتهى . و رواه ابن عدي في الكامل و اعلمه بعباد بن كثير الثقفي ، و سكنت عنه الدارقطني - كذا =

= في التخريج ؛ لكن يشد ضعفه بآثار أخر رويت في الباب ؛ روى مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه عن جهمان مولى الأسليين عن أم بكر الأسلية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن خالد بن أسيد فأتيا عثمان بن عفان في ذلك فقال : هي تطلقه الا ان تكون سميت شيئا فهو ما سميت - اه . و أخرجه الامام محمد في الموطأ عن مالك ثم قال : و به نأخذ ، الخلع تطلقه بائنة الا ان يكون سمي ثلاثا او نواها فيكون ثلاثا - انتهى . و هو قول عثمان و علي و ابن مسعود و الحسن و ابن المسيب و عطاء و شريح و الشعبي و قبيصة بن ذؤيب و مجاهد و أبي سلمة و النخعي و الزهري و الثوري و الأوزاعي و مكحول و ابن أبي نجيح و عروة و مالك و الشافعي في الجديد - كذا في التعليق . و في موطأ مالك مع شرح الزرقاني : و قال عبد الله بن عمر : عدتها عدة المطلقة اذ الخلع طلاق بعوض ، مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار و ابن شهاب كانوا يقولون : عدة المختلعة مثل عدة المطلقة ثلاثة قروء ان لم تكن حاملا او آتسة ؛ قال مالك في المفتية : انها لا ترجع الى زوجها الا بنكاح جديد لأن طلاق الخلع بائن - انتهى . و روى ابن أبي شيبة في مصنفه - كما في المحلى : ثنا علي بن هاشم عن ابن ابي ليلى عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود قال : لا تكون طلقة بائنة الا في فدية او ايلاء ؛ و رويناه من طريق لا يصح عن علي ابن طالب - اه . و لم يذكر ابن حزم وجه عدم الصحة ، و ابن مسعود و علي و ابن عمر و عثمان رضى الله عنهم من فقهاء الصحابة اهل الفتيا ، و قول ابن عباس رضى الله عنهما لا يرد قولهم و لا يزاحمهم ، و قول الراوى علي خلاف روايته يعتبر حيث كان هو المتفرد بروايته ، لم ترد من طريق اخرى و ما نحن فيه و ردت مسانيد و مراسيل من طرق اخرى يشد بعضها بعضا على رغم ابن حزم ، فلا يلزم الخنفين و لا المالكيين قول ابن عباس ، و لا يكون قولهم في غاية فساد كما تفوه به ابن حزم في المحلى على دأبه من غير فهم و تدبر . و سنعود لذلك ان شاء الله تعالى بعد ذلك ايضا .



كتاب الحجة الرجل ينكح المرأة و يشترط إن نكح غيرها فهي طالق ج - ٣

اشتطت شرط لا ينبغي أن يشترط و ليس من شروط النكاح !<sup>١</sup> أليس قد رعمتم أن من تزوج أمة باذن مولاهها على أن ما ولدت من ولد فهو حر أن النكاح فاسد؟ قالوا: بلى<sup>٢</sup> . قيل لهم: فلم أفسدتم<sup>٣</sup> ذلك النكاح؟ لأنه اشترط شرطاً ليس من شروط النكاح فينبغي لكم أن تفسدوا هذا النكاح أيضاً! فإذا تزوج امرأة و شرط لها إن نكح عليها غيرها فهي طالق لأن هذا ليس من شروط النكاح أن يشترط عليها طلاقها إن نكح عليها فيمنعه أن يتزوج غيرها<sup>٤</sup>؛ فلو قال<sup>٥</sup> «ينبغي أن يفسد أحدهما دون صاحبه» لكان هذا أخرى من أن يفسد من رجل اشترط في نكاح الأمة أن ما ولدت من ولد فهو حر لأن العتاق هو قرينة يتقرب بها العبد إلى الله تعالى<sup>٦</sup> .

(١) هذا الزام آخر من الامام محمد على اهل المدينة بأنكم قد افسدتم نظير هذا النكاح فينبغي لكم ان تحكموا بفساد ذلك النكاح لأنه لا فرق بينهما باعتبار الشروط ، و اذ ليس فليس .

(٢) اقرار بفساد النكاح . و راجع المدونة من شروط النكاح و كتاب الخلع .

(٣) كذا في الاصل ، و في الهنذية « افسدا » و هو عندى خطأ ، و الصواب « فلم ما افسد

ذلك النكاح » بالافراد المجهول و الاستفهام . و في العبارة خلل او سقط - كما لا يخفى .

(٤) تأمل في العبارة . و المقصود ان من مقاصد النكاح الدوام عليه لا الفراق و الطلاق

الا لاجابة شديدة لأن الطلاق ابغض المباحات عند الله تعالى ، فاذا شرط عليها طلاقها

فهو شرط مناقض لمقاصد النكاح و فاسد في زعمكم لأنه ليس من شروط النكاح ان

يجوز بها النكاح ؛ و قوله « فيمنعه » اى هذا الشرط اياه من تزوج غيرها عليها ، فقولوا

بفساد هذا النكاح و الحال انكم لم تقولوا به ! فافهم .

(٥) هكذا في الاصول و لا يناسب ، ولعله « فلو قالوا » بالجمع او : فمن قال بفساد احدهما

دون الآخر اخرى بالفساد منه .

(٦) و هو فعل حسن لا خلاف في ذلك بين العلماء ، ندب اليه القرآن و الحديث =

و منعها

كتاب الحجة الرجل ينكح المرأة و يشترط إن نكح غيرها فهي طالق ج - ٣

و منعها الزوج النكاح بطلاق اشترطته<sup>١</sup> يقع بغير السنة و بغير ما أمر الله من طلاق السنة ينبغي أن يكون أخش الشرطين<sup>٢</sup> و أقربهما من التحريم! و لكن النكاح جائز فيهما جميعا لا يبطله الشرط<sup>٣</sup> - و الله اعلم .

== قال الله تعالى « فلا اقحم العقبة و ما ادراك ما العقبة فك رقبة او اطعام في يوم ذى مسغبة يتيماً ذا مقربة او مسكيناً ذامترية » الآية ؛ و عن ابي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : ايما امرئى مسلم اعتق امرأ مسلماً استنقذه الله بكل عضو منه عضواً منه من النار - متفق عليه و للترمذى ؛ و صححه عن ابي امامة : و ايما امرئى مسلم اعتق امرأتين مسلمتين كاتفا فكاه من النار ؛ و لأبي داود من حديث كعب بن مرة : و ايما امرأة اعتقت امرأة مسلمة كانت فكاه من النار - كذا فى بلوغ المرام . و راجع ج ٣ ص ٢٧٧ من نهج الراجة فى تخرىج احاديث الهداية . و فى ذلك احاديث كثيرة فى كنز العمال و الترغيب و الترهيب للندرى وغيرهما . (١) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « اشترطه » بالتذكير ، اى اشترط الرجل الطلاق ، فالفاعل الرجل و المنصوب الضمير الراجع الى الطلاق فيكون معناه صحيحاً ، و ما فى الأصل « اشترطته » بصيغة المؤنث فالضمير راجع الى الزوجة و المنصوب راجع الى الطلاق ، و الجملة صفة لقوله « بطلاق » . و السنة فى الطلاق اذا دعت اليه الحاجة ان يطلق بعد النكاح او بعد الاضافة الى ملك النكاح تطليقة واحدة فى طهر لا جماع فيه ، كما هو مشروح فى كتب الفقه .

(٢) اى هذا الشرط الذى خلاف امر الله تعالى و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم . قلت : هكذا فى الهندية ، و فى الأصل « ان يكون الشرطين » سقط منه لفظ « أخش » - ف .

(٣) فان الشروط الفاسدة لا تبطله بل هى تبطل ، و صح النكاح و جاز ، بخلاف البيع فانه يفسد بشروط لا يقتضى عقد البيع .

## باب الرجل يقول كل امرأة أتزوجها ما عاش فلان فهي طالق البتة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إذا قال الرجل «كل امرأة أتزوجها ما عاش فلان - لرجل سمى - فهي طالق البتة» فذلك كما قال، وإن أتزوج امرأة طلقت البتة كما حلف. وقال أهل المدينة: له ما عاش فلان، وليس هذا عندنا بوقت<sup>١</sup>.

- (١) كذا في الأصول. و الأولى «فان» كما لا يخفى.
- (٢) هكذا في الأصول؛ وفي المدونة ج ٢ ص ١٢٣: قالت: أرأيت لو أن رجلاً قال «كل امرأة أتزوجها ما عاشت فلانة فهي طالق»؟ قال: قال مالك: كل امرأة يتزوجها ما عاشت فلانة فهي طالق، وهذه التي حلف عليها في حياتها هي امرأته؛ قال: قال مالك: إن كانت نيته أنه إنما أراد بها ما عاشت، فلانة أي «ما كانت عندي فكل امرأة أتزوجها فهي طالق» أنه يدين (في) ذلك وتكون له نيته وليس له أن يتزوج ما كانت تحته، فإذا فارقها كان له أن يتزوج، وإن لم تكن له نية فلا يتزوج حتى تموت امرأته التي حلف أن لا يتزوج ما عاشت فلانة طلقها أو كانت تحته، وهذا من وجه ما فسر لك أنه ليس له أن يتزوج إلا أن يخاف العنت، فإن خاف العنت تزوج - انتهى. - وتذكر ما مضى من أن «كلما» تدخل على الأفعال و «كل» تدخل على الأسماء، فيفيد كل منهما عموم ما دخلت عليه، فإذا وجد فعل واحد أو اسم واحد فقد وجد المحلوف عليه فأنحلت اليمين في حقه، وفي حق غيره من الأفعال والأسماء باقية على حالها فيحذف كلما وجد المحلوف عليه، غير أن المحلوف عليه طلقات هذا الملك وهي متناهية؛ فالحاصل أن «كلما» لعموم الأفعال وعموم الأسماء ضروري فيحذف بكل فعل حتى تنتهي طلقات هذا الملك، و «كل» لعموم الأسماء وعموم الأفعال ضروري. والمراد بقوله «وليس هذا عندنا بوقت» يعني له التزوج ما عاش فلان = وقال (٧٦) ٣٠٤

كتاب الحجة من يقول كل امرأة أتزوجها ما عاش فلان فهي طالق البتة ج - ٣

وقال محمد : هذا ترك من أهل المدينة لقولهم لأنهم يقولون : لو أن رجلا قال « كل امرأة أتزوجها إلى عشر سنين فهي طالق » ، إنه لا يتزوج حتى تمضي هذه العشر السنون <sup>١</sup> ، وإن لم يوقت شيئا فله أن يتزوج ، لأن الوقت عندهم مخالف لغير الوقت . قيل لهم : فإذا قال « كل امرأة أتزوجها ما عاش فلان » ، أليس هذا وقتا <sup>٢</sup> ؟ فلان لا بحالة ميت ؟ قالوا : بلى ، ولكننا

= فإن هذا ليس بوقت مقرر ، لم يوقته فلا يبحث بالتزوج بهذا اليمين . وإذا وقت حدث ، فقول له « وله ما عاش فلان » معناه له التزوج ما عاش فلان ، فلا تطلق أن تزوج بها لأنه لم يوقت - تأمل . والله أعلم بمراد عباده .

(١) في الأصول « السنين » والصحيح « السنون » بالرفع . قال في المدونة : قلت : أرأيت أن قال « كل امرأة أتزوجها إلى أربعين سنة أو ثلاثين سنة فهي طالق » ؟ قال : سألت مالكا عن غلام ابن عشرين سنة أو نحو ذلك حلف في سنة ستين ومائة أن كل امرأة ينكحها إلى سنة مائتين فهي طالق ؟ قال مالك : ذلك عليه إن تزوج طلق عليه ، قال ابن القاسم : وهذا قد حلف على أقل من أربعين سنة ، ورأيي والذي بلغني عن مالك أنه لا يتزوج إلا أن يخاف على نفسه العنت ، وذلك أن يكون لا يقدر على مال فيفسر منه فيخاف على نفسه العنت فيتزوج ؛ قلت : أرأيت أن قال وهو شيخ كبير « أن تزوجت إلى خمسين سنة فكل امرأة أتزوجها فهي طالق » ، وقد علم أنه لا يعيش إلى ذلك الأجل ؟ قال : ما سمعت من مالك ولكن سمعت من أئق به يحكي عن مالك أنه قال : إذا ضرب من الآجال أجلا يعلم أنه لا يعيش إلى ذلك الأجل فهو كمن عم النساء فقال « كل امرأة أتزوجها فهي طالق » ، ولم يضرب أجلا فلا يكون يمينه شيئا ولا يلزمه من يمينه طلاق بهذا القول أن تزوج ؛ وقال في الذي يحلف ويقول « كل امرأة أتزوجها إلى مائتي سنة » فيمينه باطل وله أن يتزوج متى شاء - انتهى .

(٢) يعني هو أيضا وقت معين فانه حلف على زمن حياة فلان ما دام حيا لا يتزوج =

لا نراه وقتا في النكاح ، ونرى أن يتزوج من أحب قبل أن يموت فلان .  
قيل لهم : وأنتم تجعلون ما شئتم وقتا وتبطلون الوقت إذا شئتم بغير أثر  
ولاستة<sup>١</sup> : «أرايتم ما قال<sup>٢</sup> قول الرجل « ما عاش فلان » : وقت بين واضح ؛  
أى شيء تدخلون عليه<sup>٣</sup> ؟ قالوا : نجيز من هذا كل وقت معروف . قيل لهم :  
وقول الرجل « ما عاش فلان » ، أليس وقت معروف لأننا نعلم أن الموت  
كائن !! فهذا لا ينبغي لكم أن تبطلوا من الأوقات [ وقتا ]<sup>٤</sup> .

### باب المرأة تعطى زوجها خادما على أن لا ينكح غيرها<sup>٥</sup>

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل أعطته امرأته خادما على  
أن لا ينكح عليها : إن هذا فاسد ، ويرد عليها الخادم ، وإن هلكت الجارية فى  
يده فعليه قيمتها غنيا كان أو فقيرا ، وإن ماتت<sup>٦</sup> قبل أن ينكح عليها لم ينتفع بذلك<sup>٧</sup>

= فهو وقت محدود معين فانه لا محاله يموت فيحدث بالتزوج فى حياته .

(١) انظر كيف ألزم الامام محمد بأن قولكم هذا ليس بمستند بأثر او حديث فلا يعول عليه .

(٢) كذا فى الأصول و هو عندى مصحف ، و الصواب « من قال » و صححه بعض

الأفاضل بقوله « ان قال قائل ، و هو ايضا صحيح .

(٣) أى تجيئون به عن اعتراضه .

(٤) ما بين المربعين لم يذكر فى الأصول ، و لا بد منه .

(٥) لعله « عليها » و فى الأصول « غيرها » و فى المسألة « عليها » و هو الأولى من

لفظ « غيرها » .

(٦) أى الزوجة التى أعطته خادما و اشترطت أن لا ينكح عليها غيرها بيده .

(٧) أى بذلك الخادم بوجه من الوجوه ، فان هذا الشرط فاسد لا يمنع من التزوج

فلا يملك الخادم حتى ينتفع به .

ورد على ورثتها الخادم أو قيمته<sup>١</sup>، إن كان<sup>٢</sup> الخادم قد هلك<sup>٣</sup> في يده ويرث ورثتها ذلك وبما تركت المرأة من الميراث. وقال أهل المدينة: إن أعطته امرأته خادما على أن لا ينكح عليها فانا نكره هذا القول، والشرط ولا نجيزه، فإن فات<sup>٤</sup> ذلك ولم ينكح عليها حتى ماتت أو فارقها فما أعطته من ذلك فهو جائز له، فإن فات<sup>٥</sup> ذلك بعق الجارية أو ببيعها<sup>٦</sup> ثم نكح عليها كانت لها عليه قيمة خادمها التي<sup>٧</sup> أعطته غنيا كان أو فقيرا.

وقال محمد بن الحسن: قول أهل المدينة هذا ينقض بعضه بعضا، زعموا في أول ذلك أنهم يكرهون<sup>٨</sup> هذا الشرط ولا يجيزونه ثم زعموا

- (١) الضمير راجع الى الخادم وهو مذكر لفظا فلا حاجة الى تأنيث الضمير، وصحح بعضهم بقوله «قيمتها» بالتأنيث راجع الى الخادم بمعنى الجارية وهو ايضا صحيح.
- (٢) الضمير راجع الى «الخادم» المذكر لفظا، وصححه بعضهم بقوله «ان كانت» بالتأنيث.
- (٣) الفاعل المستتر هو الراجع الى «الخادم» المذكر لفظا، وصححه بعضهم بقوله «هلكت» بالتأنيث بمعنى الجارية.

- (٤) كذا في الأصول وهو الصحيح، يعنى فات ذلك ولم بقدر على النكاح، يوضحه ما بعده. ومن قال: ان الصحيح «مات» من الموت فلم يصب - كما لا يخفى.
- (٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «فاتت» بصيغة المؤنث، والصحيح «فات»، مذكرا، وفاعله «ذلك»، اشارة الى عدم الزوج. وصححه بعضهم بقوله «ماتت» من الموت فليس بصحيح.

- (٦) في الأصول «بيع» بدون اضافته الى الضمير، ولا بد منه - كما لا يخفى.
- (٧) كذا في الأصول بالتأنيث صفة للخادم بمعنى الجارية، والاولى «الذى»؛ ويناسبه ضمير «اعطته» بالتذكير، وبمناسبة «التي» لا بد ان يكون «اعطتها» كما لا يخفى.
- (٨) اي لا يجيزونه، كما اوضحه بعده بقوله «ولا يجيزونه»؛ وابقى الامام محمد ذلك =

كتاب الحجة ينكح الأمة و يشترط عليه أن ينفق عليها كل شهر شيئاً معلوماً ج - ٣

أن ذلك إن فات قبل أن ينكح عليها حتى ماتت أو فارقها أن له ما أعطته جائزاً مستقيماً فكيف كان أول الأمر غير جائز ثم جاز بعد ذلك؟ لأن كان أوله غير جائز ما يجوز آخره، وإن كان في أوله<sup>١</sup> جائزاً ما ينبغي أن لا يجوز<sup>٢</sup> آخره، وما آخره إلا تبع لأوله، فهذا ينقض بعضه بعضاً؛ وليس الأمر كذلك، ولكن هذا أمر فاسد كله أوله<sup>٣</sup> و آخره؛ وعليه أن يرد ما قبض على كل حال أو قيمته إن كان قد هلك عنده.

## باب الذي ينكح الأمة و يشترط عليه أن ينفق عليها

### كل شهر شيئاً معلوماً

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الذي ينكح الأمة و يشترط عليه أن ينفق عليها كل شهر مائة دينار و لم يختلف في ذلك هي و زوجها قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها: إن النكاح جائز<sup>٤</sup>، ولها نفقة مثلها = لقول أهل المدينة: أنا نكره هذا القول و الشرط و لا يجيزه - كما سبق.

(١) هكذا في الأصول «في أوله» و الواجب حذف «في»، و العبارة «لئن كان أوله جائزاً، تأمل فيها بالسياق و السباق».

(٢) في الأصول «و لا يجيزه» و هو غير صحيح، و الصواب «لئن كان أوله» و لذا كتبه و تركت ما في الأصول - فعليك بالتأمل فيها.

(٣) كذا في الأصل، و في الهندية «كما أوله» و هو مصحف، و الصحيح «كله أوله» بلفظ «الكل».

(٤) فإن هذا الشرط يلائم عقد النكاح و لا يخالفه، فإن نفقة الزوجة من لوازم النكاح و الاحتباس و هي واجبة على الزوج.

بالمعروف<sup>١</sup>، فإن كانت حطت عنه من مهر مثلها لما اشترطت من فضل النفقة إنه لها<sup>٢</sup>. وقال أهل المدينة: إذا اختلفت هي وزوجها في ذلك قبل أن يدخل بها فإن النكاح لا يصلح<sup>٣</sup>، ويقال لها إن كان لم يدخل بها

(١) باعتبار العرف و الزواج حسب حالها من الوسعة و الشرف من غير تقدير و لا تبذير و اسراف .

(٢) أى ان الخط من مهر مثلها عن الزوج يجوز لها فانها مالبة للمهر فلها اختيار بالتصرف فيه كيف شاءت، و لها اشتراط عليه بفضل النفقة بعوض الخط .

(٣) راجع باب شروط النكاح و ابواب الصداق و النفقة من المدونة الكبرى .  
و قال ابن حزم في المحلى : و اما مالك فانه فرق ههنا فروقا لا تفهم ، فمنها نكاحات هي عنده فاسدة تفسخ قبل الدخول و تصح بعد الدخول ، و منها ما يفسخه قبل الدخول و بعد الدخول ايضا ما كان من قرب فاذا طال بقاءه معها لم يفسخه ، و منها ما يفسخه قبل الدخول و بعد الدخول و ان طال بقاءه معها ما لم تلد له اولادا فان ولدت له اولادا لم يفسخه . و منها ما يفسخه قبل الدخول و بعده و ان طال بقاءه معها و ولدت له الاولاد ؛ و هذه عجائب لا يدرى احد من اين قالها ! و لا نعلم احدا قالها قبله و لا معه الا من قلده من المنتمين إليه ، و لا يخلو كل نكاح في العالم من ان يكون صحيحا او غير صحيح ، و لا سبيل الى قسم / ثالث ، فالصحيح صحيح ابدا ، الا ان يوجب فسخه قرآن او سنة فيفسخ بعد صحته متى وقعت الحال التي جاء النص بفسخه معها ، و اما الذى ليس صحيحا فلا يصح ابدا لأن الفرج الحرام لا يحله الدخول به و طؤه و لا طول البقاء على استحلاله بالباطل و لا ولادة الأولاد منه ، بل هو حرام ابدا ؛ فان قالوا : ليس بحرام ؛ قلنا : فلم فسختم العقد عليه قبل الدخول اذاً و هو صحيح غير حرام ؟ و هذه امور لا ندرى كيف ينشرح قلب من نصح نفسه لاعتقادها او كيف ينطق لسانه بنصرها ؟ نسأل الله العافية ؛ و اما كل عقد صح ثم لما صح تعاقدنا شروطا =



« شرطك هذا لم يصلح فان أحببت أن تقدمي على أن لك من النفقة السداد والعدل في الأمر بالمعروف بين المسلمين » فان فعلت كان ذلك لها ، وإن كرهت فسخ نكاحها وكانت فرقتها<sup>١</sup> تطليقة ، فان فات<sup>٢</sup> ذلك حتى يدخل بها بطل شرطها وأعطيت نفقة مثلها ، ولم يكن لها خيار في نفسها في المقام عنده و الفراق .

وقال محمد رضى الله عنه : وكيف جاز لها أن تفارقه إن لم يتم لها على شرطها قبل أن يدخل بها ولم يجوز لها ذلك إن دخل بها وهي لم ترض بنقض شرطها قبل الدخول بها ؟ فان قالوا : لأن الشرط يبطل النكاح قبل الدخول . قيل لهم : فكيف أبطل الشرط<sup>٣</sup> النكاح قبل الدخول بها ولم يبطله بعد ذلك وهي لم ترض بأن يدخل بها إلا على شرطها ولم تخير<sup>٤</sup> خيارا يبطل شرطها ؟ لن<sup>٥</sup> كان الشرط يبطل النكاح قبل الدخول إنه ليبطله بعد الدخول ، إلا أن يدخل بها بغير رضى منها بترك

= فاسدة فان العقد صحيح لازم و اذ هو صحيح لازم فلا يجوز ان يبطل بغير قرآن او سنة ، و محرم الحلال كمحلل الحرام و لافرق ، لكن تبطل تلك الشروط الفاسدة ابدا و يفسخ حكم من حكم بامضائه ، و الحق حق و الباطل باطل - انتهى .

- (١) في الأصل الهندي « فرقتها » بضمير التثنية ، و هو مصحف - كما لا يخفى .
- (٢) كذا في الهندية ، و من قوله « كان ذلك لها » الى قوله « فان فات » ساقط من الأصل .
- (٣) في الأصول « الشروط » بالجمع و هو لا يناسب المقام .
- (٤) في الأصول « لم تبطله » بناء التانيث الراجع ضميره الى الشروط وقد عرفت انه لا يناسب .
- (٥) كذا في الأصل ، و في الهندية « لم تخير » بالباء الموحدة مصحف ، و هو بالياء التحتانية من التخيير - كما لا يخفى .

- (٦) في الأصول « لان » و الصواب « لن » كما سبق في مواضع من الكتاب .

شرطها؛ أرايتم لو خدعها فأعطاها مائة دينار لكل شهر حتى دخل بها ثم أبى أن يعطيها ذلك بعد الدخول فكيف يبطل شرطها ولم يعطيها ذلك حتى دخل بها؟ وكيف زعمتم أن الشروط تبطل النكاح؟ وقد جاءت الآثار عن عمر رضى الله عنه وغيره أنه أجاز النكاح وأبطل الشروط.

(١) فى المدونة: الليث بن سعد وعمر بن الحارث عن كثير بن فرقد عن سعيد بن عبيد الله بن السباق: أن رجلا تزوج امرأة على عهد عمر بن الخطاب فشرط لها أن لا يخرجها من أرضها، فوضع عنه عمر الشرط وقال: المرأة مع زوجها؛ رجال من أهل العلم: وليس هذا من الشرط التي يفسد بها النكاح؛ عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن شهاب وابن ربيعة وأبي الزناد وعطاء بن أبي رباح ويحيى بن سعيد مثله؛ ابن وهب عن ابن أبي الزناد عن أبيه قال: قد نزل ذلك فى زمان عبد الملك ابن مروان مع شروط سوى ذلك فقبضى بذلك فرأى الفقهاء يومئذ أن قد أصاب القضاء فى ذلك ما لم يكن فيه طلاق - انتهى - وفى الموطأ مع الزرقانى: مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة تشترط على زوجها أنه لا يخرجها من بلدها؟ قال سعيد بن المسيب: يخرج بها إن شاء وإن كان الأفضل الوفاء بالشرط؛ قال ابن عبد البر: جاء هذا البلاغ متصلا رواه أبو بكر بن أبي شيبة عن ابن المبارك عن الحارث ابن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن سعيد بن المسيب به، وجاء عن جماعة من السلف اعلام على بن أبي طالب أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن عباد بن عبد الله قال: رفع الى على رجل تزوج امرأة وشرط لها دارها فقال على: وشرط الله قبل شرطها - أو: قبل شرطه؛ ولم ير لها شيئا، أى شرط أن لا يخرجها من دارها؛ وشرط الله «أسكنوهن من حيث سكنتم»؛ وجاء عن جماعة اعلام عمر بن الخطاب قال: لها شرطها، والمسلمون عند شروطهم؛ وبؤيده حديث: أحق الشروط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج - أهـ بخ؛ لكنه هنا محمول عند مالك وموافقيه على التدب =

## باب الرجل يتزوج المرأة و يشترط عليها أن لا نفقة لها

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل ينكح المرأة و يشترط عليها أن لا نفقة لها عليه : إن هذا النكاح جائز ، و الشرط باطل دخل بها<sup>١</sup> أو لم يدخل بها ، و لها نفقة مثلها بالمعروف<sup>٢</sup> . و قال أهل المدينة : هذا نكاح لا يصلح ، فإن لم يدخل<sup>٣</sup> بها فسخ نكاحها ، إلا أن يرضى الزوج بالنفقة ، و كانت فرقتهما إن افترقا تطليقة . و إن كان قد دخل بها لزمته

= جمع بين الأدلة - انتهى . و اثر عمرو و على رضى الله عنهما رواه ابن حزم فى المحلى من طريق سعيد بن منصور : نا ابن وهب اخبرنى عمرو بن الحارث عن كثير بن عبيد ابن السباق : ان رجلا تزوج على عهد عمر بن الخطاب فشرط لها ان لا يخرجها فوضع عمر عنه الشرط و قال : المرأة مع زوجها ؛ و به الى سفيان عن ابن ابى ليلى عن المنهال ابن عمرو عن عباد عن على بن ابى طالب فى الرجل يتزوج المرأة يشترط لها دارها ، فقال : شرط الله قبل شرطها ؛ و من طريق سعيد بن منصور : نا هشيم انا مغيرة و يونس قال مغيرة عن ابراهيم و قال يونس عن الحسن قالا جميعا : يجوز النكاح و يبطل الشرط - انتهى . و به قال أبو حنيفة ، و لا تلتفت الى ما تفوه من سوء فهمه و تلبساته . و روى عبد الرزاق عن معمر عن ايوب عن ابن سيرين : ان الأشعث تزوج امرأة على حكمها ثم طلقها قبل ان يتفقا على صداق فجعل لها عمر صداق امرأة من نساؤها - اه . و لا انقطاع عن عمر كما زعم ابن حزم . فان ابن سيرين روى هذه القصة عن الأشعث و لا استحالة فيه - فافهم .

(١) فى الأصول . ان دخل ، بحرف الشرط . و هو لا يناسب فلذا اسقطته .

(٢) سقط لفظ « بها » من الأصول ، و لا بد منه .

(٣) على حسب الوسعة و المكنة و الحال و العرف .

(٤) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « فان لم يكن دخل » .

النفقة وطرح الشرط<sup>١</sup> .

محمد قال : أخبرنا سفيان الثوري<sup>٢</sup> عن منصور بن المعتمر<sup>٣</sup> عن إبراهيم<sup>٤</sup> أنه قال : كل شرط في النكاح فإن النكاح يهدمه ، إلا الطلاق<sup>٥</sup> .

محمد قال : أخبرنا يعقوب<sup>٦</sup> قال أخبرنا المغيرة الضبي<sup>٧</sup> عن إبراهيم

(١) هكذا في الأصول من العبارة ، وعندى ههنا سقوط فإن الامام محمدا لم يعترض على اهل المدينة و لم يرد قولهم على دأبه في الأبواب الماضية و سرد الآثار - كما ترى ، وهو خلاف دأبه فإنه يلزمهم اولا بنظائر ثم يخرج الآثار استدلالا على خلافهم ، كما عرفت في الأبواب الماضية - تأمل .

(٢) قد مرت ترجمته من قبل ، وهو امام فقيه حجة امير المؤمنين في الحديث مع التدليس .  
(٣) مضى فيما قبل ، هو السلي أبو عتاب الكوفي ، أحد اعلام المشاهير ، من رجال الستة ، روى عن ابراهيم و ابى وائل و ذر بن عبد الله وغيرهم ، و عنه ايوب وشعبة و الثوري و زائدة و خلق ، ثقة ثبت متقن ، صام اربعين سنة و قام ليلاتها ، توفي سنة اثنين و ثلاثين و مائة - كذا في التهذيب .

(٤) قد مر ذكره في ابواب كثيرة .

(٥) اى شرط الطلاق لا يهدمه النكاح ، بل الطلاق يقع ان شرط ؛ و هو قائل بذلك قبل ابى حنيفة رضى الله عنه فلا تلفت الى ما قال من انه لم يقل به احد قبل ابى حنيفة ؛ و الاثر اخرجه ابن حزم في المحلى و لم يذكر الاستثناء ولا قول ابراهيم - تأمل .

(٦) هو الامام ابو يوسف ، قاضى القضاة ، يعقوب بن ابراهيم الأنصارى ، صاحب ابى حنيفة ، ثقة ، صاحب ستة و حديث ، شيخ احمد بن حنبل و غيره ، و قد مر من قبل ؛ و راجع في احواله و سيرته « حسن التفاضى » للبحاث الكوثرى فإنه - رحمه الله تعالى - شفى و اشفى .

(٧) هو مغيرة بن مقسم الضبي ؛ قد مضى من قبل مرارا .

عن أبي ذباب<sup>١</sup> عن مسلم بن يسار<sup>٢</sup> عن سعيد بن المسيب<sup>٣</sup> في رجل تزوج امرأة و شرط لها دارها قال: له أن يخرجها - و الله أعلم .

(١) هكذا في الأصول، و لعله « و عن أبي ذباب » و الصواب « ابن أبي ذباب » وهو الحارث بن عبد الرحمن - كما في شرح الموطأ للزرقاني ج ٣ ص ١٢ . رواه أبو بكر ابن أبي شيبة عن ابن المبارك عن الحارث بن عبد الرحمن عن مسلم بن يسار عن سعيد ابن المسيب به - اه، قاله ابن عبد البر، وقد تقدم؛ فالامام أبو يوسف يرويه عن الحارث ابن عبد الرحمن و هو ابن أبي ذباب كما في التهذيب، فسقط من قلم الناسخ الوار العاطفة و لفظ « ابن » قبل أبي ذباب؛ و هو عطف على المغيرة الضبي . و هو اثر ابن ابراهيم، و اثر ابن المسيب؛ و ابراهيم لم يرو قط عن الحارث بن عبد الرحمن لأنه مقدم و الحارث متأخر عنه عصرًا و زمانًا، فوقع الخط في السند من المكاتب - هذا . و ابن أبي ذباب هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد، و قيل: المغيرة بن أبي ذباب الدوسي المدني، روى عن أبيه و عن عمه - يقال اسمه الحارث ايضا - و سعيد بن المسيب و يزيد بن هرمز و مجاهد و بسر بن سعيد و الأعرج و جماعة، و عنه ابن جريج و اسمعيل بن أمية و أبو حمزة و أبو خالد الأحمر و صفوان بن عيسى و غيرهم؛ قال ابن معين: مشهور؛ و قال أبو حاتم: يروى عنه الدراوردي احاديث منكورة، ليس بالقوى؛ و قال أبو زرعة: ليس به بأس . قلت: و ذكره ابن حبان في الثقات و قال: كان من المتقنين؛ مات سنة ١٤٦ و كذا قال ابن قانع في تاريخ وفاته . و قال الساجي: حدث عنه اهل المدينة و لم يحدث عنه مالك؛ و قال علي بن المديني: ارى مالكا سمعه من الحارث و لم يسمه و ما رأيت في كتب مالك عنه شيئًا؛ قلت: و هذه عادة مالك فيمن لا يعتمد عليه لا يسميه؛ و هو من رجال مسلم و الترمذي و النسائي و ابن ماجه و غيرهم - كما في التهذيب، هذا عندي في المقام الآن، لعل الله يحدث بعد ذلك امرا .

(٢) مسلم بن يسار اربعة في التهذيب، احدهم: مسلم بن يسار البصري الأموي المكي =

## باب الرجل يتزوج المرأة وبها عيب

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الولي القريب أو السلطان يتزوج المرأة فيوجد بها عيب : ' إن النكاح جائز ، ولا ترد المرأة من عيب إن مسها زوجها ' . وقال أهل المدينة : إن زوجها الولي أو السلطان فيوجد

= أبو عبد الله . الفقيه ، مولى بني أمية ، تابعي ثقة ، هفتي أهل البصرة قبل الحسن ، لعله هو هنا عن ابن المسيب ؛ و ثانيهم : مسلم بن يسار المصري ، أبو عثمان ، تابعي محدث ، ذكره ابن حبان في الثقات ، قال الدارقطني : يعتبر به ؛ و ثالثهم : مسلم بن يسار الجهني ، تابعي عن عمر قوله في تفسير « و اذ اخذ ربك » و قيل عن نعيم بن ربيعة عن عمر . قال العجلي : بصرى تابعي ثقة ؛ و رابعهم : مسلم بن أبي مريم اسمه يسار . السلولى المدني ، تابعي ثقة ، شديد على القدرية . فعليك بالتعيين في هذا المقام . و عندي هو الأول أو الرابع . (٣) هو من سادات التابعين ، لا يسئل عن مثله . هو ابن حزن أبو محمد الخزومي المدني الأعور ، رأس علماء التابعين و فردهم و فاضلهم و فقيهم ؛ روى عن عمر مرسلًا و أبي و أبي ذر و أبي بكرة و علي و عثمان و سعد و طائفة . و هو أثبت التابعين في أبي هريرة . و عنه الزهري و عمرو بن دينار و قتادة و يحيى بن سعيد الأنصاري و خلق ؛ قال أحمد : مراسلات سعيد صحاح ؛ و قال ابن عمر : هو و الله أحد المقتدين به ؛ و قال قتادة : ما رأيت أعلم بالحلل و الحرام منه ؛ مات سنة ثلاث - و قيل : أربع - و تسعين ؛ روى له الستة - كذا في الخلاصة . و ترجمته مبسوطه في التهذيب ؛ و أثبت الحافظ سماعه من عمر باسناد صحيح فراجع .

- (١) كذا في الأصول و هو عندي صحيح ، و صححه بعضهم بقوله « فيجد بها عيبا » تأمل .
- (٢) في رد المحتار : ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بعيب في الآخر عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، و هو قول عطاء و النخعي و عمر بن عبد العزيز و أبي زياد و أبي قلابة و ابن أبي ليلى و الأوزاعي و الثوري و الخطابي و داود الظاهري =

بها عيب ترد منه وقد مسها زوجها فانه يفرق بينهما إذا أراد ذلك الزوج،  
ويعطى من الصداق ما<sup>١</sup> استحل به المرأة<sup>٢</sup> ربع<sup>٣</sup> دينار أو شبه ذلك، إلا  
أن يكون الولي الذي زوجها والد<sup>٤</sup> أو أخ<sup>٥</sup> من<sup>٦</sup> الذين يبطنون من المرأة

= واتباعه؛ وفي المبسوط انه مذهب علي وابن مسعود رضي الله عنهما - فتح، اهـ .  
وقد تكفل في الفتح برد ما استدل به الأئمة الثلاثة ومحمد بما لا مزيد عليه . والآثار  
ستأتي في الباب .

- (١) كذا في الأصول، والاولى «بما» بالباء الجارة على الموصول .
- (٢) كذا في الأصول، وصححه بعضهم بقوله «لما استحل به من المرأة» وعندى الباء  
مكان اللام اولى، ولا حاجة الى ازدياد «من» الجارة على «المرأة» - تأمل .
- (٣) كذا في الأصول، وعندى سقط حرف «من» قبل لفظ «الربع»، أى «من ربع  
دينار - الخ» . في موطأ مالك مع الزرقاني . مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن  
المسيب انه قال قال عمر بن الخطاب: ايما رجل تزوج امرأة وبها جنون أو برص  
زاد ابن عيينة عن يحيى بن سعيد بسنده : أو قرن) نفسها (غير عالم) فلها صداقتها  
كاملا وذلك لزوجها غرم (بضم فسكون مصدر غرم اذا ادى) على وليها : قال  
مالك : وإنما يكون ذلك غرما على وليها لزوجها اذا كان وليها الذى انكحها هو  
ابوها أو اخوها أو من يرى انه يعلم ذلك منها (من الأولياء) ، فأما اذا كان وليها  
الذى انكحها ابن عم أو مولى أو من العشيرة ممن يرى انه لا يعلم ذلك منها فليس عليه  
غرم، وترد تلك المرأة ما اخذته من صداقتها أو يترك لها قدر ما تستحل به (ربع  
دينار لحق الله تعالى لثلا يخلو البضع عن صداق) - انتهى .
- (٤) كذا في الأصول بالرفع، والصحيح ان يكون «والدا» بالنصب لأنه خبر «يكون» .
- (٥) وهو ايضا مرفوع في الأصول ولا بد من النصب، أى «اخا» لكونه معطوفا على  
لفظ «والدا» .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «عن»، وعندى الصحيح «من» .

مما لا يبطن به غيرهم من الأولياء فان هؤلاء إذا زوجوا كان للمرأة صداقا كاملا<sup>١</sup> الذى أصدقها على زوجها وكان لزوجها ذلك غرما على ولها الذى زوجها؛ ومما ترد به المرأة من العيوب: الجذام<sup>٢</sup> و البرص و العفل و الجنون .

(١) كذا فى الأصول منصوبا ، و عندى هو مرفوع لكونه اسم « كان » مؤخرا عن خبرها ، أى « كان للمرأة صداق كامل » . و فى المدونة فى عيوب النساء و الرجال : قلت : أرأيت لو أن رجلا زوج ابنته وبها داء قد عليه الأب مما يرد منه الحرائر فدخل بها زوجها فرجع الزوج على الأب أيسكون للأب ان يرجع على الابنة بشئ مما رجع به الزوج عليه اذا ردها الزوج و قد مسها ؟ قال : لم اسمع من مالك ذلك و لا ارى ذلك له ، قلت : أرأيت ان تزوج رجل امرأة فأصابها معيبة من اى العيب يردّها فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : يردّها من الجنون و الجذام و البرص و العيب الذى فى الفرج ، قلت : أرأيت ان تزوجها وهو لا يعرفها فاذا هي عمياء او عوراء او قطعاء او سلاء او مقعدة او ولدت من الزنا ؟ قال : قال مالك : لا ترد ، و لا ترد من عيوب النساء فى النكاح الا من الذى اخبرتك به ؛ قلت : أرأيت ان كان العيب الذى بفرجها انما هو قرن او حرق نار او عيب خفيف يقدر معه على الجماع او ثقل يقدر معه على الجماع أ يكون هذا من عيوب الفرج الذى يرد منه فى النكاح فى قول مالك ام انما ذلك العيب عند مالك اذا كانت قد خلطت او نحو ذلك العيوب من عيوب الفرج الذى لا يستطيع الزوج معه الجماع مثل العفل الكثير و نحوه من العيوب التى تكون فى الفرج ؟ قال : قال مالك : قال عمر بن الخطاب : ترد المرأة فى النكاح من الجنون و الجذام و البرص ؛ قال : قال مالك : و انما ارى ان داء الفرج بمنزلة ذلك فما كان مما هو عند اهل المعرفة من داء الفرج ردت به فى رأى ، و قد يكون من داء الفرج ما يجامع معه الرجل ولكنها ترد منه ، و كذلك عيوب الفرج - انتهى .

(٢) هو داء يتشقق به الجلد و يتن و يقطع اللحم - قهستانى عن الطلبة ؛ قاله =



وقال محمد بن وكيف ترد المرأة من بعض العيوب دون بعض؟ لئن كانت ترد من عيب واحد إنه لينبغي أن ترد من العيوب كلها كما ترد الأمة! وإن قلتم: لا ترد من ذلك كله؛ فكيف ترد من البرص ولا ترد من العور؟

= العلامة السيد ابن عابدين في رد المحتار . وفي المغرب : و الجذام و هو ما يبدو في الأعضاء من القروح - اهـ و البرص هو بياض في ظاهر الجلد يتشام به - قهستاني ؛ رد المحتار ؛ و مثله في المغرب . و العقل بالعين المهملة و الفاء بعدها اللام . في المغرب عن الشيباني : شيء مدور يخرج بالفرج ، و لا يكون في الأبكار ، و إنما يصيب المرأة بعد ما تلد ؛ و عن الليث : عقلت المرأة عقلا فهي عفلاء و كذلك الناقة ، و الاسم العقلة ، و هي شيء يخرج في فرجها شبه الادرة - انتهى . و من صححها باللقاف فقد اخطأ . و الجنون زوال العقل او فساده - قاله في المغرب ، و قال في التلويح - كما في رد المحتار : الجنون اختلال القوة المميزة بين الأمور الحسنة و الفبيحة المدركة العواقب بأن لا تظهر آثارها و تتعطل أفعالها إما لنقصان جبل عليه دماغه في أصل الخلقة و إما لخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة و إما لاستيلاء الشيطان عليه و إلقاء الخيالات الفاسدة اليه بحيث يفرح و يفرح من غير ما يصلح سببا - اهـ ؛ و الجنون اقسام و منه « العته » و هو أيضا اختلال العقل ؛ و احسن الأقوال في الفرق بينهما ان المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب و لا يشتم ، بخلاف المجنون - قاله في البحر .

- (١) كذا في الأصول بالواو ، و الأولى « فان » بالفاء - كما لا يخفى .
  - (٢) في المغرب : العور بالفتح و التخفيف العيب . و الضم لغة ، و قوله في الشروط : ما وراء الداء عيب كالاصبع الزائد و كذا و كذا ، و اما العوار فلا يكون في بني آدم و إنما يكون في اصناف الثياب و هو الخرق و الحرق و العفن ؛ قلت : لم اجد في هذا النفي نصا غير ان ابا سعيد قال : العوار العيب ، يقال : بالثوب عوار ؛ و عن ابن حاتم =
- و التشلل

والتشليل ؟ من أين افترق هذان ؟ وما فرق بينهما ؟ و قولكم أيضا إن زوجها والد أو أخ ضمن المهر وكان الصداق كاملا لها ؛ لم قلتم ذلك ؟ قالوا : لأنهم يبطنون من أمرها <sup>٢</sup> ما لا يبطن به غيرهم فقد غروا . قيل لهم :

= مثله ، و في الصحاح ؛ « ساعدة ذات عوار » و عن الليث : « له العوار » حرق أو شق يكون في الثوب ، و عور الركية دفنها حتى انقطع ماؤها ، مأخوذ من تعوير العين المبصرة ، و منه قول محمد رحمه الله تعالى « عوروا الماء » أى افسدوا مجاريه و عيوننه حتى نصب - اه . و المراد في الكتاب ما في القاموس : العور ذهاب حس إحدى العينين ، عور كفرح ، و عار يعار ، و اعور و اعوار فهو اعور ، و الجمع عور و عيران و عوران ، و عاره و اعوره و عوره صيره اعور ، و العائر كل ما اعل العين و الزمد و القذى كالعوار و شرفى الجفن الأسفل ، و العوراء الحولاء ، و العورا مثلثة العيب و الخرق و الشق في الثوب - انتهى مختصرا . و لقائل ان يقول : ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه عد من العيوب الجذام و البرص و الجنون و لم يذكر غيرها و لذا اقتصرنا على ذلك ! و الجواب عنه سهل بأنه ذكرها تمثيلا و لم ير حصرها فيها - تدبر .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « الشل » و هو الصحيح عندى ؛ في القاموس : الشل محركة ان يصيب الثوب سواد و لا يذهب بغسله ، و الطرد كالشل ، شله فانشل ، و اليبس في اليد او ذهابها - اه . و هو المراد في الكتاب ، لم لا يرد من هذه العيوب و العور و الشل عيب فيها .

(٢) في الأصول « هذين » و الصحيح « هذان » فاعل « افترق » - كما لا يخفى .  
(٣) في المدونة : قلت : أ رأيت الرجل يتزوج المرأة و يشترط انها صحيحة فيجدها عميةا أ يكون له ان يزوجهما بشرطه الذى شرطه او שלא او مقعدة ؟ قال : نعم ان كان اشترط ذلك على من انكحها ، فله ان يرد ، و لا شيء لها عليه من صداقها اذا لم يبن بها ، و ان بنى بها فلها مهر مثلها بالميسر ، و يتبع هو الولي الذى انكحها =

أفيعلم الأخ بأمر أخته إن كان بها برص في موضع لا يحل له أن يراها<sup>١</sup> منها؟ أو كان بها عفل<sup>٢</sup> أينبغي لأخيها أن يعرف ذلك منها وهو لا يحل له أن ينظر إليه؟ وكيف<sup>٣</sup> يظن بما في هذا! أرايتم لو كان أخوها وُلد بعد ما صارت امرأة و حرم عليها التكشف بين يديه أينبغي أن يؤخذ أخوها بذلك؟! وهذا مما قد سترته المرأة من النساء من أهلها استحياء<sup>٤</sup> منهم فكيف يؤخذ بعلم ذلك أخوها؟ وكيف يؤخذ أبوها بذلك وقد يحدث البرص

= إذا كان قد اشترط ذلك عليه انه ليست هي عمية و لا قطعاء و لا ما اشبه ذلك فزوجه على ذلك الشرط ، لأن مالكا سئل عن رجل تزوج امرأة فاذا هي بغية قال مالك : ان كانوا زوجوه على نسب فله ان يرد ، و ان كانوا لم يزوجه على نسب فالتكاح لازم له ؛ و رواه ابن وهب ايضا عن مالك ، قال مالك : و من تزوج سوداء او عمية او عوراء لم يردها ، و لا يرد من النساء في التكاح الا من العيوب الأربع : الجنون و الجذام و البرص و العيب الذي في الفرج ، و انما كان على الزوج ان يستخير لنفسه فان اطمئن الى رجل و كذبه فليس على الذي كذبه شيء الا ان يكون ضمن ذلك له ان كانت الجارية على خلاف ما انكحه عليه ، و اراه حينئذ مثل النسب الذي زوجة عليه ، و اراه ضامنا ان كانت على خلاف ما ضمن اذا فارقتها الزوج فلم يرضها - اه .

(١) كذا في الأصول « يراها » بضمير التانيث ، و عندى الصحيح « يراه » بالتذكير

الراجع الى لفظ « موضع » تأمل .

(٢) بالعين المهملة و الفاء ، لا بالهمزة كما فهم بعضهم ، و مضى شرحه .

(٣) كذا في الأصول ، و الأولى « فكيف » بالفاء .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « منه » لعله راجع الى « هذا » او الى « ما » في « مما » ؛

و ضمير « منهم » راجع الى الأهل ؛ و يمكن ان يكون « منها » او « منهن » راجعة الى

« النساء » في قوله : سترته من النساء - تأمل .

بعد الكبر والعقل<sup>١</sup>؟ و<sup>٢</sup> لعل ذلك يكون بعد ما كبرت ! أرايتم لو حلف الوالد و الأخ<sup>٣</sup> بالطلاق و العتاق أنهما لم يعلما<sup>٤</sup> بذلك أكنتم توقعون عليهما<sup>٥</sup> الطلاق و العتاق لأنهما قد علما<sup>٦</sup> بذلك أم لا توقعون ذلك؟ فان أوقعتم ذلك عليهما فقد أوقعتموه بغير علم، و إن لم توقعوه عليهما لأنهما عندكم لم يعلما فكيف ضمنا الصداق بغير علم منهما؟ وكيف افترق الأخ و العم في هذا و كلاهما ذو رحم<sup>٧</sup> محرم و لا يحل لأحد منهما أن ينظر إلى شيء منها إلا حل للآخر مثله<sup>٨</sup>.

أخبرنا محمد<sup>٩</sup> قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم<sup>١٠</sup> في الرجل

- (١) هو بالقاف لا بالقاء، بمعنى « خرد » بالفارسية .
- (٢) كذا في الأصول، وهو صحيح عندي . وقيل « أو » مكان الواو، و الراجح بالواو .
- (٣) لعل الصواب « أو الأخ » بالترديد مكان الواو .
- (٤) تأمل في العبارة و في ضمير التثنية فانه راجع الى « الوالد و الأخ » و لم تحصل مغزاهما .
- (٥) كذا في الأصول، و لى قلق في الضمير .
- (٦) كذا في الأصول لى قلق فيها و لم تحصل معنى العبارة .
- (٧) في الأصول « ذوى رحم » و الصواب ما أشته . قلت : و لعله كان « من ذوى رحم » فسقط حرف « من » من الأصول، و الله اعلم - ف .
- (٨) يقول : الأخ و العم كلاهما ذو رحم محرم فى الحل و الحرمة سواء ، فالفرق بينهما تحكم ليس له برهان و حجة ، فالحق ما قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى .
- (٩) هكذا وقع فى الأصل ، و الراوى عن الامام محمد : عيسى بن ابيان أو غيره ، و لم أقف عليه . قلت : بل هو راوى الكتاب - ف .
- (١٠) رجال هذا السند مضوا فى ابواب كثيرة من الكتاب . و الأثر ذكره فى ج ٢ ص ١١٦ من جامع المسانيد و عزاه الى كتاب الآثار للامام محمد ، و زاد بعد قوله =

يتزوج المرأة فيجدها مجذومة أو برصاء قال : هي امرأته <sup>١</sup> إن شاء طلق  
و إن شاء أمسك .

محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يتزوج  
و هو صحيح أو يتزوج و به بلاء <sup>٢</sup> و لم يخير <sup>٣</sup> امرأته و لا أهلها : إنها امرأته

= هي امرأته ان شاء طلق و ان شاء أمسك : أخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار  
فرواه عن أبي حنيفة ، ثم قال محمد : و به نأخذ لأن الطلاق بيد الزوج - اه .

(١) اي لا يخير امرأته و لا ترد و لا تنزع عنه ، و هو قول عطاء و أبي الزناد  
و أبي حنيفة و أبي يوسف و ابن أبي ليلى و الثوري و أبي سليمان و اصحاب الظواهر - كما  
ذكره ابن حزم في المحلى .

(٢) كذا في الأصول و هو موافق لما في كتاب الآثار ، فان الامام محمد أخرجه فيه  
بهذا اللفظ ، و صححه بعضهم بقوله « داء » مكان « بلاء » و لا حاجة إليه . و الأثر  
أخرجه ابن حزم ايضا من طريق وكيع عن سفيان عن حماد ، و من طريق سعيد بن  
نصور عن هشيم عن المغيرة عن إبراهيم به مع زيادة شيء .

(٣) في الأصول « لم يخبر » بالبلاء الموحدة و هو مصحف « و لم تخير » من التخيير اي ليس  
لها و لأهلها خيار ؛ و في كتاب الآثار « لم تخير امرأته و لا أهلها » فسقط من قلم الناسخ  
حرف « لا » من الكتابة فزدناه . و قوله « إنها امرأته - الخ » جملة مستقلة مستأنفة .  
و في الآثار بعد قوله امرأة ابدا « لا يجبر على طلاقها » قال : و ان تزوجها - الخ .  
ثم قال محمد : و هو قول أبي حنيفة ، و أما في قولنا فان كانت المرأة بها العيب فالقول  
ما قال أبو حنيفة ، و ان كان الرجل به العيب و كان عيبا يحتمل فالقول عندنا ما قاله  
أبو حنيفة رضى الله عنه ، و ان كان عيبا لا يحتمل فهو بمنزلة المحبوب و العين تخير  
امرأته فان شامت اقامت معه و ان شامت فارقت - انتهى .

لا يجبر على طلاقها؛ قال: وإن تزوجها وهي هكذا<sup>١</sup> فهي بتلك المنزلة.  
 محمد قال: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي<sup>٢</sup> عن حماد قال: قلت  
 لابراهيم: الرجل يتزوج المرأة فيجد بها البرص أو الجذام أو الجنون<sup>٣</sup>؟  
 قال: رجل ابتلي<sup>٤</sup>؟ قال: هي امرأته، كما لو ابتليت به لم يمكن لها أن  
 تخلص منه.

محمد قال: أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي<sup>٥</sup> عن المغيرة<sup>٦</sup> عن إبراهيم  
 أنه قال: لا ترد الحرة من داء<sup>٧</sup>.

(١) أي بها داء ومرض فهي بتلك المنزلة لم تخير و لا يجبر على طلاقها وليس له خيار  
 في ذلك وهي امرأته أبدا.

(٢) كذا في الأصل، وسقط من الهندية لفظ «بن» ما بين «أبان» و «صالح»،  
 ومضى ذكر أبان في الأسانيد في كثير من الأبواب فيما قبل.  
 (٣) هكذا في الأصول «أو الجنون» بحرف التردد وهو الصحيح، وقبله أيضا في  
 «و الجذام»، «الصواب» «أو الجذام» - تأمل.

(٤) أي و قال حماد أيضا لابراهيم: ولو ابتلى الرجل بهذا العيب أو الداء؟ قال: هي  
 امرأته و الرجل زوجها أبدا لا تخير و لا يمكن لها أن تخلص منه.

(٥) مضى في ما قبل من الأبواب، روى له الأربعة إلا النسائي، وهو ثقة حسن  
 الحديث، مات سنة خمس و ستين و مائة، وهو أبو محمد الأسدي الكوفي.

(٦) ابن مقسم الضبي، تقدم.

(٧) و الأثر أخرجه ابن خزم في المحلى من طريق وكيع عن سفيان الثوري عن حماد بن  
 أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال: الحرة لا ترد من عيب؛ و من طريق سعيد بن منصور  
 نا هشيم أخبرنا المغيرة عن ابراهيم أنه كان يقول: هي امرأته ان شاء امسك و ان شاء  
 طلق دخل بها او لم يدخل بها، ليس الحرار كآلاماء الحرة لا ترد من داء - انتهى.

محمد قال : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم <sup>١</sup> قال أخبرنا المغيرة الضبي <sup>٢</sup> عن إبراهيم أنه قال : لا يرد النكاح من عيب .

محمد قال : أخبرنا سلام بن سليم الحنفي <sup>٣</sup> عن إسماعيل بن أبي خالد <sup>٤</sup> عن عامر الشعبي <sup>٥</sup> قال : قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه : من تزوج امرأة فوجدها مجنونة أو مجذومة أو بها برص أو قرن <sup>٦</sup> فهي امرأته إن شاء طلق وإن شاء أمسك <sup>٧</sup> .

= والداء العلة ، وعينه واو ولامه همزة ، ومنه «أى داء ادوا من البخل» أى اشد ؛ وفي حديث شريح «و الا فيمينه انه ما باعك و به داء» أى جارية بها داء وعيب ، ومثله «رد الداء بدائه» أى ذا العيب بعينه - كذا في المغرب .

(١) هو الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى ، مضى فيما قبل .

(٢) تقدم في الأبواب الماضية .

(٣) هو البجلي الأحمسي . ابو عبد الله الكوفي ، أحد الأعلام ، روى له الستة ، روى عن عبد الله بن أبي أوفى و أبي جحيفة و عمرو بن حريث و الشعبي و كان اعلم الناس به ، وعنه شعبة و السفينان و غيرهم . كان يسمى «الميزان» وثقه العجلي و غيره ، مات سنة ست و اربعين و مائة - كذا في الخلاصة .

(٤) مضى فيما قبل . و الأثر رواه ابن حزم في المحلى من طريق وكيع عن اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال : قال علي بن أبي طالب : إنما رجل تزوج امرأة مجنونة أو جذماء أو برصاء أو بها قرن فهي امرأته إن شاء طلق و إن شاء أمسك - انتهى .

(٥) كفلس ، لحم ينبت في مدخل الذكر كالغدة و قد يكون عظما - مصباح ، قاله في رد المحتار ، و في المغرب : و القرن في الفرج مانع يمنع من سلوك الذكر فيه ، اما غدة غليظة او لحمة موتفة او عظم - اه .

(٦) أى لا يخير .

محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يتزوج امرأة وبها عيب أو داء إنها امرأته طلق أو أمسك ، ولا يكون في هذا بمنزلة الأمة أن يردها من عيب ؛ ثم قال : أرأيت لو كان بالزوج عيب<sup>١</sup> أو كان لها أن ترده .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية فاخبرنا بالفاء ، زيادة من الناسخ - كما لا يخفى ويمكن أن يكون « و أخبرنا » فصحفه الناسخ .

(٢) قال الامام محمد بعد اخراجه في كتاب الآثار : وبه نأخذ ، لأن الطلاق بيد الزوج ان شاء طلق و ان شاء أمسك ؛ ألا ترى انه لو وجدها رتقاء لم يكن له خيار لأن الطلاق يده ، ولو وجدته مجبوا كان لها الخيار لأن الطلاق ليس بيدها ، وكذلك اذا وجدته مجنونا موسوسا يخاف عليها قتله ، او وجدته مجذوما منقطعا لا تقدر على الدنو منه و اشباه هذا من العيوب التي لا تحتمل فهذا اشد من العنين و المحبوب ، وقد جاء في العنين ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : انها تؤجل سنة ثم تخير ؛ و جاء ايضا في الموسوس اثر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه اجلها ثم خيرها ، وكذلك العيوب التي لا تحتمل هي اشد من المجنون و العنين - انتهى . و راجع فتح القدير فان ابن الهمام اجاب عنه . و وقع في الأصول « عيبا » بالنصب ، و الصحيح انه مرفوع ، و الجملة بعده استفهامية . و في الآثار « أ كان » بالاستفهام فزدناه منه . و في الدر المختار مع رد المحتار : و كذا يجب مهر المثل فيما اذا لم يسم مهرًا ، اى لم يسمه تسمية صحيحة او سكت عنه - نهر ؛ فدخل فيه ما لو سمي لها غير مال كحمر و نحوه ، او مجهول الجنس كدابة و ثوب ؛ قال في البحر : و من صور ذلك ما اذا تزوجها على ألف على ان ترد اليه ألفا ، او تزوجها على عبدها ، او قالت زوجتك نفسى بخمسين دينارًا و أبرأتك منها فقبل ، او تزوجها على حكمها او حكمه او حكم رجل آخر ، او على ما في بطن جاريتها او اغنامه ، او على ان يهب لأبيها ألف درهم ، او على تأخير الدين عنها سنة و التأخير باطل ، =



## باب الرجل يتزوج المرأة ولم يفرض لها صداقا

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الرجل يتزوج المرأة ولا يسمى لها شيئا: إن دخل بها أو مات [عنها] قبل أن يدخل بها ولم يطلقها فلها صداق مثلها من نساءها، لا وكس<sup>١</sup> ولا شطط<sup>٢</sup>، ولها الميراث إن مات عنها، وعليها العدة. وقال أهل المدينة: إن دخل بها كان لها صداق مثلها وإن مات عنها قبل أن يدخل بها فلا صداق لها، ولها الميراث، وعليها العدة<sup>٣</sup>.

= أو على إبراء فلان من الدين، أو على عتق أخيها، أو طلاق ضررتها، وليس منه ما لو تزوجها على عبد الغير لوجوب قيمته إذا لم يحز مالكة، أو على حجة لوجوب قيمة حجة وسط لا مهورا مثل، و الوسط بر كوب الراحلة، أو على عتق أخيها عنها لثبوت الملك لها فى الأخ اقتضاء، أو تزوجته بمثل مهر أمها وهو لا يعطيه لأنه جائز بمقداره وله الخيار إذا علم - اه. ملخصا باختصار؛ أو تنى أن وطىء الزوج أو مات عنها إذا لم يتراضيا على شيء يصلح مهورا - اه؛ قال فى البحر: لو قال «أو مات أحدهما، لكان أولى لأن موتها كموته كما فى البيتين - اه؛ و اعلم أنه إذا ماتا جميعا فعنده لا يقضى بشيء، وعندهما يقضى بمهر المثل؛ قال السرخسى هذا إذا تقادم العهد بحيث يتعذر على القاضى الوقوف على مهر المثل، أما إذا لم يتقادم يقضى بمهر المثل عنده أيضا - حموى على البرجندى أبو السعود، اه.

(١) الوكس النقص، وكسه نقصه، ومنه «ولا وكس ولا شطط» أى لا نقص ولا مجاوزة حد، وقوله فى قسمة البناء «ينظر إلى صاحب الأوكس» يعنى الذى نصيبه موضع أقل قيمة و انقص من الآخر - اه المغرب.

(٢) هو مجاوزة القدر و الحد، وقول عائشة رضى الله عنها «لقد كلفهن شططا» أى امرأ إذا شطط - اه المغرب.

(٣) راجع لذلك أبواب الصداق و التفويض من المدونة.

وقال محمد: وكيف كان للمرأة الميراث ولم يكن لها صداق؟ وكيف  
تجب على امرأة عدة ولا صداق لها؟ ليس يكون ميراث ولا عدة  
إلا وأمام ذلك صداق وكذلك قال مسروق بن الأجدع<sup>١</sup>؛ وقد بلغنا<sup>٢</sup>

(١) ابن مالك الهمداني الوادعي الكوفي، أبو عائشة، العابد الفقيه، من كبار أصحاب  
عبد الله بن مسعود الذين يقرؤون ويفتون، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي  
ومعاذ وخباب وابن مسعود وأبي و المغيرة وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عمرو  
ومعقل بن سنان وعائشة وسبيعة الأسلمية وأم سلمة رضي الله عنهم وعبيد بن عمير  
وهو من أقرانه، وعنه ابن أخيه محمد بن المنتشر بن الأجدع وأبو وائل وأبو الضحى  
والشعبي وأبراهيم وأبو إسحاق السبيعي وأبو الشعثاء المحاربي ومكحول وأمرأته قير  
وغيرهم؛ قال أبو السفر: ما ولدت همدانية مثل مسروق. وقال الشعبي: كان مسروق  
أعلم بالفتوى من شريح. وقال أبو إسحاق: حجج مسروق فلم ينم إلا ساجدا، وروى عن  
أمرأته قالت: كان يصلي حتى تورم قدماه؛ توفي سنة اثنتين أو ثلاث وستين وله  
ثلاث وستون سنة، رضي الله عنه وغفر لي بقر به منه. وأثره سيأتي في الباب.

(٢) قد علمت فيما سبق أن بلاغات الإمام محمد رحمه الله تعالى كلها مسندة، إلا أن  
انظارنا قد قصرت عن التتبع ومطالعة الكتب. وهو حديث بروع بنت واشق  
الاشجعية، وقد أسنده بعده، وقال في باب الرجل يتزوج المرأة ولا يفرض لها صداقا  
من الموطأ بعد إخراج حديث ابن عمر قوله من طريق شيخه مالك: قال محمد: ولنا  
نأخذ بهذا، أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أن رجلا تزوج امرأة  
ولم يفرض لها صداقا فأتى قبل أن يدخل بها فقال عبد الله بن مسعود: لها صداق  
مثلا من نسائها لا وكس ولا شطط، فلما قضى قال: فإن يكن صوابا فن الله وإن  
يكن خطأ فني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان، فقال رجل من جلسائه - بلغنا  
أنه معقل بن سنان الأشجعي وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: قضيت =

= و الذي يحلف به بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع ابنة و اشق الاشجعية ، قال : ففرح عبد الله فرحة ما فرح قبلها مثلها لموافقة قوله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ و قال مسروق بن الأجدع : لا يكون ميراث حتى يكون قبله صداق ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . و اياك ان تظن انه منقطع بين ابراهيم و ابن مسعود مع ان مراسيله حجة لاسيما عن ابن مسعود رضى الله عنه كما عرفت فيما قبل مرارا ، بل علقمة بن قيس يروى عن ابن مسعود ، و علقمة شيخ ابراهيم النخعي الخصوصي - كما لا يخفى ؛ فعند الحارثي و ابن خسرو و الحسن بن زياد : عن أبي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود الحديث ، كما في جامع المسانيد ؛ و كذلك ابراهيم عن علقمة أخرجه الترمذي و ابن حبان في صحيحه ، و في متقى الأخبار عن علقمة قال : أتى عبد الله في امرأة تزوجها رجل ثم مات عنها و لم يفرض لها صداقا و لم يكن دخل بها فاختلفوا اليه فقال : أرى لها مثل مهر نسائها ، و لها الميراث ، و عليها العدة ؛ فشهد معقل بن سنان الأشجعي ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في بروع ابنة و اشق بمثل ما قضى ؛ رواه الخمسة و صححه الترمذي - اه . و في النيل : و الحديث أخرجه ايضا الحاكم و البيهقي و ابن حبان و صححه ايضا ابن مهدي ؛ و قال ابن حزم : لا مغزى فيه لصحة اسناده - اه . قال الحافظ في بلوغ المرام : رواه احمد و الأربعة ، و صححه الترمذي و جماعة - اه . و هو في التلخيص الحبير مفصلا . و راجع الجوهر النقي و عقود الجواهر المنيفة في أدلة الامام أبي حنيفة . و رواه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار في باب من تزوج و لم يفرض لها صداقا حتى مات ، ثم قال بعد تخريجه : قال محمد : و به نأخذ ، لا يجب الميراث و العدة حتى يكون قبل ذلك صداق ، و هو قول أبي حنيفة ؛ قال محمد : و الرجل الذي قال لعبد الله بن مسعود رضى الله عنه ما قال معقل بن يسار الأشجعي رضى الله عنه و كان من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم - انتهى . و أخرجه الامام ابو يوسف بهذا الاسناد في كتاب الآثار من رقم ٦٠٧ ص ١٣٢ .

ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ [ و ] في ذلك آثار كثيرة معروفة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم<sup>١</sup> عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلا أتاه فسأله عن رجل تزوج بامرأة<sup>٢</sup> فلم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال : ما بلغني في هذا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال : فقل فيها برأيك ؛ قال : رأيي أرى

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « محمد قال قال » مكان « أخبرنا أبو حنيفة » وهو من تصرفات الناسخ يدل عليه ما في كتاب الآثار له « محمد قال أخبرنا أبو حنيفة » من غير تكرار « قال » الثاني فالصواب ما في الأصل - فتنبه .

(٢) ليس بمنقطع ولا مرسل بل رواه إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود - الحديث ، كما رواه الخمسة والحاكم والبيهقي وابن حبان وغيرهم ، كما عرفت فيما سبق ، وكذا عند الحارثي وابن خسر ومن طريق أبي مقاتل عنه ، ومن طريق المقرئ والحسن بن زياد عنه عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه - الحديث .

(٣) كذا في الأصول بزيادة الباء الجارة قبل « امرأة » وفي الآثار « تزوج امرأة » بدون الباء وهو الأولى . وفي كتاب الآثار لأبي يوسف : أن رجلا سأل ابن مسعود رضي الله عنه عن الرجل يموت وله امرأة لم يدخل بها ولم يسم لها مهرا - الحديث .

(٤) هكذا في الأصول « رأيي أرى » وفي كتاب الآثار للإمام محمد « قال : فقل فيها برأيك » قال : أرى لها الصداق - الخ . وكذا في كتاب الآثار لأبي يوسف ليس فيها قوله « رأيي » فالأولى حذفه . فان قلت : قال البيهقي في سننه : قال الشافعي : لم أحفظه من وجه ثبت فمرة يقال « معقل بن سنان » ومرة يقال « معقل بن يسار » ومرة من بعض اشجع ولا يسمى ! قلت : اجاب عنه البيهقي وقال : وهذا الاختلاف لا يؤثر في الحديث فان جميع هذه الروايات اسنادها صحيح وفي بعضها ما دل على ان جماعة =

= من اشجع شهدوا بذلك فان بعض الرواة سمي واحدا و بعضهم سمي آخر و بعضهم سمي اثنين و بعضهم لم يسم ، و بمثله لا يرد الحديث ، و لولا ثقة من رواه عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم لما كان لفرح عبد الله بن مسعود بروايته معنى ، و هذا عبد الرحمن ابن مهدي امام من أئمة الحديث قد رواه و ذكر سنده و قال : هذا اسناد صحيح ، و قد سمي فيه معقل بن سنان و هو صحابي مشهور ، و رواه يزيد بن هارون و هو احد الحفاظ مع عبد الرحمن بن مهدي و غيره باسناد صحيح ؛ و ذكر سنده - اه . و راجع لمعرفة طريق الحديث نصب الراية . و في الجوهر النقي : قلت : اخرجه ابن حبان في صحيحه من طريق سفيان عن منصور عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود ، و كذلك اخرجه الترمذي و قال : حسن صحيح و حكى الحاكم في المستدرک عن شيخه ابى عبد الله محمد بن يعقوب الحفاظ انه قال : لو حضرت الشافعي رضى الله عنه لقمت على رؤس اصحابه و قلت : قد صح الحديث فقل به ؛ و قال الحاكم : انما حكم شيخنا بصحته لأن الثقة قد سمي فيه رجلا من الصحابة و هو معقل بن سنان كما في حديث فراس عن الشعبي عن مسروق عن عبد الله فصار الحديث صحيحا على شرط الشيخين - اه . و قال ابن ابى حاتم : قال ابو زرعة ، الذي قال معقل بن سنان اصح ، و للحديث شاهد آخر اخرجه ابو داود و الحاكم من حديث عقبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه و سلم زوج امرأة رجلا فدخل بها و لم يفرض لها صداقها فحضرت الوفاة فقال : اشهدكم ان سهمي بخير لها - اه ؛ و ما روى عن علي خلافة لم يثبت عنه من وجه صحيح ؛ و لم ينفرد بالحديث معقل المذكور بل روى من طريق غيره ايضا بل معه الجراح كما وقع عند ابى داود ، و به قال ابن مسعود و معقل بن سنان و ابن سيرين و ابن ابى ليلي و ابو حنيفة و اصحابه و اسحاق و احمد كما في شروح الحديث و الشعبي و مسروق و النخعي و حماد بن ابى سليمان و غيرهم ؛ و الكتاب و السنة انما نفيا مهر المطلقة قبل المس و الفرض ، لا مهر من مات عنها زوجها ، و احكام الموت غير احكام الطلاق ؛ =

و به قال الشافعى فى قول و القاسم فى رواية عنه ؛ و القول بأن العمل على ما قال به ابن عمر فى قصة ابن له ليس بحجة ، و كذا القول بأنه قال بخلافه جمهور الصحابة محل نظر و تأمل لأنه لا بد لذلك من نقل صحيح عنهم و ليس كذلك . و راجع لذلك التعليق الممجد . و العجب من البيهقى انه بعد ما اورد كلامه المتقدم فى حديث ابن مسعود رضى الله عنه و صحح اسانيد و رد قول امامه ثم عقد بابا ثانيا و ترجمه بقوله « باب من قال : لا صداق لها ، ثم ذكر فى آخره عن ابى اسحاق الكوفى عن مزينة بن جابر ان عليا قال : لا يقبل قول اعرابي من أشجع على كتاب الله - اه . قال فى الجوهر النقى قلت : الكلام عليه من ثلاثة اوجه ، الأول : ان ابا اسحاق هذا هو عبد الله بن ميسرة و هو ضعيف جدا ، قال يحيى ليس بشئ ، و قال مرة : ليس بثقة ، و كذا قال النسائى ، و قال ابو زرعة : واهى الحديث ، و قال ابن حبان : لا يحمل الاحتجاج بخبره ؛ و الثانى : ان مزينة هذا قال ابو زرعة : ليس بشئ ، ذكره ابن ابى حاتم فى كتابه ؛ و الثالث : ان البخارى ذكر فى تأريخه انه يروى عن ابيه عن على ، فظاهر هذا الكلام ان روايته عن على منقطعة ؛ و لهذه الوجوه او بعضها قال المنذرى : لم يصح هذا الاثر عن على ؛ و العجب من البيهقى يصحح روايات حديث معقل ثم يعترض عليه بمثل هذا الاثر المنكر و يسكت عنه و لا يبين ضعفه - اه . و مثله فى ج ١ ص ١١٧ من عقود الجواهر المنيفة ، و لعله مأخوذ من الجوهر النقى . و انظر قول الامام محمد فى الموطأ بعد رواية حديث ابن عمر من طريق مالك قال : و لسنا نأخذ بهذا ؛ اى لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه و سلم خلافة ، و لا حجة بعد قول رسول الله صلى الله عليه و سلم بقول غيره فان كل واحد من الرجال يؤخذ قوله و يترك إلا قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ؛ ردا على من قال ان الحنفية لا يقولون بالأحاديث و يعملون بالقياس او الآثار الضعيفة ؛ و ههنا ترك مالك و من معه الحديث الصحيح حديث ابن مسعود رضى الله عنه و عملوا بأثر ابن عمر رضى الله عنه - فافهم و تدبر ، و لا تلتفت الى قيل و قال .

لها الصداق كاملاً ، ولها الميراث ، وعليها العدة . فقال رجل من جلسائه :  
قضيت بالذي يخلف به بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بروع<sup>١</sup>  
ابنة واشق الأشجعية ؛ قال : ففرح عبد الله بن مسعود فرحة ما فرح قبلها  
مثلاً<sup>٢</sup> لموافقة رأيه قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

محمد قال : أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب البجلي ؛ قال أخبرنا داود بن  
أبي هند ؛ قال : كان أهل المدينة يقولون : إذا مات الرجل عن امرأته

(١) وهو « معقل بن سنان الأشجعي » ، أو « معقل بن يسار الأشجعي » كما سيأتي في  
الباب . و الأولى أصح - كما سبق . وفي موطأ محمد : بلغنا أنه معقل بن سنان الأشجعي .  
(٢) قال في القاموس : كجدوى و لا يكسر ؛ بنت واشق ، صحابية ؛ و في المعنى بفتح  
الباء عند أهل اللغة وكسرها عند أهل الحديث - اهـ . و اسم زوجها « هلال بن مرة »  
ذكره ابن منده في معرفة الصحابة ، و هو في مسند أحمد أيضاً ، ذكره الحافظ في التلخيص  
الحبير ؛ وهي صحابية مشهورة .

(٣) مثلاً أي مثل الفرحة التي قبلها .

(٤) السكوفي ، من رجال البخاري و الترمذي و النسائي ، روى عن سليمان التيمي و حصين  
ابن عبد الرحمن و قابوس بن أبي ظبيان و مطرف بن طريف و ليث بن أبي سليم و سهل  
ابن أبي صالح و عطاء بن السائب و مغيرة بن مقسم و غيرهم ، و عنه الأسود بن عامر  
شاذان و أبو أحمد الزبيري و أبو جعفر محمد بن الصلت و أبو أسامة و عفان و أبو نعيم  
و غيرهم ؛ قال ابن معين و أبو داود و النسائي و العجلي : ثقة ؛ و قال النسائي في موضع  
آخر : ليس به بأس ، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال : ربما أخطأ ؛ قلت : و قال  
يعقوب بن سفيان : ثقة ، و قال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله تعالى ، و قال الدارقطني :  
يعتبر به - تهذيب . و اظن أنه تقدم فيما قبل .

(٥) تقدم ، من كبار العلماء ، ثقة .

ولم يفرض لها صداقاً فلها الميراث ، ولا صداق لها . قال عامر الشعبي : قال مسروق : لا يكون ميراث<sup>١</sup> حتى يكون بين يديه مهر<sup>٢</sup> .

محمد قال : أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب البجلي عن إسماعيل بن أبي خالد عن عامر الشعبي<sup>٣</sup> قال : أتى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فى رجل توفى عن امرأته ولم يفرض لها صداقاً قال : فقال : أما أنا فسأجتهد<sup>٤</sup> فيها برأى<sup>٥</sup> فإن أخطأت<sup>٦</sup> فالخطأ من قبلى وإن أصبت فالصواب من الله<sup>٧</sup> ، لها صداق نسائها لا وكس ولا شطط ، ولها الميراث ، وعليها العدة ؛ قال : فقام معقل بن يسار الأشجعى<sup>٨</sup> فقال هو يشهد على النبى صلى الله عليه وآله وسلم

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « ميراثا » بالنصب .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « مهرا » بالنصب .

(٣) تقدم ؛ والشعبي لم يسمع من ابن مسعود رضى الله عنه - كما فى التهذيب ؛ فالحديث

مرسل . وهو حجة قبل المائتين عند جمهور المحدثين لاسيما اذا اعتضد بمقتل .

(٤) فى الأصول « سأجتهد » والأولى الأرجح « سأجتهد » .

(٥) كذا فى الهندية وكان فى الأصل « لله رأى » وهو لا يناسب .

(٦) إشارة الى أن المجتهد يخطئ ويصيب .

(٧) كذا فى الأصول سماه « معقل بن يسار الأشجعى » وهكذا فى كتاب الآثار للإمام

محمد سماه « معقل بن يسار الأشجعى » قال محمد : والرجل الذى قال لعبد الله بن مسعود

ما قال معقل بن يسار الأشجعى وكان من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛

لكن فى الموطأ « معقل بن سنان الأشجعى » كما عرفت . وهو الأصح ؛ وفى كتاب الآثار

لأبى يوسف : فقال رجل من أشجع اه . ومعقل بن يسار مرقى بصرى ليس بأشجعى ،

صاحب من رجال الستة . وكان ممن بايع تحت الشجرة - كما فى التهذيب ؛ و اليه ينسب

« نهر معقل » بالبصرة ؛ ومعقل بن سنان الأشجعى هو أبو محمد أو أبو عبد الرحمن =



أنه قضى بالذى قضيت به ؛ قال : فما رأيت عبد الله رضى الله عنه فرح بعد إسلامه ما فرح يومئذ .

محمد قال : أخبرنا خالد بن عبد الله <sup>١</sup> عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق قال : ما كان ميراث قط حتى يكون قبله صداق <sup>٢</sup> .

محمد قال : أخبرنا خالد بن عبد الله عن يونس بن عبيد <sup>٣</sup> عن الحسن <sup>٤</sup>

= او ابو يزيد او ابو عيسى او ابو سنان ، شهد الفتح و كان حامل لواء قومه ؛ قال الحافظ في التهذيب : و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قصة تزويج بروع بنت واشق ، سكن الكوفة ثم المدينة ، و كان مع أهل الحرة و قتل يومئذ في سنة ثلاث و ستين ، قتله نوفل بن مساحق ، و هو من رجال الأربعة ، و لعله اشتبه على الراوى بمعقل بن يسار البصرى ، لأن ابن سنان سكن الكوفة التى هى قرية من البصرة - و العلم عند الله تعالى . و الراجع عند المحدثين « معقل بن سنان الأشجعى » .

(١) تقدم فى الأبواب الماضية من الكتاب ، و هو ابو محمد الطحان الواسطى .  
(٢) و الصداق لا يكون الا فى النكاح الصحيح . قال فى الدر المختار : و يستحق الارث بأحد ثلاثة : برحم و نكاح صحيح (و لو بلا و طى و خلوة اجماعا - در منتهى) فلا توارث بفاسد و لا باطل اجماعا - اه ؛ و الفاسد ما فقد شرطا من شروط الصحة كشهود ، و لا باطل كنكاح المتعة و الموقت و ان جهلت المدة او طال في الأصح - اه رد المختار .

(٣) هو ابن دينار العبدى مولاهم ، ابو عبيد البصرى ، من رجال الستة ، ثقة كثير الحديث ، و هو اثبت فى الحسن ، و له ترجمة بسيطة فى التهذيب .

(٤) هو الحسن البصرى ، و الحديث مرسل .

أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال في المتوفى عنها زوجها ولم يفرض لها [صداقاً] <sup>١</sup>: إن لها صداق نساءها <sup>٢</sup>.

محمد قال: أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني قال حدثني عبد الله بن أبي بكر ابن حزم <sup>٣</sup> عن عمر بن عبد العزيز <sup>٤</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى لبروع ابنة واشق أن لها صداق نساءها ولها الميراث وعليها العدة، ولم يكن زوجها دخل بها ولا سمي لها صداقاً.

### باب الذي يفوض إليه في النكاح فيتزوج ولا يفرض لها صداقاً

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الذي يفوض إليه في أمر النكاح فيتزوج ولا يفرض لها صداقاً وقد علم زوجه أنه محتاج مقل فيدخل بالمرأة ولم يسم لها صداقاً: فإن لها صداق مثلها من نساءها لا وكس ولا شطط على قدر جمالها وما لها في أهل بلدها. وقال أهل المدينة: يفرض لها بقدر ما أريد به من الزوجين، فوض إليه ذلك بعد العلم بحاجته وقلة ذات يده،

(١) سقط ما بين المربعين من الأصول، ولا بد منه.

(٢) في الأصول «نساءه» وهو خطأ.

(٣) هو الأنصارى، أبو محمد أو أبو بكر المدني، من رجال الستة، مدني تابعي، ثقة ثبت، فقيه محدث عالم مأمون حافظ حجة، كثير الأحاديث، من أهل العلم، من أهل البصرة، رجل صدق، توفي سنة خمس و ثلاثين ومائة أو سنة ثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة، وليس له عقب - كذا في التهذيب.

(٤) هو الخليفة الراشد الخامس، لا يسئل عن مثله، صاحب المناقب الكثيرة، من رجال الستة، وقد تقدم من قبل.

غير أن ذلك ' لا يحط ' فيما ' ينكح بمثله ، يريدون بما لا ينكح بمثله الأقل من ربع دينار .

- (١) قوله « أن ذلك » كذا في الهندية ، ولفظ « أن » ساقط من الأصل .
- (٢) في الأصول « لا يخطئ » وهو خطأ ، والصواب « لا يحط » من الحط وهو الاسقاط والابراء والترك والنقص . وفي المغرب : حط من الثمن كذا اسقط . واسم المخطوط الخطيطة - اه .
- (٣) هكذا في الأصول « فيما » و الأولى عندى « بما » . راجع باب النكاح بصدائق أقل من ربع دينار من المدونة .
- (٤) لم أجد هذه المسألة بعينها في باب التفويض من المدونة . بل فيها من باب التفويض : قلت : أرأيت أن تزوج امرأة ولم يفرض لها . ودخل بها فأرادت أن يفرض لها مهر مثلها من مثلها من النساء أمهاتها أو أخواتها أو عماتها أو خالاتها أو جداتها ؟ قال : إنما كانت الاختان مختلفتي الصداق . قال : وقال مالك : لا ينظر في هذا إلى نساء قومها ولكن ينظر في هذا إلى نساءها في قدرها وجمالها وموضعها وغناها ؛ قال ابن القاسم : و الاختان تفرقان ههنا في الصداق ، قد تكون الأخت لها المال والجمال والشطاط ، و الأخرى لا غنى لها ولا جمال ، فليس هما عند الناس في صداقهما وتشاح الناس فيهما سواء ؛ قال مالك : و قد ينظر في هذا إلى الرجال أيضا ، أليس الرجل يتزوج لقربته و يغتفر قلة ذات يده و الآخر اجنبي ميسر يعلم أنه إنما رغب فيه لماله فلا يكون صداقها عند هذين سواء ؛ قلت : أرأيت أن تزوج امرأة ولم يفرض لها فأرادت المرأة أن يفرض لها قبل البناء و قال الزوج : لا افرض لك الا بعد البناء ؟ قال : قال مالك : ليس له أن يبنى بها حتى يفرض لها صداق مثلها ، الا ان ترضى منه بدون ذلك . فان لم ترض الا بصداق مثلها كان ذلك لها عليه - إلى آخر الجزئيات في الباب . و راجع باب نصف الصداق و باب في الرجل يزوج ابنته و يضمن صداقها لها ، و غيرهما من الأبواب لعنك تجدها .

وقال محمد: وكيف يكون ذلك على ما قلتم ولم يفوض إليه تسمية المهر؟ إنما زوج ولم يسم بينهما مهر فهذا على مهر مثلها! قالوا: إن الذي زوجه قد علم حاجته. قيل لهم: فما بين في نكاحه خط<sup>١</sup> من صداق أو غيره؟ قالوا: لا. ولكننا نراه زوجه على غير تسمية وقد عرف حاجته إلا وقد رضى أن يحط له من مهر مثلها. قيل لهم: وإنما هذا ظن تظنونه، والظن لا يغني من الحق شيئا، وليس ينبغي من ترك حق هذه المرأة بالظن ولم يسم الولي خطا من الصداق<sup>٢</sup>.

### باب نكاح<sup>٣</sup> الأحرار و الاماء المسلمات ونساء أهل الكتاب

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه: يكره للمسلم أن يتزوج الأمة من أهل الكتاب<sup>٤</sup> إذا لم يكن تحته حرة<sup>٥</sup>، فإن تزوجها فالنكاح جائز<sup>٦</sup>، وهذا عندنا مكروه.

(١) كذا في الأصول بالرفع، فعلى هذا يكون قوله «بين» فعل ما لم يسم فاعله، وإن كان الفعل معروفا فلا بد أن يكون قوله «خط» منصوبا بالمفعولية.

(٢) وإذا حط الولي من الصداق شيئا أو سمى الولي خطا في النكاح كان الحكم على غير ما ذكر.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «النكاح» بالتعريف، والصواب ما في الأصل؛ وقوله «والاماء» بواو العطف في الأصول، ولعل الواو زائدة و«الاماء المسلمات» مفعول به للصدر، يعنى إذا نكح الحر الأمة المسلمة أو امرأة من نساء أهل الكتاب فما الحكم فيه.

(٤) في الدر المختار مع رد المختار: (وصح نكاح كتابية) أطلقه فشمّل الحرية والذمية والحرّة والأمة - حر عن البحر، (وإن كره تنزيها) أى سواء كانت ذمية أو حرية؛ قال صاحب البحر: استظهر أن الكراهة في الكتابية الحرية تنزيهية فالذمية أولى - اهـ؛ قلت: علل ذلك في البحر بأن التحريمية لا بد لها من نهى أو ما فى معناه لأنها فى رتبة =

== الواجب - اه ؛ وفيه ان اطلاقهم الكراهة في الحرية يفيد انها تحريرية ، و الدليل عند المجتهد على ان التعليل يفيد ذلك ، ففي الفتح : يجوز تزوج الكتائيات ؛ و الأولى ان لا يفعل و لا يأكل ذبيحتهم إلا لضرورة ، و تكره الكتائية الحرية اجماعا لافتتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعى للقيام معها في دار الحرب ، و تعرض الولد على التخلق بأخلاق اهل الكفر ، و على الرق بأن تسي و هي حبل فيولد رقيقا و ان كان مسلما - اه ؛ فقوله « و الأولى ان لا يفعل » يفيد كراهة التنزيه في غير الحرية . و ما بعده يفيد كراهة التحريم في الحرية - تأمل ؛ ( مؤمنة بنى مرسل ) تفسير للكتائية لا تقييد - ح ؛ ( مقرة بكتاب منزل ) : في النهر عن الزيلعي : و اعلم ان من اعتقد دينا سماويا وله كتاب منزل كصحف ابراهيم و شيث و زبور داود فهو من اهل الكتاب فتجوز مناكمتهم و اكل ذبائحهم ( و ان استقدوا المسيح الها و كذا حل ذبيحتهم على المذهب - بحر ) اى خلافا لما في المستصفي من تقييد الحل بأن لا يعتقدوا ذلك . و يوافق ما في مبسوط شيخ الاسلام ، يجب ان لا يأكلوا ذبائح اهل الكتاب اذا اعتقدوا ان المسيح اله و ان عزيزا اله . و لا يتزوجوا نساءهم ، قيل : و عليه الفتوى ؛ و لكن بالنظر الى الدليل ينبغي ان يجوز الأكل و الزوج - اه ؛ قال في البحر : و حاصله ان المذهب الاطلاق ، كما ذكره شمس الأئمة في المبسوط من ان ذبيحة النصراني حلال مطلقا سواء قال بثالث ثلاثة او لا ، لا اطلاق الكتاب هنا و الدليل ، و رجحه في فتح القدير بأن القائل بذلك طائفتان من اليهود و النصارى انقضوا لا كلهم ، مع ان مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان الشرع لا ينصرف الى اهل الكتاب و ان صح لغة في طائفة او طوائف ، لما عهد من اراداته به من عبد مع الله تعالى غيره ممن لا يدعى اتباع نبي و كتاب - الى آخر ما ذكره ، اه انتهى ما في الرد ج ٢ ص ٤٤٧ ( و المحرمة بمحج او عمرة و لو بمحرم عطف على كتائية فتنه ، و الامة و لو ) كانت ( كتائية او مع طول الحرية ) اى مع القدرة على مهرها و نفقتها . قال في الدر : الأصل عندنا ان كل = و طى

= وطى\* يحل بملك يمين يحل بنكاح ، و ما لا فلا ( قوله الاصل - الخ ) قد يناقش فيه بالامة المملوكة بعد الحرية فانه يجوز وطؤها ملكا ، و لا يجوز ان ينكح الامة على الحرية - ط ؛ قوله ( و ان كره تحريما في المحرمة و تنزيها في الامة ) اما الثانى فهو ما استظهره فى البحر من كلام البدائع ومثله فى القهستانى و أيده بقول المبسوط : و الاولى ان لا يفعل ؛ و أما الأثر فهو ما فهمه فى النهر من كلام الفتح و هو فهم فى غير محله ؛ الى ان قال : وحاصله ان لا ينكح ان كان المراد به الوطء فالنهي للتحريم ، و هذا قطعى لا شبهة فيه ، او العقد فالنهي للكرامية ، و ما ذكره من الوجه لا يقتضى كراهة التحريم و الا حرم تجارة المحرم فى الاماء فان فيه ايضا شغل القلب و تنبيه النفس للجماع ، و يؤيده قوله ، و هذا محمل قوله ، و لا يخطب على انه قد صرح فى شرح درر البحار بأن النهى للتنزيه ، . قول الكنز : و حل تزوج السكتانية و الصابئة و المحرمة ؛ صريح فى ذلك فان المكروه تحريما لا يحل - فافهم ، ( قوله لا يصح عكسه ) اى و لا جمعهما فى عقد واحد بل يصح فى الجمع نكاح الحرية لا الامة كما صرح به الزيلعى وغيره ، و ما فى الاشباه فى قاعدة اذا اجتمع الحلال و الحرام من انه يبطل فيها سبق قلم - هذا ، و حرمة ادخال الامة على الحرية اذا كان نكاح الحرية صحيحا . فلو دخل بالحرية بنكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة - شربلالية ( قوله و لو ام ولد فى عدة حرة ) شمل المدبرة و المكاتبه - كما فى البحر ، ( قوله و لو من بائن ) أشار به الى خلاف قولها بجوازه ، . اتفقوا على المنع فى الرجعى ؛ و فى الدرر ( و صح لو راجعها ) اى الامة ( على حرة ) لبقاء الملك ؛ قال فى الرد : اى ملك نكاح الامة لأنها لم تخرج بالطلاق الرجعى عن النكاح ، فالحرية هى الداخلة على الامة - انتهى ما فى ج ٢ ص ٤٤٩ من الرد و الدر مع الاختصار . و اياك ان تظن بأنى نقلت الأجنبى من المقام ! كلا ، و لكن نقلت هذا التفصيل قصدا بعد فهم المقام لتكون على بصيرة تامة فى هذه المسائل - و للناس فيما يعشقون مذاهب .

(٥) فان كانت تحت حرة فلا يجوز نكاح الأمة عليها لما اخرج الدارقطني في سننه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : طلاق العبد اثنتان - الحديث ، إلى ان قال : و تزوج الحرة على الأمة و لا تزوج الأمة على الحرة ؛ قالوا : فيه مظاهر بن اسلم و هو ضعيف - كما في التهذيب ، و هو من رجال ابى داود و الترمذى و ابن ماجه ؛ و فى نصب الراية ثم فتح القدير : و فيه مظاهر بن اسلم ضعيف ؛ و اخرج الطبري فى تفسيره فى سورة النساء بسنده الى الحسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان تنكح الأمة على الحرة ، قال : و تنكح الحرة على الأمة ؛ قال : و هذا مرسل الحسن . و رواه عبد الرزاق عن الحسن ايضا مرسلا ؛ و كذا رواه ابن ابى شبة عنه ؛ و اخرج عبد الرزاق : اخبرنا ابن حريج اخبرني ابو الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا تنكح الأمة على الحرة . و تنكح الحرة على الأمة ؛ و اخرج عن الحسن و ابن المسيب نحوه ؛ و اخرج ابن ابى شبة عن علي رضى الله عنه : لا تنكح الأمة على الحرة ، و اخرج عن ابن مسعود نحوه ، و اخرج ابن ابى شبة : حدثنا عبدة عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : تزوج الحرة على الأمة و لا تزوج الأمة على الحرة ؛ و عن مكحول نحوه ؛ فهذه آثار ثابتة عن الصحابة و التابعين رضى الله عنهم تقوى الحديث المرسل ، لو لم يقبل بحجته فوجب قبوله ، ثم اعتضد باتفاق العلماء على الحكم المذكور و ان اختلفت طرق اضافتهم فان الثلاثة اضافوه الى مفهوم قوله تعالى « و من لم يستطع منكم طولا » الآية ، و ذلك ان تزوج الأمة على الحرة يكون عند وجود طول الحرة فلا يجوز اتفاقا ، و الامام الشافعى رحمه الله تعالى قائل بحجة المرسل بعد ثقة رجاله اذا اقترن بأقوال الصحابة ، و هنا كذلك فانه قد ثبت ذلك عن علي و جابر على الاطلاق كما بينا ، و كذا يرى حجته اذا اقي به جماعة من اهل العلم ، و هنا كذلك ، و هذا كله نص الشافعى فى الرسالة فانه قال : فان لم يوجد ذلك يعنى تعدد المخرج نظر الى بعض ما يروى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قولاً له فان وجد =

### كتاب الحجة نكاح الأحرار و الاماء المسلمات و نساء أهل الكتاب ج - ٣

== ما يوافق ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت هذه دلالة على انه لم يرسل الا عن اصل يصح ان شاء الله ، وكذلك ان وجد عوام من اهل العلم يفتون بمثل معنى ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ . و به يخص قوله تعالى «و أحل لكم ما وراء ذلكم» اذ قد اخرج منه ما قدمنا - كذا في فتح القدير ؛ ثم انظر المحقق في التخصيص و بينه فراجعه .

(٦) لقوله تعالى «و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم» فلم يخص الله تعالى من الكتابيات الحرائر دون الاماء بل عم و أطلق و ارسل ارسالا شمل الحرائر و الاماء من اهل الكتاب، و ما كان ربك نسيا، و حرم نكاح المشركات و هن الوثنيات و لم يرد في لسان الشرع اسم المشركة على اهل الكتاب بل فرق بينهما في آيات متعددة، و قد خلط البحث ابن حزم في المحلى فلا تلفت إليه ؛ و تفصيل المرام على ما يقتضى المقام و ان كان يطول الكلام على ما ذكره الجصاص في احكام القرآن، قال الله تعالى «و لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن» حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا محمد بن اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن ابي طلحة عن ابن عباس في قوله «و لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن» قال: ثم استثنى اهل الكتاب فقال «و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم اذا آتيتوهن اجورهن محصنين غير مسافحين و لا متخذى اخدان» قال: عفائف غير زوان، فأخبر ابن عباس ان قوله «و لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن» مرتب على قوله «و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم» و ان الكتابيات مستثنيات منهن ؛ و روى عن ابن عمر انها عامة في الكتابيات و غيرهن ؛ حدثنا جعفر بن محمد قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثنا يحيى بن سعيد عن عبيد الله بن نافع عن ابن عمر انه كان لا يرى بأسا بطعام اهل الكتاب و كره نكاح نسايتهم ؛ قال ابو عبيد : و حدثنا عبد الله ابن صالح عن الليث قال حدثني نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن نكاح اليهودية ==



== و النصرانية قال : ان الله حرم المشركات على المسلمين ، قال : فلا اعلم من الشرك شيئا اكبر ، أو قال : اعظم من ان تقول المرأة ربها عيسى و هو عبد من عبيد الله ، فكرهه في الحديث الأول و لم يذكر التحريم ، و تلا في الحديث الثاني الآية ، و لم يقطع فيها بشيء ، و انما اخبر ان مذهب النصارى شرك ؛ قال : وحدثنا ابو عبيد قال حدثنا علي بن سعد عن ابي المليح عن ميمون بن مهران قال : قلت لابن عمر : انا بأرض يخالطنا فيها اهل الكتاب فننكح نساءهم و نأكل طعامهم ؟ قال : فقرأ على آية التحليل و آية التحريم ، قال : قلت : انى اقرأ ما تقرأ فننكح نساءهم و نأكل طعامهم ؟ قال : فأعاد على آية التحليل و آية التحريم ؛ قال ابو بكر : عدوله بالجواب بالاباحة و الحظر الى تلاوة الآية دليل على انه كان واقفا في الحكم غير قاطع فيه بشيء ، و ما ذكر عنه من الكراهة يدل على انه ليس على وجه التحريم كما يكره تزوج نساء اهل الحرب من الكتابيات لا على وجه التحريم ؛ و قد روى عن جماعة من الصحابة و التابعين اباحة نكاح الكتابيات ؛ حدثنا جعفر بن محمد الواسطي قال حدثنا جعفر بن محمد بن اليان قال حدثنا ابو عبيد قال حدثني سعيد بن ابي مريم عن يحيى بن ايوب و نافع بن يزيد عن عمر مولى عفرة قال : سمعت عبد الله بن علي بن السائب يقول : إن عثمان تزوج نائلة بنت الفرافصة الكلبية و هى نصرانية على نسائه ، و بهذا الاسناد من غير ذكر نافع ان طلحة ابن عبيد الله تزوج يهودية من اهل الشام ؛ و روى عن حذيفة ايضا انه تزوج يهودية و كتب اليه عمر ان : خل سبيلها ، فكتب اليه حذيفة : أحرام هى ؟ فكتب اليه عمر : لا و لكن اخاف ان تواقعوا المؤسسات منهم ؛ و روى عن جماعة من التابعين اباحة تزويج الكتابيات منهم : الحسن و ابراهيم و الشعبي ، و لا نعلم عن أحد من الصحابة و التابعين تحريم نكاحهن ؛ و ما روى عن ابن عمر فيه فلا دلالة فيه على انه رآه محرما و انما فيه عنه الكراهة كما روى كراهة عمر لحذيفة تزويج الكتابية من غير تحريم ، و قد تزوج عثمان و طلحة و حذيفة الكتابيات ، و لو كان ذلك محرما عند الصحابة لظهر ==

= منهم نكير او خلاف، و في ذلك دليل على اتفاقهم على جوازه - اهـ . و من ههنا ظهر لك ضعف ما حملة ابن حزم في المحلى من قول ابن عمر على التحريم فانك قد عرفت انه كرهه و لم يقطع فيه بشئ من التحليل و التحريم بل كان متوقفا فيه و بين ان مذهبهم شرك و لم يقل : ان النكاح حرام ، و كيف يمكن ان يقول بالتحريم و قد أحله الله تعالى ! و ما قاله الجصاص في معنى قول ابن عمر احسن و أليق بابن عمر بما في فيض الباري : و هذا بما تضرر به ابن عمر في عدم اباحة النكاح بالكتائية ، و أجاب الجمهور ان القرآن اباح لنا نكاحهن مع العلم بأنهن مشركات، فكأن هذا النوع اختص من المشركين بأحكام علدة ، و لعله يقول ان القرآن قيد جواز نكاح الكتائيات بالاحسان ، و من دعا الله ندا و قال : ثالث ثلاثة ، فانه ليس بمحصن - اهـ ما في فيض الباري . و قوله « و لا تتكفروا المشركات حتى يؤمن » غير موجب لتحريم الكتائيات من وجهين ، احدهما : ان ظاهر لفظ المشركات انما يتناول عبدة الأوثان منهم عند الاطلاق ، و لا يدخل فيه الكتائيات الا بدلالة ، ألا ترى الى قوله تعالى « ما يود الذين كفروا من اهل الكتاب و لا المشركين ان ينزل عليكم من خير من ربكم ، و قال « لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب و المشركين منفكين » ! ففرق بينهم في اللفظ ، و ظاهره يقتضى ان المعطوف غير المعطوف عليه الا ان تقوم الدلالة على شمول الاسم للجميع ، و انه افرد بالذكر لضرب من التعظيم او التأكيد كقوله تعالى « من كان عدوا لله و ملائكته و رسله و جبريل و ميكال ، فأفردهما بالذكر تعظيما لشأنهما مع كونهما من جملة الملائكة . الا ان الأظهر ان المعطوف غير المعطوف عليه الا ان تقوم الدلالة على انه من جنسه ، فافتضى عطف اهل الكتاب على المشركين ان يكونوا غيرهم و ان يكون التحريم مقصورا على عبدة الأوثان من المشركين ؛ و الوجه الآخر : انه لو كان عموما في الجميع لوجب ان يكون مرتبا على قوله « و المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم ، و ان لا تنسخ احدهما بالأخرى ما امكن استعمالهما ، فان قيل : قوله =

== « و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ، انما اراد به اللّٰثى اسلمن من  
 اهل الكتاب كقوله تعالى « و ان من اهل الكتاب لمن يؤمن بالله و ما انزل اليكم ،  
 و قوله « و ان من اهل الكتاب امة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل و هم يسجدون » ، قيل  
 له : هذا خلف من القول دال على غباوة قائله و المحتج به ، و ذلك من وجهين ، احدهما :  
 ان هذا الاسم اذا اطلق فانما يتناول الكفار منهم كقوله تعالى « من الذين اوتوا  
 الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد و هم صاغرون » ، و قوله تعالى « و من اهل الكتاب من  
 ان تأمنه بقنطار يؤده اليك » ، و ما جرى مجرى ذلك من الالفاظ المطلقة فانما يتناول  
 اليهود و النصارى ، و لا يعقل به من كان من اهل الكتاب فاسلم الا بتقييد ذكر الايمان .  
 ألا ترى ان الله تعالى لما اراد به . ن اسلم منهم ذكر الاسلام مع ذكره انهم من  
 اهل الكتاب فقال « ليسوا سواء من اهل الكتاب امة قائمة » ، « و ان من اهل الكتاب  
 من يؤمن بالله و اليوم الآخر » ؛ و الوجه الآخر : انه ذكر في الآية المؤمنات و قد انتظم  
 ذكر المؤمنات اللّٰثى كنّ من اهل الكتاب فاسلمن و من كن مؤمنات في الاصل لانه  
 قال « و المحصنات من المؤمنات و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم » فكيف  
 يجوز ان يكون مراده بالمحصنات من الذين اوتوا الكتاب من المؤمنات المبدوء بذكرهن ؟  
 و ربما احتج بعض القائلين بهذه المقالة بما روى عن علي بن ابي طلحة قال : اراد كعب بن  
 مالك ان يتزوج امرأة من اهل الكتاب فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فتهاه وقال :  
 انها لا تحصنك ؛ قال : فظاهر النهى يقتضى الفساد ، فيقال : ان هذا الحديث مقطوع من  
 هذا الطريق و لا يجوز الاعتراض بمثله على القرآن في ايجاب نسخه و لا تخصيصه ،  
 و ان ثبت لجائز ان يكون على وجه الكراهة كما روى عن عمر من كراهته لحذيفة  
 تزويج اليهودية لا على وجه التحريم ، و يدل عليه قوله : انها لا تحصنك ؛ و نفي التحصين  
 غير موجب لفساد النكاح لأن الصغيرة لا تحصنه . وكذلك الأمة . و يجوز نكاحهما -  
 انتهى . و بهذا يدخل ايضا على ما في فيض البارى من الاعتذار عن قول ==

## كتاب الحجة نكاح الأحرار و الاماء المسلمات ونساء أهل الكتاب ج - ٣

= ابن عمر رضى الله عنهما ، و على ما فى المحلى من مزعوماته ؛ و قد اطلال الكلام الجصاص فى هذا المقام اطالة حسنة نقلت منها نصفه و قد بقى نصف الكلام فراجع احكام القرآن له - هذا ، ثم القى عليك مقالة اخرى من الجصاص فى جواز نكاح الأمة الكتابية المناسبة بهذا المقام من الكتاب فاسمع منى تفدك فى مواضع و لا يجوز قلبك من طولها :

قال ابو بكر : اختلف اهل العلم فى نكاح الأمة الكتابية ، فروى عن الحسن و مجاهد و سعيد بن عبد العزيز و ابى بكر بن عبيد الله بن ابى مریم كراهة ذلك ، و هو قول الثورى ؛ و قال ابو مبصرة فى آخرين : يجوز نكاحها ، و هو قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد و زفر ، و روى عن ابى يوسف انه كرهه اذا كان مولاهما كافرا و النكاح جائز ، و يشبه ان يكون ذهب الى ان ولدها يكون عبدا لمولاهما و هو مسلم باسلام الأب ، كما يكره بيع العبد المسلم من الكافر ؛ و قال مالك و الاوزاعى و الشافعى و الليث بن سعد : لا يجوز النكاح ؛ و الدليل على جوازه جميع ما ذكرنا من عموم الآى فى الباب الذى قبله الموجبة لجواز نكاح الأمة مع وجود طول الحرية ، و دلالتها على جواز نكاح الأمة الكتابية كهمى على اباحة نكاح المسلية ، و مما يختص منها بالدلالة على هذه المسألة قوله عز و جل « و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم » و روى جرير عن ليث عن مجاهد فى قوله « و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم » قال : العفاف ، و روى هشيم عن مطرف عن الشعبي « و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم » قال : احصانها ان تغتسل من الجنابة و تحصن فرجها من الزنا ؛ فثبت بذلك ان اسم الاحصان قد يتناول الكتابية ، قال تعالى « و المحصنات من النساء الا ما ملكت ايما نكم » فاستثنى ملك اليمين من المحصنات فدل على ان الاسم يقع عليهن ، لو لا ذلك لما استثناهن . و قال تعالى « فاذا أحصن فان اتين بفاحشة » فأطلق اسم الاحصان فى هذا الموضع على الاماء ، و لما ثبت ان اسم « المحصنات » =

### كتاب الحجّة نكاح الأحرار و الاماء المسلمات و نساء أهل الكتاب ج - ٣

= يقع على الكتليات من الحرار و الاماء ، و اطلق الله نكاح الكتليات المحصنات بقوله « و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم » كان عاما في الحرار و الاماء منهن ، فان احتجوا بقوله « و لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن » و كانت هذه مشركة ، و قال في آية اخرى « و من لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت ايمانكم من فنياتكم المؤمنات ، فكانت اباحة نكاح الاماء مقصورة على المسلمات منهن دون الكتليات و جب ان يكون نكاح الاماء الكتليات باقيا على حكم الحظر ؛ قيل له : اطلاق اسم « المشركات » لا يتناول الكتليات ، و انما يقع على عبدة الاوثان دون غيرهم لان الله تعالى قد فرق بينهما في قوله « لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب ، المشركين متفككين » فعطف المشركين على اهل الكتاب ، و هذا يدل على ان اطلاق الاسم انما يتناول عبدة الاوثان دون غيرهم فلم يعم الكتليات ، فقير جائز الاعتراض به في حظر نكاح الاماء الكتليات ؛ و ايضا فلا خلاف بين فقهاء الأمصار ان قوله « و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم » قاض على قوله « و لا تنكحوا المشركات » ، و ذلك لأنهم لا يختلفون في جواز نكاح الحرار الكتليات ، فليس يخلو حينئذ قوله « و لا تنكحوا المشركات » من ان يكون عاما في اطلاقه للكتليات و الوثنيات ، او ان يكون اطلاقه مقصورا على الوثنيات دون الكتليات ، فان كان الاطلاق انما يتناول الوثنيات دور الكتليات فالسؤال عما ساقط فيه اذ ليس بناف فيه نكاح الكتليات و ان كان الاطلاق ينتظم الصنفين جميعا ، لو حملنا على ظاهره فقد اتفقوا انه مرتب على قوله « و المحصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم » لاتفاق الجميع على استعماله معه في الحرار منهن ؛ و اذا كان كذلك لم يخل من ان تكون الآيات نزلا معا او ان تكون اباحة نكاح الكتليات متأخرة عن حظر نكاح المشركات . او ان يكون حظر نكاح المشركات متأخرا عن اباحة نكاح الكتليات ، فان كانتا نزلا معا فهما مستعملتان جميعا على جهة ترتيب حظر نكاح المشركات على =

= اباحة نكاح الكتايات ، او ان يكون نكاح الكتايات نازلا بعده فيكون مستعملا ايضا ، او ان يكون حظر نكاح المشركات متأخرا عن اباحة نكاح الكتايات فان كان كذلك فانه ورد مرتبا على اباحة نكاح الكتايات ، فالاباحة مستعملة في الأحوال كلها كيف تصرف الحال ؛ وعلى انه لا خلاف ان قوله « و المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم » نزل بعد تحريمه نكاح المشركات لأن آية تحريم نكاح المشركات في سورة البقرة و اباحة نكاح الكتايات في سورة المائدة و هي نزلت بعدها فهي قاضية على تحريم المشركات ان كان اطلاق اسم المشركات يتناول الكتايات ؛ ثم لما لم تفرق الآية المبيحة نكاح الكتايات بين الحرائر . منهن و بين الاماء و اقتضى عمومها الفريةين . منهن و يجب استعمالها فيهما جميعا ، و ان لا يعترض بتحريم نكاح المشركات عليهن . كما لم يحز الاعتراض به على الحرائر . منهن ؛ و اما تخصيص الله تعالى المؤمنات من الاماء في قوله « من فياتكم المؤمنات » فقد بينا في المسألة المتقدمة ان التخصيص بالذكر لا يدل على ان ما عدا المخصوص حكمه بخلافه ؛ فان قيل : لا يصح الاحتجاج بقوله « و المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم » في اباحة النكاح و ذلك لأن الاحصان اسم مشترك يتناول معاني مختلفة و ليس بعموم فيجوز على مقتضى لفظه بل هو يحمل موقوف الحكم على البيان ، فما ورد به البيان من توقيف او اتفاق صرنا اليه ، و كان حكم الآية مقصورا عليه . و ما لم يرد به البيان فهو على اجماله لا يصح الاحتجاج بعمومه . فلما اتفق الجميع على ان الحرائر من الكتايات مرادات استعمالنا حكم الآية فيهن ، و لما لم تقم الدلالة على ارادة الاماء الكتايات احتجنا في اثباتها الى دليل من غيرها ؛ قيل له : لما روى عن جماعة من السلف في قوله « و المحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم » انهن العفاف منهن اذ كان اسم الاحصان يقع على العفة و يجب اعتبار عموم اللفظ في جميع العفاف ، اذ قد ثبت ان العفة مرادة بهذا الاحصان . و ما عدا ذلك من ضروب الاحصان لم تقم الدلالة =

= على أنها مرادة ، و قد اتفقوا على أنه ليس من شرط هذا الإحصان استكمال شرائطه كلها فما وقع عليه الاسم ، و اتفق الجميع على أنه مراد اثبتناه ، و ما عداه يحتاج مثبتة شرطا في الإباحة إلى دلالة ؟ فإن قيل : اسم الإحصان يقع على الحرية فما اندكرت أن يكون المراد بقوله « و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ، الحرائر منهن ؟ » قيل له : لما كان معلوما أنه لم يرد بذكر الإحصان في هذا الموضع استيفاء شرائطه لم يجوز لأحد أن يقتصر بمعنى الإحصان فيه على بعض ما يقع عليه الاسم دون بعض ، بل إذا تناول الاسم من وجه وجب اعتبار عمومه فيه ، فلما كانت الأمة قد يتناولها اسم الإحصان على الإطلاق في بعض الوجوه من طريق العفة أو غيرها جاز اعتبار عموم اللفظ فيه . و إذا جاز لك أن تقتصر باسم الإحصان على الحرية دون غيرها فجاز لغيرك أن يقتصر به على العفاف دون غيره ؟ و غير جائز لنا إجمال حكم اللفظ مع إمكان استعماله على العموم ، و قد أطلق الله اسم الإحصان على الأمة فقال تعالى « فإذا أحسن فإن اتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » فقال بعضهم : أراد : فإذا أسلمن ، و قال بعضهم : فإذا تزوجن ؟ فكان اعتبار هذا العموم سائغا في إيجاب الحد عليهن ، و قد قال في الآية « و المحصنات من المؤمنات » و لم يرد به حصول جميع شرائط الإحصان و إنما أراد به العقائف منهن ، و حرم ذوات الأزواج بقوله « و المحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم » فكان عموما في تحريم ذوات الأزواج إلا ما استثناهن ، فكذلك قوله « و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم » لا يمنع ذكر الإحصان فيه من اعتبار عمومه فيمن يقع عليه الاسم من جهة العفاف على ما روى عن السلف ، و من جهة النظر أنه لا خلاف بين الفقهاء في إباحة و طي الأمة الكتابية بملك اليمين ، و كل من جاز و طؤها بملك اليمين جاز و طؤها بملك النكاح على الوجه الذي يجوز عليه نكاح الحرة المنفردة ؟ ألا ترى أن المسئلة لما جاز و طؤها بملك اليمين جاز و طؤها بالنكاح ، و أن الأخت من الرضاة و أم المرأة و حليلة الابن =

و قال أهل المدينة : لا يحل لحر مسلم و لا لعبد مسلم نكاح الإماء من أهل الكتاب

= و ما نكح الآباء لما لم يحز و طوؤهن بملك اليمين حرم و طوؤهن بالنكاح ، فلما اتفق الجميع على جواز وطئ الأمة الكتابية بملك اليمين و جب جواز وطئها بالنكاح على الوجه الذى يجوز فيه و طؤ الحرة المنفردة ؛ فان قيل : قد يجوز و طؤ الأمة الكتابية بملك اليمين و لا يجوز بالنكاح كما اذا كانت تحت حرة ؛ قيل : لم نجعل ما ذكرنا علة لجواز نكاحها فى سائر الأحوال و إنما جعلناه علة لجواز نكاحها منفردة غير بمجموعة الى غيرها ، ألا ترى ان الأمة يجوز و طؤها بملك اليمين و يجوز نكاحها منفردة ؛ و لو كانت تحت حرة لما جاز نكاحها لأنه لم يحز نكاحها من طريق جمعها الى الحرة ، كما لا يجوز نكاحها لو كانت اختها تحت و هى امه ، فعلتنا صحيحة مستمرة جارية فى معلولاتها غير لازمة عليها ما ذكرت ، اذ كانت منصوبة لجواز نكاحها منفردة غير بمجموعة الى غيرها ؛ و الله ولى التوفيق - انتهى ما فى احكام القرآن . و الجصاص اطلال الكلام نقضا و ابراما قبله فى باب نكاح الإماء بأزيد منه ، فعليك به فانه مفيد جدا . فان امتعت النظر فيما نقلت لك من الجصاص فى هذا الموضع و اطلت اطالة طويلة وجدت فيها ان ما شغب به ابن حزم فى المحلى فى هذه المسألة قد صار هباء منثورا ، و زحزح ببيان ما بناء عليه من مزعوماته و اطالة لسانه على الأئمة ليس له أساس محكم إلا دعاوى و اقيسة واهية لا برهان عليها الا فى زعمه ، و لا شك فى ان عليه اكبر من عقله و قوة استحضاره على مزعوماته ؛ و الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم . و ابن الأئمة المجتهدون و ابن تزم من ابى حنيفة و مالك و الشافعى و احمد و الثورى و الأوزاعى و غيرهم ! فانه لا يساويهم ، و ابن الصحابة و الفقهاء منهم رضى الله عنهم و ابن ابن حزم ! فانه كالعصفور فى يد الصبي ، و اجتهاده فى مقابلة اجتهاداتهم كالطفل الذى يجادل الكبراء و يصر على ما تخرج و تفوه من لسانه ، غفر الله لنا وله ، و نجانا و اياه بوسيلة شفيع المذنبين و بشفاعة الأئمة المجتهدين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين - آمين هذا ، و الله اعلم و هو ولى التوفيق .



لأن الله تعالى إنما أحل من الاماء نكاح المؤمنات منهن<sup>١</sup> .

و قال محمد : يكره نكاحهن ، فأما أن يكون حراما فليس عندنا  
بحرام<sup>٢</sup> ، أرايتم رجلا نصرانيا حرا أو عبدا تزوج أمة من أهل الكتاب

(١) اى فى قوله « و من لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت  
آيمانكم من قياتكم المؤمنات ، الآية ، فالآية اباحت نكاح الاماء المؤمنات عند عدم الطول  
الى الحرائر المؤمنات فانه تعالى قيد الفتيات بالمؤمنات . قال الجصاص : لكن ليس فيها  
حظر لغيرهن لأن تخصيص هذه الحال بذكر الاباحة فيها لا يدل على حظر ما عداها ،  
كقوله تعالى « و لا تقتلوا اولادكم خشية إملاق » لا دلالة فيه على اباحة القتل عند  
زوال هذه الحال ، و قوله تعالى « و لا تأكلوا الربوا اضعافا مضاعفة » لا يدل على اباحته  
اذا لم يكن اضعافا مضاعفة ، و قوله تعالى « و من يدع مع الله الها آخر لا يرهان له  
به » ليس بدلالة على ان احدا منا يجوز ان يقوم له على صحة القول بأن مع الله الها آخر  
تعالى الله عن ذلك ؛ و قد بينا ذلك فى اصول الفقه ؛ فاذا ليس فى قوله تعالى « و من لم يستطع  
منكم طولا ، الآية ، الا اباحة نكاح الاماء لمن كانت هذه حاله ، و لا دلالة فيه على  
حكم من وجد طولا الى الحرية لا يحظر و لا اباحة - اه - فالاستدلال بهذه الآية على  
منع غير المؤمنات من الاماء غير تام و لا تنهض بها الحجّة .

(٢) قال الامام محمد رحمه الله تعالى فى كتاب الآثار باب من تزوج اليهودية او النصرانية  
انها لا تحصن : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : لا بأس بنكاح  
اليهودية و النصرانية على الحرية ؛ قال محمد : و به تأخذ ، و هو قول ابى حنيفة ؛ محمد قال  
اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن حنيفة بن اليمان رضى الله عنه انه تزوج  
يهودية بالمدائن فكتب اليه عمر بن الخطاب ان : خل سبيلها ، فكتب اليه : أحرام هى  
يا امير المؤمنين ؟ فكتب اليه : اعزم عليك ان لا تضع كتابى حتى تخلى سبيلها فانى  
اخاف ان يقتدى بك المسلمون فيختاروا نساء اهل الذمة لجمالهن و كفى بذلك فتنة =

كتاب الحجة نكاح الأحرار و الأمام المسلمين و نساء أهل الكتاب ج - ٣

أليس النكاح جائزا؟ قالوا: بلى . قيل لهم: فان أسلم بعد ذلك أتبين

== لنساء المسلمين؟ قال محمد: و به نأخذ، لا نراه حراما و لكننا نرى أن يختار عليهن نساء المسلمين، و هو قول أبي حنيفة؛ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: لا يحصن المسلم باليهودية و لا بالنصرانية، و لا يحصن إلا بالحرمة المسلمة؛ قال محمد: و به نأخذ و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى . و تذكر ما مضى من التفصيل في الباب من أحكام القرآن و ما مضى مفصلا من رد المختار، و لم يبق دليل بعد على تحريمه، و الآية التي استدلو بها قد عرفت حالها ليست بنص قاطع في المطلوب - كما لا يخفى؛ و الاحصان العفة و الحرية؛ و الآية و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم، شاملة لجميع الكتابيات أمة كانت أو حرة؛ و سيأتي المزيد لذلك - أن شاء الله تعالى .

(١) في الموطأ مع الزرقاني: (قال مالك: لا يحل نكاح أمة يهودية و لا نصرانية لأن الله تبارك و تعالى يقول في كتابه: و المحصنات) الحرائر (من المؤمنات و المحصنات) الحرائر (من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم) حل لكم أن تنكحوهن (فهن الحرائر من اليهوديات و النصرانيات) فالمراد بالكتاب التوراة و الانجيل، لا المجوس و ان كان لهم شبهة كتاب اذ لا كتاب بأيديهم، و كذا من تمسك بصحف شيث و ادريس و إبراهيم و زبور داود لأنها لم تنزل بنظم يدرس و إنما إوحى إليهم معانيها، أو انها لم تتضمن احكاما و شرائع بل كانت حكم و مواظ، (و قال الله تبارك و تعالى: و من لم يستطع منكم طولا) غنى (ان ينكح المحصنات) الحرائر (المؤمنات) أو الكتابيات بدليل و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم، فالوصف جرى على الغالب فلا مفهوم له (فن ما ملكت أيما نكم) تنكح (من فتياتكم المؤمنات؛ فهن) أي الفتيات (الامام المؤمنات فانما أحل الله فيما نرى نكاح الامام المؤمنات) لمن لم يجد طولا و خاف العنت (و لم يحل نكاح اماء أهل الكتاب اليهودية و النصرانية) و الاستدلال في غاية الجودة و الظهور - انتهى . و راجع لذلك الأبواب المتعددة ==

من زوجها حين أسلم<sup>١</sup> أو يكونان على نكاحهما<sup>٢</sup>، فان زعمتم أنها تبين فبأى شيء بانته<sup>٣</sup> وقد كان أصل النكاح جائزاً<sup>٤</sup> ولا ينبغي في قولكم أن تبين حتى يعرض عليها الإسلام<sup>٥</sup> وقد قلتم أن الله عز وجل أحل نكاح الحرائر من أهل الكتاب و حرم نكاح الاماء<sup>٦</sup> اقلوا: لأن الله تعالى يقول

== من المدونة من باب نكاح اهل الشرك و اهل الذمة و طلاقهم ، و باب المجوسى يسلم و تحته امرأة و ابنتها او تحته عشر نسوة ، و باب نكاح نساء اهل الكتاب و امائهن و باب في نكاح المشركين و اهل الكتاب و اسلام احد الزوجين و السبي و الارتداد فان فيها من الجزئيات الكثيرة تدل على ان نكاح اهل الكتاب فيما بينهم جائز ، و لا تبين بعد الاسلام حتى يعرض على الآخر الاسلام .

(١) معنى لا تبين حتى يعرض على الآخر الاسلام و تبقى في عصمته و نكاحه .

(٢) معنى يقيان على نكاحهما الى العرض .

(٣) في الأصول « فأى شيء بانته » و الصحيح « فأى شيء بانته » . قال بعض من علق على الكتاب : اى ما علة لفراقها لأن الاسلام ليس لرفع النعمة ، و اما اختلاف الدين فما جاءت منها ، و ما جاء من الرجل فهو طلاق يقتضى صحة النكاح ، و الفسخ هو ما يكون في اصل النكاح كالحرمة الأصلية كما كانت ابنة زوجته او بعض ما تحدته المرأة ، كتمكين ابن الزوج او الارتداد ، و اما ان كانت هى مجوسية فنقول : يعرض عليها الاسلام فان اسلمت فيها ، و ان ابنت بانته لأنها فعلت فعلاً بنفسها و ذلك علة الفراق - اهـ .

(٤) فان بقيت تحته ساعة ثبت النكاح ، و هذا هو المقصود - قاله المعلق - و راجع ج ٢ ص ٢١٣ من المدونة في نكاح المشركين و اهل الكتاب ففيها : انها على نكاحهما حتى يعرض على غير المسلم الاسلام فان اسلم فيها و افرق بينهما .

(٥) في الأصول « نكاح الأمة » بالافراد ، و المناسب للقام و الأليق به « الاماء » بالجمع لتقابل « الحرائر » ، و فى الموطأ بالجمع كما علمت فيما قبل . و راجع ج ٢ ص ٢١٦ من باب نكاح نساء اهل الكتاب و امائهن من المدونة .

كتاب الحجّة نكاح الأحرار و الاماء المسلمات ونساء أهل الكتاب ج - ٣

«و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم»<sup>١</sup> وإنما أحل المحصنات ،  
و المحصنات الحرائر<sup>٢</sup> . قيل لهم : فهل سمي تحريم الاماء في كتابه<sup>٣</sup> ؟ قالوا :

(١) قد تقدم التفصيل في ذلك فيما نقلناه من احكام القرآن للجصاص ، وقد عرفت فيما تقدم  
ان مجاهدا قال : المراد بالمحصنات العفاف ؛ وقال الشعبي : احصانها ان تغتسل من الجنابة  
و تحصن فرجها من الزنا ؛ فعلم من ذلك ان اسم الاحصان قد يتناول الكتابيات ،  
قال الله عز وجل «و المحصنات من النساء الا ما ملكت أيما نكح» الآية ؛ فاستثنى ملك  
اليمن من المحصنات فدل ان الاسم يقع عليهن ، و لولا ذلك لما استثناهن ، و قال تعالى  
« فاذا احصن فان اتين بفاحشة » الآية ، فأطلق اسم الاحصان في هذا الموضع على  
الاماء ، و لما ثبت ان اسم المحصنات يقع على الحرائر و الاماء و اطلق الله نكاح  
الكتابيات المحصنات بقوله «و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» كان  
عاما يشتمل الحرائر و الاماء منهن ؛ و الاحصان العفة و الحرية ، و كلا المعنيين في  
التنزيل ، قال الله تعالى «و مريم ابنة عمران التي احصنت فرجها» اي عفت فرجها ،  
فالتخصيص في قوله تعالى «و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» بالحرائر  
دون العفاف من الاماء من غير دليل - كما لا يخفى .

(٢) هذا تخصيص بلا برهان و بلا مرجح ، فان الآية عامة في الحرية و الأمة ،  
و الاحصان شامل بكليتهما - كما عرفت ؛ و لان المسكوت لا يصلح دليلا عندنا ،  
و الاصل عندهم القول بنفي الحكم لنفي الوصف ، و لا يستقيم عندنا - كما في الأصول .

(٣) بل لم يحرم نكاح الأمة الكتابية لدخولها في المحصنات ، و قد قال تعالى « فانكحوا  
ما طاب لکم من النساء مثنى و ثلاث و رباع » لم يخص منه الاماء ، فالكتاب بعمومه  
ناطق على جواز نكاح الاماء ، و ما كنت بعد نفي الوصف ، و المسكوت لا يعارض  
المنطوق - كذا قيل .

### كتاب الحجّة نكاح الأحرار و الأماء المسلمات و نساء أهل الكتاب ج - ٣

لا<sup>١</sup>، ولكنه أجل المحصنات فعلنا أن غيرهن حرام<sup>٢</sup>. قيل لهم: ليس هذا لكم بحجة<sup>٣</sup>، إذا أحل المحصنات منهن فليس هذا بدليل على تحريم الأماء، ولكن يسكره تزويج الأماء للولد لأنه يكون مسلماً للكافر فلا ينبغي هذا<sup>٤</sup>؛

(١) فكيف حرّم نكاح الأماء وخصصتم الأحرار من المحصنات دون العفائف .  
(٢) هذا ظن و تخمين لا يسمن و لا يغنى عن جوع، و الاحصان يشمل الحرية و العفة بحكم التنزيل، كما في قوله تعالى «و مريم ابنة عمران التي أحصنت فرجها، اى عفت فرجها - كما سبق؛ و اباحة نكاح الفتيات المؤمنات لا تحرم الكتابية لأنه ليس فيها منع نكاح .

(٣) و كان فى الأصول « هذا لكم ليس بحجة » و الصواب « ليس هذا لكم بحجة » و لعل كلمة « ليس » كانت بالهامش من تروك الأصل فأدرجها الناسخ فى غير مقامها، و ما أدرجناه فى المتن هو الصواب .

(٤) فى الدر المختار: وضح نكاح كتابية و ان كره تنزيها - اه . قوله: « كتابية »؛ أطلقه فشمّل الحرية و الذمة و الحرية و الأمة - ح عن البحر؛ قوله: و ان كره تنزيها؛ اى سواء كانت ذمية او حرية، فان صاحب البحر استظهر ان الكراهة فى الكتابية الحرية تنزيهية فالذمية اولى - اه ح؛ قلت: علل ذلك فى البحر بأن التحريم لا بد لها من نهى او ما فى معناه لأنها فى رتبة الواجب - اه؛ وفيه ان اطلاقهم الكراهة فى الحرية يفيد انها تحريمية، و الدليل عند المجتهد على ان التعليل يفيد ذلك، ففى الفتح: و يجوز تزويج الكتابيات، و الأولى ان لا يفعل و لا يأكل ذبيحتهم الا لضرورة، و تكره الكتابية الحرية اجماعاً لافتتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعى للقيام معها فى دار الحرب و تعرض الولد على التخلق بأخلاق أهل الكفر، و على الرق بأن تسي و هى حبل فيولد رقيقاً و ان كان مسلماً - اه؛ فقوله: و الأولى ان لا يفعل؛ يفيد كراهة التنزيه فى غير الحرية، و ما بعده يفيد كراهة التحريم فى الحرية - تأمل؛ قاله العلامة السيد ابن عابدين فى رد المحتار .

وهكذا قالت الفقهاء قبلنا كرهوا ذلك<sup>١</sup>، فأما ان يكونوا رأوه حراما فلم يروه حراما<sup>٢</sup>.

## باب الرجل يدخل دار الحرب فيتزوج بها

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه: أكره للرجل إذا دخل بأمان أرض الحرب أن يتزوج بامرأة منهن من أهل الكتاب كراهة النسل وأن يبقى ولده بأرض الحرب<sup>٣</sup>. وقال أهل المدينة: إذا كان المسلمون

(١) ظاهر كلام الامام محمد يدل على ان الكراهة عنده تنزيهية، لا تحريمية فانها قريبة من الحرام، وقد قال بعده فلم يروه حراما، والمراد بالفقهاء حماد بن ابى سليمان و ابراهيم النخعى و علقمة بن قيس و الأسود بن يزيد و سويد بن غفلة و غيرهم من اصحاب على و ابن مسعود رضى الله عنهما.

(٢) لأنه لم يرد في المنع و الحرمة نص صحيح صريح في ذلك، ولا بد له من ورود ذلك؛ وما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه و الزهرى و غيرهما كما رواه عنهم ابن حزم في المحلى من المنع في المشركة الوثنية، فلا ورود على الذى يجوز نكاح الأمة الكتابية، وقد روى ابن ابى شعبة بسند صحيح عن ابى ميسرة هو الهمدانى قال: اما اهل الكتاب بمنزلة حرانهم - اهـ. و راجع ذلك الباب من الجواهر النقى ص ١٧٧ من باب لا يحل نكاح كتابية لمسلم بحال، فقد افاد فيه و اجاد؛ وينت محمل حديث ابن عمر رضى الله عنهما فيما قبل فتذكره.

(٣) كذا في الاصل، و في الهندية «بدار الحرب».

(٤) في باب نكاح اهل الحرب من مبسوط السرخسى: قال رضى الله عنه: بلغنا عن على بن ابى طالب رضى الله عنه انه سئل عن مناجحة اهل الحرب من اهل الكتاب فكره ذلك، و به نأخذ فنقول: يجوز للمسلم ان يتزوج كتابية في دار الحرب و لكنه يكره لأنه اذا تزوجها ثم ربما يختار المقام فيهم، و قال صلى الله عليه و سلم =

«انا يرى» من كل مسلم مع مشرك لا ترا أى ناراهما» ولأن فيه تعريض ولده للرق  
 وربما تحبل منه فتسبي فيتصير ما فى بطنها رقيقا وان كان مسلما ، و اذا ولدت تخلى الولد  
 بأخلاق الكفار و فيه بعض الفتنة فيكره لهذا ، فان خرج وتركها فى دار الحرب وقعت  
 الفرقه بينهما بتباين الدارين حقيقة و حكما فانها من اهل دار الحرب و الزوج من اهل  
 دار الاسلام ، و تباين الدارين بهذه الصفة موجب للفرقة عندنا ، و عند الشافعى رحمه الله  
 لا يكون موجبا للفرقة حتى اذا اسلم احد الزوجين و خرج الى دارنا ، فان كانت المرأة هى  
 التى خرجت مراغمة وقعت الفرقه بالاتفاق عندنا لتباين الدارين ، و عنده للقصد الى  
 المراغمة و الاستيلاء على حق الزوج ، فان خرجت غير مراغمة لزوجها او خرج الزوج  
 مسلما او ذميا تقع الفرقه بتباين الدارين عندنا ، و لا تقع عند الشافعى رحمه الله تعالى ،  
 و استدل بحديث ابى سفيان رضى الله عنه فانه اسلم بمر الظهران فى معسكر رسول الله  
 صلى الله عليه و سلم ثم لم يجدد رسول الله صلى الله عليه و سلم النكاح بينه و بين امرأته  
 هند ، و لما فتح رسول الله صلى الله عليه و سلم مكة هرب عكرمة بن ابى جهل و حكيم  
 ابن حزام رضى الله عنهما حتى اسلمت امرأة كل واحد منهما و اخذت الأمان لزوجها  
 و ذهبت بخاتم بزوجها و لم يجدد رسول الله صلى الله عليه و سلم النكاح بينهما ، و ان  
 زينب بنت رسول الله صلى الله عليه و سلم هاجرت الى المدينة ثم تبعها ابو العاص بعد  
 سنين فردها عليه بالنكاح الأول ؛ و المعنى فيه ان اختلاف الدار عبارة عن تباين  
 الولايات و ذلك لا يوجب ارتفاع النكاح ، كاختلاف الولاياتين فى دار الاسلام ،  
 ألا ترى ان الحربى لو خرج إلينا مستأمنا او المسلم دخل دار الحرب بأمان لم تقع الفرقه  
 بينه و بين امرأته ؛ و كذلك الخارج من مصر اهل العدل الى منعة اهل البغى لا تقع  
 الفرقه بينه و بين امرأته ؛ و اصحابنا رحمهم الله تعالى استدلوا بقوله تعالى «يا ايها الذين  
 آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات، الى قوله فلا ترجعوهن الى الكفار» الآية ، و ليس  
 فى هذه الآية بيان قصد المراغمة فاشتراطه يكون زيادة على النص ، و قال الله تعالى =

يتركون<sup>١</sup> إذا فكحوهن أن يخرجوا بهن و بأولاهن إلى أرض الاسلام

« ولا تسكوا بعصم الكوافر ، و الكوافر جمع كافرة ، معناه لا تعدوا من خلفتموه في دار الحرب من نسائكم . و لما اراد عمر رضى الله عنه ان يهاجر الى المدينة نادى بمكة : الا ! من اراد ان تقيم امرأته منه او تبين فليتحق بي - اى فليصحبني في الهجرة ؛ و المعنى فيه ان من بقى في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالليت ، قال الله تعالى « او من كان متبا فأحييناه » اى كافرا فرزقناه الهدى ، ألا ترى ان المرتد اللاحق بدار الحرب يجعل كالليت حتى يقسم ماله بين ورثته ! فكما لا تتحقق عصمة النكاح بين الحي و الميت ، فكذلك لا تتحقق عند تباين الدارين حقيقة و حكما ، فأما اذا خرج الينا بأمان فتباين الدارين لم يوجد حكما لأنه من اهل دار الحرب متمكن من الرجوع اليها ، و كذلك اذا دخل المسلم دار الحرب بأمان فهو من اهل دار الاسلام حكما ، و منعة اهل البغى من جملة دار الاسلام و من فيها لا يجعل بمنزلة الميت ، و الدليل عليه انه ما خرج الا قاصدا احراز نفسه من المشركين فلا يعتبر مع ذلك القصد الى المراغمة ، و كان خروجها على سبيل المراغمة لزوحها وقعت الفرقة بالاتفاق ؛ فأما حديث زينب رضى الله عنها فالصحيح انه ردها عليه بالنكاح الجديد ، و ما روى انه ردها عليه بالنكاح الاول اى بجرمة النكاح الاول ، ألا ترى انه ردها عليه بعد سنين و العدة تنقض في مثل هذه المدة عادة ! و قد روى ان الكفار تتبعوها و ضربوها حتى اسقطت فانقضت عدتها بذلك ، و عند الشافعى رحمه الله تعالى ان كان لا تقع الفرقة بتباين الدارين تقع بانقضاء العدة ؛ و اما اسلام ابى سفيان فالصحيح انه لم يحسن اسلامه يومئذ و إنما اجاره رسول الله صلى الله عليه وسلم بشفاعة عمه العباس رضى الله عنه ، و عكرمة و حكيم بن حزام إنما هربا الى الساحل و كانت من حدود مكة فلم يوجد تباين الدارين ؛ و قال الزهرى : ان دار الاسلام إنما تميزت من دار الحرب بعد فتح مكة . فلم يوجد تباين الدارين يومئذ فلهذا لم يحدد النكاح بينهما - اهـ . ج ٥ ص ٥٠ - ٥٢ .

(١) في المدونة ؛ قلت : أ رأيت لو ان نصرانيين في دار الحرب زوجين اسلم الزوج =



= ولم تسلم المرأة قال: هما على نكاحهما في رأيي. الا اني قد اخبرتكم ان مالكا كره  
نكاح نساء اهل الحرب للولد وهذا اكره له ان يطأها بعد الاسلام في دار الحرب  
خوفا من ان تلد ولدا فيكون على دين الام ، قلت : ما قول مالك في نكاح نساء اهل  
الحرب ؟ قال : بلغني عن مالك انه كرهه و قال : يدع ولده في ارض الشرك ثم يتنصر  
او ينصر فلا يعجنني ؛ قلت : فيفسخ نكاحهما ؟ قال : انما بلغني عن مالك انه كرهه  
ولا ادرى هل يفسخ ام لا ، و انا ارى ان يطلقها و لا يقيم عليها من غير قضاء ؛  
ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال : قد احل الله نساء اهل الكتاب وطعامهم غير  
انه لا يحل للمسلم ان يقدم على اهل الحرب من المشركين لكي يتزوج فيهم او يلبث بين  
اظهرهم ؛ قلت : أفكان مالك يكره نكاح نساء اهل الذمة ؟ قال : قال مالك : اكره  
نكاح نساء اهل الكتاب اليهودية و النصرانية ؛ قال : و ما احرمه . و ذلك انها تأكل  
الخنزير و تشرب الخمر و يضاجعها و يقبلها و ذلك في فيها و تلد منه اولادا ، فتغذى  
ولدها على دينها و تطعمه الحرام و تسقيه الخمر - انتهى . و ظاهره ان مالكا  
رحمه الله تعالى موافق لنا في ذلك فانه كره ذلك و لم يحرم النكاح - كما قال الامام محمد ؛  
و ما ذكره من المسألة هو قول غير مالك من اهل المدينة ؛ و راجع ثلاثة ابواب  
من المدونة في نكاح المشركين و اهل الكتاب ، و باب نكاح نساء اهل الكتاب  
و امائهن ، و نكاح اهل الشرك و اهل الذمة و طلاقهم ؛ و قوله « يتركون » فعل  
ما لم يسم فاعله ، اى لا يتعرض اهل الحرب بالمسلمين بسبب نكاحهم نساء اهل الحرب  
و لا يمنعونهم عن اخراج الأزواج و الأولاد الى دار الاسلام ، و لا يحبسونهم في  
دار الحرب ، و لا يحكمونهم بالقيام بها و عدم الخروج عنها ، بل المسلمون يختارون  
في ذلك ، فلو حبسوا و منعوا عن الخروج بهم فلا يجوز للمسلمين ان ينكحوا نساء  
اهل الحرب .

ولا یحبسون فلا بأس بذلك ، فان خافوا الحبس<sup>۱</sup> فلا ینبغی للمسلمین أن یتروا ذرارهم فی أرض الکفر .

وقال محمد : لیس ینبغی<sup>۲</sup> نکاحهن وإن رجا المسلمون إخراجهن من دار الحرب لأنهم علی غیر ثقة من ذلك<sup>۳</sup> ، ولكن إن تزوجوا فالنکاح

(۱) ای من اهل الحرب .

(۲) ای یکره تنزیها ، ولا یستحب ، وهو یستعمل بمعنی الأعم الشامل لعدم الاستحباب والکراهة التزیهية والتحریمية وعدم الجواز وعدم الوجوب عند المتقدمین من اصحابنا ؛ قال العلامة ابن عابدین الشامی فی کتاب الجهاد من رد المحتار : المشهور عند المتأخرین استعمال « ینبغی » بمعنی یندب ، و « لا ینبغی » بمعنی یکره تنزیها ، وإن کان فی عرف المتقدمین استعماله فی اعم من ذلك . وهو فی القرآن کثیر ، کقوله تعالی « ما کان ینبغی لنا أن نتخذ من دونک من اولیاء » ؛ وقال فی المصباح : ینبغی أن یکون کذا وکذا ، معناه یجب أو یندب بحسب ما فیہ من الطلب - اهـ . و فی بیان آداب الامام محمد رحمه الله تعالی من التعليق الممجد علی موطأ محمد : ومنها انه کثیرا ما یقول « ینبغی کذا ، کذا » فلا تفهم منه نظرا الی استعمالات المتأخرین أن کل امر صدره به مستحب لیس بسنة ولا واجب فان هذه اللفظة تستعمل فی عرف القدماء فی المعنی الأعم الشامل للسنة المؤکدة والواحد ، من ثم لما قال القدوری فی مختصره : ینبغی للناس أن یتمسوا الهلال فی الیوم التاسع . العشرین ای من شعبان . فمره ابن الهمام بقوله : ای یجب علیهم ، وهو واجب علی الکفاية - انتهى . ثم نقل ما نقلته من رد المحتار ، وهنا قرینة علی عدم الاستحباب قوله : ولكن إن تزوجوا فالنکاح جائز عندنا - تدبر .

(۳) ای یتروا أم یحبسون أو یقدرون علی إخراج ذرارهم من دار الکفر الی دار الاسلام أم لا .

جائز وهو مكروه عندنا<sup>(١)</sup>؛ وكذلك<sup>(٢)</sup> نكاح إماء أهل الكتاب من أهل الحرب في دار الاسلام فلم نر<sup>(٣)</sup> بأنكحهم<sup>(٤)</sup> بأسا .

### باب نكاح العبد

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا يحل للعبد أن يتسرى لأنه لا مال له<sup>(٥)</sup> ، وليس ينبغي له أن يطأ فرجا إلا بنكاح<sup>(٦)</sup> . وقال أهل المدينة :

(١) أى ليس بحرام . لأن النص لم يفرق في الجواز في دار الاسلام دون دار الحرب ، بل اطلق وعم . وقال « والمحصنات من الذين اتوا الكتاب من قبلكم » الآية .

(٢) أى مثل الحرائر في الجواز نكاح إماء أهل الكتاب يجوز من غير فرق بينهما .

(٣) كذا في الأصول وهو الصحيح . وقيل « لم نر » بد ، ن القاء .

(٤) في الأصول « بذانهم » وهو خطأ كما لا يخفى ، فإن المسألة في نكاح إماءهم لا في ذبانهم ، وإن كانت ذبيحتهم أيضا بالنص حلال .

(٥) في مبسوط السرخسي : قال (و لا يحل للعبد أن يتسرى وإن اذن له مولاه) عندنا .

وعلى قول مالك رحمه الله تعالى يحل لأن ملك المتعة يثبت بطريقتين إما عقد النكاح أو التسرى ، فإذا كان العبد أهلا لملك المتعة بأحد الطريقين وهو النكاح ، فكذلك

بالطريق الآخر بل أولى لأن ملك المتعة الذى يثبت بالنكاح أقوى مما يثبت بملك

اليمين ؛ وحجتنا في ذلك قوله تعالى « و الذين هم لقروجهم حافظون الا على أزواجهم

أو ما ملكت أيمانهم » ، هذه ليست بزوجة له ولا مملوكة له ، وعن ابن عمر

رضى الله تعالى عنها قال : لا يحل فرج مملوكة الا لمن اذا اعتق أو وهب جاز ، والعبد

لا يجوز عتقه ولا هبته فلا يحل الفرغ له بملك اليمين ؛ وهذا لأن العبد مملوك مالا

فلا يجوز أن يكون مالكا للمال لما بين المالكية والمملوكية من المناقاة ، وملك المتعة

لا يثبت الا بثبوت سيده ، فإذا كان سيده وهو ملك الرقبة لا يثبت في حق العبد

فكذلك حكمه ، بخلاف النكاح ، ولأن العبد ليس بأهل لملك المال قبل اذن المولى ، =

وطء العبد ما مملكت يمينه مثل الحر، يحل له ما يحل للحر .

== ولا تأثير للأذن في جعل من ليس بأهل اهلا، وإنما تأثير اذن المولى في اسقاط حقه عند قيام اهلية العبد فكان ينبغي ان لا يجعل العبد اهلا لملك المتعة اصلا لأن بين المالكية والمملوكية منافاة ولكن الشرع جعله اهلا لملك المتعة بسبب النكاح لضرورة حاجته الى قضاء الشهوة و ابقاء النسل، وهذه الضرورة ترتفع بثبوت الحل له بالنكاح فلا حاجة هنا الى ان نجعله اهلا لملك المتعة بسبب ملك الرقة؛ وكذلك المدبر والمكاتب، والمستسعى في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى كالمكاتب - اه . و في المغرب: السرية واحدة السرارى، فعلية من السر، والسر الجماع، او فعولة من السر والسيارة، والتسرى كالتظنى على الاول، وعلى الثانى ظاهر و الاول اشهر - انتهى . وقال في رد المختار: سرية نسبة الى السر وهو النكاح، والتزم ضم السين كضم الدال في دهرية نسبة الى الدهر، او الى السرور لحصوله بها، ط - اه . و في الدر المختار: ونصفها للعبد و يمنع عليه غير ذلك فلا يحل له التسرى اصلا لأنه لا يملك الا الطلاق - اه . (٦) معناه لا يحل ولا يجوز وما في يده فهو ملك للمولى، والتوضيح يأتى في الكتاب . (٧) كما جاء في الآثار. فان العبد وما في يده مملوك لسيده فلا يقدر على الاعناق والهبة والبيع والشراء، وكذا التسرى لا يقدر عليه، وان اذن له المولى فلا يجوز له الوطء الا بنكاح باذن المولى . وسقطت الآلف قبل « لا » من الهندية وهو موجود في الأصل ولا بد منها - كما لا يخفى .

(١) في الموطأ مع شرح الزرقانى (مالك انه سمع ربيعة بن ابى عبد الرحمن يقول: ينكح العبد) اى يجوز له ان ينكح (اربع نسوة كالحر، قال مالك: وهذا احسن ما سمعت في ذلك) لعموم قوله تعالى « فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع » و به قال سالم و القاسم و مجاهد و الزهرى و داود، وقال ابن وهب: لا يجوز له الزيادة على اثنتين كما لا يجوز للحر الزيادة على اربع و كأنه قاسه على طلاقه ==

وقال محمد: قال الله تعالى «و الذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون»<sup>١</sup> وليس للعبد يمين إنما ملك يمينه لمولاه، وليس للعبد؛

= ويحتمل بناء الخلاف على الخلاف في العبد بل هو داخل في عموم الخطاب أم لا وبالثاني؛ قال أبو حنيفة والشافعي وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف: أنه لا ينكح أكثر من ثنتين؛ قال أبو عمر: لا أعلم لهم مخالفا من الصحابة؛ وفي البخاري عن الحكم أجمع الصحابة على أن المملوك لا يجمع من النساء أربعة - انتهى . وراجع ص ١٦١ من المدونة من باب نكاح الخصى والعبد . وفي باب استمرار العبد والمكاتب في أموالهما ونكاحهما بغير إذن سيدهما ج ٢ ص ١٦٥ من المدونة: قلت: رأيت المكاتب أيتسرر في ماله في قول مالك؟ قال: نعم، و لفظ سألنا مالكا عن العبد يتسرى في ماله ولا يستأذن سيده؟ قال: نعم ذلك؛ وأخبرني عبيد الله بن عمر عن نافع أن عبيدا لعبد الله بن عمر كانوا يتسررون في أموالهم ولا يستأذنون فسألت مالكا عن ذلك فقال: لا بأس به - الخ .

(١) قال في البدائع: ولا يجوز للعبد أن يتسرى وأن أذن مولاه، لأن حل الوطى لا يثبت إلا بأحد المالكين، قال الله تعالى «و الذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين» ولم يوجد أحدهما؛ و روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لا يتسرى العبد ولا يسريه مولاه ولا يملك العبد ولا المكاتب إلا الطلاق؛ وهذا نص - انتهى . فلا يمكن العدول عنه إن ثبت، ولا كلام في أن العبد بجميع أجزائه مملوك لاولى إلا ما استثناه النص والدراية . وفي كتاب الآثار الإمام أبي يوسف: قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: لا يتسرى العبد، ألا ترى إلى قول الله تعالى «و الذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين» فالعبد لا يملك شيئا - اهـ . وأخرجه الإمام محمد أيضا في الآثار ثم قال: وبه نأخذ، وهو قول =

وكذلك قال الله تبارك و تعالى ' وضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا يقدر عل

== ابى حنيفة . و اخرج البيهقي عن مالك عن نافع عن ابن عمر انه كان يقول : لا يوطأ  
الرجل وليدة الا وليدة ان شاء باعها و ان شاء وهبها و ان شاء صنع بها ما شاء ،  
و قال عن الشافعي فقد رواه عبيد الله بن عمر عن نافع انه كان يقول : لا يحل لرجل  
ان يوطأ فرجاً الا فرجاً ان شاء وهبه و ان شاء باع به و ان شاء اعتقه ؛ و اخرجه محمد  
في الآثار عن اسمعيل عن سعيد المقبري عن ابن عمر ، قال محمد : و به نأخذ ، يعنى ان  
المملوك لا يحل له فرج الا بنكاح ، و هو قول ابى حنيفة - كذا في التعليق على الآثار  
و قد خالف هذه الآية ابن حزم في المحلى و تقلد مالكا في ذلك و قال : يجوز للعبد  
ما يجوز للحر من نكاح الأربع و جواز التسرى ؛ مع انه من منكرى التقليد . و اذا  
اختلف السلف فالمرحوع اليه هو القرآن ، و القرآن حكم ان العبد لا يملك شيئاً ، وضرب  
الله عبداً مملوكاً لا يقدر على شيء . ، و قد قال ابن عمر رضى الله عنهما : لا يحل لرجل  
ان يوطأ فرجاً الا فرجاً ان شاء وهبه و ان شاء اعتقه و ان شاء باعه ؛ و العبد لا يقدر  
على شيء منها الا اذا اذن له المولى ، قال ابن حزم : و اما تسرى العبد فان الناس  
اختلفوا ؛ ثم ذكر اثر ابن عمر الذى فيه يرى بمالكيه يتسرون و لا ينهائم ، و انت تعلم  
ان الفعل له محامل و فيه احتمالات ، و اذا تعارض القول و الفعل فالترجيح للقول ؛  
ثم قال : و ما تعلم خلافاً في ذلك من تابعى الا رواية غير مشهورة عن ابراهيم و الحكم  
ابن عتيبة و رواية صحيحة عن ابن سيرين انهم كرهوا للعبد ان يتسرى كراهية لا منعاً ،  
و لم يجوز ذلك ابو حنيفة و لا الشافعي - اه . و الكراهية في لسان السلف تستعمل في  
معنى العام حسب المقام . و هنا بمعنى المنع و عدم الجواز ، و القول بأن الرواية عنهم  
غير مشهورة قول لا يرضى به قائله و تحكم بحتم ليس عليه اشارة من علم الا الشغب  
و اطالة اللسان - تدبر .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية ، قال الله تعالى تبارك و تعالى ، بتكرار لفظ ==

شيء: «أرأيتم لو أعتق جارية أكان يجوز عتقه؟ قالوا: لا. قيل لهم: فلو باع أو وهب ولم يأذن له مولاه في ذلك أكان يجوز بيعه أو هبته؟ قالوا: لا. قيل لهم: فهذا<sup>١</sup> يدلّكم على أنه لا مال له<sup>٢</sup>؛ أرأيتم إن كان له جارية فلم يظأها أيجل لمولاه أن يأخذها فيظأها؟ قالوا: لا بأس بوطئها؛ قالوا: إن المولى لم يجل له أن يظأها حتى أخذها. قيل لهم: أرأيتم إن لم يأخذها ولكن انتهى إليها فوطئها بغير أخذ منه لها أيجرم ذلك عليه؟ قالوا: لا<sup>٣</sup>. قيل لهم: فإن لم يظأها أليس للعبد أن يظأها؟ قالوا: بلى. قيل لهم: فإن اجتمع العبد ومولاه هل لواحد منهما أن يظأها؟ قالوا: أيهما

== «تعالى» فإن حزم خالف هذه الآية وإجاز التّسرى للعبد، والله تعالى يقول «لا يقدر على شيء» يعنى ليس له ملك ولذا هو كل على مولاه. والنكرة تحت النقي تنفيذ العموم؛ ولا يسمع قول أحد دون قوله تعالى ورسوله، والاستدلال على كونه مثل الحر بقوله تعالى «فانكحوا ما طالب لكم من النساء» في محل النزاع، والآية سبقت لبيان أحكام الأحرار - كما لا يخفى على ذوى الأفكار.

(١) قوله «أو هبته» سقط من الأصول ولا بد منه - كما لا يخفى على أولى النهى يدل على ذلك قوله «باع أو وهب».

(٢) يعنى فهذه الجزئيات التى تعترفون بها ترشدكم الى انه لا مال للعبد الا لمولاه ملكه. (٣) و الا لجاز عتقه و بيعه و هبته. و لما لم يجوز عندكم ايضا ظهر ظهورا بينا انه لا مال له فلا يجوز له التّسرى.

(٤) و أنت تعلم ان الوطء فى ملك الغير لا يجوز الا بنكاح او بمالك البمين، و انتم تقولون: لا بأس به! فأين هذا من ذلك.

(٥) و اذا لم يحرم عليه علم انه مالك للجارية و لا دخل للعبد فيها، و ليست الجارية مملوكة للعبد و الا حرم على المولى و طؤها - كما لا يخفى.

سبق<sup>١</sup> حل له أن يطأها، وحرمت على الآخر . قبل لهم : أرايتم إن قبلها العبد و المولى حاضر أيحل للمولى أن يقبلها بعد ذلك ، والعبد حاضر<sup>٢</sup> ؟ فهذا مما لا تجدون بدا أن ترخصوا فيه ، لأن الجماع فيه استبراء ، والقبلة ونحوها لا استبراء فيه ، فلا بأس في قولكم<sup>٣</sup> بأن يقبلها هذا مرة وهذا مرة<sup>٤</sup> ، ويعانقها هذا مرة وهذا مرة<sup>٥</sup> ، وبجامعها هذا مرة في ما دون الفرج وهذا مرة<sup>٦</sup> فهذا مما لا ينبغي أن لا يتكلم<sup>٧</sup> ؛ مع ما جاء في ذلك من الآثار الكثيرة المعروفة .

أخبرنا محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم<sup>٨</sup> رضي الله عنهم

(١) قولهم « ايها سبق » ليس له نظير في الشرع بأن تحل المرأة بالسبق و تحرم بالتأخر و عدم سبق .

(٢) انظر كيف ألزمهم الامام محمد بذكر هذه الجزئيات وأسكتهم ! وهم لا يقدرّون على جوابه ، و ليس لهم دليل على ذلك الا دعوى من غير برهان و حجة .

(٣) الزام آخر . قال بعض المعلقين : اعني لا معنى لقولكم اذا وطأها الأول حرمت على الآخر ! لأن الوطء لا يرفع الحلة الثابتة ، فاذا كان للمولى حق الاستمتاع منها فكيف يمنعها الوطء من عبد ؟ فان قلتم : الاستبراء و شغل الرحم ؛ قلنا : فليس في القبلة و اللبس و المباشرة بدون الدخول استبراء و شغل الرحم ، فليزم على هذا ان تقتوا بجوازها للعبد و المولى ! و ما هذا الا تعارض و تخالف - اه .

(٤) كذا في الأصل . و في الهندية « هذا مرة وهذا مرة وهذا مرة » مكرر ثلاث مرات .

(٥) كذا في الهندية ، و سقط قوله « و يعانقها هذا مرة وهذا مرة » من الأصل - ف .

(٦-٦) كذا في الأصل ، و في الهندية « لا ينبغي ان يتكلم » .

(٧) مضت تراجم رجال هذا الاسناد في ابواب كثيرة . و الاثر اخرجه الامام محمد في كتاب الآثار ، ثم قال محمد : و به نأخذ ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .



قال: لا يحل للعبد أن يتسرى<sup>١</sup>، ولا يحل له فرج إلا بنكاح زوجته مولاه<sup>٢</sup>.

محمد قال<sup>٣</sup>: أخبرنا أبو حنيفة عن إسماعيل بن أمية المكي<sup>٤</sup> عن سعيد

ابن أبي سعيد المقبري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: لا يحل فرج من

(١) فيه رد على ابن حزم حيث حمل أثر إبراهيم على الكراهة دون عدم الحل،

و إبراهيم يقول «لا يحل» وعدم الحل لا يحمل على الكراهة، والا يكون تأويل

الكلام بما لا يرضى به قائله.

(٢) و أن تزوج العبد بغير إذن مولاه لا يجوز النكاح، و إذا لم يحز بغير إذنه ثبت

أن العبد ليس مثل الحر، فإن الحر مختار في أفعاله، و العبد لا خيار له لأن نفسه مملوكة

للولي، و ما في يده ملك لمولاه. و لا يتصرف في شيء من الأشياء إلا بإذن مولاه

فلا يقدر على التسرى أيضا - تدبر.

(٣) كذا في الأصل، و كلمة «قال» سقطت من الهندية. و الأثر أخرجه الامام محمد

في الآثار بهذا الاسناد، وفيه بعد قوله «أو اعتق» «جاز» يعني بذلك المملوك؛ قال محمد:

و به نأخذ، يعني أن المملوك لا يحل له فرج إلا بنكاح، و هو قول أبي حنيفة - اهـ.

و أخرجه الامام أبو يوسف في آثاره أيضا لكنه سقط منه قوله «عن أبي حنيفة»

من الذين، قال «نا يوسف عن أبيه عن إسماعيل بن أمية - إلى آخره»، لأن محمدا و الحسن

ابن زياد و ابن خسر و أخرجه عن أبي حنيفة عن إسماعيل بن أمية، و يمكن أن

أبا يوسف رواه عن إسماعيل بن غير واسطة أبي حنيفة. و الأثر في ج ٢ ص ١٣٦

من جامع المسانيد؛ و متن أثر أبي يوسف «لا يوطأ فرج شيء من المملوكات إلا فرج

أن باعه جاز و أن تصدق به جاز و أن اعتقها جاز و أن وهبها جاز».

(٤) هو من رجال الستة، فقيه أهل مكة، رجل صالح، ثقة، كثير الحديث، حافظ

للعلم مع ورع وصدق، مات سنة ١٤٤ أو سنة ١٣٩ في سجن داود بن علي؛ روى عن

ابن المسيب و نافع و عكرمة و سعيد المقبري و أبي الزبير و الزهري و مكحول =

المملوكات إلا لمن<sup>١</sup> باع أو وهب أو تصدق أو أعتق فهو جائز .  
محمد قال : أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي<sup>٢</sup> عن حماد عن إبراهيم  
قال : يكره للعبد أن يتسرى السرية .  
محمد قال : أخبرنا أبو حرة<sup>٣</sup> عن الحسن<sup>٤</sup> أنه كان يكره أن يزوج  
الرجل عبده أمته<sup>٥</sup> بغير بينة .

### باب ما لا يجمع بينه في النكاح من الأمهات و البنات

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا تزوج الرجل امرأة  
فلم يدخل بها ثم تزوج أمها فنكاح أمها فاسد لا يحل<sup>٦</sup> . ونكاح الابنة جائز

== و محمد بن يحيى بن حبان و جماعة ، و عنه ابن جريج و الثوري و روح بن القاسم  
و أبو اسحاق الفزاري و ابن اسحاق و معمر و يحيى بن أيوب و يحيى بن سليم الطائفي و ابن  
عينة و غيرهم - كما في التهذيب . و لم يذكر الحافظ ابن الحجر في الرواة عنه أبا حنيفة  
و هو كما ترى اسمعيل شيخه . و هكذا دأب الحافظ في أبي حنيفة و الأحناف .

(١) كذا في جامع المسانيد و غيره . و كان في الأصول « من » .  
(٢) قد سبق في ما مضى من الأبواب . و الأثر رواه محمد في الآثار عن أبي حنيفة  
عن حماد عن إبراهيم بلفظ : لا يصلح للعبد أن يتسرى ؛ ثم تلا هذه الآية « إلا على  
أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » فليست له بزوجة و لا ملك يمين ؛ قال محمد : و به  
نأخذ و هو قول أبي حنيفة .

(٣) أبو حرة - بالحاء المهملة ، و قد تقدم فيما مضى ؛ و بالجيم تصحيف .  
(٤) قد تقدم فيما قبل ، و هو الحسن البصري ، امام جليل ، تابعي كبير .  
(٥) كذا في الأصل . و في الهندية « أمته » و هو تصحيف ، و لا بد من الضمير معه  
كما هو في الأصل « أمته » .

(٦) في الدر المختار : ( و حرم بالمصاهرة بنت زوجته الموطوءة ) أي سواء كانت =

== في حجره أى كنفه و نفقته أو لا ، و ذكر الحجر في الآية خرج مخرج العادة ،  
 أو ذكر للتشريع عليهم - كما في البحر ؛ و احترز بالموطوءة عن غيرها فلا تحرم بنتها  
 بمجرد العقد ، و في ح عن الهندية : أن الخلوة بالزوجة لا تقوم مقام الوطى\* في تحريم  
 بنتها - اه ؛ قلت : لكن في التجنيس عن اجناس الناطقى : قال في نوادر أبى يوسف :  
 اذا خلا بها في صوم رمضان أو حال احرامه لم يحل له ان يتزوج بنتها ؛ و قال محمد :  
 يحل فان الزوج لم يجعل واطئا حتى كان نصف المهر - اه ؛ و ظاهره ان الخلاف  
 في الخلوة الفاسدة ، اما الصحيحة فلا خلاف في انها تحرم البنت - تأمل ، و يشترط  
 وطؤها في حال كونها مشتهاة ، اما لو دخل بها صغيرة لا تشتهى فطلقها فاعتدت  
 بالاشهر ثم تزوجت بغيره فجاءت بينت حل لواطى\* امها قبل الاشتاء الزوج بها ،  
 و كذا يشترط فيه ان يكون في حال الوطى\* مشتهى - اه ؛ ( و ام زوجته ) خرج  
 ام امته فلا تحرم الا بالوطى\* و دواعيه لأن لفظ النساء ، اذا اضيف الى الأزواج  
 كان المراد منه الحرائر ، كما في الظهار و الايلاء - بحر ؛ و اراد بالحرائر النساء المعقود  
 عليهن و لو امة لغيره - كما افاده الرحمتى و أبو السعود ، ( وجداتها مطلقا ) أى من  
 قبل ايها و امها و ان علون - بحر ، ( بمجرد العقد الصحيح ) احتراز عن النكاح الفاسد  
 فانه لا يوجب بمجرد حرمة المصاهرة بل بالوطى\* أو ما يقوم مقامه من المس بشهوة  
 و النظر بشهوة لأن الاضافة لا تثبت الا بالعقد الصحيح - بحر ؛ أى الاضافة الى الضمير  
 في قوله تعالى « و امهات نسائكم » ، او في قوله : و ام زوجته ؛ ( و ان لم توطأ الزوجة  
 لما تقرر ان وطء الأمهات يحرم البنات ، و نكاح البنات يحرم الأمهات ، و يدخل  
 بنات الريبة و الريب ) أى في قوله : و بنت زوجته ؛ بنات الريبة و الريب ، و تثبت  
 حرمتهم بالاجماع و قوله تعالى « و ربائبكم » ؛ بحر - انتهى . وسيأتى له مزيدة من  
 البدائع و احكام القرآن للجصاص - ان شاء الله تعالى .

حلال، فإن دخل بالأم حرمت عليه الأم والابنة أبداً، ولم تحل له واحدة منها؛ وكذلك إن زنى بالأم حرمت عليه الأم والابنة أبداً، ولم تحل له واحدة منها'. وقال أهل المدينة: إن زنى بالأم لا تحرم عليه الابنة

(١) وبه قال مالك في رواية من المدونة، وأحمد، خلافاً للشافعي ومالك في أخرى من الموطأ، ورجحت - كما في شرح الزرقاني - وقلنا قول عمر و ابن مسعود و ابن عباس في الأصح و عمران بن حصين و جابر و أبي و عائشة، و جمهور التابعين كالْبَصْرِيّ و الشَّعْبِيّ و النُّخَعِيُّ و الْأَوْزَاعِيُّ و طَاوُسٌ و عَطَاءٌ و مجاهد و سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار و حماد و الثوري و اسحاق بن راهويه - كذا في فتح القدير - وفي باب الزنا لا يحرم الحلال من الجوهر النقي ج ٧ ص ١٦٨: ذكر فيه (عن ابن عباس في رجل زنى بأم امرأته و بنتها قال: حرمتان تخطأهما و لا يحرمها ذلك عليه)، قال: و هو قول ابن المسيب و عروة؛ قلت: قد روى عنهم خلاف هذا؛ قال ابن حزم: روينا عن ابن عباس أنه فرق بين رجل و امرأته بعد أن ولدت له سبعة رجال كلهم صار رجلاً يحمل السلاح، لأنه كان أصاب من أمها ما لا يحل، و عن سعيد بن المسيب و أبي سلمة بن عبد الرحمن و عروة بن الزبير فيمن زنى بامرأة لا يصلح له أن يتزوج ابنتها أبداً، و روى ذلك عن غير هؤلاء أيضاً، روى عبد الرزاق في مصنفه عن عثمان بن سعيد عن قتادة عن عمران بن حصين في الذي يزني بأم امرأته قال: حرمتا عليه جميعاً؛ و عن ابن جريج: سمعت عطاء يقول: إن زنى رجل بأم امرأته أو بنتها حرمتا عليه جميعاً؛ و عن ابن جريج أخبرني ابن طاووس عن أبيه في الرجل يزني بالمرأة: لا ينكح أمها و لا ابنتها؛ و ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن المسيب و الحسن قال: إذا زنى الرجل بالمرأة فليس له أن يتزوج ابنتها و لا أمها؛ و في مصنف ابن أبي شيبة عن قتادة و أبي هاشم في الرجل يقبل أم امرأته أو ابنتها قالاً: حرمت عليه امرأته؛ و قال ابن حزم: روينا عن مجاهد و لا يصلح لرجل فجر بامرأة أن يتزوج أمها؛ و من طريق شعبة عن الحكم بن عتيبة =

وكانت امرأته على حالها ، وإن تزوج بالأم بعد الابنة تزويجا فالنكاح

== قال قال النخعي : إذا كان الحلال يحرم الحلال فالحرام اشد تحريما ؛ و عن الشعبي :

ما كان في الحلال حراما فهو في الحرام اشد ؛ و عن ابن مغفل : هي لا تحل له كحلي الحلال

فكيف تحل له في الحرام ؟ و عن مجاهد : إذا قبلها أو لامسها أو نظر الى فرجها من

شهوة حرمت عليه امها و ابنتها ؛ و عن النخعي في رجل فجر بامرأة فأراد ان يشتري

امها أو يتزوجها فذكره ذلك ؛ و عن عكرمة مثل عن رجل فجر بامرأة أ يصلح له ان

يتزوج جارية ارضعتها هي بعد ذلك ؟ قال : لا ؛ قال ابن حزم : و هو قول الثوري ؛

و في المعالم للخطابي : هو مذهب اهل الرأي و الأوزاعي و احمد ؛ و في قوله عليه

الصلاة و السلام « و احتجى منه يا سودة » حجة لهم لأنه لما رأى الشبه بعقبة علم انه من

مائه فأجراه في التحريم مجرى النسب و امرها بالاحتجاب منه ؛ و في احكام القرآن

للرازي : هو قول سالم بن عبد الله و سليمان بن يسار و حماد و ابى حنيفة و اصحابه ؛

و حديث « لا يحرم الحرام الحلال » على تقدير ثبوته لا يصح تعميمه ، اذ و طؤ

المجوسية و الأمة المشتركة و الحائض حرام و يوجب التحريم ؛ فان قيل : الوطؤ في هذه

المسائل ثبت به النسب و الزنا لا ، قلنا : اعتبار النسب ساقط ، اذ و طؤ الصغيرة يثبت

التحريم و لا يثبت به النسب ، و العقد يثبت النسب لا التحريم - انتهى .

(١) في الموطأ : ( قال مالك : فأما الزنا فانه لا يحرم شيئا من ذلك ) المذكور فان كان

متزوجا بالبت فزنى بالأم أو عكسه لا تحرم عليه زوجته لأن الحرام لا يحرم الحلال ؛

و قد روى الدارقطني عن عائشة و ابن عمر رفعاه : لا يحرم الحرام الحلال ؛ لكنهما

ضعيفا السند ؛ الا انه يستأنس بهما - زرقاني ؛ ( لأن الله تبارك و تعالى قال : و )

حرمت عليكم ( امهات نسائكم ؛ فانما حرم ما كان تزويجا و لم يذكر تحريم الزنا )

و النكاح شرعا إنما يطلق على و طئ المعقود عليها لا على مجرد الوطئ . ( فكل تزويج

كان على وجه الحلال يصيب صاحبه امرأته فهو بمنزلة التزويج الحلال ) فيقع به ==

فاسد<sup>١</sup>، وإن دخل بها حرمتا عليه جميعا أبدا، ولم تحل له الأم ولا الابنة،  
وحرم هذا الجماع نكاحه للابنة الصحيح الذي كان صحيحا قبل جماع الأم.  
وقال محمد بن الحسن: قد ترك أهل المدينة قولهم: إن الحرام لا يحرم  
الحلال<sup>٢</sup>، في قولهم: إنه إذا تزوج أمها فدخل بها حرمت عليه البنت<sup>٣</sup>،  
أرأيتم نكاح الأم إن كان حلالا فقد حل له أن يجمع بين امرأة وابنتها؟  
وإن كان حراما فهذا حرام قد حرم الحلال<sup>٤</sup> قالوا: إنما تحرم الابنة بالنكاح  
دون الجماع. فينبغي<sup>٥</sup> أن يحرموها قبل الجماع<sup>٦</sup> وإن كان ذلك ليس بنكاح.

= التحريم، وكل ما كان محض زنا لا يحرم لأنه ليس بمنزلة التزويج (فهذا الذي  
سمعت والذي عليه أمر الناس عندنا) بالمدينة، وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد  
في رواية عنه، وعليه جل أصحاب مالك بل صريح غير واحد من الأشياخ منهم سحنون  
بأن جميعهم عليه؛ وقوله في المدونة: إن زنى بأم زوجته أو ابنتها فليفارقهما؛ حله  
الأكثر على الوجوب، واللحمي وابن رشد على الكراهة أي كراهة البقاء معها  
واستحباب فراقها، وذهب أكثر أهل المذهب إلى ترجيح ما في الموطأ - زرقاني.  
(١) في الموطأ: قال مالك في الرجل يكون تحت المرأة ثم ينكح أمها فيصيبها: أنها  
تحرم عليه امرأته، ويفارقهما جميعا، وتحرمان عليه أبدا إذا كان قد أصاب الأم، فإن  
لم يصبها لم تحرم عليه امرأته، وفارق الأم؛ وقال مالك في الرجل يتزوج المرأة ثم  
ينكح أمها فيصيبها: أنه لا تحل له أمها أبدا، ولا تحل لآبيه ولا لابنته، ولا تحل  
له ابنتها، وتحرم عليه امرأته - انتهى.

(٢) وكان في الأصول: لا يحل الحلال، تحريف، والصواب: لا يحرم الحرام - ف.  
(٣) قال المعلق: هذا قول محمد يقدر بقدر، أعني نقول: فينبغي على قولهم أن البنت  
حرام بنكاح أمها إن لا تنفد قولهم: فإن دخل بالأم حرمت؛ لأن الجماع لا دخل له  
في الحرمة عندهم - اه. أي فكيف يصح قولهم هذا - تدبر.

(٤) الواو وصلية، والا فالجمله شرطية لم يذكر جزاء الشرط - كما لا يخفى على الناظرين.

قالوا: إن هذا النكاح على شبه<sup>١</sup>.

قيل لهم: فإن رجلاً<sup>٢</sup> تحته امرأة فاشتري أمها وهي أمة فوطأها وهو يعلم أنها أمها وكان وطؤ ابنتها قبل ذلك بالنكاح الحلال<sup>٣</sup> أحل له وطؤ الأم؟ قالوا: لا<sup>٤</sup>. قيل لهم: فهل حرم وطؤ الأم عليه الابنة التي كانت زوجته؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فكيف كان هذا يحرم النكاح الصحيح وهو نكاح حرام لا يحل؟ أرايتم رجلاً تحته امرأة فاشتري أمها وهو يرى أنها أمة فوطأها وهو يعلم أنها أمة ثم أقامت البيعة أنها حرة وهي معروفة أنها أم امرأته إلا أنه وطأها على وجه الشراء ثم استبان<sup>٥</sup> له أنها حرة أيجرم جماعه إياها<sup>٦</sup> ابنتها التي كانت تحته؟ فإن قالوا: لا يحل<sup>٧</sup> ذلك شيئاً؛ فقد

(١) كذا في الهندية، وهو الصحيح عندى، وكان في الأصل «شبهه» بإظهار الضمير

وليس بصواب - كما لا يخفى.

(٢) كذا في الأصول، وبالهامش «فإن كان رجل» والمعنى على كلا التقديرين صحيح - كما

لا يخفى. ولهذه الجزئيات راجع المدونة الكبرى وهي في ثلاث صفحات منها.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «بالنكاح الصحيح» وهو الصواب.

(٤) أى لا يحل له وطؤ الأم لأنه نكح بنتها ودخل بها فقد حرمت الأم عليه.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «استاذن» مكان «استبان» وهو تصحيف. قوله

«استبان» أى ظهر وتبين أنها حرة ليست بأمة.

(٦) وبهامش الأصل: أى التي اشتراها وأنها حرة.

(٧) كذا في الأصول «لا يحل» وهو مصحف من «لا يحرم»، والا لا يصح التقسيم من

الامام «فإن قالوا إن ذلك يحرم - الخ» ومنه «لا يحل» و«يحرم» واحد فلا فائدة فيه

بل لا معنى لقول الامام بالالزام إياهم؛ أو كان حرف «لا» قبل قوله «يحل» زائدة،

والأصوب الأصح «لا يحرم» - تدبر. قال في الهداية: ومن زنى بامرأة حرمت =

== عليه أمها و بنتها ؛ و قال الشافعي : الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة لأنها نعمة فلا تنال بالمحذور ؛ و لنا ان الوطء سبب الجزئية بواسطة الولد حتى يضاف الى كل واحد منهما كملا قصير اصولها و فروعها كأصوله و فروعه ، و كذلك على العكس و الاستمتاع بالجزء حرام الا في موضع الضرورة و هي الموطوءة ، و الوطؤ محرم من حيث انه سبب الولد لا من حيث انه زنا - انتهى . قال المحقق في الفتح : اعلم ان الدليل يتم بأن يقال : هو و طؤ سبب الولد فيتعلق به التحريم قياسا على الوطئ الحلال بناء على إلغاء وصف الحل في المناط و هو يعتبره ، و هذا منشأ الافتراق ؛ و نحن نبين إلغاءه شرعا بأن وطأ الأمة المشتركة و جارية الابن و المكاتب و المظاهر منها و امته المجوسية و الحائض و النفساء و وطأ المحرم و الصائم كله حرام ، و ثبت به الحرمة المذكورة ، فعلم ان المعتبر في الأصل هو ذات الوطئ من غير نظر لكونه حلالا او حراما ؛ و ما رواه من قوله صلى الله عليه و سلم « لا يحرم الحرام » غير مجرى على ظاهره ؛ أ رأيت لو بال او صب خمرا في ماء قليل يملوك له لم يكن حراما مع انه يحرم استعماله فيجب كون المراد ان الحرام لا يحرم باعتبار كونه حراما ، و حينئذ نقول بموجبه ، اذا لم نقل باثبات الزنا حرمة المصاهرة باعتبار كونه زنا بل باعتبار كونه وطأ هذا ؛ و صح الحديث لكن حديث ابن عباس مضعف بعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي على ما طعن فيه يحيى بن معين بالكذب ؛ و قال البخاري و النسائي و ابو داود : ليس بشيء ؛ و ذكره عبد الحق عن ابن عمر ثم قال : و في استلذه اسحاق بن ابي فروة و هو متروك ؛ و حديث عائشة ضعف بأنه من كلام بعض قضاة اهل العراق - قاله الامام احمد ؛ و قيل : من كلام ابن عباس و خالفه كبار الصحابة ؛ و قد استدل بقوله تعالى « و لا تنكحوا ما تنكح آبائكم من النساء » بناء على ان المراد بالنكاح الوطؤ اما لأنه الحقبة اللغوية او مجاز يجب الحمل عليه بقرينة قوله تعالى « انه كان فاحشة و مقنا و ساء منيلا » و انما الفاحشة الوطؤ لا نفس العقد ؛ و يمكن منع هذا بل نفس لفظه الذي ==



= وضعه الشارع لاستباحة الفروج اذا ذكر لاستباحة ما حرم الله من منكوحات الآباء اى المعقود عليهن لهم بعد ما جعله الله قبيحا قبيح ؛ و قدما للصنف اعتبار الآية دليلا على تحريم المعقود عليها للاب ؛ و قد روى اصحابنا احاديث كثيرة ، منها : قال رجل : يا رسول الله ! انى زنيت بامرأة فى الجاهلية أفأنكح ابنتها ؟ قال : لا ارى ذلك ، و لا يصلح ان تنكح امرأة تطلع من ابنتها على ما تطلع عليه منها ؛ و هو مرسل و منقطع ، و فيه ابو بكر بن عبد الرحمن بن ام حكيم ؛ و من طريق ابن وهب عن ابى ايوب عن ابن جريج ان النبي صلى الله عليه و سلم قال فى الذى يتزوج المرأة فيغمر و لا يزيد على ذلك : لا يتزوج ابنتها ؛ و هو مرسل و منقطع ؛ إلا ان هذا لا يقدر عندنا اذا كانت الرجال ثقات ؛ فالخاصل ان المقولات تكافأت ؛ و قوله : نعمة فلا تنال بالمحذور ؛ مغالطة فان النعمة ليست التحريم من حيث هو تحريم لانه تضيق ، و لذا اتسع الحل لرسول الله صلى الله عليه و سلم من الله سبحانه ، بل من حيث هو يترتب على المصاهرة ، حقيقة النعمة هى المصاهرة لانها هى التى تصير الأجنبي قريبا و عضدا و ساعدا بهم ما أهمك ، و لا مصاهرة بالزنا ، فالصهر زوج البنت مثلا لا من زنى بنت الانسان ، فاتق الصهرية و فائدتها ايضا ، اذ الانسان ينفر عن الزانى بيته فلا يعرف به بل يعاديه فأتى ينتفع به ؛ فالمرجح القياس ، و قد بينا فيه إلغاء وصف زائد على كونه وطأ و ظهر ان حديث الجزئية و اضافة الولد الى كل منهما كملا لا يحتاج اليه فى تمام الدليل ، الا ان الشيخ ذكره يائنا لحكمة العلة يعنى ان الحكمة فى ثبوت الحرمة بهذا الوطى كونه سببا للجزئية بواسطة الولد المضاف الى كل منهما كملا ، و هو ان انفصل فلا بد من اختلاط ما ، و لا يخفى ان الاختلاط لا يحتاج تحققة الى الولد و الا لم تثبت الحرمة بوطى غير معلق ، و الواقع خلافه فتضمنت جزاؤه - انتهى . و بهذا البيان الواضح اندفع ما فى المحلى من تعبير ابن حزم المسائل المذكورة بالتمويهات . و لم يصل فهمه الى درك ما قاله الأئمة - كما لا يخفى على المدقق .

تركوا ما قالوا في أول المسألة، فإن قالوا: إن ذلك يحرم؛ فقد زعموا أن جماعها كان حراما معروفا إياه<sup>١</sup> صاحبه وهو يعلم أنه حرام يحرم الحلال؛ فهذا ترك لقولهم: لا يحرم حرام حلالا .

أخبرنا محمد بن الحسن الشيباني<sup>٢</sup> قال أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي<sup>٣</sup> عن أبي حصين<sup>٤</sup> عن خيثمة بن عبد الرحمن الجعفي<sup>٥</sup> قال: مكتوب في التوراة: «ملعون من نظر إلى فرج امرأة وبناتها»<sup>٦</sup> .

(١) كذا في الأصول . وتأمل فيه ، و المراد ان صاحبه كان معروفا بالجماع الحرام ، ولعله كان « به » ، فرفقه الناسخ وكتبه « إياه » ، و العلم عند الله تعالى .

(٢) هذا قول راوى كتاب الحجّة عن الامام محمد ، ولعله عيسى بن ابان و هو صاحبه وتليذه ، وقد صرح بذلك الفاضل اللكنوى في التعليق الممجد .

(٣) قد مضى في كتاب الصلاة وفي ابواب كثيرة من الكتاب .

(٤) اسمه عثمان بن عاصم بن حصين ، ويقال : يزيد بن كثير ، الأسدي الكوفي ، من رجال الستة ، مات سنة عشرين و مائة ، وقيل : بعد ذلك ؛ وقد مضى من قبل .

(٥) هو من رجال الستة ، وهو ابن ابي سبرة يزيد بن مالك بن عبد الله بن ذؤيب الجعفي الكوفي ، لأبيه ولجده صحبة ، وهو من التابعين الأجلاء ، روى عن ابيه وعن علي بن ابي طالب و ابن عمر و ابن عمرو و ابن عباس و البراء بن عازب و عدي بن حاتم و النعمان بن بشير وغيرهم من الصحابة و التابعين ، وعنه زر بن حبيش و ابو اسحاق السبيعي و طلحة بن مصرف و عمرو بن مرة الجلي و قنادة و الأعمش و منصور وغيرهم ؛ كوفي تابعي صالح سخي ثقة ، مات قبل ابي وائل و كان في جنازته ، مات بعد ستة ثمانين ، وقيل غيره - كذا في التهذيب .

(٦) قال المعلق : فإن قلت : كيف التمسك بالتوراة و انها منسوخة ؟ قلنا : نعم ، لكن اذا قص الله و رسوله شيئا و لم ينكرها فهي حجة ، كما قال الأصوليون - اه . =

محمد قال: أخبرنا قيس بن الربيع قال أخبرنا الأعرج بن صالح عن خليفة بن حصين عن أبي نصر عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما،  
= والصواب فلم ينكره فهو حجة، فإن «الشيء» مذكور والضمير إليه يرجع مذكراً - تدبر -  
والآثر ذكره ابن حزم في المحلى غير سند حيث قال: وخبّر عن وهب بن منبه أن  
في التوراة مكتوباً «من كشف عن فرج امرأة وابتها فهو ماعون» ثم قال: وهذا  
طريف جداً - اهـ - ولم يزد على ذلك، فهذه دعوى بلا حجة وبرهان، وما أخرجه  
محمد في الكتاب باسناد لا مطمئن فيه فكيف يكون طريفاً جداً! وخيشمة تابعي جليل  
يحتمل أنه قرأ في التوراة أو روى عن وهب بن منبه وهو عالم بالكتب السماوية، كما  
هو مذكور في أحواله - تأمل حق التأمل -

(١) كذا في الأصول «الأعرج بن صالح» وهو عندي خطأ، والصواب «الأعرج بن  
الصباح»، وفي ترجمة خليفة بن حصين من التهذيب ج ٣ ص ١٥٩: روى عنه الأعرج  
ابن الصباح؛ وفي ترجمة قيس بن الربيع الأسدي ج ٨ ص ٣٩١ من التهذيب: روى  
عن الأعرج بن الصباح؛ وقال الخافظ في ترجمة الأعرج من التهذيب ج ١ ص ٣٦٤:  
الأعرج بن الصباح النخعي المنقري الكوفي، مولى آل قيس بن عاصم، والد الأبيض،  
روى عن خليفة بن حصين بن قيس بن عاصم وأبي نصر، وعنه الثوري وقيس بن  
الربيع وأبو شيبه؛ قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح؛ قلت:  
وقع ذكره في أثر علقه البخاري، نهت عليه في ترجمة خليفة بن حصين؛ وقال المعجل:  
ثقة، وقال ابن حبان في الثقات: أنه من أهل البصرة وإن محمد بن سواء روى عنه  
أيضاً - انتهى - وفي الأصول وقع مصحفاً لا محالة - تأمل -

(٢) هو من رجال أبي داود والترمذي والنسائي، خليفة بن حصين بن قيس بن عاصم  
النخعي للمنقري، روى عن أبيه حصين بن قيس بن عاصم وجده قيس بن عاصم وعلي  
ابن أبي طالب وزيد بن أرقم وأبي الأحوص الجشمي وأبي نصر الأسدي الراوي =

قال : جاء رجل من أهل خراسان إلى عبد الله بن عباس فقال : تحتى امرأة من أجل الناس قد ولدت لى سبعة كلهم قد أطاق السلاح<sup>١</sup> وإني كنت

== عن ابن عباس، روى عنه الأغر بن الصباح ؛ قال النسائي : ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ؛ قلت : وقع ذكره في حديث موقوف علقه البخارى في النكاح لشيخه أبى نصر الأسدى ؛ وسيأتى ذكره في ترجمة أبى نصر ، ويلزم المزي أن يرقم له علامة التعليق كما صنع في ترجمة عبد الرحمن بن فروخ ؛ وقال أبو الحسن بن القطان الفاسى : حديثه عن جده مرسل و إنما يروى عن أبيه عن جده - انتهى . وليس كما قال ، فقد جزم ابن أبى حاتم بأن زيادة من رواه « عن أبيه » وهم . (٣) وهو أبو نصر الأسدى ، بصرى ، روى عن ابن عباس « إذا زنى بأمرأته حرم عليه امرأته » ، وعنه خليفة ابن قيس بن عاصم المنقرى ، قال البخارى : لم يعرف سماعه من ابن عباس ، وقال أبو زرعة : أبو نصر الأسدى الذى يروى عن ابن عباس ثقة - كذا في التهذيب .

(٤) فى المسألة روايتان : احدهما هذه وهى دالة على الحرمة عندة ، كما صرح به بقوله « قد حرمت عليك » فما فى فيض البارى من أن لم يذهب الى الحرمة محمول على الرواية الأخرى عنه . وفى ج ٢ ص ١١٣ من أحكام القرآن للجصاص : و روى عكرمة عن ابن عباس فى الرجل زنى بأمرأته بعد ما يدخل بها قال : تخطى حرمتين و لم تحرم عليه امرأته ؛ و روى عنه أنه قال : لا يحرم الحرام الحلال ؛ و ذكر الأوزاعى عن عطاء أنه كان يتأول قول ابن عباس « لا يحرم حرام حلالا » على الرجل يزنى بالمرأة و لا يحرمها عليه زناه ؛ و هذا يدل على أن قول ابن عباس الذى رواه عكرمة فى أن الزنا بالأم لا يحرم البنت لم يكن عند عطاء كذلك ، لأنه لو كان ثابتا عنده لما احتاج الى تأويل قوله : لا يحرم الحرام الحلال - انتهى .

(١) و كان فى الأصول « السلام » و هو مصحف ، و الصواب ما فى الجوهر النقى ج ٢ ص ٨٤ و فى المحلى ج ٩ ص ٥٣٢ : كلهم صار رجلا يحمل السلاح ، و ج ٧ ص ١٦٩ من الجوهر النقى على سنن البيهقى .

كتاب الحجة ما لا يجمع بينه في النكاح من الآمات و البنات ج - ٣

قد أصبت من أمها صبوة<sup>١</sup> فما ترى؟ قال: كم مالك؟ قال: ثلاثمائة ألف؛ قال: فيكم يسرك<sup>٢</sup> أن تفد بها من مالك؟ فقال: بمالي كله؛ قال: قد حرمت عليك. محمد قال أخبرنا قيس بن الربيع عن القعقاع<sup>٣</sup> بن يزيد الضبي<sup>٤</sup> قال: سألت الحسن البصري عن رجل ضم إليه صبية<sup>٥</sup> بشهوة أيتزوج أمها؟ قال: لا<sup>٦</sup>.

(١) تأكيد للفعل. وهو كناية عن الجماع والتفيل واللمس بشهوة.

(٢) وبهامش الأصل: اعني بكم من مالك تريد ان تجعلها كفارة لتحليل امرأتك التي حرمت عليك - اه. يعني فلا تقدر على تحليلها و ان انفقت مالك كله فانها حرمت عليك مؤبدا.

(٣-٣) وفي التاريخ الكبير للبخاري: القعقاع بن يزيد الضبي كوفي، سمع ابراهيم والحسن، روى عنه مغيرة بن مقسم و الثوري. نسبه جرير بن عبد الحميد - انتهى. وهو الذي في الكتاب، وهو شيخ قيس بن الربيع، و وقع في الأصول: القعقاع عن يزيد الضبي، تصحيف، والصحيح: القعقاع بن يزيد الضبي، فكلمة «بن» صحفت بحرف «عن»، فوقع الخلل في التعيين. والصواب: الضبي، لا الضبي، فاحفظ، فالحمد لله تعالى على ما ارانى الصواب. ونسبة «الضبي» هي الصواب - كما هو في الأصول.

(٤) كذا في الأصل. وفي الهندية: صبيته، والصواب: صبية، بغير الضمير كما هو في الأصل. و القرينة عليه: أيتزوج أمها.

(٥) لأن الضم بشهوة واللمس بها وكذا النظر الى فرجها بشهوة سبب داع الى الوطئ فيقام مقامه في موضع الاحتياط؛ وفي ذلك آثار كثيرة من السلف. راجع مبسوط السرخسي و احكام القرآن؛ قال ابو بكر: و اتفق اصحابنا و الثوري و مالك و الأوزاعي و الليث و الشافعي ان اللبس لشهوة بمنزلة الجماع في تحریم ام المرأة و بنتها، فكل من حرم بالوطئ الحرام اوجبه باللمس اذا كان لشهوة. و من لم يوجبه بالوطئ الحرام =

لم يوجب باللبس لشهوة، ولا خلاف ان اللبس المباح في الزوجة وملك اليمين يوجب تحريم الأم والبنت، إلا شيئاً يحكى عن ابن شبرمة انه قال: لا تحرم باللبس وإنما تحرم بالوطئ الذي يوجب مثله الحد؛ وهو قول شاذ قد سبقه الاجماع بخلافه؛ واختلف الفقهاء في النظر هل يحرم أم لا؟ فقال اصحابنا جميعا: اذا نظر الى فرجها لشهوة كان ذلك بمنزلة اللبس في ايجاب التحريم، ولا يحرم النظر للشهوة الى غير الفرج، وقال الثوري: اذا نظر الى فرجها متعمدا حرمت عليه امها وابنتها، ولم يشترط ان يكون لشهوة، وقال مالك: اذا نظر الى شعر جارية تلذذا او صدرها او ساقيها او شيء من محاسنها تلذذا حرمت عليه امها وابنتها، وقال ابن ابي ليلى والشافعي: النظر لا يحرم ما لم يلبس، قال ابو بكر: روى جرير بن عبد الحميد عن حجاج عن ابي هانئ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه امها وابنتها، وروى حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: لا ينظر الله الى رجل نظر الى فرج امرأة وابنتها، وروى الأوزاعي عن مكحول ان عمر جرد جارية له فسأله اياها بعض ولده، فقال: انها لا تحمل لك، وروى حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه جرد جارية ثم سأله اياها بعض ولده، فقال: انها لا تحمل لك، وروى المثني عن عمرو بن شعيب عن ابن عمر انه قال: ايما رجل جرد جارية له فنظر اليه منها يريد ذلك الأمر فانها لا تحمل لابنة، وعن الشعبي قال: كتب مسروق الى اهله قال: انظروا جاريتي فلانة فيبعوها فاني لم اصب منها الا ما حرمتها على ولدي من اللبس والنظر؛ وهو قول الحسن والقاسم بن محمد ومجاهد وابراهيم، فاتفق هؤلاء السلف على ايجاب التحريم بالنظر واللبس، وإنما خص اصحابنا النظر الى الفرج في ايجاب التحريم دون النظر الى سائر البدن لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «من نظر الى فرج امرأة لم تحصل له امها ولا ابنتها»، فخص النظر الى الفرج بايجاب التحريم دون النظر الى سائر البدن، وكذلك روى عن ابن مسعود و ابن عمر =

محمد قال : أخبرنا يعقوب بن إبراهيم<sup>١</sup> قال أخبرنا المغيرة<sup>٢</sup> عن إبراهيم<sup>٣</sup> أنه قال في رجل فجر بابنة امرأته ، قال : حرمت عليه أمها .

محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم : إذا قبل الرجل أم امرأته أو لمسها من شهوة حرمت عليه امرأته .

محمد قال : أخبرنا إسماعيل بن عياش الحمصي<sup>٤</sup> قال حدثني سعيد بن يوسف<sup>٥</sup>

و لم يرو عن غيرهما من السلف خلافة ، فثبت بذلك ان النظر الى الفرج مخصوص بإيجاب التحريم دون غيره ، وكان القياس ان لا يقع تحريم بالنظر الى الفرج كما لا يقع بالنظر الى غيره من سائر البدن ، الا انهم تركوا القياس فيه الاثر و اتفاق السلف ، و لم يوجبوه بالنظر الى غير الفرج و ان كان لشهوة ، على ما يقتضيه القياس : ألا ترى ان النظر لا يتعلق به حكم في سائر الأصول ألا ترى انه لو نظر و هو محرم او ضائم فأمنى لا يفسد صومه ، و لو كان الا نزال عن لمس فسد صومه و لزمه دم لآحرامه ! فعلمت ان النظر من غير لمس لا يتعلق به حكم ، فلذلك قلنا : ان القياس ان لا يحرم النظر شيئا الا انهم تركوا القياس في النظر الى الفرج خاصة لما ذكرنا .

(١) هو الامام ابو يوسف القاضي .

(٢) هو المغيرة بن مقسم الضبي ، مضى فيما قبل .

(٣) هو النخعي .

(٤) تذكر ما مضى من فتح القدير .

(٥) مضى في ابواب كثيرة فيما قبل .

(٦) و هو الرحبي ، و يقال : الزرقى ، الصنعاني من صنعاء دمشق ، و قيل : انه خصي ،

من رجال مراسيل ابي داود ، روى عن عبد الله بن بسر المازني و يحيى بن ابي كثير ،

وعنه ابنه مؤمل و اسمعيل بن عياش ؛ قال ابن ابي مريم عن ابن معين : ضعيف الحديث ،

و قال ابو زرعة : الدمشقي عن احمد ليس بشيء ، و قال ابو حاتم : ليس بالمشهور =

عن يحيى بن أبي كثير قال : سئل عروة بن الزبير وسعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن وسالم بن عبد الله عن رجل أصاب امرأة حراما هل يحل له نكاح امرأة أرضعتها ؟ فقالوا كلهم : هي حرام .

محمد قال : أخبرنا إسماعيل بن عياش الحمصي قال حدثني ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه عن الرجل يزني بالمرأة قال : لا ينكح أمها ولا ابنتها .

== و حديثه ليس بالمنكر ، وقال محمد بن عوف : كان يسكن بجبل ، وهو حمصي ، ضعيف الحديث ليس له كثير شيء ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال مرة : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : ليس له أنكر ( كذا ) من حديث ابن عباس وسأوا بين أولادكم في العطية ، الحديث ؛ وهو قليل الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، له عند أبي داود « أن النبي صلى الله عليه وسلم غير ثوبه وهو محرم » قلت : وقال ابن طاهر : حدث عن يحيى بن أبي كثير بالمناكير .

(١) يحيى بن أبي كثير قد مر مرارا في الأبواب الماضية .

(٢) مضوا كلهم فيما تقدم من الأبواب .

(٣) فهي صارت أمها من الرضاعة ، ويحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، كما جاء في الحديث . قال في الهداية : ولا بأمه من الرضاعة ولا بأخته من الرضاعة لقوله تعالى « وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة » ولقوله عليه السلام : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب - اهـ . فالجمع بين الابنة والبنات من الرضاعة حرام ، وكذا بامرأة زنى بها لا يجوز نكاح أمها من الرضاعة لأنها أم المزني بها فلا يجوز تزوجها .

(٤) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج ، الفقيه ، مضى من قبل .

(٥) هو عبد الله بن طاوس ، تقدم .

(٦) هو طاوس تابعي جليل ، تقدمت ترجمته .

(٧) كما قال أصحابنا بالحرمة بينهما .



محمد قال برأ خبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثنا سعيد بن أبي عروبة<sup>١</sup>  
عن قيس بن سعد<sup>٢</sup> عن مجاهد<sup>٣</sup> في الرجل يفجر بالمرأة قال : إذا نظر إلى  
فرجها فلا تحل لها أمها ولا بنتها<sup>٤</sup> - والله أعلم .

(١) قد مضى فيما مر من الأبواب فتذكره .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهدية « قيس سعيد » سقط لفظ « بن » من قلم الناسخ  
سهوا . وفي المحلى ج ٩ ص ٥٣٢ : قيس بن سعد . ومن طريق وكيع عن جرير بن  
حازم عن قيس بن سعد عن مجاهد قال : إذا قبلها أو لامسها أو نظر إلى فرجها من شهوة  
حرمت عليه أمها وابنتها - اهـ . وفي ج ٨ ص ٣٩٧ من التهذيب : قيس بن سعد  
المكي ، أبو عبد الملك ، ويقال : أبو عبد الله ، الحبشي ، مولى نافع بن علقمة ، ويقال :  
مولى أم علقمة ، روى عن عطاء وطاوس و مجاهد و سعيد بن جبير و عمرو بن دينار  
و مكحول الشامي و يزيد بن هرمز و غيرهم ، و عنه الحمادان و عمران القصير و جرير  
ابن حازم و رباح بن أبي معروف و هشام بن حسان و سيف بن سليمان و يزيد بن  
ابراهيم التستري و غيرهم ؛ قال احمد و أبو زرعة و يعقوب بن شيبة و أبو داود : ثقة ،  
و قال ابن معين : ليس به بأس . و قال ابن سعد كان قد خلف عطاء في مجلسه ولكن  
لم يعمر ، مات سنة تسع عشرة و مائة ، و كان ثقة ، قليل الحديث ، و ذكره ابن حبان  
في الثقات و قال : مات سنة ١٧ ، و قيل : سنة ١٩ ؛ قلت : قال العجلي : مكي ثقة ،  
و قال : مات سنة ١٩ ، و سئل أبو داود عن قيس و ابن جريح في عطاء قال : كان  
قيس أقدم ، و ابن جريح يقدم - انتهى .

(٣) تقدم فيما قبل من الأبواب .

(٤) فهؤلاء السلف متفقون على أن من زنى بامرأة حرمت عليه أمها و ابنتها ، و قد تكلم  
أبو بكر الجصاص الرازي في هذه المسألة و بسط فيها الكلام رواية و ذرية و أخبارا  
و آثارا و نقضا و إrama في صفحات من أحكام القرآن . فراجع إليه فإنه مفيد =

## باب ما لا يجوز وطؤه

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يتزوج الأمة في عدتها فيدخل بها ثم يشتريها: إنه لا بأس بأن يطأها بالملك إذا انقضت عدتها من الزوج الأول<sup>١</sup>. وقال أهل المدينة: لا يحل له أبدا<sup>٢</sup>.

وقال محمد: وكيف حرمت عليه هذه وقد اشتراها وملكها؟ قالوا: لأنه<sup>٣</sup> وطأها في عدتها من غيره. قيل لهم: وكيف حرم عليه ذلك وطأها إذا ملكها؟ وبأى شيء صار ذلك حراما عليه أبدا؟ هل يزيد وطؤه إياها في العدة على أن يكون حراما؟ قالوا: لا. قيل لهم: فلو أن رجلا زنى بامرأة ثم اشتراها أما كان يحل له وطؤها؟ قالوا: بلى<sup>٤</sup>. قيل لهم: فكيف

= جدا، وكذا بسط القول فيه ملك العلماء في البدائع والمحقق ابن الهمام في فتح القدير وغيرهم في غيرها - والله تعالى اعلم وعليه اتم واحكم.

(١) فإذا اشتراها دخلت في «عما ملكت إيمانكم»، والنكاح بطل بالاشتراء، فإذا انقضت عدتها من الزوج الأول حل له وطؤها بالملك، ولا يخالفه نص ولا حديث ولا أثر ولا قياس صحيح، بل دلالة النص تحلها له والقياس الصحيح يقوى الحلة ويؤكدها - كما لا يخفى.

(٢) والحرمة المؤبدة ليست عليها إثارة علم فانها تكون من جانب الشارع ولم تثبت بعد.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهذية «لأنها»، وهو خطأ لا يناسب المقام. والوطء في عدة الغير وإن كان حراما لكن لما اشتراها صارت ملكه فيتصرف فيها كيف شاء، ولما كانت في عدة الغير منعه الإمام عن وطئه إياها لئلا يسقى ماءه زرع غيره، حتى تفرغ من العدة.

(٤) يعنى يحل له وطؤها، لأنه اشتراها فصارت في ملك يمينه حل وطؤها.

الوطؤ في العدة يحرمها عليه أبداً و الزنا [ لا يحرمها أبداً ؟ ] لأنّ كان الوطؤ في العدة يحرمها أبداً فالزنا [ أخرى أن يحرمها ] وكيف زعمتم أن ذلك يحرم و أنتم تزعمون أنه لا يحرم الحرام حلالاً<sup>١٢</sup> .

(١) في الأصل الهندي « لان » و ان كان هو صحيحاً لكن الكتابة توهم الى المعنى غير المراد به ههنا .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و زيد من الهندية - ف .

(٣) فالحكم بعدم حلها له ابداً يورث مفساد في مذهبكم و ترك لقولكم « ان الحرام لا يحرم حلالاً » و ههنا لزم ذلك بزعمكم انه يحرمه و الزنا اشد من الوطؤ في العدة بعد التزوج ، و انتم جعلتم الوطؤ في العدة بعد الشراء و التزوج اشد من الزنا الذي جلده الجلد او الرجم و الوطؤ بعد التزوج في العدة ليس كذلك بل يسقط عنه الحد لشبهة العقد و الشراء ، فالقول ما قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه . و في الموطأ مع شرح الزرقاني : ( مالك عن ابن شهاب عن ابي عبد الرحمن عن زيد بن ثابت انه كان يقول في الرجل يطلق الامة ثلاثاً ثم يشتريها : انها لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ) لعموم الآية . و على هذا الجمهور و الامة الأربعة ، خلافاً لقول بعض السلف تحل لعموم « او ما ملكت ايمانكم » قال ابو عمر : هذا خطأ لأنها لا تبيح الأمهات و الأخوات و البنات فكذا سائر المحرمات ؛ ( مالك انه بلغه ان سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار سئلا عن رجل زوج عبداً له جارية له فطلقها العبد البتة ) اى جميع طلاقه و هو اثنتان ( ثم وهبها سيدها له هل تحل له بملك اليمين ؟ فقالا : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره : مالك انه سأل ابن شهاب عن رجل كانت تحته امة مملوكة فاشتراها و قد كان طلقها واحدة فقال : تحل له بملك يمينه ما لم يبت طلاقها ، فان بت طلاقها فلا تحل له بملك يمينه حتى تنكح زوجاً غيره ) للآية اذ لم يفصل فيها بين حرة و امة - انتهى . لكن الآية لم تفصل فيها ايضاً ان طلقها واحدة تحل له بملك يمينه ، و ان بت طلاقها لا تحل له بملك يمينه ، لا فرق بين ملك اليمين و الطلاق واحدة او غيرها - فافهم .

## باب الأمة تكون تحت زوج فيموت عنها أو يطلقها<sup>١</sup>

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الأمة يهلك عنها زوجها أو يطلقها طلاقاً بائناً<sup>٢</sup> فيطأها سيدها في عدتها : إنه قد أساء<sup>٣</sup> ، ولا يطأها

- (١) كذا في الهندية ، وفي الأصل الى قوله « فيموت » - ف .
- (٢) و البائن ينبي بالانقطاع بالكلية ، وكذا عدة المتوفى عنها زوجها فأورث شبهة في خلوص الملك و مخصوصه ، فوطؤها السيد في عدتها و كان الجواز في محل الاشتباه .
- وفي المحلى : و الأمة المعتدة لا تحل لسيدها حتى تنقضي عدتها . لقول الله تعالى « ولكن لا تواعدنهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا » و السر : النكاح ، و السر ايضا ضد الاعلان ، و كلاهما ممنوع بنص الآية ، و لا خلاف في هذا - انتهى . و الخلاف موجود كما ترى ؛ و السيد لا يريد النكاح و لا يخفيها بل يطؤها بالملك فكيف يكون مخالفا للآية و هي لم تعرض له ؟! و ما كان ربك نسيا - فافهم .
- (٣) و الاساءة دون التحريمية ، و هي الى الجواز و الاباحة اقرب من التحريمية .
- و في الدر المختار : قالوا : الاساءة ادون من الكراهة - اه . نص على ذلك في التحقيق ، و في التقرير الاكمل من كتب الأصول : لكن صرح ابن نجيم في شرح المنار بأن الاساءة اخش من الكراهة ، و هو المناسب هنا لقول التحرير ، و تاركها يستوجب اساءة اى التضييل و اللوم ، و قد يوفق بأن مرادهم بالكراهة التحريمية . و المراد بها في شرح المنار التنزيهية ، فهي ادون من المكروه تحريما و فوق المكروه تنزيها - اه .
- راجع رد المختار ، و قد فصله العلامة ابن عابدين فيه ، و المراد هنا ايضا الاساءة التي هي اخش من التنزيهية لانه وطأها في عدة الزوج و ان كان مالكا لها في نفس الأمر .
- و لكن لم يناسب للسلم ان يطأ امرأة تكون في عدة الغير و ان كان له فيها حق ما في الأصل ، و الحاصل ان الحكم يدور مع علة الكراهة . و قد صرح الامام رضي الله عنه بأنه لا يطأها بعد ذلك الى انقضاء العدة .

بعد ذلك حتى تنقضي عدتها من زوجها، فإذا انقضت عدتها من زوجها فلا بأس بأن يطأها بالملك . وقال أهل المدينة : لا يحل له ذلك .

وقال محمد : بسببه <sup>١</sup> أيضا لقولكم الأول <sup>٢</sup> تزعمون أن رجلا يأتي أمته في عدة من غيره إنها لا تحل له أبدا ! فكيف كان هذا هكذا ؟ رأيتم رجلا زوج أمته رجلا ثم وطئها المولى وهي تحت الرجل أليس قد ركب ما لا يحل له ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فإن طلقها الزوج أو مات عنها فانقضت عدتها أيحل لمولاها وطؤها بالملك ؟ قالوا : نعم . قيل لهم : فهذا ترك لقولكم <sup>٣</sup> ! رأيتم لو كان زوجها طلقها واحدة يملك الرجعة أليست المرأة امرأته بعد ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فإن وطئها المولى في العدة ثم انقضت العدة أيحل له أن يطأها بالملك ؟ قالوا : لا . قيل لهم : حلت الأولى

(١) لأنها في عدة زوجها فلا تحل للسيد أن يطأها .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « سببه » ولا يفهم معناه ، فلعلة تصحيف أو سقط

بعض الكلمات من الأصول - والله اعلم - ف .

(٣) ظاهره يقتضي ترك شيء من العبارة ، و إلا فما معنى قوله « أيضا لقولكم الأول » !

و لعل العبارة هكذا بسبب قولكم الأول تزعمون ، فعلى هذا لا يناسب قوله الذي يأتي

بعده « هذا هكذا » كما لا يخفى . أى فكيف قلتم : لا يحل للمولى أن يطأها بالملك ، و إذا

وطأها المولى في عدة من غيره لا يحل له أبدا ، فقد سووتم بينهما و الحال أن الفرق بين

المسألتين ظاهر بالوطني بعد انقضاء العدة بالملك وعدم انقضائها من غيره - فافهم .

(٤) يعنى لا تكون الأولى مثل الثانية في عدم الحل . فإن الوطأ في الأول جائز بالملك ،

و في الثاني لا يجوز لكونه في العدة من الغير .

(٥) أى ارتكب و فعل ما لا يحل له لكونها في نكاح الغير .

(٦) أى القول الذى قلتم به أولا أنه لا يحل له ذلك .

وقد وطئها وهي امرأة الزوج وحرمت هذه لهم<sup>١</sup> وهل حرم<sup>٢</sup> على مولاها وطؤها إلا لأنها في عدة الأولى<sup>٣</sup> [ليست في عدة . قيل لهم : وهل حرم على مولاها إلا لأنها في عدة من زوجها؟] قالوا : لم يحرم وطؤها إلا ذلك . قيل لهم : فإذا كانت زوجته ولم يطلق أليس حرام على المولى أن يطأها؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فهل بين الحرمتين فرق؟ ولو كان<sup>٤</sup> بينهما فرق لكانت التي لم يطلقها أعظم حرمة ! قالوا : بلى هي أعظم حرمة . قيل لهم : فكيف حرمت التي وطئت في العدة ولم تحرم الأخرى؟ ! لن حرمت الموطوءة<sup>٥</sup> في العدة للأخرى أحرم وأحرى أن لا يطأها مولاها ! وما هما إلا سواء .

### باب الرجل يفجر بالمرأة ثم يريد أن يتزوجها

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يزني بالمرأة ثم يريد أن يتزوجها : إنه لا بأس بذلك . وقال أهل المدينة : لا يحل له أن ينكحها

(١) كذا في الأصول ، و العبارة مختلفة النظام ولعله « وحرمت هذه له قبل لهم » تأمل في الجزئيات الإلزامية من الإمام محمد على أهل المدينة .

(٢) في الأصول « حرمت » بالتأنيث ، ولا يليق بالمقام ، فإن فاعله « وطؤها » مذكر لفظا فيناسبه « حرم » مذكرا .

(٣) هكذا في الأصول ، يعنى حرمة الوطئ<sup>٦</sup> على المولى لأنها في عدة من الغير ، « و الأولى » بزيادة الواو ، « ليست في عدة » مع ذلك لا يتم نظام العبارة - كما لا يخفى .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وزيد من الهندية - ف .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « كانت » بالتأنيث ، وليس بصواب .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية « الموطاة » . و عليك بالتأمل في مسائل الباب ، حتى

يتضح لك ما هو الصواب ، وإنى لقصور باعى في العلم والفهم في شك واضطراب ،

والله يهدي من يشاء الى طريق الحق وهو المنعم الوهاب .

حتى تستبرئ<sup>١</sup> رحمها من الماء الفاسد<sup>٢</sup> .

وقال محمد: أرى أهل المدينة قد جعلوا على الزانية عدة<sup>٣</sup>، وقد جاءت السنة أنه لا عدة على الزانية، ولو كانت عليها عدة في<sup>٤</sup> هذا الوجه أيضا يحل له نكاحها لأن العدة لو وجبت إنما كانت عدة من الزوج الذي تزوجها لأنه هو الذي قد زنى بها، وقد جاءت الآثار بخلاف ما قال أهل المدينة: الحديث<sup>٥</sup> المعروف عن أبي بكر<sup>٦</sup> رضى الله عنه أنه حدث امرأة بكرا

(١) كذا في الأصل . وفي الهندية « يستبرئها » بصيغة الغائب المذكور وهو صحيح لفظا ومعنى . وما في الأصل أيضا صحيح بتكلف . أى : تستبرئ المرأة المزنى بها رحمها من الماء الفاسد ، أو تستبرئ الزانى الذى يريد نكاحها رحمها من مائه الفاسد . وفي المدونة من باب فى الرجل يزنى بأمرأته أو يتزوجها عمدا : قلت : أفيتزوج الرجل المرأة التى قد زنى بها هو نفسه فى قول مالك ؟ قال : نعم بعد الاستبراء من الماء الفاسد - اهـ . وراجع كتاب الاستبراء من المدونة .

(٢) وهو ماء الزنا لأنه لم يقع على حكم الشرع فصار فاسدا .

(٣) لأنهم جعلوا عليها الاستبراء وقالوا : لا يجوز النكاح الا بعد الاستبراء ؛ فكأنهم جعلوا عليها العدة والحال ان العدة ليست على الزانية لأنه لا قيمة لماء الزانى ، ولا يفسخ النكاح بالزنا ، ولذا قيل كما فى الفتح : لو زنت امرأة رجل لم تحرم عليه و جاز له وطؤها عقب الزنا - اهـ .

(٤) كذا فى الأصول ، تأمل فيه هل الصواب فى هذا الوجه ، أو فى هذا الوجه ، بالفاء .

(٥) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « للحديث » باللام الجارة ، وما فى الأصل اقرب الى الصحة مما فى الهندية .

(٦) وفى السنن الكبرى للبيهقى ج ٧ ص ١٥٥ : وروينا عن أبى بكر الصديق رضى الله عنه =

ورجلا بكرا في زناهما ثم زوجها منه ، ولم يبلغنا أنه ذكر استبراء ولا عدة .  
وعن عمر بن الخطاب <sup>١</sup> رضى الله عنه مثله .

= في رجل بكر اقتض امرأة و اعترفا فجلدهما مائة ثم زوج احدهما من الآخر مكانه و نفاهما سنة - اه . و في المحلى : و قد جاء اباحة نكاحهما عن ابي بكر و عمر و ابن عباس و ابن عمر - اه . ثم قال ابن حزم بعد اسطر : و انما الرواية عن ابي بكر و عمر رضى الله عنهما بحضرة الصحابة فكما حدثنا يحيى بن عبد الرحمن بن مسعود نا احمد ابن دحيم نا ابراهيم بن حماد نا اسمعيل بن اسحاق القاضي نا علي بن عبد الله هو ابن المديني نا يحيى بن زكريا بن ابي زائدة نا محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : بينما ابو بكر الصديق في المسجد اذ جاء رجل فلاث عليه لوثا من كلام و هو دهش فقال ابو بكر لعمر : قم فانظر في شأنه فان له شأنا ، فقام اليه عمر ، فقال له : ان ضيفا ضافني فزني بابلته ، فضرب عمر في صدره و قال له : قبحك الله الا ستريت على ابتك ! فأمر بهما ابو بكر فضربا الحد ثم زوج احدهما الآخر ثم امر بهما ان يغربا حولاً - انتهى .

(١) و اخرج البيهقي في السنن من طريق الشافعي : ثنا سفيان حدثني عبيد الله بن ابي يزيد عن ابيه ان رجلا تزوج امرأة و لها ابنة من غيره و له ابن من غيرها ففجر الغلام بالجارية فظهر بها حمل فلما قدم عمر رضى الله عنه مكة رفع ذلك اليه فسألها فاعترفا فجلدهما عمر الحد و حرض ان يجمع بينهما فأبى الغلام - اه . و من طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم انا الشيباني عن الشعبي : ان جارية فجرت فأقيم عليها ثم انهم اقبلوا مهاجرين فتابت الجلدية فحسنت توبتها و حالها فكانت تخطب الى عمها فيكره ان يتزوجها حتى يخبر ما كان من امرها و جعل يكره ان يفشى ذلك عليها فذكر امرها لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال له : زوجها كما تزوجوا صالحى قياتكم - اه .

قال ابن حزم في المحلى : هذا لا حجة لهم فيه لأن الاظهر انه كان بعد توبتهما - اه . قلت : من اين علمت ان الاظهر هو كذا ؟ بل الاظهر عدمه لأنه لم يذكر فيه =



و بلغنا عن ابن عباس رضى الله عنهما <sup>١</sup> أنه سئل عن رجل يزنى بالمرأة  
 = لا صراحة ولا إشارة أنه كان بعد التوبة ، بل رواية البيهقي صريحة في عدمه فإن  
 فيه ، فجلدها مائة ثم زوج أحدهما الآخر مكانه ، وليس فيه أنها تابا أولا ثم زوجها !  
 فهو حجة عليه . ثم قال : وهو حجة عليهم لأن فيه أن أبا بكر غربها حولاً ، والخنفون  
 لا يرون تغريباً في الزنا جملة ، والمالكيون لا يرون تغريب المرأة في الزنا ، فهذا فعل  
 أبي بكر وعمر بحضرة الصحابة - اهـ . قلت : أن الخنفية لم ينكروا التغريب ، كيف وهو  
 ثابت ! بل لم يجعلوه جزءاً من حد الزنا وداخلاً فيه كما هو في نص القرآن . فإن فيه :  
 جلد مائة من غير ذكر التغريب لا إشارة ولا كناية فضلاً عن الصراحة ، وما كان  
 ربك نسياً ؛ بل هو على رأى الإمام أن رأى المصلحة فيه والالاء والعطف في  
 الأحاديث يدل على أنه ليس بداخل في الحد ، أى الجلد والرجم ، بل يمكن أن نقول  
 أنه منسوخ يدل عليه حديث البخارى من قول أبي هريرة رضى الله عنه : أن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قضى فيمن زنى ولم يحصن بنى عام واقامة الحد - اهـ . فقد غاير  
 بين الحد والتقى ، ووضح حديث آخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام : والثيب  
 بالثيب جلد مائة ورجم ؛ فانه منسوخ عند الجميع ، فكذا قوله : البكر بالبكر جلد مائة  
 وتغريب عام ؛ منسوخ كشرطه الآخر . وقد روى عبد الرزاق في مصنفه قال :  
 غرب عمر رضى الله عنه ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب الى خيبر فالحق بهرقل فتنصر  
 فقال عمر : لا اغرب بعده مسلماً - اهـ . وقول على : حسبها من الفتنة ان ينقيا - اهـ .  
 وراجع لهذا البحث فتح القدير للحقق على الاطلاق تجد فيه شفاء للقلب . وفي  
 الدر المختار : ولا جمع بين جلد ورجم في المحصن ، ولا بين جلد ونفى أى تغريب في  
 البكر الا سياسة وتعزيراً فيفوض للإمام - اهـ . فلم به أن الخنفية قالوا به ، ولم ينكروه ،  
 ولم ينقوا به رأساً - فافهم . وياتى مزيد لذلك .

(١) قد عرفت غير مرة أن بلاغات الإمام محمد رحمه الله تعالى مسندة ، وقد اسند =

= هذا البلاغ الامام محمد رحمه الله تعالى فيما يأتي من الكتاب ، وفي الآثار للامام  
ابن يوسف من عدد ٦٠٤ ص ١٢١ : قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد  
عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال في ذلك : اوله سفاح و آخره  
نكاح - اه . و الحديث رواه البيهقي في ج ٧ ص ١٥٥ من السنن بسنده عن سعيد بن  
منصور : ثنا سفيان حدثني عبيد الله بن ابي يزيد قال سألت ابن عباس عن رجل فجر  
بامرأة أينكجهما ؟ فقال : نعم ، ذلك حين اصاب الحلال ؛ و عن محمد بن بشر عن سعيد  
ابن ابي عروبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما في الرجل يفجر  
بالمرأة ثم يتزوجها بعد قال : كان اوله سفاح و آخره نكاح ، و اوله حرام و آخره  
حلال ؛ و عن سعيد عن قتادة عن جابر بن عبد الله و سعيد بن المسيب و سعيد بن جبير  
في الرجل يفجر بالمرأة ثم يتزوجها فقالوا : لا بأس بذلك اذا تابا و اصلحا و كرمها  
ما كان ؛ و عن يزيد بن هارون انبا داود بن ابي هند عن عكرمة عن ابن عباس  
رضى الله عنهما فيمن فجر بامرأة ثم يتزوجها قال : اوله سفاح و آخره نكاح ، لا بأس  
به ؛ و عن يحيى بن ابي طالب انبا عبد الوهاب بن عطاء انبا سعيد عن ايوب عن سعيد بن  
ابن الحسن : ان ابن عباس رضى الله عنهما خرج عليهم و رأسه يقطر و قد كان حديثهم انه  
صائم فقال : انها كانت حنة ( لعل شيئا من العبارة سقط هاهنا ) هممت بها و انا قاضيها  
يوما آخر و رأيت جارية لي فأعجبني فغشيتها ، اما انى ازيدكم انها كانت بغت فأردت  
ان احضنها ؛ و روى عن ابي مجلز عن ابن عباس انه قال : اعلم ان الله يقبل التوبة  
منهما جميعا كما يقبل منهما و هما متفرقان ؛ و عن ابي هريرة رضى الله عنه انه قال : ان  
لم تنفعهما توبتهما جميعا لم تنفعهما و هما متفرقان : قال : و قرأ « ان الله هو يقبل التوبة  
عن عباده » انتهى . و الى حديث ابن عباس اشار ابن حزم في المحلى و لم يخرج به بسنده .  
و قال الجصاص في باب تزوج الزانية من احكام القرآن ج ٣ ص ٢٦٥ . و اختلف  
السلف في تزويج الزانية ، فروى عن ابي بكر و عمر و ابن عباس و ابن مسعود =

أيحل له أن يتزوجها؟ قال: كان أوله سفاحا و آخره نكاحا . ولم يذكر استبراء ولا غيره، فلو كان لا يجوز نكاح حتى يستبرئ لقال ابن عباس = و ابن عمر و مجاهد وسليمان بن يسار وسعيد بن جبير في آخرين من التابعين ان من زنى بامرأة او زنى بها غيره فجأز له ان يتزوجها، و روى عن علي و عائشة و البراء و احدى الروایتين عن ابن مسعود انها لا يزالان زانين ما اجتمعا، و عن علي: اذا زنى الرجل فرق بينه و بين امرأته و كذلك هي اذا زنت: قال ابو بكر: فمن حظر نكاح الزانية تأول فيه هذه الآية . و فقهاء الامصار متفقون على جواز النكاح، و ان الزنا لا يوجب تحریمها على الزوج، و لا يوجب الفرقة بينهما - انتهى . ثم تكلم على دأبه في معنى الآية و مرادها فراجعه . و في ج ٢ ص ١٨٧ من المدونة: ابن وهب عن ابن ابي ذئب عن شعبة مولى ابن عباس انه سمع رجلا يسأل ابن عباس قال: كنت اتبع امرأة فأصبت منها ما حرم الله علي ثم رزق الله منها توبة فأردت ان اتزوجها فقال الناس: ان الزاني لا ينكح الا زانية! فقال ابن عباس: ليس هذا موضع هذه الآية، انكحها فا كان فيه من اثم فعلي؟ قال ابن وهب: و اخبرني رجال من اهل العلم عن معاذ بن جبل و جابر بن عبد الله و ابن المسيب و نافع و عبد الله ابن مسعود و عمر بن عبد العزيز و حسين بن محمد بن علي انهم قالوا: لا بأس ان يتزوجها؛ قال ابن عباس: كان أوله سفاحا و آخره نكاحا و من تاب تاب الله عليه؛ قال جابر و ابن المسيب: كان اول امرهما حراما و آخره حلالا؛ قال ابن المسيب: من تاب تاب الله عليه؛ قال ابن المسيب: لا بأس به اذا هما تابا و اصلحا و كرها ما كانا عليه، و قرأ ابن مسعود: و هو الذي يقبل التوبة عن عباده و يعفو عن السيئات و يعلم ما تفعلون، و قرأ: انما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم، فلم ير به بأسا، و قال ذلك يزيد بن قسيط - انتهى . و ليس في هذه الروايات ذكر الاستبراء الذي قال به اهل المدينة .

و أبو بكر و عمر رضی الله عنهم إنه لا يجوز ذلك حتى تستبرئ<sup>١</sup>، و ما كان يدعون<sup>٢</sup> هذا حتى يثبتون<sup>٣</sup>، و ما كانت مسألة ابن عباس إلا مرسل<sup>٤</sup>، قيل له: رجل زنى بامرأة أيحل له أن يتزوجها؟ قال: أوله سفاح<sup>٥</sup> و آخره

(١) كذا في الأصل، و في الهندية «يستبرئ» و هو الموافق لما في المدونة: حتى يستبرئ رجمها من مائه الفاسد - اهـ .

(٢) كذا في الأصول، و الأولى «ما كانوا يدعون» تأمل .

(٣) كذا في الأصل، و في الهندية «يثبتونه» باظهار ضمير المفعول . و لعل الصواب «حتى يثبتوه» .

(٤) أي مطلق من غير قيد الاستبراء و غيره .

(٥) بكسر السين على وزان نكاح . في مجمع البحار: أوله سفاح و آخره نكاح، هو الزنا . من سفحت الماء اذا صبيته، و دم مسفوح أي مهراق، و اراد به ان المرأة تسافح رجلا مدة ثم يتزوجها و هو مكروه عند بعض الصحابة . ش: السفاح بكسر سين، نه: «مسافحين» زناة - انتهى . اعلم ان النكاح في اصل اللغة الجمع بين الشيتين ثم يستعمل في الوطى حقيقة و في معنى العقد من غير و طى و في الوطى من غير عقد، و هو السفاح . قال الجصاص في احكام القرآن: عن الكوفيين و المبرد عن البصريين ان النكاح في اصل اللغة الجمع بين الشيتين، ثم وجدناهم قد سموا الوطأ نفسه نكاحا من غير عقد . كما قال الأعشى و غيره، و لا يمتنع احد من اطلاق اسم النكاح على الوطى . و قد يتناول الاسم العقد ايضا، قال الله تعالى «اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن» و المراد به العقد دون الوطى . و قال النبي صلى الله عليه و سلم: انا من نكاح و لست من سفاح؛ فدل بذلك على معنيين: احدهما ان اسم النكاح يقع على العقد، و الثانى دلالة على انه قد يتناول الوطأ من غير عقد، و لولا ذلك لا كفى بقوله: انا من نكاح؛ اذ كان السفاح لا يتناول اسم النكاح بحال، =

نكاح ؛ ولو كان الأمر كما قال أهل المدينة لقال : لا يحل له أن يتزوجها حتى يستبرئها من مائه ؛ وكيف أغفل<sup>١</sup> هذا في قوله ابن عباس عند المسألة<sup>٢</sup>

== فدل قوله : ولست من سفاح ؛ بعد تقديم ذكر النكاح ان النكاح يتناول الأمرين فبين صلى الله عليه وسلم انه من العقد الحلال لا من النكاح الذي هو سفاح ، ولما ثبت بما ذكرنا ان الاسم ينظم الأمرين جميعا من العقد والوطى<sup>٣</sup> و ثبت بما ذكرنا من حكم هذا الاسم في حقيقة اللغة ، و انه اسم للجمع بين الشئين . و الجمع انما يكون بالوطى<sup>٤</sup> دون العقد . اذ العقد لا يقع به جمع لانه قول منهما جميعا لا يقتضى جمعا في الحقيقة . ثبت ان اسم النكاح حقيقة للوطى<sup>٥</sup> مجاز للعقد . و ان العقد انما سمي نكاحا لانه سبب يتوصل به الى الوطى<sup>٦</sup> تسمية الشيء باسم غيره اذا كان منه بسبب او مجاورا له ، فوجب ان يحمل قوله تعالى : ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ، على الوطى<sup>٧</sup> فاقضى ذلك تحريم من وطئها ابوه من النساء عليه لان النكاح اسم للوطى<sup>٨</sup> ولم يختص ذلك بالمباح منه دون المحذور ، والوطؤ نفسه لا يختص عند الاطلاق بالمباح منه دون المحذور بل هو على الأمرين حتى يقوم الدلالة على تخصيصه . و قد اختلف اهل العلم في ايجاب تحريم الأم والبنت بوطى<sup>٩</sup> الزنا فروى عن عمران بن حصين في رجل زنى بأم امرأته حرمت عليه امرأته ، و هو قول الحسن وقتادة و ابن المسيب و سليمان بن يسار و سالم و مجاهد وعطاء و ابراهيم و عامر و حماد و ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد و زفر و الثوري و الأوزاعي ، ولم يفرقوا بين وطى<sup>١٠</sup> الأم قبل الزوج او بعده في ايجاب تحريم البنت - انتهى مختصرا .

(١) يعنى ابن عباس رضى الله عنهما .

(٢) اى نكته ولم يظهره ، غفل الشيء : كتمه - كما في المغرب . اى لم يظهر هذا في قوله ولم يغفل ذلك ، اى اظهره اهل المدينة او تركه ابن عباس في قوله ولم يبين ان الاستبراء لا بد له منه و بينه اهل المدينة انه لازم ولا تحل له بدونه . و راجع مجمع البحار .

(٣) اى عند سؤال السائل .

و لم يغفل ذلك أهل المدينة ؟

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة<sup>١</sup> عن عبيد الله بن أبي يزيد قال : سألت ابن عباس رضي الله عنهما عن رجل أصاب المرأة حراما أيتزوجها ؟ قال : ذلك حين أصاب<sup>٢</sup> الحلال .

محمد قال : أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن علقمة<sup>٣</sup> سئل عن امرأة فجر بها رجل ثم تزوج بها فقال : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات و يعلم ما تفعلون » .

(١) تقدم في ابواب من الكتاب .

(٢) في الأصول « عبد الله » و الصواب « عبيد الله بن أبي يزيد » كما في التهذيب و سنن البيهقي و المحلى و المدونة ، و هو من رجال الستة ، و هو المكي ، مولى آل قارظ بن شيبه ، روى عن ابن عباس و ابن عمر و ابن الزبير و أبي لبابة بن عبد المنذر و الحسين بن علي بن أبي طالب و أبيه أبي يزيد و مجاهد و نافع بن جبير بن مطعم و سباع بن ثابت و عبد الرحمن بن طارق بن علقمة و غيرهم و روى عنه ابنه محمد و ابن المنكدر و هو أكبر منه و ابن جريج و ورقاء بن عمر و حماد بن زيد و سفيان بن عيينة و آخرون ، قال ابن المديني و ابن معين و العجلي و أبو زرعة و النسائي : ثقة ، و قال ابن سعد : ثقة كثير الحديث ، قال ابن عيينة : مات سنة ست و عشرين و مائة وله ٨٦ سنة ، قلت : ذكره ابن حبان في الثقات - قاله الحافظ في التهذيب .

(٣) أخرجه البيهقي عن سعيد بن منصور عن سفيان به مثله ، وفيه « قال نعم ذلك ، و لعل » نعم ، سقط من الأصول من قلم الكاتب .

(٤) كذا في الأصول و هو الصحيح المطابق لما في سنن البيهقي .

(٥) هو ابن قيس ، من فقهاء أصحاب ابن مسعود و أزكاهم و أحفظهم ، تقدم فيما قبل من الأبواب . و في ج ٧ ص ١٥٦ من سنن البيهقي من طريق سعيد عن قتادة عن =

## باب الرجل يسلم وعند أربع نسوة واكثر وطلاق المشرک

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا أسلم رجل وعنده خمس نسوة أو أختان<sup>۱</sup> فإن كان تزوج<sup>۲</sup> ذلك في عقة<sup>۳</sup> متفرقة فنكاح الأربع

= عزرة عن الحسن العرفى عن علقمة بن قيس ابن رجلا اثنى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقال : رجل زنى بامرأة ثم تابا واصلحا أله ان يتزوجها ؟ فثلا هذه الآية « ثم ان ربك للذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك واصلحوا ان ربك من بعدها لغفور رحيم » قال : فرددها عليه . مرارا ؛ حتى ظن انه قد رخص فيها ؛ وعن يزيد بن هارون : ثنا ابو جناب الكلبي عن بكير بن الأخنس عن ابيه قال : قرأت من الليل « وهو الذى يقبل التوبة عن عباده و يعفو عن السيئات و يعلم ما تفعلون » فشككت فلم ادر كيف أقرأها « تفعلون » او « يفعلون » ففدوت على عبد الله بن مسعود و انا اريد ان اسأله كيف أقرأها فينا انا جالس عنده اذا اتاه رجل يسأله عن الرجل يزنى بالمرأة ثم يتزوجها فقرأ عليه « وهو الذى يقبل التوبة عن عباده و يعفو عن السيئات و يعلم ما تفعلون » وعن سعيد بن منصور ثنا خلف بن خليفة ثنا ابو جناب يحيى بن ابى حية الكلبي بهذه القصة و قال : أيتزوجها ؟ و روى ابراهيم بن مهاجر عن النخعي عن همام بن الحارث عن عبد الله بن مسعود فى الرجل يفجر بالمرأة ثم يريد ان يتزوجها قال : لا بأس بذلك - انتهى .

(۱) كذا فى الاصول بالواو ، و معناه صحيح . لكن الاولى « او اكثر » بحرف « او » الترددية .

(۲) فى الاصول « اختين » و هو ليس بصواب ، لأن محله الرفع ، معطوف على « خمس نسوة » و هو مرفوع .

(۳) كذا فى الاصل ، و فى الهندية « تزوج » بناءين و هو محرف ، و الصحيح « تزوج » ماضيا كما فى الاصل .

(۴) قوله « عقد » كذا فى الهندية ، و كان فى الاصل « عقدة » و ليس بصواب .

الأول ' من الخمس جائز و نكاح الخامسة فاسد ، لأنه تزوجها على أربع فكان أصل نكاحها حراما فلا يحله الاسلام ، وكذلك الاختان ' إن تزوجهما في عقدين متفرقين فنكاح الأولى جائز و نكاح الآخرة فاسد ، لأن أصل عقدة نكاحها كان فاسدا فلا يصلحه الاسلام ، لأنه تزوج أختا على أخت فلا يحل نكاح الثانية أبدا وعنده أختها . وإن كان قد تزوج الخمس في عقدة واحدة ثم أسلم فنكاحهن جميعا فاسد فلا يحله الاسلام . وقال أهل المدينة : إذا أسلم الرجل وعنده أكثر من أربع نسوة فإنه يمسك أيتهن شاء الأولى أو الآخرة في النكاح ' الأربع و يفارق سائرهن ' .

(١) في الأصول ' الأولى ، وفي موطأ محمد ' الأول ' بالجمع ، وهو المناسب للمقام .

(٢) في الأصول ' لاختين ، و الصواب ' الاختان ، بالرفع .

(٣) كذا في الأصول ' و الآخرة في النكاح ' معرفا باللام ، و تأمل فيه ، و لعل الصواب ' في نكاح الأربع ' بالاضافة :

(٤) و هو الموافق للحديث ، و به قال مالك و الشافعي و احمد - كما في التعليق عن رحمة الأمة . و هو مذهب الامام محمد رحمه الله تعالى - كما في الموطأ فإنه قال في باب الرجل يكون عنده أكثر من أربع نسوة فيريد أن يتزوج بعد رواية حديث الثقي من طريق مالك عن ابن شهاب الذي فيه التخيير : قال محمد : و بهذا تأخذ . يختار منهن اربعا أيتهن شاء و يفارق ما بقي ، و اما ابو حنيفة فقال : نكاح الأربع الأول جائز . و نكاح من بقى منهن باطل ؛ و هو قول ابراهيم النخعي - انتهى . و في الدر المختار : و خير محمد و الشافعي عملا بحديث فير ، ز . اه . قال العلامة ابن عابدين رحمه الله في ذيله : أي خير محمد هذا الذي أسلم في اختيار الأربع مطلقا أي أربع نسوة أي أربع كانت ، و خيره أيضا في اختيار أي الأختين شاء ، و البنت أي يختار البنت في هذه الصورة لا الأم أو يتركهما جميعا لأنه روى أن غيلان الديلمي أسلم و تحته عشر =



= نسوة اسلمن معه فخبره النبي صلى الله عليه وسلم فاختر اربعا منهن؛ وكذا فيروز  
 الديلي اسلم وتحتة اختان فخبره فاختر احدهما، وانما يختار البنت لأن نكاحها أمنع  
 في نكاح الأم من نكاح الأم لها - انتهى . ومن ههنا ظهر لك ان ما قال المحشى في  
 تعليقه على الهندية من انه رجع الى قول استاذة ليس كما ينبغي، والرجوع عنه  
 لم يثبت بعد؛ اللهم! الا ان يقال: ان في هذه المسألة عنه روايتين: احدهما ما في  
 كتاب الحجّة، والآخرى ما في الموطأ، ولذا نصر مذهب استاذة وقواه وألزم بها  
 لكونها موافقة للفقهاء واصوله - كما لا يخفى على غفلة . قال في البدائع: ولأبي حنيفة  
 وأبي يوسف ان الجمع محرم على المسلم والكافر جميعا لأن حرمة ثبتت لمعنى معقول  
 وهو خوف الجور في ايفاء حقوقهم والافضاء الى قطع الرحم على ما ذكرنا  
 فيما تقدم، وهذا المعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر الا انه لا يتعرض لأهل  
 الذمة مع قيام الحرمة لأن ذلك ديانتهم وهو غير مستثنى من عهودهم، وقد نهينا عن  
 التعرض لهم عن مثله بعد اعطاء الذمة، وليس لنا ولاية التعرض لأهل الحرب فاذا  
 اسلم فقد زال المانع فلا يمكن من استيفاء الجمع بعد الاسلام فاذا كان تزوج الخمس  
 في عقدة واحدة فقد حصل نكاح كل واحدة منهن جميعا اذ ليست احدهن بأولى من  
 الأخرى والجمع محرم وقد زال المانع من التعرض فلا بد من الاعتراض بالتفريق،  
 وكذلك اذا تزوج الأختين في عقدة واحدة لأن نكاح واحدة منهما حصل جمعا  
 اذ ليست احدهما بأولى من الأخرى، والاسلام يمنع من ذلك، ولا مانع من التفريق  
 فيفرق، فأما اذا كان تزوجهن على الترتيب في عقد متفرقة فنكاح الأربع منهن وقع  
 صحيحا لأن الحر يملك الزوج بأربع نسوة مسلما كان أو كافرا ولم يصح نكاح الخامسة  
 لحصوله جمعا فيفرق بينهما بعد الاسلام، وكذلك اذا كان تزوج الأختين في عقدتين  
 فنكاح الأولى وقع صحيحا اذ لا مانع من الصحة وبطل نكاح الثانية لحصوله جمعا  
 فلا بد من التفريق بعد الاسلام، وأما الأحاديث ففيها اثبات الاختيار للزوج =

كتاب الحجّة الرجل يسلم وعند أربع نسوة واكثر وطلاق المشرك ج - ٣

وقال محمد: وكيف جاز له أن يمسك الخامسة وقد تزوجها بعد الأربع؟ قالوا: لأن نكاح الشرك ليس كنكاح الاسلام. قيل لهم: فما تقولون في رجل طلق امرأته ثلاثا وهما مشركان ثم تزوجها قبل أن تنكح زوجا غيره ثم أسلما أيكونان على نكاحهما؟ ينبغي في قولكم أن تزعموا أن النكاح جائز! قالوا: نعم، النكاح جائز. قيل لهم: أرايتم مشركا تزوج امرأة فدخل بها ثم ماتت فتزوج ابنتها ثم أسلما أيكونان على نكاحهما؟ قالوا: لا. قيل لهم: فهذا ترك لقولكم، ينبغي أن تزعموا أنه لا بأس به لأنه تزوج الأم ودخل بها في الشرك، فينبغي أن لا يكون باطلا في قولكم!

= المسلم، لكن ليس فيها أن له أن يختار ذلك بالنكاح الأول أو بنكاح جديد، فاحتمل أنه أثبت له الاختيار لتجدد العقد عليهن، ويحتمل أنه أثبت له الاختيار فيمسكن بالعقد الأول فلا يكون حجة مع الاحتمال. مع أنه قد روى أن ذلك كان قبل تحريم الجمع فانه روى في الخبر أن غيلان أسلم وقد كان تزوج في الجاهلية، وروى عن مكحول أنه قال: كان ذلك قبل نزول الفرائض، وتحريم الجمع ثبت بسورة النساء الكبرى وهي مدنية، وروى أن فيروز لما هاجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال له: إن تحتي اختين؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرجع فطلق أحدهما، ومعلوم أن الطلاق إنما يكون في النكاح الصحيح فدل أن ذلك العقد وقع صحيحا في الأصل، فدل أنه كان قبل تحريم الجمع ولا كلام فيه - انتهى. وفيه زيادة على ذلك فراجع إليه، وراجع الجزء الخامس من مبسوط السرخسي ص ٥٣ - ٥٦، وفي الدر المختار: قلنا: كان تحبيره في الزوج بعد الفرقة - اه؛ أي الزوج بعقد جديد اه رد المختار ج ٢ ص ٥٤٦ فراجع.

(١) أي أن نكاح الشرك ليس كنكاح الاسلام.

(٢) و نكاح الشرك ليس كنكاح الاسلام فيجوز عندكم، ولا يكون باطلا، =

كتاب الحجبة الرجل يسلم وعند أربع نسوة وأكثر وطلاق المشرك ج - ٣

أرأيتم رجلا تزوج امرأة فلم يدخل بها حتى تزوج أمها وهم مشركون جميعا ثم أسلم<sup>١</sup> فأراد أن يقيم على الأم ويدع البنت أ يكون ذلك له<sup>٢</sup> وقد حرم الله نكاح الأم إذا تزوج الابنة قال تعالى «وأمهات نسائكم» مبهمه<sup>٣</sup> أرأيتم إذا تزوج الأم فلم يدخل بها حتى تزوج الابنة ثم أسلم<sup>٤</sup> جميعا أبجل له أن يختار أيتها شاء إن شاء الأولى وإن شاء الأخرى يقيم<sup>٥</sup> عليها وإنما الأمر في هذا أن ما<sup>٦</sup> كان من ذلك حراما في حكم المسلمين<sup>٧</sup> وأسلموا لم يزد الاسلام ذلك إلا شدة؛ وكذلك جاءت الآثار في طلاق<sup>٨</sup> أهل الشرك، إنه كان يقال: لم يزد الاسلام إلا شدة؛ ولئن كان هذا جائزا

= والحال انه باطل . (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية «ان يكون» بدون

حرف النفي وليس بصواب .

(١) كذا في الأصول «اسلم» بالافراد ، والمقام يقتضى الجمع «ثم أسلموا» أى الرجل

و الأم و البنت ، و الا لزم نكاح المسلم بالمشركة وهو حرام بالنص .

(٢) يعنى لا يحل له ذلك ، كيف وقد حرم الله تعالى امهات نسائكم - الخ .

(٣) يعنى دخلتم بنسائكم ام لا ، على كل حال امهاتها حرام عليكم .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية «ثم اسلم» بالافراد ، و الأولى «ثم أسلموا» بالجمع

على مقتضى قوله «جميعا» تأمل .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب «ان يقيم» .

(٦) في الأصول «انما» وهى توهم معنى آخر ، والصواب ههنا «ان ما» بأن التأكيد

وما الموصوله .

(٧) كذا في الأصول ، ولعل العبارة الآتية سقطت منها وهى «فهو حرام في الكفار»

والله اعلم .

(٨) وفي الأصول «اطلاق» وهو خطأ والصواب طلاق .

كتاب الحجة الرجل يسلم وعند اربع نسوة واكثر وطلاق المشرك ج - ٣

ينبغي أن لا يحرم نكاح الشرك إذا تزوج أخته من الرضاغة ثم أسلم وقد كانت الرضاغة في الشرك فهذا مما لا يجوز .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم النخعي في اليهودي والنصراني والمجوسي يطلقون نساءهم ثم يسلمون؟

(١) في آثار الامام أبي يوسف ص ١٣١ عد ٦٠٢ : قال : حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه قال في النصراني واليهودي والمجوسي يظهر من امرأة أو يطلق ثم يسلم : ان الاسلام لا يزيده الا شدة - انتهى . وخرجه الامام محمد في كتاب الآثار في باب النصراني واليهودي والمجوسي يطلقون نساءهم : محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في اليهودي والنصراني والمجوسي يطلقون نساءهم ثم يسلمون قال : هم على طلاقهم لم يزدحم الاسلام الا شدة ؛ قال محمد : و به نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - اه . و صح ، ذلك كما في ج ١٠ ص ٢٠٢ من المحلى عن عطاء وعمر بن دينار و فراس الحمداني والزهرى والنخعي و حماد بن أبي سليمان اجازة طلاق المشرك ، وهو قول الأوزاعي وأبي حنيفة والشافعي وأصحابهما ، و روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : لقد طلق رجال نساء في الجاهلية ثم جاء الاسلام فما رجعن الى أزواجهن - انتهى . قال ابن حزم : وقد اختلف الناس في هذا ، فروينا من طريق قتادة ان رجلا طلق امرأته طلقين في الجاهلية و طلقة في الاسلام فسأل عمر فقال له عمر : لا أمرك ولا انهاك ، فقال له عبد الرحمن بن عوف : لكني أمرك ليس طلاقك في الشرك بشيء ، وبهذا كان يفتى قتادة ، و صح عن الحسن و ربيعة . وهو قول مالك و أبي سليمان وأصحابهما - اه . و راجع باب نكاح اهل الشرك و طلاقهم من سنن البيهقي ج ٧ ص ١٩٠ . و ابن حزم اجاز جميع تصرفات اهل الشرك من النكاح والبيع والرهن والهبة والشفعة والصدقة والعق والشراء والمواجرة الا انه قال : و لا يلزم المشرك طلاقه ؛ و استدلل لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم : =

قال : هم على طلاقهم ، لم يزد هم الاسلام إلا شدة .

محمد قال : أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا فراس<sup>١</sup> عن الشعبي في رجل

= من عمل عملاً ليس عليه امرنا فهو رد ؛ و قول الله عز وجل . و من يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، قال : فصح بهذين النصين ان كل من عمل بخلاف ما امر الله عز وجل به او رسوله صلى الله عليه وسلم فهو باطل لا يعتد به - اه . و انت تعلم ان الله عز وجل لم يمنع عن الطلاق و لا رسوله فكيف كان خلاف ما امر الله به و رسوله و قد اثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم عقد نكاح الشرك و اقر اهله عليه في الاسلام ! لم يحز الا ان يثبت طلاق الشرك لان الطلاق يثبت بثبوت النكاح و يسقط بسقوطه فكيف اجاز النكاح و لم يحز الطلاق و ابطال اختيار اهل الشرك المختار في افعاله ! هذا عجيب جداً ، و اعجب منه انه ساء الله تعالى اضاف المنع الى الله عز وجل ، تعالى عن ذلك علواً كبيراً ! و لم يرد في القرآن قط ان طلاق المشرك لا يجوز و لا يلزم عليه ، فهذا افتراء منه على الله و رسوله و كذب منه : ثم قال : و لم يأت في امضاء الطلاق نص فثبت على اصله . قلت : و لم يأت في المنع نص فثبت على اصله انه اذا جاز نكاحه جاز طلاقه ايضاً لانه يترتب على جواز النكاح ، و ابن قتادة عن عمر ! فهو منقطع عنده لا يعاب به كما قال ، و ابن عمرو بن دينار من الجاهلية . و عطاء و عمرو ابن دينار و فراس الهمداني و الزهري و النخعي و غيرهم اعلم منه بذلك ، و قد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال : لقد طلق رجال نساء في الجاهلية ثم جاء الاسلام فما رجعن الى ازواجهن ؟ و المرسل عندنا حجة ، و قد طلق ابن ابي لهب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم و اجازه صلى الله عليه وسلم ثم زوجها من عثمان رضي الله عنه ، كما في كتب الحديث ، و هو الطلاق من المشرك - تأمل .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « يونس » مكان « فراس » ، و هو الصواب ، و يونس و فراس كلاهما يرويان عن الشعبي ، و فراس من اصحابه ، و مذهبه ان طلاق المشرك =

كتاب الحجّة الرجل يسلم وعند أربع نسوة وأكثر وطلاق المشرك ج - ٣

طلق امرأته في الشرك ثم أسلم قال : لم يزد الإسلام إلا شدة وحدة .

== في الجاهلية بعد الإسلام يلزمه . كما تقدم من المحلى ، والثوري يروى عنه أيضا كما يروى عن يونس بن ابى اسحاق السبيعي ، ويونس من رجال مسلم و الأربعة ، وهو الهمداني السبيعي ابو اسرائيل الكوفي ، روى عن ابيه و انس و ابى بردة و ابى بكر ابى ابى موسى الأشعري و ابى السفر سعيد بن محمد و عامر الشعبي و الحسن البصري و محارب بن دثار و جماعة آخرون . وعنه ابنه عيسى و الثوري و ابن المبارك و ابن مهدي و القطان و وكيع و آخرون كثيرون - كما في التهذيب ؛ قال ابن معين : ثقة ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وقال ابو حاتم : صدوق الا انه لا يحتج بحديثه ، وقال ابن عدى : له احاديث حسان ، و روى عنه الناس ، و حديث اهل الكوفة عامة تدور على ذلك البيت ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن سعد : ثقة ، و قال الساجي : صدوق ، و قال العجلي : جازئ الحديث ، و تكلم فيه احمد ، و ضعفه بعضهم ، و اقوالهم في التهذيب ؛ مات سنة تسع و خمسين و مائة ، و قال ابن المديني : مات سنة اثنتين ، و قيل : سنة ثمان و خمسين ؛ و اما فراس الهمداني فهو من رجال السنة ، و هو ابن يحيى الهمداني الخارقي . ابو يحيى الكوفي المكتوب ، روى عن الشعبي و عطية العوفي و ابى صالح السمان و فديك بن عمار ، و عنه منصور بن المعتمر و هو من اقاربه و زكريا بن ابى زائدة و شعبة و شيبان و سفيان الثوري و الحسن بن عمار و ابو عوانة و شريك و غيرهم ؛ قال احمد و ابن معين و النسائي : ثقة ، و قال ابو حاتم : شيخ ما بحديثه بأس ، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال : مات سنة تسع و عشرين و مائة ، و كان متقنا ، و قال العجلي : كوفي ثقة من اصحاب الشعبي في عداد الشيوخ ليس بكثير الحديث ؛ و راجع التهذيب .

(١) كذا في الهندية بزيادة لفظ «وحدة» بكسر الحاء المهملة وشدّة الدال بمعنى

الشدّة ، و في الأصل «حدا» .

محمد قال: أخبرنا الثقة<sup>١</sup> من أصحابنا عن عبد الله بن هبة<sup>٢</sup> عن خالد بن أبي عمران<sup>٣</sup> عن القاسم<sup>٤</sup> و سالم<sup>٥</sup> في رجل أسلم وتحت ثمان نسوة قال:

(١) قيل: المراد به الامام أبو يوسف القاضي شيخ الامام محمد، ولي فيه تأمل، و راجع «حسن التقاضي في سيرة الامام أبي يوسف القاضي» للشيخ العلامة الكوثري.  
(٢) وهو مختلف فيه، والكلام فيه جرحاً وتعديلاً من الفريقين مبسوط في ميزان الاعتدال و تهذيب التهذيب وغيرهما من كتب الرجال، و نبذ منه قد تقدم في الكلام على بعض الأسانيد في الكتاب فتذكره.

(٣) في الأصول «خالد بن أبي عمر»، والصواب «أبي عمران»، هو التجيبي مولاهم أبو عمر التونسي، قاضي إفريقية، من رجال مسلم و أبي داود و الترمذي و النسائي، روى عن عبد الله بن عمر مرسلاً و عن عبد الله بن الحارث بن جزء و سالم بن عبد الله بن عمر و نافع مولى ابن عمر و حنش الصنعاني و وهب بن منبه و سعد بن اسحاق بن كعب و القاسم أبي عبد الرحمن الشامي و عبد الرحمن بن اليلاني و عروة بن الزبير و الأعمش و هو من أقرانه، و عنه يحيى بن سعيد الأنصاري و عبيد الله بن أبي جعفر و الليث بن سعد و أبو شجاع سعيد بن يزيد القتباني و عبيد الله بن زحر و عمرو بن الحارث و ابن هبة و عبد القاهر بن عبد الله و جماعة، قال ابن سعد: كان ثقة ان شاء الله، و كان لا يدلّس، و قال أبو حاتم: لا بأس به، و قال ابن يونس كان فقيه أهل المغرب و مفتي أهل مصر و المغرب. و كان يقال: أنه مستجاب الدعوة، توفي بإفريقية سنة ١٢٩، قال: و قال ربيعة الأعرج: توفي بإفريقية سنة ١٢٥؛ و قال العجلي: ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات. و قال أبو حاتم: لم يسمع من أبي امامة - انتهى.

(٤) هو القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني، من فقهاء المدينة، قال ابن سعد: ثقة رفيع عالم فقيه ورع، مات سنة ست و مائة على الصحيح، كذا قال السبوطي وغيره - كذا في التعليق الممجّد.

(٥) هو ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب، أبو عمر أو أبو عبد الله، الفقيه المدني، =

كتاب الحجة الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق واحدة بائنة ج - ٣

نكاح الأربع الأول جائز ، ونكاح الأربع الآخر باطل . وقال محمد بن الحسن : هذا قول إبراهيم و أبي حنيفة رضى الله عنهما .

باب الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق واحدة بائنة ، إنه لا يتزوج أخرى حتى تنقضى عدة التي طلق

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل المسلم يكون عنده أربع نسوة فيطلق واحدة طلاقاً بائناً : إنه لا يتزوج الخامسة حتى تنقضى عدة الرابعة ، وكذلك الرجل يكون تحته امرأة قد دخل بها فيطلقها طلاقاً

= قال مالك : لم يكن أحد في زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل منه ، قال العجلي : مدني تابعي ثقة . قال أحمد و اسحاق بن راهويه : أصبح الأسانيد ابن شهاب عن سالم عن أبيه . مات على الأصح سنة ست و مائة ١٠٦ - كذا في التهذيب . و هو من رجال السنة و فقهاء السبعة بالمدينة كالقاسم بن محمد .

(١) تصريح بأنه قول أبي حنيفة و إبراهيم النخعي ، و هو مطابق لما في الموطأ ، كما تقدم النقل من الموطأ من قبل فتذكره .

(٢) كذا في الأصول « واحدة بائنة » و الصواب « فيطلق واحدة منهن طلفة بائنة - او : طلاقاً بائناً ، كما لا يخفى .

(٣) أي واحدة منهن لبقاء العدة و احكام الزوجية الحبس و المنع من التزويج ، و لحوق النسب و الكسوة و النفقة ان كانت حاملاً ، و هذه الاحكام من متعلقات النكاح فيلزم الجمع بين الأختين و الجمع بين خمس نسوة و هو لا يجوز ، و المراد بالعدة عدة الطلاق من النكاح لا ما زعمه ابن حزم من سوء فهمه و اعترض علينا بعده أم الولد من عدم الفرق بين العديتين ، و له عجائب في المحلى بسبب عدم التفقه و التدبر في كلام الأئمة ، و كم من عائب قولاً صحيحاً ؟ و آفته من الفهم البقيم .



بائنا إنه لا يتزوج أختها حتى تنقضى عدتها . وقال أهل المدينة : لا بأس بذلك كله .

(١) و هو مروى عن علي بن أبي طالب ، وصح عن ابن عباس وعن سعيد بن المسيب أيضا و احد قولى ابى عبيدة بن نضلة و عبيدة السلماني وصح عن الشعبي والنخعي وغيرهم ، و هو قول ابى حنيفة و اصحابه و سفيان الثوري و الحسن بن حيي و احمد بن حنبل ، و احد قولى الاوزاعي ، وصح عن الحسن اباحة ذلك الا ان تكون التى طلق حبلى - كذا فى المحلى . قال فى الجوهر النقي : و قد اختلف عن القاسم و سالم ، كذا ذكره صاحب الاستذكار ، و قد جاء عن ابن المسيب بسند صحيح على شرط الجماعة خلاف هذا ، قال ابن ابى شبة : حدثنا ابن عيينة عن عبد الكريم هو الجزرى عن سعيد بن المسيب قال : لا يتزوج حتى تنقضى عدة التى طلق ، و رواه عبد الرزاق عن ابن جريج و الثوري عن الجزرى عن ابن المسيب ، و عن معمر عن الجزرى عن ابن المسيب انه كرهها ، قال : و يقولون فى الأختين مثل ذلك ، و قال ابن حزم : صح ذلك عن ابن عباس و ابن المسيب و الشعبي و النخعي و غيرهم ، و قد ثبت عن الحسن و عطاء بن ابى رباح خلاف ذلك ، قال ابن ابى شبة : ثنا عبد الأعلى عن يونس هو ابن عبيد عن الحسن انه كان يكره ان يتزوج حتى تنقضى عدة التى طلق ، و به ايضا عن الحسن كان يكره اذا كانت له امرأة فطلقها ثلاثا ان يتزوج أختها حتى تنقضى عدة التى طلق ، و هذا السند على شرط الجماعة ، و له ايضا بسند صحيح عن عطاء مثل عن رجل كان تحته اربع نسوة و طلق احدهن ثلاثا أيتزوج خامسة ؟ قال : حتى تنقضى عدة التى طلق ، و روى مثل هذا عن جماعة من الصحابة و التابعين و من بعدهم ، و روى ابن ابى شبة بسند لا بأس به عن علي قال : لا يتزوج خامسة حتى تنقضى عدة التى طلق ، و له ايضا بسند صحيح عنه مثل عن رجل طلق امرأة فلم تنقض عدتها حتى تزوج أختها ففرق على رضى الله عنه بينهما و جعل لها الصداق بما استحل من فرجها =

== وقال : تكمل الاخرى عدتها و هو خاطب ، وله ايضا ان عتبة بن ابي سفيان كانت عنده اربع نسوة فطلق احداهن ثم تزوج خامسة قبل ان تنقضى عدة التي طلق فسأل مروان ابن عباس فقال : لا حتى تنقضى عدة التي طلق ، وله ايضا بسند صحيح عن عمرو بن شعيب قال : طلق رجل امرأته ثم تزوج اختها فقال ابن عباس لمروان : فرق بينه وبينها حتى تنقضى عدة التي طلق و في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب ان مروان و هو امير في رجل كان عنده اربع نسوة فطلق واحدة فبثها ثم نكح الخامسة في عدتها فناده ابن عباس و هو جالس في طائفة الدار : لا فرق بينهما حتى تنقضى عدة التي طلق ، وفيه عن معمر عن ايوب عن ابي قلابة قال : كان للوليد بن عتبة اربع نسوة فطلق امرأة منهن ثلاثا ثم تزوج قبل انقضاء عدتها ففرق مروان بينهما وفيه عن الثوري عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار و لا اعلمه الا عن زيد بن ثابت قال : اذا طلق الرابعة فلا يتزوج حتى تنقضى عدة التي طلق ، وقال ابن ابي شيبة في باب من كره ان يتزوج خامسة حتى تنقضى عدة التي طلق : ثنا ابن علية عن سفيان عن ابي الزناد عن سليمان بن يسار عن زيد بن ثابت ان مروان سأل عنها فكرهها ، وله بسند صحيح عن عبيدة : لا يحل له ان يتزوج الخامسة حتى تنقضى عدة التي طلق ، وله بأسانيد صحيحة عن مجاهد و ابن ابي نجيح و النخعي و ابي صادق مثل ذلك ، وله ايضا عن الشعبي سئل عن رجل نكح امرأة ثم طلقها ثم تزوج اختها في عدتها قال : يفرق بينهما ؛ و في الاستدكار : عند الثوري و ابي حنيفة و اصحابه لا يتزوج في العدة اي عدة الرابعة ، و زوى ذلك عن علي و زيد بن ثابت و عبيدة و عمر بن عبد العزيز و مجاهد و ابراهيم - انتهى . عند اصحابنا عشرون موضعا يتربص الرجل فيها عن الزوج الى انقضاء العدة ، المذكورة في كتب الفقه ، و عددها مختصرا في رد المحتار ، و قد عد ابن حزم في المحلى في المجوزين : سعيد بن المسيب و عطاء بن ابي رباح و الحسن و زيد بن ثابت و القاسم بن محمد ، و هو كما ترى مخالف لما في الاستدكار و مصنف ==

وقال محمد : وقد جاءت الآثار بخلاف ما قال أهل المدينة ، وكيف  
جاز لرجل أن يتزوج خامسة و أربع حوامل منه فيكون ماؤه في رحم  
خمس نسوة و عشر نسوة من نكاح ! أرايتم رجلا تحته أربع نسوة و قد دخل

= ابن أبي شيبة و مصنف عبد الرزاق ، و لم يقدر على إقامة برهان على ما ذهب إليه  
من جواز الزوج في العدة الا اجتهداه في الآية مخالفا للفقهاء حيث قال : لأن الله تعالى  
لم يمنع من الجمع بينهما في شيء الا في استحلال الوطئ فقط ؛ قلت : قال الله تعالى  
« و ان تجمعوا بين الاختين » الآية ، اطلق الجمع بينهما نكاحا كان او وطأ أو عدة  
و لم يقيد بشيء ، و ما كان ربك نسيا ، فالجمع منهي عنه بينهما كيف ما كان ، فلا حق  
لابن حزم ان يخص الآية و يقتصر على استحلال الوطئ فقط ؛ و كذا قوله تعالى  
« متى و ثلاث و رباع » مقتصر على الأربع ، و دلالة النص و اقتضاؤه كلاهما شامل  
لمنع الخامسة نكاحا كان او عدة ، و ليس بداخل « و احل لكم ما وراء ذلكم » كما فهم  
هو ، و لم يذكر سند ما روى عن عثمان رضي الله عنه حتى ينظر فيه ، و كذا ما نسب  
الى زيد بن ثابت رضي الله عنه ، و قد ثبت المنع عن علي و ابن عباس و زيد بن ثابت  
بأسانيد صحيحة فليها المعول على زعم ابن حزم - هذا .

(١) كذا في الأصول « حوامل » و في موطأ محمد بعد رواية اثر القاسم و عروة من  
طريق مالك : قال محمد : لا يعجبنا ان يتزوج خامسة و ان بت طلاق احدها حتى  
تنقضي عدتها ، لا يعجبنا ان يكون ماؤه في رحم خمس نسوة حرار ، و هو قول ابن حنيفة  
رحمه الله تعالى و العامة من فقهاءنا - انتهى . فعندى الصواب « حرار » مكان « حوامل  
منه » و قوله « منه » زيادة زادها الناسخ سهوا . او بمعنى « عنده » او تصحيف - تأمل .  
و معنى « حوامل منه » ايضا صحيح بعد التأمل - و الله تعالى اعلم بمراد عباده .  
(٢) كذا في الأصول ، و هو مطابق لما في الموطأ .

بين فطلقهن ثلاثا في مرضه<sup>١</sup> ثم برئ أليس له أن يتزوج أربعاً و هن في العدة؟ فان قالوا: بلى . قيل لهم: فانه<sup>٢</sup> تزوج أربعاً ثم مات فمن يرثه<sup>٣</sup> منهن؟ فان قالوا: يرثه الأول . قيل لهم: فكيف لم يرثه الاوآخر و هن نسأوه و يحل له جماعهن؟ فان قالوا: لأنه إذا دخل<sup>٤</sup> الاوآخر على الأول فلا يكون له ذلك . قيل لهم: هذا بما فيه ترك لقولكم، ينبغي لمن أجاز الكاح أن يجعلهن شركاء في الميراث؛ أرايتم لو مات قبل أن يدخل بالأربع الاوآخر أليس

(١) قال المعلق في تعليقه على الأصل: «مرضه» أي مرض الموت، فالطلاق فيه لا يحرم المطلقة من الميراث ما دامت في العدة، و اما بعد العدة فلا ميراث لها، و الطلاق سواء كان رجعياً او بائناً او ثلاثاً ما لم تطلبه المرأة، و يقيد الشافعي بالرجعي فقط - انتهى . قلت: في الطلاق الرجعي ترثه مطلقاً سواء كانت طلاقه لها في صحته او مرضه برضاها او بدونه، كما في البدائع، فأيهما مات و هي في العدة يرثه الآخر، بخلاف ما بعد العدة لأنه زال النكاح، و القول لها في أنه مات قبل انقضاء العدة . فالعموم في قول المعلق ليس في محله، و موضوع المسألة في من طلق في مرضه ثم برئ هل ترث أم لا؟ و قد صرح في الدر المختار من غالب حاله الهلاك بمرض او غيره بأن اضناه يحجز به عن اقامة مصالحه خارج البيت هو الاصح، او يارز رجلاً اقوى منه، او قدم ليقول من قصاص او رجم فار بالطلاق لا يصح تبرعه الا من الثلث، فلو ابانها طائعا بلا رضاها و هو كذلك بذلك الحال و مات فيه ورثت هي منه، فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث بذلك السبب - انتهى مختصراً مع تغيير ج ٢ ص ٨٠٦ .

(٢) كذا في الأصول «فانه» لكن عندى الصحيح «فان» الشرطية - كما لا يخفى .

(٣) كذا في الأصول بالغية بلحاظ كلمة «من» و الا فالأولى «ترثه» بالتأنيث .

(٤) كذا في الأصول «دخل» من المجرد، فعلى هذا «الاوآخر» فاعله، و الأولى

«ادخل» من الادخال المزيد من باب الافعال و فاعله الرجل و «الاوآخر» مفعوله .

عليهن عدة من أزواجهن؟ قالوا: بلى. قيل لهم: فكيف كن نساءه<sup>١</sup> وأنتم تزعمون أن الأول أحق بالميراث منهن<sup>٢</sup>؟ مع أشياء كثيرة<sup>٣</sup> تدخل في هذا عليكم، والآثار في ذلك أكثر من أن يحتاج فيها إلى رأى، ولا أعلمكم تروون في ذلك أثرا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من أصحابه.

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح<sup>٤</sup> عن حماد عن إبراهيم قال: إذا كان عند الرجل أربع نسوة فطلق إحداهن فلا يتزوج حتى تنقضى عدة المطلقة، ثم إن كانت امرأة فطلقها فلا يتزوج أختها ولا عمتها ولا خالتها حتى تنقضى عدتها.

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزرى<sup>٥</sup>

(١) كذا في الهندية وهو الأولى، وفي الأصل «فكيف هن نساؤه» مكان «كن»، وعلى كلا التقديرين معناه صحيح.

(٢) يعنى اعتراضات والزامات كثيرة يعارض بعضها بعضا في مسائل عندكم.

(٣) هو القرشى، مضى في ابواب كثيرة.

(٤) هو ابن مالك الجزرى، أبو سعيد الحرانى، مولى بنى أمية، وهو ابن عم خصيف، ويقال: الحضرمى - بالخاء المعجمة المكسورة - وهى من قرى اليمامة. من رجال الستة، رأى أنسا، وروى عن عطاء وعكرمة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومجاهد وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وطاوس وعبد الرحمن بن أبى ليلي ومقسم وميمون بن مهران ونافع مولى ابن عمر وابن المنكدر وغيرهم، وعنه أيوب السختياني وهو من أقرانه وابن جريج ومالك ومعمرو ومسعر وزهير بن معاوية وأبو الأحوص والسفبانان وغيرهم، قال أحمد: ثقة ثبت وهو أثبت من خصيف وهو صاحب سنة، وقال يحيى بن معين: ثقة ثبت، وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وقال ابن عمار =

كتاب الحجة الرجل يكون عنده اربع نسوة فيطلق واحدة باثثة ج - ٣

قال : سألت سعيد بن المسيب رضى الله عنه عن ذلك فقال : لا تنكح حتى تنقضى عدتها .

محمد قال : أخبرنا زكريا بن إسحاق المكي البزار<sup>١</sup> عن عبد الكريم الجزرى أنه سأل سعيد بن المسيب عن الرجل تكون تحته أربع نسوة فيطلق إحداهن [قال] لا يصلح له أن يتزوج أخرى قبل أن تنقضى عدتها .

محمد قال : أخبرنا محمد بن عمرو<sup>٢</sup> قال أخبرنا إسماعيل بن إسحاق بن

= والعجلي و أبو زرعة و أبو حاتم و غير واحد : ثقة ، و قال أبو زرعة الدمشقي ثقة اخذ عنه الأكابر صدوق حافظ لا يقول في الرواية الا « سمعت » و « حدثنا » و « رأيت » ، و قال الثوري لابن عيينة : رأيت عبد الكريم الجزرى و ايوب و عمرو ابن دينار فهؤلاء و من اشبههم ليس لاحد فيهم متكلم ا قال ابن سعد و غير واحد : مات سنة سبع و عشرين و مائة - كذا في التهذيب ؛ و فيه اقوال اخر راجع اليها . (١) من رجال الستة ، روى عن عمرو بن دينار و ابى الزبير و ابراهيم بن ميسرة و يحيى بن عبد الله بن صيفى و غيرهم ، و عنه ازهر بن القاسم و روح بن عباد و بشر ابن السرى و ابن المبارك و عبد الرزاق و وكيع و ابو عامر العقدي و ابو عاصم و غيرهم ، قال احمد و ابن معين : ثقة ، و قال أبو زرعة و أبو حاتم و النسائي : لا بأس به ، و قال الآجرى لأبى داود : زكريا بن اسحاق قدرى ؟ قال : نخاف عليه ؛ قلت : هو ثقة ؟ قال : ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، و قال ابن معين : كان يرى القدر - كذا في التهذيب .

(٢) سقط لفظ « قال » من الأصول كما هو ظاهر فزدته بين المربعين .

(٣) كذا في الهندية ، و في الأصل « أخبرنا ابن عمرو » لا ادرى من هو ؟ و « محمد بن عمرو » كثيرون في تاريخ البخارى و التهذيب و الميزان ، و لا يبعد ان يكون محمد بن عمر الواقدي و فيه كلام مشهور من جارجيه و معدليه مبسوط في الميزان و غيره ، =

أبي حازم<sup>١</sup> عن أبي الزناد<sup>٢</sup> عن سليمان بن يسار<sup>٣</sup> أن خالد بن عقبة<sup>٤</sup> كانت

= وهو امام في المغازي و السير و الحوادث و اخبار المدينة ، فراجع الكتب .  
(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « اخبرنا اسمعيل بن أبي حازم » لا ادري من هو ؟  
و لم اجده في التهذيب و الميزان و التاريخ وغيره من كتب الرجال ، و اسمعيل بن اسحاق  
كوفي ضعيف - كما في الميزان . قلت : في الأصول تصحيف و سقوط ، و اظن ان الصواب  
« اخبرنا محمد بن عمر قال اخبرنا اسمعيل عن اسحاق بن أبي حازم » و « محمد بن عمر »  
هو الواقدي كما اظهر العلامة المفاتيح رأيه فيه ، و اسمعيل هو ابن ابراهيم بن عقبة الاسدي  
مولاهم ، أبو اسحاق المدني ، ابن اخي موسى بن عقبة ، من رجال التهذيب ، روى له البخاري  
و النسائي ، روى عن عمه و نافع و هشام بن عروة و عائشة بنت سعد و غيرهم ، روى  
عنه الواقدي صرح به في ج ٥ ص ٤١٩ من طبقات ابن سعد ، و اما لفظ « بن » بين  
« اسمعيل » و « اسحاق » فتصحيف « عن » و اما اسحاق بن أبي حازم او ابن حازم المدني  
البرزاز فهو كذلك من رجال التهذيب ، روى له ابن ماجه ، روى عن عبد الله بن  
أبي بكر بن حزم و عبيد الله بن مقسم و محمد بن كعب القرظي و غيرهم ، روى عنه  
خالد بن مخلد و أبو القاسم بن أبي الزناد ، يمكن ان يروى عنه اسمعيل بن ابراهيم  
المذكور . و لكن ايضا ان يروى هو عن أبي الزناد ؟ هذا ما بدا لي ، و العلم عند الله - ف .  
(٢) أبو الزناد هو عبد الله بن ذكوان ، من رجال الستة ، مشهور بالكنية ، و اصح  
الأسانيد : أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة ، و قد مرت ترجمته ، و لا يستل عن  
مثله ، راجع التهذيب .

(٣) هو الهلالي ، أبو ايوب او أبو عبد الرحمن او أبو عبد الله ، المدني ، من رجال  
الستة ، مدني تابعي ثقة فاضل رفيع فقيه عابد مأمون ، أحد الأئمة و من علماء الناس ،  
عالم كثير الحديث ، من فقهاء السبعة في المدينة ، افهم و اعلم من ابن المسيب ، مات سنة  
سبع و مائة و هو ابن ٧٣ سنة ، و قيل : سنة ٩٤ او سنة ١٠٠ او ثلاث و مائة =

كتاب الحجة الرجل يكون عنده اربع نسوة فيطلق واحد باثنة ج - ٣

تحت اربع نسوة فطلق واحدة ثلاثا فتزوج<sup>١</sup> الخامسة قبل أن تنقضى العدة  
ففرق بينهما مروان بن الحكم<sup>٢</sup> وأصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يومئذ متوافرون .

= او اربع ومائة او سنة ١٠٩ او سنة عشر ومائة ، وذكر الحافظ ابن حجر ترجمته  
في صفحتين فراجع اليه . (٤) كذا في الأصول «خالد بن عقبة» وفي الجوهر النقي  
«الوليد بن عقبة» لعله هو الصواب ، وخالد بن عقبة على ما في تجريد الصحابة ابن ابي  
معيط بن ابي عمرو بن امية بن عبد الشمس بن عبد مناف ، واسم ابي معيط : ابان ،  
واسم ابيه : ذكوان ، وخالد في مسلة الفتح نزل الرقة (ب د ع) ، والوليد بن عقبة  
ابن ابي معيط ابان بن ابي عمرو ذكوان بن امية بن عبد الشمس في دمشق من مسلة  
الفتح ، وامه اروى ام عثمان بن عفان (ب د ع) - انتهى . ولا يبعد ان يكون  
تحت كليهما اربع نسوة وكل واحد طلق احدها وتزوج في عدتها وفرق بينهما  
مروان بن الحكم باشارة ابن عباس رضى الله عنهما .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية «فزوج» ، وهو مصحف ، والصواب ما في الأصل  
«فتزوج» .

(٢) هو ابن ابي العاص ، ابو عبد الملك . ولد سنة اثنتين او نحوها بمكة ، ولم ير  
النبي صلى الله عليه وسلم لأنه خرج الى الطائف مع ابيه وهو طفل (دمشق) - قاله  
الذهبي في التجريد ، كتب لعثمان ، وولى امرة المدينة ايام معاوية ، وبويع له بالخلافة  
بعد موت معاوية بن يزيد بن معاوية بالجاية ، وكان الضحاك بن قيس غلب على دمشق  
ودعا لابن الزبير ثم دعا لنفسه فواقعه مروان بمرج راهط فقتل الضحاك وغلب  
مروان على دمشق ثم على مصر ، ومات في رمضان سنة خمس وستين ، وكانت ولايته  
تسعة اشهر ، وهو من رجال البخارى والأربعة ، وقد قال مروان في كلام دار بينه  
وبين روح بن زباع عند ما طلب الخلافة : ليس ابن عمر بأخير مني ولكنه اسن =



كتاب الحجّة الرجل يكون عنده أربع نسوة فيطلق واحد بائنة ج - ٣

محمد قال : أخبرنا إسماعيل بن عياش <sup>١</sup> قال حدثني سعيد بن يوسف <sup>٢</sup>  
عن يحيى بن أبي كثير <sup>٣</sup> قال : قضى على بن أبي طالب رضى الله عنه فى  
الرجل يكون تحته أربع نسوة فطلق إحداهن قال : لا تنكح امرأة حتى يخلو  
الآجل التى تطلق .

محمد قال : أخبرنا عباد بن العوام <sup>٤</sup> قال أخبرنا سعيد بن أبي عروبة <sup>٥</sup>  
عن قتادة <sup>٦</sup> عن الحسن <sup>٧</sup> فى الرجل يكون تحته أربع نسوة فيطلق إحداهن  
ثلاثا قال : كان لا يرى بأسا بأن يتزوج خامسة ما لم تكن التى تطلق حاملا ،

= منى و كانت له صحبة ، و عاب الاسماعيلى على البخارى تخريج حديثه ، و عد من  
مواقاته روى طلحة احد العشرة يوم الجمل و هما جميعا مع عائشة رضى الله عنها فقتل  
ثم وثب على الخلافة بالسيف - انتهى تهذيب .

(١) مضى فيما قبل .

(٢) هو الرحبي ، و يقال : الزرقى الصنعاني من صنعاء دمشق ، و قيل : انه حمصى ، روى  
عن عبد الله بن بسر المازنى و يحيى بن ابى كثير ، و عنه ابنه مؤمل و اسمعيل بن عياش ،  
قال ابن ابى مريم عن ابن معين : ضعيف الحديث ، و قال : ابو زرعة الدمشقى عن احمد :  
ليس بشىء ، و قال ابو حاتم : ليس بالمشهور و حديثه ليس بالمنكر ، و قال محمد بن عوف :  
كان يكون بجيلة و هو حمصى ضعيف الحديث و ليس له كثير شىء ، و قال النسائى :  
ضعيف ، و قال مرة : ليس بالقوى ، و قال ابن عدى : ليس له انكر من حديث ابن  
عباس « ساووا بين اولادكم فى العطية ، الحديث ، و هو قليل الحديث ، و ذكره ابن حبان  
فى الثقات ، له عند ابى داود « ان النبى صلى الله عليه و سلم غير ثوبيه و هو محرم ، قلت :  
و قال ابن طاهر : حدث عن يحيى بن ابى كثير بالمتاكير - قاله الحافظ فى التهذيب .

(٣) كذا فى الاصول ، « حتى يخلو ، اى حتى ينقضى الآجل .

وكذلك

وكذلك في الأختين . قال سعيد<sup>١</sup> : وحدثنا قتادة عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : لا يتزوج خامسة حتى تنقضي عدة التي طلق حاملا كانت أو غير حامل ، وكذلك في الأختين .

محمد قال : أخبرنا عباد بن العوام عن عطاء بن أبي رباح في رجل عنده أربع نسوة فطلق إحداهن ثلاثا قال : لا ينكح خامسة حتى تنقضي عدة التي طلق .

محمد قال : أخبرنا خالد بن عبد الله<sup>٢</sup> عن عبد الملك بن أبي سليمان<sup>٣</sup>

(١) هو سعيد بن أبي عروبة ، روى من طريق قتادة عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) هو الواسطي مضى في ابواب متعددة من الكتاب ، وهو ابن نمير .

(٣) لا احفظ انه مضى ام لا ، وهو عبد الملك بن أبي سليمان ، اسمه ميسرة ، ابو محمد ويقال ابو سليمان و قيل ابو عبد الله ، العرزمي ، من رجال مسلم و الأربعة و تعليقات البخاري - كما في التهذيب ؛ روى عن انس بن مالك و عطاء بن أبي رباح و سعيد بن جبير و سلمة بن كهيل و انس بن سيرين و مسلم بن يساق و ابن الزبير و عبد الله بن عطاء المكي و أبي حمزة الثماني و زيد اليامي و عبد الله بن كيسان مولى اسماء و عبد الملك ابن اعين و غيرهم ، وعنه شعبة و الثوري و ابن المبارك و القطان و عبد الله بن ادريس و زهير بن معاوية و زائدة و حفص بن غياث و اسحاق الأزرق و خالد بن عبد الله ابن نمير و علي بن مسهر و عيسى بن يونس و ابو عوانة و هشيم و يحيى بن أبي زائدة و يزيد بن هارون و عبد الرزاق و آخرون ، و ثقة غير واحد من أئمة هذا الشأن ، و كان شعبة يعجب من حفظه<sup>٤</sup> و الثوري يسميه الميزان ، ثقة صدوق ثبت حجة ، من الحفاظ . متقن . فقيه ، مات في ذي الحجة سنة خمس و اربعين ومائة ، و فيها ارضه غير واحد منهم ابن سعد ، لم يتكلم فيه احد غير شعبة ، مأمون ، من خيار اهل الكوفة ، =

عن عطاء بن أبي رباح في رجل تحت أربع نسوة فطلق إحداهن قال :  
لا يتزوج أخرى حتى تنقضي عدة التي طلق .

= قال ابن حبان : ليس من الانصاف ترك حديث شيخ ثبت صحته عنه السنة بأوهام  
يهم فيها ، و الأولى فيه قبول ما يروى بثبوت وترك ما صح أنه وهم فيه ما لم يفحص ،  
فن غلب خطأه على صوابه يستحق الترك - كذا في التهذيب . قف على هذا الكلام  
و تأمل فيه و أنصف في حق الامام أبي حنيفة رضي الله عنه لا يمشون فيه مثل هذا  
المشي ، كما لا يخفى .

(١) و مذهب الامام مالك رحمه الله تعالى في الموطأ رواه عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن  
ان القاسم بن محمد و عروة بن الزبير كانا يقولان في الرجل يكون عنده أربع نسوة  
فيطلق إحداهن البتة انه يتزوجها ان شاء ، و لا ينتظر ان ينقضي عدتها - اه ؛ مالك عن  
ربيعة بن أبي عبد الرحمن ان القاسم بن محمد و عروة بن الزبير افتيا الوليد بن عبد الملك  
عام قدم المدينة بذلك غير ان القاسم بن محمد قال : طلقها في مجالس شتى - انتهى . قال  
الزرقاني تحت قوله « و لا ينتظر ان تنقضي عدتها » : لانه لا عدة على الرجل - اه .  
و قد تقدم ان الأثر المذكور رواه الامام محمد في الموطأ من طريق مالك و قال :  
لا يعجبنا ان يتزوج الرجل في عدة الرابعة خامسة . و «عدة» على ما في الدر المختار  
لغة بالكسر الاحصاء ، و بالضم الاستعداد للأمر ، و شرعا تربص يلزم المرأة  
او الرجل عند وجود سببه ، و مواضع تربصه عشرون ، مذكورة في الخزانة - اه .  
قال في الفتح : حرية تزوجه بأختها لا يكون من العدة بل هو حكم عدتها . و لا شك  
انه معنى كونه هو ايضا في العدة لأن معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج و هو مضى  
المدة ، و هو كذلك في العدة غير ان اسم العدة اصطلاحا خص بتربصها لا بتربصه - اه ؛  
نقله العلامة ابن عابدين رحمه الله في رد المختار .

## باب الرجل يزوج عبده أمته بغير مهر

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: لا ينبغي للرجل أن يزوج أمته عبده بغير شهود<sup>١</sup>، ولا بأس أن يزوج أمته عبده بغير مهر، لأن المهر لو سماه كان للسيد<sup>٢</sup> ولا يكون للسيد على عبده صداق<sup>٣</sup>، وإن زوج امته رجلاً

(١) كذا في الهندية، ولم يذكر لفظ «عبده» في الأصل - ف .  
(٢) في باب النكاح بغير شهود من مبسوط السرخسي: قال: بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا نكاح إلا بشهود»<sup>٤</sup>، وبه أخذ علماؤنا رحمهم الله تعالى، وكان مالك و ابن أبي ليلى و عثمان البتي رحمهم الله تعالى يقولون، الشهود ليس بشرط في النكاح، إنما الشرط الاعلان حتى لو اعلنوا بحضرة الصبيان و المجانين صح النكاح، ولو امر الشاهدين ان لا يظهر العقد لا يصح، و حججتنا في ذلك الحديث الذي روينا، و لحديث ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: «كل نكاح لم يحضره أربعة فهو سفاح: خاطب و ولي و شاهدان» و قال عمر رضي الله عنه: لا اوتي برجل تزوج امرأة بشهادة رجل واحد الا رجته، و لأن الشرط لما كان الاظهار يعتبر فيه ما هو طريق الظهور شرعا و ذلك بشهادة الشاهدين فانه مع شهادتهما لا يبقى سرا:

و سر ك ما كان عند امرئ و سر الثلاثة غير خفي

و لأن اشتراط زيادة شيء في هذا العقدة لاظهار خطر المبضع، فهو نظير اشتراط زيادة شيء في اثبات اعلان ما يملك بالنكاح، و إنما اختص ذلك من بين سائر نظائره بزيادة شاهدين، فكذلك هذا التملك يختص من بين سائر نظائره بزيادة شاهدين عدلين.  
(٣) في الدر المختار: ولو زوج المولى امته من عبده لا يجب المهر في الأصح و الواجبة و قال البزازی: بل يسقط - اه . قال في رد المختار: (قوله لا يجب المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه و هو لا يعقل، و هذا بناء على ان مهر الأمة يثبت للسيد =

آخر أو عبدا لغيره فلا يكون النكاح إلا بصداق<sup>١</sup> . وقال أهل المدينة :

= ابتداء في غير المأذونة و المكاتبه ، وفي معتقة البعض ، وفي استثناء المأذونة كلام يأتي قريبا ، قوله : بل يسقط ، أي بل يجب على السيد ثم يسقط ، بناء على أن مهر الأمة ثبت لها أولا ثم ينتقل للسيد - كما في النهر عن الفتح - ح ؛ وفائدة وجوبه لها أنه لو كان عليها دين يستوفي منه ويقضى دينها ، قالوا : و الأول اظهر ، كما في شرح الجامع الكبير ( يرى على الاشباه ) ، و ايده ايضا في الدرر ، و هذا مؤيد لتصحيح الوالوجي ، قال في البحر : و لم ار من ذكر لهذا الاختلاف ثمرة ، و يمكن ان يقال : انها تظهر فيما لو زوج الأب امة الصغير من عبده ، فعلى الثاني يصح ، و هو قول ابي يوسف ، وعلى الأول لا يصح التزويج ، و هو قولها ، و به جزم في الوالوجية معللا بأنه نكاح للأمة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد في كسبه للحال - اه ؛ و اعترضه الرحمي بأنه لا استحالة في وجوب المال للصغير على أبيه ، بخلاف ما لو زوجه من امة نفسه ، قلت : و كأنه فهم ان الضمير في قوله « من عبده » للاب مع أنه للصغير ، كما صرح به في الظهيرية ؛ هذا و جعل العلامة المقدسي ثمرة الخلاف قضاء دينها منه وعدمه وقال : و يترجح القول بالوجوب ، و لهذا صححه ابن امير حاج - اه و في مبسوط السرخسي : قال : و اذا زوج الرجل عبده أمته بشهود فهو جائز و لامهر لها عليه ، لأن المهر لو وجب كان للمولى و إنما يجب في مالية العبد و ماليته بملوكة للمولى فلا فائدة في وجوبه اصلا ، و قد بينا ان على طريق بعض اصحابنا يجب ابتداء لحق الشرع ثم يسقط لقيام ملك المولى في رقة الزوج - اه ؛ و قد روى البيهقي في السنن من طريق عبد الله بن الوليد : ثنا سفيان ثنا عبد الملك بن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا بأس بأن يزوج الرجل عبده أمته بغير مهر - انتهى . (٤) لأن ما يملكه العبد مملوك لسيده ، و وجوب المهر على العبد مستلزم لوجوبه لنفسه على نفسه ، و هو غير معقول - كما عرفت .

(١) لقوله تعالى « ان تبتغوا بأموالكم ، الآية . و قوله تعالى « وآتوا النساء صدقاتهن =

لا يصلح للرجل أن يزوج أمته غلامه إلا بمهر .

وقال محمد : فكيف صار هذا لا ينبغي و المهر لو سمي في النكاح كان

== نحلة ، و قوله تعالى « أن طلقتم النساء ما لم تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة فنصف ما فرضتم ، الآية ؛ و المهر من احكام النكاح لا من اركانه و شروطه ، و لذا جاز النكاح بغير ذكر المهر ايضا ، و اذا كان حكما يجب مهر المثل بالعقد - كما في العناية ، و اعترضه في السعدية بأن المسمى ايضا من احكامه ، و اجاب في النهر بأنه انما خص مهر المثل لأن حكم الشيء هو اثره الثابت به ، و الواجب بالعقد هو مهر المثل ، و لذا قالوا : انه الموجب الاصل في باب النكاح ، و اما المسمى فانما قام مقامه بالتراضي ، ثم عرف المهر في العناية بأنه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع إما بالتسمية او بالعقد ، و اعترض بعدم شموله للواجب بالوطى بالشبهة ، و من ثم عرفه بعضهم بأنه اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح او الوطى ، و اجاب في النهر بأن المعروف مهر هو حكم النكاح بالعقد . تأمل - كذا في رد المختار ؛ و من اسمائه : الصداقة ، و الصدقة ، و النحلة ، و العطية ، و العقر ، و الأجر ، و العلائق ، و الحباء و في استيلاء الجوهرة العقر في الحرائر مهر المثل ، و في الاماء عشر قيمة البكر و نصف عشر قيمة الثيب - قاله في الدر المختار .

(١) في المدونة : قلت : أ رأيت المأذون له في التجارة او المحجور عليه اذا كانت له امة فزوجها سيدها من عبده ذلك و العبد هو لسيد الأمة أ يجوز هذا التزويج في قول مالك ؟ قال : وجه الشأن ينزعها ثم يزوجه اياه بصداق ، قلت : فان زوجها اياه قبل ان ينزعها ؟ قال : اراء انتزاعا و ارى التزويج جائزا ، و لكن احب الى ان ينزعها ثم يزوجه ، و لذا قلت : ان اراد ان يطأ امة عبده فانه ينبغي له ان ينزعها ثم يطأها ، فان وطئها قبل ان ينزعها ؟ قال : هذا انتزاع و لكن ينزعها قبل ان يطأها احب الى ، قلت : أ تحفظ هذا عن مالك ؟ قال : اما الوطؤ اذا اراد ان يطأها فهو قوله ، =

للمولى على عبده دين<sup>١</sup> وكيف صار هذا لا يصلح وهو لو سمي المهر بطل المهر<sup>٢</sup> أفكل أمر<sup>٣</sup> كان مما يجب للمولى على عبده من دين أو نحوه<sup>٤</sup> فهذا مما لا يضر السيد إلا بذكره عند النكاح لأنه إن ذكره عند النكاح لم يجب له عنده .

= ابن وهب عن محمد بن عمر عن ابن جريج عن عطاء أنه قال : لا يزوج الرجل عبده أمة بغير مهر ، قال ابن وهب : وقال ذلك مالك - انتهى من باب انكاح الرجل عبده أمة .

(١) والعبد بجميع أجزائه وما حوت يداه مملوك لمولاه فكان للمولى دين على عبده ، فكأنه يكون ديناً على نفسه وهو غير جائز ؛ ولفظ « الدين » سقط من الهندية موجود في الأصل ولا بد منه ، فإن كان للمولى على عبده دين فكان دين المولى بوساطة العبد على نفسه أو هو كما ترى غير معقول .

(٢) لأنه يلزم أن يكون المهر على المولى والحال أنه يجب على الزوج ، فلهذا المحذور يبطل المهر .

(٣) كذا في الأصول ، ولم أفهم معنى هذه العبارة ولم أصل إلى مغزاه .

(٤) لعل العبارة سقطت من البين ، والا لقلّة بضاعتى لم أفهم معناها .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « له على عبده » . وفي كتب الفقه : إن نكح العبد

بإذن السيد فالمهر والنفقة يجب على العبد لوجود سبب الوجوب منه وهو العقد مع انتفاء المانع وهو حق المولى لأذنه بالعقد ، ويباع فيهما في النفقة مراراً وفي المهر مرة ، ويطلب بالباقي بعد عتقه إلا إذا باعه منها - خانية ؛ فإن كانت الأمة مأذونة مديونة يبيع أيضاً لأن المهر يثبت للأمة حينئذ أولاً ثم ينتقل إلى المولى ، وإن كانت مديونة فلا ينتقل إليه فإذا ذكره السيد عند النكاح لم يجب على عبده بل يجب على السيد فيضره والا لا يضره .

## باب الرجل يعتق أمته على أن يتزوجها و يجعل صداقها عتقها

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يعتق أمته على أن يتزوجها و يجعل صداقها عتقها فرضيت بذلك انها حرة ، فان تزوجها فعليه صداق مستقبل ، ولا يكون صداقها عتقها ، وإن أبت أن تتزوجه كان عليها قيمة رقبتها ، لأنها شرطت له في عتقها شرطا لم تف به وهو النكاح . وقال أهل المدينة : الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه قديما ولا حديثا أنه لا يصلح أن يكون عتق الأمة صداقا ، لأنها لا تخلو عن أحد الأمرين : إما نكحها مملوكة<sup>١</sup> ولا ينبغي أن ينكح مملوكة<sup>٢</sup> ، وإما نكحها حرة فلا يكون ذلك إلا بصداق بعد العتق<sup>٣</sup> .

وقال محمد : القول في ذلك ما قال أهل المدينة جميعا ، لأنه لا يكون عتقها صداقها ، وقد أحسن في هذا أهل المدينة ، وقال بخلاف هذا غير أبي حنيفة من أصحابنا<sup>٤</sup> ، ولا يكون عتقها صداقها ، وروى<sup>٥</sup> في ذلك آثارا

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية لم تفسد ، وهو زلة قلم الناسخ ، والصواب لم تف ، كما هو في الأصل من الوفاء - كما لا يخفى على الأذكياء .

(٢) أى حال كونها مملوكة ، والنكاح من أمته و مملوكته لا يجوز إلا بعد اعتاقها .

(٣) فان المولى اذا باعتقها صارت اجنية ، والنكاح من الاجنية لا يجوز الا بصداق على ما نطق به نصوص القرآن و الأحاديث ، وقول الامام محمد ما قال أهل المدينة جميعا ، أى أهل المدينة و أبو حنيفة جميعا فان مذهبه كذلك .

(٤) ان المراد به الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى ، و به قال سفيان الثوري ، كما ذكره الحافظ الطحاوى في شرح معاني الآثار .

(٥) أى غير أبي حنيفة ، وقوله «آثارا» كذا في الأصول و لعله «أثرا» بالافراد على ما يقتضى السياق و السباق .



عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه أعتق صفية رضي الله عنها و جعل عتقها صداقها . قال محمد : و ذلك إنما هو عندنا لرسول الله صلى الله عليه

(١) في جامع المسانيد ج ٢ ص ٩٧ : أبو حنيفة قال ذات يوم : ألا تعجبون مررت

بمسعر و هو يحدث عن حمادة عن أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أعتق صفية و جعل عتقها صداقها ! أخرجه القاضي أبو بكر محمد بن الباقي الأنصاري

من طريق الصباح بن محارب عن الإمام أبي حنيفة قال ذات يوم - اهـ - و أخرجه

أحمد و الشيخان و الترمذي و صححه ، و لفظ مسلم : و أعتقها و تزوجها ، فقال له ثابت :

يا أبا حمزة ! ما أصدقها ؟ قال نفسها أعتقها و تزوجها ، و في لفظ آخر مثل لفظ الإمام ،

و وافقه البخاري في السياق ، و الحديث في الصحيحين من طرق كثيرة و فيه طول ،

و أخرجه الطحاوي من طريق حماد بن زيد و أبان قالاً حدثنا شعيب بن الحبّاب عن

أنس ، قال : فذهب قوم إلى أن الرجل إذا أعتق أمته على أن عتقها صداقها جاز ذلك ،

فإن تزوجها فلا مهر عند العتاق ، و به قال سفيان الثوري و أبو يوسف ، و خالفهم

في ذلك آخرون فقالوا : ليس لأحد غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يفعل

هذا ، فيتم له النكاح بغير صداق سوى العتاق ، و إنما كان ذلك خاصاً برسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم لأن الله عز وجل جعل له أن يتزوج بغير صداق و لم يجعل ذلك

لأحد من المؤمنين غيره ، قالوا : فلما أباح الله له أن يتزوج بغير صداق كان له

أن يتزوج على العتاق الذي ليس بصداق ، و من قال به أبو حنيفة و زفر و محمد ، و حجتهم

في ذلك حديث ابن عمر فإنه روى حديث جويرية مثل ما روى أنس حديث صفية ثم

قال : هو من بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا أن يجد لها صداقاً فيحتمل أن

يكون سماعاً سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم أرد له دليل على ذلك المعنى الذي تقدم

ذكره في خصوصية النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك ، و قد كان أيوب السخيتاني

يذهب في تزويج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صفية على عتقها إلى ما ذهب إليه =

كتاب الحجة الرجل يعتق أمته على أن يتزوجها ويجعل صداقها عتقها ج - ٣

وآله وسلم خاصة وليس لأحد من أمته أن يتزوج امرأة بغير صداق ، وكذلك بلغنا في تفسير هذه الآية دو امرأة مؤمنة إن وهبت نفسها للنبي إن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين ، فروى في تفسير

= أبو حنيفة وزفر ومحمد ، و أخرج الطحاوي من طريق حماد قال : اعتق هشام بن حسان أم ولد له وجعل عتقها صداقها ، فذكر ذلك لأيوب فقال ، لو كان ابت عتقها فقلت : أليس النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صداقها ؟ فقال : لو أن امرأة وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم أكان ذلك له ! فأخبرت بذلك هشاما فأبت عتقها وتزوجها وصدقها اربعمائة - كذا في عقود الجواهر المنيفة . والحديث أخرجه البيهقي في سننه الكبرى ج ٧ ص ٥٨ من طريق جعفر بن محمد الفريابي ثنا قتيبة بن سعيد ثنا حماد بن زيد عن ثابت وشعيب بن الجبحاب عن انس رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صداقها ، ثم قال : ورواه البخاري ومسلم جميعا في الصحيحين عن قتيبة ، ومن طريق اسمعيل بن علية عن عبد العزيز ابن صهيب عن انس رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وتزوجها فسألت ثابتا : ما اصدقها ؟ فقال : نفسها - انتهى .

(١) قد عرفت غير مرة ان بلاغاته مسندة ، وسيأتي فيما بعد وقد تحقق ابن حزم هنا في المحلى و اطال اللسان على الأئمة من غير روية وفكر ومن غير تفقه وتعمق . قال الجصاص في احكام القرآن : وقوله تعالى « ان تبغوا بأموالكم ، يدل على ان عتق الأمة لا يكون صداقا لها ، اذ كانت الآية مقتضية لكون بدل البضع ما يستحق به تسليم مال اليها ، وليس في العتق تسليم مال وإنما فيه اسقاط الملك من غير ان استحققت به تسليم مال اليها ، ألا ترى ان الرق الذي كان المولى يملكه لا ينتقل اليها ؛ وإنما يتلف ملكه ، فاذا لم يحصل لها به مال او لم تستحق به تسليم مال اليها لم يكن مهرا ، وما روى ابن النبي صلى الله عليه وسلم اعتق صفية وجعل عتقها صداقها فلان =

= النبي صلى الله عليه وسلم كان له أن يتزوج بغير مهر، وكان مخصوصا به دون الأمة، قال الله تعالى «و امرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي أن أراد النبي أن يستنكحها خالصة لك من دون المؤمنين» فكان صلى الله عليه وسلم مخصوصا بجواز ملك البضع بغير بدل، كما كان مخصوصا بجواز تزويج التسع دون الأمة، قوله تعالى «و آتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا» يدل أيضا على أن العتق لا يكون صداقا من وجوه : أحدها أنه قال «و آتوهن» ذلك بأمر يقتضي الإيجاب، و إعطاء العتق لا يصح، و الثاني قوله تعالى «فان طبن لكم عن شيء منه نفسا» و العتق لا يصح فسخه بطيب نفسها عن شيء منه، و الثالث قوله تعالى «فكلوه هنيئا مريئا» و ذلك محال في العتق - انتهى . و من ههنا انهدم ما بناه ابن حزم بزعمه من جواز النكاح بالعتق و جعله صداقا و هو ليس بمال، و قد قال الله تعالى «ان تبغوا بأموالكم» و قال «و آتيتهم أجورهن» و قال تعالى «صدقاتهن نحلة» و ما كان ربك نسيا، و في الجوهر النقي : قلت : في مسند أحمد بن حنبل : ثنا محمد بن بشر ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها كانت تعير النساء اللاتي وهبن أنفسهن لرسول الله صلى الله عليه وسلم قالت : ألا تستحي المرأة أن تعرض نفسها بغير صداق ! فأنزل الله تعالى «ترجي من تشاء منهن» الآية، و هذا سند على شرط الشيخين، و قال الطحاوي، ثنا حسين بن نصر ثنا يوسف بن عدي ثنا علي بن مهزيب عن هشام عن أبيه قالت عائشة : كنت إذا ذكرت قلت : أني لأستحي امرأة تهب نفسها لرجلي بغير مهر - الحديث، و حسين بن نصر قال فيه السمعاني و ابن يونس : ثقة ثبت، و باقي السند على شرط البخاري، و الحديث من الطريقين يدل على أن الذي أنكرته عائشة هو ترك المهر لا غير، و أن الذي خص به صلى الله عليه وسلم هو الانعقاد بغير صداق، و قد قال الشافعي : لم يكن لأحد أن يقول : جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع ونكح امرأة بغير مهر - ذكره البيهقي في باب الدليل على أنه صلى الله عليه وسلم =

### كتاب الحجة الرجل يعتق أمته على أن يتزوجها ويجعل صداقها عتقها ج - ٣

هذه الآية أنها خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم بغير صداق<sup>١</sup>، فأما المسلمون

= لا يقتدى به فيما خص به، وذكر البيهقي فيما بعد في باب الرجل يعتق أمته ثم يتزوج بها أنه اعتق صفية وجعل عتقها صداقها، ثم ذكر عن يحيى بن الحكم قال: هذا كان للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة، ثم قال البيهقي: ويذكر هذا عن المزني أنه ذكر هذا الحديث للشافعي فحمله على التخصيص، وموضع التخصيص أنه اعتقها مطلقاً ثم تزوجها على غير مهر، ونكاح غيره لا يخلو من مهر - انتهى كلامه؛ وهذا هو الذي يقتضى كلام ابن المسيب ظاهراً وإن غيره عليه الصلاة والسلام لو تزوج بلفظ الهبة بصداق ولو قل جاز له، وهذا غير موافق لمقصود البيهقي، وقد وافق ابن المسيب على هذا جماعة من السلف، وذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن المسيب ورجلين معه من أهل العلم قالوا: لا تحل الهبة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، ولو تزوجها على سوط حلت - انتهى.

(١) روى عبد الرزاق عن طاوس قال: لا يحل لأحد أن يهب ابنته بغير مهر إلا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وعن مجاهد «و امرأة مؤمنة أن وهبت نفسها للنبي» قال: بغير صداق؛ وعن عطاء مثل عن امرأة وهبت نفسها لرجل قال: لا يكون إلا بصداق، وعنه قال: لا يهلع إلا بصداق، لم يكن ذلك إلا للنبي صلى الله عليه وسلم، وعن الحكم وحماد سئلا عن رجل وهب ابنته لرجل فقالا: لا يجوز إلا بصداق؛ ذكر الخمسة ابن أبي شيبة في مصنفه بأسانيد صحيحة، ويؤيد ما قال هؤلاء وجهان: أحدهما قوله تعالى «لكيلا يكون عليك حرج» أي ضيق فالآية خرجت مخرج الامتنان والحرج، إنما هو في وجوب الصداق لا في الانعقاد من جهة اللفظ بين «وهبت» و «تزوجت»، وذلك أنه قد لا يقدر على المهر فيضيق عليه التماسه، فأما إبدال العبارة بغيرها فلا ضيق فيه؛ والثاني أنه إذا ثبت أن الذي خص به عليه الصلاة والسلام هو الانعقاد بغير مهر فقد كفيلاً مؤنة قوله تعالى «خالصة لك»، فانتفت الخصوصية بلفظ الهبة لئلا يازم =

كتاب الحجة الرجل يعتق أمته على أن يتزوجها و يجعل صداقها عتقها ج - ٣

فلا يكون ذلك لهم الا بصداق ؛ وكذلك صفية رضي الله عنها ، اعتقها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم تزوجها ثم جعل عتقها صداقها ، فكما يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتزوج بغير صداق فكذلك يجوز له أن يتزوج على شيء ، فيجعله صداقا ، وهذا مما لا يكون صداقا بين المسلمين ؛ وقد روى

= كثرة الاختصاص ، اذ الأصل عدمه - كذا في الجوهر النقي . و من ههنا ثبت أيضا ان النكاح ينعقد بلفظ الهبة كما ان الهبة بغير صداق خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم دون المسلمين .

(١) وهي من رواية الستة ، وهي بنت حبي بن اخطب بن شعبة بن ثعلبة بن عبيد بن كعب ، الاسرائيلية ، من اولاد هارون عليه السلام ، ام المؤمنين ، سباهها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عام خيبر ثم اعتقها ثم تزوجها : روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، و عنها ابن اخيها كنانة و يزيد بن معتب و علي بن الحسين بن علي و مسلم بن صفوان و اسحاق بن عبد الله بن الحارث ، قال الواقدي : ماتت في خلافة معاوية سنة خمسين ، و قال غيره : ماتت قبل ذلك سنة ست و ثلاثين ، قلت : حكى ذلك ابن حبان بعد ان قدم انها ماتت في خلافة معاوية ، و هو الذي لا يتجه غيره فان في الصحيحين تصريح علي بن الحسين بسماعه منها و كان مولده بعد سنة ست و ثلاثين قطعا - قاله الحافظ في التهذيب . و الحديث أخرجه الشيخان و الطحاوي و البيهقي و الترمذي و ابو داود و غيرهم من المحدثين في كتبهم - كما عرفت من الجوهر النقي و عقود الجواهر . و قد تكلم فيه الحافظان العيني و ابن حجر في شرحيهما نقضا و ابرا ما فراجعهما .

(٢) اى شيء كان مالا او غيره قليلا كان او كثيرا ، او بغير مهر و صداق ، و انه خصوصية له لا يشترك فيه غيره .

(٣) كذا في الأصل و في الهندية و يجعله ، بالواو ، و كلاهما صحيح .

كتاب الحجة الرجل يعتق أمته على أن يتزوجها و يجعل صداقها عتقها ج - ٣

عن ابن عمر<sup>١</sup> رضى الله عنهما نحوه مما قال أبو حنيفة وأهل المدينة، وبلغنا أيضا<sup>٢</sup>

(١) أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار حيث قال : فقد روى هذا ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كما ذكرنا ، ثم قال هو من بعد النبي صلى الله عليه وسلم فى مثل هذا انه يحدد لها صداقا ، حدثنا بذلك سليمان بن شعيب قال ثنا الخصيب قال ثنا حماد بن سلمة عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر مثل ذلك - اه .  
ونقله الحافظ فى الفتح والعينى فى العمدة . و اثر ابن عمر المذكور نقله ابن حزم عن الطحاوى فى المحلى و تكلم فى الخصيب بن ناصح وقال : لا يدرى حاله و ليس بالمشهور فى اصحاب حماد بن سلمة فهو امر ضعيف - اه . و الخصيب نزيل مصر ذكره ابن يونس فى تاريخه و ابن حبان فى ثقاته ، و قال أبو زرعة : ما به بأس ان شاء الله تعالى ، و هو من رواة النسائي فى اليوم و الليلة ، فكيف يقول : انه لا يدرى حاله ! و ابن حزم ان لم يدر فلا حرج فقد دراه و عرفه غيره ، و لا يقدح فى الحديث عدم رواية اصحاب حماد الثقات عنه : كما فى الأصول ، اذا لم يخالف لما رواه اصحاب حماد الثقات عنه ، و يعقوب بن حميد بن كاسب ، قال البخارى : لم يزل خيرا ، هو فى الأصل صدوق ، و قال محمد بن مضر عن ابن معين : ثقة ، و قال ابن عدى : لا بأس به ، و برواياته و هو كثير الحديث كثير الغرائب ، و قال مصعب الزبيرى : ابن كاسب ثقة مأمون صاحب حديث و كان من امانة القضاة زمانا ، و قال مسلمة : ثقة ، و قال الحاكم : لم يتكلم فيه احد بحجة كذا فى التهذيب . فقول ابن حزم فيه انه ضعيف ، ضعيف لا يلتفت اليه .  
(٢) اسنده ابن حزم فى المحلى من طريق سعيد بن منصور قال : نا هشيم انا يونس عن ابن سيرين انه كان يحب ان يجعل مع عتقها شيئا ما كان - انتهى . و الحب فى عرف المتقدمين و لسانهم يستعمل فى المعنى العام الشامل للوجوب و السنة المؤكدة و المستحب ، و هو عرف القرآن و الحديث ، فلا يمشى قول ابن حزم : انما هذا استحباب من ابن سيرين - اه ؛ الا اذا انحصر الحب فى معنى الاستحباب و الندب ، و الا لا - فافهم .

عن ابن سيرين<sup>١</sup> أنه كان يقول: مهر<sup>٢</sup> سوى العتق اختار<sup>٣</sup> نحووا من هذا.

## باب النكاح في العدة إذا تزوجت وفي اثبات النسب

### إذا جاء الولد<sup>٤</sup>

محمد قال قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إذا نكح الرجل المرأة في العدة من غيره في الطلاق البائن<sup>٥</sup> ودخل بها فرق بينهما فان استقر بها حمل

(١) هو محمد بن سيرين، امام جليل، مضى في ابواب الزكاة وغيرها.

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «مهر» بالنصب، يقول: لا بد من المهر سوى العتق فانه ليس بمال، والقرآن ينادى بالمال «ان تبغوا بأموالكم» الآية؛ وقد سبق من الجصاص الكلام على هذا فتذكره.

(٣) كذا في الهندية، وفي الأصل «اجبار» وعندي هو قول محمد لا من قول ابن سيرين، و«اختار» بدون الالف من الاختيار، ولا معنى للاجبار من الجبر: يعني ان ابن سيرين اختار نحووا من هذا الذي قال به أبو حنيفة وأهل المدينة، وزيادة الالف بعد «اختار» من زلة الناسخ - تدبر.

(٤) قوله «إذا جاء الولد» كذا في الأصول، ولعل الصواب «إذا جاءت بالولد» - ف.

(٥) في الدر المختار مع رد المختار: (ولو تزوجت معتدة بائن فولدت من سنتين مذ بانث ولا قل من الاقل مذ تزوجت فالولد للأول لفساد نكاح الآخر) ينافي ما تقدم ان العبرة للفراش الحقيقي ولو فاسدا فالأولى التعليل بعدم امكان جعله للثاني لعدم اقل مدة الحمل وحتى، (ولو لا كثر منهما مذ بانث ولنصف حول مذ تزوجت فالولد للثاني) لا مكانه مع تعذر كونه للأول، (ولو لا قل من نصفه) اى مع كونه لا كثر من سنتين مذ بانث (لم يلزم الأول ولا الثاني) لأن النساء لا يلدن لا كثر من سنتين ولا لأقل من ستة اشهر كما في الحاكم (والنكاح صحيح) اى عندهما وعند ابى يوسف =

نظر فان وضعت ذلك ما بينها وبين سنتين منذ فارقتها الاول فليس بانه  
وينظر لكم<sup>١</sup> جاءت به لاقل من ستة أشهر منذ اصابها الآخر ولاكثر من  
سنتين منذ فارقتها الاول لم يكن ابن واحد منهما وان جاءت به لسته اشهر  
فصاعدا منذ اصابها الآخر ولاكثر من سنتين منذ فارقتها الاول فهو

= فاسد لانه اذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا و نكاح الحامل من الزنا صحيح  
عندهما - كذا في البدائع و تبعه في البحر ؛ ولم يظهر لي وجهه لانه اذا لم يثبت من  
واحد منهما علم انه من غيرهما ولا يلزم ان يكون من الزنا لاحتمال كونه بشبهة ،  
ولا يصح النكاح الا اذا علم انه من زنا ففي الزياحي وغيره : لو ولدت المنكوحه لاقل  
من ستة اشهر مذ تزوجها لم يثبت النسب لان العلق سابق على النكاح و يفسد النكاح  
لاحتمال انه من زوج آخر بنكاح صحيح او شبهة - اه . فليتأمل : ( و لو لاقل منهما  
و لنصفه ) اي لاقل من سنتين من وقت الطلاق و لنصفه ، اي لنصف حول من وقت  
تزوج الثاني فقد امكن هنا جعله من الاول أو من الثاني ، ( ففي عدة البحر بحثا انه  
للاول لكنه نقل هنا عن البدائع انه للثاني معللا بأن اقدامها على الزوج دليل انقضاء  
عدتها ) فكان بمنزلة ما اذا اقرت بانقضائها ( حتى لو علم بالعدة فالنكاح فاسد و ولدها  
للاول ان امكن اثباته منه ) ، اما اذا لم يمكن بأن جاءت به لاكثر من سنتين مذ بانث  
ولسته اشهر مذ تزوجت فهو للثاني ، كما في البحر عن البدائع ( بأن تلد لاقل من سنتين  
مذ طلق او مات و لو نكح امرأة فجاءت بسقط مستبين الخلق فان لاربعة اشهر فنسبه  
للتاني ) ، اي و جاز النكاح - بحر ؛ ( و ان لاربعة إلا يوما فنسبه الاول و فسد النكاح )  
لان الخلق لا يستين الا في مائة و عشرين يوما فيكون اربعين يوما نطفة و اربعين  
علقة و اربعين مضغة - بحر عن الولوالجية ؛ انتهى .

(١) كذا في الهندية ، وفي الأصل « ثابتة » ، ولا معنى لها .

(٢) بكسر اللام و فتح الكاف و سكنون الميم ، من كم و كذا .



ابن الآخر وان جاءت به بعد ما فرق بينهما<sup>١</sup> وبين الآخر لاكثر من سنتين لم يسكن ابن واحد منهما . وقال اهل المدينة : اذا نكحت المرأة في عدتها ودخل بها فرق بينهما وان<sup>٢</sup> استقر بها حمل نظر فان وضعت لأدنى من ستة أشهر منذ دخل بها زوجها الأول<sup>٣</sup> كان الولد للأول ولم يكن عليها من الآخر عدة وان وضعت لستة أشهر منذ دخل الآخر عليها<sup>٤</sup> فصاعدا دعى لولدها القافة<sup>٥</sup> فالحقوه بأبيه إلا أن يأتي عليها من مهلك<sup>٦</sup> زوجها الأول أو طلاقه إياها من الزمان ما لا يحمل النساء في مثله منذ خل بها الآخر ، فاذا كان ذلك الحق الولد بالآخر وفرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الأول وأكثر ما تحمل النساء اربع سنين . وقال محمد : وكيف

(١) كذا في الأصول « بينهما » وهو مصحف ، والصواب « بينهما » بتأنيث الضمير لا بالثني .

(٢) كذا في الأصول ، والأولى « فان » ، بالفاء .

(٣) قوله « زوجها الأول » ، كذا في الأصول ، والصواب « زوجها الآخر » ، كما لا يخفى وإلا فلا معنى له - تفكر وتدبر فيه .

(٤) كذا في الأصل بزيادة « عليها » ، ولا يناسب ، بل سقط بعد قوله « دخل » لفظ « بها » .

(٥) والقافة جمع قائف هو من يتبع الآثار ويعرفها شبه الرجل بأخيه وأبيه ، والجمع : القافة هو يقوف الأثر و يقتافة قيافة كقفا الأثر و اقتفاء (ك) هو الذي يلحق الفروع بالأصول بالشبه والعلامات - اهـ بجمع البحار . وقول القافة ليس بحجة شرعية عندنا ، وما ورد في الأحاديث هو على دأب الجاهلية دفعا لاعتراضهم في ابن زيد ابن الحارثة .

(٦) كذا في الأصل وهو الصحيح عندى لفظا ومعنى .

استقام هذا فيما ذكرتم قول<sup>١</sup> القافة و الفراش فراش<sup>٢</sup> الاول حتى تأتى به<sup>٣</sup> لما لا تلده النساء منذ فارقتها الاول<sup>٤</sup> ! انما ذكرتم في الرواية التي رويتم وهي عندنا غير معروفة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه دعى القافة الى صبي تنازعه رجلان<sup>٥</sup> ولم يكن<sup>٦</sup> لو احد منهما فراش يكون به اولى بالولد من

(١) كذا في الأصول، ولعل الاولى من قول «القافة بزيادة» من الجارة قبل قول - فافهم.

(٢) في الأصول «فراق» وهو خطأ، و الصواب «فراش» بالشين مكان القاف .

(٣) في الأصول «حتى يأتى» بالتذكير مع سقوط لفظ «به» من البين، و الصواب

«حتى تأتى به» بتأنيث الفعل و زيادة لفظ «به» لأن الضمير راجع إلى المرأة فافهم .

(٤) رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار من طرق عنه رضى الله عنه في ج ٢

ص ٢٩٣ من «باب الولد يدعيه الرجلان» كيف الحكم فيه و بسط الكلام فيه على

دأبه، و أجاب عن آثار عمر رضى الله عنه : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب بن جرير

قال ثنا شعبة عن توبة العنبري عن الشعبي عن ابن عمر ان رجلين اشتركا في ظهر (ظهر)

امراة فولدت فدعا عمر القافة فقالوا اخذ الشبه منهما جميعا فجعله بينهما - اهـ . و بطارق

أخرى عنه قال ابو جعفر فليس يخلو حكمه في هذه الآثار التي ذكرنا من احد وجهين

اما ان يكون بالدعوى لأن الرجلين ادعيا الصبي و هو في ايديهما فالحق بهما بدعواهما

أو يكون فعل ذلك فكان الذين يحكمون بقول القافة لا يحكمون بقولهم اذا قالوا هو ابن

هذين، فلما كان قولهم كذلك ثبت على قولها ان يكون قضاء عمر بالولد للرجلين كان

بغير قول القافة، و في حديث سعيد بن المسيب ما يدل على ذلك و ذلك انه قال فقال

القافة : لا ندرى لأيهما هو ؟ فجعله عمر بينهما و القافة لم يقولوا هو ابنيهما، فدل ذلك

على ان عمر اثبت نسبه من الرجلين بدعواهما و لما لها عليه من اليد لا بقول القافة،

فان قال قائل : فان كان ذلك كما ذكرته فما كان احتياج عمر الى القافة حتى دعاهم،

قيل له : يحتمل ذلك عندنا و الله اعلم ان يكون عمر رضى الله عنه وقع بقلبه ان =

غيره<sup>١</sup> ، فأما الزوج الأول الذى طلق امرأته او مات عنها فانه صاحب الفراش<sup>٢</sup> وهو أولى بالدعوى من غيره حتى تأتى بالولد لاكثر مما تلده النساء ، وذلك عندنا سنتان لا تحمل المرأة فوق ذلك . وقد بلغنا<sup>٣</sup> عن = حملا لا يكون من رجلين فيستحيل الخاق الولد بمن يعلم انه لم يلده فدعا القافة ليعلم منهم هل يكون ولد يحمل به من نطفى رجلين ام لا ؟ وقد بين ذلك في حديث أبى المهلب فلما اخبره القافة بأن ذلك قد يكون وانه غير مستحيل رجع الى الدعوى التى كانت من الرجلين فجعل الولد ابنهما جميعا يرثهما ويرثانه فذلك حكم بالدعوى لا بقول القافة ؛ وقد روى عن على بن أبى طالب رضى الله عنه في ذلك ايضا ما قد حدثنا روح بن الفرج قال ثنا يوسف بن عدى قال ثنا ابو الاحوص عن سماك عن مولى لبنى مخزومة قال : وقع رجلان على جارية في طهر واحد فعلق الجارية فلم يدر من ايها هو فأتيا عمر يختصمان في الولد فقال عمر : ما ادرى كيف اقضى في هذا ؟ فأتيا عليا فقال : هو بينكما يرثكما وترثانه وهو للباقي منكما فهذا حكم الولد لمديعيه جميعا فجعله ابنهما ولم يحتاج في ذلك الى قول القافة ، وبهذا نأخذ وهو قول أبى حنيفة و أبى يوسف و محمد رحمهم الله تعالى - انتهى ج ٢ ص ٢٩٤ . (٥) هذا قول الامام محمد اشارة الى الجواب عن أثر عمر رضى الله عنه بأنه لم يكن فراش حقيقى لو احد منهما وإلا لا يكون الحكم كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم : الولد للفراش وللعاشر الحجر - الحديث .

(١) أى من غير صاحب الفراش .

(٢) يعنى فلا يقاس صاحب الفراش على غير صاحب الفراش ، فلا يصح الاستدلال بالأثر المذكور عن عمر رضى الله عنه لأنه فى غير صاحبه الفراش فافهم .

(٣) هذا البلاغ اسنده الدارقطنى فى ج ٢ ص ٤٢٥ من سننه فى اواخر النكاح ثم اليهقى فى ج ٧ ص ٤٤٣ من السنن من طريق ابن المبارك : ثنا داود بن عبد الرحمن =

عائشة رضي الله عنها انها قالت : لا تحمل المرأة فوق سنتين ظل مغزل .<sup>١</sup>

== عن ابن جريج عن جميلة بنت سعد عن عائشة قالت : ما تزيد المرأة في الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عمود المغزل - انتهى . وفي لفظ : قالت : لا يكون الحمل اكثر من سنتين - الحديث . نصب الراية ج ٣ ص ٢٦٥ وفتح القدير ج ٤ ص ١٨٠ والبنية ؛ وجميلة بنت سعد هي في تجريد اسماء الصحابة قال الذهبي : جميلة بنت سعد بن الربيع روى عنها ثابت بن عبد الله ان اباها وعمها دفنا يوم احد في قبر تزوجها زيد ابن ثابت ( ب د ع ) - انتهى . فقول ابن حزم : جميلة بنت سعد بجهولة لا يدري من هي - اه مبنى على الجهل ، وطار ما في الميزان من قول ابن حزم انها بجهولة ؛ وقال الدارقطني بعد رواية الحديث : وجميلة بن سعد اخت عبيد بن سعد - اه ، ولم يحكم بكونها بجهولة ثم بعده البيهقي ايضا لم يقل فيها شيئا ، وقد قال الذهبي في تجريد الاسماء : عبيد بن سعد روى عنه ابراهيم بن ميسرة - راجع سننهما ، ولم يتكلم فيها بشيء صاحب التعليق المغني على الدارقطني ، وليس في السند المذكور ابو سفيان الذي قال في حقه ابن حزم ضعيف .

(١) اي بقدر ظل مغزل حال الدوران لأن ظل المغزل حاله الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال والغرض تقليل المدة ، ورواية المبسوط والايضاح وبعض نسخ الكتاب ولو بفلكة مغزل ، وذكر في المغرب هذا على حذف المضاف ، وقد جاء صريحا في شرح الارشاد ولو يدور فلكة مغزل وهو مثل في الدوران والغرض تقليل المدة وبقاء الولد في بطن امه اكثر من سنتين في غاية الندرة فلا يجوز بناء الحكم عليه مع انه لا اصل لما يحكى في هذا الباب فان الضحاك ما كان يعرف ذلك من نفسه وكذلك غيره لأن ما في الرحم لا يعرفه الا الله تعالى ، والظاهر ان عائشة قالت سمعا لأن العقل لا يهتدى الى معرفة المقادير - اه . عنايه وكفاية والبحر والدر المختار وغيرها من كتب الفقه .

كتاب الحججة      النكاح في العدة وفي اثبات النسب اذا جاء الولد      ج - ٣

و بلغنا<sup>١</sup> عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه الحق ذلك<sup>٢</sup> بأبيه وضعت  
امه سنتين قد خرجت [ثنياء -<sup>٣</sup>] فالحق به عمر، فعمن أخذتم ان المرأة  
تحمل اربع سنين و لقد انكرت العامة علينا<sup>٤</sup> حمل سنتين فلم يعرفوه<sup>٥</sup>،

(١) لعله يشير الى ما رواه الدارقطني في سننه: نا محمد بن نوح الجندي سابوري نا احمد  
ابن محمد بن يحيى بن سعد نا ابن عمر نا الاعمش عن ابي سفيان قال حدثني اشياخ منا  
قالوا: جاء رجل الى عمر بن الخطاب فقال: يا امير المؤمنين: انى غبت عن امرأتى  
سنتين فحقت وهى حبلى؟ فشاور عمر الناس فى رجها قال: فقال معاذ بن جبل:  
يا امير المؤمنين ان كان لك عليها سبيل فليس لك على ما فى بطنها سبيل فاتركها حتى  
تضع، فتركها؛ فولدت غلاما قد خرجت ثنياء فعرف الرجل الشبه فيه فقال: ابني  
ورب التكبة: فقال عمر: عجزت النساء ان يلدن مثل معاذ، لولا معاذ لهلك عمر - انتهى .  
و من جهة الدارقطني اخرجه البيهقي فى سننه .

(٢) كذا فى الأصول، و الاشارة الى الولد المولود بعد سنتين وعرف الرجل الشبه فيه .  
(٣) فى الأصول هنا يياض، وسقط لفظ «ثنياء» بعده، يعنى قد خرجت ثنياء كما فى  
الحديث المذكور فوضعناه بين المربعين، و إلا فالجمله زائدة لا حاجة اليها، فافهم .  
(٤) انظر الى كلامه و تشكر به و هو يعلم ان اهل العلم فى زمانه انكروا عليه فيما قال  
به من ان الحمل يكون الى سنتين و لم يعرفوا الحديث الذى استدل به .

(٥) قيل: اى لم يعرفوا بقاء الحمل الى سنتين بالرأى فكيف يعرفون لأربعة بغير  
نقل؟ - اهـ . و عندى الصواب: فلم يعرفوا الحمل الى سنتين، لأن الحديث الذى  
استدلنا به لم يصل اليهم أو تكلموا فى اسناده فأنكروا علينا، فكيف لا ينكرون عليكم  
بقولكم ان الحمل يكون الى اربعة سنين و يقبلون ذلك منكم فان الاربع ضعف الاثني -  
و الله تعالى اعلم بمراد عباده .

فكيف يقبلون<sup>١</sup> اربع سنين بلا أثر ولا سنة؟ ولا أعلم ذكرتم ذلك إلا عن امرأة محمد بن عجلان<sup>٢</sup> زعمتم انها كانت تحمل اربع سنين فكيف علمتم

(١) في الأصول «تعرفوه و تقبلوا» بالخطاب بدون نون الاعراب، ولا بد من نون الاعراب «فكيف يقبلون» اي العامة منكم او فكيف يقبلون اربع سنين و انتم تنكرون الحمل الى سنتين - تأمل .

(٢) اخرج الدارقطني و من جهته البيهقي في سننهما عن الوليد بن مسلم قال : قلت لمالك بن انس في حديث عائشة انها قالت : لا تزيد المرأة في حملها على سنتين قدر ظل معزل فقال : سبحان الله من يقول هذا ؟! هذا جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق و زوجها رجل صدق حملت ثلاثة ابطن في اثنتي عشرة سنة كل بطن في اربع سنين - انتهى . قال المحقق في فتح القدير : و لا يخفى ان قول عائشة رضي الله عنها بما لا يعرف إلا سماعا و هو مقدم على المحكى عن امرأة ابن عجلان لأنه بعد صحة نسبته الى الشارع لا يتطرق الى الخطأ بخلاف الحكاية فانها بعد صحة نسبتها الى مالك و المرأة يحتمل خطؤها ، فان غاية الأمر ان يكون انقطع دمها اربع سنين ثم جاءت بولد و هذا ليس بقاطع في ان الأربعة بتمامها كانت حاملا فيها لجواز انها امتد طهرها سنتين أو أكثر ثم حبلت و وجود الحركة مثلا في البطن لو وجد ليس قاطعا في الحمل لجواز كونه غير الولد و لقد اخبرنا من امرأة انها وجدت ذلك مدة تسعة اشهر من الحركة و انقطاع الدم و كبر البطن و ادراك الطلق حين جلست القابلة تحتها اخذت في الطلق فكلما طلقت اعتصرت ماء هكذا شيئا فشيئا الى ان انضمر بطنها و قامت من قابلتها من غير ولادة ، و بالجملة . مثل هذه الحكايات لا يعارض الروايات ، و ما روى ان عمر رضي الله عنه اثبت نسب ولد المرأة التي غاب عنها زوجها سنتين ثم قدم فوجدها حاملا فهم برجمها . فقال له معاذ : ان كان لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها ، فتركها حتى ولدت ولدا قد نبتت ثيتاه يشبه اياه ، فلما رآه الرجل قال : ولدي و رب الكعبة افاثما هو بقيام الفراش و دعوى الرجل نسبه - انتهى .

ذلك و زوجها حتى مقيم معها و المرأة قد يرفع<sup>١</sup> حيضتها الريح و الداء يكون بها ؟ و لو كان هذا كما تقولون لكان من قبلكم اعلمكم بهذا منكم ، و لو كان هذا على ما تقولون لكان الولد حين تلده ينبغي ان يتكلم و يمشی لأن الولد لا يأتي عليه ثلاث سنين حتى يتكلم أو يمشی .

### باب نكاح السفية<sup>٢</sup>

محمد قال : قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا تزوج الفاسق السفية و المولى عليه هذا<sup>٣</sup> يكون معتوها<sup>٤</sup> امرأة بصداق مثلها فهو جائز ، و لا ينبغي ان ينقض النكاح . و قال اهل المدينة في السفية و المولى عليه : ينكح بغير اذن وليه انه يفرق الولي بينه و بين التي نكح فان لم يكن دخل بها فلا شيء لها و ان كان

(١) كذا في الهندية و هو الصواب ، و في الأصل « قد يرجع » تصحيف فانه لا معنى له هنا - كما لا يخفى على الفهيم .

(٢) هو خفيف العقل في التحرير و شرح السفة في اللغة الخفة ، و في اصطلاح الفقهاء : خفة تنبعث الانسان على العمل في ما له بخلاف مقتضى العقل - اه رد المختار ؛ فهو ليس بمعدوم العقل بالكلية .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « كان » مكان « هذا » ، و لا يصح معناه فان المعتوه لا يجوز تزوجه ، كما سيأتى في الكتاب ، و المعنى هنا : و لا يكون معتوها - لعل شيئا من العبارة سقط أو وقع التصحيف فيه ، تأمل في العبارة ؛ و ان كان يمكن ان يكون توضيحا لقوله : و المولى عليه مثل ان يكون معتوها - تدبر .

(٤) من العته و هو اختلال في العقل كما في الدر المختار ، لكن قال العلامة ابن عابدين رحمه الله : هذا ما ذكره في البحر تعريفا للمجنون و قال : و يدخل فيه المعتوه و أحسن الاقوال في الفرق بينهما ان المعتوه هو القليل الفهم المختلط الكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب و لا يشتم بخلاف المجنون - اه . و صرح الأصوليون بأن حكمه كالصبي =

دخل بها كان لها ' أدنى ما ينكح به النساء دينار ' بمسه ايها . قال محمد : وكيف بطل نكاح السفية والمولى عليه إذا تزوج امرأة بصداق مثلها ولم يأت من ذلك إلا بما آنسه ؟ فكيف بطل النكاح وقد جاءت الآثار أن النكاح جده وهزله سواء <sup>١</sup> ، كما أن الطلاق جده وهزله سواء <sup>٢</sup> فكيف أجزتم

= الا ان الدبوسى قال : يجب عليه العبادات احتياطاً ، ورده صدر الاسلام بأن العته نوع جنون فيمنع وجوب اداء الحقوق جميعاً - كما بسطه في شرح التحرير - انتهى .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « كان لنا ، بضمير المتكلم وهو خطأ .

(٢) كذا في الأصول « دينار » ، وعندهم أدنى ما ينكح عليه المرأة ربع دينار او ثلاثة دراهم ، قال مالك في الموطأ : لا أرى ان تنكح المرأة بأقل من ربع دينار و ذلك أدنى ما يجب فيه القطع - انتهى . فلعل لفظ « ربع » سقط من قلم الناسخ . وفي المدونة : قلت أ رأيت ان زوجها على عرض قيمته اقل من ثلاثة دراهم أو على درهمين ؟ قال : ارى النكاح جائزاً و يبلغ به ربع دينار ان رضى بذلك الزوج ، و ان أبى فسخ النكاح ان لم يكن دخل بها ، فان دخل بها اكمل لها ربع دينار ، و ليس هذا النكاح عندى من نكاح التفويض - انتهى .

(٣) هكذا في الأصل « الا بما آنسه » ، وفي الهندية « السنة » ، فلعله « الا بما احلت به » ، أو « الا بما يكون به او بالسنة » او « بما جاءت به السنة » او « بما وردت به السنة » - فافهم .

(٤) اشارة الى حديث مرفوع ورد في ذلك رواه ابو داود و ابن ماجه و الترمذى - كما في شرح الزرقانى - و قال : حسن غريب ، عن ابى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث جدهن جد و هزلهن جد : النكاح و الطلاق و الرجعة ، قال ابن العربي : و روى بدل « الرجعة » « العتق » و لا يصح ؛ و قال الحافظ : وقع عند الغزالي : « العتاق » بدل « الرجعة » ، و لم اجده ، و مرادها لا يصح و لم يجده مرفوعاً فلا ينافى صحته =



عن ابن المسيب في الموطأ لكن عجيب نفى وجدانه افق الاستذكار: روى  
 أبو بكر بن أبي شيبة: ثنا عيسى بن يونس عن عمرو عن الحسن عن أبي الدرداء قال:  
 كان الرجل في الجاهلية يطلق ثم يرجع يقول: كنت لاعبا، فأنزل الله: «ولا تتخذوا  
 آيات الله هزوا»، فقال صلى الله عليه وسلم: من طلق أو اعتق أو أنكح أو أنكح  
 قال أني كنت لاعبا فهو جائز عليه - انتهى . وفي بلوغ المرام: عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثلاث جدهن جد و هزلهن  
 جد: النكاح و الطلاق و الرجعة - رواه الأربعة إلا النسائي، وصححه الحاكم؛ وفي  
 رواية لابن عدي من وجه آخر ضعيف: الطلاق و النكاح و العتاق؛ وللحارث بن أبي  
 اسامة من حديث عبادة بن الصامت رفعه: لا يجوز اللعب في ثلاث: الطلاق و النكاح  
 و العتاق، فإن قاله فقد وجب؛ وسنده ضعيف - انتهى . و رواه الطبراني من حديث  
 فضالة بن عبيد بلفظ: ثلاث لا يجوز اللعب فيهن الطلاق و النكاح و العتاق؛ و رواه  
 الحارث بن أبي اسامة في مسنده عن بشر بن عمر عن ابن أبي ليثة عن عبد الله بن أبي جعفر  
 عن عبادة بن الصامت رفعه: لا يجوز اللعب في ثلاث: الطلاق و النكاح و العتاق، فمن  
 قاله فقد وجب - وهذا منقطع؛ وفي الباب عن أبي ذر رفعه: من طلق و هو لاعب  
 فطلاقه جائز، و من اعتق و هو لاعب فعتاقه جائز، و من نكح و هو لاعب فنكاحه  
 جائز - أخرجه عبد الرزاق عن إبراهيم بن محمد عن صفوان بن سليم عنه و هو منقطع؛  
 و أخرجه عن علي و عمر نحوه موقوفا؛ وفي هذا رد على ابن العربي و علي النوى  
 حيث أنكرا على الغزالي إيراد هذا اللفظ، ثم قال النوى: المعروف اللفظ الأول  
 بالرجعة بدل الطلاق، و قال أبو بكر بن العربي: لا يصح، و يروى بدل العتاق الرجعة؛  
 قلت: هذا هو المشهور فيه، وكذا رواه أحمد و أبو داود و الترمذي و ابن ماجه  
 و الحاكم و الدارقطني من حديث عطاء عن يوسف بن ماهك عن أبي هريرة باللفظ  
 المذكور أولا و فيه بدل «العتاق»، «الرجعة»، قال الترمذي: حسن، و قال الحاكم: =

طلاقه إذا نكح وهو يطلقها ولم يدخل بها فيؤخذ منه نصف الصداق بغير مسيس؟ فهذا مما فيه الاسراف منه في ماله والتبذير أن يتزوج على المال العظيم باذن الولي فلا يدخل بها حتى يطلقها فيؤخذ منه نصف الصداق! فان قلتم: إن النكاح إنما بطل للاسراف في المال. قلنا: فهذا أخرى أن يكون [باطلا] <sup>٢</sup> وقد أسرف في ماله من رجل تزوج ابنة عم له في الحسب والمال ولها فضل وجمال بصداق مثلها ثم أقام عليها فلم يفارقها فكيف جاز النكاح وهو يلحقه <sup>٣</sup> في ذلك نصف الصداق ولم يحز هذا؟

= صحيح، وأقره صاحب الام وهو من رواية عبد الرحمن بن حبيب بن أدرك وهو مختلف فيه، قال النسائي: منكر الحديث، وثقه غيره فهو على هذا حسن، وعطاء المذكور فيه هو ابن أبي رباح صرح به في رواية أبي داود والحاكم، وهم ابن الجوزي فقال: هو عطاء بن عجلان وهو متروك - اه التلخيص الجدير. وفي كتاب الآثار: محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال: لعب النكاح وجده سواء كما ان لعب الطلاق وجده سواء، قال محمد: وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة، اربع جدهن جد وهزلن جد: الطلاق والنكاح والرجعة والعناق - انتهى.

(١) في الأصول «فأخذ»، وهو مصحف.

(٢) سقط من الأصول لفظ «قلنا» ولا بد منه - كما لا يخفى.

(٣) سقط من الأصول «باطلا» ولا بد منه، وإلا «يكون» ليس بلاخير كما ترى ولا بد منه.

(٤) متعلق بقوله «أخرى» أفعل التفضيل، وقوله «وقد أسرف في ماله» جملة حالبة قد اعترضت بين «أخرى» وقوله «من رجل».

(٥) كذا في الأصول، وتأمل فيه، والحال ان النكاح يلزم النكاح نصف الصداق =

وقد صنع من ذلك ما لا يصنعه السفية ولا المولى عليه .

١ قال : وقال أبو حنيفة في السفية والمولى عليه يعتق وقد بلغ واحتلم : إن عتقه جائز لأن العتق هزله وجده سواء ١ كما أن الطلاق جده وهزله سواء . وقال أهل المدينة في السفية والمولى عليه ينكح باذن وليه : إن طلاقه جائز عليه إذا احتلم ، ولا يجوز عتاقه ما دام يولى عليه . وقال محمد : كيف بطل هذا العتاق ؟ قالوا : في هذا إتلاف لماله . قيل لهم : أو ليس في الطلاق قبل الدخول إتلاف لماله ؟ قالوا : لأنه ٢ نكح في ذلك بأمر المولى . قيل لهم : فما تقولون إن أعتق باذن المولى أيجوز إعتاقه ؟ فان قالوا : نعم . قيل لهم : فقد جاز للسفية إن يستهلك ماله باذن وليه في غير تجارة ولا منفعة تعود بها على نفسه . فان قالوا : لا . قيل لهم : فكيف جاز طلاقه قبل الدخول ولا يجوز عتاقه وقد أذن له المولى ؟ وما سبيلهما إلا واحد ، وما ينبغي أن يجوز بعضه ويبطل بعضه ؛ ولكننا نقول في هذه الثلاثة : النكاح والطلاق والعتاق سواء جدهن جد وهزلهن جد ، وذلك جائز كله على السفية والمولى عليه ما لا يكون معتوها ٣ أو صغيرا لم يبلغ ، فان كان معتوها أو صبيها لم يبلغ لم يحز عليه

= وهو ضرر عليه ٤ أو قوله « لم يفارقها » لعله « لم يفارقتها » بتقديم القاف وبعد الراء فاه ، وعليه يترتب قوله « وهو يلحقه في ذلك نصف الصداق ، وإلا لا يصح .

(١) لعل لفظ « محمد » قبل « قال » سقط من الأصول .

(٢) كما ورد في الحديث . وقد مضى تخريجه فتذكره .

(٣) في الأصول « اتلافا » بالنصب والمقام يقتضى الرفع وجوبا - كما لا يخفى .

(٤) قوله « قالوا لأنه » كذا في الأصول ، والظاهر أن بعض العبارة سقط بين

« قالوا » وبين « لأنه » نحو كلمة « لا » - ف .

(٥) تذكر ما مضى في ابتداء الباب من أني قلت : إن العبارة محتملة . والعته نوع =

طلاق يطلقه<sup>١</sup> ولا نكاح ولا عتاق . قالوا: فقد جعلتم الصبي والمعتوه في نكاحهما وعتاقهما بمنزلة قولنا في السفية والسفيه بمنزلة عندنا لضعف عقله وقلة نظره لنفسه . قيل لهم: إنا أبطلنا الأشياء كلها غير هذين<sup>٢</sup> وأبطلنا فيما أبطلنا الطلاق ، وأنتم لا تبطلون الطلاق على السفية ، فكذلك افترق حال هذين<sup>٣</sup> وحال السفية؛ أرايتم الصبي والمعتوه أجهزون طلاقهما كما تجهزون طلاق السفية؟ فإن كنتم تجهزون ذلك فهذا مما لا ينبغي<sup>٤</sup>، وإن كنتم لا تجهزون طلاقهما فقد فرقتم بينهما وبين السفية في الطلاق ، فكذلك افترقوا في العتاق والنكاح .

### باب ما يذكر في النكاح من الجنون

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في المجنون تخاف منه امرأته

= من الجنون، لا يقع طلاقه ولا يجوز تصرفه، فيمكن هناك مكان « كان يكون »  
« ما لا يكون » أو « ما لم يكن » .

(١) كذا في الأصول، والصحيح « يطلقها » تدبر .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية « هذين الأمرين » أى النكاح والعتاق فإن الكلام

مع أهل المدينة فيها - والله تعالى أعلم بحقيقة الأمر .

(٣) أى الصبي والمعتوه .

(٤) أى لا يجوز، لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاث: عن النائم حتى

يستيقظ، وعن الصغير حتى يكبر، وعن المجنون حتى يعقل أو يفق » رواه الأربعة

إلا الترمذى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الحديث؛ وصححه الحاكم -

بلوغ المرام .

(٥) قال في التلويح: الجنون اختلال القوة المميزة بين الأمور الحسنة والقيحة =

ولم يجامعها: إنه إن كان لا يفيق حيل<sup>١</sup> بين امرأته وبين ما يخاف عليها منه في حال الخوف، وأنفق عليها من ماله، ولم يفرق بينهما<sup>٢</sup> إلا أن يخلى بينه وبينها ولا يصل إليها، فإذا كان ذلك أجل سنة فإن وصل إليها وإلا خيرت، فإن اختارت المقام معه أنفق عليها من ماله ولم يكن لها بعد ذلك خيار، وإن اختارت الفرقة<sup>٣</sup> بانت منه بتطليقه. وقال أهل المدينة: إذا كان لا يفيق حيل بينه وبين امرأته وبين ما يخاف عليها منه وأنفق من ماله وضرب لها أجلا<sup>٤</sup> سنة يعالج فيها، فإن برئ ردت إليه امرأته وإلا فرق بينهما وكانت

= المدركة للعواقب، بأن لا تظهر آثارها وتعطل أفعالها إما لنقصان جبل عليه دماغه في أصل الحلقة وإما لخروج مزاج الدماغ عن الاعتدال بسبب خاط أو آفة وإما لاستيلاء الشيطان عليه وإلقاء الخيالات الفاسدة إليه بحيث يفرح ويفزع من غير ما يصلح سببا - اه. وفي البحر عن الحانية: رجل عرف أنه كان مجنونا فقالت له امرأته طلقني بالرحمة، فقال: أصابني الجنون، ولا يعرف ذلك إلا بقوله كان القول قوله - اه رد المختار.

(١) في الهندية «جهل»، وهو مصحف من قوله «حيل» من الحيلولة، وفي الأصل «أنه كان لا يفيق بين امرأته» سقط منه قوله «أن»، وقوله «حيل».

(٢) ليس لواحد من الزوجين خيار فسخ النكاح بغيب في الآخر ولو كان فاحشا كجذام وجنون وبرص ورتق وقرن عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وهو قول عطاء والنخعي وعمر بن عبد العزيز وأبي زياد وأبي قلابة وابن أبي ليلى والأوزاعي والثوري والخطابي وداود الظاهري وأصحابه وأتباعه، وفي المبسوط أنه مذهب علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم - فتح، اه رد المختار.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «الفراقة»، وهو مرجوح.

(٤) كذا في الأصول - ف.

كتاب الحجة يتزوج وبه جنون أو جذام أو برص فتكره المرأة صحبته ج - ٣

فرقتها<sup>١</sup> تطليقة فإن كان يفيق أحيانا ويجن أحيانا لا يفرق بينه وبين امرأته ولكن يحال بينهما وبين ما يخاف عليها منه حين يعثر بها<sup>٢</sup> ذلك .<sup>٣</sup>

وقال محمد : وكيف تكون الفرقة بينهما في قولكم إذا لم يفيق ولا تكون<sup>٤</sup> بينهما إذا كان يفيق في بعض الزمان وهو يجمع في الحالين كليهما<sup>٥</sup> ؟ إنما تقع الفرقة إذا لم يقدر على الجماع وفي ذلك يضرب الأجل سنة ، وأما إذا قدر على الجماع وهو معتوه فليس ينبغي أن يفرق بينهما ، وإن كان صحيحا لا يقدر على الجماع فرق بينهما بعد ما يضرب لها<sup>٦</sup> الأجل<sup>٧</sup> سنة إذا اختارت المرأة ذلك ؛ أفلا ترون المجنون والصحيح في ذلك كله سواء .

باب الرجل يتزوج وبه جنون أو جذام أو برص

فتكره المرأة صحبته

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : ليس للمرأة أن تفارق زوجها إذا كان به داء من جنون أو جذام<sup>٨</sup> أو برص<sup>٩</sup> أو عوى أو مقعد

- (١) وفي الأصول «فرقتها» بضمير المثني .
- (٢) من الاعتراء وهو الاعتراض والاشتغال والاحاطة .
- (٣) وفي الأصول «ولا يكون» بالياء ، والضمير يرجع الى «الفرقة» فلا بد من التأنيث . قلت : الفرقة مصدر يستوي فيه التذكير والتأنيث - ف .
- (٤) وفي الأصول «كلاهما» .
- (٥) هكذا في الأصول «لها» بالتأنيث ، والظاهر الصواب «له» بالتذكير .
- (٦) كذا في الأصول ، وقد مر قبل ذلك «اجلا سنة» منكرًا وكل صواب .
- (٧) هو داء يتشقق به الجلد وينتفخ ويقطع اللحم - قهستاني عن الطلبة ، اه رد المختار . وفي المغرب : والمجدوم الذي به جذام ، وهو تشقق الجلد وتقطع اللحم وتساقطه - اه .

اجنبية مفيدة

في النهاية : «من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله يوم القيامة وهو اجذم» ، اي مقطوع =

= اليد، من الجذم: القطع؛ ومنه حديث علي رضي الله عنه: من نكث بيعة لقي الله وهو اجذم ليست له يد؛ قال القتيبي: الاجذم ههنا الذي ذهبت اعضاء كلها، وليست اليد اولى بالعقوبة من باقي الاعضاء؛ يقال: رجل اجذم ومجذوم - اذا تهافت اطرافه من الجذام، وهو الداء المعروف؛ قال الجوهري: لا يقال للمجذوم «الاجذم»؛ وقال ابن الأنباري ردا على ابن قتيبة: لو كان العقاب لا يقع الا بالجراحة التي باشرت المعصية لما عوقب الزاني بالجلد والرجم في الدنيا وبالنار في الآخرة؛ وقال ابن الأنباري: معنى الحديث انه القى الله وهو اجذم الحجّة لا لسان له يتكلم ولا حجة في يده، وقول علي رضي الله عنه «ليست له يد» اي لا حجة له؛ وقيل معناه: لقيه منقطع السبب، يدل عليه قوله: القرآن سبب بيد الله وسبب بأيديكم فمن نسيه فقد قطع سببه؛ وقال الخطابي: معنى الحديث ما ذهب اليه ابن الاعرابي، وهو ان من نسي القرآن لقي الله خالي اليد من الخير صفرها من الثواب، فكفى باليد عما تحويه وتشتمل عليه من الخير؛ قلت: وفي تخصيص على بذكر اليد معنى ليس في حديث نسيان القرآن، لأن البيعة تباشرها اليد من بين الاعضاء وهو ان يضع المبايع يده في يد الامام عند عقد البيعة واخذها عليه؛ ومنه الحديث «كل خطبة ليست فيها شهادة كاليد الجذماء» اي المقطوعة؛ وفيه انه قال لمجذوم في وفد ثقيف «ارجع فقد بايعتك»؛ المجذوم الذي اصابه الجذام وهو الداء المعروف كانه من جذم فهو مجذوم، وانما رده النبي صلى الله عليه وسلم لئلا ينظر اصحابه اليه فيزدرونه ويرون لانفسهم فضلا عليه فيدخلهم العجب والزهو، او لئلا يحزن بروية النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه رضي الله عنهم وما فضلوا به عليه فيقل شكره على بلاء الله تعالى؛ وقيل: ان الجذام من الامراض المتعدية وكانت العرب تتطير منه وتتجنبه فرده لذلك، او لئلا يعرض لاحدهم جذام فيظن ان ذلك قد اعداه، ويعضد ذلك الحديث الآخر انه اخذ بيد مجذوم فوضعها مع يده في القصعة فقال «كل ثقة بالله وتوكلا عليه»، وانما =

كتاب الحجة يتزوج و به جنون أو جذام أو برص فتكره المرأة صحبته ج - ٣

أو مفلوج<sup>١</sup> أو أكلة بعد أن يكون يجمع . وقال أهل المدينة : إذا كان مجنونا لا يفيق ضرب له أجل سنة فإن لم يبرأ فيها وإن كان يجمع فرق ، وأما المجذوم فإنه يفرق بينه وبين امرأته إذا طلبت ذلك ، وأما الأبرص والمقعد والمفلوج فلا يفرق بين أحد منهم وبين امرأته .

وقال محمد : وكيف افترق المجذوم والمجنون وغيرهما من نحو الأبرص<sup>٢</sup> والأعمى والمقعد ؟ فإن قالوا : إنما نقول هذا في الأمر لا يحتمل<sup>٣</sup> قيل لهم : وما تعنون بقولكم « لا يحتمل » ، للتقذر أو لغيره ؟ فإن كان للتقذر<sup>٤</sup> فقد كره أن يتقذر<sup>٥</sup> ؛ وقد بلغنا<sup>٦</sup> عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه

= فعل ذلك ليعلم الناس أن شيئا من ذلك لا يكون إلا بتقدير الله تعالى ، ورد الأول ثلثا يآثم فيه الناس فإن يقينهم يقصر عن يقينه ؛ س ، ومنه الحديث « لا تديموا النظر إلى المجذومين » ، لأنه إذا دام النظر حقره ورآى لنفسه فضلا وتأذى به المنظور إليه ، ومنه حديث ابن عباس رضي الله عنهما « أربع لا يحزن في البيع ولا النكاح : المجنونة والمجنومة والبرصاء والعفلاء » - اه . (٨) هو يياض في ظاهر الجلد يتشاءم به - قهستاني ، قاله في رد المحتار ، ونحوه في المغرب .

(١) في مجمع البحار : الفالج داء الأنبياء ، هو داء معروف يرخي بعض البدن - اه . وقد تكفل المحقق في فتح القدير رد ما استدلل به الأئمة الثلاثة ومحمد بما لا مزيد عليه .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « البرص » وليس بصواب ، بل تصحيف .

(٣) أي لا يتحمل - فافهم ، لعل عن الإمام محمد روايتين في ذلك ، والافذهبه التخيير في ذلك .

(٤) كذا في الهندية وهو الصواب ، وكان في الأصل « للعذرام » وهو تصحيف .

(٥) في الأصول « يتقذر » و الأولى « للتقذر » كما يقتضى السياق والسباق .

(٦) كذا في الهندية ، وفي الأصل « يعتذر » تصحيف - ف .

(٧) في كنز العمال ج ٥ ص ١٩١ الطبعة الأولى من كتاب الطب والرقى من قسم =



أن ركبا<sup>١</sup> قدموا عليه من اليمن فأتاها بطعام فتحنى رجل منهم فقال له بعض القوم: إن به ضربا من الجذام، فقال له: ادنه، فأدناه فجعل يأكل الأجذم وجعل أبو بكر يأكل من حيث يأكل الأجذم؛ وبلغنا<sup>٢</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: هلك المتقذر. فليس ينبغي أن يفرق بين امرأة وزوجها للتقذر، فالمرأ المسلم أعظم حرمة من أن يفرق بينه وبين امرأته

= الأفعال: عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال: قدم على أبي بكر وفد من ثقيف فأتى بطعام فدنا القوم وتنحنى رجل به هذا الداء يعنى الجذام فقال له أبو بكر: ادنه، فدنا قال: كل، فأكل وجعل أبو بكر يضع يده موضع يده فيأكل مما يأكل منه المجذوم - ش و ابن جرير، انتهى. وقد مر مرارا أن بلاغات الامام محمد مسندة، وفي الباب حديث معيقب وعمر رضى الله عنه وفيه قصة طويلة رواه ابن سعد مطولا وابن جرير صدره، ورواه ابن سعد وابن جرير مختصرا عن خارجة بن زيد عن عمر وعن جابر مرفوعا أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذ بيد مجذوم فأقعدته معه فقال: كل ثقة بالله وتوكلا عليه - رواه ابن جرير، وعن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعا أيضا رواه ابن جرير، وحديث «فر من المجذوم فرارك من الأسد»، رواه البخاري تعليقا في الطب لا يعارضه فإن ظاهره غير مراد الاتفاق على إباحة القرب منه ويثاب بخدمته وتمريضه وعلى القيام بمصالحه، وتقدم الجمع من النهاية.

(١) ركب جمع الراكب، وامثاله كثيرة.

(٢) لم اجد في الكتب التي عندي، قدشه أنت من مظانها لعلك تجده. وحديث كعب بن عجرة لم يصح لأنه من رواية جميل بن زيد وهو متروك عن زيد بن كعب بن عجرة، وهو مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولد اسمه زيد، ولو سلم جاز أن يكون طلاقا فان لفظ «الحق بأهلك» من كنيات الطلاق فلا تعويل عليه في هذا الموضع - كما لا يخفى. وفي روايات أخرى ما يناسب ذلك المقام فراجعها.

كتاب الحجة يتزوج و به جنون أو جذام أو برص فتكره المرأة صحبتة ج - ٣

بهذا ، وشبهه وإن<sup>١</sup> قلتم : لا يحتمل لأنه لا يسمى على امرأته ولا يبتغي لها من فضل الله ، فكيف يقولون<sup>٢</sup> إن كان موسرا كثير المال فأنفق عليها أكثر مما ينفق على مثلها ؟ أيبغى لكم أن تفرقوا بينها وبينه كذلك<sup>٣</sup> فإن قلتم : لا تفرق بينهما لهذا ، فأى شيء تعنون بقولكم ذلك « لا يحتمل » وقد احتمله أبو بكر رضى الله عنه في فضله<sup>٤</sup> ؟ وما كان ذلك عليه بواجب ، وإن كان ذلك بواجب على المرأة في أمر زوجها فقد بلغنا<sup>٥</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم

(١) كذا في الأصول بالنواو ، و الأولى «فان ، بالفاء .

(٢) كذا في الأصول بصيغة الغيبة ، و الأولى «تقولون ، بالخطاب - كما لا يخفى .

(٣) أى لا يفرق بينهما بمثل هذا ، يعنى من انفاق أكثر المال على مثلها .

(٤) « في فضله » أى مع فضله على سائر الصحابة رضى الله عنهم أكل مع المجذوم من

حيث يأكل منه المجذوم .

(٥) اخرج البيهقي في سننه الكبرى من طريق جعفر بن عون : حدثنا ربيعة بن عثمان

نا محمد بن يحيى بن حبان عن نهار العبدى و كان من اصحاب ابى سعيد الخدرى عن

أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بابنة

له فقال : يا رسول الله ! هذه ابنتى قد ابت ابن تزوج ، فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

و آله وسلم : اطيعى اباك ، فقالت : و الذى بعثك بالحق ! لا اتزوج حتى تخبرنى ما حق

الزوج على زوجته ؟ قال : حق الزوج على زوجته ان لو كانت له قرحة فلاحستها

ما اذت حقه - انتهى . فعلم من هذا ان الحديث من مرويات ابى سعيد الخدرى

رضى الله عنه ، و روى البزار كما فى النيل باسناد رجاله رجال الصحيح عن ابى سعيد

مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : حق الزوج على زوجته لو كانت به

قرحة فلاحستها او انتن منخراه صديدا او دما ثم ابتلعت ما اذت حقه ، و اخرج مثل

هذا اللفظ البزار من حديث ابى هريرة - اه . و روى نحوه احمد فى مسنده عن =

كتاب الحجّة يتزوج و به جنون أو جذام أو برص فتكره المرأة صحبتته ج - ٣

= انس رضى الله عنه - كما فى متقى الأخبار - مرفوعا ان النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال : لا يصلح لبشر ان يسجد لبشر ، ولو صلح لبشر ان يسجد لبشر لأمرت المرأة ان تسجد لزوجها من عظم حقه عليها ، و الذى نفسى بيده لو كان من قدمه الى مفرق رأسه فرحة تنجس بالقبيح و الصديد ثم استقبلته تلحسه ما ادت حقه - انتهى .  
و قد اشار الترمذى الى حديث انس فى باب السجدة فراجع . فتحصل من ذلك ان الحديث المذكور مختصرا و مطولا مروى عن انس بن مالك و ابى هريرة و ابى سعيد الخدرى رضى الله عنهم اسنده البزار و الامام احمد و البيهقى نحو ما فى الكتاب فى سنن البيهقى ج ٧ ص ٨٤ من حديث ابى هريرة .

قلت : و أخرجه الامام محمد فى آثاره : اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الحكم بن زياد يرفعه الى النبي صلى الله عليه و سلم ان امرأة خطبت الى ايها فقالت : ما انا بمنزوجة حتى القى النبي صلى الله عليه و سلم فأسأله ما حق الزوج على زوجته ؟ فأنته فقالت : يا رسول الله ! ما حق الزوج على زوجته ؟ قال : ان خرجت من بيتها ( وعند ابى يوسف من بيته ) بغير اذن منه لم يزل الله يلعنها و الملائكة و الروح الامين و خزنة الرحمة و خزنة العذاب حتى ترجع ، قالت : يا رسول الله ! ما حق الزوج على زوجته ؟ قال : هي سألها نفسها و هي على ظهر قلب لم يكن لها ان تمنعه ، قالت : يا رسول الله ! ما حق الزوج على زوجته ؟ قال ان غضب فلأرضه . فقال رجل من القوم : و ان كان ظالما ؟ قال : و ان كان ظالما . قالت : ما انا بمنزوجة بعد ما سمع - اه ص ٧٩ . و اخرج الامام ابو يوسف ايضا نحوه فى ص ٢٠٢ من آثاره . و اخرج الحافظ طلحة بن محمد فى مسنده عن احمد بن محمد بن سعيد عن القاسم بن محمد عن حماد عن محمد بن محمد عن ابى يوسف عن ابى حنيفة عن الحكم بن زياد الجزرى ان امرأة خطبت الى ايها فاستأذنها فقالت : لست بفاعلة حتى أستاذن رسول الله صلى الله عليه و سلم و أسأله عن حق الزوج ، فأنته ذاكرة ذلك له . فقال صلى الله عليه و سلم : من حقه مراقبة الله فيه نظرا و سمعا =

كتاب الحجة يتزوج و به جنون أو جذام أو برص فتركه المرأة صحبه ج - ٣

في ذلك حديث لا يرد ولا يجهل ولا يشك فيه معروف: إن سائلة سأله فقالت: يا رسول الله! ما حق الزوج على امرأته؟ قال: لو سال منخراه<sup>١</sup> قبحا أو دما فصت<sup>٢</sup> ذلك ما أدت ما أوجب الله عليها من حقه فمن سال منخراه قبحا أو دما فهذا من الأمر الذي لا يحتمل فلم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن ذلك مما<sup>٣</sup> يفرق بين المرأة وزوجها، ولكنه قال

== ونطقا و بطشا و سعيًا و مشربًا و ملبسًا و مطعما و رعاية له في سائر ذلك و حفظا و إثارا و موافقة و احترامًا لما أوجب الله له، فقالت: يا رسول الله! أحذر أن اعجز عن بعض ذلك، فقال: أنت اعرف - اه، راجع ج ٢ ص ١٣٢ من بجامع المسانيد، قلت: هو مرسل لأن الحكم بن زياد لم يسم فيه من سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي الميزان: الحكم بن زياد عن انس رضى الله عنه قال الأزدي: مجهول - اه. قلت: فان لم يعرفه الأزدي فقد عرفه الامام اذ روى عنه و هو شيخه، و شيخ الرجل ليس بمجهول عنده - ف.

(١) في مجمع البحار: فيه انه اخذ بمنخرة الضبي، أى بأنفه، و منخرتا الأنف ثقباه، و المنخرة بالحركة مقدم الأنف، و المنخر و المنخران أيضا ثقباً الأنف - انتهى.

(٢) المص في الأصل: النيل و الأخذ الى الفوق، و ههنا بمعنى لحست او ابتلعت، كما في الحديث، و في حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه - كما في المجمع - انه مص منها، أى نال منها القليل من الدنيا، مصصت بالكسر مصا.

(٣) كذا في الأصل و هو الصحيح، و في الهندية «ما» مكان «ما»، لم يحكم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتفريق بينهما للتقذر و عدم التحمل بل اقرها في زوجيته و قال لها ما قال، فعلم من هذا ان هذا داء لا يتخير به احد الزوجين، و سيلان الدم و القبح من جسده ثم لحسه و ابتلاعه اشد تقذرا في عقل العرف من البرص و الجنون و الجذام و غيرها.

كتاب الحجة يتزوج وبه جنون أو جذام أو برص فتكره المرأة صحبتة ج - ٣

لو مصت ذلك ما أدت ما أوجب الله عليها من الحق فكيف يفرق بينهما بهذا وشبهه؟ وهل تعلمون أن أحدا في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو في زمان أبي بكر أو في زمان عمر رضى الله عنهما فرق بينه وبين امرأته من دائه من جذام أو غيره؟

أخبرنا محمد بن الحسن<sup>١</sup> قال أخبرنا إسماعيل بن عياش<sup>٢</sup> قال حدثني ابن جريج<sup>٣</sup> عن عطاء بن أبي رباح في الرجل يتزوج المرأة وبه داء أو جذام أو برص قال: لا تخير<sup>٤</sup>.

(١) هذا قول تليذه و الراوى عنه ، وقد سبق نظائره فيما قبل . قلت : وله نظائر في الصحاح و السنن - ف .

(٢) مضى فيما مضى مرارا .

(٣) وعن أبي عبيدنا عبد الله بن المبارك عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أنه قال في الرجل يتزوج المرأة ثم يعرض له الداء قال: هي امرأته لا تنزع منه - انتهى . ولم يرد في خبر صحيح أو ضعيف أو أثر عن الخلفاء الراشدين أو غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أنهم فرقوا بين الزوج و المرأة بسبب الجذام أو البرص أو غيرهما من امثال هذه الأمراض ، ولم يخيروا احد الزوجين بعيب الآخر . قال المحقق : اما القياس فتختلف فيه جزء المقتضى او شرطه فان المقتضى للفسخ العيب مع وقوعه في عقد مبادلة تجرى فيه المشاحة و المضايقة بسبب كون المراد منه من الجانبين المال ، و هذا شرط عمله ، و النكاح ليس كذلك فان المال فيه تابع غير مقصود و انما شرع اظهارا لحظر المحل ، و لهذا اختلفت لو ارمها حتى اجزنا على عبد و فرس غير موصوفين ، و صحيح مع عدم رؤية المرأة اصلا ، بخلاف المبيع عنده ، ثم اذا رأى المبيع عندنا ثبت له خيار الرد بلا عيب ، و في النكاح لو شرط وصفا مرغوبا فيه كالعذرة و الجمال و الرشاقة و صغر السن فظهرت ثيبا عجوزا شوهاء ذات شق مائل و لعاب سائل =

## باب الرجل يتزوج المرأة لا يجد ما ينفق على امرأته

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه: إذا لم يجد الحر ما ينفق على امرأته أمة كانت أو حرة لم يفرق بينهما<sup>١</sup>، وكذلك العبد ولكن يقرض<sup>٢</sup>

= واتف هائل وعقل زائل لا خيار له في فسخ النكاح به، وفي البيع بفسخ بدون ذلك، ولو هولا بالبيع لم ينفذ، وينعقد النكاح بالهزل به، فكذلك بالعلة مقتضية؛ وعن القياس الثالث بمنع وجود العلة في الفرع وهو امتناع حصول المقصود لجواز أن يظا من هي كذلك ويتوصل بالشق والقطع والكسر غاية ما فيه نفرة طبيعية، وذلك لم يوجب الفسخ اتفاقا للاتفاق على عدمه في ذات القروح والفاحشة والبحر الزائد، وحيث قول محمد أن وجود ذلك فيه يعطل عليها المقصود للوجه الأخير، بخلافه هو إذا وجدها كذلك لأنه يتمكن من إزالة الضرر عن نفسه بالطلاق، ووجه دفعه ودفع قول الزهرى ومن معه انتظمه دفع اقسية الشافعى ومن معه - انتهى ج ٣ ص ٢٦٨ من باب العنين .

(١) كذا في الأصول، ولعل الواو سقطت من قوله «لا يجد» .

(٢) وبقولنا قال الزهرى وعطاء وابن يسار والحسن البصرى والثورى وابن ابى ليلى وابن شبرمة وحماد بن ابى سليمان والظاهرية، وبقول الشافعى قال مالك و احمد في ظاهر قوله وعنه رواية كقولنا، وعلى هذا الخلاف العجز عن الكسوة والعجز عن المسكن، وهذا التفريق فسخ عند الشافعى و احمد، طلاق عند مالك، ولو امتنع عن الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق، ويبيع الحاكم ماله ويصرف في نفقتها فان لم يجد ماله يحبس حتى ينفق عليها ولا يفسخ فتح القدير .

(٣) قال المحقق: ومعنى الاستدانة ان تشتري الطعام على ان يؤدى الزوج ثمنه، وقال الخصاص: الشراء بالنسيئة ليقضى الثمن من مال الزوج - اهـ، ومثله في العناية والكفاية، وما في الكتاب خلاف ما قاله الخصاص، وعليه المعول، ولذا قال في رد المختار =

النفقة لا مرأته الحرة ولزوجته الأمة إذا بوئت معه بيتا<sup>١</sup> على قدر نفقة مثلها<sup>٢</sup> بالمعروف، فيكون ذلك دينا على الحر يطلبه إياها، وأما العبد فهو في رقبته فان فدى بته مولاه<sup>٣</sup> والابيع في ذلك حتى تستوفي نفقتها ثم يستقبل نفقة بعد ذلك، ولا تقع فرقة بينهما في شيء من أمر النفقة على حال. وقال أهل المدينة: إذا لم يجد الحر ما ينفق على امرأته أمة كانت أو حرة فرق بينهما، وكذلك العبد.

قال محمد: وكيف وقعت الفرقة إذا لم يجد النفقة ولم يوقتوا له في

== ذكر الخصاص وتبعه الشارحون أنها الشراء بالنسيئة لتقضى الثمن من مال الزوج، وفي المجتبي أنها الاستقراض - بحر، ونقل القهستاني الثاني عن صدر الشريعة قال: وإليه يشير كلام المغرب - اهـ، وفي يعقوبية أنه الأولى كما لا يخفى، قال في الدرر المتقى: لكن التوكيل بالاستقراض لا يصح على الأصح، فالأصح الأولى، ومثله في الحوى عن البرجندی؛ قلت: الثاني أيسر على المرأة لأنها قد لا تجد من يبيعها بالنسيئة ما تحتاجه في كل يوم، بخلاف الاستقراض لنفقة شهر مثلا، ويأتى قريبا الجواب عن الإيراد - انتهى.

(١ - ١) كذا في الأصل، وفي الهندية «على مثلها نفقة» وكلاهما صحيح.

(٢) أى فيها، وهو المقصود. في الدر المختار: يساع القن ويسعى مدبر ومكاتب لم يعجز والمأذون في النكاح، وبدونه يطالب بعد عتقه في نفقة زوجته المفروضة إذا اجتمع عليه ما يعجز عن أدائه ولم يفده - ذخيرة؛ مرة بعد أخرى أى لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد ما اشتراه من علم به أو لم يعلم ثم علم فرضى ببيع ثانيا، وكذا المشتري الثالث ولم جرا لأنه دين حادث - قاله الكمال وابن الكمال؛ فما في الدر تبعاً للصدر سهو - انتهى. لأن النفقة تتجدد شيئا فشيئا على حسب تجديد الزمان على وجه يظهر في حق السيد فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري - فتح.

ان لا يجد النفقة<sup>١</sup> ؟ أرايتم إن كان موسرا إلا أن ماله عنه غائب فلم يقدر على نفقتها ولم يجد من يدينه<sup>٢</sup> أتفرقون بينه وبينها<sup>٣</sup> ؟ أرايتم إن لم يقدر على ذلك يوما أو يومين أيفرق بينهما<sup>٤</sup> ؟ أرايتم إن كان له رزق أو عطاء في الديوان<sup>٥</sup> وابطئ ذلك عنه وفيه وفاء بنفقتها ونفقتها أيفرق بينهما لذلك<sup>٦</sup> ؟ فقد رأينا أصحاب اليسار والأموال الكثيرة يعوزون<sup>٧</sup> في بعض الحالات حتى

(١) أى كيف يصنع به عند اختتام التوقيت .

(٢) « يدينه » أى يقرضه ، فى المغرب : دنت واستدانت : استقرضت ، ومثله ادنت على اقتعلت ، ومنه مضارب ادان ديناً ، ودته و ادته ودينته : اقرضته ، و رجل دائن و مديون - اه .

(٣) فإذا لم يجد من يقرضه مع كونه موسرا لكن ماله غائب عنه لايفرق بينه وبين امهاته عندكم ايضا ، فكيف يفرق فى المسألة المذكورة .

(٤) أى لا يفرق بينهما ، يعنى لا يفرق عندكم ايضا والحالة هذه .

(٥) الديوان الجريدة من دون الكتب اذا جمعها ، لأنها قطع من القراطيس بمجموعة ، و روى أن عمر رضى الله عنه أول من دوت الدواوين أى رتب الجرائد للولاية والقضاة ، و يقال فلان من اهل الديوان ، أى ممن أثبت اسمه فى الجريدة ، وعن الحسن رحمه الله : هجرة الأعراب اذا ضمهم ديوانهم ، يعنى اذا اسلم وهاجر الى بلاد الاسلام فهجرته إنما تصح اذا ثبت اسمه فى ديوان الغزاة - اه المغرب .

(٦) يعنى لا يفرق بينهما ، فكذا هذا لايفرق بينهما .

(٧) كذا فى الأصل ، وفى الهندية « يعوزون » بالدال و هو مصحف ، إنما هو بالزاي كما هو فى الأصل ، ومعناه : يعجزون و يضيق عليهم . قال فى المغرب : العوز الضيق ، و ان يعوزك الشئ أى يقل عندك و انت محتاج اليه ، ومنه قولهم « سداد من عوز » و يقال ايضا « اعوزنى المطلوب » أى اعجزنى و اشتد ، و هو قريب =



لا يقدرّون على النفقة، رأيتم إن كان رجلاً<sup>١</sup> من أهل العراق موسراً معروفاً بذلك فحج فسرقت نفقته بالمدينة فلم يقدر على ما ينفق عليها ولم يعرف أحداً يقرضه فيقرض والمرأة إنه<sup>٢</sup> من أكثر الناس مالا بالعراق أيفرق بينه وبين امرأته؟ لأن كان هذا ما يستقيم لرجل تكرهه امرأته أن يحج بها

== من الأول، ومنه قوله مسألة يختلف فيها كبار الصحابة «يعوز فقهاها» أي يشتد علمها ويعسر - اهـ .

(١) كذا في الأصول «رجلاً» بالنصب ولعله «رجل» بالرفع، بل الرفع متعين - كما لا يخفى، وهو اسم كان فافهم . قال في الفتح ذيل قول صاحب الهداية «ولنا أن حقه يبطل وحقه يتأخر والأول أقوى في الضرر» : لنا المنقول والمعنى، أما المنقول فقوله تعالى «وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة» و غاية النفقة أن يكون ديناً في الذمة وقد اعسر بها الزوج فكانت المرأة مأمورة بالانظار بالنص، وأما المعنى فهو أن في الزام الفسخ إبطال حقه بالكلية وفي الزام الانظار عليها والاستدانة عليه تأخير حقه ديناً عليه . وإذا دار الأمر بينهما كان التأخير أولى . وبه فارق الجب والعنة والمملوك . لأن حق الجماع لا يصير ديناً على الزوج ولا نفقة المملوك تصير ديناً على المالك، ويخص المملوك بأن في الزام بيعه إبطال حق السيد إلى خلف وهو الثمن فإذا عجز عن نفقته كان النظر من الجانبين في الزامه يبعه إذ فيه تخلص المملوك من عذاب الجوع وحصول بدله القائم مقامه للسيد، بخلاف الزام الفرقة فإنه إبطال حقه بلا بدل وهو لا يجوز بدلالة الإجماع على أنها لو كانت أم ولد عجز عن نفقتها لم يعتقها القاضي عليه - انتهى . وجواب المنقول الذي استدل به الشافعي ومن معه سيأتي بعد .

(٢) هكذا في الأصول، والعبارة محتملة، ولعل لفظ «المرأة» زيادة من قلم الناسخ، والعبارة هكذا «فيقرض» وأنه من أكثر الناس مالا - الخ .

ولا يسافر، وكيف<sup>١</sup> يستقيم لرجل<sup>٢</sup> عنه نفقته ثم تطلب فراقه؟ وكيف قلتم إن بالعسر يفرق بينه وبين امرأته؟ وما كان أصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم عامة إلا القليل منهم إلا أهل العسر ما يجدون ما يأكلون ولا ما يطعمون أهاليهم؛ ولقد بلغنا<sup>٣</sup> أن<sup>٤</sup> النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) كذا في الأصول «و كيف» بالواو، و الأولى «فكيف» بالفاء - تأمل .

(٢) في الأصول يفاض بعد قوله «لرجل» بقدر نصف سطر .

(٣) رواه الترمذى فى جامعه: حدثنا محمد بن اسمعيل نا آدم بن ابى اياس نا شيان ابو معاوية نا عبد الملك بن عمير عن ابى سلمة بن عبد الرحمن عن ابى هريرة قال «خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ساعة لا يخرج فيها ولا يلقاه فيها احد فأتاه ابو بكر، فقال: ما جاء بك يا ابا بكر؟ فقال: خرجت ألقى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانظر فى وجهه و التسليم عليه، فلم يلبث ان جاء عمر، فقال: ما جاء بك يا عمر؟ قال: الجوع يا رسول الله اقال: و انا قد وجدت بعض ذلك، فانطلقوا الى منزل ابى الهيثم بن التيهان الانصارى و كان رجل كثير النخل و الشاء و لم يكن له خدم فلم يجدوه فقالوا لامرأته: اين صاحبك؟ فقالت انطلق يستعذب لنا الماء، و لم يلبثوا ان جاء ابو الهيثم بقرعة يزعبها فوضعها ثم جاء يلتزم النبي صلى الله عليه وآله وسلم و يفديه بأبيه و امه ثم انطلق بهم الى حديقته فبسط لهم بساطا ثم انطلق الى نخلة فجاء بقنو فوضعه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أ فلا تنقيت لنا من رطبه؟ فقال: يا رسول الله! اردت ان تختاروا - او قال: تختبروا - من رطبه و بصره، فأكلوا و شربوا من ذلك الماء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: هذا الذى نفسى بيده من النعيم الذى تسئلون عنه يوم القيامة ظل بارد و رطب طيب و ماء بارد، فانطلق ابو الهيثم ليصنع لهم طعاما فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: لا تذبجن ذات در، فذبح لهم غنقا ار جديا فأتاها بهما فأكلوا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هل لك خدام؟ فقال: لا. قال: فاذا اتانا سبي =

١ أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهم أخرجهم من منازلهم الجوع ، ولقد بلغنا عن عائشة رضي الله عنها قالت : ما شبع آل محمد من خبز بر ثلاثة أيام

== فأتنا ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم برأسين ليس معهما ثالث فأتاه أبو الهيثم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اختر منهما ، فقال : يا نبي الله ! اختر لي ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان المستشار مؤتمن ، خذ هذا فاني رأيتك يصلي وأستوص به معروفا ، فانطلق أبو الهيثم الى امرأته فأخبرها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت امرأته : ما انت ببالغ ما قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم الا ان تعتقه ، فقال : هو عتيق ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ان الله لم يبعث نبيا ولا خليفة الا وله طائفتان : بطانة تأمره بالمعروف وتنهيه عن المنكر ، و بطانة لا تالوه خبالا ، ومن يوق بطانة السوء فقد وقى ؛ قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح غريب - انتهى . وفي الحديث احكام وفوائد شتى يضيق المقام عن بيانها وهو ظاهر على الدهيم . (٤) في الاصول « عن ، مكان » ان « و ذلك تصحيف - كما لا يخفى .

(١) وفي الأصل « ان ابا بكر وعمر ، بدون الواو ، والصواب « ان النبي صلى الله عليه وسلم و ابا بكر وعمر » .

(٢) رواه الترمذي من طريق مجالد عن الشعبي عن مسروق عن عائشة قال : دخلت على عائشة فدعت لي بطعام وقالت : ما اشبع من طعام فأشاء ان ابكي الا بكيت ، قال : قلت : لم ؟ قالت : اذكر الحال التي فارق عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم الدنيا ، والله ما شبع من خبز ولحم مرتين في يوم ؛ قال الترمذي : هذا حديث حسن . ورواه عن محمود ابن غيلان : نا ابو داود اثنا نا شعبة عن ابي اسحاق قال : سمعت عبد الرحمن بن يزيد يحدث عن الأسود عن عائشة بلفظ : ما اشبع رسول الله صلى الله عليه وسلم من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض - اه . وعند الشيخين من حديث عائشة بلفظ « قالت : ما شبع آل محمد من خبز الشعير يومين متتابعين حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم » - انتهى . وفي رواية عنها ما في الكتاب عن بلاغ الامام محمد ؛ فراجع الكتب .

متابعات حتى لحق الله ؛ ولقد بلغنا<sup>١</sup> عن فاطمة رضي الله عنها شكت إلى عليّ الجوع في ولدها فخرج حتى أتى إلى بعض أهل المدينة<sup>٢</sup> فاستقى له<sup>٣</sup> عددا من الادلاء<sup>٤</sup> كل دلو بتمرة حتى ملا<sup>٥</sup> كفه ثم أتاها به<sup>٦</sup> فكل هؤلاء كان يجب<sup>٧</sup> عليه فراق أهله لو طلبت ذلك منه، وما كان الصالحون إلا أهل الحاجة و الفقر؛ ولقد بلغنا<sup>٨</sup> عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم

(١) في كبر العمال عن علي قال: جعت مرة بالمدينة فإذا أنا بامرأة قد جمعت مدرا فطيتها تريد به فأتيتها فقاطعتها كل ذنوب على تمرة فددت ستة عشر ذنوبا حتى مجلت يدي ثم أتيت الماء فأصبت منه ثم أتيتها فقلت: يكفي هكذا بين يديها - وبسط يديه وجمعها - فددت لي ست عشرة تمرة فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فأكل ممي منها (حم و الدورقي، حل و ابن منيع) - انتهى . عن علي قال: أدلو الدلو بتمرة و أشرط أنها جلدة (ض) اهـ . و لم يصل نظري الى سياق ما في الكتاب، و في حفظي اني رأيت في كتاب لم تذكره الآن ان علي بن ابي طالب رضي الله عنه استقى ليهودي في المدينة في حديثه كل دلو بتمرة . ففتش في مظان العلم و من كتبها .

(٢) لعله المرأة المذكورة، او اليهودي من أهل المدينة .

(٣) الضمير راجع الى « بعض أهل المدينة » . و في الأصل « فاستقبله » و هو تصحيف « فاستقى له » .

(٤) كذا في الأصول « الادلاء » . و لعله « الدلاء » جمع دلو .

(٥) كذا في الأصول « به » و عندي الصواب « ها » راجع الى « التمرة » .

(٦) قوله « كان يجب » كذا في الأصول و هو الصواب .

(٧) في المقاصد الحسنة للسخاوي: قلت: و من الواهي في الفقر للطبراني عن شداد بن

أوس رفعه « الفقر ازين بالموث من العذراء الحسن على خد الفرس » و سنده ضعيف، =

قال: الفقير زين على المسلم من العذراء الحسن على الفرس الكريم، ولا أدري الخير إلا وقد ذهب به أهل اليسار، ولا يفرق بينهم وبين نسائهم؛ وأما أهل العسرة فيفرق بينهم وبين نسائهم<sup>٢</sup> وليس لهم ما يشتركون به الاماء ينتفعون بهن فييقون لا ذوى الأزواج ولا ذوى الاماء<sup>١</sup>، ومثل هذا يخاف منه الفتنة العظيمة مع الذى نهى عنه رسول الله صلى الله عليه

= والمعروف انه من كلام عبد الرحمن بن زياد بن انعم، كذلك رواه ابن عدى فى الكامل ومحمد بن خفيف الشيرازى فى شرف الفقر والديلى عن معاذ بن جبل رفعه «تحفة المؤمن فى الدنيا الفقر» وسنده لا بأس به، وهو عند الديلى ايضا عن ابن عمر بسند ضعيف جدا - انتهى.

(١) كذا فى الأصول، والصواب «ارين بالمسلم» بأفعل التفضيل وبالباء الجارة - كما عرفت من المقاصد.

(٢) هى المرأة الشابة الباكرة.

(٣) لعل الجملة بمعنى الاستفهام فى صورة الخبر، والعبارة تحتمل كلا الوجهين - تأمل فيها.

(٤) وهذا عجيب، فلم يكن احد من اهل العسرة متزوجا قط بل اعزب الى الموت ويدخل فى شرار الخلق، كما ورد فى الحديث «شراركم عزابكم» ابو يعلى والطبرانى من حديث ابى هريرة انه قال: لو لم يبق من اجلى الا يوم واحد لقيت الله بزوجة، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول - وذكر؛ وفى سنده خالد بن اسمعيل الخزومى وهو متروك، ولها ايضا من حديث عطية بن بسر المازنى مرفوعا فى حديث «ان من سنتنا الفكاح، شراركم عذابكم، و أرادل امواتكم عزابكم» وفيه معاوية بن يحيى الصدقى وهو ضعيف، وكذا هو بهذا اللفظ لأحمد من حديث ابى ذر رفعه ايضا فى حديث وغيرهما من الأحاديث التى لا تخلو من ضعف واضطراب ولكن لا يبلغ الحكم عليه بالوضع.

وآله وسلم أن امرأة أتته فقالت: يا رسول الله زوجني رجلاً أقام إليه

(١) لعله يشير إلى حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه الذي رواه البخاري ومسلم وغيرهما قال: جاءت امرأة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله! جئت أهب لك نفسي، فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوبه ثم طأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه، فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيء جلست، فقام رجل من أصحابه فقال: يا رسول الله! إن لم يكن لك بها حاجة فزوجنيها، قال: فهل عندك من شيء؟ قال: لا والله يا رسول الله! فقال: اذهب إلى أمك فانظر هل تجد شيئاً، فذهب ثم رجع فقال: لا والله يا رسول الله ما وجدت شيئاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: انظر ولو خاتماً من حديد، فذهب ثم رجع فقال: لا والله يا رسول الله ولا خاتماً من حديد ولكن هذا ازاري - قال سهل: ما له رداء فلما نصفه - فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ما تصنع بازارك إن لبسته لم يكن عليها منه شيء، وإن لبسته لم يكن عليك شيء!؟ فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فرآه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مولياً فأمر به فدعى فلما جاء قال: ما ذا معك من القرآن؟ قال: معي سورة كذا عدد من، فقال: تقرأهن عن ظهر قلبك؟ قال: نعم، فقال: اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن - اهـ - قال الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام: متفق عليه واللفظ لمسلم، وفي رواية له: انطلق فقد زوجتكها، فعلها من القرآن. وفي رواية للبخاري: أمكنها بما معك من القرآن؛ ولأبي داود عن أبي هريرة قال: ما تحفظ؟ قال: سورة البقرة والتي تليها، قال: قم فعلها عشرين آية - انتهى - وفي رواية الرازي: وقد زوجتكها، ورواه شعبة عن عسل فأرسله، كما في سنن البيهقي، وكذلك رواه محمد بن فضيل عن حجاج بن أرطاة عن عطاء فأرسله، ذكره المزي في أطرافه، كما في الجوهر النقي، فيه علة أخرى وهي أن عسلاً ضعفه ابن معين، وقال الرازي: منكر الحديث؛ =

قلت : وفي الباب عن ابن مسعود رضي الله عنه ، كما في سنن البيهقي و الدارقطني ، قال : اما الحديث الذي رواه عتبة بن السكن عن الأوزاعي عن محمد بن عبد الله بن أبي طلحة عن زياد بن أبي زياد عن عبد الله بن سحيرة عن ابن مسعود رضي الله عنه : ان امرأة اتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله رأيت في رأيتك ! فقال : من ينكح هذه ؟ فقال رجل عليه بردة عاقده في عنقه فقال : انا يا رسول الله ! فقال : ألك مال ؟ قال : لا يا رسول الله ! قال : اجلس ، ثم جاءت مرة أخرى فقالت : يا رسول الله ! رأيت في رأيتك ! فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ينكح هذه ؟ فقال ذلك الرجل فقال : انا يا رسول الله ! فقال : ألك مال ؟ قال : لا يا رسول الله ! فقال : اجلس . ثم جاءت الثالثة فقالت : يا رسول الله ! رأيت في رأيتك ! فقال : رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ينكح هذه ؟ فقال : ذلك الرجل فقال : انا يا رسول الله ! فقال : ألك مال ؟ قال : لا يا رسول الله ! قال : فهل تقرأ من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم سورة البقرة وسورة المفضل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قد انكحتكها على ان تقرئها وتعلمها و اذا رزقك الله تعالى عوضتها فتزوجها الرجل على ذلك - انتهى . قال الدارقطني : تفرد بذلك عتبة وهو متروك الحديث - اهـ . ثم قال البيهقي : قال ابو الحسن ( اي الدارقطني ) : تفرد به عتبة وهو متروك الحديث ، قال الشيخ ( هو قول تليذه ) : عتبة بن السكن منسوب الى الوضع ، وهذا باطل لا اصل له - اهـ . قال في الجوهر النقي : طالعت كثيراً من كتب اهل هذا الشأن فأكثرهم لم يذكر عتبة هذا ، و بعض المتأخرين ذكره ، وفيه كلام الدارقطني خاصة ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال « يخطئ » ويخالف ، لم يزد على هذا فلا ادري من اين للبيهقي انه منسوب الى الوضع - اهـ . ولما كان الحديث يؤيد مذهب الحنفية رماه البيهقي بالوضع و شيخه بقوله « متروك الحديث » ، والحافظ نقل قولها في اللسان و زاد عليه قول ابن حبان في الثقات « يخطئ » ويخالف ، و عن غيره روى احاديث لم يتابع عليها ، و ابن هذا من ذلك ! والحاصل ان الامام =

رجل فسأله أن يزوجه فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أصدقها بشيء، فقال: ما عندي ما أصدقها، فبلغنا أنه زوجها إياه على أن يعلمها سورة من القرآن<sup>١</sup>؛ فهذا<sup>٢</sup> قد استبان أنه لا يقدر على شيء ينفقه عليها وقد زوجه على علم بذلك<sup>٣</sup>، فإن كان هذا مما<sup>٤</sup> ينبغي أن يفرق به بين الرجل وامرأته

== محمدًا رحمه الله ذكر حاصل معنى الحديث وخلاصته ههنا، ولم يسبق الحديث برمته .  
وفي الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم سأل ثلاث مرات: ألك مال؟ فأجاب الرجل عنه: لا مال لي؛ ومع هذا العلم واليقين زوجها إياه، خلافا لما قال أهل المدينة .

(١) في الجوهر النقي: وفي التمهيد: قال مالك و أبو حنيفة والليث: لا يكون القرآن ولا تعليمه مهرا، وهو أولى ما قيل به في هذا الباب، لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموال، لقوله تعالى: «ان تبثوا بأموالكم» ولذكره تعالى في النكاح الطول وهو المال، والقرآن ليس بمال لأن التعليم من المعلم والمتعلم يختلف، ولا يكاد يضبط، فأشبه المجهول، ومعنى «انكحتكها بما معك من القرآن» أي لكونه من أهل القرآن على جهة التعظيم للقرآن، كما روى انس أنه عليه الصلاة والسلام زوج أم سليم أبا طلحة على إسلامه وسكت عن المهر لأنه معلوم أنه لا بد منه، وجوز الشافعي وأصحابه أن يكون تعليم القرآن وسورة منه مهرا، فإن طلق قبل الدخول يرجع بنصف أجر التعليم في رواية المزني، وقال الربيع والبويطي بنصف مهر مثلها لأن تعليم النصف لا يوقف على حده، فإن وقف عليه جعل امرأة تعلمها، وأكثر أهل العلم لا يجيزون ما قال الشافعي، ودعوى التعليم على الحديث دعوى باطل لا تصح - انتهى .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «في هذا» - ف .

(٣) أي بأنه محتاج مفلس لا مال عنده لا يقدر على نفقتها، ومع ذلك قد زوجه إياها، وعلى قولكم لا بد من عدم الجواز، فملينا اتباع فعله وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أو تقليد قولكم الذي هو خلاف الحديث!

(٤) كذا في الهندية، وفي الأصل «هذا ما ينبغي» تأمل فيه، اظن أنه مصحف .



ان هذا <sup>١</sup> لا ينبغي أن يفعل بالمرأة فقد كان ينبغي في قولكم أن تبطلوها <sup>٢</sup>  
فلا تزوجوها من كان هكذا <sup>٣</sup> حتى يستأمرها <sup>٤</sup> .

قال وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن رجلا أتاه يشكو

(١) لأنه غرور وخداع من الرجل بالمرأة وهو كما ترى لا يجوز، والحال انه صلى الله عليه وسلم جوزه فكيف تخالفونه ؟

(٢) كذا في الأصول بضمير المؤنث ، والصواب « ان تبطلوه » بالتذكير لأنه راجع الى النكاح والتزويج الذي صدر منه - صلى الله عليه وسلم .

(٣) أي الذي هكذا حاله من انه لا مال له ولا يجد ما ينفق عليها ولا يصدقها ، ولا بد من الصداق للمرأة لقوله تعالى « أن تبغوا بأموالكم » .

(٤) والحال انه صلى الله عليه وسلم لم يستأمرها وزوجها بدون الاستئثار - تأمل .

(٥) لم يسرح نظري الى حديث ذكره الامام محمد رحمه الله في الكتب التي الآن عندي من سنن الدارقطني والبيهقي وكنز العمال والجواهر النقي وبلوغ المرام والمشكاة والصحاح الستة والمختصر من المختصر وغيرها من كتب الحديث ، وفي حفظي ان الحديث المذكور رأيت له ولكن لا اذكر الآن في أي كتاب رأيت ، ففتشه في دواوين الأحاديث ، وفيه حديث عائشة رضي الله عنها « تزوجوا النساء فانهن يأتين بالمال ، رواه البزار وغيره - كما في كنز العمال من سنن الأقوال والأفعال ، وفي الأفعال منه اثر أبي بكر الصديق وعمر ابن الخطاب رضي الله عنهما : ابتغوا الغنا في النكاح ( وكعب الصغير في الغرر ) ، وعن أبي بكر الصديق قال : اطيعوا الله فيما امركم من النكاح ينجز لكم ما وعدكم من الغنا ، قال تعالى « ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله » ( ابن أبي حاتم ) ، وعن عمر قال : ابتغوا الغنا في الباءة ، وتلا « ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله » ( عب ، ش ) - انتهى .  
وحديث عائشة المرفوع الذي رواه البزار رجاله رجال الصحيح خلا مسلم بن حبياد ( له له جنادة ) وهو ثقة ، كما في ج ٤ ص ٢٥٥ من مجمع الزوائد .

إليه الحاجة ، فقال : اذهب فتزوج ؛ أفترى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمر رجلا أن يغتر امرأة من نفسه ؟ أو هل كان الصالحون من أهل الفقر إذا أراد أحدهم أن يتزوج يخبر أنه فقير لا يجد شيئا أم كان يتزوج ولا يخبر بذلك ؟ ما سمعنا أحدا ممن مضى قال هذا عند النكاح ، فإن كانوا لا يقولون هذا عند النكاح فقد غروا امرأة من أنفسهم في قول أهل المدينة ولا ينبغي لمسلم أن يغتر من نفسه ، المسلم أعظم حرمة من أن يفرق بينه

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « أن يفرق » وهو تحريف ، والصواب « أن يغتر » من الغرور وهو الخداع .

(٢) في الأصول « بما مضى » ، والأولى « بمن مضى » ، على اقتضاء السياق ؛ ومعنى قوله « بما مضى » أيضا يمكن تصحيحه ، أي من الزمان الذي مضى - تأمل .

(٣) قال المحقق في الفتح مجيبا عن استدلال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : وأما المروى عن سعيد بن المسيب في قوله « أنه سنة » فلعله لا يريد سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد ثبت عنه إطلاق مثل ذلك غير مرید بذلك ، قال الطحاوي : كان زيد بن ثابت يقول : المرأة في الأرض كالرجل إلى ثلث الدية فإذا زاد على الثلث فخالها على النصف من الرجل ، قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : قلت لسعيد بن المسيب : ما تقول فيمن قطع أصبع امرأة ؟ قال : عشر من الأبل ، قلت : فإن قطع أصبعين ؟ قال : عشرون من الأبل ، قلت : فإن قطع ثلاثا ؟ قال : ثلاثون من الأبل ، قلت : فإن قطع أربعا من أصابعها ؟ قال : عشرون من الأبل ، قلت : سبحان الله لما كثر المها واشتد مصابها قل أرشها ! قال : انه السنة ؛ قال الطحاوي ، لم يكن ذلك إلا عن زيد بن ثابت فسمى قوله سنة فيكون ما قاله اعتمادا على ما عن أبي هريرة موقوفا عليه هذا بعد تسليم صحته ، والا فقد روى عن سعيد كقولنا فاضطرب المروى عنه فبطل ذكره ابن حزم وابن عبد البر ، وأما المروى عن أبي هريرة مرفوعا عند النسائي والدارقطني فلا شك في =

= ان رفعه غلط وإنما هو من قول أبي هريرة، روى البخارى فى صحيحه من حديث  
أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفضل الصدقة ما ترك  
غنى - وفى لفظ: ما كان عن ظهر غنى - و اليد العليا خير من اليد السفلى، و ابدأ بمن  
تعمل، تقول المرأة: اما ان تطعمنى و إما ان تطلقنى، و يقول العبد: اطعمنى و استعملنى،  
و يقول الولد: اطعمنى الى من تدعى، قالوا: يا ابا هريرة اسمعت هذا من رسول الله  
صلى الله عليه وسلم؟ قال: لا، هذا من كيس أبي هريرة، فثبت أنه موقوف عليه، فلا شبهة  
أنه ليس فى قول أبي هريرة هذا ما يدل على أن الزوج يلزم بالطلاق، وكيف و هو كلام  
عام منه لا يخص المعسر و لا الموسر! و لا خلاف أن الموسر اذا لم يطعم لا يجبر على  
الفراق بل يجبس على أحد الأمرين عينا و هو الانفاق، فعلى هذا لو سلم أنه من كلام  
النبي صلى الله عليه وسلم على ما رواه الدارقطنى كان معناه الارشاد الى ما ينبغى عما يدفع  
به ضرر الدنيا، مثل «و أشهدوا اذا تبايعتم» الآية، يعنى ينبغى أن يبدأ بنفقة العيال،  
و إلا قالوا لك مثل ذلك و شوشوا عليك اذا استهلكت النفقة لغيرهم - كما ذكرنا،  
و اما ما تقدم من رواية الدارقطنى عن أبي هريرة و قال مثله، فليس المراد مثل ما يليه  
من قول سعيد بن المسيب بل مثل ما قبله من حديث أبي هريرة الذى سبق ذكره من  
رواية النسائي، و روايته ذكرها ابن القطان فى الوهم و الايهام - انتهى . و فى  
الجواهر النقى، ذكر (اليهقى) فيه أن عمر كتب الى امراء الأجناد فى رجال غابوا عن  
نساءهم فأمرهم أن يأخذوهم بأن ينفقوا أو يطلقوا، قلت: ذكر ابن حزم أنه لا حجة  
لهم فيه لأنه لم يخاطب بذلك إلا الأغنياء القادرين على النفقة، و ليس فيه حكم المعسر  
بل قد صح عن عمر اسقاط طلب المرأة للنفقة اذا اعسر بها الزوج، ثم ذكر اليهقى  
عن أبي الزناد: سألت ابن المسيب عن الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته؟ قال: يفرق  
بينهما، قال: قلت: سنة؟ فقال سعيد: سنة، قلت: ذكره ابن حزم ثم قال: رويانا من طريق  
عبد الرزاق عن الثورى عن يحيى الأنصارى عن ابن المسيب قال: اذا لم يجد الرجل =

و بين امرأته لفقر أو بلاء يصيبه .

محمد قال : أخبرنا هشيم بن بشير<sup>١</sup> قال أخبرني من أثق به<sup>٢</sup> عن الشعبي<sup>٣</sup>

== ما ينفق على امرأته اجبر على طلاقها ، ثم قال : لم نجد لأهل هذه المقالة حجة أصلاً إلا تعلقهم بقول ابن المسيب أنه سنة ، وقد صح عنه قولان أحدهما يجبر على مفارقتها والآخر يفرق بينهما ، وهما مختلفان ، ولم يقل أنه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو قال ذلك كانت مراسلاً ، ولعله أراد سنة عمر - كما روينا من فعله ؛ ثم قال : وروينا من طريق عبد الرزق عن ابن جريج : سألت عطاء عن لم يجد ما يصلح امرأته من النفقة ؟ قال : ليس لها إلا ما وجدت ، ليس لها أن يطلقها ؛ ومن طريق حماد بن سلمة عن غير واحد عن الحسن في الرجل يعجز عن نفقة امرأته قال : تواسيه و تنق الله عز وجل و تصبر و ينفق عليها ما استطاع ؛ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر : سألت الزهري عن رجل لا يجد ما ينفق على امرأته أيفرق بينهما ؟ قال : تستأني به و لا يفرق بينهما ، و تلا « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » يجعل الله بعد عسر يسراً ، قال معمر : و بلغني عن عمر بن عبد العزيز مثل قول الزهري سواء ؛ ومن طريق عبد الرزاق عن الثوري في المرأة يعسر زوجها بنفقتها قال : هي امرأة ابتليت فلتصبر و لا تقول بقول من يفرق بينهما ، و هو قول ابن شبرمة و أبي حنيفة و أبي سليمان و أصحابهما - انتهى . (٤) كذا في الهندية ، و كان في الأصل « حرمة أن يفرق » - ف .

(١) هو السلي الواسطي ، مضى في باب الاستسقاء وغيره ، و هو في ج ١١ ص ٥٩

من التهذيب .

(٢) هشيم معتمد عندهم ، و هو يوثق شيخه و يثق به فهو المعتمد ، و تشخيصه و تعيينه لا يتحقق إلا بإحصاء شيوخه و تلاميذ الشعبي ، و قوله مروى من طرق فلا تضر جهالة الراوى عنه - فافهم .

(٣) و هو عامر الشعبي الإمام ، مضى في أبواب كثيرة .

أنه كان يقول في الرجل إذا عجز عن نفقة امرأته: فإن وجد<sup>١</sup> فلينفق، فإن لم يجد فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

محمد قال: أخبرنا ابن المبارك<sup>٢</sup> عن معمر بن راشد<sup>٣</sup> قال: كتب عمر ابن عبد العزيز<sup>٤</sup> في الرجل يعجز عن نفقة امرأته<sup>٥</sup> قال: لا يفرق بينهما، قال: وكتب أيضاً: لا يكلف الله نفساً إلا وسعها، قال: وكان الزهري<sup>٦</sup> يقول ذلك.

(١) أي ما ينفق على امرأته قليلاً كان أو كثيراً.

(٢) قوله «أخبرنا ابن المبارك»، كذا في الأصول، وهو عبد الله بن المبارك الإمام، مضى في أبواب كثيرة.

(٣) هو الأزدي الحدادي، ترجمته في ج ١٠ ص ٢٤٢ من التهذيب، من رجال الستة، ثقة ثبت مأمون متقن، رجل صالح؛ حافظ فقيه ورع، وروى عن خلق، وعنه شيوخه وأقرانه وخلق كثير، مات في رمضان سنة اثنتين أو ثلاث وخمسين ومائة، وقال الواقدي: سنة ثلاث، وقال أحمد ويحيى وعلي: سنة أربع، وإطال الحافظ ابن حجر في ترجمته فراجع، وإني اختصرت ترجمته فله مضى من قبل ولم أتذكره، والثاني أنه من رجال الستة وكونه ثقة متفق عليه.

(٤) هو الخليفة الراشد أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رحمه الله تعالى.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «المرأة»، والأولى «امرأته»، وقاعل قال، هو معمر بن راشد.

(٦) هو محمد بن شهاب الزهري، تقدم، ولي في ترجمته رسالة «رفع الأرياب عن تابعية ابن شهاب»، رددت فيها على بعض أبناء الزمان الذي أنكر تابعيته، وهي مطبوعة.

محمد قال: أخبرنا حماد بن زيد<sup>١</sup> عن رجل<sup>٢</sup> لم يسمه قال: كتب عمر ابن عبد العزيز: رضيت بيسره فلترض بيسره<sup>٣</sup>.

(١) ابن درهم الازدي الجهمي، ابو اسمعيل البصري، من رجال السنة، روى عن ثابت البناني و انس بن سيرين وعبد العزيز بن صهيب وعاصم الاحول ومحمد بن زياد القرشي و ابى جرة الضبعي و الجعد ابى عثمان و ابى حازم سلمة بن دينار وشعيب ابن الخياط و صالح بن كيسان وعبد الحميد صاحب الزبدي و ابى عمران الجوني وعمر بن دينار وهشام بن عروة وعبيد الله بن عمر وغيرهم من التابعين فمن بعدهم، وعنه ابن المبارك و ابن مهدي و ابن وهب والقطان و ابن عينة وهو من اقاربه والثوري وهو اكبر منه و ابراهيم بن ابى عتبة وهو في عداد شيوخه ومسلم بن ابراهيم وخلق كثير، و اطال الحفاظ في ترجمته، قال ابن مهدي: ائمة الناس في زمانهم اربعة: الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والاوزاعي بالشام، وحماد بالبصرة؛ سيد المسلمين واعلمهم، ليس له نظير في الاسلام في هيئته ودله، وهو من عقلاء الناس، ثقة ثبت حجة، كثير الحديث، مات في رمضان سنة ١٧٩ وله فضائل ومناقب.

(٢) من هو لا ادري، وشيوخه يمزأى منك فشنعه انت.

(٣) يعني لا يفرق بينهما. قال ابن حزم: ويؤيد قولنا قوله تعالى لم ينفق ذو سعة من سعته، الى قوله بعد عسر يسرا، ثم ذكر ايضا حديث مسلم عن جابر ان ابا بكر قال: يا رسول الله لو رايت ابنة خاتمة سألني النفقة فقممت اليها فوجأت عتقها، فضعك رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال: من حولي كما ترى سألني النفقة، فقام ابو بكر الى عائشة فجأ عتقها وقام هو الى حفصة فجأ عتقها كلاهما يقول: تسألني رسول الله صلى الله عليه وسلم ما ليس عندك - الحديث - ومن المحال المتيقن ان يضطر طالبة حق - انتهى كلام ابن حزم - وجعله صاحب الاستذكار حول الشعبي ايضا، ثم ذكر البيهقي من طريق =

= الدارقطني عن حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد عن ابن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته قال: يفرق بينهما، قال: وثنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قلت: ذكر الدارقطني في سننه من طريق شيان بن فروخ ثنا حماد بن سلمة عن عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: المرأة تقول لزوجها - الحديث، ثم ذكر عن شيان أن حمادا حدثهم بكلام ابن المسيب، ثم ذكر الدارقطني سنده بذلك إلى حماد، ثم ذكر بسنده إلى حماد عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمثله - فقوله «مثله» راجع إلى حديث أبي هريرة الذي ذكره الدارقطني أولا ثم ذكر بعده كلام ابن المسيب ثم انعطف على الحديث الأول - فذكره من وجه آخر عن حماد بسنده الأول، والبيهقي لم يذكر الحديث الأول بل ذكر كلام ابن المسيب من طريق الدارقطني ثم ذكر السند الذي بعده وآخره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله ففهم عن الدارقطني أن المراد بقوله «مثله» كلام ابن المسيب وأن ذلك من هذا الوجه مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وصرح البيهقي بذلك في الخلافيات فذكر كلام ابن المسيب ثم قال: وروى عن أبي هريرة مرفوعا في الرجل لا يجد ما ينفق على امرأته يفرق بينهما؛ وليس الأمر كما فهم البيهقي، ولا يعرف هذا مرفوعا في شيء من كتب الحديث، بل قوله «مثله» راجع إلى الحديث الأول كما ذكرنا، والسند من حماد إلى آخره سند واحد؛ وأيضا يبعد في العادة أن يذكر كلام تابعي ثم يشهد عليه بحديث مرفوع، ثم ذكر البيهقي حديث أبي هريرة وفيه «امرأتك تقول: اطعني و إلا فأرقني» ثم ذكره البيهقي من وجه آخر، وهو هذا الكلام من قول أبي هريرة؛ قلت: على تقدير التسليم أنه مرفوع فليس فيه إلا مطالبتها له بالفراق، لأنه فيمن لا ينفق ومنه النفقة، ولا خلاف أن الفرق هنا غير مستحقة - انتهى ما في الجوهر النقي.

## باب العبد يتزوج الحرة باذن سيده فتلزمه النفقة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد ينكح المرأة الحرة باذن سيده فتلزمه النفقة: إن ذلك دين عليه في عنقه، ولها أن تستيعه في ذلك وتحول بين سيده وبين استعماله حتى تستوفي حقها، فإن شاءت باعته فيما وجب لها من ذلك إن لم يهده سيده من ذلك. وقال أهل المدينة: إن كان للعبد مال أنفق عليها، وإن لم يكن له مال كان سيده أحق بعمله وخراجه منها، فإن أذن سيده أن يبعثه في صنعة أو في سفره لم يكن لها أن تحبسها في نفقتها.

قال محمد: بينما أهل المدينة يشددون في النفقة ويزعمون أنه

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «فتلزمه» تصحيف. وقوله «باذن سيده» فإن نكح بلا اذنه فالنكاح فاسد. وقوله «في عنقه» أي تلزمه إذا اعتق. وقوله «تستيعه» أي تطلب بيعه في حقها. وقوله «تحول بين» الخ، أي تمنعه من خدمة سيده.

(٢) أي لم يعطه ما ينفق على زوجته.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «منها» بضمير التثنية تصحيف، والصواب بالذائبة - كما لا يخفى.

(٤) في المدونة: قلت: أرأيت العبد الذي تكون نفقة امرأته عليه أتجعل نفقتها في ذمته في قول مالك؟ قال: نعم، قلت: فيبدأ بنفقة المرأة أو بخراج سيده؟ قال: ليس للمرأة من نفقتها في خراج السيد قليل ولا كثير، وعمل العبد للسيد، وإنما ينفق عليها العبد من ماله إن كان له، إلا فرق بينهما، إلا أن يرضى السيد أن ينفق عبده على امرأته من مال السيد أو من كسبه الذي يكسبه للسيد أو من عمله الذي يعمله للسيد، وهذا رأيي، قلت: ولا يباع العبد في نفقة امرأته إن وجب لها عليه نفقة في قول مالك؟ قال: لا - اهـ. وراجع باب نفقة العبد على نسائه.



إن لم يقدر على شيء فرق بينهما ، وإذا هم يزعمون أن سيده أحق بعمله وخراجه<sup>١</sup> ورقبته وجميع أمره من زوجته وقد لزمه لها دين نقض<sup>١١</sup>

(١) كذا في الهندية ، وفي الأصل : إذا هم ، بغير واو - ف .  
 (٢) الخراج ما يخرج من غلة الأرض أو الغلام ، ومنه الخراج بالضمان أي الغلة بسبب أن ضمنته ضمنّت ، ثم سمي ما يأخذه السلطان خراجا فيقال : أدى فلان خراج أرضه ، و أدى أهل الذمة خراج رؤسهم - يعني الجزية ، وعبد مخارج ، وقد خارجه سيده إذا اتفقا على ضريبة يردها عليه عند انقضاء كل شهر - اه المغرب . وفي المدونة : قلت : أ رأيت المرأة إذا خاصمت زوجها في النفقة كم يفرض لها ؟ نفقة سنة أو نفقة شهر بشهر ؟ قال : لم اسمع من مالك فيه شيئا ولكني أرى ذلك على اجتهاد الوالي في عسر الرجل ويسره ، وليس كل الناس في ذلك سواء ، قلت : أ رأيت النفقة على الموسر وعلى المعسر كيف هي في قول مالك ؟ قال : أرى أن يفرض لها على الرجل على قدر يساره وقدر شأن المرأة ، وعلى المعسر أيضا ينظر السلطان في ذلك على قدر حاله وعلى قدر حالها ، قلت : فإن كان لا يقدر على نفقتها ؟ قال : يتلوم له السلطان فإن قدر على نفقتها و إلا فرق بينهما ، قال مالك : والناس في هذا محتاهون منهم من يطمع له بقوة ومنهم من لا يطمع له بقوة ، قلت : أ رأيت أن فرق السلطان بينهما ثم يسر في العدة ؟ قال مالك : هو املك برجعتهما أن يسر في العدة ، وإن هو لم يسر في العدة فلا رجعة له . و رجعته باطلة إذا هو لم يسر في العدة - اه . و راجع باب فرض السلطان النفقة للمرأة على زوجها من المدونة تجد فيها جزئيات تناسب هذا المقام .

(٣) كذا في الهندية ، ولم يذكر لفظه « نقض » في الأصل ، ولعله « نقيض » ، يعني هذا القول نقيض لقولهم الأول ، يريد أن بينهما تناقضا وتعارضاً فانهم يشددون في النفقة ويقولون إنه إن لم يقدر عليها فرق بينهما ويقولون إن السيد أحق بعمله وخراجه الخ من زوجته . قيل : قوله « نقض » خبر لقوله « بينهما » اعني في قولهم النفقة مؤكدة للزوجة =

وكيف كان السيد أحق بذلك من المرأة والحرة لو تزوج امرأة فلحقه نفقة فلم يؤدها حبس في السجن حتى يؤديها إن كان يقدر عليها فكذلك العبد إذا كان يقدر في الشهر على أن يعمل فيؤدي النفقة فالمرأة أولى بغلته وخراجه من مولاه حتى تستوفي<sup>١</sup>، وما ذلك إلا كدين لحق العبد من تجارة

وفي قولهم «السيد أحق» نقض ظاهر . وفي المغرب : نقض البناء والحبل نقضا وانتقض بنفسه ، وناقض آخر قوله الأول ، وناقض القولان ، وفي كلامه تناقض ، وقوله «التقيا فتناقضا البيع» أي نقضاه كأنه قاسه على قولهم «تراؤا الهلال» أي راؤاه ، و«تداعوا القوم وتساءلوا» أي دعواهم وسألواهم ، وإلا فالتناقض لازم . والنقض البناء المنقوض ، والجمع نقوض ؛ وعن الغوري : النقض بالكسر لا غير - انتهى .  
فالنقض بمعنى النقيض أو الناقض أو التناقض - والله اعلم .

(١) هو الحبس واحد السجن . وفي حديث عمر رضي الله عنه أن رجلا قال له : اجزني من دم عميد ، فقال : السجن ؛ روى بالنصب والرفع على تقدير «ادخلك» أو «لك» ؛ وفي حديث المقبري عن جده قال شهدت عليا بالكوفة يعرض السجن أي يعرض من فيها من المسجونين يعني يشاهدهم ويفحص عن أخبارهم - اهـ المغرب .  
وفي الدر المختار : فإن لم يعط حبسه ولا تسقط عنه النفقة ، خلاصة وغيرها - اهـ . وفي الفتح : امتنع عن الانفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما ، وبيد الحاكم ماله عليه ويصرفه في نفقتها ، فإن لم يجد ماله يحبس حتى ينفق عليها ولا يفسخ ولا يباع مسكنه وخادمه لأنه من أصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه ، وقيل : يبيع ما سوى الأزار إلا في البرد ، وقيل : ما سوى دست من الثياب ، وإليه مال الحلواني ؛ وقيل : دستين ، وإليه مال السرخسي ؛ ولا تباع عمامته - قهستاني عن المحيط ، در منق ؛ والدست ما يلبسه الإنسان ويكفيه لتردده في حوائجه ، جمعه دسوت ؛ مصباح - قاله في رد المختار .  
(٢) تستوفي أي نفقتها ، قالوا : يعتبر في الفرض الإصلاح واليسر ، ففي المحترف يوما =

أذن له فيها مولاة<sup>١</sup> فينبغي أن يكون الغرماء أحق بكسبه حتى يؤدي

==يوم لأنه قد لا يقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة، وهذا بناء على أنه يعطيها معجلا و يعطيها كل يوم عند المساء عن اليوم الذي يلي ذلك المساء لتتمكن من الصرف في حاجتها في ذلك اليوم، و إن كان تاجرا فنفقة شهر شهر، أو من الدعاين نفقة سنة بسنة؛ أو من الصناع الذين لا ينقض عملهم إلا بانقضاء الأسبوع كذلك - فتح وغيره؛ قلت: ومشي في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لأنه وسط وهو الذي ذكره محمد. نعم في الذخيرة عن السرخسي أنه ليس بتقدير لازم، و إن بعض المتأخرين اعتبر ما مر من التفصيل في حال الزوج .

(١) قيل: لأن العبد المأذون يباع في دينه - اهـ؛ يباع القن المأذون في النكاح في نفقة زوجته المفروضة إذا اجتمع عليه ما يمجز عن أدائه و لم يفده - ذخيره؛ بيده سيده لأنه دين تعلق برقبته باذن المولى فيؤمر ببيعه، فإن امتنع باعه القاضى بحضرته، و إذا تزوج القن أو المدبر ونحوه بلا اذن السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أى بالنفقة المستقبلية لا التي في حال درقه لعدم كونها زوجة وقتها؛ قال في الفتاوى الهندية: فإن تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم و لا مهر - كذا في الكافي، و إن اعتق واحد منهم جاز نكاحه حين عتق و عليه المهر و النفقة في المستقبل - اهـ، ح رد المحتار . و كل دين وجب عليه بتجارة أو بما هو في معناها كبيع و شراء و اجارة و استئجار و غرم و دبعة و غصب و امانة جعدها و عقر و جب بوطئ مشرية بعد الاستحقاق بتعلق برقبته، كدين الاستهلاك و المهر و نفقة الزوجية يباع فيه، و لهم استسعاؤه أيضا - زيلفي، اهـ الدر المختار؛ و لا يجوز بيعه الا برضا الغرماء أو بأمر القاضى لأن للغرماء حق الاستسعاء ليصل اليهم كمال حقهم، و يبطل ذلك ببيع المولى فاحتج الى رضاهم - ولوالجبة؛ و فيها: و لو باعه القاضى لمن حضروا يحبس حصه من غاب من ثمنه، قال الزيلفي: لا يجعل القاضى ببيعه بل يتلوم لاحتمال أن يكون له مال يقدم عليه أو دين يقتضيه، =

ما عليه، والمولى لو أراد أن يبعثه في سفر لم يكن له ذلك<sup>١</sup>، فكذلك ما وجب للمرأة من نفقة أو صداق، لأن النكاح لم يتم إلا باذن المولى ورضاه فصار ذلك كاذنه له في التجارة والاستدانة - والله أعلم .

### باب الرجل يغيب قستدين المرأة في غيبته

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في المرأة يغيب عنها زوجها زمانا<sup>٢</sup> ولم يكن فرض لها نفقة ثم يقدم فتطلبه بنفقتها فأقر: إنه لم يكن يبعث

= فإذا مضت مدة التلوم ولم يظهر له وجهه بآعه - اه؛ وفيه من وضع آخر: ثم يبيع عبده المأذون له المديون بعد العلم بالدين لم يجعل مختارا للفداء بالقيمة، وبييع العبد الجاني بعد العلم بالجناية جعل مختارا للفداء بالأرض لأن الدين هنا على العبد بحيث لا يبرأ بالعق، ولا يجب على المولى شيء، ولو اختار المولى الفداء صريحا بأن قال «أنا أقضى دينه» كان عدة منه تبرعا فلا يلزمه، بخلاف الجناية فإن موجبها على المولى خاصة - اه رد المختار .

(١) أى لم يكن له بعثه في السفر إلا برضا الغرماء لكيلا يبطل حقهم .  
(٢) أى زمانا طويلا . وتذكر ما مضى من الفتح والجواهر النقي وغيرهما من معنى الاستدانة وغيره . قال في غرر الأذكار على ما نقله في رد المختار: ثم اعلم ان مشايخنا استحسنوا ان ينصب القاضى الحنفى نائبا عن مذهبه التفريق بينهما اذا كان الزوج حاضرا و أبى عن الطلاق لأن رفع الحاجة الدائمة لا يتيسر بالاستدانة، اذ الظاهر انها لا تجد من يقرضها، وغنى الزوج مالا امر متوهم، فالتفريق ضرورى اذا طلبته، وان كان غائبا لا يفرق لأن عجزه غير معلوم حال غيبته، وان قضى بالتفريق لا ينفذ قضاؤه لأنه ليس في مجتهده فيه لأن العجز لم يثبت - اه . ونقل في البحر اختلاف المشايخ . وان الصحيح كما في الذخيرة عدم النفاذ لظهور مجازفة اليهود - كما في العمالية والفتح . وذكر في قضاء الأشباه في المسائل التى لا ينفذ فيها قضاء القاضى: ان منها التفريق للعجز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا - اه: والحاصل ان التفريق بالعجز =

= عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا او ما لم تشهد بيته باعساره الآن ، كما علمت مما نقلناه عن التحفة ؛ والحالة الأولى جعلها مشايخنا حكما مجتهدا فيه فينفذ فيه القضاء دون الثانية ، وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فيها فانه مبني على خلاف الصحيح المار عن الذخيرة ؛ وذكر في الفتح انه يمكن الفسخ بغير طريق اثبات عجزه بل بمعنى فقده وهو ان تتعذر النفقة عليها ، ورده في البحر بأنه ليس مذهب الشافعي ؛ قلت : ويؤيده ما قدمناه عن التحفة حيث رد على شرح المنهج بأنه خلاف المنقول ، فعلى هذا ما يقع في زماننا من فسخ القاضي الشافعي بالغية لا يصح ، وليس للحنفي تنفيذه سواء بنى على اثبات الفقر او على عجز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته ، فليتنبه لذلك ؛ نعم يصح الثاني عند احمد ، كما ذكر في كتب مذهبه ، وعليه يحمل ما في فتاوى قارى الهداية حيث سئل عن غاب زوجها ولم يترك لها نفقة فأجاب : اذا اقامت بيته على ذلك وطلبت فسخ النكاح من قاض يراه ففسخ نفذ ، وهو قضاء على الغائب ، وفي نفاذ القضاء على الغائب روايتان عندنا ، فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي ان يزوجه من الغير بعد العدة ، واذا حضر الزوج الأول وبرهن على خلاف ما ادعت من تركها بلا نفقة لا تقبل بيته لأن البينة الأولى ترجحت بالقضاء فلا تبطل بالثانية - اهـ ، واجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه اذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ فسخه قاض آخر وتزوجت غيره صح الفسخ والتنفيذ والتزوج بالغير ، ولا يرتفع بحضور الزوج وادعائه انه ترك عندها نفقة في مدة غيبته - الخ ؛ فقوله « من قاض يراه » لا يصح ان يراد به الشافعي فضلا عن الحنفي بل يراد به الحنفي ، فافهم - انتهى .

قلت : وفي العصر الحاضر في الهند الفتوى في الحالة هذه على التفريق بينهما بعدم اداء النفقة لها سواء كان حاضرا او غائبا ، وقلت في ذلك رسالة مسماة بالحيلة الناجزة ، وعليها امضاءات الاكابر والشيخوخ ، فعليك بها فانها مفيدة جدا ، الفها الشيخ =

إليها نفقة، إنه لا نفقة لها<sup>١</sup> لأنه لم يكن قدر لها قبل ذلك<sup>٢</sup>، وكذلك إن

= الأجل الجامع بين الشريعة والطريقة حكيم الأمة مولانا العلامة اشرف على التهانوي،  
امطر الله عليه شآبيب الرحمة والمغفرة - هذا .

(١) لأنها لا تصير ديناً إذا لم ينفق عليها بأن غاب عنها أو كان حاضراً فامتنع،  
فلا يطالب بها بل تسقط بمعنى المدة . قال في الفتح: وذكر في الغاية معزوا إلى الذخيرة  
أن نفقة ما دون الشهر لا تسقط، فكأنه جعل القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه،  
أذ لو سقطت بمضي يسير من الزمان لما تمكنت من الأجذ اصلاً - اهـ؛ ومثله في البحر،  
وكذا في الشرنبلالية عن البرهان؛ ووجهه في غاية الظهور لمن تدبر فافهم، إلا بالقضاء  
بأن يفرضها القاضي عليه أصنافاً أو دراهم أو دنائير - نهر، أو يكون ديناً بالرضا أي  
اصطلاحهما على قدر معين أصنافاً أو دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شيء عما مضى قبل  
الفرض بالقضاء أو الرضا، ولا عما يستقبل لأنه لم يجب بعد، ولذا لا يصح الإبراء عنها  
قبل الفرض، وبعده يصح مما مضى ومن شهر مستقبل - كذا في الدر المختار ورد المختار .  
و النفقة نتيجة احتباس الزوجة في بيته لأداء حقوق الزوجية . ثم اعلم أن النفقة عند  
الامام أبي حنيفة وأصحابه يجب للزوجة بنكاح صحيح على زوجها لأنها جزء الاحتباس،  
وكل محبوس لمنفعة غيره يلزمه نفقته كنفقته وقاض وصى زيلعي وعامل ومقاتلة  
قاموا بدفع العدو ومضارب سافر بمال مضاربة ولو صغيراً جداً لا يقدر على الوطى<sup>٣</sup>  
لأن المانع من قبله، أو فقيراً، ولو كانت مسلمة أو كافرة أو كبيرة أو صغيرة تطبق  
الوطأ أو تستهي للوطى<sup>٤</sup> فيما دون الفرج فقيرة أو غنية موطوءة أو لا يقدر حالها به  
يفتى، والمتون والشروح عليه، ولو هي في بيت أبيها إذا لم يطالبها الزوج بالنفقة به  
يفتى - كذا في كتب الفقه وهي مشحونة بوجوب النفقة على الزوج، ومن قال بخلاف  
ذلك فقد جهل مذهب الحنفية فانهم قائلون بوجوبها للزوجة على الزوج . وإذا عرفت  
أن النفقة عندهم جزء الاحتباس لم يرد عليهم ما تفوه ابن حزم بقوله: والعجب =

= كله ان الحنفين لا يجيزون لمن ظلمه انسان فاخذ له مالا فقدر على الانتصاف من مال يجده لظالمه ان يتصف او راوا منع الناشئة النفقة والكسوة ولا بدري لما ذا انتهى . قلت : المسألة الاولى لا تعلق لها بالنفقة ، ولها وجه وجبه مذكور في موضعه ، والثانية لم يوجد فيها احتباس ، و النفقة جزاؤه ، وابن حزم لم يعرف بينهما فرقا لقلة تفقهه في المسائل ، وابن النشوز المعدم للاحتباس وابن عدم جواز الانتصاف من الظالم ؟ بينهما بون بعيد ؛ ثم قال : وقد تناقضوا في حججهم المذكورة فراوا النفقة للمريضة التي لا يمكن وطؤها فتركوا قولهم ان النفقة بازاء الجماع - اهـ . وجوب النفقة للمريضة لكونها محبوسة في بيت الزوج ، و الناشئة تعدم الاحتباس فكيف يكون لها النفقة ؟ و ابن التناقض الا في سوء فهمه !؟ و الحنفية لم يقولوا بأن النفقة بازاء الجماع ! و هذا افراء عليهم ، بل قالوا انها بازاء الاحتباس يقدر على الوطى . او لم يقدر ، والفرق بين الناشئة و المريضة ان احدهما نافرة خارجة غير محتبسة ، و ثانيتهما مقيدة محتبسة لمنفعة زوجها بأى وجه كانت و لو بالرؤية و اللبس و نحوهما ، فأين هذا من ذاك !؟ و برهانه ساكت عن المريضة و الناشئة ، و السكوت لا يكون حجة على غيره ؛ و ما كان ربك نسيا ! و قد قال الله تعالى « فأمسكوهن بالمعروف » فاذا كان الامساك هو الاحتباس فلهن (رزقهن و كسوتهن بالمعروف - كما في الحديث ، و حديث مالك بن فضالة الجشمي الذي رواه ابن حزم وفيه قال له صلى الله عليه وسلم « و اما بنعمة ربك فحدث » لا تعلق له بنفقة الزوجة بوجه من الوجوه الا في زعم ابن حزم و هو ايضا بالقياس و القياس . كله باطل عنده ! ثم قال في ج ١٠ ص ٩٣ في العاجز عن النفقة : و قال ابو حنيفة : لا نفقة للمرأة الا ان يرضها السلطان - اهـ . هذا افراء منه على الارسال و الاطلاق ، لم يقل ابو حنيفة هكذا « لا نفقة للمرأة » بل عنده تجب النفقة على الزوج - كما عرفت قبل اسطر ، و انما قال ابو حنيفة في النفقة التي لم ينفقها عليها مدة غاب عنها : تسقط عنه و لا تصير ديناً عليه الا بالقضاء او الرضاء على قدر معين منهما ؛ و اين هذا و اين =

كان شاهداً فلم تطلبه فلا نفقة لها فيما مضى<sup>١</sup> . وقال أهل المدينة : إذا قدم فقالت « لِمَ لم تبعث إليّ بنفقة » ؟ فقال « قد كنت أبعث<sup>٢</sup> إليك بالنفقة ، لم يصدق وأخذ به ، وإن كان شاهداً فلم تطلبه بنفقتها وأقرّ أنه لم يعطها

= ما قاله ابن حزم من القول الذي أوهم غير المراد<sup>١</sup> وتأويل الكلام بما لا يرضى به قائله مردود على المؤل ، فانهدم ما بناه بعد ذلك بقوله : قال أبو محمد : قد فرضها لها سلطان السلاطين وهو الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم فبطل رأى أبي حنيفة - اهـ . وأبو حنيفة قائل بما قاله سلطان السلاطين ، وكتب مذهبه مشحونة بذلك ، لكن سلطان السلاطين لم يقل أن نفقة المدة التي غاب فيها صارت ديناً عليه ولم تسقط عنه ! أين هو في البرهان الا قياس ابن حزم ؟ وما كان ربك نسياً ، والقياس كله باطل عنده . قلت : أصل النشوز الارتفاع ، في المغرب : النشز بالحركة والسكون المكان المرتفع ، والجمع نشوز وانشاز ، ومنه « رأى قبورا مسنمة ناشزة » أي مرتفعة من الأرض ، ومنه : نشزت المرأة على زوجها فهي ناشزة إذا استعصت عليه وابتغضته ، وعن الزجاج : النشوز يكون من الزوجين وهو كراهة كل واحد منهما صاحبه - اهـ . وراجع باب النهي عن النشوز من أحكام القرآن للجصاص فإنه فصل المقام - غفر الله له : (٢) يعنى لم بصطلاحاً على قدر معين بالتراضى قبل الغيبة ، ولم يقض بها القاضى فان التقدير شامل لتقدير القاضى ولاصطلاحهما بالتراضى على القدر المعين ، ولم يوجد ذلك فلم تصر ديناً عليه حتى لازم أداؤها عليه .

- (١) أي حاضراً ، والشهود والمشهد : الحضور ، شهد المكان : حضره شهوداً - مغرب .
- (٢) كذا في الأصول ، والأولى « بما مضى من المدة » ؛ فسقطت ولم تجب عليه .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قد كنت بعثت » وراجع ما في الأصل . قيل : فهم من ذلك أنه إذا قال « ما بعثت » لم تؤخذ منه .



نفقة. لما مضى<sup>۱</sup> لم یکن لها نفقة ما مضى؛ و فرقوا بذلك بین الغیبة و الشهادة<sup>۲</sup>.  
و قال محمد: و کیف تأخذه بنفقة ما مضى إذا أقر لم یبعث<sup>۳</sup> إليها بنفقة  
و لا تأخذه بذلك فی المشهد؟ قالوا<sup>۴</sup>: لأنها فی المشهد معصية و لیست  
بمعصية فی الغیبة. قیل لهم: أو لیس من رأيكم أنها إذا رفعت أمرها إلى القاضی<sup>۵</sup>  
فرض؟ قالوا<sup>۶</sup>: بلی. قیل لهم<sup>۷</sup>: فما حالها إلا واحد! قالوا<sup>۸</sup>: نرى ذلك واجبا  
عليه فی الغیبة فكذلك رأينا<sup>۹</sup> أن تأخذه بذلك. قیل لهم: فحيث رأيتم

(۱) ای من المدة قیل: فهم منه انه اذا قال «اعطيتكها» یردق. قال ابن حزم فی المحلى:  
و قال مالك: من غاب ثم قدم فطلبت امرأته بالنفقة فان أقامت لها بینة بأنها أقر لها بأنه  
لم یبعث إليها بشئ قضی لها و الا فلا نفقة لها الا من يوم ترفعه. قال ابو محمد: وهذه ایضا  
قضية لا دلیل علی صحتها، و لا یدری لما إذا سقط حقها الواجب لها بدعواه - انتهى.  
(۲) ای الحضور كقوله تعالى «فر» شهد منكم الشهر فلیصمه، و من شهد الجمعة  
ای حضرها.

(۳) كذا فی الأصول، و لعل الصواب «انه لم یبعث» فسقط لفظ «انه» من الأصول  
بسوہ النسخ - و الله اعلم.

(۴) و فی الهندية «فان قالوا» - ف.

(۵) كذا فی الأصل، و زاد فی الهندية «و هو غائب» - ف.

(۶-۶) كذا فی الأصل، و فی الهندية «فرض لها فان قالوا» - ف.

(۷) زاد فی الهندية بعد قوله «قیل لهم» «فهذه ایضا معصية لأنها لو رفعت أمرها  
فرض قالوا بلی قیل لهم» وهذه من زیادات بعض اهل العلم لا یحتاج إليها بل هو تحریف،  
و الصواب ما فی الأصل - ف.

(۸) هذا تمة قول اهل المدينة، و الظاهر من السياق انه قول الامام محمد، یعنی لما  
كانت النفقة واجبة علیه عندكم فی الغیبة فكذلك نرى انها واجبة علیه فی المشهد ایضا،  
و المرأة تأخذه بذلك الوجه، ای یكون النفقة واجبة علیه.

أن ذلك واجب عليه فكيف صدقتموه بقوله «إني كنت أبعث بالنفقة»<sup>١</sup> ليس ينبغي أن يصدق قولكم<sup>٢</sup> على هذا في أمر قد وجب عليه؛ أرايتم لو كان فرض لها نفقة مفروضة ورفعت في ذلك قبل غيبته إلى القاضي ففرض لها القاضي في كل شهر شيئاً معلوماً ثم غاب حيناً<sup>٣</sup> ثم قدم فقالت «لم تبعث نفقة» فقال «قد كنت أفعل» أصدق في ذلك؟ فإن قلتم: إنه يصدق؛ فهذا مما لا ينبغي أن يشك على أحد أن يكون رجل قد أوجب لامرأته عليه نفقة وفرضها له القاضي فيصدق بقوله «إني قد دفعتها»<sup>٤</sup> ولئن صدق في ذلك في الغيبة ليصدقن في المشهد إذا قال «قد دفعت ذلك إليهما»<sup>٥</sup> وإن قلتم:

(١) فبين قولكم تعارض و مناقضة . وقوله «صدقتموه - الخ» قيل: الظاهر أنهم ما صدقوه إلا أنه فهم من قولهم السابق أنه صدق في قوله «اعطيتكها» كما مر ذكره - اهـ قلت: ذكر الامام قول الزوج الذي صدقوه بعده، وقد مر من قبل أنه إذا قال «كنت أبعث بالنفقة» لم يصدق وأخذ به، فلعل في العبارة خلافاً وقع بسوء الكاتب، والتصديق منهم وقع لقول الشاهد الذي قال أنه لم يعطها بالنفقة لما مضى قالوا: لا نفقة لها لما مضى من الزمان - تدبر في العبارة ولا تسكن من الغافلين .

(٢) كذا في الأصول «قولكم» والظاهر أن يكون «قوله» بضمير الغيبة الراجع إلى الزوج أو الرجل - فافهم .

(٣) المراد هنا بالحين مطلق الزمان والمدة، والافله معان أخر كما في القاموس وغيره . وقال في المغرب: الحين كالوقت في أنه مبهم يقع على القليل والكثير . ومنه قول النابغة يصف حية:

تناذرهما الراقون من سوء سمها تطلقه حيناً و حيناً تراجع

يعنى أن السم يخف المدة وقتاً ويعود وقتاً . وقوله تعالى «ولتعلمن نبأه بعد حين» أي بعد قيام الساعة . وقوله تعالى «توتى أكلها كل حين» مختلف فيه - انتهى .

لا يصدق على ذلك لأنه حق وجب لها؛ فقد زعمتم أن لها النفقة عليه<sup>١</sup> إذا كان غائبا وإن لم يفرض ذلك لها، ولئن كان ذلك واجبا بغير فريضة فرضت لها<sup>٢</sup> كما وجبت<sup>٣</sup> النفقة بالفريضة ما ينبغي أن يصدق<sup>٤</sup> على أنه بعث بذلك إليها إلا بيينة، وما حالها إلا سواء، ولكن الأمر على خلاف هذا، إنما تجب النفقة بالفريضة، فإذا فرض لها فريضة<sup>٥</sup> في كل شهر أو فرض لها ذلك القاضى عليه فذلك دين عليه<sup>٦</sup>، ولا يصدق على دفع ذلك إلا بيينة، وإذا لم يفرض<sup>٧</sup> لها ولم تطلب ذلك<sup>٨</sup> يفرض لها القاضى، ولا نفقة لها<sup>٩</sup>

(١) قيل: يعنى إذا قلتم أنه غير مصدق في قوله فكأنما قلتم أن النفقة واجبة عليه، لأن قول المسلم لا يسقط عن حـد القبول إلا بالدليل أو لحفظ الحق وليس في غير الواجب حق - اهـ .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنـدية «بها» بالباء الجارة، و الأولى «لها» باللام كما لا يخفى . قيل: قوله «فريضة - الخ» أى بدون تقدير القاضى .

(٣) كذا في الهنـدية، وفي الأصل «وجب» - ف .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهنـدية «أن لا يصدق» - ف .

(٥) أى فرض لها الزوج بالتراضى منهما بدون تقدير القاضى ولم يعطها فيكون ذلك ديناً عليه، ولا بد من الدفع إليها .

(٦) والدين لا بد له من الأداء إلى صاحب الحق أو الإبراء منه، ولا يصدق على إرادته إلا بالبرهان و البيينة .

(٧) أى لم يفرض الزوج لها نفقة .

(٨) والطلب من الزوجة شرط لذلك . وإذا لم تطلبه ولم ترفع إلى القاضى لا تصير ديناً عليه وتسقط لما مضى من المدة .

(٩) لأن العوض والمعوـض لا يجتمعان في وقت واحد، ولذا سقطت النفقة التي =

وإن أقر أنه لم يبعث إليها بنفقة لم يكن لها عليه نفقة لما مضى<sup>١</sup> واستقبل النفقة عليها فيما يستأنف<sup>٢</sup>.

أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب<sup>٣</sup> عن مطرف بن طريف عن عامر الشعبي عن شرح<sup>٤</sup> أنه قال: إذا ادانت المرأة على زوجها

= وجبت على الزوج في المدة التي غاب عنها أو لم يعطها إذا كان حاضرا . قيل : المراد بالنفقة بتقدير الزوج - اه . و انت تعلم كيف يصح هذا و الامام محمد صرح قبيله بأنه لم يفرض الزوج لها النفقة ! فافهم .

(١) أي لما مضى من الزمن الذي لم يعطها فيه .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « استأنف » و هو أولى عندي لأنه مقابل « استقبل » و تذكر ما مر منا من رد المختار .

(٣) هو البجلي الكوفي ، من رجال البخاري و الترمذي و النسائي ، روى عن سليمان التيمي و حصين بن عبد الرحمن و قابوس بن أبي ظبيان و مطرف بن طريف و ليث بن أبي سليم و سهيل بن أبي صالح و عطاء بن السائب و مغيرة بن مقسم و غيرهم ، و عنه الأسود بن عامر شاذان و أبو أحمد الزبيري و أبو جعفر محمد بن الصلت و أبو اسامة و عفان و أبو نعيم و غيرهم ، قال ابن معين و أبو داود و النسائي و العجلي : ثقة ، و قال النسائي في موضع آخر : ليس به بأس ، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال : ربما اخطأ ، قلت : و قال يعقوب بن سفيان : ثقة ، و قال ابن سعد : ثقة إن شاء الله تعالى ، و قال الدارقطني ! يعتبر به - اه تهذيب .

(٤) كذا في الهندية و هو الصواب ، و في الأصل « مطرف بن خلف » و هو خطأ فإن أبا كدينة يروى عن مطرف بن طريف - كما عرفت من ترجمته ، و مطرف يروى عن الشعبي - كما في ترجمته ؛ و هو مطرف بن طريف الحارثي و يقال الجارفي أبو بكر و يقال أبو عبد الرحمن الكوفي ، من رجال الستة ، روى عن الشعبي و أبي اسحاق =

لم يؤخذ به . ثم قال عامر : رأيت لو مات علي من كان هو<sup>١</sup> عليها حيا وميتا ؟  
أخبرنا محمد قال : أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا مطرف<sup>٢</sup> عن الشعبي

= السيعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى وحبيب بن أبي ثابت وسليمان بن الجهم وسلة  
ابن كهيل وغيرهم - كما في التهذيب<sup>٣</sup> ، وعنه أبو عوانة وهشيم وأبو جعفر الرازي  
وأبو كدينة يحيى بن المهلب وآخرون كثيرون منهم الإمام أبو يوسف القاضي - كما  
في الكيسانيات للإمام محمد رحمه الله تعالى ، وهو ثقة ثبت صالح في الحديث صدوق ،  
خير في المذهب ، صالح الكتاب ، قال ابن حبان : مات سنة ثلاث وثلاثين ، وقد قيل :  
سنة اثنتين وأربعين ، وقال البخاري : قال عبد الله بن الأسود عن أبي عبد الله العجلي :  
مات سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ، وقال عمرو بن علي : مات سنة ثلاث وأربعين - اهـ .  
(١) كذا في الأصول وهو عندى صحيح ، وجملة « علي من كان هو » في معنى الاستفهام  
والسؤال . وضمير « هو » راجع إلى الدين ، وقوله « عليها حيا وميتا » جملة خبرية ،  
يعني أن الدين على الزوجة حيا وميتا إذاؤه عليها لو مات الزوج . وليست جملة استفهامية  
أي لم يؤخذ من الزوج إذا لم يكن بأمر القاضي أو بالتراضي منها فانه لا تصير ديناً  
عليه بدونهما فلا يؤخذ منه لما مضى من المدة ، فحيثما أدانت فأدأؤه على المرأة  
لا على الزوج .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « معن » ، وما في الأصل صواب عندى فإن الثوري  
روى عنه - كما في ترجمة مطرف بن طريف - وهو عن الشعبي ، وقد روى الثوري عن  
معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي المسعودي السكوني والد القاسم القاضي ،  
لكن ليس في ترجمته أنه روى عن الشعبي ، الظاهر أن الإمام محمداً يروي أثر شريح عن  
شيخه أبي كدينة وسفيان الثوري عن مطرف عن الشعبي عنه لكن مقته مختلف ولذا  
أفرد عن كل واحد منهما ، وفي رواية الثوري زيادة توضح مراد شريح ليست في  
رواية ابن المهلب فالأثر من طريق مطرف هو الصواب - تدبر .

قال: قال شريح: ليس عليه شيء إلا أن يكون أمرها يعني المرأة إذا أنفقت وزوجها غائب بدين<sup>١</sup> أو أنفقت من مالها.

### باب المرأة الكبيرة يتزوجها الصغير فتطلب النفقة

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الكبيرة تكح الصغير فتطلب النفقة: إن لها عليه النفقة<sup>٢</sup> لأن ترك الجماع إنما جاء من قبله ولم يأت من

(١) قوله « بدين » متعلق بقوله « أمرها » لا غير ، يعني يؤخذ من الزوج إذا أمرها بدين فادانت بأمرها وهو غائب ، أو كانت أمرها أن تنفق من مالها وعليه أدائه فأنفقت من مالها فيؤخذ به الزوج ويلزم عليه أدائه لأنها أنفقت أو ادانت بأمره ، وما قيل أمرها القاضي أو الزوج لا يناسب مراد شريح ، وكذا ما قيل أو أنفقت من الدين ليس كما ينبغي ، وكذا قول القائل قوله « بدين » متعلق بقوله « أنفقت » ليس يصح عندى ، والعلم عند الله تعالى وهو اعلم بمراد عباده .

(٢) قال في الهداية : و أن كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى\* وهى كبيرة فلها النفقة لأن التسليم قد تحقق منها ، وإنما العجز من قبله فصار كال محبوب والعين والمريض الذى لا يقدر على الوطى\* - اه . قال فى الفتح : ذكر الحكم من الطرفين منفردا ولم يذكر حكمه من الطرفين جميعا بأن كانا صغيرين لا يطيقان ! أو لو اعتبر جانبه يجب ولو اعتبر جانبها لا يجب ؛ و فى الذخيرة : لا نفقة لها ، وأكثر ما فى الباب أن يجعل المنع من قبله كالمعدوم فالمنع من جهتها قائم ومعه لا تسحق النفقة ، وعن هذا قلنا : إذا تزوج الم محبوب صغيرة لا تصلح للجماع لا يفرض لها نفقة . ولا يخفى إمكان عكس الكلام فيقال : يجعل المنع من جهتها كالمعدوم فتجب الى آخره ، والتحقيق أن النفقة لا تجب الا لتسليمها لاستيفاء منافعتها المقصودة بذلك التسليم فيدور وجوبها معه وجودا وعدمه فلا تجب فى الصغيرين و تجب فى الكبيرة تحت الصغير - اه ؛ ومثله بالاختصار فى العناية ، وقد اجاب عن نظر صاحب العناية وإمكان الفتح محشى العناية سعدى چلپى ؛ اقول : وفيه =

قبلها<sup>١</sup>، ولو أن كبيراً تزوج صغيرة لا بحامع مثلها لم يكن لها نفقة حتى تبلغ لأن الامتناع جاء من قبلها ولم يأت من قبله . وقال أهل المدينة في الكبيرة يتزوجها الصغير: إنها لا نفقة لها حتى يبلغ النكاح ويطبق الوطأ . وقال محمد: وكيف أبطلت<sup>٢</sup> نفقة الكبيرة عن الصغير<sup>٣</sup> وإنما جاء

= بحث، اذ لا نسلم انه مع قيام المنع من قبله تستحق الزوجة النفقة، وإنما تستحقها لو وجد فيها شرط استحقاق النفقة، ولم يوجد - اهـ .

(١) لأن امتناع الاستمتاع لمعنى فيها، والاحتباس الموجب ما يكون وسيلة الى مقصود مستحق بالنكاح، ولم يوجد - اهـ هداية . والمراد بالصغيرة التي لا توطأ اى لا تطبق الوطأ او لا تشتهى للوطأ فيما دون الفرج منه او من غيره، لأن الظاهر ان من كانت كذلك فهي مطبقة للجماع في الجملة و ان لم تنطقه من خصوص زوج مثلاً - فتح؛ حتى لو لم تكن كذلك كان المانع من جهتها فلا نفقة لها ما لم يمسكها في بيته للخدمة او الاستيناس عند الثاني، والمراد من قول الامام «حتى تبلغ» حتى تصلح وتطبق للجماع ودواعيه، وصرح في الذخيرة بأن المراد من الاستمتاع الوطأ، وبه قيد الحاكم قال: لا نفقة للصغيرة التي لا تجامع، فلا نفقة لها الى ان تصير الى حالة تحتمل الوطأ سواء كانت في بيت الزوج او الأب، و اختلف فيها فقيل: اقلها سبع سنين، وقال العتابي: اختيار مشايخنا تسع سنين؛ والحق عدم التقدير فان احتماله باختلاف البنية يختلف، وعلى قولنا جمهور العلماء والشافعي في قوله المختار عندهم، وفي قول له يجب و ان كانت في المهد، وهو قول الثوري والظاهرية - فتح القدير .

(٢) كذا في الاصل، وفي الهندية «أبطلتم»، وكلاهما صحيح .

(٣) اى في ماله لا على ابيه، الا اذا كان ضمنها؛ قال الحاكم الشهيد في الكافي: فان كان صغيراً لا مال له لم يؤخذ ابوه بنفقة زوجته الا ان يكون ضمنها - اهـ؛ وفي الخانية: و ان كانت كبيرة و ليس للصغير مال لا يجب على الأب نفقتها، ويستدين الأب =

الحبس<sup>١</sup> من قبله؟ أرايتم رجلا مجنوناً تزوج امرأة فرضيت بالمقام معه أفلها نفقه<sup>٢</sup> وهو لا يجامعها؟ أرايتم رجلاً فرض لامرأته نفقه معلومة كل شهر ثم حبس عنها في السجن<sup>٣</sup> أو غيره أو هرب منها أو من غرمائه أتبطل

عليه ثم يرجع على الابن إذا أسر - اه؛ وعزاه في البحر والنهر إلى الخلاصة أيضاً، قال الرملي: ومثله في الزيلعي وكثير من الكتب - اه؛ قلت: وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر، وانت خبير أن الكافي هو نص المذهب ولا سيما وأكثر الكتب عليه فيقدم على ما سيذكر الشارح في الفروع عن المختار والمثني من وجوبها على أبيه، إلا أن يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع؛ تأمل - اه رد المختار.

(١) أي المنع؛ قال في الشرنبلالية بعد نقل ما في الخاتية: أقول: هذا إذا كان في تزويج الصغيرة مصلحة، ولا مصلحة في تزويج قاصر مرضع بالغة حد الشهوة وطاقة الوطى، وبمهر كثير ولزوم نفقة بقررها القاضي فتستغرق ماله أن كان أو يكون ذا دين كثير، ونص المذهب أنه إذا عرف الأب بسوء الاختيار بحانة أو فسقا فالعقد باطل اتفاقاً، صرح به في البحر وغيره، وقدمه المصنف في باب الولي - اه؛ قلت: المصريح به في المتون والشروح أن للأب تزويج الصغير والصغيرة غير كفوء وبدون مهر المثل بغبن فاحش لأن كمال شفقة الأب دليل على وجود المصلحة ما لم يكن سكران أو معروفاً بسوء الاختيار لأن ذلك دليل على عدم تأمله في المصلحة. وانت خبير بأن الشرط أن لا يكون معروفاً بسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذكور، ولا لازم أن لا يتصور صحة عقده بالغبن الفاحش ولغير الكفوء - كما مر تقريره في باب الولي؛ فظاهر أنه إذا لم يكن معروفاً بذلك وزوج طفله امرأة صح ذلك مطلقاً، كما هو منصوص في عامة كتب المذهب إقامة لشفته بمقام المصلحة؛ فافهم - اه رد المختار.

(٢) أي لها النفقة.

(٣) أي ولو ظليلاً، أو حبسته هي لدين عليه، أو اجنبي. قال في النهر: قيد بحبسها =



نفقتها عنه وهو الذى ولى ذلك وفعله أو فعل ذلك به ١٩ ليس يطل بذلك شيء من النفقة، ولو كانت هى الجارية لم تكن لها نفقة، وكذلك الصغيرة

= لأن حبسه مطلقا غير مسقط لنفقتها - كذا فى غير كتاب، إلا أنه فى تصحيح القدورى نقل عن قاضى خان أنه لو حبس فى سجن السلطان ظلما اختلفوا فيه، والصحيح أنها لا تستحق النفقة - اه؛ قلت: ونقل المقدسى عبارة الخانية كذلك، وقال: كذا فى نسخة المؤيدية ونسخ جديدة لعلها كتبت منها، وفى نسختي العتيقة التى عليها خط بعض المشايخ حذف «لا» فليحذر - اه؛ قلت: وهكذا رأيت بدون «لا» فى نسخة عتيقة عندى من الخانية كذا نقله فى الهندية عن الخانية فامل صاحب تصحيح القدورى نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤيدية أيضا أو بما نقل عنها فتكون «لا» زائدة ليوافق ما فى بقية النسخ القديمة وما فى غير كتاب، والمعنى يساعده أيضا لأن الاحتباس جاء لمعنى من جهته لا من جهتها، كما لو كان مريضا أو صغيرا جدا أو مجنونا أو عنيئا - اه رد المحتار . فالنفقة واجبة عليه وهى تستحق ولا تسقط عنه .

(١) لأن الحبس جاء من قبلها فلم تكن لها نفقة على الزوج وهى محبوسة وليست فى بيت الزوج حتى تجب النفقة عليه، ولم يتفرد بذلك امامنا بل قال به قبله ابراهيم النخعى كما روى عنه بسنده الامام محمد رحمه الله تعالى، وبه قال الشعبي وحماد بن ابى سليمان والحسن والزهرى، وابن حزم مخالف لهم وقال على دأبه: وما نعلم لهم حجة إلا أنهم قالوا: النفقة بازاء الجماع، فإذا منعت الجماع منعت النفقة - اه . ولم يدر ان النفقة بازاء الاحتباس وطئها أم لا، واستدلالة بقول عمر رضى الله عنه «انه كتب الى امرأه الأجناد ان: انظروا من طال غيبته ان يبعثوا نفقة او يرجعوا او يفارقوا فان فارق فان عليه نفقة ما فارق من يوم ما غاب» لا يتنهض حجة فانهم قالوا بموجبه . والمنع لم يكن إلا من جهة الأزواج ولذا اوجب عمر رضى الله عنه النفقة عليهم ونساؤهم فى بيوتهم لم يخرج منهن . واذا طلقوهن تجب عليهم نفقة العدة كما هو الحكم، ولذا =

التي لم تبلغ الجماع لا نفقة لها . وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يتزوج المرأة ولا يبنى بها أنه قال : إذا كان الحبس من قبل الرجل فعليه النفقة .

### باب البكر يتزوجها الرجل وقد بلغت مبلغ النساء

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في البكر يتزوجها الرجل وقد بلغت مبلغ النساء واجتمع لها عقلها : إن ما قضت في مالها فهو جائز .

= اوجب عمر عليهم نفقة العدة ، و النفقة تصير ديناً بالقضاء أو الرضاء - كما سبق مفصلاً ، وعمر رضي الله عنه قضى بذلك فصارت واجبة عليهم ، فأثر عمر رضي الله عنه لا يخالفهم على رغم انف ابن حزم . والحديث الذي ذكره من قوله صلى الله عليه وسلم « و لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف » فيه تقسيم الحقوق ، ولم يتعرض فيه الى كونها ناشئة أو غير ناشئة ، صغيرة أو غيرها ، محبوسة في السجن أو غيرها ، فإن القيد بالمعروف يقطع كل عرق من الأوهام فانها اذا كانت في بيت الزوج لا يجوز لها ان تخونه ، فاذا جاءها اسرتها ، و اذا دعاها الى فراشه اجابته ، و لا تدخل غير الزوج على فراشه حين غيبته . و لا تصرف في ماله بغير اذنه ، و لا تصوم نفلاً الا باذنه ، و بازائه عليه رزقها وكسوتها بالمعروف ؛ فهذه تقسيم لما عليهما من حقوق الزوجية ، و ما ذكره من الآية وحديث مالك بن فضالة لا تعلق لها بمسألة الباب الا في زعمه .

(١) في موطأ مالك : و ليس للبكر جواز في مالها حتى تدخل بيتها عند زوجها و يعرف من حالها الرشد و الصلاح - اه زريقاني شرح الموطأ . و انت تعلم انها اذا بلغت و صارت مكلفة بالأحكام الشرعية من الصلاة و الصوم و الزكاة و الحج و صدقة الفطر و الأضحية و اجازة النكاح و هي احق في ذلك بنفسها من وليها و ارتفعت عنها احكام الحجر و غيرها ، كيف لا تصرف في مالها و هي بالغة عاقلة عرف منها الرشد و الصلاح و الاصلاح قبل الزواج و قبل دخول بيت الزوج ؟ و قد صح عن =

وقال أهل المدينة: لا نرى للبكر إجازة قضاء في مالها حتى تدخل بيتها وتمسك فيه حولا وتملك أمرها. قال محمد: وكيف قلتم هذا وقد تكون البكر في بيت أبيها خمسين سنة وأكثر من ذلك جامعة للعقل بصيرة بما تأتي وما تدع؟ أفما يجوز لهذه أمر حتى تزوج ويدخل بها؟ وربما كانت البكر التي لم تزوج أعقل من أبيها وأبصر بالأمور، وربما لم يقطع الأب أمراً دونها، فكيف بطل ما صنعت هذه حتى تدخل على زوجها؟ أرايتم لو دخلت على زوجها فمكثت عنده حولا أو حواين لا يصل إليها وهي بكر على حالها أيجوز أمرها؟ فإن قلتم: يجوز أمرها؛ فبأي شيء جاز؟ أبالنكاح؟ فقد كان النكاح قبل أن يدخل بها، أم بدخولها بيته؟ قالوا: إن المرأة إذا دخلت على زوجها فأنما تصنع بما تصنع فيما بينها وبين زوجها على وجه المودة<sup>١</sup> والألفة، فلا يجوز ذلك حتى تمسك في بيتها. قيل لهم: فقد رأينا

= رسول الله صلى الله عليه وسلم: رفع القلم عن ثلاث؛ فذكر: والصبي حتى يبلغ - الحديث! وقد أوضح محمد رحمه الله المسألة الزاما وإبراما ونقضا كما ترى، وهو قول سفیان الثوري والشافعي وأبي ثور وأصحابهم، وبه قالت الظاهرية - كما في كتاب الحجر من المحلى.

(١) كذا في الأصل، وهو موافق لما سبأ في الصفحة الآتية من قوله: بما وصفتم من المودة - الخ، وفي الهندية «المروة» ومعنى المروة أيضا صحيح - كما لا يخفى. وفي المحلى: فإن عمرو ومن ذكرنا معه ابطالوا فعل المرأة جملة قبل أن تلد أو تبقى في بيت زوجها سنة، ثم إجازته بعد ذلك جملة ولم يجعل للزوج في شيء من ذلك مدخلا ولا حدا ثلثا ولا أقل من ذلك ولا أكثر؛ وقد أطال الكلام ابن حزم في أوراق من المحلى على دأبه ورد على المالكيين في قولهم ذاك بقلم سريع ولسان بذى خارج عن حد الاعتدال بل مفض إلى الجهالة والضلالة، كما هو دأبه في المسائل الخلافية، صرفنا عنه انظارنا ولم نتعرض لنقل ما رآه من حديث الرد.

ما ذكرتم و رأينا النساء لأزواجهن إذا ولدن وأطلقن<sup>١</sup> المقام أبذل<sup>٢</sup> منهن قبل ذلك ما لم تلد من زوجها فهي على وجل<sup>٣</sup> من طلاقه إياها، فإذا ولدت اطمأنت فكانت عند ذلك أبذل فيها<sup>٤</sup> قبل ذلك، وهذا أمر قد عرفناه فيهن؛ فان كنتم إنما تبطلون هذه الأشياء بما وصفتم من المودة والآلفة والأمر<sup>٥</sup> عندنا على ما وصفنا لكم وبهذا تعرف نساؤنا فينبغي أن في نساؤنا يغير الحكم بما في نساؤكم! وهذا الأمر كله باطل وأمر المرأة جائز على نفسها إذا عقلت وبلغت واجتمع لها رأيها.

محمد قال أخبرنا إسماعيل بن عياش الحمصي<sup>٦</sup> قال حدثنا أبو بكر بن

(١) كذا في الهندية. وفي الأصل «أطلق» وهو لا يناسب المقام، كما لا يخفى على ذوي الأفهام، وعندى هو مصحف من «أطلق» من الإطالة، المعنى: إذا ولدن وأطلقن القيام في آيات أزواجهن كن أبذل وأصرف منهن قبل ذلك - تدبر

(٢) أى خوف من طلاقه إياها، فإذا ولدت زال ذلك الخوف و اطمأنت بسبب الولادة. وفيه ما فيه كما لا يخفى.

(٣) كذا في الأصول، ولعل الصواب «منها» مكان «فيها» وهو المناسب لأفعل التفضيل «أبذل» لأنه يستعمل بمن التفضيلية.

(٤) قوله والأمر كذا في الأصول بالواو، ولعل الأولى «فالأمر» بالفاء.

(٥) قد مضى في أبواب كثيرة ذكر ابن حزم في كتاب الحجر من المحلى: حدثنا من طريقه عن شرحبيل بن مسلم عن أبي امامة الباهلي: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث، وأطلق بكونه ضعيفا حيث قال: إسماعيل بن عياش وهو ضعيف، عن شرحبيل ابن مسلم وهو مجهول لا يدرى من هو - الخ. وفي إطلاقه نظر ظاهر، كيف وإسماعيل بن عياش ثقة حجة صدوق في الشاميين ليس بضعيف عنهم! وهو من رجال الأربعة، وفي صحيح البخاري له شيء معلق من غير أن يصرح به، وقد بسط الحافظ =

== في ترجمته في خمس صفحات من التهذيب؛ قال محمد بن مهاجر: هذا فقيه - يعني اسمعيل،  
و كان شعبة يسأل الفرج بن فضالة عن حديث اسمعيل بن عياش، و قال احمد لداود  
ابن عمرو: كم كان يحفظ اسمعيل؟ قال: شيئاً كثيراً، قال: كان يحفظ عشرة آلاف؟  
قال: عشرة آلاف و عشرة آلاف و عشرة آلاف، فقال احمد: هذا كان مثل  
وكيع، و قال: ليس احمد اروي لحديث الشاميين من اسمعيل بن عياش و الوليد بن  
مسلم، و قال يعقوب بن سفيان: اسمعيل ثقة عدل اعلم الناس بحديث الشام، و قال ابن  
معين: ليس به في اهل الشام بأس، و قال مرة: صالح ارجو ان لا يكون به بأس،  
و قال: ثقة فيما يروى عن الشاميين، و قال مضر بن محمد الاسدي عنه: اذا حدث عن  
الشاميين و ذكر الخبر فحديثه مستقيم، و قال: اذا حدث عن الثقات مثل محمد بن زياد  
و شرحبيل بن مسلم و احمد حسن روايته عن الشاميين و هو فهم احسن حالاً بما روى  
عن المدنيين و غيرهم، و قال دحيم: اسمعيل في الشاميين غاية، و قال النسائي: صالح،  
و قد صحح له الترمذي غير ما حديث عن الشاميين؛ و في التهذيب اقوال اخر فراجع،  
فظهر ان قول ابن حزم ليس بصحيح. و في الباب يروى عن ابي بكر بن ابي مريم  
و هو غسانى شامى، و قوله «شرحبيل بن مسلم مجهول لا يدرى من هو، غلط فاحش،  
فانه تابعى ادرك خمسة من الصحابة و روى عنهم، و هو من رجال ابي داود و الترمذي  
و ابن ماجه، قال احمد: من ثقات الشاميين، و قال المجلى: ثقة، و ذكره ابن حبان  
في الثقات، و نقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه، كيف يسكون مجهولاً و قد روى  
عنه حريز بن عثمان و ثور بن يزيد و اسمعيل بن عياش و عمرو بن عبد الرحمن القيسي ١٩  
و هو شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني الشامي، روى عن ابيه و المقدم بن معدى كرب  
و ابي الدرداء - و يقال مرسل - و تميم الدارى و ثوبان و ابي امامة و عتبة بن  
عبد و ابي عتبة الخولاني و عبد الله بن بسر و جنير بن نفيير و روح بن زنباع و جماعة،  
قال الحافظ في التلخيص الحبير: و حديث ابي امامة ضعفه ابن حزم باسمعيل ابن عياش ==

أبي مريم<sup>١</sup> عن حبيب بن عبيد<sup>٢</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ولم يصب - اهـ . والحديث رواه أماننا الأعظم عن اسمعيل بن عياش ، كما في  
 باب الكفالة من عقود الجواهر فليراجع اليها .

(١) هو ابو بكر بن عبد الله بن ابي مريم الغساني الشامي ، وقد ينسب الى جده كما هنا  
 في الباب ، قيل : اسمه بكبير ، وقيل : عبد السلام ، من رجال ابي داود و الترمذي وابن  
 ماجه ، روى عن ابيه وابن عمه الوليد بن مقيان بن ابي مريم و حكيم بن عمير  
 و راشد بن سعد و ضمرة بن حبيب و خالد بن معدان و عطية بن قيس و عمير بن هاني  
 وغيرهم ، وعنه عبد الله بن المبارك و عيسى بن يونس و اسمعيل بن عياش و الوليد بن  
 مسلم و قتيبة بن الوليد و ابو المغيرة الخولاني و ابو اليان و غيرهم ، قال ابن حبان : كان  
 من خيار اهل الشام لكن كان رديء الحفظ ، و قال يزيد بن هارون : كان من العباد  
 المجتهدين ، و قال ابو زرعة الدمشقي : قلت لدحيم : من الثبت ؟ قال : صفوان و بجير  
 و خريز و ارطاة ، قلت : فابن ابي مريم ؟ قال : دونهم ، و قال عثمان الدارمي عن دحيم  
 حمضي : من كبار شيوخهم في حديثه بعض ما فيه ، قال ابن قانع : ابن زبر و غيرهما :  
 مات سنة ست و خمسين و مائتين ، تكلموا فيه فقالوا : ضعيف ليس بالقوي ، متروك  
 ليس بشيء ، و كان كثير الحديث ، و قولهم هذا مبني على انه سُرق له حلي فأنكر عقله - كما  
 قال ابو داود ، و قال ابو حاتم : ضعيف الحديث ، طرقة اصول فأخذوا متاعه فاختلط ،  
 فقبل ذلك لم يكن مختلطاً بمثل العقل ، كان كثير الحديث من كبار شيوخهم و من خيار  
 اهل الشام و من العباد المجتهدين - هذا كله مأخوذ من التهذيب ؛ و عن سحاق بن  
 اهويزه : قال لي عيسى بن يونس : لو اردت ابا بكر بن ابي مريم ان يجمع لي فلانا  
 و فلانا لفلان ، يعني يقول عن راشد بن سعد و ضمرة بن حبيب و حبيب بن عبيد - اهـ .  
 هذا الكلام ذو وجهين جامع للذخ و الذم - كما لا يخفى ؛ و قال الجوزجاني : هو متمسك ،  
 و قال ابن عدى : احاديثه صالحة و لا يحتاج به - كما في الميزان . (٢) كذا في =

قال: ما من امرأة تصدق على زوجها بشيء من مهرها قبل أن يدخل بها  
 = الأصول، وهو الرحي، أبو حفص الحمصي، من رجال مسلم والأربعة، تابعي ثقة،  
 روى عن العرياض بن سارية والمقدام بن معد يكرب وأبي إمامة وعتبة بن عبد السلمي  
 وحبيب بن مسلمة الهجري وجبير بن نفير وبلال بن أبي الدرداء وأوسط البجلي وغيرهم،  
 وأرسل عن عائشة، وعنه حريز بن عثمان وثور بن يزيد ومعاوية بن صالح ويزيد  
 ابن خمير وشريح بن عبيدة وعدة، قال صاحب تاريخ الحمصيين: قديم أدرك ولاية  
 عمير بن سعد الأنصاري على حمص، قال النسائي: ثقة، قال: وقال حبيب بن عبيد:  
 أدركت سبعين رجلا من الصحابة، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.  
 قاله الحافظ في التهذيب. فالحديث مرسل، وأبو بكر بن أبي مریم يروى في أكثر  
 الحالة عن حكيم بن عمير بن الأحوص العنسي ويقال الهمداني أبا الأحوص الحمصي،  
 وهو من شيوخه - كما عرفت في ترجمة أبي بكر بن أبي مریم وفي ترجمة حكيم بن عمير،  
 وعنه ابنه الأحوص وأرطاة بن المنذر وأبو بكر بن أبي مریم ومعاوية بن صالح  
 وعبد الله بن بسر الجبرائي - كما في التهذيب، فاعل في الكتاب «حكيم بن عمير، مكان  
 «حبيب بن عبيد»؛ قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال صفوان بن عمرو: رأيت في جبهته  
 أثر السجود، وذكره ابن خلقون في كتاب الثقات، وهو من رجال أبي داود وابن  
 ماجه، قال ابن سعد: كان معروفا قليل الحديث، وقال محمد بن عوف: ضعيف الحديث،  
 وأبوه شيخ صالح وهو أيضا تابعي روى عن عمر وعثمان وثوبان وجابر وتيسع  
 ابن امرأة كعب والعرياض بن سارية وعبد الرحمن بن عائذ وأبيه عمير واسمه عمرو،  
 فالحديث على هذا أيضا مرسل، فهو مختلف فيه، والأكثر على توثيقه، وروايته عن  
 عمر وعثمان مرسل.

(١) كذا في الأصول «تصدق» بأحدى التائين، وهو «تصدق» حذف أحدهما  
 للتخفيف؛ والضمير يرجع إلى المرأة.

إلا كان بكل دينار عتق رقبة، قيل: يا رسول الله! كيف بالهبة بعد الدخول؟ قال: إنما ذلك من المودة والآلفة.

(١) كذا في الهندية وهو الصحيح عندى مبنى ومعنى، وفي الأصل «بالهبة»، ولم اتفهم معناها. وفي الباب أحاديث استدلل الفريقان بها على مدعاهم، وقد عقد الحافظ الطحاوى في شرح معاني الآثار بابا في ذلك فقال: حكم المرأة في مالها، ثم أخرج بسنده عن عبد الله بن يحيى الأنصارى عن أبيه عن جده أن جدته أتت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحلى لها فقالت: أنى تصدقت بهذا؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: انه لا يجوز للمرأة في مالها أمر إلا بإذن زوجها فهل استأذنت زوجك؟ فقالت: نعم، فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إليه فقال: هل أذنت لامرأتك أن تتصدق بحليها هذا؟ فقال: نعم، فقبله منها رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ قال أبو جعفر: فذهب قوم إلى هذا الحديث فقالوا: لا يجوز للمرأة هبة شيء عن مالها ولا الصدقة به دون إذن زوجها، وخالفهم في ذلك آخرون فأجازوا أمرها كله في مالها وجعلوها في مالها كزوجها في ماله واحتجوا في ذلك بقول الله عز وجل «وآتوا النساء صدقاتهن نحلة فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فكلوه هنيئا مريئا» فأباح الله للزوج ما طابت له به نفس امرأته، وبقوله عز وجل «وان طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة إلا أن يعفون» فأجاز عفوهم عن مالهن بعد طلاق زوجها إياها بغير استئثار من أحد، فدل ذلك على جواز أمر المرأة في مالها كالرجل في ماله، وقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوافق هذا المعنى أيضا وهو ما قد روينا عنه في كتاب الزكاة في امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه حين أخذت حليها لتذهب به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لتتصدق به فقال عبد الله رضى الله عنه: هلمى فتصدقى به على! فقالت: لا حتى أستأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم! فجاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستأذنته في ذلك، فقال: تصدقى به عليه وعلى الأيتام الذين =



== في حجره فانهم له موضع ، فقد اباحها رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة بجلها على زوجها وعلى ايتامه ولم يأمرها باستثماره فيما تصدق على ايتامه ، وفي هذا الحديث ايضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعظ النساء فقال « تصدقن » ولم يذكر في ذلك ازواجهن فدل ذلك ان لهن الصدقة بما اردن من اموالهن بغير امر ازواجهن .

ثم ذكر حديث ابن عباس من طرق في صلاة العيد وحديث جابر بن عبد الله وحديث حكيم بن حزام وفيها : ثم اتى النساء مع بلال رضى الله عنه فوعظهن فجعلت المرأة تهوى يدها الى رقبتها والمرأة تهوى يدها الى اذنها فتدفعه الى بلال رضى الله عنه وبلال يجعله في ثوبه - الحديث . وفي رواية : ثم قال لهن « القين » فجعلن يلقين الفتح والخواتيم في ثوب بلال رضى الله عنه - الحديث . ثم قال : فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم امر النساء بالصدقات وقبلها منهن ولم ينتظر في ذلك رأى ازواجهن .

ثم ذكر حديث ميمونة في اعتاق الوليدة وفيه : فقال « لو اعطيتها اختك الاعرابية كان اعظم لاجرك » فلو كان امر المرأة لا يجوز في مالها بغير اذن زوجها لرد رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاقها وصرف الجارية الى الذى هو افضل من العتاق ، فكيف يجوز لاحد ترك آيتين من كتاب الله عز وجل وسنن ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم متفق على صحة مجيئها الى حديث شاذ لا يثبت مثله !؟ ثم النظر من بعد يدل على ما ذكرنا وذلك انا قد رأيناهم لا يختلفون في المرأة في وصاياها من تلك مالها انها جائزة من ثلثها كوصايا الرجال ولم يكن لزوجها عليها في ذلك سبيل ولا امر وبذلك نطق الكتاب العزيز قال الله عز وجل « ولكم نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها اردين » فاذا كانت وصاياها في ثلث مالها جائزة بعد وفاتها فأفما لها في مالها في حياتها اجوز من ذلك ، وهو قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد رحمهم الله تعالى اجمعين - انتهى مع الاختصار . و راجع باب الكفالة من عقود الجواهر وقيل « باب العمرى »

## باب نكاح المريض و طلاقه

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى المريض يتزوج أو المرأة تتزوج ثم يموت المريض من مرضه ذلك أو يصح: إن النكاح جائز، وهما يتوارثان، ولها الصداق الذى سعى لها إلا أن يكون زوجها فى مرضه بأكثر من مهر مثلها ثم يموت فى مرضه ذلك فيبطل من ذلك ما زاد على صداق مثلها، وإن صح جز ذلك كله، والنكاح جائز على كل حال، ويتوارثان. وقال

= بيان الخبر الدال على أن المرأة لا تخرج شيئاً من بيت زوجها قرضاً أو غيره إلا بأذنه، من عقود الجواهر المنبقة. والحاصل أن البكر إذا بلغت مبلغ النساء كان لها الأمر فى مالها تتصرف فيه كيف شاءت، وذات زوج أيضاً مختارة فى مالها تتصرف فيه من غير استئذان من الزوج.

(١) فى المحلى: وتزويج المريض الموقن بالموت أو غير الموقن مريضة كذلك أو صحيحة جائز، ويرثها وترثه مات من ذلك المرض أو صح ثم مات، وكذلك المريضة الموقنة أو غير الموقنة أن تزوج صحيحاً أو مريضاً، ولها فى كل ذلك الصداق المسمى كالصحيحين ولا فرق، (الى قوله) وقال آخرون بمثل قولنا، كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي عن ابن مسعود قال: لو لم يبق من أجل الا عشرة أيام اعلم أن أموت فى آخرها يوماً لى فيهن طول للنكاح لتزوجت لمخافة الفتنة، ومن طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن بشر عن أبى رجاء عن الحكم بن زيد عن الحسن قال قال معاذ بن جبل فى مرضه الذى مات فيه: زوجونى، أنى أكره أن ألقى عز وجل عزبا، ومن طريق أبى عبيد وسعيد بن منصور قالاً جميعاً: نا أبو معاوية هو الضير عن هشام بن عروة عن أبيه قال: دخل الزبير على قدامة بن مظعون بعوده فبشر الزبير بجارية وهو عنده فقال له قدامة: زوجنيها، فقال له الزبير: وما تصنع بجارية صغيرة وانت على هذه الحال؟ فقال له قدامة: إن أنا عشت فابنة الزبير، =

أهل المدينة في مريض يتزوج : إنه لا يجوز له نكاح ، فان فعل فعلم به قبل

= و ان مات فأحق من ورثتي ، قال غروة : فزوجها اياه ، و من طريق سعيد بن منصور : نا عبد العزيز بن محمد الدراوردي اخبرني موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر قال : تزوج عبد الرحمن بن ابي ربيعة بنت عم له في مرضه لثمنه فمات فورثته وذلك في زمن عثمان بن عفان ، و من طريق عبد الرزاق : ثني ابن جريج قال اخبرني موسى بن عقبة عن نافع مولى ابن عمر قال : تزوج عبد الله بن ابي ربيعة بن المغيرة المخزومي بنت حفص بن المغيرة عمه و هو مريض لتشارك نساءه في الميراث ، قال ابو محمد : عبد الله له صحبة صحيحة ، و من طريق ابي عبيد وسعيد بن منصور قال جميعا نا هشيم عن ابي اسحاق الشيباني عن الشعبي قال سعيد في روايته : سمعت الشعبي يقول : تزويج المريض جائز و شراؤه و بيعه ، و من طريق سعيد بن منصور : نا هشيم انا يونس بن عبيد عن الحسن البصري انه كان يقول : يجوز تزويج المريض في مرضه ، و من طريق يحيى بن سعيد القطان نا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال : نكاح المريض جائز و لا يحسب من الثلث ، و من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري قال : نكاح المريض جائز على مهر مثالا ، و هو قول ابي حنيفة و الشافعي و اصحابهما ، و كلهم يرى الصداق من رأس ماله ، و هو قول ابن شبرمة و الأوزاعي و الحسن بن حي و ابي سليمان و جميع اصحابنا ، و رأى الحسن بن حي و ابو سليمان ان لها الصداق المسمى لها من رأس ماله - انتهى .

(١) في المدونة : قلت : أ رأيت المرأة تزوج وهي مريضة أيجوز تزويجها أم لا ؟ قال : لا يجوز تزويجها عند مالك ، قلت : فان تزوجها ودخل بها الزوج وهي مريضة ؟ قال : ان مات كان لها الصداق ان كان مسها و لا ميراث له منها ، و ان مات هو و قد مسها فلها الصداق و لا ميراث لها ، و ان كان لم يمسه فلا صداق لها و لا ميراث ، قلت : فان صححت أثبت النكاح ؟ قال : قد اختلف فيه ، و احب قوله الى أن يقيم على نكاحه ، و لقد كان مالك مرة يقول : =

= يفسخ ، ثم عرضته عليه فقال : ائجه ، و الذى آخذ به فى نكاح المريض و المريضة  
 انها اذا صحا اقرا على نكاحها ، قلت : أرأيت ان تزوج فى مرضه و دخل بها ففرقت  
 بينهما أ تجعل صداقها فى جميع ماله ام فى ثلثه فى قول مالك ؟ قال : قال مالك : يكون  
 صداقها فى ثلثه مبدأ على الوصايا و العتق و لا ميراث لها ، و ان لم يدخل بها فلا صداق  
 لها و لا ميراث . قلت : فان صح قبل ان يدخل أ يفرق بينهما ؟ قال : لا يفرق بينهما دخل  
 او لم يدخل ، و يكون عليه الصداق الذى سمي لها ، و ان كانت المرأة مريضة فتزوجت فى  
 مرضها فانه لا يجوز هذا النكاح ، قلت : و ان صحت فانه جائز دخل بها او لم يدخل ولها  
 الصداق الذى سمي ؟ قال : و ان ماتت من مرضها لم يرثها ( كذا ) ؛ ابن وهب عن ابن  
 ابي ذئب و غيره عن ابن شهاب انه قال فى الرجل يتزوج المرأة قد يئس له من الحياة : ان  
 صداقها فى الثلث و لا ميراث لها ؛ ابن وهب عن يونس عن ابي شهاب ( كذا فى المدونة ،  
 و لعنه ابن شهاب ) انه قال : لا نرى لنكاحه جوازا من اجل انه ادخل الصداق فى حق  
 الورثة و ليس له الا الثلث يوصى فيه ، و لا يدخل ميراث المرأة التى تزوج فى ميراث  
 ورثته ، و قال ربيعة فى صداقها : اذا نكحها فى مرضه انه فى ثلثه و ليس لها ميراث  
 لانه قد وقف على ماله فليس له فى ماله الا ما اخذ من ثلثه . و لا يقع الميراث الا بعد  
 وفاته ؛ ابن وهب عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد انه قال : نرى ان لا يجوز ان  
 تزوج فى مرض صداق الا فى ثلث المال - انتهى . قال ابن حزم بعد نقل مذهب  
 مالك مفصلا : و هذا تقسيم لا نعرفه عن احد قبله ، و ممن قال : لا يجوز نكاح المريض «  
 عطاء بن ابي رباح . الا انه قال : ان صح من مرضه جاز ذلك النكاح ، و يحيى بن سعيد  
 الأنصارى قال : صداق التى تزوج المريض فى ثلثه ، و اختلف عن ربيعة فرأى عنه  
 ابن سميان و هو ضعيف ان صداقها فى ثلثه و لا ميراث لها ، قال ابن سميان : و قضى  
 بهذا ابو بكر بن عمر بن حفص فى نكاح بنت المعتمر بن عبيد الزهرى ، و روى  
 عن ربيعة معمر و هو ثقة ان صداقها و ميراثها فى ثلثه ، قال معمر : و هو قول =

أن يدخل بها ففرق بينهما، [ولم يكن لها عليه شيء، فإن فات ذلك حتى يدخل بها فعلم<sup>١</sup> فرق بينهما]<sup>٢</sup> أيضا، فإن صح أخذت منه ما أصدقها كاملا، وإن مات من مرضه ذلك كان ما أصدقها في ثلثه هي مبدأة<sup>٣</sup> على العتق والوصايا، ولا ميراث لها. وقالوا أيضا: والمريضة في النكاح مثل الرجل المريض لا يجوز لها النكاح، فإن فعلت فسخ نكاحها و فرق بينها وبين

= ابن أبي ليلى؛ قال أبو محمد: وهو قول الليث بن سعد و عثمان البتي، و راعى الآخرون المضارة كما روينا من طريق أبي عبيدنا عثمان بن صالح عن ابن لهيعة عن خالد بن أبي عمران قال: سألت القاسم بن محمد و سالم بن عبد الله عن تزويج المريض فقالا جميعا: أن لم يكن مضارا جاز تزويجه، و أن كان مضارا لم يجوز لها نصف الصداق في ثلث ماله. قال: فإن خلا بها فلها الصداق من الثلث؛ و من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري في نكاح المريض قال: ليس له أن يدخل الاضرار على أهل الميراث، و لا يرى أن ترثه أن فعل ذلك ضرارا، قال معمر: و قال قتادة إن كان تزويجها من حاجة إليها في خدمته أو في قيام بأمره فأنها ترثه - انتهى.

(١) أي الدلم بأنه مريض أم لا .

(٢) و في الأصل الهندي « فعلم بها » و ليس بشيء - ف .

(٣) ما بين المربعين سائط من الأصل، و زيد من الهندية - ف .

(٤) قوله « هي مبدأة » كذا في الهندية، و في الأصل: « هي فيه صداق » تحريف . و في المدونة: قال مالك: يكون صداقها في ثلثه مبدأ على الوصايا و العتق - اه . فما في الأصل الهندي لعله مصحف أيضا، و المعنى أنه كالمرضى الذي يوصى بالوصايا أو يعتق فيجوز وصيته و عتقه في ثلثه ماله، كذا ههنا إذا تزوج المريض و سمي لها صداقا يؤدي من ثلث ماله كالوصية لأنه لا حق له في مرض الموت الا في الثلث، و معنى « مبدأ » ههنا أي يقاس به على الوصايا، و يبدأ بمثلها .

من نسكحت، فإن لم يدخل بها فلا شيء لها، فإن فات ذلك، ولم يعلم بها حتى تموت من مرضها ذلك لم يرثها زوجها ذلك، وكان عليه الصداق لورثتها بما استحل من فرجها.

وقال محمد: زعم أهل المدينة أنه لا يحل لرجل مريض ولا لامرأة مريضة أن يتزوج واحد منهما، وقالوا: إن تزوج واحد منهما فرقنا بينهما.

(١) أي العلم بكونها مريضة يوضحه ما بعده. قال ابن حزم في المحلى: عهدنا بالمالكين يعظمون خلاف صاحب الذي لا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف، وهذا مما خالفوا فيه ابن مسعود ومعاذ بن جبل والزبير وقدامة بن مظعون وعبد الله بن أبي ربيعة بحضرة جميع الأحياء من الصحابة لا ينكر ذلك أحد وفي خلافة عثمان؛ قال أبو محمد: أباح الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم النكاح ولم يخص في القرآن ولا في السنة صحيحاً وصحيفة من مريض ومريضة، وما كان ربك نسياً، وما نعلم للمخالف حجة أصلاً لا من قرآن ولا سنة ولا قول صاحب ولا من رأى يعقل، غير أن بعضهم احتج بأنه ليس أن يدخل على أهل الميراث من يشركهم فيه - انتهى - ثم ذكر مسائل الزاماً عليهم، ثم ذكر في أثناء الكلام: وهذا مما ترك فيه الحنفيون القياس الذي هو عندهم أصل لا يجوز تركه - اهـ - وأنت تعلم أن الأحناف لا يستعملون القياس إلا إذا لم يجدوا نصاً في الكتاب أو السنة ولا قول أحد من الصحابة رضى الله عنهم، وكم من مسائل تركوا فيها القياس وعملوا بالأحاديث وأقوال الصحابة! حتى عملوا بالأحاديث الضعيفة وتركوا فيها القياس، وكتبهم مشحونة بذلك، وابن حزم ينكر القياس إنكاراً شديداً ويفر منه كفرار الرجل من الأسد، ويقول: القياس كله باطل، ثم هو يقيس! وهذا المحلى بمرأى منك لا تخلوا مسألة منه من القياس والاستنباط على غير طريق سبق ثم يطيل اللسان على الأئمة بكلمات فظيعة - سأل الله عز وجل عنا وعنه، وغفر لنا وغفر له.

فكيف حرم نكاح المريض و بطل !؟ هل جاء في الكتاب أو في السنة أن نكاح الصحيح جائز و نكاح المريض فاسد !؟ إنما أحل الله النكاح جملة فهو حلال إلى يوم القيامة للمريض و الصحيح ، فهل سمعتم في هذا أثراً عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم أو عن أحد من أصحابه ؟ فلو كان هذا لاحتججتم به و لسمعناه من حديثكم<sup>١</sup> و لكن الآثار في ذلك عندنا مشهورة معروفة ، وإن هذا من الأمور التي لا تحتاج فيها إلى الآثار ، و لكننا لا ندع أن نحتج بها عليكم .

و بلغنا عن معاذ بن جبل رضى الله عنه أنه قال في مرضه الذي مات فيه : زوجوني فاني أكره أن ألقى الله تعالى عزياً<sup>٢</sup> .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « النكاح » معرفاً باللام و « للمريض » بلام الجر ، و كلاهما صحيح .

(٢) لأننا سمعنا من الامام مالك سبعاً حديث فصاعداً من فيه ، و لم نسمع منه حديثاً في ذلك ، فلو كان لسمعناه منه .

(٣) ذكره مسند ابن حزم في المحلى : روى ابن أبي شيبة نا محمد بن بشر عن أبي رجاء عن الحكم بن زيد عن الحسن قال قال معاذ بن جبل في مرضه الذي مات فيه : زوجوني ، انى أكره ان ألقى الله عز و جل عزياً - انتهى . و في الأصول « فاني » بالفاء ، و في المحلى بدونها . و معاذ بن جبل رضى الله عنه من البدرين ، مات سنة سبع عشرة أو ثمانى عشرة بالشام ، و الحسن البصرى لم يسمع من أحد من البدرين - كما في التهذيب . و العزب من لا زوجة له ، و قد جاء في الحديث « شراركم عزابكم » ، أو كما قال ، و قد مضى الحديث فيما قبل ؟ و معاذ بن جبل رضى الله عنه كان أمة قاتلاً لله تعالى ، كما قال ابن مسعود رضى الله عنه ؟ و هو امام العلماء يوم القيامة ، و لو لا معاذ لهلك عمر - قاله عمر بن الخطاب رضى الله عنه ؟ و هو راوى حديث الاجتهاد و الاستنباط الذى هو دليل و حجة على جواز القياس الذى يشكره ابن حزم في المحلى .

محمد قال: أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب<sup>١</sup> عن أبي إسحاق الشيباني قال: سئل عامر الشعبي عن رجل أعتق جاريته في مرضه و تزوجها؟ فأجاز عامر عتقها و نكاحها، و جعل لها الصداق و الميراث، و جعل عليها العدة .

محمد قال : أخبرنا الثوري عن عبد الله بن لهيعة المصري<sup>٢</sup> قال حدثنا عبيد الله بن أبي جعفر<sup>٣</sup> عن نافع قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : اذا نكح الرجل امرأة و هو مريض فان صداقها من الثلث<sup>٤</sup> فلم يطل عمر

(١) قد مضى من قبل .

(٢) قد مضت ترجمته فيما قبل ، و تكلموا فيه و الأكثر على انه ثقة قبل الاختلاط ، راجع التهذيب و الميزان .

(٣) هو عبيد الله بن أبي جعفر المصري ، أبو بكر الفقيه ، مولى بني كنانة و يقال مولى بني أمية ، من رجال الستة ، و اسم أبي جعفر يسار رأى عبد الله بن الحارث بن جزء الزبيدي ، و روى عن حمزة بن عبد الله بن عمر و محمد بن جعفر بن الزبير و أبي الأسود و محمد بن عبد الرحمن و أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف و أبي عبد الرحمن الحلي و بكير بن الأشج و عبد الرحمن الأعرج و نافع مولى ابن عمر و سالم بن أبي سالم الجيشاني و الجلاح أبي كثير و محمد بن عمرو بن عطاء و طائفة ، و عنه ابن إسحاق و عمرو ابن الحارث و سعيد بن أبي أيوب و يحيى بن أيوب و الليث و حبة بن شريح و أبو شريح عبد الرحمن بن شريح و خالد بن حميد المهري و ابن لهيعة المصريون ، ثقة صدوق ليس به بأس ، فقيه زمانه ، عالم عابد زاهد ، ولد سنة ستين و توفي في ذي الحجة سنة ٢٢ او ٣٤ او ٣٥ ، و قال ابن سعد : سنة خمس او ست و ثلاثين و مائة ، و نقل صاحب الميزان عن أحمد انه قال : ليس بقوى - كذا في التهذيب .

(٤) تأمل فيه فانه و وافق لما قال أهل المدينة ، و الامام محمد لم يتعرض له بل أثبت من اثر عمر جواز نكاح المريض ، و الصداق مرتب عليه . و لعل نافعاً سمعه من مولاه عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ، و الا نافع عن عمر رضي الله عنه منقطع - كما لا يخفى .



رضي الله عنه للنكاح، و زعم أهل المدينة أنه باطل .

محمد قال : أخبرنا الثقة من أصحابنا<sup>١</sup> عن هشام بن عروة<sup>٢</sup> عن أبيه<sup>٣</sup>

قال : دخل الزبير<sup>٤</sup> على قدامة بن مظعون رضي الله عنه<sup>٥</sup> يعودده قال : فبشر<sup>٦</sup>

(١) لعله أبو معاوية المكفوف فإنه رواه عن هشام بن عروة و هو شيخ الإمام محمد ،  
و قد مضت ترجمته فيما تقدم من الأبواب . و ابن حزم ذكره في المحلى من طريق أبي عبيد  
و سعيد بن منصور قالوا جميعا : نا أبو معاوية هو الضرير عن هشام بن عروة عن أبيه  
قال : دخل الزبير على قدامة بن مظعون يعودده فبشر الزبير بجارية و هو عنده فقال له  
قدامة : زوجنيها ! فقال له الزبير : و ما تصنع بجارية صغيرة و انت على هذه الحال ؟  
فقال له قدامة : ان انا عشت فابنة الزبير ، و ان مت فأحق من ورثتي ، قال عروة :  
فزوجها اياه - انتهى .

(٢) ابن الزبير بن العوام الأسدي ، أبو المنذر ، أحد الأعلام ، من رجال الستة ، روى  
عن أبيه و زوجته فاطمة بنت المنذر و أبي سبرة و خلق ، و عنه أيوب و ابن جريج  
و شعبة و معمر و خلق ، ثقة حجة امام ، توفي سنة خمس أو ست و أربعين و مائة -  
كذا في الخلاصة ، و هو من شيوخ أبي حنيفة رضي الله عنهم .

(٣) هو ابن الزبير أبو عبد الله المدني ، من رجال الستة ، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة ،  
روى عن أبيه و أمه و خالته عائشة و علي و محمد بن مسلمة و أبي هريرة ، و عنه أولاده  
عثمان و عبد الله و هشام و يحيى و محمد و سليمان بن يسار و ابن أبي مليكة و خلائق ،  
فقيه ثبت مأمون ، قال الزهري : عروة بجر لا تكديره الدلاء ، مات و هو صائم سنة  
اثنين و قبل ثلاث أو أربع أو خمس و تسعين . قيل : عن أبيه مرسل - كذا في الخلاصة .  
و كيف يكون مرسلا ؟ و في هذا الحديث ما يردده و هو قوله و هو عنده ا تدبر .

(٤) هو ابن العوام بن خويلد الأسدي ، أبو عبد الله ، حوارى رسول الله صلى الله عليه  
و سلم ، و ابن عمته صفية بنت عبد المطلب ، واحد العشرة ، شهد بدرًا و ما بعدها ، =

الزبير بجارية و هو عنده فقال قدامة : زوجهاها ! فقال له الزبير : و ما تصنع بجارية صغيرة و أنت على هذه الحالة ؟<sup>١</sup> فقال<sup>٢</sup> : إن عشت<sup>٣</sup> فبنت<sup>٤</sup> الزبير ،

= و هاجر الهجرتين ، و هو أول من سل السيف في سبيل الله ، من رجال الستة ، قال هشام بن عروة عن أبيه : أسلم الزبير و هو ابن ست عشرة سنة و لم يتخلف عن غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و عن أبي الأسود : أسلم الزبير و هو ابن ثمان سنين و هاجر و هو ابن ثمان عشرة ، و كان عم الزبير يعلق الزبير في حصير و يدخن عليه بالنار و هو يقول : ارجع ، فيقول الزبير : لا أكفر أبدا ، و في صدره أمثال العيون من الطعن و الرمي ، و أخى النبي صلى الله عليه و سلم بينه و بين ابن مسعود ، قتل و هو ابن سبع أو ست و ستين سنة ، قتله عمرو بن جرموز يوم الجمل في جمادى الآخرة سنة ٣٦ ، و قبره بوادى السباع ناحية البصرة - كذا في التهذيب . (٥) ابن حبيب الجهمي . أخو عثمان ، أحد السابقين ، بدرى (ب د ع) - تجريد أسماء الصحابة . كان من قدماء الصحابة ، و هاجر الهجرتين ، و شهد بدر و غيرها ، و هو خال عبد الله بن عمر ، ثم تزوج هو صفية بنت عمر فكان صهره من جهتين ، و كنيته أبو عمير ، مات سنة ست و ثلاثين و هو ابن ثمان و ستين سنة - كذا في تعجيل المنفعة . و في المستدرک ج ٣ ص ٣٧٩ : و كانت تحتها صفية بنت الخطاب اخت عمر بن الخطاب - اهـ فتنه . (٦) كذا في الأصل ، و في الهندية « فبشرى » و هو مصحف ، و الصواب ما في الأصل « فبشر » من البشارة - كما في المحلى .

(١) كذا في الأصول ، و في المحلى « الحال » .

(٢) كذا في الأصول ، و في المحلى « فقال له قدامة » .

(٣) كذا في الأصول ، و في المحلى « أن انا عشت » .

(٤) في الأصول « بنت » و هو مصحف ، و الصواب « فبنت » ، و في المحلى « ابنة الزبير » .

وإن مت فأحب من ورثتي<sup>١</sup> ، قال : فزوجها إياه ، فالزبير زوج قدامة بن مظعون في مرضه و أهل المدينة يقولون : لا يجوز نكاح المريض<sup>١١٢</sup> .

### باب فسخ النكاح

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : كل فرقة بين الرجل وامرأته وقعت من قبل الرجل<sup>٢</sup> فهي طلاق ، إلا في خصلة واحدة : إذا ارتد عن

(١) في المحلى « فأحق » .

(٢) كذا في الأصول ، وفي المحل « ورثتي » .

(٣) وفي الباب آثار أخرى ، تقدمت في أول الباب نقلا عن المحلى .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية « الزوج ، مكان « الرجل » . وفي الدر المختار مع انظار في كلامه كما في رد المختار : ثم الفرقة أن من قبلها ففسخ ( و ليست بسبب من الزوج - كذا في النهر ) لا ينقص عدد طلاق ( فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث ، كما في الفتح ) و لا يلحقها طلاق ( بعدة الفسخ و لو صريحاً و إنما يلزمها العدة إذا كان الفسخ بعد الدخول ) إلا في الردة ( يعنى أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدتها و أن كانت فرقتها فسخاً لأن الحرمة بالردة غير متأبدة لا ارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتباً فائده من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة منية بوطئ زوج آخر - كذا في الفتح اهـ : و راجع رد المختار هنا ) و أن من قبله فطلاق ( يعنى و أن كانت الفرقة من قبله و لا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق ) إلا بملك أو ردة أو خيار عتق و ليس لنا فرقة منه و لا مهر عليه إلا إذا اختار نفسه بخيار بلوغ و شرط للكل القضاء الاثمانية ( و راجع هذا المقام في رد المختار و نظم صاحب النهر فقال :

فرق النكاح اتك جمعاً نافعا	فسخ طلاق و هذا الدر يحكيها
تبأن الدار مع نقصان مهر كذا	فساد عقد و فقد الكفو يعيها
تقيل سبي و اسلام المحارب او	ارضاع ضررتها قد عد ذافها =

الاسلام لم تكن رده بطلاق ، و كل فرقة جاءت من قبل المرأة فليست بطلاق بوجه من الوجوه لأن الطلاق بيد الرجل لا بيد المرأة . و قال أهل المدينة : كل نكاح يفسخ على كل حال ، و لا يستقيم أن يحصر<sup>١</sup> على كل حال ، فان فسخه و فرقه ليس بطلاق ، و كل نكاح كان إتيانه<sup>٢</sup> إلى المرأة أو إلى الولي إن شاء من ولي ذلك منها<sup>٣</sup> أثبتته أقيم<sup>٤</sup> عليه ، و إن شاء

== خيار عتق بلوغ ردة و كذا	ملك لبعض وتلك الفسخ يحصيها
أما الطلاق فجب عنة و كذا	إيلاؤه و لعان ذاك يتلوها
قضاء قاض أتى شرط الجميع خلا	ملك و عتق و اسلام أتى فيها
تقيل سبي مع الإيلاء يا أملي	تباين مع فساد العقد يدنيها

يعنى ان الفرقة التي هي طلاق هي الفرقة بالجب و العنة و الإيلاء و اللعان و إباء الزوج عن الاسلام - كذا في رد المختار . و ارتداد أحدهما فسخ في الحال ، و رد المرأة على زوجها بنكاح أو بدونه مبني على اختلاف الزمان و الأحوال ، كما في العصر الحاضر في الهند فانه لا بد للعباء من الاقضاء بأن المرأة اذا ارتدت لا يفسخ النكاح و تبقى المرأة في نكاح زوجها ، و الاختلاف في ذلك بين المشايخ مذكور في الدر المختار و رد المختار و البحر و غيرها من الكتب فراجع إليها .

(١) كذا في الأصول ، و تأمل في العبارة ومعناها فاني لم اجد في المدونة و لا في شرح الزرقاني هذا اللفظ ، ففتشه في مظانه .

(٢) كذا في الأصل ، و في الهندية « اثباته » و هو الصحيح عندي .

(٣) كذا في الأصول بزيادة الواو قبل « اثبتته » و بعضهم اسقطها من البين فتكون الجملة هكذا ، ان شاء من ولي ذلك منها اثبتته ، و عندي هي الماطقة ، عطف على قوله

« ولي ، داخل تحت الشرط ، و جزاؤه « اقيم عليه » ، تأمل فيه و لا تعجل .

(٤) كذا في الأصول ، و هو جزاء « من ولي » الشرط .

نقض و فرق ' بينهما ، و فرقه ' إذا هو فرق تطليقة واحدة ، وليس لمن ملك ذلك منهما أن تبين ' المرأة ممن نكحها بأكثر من تطليقة واحدة .

و قال محمد : ما تقولون في عبد تحت أمة زوجها مولاها فأعتقت أليس لها الخيار ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فإن اختارت نفسها أ يكون ذلك طلاقا ؟ قالوا : نعم يكون طلاقا . قيل لهم : فما تقولون في العبد ينكح بغير إذن سيده ينكحه الحر بأذنه ثم يبلغ سيده فيفرق بينهما أ يكون هذا طلاقا ؟ قالوا : نعم لأن السيد لو أجاز له جاز . قيل لهم : أ رأيتم النكاح قبل أن يحيز السيد أ جاز هو و يحل للعبد أن يطأ المرأة بذلك النكاح أم هو غير جائز ؟ فلا ينبغي للعبد أن يطأها حتى يحيز السيد ! فإن قلتم : إن ذلك جائز . فكيف ينقضه السيد ؟ وإن قلتم : ذلك غير جائز . فكيف تكون الفرقة طلاقا ! وإن لم يقع نكاح ثابت فكيف تكون الفرقة في اختيار الأمة نفسها إذا اعتقت طلاقا ؟ و الفرقة إنما جاءت من قبل المرأة ! و هل يكون في يد المرأة من الطلاق شيء ؟ إنما الطلاق بيد الرجل ، فما كان من فرقة من قلبه فهو ؟

(١) هكذا في الأصول بالواو ، عطف على نقض ، و بعضهم اسقط الواو من البين ، و الصواب عندى العطف .

(٢) و قوله « و فرقه » كذا في الأصول بالواو ، و قوله « اذا هو » كذا في الأصول ، و الصواب « اذن هي » كما لا يخفى . قلت : بل الصواب « اذا هو فرق » أى الزوج - ف .

(٣) كذا في الأصول « تبين » بقاء التأنيث ، و الأخرى و الأنسب بالمقام « بين » بياء الغيبة المذكر لأن الضمير راجع الى « من ملك » و هو مذكر لفظا - و الله اعلم .

(٤) قوله « فهو » كذا في الأصول بالتذكير ، و الصحيح « فهي » بالتأنيث . راجعة الى الفرقة ،

كما في قوله « ليست » بالتأنيث ، و يمكن ان يرجع الى كلمة « ما » الموصولة - تأمل : =

طلاق، وما كان من فرقة من قبل المرأة ليست<sup>١</sup> بطلاق، إنما يكون الطلاق ممن يكون في يده الطلاق، وكل فرقة جاءت<sup>٢</sup> من قبل الزوج الذي في يده الطلاق فهو طلاق، والمرأة ليس في يدها طلاق فكل فرقة جاءت من قبلها ولم تأت من قبل الزوج فليست بطلاق.

أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا أعتقت المرأة المملوك ولها زوج خيّر، فإن اختارت زوجها فبها على نكاحها، وإن كان قد دخل بها كان الصداق لمولاهما؛ وإن اختارت نفسها فرق بينهما ولم يكن لها صداق ولا لمولاهما لأن الفرقة جاءت من قبلها، ولم تكن فرقتها<sup>٣</sup> طلاقاً، ولها أن تزوج من يومها إن شاءت<sup>٤</sup>.

== وقد أخرج الطبراني عن ابن عباس «الطلاق يد من أخذ بالساق» وروى ابن ماجه و الدارقطني عنه قال: جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! سيدى زوجنى امته وهو يريد ان يفرق بينى وبينها! فصعد النبي صلى الله عليه وسلم المنبر فقال: ايها الناس! ما بال احدكم يزوج عبده من امته ثم يريد ان يفرق بينهما؟ إنما الطلاق لمن أخذ بالساق؛ كذا قال القارى - اهـ التعليق الممجد.

(١) كذا فى الأصول بدون الفاء، والراجع «فليست» بالفاء.  
(٢) تكرار للتوضيح والافهام، والآيات والأحاديث ناطقة بأن الطلاق يد الرجال، ألا ترى انهم خوطبوا فيها به وأضاف الله تعالى إيقاع الطلاق اليهم دون النساء! ولا حاجة الى إيرادها.

(٣) كذا فى الأصول «فرقتها» والارجح «فرقتها» بافراد التأنيث.  
(٤) أخرجه الامام محمد فى كتاب الآثار هكذا مفصلاً، ثم قال: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى. وفى كتاب الآثار للامام أبى يوسف رحمه الله تعالى من عدد ٥٩٣: قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبى حنيفة عن حماد عن إبراهيم ==

محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا جاءت الفرقة من قبل الزوج فهي طلاق، وإذا جاءت من قبل المرأة فليست بطلاق، فإن كان دخل بها فلها المهر كاملاً، وإن لم يكن دخل بها فلا صداق لها إن كانت الفرقة من قبلها .

== قال: كل فرقة كانت من قبل المرأة فليس بطلاق، وكل فرقة كانت من قبل الزوج فهو طلاق - انتهى . وفيه أيضاً من عدد ٦٢٦: قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: كل فرقة جاءت من قبل الرجل فهو طلاق، ولها نصف الصداق وإن لم يكن دخل بها، وكل فرقة جاءت من قبل النساء فليس لها شيء إذا لم يدخل بها - انتهى . وفيها أيضاً من عدد ٦٣٧: قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال في الرجل تعتق امرأته وهي أمة ولم يدخل بها فتختار نفسها أنه قال: لا مهر لها لأن الفرقة جاءت من قبلها - انتهى .

(١) في الموطأ للإمام محمد: باب الرجل يأذن لعبده في التزويج هل يجوز طلاق المولى عليه، أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر أنه كان يقول: من أذن لعبده في أن ينكح فانه لا يجوز لامرأته طلاق إلا أن يطلقها العبد، فأما أن يأخذ الرجل أمة غلامه أو أمة وليدته فلا جناح عليه. قال محمد: وبهذا نأخذ. وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر أن عبداً لبعض ثقيف جاء إلى عمر بن الخطاب فقال: إن سيدي انكحنى جاريته فلانة أو كان عمر يعرف الجارية وهو يطاها فأرسل عمر إلى الرجل فقال: ما فعلت جاريته؟ قال: هي عندي، قال: هل تطأها؟ فأشار إليه ببعض من كان عنده فقال: لا، فقال عمر: أما والله لو اعترفت لجملتك نكالا، قال محمد: بهذا نأخذ، لا ينبغي إذا زوج الرجل جاريته عبده أن يطأها لأن الطلاق والفرقة بيد العبد إذا زوجه مولاه وليس لمولاه أن يفرق بينهما بعد أن زوجها، فإن وطئها يندم إليه في ذلك، فإن عاد أدبه الإمام على قدر ما يرى من الحبس والضرب ولا يبلغ ذلك أربعين سوطاً - انتهى .

## باب العبد يتزوج بغير إذن سيده

قال محمد: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العبد يتزوج بغير إذن سيده فلما

(١) قال الامام في كتاب الآثار: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال: اذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فنكاحه فاسد، و ان اذن له بعد ما تزوج فنكاحه ثابت، قال محمد: و به نأخذ، و انما يعنى بقوله «ان اذن له بعد ما تزوج» يقول: ان اجاز ما صنع فهو جائز، و هو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . و في آثار ابى يوسف من عدد ٦٠٠: قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال: اذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فللمولى ان يفرق بينهما و يأخذ من المرأة ما اخذت من العبد، و ان تزوج باذن مولاه فالطلاق بيد العبد - انتهى . و في الباب اخبار و آثار، فروى ابو داود و الترمذى و حسنه و الحاكم و صحيحه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر، و اخرجه البيهقي ايضا، و اخرج عن ابن عمر رفعه: اذا نكح العبد بغير اذن مولاه فنكاحه باطل، و اخرج عن ابن عمر انه كان يرى ان نكاح العبد بغير اذن سيده زنا و يعاقب من زوجه، و قال البيهقي: و رويناه عن عمر بمعناه، و قال الحافظ في التلخيص: حديث «ايما مملوك انكح بغير اذن مولاه فهو عاهر» و يروى «فنكاحه باطل» احمد و ابو داود و الترمذى و حسنه و الحاكم و صحيحه من حديث ابن عقيل عن جابر باللفظ الاول، و اخرجه ابن ماجه من رواية ابن عقيل عن ابن عمر، و قال الترمذى: لا يصح انما هو عن جابر، و ابو داود من حديث العمرى عن نافع عن ابن عمر باللفظ الثانى و تعقبه بالتضعيف و بتصويب وقفه، و رواه ابن ماجه من حديث ابن عمر بلفظ ثالث «ايما عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو زان» و فيه مندل بن على و هو ضعيف، و قال احمد بن حنبل: هذا حديث منكر، و صوب الدارقطنى في العلل وقف هذا المتن على ابن عمر، و لفظ الموقوف اخرجه عبد الرزاق عن معمر =



بلغه ذلك كرهه . قال « لا أجيز » : إنه قد فسخ النكاح بقوله « لا أجيز » .  
وقال أهل المدينة : إذا قال « لا أجيز » ، ثم كلم في ذلك فأجاز فإن لم يكن  
عزم على فسخه حين قال « لا أجيزه » ، وكان ذلك نظراً منه وذلك في  
مجلس واحد فلا بأس بأن يقيم العبد على نكاحه ، وإن كان قال ذلك وهو  
عازم على فسخ نكاحه ثم أجاز بعد ذلك فرق بينهما .

قال محمد : وأى عزم على فسخ النكاح من قوله « لا أجيز » ؟

== عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه وجد عبدا له تزوج بغير اذنه ففرق بينهما وابطل  
صداقه وضربه حدا - انتهى . وقال ابن حزم بعد ذكر حديث جابر : واسم « العبد »  
واقع على الجنس ، فالذكور و الإناث من الرقيق داخلون تحت هذا الاسم - انتهى .  
و انت تعلم هذا تحكما بارد لم يرد به قرآن ولا سنة ولا قول صحابي ولا يساعده لغة ،  
وقد فرق في القرآن والسنة بين العبد و الأمة في مواضع عديدة ، وليس في القرآن  
والحديث ان العبد امة و الأمة عبد ، وليس فيها ان هذا الاسم جنس ، وما كان  
ربك نسيا ! وقد وقع في القرآن اسم العبد على المذكر و اسم الأمة على المؤنث ،  
ولا يسمع قول ابن حزم دون قول الله و رسوله ، ثم قال : و ايضا قد صح عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال « ان دماءكم و اموالكم عليكم حرام » و الأمة  
مال لسيدها فهو حرام عليه الا بانكاحها اياه بنص كلامه عليه الصلاة والسلام - اه .  
انظر قياسه و القياس كله باطل عنده الا الحلة ثبت بالنكاح لا بالانكاح ، كما نطق  
به القرآن و الحديث .

(١) هذه جملة مستأنفة مستقلة ليست بمفعول لأجيز ، ومفعوله محذوف . اي : لا اجيزه فافهم .

(٢) قوله هذا في معنى الرد و الانكار ، اي : أنكره و افسخه و ارده ، وهو يسكني

في الرد و التفريق .

(٣) كذا في الأصول و هو لا يصح عندي لفظا و معنى ، و كتب بعضهم على هامش =

و إذا

وإذا قال «لا أجيزه» فقد فسّخه، وإن كنتم إنما تأخذون بما نطق به فقد نطق بما قد فسّخ النكاح، فإن كنتم إنما تنظرون إلى ما في قلبه من ذلك فهذا مما لا ينبغي أن يلتفت إليه، رأيتم لو عزم على فسّخ النكاح بقلبه

= الأصل: لعله يكون «أولى» أو «أعلى» يعني: أي عزم يكون أولى أو أعلى على فسّخ النكاح - الخ. ولي فيه قلق كما لا يخفى، فتأمل، ولعل في العبارة سقطاً، والعبارة عندى هكذا: «وأي عزم على فسّخه يكون أظهر من قوله «لا أجيزه» - فافهم، ووضحه بعده بقوله «وإذا قال - الخ» والاجازة تثبت بالدلالة كما ثبت بالصراحة وبالضرورة، فالصراحة كرضيت واجزت واذنت ونحوه، والدلالة تكون بالقول، كقول المولى بعد بلوغه الخبر «حسن» أو «صواب» أو «لا بأس به»، وبفعل يدل عليها كسوق المهر أو شيء منه إلى المرأة، والضرورة بنحو عتق العبد أو الأمة، فالاعتاق اجازة - وتامه في البحر وفتح القدير ورد المختار؛ وفي بعضها اختلاف المشايخ؛ وقوله لعبد «طلقها رجعية» اجازة لأن الطلاق الرجعي لا يكون إلا بعد النكاح الصحيح فكان الأمر به اجازة اقتضاء، بخلاف البائن لأنه يحتمل المتاركة كما في النكاح الفاسد والموقوف، ويحتمل الاجازة فحمل على الأدنى - اهـ رد المختار. وفيه زيادة فراجع، ولا يكون قوله «طلقها» أو «فارقها» اجازة لأنه يستعمل للمتاركة فيكون رداً ويحتمل الاجازة، فحمل على الأولى وهو الرد - كذا في الدر المختار ورد المختار والهداية والعناية والكفاية وفتح القدير وغيرها من كتب الفقه.

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «وإنما كنتم»، وهو مصحف، والصواب ما في

الأصل «وإن كنتم» بأن الشرطية كما في مقابله الآتي - تأمل.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية: «وإن» - ف.

بغير منطق أكان ذلك يبطل النكاح؟ قالوا: لا. قيل لهم: فانما فسخ النكاح المنطق<sup>١</sup>، أرايتم لو قال «اشهدوا أني قد فسخت النكاح ولا أجزئه وقد أبطلته»، ثم قال بعد ذلك «لم أرد بنطق إبطال النكاح ولم أعزم عليه، أينبغي للعبد أن يقيم على امرأته بعد ما سمع هذا المنطق من مولاه؟! أو ينبغي للحاكم أن يدعها على النكاح وقد سمع ذلك من قول المولى «إني لم أعزم بهذا المطبق على الفسخ»؟ إنما يأخذ الحاكم في هذا بالظاهر، فما جاء من الباطن خلاف ما ظهر فهو باطل<sup>٢</sup>.

### باب المرأة تنكح بغير إذن وليها غير كفو

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في المرأة تنكح بغير إذن وليها غير كفو<sup>٣</sup> فتريد المرأة أن تنقض ذلك قبل أن يأتى وليها: إن ذلك ليس

(١) هو فاعل لقوله «فسخ».

(٢) لا اعتبار له فإن الاجازة مما فيه نطق ولا بد منه.

(٣) اعلم ان الكفاءة في النكاح معتبرة عندنا في اللزوم على الأولياء حتى عند عدمها جاز للولى الفسخ - اه فتح القدير . وهذا بناء على ظاهر الرواية من ان العقد صحيح و للولى الاعتراض و هو فى الكتب حيث قال : ذلك ليس لها حتى يقدم وليها و هو ينقض او يجيز - الخ ؛ و اما على رواية الحسن بن زياد عن ابى حنيفة المختارة للفتوى من انه لا يصح ، فالمعنى معتبرة فى الصحة ، وكذا لو كانت الزوجة صغيرة و العاقد غير الأب و الجد لا يصح العقد ؛ قال فى الدر المختار : فنقد نكاح مكلفة بلا رضى ولى ، و الأصل أن كل من تصرف فى ماله تصرف فى نفسه ، و ما لا فلا . و له اى للولى اذا كان عصبه و لو غير محرم ( كبن عم فى الأصح - خانية ) الاعتراض فى غير المكفو فيفسخه القاضى ما لم تلد منه ، و يفتى فى غير المكفو بعدم جوازه اصلا و هو المختار للفتوى لفساد الزمان . انتهى . قال العلامة ابن عابدين رحمه الله : هذه رواية =

= الحسن عن أبي حنيفة ، وهذا اذا كان لها ولي لم يرض به قبل العقد فلا يفيد الرضا بعده - بحر ، واما اذا لم يكن لها ولي فهو صحيح نافذ مطلقا اتفاقا كما يأتي ، لان وجه عدم الصحة على هذا الراية دفع الضرر عن الأولياء ، اما هي فقد رخصت بإسقاط حقها - فتح ؛ قال شمس الأئمة : وهذا اقرب الى الاحتياط - كذا في تصحيح العلامة قاسم ، لانه ليس كل ولي يحسن المرافعة و الخصومة و لا كل قاض يعدل ، ولو احسن الولي و عدل القاضى فقد يترك انفة للتردد على ابواب الحكام و اشتتقالا لنفس الخصومات فيقرر الضرر ، فكان منعه دفعا له - فتح ؛ و في اعتبار الكفاءة خلاف مالك و الثوري و الكرخي من مشايخنا - كذا في فتح القدير ؛ فكان الأولي ذكر الكرخي ؛ و في حاشية الدرر للعلامة نوح : ان الامام ابا الحسن الكرخي و الامام ابا بكر الجصاص و هما من كبار علماء العراق و من تبعهما من مشايخ العراق لم يعتبروا الكفاءة في النكاح ، و لو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختاروها ، و ذهب جمهور مشايخنا الى انها معتبرة فيه ، و لقاضى القضاة سراج الدين الهندي مؤلف مستقل في الكفاءة ذكر فيه القولين على التفصيل و بين ما لكل منهما من السند و الدليل - اه ؛ و في الكفاءة وردت احاديث يشد بعضها بعضها فتصلح للحجة ، منها حديث جابر مرفوعا دألا لا يزوج النساء الا الأولياء ، و لا يزوجن الا من الاكفاء ، قال المحقق في فتح القدير : و هو حديث ضعيف في سنده بشر بن عبيد عن الهجاج بن ارطاة و الهجاج مختلف فيه ، و بشر ضعيف متروك نسبه الى الوضع ؛ و سبأني تخريجه لكنه حجة بالظواهر و الشواهد ، فن ذلك ما روى محمد في كتاب الآثار عن أبي حنيفة عن رجل عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لا تمنع فروج ذوات الاحساب الا من الاكفاء ؛ و من ذلك ما رواه الحاكم و صحيحه من حديث علي انه عليه الصلاة و السلام قال له : يا علي ! ثلاث لا تؤخرها الصلاة اذا اتت و الجنابة اذا حضرت و الأيم اذا وجدت كفوا ، و قول الترمذي فيه : لا ارى اسناده متصلا ، متف =

لها حتى يقدم وليها فليكن هو الذى ينقض أو يحيز و قال أهل المدينة : لها أن تنقض ذلك إن استخلفت رجلاً فزوجها إن كان كفواً أو غير كفو ، لأن ذلك ليس بنكاح .

و قال محمد : قد قلت إن الفرقة فى هذا تطلقة ، فكيف يكون هذا ليس بنكاح و فرقته طلاق ؟ هذا كلام ينقض بعضه بعضاً ، ينبغى أن زعمتم أن هذا ليس بنكاح و أن لها نقضه قبل مجيء الولى أن لا يكون فرقته = بما ذكرناه من تصحيح الحاكم ، و قال فى سنده « سعيد بن عبد الله الجهنى » مكان قول الحاكم « سعيد بن عبد الرحمن الجمحى » فليظرفه ، و ما عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « تخبروا نطفكم و انكحوا الا كفاء » روى ذلك من حديث عائشة و انس و عمر من طرق عديدة فوجب ارتفاعه الى الحجية بالحسن لحصول الظن بصحة المعنى و ثبوته عنه صلى الله عليه وسلم . و فى هذا كفاية ثم وجدنا فى شرح البخارى للشيخ برهان الدين الحللى ذكر ان البغوى قال : انه حسن ، و قال فيه : رواه ابن ابى حاتم من حديث جابر عن عمرو بن عبد الله الأودى بسنده ، ثم وجدنا بعض اصحابنا صورة السند عن الحافظ قاضى القضاة العسقلانى الشهير بابن حجر : قال ابن ابى حاتم : حدثنا عمرو بن عبد الله الأودى حدثنا وكيع عن عباد بن منصور قال حدثنا القاسم ابن محمد قال سمعت جابراً رضى الله عنه يقول قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « ولا مهر اقل من عشرة دراهم » من الحديث الطويل ؛ قال الحافظ : انه بهذا الاسناد حسن ، و لا اقل منه - انتهى . و فيه مزيدة اخرى نقضا و ابراما و نظرا و دفعة فراجع اليه .

(١) هكذا فى الهندية ، و فى الأصل « و ان ينبغى » وعندى ما فى الهندية هو الراجح

جملة مستأنفة صحيحة لفظاً و معنى - تأمل فيه .

طلاقاً، وكيف يكون فرقة ما ليس بنكاح طلاقاً<sup>١</sup> وإن كان ذلك نكاحاً حتى يفرق بينهما المولى فليس لها أن تنقضه حتى قدم المولى فيجيز أو يرد .  
باب العبد تكون تحته أمة فيهب المولى الأمة للعبد فيقبلها

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه للذى يهب جاريتها<sup>٢</sup> لزوجها وهو مملوك له و الزوجة أيضاً مملوكة له كان هبتها<sup>٣</sup> لاهية<sup>٤</sup> : لا تفسد النكاح ، لأن العبد لا ملك له . وقال أهل المدينة : إن علم أنه إنما صنع ذلك لينزعها منه فليس ذلك بجائز ، وهى امرأة العبد كما هى ، وإن لم يعلم أنه إنما صنع ذلك لينزعها منه جاز ذلك و بطل النكاح ، وحلت للعبد بملك يمينه .

وقال محمد : كيف اختلف إذا علم أنه إنما أراد أن ينزعها منه أو لم يعلم ؟ رأيتم إن ادعى الغلام ذلك وقال : إنما وهبتها لتنزعها منى ، وقال المولى : لم أهبها لذلك ، القول قول من هو فى ذلك ؟ وكيف يملك العبد امرأته وهو لا يملك نفسه ؟! وقد قال الله تعالى : ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً

(١) لأن الطلاق يترتب على صحة النكاح ، وإذا لم يوجد عندكم نكاح فكيف تقولون بصحة الطلاق .

(٢) كذا فى الأصل ، وفى الهندية : جارية ، بدون الإضافة ، وكلاهما صحيح باعتبار السياق والسباق - كما لا يخفى .

(٣) كذا فى الأصل : هبتها ، بالاضافة الى المولى ، وفى الهندية : هبة ، منكر وهو صحيح .

(٤) كذا فى الأصول مكتوب ولم أفهم معناه . ولعله زيادة من الناسخ من غير روية وفكر لا فائدة فيها صفة مهمل . قلت : بل كلام صحيح يعنى : هبتها ، لا تصح فلا تفسد بها النكاح - ف .

(٥) قد مر فيما مضى أيضاً أن العبد وما فى يده ملك للمولى ، فهبتها المولى جاريتها لعبده لا تثبت الملك له فلا يفسد بها النكاح ، ولعل معنى قوله : لاهية ، لاغية و لغو يعنى =

== ان هبة المولى للعبد لغو غير مفيدة لذلك فلا تؤثر في صحة نكاح العبد فهو باق على حاله ،  
 و ملك اليمين لا يثبت للعبد لأنه مال للمولى يتصرف فيه كيف شاء من البيع و الشراء  
 و الهبة و جرى الميراث فيه بعد موته كما يتصرف في سائر امواله المملوكة ، و به قال  
 سفيان الثوري و الشافعي ، قالوا كلهم : المكاتب و الموصى بعتقه و المعتق و الموهوب  
 و المتصدق به و أم الولد يموت سيدها فمالهم كله للمعتق او لورثته ، و قال الحسن بن حيي :  
 مال المعتق و المكاتب لسيدهما . و قال ابن شبرمة : مال المعتق و أم الولد للسيد و لورثته ،  
 و قال احمد و اسحاق : مال المعتق لسيدته ، و روى هذا القول عن الحكم بن عتيبة  
 و صح عن قتادة ، قال ابن حزم : و روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري  
 عن ابي خالد الأحمر عن عمران بن عمير عن ابيه انه كان عبدا لابن مسعود فأعتقه  
 و قال : اما ان مالك لي ، ثم قال : هو لك ، و صح نحوه عن انس بن سيرين عن انس بن  
 مالك - اه - ثم قال ابن حزم : فنظر فيما احتج به من قال مال المعتق لسيدته فوجدناهم  
 يذكران ما روينا من طريق قاسم بن اصبح نا جعفر بن محمد نا محمد بن سابق نا سفيان  
 الثوري عن عبد الأعلى بن ابي المساور حدثني عمران بن عمير عن ابيه قال ابن مسعود :  
 اريد ان اعتقك و ادع مالك فأخبرني بمالك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم  
 يقول : « من اعتق عبدا فماله للذي اعتقه » و من طريق العقيلي نا عبد الرحمن بن الفضل  
 نا محمد بن اسمعيل نا اسحاق بن ابراهيم بن عمران المسعودي مولاهم سمع عمه يونس بن  
 عمران عن القاسم بن عبد الرحمن قال قال ابن مسعود سمعت رسول الله صلى الله عليه  
 و سلم يقول : « من اعتق مملوكا فليس للملوك من ماله شيء » - اه - و المرفوع و ان كان  
 في اسناده كلام ولكنه يقوى بهذا المرسل الذي سماه ابن حزم منقطعا - تأمل ، فان القاسم  
 روى عن ابيه و عن جده ابن مسعود رضى الله عنه مرسل ، كما في التهذيب ، و هو ثقة  
 من رجال صحيح البخاري و غيره من السنن .

كتاب الحجة العبد تكون تحنه أمة فيهب المولى الأمة للعبد فيقبلها ج - ٣

لا يقدر على شيء، ؛ وقد قال عمر بن الخطاب<sup>١</sup> رضي الله عنه وغيره من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منهم علي بن أبي طالب<sup>٢</sup>

(١) قال البيهقي في سننه الكبرى: قال الشافعي رحمه الله تعالى إنما أحل الله التسري للمالكين ولا يكون العبد مالكا بحال، قال الله تعالى «ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء» وذكرنا روي في كتاب البيوع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من باع عبدا له مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع - اهـ . و دل الكتاب والسنة أن المالك لمن ملكهم، ولا يملكون من أنفسهم شيئا، فلا يملكون ما في أيديهم بل هو ملك للمولى . فهبة الجارية لا تكون ملكا للعبد فلا يفسد النكاح بها .

(٢) قد تقدم من سنن البيهقي أنه روي عن عمر رضي الله عنه أيضا بمعنى حديث ابن عمر . وفي المحلى: وقول رابع من طريق منقطع عن عمر بن الخطاب: إذا نكح العبد بغير إذن ماله ففكاحه حرام، فإن نكح باذن ماله فالطلاق بيده يستحل الفرج، ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر: أن إذن السيد لعده أن يتزوج فإنه لا يجوز لامرأته طلاق إلا أن يطلقها العبد، وأن أنى أن يأخذ أمة غلامه أو أمة وأبنته فلا جناح عليه . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار أن أبا عبد الله أخبره أن عبدا كان لابن عباس وكان له امرأة جارية لابن عباس فطلقها فبثها فقال ابن عباس: لا طلاق لك فارتجعها، فأبى، قال عبد الرزاق: نا معمر عن سماك عن الفضل أن العبد سأل ابن عمر فقال له: لا ترجع إليها وإن ضرب رأسك، وصح عن سعيد ابن المسيب: إذا نكح السيد عبده فليس له أن يفرق بينهما، وصح عن شريح والحسن وأبراهيم أن الطلاق بيد العبد، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأبي سليمان وأصحابهم - اهـ .

(٣) لم أدر من أخرجه عنه رضي الله عنه؟ وفتشه من مظانها .



رضى الله عنه وعبد الرحمن بن عوف<sup>١</sup> رضى الله عنه أن الرجل إذا أنكح أمة لم يكن إليه من طلاقها شيء، فأما<sup>٢</sup> إذا كان يقدر على أن يهبها لعبد فبين بذلك فهذا بمنزلة رجل بيده الطلاق يفرق بينهما إذا شاء ويجمع بينهما إذا شاء. أرايتم لو قال المولى لعبد: قد وهبت لك امرأتك فلانة، فقال العبد: لا أقبل هبتك، أيفسد النكاح بذلك أم تكون امرأته؟ فإن قلتم: إن النكاح يفسد إذا لم يعلم أنه أراد بذلك أن ينزعها فقد جعلتم الفرقة بيد المولى، وما بال المولى إلا أن يكون بيده طلاق إذا كان هذه بيده! وقد أبطلتم ما قال عمر بن الخطاب وعلی<sup>٣</sup> وعبد الرحمن بن عوف رضى الله عنهم في هذا وغيرهم من الفقهاء<sup>٤</sup>، وأنتم تقولون: إنما الطلاق بيد العبد. فإذا كان المولى يقدر على الفرقة بينهما فما يصنع بأن يكون الطلاق بيده؟ وإن قلتم لا يكون هذا حتى يقبلها العبد. فينبغي في قولكم أن تبينوها من زوجها، وإن علمتم أن المولى لو أراد<sup>٥</sup> بذلك نزعها من زوجها لأن زوجها من قبل الهبة فهو الذى أبطل النكاح بفعله، ولو شاء لم يقبل<sup>٦</sup> فلم يبطل النكاح. فينبغي إن قلتم: إن الهبة لا تتم إلا بقبول العبد ولا يلتفت إلى ما أراد المولى من نزعها من عبده.

فقد تم بحمد الله ومنه، الجزء الثالث من كتاب الحجّة على أهل المدينة، يوم الاثنين ١٦ من شهر ربيع الأول المبارك من شهر سنة ١٣٨٩ من هجرة خير البرية عليه صلوات الله وسلامه وعلى آله. و يتلوه الجزء الرابع منه أوله «باب النصراني تكون تحته النصرانية قتسلم - الخ»

- (١) لم أجده في كتب الأحاديث التي عندي.
- (٢) كذا في الأصل بزيادة الفاء، وفي الهندية «أما» من غير فاء.
- (٣) الذين ذكرتهم قبل ذلك بن المحلى.
- (٤) كذا في الأصل «لو أراد» وفي الهندية «أراد» وهو الراجح عندي.
- (٥) كذا في الأصل «لم يقبل» من القبول، وفي الهندية «لم يفعل» وهو الراجح.



# كتاب الجسنة

## على أهل المدينة

للإمام الحافظ المجتهد الرباني أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني  
المتوفى سنة ١٨٩ هـ

رَبِّبْهُ صَوْلُهُ وَعَلَّفَ عَلَيْهِ  
الْعَلَّامَةُ السَّيِّدُ مُحَمَّدِي مِّنَ الْكِيَلَانِ الْقَادِرِي

الجزء الرابع

عالم الكتب

الطبعة الثالثة  
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### باب النصراني تكون تحتة نصرانية<sup>١</sup> قدسلم النصرانية و الزوج غائب ثم يسلم هو في غيبته<sup>٢</sup>

محمد قال قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا أسلمت النصرانية و زوجها  
غائب ثم أسلم هو في غيبته هي امرأته ، ولا تقع بينهما فرقة ولو طال ذلك ،

(١) كذا في الأصل ، و في الهنذية « النصرانية » معرفا باللام .

(٢) كذا في الهنذية و هو الصواب ، و في الأصل « غيبته » باضافتها الى « النصرانية »  
و هو مخالف لما في الباب . و في الدر المختار مع رد المحتار : و اذا اسلم احد الزوجين  
المجوسيين او امرأة الكتابي عرض الاسلام على الآخر فان اسلم فيها و الا بأن ابى  
او سكت فرق بينهما - اه . قال العلامة ابن عابدين : حاصل صور اسلام احدهما على  
اثنين و ثلاثين لانهما إما ان يكونا كتابيين او مجوسيين او الزوج كتابي و هي  
مجوسية او بالعكس ، و على كل فالمسلم اما الزوج او الزوجة ، و في كل من الثمانية  
اما ان يكونا في دارنا او في دار الحرب ، او الزوج فقط في دارنا او بالعكس -  
افاده في البحر ، و فيه ايضا قيد بالاسلام لان النصرانية اذا تهودت او عكسه لا يلتفت  
إليهم لان الكفر ملة واحدة ، وكذا لو تمجست زوجة النصراني فيها على نكاحها ،  
كما لو كانت مجوسية في الابتداء - اه ؛ و المراد بالمجوسى من ليس له كتاب سماوى =

كتاب الحجة الصرائى تحته نصرانية فتسلم و الزوج غائب ثم يسلم فى غيبته ج - ٤

ولو انقضت عدتها لم يلتفت إلى ذلك أنها امرأته حتى يعرض عليه الاسلام، فان أسلم كانت امرأته، وإن أبى أن يسلم فرق بينهما، وكانت العدة من حين فرق بينهما، فان أسلم بعد ذلك وهى فى العدة لم يكن له أن يراجعها إلا بِنكاح جديد. وقال أهل المدينة: إذا أسلمت النصرانية وزوجها غائب ثم أسلم فى غيبته قبل أن تنقضى عدتها إنه إن أدركها قبل أن تنكح كان أحق بها<sup>١</sup>.

وقال محمد: إن أدركها قبل أن تنكح أو بعد ما نكحت فهو أحق بها.  
و<sup>٢</sup> قال محمد: ويفرق<sup>٣</sup> بينهما وبين الذى تزوجته لأنه ليس لها بزواج،

= فيشمل الوثنى والدهرى، والمراد فى هذا أن يكونا مجتمعين فى دار الاسلام - اهـ -  
ولو أسلم أحد المجوسيين أو امرأة الكتابى فى دار الحرب لم تبين حتى تحيض ثلاثا أو تمضى ثلاثة أشهر قبل اسلام الآخر إقامة لشرط الفرقة مقام السبب و ليست بعدة لدخول غير المدخول بها، ولو أسلم زوج الكناينة ولو مآلا كما مر فهى له، وحاصل ما فى البحر انه ما لم يجتمعا فى دار الاسلام فانه لا يعرض الاسلام على المصر سواء خرج المسلم أو الآخر لأنه لا يقضى لغائب ولا على غائب - كذا فى المحيط اهـ - و الاياه لا يعرف الا بالعرض وقد عدم العرض لانعدام الولاية ومست الحاجة الى التفريق لأن المشرك لا يصلح للمسلم، وإقامة الشرط عند تعذر العلة جائز وهو مضى هذه المدة.  
(١) كذا فى الأصول، ولعل العبارة الآتية سقطت منها بعد قوله «أحق بها» (فاذا نكحت كان الآخر أحق بها) فاذا قدرت نحو هذه العبارة وضح مضمون قول أهل المدينة - ف .

(٢) كذا فى الأصل، وسقط الواو قبل قوله «قال محمد» من الهندية .

(٣) كذا فى الأصل، و فى الهندية «يفرق» بلا واو، و راجع فتح القدير والبدايع و مبسوط السرخسى .

كتاب الحجة النصراني تحته نصرانية قتسلم و الزوج غائب ثم يسلم في غيبته ج - ٤

و كيف تكون امرأة الأول إن أدركها قبل أن تنكح؟ فإذا نكحت كان الآخر أحق بها<sup>١</sup> هل رأيتم امرأة رجل إن تزوجت كان الآخر أحق بها إذا تزوجها قبل أن يحضر زوجها الأول وقد كان أسلم قبل أن يفرق ما<sup>٢</sup> بينهما؟ فكيف جاز أن تكون امرأة الأول إن أدركها قبل أن تنكح؟ فإذا نكحت كان الآخر أحق بها<sup>١</sup> هل رأيتم امرأة رجل إن تزوجت كان الزوج الآخر أحق بها فإن أدركها<sup>٢</sup> قبل أن تنكح كان<sup>٢</sup> أحق بها أما ينبغي للمرأة التي لها زوج أن تكون حراما على غيره حتى يطلقها<sup>٢</sup> و تنقض عدتها فكيف تكون امرأته إن لم يتزوجها غيره و ليست بامرأته إن تزوجها غيره؟

قال [محمد] : و بلغنا\* في هذا بعينه حديث عن عمر رضى الله عنه أن رجلا من تغلب تزوج ابنة زرارمة بن عدس التميمي<sup>١</sup> فأسلت و أتى

(١) كذا في الأصول، و لعل حرف « ما » زيادة زاده الناسخ سهواً - و الله اعلم .

(٢) أى الزوج الأول .

(٣) أى الزوج الأول ، فإن المنكوحة حرام عليها التزوج بنص القرآن و الحديث و إجماع الأمة .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول و لا بد منه كما لا يخفى .

(٥) هذا البلاغ اسنده الامام محمد بعد هذا ، و سيأتى تخريجه .

(٦) لم أجده في التاريخ الكبير للبخارى و لا في التجريد و لا في التعجيل و لا في التهذيب و لا في الميزان و اللسان . و في المحلى : و عن عمر أيضا قول رابع لا يصح عنه ، روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن ابى اسحاق الشيباني قال : أنبأى ابن المرأة التي فرق بينهما عمر عرض عليه الاسلام فأبى ، و من طريق ابن ابى شيبه : نا عباد بن العوام عن ابى اسحاق الشيباني عن يزيد بن علقمة ان عباد بن النعمان التغلبي كان ناكحا =

كتاب الحجّة النصراني تحته نصرانية فتسلم و الزوج غائب ثم يسلم في غيبته ج - ٤

= بامراة من بني تميم فأسلمت فقال له عمر بن الخطاب : اما ان تسلم و اما ان تنزعها منك ا فأبى فنزعها عمر منه ، و من طريق ابن أبي شيبة : نا على بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني عن السفاح بن مضر التغلبي عن داود بن كردوس ان عبادة بن النعمان بن زرعة اسلمت امرأته القيمية و ابى ان يسلم ففرق عمر بينهما ؛ ثم قال : ابو اسحاق لم يدرك عمر ، و السفاح و داود بن كردوس مجهولان ، و كذلك يزيد بن علقمة - انتهى . قلت : ابو اسحاق لم يدرك عمر فاذا شناعة عليه فانه يرويه عن يزيد بن علقمة و السفاح و ابن المرأة التي فرق عمر بينهما ا فالاسناد ليس بمنقطع ، فقول ابن حزم فيه غلط ، و قوله في السفاح بكونه مجهولا ايضا مبنى على الجهالة ، كيف و قد قال الحافظ ابن حجر في التهذيب : السفاح بن مطر الشيباني روى عن عبد العزيز بن عبد الله بن خالد ابن اسيد و داود بن كردوس ، و عنه ابو اسحاق الشيباني و العوام بن حوشب ، ذكره ابن حبان في الثقات - انتهى . و قد حرف ابن حزم لفظ « مطر » بالطاء بلفظ « مضر » بالضاد ثم جعله مجهولا و هو شناعة اى شناعة ا و الصواب في اسم ابيه مطر التغلبي روى عنه ثقتان كبيران ، فأين الجهالة ؟ و هذا ديدنه في الرواة ، و داود بن كردوس ذكره ابن حبان كما في اللسان ، لحكم الجهالة عليه على الاطلاق ليس بصحيح ، بل هو مختلف فيه ، قال الذهبي في الميزان : مجهول ، و زاد الحافظ ابن حجر على ذلك : ذكره ابن حبان في الثقات - اه ؛ و انظر جرأة ابن حزم انه يحكم على يزيد بن علقمة بكونه مجهولا ثم يستدل بروايته على مذهبه حيث يقول : و قولنا مروى عن طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كما روينا من طريق شعبة : اخبرني ابو اسحاق الشيباني قال سمعت يزيد بن علقمة ان جده و جدته كانا نصرانيين فأسلمت جدته ففرق عمر بن الخطاب بينهما - انتهى ا فنسى قوله قبل اسطر ان ابا اسحاق الشيباني لم يدرك عمر ا و نسي قوله : و كذلك يزيد بن علقمة - اى مجهول ، و هو يطمع على الآئمة ، و العجلة تعمل العجائب . و هذا الاثر لا يخالف ما رواه ابو اسحاق الشيباني عن السفاح و عن ابن المرأة و عن يزيد بن =



كتاب الحججة النصراني تحت نصرانية فتسلم و الزوج غائب ثم يسلم في غيبته ج - ٤

زوجها عمر فقال له عمر لتسلمن أو لتفرقين بينكما ! قال التغلبي : لا تحدث العرب أني أسلمت لبضع امرأة ؛ فأبى ففرق عمر رضى الله عنه بينهما . فانما

== علقمة فان في طريق شعبة لم يذكر قول عمر له بالاسلام و اباءه ، و ذكره في طريق عباد بن العوام و ابن المرأة و السفاح . و الحديث يشد بعضه بعضا ، و الاطلاق يحمل على التقييد جمعا بين الأحاديث و الآثار ، و عدم ذكر الشيء لا يدل على عدم وجوده ، و ليس في الروايات تعارض الا في زعم ابن حزم . قال : و من طريق حماد بن زيد عن ايوب السخيتاني عن عكرمة عن ابن عباس في اليهودية او النصرانية تسلم تحت اليهودي او النصراني قال : يفرق بينهما ، الاسلام يعلو و لا يُعلَى عليه ، و به يفى حماد بن زيد . و معنى قوله ' يفرق بينهما ' يعنى ان ابى عن الاسلام ؛ ثم قال : و من طريق عبد الرزاق عن ابى الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : نساء اهل الكتاب حل لنا و نساؤنا عليهم حرام - انتهى . هو حق و به يقول جميع الأمة و هو حكم القرآن ، لكن لا تعلق لهذا الأثر بهذا المقام الا بالتكلف و القياس و هو باطل عنده كما يصيح بذلك في كل مسألة من المحلى . ثم قال : و صح عن الحكم بن عتيبة انه قال في المجوسين يسلم احدهما قال : قد انقطع ما بينهما ، و صح عن سعيد بن جبير في نصرانية اسلمت تحت النصراني قال : قد فرق الاسلام بينهما - اه . كلا الأثرين لا يخالف ما قلنا ، و نحن نقول : الاسلام يفرق بينهما ان ابى عن الاسلام و اصر على كفره حرم على المرأة المسلمة القيام معه و التفريق لازم . و قال و صح عن عطاء و طاوس و مجاهد و الحكم بن عتيبة في كافر تسلم تحت كافر قالوا : قد فرق الاسلام بينهما ، و صح عن عمر بن عبد العزيز و عدى بن عدى هذا بعينه ايضا ، و عن الحسن تابت ايضا ايها اسلم فرق الاسلام بينهما ، و روى ايضا عن الشعبي - انتهى . و هذه الأقوال كلها لا تخالفنا لان الاسلام صارسيا للتفريق قبل تفريق الامام بينهما ان ابى عن الاسلام ، و ابن حزم قد هول بذكر كل فرد فرد ، و لا اثر بذلك على الأئمة ، فنحن رجال و هم رجال .

كتاب الحجّة النصرانيّ تحتة نصرانية قتلتم و الزوج غائب ثمّ يسلم في غيبته ج - ٤

تكون الفرقة من اليوم الذي يفرق فيه الامام<sup>١</sup> ولا ينظر<sup>١</sup> إلى عدة كانت قبل ذلك ولا غيرها ، لأن<sup>٢</sup> عمر حين قال له ما قال لم يكن ليسأل عن عدة انقضت ولا عن عدة لم تنقض ، إنما قال : إن أسلمت وإلا فرقت بينكما ؛ فهذا دليل أن الفرقة من حين يفرق الامام .

أخبرنا محمد قال أخبرنا يعقوب بن إبراهيم<sup>٣</sup> عن سليمان بن أبي سليمان

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ينتظر » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « وان » .

(٣) هو الامام ابو يوسف القاضي ، صرح بذلك الحافظ الطحاوي في شرح معاني الآثار حيث أخرجه في باب الحرية تسلّم في دار الحرب فتخرج الى دار الاسلام ثم يخرج زوجها بعد ذلك مسلماً ، قال الطحاوي بعد رواية حديث ابن عباس وحديث عمرو بن شعيب ، والكلام في اسنادهما و ترجيح حديث عمرو بن شعيب و بعد بيان النظر في ذلك : فهذا وجه النظر في هذا الباب ان المرأة تبين من زوجها باسلامها في دار الاسلام كانت او في دار الحرب . وقد كان ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد رحمهم الله يخالفون هذا ويقولون في الحرية اذا اسلمت في دار الحرب و زوجها كافر : انها امرأته ما لم تحض ثلاث حيض او تخرج الى دار الاسلام ، فأى ذلك كانت بانته به من زوجها ، وقالوا : كان النظر في هذا ان تبين من زوجها باسلامها ساعة اسلمت ، وقالوا : اذا اسلمت و زوجها في دار الاسلام فهي امرأته على حالها حتى يمرض القاضي على زوجها الاسلام فيسلم فتبقى تحتة او يأبى فيفرق بينهما ، وقالوا : كان النظر في ذلك ان تبين منه باسلامها ساعة اسلمت و لكننا قلنا ما روى عن عمر رضى الله عنه ، فذكروا ما حدثنا ابو بشر الرقي قال ثنا ابو معاوية الضير عن ابي اسحاق الشيباني عن السفاح عن داود بن كردوس قال : كان رجل منا من بنى تغلب نصراني تحتة امرأة نصرانية فأسلمت فرفعت الى عمر فقال له : اسلم وإلا فرقت بينكما ! فقال له : لم ادع هذا =

كتاب الحجة النصراني تحتة نصرانية فتسلم و الزوج غائب ثم يسلم في غيبته ج - ٤

الشياني<sup>١</sup> عن السفاح النسائي<sup>٢</sup> عن داود بن كردوس<sup>٣</sup> أنه قال: أسلمت امرأة نصراني فقال له عمر رضي الله عنه: لتسلمن أو لأفرق بينكما قال: لا تحدث العرب<sup>٤</sup> أني أسلمت من أجل بضع امرأة، ففرق بينهما عمر

= الا استحياء من العرب ان يقولوا انه اسلم على بضع امرأة، قال: ففرق عمر بينهما؛ حدثنا ابو بكرة قال ثنا هلال بن يحيى قال ثنا ابو يوسف قال ثنا ابو اسحاق الشيباني عن السفاح عن داود بن كردوس التغلبي عن عمر نحوه، فقلدوا ما روى عن عمر رضي الله عنه في هذا الذي اسلمت امرأته في دار الاسلام، وجعلوا للذي اسلمت امرأته في دار الحرب اجلا ان اسلم فيه و الا وقعت الفرقة بينه وبين امرأته بدلا من العرض الذي كانوا يعرضون عليه لو كان في دار الاسلام و هو العدة، الا ان تخرج المرأة قبل ذلك الى دار الاسلام فيقطع الاجل بذلك و يجب به البيونة - انتهى .

(١) هو ابو اسحاق الشيباني، وقد مر من قبل .

(٢) كذا في الأصول «النسائي» و هو تصحيح، و الصواب «الشياني»، كما في تهذيب التهذيب و غيره، و هو معروف ليس بمجهول كما زعم ابن حزم - كما عرفت من قبل، و لم يذكر الحافظ ابن حجر الجهالة في ترجمته بل قال: روى عنه ابو اسحاق الشيباني و العوام بن حوشب، ذكره ابن حبان في الثقات - اه؛ فلا تلتفت الى ما زعم ابن حزم في المحلى . و هو السفاح بن «مطر» الشيباني بالطاء، لا «مضر» بالضاد كما حرفة ابن حزم، و قد تقدم .

(٣) هو داود بن كردوس التغلبي، قال الذهبي في الميزان: مجهول - اه . و قال الحافظ ذكره ابن حبان في الثقات - لسان . و قد وقع في نسخة من آثار الطحاوي «كردوس ابن داود»، هو تحريف، و الصواب ما في الكتاب .

(٤) اي يعبروني و يطعنون و يقولون اني اسلمت لأجل بضع المرأة و هو عار على فلا اسلم .

كتاب الحجّة النصرانيّ تحتة نصرانية فتسلم و الزوج غائب ثمّ يسلم في غيبة ج - ٤

رضي الله عنه ، قال : يا أمير المؤمنين ! صاحلي على بني تغلب<sup>١</sup> فانهم قد لحقوا بالعدو ، فصالحه عمر رضي الله عنه عليهم على أن ضعف عليهم الصدقة على أن لا يصبغوا الأبناء في<sup>٢</sup> النصرانية .

(١) قال صدر الشريعة في شرح الوقاية : « تغلب » بكسر اللام أبو قبلة ، و النسبة إليها « تغلبي » بفتح اللام استبحاشا لتوالي الكسرتين ، و ربما قالوا بالكسر - هكذا في الصحاح ، و « بنو تغلب » قوم من مشركي العرب ، طلبهم عمر بالجزية فأبوا و قالوا : نعطي الصدقة مضاعفة فصولحوا على ذلك فقال عمر : هذه جزية فسموها ما شئتم اه . و قال الفاضل يوسف الجلي في حواشيه عليه : هكذا في المغرب ، و قال في الكافي و الكفاية و غاية البيان : « بنو تغلب » قوم من نصارى العرب - اه ، و في شرح الوقاية لابن بنت شيخ التسليم الشيخ نظام الدين الهروي : و « بنو تغلب » قوم من النصاري من العرب ، و ما في الصدقية من أن « التغلبي » قوم من مشركي العرب فسهم منه ، لما ثبت أن عمر لم يوظف على مشركي العرب بل في شأنهم أما السيف أو الاسلام - اه ، و قال العيني « بنو تغلب » بفتح التاء و سكوت الغين و كسر اللام ابن وائل بن قاسط بن هنب ، اختاروا في الجاهلية النصرانية فدعاهم عمر الى الجزية فأبوا و قالوا : نحن عرب خذ منا كما يأخذ بعضكم من بعض ، فقال : لا تأخذ من مشرك صدقة ، فلاحق بعضهم ( سقط هاهنا شيء من العبارة لعله « بالعدو » تأمل ) فقال النعمان : يا أمير المؤمنين ان القوم لهم بأس شديد فخذ منهم الجزية باسم « الصدقة » ا فبعث عمر في طلبهم و ضعف عليهم و اجمع الصحابة على ذلك - انتهى . و هكذا في سبائك الذهب - كذا في مذيلة الدراية .

(٢-٢) وكان في الأصل « لا يصبغوا الأبناء في » و في الهندية « لا يفعلوا ما ينافي » وكلاهما تصحيف و تحريف ، و الصواب « ان لا يصبغوا الأبناء » اي ابناءهم ، و الاصطباغ . رسم دين النصاري ، و هذا في صلحهم امير المؤمنين معروف عند القوم - ف .

أخبرنا

(٢)

٨

كتاب الحجة النصراني تحتة نصرانية فتسلم و الزوج غائب ثم يسلم في غيبته ج - ٤

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح<sup>١</sup> عن حماد عن إبراهيم قال : كتب عمر بن عبد العزيز<sup>٢</sup> إلى عبد الحميد<sup>٣</sup> : « إذا أسلمت المرأة قبل زوجها عرض على زوجها الاسلام ، فان أسلم فليها على نكاحها الأول ، وإن أبي أن يسلم فرق بينهما »<sup>٤</sup> . قال محمد : هذا أعجب إلى من قوّل من يقول : « إذا أسلم ردت عليه بالنكاح الأول » .

(١) تقدم في كثير من ابواب الكتاب فتذكره .

(٢) هو امير المؤمنين و خليفته ، تقدم في ابواب متعددة .

(٣) هو عامل عمر بن عبد العزيز على الكوفة ، رقم عليه الحافظ ابن حجر علاقة الستة : و هو ابن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي ، ابو عمر المدني ، امه من بني البكاء بن عامر ، و استعمله عمر بن عبد العزيز على الكوفة ، و قيل : عتاده في اهل الجزيرة ، روى عن ابيه و ابن عباس و محمد بن سعد بن ابى وقاص و عبد الله بن عبد الله بن الحارث بن نوفل و مسلم بن يسار الجهني و مقسم مولى ابن عباس و مكحول الشامي وغيرهم ، و ارسل عن حفصة زوج النبي صلى الله عليه و عليها و على آله و سلم و عن عون بن مالك الاشجعي ، و عنه اولاده زيد و عبد الكريم و عمر و الزهري و قتادة و زيد بن ابى انيسة و الحكم بن عتيبة و جماعة ، قال الزبير بن بكار : كان ابو الزناد كاتباً له ، و قال العجلي و النسائي و ابن خراش : ثقة ، و قال ابو بكر بن ابى داود : ثقة مأمون ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، له عند ابن ماجة في اثنين الخائض ، قال اسحاق بن زيد الخطابي : توفي بجران في خلافة هشام ، قلت : و كذا قال خليفة في الطبقات و ابو عروبة و زاد : و روينا عنه انه جلس الى ابن عباس و سأل - انتهى .

(٤) كما فعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه من ههنا سقط قول ابن حزم في المحلى : و صح عن عمر بن عبد العزيز و عدى بن عدى هذا بعينه ايضاً - اهـ ، كما تقدم ، كيف صح عنه و قد كتب الى عامله ان فرق بينهما ان لم يسلم زوجها بعد عرض =

كتاب الحجّة النصراني تحتة نصرانية قسّم و الزوج غائب ثمّ يسلم في غيبته ج - ٤

= الاسلام عليه و ابي عنه ، و هو عين مذهب ابي حنيفة و من تبعه في ذلك ،  
ولو لم يكن اثر عمر بن الخطاب رضى الله عنه و اثر عمر بن عبد العزيز هذا لقال  
ابو حنيفة و من معه بمثل ما قال غيره من تفريقها ساعة اسلمت ، كما مر نقله من شرح  
معاني الآثار للإمام الطحاوى ، و الكلام في رد زينب بنت رسول الله صلى الله عليه  
و سلم على زوجها ان شئت مبسوطا فراجع الى الجواهر النقي فان صاحبه قد اطال فيه  
الكلام و بسط بسطا بسيطا فانه مفيد جدا ، و لو لا خوف التّطويل لتقلته برمته .  
و قال الحافظ الطحاوى في شرح معاني الآثار بعد رواية ابن عباس و حديث عمرو بن  
شعيب عن ابيه عن جده و ذكر الخلاف : و لقد حدثنا ابو بكر محمد بن عبدة بن  
عبد الله بن زيد قال حدثني ابو توبة الريس بن نافع قال قلت لمحمد بن الحسن : من اين  
جاء اختلافهم في زينب فقال بعضهم : ردها رسول الله صلى الله عليه و سلم على ابي  
العاص على النكاح الاول ، و قال بعضهم : ردها بنكاح جديد اترى كل واحد منهم  
سمع من النبي صلى الله عليه و سلم ما قال ؟ فقال محمد بن الحسن : لم يحمي اختلافهم من  
هذا الوجه ، و انما جاء اختلافهم ان الله انما حرم ان ترجع المؤمنات الى الكفار في  
سورة الممتحنة بعد ما كان ذلك جائزا . حلّالا فعلم ذلك عبد الله بن عمرو ثم رأى ان  
رسول الله صلى الله عليه و سلم قد رد زينب على ابي العاص بعد ما كان علم حرمتها  
عليه بتحريم الله المؤمنات على الكفار فلم يكن ذلك عنده الا بنكاح جديد فقال : ردها  
عليه رسول الله صلى الله عليه و سلم بنكاح جديد ، و لم يعلم عبد الله بن عباس رضى الله عنهما  
بتحريم الله عز و جل المؤمنات على الكفار حتى علم برد النبي صلى الله عليه و سلم  
زينب على ابي العاص فقال : ردها عليه بالنكاح الاول ، لانه لم يكن عنده بين اسلامه  
و اسلامها فبسخ للنكاح الذي كان بينهما ؛ قال محمد رحمه الله : فن ههنا جاء اختلافهم  
لا من اختلاف سمعوه من النبي صلى الله عليه و سلم في ذكره ما رد زينب به على ابي  
العاص انه النكاح الاول او النكاح الجديد ؛ قال ابو جعفر : و قد احسن محمد في هذا =

## باب ارتداد الرجل عن الاسلام وامرأته مسلمة

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : إذا ارتدت الرجل عن الاسلام وامرأته مسلمة انقطعت عصمة<sup>١</sup> ما بينه و ما بين المرأة<sup>٢</sup> ، فان استتيب

= و تصحيح الآثار في هذا الباب على هذا المعنى الصحيح يوجب صحة ما قال عبد الله بن عمرو - انتهى . ثم ذكر الطحاوى بسنده الدليل على صحة ذلك فراجع ، وقد وافق عبد الله بن عمرو على ذلك عامر الشعبي مع عليه بمغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قالوا : فهذا أولى بما قد خالفه لمعان سنيتهما في هذا الباب ان شاء الله تعالى - قاله الطحاوى رحمه الله تعالى .

(١) كذا في الأصل و في الهندية « عصمته » و هو عندى صحيح ، و ما بعده بدل منه ، و ما في الأصل أصح .

(٢) قال في الدر المختار : و ارتداد احدهما - اى الزوجين - فسخ فلا ينقص عددا عاجل بلا قضاء ، فللموطوءة و لو حكما كل مهرها لتأكده به ، و لغيرها نصفه لو مسمى او المتعة لو ارتد و عليه نفقة العدة - انتهى . قوله « فسخ » اى عند الامام ، بخلاف الاباء عن الاسلام ، و سوى محمد بينهما بأن كلا منهما طلاق ، و ابو يوسف بأن كلا منهما فسخ ، و فرق الامام بأن الردة منافية للنكاح لمنافاتها العصمة ، و الطلاق يستدعى قيام النكاح فتعذر جعلها طلاقا - و تمامه في النهر ؟ قال في الفتح : و يقع طلاق زوج المرتدة عليها ما دامت في العدة لأن الحرمة بالردة غير متأكدة فانها ترتفع بالاسلام فيقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا فائدته من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغيية بوطئ زوج آخر ، بخلاف حرمة المحرمة فانها متأبدة لا غاية لها ، فلا يفيد لحوق الطلاق فائدة - اه ؟ قلت : و هذا اذا لم تلحق بدار الحرب ، ففي الخانية قبيل الكنايات : المرتد اذا لحق بدار الحرب فطلق امرأته لا يقع ، و ان عاد مسلما وهى في العدة فطلقها يقع ، و المرتدة اذا لحقت فطلقها زوجها ثم عادت مسلمة قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع - اه ما قاله في رد المختار ج ٢ ص ٦٠٥ .

مكانه<sup>١</sup> فتاب فأنه لا رجعة له عليها، وإن ارتدت المرأة إلى المجوسية<sup>٢</sup>

(١) لأنه انقطعت عصمته وصارت اجنية و انفسخ النكاح ، فلا يكون له حق الرجعة الا بالنكاح الجديد . قال العلامة السيد ابن عابدين في رد المحتار: فلو ارتد مرارا و جدد الاسلام في كل مرة و جدد النكاح على قول ابى حنيفة تحمل امرأته من غير اصابة زوج ثان - بحر عن الخانية . و قوله « مكانه » ساقط من الهندية .

(٢) فان المجوس و الوثني كلاهما سيات ، فالعصمة قد انقطعت بتحولها الى المجوسية . و في رد المحتار: قوله : و هي مجوسية - الخ ، بخلاف عكسه ، و هو ما لو كانت نصرانية وقت اسلامه ثم تمجست فانه تقع الفرقة بلا عرض عليها - بحر عن المحيط ؛ و ظاهره وقوع الفرقة بلا تفريق القاضي لأنها صارت كالمرتدة ، تأمل - انتهى ما في رد المحتار ج ٢ ص ٦٠١ . قلت : وكذلك المسئلة اذا تمجست صارت مرتدة فانقطعت العصمة بينه و بينها كما قال الامام رضى الله عنه ؛ و « المجوسية » نسبة الى « مجوس » و هم عبدة النار ، و عدم جواز نكاحهم . و لو بملك يمين يجمع عليه عند الأئمة الأربعة ، خلافا لداود . بناء على انه كان لهم كتاب و رفع - كذا في رد المحتار ، و قال المحقق في فتح القدير : و نقل الجواز عن داود و ابى ثور . و نقله اسحاق في تفسيره عن على رضى الله عنه بناء على انهم من اهل الكتاب . فواقع ملكهم اخته ( او بنته ) و لم ينكروا عليه فأسرى بكتبهم فنسوه ؛ و ليس هذا الكلام بشيء لأننا نعى بالمجوسى عبدة النار فكونهم كان لهم كتاب اولاً لا اثر له ، فان الحاصل انهم الآن داخلون في المشركين ، و بهذا يستغنى عن منع كونهم من اهل الكتاب بأنه يخالف قوله تعالى ﴿ إِنَّمَا أُتِرَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ من غير تعقيب بالكار و عدم المجوس يقتضى انهم ثلاث طوائف ، و بتقدير التسليم بالرفع و النسيان اخرجوا عن كونهم اهل كتاب يدل على اخراجهم الحديث المذكور . ثم ذكر المحقق اخبارا و آثارا في ذلك ، و سنعود لذلك ان شاء الله تعالى في موضع يناسبه .



كتاب الحجّة المرأة تسلم قبل أن يدخل بها زوجها وزوجها كافر يأبى ج - ٤  
وزوجها مسلم انقطعت ما بينهما<sup>١</sup> . وكذلك قال أهل المدينة في هذا كله  
مثل قول أبي حنيفة ، وهو قول محمد - رضى الله عنهما .

### باب المرأة تسلم قبل أن يدخل بها زوجها وزوجها كافر يأبى الاسلام

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في المرأة تسلم وزوجها كافر  
قبل أن يدخل بها أو يمسهأ فيأبى الزوج الاسلام فيفرق بينهما : إن لها  
نصف الصداق<sup>٢</sup> ، وإن كان قد دخل بها فلها الصداق كاملا<sup>٣</sup> .  
وقال أهل المدينة : إن كان لم يدخل بها فلا صداق لها ، وإن كان  
قد دخل بها فلها الصداق كاملا<sup>٤</sup>

وقال محمد : وكيف لا يكون نصف الصداق إذا لم يدخل بها ؟  
وإنما جاءت الفرقة من قبل الزوج لأنه هو الذى أبى الاسلام ، رأيتم  
لو كانا مسلمين فارتد الزوج قبل أن يدخل بها أما كان لها نصف الصداق  
لأن الفرقة جاءت من قبله لأن الكفر هو الذى فرق بينهما ؟ فكذلك  
إذا أسلمت المرأة وأبى الزوج الاسلام ، فكفر الزوج هو الذى فرق بينهما  
لثباته عليه ، ويكون لها نصف الصداق لأن الفرقة جاءت من قبله  
ولم تأت من قبلها .

(١) ما بينهما - أى العصمة ، فانفسخ النكاح .

(٢) لو كان مسمى ، وإن لم يكن مسمى فلها المنة - كما تقدم من الدر المختار .

(٣) لتأكد تمام المهر بالوطئ الحقيقى أو الحكيمى وهو الخلوة الصحيحة ، كما فى  
الخلعي - اه رد المختار .

(٤) كما قال الامام رضى الله عنه .

## باب المجوسى تحته المجوسية فيسلم وتأبى هى الاسلام

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى المجوسى ينكح المجوسية فيسلم

(١) فى احكام القرآن للجصاص: و اما المجوس فليسوا اهل الكتاب بدلالة الآية و لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: «سنوا بهم سنة اهل الكتاب»؛ و فى ذلك دلالة على انهم ليسوا اهل كتاب - اهـ - ثم ذكر اختلاف الفقهاء و الاثمة فيمن يؤخذ الجزية منهم من الكفار بعد اتفاهم على اقرار اليهود و النصارى بالجزية، فقال اصحابنا: لا يقبل من مشركى العرب الا الاسلام او السيف، و تقبل من اهل الكتاب من العرب و من سائر كفار العجم الجزية، ثم ذكر اقوال اهل العلم الآخرين، ثم ذكر احاديث الجزية و اخذها من المجوس، ثم قال: فن الناس من يقول: انما اخذها لأن المجوس اهل كتاب، و يحتج فى ذلك بما روى سفيان بن عيينة عن ابى سعيد عن نصر بن عاصم عن على بن النبي صلى الله عليه وسلم و ابا بكر و عمر و عثمان اخذوا الجزية من المجوس، و قال على: انا اعلم الناس بهم، كانوا اهل كتاب يقرؤنه و اهل علم يدرسونه فنزع ذلك من صدورهم؛ و قد ذكرنا فيما تقدم من الدلالة على انهم ليسوا اهل كتاب من جهة الكتاب و السنة، و ما روى عن على فى ذلك انهم كانوا اهل كتاب فانه ان صححت الرواية فانت المراد ان اسلافهم كانوا اهل كتاب لاخباره بأن ذلك نزع من صدورهم فاذا ليسوا اهل كتاب فى هذا الكتاب، و يدل على انهم ليسوا اهل كتاب ما روى فى حديث الحسن بن محمد ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى مجوس البحرين: «ان من ابى منهم الاسلام ضربت عليه الجزية، و لا تؤكل لهم ذبيحة و لا تنكح لهم امرأة»؛ و لو كانوا اهل كتاب لجاز أكل ذبائحهم و مناسكهم نسايتهم لأن الله تعالى قد اباح ذلك من اهل الكتاب، و لما ثبت اخذ النبي صلى الله عليه وسلم الجزية من المجوس، و ليسوا اهل كتاب ثبت جواز اخذها من سائر الكفار اهل كتاب كانوا او غير اهل كتاب إلا عبدة الاوثان من العرب لأن =

## كتاب الحجّة المجوسى تحتة المجوسية فيسلم وتآبى هى الاسلام ج - ٤

== النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل منهم الا الاسلام او السيف ، وبقوله تعالى ﴿ فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم ﴾ وفى عبدة الاوثان من العرب ، ويدل على جواز اخذ الجزية من سائر المشركين سوى مشركى العرب حديث علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا بعث سرية قال : « اذا لقيتم عدوكم من المشركين فادعوهم الى شهادة ان لا اله الا الله و ان محمدا رسول الله فان ابوا فادعوهم الى اعطاء الجزية » ؛ وذلك عام فى سائر المشركين ، و خصصنا منهم مشركى العرب بالآية و سيرة النبي صلى الله عليه وسلم فيهم - انتهى .

قلت : شيخ ابن عيينة ابو سعد هو البقال سعيد بن المرزبان قد ضعفه البخارى وغيره ، و قال يحيى القطان : لا استحلى الرواية عنه ، ثم هو بعد ذلك منقطع فان عيسى بن عاصم لم يلق عليا و لم يسمع منه و لا بمن دونه كابن عباس و ابن عمر رضى الله عنهم . و فى السند « نصر بن عاصم » غلط ، و الصواب « عيسى بن عاصم » قال ابن خزيمة : و هم ابن عيينة فقال « نصر بن عاصم » و انما هو « عيسى بن عاصم » قال : و كنت اظن ان الخطأ من الشافعى الى ان وجدت غيره قد تابعه عليه ، و قد روى محمد بن الفضل و الفضل ابن موسى عن سعيد بن المرزبان عن عيسى بن عاصم - قاله الحافظ فى التلخيص الجبير و ذكر فيه حديث على المذكور بتمامه ، فالحديث ضعيف منقطع لا يجوز الحجّة به ، و العجب من ابن حزم كيف اورده فى صورة الاحتجاج به ساكتا عما فيه ! و هذا دأبه القديم ، و مع هذا يطيل اللسان على الأئمة الاعلام . و حديث معبد الجهنى ان حذيفة رضى الله عنه تزوج مجوسية ، قال البيهقى فى السنن الكبرى : هذا غير ثابت ، و المحفوظ عن حذيفة انه نكح يهودية - اه ، و هو ثابت من طرق متعددة صحيحة ، مشهور فى الروايات و كتب الحديث ، و قد ذكر ابن حزم هذا الحديث ايضا فى الاحتجاج به على زعمه ان المجوس اهل كتاب خلافا للجمهور ساكتا عما فيه من عدم ثبوته على ما قال البيهقى .

كتاب الحجّة المجوسى تحته المجوسية فيسلم وتأبى هى الاسلام ج - ٤

قبل أن يدخل بها وتأبى هى الاسلام<sup>١</sup> أو تسلم هى وتأبى هى الاسلام :  
إن الزوج إن كان هو الذى أسلم ففرق بينهما لا صداق لها لأنها هى التى  
أبت الاسلام فجاءت الفرقة من قبلها، وإن كانت هى أسلمت وأبى  
زوجها أن يسلم فرق بينهما وكان لها نصف الصداق .  
وقال أهل المدينة : لا صداق لها فى الوجهين جميعا .

وقال محمد : وكيف استويا<sup>٢</sup> هذان الوجهان و فرقتهم مختلفة<sup>٣</sup> الآخر  
فرقة من قبل المرأة ؟ فكيف لم يكن فى واحد<sup>٤</sup> منهما صداق ! إنما تحرم  
المرأة الصداق ولا يكون لها على زوجها منه شيء إن لم يكن دخل بها إذا  
جاءت الفرقة من قبلها ، فأما إذا جاءت الفرقة من قبل الزوج فلها نصف  
الصداق ، فإن كان هو الذى يأبى الاسلام فالفرقة جاءت من قبله لأنه إنما  
يفرق بينهما بثباته على الكفر فيكون لها نصف الصداق ، وإذا أسلم الزوج

(١) فى الدر المختار : و لو أسلم أحد الزوجين المجوسيين أو امرأة الكتانى عرض  
الاسلام على الآخر فإن أسلم فيها و الابأن أبى أو سكت فرق بينهما - اهـ . و قد تقدم  
فيما قبل ، فإن أبت عن الاسلام فجاءت الفرقة من قبلها ليكون فسحا لا طلاقا ، لأن  
الطلاق لا يكون من النساء ، و قد أوضحه الامام محمد فى الكتاب .

(٢) كذا فى الأصول « استويا » مثنى ، و الفاعل اسم ظاهر و هو « هذان الوجهان »  
فلعله « استوى » مفردا - كما هو فى علم النحو ، و يمكن ان يكون بدلا من ألف التثنية  
كما هو قول جماعة من النحويين - تأمل . قلت : بل هو مذهب اهل الكوفة ،  
و الامام منهم - ف .

(٣) كذا فى الأصول ، و سقط منها قوله ( الاول فرقة من قبل الرجل و ) أو نحوه  
ولا بد منه ، فاذا زيد القول المذكور أو نحوه استقام الكلام .  
(٤) كذا فى الأصول و هو صحيح .

كتاب الحجّة المجوسى تحته المجوسية فيسلم وتأتى هى الاسلام ج - ٤

وأبت هى أن تسلم فالفرقة جاءت من قبلها لأن الفرقة إنما وجبت بثباتها على الكفر ولا صداق لها، وأما من جعل هذين الأمرين أمراً واحداً فهذا مما ينبغى ليشكل على أحد<sup>١</sup>، وكيف استوا<sup>٢</sup> والفرقة بينهما مختلفة<sup>٣</sup>

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: إذا كانا يهوديين أو نصرانيين فأسلم الزوج فبها على نكاحهما أسلمت المرأة أو لم تسلم، وإذا أسلمت المرأة عرض على الزوج الاسلام فان أسلم أمسكها بنكاحه الأول، وإن أبى أن يسلم فرق بينهما . وإن كانا مجوسيين فأسلم أحدهما عرض الاسلام على الآخر فان أسلم كانا على نكاحهما الأول، فان أبى فرق بينهما . وإذا أسلم الرجل قبل أن يدخل بامرأته وهى مجوسية عرض عليها الاسلام فان أسلمت فهى امرأته، وإن أبت أن تسلم فرق بينهما ولم يكن لها صداق لأن الفرقة جاءت من قبلها . وإذا أسلمت قبل زوجها

(١) كذا فى الأصل، وفى الهنذية « فهذا ليس مما ينبغى أن يشكل على أحد » - ف .

(٢) كذا فى الأصول بصيغة الجمع، ولا يناسب، ولعل الصواب « استويا » فصحف

والله اعلم .

(٣) كذا فى الأصل، وفى الهنذية « وإن » . قال الامام محمد فى الموطأ باب المرأة

تسلم قبل زوجها : أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب أن ام حكيم بنت الحارث بن هشام كانت تحت عكرمة بن ابى جهل فأسلمت يوم الفتح وخرج عكرمة هارباً من الاسلام حتى قدم اليمن فارتحلت ام حكيم حتى قدمت عليه فدعته الى الاسلام فأسلم فقدم على النبي صلى الله عليه وسلم فلما رآه النبي صلى الله عليه وسلم وثب اليه فرحاً وما عليه ردأه حتى بايعه ؛ قال محمد : اذا اسلمت المرأة وزوجها كافر فى دار الاسلام لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الاسلام فان اسلم فهى امرأته، وإن أبى أن يسلم فرق بينهما، وكانت فرقتها تطليقة بائنة، وهو قول ابى حنيفة وإبراهيم النخعى - انتهى . =

## كتاب الحجّة المجوسى تحتة المجوسية فيسلم و تأبى هى الاسلام ج - ٤

= قال فى الجوهر النقى : و اما امرأة عكرمة نخرجت عقيب خروجه فأدر كنه ببعض الطريق ولم يتيقن بأن ذلك الموضع معدود من دار الكفر ، و لو كان من دار الكفر فلم يصل إلى هناك حتى فارقت امرأته مكة - انتهى . و فى كتاب الآثار للإمام محمد فى باب من تزوج فى الشرك ثم اسلم : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا كانا يهوديين او نصرانيين فأسلم الزوج فهما على نكاحهما اسلمت المرأة او تسلم ، فاذا اسلمت المرأة عرض على الزوج الاسلام فان اسلم امسكها بالنكاح الاول ، و ان ابى ان يسلم فرق بينهما ، فان كانا مجوسيين فأسلم احدهما عرض على الآخر الاسلام فان اسلم كانا على نكاحهما الاول ، فان ابى ان يسلم فرق بينهما ؛ قال محمد : و بهذا كله نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة ؛ محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه سئل عن اليهودى و اليهودية يسلمان او النصرانى و النصرانية ؛ قال : هما على نكاحهما لا يزيدهما الاسلام الا خيرا ، قال محمد : و به نأخذ و هو قول ابى حنيفة ؛ محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا اسلم الرجل قبل ان يدخل بامرأته و هى مجوسية عرض عليها الاسلام فان اسلمت فهى امرأته ، و ان ابى ان تسلم فرق بينهما و لم يكن لها مهر لأن الفرقة جاءت من قبلها ، و اذا اسلمت قبل زوجها و لم يدخل بها عرض على الزوج الاسلام فان اسلم فهى امرأته ، و ان ابى فرق بينهما و كانت تطليقة بائنا و كان لها نصف الصداق ؛ قال محمد : و بهذا كله نأخذ و هو قول ابى حنيفة . اذا جاءت الفرقة من قبل الزوج كان ذلك طلاقا و كان لها نصف الصداق لأنه هو الذى ابى الاسلام ، و اذا كانت المرأة هى التى ابى الاسلام فالفرقة من قبلها فلا شئ لها من الصداق و ليست فرقتهما بطلاق ؛ محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا جاءت الفرقة من قبل الرجل فهى طلاق ، و اذا جاءت من قبل المرأة فليست بطلاق ، فان كان دخل بها فلها المهر كاملا ، و ان لم يكن دخل بها فلا صداق لها ان كانت الفرقة من قبلها ؛ قال محمد : و بهذا كله نأخذ و هو قول ابى حنيفة إلا فى =

ولم يدخل بها عرض على الزوج الاسلام فان أسلم فهي امرأته ، وإن أبى فرق بينهما وكانت تطليقة بآئته وكان لها نصف الصداق .

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : إذا جاءت الفرقة من قبل الزوج فهي طلاق ، وإن جاءت من قبل المرأة فليست بطلاق ، فإن كان قد دخل بها فلها المهر كاملاً ، وإن كان لم يدخل بها لا صداق إذا كانت الفرقة من قبلها .

### باب الأمة تكون تحت الحر فتعتق فتختار نفسها

محمد قال : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الأمة تكون تحت العبد

== خصلة واحدة فان ابا حنيفة قال : اذا ارتد الزوج من الاسلام بانت المرأة منه ولم يكن ذلك طلاقاً ، واما في قولنا فهو طلاق وهو قول ابراهيم - انتهى . وراجع لذلك المبسوط والبدائع وفتح القدير والبحر .

(١) قلت : هذه المسألة خلافية قديماً وحديثاً ، وهي مبنية على واقعة البريرة رضي الله عنها هل كان زوجها حراً وقت عتقها او عبداً ؟ والروايات في ذلك مختلفة قال الامام محمد في الموطأ باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق : أخبرنا مالك أخبرنا نافع عن ابن عمر انه كان يقول في الأمة تحت العبد فتعتق : ان لها الخيار ما لم يمسه ؛ أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن عروة بن الزبير ان زبراً مولاة لبنى عدى بن كعب أخبرته انها كانت تحت عبد وكانت أمة فأعتقت فأرسلت إليها حفصة وقالت : اني غيبرت لك خبراً وما احب ان تصنعى شيئاً ؛ ان امرك بيدك ما لم يمسه فاذا مسك فليس لك من امرك شيء (وكان في الأصل « شيئاً » والصواب « شيء » كما هو في موطأ يحيى وموطأ محمد نسخة مصر - ف) ، قالت : وفارقه ؛ قال محمد : اذا علمت ان لها خياراً فأمرها بيدها ما دامت في مجلسها ما لم تقم منه او تأخذ في عمل آخر او يمسه ، فاذا كان شيء من هذا بطل خيارها ، فأما إن مسها ولم تعلم بالعتق او علمت به ولم تعلم ان لها الخيار فان ذلك لا يبطل خيارها ، وهو قول أبي حنيفة والامة من فقهاءنا - انتهى . وسيأتي تفصيله .

كتاب الحجة الأامة تكون تحت الحر فتعتق فتختار نفسها ج - ٤

أو الحر فتعتق : إن لها أن تختار إذا علمت أنها قد أعتقت و علمت أن لها الخيار ما دامت في مجلسها الذى علمت فيه الخيار<sup>١</sup> ، فان قامت من مجلسها ذلك أو أخذت في عمل غير ما وجب لها<sup>٢</sup> بطل خيارها وكانت امرأته<sup>٣</sup> ، وإن اختارت نفسها فهى فرقة بغير طلاق لأن الفرقة جاءت من قبلها ، وكل فرقة جاءت من قبل النساء ليست بطلاق<sup>٤</sup> ، وإن لم تعلم أن لها خيارا لم يبطل ذلك خيارها<sup>٥</sup> . وقال أهل المدينة : إذا أعتقت الأامة وهى

(١) في الدر المختار : و يقتصر على مجلس كثير مخيرة - اهـ ، أى مجلس العلم ، و يمتد الى آخره ، فإذا قامت بطل ، و لا يبطل بسكوت و لو كانت بسكرا بل لا بد من الرضا صريحا او دلالة ؛ ط - اهـ رد المختار .

(٢) كذا في الأصول ، و زاد في الموطأ « او مسها » ؛ لأن المجلس قد تبدل حكما بشغفها بعمل يوجب التبدل و ان لم تقم منها .

(٣) لأنه في حكم اختيارها الزوج ، فالمهر حينئذ لسيدها . قال العلامة السيد ابن عابدين في رد المختار : سواء دخل الزوج بها او لم يدخل ، لأن المهر واجب بمقابلة ما ملك الزوج من البضع ، و قد ملكه عن المولى فكون بدله للمولى - بحر عن غاية البيان .

(٤) لأن اختيارها نفسها فسخ من الأصل لا يتوقف على قضاء التقاضى ، و لذا ان لم يدخل بها الزوج فلا مهر لها على الزوج ؛ و ان كان دخل بها فالمهر لسيدها لأن الدخول بحكم نكاح صحيح ، فتقرر به المسمى ، بحر - كذا في رد المختار . و الطلاق ليس بيد النساء بل بيد الرجال بحكم القرآن و الحديث . و زاد في الموطأ بعد قوله « بطل خيارها » : فأما ان مسها و لم تعلم بالعتق او علمت به و لم تعلم ان لها الخيار فان ذلك لا يبطل خيارها - اهـ . كما عرفت في ابتداء الباب .

(٥) و الجهل بخيار العتق عذر لاشتغالها بخدمة المولى فلا تنفرغ للتعلم ، ثم اذا علمت يبطل بما يدل على الأعراض في مجلس العلم - رد المختار . و شرع لها الخيار بعد =



== العتق دفعا لزيادة الملك عليها بطلقة ثالثة لأن الزوج كان يملك عليها طلقين فلما صارت حرة صار يملك طلقة ثالثة وفيه ضرر لها فلكت رفع اصل العقد لدفع الزيادة المضرة لها - رد المختار، وسبق بحث حديث بريرة بعد - قال المحقق في فتح القدير بعد الكلام في الروايات: واما المعنى المعمل به فقد اختلف فيه، فالشافعي وغيره عتبه بعدم الكفاءة، وهو ضعيف فان ثبوتها انما يعتبر في الابتداء لا في البقاء، ألا ترى انه لو عسر الزوج في البقاء او اتقى نسبه لا يثبت لها الخيار ١ واصحابنا تارة يملكونه بزيادة الملك عليها لأنها كانت بحيث تخلص بثنتين فازداد الملك عليها، وهذا من رد المختلف الى المختلف، فان الطلاق عند الشافعي بالرجال لا بالنساء، وكأنه اعتاد على اثبات الأصل المختلف فيه، واورد انه دفع ضرر باثبات ضرر وهو رفع اصل العقد، واجيب بأنها لا تتمكن الا به مع انه رضى به حيث تزوج امة مع عليه بأنها قد تعتق، ثم انه استضعف بأن عدم ملكه الثالثة لا يستلزم نقصان ملوكيتها ولا ملكه الثالثة يستلزم طولها فقد تطول ملوكيتها مع ملكه ثنتين بأن لا يطلقها اصلا الى الموت ولا ضابط لذلك، وتارة بعلة منصوصة وهي ملكها بضعها، روى ابو بكر الرازي بسنده الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لها حين اعتقت: «ملكك بضعك فاختارى»؛ وروى ابن سعد في الطبقات: اخبرنا عبد الوهاب بن عطاء عن داود بن ابي عبيد عن عامر الشعبي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما اعتقت: «قد عتق بضعك معك فاختارى» وهذا مرسل وهو حجة، وخرج الدارقطني عن عائشة رضى الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال لبريرة لما عتقت: «اذهي فقد عتق بضعك معك»؛ وليس لقوله ذلك فائدة فيما يظهر الا التنبيه على ثبوت اختيارها نفسها، وقد جاء في طرق حديث بريرة انه صلى الله عليه وسلم قال لها «ملكك نفسك فاختارى» فقد تظاهرت هذه الطرق على هذه، واذن فالواجب ان تكون هي المعتبرة ويتكون ما ذكره من التعليل بزيادة الملك اظهار حكمة هذه العلة المنصوصة ومقتضاء ثبوت ==

تحت الحر فلا خيار لها ، وإن كانت تحت العبد فلها الخيار ما لم يمسه بعد عتقها ، فإن مسمها فلا خيار لها .

قال محمد : وكيف لم يكن لها خيار إذا كانت تحت الحر ؟ قالوا : لأننا إنما نجعل لها الخيار إذا كانت تحت العبد ، وأما الحر فقد صارت مثله حرة وصارت لا فضل لها عليه ولا خيار لها . قيل لهم : إن الخيار لم يجب

= الخيار لها فيما إذا كان زوجها حرا أو عبدا وفيما إذا كانت مكاتبه عتقت بأداء الكتابة بعد ما زوجها سيدها برضاها أو غيره ؛ وخالف زفر في المكاتبه وهي المسألة التي تلي هذه في الكتاب ، واستدل بأن العقد نفذ برضاها فلا خيار لها ، ولو صح لزوم أن سيد الأمانة لو زوجها برضاها ومشاورتها في ذلك أن لا خيار لها وليس بصحيح ، والأوجه في استدلاله بأن النص لم يتناولها ، وهو قوله عليه الصلاة والسلام « ملكك بضعت فاخترى » إذ المكاتبه كانت مالكة لبضعها قبل العتق ، واجيب بالمنع لأن ملك البضع تابع للملك نفسها ، ولم تكن مالكة نفسها وإنما كانت مالكة لا كسائها ، ولتقابل أن يقول : أن قوله صلى الله عليه وسلم « ملكك بضعت » ليس معناه الامتناع بضعتك ، إذ لا يمكن ملكها لعينه ، وملكها لا كسائها تبع للملكها لمتابع نفسها وأعضائها ، فيلزم مالكة لبضعها بالمعنى المراد قبل العتق فلم يتناولها النص وترجح قول زفر ؛ وفي المبسوط : لو كانت حرة في أصل العقد ثم صارت أمة بأن ارتدت امرأة مع زوجها ولحقا بدار الحرب معا ثم سببا معا ثم عتقت فلها الخيار عند أبي يوسف لأنها بالعتق ملكت نفسها وازداد ملك الزوج عليها ، وقال محمد : لا خيار لها لأن أصل العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقض الملك بعارض أرق ، فإذا عتقت عاد الملك إلى أصله كما كان فلا يثبت الخيار لها - انتهى .

(١) قيل : لأن الظاهر أنها هي الحرة بعد العتق ، وهو حر أصليا وإن لم يكن هكذا فليس أدنى منها فلا خيار لها .

كتاب الحجة الأمانة تكون تحت الحر فتعتق فتختار نفسها ج - ٤

للأمانة المعتقة على الوجه الذي ذهبتم إليه ، وإنما وجب الخيار لأنها زوجت حين كان الأمر في تزويجها إلى غيرها ، فإن كرهت ذلك أو رضيت به

(١) قيل : تعليل لمطلق الخيار بأنها إذا ملكت نفسها ملكت رضاها . و ذكر في كتب الفقه : كان زوجها قبل عتقها مالكا بطلاقين و زاد ملكه بعد العتق الى ثلاثة تطليقات . فيشترط رضاها على ذلك الزيادة كأنها عقد جديد . و لكن محمدا لم يذكر هذا الوجه القوي لموضع الخلاف في ذلك فأراد إلزامهم بما عندهم - اهـ . قلت : تذكر ما نقلته من فتح القدير . و قوله « على ذلك الزيادة » الأولى « على تلك الزيادة » ، و قوله « كأنها عقد جديد » ، لا معنى له فافهم ، و قوله : و محمد لم يذكر هذا الوجه القوي - الخ ، و هو ليس بوجه قوي كما عرفت من فتح القدير .

(٢) في الدر المختار مع رد المختار : و للولي اجبار قته و أمته و لو أم ولد ، و مثلها المدبر و المدبرة حيث تم الملك له ، و الاستبراء واجب على السيد على الصحيح إذا كان يطؤها على النكاح و ان لم يرضيا . قال ابن عابدين : اشار الى ما في القهستاني و غيره من ان المراد بالاجبار تزويجها بلا رضاها لا اكراهها على الايجاب و القبول كما قيل - اهـ . و ما في الكتاب صريح في الاكراه على النكاح ، و قد نظم في النهر ما يصح مع الاكراه فقال كما في الدر المختار :

طلاق و ايلاء ، ظهار و رجعة	نكاح مع استيلاء عفو على العمد
رضاع و ايمان و فية و نذره	قبول لا يداع كذا الصلح عن عمد
طلاق على جعل يمين به انت	كذا العتق و الاسلام تدبير للعبد
و ايجاب احسان و عتق فهذه	تصح مع الاكراه عشرين في العمد

و زاد في رد المختار عليها خمسة آخر . و قد نظمها حيث قال :

طلاق و اعتاق نكاح و رجعة	ظهار و ايلاء و عفو عن العمد
يمين و اسلام و فية و نذره	قبول لصلح العمد تدبير للعبد

كتاب الحجّة الأمة تكون تحت الحر فتعتق فتختار نفسها ج - ٤

وهي أمة لم يلتفت إلى ذلك منها، وكان غيرها الذي يزوجهها ويكرهها<sup>١</sup> على ذلك، فلما كان الأمر إلى غيرها وهو المولى<sup>٢</sup> وكانت إن كرهت ذلك لم يلتفت إلى كراهتها وجاز النكاح، ثم<sup>٣</sup> عتقت فصار الأمر إليها وجب لها الخيار تحت حر كانت أو تحت عبد، لأن الأمر تحول إليها وصارت مالكة لأمرها، فلذلك وجب لها الخيار ولم يجب لحال الزوج.

= ثلاث وعشر صحوها لمكره وقد زدت خمسا وهي خلع على نقد

وفسخ وتكفير وشرط لغيره وتوكيل عتق أو طلاق نخذ عدى

و تشریح هذه المسائل في رد المختار فراجعه .

(١) والنكاح يصح مع الاكراه عندنا سواء كان الرجل مكرها أو المرأة . قال في رد المختار: اكراه الزوج أو الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلائهم خلافا لما قيل من أن العقد لا يصح إذا اكراهت هي عليه، كما ارضخناه في النكاح، وقال هناك: ولفظ المكره شامل للرجل والمرأة فمن ادعى التخصيص فعليه اثباته بالقل الصريح، نعم فرقوا بين الرجل والمرأة في الاكراه على الزنا في إحدى الروايتين، ثم رأيت في اكراه الكافي للحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز فانه قال: ولو اكراهت على أن تزوجه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف زوجها أو ليأوها مكرهين فالنكاح جائز، ويقول القاضي للزوج: إن شئت أتم لها مهر مثلها وهي امرأتك، إن كان كفرها لها، إلا فرق بينهما ولا شيء لها - الخ، فافهم، انتهى . وقول محمد في الكتاب: ويكرهها، كذا في الأصل، وفي الهنذية: يكرهها، بلا وار .

(٢) المراد بالمولى من له ولاية تزويج الأمة كأب وجد وقاض وصي ومكاتب ومفاوض ومتول، وأما العبد فلا يملك تزويجه إلا من يملك اعتاقه، درر - اه الدر المختار . والسيد والوارث والمشتري والشريك - رد المختار .

(٣) كذا في الأصول، وعندى لا بد من زيادة إذا، بعد قوله، ثم، تأمل .

كتاب الحجّة الأمة تكون تحت الحر فتعتق فتختار نفسها ج - ٤

ولد<sup>١</sup> عند حر من حر، مع ما جاء في ذلك من الآثار أن زوج<sup>٢</sup> بريرة<sup>٣</sup> التي خيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان حراً، مولى

(١) كذا في الأصول: ولا بد من زيادة «و أن كان ولد» بأن الوصيلة - تأمل .  
(٢) اسمه «مغيث» كما في تجريد أسماء الصحابة: «مغيث مولى أبي أحمد بن حنبل، زوج بريرة ثم بانث منه لما عتقت (ب د ع) - انتهى .

(٣) هي مولاة عائشة رضي الله عنهما، يقال: ابن عبد الملك بن مروان سمع منها (ب د ع) - قاله الذهبي في تجريد الأسماء . وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب: بريرة مولاة عائشة كانت لعتبة بن أبي لهب، وقبل: لبعض بني هلال، فكاتبوها ثم باعوها فاشتريتها عائشة، وجاء الحديث في شأنها بأن الولاء لمن اعتق، روى النسائي من حديث يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة، وقال ابن عبد البر في التمهيد: روى عبد الخالق بن زيد بن واقد عن أبيه أن ابن عبد الملك بن مروان حدثهم قال: كنت اجالس بريرة بالمدينة قبل أن ألي هذا الأمر فكانت تقول لي: يا عبد الملك! إن وليت هذا الأمر فأحذر الدماء فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الرجل ليدفع عن باب الجنة بعد أن ينظر إليها على محجمة من دم يريقه من مسلم بغير حق»؛ عاشت إلى زمن يزيد بن معاوية - انتهى .

(٤) روى الإمام أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضي الله عنها أنها اعتقت بريرة ولها زوج مولى لآل أبي أحمد خيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختارت نفسها ففرق بينهما، وكانت زوجها حراً، كذا رواه علي بن يزيد الصدائي، كما في عقود الجواهر، رواه الجماعة إلا مسلماً من حديث إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت: يا رسول الله أني اشتريت بريرة لأعتقها وإن أهلها يشترطون ولاءها! فقال: أعتقها فأبما الولاء لمن اعتق؟ قال: فاشتريتها وأعتقها، قالت: وخيرت فاختارت نفسها وقالت: لو أعطيت كذا وكذا ما كنت معه، قال الأسود =

= وكان زوجها حرا - اه بلفظ البخارى ، ثم قال : و قول الأسود منقطع ، و قول ابن عباس « رأيتُه عبدا ، اصح - اه ، هكذا اخرجته في كتاب الفرائض عن منصور عن ابراهيم به ، و اخرجته ايضا عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم به و في آخره : قال الحكم : و كان زوجها حرا ؛ قال البخارى : و قول الحكم مرسل - اه نصب الراية . و قد ذكر البيهقي في السنن قول البخارى المذكور في باب من زعم انه كان حرا : قلت : اذا كان في السند الاول من قول الأسود و في الثاني من قول ابراهيم او الحكم و قد ادرجا في الحديث فقول البخارى في الاول منقطع و في الثاني مرسل مخالف للاصطلاح ، اذ الكلام الموقوف على بعض الرواة لا يسمى منقطعا و لا مرسلا ، و قد تابع منصور الأعمش فرواه كذلك عن ابراهيم ، هكذا اخرجته ابن ماجه و الترمذى و قال : حسن صحيح - اه الجوهر النقي . و لفظ ابي داود : ان زوج بريرة كان حرا حين اعتقت و انها خيرت فقالت : ما احب ان اكون معه و لو ان لي كذا و كذا - اه ، اخرجته في الطلاق عن منصور عن ابراهيم به ، و لفظ الترمذى : قالت كان زوج بريرة حرا بخيرها رسول الله صلى الله عليه و سلم - اه ، اخرجته في الرضاع عن الأعمش عن ابراهيم به ، وكذلك اخرجته ابن ماجه في الطلاق انها اعتقت بريرة بخيرها رسول الله صلى الله عليه و سلم و كان لها زوج حر - اه ، و اخرجته النسائي ايضا في الطلاق عن الحكم بن عتيبة عن ابراهيم به ، و رواه في كتاب الكنى من حديث ابي معشر عن ابراهيم التميمي عن علقمة و الأسود انها سألا عائشة عن زوج بريرة فقالت : كان حرا يوم اعتقت - اه نصب الراية . و هذه الرواية ترد قول من قال انه من قول ابراهيم او الحكم او الأسود ، بل هو قول عائشة رضى الله عنها فلا ارسال و لا انقطاع و لا ادراج ، و علقمة حافظ ذكي يشبه ابن مسعود رضى الله عنه سمعا و هديا و دلا - كما في ترجمته ، و هو من خواص اصحاب ابن مسعود رضى الله عنه ، و هو مع الأسود سأل عائشة فهو قول عائشة ثم ذكر البيهقي عن ابراهيم بن ابي طالب قال : خالف الأسود =

= الناس في زوج بريرة . قلت : قد تقدم انه لم يخالف الناس بل وافقه على ذلك  
 علقمة كما عرفت الآن والقاسم وعروة بن الزبير في رواية وابن المسيب ، كيف  
 وقد اخرج مسلم عن شعبة عن عبد الرحمن بن القاسم : سمعت القاسم يحدث عن عائشة  
 انها ارادت ان تشتري بريرة للعتق فاشترطوا ولاءها فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال : اشترها واعتقها فان الولاء لمن اعتق ؛ و اهدى لرسول الله صلى الله  
 عليه وسلم لحم فقيل له : هذا تصدق به على بريرة ا فقال : هو لها صدقة ولنا هدية ،  
 وخبرت ؛ قال عبد الرحمن بن القاسم : وكان زوجها حرا ، قال شعبة : ثم سأله عن  
 زوجها فقال : لا ادرى - اه ؛ و في صحيح البخارى في الهبة : و قال عبد الرحمن : زوجها  
 حر ، قال شعبة : ثم سأله عن زوجها فقال : لا ادرى أحر أم عبد - اه مختصر ، اه  
 نصب الراية . قال البيهقي : قد رواه سماك بن حرب عن عبد الرحمن فأثبت كونه عبدا .  
 قلت : شعبة امام جليل حافظ ، و قد روى عن عبد الرحمن انه كان حرا ، فلا يضره  
 نسيان عبد الرحمن ، و توفقه على ما هو معروف عند اهل هذا العلم ، و قد ذكر البيهقي  
 في كتاب المعرفة في باب لا نکاح الا بولی ان مذهب اهل العلم بالحديث وجوب قبول  
 خبر الصادق و ان نسيه من خبره عنه ، و كيف يعارض شعبة بسماك مع كونه متكلم  
 فيه ا قال صاحب الكمال : كان الثوري يضعفه بعض الضعفاء ، و قال ابن خيثمة :  
 اسند احاديث لا يسندها غيره ، و قال احمد : مضطرب الحديث ، و قال عبد الرحمن بن  
 يوسف : في حديثه لين ، و في التهذيب للزى : قال جزرة : ضعيف ، و قال ابن المبارك :  
 ضعيف الحديث ، و كان شعبة يضعفه ؛ ثم ذكر البيهقي من حديث اسامة بن زيد عن  
 القاسم عن عائشة وفيه : ان شئت ان تقرى تحت هذا العبد ؛ ثم قال : هذا يؤكد رواية  
 سماك . قلت : اسامة بن زيد بن اسلم ضعيف عندهم . قال البيهقي في باب الحوت و الجراد  
 يموتان في الماء : عبد الرحمن و عبد الله و اسامة بنو زيد بن اسلم كلهم ضعفاء ؛ و مع  
 ضعف اسامة اختلف فيه كما بينه البيهقي بعد ، فكيف يعارض بمثل هذا و بمثل =

== رواية سماك و رواية شعبة اثم اخرج اليهقي من رواية عروة عن عائشة قالت : كان زوجها عبدا فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارت نفسها ، ولو كان حرا لم يخيرها . قلت : ذكر ابن حزم انه روى عن عروة خلاف هذا فأخرج من طريق قاسم بن اصبغ : ثنا احمد بن يزيد ثنا موسى بن معاوية ثنا جرير عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت : كان زوج بريرة حرا ؛ قال ابن حزم : لو كان حرا لم يخيرها ، يحتمل انه من كلام من دون عائشة ؛ وقال الطحاوى : يحتمل ان يكون من كلام عروة ؛ وقد اخرج ابن حبان هذا الحديث في صحيحه فقال : انا عبد الله بن محمد الأزدي ثنا اسمعيل الحنظلي ثنا جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة و في آخره قال عروة : ولو كان حرا ما خيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ وكذلك اخرجته النسائي في سننه عن الحنظلي بسنده المذكور ؛ قال اليهقي : و رواه ابن اسحاق عن ابان بن صالح عن مجاهد عن عائشة ؛ قلت : ابن اسحاق متكلم فيه ، و ابان هذا ليس بالقوى - كذا قال ابن حزم في ابواب الحج من المحلى ؛ و مجاهد صار الى باب عائشة فحجب و لم يدخل عليها لانه كان حرا - كذا ذكر البرديجي : ثم اخرجته اليهقي من طريق عمرة عن عائشة ، قلت : في سننه عثمان بن مقسم رموه بالكذب ، ثم ذكر حديث ان اعتقها فابدى بالرجل ؛ ثم قال : يشبه ان يكون انما امر البداة كيلا يكون لها الخيار اذا اعتقت ؛ قلت : في سننه عبيد الله بن عبد المجيد عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب تكلموا فيها ؛ قال ابن معين في الأول : ليس بشيء ، و ضعف الثاني ، ذكر ذلك ابن الجوزي في كتابه في الضعفاء ، و قال ابن حزم : و لو صح الحديث لم يكن فيه حجة لانه ليس فيه انها كانا زوجين ، و لو صح انها كانا زوجين فليس فيه انه عليه السلام امر بذلك ليسقط خيار الزوجية ، و يمكن ان يكون امرها بأن تبدأ بتعتق العبد لقوله تعالى ﴿ وللرجال عليهن درجة ﴾ و لقوله تعالى ﴿ و ليس الذكر كالأُنثى ﴾ كما في الخبر ان الأجر في عتق الذكر مضاعف ، و نحن نوقن بلا شك انه عليه السلام ==



== لا يتحيل في اسقاط حق اوجبه ربه تعالى للعتقة - قاله في الجوهر النقي ، ونحوه في عقود الجواهر ؛ و روى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن سعيد بن المسيب قال : كان زوج بريرة حرا ؛ و اذا اختلفت الآثار في زوجها وجب حملها على وجه لا تضاد فيه ، و الحرية تعقب الرق ، و لا ينعكس ، ثبت انه كان حرا عند ما خبرت عبدا قبله ، و من اخبر بعبوديته لم يعلم بحريته قبل ذلك - قاله في الجوهر النقي ، و هو مأخوذ من قول الطحاوى ، و قد اخرج في شرح الآثار حديث عائشة و ابن عباس بطريقتيها و ذكر اختلافهما ثم قال : فكان من الحجّة عليهم لأهل المقالة الأولى ان أولى الأشياء بنا اذا جاءت الآثار هكذا فوجدنا السبيل الى ان نحملها على غير طريق التضاد ان نحملها على ذلك ، و لا نحملها على التضاد و التكاذب ، و يكون حال روايتها عندنا على الصدق و العدالة فيما رويها حتى لا نجد بدا من ان نحملها على خلاف ذلك ، فلما ثبت ان ما ذكرنا كذلك و كان زوج بريرة قد قيل فيه انه كان عبدا و قيل فيه انه كان حرا جعلناه على انه قد كان عبدا في حال حرا في حال اخرى ، فثبت بذلك تأخر احدى الحالتين عن الأخرى ، فكان الرق قد يكون بعده الحرية ، و الحرية لا يكون بعدها رق ، فلما كان ذلك كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة و حال الحرية متأخرة ، فثبت بذلك انه كان حرا في وقت ما خبرت بريرة ، عبدا قبل ذلك ؛ هكذا تصحيح الآثار في هذا الباب . و لو اتفقت الروايات كلها عندنا على انه كان عبدا لما كان في ذلك ما ينفي ان يكون اذا كان حرا زال حكمه عن ذلك لأنه لم ينجى عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم انه قال : انما خيرتها لأن زوجها عبد ؛ و لو كان ذلك كذلك لاتفق ان يكون لها خيار اذا كان زوجها حرا ، فلما لم ينجى من ذلك شيء وجاء عنه انه خيرها و كان زوجها عبدا نظرنا هل يفترق في ذلك حكم الحر و حكم العبد ؟ فنظرنا في ذلك فرأينا الأمة في حال رقها لمولاه ان يعقد النكاح عليها للحر و العبد ، و رأيناها بعد ما تحقق ليس له ان يستأنف عليها عقد نكاح نحر و لا لعبد ==

= فاستوى حكم ما الى المولى في العبيد و الأحرار وما ليس إليه في العبيد و الأحرار في ذلك ، فلما كان ذلك كذلك و رأيناها اذا عتقت بعد عقد مولاهما نكاح العبد عليها يكون لها الخيار في حل النكاح عليها كان كذلك في الحر اذا عتقت يكون لها حل نكاحه عنها قياسا و نظرا على ما بينا من ذلك ، و هذا قول ابن حنيفة و ابن يوسف و محمد رحمة الله عليهم اجمعين ؛ و قد روى في ذلك عن طاوس ايضا : حدثنا يونس قال ثنا سفیان عن ابن طاوس عن ابيه قال : للامة الخيار اذا عتقت و ان كانت تحت قرشي ؛ حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا ابو عاصم عن ابن جريج قال اخبرني ابن طاوس عن ابيه انه قال : لها الخيار ، يعنى في العبد و الحر ، قال و اخبرني الحسن بن مسلم مثل ذلك - انتهى . و قد نقله ايضا في عقود الجواهر و قال : و قد اورده ابن الترمذی بأخصر من ذلك - اه . و في الجوهر النقي : و قال ابن حزم ما ملخصه انه لا خلاف ان من شهد بالحرية يقدم على من شهد بالرق لان عنده زيادة علم ، ثم لو لم يختلف انه كان عبدا هل جاء في شيء من الاخبار انه عليه الصلاة و السلام انما خيرها لانها تحت عبدا ١٩ هذا لا يجدونه ابدا ، فلا فرق بين من يدعى انه خيرها لانه كان عبدا و بين من يدعى انه خيرها لانه كان اسود اسمه مغيث ، فالحق اذاً انه انما خيرها لكونها اعتقت فوجب تخيير كل معتقة ، و لانه روى في بعض الآثار انه عليه السلام قال لها : « ملكك نفسك فاخترى » ، كذا في التهيد ، فكل من ملكت نفسها تختار سواء كانت تحت حر أو عبد ، و الى هذا ذهب ابن سيرين و طاوس و الشعبي ، ذكر ذلك عبد الرزاق بأسانيد صحيحة ، و اخرجه ابن ابى شيبة عن النخعي و مجاهد ، و حكاه الخطابي عن حماد و الثوري و اصحاب الرأي ، و في التهذيب للطبري : و به قال مكحول ؛ و في الاستذكار انه قول ابن المسيب ايضا - انتهى . و مثله في عقود الجواهر المأخوذ من الجوهر النقي ، و الكلام في الروايات في فتح القدير المأخوذ من نصب الراية فعليك بالمراجعة الى نصب الراية و الجوهر النقي و فتح القدير و آثار الطحاوي و عقود الجواهر المنيقة و موطأ الامام محمد و كتاب الآثار و غيرها من الكتب .

آل ١ أبي أحمد .

محمد قال: أخبرنا محمد بن خازم<sup>٢</sup> أبو معاوية الضير عن الأعمش<sup>٤</sup> عن إبراهيم<sup>٥</sup> عن الأسود بن يزيد<sup>٦</sup> عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان زوج بريرة حرا فلما أعتقت خيرها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختارت نفسها، وأراد أهلها أن يبيعوها ويشترطوا الولاء<sup>٧</sup>

(١) هكذا في سنن البيهقي وعقود الجواهر، وفي تجريد الأسماء للذهبي «مولى أبي أحمد»، وفي آثار الطحاوي: «وكان عبدا لآل المغيرة من بني مخزوم - اهـ». وفي الآثار للإمام أبي يوسف: «مولى لآل أبي أحمد». قلت: وفي «أسد الغابة» «مغيث» مولى أبي أحمد بن جحش، وهو زوج بريرة - قاله ابن منده وأبو نعيم، وقال أبو عمر: هو مولى بني مطيع، وقبل: كان مولى بني المغيرة بن مخزوم؛ وأبو أحمد أسدي من «أسد بن خزيمته»، وبنو مطيع من عدى قريش - الخ ج ٤ ص ٤٠٤ .

(٢) انظر هل هو من بني مخزوم كما قاله الطحاوي أم غيرهم .

(٣) محمد بن خازم بالخاء والزاي المعجمتين، ومضت ترجمته من قبل فنذكرها .

(٤) هو سليمان بن مهران، تقدم مرارا .

(٥) هو النخعي إبراهيم بن يزيد .

(٦) تقدم فيما مضى، كان من خواص أصحاب ابن مسعود وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

(٧) أي لهم الولاء، وهو لغة: النصرة والمجبة، مشتق من «الولي» بفتح الواو وسكون اللام مصدر، وليه يليه بالكسر فيها، وهو شاذ كما في جامع اللغة - ح، وهو القرب، وشرعا عبارة عن التناصر بولاء العتاقة أو بولاء الموالاتة - زيلعي، ومن آثاره الارث والعقل وولاية النكاح؛ وبهذا علم أن الولاء ليس نفس الميراث كما قال صدر الشريعة بل قرابة حكيمية تصلح سببا للارث لكن لا يكون دائما بل عند عدم العصبية النسبية، =

كتاب الحجّة الأمانة تكون تحت الحر فتعتق فتختار نفسها ج - ٤

فذكرت<sup>١</sup> ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: اشتريها وأعتقها فأنما الولاء لمن أعتق<sup>٢</sup>.

أخبرنا محمد قال أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاوس<sup>٣</sup> عن

= وهو يتحقق أيضا بدورب الارث والتناصر كما اذا اعتق كافر مسلما فلا يرثه لكونه مخالفا له في الملة ، ولا يعقل عنه لأنه باعتبار النصرة ولا نصرة بين المسلم والكافر ؛ قاله ابن الكمال - كذا في الدر المختار ورد المختار والمبسوط .

(١) اى عائشة رضى الله عنها .

(٢) اى اشتراطهم ذلك لأنفسهم باطل فأنما الولاء لمن اعتق ، وسبب الولاء العتق على ملكه لا الاعتاق لأن بالاستيلاد وارث القريب يحصل العتق لا اعتاق ، واما حديث « الولاء لمن اعتق » فخرى على الغالب - قاله في الدر المختار ؛ او ان القصر اضافى - حموى عن المقدسى فيكون المعنى « الولاء لمن اعتق » : لا لمن شرطه لنفسه من بائع ونحوه كواهب وموص - ابو السعود ، قاله العلامة السيد ابن عابدين في رد المختار . والحديث اخرجه البخارى ومسلم ذكره في نصب الراية والبيهقى في السنن والدارقطنى وابن حزم في المحلى والطحاوى وغيرهم من المحدثين ، و اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لها : اشترى بريرة فأعتقها فان الولاء لمن اعتق ؛ فاشتريتها فأعتقتها ففريت ، وكان زوجها مولى لآل ابي احمد - انتهى . و اخرجه الحارثى عنه عن حماد عن ابراهيم عن عائشة الحديث متصلا ، وكذلك اخرجه ابن خسرو والحسن بن زياد والكلاعى عنه - كما في جامع المسانيد ، و اخرجه من حديث الاسود الترمذى وابن ماجه والباقون من طريق القاسم عنها والطحاوى من طريقها عنها ، و اخرجه مسلم من حديث ابي هريرة ايضا .

(٣) هو عبد الله بن طاوس بن كيسان البجلي ، ابو محمد الابناوى ، من رجال الستة =

كتاب الحجّة الأمانة تكون تحت الحر فتعق فتختار نفسها ج - ٤

أبيه<sup>١</sup> في الأمانة إذا اعتقت قال: لها الخيار وإن كانت تحت رجل من قريش<sup>٢</sup>.

== ثقة مأمون ، اعلم الناس بالعريه و احسنهم خلقا ، مات في خلافة ابي العباس سنة احدى او اثنتين و ثلاثين ومائة ، ذكره ابن حبان في الثقات و قال : مات بعد ايوب بسنة ، و كان من خيار عباد الله فضلا و نسكا و دينيا ، روى عن ابيه و عطاء و عمرو ابن شعيب و جماعة ، و عنه ابناء طائوس و محمد و عمرو بن دينار و هو اكبرهم و ايوب السخيتاني و هو من اقرانه و ابن جريج و معمر و السفينان و غيرهم - كذا في تهذيب التهذيب .

(١) و هو طائوس بن كيسان اليماني ، ابو عبد الرحمن الحيمري الجندى ، مولى بغير بن ريسان ، من ابناء القرس ، كان يزل الجند ، و قيل : هو مولى همدان ، قال ابن حبان كان امه من فارس و ابوه من النمر بن قاسط ، قيل : اسمه ذكوان ، و طائوس لقبه ، من رجال السنة ، قال طائوس : ادركت خمسين من الصحابة ، و قال ابن عباس : انى لأظن طائوسا من اهل الجنة ، و كان يعد الحديث حرفا حرفا ، و كان من عباد الله و من سادات التابعين ، و كان قد حج اربعين حجة ، ثقة مأمون ، و كان مستجاب الدعوة ، روى عن العبادلة الاربعة و ابي هريرة و عائشة و زيد بن ثابت و زيد بن ارقم و سراقه بن مالك و صفوان بن امية و عبد الله بن شداد بن الهاد و جابر و غيرهم ، و عنه ابنه عبد الله و وهب بن منبه و سليمان التيمي و سليمان الاحول و ابو الزبير و الزهرى و مجاهد و الحسن بن مسلم و خلق آخرون ، مات سنة احدى و قيل سنة ست و مائة ، و قلل ابن شاذب : شهدت جنازة طائوس بمكة سنة مائة فجعلوا يقولون : رحم الله ابا عبد الرحمن حج اربعين حجة ، و قال عمرو بن علي و غيره : مات سنة ست و مائة ، و قال الهيثم بن عدي : مات سنة بضع عشرة و مائة - كذا في تهذيب التهذيب .

(٢) و قريش احزار ، فالخيار لها و ان كانت تحت حر .

أخبرنا محمد قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي<sup>١</sup> عن حماد عن إبراهيم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٢</sup> خير بريرة وكانت تحت مولى آل أبي أحمد حين أعتقت فاختارت نفسها، وقضى الولاء<sup>٣</sup> لمن أعتق<sup>٤</sup>.  
محمد قال: أخبرنا عباد بن العوام<sup>٥</sup> قال أخبرنا عاصم بن سليمان الأحول<sup>٦</sup> عن الشعبي عن عائشة رضى الله عنها أن زوج بريرة كان حراً.  
أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا سعيد بن أبي عروبة<sup>٧</sup> عن إبراهيم عن الأسود قال: سألت عائشة رضى الله عنها عن زوج بريرة فقالت: كان حراً.

(١) قد تقدم في ابواب كثيرة فتذكره .

(٢) مرسل، ومراسيل النخعي معتبرة عند الحديثين، والحديث متصل عن الأسود وعلقمة كما عرفت مما قبل، رواه الجماعة الا مسلباً .

(٣) كذا في الأصول، ولعل الصواب « بالولاء » .

(٤) تقدم في ابواب عديدة فتذكر ترجمته .

(٥) هو ابو عبد الرحمن البصري، مولى بنى تميم، ويقال: مولى عثمان، ويقال، آل زياد، من رجال الستة، روى عن انس وعبد الله بن سرجس وعمر بن سلمة الجرمي وابي مجلز وبكر بن عبد الله المزني وابي عثمان النهدي وعكرمة وابن سيرين وآخرين كثيرين، وعنه قتادة ومات قبله وسليمان التيمي وداود بن ابى هند ومعر بن راشد واسرائيل بن يونس وخلق كثيرون، من الكبراء الاعلام - كما في تهذيب التهذيب، شيخ ثقة حافظ، ذكره ابن حبان في الثقات، روى عنه الامام ابو يوسف كما في كتاب الآثار له من عدد ٣٨٩ ص ٧٩، مات سنة احدى او اثنتين او ثلاث واربعين ومائة، و ترجمته مبسولة في تهذيب التهذيب .

(٦) سعيد بن ابى عروبة تقدم فيما معنى من الابواب .

كتاب الحجّة الأمة تكون تحت الحر فتعتق فتختار نفسها ج - ٤

أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد<sup>١</sup> عن الشعبي قال: إذا اعتقت الأمة وهي تحت حر خبرت .  
أخبرنا محمد قال أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا الحجاج<sup>٢</sup> عن الشعبي وإبراهيم أنهما قالوا: تخير الأمة إذا أعتقت على الحر وعلى العبد، وكانا يقولان: إن كان طلاقاً يملك<sup>٣</sup> الرجعة اعتدت عدة الحرة، وإن كان طلاقاً لا يملك<sup>٤</sup> الرجعة اعتدت عدة الأمة إذا أعتقت وقد طلقت .

(١) إسماعيل بن أبي خالد البجلي الأحمسي ، أبو عبد الله الكوفي ، أحد الأعلام ، من رجال الستة ، عداده في شيوخ الإمام أبي حنيفة ، وحديثه في المستحاضة ، روى عن عبد الله ابن أبي أوفى و أبي جحيفة وعمر بن حريث و الشعبي و آخرين كثيرين ، وعنه شعبة و السفينان وغيرهم ، ثقة صدوق ، كان يسمى « الميزان » وثقه العجلي وغيره ، مات سنة ست و أربعين ومائة - كما في التهذيب .

(٢) هو الحجاج بن أرطاة ، ليس فيه إلا التيه ، وقد وثقه جماعة و تكلم فيه جماعة أخرى ، و قول ابن حزم أنه هالك أو ضعيف على الإطلاق رد عليه ، و قد مضى فيما قبل من الأبواب ، و قد اعتنى بأحاديثه الأكابر من المحدثين و احتجوا بها على مرامهم : لا ينزل حديثه عن درجة الحسن .

(٣) كذا في الهندية ، و في الأصل « لا يملك » و ما في الهندية موافق لما في كتاب الآثار للإمام محمد : قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا طلق الأمة زوجها طلاقاً يملك الرجعة فاعتقت فعدتها عدة الحرة ، و إن كان الزوج لا يملك الرجعة فعدتها عدة الأمة ، قال محمد : و به نأخذ و هو قول أبي حنيفة رحمه الله - اه . وعليه بوب الإمام محمد في كتاب الآثار « باب الرجل يطلق الأمة طلاقاً يملك الرجعة » وهو المذهب عندنا كما عرفت من الآثار ، و التوضيح و تشريحه في رد المحتار وغيره .

(٤) كذا في الهندية و هو الصواب عندى ، و في الأصل « يملك » بدون حرف النفي و هو يخالف ما رواه في كتاب الآثار - و الله تعالى اعلم بمراد عباده .

كتاب الحجة الأمة تكون تحت الحر فتعق ثم يمسه زوجها ٠٠٠ ج - ٤

## باب الأمة تكون تحت الحر فتعق ثم يمسه زوجها فتدعى أنها قد حملت

محمد قال: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الأمة تكون تحت الحر فتعلم بالعتق فيمسه<sup>١</sup> فتدعى أنها حملت<sup>٢</sup> [أن لها الخيار]<sup>٣</sup>: إن لها خيار العتق لأنها مصدقة على ذلك فلها الخيار إلا بعد الميس، إلا أن تعلم أن لها الخيار قبل أن يمسه فيبطل خيارها. وقال أهل المدينة: تنهم على ذلك ولا تصدق لما ادعت من الجهالة<sup>٤</sup>، ولا يكون لها الخيار بعد الميس. وقال محمد: وكيف تنهم على هذا وهي لا تعلم به<sup>٥</sup> ينبغى في قولكم أن يكون الاماء المعتقات عاملات بالفقه كعلم الفقهاء<sup>٦</sup> وما تدرى الأمة

(١) كذا في الأصول «حملت» وهو تصحيف والصواب «جهلت» من الجهالة وهذا الباب مختل النظام، فيه اغلاط كثيرة، ومسألة الباب في الموطأ مالك والمدونة؛ قال مالك بعد رواية اثر ابن عمر في موطأ: وإن مسها زوجها فزعمت انها جهلت ان لها الخيار فانها تنهم ولا تصدق بما ادعت من الجهالة، ولا خيار لها بعد ان يمسه - انتهى. وتقدم نقل باب من موطأ محمد في ذلك فنذكره، وفي المدونة، قلت: أرايت ان كانت أمة جاهلة لم تعلم ان لها الخيار اذا اعتقت وهي تحت عبد فكان يطؤها وقد اعلنت بالعتق إلا انها بجهل ان لها الخيار اذا اعتقت أيكون لها ان تختار في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا خيار لها اذا علمت فوطئها بعد علمها بالعتق جاهلة كانت أو عالة - أم.

- (٢) وفي الهندية «قيمتها» وهو تصحيف، والصواب ما في الأصل «فيمسه» من المس.  
(٣) كذا في الأصول تحريف، والصواب «جهلت» من الجهالة.  
(٤) سقطت العبارة هاهنا من الأصول فودتها بين المربعين.  
(٥) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «الجهالة» تصحيف ولا معنى للجهالة هنا.



كتاب الحجّة الأئمة تكون تحت الحرقتنق ثم يمسه زوجها ٠٠٠ ج - ٤

أن لها الخيار إذا أعتقت، لو اعترض أهل المجلس ذو الأحساب<sup>١</sup> وغيرهم [من]<sup>٢</sup> ذوى الأموال ممن لم ينظر في الفقه ما دروا أن الأئمة لها خيار إذا أعتقت أم لا خيار لها فكيف تعلم ذلك الاماء والنساء<sup>٣</sup> في يوتهن<sup>٤</sup> ١٩ وكل أمر كان في هذا فالأئمة عندنا لا تعلمه في الحكم حتى تعلم أنها قد علمته، وإذا علمت ذلك ثم يمسه بعد فلا خيار لها<sup>٥</sup>.

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «ذو الاحتساب» والصواب ما في الأصل، جمع «حسب» والمعنى أهل الحسب وأهل المال كلهم لا يفرغون للعلم ولا يدرون أن للأئمة خيارا أم لا فكيف الاماء والنساء يدرين ذلك ١٩ فبناء المسألة على علمهن غير صحيح.

(٢) زدت كلمة «من» ولا بد منها على مقتضى سياق العبارة.

(٣) والواو في «النساء» للعطف على «الاماء» وليست حالية كما فهم بعض أهل العلم حيث قال: «والنساء» والواو حالية، وقد يفهم من ذلك أن خيار الصغيرة تنوقف إلى علمها بخيارها، وليس الأمر كذلك بل الصغيرة وإن كانت في البيوت لكن العلم وجبت عليها والتعليم على أوليائها، وفهم من ذلك لا يجب على الصغيرة شيء إلا العلم وليس الأخذ على الجاهل قبل أن يجب عليه العلم فتركه غفلة وقصور - انتهى.

لم تحصل المعنى المراد بهذا الكلام، وانظر في أدية الكلام والتذكير والتأنيث، وقوله «تنوقف» والاستدراك «بلكن العلم وجبت عليها» كيف الضمائر في الكلام أو لا تعلق له بالمقام، كما لا يخفى على ذوى الأفهام.

(٤) قال في الدر المختار: والجهل بهذا الخيار أي خيار العتق عذر، فلو لم تعلم به حتى ارتدا ولحقا فعلمت ففسخت صحح إلا إذا قضى باللاحاق وليس هذا حكما بسل قوى كافي - انتهى.

قوله «عذر» أي لاشتغالها بخدمة المولى فلا تنفرغ للتعلم، ثم إذا علمت يبطل بما يدل على الاعراض في مجلس العلم بخيار الخيرة، ولو جعل لها قدرا =

كتاب الحجّة الأمة تكون تحت العبد فأعتقت فاختارت فراقه فهي تطليقة ج - ٤

## باب الأمة تكون تحت العبد فأعتقت فاختارت فراقه

### فهي تطليقة أو هي الفرقة

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه: إذا أعتقت الأمة تحت العبد فاختارت فراقه لم يكن ذلك طلاقاً لأن الفرقة قد جاءت من قبل المرأة. وقال أهل المدينة: إذا اختارت فراقه فهي تطليقة، وهي أملك لنفسها، ولم يكن لزوجها عليها رجعة وإن أعتق مكانه بعد ما اختارت فراقه.

وقال محمد: وكيف يكون هذا طلاقاً والفرقة جاءت من قبل المرأة؛ إنما يكون الطلاق والفرقة<sup>١</sup> التي تأتي من قبل الرجال، فأما من لم يكن في يده طلاق فكيف يكون فرقه طلاقاً!

وقال أهل المدينة أيضاً فيما يعيرون به على أهل العراق ويقولون: إننا لا نعرف التطليقة البائن<sup>٢</sup>، إلا في الخلع الذي يؤخذ عليه الجمل. فقد

== على أن تختاره ففعلت سقط خيارها - كما في النهر، زاد في تلخيص الجامع: ولا شيء لها لأنه حق ضعيف فلا يظهر في حق الاعتياض كسائر الخيارات والشفعة والكفالة بالنفس، بخلاف خيار العيب، وقوله «فلو لم تعلم به» قال في البحر عن المحيط: إذا زوج عبده أمته ثم اعتقها فلم تعلم أن لها الخيار حتى ارتدداً ولحقاً بدار الحرب وزجعا مسلمين ثم علقت بثبوت الخيار أو علقت بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم - اهـ ح، وكذا الحرية إذا تزوجها حربي ثم اعتقت خبرت سواء علقت في دار الحرب أو في دارنا بعد الإسلام، نهر - اهـ رد المختار.

(١) كذا في الهندية، وفي الأصل «فاختارت الفرقة» فقط وليس فيها قوله «فراقه» فهي تطليقة أو هي - ف.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «الطلاق الفرقة» سقطت الواو منها ولا بد منه - ف.

(٣) و«البائن» يوصف به الموث «كالخائن» فلا وهم واهم يؤثر في «التعليقة» فافهم.

عرفوا

كتاب الحجّة الأمة تكون تحت العبد فتعتق ولا تعلم بعقها حتى يعتق زوجها ج - ٤

عرفوا<sup>١</sup> بالتطليقة الأخرى البائن ولعلمهم سيعرفون أشياء كثيرة مما يكون تطليقة بائن<sup>٢</sup> إن شاء الله تعالى .

### باب الأمة تكون تحت العبد فتعتق ولا تعلم بعقها حتى يعتق زوجها

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الأمة تكون تحت العبد فتعتق ولا تعلم بعقها حتى يعتق زوجها : إن لها الخيار إذا علمت بعقها<sup>٣</sup> وبخيارها ما دامت فى مجلسها الذى علمت فيه بذلك . وقال أهل المدينة : لا خيار لها<sup>٤</sup> .

(١) راجع المدونة ، ولا تلتفت الى ما قال الزرقانى فى شرح الموطأ ولا الى ما قال بعض أهل العلم فى قوله « وقد عرفوا » : أى عرفوا يا أهل العراق بتطليقة أخرى تكون بائنة - اه . هذا فهم فاسد ، والضمير راجع الى أهل المدينة - فافهم .  
(٢) كذا فى الأصول « بائن » بالرفع ، وفى هامشه : ولعل الصواب « بائنا » بالنصب ، ويمكن ان يقال « مما يكون فيها تطليقة بائن » سقط الظرف من قلم الكاتب - تأمل .  
(٣) فان الجهل عندنا عذر ، كما مر آنفا من الدر المختار .

(٤) قيل : معناه بعد المجلس ، فانهم لا يمدون المالك بجهلهم ويأخذونهم كما تأخذ الحرائر بأن الجهل ليس بعذر - اه . قال فى البحر عن المحيط : اذا زوج عبده امته ثم اعتقها فلم تعلم ان لها الخيار حتى ارتدا ولحقا بدار الحرب ورجعا مسلمين ثم علمت بثبوت الخيار او علمت بالخيار فى دار الحرب فلها الخيار فى مجلس العلم - اه ح ، وكذا الحرية اذا تزوجها حربى ثم اعتقت خيرت سواء علمت فى دار الحرب او فى دارنا بعد الاسلام - نهر ، الا اذا قضى القاضى بالحق فلا يصح فسخها لعودها بريقة بالحكم بلحاقها . لأن الكفار فى دار الحرب كلهم ارقاء وان كانوا غير مملوكين =

كتاب الحجة المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها فتدعى متاع البيت ج - ٤

وقال محمد: كيف بطل خيارها وقد كانت عتقت و زوجها عبد و وجب لها الخيار بعد العتق فكيف بطل بعتق زوجها؟ قالوا: لأن زوجها عتق قبل أن تختار نفسها: قيل لهم: أليس قد وجب لها الخيار بعد العتق! فكيف بطل بعتق زوجها؟ قالوا: لأنها لا تختار نفسها تحت الحر قط . قيل لهم: إن الخيار قد وجب لها حين أعتقت فكيف بطل بعتق زوجها ولم يكن منها في ذلك رضى بالنكاح في أوله حين زوجت ولا في آخره ١٩٠

باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها قبلها أو غاب

فتدعى متاع البيت

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يطلق امرأته أو يموت عنها

= لأحد، كما يأتي أول العتاق - اه ح ، و اقراه ط و الرحمي؛ قلت: ما يأتي محمول على الحرب إذا أسر فهو رقيق قبل الأحرار بدارنا ، و بعده رقيق و مملوك ، كما سيأتي هناك ، فالظاهر ان علة عدم صحة الفسخ كون الحكيم بالحق موتا حكما يسقط به التصرفات الموقوفة على الاسلام فيسقط به حق الفسخ الذي هو حق مجرد بالأولى؛ ثم رأيت في شرح التلخيص علل بما قلته ، و ليس هذا حكما بصحة الفسخ في دار الحرب بل فتوى و اخبار عند السؤال عن الحادثة - ط ، اه رد المحتار .

(١) قيل بناء هذا الخلاف ايضار على انهم لا يثبتون الخيار للأمة التي عتقت و كان زوجها حرا ، و انا نثبتها ، كما مر - اه ، الصواب: و نحن نثبتها - كما لا يخفى ، وهذا الخيار لا يكون للعبد لأنه ليس فيه زيادة ملك عليه ، بخلاف الأمة ، و لأنه يملك العتاق فلا حاجة الى الفسخ .

(٢) فلا يطل خيارها في آخره ايضا حين اعتقت ، فان الحالتين سيان في حكم عدم الرضاء بالنكاح .

كتاب الحجة المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها فتدعى متاع البيت ج - ٤

فتدعى ما في البيت<sup>١</sup> من المتاع والمال والرقيق<sup>٢</sup> وينكر ذلك صاحبها

(١) احتراز عن اختلاف الزوجين فيما في أيديهما من غير متاع البيت؛ قال في الدر المختار:

وإن اختلف الزوجان ولو بملوكين أو مكاتبين أو صغيرين والصغير يجامع أو ذمية مع مسلم قام النكاح أو لا في بيت لهما أو لأحدهما - خزانة الأكل، لأن العبرة لليد لا للملك في متاع هو هنا ما كان في البيت ولو ذهباً أو فضة، فالقول لكل واحد منهما فيما يصلح له مع يمينه، إلا إذا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح للآخر فالقول له لتعارض الظاهرين - درر وغيرها؛ والقول له في الصالح لهما لأنها وما في يدها في يده والقول لذى اليد بخلاف ما يختص بها لأن ظاهرهما أظهر من ظاهره وهو يد الاستعمال، ولو أقاما بينة يقضى بينهما لأنها خارجة - خانية؛ والبيت للزوج إلا أن يكون لهما بينة - بحر؛ وهذا لو حيين، وإن مات أحدهما واختلف وارثه مع الحي في المشكل الصالح لهما فالقول فيه للحي ولو رقيقاً، وقال الشافعي ومالك: الكل بينهما، وقال ابن أبي ليلى: الكل له، وقال الحسن البصري: الكل لها، وهي المسبعة، وبعد في الخاتمة لتسعة أقوال - انتهى. قال العلامة ابن عابدين: الأول ما في الكتاب وهو قول الإمام، الثاني: قول أبي يوسف للمرأة جهاز مثلها وللرجل في الحياة والموت يعني في المشكل، الثالث قول ابن أبي ليلى: المتاع كله له ولها ما عليها فقط، الرابع قول معن وشريك: هو بينهما، والخامس قول الحسن البصري: كله لها وله ما عليه، السادس قول شريح: البيت للمرأة، السابع قول محمد: في المشكل الزوج في الطلاق والموت، ووافق الإمام فيما لا يشك، الثامن قول زفر: المشكل بينهما، التاسع قول مالك: الكل بينهما - هكذا حكى الأقوال في خزانة الأكل؛ ولا يخفى أن التاسع هو الرابع - بحر، كذا في الهامش - انتهى. وسيأتي في الباب ذكر الاختلاف.

(٢) وفي القنية من باب ما يتعلق بتجهيز البنات اقترقا وفي بيتها جارية نقلتها مع نفسها واستخدمتها سنة والزوج عالم به ساكت ثم ادعاها فالقول له، لأن يده كانت =

كتاب الحجّة المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها فتدعى متاع البيت ج - ٤

أو تنكره الورثة بعده قال: ما كان من مناع النساء مما يعرف أنه للنساء<sup>١</sup> فهي أحق به، إلا<sup>٢</sup> أن يأتي الزوج أو الورثة<sup>٣</sup> بالينة فانه للرجل، فأما ما كان من مناع الرجال فالرجل به أحق، إلا أن تأتي المرأة بالينة على شيء بعينه؛ وما كان مما يصلح للرجال والنساء جميعاً<sup>٤</sup> فإن كان الزوج حياً وهي

== ثابتة ولم يوجد المزيل - اه؛ وبه علم أن سكوت الزوج عند نقلها ما يصلح لها لا يبطل دعواه، وفي البدائع: هذا كله إذا لم تقر المرأة أن هذا المتاع اشتراه، فإن اقرت بذلك سقط قولها لأنها اقرت بالملك لزوجها ثم ادعت الانتقال إليها فلا يثبت الانتقال إلا بالينة - اه، وكذا إذا ادعت أنها اشترته منه - كما في الخانية؛ ولا يخفى أنه لو برهن على شرائه كان كإقرارها بشرائه فلا بد من البينة على الانتقال إليها منه بهبة ونحو ذلك، ولا يكون استمتاعها بمشربه ورضاه بذلك دليلاً على أنه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام، وقد ائتمت بذلك مراراً - بحر؛ وذكر في الهامش: القول للمرأة مع يمينها فيما تدعيه أنه ملكها مما هو صالح للنساء وما هو صالح للرجال والنساء، وكذا القول قولها مع يمينها أيضاً فيما تدعيه أنه وديعة تحت يدها مما هو صالح للنساء وما هو صالح للنساء والرجال، والله اعلم - كذا في الحامدية عن الثعلبي.

(١) ويختص بها لا تعلق له بالرجال بوجه من الوجوه .

(٢) كذا في الهندية، وفي الأصل «إلى» .

(٣) فإن البينة شرعاً حجة قاطعة للنزاع ولا ثبات المدعى إذا كانت عدولا .

(٤) ككتاب الرجال وآلات الحرب والجهاد وغيرها مما يختص بالرجال دون نساءهم .

(٥) قال في الدر المختار: والبيت للزوج إلا أن يكون لها بينة - بحر، أي فيكون البيت لها، وكذا لو برهنت على كل ما يصلح لها - اه رد المختار .

(٦) كالآنية والذهب والفضة والأمتعة والعقار فهو للرجال، لأن المرأة وما في يدها للزوج لقوله تعالى ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما انفقوا﴾

كتاب الحجة المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها فتدعى متاع البيت ج - ٤

الميتة فادعى ورثتها أو كانت مطلقة حية<sup>١</sup> فهو<sup>٢</sup> للزوج ، فان كان الزوج

== من أموالهم و القول في الدعاوى لصاحب اليد ، بخلاف ما يختص بها لأنه عارض يد الزوج أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال - كذا في العناية . و من ههنا سقط قول ابن حزم حيث قال : فكل ذلك سواء وكل ذلك بينهما مع إيمانها أو يمين الباقي منهما - الخ ؛ ثم قال في خاتمة المسألة : برهان صحة قولنا أن يد الرجل و يد المرأة على ما في البيت الذي يسكنانه أو دارسكناهما أي شيء كان فليس أحدهما أولى به فهو لهما أذ هو بأيديهما مع إيمانها ، و لا تنكر ملك المرأة للسلاح و لا ملك الرجل للحلى - اه . انظر برهانه و هو الذي يقول « لا يسمع قول دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم » وقوله « وما كان ربك نسيا » و قوله « و القياس كله باطل » و قوله في رد قول المخالف له ليس له حجة لا من القرآن و لا من السنة و لا قول أحد من الصحابة و لم يقل أحد من قبله ! أفلا يتذكر قصة امرأة أبي سفيان رضي الله عنهما حيث ذكرت لرسول الله صلى الله عليه و سلم و ما أجابها في صرف ماله ! و لا يتذكر حديث : « و المرأة راعية في بيت زوجها » ! و ما وقع بين الزبير بن العوام و زوجته و غير ذلك من الوقائع ، فكيف يكون يد الرجل و يد المرأة سواء في البيت ؟ ليس له حجة إلا لدعوى محض من غير دليل من القرآن و الحديث و لا يقول أحد قوله أنه برهان على صحة قولي أن يد الرجل و المرأة في البيت سواء إلا من عميت بصارته و بصيرته .

(١) لأنها صارت اجنبية لا يد لها ، على رغم أنف ابن حزم حيث سوى بين حال الزوجية و حالة الطلاق ، و انت تعلم هما ضدان متباثنان كيف يكون حكمهما واحدا .  
(٢) في الأصول « فهمي » و هو مصحف ، و الصحيح « فهو » كما هو ظاهر . و هذا هو مذهب الامام أبي حنيفة في اختلاف الزوجين في متاع البيت ، و هو قول النخعي وغيره ، لا فرق بين قول أبي حنيفة و بين قول النخعي وغيره ، و لم يذكره ابن حزم على هذا المنوال بل ذكره بطريق آخر لكي يعترض عليه و يضل الناس ، فلا تلتفت الى قوله فإنه موه تهويلا للناس .

ماتت وبقيت المرأة حية فالمرأة أحق بذلك .

قال محمد : وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا اختلفوا في متاع البيت فما كان يكون للرجال فهو للرجل ، وما كان يكون للنساء فهو للمرأة ، وما كان يكون للرجال والنساء فهو للباقي منهما ؛ وإن مات الرجل فهو للمرأة ، وإن ماتت المرأة فهو للرجل .

وقال أهل المدينة : ما كان من متاع الرجل فهو للرجل كما قال أبو حنيفة ، وما كان من متاع النساء يعرف أنه للنساء فهو للمرأة كما قال أبو حنيفة ، وما كان يكون للرجال والنساء فهو للرجل ، وإن كان هو الميت كان لورثته لأن البيت بيته ، إلا أن تستحق المرأة شيئاً بيته .

وقال محمد : قول أهل المدينة في هذا أحسن عندي من قول أبي حنيفة ، وما روى عن حماد عن إبراهيم «البيت بيت الزوج ، لجميع ما كان فيه للزوج أو لورثته إن كان قد مات ، إلا متاع النساء فإنه للمرأة ، وقد كنت أقول»

(١) أي ويعرف ويختص بالنساء ، وأهل المدينة لا يخالفون أبا حنيفة إلا في مسألة واحدة ، كما صرح به الإمام محمد رغما لأنف ابن حزم .

(٢) في الأصل «قد كان يقول» وفي الهندية «قد كنت يقول» وكلاهما تصحيف . قال في الدر المختار : ولو أحدهما مملوكا ولو مأذونا أو مكاتباً ، وقالوا الشافعي : هما كالحرف القول للحر في الحياة ، وللحي في الموت لأن يد الحر أقوى ، ولا يد لبيته - اهـ . قال العلامة ابن عابدين : هكذا في عامة شروخ الجامع ، وذكر الرضى أنه سهو والصواب أنه للحر مطلقاً ، وذكر غير الإسلام أن القول له هنا في الكل لا في خصوص المشكل ، كما في القهستاني سأنحائي - اهـ . وفي الدر المختار : اعتقت الأمة أو المكاتبه أو المدبرة واختارت نفسها فما في البيت قبل العتق فهو للرجل ، وما بعده قبل أن تختار نفسها فهو على ما وصفنا في الطلاق - بجر ، وفيه : طلقها ومضت العدة فالمشكل =



## كتاب الحجّة المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها فتدعى متاع البيت ج - ٤

== للزوج ولورثته بعده لأنها صارت اجنية لا يدها، ولما ذكرنا ان المشكل للزوج في الطلاق فكذا لو ارثته، اما لو مات وهي في العدة فالمشكل لها فكأنه لم يطلقها بدليل ارثها، ولو اختلف المؤجر والمستأجر في متاع البيت فالقول للمستأجر بيمينه، وليس للمؤجر الا ما عليه من ثياب بدنه، ولو اختلف اسكافي وعطار في آلات الاساكفة وآلات المطارين وهي في ايديهما فهي بينهما بلا نظر لما يصلح لكل منهما؛ وتمامه في السراج - اه؛ قلت: هذا الفرع خالف ما قبله والمسائل الآتية ما بعده - كذا في رد المحتار . والصحيح ما يصلح لكل منهما فهو له على حسب الأصول وشهادة الحال، وقال: رجل معروف بالفقر والحاجة صار يده غلام وعلى عنقه بدرة وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو للمعروف باليسار؛ وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول الذي على عنقه «هي لي»، وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل؛ رجلان في سفينة بها دقيق فادعى كل واحد منهما السفينة وما فيها وأحدهما يعرف ببسح الدقيق والآخر يعرف بأنه ملاح فالدقيق للذي يعرف ببيعه، والسفينة لمن يعرف بأنه ملاح عملا بالظاهر؛ ولو فيها راكب وآخر ممسك وآخر يجذب وآخر يدها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة أثلاثا ولا شيء للاد؛ رجل يقود قطار ابل وآخر راكب ان على السكل متاع الراكب فكلها له، والقائد اجيره، وان لا شيء عليها فللراكب ما هو راكبه والباقي للقائد، بخلاف البقر والغنم؛ وتمامه في خزائن الأكل - انتهى؛ قال في المنح: اما لو كان بقرا او غنما عليها رجلان احدهما سائق والآخر قائد فهي للسائق، الا ان يقود شاة معه فتكون له تلك الشاة وحدها، كذا في الدرر بما مش رد المحتار . قلت: هذا كله من تفريعات المشايخ على ما ادت اليه انظارهم، ورأيت في بلادى ان السائق والقائد يكونان شريكين او كان القائد اجيرا والسائق مالكا لها، وقد يكون السائق والقائد كلاهما اجيرا والمالك لها آخر، كالبقارين وسواق قطار ابل الحجاج وقوادها فانهم كانوا عبيدا و اجراء لغيرهم .

بهذا القول قبل أن أسمعه من أهل المدينة أو أعلم<sup>١</sup> أنه من قولهم .  
وفي هذا أقاويل كثيرة مختلفة عن هذين القولين أيضا، قال بعض فقهاءنا<sup>٢</sup>: جميع ما في البيت من متاع الرجال والنساء وغير ذلك بينهما نصفين<sup>٣</sup> لأنه في أيديهما جميعا<sup>٤</sup>؛ وقال بعض فقهاءنا<sup>٥</sup>: جميع ما في البيت من متاع الرجال والنساء وغير ذلك للرجل إلا ما كانت المرأة لابسـة من درع أو خمار أو نحو ذلك؛ وقال غيره من فقهاءنا<sup>٦</sup>: للمرأة من متاع البيت متاع النساء ما يجهز به مثلها، وما بقي فهو للرجال من متاع البيت؛ وقال غيره

(١) في الأصول «يعلم» وهو مصحف، والصحيح «اعلم» بالتكلم .

(٢) هو قول معن وشريك، كما سبق النقل من رد المحتار، وعزاء في الدر المختار إلى الشافعي ومالك أيضا؛ فتأمل فيه لأن الإمام إذا قال «فقهائنا» فالمراد بهم فقهاء العراق، وبه قالت الظاهرية وابن حزم كما في المحلى، وقال: هو قول سفيان الثوري والقاسم بن معن بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود القاضي وشريك بن عبد الله القاضي والشافعي وأبي سليمان وأصحابها وأحد قول زفر بن الهذيل وقول الطحاوي - اهـ .

(٣) وقوله «نصفين» الأرجح الأصح «نصفان» بالرفع على الخبرية .

(٤) وصاحب اليد أحق بما في يده، وتذكر ما قدمت من العناية .

(٥) وهو قول ابن أبي ليلى، قال ابن حزم: وقول ثالث «كل شيء للرجل إلا ما على المرأة من الثياب أو الدرع والخمار» وهو قول ابن أبي ليلى - اهـ . وهو في رد المحتار والدر المختار أيضا .

(٦) وهو قول الإمام أبي يوسف القاضي، كما سبق من رد المحتار والدر المختار؛ وفي المحلى: وقال أبو يوسف (إلى قوله) فإنه يقضى للمرأة بمثل ما تجهز به إلى زوجها، فما بقي بعد ذلك فسواء كان مما لا يصلح إلا للرجال أو لا يصلح إلا للنساء أو يصلح للرجال والنساء فكل ذلك للرجل مع يمينه في الفرقة والموت - اهـ .

كتاب الحجة المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها فتدعى متاع البيت ج - ٤

من فقهاءنا<sup>١</sup>: ما كان من متاع النساء فهو للمرأة ، وما كان من متاع الرجال فهو للرجل ، وما كان من متاع الرجال والنساء فهو بينهما نصفين<sup>٢</sup> لأنه في أيديهما<sup>٣</sup> .

قال<sup>٤</sup>: وبلغنا عن الحسن أنه قال «البيت بيت المرأة» كأنه يريد أن المتاع لها<sup>٥</sup> .

(١) هو قول ابن شبرمة ، وروى عن ابن أبي ليلى أيضا نحوه ؛ قال في المحلى : و قول خامس كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا سويد بن عبد العزيز قال سألت ابن شبرمة عن تداعى الزوجين فقال : متاع النساء للنساء ، و متاع الرجال للرجال ، و ما كان من متاع يكون للرجال و النساء فهو بينهما ؛ و سألت ابن أبي ليلى عن ذلك فقال مثل قول ابن شبرمة و زاد : في الحياة و الموت ؛ و من طريق سعيد بن منصور نا هشيم انا من سمع ابن ذكوان المدنى و عثمان البتي يقولان : ما كان للرجال و النساء فهو بينهما ؛ و هو قول عبيد الله بن الحسن و الحسن بن حي و أحد قولي زفر ؛ و اوجبوا الايمان مع ذلك كله - انتهى .

(٢) كذا في الأصول ، و الصواب «نصفان» بالرفع .

(٣) و القول في الدعوى لصاحب اليد ، و هو في أيدي كليهما فيكون بينهما نصفين .

(٤) اى محمد ، فانه فاعل قال ، و الأولى «و قال» بزيادة الواو و اظهار لفظ «محمد» و لعله سقط من قلم الكاتب .

(٥) في المحلى : روينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهرى انه قال في تداعى الزوجين : البيت بيت المرأة الا بما عرف للرجل ؛ و من طريق معمر عن ايوب السختياني عن ابي قلابة في ذلك مثل قول الزهرى ؛ و من طريق عبد الرزاق نا معمر بن سليمان التيمي عن ابيه عن الحسن البصرى قال : للمرأة ما اغلق عليه بابها اذا مات زوجها ؛ و من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن يونس بن عبيد عن الحسن قال : ليس للرجل إلا سلاحه و ثيابه جلده ؛ و من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال : =

## كتاب الحجة المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها فتدعى متاع البيت ج - ٤

فهذه سبعة أقاويل في هذا الوجه، وقد قال به قوم يؤخذ عنهم .

== اما ما احدث الرجل من متاع فهو له اذا اقام عليه البينة ؛ و من طريق سعيد بن منصور نا هشيم انا منصور عن الحسن في رجل طلق امرأته او مات عنها و قد احدث في بيته اشياء فقال الحسن : لها ما اغلقت عليه بابها الاسلح الرجل و مصحفه - انتهى .  
و مآل قول الحسن المذكور و ما قال محمد في البلاغ واحد - تأمل .

(١) اى في هذه المسألة ، و قد عدت فيها ابن حزم تسعة أقاويل : الاول قول الزهرى و الحسن البصرى ، الثانى قول ابن سيرين ، الثالث قول ابن ابي ليلي ، الرابع قول ابراهيم النخعى و هو المذكور في الكتاب ، الخامس قول ابن شبرمة و ابن ابي ليلي و من معها ، السادس قول ابن شبرمة و ابن ابي ليلي آخر و هو قول الحكم و مالك ، السابع قول الحكم بن عتيبة و سعيد بن اشوع ، الثامن قول حماد بن ابي سليمان - رحمهم الله ، التاسع قول الظاهرية و من معهم - كما سبق ؛ و انت تعلم ان هذه الاقاويل التسعة التى ذكرها ابن حزم قد يتداخل بعضها في بعض بأدنى توجه ؛ تدبر في الاقاويل حتى تتضح لك الحال .  
(٢) انهم معتمدون في ذلك ، فيؤخذ عنهم و يتقلد بهم .

### مزينة للبصرة

الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للآخر فالقول له لتعارض الظاهرين ؛  
درر - اه الدر المختار . عبارة الدرر : الا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للآخر - اه . اى الا ان يكون الرجل صائغا و له اساور و خواتيم النساء و الحللى و الخلخال و نحوها فلا يكون لها ، وكذا اذا كانت المرأة دلالة تبيع ثياب الرجال او تاجر تجر في ثياب الرجال و النساء او ثياب الرجال وحدها ؛ كذا في شروح الهداية - اه ؛ فلا يمكن حينئذ ان يكون متاع البيت بينهما كما ادعى ابن حزم ذلك فانه لا ملك لها ظاهرا فبرهانه برهان عليه لا له ، كما لا يخفى على من له عين البرهان .  
قال في الشرنبلالية : قوله « لا اذا كان كل منهما يفعل او يبيع ما يصلح للآخر » =

## باب المفقود زوجها

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى المفقود لا تزوج امرأته

= ليس على ظاهره فى عمومه ( كذا فى النسخة الموجودة عندى ، فلعل العبارة محرفة كما قال المصحح لها ) فى قول احدهما يفعل او يبيع الآخر ما يصلح له ، لأن المرأة اذا كانت تبيع ثياب الرجل او ما يصلح لها كالأنية و الذهب و الفضة و الأمتة و العقار فهو للرجال لأن المرأة و ما فى يدها للزوج ، و القول فى الدعاوى لصاحب اليد ، بخلاف ما يختص بها لأنه عارض يد الزوج اقوى منها و هو الاختصاص بالاستعمال - كما فى العناية ؛ و يعلم بما سيذكر المصنف رحمه الله - اه ؛ وحينئذ فقول الدرر « وكذا اذا كانت المرأة دلالة - الخ » معناه ان القول فيه للزوج ايضا ، الا انه خرج منه ما لو كانت تبيع ثياب النساء بقوله قبله ، فالقول لكل منهما فيما يصلح له ؛ و يمكن حمل كلام الشارح على هذا المعنى ايضا بجعل الضمير فى قوله « فالقول له » راجعا الى الزوج ، ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح علة سواء حمل الكلام على ظاهره او على هذا المعنى ، اما الاول فلا أنه اذا كان الزوج يبيع يشهد له ظاهرا ان اليد و البيع لا ظاهر واحد فلا تعارض ، الا اذا كانت هى تبيع ذلك فلا يرجع ملكها لما ذكره الشرنبلالى ، الا اذا كان ما يصلح لها ، على ان التعارض لا يقتضى الترجيح بل التهاوت ؛ و اما الثانى فلا أنه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر ، و اما اذا كانت تبيع هى فكذلك لما مر ايضا - فتنبه ؛ اقول : و ما ذكره فى الشرنبلالية عن العناية صرح به فى النهاية ، لكن فى الكفاية ما يقتضى ان القول للمرأة حيث قال : الا اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال و ما يصلح للنساء كالخمار و الدرع و الملحفة و الحلى فهو للمرأة ، اى القول قولها فيها لشهادة الظاهر - اه ، و مثله فى الزيلعى ، قال : وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجال لا يكون القول قوله فى ذلك - اه ؛ فالظاهر ان فى المسألة قولين ؛ فليحرر - اه رد المحتار .

(١) المفقود لغة المعدم ، و شرعا غائب لم يدرك حتى هو فيتوقع قدومه ام ميت =

حتى يأتيها الخبر بطلاق أو وفاة فتعتد ثم تزوج . قالت تزوجت امرأة

= اودع اللحد البلقع ، اى القفر ، جمعه بلاقع ، فدخل الأسير و مرتد لم يدر ألق أم لا - اه الدر المختار . قال العلامة ابن عابدين : أفاد أن قول السكندر هو غائب لم يدر موضعه ، معناه لم تدر حياته و لا موته ؛ قال فى البحر : فالمدار إنما هو على الجهل بحياته و موته لا على الجهل بمكانه فانهم جعلوا منه - كما فى المحيط ، المسلم الذى اسره العدو و لا يدرى أحي أم ميت مع ان مكانه معلوم و هو دار الحرب فانه اعم من ان يكون عرف انه فى بلدة معينة من دار الحرب او لا - اه ؛ لكن فى الملتقى وغيره : وهو غائب لا يدرى مكانه و لا حياته و لا موته ، قيل : فهذا صريح فى اشتراط جهل المكان فيكون التعويل عليه ؛ قلت : الظاهر ان علم المكان يستلزم العلم بالموت و الحياة غالبا . و عدمه عدمه ، فالعطف للتفسير و لو علم مكانه من دار الحرب مع تحقق الجهل بحاله و عدم امكان الاطلاع عليه لا شك فى انه مفقود - فانهم ، و يوقف ميراث المرتد كما يوقف ميراث المسلم - كافى الحاكم ، لانه اذا جعل لحاقه لا يمكن الحكم به ، بخلاف ما اذا علم فاته يحكم به و يسكون موتا حكما فيقسم ميراثه على ما مر فى بابه - اه .

(١) فانه حتى فى حق نفسه بالاستصحاب فيعتبر حيا فى الاحكام تضره و هى المتوقعة على ثبوت موته ، و يعتبر ميتا فيما ينفعه و يضر غيره ، و هو ما يتوقف على حياته لأن الأصل انه حى و انه الى الآن كذلك استصحابا للحال السابق ، و الاستصحاب حجة ضعيفة تصلح للدفع لا للثبات ، اى تصلح لدفع ما ليس بشأب لا لاثباته فلا ينكح عرسه غيره و لا يقسم ماله لانه يضره و انه حتى فى حق نفسه حتى يأتيها الطلاق او الوفاة ثم بعد ذلك تعتد و تزوج ؛ و قد روى من طريق ابى عبيد : نا جرير عن منصور بن المعتمر عن الحكم بن عتيبة قال : قال على بن ابى طالب : اذا فقدت المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم او يموت ؛ و من طريق ابى عبيد ايضا : نا هشيم نا سيار عن الشعبي قال : قال على بن ابى طالب : اذا جاء زوجها الأول فلا خيار له و هى امرأته ؛ =

المفقود ثم قدم فرق بينها وبين زوجها<sup>١</sup> الآخر، فان كان قد دخل بها كان

== ومن طريق أبي عبيد: نا علي بن معبد عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير قال: قال علي بن أبي طالب في امرأة المفقود تزوج: هي امرأة الأول دخل بها الآخر او لم يدخل؛ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال: بلغني عن ابن مسعود انه وافق علي بن أبي طالب في امرأة المفقود على انها تنتظر ابدا؛ ومن طريق سعيد بن منصور ثنا هشيم اخبرنا سيار عن الشعبي انه كان يقول في امرأة المفقود: ان جاء الأول فهي امرأته ولا خيار له؛ قال هشيم: وهو القول؛ قال هشيم: واخبرنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي انه قال في امرأة المفقود اذا تزوجت حملت من زوجها الآخر ثم بلغنا ان زوجها الأول حي: يفرق بينها وبين زوجها الآخر، فان مات زوجها الأول فانه تعتد من هذا الآخر بقية حملها فاذا وضعت اعتدت من الأول أربعة اشهر وعشرا وورثته؛ ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي في امرأة المفقود قال: هي مبتلاة فلتصبر؛ ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة عن النخعي مثل قول علي في امرأة المفقود لا تزوج حتى يستبين امره؛ ومن طريق شعبة انه سمع حماد بن أبي سليمان يقول: قال عمر في امرأة المفقود: تخير، وقال علي: هي امرأته، قال حماد: وعمر احب الى من علي، وقول علي اعجب الى من قول عمر؛ ومن قال «لا تؤجل امرأة المفقود ولا يفرق بينه وبينها» القاضي ابن أبي ليلى وابن شبرمة وعثمان البتي وسفيان الثوري والحسن بن حي و ابو حنيفة والشافعي و ابو سليمان واصحابهم، وقال الشافعي و ابو سليمان: من حكم بتأجيلها ثم فسخ النكاح منه و امرها ان تعتد ثم تزوجت فانه يفسخ كل ذلك وترد الى الأول كما كانت - كذا في المحلى، ولا يفرق بينه وبينها عندنا ولو بعد مضي اربع سنين.

(١) فانه قد علم بقدمه ان نكاح الثاني وقع فاسدا فلا بد من التفريق بينهما.

لها الصداق بما استحل من فرجها الأقل<sup>١</sup> بما سمي لها ومن صداق مثلها، فتعتد ثلاث حيض ثم ترجع إلى زوجها الأول<sup>٢</sup>. وقال أهل المدينة في امرأة المفقود: إنه إن أدرك امرأته قبل أن تزوج كان أحق بها، وإن أدركها بعد أن تزوجت بعد انقضاء عدتها دخل بها الآخر أو لم يدخل لا سبيل له<sup>٣</sup> عليها، ولا مهر لها عليه ولا على زوجها الآخر، وهي امرأة الآخر. وقال محمد: كيف امرأة الأول إذا تزوجت صارت امرأة الآخر؟

(١) فإن الوطأ في دار الإسلام لا يخلو من حد أو عقر وهو المهر، ولما تزوجها اندرأ الحد لأنه يندثر بالشبهات، والنكاح قد اورث الشبهة فسقط عن الآخر الحد ووجب عليه المهر بما استحل من فرجها وهو الأقل من المسمى ومن مهر مثلها. كما قرر في محله.

(٢) والعدة تجب في النكاح الفاسد أيضا لا في الباطل، وبعد انقضاء العدة ترجع إلى الأول من غير نكاح جديد لأن النكاح كان باقيا بسبب مجيئه حيا، قال في الدر المختار: (فإن ظهر قبله) قبل موت أقرانه (حيا فله ذلك) القسط - اهـ. قال العلامة ابن العابدین في رد المختار: هذه القليلة لا مفهوم لها وإن ذكرها الكثيرون - سائقاني، ولذا قال في البحر: وإن علم حياته في وقت من الأوقات يرث من مات قبل ذلك الوقت من أقاربه - اهـ؛ لكن لو عاد حيا بعد الحكم بموت أقرانه قال ط: الظاهر أنه كالميت إذا أحيى والمراد إذا أسلم فالباقي في يد ورثته له ولا يطالب بما ذهب؛ قال: ثم بعد رقه رأيت المرحوم أبا السعود نقل عن الشيخ شاهين ونقل أن زوجته له والأولاد للثاني - اهـ؛ وهذا بشرط أن يراجع الأول إن شاء، والا طلقها حتى تنكح زوجاً غيره.

(٣) في الموطأ: مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال: إياها امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو فإنها تنتظر أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا ثم تحل؛ قال مالك: وإن تزوجت بعد انقضاء عدتها فدخل بها زوجها = رأيتم (١٣) ٥٢



أرأيتم في الحال الذي<sup>١</sup> تزوجت فيها<sup>٢</sup>؟ أكانت امرأة أول؟ فان قالوا: نعم،  
 = او لم يدخل بها فلا سبيل لزوجها الأول إليها، قال: وذلك الأمر عندنا، وان  
 ادركها زوجها قبل ان تزوج فهو احق بها، وادركت الناس ينكرون الذي قال  
 بعض الناس على عمر بن الخطاب انه قال: يخير زوجها الأول اذا جاء في صداقها وفي  
 امرأتها، قال مالك: وبلغني ان عمر بن الخطاب قال في المرأة يطلقها زوجها وهو غائب عنها  
 ثم يراجعها فلا تبلغها رجعتة وقد بلغها طلاقه اياها فتزوجت: انه ان دخل بها زوجها  
 الآخر او لم يدخل فلا سبيل لزوجها الأول الذي كان طلقها إليها، قال مالك: وهذا  
 احب ما سمعت الي في هذا وفي المفقود - انتهى . هذا في الموطأ لكن قال مالك كما في  
 الزرقاني: لو اقامت عشرين سنة ثم رفعت يستأنف لها الاجل ولا اعتبار بما معنى قبل  
 الرفع من السنين، وكذا رجع الامام عن قوله: ان تزوجت بعد انقضاء العدة دخل  
 بها او لم يدخل بها لا سبيل للزوج الأول إليها، قال الزرقاني في شرح الموطأ: ثم رجع  
 مالك عن هذا قبل موته بعام وقال لا يفيتها على الأول الا دخول الثاني غير عالم  
 بحجته كذات الوليين، وأخذ به ابن القاسم و اشهب؛ قال في الكافي: وهو الاصح من  
 طريق الأثر لأنها مسألة قلدنا فيها عمر وليست مسألة نظر - اهـ . فبجرد العقد لا يفيت  
 حق الزوج الأول بل اذا دخل بها الثاني فلا سبيل إليها للزوج الأول؛ وكذا رجع  
 عن قوله في طلاق المرأة التي بلغها طلاقه ولم يبلغها رجعتة: لا سبيل لزوجها الأول إليها  
 بمجرد عقد الثاني؛ وهذا مذهب في الموطأ، ومذهبه في المدونة انها انما تفوت بدخول  
 الثاني فيها لا بعقده وهو المشهور في المذهب؛ ورأى اللخمي انها لا تفوت بدخول  
 و فرق بينها وبين امرأة المفقود بأنه لم يكن في هذه امر ولا قضية من حاكم بخلاف  
 امرأة المفقود - اهـ، وراجع من المدونة ج ٢ ص ٩٢ الى ٩٨ من ابواب المفقود .  
 (١) كذا في الاصول «الذي» مكان «التي» فان الحال مؤنث فالصحيح «التي» . =

قيل لهم : فقد تزوجت و لها زوج <sup>١</sup> ، وكيف حلت لغير زوجها و حرمت على زوجها بتزوجها غيره ١٩ هذا بما لا ينبغي لكم و لا لغيركم أن يشكل خطأؤه عليه . قالوا : أخذنا في المفقود بما جاء عن عمر رضى الله عنه <sup>٢</sup> فما يروى

== قلت : الحال مؤنث معنوى و باعتبار اللفظ مذكر فيصح ان يرجع اليه ضمير المذكر - ف . (٢) كذا في الهندية و هو الصواب ، و في الأصل « فيها » و هو تصحيف « فيها » و الضمير راجع الى الحال .

(١) و منكوحة الغير حرام بالنص لا يجوز تزوجها .

(٢) كما تقدم من الموطأ و مثله في المدونة ، و قد روى عن عمر رضى الله عنه في هذه المسألة اقوال منها ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه على ما في نصب الراية : حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى بن جعدة ان رجلا انتسفته الجن على عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأنت امرأته عمر فأمرها ان تبرص اربع سنين ثم امر وليه بعد اربع سنين ان يطلقها ثم امرها ان تعتد ، فاذا انقضت عدتها تزوجت ، فان جاء زوجها خير بين امرأته و الصداق - انتهى ، طريق آخر رواه عبد الرزاق في مصنفه : اخبرنا سفيان الثوري عن يونس بن خباب عن مجاهد عن الفقيده الذي فقد قال : دخلت الشعب فاستهوتنى الجن فكشيت اربع سنين ثم انت امرأتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فأمرها ان تبرص اربع سنين من حين رفعت امرها اليه ثم دعا وليه فطلقها ثم امرها ان تعتد اربعة اشهر و عشرة ، قال : ثم جئت بعد ما تزوجت فخيرنى عمر بينها و بين الصداق الذى اصدقها - انتهى ، طريق آخر : قال عبد الرزاق ايضا : اخبرنا معمر عن ثابت البناني عن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال : فقدت زوجها فكشيت اربع سنين ثم ذكرت امرها لعمر بن الخطاب رضى الله عنه فأمرها ان تبرص اربع سنين من حين رفعت امرها اليه فان جاء زوجها و الا تزوجت ، فتزوجت بعد ان مضت السنوات الأربع و لم يسمع له بذكر ثم جاء زوجها بعد فقبل له : ان امرأتك تزوجت ==

== بعدك بأمر عمر، فأتى عمر فقال له: أعدنى على من غصبتى اهلى وحال بيني وبينهم! ففرع عمر له لذلك وقال: من انت؟ قال: انا فلان ذهبت بي الجن فكنت اتيه في الأرض فجئت فوجدت امرأتى قد تزوجت زعموا انك امرتها بذلك، فقال عمر: ان شئت رددنا إليك امرأتك، و ان شئت زوجناك غيرها؛ قال: زوجنى غيرها؛ ثم جعل عمر يسأله عن الجن وهو يخبره - انتهى، طريق آخر أخرجه الدارقطنى في سننه عن عاصم الآحول عن ابى عثمان قال: اتت امرأة عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقالت: استهوت الجن زوجها فأمرها ان تربص اربع سنين ثم امرولى الذى استهوته الجن ان يطلقها ثم امرها ان تعتد اربعة اشهر وعشرا - انتهى . و فى الباب آثار اخرى روى مالك فى الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: ايما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو تنتظر اربع سنين ثم تعتد اربعة اشهر وعشرا ثم تحل - انتهى . و رواه عبد الرزاق فى مصنفه: اخبرنا ابن جريج ثنا يحيى بن سعيد - به، و زاد: و تنكح ان بدا لها - انتهى اثر آخر رواه ابن ابى شيبة فى مصنفه: حدثنا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه و عثمان بن عفان قالوا فى امرأة المفقود: تربص اربع سنين و تعتد اربعة اشهر وعشرا - انتهى . اثر آخر قال ابن ابى شيبة ايضا: حدثنا عبدة بن سليمان عن سعيد عن جعفر بن ابى وحشية عن جابر بن زيد قال: تذاكر ابن عباس و ابن عمر المفقود فقالا جميعا: تربص امرأته اربع سنين ثم يطلقها ولى زوجها ثم تربص اربعة اشهر وعشرا - انتهى . اثر آخر قال ابن ابى شيبة ايضا: حدثنا غندر عن شعبة عن منصور ثنا مجاهد عن ابن ابى ليلي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه قال فى امرأة المفقود: تربص اربع سنين ثم يطلقها ولى زوجها ثم تربص اربعة اشهر وعشرا - انتهى . و نقل ابن حزم فى المحلى آثار عمر رضى الله عنه من طرق مختلفة فيما بينها تعارض و تهاثر يناقض بعضها بعضا، و أسانيد بعضها متكلم فيها كما بينه مفصلاً .

عن عمر<sup>١</sup> رضى الله عنه بخلاف هذا بعينه في المفقود، و يروى عنه أنه قال: تنتظر امرأته أربع سنين ثم يفرق بينها وبينه ثم تعتد عدتها وتزوج<sup>٢</sup>؛ وليس فيما رويناه عن عمر رضى الله عنه أن زوجها لا يكون أحق إذا قدم<sup>٣</sup>.

(١) قوله «عن عمر» كذا في الأصل، وفي الهندية «فيما يروى عمر» ولعلها بحرفة ولم تحصل بعد معناها ولم اصل الى مغزاها، لعل الله يحدث بعد ذلك امرا. قيل في اصلاحها «فيما يروى عن عمر» او «فقد روى عن عمر» او «فقد يروى عن عمر رضى الله عنه» ولا يتعلق بالقلب الا الوسط من هذه العبارات. والمقصود منه ان عمر رضى الله عنه رويت عنه في ذلك روايات مختلفة فكيف اخترتم رواية مذكورة وتركتم غيرها؟ وقد سردنا ابن حزم في المحلى وفي رواية عنه «تربص أربع سنين ثم تزوج بعدها» وفي رواية «تربص أربع سنين ثم يطلقها وليه فتعتد أربعة اشهر وعشرا» وفي رواية عنه «إذا جاء زوجها الأول خير بين زوجته والصداق» وفي رواية عنه «ان شئت رددنا إليك امرأتك»، وان شئت زوجناك غيرها، فقال: زوجني غيرها فزوجه غيرها، كل ذلك في المحلى، وانت تعلم انه اذا اختار الصداق لم يزوج غيرها، واذا طلقها ولي الزوج فعدة الطلاق ثلاثة قروء، وعدة الوفاة أربعة اشهر وعشرا، فكيف كانت عدة الطلاق عدة الوفاة؟ وكيف خيره بين الزوجة والصداق وتجبز نكاح غيرها؟ والروايات صحيحة عنه الا البعض منها، فهذه الروايات متخالفة في معانيها ومفاهيمها حتى تعذر العمل عليها. بخلاصة قول محمد وإلزامه اياهم بأنه روى عن عمر رضى الله عنه ما يخالف ما رويتم عنه.

(٢) قلت: ابن حزم في المحلى سرد الروايات المختلفة التي رويت عن عمر رضى الله عنه، وقد تقدمت بعض منها من نصب الراية فتذكرها.

(٣) لكن في الروايات عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه: «ثم تزوجت ثم جاء زوجها فذكر الخبر قال: فخير عمر بين الصداق وبين امرأته فاختر الصداق» وفي رواية عنه: =

ثم روينا أن عمر رضي الله عنه رجع عن هذا إلى قول علي رضي الله عنه ؛  
 = ثم جاء زوجها الأول فقال له عمر : ان شئت رددنا إليك امرأتك ، وان شئت  
 زوجناك غيرها ! قال : بل زوجني غيرها ؛ وفي رواية : وقدم زوجها الأول فخير  
 عمر بين امرأته وبين الصداق فاختر امرأته ففرق عمر بينهما و ردها إليه - اه . ثم  
 قال ابن حزم : هذا الذي لا يصح عن عمر غيره أصلاً ، وهو ان تبدئ بتربص أربع  
 سنين من حين ترفع امرها الى الامام ، فاذا أتمت الأربع سنين تزوجت ان شئت ،  
 فان جاء زوجها و قد تزوجت فهو بخير بين صداقها الذي اعطاها وبين ان ترد إليه  
 امرأته و يفسخ نكاح الآخر ، او يزوجه الامام زوجة اخرى - اه . ثم ذكر روايات  
 اخرى عن عمر رضي الله عنه تخالف ما تقدم من قضاائه ؛ بل في الروايات ان شئت  
 رددنا إليك امرأتك ، فخير بين امرأته و صداقها فاختر زوجته فردها إليه ، فاذا لم يكن  
 احق بها كيف ردها إليه و فرق بينهما و بين الزوج الآخر ؟ وكيف خير زوجها  
 الأول بين المرأة و صداقها اذا لم يكن احق بها ؟ .

(١) في نصب الراية : قال المصنف ( اى صاحب الهداية ) : و عمر رجع الى قول علي  
 رضي الله عنه ، قلت : رواه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الطلاق : اخبرنا محمد بن  
 عبيد الله المزري عن الحكم بن عتيبة ان علياً قال في امرأة المفقود ، هي امرأة ابتليت  
 فلتضرب حتى يأتها موت او طلاق - انتهى ؛ اخبرنا معمر بن ابن ابي ليلى عن الحكم  
 ان علياً رضي الله عنه قال - فذكره سواء ؛ اخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر  
 عن الحكم بن عتيبة عن علي قال : تربص حتى تعلم أحبي هو ام ميت - انتهى ؛ اخبرنا  
 ابن جريح قال : بلغني ان ابن مسعود وافق علياً على انها تنتظر ابداً - انتهى ؛ واخرج  
 ابن ابي شيبة في مصنفه عن ابي قلابة و جابر بن زيد و الشعبي و النخعي كلهم قالوا :  
 ليس لها ان تزوج حتى يتبين موته - انتهى . قلت : لكن ليس فيه ذكر رجوع عمر  
 الى قول علي رضي الله عنهما ، و قال ابن حزم : و روينا غير هذا كلمة عن علي ابن =

وقال عليّ: هي امرأة الأول<sup>١</sup> لا تزوج حتى يأتيها الخبر بطلاقه أو بموته؛ وهذا أحبّ القولين إلينا وأشبههما بالكتاب والسنة<sup>٢</sup>؛ مع ما قد جاء من

== إبي طالب وغيره؟ ثم ذكره من طرق بأسانيدھا مثل ما في نصب الرأية .

(١) لأنه حي في حق نفسه . في المحل : كما روينا من طريق إبي عبيد نا جرير عن منصور ابن المعتمر عن الحكم بن عتيبة قال قال علي بن إبي طالب : اذا فقت المرأة زوجها لم تزوج حتى يقدم او يموت ؛ و من طريق إبي عبيد ايضا : نا هشيم نا سيار عن الشعبي قال قال علي بن إبي طالب : اذا جاء زوجها الأول فلا خيار له و هي امرأته ؛ و من طريق إبي عبيد نا علي بن معبد عن عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير قال قال علي بن إبي طالب في امرأة المفقود تزوج : هي امرأة الأول دخل بها الآخر او لم يدخل ؛ و رواه مثله عن الشعبي و النخعي و هشيم و حماد بن إبي سليمان و غيرهم .

(٢) لأن الله تعالى و رسوله صلى الله عليه و سلم قد حكما بأنها زوجته بالنكاح ، و لم يخرجها عن زوجيته بفقده . قال المحدث الكبير في نصب الرأية : الحديث الأول : قال عليه السلام في امرأة المفقود « هي امرأته حتى يأتيها البيان » ؛ قلت : أخرجه الدارقطني في سننه ص ٤٢١ عن سوار بن مصعب ثنا محمد بن شرحبيل الهمداني عن المغيرة بن شعبة قال قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : « امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها البيان » اه و وجدته في نسخة أخرى « حتى يأتيها الخبر » و هو حديث ضعيف ، قال ابن إبي حاتم في كتاب العلال : سألت إبي عن حديث رواه سوار بن مصعب عن محمد بن شرحبيل عن المغيرة بن شعبة قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم في امرأة المفقود « و هي امرأته حتى يأتيها البيان » ؟ فقال إبي : هذا حديث منكر ، و محمد بن شرحبيل متروك الحديث يروى عن المغيرة مناكير باطل - اه ؛ و ذكره عبد الحق في أحكامه من جهة الدارقطني و اعله بمحمد بن شرحبيل و قال : انه متروك ، قال ==

رجوع عمر إلى قول علي رضي الله عنهما<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في المرأة تفقد زوجها قال: قد بلغني الذي ذكر الناس من أربع سنين، و التربص أحبّ إلى .  
أخبرنا محمد قال: أخبرنا محمد بن أبان<sup>١</sup> عن حماد عن إبراهيم في المرأة تفقد زوجها قال: لا تزوج ولا يقسم ماله<sup>٢</sup> حتى يأتوها تعين<sup>٣</sup> خبره .

= ابن القطان في كتابه : و سوار بن مصعب أشهر في المتروكين منه ، ودونه صالح بن مالك و لا يعرف ، ودونه محمد بن الفضل و لا يعرف حاله - انتهى . و انظر في النسخة المطبوعة من كتاب العلال ج ١ ص ٤٣٢ في علل اخبار الطلاق : سألت ابى عن حديث رواه محمد بن حمير عن بشر بن جبلة عن سوار بن الأشعث . و الحديث أخرجه البيهقي في ج ٧ ص ٤٤٥ من سننه الكبرى من طريق سوار بن مصعب عن محمد بن شريحيل الهمداني عن المغيرة بن شعبة به مثله ، ثم قال : وكذلك رواه زكريا بن يحيى الواسطي عن سوار بن مصعب و سوار ضعيف - انتهى . و روى قبله قول علي بن ابى طالب من طرق ، ثم قال : و هو قول النخعي و الحكم بن عتيبة و غيرهما ، و روى مثله عن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه . و الحديث الضعيف اذا اعتضد بآثار الصحابة و استدل به المجتهد الفقيه صار قويا و حجة - كما في الأصول ، و الترمذي اعنى به في مواضع كثيرة من جامعه .

(١) بين قول علي رضي الله عنه و بين قوله « أخبرنا محمد ، يياض في الأصل بقدر ثلاثة اسطر الأصل - ف . .

(٢) ابن صالح القرشي ، تقدم مرارا .

(٣) لأنه حي في حق نفسه .

(٤) بالاضافة ، أى تعين خبره و تحقق انه حي ام ميت او طلق امرأته ام لا .

محمد قال: أخبرنا إسرائيل بن موسى<sup>١</sup> قال حدثنا سماك بن حرب<sup>٢</sup> عن أشياخ أهل المدينة أن امرأة فقدت زوجها فتزوجت لخباء زوجها فقال على رضى الله عنه: هي امرأته، وقال عمر رضى الله عنه: إن أخذ امرأته ردّ الصداق<sup>٣</sup>.

(١) كذا فى الأصول « إسرائيل بن موسى » وهو لم يرو عن سماك بن حرب ، وإسرائيل بن يونس روى عن سماك بن حرب كما فى ترجمتهما من تهذيب التهذيب ، وإسرائيل بن يونس من رجال السنة ، وقد تقدم ترجمته ، ثقة صدوق صالح ، فلفظ « موسى » من تحريفات الكاتب ، وإسرائيل بن موسى من رجال البخارى وإبى داود والترمذى والنسائى ، روى عن الحسن البصرى وإبى حازم الأشجعى وإبن سيرين وهب بن منبه ، وعنه الثورى وإبن عينة وحسين الجعفى ويحيى القطان ، ثقة صدوق ، لا بأس به ، ذكره ابن حبان فى الثقات ، وليس فى شيوخه ذكر سماك بن حرب - فتنبه .

(٢) سماك بن حرب من تعليقات البخارى ومن رجال مسلم والأربعة ، هو الذهلى البكرى أبو المغيرة الكوفى ، روى عن جابر بن سمرة والنعمان بن بشير وأنس بن مالك والضحاك بن قيس و ثعلبة بن قيس وإبن الزبير وطارق بن شهاب والنخعى وغيرهم ، وعنه شعبة والثورى وحامد بن سلمة والأعمش وإسرائيل بن يونس وخلق ، ثقة صدوق جازئ الحديث صالح ، تغير قبل موته ، وتكلموا فيه أيضا ، وهو فى تهذيب التهذيب ، نقل الحافظ ابن حجر إقاول من ضعفه أو تكلم فيه فراجع ، مات سنة ١٢٣ ، وروى عنه الامام أبو حنيفة أيضا كما فى كتاب الآثار لمحمد .

(٣) اضطربت الروايات فى ذلك عن عمر رضى الله عنه ، ولذا تركناها ، ولم تضطرب عن على رضى الله عنه فعلمنا بها وقلنا بها ، والحديث الضعيف يؤيده ، فسقط إلزام ابن حزم على الحنفين ، وما نسب الى على رضى الله عنه فسند ضعيف ، كما صرح به البيهقى فى سننه فتدبر . كذا فى الأصول « رد الصداق » بالتذكير ، والصواب « ردت » بالتأنيث كما أظهر بعض المصححين رأيه بهامش الأصل .



## باب العبد ينكح أمة قوم باذن سيده

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى عبد نكح أمة قوم باذن سيده وباذن أهلها فتأب فى حاجة سيده فى بلاد غير البلاد التى فيها امرأته فطال ذلك فأحب أهل الأمة أن يفرقوا بينهما : إنه ليس لهم أن يفرقوا بينهما إلا أن يطلقها العبد ، لأنهم حين رضوا بتزويجها فليس لهم الفرقة إلا أن يطلق العبد . وقال أهل المدينة : إن كان ذلك رفع إلى السلطان يكتب إلى عامل البلد الذى هو فيه أن يأمر العبد بالرحيل أو الفراق فأى ذلك فعل كتب به العامل ، فإن لم يفعل العبد شيئاً من ذلك فرق السلطان بينهما ثم اعتدت عدة المطلقة .

وقال محمد : وكيف يغيب الرجل عن امرأته ويفرق بينهما ؟ ينبغى فى قولكم إذا قلتم هذا فى العبد قلتموه فى الحرّ أيضاً أرايتم رجلاً حراً غاب عن امرأته حيناً فى بلد معروف ليتجر فيه وهو يبحث إليها بنفقتها وكسوتها شهراً شهراً وسنة سنة أيفرق بين هذا وبين امرأته ؟ فإن قلتم : هذا وقت بينه وبين امرأته ؛ فهذا بما لا يشك على أحد من العلماء ، وكم وقته ؟ وإن قلتم : لا يشبه الحرّ فى هذا العبد ولا تشبه الحرة فى هذا الأمة ؛ فمن أين افترق ؟ وهذا وقد رضى مولى الأمة والعبد بالتزويج وصار نكاحاً حلالاً ؟ وهل سمعتم فى هذا آثاراً ؟ وهل عندكم فى هذا علم عن النبي صلى الله عليه

(١) كذا فى الأصل ، وفى الهنكية « الى عامل البلد عبد الذى هو فيه » وانت تعلم ان لفظ « عبد » زيادة زادها الناسخ بين الموصوف وصفته .

(٢) أى وقت مقرر معين بين الزوجين ومعهود بينهما فلا يحكم عليه بالغيوته ولا تجزى عليه احكام المفقود - فافهم .

(٣) يعنى افترق الحرّ والعبد فى الحكم ؟ وكذا الحرة والأمة .

كتاب الحجة ما يكون من الوقائع بين المسلمين وما يفقد من الرجال ج - ٤

وآله وسلم أو غيره؟ لو كان عندكم لاحتججتم به؛ قلتم في المفقود ما قلتم  
لأنه لا يُعلم حاله، فما بال هذا وهو معروف بالآخبار معروف الموضع<sup>١</sup> ١١  
باب ما يكون من الوقائع بين المسلمين وما يفقد

### من الرجال في أسفارهم

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه فيما يكون بين المسلمين من  
الوقائع في أرض غربة أو غيرها فيما يفقد من الرجال وفيما يكون بين المسلمين  
والمشركين من ذلك: إن ذلك سواء، لا ينبغي للمرأة أن تزوج حتى يبلغها  
طلاقه أو وفاته. وقال أهل المدينة: ما كان من وقعة بين ظهرائى المسلمين  
وفي بلدانهم فإن من فقد في أولئك علم أنه مقتول، وإن كان القتال<sup>٢</sup>  
بأرض غربة ضرب له أجل المفقود.

وقال محمد بن الحسن: ما سبيل الوقعتين<sup>٣</sup> إلا سواء<sup>٤</sup>، ولكنكم قضيتهم  
في ذلك بالظن لأنكم ظننتم أن الوقعة إذا كانت قرية كان<sup>٥</sup> المفقود فيها

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «الموضع» وهو محرف مصحف، والصواب  
«الموضع» بالعين كما في الأصل إلا أن لفظ «معروف» الثاني لم يذكر فيه. أى المقام  
والمزول فهو ليس بمفقود.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «القتل» والصواب «القتال» وهو المقاتلة بين الفريقين.

(٣-٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية «الا واحدا سواء» - ف.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهنذية «كانت» بالتأنيث وهو من تحاريف الناسخ.

ثم اعلم أن عبارة الكتاب من هنا إلى قوله «أن لا يكون مقتولا عندنا» محرفة ساقطة  
من البين لا يتحصل معناها ومبناها، وليس له نسخة أخرى ليراجع إليها، ولم أقدر  
على تصحيحها، فقتش من مظانها لعلك تجد ما أراد الامام محمد رحمه الله تعالى بذلك،  
و راجعت المدونة و شرح الموطأ مراراً و سرحت النظر فيهما فلم اصل الى المقصود.

كتاب الحجة ما يكون من الوقائع بين المسلمين وما يفقد من الرجال ج - ٤

فاستحي من هزيمته فخرج هارباً ' إلى غير بلده ' فينبغي لامرأة هذا أن تتزوج ' وأن لا يكون ' عندنا مقتولا ؛

وقد بلغنا ' عن ابن عمر رضى الله عنهما [ أنه ] خرج في سرية ' بعثها

(١-١) كذا في الهندية ، وفي الأصل « الى بلد » .

(٢) يعنى لا تتزوج حتى يأتيها طلاقه أو خبر موته ، ولا يحكم بالظن انه مات أو قتل ، كيف ويمكن ان يكون استتر في ذلك البلد أو هرب الى بلد آخر غير بلده أو غير بلد الوقعة .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ان لا يكون » بغير واو ؛ وتأمل في العبارة ؛ والمقصود انه لم يكن مقتولا عندنا بل هو حي فلا تتزوج امرأته بل تصبر و تنتظر قدومه .

(٤) هذا البلاغ رواه الترمذى : حدثنا ابن ابى عمر قال ثنا سفيان عن يزيد بن ابى زياد عن عبد الرحمن بن ابى لبلب عن ابن عمر قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية لخاص الناس حيصة فقدمنا المدينة فاخبتنا بها و قلنا : هلكننا ، ثم اتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا : يا رسول الله نحن الفرارون ا قال : بل انتم العكارون و انا فئتكم ؛ قال الترمذى : هذا حديث حسن لا نعرفه الا من حديث يزيد بن ابى زياد ، و معنى قوله « لخاص الناس حيصة » يعنى انهم فروا من القتال ، و معنى قوله « بل انتم العكارون » و العكار الذى يفر الى امامه لينصره ليس يريد الفرار من الزحف - انتهى .

و الحديث رواه ابو داود ايضا - كما فى المشكاة و المرقاة ، و العكارون اى الكرارون الى الحرب ، و قوله « لخاص حيصة » قال القاضى : اى قالوا جملة ، من الخيص و هو الميل ، فان اراد بالناس اعداءهم فالمراد بها الحملة اى حملوا علينا حملة و جالوا جملة فانهمزنا عنهم ، و ان اراد به السرية فمعناها الفرار و الرجعة اى مالوا عن العدو ملتجئين الى المدينة ؛ و منه قوله تعالى ﴿ ولا يجردون عنها عيضا ﴾ اى مهربا ، و يؤيد المعنى الثانى قول الجوهري : حاص عنه : عدل وحاد ، يقال للاولياء : حاصوا عن الأعداء =

كتاب الحجّة ما يكون من الوقائع بين المسلمين وما يفقد من الرجال ج - ٤

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهزموا فقال ابن عمر وناس من أصحابه : لا نرجع إلى المدينة أبداً استحياء من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم أتينا المدينة <sup>١</sup> فامترنا منها <sup>٢</sup> فلقوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

= وللإعداد : انهزموا ، وفي الفائق : فخاص حبصة أي انحرف وانهزم ، و روى « فخاص حبضه ، بالجيم والضاد المعجمة ، وهو الحيدودة حذرا ؛ وفي النهاية : فخاص المسلمون حبضة أي جالوا جولة يطلبون الفرار - انتهى ، مرقاة . (هـ) قال القاري : بفتح سين مهملة وكسر راء وتشديد تحتية ، وهي الطائفة من الجيش يبلغ اقصاها اربعائة تبعث إلى العدو سموا بذلك لأنهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم ، من السرى وهو الشيء النفيس . وفي المغرب : سرى بالليل يسرى من باب ضرب بمعنى سار ليلا ، و اسرى مثله ، ومنه السرية لواحدة السرايا لأنها تسرى خفية ، ويجوز ان يكون من الاسراء والاختيار لأنها جماعة سراة أي مختارة ، ولم يرد في تحديدها نص ؛ ومجصول ما ذكره محمد رحمه الله في السير ان التسعة فافوقها سرية . والثلاثة والأربعة ونحو ذلك طليقة لا سرية ؛ وما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أنيسا وحده سرية يخالف ذلك ؛ هذا وقد قال السيد جمال الدين في روضة الأحباب ما معناه ان الغزو في اصطلاح اهل السير والمحدثين هو الذي حضره صلى الله عليه وسلم بنفسه الأنفس ، وغيره يسمى بعثا وسرية ، فعلى هذا يشكل قول أبي امامة « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية » اللهم الا ان يقال : انه صلى الله عليه وسلم خرج مشيعا لهم ، او يراد بالسرية المعنى اللغوي وهو طائفة قليلة تسرى بالمعنى الأعم . ويراد به الأخص وهو علينا ، او جرد في معناه من قيد خفية - اه .

(١) في المشكاة « فأتينا المدينة » وفي جامع الترمذي « فقد منا المدينة » ؛ أي بعد المشاورة

فيما بينهم وتركنا قول عدم الرجوع و قدمنا المدينة واسترنا واختفينا بها .

(٢) هكذا في الأصول ، ولعله تصحيف « فاسترنا بها » ، وقد علمت ان في جامع =

كتاب الحجّة ما يكون من الوقائع بين المسلمين وما يفقد من الرجال ج - ٤

فقال له عبد الله بن عمر: يا رسول الله نحن الفرارون! قال: بل أنتم الكرارون<sup>١</sup> وأنا لكم فئة<sup>٢</sup>. فقد أراد هؤلاء الهرب من هزيمتهم، فلو كان ذلك<sup>٣</sup> منهم أكان ينبغي لنسائهم أن يتزوجن و يكون حالهم على حال من

= الترمذى «فاختبأنا بها» وفي المشكاة مع المرقاة «فاختفينا بها» أى حياءً بانهمزنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم و أهل المدينة ظناً منا أن مطلق الفرار من الكبار، أو «فاستترنا منها» أى من الهزيمة يعنى بسبها، ف «من» فى معنى الباء السببية.

(١) هو معنى «المكارون» الذى فى جامع الترمذى و سنن أبى داود و المشكاة وغيرها؛ وقد ورد فى رواية عنه «أنتم الكرارون» يعنى إلى الحرب، و «العطافون» نحوها - كذا فى النهاية؛ ومعناه: الرجاءون إلى القتال - اه مرقاة. و فى رواية أبى داود: قال: لا، بل أنتم المكارون، قال: فدنونا فقبلنا يده فقال: أنا فئة المسلمين - اه. و فى الحديث ثبوت تقبيل اليد وهو جائز عندنا، و رأيت أكابرنا انهم يحتاطون فى ذلك.

(٢) فى جامع الترمذى «أنا فئتكم» و فى سنن أبى داود «أنا فئة المسلمين» كما علمت. فى النهاية: الفئة الجماعة من الناس فى الأصل و الطائفة التى يقوم وراء الجيش، فان كان عليهم خوف أو هزيمة التجؤا إليه؛ و فى الفائق: ذهب النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله «أنا فئتكم» إلى قوله تعالى ﴿أو متحيزاً إلى فئة﴾ يهتد بذلك عذرهم فى الفرار أى تحيزهم إلى فلا حرج عليكم، و فى شرح السنة: قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: من فرّ من ثلاثة فلم يفر، و من فر اثنين فقد فر، و الفرار من الزحف من الكبار، / فمن فر من اثنين فليس له أن يصلى بالايماء فى الفرار لأنه عاص كقاطع الطريق - اه. وهو تفريع على مقتضى مذهب الامام الشافعى رحمه الله تعالى - قاله القارى فى المرقاة. يعنى انه عندنا يجوز فى هذا الفرار ايضاً ان يصلى بالايماء - كما فى كتب اصحابنا الحنفية.

(٣) أى الفرار و الانهزام منهم و الاختفاء فى بلده حياءً من اهلها هل يعدون مقتولين كلاهم احياء و ازواجهم ازواجهم على حالها لا يجوز نكاحهن فى هذه الغيبة.

كتاب الحجة ما يكون من الوقائع بين المسلمين وما يفقد من الرجال ج - ٤

قتل ١٩١ وقد كانت وقعة أقرب الوقائع بمكة قبلكم<sup>٢</sup> حين لقي العباس بن محمد بن الحسن بن علي<sup>٣</sup> وأصحابه ثم ظهر لإدريس بن عبد الله<sup>٤</sup> بالمغرب وظهر أخوه يحيى<sup>٥</sup> بالمشرق أكان ينبغي لنساء هؤلاء أن يتزوجن وقد استبان بعد ذلك أنهم قد انهزموا ولم يقتلوا؟ ليس ينبغي أن يقال مثل هذا بالظن ، ولكن ينبغي أن يحكم في مثل هذا باليقين ، فلا تتزوج امرأة رجل منهم حتى يأتيها خبر موته أو قتله أو طلاقه ، ويخبرها بذلك أهل الثقة رجالان عدلان أو أكثر من ذلك .

- (١) كلا ! لا يكونون على خطأ من قتل ، بل حكمهم في ذلك غيره .
- (٢) يا أهل المدينة ! لا تتزوج نساؤهم بسبب مغيبهم عنهم كما تعلمون .
- (٣) لم أجدهم في كتب عندي ، فراجع إلى كتب التاريخ لكي تجد أحوالهم وتراجعهم .
- (٤) صريح في أن المخبر يكون من أهل الثقة رجالان عدلان أو أكثر من ذلك ، ومقتضاء أن الواحد لا يكفي في مثل هذا . وفي الدر المختار مع رد المحتار : ( وفيه عن الجوهرة : أخبرها ثقة أن زوجها الغائب مات أو طلقها ثلاثا أو أتاها منه كتاب على يد ثقة بالطلاق أن أكبر رأيها أنه حق فلا بأس أن تعتد وتزوج - اه ) . قال السيد ابن عابدين : قوله « على يد ثقة » . هذا غير قيد كما في الولوالجية ، وفي جامع الفصولين : أخبرها واحد بموت زوجها أو برده أو بتطليقها حل لها الزوج ، ولو سمع من هذا الرجل آخر له أن يشهد لأنه من باب الدين فيثبت بخبر الواحد ، بخلاف النكاح والنسب أخبرها عدل أو غير عدل فأتاها بكتاب من زوجها بطلاق ولا تدرى أنه كتابه أو لا إلا أن أكبر رأيها أنه حق فلا بأس بالزوج - اه ؛ وتقدم قبيل الإيلاء ما يفيد أن هذا في الديانة ، ثم رأيت بخط السائحاني عن جامع الفتاوى : و شهد اثنان أن الغائب طلق زوجته لا تقبل في حق الحكم بطلاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في أنها تعتد وتزوج بآخر - اه ؛ وحاصله أنه يسوغ للحاكم السكوت =

## باب الرجل يؤسّر<sup>١</sup> إن امرأته لا تزوج حتى يعلم له موت أو ارتداد أو طلاق

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا تنكح امرأة الأسير أحدًا حتى تعلم بموت<sup>٢</sup> أو ارتداد عن الاسلام طائعا غير مكره<sup>٣</sup> ، ولا يضرب لامرأته أجل المفقود . [ وأقال أهل المدينة في هذا مثل قول أبي حنيفة ]<sup>٤</sup> .

= لأنه امر ديني لا اثبات الطلاق لأنه حكم على غائب فلا يصح ، و يظهر ان ابتداء العدة من وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لأنه غير مقيم معها فلا تهمة ؛ وقوله « فلا بأس » يفيد ان الأولى عدمه ؛ وفي البحر : أخبرها رجل بموته و آخر بحياته فان شهد انه عاين موته او جنازته و هو عدل وسعها ان تعتد و تزوج ما لم يؤرخا و تاريخ الحياة متأخر ، و لو تزوجت و أخبرها جماعة بأنه حي ان صدقت الأول صبح النكاح - انتهى . و هذا كله مخالف لما في كتاب الحجّة ، اللهم ! الا ان يحمل هذا على الديانة ، و ما في كتاب الحجّة على الحكم او على الاحتياط - تأمل ؛ و المذهب عندي ما في كتاب الحجّة ، و المقصود التيقن بموته او طلاقه او رده و هو يحصل بخبر العادلين او اكثر على وجه الكمال - فافهم .

(١) من الأسر و هو الحبس ، اى بصير أسيرا في ايدي الكفار .

(٢) اى بموت الزوج ، و الضمير محذوف و السياق دال عليه .

(٣) فان كان مكرها غير طائع لا يحكم بارتداده ، و في التنزيل ﴿ لا من أكره و قلبه مطمئن بالإيمان ﴾ الآية .

(٤) سقط ما بين المربعين من الأصول ، و زدته بما في المدونة ج ٢ ص ٩٨ : =

## كتاب الحجة امرأة الأسير لا تزوج حتى يأتيها نعيه او طلاقه ج - ٤

وقال محمد: قد أصاب أهل المدينة في هذا وتركوا قولهم في العبد الغائب في حاجة مولاه، ينبغي لهم كما فرقوا بين العبد وامرأته حين لم يقدم العبد إليها أن يفرقوا<sup>١</sup> بين الأسير وبين امرأته<sup>٢</sup>؛ فان قالوا: إن الأسير ليس كالعبد لأن الأسير لا يقدر على الخروج وهذا<sup>٣</sup> يقدر على الخروج والمجيء؛ قيل لهم: وكيف فرقتم بين العبد الذي ذكرتم وبين امرأته إذا

== قال: أرايت الأسير يفقد في ارض العدو وأ هو بمنزلة المفقود في قول مالك؟ قال: لا، و الأسير لا تزوج امرأته الا ان ينعي او يموت، قال: فقليل مالك: و ان لم يعرفوا موضعه و لا موقفه بعد ما اسر؟ قال: ليس هو بمنزلة المفقود و لا تزوج امرأته حتى يعلم بموته او ينعي، قلت: و لم قال مالك في الأسير اذا لم يعرفوا اين هو انه ليس بمنزلة المفقود؟ قال: لأنه في ارض العدو و قد عرف انه قد اسر و لا يستطيع الولي ان يستخبر عنه في ارض العدو فليس هو بمنزلة من فقد في ارض الاسلام، قلت: أرايت الأسير يكرهه بعض ملوك اهل الجرب او يكرهه اهل الحرب على النصرانية أتبين منه امرأته ام لا؟ قال: قال لي مالك: اذا تنصر الأسير فان عرف انه تنصر طائعا فرق بينه وبين امرأته، و ان اكراه لم يفرق بينه وبين امرأته، و ان لم يعلم انه تنصر مكرها او طائعا فرق بينه وبين امرأته، و ماله في ذلك كله يوقف عليه حتى يموت فيكون في بيت مال المسلمين او يرجع الى الاسلام؛ و قال ربيعة و ابن شهاب: ان تنصر و لا يعلم أمكره او غيره فرق بينه وبين امرأته و اوقف ماله، و ان اكراه على النصرانية لم يفرق بينه وبين امرأته و اوقف ماله و ينفق على امرأته من ماله - انتهى . ما في المدونة .

(١) قوله « ان يفرقوا - الخ » متعلق بقوله « ينبغي لهم » تأمل .

(٢) هذا إلزام عليهم من محمد رحمه الله تعالى بأنه لا فرق بين المسألتين فكيف فرقت بينهما .

(٣) إبي العبد الذي غاب في حاجة مولاه .



كتاب الحجة الكتابية تكون تحت مسلم فيطلقها ثلاثا ثم تنكح كتابيا تحل للمسلم ج ٤

كان يقدر على المجيء؟ ينبغي لكم أن تجيزوه إن كنتم لا بد فاعلين على الحر أو يكون هو الذى يطلق<sup>١</sup>، فأما أن تفرقوا أتم بينه وبينها فهذا مما لا ينبغي.

باب النصرانية أو اليهودية تكون تحت المسلم فيطلقها

ثلاثا ثم تنكح بعده نصرانيا أو يهوديا فيدخل بها

ثم يفارقها إن ذلك يحلها لزوجها الأول

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى اليهودية أو النصرانية تكون تحت المسلم فيطلقها ثلاثا تنكح بعده نصرانيا أو يهوديا فيدخل بها ثم يفارقها: إن ذلك يحلها لزوجها المسلم<sup>٢</sup>. وقال أهل المدينة: لا يحلها لزوجها الأول<sup>٣</sup>

(١) أى امرأته، فلا تفريق بين الزوجين إلا بالموت أو الارتداد و الطلاق مع الاستيقان بذلك.

(٢) وهو يظهر المراد بالأول فى الباب لأنها نكحت زوجا غيره ودخل بها ثم فارقها على ما هو حكم القرآن ﴿ فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ﴾ الآية.

(٣) وسقط لفظ « الأول » من الأصول، وزيد من المدونة. وفى المدونة: قلت لابن القاسم: أرايت لو أن نصرانية تحت مسلم طلقها البتة ثم تزوجها نصراني ثم مات عنها أو طلقها النصراني البتة هل تحل لزوجها الأول أم لا فى قول مالك؟ قال: قال مالك: لا تحل لزوجها الأول بهذا النكاح، قلت: فإن كان هذا النصراني الذى تزوجها بعد هذا المسلم اسلم ثبت على نكاحه؟ قال: قال مالك: نعم يثبت على نكاحه، قلت: فهذا إذا اسلم يثبت على نكاحه وهو أن طلقها قبل أن يسلم لم يجعله مالك نكاحا يحلها به لزوجها الأول؟ قال: نعم، لأنه كان نكاحا فى الشرك لا يحلها لزوجها الأول المسلم الذى طلقها البتة، وهو أن اسلم وهى نصرانية ثبت على نكاحه الذى كان فى الشرك، وإن اسلم جميعا ثبتا على نكاحها الذى كان فى الشرك، وبهذا مضت السنة، قلت: أرايت =

كتاب الحجّة مسلم طلق كتيابة فتزوجت كتيابا فدخل بها ثم طلقها تحل للأول ج - ٤

لأنّ نكاح غير المسلم لا يحصن<sup>١</sup> ولا يمت نكاحا، و طلاقه ليس طلاقا، ولو طلق نصراني نصرانية ثلاثا ثم أسلم لم يكن ذلك طلاقا .

قال محمد: وكيف لم يكن نكاحه نكاحا؟ أ رأيتم لو لم يطلقها حتى أسلمت أ كنتم تفرقون بينهما أو تدعونهما على نكاحهما؟ قيل لهم<sup>٢</sup>: فهذا ترك لقولكم، ينبغي لمن لم يجعل نكاح أهل الكفر نكاحاً أن يقول: إذا أسلموا ينبغي لهم أن يحدوا نكاحاً فان قال هذا قائل فقد خالف السنة لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المهاجرين والأنصار قد أسلموا ولهم نساء أسلمن معهم فلم يؤمروا بتجديد النكاح!! وكيف قلتم إن الطلاق من أهل الكفر في دار الاسلام وحكم الاسلام<sup>٣</sup> لا يكون طلاقا؟ أ رأيتم نصرانيا

= ان اسلم وهي نصرانية فوطئها بعد ما اسلم وقد كان زوجها المسلم طلقها البتة أ يحلها هذا الوطؤ بعد اسلامه ان هو مات عنها او طلقها لزوجها الأول في قول مالك؟ قال: نعم - اهـ . ثم قال بعد اسطر : و سمعت مالكا يقول في المسلم يطلق النصرانية ثم يتزوجها النصراني و يدخل بها : انب ذلك ليس يحلها لزوجها ، قال مالك : لأن نكاحهم ليس بنكاح المسلمين ، قلت : و لم وهم يثبتون على هذا النكاح ان اسلموا؟ قال : قال مالك : هو نكاح ان اسلموا - اهـ .

(١) راجع باب احصان الأمة و اليهودية و النصرانية ، و باب الدعوى في الاحصان ، و باب احصان المرتدة ، و باب في الاحلال ، و باب في نكاح المشركين و أهل الكتاب ، و اسلام احد الزوجين ، و السبي ، و الارتداد من المدونة . و تأمل في العبارة المذكورة قبله تجد بما قال الامام محمد من ان نكاح غير المسلم لا يحصن - الخ .

(٢) كذا في الأصول ، و قد سقط جواب أهل المدينة كما تراه قبل قوله « قيل لهم » و هو قوله « فان قالوا : ندعها على نكاحهما » كما يظهر من المدونة - تأمل .

(٣) كذا في الأصول ، و هو عطف على « دار الاسلام » تحت « في » الجارة - فانهم =

كتاب الحجة مسلم طلق كتابية فتزوجت كتابيا فدخل بها ثم طلقها تحل للأول ج - ٤

= (مزينة للبصيرة من كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله تعالى

وان كان في بعض المزينة خلاف لكن لا تخلو عن الفائدة)

باب نكاح المشرك : قال الشافعي رحمه الله تعالى : فأى مشرك عقد في الشرك نكاحا بأى وجه ما كان العقد و أى امرأة كانت المنكوحة فأسلم متأخر الاسلام من الزوجين والمرأة في عدتها حتى لا تكون العدة منقضية الا وهما مسلمان ، فان كان يصلح للزوج ابتداء نكاحها ساعة اجتمع اسلامهما بحال فالنكاح ثابت ، و لا يكون للزوج فسخه الا باحداث طلاق ، و ان كان لا يصلح للزوج ابتداء نكاحها حين يجتمع اسلامهما بحال فالنكاح في الشرك منفسخ ، فلو جاءت عليها بعد اجتماع اسلامهما مدة يحل بها ابتداء نكاحها لم يحل نكاح الشرك ويحل بابتداء نكاح غيره في الاسلام ، الا ما ذكرنا انه يزيد على اربع من النساء فان ذلك معنى غير هذا ، و لا ينظر الى عقده في الشرك لولى او غير ولى او شهود او غير شهود ، و بأى حال كان يفسد فيها في الاسلام او نكاح محرم او غيره مما عقد الى غير مدة تنقطع بغير الموت ، وسواء في هذا نكاح الحربي والذى والمودع ، وكذلك هم سواء في المهور والطلاق والظهار والايلاء ، ويختلف المعاهد وغيره في أشياء بينها ان شاء الله تعالى - اهـ . و راجع تفريع نكاح اهل الشرك من الأم ، ثم في عدة المشركات قال الشافعي رحمه الله تعالى : و اذا كانت اليهودية او النصرانية تحت المسلم فطلقها او مات عنها فهي في العدة والسكنى والنفقة والاحداد . مثل المسلمة لا خلاف بينهما ، و له عليها الرجعة في العدة كما يكون له على المسلمة ؛ قال : و هكذا المجوسية تحت المجوسى والوثنية تحت الوثنى لأزواجهن عليهن من الرجعة ما لزوج المسلمة و عليهن من العدة والاحداد ما على المسلمة ، لأن حكم الله تعالى على العباد واحد فلا يحل لمسلم اذا تحاكم اليه مشرك ان يحكم له و لا عليه الا بحكم الاسلام ، لقول الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم في المشركين ﴿ فان جاءوك فاحكم بينهم أو أعرض عنهم ﴾ الآية ؛ قال : و القسط حكم الله تعالى الذى انزل =

كتاب الحجّة مسلم طلق كناية فتزوجت كناية ثم فدخل بها طلقها تحل للأول ج - ٤

طلق امرأته ثلاثاً فأبى أن تقرّ معه أتجبرونها<sup>١</sup> على أن يفرقا؟ فإن قلتم: نجبرهما<sup>٢</sup> على ذلك؛ فما تقولون في امرأة نصرانية اختلعت من زوجها بما لها عليه ثم أراد المقام عليها أتجبرونها على أن تقرّ معه وقد أخذ ما لها؟ فإن قلتم: لا يحكم بينهما بشيء؛ وقد كانت أقوى منه وكان لها أهل بيت فنعوها منه ومنعوه منها لجاء مستغيثا بسلطان من المسلمين أينبغي للسلطان

= على نبيه، وقول الله تبارك وتعالى ﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتَوْكَ مِنْ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾ قال: «وَاهْوَاءُهُمْ، يَحْتَمِلُ سَبِيلُهُمْ، فَأَمْرُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَن لَا يَحْكُمَ إِلَّا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْهِ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَحْكُمَ إِلَّا بِحُكْمِ اللَّهِ الْمُنْزَلِ عَلَى نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛ قَالَ: وَإِذَا طَلَّقَ الْمُسْلِمُ النَّصْرَانِيَّةَ ثَلَاثًا فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَتَكَلَّحَتْ نَصْرَانِيًّا فَأَصَابَهَا إِحْلَاهَا ذَلِكَ لِزَوْجِهَا الْمُسْلِمِ وَيَحْصِنُهَا لِأَنَّهُ زَوْجٌ يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ وَمِنْ سُنَّتِهِ أَنْ لَا يَرَجِمَ إِلَّا مُحْصَنًا فَلَوْ كَانَتْ أَصَابَةُ الَّذِي لَا تَحْصِنُ الْمَرْأَةَ لَمْ يَرَجِمْهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، وَإِذَا أَحْصَنَهَا إِحْلَاهَا مَعَ إِحْلَالِهَا لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ وَأَنَّهُ زَوْجٌ نَكَحَهَا - أَتَمَّ. وَمَنْ هُنَا أَدْفَعَ مَا تَقَوَّاهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ وَعَلَيْهِ أَتَمُّ.

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ، وَفِي الْهِنْدِيَّةِ بِالْمَثْنِ، وَالصَّوَابُ مَا فِي الْأَصْلِ «أَتَجْبِرُونَهَا، بِضَمِّيرِ التَّأْنِيثِ - كَمَا لَا يَخْفَى.

(٢) كَذَا فِي الْأَصُولِ وَهُوَ خَطَأٌ، وَالصَّوَابُ عِنْدِي «أَنْ تَقْرَ مَعَهُ» أَوْ «أَنْ يَقْرَأَ عَلَى النِّكَاحِ» تَأْمَلْ.

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ بِضَمِّيرِ التَّثْنِيَةِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الصَّوَابَ بِضَمِّيرِ التَّأْنِيثِ الْوَاحِدَةِ.

كتاب الحجّة مسلم طلق كتابية فتزوجت كتابيا فدخل بها ثم طلقها تحل للأول ج - ٤

أن لا يتعرض لها؟ فان قلتم: نعم. ينبغي أن لا يتعرض لها؛<sup>١</sup> فينبغي أن تقولوا<sup>٢</sup>: لا يعرض<sup>٣</sup> السلطان أيضا لها وإن كان لم يطلق ولم تتخلع<sup>٤</sup> فثمنته<sup>٥</sup> نفسها! فهذا مما لا يجوز أن يخلى<sup>٦</sup> بين أهل الذمة يظلم بعضهم بعضا، إنما هذه المرأة من إحدى امرأتين، فان كانت امرأته فليس ينبغي للسلطان أن يدعها وأهل بيتها يظلمونه ويقهرونها، وإن كانت ليست له بأمرأة<sup>٧</sup> وهو أقوى منها فليس ينبغي للسلطان<sup>٨</sup> أن يقهرها ويظلمها<sup>٩</sup>؛ وقد بلغنا في طلاق أهل الشرك أنه كان يقال «لم يزد الإسلام إلا شدة».

أخبرنا محمد قال... إسماعيل بن عياش<sup>١٠</sup> قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله<sup>١١</sup> ابن حمزة بن صهيب<sup>١٢</sup> صاحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الشعبي قال:

- (١-١) كذا في الأصل، وفي الهندية «فينبغي في قولكم».
- (٢) كذا في الأصول، والصحيح «لا يتعرض»، كما في نظائره المتقدمة.
- (٣) كذا في الهندية وهو الصواب، وكان في الأصل «ولم تتخلع» وهو ليس بصواب.
- (٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «فثمنت» وهو راجع عندى، أى فثمنت نفسها منه.
- (٥) بصيغة المعلوم، والضمير راجع إلى «السلطان» ويمكن أن يكون بصيغة المجهول - تأمل.
- (٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «امرأة».
- (٧-٧) كذا في الأصل، وفي الهندية «أن يدعه لغيرها» ويظلمها.
- (٨) مضى في أبواب كثيرة من قبل.
- (٩) وفي الأصول «عبد الله» والصواب «عبيد الله» مصغرا.

(١٠) كذا في الأصل، وفي الهندية «مسبب» مكان «صهيب» وهو مصحف، والصواب على ما في التهذيب: عبد العزيز بن عبيد الله (مصغرا) بن حمزة بن صهيب بن سنان الحمصي، روى عن نافع وابن المنكدر ومحمد بن عمرو بن علقمة ومجاهد وعون بن

كتاب الحجّة مسلم طلق كتابه فتزوجت كتابيا فدخل بها ثم طلقها تحل للأول ج - ٤  
إذا طلق اليهودى أو النصرانى أو آلى أو ظاهر و أسلم فانه يؤخذ بذلك كله ،  
فان الاسلام لا يزيده إلا شدة ' .

== عبد الله بن عتبة وشهر بن حوشب و نعيم المجر - و قيل بينهما وهب بن كيسان -  
و الحكم بن عتيبة و عباد بن نسي و القاسم بن عبد الرحمن و غيرهم ، و عنه اسمعيل بن  
عياش ، قال الأثرم عن احمد : كنت اظن انه مجهول حتى سألت عنه بمحصر فاذا هو  
عندهم معروف ، و لا اعلم احدا روى عنه غير اسمعيل . و قال الدورى عن ابن معين :  
ضعيف الحديث لم يحدث عنه غير اسمعيل ، و قال ابو زرعة : مضطرب الحديث واهى  
الحديث يروى عن اهل الكوفة و المدينة و لم يرو عنه غير اسمعيل و هو عندى عجيب  
ضعيف منكر الحديث ينكر حديثه يروى احاديث مناكير و يروى احاديث حسنا ،  
و قال الجوزجاني : غير محمود فى الحديث ، و قال ابو داود : ليس بشيء ، و قال النسائي :  
ليس بثقة و لا يكتب حديثه ، روى له ابن ماجه حديثا واحدا فى ترجمة السائب بن  
خباب ؛ قلت : و ذكر البخارى له اثرا و لكن لم يسمه ، قال فى الأذان : و يذكر عن  
بلال انه جعل اصبعيه فى اذنيه ؛ و هو اخرجه سعيد بن منصور عن اسمعيل بن عياش  
عن عبد العزيز هذا عن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن بلال ، و قال الدارقطني :  
جهل متروك - انتهى . و ذكره الذهبي فى الميزان و قال : ضعفه ابو حاتم و ابن  
معين و ابن المدينى ، و ما روى عنه غير اسمعيل بن عياش - اه .

(١) هذا الأثر رواه الامام محمد عن ابراهيم فى كتاب الآثار بسند قوى فلا بهنر  
الكلام فى عبد العزيز المذكور ، قال محمد فى باب النصرانى و اليهودى و المجوسى يطلقون  
نساءهم : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم فى اليهودى و النصرانى و المجوسى  
يطلقون نساءهم ثم يسلبون قال : هم على طلاقهم لم يردهم الاسلام الا شدة ، قال محمد :  
و به تأخذ و هو قول ابى حنيفة رضى الله عنه - انتهى . و صح عن عطاء و عمرو بن  
دينار و فراس الهمداني و الزهرى و الثخفى و حماد بن ابى سليمان اجازة طلاق ==

كتاب الحجة تطلق أو يموت عنها فترضع ولدها ثم تطلب الأجر ج - ٤

## باب المرأة تطلق أو يموت عنها زوجها فترضع ولدها ثم تطلب أجر رضاعها بعد ذلك

محمد قال: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المرأة تطلق أو يموت عنها

= المشرک، و هو قول الأوزاعي و أبي حنيفة و الشافعی و اصحابهما - كما في المحلى؛  
و قد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن دينار قال: لقد طلق رجال نساء  
في الجاهلية ثم جاء الاسلام فما رجعن الى أزواجهن - اهـ . و اعترض عليه ابن حزم  
بأنه مرسل فلا حجة فيه، و انت تعلم ان المرسل حجة عند جماهير المحدثين و الفقهاء  
الذين كانوا قبل ابن حزم؛ ثم قال: و أين عمرو بن دينار من الجاهلية؟ قلت: عمرو  
ابن دينار تابعي جليل روى عن ابن عباس و ابن عمر و ابن عمرو بن العاص و أبي هريرة  
و جابر بن عبد الله و أبي الطفيل و السائب بن يزيد و غيرهم، فالأغلب انه سمع ذلك  
من الصحابة رضي الله عنهم، و هو اثبت من قتادة انص للحديث كما قال الزهري،  
واقفه من عطاء و طاوس و مجاهد و الزهري و غيرهم كما صرحوا به في كتب الرجال،  
وهو ثقة ثقة ثقة، ثبت صدوق حجة، مفتي زمانه، لا يكذب على الصحابة رضي الله عنهم،  
و عدم عليه لا يكون حجة على غيره؛ ثم قال: ثانيها انه ليس فيه ان رسول الله  
صلى الله عليه و سلم منع من ذلك - اهـ؛ هذا عجيب جدا فانه صلى الله عليه و سلم اذا  
منع من ذلك لنقل و قالوا بعدم جوازه، و اذا لم يمنع طلاقهم فالظاهر انه اقرهم على ذلك  
بخلاف طلاقهم على نساءهم! و عدم وصول النقل الى ابن حزم لا يدل على عدمه - كما  
لا يخفى . ثم قال: و ثالثها اننا لم نمنع نحن من ان يكون قوم رأوا ان ذلك نافذ  
و لا حجة في ذلك الا ان يعلمه عليه الصلاة و السلام فيقرة - اهـ؛ كيف لا يكون حجة  
اذا لم يمنع من ذلك صلى الله عليه و سلم؟ و عدم علم ابن حزم لا يكون حجة، كيف  
و قد قال بذلك التابعون و هم اقرب عهد الصحابة من ابن حزم .

(١) كذا في الهندية، و قوله «بعد ذلك» لم يذكر في الأصل - ف .

كتاب الحجة : تطلق او يموت عنها فترضع ولدها ثم تطلب الأجر ج - ٤

زوجها فترضع ولدها. ثم تطلب أجر رضاعها بعد ذلك : لأنه لا شيء لها لأنه<sup>١</sup> لم تطلبه أى بعد ما أرضعت . وقال أهل المدينة : إنما يعلم ما أرادت من ذلك بما ينتهى الأيام من أمرها الذى آجرت به اثبات<sup>٢</sup> أجر رضاعها والمشاركة فيه ، فإن كان<sup>٣</sup> فأخبرها بذلك لغية من زوجها عنها أو تفرق من الورثة، إن كان زوجها ميتا أو غيبة وصى<sup>٤</sup> ، فإن جاءت بعد العذر<sup>٥</sup> تعذر به أعطيت حقها ، فإن كان ذلك منها على وجه الإبطال والترك لم نر لها شيئا .

وقال محمد : لئن كان أجر الرضاع لها واجبا لا يبطله تركها عليه لأن من كان حقه واجبا فترك طلبه لم يبطل ذلك حقه حتى يقول بلسانه قد تركته وأبرأت صاحبي منه ؛ وكيف أوجبتم للتي غاب زوجها أو مات وتفرقت الورثة فالوصى<sup>٦</sup> أجر الرضاع ولم توجبه الأخرى ؟ قالوا : لأن تلك الأخرى كان لها عذر حين غاب زوجها وتفرقت الورثة عنها<sup>٧</sup>

(١) كذا في الأصول بالتذكير ، و الأولى «لأنها» بالتأنيث - كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصول ، ولعل في العبارة خلا وسقطا . والمسألة في ج ٢ ص ٢٩٤ و

٢٩٥ من المدونة ، و راجع ج ٣ ص ٤١٢ و ٤١٣ من المدونة في مسائل الاجارة .

(٣) كذا في الأصول بالتذكير ، ولعل الضمير راجع الى «الاثبات» او «الأجر» ،

وان كانت «المشاركة» قريبة منه - فافهم .

(٤) كذا في الأصول ، وتأمل فيه بأنه بالاضافة الى وصى او بدونها .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب «بالعذر» لأن المقام يقتضيه .

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهندية «و للوصى» باللام الجارة وعندى بدون اللام

عطف على الورثة .

(٧) كذا في الأصل ، و لفظ «عنها» ساقط من الهندية .



كتاب الحجة تطلق أو يموت عنها فترضع ولدها ثم تطلب الأجر ج - ٤

(و الوصي، قيل لهم: أما كانت تقدر أن تأتى السلطان فترفع أمرها إليه وتذكر شأنها وطلبها الأجر للرضاع أو تشهد<sup>١</sup> على ذلك؟ لأن كانت التي غاب زوجها وتفرقت الورثة والوصى عنها<sup>٢</sup>) يجب لها أجر الرضاع ما ينبغي أن تحرم الأخرى، ولأن بطل حق الأخرى ما يجب حق هذه لأنها قد كانت تقدر أن ترفع أمرها إلى السلطان، ولكن الأمر في هذا أنه لا رضاع<sup>٣</sup>

(١) وفي الأصل الهندي «يشهد» بالياء التحتانية، وذلك إشارة إلى الطلب أو أجر الرضاع.

(٢) كذا في الهندية، وما بين القوسين ساقط من الأصل.

(٣) وفي الدر المختار: وليس على أمه أرضاعه قضاء بل ديانة، إلا إذا تعينت فتجبر، كما مر في الحضانة - اهـ. قال السيد ابن عابدين: قوله «إلا إذا تعينت» بأن لم يجد الأب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيرها، وهذا هو الأصح وعليها الفتوى، غانية ومجتبي وهو الأصوب - فتح، وظاهر الكنز أنها لا تجبر وإن تعينت لتغذيه بالدهن وغيره، وفي الزيلعي وغيره أنه ظاهر الرواية، وبالأول جزم في الهداية، وتاممه في البحر وفيه عن الخانية: وإن لم يكن للأب ولا للولد مال تجبر الأم على أرضاعه عند الكل - اهـ، قال: فحل الخلاف عند قدرة الأب بالمال، قال الرملي: وما في الخانية نقله الزيلعي عن الخصاف وزاد عليه قوله: وتجعل الأجرة ديناً على الأب - اهـ، قلت: ومثله في المجمع؛ وبه علم أنه لا منافاة بين إجبارها ولزوم الأجرة لها خلافاً لما قدمه في الحضانة عن الجوهرة - اهـ؛ لا يستأجر الأب أمه لو منكوحه ولو من مال الصغير خلافاً للذخيرة والمجتبي، أو معتدة رجعي، وجاز في البائن في الأصح - جوهرة، كاستئجار منكوحته لولده من غيرها - اهـ الدر المختار. وعلل في الهداية بأن الارضاع مستحق عليها ديانة بقوله تعالى ﴿والوالدات يرضعن أولادهن﴾ فلا يجوز أخذ الأجر عليه، واعترضه في الفتح بجواز أخذ الأجرة بعد انقضاء العدة مع أن الوجوب في الآية يشمل ما قبل العدة وما بعدها، ثم قال: والحق أنه تعالى =

كتاب الحجة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

لها حتى تشارط عليه، فإذا شورت<sup>١</sup> عليه وقد أبانها زوجها أو مات عنها وجب لها ما شورت<sup>١</sup> عليه وما يبطل حقوق المسلمين بكفهم عنها ولا يتركهم<sup>٢</sup> الخصومة فيها .

باب طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك  
قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في المريض يطلق امرأته البتة  
ثم يموت من مرضه ذلك: إن مات وهي في العدة ورثته<sup>٣</sup>، وإن

= ارجه عليها مقيداً بإيجاب رزقها على الأب بقوله تعالى ﴿وعلى المولود له رزقهن﴾  
ففي حال الزوجية و العدة هو قائم برزقها بخلاف ما بعدهما فيقوم الأجر مقامه - اهـ .  
قلت: وتحقيقه ان فعل الارضاع واجب عليها ومؤنته على الأب لأنها من جملة نفقة  
الولد في حال الزوجية و العدة هو قائم بتلك المؤنة لا بعد البيونة فتجب عليه بعدها  
و ان وجب على الأم ارضاعه لقوله تعالى ﴿لا تضار والدته بولدها﴾ فان إلزامها  
بارضاعه بجانب مع عجزها و انقطاع نفقتها عن الأب مضارة لها فساغ لها اخذ الأجرة  
بعد البيونة لأنها لا تجبر على ارضاعه قضاء، و امتناعها عن ارضاعه مع وفور  
شفقتها عليه دليل حاجتها، و لا يستغنى الأب عن ارضاعه عند غيرها فكونه عند أمه  
بالأجرة انفع له و لها، الا ان توجد متبرعة فتكون أولى دفعا للمضارة عن الأب ايضا -  
اهـ . و ابن حزم قائل بالاجبار، و لم يرد في نص من النصوص اجبار الأم على ذلك،  
و ما ذكره لا يدل عليه .

(١) كذا في الأصول، و الراجح «شارطت» ليناسب بقوله «حتى تشارط عليه» فافهم .  
(٢) قوله «يتركهم» كذا في الأصل اي بالبساء الجارة . و في الهندية «تركهم»  
وكلاهما صحيح كما لا يخفى .

(٣) هذه مسألة طلاق الفار زوجته في الدر المختار: (من غالب حاله الهلاك بمرض  
او غيره بأن اضناه مرض عجزه عن اقامة مصالحه خارج البيت) هو الأصح كعجز =  
انقضت

كتاب الحجة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

انقضت<sup>١</sup> أو لم يكن دخل بها حتى طلقها لم ترث شيئاً لأنها قد حلت للأزواج فكيف ترث زوجها وهي تحت غيره<sup>٢</sup> . وقال أهل المدينة : لها الميراث

== الفقيه عن الاتيان الى المسجد وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه ، وفي حقها ان تعجز عن مصالحها داخله - كما في البرازية ، ومفاده انها لو قدرت على نحو الطبخ دون صعود السطح لم تكن مريضة ، قال في النهر : وهو الظاهر ؛ قلت : وفي آخر وصايا المجتبي : المرض المعتبر المضني المبيح لصلاته قاعدا والمقعد والمفلوج والمسلول اذا تطاول ولم يقعه في الفراش كالصحيح ثم رمز شح حد التطاول سنة - انتهى ؛ وفي الفتية : المفلوج والمسلول والمقعد ما دام يزداد كالمريض ؛ (أو بارز رجلا اقوى) منه (أو قدم ليقول من قصاص أو رجم) أو بقي على لوح من السفينة أو أقرسه سبع و بقي في فيه (فار بالطلاق) و (لا يصح تبرعه الا من الثلث ، فلو أبانها) وهي من أهل الميراث علم بأهليتها ام لا كان اسلمت أو اعتقت ولم يعلم (طائفاً) بلارضائها ، فلو أكره أو رضيت لم ترث ، ولو أكرهت على رضاها أو جامعها ابنه مكرهه ورثت (و هو كذلك) بذلك الحال (ومات) فيه ، فلو صح ثم مات في عدتها لم ترث (بذلك السبب) موته أو بغيره كان يقتل المريض أو يموت بجهة أخرى في العدة للدخولة (ورثت هي) منه لا هو ، منها لرضاء باسقاطه حقه ، وعند أحمد ترث بعد العدة ما لم تزوج بآخر (وكذا) ترث (طالبة رجعية) وطلاق فقط (طلقت) بائناً (أو ثلاثاً) لأن الرجعي لا يزيل النكاح حتى حل وطؤها ، ويتوارثان في العدة مطلقاً ، وتكفي اهليتها للارث وقت الموت بخلاف البائن - انتهى ج ٢ ص ٨٠٤ الى ص ٨٠٨ بهامش رد المحتار .

- (١) اي عدتها ، ثم مات لم ترث لأنها صارت اجنبية ، وكذا لا ترثه اذا لم يدخل بها فطلقها في المرض ثم مات فانه ليست عليها العدة فصارت اجنبية فلا ترثه .
- (٢) حل لها الزوج بعد انقضاء العدة أو عدم العدة أو تزوجت غيره فكيف ترث =

كتاب الحجة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

في ذلك كله وإن نكحت قبل موته زوجا وإن كان لم يدخل بها .

== وقد انقضت العدة وعند الموت كانت اجنية و الاجنية لا تترك ؟ وهذا ظاهر جدا ، وهو قول الشعبي و ابن سيرين و شريح و النخعي و الحارث العكلي و حماد بن ابي سليمان ، و روى عن ربيعة و طاوس و الليث بن سعد و سفيان الثوري و الأوزاعي و ابن شبرمة و ابي حنيفة و اصحابه - كما في المحلى ، و الآثار في ذلك كثيرة ستأتى في الباب . (١) في موطأ مالك انه سمع ابن شهاب يقول : اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا و هو مريض فانها ترثه ، قال مالك : و ان طلقها و هو مريض قبل ان يدخل بها فلها نصف الصداق و لها الميراث و لا عدة عليها ، و ان دخل بها ثم طلقها فلها المهر كله و الميراث ، و البكر و الثيب في هذا عندنا سواء - انتهى . و قال ابن حزم : و قول عاشر رويناه من طريق ابن وهب اخبرني رجال من اهل العلم ان ربيعة قال في المطلقة ثلاثا في المرض : ترثه و ان نكحت بعده عشرة ازواج ، و بهذا يقول مالك و من قبله ، و روى ايضا عن الليث بن سعد ، و قال مالك : ان طلقها مريضا قبل الدخول بها فلها الميراث و لها نصف الصداق و لا عدة عليها ، و قال : ان خيرهما و هو مريض فاختارت نفسها فطلقت ثلاثا او اختلعت منه و هو مريض ثم مات من مرضه فانها ترثه ، قال : وكذلك لو حلف بطلاقها ثلاثا ان دخلت دار فلان و هو صحيح فتمعدت دخول تلك الدار فطلقت ثلاثا او مات من مرضه فانها ترثه ، قال : وكذلك من قال و هو صحيح « اذا قدم ابى فانت طالق ثلاثا » فقدم ابوه و هو مريض فطلقت ثلاثا ثم مات هو فانها ترثه ، قال : و من قاتل في الزحف او حبس للقتل فطلق امرأته ثلاثا فانها ترثه ، قال : و المحصور ان طلق ثلاثا لم ترثه ، قال : فلو ارتد و هو مريض لم ترثه - انتهى . و راجع ج ٢ ص ١٣٢ و ١٣٣ من المدونة فان فيها تفصيلا للسائل و توضيحا لها . من باب طلاق المريض و ما يتعلق بهذا المقام من الكتاب ، فهو : قلت : أ رأيت اذا طلق رجل امرأته و هو مريض قبل البناء منها ؟ قال : قال مالك : لها نصف الصداق و لها ==

كتاب الحجّة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

وقد قال غير أهل المدينة من الحجاز: تراث وإن انقضت عدتها ما لم تزوج، فإذا تزوجت فلا ميراث لها . وهذا قول أهل مكة<sup>١</sup> .

= الميراث إن مات من مرضه ذلك، قلت: فهل يكون على هذه عدة الوفاة أو عدة الطلاق؟ قال: قال مالك: لا عدة عليها لا عدة وفاة ولا عدة طلاق، قال: قال مالك: وإن طلقها طلاقاً بائناً وهو مريض وقد دخل بها كان عليها عدة الطلاق ولها الميراث، وإن كان طلاقاً يملك رجعتها فمات في عدتها من الطلاق انتقلت إلى عدة الوفاة، وإن انقضت عدتها من الطلاق قبل أن يهلك فهلك بعد ذلك فلها الميراث ولا عدة عليها من الوفاة، قلت: هل تراث امرأة أزواجاً كلهم طلقها في مرضه ثم تزوج زوجها والذين طلقوها كلهم أحياء ثم ماتوا من قبل أن يصحوا من مرضهم ذلك وهي تحت زوج أئورثها من جميعهم أم لا في قول مالك؟ قال: لها الميراث من جميعهم، قال مالك: وكذلك لو طلقها واحدة البتة وهو مريض وتزوجت أزواجاً بعد ذلك كلهم يطلقها ورثت الأول إذا مات من مرضه ذلك - اهـ . وفيها مسائل أخرى من الفروع فراجعها، والآثار المذكورة في باب آخر من طلاق المريض بعده .

(١) قد ذكر ابن حزم في المحلى أحد عشر قولاً في المسألة: وقول سابع من قال: تراثه بعد العدة ما لم تزوج، فكما نا محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن عبد الله بن عبد البصير نا قاسم بن اصنبح نا محمد بن عبد السلام الخشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن حبيب بن ابي ثابت عن شيخ من قريش عن ابي بن كعب فيمن طلق امرأته ثلاثاً في مرضه قال: لا ازال اورثها منه حتى يبرأ أو تزوج أو تمكث سنة - أو قال: ولو مكثت سنة، ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء: الرجل يطلق امرأته مريضاً ثم يموت من وجهه ذلك؟ قال عطاء: تراثه وإن انقضت عدتها منه إذا مات في مرضه ذلك ما لم تنكح، ومن طريق ابي عبيد نا يزيد بن هارون عن اسمعيل بن ابي خالد عن الشعبي في التي يطلقها وهو مريض قال: تراثه وإن =

كتاب الحجة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

وقال محمد بن الحسن: القول ما قال أبو حنيفة، وهو قول أهل العراق<sup>١</sup>؛ ألا ترى أن المرأة إذا انقضت عدتها خرجت من ملك زوجها في كل حال من حالاتها فصارت لا يقع عليها طلاقه ولا يثبت نسب ولدها فكيف ترث في قول أهل المدينة في كل حال من حالاتها التي طلقها أيضا وهي تحت زوج غيره؟ أرايتم لو تزوجت قبل موت الأول فرض شهراً ثم طلقها أيضا قبل أن يدخل بها ثم تزوجت آخر فرض ثم طلقها قبل أن يدخل بها ثم مات الأول أفترته وقد ورثت زوجين بعده؟ ينبغي في قولكم أن ترث ثلاثة أزواج<sup>١</sup> وكيف يستقيم هذا في السنة أن ترث المرأة الواحدة ثلاثة أزواج أو أربعة أو أكثر من ذلك بما لا يوافق عندنا الكتاب

= كان إلى سنتين ما لم تزوج، وقال أبو عبيد: وسمعت أبا يوسف القاضي يقول عن ابن أبي ليلى إنه قال في المطلقة في المرض: ترثه ما لم تزوج، وهو قول شريك القاضي وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبي عبيد - انتهى - وسبق من الدر المختار: وعند أحمد ترث بعد العدة ما لم تزوج بآخر - اهـ - وفي رد المختار: وعن مالك وإن تزوجت بأزواج، وعند الشافعي لا ترث المختلة والمطلقة ثلاثاً، وغيرهما ترث لأن الكنايات عنده راجع، در منق - اهـ .

(١) قال في المحلى: وقول ثامن وهو لمن قال: إنها لا ترثه إلا ما دامت في العدة، وإنها تنتقل إلى عدة الوفاة، وقاله أيضاً بعض من ورثها بعد العدة كما روينا من طريق أبي عبيد نايحي بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه عن الشعبي قال باب من الطلاق: جسيم إذا ورثت المرأة اعتدت ترثه ما لم تسكح قبل موته فإذا ورثته اعتدت أربعة أشهر وعشراً، ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: إذا طلق الرجل امرأته وهو مريض فمات ورثته واستأنفت العدة أربعة أشهر وعشراً، ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أنه قال: إذا طلق الرجل =

كتاب الحجة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

والسنة ١ مع ما جاءت في ذلك من ' الآثار النكثيرة المعروفة :

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي في الرجل يطلق امرأته ثلاثا وهو مريض قال : إن تنقض عدتها قبل أن يموت فلا ميراث لها<sup>١</sup> . قال محمد : فقلت لأبي حنيفة : ما تقول في العدة ؟ قال :

= امرأته وهو مريض فإنها تكون على أقصى العدتين أن كانت على أربعة أشهر وعشرا أكثر من حصيتها أخذت بالأربعة الأشهر والعشر ، وإن كان الحيض أكثر أخذت بالحيض ؛ قال أبو محمد : وهذا قول أبي حنيفة ومحمد بن الحسن ، وقال أبو يوسف : تنادي على الحيض فقط ولا تنتقل إلى عدة الوفاة - انتهى . وسيأتي بعد ذلك في الكتاب من أنها بعد الأجلين ، وما اعترض ابن حزم - على الحنفين من التناقض في قولهم في المسائل لم يفهم الفرق في ما بينها من الوجوه التي جرت فيها فقال من غير تدبر و تفكر في العلل - هذا .

(١) كذا في الهندية ، ولم يذكر حرف ' من ' في الأصل - ف .

(٢) رواه الإمام محمد في كتاب الآثار ، قال في باب من طلق في مرضه قبل أن يدخل بها أو بعد ما دخل بها : محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في مريض طلق امرأته فأت قبل أن تنقض عدتها : أنها ترثه وتعد عدة المتوفى عنها زوجها ، قال محمد : وبه نأخذ ، إذا كان طلاقا يملك الرجعة فإن كان الطلاق بائنا فملها من العدة بعد الأجلين من ثلاث حيض من يوم طلق ومن أربعة أشهر وعشرا من يوم مات ، وهو قول أبي حنيفة ؛ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : إذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وهو مريض ولم يدخل بها فلها نصف الصداق ولا ميراث لها ولا عدة عليها ، قال محمد : وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة ؛ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في رجل طلق امرأته واحدة أو اثنتين أنها يتوارثان ما كانت في عدة وتستقبل عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا =

كتاب الحجة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

أبعد الأجلين . وهو قول محمد : أبعد الأجلين من أربعة أشهر وعشرا ،  
= فإن طلقها ثلاثا في الصحة ثم مات فعدتها عدة المطلقة ثلاث حيض ، قال محمد :  
وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة ؛ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم  
قال : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا في مرض فإن مات من مرضه ذلك قبل أن ينقض  
عدتها ورثت واعتدت عدة المتوفى عنها زوجها ، وإن انقضت عدتها قبل أن يموت  
لم ترثه ولم يكن عليها عدة ، قال محمد : وبهذا كله نأخذ إلا في خصلة واحدة . إذا ورثت  
اعتدت أبعد الأجلين كما وصفت لك ، وهو قول أبي حنيفة ؛ محمد قال أخبرنا أبو حنيفة  
عن حماد عن إبراهيم قال : إذا اختلعت المرأة من زوجها وهو مريض فمات من مرضه  
فلا ميراث لها ، قال محمد : وبه نأخذ لأنها هي التي طلبت ذلك من زوجها ، وهو قول  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى .

(١) فمن أبانها في مرضه بغير رضاها بحيث صار فارا ومات في عدتها بأن لم تحصن  
ثلاثا قبل موته فعدتها أبعد الأجلين عندهما ، خلافا لأبي يوسف لأنه وإن انقطع  
النكاح بالطلاق حقيقة لكنه باق حكما في حق الإرث فيجمع بين عدة الطلاق والوفاة  
احتياطا - وتأممه في الفتح ؛ قلت : وهو صريح في أنه لو طلقها في مرضه برضاها بحيث  
لم يضر فارا تعتد عدة الطلاق فقط ، وهي واقعة الفتوى فلتحفظ ، وخرج أيضا  
ما لو طلقها بائنا في صحته ثم مات لا تنتقل عدتها ولا ترث اتفاقا ، صرح به في الفتح لأنه  
ليس فارا - أم رد المختار . وقيد بالبائن لأن المطلقة الرجعية ما للوت إجماعا الدر المختار .  
قال العلامة السيد ابن عابدين : حاصل المسألة أن الزوج إذا طلق زوجته طلاقا رجعيا  
في صحته أو مرضه ودخلت في عدة الطلاق ثم مات وعدة باقية تنتقل عدتها إلى عدة  
الموت إجماعا لأنها حينئذ زوجته وترث منه ، وأما إذا كانت منهضة لم تسكن زوجها  
فلا يجب عليها بموته شيء ولا ترثه ، وكذا لو طلقها بائنا في صحته ثم مات في عدتها  
كما مر ؛ ثم لا يخفى أن امرأة الفار هي التي طلقها بائنا في مرضه ومات في عدتها ، فلو كان  
رجعيا لم يكن كذلك - انتهى . ثم اعترض على قول المصنف وإجاب عنه بالمساحة فراجع .



كتاب الحجّة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

وما بقي من عدة الحيض منذ طلق<sup>١</sup> .

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : إذا طلق الرجل امرأته واحدة أو اثنتين أو ثلاثا وهو مريض ولم يكن دخل بها فلها نصف الصداق ، ولا ميراث لها ولا عدة عليها<sup>٢</sup>

محمد قال : أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب<sup>٣</sup> عن مطرف بن طريف<sup>٤</sup> عن الشعبي<sup>٥</sup> قال : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا وهو مريض ورثته ما دامت في عدتها لأنه فارّ من كتاب الله ، فإذا مضت العدة فلا ميراث لها .

أخبرنا هشيم بن بشير السلي<sup>٦</sup> قال أخبرنا المغيرة الضبي<sup>٧</sup> عن إبراهيم النخعي<sup>٨</sup>

(١) أي من وقت الطلاق .

(٢) أخرجه الامام محمد أيضا في كتاب الآثار - كما سبق .

(٣) سبقوا فيما مر .

(٤) هو من رجال الستة ، ثقة ثبت حافظ متقن ، روى عن خلق ، و روى عنه خلق كمالك وشعبة والثوري وهم اكبر منه ، ولد سنة اربع او خمس ومائة ، ومات سنة ثلاث وثمانين ومائة وفيها ارضه غير واحد ، وقد اثنى عليه الأئمة والحفاظ ، وذكر الحفاظ ترجمته في خمس صفحات من تهذيب التهذيب ، ولعل ترجمته قد سبقت فيما قبل . قلت : بل سبقت يقينا - ف .

(٥) قد سقط شرح القاضي من السند ، وقد رواه الامام محمد رحمه الله تعالى في الموطأ متصلا ، قال محمد رحمه الله بعد رواية اثر عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه في تطلقه تماضر من طريق مالك عن الزهري عن طلحة بن عبيد الله بن عوف - الخ : يرثه ما دمن في العدة ، فإذا انقضت العدة قبل ان يموت فلا ميراث له ، وكذلك ذكر هشيم بن بشير عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي عن شريح ان عمر بن الخطاب كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاثا وهو مريض ان : ورثها ما دامت في عدتها فإذا انقضت =

## كتاب الحجّة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

== العدة فلا ميراث لها ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى و العامة من فقهاءنا - انتهى . قال البيهقي في السنن الكبرى : قال الشافعي و قال غيرهم : ترثه ما لم تنقض العدة ، و رواه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بإسناد لا يثبت مثله عند أهل الحديث . ثم ذكر البيهقي من طريق سفيان عن المغيرة عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في الذي طلق امرأته و هو مريض قال : ترثه في العدة و لا يرثها ؛ و هذا منقطع و لم يسمعه مغيرة من إبراهيم إنما قال : ذكر ذلك عبيدة عن إبراهيم عن عمر ، و عبيدة الضبي ضعيف ، و لم يرفعه عبيدة الى عمر في رواية يحيى القطان عنه إنما ذكره عن إبراهيم و الشعبي عن شريح ليس فيه عمر رضي الله عنه - انتهى . قلت : و أنت تعلم ما فيه من العصبية المذهبي فان مراسيل النخعي حجة كما أقر هو بنفسه في مواضع من السنن ، و المغيرة بن مقسم الضبي مكثّر عن إبراهيم ، و ان عبيدة ان ضعف فلا ضير لأنه من رجال أبي دارود و الترمذي و ابن ماجه روي عنه الكبراء شعبة و الثوري و وكيع و هشيم و غيرهم ، و المغيرة بن مقسم من رجال الستة ، و الأثر ليس موقوفا بثبوته على عبيدة بل ثبت من طرق صحيحة ، قال في الجواهر النقي بعد ما نقله : قلت : و في مصنف ابن أبي شيبة : ثنا جرير بن عبد الحميد عن مغيرة عن إبراهيم عن شريح قال : اتاني عروة البارقي من عند عمر بن الخطاب في الرجل يطلق امرأته ثلاثا في مرضه : أنها ترثه ما دامت في العدة و لا يرثها ؛ قال ابن حزم : و إنما يصح من هذا الطريق ؛ و قال ابن أبي شيبة : ثنا يزيد بن هارون أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت في المطلقة ثلاثا و هو مريض : ترثه ما دامت في العدة ؛ و قال ابنه : ثنا عباد بن العوام عن أشعث عن الشعبي أن أم البنين ابنة عينة بن حصن كانت تحت عثمان بن عفان فلما حصر طلقها ، و قد كان أرسل إليها يشتري منها ثمنها فأبى فلما قتل أنت عليا فذكرت ذلك له فقال : تركها حتى اذا أشرف على الموت طلقها فورثها ؛ و هذا السند رجاله على شرط مسلم ، ثم حكى البيهقي عن الشافعي

## كتاب الحجة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

= انه قال: لا ترث، قال الربيع، وهو قول ابن الزبير وعبد الرحمن طلقها على انها لا ترثه، قلت: وقد روى عن ابن الزبير ما ظاهره انه وافق الجماعة على التوريث فقد ذكر ابن حزم عن الحجاج بن ارطاة عن ابن ابي مليكة عن ابن الزبير انه قال: لو لا ان عثمان ورثها لم ار لمطلقة ميراثا، و روى ايضا عن عبد الرحمن بن عوف ما يدل ظاهره على موافقه لعثمان في ذلك، وهو ان ابن عساكر اخرج في تاريخه من حديث هشام بن عروة عن عبد الرحمن انه طلق امرأته في مرضه فقال له عثمان: اما انك ان مات ورثتها، فقال له عبد الرحمن: اما اني لا اجهل ذلك ولكن كانت على يمين؛ فمات فورثها منه عثمان؛ قال ابن حزم: وروينا من طريق حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن ابيه ان عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته ثلاثا في مرضه فقال له عثمان: لئن مت لأورثتها منك، فقال: قد علمت، فمات في عدتها فورثها عثمان؛ وفي الاستذكار: روى عن عمر وعلى في المطلق ثلاثا وهو مريض انها ترثه ان مات في مرضه ذلك، وروى مثله عن عائشة، ولا اعلم لهم مخالفا من الصحابة، وجمهور علماء المسلمين وافقوا الصحابة الا طائفة وافقوا ابن الزبير في ان لا ترث مبتوتة بحال، وعند ابن حنبل ترثه بعد العدة ما لم تتزوج، وعن مالك ترثه بعد العدة ولو تزوجت ازواجا - انتهى - وما قال اصحابنا من انها ترثه بشرط قيام العدة هو قول عمر وعلى وابن عمر وابن مسعود وابي بن كعب وعائشة، وبه قال المغيرة والنخعي وابن سيرين وعروة والشعبي وشريح وربيعة بن عبد الرحمن وطاوس والأوزاعي وابن شبرمة والليث بن سعد والثوري وحماد بن ابي سليمان، كذا ذكره العيني في البناية شرح الهداية؛ وفي الاستذكار: اختلف عن عثمان هل ورث زوجة عبد الرحمن في العدة او بعدها؟ واصح الروايات انه ورثها بعد انقضاء العدة - قاله في الجوهر النقي - قال القاري على ما في التعليق الممجّد: هذا بظاهره يوافق مذهب ابن ابي ليلى واحمد واسحاق انها ترثه بعد العدة ما لم تتزوج بزواج آخر، والتحقيق انه ظرف لورثها فتوريثها كان بعد انقضاء عدتها - اهـ -

كتاب الحجّة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

قال: جاء عروة البارقي<sup>١</sup> بخمس خصال من عند عمر بن الخطاب رضي الله عنه<sup>٢</sup> إلى شريح<sup>٣</sup>: في عين الدابة ربع ثمنها<sup>٤</sup>، وأن جراحات الرجال والنساء سواء

(١) هو ابن الجعد أو ابن أبي الجعد، ويقال: عروة بن عياض بن أبي الجعد الأزدي البارقي، له صحبة، سكن الكوفة، و«بارقي» جبل نزل به سعد بن عدي بن مازن، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر وسعد بن أبي وقاص، وعنه شبيب بن غرقدة والشعبي والعيزار بن حريث وأبو ليلى لمازة (بكسر اللام وتخفيف المهملة وبالزاي - كذا في التقريب) ابن زبار (بفتح الزاي وثقیل الموحدة وآخره راء - كذا في التقريب) الجهضمي وقيس بن أبي حازم وأبو اسحاق السيمى وسماك بن حرب ونعيم ابن أبي هند وآخرون، وهو من رجال الستة، قال ابن البرقي: جاء عنه ثلاثة أحاديث، وقال غيره: استعمله عمر على قضاء الكوفة وضم إليه سليمان بن ربيعة قبل شريح، وقال الشعبي: أول من قضى على الكوفة عروة بن الجعد البارقي؛ قلت: الذي قيل إن عمر استعمل عروة بن عياض بن أبي الجعد فلعله غير هذا - اهـ؛ قلت: قول الشعبي أرجح فإنه أدري به لأنه لقيه وروى عنه وهو كوفي تابعي جليل، ولا يعتمد على صاحب القيل مع عدم الجزم به كما يدل عليه قوله «ولله الخ»؛ قال ابن المديني: من قال فيه «عروة بن الجعد» فقد أخطأ وإنما هو ابن أبي الجعد، وأما ابن حبان فقال: عروة بن الجعد بن أبي الجعد؛ وقال ابن قانع: اسم أبي الجعد سعد - انتهى.

(٢) ولا منافاة بين ما كتب إليه وبين إتيان عروة بها، فإن الكتاب جاء به عروة إلى شريح - فافهم.

(٣) هو ابن الحارث بن قيس بن الجهم الكندي، أبو أمية الكوفي القاضي، من ثقات المخضرمين، استقضى عمر على الكوفة ثم على فن بعده، واستعفى من القضاء قبل موته بسنة زمن الحجاج، عاش مائة وعشرين سنة ومات سنة ٧٨، وقبل: سنة ٨٠، وثقه ابن معين وغيره - كذا في تذكر الحفاظ - وقد مضى من قبل في أبواب من الكتاب.

(٤) في الدر المختار مع رد المختار: (و في عين بقرة جزار وجزوره أى إبله فائدة =

كتاب الحجّة - طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

= الاضافة عدم اعتبار الاعداد للحم في حكم الآتي - ابن كمال ) اى لثلا يتوهم انها  
لكونها معدن للحم يكون حكمها حكم الشاة ، بل سواء كانا معدن له او للحرث  
او الركوب ففيه ربع القيمة ، كما في الذي لا يؤكل لحمه - منح ، ( و حمار ) في الخلاصة  
عن المنتقى : ما لا يحمل عليه لصغره كالفصيل و الجحش ففي عينه ربع قيمته - اه ، قلت :  
و الذي نقله القهستاني عن المنتقى ان في نحو الفصيل النقصان - تأمل ؛ ثم رأيت في جامع  
الفصولين عن المنتقى كما في الخلاصة : ( و بغل و فرس ربع القيمة لأن اقامة العمل انما يمكن  
بأربع عين عيناها و عينا مستعملها فصارت كأنها ذات اربع اربع ، و قال الشافعي  
رضي الله عنه : كالشاة ؛ و الفرق ما قدمناه ) ؛ قال في الهداية : و لنا ما روى ان النبي  
صلى الله عليه و سلم قضى في عين الدابة بربع القيمة ، و هكذا قضى عمر رضي الله عنه ،  
لأن فيها مقاصد سوى اللحم كالركوب و الزيتة و الحل و العمل ، فن هذا الوجه تشبه  
الادمى ، و قد تمسك للأكل و من هذا الوجه تشبه المأكولات فعملنا بالشبهين بشبه  
الادمى في ايجاب الربع و بالشبه الآخر في نفي النصف ، و لأنه انما يمكن اقامة العمل  
بها بأربعة اربع - الخ ؛ ( لكن يرد عليه انه لو فقأ عيني حمار مثلاً انه يضمن نصف  
قيمته و ليس كذلك . كما مر ، فالأولى التمسك بما روى انه صلى الله عليه و سلم قضى في  
عين الدابة بربع القيمة ) الدر المختار ؛ و الحديث المذكور رواه الطبراني في معجمه على  
ما في نصب الراية من حديث ابى امية اسمعيل بن يعلى الثقفي ثنا ابو الزناد عن عمرو بن  
وهيب عن ابيه عن زيد بن ثابت قال : لم يقض رسول الله صلى الله عليه و سلم الا  
ثلاث قضيات في الآمة و المنقلة و الموضحة ، في الآمة ثلاثاً و ثلاثين ، و في المنقلة خمس  
عشرة ، و في الموضحة خمساً ، و قضى رسول الله صلى الله عليه و سلم في عين الدابة بربع  
ثمنها - انتهى ؛ و رواه العقيلي في ضعفائه و أعله باسمعيل ابى امية و ضعفه عن جماعة  
من غير توثيق - اه . و قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني و فيه ابو أمية  
ابن يعلى و هو ضعيف - اه ؛ قلت : و الآثار التي وردت عن الصحابة و غيرهم =

كتاب الحجة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

في السن والموضحة ' وما خلا ذلك ' فعلى النصف ٢، وأن الأصابع سواء

= تشده وتقويه - كما لا يخفى ، و اثر عمر رواه عبد الرزاق في مصنفه : اخبرنا  
سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح ان عمر كتب إليه ان في عين  
الدابة ربع ثمنها - اه ؛ و رواه ابن ابى شيبة في مصنفه : حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن  
ايوب عن ابى قلابة عن ابى المهلب عن عمر قال : في عين الدابة ربع ثمنها ؛ حدثنا علي  
ابن مسهر عن الشيباني عن الشعبي قال : قضى عمر في عين الدابة بربع ثمنها ؛ حدثنا جرير  
عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : اتاني عروة البارقي من عند عمر ان في عين  
الدابة ربع ثمنها - اه ؛ حديث آخر عن علي رواه عبد الرزاق في مصنفه : اخبرنا ابن  
جرير عن عبد الكريم ان عليا قال : في عين الدابة الربع - انتهى . وسنعود الى هذا  
البحث ان شاء الله تعالى .

(١) الموضحة ما اوضحت عن العظم ، ولا تكون الموضحة الا في الوجه والرأس - كذا  
في كتاب الآثار ؛ والموضحة التي توضح العظم اى تظهره - الدر المختار ؛ بفتح الضاد  
المعجمة - قهستاني ، و ظاهر كلام الشارح وغيره انها بالكسر - اه رد المختار . ويجب  
في الموضحة نصف عشر الدية اى لو غير اصلع و الا ففيها حكومة عدل لأن جلدها  
انقص زينة من غيره - قهستاني عن الذخيرة ، اه الدر المختار . قال في الهندية : رجل  
اصلع ذهب شعره من كبر فشججه موضحة انسان متعمدا قال محمد : لا يقتص ، وعليه  
الارش ، وان قال الشاج ' رضيت ان يقتص منى ' ليس له ذلك ، وان كان الشاج  
ايضا اصلع فعليه القصاص - كذا في محيط السرخسي ؛ و في واقعات الناطني : موضحة  
الاصلع انقص من موضحة غيره فكان الارش ايضا انقص ؛ و في الهاشمية يستويان -  
اه ؛ و نصف عشر الدية يجب ان كانت خطأ ، فلو عمدا فالقصاص ، اى اذا لم يحتل  
به عضو آخر ، فلو شج موضحة عمدا فذهبت عيناه فلا قصاص عنده فتجب الدية فيها ؛  
وقالا : في الموضحة قصاص و في البصرية شرح المجمع عن الكافي ، اه رد المختار =

و قال

كتاب الحجّة طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

== وقال في عقود الجواهر بيان الخبر الدال على حكم جراحات النساء: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علي رضي الله عنه قال: عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها، كذا رواه البيهقي في السنن من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه، ورواه محمد بن الحسن أيضا قال: أخبرنا محمد بن إبان عن حماد عن إبراهيم عن عمر و علي: عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها، قال البيهقي: هذا منقطع (كلا بل مرسل ومراسيل إبراهيم حجة)؛ ورواه الحسن بن زياد في مسنده: عن الإمام بهذا السند ولفظه: جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال ما دون النفس؛ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود قال: تستوى جراحات النساء والرجال في السن والموضحة. وما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال، كذا رواه الحسن بن زياد عنه، وأخرجه ابن خسرو من طريقه: أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: جراحات النساء مثل جراحات الرجال فيما بينها وبين ثلث الدية، فإن زادت الجراحات على الثلث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال، كذا رواه الحسن بن زياد عنه؛ ومن طريقه ابن خسرو، وأخرج البيهقي من طريق شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت أنه قال في جراحات الرجال والنساء: سواء إلى الثلث، فأزاد فعلى النصف، ومن طريق هشيم عن الشيباني و زكريا و ابن أبي ليلى عن الشعبي أن عليا قال: جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل وكثر، وقال ابن مسعود: إلا السن والموضحة فانهما سواء، وما زاد فعلى النصف، وقال علي: النصف في الكل، قال: وكان قول علي أعجبهما إلى الشيباني؛ ورواه إبراهيم النخعي عن زيد بن ثابت و ابن مسعود و ذلك منقطع (لا بل مرسل وهو حجة)؛ ورواه شقيق عن عبد الله وهو متصل - انتهى - وفي مصنف ابن أبي شيبة عن جرير عن مغيرة عن إبراهيم عن شرح قال: اتاني عروة البارقي من عند عمر أن جراحات النساء والرجال ==

كتاب الحجّة. طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك . ج - ٤

الخنصر و الإبهام<sup>١</sup>، و أن أحق أحوال الرجال أن يصدق عليها عند موته

== تستوى في السن و الموضحة، و ما فوق ذلك فدية المرأة على النصف من دية الرجل؛  
و أخرج النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه: عقل المرأة مثل  
عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها. - انتهى - نقلت الباب برمته و اطلت لكي تكون  
الإثارة برأى منك و مسمع، و لا تصر ملولا من الاطالة . (٢-٢) كان في  
الأصول « و ما جمل » و هو مصحف، و فيه سقط أيضا، و الصحيح « ما خلاهما »  
أو « ما خلا ذلك » . (٣) كما عرفت من الآثار الأخر، و هو المذهب عندنا؛ في  
الدر المختار: و دية المرأة على النصف من دية الرجل في دية النفس و ما دونها، روى  
ذلك عن علي رضي الله عنه موقوفا و مرفوعا - اهـ؛ ففي قتل المرأة خطأ خمسة آلاف،  
و في قطع يدها ألفان و خمسمائة، و هذا فيما فيه دية مقدرة، و اما فيما فيه الحكومة  
فقبل كالمقدرة، و قيل: يسوى بينهما - كما في الظهيرية؛ و لا يرد جنين فيه غرة لأنه  
مستثنى، كما يأتي - در منتقى؛ ففي التارخانية عن شرح الطراويسى: ما ليس له بدل  
مقدر يستوى فيه الرجل و المرأة عند اصحابنا - اهـ رد المختار .

(١) قال في الدر المختار مع رد المختار: ( و في كل اصابع اليد الواحدة نصف دية  
و لو مع الكف لأنه تبع للاصابع، و مع نصف صاعد نصف دية للكف، و حكومة  
عدل لنصف الساعد، و كذا الساق، و في قطع كف و فيها اصبع أو اصبعان ) غير  
قيد لأنه اذا لم يبق من الاصبع المفاصل واحد ففي ظاهر الرواية عند أبي حنيفة يجب  
فيه ارش ذلك المفاصل، و يجعل الكف تبعاً له لأن ارش ذلك المفاصل مقدر و ما يبق  
شيء من الأصل، و ان قل فلا حكم للتبع؛ ثم اعلم انه اذا قطع الكف و لا اصابع  
فيها قال أبو يوسف: فيها حكومة العدل، و لا يبلغ بها ارش اصبع لأن الاصبع  
الواحدة تتبعها الكف على قول أبي حنيفة فلا تبلغ قيمة التبع قيمة المتبوع - كفاية،  
(عشرها أو خمسها) لف و نشر مرتب ( و لا شيء في الكف عند أبي حنيفة ) ==



كتاب الحجّة . طلاق المريض البتة ثم يموت المريض من مرضه ذلك ج - ٤

في ولده إذا ادعاه<sup>١</sup>، وأن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا وهو مريض ورثته ما كانت في العدة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا هشيم<sup>٢</sup> عن الحجاج بن أرطاة<sup>٣</sup> عن ابن أبي مليكة<sup>٤</sup> عن عبد الله بن الزبير<sup>٥</sup> أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته وهو

== وعندهما ينظر إلى إرشف الكف والإصبع فيكون عليه الأكثر، ويدخل القليل في حدا الكثير - هداية؛ (كما لو كان في الكف ثلاث أصابع فانه لا شيء في الكف إجماعا) بل عليه للأصابع ثلاثة أعشار الدية (اذللا أكثر حكم الكل) أي في تبعية الكف للأصابع فكما يتبع الخمسة وهي الكل يتبع الثلاثة فلا يجب لإلادية الأصابع الثلاثة، ولا شيء في الكف لتبعيته لها، وهذا التعليل في الحقيقة إنما هو لقولها، أما عنده فالكف يتبع الأقل أيضا كما مر - اه رد المحتار .

(١) إذا ادعاه فيلحق به ويثبت نسبه منه ويرثه فإن الرجل عند الموت في أول منزل الآخرة فلا يكذب، وإذا لم يدع لا يلحق به .

(٢) هو ابن بشير السليبي، سبق .

(٣) قد سبق، ولا تلتفت إلى قول ابن حزم انه هالك فانه ليس فيه إلا التدليس .

(٤) في الأصول «عن أبي مليكة» سقط لفظ «ابن» من قلم الناسخ، وقد تقدم فيما قبل من الأبواب، اسمه عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، من رجال الستة، مكى، تابعى ثقة، كثير الحديث، قال ابن حبان في الثقات: رأى ثمانين من الصحابة، مات سنة ١١٧ أو ١٨ وكذا أرخه ابن قانع؛ يكنى أبا محمد أو أبا بكر، التبعى المكى، كان قاضيا لابن الزبير ومؤذنا له، قال هو: أدركت ثلاثين من الصحابة .

(٥) ابن العوام بن خويلد الأسدي، أبو بكر أو أبو خبيب المدني، من رجال الستة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبيه وعن جده لأمه أبي بكر وعائلته عائشة وعمر وعثمان وعلي وسفيان بن أبي زهير الثقفي، روى عنه أولاده عباد وعامر وأم عمرو =

كتاب الحجة المرأة تختلع من زوجها في مرضه فيموت في مرضه ج - ٤

مريض البتة<sup>١</sup> فحاضت حيضتين<sup>٢</sup> ثم مات فورثها منه عثمان بن عفان رضي الله عنه ، فقال ابن الزبير رضي الله عنهما فلو لا أن عثمان ورثها ما رأينا للطلقة الثلاث ميراثا .

### باب المرأة تختلع من زوجها في مرضه فيموت في مرضه

قال محمد : قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المرأة تختلع من زوجها في مرضه فيموت في مرضه ذلك قبل انقضاء عدتها أو بعد انقضاء عدتها أو يخيرها فتختار نفسها أو يملكها نفسها فتطلق نفسها طلاقا بائنا : إنها لا ترثه<sup>٣</sup>

= و أخوه عروة و أبناء أخيه محمد و هشام و عبد الله أبناء عروة و خاق غيرهم ، حضر وقعة اليرموك و خطبة عمر بالجالية ، و بويع له بالخلافة عقيب موت يزيد بن معاوية سنة ٦٤ أو ٦٥ و غلب على الحجاز و العراق و اليمن و مصر و أكثر الشام ، و كانت ولايته تسع سنين ، و قتله الحجاج بن يوسف في أيام عبد الملك بن مروان سنة ٧٣ في قول الأكثرين ، و قيل : سنة ٧٢ . و مناقبه كثيرة جدا . خذله أصحابه فقتل صابرا محتسبا . رضي الله عنه و أرضاه - كذا في تهذيب التهذيب .

(١) أي طلقها آخر تطليقة بقيت له عليها و قد كانت طلقها قبلها تطليقتين فصارت بذلك البتة أي ثلاثا - كما في موطأ مالك و شرحه للزرقاني . و راجع السنن الكبرى و غيرها لهذا الطلاق حتى لا يتضاد الحديثان في ذمك فانه ورد في رواية « طلقها ثلاثا » و في رواية « البتة » و في رواية « تطليقة » - فافهم .

(٢) و بقيت حيضة ثم مات في عدتها .

(٣) قوله « لا ترثه » قال في الدر المختار مع رد المختار : ( أو اختلعت منه ) قيد به لأنه لو خلعها اجنبي من زوجها المريض فلها الارث لو مات في العدة لأنها لم ترض بهذا الطلاق فيصير الزوج فارا - بحر عن جامع الفصولين ؛ قلت : و مفاد التعليل ان الاجنبي لو خلعها من زوجها على مهرها و اجازت فعلة ترث ايضا لأن اجازتها =

كتاب الحجة المرأة تختلع من زوجها في مرضه فيموت في مرضه ج - ٤

في شيء من ذلك لأنها هي التي أوقعت الفرقة بفعلها<sup>١</sup>، ولو لا فعلها لم يقع الطلاق. وقال أهل المدينة: ترثه في ذلك كله<sup>٢</sup>.

قال محمد: وكيف ترثه في ذلك كله وهي التي سألت ذلك وأوقعت الطلاق برضاها؟ قالوا: لأننا إن أجزنا ذلك لم نأمن أن يضر المريض بامرأته. إذا أكرهها حتى تفتدى، ونرى أنها هي التي أكرهته. قيل لهم: فإن تعلموا

== حصلت بعد البيئونة فلم تؤثر فيها بل أثرت في سقوط مهرها فقد ثبت الفرار قبل الاجازة فلا يرتفع بها فلا يصح ان يقال: انها لا ترث، لأن دليل الرضا قائم لأن المعتبر قيامه قبل البيئونة لا بعدها - فافهم، (او اختسارت نفسها و لو يلوغ و عتق و جب و عنه لم ترث لرضاها) افاد انه خير مقصور على اختيار بتفويض الطلاق، لا يقال: ان الفرقة في خيار البلوغ تتوقف على فسخ القاضى فلم تكن بفعلها فصار كما لو ابانت نفسها فأجازة الزوج، لأن فسخ القاضى موقف على طلبها ذلك منه فصار كطلبها البائن من زوجها و ذلك رضا، هذا ما ظهر لى، و قوله «لرضاها» اى لأن الفرقة وقعت باختيارها لأنها تقدر على الصبر عليه - بدائع، اهـ.

(١) اى من الاختلاع و اختيار النفس و تطليقها نفسها طلاقا بائنا.

(٢) في الاختلاع وغيره. قال في المدونة: قلت: أ رأيت ان اختلعت منه في مرضه فمات في مرضه ذلك أ ترثه في قول مالك ام لا؟ قال: قال مالك: نعم ترثه، قلت: وكذلك ان جعل امرها بيدها او خيرها فطلقت نفسها و هو مريض أ ترثه في قول مالك ام لا؟ قال: قال مالك: نعم ترثه، قلت: و لم و هو لم يفر منها أنما جعل ذلك لإلها فقوت بنفسها؟ قال: قال مالك: كل طلاق في مرض فالمبارأة للمرأة اذا مات من ذلك المرض و بسببه كان ذلك لها، قلت: أ رأيت ان اختلعت المريضة من زوجها في مرضها من جميع ما لها أ يجوز هذا في قول مالك ام لا؟ قال: قال مالك: لا يجوز ذلك، قلت: أ يرثها، قال: قال مالك: لا يرثها - اهـ.

## كتاب الحجبة المرأة تختلع من زوجها في مرضه فيموت في مرضه ج - ٤

هذا فبأى شيء تستحلون<sup>١</sup> أن تضعوا ذلك منه على الاكراه؟ رأيتم الخلع  
أتجبرونها عليه و تلزموها المال؟ قالوا: بلى. قيل لهم: فلعله أكرهها حتى اختلعت  
وافتدت بالمال، فينبغي لكم أن تبطلوا المال و تورثوها<sup>٢</sup> بالظن الذي ظنتم؛  
فإن قلتم: نورثها بالظن ولا يبطل المال بالظن، والمال كان أخرى أن يبطل  
بالظن من الميراث، وكيف ادعتهم ذلك على المسلمين من أهل البر والتقوى؟  
أرأيتم لو كان عبد الله بن عمر وأبوهم<sup>٣</sup> عمر بن الخطاب رضي الله عنهما في  
فضلهما وصالحهما سألت امرأة واحد منهما في مرضه<sup>٤</sup> أن يخالعها  
وأخبرت اليهود أنها هي التي كرهته وسأله بين أيديهم بوجه الله<sup>٥</sup> لما طلقها  
فجعل امرأها إليها وخيرها فكانت هي التي اختارت نفسها لما طلقها<sup>٦</sup>  
أكانت مما يجب عليكم في الحكم فيما بينكم وبين الله أن تقولوا: لعله أكرهها؛  
فتورثونها<sup>٧</sup> بالظن؟ هذا مما لا ينبغي أن يظن به المرأ المسلم، وليس ينبغي

(١) في الأصول «تستحلوا» بدون نون الاعراب .

(٢) في الأصول «و تورثونها» باظهار نون الاعراب .

(٣) في الأصول «أباه» بالنصب تصحيف .

(٤) في الأصل «واحد» و في الهندية «واحدة في مرضه» والصواب ما كتبه .

(٥-٥) كذا في الأصل، سقطت هذه العبارة من الهندية .

(٦) وقع الاختلاف بين الأصل والهندية، ففيها في العبارة تقديم وتأخير وتكرار  
وتصحيف وهذه عبارتها انقل لك بعينها «سألت امرأة واحدة في مرضه لما طلقها  
فجعل امرأها إليها وخيرها فكانت هي التي اختارت نفسها وأخبرت اليهود أنها هي  
التي كرهته وسأله بين أيديهم لوجه الله لما طلقها فجعل امرأها إليها وخيرها فكانت  
هي التي اختارت نفسها»؛ والصواب ما في الأصل - ف .

(٧) كذا في الأصول، و الأولى الأرجح بدون نون الاعراب - كما لا يخفى .

كتاب الحجّة تختلع مريضة من زوجها ثم تموت في مرضها ج - ٤

أن يقضى في مثل هذا بالظنون؛ وقال الله تعالى في كتابه ﴿إن الظن لا يغنى من الحق شيئا﴾ ولا ينبغي أن يترك يقين بالظن، ولو عمل بالظن في الأشياء ما استقام حكمه.

أخبرنا<sup>١</sup> محمد قال أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي قال: إذا اختلعت المرأة من زوجها وهو مريض فلا ميراث لها منه.

### باب المرأة تختلع من زوجها وهي مريضة ثم تموت من مرضها

قال محمد: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في المرأة تختلع من زوجها وهي مريضة ثم تموت من مرضها ذلك: إن زوجها لا يرثها لأنه هو الذي طلقها، وينظر إلى ما أعطته وإلى ميراثه منها وإلى ثلث ما لها فيعطى الزوج أقل من ذلك كله، وإن انقضت عدتها قبل أن تموت أعطى الزوج الأقل مما أعطته ومن ثلث ما لها<sup>٢</sup>. وقال أهل المدينة في المرأة تختلع من زوجها وهي مريضة فتموت من مرضها ذلك أو يموت هو قبلها: إن خلعها جائز. ثم رجعوا عن ذلك وقالوا: لا يجوز خلعها كما لا يجوز طلاق الرجل وهو مريض.

(١) كذا في الأصل، وسقط قوله «أخبرنا» من الهندية - ف.

(٢) صورته: امرأة مرضت فاختلعت على ألف فانت وتركت أربعة آلاف فيرثه ألفان لعدم الأولاد، وبذل الخلع ألف أقل من ثلث المال فله ألف بدل الخلع، وإن كان البدل ألفين فله الثلث، وإن كان لها ولد فيرثه ألف فهو أقل من البدل والثلث فله ألف، هذا في العدة واما بعدها فلا ميراث له بل الأقل من ثلث الكل والبدل - كذا قيل.

## كتاب الحجّة تختلع مريضة من زوجها ثم تموت في مرضها ج - ٤

و قال محمد : ليس ما قالوا في الأولى ولا في الأخرى<sup>١</sup> ، و لكن القول ما قال أبو حنيفة لسهم<sup>٢</sup> المرأة على ما أعطته من المال الذي اختلعت به فينظر إلى ثلث مالها و إلى ما اختلعت به و إلى ما كان يرث معها فيعطى الأقل من ذلك و من المال الذي اختلعت به ، و يبطل الفضل إذا ماتت وهي في العدة ، و إن انقضت العدة قبل الموت كان له الأقل بما اختلعت به منه و من ثلث مالها .

قال محمد : وكيف قلتم في قولكم الآخر : إن الخلع باطل ؟ قالوا : لأننا نخاف أن تكون إنما اختلعت<sup>٣</sup> لإرادة أن توجع بما<sup>٤</sup> اختلعت به من مالها إلى زوجها . قيل لهم : فقد احتاط أبو حنيفة في ذلك فقال : إن كان<sup>٥</sup> ما أعطته أكثر من ميراثه حط إلى ميراثه إلى أن يكون ثلثها أقل من ذلك

(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « قال محمد : ما قالوا ينافي الأول ، و المعنى على ما في الهندية لا يصح قولهم في المسألة الأولى التي رجعوا عنها ، و كذا لا يصح قولهم في الثانية التي رجعوا إليها .

(٢) كذا في الأصل باللام و السين المهملة ، و في الهندية « يسهم » و لعل معناه « يقسم » و لم افهم المراد منه فتأمل فيه .

(٣-٣) كذا في الهندية ، الولوج الدخول ، و الايلاج الادخال ؛ و في الأصل « ارادت ان تعالج بما » و عندي ما في الهندية صحيح ، اى ارادت المرأة ان تدخل الضرر بالخلع على ميراث الزوج ، كما كان البدل ألفا و الميراث ألفين - فافهم .

(٤) اى ان كان بدل الخلع أكثر من ميراث الزوج ، يعنى سهمه حط الى ميراثه ، اى ينقص سهم الزوج الى ان يبقى و يصير ثلث جميع المال أقل من ذلك السهم المنقوص فيحط المال المتروك الى ثلث التركة ، اى ينقص من التركة ثلثان فيبقى الثلث وهو أقل من سهم الزوج فيعطى له ذلك الأقل .

فيحط

## كتاب الحجة تختلع مريضة من زوجها ثم تموت في مرضها ج - ٤

فيحط إلى ثلثها: ويلزم الزوج الضرر في ذلك لأنه صحيح، وإن كان ما اختلعت به أقل من ميراثه منها وهو ثلث مالها أعطى ما اختلعت به منه لأننا نلزمه الضرر في ذلك لأنه صحيح وقد رضى بذلك ويتممها<sup>١</sup> للمريض فيبطل الفرض، ولا يبطل الطلاق؛ أرايتم لو اختلعت منه بعشرة دراهم وهو لم يطلقها ورثها ألف درهم أى شيء أولجت إليه<sup>٢</sup> شيئاً<sup>٣</sup>؛ ولكنها نظرت

(١) كذا في الأصل؛ وفي الهندية «يتمها»؛ يعنى ان كان الزوج مريضا فاختلعت المرأة يعطى البطل تماماً ويبطل فرضها وهو ميراثها لأنها هي التي اختلعت واختارت ذلك برضاها، ولا يبطل الطلاق سواء كانت هي المريضة أو زوجها لأن الطلاق من الأمور التي لا تبطل اذا وجدت وتحقق، وثلاث جدهن جد وهن جد: النكاح والطلاق والرجعة أو العتاق.

(٢) أى أى شيء ادخلت إليه، والمعنى: بأى شيء اجبرت المرأة الزوج لا لأنه هو الذى بيده عقدة النكاح وأنه اختار ذلك برضاها فعليه ضررها وإليه نفعها - كذا قيل.

(٣) كذا في الأصول «شيئاً» لعله زائد زاده الناسخ سهواً، ولا حاجة إليه فإن المراد تام بدرنه - كما لا يخفى.

### مناسبة للباب

قال الامام محمد في الموطأ باب المرأة تختلع من زوجها بأكثر مما اعطاها أو أقل: اخبرنا مالك اخبرنا نافع ان مولاة لصفية اختلعت من زوجها بكل شيء لها فلم ينكره ابن عمر؛ قال محمد: ما اختلعت به المرأة من زوجها فهو جائز في القضاء، وما نحب له ان يأخذ أكثر مما اعطاها وان جاء النشوز من قبلها، فأما اذا جاء النشوز من قبله لم نحب له ان يأخذ منها قليلاً ولا كثيراً. وإن اخذه فهو جائز في القضاء وهو مكروه له فيما بينه وبين الله تعالى، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى. الظاهر من الآثار انها اعطت كل ما كان في ملكها، والظاهر انه كان أكثر مما اخذته =

كتاب الحجّة تختلّع مريضة من زوجها ثم تموت في مرضها ج - ٤

لورثتها فأخرجته من ميراثهم . قالوا : فما تقولون إن اختلعت منه بألف درهم وهي ثلث مالها . وميراثه الربع أقل من ذلك وقد ماتت في العدة ؟ قيل لهم ، إذا نخطه إلى ميراثه منها فعطيه من الألف التي اختلعت بها مقدار ميراثه وترد الفضل على ورثتها ، فقد ذهب التولج<sup>٢</sup> في هذا الموضع<sup>١</sup> .

== من زوجها ولما لم ينكر عليها ابن عمر دلّ على جوازه ؛ وما يستدل عليه قوله تعالى ﴿ فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴾ فإنه يدل باطلاقه على جواز الاقْداء مطلقا ؛ فان قلت : قوله تعالى ﴿ وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قسطاً مما تأخذون منه شيئا أتأخذونه بهتانا وإثما مبينا ﴾ يدل على عدم جواز اخذ شيء مما اعطاها ولو قليلا ، ومن ثم ذهب بعض العلماء الى عدم جواز الخلع ؛ قلت : هو محمول على الأخذ جبرا بغير رضاها - اهـ ؛ قوله « وان كان النشوز » اى الخلاف و النزاع من قبل الزوجة ، وهذا رواية الأصل ، وفي الجامع الصغير : ان الفضل يطيب له لاطلاق قوله تعالى ﴿ فلا جناح عليهما فيما اقتدت به ﴾ ووجه ما في الأصل ما روى ابن ابي شيبة وعبد الرزاق من عطاء قال : جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو زوجها فقال : أتردين عليه حديقته التي اصدقك ؟ قالت : نعم وزيادة ، قال : اما الزيادة فلا ؛ واخرج الدارقطني عن عطاء ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يأخذ الرجل من المختلعة اكثر مما اعطاها - كذا في شرح القارى .

- (١) كذا في الأصول بالتأنيث والصواب « نرد » بالنون على صيغة التكلم . .  
(٢) كذا في الهندية وهو الصحيح ، وفي الأصل « التوليج » ؛ اى التولج الذى علّتم به مذهبكم - كذا قيل .

(٣) في الدر المختار : ( خلع المريضة ) اى مرض الموت اذ لو برئت منه كان للزوج كل البدل اتراضيهما ، كما لو وهبته شيئا ثم برئت من مرضها ، وان ماتت في العدة ( يعتبر من الثلث لأنه تبرع ) لما تقرر ان البضع غير متقوم عند الخروج فما بذلته ==



كتاب الحجة يحلف بالبتة في الصحة اذا قدم فلان فيقدم في مرضه ج - ٤

## باب الرجل يحلف بطلاق امرأته البتة إذا قدم فلان

فيقول ذلك في الصحة ثم يقدم فلان وهو مريض

قال محمد: قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يطلق امرأته فيقول «هي طالق ثلاثا البتة» إذا قدم فلان، فيقول الزوج هذا القول وهو صحيح ويقدم فلان وهو مريض: إن الطلاق يقع على امرأته، ولا ترث لأن الطلاق خرج منه وهو صحيح غير فار، فإذا وقع وهو مريض لم ترث.

== من بدل الخلع تبرع لا يصح لو ارث، وينفذ للإجنبي من الثلث لكنه يعطى الأقل دفعا لثمة المواضعة كما مر في طلاقه لها في مرضه (فله الأقل من ارثه و بدل الخلع ان خرج من الثلث و الا فالأقل من ارثه، و الثلث ان ماتت في العدة) بيانه لو كان ارثه منها خمسين و بدل الخلع ستين و الثلث مائة فقد خرج الارث و البذل من الثلث فله الأقل و هو خمسون، و ان كان الثلث اربعين فله الأقل منه و من الارث و هو اربعون، و الحاصل ان له الأقل من ميراثه و من بدل الخلع و من الثلث - اه رد المحتار. (و لو بعدها او قبل الدخول فله البذل ان خرج من الثلث) افاد انه لا ينظر الى الارث هنا لعدمه بموتها بعد العدة او قبل الدخول للحصول البيونة فينظر الى البذل و الثلث فيعطى الأقل، لكن افاد في التاترخانية انه لو قبل الدخول و الخلع على المهر يسقط نصفه بطلاقها و النصف الآخر وصية لغير الوارث، فلو لم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف - اه؛ و قد ذكر عبارة جامع الفصولين بتامها في البحر عند قول صاحب الكنز وازمها المال فراجعه.

ر؛؛ تكيد لقوله «ثلاثا»؛ وعند المالكية لفظ «البتة» بمعنى الثلاث - كما هو يعلم من الموطأ و شرح الزرقاني.

كتاب الحجة يحلف بالبتة في الصحة اذا قدم فلان في مرضه ج - ٤

وقال أهل المدينة في الرجل يحلف بطلاق امرأته البتة على شيء وهو صحيح فيحسب في مرضه الذي يموت فيها : ترثه ، وهو بمنزلة من طلق وهو مريض<sup>١</sup> .  
وقال محمد : وكيف يكون هذا فأرأى من الميراث وقد تكلم بالطلاق وخرج منه وصار لا يقدر على رده وصار الطلاق يقع بغير فعل يحدث

(١) وقد سبق ان المريض اذا طلق امرأته بائنا ومات في العدة ترثه لأنه فار من وصول الميراث إليها فيلزمه ما فر منه . في المدونة : قلت : أرأيت ان اختلعت المرأة بماله من زوجها و الزوج مريض أيجوز ذلك في قول مالك ؟ قال : نعم ذلك جائز ولها الميراث ان مات ولا ميراث له منها ان ماتت هي ، قلت : لم ؟ قال : لأن من طلق امرأته في مرضه فهو فار ، وان ماتت المرأة لم يرثها الزوج ، وان مات الزوج ورثته المرأة فكذلك كان ذلك في الصلح ايضا ، وما اختلعت به منه فهو له وهو مال من ماله لا ترجع بشيء منه ؛ ابن وهب عن يونس انه سأل ربيعة عن المرأة هل يجوز لها ان تحتلع من زوجها وهي مريضة ؟ قال : لا يجوز خلعهما ، ولو جاز ذلك لم يرث المرأة توصى لزوجها حين تستيقن بالموت الا فعلت ؛ قال ابن نافع : ان الطلاق يمضي عليه ولا يجوز له ذلك الا قدر ميراثه مثل ما فسر ابن القاسم ؛ قال : وقال مالك : ويكون المال موقوفا حتى يصح او يموت ؛ قلت : أرأيت ان جعل امرها بيدها في مرضه فاختارت نفسها فماتت أيرثها في قول مالك ؟ قال : قال مالك : لا يرثها ، قلت : فان مات هو أترثه ؟ قال : قال مالك : كل طلاق كان في المرض بأى وجهه ما كان فان الزوج لا يرث فيه امرأته ان ماتت ، وهي ترثه ان مات ، قال مالك : لأن الطلاق جاء من قبله ؛ قلت : فاذا خالعهما برضاها لم يجعل مالك لها الميراث ؟ قال : لأن مالكا قال : و اذا جعل امرها بيدها فاختارت نفسها فلها الميراث ، قلت : لم جعل مالك لها الميراث ؟ قال : لأن مالكا قال : اذا كان له ميراث في نفسه لم يرثها

كتاب الحجة يحلف بالبتة في الصحة اذا قدم فلان في مرضه ج - ٤

منه ١ قالوا: أجزنا ٢ هذا للناس، لحلف ٣ الرجل بطلاق امرأته ثم ٤ أخرجه حنث ٥ عند موته ليخرج من ميراثه . قيل: إذا كان الحنث إليه فالقول كما قلتم، فان قال «هي طالق البتة إن كلمت فلانا أو ضربت فلانا أو دخلت دار فلان، فكانت اليمين إنما تقع في المرض بفعله، وترثه إن مات وهي في العدة، وكان ذلك بمنزلة رجل طلق امرأته في مرضه؛ أرايتم رجلا قال امرأته ٦ طالق ثلاثا البتة إن كلم فلانا ٧ أو دخل فلان دار فلان ٨،

(١) قال بعض العلماء: تفصيله اذا كان التعليق في الصحة والشرط في المرض فهي على أربعة اوجه: اما علق بجميع الوقت، او بفعل الأجنبي، او بفعل نفسه، او بفعلها؛ ففي الأولين لم ترث، وفي الثالث ترث، وفي الرابع ان كان لها من الفعل بد لم ترث، وان لم يكن لها بد منه ترث عند محمد لا عند أبي حنيفة - انتهى . وان شئت التفصيل في هذا الباب فراجع الى شرحي لكتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله تعالى فان فيه بسطا بسيطا لا تجد في غيره من الكتاب .

(٢) كذا في الأصل من الاجازة، وفي الهندية «اخبرنا» من الاخبار؛ قيل معناه: اى تعلم من افعالهم واقوالهم يريدون بذلك اتلاف حق المرأة في الميراث .  
(٣) كذا في الأصل «لحلف» باللام، وفي الهندية «يحلف» بصيغة المضارع الغائب، تأمل فيه، وما في الهندية عندي صحيح .

(٤ - ٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «اخرجه يحنث» وهو المعول عليه عندي - كما لا يخفى؛ ومعنى «اخرجه» فعله اى فعل الزوج ذلك الشيء ليقع الطلاق عليها  
(٥) كذا في الهندية وهو الراجح، وفي الأصل «لامرأته» .  
(٦) كذا في الأصل «فلانا» بالنصب، وفي الهندية «فلان» بالرفع .  
(٧) قوله «او دخل فلان دار فلان» كذا في الأصل، وفي الهندية «او دخل دارى فلان» وهو الراجح .

كتاب الحجة يطلقها ثلاثا فيطأها زوج آخر حائضا فيطلقها تحل للاول ج - ٤

فقال الزوج هذا القول وهو صحيح وفعل ذلك المحلوف عليه في مرض الزوج أثرته المرأة ولم يحدث الزوج في مرضه فعلا تكون<sup>١</sup> به مطلقا؟ فهذا الذي يخالفكم<sup>٢</sup> فيه ولا نراها أثرته، فأما ما وقع به من الطلاق من فعل الزوج في مرضه فذلك بمنزلة طلاقه إياها في مرضه .

باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها رجل فيدخل

بها وهي حائض ثم يطلقها<sup>٣</sup> إنها تحل للاول

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل طلق امرأته فأبانها

(١) كذا في الأصول «تكون» بالتاء الفوقانية مؤثنا، وعلى صحة ذلك لابد ان يكون قوله «مطلقا» «مطلقة» بالتأنيث - كما لا يخفى؛ وعلى تقدير صحة التذكير لابد ان يكون قوله «يسكون» بالتذكير - تأمل .

(٢) كذا في الأصول بالغيبة، ولعل الصواب «تخالفكم» بالتكلم - كما يقتضيه السياق، يؤيده قوله «ولا نراها» بالتكلم - تأمل .

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «طلقها» والراجح ما في الأصل . وكذا الحكم عندنا في النفاس والاحرام، اعنى اذا دخل بها وهي نفساء او محرمة بالعمرة او الحج فدخل بها ثم طلقها انها تحل للاول . قال في الدر المختار: ولو في حيض او نفاس واحرام وان كان حراما وان لم يزل لأن الشرط الذوق لا الشبع . قلت: وفي المجتبى: الصواب حلها بدخول الحشفة مطلقا - اهـ . وقال العلامة السيد ابن عابدين تحت قوله «حتى يطأ غيره»: اى حقيقة او حكما، كما لو تزوجت بمحبوب فجلت منه - كما سيأتى، وشمل لو وطأها حائضا او محرمة، وشمل ما لو طلقها ازواج كل زوج ثلاثا قبل الدخول فتزوجت بأخر ودخل بها تحل للكل - بجر، ولا بد من كون الوطئ بالنكاح بعد مضي عدة الاول لو مدخولا بها وسكت عنه لظهوره - اهـ .

كتاب الحجة يطلقها ثلاثا فيطأها زوج آخر حائضا فيطلقها تحل الاول ج . . .

ثلاثا ثم تزوجها رجل بعد انقضاء العدة<sup>١</sup> فدخل<sup>٢</sup> بها وهي حائض ثم طلقها:  
إنها تحل لزوجها الأول لأنها<sup>٣</sup> قد مسها وهي زوجته . وقال أهل المدينة:

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « عدتها » بالاضافة الى ضمير المرأة . ذكر بعض الشافعية حيلة لاسقاط العدة بأن تزوج لصغير لم يبلغ عشر سنين ويدخل بها مع انتشار آله ، ويحكم بصحة النكاح شافعي ثم يطلقها الصبي ، ويحكم حنبلي بصحة طلاقه وانه لا عدة عليها اما لو بلغ عشرة لزمت العدة عند الحنبلي ، او يطلقها ، وفيه اذا رأى في ذلك المصلحة ، ويحكم به مالكي و بدم وجوب العدة بوطئه ثم يتزوجها الأول ، ويحكم شافعي بصحته لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفيا شرائطه فتحل الاول - اه . قلت : ومن شروطه ان لا يأخذ على الحكم مالا ، وفي قوله . . .  
به مالكي ، مخالفة لما قدمناه من اشتراط الانزال عند مالك وكأنه قول آخر - اه رد المختار . قلت : وانت تعلم ان في هذه الحيلة تلفيق بين المذاهب وهو حرام ، كما حقق في محله ، وراجع له عقود رسم المفتي للسيد ابن عابدين فانه اوضحها بما لا مزيد عليه .  
(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ثم دخل » ؛ والدخول شرط للحل . قال العلامة السيد ابن عابدين : ثم اعلم ان اشتراط الدخول ثابت بالاجماع فلا يسكنى بمجرد العقد ، قال القهستاني : وفي الكشف وغيره من كتب الأصول ان العلماء غير سعيد بن المسيب اتفقوا على اشتراط الدخول ، وفي الزاهدي انه ثابت باجماع الأمة ، وفي المنية ان سعيدا رجع عنه الى قول الجمهور فن عمل به يسود وجهه ويبعد ، ومن اقي به يعزى ، وما نسب الى الصدر الشهيد فليس له اثر في مصنفاته بل فيها نقيضه ، وذكر في الخلاصة عنه ان من اقي به فعليه لعنة الله والملائكة والناس اجمعين فانه مخالف الاجماع ولا ينفذ قضاء القاضي به - اه .

(٣) قوله « لأنها » كذا في الأصول ، ولعل العرواب « لانه » بالتذكير وهو يناسب  
و الضمير راجع الى الزوج . والمس بمعنى الدخول ، اي دخل بها وهي زوجته ،

كتاب الحجة يطلقها ثلاثاً فيطأها زوج آخر حائضاً فيطلقها تحل للاول ج - ٤

لا تحل لزوجها الاول لانه وطأها وهي حائض .

قال محمد : رأيتم هذا الوطأ يوجب العدة <sup>١</sup> والصداق كاملاً ؟ قالوا :  
نعم . قيل لهم : كيف أوجب هذا ولم يوجب أن يحلها لزوجها الاول ؟ رأيتم  
رجلاً ظاهر من امرأته قبل أن يمسه أينبغي له أن يمسه حتى يكفر <sup>٢</sup> ؟  
قالوا : لا . قيل لهم : فان جامعها ثم طلقها فانقضت عدتها أتحل لزوجها  
الاول الذي كان أبست طلاقها ؟ فان قلتم : إن ذلك لا يحلها لزوجها الاول ؛  
فهذا بما لا ينبغي أن يشكل <sup>٣</sup> على العلماء ، وإن قلتم : إن ذلك يحلها لزوجها  
الاول ؛ فقد تركتم قولكم <sup>٤</sup> رأيتم إن وطأها زوجها الآخر وهي محرمة  
أو وطأها وهو محرم ثم طلقها وانقضت عدتها أيحل ذلك لزوجها الاول ؟  
رأيتم إن جامعها في شهر رمضان فسكت بجامعها كذلك حتى حملت منه  
ثم ولدت ثم طلقها أيحل لزوجها الاول إذا انقضت عدتها ؟ رأيتم رجلاً  
زنت امرأته قبل أن يدخل بها ألسنهم تقولون : لا يدخل بها حتى يستبرئها

= وفيه اشارة الى ان ملك اليمين لا يحلها اى لو طلقها ثنتين وهي امة ثم ملكها  
او ثلاثاً وهي حرة فارتدت و لحقت بدار الحرب ثم سبيت وملكها لا يحل له وطؤها  
بملك اليمين حتى يزوجه فيدخل بها الزوج ثم يطلقها - كما في الفتح ، لاشتراط الزوج  
في قوله تعالى ﴿ حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ فانه يجعل غاية لعدم الحل الثابت بقوله  
تعالى ﴿ فلا تحل له ﴾ فاذا طلق زوجته الامة ثنتين ثم بعد العدة وطأها مولاه لا يحلها  
للاول لان المولى ليس بزواج - اه رد المحتار .

(١) وهو في معنى الاستفهام ، كما يقتضى المقام .

(٢) كذا في الاصل ، وفي الهندية « قل ان يكفر » .

(٣) اى لا ينبغي على العلماء حكمه بأنها محللة للزوج الاول مع انها حرام ، فافرق  
بين الوطئ في الحيض وبين الوطئ بالمظاهرة قبل الكفارة ؟ كذا قيل .

كتاب الحجة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

بثلاث حيض؟ قالوا: بلى . قيل لهم : فلو جامعها قبل أن يستبرئها وحملت منه ثم طلقها أيجلها هذا الجماع لزوج كان قبله؟ ينبغي في قولكم أن لا يجلها شيء من هذا الجماع لزوجها الأول .

باب نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في المرأة يطلقها زوجها ثلاثا ثم تنكح زوجاً غيره فيدخل بها ويجامعها<sup>١</sup> ثم يطلقها فتنتقض عدتها : إنها تحل لزوجها الأول إذا كان النكاح الثاني صحيحاً<sup>٢</sup> و<sup>٣</sup> إن كانت تزوجت عبداً باذن مولاه ، وإن كانت تزوجت صغيراً يجامع<sup>٤</sup> يجامعها

(١) والحال انه يحل لزوجها الأول .

(٢) تأكيد لمعنى الدخول حقيقة و التيقن بدخول . قال في الدر المختار : و الشرط التيقن بوقوع الوطئ في المحل المتيقن به - اهـ . وهو محل غيبوبة الحشفة من القبل - رد المختار . (٣) خرج به الفاسد و الموقوف ، لأن النكاح المشروط بالنص ينصرف الى الكامل لأنه المعهود شرعاً ، بخلاف الفاسد الموقوف ، و الا فقد صرحوا بأن الموقوف ينعقد سبياً في الحال و يتأخر حكمه الى وقت الاجازة فيظهر بها الحل من وقت العقد - اهـ رد المختار .

(٤) لعل الواو وصلية . قال في الدر المختار : فلو نكحها عبد بلا اذن سيده و وطأها قبل الاجازة لا يجلها حتى يطأها بعدها .

(٥) في الدر المختار : و لا ينكح مطلقة من نكاح صحيح ، نأخذ بها اى بالثلاث لو حرة و ثنتين لو امة و لو قبل الدخول ، و ما في المشكلات باطل او مؤول كما مر حتى يطأها غيره و لو الغير مرافقاً يجامع مثله ، و قدر شيخ الاسلام بعشر سنين - اهـ ؛ قوله « يجامع مثله » تفسير للرافق ذكره في الجامع ، و قيل : هو الذى تتحرك آله و يشتهي النساء - كذا في الفتح ، و لا يخفى انه لا تنافى بين القولين - نهر ، و الاولى =

كتاب الحجّة نكاح الاحسان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

ثم أدرك<sup>١</sup> فلم يجامعها حتى فارقتها و انقضت عدتها فان ذلك يحلها لزوجها الأول؛ وكذلك كل جماع كان من زوجها الآخر إذا كان النكاح صحيحا<sup>٢</sup> وإن لم تكن المجامعة<sup>٣</sup> محصنة ولم يكن مجامعها محصنا . وقال أهل المدينة : من طلق امرأته فأبنتها لا تحل له إلا بعد زوج غيره : إنها لا تحل إلا بعد نكاح

= ان يكون حرا بالغاً فان الانزال شرط عند مالك - كما في الخلاصة ، فالأولى الجمع بين المذهبين لأنه كالتلبيذ لأبي حنيفة - اه رد المختار . ولى في الأخير قلق ، والبحث فيه طويل ، وان مالوا الى بعض اقواله ضرورة كما في دياجعة المصنفى صرح به القهستاني وغيره ، ونقل نحوه القتال في حاشيته عن ابي الليث انه ذكره في كتابه تأسيس النظائر . (١) اى بلغ وصار بالغاً ، وهذا القيد لصحة ايقاع الطلاق . قال فى رد المختار : و لا بد ان يطلقها بعد البلوغ لأن طلاقه ( اى المراهق و الصغير ) غير واقع ( بالنص ) - در منتقى عن التارخانية .

(٢) احتراز عن الفاسد ، كما اشارت إليه قبيله ، وهو ما عديم بعض شروط الصدة ككونه بغير شهود فانه لا حكم له قبل الوطئ ، و بعده يجب مهر المثل ، و الطلاق فيه لا ينقص عددها لأنه متاركة ، فلو طلقها ثلاثا لا يقع شيء و له تزوجها بلا محل ، و الموقوف من اقسام الفاسد ؛ و فى نكاح الرقيق من الفتاوى الهندية عن المحيط : اذا تزوج العبد او المكاتب او المدبر او ابن ام الولد بلا اذن المولى ثم طلقها ثلاثا قبل اجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لا طلاق على الحقيقة حتى لا ينقض من عدد الطلاق ، فان اجاز المولى النكاح بعده لا تعمل اجازته ، و ان اذن له بتزوجها بعده كرهت له تزوجها ولم افرق بينهما - اه .

(٣) يعنى ان احصان احد الزوجين ليس بشرط فى التحليل فان المراهق و الذى يجامع مثله اذا وطأها صح وطؤه ، و هو ليس بمحصن لعدم بلوغه فعلم ان الاحصان ليس بشرط - فافهم . و يدخل فى الحكم خصى و هو من قطعت خصيتاه و انما جاز =



كتاب الحجّة نكاح الاحصان في المطلقّة ثلاثاً وما يحلّ الدخول بها ج - ٤

جائز 'ومسيس نكاح إحصان' ليس فيه شبهة<sup>٢</sup>، لو أن رجلاً مسلماً تزوج نصرانية فدخل بها ثم طلقها ثلاثاً فانقضت عدتها ثم تزوجت نصرانياً فدخل بها ثم طلقها فانقضت عدتها لم تحل لزوجها الأول المسلم أن يراجعها

== تحليله لوجود الآلة - قاله الطحاوي، ومجنون فان وطأه يحلها لزوجها الأول، وكذا محبوب وهو الذي لم يبق له شيء يولج في محل الختان لكن شرط تحليله أن تحل منه لوجود الدخول حكماً حتى يثبت النسب؛ وفي فتح القدير: فلا بسحقه حتى تحل؛ ثم قال: وفي التجريد: لو كان محبوباً لم تحل فان حبلت وولدت حلت للأول عند أبي يوسف خلافاً لمحمد رحمهما الله - اهـ؛ وبه جزم في الخاتمة وغيرها، ونقله الزيلعي عن الغاية، وقال: خلافاً لزفر، ومثله في البدائع، والأوجه قول محمد وزفر، ولا ينافيه ثبوت النسب فانه يعتمد قيام الفراش وإن لم يوجد وطؤ حقيقة، والتحليل يعتمد الوطأ لا مجرد العقد المثلث للنسب فانه خلاف الإجماع، ويلزم على هذا ثبوت التحليل بتزوج شرقي بمغربية طاعت بولد لسته أشهر لثبوت نسبه مع العلم بعدم الوطأ، وما ذاك إلا لكون النسب يحتمل لاثباته بما أمكن ولو توهمنا عملاً بنص «الولد للفراش» وإقامة العقد مقام الوطأ كالحلوة الموجبة للعدة، وأما التحليل فقد شدد الشرع في نبوه و... لا غاظة الزوج عومل بما ينبغي حين عمل ابض ما يباح، فلذا اشترطوا فيه الوطأ الموجب للفصل بين المصنفين بلا حائل في محل المتيقن احترازاً عن المفضاة والصغيرة من بالغ أو مراقق فادر عليه بعقد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا يملك يمين - رد المحتار - فاحفظ، ويدخل فيه ذى لدمية لو كان التحليل لأجل زوجها المسلم - كما في البحر -

(١-١) كذا في الأصل، وفي الهندية «من نكاح إحصان» لم يذكر فيها لفظ «مسيس».

(٢) راجع إلى أبواب الإحصان من المدونة.

كتاب الحجّة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

لأنها لا تكون محصنة بنكاح النصراني ولا يكون محصنا<sup>١</sup> .

وقال محمد : كيف صار الزوج لا يحل له<sup>٢</sup> حتى يطأها زوج تكون بوطئه إياها محصنة أو يكون بوطئه إياها محصنا ؟ قالوا : لا يحل له<sup>٣</sup> إلا جماع

(١) في المدونة : قلت : هل تحصن الأمة واليهودية والنصرانية الحر في قول مالك ؟ قال : نعم إذا كان نكاحهن صحيحا ، قلت : فان كان النكاح فاسدا أ يكونان به محصنين إذا كانا حرين مسلمين أو حر مسلم على نصرانية أو أمة والنكاح فاسد ؟ قال : لا يحصن هذا النكاح وإنما يحصن من النكاح عند مالك ما كان منه يقام عليه ، قلت : أ رأيت المسلم يتزوج النصرانية فيطؤها ثم يطلقها أو يموت عنها ثم تزني قبل أن تسلم وهي تحت زوج فيجامعها من بعد الاسلام ؟ قال : فان جامعها من بعد الاسلام احصنها والا لم يحصنها ، قال مالك : وكذلك الأمة لا يحصنها زوجها بجماع كان منه وهي في رقها ، وإنما يحصنها إذا جامعها بعد ما عتقت - اه .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « لا يحل به » والصحيح عندي ما في الأصل .

(٣) قيل : المفعول محذوف ، إنما المرأة لا تحل للرجل - اه ، يعني هذا الجماع لا يحلها له ، وما فسر به بحرف التفسير لا يوجب كون المرأة مفعولا بها - كما لا يخفى . وراجع باب الاحلال من المدونة ص ٢٠٨ - ٢١٠ : قلت : أ رأيت الصبية إذا تزوجها رجل فطلقها ثلاثا ثم تزوجت آخر من بعده ومثلها يوطأ وذلك قبل أن تحيض فوطأها الثاني فطلقها أيضا أو مات عنها أ تحل لزوجها الأول الذي طلقها ثلاثا بوطئ هذا الثاني وإنما ووطأها قبل أن تحيض ؟ قال : نعم ، وهذا قول مالك ، قلت : أ رأيت ما لا يجعلها به محصنة هل تحلها بذلك الوطئ ؟ وذلك النكاح لزوج كان قد طلقها ثلاثا في قول مالك ؟ قال : لا ، وكذلك بلغني عن مالك في الاحصان ؛ قال ابن القاسم : وقال لي مالك في نكاح العبد : وكل نكاح كان حراما يفسخ ولا يترك عليه اهله ، مثل المرأة تزوج نفسها =

كتاب الحجّة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

احصان . قيل لهم : أرايتم أمة تزوجت عبداً باذن المولين ' فدخل بها ثم

= و الأمة تزوج نفسها و الرجل يتزوج اخته من الرضاة او من ذوات المحارم و هو لا يعلم او يتزوج اخت امرأته و هو لا يعلم فيدخل بها او عمتها او خالتها او ما اشبه ذلك فانه لا يحلها بذلك الوطى لزوج كان قد طلقها قبله ثلاثا ، و لا يكون ذلك الوطى و لا ذلك النكاح احصانا ، وهو رأيي ؛ قلت : أرايت كل نكاح يكون للاولياء ان شاءوا اثبتوه و ان شاءوا ردوه الى المرأة ان شاءت رضيت و ان شاءت فسخت النكاح مثل المرأة تزوج الرجل و هو عبد لا تعلم به و الرجل يتزوج المرأة و هي جذماء او برصاء لا يعلم بذلك حتى وطأها فاختارت المرأة فراق العبد و اختار الرجل فراق هذه المرأة أيكون هذا النكاح و الوطى مما يحلها لزوج كان قبله ؟ قال : قال لي مالك في المرأة تنكح الرجل و هو عبد لا تعلم به ثم علمت به بعد ما وطأها فاختارت فراقه : ان ذلك الوطى لا يحلها لزوج كان قبله ، فكذلك مسائلك كلها ، قلت : و هل تكون بذلك الوطى محصنة هذه المرأة ؟ قال : لا تكون محصنة به في رأيي ، و قد اخبرتك ان مالكا كان يقول : لا تكون محصنة الا بالنكاح الذى ليس الى احد فسخه ؛ فهذا يحزبك لأن مالكا قال : لو تزوج الرجل امرأة قد كان طلقها زوجها ثلاثا فوطأها و هى حائض ثم فارقتها لم تحل لزوجها الاول ، قال ابن القاسم : و لا تكون بمثل هذا محصنة ، و كذلك الذى تزوج المرأة في رمضان فيطؤها نهارا او يتزوجها و هى محرمة او هو محرم فيطؤها فهذا كله لا يحل لزوج كان طلقها و لا يكونان به محصنين ، وكذلك كل و طى نهى الله ، مثل و طى المتكفة و غير ذلك - اه .

(١) تنية مولى المرأة المملوكة و مولى العبد المملوك . قلت : أرايت ان تزوجها عبد بعد ما طلقها زوجها البتة بغير امر سيده فوطأها ثم طلقها أيحلها و طو هذا العبد لزوجها الاول ؟ قال : قال مالك : لا يحلها ذلك لزوجها الاول الا ان يحيز السيد نكاحه ثم يطؤها بعد ما اجاز السيد نكاحه او يكون السيد كان امره بالنكاح فنكح =

كتاب الحجة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

طلقها اثنتين ثم انقضت عدتها فزوجها مولاهما عبداً آخر باذن مولاه  
فدخل بها ثم طلقها أ تكون محصنة بدخول هذا الرجل بها ويكون محصناً  
بدخوله بها؟ قالوا: لا . قيل لهم: فينبغي لكم أن تزعموا أنها لا تحل لزوجها  
الأول بهذا الجماع<sup>١</sup> وكذلك<sup>٢</sup> لو تزوجها غلام لم يبلغ<sup>٣</sup> زوجة أبوه فدخل  
بها فجامعها ثم كبر فلم يصبها بعد الكبر حتى طلقها فانقضت عدتها إنها  
لا تحل للأول<sup>٤</sup> لأنها لا تكون محصنة بهذا الجماع ولا يكون محصناً بها  
أرايتم الحر المسلم إذا تزوج الأمة النصرانية أو اليهودية ففسها وقد كان  
== ثم وطأ فهذه يحلها نكاح العبد ووطؤه لزوج كان قبله طلقها البتة ، قال مالك :  
و اما اذا تزوج بغير اذن سيده فوطأ فان وطأها هذا لا يحلها لزوج كان قبله  
طلقها البتة - المدونة .

(١) لأنه ليس بنكاح محصن في زعمكم .

(٢) اى وكذلك الحكم . قال في المدونة : قلت : أرايت لو ان صبياً تزوج امرأة  
بأذن ابيه قد كان زوجها طلقها قبل ذلك البتة فدخل بها هذا الصبي فجامعها ومثله  
يجامع الا انه لم يحتلم فأت عنها هذا الصبي أ يحلها جماعه اياها لزوجها الذى كان طلقها  
البتة في قول مالك؟ قال : قال مالك : لا يحلها ذلك لزوجها لأن وطأ هذا الصبي ليس  
بوطى<sup>٥</sup> ، وإنما الوطؤ ما يجب فيه الحدود .

(٣) اى كان مراهما يجامع مثله ، لكن تقع بذلك الحرمة فيما بين آبائه و اولاد هذا  
الصبي وبين هذه المرأة - كما في المدونة .

(٤) كما عرفت من المدونة ، قال فيها : قلت : فهل يحلها وطؤ الصبي لزوج كان قبله  
اذا جامعها؟ قال : قال مالك : لا يحلها وطؤ الصبي لزوج كان قبله اذا جامعها لأن  
وطأ الصبي ليس بوطى<sup>٦</sup> ، ولأن مالكا قال لى ايضا : لو ان كبيرة زنت بصبي لم يكن  
عليها الحد ، ولا يكون وطؤه احصانا وإنما يحصن من الوطى<sup>٧</sup> ما يجب فيه الحد - اهـ .

كتاب الحجة نكاح الاحسان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

لها زوج قبله فطلقها ثلاثا ثم إن هذا الزوج الثاني مسها ثم فارقتها فانقضت عدتها أتحد للاول؟ قالوا: نعم<sup>١</sup>، لأن الرجل يكون لها محصنا فهذا جماع إحسان<sup>٢</sup>، وإنما نقول هذا<sup>٣</sup> إذا كان ليس بجماع إحسان<sup>٤</sup>. قيل لهم: أرايتم صبية تزوجها رجل زوجها أبوها وطلقها ثلاثا ثم تزوجت رجلا وزوجها

(١) في المدونة: قلت لابن القاسم: أرايت لو أن نصرانية تحت مسلم طلقها البتة ثم تزوجها نصراني ثم مات عنها أو طلقها النصراني البتة هل تحل لزوجها الاول أم لا في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا تحل لزوجها الاول بهذا النكاح، قلت: فإن كان هذا النصراني الذي تزوجها بعد هذا المسلم اسلم يثبت على نكاحه؟ قال: قال مالك: يثبت على نكاحه، قلت: فهذا إذا اسلم يثبت على نكاحه وهو أن طلقها قبل أن يسلم لم يجعله مالك نكاحا يحلها به لزوجها الاول؟ قال نعم لأنه كان نكاحا في الشرك لا يحلها لزوجها الاول المسلم الذي طلقها البتة وهو أن اسلم وهي نصرانية ثبت على نكاحه الذي كان في الشرك وأن اسلم جميعا ثبتا على نكاحهما الذي كان في الشرك، وبهذا مضت السنة؛ قلت: أرايت أن اسلم وهي نصرانية فوطأها بعد ما اسلم وقد كان زوجها المسلم طلقها البتة أيحلها هذا الوطؤ بعد اسلامه أن هو مات عنها أو طلقها لزوجها الاول في قول مالك؟ قال: نعم؛ قال: وسمعت مالكا يقول في المسلم يطلق النصرانية ثم يتزوجها النصراني ويدخل بها: أن ذلك ليس يحلها لزوجها، قال مالك: لأن نكاحهم ليس بنكاح المسلمين؛ قلت: ولم وهم يثبتون على هذا النكاح أن اسلموا؟ قال: قال مالك: هو نكاح أن اسلموا - اهـ.

(٢) كذا في الهندية بالاضافة وهو عندي صحيح، وفي الاصل «بهذا الجماع احسان».

(٣) اشارة الى عدم حلها لزوجها الاول.

(٤) من قوله «وإنما نقول» الى قوله «احسان» ساقط من الاصل، وزيد من الهندية - ف.

كتاب الحجّة نكاح الإحصان في المطلقة ثلاثاً وما يحل الدخول بها ج - ٤ -

أبوها وطلقها ثلاثاً ثم تزوجت رجلاً آخر مسلماً فجاءها ولم تبلغ ثم طلقها فانقضت عدتها أيحل لزوجها الأول أن يتزوجها؟ قالوا: نعم، لأن الزوج الثاني جاءها جماع إحصان لأن الرجل محصن بجاءه إياها وإن لم تكن هي محصنة بجاءه<sup>١</sup>. قيل لهم: فإن كان صبي<sup>٢</sup> زوجها<sup>٣</sup> إياها أبوه وهي امرأة كبيرة ومثله يجامع فجاءها وقد كان لها زوج قبله فطلقها ثلاثاً أ تكون محصنة بجاء زوجها الثاني؟ قالوا: لا، لأن هذا ليس بجاء إحصان<sup>٤</sup> قيل لهم: فكيف قلتم إن جماع الإحصان يحلها وجماع غير الإحصان

(١) في المدونة: قلت: أ رأيت الصبية إذا تزوجها رجل فطلقها ثلاثاً ثم تزوجت آخر من بعده ومثلها يوطأ وذلك قبل أن تحيض فوطأها الثاني فطلقها أيضاً أو مات عنها أتحل لزوجها الأول الذي طلقها ثلاثاً بوطئ<sup>٥</sup> هذا الثاني وإنما وطأها قبل أن تحيض؟ قال: نعم، وهذا قول مالك، قلت: أ رأيت ما لا يجعلها به محصنة هل تجعلها بذلك الوطئ<sup>٦</sup> وذلك النكاح لزوج كان قد طلقها ثلاثاً في قول مالك؟ قال: لا، وكذلك بلغني عن مالك في الإحصان - اهـ .

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب؛ وفي الهندية «صبيا» بالنصب .

(٣) كذا في الأصول بالتأنيث، والصحيح عندي «زوجه» بضمير المذكر الراجع إلى الصبي .

(٤) قلت: أ رأيت لو أن صبياً تزوج امرأة باذن أبيه قد كان طلقها زوجها قبل ذلك البتة فدخل بها هذا الصبي فجاءها ومثله يجامع إلا أنه لم يحتلم فأتى عنها هذا الصبي أيحلها جماعه إياها لزوجها الذي كان طلقها البتة في قول مالك؟ قال: قال مالك: لا يحلها ذلك لزوجها لأن وطأ هذا الصبي ليس بوطئ<sup>٧</sup>، وإنما الوطؤ ما يجب فيه الحدود، قلت: أتقع بذلك الحرمة فيما بين آباءه وأولاد هذا الصبي وبين هذه المرأة؟ قال: نعم بالعقدة تقع الحرمة في قول مالك قبل الجماع - اهـ المدونة .

كتاب الحجة نكاح الاحسان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

لا يحلها؟ هل سمعتم في هذا بأثر؟ إنما جاءت الآثار مرسلّة<sup>٢</sup> ليس فيها  
جماع إحسان ولا غيره .

إنما سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم<sup>٣</sup> عن من طلق امرأته

(١) اى لم يرد اثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن اصحابه يفرق بين جماع  
الاحسان وبين جماع غير الاحسان فكيف فرقت بينهما من غير دليل .

(٢) اى مطلقة من غير قيد جماع الاحسان وغيره فبأى شيء قيدتموها .

(٣) قال الامام محمد في الموطأ: اخبرنا مالك اخبرنا المسور بن رفاعه القرظي عن الزبير  
ابن عبد الرحمن بن الزبير ان رفاعه بن سيمال طلق امرأته تيممة بنت وهب على عهد  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثا فنكحها عبد الرحمن بن الزبير فأعرض عنها فلم يستطع  
ان يمسه ففارقها ولم يمسه فأراد رفاعه ان ينكحها وهو زوجها الاول الذي  
طلقها فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فنهاه عن تزويجها وقال « لا تحل  
لك حتى تذوق العسيلة » قال محمد : وبهذا تأخذ ، وهو قول ابى حنيفة والعامه من  
فقهاءنا ، لأن الثاني لم يجامعها فلا يحل ان ترجع الى الاول حتى يجامعها الثاني - انتهى .  
وحديث رفاعه أخرجه البخارى في صحيحه في باب من اجاز طلاق الثلاث من حديث  
عائشة : حدثنا سعيد بن عفير قال حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني  
عروة بن الزبير ان عائشة اخبرته ان امرأة رفاعه القرظي جاءت الى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم - الحديث ؛ قال الزرقاني في شرح الموطأ : وهذا الحديث في الصحيحين  
من طرق عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة بنحوه - اهـ . وفي التعليق الممجّد : وقد  
روى هذا الحديث الذي فيه قصة العسيلة البخارى ومسلم والنسائي وابن جرير والبيهقي  
والشافعي وابن سعد والبخاري والطبراني وابو داود وغيرهم بألفاظ متقاربة بسطها  
السيوطي في الدر المنثور - اهـ . وبه قال جمهور العلماء من الصحابة فمن بعدهم ، بل  
قليل : لم يخالف الا سعيد بن المسيب ، والاحاديث الواردة في اشتراطه حجة عليه .

#### كتاب الحجة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

== ثم اعلم ان حديث رفاعة صريح في ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد واقع، ولا تحل لزوجها حتى تنكح زوجا غيره، وهو مذهب جماهير الصحابة والتابعين ومن بعدهم من ائمة المسلمين، وهو مروى بأسانيد صحيحة لا كلام فيها عن عمر و عثمان وعلى و ابن مسعود و ابن عمر و ابن عباس و عبد الله بن عمرو بن العاص و المغيرة بن شعبة و عبد الرحمن بن عوف و عمران بن حصين و انس و ابي موسى الاشعري و عائشة و الحسن بن علي بن ابي طالب و ابي هريرة و ابن الزبير وغيرهم رضى الله عنهم اجمعين، وقد نقل الاجماع على ذلك الحافظ ابن حجر في فتح الباري و الحافظ ابن عبد البر في التمهيد و الاستذكار وقال: لا يقول خلافة الا اهل البدع والضلال، و الباجي في المتقى و الحافظ ابن رجب الحنبلي في بيان مشكل الاحاديث الواردة و جمال الدين بن عبد الهادي الحنبلي في السير الحاث ( يريد الحديث ) و المحقق ابن الهمام في فتح القدير و مجد الدين ابن تيمية في متقى الاخبار و ابن التين و الخطابي وغيرهم، راجع كتاب «الاشفاق في احكام الطلاق» للعلامة الزاهد الكوثري فانه اجاد فيه و افاد، فما ذا بعد الحق الا الضلال . و حديث ابن عباس الذي رواه مسلم في صحيحه قد رده الامام احمد، كما بسطه الحافظ ابن رجب الحنبلي، و رد في ذلك على ابن القيم و ابن تيمية ردا بليغا فراجع ان تيسرت به، و انى فصلت المقام « في اقامة القيامة على صاحب جواب نامه، و قد بسط في ذلك ابو بكر الجصاص في احكام القرآن و ابو بكر بن العربي في «العواصم و العواصم» . و حديث ابن عباس شاذ منكر متروك العمل كما قال ابن رجب، و ليس له اصل كما قال الجوزجاني و الكراييسي في ادب القضاء نقل عن طاوس انكاره و ابن حزم في المحلى، و ما نقله ابن مغيث في كتاب الوثائق عن الصحابة و عزاه الى محمد بن وضاح ليس له صحة، قال في كتاب الاشفاق: و قد روينا الاقناء بوقوع ما اوقع من الطلاق في الحيض و الطهر بدون اى فرق بين الواحدة و الاثنتين و الثلاث في وقوعها فيها الا من جهة الاتهم عن عمر في سنن سعيد بن منصور و عثمان بن عفان في محلى ==



## كتاب الحجة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثاً وما يحل الدخول بها ج - ٤

= ابن حزم وعلي و ابن مسعود في سنن الديهقي و ابن عباس و ابى هريرة و ابن الزبير وعائشة و ابن عمر في موطأ مالك وغيره ومغيرة بن شعبة و الحسن بن علي في سنن الديهقي وعمران بن حصين في متقى الباجي و فتح ابن الهمام و انس في آثار الطحاوي وغيرهم بدون ان تصح مخالفة احد من الصحابة لهم ، قال الخطابي : القول بعدم وقوع الطلاق البدعي قول الخوارج و الروافض ، و قال ابن عبد البر : لا يخالف في ذلك الا اهل البدع و الضلال ، و قال ابن حجر في آخر كلامه على الطلاق الثلاث في فتح الباري : ( فالخالف بعد هذا الاجماع منابذله ، و الجمهور على عدم اعتبار من احدث الاختلاف بعد الاتفاق ) ؟ فوصل الى نتيجة ان وقوع الثلاث بمجموعة على المدخول بها مسألة اجماعية كتحريم المتعة على حد سواء ، وكلامه هذا يدل على انه لا يرى ان هناك خلافاً يعتد به ، و الا لما يمكنه ان يدعى الاجماع في المسألة عند ما يحتتم تحقيقه ، فاعتراضه فيما سبق على قول ابن التين ( لا خلاف في الوقوع و انما الخلاف في الاثم ) بأن الخلاف في الوقوع نقله ابن مغيث في الوثائق عن علي و ابن مسعود و عبد الرحمن بن عوف و الزبير ، و عزاه لمحمد بن وضاح ، و نقله ابن المنذر عن اصحاب ابن عباس كعملاء و طاوس و عمرو بن دينار - اه ) . انما هو اعتراض صوري ، وكيف لا وهو يعلم جيداً انه لن يثبت عن هؤلاء الاربعة من الصحابة و لا عن هؤلاء الثلاثة من اصحاب ابن عباس شيء يناق ما عليه الجمهور من وقوع الثلاث بمجموعة على المدخول بها ، و لو لا رغبته الشديدة في جمع كل ما قيل في كتابه لما اباح لنفسه ان ينقل مثل هذه النقول الزائفة ، و اذا لم يربأ العالم بنفسه عن ان ينقل عن مثل ابن مغيث كل غث و سمين بدون خطاب و لا زمام يسود وجه نفسه قبل ان يسود على اهل العلم بكثرة الاطلاع ، بل يعرض نفسه لأن يعد حاطب ليل ، و قد سبق الآبي ابن حجر في نقل ذلك عن ابن مغيث في شرح مسلم لكن بواسطة طرر بن عات ، و طرر بن عات بما عرف بالضعف عند المالكية فيكون هذا بمنزلة النص منه على توهين تلك الروايات ، =

## كتاب الحجة نكاح الاحسان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

== وقد نقل قبل الابن و ابن حجر ابن فرح في جامع احكام القرآن عن وثائق ابن مغيث مباشرة ما يتعلق بهذا البحث في نحو صفحة ١٠ ومنه كان ابن القيم و اذنا به تناقلوا تلك الروايات الكاذبة ، و جامع احكام القرآن هذا يمتاز بالاكثر من النقل لنصوص كتب ليست بمنسول الايدى اليوم . و اما الدقة في التفكير و الاجادة في البحث و التصرف في العلم فليست من صناعة المؤلف الصالح ، و انما غاية ما يعمل به هو التمسك بمذهبه بنوع من القسوة - و ان شئت فقل : بنوع من التعصب ؛ و في جامع احكام القرآن هذا و في شرح الابن على صحيح مسلم تصحيحات في الاعلام المذكورة في هذا البحث . و اما ابن مغيث فهو ابو جعفر احمد بن محمد بن مغيث الطليطلي المتوفى سنة ( ٤٥٩ هـ ) عن ٥٣ سنة ، و ليس هو من عرف بالامانة في النقل و لا بجودة الفهم في تفقهاه ، و قوله في تحليل الراى الشاذ ، و قوله ثلاثا لا معنى له لانه اخبر ) من الدليل على انه ما شم رائحة الفقه و الفهم ، و كانت يعانى على كل مفت ماجن ، و قد عرى تلك الروايات لمحمد بن وضاح بدون ذكر سنده مع ان بينهما مفاوز ، و آتى يعول على مثل ابن مغيث هذا ١ و ليس ابن مغيث صاحب الوثائق سوى مضرب مثل للجهل و السقوط العلمى في الغرب بين نقاد اهل العلم من الاندلسيين ، فكيف يذكر مثله في صدد النقل عن الاصحاب بدون اسناد اقال ابو بكر بن العربى في القواصم و العواصم بعد ان شرح : كيف تعاطت المبتدعة في الغرب منصب الفقهاء حتى اتخذ الناس رؤسا جهالا فأفتوا بغير علم فضلوا و أضلوا ، و ذكر كيف فسد التعليم : ثم يقال : فلان الطليطلى ، و فلان المجريطى ، و ابن مغيث لا اغاث الله ندائه و لا انا له رجاءه فيرجع القهقري و لا يزال الى وراء ، و لولا ان الله تعالى من بطائفة نفرت الى ديار العلم فجاءت بلباب منه كالاصيل و الباجى فرشت من ماء العلم على هذه القلوب الميتة و عطرت انفاس الامة الزفرة لكان الدين قد ذهب - اهـ . و ذكر لبعض كبار المالكية ما ينقل عن ابن مغيث هذا فقال : ما ذبحت دجاجة في عمرى و لكن ارى ذبح من يخالف الجمهور في هذه ==

كتاب الحجّة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

ثلاثا فتزوجت زوجاً غيره ثم طلقها أيحل لها أن ترجع إلى الأول؟ فقال:  
لا حتى يذوق الآخر عسيلتها. وسئل عن ذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>١</sup>

= المسألة يعنى ابن مغيث - هذا ؛ و اما موضع التعويل على النقل عن الأصحاب فأنما  
هو مثل الأصول الستة ، و باقى السنن و الجوامع و المسانيد و المعاجم و المصنفات  
و نحوها بما لا يذكر فيه نقل عن احد الا و معه اسناده ، و اين فيها نقل خلاف ما عليه  
الجمهور فى المسألة عن هؤلاء .

(١) روى عنه من طرق و ألفاظ مختلفة ، قال ابن رجب الحنبلى فى كتابه « بيان مشكل  
الأحاديث الواردة فى ان الطلاق الثلاث طلاق واحدة » ، على ما فى كتاب الاشفاق :  
اعلم انه لم يثبت عن احد من الصحابة و لا من التابعين و لا من أئمة السلف المعتقد بقولهم  
فى الفتاوى فى الحلال و الحرام شىء صريح فى ان الطلاق الثلاث بعد الدخول يحسب  
واحدة اذا سبق بلفظ واحد ، و عن الأعمش انه قال : كان بالكوفة شيخ يقول  
سمعت علي بن ابي طالب يقول : اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فى مجلس واحد ترد الى  
واحدة ، و الناس عتق واحد الى ذلك يأتون و يستمعون منه فأثبته و قلت له : هل سمعت  
علي بن ابي طالب يقول ؟ قال : سمعته يقول : اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فى مجلس واحد  
فانها ترد الى واحدة ، فقلت : أين سمعت هذا من علي ؟ فقال : أخرج إليك كتابي ،  
فأخرج كتابه فاذا فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ، هذا ما سمعت علي بن ابي طالب يقول :  
اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا فى مجلس واحد فقد بانث منه و لا تحل له حتى تنكح  
زوجا غيره ، قلت : ويحك ! هذا غير الذى تقول ! قال : الصحيح هو هذا و لكن هؤلاء  
ارادوني على ذلك - اه - و اخرج البيهقي و الطبراني و غيرهما عن ابراهيم بن  
عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة بنت الفضل عند الحسن بن علي ، فلما  
بويع بالخلافة هنأته فقال الحسن : أظهرين الشامة بقتل امير المؤمنين ! انت طالق  
ثلاثا ؛ و متعها بعشرة آلاف ، ثم قال : لو لا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجة نكاح الاخصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

فقال : حتى يصيبها . وسئلت عن ذلك عائشة رضى الله عنها<sup>١</sup> فقالت : لا حتى

== جدى - او سمعت ابي يحدث عن جدى - صلى الله عليه وسلم انه قال « اذا طلق الرجل

امراة ثلاثا عند الاقراء او طلقها ثلاثا مبهمه لم تحل حتى تنكح زوجا غيره » اراجعتها -

اه ؛ قال الحافظ ابن رجب : اسناده صحيح . وفي المجموع الفقهي عن زيد بن علي

عن ابيه عن جده عن علي عليهم السلام ان رجلا من قریش طلق امرأته مائة تطليقة

فأخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال : بانت منه ثلاث ، و سبع و تسعون معصية

في عنقه - اه . و قال عيسى بن ابي طالب كرم الله وجهه : لو ان الناس اصابوا احد

الطلاق ما ندم رجل طلق امرأته - اه . و في الروض النضير في شرح المجموع الفقهي

الكبير : ان وقوع الثلاث بلفظ واحد مذهب جمهور اهل البيت كما حكاه محمد بن

منصور في الامالى بأسانيد عنهم ؛ و روى في الجامع الكافي عن الحسن بن يحيى انه

قال : روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم و عن علي عليه السلام و علي بن الحسين

و زيد بن علي و محمد بن علي الباقر و محمد بن عمر بن علي و جعفر بن محمد و عبد الله بن

الحسن و محمد بن عبد الله وخيار آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال

الحسن ايضا : أجمع آل الرسول على ان الذى يطلق ثلاثا في كلفة واحدة انها قد حرمت

عليه سواء كان قد دخل بها الزوج او لم يدخل ؛ و رواه في البحر عن ابن عباس

و ابن عمر و عائشة و ابي هريرة و عن علي كرم الله وجهه و الناصر و المؤيد و يحيى

و مالك و بعض الامامية - اه . و اخرج البيهقي في السنن عن مسلمة بن جعفر انه قال

لجعفر بن محمد الصادق : ان قوما يزعمون ان من طلق ثلاثا بجهالة رد الى السنة و يجعلونها

واحدة يروونها عنكم ؟ قال : معاذ الله ! ما هذا من قولنا ، من طلق ثلاثا فهو كما قال - انتهى .

(١) رواه مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة زوج النبي

صلى الله عليه وسلم انها سئلت عن رجل طلق امرأته البتة فتزوجها بعده رجل آخر

فطلقها قبل ان يمسه فهل تصلح لزوجها الاول ان يتزوجها ؟ فقالت عائشة : لا تصلح ==

## كتاب الحجة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

== حتى يذوق عسلتها - اه ؛ قال الزرقاني : فاقنت بما روته عن النبي صلى الله عليه وسلم في امرأة رفاعه ؛ وفي صحيح مسلم من طريق أبي اسامة عن هشام عن أبيه عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة يتزوجها الرجل فيطلقها فتزوج رجلا فيطلقها قبل ان يدخل عليها أتحل لزوجها الأول ؟ قال : لا ، حتى يذوق عسلتها . وفي الصحيحين من طريق عبيد الله بن عمر عن القاسم بن محمد عن عائشة : طلق رجل امرأته ثلاثا فتزوجها رجل ثم طلقها قل ان يدخل بها فأراد زوجها الأول ان يتزوجها فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ؟ فقال : لا حتى يذوق الآخر من عسلتها ما ذاق الأول - لفظ مسلم ؛ وهذا يحتمل انه مختصر من قصة رفاعه ، ويحتمل انه قصة اخرى ، ولا يبعد التعدد ، والى هذا ذهب الكافة ، وانفرد ابن المسيب فقال : تحل بالعقد لقوله تعالى ﴿ حتى تنكح زوجا غيره ﴾ ورد بأن الآية وان احتملت العقد لكن الحديث بين ان المراد به الوطؤ ؛ قال ابن عبد البر : اظنه لم يبلغه الحديث او لم يصح عنده ؛ وقال غيره : ولم يوافقه لإلطافه من الخوارج وشذو في ذلك - اه ؛ ومن ههنا ظهر لك ان من طلق امرأته ثلاثا بكلمة واحدة ولفظ واحد وقعن وبانت امرأته ، ولا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، ولا يجعل واحدة كما زعم من ليس له خبرة الا بظاهر الالفاظ يتمسك ولا يتفقه حتى التفقه ، واما حديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي رواه مسلم وغيره : كان الطلاق الثلاث واحدة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وابي بكر و سنتين من اماره عمر رضي الله عنه - الحديث ، فهو مخالف لرأى الراوى الصحابي فكم رد النقاد احاديث بمخالفتها لأراء رواتها كما بسط ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذى ، وهو مذهب يحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان و احمد بن حنبل وعلى ابن المديني وغيرهم ، وقد تواتر عن ابن عباس انه يرى ان الطلاق الثلاث بلفظ واحد يقع ثلاثا رواه عنه عطاء وعمر بن دينار وسعيد بن جبير ومجاهد وطاوس وغيرهم كما في سنن البيهقي والمحلى والموطأ وغيرها من كتب الحديث ، وفيه ايضا : انفراد ==

كتاب الحجّة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

== طاوس على خلاف رواية الآخرين و هذا شذوذ يرد به الحديث كما يرد بالأول،  
و فيه ايضا : ان الكرايسى روى في ادب القضاء ان ابن طاوس روى هذا الخبر عن  
ابيه كذب من نسب الى والدك ان الثلاث واحدة ، و فيه ايضا : ان لفظ طاوس ان  
ابا الصهباء قال لفظ انقطاع ، و في صحيح مسلم احاديث منقطعة كما لا يخفى على من غائر  
النظر فيه ، و فيه ايضا : ان ابا الصهباء ان كان مولى ابن عباس فهو ضعيف على ما ذكره  
النسائي ، و ان كان غيره فهو مجهول ، و فيه بعض طرق الحديث ( مات من هنالك )  
و جل مقدار ابن عباس ان يواجهه احد من الصحابة في طبقته فضلا عن مولاة بمثل  
هذا الخطاب ، و لا يرد عليه ابن عباس بما يجب ، و فيه ايضا : انه على تقدير اجابته  
من غير ان يرد عليه يكون الجواب من هناته المردودة باعترافه و قد شهر حكم رخص  
ابن عباس بين السلف و الخلف ، و عادة الامام مسلم ان يجمع طرق الحديث في صعيد  
واحد تسهلا للحكم في الحديث و هي طريقة بدعية في تعريف سرية الحديث ، و فيه  
ايضا خروج عمر بن الخطاب على الشرع بالرأى و هو كما ترى جل مقدار عمر رضى الله عنه  
عن مثل ذلك ، و فيه ايضا و صم جمهور الصحابة بأنهم لا يحكمون النبي صلى الله عليه  
و سلم فيما شجر بينهم بل يحكمون الرأى ، و هذه شناعة لا يرتضيها للصحابة رضى الله عنهم  
الا الروافض ، و مصدر هذا الشذوذ الروافض عند اهل التحقيق ؛ و اما عد ذلك عملا  
سياسيا ليسوغ لعمله تعزيرا كما زعم ابن القيم و تبعه من جاء بعده من الظاهرية  
فخاشاه عن ذلك ، فن الذى يبيح الخروج على الشرع سياسة ١٩ فتلك عشرة كاملة في  
الحديث المذكور من النقوض . قال ابن رجب في كتابه المذكور : فهذا الحديث لأئمة  
الاسلام فيه طريقان : احدهما مسلك الامام احمد و من وافقه و هو يرجع الى الكلام  
في اسناد الحديث بشذوذه و انفراد طاوس به و انه لم يتابع عليه ، و انفراد الراوى  
بالحديث و ان كانت ثقة هو علة في الحديث يوجب التوقف فيه و ان يكون شاذا  
و منكرا اذا لم يرو معناه على وجه يصح ، و هذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين كالامام ==

كتاب الحجّة نكاح الاحسان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

يذوق من عسيلتها و تذوق من عسيلته . ولم يذكروا في ذلك إحسانا ولا غيره .

أرأيتم رجلا تزوج امرأة فجامعها وهي حائض أو يكون بجماعه إياها محصنا؟ فان قلتم: إنها لا تحل بهذا الجماع لزوج كان قبله طلقها ثلاثا . فينبغي أن تقولوا: لا يكون الزوج بهذا الجماع محصنا<sup>١</sup> وإن زنى لم يرجم<sup>٢</sup> . فينبغي لكم أن تقولوا: إن جماع امرأته وهو محرم أو هي محرمة أو هو مظاهر لم يكن لذلك<sup>٣</sup> محصنا<sup>٤</sup> ولم يكن يحلها . لذلك الزوج قد كان لها قبله طلقها

= احمد ويحيى بن معين ويحيى بن سعيد القطان و علي بن المدبني وغيرهم ، وهذا الحديث ما يرويه عن ابن عباس غير طاوس ؛ قال الامام احمد في رواية ابن منصور: كل اصحاب ابن عباس روى عنه خلاف ما روى عنه طاوس ، وقال الجوزجاني: هو حديث شاذ وقد غنيت بهذا الحديث في قديم الدهر فلم اجد له اصلا - اه - . قال ابن رجب: ومتى اجمع الامة على اطراح العمل بالحديث وجب اطراحه وترك العمل به ، وقد صح عن ابن عباس وهو راوى الحديث انه افتى بخلاف هذا الحديث ولزوم الثلاثة المجموعة ، وقد علل بهذا احمد والشافعي كما ذكره في المغني ، وهذه ايضا علة في الحديث بانفرادها ، فكيف وقد انضم إليها علة الشذوذ والانكار واجماع الامة على خلافه وكان علماء اهل مكة ينكرون على طاوس ما ينفرد به من شواذ الآقاويل - اه - فاحفظه فانه ينفعك في مواضع .

(١) قال مالك: لو تزوج رجل امرأة قد كانت طلقها زوجها ثلاثا فوطأها وهي حائض ثم فارقه لم تحل لزوجها الأول - اه مدونة . والحال انه محصن بهذا الجماع .

(٢) و اذا لم يكن محصنا عندكم فلو زنى لا يرجم والحال انه يرجم ويقام عليه حد الزنا ولا بد في حد الزنا من الاحسان وهو شرط له .

(٣) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « بذلك » .

(٤) قال ابن القاسم: ولا تكون بمثل هذا محصنة ، وكذلك الذي تزوج المرأة =

كتاب الحجة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

ثلاثا<sup>١</sup> فهذا من الأمر الذي لا ينبغي أن يشكل على أحد مع آثار قد جاءت في ذلك أن يكون الصبي زوجها و يحلها جماعه لزوج كان طلقها قبل ذلك ثلاثا .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري عن ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح في الصبي إذا دخل بالمرأة قبل أن يجامعها زوج ، يعني أن يحلها لزوجها الأول .

أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم قال : لا يحصن المؤمن باليهودية ولا بالنصرانية ، ولا يحصن إلا بالحرية<sup>٢</sup> .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي قال : لا تحصن اليهودية ولا النصرانية

= في رمضان فيطؤها نهارا او يتزوجها وهي محرمة او هو محرم فيطؤها فهذا كله لا يحل لزوج كان طلقها ولا يكونان به محصنين وكذلك كل وطئ نهى الله مثل وطئ المعتكفة وغير ذلك ؛ قال سحنون : وقد قال بعض الرواة وهو المخزومي قال الله عز وجل ﴿ لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ﴾ وقد نهى الله عن وطئ الحائض فلا يكون ما نهى الله عنه يحل ما امر به - اه مدونة .

(١) يعني تحل لزوجها الأول طلقها ثلاثا ويكون بذلك محصنا ، كما جاء في الآثار .  
(٢) أخرجه الامام محمد في كتاب الآثار بهذا الاسناد ، وفيه لفظ « المسلم » مكان « المؤمن » وزاد بعد « بالحرية المسلمة » ثم قال محمد : و به نأخذ ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ؛ محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الذي يتزوج في الشرك ويدخل بامرأته ثم اسلم بعد ذلك ثم يرزى : انه لا يرجم حتى يحصن بامرأة مسلمة ؛ قال محمد : و به نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى .



كتاب الحجّة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

ولا المملوكة لرجل<sup>١</sup> إلا أن يكون تزوج قبلها حرة مسلمة .

أخبرنا محمد قال أخبرنا إسماعيل بن عياش الحمصي قال حدثنا ابن جريج قال قلت لعطاء بن أبي رباح: رجل تزوج امرأة فأبانها<sup>٢</sup> ثم تزوجها غلام لم يبلغ أن ينزل فأصابها ولم ينزل أتحل بذلك لزوجها الأول؟ قال: نعم فيما أرى .

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا إسماعيل بن عياش الحمصي قال حدثني عتبة<sup>٣</sup> بن تميم التميمي عن علي بن أبي طلحة<sup>٤</sup> أن

(١) كذا في الهندية ، وفي الأصل « المملوكة الرجل » .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « أبانها » وهو المرجوح .

(٣) كذا في الأصول وهو مصحف ، والصواب « عتبة » بالمهملة والتاء الفوقانية بعدها باء موحدة مفتوحة ، كما في نصب الراية والدرية والتهذيب .

(٤) وهو عتبة بن تميم التميمي ، أبو السبأ الشامي ، من رجال مراسيل ابن داود على ما في ج ٧ ص ٩٣ من التهذيب ، روى عن علي بن أبي طلحة و ابن هبيرة ابن سالم والوليد بن عامر اليزني وعبد الله بن زكرياء الخزاعي ، و روى عنه إسماعيل ابن عياش و بقية و وهب بن عمرو بن عبد الاحوسى ، ذكره ابن حبان في الثقات ، له عنده حديث في تزوج اليهودية ؛ قلت : وجهله ابن القطان - انتهى - وكيف يكون مجهولا وقد روى عنه إسماعيل و بقية و وهب - تأمل - .

(٥) وهو علي بن أبي طلحة ، واسمه سالم بن المخارق الهاشمي ، يكنى أبا الحسن ، وقيل غير ذلك ، أصله من الجزيرة و انتقل الى حمص ، روى عن ابن عباس . - ولم يسمع منه ، بينها مجاهد - و ابن الوداك جبر بن نوف و راشد بن سعد المقرئ والقاسم بن أبي بكر ، وعنه الحكم بن عتيبة - وهو أكبر منه - و داود بن أبي هند =

كتاب الحجّة نكاح الاحسان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

ليث بن مالك<sup>١</sup> أراد أن يتزوج يهودية فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: دعهما عنك فانها لا تحصنك<sup>٢</sup>.

= معاوية بن صالح الحضرمي و ابو بكر بن ابي مریم و محمد بن الوليد الزبيدي و سفيان الثوري و آخرون كثيرون ، هو من رجال مسلم و ابي داود و النسائي و ابن ماجه ، قال احمد : له اشياء منكراة و هو من اهل حمص ، و قال ابو داود : ان شاء الله مستقيم الحديث و لكن له رأى سوء كان يرى السيف ، و قال النسائي : ليس به بأس ، و قال صالح بن محمد : روى عنه الكوفيون و الشاميون ، و قال يعقوب بن مفيان : ضعيف الحديث منكر ليس محمود المذهب ، و قال في موضع آخر : شامى ليس هو بمتروك و لا هو حجة و ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ثلاث<sup>١</sup> و اربعين و مائة ، له عند مسلم حديث واحد في ذكر العزل ، و روى له الباقر حديثا آخر في الفرائض ، و وثقه العجلي - اه تهذيب التهذيب .

(١) كذا في الأصل و هو مصحف ، و الصواب « كعب بن مالك » كما في الدراية و نصب الراية ، و هو من رجال الستة ، و هو كعب بن مالك بن ابي كعب الانصارى السلمي - بفتح السين و اللام - المدنى الشاعر ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم و عن اسيد بن حضير ، و عنه اولاده عبدالله و عبيد الله و محمد و معبد و عبد الرحمن و ابن ابنه عبد الرحمن بن عبد الله و ابن عباس و جابر و ابو امامة الباهلي و عمر بن الحكم بن ثوبان و عمر بن الحكم بن رافع و عمر بن كثير بن املح و على ابن ابي طلحة و ابو جعفر الباقر و لم يدركاه ، و هو احد الثلاثة الذين تاب الله عليهم ، و أحد السبعين الذين شهدوا لعبة ، و أحد الثلاثة الذين من الانصار يحاجون عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و هم حسان و ابن رواحة و كعب ، قال ابن الكلبي : شهد بدرا ، و قد صح عنه انه قال : تخلفت عن بدر ، مات سنة ٥٠ او ٥١ - احدى و خمسين ، و قيل : مات قبل الأربعين - اه تهذيب التهذيب ، و له فضائل جمة .

(٢) قال الحافظ ابن حجر في ص ٢٤٥ من الدراية : حديث لا تحصن المسلم =

### كتاب الحجّة نكاح الاحصان في المطلقة ثلاثا وما يحل الدخول بها ج - ٤

= اليهودية و لا النصرانية . و لا الحر الامة و لا الحرة العبد ، لم اجد ، و روى ابن ابي شيبة و ابو داود في مراسيله و الطبراني و الدارقطني و ابن عدى من حديث كعب بن مالك انه اراد ان يتزوج يهودية فقال له صلى الله عليه و آله و سلم : لا تتزوجها فانها لا تحصنك ؛ و اسناده ضعيف ، و لابن ابي شيبة عن الحسن لا تحصن الامة الحر و لا العبد الحرة - انتهى . و التفصيل على ما في ص ٢٢٨ من نصب الراية ، روى ابن ابي شيبة في مصنفه ، و من طريقه الطبراني في معجمه و الدارقطني في سننه و ابن عدى في الكامل من حديث ابي بكر بن ابي مريم عن علي بن ابي طلحة عن كعب بن مالك انه اراد ان يتزوج يهودية فقال له النبي صلى الله عليه و سلم : لا تتزوجها فانها لا تحصنك - اه ؛ قال الدارقطني : و ابو بكر بن ابي مريم ضعيف ، و علي بن ابي طلحة لم يدرك كعبا - اه ؛ و قال ابن عدى : ابو بكر بن ابي مريم بكير الغساني الغالب على حديثه الغرائب قل ما يوافقه عليها الثقات ، و هو ممن لا يحتج بحديثه و تكتب احاديثه فانها صالحة - اه ؛ و اخرجه ابو داود في المراسيل عن بقية بن الوليد عن عتبة بن تميم عن علي بن ابي طلحة عن كعب بن مالك به فذكره ؛ قال ابن القطان في كتابه : هذا حديث ضعيف و منقطع فانه قطع فيما بين علي بن ابي طلحة و كعب بن مالك ، و ضعفه من جهة عتبة بن تميم فانه ممن لا يعرف حاله ، و قد رواه عنه بقية و هو ممن عرف ضعفه ، و لا يعلم روى عن عتبة بن تميم إلا بقية و اسمعيل - اه ؛ قال في التنقيح : و بقية وثقه ابن حبان - اه ؛ و قال عبد الحق في احكامه : لا اعلم احدا رواه عن علي بن ابي طلحة غير عتبة بن تميم و ابي بكر بن ابي مريم و هو ضعيف الاسناد منقطع - اه ؛ و قال البيهقي في المعرفة : هذا حديث يرويه ابو بكر بن ابي مريم و هو ضعيف عن علي بن ابي طلحة عن كعب و هو منقطع فان علي بن ابي طلحة لم يدرك كعبا ؛ قال الدارقطني ، فيما اخبرني عنه ابو عبد الرحمن السلي ، و رواه بقية بن الوليد عن عتبة بن تميم عن علي بن ابي طلحة عن كعب و هو =

كتاب الحجة الذي يوقع الطلاق قبل أن يدخل بها ثم يجامعها ج - ٤

## باب الذي يوقع الطلاق قبل أن يدخل بها ثم يجامعها بعد ذلك

قال محمد : قال أبو حنيفة رضى الله عنه في رجل قال لامرأته <sup>١</sup> « إن تزوجت فلانة فهي طالق » <sup>٢</sup> فتزوجها ثم دخل بها : إن لها عليه نصف

= ايضا منقطع - اه ؛ و اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن الحسن انه كان يقول :  
لا يحسن الامة الحر ولا العبد الحرة - انتهى :

(١) وفي الأصول « يقع » مصحف ، و الصواب « يوقع » - ف .

(٢) كذا في الأصول بالاضافة الى الضمير المجرور ، و عندى الأرجح « لامرأة »  
بالتكثير بدون الاضافة - تأمل .

(٣) هذه مسألة التعليق بالطلاق ، فاذا تزوجها وقع الطلاق على طبق الشرط ،  
و قال بعض الناس من الظاهرية : الطلاق المعلق كله غير صحيح ولا واقع - اه .  
و من طالع الدرة المضيئة و ما معها من الرسائل لأبي الحسن السبكي لا يرتاب في  
وقوع الطلاق المعلق ، و مذهب فقهاء الامة من الصحابة و التابعين و تابعيهم وقوع  
الطلاق المعلق عند حصول الشرط سواء كان الشرط من قبيل اليمين باعتبار افادته  
الحث او المنع او التصديق او لم يكن من قبيل اليمين لعدم افادته احد تلك المعاني ،  
و خالف ابن تيمية بأن يقول : لا يقع الطلاق الذي هو من قبيل اليمين بل تجب فيه  
الكفارة عند الحنث ، و هذا ما لم يقل احد به قبله و خالفهم الروافض ايضا في النوعين  
جميعا ، و تابعيهم بعض الظاهرية و منهم ابن حزم و هم محجوجون جميعا بالاجماع  
السابق على ما في كتاب الاشفاق في احكام الطلاق ، و عن حكي الاجماع في ذلك  
الشافعي و ابو عبيد و ابو ثور و ابن جرير و ابن المنذر و محمد بن نصر المروزي  
و ابن عبد البر في التمهيد و الاستذكار و ابن رشد الفقيه في المقدمات و ابو الوليد =

## كتاب الحجة الذي يوقع الطلاق قبل أن يدخل بها ثم يحامعها ج - ٤

= الباجي في المنتقى ، وهؤلاء في سعة العلم بالآثار بحيث لو عطس احدهم لتناثر من معطسه عشرات من امثال الشوكاني ومحمد بن إسماعيل الأمير والقنوجي . وعن محمد بن نصر وحده يقول ابن حزم : فلو قال قائل : ليس لرسول الله صلى الله عليه وسلم حديث ولا لأصحابه الا وهو عند محمد بن نصر لما بعد عن الصدق - اهـ ، وهؤلاء العلماء ابناء في نقل الاجماع ، وفي صحيح البخاري فتوى ابن عمر بالايقاع ، قال نافع : طلق رجل امرأته البتة ان خرجت فقال ابن عمر : ان خرجت بانته منه ، وان لم تخرج فليس بشيء ؛ و ظاهر هذه الفتوى في هذه المسألة فن يشك في علم ابن عمر وتحريه في فتاويه ؛ ولا يعرف احد من الصحابة خالف ابن عمر في هذه الفتوى ولا انكرها عليه ، وقد قضى على كرم الله وجهه في يمين بالطلاق بما يقتضي الايقاع ، فانهم رفعوا الحالف إليه ليفرقوا بينه وبين الزوجة بخنثه في اليمين فاشتبهت القصة فرأى فيها ما يقتضي الاكراه حيث قال « اضطهدتموه » فرد الزوجة عليه لاجل الاكراه وهو ظاهر في انه يرى الايقاع لو لا الاكراه ، ومن مثل ابي الحسن في القضاء وتكلف ابن حزم اخراج هذا القضاء عن صوابه وسمى في اخراج القضية عن ظاهرها عن هوى ، كما ان قوله في قضاء شريح من هذا القبيل وقول الراوى لم يره حدثنا دليل ظاهر على انه لو عد ما عمل الحالف حدثنا لأوقع عليه الطلاق بموجب تعليقه ، وفي سنن البيهقي بسند صحيح عن ابن مسعود في رجل قال لامرأته ان فعلت كذا وكذا فهي طالق ففعلته قال : هي واحدة وهو « كنيف ملئ علبا » فن مثله في صحة فتاويه ؟ ويروى عن ابي ذر تعليق بمثل ذلك وكذا عن الزبير ، والآثار في هذا العدد كثيرة ، وفي الكتاب ايقاع اللعنة على تقدير الكذب ، وقد قالت عائشة رضي الله عنها « كل يمين وان عظمت ليس فيها طلاق ولا عتاق فقيها كفارة يمين » وهذا الامر نقله ابن عبد البر بهذا اللفظ في التمهيد والاستذكار مسندا ، وان حذف احمد بن تيمية الاستثناء حينما نقل هذا الاثر خيانة في النقل ، هكذا قال ابو الحسن السبكي . فهذا =

## كتاب الحجّة الذي يوقع الطلاق قبل أن يدخل بها ثم يحامها ج - ٤

== عصر الصحابة لم ينقل فيه الا الافتاء بالوقوع ؛ واما التابعون فأئمة العلم منهم معدودون معروفون ، وكلهم اوقعوا الطلاق بالحنث ، قال ابو الحسن السبكي في الدرّة المضيئة :  
التي لخصنا غالب هذا البحث منها و قد نقلنا من الكتب المعروفة الصحيحة كجامع عبد الرزاق و مصنف ابن ابي شيبة و سنن سعيد بن منصور و السنن الكبرى للبيهقي و غيرها فتاوى التابعين أئمة الاجتهاد وكل ذلك بالاسانيد الصحيحة انهم اوقعوا الطلاق بالحنث في اليمين ولم يقضوا بالكفارة ، و هم سعيد بن المسيب و الحسن البصري و عطاء و الشعبي و شريح و سعيد بن جبير و طاوس و مجاهد و قتادة و الزهري و ابو مخلد و الفقهاء السبعة فقهاء المدينة و هم : عروة بن الزبير و القاسم بن محمد و عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود و خارجة بن زيد و ابو بكر بن عبد الرحمن و سالم بن عبد الله و سليمان بن يسار ، و هؤلاء اذا اجمعوا على مسألة كان قولهم مقدما على غيرهم ، و اصحاب ابن مسعود السادات و هم : علقمة بن قيس و الأسود و مسروق و عبيدة السلماني و ابو وائل شقيق بن سلسة و طارق بن شهاب و زر بن حبیش ، و غير هؤلاء من التابعين مثل ابن شبرمة و ابي عمرو الشيباني و ابي الاحوص و زيد ابن وهب و الحكم بن عتيبة و عمر بن عبد العزيز و خلاص بن عمرو ، و كل هؤلاء نقلت فتاويهم بالايقاع ، و لم يختلفوا في ذلك و من هم علماء التابعين غير هؤلاء ، فهذا عصر الصحابة و عصر التابعين كلهم قائلون بالايقاع و لم يقل احد منهم ان هذا مما يجرى فيه الكفارة . و اما من بعد هذين العصرين فذاهبهم معروفة مشهورة كلها تشهد بصحة هذا القول كأبي حنيفة و الثوري و مالك و الشافعي و احمد و اسحاق بن راهويه و ابي عبيد و ابي ثور و ابن المنذر و ابن جرير لم يختلفوا في هذه المسألة ، و لم يتمكن ابن تيمية من ان ينسب الافتاء بعدم الوقوع الى احد من التابعين سوى طاوس تبعا لابن حزم و هو غلط في الرواية عنه ، و تابعه اغلط ، و انما فتواه في حق المكروه كما يظهر من كتاب عبد الرزاق نفسه و لايه يعزو ابن حزم الرواية ، و قد صح النقل ==

كتاب الحجة الذي يوقع الطلاق قبل أن يدخل بها ثم يجامعها ج - ٤

المهر<sup>١</sup> الذي تزوج عليه، ولها مهر مثلها بدخوله بها<sup>٢</sup> فيكون عليه مهر ونصف مهر<sup>٣</sup>. وقال أهل المدينة: تبين المرأة من زوجها قبل الوطئ وعليه مهر واحد بالنكاح والدخول.

قال محمد: أرايتم حين تزوجها على مهر معلوم أليس قد وقع الطلاق

= عن طاوس بالانقاع في سنن سعيد بن منصور و مصنف عبد الرزاق وغيرهما، ومخالفة بعض الظاهرية لهذا الحكم في زمن متأخر محبوبة بالاجماع السابق وليس الاجماع كما يريد ابن حزم ان يصوره تملصا من اقوال الصحابة الذين هم ائمة في نقل الدين إلينا، على ان الظاهرية نفاة القياس ليسوا بمن يعتد بكلامهم في الاجماع عند أهل التحقيق، وان كان لكل ساقطة لاقطة، راجع لذلك اصول أبي بكر الجصاص والقواصم والعواصم لأبي بكر بن العربي، وتهذيب الاسماء والصفات للنووي، وتذكرة الراشد للفاضل السكوني، والصارم المسلول في الذب عن الأصول، وتحرير امام الحرمين والنواهي عن الدواهي لأبي بكر بن العربي، والغرة في الرد على الدرة له ايضا، والمعل في الرد على المحلى لأبي الحسين محمد بن زرقون الاشيلي، والقدرح المعل في الكلام على بعض احاديث المحلى للحافظ قطب الدين الحلبي، وفهرست الحافظ أبي العباس احمد ابن أبي الحجاج يوسف اللبي الأندلسي حتى يظهر لك ما هو الحق والصواب؛ كله مأخوذ من كتاب الاشفاق في أحكام الطلاق. (٤) فاذا تزوجها وقع الطلاق على طبق الشرط لا الى عدة وصارت اجنية.

(١) لكون الطلاق قبل الدخول وهو الذي يوجب نصف المهر.

(٢) لأن الوطأ في دار الاسلام لا يغلو عن حد أو عقر وهو المهر، كما هو مبسوط في محله.

(٣) لكون الطلاق قبل الدخول، ومهر المثل لوطئ الأجنبية المحرمة عليه.

كتاب الحجة الذي يوقع الطلاق قبل أن يدخل بها ثم يجامعها ج - ٤

حين تزوجها؟ قالوا: بلى<sup>١</sup>. قيل لهم: فوجبت<sup>٢</sup> لها بالنكاح نصف المهر الذي تزوجها عليه؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فان لم يدخل بها أليس لها نصف الصداق؟ قالوا: بلى<sup>٣</sup>. قيل لهم: فانه الآن جامعها أليس قد جامعها و ليست له بامرأة على وجه شبهة؟ قالوا: بلى. قيل لهم: فما يكون جماع<sup>٤</sup> يدرأ به الحد لا صداق فيه؟ قالوا: لا. قيل لهم: فلا بد لها من صداق بجماعه إياها فيجب بالنكاح و الطلاق نصف الصداق الذي تزوجها عليه، و يجب بدخوله بها و جماعه إياها صداق مثلها، وهذا بما لا بد منه.

أخبرنا محمد بن الحسن قال: أخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثني حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم في الرجل يقول: «إن تزوجت فلانة فهي طالق، إن دخل بها فلها مهر و نصف».

(١) يعني لوجود الشرط المعلق به الطلاق.

(٢) كذا في الهندية بالتأنيث، و الصحيح «وجب» بالتذكير. كما لا يخفى على النجيج، لكون فاعله مذكرا و هو «نصف المهر».

(٣) كذا في الهندية، و من قوله «قيل لهم فوجبت» الى قوله «قالوا بلى» س ١ العبارة ساقطة من الأصل - ف.

(٤) كذا في الهندية، و سقط لفظ «جماع» من الأصل - ف.

(٥) للطلاق قبل الدخول والجماع بعد وقوع الطلاق. قال محمد في كتاب الآثار باب من قال ان تزوجت فلانة فهي طالق: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن محمد بن قيس عن ابراهيم و عامر عن الاسود بن يزيد انه قال لامرأة ذكرت له ان تزوجتها فهي طالق فلم ير الاسود ذلك شيئا، و سئل اهل الحجاز فلم يروا ذلك شيئا فتزوجها و دخل بها، فذكر ذلك لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه فأمره ان يخبرها انها املك =



كتاب الحجة يطلق امرأته ثم يراجعها فيبلغها طلاقه ولا يبلغها رجعتة ج - ٤

## باب الرجل يطلق امرأته ثم يراجعها فيبلغها طلاقه ولا يبلغها رجعتة

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الذى يطلق امرأته ثم يراجعها فيبلغها طلاقها ولا يبلغها رجعتة<sup>١</sup> حتى تحل و تنكح: إن زوجها الأول أحق بها إن دخل بها الآخر أو لم يدخل بها، و يفرق بينها وبين الآخر، فإن كان الآخر لم يدخل بها فلا شيء لها عليه، و إن كان قد دخل فلها الأقل مما سمي لها و من صداق مثلها، و ترد على زوجها الأول، ولا يقربها حتى تنقضى عدتها من الآخر. و قال أهل المدينة: إذا تزوجت و دخل بها زوجها الآخر قبل أن يدركها الأول فلا سبيل له إليها، و ليس ارتجاعه إليها إذا لم يعلمها برجعتة إياها حتى تنكح زوجها غيره و يدخل بها بشيء. و إذا لم يدخل بها الآخر و قد تزوجها فى هذا اختلاف بين أهل المدينة، منهم من يقول: الأول أحق بها و ترد على الآخر ما أخذت منه، و لا تكون فرقتهما طلاقا - هذا قول مالك بن أنس و من قال بقوله<sup>٢</sup>.

== بنفسها؛ قال: و يقول ابن مسعود رضى الله عنه نأخذ و نرى لها صداقا نصف صداق الذى تزوجها عليه و صداق مثلها بدخوله بها، و هو قول أبى حنيفة - انتهى. و أخرجه الامام ابو يوسف فى آثاره رقم ٦٢٣ من ص ١٣٧: حدثنا يوسف عن ابيه عن أبى حنيفة عن محمد بن قيس عن ابراهيم و عامر عن الأسود - به مثله. و عامر هو الشعبي.

- (١) كذا فى الأصل، و فى الهندية « طلاق و لا يبلغها رجعة » من غير الضمير.
- (٢) كذا فى الأصل: و فى الهندية « رجعة » و الراجع ما فى الأصل.
- (٣) و اذا لم تكن فرقتهما طلاقا لم يجب على الزوج الآخر لها مهر، لأنه كالمغرور - كذا قبل.

كتاب الحجّة يطلق امرأته ثم يراجعها فيبلغها طلاقه ولا يبلغها رجعتها ج - ٤

و منهم من يقول : إذا نكحت ولم يدخل بها زوجها الآخر لا سبيل  
لزوجها الأول إليها .

وقال محمد : وكيف تكون امرأته إن أدركها ولم تتزوج وتكون  
تلك رجعة جائزة فإن تزوجت كانت تلك الرجعة باطلة ١٩ . رأيتم قبل

(١) كذا في الأصول «إليها» . قيل : الحاصل ههنا ثلاثة مذاهب ، الأول : لاحق للأول  
بعد ما نكحت ، وهو المذهب الآخر ، والثاني : لاحق للأول بعد ما جومت ،  
وهو مذهب مالك ، والثالث : أن الأول أحق بها سواء كان قبل النكاح أو بعده  
وقبل الدخول أو بعده ، وهو مذهبنا ؛ ويرد على الأول والثاني أنه إبطال الحق  
بالباطل وفساد الصحيح بالفاسد ، لأن بطلان النكاح بنكاح أو وطئ لم يعرف في  
الاسلام ، والزواج إذا أقام بينة على الرجعة فم تبطلونها ؟ واما قولنا فثبت الثابت  
ومبطل الباطل ، والحق أحق بالقبول ؛ وإن قيل : ما تصنع المرأة تقعد في بيتها أم  
تبتغي الزوج ؟ وفي كل ذلك لا ينتظم امرها ولا تفرغ بالها لتذبذب حالها ، ومن  
ينكح المرأة التي هذا شأنها ؟ نقول : أنها بعد العدة تسأل زوجها عن الرجعة فتقيم  
البينة على ما يقول وإليه امرها يؤل ، وما تقول في امرأة نكحت برجل أقام الآخر  
البينة على أنها زوجته أيقضى للدعي أم للذی هی تحتہ ؟ فان قضيت للدعي فازمت ما  
ألزمتنا والا ذهب بحقوق الناس كلها هي التي ادعت باختيارها على نفسها فعلها  
البينة ؛ والا فالقول للأنكر ، ولا يقال : أنها منكورة ؛ لأن الزوج يدعي الرجعة والرجعة  
لا إمكان لها بعد العدة ، وبينة المرأة على أن الزوج أنكر الرجوع بعد عدتها فتقيم هي  
المدعية ؛ فان قلت : أن كان الزوج غائبا ؟ قلنا : هو حكم المفقود ، وقد تقرر في  
موضعه - انتهى ما قيل في تقرير هذا المقام ، و اني لقصور فهمي لست احصله .  
ومسألة الكتاب وإلزام الامام محمد ايامهم بحزائيات فرعية ظاهرة لا غبار فيها -  
كما لا يخفى .

كتاب الحجّة يطلق امرأته ثم يراجعها فيبلغها طلاقه ولا يبلغها رجعتة ج- ٤

أن تزوج الآخر وفي الحال الذي يتزوجه أى الرجلين كان زوجها قبل أن يدخل بها الزوج الآخر؟ قالوا: الأول. قيل لهم: وهى امرأة الأول قد تزوجها فاذا دخل بها حزمت على الأول بدخول الثانى وحلت للآخر بدخوله بغير تزويج جديد، وقد زعمتم أنها تزوجت الزوج الآخر وهى امرأة الأول! هذا من الأمور التى لا ينبغي أن يشكلكم عليكم، مع آثار كثيرة فى ذلك: فقد روينا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه<sup>١</sup> أنه قال: هى امرأة الأول على كل حال دخل بها الآخر أو لم يدخل بها. أرايتم الأول حين راجعها فلم تعلم أ تكون ذلك رجعة<sup>٢</sup> و تكون<sup>٣</sup> امرأته حين تزوج<sup>٤</sup>؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فانها لم تزوج حتى طلقها بعد الرجعة<sup>٥</sup> تطليقة أو تبين منه حين طلقها أو يكون عليها عدة مستقبلة؟ قالوا: فان قلنا: إن عليها عدة مستقبلة - كما تقول؟ قيل لهم: فلا بد لكم من أن تقولوا هذا<sup>٦</sup>؟ قيل لهم: فان لم يطلقها التطليقة الثانية<sup>٧</sup>

(١) يأتى مسندا فى آخر الباب .

(٢) أى رجعة صحيحة لتكون الرجوع فى العدة .

(٣) وفى الأصول يكون بالتذكير، و الصواب «تكون» بالتأنيث - كما لا يخفى .

(٤) وفى الأصول يتزوج، و الصواب «تزوج» بالتأنيث .

(٥) أى الرجعة التى يدعيها الزوج، لأن النكاح لم يطل بالرجعة التى يدعيها الزوج

الا بطلاق بعدها .

(٦) تأمل فى العبارة، فان جزاء الشرط ساقط من العبارة «فان قلنا كما تقول لزم

كذا» فلعله سقط من قلم الناسخ و الا فلا معنى له .

(٧) أى بالعدة المستقبلة كما قلنا بها .

(٨) أى وهى الثالثة، لأنها كانت بعد الطلاق الذى قبله الرجعة. فالثانية باعتبار =

كتاب الحجّة يطلق امرأته ثم يراجعها فيبلغها طلاقه ولا يبلغها رجعتها ج - ٤

أليست امرأته<sup>١</sup>؟ قالوا بلى . قيل لهم : فان طلقها وجبت عليها<sup>٢</sup> عدة مستقلة ، فان لم يطلقها حتى تزوجت أيحل هذا النكاح<sup>٣</sup> بغير طلاق مستقبل من غير أن تعتد عدة مستقلة ؟ إن كان هذا يستقيم<sup>٤</sup> فلا بأس بأن يتزوج المرأة<sup>٥</sup> وهي تحت زوج فدخل بها قبل أن يطلقها<sup>٦</sup> وقبل أن تعتد منه<sup>٧</sup> زعمتم أيضا أن النكاح الثاني وقع وهي امرأة الأول ، فان دخل بها الثاني خرجت من ملك الأول<sup>٨</sup> فلو كان الأمر كما تقولون وكانت تخرج من ملك الأول بدخول الآخر بها ما كان بدا<sup>٩</sup> من أن تعتد من الأول قبل أن تحل للآخر ، وما تحل امرأة رجل بدخول بها قد راجعها وبطلت عدتها براجعته إياها لأحد

---

= الطلاق ليست بعده رجعة - كذا قيل .

(١) يعنى هي امرأته حتى تنقض عدتها ، و لما لم تنقض فهي امرأته لكون الرجوع في العدة .

(٢) يعنى فاذا كان الأمر هكذا ، اى طلقها وجبت عليها عدة مستقلة .

(٣) يعنى فاذا لم يطلقها ثالثا ليكون الطلاق مغلظا ولم تنقض العدة لتكون بائنة ، فكيف يحل لها الزوج ؟ كذا قيل - فتأمل فيه .

(٤) اى لا يستقيم ، و الا لازم ما بعده . قيل : اى ان يستقيم هذا المعنى - اهـ ، و هو كما ترى .

(٥) منصوب على المفعولية ، و الضمير راجع الى المزوج كما لا يخفى ، و الا فلا بد من ان يكون « تزوج » بالتأنيث - فافهم .

(٦) اى الزوج الاول .

(٧) اى من طلاق الزوج الاول .

(٨) كذا في الاصل ، و في الهندية « هذا » مكان « بدا » .

كتاب الحجّة يطلق امرأته ثم يراجعها فيبلغها طلاقه ولا يبلغها رجعتة ج - ٤

إلا بطلاق مستقبل أو بعدة مستقبلة؛ وما جاء الكتاب و السنة في الأشياء كلها إلا بهذا في قولنا و قولكم جميعا، فكيف فرقم بين هذا و بين غيره من الأشياء التي تشبهه؟

أخبرنا محمد بن الحسن قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد بن أنى سليمان عن إبراهيم النخعي<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال: إذا طلق الرجل امرأته تطليقة أو تطليقتين ثم أشهد على رجعتها قبل أن تنقضى عدتها ولم يبلغها ذلك حتى تزوج<sup>٢</sup> فإنه يفرق بينها و بين زوجها الآخر، ولها الصداق بما استحل من فرجها، وهى امرأة الأول ترد إليه .

ثم كتاب النكاح من كتاب الحجّة بعون الله و قوته و بالله التوفيق .

والحمد لله رب العالمين . و صلى الله على سيدنا محمد و آله و صحبه أجمعين و سلم تسليما كثيرا .



---

(١) الرجال كلهم مضوا من قبل و النخعي لم يدرك عليا رضى الله عنه فهو مرسل و مراسيل النخعي حجة كما سبق في مقامه .

(٢) كذا في الأصول ، يعنى تزوج الرجل اياها ، و الا فلا بد من ان تكون «تزوج» كما لا يخفى . قلت : تحذف احدى التاءين من باب التفعّل و مما مثله - ف .

## كتاب المساقاة

محمد بن الحسن قال: كان أبو حنيفة رضى الله عنه لا يميز المزارعة<sup>٢</sup>

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « باب المساقاة » وليس بصواب - ف . و في الدر المختار: هي المعاملة بلفة أهل المدينة، فهي لغة و شرعا معاقدة دفع الشجر و السكر و . و هل المراد بالشجر ما يعم غير المثمر كالحوار و الصفصاف ؟ لم اراه الى من يصلحه بجزء معلوم من ثمره، و هي كالمزارعة حكما و خلافا . و كذا شروطا تمكن هنا يفرج بيان البذر و نحوه، الا في اربعة اشياء فلا يشترط هنا اذا امتنع احدهما يجبر عليه اذ لا ضرر، بخلاف المزارعة كما مر؛ و اذا انقضت المدة تترك بلا اجر و يعمل بلا اجر، و في المزارعة بأجر، و اذا استحق النخيل يرجع العامل بأجر مثله، و في المزارعة بقيمة الزرع، و الرابع بيان المدة ليس بشرط هنا استحسانا للعلم بوقته عادة، و حيثئذ يقع على اول ثمر يخرج في اول السنة و في الرطبة على ادراك بذرها ان الرغبة فيه وحده، فان لم يخرج في تلك السنة ثمر فسدت، و لو ذكر مدة لا تخرج الثمرة فيها فسدت، و لو تبلغ الثمرة فيها او لا تبلغ صح لعدم التيقن بفوات المقصود، فلو خرج في الوقت المسمى فعلى الشرط لصحة العقد و الا فسدت، فللعامل اجر المثل ليدوم عمله الى ادراك الثمر - انتهى . و في النهاية و العناية اخذا عما في الصحاح: ان المساقاة استعمال رجل في نخيل او كروم او غيرهما لاصلاحها على سهم معلوم من غلتها، و فسرهما الزيلعي و غيره لغة بأنها مفاعلة من السقي و شرعا بالمعاقدة، اقول: و الظاهر المغايرة لاعتبار شروط لها في الشروط لم تعتبر في اللغة، و الشروط قيود، و الاخص غير الاعم مفهوما فتدبر، و تجوز في كل نبات بالفعل او بالقوة يبقى في الأرض سنة او اكثر فيشمل اصول الرطبة و القوة و بصل الزعفران بأن يقول « دفعت إليك هذه النخلة - مثلا - مساقاة بكذا » و يقول المساقى « قبلت » ففيه اشعار =

في الأرض و لا المعاملة<sup>١</sup> في النخل بالثلث و لا بالربع و لا بأقل من ذلك

= بأن ركنها الايجاب و القبول ، كما اشير اليه في الكرماني وغيره - قهستاني ؛ و في البزازية : يجوز دفع شجر الحور معاملة لاحتياجه الى السقي و الحفظ ، حتى لو لم يحتاج لا يجوز - اه .  
و فيها آخر الباب معاملة الغيضة لأجل السعف و الحطب جائزة كمعاملة اشجار الخلاف - اه . و 'الخلاف' نوع من الصفصاف و ليس به كما في القاموس ؛ فالشجر اعم شامل للثمر وغيره ، و الاقتصار في بعض كتب الفقه على الثمر فعلى غالب العادة كذا في رد المختار . (٢) هي لغة مفاعلة من الزرع ، و شرعا عقد على الزرع ببعض الخارج ، و أركانها اربعة : ارض ، و بذر ، و عمل ، و بقر ؛ و لا يصح عند الامام لأنها كقفيز الطحان - اه الدر المختار . و لا يصح عنده الا إذا كان البذر و الآلات لصاحب الأرض و العامل فيكون الصاحب مستأجرا للعامل و العامل للأرض بأجرة و مدة معلومتين ، و يكون له بعض الخارج بالتراضى ، و هذا حيلة زوال الخبث عنده و انما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة و التابعين لتعارض الاخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه و عليهم الى يوم الدين - كما في المبسوط ؛ و قضى ابو حنيفة بفسادها بلاحد و لم ينه عنها اشد النهي - كما في الحقائق ؛ و يدل عليه انه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد : انا فارس فيها لأنه فرع عليها ، و راجل في الوقف لأنه لم يفرع عليه ؛ كما في النظم - قهستاني ، و في الهداية : و اذا فسدت عنده فان سقى الأرض و كريبها و لم يخرج شيء فله اجر مثله لو البذر من رب الأرض ، و لو منه فعليه اجر مثل الأرض و الخارج في الوجهين لرب البذر .

(١) و هي المساقاة ؛ قال في عقود الجواهر في باب المزارعة و المساقاة بعد سرد الأحاديث التي رواها امامنا ابو حنيفة في النهي عن ذلك : اعلم ان المزارعة هي عقد على الزرع ببعض الخارج و تصح بشرط صلاحية الأرض للمزارعة و اهلية المساكين و بيان المدة و رب البذور و جنسه و حظ الآخر و التولية بين الأرض و العامل =

== والشركة في الخارج و ان تكون الأرض والبذر لواحد والعمل والبقر لآخر،  
او تكون الأرض لواحد والباقي لآخر، او يكون العمل من واحد والباقي لآخر،  
وهذا على قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: لا تجوز المزارعة؛ واحتجوا بآثار  
دلت على جوازها منها ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر رفعه عامل أهل خيبر على  
نصف ما يخرج من ثمر أو زرع، وما رواه البخاري من حديث أبي هريرة قالت  
الأنصار: أقسم بيننا وبين اخواننا النخل؛ قال: لا، فتكفوننا المؤنة ونشرككم في الثمرة؛  
قالوا: سمعنا وأطعنا؛ واما من جهة النظر فانها عقد شركة بمال من أحد الشريكين  
وعمل من الآخر فيجوز اعتبارا بالمضاربة والجامع دفع الحاجة، واحتج الامام  
بحديث الباب (الذي تقدم قبله) وقد جاء في بعض الروايات تفسير المخاربة بالمزارعة  
بالثلث والرابع، ولأنه استتجار ببعض ما يخرج من عمله فيكون في معنى قفيز العالمان  
المنهي عنه، ولأن الأجر مجهول ومعدوم، وكل ذلك مفسد، ومعاملة النبي صلى الله  
عليه وسلم بأهل خيبر كان خراج مقاسمة بطريق المن عليهم والصلح وهو جائز لخراج  
وظيفة، والدليل عليه أنه صلى الله عليه وسلم لم يبين المدة، ولو كانت مزارعة لبينها لهم  
لأن المزارعة لا تجوز عند من يميزها الا ببيان المدة، وأيضا فقد روى ابن عمر أنه  
صلى الله عليه وسلم لما ظهر على خيبر سأله اليهود أن يقرهم بها على أن يكفوه عملها ولهم  
نصف الثمرة فقال لهم: نقركم بها على ذلك ما شئنا - رواه البخاري ومسلم وأحمد،  
وهذا صريح بأنها كانت خراج مقاسمة، وانهم كانوا ذمة للمسلمين، والذي إذا أقر على  
أرضه بقيت على ملكه، وما يؤخذ من أراضيه خراج، والاعتبار بالمضاربة لا يجوز  
لأنها لا تنعقد لازمة أصلا والمزارعة اجارة حيث يشترط لها ضرب المدة وتنعقد لازمة  
فامتنع القياس عليها؛ وفي التبيين: وقالوا: الفتوى اليوم على قولها لحاجة الناس إليها  
ولتأملهم، والقياس قد يترك بالتعامل وللضرورة، ومن كان يفتى بعدم جوازها  
أبراهيم النخعي رواه الامام عن حماد قال: سألت سالما يعني ابن عبد الله بن عمر وطاوسا ==



و لا بأكثر، و كان يقول : هذه إجارة استوجرت ببعض ما يخرج من الأرض و النخل لا يدرى أ يخرج شيئاً أم لا يخرج .

وقال محمد : هذا كله جائز، المعاملة في النخل و المزارعة في الأرض بالثلث و الربع و غير ذلك ، و هذا بمنزلة مال المضاربة<sup>١</sup> . و قال أهل المدينة :

= عن المزارعة بالثلث و الربع فقالا : لا بأس به . فذكرت ذلك لأبراهيم فكرهه، و قال : ان طامسا له أرض يزرعها فن اجل ذلك قال ذلك ، رواه محمد بن الحسن في الآثار و قال : كان أبو حنيفة يأخذ بقول إبراهيم و نحن نأخذ بقول سالم و طاوس و لا نرى بذلك بأساً ؛ ثم ساق حديثاً رواه عن الأوزاعي أورده بتمامه في الآثار ، و أخرجه الطحاوي من طريق أبي عوانة عن منصور قال : كان إبراهيم يكره كراء الأرض بالثلث و الربع ، و قد روى كراهة ذلك عن سعيد بن المسيب و سعيد بن جبير و بجاهد و الحسن و عطاء ؛ بين الطحاوي ذلك بأسانيدهم إليهم ، على انه قد روى ايضاً عن سالم كراهة ذلك ، كالجماعة ، فلمله كان يفتى بالجواز اولاً ثم رجع عنه - و الله اعلم ؛ و اما المساقاة فهي معاقدة دفع الاشجار الى من يعمل فيها على ان الثمر بينهما و هي كالمزارعة لا تجوز عند الامام و عندهما جائزة كالمزارعة ، و احتجنا بحديث معاملة اهل خيبر و قد ذكره قرباً و شروطها عند من يميزها شروط المزارعة الا في اربعة اشياء ذكرها صاحب مختار الفتاوى و غيره ، و ليس هذا موضع ذكرها - اهـ . قلت : تقدمت من الدر المختار ، و ستأتي مزيدة لها ان شاء الله تعالى .

(١) كذا في الاصول منصوباً ، و الاصح « شئ » كما لا يخفى . قلت : و قوله « يخرج » من الاخراج و فاعله النخل و « شيئاً » مفعوله - ف .

(٢) قد عرفت ان قياس المزارعة و المساقاة على المضاربة لا يجوز ، و قد اطلال الحافظ الطحاوي في شرح معاني الآثار رواية و دراية بحيث لم يبق لمرتاب ارتياباً في ذلك فراجعهم ، و ابن حزم في المحلى سرد اخباراً و آثاراً في النهي عن كراء الأرض =

يجوز ذلك في النخل - وهي المساقاة عندهم - ' ولا يجوز ذلك في الأرض

== مزارعة ، بالثلث ، الربع ، وغيرها ، والنهي عن المزابنة ، المحاقلة ، بالورق ، والدرهم ، والدنانير عن ابن عمر ورافع بن خديج و أبي سعيد وغيرهم من الصحابة ، عن التابعين في النهي عن ذلك ، ثم روى حديث اهل خيبر و جعله ناسخا لما تقدم من الأحاديث في النهي ! و لم يهتد الى مغزى حديث اهل خيبر فانك قد علمت من عقود الجواهر و غيرها ان ما اخذ منهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خراج . مقاسمة و لم يكن مزارعة بالثلث و الربع ، فكيف يكون ناسخا لها ؟ مع انه روى رواية الاقرار بسند الصحيح قوله صلى الله عليه وسلم « نقركم بها على ذلك ما شئنا » فقرأوا بها حتى اجلاهم عمر الى ثيابه و اريحاء - اه ، و هو عند مسلم و البخاري ، فالحديث ليس له بل عليه حجة - كما لا يخفى .

(١) قال في الجوهر النقي في كتاب المساقاة : قلت : خص البيهقي النخل ، و الحديث المذكور في هذا الباب يشمل غيره ايضا ، و ذكر ابن حزم و غيره عن الشافعي انه لم يجوز المساقاة في اشهر قوله الا في النخل و العنب فقط ، قال ابن حزم : خالف الحديث قد كان بخير بلا شك نخل ، و كل ما يثبت بأرض العرب من الرمان و الموز و القصب و البقول فعاملهم النبي عليه السلام على نصف ما يخرج - اه : و مثله في عقود الجواهر ؛ و قد وقع تصحيف في الموضعين من الجوهر النقي . احدهما « قد كان يجوز » و هو مصحف ، و الصحيح « بخير » و الثاني « بعه » بلا شك سل ، و العواب « نخل و كل ما ينبت » و في الجوهر النقي « و كل ما ينبت في الأرض ، فتنبه ؛ ثم قال البيهقي باب المعاملة على زرع البيضاء الذي بين اصناف ( في العقود : اصناف ) النخل مع المعاملة على النخل ذكره فيه معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بشطر ما يخرج من ثمر او زرع ، قال في الجوهر النقي و عقود الجواهر : قلت : ذكر القدر في التجريد ما ملخصه ان خير كانت كسائر البلاد فيها الأرض البيضاء ==

اليضاء التي تستأجر بالدرهم و الدنانير<sup>١</sup> لأنه في الأرض غرر وليس ذلك في النخل غررا .

وقال محمد: هذا كله شيء واحد<sup>٢</sup> ، لأن جاز في النخل ليجوزن في الأرض ، وإن بطل في النخل ليطلن في الأرض<sup>٣</sup> .

== والى فيها النخل ، ويمكن افراد سقى النقل عن سقى الأرض ، والنبي صلى الله عليه وسلم عامل على الجميع و لم يستثن شيئا فيلزم الشافعي ( و من معه ) تجوز المزارعة على الجميع كما قاله ابو يوسف ، و محمد ، او ابطالها في الجميع كما قاله ابو حنيفة رضى الله عنه - اه .

(١) في موطأ مالك : و لا ينبغي ان تساق الأرض البيضاء ، و ذلك لأنه يحل لصاحبها كراؤها بالدنانير و الدرهم و ما اشبه ذلك من الأثمان المعلومه ، فأما الذي يعطى أرضه البيضاء بالثلث او الربع مما يخرج منها فذلك مما يدخله الغرر لأن الزرع يقل مرة و يكثر مرة و ربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراء معلوما يصلح ان يكرى أرضه به و اخذ امرا غررا لا يدري اتم ام لا ؟ فهذا مكروه ( اى حرام ) و انما مثل ذلك مثل رجل استأجر اجيرا لسفر بأجر معلوم ثم قال الذى استأجر الاجير « هل لك ان اعطيك عشر ما اربح في سفرى هذا اجارة لك » فهذا لا يحل و لا ينبغي ، و لا ينبغي لرجل ان يؤاجر نفسه و لا أرضه و لا سفينة الا بشيء معلوم لا يزول الى غيره ، و انما فرق بين المساقاة في النخل و الأرض البيضاء ان صاحب النخل لا يقدر ان يبيع ثمرها حتى يبدو صلاحه و صاحب الأرض يكرها و هى أرض بيضاء لا شيء فيها - اه ، و راجع كتاب المساقاة من المدونة .

(٢) لأن الخروج مذكور في كليهما ، و قد شاهدنا مرارا ان اثمار الاشجار تقل مرة و تكثر اخرى بل تهلك رأسا فا الفرق بينهما .

(٣) اما في النخل فقد سبق القول بالجواز فلا يمكن انكاره في الأرض لعدم الفرق بينهما .

و قال محمد في رجل ساقاه رجلا ' بنخل له و فيها يياض من

(١) كذا في الأصول «رجلا» بالنصب ، و لعل الصواب «ساقى رجلا» و ان كان  
«ساقاه» صحيحا فلا بد ان يكون قوله «رجلا» مرفوع «رجل» - تأمل .

#### مزيدة لبصيرة

في موطن الامام محمد باب المعاملة و المزارعة في النخل و الارض : اخبرنا مالك  
اخبرنا ربيعة بن ابي عبد الرحمن ان حنظلة الانصاري اخبره انه سأل رافع بن خديج  
عن كراء المزارع فقال : قد نهى عنه ؛ قال حنظلة : فقلت لرافع : بالذهب و الورق ؟  
قال رافع : لا بأس بكرائها بالذهب و الورق ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، لا بأس  
بكرائها بالذهب و الورق و بالحنظلة كيلا معلوما و ضربا معلوما ما لم يشترط ذلك بما  
يخرج منها ، فان اشترط بما يخرج منها كيلا معلوما فلا خير فيه ، و هو قول ابي حنيفة  
و العامة من فقهاءنا ، و قد سئل عن كرائها سميد بن جبير بالحنظلة كيلا معلوما فرخص  
في ذلك فقال : هل ذلك الا مثل البيت يكرى ؟ اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن  
سميد بن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه و سلم حين فتح خيبر قال لليهود : افركم  
ما افركم الله على ان التمر يننا و بينكم ؛ قال : و كان رسول الله صلى الله عليه و سلم  
يبيع عبد الله بن رواحة فيخرص بينه و بينهم ثم يقول : ان شئتم فلكم و ان شئتم  
فلي ؛ فكانوا يأخذونه ؛ اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن سليمان بن يسار ان  
رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يبيع عبد الله بن رواحة فيخرص بينه و بين اليهود ،  
قال : فجمعوا حليا من حلى نسائهم فقالوا : هذا لك و خفف عنا و تجاوز في القسمة ؛  
فقال : يا معشر اليهود ا و الله انكم لمن ابغض خلق الله الى و ما ذاك بحاملي على ان  
احيف عليكم ، اما الذي عرضتم من الرشوة فانها سمحت و انا لا نأكلها ، قالوا : بهذا  
قامت السماوات و الارض ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ لا بأس بمعاملة النخل على الشطر  
و الثلث و الربع و بمزارعة الارض البيضاء على الشطر و الثلث و الربع ، و كان =

= أبو حنيفة يكره ذلك و يذكر ان ذلك هو المخابرة التي نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ . و الجواب عن حديث معاملة خبير بأن ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ليس بعقد مساقاة بل هم كانوا عبيدا له ، و الذي قدر لهم كان نفقة لهم ، و تعقب انهم لو كانوا عبيدا له لما صح اجلاؤهم الى الشام ، و قد يقال انه منسوخ بالنهي عن المخابرة ، و فيه ان الظاهر ان الامر بالعكس فان المعاملة التي وقعت في العهد النبوي دام عليها عمل ابي بكر و عمر الى وقت الاجلاء ، و لو كان منسوخا لنقضوها ، الجمهور حملوا حديث النهي عن المخابرة على ما اذا تضمن على الغرر ، كما ورد في النهي عن كراء الأرض ؛ و في المقام تفصيل ليس هذا موضعه - قاله الفاضل اللكنوي في التعليق الممجد . و مرسل سليمان بن يسار موصول بطريق عن جابر و ابن عباس عند ابي داود و ابن ماجه ، و مرسل ابن المسيب وصله منهم طائفة ، منهم صالح بن ابي الأخضر ، فزاد « عن ابي هريرة » قاله ابن عبد البر كما في شرح الزرقاني و التعليق ؛ و قال محمد في كتاب الآثار باب المزارعة بالثلث و الربع : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد انه سأل طاوسا و سالم بن عبد الله عن المزارعة بالثلث او الربع فقالا : لا بأس به ، فذكرت ذلك لابراهيم فكرهه فقال : ان طاوسا له ارض يزارعه فن اجل ذلك قال ذلك : قال محمد : كان ابو حنيفة يأخذ بقول ابراهيم و نحن نأخذ بقول سالم و طاوس ، لا نرى بذلك بأسا ؛ محمد قال اخبرنا عبد الرحمن الأوزاعي عن واصل بن ابي جميل عن مجاهد قال : اشترك اربعة نفر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم فقال واحد : من عندى البذر ، و قال الآخر : من عندى العمل ، و قال الآخر : من عندى الفدان ، و قال الآخر : من عندى الأرض ؛ قال : فألقى رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم صاحب الأرض ، و جعل لصاحب الفدان اجرا مسمى ، و جعل لصاحب العمل درهما لكل يوم ، و ألحق الزرع بصاحب البذر - انتهى .

الأرض : فإن على الرجل مساقاة النخل على ما اشترط<sup>١</sup> و لا سبيل له على ما كان بين النخل من يياض الأرض ، و ذلك لصاحب النخل يصنع به ما أحب ، إن شاء زرعه و إن شاء تركه . و قال أهل المدينة : إذا ساقى<sup>٢</sup> الرجل النخل و فيه اليياض فما ازدرع الرجل الداخل في اليياض [ فهو له ، فإن اشترط صاحب الأرض أنه يزرع في اليياض ]<sup>٣</sup> فذلك لا يصلح ، لأن الرجل الداخل يستقى<sup>٤</sup> لرب الأرض فذلك زيادة ازدادها عليه<sup>٥</sup> .

(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « مساقاة على ما اشترط » سقط منه لفظ « النخل » او زاده الناسخ في الهندية ، و الله اعلم - ف .

(٢) كذا في الهندية ، و في الأصل « ساقاه » - ف .

(٣) سقط ما بين المربعين من الأصل ، و زيد من الهندية - ف .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « يستسقى » و عندي الصواب « يسقى » من السقى لا من الاستسقاء . قال مالك في الموطأ : اذا ساقى الرجل النخل و فيها اليياض فما ازدرع الرجل الداخل في اليياض فهو له ، فإن اشترط صاحب الأرض انه يزرع في اليياض لنفسه فذلك لا يصلح لأن الرجل الداخل في المال يسقى لرب الأرض فذلك زيادة زادها عليه ، و ان اشترط الزرع فلا بأس بذلك اذا كانت المؤنة كلها على الداخل في المال البذر و السقى و العلاج كله ، فإن اشترط الداخل في المال على رب المال ان البذر عليك فذلك غير جائز لأنه قد اشترط على رب المال زيادة ازدادها عليه ، و انما تكون المساقاة على ان الداخل في المال المؤنة كلها و النفقة و لا يكون على رب المال منها شيء ، فهذا وجه المساقاة المعروف - انتهى . و فيه « يسقى لرب الأرض » .

(٥) قوله « ازدادها عليه » كذا في الأصل ، و في الهندية « ازداد عليه » - ف .

وقال محمد: ما سقى صاحب المساقاة لصاحب الأرض شيئاً [يزرع إنما يسقى النخل، فإذا كان ذلك ينفع ما يزرع صاحب الأرض شيئاً]¹ فليس ذلك على رب الأرض، وليست الأرض البيضاء إلا لصاحب الأرض هو الذى يزرع الأرض ولا يستحقها² صاحب المساقاة بمساقاة³ النخل لنفسه خاصة مع المساقاة لكان ذلك فاسداً، ولو اشترط⁴ فى المساقاة أن الزرع بينهما نصفين⁵ فإن كانت المؤنة كلها على الداخل فى المال⁶ من البذر والسقى والغلام⁷ فإن ذلك⁸ فاسد لا يجوز. لأن رب الأرض استأجر

(١) سقط ما بين المربعين من الأصل، وزيد من الهندية - ف.

(٢) كذا فى الأصول، وعندى الصحيح «ولو استحقها» واللام تجيء فى جواب «لو»، وجزاؤها يأتى فى قوله «لكان ذلك فاسداً» والننى لا يناسب المقام - تأمل.

(٣) فى الأصول «بمساقاة النخل» وعندى الصواب «بمساقاته النخل» فالنخل مفعول للمساقاة، وإضافتها إلى الفاعل.

(٤) كذا فى الأصل، وفى الهندية «اشترطاً» بالثنية، والصواب «اشترط» بالوحدة، وهو المطابق لما فى الموطأ.

(٥) كذا فى الأصول «نصفين» وعندى الصحيح «نصفان» لأنه خبر «ان» المشبهة بليس.

(٦) وهو مخالف لما فى الموطأ، وهو قوله: قال مالك: فلا بأس بذلك إذا كانت المؤنة كلها على الداخل فى المال البذر والسقى والعلاج كله - اهـ. وفى العبارة كلمة «من» بيان للمؤنة - تأمل فى العبارة.

(٧) كذا فى الأصول، وفى موطأ مالك «العلاج» مكان «الغلام» ولعله مصحف من «العلاج» والله اعلم.

(٨) كذا فى الهندية، وفى الأصل «فان كان» ولا يصح معناه مع قوله «فاسد» =

المساقى على أن يساقى نخله على أن 'أجرة أرضه' بنصف ما يخرج فلا يجوز الشرط على هذا وهذا فاسد كله .

و قال أهل المدينة : هذا جائز لأن البياض تبع للنخل .

و قال محمد بن الحسن : كيف بطل البياض إذا كان وحده ما شرطه<sup>١</sup> فيه هذا ؟ و يجوز إن كان مع النخل ؟ لأن بطل وحده ليبطلن مع غيره ، فان كان الذى اشترط عليه البذر ربّ النخل فان ذلك جائز<sup>٢</sup> لأن هذا إنما دفع أرضا ونخلا و بذرا على أن يفعل ذلك كله له على النصف ، وهذا جائز لأن المساقى أجير فى ذلك كله ، وهو فى الوجه الأول إنما استأجر على النخل على أن يستأجر الأرض لأن من كان البذر من قبله فهو المستأجر ،

= كما لا يخفى ؛ و لعل « فان » مصحف من « كان » و اصل العبارة « كان ذلك فاسدا » و معنى « فان ذلك فاسد » ايضا صحيح ؛ و هو جزاء الشرط « فان كانت المؤنة كلها - الخ » . و انت تعلم ان المساقاة كالمزارعة حكما و خلافا و شروطا الا فى اربعة اشياء ، اذا امتنع احدهما يجبر عليه لأنها لازمة من الجانبين ، بخلاف المزارعة ، و اذا انقضت المدة تترك بلا اجر ، و اذا استحق النخل يرجع العامل بأجر مثله ، و فى المزارعة بقيمة الزرع ؛ و المدة ليست شرط فى المساقاة ، و يقع على اول ثمر يخرج . و تأمل فى قوله « لا يجوز » و العبارة محللة النظام .

(١-١) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « اجره لأرضه » و الصواب « اجرة أرضه » كما لا يخفى ؛ يعنى فلا يجوز الشرط الزائد على هذا فان شرطه فسد عقد المساقات .  
(٢) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « شرط » بدون الضمير ؛ و قد عرفت ان المساقى أجير و أجرته نصف ما يخرج من سقى النخل .

(٣) و دليل الجواز ما بينه الامام محمد بقوله « لأن هذا إنما دفع - الخ » .



و صاحب النخل هو المستأجر، و المساقى يساقى نخله بنصف ما يخرج  
فذلك باطل<sup>١</sup>.

و قال أهل المدينة : إذا اشترط البذر على رب المال فإن ذلك غير  
جائز لأنه اشترط على رب المال بزيادة يزدادها عليه<sup>٢</sup>.

(١) لأنه شرط على الأجير البذر و هو ليس بمستأجر بل هو اجير، و الأجير لا يلزم  
البذر عليه . فهذا الشرط باطل و عقد الاجارة يكون به فاسدا .  
(٢) راجع باب مساقاة النخل فيها اليباض من المدونة من الجزء الرابع ص ١٢ ،  
و قد مضت عبارة الموطأ ؛ و لا حرج في ان اسرد الأحاديث التي رواها الامام  
ابو حنيفة رضي الله عنه و استدل بها على عدم جواز المزارعة و المساقاة و ان كانت  
الفتوى على قول الصحابين ، لحاجة الناس إليها ، نقل عن عقود الجواهر المنيفة :  
ابو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن  
المخابرة ، كذا رواه البخاري من طريق سالم بن سالم الخراساني عنه ، و أخرجه مسلم  
عن عطاء عن جابر و قال قال عطاء : فسرنا لنا جابر قال : المخابرة الأرض البيضاء  
يدفعها الرجل الى الرجل فينفق فيها ثم يأخذ من الثمر ؛ و عند البخاري و أبي داود  
و الترمذي و النسائي من طرق غير هذه : ابو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر  
رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المحاقلة و المزابنة و المخابرة ، كذا  
رواه البخاري من طريق اسمعيل بن يحيى عنه ، و رواه الأشناني من طريق سعيد  
ابن أبي الجهم عنه ، و أخرجه مسلم من حديث جابر و عنده و كذا عند البخاري  
من حديث ابن عمر معناه ، و من حديث رافع بن خديج بلفظ « نهى عن كراء المزارع »  
و بهذا اللفظ عند مسلم من حديث زيد بن ثابت عنه ، و قد تقدم في اليوم : ابو حنيفة  
عن يزيد بن أبي ربيعة عن أبي الوليد عن جابر رضي الله عنه قال : نهى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة و المزابنة و ان يشتري النخل سنة او سنتين ، =

== كذا رواه طلحة من طريق الفضل بن موسى عنه ، و أخرجه مسلم و أبو داود ،  
 و قد تقدم في البيوع : أبو حنيفة عن أبي الزبير عن جابر رضى الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى ان يشتري النخل سنة او سنتين ، كذا رواه الأثناني  
 من طريق سعيد بن أبي الجهم عنه ، و أخرجه أبو داود و قد تقدم في البيوع :  
 أبو حنيفة عن زيد بن أبي أنيسة عن أبي الوليد عن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله  
 عليه وسلم انه نهى عن المحاقلة و المزائنة و عن ابتياع النخل حتى تشقق ، كذا رواه  
 طلحة من طريق عبيد الله بن موسى عنه ، و رواه ابن المظفر من طريق ، شعيب بن  
 إسحاق و محمد بن الحسن و سويد بن عبد العزيز كلهم عنه ، و رواه الطحاوى من طريق  
 سويد بن عبد العزيز عنه ، و رواه ابن خسر و طريقه ، و رواه ابن عبد الباقي من  
 طريق أبي سعيد محمد بن ميسرة عنه و قد تقدم في البيوع - ١٠٨٠ و راجع  
 كتاب المزارعة و المساقاة من شرح معاني الآثار للإمام الطحاوى و قد اشبع الكلام  
 فيها احاديث و اخبارا و آثارا و فقهيا و دراية من ج ٢ ص ٢٥٥ الى ص ٢٦٥  
 ازيد من عشر صفحات ، و الجوهر النقي من ج ٦ ص ١١٤ - ١١٥ على السنن الكبرى  
 من كتاب المساقاة و السنن الكبرى من كتاب المزارعة من ج ٦ ص ١٢٨ - ١٣٩  
 و محلى ابن حزم من ج ٨ ص ٢١٠ - ٢٣٢ و أخرج منها الدرر ما يزيدك و لا  
 يشينك و دع ما لا يناسبك . و في كتاب المزارعة من الدر المختار : و لا تصح عند  
 الامام لأنها كقفيز الطحان - ١٠٨٠ قال العلامة السيد ابن عابدين : الا اذا كان بالبذر  
 و الآلات لمصاحب الأرض و العامل فيكون المصاحب مستأجرا للعامل و العامل  
 للأرض بأجرة و بمدة معلومتين و يكون له بعض الخارج بالتراضى ، و هذا حيلة  
 زوال الخبث عنده ، و انما لم يصح بدونها لاختلاف فيه من الصحابة و التابعين  
 لتعارض الأخبار عن سيد المرسلين صلوات الله عليه و عليهم الى يوم الدين - كما  
 في المبسوط : و قضى أبو حنيفة بفسادها بلا حد ، و لم ينهه عنها اشد النهى - كما ==

و قال محمد بن الحسن : ليس هذا بزيادة اشترطها ، إنما هذا رجل دفع إلى رجل نخلا له و أرضا بيضاء ما بين النخل و بذرا على أن يعالج ذلك بالنصف فهذا جائز كله ، لأن المساقى أجير في ذلك .  
و قال محمد : المساقاة جائزة عندنا في كل أصل نخل و كرم أو زيتون أو تين أو رمان أو فرسك<sup>١</sup> أو ما أشبه ذلك من الأصول الثابتة<sup>٢</sup> .

== في الحقائق : و يدل عليه أنه فرع عليها مسائل كثيرة حتى قال محمد « أنا نارس فيها لأنه فرع عليها و راجل في الوقف لأنه لم يفرع عليه » كما في النظم - قهستاني ؛ و في الهداية : و إذا فسدت عنده فإن سقى الأرض و كرمها و لم يخرج شيء فله اجر مثله لو البذر من رب الأرض ، و لو منه فعليه اجر مثل الأرض ، و الخارج في الوجهين لرب البذر ، و هي كقفيز الطحان لأنها استتجار ببعض ما يخرج من عمله فتكون بمنه و قد نهى عنه صلى الله عليه وسلم و هو ان يستأجر رجلا فيطحن له كذا منساً من الخنطة بقفيز من دقيقتها ؛ و تمام الأدلة من الجانبين مبسوط في الهداية و شروحها ؛ و في الشرنبلالية عن الخلاصة : ان الامام فرع هذه المسائل في المزارعة على قول من جوزها لعلمه ان الناس لا يأخذون بقوله - انتهى .

(١) الفرسك كزبرج ، الخوخ او ضرب منه ، اجرد احمر او ما ينفلق عن نواة - اه قاموس . و في شرح الموطأ للزرقاني : بكسر القاء و اسكان الراء و كسر المهملة و كاف ، الخوخ او ضرب منه احمر اجرد - اه .

(٢) في الدر المختار : و تصح في الكرم و الشجر و الرطاب ، المراد منها جميع البقول و اصول الباذنجان و النخل ، و خصها الشافعي بالكرم و النخل - اه . و البقول مثل الكراث ، السلق و نحو ذلك و الرطاب كالقثاء و البطيخ و الرمان و العنب و السفرجل و الباذنجان و اشباه ذلك ، و في البرازية : يجوز دفع شجر الحور معاملة لاحتياجه الى السقى و الحفظ ، حتى لو لم يحتج لم يحز - اه . و فيها آخر الباب : معاملة الغيضة ==

قال محمد: وكذلك الزرع إذا أخرج وأسبل<sup>١</sup> يعجز<sup>٢</sup> صاحبه عن سقيه وعمله وعلاجه، فالمساقاة جائزة في ذلك<sup>٣</sup>. وكذلك قال<sup>٤</sup> أهل المدينة في ذلك كله.

= لاجل السعف والحطب جائزة كعمالة اشجار الخلاف، والخلاف بالكسر والتخفيف على وزن ضد الوفاق، نوع من الصفصاف وليس به، كما قال في القاموس - اه رد المختار ج ٥ ص ٢٧٨.

(١) الاسبال الارسال، واسبل أى طال و ازداد، وفي موطأ مالك «و استقل» وهو الأرجح من «اسبل» - كما لا يخفى.

(٢) كذا في الأصول و معناه صحيح، لكن الراجح «فعجز» بصيغة الماضي كما في موطأ مالك.

(٣) أى في الزرع وكل نبات بالفعل أو بالقوة يبقى في الأرض سنة أو سنتين أو أكثر، فيشمل أصول الرطبه والقوة وبصل الزعفران؛ قال الرملى: وقيد بالشجر لأنه لو دفع الغنم والدجاج ودود القز معاملة لا يجوز، كما في المجتبى وغيره؛ وكذا النحل؛ وفي التارخانية: اعطاه بذر الفيلق ليقوم عليه و يعلفه بالأوراق على ان الحاصل بينهما فهو لرب البذر، وللرجل عليه قيمة الأوراق و اجر مثله، وكذا لو دفع بقرة بالعلف لبيكون الحادث نصفين - اه رد المختار.

(٤) قال الامام مالك في الموطأ: السنة في المساقاة عندنا انها تكون في اصل كل نخل و كرم او زيتون او رمان او فرسك او ما اشبه ذلك من الأصول جائزة لا بأس به على ان لرب المال نصف الثمر او ثلثه او رבעه او اكثر من ذلك او اقل، والمساقاة ايضاً تجوز في الزرع اذا خرج و استقل فعجز صاحبه عن سقيه وعمله وعلاجه فالمساقاة في ذلك ايضاً جائزة - اه.

قال محمد: إنما اختلفنا نحن و أهل المدينة من هذا في الأرض البيضاء<sup>١</sup> يزارع عليها، وزعموا أن هذا لا يجوز لأن إيجارها بالدرهم والدنانير جائزة؛ فلذلك أبطلوها بنصف ما يخرج منها. وقال محمد: و رأينا نحن ذلك جائزا- والله أعلم<sup>٢</sup>.

(١) كذا في الأصل، و في الهندية « في أرض البيضاء » .  
 (٢) و منها الشافعي إلا في النخل و الكرم لأن ثمرهما بائن من شجره يحيط النظر، به قال ابن عبد البر، و هذا ليس بين لأن الكمثرى و التين و حب الملوك و الرمان و الأترج و شبه ذلك يحيط النظر بها، و إنما العلة له أن المساقاة إنما تجوز فيما يخص، و الخرص لا يجوز إلا فيما وردت به السنة، فأخرجته من المزاينة كما أخرجت العرايا عنها النخل و العنب خاصة - كذا في شرح الزرقاني . و تذكر ما مضى من الجوهر النقي من الاعتراض على اليهقي بتخصيصه الحديث بهما، و سرد الآثار الإمام محمد في الباب الذي يليه . و قال ابن حزم في ج ٨ ص ٢١٤ من المحلى : و عن إجاز إعطاء الأرض بحزم مسمى بما يخرج منها رويانا عن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن حجاج عن أبي جعفر محمد بن علي قال : عامل رسول الله صلى الله عليه وسلم أهل خيبر بالشر ثم أبو بكر و عمر و عثمان و علي، و رويانا عن طريق البخاري قال : عامل عمر بن الخطاب الناس على أن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشر و أن جاؤا بالبذر فلهم كذا، و من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الحارث ابن حصيرة حدثني صخر بن الوليد عن عمر بن صليح أن رجلا قال لعلي بن أبي طالب : أخذت أرضا بالنصف أكرى أنهارها و أصلحها و أعمرها قال علي : لا بأس بها ؛ قال عبد الرزاق : كراء الأنهار هو حفرها ؛ و من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء أنه سمع طاوسا يقول : قدم علينا معاذ بن جبل فأعطى الأرض على الثلث و الربع فنحن نعملها إلى اليوم : قال أبو محمد : مات رسول الله صلى الله عليه وسلم =

== و معاذ باليمن على هذا العمل ؛ و من طريق عبد الرزاق قال سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : كان ابن عمر يعطى أرضه بالثلث ؛ و هذا عنه في غاية الصحة ، و قد ذكرنا عنه رجوعه عن إباحة كرام الأرض ، و من طريق الحجاج ابن المنهال نا ابو عوانة عن كليب بن وائل قال سألت ابن عمر فقلت : أرض تقبلتها ليس فيها نهر جار و لا نبات عشر سنين بأربعة آلاف درهم كل سنة كريت أنهارها و عمرت فيها قراها و أنفقت فيها نفقة كثيرة و زرعتهما لم ترد على رأس مالى و زرعتهما من العام المقبل فاضعف ؟ فقال ابن عمر : لا يصلح لك الا رأس مالك ؛ و من طريق ابن ابي شيبة نا يحيى بن ابي زائدة و ابو الأحوص كلاهما عن كليب بن وائل قلت لابن عمر : رجل له أرض و ماء ليس له بذر و لا بقر فأعطاني أرضه بالنصف فزرعتها يئزى و بقرى ثم قاسمته ! قال : حسن ، و من طريق سعيد بن منصور نا ابو الأحوص و عبيد الله بن اياد بن لقيط كلاهما عن كليب بن وائل مثله ايضا ؛ فهذا اسنادان في غاية الصحة عن ابن عمر انه سأله كليب بن وائل عن كرام الأرض بالدرهم فلم يجزه ، و لا اجاز له ما اصاب فيها زيادة على قدر ما انفق ، و سأله عن اخذها بالنصف بما يخرج فيها لا يجعل صاحبها فيها لا بذرا و لا عملا و يكون العمل كله على العامل و البذر فأجازه ، و هذا هو نفس قولنا و لله الحمد ؛ و من طريق سفيان و ابي عوانة و ابي الأحوص و غيرهم كلهم عن ابراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة بن عبيد الله انه شاهد جارية سعد بن ابي وقاص و عبد الله بن مسعود يعطيان أرضهما على الثلث ، و من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن عثمان بن عبد الله بن وهب عن موسى بن طلحة ان خباب بن الارت و حذيفة بن اليان و ابن مسعود كانوا يعطون أرضهم لليأض على الثلث و الربع ؛ فهؤلاء ابو بكر و عمر و عثمان و على و سعد و ابن مسعود و خباب و حذيفة و معاذ بمحضرة جميع الصحابة - اه .

كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضا يبضاه على أن يغرسها أصولاً ج - ٤

## باب الرجل يدفع إلى رجل أرضا يبضاه و يشترط عليه أن يغرسها أصولاً

سمعت محمداً رضي الله عنه يقول في الرجل يدفع إلى الرجل أرضاً يبضاه و يشترط عليه أن يغرسها أصولاً و يشترط إذا بلغت تلك الأصول بينهما نصفان: فهذا جائز عندنا، لا بأس به . و قال أهل المدينة أيضاً: هذا جائز لا بأس به .

و قال محمد: قد ترك أهل المدينة قولهم في هذه المسألة: ينبغى لمن أبطل<sup>١</sup> المزارعة في الأرض لأنها تستأجر أيضاً عندنا بالدرهم و الدنانير السنين<sup>٢</sup> الكثيرة على أن يغرس فيها النخل و الشجر فلا يكون بذلك بأس، فينبغى أن يبطل هذا في قولهم كما يبطل المزارعة<sup>١</sup> فإن قالوا: لا يصلح أن يكثرى الأرض سنين بدرهم معلومة و بدنانير. فهذا أخرى أن لا يؤخذ به من قولهم الأول، لأن الفقهاء و العامة من المسلمين يجتمعون على أنه لا بأس باستئجار الأرض عشر سنين و عشرين سنة و أكثر من ذلك و أقل بدرهم معلومة و بدنانير معلومة، ما بين الناس في هذا اختلاف .

و قال محمد بن الحسن: إذا بلغ ثمر النخل<sup>٢</sup> و انتهى عظمه و بدا صلاحه فأحمر أو أصفر فليس ينبغى أن يساقى على هذا و لا يدفع معاملة<sup>٢</sup>

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية « يبطل » - ف .

(٢) كذا في الأصل، و في الهندية « بلغ الثمر » .

(٣) في الدر المختار: و ان مدركة قد انتهت لا تصح، كالمزارعة لعدم الحاجة - اهـ؛ =

كتاب الحجة يدفع إلى رجل أرضا يضاء على أن يغرسها أصولا ج - ٤

لأن هذا قد بدا صلاحه و لم يبق فيه عمل يعمل<sup>١</sup> . و كذلك قال أهل المدينة أيضا<sup>٢</sup> .

== قال السرخسي في مختصره: دفع إليه نخلا فيه طلع معاملة بالنصف جاز ، و كذا لو دفعه و قد صار بسرا اخضر او اخر الا انه لم يتناه عظمه ، فان دفعه و قد انتهى عظمه و لا يزيد قليلا و لا كثيرا الا انه لم يرطب فسد ، فان اقام عليه و حفظه حتى صار تمرا فهو لصاحب النخل ، و للعامل اجر مثله ، و كذلك العنب و جميع الفاكهة في الأشجار ، و كذلك الزرع ما لم يبلغ الاستحصاد ، و اذا استحصد لم يجوز دفعه لمن يقوم عليه ببعضه ، و الجواب فيه كالاول ، اتفانى - اه رد المختار .

(١) اراد بالعمل ما يشمل الحفظ - كما في الولوالجية و غيرها ، دفع كرما معاملة لا يحتاج لما سوى الحفظ ان بحال لو لم يحفظ يذهب ثمره قبل الادراك جاز ، و يكون الحفظ زيادة في الثمار ، و ان بحال لا يحتاج للحفظ لا يجوز ، و لا نصيب للعامل من ذلك - اه رد المختار .

(٢) في موطأ مالك : و لا تصلح المساقاة في شيء من الأصول مما تحل فيه المساقاة اذا كان فيه ثمر قد طاب و بدا صلاحه و حل بيعه ، و انما ينبغي ان يساقى من العام المقبل ، و اما مساقاة ما حل بيعه من الثمار اجارة لانه انما ساقى صاحب الأصل ثمرا قد بدا صلاحه على ان يكفيه اياه و يحذه له بمنزلة الدنانير و الدراهم يعطيه اياها ، و ليس ذلك بالمساقاة ، و انما المساقاة ما بين ان يحخذ النخل الى ان يطيب الثمر و يحل بيعه ، و ليس ذلك ايضا بالاجارة : قال مالك : ان وقعت فسخ العقد ما لم يفت و لا تكون اجارة لأن المساقاة تتضمن ان على العامل النفقة على رقيق الحائط و جميع المؤن و ان لم يكن ذلك معلوما ، و لا يجوز ذلك في الاجارة ؛ و من ساقى ثمرا في اصل قبل ان يبدو صلاحه و يحل بيعه فذلك المساقاة بعينها جائزة - انتهى .



كتاب الحججة يدفع إلى رجل أرضا بيضاء على أن يغرسها أصولا . ج - ٤

. ومن سلق تمرا في أصل وهو طلع<sup>١</sup> أو بسر<sup>٢</sup>. أخضر لم يتناهى<sup>٣</sup>  
عظمها<sup>٤</sup> ولم يبد صلاحه فذلك جائز كله . وكذلك قال أهل المدينة .  
وقال محمد : ولا بأس أن يعطى الرجل الأرض البيضاء مساقاة لما  
جاءت في ذلك من الآثار الكثيرة التي أحلتها<sup>٥</sup> . وقال أهل المدينة :  
لا ينبغي أن تساق الأرض البيضاء من أيهما كان البذر من رب الأرض  
أو من العامل ، وذلك أنه يحل لصاحبها كراؤها بالدرهم والدنانير وما أشبه

(١) الطلع ما يطلع من النخلة وهو الكم قبل أن ينشق ، ويقال : ما يبدو من الكم  
طلع أيضا وهو شيء أبيض يشبه بلونة الاسنان وبرائحة المني ، واطلع النخل :  
خرج طلعته - اه المغرب .

(٢) في المغرب : بسر غوره خرما ، واما ما ذكر محمد رحمه الله بسر السكر والبسر  
الأحمر فأكهة فكأنه عنى بالأحمر الذي أزهى ولم يرطب ، او اراد ضربا آخر - اه .  
ورأى في القاموس : و قول الجوهري « اول البسر طلع ثم خلال - الخ » ليس بجيد ،  
و الصواب اوله طلع فاذا انعقد فسياب فاذا اخضر واستدار فجندال و سراد  
و خلال فاذا كبر شيئا فبعو فاذا عظم فبسر ثم غطلم ثم موكت ثم تذنوب ثم جمسة  
ثم شعدة و خالع و خالمة فاذا انتهى نضجه فرطب و معو ثم تمر - اه .

(٣) كذا في الأصول ، و الصواب « لم يتناه » - ف .

(٤) كذا في الأصول بالتأنيث ، و غدى الصواب « عظمه » بتذكير الضمير المجرور .

(٥) سبق قول مالك : و من ساق تمرا في أصل قبل أن يبدو صلاحه و يحل بيعه  
فتلك المساقاة بعينها جائزة - اه .

(٦) : بعضها قد تقدمت من المحلى و من العقود و غيرهما ، و بعضها سيأتى في هذا الباب ،  
و معنى « أحلتها » أى أجازتها .

كتاب الحجبة يدفع إلى رجل أرضا بيضاء على أن يغرسها أصولا ج - ٤

ذلك من الأثمان المعلومة ، فإن الذى أعطى أرضه البيضاء بالثلث أو بالربع مما يخرج منها فذلك مما يدخله الغرر ، لأن الزرع يقل مرة و يكثر أخرى<sup>١</sup> وربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراء معلوما يصلح له أن يكتري به أرضه . أخذ غررا لا يدرى أيتم أم لا .  
قال محمد : وإذا حضر الرجل و ساقى فصاحب النخل على نخله فقد يدخله الغرر وربما أخرج النخل شيئا و ربما لم يخرج شيئا ، فيصير العامل قد عمل بغير أجر ، و هو لو أجر نفسه على أن يقوم على النخل أشهرا معلومة بدراهم معلومة جاز ذلك فصار عمله باطلا إن لم يخرج شيئا و صاحب المال فى المعاملة قد يعمل به الحين و لا يربح شيئا فيصير عمله باطلا ، و هو فى أول ما عمل لا يدرى أيربح شيئا أم لا يربح ؟ فهذا ينبغي أن يكون فى قولكم غررا لأنه لو أجر نفسه بدراهم يعمل أشهرا معلومة جازت أجارته ، فإذا جاز هذا وشبهه فكذلك يدفع الرجل إلى الرجل أرضا له و بذرا على أن يزرعه ما بقى فهذا جائز مستقيم لأنه شريك بدفع ما يخرج من الأرض فإذا أخرجت الأرض شيئا ، كان له ريعه و إلا لم يكن له شيء<sup>٢</sup> و هذا بمنزلة مال

(١) قال مالك فى الموطأ : و لا ينبغي أن تساقى الأرض البيضاء ، و ذلك انه يحل لصاحبها كراؤها بالدنانير و الدراهم و ما اشبه ذلك من الأثمان المعلومة ، فأما الذى يعطى أرضه البيضاء بالثلث أو الربع مما يخرج منها فذلك مما يدخله الغرر لأن الزرع يقل مرة و يكثر مرة و ربما هلك رأسا فيكون صاحب الأرض قد ترك كراء معلوما يصلح أن يكرى أرضه به و أخذ امرا غررا لا يدرى أيتم أم لا . فهذا مكروه - اهـ .

(٢) قال فى الدر المختار : و اذا صححت (المزارعة) فالخارج على الشرط ، و لا شيء للعامل ان لم يخرج شيء فى الصحيحة - اهـ . و انما لم يكن له شيء لأنه يستحقه شركة =

المفاوضة

كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضاً يضاء على أن يغرسها أصولاً ج - ٤

المفاوضة<sup>١</sup> إنما عمل لصاحب الأرض في أرضه وبذره كما عمل في أموال  
المفاوضة<sup>٢</sup> و كما عمل لصاحب النخل في نخله<sup>٣</sup> و كما قد عمل لصاحب الزرع

= و لا شركة في غير الخارج بخلاف ما اذا فسدت لأن اجر المثل في الذمة  
و لا تفوت الذمة بعدم الخارج، هداية - اه رد المختار .

(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « المال المفاوضة » ، و في الدر المختار : اما مفاوضة  
من التفويض بمعنى المساواة في كل شيء - اه . قال العلامة ابن عابدين : او من القوض  
الذي منه فاض الماء اذا عم - فتح ، ولذا قال في الهداية : لأنها شركة عامة في جميع  
التجارات ؛ و في القاموس : المفاوضة الاشتراك في كل شيء و المساواة - اه . لكنها  
في الاصطلاح اخص لأنها لا يلزم فيها مساواتهما في العقار و العروض ، كما  
افاده ط - اه ؛ و تأمل في انه هل العامل في المزارعة و رب الأرض يكونان  
متساويين في كل شيء ؟ الجواب : لا ، فكيف شبه الامام محمد المزارعة بأموال المفاوضة  
فانها ان تضمنت وكاله و كفالة بصحة الوكالة بالمجهول ضمنا لا قصدا و تساويا  
ما لا تصح به الشركة وكذا ربما كما حققه الوافي و تصرفا و دينا - اه . يعني يكون كل  
واحد منهما فيما وجب لصاحبه بمنزلة الوكيل و فيما وجب عليه بمنزلة الكفيل عنه ،  
غاية - اه . فتأمل في العبارة هل هو بمنزلة مال المفاوضة او مال المضاربة ؟ فان  
المساواة في المضاربة ليست بشرط ؛ و التفصيل في متون الفقه و شروحها . و اذا  
فسدت المفاوضة صارت شركة عنان و كل موضع لم تصح المفاوضة لفقد شرطها و لا  
يشترط ذلك في العنان كان عنانا - كما في الدر المختار .

(٢) كذا في الهندية ، و في الأصل « اعمال المفاضة » - ف .

(٣) قد عرفت ان يشمل الحفظ ايضا ، دفع أرضاً يضاء مدة معلومة لغرس و تكون  
الأرض و الشجر بينهما لا تصح لاشتراط الشركة فيما هو موجود قبل الشركة ، فكان  
كفقيز الطحان ففسد ، و الثمر و الغرس لرب الأرض تبعاً لأرضه ، و للآخر =

كتاب الحجج يدفع إلى رجل أرضا بيضاء على أن يغرسها أصولا ج - ٤

الذي قد قطع في زرعها ، و كذلك الرجل دفع إلى رجل أرضا على أن يزرعها و يقوم على ذلك و يسقيه سنة هذه على أن لصاحب الأرض الربع و الآخر ما بقي فهذا جائز ، و هذا بمنزلة ما وصفت لك من الأمر الأول ؛ و قد جاءت في مزارعة الأرض البيضاء آثار كثيرة :

أخبرنا سلام بن سليم الحنفي<sup>١</sup> أبو الأحوص<sup>٢</sup> قال أخبرنا إبراهيم بن

عقبة غرسه يوم الغرس و اجر مثل عمله - اه الدر المختار - قيد بكون الأرض والشجر بينهما اذ لو شرط ان تكون هذا الشجر بينهما فقط صح ، قال - في الخاتمة - دفع اليه أرضا مدة معلومة على ان يغرس فيها غراسا على ان ما تحصل من الأغراس والثمار يكون بينهما جاز - اه ، و مثله في كثير من الكتب و تصريحهم بضرب المدة صريح في فسادها بعده ، و وجهه انه ليس لادراكها مدة معلومة ، كما قالوا : لو دفع غراسا لم تبلغ الثمرة على ان يصلحها خيرية من الوقف و المساقاة ؛ و مثله في الحامدية ، والمرادية ، هكذا حققه الرمل في الحاشية ، وهذه تسمى مناصرة و يفعلونها في زماننا بلبان مدة ، و قد علمت فسادها ، قال الرمل : و اذا فسدت لعدم المدة ينبغي ان يكون الثمر والغرس لرب الأرض وللآخر قيمة الغرس و اجرة المثل ، كما لو فسدت باشتراط بعض نخل الأرض تساويهما في العلة ، وهي واقعة الفتوى - اه رد المحتار .

(١) قد مضى في ابواب كثيرة فيما قبل .

(٢) هو كنية سلام بن سليم الحنفي ، كما في ج ٨ ص ٢٨٢ من التهذيب : سلام بن سليم الحنفي مولا م أبو الأحوص الكوفي ، الحافظ ، من رجال السنة . و هو في ج ٨ ص ٢١٥ من المحلى من طريق سفيان و ابى عروة و ابى الأحوص و غيرهم كلهم عن ابراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة بن عبيد الله انه شاهد جاريه سعد بن ابى وقاص و عبد الله بن مسعود يعطيان أرضهما على الثلث - اه . و ابن حزم زوى من طريق

كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضاً بيضاء على أن يفرسها أصولاً ج-٤

المهاجر<sup>١</sup> عن موسى بن طلحة<sup>٢</sup> قال. كان ابن مسعود<sup>٣</sup> وسعد بن مالك<sup>٤</sup>  
= ابى الأحوص آثاراً أخرى عن الصحابة، ورواه الطحاوى أيضاً من طريق أخرى  
عن ابن مسعود وغيره رضى الله عنهم .

(١) هو ابن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي، من رجال مسلم والأربعة، روى عن  
طارق بن شهاب - وله رؤية - والشعبي وإبراهيم النخعي وأبي الشعثاء وأبي الأحوص  
وغيرهم، وعنه شعبة والثوري ومسعر وأبو عوانة وغيرهم، قال ابن المديني: له  
نحو أربعين حديثاً، وقال الثوري وأحمد بن حنبل: لا بأس به، وقال العجلي:  
جائز الحديث، وقال النسائي في قول: ليس به بأس، وقال ابن عدي: هو أصح  
عندي من إبراهيم المهجري، وحديثه يكتب في الضعفاء، ووقع في سند باثر علقه  
البخاري في المزارعة، وقال ابن سعد: ثقة، وقال أبو داود: صالح الحديث، وقال  
يعقوب بن سفيان: له شرف وفي حديثه لين، وقال الساجي: صدوق اختلفوا فيه،  
وقال غير الحاكم عن الدارقطني: يعتبر به؛ وقد ضعفه آخرون منهم ابن معين  
والنسائي في الكنى وابن حبان والدارقطني في رواية الحاكم عنه وأبو حاتم  
وغيره - كما في تهذيب التهذيب؛ فهو مختلف فيه، راجع التهذيب وغيره - اهـ .

(٢) هو ابن عبيد الله القرشي التيمي، أبو عيسى ويقال أبو محمد المدني، نزل الكوفة،  
من رجال الستة - وأمه خولة بنت القعقاع بن سعيد بن زرارعة، روى عن أبيه وعثمان  
وعلى والزبير بن العوام وأبي ذر وأبي أيوب وحكيم بن حزام وعثمان بن أبي العاص  
وأبي هريرة وأبي اليسر السلمي ومعاوية وابن عمر وعائشة وغيرهم، وعنه  
ابنه عمران وحفيده سليمان بن عيسى بن موسى وأبنا أخيه إسحاق وطلحة أبنا يحيى  
ابن طلحة وابن أخيه الآخر وآخرون كثيرون، كان ثقة كثير الحديث من وجوه  
آل طلحة، تابعي ثقة خيار، كوفي، رجل صالح من أجلاء المسلمين، أفضل ولد طلحة،  
يسمى في زمانه: المهدي، ومن أربعة فصحاء الناس، صحب عثمان بن عفان =

كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضا يبيضاء على أن يغربها أصولا ج - ٤

رضى الله عنهما يزراعان<sup>١</sup> بالثلث والرابع .

أخبرنا سلام بن سليم الخنفي قال أخبرنا كليب بن وائل قال قلت :

== اثنتي عشرة سنة ، ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وهو سباه ، مات سنة ثلاث  
او اربع او ست ومائة - كذا في تهذيب التهذيب . (٣) قال الطحاوي : حدثنا  
فهد قال ثنا اسمعيل بن ابراهيم بن المهاجر قال سمعت ابي يذكر عن موسى بن طلحة  
قال : اقطع عثمان بن ابي طالب رضي الله عنه و سلم عبد الله بن مسعود و الزبير  
ابن العوام و سعد بن مالك و اسامة فكان جازي منهم سعد بن مالك و ابن مسعود  
و يدفعان أرضهما بالثلث والرابع ؛ حدثنا فهد قال ثنا محمد بن سعيد قال أخبرنا شريك  
عن ابراهيم بن مهاجر قال : سألت موسى بن طلحة عن المزارعة فقال : اقطع عثمان  
عبد الله أرضا ، و اقطع سعدا أرضا ، و اقطع خبابا أرضا ، و اقطع صهيبا أرضا ،  
فكلاهما جازي كانا يزراعان بالثلث والرابع - انتهى . وفي المحلى : و من طريق حماد بن  
سلمة عن الحجاج بن ارطاة عن عثمان بن عبد الله بن وهب عن موسى بن طلحة أن  
خبات بن الأرت و حذيفة بن اليمان و ابن مسعود كانوا يعطون أرضهم اليباض على  
الثلث والرابع - انتهى . (٤) و هو سعد بن ابي وقاص رضي الله عنه ، تدم  
فيما مضى .

(١) كذا في الأصول ، و عند الطحاوي « يزراعان » و في رواية له « يدفعان أرضهما »  
ص ٢٦١ ؛ و في ج ٨ ص ٢١٦ من المحلى : يعطيان أرضهما على الثلث .

(٢) هو ابن هبار التيمي أيشكرى المدني ثم الكوفي ، من رجال البخاري و ابي داود  
و الترمذي ، روى عن غمّه قيس بن هبار و ابن عمر و زينب بنت ابي سلمة و دسانه  
ابن قيس ، و عنه الثوري و ابو اسحاق الفزاري و عبد الواحد بن سنان بن دارون  
البرجمي و شريك بن عبد الله النخعي و زائدة بن قدامة و حفص بن غياث و آخرون ،  
ثقة ليس به بأس ، يكتب حديثه ، لا بأس به ، ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ==

كتاب الحجۃ يدفع إلى رجل أرضا يضاء على أن يقرنها أصولا ج - ٤

لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما: رجل له أرض<sup>١</sup> وليس له بذر ولا بقر أعطاني أرضه بالنصف فزرعتها ببذرى و بقرى ثم قاسمته قال: حسن<sup>٢</sup>.

أخبرنا سلام بن سليم الخنفي قال أخبرنا زيد بن جبير<sup>٣</sup> قال: كنت

= أبو زرعة: ضعيف - كذا في تهذيب التهذيب .

(١) كذا في الأصول ، و سقط منها « و ماء » و هو عند الطحاوى « رجل له أرض و ماء و ليس له بذر » : و كذا في ج ٨ ص ٢١٥ من المحلى .

(٢) رواه الطحاوى قال حدثنا محمد بن عمرو بن يونس قال حدثني أسباط بن محمد الكوفي عن كليب بن وائل قال قلت لابن عمر : أتاني رجل له أرض و ماء و ليس له بذر و لا بقر أخذت أرضه بالنصف فزرعتها ببذرى و بقرى فقاصفتها ! فقال: حسن - اه . و قال ابن حزم في المحلى ، و من طريق ابن أبي شيبة : نا يحيى بن أبى زائدة و أبو الأحوص كلاهما عن كليب بن وائل قال قلت لابن عمر : رجل له أرض و ماء ليس له بذر و لا بقر فأعطاني أرضه بالنصف فزرعتها ببذرى و بقرى ثم قاسمته ! قال : حسن ، و من طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص و عبد الله بن إيباد بن لقيط كلاهما عن كليب بن وائل مثله أيضا ؛ قال ابن حزم : فهذان اسنادان في غاية الصحة عن ابن عمر انه سأله كليب بن وائل عن كراء الأرض بالدرهم فلم يجزه ، و لا أجاز له ما أصاب فيها زيادة على قدر ما انفق ، و سأله عن أخذها بالنصف عما يخرج فيها لا يجعل صاحبها لا بذرا و لا عملا و يكون العمل كله على العامل و البذر فأجازه - انتهى .

(٣) هو ابن حرملة الطائي الكوفي ، من بنى بجشم بن معاوية ، من رجال الستة ، روى عن ابن عمر و خشف بن مالك ، و أبى يزيد الضبي و أبى البحترى ، و عنه شعبة و الثوري و زهير بن معاوية و اسراثل و حجاج بن أرطاة و أبو عوانة ، ثقة =

كتاب الحجة يدفع إلى رجل أرضا بيضاء على أن يغرسها أصولا ج - ٤

قاعدا عند محمد بن عمر رضى الله عنهما فقال له رجل: أرى ربيها<sup>١</sup> فيعطيه<sup>٢</sup> أعمل فيها على أن لي بما يخرج منها نصيبا<sup>٣</sup>؟ قال: أرى عليك في ذلك .

أخبرنا سفيان الثوري عن الحارث بن حصيرة<sup>٤</sup> عن رجل قد = صدوق صالح الحديث ، تابعي ، ليس به بأس ، ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في تهذيب التهذيب .

(١) كذا في الأصول ، والصحيح على ما في آثار الطحاوي والمحلى وغيرهما: «رجل له أرض اتاني ربيها» أو «اتاني رجل له أرض وماء» تأمل في العبارة .

(٢) كذا في الهندية ، وفي الأصل «فيغصبها» وهو تصحيف «فيعطيه» .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية «نصيبها» ولعل الصواب «نصفها» .

(٤) كذا في الأصول ، وفيه السقط ، والا فالعبارة مختلة ، ولعله هكذا «ما أرى عليك في ذلك بأسا» تأمل .

(٥) هو بفتح الحاء المهملة وكسر الصاد المهملة و «قع في الأصول» خفيفة ، بالحاء المهملة وبالفاء ، وهو تصحيف . والآثر أخرجه ابن حزم في المحلى من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الحارث بن حصيرة حدثني صفير بن الوليد عن عمرو بن صليح أن رجلا قال لعل بن أبي طالب: أخذت أرضا بالنصف أكرى أهلها وأصلحها وأمرها قال علي: لا بأس بها قال عبد الرزاق: كراء الانهار بحفرها - اهـ . وهو الحارث بن الحصيرة الأزدي أبو النعمان الكوفي ، روى عن زيد بن وهب و أبي صادق الأزدي وجابر الجعفي وسعيد بن عمرو بن أشوع وغيرهم ، وعنه عبد الواحد بن زياد والثوري ومالك بن مغول وعبد السلام بن حرب وعبد الله بن نمير وجماعة . اختلفوا فيه ، قال ابن معين واللساني ثقة ، =



كتاب الحجة يدفع إلى رجل أرضا يئضاه على أن يغرسها أصولا ج - ٤

سماه<sup>١</sup> عن عمرو بن صليح<sup>٢</sup> عن علي رضي الله عنه أنه قال: لا بأس  
= وقال أبو داود: شيعي صدوق، وثقة العجلي وابن نمير و أبو حاتم قال:  
لو لا ان الثوري روى عنه لترك حديثه، غال في التشيع، كان يؤمن بالرجعة،  
مذموم المذهب، وعلى ضعفه يكتب حديثه - كذا في تهذيب التهذيب - وقد  
وقع في ج ٨ ص ٥٥ من التهذيب في ترجمة عمرو بن صليح مصحفا محرفا «الحارث بن  
حصين» والصواب «الحارث بن حصيرة»، قال الحافظ في ترجمة عمرو المذكور:  
قلت: علق البخاري في المزارعة اثرا عن علي وصله ابن أبي شيبة من طريق الحارث  
ابن حصين عن عمرو بن صليح هذا - اهـ - وقال في ترجمة الحارث المذكور: قلت:  
علق البخاري اثرا لعل في المزارعة وهو من رواية هذا ذكرته في ترجمة عمرو بن  
صليح - اهـ - وقد عرفت من هذا ان الحارث رواه عن عمرو بن صليح من  
غير واسطة .

(١) وهو صخر بن الوليد المصريح في رواية ابن حزم - كما عرفت قبل هذا، وهو  
الراوى عن عمرو بن صليح، قال الحافظ في ج ٤ ص ٤١٣ من التهذيب، صخر بن  
الوليد الفزارى الكوفي، روى عن عمرو بن صليح وجرى بن بكير، روى عنه اسمعيل بن  
خالد واسمعيل بن رجاء والحارث بن حصيرة، ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكر  
فيه جرحا، وذكره ابن حبان في الثقات في اتباع التابعين، ووقع في سند اثر علقه  
البخاري لعل في المزارعة وقد ذكرته في ترجمة عمرو بن صليح - انتهى - وقد علمت  
انه لم يذكره في ترجمة عمرو بن صليح بل ذكر الحارث بن حصيرة عن عمرو بن صليح!  
فالحوالة على غير الحوالة - تدبر .

(٢) ووقع في الأصول «عمرو بن صليح» وهو محرف، والصواب «عمرو بن  
صليح» بالصاد المهملة المضمومة بعدها اللام المفتوحة ثم ياء ثم عين - هملة مصغرا - كما  
في التقريب وغيره وفتح الباري ج ٥ ص ٨ و عمدة القارى ج ٥ ص ٧٢١ =

كتاب الحجة يدفع إلى رجل أرضاً يضاء على أن يغرسها أصولاً ج- ٤

بالمزارة بالثلث والرابع .<sup>١٠</sup>

أخبرنا عبد الرحيم بن سليمان<sup>٢</sup> عن ليث<sup>٢</sup> عن طاوس<sup>٢</sup> قال :

= والمحل ج ٨ ص ٢١٥ ، وقد أوضح المعلق على المحل حق وضاحة فراجعه ، وهو عمرو بن صليح بن محارب بن خصفة ، روى عن حذيفة و علي ، و عنه ابو الطفيل ، وصخر بن الوليد ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، وقال غيره : له صحبة ، وقد وقع في سياق حديث الذي أخرجه البخاري في الأدب ان له صحبة ، و ذكره ابو حاتم في التابعين ، و الظاهر انه لا يصح سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم فان في تاريخ (خ) عن ابي الطفيل قال كان لسي (يومئذ و انا بسنك اليوم اتينا حذيفة ) راجع ج ٣ ق ٢ ص ٣٤٤ من تاريخ البخاري - ف . و قد ذكره ابن منده في المعرفة - انتهى . قلت : و قد ذكره الحافظ الذهبي في تجريد اسماء الصحابة و قال : له صحبة و قد ذكره الثلاثة و البخاري (ب د ع) - انتهى .

(١) قال البخاري في صحيحه : و زارع علي و سعد بن مالك و عبد الله بن مسعود و عمر بن عبد العزيز و القاسم و عروة و آل ابي بكر و آل عمر و آل علي و ابن سيرين رضي الله تعالى عنهم ، قال الحافظ العيني في العمدة : وصل تعليق علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ابن ابي شيبة من طريق عمرو بن صليح عن علي انه لم ير بأسنا بالمزارة على النصف - اهـ . و مثله في فتح الباري ج ٥ ص ٨ ، و أخرجه ابن حزم في المحل من طريق عبد الرزاق ، عن سفيان ، كما علت .

(٢) هو عبد الرحيم بن سليمان الكتاني ، و قيل : الطائي ، ابو علي المروزي الأشلي ، سكن الكوفة ، من رجال الستة ، روى عن اسمعيل بن ابي خالد و عاصم الاحول و عبيد الله ابن عمر و هشام بن عروة و هشام بن حسان و غيرهم ، و عنه ابراهيم بن موسى الرازي و اسمعيل بن الحليل و ابو بكر بن ابي شيبة و سعيد بن عمرو الأشعثي و محمد بن آدم المصيصي و غيرهم ، ثقة صدوق صالح الحديث ، كثير الحديث ، ما اصح حديث متعب ؛ ذكره =

كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضاً بيضاء على أن يغرسها أصولاً ج - ٤

قدم معاذ<sup>١</sup> اليماني<sup>٢</sup> وهم يعطون أرضهم بالثلث والرابع فلم يعجب عليهم ذلك<sup>٣</sup>.

= ابن حبان وابن شاهين في الثقات ، مات في آخر سنة سبع وثمانين ومائة - كذا في تهذيب التهذيب . (٣) ليث هو ابن أبي سليم ، تكلموا فيه ، من رجال مسلم والأربعة ، قد مضى فيما قبل . (٤) ابن كيسان ، من رجال الستة ، أدرك خمسين من الصحابة ، وحج أربعين حجة ، ثقة صدوق ، سيد التابعين ، لا يسئل عنه ، وقد تقدم فيما قبل .

(١) هو معاذ بن جبل رضي الله عنه ، امام العلماء يوم القيامة ، من فقهاء الصحابة و ساداتهم ، قد تقدم فيما قبل .

(٢) اليماني اقلیم معروف يقال في النسب اليه «يماني» و «يمان» بالتخفيف من غير ياء لأن الألف بدل منها فلا يجتمعان ، وحكى سيبويه «يمان» بالياء المشددة - اهـ مقدمة الهداية .

(٣) والآثر هذا أخرجه الطحاوي في شرح الآثار : حدثنا أبو بكرة قال ثنا إبراهيم ابن بشار قال ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن طاوس ان معاذ رضي الله عنه قدم الى اليماني وهم يخابرون فأقرهم على ذلك ، حدثنا علي بن شيبه قال ثنا يحيى بن يحيى بن عبد الرحمن قال ثنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار عن طاوس ان معاذ رضي الله عنه لما قدم اليماني كان يكرى الأرض او المزارع على الثلث او الربع ، او قال : قدم اليماني وهم يفعلونه فأمرهم على ذلك - انتهى . وقال ابن حزم : و من طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء انه سمع طاوسا يقول قدم علينا معاذ بن جبل فأعطى الأرض على الثلث و الربع فنحن نعملها الى اليوم ؛ قاله ابن حزم ، مات رسول الله صلى الله عليه وسلم و معاذ باليمن على هذا الجمل - اهـ .

كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضاً بيضاء على أن يغرسها أصولاً ج - ٤

أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي<sup>١</sup> قال سمعت طاوساً سئل عن  
المخابرة<sup>٢</sup> في الأرض فقال لهم : خابروا على الشطر<sup>٣</sup> و الثلث و الربع  
و الخمس ، و لا تتخابروا على كيل معلوم<sup>٤</sup> .

أخبرنا عبد العزيز عن الضحاك<sup>٥</sup> بن مزاحم<sup>٦</sup> أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية «الحجمي» و هو محرف ، الصواب «الجمحي» بتقديم  
الجيم بعدها ميم ثم جاء كما هو في الأصل ؛ و هو من رجال الستة ، ثقة ثقة حجة ،  
كان حياً في سنة ١٥١ ، و راجع ترجمته من تهذيب التهذيب .

(٢) المزارعة تسمى المخابرة و المحاقلة و يسميها أهل العراق القراح ، و بيانه  
في المنح - اه رد المختار . و عند البخاري ايضاً بمعنى واحد و هو وجه للشافعية ،  
و الوجه الآخر انها مختلفا المعنى - اه فتح الباري .

(٣) و الشطر يستعمل في الجزء و النصف .

(٤) فانه يحتمل ان لا تخرج الأرض الا ذلك المشروط فتؤدى الى قطع الشركة  
في الخارج ففسد ؛ قال في الدر المختار : قبطل ان شرط لأحدهما قفران مساة او ما  
يخرج من موضع معين - اه . فان المزارعة في الانتهاء تكون شركة فما يقطع  
هذه الشركة كان مفسدا للعقد - اه رد المختار عن الهداية . فعنى البطالان  
الفساد - فانهم .

(٥) في الأصول ، «عبد العزيز بن الضحاك» و هو تصحيف ، و الصواب «عبد العزيز  
عن الضحاك» كما كتبت ، و عبد العزيز هو ابن أبي رواد ، من رجال الأربعة ، و اسم  
ابن رواد ميمون ، و قيل : ايمن بن بدر ، المكي ، مولى المهلب بن أبي صفرة ، روى  
عن نافع و عكرمة و سالم بن عبد الله و محمد بن زياد الجمحي و أبي سلية الحمصي  
و اسمعيل بن أمية و الضحاك بن مزاحم ، و عنه ابنه عبد المجيد و ابن المهدي و يحيى  
القطان و ابن المبارك و زائدة و حسين بن علي الجمحي و عبد الرزاق و وكيع =  
كان (٤٢) ١٦٨

كتاب الحجة يدفع إلى رجل أرضا بيضاء على أن يغرسها أصولا ج- ٤

كان يكثرى الأرض الجرز<sup>١</sup> بالثلث والرابع، وكان لا يرى بذلك

= و خلاد بن يحيى و أبو عاصم و آخرون، قال يحيى القطان: ثقة في الحديث ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأى خطأ فيه، وقال أحمد: كان رجلا صالحا وكان مرجيا، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة في الحديث متعبد، وقال النسائي: ليس به بأس، قال ابن قانع: مات بمكة سنة تسع وخمسين ومائة، وقيل: أو قريبا من ١٥٥، معروف بالورع والصلاح والعبادة، ثقة عابد مجتهد شريف النسب صدوق - كذا في التهذيب، وفيه أقوال العلماء الآخرين تكلموا فيه تضعيفا وغيره فراجعوه.

(٦) الضحاك بن مزاحم الهلالي أبو القاسم و يقال أبو محمد الحراساني روى عن ابن عمر و ابن عباس و أبي هريرة و أبي سعيد و زيد بن أرقم و أنس بن مالك، وقيل: لم يثبت له سماع من أحد من الصحابة، و عن الأسود بن يزيد النخعي و عبد الرحمن بن عوف و عطاء و أبي الأحوص الجشمي و النزال بن سبرة، و عنه جوير بن سعيد و الحسن ابن يحيى البصري و الحكيم بن الديلم و عبد العزيز بن أبي رواد و عطية بن الحارث الهمداني و خلق آخرون - كما في التهذيب، و هو من رجال الأربعة و تعليقات البخاري، ثقة مأمون حجة؛ مات سنة ١٠٦ أو ١٠٤ أو ١٠٢ على اختلاف الأقوال في وفاته، ذكره ابن حبان في الثقات، وقيل: ليس بتابعي و هو لم يلق عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(١) في الأصول «الجرز» تصحيف، و الصواب «الجرز» بضم الجيم و الراء و الزاي، منه قوله تعالى ﴿تسوق الماء إلى الأرض الجرز﴾ التي جرز نباتها أي قطع لا ما لا تنبت، لقوله «فتخرج» - ف. قال العلامة المقتي: و لم أفهم معنى هذا اللفظ - أي على ما هو في الأصل، و اثر عمر ذكره البخاري تعليقا في صحيحه، و رواه الطحاوي و ابن حزم في المحلى و ابن أبي شيبة في مصنفه على ما في عمدة القارئ و فتح الباري، قال =

كتاب الحجة يدفع إلى رجل أرضا يضاء على أن يجرسها أصولا ج-٤

بأسا، ونحو هذا<sup>١</sup>.

أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال قلت :

== البخارى: وعامل عمر الناس على ان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وان جاؤا بالبذر فلهم كذا - اهـ . قال الحافظ ابن خجر في الفتح ج ٥ ص ٩: وصله ابن ابى شبة عن ابى خالد الاحمر عن يحيى بن سعيد ان عمر اجلى اهل نجران اليهود والنصارى واشترى يياض ارضهم و كروهم فعامل عمر الناس ان هم جاؤا بالبقر والحديد من عندهم فلهم الثلثان ولعمر الثلث، وان جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وعاملهم في النخل على ان لهم الخمس و له الباقي، وعاملهم في الكرم على ان لهم الثلث و له الثلثان؛ وهذا مرسل؛ و اخرجه البيهقي من طريق اسمعيل بن ابى حكيم عن عمر بن عبد العزيز قال لما استخلف عمر اجلى اهل نجران و اهل فذك و تيماء و اهل خيبر واشترى عقارهم و اموالهم و استعمل يعلى بن منية فأعطى اليباض يعنى يياض الأرض على ان كان البذر و البقر و الحديد من عمر فلهم الثلث و لعمر الثلثان، و إن كان منهم فلهم الشطر و له الشطر، و اعطى النخل و العنب على ان لعمر الثلثين و لهم الثلث، و هذا مرسل أيضا يتقوى أحدهما بالآخر؛ و قد اخرجه الطحاوى من هذا الوجه بلفظ: ان عمر بن الخطاب بعث يعلى بن منية الى اليمن فأمره ان يعطيهم الأرض البيضاء - فذكر مثله سواء، انتهى، و هو فى ج ٥ ص ٧٢٢ من عمدة القارئ . قال الطحاوى: حدثنا ابو بكرة قال ثنا ابو عمر الضير قال اخبرنا حماد بن سلمة ان يحيى بن سعيد الانصارى اخبرهم عن اسمعيل بن ابى حكيم عن عمر بن عبد العزيز به سواء - اهـ . و هو فى ج ٦ ص ١٣٥ من سنن البيهقي مع شيء زائد، و هو فى ج ٨ ص ٢١٥ من المحلى .

(١) يعنى او قال نحو هذا من الالفاظ .

كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضاً يضاء على أن يغرسها أصولاً ج - ٤

يا أبا عبد الرحمن لو تركت [المخبرة] <sup>١</sup> فانهم يزعمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها، قال: أخبرني <sup>٢</sup> أعلمهم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها، ولكنه قال: [لأن] <sup>٣</sup> يمنح أحدكم أخاه خير من أن يأخذ منه خراجاً معلوماً.

محمد قال: أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع ابن عمر رضي الله عنهما يقول: كنا نخبر ولا نرى بذلك بأساً حتى زعم رافع بن خديج أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك فتركناه من أجل قوله <sup>٤</sup>.  
سفيان بن عيينة <sup>٥</sup> عن عمرو بن دينار أنه سمع سالم بن عبد الله بن عمر <sup>٦</sup>

(١) الزيادة من صحيح البخاري و آثار الطحاوي و محلي ابن حزم . قال الحافظ العيني . و الحديث أخرجه البخاري في ابواب و مسلم في البيوع و للترمذي في الأحكام و ابو داود و النسائي و ابن ماجه .

(٢) كذا في الأصل و كذا عند البخاري و الطحاوي ، و في الهندية « أخبرنا . »  
(٣) الزيادة من شرح الآثار للطحاوي و المحلى ، و في صحيح البخاري « ان يمنح ، بدون اللام .

(٤) و الحديث رواه البخاري و مسلم و ابو داود و النسائي و الترمذي و غيرهم من ارباب التأليف من كتب الحديث .

(٥) في آثار الطحاوي : نهى عنها فتركناها - اه .

(٦) قوله « سفيان بن عيينة ، كذا في الأصل ، و في الهندية « أخبرنا سفيان بن ، و هكذا في اسانيد جميع الآثار الى آخر كتاب الفرائض .

(٧) مهنا يياض في الأصول، سقط من العبارة شيء كثير كما ترى . و قال الامام محمد في كتاب الآثار في باب المزارعة بالثلث و الربع: محمد قال أخبرنا ابو حنيفة عن حماد انه سأل طاوساً و سالم بن عبد الله عن المزارعة بالثلث او الربع، فقال: لا بأس به، فذكرت ذلك لابراهيم فكرهه فقال: ان طاوساً له ارض يزارعه فن اجل ذلك =

كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضاً يبيضاء على أن يغرسها أصولاً ج - ٤

لكريها كراه الأبل .

محمد عن أبي حنيفة <sup>١</sup> قال أخبرنا حماد أنه سأل طاوساً وسالم بن عبد الله عن المزارعة بالثلث والرابع فقال <sup>٢</sup> : لا بأس به ، يكرى <sup>٣</sup> .  
أخبرنا محمد عن [ بكير بن ] عامر <sup>٤</sup> عن عبد الرحمن بن الأسود <sup>٥</sup>

== قال ذلك ؛ قال محمد : كان أبو حنيفة يأخذ بقول إبراهيم ونحن نأخذ بقول سالم و طاوس ، لا نرى بذلك بأساً - انتهى . وهو بعد الأثر المذكور في الكتاب ، و أنى لم أجده في كتب عندي ، ففتش من مظان العلم ، وهو في أمانة اعتناق العلماء .  
(١) كذا في الأصل ، و في الهندية « أخبرنا محمد قال أخبرنا أبو حنيفة » مكان « محمد عن أبي حنيفة » .

(٢) أي كل واحد منهما قال ، و مكذا بافراد « قال » في كتاب الآثار كما علمت الآن .  
(٣) أي الأرض ، و ليست هذه الزيادة في كتاب الآثار .

(٤) في الأصل « عن عامر » و في الهندية « محمد عن عامر » و هو خطأ ، الصواب « محمد عن بكير بن عامر » و التصحيح من المحلى . قال ابن حزم : و من طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين عن بكير بن عامر عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد قال : كنت أزارع بالثلث و الربع و أحمله إلى علقمة و الأسود فلو رأيا به بأساً لنهايا عنه - اهـ .  
و في صحيح البخارى تعليقا : و قال عبد الرحمن بن الأسود : كنت أشارك عبد الرحمن بن يزيد في الزرع - اهـ . قال الحافظ في الفتح : و صله ابن أبي شيبة و زاد فيه : و أحمله إلى علقمة و الأسود فلو رأيا به بأساً لنهايا عنه ؛ و روى النسائي من طريق أبي اسحاق عن عبد الرحمن بن الأسود قال : كان عمى يزارعان بالثلث و الربع و أنا شريكهما و علقمة و الأسود بعلبان فلا يغيران - انتهى . و نحوه مختصراً في عمدة القارئ ٧٢٢/٥ ؛  
و عبد الرحمن بن يزيد هو عم عبد الرحمن بن الأسود لأنه أخو الأسود بن يزيد .

(٥) هو البجلي أبو اسمعيل السكوني ، روى عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير ==



## كتاب الحجّة يدفع إلى رجل أرضاً يضاء على أن يغرسها أصولاً ج - ٤

== و عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي و قيس بن أبي حازم و غيرهم، و عنه الحسن بن حي و الثوري و عبد الله بن داود الحريبي و وكيع و ابو نعيم، و هو من رجال أبي داود، مختلف فيه، و ذكر الالكائي و ابو اسحاق الحبال ان مسلماً روى له، و اما الحاكم فقال: ذكره مسلم مستشهداً به في حديث الشعبي - أ ه - و وقع في سند اثر ذكره البخاري في المزارعة عن عبد الرحمن بن الأسود - قاله الحافظ في تهذيب التهذيب - قال احمد مرة: صالح الحديث ليس به بأساً، و قال ابن عدي: ليس كثير الرواية و رواياته قليلة و لم اجد له متناً منكراً و هو ممن يكتب حديثه، و قال المجلي: لا بأس به، كوفي، يكتب حديثه، و قال ابن سعد: ثقة ان شاء الله، و قال ابو داود: ليس بالمترىك، و قال الحاكم: ثقة، و ذكره ابن حبان في الثقات - كذا في التهذيب -

(٦) ابن يزيد بن قيس النخعي ابو حفص الفقيه و يقال ابو بكر، من رجال الستة، في التهذيب: ادرك عمر و روى عن ابيه و عم ابيه علقمة بن قيس و عائشة و انس و ابن الزبير و غيرهم، و عنه ابو اسحاق السبيعي و ابو اسحاق الشيباني و مالك بن مغول و هارون ابن عتبة و عاصم بن كليب و الاعمش وليث بن ابي سالم و محمد بن اسحاق بن يسار و غيرهم، و قال ابن معين و النسائي و المجلي و ابن خراش: ثقة، و زاد ابن خراش: من خيار الناس، قال خليفة: مات قبل المائة، و قال في موضع آخر: مات في آخر خلافة سليمان، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال: مات سنة تسع و تسعين، و كذا جزم به ابن قانع، و قال ابو حاتم: ادخل على عائشة و هو صغير و لم يسمع منها، و قال ابن حبان: كان سنة سن ابراهيم النخعي؛ قلت: فعلى هذا كيف يدرك عمر - انتهى - و في الخلاصة: انه حج ثمانين حجة و اعتمر ثمانين عمرة لم يجمع بينهما، و كذلك فعل ابوه الأسود - أ ه - قلت: فعلى هذا كيف يكون سنة سن ابراهيم النخعي؟ تأمل؛ و قد وقع في التهذيب «مات سنة تسع و تسعين و مائة» و هو من سهو الناسخ، و قد اخطأ ابن التسين في شرح البخاري في ترجمة عبد الرحمن المذكور، به عليه الحافظ في التهذيب -

قال: كنت ازرع<sup>١</sup> ثم احيى<sup>٢</sup> إلى علقمة و الأسود فلم ينهياني<sup>٣</sup> عنه<sup>٤</sup>.

### باب المساقاة و المعاملة أيضا

سمعت محمدا<sup>٥</sup> يقول: إذا ساق الرجل الأرض فيها النخل و الكرم و ما أشبه ذلك من الأصول و يكون فيها أرض بيضاء<sup>٦</sup> تصالح للزرع (١) كذا في الأصول، و في الفتح و العمدة و المحلى «ازارع بالثلاث و الربع، كما علمت و هو الراجح، بل الصحيح».

(٢) في المحلى و غيرها: اخمله إلى علقمة و الأسود.

(٣) و في الأصل «فلم ينهواني» و الصواب فلم ينهياني لأنه ليس بواو، و في الهندية فلا ينهوني بالجمع و النني و الاصوب فلا ينهاني. و في العمدة و الفتح و المحلى «فلو رأيا به بأسا لنهياني عنه» كما علمت مما نقلته قبل.

(٤) قد علمت من اخبرجه. قال ابن حزم: و رويناه ذلك ايضا عن عبد الرحمن بن يزيد و موسى بن طلحة بن عبيد الله و هو قول ابن ابي ليلى و سفيان الثوري و الأوزاعي و ابي يوسف و محمد بن الحسن و ابن المنذر، و اختلف عن الليث، و اجازها احمد و اسحاق الا انها قالوا: ان البذر يكون من عند صاحب الأرض و إنما على العامل البقر و الآلة و العمل و اجازها بعض اصحاب الحديث و لم يبال من جعل البذر منهما - اهـ. و في الباب آثار أخر على جواز المزارعة بالثلاث و الربع، راجع آثار الطحاوي و صحيح البخاري و عمدة القارئ و فتح الباري و السنن الكبرى و المحلى و غيرها.

(٥) هو قول الراوي عن الامام محمد و هو لعله عيسى بن ابان تلميذه قلت بل هو هو - ف.

(٦) في موطأ مالك: فتكون فيها الأرض البيضاء.

فاشترط رب الأرض على الذى يعامله مساقاة النخل على أن للعامل الثلث و لصاحب النخل الثلثين و على أن يزرع العامل الأرض البيضاء حنطة من عنده فما أخرج الله من ذلك من شئ. فللعامل الثلث و لصاحب النخل الثلثان، فان هذا عندنا فاسد لا يجوز<sup>١</sup> لأن العامل استأجر صاحب النخل على أن يقوم فى نخله بثلث ما تخرج الأرض على أن أجرة صاحب النخل بياض الأرض على أن يزرعه يذره على أن يكون لرب الأرض ثلثا<sup>٢</sup> ما يخرج فلما قال صاحب النخل للعامل: استأجرك على الفضل على أن تستأجر منى البياض فهذا لا يصلح<sup>٣</sup>. و قال اهل المدينة: اذا كان البياض الثلث أو أقل و كان النخل الثلثين أو أكثر و كان البياض تبعا للأصل من النخل و الكرم و ما أشبه ذلك من الأصول فلا بأس بذلك، فاذا كان ذلك كذلك جازت المساقاة و ذلك أن البياض حيثن تبع للأصل، و اذا كانت الأرض فيها الأصل من النخل و الكرم و ما أشبه ذلك من الأصول

(١) راجع لهذا المقام مبسوط السرخسى و البدائع و الهداية و شروحها و الدر المختار مع رد المحتار و المسألة كثيرة الفروع بالشروط .

(٢) فى الأصل « ثلثى ما يخرج » و الصحيح الرفع، كما ترى . قلت: و لعل لفظ « يكون » من تصرفات الناسخ، فيصح اذن لانه يكون اسم ان - ف .

(٣) لأن فيه شرطا فاسدا قد أفسد المزارعة و المساقاة و فيه المستأجر - بكسر الجيم، و المستأجر - بفتح الجيم واحد و هو لا يجوز؛ و راجع تنقيح الفتاوى الحامدية من باب المزارعة و المساقاة و كتاب الاجارة فانه أكثر جمعا للفروع و المسائل الجزئية .

فيكون ذلك <sup>١</sup> الثلث أو أقل و يكون البياض الثلثين أو أكثر لم تجز <sup>٢</sup> فيه المساقاة ، و كان ذلك الكراء <sup>٣</sup> بالدرهم والدنانير .

(١) كذا في الأصل ، وفي الموطأ : فكان الأصل الثلث أو النخل والبياض ، و عبارة الموطأ هكذا : و لا ينبغي أن يأخذ المساق من رب الحائط شيئا يزيد إياه من ذهب و لا ورق و لا طعام و لا شيء من الأشياء و الزيادة فيما بينهما لا تصلح ، و المقارض أيضا بهذه المنزلة لا يصلح إذا دخلت الزيادة في المساقاة أو المقارضة صارت اجارة و ما دخلته الاجارة فانه لا يصلح ، و لا ينبغي أن تقع اجارة على امر غرر لا يدري أ يكون ام لا او يقل او يسكثر و في الرجل ليساقى الرجل الأرض فيها النخل او الكرم او ما اشبه ذلك من الأصول فتكون فيها الأرض البيضاء . قال مالك : اذا كان البياض تبعا للأصل و كان الأصل اعظم ذلك و أكثره فلا بأس بمساقاته ، و ذلك ان الأصل اعظم ذلك و أكثره فلا بأس بمساقاته ، و ذلك ان يكون النخل الثلثين أو أكثر و يكون البياض الثلث او أقل من ذلك و ذلك ان البياض حيث تبع للأصل و اذا كانت الأرض البيضاء فيها نخل او كرم او ما يشبه ذلك من الأصول فكان الأصل الثلث أو أقل و البياض الثلثين أو أكثر جاز في ذلك الكراء و حرمت فيه المساقاة .

(٢) كذا في الأصول ، و قد علمت أن في الموطأ جاز في ذلك الكراء و حرمت فيه المساقاة - اه .

(٣) في المدونة : في الأرض يكون فيها الأصل و البياض ايها كان ردفا الغنى و أكثرت بكراء أكثرهما ان كان البياض افضلها أكثرت بالذهب و الورق و ان كان الأصل افضلها أكثرت بالجزء مما يخرج منها من ثمرة و ايها كان ردفا الغنى و حل كراؤه على كراء صاحبه .

و قال محمد: وكيف يحوز المساقاة في البياض إذا كان الثلث أو أقل و يبطل إذا كان أكثر؟ لنن جاز في القليل ليجوزن في الكثير و ما بينهما فرق، ثم قولاً قلموه لم أكن أرى أن أحدا يحيزه! تقولون: إذا كان النخل الثلث أو أقل و البياض الثلثين أو أكثر فلا بأس بذلك كله بالدرهم أو بالدينارين معه النخل و الشجر و يستأجر و النخل و الشجر و لم يخرج ثمره على أن تكون الثمرة له فهل أجاز هذا أحد ممن مضى أو رأى أنه يصلح أو جاءت فيه سنة ماضية أو أثر أن نخلا يستأجر مع الأرض بدرهم على أن يكون ثمره للذي استأجره؟ ولو كان في هذا أثر لاحتججتم به، فيما نرى لا يحوز إجارة النخل ولا الشجر بدرهم ولا بدنانير ولا غير ذلك قليلا كان أو كثيرا كان معه بياض كثيرا أو لم يكن للحدث المعروف: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل سنتين أو ثلاثا، وليس

(١) أخرجه الحفاظ الطحاوى في شرح معاني الآثار: حدثنا يونس قال ثنا سفيان بن عيينة عن حميد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع السنين، قال يونس قال لنا سفيان: هو بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها، حدثنا ربيع الجيزي و إبراهيم بن أبي داود قالنا ثنا سعيد بن كثير بن عفير قال ثنا كههم بن المنهال عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السنين، حدثنا روح بن الفرج قال ثنا يحيى بن عبد الله بن بكير قال حدثني المفضل بن فضالة عن خالد أنه سمع عطاء بن أبي رباح يسأل عن الرجل يبيع ثمرة أرضه رطباً كان أو عنباً يسلف فيها قبل أن يطيب، فقال: لا يصلح أن ابن الزبير باع ثمرة أرض له ثلاث سنين، فسمع بذلك جابر بن عبد الله الأنصاري فخرج إلى المسجد فقال في الناس: منعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم

كتاب الحجة المساقاة وما اشترط المستأجر من رقيق المؤاجر بأعيانهم ج-٤

في هذا بين الناس اختلاف ولم يذكروا في هذا قليلا ولا كثيرا فلا يجوز قليل هذا ولا كثيره بدرهم ولا بدنانير حتى يخرج، فيباع بعد ما يخرج، فإذا خرج فاحمر أو اصفر بيع، ولئن جازت إجارته بالدرهم والدنانير قبل أن يخرج ليجوزن بيعه قبل أن يخرج وما بينهما اقتراق، ليس يجوز شيء من هذا قليلا كان ولا كثيرا كان معه يياض أو لم يكن في إجارة ولا بيع.

### باب المساقاة وما اشترط المستأجر من

#### رقيق المؤاجر بأعيانهم

سمعت محمدا يقول: إذا دفع الرجل إلى الرجل نخلا مساقاة واشترط عليه أن رقيقا بأعيانهم<sup>١</sup> مسمين معلومين يعملون معه من رقيق صاحب المال كانوا يعملون في ذلك النخل يوم ساقاه أو كانوا يعملون في غيره أو لم يكونوا يعملون في شيء فإن هذا جائز كله في جميع ما اشترط لأنه اشترط

= عليه وسلم أن نبيع الثمرة حتى تطيب... اهـ. وهذا البيع باطل لأنه بيع ما لم يخلق بعد وهو بيع المعدوم وهذا بيع يقال له بيع المعاومة وهو بيع الثمار قبل أن تكون ثمارا، وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها وحتى يحجار ويصفار وحتى يوكل ويطعم وحتى ترهق وحتى تنجو من العاهة وحتى تذهب العاهة وحتى تلبق، هذه روايات صحاح وحسن دائرة في الصحاح الستة وسنن الدارقطني وسنن البيهقي وآثار الطحاوي وتلخيص الحبير وغيرها من كتب الحديث.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنديّة: «أو كثيرا».

(٢) الرقيق يطلق على الواحد والجمع والمذكر وقد يستعمل المؤنث أيضا مكان الرقيقة، ولذا صحت العبارة المذكورة بإيراد ضمير الجمع وصيغة جمع السالم في بيان الصفة، وفي هذا الباب اغلاط وسقطات غير قليلة كما ستقف عليها.

كتاب الحجّة المساقاة وما اشترط المستأجر من رقيق المؤاجر بأعيانهم ج - ٤

رقيقا معلوما معروفا<sup>١</sup> . وقال أهل المدينة<sup>٢</sup> : إن كان أولئك الرقيق الذي<sup>٣</sup> اشترطهم<sup>٤</sup>

(١) أتى الأوصاف بالافراد لكون لفظ الرقيق بمنزلة اسم الجنس يوصف بالتذكير والتأنيث والواحد والجمع . في المغرب : و الرقيق العبد وقديقال للعبيد ، و منه : هؤلاء رقيق - اه .

(٢) عبارة موطأ مالك برمتها هكذا : قال مالك : ان احسن ما سمع في عمال الرقيق في المساقاة يشترطهم المساقى على صاحب الأصل انه لا بأس بذلك لانهم عمال المال فهم بمنزلة المال لا منفعة فيهم للداخل الا انه يخفف بهم المؤنة و ان لم يكونوا في المال اشتدت مؤنته ، و انما ذلك بمنزلة المساقاة في العين و النضح ، و لن تجد احدا يساقى في ارضين سواء في الأصل و المنفعة ، احدهما بعين واثنة غزيرة ، و الاخرى بنضح على شيء واحد لخفة مؤنة العين و شدة مؤنة النضح ؛ قال : و على هذا الأمر عندنا و الواثمة الثابت ماؤما التي لا تغور و لا تنقطع ، و ليس للساقى أن يعمل بعمال في غيره و لا ان يشترط ذلك على الذى ساقاه ؛ و لا يجوز للذى ساقى ان يشترط على رب المال رقيقا يعمل بهم في الحائط ليسوا فيه حين ساقاه آياه ، و لا ينبغي لرب المال ان يشترط على الذى دخل في ماله بمساقاة أن يأخذ من رقيق المال احدا يخرج من المال و انما مساقاة المال على حاله الذى هو عليه ، فان كان صاحب المال يريد أن يخرج من رقيق المال احدا فليخرجه قبل المساقاة ، او يريد أن يدخل فيه احدا فليفعل ذلك قبل المساقاة ثم ليساقى بعد ذلك ان شاء ، و من مات من الرقيق او غاب او مرض فعلى رب المال ان يخلقه .

اتمهي ؛ و راجع ص ٢ من المدونة من الجزء الرابع .

(٣) كذا في الأصول « الذى » و الاولى « الذين » .

(٤) زاد في الموطأ بعده « على صاحب الأصل » .

كتاب الحجّة المساقاة وما اشترط المستأجر من رقيق المؤاجر بأعيانهم ج - ٤

هم عمال الأرض<sup>١</sup> فلا بأس بذلك لأنهم بمنزلة المال<sup>٢</sup>. ولا يجوز<sup>٣</sup> للساقى العامل أن يشترط على رب المال [رقيقا يعمل بهم في الحائط ليسوا فيه حين ساقاه إياه]<sup>٤</sup>. وقالوا أيضا: لا ينبغي لرب المال أن يشترط على الذى دخل فى ماله بمساقاة أن يأخذ من رقيق المال<sup>٥</sup> أحدا يخرج منه المال، وإنما مساقاة<sup>٦</sup> المال على حاله التى هو عليها<sup>٧</sup>. فان كان صاحب المال يريد أن يخرج من رقيقها<sup>٨</sup>

(١) قوله «هم عمال الأرض» لم يذكر فى الموطأ.

(٢) وفى الموطأ «لأنهم عمال المال فهم بمنزلة المال» - ف.

(٣) فى الموطأ: «وليس للساقى أن يعمل بمال المال فى غيره» ولا أن يشترط ذلك على الذى ساقاه، ولا يجوز الذى ساقى أن يشترط على رب المال رقيقا يعمل بهم فى الحائط ليسوا فيه حين ساقاه إياه - اه.

(٤) وفى الأصل بعد قوله «رب المال» يباح و ما زيد فى مكان البياض فهو من الموطأ، وفى الهندية «على الذى دخل فى ماله بمساقاة» مكان قوله «على رب المال» والصواب ما فى الموطأ، وهذه العبارة سقطت من الأصول، و ما فى الهندية يأتى بعد - ف.

(٥) كذا فى الهندية، وفى الأصل «أن يأخذها من رقيق المال»، زيادة «هما» لا حاجة إليهما ولا معنى لها.

(٦) فى الأصل «أنها ساقاه» وفى الهندية «أنما ساقاه» وكلاهما محرف، والصحيح ما أدرجته ناقلا من الموطأ.

(٧) فى الموطأ «على حاله الذى هو عليه».

(٨) كذا فى الأصول، وفى الموطأ «من رقيق المال».



كتاب الحجة المسافة وما اشترط المستأجر من رقيق المؤاجر بأعيانهم ج - ٤

أحدا<sup>١</sup> أو يدخل فيها أحدا فليفعل ذلك قبل المسافة ثم يساق<sup>٢</sup> ذلك .  
وقال محمد بن الحسن : أرى رقيق المال قد صاروا للساقى فى مساقاته وإن  
لم يشترطهم فى قول أهل المدينة ، و ليس هذا كما قالوا ، وإنما الرقيق شيء ناب  
به<sup>٣</sup> عن المال ، فإن<sup>٤</sup> اشترطهم المساقى فى مساقاته كان ذلك له ، وكذلك إن  
اشترط غيرهم<sup>٥</sup> ، فأما ان يكونوا له من غير أن يشترطهم فهذا أمر لم أكن  
أرى أحدا يقوله أن يساقى على نخل لا يذكر رقيقا فيكون له الرقيق يساقون  
معه و لم يشترطهم ؛ ما تقولون فى تاجر كان له بيت يبيع فيه البز و كان له  
غلمان يبيعون معه فيه البز فقصى له إن مرض فدفع ماله إلى رجل مقارضة<sup>٦</sup>

(١) زاد بعده فى الموطأ : فليخرجه قبل المسافة أو يريد ان يدخل فيه احدا .

(٢) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ : ثم ليساقى بعد ذلك ان شاء .

(٣) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « ناب عليه » .

(٤) كذا فى الأصل : و فى الهندية « ان » .

(٥) كذا فى الهندية ، و فى الأصل « غيره » .

(٦) فى المغرب : استقرضنى فأقرضته وقارضته مقارضة : اعطيته مضاربة - اه : فالمقارضة  
المضاربة ، القراض أيضا المضاربة . قال الزرقانى فى شرح الموطأ : اهل الحجاز يسمونه  
« القراض » و اهل العراق يسمونه « المضاربة » و لا يقولون قراضا البتة ، و اخذوا ذلك  
من قوله تعالى ﴿ و اذا ضربتم فى الأرض ﴾ و قوله تعالى ﴿ و آخرون يضربون  
فى الأرض ﴾ و قوله فى الخبر « لو جعلته قراضا » يقتضى انه لغة الحجاز و المعروف  
عندهم و كان فى الجاهلية فأقر فى الاسلام و عمل به صلى الله عليه و سلم لحديثه رضى الله  
عنها قبل البعثة ، و نقلته الكافة عن الكافة كما نقلت الدية و لا خلاف فى جوازه -  
اتهى . و الامام محمد من اهل العراق و استعمل فى المضاربة المقارضة - تأمل .

كتاب الحجة المساقاة وما اشترط المستأجر من رقيق المؤاجر بأعيانهم ج - ٤

فيشترى به البز ويبيع أ يكون للمقارض<sup>١</sup> البيت و الرقيق يبيعون معه في البيت كما كان عليه الأمر فيما مضى أو لا يكون له ؟ فان قلتم : لا يكون له ؛ فأى شيء يكون أقبح من هذا ؟ رأيتم لو كان مكان رقيق<sup>٢</sup> صاحب المال الذى سقى<sup>٣</sup> عليه موال لصاحب المال كانوا يقومون<sup>٤</sup> معه في ماله بغير أجر أ يلزمهم أن يعملوا مع المساقى كما يلزم الرقيق بغير أجر<sup>٥</sup> ؟ رأيتم إن أبوا ذلك أ يجبرون عليه ؟ ليس هذا بشيء : و ليس يلزم الرقيق المساقاة إلا أن يشترطهم في مساقاته لأن الرقيق ليسوا من النخل و لا من الأرض ، إنما هو قوم<sup>٦</sup> يعملون في الأرض و المساقى إذا أدخله رب الأرض في الأرض إنما يدخله ليكفيه السقى و العلاج و المؤنة ، فإذا كان يجب على رب الأرض<sup>٧</sup> أن يسلم له غلاته يسقون له فما كان رب الأرض يضيع بالمساقى حظه مما يخرج من النخل و الشجر بقيامه و عمله و نفقته على سقى

(١) بئى هل يكون البيت و الرقيق للمقارض ؟ و في الهندية « مقارض » و في الأصل « المقارض » و الصواب عندي « للمقارض » كما اثبتته .

(٢) كذا في الأصول ، و الأولى « الرقيق » بالتحريف .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « سقى عليه الموالى » و هو عندي صحيح .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « يقدمون » من القدوم و هو مصحف ، و الصواب « يقومون » من القيام - كما لا يخفى على أولى الأفهام .

(٥) أى كما كانوا يعملون مع المالك بغير أجر .

(٦) كذا في الأصل ، و الصواب « هم قوم » و في الهندية « و إنما قوم » - ف .

(٧) كذا في الأصل ، و في الهندية « رب المال الأرض » و هو تحريف - ف .

الأرض و تلقحجه<sup>١</sup> و غير ذلك ، فاذا كان رقيق رب المال يكفونه فيسقون<sup>٢</sup> له و يلقحون و يكفونه المؤنة فأى شيء<sup>٣</sup> له حظ<sup>٤</sup> من النخل و الشجر؟ ليس يجب للساقى شيء من رقيق رب المال إلا أن يشترط ذلك فيجوز له .

### باب كراء الأرض بالحنطة

سمعت محمدا يقول: قال أبو حنيفة رضى الله عنه: لا ينبغي أن يكرى الرجل أرضه بمائة صاع من حنطة مما يخرج منها. وكذلك قال أهل المدينة أيضا . قال محمد: و قال أبو حنيفة: لا بأس بأن يكرى الرجل الأرض

- (١) التلقيح و اللقاح: التأبير، وهو مأخوذ من اللقاح بالفتح مصدر، لغتحت النساءه و هى لاقح اذا علقمت، و منه قوله « اللقاح واحد» يعنى سبب العلوق - اه - مغرب .
- (٢) كذا فى الأصل، و فى الهندية « فليسقون » بالفاء و اللام بعدها ياء، و عندى الراجح « و يسقون » بزيادة الواو العاطفة قبل المضارع .
- (٣) كذا فى الأصول، و عندى الصواب « فأى شيء » .
- (٤) كذا فى الأصل « له حظ » و فى الهندية « له حظه » و الصواب عندى « يكون له حظا من النخل و الشجر » .

- (٥) فى الموطأ: سئل مالك عن رجل اكرى مزرعته بمائة صاع من تمر او مما يخرج منها من الحنطة أو من غير ما يخرج منها فكره ذلك - اه - اى كراهة منع حملا لأحاديث المنع على ذلك إلا أنه استثنى ما يطول مقامه فيها؛ قال: ابن سحنون لآيه: لم جاز كراؤها بالخشب و الحطب و العود و الصندل و الجذوع و كل هذه الأشياء ما يطول مكثها و وقتها فلذا سهل فيها - قاله الزرقاني فى شرح الموطأ؛ و راجع ج ٣ ص ٢٤٠ الى ص ٢٥٠ من الاجارة و كراء الأرض و كراء الأرض البيضاء من كتاب الام للإمام الشافعى رحمه الله تعالى .

البيضاء بمائة صاع من حنطة جيدة يوفيهما إياه في موضع ' كذا و كذا و لا يذكر بما يخرج منها و لا من غير ذلك ، و قال : هذا بمنزلة الدراهم و الدنانير .

(١) كذا في الأصل ، و في الهندية ' موضع ' و هو مصحف ، و الصحيح ' موضع ' بالعين المهملة في آخره كما هو في الأصل .

(٢) فكما يحوز كراء الأرض بالدراهم و الدنانير كذلك يحوز بمائة صاع من حنطة جيدة ، و لا يشترط من تلك الأرض المعينة أو من غيرها من الأرض المعينة بل اطلق في العقد فلا شك في جوازه ، قال في المحلى على الموطأ : اجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب و الفضة و الدراهم و الدنانير و على منعه مما ينبت على الأرباع و نحوها أو شيء يستثنيه صاحب الأرض بنفسه ، و اختلفوا في كرائها ببعض ما يخرج منها من الثلث و الربع و نحوها ، فمنعه أبو حنيفة و مالك و كذا الشافعي إلا أنه أباحه مساقاة إذا كان بين ظهري النخيل يباض لا يتوصل إلى سقي النخيل إلا بسقي البياض ، و جوزه أحمد و اسحاق و أبو يوسف و محمد و به يفتى ؛ كما في الهداية و عليه أكثر المحققين - اهـ . و لا بد أن تطالع شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي من المزارعة و المساقاة فإنه وفق بين الأحاديث التي تعارض حتى لا تتضاد ، و قد لخصه الزرقاني في شرح الموطأ حيث قال : و قد اختلف هل علة النهي لاشتراطهم ناحية منها أو لاشتراطهم ما زرع على الجداول و السواقي أو لأنهم كانوا يكرونها على الجزء أو بالطعام و الأوسق من التمر و هذا كله من الغرر و الخطر ، أو لقطع الخصومة و النزاع ، كما جاء عن زيد بن ثابت أنه قال : يغفر الله لرافع بن خديج ، أنا و الله كنت أعلم منه بالحديث ، إنما جاء رجلان من الأنصار إلى رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قد اقتتلا فقال : ان كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع ، فسمع قوله « لا تكروا المزارع » - أخرجه الطحاوي ؛ فكأن نهيه تأديب أو للرفق و المواساة ، كما روى عن =

و قال أهل المدينة: لا خير في هذه الاجارة و لا يصلح<sup>١</sup> لأن هذا مما يزرع في الأرض و يخرج منها و إن لم يشترط منها؛ و لا يشبه هذه الدراهم و الدنانير لأن الدراهم و الدنانير لا تخرج من الأرض و الحنطة تخرج من الأرض، و كل شيء يخرج من الأرض لا يصلح أن يستأجر به الأرض. و قال محمد: ما بأس بذلك أن يستأجر الرجل الأرض لليضاء بشيء معلوم و إن كان مما تخرجه الأرض إذا لم يشترط مما تخرجه الأرض، إنما يكره<sup>٢</sup> أن يشترط مما تخرجه الأرض بعينها أو أرض غيرها بعينها لأن ذلك غرر و لا يدري أيكون أم لا يكون؟ و لا يدري أخرج شيئاً أم لا تخرجه؟ فأما إذا لم يشترطه مما تخرجه الأرض و جعله مرسلًا فلا بأس به. قالوا: إن في هذا ذريعة إلى أن يكرى مما تخرجه الأرض. قلنا: ما تقولون

== ابن عباس في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه و سلم لم ينه عنه، وفي سنن الترمذي: لم يحرم المزارعة؟ قال: ان يمنح احدكم اخاه خير له من أن يأخذ شيئاً معلوماً - انتهى. (١) قال الزرقاني: و قد تأول مالك و أكثر اصحابه أحاديث المنع على كراهها بالطعام او بما تنبت كقطن و كتان الا الحطب و الخشب، و اجازوا كراهها بما سوى ذلك لحديث احمد و ابن داود و ابن ماجه عن رافع مرفوعاً: من كانت له أرض فليزرعها او ليزرعها اخاه و لا يكرها بثلث و لا بربع و لا بطعام مسمى؛ و تأولوا النهي عن المحاقلة بأنها كراه الأرض بالطعام فجعلوه من باب الطعام بالطعام نسبية لأن الثاني يقدر أنه باق على ملك رب الأرض كأنه باعه بطعام فصار بيع طعام بطعام لأجل - اهـ.

(٢) الكراهة في مثل هذا المقام عند محمد رحمه الله تعالى بمعنى التحريمية و الحرام، و من دأبه لا يستعمل لفظ الحرام - كما ضرحوا به.

(٣) الارسال الاطلاق من غير قيد من القيود.

في رجل استأجر أرضاً يضاء يزرعها إلى وقت معلوم على أن يكون أجرها هذا النخل بأصوله أو هذا الشجر بأصوله أو رقبة هذه الأرض الأخرى أن يكون أخرى للتي تزرع؟ قالوا: لا خير في هذه الاجارة . قلنا: ولم؟ قالوا: لأن هذه الأرض التي صارت أجراً تزرع<sup>١</sup> فتخرج زرعاً فكأن هذه استوجرت بعض ما تخرج الأرض فلا ينبغي هذا . قلنا: ينبغي أن يدخل عليكم بشيء من القياس أقبح مما تأتون به<sup>٢</sup>: رجل استأجر أرضاً يزرعها برقبة أرض أخرى يزعمون أن هذا فاسد ثم انهم رجعوا بعد ذلك عن الأرض خاصة، فقالوا: لا بأس بأن يستأجر الأرض يزرع أخرى .

أخبرنا محمد بن أبان<sup>٣</sup> بن صالح القرشي<sup>٤</sup> عن حماد عن إبراهيم النخعي

(١) كذا في الأصل، وسقط قوله « قلنا ولم قالوا » من الهندية - ف .

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية « اجر الزرع » مكان « اجرا تزرع » وهو الصواب .

(٣) كذا في الهندية، وزاد في الأصل « عنوا » ولم افهمه .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية « محمد قال اخبرنا محمد بن أبان » .

(٥) مضى في ابواب كثيرة، ذكره الحافظ الذهبي في ج ٢ ص ١٤ من الميزان، ويقال له: الجمع الكوفي، حدث عن زيد بن اسلم وغيره، ضعفه ابو داود وابن ميم، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقيل: كان مرجحاً - اهـ . زاد عليه الحافظ في ج ٥ ص ٣١ من اللسان: وقال النسائي: كوفي ليس بثقة، وقال ابن حبان: ضعيف، وقال احمد: اما انه لم يكن ممن يكذب، وقال ابن ابى حاتم: سألت أبي عنه ليس هو بقوي في الحديث، يكتب حديثه على المجاز ولا يحتج به، حدثنا به حماد بن شعيب، وقال الساجي: كان من دعاة المرجئة، وقال البخاري في التاريخ: يتكلمون في حفظه لا يعتمد عليه، وقد فرق ابن ابى حاتم بين محمد بن أبان بن صالح القرشي وبين جد مشككاته =

قال: لا بأس باجارة الأرض بالورق<sup>١</sup> المسمى أو بالكيل المسمى<sup>٢</sup>.

أخبرنا زياد بن مسلم أبو عمرو الصنعاني<sup>٣</sup> قال سمعت سعيد بن جبير

= وهو محمد بن صالح بن عمر الجعفي الكوفي، وهو الراجح؛ والله اعلم - انتهى .  
وهو من رجال الشافعي في مسنده و عبد الله بن أحمد بن حنبل عن غير أبيه كما في  
ص ٣٠٧ من تعجيل المنفعة؛ وفيه: محمد بن إبان بن صالح بن عمير الجعفي الكوفي  
أبو عمر عن زيد بن أسلم وأبي إسحاق السبيعي و حماد بن أبي سليمان و جماعة، وعنه  
محمد بن الحسن الشيباني و أبو الوليد الطيالسي و غيرهما، ضعفه أحمد و ابن معين  
و أبو داود و البخاري و النسائي و غيرهم، وكان من رؤساء المرجئة، مات سنة خمس  
و سبعين و مائة؛ ثم نقل ما في اللسان ثم قال: و نقل البخاري عن حفيده عبد الله بن  
عمر بن محمد بن إبان كان يقول: نحن من العرب أصابتنا سبي في الجاهلية و تزوج محمد  
في الجعفيين فنسب إليهم - اهـ . و عندي هو جد عبد الله بن محمد الملقب بمشكداته وهو  
محمد بن إبان بن صالح بن عمر الجعفي، روى عن أبي إسحاق السبيعي و طبقته، روى عنه  
أبو داود و أبو الوليد الطيالسي و يحيى بن حسان و آخرون - كما في تهذيب التهذيب،  
فإن شيوخ كليهما و تلاميذهما سواء متحدون، وفي اسمه واسم أبيه و اسم جده و النسبة  
الجعفي اتحاد و اتفاق، فهما واحد؛ و هكذا سمعت من إمام العصر الشيخ الحافظ المحدث  
الأكبر في الهند الشيخ محمد أنور - رحمه الله تعالى .

(١) الورق بكسر الراء المضروب من الفضة، و كذا الرقة، و جمعها رقون، و منه  
الحديث: و في الرقة ربع العشر - اهـ مغرب .

(٢) وإذا لم يكن الدراهم و الدينانير و الفضة أو الكيل مسمى معلوما معينا لا تجوز  
الاجارة، بل تكون فاسدة لجهالة الأجر .

(٣) كذا في الأصول، وهو «أبو عمر» بدون الواو، و «الصنعاني» محرف من «الصفار»؛  
من رجال مراسيل أبي داود، و هو زياد بن أبي مسلم و يقال: ابن مسلم، أبو عمر =

لا يرى بأساً باجارة الأرض بدراهم أو بطعام مسمى<sup>١</sup>. وقال: هل كان<sup>٢</sup> إلا مثل دار أو بيت<sup>٣</sup>؟

= الفراء، و يقال: الصفار البصرى، روى عن صالح ابى الخليل و خلاص بن عمرو و ابى العالية و الحسن، و عنه ابن المبارك و وكيع و ابو نعيم و مسلم بن ابراهيم و ابو عمر الحوضى، قال ابن المدينى: قلت ليحيى بن سعيد: ان ابن مہدى ثبت الشيخين من اهل البصرة، قال: من هما؟ قلت: زياد ابو عمر ا لخرى يحيى رأسه و قال: كان يروى حديثين او ثلاثة ثم جاء بعده اشياء؛ و كان شيخاً معقلاً لا بأس به، و أما الحديث فلا؛ و قال عبد الله بن احمد عن ابيه حدثنا و كيع ثنا شيخ كان يثبت زياد بن ابى مسلم يوثق، و قال صالح بن احمد عن ابيه زياد بن ابى مسلم و يقولون: زياد بن مسلم، و هو ابو عمر الفراء ثقة رجل صالح، و قال اسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة، و كذا قال الآجرى عن ابى داود، و قال عبد الله بن شعيب عن ابن معين: يضعف، و قال ابو زرعة: لا بأس به، و قال ابو حاتم: شيخ يكتب حديثه و ليس بقوى فى الحديث، و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال: كان من عباد اهل البصرة: قلت: و قال البخارى فى تاريخه: قال ابو الوليد ثنا زياد ابو عمر و كان من اعبد من هاهنا - اه تهذيب التهذيب.

(١) فى الاصل « او طعام مسمى » .

(٢) فى الاصول « قال » و هو مصحف .

(٣) يعنى كما ان الدار ار البيت يكرى بالدراهم و الدنانير كذلك الأرض بها تكرى و بالطعام المسمى لا فرق بينهما، و طاوس يخالفه كما فى آثار الطحاوى و المحلى لابن حزم . و المنع عن كراء الأرض بالدراهم و الدنانير ايضا احاديث رواها الطحاوى و غيره، و فى الاجارة بالدراهم و الدنانير حديث سعد بن ابى وقاص اخرجه الطحاوى .



## باب الرجلين يكون بينهما العين

### أو البئر فينقطع ماؤها

قال محمد بن الحسن في الرجلين يكون بينهما العين أو البئر فينقطع ماؤها فيريد أحدهما أن يعمل في العين حتى يخرج الماء فيقول الآخر « ما أجد ما أعمل به » قال :<sup>١</sup> « إن كان للذي أبي أن يعمل مال أجبر على أن يعمل معه لأن في هذا إضرارا<sup>٢</sup> عاما عليهما، وإن لم يكن له مال قيل للذي يريد العمل : أنفق إن شئت و يكون نصف نفقتك دينا على شريكك و يكون الماء<sup>٣</sup> بينهما نصفين، وليس لك أن تسقى بمائه لأنه حق لم يأخذه<sup>٤</sup>، وقال أهل المدينة : يقال للذي يريد أن يعمل في العين : اعمل و أنفق و يكون لك الماء<sup>٥</sup> »

(١) إى الامام محمد - على الأظهر - وراجع كتاب القسمة و باب الشرب من

الدر المختار و رد المختار و تنقيح الفتاوى الحامدية ففيها أكثر الجزئيات من الباب.

(٢) كذا فى الأصل و هو الصواب، و فى الهندية « اضرارا، صحفه الناسخ - ف -

(٣) فى الأصول، « المال، و هو محرف -

(٤) كذا فى الأصل، و فى الهندية « لأنه حق يأخذه، و المعنى على كلا التقديرين صحيح -

(٥) فى الأصول « المال، و هو تحريف، الصواب « الماء، قال مالك فى العين تكون

بين الرجلين فينقطع ماؤها فيريد أحدهما أن يعمل فى العين و يقول الآخر « لا أجد

ما أعمل به » : انه يقال للذى يريد أن يعمل فى العين : اعمل و أنفق و يكون لك الماء

كله تسقى به حتى يأتى صاحبك بنصف ما انفقته فإذا جاء بنصف ما انفقته أخذ حصته

من الماء ؛ و إنما أعطى الأول الماء كله لأنه أنفق، و لو لم يدرك شيئا يعمل به لم يعلق

الآخر من النفقة شئ - انتهى -

كتاب الحجّة الرجلان يكون بينهما العين أو البئر فينقطع ماؤها ج- ٤

كله تسقى به حتى يأتي شريكك<sup>١</sup> بنصف مالك الذي أنفقت و يأخذ حصته من الماء؛ وإنما يعطى<sup>٢</sup> الأول الماء كله لأنه أنفق، و لو لم يدرك شيئاً يعمله لم يعلق الآخر شيئاً<sup>٣</sup> من نفقته .

و قال محمد: أرى أهل المدينة قد أجازوا له الماء كله بالنفقة به، ينبغي لمن أجاز هذا أن يحيز بيع الماء في العيون والآبار و في الأنهار هذا أمر لا يصلح و لا يسلم له كله، ولكن يقال للنفق: إن شئت فأنفق و أرجع عليه بنصف النفقة ديناً عليه و يكون الماء بينكما كما كان و إلا فدع صاحبك، فينفقان جميعاً .

آخر كتاب المساقاة

---

(١) في الموطأ: صاحبك بنصف ما أنفقت فإذا جاء بنصف ما أنفقت اخذ حصته من الماء .

(٢) في الموطأ « و إنما اعطى » .

(٣) في الموطأ « لم يعلق الآخر من النفقة شيء » بالرفع و هو الأرجح .

(\*)

## كتاب الفرائض من الحجج

سمعت<sup>٢</sup> محمدا يقول: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في امرأة توفيت

(١) كذا في الأصل، و في الهندية «باب الفرائض» . الفرائض جمع فريضة، اسم ما يفرض على المكلف، و فرائض الابل ما يفرض فيها كبت المخاض في خمس وعشرين و بنت لبون في ست و ثلاثين، و قد سمي بها كل مقدر، فليل لانصباء الموارث: الفرائض، لأنها مقدره لأصحابها، ثم قيل للعلم بمسائل الميراث علم الفرائض و للعالم به فرضى و فارض و فراض لقوله صلى الله عليه وسلم: افرضكم زيد - اعلمكم بهذا النوع؟ و في الحديث: تعلوا الفرائض و علموها الناس فإنه نصف العلم؛ و تأنيث الضمير كما في السنة العوام هو الظاهر، و التذكير كما في الفردوس على اعتبار حكم المضاف، و إنما سماه نصف العلم اما توسعا في الكلام او استكثارا للبعث كما في شطر عمرها او اعتبارا بحالتي الحياة و الممات - اهـ مغرب . و في السدر المختار و رد المختار: هي علم بأصول من فقه و حساب تعرف حق كل من التركة - اهـ . اى قواعد و ضوابط تعرف اى تلك الأصول تعرف حق كل واحد من الورثة قدر ما يستحقه من التركة، و لا يخفى ان من تلك الأصول الموصوفة بما ذكر الأصول المتعلقة بالمنع من الميراث و الحجب، بل هي العمدة في ذلك، اذ بدونها قد تعرف الحقوق و لذا قالوا: من لا مهارة له بها لا يحل له ان يقسم فريضة؛ و دخل فيها معرفة كون الوارث ذا فرض او عصبه او ذا رحم و معرفة اسباب الميراث و الضرب و التصحيح و البطل و الرد و غير ذلك فافهم، و المراد بالفرائض السهام المقدرة فدخل فيه العصبات و ذوى الرحم لأن سهامهم مقدرة و إن كانت بتقدير غير صريح؛ و موضوعه التركات، و غايته إيصال الحقوق لأربابها، و اركانه =

و تركت زوجها و أمها و إختوها لأمها و إختوها لأبيها و أمها: إن زوجها النصف و لأمها السدس<sup>١</sup> و لاخوتها لأمها الثلث<sup>٢</sup>، و سقط إختوها لأبيها و أمها<sup>٣</sup>. و قال أهل المدينة في ذلك: إن زوجها النصف و لأمها السدس و لاخوتها لأمها الثلث، و يدخل معهم الاخوة للاب و الأم فيصرون

== ثلاثة: وارث و مورث و موروث. و شروطه ثلاثة: موت مورث حقيقة او حكما كفقود او تقديرا كجنين فيه غرة و وجود وارثه عند موته حيا حقيقة او تقديرا كالحمل و العلم بجهة ارثه؛ و موانعه ستأتي، و اصوله ثلاثة: الكتاب و السنة في ارث ام الأم بشهادة المغيرة و ابن سلة و اجماع الأمة في ارث أم الأب باجتهاد عمر رضى الله عنه الداخلة في عموم الاجماع؛ و عليه الاجماع، و لا مدخل للقياس هنا، خلافا لمن زعمه في أم الأب و قد علمت جوابه و استمداده من هذه الاصول افاده في الدر المنثور - اهـ. و الحقوق هاهنا خمسة بالاستقراء لأن الحق اما لبيت او عليه اولا و لا، الأول التجهيز، و الثاني اما ان يتعلق بالذمة و هو الدين المطلق اولا و هو المتعلق بالعين، و الثالث اما اختياري و هو الوصية، او اضطراري و هو الميراث. (٢) هذا قول تليذه، و لعله عيسى بن ابان كما صرح به الفاضل اللكنوى في التعليل الممجد. قلت: بل هو لأنه هو راوى الكتاب فقط - ف.

(١) لأن للام ثلاثة احوال: السدس مع الولد و ولد الابن ذكرا او انثى، او مع الاثنين من الاخوة، او من الاخوات فصاعدا من اى جهة كانوا لابوين او لأب او لأم، و الثلث عند عدمهم، و ثلث الباقي مع الأب و احد الزوجين.

(٢) و السدس للواحد من ولد الأم، و الثلث لاثنتين فصاعدا من ولد الأم، ذكورهم كأناثهم - الدر المختار.

(٣) لأنه لم يبق من التركة شيء البتة حتى يعطى لهم فسقطوا من البين.

جميعا إخوة لأم فيصير الثلث بينهما ' بالسوية لا يفضل بينهما ' الذكر على الأنثى .

(١) قوله ' بينهما ، كذا في الأصول ، و الأولى ' بينهم ' بالجمع ، ثم في جميع الباب هو بالتثنية و لعله جعلهم طائفتين فارجع الضمير اليها - و العلم عند الله تعالى . قلت : التثنية باعتبار الجنسين : جنس الأعيانية و جنس الأخيافية - ف . و في الموطأ : الا في فريضة واحدة فقط لم يكن لهم فيها شيء فأشركوا مع بنى الأم ، و تلك الفريضة : امرأة توفيت و تركت زوجها و أمها و أخوتها لأمها و أخوتها لآبيها و أمها فكان لزوجها النصف و لأمها السدس و لأخوتها لأمها الثلث ، فلم يفضل بعد ذلك شيء ، فيشترك بنو الأب و الأم في هذه الفريضة مع بنى الأم في ثلثهم فيكون للذكر مثل حظ الأنثيين من أجل أنهم كلهم أخوة المتوفى لأمه و إنما ورثوا بالأم ، و ذلك أن الله تبارك و تعالى قال ﴿ و إن كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ﴾ فلذلك شركوا في هذه الفريضة لأنهم كلهم أخوة المتوفى لأمه - انتهى .

مزينة لبصيرة :- الفرائض قدرها الله تعالى بنفسه و لم يفوض تقديرها الى ملك مقرب و لا نبي مرسل ، بخلاف سائر الأحكام كالصلاة و الزكاة و الحج و غيرها فان النصوص فيها مجتمعة كقوله تعالى ﴿ اقيموا الصلاة و آتوا الزكاة ﴾ ﴿ و لله على الناس حج البيت ﴾ و إنما السنة بينهما - زيلعي ، و المراد بالنص هنا ما يشمل الاجماع ، و احتراز به عن القياس فانه لا يجري في الموارث لانه لا مجال له في المقدرات لاختفاء وجه الحكمة في التخصيص مقدار دون آخر و لذا يقال لعلم الفرائض ' نصف العلم ، و قيل : لانه لا يدرك معناه فيصدق عليه بأنه نصف العلم و لا يبحث عن وجهه ، و قيل في وجه التسمية غير ما ذكر - كذا في رد المختار بتغيير ما .

بصيرة اخرى :- اعلم ان ما ذكره من الأوجه في وجه التسمية مبنى على ان النصف يراد به احد قسمي الشيء فان كل شيء تحته نوعان : احدهما نصف له و ان =

== لم يتحد عددهما، ومنه حديث احمد «الطهور نصف الايمان» و قول العرب «نصف السنة حضر ونصفها سفر» اى ينقسم زمانين و ان تفاوتت عدتهما، و قول شريح و قد قيل له: كيف اصبحت؟ فقال «اصبحت و نصف الناس على غضبان» يريد انهم بين محكوم له راض و محكوم عليه غضبان، و قول الشاعر:

اذا مت كان الناس نصفان شامت و آخر راض بالذى كنت أصنع

و قول مجاهد: المضمضة و الاستنشاق نصف الوضوء، انه نوعان مطهر لبعض الباطن و مطهر لبعض الظاهر؛ افاده ابن حجر فى شرح الأربعين - قاله العلامة السيد ابن عابدين فى رد المختار، و قال فى الدر المختار: قلت: ان الله تعالى قسمه بنفسه و لذا سماه صلى الله عليه و سلم «نصف العلم» لثبوته بالنص لا غير، و اما غيره فبالنص تارة و بالقياس اخرى، و قيل: لتعلقه بالموت و غيره بالحياة او بالضرورى و غيره بالاختيارى - اهـ. بصيرة اخرى:- هل ارث الحى من الحى اى قبيل الموت فى آخر جزء من اجزاء حياته ام من الميت المعتمد الثانى - اهـ الدر المختار، و كذا ذكر الطرابلسى، وفى سكب الأنهر ان عليه المعول، لكن ذكر فى الدر المتقى عن التتارخانية ان الاعتماد على الاول و هو قول زفر و مشايخ العراق، و الثانى قول الصاحبين؛ و ثمرة الخلاف فيما لو تزوج بأمة مورثه و لا وارث غيره فقال لها «اذا مات مولاك فأنت حرة، فعلى الاول تعتق لانه اضاف العتق الى الموت و الملك ثابت له قبله، و على الثانى لا تعتق لثبوت الملك بعده - افاده فى شرح الوهبانية؛ و تظهر الثمرة ايضا فيما لو علق الوارث طلاقها بموت مولاها، كما نص عليه البيهقى عن السراجية؛ اقول: و به تظهر فائدة تصويرها بالزوج و الا فتعلق العتق لا يتوقف على الزوجية - تأمل، رد المختار .

بصيرة اخرى:- التركة فى الاصطلاح ما تركه الميت من الأموال صافيا عن تعلق حق الغير بعين من الأموال - كما فى شرواح السراجية، و يدخل فيها الدية الواجبة ==

و قال محمد: هذه المشركة<sup>١</sup> قال فيها أهل المدينة بقول عمر بن الخطاب<sup>٢</sup>

= بالقتل الخطأ أو بالصلح عن العمد أو بانقلاب القصاص مالا يعفو بعض الأولياء  
فقضى منه ديون الميت و تنفذ وصاياه - كما في الذخيرة - اهـ .

بصورة أخرى :- تقدم على التجهيز و التكفين الرهن ، فإذا رهن شيئاً و سلمه  
و لم يترك غيره فدين المرتهن مقدم على التجهيز ، فإن فضل بعده شيء صرف إليه ،  
و كذا العبد الجاني في حياة مولاه و لا مال له سواء ، فإن المجنى عليه أحق به من  
المولى إلا أن يفضل بعد ارش الجناية شيء ، و لو كان العبد الجاني هو المرهون قدم  
حق المجنى عليه لأنه أقوى لثبوته على ذمة العبد و حق المرتهن على ذمة الراهن و متعلق  
برقبة العبد لا في ذمته - ذكره يعقوب باشا في حاشية شرح المراجعة ؛ و كذا يقدم  
عليه المأذون المديون و المبيع المحبوس بالثمن و الدار المستأجرة ؛ قال في الدر المختار:  
و إنما قدمت على التكفين لئلا يعلقها بالمال قبل صيرورته تركة - اهـ ؛ و الأصل أن كل  
حق يقدم في الحياة يقدم في الوفاة - الدر المنتقى ، و تقديمها على التجهيز هو الذي جزم  
في المعراج و كذا شراح الكنز و السراجية ، بل حكى بعض شراح السراجية الاتفاق  
عليه ، فذكره مسكين من أن ذلك رواية و الصحيح تقديم التجهيز ، قال في الدر  
المنتقى : منظور فيه بل تعليلهم يفيد أنه ليس بتركة أصلاً - اهـ ، أي فلا يرد على إطلاق  
المتون من أنه يبدأ من التركة بالتجهيز - اهـ رد المختار .

(١) من التشريك المأخوذ من الشركة ، فقد اشركهم في نصيب الاخوة لأم ، و اصل  
التشريك ما أخرجه الدارقطني عن عمر رضي الله عنه ، و سيأتي أن شاء الله تعالى .  
(٢) لم أجده صراحة في الكتب التي عندي ، و راجع المحلى لابن حزم في هذا المقام ،  
لكن أخرجه الامام محمد في آخر الباب عن ابن عباس رضي الله عنهما - كما سيأتي  
أن شاء الله تعالى .

رضى الله عنه، وبه يقول أهل المدينة<sup>١</sup>. وقال علي بن أبي طالب<sup>٢</sup> رضى الله عنه ما قال أبو حنيفة، فلم نر أن نشرك بين الأخوة من الأب و الأم مع الأخوة من الأم. و قال أهل المدينة: فكيف قلتم ذلك و هما أخوان لأم مثل الأخوين لأم؟ أمعنموهما<sup>٣</sup> الميراث لمكان الأب؟ فلم يزد هما الأب إلا قربا؟ قيل لهم: لم نمنعهما إلا لأن الأب جعلهما عصبه فصار ما بقي لهما ما بقي<sup>٤</sup> لهما شيء.

(١) هذه الجملة زائدة على المقصود لا حاجة إليها. كما لا يخفى. إلا أن تكون قبلها عبارة سقطت و هي مبروطة بها، والله اعلم - ف .

(٢) أخرجه الامام محمد في الكتاب، كما سيأتى ان شاء الله تعالى .

(٣) قيل: استدل أهل المدينة في ذلك بالرأى و استبعدوا حرمان الأقوى بوجود الأضعف فقالوا بشركة الأخوين رعاية لجانب الأقوى، و لو لا الكتاب لكان قولهم أحق بالقبول، و لكن الكتاب لم يترك لهذا القول مقاما، و تصريحه: ان الزوج و الأم و الأخوة من الأم اصحاب الفرائض لهم نصيب مفروض في كتاب الله لا يزيد و لا ينقص، و الأخوة لأب و أم لهم العصبية و ليس للعصبية شيء معين، ينقص نصيبهم مرة و يزيد مرة و يحرمون مرة و يرثون مرة، فاذا اخذ اصحاب الفرائض انصباؤهم و هو النصف للزوج و السدس للأم و الثلث لأولاد الأم اذا كانوا فوق واحد فأى شيء بقي للعصبات؟ و اى شيء ينقص فرائضهم؟ أ فبالرأى تغيرون الكتاب؟ أم بالرأى تفرضون الميراث؟ و ما هذا إلا المنية منهم - اهـ. لكن انت تعلم ان الامام مالكا استدل بالكتاب و بقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما نقلته من الموطأ، تأمل فيه! كيف و قد ذكر الامام محمد قول عمر و قال: ان أهل المدينة يأخذون بقول عمر رضى الله عنه! تأمل .

(٤) كذا في الاصل، و في الهندية « فلم يبق » - ف .

(٥) و لم يبق ههنا شيء من التركة حتى يعطى الأخوة لأب و أم لانهم عصبه، =



لم يصر لهما شيء . قالوا : فانا ندخلهما مع إختوتهما لأمهما . قيل لهم : فأتتم تحرمونهما لمكان أبيهما في وجه آخر . قالوا : إن حرمانهما كذلك فلا بد أن نحرمهما في هذا الوجه . قيل لهم : فما تقولون في امرأة تركت زوجها وأمها وأخاها لأبيها وإختوتها لأمها وأبيها ؟ قالوا : لزوجها النصف ، ولأمها السدس ، ولأخيها لأمها <sup>١</sup> ولإختوتها لأمها السدس <sup>٢</sup> بينهما نصفين <sup>٣</sup> .

== والعصبة يأخذ ما بقي بعد إعطاء أصحاب الفرائض ، ولم يبق فلم يصر لهم شيء . قال في المغرب ج ٢ ص ٥٤ : العصبة قرابة الرجل لأبيه وكأنها جمع «عاصب» وإن لم يسمع به ، من عصبوا به إذا احاطوا حوله ، ثم سمي بها الواحد والجمع والمذكر والمؤنث للغلبة ، قالوا في مصدرها «العصوبة» والذكر يعصب الأثني أي يحملها عصبة - اه . وفيه المعنى الشد والقوة ملحوظ كما لا يخفى ، فالعصبات جمع الجمع كالجالات ، أو جمع المفرد على جعل العصبة اسما ، تأمل - اه رد المختار . والعصبات النسبية ثلاثة : عصبة بنفسه ، وعصبة بغيره ، وعصبة مع غيره ؛ يحوز العصبة بنفسه ما أبقت الفرائض أي جنسها ، وعند الانفراد يحوز جميع المال بجهة واحدة وهو كل ذكر لم يدخل في نسبته إلى الميت اثني ، فإن دخلت لم يكن عصبة ، وهو أربعة أصناف : جزء الميت ثم أصله ثم جزء أبيه ثم جزء جده - كذا في الدر المختار بتغير ما ، وراجع رد المختار .

(١) كذا في الأصول ، وعندى الأول « فلم يصر » بزيادة الفاء قبل « لم » ، تأمل .  
(٢) كذا في الهندية ، وسقطت العبارة هنا من الأصل ، والصواب « لأبيها » فإن موضوع المسألة هو - كما لا يخفى .

(٣) كذا في الأصول « السدس » وهو خطأ ، والصحيح « الثلث » ، فإن الأخ لأمها إذا كان فوق الواحد كان له الثلث ، وفي الكتاب الأخوة لأمها بالجمع فلمهم ثلث بالكتاب .

(٤) كذا في الأصول ، والصواب « نصفان » .

قيل لهم: فلو كان الأخوان من الأب والأم أخوين لأم<sup>١</sup> ولم يكونا أخوين لأب كم يكون لهما؟ قالوا: كان يكون لهما ولأخويهما الآخرة<sup>٢</sup> الثلث بينهم أثلاثا، لكل واحد منهم ثلث سهم. قيل لهم: فإذا كانت أخوان لأب وأم وأخوان لأم ولم يكونا لأب كان أكثر لنصيبهما، وإذا كانا أخوين لأم وأب كان أقل لنصيبهما؟ قالوا: نعم. قيل لهم: فما نرى الأب إلا قد زادهم في الميراث بعدا، فكذلك إذا لم يبق شيء فلا شيء لهم.

أرأيتم لو أن امرأة تركت زوجها وأماها وأخاها لأمها وعشرة إخوة لأب وأم كيف القول في ذلك؟ قالوا: للزوج النصف، وللأم السدس، وللأخ من الأم السدس، وما بقي<sup>٣</sup> وهو سهم فهو بين العشرة بالسوية. قيل لهم: فلو كان العشرة ليسوا بأخوة لأب<sup>٤</sup> أليس كان أكثر لنصيبهم؟ قالوا: بلى. قيل لهم: فهذا ترك لقولكم<sup>٥</sup>. قالوا: أفرغب عن قول عمر

(١) كذا في الأصول، والصواب «و أخوان لأم» - ف .

(٢) كذا في الأصول وهو لا يناسب صفة لأخويهما ولا بد من أن يكون الآخرين، كما لا يخفى .

(٣) كذا في الأصول بالتأنيث، والأولى «كان» بالتذكير. قلت: بل في الأصل «كانت أخوات» وفي الهندية «كانت أخوان» والصواب «كان أخوان» - ف .

(٤) وهو سدس فيصيب كلا من العشرة سهم من ستين سهمًا، لأن المسألة من ستة والتصحيح من الستين على طريق الحساب - كذا قيل .

(٥) أي لأنه كلهم لأم فيكثر نصيبهم إن كانت المسألة من ستة لمكان النصف والثلث والتصحيح من ستة وستين فلكل واحد من أحد عشر سهمًا من ستة وستين وهو أكثر من سهم من ستين - كذا قيل .

(٦) لأنهم إذا كانوا من الأب استحقوا القليل، وإذا لم يكونوا من الأب يستحقون الكثير، ولم يزدادوا عددا بل نقصوا صفة وهي النسبة من الأب - كذا قيل .

ابن الخطاب رضى الله عنه؟ قيل لهم: لا ينبغي لأحد أن يرغب عن قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه، ولكن وجدنا قول علي بن أبي طالب رضى الله عنه فانه فيها<sup>١</sup> من الراستخين فى العلم.

أبو معاوية<sup>٢</sup> عن الأعمش عن إبراهيم النخعى أنه قال: كان علي بن أبي طالب رضى الله عنه لا يشرك<sup>٣</sup>.

قيس بن الربيع<sup>٤</sup> عن إسماعيل بن أبي خالد<sup>٥</sup> عن حكيم بن جابر<sup>٦</sup> قال:

(١) يعنى فى الفرائض و مسائلها و الحساب فيها لأنه اقضاهم - كما جاء فى الحديث .

(٢) كذا فى الأصل، و فى الهندية «محمد قال اخبرنا ابن معاوية، و لفظ «ابن» تصحيف.

(٣) هو الكوفى المكفوف، تقدم فيما مضى من الأبواب .

(٤) انه لم يدرك عليا رضى الله عنه، فهو مرسل و مراسيل النخعى حجة - كما مر مرارا.

(٥) يعنى لا يشرك الاخوة للاب و الأم مع الاخوة للام .

(٦) و فى الأصول كان «القاسم بن الربيع»، و هو محرف و الصواب «قيس بن الربيع»

الاسدى، كما سيأتى فى الباب، و قد سبق مرارا؛ و زاد فى الهندية قبله «اخبرنا» .

(٧) تقدم فيما سبق من الأبواب .

(٨) ابن طارق بن عوف الأحسى، من رجال النسائى و ابن ماجه و مراسيل ابى داود،

ارسل عن النبي صلى الله عليه و سلم، و روى عن ابيه و عمر و عثمان و ابن مسعود

و طلحة و عباد بن الصامت، و عنه اسمعيل بن ابى خالد و بيان و طارق بن عبد الرحمن،

قال ابن معين: ثقة، و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال: مات فى آخر اماراة الحجاج؛

قلت: و كذا قال ابن سعد و زاد: و كان ثقة قليل الحديث، و ارخه ابن زبر سنة ٨٢،

و ارخه ابو يعقوب القراب سنة ٩٥، و قيل غير ذلك، و قال العجلي: كوفى ثقة، و قال

النسائى: ثقة، و قال البخارى فى التاريخ الكبير: قال حكيم: اخبرت عن عبادة فى الصرف،

قلت: يعال بذلك الحديث الذى اخرج به النسائى له عن عبادة بالنعنة - انتهى تهذيب التهذيب .

توفيت امرأة منا وتركت زوجها وأمها وإخوتها لأمها وإخوتها لأبيها وأمها فأثنى فيها علي بن أبي طالب رضى الله عنه فقال: للزوج النصف، وللأم السدس، ولإخوتها من أمها الثلث، تكاملت السهام، والآخر من الأب والأم<sup>١</sup>

(١) هم كالغنام مرة يأخذ من مال الغنمة إذا حصلت للعسكر مرة لا يأخذ شيئاً إذا لم تكن، كذا الأخوة لأب وأم مرة يأخذون جميع المال إذا لم يكن وارث غيرهم أو باقى المال إذا بقى من أصحاب الفرائض ولم يكن الابن والأب والجد موجودين ولا يكونون محرومين من الميراث؛ روى الترمذى وابن ماجه عنه صلى الله عليه وسلم أن أعيان بنى الأم يتوارثون دون بنى العلات، يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه - أم قاسم؛ وأن بنى الأعيان الأخوة لأب وأم سموا بذلك لأنهم من عين واحدة أى أب وأم واحدة، وأن بنى العلات الأخوة لأب سموا بذلك لأن الزوج قد عل من زوجته الثانية، والعل الشرب الثانى، يقال: عله - إذا سقاه السفينة الثانية؛ وأما الأخوة لأم فهم بنو الأخفاف؛ وفي تلخيص الحبير: اختلفت الرواية عن زيد بن ثابت في المشتركة وهى زوج وأم وإخوان لأم وإخوان لأب وأم، فللزوج النصف، وللأم السدس، وللأخوين لأم الثلث، وللأخوان للام والأب يشاركانها في الثلث لا يسقطان، البيهقي من طريقين؛ ثم قال: والصحيح عن زيد بن ثابت التشريك؛ والرواية الأخرى تفرد بها محمد بن سالم وليس بالقوى، وتسمى حمارية لأن عمر كان يسقطهم وقالوا: هب أن أبانا كان حماراً ألسنا من أم واحدة؟ فشرکہم - الحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن من حديث زيد بن ثابت، وصححه الحاكم، وفيه إمامية بن يعلى الثقفي وهو ضعيف؛ ورواه من حديث الشعبي عن عمرو وعلي وزيد: لم يردم الأب إلا قريبا، وذكر الطحاوى أن عمر لا يشرك حتى أتى بمسألة فقال له الأخ والأخت من الأب والأم: يا مير المؤمنين هب أن أبانا كان حماراً ألسنا =

كالغائم<sup>١</sup> يأخذون مرة ومرة لا يأخذون .

<sup>٢</sup> قيس بن الربيع الأسدي عن عمرو بن مرة<sup>٢</sup> عن عبد الله بن

== من أم واحدة؟ قال الخافظ: أصل التشريك أخرجه الدارقطني من طريق وهب بن منبه عن مسعود بن الحكم الثقفى قال: أتى عمر في امرأة تركت زوجها وأما وأخوتها لأما وأخوتها لأبيها وأما فشارك بين الأخوة للام وبين الأخوة للاب والام فقال له رجل: إنك لم تشارك بينهم عام كذا فقال: تلك على ما قضينا وهذه على ما قضينا؛ وأخرجه عبد الرزاق، وأخرجه البيهقي من طريق ابن المبارك عن معمر لكن قال: عن الحكم بن مسعود، وصوبه النسائي، وأخرج البيهقي أيضا أن عثمان شارك بين الأخوة وإن عليا لم يشارك - انتهى .

(١) كذا في الأصول «الغائم» بالافراد، والأرجح «الغائمين» بالجمع يدل عليه ما بعده . ما أحسن تشبيههم بالغائمين لأن الغائمين ليس لهم حق ثابت بل يظفرون ويحرمون، كذلك الأخوة للاب وأم قد يأخذون جميع المال أو ما بقي من أصحاب الفرائض وقد يحرمون . وفي السراجية: وبنو الأعيان والعلات كلهم يسقطون بالابن وابن الابن والاب بالاب بالاتفاق، وبالجد عند أبي حنيفة رحمه الله .  
(٢) كذا في الأصل ولم يذكر لفظ «أخبرنا» في ابتداء السند، وفي الهندية «أخبرنا قيس» .

(٣) ابن عبد الله بن طارق بن الحارث بن سلمة بن كعب بن وائل بن جمل بن كنانة ابن ناجية بن مراد الجلي المرادي، أبو عبد الله الكوفي الأعشى، من رجال السنة، روى عن عبد الله بن أبي أوفى وأبي وائل ومرة المطيب وابن المسيب وعبد الرحمن بن أبي ليلى وعمرو بن ميمون الأودي وعبد الله بن سلمة وابن جبير وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود وإبراهيم النخعي وخلق آخرين - كما في ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب؛ وعنه ابنه عبد الله وأبو إسحاق السبيعي وهو أكبر منه والأعشى ومنصور ==

سلسلة<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان لا يشرك في هذه الفريضة في

== ومسعر و الثوري وشعبة والاوزاعي و المسعودي وخلق آخرون ابوحنيفة وغيره ، قال ابن معين : ثقة ، و قال ابو حاتم : صدوق ثقة كان يرى الاربعاء ، و زكاه احمد ، و الأعمش يثني عليه و كان يقول : كان مأمونا على ما عنده ، و كان اكثر علما ، ما رأيت احدا من اصحاب الحديث الا يدلس الا ابن عون و عمرو بن مرة - قاله شعبة ، مات سنة ١٨ و قيل : سنة ست عشرة و مائة ، و ذكره ابن حبان في الثقات - اه تهذيب التهذيب .

(١) في الأصل « سلام » و في الهنذية « سلامة » و هو تصحيف ، الصواب « سلسلة » - تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢٤١ : هو المرادى الكوفي ، من رجال الأربعة ، روى عن عمر و معاذ و علي و ابن مسعود و سعد و سليمان و صفوان بن عسال و عمار بن ياسر و عبيدة بن عمرو السلباني ، و عنه ابو اسحاق السبيعي و عمرو بن مرة ، و روى عنه ابو الزبير ايضا ، قال العجلي : كوفي تابعي ثقة ، و قال يعقوب بن شيبة : ثقة يعد في الطبقة الأولى من فقهاء الكوفة بعد الصحابة ، و قال البخاري : لا يتابع في حديثه ، و قال ابو حاتم : يعرف و ينكر ، و قال ابن عدى : ارجو انه لا بأس به ؛ و قد اختلفوا فيه انه مرادى كوفي او هو عبد الله بن سلسلة همداني واحد او اثنان ؟ و الاصح انها اثنان ، لم يرو عن المرادى غير عمرو بن مرة و روى عن الهمداني ابو اسحاق السبيعي ، فرق بينهما ابن نمير و ابن حبان ، و قد بينه الحاكم ابو احمد في الكنى بيان شافيا و قال : عبد الله بن سلسلة مرادى يروى عن سعد و علي و ابن مسعود و صفوان بن عسال ، و عنه عمرو بن مرة و ابو الزبير ، حديثه ليس بالقائم ، و عبد الله بن سلسلة الهمداني انما يعرف له قوله فقط و لا نعرف له راويا غير ابى اسحاق السبيعي - راجع التهذيب ، و قد وقع الخطأ فيه لمسلم وغيره .

زوج وأم وإخوة لأب وأم وإخوة لأم .

١ سفيان الثوري قال حدثنا أبو إسحاق<sup>٢</sup> عن الحارث<sup>٣</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان لا يشرك .

١ سفيان الثوري عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلبة أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان لا يشرك .

١ سفيان الثوري قال حدثني أبو قيس<sup>٤</sup> الأودي عن هزيل بن

(١) كذا في الأصل ولم يذكر لفظ « أخبرنا » في ابتداء السند ، وفي الهنديّة « أخبرنا سفيان » .

(٢) هو أبو إسحاق السبيعي ، وهو يروي عن الحارث الأعور - كما في ترجمته من تهذيب التهذيب ، وقد مر من قبل .

(٣) هو ابن عبد الله الأعور الممداني الحارفي ، أبو زهير الكوفي ، من رجال الأربعة ، ويقال : الحقوقي ، و « حوت » بطن من همدان ، واختلفوا في توثيقه وتضعيفه ، وقد بسط الحافظ ابن حجر في ترجمته ونقل أقوال الجارحين والمادحين ، فهو مختلف فيه لا ينزل حديثه عن الحسن ، مات سنة ٦٥ .

(٤-٤) وكان في الأصول « قيس » والصواب « أبو قيس » وهو عبد الرحمن بن ثروان ، أبو قيس الأودي الكوفي ، من رجال البخاري والأربعة ، روى عن الأرقم بن شرحبيل و زاذان الكندي و سويد بن غفلة و عمرو بن ميمون و هزيل بن شرحبيل و عكرمة و جماعة ، وعنه الأعمش و أبو إسحاق السبيعي و شعبة و الثوري و حماد بن سلبة و جماعة ، قال ابن معين : ثقة ، وقال العجلي : ثقة ثبت ، وقال النسائي : ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال أحمد : ليس به بأس ، وعن ابن نمير توثيقه ، مات سنة عشرين و مائة .

شرحيل<sup>١</sup> قال: أتينا عبد الله بن مسعود رضى الله عنه في زوج وأم وأخوين  
لأم وأخوين لأب وأم فلم يورث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه الاخوة  
من الأم والأب شيئا وقال: تكاملت السهام فلا شيء لهم. وكان أبو بكر  
رضى الله عنه لا يشرك أيضا.

<sup>٢</sup> زمعة بن صالح عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال

(١) وهو هزيل بن شرحيل الأودي الكوفي الأعشى، أخو الأرقم بن شرحيل، من  
رجال البخارى والأربعة، روى عن أخيه وعتبان وعلى وطلحة وسعد وابن  
مسعود وأبي ذر وسعد بن عباد وقيس بن سعد وابن عمرو مرة الهمداني ومسروق،  
وعنه أبو اسحاق السبيعي وأبو قيس عبد الرحمن بن ثروان وطلحة بن مصرف وحر  
ابن مسكين والحسن البغوي وعمرو بن مرة، ذكره ابن حبان في الثقات، مات  
بعد الجماجم، وقال ابن سعد في الطبقة الأولى من الكوفيين: كان ثقة، وقال المعجل:  
كان ثقة من أصحاب عبد الله، وقال الدارقطني: ثقة: وقال أبو موسى المديني في  
ذيل الصحابة: يقال إنه أدرك الجاهلية - اه تهذيب التهذيب.

(٢) كذا في الأصل ولم يذكر لفظ «أخبرنا» في ابتداء السند، وفي الهندية «أخبرنا  
قيس أخبرنا سفيان أخبرنا زمعة».

(٣) هو الجندي البجلي، سكن مكة، من رجال مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه  
ومراسيل أبي داود، روى عن سلة بن وهرام وابن طاوس وعمرو بن دينار  
والزهري وعيسى بن يزداد وأبي حازم بن دينار وغيرهم، وعنه ابنه وهب وابن  
جريح وهو من أقرانه والسفيانان وابن وهب وابن مهدي وعبد الرزاق وأبو أحمد  
الزييري وكيع وأبو علي الحنفى وروح بن عباد وأبو عاصم وأبو نعيم وغيرهم،  
قال أحمد وابن معين: ضعيف، زاد ابن معين: وهو أصح حديثا من صالح بن



قال لى عمر بن الخطاب رضى الله عنه : اختلفت أنا و أبو بكر رضى الله عنه في الكلالة و القول ما قلت<sup>١</sup> . زعم أن عمر يشرك بنى الأب و الأم و بنى الأم في الثلث ، و خالفه أبو بكر رضى الله عنه ! فقد قال بهذا القول أبو بكر و على بن أبى طالب رضى الله عنهما<sup>٢</sup> ، و هذا قول أبى حنيفة رحمه الله تعالى<sup>٣</sup> .

### باب ميراث الجد

سمعت محمدا يقول : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : الجد مع الاخوة بمنزلة الأب ، لا يرث معه الأخ لأب و أم و لا لأب و لا لأم<sup>٤</sup> .

= ابن الأخضر ، و قال مرة اخرى : صويلح الحديث ، و عن ابن داود : ضعيف ، و قال البخارى : يخالف في حديثه تركه ابن مهدى اخيرا ، و قال عمرو بن على : فيه ضعف و قد روى عنه الثورى و ابن مهدى و ما سمعت يحيى ذكره قط و هو جائز الحديث مع الضعف الذى فيه ، و قال الجوزجاني : متمسك ، و قال ابو حاتم : ضعيف الحديث و وهيب اوثق منه ، و قال ابن عدى : ربما هم في بعض ما يرويه و ارجو ان حديثه صالح لا بأس به -- كذا في التهذيب -- فهو مختلف فيه ، و في التهذيب اقوال اخر ، و ليس على حد يترك حديثه فيه . (٤) عمرو بن دينار قد مضى فيما قبل من الأبواب . (٥) قد مضت ترجمته فيما قبل من الأبواب .

(١) قيل : هذا قول ابن عباس ؛ و عندي من مقولة عمر بن الخطاب رضى الله عنه - تأمل فيه .

(٢) هذا قول الامام محمد رحمه الله تعالى .

(٣) و هو قول ابن مسعود رضى الله عنه و اصحابه .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « لا يرث » .

(٥) في الدر المختار : و يسقط بنو الأخياف و هم الاخوة و الاخوات لأم بالولد =

وقال أهل المدينة في الجد بقول زيد بن ثابت .

وقال محمد بن الحسن : قول أبي حنيفة قول أبي بكر و ابن عباس و ابن الزبير و قول أم المؤمنين عائشة و قول عبد الله بن عتبة و قول الحسن البصري ،  
 و ولد الابن و ان سفل ، و بالآب و الجد بالاجماع لأنهم من قبيل الكلالة - اه .  
 بيانه ان قوله تعالى ﴿ و ان كان رجل يورث كلالة او امرأة و له اخ او اخت ﴾ الآية المراد به اولاد الأم اجماعا ، و يدل عليه قراءة ابن رضى الله عنه ﴿ و له اخ او اخت من الأم ﴾ و قد اشترط في ارث الكلالة عدم الولد و الوالد اجماعا فلا ارث لأولاد الأم مع هؤلاء ، ثم لفظ « الكلالة » في الأصل بمعنى الاعياء و ذهاب القوة ثم استعير لقرابة من عدا الولد و الوالد ، كأنها كالة ضعيفة بالقياس الى قرابة الولاد ، و يطلق ايضا على من لم يخلف ولدا ولا والدا ، و على من ليس بولد و لا والد من المخلفين ، هذا حاصل ما ذكره السيد - اه رد المحتار . و الخيف اختلاف في العينين ، و هو ان تكون احدهما زرقاء و الأخرى كحلاء ، و فرس اخيف ، و منه : الاخياف ، و هم الاخوة لأبواء شتى ، يقال : اخوة اخياف ، و اما بنو الاخياف فان قاله متقن فعلى اضافة البيان - اه مغرب .

(١) اثر ابى بكر و اثر ابن عباس سيأتى فى الباب . قال البخارى فى صحيحه : و قال ابوبكر و ابن عباس و ابن الزبير : الجد أب ، و قرأ ابن عباس ﴿ يا بنى آدم ﴾ و اتبعت ملة آبائى ابراهيم و اسحاق و يعقوب ﴾ و لم يذكر ان احدا خالف ابا بكر فى زمانه و اصحاب النبى صلى الله عليه و سلم متوافرون ، و قال ابن عباس : يرثنى ابن ابى دون اخوتى و لا ارث انا ابن ابى ؛ و يذكر عن عمر و على و ابن مسعود و زيد اقاويل مختلفة - اه . قال الحافظ فى فتح البارى : قوله « الجد أب » اى هو اب حقة لكن تفاوت مراتبه بحسب القرب و البعد ، و قيل : المعنى انه ينزل منزلة الآب =

= في الحرمة و وجوه البر و المعروف عن المذكورين الأول - اه . قال الخافظ  
العيني : لم يقل احد بذلك عن يميز بين الحقيقة و المجاز من ان الجد اب حقيقة ، بل حكمه  
حكم الأب عند عدمه بالاجماع - اه . قال يزيد بن هارون في كتاب الفرائض له :  
اخبرنا محمد بن سالم عن الشعبي ان ابا بكر و ابن عباس و ابن الزبير كانوا يجعلون الجد ابا  
يرث ما يرث و يحجب ما يحجب ؛ و محمد بن سالم ضعيف ، و الشعبي عن ابي بكر منقطع  
و قد جاء من طريق اخرى ، و اذا حمل ما نقله الشعبي على العموم لزم منه خلاف  
ما اجمعوا عليه في صورة ، و هي : ام الأب اذا علت تسقط بالأب و لا تسقط بالجد ،  
و اختلف في صورتين : احدهما ان بنى الأعيان و العلات يسقطون بالأب و لا يسقطون  
بالجد الا عند ابي حنيفة و من تابعه ، و الأم مع الأب واحد الزوجين تأخذ ثلث  
ما بقى و مع الجد تأخذ ثلث الجميع الا عند ابي حنيفة فقال : هو كالأب ، و في الارث  
بالولاء صورة ثالثة فيها اختلاف ايضا ؛ فأما قول ابي بكر و هو الصديق فوصله  
الدارمي بسند على شرط مسلم عن ابي سعيد الخدري ان ابا بكر الصديق جعل الجد ابا ،  
و بسند صحيح الى ابي موسى ان ابا بكر - مثله ، و بسند صحيح ايضا الى عثمان بن عفان  
ان ابا بكر كان يجعل الجد ابا ، و في لفظ له : انه جعل الجد ابا اذا لم يكن دونه اب ،  
و بسند صحيح عن ابن عباس ان ابا بكر كان يجعل الجد ابا ، و قد اسند المصنف في  
آخر الباب عن ابن عباس ان ابا بكر انزله ابا ، و كذا مضى في باب المناقب موصولا  
عن ابن الزبير ان ابا بكر انزله ابا ، و اما قول ابن عباس فأخرجه محمد بن نصر المروزي  
في كتاب الفرائض من طريق عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس قال : الجد اب ،  
و اخرج الدارمي بسند صحيح عن طاوس عنه انه جعل الجد ابا ، و اخرج يزيد بن  
هارون من طريق ليث عن طاوس ان عثمان و ابن عباس كانا يجعلان الجد ابا ؛  
و اما قول ابن الزبير فتقدم في المناقب موصولا من طريق ابن ابي مليكة قال : كتب  
اهل السكوة الى ابن الزبير في الجد فقال : ان ابا بكر انزله ابا ، و فيه دلالة على =

= انه اقنأهم بمثل قول ابي بكر ، و اخرج يزيد بن هارون من طريق سعيد بن جبير قال : كنت كاتباً لعبد الله بن عتبة فأتاه كتاب ابن الزبير ان ابا بكر جعل الجسد ابا - اه . ونحوه في ج ١١ ص ٩٩ من عمدة القارى في تخرىج الآثار . وقال ابن حزم في المحلى بعد سرد الآثار التى سبأتى بعضها فى الكتاب : فهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم ابو بكر و عمر و عثمان و علي و ابن مسعود و ابو موسى الأشعري و ابن عباس و ابن الزبير ، و روى ايضا عن عائشة أم المؤمنين و ابى الدرداء و ابى ابن كعب و معاذ بن جبل و ابى هريرة ، و من التابعين طاوس و عطاء و عبيد الله ابن عتبة بن مسعود و الحسن و جابر بن زيد و قتادة و عثمان البتى و شريح و الأشعري و جماعة سواهم ، و من بعدهم ابو حنيفة و نعيم بن حماد و المزنى و ابو ثور و اسحاق ابن راهويه و داود بن علي و جميع اصحابنا و جماعة غيرهم ، و رواه عن ابى بكر الصديق عمر و عثمان و ابن عباس و ابن الزبير و ابو موسى الأشعري و ابو سعيد الخدرى وغيرهم ، و ثبتت الاسانيد الى ذكرنا بلاشك ؛ و رواه عن عمر ابو بردة بن ابى موسى انه كتب بذلك الى ابيه وهو اسناد ثابت ، و رواه ايضا عنه زيد بن ثابت ؛ و رواه عن ابن عباس عكرمة و عطاء و طاوس و سعيد بن جبير و غيرهم ؛ و رواه عن ابن الزبير ابن ابى مليكة ، كل ذلك بأصح اسناد ؛ و روى عن عثمان و علي بأسانيد هى احسن من كل ما روى عنهم ، و عن زيد بن ثابت مما اخذ به المخالفون - انتهى . بلفظه . و نحوه مقصورا على ذكر البعض فى عمدة القارى ، و الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ذكرهم . قال البخارى : و لم يذكر ان احدا خالف ابا بكر فى زمانه و اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم متوافرون ، كأنه يريد بذلك تقوية حجية القول المذكور فان الاجماع السكوتى حجة و هو حاصل فى هذا - قاله الحافظ فى الفتح ، و نحوه فى عمدة القارى بالاختصار ، و سبأتى مزيد له . و من طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد عن كثير بن شطيير قال سمعت الحسن يقول : لو وليت من امر الناس شيئا لأنزلت الجد ابا - اه المحلى .

و قد روى ذلك عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه<sup>١</sup>.

قال محمد: قول العامة على قول زيد بن ثابت<sup>٢</sup>، وكل إن شاء الله

(١) قال ابن حزم فى المحلى: ومن طريق سعيد بن منصور نا ابو معاوية الضري عن ابى اسحاق الشيبانى عن سعيد بن ابى بردة عن ابيه ابى بردة بن ابى موسى الأشعرى ان عمر بن الخطاب كتب الى ابى موسى الأشعرى ان: اجعل الجد ابا فان ابا بكر جعل الجد ابا، و من طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن ليث بن ابى سليم عن عطاء ان ابا بكر وعمر وعثمان و ابن عباس كانوا يجعلون الجد ابا، وقال ابن عباس: يرثنى ابن ابى دون اخى و لا ارث ابن ابى دون اخيه، و من طريق اسمعيل بن اسحاق القاضى نا اسمعيل بن ابى اويس حدثنى عبد الرحمن بن ابى الزناد عن ابيه اخبرنى خارجة بن زيد بن ثابت عن ابيه ان عمر بن الخطاب لما استشار فى ميراث بين الجد و الاخوة وعمر يرى يومئذ ان الجد اولى بميراث ابن ابنه من اخوته - و ذكر باقى الخبر، و من طريق ايوب بن سليمان انا عبد الوارث هو ابن سعيد التتورى عن اسحاق بن سويد انه سمع عبد الله بن يريدة انه سمع ابا عياض انه سمع زيد بن ثابت يقول: انه دخل على عمر بن الخطاب فى الليلة التى قبض فيها فقال له زيد: انى قد رأيت ان انتقص الجد فقال له عمر: لو كنت منتقضا احدا لاحد لانتقصت الاخوة للجد، أليس بنو عبد الله بن عمر يرثونى دون اخوتى؟ فما لى لا أرثهم دون اخوتهم؟ لأن اصبحت لأقولن فيه؟ قال: فمات من ليلته فهذا آخر قول عمر رضى الله عنه، و هذا اسناده فى غاية الصحة - انتهى.

و راجع ج ٢ ص ٢٦٦ الى ص ٢٦٧ من تلخيص الخبير للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، و راجع ج ٨ ص ٢٤٤ الى ٢٥٦ من السنن الكبرى للبيهقى، و ج ١٢ ص ١٥ الى ص ١٨ من فتح البارى، و ج ١١ ص ٩٩ الى ص ١٠٠ من عمدة القارى.

(٢) قال الامام محمد فى كتاب الفرائض من الموطأ: اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرض للجد الذى يفرض =

حسن جميل .

== له الناس اليوم، قال محمد: وبهذا نأخذ في الجد، وهو قول زيد بن ثابت، و به يقول العامة، و اما ابو حنيفة فانه كان يأخذ بقول ابى بكر الصديق و عبد الله بن عباس رضى الله عنهم فلا يورث الاخوة معه شيئا - انتهى . و الفتوى على قوله كما في السراجية و سكب الأنهر، و فى الدر المختار: و عليه الفتوى كما فى الملتقى و السراجية و ان قال مصنفها فى شرحها: و على قولها الفتوى - اهـ . قال فى سكب الأنهر: و قال شمس الأئمة السرخسى فى المبسوط: و الفتوى على قولها، و قال حيدر فى شرح السراجية: الا ان بعض المتأخرين من مشايخنا استحسنوا فى مسائل الجد الفتوى بالصلح فى مواضع الخلاف و قالوا: اذا كنا نفى بالصلح فى تضمين الأجير المشترك لاختلاف الصحابة رضى الله تعالى عنهم فالأختلاف هنا اظهر فالفتوى فيه بالصلح اولى - اهـ، و مثله فى المبسوط، و سبب اختلافهم فى ذلك عدم النص فى ارث الجد مع الاخوة من كتاب او سنة، و انما ثبت باجتهاد الصحابة رضى الله تعالى عنهم بعد اختلاف كثير و هو من اشكل ابواب الفرائض - اهـ؛ لكن المتون على قول الامام، و لذا اشار الشارح الى اختياره هنا و فيما سبق - اهـ رد المختار . و مذهب الامام مذهب الخليفة الاعظم ابى بكر الصديق رضى الله تعالى عنه و هو اعلم الصحابة و افضلهم، و لم تعارض عنه الروايات فيه فلذلك اختاره الامام الاعظم، بخلاف غيره فانه روى عن عمر رضى الله تعالى عنه انه قضى فى الجد بمائة قضية يخالف بعضها بعضا، و الأخذ بالمتفق عليه اولى، و هو ايضا قول اربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم، و روى عن ابن عباس رضى الله عنهما انه قال: ألا يتق الله زيد يجعل ابن الابن ابنا و لا يجعل ابا الأب ابا 1 و تمامه فى سكب الأنهر - اهـ رد المختار .

(١) أنظر كيف تأدب باختلاف الصحابة رضى الله عنهم و قال « كل حسن جميل » لقبوله صلى الله عليه و سلم « اصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم » كما فى المشكاة، ==

أخبرنا

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبيد الله بن الحسن<sup>١</sup> عن

== و قال علي و ابن مسعود و زيد بن ثابت : يرثون مع الجد ، و به قال ابو يوسف و محمد و مالك و الشافعي و علقمة و الأسود و النخعي و الثوري مع اختلاف فيما بينهم في كيفية القسمة ؛ و روى عن عمر في هذه المسألة قضايا مختلفة يناقض بعضها بعضا ، و البسط في ضوء السراج شرح الفرائض السراجية و غيره من كتب الفرائض - اهـ التعليق الممجد على موطأ محمد ، و قال : بسط الحافظ في سرد الروايات عن عمر و علي و ابن مسعود و زيد بن ثابت في ج ١٢ ص ١٧ من فتح الباري فراجعهم ، و المسألة من المعارك الصعبة ﴿ و لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات ﴾ .

(١) كذا في الأصول ، و لم أجده في الكتب ، و عندى الصواب « عبيد بن الحسن » السكوني يروى عنه قيس بن الربيع الأسدي و هو عن عبد الرحمن بن معقل ، كما في تهذيب التهذيب ؛ قال الحافظ في ترجمة عبد الرحمن بن معقل بن مقرن المزني أبي عاصم السكوني : روى عنه عبيد أبو الحسن السوائي و البخيري و المختار و عبد الله بن خالد العبسي ، ذكره ابن حبان في الثقات و قال في ترجمة عبيد المذكور : عبيد بن الحسن المزني و يقال الثعلبي أبو الحسن السكوني ، روى عن عبد الله بن أبي أوفى و عبد الرحمن بن معقل بن مقرن و عبد الرحمن بن معقل ، و عنه الأعمش و منصور و الثوري و شعبة و قيس بن الربيع و مسعر و أبو العميس و آخرون ، قال ابن معين و أبو زرعة و النسائي : ثقة ، و قال أبو حاتم : ثقة صدوق ، و قال أبو داود : قال يحيى بن سعيد : عبيد أبو الحسن ممن لم يدركه سفيان ، من مشايخ الكوفيين ، قال أبو داود : و سفيان يقول : أدركناه ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، له عندهم حديث في القول عند الرفع عن الركوع و آخر في ترجمة ابن معقل ؛ قلت : قال ابن عبد البر : اجمعوا على أنه ثقة . حجة ، و وقع في صحيح البخاري في سجود القرآن : كان ابن عمر يسجد على غير وضوء ، وهذا قد وصله ابن أبي شيبة من طريق عبيد بن الحسن هذا عن رجل عنده كنفه عن سعيد بن جبير عن ==

معقل<sup>١</sup> قال سألت ابن عباس عن .....<sup>٢</sup> فقال: لم ينزل الله به كتاباً

= ابن عمر - اه - فهو المتعين عندي ، و ما في الكتاب محرف غلط ، تأمل في ذلك .  
(١) كذا في الأصول ، و هنا سقوط ، و معقل بن مقرن اخو النعمان بن مقرن صحابي ، كما في تجريد اسماء الصحابة للذهبي ، ولم يلقه عبيد بن الحسن ، و الصواب «عن عبد الرحمن ابن معقل المزني» وقد سقط من قلم الناسخ «عبد الرحمن» و كتب ما كتب ، و يؤيده ما قال الحافظ في ج ١٢ ص ١٦ من الفتح : اما احتجاج ابن عباس بقوله تعالى ﴿ يا بني آدم ﴾ فوصله محمد بن نصر من طريق عبد الرحمن بن معقل قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : كيف تقول في الجد ؟ فقال : اي اب لك اكبر ! فسكت و كأنه عي عن جوابه ، فقلت انا : آدم ، فقال : أفلا تسمع الى قوله تعالى ﴿ يا بني آدم ﴾ ! و اخرجته الدارمي من هذا الوجه - اه - فظهر بهذا ان الصواب «عن عبد الرحمن ابن معقل» و هو ابو عاصم الكوفي ، روى عن علي و ابن عباس و غالب بن ابيجر و عبد الرحمن بن بشر علي خلاف فيهما ، و عنه عبيد بن الحسن السوائي و البخاري ابن المختار و عبد الله بن خالد العيسى ، ذكره ابن حبان في الثقات ، روى له ابو داود حديثاً واحداً في ترجمة غالب بن ابيجر ، قلت : و قال ابو زرعة : كوفي ثقة ، و قال ابن سعد في الطبقة الأولى من اهل الكوفة : تكلموا في روايته عن ابيه لأنه كان صغيراً ، و ذكره ابن الامين الطليطلي في الصحابة و وهم في ذلك - اه تهذيب التهذيب .

(٢) ها هنا في الأصول ياض ، و لم ادر ما سقط من المسألة ؛ و لم اجد مفصلاً في كتب عندي إلا ما في فتح الباري و السنن الكبرى للبيهقي من طريق جرير عن الأعمش عن عبد الله بن خالد عن عبد الرحمن بن معقل قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : كيف تقول في الجد ؟ قال : انه لا جد اي اب لك اكبر ؟ فسكت الرجل فلم يجبه و كأنه عي عن جوابه فقلت انا : آدم ، قال : أفلا تسمع الى قول الله «يا بني آدم» ! انتهى . في التخليص ج ٢ ص ٢٦٦ «عبد الله بن معقل» خطأ ، و الصحيح «عبد الرحمن بن معقل» .



ولا سنة نبي<sup>١</sup>، وأكره أن أحل حراما أو أحرم حلالا، وسألته عن الثوب بالثوبين والدابة بالدابتين؟ قال: لا بأس به يدا بيد<sup>٢</sup>، وسألته عن الجد فقال: أي أب لك أقصى<sup>٣</sup> أن يقول ﴿يا بني آدم﴾.

أخبرنا الربيع بن صبيح<sup>٤</sup> عن عطاء بن أبي رباح قال قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: الجد أب إذا لم يكن أب دونه، كما أن ابن الابن إذا لم يكن ابن فوقه.

أخبرنا<sup>٥</sup> قيس بن الربيع قال أخبرنا أشعث<sup>٦</sup> عن الحسن البصري قال: قضى أبو بكر الصديق رضي الله عنه أن الجد أب<sup>٧</sup>، ومضت به السنة، ولكن الناس تحيروا بعده<sup>٨</sup>.

(١) انظر كيف قال: ان الله تعالى لم ينزل به كتابا ولم يرد به سنة نبي فكيف أتكلم فيه من غير سند فانه لا اختيار لي في تحريم شيء وتحليله.

(٢) ويحرم النساء، كما هو مبسوط في باب البيع الفاسد و باب الزبا.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «اقصر» تصحيف «أقصى» ومعناه الأبعد، أي جد الأجداد، وفي السنن الكبرى وفتح الباري «أكبر» والعبارة أيضا سقطت من البين.

(٤) قد مضى في باب الرجل ينسى صوم ثلاثة أيام في الحج وغيره من الأبواب.

قلت: كذا في الهندية، لم يذكر لفظ «أخبرنا» في الأصل - ف.

(٥) كذا في الهندية، ولم يذكر لفظ «أخبرنا» في الأصل - ف.

(٦) تقدم في باب المسح وغيره.

(٧) روى ذلك عن أبي بكر رضي الله عنه من طرق مختلفة، كما هو في السنن الكبرى

وعدة القاري وفتح الباري ومحل لابن حزم وغيرها.

(٨) كما هو ظاهر من الآثار المروية عنه في السنن الكبرى وفتح الباري وغيرهما من كتب القوم.

أخبرنا<sup>١</sup> يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا سليمان<sup>٢</sup> بن أبي سليمان الشيباني<sup>٣</sup> عن أبي بذرة<sup>٤</sup>

(١) كذا في الهندية، ولم يذكر لفظ «أخبرنا» في الأصل .

(٢) في الأصول «سليم» وهو خطأ فاحش، وهو سليمان بن أبي سليمان، أبو اسحاق الشيباني .

(٣) تقدم فيما قبل، وهو من رجال الستة، هو ثقة حجة صدوق صالح الحديث، من كبار أصحاب الشعبي، روى عنه أبو حنيفة وأبو يوسف أيضاً، قال ابن عبد البر: هو ثقة حجة عند جميعهم، مات سنة تسع وعشرين ومائة أو سنة ١٣٨ أو ١٣٩، وقال البخاري: سنة إحدى أو اثنتين وأربعين ومائة - تهذيب التهذيب .

(٤) قوله «أبي بذرة» كذا في الأصول، وهو تصحيف بل هو «أبو بردة» بضم الباء الموحدة بعدها راء ثم دال مهملتين، يروي الشيباني عن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري وابنه سعيد بن أبي بردة كلاهما شيخا أبي اسحاق الشيباني - كما في التهذيب؛ وسعيد بن أبي بردة من رجال الستة، ثقة صدوق ثبت في الحديث، واسم أبي بردة عامر بن أبي موسى الأشعري . وفي المحلى من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية الضير عن أبي اسحاق الشيباني عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أن عمر ابن الخطاب كتب إلى أبي موسى الأشعري أن: اجعل الجد أبا فان أبا بكر جعل الجد أبا، ومن طريق محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهيدي نا سفيان الثوري عن أبي اسحاق الشيباني عن كردوس عن أبي موسى الأشعري أن أبا بكر الصديق كان يجعل الجد أبا - انتهى . ولعل الصواب في الاسناد هكذا «عن الشيباني عن أبي بردة و كردوس عن أبي موسى الأشعري» بواو العطف بين «أبي بردة» وبين «كردوس» فان أبا اسحاق الشيباني يروي عن كليهما من غير واسطة كما هو ظاهر من تراجم سعيد و أبي بردة و كردوس - تأمل فيه .

عن كردوس<sup>١</sup> عن أبي موسى الأشعري<sup>٢</sup> أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه جعل الجد أبا .

أخبرنا<sup>٣</sup> سفيان الثوري قال حدثنا ليث<sup>٤</sup> عن طاوس قال : إنه يحبني ابني دون إخوتي ولا أحجبه دون إخوته .

### باب ميراث الجدة

قال محمد : قال أبو حنيفة رضي الله عنه : إذا كان للرجل المتوفى جدتان

- (١) وهو كردوس بن العباس الثعلبي ، ويقال : ابن هانئ الثعلبي ، ويقال : ابن عمرو الخطفاني ، ويقال : أنهم ثلاثة ؛ روى عن الأشعث بن قيس وحذيفة و ابن مسعود والمغيرة بن شعبة و ابن مسعود الأنصاري و أبي موسى الأشعري وعائشة ، و روى عنه عبد الملك بن عمير و أبو وائل و زياد بن علاقة و الحارث بن سليمان الكندي و أشعث بن أبي الشعثاء و أشعث بن سوار و ابن عون و منصور بن المعتمر و آخرون ، من رجال أبي داود و النسائي ؛ و كردوس المذكور واحد أو ثلاثة أو أربعة ؟ و اختلفوا فيه من التابعين أو من الصحابة ؟ و الحافظ ذكر الاختلاف في التهذيب فراجع .
- (٢) تقدم في أبواب من الكتاب ، و يخرج أثره مضي من قبل .
- (٣) كذا في الهندية ، و لم يذكر لفظه أخبرنا ، في الأصل .

- (٤) هو ابن أبي سليم ، مضي من قبل في الأبواب . و زاد ابن حزم من طريق حماد ابن سلمة أنا ليث بن أبي سليم عن طاوس أن عثمان بن عفان و ابن مسعود قالا جميعا : الجد بمنزلة الأب - اهـ . و في المحلى : من طريق سعيد بن منصور نا خالد بن عبد الله عن ليث بن أبي سليم عن عطاء أن أبا بكر و عمر و عثمان و ابن عباس كانوا يجعلون الجد أبا ، و قال ابن عباس : يرث ابن ابني دون أخي و لا يرث ابن ابني دون أخيه - اهـ .

أم أمه و أم أبيه لم يرث معهما من الجدات أحد ،<sup>١</sup> و كذلك إذا كانت إحداهما لم يرث معها من الجدات أحد ، فان انقرضتا<sup>٢</sup> ثم مات الرجل و ترك أربع جدات جدتي أبيه و جدتي أمه ورثت جدتا أبيه<sup>٣</sup> جميعا و جدتا أمه<sup>٤</sup> أم أمها ، و طرح<sup>٥</sup> جدة أمه أم أبيها . و قال أهل المدينة : لا نورث إلا جدتين لأننا

(١-١) من قوله « و كذلك » ساقط من الأصل ، و زيد من الهندية .

(٢) في الأصول « انقرضتا » مصحف ، و الصواب « انقرضتا » من الانقراض وهو الانقطاع من القرض و هو القطع - كما في المغرب . و المراد انها ماتتا - كما لا يخفى .

(٣) في الأصول « جدتي أبيه » و الموضع موضع الرفع لأنه فاعل « ورثت » .

(٤) في الأصل « جدتي أمه » كالاول بالعطف .

(٥) الطرح الالقاء والاسقاط ، اى اسقطت . قال الامام محمد في الموطأ : اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن عثمان بن اسحاق بن خرشة عن قبيصة بن ذؤيب انه قال : جاءت الجدة الى ابي بكر تسأله ميراثها فقال : مالك في كتاب الله من شيء ، و ما علينا لك في سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم شيئا ، فارجمي حتى أسأل الناس ؛ قال : فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه : حضرت رسول الله صلى الله عليه و سلم اعطاها السدس ؛ فقال : هل معك غيرك ؟ فقام محمد بن مسلمة فقال مثل ذلك ، فأنفذه لها أبو بكر ، ثم جاءت الجدة الأخرى الى عمر بن الخطاب تسأله ميراثها فقال : مالك في كتاب الله من شيء و ما كان القضاء الذى قضى به الالفيرك و ما انا برائد في الفرائض من شيء ، و لكن هو ذلك السدس فان اجتمعنا فيه فهو بينكما ، و ايكا خلعت به فهو لها ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، اذا اجتمعت الجدتان أم الأم و أم الأب فالسدس بينهما ، و ان خلعت به احدهما فهو لها ، و لا ترث معها جدة فوقها ، وهو قول ابي حنيفة و العامة من فقهاءنا رحمهم الله تعالى - انتهى . قال في الدر المختار : و السدس للجدة مطلقا كأم أم او أم اب فصاعدا يشتركن فيه اذا كن ثابتات اى صحاحات كالمذكورتين ، =

لم نعلم أن أحدا ورث غير جدتين منذ كان الاسلام إلى اليوم .  
 وعن قال ذلك مالك بن أنس ومن قال بقوله ، وقال غيره من أهل  
 المدينة : نورث الجدات إذا استوين ، إلا أنا نطرح الجدة أم أب الأم  
 إذا كانت الجدة أم الأم<sup>١</sup> حية ، لم يرث<sup>٢</sup> معها أحد من الجدات ، ولو كانت  
 = فإن الفاسدة من ذوى الأرحام - كما سيجيء - متحاذيات في الدرجة لأن القربى  
 تحجب البعدى مطلقا ، كما سيجيء - اهـ - سواء كانت القربى أو البعدى من جهة الأم أو الأب ،  
 و سواء كانت القربى وارثة كأب الأب عند عدمه مع أم أم الأم أو محجوبة بالأب  
 عند وجوده - اهـ رد المختار .

(١) فإنها فاسدة داخلة في ذوى الأرحام ، و الجدة الصحيحة من ليس في نسبتها إلى  
 الميت جد فاسد ، وهى ثلاثة اقسام : المدلية بمحض الاناث كأب أم الأم ، أو بمحض  
 الذكور كأب الأب ، أو بمحض الاناث الى محض الذكور كأب أم الأب ، بخلاف  
 العكس كأب الأم فإنها فاسدة - اهـ رد المختار . و الجدة الصحيحة لها السدس على  
 كل حال ، خلافا لابن حزم فإنه قال : لها الثلث والسدس كالأم ، ولا اعتداد لخلافه .  
 (٢) وهى جدة صحيحة ، و تفصيل المسألة عندنا على ما في الدر المختار و رد المختار  
 . وغيرهما ، و تحجب القرى من أى جهة كانت من جهة الأم أو الأب البعدى كذلك  
 من أى جهة كانت ، فالصور اربع : قربى من جهة الأم تحجب البعدى من الجهتين ، قربى  
 من جهة الأب تحجب البعدى من الجهتين وارثة كانت القرى أو محجوبة ، و اذا  
 اجتمعتا و كانت احدهما ذات قرابة واحدة كأب الأب يعنى كأب أم الأب والاخرى  
 ذات قرابتين أو اكثر كأب أم الأم وهى ايضا أم أب الأب ، مثلا : ابن امرأة  
 زوجت ابن ابنها بنت بنتها فولد بينهما ولد فهذه المرأة جدة لهذا الولد الذى مات من  
 قبل ابيه لأنها أم ابى ابيه ومن قبل امه لأنها أم أم امه ، قسم محمد السدس بينهما اثلاثا  
 باعتبار الجهات ، وهما - أى ابوحنيفة و ابو يوسف - قسما انصافا باعتبار الأبدان ، =

الجدة أم الأب حية لم تمت و الجدة أم الأم ميتة ولها أم ميتة<sup>١</sup> ورثنا جميعا؛ يقولون :  
إذا كانت التي من قبل الأم حية لم يرث معها غيرها، وإذا كانت التي من قبل  
الأب حية ورثت التي من قبل الأم وإن كانت جدة الأم من قبل أمها<sup>٢</sup>؛  
ويروون ذلك عن زيد بن ثابت<sup>٣</sup>.

== وبه قال مالك والشافعي، وبه جزم في الكنز فقال : ذات جهتين كذات جهة<sup>٤</sup> قال  
في الدر المنثور : فكان هو المرجع وإن اقتضى صنع المصنف خلافه، فليتنبه له، وأصل  
هذا إن الترجيح بكثرة العلة لا يبرز على ما عرف في الأصول، ثم الوضع في ذات  
قرايتين اتفاقا لا مكان الزيادة إلى غير النهاية، وعند أبي يوسف يقسم انصافا مطلقا،  
وعند محمد باعتبار الجهات وإن كثرت، فليحفظ - اه رد المحتار - (٣) كذا  
في الهندية، وفي الأصل «لم يرث».

(١) كذا في الأصول، والصواب عندى «حية» كما يقتضى سياق العبارة، والا لا يصح  
قوله «ورثنا جميعا» - فتنبه له -

(٢) كذا في الهندية، والواو في قوله «وإن كانت» وصلية - كما لا يخفى - قلت :  
وفي الأصل «وإذا» مكان «وإن» - ف -

(٣) أخرج البيهقي في ج ٦ ص ٢٣٧ من السنن الكبرى من طريق عبدة بن سليمان  
ثنا سعيد عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن زيد بن ثابت قال : إذا اجتمعت جدتان  
فبينهما السدس، وإذا كانت التي من قبل الأم أقرب من الأخرى فالسدس لها، وإذا  
كانت التي من قبل الأب أقرب فهو بينهما؛ ومن طريق أبي يعلى ثنا محمد بن بكر ثنا  
ابن أبي الزناد عن أبيه قال : فانا قد سمعنا أنها إن كانت التي من قبل الأم هي أقدمهما  
كان لها السدس دون التي من قبل الأب، وإن كانتا من المتوفى بمنزلة واحدة أو كانت  
التي من قبل الأب هي أقدمهما فإن السدس يقسم بينهما نصفين؛ ومن طريق يزيد  
ابن هارون ثنا أبو أمية بن يعلى الثقفي عن أبي الزناد عن عمرو بن وهيب عن أبيه =  
و أما

و أما قول أبي حنيفة و أهل العراق : فان كانت الجدة أم الأم أو الجدة أم الأب حية لم يورثوا معها أحدا من الجدات<sup>١</sup> ، و يروون ذلك عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه و عن الصحابة أجمعين<sup>٢</sup> .

== عن زيد بن ثابت انه كان يقول : إذا كانت الجدة من قبل الأم اقعد من الجدة من قبل الأب فهي احق بالسدس ، و اذا كانت الجدة من قبل الأب اقعد اشركت بينها و بين جدة الأم ، قيل : و كيف صارت الجدة من قبل الأم بهذه المنزلة ؟ قال : لأن الجدات إنما اطعمن السدس من قبل سدس الأم ؛ و من طريق محمد بن نصر نا يحيى بن يحيى انا وكيع عن سفيان عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد قال : اذا كانت الجدة من قبل الأم اقعد من الجدة من قبل الأب كان لها السدس ، و إذا كانت الجدة من قبل الأم هي اقعد من الجدة من قبل الأب جعل السدس بينهما ؛ قال : و انا يحيى ابن يحيى انا وكيع عن فطر عن شيخ من أهل المدينة عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت انه كان يقول ذلك ؛ و من طريق محمد بن نصر ثنا وهب بن بقة انا خالد عن حميد عن عمار بن أبي عمار عن زيد بن ثابت قال : اذا كانت الجدة من قبل الأم اقعد فهي احق بالسدس - اهـ . و راجع ص ٢٧٨ من محلى ابن حزم فانه اخرجه من طرق عن زيد بن ثابت أيضا .

- (١) لأن القربى تحجب البعدى ، كما علمت من الدر المختار و رد المختار .
- (٢) اخرج البيهقي في السنن من طريق يحيى بن يحيى انا هشيم عن ابن أبي ليلى عن الشعبي ان عليا و زيدا رضي الله عنهما كانا يورثان القربى من الجدات ، قال : و حدثنا يحيى ابن يحيى انا ابو معاوية عن اشعث عن الشعبي قال : كان علي و زيد رضي الله عنهما يورثان من الجدات الأقرب فالأقرب ، و من طريق يحيى بن أبي طالب انا يزيد بن هارون انا محمد بن سالم عن الشعبي قال : كان علي و زيد رضي الله عنهما يطعمان الجدة ار اثنتين او الثلاث السدس لا ينقصن منه ولا يزدن عليه اذا كانت قرابتهم =

من الى الميت سواء ، فان كانت احدها اقرب فالسدس لها دونهن ، و كان عبد الله يشرك بين اقربيهن وابعدهن في السدس ان كن بمكان شتى ، و لا يحجب الجدات من السدس الا الام ؛ و من طريق محمد بن نصر ثنا حسين بن الاسود ثنا يحيى بن آدم ثنا شريك عن الاعشى عن ابراهيم قال : كان علي و زيد رضى الله عنهما يورثان القربى من الجدات السدس ، و ان يكن سواء فهو بينهما ، و كان عبد الله يقول : لا يحجب الجدات الا الام ، و يورثهن وان كان بعضهن اقرب من بعض ، الا ان تكون احدها ام الاخرى - ٨١ . قال ابن حزم في المحلى : و قول خامس و هو : ايتهن كانت اقرب فهي احق بالميراث ، كما زوينا من طريق سفيان و معمر عن الزهرى عن قبيصة بن ذؤيب - فذكر توريث ابي بكر للجدة من قبل الاب او من قبل الام ، و فيه : فلما كانت خلافة عمر جاءت الجدة التي تخالفها فقال عمر : انما كان القضاء في غيرك لكن اذا اجتمعنا فالسدس بينكما ، و ايكا خلت به فهو لها ؛ و من طريق وكيع نا سفيان هو الثورى عن حميد الطويل عن عمار بن ابي عمار عن زيد بن ثابت انه كان يورث القربى من الجدات ، و من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا محمد بن سالم عن الشعبي ان علي بن ابي طالب و زيد بن ثابت كانا يجعلان السدس للقربى منهما - يعنى الجدتين ، و من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن ايوب السخيتى عن محمد بن سيرين في الجدات قال : ان كانت واحدة فالسدس لها ، و ان كانت اثنتين فالسدس بينهما ، فان كن ثلاثا فالسدس بينهما ، و ان كن اربعا فالسدس بينهما ، و ايتهن كانت اقرب فهي احق ، انما هي طعمة ؛ و به يقول الحسن البصرى و مكحول و ابو حنيفة و اصحابه و سفيان الثورى و الحسن بن يحيى و شريك و داود ، و هو اشهر قولى الشافعى . ثم قال ابن حزم بعد اسطر : وجدنا حجة القول الآخر ان ميراث الاب و الام قد صح بالقرآن ، فأول ام توجد و اول اب يوجد فيرائها واجب ، و لا يجوز تعديهما الى ام ولا الى اب ابعد منهما اذ لم يوجب ذلك نص اصلا ، و هذا هو الحق ، و بالله التوفيق - انتهى -



وعما يرد به قول مالك بن أنس ومن قال بقوله ما أخبرنا سفيان الثوري قال حدثني منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال: أطلعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس، قال قلت:

(١) رواه ابن حزم من طريق سفيان الثوري وحماد بن زيد وجرير بن عبد الحميد كلهم عن منصور عن إبراهيم ابنه قال: أطلعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدات السدس - اهـ . ثم قال ابن حزم: وخبر إبراهيم مرسل، ثم لوصح لما كان فيه خلاف لقولنا لأننا نقول بتوريثها السدس من حيث تراث الأم السدس مع الولد والاختوة - انتهى . قلت: المرسل كان حجة عند السلف والمحدثين المتقدمين والأئمة المجتهدين قبل ولادة ابن حزم، كما برهن عليه في موضعه من أصول الحديث، وعند الشافعي أيضا حجة إذا اعتضد بمرسل آخر أو بحديث مرفوع وإن كان ضعيفا، كما ثبت في محله، ومراسيل إبراهيم حجة، كما مر مرار فيما قبل، فلا اعتداد بقول ابن حزم؛ وأما إيجاب ابن حزم للجدة الثلث عند عدم الأم فهو قياس على الأم لكونها بمنزلة الأم، والقياس عنده باطل بجميع أنواعه، ولم يرد نص ولا سنة في توريث الجدة الثلث فلا يقال به - فافهم . والحديث رواه البيهقي في السنن من طريق يزيد بن هارون أنا شعبة وسفيان وشريك عن منصور عن إبراهيم قال: أطلعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث جدات سدسا، قلت لإبراهيم: ما هن؟ قال: جدتاك من قبل أهلك وجدة أمك؛ قال البيهقي: وهذا مرسل، وقد روى عن خارجة بن مصعب عن منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أيضا مرسل، وأخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه أنا علي بن عمر الحافظ ثنا محمد بن اسمعيل الفارسي ثنا موسى ابن عيسى بن المنذر ثنا أحمد بن خالد الوهبي ثنا خارجة بن مصعب عن منصور عن إبراهيم عن عبد الرحمن بن يزيد قال - فذكره - انتهى . والمرسل عندنا حجة، قال أبو بكر الرازي في أصوله في بحث حديث معاذ بن جبل رضى الله عنه كما في =

من هن ؟ قال : جدتين<sup>١</sup> من قبل أبيه و جدة من قبل أمه .  
 أبو معاوية<sup>٢</sup> عن الأعمش عن إبراهيم قال : كانوا يورثون من الجدات  
 ثلاثا : جدتين من قبل الأب ، و جدة من قبل الأم .

سفيان الثوري<sup>٣</sup> عن قيس بن الربيع<sup>٤</sup> عن أشعث<sup>٥</sup> عن عامر الشعبي

== ص ٦٣ من المقالات : و أكثر احواله ان يصير مرسلا و المرسل عندنا مقبول -  
 اه . و قبول المرسل عند الاعتضاد موضع اتفاق بين الأئمة المتبوعين ، راجع بحث  
 حجية المرسل من مقدمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم وفيه كفاية لمن له عناية بذلك .  
 (١) كذا في الأصول ، و الأولى « جدتان » بالرفع - تدبر .

(٢) كذا في الأصل . و في الهنذية « اخبرنا ابو معاوية » هو الضرير المكفوف البكوفي -  
 كما تقدم . و اخرجه البيهقي من طريق يحيى بن يحيى انا و كيع عن الأعمش عن  
 إبراهيم عن عبد الله قال : ترث ثلاث جدات : جدتين من قبل الأب ، و واحدة من  
 قبل الأم - اه . و هو في المحلى : من طريق سعيد بن منصور نا ابو معاوية نا الأعمش  
 عن إبراهيم قال : كانوا يورثون من الجدات ثلاثا : جدتين من قبل الأب ، و واحدة  
 من قبل الأم - اه .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهنذية « اخبرنا سفيان الثوري » .

(٤) كذا في الأصول ، ولعله « سفيان و قيس بن الربيع » بوار العطف ، فان الثوري  
 رواه عن أشعث بن سوار بدون واسطة قيس - كما في المحلى ج ٩ ص ٢٧٥ : من  
 طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أشعث و هو ابن سوار عن الشعبي قال :  
 جئن اربع جدات الى مسروق فورث ثلاثا و ألغى ام ابى الأم - اه . و رواه البيهقي  
 في السنن من طريق يحيى بن ابى طالب انا يزيد بن هارون انا أشعث بن سوار عن  
 الشعبي قال : جئن اربع جدات يتساوئن الى مسروق فألغى ام ابى الأم و ورث ثلاث  
 جدات - اه . و الثوري من اقربان قيس و قد روى عن قيس بن الربيع - كما في ==

قال: جاءت أربع جدات يمشين إلى مسروق بن الأجدع فألقى جدة أم أب  
الأم' وورث سائرهن .

= ترجمته من التهذيب ، و لا بعد في أن الثوري رواه عن ابن سوار بواسطة قيس  
وبدونهما وهذا كثير شائع . (هـ) وهو ابن سوار - كما في السنن الكبرى والمجلد ،  
ومضت ترجمته .

(١) لكونها من ذوى الأرحام . وفي الباب آثار أخرى ، فقد روى البيهقي من طريق  
وكيع عن الفضل بن دلم عن الحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث ثلاث  
جدات ؛ وهذا أيضا مرسل ، وفيه تأكيد للاول (مرسل إبراهيم) ، وهو المروى  
عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ومن طريق يحيى بن يحيى أنا هشيم عن ابن أبي ليلى  
عن الشعبي أن زيد بن ثابت و عليا رضي الله عنهما كانا يورثان ثلاث جدات ؛ فثبت  
من قبل الأب ، و واحدة من قبل الأم - اهـ . والحديث المرسل قال الحافظ ابن  
حجر في التلخيص : رواه الدارقطني بسند مرسل ، و رواه ابوداود في المراسيل بسند  
آخر عن إبراهيم النخعي ، و الدارقطني و البيهقي من مرسل الحسن أيضا ، و ذكر  
عن محمد بن نصر أنه نقل اتفاق الصحابة و التابعين على ذلك ، إلا ما روى عن سعد  
ابن أبي وقاص أنه أنكر ذلك ولا يصح إسناده - اهـ . و حديث قبيصة بن ذؤيب  
رواه مالك و أحمد و أصحاب السنن و ابن حبان و الحاكم من هذا الوجه . و إسناده  
صحيح لثقة رجاله ، إلا أن صورته مرسل فإن قبيصة لا يصح له سماع من الصديق  
ولا يمكن شهوده للقصة - قاله ابن عبد البر بمنأى ؛ وقد اختلف في مولده و الصحيح  
أنه ولد عام الفتح فيبعد شهوده للقصة ، وقد أعله عبد الحق تبعاً لابن حزم بالانقطاع ،  
و قال الدارقطني بعد أن ذكر الاختلاف فيه عن الزهري : يشبه أن يكون الصواب =

## باب ولد الملاعة [إذا مات]

محمد عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه قال في ولد الملاعة و ولد الزنا:

= قول مالك ومن تابعه ، و حديث بريدة ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدّة السدس اذا لم تكن دونها ام ، ابو داود و النسائي ، و فى اسناده عبيد الله العتكي مختلف فيه ، و صحيحه ابن السكن - اه - فقول ابن حزم بأنه مجهول باطل ، و الفرق بين المجهول و المختلف فيه كالشمس فى رابعة النهار ، و كذا بين الارسال و الانقطاع فرق لم يدركه ابن حزم - كما لا يخفى على من مارس أصول الحديث - و راجع السنن الكبرى و المحلى و فيها آثار اخر أيضا فى الباب ، و فى هذا كفاية .

(١) قال الحافظ العيني : بكسر العين ، و هى التى وقع اللعان بينها و بين زوجها ؛ و قال بعضهم : بفتح العين و يجوز كسرهما ؛ قلت : الأمر بالعكس ؛ و المقصود من ميراث الملاعة بيان من يرث ولد الملاعة من ابنها - اه عمدة القارى - اخرج ابو داود من رواية مكحول مرسلًا و من رواية عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال : جعل النبي صلى الله عليه وسلم ميراث ابن الملاعة لأمه و لورثتها من بعدها ؛ و لأصحاب السنن الأربعة عن وائلة رفعه : تحوز المرأة ثلاثة موارث : عتقها و لقيطها و ولدها الذى لاعنت عليه ؛ قال البيهقي : ليس بثابت ؛ قلت : و حسنه الترمذى و صحيحه الحاكم ، و ليس فيه سوى عمر بن روبة - بضم الراء و سكون الواو بعدها موحدة - مختلف فيه ، قال البخارى : فيه نظر ، و وقفه جماعة ؛ قلت : قال دحيم شيخ من شيوخ حمص : لا اعلمه الا ثقة ، و قال البخارى : فيه نظر ، و قال ابو حاتم : صالح الحديث ، و ذكره ابن حبان فى الثقات - كما فى تهذيب التهذيب ، فقول ابن حزم بأنه مجهول باطل ، و كم من فرق بين المختلف فيه و بين المجهول ؟ فتنبه له - قال الحافظ ابن حجر فى الفتح : و له شاهد من حديث ابن عمر عند ابن المنذر ، و من طريق داود بن ابى هند عن عبد الله =

إن أمه تترك حقها منه، ويرث إخوته لأمه حقوقه<sup>١</sup> منه، فيكون للام السدس<sup>٢</sup> إن كان معه<sup>٣</sup> إخوة لأم، وللأخوة من الأم الثلث<sup>٤</sup>، وإن كانت الأم مولاة، عتاقة<sup>٥</sup>، فلهي الأم ما بقى، وإن كانت عريية<sup>٦</sup> رد ما بقى

= ابن عبيد بن عمير عن رجل من أهل الشام أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لأمه مائة بمزلة أبيه و أمه، وفي رواية أن عبد الله بن عبيد كتب إلى حديق له من أهل المدينة يسأله عن ولد الملائعة، فكتب إليه: أني سألت فأخبرت أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى به لأمه<sup>٧</sup>، وهذه طرق بقوى بعضها ببعض، وفي حديث الطلح من رواية فليح عن الزهري عن سهل في آخره: فمكثت السنة في الميقات أن يرثه، وترى منه ما فرض لها، أخرجه أبو داود. ونحوه بالاختصار في عمدة القاري.

(١) كذا في الأصول، بالانضافة إلى ضمير الواحد، الأزجج الأضح، حقوقهم، بالجمع، كما هو في الموطأ و عمدة القاري - تدبر.

(٢) للام السدس مع اثنتين من الإخوة أو أكثر من أي جهة كانوا ولو مختلفين ذكورا أو إناثا من جهة واحدة أو أكثر - أه الذار المختار و رد المحتار وغيرهما. (٣) كذا في الأصول، و الضمير راجع إلى ابن الملائعة و ولد الزنا على تأويل كل واحد منهما ولو كان معها بالتأنيث. و الضمير يرجع إلى الأم لمكانه وجهه وجهه بل عندي هو الأزجج الأصوب.

(٤) هو الفرض المقرر للإخوة من الأم إن كانوا أكثر من واحد.

(٥) في الدر المختار في بيان الترتيب: ثم بالمعتق و لو أنثى و هو العصبية النسبية، ثم عصبته الذكور، لأنه ليس للنساء من الولاء إلا ما اعتق - أه. قال في رد المحتار: الأولى قول السراجية: مولى العتاقة، يشمل الاختيارية بأن عتق عليه بلفظه ابتاع أو فوضه من تدبير أو غيره أو بشره ذي رحم محرم منه، و الاضطرابية بأن ورث ذا رحم محرم منه فعتق عليه؛ و المراد جنس مولى العتاقة فيعمل المتعدد و المنفرد كما يصلح به

على الأم، فلاخوة<sup>١</sup> من الأم قدر موارثتهم، فيكون للام ثلث جميع المال و للاخوة من الأم ثلثا جميع المال. وقال أهل المدينة بقول ابن حنيفة إن كانت الأم مولاة عتاقة، وإن كانت عربية ورثوا ما بقي من ماله المسلمين<sup>٢</sup> وجعلوه في بيت المال ولم يردوه على الأم و الاخوة.

= الذكر و الأنثى المعتق بواسطة، كعتق المعتق على ما يأتي قريبا، و كعتق الأب، ويشمل أيضا كما قال ابن كمال المعروف والمقر له، و يقدم المعروف على المقر له، ويشترط في صحته أن لا يكون للمقر مولى عتاقة معروفة و أن لا يكون مكذبا شرعا - اهـ؛ و شرط بثبوت الولاء أن لا تكون الأم حرة الأصل بمعنى عدم الرق فيها و لا في أصلها، فإن كانت فلا ولاء على ولدها و أن كان الأب معتقا - كما في البدائع، فإن تزوج العتيق حرة الأصل فلا ولاء على اولاده تغليا للحرية - كما في سكب الأنهر عن الدرر وغيرها، و تمامه فيه و فيما قدمناه في كتاب الولاء فاحفظه فإنه منزلة الأقدام - اهـ. قال في الدر المختار و عصبه ولد الزنا و ولد الملاءنة مولى الأم، المراد بالمولى ما يعم المعتق و العصبه ليعم ما لو كانت الأم حرة الأصل - كما بسطه العلامة قاسم لأنه لا اب لها، و يفترقان في مسألة واحدة و هي: أن ولد الزنا يرث من توأمه ميراث اخ لأم، و ولد الملاءنة يرث من توأمه ميراث اخ لأبوين - اهـ. و تفصيله في رد المختار.

(٦) في الأصل «عربية» و هو تصحيف «عربية» و في الهندية «ميتة» و هو شر تحريف، و الصواب «عربية» كما في موطأ مالك و عمدة القارى و سنن البيهقي. و يأتي بعده ما هو الصواب.

(١) كذا في الأصل، و في الهندية «فلاخوة» و هو سهو الناسخ - ف.

(٢) كذا في الأصل، و في الهندية «فقال» - ف.

(٣) «المسلمين» مقبول ثان لقوله «ورثوا»؛ و من ماله «بيان له ما بقي» والضمير راجع الى ولدها الميت - تدبر و تأمل.

وقال محمد: الذي قال أهل المندية: في ذلك قباس زيد بن ثابت<sup>١</sup>،  
و أما علي قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه<sup>٢</sup> فإنه كان يرد فضول المواريث  
على ذوى القرابة على قدر مواريتهم، إلا أنه كان لا يرد على زوج ولا على  
امرأة شيئاً، يقول: لأنهما<sup>٣</sup> ليسا بذوى قرابة؛ قال الله تعالى في كتابه  
(و أولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين)  
فكيف يؤخذ ما بقي فيبطاه المسلمين وقد جعل الله تعالى أولى الأرحام  
بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين؟

أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال: كان عبد الله رضي الله عنه  
لا يرد على الزوج، ولا على امرأة<sup>٤</sup>، ولا على جدة، ولا على إخوة لأم مع أم،

(١) أخرج البيهقي من طريق يزيد بن مازون عن محمد بن سالم عن الشعبي عن علي  
وعبد الله قالا: عصبية ابن الملاعة أمه ترث ماله أجمع، فإن لم تكن له أم فنصبها عصبته،  
و ولد الزنا بمنزله؛ وقال زيد بن ثابت: للام الثلث، وما بقي ففي بيت المال؛ وبأسناده  
عن الشعبي أن علياً رضي الله عنه قال في ابن الملاعة ترك أخاه و أمه: لأمه الثلث  
و لأخيه السدس و ما بقي فهو رد عليهما بحساب ما ورثا، و قال عبد الله: للأخ  
السدس و ما بقي فللام فهي عصبته، و قال زيد: لأمه الثلث و لأخيه السدس و ما بقي  
ففي بيت المال؛ و من طريق يزيد عن حماد بن سلمة عن قتادة أن علياً و ابن مسعود  
رضي الله عنهما قالا في ابن الملاعة ترك أخاه و أمه: للأخ الثلث و للام الثلث، و قال  
زيد: للأخ السدس و للام الثلث و ما بقي فليت المال - اهـ .

(٢) روى عنه أقوال مختلفة في ذلك، واحد منها ما في الكتاب و هو في سنن البيهقي  
و غيرها، و يأتي فيما بعده من الكتاب .

(٣) كذا في الأصل، و في المندية «انها» - ف .

(٤) كذا في الأصل، و في المندية «ولا على المرأة» .

ولا على بنات الابن مع بنات الصليب، ولا على بنات الصليب، ولا على أخوات من أب مع أخوات لأب وأم؛ وكان على بن أبي طالب يرد على جميعهم إلا الزوج والمرأة. قال محمد بن الحسن: يقول على بن أبي طالب رضى الله عنه: تأخذ و نرد فضول الموارث إذا لم يكن عصة ولا مولى على ذوى الأرحام من أهل الموارث على قدر موارثهم، ولا نرد على زوج وامرأة شيئاً لأنهما ليسا ذوى قرابة، فإن لم يكن بذوى قرابة لهم سهم أو ذوى قرابة ممن لم يفرض لهم سهم ورثناهم على قدر قرابتهم الذى<sup>١</sup> يدلون<sup>٢</sup> بها.

قيس<sup>٤</sup> بن الزبيع الأسدي قال: أخبرنا حنان الجعفي<sup>٥</sup> عن سويد بن

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية: «عليهم جميعهم» - ف.

(٢) كذا في الأصول؛ بتذكير الموصول، و الأرجح الأصح «التي» بالتأنيث لأن القرابة مؤنث.

(٣) كذا في الأصل من الأدلة، وفي الهندية «يدنون» بالنون مكان اللام وهو مصحف.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية: «أخبرنا قيس» - ف.

(٥) كذا في الأصول، «حنان» بالنون، ومن اسمه حنان كثيرون في التهذيب واللسان، ولم أجده من نسبه جعفي؛ نعم في اللسان حسان بن عبد الله الجعفي لكن لم يرو عن سويد بن غفلة ولا عنه قيس بن الزبيع الأسدي، ولم أجده في التهجيل. ثم طالعت باب توريث ذوى الأرحام من شرح معاني الآثار فقد أخرج الطحاوي فيه من طريقين فقيه «حبان الجعفي» بالباء مكان النون. قال: حدثنا على قال ثنا يزيد قال أخبرنا عبيدة عن حبان الجعفي عن سويد بن غفلة إن رجلاً مات وترك ابنة وامرأة ومولاة، قال سويد: أتى جالس عند علي إذا جلسته - مثل هذه القصة -



غفلة<sup>١</sup> عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه قال: أتى عليّ بابتة وامرأة  
 = فأعطى ابنته النصف وامراته الثمن ثم ردما بقى على ابنته ولم يعط مولاه شيئا؛  
 حدثنا علي بن زيد قال ثنا عبدة بن سليمان قال انا ابن المبارك قال انا سفيان عن حبان  
 الجعفي قال كان عند سويد بن غفلة - فذكر مثله ، انتهى . و مثله في باب توريت  
 الأرحام من عقود الجواهر المتينة نقلا عن الطحاوي ، وفيه أيضا ، « حبان الجعفي »  
 بالباء الموحدة ، ولم اجد في التهذيب والتعجيل والميزان واللسان ، ثم رأيت كشف  
 الاستار عن رجال معاني الآثار في باب الحاء منه ص ٢٩ « حبان الجعفي » بالحاء  
 والياء التحتية مكان الياء الموحدة والنون : حبان الجعفي عن سويد بن غفلة ، وعنه  
 عبيدة وهو ابن سليمان ، قال ابن معين : ثقة ، كذا في المغاني - انتهى . فتمين انه  
 حبان الجعفي ، قال ابن معين : ثقة . هذا ما عندي الآن وللتنصيل بعد تفطيش المظان  
 موضع آخر . ثم وجدته في ج ٢ ص ٥٣ من التاريخ للامام البخاري قال « حبان بن  
 سليمان الجعفي الكوفي يباع الأنماط ، سمع سويد بن غفلة عن علي قوله ، روى عنه  
 منصور بن زاذان » انتهى ، وهو في كتاب ابن أبي حاتم والثقات ، عبارة ابن  
 أبي حاتم كما في هامش التاريخ « روى عنه منصور والثوري ، وفي الثقات : منصور بن  
 المعتمر والثوري - اه ، فروى عنه قيس بن الربيع ومنصور بن زاذان والثوري  
 ومنصور بن المعتمر » - اه ، و الحمد لله على ذلك .

(١) سويد بن غفلة تابعي جليل ، من رجال الستة ، وهو ابو امية الجعفي الكوفي ،  
 روى عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن كعب وابن ذر و ابي  
 الدرداء وسليمان بن ربيعة والحسن بن علي وعن مصدق النبي صلى الله عليه وسلم وزر  
 ابن حبيش وعبد الرحمن بن عتبة الصنابحي ، وعنه ابو اسحاق وخيشمة بن عبد الرحمن  
 و ابراهيم النخعي والشعبي وكهيل وغيرهم ، ثقة ، ادرك الجاهلية ، و قدم المدينة حين  
 نفضت الايدي عن دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و شهد فتح يرموك =

فقال: للابنة النصف وللأخت الثلث، ورد ما بقي على الابنة؛ وقال: شهدت عليا يفعله.

قال محمد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال في ميراث ابن الملائنة: إذا كانت الأم ولدها ورثته فضل الميراث، وإن كانت الأم وحدها فلها الميراث كله، فإن ماتت الأم ثم مات هو بعد ذلك فاجعل ذوى قرابة من أمه كأنها هي الميتة إن كان أخا فله المال.

### باب الرجل يموت و ليس له عصبه

محمد عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه قال في رجل مات و ليس له

= مات سنة ٨٠ أو ٨١ أو ٨٢، و قال عاصم بن كليب: بلغ ثلاثين و مائة سنة؛ قلت: إن صح أنه لدة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد جاوزها، قال ابن معين و العجلي: ثقة - اه تهذيب التهذيب.

(١) هذا باب توريث ذى الأرحام. اعلم أن الوارث في الحقيقة لا يخرج من أن يكون ذا رحم، ونحوه ثلاثة أنواع: قريب ذو سهم، وقريب هو عصبه، وقريب ليس هو بذى سهم ولا عصبه؛ والكلام على هذا الأخير، فهم يرثون عند عدم النوعين الأولين، وهو قول عامة الصحابة غير زيد بن ثابت فإنه قال: لا ميراث لذوى الأرحام بل يوضع في بيت المال؛ وبه أخذ مالك و الشافعي، على أن كثيرا من أصحاب الشافعي منهم ابن سريج خالفوه و ذهبوا إلى توزيع ذى الأرحام، وهو اختيار فقهاءهم للفتوى في زماننا لفساد بيت المال و حرفة في غير المصارف، و ترتيبهم في الأثر كترتيب النصباء، فيقدم فروع الميت كأولاد البنات و ابن متفلوا، ثم أصوله كالأجداد القاسدين و الجدات القاسدات، و إن علوا، ثم فروع أبويه كأولاد الأخوات =

عصبه ولا مولى و ترك عمة و خالة : إن للخالة الثلث من ميراثه ، و للعمة الثلثين .  
و قال أهل المدينة : لا شيء لهما ، و المال كله لجماعة المسلمين في  
بيت مالهم<sup>١</sup> .

و قال محمد : هذا بما تروون عن زيد بن ثابت رضى الله عنه ، و قد  
جاءت الآثار و السنة بخلاف ذلك . قال محمد بن الحسن : ابن الدحداح<sup>٢</sup>

= و بنات الاخوة لأم و ان نزلوا ، ثم فروع جديه و جدتيه كالعلمات و الاعمام  
لأم و الأخوال و الخالات و ان بعدوا ، فصاروا اربعة اصناف ؛ و روى الجوزجاني  
عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة ان اولاهم بالميراث الاول فالاول اصح ، لأن الفروع  
اقرب ، كما في العصابات - عقود الجواهر - و قد عقد الامام الطحاوى بابا مستقلا لذلك  
و تكلم فيه رواية و دراية بالبسط على دأبه في المسائل المهمة المختلف فيها ، ثم في  
عقود الجواهر المنيفة ، فراجع إليهما : و سيأتى في الباب ما يناسبه .

(١) قال مالك في الموطأ : الأمر المجتمع عليه عندنا الذى لا اختلاف فيه و الذى  
ادركت عليه أهل العلم يبلدنا ان ابن الأخ للام و الجد ابا الأم و العم اخا الأب  
للأم . و الخال و الجدة ام اب الأم و ابنة الأخ للاب و الأم و العمة و الخالة لا يرثون  
بأرحامهم شيئا ؛ قال : و انه لا ترث امرأة هي ابعد نسبا من المتوفى عن سمي في هذا  
الكتاب برحمها شيئا ، و انه لا يرث احد من النساء حيث سمين و ذلك ان الله تعالى  
ذكر في كتابه ميراث الأم من ولدها و ميراث البنات من ايهن و ميراث الزوجة من  
زوجها و ميراث الاخوات للاب و الأم و ميراث الاخوات للاب ، و ورثت الجدة  
بالذى جاء عن رسول الله صلى الله عليه و سلم فيها ؛ و المرأة ترث من اعتقت هي  
نفسها لأن الله تعالى قال في كتابه ﴿ فاخوانكم في الدين و موالكم ﴾ - اه - .

(٢) في الأصول في الدحداح ، وهو ثابت بن الدحداح : كما صرح به الطحاوى ، =

توفي ولم يترك وارثا فأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا لبابة بن عبد المنذر<sup>١</sup> وكان ابن أخته<sup>٢</sup> فكيف ترك أهل المدينة هذا الحديث وهو حديث عندي إنما رواه أهل المدينة ، وقد سألتنا عبد الرحمن بن أبي الزناد<sup>٣</sup> وكان من أعلمهم

= وهو على ما في تجريد الأسماء: ثابت بن الدحداح بن نعيم ، أبو الدحداح ، حليف الأنصار ، استشهد يوم أحد ، وقيل : برئى جرحه ثم انتقص بعد الحديبية ؛ وقال جابر بن سمرة : صلينا على ابن الدحداح رجل من الأنصار فلما فرغنا منه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بفرس حسان فركبه - ( ب د ع ) .

(١) في الأصول « أبا لبابة بن المنذر » ، والصواب « أبا لبابة بن عبد المنذر » ، وكذلك هو في آثار الطحاوى ، و اسمه رفاعة بن عبد المنذر - كما في التجريد ، وقيل : اسمه بشير ، أحد نقباء الأنصار ( ب ع س ) التجريد . ترجمته في الكنى من تهذيب التهذيب .  
(٢) كذا في الأصول ، وفي آثار الطحاوى « ابن أخيه » ، وما في الأصول هو الصحيح ؛ وهو في السنن الكبرى و الجوهر النقي « ابن أخته » ، ولذا ورثه صلى الله عليه وآله وسلم .  
(٣) عبد الرحمن بن أبي الزناد هو ابن عبد الله بن ذكوان القرشى مولا لم المدنى ، من رجال الأربعة ، روى عن أبيه موسى بن عقبة و هشام بن عروة و عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب و سهل بن أبي صالح و الأوزاعى و معاذ بن معاذ العنبرى و هو من أقرانه و غيرهم كثيرين ، و عنه ابن جريج و زبير بن معاوية و هما أكبر منه و معاذ ابن معاذ العنبرى و ابوداود الطيالسى و ابن وهب و أبو على الحنفى و الأصمعى و يحيى ابن حسان و على بن حجر و آخرون كثيرون ، قال ابن معين : ليس بمن يحتج به أصحاب الحديث ، ليس بشيء ، ضعيف لا يحتج بحديثه ، و عن أحمد : مضطرب الحديث ، و عن ابن المدينى : كان عند أصحابنا ضعيفا ، ما حدث بالمدينة فهو صحيح ، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون ، و عبد الرحمن بن مهدي يخط على حديثه ؛ و قد وثقه غيرهم ، فهو مختلف فيه ، راجع تهذيب التهذيب ، مات ببغداد سنة أربع و سبعين =

بالفرائض فقال: هذا حديث رويناه وعرفناه ولو كننا لا نأخذ به . قيل له: وهذا من الحجج عليك أنك تدع الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

== ومائة ، ومولده سنة ١٠٠ هـ . تكلم فيه مالك أيضا .

(١) والحديث أخرجه الطحاوى قال حدثنا فهد قال ثنا يوسف بن بهلول قال ثنا عبدة ابن سليمان عن محمد بن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان قال: توفي ثابت بن الدحداح وكان اتيا - وهو الذى ليس له اصل يعرف - فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدى: هل تعرفون له فيكم نسبا؟ قال: لا يا رسول الله ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم ابا لبابة بن عبد المنذر ابن اخيه (ابن اخته) فأعطاه ميراثه - اهـ . قال الحافظ الطحاوى: فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث ابا لبابة من ثابت برحمه الذى بينه وبينه ثبت بذلك مواريث الارحام ، وذل سوال رسول الله صلى الله عليه وسلم ربه سبحانه وتعالى في حديث عطاء بن يسار عن العممة والخالة هل لهما ميراث أم لا؟ أنه لم يكن نزل عليه شيء فيما تقدم في ذلك ثبت بما ذكرنا تأخر حديث واسع هذا عن حديث عطاء بن يسار فكان ناسخا له - اهـ . والحديث رواه البيهقى في السنن من طريق سفيان عن محمد بن إسحاق بإسناده مثله ، ثم قال البيهقى غلب ما فى الجوهر النقى ثم غلب من غير ذكره في عقود الجواهر المنيفة: أن الشافعى اجاب عنه في القديم فقال: ثابت بن الدحداح قتل يوم احد قبل ان ينزل الفرائض ، قلت: ذكر صاحب الاستيعاب من الواقدي قال: وبعض اصحابنا الرواة للعلم يقولون: ان ابن الدحداح برئ من جراحاته ومات على فراشه من جرح اصابه ثم انتقض به مرجع النبي صلى الله عليه وسلم من الجديبية ، ويشهد لهذا القول ما أخرجه مسلم و ابو داود والنسائي والترمذى عن جابر بن سمرة قال: اتى النبي صلى الله عليه وسلم بفرس معزور فركبه ==

قال محمد: و قد بلغنا<sup>١</sup> عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنه قال: أنا وارث من لا وارث له أرثه و أعقل عنه، و الحال وارث من لا وارث له يرثه و يعقل عنه .

سفيان<sup>٢</sup> بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه<sup>٣</sup> قال قال رسول الله

= حين انصرف من جنازة ابن الدحداح و نحن حوله ، و قال ابن الجوزي في الكشف لمشكل الصحيحين : اختلفت الرواة في موته فقال بعضهم : قتل يوم احد في المعركة ، و قال آخرون : بل جرح و برئ و مات على فراشه ~~عن جرح رسول الله~~ صلى الله عليه و سلم من الحديبية ، و هذا اصح لهذا الحديث - انتهى . قال الطحاوي في شرح الآثار : فان قلتم : ان حديث واسع هذا منقطع ؛ قيل لكم : و حديث عطاء ابن يسار منقطع أيضا ، فن جعلكم اولى بثبت المنقطع فيما يوافقكم من مخالفكم فيما يوافقه . اهـ . و مثله في عقود الجواهر المنيفة ، و قد روى مثل هذا عن رسول الله صلى الله عليه و سلم في آثار متصلة الأسانيد - اهـ ، ثم رواها الطحاوي بأسانيد سيأتى بعضها في الكتاب .

(١) هذا البلاغ سيأتى في الكتاب مسندا .

(٢) كذا في الأصل ، و كذا في نسخة نورعثمانية ، وفي الهندية «اخبرنا سفيان» - ف .  
(٣) رجال هذا السند كلهم مضوا من قبل . و الحديث ليس بمرسل في الأصل ، و قد رواه الطحاوي من طريق أخرى عن طاوس قال حدثنا ابو امية قال ثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم قال : الحال وارث من لا وارث له ، حدثنا ابراهيم بن مرزوق قال ثنا ابو عاصم - فذكر بأسناده مثله ولم يرفعه ، حدثنا ابو يحيى بن احمد بن زكريا بن الحارث ابن ابى ميسرة المكي قال ثنا ابى قال ثنا هشام بن سليمان عن ابن جريج - فذكر =  
صلى الله

صلى الله عليه وآله وسلم : أنا مولى من لا مولى له، و الحال وارث من لا وارث له .

== باسناده مثله ، قال ابو يحيى و أراه قد رفعه - انتهى . و رواه البيهقي من طريق محمد بن اسحاق ثنا ابو عاصم عن ابن جريج عن عمرو بن مسلم عن طاوس عن عائشة قالت : الله و رسوله مولى من لا مولى له ، و الحال وارث من لا وارث له ؛ قال البيهقي : و هذا هو المحفوظ من قول عائشة موقوفا عليها ، و كذلك رواه عبد الرزاق عن ابن جريج موقوفا ، و قد كان ابو عاصم يرفعه في بعض الروايات عنه ثم شك فيه فالرفع غير محفوظ - و الله اعلم ؛ اخبرنا ابو سعيد المالميني انا ابو احمد بن عدى ثنا محمد بن الحسين الأهوازي ثنا عمرو بن علي ثنا ابو عاصم - فذكره مرفوعا ، و كان احمد بن حنبل و يحيى بن معين يقولان : عمرو بن مسلم صاحب طاوس ليس بالقوى ، و روى عن ابن طاوس مرسل - انتهى ؛ كما في كتاب الحجج ، قلت : الرفع زيادة ثقة فوجب قبوله ، و قد أخرجه الحاكم مرفوعا و قال : صحيح على شرط الشيخين ، و أخرجه الترمذى أيضا مرفوعا و قال : حسن ، و عمرو بن مسلم احتج به مسلم في صحيحه ، و في الكاشف للذهبي : قواه ابن معين - اه الجواهر النقي . قال الذهبي في تلخيص المستدرک : قواه غيرهما - اه . و قال في الميزان : صالح الحديث ، و قال : تابعه مخلد بن يزيد عن ابن جريج ، و رواه غيرهما مرسل - اه . هو من رجال مسلم و ابى داود و الترمذى و النسائي ، قال ابن الجنيد عن ابن معين : لا بأس به ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن عدى : ليس له حديث منكر جداً ، و قال الساجي : صدوق يهم ، وله ذكر في سند اثر معلق في الذبائح في الصحيح - اه تهذيب التهذيب مختصرا . قال قول بكونه مجهولا كما صدر عن ابن حزم غلط ينبى على الجهل بأحوال الرجال - و الله تعالى اعلم .

سفيان<sup>١</sup>، للثوري قال حدثنا عبد الرحمن بن الاصبهاني<sup>٢</sup> عن مجاهد بن وردان<sup>٣</sup>

(١) كذا في الأصل وكذا في نسخة نورعثمانية، وفي الهندية «خبرنا سفيان» - بفتح.  
(٢) هو عبد الرحمن بن عبد الله بن الاصبهاني الكوفي الجهمي، ويقال: الجبلي، كان يتجر الى اصبهان، من رجال الستة، روى عن ابيه وابي حازم الاشجعي وعكرمة بن زيد بن وهب وابي صالح السمان وعبد الرحمن بن ابي ليلى والشعبي وعبد الله بن معقل بن مقرن ومجاهد بن وردان وابي سلمة بن عبد الرحمن وغيرهم، وعنه ابن اخيه محمد بن سليمان واسماعيل بن ابي خالد وهو من اقربائه وابن اسحاق وشعبة والثوري وشريك وابوعوانة وابن ابي زائدة وابن عينة وجماعة، قال ابن معين وابي زرعة والنسائي: ثقة، وقال ابو حاتم: لا بأس به صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: مات في اماره خالد القشيري، قلت: وقال العجلي: ثقة، وقال البخاري في التاريخ الكبير: اصله من اصبهان حين افتتحها ابو موسى - اه تهذيب التهذيب - وفي الميزان: عبد الرحمن بن سليمان بن الاصبهاني قال الذهبي: ولا ذكر له في تهذيب الكمال - اه - قال الجايعي ابن حجر في اللسان: وقد ذكره صاحب التهذيب فقال: عبد الرحمن بن عبد الله الاصبهاني، وذكر شيوخه والرواة عنه الى ابن قال فيهم: وابن اخيه محمد بن سليمان بن الاصبهاني؛ فدل على ان سليمان أخو عبد الرحمن لا ابوه؛ وهذا تبع فيه المؤلف ابن ابي حاتم، فهكذا ذكره، والظاهر ان الصواب ما في التهذيب، وكذا ذكره ابن حبان وغيره، وقد تعقب النباقي في ذيل الكامل صنيع ابن ابي حاتم ورجح انها واحد - انتهى -

(٣) مجاهد بن وردان هو المدني؛ من رجال الاربعة، عن عروة بن الزبير، وعنه عبد الرحمن الاصبهاني وجعفر بن ربيعة وشعبة ودارد بن صالح التمار، قال ابن معين: لا اعرفه، وقال ابو حاتم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال شعبة: حدثنا ابن الاصبهاني عن مجاهد بن وردان واثني عليه خيرا - اه تهذيب التهذيب - وذكره =



عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت: وقع مولى<sup>١</sup> للنبي صلى الله عليه وآله وسلم من عذق<sup>٢</sup> نخلة فمات فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: هل له<sup>٣</sup>

= الذهبي في الميزان، و لم يذكره الحافظ في اللسان .

(١) لم اقف على اسمه .

(٢) العذق بالفتح النخلة، ومنه « عذق حقيق » لنوع من ردى التمر، و حديث انيس « فتوارى القوم الى ظهر عذق » و كذا قوله « و العذق احب إليهم من الوصيف »؛ و اما العذق بالكسر بالكباسة و هي عنقود التمر، و منه حديث عمر رضي الله عنه: لا قطع في كذا ولا في عذق معلق، و عرق تصحيف - اهـ مغرب - وفي آثار الطحاوى وقع « من نخلة » فعلى الفتح الاضافة في « عذق نخلة » بيانية و على الثانى الاضافة على الأصل، المراد به عنقود التمر بمعنى غصن النخلة مجازا .

(٣) كذا في الأصول، و عند الطحاوى في آثاره: انظروا هل له - الحديث؛ قال و قد حدثنا علي بن شيبة قال ثنا يزيد بن هارون قال انا سفيان الثوري عن عبد الرحمن ابن الاصبهاني عن مجاهد ( و هو ابن وردان ) عن عروة عن عائشة ان مولى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقع من نخلة فمات فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: انظروا هل له وارث؟ قالوا: لا، قال اعطوا ماله بعض القرابة - اهـ، فقد يجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم اراد بذلك قرابة هؤلاء قرابة الميت فأراد ان يجعله صلة منه لم - قاله الطحاوى - و الحديث رواه الترمذى في ج ٢ ص ٣٢ من جامعه: حدثنا بندار ثنا يزيد بن هارون نا سفيان عن عبد الرحمن بن الاصبهاني بمثله، ثم قال: و في الباب عن بريدة . قال: هذا حديث حسن - اهـ . و اشار الذهبي في ترجمة مجاهد بن وردان الى هذا الحديث، و قال: و رد ابن حزم خبره وهو جيد حسن - اهـ . و كم من حديث جيد حسن بل صحيح رده ابن حزم في المحلى على رغم انه بقوله « هذا باطل » و « هذا كذب » و « هذا الراوى هالك » و « هذا ساقط » و غير ذلك اكما لا يخفى على =

وارث؟ قالوا: لا، قال: فأعطوه<sup>١</sup> بعض قرابته<sup>٢</sup>.

أبو كدينة<sup>٣</sup> يحيى بن المهلب عن مطرف بن طريف عن عامر الشعبي

= من طالع المحلى . و الحديث رواه أبو داود في سننه من طريق شعبة و سفيان  
بإسناده نحوه .

(١) و في جامع الترمذى « هل له من وارث » .

(٢) و في آثار الطحاوى « فأعطوا ماله » و في سنن أبي داود « أعطوا ميراثه رجلا

من أهل قريته » .

(٣) كذا في الأصول ، و عند أبي داود « من أهل قريته » قال أبو داود : حديث

سفيان أتم ، و قال مسند : قال فقال النبي صلى الله عليه و سلم : ههنا أحد من أهل  
أرضه ؟ قالوا : نعم ، قال : فأعطوه ميراثه - اه .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهندية « أبو كدينة » بالراء مصحف ، و قد مضت ترجمته ؛

و الحديث أخرجه الطحاوى : حدثنا علي قال ثنا عبدة قال أخبرنا ابن المبارك قال أنا

سفيان عن مطرف - بمثله ، و أخرجه الديهقي في السنن من طريق يزيد بن هارون أنا

داود بن أبي هند عن الشعبي قال : أتى زياد في رجل توفي و ترك عمته و خالته فقال :

هل تدرون كيف قضى عمر رضى الله عنه فيها ؟ قالوا : لا ، فقال : و الله أنى لأعلم

الناس بقضاء عمر فيها ! جعل العمة بمنزلة الأخ و الحالة بمنزلة الأخت ، فأعطى العمة الثلثين

و الحالة الثلث ؛ و رواه الحسن و جابر بن زيد و بكر بن عبيد الله المازنى و غيرهم أن عمر

رضى الله عنه جعل للعمة الثلثين و للخاله الثلث ، و جميع ذلك مراسيل ، و رواية المدنيين عن

عمر أولى أن تكون صحيحة - انتهى . قلت : قال في الجوهر النقي بعد نقل كلام الديهقي :

ذكر الطحاوى أن رواية زياد عن عمر صحيحة متصلة ، و في مصنف ابن أبي شيبة : ثنا

أبو بكر بن عياش عن عاصم عن زر عن عمران بن قيس المال بين عمه و خالته ، و هذا سند صحيح

متصل ، و قال صاحب الاستذكار : لم يختلف أهل العراق أنه ورثها ، و اختلفوا فيها =

قال: أتى أبا زياد في رجل ترك خاله و عما أخا أبيه لأمه فقال: أما أنا سأقضى فيها بقضاء عمر بن الخطاب رضى الله عنه؛ فجعل للخال

== قسمه لها؛ وفي المصنف أيضا: ثنا وكيع عن يزيد بن إبراهيم عن الحسن عن عمر قال: للعمة الثلثان وللخاله الثلث، ثنا عبد الوهاب الثقفي عن يونس عن الحسن أن عمر ورث العمة الثلثين والخاله الثلث، ثنا ابن إدريس عن الأعمش عن إبراهيم قال: كان عمر وعبد الله يورثان الخالة والعمة إذا لم يكن غيرهما؛ وفيه أيضا: عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم ابن أبي المخارق أن زياد بن جارية أخبر عبد الملك بن مروان أن أمراء الشام كتبوا إلى عمر فذكر أشياء، منها أنهم بينهم يرمون مرة صبي فقتله أحدهم وليس له وارث ولا ذو قرابة إلا الخال فكتب عمر: أن ديت له خاله، أما الخال والد؛ وترك مواليه الذين اعتقوه؛ فهذه وجوه كثيرة عن عمر يشد بعضها بعضها أنه ورث ذوى الأرحام، و قد قدمنا ما في رواية المدنيين من الجهالة و الانقطاع؛ و في المصنف أيضا: عن الثوري أخبرني منصور عن حصين عن إبراهيم قال: كان عمر و ابن مسعود يورثان ذوى الأرحام دون الموالى؛ قلت: فعلى بن أبي طالب قال: كان أشدهم في ذلك؛ وقال الطحاوى: لا اختلاف عن علي و ابن مسعود رضى الله عنهما في توريث ذوى الأرحام؛ و في المصنف: عن ابن جريج قال لي عبد الكريم عن عمر و علي و ابن مسعود و مسروق و النخعي و الشعبي أن الرجل إذا مات وترك مواليه الذين اعتقوه ولم يدع ذا رحم الأعمة أو خالة دفعوا ميراثه إليها ولم يورثوا مواليه معها، و أنهم لا يورثون مواليه مع ذى رحم - انتهى - و مثله في عقود الجواهر فراجع.

(١) كذا في الأصول، و هو خطأ، و الصواب «أتى زياد» من غير زيادة، لفظ «أبا» كما عرفت من آثار الطحاوى و السنن و الجواهر النقي و عقود الجواهر وغيرها.

(٢) كذا في الأصول، و في آثار الطحاوى «مات وترك».

(٣) و في آثار الطحاوى «خالة» و مآل المسألتين واحد - ف.

(٤) وفي آثار الطحاوى وغيره «للخال».

الثلاث- نضيف أخته<sup>١</sup>، وجعل للعم الثلثين نضيف أخيه<sup>٢</sup> لأمه<sup>٣</sup>.  
يعقوب بن إبراهيم<sup>٤</sup> عن المغيرة<sup>٥</sup> عن إبراهيم النخعي عن مسروق عن  
رجل مات وترك عمه وخالة قال: للعمه نصيب الأب، وللخالة نصيب الأم.  
أبو عامر<sup>٦</sup> عمر بن بشير<sup>٧</sup> عن الشعبي أنه سئل عن امرأة أو رجل

(١) وفي آثار الطحاوي «نصيب اختها».

(٢) كذا في الأصول، تأمل فيه.

(٣) و روى الطحاوي من طريق يزيد بن هارون عن داود بن أبي هند عن الشعبي  
قال: أتى زياد في رجل مات وترك عمته وخالته فقال: هل تدرون كيف قضى عمر فيها؟  
قالوا: لا، فقال: والله لا في لأعلم الناس بقضاء عمر فيها جعل العمه بمنزلة الأخ والخالة  
بمنزلة الأخت فأعطى العمه الثلثين والخالة الثلث - اه ج ٢ ص ٤٣١ - ف.

(٤) هو الامام ابو يوسف رحمه الله تعالى.

(٥) هو ابن مقسم الضبي، تقدمت ترجمته.

(٦) قوله «أبو عامر» كذا في الأصول تصحيف، والفتاوى «أبو هاني» وفي الجرح  
والتعديل لابن أبي حاتم ج ٣ ق ١ ص ١٠٠: عمر بن بشير الحمداني أبو هاني. روى  
عن الشعبي وروى عنه وكيع وأبو نعيم وعبد الله بن رجاء، سمعت أبي يقول ذلك  
نا عبد الرحمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب الى، قال قال أبي: عمر بن بشير  
صالح الحديث، روى عنه ابن أبي زائدة وكيع وأبو النضر هاشم بن القاسم،  
نا عبد الرحمن قال: قرئ على عباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين قال: عمر بن  
بشير أبو هاني ضعيف، نا عبد الرحمن قال: سألت أبي عن عمر بن بشير؟ فقال: ليس  
بقوى يكتب حديثه وجابر الجعفي أحب الى منه - اه. وذكره البخاري في تاريخه  
الكبير ولم يذكر فيه جرحاً فقال: عمر بن بشير الحمداني الكوفي سمع الشعبي، سمع منه  
وكيع وأبو نعيم - اه ج ٣ ق ٢ ص ١٤٤. وذكره في كتاب الكنى للدولابي فقال:  
وفيا كتب إلينا علي بن محمد القاضي قال: حدثنا خلف بن تميم عن عمر بن بشير أبي هاني

توفى وترك خاله وعمته وليس لها وارث ولا ذو رحم محرم غير العمه ، قال عامر : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ينزل الحال بمنزلة الأم ، و العمه بمنزلة أخيها ؛ و قال عامر : قال عبد الله بن مسعود : من مات وليس له وارث إلا ذو رحم محرم فإن ذا رحمه أحق بما ترك ، وما لم يكن ذو رحم

= قال حدثني ابى بشير بن قيس انه سأل عامرا : هل يصلح ان أشتري حجاما يصلح لى كسبه ؟ فقال عامر : لا يصلح كسبه ذلك ، ابتغ غيره ؛ و قال : حدثني عبد الله بن احمد قال سمعت ابى يقول : ابو هانئ الذى حدثنا عنه ابن ابى زائدة و حدثنا عنه ابو النضر و وكيع اسمه عمر بن بشير - اه ج ٢ ص ١٤٩ قلت : علم منه انه يحدث عن الشعبي بواسطة ابيه و بغير واسطة ، و هو مختلف فيه ، وثقه احمد ، و ضعفه ابن معين و ابو حاتم - ف . (٧) فى ميزان الاعتدال : عمر بن بشير ابو هانئ عن الشعبي عن عدى بن حاتم حديث « لا تسافر المرأة فوق ثلاث » قال احمد : صالح الحديث ، و قال يحيى بن معين : ضعيف - اه . زاد الحافظ فى اللسان : و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال : روى عنه وكيع و ابو نعيم ، و قال ابو حاتم الرازى : ليس بقوى ، يكتب حديثه ، جابر الجعفى احب الى منه ، و قال ابن عمار : ضعيف ، و ذكره العقيلي و ابن شاهين فى الضعفاء - انتهى . و فى جامع المسانيد : ابو حنيفة عن عمر بن بشير الكوفي الهمداني عن الشعبي انه قال بألمال ، اخرجيه الحافظ طاحه بن محمد فى مسنده عن أبى العباس احمد بن عقدة عن اسمعيل بن حماد عن ابيه عن الامام ابى حنيفة ، قال الحافظ : و رواه حماد عن عمر عن الشعبي أيضا - انتهى . ولم اجد فى باب المشايخ .

(١) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « ذى رحم » .

(٢) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « ذا رحم » .

(٣) كلمة « ما » بمعنى ما دام .

فقاله وصية<sup>١</sup> حيث شاء جعله ، و إن لم يوص ورثه المسلمون<sup>٢</sup> . وهذا ما سئل عنها على بن أبي طالب رضى الله عنه و عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنهما قالوا جميعا فى رجل ترك عمته و خالته و لا وارث له غيرهما : للخالة الثلث و للعمّة الثلثان<sup>٣</sup> .

و قال أهل المدينة : الأمر عندنا بيلادنا أن ابن الأخ للام<sup>٤</sup> و الجدة أبا الأم و العمم أخا الأب لأم<sup>٥</sup> و الخال و الجدة أم أب الأم و بنت الأخ للأب [ و الأم ] و العمّة و الخالة لا يرثون<sup>٦</sup> بأرحامهم شيئا . قال محمد : و قد رويتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أنه أعطى أبا لبابة بن عبد المنذر ميراث ثابت بن الدحداح<sup>٧</sup> و كان ابن أخته ،

- (١) كذا فى الأصول ، و المقصود به انه حينئذ يوصى بماله حيث شاء .
- (٢) كذا فى نسخة نورعثمانية . و فى الأصل و الهندية « المسلمين » بالنصب تصحيف ، و الصواب « المسلمون » لأنه فاعل و رث .
- (٣) فى الأصول « الثلثين » و هو كما ترى مصحف .
- (٤) فى الأصول « من الأخ » و هو خطأ مخالف لما فى موطأ مالك ، و نص عبارة الموطأ قد سبق نقلها برمتها فارجع إليها .
- (٥) كذا فى الأصل ، و فى الهندية « لأب » و هو خطأ ، و الصواب « لأم » أو « للام » كما فى الموطأ .

- (٦) كذا فى الأصول ، و فى الموطأ « لا يرثون » و هو الأصح الأصوب .
- (٧) و هو مطابق لما فى السنن الكبرى ، و فى موطأ محمد و آثار الطحاوى و تجريد اسماء الصحابة و السنن الكبرى « ابن الدحداح » . قال الامام محمد فى الموطأ فى باب ميراث العمّة : اخبرنا مالك اخبرنا محمد بن ابى بكر بن عمرو بن حزم أنه كان يسمع =

فكيف تركتم ذلك إلى غيره ١؟ لكننا نورث هؤلاء الذين ذكرتم جميعاً بقراباتهم إذا لم يكن أحد منهم أقرب ؛ وإن مات الرجل و لم يكن له عصبه و لا عقب و لا ولاء و لم يكن له قرابة بمن له سهم و بمن لا سهم له و لم يوال أحداً و لم يكن له عصبه فجعل ميراثه لرجل من المسلمين فأوصى بماله كله جاز ذلك، للوصى له .

قيس بن الربيع<sup>١</sup> عن أبي حصين عن الشعبي عن مسروق و عمرو بن شرحبيل عن عبد الله مسعود رضى الله عنه قال : إذا مات الرجل و لم يدع عصبه و لا ولاء فليضع ماله حيث شاء<sup>٢</sup> .

= إياه كثيراً يقول : كان عمر بن الخطاب يقول : عجبا للعمة تورث و لا ترث ! قال محمد : إنما يعنى عمر هذا فيما نرى أنها تورث ، لأن ابن الأخ ذو سهم ، و لا ترث لأنها ليست بذات سهم ، و نحن نروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه و على بن أبى طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهما أنهم قالوا فى العمة و الخالة إذا لم يكن ذو سهم و لا عصبه : فللخالة الثلث و للعمة الثلثان ، و حديث يرويه أهل المدينة لا يستطيعون رده أن ثابت بن الدحداح مات و لا وارث له فأعطى رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا لبابة بن عبد المنذر و كان ابن اخته ميراثه ؛ و كان ابن شهاب يورث العمة و الخالة و ذوى القربات بقرابتهم ، و كان من أئمة أهل المدينة و أعلمهم بالرواية - انتهى .

(١) و فى المندبة « أخبرنا قيس بن الربيع » و لم يذكر لفظ « أخبرنا » فى الأصل هنا و لا فى أول كل سند فى هذه الأبواب إلى آخر الكتاب - ف .

(٢) راجع التعليق الممجد فى هذا المقام . قال الامام محمد فى كتاب الآثار : أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا الهيثم عن عامر الشعبي عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنه =

أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : إنكم يا معشر اليمين<sup>١</sup>   
 = قال : يا معشر همدان انه يموت الرجل منكم ولا يترك وارثا فليضع ماله حيث احب ،   
 قال محمد : و به نأخذ اذا لم يدع وارثا فأوصى بماله كله جاز ذلك ، و هو قول ابي حنيفة - انتهى .

(١) قال الامام الطحاوى : كما قد روى عن عبد الله بن مسعود فانه حدثنا محمد بن عمرو بن يونس قال ثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش عن الشعبي عن عمرو بن شرحبيل قال قال عبد الله بن مسعود : انه ليس من حى من العرب اخرى ان يموت الرجل منهم ولا يعرف له وارث منكم معشر همدان ! فاذا كان كذلك فليضع ماله حيث احب ؛ قال الأعمش : فذكرت ذلك لابراهيم فقال : حدثني همام بن الحارث عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله - مثله ، حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن ابن زياد قال ثنا شعبة عن سلسة بن كهيل عن ابي عمرو الشيباني عن ابن مسعود - مثله ، حدثنا عبد الرحمن قال ثنا شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن عمرو بن شرحبيل عن عبد الله - مثله ، حدثنا سليمان قال ثنا عبد الرحمن قال ثنا شعبة عن سلسة بن كهيل قال سمعت ابا عمرو الشيباني يحدث عن ابن مسعود قال : السائبة يضع ماله حيث احب ، حدثنا ابن مرزوق قال ثنا بشر و ابو الوليد قالالا ثنا شعبة عن الحكم عن ابراهيم عن عمرو ابن شرحبيل عن عبد الله - مثله ، حدثنا علي بن شيمية قال ثنا يزيد بن هارون قال انا شعبة عن سلسة بن كهيل عن ابي عمرو الشيباني عن عبد الله - مثله ، انتهى . و فى ا- كام القرآن للجصاص الرازى ج ٢ ص ٩٩ : ليس من حى من العرب اخرى ان يموت الرجل منهم ولا يعرف له وارث منكم معشر همدان ! فاذا كان ذلك فليضع ماله حيث احب - اه .



من أحمذر الناس أن يموت الرجل منكم ولا يضع<sup>١</sup> عصبه ، فان كان ذلك يضع

(١) كذا في الأصول ، و العبارة محذلة المبني ، و الصواب عندى « و لا يدع عصبه فان كان ذلك يضع ماله حيث شاء » . و في ج ٢ ص ٣٤١ من جامع المسانيد : ابو حنيفة عن الهيثم عن عامر الشعبي عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه قال : يا معشر همدان ! إنه يموت الرجل منكم و لا يترك وارثا فليضع ماله حيث شاء ، اخرجه الامام محمد بن الحسن في الآثار فرواه عن الامام ابى حنيفة ثم قال محمد : و به نأخذ ، اذا لم يدع وارثا فأوصى بماله كله جاز ، و هو قول ابى حنيفة رضى الله عنه . انتهى . فان قال قائل : ان حديث ابن عباس ان رجلا مات على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يترك قرابة الا عبدا هو اعتقه فأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم ميراثه ، فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قد ورث المولى الأسفل من المولى الأعلى وانتم لا تقولون به فدل الحديث على تورث من ليس بعصبه ولا (ذى) رحم فلا يثبت تورث ذوى الأرحام فقط ؟ قال الطحاوى : قيل له : ليس في هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « المولى الأسفل يرث المولى الأعلى ، وانما فيه انه دفع ميراثه و هو تركته إليه ، وليس كما روى عنه في الحال انه قال « هو وارث من لا وارث له ، فالحديث يحتمل وجوها ، منها انه دفعه إليه لأنه ورثه اياه بمال الميت إليه من الولاء ، و يحتمل ان يكون مولاه ذا رحم له فدفعه إليه ماله بالرحم و ورثه به لا بالولاء ، ألا تراه يقول في الحديث « ولم يترك قرابة الا عبدا اعتقه هو ، فأخبر ان العبد كان له قرابة فورثه بالقرابة ، و يحتمل ان يكون دفع إليه ميراثه لأن الميت امر بذلك فوضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله حيث امر به فيه كما دلت عليه الآثار المروية في ذلك ، و يحتمل ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم اطعمه المولى الأسفل لفقره و للامام ان يفعل ذلك فيما في يده من الأموال التي لا رب لها ؛ وهذا التأويل روى عن يحيى بن آدم أيضا ، فلما احتمل هذا الحديث ما ذكرنا لم يكن لاحد ان يحمل على تأويل منها الا بدليل يدل عليه من =

[ ماله ] حيث شاء .

هشيم بن بشير<sup>١</sup> قال أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن مسروق<sup>٢</sup> أنه كان يقول في الرجل إذا لم يملك<sup>٣</sup> و لم يكن لأحد عليه نعمة : إنه شاء أن يوصى بماله كله فعل .

إبراهيم بن محمد المدني<sup>٤</sup> قال حدثني داود بن الحصين<sup>٥</sup> عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده<sup>٦</sup> أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : الخال وارث من = كتاب أو سنة أو إجماع ، و يدل على ما قلنا قول يحيى بن آدم و حديث اعطوا الى أكبر خزاعة و حديث المولى الذي وقع من النخلة الذي تقدم من قبل .

(١) في الأصول « هشام بن بشير » و الصواب « هشيم بن بشير » كما في ج ١١ ص ٥٩ من تهذيب التهذيب ، وقد تقدم من قبل ، وهو من رجال الستة ، ابن القاسم بن دينار السلي ، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي ، و قيل : أنه بخارى الأصل ، روى عن أبيه و خاله القاسم بن مهران و عبد الملك بن عمير و يعلى بن عطاء و سليمان التيمي و اسمعيل بن أبي خالد و خلق كثيرين ، و عنه مالك و شعبة و الثوري و هم أكبر منه و ابنه سعيد بن هشيم و ابن المبارك و وكيع و يزيد بن هارون و خلق آخرون ، و هو ثقة ثبت حجة ، كثير الحديث ، صدوق ، حافظ ، يدلس كثيرا ، و ذكر الحفاظ ترجمته في خمس صفحات من تهذيب التهذيب .

(٢) تقدمت تراجمهم من قبل .

(٣) كذا في الأصول ، ولا معنى له ههنا ، ولم أجده في الكتب التي يدي ، فقتش من مظان العلم ، و لم أفهم معناه ، فتأمل فيه .

(٤) كذا في الأصول في كل موضع من مواضع الكتاب التي روى عنه محمد فيها ، و في تهذيب التهذيب و غيره « المدني » .

لا وارث له <sup>١</sup>.

إبراهيم بن محمد المديني قال حدثني من سمع محمد بن يحيى بن حبان <sup>٢</sup>

(١) رواه الطحاوي والبيهقي والخصاص في احكام القرآن من طرق ، واثبته الطحاوي نقضا و ابراما و اجاب عن اعتراضات المخالفين عليه ، ثم في الجوهر النقي ثم في عقود الجواهر المنيفة في ادلة الامام ابي حنيفة فراجعها .

(٢) مجهول في الصحيح ، و الطحاوي رواه من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن يحيى ابن حبان ، والبيهقي من طريق محمد بن اسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان ، ومن طريق يعقوب بن عتبة عن محمد بن يحيى بن حبان ، و قد رواه محمد بن اسحاق عن يعقوب بن عتبة عن محمد بن يحيى بن حبان كما في سنن البيهقي ، فتعين المجهول و ارتفعت الجهالة ، و محمد بن اسحاق صاحب المغازي معروف بينهم و ترجمته في التهذيب والميزان مبسوط ، و يعقوب بن عتبة من رجال ابي داود و النسائي و ابن ماجه و هو ابن المغيرة الثقفي المدني ، ثقة ، له احاديث كثيرة و رواية و علم بالسيرة و غير ذلك ، قاله ابن سعد ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، له مروية و نبل و خير مسلم ، من فقهاء اهل المدينة ، و قال ابن معين و ابو حاتم و النسائي و الدارقطني : ثقة ، مات سنة ثمان و عشرين و مائة ، راجع ترجمته من التهذيب .

(٣) ابن منقذ الانصارى المازني ، ابو عبد الله المدني الفقيه ، من رجال السنة ، تابعي ثقة كثير الحديث ، كانت له حلقة في مسجد المدينة و كان يفتي ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن معين و ابو حاتم و النسائي : ثقة ، مات بالمدينة سنة إحدى و عشرين و مائة و هو ابن اربع و سبعين سنة ، روى عن ابيه و عمه واسع ابن حبان و رافع بن خديج و انس و عباد بن تميم و يحيى بن عمارة الانصارى و الأعرج و خلق غيرهم ، و عنه الزهري و يحيى بن سعيد الانصارى و ابن عجلان و ابن اسحاق و مالك و الليث و آخرون كثيرون ، راجع التهذيب .

عن عمه واسع بن حبان<sup>١</sup> أن ثابت بن الدحداح<sup>٢</sup> مات ولم يترك وارثاً غير ابن أخته أبا لبابة بن عبد المنذر رضي الله عنه فأعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه<sup>٣</sup>.

(١) ابن منقذ بن عمرو بن مالك الأنصاري المازني المدني ، من رجال الستة ، روى عن رافع بن خديج و عبد الله بن زيد بن عاصم المازني و عبد الله بن عمر و سعد بن المنذر و قيس بن صمصمة و أبي سعيد و وهب بن حذيفة و جابر ، و عنه ابنه حبان و ابن أخيه محمد بن يحيى بن حبان ، قال أبو زرعة : مدني ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ؛ قلت : ذكره البغوي في الصحابة وقال : في صحبته مقال ، وقال العجلي : مدني تابعي ثقة ، و زعم العدوي انه شهد بيعة الرضوان .

(٢) كذا عند البيهقي ، وفي آثار الطحاوي و تجريد الأسماء « ابن الدحداح » كما تقدم .  
(٣) قال في الجوهر النقي : ثم ذكر البيهقي دفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ميراث ثابت ابن الدحداح إلى ابن أخته ، ثم ذكر ان الشافعي اجاب عنه بأنه قتل يوم أحد قبل ان ينزل الفرائض ؛ قلت : ذكر صاحب الاستيعاب عن الواقدي قال : و بعض اصحابنا الرواة للعلم يقولون : ان ابن الدحداح برئ من جراحاته ومات على فراشه من جرح اصابه ثم انتقض به مرجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الحديبية ، و يشهد لهذا القول ما رواه مسلم و ابو داود و النسائي و الترمذي عن جابر بن سمرة قال : أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بفرس معرور فركبه حين انصرف من جنازة ابن الدحداح ونحن حوله ، و قال ابن الجوزي في الكشف لمشكل الصحيحين : اختلفت الرواة في موته فقال بعضهم : قتل يوم أحد في المعركة ، و قال آخرون : بل جرح و برئ و مات على فراشه مرجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الحديبية ، وهذا اصح لهذا الحديث ، ثم ذكر البيهقي عن الشافعي قال : و انما نزلت آية الفرائض فيما ثبت اصحابنا في بنات =

إبراهيم بن محمد المديني قال أخبرنا وقر بن حنبل<sup>١</sup> عن سليمان بن يسار<sup>٢</sup>

== محمود بن مسلمة ، قلت : لم اجد في شيء مما بأيدينا من كتب الحديث والتفسير ، و اسباب النزول ان الآية المذكورة نزلت في بنات محمود بن مسلمة ، و انما المذكور فيها انها نزلت في جابر او بنتي سعد بن الربيع كما ذكره الیهقي بعد هذا ، وذكر صاحب التمهيد بسنده الى جابر بن عبد الله قال : انت امرأة من الانصار النبي صلى الله عليه وسلم بابنتي سعد بن الربيع - الحديث ، و في آخره : فنزلت ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ الآية ، قال اسحاق بن الطباع وهو احد رواة الحديث : وهذا القول ليس فيه اختلاف ؛ ثم قال الیهقي : وقد قيل : انما نزلت فيه اى في جابر آية الفرائض التي في آخر سورة النساء ، و نزلت التي في اولها في ابنتي سعد ، قلت : في الصحيحين في حديث جابر : فنزلت ﴿يوصيكم الله في أولادكم﴾ وقد ذكر الیهقي ذلك في اوائل باب من لا يرث من ذرى الارحام ، وقد تقدم ان صاحب التمهيد ذكره أيضا في حديث جابر ، وهو تصريح بنزول الآية التي في اولها في جابر - انتهى .

(١) لا ادري من هو ؟ و لم اجد في تهذيب التهذيب و تعجيل المنفعة و الميزان و اللسان و تاريخ الامام البخاري ، و العلم في اعناق العلماء امانة ، و لعله مصحف بل تحريف و غلط . هذا - و الله اعلم .

(٢) هو الهلالى ابو ايوب او ابو عبد الرحمن او ابو عبد الله المدنى ، مولى ميمونة ، و قيل : كان مكاتباً لام سلمة ، من رجال الستة ، روى عن جماعة من الصحابة : ميمونة و ام سلمة و عائشة و زيد بن ثابت و ابن عباس و ابن عمر و جابر بن عبد الله و ابى سعيد و ابى هريرة و ابى رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم - كما في التهذيب ، و عنه خلق كالزهري و مكحول و نافع مولى ابن عمر و عمرو بن دينار و عبد الله بن دينار و جماعة آخرون ، احد الفقهاء السبعة ، اهل فقه و صلاح و فضل ، أخذ

أن رجلاً جاء إلى عمر رضى الله عنه فقال: قدمت العمّة على النّبي صلى الله عليه وآله وسلم بتبغى ميراثها فأعطاها النّبي صلى الله عليه وآله وسلم جعلاً؛ فقال عمر: ما ذاك الجعل سدس أو ثمن؟ فقال: لا أدري؛ قال: لا دريت .

محمد عن أبي حنيفة رضى الله عنهما أنه قال: الجذ أبو الأب أولى بالميراث من ابن الأخ للاب والام، وأولى بولاء المولى من ابن الأخ للاب والام. وقال أهل المدينة: الجذ أبو الأب أولى بالميراث من ابن الأخ للاب والام، وابن الأخ للاب والام أولى من الجذ بولاء المولى .

= الأعيان، ثقة مأمون فاضل عابد عالم فقيه رفيع كثير الحديث، مات سنة سبع ومائة و هو ابن ٧٣ سنة، وقيل مات سنة ٩٤ أو ١٠٠ أو ١٠٣ أو ١٠٤ أو ١٠٩ أو سنة عشر ومائة؛ و كان مولده سنة ٢٤ أو سنة ٢٧ أقوال، راجع التهذيب .

(١) وهو ما يجعل للعامل على عمله، ثم سمي ما يعطى به المجاهد ليستعين به على جهاده - كما في المغرب، و التشرّيح فيه، و المراد ههنا مقداراً معيناً أعطاها إياه من غير تعيين لحصتها ارتأى على فهم الراوى، و لذا قال عمر رضى الله عنه « لا دريت، لأنه لم يعين سدساً أو ثمناً بل قال « أعطاها جعلاً، أى حصته من المال .

(٢) كذا في الأصول و هو الصحيح .

(٣) راجع لذلك موطأ مالك مع شرح الزرقاني والمدونة . قال الامام محمد في الموطأ في باب ميراث الولاء: اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ان عبد الملك بن ابى بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام اخبره ان اياه اخبره ان العاص بن هشام هلك وترك بنين له ثلاثة أبنتين لأم ورجلاً لملّة فهلك =

وقال محمد: وكيف صار ابن الآخ أولى بالولاء من الجد والجد أولى

= أحد الابنين اللذين هما لأم وترك مالا وموالى فورثه اخوه لأمه و ابيه و ورث ماله و ولاء مواليه ، ثم هلك اخوه وترك ابنه و اخاه لأميه فقال ابنه : قد احرزت ما كان ابى احرز من المال و ولاء الموالى ، و قال اخوه : ليس كله لك انما احرزت المال فأما ولاء الموالى فلا ، أرأيت لو هلك اخى اليوم ألسنت أرثه انا ؟ فاختصما الى عثمان بن عفان فقضى لأخيه بولاء الموالى ؛ قال محمد : و به نأخذ ، الولاء للآخ من الآب دون بنى الآخ من الآب والأم ، وهو قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى ؛ اخبرنا مالك اخبرنا عبد الله بن ابى بكر ان اياه اخبره انه كان جالسا عند ابان بن عثمان فاختصم إليه نفر من جهينة فى نفر من بنى الحارث بن الخزرج و كانت امرأة من جهينة عند رجل من بنى الحارث بن الخزرج يقال له ابراهيم بن كليب فأتت فورثها ابنها و زوجها و تركت مالا و موالى ، ثم مات ابنها فقال ورثته : لنا ولاء الموالى ، و قد كان ابنها احرزه ؛ و قال الجهنيون : ليس كذلك ، انما هم موالى صاحبتنا ، فاذا مات ولدها فلنا ولاؤهم و نحن نرثهم ؛ فقضى ابان بن عثمان للجهنيين بولاء الموالى . قال محمد : و بهذا أيضا نأخذ ، اذا انقرض ولدها الذكور رجع الولاء و ميراث من مات بعد ذلك من موالىها إلى عصبته ، و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا ؛ اخبرنا مالك اخبرنى مخبر عن سعيد بن المسيب انه سئل عن عبد له ولد من امرأة حرة : لمن ولاؤهم ؟ قال : ان مات ابوهم وهو عبد لم يعتق فولأؤهم لموالى امهم ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و ان اعتق ابوهم قبل ان يموت جر ولاءهم فصار ولاؤهم لموالى ايهم ، و هو قول ابى حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . وفى قصة العاص بن هشام اشكال ذكره الحافظ فى تهجيل المنفعة ، وفيه سهو ظاهر تبه عليه الزرقانى وغيره و ازال الاشكال ، نقله الفاضل السكونى فى التعليق المجدد فراجع .

بالميراث؟ أما حالهما إلا واحدا، 'لئن كان لاولى بالولاء' ولهم<sup>٢</sup> أقرب بالعصبه<sup>٣</sup> من ابن الأخ؛ ذر سهم فأعطوه<sup>٤</sup> سهمه إما ثلثا وإما سدسا، و أعطوا ما بقي ابن الأخ؛ و إن قلتم<sup>٥</sup> : إنه أحق بما بقي لأنه عصبه فهو أحق بولاء الموالى بعد تليك الناس<sup>٦</sup> في الأخ للاب و الأم مع الجد .

(١) من قوله 'لئن كان' الى قوله 'و قال ابو حنيفة' ساقط من الهندية فنبه له؛ ثم اعلم ان قوله 'لئن كان' كذا في الأصل و بعده يياض فيه، و العبارة سقطت من البين، و لذا صارت محذلة المبني و المعنى كما تراه، لعل العبارة هكذا 'لئن كان الجد اولى بالميراث من ابن الأخ لكان اولى منه أيضا بالولاء'، أو 'لئن كان الجد اولى بالميراث لكان اولى بالولاء'، تأمل حتى تصل الى المراد .

(٢) و قوله 'و لهم' كذا في الأصل، و كذا في نسخة الآستانة . و سقطت هذه العبارة من الهندية، وعندى الصواب 'و هو' بالافراد الراجع الى الجد - والله أعلم .  
(٣) كذا في الأصول، و لعل الصواب 'العصبية' بزيادة الياء التحتانية بعد الباء الموحدة مصدرا .

(٤) بعد قوله 'من ابن الأخ' يياض في الأصل، و العبارة سقطت، و لذا اختل المعنى و لم اهتد إليها .

(٥) كذا في الأصل 'ذر سهم' اول العبارة ساقط و لعله : هو (اي الجد) ذر سهم فأعطوه سهمه - تأمل .

(٦) قوله 'و ان قلتم' بالواو كذا في الأصل، و كذا في نسخة الآستانة، و لعل الصواب 'فان قلتم'؛ و قوله 'انه احق' - الى آخره - جزاء الشرط، يعنى لما كان ابن الأخ يحرز ما بقي من المال لكونه عصبه فهو احق بولاء الموالى ايضا لكونه عصبه .  
(٧) كذا في الأصل، و لم افهم معناه لكونه محرفا، و لم اهتد الى مبناه .



و قال أبو حنيفة و من قال بقوله : الجد أولى بالميراث من الأخ من<sup>١</sup> الأب و الأم ، و أحق بولاء الموالى من الأخ للاب و الأم<sup>٢</sup> لأن الجد بمنزلة الوالد . و قال عبد الله بن عباس رضى الله عنهما : الجد والد ، أى أب لك أكبر<sup>٣</sup> ؟ فان الله تعالى قال ﴿ يَنْبِئُ آدَمَ ﴾ ؛ وهو قول أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه - و الله أعلم<sup>٤</sup> .

(١) و هو صحيح ، و تستعمل كلمة « من » مكان اللام ، أى للاب و الأم .

(٢) كذا فى الأصل ، و فى نسخة الآستانة « من الأب و الأم » - ف .

(٣) قد سبق تخريجه من صحيح البخارى و سنن البيهقي و عمدة القارى و فتح البارى و المحلى فتذكره ، و قد وقع فى الأصول الاختصار أو السقوط و لذا نشأ الخلل فى العبارة . و فى ج ٦ ص ٢٤٦ من السنن الكبرى : عن عبد الله بن خالد عن عبد الرحمن ابن معقل قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : كيف تقول فى الجد ؟ قال : انه لا جد أى أب لك أكبر ؟ فسكت الرجل فلم يجبه و كأنه عي عن جوابه ، فقلت انا : آدم ، قال : أفلا تسمع الى قول الله « يا بنى آدم » - اه . و هو مروى من طرق بزيادة و نقصان كما سبق من كتب الحديث ، و كذا قول أبي بكر رضى الله عنه مروى من حديث عثمان و أبي سعيد الخدرى و غيرهما - كما عرفت .

(٤) الى هنا تم الأصل ، فالحمد لله على ذلك . و لقد استراح القلم ليلة الجمعة السابع والعشرين من شهر جمادى الثانية سنة ثلاث و ثمانين بعد الألف و ثلاثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف تحية و سلاما . اللهم اجعل هذا التعليق مع الأصل مفيدا للطلاب ، و مقبولا بينهم . و ذرية لنجنى يوم لا ينفع مال و لا بنون ، و خالصا لوجهك الكريم برحمتك يا أرحم الراحمين ؛ و صلى الله تعالى على خير خلقه سيدنا محمد و آله و صحبه و أتباعه أجمعين .

=

= كنت شرعت فيه حين كنت مقيما في بلدة «سورت» من مضافات بندر «بومبائي» على منصب الافتاء، لكن وقعت موانع وعوائق عن إتمامه متين حتى فرغت منه حين كنت مقيما على منصب الافتاء من دار العلوم الواقعة بديوبند. وفي اصول الكتاب أغلاط وتحريفات و تصحيفات وسقطا كثيرة، ولذا لم أهتمد إلى حل بعض مواضعها فالمرجو من إخواني وخلائي أن يصلحوا ما وقع فيه الخلل مني: و العذر عند كرام الناس مقبول

و الله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

و أنا أحقر طلبية الزمن المدعو بالمهدي حسن القادري الشاهجهانپوری -  
كان الله له، مفتي دار العلوم ديو بند.



## كتاب الديات<sup>١</sup> و القصاص

### باب الديات وما يجب على أهل الورق و الذهب و المواشي

قال محمد بن الحسن: أخبرنا أبو حنيفة رضى الله عنه في الدية على أهل

(١) الديات جمع دية بالكسر كعدة، أصلها ودية كعدة، يقال: ودى القتال المقتول - إذا أعطى ديته؛ و هى فى الشرع اسم للال الذى يجب ضمانا بدل النفس أو الطرف منها، سمي به لأنه يودى عادة، و قلنا يجرى العفو فيه لحرممة الآدمي، والارش اسم للواجب فيما دون النفس، وقد يطلق على بدل النفس و حكرمة العدل - قهستانى، و القيمة اسم لما يقام مقام الفائت فعنى قيامه مقام الفائت قصور لعدم المائلة بينهما، فلذلك لا يسمى قيمة، و ضمان المال يسمى قيمة ولا يسمى دية - كذا فى الدر المختار و رد المختار و شرح صحيح البخارى للعينى وغيرهما. قال الامام محمد فى كتاب الديات من الموطأ: أخبرنا مالك أخبرنا عبد الله بن أبى بكر أن أباه أخبره عن الكتاب الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتبه لعمر بن حزم فى العقول فكتب: «ان فى النفس مائة من الابل، و فى الأنف اذا اوعيت جذعا مائة من الابل، و فى الجائفة ثلث النفس، و فى الأمومة مثلها، و فى العين خمسين، و فى اليد خمسين، و فى الرجل خمسين، و فى كل اصبع مما هنالك عشر من الابل، و فى السن خمس من الابل، و فى الموضحة خمس من الابل»؛ قال محمد: و بهذا كله نأخذ، و هو قول أبى حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى. قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك فى ارسال هذا الحديث، و روى مسندا من وجه صالح، و روى معمر عن عبد الله بن أبى بكر عن ابيه عن جده، و رواه الزهرى عن أبى بكر عن ابيه عن جده عمرو بن حزم، =

كتاب الحجّة الديات ما يجب على أهل التقدين والمواشى وغيرها ج - ؛

= كذا في التعليق الممجد . وقال الامام محمد في كتاب الآثار باب الديات وما يجب على اهل الورق و المواشى : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن الهيثم عن عامر الشعبي عن عبيدة السلماني عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : على اهل الورق عشرة آلاف درهم ، وعلى اهل الذهب ألف دينار ، وعلى اهل البقرة مائتا بقرة ، وعلى اهل الابل مائة من الابل ، وعلى اهل الغنم ألفا شاة ، وعلى اهل الحبل مائتا حلة ؛ قال محمد : وبهذا كله تأخذ ، وكان ابو حنيفة يأخذ من ذلك بالابل والدرهم والدنانير - انتهى . (٢) قلت : هذا الكتاب ذكره الامام الشافعي في الأم فالتقطناه منه ، وهو من النصف الثاني المفقود من الكتاب - ف . اعلم ان القتل الواقع ابتداء بغير حق الذي يتعلق به القصاص والدية والكفارة على خمسة اقسام : عمد ، وشبهه ، و خطأ ، وما جرى مجراه ، و قتل بسبب ؛ و بيان الحصر أن القتل لا يخلو اما ان يكون بمباشرة او لا ، فان لم يكن بمباشرة فهو القتل بسبب ، و ان كان بمباشرة فاما ان كان عمدا او خطأ ، فاما ان كان بسلاح وما شابهه في تفريق الأجزاء او بغير ذلك فالأول عمد ، والثاني شبه العمد ، و ان كان خطأ فاما ان كان في حالة اليقظة او في حالة النوم ، فالأول الخطأ ، و الثاني جارى مجرى الخطأ ؛ و العمد ان يعتمد الضرب بما يفرق الأجزاء كالسيف والليطة و النار و كالمحدد من الخشب و الحجر ، و حكمه الاثم و العقود ، و لا كفارة في العمد ؛ و شبه العمد ان يعتمد الضرب بما ليس بسلاح ، و لا يجرى مجرى السلاح في تفريق الأجزاء عند الامام ، و قالوا : هو ان يعتمد الضرب بآلة لا يقتل مثلها غالبا كالعصا و السوط و الحجر الصغير ، و موجب له الاثم و الكفارة والدية المخلطة على العاقلة ؛ و الخطأ ان يرمى شخصا يظنه صيدا او حريبا فاذا هو مسلم ، او يرمى غرضيا فيصيب آدميا ، و موجب له الكفارة و الدية على العاقلة ، و لا اثم فيه ؛ و ما يجرى مجرى الخطأ : النائم ينقلب على انسان فيقتله فهو كالخطأ ؛ و القتل بسبب موجب له الدية على العاقلة لا غير - كذا في عقود الجواهر . =

كتاب الحجّة الديّات ما يجب على أهل النّقدن والمواشى وغيرها ج - ٤

الذهب ألف دينار ، و على أهل الورق عشرة آلاف درهم وزن سبعة ١ .

= (٣) كالبقر والغنم وغيرهما ، قال فى الدر المختار : و قالوا : منها ( اى من الثلاثة الماضية وهى الابل والدنانير والدرهم ) و من البقر مائتا بقرة ، و من الغنم ألفا شاة ، و من الحلل مائتا حلة ، كل حلة ثوبان : ازار ورداء ، هو المختار - اه . فتجوز عندهما من ستة انواع و عند الامام من الثلاثة الاولى فقط ؛ قال فى الدر المنقى : و يؤخذ البقر من اهل البقر والحلل من اهلها ، و كذا الغنم ؛ و قيمة كل بقرة او حلة خمسون درهما ، و قيمة كل شاه خمسة دراهم - كما فى الشّرنبلاية عن البرهان ، و زاد القهستانى : و الشياه ثانيا كالأخضية ، و عن الامام كقولهما ، و ثمرة الخلاف انه لو صالح على اكثر من مائتى بقرة لم يحز عندهما ، و جاز عنده لانه صالح على ما ليس من جنس السدية ؛ و الصحيح ما ذهب إليه الامام - كما فى المضمرات ، و افاد ان كل الانواع اصول و عليه اصحابنا ، و ان التعيين بالرضا او القضاء ، و عليه عمل القضاة ، و قيل : للقاتل ، ذكره القهستانى - اه ، و تمامه فى المنح ؛ و فى الحلة فى ديارنا قبض و سراويل - نهاية ، كذا فى رد المختار .

(١) يعنى عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل ، و « المئقال » لغة ما يوزن به قليلا كان او كثيرا ، و عرفا هو الدينار - كما فى الزيلعى وغيره ؛ قال فى الفتح : و الظاهر ان المئقال اسم للقدار المقدّر به ، و الدينار اسم للقدّر به بقيد ذهبيته - اه ؛ و حاصله ان الدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالمئقال ، فاتحادهما من حيث الوزن ، و الدرهم اربعة عشر قيراطا فتكون المائتان ألقى قيراط و ثمانمائة قيراط ؛ اعلم ان الدرهم كانت فى عهد عمر رضى الله عنه مختلفة فنّها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل ، و عشرة على ستة مثاقيل ، و عشرة على خمسة مثاقيل ، فأخذ عمر رضى الله عنه من كل نوع ثلثا كي لا تظهر الخصومة فى الأخذ و العطاء ، فثلث عشرة ثلاثة و ثلث ، و ثلث ستة اثنان ، و ثلث الخمسة درهم و ثلثان ، فالجموع سبعة ؛ و ان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى =

كتاب الحجة الديات ما يجب على أهل النقيدين و المواشى و غيرها ج-٤

وقال أهل المدينة : على أهل الذهب ألف دينار ، و على أهل الورق<sup>١</sup> اثنا عشر ألف درهم<sup>٢</sup>.

و قال محمد بن الحسن : بلغنا<sup>٣</sup> عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

= و عشرين ثلث المجموع سبعة ، و لذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة ، و هذا يجرى فى كل شىء حتى فى الزكات و نصاب السرقة و المهر و تقدير الديات - ط عن المنح ؛ لكن قوله تبعاً للدرر « و ثلث الخمسة درهم و ثلثان » صوابه « مثقال و ثلثان » - قاله العلامة السيد ابن العابدين فى رد المحتار .

(١) الورق بكسر الراء المضروب من الفضة ، و كذا الرقة ، و جمعها رقون ؛ و منه الحديث « وفى الرقة ربع العشر » و عرجة رضى الله عنه اتخذ انفاً من ورق - اهـ مغرب .  
(٢) راجع لذلك موطأ مالك و شرح الزرقانى والمدونة و كتاب الأم للشافعى و كلام الامام محمد بعده .

(٣) هذا البلاغ اسنده بعده ، قال ابو بكر الجصاص فى باب الدية من غير الابل من احكام القرآن بعد ذكر المذاهب : و روى عن ابن ابي ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني - عن عمر انه جعل الدية على اهل الذهب ألف دينار ، و على اهل الورق عشرة آلاف درهم ، و على اهل البقر مائتي بقرة ، و على اهل الشاة ألبى شاة ، و على اهل الحلال مائتي حلة ، و على اهل الابل مائة من الابل ؛ قال ابو بكر : الدية قيمة النفس ، و قد اتفق الجميع على ان لها مقداراً معلوماً لا يزداد عليه ولا ينقص منه ، و انها غير موكولة الى اجتهاد الرأى ، كقيم المتلفات و مهوور المثل و نحوهما ؛ و قد اتفق الجميع على اثبات عشرة آلاف ، و اختلفوا فيما زاد فلم يحز اثباته الا بتوقيف ، و قد روى هشيم عن يونس عن الحسن ان عمر بن الخطاب قوم الابل فى الدية مائة من الابل ، قوم كل بعير بمائة و عشرين درهما اثني عشر ألف درهم ، و قد روى عنه فى الدية =

كتاب الحجّة الديات ما يجب على أهل التقدين و المواشي وغيرها ج - ٤

أنه فرض على أهل الذهب ألف دينار في الدية، وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم؛ حدثنا بذلك أبو حنيفة رضى الله عنه عن الهيثم<sup>١</sup> عن

== عشرة آلاف؛ و جائز أن يكون من روى اثني عشر ألفا على أنها وزن ستة فتكون عشرة آلاف وزن سبعة، وذكر الحسن في هذا الحديث أنه جعل الدية من الورق قيمة الأبل لا أنه أصل في الدية؛ وفي غير هذا الحديث أنه جعل السدية من الورق، و روى عكرمة عن أبي هريرة في الدية عشرة آلاف درهم، فإن احتج محتج بما روى محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الدية اثنا عشر ألفا» و بما روى ابن أبي نجیح عن أبيه أن عمر قضى في الدية باثني عشر ألفا، و روى نافع بن جبير عن ابن عباس مثله، والشعبي عن الحارث عن علي مثله<sup>١</sup> قيل له: أما حديث عكرمة فإنه يرويه ابن عيينة وغيره عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر فيه ابن عباس، ويقال: أن محمد بن مسلم غلط في وصله، على أنه لو ثبت جميع ذلك احتمل أن يريد بها اثني عشر ألف درهم وزن ستة، وإذا احتمل ذلك لم يحز اثبات الزيادة بالاحتمال ويثبت عشرة آلاف درهم بالاتفاق، وأيضا قد انفق الجميع على أنها من الذهب ألف دينار، وقد جعل في الشرع كل عشرة دراهم قيمة لدينار؛ ألا ترى أن الزكاة في عشرين مثقالا وفي مائتي درهم لمعملت مائتا درهم نصا بازااء العشرين دينارا<sup>١</sup> كذلك ينبغي أن يجعل بازااء كل دينار من الدية عشرة دراهم، وإنما لم يجعل أبو حنيفة الدية من غير الأصناف الثلاثة من قبل أن الدية لما كانت قيمة النفس كان القياس أن لا تكون إلا من الدراهم و الدنانير، كقيم سائر الممتلكات، إلا أنه لما جعل النبي صلى الله عليه وسلم قيمتها من الأبل اتبع الأثر فيها ولم يوجبها من غيرها - انتهى .

(١) هو الهيثم بن حبيب أبي الهيثم الصيرفي الكوفي، أخو عبد الخالق بن حبيب، روى ==

كتاب الحجّة الديات ما يجب على أهل النّقيدين و المواشي و غيرها ج - ٤

الشعبي<sup>١</sup> عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وزاد: وعلى أهل البقر مائتا بقرة<sup>٢</sup>،  
وعلى أهل الغنم ألفي شاة<sup>٣</sup>.

عن عكرمة وعون بن أبي جحيفة وعاصم بن ضمرة وحامد بن أبي سليمان ومحارب  
دثار والحكم بن عتيبة، وعنه أبو حنيفة وزيد بن أبي أنيسة والمسعودي وشعبة وحفص بن  
أبي داود وأبو عوانة وقال قال لي شعبة: ألزم المهيم الصيرفي، وقال الأثرم: أثني  
عليه أحمد وقال: ما أحسن أحاديثه وأسد استقامتها! ليس كما يروي عنه أصحاب  
الرأي، وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: المهيم بن حبيب الصراف ثقة، وقال  
أبو زرعة وأبو حاتم: ثقة في الحديث صدوق، وذكره ابن حبان في الثقات - اه  
تهذيب التهذيب .

(١) ظاهره الإرسال بل حسب زعم ابن حزم «الانقطاع»، و أنت تعلم أن الشعبي  
يروي عن عبيدة السلماني، كما في الآثار و سنن البيهقي و المحلى و عقود الجواهر، فإن  
الانقطاع و الإرسال، و المرسل و المنقطع إذا ثبت بسند صحيح حجة على رغم انف  
ابن حزم عند متقدمي المحدثين و فقهاءهم إلى ما تئين من الهجرة حتى أن الإمام  
الشافعي رحمه الله تعالى أيضا قاتل بحجة المرسل بشروط ذكرت في الرسالة و كتاب الأم  
و رسالة أبي داود إلى أهل مكة و غيرها من كتب الحديث و أصوله . و عبيدة  
السلماني من رجال الستة، كوفي تابعي ثقة، جاهل، أسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم  
بستين ولم يلقه، من فقهاء أصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما . يوازي القاضي  
شريحاً في الفضائل و العلم و الفقه، و هو يروي عن عمر رضي الله عنه .

(٢) كذا في الأصل بالرفع، و العواب عندى «ماتى بقرة» بالنصب على المفعولية .

(٣) في الأصل «ألف شاة» و الصحيح «ألفي شاة» بالتثنية، كما في كتب أخرى  
من الحديث .



كتاب الحجة الدييات - ما يجب على أهل التقدين والمواشى وغيرها ج - ٤

أخبرنا سفيان الثورى قال أخبرنى محمد بن عبد الرحمن<sup>١</sup> عن الشعبي قال: على أهل الورق عشرة آلاف درهم، وعلى أهل الذهب ألف دينار. وقال أهل المدينة: إن عمر بن الخطاب رضى الله عنه فرض على

(١) هو محمد بن عبد الرحمن ابن ابى ليلى الأنصارى، ابو عبد الرحمن الكوفى الفقيه، قاضى الكوفة، من رجال الأربعة، تكلموا فيه واكثرهم قالوا: انه سيء الحفظ، قال ابو حاتم: محله الصدق، كان سيء الحفظ شغل بالقضاء فساء حفظه، لا يهتم بشيء من الكذب، إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به، له ذكر فى الأحكام من صحيح البخارى، قال: اول من سأل على كتاب القاضى البيهق بن ابى ليلى و سوار، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة عدل، فى حديثه بعض المبال، لى الحديث عنهم؛ وقال العجلي: كان فقيها صاحب سنة صدوقا جاز الحديث، وكان عالما بالقرآن، وكان من احسب الناس، وكان جميلا نبيلا، والبسط فى كتب القوم. وفى الجوهر النقى: قال البيهقى: الرواية فيه عن عمر منقطعة، قلت: روى وكيع عن ابن ابى ليلى عن الشعبي عن عبيدة السلماني قال: وضع عمر بن الخطاب على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق عشرة آلاف درهم؛ وفى المحلى: روىنا من طريق حماد ابن سلمة عن حميد قال: كتب عمر بن عبد العزيز فى الدية عشرة آلاف درهم، وقال ابن المنذر: وهو قول ابى حنيفة واصحابه والثورى و ابى ثور؛ وفى التجريد للقدورى: لا بخلاف فى ان الدية ألف دينار و كل دينار عشرة دراهم، ولهذا جعل نصاب الذهب عشرين دينارا و نصاب الورق مائتى درهم - انتهى - فطار ما قال ابن حزم «ابن ابى ليلى وسائر ما روى فى ذلك عن عمر منقطع او ضعيف - الخ» فانك قد عرفت ان السند متصل ليس فيه الانقطاع كما تفوه ابن حزم، فهو راجع من حديث حجاج ابن ارطاة لأنه منقطع، وحديث وكيع عن ابن ابى ليلى متصل السند، وابن ابى ليلى ثقة صدوق جاز الحديث فقيه.

كتاب الحجّة الديّات - ما يجب على أهل التقدين والمواشي وغيرها ج - ٤

أهل الورق اثني عشر ألف درهم .

وقال محمد بن الحسن : كلا الفريقين روى عن عمر ، و انظر أى الروايتين أقرب إلى ما قال المسلمون فى غير هذا فهو الحق ، أجمع المسلمون جميعا لا اختلاف بينهم فى القولين كافة أهل الحجاز وأهل العراق [على] أن ليس فى أقل من عشرين ديناراً من الذهب صدقة ، و ليس فى أقل من مائتى درهم من الورق صدقة ، فجعلوا لكل دينار عشرة دراهم ففرضوا الزكاة على هذا ، فهذا لا اختلاف فيه بينهم ؛ فإذا فرضوا هذا فى الصدقة فكيف ينبغى لهم أن يفرضوا الدية ؟ أ كل دينار بعشرة دراهم أو يفرضوا كل دينار باثني عشر درهماً ؟ إنما ينبغى أن يفرضوا الدية بما يفرضون عليه الزكاة ، وقد جاء عن على بن أبى طالب رضى الله عنه و عبد الله بن مسعود رضى الله عنه أنهما قالوا : لا تقطع اليد إلا فى دينار أو عشرة دراهم ؛ فجعلوا الدينار بمنزلة العشرة

(١) اما اثر على فقد اخرجه عبد الرزاق فى مصنفه على ما فى عقود الجواهر عن الحسن ابن عماره عن الحكم بن عتيبة عن يحيى بن الجزار عن على رضى الله عنه قال : لا يقطع الكف فى اقل من دينار او عشرة دراهم - اهـ . و اما حديث ابن مسعود رضى الله عنه فقد رواه الامام ابو حنيفة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودى عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابيه عن عبد الله بن مسعود قال : « كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى عشرة دراهم » ، كذا رواه الحارثى من طريق ابى مقاتل و نصر الصغاني عنه ، و رواه من طريق خلف بن ياسين عنه بلفظ « اما كان القطع فى عشرة دراهم » ؛ و رواه ابن خسرو من طريق محمد بن الحسن عنه بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقطع اليد فى اقل من عشرة دراهم » ؛ وتابعه وكيع والثورى وابن المبارك وغيرهم ، و المسعودى ثقة روى له اصحاب السنن =

كتاب الحجّة الديّات - ما يجب على أهل النّقدين والمواشي وغيرها ج - ٤

الدرهم، فعلى هذا الأخرى ما فرضوا فى مثل هذا، فإن زاد سعر أو نقص لم ينظر فى ذلك؛ ألا ترى لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير وجب فى ذلك الزكاة<sup>١</sup>، وُجعل فى كل صنف منهما<sup>٢</sup> زكاة، وجعل دينار

== الأربعة واستشهد به البخارى، والذى فى سؤالات الحاكم واجوبتها للبنداديين انه اختلط ولكن ذكر احمد بن حنبل ان سماع وكيع منه قديم وان من سمع منه بالكوفة والبصرة فسأعه جيد - ذكره صاحب الكمال، فان حكمتنا لرواية الامام باعتبار الزيادة زال انقطاع هذا الأثر، والا فلا علة فيه الا الانقطاع - اهـ . وفى احكام القرآن للجصاص: وقد سمعنا أيضا فى سنن ابن قانع حديثا رواه باسناد له عن زحر بن ربيعة عن عبد الله بن مسعود ان النّبي صلى الله عليه وسلم قال: لا تقطع اليد الا فى دينار او عشرة دراهم - انتهى . والبحث فى هذه المسألة قد مضى فى الحدود . (٢) كذا فى الأصل بالجمع، ولعله « لجعلا » بالتثنية يعنى على وابن

مسعود رضى الله عنهما، ومعنى الجمع أيضا صحيح - فافهم .

(١) يعنى اذا كان الدينار بمنزلة العشرة الدراهم فى الزكاة وقطع اليد فى السرقة فالأليق ان يكون فى الدية كذلك .

(٢) مسألة خلافية بين الامام وبين ابى يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى، قال فى الدر المختار: ويضم الذهب الى الفضة وعكسه بجامع الثنية قيمة، وقالوا بالأجزاء، فلو له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها مائة واربعون درهما يجب ستة عنده وخمسة عندهما، فافهم - اهـ . قلت: فى هذه الصورة يجب عندهما أيضا ستة دراهم - كما لا يخفى، وقد اوضح المسألة العلامة السيد ابن عابدين فى رد المختار فراجعهم، ولا تلتفت الى ما تفوه به ابن حزم من الكذب والبهتان على الأئمة فى مسائل الدية .

(٣) « جعل » فعل ما لم يسم فاعله « وصنف منهما » أى فى كل صنف من الذهب والفضة، وقوله « زكاة » مفعول لقوله « جعل » .

## كتاب الحجّة الديات - ما يجب على أهل النّقيدين والمواشي وغيرها ج - ٤

على عشرة دراهم، فهذا أمر واضح ليس ينبغي لهم أن يفرضوا الدية فيه إلا على ما فرضت عليه الزكاة ونحوها، ونحن فيما نظن أعلم<sup>١</sup> بفريضة عمر ابن الخطاب رضى الله عنه حين فرض الدية الدراهم من أهل المدينة لأن الدراهم على أهل العراق وإنما كان يؤدى الدية أهل العراق، وقد صدق أهل المدينة أن عمر رضى الله عنه فرض الدية اثني عشر ألف درهم ولكنه فرضها اثني عشر ألف درهم وزن ستة .

أخبرنا الثوري عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال: كانت الدية الإبل فجعلت الإبل الصغير والكبير كل بعير بمائة وعشرين درهما وزن ستة فذلك عشرة آلاف درهم. [قال]<sup>٢</sup> وقيل لشريك بن عبد الله: إن رجلا من المسلمين [عاق رجلا من العدو فضربه فأصاب رجلا من المسلمين]<sup>٣</sup> فقال شريك: قال أبو إسحاق<sup>٤</sup> [عاق رجلا من العدو]<sup>٥</sup> فألقى رجل منا رجلا من العدو وضربه<sup>٦</sup> فأصاب رجلا منا فكبّه على وجهه

(١) صيغة التفضيل، والمفضل عليه قوله «من أهل المدينة» .

(٢) سقط من كتاب الأم، وزدته من سنن البيهقي .

(٣) سقطت العبارة كلها من كتاب الأم، وهي موجودة في سنن البيهقي، واختلت العبارة بدونها ولذا أدرجتها في مقامها .

(٤) كذا في السنن البيهقي بالفاء، وفي الأصل المنقول من الأم «قال» بدون الفاء، والراجع ما في السنن .

(٥) كذا في كتاب الأم «أبو إسحاق» لكن في سنن البيهقي «ابن إسحاق» .

(٦) في السنن «فضربه» بالفاء . وراجع الجوهر النقي من هذا الباب ثم دقود الجواهر المنيفة .

حتى وقع على حاجبيه وأنفه و لحيته و صدره <sup>١</sup> ، فقضى فيه عثمان بن عفان رضى الله عنه اثني عشر ألف درهم ، وكانت الدراهم يومئذ وزن ستة - والله أعلم بالصواب .

### باب القصاص بين العبيد و الأحرار<sup>٢</sup>

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : لا قود بين العبيد و الأحرار إلا في النفس<sup>٣</sup> ،

(١) كذا في الأصل ، و العبارة في سنن الديهقي هكذا <sup>٤</sup> قال ابن اسحاق : عاق رجل منا رجلا من العدو فضربه فأصاب رجلا منا فسلت وجهه حتى وقع ذلك على حاجبيه و أنفه و لحيته و صدره - الخ .

(٢) اختلف اهل العلم في قتل الحر بالعبد ، و حكى صاحب البحر الاجماع على هذا انه لا يقتل السيد بعبد ، الا عن النخعي ، و هكذا حكى عن النخعي و بعض التابعين الترمذى ، و اما قتل الحر بعبد غيره فحكاه في البحر عن ابى حنيفة و ابى يوسف ، و حكاه صاحب الكشاف عن سعيد بن المسيب و الشعبي و النخعي و قتادة و الثوري و ابى حنيفة و اصحابه ، و حكى الترمذى عن الحسن البصري و عطاء بن ابى رباح و بعض اهل العلم انه ليس بين الحر و العبد قصاص إلا في النفس ، و لا فيما دون النفس ، قال : وهو قول احمد و اسحاق ، و حكاه صاحب الكشاف عن عمر بن عبد العزيز و الحسن و عطاء و عكرمة و مالك و الشافعي ، و حكاه في البحر عن علي و عمر و زيد بن ثابت و ابن الزبير و العترة جميعا و الشافعي و مالك و احمد بن حنبل ، و روى الترمذى في المسألة مذمباتا لثالثا فقال : و قال بعضهم : اذا قتل عبده لا يقتل به . و اذا قتل عبدا غيره قتل ، و هو قول سفيان الثوري - قاله الشوكاني في النيل ج ٦ ص ٢٨٨ .

(٣) فصله بعده بقوله <sup>٥</sup> فان العبد - الخ . و الدليل سيأتى بعده من بلاغ علي بن ابى طالب رضى الله عنه ، و الأصل فيه قوله <sup>٦</sup> ان النفس بالنفس و العين =

فان العبد إذا قتل حرا متعمدا أو قتله الحر متعمدا قتل به<sup>١</sup>. وقال أهل

== بالعين و الأنف بالأنف و الأذن بالأذن و السن بالسن و الجروح قصاص ﴿ اى يقتل قاتل العبد عندنا ، سواء كان حرا او عبدا ، غير السيد والمالك ؛ فى الاستذكار : اتفق ابو حنيفة و اصحابه و الثورى و ابن ابى ليلى و داود على ان الحر يقتل بالعبد ، و روى ذلك عن على و ابن مسعود ، و به قال ابن المسيب و النخعى و قتادة والحكم . ايم ، قاله فى الجوهر النقى . قال الامام محمد فى كتاب الآثار : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : اذا قتل العبد رجلا حرا عمدا دفع العبد الى اولياء المقتول ، فان شاؤا عفوا ، و ان شاؤا قتلوا ، فان عفوا رد العبد الى مولاه لانه انما كان لهم القصاص و لم تكن لهم الدية ؛ قال محمد : و بهذا نأخذ ، و هو قول ابى حنيفة رحمه الله . اهـ . اى و ابى يوسف ، و تذكر ما اذا وقع الصلح بين اولياء المقتول و بين سيد العبد هل يجوز ام لا ؟ فيه تفصيل فى كتب الفقه .

(١) اى قتل العبد او الحر به . تفصيل الكلام بحيث يتضح المرام : و هذا الحكم للعمومات الواردة فى القرآن و الحديث ، كقوله تعالى ﴿ و من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا ﴾ الآية ، و كقوله تعالى ﴿ و كتبنا فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين و الأنف بالأنف و الأذن بالأذن و السن بالسن و الجروح قصاص ﴾ و كقوله تعالى ﴿ كتب عليكم القصاص فى القتل الحر بالحر و العبد بالعبد و الاثنى بالاثنى ﴾ الآية ، و المفهوم من المقابلة غير معتبر عندنا ، و ان اعتبر فالمنطوق مقدم عليه اجماعا ، و هو قوله تعالى « ان النفس بالنفس » الآية . و عمومها واطلاقه قاضيان بالمقاصة بينهما ، و هما لما يستدل به ائمة الأصول كلهم ، و لو سلم التعارض بينهما مع المساواة فى الدلالة فالمائدة آخر القرآن نزولا كما ورد احلوا حلالها و حرموا حرامها فيكون ناسخا لما فى البقرة ، و اما الكلام فى آية المائدة بأنها من شرائع =

المدينة : ليس بين العبيد والاحرار قود ، إلا أن يقتل العبد الحر فيقتل العبد بالحر .

== من قبلنا و قد كثر تغييرها من شرعنا بالزيادة و النقص فان هذا غفلة عظيمة على ما تقرر في الأصول انها تلزمنا اذا قصها الله و رسوله و تلقاها الأئمة بالقبول ، و اما حل المطلق على المقيّد و العام على الخاص فباطل بما ابطله اهل الأصول من علمائنا ، مع انه لا مقيّد هنا - كما مر ، و اما حديث ابن ابي شيبة ان ابا بكر و عمر لم يكونا يقتلان الحر بالعبد و حديث البيهقي عن علي ان من السنة ان لا يقتل حر بالعبد و مثله عن ابن عباس فأمثال الشافعية لا يقلدون الآثار من د. ن. الرفع ، مع ان اسانيدھا متكلم فيها بمثل جابر الجعفي و غيره ١ و من العجب ان مالكا في الموطأ استدل بقوله تعالى « ان النفس بالنفس » الآية على القصاص بين الرجال و النساء ، و انه يقتل الرجل بالمرأة و قال : نفس المرأة الحرة بنفس الرجل الحر و جرحها بجرحه ، و ابطال بخصوصه مفهوم قوله تعالى « الحر بالحر و العبد بالعبد و الاثني بالاثني » و جعله احسن ما سمعه في تأويله ١ او قال الزرقاني المالكي : و قد احتج الأئمة كلهم على ان الرجل يقتل بالمرأة بهذه الآية ، و مع ذلك لم يبطلوا بها مفهوم قوله تعالى « الحر بالحر و العبد بالعبد » فان النفس كما لا يختص بالذكر لا يختص بالحر . و كذا لا يختص بالمسلم . نعم فيه معصومية الدم و لو بالاسلام او الذمة ظاهر من سوق تشريع القصاص فانه بناء عليه لا يقتصر الى اقحامه ، مع ان مفهوم آية البقرة لو كان معمولا به لم يقتل العبد بالحر أيضا ، مع انهم على خلافه ، و قد صرح به مالك في الموطأ ، فالعمل عمل بالاجتهاد ، و لا ينبغي ان يقال : انهم اخذوا بالنص و نحن اخذنا بالرأى - قاله الفاضل السبيل في حواشي الهداية .

و قال محمد بن الحسن: كيف يكون نقصان تقتل بصاحبها إن قتلها الأخرى ولا تقتل بها الأخرى إن قتلها؟ قالوا: لنقصان العبد عن نفس الحر<sup>١</sup>. فهذا<sup>٢</sup> الرجل يقتل المرأة عمدا وديتها نصف دية الرجل فيقتل بها، وكذلك الوجه الأول<sup>٣</sup>؛ وقد بلغنا<sup>٤</sup> عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: إذا قتل الحر العبد متعمدا قتل به .

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي عن حماد عن إبراهيم أنه قال: ليس بين الرجال والنساء ولا بين الأحرار والمملوكين فيما بينهم قصاص فيما دون النفس\* - والله أعلم.

(١) في كل شيء من الكاح والطلاق والتجارة والدية وغيرها .

(٢) قوله « فهذا » كذا في الأصل، ولعل شيئا من العبارة قد سقط، والمعنى المقصود: ان الرجل اذا قتل المرأة يقتل بها مع نقصان المرأة في الدين والعقل، كما ورد في الحديث المشهور، ومع كون جراحاتها على النصف من جراحات الرجال، فهذا الوجه والوجه الأول في الحكم سواء، أي يقتل الحر بالعبد مع كون العبد ناقصا من الحر في أكثر الأحكام .

(٣) أي قتل الحر بالعبد مع كونه انقص من الحر .

(٤) لم اطلع على من أخرجه، وقد علمت ان بلاغات الامام محمد مستندة موجودة في كتب الحديث و ان لم نطلع عليه لقصور انظارنا .

(٥) فاذا قتلت المرأة الرجل أو بالعكس أو قتل الحر العبد أو بالعكس يقتص كل واحد بالآخر . ولم اجد الأثر المذكور في جامع المسانيد، الا في آثار الامام أبي يوسف .



كتاب الحجة الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص ج - ٤

## باب الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من

### يجب عليه القصاص

قال أبو حنيفة رضى الله عنه فى الصغير و الكبير يقتلان الرجل

(١) والثانى لا يجب عليه القصاص لكونه غير مكلف ، كما فى الباب بعده . (قال مالك)  
فى الموطأ مع شرح الزرقانى ج ٤ ص ٣٣ : (فى الكبير و الصغير اذا قتل رجلا جميعا  
عمدا ان على الكبير ان يقتل قصاصا ، و على الصغير نصف الدية) و لا قصاص عليه  
لرفع القلم عنه (و كذلك الحر و العبد يقتلان العبد) اى الرقيق عمدا ( فيقتل العبد )  
لمساواته بالمقتول (و يكون على الحر نصف قيمته ) و لو زادت على الدية ولا يقتل  
لعدم المساواة - اهـ . و قال مالك فى ج ٤ ص ٣٣ : ( الامر المجتمع عليه عندنا انه  
لا قود ) اى قصاص ( بين الصبيان ، و أن عدهم خطأ ) اى كالخطاء لرفع القلم عنهم  
( ما ) اى مدة كونهم صبيانا ( لم تجب عليهم الحدود ) ولم يبلغوا الحلم ، و ان قتل الصبي  
لا يكون ( لا خطأ ) اى لا يعطى الا حكمه ( و ذلك لو ان صبيا و كبيرا قتل رجلا  
حرا خطأ كان على عاقلة كل واحد منهما نصف الدية ) و قد تقدم ان على الصبي فى  
العمد اذا اشترك مع كبير ( و من قتل خطأ فانما عقله ما لا قود فيه ) لقوله تعالى  
( و من قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة و دية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا )  
فلم يذكر قودا ( وإنما هو ) اى المال المأخوذ فى الخطأ ( كغيره من ماله ) اى القتل ( يقضى  
به دية و يجوز فيه وصيته ، فان كان له مال تكون الدية قدر ثلثه ثم عفى عن دية  
فذلك جائز له ، و ان لم يكن له مال غير دية جاز له من ذلك الثلث اذا عفى عنه  
و اوصى به ) و الثلثان لورثته - انتهى ما فى شرح الزرقانى .

كتاب الحجّة الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص ج - ٤

جميعاً عمداً : إن على الكبير نصف الدية في ماله<sup>١</sup> ، و على الصغير نصف الدية على عاقلته . وقال أهل المدينة : يقتل الكبير ، و يكون على الصغير نصف الدية .

قال محمد بن الحسن : وكيف يقتل الكبير و قد شركه في الدم من لا فود عليه<sup>٢</sup> ؟ رأيتم لو أن رجلاً قتل نفسه هو و رجل آخر معه أكان على (١) أى ان كان له مال و إلا يكون ديناً عليه ، و لا يجب على الصغير شيء بل على عاقلته - كما قال الامام رضى الله عنه .

(٢) و هو الصبي . انظر قوة الاستدلال بإيراد النظائر إلزاماً على أهل المدينة . في الكنز : و من مات بفعل نفسه و زيد و اسد و حبة فن زيد ثلث الدية - اه ؛ أى في ماله ان كان القتل عمداً و إلا فعلى العاقلة لأن فعل الأسد و الحية جنس واحد لكونه هدراً في الدنيا و الآخرة ، و فعله بنفسه جنس آخر لكونه هدراً في الدنيا و معتبراً في الآخرة حتى يأثم به ، و فعل زيد معتبر في الدنيا و الآخرة ، فهنا ثلاثة اجناس : هدر مطلقاً ، معتبر مطلقاً ، و معتبر من وجه دون وجه و هو فعله بنفسه ، فيكون الثابت فعلاً واحداً ، فيجب على زيد ثلث الدية ، ثم ان كان فعل زيد عمداً تجب عليه الدية في ماله و إلا على العاقلة لأن الدية الخطأ تجب عليها - فتح القدير و تكملة الطورى . و المسألة المذكورة في موطأ مالك مع الزرقاني ج ٤ ص ٣٣ : ( قال مالك في الكبير و الصغير إذا قتل رجلاً جميعاً عمداً : إن على الكبير أن يقتل قصاصاً ، و على الصغير نصف الدية ) و لا قصاص عليه لرفع القلم عنه ( و كذلك الحر و العبد يقتلان العبد ) أى الرقيق عمداً ( فيقتل العبد ) لمساواته للقتول ، ( و يكون على الحر نصف قيمته ) و لو زادت على الدية ، و لا يقتل لعدم المساواة - اه . و الجواب عنه قد سبق من تعليقات الهداية فتذكره .

كتاب الحجّة الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص ج - ٤

ذلك الرجل القود<sup>١</sup> وقد شرّكه في دم المقتول نفسه؟ ينبغي لمن قال القول الأول أن يقول هذا أيضا<sup>٢</sup> أرايتم لو أن رجلا وجب عليه القود في قطع يده فقطعت يده وجاء رجل آخر فقطع رجله فمات من القطعين جميعا أ يقتل الذي قطع الرجل وقد شرّكه في الدم حد من حدود الله<sup>٣</sup> أرايتم لو أن رجلا عقره<sup>٤</sup> سبع و شجّه رجل موضحة<sup>٥</sup> عمدا فمات من ذلك كله أ يقتل صاحب

(١) اى لا يجب القصاص ، و أنتم قائلون بأنه لا يكون عليه القود فكيف جاز الأول و لم يحز هذا و الحال انه نظيره ؟

(٢) اى يجب عليه القود و نصف الدية و الحال انه ليس كذلك في نفس الامر بل لا يكون عليه القود .

(٣) و هو قطع يده قصاصا ، و لا يقتل الذي قطع الرجل ، و هو مثل الأول فلم لا تقولون به ؟

(٤) اى عضه ، و هو القتل و الذبح ، و في التنزيل ﴿ فكذبوه فّعروها ﴾ الآية .  
(٥) اعلم ان الشجاج جمع شجة ، جراحة تختص بالوجه و الرأس لغة ، و لا يكون بغيرهما ، و يسمى جراحة و جرحا ، فالحكم مرتب على الحقيقة اى حكم الشجاج - بكسر الشين المعجمة .. ثبت في الوجه و الرأس على ما هو حقيقة اللغة ، لأن الشجة لغة ما كان فيها لا غير ، و في غيرهما لا يجب المقدر فيها بل يجب حكومة عدل ، فان تحققت الموضحة مثلا في نحو الساق و اليد لا يجب الارش المقدر لهما لأنها جراحة لا موضحة ، بل يجب حكومة عدل لأن التقدير بالتوقيف ، و هذا انما ورد فيما يختص بالوجه و الرأس ، و لا شيء من الجراح لها ارش معلوم الا الجثة - كما في الظهيرة ؛ و الموضحة هي التي توضح العظم و تبينه و تكشفه . و فيها نصف عشر الدية لما روى في كتاب عمرو بن حزم رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه و سلم قال : « في الموضحة خمس من الابل ، و في الهاشمة عشر من الابل - و هي التي تكسر العظم ، و في =

كتاب الحجّة الرجلان يقبلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص ج - ٤

الموضحة الضارب وقد شركه في الدم من ليس في فعله قود و لا ارش<sup>١</sup> يذبح

= المنقلة خمس عشرة ، وفي الآمة - و يروى : المأمومة - تلك الدية ؛ كذا في البناية للعيني . اعلم ان الشجاج عشرة ، لأن الشجة اما ان تقطع الجلد فقط او تزيد عليه ، و الأول اما ان يظهر فيها دم او لا ، الأولى الحارصة ، و الثانية اما ان تسيل او لا ، الثاني الدامغة ، و الأولى الدامية و ما يزيد اما ان يقطع اللحم الذي بينه و بين العظم او لا ، الثاني الباضعة ، و الأول اما ان يظهر القطع الجلدة الرقيقة الحائلة بين الجلد و العظم او لا ، الثاني المتلاحمة ، و الأول السمحاق ، ثم ان اظهرت العظم و لم تنقله فهي الموضحة ، وان نقلت فهي المنقلة ان لم تصل الى الجلدة التي بين العظم و الدماغ ، و ان وصلت فهي الآمة - كذا في الفتح من الجوى ؛ و العاشرة الهاشمة و هي التي تهشم العظم اى تكسره و فيها عشر الدية لما روينا - اه شرح الهداية للعيني . و في الحارصة و الدامغة و الدامية و الباضعة و المتلاحمة و السمحاق حكومة عدل عندنا ، و لا قصاص في غير الموضحة - اه كنز .

(١) الارش هو الدية ، اى لا دية فيه . في شرح الزرقاني للوطأ ج ٤ ص ٣٨ : الشجاج بكسر المعجمة جمع شجة ، الجراحة ، و يجمع أيضا على شجات ، على لفظها ، و انما تسمى بذلك اذا كانت في الوجه او الرأس (مالك عن يحيى بن سعيد انه سمع سليمان بن يسار يذكر ان الموضحة في الوجه مثل الموضحة في الرأس إلا ان تعيب) بفتح فكسر (الوجه فيزداد في عقلا) ديتها (ما بينها و بين عقل نصف الموضحة في الرأس فيكون فيها خمسة و سبعون دينارا) على اهل الذهب (قال مالك : و الامر عندنا ان في المنقلة خمس عشرة فريضة) من الابل (و المنقلة) هي (التي يطير فراشها) بفتح الفاء و كسرهما الرقيق (من العظم) بيان لفراش عند الدواء (و لا تحرق) بفتح التاء و مكون المعجمة تصل (الى الدماغ) المقتل من الرأس (و هي تكون في الرأس و في الوجه ، و الامر المجتمع عليه عندنا أن المأمومة و الجانفة =

كتاب الحجة الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص ج - ٤

لمن قال هذا أن يقول: لو أن رجلا و صديقا سرقا سرقة واحدة إنه يقطع الرجل و يترك الصبي<sup>١</sup> ! و ينبغي له أيضا أن يقول: لو أن رجلين سرقا من رجل ألف درهم لأحدهما فيها شرك قطع الذي لا شرك له<sup>٢</sup> ولا يقطع الذي له الشرك! أرايتم رجلا و صديقا رفعوا سيفا بأيديهما فضربا به رجلا ضربة واحدة فمات من تلك الضربة أ تكون ضربة واحدة بعضها عمد فيه القود وبعضها خطأ<sup>٣</sup>؟ فان كان ذلك عندكم فأياها العمد و أيها الخطأ<sup>٤</sup>؟ أرايتم إن

= ليس فيها قود) لأنها من المتالف ( و قد قال ابن شهاب: ليس في المأومة قود) قصاص (مالك: المأومة ما خرق العظم الى الدماغ ، و لا تكون المأومة الا في الرأس و ما يصل الى الدماغ اذا خرق العظم ، و الامر عندنا انه ليس في ما دون الموضحة من الشجاج) الجراح (عقل) دية (حتى تبلغ الموضحة ، و انما العقل في الموضحة فما فوقها و دليل ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى) اى وصل (الى الموضحة في كتابه لعمر بن حزم ) بمهملة و زاي (لجعل فيها خمسا من الابل) و لم يجعل فيما قبلها شيئا مقدرا (و لم تقض الأئمة) الخلفاء (في القديم و لا في الحديث فيما دون الموضحة بعقل) فلا دية فيها - انتهى ص ٣٩ .

(١) و الحال أنه لا يقطع الرجل لأنه شرك في السرقة من لا قود عليه وهو الصبي ، و يلزم هذا من قولكم في مسألة الباب بل يجب الدية ، و الاصل انه اذا دخل خطأ في عمد فقيه دية لا قصاص و قود ، و في المسائل المذكورة دخل الخطأ في العمد فلذا لا يكون فيها القود بل يجب فيها الدية .

(٢) على قولكم لا في قولنا ، لأن من له الشركة دخل بسببه الشبهة في الحد فلا يقطع بل الدية واجبة عليه .

(٣) ليس له نظير في الشرع ، و لا يمكن تجزئة الضربة الواحدة .

(٤) اى ان كان هذا يجوز عندكم فأخبرونا اى الضربة العمد و ايها الخطأ<sup>٥</sup> حتى يحكم بالجزم عليه .

كتاب الحجّة الرجلان يقتلان الرجل أحدهما من يجب عليه القصاص ج - ٤ -

رفع رجلان سيفاً فضربا به أحدهما متعمدين لذلك فمات من تلك الضربة وهي ضربته و ضربة صاحبه ولم ينفرد أحدهما بضربة دون صاحبه أ يكون في هذا قود؟ ليس في هذا قود إذا أشرك في الدم شيء لا قود فيه<sup>١</sup>، ولا تبعض في شيء من النفس. أ رأيتم رجلاً ضرب رجلاً فشجّه موضحة خطأ ثم ثنى فشجّه موضحة عمداً فمات في مكانه من ذلك جميعاً ينبغي في قولكم<sup>٢</sup> أن تجعلوا على عاقلته نصف الدية بالشجّة الخطأ و تقتلوه بالشجّة العمد فيكون رجل واحد عليه في نفس واحدة نصف الدية و القتل؟ و ينبغي لكم أن تقولوا؛ لو أن رجلاً وجب له على رجل قصاص في شجرة موضحة فاقص منه ثم زاد على حقه متعمداً فمات المقتص منه من ذلك إنه يقتل الذي اقتص بالزيادة التي تعمد<sup>٣</sup>.

أخبرنا عباد بن العوام<sup>٤</sup> قال حدثنا هشام بن حسان<sup>٥</sup> عن الحسن البصري<sup>٦</sup>

(١) لأنه لم ينفرد أحدهما بضربة دون صاحبه، و لذا لا يكون فيه قود بل شرك في الدم شيء آخر و هو ينفي القود و هي شركته في الدم.

(٢) يعني يلزم من قولكم الأول أن تقولوا بهذا و هو خطأ و غلط، فإن النفس الواحدة من رجل واحد لا تتجزأ بالشجتين الخطأ والعمد، و لا يكون عليه نصف الدية بسبب الشجّة الخطأ و القتل بسبب الشجّة العمد.

(٣) لأن فيه عمداً، و في العمد القود فيقتل على قولكم الماضي في أول الباب وابتدائه و الحق أنه ليس كذلك.

(٤) قد سبق في باب الوضوء و في باب المسح على الخفين و غيرهما.

(٥) هو الأزدي القردوسي، مر في باب الوضوء و غيره من الأبواب.

(٦) مضى في باب الوضوء و غيره من الأبواب. و الأثر ليس في جامع الترمذي لأنه ليس من مسندات الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه.

كتاب الحجة الرجلان يقتلان الرجل أحدهما ممن يجب عليه القصاص ج - ٤

أنه سئل عن قوم قتلوا رجلا عمدا فيهم مصاب ؟ قال : تكون فيه الدية<sup>١</sup> .  
أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرنا عمر بن عامر<sup>٢</sup> عن إبراهيم النخعي

(١) لأنه لما اشترك فيهم مصاب فاشتراكهم أورث شبهة فني القتل و أوجب الدية .  
(٢) هو عمر بن عامر السلمي ، أبو حفص البصري القاضي ، من رجال مسلم و النسائي  
كما في ج ٧ ص ٤٦٦ من التهذيب ؛ روى عن قتادة و عمرو بن دينار و ايوب  
السختياني و يحيى بن أبي كثير و غيرهم ، و أرسل عن حطان بن عبد الله الرقاشي ،  
روى عنه سعيد بن أبي عروبة و سالم بن نوح و محمد بن عبد الواحد بن أبي حزم  
و معتمر بن سليمان و عباد بن العوام و يزيد بن أبي ذريع و آخرون ، قال عبد الله  
ابن أحمد عن أبيه : كان شعبة لا يستمر به . و قال ابن معين : ليس به بأس . زاد  
بعضهم عن ابن معين : ثقة ، و قال يعقوب بن شيبة : سمعت ابن المديني يقول : عمر  
ابن عامر شيخ صالح كان على قضاء البصرة مات فجأة . قال علي : قال أبو عبيدة :  
لم يمض قاض فجأة غيره ، و ذكره ابن حبان في الثقات و قال : مات سنة خمس و ثلاثين  
و مائة ؛ قلت : و قيل : سنة ٩ ؛ و قال الساجي : هو من الشيوخ ، صدوق ، ليس  
بالقوي ، فيه ضعف ؛ قال : و قال أحمد : كان عبد الصمد بن عبد الوارث يروى عنه  
عن قتادة منذ كبير ، و قال العقيلي : أنا عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول : عمر بن  
عامر ثقة ثبت في الحديث إلا أنه كان مرجئا . و قال العجلي : ثقة - اهـ . في تهذيب  
التهذيب أيضا : قال ابن المديني : سألت يحيى بن سعيد : حملت عنه أشياء ؟ قال : لا ، لا  
حرف ؛ و قال صالح بن أحمد عن أبيه : كان يحيى بن سعيد لا يرضاه ، و كذا قال  
أبو طالب عن أحمد و زاد : روى أحاديث أنكرها ، و قال الدورقي عن ابن معين :  
عمر بن عامر بحلي كوفي ضعيف تركه حفص بن غياث ، قال أبو زرعة : مات و هو  
ساجد ، و قال أبو حاتم : سعيد و هشام أحب إلى منه و هو يجري مع همام ، و قال  
عمرو بن علي : عمر بن عامر و يحيى بن محمد بن قيس ليسا بمتروكي الحديث ، و قال =

أنه قال: إذا دخل خطأ في عمد فهي دية<sup>١</sup>.

### باب في عقل المرأة<sup>٢</sup>

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه في عقل المرأة: إن عقل

= الآجرى عن ابى داود: ضعيف و ابو هلال فوقه و عمران القطان عنده فوقه و كان قاضى البصرة، و قال النسائى: ضعيف - اهـ . قلت: ان النسائى اخرج له في سننه مع قوله فيه انه ضعيف، و قال الحافظ ابن حجر في آخر ترجمته: و ينبغي ان يحرر ما حكاه المؤلف عن ابن الدورق عن ابن معين فاني اظن في رجل آخر غير صاحب الترجمة، يدل عليه كونه نسبه بجليلا كوفيا، وصاحب الترجمة سلمى بصرى - انتهى . قلت: وثقه احمد و ابن معين و الساجي و ابن المديني، و اخرج له مسلم و النسائى، و كفى بهم قدوة، و بالجزم انه غير صاحب الترجمة، قال في التقريب: عمر بن عامر البجلي الكوفي ضعيف من اثمانية . و لو سلم كله فهو مختلف فيه لا ينزل حديثه عن الحسن لذاته، كما في الاصول، و الذى في سند كتاب الحجّة هو السلمى البصرى يروى عنه عباد بن العوام، لا البجلي الكوفي الضعيف - تأمل .

(١) ليس في جامع المسانيد و لا في كتاب الآثار لأبى يوسف، لأنه ليس من رواية أبى حنيفة . فالخلاص ان الدية تجب في شبه العمد و الخطأ و ما جرى مجراه و خلط الخطأ في العمد و شركة الصغير مع الكبير في القتل او الضرب و شركة المصاب مع الضارب و في شجرة موضحة ثم الزيادة على حقه بعد الاقتصاص و نحوها، كما في كتب الفقه، و نبد منها في الباب ذكره الامام محمد إلزاما على اهل المدينة - تأمل .

(٢) اى دية المرأة، يقال: عقلت القتيل عقلا - ادبت ديته، قال الأصمعي: سميت الدية عقلا تسمية بالمصدر لأن الابل كانت تعقل بغناء ولى القتيل، ثم كثر الاستعمال حتى اطلق العقل على الدية ابلا كانت او نقدا - اهـ شرح الزرقاني على =



جميع جراحها و نفسها على النصف<sup>١</sup> من عقل الرجل في جميع الأشياء<sup>٢</sup>.

= على الموطأ. وقال في الهداية: تسمى الدية عقلا لأنها تعقل الدماء من ان تسفك، اى تمسك - اه؛ او لأن الابل كانت تعقل بفناء ولى المقتول ثم عم هذا الاسم فسميت الدية معقلة وان كانت دراهم او دنانير؛ اتقانى - اهررد المختار. وفي المغرب: عقل البعير عقلا: شده بالعقال، و منه العقل و المعقلة: الدية، و عقلت القنيل: اعطيت ديته، و عقلت عن القتال: لزمته دية فأديتها عنه، و منه: الدية على العاقلة. و هى الجماعة التى تغرم الدية و هم عشيرة الرجل او اهل ديوانه اى الذين يرتزقون من ديوان على حدة - اه. و فى كتاب الآثار: باب دية المرأة و جراحاتها.

(١) وقد رواه الامام الشافعى بعينه فى الأم عن الامام محمد بن الحسن عن ابى حنيفة رضى الله عنه الى آخره، ثم تكلم فيه الامام الشافعى رحمه الله معترضا عليه ثم رجع عنه و قال فى تيممة الكلام: و تد كنا نقول به على هذا المعنى ثم وقفت عنه، و أسأل الله تعالى الخيرة من قبل انا قد نجد منهم من يقول السنة ثم لا نجد لقوله السنة نفاذ بأنها عن النبي صلى الله عليه و سلم، و القياس اولى هنا فيها على النصف من عقل الرجل، و لا يثبت عن زيد بن ثابت كنبوته عن على بن ابى طالب رضى الله عنه - و الله تعالى اعلم. و قال الحافظ فى التلخيص: قال الشافعى: و كان مالك يذكر انه السنة و كنت اتابعه عليه و فى نفسى منه شيء ثم علمت انه يريد سنة اهل المدينة فرجعت عنه - اه. و نقله الشوكانى أيضا فى الثيل عن التلخيص. و فى ج ٦ ص ٩٢ من كتاب الأم دية المرأة: قال الشافعى رحمه الله تعالى: لم اعلم مخالفا من اهل العلم قديما و لا حديثا فى ان دية المرأة نصف دية الرجل و ذلك خمسون من الابل، فاذا قضى فى المرأة بدية فهى خمسون من الابل، و اذا قتلت عمدا فاختر اهلها ديتها فديتها خمسون من الابل استأنها استأن دية عمد، و سواء قتلها رجل او نفر او امرأة، لا يزداد فى ديتها على خمسين من الابل، و جراح المرأة فى ديتها كجراح الرجل =

وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها<sup>١</sup>.

= في دية لا تختلف، ففي موضحتها نصف ما في موضحته الرجل وفي جميع جراحها بهذا الحساب؛ فان قال قائل: فهل في دية المرأة سوى ما وصفت من الاجماع امر متقدم؟ فهم أخبرنا مسلم بن خالد عن عبد الله بن عمر عن ايوب بن موسى عن ابن شهاب وعن مكحول وعطاء قالوا: أدركنا الناس على أن دية الحر المسلم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة من الابل تقوم عمر بن الخطاب تلك الدية على اهل القرى ألف دينار او اثني عشر ألف درهم، ودية الحرة المسلمة إذا كانت من اهل القرى خمسمائة دينار او ستة آلاف درهم، فاذا كان الذي اصابها من الاعراب فديتها خمسون من الابل. ودية الاعرابية اذا اصابها الاعرابي خمسون من الابل؛ وأخبرنا سفيان عن ابن أبي نجيح عن ابيه ان رجلا او طأ امرأة بمكة فقتل فيها عثمان بن عفان رضي الله عنه بثمانمائة ألف درهم وثلث؛ قال الشافعي: ذهب عثمان الى التخليط لقتلها في الحرم - انتهى . (٢) اي الجراح .

(١) ذكره في ج ٢ ص ١٨٠ من جامع المسانيد بهذا السند عن علي بن أبي طالب بلفظ انه قال: جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال بما (فيما) دون النفس؛ أخرجه الحافظ الحسين بن محمد بن خسرو في مسنده عن أبي القاسم بن احمد بن عمر عن عبد الله بن الحسن الخلال عن عبد الرحمن بن عمر عن محمد بن إبراهيم بن حبيش البغوي عن محمد بن شعاع الثلجي عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، وأخرجه الحسن بن زياد في مسنده عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه - اهـ - وأخرجه الامام محمد بهذا اللفظ في كتاب الآثار بالسند المذكور، قال إبراهيم: قول علي بن أبي طالب احب الى =

= من قول عبد الله بن مسعود و زيد ثابت و شريح في جراحات النساء و الرجال ، قال محمد : و يقول على و ابراهيم تأخذ ، كان على بن ابي طالب يقول : جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال في كل شيء ، و كان عبد الله بن مسعود و شريح يقولان : تستوى في السن و الموضحة ، ثم على النصف فيما سوى ذلك ؛ و كان زيد بن ثابت يقول : يستويان الى ثلث الدية ثم على النصف فيما سوى ذلك ، فقول على بن ابي طالب على النصف في كل شيء احب إلينا و هو قول ابي حنيفة - اه - و به قال الثوري و الليث و ابن سيرين و الشعبي و النخعي و ابن ابي ليلى و ابن شبرمة و الشافعي و حماد بن ابي سليمان و اختاره ابن المنذر ؛ قال ابن عبد البر و ابن المنذر : اجمع اهل العلم على ان ديتها نصف دية الرجل - اه ؛ و قد مر غير مرة ان مراسيل النخعي حجة مقبولة عند اهل التحقيق من منكرى المراسيل و الموقوف في مثله كالرفوع اذ لا مدخل للرأى في التقدير - اه عناية - قال الحافظ في التلخيص : قوله اشهر عن عن عمر و عثمان و على و العبادلة ابن مسعود و ابن عمر و ابن عباس ان دية المرأة على النصف من دية الرجل ، و لم يخالفوا ، فصار اجماعا ، اما اثر عمر فرواه سعيد بن منصور عن هشيم اخبرني مغيرة عن ابراهيم قال : كان فيما جاء به عروة البارقي الى شريح من عند عمر بن الخطاب ان الأصابع سواء الخنصر و الابهام ، و ان جراح الرجال و النساء سواء في السن و الموضحة ، و ما خلا ذلك فعلى النصف ؛ و رواه الديهقي من حدث سفيان عن جابر عن الشعبي ن شريح قال : كتب الى عمر - فذكر نحوه ؛ و اما اثر عثمان فلم نجده ، و اما اثر على فقال سعيد بن منصور : انا هشيم عن زكريا و غيره عن الشعبي ان عليا كان يقول : جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل اه كثير ؛ و رواه الشافعي عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن على قال : عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس و ما دونها ؛ و قال ابن مسعود : الا السن و الموضحة فهما سواء و ما زاد فعلى النصف في كل =

وقال أهل المدينة : عقلها كعقله إلى ثلث الدية ، فاصبعها كاصبعه  
وسننها كسنه وموضحتها كموضحته ومنقلتها<sup>١</sup> كمنقلته ؛ فإذا كان الثلث  
أو أكثر من الثلث كان على النصف .

قال محمد بن الحسن : وقد روى الذى قال أهل المدينة عن زيد  
ابن ثابت رضى الله عنه قال : يستوى الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث ،  
ثم النصف فيما بقى .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال :  
يستوى الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث ، ثم النصف فيما بقى<sup>٢</sup> .

== شئ<sup>٣</sup> ، وكان قول على أعجب إلى الشعبي ؛ وأما أثر ابن مسعود فتقدم كما ترى مع أثر  
على ، وأخرجه البيهقي وأثر ابن عمر فلم أره ، وكذا أثر ابن عباس - انتهى .  
(١) المنقلة هي التي تنقل المظلم بعد الكسر ، ففيها عشر ونصف عشر لما روينا - اهـ  
شرح العيني على الهداية .

(٢) أخرجه الحافظ الحسين بن محمد بن خسرو في مسنده بالاسناد المذكور ، والحسن بن  
زياد في مسنده عن الامام أبي حنيفة رضى الله عنه ، كما في ج ٢ ص ١٨٠ من جامع  
المسانيد بلفظ أنه قال : جراحات النساء مثل جراحات الرجال ما بينها وبين ثلث الدية ،  
فإذا زادت الجراحة على الثلاث ( أى : الثلث ) كانت جراحات المرأة على النصف من  
جراحات الرجال - اهـ . ولم أجده في كتاب الآثار للامام أبي يوسف رحمه الله . وفي  
ج ٤ ص ٣٦٤ من نصب الراية : قوله عن زيد بن ثابت أن دية المرأة ما دون الثلث  
لا يتصف ؛ قلت : أخرجه البيهقي عن الشعبي عن زيد بن ثابت قال : جراحات الرجال  
والنساء - سواء إلى الثلث ، فما زاد فعلى النصف - وهو منقطع ؛ وأخرج أيضا عن ربيعة أنه  
سأل ابن المسيب : كم في اصبع المرأة ؟ قال : عشر . قال : كم في اثنتين ؟ قال : عشرون . ==  
قال (٧٠) ٢٨٠

== قال : كم في ثلاث ؟ قال : ثلاثون ، قال : كم في اربع ؟ قال عشرون ، قال ربيعة : حين عظم جرحها و اشتدت مصيبتها نقص عقلها ! قال : أعرافى أنت ؟ قال ربيعة : عالم يتثبت او جاهل متعلم ، قال : يا ابن اخي انها السنة ؛ قال الشافعى : كنا نقول به ثم وقفت عنه و أنا اسأل الله الخيرة لأننا نجد من يقول السنة ثم لا نجد نفاذا بها عن النبي صلى الله عليه و سلم ، و القياس اولى بنا فيها - اه ؛ و في الباب حديث مرفوع رواه النسائي في سننه : حدثنا يحيى بن يونس الرملى عن ضمرة عن اسمعيل بن عياش عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها - اه ؛ و اخرجه الدارقطنى في اوائل الحدود من سننه ، قال صاحب التتقيق : و ابن جريج حجازى و اسمعيل بن عياش ضعيف فى روايته عن الحجازيين - انتهى ٠ و فى ج ٢ ص ١٤٥ من عقود الجواهر : ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : جراحات النساء مثل جراحات الرجال فيما بينهما و بين ثلث الدية ، فان زادت الجراحات على الثلث كانت جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال ، كذا رواه الحسن بن زياد عنه و من طريقه ابن خسرو ؛ و اخرج البيهقى من طريق شعبة عن الحكم عن الشعبي عن زيد بن ثابت انه قال : فى جراحات الرجال والنساء سواء الى الثلث فما زاد فعلى النصف ؛ و من طريق هشيم عن الشيبانى و زكريا و ابن ابى لى عن الشعبي ان عليا قال : جراحات النساء على النصف من دية الرجل فيما قل و كثر ، و قال ابن مسعود : الا السن و الموضحة فانها سواء و ما زاد فعلى النصف ، و قال على : على النصف فى كل شئ ؛ و كان قول على اعجبها الى الشعبي ، و رواه ابراهيم النخعى عن زيد بن ثابت و ابن مسعود و ذلك منقطع ؛ و رواه عن شقيق عن عبد الله و هو متصل - اه ؛ و فى مصنف ابن ابى شيبة عن جرير عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : اتانى عروة البارقي من عند عمر ان جراحات النساء ==

و أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه في هذا أحب إلي من قول زيد ' .

== والرجال تستوى في السن والموضحة ، وما فوق ذلك فدية المرأة على النصف من دية الرجل ؛ و اخرج النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده رفعه : عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها - اهـ . قلت : قد عرفت ان الحديث ضعيف فان اسمعيل بن عياش رواه عن ابن جريج و هو حجازي .

(١) في ج ٢ ص ١٤٤ من عقود الجواهر : ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علي رضي الله عنه قال : عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها ، كذا رواه البيهقي في السنن من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن عنه . و رواه (اي الشافعي نفسه) عن محمد بن الحسن أيضا قال : أخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم عن عمر و علي : عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها ؛ قال البيهقي : هذا منقطع ؛ و رواه الحسن بن زياد في مسنده عن الامام بهذا السند و لفظه : جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال و ما دون النفس ؛ ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابن مسعود قال : تستوى جراحات النساء والرجال في السن و الموضحة ، و ما كان مما سوى ذلك فالنساء على النصف من جراحات الرجال ؛ كذا رواه الحسن بن زياد عنه ، و اخرجه ابن خسرو من طريقه - اهـ .

وفي نصب الراية ج ٤ ص ٣٦٣ : الحديث السادس قال المصنف رحمه الله : و دية المرأة نصف دية الرجل ؛ روى هذا اللفظ موقوفا على ' علي رضي الله عنه و مرفوعا الى النبي صلى الله عليه و سلم ؛ قلت : اما انوقوف فأخرجه البيهقي عن ابراهيم عن علي بن ابي طالب قال : عقل المرأة على النصف من عقل الرجل في النفس وفيما دونها - اهـ ؛ و قيل : انه منقطع فان ابراهيم لم يحدث عن احد من الصحابة مع انه ادرك جماعة منهم - اهـ ؛ قلت : كان مراسيله مقبولة عند المحققين ، وشيوخه معروفون بالثقة ==

= و العدالة و الصدق و الصلاح و الضبط و الاتقان و الحفظ و غيرها من  
الأوصاف الحسنة كملقمة بن قيس والأسود و عبد الرحمن ابني يزيد و سويد بن غفلة  
وغيرهم ، تأمل ولا تعجل في الرد ؛ و اما المرفوع فأخرج البيهقي أيضا عن معاذ بن  
جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دية المرأة على النصف من دية الرجل ؛  
قال : و روى من وجه آخر عن عباد بن نسي ، و روى الشافعي في مسنده : اخبرنا  
مسلم بن خالد عن عبيد الله بن عمر عن ايوب بن موسى عن ابن شهاب و عن مكحول  
و عطاء قالوا : ادركنا الناس على ان دية الحر المسلم على عهد النبي صلى الله عليه وسلم  
مائة من الابل فقوم عمر تلك الدية على اهل القرى ألف دينار واثني عشر ألف درهم ،  
و دية الحرة المسلمة اذا كانت من اهل القرى خمسمائة دينار او ستة آلاف درهم ،  
فاذا كان الذي اصابها من الأعراب فديتها خمسون من الابل - اه ؛ و رواه البيهقي -  
اتتهى . و ما ذكر من قول الامام الشافعي في كنوز الحقائق ص ٤١٠ هو قوله  
التقديم ثم رجع عنه - كما عرفت فيما قبل . قال في البدائع : فأما اذا كان المجني عليه  
أثنى حرة فانه يعتبر ما دون النفس منها بديتها كديتها قل او كثر عند عامة العلماء  
و عامة الصحابة رضي الله عنهم - اه . ثم ذكر ما روى عن ابن مسعود و ابن المسيب  
في خلاف ذلك ، ثم قال : ولنا انه ينصف بدل النفس بالاجماع و هو الدية ، فكذا  
بدل ما دون النفس لأن المنصف في الحالين واحد و هو الأنوثة و لهذا ينصفه ما زاد  
على الثلث ، فكذا الثلث و ما دونه ، و لأن القول بما قاله اهل المدينة يؤدي الى  
القول لقلة الارش عند كثرة الجناية و انه غير معقول ، و الى هذا اشار ربيعة بن  
ابن عبد الرحمن المعروف بريعة الرأي رحمه الله فانه روى انه سأل سعيد بن المسيب  
عن رجل قطع اصبع المرأة ؟ فقال : فيها عشر من الابل ؛ قال : فان قطع ثلاثة ؟ قال :  
ففيها ثلاثون من الابل ، قال : فان قطع اربعة ؟ فقال : عشرون من الابل ؛ فقال  
ربيعة : لما كثرت جروحها وعظمت مصيبتها قل ارثها ؛ فقال أعرابي انت ؟ قال : =

و. أخبرنا محمد بن أبان<sup>١</sup> عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب رضى الله عنهما أنهما قالَا : عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها<sup>٢</sup>. فقد اجتمع<sup>٣</sup> عمر وعلى على هذا

لا بل جاهل متعلم او عالم متبين (مثبت)، فقال : هكذا السنة يا ابن اخي ؛ وعنى سنة زيد بن ثابت ( او سنة اهل المدينة كما قال الشافعي ) اشار ربيعة الى ما ذكرنا من المعنى و قلبه سعيد و لم يتعرض عليه و احوال الحكم الى السنة ، و بهذا تبين ان روايتهم عنه عليه الصلاة و السلام لم تصح ، اذ لو صححت لما اشتبه الحديث على مثل سعيد و لاحال الحكم الى قوله عليه الصلاة و السلام ، لا الى سنة زيد رضى الله عنه ، فدل ان الرواية لا تكاد تثبت عنه عليه الصلاة و السلام - انتهى .

(١) مضى في باب اختلاف اهل الكوفة و اهل المدينة في الصاوات و المواقيت ومن غيره من الأبواب ، و هو محمد بن أبان بن صالح القرشي .

(٢) رواه الامام الشافعي في مسنده و أخرجه في كتاب الام أيضا ، و أخرجه البيهقي أيضا بهذا السند في ج ٨ ص ٩٦ من سننه الكبرى ثم قال : حديث ابراهيم منقطع الا أنه يؤكد رواية الشعبي - ٥٠ . و قال في الجوهر النقي : ذكر فيه ( اى في باب جراح المرأة ) ص ٩٦ عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم قال : كان فيما جاء به عروة البارقي الى شريح من عند عمر - الى آخره ؛ قلت : اخرج ابن ابى شيبه في مصنفه عن جرير عن مغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : اتاني عروة البارقي من عند عمر ان جراحات الرجال و النساء تستوى في السن و الموضحة ، و ما فوق ذلك فان المرأة على النصف من دية الرجل - انتهى . و قد مر من قبل أيضا .

(٣) كذا في الأصل و هو قول الامام محمد رحمه الله تعالى ، و اصل قوله « قال محمد بن الحسن » قبله سقط من قلم الكاتب .



فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره؛ وما يستدل به على صواب قول عمر وعلى أن المرأة إذا قطعت إصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشر دية الرجل، فإن قطع إصبعين وجب عليه عشرة الديّة، فإن قطع ثلاث أصابع وجب عليه ثلاثة أعشار الديّة، وإن قطع أربع أصابع وجب عليه عشر الديّة، فإذا عظمت الجراحة قل العقل<sup>٢</sup>.

### باب في الجنين<sup>٢</sup>

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يضرب بطن الأمة فتلق

(١) أي بغير قول هذين الخليفين الراشدين الفقيهين المجتهدين أحدهما ولو كان نبى بعدى لكان عمر، والثاني «أنا مدينة العلم وعلى بابها» - الحديث، كلاهما أعلى وأرفع من ابن المسيب وابن شهاب وعروة بن الزبير، وإن شئت الزيادة عليه فطالع الجوز الثالث من شرحى لكتاب الآثار.

(٢) راجع لذلك ج ٤ ص ٣٣ من شرح الزرقاني، وهو الذى استشكله ربيعة الرأى فسأل سعيد بن المسيب فأجاب بأنه سنة، أي سنة زيد أو سنة أهل المدينة - كما سبق، ولا تأنفت إلى ما قال ابن حزم في المحلى فإنه يخالف في ذلك جميع الصحابة والفقهاء التابعين وغيرهم، و قد زعم أن هذا كله مخالف لكتاب الله تعالى! وقد أطل في ذلك أطالة لا طائل تحتها وهو في زعمه براهين، والقياس كله باطل عنده ثم يقيس هو نفسه لكن لا يعرف أنه قياس.

(٣) الجنين فعيل بمعنى مفعول، من: جننه - إذا ستره، وهو اسم للولد ما دام في الرحم قبل أن يولد، سمي به لاجتماعه أي استتاره في البطن - فتح، فإذا ولد يسمى وليدا ثم رضيعا على ما عرف في موضعه، وما يجب من المال في جنين الأمة فهو من مال الضارب يأخذه مولاه في ساعته من الضارب، وإنما كان في مال الضارب لأن =

جنينا ميتا: إن كان غلاما ففيه نصف عشر قيمته لو كان حيا<sup>١</sup>، وإن كان جارية ففيها عشر قيمتها لو كانت حية<sup>٢</sup>. وقال أهل المدينة: فيه عشر قيمة أمه<sup>٣</sup>. وقال محمد بن الحسن: كيف فرض أهل المدينة في جنين الأمة الذكر = العاقلة لا تعقل العبد والاماء، وقيد بالأمة لأن جنين ام الولد يجب فيه ما يجب في جنين الحرة - كذا في كتب الفقه .

(١) بيان هذا انه يقوم الجنين بعد انفصاله ميتا على لونه وهيئته لو كان حيا فينظر كم قيمته بهذا المكان؟ فبعد هذا ان كان ذكرا يجب نصف عشر قيمته، وان كان انثى يجب عشر قيمته، لما تقرر ان دية الرقيق قيمته، ولا يلزم زيادة الانثى لزيادة قيمة الذكر غالبا، وفيه اشارة الى انه اذا لم يمكن الوقوف على كونه ذكرا او انثى فلا شيء عليه؛ وقال الشافعي: يجب عشر قيمة الام ذكرا كان او انثى لانه جزء من وجهه وضمان الاجزاء يؤخذ بمقدارها من الاصل؛ ولنا انه بدل نفسه، لأن ضمان الطرف لا يجب الا عند ظهور النقصان وهو غير معتبر في ضمان الجنين فكان بدل نفسه فيقدر بها، وعن ابي يوسف انه يجب ضمان نقصان الام ان تنقصت بذلك اعتبارا الجنين البهائم لأن في جنين البهيمة يجب ما نقصت الام، وان لم تنقص لا يجب فيه شيء بالاتفاق، وهذا المذكور في جنين الأمة اذا لم يكن حملها من مولاه ولا من المغرور لأن الحمل من احدهما حر يجب الغرة ذكرا كان او انثى - فتح وملا مسكين، اه كنوز الحقائق .

(٢) يقوم في المكان الذي ضربها الرجل فيه، والفرق بينهما قد عرفت من فوق .

(٣) في شرح الزرقاني مع الموطأ ج ٤ ص ٣٦: ونرى ان في جنين الأمة ذكرا كان او انثى عشر ثمن امه، وبه قال أهل المدينة والشافعي وغيرهم، وقال ابو حنيفة واصحابه والثوري كذلك ان كان انثى، لا ان كان ذكرا فنصف عشر قيمة نفسه؛ وقال داود: لا شيء في جنين الأمة مطلقا .

والأشئ شيئا واحدا؟ وإنما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة غرة عبدا أو أمة<sup>١</sup> فقدّر ذلك بخمسين دينارا، والخمسون من دية

(١) «عبدا أو أمة» بدل من «غرة» و «ار» للتقسيم لا للشك، و رواه بعضهم بالاضافة اليانية، والأول اقيس واصوب لأنه حينئذ يكون من اضافة الشيء إلى نفسه ولا يجوز الا بتأويل كما ورد قليلا؛ والمراد العبد والأمة وان كانا اسودين، وان كان الأصل في الغرة البياض في الوجه لكن توسعوا في اطلاقها على الجسد كله، كما قالوا «اعتق رقبة» و قول ابى عمرو بن العلاء المقرئ: المراد الأبيض لا الأسود اذ لو لا انه صلى الله عليه وسلم اراد بالغرة معنى زائدا على شخص العبد والأمة لما ذكرها، تعقبه النووي بأنه خلاف ما اتفق عليه الفقهاء، ومن اجزاء الغرة السوداء، قال اهل اللغة: الغرة عند العرب انفس الشيء، و اطلقت ههنا على الانسان لأن الله تعالى خلقه في احسن تقويم فهو انفس المخلوقات - اهـ شرح الزرقاني ج ٤ ص ٣٤. والحديث المذكور رواه الامام مالك في الموطأ، ومن طريقه الامام محمد في موطئه: مالك عن ابن شهاب عن ابى سلبة بن عبد الرحمن بن عوف عن ابى هريرة: ان امرأتين من هذيل رمت احدهما الأخرى فطرحتا جنينها فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة عبد او وليدة - اهـ. و «هذيل» بضم الهاء وفتح الذال المعجمة، نسبة الى هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر؛ ولا يخالفه رواية الليث عن ابن شهاب «امرأتين من بنى لحيان» لأنه بطن من هذيل، و في رواية الليث عن ابن شهاب «رمتها بحجر» و في رواية عبد الرحمن بن خالد عن ابن شهاب «بحجر فأصاب بطنها» و لبعض الرواة «بعمود فسطاط» و بعضهم «بسطح» اى بخشبة أو عود يرقق به الخبز، و قال ابن عبد البر: و لهذا الاضطراب لم يذكر مالك شيئا من ذلك، و إنما قضى المعنى المراد بالحكم لأنه لا فرق عنده بين الحجر وغيره في العمد، والرامية ام عفيف =

= والمرمية مليكة - انتهى: وكانتا ضرتين كما رواه احمد وغيره من طريق عمرو بن تميم بن عويمر الهذلي - و«عويمر» براء آخره وبدونها - عن ابيه عن جده قال: كانت اختي مليكة و امرأة منا يقال لها ام عفيف بنت مسروح بن بني سعد بن هذيل تحت حمل بن مالك بن النابغة فضربت ام عفيف مليكة؛ والبيهقي وابن نعيم في المعرفة عن ابن عباس تسمية الضاربة «ام غديف» وهما واحدة؛ و«حمل» بفتح الحاء المهملة والميم، (فطرحت جنينها) ميتا، زاد في رواية ابن خالدة «فاختصموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم» (فقضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم بغرة) بضم الغين المعجمة و شدة الراء منونا يياض في الوجه، عبر به عن الجسد كله اطلاقا للجزء على الكل - اه شرح الموطأ للزرقاني ٤/٣٥. وزاد الليث عن ابن شهاب بسنده في هذا الحديث: «ثم ان المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى صلى الله عليه وسلم ان ميراثها لبنيتها وزوجها، وان العقل على عصبتها»؛ وقريب منه في رواية يونس عن الزهري وكلاهما في صحيح البخاري ومسلم: قال ابن عبد البر: ترك ذلك مالك لأن فيه اثبات شبه العمد وهو لا يقول به لأنه وجد الفتوى وعمل اهل المدينة على خلافه فكره ان يذكر ما لا يقول به، واقتصر على قصة الجنين لأنه امر مجمع عليه في الغرة - هكذا قال في شرح الحديث الثاني؛ وقال في شرح هذا الحديث: لم يختلف على مالك في اسناده و متنه ولم يذكر فيه قتل المرأة لما فيه من الاختلاف والاضطراب بين اهل النقل والفقهاء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وذكر قصة الجنين التي لم يختلف فيها الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ والحديث رواه البخاري هنا عن عبد الله بن يوسف واسماعيل وقبله في الطب عن قتيبة بن سعيد، ومسلم عن يحيى، والنسائي من طريق ابن وهب، الخمسة عن مالك به، وتابعه عبد الرحمن بن خالد بدون تلك الزيادة عند البخاري، والليث ويونس في الصحيحين بالزيادة ثلاثهم =

الرجل نصف عشر دية، ومن دية المرأة عشر ديتها، وينبغي أن يكون ذلك أيضا من قيمة الجنين لو كان حيا ليس من قيمة أمه. أرايتم لو ألفت

== عن ابن شهاب، وتابعه محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة بمثل رواية مالك فقط كما قال أبو عمر - اه شرح الزرقاني .

(١) يعني لما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة غرة عبدا أو أمة فقدّر ذلك بخمسين دينارا. وهي من دية الرجل نصف عشر دية وعشر دية المرأة الحرة لكونها على النصف من دية الرجل فعليه يقاس جنين الأمة أيضا من قيمة الجنين لو كان حيا، ولا يؤخذ من قيمة أمه، والتقدير بخمسة عشرة وقع في حديث أبي المليح الهذلي عن أبيه عند الطبراني في معجمه كما في ج ٤ ص ٣٨١ من نصب الراية: حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عثمان بن سعيد المروئي ثنا المنهال بن خليفة عن سلسلة بن تمام عن أبي المليح الهذلي عن أبيه قال: كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان أحدهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية بعمود خباء أو فسطاط فألقت جنينا ميتا فانطلقت بالضاربة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم معها اخ لها يقال له عمران ابن عويمر، فلما قصوا عليه القصة قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم: دوه، فقال له عمران: يا رسول الله أئذي من لا أكل، ولا شرب ولا صاح فاستهل، ومثل هذا بطل. فقال عليه السلام: دعني عن رجز الأعراب، فيه غرة عبد أو أمة، أو خمسة عشرة أو فرس أو عشرون ومائة شاة، فقال: يا رسول الله ان لها ابنتين هما سادة الحى وهم احق ان يعقلوا عن امهم، قال: انت احق ان تعقل عن اخذك، بن ولدها، قال: ما لي شيء اعقل، قال: يا حمل بن مالك - وكان يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج المرأتين وابو الجنين المقتول - اقتض من تحت يدك من صدقات هذيل عشرين ومائة شاة. فتعل - اه . قال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه الطبراني والبيهقي باختصار ==

الجنين حيا فمات كم كان يكون فيه ؟ أليس إنما يكون فيه قيمته ؟ لا اختلاف بيننا وبينكم في ذلك ؟ قالوا : بلى . قيل لهم : فما تقولون إن كانت قيمته

== كثير ، و المنهال بن خليفة وثقه ابو حاتم و ضعفه جماعة ، و بقية رجاله ثقات - اه . حدثنا محمد بن ابراهيم بن شبيب العسال الاصبهاني ثنا اسمعيل بن عمرو البجلي ثنا سلمة ابن صالح عن ابي بكر بن عبد الله عن ابي المليح الهذلي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ؛ و اسم ابي المليح : اسامة بن عمر الهذلي ، ذكره في باب الألف ؛ قال الزبلي : و حديث آخر رواه البزار في مسنده : حدثنا محمد بن معمر و صفوان بن المغلس قالا حدثنا عبيد الله بن موسى عن يوسف بن صهيب عن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن امرأة خذفت امرأة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها بخمسائة و نهى عن الخذف - انتهى ؛ و قال : لانه لم يرويه عن ابن بريدة الا يوسف بن صهيب وهو رجل مشهور من اهل الكوفة - اه ؛ و روى ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا اسمعيل بن عياش عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب قوم الغرة خمسين دينارا - اه ؛ و اخرج ابو داود في سننه عن ابراهيم التيمي قال : الغرة خمسمائة - يعني درهما ؛ قال : قال ربيعة بن ابي عبد الرحمن : هي خمسون دينارا - اه ؛ و روى ابراهيم الحاربي في اول كتابه غريب الحديث : حدثنا احمد بن حنبل ثنا وكيع عن سفيان عن طارق عن الشعبي : الغرة خمسمائة ، و حدثنا احمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة قال : الغرة خمسون دينارا - اه ؛ و اعلم ان الحديث في الصحيحين عن ابي هريرة : ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة عبد او امة ؛ و ليس فيه ذكر الخمسمائة ، و سيأتي بتمامه - اه .

(١) في الموطأ مع شرحه للزرقاني ج ٤ ص ٣٧ : ( ولم اسمع احدا يخالف في ان الجنين لا تكون فيه الغرة حتى يزابل ) يفارق ( بطن امه و يسقط من بطنها ميتا ) وهي =

== حية (و سمعت انه اذا خرج الجنين من بطن امه حيا ثم مات ) بقرب خروجه .  
 وعلم ان موته كان من الضربة وما فعل بأمه وبه في بطنها ( ان فيه الدية كاملة )  
 ويعتبر فيه الذكر و الانثى وهذا اجتماع - اهـ . قال ابن حزم في المحلى ج ١١ ص ٣٦  
 بعد ذكر قول الحنفية : قال ابو محمد : هذا كل ما موهوا به ، وهذا كله باطل على  
 ما يذكر ان قولهم لما كان ثمن الغرة في جنين الحرة خمسين دينارا وهو نصف عشر  
 دينه لو خرج حيا وكان ذكرا ، وعشر دينها لو خرجت حية وكانت انثى ، فوجب  
 ان يكون ما في جنين الامة كذلك فباطل من وجوه - اهـ . قلت : كلا الا في  
 زعمك ، قال : اولها قياس والقياس كله باطل - اهـ . قلت : هذه دعوى كاذبة فان  
 القياس الصحيح ورد في القرآن و الأحاديث الكثيرة و قال به الصحابة و التابعون  
 والفقهاء المحدثون قبل وجود ابن حزم ، وقد اوردت امثله من القرآن و الأحاديث  
 في رسالتي « الصارم المسلول في الذب عن الأصول » قد طبعت قبل اثنتين وخمسين  
 سنة و شاعت و اشتهرت في اطراف الهند ؛ وقد قاس في المواضع الكثيرة من  
 المحلى وحكم به و لم يدركه انه قياس بل يسميه في زعمه برهانا تهويلا في الناس ، فانكار  
 القياس و الاجتهاد و الاستنباط انكار القرآن و الأحاديث ، و قد اقر بذلك  
 رئيس اهل الحديث الشيخ ثناء الله الامرتسرى في مجلته « اهل الحديث » ما تعريه :  
 ان صحيح الامام البخارى مملوء من القياسات الصحيحة ، و من قال : ان القياس على  
 الاطلاق لا يجوز راجع باب التعاقب من المجلة اجاب عن اعتراض المستفتى من اهالى  
 رنكون . و لم يقم على بطلان القياس ابن حزم دليلا حتى ينظر فيه بل في جميع  
 المواضع يدعى هذا قياس و القياس كله باطل ! لم يرد في بطلانه قرآن ولا سنة  
 ولا اجماع ، و ما في ذم الراى من الأحاديث هو ما يكون مخالفا للنصوص مضادا  
 لها و لا تعرض النظر على النظر ليعلم حكم شرعى من اصل كلى ليس قياسا باطلا ،  
 وقد ألف رسالة في الرد على ابن حزم في اصوله البعثة المحقق الأستاذ المحدث ==

عشرين ديناراً فغرم قاتله عشرين ديناراً ثم ألفت آخر ميتاً أليس يغرم في قولكم عشر ثمن أمه و أمه جارية تساوي خمسمائة دينار؟ قالوا: بلى يغرم عشر قيمتها وهو خمسون ديناراً. قيل لهم: فيكون القاتل غرم في الذي

== محمد زاهد الكوثري - نور الله مرقدہ - ثم قال ابن حزم: الثاني انه لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن تقويم الغرة خمسين ديناراً باطل لم يصح قط في قرآن ولا سنة ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم - اه - قلت: هذه دعوى كاذبة، وقد عرفت فيما فوق عن عمر رضي الله عنه قوم بخمسين ديناراً، وهو صحابي وخليفة راشد، ثم الشعبي وقتادة من كبار التابعين وإبراهيم النخعي ثم بعدهم قال به أبو حنيفة رضي الله عنهم وأرضاهم اجمعين. ثم قال: فسار قياسهم هذا قياساً للخطأ على الخطأ - اه - ليس هذا إلا في زعمك، ولا دليل عليه ولم يقدر على إقامة دليل على ما زعم إلا دعوى كاذبة، ولم يعلم أن دية الرقيق قيمته، وأنه بدل نفسه فيقدر به. وما ذكره الامام محمد رحمه الله تعالى في رد قول اهل المدينة يرد قول ابن حزم أيضاً اذا امعنت النظر فيه.

(١) قال البيهقي في ج ٨ ص ١١٦ من السنن الكبرى: أنبأني أبو عبد الله الحافظ اجازة أنبأ أبو الوليد حدثنا الحسن بن سفيان ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ثنا اسمعيل بن عياش عن زيد بن اسلم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوّم الغرة بخمسين ديناراً - اه - وقال في «باب جنين الأمة عشر قيمة أمه»: لا فرق بين أن يكون ذكرًا أو أنثى، رواه الشافعي عن ابن المسيب والحسن وإبراهيم النخعي، قال الشافعي: لم يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجنين في الحرّة أذكر هو أو أنثى، فكذا جنين الأمة - اه - قال في الجوهر النقي ص ١١٧ بعد ذكر قوله المذكور: قلت: كان ينبغي له أن يقول «باب جنين الأمة من غير سيدها»، لأن العلماء على أن ==



ألقته حيا أقل من الذى غرم فيه ميتا<sup>١</sup> وإنما ينبغى أن يغرم أكثر في الذى ألقته حيا لأنه يغرم في الجنين الحر إذا ألقته حيا فمات الدية كاملة، وإذا ألقته ميتا غرم غرة<sup>٢</sup>، وإنما ينبغى أن يقاس جنين الأمة على ما قال

= جنيها من سيدها حكمه حكم جنين الحرة. ذكره صاحب الاستذكار، ويقال للشافعى، ولم يسأل عليه الصلاة والسلام: أجنين حرة أم جنين أمة؟ فوجب استواءهما في وجوب الغرة؛ وقد اختلف في ذلك عن ابن المسيب والنخعي فروى ابن حزم من طريق عبد الرزاق عن معمر وابن جريج - قال معمر: عن الزهري، وقال ابن جريج: عن اسمعيل بن أمة - كلاهما عن سعيد بن المسيب قال: في جنين الأمة عشرة دنانير؛ ومن طريق قاسم بن أصبغ ثنا محمد بن المثنى ثنا عبد الرحمن بن مهدي ويحيى القطان كلاهما عن الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال: في جنين الأمة عشر ثمن أمة - انتهى - فلا حجة في قولهما لاختلاف قولهما؛ وروى البيهقي من طريق بحر بن نصر ثنا عبد الله بن وهب حدثني مالك ويحيى بن أيوب عن ربيعة أنه بلغه أن الغرة تقوم خمسين دينارا أو ستمائة درهم، ودية المرأة خمسمائة دينار أو ستة آلاف درهم، ودية جنيها عشر ديتها؛ قال مالك: فرى أن في جنين الأمة عشر قيمة أمة، وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه بسند منقطع أنه قوم الغرة خمسين دينارا - انتهى - قلت: لما تلفت الفقهاء أثر عمر وقالوا به فلا يضر انقطاعه إلا عند الظاهرية الجامدة، ولا يعبأ بخلافهم - تأمل -

(١) وهذا كما ترى لا يقول به أحد من فقهاء الدين، إنما ينبغى أن يغرم أكثر في الذى ألقته حيا من الذى ألقته ميتا، لأنه يغرم في جنين الحرة إذا ألقته حيا فمات الدية الكاملة عند الفقهاء، وإذا ألقته ميتا غرم غرة -

(٢) عبدا أو أمة، وقيمة الغرة خمسمائة درهم؛ قال مالك (فاذا خرج من بطن =

رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة فيغرم في الميت أقل مما يغرم في الحي ، وقد غرتموه أنتم في جنين الأمة إذا ألقته ميتا أكثر مما غرتموه في جنين الأمة إذا كان حيا فمات<sup>١</sup> - والله أعلم .

### باب الجروح في الجسد<sup>٢</sup>

قال محمد: أبو حنيفة رضى الله عنه: في الشفتين الدية، وهما سواء السفلى والعليا، وأيهما قطعت كان فيها نصف الدية<sup>٣</sup>. وقال أهل المدينة: فيها الدية

= امه فاستهل ثم مات فقيه الدية كاملة، ونرى ان في جنين الأمة عشر ثمن امه، وبه قال أهل المدينة والشافعي وغيرهم، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري كذلك ان كان اثني، وإن كان ذكرا فنصف عشر قيمة نفسه، وقال داود: لا شيء في جنين الأمة مطلقا - اه شرح الزرقاني على الموطأ ٤ / ٣٧ .

(١) يعنى فا قلتم فيه خلاف اصول التفقه وخلاف القياس الصحيح، والنظار تختلف فيه .  
(٢) في الموطأ « ما فيه الدية كاملة » والمراد من الجسد جميعه على اختلاف الشجاج والقطع في الاحكام .

(٣) في حديث عمرو بن حزم: وفي الشفتين الدية، هذا طرف من كتاب النبي صلى الله عليه وسلم، وهو مشهور قد رواه مالك والشافعي عنه عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمرو بن حزم في العقول، ووصله نعيم بن حماد عن ابن المبارك عن معمر عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم عن أبيه عن جده، وجده محمد بن عمرو بن حزم ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولكن لم يسمع منه، وكذا أخرجه عبد الرزاق عن معمر، ومن طريقه الدارقطني، ورواه أبو داود والنسائي من طريق ابن =

= وهب عن يونس عن الزهرى مرسلًا، ورواه أبو داود في المراسيل عن ابن شهاب قال: قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم حين بعثه الى بجران وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم، ورواه النسائي وابن حبان والحاكم والبيهقي موصولًا مطولًا من حديث الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود: حدثني الزهرى عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده؛ وفرقه الدارمي في مسنده عن الحكم منقطعًا؛ وقد اختلف أهل الحديث في صحة هذا الحديث فقال أبو داود في المراسيل: قد أسند هذا الحديث ولا يصح، والذي في أسناده «سليمان بن داود» وهم، إنما هو «سليمان بن أرقم»؛ وقال آخر: لا أحدث به، وقد وهم الحكم بن موسى في قوله «سليمان بن داود» وقد حدثني محمد بن الوليد الدمشقي أنه قرأه في أصل يحيى بن حمزة «سليمان بن أرقم»؛ وهكذا قال أبو زرعة الدمشقي أنه الصواب، وتبعه صالح بن محمد جزرة وأبو الحسن الهروي وغيرهما، وقال جزرة: نادحيم قال: قرأت في كتاب يحيى بن حمزة حديث عمرو بن حزم فإذا هو «سليمان بن أرقم» قال صالح: كتب هذه الحكاية عن مسلم بن الحجاج، قلت: ويؤكد هذا ما رواه النسائي عن الهيثم بن مروان عن محمد بن بكار عن يحيى بن حمزة بن سليمان بن أرقم عن الزهرى وقال: هذا أشبه بالصواب، وقال ابن حزم: صحيفة عمرو بن حزم منقطعة لا تقوم بها حجة، وسليمان بن داود متفق على تركه؛ وقال عبد الحق: سليمان بن داود هذا الذي يروى هذه النسخة عن الزهرى ضعيف، ويقال إنه سليمان بن أرقم، وتعقيه ابن عدى فقال: هذا خطأ إنما هو «سليمان بن داود» وقد جوده الحكم بن موسى - اهـ -؛ وقال أبو زرعة: عرضه على أحمد فقال: سليمان بن داود هذا ليس بشيء، وقال ابن حبان: سليمان بن داود اليامي ضعيف، وسليمان بن داود الخولاني ثقة، وكلاهما يروى عن الزهرى، فالذي يروى حديث الصدقات هو الخولاني فمن ضعفه فأنما ظن أن الراوى هو اليامي؛ قلت: =

= ولولا ما تقدم من ان الحكم بن موسى وهم في قوله « سليمان بن داود » وإنما هو « سليمان بن ارقم » لكان لكلام ابن حبان وجه ؛ وصححه الحاكم وابن حبان - كما تقدم ، والبيهقي ، ونقل عن احمد بن حنبل انه قال : ارجو ان يكون صحيحا ، وقد اثنى على سليمان بن داود الخولاني هذا ابو زرعة و ابو حاتم و عثمان بن سعيد و جماعة من الحفاظ ، قال الحاكم : وحدثني ابو احمد الحسين بن علي عن ابن ابي حاتم عن ابيه انه سئل عن حديث عمرو بن حزم فقال : سليمان بن داود هذا عندنا بمن لا بأس به ؛ وقد صحح الحديث بالكتاب المذكور جماعة من الأئمة لا من حيث الاسناد بل من حيث الشهرة فقال الشافعي في رسالته : لم يقبلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم انه كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال ابن عبد البر : هذا كتاب مشهور عند اهل السير معروف ما فيه عند اهل العلم معرفة يستغنى بشهرتها عن الاسناد لانه اشبه بالتواتر في مجيئه تلقى الناس له بالقبول و المعرفة ، قال : ويدل على شهرته ما روى ابن وهب عن مالك عن الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال : وجد كتاب عند آل حزم يذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال العقيلي : هذا حديث ثابت محفوظ الا انا نرى انه كتاب غير مسموع عن فوق الزهري ، وقال يعقوب ابن سفيان : لا اعلم في جميع الكتب المنقولة كتابا اصح من كتاب عمرو بن حزم هذا فان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهم ، وقال الحاكم : قد شهد عمر بن عبد العزيز و امام مصره الزهري لهذا الكتاب بالصحة ، ثم ساق ذلك بسنده إليهما - اه تلخيص الخبير - وقد طوت الكلام في باب دية الأسنان والأشفار والأصابع من شرحى لكتاب الآثار مبنى ومعنى ونقولاً من الكتب . قال الامام محمد في الموطأ باب الدية في الشفتين : اخبرنا مالك اخبرنا ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أنه قال : في الشفتين الدية ، فاذا قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية ؛ قال محمد : ولاننا نأخذ بهذا ، الشفتان سواء في كل واحدة منهما نصف الدية ، =

جميعاً ، فإن قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية<sup>١</sup> .

قال محمد بن الحسن : ولم قال أهل المدينة هذا؟ الآن السفلى أنفع من العليا؟ فقد فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاصبع المختصر والابهام فريضة واحدة فجعل في كل واحدة عشر الدية ، وروى ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>٢</sup> عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « المختصر والابهام سواء »<sup>٣</sup> . مع آثار كثيرة معروفة قد جاءت فيها<sup>٤</sup> .

= ألا ترى ان المختصر والابهام سواء ومنفعتهما مختلفة! وهذا قول ابراهيم النخعي وابي حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى . وبه قال مالك والشافعي ، قال الشوكاني في النيل : الى هذا ذهب الجمهور ، وقيل : انه يجمع عليه - اهـ<sup>٥</sup> وهو سواء عند عامة الصحابة رضي الله عنهم غير زيد بن ثابت - كذا في البدائع .

قال محمد في كتاب الآثار : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : في اشفار العينين الدية كاملة اذا لم تنبت ، وفي كل واحدة منهن ربع الدية ، وفي الجفون الدية ، وفي كل جفن منها ربع الدية ، وفي الشفتين الدية ، وفي كل واحدة منها نصف الدية ؛ قال محمد : وبهذا كله نأخذ ، وهو قول ابي حنيفة - اهـ .

(١) هو قول سعيد بن المسيب ، رواه مالك في الموطأ عن ابن شهاب عنه في باب ما فيه الدية كاملة انه كان يقول : في الشفتين الدية كاملة ، فاذا قطعت السفلى ففيها ثلثا الدية - اهـ . قال الزرقاني : لأن النفع فيها اقوى ، لكن لم يأخذ بهذا مالك والشافعي ومن وافقهما فقالوا : فيها نصف الدية - اهـ .

(٢) رواه بسنده بعده من طريق مالك .

(٣) في شرح الزرقاني ج ٤ ص ٣٨ : والا فابن عباس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : الاصابع والاسنان سواء ، الثانية والضررس سواء ؛ أخرجه الاسماعيل ، وفي صحيح =

= البخارى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : هذه وهذه سواء -  
يعنى الخنصر والابهام ، ولأبى داود والترمذى عنه مرفوعا : اصابع اليدين  
والرجلين سواء ؛ ولابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده : الأصابع  
سواء كلهن فيهن عشر عشر من الابل - اه .

(٤) اخرج ابو داود والنسائى عن سعيد بن ابى عروبة عن غالب التمار عن حميد  
ابن هلال عن مسروق بن اوس عن ابى موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :  
الأصابع سواء عشر عشر من الابل ؛ و اخرج ابو داود عن شعبة عن غالب  
التمار عن مسروق به . و اخرج الترمذى عن يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن  
عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : دية اصابع اليدين والرجلين سواء  
عشرة من الابل لكل اصبع ؛ وقال : حديث حسن صحيح غريب - اه ؛ و رواه ابن  
حبان فى صحيحه فى النوع الثالث و الأربعين من القسم الثالث ، وقال ابن القطان فى  
كتابه : اسنده كلهم ثقات ، وما قيل فى عكرمة فشىء لا يلتفت إليه ولا يعرج اهل  
العلم عليه ، فالحديث صحيح - اه ؛ و رواه احمد فى مسنده ، و لفظه : أن النبي صلى الله  
عليه وسلم سوى بين الأصابع وبين الأسنان فى الدية - انتهى ؛ و اخرج ابن ماجه  
فى سننه عن ابن ابى عروبة عن مطر عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي  
صلى الله عليه وسلم قال : الأصابع كلها سواء فى كل واحدة عشر من الابل ؛ و اخرج  
ابو داود والنسائى عن حسين المعلم عن عمرو به ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فى  
خطبته وهو مسند ظهره الى الكعبة : فى الأصابع عشر عشر ؛ و بالسندين رواه ابن  
ابى شيبة فى مصنفه ، و رواه عبد الرزاق فى مصنفه معضلا فلم يقل فيه « عن ابيه عن جده »  
وزاد « او قيمة ذلك من الذهب او الورق او البقر او الشاء » ؛ و اخرج ابو داود  
ايضا عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب به : قضى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم فى الأصابع فى كل اصبع عشر من الابل - مختصر ؛ وحديث =

قال محمد بن الحسن : أخبرنا مالك قال حدثنا داود بن الحصين أن

== عمرو بن حزم تقدم في كتابه : وفي كل أصبع من أصابع اليد والرجل عشرة من الابل ؛ و اخرج البزار في مسنده عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عكرمة بن خالد عن ابي بكر بن عبيد الله بن عمر عن ابيه عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « في الأنف اذا استوعب جدعه الدية ، وفي العين خمسون من الابل ، وفي اليد خمسون من الابل ، وفي الرجل خمسون ، وفي الجانفة ثلث الدية ، وفي المنقطة خمس عشرة ، وفي الموضحة خمس ، وفي السن خمس ، وفي كل أصبع مما هنالك عشر عشرة » - انتهى ما في نصب الراية ج ٤ ص ٣٧٢ . قال صاحب الهداية : والأصابع كلها سواء لاطلاق الحديث - يريد الحديث المذكور ، وقد ورد ما هو اصرح منه ، اخرجه الجماعة الا مسلمان عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هذه وهذه سواء ؛ يعنى الخنصر والابهام . اهـ ما في نصب الراية ج ٤ ص ٤٧٣ .

(١) داود بن الحصين مصغرا الاموى ، من رجال الستة - كما في ج ٣ ص ١٨١ من التهذيب ، الاموى مولاهم ، ابو سليمان المدنى ، روى عن ابيه وعكرمة ونافع و ابن سفيان مولى ابي احمد و ام سعد بنت سعد بن الربيع و جماعة ، وعنه مالك وابن اسحاق ومحمد بن عبيد الله بن ابي رافع و ابراهيم بن ابي حنيفة و ابراهيم بن ابي يحيى و زيد بن جبيرة و غيرهم ، قال ابن معين : ثقة ، وقال على بن المدينى : ما روى عن عكرمة فنكر ، قال : وقال ابن عينة : كنا نتقى حديث داود ، وقال ابو زرعة : لين ، وقال ابو حاتم : ليس بالقوى ، ولو لا ان مالكا روى عنه لترك حديثه ، وقال ابو داود : احاديثه عن شيوخه مستقيمة واحاديثه عن عكرمة مناكير ، وقال النسائى ليس به بأس ، وقال ابن عدى : صالح الحديث اذا روى عنه ثقة ، وذكره ابن جبان في الثقات وقال : كان يذهب مذهب الشراة ( اى الخوارج ) وكل من ترك حديثه على الاطلاق فوهم لانه لم يكن بداعية ؛ قال ابن نمير وغير واحد : مات سنة ١٣٥ ؛ ==

أبا غطفان بن طريف المري<sup>١</sup> أخبره أن مروان بن الحكم<sup>٢</sup> أرسله إلى

قلت وقال ابن سعد والعجلي : ثقة ، وقد تقدم في ترجمة ثور بن يزيد مواضع تتعلق  
بداود ، وقال الساجي : منكر الحديث يتهم برأى الخوارج ، وقال ابن المديني : مرسل  
الشعبي أحب إلى من داود عن عكرمة عن ابن عباس ، وقال ابن شاهين في الثقات  
قال أحمد بن صالح : هو أهل الثقة والصدق ، وقال الجوزجاني : لا يحمد الناس حديثه ،  
وقال ابن أبي خيثمة : حدثني أبي ثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا أبي عن ابن اسحاق حدثنا  
داود بن الحصين وكان ثقة وعاب غير واحد على مالك الرواية عنه وتركه الرواية  
عن سعد بن إبراهيم ، ذكره ابن المديني في الطبقة الرابعة من أصحاب نافع - انتهى .  
نقلت ترجمته ليعلم أن الذي حاله ما ذكر فهو من رجال البخاري<sup>١</sup> وراجع لذلك  
اعتذار الحافظ في مقدمة فتح الباري ، وهو أدنى حالا من أبي حنيفة وأبي يوسف  
و محمد رحمهم الله تعالى ولم يرو عن أحد منهم في صحيحه - تدبر .

(١) أبو غطفان بفتحات بن طريف المدني ، ويقال : ابن مالك ، المري بضم الميم  
وتشديد الراء بلا نقطة ، من رجال مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه - كما في  
ج ١٢ ص ١٩٩ من التهذيب ؛ حجازي ، قيل : اسمه سعد ؛ روى عن أبيه طريف بن  
مالك وسعيد بن زيد بن عمرو وأبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم وأبي هريرة وابن  
عباس ، وعنه عبد الله بن عبيد الله بن أبي رافع وأبو سلمة بن عبد الرحمن وقارظ  
ابن شبة الزهري وعمر بن حمزة بن عبد الله بن عمر ويعقوب بن عقبة بن المغيرة بن  
الأخنس واسماعيل بن أمية وغيرهم ، ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة  
وقال : كان قد لازم عثمان وكتب له وكتب أيضا لمروان ، وقال في الكنى : أبو غطفان  
ثقة ، قيل : اسمه سعد ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قلت : وقال الدوري عن ابن  
معين : أبو غطفان ثقة ، وقال الدوري عن أبي بكر بن داود : أبو غطفان مجهول ، وفرق  
البرار بين الراوي عن أبي هريرة وبين الراوي عن ابن عباس ، جعلهما اثنين - التهذيب .



ابن عباس رضى الله عنهما يسأله<sup>١</sup>: ما في الضرس<sup>٢</sup>؟ فقال ابن عباس: فيه خمس من الابل؛ فردني مروان إلى ابن عباس فقال: أفتجعل مقدم الفم كالأضراس؟ فقال ابن عباس: لو لا أنك لا تعتبر ذلك<sup>٣</sup> إلا بالأصابع عقلها سواء؛ فهذا مما يدل على أن الشفتين عقلهما سواء، وقد جاء في الشفتين سوى هذا آثار<sup>٤</sup>.

(١) مروان بن الحكم خليفة من خلفاء بني أمية. والحديث رواه الامام مالك في الموطأ في باب العمل في عقل الإنسان.

(٢) الذي يقلع خطأ من الدية في الموطأ ما ذا في الضرس، وإن تعدد فقيه القصاص، وزيادة دية الإنسان في بعض الأوقات على دية النفس لا بأس بها لأنه ثبت بالنص هكذا - اه شرح العيني لقوله صلى الله عليه وسلم «وفي السن خمس من الابل».

(٣) كذا في الاصل، وفي الموطأ مع شرحه للزرقاني: (للمعتبر ذلك) أى في القياس (إلا بالأصابع عقلها سواء) لكفالك، لحذف جواب «لو» وإنما قال له ذلك مجازاة لما أوما إليه من أن جعل الإنسان مثل الأضراس خلاف القياس، والاقاد عرفت أن ابن عباس رضى الله عنهما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: الأصابع والإنسان سواء، الثانية والضرس سواء - اه كما سبق.

(٤) وقد نقلتها فيما قبل من نصب الراية، قال مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يسوى بين الإنسان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض؛ قال مالك: والامر عندنا أن مقدم الفم والأضراس والأنياب الذي يلي الرباعية عقلها سواء، وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: في السن خمس من الابل؛ والضرس سن من الإنسان لا يفضل بعضها على بعض - اه. قال الزرقاني في ج ٤ ص ٤٠ من شرح الموطأ: وعلى هذا جمهور العلماء وأئمة الفتوى، قال الخطابي: وهذا أصل في =

## باب في الأعور ' وفقاً عين الصحيح

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الأعور وفقاً عين الصحيح : وفقاً الصحيحة من عينه إن كان عمداً فللصحيح القود ولا شيء له غير ذلك<sup>١</sup>،

= كل جنابة لا تضبط كينها ، فإذا فات ضبطها من جهة المعنى اعتبرت من حيث الاسم فتساوى ديتها وإن اختلف كمالها ومنفعتها ومبلغ فعلها ، فإن اللابها من القوة ما ليس للخصر ، ومع ذلك فديتها سواء ولو اختلفت المساحة ، وكذلك الأسنان نفع بعضها أقوى من بعض فديتها سواء نظراً للاسم فقط - انتهى ص ٤١ . وقد اوضحت في شرحى لكتاب الآثار من ذلك الباب أكثر من ذلك فراجعوه .

(١) الذى لا يبصر الا من جهة واحدة من العين ، و اصل العور والعوار - بالفتح والضم والتخفيف - العيب ، كما في ج ٢ ص ٦٢ من المغرب فالأعور ذات عيب العين ، والأحول غيره ، والمراد هنا العين التى ذهب ضوءها ؛ و اصل الفقأ الشق ، كما في ج ٢ ص ١٠٠ من المغرب ؛ وفقاً العين غارها بأن شق حدقتها ، وقولهم « أبو حنيفة رحمه الله سوى بين الفقأ والقلع » أرادوا التسوية حكماً لا لغة لأن الفقأ ما ذكر ، والقطع أن يزرع حدقتها بعروقها ؛ يقال : فقأت البسرة فانقأت ؛ وفقاً الدم : تشقق - اه .

(٢) لأن الله عز وجل قال « ان النفس بالنفس والعين بالعين » الآية ؛ وهما متساويتان كما هو شرط القصاص . حكى الشوكاني في النيل عن العترة والشافعية والحنفية انه يقتصر من الأعور اذا ذهب عين من له عينان ، وخالف في ذلك احمد بن حنبل ، والظاهر ما قاله الأولون - اه . وفي الام ج ٦ ص ٥٧ : وسواء عين الأعور وعين الصحيح في القود والعقل لا يختلفان - اه .

وإن كان خطأ فأن على عاقلته نصف الدية وليس له غير ذلك<sup>١</sup>.  
وقال أهل المدينة في الأعور يفتأ عين الصحيح: إن أحب أن يستقيد فله  
القود<sup>٢</sup>، وإن أحب فله الدية ألف دينار<sup>٣</sup> أو اثنا عشر ألف درهم<sup>٤</sup>.  
وقال أبو حنيفة في عين الأعور الصحيحة إذا فتمت: إن كان عمدا  
ففيها القود<sup>٥</sup>، وإن كان خطأ فعلى عاقلته الذي فقأها نصف الدية<sup>٦</sup>، وهي

---

(١) كما هو حكم النصوص، وقد اوضحت المسألة إيضاحا بليغا في باب ما لا يستطاع  
فيه القصاص من شرحى لكتاب الآثار.

(٢) هو قول ابن شهاب الزهري. في الموطأ: قال مالك انه سأل ابن شهاب عن  
الرجل الأعور فقأ عين الصحيح، فقال ابن شهاب: ان احب الصحيح ان يستقيد  
منه فله القود، وان احب فله الدية ألف دينار او اثنا عشر ألف درهم - انتهى.

(٣) إن كان من اهل الذهب - شرح الزرقاني على الموطأ.

(٤) ان كان من اهل الفضة - شرح الموطأ للزرقاني.

(٥) وما ورد في الآثار من الدية فمحمول على الخطأ.

(٦) قال الشوكاني في ج ٦ ص ٣٤٣ من النيل: وإنما اختلفوا في عين الأعور، فحكى في  
البحر عن الأوزاعي والنخعي والعمري والحنفية والشافعية أن الواجب فيها نصف  
دية اذ لم يفصل الدليل. وحكى أيضا عن علي عليه السلام وعمر وابن عمر والزهري  
ومالك والليث واحمد واسحاق ان الواجب فيها دية كاملة لعماه بذهابها، واجاب  
عنه بأن الدليل لم يفصل، وهو الظاهر - اه. قال في الدر المختار: ولو قلعت  
لاقصاص لعدم المماثلة، في المجتبى: فقأ النبي ويسرى الفاق ذاهبة اقتص منه، وترك  
اعى، وعن الثاني لا قود في فقأ عين الحولاء - اه؛ ولو فقأ عينا حولاء - والحول  
لا يضرب ببصره - يقتص منه، والافقيه حكومة عدل، وعن ابن يوسف: لا قصاص =

وعين الصحيح سواء . وقال أهل المدينة في عين الأعور إذا فقتت :  
الدية كاملة .

وقال محمد بن الحسن : فكيف صارت عين الأعور أفضل من عين  
الصحيح ؟ هذا عقل أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم في العينين جميعاً

== فقضى العين الحبلاء مطلقاً . اهـ ؛ وظاهره ترجيح الأول ، وعليه اقتصر في الخاتمة نقلاً  
عن الحسن لكن قال قبله بورقة : ولا قصاص في عين الأحول ؛ فظاهره الإطلاق ،  
وعادته تقديم ما هو الأشهر فلذا اقتصر عليه الشارح ، وكذا ظاهر كلام الشرنبلالية  
الميل إليه - فافهم . تنبيه : - ضرب عين انسان فايضت بحيث لا يبصر بها لا قصاص فيه  
عند عامة العلماء لتعذر المائلة فقاً عين رجل ، وفي عين الفاقى يياض ينقصها فللرجل ان  
يفقاً البيضاء او ان يأخذ ارش عينه ، جنى على عين فيها يياض يبصر بها وعين الجاني  
كذلك فلا قصاص بينهما ، وفي العين القائمة الذاهب نورها حكومة عدل ، وكذا  
لو ضربها فايض بعض الناظر او اصابها قرحة او ريح او سيل او شيء مما يهيج بالعين  
فقصص من ذلك ؛ تاترخانية - قاله في رد المختار . وراجع البدائع فان فيه تفصيلاً  
حسناً في هذا الموضع .

(١) في الموطأ : قال مالك في عين الأعور الصحيحة اذا فقتت خطأ : ان فيها الدية  
كاملة - اهـ . قال الزرقاني لقول ابن شهاب « هي السنة » : قضى بها عمر وعثمان وعلي  
وابن عباس ، وقاله سليمان بن يسار وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير - اهـ ج ٤ ص ٣٨ .  
وقال في باب ما جاء في عقل العين اذا ذهب بصرها : (والامر عندنا في العين القائمة  
العوراء) التي لا تبصر (اذا فقتت) اي ازيلت وقلعت ( وفي اليد السلاء ) التي فسدت  
وبطل عملها ( اذا قطعت ) انه ليس في ذلك الا الاجتهاد ، وليس في ذلك عقل مسمى  
لأنه لم يرد فيه شيء - اهـ .

(٢) اي اتم أوجبتم الدية الكاملة في عين واحدة التي اوجبها رسول صلى الله

فجعل في كل عين نصف الدية ، فان فقت عين رجل فغرم الفاقى نصف الدية ثم إن رجلا آخر عدى على العين الأخرى ففقاها خطأ لم يجب على الفاقى الثاني الدية كاملة ، فيكون الرجل قد أخذ في عينه دية ونصفاً ١ وإنما أوجب فيها دية ٢ ففي الأولى نصف الدية ؛ وكذا في الثانية نصف الدية ، ولا يتحول ذلك بفتى الأولى ٣ ، ولا تزداد إحداها في عملها على

= عليه وسلم في العينين جميعاً لا في عين واحدة ، بل أوجب في كل واحدة منهما نصف الدية ، فقولكم هذا خلاف حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

(١) وهو في كتاب عمرو بن حزم ، أخرجه النسائي في سننه وإبراهيم داود في مراسيله : وفي العينين الدية ، وفي العين الواحدة نصف الدية ، وفي اليد الواحدة نصف الدية ، وفي الرجل الواحدة نصف الدية - الحديث ، نصب الراية ج ٤ ص ٣٦٩ . وقد سبق مفصلاً من التلخيص . ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال : إسناده صحيح وهو قاعدة من قواعد الإسلام - اهـ ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه : ثنا معمر عن عبد الله بن أبي بكر به مسنداً ، ومن طريقه رواه الدارقطني ، وأخرجه الدارقطني أيضاً عن محمد بن عمار عن أبي بكر به مسنداً ، وعن يحيى بن سعيد عن أبي بكر به مسنداً - اهـ نصب الراية ج ٤ ص ٣٧٠ .

(٢) كذا في الأصل ، وتأمل في أنه استفهام أم لا .

(٣) وهو خلاف الآثار .

(٤) يمكن أن يكون واجباً مجهولاً ومعرفاً ، يعني وجبت من الشريعة فيها دية كاملة وأنتم أوجبتم في الواحدة الدية كاملة ١ فلما كان في الأولى نصف الدية يكون في الثانية نصف الدية حتى تكون في العينين جميعاً دية كاملة على طبق الأحاديث الواردة فيها .

(٥) أي لا يتنقل حكم الدية بسبب فتى الأولى من النصف إلى كمال الدية .

الذى أوجه الله عز وجل<sup>١</sup> شيئا بفق<sup>٢</sup> الأخرى؛ ينبغي لمن قال هذا في العينين أن يقول ذلك في اليدين وأن يقول ذلك في الرجلين؛ ليس هذا بشيء<sup>٣</sup>، والأمر فيه على الأمر<sup>٤</sup> قول، ليس يزداد شيئا<sup>٥</sup> بعين فقئت ولا غير ذلك.

### باب ما لا يجب فيه إرش معلوم

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في العين القائمة إذا فقئت وفي اليد

- (١) يعنى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- (٢) يعنى القول بما ذكر في اليدين والرجلين وزان العينين اللتين قلتم به ليس بشيء ، لأنه مخالف للأحاديث .
- (٣) كذا في الأصل ، وعندى هو مرفوع لأنه مفعول ما لم يسمى فاعله - تأمل .
- (٤) أى دية مقدرة من الشرع .

(٥) قال الامام الشافعى في كتاب الأم ج ٦ ص ٥٩ : ولم اعلم مخالفا لقيته انه ليس في اليد الشلاء ولا المنبسطة غير الشلاء إذا كانت لا تنقبض ولا تنبسط او كان انبساطها بلا انقباض او انقباضها بغير انبساط عقل معلوم ، وإنما يتم عقابها اذا جنى عليها صحيحة تنقبض وتنبسط ، فأما اذا بلغت هذا فكانت لا تنقبض ولا تنبسط فانما فيها حكمة ، فاذا كان هذا هكذا فهكذا ينبغي أن يقولوا في العين القائمة ولا يكون فيها عقل معلوم ، وأنا احفظ عن عدد منهم في العين القائمة هذا وبه أقول ، ويكون فيها حكمة ، وكل ما قلت فيه حكمة فأحسب والله أعلم أنه لا يجوز ان تبان حكمة الا بأن يقال : انظروا كأنها جارية فقئت عين لها قائمة كم كانت قيمتها وعينها قائمة بدياض . ظهر او غير ذلك ؟ فان قالوا : قيمتها وعينها قائمة هكذا خمسون دينارا ؛ قيل : فكم قيمتها الآن حين بقيت عينها فصارت الى هذا و برئت ؟ فان قالوا : =

السلام إذا قطعت و في كل نافذة في عضو من الأعضاء: إنه ليس في شيء من ذلك إرش معلوم<sup>١</sup>، و في ذلك كله حكومة عدل<sup>٢</sup>.

أخبرني أبو حنيفة<sup>٣</sup> عن حماد عن إبراهيم أنه قال: في العين القائمة<sup>٤</sup>

== اربعون ديناراً؛ جعلت في عين الرجل القائمة خمس دينه، وإن قالوا: خمسة وثلاثون ديناراً؛ جعلت في عين المجنى عليه خمسا ونصف خمس وهو خمس وعشر دينه؛ قال الشافعي: وهكذا كل ما سوى هذا؛ فإن قالوا: بل نقصها هذا البختي نصف قيمتها عما كانت عليه قائمة العين؛ فلا احسب هذا إلا خطأ ولا احسبهم يقولونه! قال الشافعي: وينقص من النصف شيء لأن النبي صلى الله عليه وسلم إذا جعل في العين الصحيحة نصف الدية لم يحز أن تكون العين القائمة كالعين الصحيحة، وقد قضى زيد رحمه الله تعالى في العين القائمة بمائة دينار، والله قضى به على هذا المعنى - انتهى .

(١) أي مقدر من الشارع والسمع ولا يمكن اهدارها .

(٢) واختلفوا في تفسيرها، فقال الطحاوي، هي أن يقوم مملوكا بدون هذا الأثر ثم يقوم وبه هذا الأثر، ثم ينظر إلى تفاوت ما بينهما فإن كان ثلث عشر القيمة مثلا يجب ثلث عشر الدية، وإن كان ربع القيمة يجب ربع عشر الدية؛ وقال الكرخي: ينظر كم مقدار هذه الشجرة من الموضحة فيجب بقدر ذلك من نصف عشر الدية، لأن ما لا نص فيه يرد إلى المنصوص عليه؛ وفي المحيط: والأصح أنه ينظر كم مقدار هذه الشجرة من أقل شجرة لها ارش مقدر، فإن كان مقدارها مثل نصف شجرة لها ارش أو ثلثها وجب نصف أو ثلث ارش تلك الشجرة، فإن كان ربعها فربع - اه عني . وهذا التفسير بتغير ما يجري في هذا الباب أيضا - تدبر .

(٣) لم أجده في جامع المسانيد، وذكره البيهقي في سننه .

(٤) إذا فقت .

و اليد الشلاء و الرجل العرجاء و لسان الأخرس و ذكر الخصى<sup>١</sup> حكومة عدل .  
و قال أهل المدينة<sup>٢</sup> مثل قول أبي حنيفة ، منهم مالك بن أنس قال : نرى  
في ذلك الاجتهاد . و قال بعضهم<sup>٣</sup> : في العين القائمة إذا فقت مائة دينار ،

(١) ومثله حكم ذكر العينين والصبي . وفي الكنز : وفي الاصبع الزائدة وعين الصبي وذكره  
ولسانه ان لم يعلم صحته بنظر و حركة و كلام حكومة عدل - اه ؛ والمراد بالصبي الذي  
لم يستهل - كما في الخائبة ؛ فيجب في الصبي الدية ان استهل ، وان لم يستهل كان فيه حكومة  
عدل ؛ وفي الزيلعي ما يخالفه فالأصل ان الاستهلال كالكلام في وجوب الدية على ما  
في الخائبة ، و فرق الزيلعي بأن الاستهلال ليس بكلام بل هو مجرد صوت ومعرفة الصحة  
فيه بالكلام - كذا في الفتح ، يعني في كل واحد من الأربعة المذكورة حكومة عدل ،  
وقس عليها غيره من جنسها ؛ اما في الاصبع الزائدة فلائها جزء آدمي وهو مكرم  
خلقة فيجب فيها الارش تشريفا له وان لم يكن فيها نفع ولا زينة كما في السن  
الزائدة اذ لا يعلم تساويها الا بالظن ، فاذا تعذر القصاص للشبهة وجب ازشها ؛ وليس  
فيها ارش مقدر في الشرع فيجب حكومة عدل ، واما في البقرة فلائ المقصود من هذه  
الأعضاء منافعتها ، فاذا جهل وجوه المنفعة لم تجب الدية الكاملة بالشك فيجب حكومة  
عدل ، وعند الثلاثة تجب دية كاملة الا اذا عرفت انها غير صحيحة ، واما اذا  
علمت صحة هذه الأعضاء يكون فيها حكمه حكم البالغ في الخطأ والعمد اذا ثبت ذلك  
بالبينة او باقرار الجاني ، وان انكر ولم تكن به بينة فالقول قول الجاني ، وكذا اذا  
قال « لا اعرف صحته » لا يجب عليه الارش كاملا الا بالبينة ؛ ومثل ذكر الصبي ذكر  
الخصي والعنين حكما و خلافا - فتح وعيني وملا مسكين - اه كنوز الحقائق .

(٢) قد مضى نقله من الموطأ و شرحه للزرقاني .

(٣) وهو مروى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه ، رواه الإمام مالك في الموطأ عن =



وكل نافذة من عضو من الأعضاء ثلث دية ذلك العضو .

== يحيى بن سعيد عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت كان يقول في العين القائمة إذا اطفئت مائة دينار - ٥٠ هـ . قال الزرقاني : ولم يأخذ بها مالك بل قال : إن أمكن أن يفعل ذلك بالجاني والافالقل كالخطأ - ٥٠ هـ . وقال البيهقي في ج ٨ ص ٩٨ من السنن باب ما جاء في العين القائمة واليد الشلاء : أخبرنا أبو حازم الحافظ أنبأ أبو الفضل بن خميرويه أنبأ أحمد بن نجدة ثنا سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن قتادة عن عبد الله بن بريرة عن يحيى بن يعمر عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال في العين القائمة أو السن السوداء واليد الشلاء ثلث ديتها ، أخبرنا أبو سعيد ابن أبي عمرو ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ الربيع بن سليمان أنبأ الشافعي أنبأ مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن سليمان بن يسار أن زيد بن ثابت قضى في العين القائمة إذا طفئت - أو قال : بختت - بمائة دينار ؛ قال مالك : ليس على هذا العمل ، إنما فيها الاجتهاد ولا شيء موقت ، وقد يحتمل قول زيد بن ثابت رضي الله عنه أن يكون اجتهد فيها فرأى الاجتهاد فيها قدر خمسها ؛ قال الشيخ رحمه الله : ويحتمل قول عمر رضي الله عنه ما احتل قول زيد ، وروينا عن مسروق أنه قال في العين العوراء حكم وفي اليد الشلاء حكم وفي لسان الآخرس حكم ؛ وعن إبراهيم النخعي أنه قال : في العين القائمة واليد الشلاء ولسان الآخرس حكومة عدل - انتهى .

(١) وهو مروى عن ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز ، رواه ابن حزم في ج ١٠ ص ٤٢٢ من الحل فراجع ، وهذا كله محمول على الاجتهاد و حكومة عدل - هذا ، والله تعالى أعلم بمراد عباده . وإلى هذا التأويل أشار الإمام محمد في باب ارش السن السوداء والعين القائمة من الموطأ ، إنما نضع هذا عن زيد بن ثابت أنه حكم بذلك .

باب دية الأضراس<sup>١</sup>

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : فى كل ضرر خمس من الأبل ، مقدم الفم ومؤخره سواء<sup>٢</sup> . وقال بعض أهل المدينة بمثل قول أبى حنيفة ، منهم

(١) قد سبق نبذ منها ذيل حديث أبى غطفان فتذكره . قال فى الموطأ باب دية الأسنان : أخبرنا مالك أخبرنا داود بن الحصين أن أبا غطفان أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس يسأله : ما فى الضرر ؟ فقال : أن فيه خمسا من الأبل ، قال : فردنى مروان إلى ابن عباس قال : فلم تجعل مقدم الفم مثل الأضراس ؟ قال فقال ابن عباس : لولا أنك لا تعتبر إلا بالأصابع ! عقلاها سواء ؛ قال محمد : ويقول ابن عباس نأخذ ، عقل الأسنان سواء ، وعقل الأصابع سواء ، فى كل اصبع عشر من الدية ، وفى كل سن نصف عشر الدية ، وهو قول أبى حنيفة والعامّة من فقهاءنا - انتهى . وقال فى كتاب الآثار باب دية الأسنان والأشعار والأصابع روى فيه أثر شريح من طريق أبى حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن شريح قال : الأسنان سواء فى كل سن نصف عشر الدية ؛ قال محمد : وبه نأخذ وهو قول أبى حنيفة - اهـ . أى وأبى يوسف أيضا ، وإليه ذهب جمهور العلماء .

(٢) قد عرفت أن الأسنان كلها سواء ، وفى حديث عمرو بن حزم « وفى السن خمس من الأبل - الحديث » وقد سبق مفصلا ، وعند أبى داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « فى الأسنان خمس خمس » وفى طريق أخرى عنده عنه « وفى الأسنان فى كل سن خمس من الأبل » - اهـ . فى الهداية : وفى كل سن خمس من الأبل ، لقوله عليه السلام فى حديث أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه « وفى كل سن خمس من الأبل » والأسنان والأضراس سواء لا إطلاق ما روينا ، ولما روى فى بعض الروايات « والأسنان كلها سواء » ولأن = كلها

== كلها في أصل المنفعة سواء فلا يعتبر التفاضل ، كالأيدي والأصابع ؛ وهذا إذا كان خطأ ، فإن كان عمدا فقيه القصاص ، وقد مر في الجنائيات - انتهى . قال الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٧٣ بعد نقل قول صاحب الهداية « في حديث أبي موسى الأشعري - الخ » : قلت : ليس في حديث أبي موسى ؛ ( قلت : لعله وقع في كتب : الإمام محمد أو أبي يوسف في حديث أبي موسى ! فإن فقهاءنا يعتمدون على كتب أئمتنا في رواية الأحاديث ، والرواية بالمعنى راجعة في ذلك الزمان ، وراجع لذلك منية الأملح للحافظ قاسم ) وأخرج أبو داود وابن ماجه عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الأسنان سواء ، الثانية والضرس سواء ، وهذه وهذه سواء - اهـ ، وزاد أبو داود فيه « الأصابع سواء » ؛ وفي لفظ لابن ماجه أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى في السن خمسا من الأبل - اهـ ؛ وهم شيخنا علاء الدين مقلدا لغيره فعزاه للترمذي ( قلت : لم أجد قول الشيخ المذكور في البابين من سنن البيهقي : في باب دية الأسنان وفي باب الأسنان كلها سواء ج ٨ ص ٩٠ ، لعله مبني على اختلاف النسخ ) ؛ وأخرج أبو داود عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأسنان في كل سن خمس من الأبل - مختصر ؛ وتقدم في كتاب عمرو بن حزم « وفي السن خمس من الأبل » وتقدم أيضا في حديث عمر نحوه ، وتقدم لأبي داود وابن ماجه عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا « الأصابع والأسنان سواء » ؛ ورواه البزار في مسنده : حدثنا عبدة بن عبد الله القسملی ثنا عبد الصمد بن عبد الوارث ثنا شعبة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الثانية والضرس سواء ، والأسنان كلها سواء ، وهذه وهذه سواء - انتهى ؛ وقال : لا أعلم أحدا يرويه عن شعبة بهذا اللفظ إلا عبد الصمد ، وغيره يرويه مختصرا - انتهى . وحديث عمرو بن شعيب رواه البيهقي في باب دية الأسنان من السن ج ٨ ص ٨٩ ==

مالك بن أنس<sup>١</sup>، وقال بعضهم: في كل ضرر بعير<sup>٢</sup>. وروى بعضهم أن  
 = وحديث ابن عباس في باب الأسنان كلها سواء ص ٩٠، وكذا حديث  
 أبي غطفان الذي تقدم من قبل، وفيه آثار عن علي وشريح ومسروق عن عمر  
 رضى الله عنه «الأسنان سواء» ويذكر عن الحسن عن عمر رضى الله عنه قال:  
 الأسنان سواء الضرس والثنية؛ ومن طريق سعيد بن منصور ثنا أبو عوانة عن  
 أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضى الله عنه قال: وفي السن خمس - انتهى.  
 قال البيهقي: قد روى في الحديث الموصول عن عمرو بن حزم عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم «وفي السن خمس من الابل» ثم روى من طريق ابن أبي عروبة عن مطر  
 عن عمرو بن شعيب به - الحديث ج ٨ ص ٨٩.

(١) وقد سبق نقل مذهبه من الموطأ وشرحه للزرقاني ذيل حديث أبي غطفان في باب  
 الجروح في الجسد. وفي ج ١٠ ص ٤١٤ من المحلى: وبهذا يقول أبو حنيفة ومالك  
 والشافعي وأحمد وأبو سليمان وأصحابهم وسفيان الثوري وإسحاق بن راهويه - اهـ.  
 (٢) وهو مروى عن عمر رضى الله تعالى عنه. قال ابن حزم في المحلى ج ١٠ ص ٤١٣:  
 روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن  
 سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قضى فيما أقبل من الأسنان بخمسة أبعة وفي الأضراس  
 بعيرا بعيرا، فلما كان معاوية وقعت أضراسه فقال: انا أعلم بالأضراس من عمر! فجعلهن  
 سواء؛ نا يوسف بن عبد الله الضمرى نا أحمد بن محمد بن الجصور نا قاسم بن أصبغ نا مطرف  
 ابن قيس نا يحيى بن بكير نا مالك عن زيد بن أسلم عن مسلم بن جندب عن أسلم مولى  
 لعمر بن الخطاب عن عمر أنه قضى في الضرس بمحمل؛ وبه إلى مالك عن يحيى بن  
 سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: قضى عمر بن الخطاب في الأضراس ببعير بعير،  
 وقضى معاوية بن أبي سفيان في الأضراس بخمسة أبعة خمسة أبعة، قال سعيد: =

سعيدا قال<sup>١</sup> : لو كنت أنا لجعلت في الاضراس بعيرين بعيرين ، فتلك الدية سواء<sup>٢</sup> .

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي<sup>٣</sup> عن حماد عن إبراهيم في الاسنان : في كل سن نصف العشر مقدم الفم ومؤخره سواء<sup>٤</sup> .

أخبرنا مالك بن أنس عن داود بن الحصين<sup>٥</sup> أن أبا غطفان بن طريف المري<sup>٦</sup> أخبره أن مروان بن الحكم أرسله إلى ابن عباس رضي الله عنهما<sup>٧</sup> يسأله ما في الضرر<sup>٨</sup> ؟ فقال ابن عباس رضي الله عنهما : إن فيه خمسا من

= فالدية تنقص في قضاء عمر و يزيد في قضاء معاوية ، فلو كنت أنا لجعلت في الاضراس بعيرين بعيرين فتلك الدية سواء - اهـ . و رواه مالك في الموطأ ، واليه في سنته أيضا ، و ذكره الامام الشافعي أيضا في كتاب الام .

(١) قد علمته فوق ذلك ، و الآن نقلته من المحلى .

(٢) هذه الجملة مقولة سعيد بن المسيب ، كما في الموطأ و الام و سنن البيهقي و المحلى لابن حزم .

(٣) قد مر غير مرة في كتاب الحجّة في أبوابه المختلفة ، و هذا الأثر ليس في جامع المسانيد لأنه لم يرو عن الامام أبي حنيفة .

(٤) خلافا لمن فرق بينهما ، فيه رواية عن طاوس و رواية عن عطاء و رواية عن عمر رضي الله عنه و رواية عن معاوية و رواية عن ابن المسيب و مجاهد و عطاء ، ذكر

هذه الأقوال ابن حزم في ج ١٠ ص ٤١٥ من المحلى .

(٥) مضى في باب الجروح في الجسد .

(٦) بضم الميم و تشديد الراء ، مضى في باب الجروح في الجسد .

(٧) تذكر ما روى عن ابن عباس مرفوعا في باب الجروح في الجسد .

(٨) مذكر ، و ربما أثوره على معنى السن ، و انكر الأصمعي التأنيث ، و جمعه : =

الابل ؛ قال : فردنى مروان إلى ابن عباس فقال : أفتجعل مقدم الفم مثل الاضرار ؟ فقال ابن عباس : لو لا أنك لا تعتبر ذلك إلا بالأصابع<sup>١</sup> عقلها سواء .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن شرح<sup>٢</sup> قال : الأسنان عقلها سواء ، في كل سن نصف عشر الدية<sup>٣</sup> .

وأخبرنا بكير بن عامر<sup>٤</sup> عن الشعبي<sup>٥</sup> أنه قال : الأسنان كلها سواء

= الاضرار ، وربما قيل : ضروس - اه شرح الزرقاني .

(١) جمع ضرس ، يعنى : أفتجعل اسنان مقدم الفم مثل الاضرار مع تفاوت المنفعة بها ؟ ولعل مذهب مروان التفاوت بينهما ، ولعله رجع الى قول ابن عباس بعد ذلك وقال به - تأمل .

(٢) جواب « لو » محذوف ، أى : لكفأك ؛ و إنما قال له ابن عباس ذلك مجازاة لما اوصى إليه من ان جعل الأسنان مثل الاضرار خلاف القياس - شرح الزرقاني . ولا يرد على هذا ما زعم ابن حزم فى المحلى من غير دليل كما هو دأبه فى التهويل حيث قال : ادعى قوم ان معنى قول ابن عباس اعتبروها بالأصابع إنما قيسوها بالأصابع وهذا باطل - اه . أى دليل على بطلانه ؟ فان كان هذا باطلا فما معنى قول ابن عباس رضى الله عنهما ؟ ولم يقدر على إقامة الدليل على بطلانه غير انه قال : روى عنه مرفوعا ان الأصابع سواء والاضرار سواء وان الشنايا سواء - اه . قلت : وبهذا لا يبطل قوله المذكور - كما لا يخفى .

(٣) هو قاضى الكوفة فى عهد الخلفاء الراشدين ، كان فقيها مفتيا و قد تقدم .

(٤) لم اجد له فى الجامع ، و قد سبق من سنن البيهقى فتذكره .

(٥) بكير بن عامر قد مرّت ترجمته .

(٦) الشعبي هو عامر ، فقيه حافظ المغازى ، لقي خمسمائة من الصحابة ، و هو اكبر شيخ للامام ابى حنيفة - كما قال الذهبى ، و قد مرّت ترجمته .

في كل سن نصف عشر الدية<sup>١</sup> .

### باب جراح العبد<sup>٢</sup>

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : كل شيء يصاب به العبد من يد  
أو رجل أو عين أو موضحة<sup>٣</sup> أو منقلة<sup>٤</sup> أو مأمومة<sup>٥</sup> أو غير ذلك<sup>٦</sup> فهو من  
(١) واثر ابن المسيب رواه مالك وزاد بعد قوله « فذلك الدية سواء » : وكل  
يجتهد مأجور - اهـ . قال الزرقاني : ولعلهم لم يبلغهم حديث « وفي السن خمس »  
ولا حديث « الثنية والضرر سواء » - اهـ . قلت : ولعل عمر رضى الله عنه رجع  
الى الحديث المذكور فانه روى عنه في كل ضرر خمس من الابل في المحلى ج ١٠  
ص ١٣٤ : وقد جاء عن عمر غير هذا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان  
عن جابر عن الشعبي عن شريح أن عمر كتب إليه أن الأسنان سواء ، ومن طريق  
عبد الرزاق أيضا عن معمر عن ابن شبرمة أن عمر بن الخطاب جعل في كل ضرر  
خمساً من الابل - اهـ . فالعمل على هذا لأنه موافق ومطابق للاحاديث المرفوعة ،  
والا فأقواله اذا تعارضت تساقطت ، والعمل بالمرفوعات - هذا ، والله أعلم .

(٢) حكم جراحه غير حكم جراح الحر على وزان دية الحر وقيمة العبد .

(٣) هي التي تكشف العظم من غير هشم وكسر ، وحكمها يأتي بعده . قال محمد في  
كتاب الآثار : الموضحة ما اوضحت عن العظم .

(٤) بتشديد القاف مفتوحة او مكسورة ، شرح وهبانيه - اهـ رد المحتار . وقال محمد :  
والمنقلة ما نقل منها العظام - اهـ . أى تنقل العظم وتحوله من موضعه الى موضع  
آخر بعد الكسر .

(٥) وهي المأمومة التي وصلت إلى ام الرأس ، وهي الآنة من الشجاج كل شجة  
بلغت الدماغ - قاله محمد في الآثار . وفي الهداية : التي تصل الى ام الرأس - اهـ .

(٦) من الشجاج الباقية من الدامية والسمحاق والباضة والمتلاحمة وغيرها ، =

قيّمته<sup>١</sup> على مقدار ذلك من الحر في كل قليل وكثير له إرش معلوم من

== وقد علمت فيما سبق انها عشرة .

(١) اى العبد . وفي كتاب الآثار : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : في سن العبد نصف عشر ثمنه ؛ وقال - جراحات العبد : قال محمد : اظنه قال « على جراحات الحر من قيمته » ، قال محمد : وبهذا كان يأخذ ابو حنيفة ، واما في قولنا فذلك كله على ما نقص العبد من قيمته - اه . و هو قول ابى يوسف الآخر ، وقوله الاول مع انى حنيفة . اعلم ان ما قدر من دية الحر في الجناية على اطرافه جعل مقيدا من قيمة العبد ، و في يده نصف قيمته لأن الواجب في يد الحر مقدر من الدية بالنصف فيقدر في يد العبد بنصف قيمته ، وكذلك يجب في موضحة نصف عشر قيمته لأن في موضحة الحر نصف عشر الدية ، كما ذكره في النهاية - رد المختار . فكذلك يجب في سن العبد نصف عشر قيمته لأن في سن الحر نصف عشر الدية ، كما سبق ، وتجب هذه بالغة ما بلغت في الصحيح - درر و رد المختار . و هو ظاهر الرواية الا ان محمدا قال في بعض الروايات : القول بهذا يؤدي الى ان يجب بقطع طرفه فوق ما يجب بقتله كما لو قطع يد عبيد يساوى ثلاثين ألفا يضمن خمسة عشر ألفا ؛ كذا في النهاية وغيرها من الشروح - رد المختار . و قيل : لا يزداد على خمسة آلاف الا خمسة ، وجزم به في الملتقى - الدر المختار . و هو الذى في عامة الكتب كالهداية والخلاصة ومجمع البحرين وشرحيه والاختيار وفتاوى والوالجى والملقى ، وفي المجتبى عن المحيط : نقصان الخمسة هنا باتفاق الروايات بخلاف فصل الآمة ، شلبي - اه . و يوافقه ما في الظهيرية وجامع المحبوبي : موضحة العبد مثل موضحة الحر تقضى بخمسمائة درهم الا نصف درهم ، ولو قطع اصبع عبد عبدا او خطأ و قيمته عشرة آلاف او اكثر فعليه عشر الدية الا درهم ؛ معراج - قاله في رد المختار . لأن عند الامام ان القيمة في العبد كالدية في الحر فلما جاز تقدير ==



الحر السن والموضحة وما سوى ذلك ، ففي موضحة إرثها نصف عشر قيمته ، وفي يده نصف قيمته ، وكذلك عينه ، وفي المأمومة والجائفة ثلث قيمته ، وفي منقلته عشر ونصف عشر قيمته . وقال أهل المدينة : في موضحة العبد نصف عشر ثمنه<sup>١</sup> ، وفي منقلته عشر ونصف العشر من ثمنه<sup>٢</sup> ، ومأمومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه . فوافقوا أبا حنيفة في هذه الخصال الأربع<sup>٣</sup> ، وقالوا فيما سوى ذلك : ما نقص من ثمنه<sup>٤</sup> .

قال محمد بن الحسن : كيف جاز لأهل المدينة أن يتحكموا في هذا

= ضمان جناية الحر بدية جاز تقدير ضمان جناية العبد بقيمته ، ولأن التقدير قد دخل على الجناية عليه في النفس حتى لا يبلغ الدية إذا كان كثير القيمة لجاز أن يدخل في ضمان الجناية فيما دون النفس كالحر - قاله في البدائع ؛ والله اعلم .

(١) في موطأ مالك مع الزرقاني ج ٤ ص ٤١ : (مالك أنه بلغه أن سعيد بن المسيب و سليمان بن يسار كانا يقولان : في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ) - أي قيمته ، لأن الحر في موضحة نصف عشر دية كما في الحديث « وفي الموضحة خمس » والمعتبر في الرقيق قيمته - اهـ شرح الزرقاني . (مالك أنه بلغه أن مروان بن الحكم كان يقضي في العبد يصاب بالجراح أن على من جرحه قدر ما نقص من ثمن العبد) ، قال مالك : الأمر عندنا أن في موضحة العبد نصف عشر ثمنه ، وفي منقلته العشر ونصف العشر من ثمنه ، وفي مأمومته وجائفته في كل واحدة منهما ثلث ثمنه - اهـ .

(٢) كما علمته من مذهب مالك قبله ، وعندنا ما قدر من دية الحر قدر من قيمة العبد .

(٣) هذه مقولة الام محمد رحمه الله ، وافقوا فيها أبا حنيفة .

(٤) قال مالك في الموطأ : وفيما سوى هذه الخصال الأربع مما يصاب به العبد ما نقص من ثمنه ، ينظر في ذلك بعد ما يصح العبد ويرأى كم ما بين قيمة العبد بعد أن أصابه الجرح و قيمته صحيحاً قبل أن يصيبه هذا ثم يفرغ الذي أصابه ما بين القيمتين - اهـ .

فيختاروا<sup>١</sup> هذه الخصال الأربع من بين الخصال؟! أرايت لو أن أهل البصرة قالوا: فنحن نريد خصلتين آخرين؛ وقال أهل الشام: فانا نريد ثلاث خصال آخر؛ ما الذى يرد به عليهم<sup>٢</sup>؟! فينبغي أن ينصف الناس ولا يتحكم فيقول: قولوا بقولى ما قلت من شيء؛ إلا أن يأتى أهل المدينة فيما قالوا من هذا بأثر فننقاد له<sup>٣</sup> وليس عندهم فى هذا أثر، فيفرقون به بين هذه الأشياء<sup>٤</sup>، فلو كان عندهم جأؤنا به فيما سمعنا من آثارهم، فاذا لم يكن هذا فينبغي الانصاف، فاما أن يكون هذا على ما قال أبو حنيفة فى الأشياء كلها، وإما أن تكون الأشياء كلها شيئاً واحداً فيكون فى ذلك كله من هذه الخصال أو غيرها ما نقص من العبد من قيمته<sup>٥</sup>.

(١) سقطت النون لأنها تحت «ان» الناصبة الداخلة على «يتحكموا».

(٢) ليس عندهم من النصوص ما يرد به عليهم، والحال أن قول أهل البصرة وأهل الشام خلاف التفقه وأصول الاجتهاد، والخصلة بمعنى المسألة.

(٣) انظر كيف صرح بأنهم إذا جأؤنا بحديث على ما قالوا فنحن: نقاد له، ولا نستطيع ولا نقدر على خلافه، بشرط أن يكون صحيحاً على أصول الحديث.

(٤) ولا يقال أن مالكا روى بلاغا ذلك عن ابن المسيب وسليمان بن يسار كما تقدم، فإن قولهما اجتهاد منهما وليس بحديث ولا أثر عن الصحابة، فنحن نجتهد كما اجتهدا، ونحن رجال وهم رجال.

(٥) الخصال والأشياء ههنا بمعنى واحد، والمراد بها حكم هذه الخصال.

(٦) كما هو مذهب الامام محمد وأبي يوسف، ولعل الامام رجّع إليه كما روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى.

باب القصاص بين الممالك<sup>١</sup>

قال أبو حنيفة رضى الله عنه: لا قصاص بين الممالك فيما بينهم<sup>٢</sup> إلا في النفس . وقال أهل المدينة: القصاص بين الممالك كهيئته بين الأحرار<sup>٣</sup> نفس الأمة بنفس العبد وجرحها بجرحه<sup>٤</sup> .

و قال أبو حنيفة: إذا قتل عبد عبدا متعمدا فلهولى العبد المقتول القصاص، و ليس له غير ذلك إلا أن يعفو، فإن عفا رجع العبد القاتل إلى مولاه و لا سبيل لمولى العبد المقتول عليه<sup>٥</sup> . و قال أهل المدينة: مولى العبد

(١) هل يجب أم لا؟ و حكمه فى الباب الذى بعده .

(٢) الذين لرجل واحد، غير المدبر و المكاتب و أم الولد .

(٣) فى الموطأ: و الأمر عندنا فى القصاص بين الممالك كهيئة قصاص الأحرار نفس الأمة بنفس العبد و جرحها بجرحه - اهـ . قال الزرقانى: الآية ﴿ النفس بالنفس ﴾ ثم قال ﴿ و الجروح قصاص ﴾ اهـ .

(٤) كذا فى الأصل، و فى الموطأ « و جرحها بجرحه »، بالباء الجارة و هو الصواب، لا بالكاف الجارة؛ فإن مفهوم العبارة بالكاف غير مفهوم العبارة بالباء، كما لا يخفى، و المقصود بالبيان هو الأول لا الثانى الذى بالكاف فانهم .

(٥) فى الموطأ: فإذا قتل العبد عبدا عمدا - الى آخره، يعنى لاسبيل لمولى العبد المقتول بشىء بعد العفو فانه اذا عفا سقط القصاص عنه فلا يتقلب مالا عندنا و رد العبد الى مولاه و لم تكن له الدية لأن حق الولى فى القصاص عينا فقط، و هو أحد قولى الشافعى؛ و قد اسقطه لا الى بدل، و من له الحق اذا اسقط حقه مطلقا و هو من اهل الامقاط سقط مطلقا لأنه اذا عفا فالظاهر انه لا يطلب الثأر بعد العفو فلا يكون له حق اخذ الدية فلا محالة رد العبد الى مولاه ولا شىء لمولى العبد المقتول .

المقتول بالخيار فإن شاء قتل وإن شاء أخذ العقل<sup>١</sup>، فإن أخذ العقل أخذ قيمة عبده<sup>٢</sup>، وإن شاء رب العبد القاتل أعطى ثمن العبد المقتول<sup>٣</sup>، وإن شاء أسلم عبده، فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك<sup>٤</sup>، وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ العبد القاتل أن يقتله<sup>٥</sup>، وذلك كله في القصاص<sup>٦</sup> بين العبيد في قطع

(١) في الموطأ : فإذا قتل العبد عبداً عمداً خير سيد العبد المقتول فإن شاء قتل العبد القاتل وإن شاء أخذ العقل، فإن أخذ العقل أخذ قيمة عبده، وإن شاء رب العبد القاتل أن يعطى ثمن العبد المقتول، فإذا أسلمه فليس عليه غير ذلك وليس لرب العبد المقتول إذا أخذ العبد القاتل ورضى به : أن يقتله، وذلك في القصاص كله بين العبيد في قطع اليد أو الرجل و أشباه ذلك بمنزلة في القتل - انتهى، وجوابه في كلام محمد بعده .  
(٢) لأن الرقيق إنما فيه قيمته، ولو زادت على دية الحر وحيثئذ فخير سيد العبد القاتل كما قال - اه شرح الزرقاني .

(٣) في الموطأ : وإن شاء رب العبد المقتول أن يعطى ثمن العبد المقتول ( أى قيمته كما عبر به أولاً ) فعل وإن شاء أسلم عبده لأن في إزالته القيمة ضرراً عليه فيتخير به - اه شرح الزرقاني .

(٤) لأنه أسلم الجاني وليس هو الجاني .

(٥) لأن عدوله عن قتله أولاً بمنزلة العفو عن الدية، فلما خير سيده في إسلامه وفدائه وأسلمه لم يكن لذلك قتله بعد العفو، ( قلت : فيه نظر ظاهر لأنه إذا عفا سقط القصاص بدون بدل عنه كما بينته أولاً - فافهم ) ولا يشكل تخيير سيد المقتول بأن المذهب أن الواجب في العمد القتل أو العفو مجاناً ( قلت فالتخير وأخذ الدية لا يجوز ) وليس له إلزام القاتل الدية لأنه فرق بأن المطلوب هنا غير القاتل وهو السيد ولا ضرر عليه في واحد مما يختاره ولي الدم بخلاف الحر فله غرض في اغتائه ورثته - اه =

اليد والرجل و أشباه ذلك بمنزلته في القتل .

قال محمد بن الحسن : إذا قتل العبد عمدا وجب عليه القصاص بابنخي لمن قال : هذا الوجه أن يقول في الحر يقتل الحر عمدا إن ولى المقتول إن شاء قتل وإن شاء أخذ الدية .<sup>١</sup> أرايتم إذا أراد أن يأخذ الدية فقال القاتل : « اقتل أو دع ليس لك غير ذلك » فأبى ولى المقتول أن يقتل إلا أن يأخذ الدية<sup>٢</sup> . أو رأيت لو أن رجلا حرا قطع يد رجل حر عمدا فقال المقطوعة : يده آخذ دية اليد ، فقال القاطع : « اقطع أو دع » أكان يجبر القاطع على أن يعطيه دية اليد<sup>٣</sup> ؟ وليس هذا بشيء وليس له إلا القصاص إما أن يأخذ وإما أن يعفو ، قال الله عز وجل في كتابه ﴿ ان النفس بالنفس والعين بالعين ﴾ - الآية ، فما استطيع فيه القصاص فليس فيه إلا القصاص كما قال الله عز وجل وليس فيه دية ولا مال ، وما كان من خطأ فعليه ما سمي الله في الخطأ من الدية المسلمة إلى أهله ، فمن حكم

= شرح الزرقاني . قلت : وهذا البيان لا يخلو عن انظار ، كما لا يخفى على

أولى الأبصار - تدبر . (٦) كذا في الأصل ، وفي الموطأ : وذلك في القصاص كله

بين العبيد ، وبين المفهورين بتقديم كله وتأخير فرق ، كما لا يخفى .

(١) وهذا لا يجوز لانه خلاف النص المحكم فان فيه القصاص او العفو لأن الدية

تكون في الخطأ لا في العمد ، والنظير في العمد .

(٢) لا يجبر على ذلك ، كيف وفي النص حكم القصاص او العفو لا الدية وهي في

الخطأ لا في العمد .

(٣) لا يجبر عليه قطعا لأن الجبر خلا حكم الشرع فليس فيه إلا القصاص .

كلها

بغير هذا فهو مدع فعليه البينة<sup>١</sup> في نفس العبد و غير ذلك ! فمن وجب له القصاص في عبد أو حر لم يكن له أن يصرفه إلى عقل ، و من وجب له عقل فليس له أن يصرفه إلى قود في حر و لا مملوك ، فمن فرق بين المملوك في هذا و بين الحر فليأت عليه بالبرهان من كتاب الله عز و جل الناطق و من السنة المعروفة<sup>٢</sup> .

### باب دية أهل الذمة<sup>٢</sup>

محمد قال : قال أبو حنيفة رضى الله عنه : و دية اليهودى و النصرانى

(١) كما هو نص الحديث المتواتر البينة للدعى في حكم الشهادة و في التنزيل في مواضع منه .  
(٢) المشهورة بين الصحابة و التابعين و أئمة الفقهاء و المحدثين ، و من يقدر على القول ، بأن الحنفية يخالفون القرآن ، و الأحاديث اذا ثبتت بأصول قرروها في قبول الأحاديث و العمل بها ، و بيان الامام محمد رحمه الله هذا يرد كل ما تفوه به ابن حزم في المحل يضيق عن ذكره و رده هنا نطاق البيان و انت تعلم انه تطويل .  
بلا طائل فلهذا موضع آخر ان شاء الله تعالى .

(٣) هذه المسألة طويلة الذيل و معرّكة للآراء بين الفقهاء و المحدثين تقتضى طول البيان كما يأتى . عندنا دية المسلم و الذمى و لو كان مجوسيا سواء ، و قال مالك : دية اليهودى و النصرانى ستة آلاف درهم لقوله عليه السلام « عقل الكافر نصف دية المسلم » و الكل عنده اثنا عشر ألفا ، و قال الشافعى : دية النصرانى و اليهودى اربعة آلاف درهم و دية المجوسى ثمانمائة درهم ، لأنه روى هكذا ؛ و هذا على قوله القديم و به قال احمد و مالك في رواية ، و على قوله الجديد ثلث المائة من الأبل او قيمة الثلث عند نقدها ، و كذلك في المجوسى ؛ و لنا ما و رى عن ابن عباس ان النبى صلى الله عليه وسلم ودى المعاهدين اللذين كانا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و قتلها عمرو ابن أمية الضمرى بماته من الأبل ، و قال عليه السلام « دية كل ذى عهد فى عهده =

والمجوسى مثل دية الحر المسلم<sup>١</sup>، وعلى من قتله من المسلمين القود<sup>٢</sup>. وقال أهل المدينة: دية اليهودى والنصرانى إذا قتل أحدهما نصف دية الحر المسلم، ودية المجوسى ثمان مائة درهم<sup>٣</sup>.

== ألف دينار » وعن الزهرى أن أبا بكر وعمر رضى الله عنهما يجعلان دية الذمى مثل دية المسلم، لا يقال إن نقص الكفر فوق نقص الأنوثة والرق فوجب أن تنقص دية به، لأن الرق أثر الكفر فإذا انتقص بأثره فيه فقيه أولى لأننا نقول: نقصان دية المرأة والعبد لا باعتبار نقصان الأنوثة والرقية بل باعتبار نقصان صفة المالكية، فإن المرأة لا تملك النكاح، والعبد لا يملك المال، والحر الذكر يملكهما، فلهذا زادت قيمته ونقصت قيمتها، والكافر يساوى المسلم في هذا المعنى فوجب أن يكون بدله كبذله - اه عيني فتح القدير ملا مسكين اه كنوز الحقائق.

(١) وهو مذهب ابن مسعود: و مروى عن على و أبى بكر و عمر و عثمان رضى الله عنهم، و به قال الشعبي و النخعى، و بهذا قال عطاء و مجاهد و علقمة و ابو حنيفة و اصحابه و الثورى و عثمان البى و الحسن بن حبي و ربيعة بن أبى عبد الرحمن و غيرهم - اه الجواهر النقي.

(٢) أى القصاص، و قد اشبهت الكلام فى هذا الباب فى الجزء الثالث من شرحى لكتاب الآثار.

(٣) قال مالك فى باب دية أهل الذمة: مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز قضى أن دية اليهودى أو النصرانى إذا قتل أحدهما مثل نصف دية الحر المسلم - اه. قال الزرقانى: لقوله صلى الله عليه وسلم «عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين» رواه النسائى، وهو فى الترمذى بلفظ «نقل الكافر نصف عقل المسلم» - اه وفى عزود الجواهر ج ٢ ص ١٤٥: أبو حنيفة عن الزهرى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه قال «دية اليهودى والنصرانى مثل دية الحر المسلم» رواه الحارثى من طريق أبى حنيفة إسماعيل بن بشر البخارى عه؛ =

= أبو حنيفة عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما أنهما قالوا : دية أهل الذمة مثل دية الحر المسلم - كذا رواه طلحة من طريق أبي بلال عن أبي يوسف عنه ؛ أبو حنيفة عن أبي العطف الجراح ابن المنهال عن الزهري عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما قالوا ، دية اليهودى والنصرانى مثل دية الحر المسلم - كذا رواه ابن خسرو من طريق محمد بن الحسن عنه ؛ أبو حنيفة عن الهيثم بن أبي الهيثم أن النبي صلى الله عليه وسلم و أبا بكر وعمر وعثمان قالوا : دية المعاهد دية الحر المسلم - كذا رواه محمد بن الحسن عنه ؛ أبو حنيفة عن الحكم بن عتيبة أن عليا رضى الله عنه قال : دية اليهودى والنصرانى وكل ذى كدية المسلم - كذا رواه عبد الرزاق فى مصنفه عنه ؛ وهذا قول أصحابنا ، وقال مالك : دية الذى سته آلاف درهم ، وقال الشافعى : دية الكتابى أربعة آلاف درهم و دية المجوسى ثمان مائة ؛ وقد عقب البيهقى بابا فى السنن فى هذه المسألة ذكر فيه ما يوافق مذهبه وما يخالفه ، ونحن ذاكرون كلامه و متكلمون فيه بمشيئة الله تعالى وعونه : فأول ما ذكر فيه حديث الكتاب الذى كتبه صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفيه « و فى النفس المؤمنة مائة من الابل » فاحتج به عملا بالمفهوم ، و لا يخفى أن خصمه لا يقول بالمفهوم ، و من قاعدته حمل المطلق على إطلاقه فيجربى ما ورد فى بقية الروايات من قوله صلى الله عليه وسلم « فى النفس مائة من الابل » ونحوه على إطلاقه ، و حديث « و فى النفس المؤمنة » على تقييده . ثم ذكر عن ثابت الحداد عن ابن المسيب أن عمر قضى فى دية اليهودى والنصرانى بأربعة آلاف ، و الكلام معه فيه من وجهين : أولا ثابت الحداد مجهول لا يعرف ، ولذا قال الذهبي فى مختصره : و من ثابت الحداد ؛ وثانيا فقد ذكر مالك و ابن معين أن ابن المسيب لم يسمع من عمر و قد جاء عن عمر خلاف ذلك ، قال عبد الرزاق فى مصنفه - حدثنا رباح بن عبد الله أخبرنى حميد الطويل أنه سمع أنس ابن مالك يحدث أن يهوديا قتل غيلة فقضى فيه عمر بن الخطاب بأثنى عشر ألف درهم ، =



== وقال الطحاوى: حدثنا ابراهيم بن منقذ حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ عن سعيد بن ايوب حدثنا يزيد بن ابى حبيب ان جعفر بن عبد الله بن الحكم اخبره ان رفاعه ابن السموال اليهودى قتل بالشام فجعل عمر دية ألف دينار؛ فهذا السند على شرط مسلم خلا ابن منقذ وهو ثقة اخرج له الحاكم فى المستدرک و ابن حبان فى صحيحه، ثم اورد البيهقى عن ابن عينة عن صدقة بن يسار: ارسلنا الى سعيد بن المسيب نسأله عن دية المعاهد فقال: قضى فيه عثمان بأربعة آلاف درهم، قال فقلنا: فمن قبله؟ قال: نحسبنا؛ وقال فى كتاب المعرفة: ارادوا ان ابن المسيب كان يقول بخلاف ذلك ثم رجع الى هذا؛ قلت: السياق لا يدل على هذا، وقد روى عن عثمان وابن المسيب خلاف ذلك، اما عن عثمان فسياق الكلام عليه قريبا، و أما عن ابن المسيب فأخرجه ابو داود فى مراسيله بسند صحيح قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «دية كل ذى عهد فى عهده ألف دينار»، وذكر ابن عبد البر فى التمهيد بسنده عن جماعة منهم ابن المسيب انهم قالوا: دية المعاهد كدية المسلم؛ و روى الطحاوى عن ابن المسيب بسند حسن مثل ما رواه ابو داود فعلم من مجموع ذلك انه لم يكن ممن قال بخلاف ذلك؛ ثم ذكر البيهقى (و روى عن عثمان بخلافه، وهو باسنادين احدهما غير محفوظ و الآخر منقطع، ذكرنا فى باب: لا يقتل مؤمن بكافر)؛ قلت: اراد بذلك معمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر ان رجلا مسلما قتل رجلا من اهل الذمة عمدا و رفع إلى عثمان فلم يقتله و غلظ عليه الدية مثل دية المسلم، و كأنه اشار الى هذا السند الذى هو غير محفوظ، و اما المنقطع فإرواه الشافعى عن محمد بن الحسن عن محمد بن يزيد عن سفيان بن حسين عن الزهرى ان ابن شاس قتل رجلا من انباط الشام فرفع الى عثمان و فيه: فجعل دية ألف دينار؛ و وجه انقطاعه ان الزهرى لم يدرك هذه القضية، و قد تقدم فى ذلك الباب الكلام على رجال هذا السند، و حديث معمر عن الزهرى أخرجه عبد الرزاق فى مصنفه من وجهين، و ذكر ابن حزم أنه فى ==

== غابة الصحة عن عثمان فلا ادري ما معنى قول البيهقي « غير محفوظ » ؟ وقد روى البيهقي نفسه في آخر الباب من طريق ابن جريج عن الزهري قال : كانت دية اليهودي والنصراني في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وإبني بكر وعمر وعثمان مثل دية المسلم ، فلما كان معاوية - الحديث ؛ وهذا يقوى ما روى عن عثمان بالسندين المذكورين فصار هذا الأثر مرويا عن عثمان من ثلاثة أوجه ، أحدها متصل صحيح ، والآخران منقطعان ، والمنقطع عند الشافعي يقوى بمنقطع مثله فكيف بهذين ! ثم ذكر البيهقي من طريق أبي صالح عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة رضى الله عنه رفعه قال : دية المجوسى ثمانمائة درهم - وسكت عنه ، وقال الذهبي : اسناده ضعيف ، وقال الطحاوى : لا نعلم شيئا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم في دية المجوسى غير هذا الحديث الذى لا يثبت به أهل الحديث لأجل ابن لهيعة لا سيما من رواية عبد الله بن أبي صالح عنه ، وذكر من رواية ابن وهب عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن ابن شهاب أن عليا و ابن مسعود كانا يقولان في دية المجوسى مثله . قلت : هو منقطع ، ثم قال : و أما حديث أبي بكر بن عياش فعن أبي سعيد البقال عن عكرمة عن ابن عباس : جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم دية العامريين دية الحر المسلم وكان لها عهد ؛ وفي لفظ أحمد بن يونس : جعل دية المعاهدين دية المسلم ، فأبو سعيد سعيد بن المرزبان لا يحتج به ! قلت : أخرج له البخارى في التاريخ والترمذى وابن ماجه ، وهو ضعيف مدلس . و قال أيضا : ثم ظاهره بوجوب أن يكون كحديث عمرو بن شعيب ، قلت : يعنى به عقل الكافر نصف عقل المؤمن ؛ ثم قال : و رواه الحسن بن عمار عن الحكم عن مقسم عن ابن عباس قال : ودى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلين من المشركين كانا منه في عهد دية الحر المسلم . فكان البيهقي يجعل الدية في قوله « دية الحر المسلم » مقسومة على العامريين فيحصل لكل واحد النصف ، و رواية الحسن بن عمار تنفى هذا التأويل و تصرح بأن دية كل واحد ==

منهما دية مسلم ، الا ان البيهقي تكلم في الحسن بن عماره و قال : انه متروك ، وقد اخرج الترمذى و ابن جرير الطبرى هذا الحديث من رواية يحيى بن آدم عن ابى بكر ابن عياش و لفظهما : ودى العامرين بدية المسلمين ؟ و هذا يقوى رواية الحسن و تنفى تأويل البيهقي ، ثم روى عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال « دية الذمى دية المسلم » و قال : و رواه ابو كرز عبد الله بن عبد الملك النهرى وهو متروك ، و لكن تقدم عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر في قصة عثمان ما يؤيده ؛ ثم ذكر البيهقي من حديث ابن جريج عن الزهرى : كانت دية اليهودى و النصرانى دية المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه و سلم و ابى بكر و عمر و عثمان - الحديث ، ثم ذكر ان الشافعى رده لا تقطاعه ، و ان الزهرى قبيح المرسل ، و قد روينا عن عمر و عثمان ما هو اصح منه . قلت : هذا الحديث ذكره ابو داود في مراسيله بسند صحيح عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن قال : كانت عقل الذمى عقل المسلم في زمن رسول الله صلى الله عليه و سلم و زمن ابى بكر و زمن عمر و زمن عثمان حتى كان صدرا من خلافة معاوية - الحديث . قال ابو داود : رواه ابن اسحاق و معمر عن الزهرى نحو هذا و حديث ابن اسحاق اتم ، و ذكر عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن الزهرى نحوه و زاد في آخره : قال الزهرى : و لم يقض لى ان اذا كر عمر بن عبد العزيز فاخبره ان قد كانت الدية تامة لأهل الذمة ؛ قال معمر : قلت للزهرى : بلغنى ان ابن المسيب قال : ديته أربعة آلاف ؛ قال : ان خير الأمور ما عرض على كتاب الله ، قال الله تعالى ﴿ فدية مسلمة الى اهله ﴾ . و اخرج ابو داود أيضا في مراسيله بسند رجاله ثقات عن سعيد بن المسيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « دية كل ذى عهد فى عهده ألف دينار » ؛ و قد تأيد هذا المرسل بمسولين صحيحين و بعدة أحاديث مسندة و ان كان فيها كلام و بمذاهب جماعة كثيرة من الصحابة و من بعدهم فوجب ان يعمل به الشافعى كما عرف من مذهبه . و فى التمهيد : روى اسحاق =

== عن داود بن الحسين عن عكرمة عن ابن عباس في قصة بني قريظة و بني النضير انه صلى الله عليه وسلم جعل ديتهم سواء دية كاملة ، و عمر و عثمان قد اختلف عنهما ، و قد تقدم عن عثمان موافقة هذه الأحاديث من وجوه عديدة بعضها في غاية الصحة ، كما قدمنا عن ابن حزم ، و هذا هو الذي دل عليه ظاهر كتاب الله تعالى لانه تعالى قال ﴿ و من قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة مؤمنة و دية مسلمة ﴾ ثم قال ﴿ و ان كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق فدية مسلمة ﴾ والظاهر أن هذه الدية هي الدية الاولى ، و كذا فهم جماعة من السلف ؛ قال ابن أبي شيبة : حدثنا عبد الرحيم هو ابن سليمان عن اشعث هو ابن سوار عن الشعبي و عن الحكم و حماد عن ابراهيم قالوا : دية اليهودي و النصراني و الحربى المعاهد مثل دية المسلم ، و نساؤهم على النصف من دية الرجال ؛ و كان عامر الشعبي يتلو هذه الآية ﴿ و ان كان من قوم بينكم و بينهم ميثاق فدية مسلمة الى اهلهم ﴾ و اشعث و ان تكلموا فيه يسيرا فقد روى له مسلم متابعة و اخرج له ابن خزيمة في صحيحه و الحاكم في المستدرک ، و قال ابن أبي شيبة أيضا : حدثنا اسمعيل بن ابراهيم عن ايوب عن الزهري سمعته يقول : دية المعاهد دية المسلم ، و تلا الآية السابقة ؛ و هذا السند في غاية الصحة ، فلو كان مذهب عمر و عثمان كما ذهب إليه الشافعي - لما تركت هذه الأدلة لقولها فكيف و قد اختلف عنهما ؛ فتأمل و أنصف . ثم ذكر البيهقي ( عن الحسن بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود قال : من كان له عهد او ذمة فديته دية المسلم ) ثم قال ( و هذا الموقوف منقطع ) قلت : هذا مذهب ابن مسعود مشهور و ان كان منقطعا ، و قد اخرج عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود قال : دية المعاهد مثل دية المسلم ، و قال ذلك على أيضا ، و هو أيضا منقطع الا ان كلا منهما يعضد الآخر ، و ذكر عبد الرزاق أيضا بسندين صحيحين عن النخعي و الشعبي : ان دية اليهودي و النصراني كدية المسلم ؛ و ذكر أيضا عن ابن جريج عن يعقوب بن عتبة ==

و قال اهل المدينة ، لا يقتل مومن بكافراً .

== و اسمعيل بن محمد و صالح قالوا : عقل كل معاهد من اهل الكفر كعقل المسلمين ذكرانهم و اناتهم ، جرت بذلك السنة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و بهذا قال عطاء و مجاهد و علقمة و النخعي ، ذكره منهم ابن ابى شيبة بأسانيد ، و فى التهذيب لابن جرير الطبرى : لا خلاف ان الكفارة فى قتل المسلم و المعاهد سواء ، و هو تحرير رقبة ، فكذلك الدية ؛ و رد على من يوجب ما لا شك فيه و هو الأقل و ذلك أربعة آلاف لليهودى و ثمانمائة للجوسى ، فقال : هذه علة غير صحيحة ، و حكم على الأقل على غير اصل من الكتاب و السنة ، و كل قائل يحتاج الى دلالة على صحة قوله . و فى الاستذكار : و قال و ابو حنيفة و اصحابه و الثورى و عثمان البى و الحسن بن حبيب : دية المسلم و الذمى و المجوسى و المعاهد سواء و هو قول ابن شهاب ، و روى عن جماعة من الصحابة و التابعين ، و روى ابراهيم بن سعد عن ابن شهاب قال : كان ابو بكر و عمر و عثمان يعملون دية اليهودى و النصرانى الذميين مثل المسلم . و الله اعلم ، قلت : هذا كله فى الجوهر التقي ج ٨ ص ١٠٠ - ١٠٣ بتغير يسير .

(١) فى الموطأ مع الزرقانى ج ٤ ص ٤٠ : مالك الامر عندنا انه لا يقتل مسلم بكافر الا ان يقتله مسلم قتلا غيلة فيقتل به - اه . قلت : روى الامام ابو حنيفة عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن هو ربيعة الراى عن عبد الرحمن بن اليلسانى قال قتل النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً بمعاهد و قال : انا احق من وفى بدمته - كذا رواه الحارثى عن محمد بن قدامة الزاهد البلخى عن محمد بن عبدة بن الهيثم عن شابة بن سوار عنه فى جامع المسانيد ج ٢ ص ١٧٨ . قلت : لم أجده فى كتاب الآثار لأبى يوسف ، و قال الحافظ الطحاوى : و وافق ذلك أيضاً ، و شدة ما قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم و ان كان منقطعاً : حدثنا ابن مرزوق حدثنا ابو عامر حدثنا سليمان بن بلال عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن ابن اليلسانى ان النبي صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً ==

== من اهل الذمة فضرب عنقه وقال : انا اولى من وفى بذمته ؟ و اخرج ابو داود في المراسيل عن سليمان بن بلال عن ربيعة بن ابى عبد الرحمن عن ابن اليبلى حدثه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قتل معاهدا من اهل الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه وقال رسول الله وسلم صلى الله عليه وسلم : انا اولى من أوفى بذمته ؟ قال ابن وهب : تفسيره انه قتله غيلة ( قلت : الحديث لا يدل على ذلك بوجه من الوجوه فسرّه على مذهبه من غير دليل ) و اخرجّه الدارقطنى مرفوعا فقال : ربيعة عن عبد الرحمن بن اليبلى عن ابن عمر رفعه انه قتل مسلما بمعاهد وقال : انا اكرم من وفى بذمته ؟ و قال : تفرد بوصله ابراهيم بن ابى يحيى عن ربيعة ، و قد رواه ابن حريج عن ربيعة فلم يذكر ابن عمر - اه ؟ و قال البيهقي : فى الاسناد الى ابراهيم عمار بن مطر و هو كثير الخطأ و المحفوظ عن ابراهيم كذلك ؟ و كذلك اخرجّه الشافعى عن ابراهيم - اه ؟ و اخرجّه عبد الرزاق عن الثورى عن ربيعة ، و اخرجّه الدارقطنى فى الغرائب من رواية حبيب عن مالك عن ربيعة كذلك ، و قال البيهقي : ذكر عن ابى عبيد قال بلغنى عن ابن ابى يحيى انه قال : انما حدثت ربيعة به فاذن دار على ابن ابى يحيى عن ابن اليبلى ؟ قلت : و الذى عند ابى داود فى المراسيل عن ربيعة عن عبد الرحمن بن اليبلى حدثه انه عليه السلام - الحديث ؛ فقد صرح فى هذه الرواية بأن ابن اليبلى حدث ربيعة و خرج ابن ابى يحيى من الوسط و لم يدر الحديث عليه ، و ما ذكر عن ابى عبيد بلاغ لم يذكر من بلغه ليظهر فى امره ؛ و قد روى الحديث من وجه آخر مرسلًا رواه ابو داود عن ابن وهب عن عبيد الله بن يعقوب عن عبيد الله بن عبد العزيز بن صالح عن الحضرمى قال : قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر مسلما بكافر قتله غيلة و قال : انا اولى - او : احق - من أوفى بذمته ؟ هكذا فى نسخة المراسيل ، و فى غيرها « يوم حنين » بدل « خيبر » ==

== وقال الطحاوى : حدثنا سليمان بن شعيب حدثنا يحيى بن سلام عن محمد بن ابي حميد المدنى عن محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل حديث ابن اليلبانى المذكور ، وذكره ابن حزم يعنى حديث ابن اليلبانى ولم يعبه غير الارسال ؛ قلت : و ابن اليلبانى المذكور هو مولى عمر ، مدنى نزل حران ، ضعفه الدارقطنى وقال : لا تقوم به حجة اذا وصل فكيف اذا ارسله ! وكذلك لينة ابن ابي حاتم ولكن ذكره ابن حبان فى الثقات ؛ و ربيعة بن ابي عبد الرحمن هو شيخ مالك مشهور ؛ و ابو عبد الرحمن اسمه فروخ ؛ و مرسل ابن اليلبانى المذكور قد روى من طرق عن ابي حنيفة و مالك و الثورى ثلاثتهم عن ربيعة ، و كفى بهؤلاء الأئمة قدوة و قد تابعه بمرسل ابن المنكدر و مرسل عبد الله بن عبد العزيز فصار حجة ، فلا يعيب الحديث الارسال مع ثبوته من طرق يقوى بعضها بعضا - و الله اعلم ؛ ذكر حديث آخر يؤيد هذا المرسل و يشده ، قال الامام ابو جعفر الطحاوى فى شرح مشكل الآثار : حدثنا ابراهيم بن ابي داود حدثنا عبد الله بن صالح حدثني الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب قال اخبرني سعيد بن المسيب ان عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق قال حين قتل عمر بن الخطاب : مررت على ابي لؤلؤة و معه الهرمزان فلما بغتهم ثاروا فسقط من بينهم خنجر له رأسان و ممسكة فى وسطه ، قال قلت : فانظروا لعلة الخنجر الذى قتل به عمر ! فنظروا فاذا هو الخنجر الذى وصف عبد الرحمن فانطلق عبيد الله بن عمر و معه السيف حتى دعا الهرمزان ، فلما خرج إليه قال : انطلق حتى تنظر الى فرس لى ! ثم تأخر عنه حتى اذا مضى بين يديه علاه بالسيف ، فلما وجد مس السيف قال « لا اله الا الله » ؛ قال عبيد الله : و دعوت جفينة و كان نصرانيا من نصارى الحيرة فلما خرج الى علوته بالسيف فصلت بين عينيه ثم انطلق عبيد الله فقتل بنت ابي لؤلؤة صغيرة تدعى الاسلام ، فلما استخلف عثمان رضى الله عنه دعا المهاجرين و الأنصار فقال : اشيروا على فى قتل هذا الرجل الذى قتل فى الدين ما قتل ! فاجتمع ==

== المهاجرون فيه على كلمة واحدة يأمرونه بالشدة عليه و يحثون عثمان على قتله .  
و كان فوج الناس الأعظم مع عبيد الله يقولون ، لجفينة و الهرمزان « أبعدهما الله تعالى » فكثرت في ذلك الاختلاف ثم قال عمرو بن العاص : يا أمير المؤمنين ان هذا الأمر قد اغتناك الله من ان يكون بعد ما بويعت و إنما كان ذلك قبل ان يكون لاء على الناس سلطان ؛ فأعرض عن عبيد الله و تفرق إليك الناس عن خطبة عمرو ابن العاص ، و ودى الرجاين و الجارية ؛ قال : ففي هذا الحديث ان عبيد الله قتل جفينة و هو مشرك و ضرب الهرمزان و هو كافر ثم كان اسلامه بعد ذلك فأشار المهاجرون على عثمان بقتل عبيد الله ، و على رضى الله عنه فيهم فحال أن يكون قول النبی صلی الله علیه و سلم « لا يقتل مؤمن بكافر » يراد به غير الحرق ثم يشير المهاجرون و فيهم على على عثمان بقتل عبيد الله بكافر ذمی - انتهى . و تعقبه البيهقي أن في الحديث انه قتل ابنة ابني لؤلؤة صغيرة تدعى الاسلام ، و لا نسلم ان الهرمزان كان كافرا بل قد كان اسلم و فرض له عمر - انتهى . اى فيجوز ان يكون انما استحلوا سفك دم عبيد الله هذا لا بجفينة و الهرمزان ؛ و الجواب أن في هذا الحديث ما يدل على انه اراد قتله بجفينة و الهرمزان و هو قولهم « ابعدهما الله » فحال ان يكون عثمان اراد ان يقتله بغيرهما و يقول الناس « ابعدهما الله » ثم لا يقول لهم : انى لم ارد قتله بهذين انما اردت قتله بالجارية او لکنه اراد قتله بهما و بالجارية ؛ ألا تراه يقول : فكثرت في ذلك الاختلاف ؛ فدل ذلك ان عثمان انما اراد قتله بمن قتل و فيهم و الهرمزان و جفينة ؛ ذكر خبر ثان يؤيد ما ذكرنا ابو حنيفة عن حماد من ابراهيم ان رجلا من بنى شيخان قتل رجلا نصرانيا من اهل الحيرة فكتب الى الكوفة الى عمر بن الخطاب بذلك فكتب إليه ان ادفعه الى اولياء القتل فان شاؤا قتلوا و ان شاؤا عفوا منه ؛ ثم كتب إليه ان : افده بالدية من بيت المال ؛ و ذلك انه بلغه انه فارس من فرسان العرب - كذا رواه الحسن بن زياد في مسنده عنه ؛ و من طريقه ==



عن ابن خسر في مسنده : ( عن ابى القاسم بن احمد بن عمر عن عبد الله بن الحسن الخلال  
عن عبد الرحمن بن عمر عن محمد بن ابراهيم بن حبش عن محمد بن شجاع الثلجى  
عن الحسن بن زياد عن ابى حنيفة - جامع المسانيد ج ٢ ص ١٧٧ و ١٧٨ ) :  
قال عبد الرزاق : اخبرنا الثورى عن حماد عن ابراهيم ان رجلا قتل رجلا من اهل  
الكتاب من الحيرة فأفاد منه عمر رضى الله عنه ؛ و فى رواية : فدفع الى ولى له  
يقال له حنين فجعلوا يقولون له : اقتل حنين ؛ فيقول : حتى يحىء الغضب ؛ فقالوا ذلك  
مرارا كل ذلك حتى يحىء الغضب فقتله - هكذا رواه الشافعى عن محمد بن الحسن عن ابى  
حنيفة مختصرا ( قلت : هو فى جامع المسانيد ) و فيه : فكتب عمر بعد ذلك : ان  
كان الرجل لم يقتل فلا تقتلوه ؛ قال البيهقى : فرأوا ان عمر اراد ان يرضيهم من الدية ،  
قال الشافعى الذى رجع إليه اولى ، و لعله اراد ان يخيفه بالقتل و لا يقتله ؛ قلت  
ارضائهم عن القتل لا ينافى وجوب القتل ، اذ مع وجوبه للولى ان يعفو و يأخذ الدية ،  
كما حكى البيهقى فيما نقله فى باب ايجاب القصاص فى العمد عن ابى العالىة فى قوله تعالى  
« ذلك تخفيف من ربكم » يقول : حين اطعمتم الدية ، و لم تحمل لأهل التوراة انما  
هو قصاص لا غيره ، و كان اهل الانجيل يقولون : انما هو عفو ليس غيره ؛ فجعل  
لهذه الامة القود والدية و العفو ؛ و اذ فهموا عن قول عمر لا تقتلوه لعلمهم يرضون  
بالدية لم يكن ذلك رجوعا منه عن وجوب القتل ، و كيف يظن بعمر انه يخبرهم فى  
قتله او العفو ثم لا يريد القتل بل التخفيف ؟ و من اين يفهم الاولياء هذا المراد من  
قول عمر ؟ فان شأوا قتلوا ؛ بل الذى فهموا منه اباحة القتل و لهذا قل ، و كيف  
يجل له ارادة التخفيف فيتلفظ بلفظ يفهم منه القتل لا التخفيف به ؟ هذا لا يظن به ؛  
و اخرج الطحاوى حديث الباب من طريق شعبة عن عبد الملك بن ميسرة عن النزال  
ابن سبرة بلفظ : قتل رجل من المسلمين رجلا من الكفار فذهب اخوه الى عمر  
فكتب عمر انه يقتل ، فجعلوا يقولون : اقتل حنين ، فيقول : حتى يحىء الغضب ، قال : =

== فكُتِبَ ان يودى ولا يقتل ، قال : فهذا عمر قد رأى أيضا ان يقتل المسلم بالكافر وكتب به الى عامله بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكر منهم عليه احد فهذا عندنا المتابعة منهم له ذلك ، وكتابه بعد هذا « لا يقتل » يحتمل ان يكون ذلك كان منه على انه كره ان يبيح دمه لما كان من وقوفه عن قتله ، وجعل ذلك شبهة منعه بها من القتل ، وجعل له ما يجعل في القتل العمد الذى تدخله شبهة وهو الدية ، وقد قال اهل المدينة : ان المسلم اذا قتل الذمى قتله غيلة على ماله انه يقتل به : فاذا كان هذا عندهم خارجا من قول النبي صلى الله عليه وسلم « لا يقتل مسلم بكافر » فما تنكرون على مخالفكم ان يكون كذلك الذمى المعاهد خارجا من قوله صلى الله عليه وسلم المذكور ، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يشترط من الكفار احدا ، فكما كان لهم ان يخرجوا من الكفار من اراد ماله كان لمخالفهم ان يخرج أيضا من وجبت ذمته - انتهى - و حديث النزاع بن سبرة المذكور اخرجه ابن ابي شيبة ، وصححه ابن حزم ، وذكر البيهقي انه ناظر رجل الشافعى فى هذه المسألة فقال الشافعى : اخبرنا محمد بن الحسن اخبرنا محمد بن يزيد اخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري ان ابن شماس الجذامى قتل رجلا من أنباط الشام فرفع الى عثمان فأمر بقتله فكلّمه الزبير وناس من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهوه عن قتله فجعل ديته ألف دينار ، ثم قال : قال الشافعى : هذا من حديث من يجهل فان كان غير ثابت فدع الاحتجاج به ، وان كان ثابتا فقد زعمت انه اراد قتله فمنعه الصحابة فرجع لهم فهذا عثمان وهم يجمعون على ان يقتل مسلم بكافر فكيف خالفهم ؟ قلت : محمد بن يزيد هو الكلاعى مولى خولان ابو يزيد او ابو سعيد او ابو اسحاق الواسطى ، اصله شامى ، ثقة عابد ، اخرج له ابو داود و الترمذى و النسائى ، وثقه ابن معين و ابو داود ، وقال احمد : كان ثبنا فى الحديث ؟ و سفيان بن حسين بن حسن ابو محمد الواسطى أو ابو الحسن ، اخرج له البخارى فى التاريخ و مسلم و الأربعة ، فلا ادرى من الذى يجهل من هؤلاء ١٢ ==

= وكان الوجه ان يرد الشافعي بالانقطاع بين الزهري و عثمان ، وقد ذكر البيهقي فيما بعد باب دية اهل الذمة اثرًا عن عثمان ثم قال وقد روى عن عثمان خلاف هذا باسنادين احدهما غير محفوظ والآخر منقطع ، وقد ذكرناهما في باب لا يقتل مومن بكافر - اه كلامه . و كأنه يشير بالمنقطع الى هذا الأثر الذي رواه عن الزهري ، و ذكر البيهقي ان المناظر المذكور قال للشافعي : هل ثبت عندكم عن عمر من هذا شيء ؟ فقال الشافعي : ولا حرف ، وهذه الأحاديث منقطعة او ضعاف او تجمع الانقطاع و الضعف ؛ قلت : المنقطع اذا روى من وجه آخر منقطعا كان حجة عند الشافعي ؛ ثم ذكر البيهقي اثرًا عن علي رضي الله عنه فقال الشافعي : اخبرنا محمد بن الحسن اخبرنا قيس بن الربيع عن ابان بن تغلب عن الحسن بن ميمون عن عبد الله ابن عبيد الله مولى بني هاشم عن ابي الجنوب الأسدي قال : أتى علي برجل من المسلمين قتل رجلا من اهل الذمة فقامت عليه البيعة فأمر بقتله فجاء اخوه فقال : قد عفوت ؛ قال : فلعلهم هددوك و افرقوك و افرعوك ؛ قال : لا ، ولكن قتله لا يرد على اخي و عوضوني فرضيت قال : انت اعلم من كانت له ذمتنا فدمه كدمنا و ديته كديتنا ؛ ثم اشار الى تضعيفه فقال عن الدارقطني : ابو الجنوب ضعيف ، و قال الشافعي في حديث ابي جحيفة عن علي : ما دلکم ان عليا لا يروى عن النبي صلى الله عليه و سلم شيئًا و يقول بخلافه - انتهى . قلت قد روى عن الحكم بن عتيبة ان علي بن ابي طالب و ابن مسعود قالا : من قتل يهوديا او نصرانيا قتل به ؛ قال ابن حزم : هو مرسل ، و صح عن عمر بن عبد العزيز كما روينا . من طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو ابن ميمون قال : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز الى بعض امرائه في مسلم قتل ذميا فأمره ان يدفعه الى وليه فان شاء قتله و ان شاء عفا عنه ؛ قال عمرو : دفعه إليه فضرب عنقه و انا انظر ؛ و صح أيضا عن ابراهيم النخعي قال ؛ يقتل الحر المسلم باليهودي و النصراني ؛ و روى عن الشعبي مثله ، و هو قول ابن ابي ليل و عثمان =

== البقي - اه كلامه . و روى ابن ابى شيبة بسند صحيح ان رجلا من النبط عدا عليه رجل من اهل المدينة فقتله فأتى ابان بن عثمان و هو اذ ذاك على المدينة فأمر بالمسلم الذى قتل الذمى ان يقتل ، و ابان معدود من فقهاء المدينة ، قال عمرو بن شعيب : ما رأيت احدا اعلم بحديث و لا افقه منه - والله اعلم ؛ بيان تأويل الحديث الذى يضاد ما ذكرنا اخرج ابو داود فى السنن عن قيس بن عباد قال : انطلقت انا و الاشر الى على رضى الله عنه فقلنا : هل عهد اليك رسول الله صلى الله عليه و سلم شيئا لم يعهده الى الناس عامة ؟ قال : لا الا ما فى كتابى هذا ؛ فأخرج كتابا من قراب سيفه فاذا فيه : « المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم ، و يسعى بذمتهم ادناهم ، ألا لا يقتل مؤمن بكافر و لا ذو عهد فى عهده ، من احدث حدثا فعلى نفسه ، و من احدث حدثا او آوى محدثا فعليه لعنة الله و الملائكة و الناس اجمعين » ؛ و اخرجه النسائى و الطحاوى ، و اخرج البخارى من طريق الشعبى عن ابى جحيفة قال : سألت عليا : هل عندكم من رسول الله صلى الله عليه و سلم علم سوى القرآن ؛ قال : و الذى خلق الحبة و برأ النسيمة ما عندنا من رسول الله صلى الله عليه و سلم علم سوى القرآن و ما فى هذه الصحيفة ، قال : قلت : و ما فى الصحيفة ؛ قال : العقل و فكاك الأسير و ان لا يقتل مؤمن بكافر ؛ و رواه احمد و اصحاب السنن الا النسائى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم مثله ، و رواه ابن ماجه من حديث ابن عباس و ابن حبان فى صحيحه من حديث ابن عمر ، و روى الشافعى من رواية عطاء و طاوس و الحسن مرسلان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال يوم الفتح : لا يقتل مؤمن بكافر ؛ و رواه البيهقى من حديث عمران بن الحصين و عائشة ، و حديث عمران عند البزار ، و حديث عائشة عند ابى داود و النسائى ؛ فذهب قوم الى هذه الآثار و قالوا : ان المسلم اذا قتل الكافر متعمدا لم يقتل به ؛ و روى ذلك عن جماعة من الصحابة و جماعة من التابعين و مالك و الاوزاعى ==

= و الشافعي و احمد و اسحاق، و احتجوا بهذه الآثار المتقدمة؛ و خالفهم آخرون فقالوا: المحتج به في حديث علي هو قوله « لا يقتل مؤمن بكافر و لا ذو عهد في عهده » و ليس معناه على ما حملتم عليه، و إلا كان لحنا، و رسول الله صلى الله عليه وسلم ابعد الناس من ذلك، و لكان « لا يقتل مؤمن بكافر و لا ذى عهد في عهده » فلما لم يكن لفظه كذلك و إنما هو « و لا ذو عهد في عهده » علمنا بذلك ان ذا العهد هو المعنى بالقصاص، فصار ذلك كقوله « لا يقتل مؤمن و لا ذو عهد في عهده بكافر » و قد علمنا ان ذا العهد كافر فدل ذلك ان الكافر الذى منع النبي صلى الله عليه وسلم ان يقتل به المؤمن في هذا الحديث هو الكافر الذى لا عهد له، فهذا بما لا اختلاف فيه بين المسلمين ان المؤمن لا يقتل بالكافر الحربى و ان ذا العهد الكافر الذى قد صار له ذمة لا يقتل به أيضا، و على هذا التأويل لا تضاد في الآثار؛ قال الطحاوى: و قد نجد مثل هذا كثيرا في القرآن، قال الله عز و جل ﴿ و اللاتى يؤسن من الحيض من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر و اللاتى لم يحضن ﴾ فكان معنى ذلك: و اللاتى يؤسن من الحيض و اللاتى لم يحضن ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر، فقدم و اخر، فكذلك قوله « لا يقتل مؤمن بكافر و لا ذو عهد في عهده » انما مراده فيه - و الله اعلم: « لا يقتل مؤمن و لا ذو عهد في عهده بكافر »؛ فقدم و اخر، و الكافر الذى منع ان يقتل به المؤمن هو غير المعاهد؛ فان قلت: هلا تجعل قوله « و لا ذو عهد » مستأنفا فيكون المعنى: و لا يقتل المعاهد في عهده لانه صار له ذمة فبنا حرم دمك دمه! فالجواب ان هذا الحديث انما سيق في الدماء المسفوك بعضها ببعض لانه قال « المسلمون يد على من سواهم تكافأ دماؤهم و يسعى بذمتهم ادناهم » ثم قال « لا يقتل مؤمن بكافر و لا ذو عهد في عهده » فانما جرى الكلام على الدماء التى توجد قصاصا و لم يجر على حرمة دم بعهد فيحمل الحديث على ذلك - و الله اعلم . =

== ذكر ما يؤيد الذي ذهبنا إليه بالنظر والقياس | قال الامام ابو جعفر الطحاوي:  
والنظر عندنا شاهد لما ذكرنا وذلك انا رأينا الحربى دمه حلال وماله حلال فاذا  
صار ذميا حرم دمه وماله كحرمة دم المسلم وماله ؛ ثم رأينا من سرق من مال الذمى  
ما يجب به القطع قطع كما يقطع فى مال المسلم ، فلما كانت العقوبات فى انتهاك المال الذى  
قد حرم بالذمة كالعقوبات فى انتهاك المال الذى قد حرم بالاسلام كان يحىء أيضا فى  
النظر ان تكون العقوبة فى الدم الذى حرم بالذمة كالعقوبة فى الذى حرم بالاسلام ؛ فان  
قلت : قد رأينا العقوبات الواجبات فى انتهاك حرمة الاموال قد فرق بيننا وبين  
العقوبات الواجبات فى انتهاك حرمة الدم ، وذلك انا رأينا العبد يسرق من مال مولاه  
فلا يقطع ويقتل مولاه فيقتل ، ففرق بين ذلك ! فا تنكرون أيضا ان يكون قد فرق بين  
ما يجب فى انتهاك مال الذمى ودمه ؛ فالجواب هذا الذى ذكرت ، قد زاد ما ذهبنا  
إليه توكيدا لانك ذكرت انهم اجمعوا على ان العبد لا يقطع فى مال مولاه وانه  
يقتل بمولاه وبعيد مولاه فاوصفت من ذلك كما ذكرت فقد خففوا امر المال  
واكدوا امر الدم ، فأوجبوا العقوبة فى الدم حيث لم يوجبوها فى المال ، فلما ثبت  
توكيد امر الدم وتخفيف امر المال ثم رأينا مال الذمى يجب فى انتهاكه على المسلم  
من العقوبة كما يجب عليه فى انتهاك مال المسلم كان دمه احرى ان يكون عليه فى  
انتهاك حرمة من العقوبة ما يكون عليه فى انتهاك حرمة دم المسلم ، وقد اجمعوا  
ان ذميا لو قتل لثميا ثم اسلم القاتل انه يقتل بالذمى الذى قتله فى حال كفره ولا يبطل  
ذلك اسلامه ، فلما رأينا الاسلام الطارئ على القتل لا يبطل القتل الذى كان فى حال  
الكفر وكانت الحدود تمامها احدها ولا يوجد على حال لا يجب فى البدء مع  
تلك الحال لا يجب عليه شيء ، وانه لو جرحه وهو مسلم ثم ارتد - عياذا بالله - فمات  
لم يقتل ، فصارت رده التى تقدمت الجناية والتى طرأت عليها فى ذم القتل سواء ،  
فكان كذلك فى النظر ان يكون القاتل قبل جنايته وبعد جنايته سواء ، فلما كان اسلامه ==

قال محمد بن الحسن : قد روى أهل المدينة <sup>١</sup> أن رسول الله صلى عليه وسلم قتل مسلماً بكافر وقال : أنا أحق من أوفى بدمته <sup>٢</sup> .

== بعد جنايته قبل أن يقتل بها لا يدفع عنه القود كان كذلك اسلامه المتقدم على جنايته لا يدفع عنه القود ! وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى . انتهى ما في عقود الجواهر ، وأكثر في الجوهر النقي . وراجع تنسيق النظام في شرح مسند الامام ، وراغبه الولاية من تعليقات الهداية ، كلاهما للفاضل السبهي . وقد اطلت اطالة بنقول من الكتب في الجزء الثاني . من شرحي لكتاب الآثار فراجع إليه أن تيسر لك ، و يأتي شيء منه في الباب .

(١) كذا في الأصل ، ولى فيه قلق . قلت : لم اجد هذا الحديث من رواية أهل المدينة ، وقد رويوا عنه صلى الله عليه وسلم انه قال « لا يقتل مسلم بكافر » أخرجه البخاري وأحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي والبيهقي والنسائي وغيرهم كما في ج ٤ ص ٣٣٤ من نصب الراية والزرقاني ج ٤ ص ٤٠ والتلخيص الحبير ج ٢ ص ٣٣٦ . وقد سبق تفصيله وتفسيره ومعناه فتذكره . ولعل المراد من رواية أهل المدينة ما رواه بعده عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي - الخ ، تأمل فيه . (٢) رواه بعده مرسلًا ؛ ولعل المراد عن أهل المدينة ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرأي وأبراهيم بن محمد فأنهما مدينيان - تدبر . والحديث روى مسندًا ومرسلًا كما في ج ٤ ص ٣٣٥ من نصب الراية قال : فالمسند أخرجه الدارقطني في سننه عن عثمان بن مطر ثنا إبراهيم بن محمد الأسلمي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بمعاهد وقال : أنا أكرم من أوفى بدمته - اه ؛ قال الدارقطني : لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث ( قلت سيأتي ما في ترجمته ) والصواب عن ربيعة عن ابن البيهقي مرسل ، وابن البيهقي ضعيف ، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله ! ثم أخرجه عن طريق عبد الرزاق ثنا الثوري عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن ==

عن عبد الرحمن بن اليلباني أن النبي صلى الله عليه وسلم - مرسل ؛ و رواه البيهقي وقال : حديث عمار بن مطر هذا خطأ من وجهين ، أحدهما وصله و ذكر ابن عمر فيه ، و إنما هو عن ابن اليلباني عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل ؛ و الآخر رواية عن إبراهيم عن ربيعة ، و إنما يرويه عن ابن المنكدر ( كما هو في رواية محمد المذكورة في الأصل ) و الحل فيه على عمار بن مطر الراوى فإنه كان يقلب الأسانيد و يسرق الأحاديث حتى كثر في رواياته و سقط من حد الاحتجاج به ، ثم أخرجه عن يحيى بن آدم ثنا إبراهيم بن أبي يحيى عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليلباني عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل و قال : هذا هو الأصل في الباب و هو منقطع ، و راويه غير ثقة - انتهى ؛ قلت : و أما المرسل فعن عبد الرحمن بن اليلباني و عن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمي ، فرسل عبد الرحمن رواه أبو داود في المراسيل من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال ( و رواه الطحاوي أيضا ) عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن اليلباني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قتل معاهدا من أهل الذمة فقدمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فضرب عنقه و قال : أنا أولى من أوفى بذمته - اه ؛ و رواه عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا الثوري عن ربيعة به ؛ و رواه الشافعي في مسنده : أخبرنا محمد بن الحسن أننا إبراهيم بن محمد عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن اليلباني - فذكره ؛ و رواه الدارقطني في غرائب مالك من حديث حبيب كاتب مالك عن مالك عن ربيعة به ( قلت و إليه أشار محمد بقوله : « و روى أهل المدينة » - تأمل ) ؛ قال الدارقطني : و حبيب هذا ضعيف ولا يصح - اه ؛ قال في التنقيح : و عبد الرحمن بن اليلباني وثقه بعضهم و ضعفه بعضهم ، و إنما اتفقوا على ضعف أبيه محمد - اه ؛ ( قلت : فهو مختلف فيه ، فحديثه لا ينزل عن حد الحسن ، يجوز الاحتجاج به - على ما في الأصول ) و أما مرسل الحضرمي فأخرجه أبو داود في المراسيل أيضا من طريق ابن وهب =



قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن محمد<sup>١</sup> عن محمد بن المنكدر<sup>٢</sup> عن عبد الرحمن

= عن عبد الله بن يعقوب عن عبد الله بن عبد العزيز بن صالح الحضرمي قال: قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين مسلماً بكافر قتله غيلة وقال: أنا أولى أو أحق من أوفى بذمته - اهـ؛ وقال ابن القطان في كتابه: و عبد الله بن يعقوب و عبد الله بن عبد العزيز هذان مجهولان و لم اجد لها ذكراً - اهـ؛ و نقل الحازمي في كتابه الناسخ و المنسوخ عن الشافعي انه قال: حديث ابن اليبلياني على تقدير ثبوته منسوخ بقوله عليه السلام في زمن الفتح « لا يقتل مسلم بكافر » ثم ساق بسنده عن الواقدي: حدثني عمرو بن عثمان عن خرنيق بنت الحصين عن عمران بن الحصين قال: قتل خراش بن أمية بعد ما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن القتل فقال: لو كنت قاتلاً مؤمناً بكافر لقتلت خراشاً بالهذلي؛ يعني لما قتل خراش رجلاً من هذيل يوم فتح مكة؛ قال: و هذا الاسناد و ان كان واهياً لكنه أمثل من حديث ابن اليبلياني، قال: و هو طرف من حديث الفتح، قال: و حديثنا متصل و حديث ابن اليبلياني منقطع لا تقوم به حجة - اهـ . قلت: و المنقطع اذا اعتضد بمنقطع آخر مثله يكون حجة عند الشافعي رحمه الله تعالى، كما في الجوهر النقي؛ و قد سبق من عقود الجواهر المأخوذ من الجوهر النقي، فلا يضر الانقطاع .

(١) إبراهيم بن محمد هو ابن أبي يحيى، اسمه سميان، الأسلمي مولاهم، أبو اسحاق المدني، من رجال ابن ماجه، ذكر الحافظ ابن حجر ترجمته تقريباً في أربع صفحات، تكلموا فيه و اتفقوا على ضعفه إلا الشافعي و معه غيره، روى عن الزهري و يحيى بن سعيد الأنصاري و صالح مولى التوأمة و محمد بن المنكدر و موسى بن وردان و اسحاق ابن عبد الله بن أبي طلحة و غيرهم، و عنه إبراهيم بن طهمان و مات قبله و الثوري . وهو أكبر منه و كنى عن اسمه و ابن جريج و كنى جده أبا عطاء و الشافعي و سعيد =

= ابن أبي مريم و أبو نعيم و الحسن بن عرفة ، و هو آخر من روى عنه ، قالوا :  
 كذاب قدرى معتزلى رافضى جهمى غير ثقة ضعيف متروك كل بلاء فيه و فيه  
 ضروب من البدع ، و مع ذلك قيل للربيع : فاحمل الشافعى على ان روى عنه ؟ قال :  
 كان يقول لأن يخر ابراهيم من بعد احب اليه من ان يكذب ، و كان ثقة فى الحديث ،  
 و قال أبو احمد بن عدى : سألت احمد بن محمد بن سعيد يعنى ابن عقدة فقلت : تعلم  
 احدا احسن القول فى ابراهيم غير الشافعى ؟ فقال : نعم حدثنا احمد بن يحيى الاودى  
 سمعت حمدان بن الأصبهانى ، قلت : أتدين بحديث ابراهيم بن أبي يحيى ؟ قال : نعم ؛  
 ثم قال لى احمد بن محمد بن سعيد : نظرت فى حديث ابراهيم كثيرا و ليس بمنكر  
 الحديث ، قال ابن عدى : و هذا الذى قاله كما قال ، و قد نظرت انا ايضا فى حديثه  
 الكثير فلم اجد فيه منكرا الا عن شيوخ يحتملون و انما يروى المنكر من قبل الراوى  
 عنه او من قبل شيخه ، و هو فى جملة من يكتب حديثه ، وله الموطأ اضعاف موطأ مالك ؛  
 قيل : انه مات سنة ١٨٤ او مات سنة ١٩١ و كان احفظ الناس ، و كان قد سمع علما  
 كثيرا ، و كان كثير الحديث - كذا فى تهذيب التهذيب ، وفى ج ١ ص ١٠٨ من اللسان  
 مع التردد ، و كذا ص ٢٠ من التكميل فى ترجمة ابراهيم بن محمد بن يحيى . و قد روى  
 عنه الثورى و ابن جريج و الامام محمد و الامام الشافعى رحمهم الله تعالى و كفى بهم  
 قدوة باحتجاج حديثه - هذا ، و هو ادنى من ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد  
 رحمهم الله تعالى رتبة و فضلا و علما و حفظا و اتقاننا فربوا عنه و لم يرووا عنهم  
 فى كتبهم ١ و لعل العبد و الانصاف قد انعم الله بهم فى الدنيا و لم يبق إلا اسمه على  
 الألسنة ١١ و لعل ترجمته قد مضى فيها تقديم من الكتاب و طولتها هنا لمصلحة  
 دعنى إليه .

(٢) محمد بن المكندر هو ابن عبد الله بن الهدير (مصريا) بن عبد العزيز بن عامر بن  
 الحارث بن حارثة بن سعد بن تيم بن مرة التيمي أبو عبد الله و يقال أبو بكر، أحد الأئمة =

ابن البيهقي<sup>١</sup> أن رجلا من المسلمين قتل رجلا من أهل الذمة فرفع ذلك  
= الأعلام ، من رجال السنة ، تابعي جليل ثقة معدن الصدق من سادات القراء ،  
مات سنة ١٣٠ هـ أو سنة ١٣١ هـ وله ٧٦٠ سنة . و ترجمته في ج ٩ ص ٤٧٣ من  
التهذيب مطولا .

(١) عبد الرحمن بن البيهقي وهو مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، من رجال  
الأربعة - كما في ج ٥ ص ١٤٩ من تهذيب التهذيب . قال أبو حاتم : عبد الرحمن بن  
أبي زيد هو ابن البيهقي ، روى عن ابن عباس و ابن عمر و ابن عمرو ومعاوية وعمرو  
ابن أوس وعمرو بن عبسة وسرق وغيرهم ، و روى أيضا عن عثمان بن عفان وسعيد  
ابن زيد و من التابعين عن نافع بن جبير بن مطعم و عبد الرحمن الأعرج ، وعنه ابنه  
محمد و يزيد بن طلق و ربيعة بن أبي عبد الرحمن و خالد بن أبي عمران و سماك بن  
الفضل و همام والد عبد الرزاق و جماعة . قال أبو حاتم : لين ، و قال ابن سعد :  
هو من أخماس عمر بن الخطاب ، و قال عبد المنعم بن إدريس : هو من الأبناء الذين  
كانوا باليمن وكان ينزل بمران ، و قيل كان شاعرا مجيدا وفد على الوليد فأجزل له  
الحبابة ، و توفي في ولايته ، له عند « ت » في طواف الزداع ، وعند « س » حديث  
عمرو بن عبسة الطويل في قصة إسلامه . وغير ذلك ، و ذكره ابن حبان في الثقات ؛  
قلت : و قال : مات في ولاية الوليد بن عبد الملك ، لا يحب أن يسمى بشيء من  
حديثه إذا كان من رواية ابنه محمد لأن ابنه يضع على أبيه العجائب ؛ و قال الدارقطني :  
ضعيف لا تقوم به حجة ، و قال الأزدي منكر الحديث يروي عن ابن عمر و أبو اطليل ،  
و قال صالح جزرة : حديثه منكر ولا يعرف أنه سمع أحدا من الصحابة إلا من سرق ؛  
قلت : فعلى مطلق هذا يكون حديثه عن الصحابة المسمين أولا مرسلًا عند صالح -  
انتهى . قلت : هو تابعي مولى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكيف لا يسمع من عمر  
و من غيره من الصحابة ؛ و قد علمت أنه لا قدح فيه بل في ابنه محمد متفق على ضعفه ، =

إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أنا أحق من أوفى بذمته » ثم أمر به فقتل ، فكان يقول بهذا القول فقيهم ربيعة بن أنى عبد الرحمن ،

== وقد علمت فيما قبل انه قال صاحب التقيح وثقه بعضهم و ضعفه بعضهم فهو مختلف فيه فلا يسقط عن حد الاحتجاج ولا ينزل حديثه عن حد الحسن ، كما لا يخفى على ماهر الأصول من الرجال الفحول . قال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابنه محمد بن عبد الرحمن بن اليلباني ج ٩ ص ٢٩٣ من التهذيب : وقال ابن عدى : وكل ما يرويه ابن اليلباني فالبلاء فيه عنه ، و اذا روى عنه محمد بن الحارث فهما ضعيفان - الخ ؛ نخرج من بين الضعف عبد الرحمن بن اليلباني - فافهم . وفي الجوهر النقي ذكر فيه حديث ربيعة عن ابن اليلباني مرسلًا ثم ذكر عن أبي عبيد قال : بلغني عن ابن أبي يحيى انه قال : انا حدثت ربيعة به ، فانما دار على ابن أبي يحيى عن ابن اليلباني ؛ قلت : خرجه ابو داود في كتاب المراسيل بسند رجاله ثقات عن ربيعة عن عبد الرحمن ابن اليلباني حدثه انه عليه السلام - الحديث ؛ فقد صرح في هذه الرواية ان ابن اليلباني حدث ربيعة و خرج ابن أبي يحيى من الوسط و لم يدر الحديث عليه ، وما ذكره ابو عبيد بلاغ لم يذكر من بلغه لينظر في امره ، و قد روى الحديث مرسلًا من وجه آخر اخرجه ابو داود في المراسيل بسنده عن عبد الله بن عبد العزيز الحضرمي قال : قتل رسول الله عليه وسلم يوم حنين مسلماً بكافر ؛ و اخرجه الطحاوي من وجه آخر مرسلًا من حديث محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، و ذكره ابن حزم و لم يعبه غير الارسال - اه .

(١) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي مولاهم ، ابو عثمان المدني ، المعروف بربيعة الرأي ، من رجال الستة ، تابعي ثقة ثبت كثير الحديث حافظ ، و كان صاحب الفتوى بالمدينة ، ادرك بعض الصحابة و الأكابر من التابعين ، اخذ عنه مالك ، توفي سنة ١٣٦ بالمدينة او سنة ١٣٣ أو سنة ١٤٢ و جرت له قهوة ، او توفي بالأنبار -

و قد قُتِلَ أهل المدينة<sup>١</sup> إذا قُتِلَ قتل غيلة<sup>٢</sup>

و قد بلغنا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمر أن يقتل رجل من المسلمين يقتل رجلا نصرانيا غيلة من أهل الحيرة<sup>٣</sup> فقتله<sup>٤</sup>.

(١) كذا في الأصل، ولعله «و قد قال أهل المدينة، و الا لا معنى له ههنا». و في الموطأ مع الزرقاني: مالك: الأمر عندنا انه لا يقتل مسلم بكافر الا ان يقتله مسلم قتل غيلة فيقتل به - اهـ؛ و الغيلة بكسر المعجمة و سكون التحتية و هى خديعة بأن خدعه فذهب به الى موضع فقتله؛ قال الزرقاني: لأن القتل فيها لأجل الفساد لا للقصاص، فلو عفا ولى الدم عن القاتل لم يعتبر فيقتل - اهـ. قلت: هذا خلاف حكم التنزيل: فانه لم يفصل بين إذا قُتِلَ من غير خديعة لا يقتل و بين إذا قُتِلَ قتل غيلة يقتل؛ و الحديث «لا يقتل مسلم بكافر» عام شامل لكليهما، فاذا جاز لكم ان يخرجوا هذا القاتل من عموم الحديث فصار عاما خص منه البعض فحينئذ جاز للخالف، أيضا ان يخرج منه قاتل الذمى أيضا فيقتل به، كما بينه الحافظ الطحاوى في شرح معاني الآثار، و قد تقدم، و عندي ان الجملة المذكورة محقة، او من زيادة الناسخ.

(٢) اى خديعة. قال الامام محمد فما فرق بين قتل الغيلة و قتل غير الغيلة - اهـ.

اى لا فرق بينها في وحب القصاص و قتل مسلم بكافر - فافهم.

(٣) الحيرة بالحاء المهملة المكسورة و سكون التحتانية و الراء المهملة، هو الراجح، و وقع في بعض الكتب «أهل الجزية» بالجيم و الزاى المعجمة و معناه أيضا صحيح لانه ورد في بعض الرواية «من أهل الذمة» كما في سنن البيهقي، يعنى الرجل الذى كان من الذين يؤدون الجزية. لكن في أكثر كتب الحديث «من أهل الحيرة» بالحاء المهملة، و هى اسم قرية من أعمال الكوفة، بلدة بالعراق - مقدمة فتح البارى؛ على رأس ميل من الكوفة يسكنها النعمان بن المنذر - مغرب.

(٤) هو في ج ٢ ص ١٧٧ من جامع المسانيد: ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان =

= رجلا من بني شيان قتل رجلا نصرانيا من اهل الجزية ( كذا في الجامع ، وفي كتب اخرى « اهل الحيرة ، و هو الصحيح ) فكتب الى الكوفة الى عمر بن الخطاب بذلك فكتب إليه عمر رضى الله عنه ان : ادفعه الى اولياء المقتول ( القتل ) فان شاؤا قتلوه و ان شاؤا عفوا عنه اثم كتب إليه ان : افده بالدية من بيت المال ، و ذلك انه بلغه انه فارس من فرسان العرب - اخرجته الحافظ الحسين بن محمد بن خسرو في مسنده عن ابي القاسم بن احمد بن عمر عن عبد الله بن الحسن الخلال عن عبد الرحمن بن عمر عن محمد بن ابراهيم بن حبيش البغوي عن محمد بن شجاع الثلجي عن الحسن بن زياد عن الامام ابي حنيفة - اهـ . و بهذا الاسناد اخرجته الحافظ ابن خسرو ايضا بالفظ ان رجلا من بني شيان قتل نصرانيا من اهل الجزية ( الحيرة ) فكتب الى الكوفة في ذلك الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فكتب عمر ان : ادفعه الى اوليائه فان شاؤا قتلوه و ان شاؤا عفوا عنه ا فدفعه الى ولي يقال له حنين فجعلوا يقولون له : اقتل ! فيقول : حتى يحىء الغضب ، فقالوا له ذلك مرارا كل ذلك يقول : حتى يحىء الغضب ، ثم قتله - اهـ . و اخرجته الحسن بن زياد في مسنده عن ابي حنيفة رضى الله عنه - انتهى . و قد وصله الامام محمد في الباب يأتى موصولا . و وصله عبد الرزاق في مصنفه أيضا كما في ج ٤ ص ٣٣٧ من نصب الراية : اخبرنا الثوري عن حماد عن ابراهيم ان رجلا مسلما قتل رجلا : اها الكتاب من اهل الحيرة فأقاد منه عمر - انتهى ؛ و رواه البيهقي في المعركة - الشافعي انبأنا محمد بن الحسن ثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم ان رجلا من بكر بن وائل قتل رجلا من اهل الحيرة فكتب فيه عمر بن الخطاب ان يدفع الى اولياء المقتول فان شاؤا قتلوا و ان شاؤا عفوا ، فدفع الرجل الى ولي المقتول رجل يقال له حنين من اهل الحيرة فقتله ، فكتب عمر بعد ذلك : ان كان الرجل م يعمل فلا تقتلوه ا فرأوا ان عمر =

و قد بلغنا عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان يقول إذا قتل المسلم النصراني قتل به .

= اراد ان يرضيهم من الدية - انتهى . و رواه البيهقي في سننه ج ٨ ص ٣٢ ثم قال : قال الشافعي كما في الجوهر النقي : الذي رجح إليه اولى ؛ ولعله أراد ان يخففه بالقتل و لا يقتله ؛ قلت : ارضاؤهم بالدية لا ينافي وجوب القتل ، اذ مع وجوبه للولى ان يعفو و يأخذ الدية ، كما حكى البيهقي فيما تقدم في باب إيجاب القصاص في العمد عن ابى العالية في قوله تعالى ﴿ ذلك تخفيف من ربكم ﴾ يقول : حين اطعمتم الدية ، ولم تحل لأهل التوراة انما هو قصاص او عفو ، و كان اهل الانجيل يقولون : انما هو عفو ليس غيره ؛ فجعل لهذه الامة القود و الدية و العفو ، و اذا فهموا من قول عمر « لا تقتلوه » لاهلهم يرضون بالدية لم يكن ذلك رجوعاً منه من وجوب القتل ، وكيف يظن بعمر انه يخبرهم في قتله او العفو ، ثم لا يريد القتل بل التخويف ؛ و من اين يفهم الاولياء هذا المراد من قول عمر « فان شأوا قتلوا » ؟ بل الذي فهموا منه اباحة القتل ، و لهذا قتل ، و كيف يحل له ارادة التخويف فيتألف بلفظ يفهم منه القتل لا التخويف به ؛ هذا لا يظن به - انتهى .

(١) ولعله بعده فيما يأتي . و في ج ٤ ص ٣٣٤ من نصب الراية : روى الشافعي في مسنده : اخبرنا محمد بن الحسن ثنا قيس بن الربيع الاسدي عن ابان بن تغلب عن الحسين بن ميمون عن عبد الله بن عبد الله مولى بني هاشم عن ابى الجنوب الاسدي قال : اتى علي بن ابى طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلاً من اهل الذمة قال : فقامت عليه البيعة فأمر بقتله فجاء اخوه فقال : قد عفوت ، فقال : لاهلهم فزعوك او هددوك ؛ قال : و لكن قتله لا يرد على اخي و عوضوني ، قال : انت اعرف من كان له ذمتنا فدمه كدمنا و ديته كديتنا - انتهى . قال في التقيح : و حسين =

= ابن ميمون هو الخندقي ، قال ابن المديني : ليس بالمعروف قل من روى عنه ،  
و قال ابو حاتم : ليس بالقوى في الحديث يكتب حديثه ، و ذكره البخارى في الضعفاء  
و ابن حبان في الثقات و قال : ربما يخطئ . قال : و تحمله على ان معناه : و دمه محرم  
كتحريم دمانا ؛ قال البيهقي : قال الشافعي : و في حديث ابى جحيفة عن علي ه لا يقتل  
مسلم بكافر ، دليل على ان عليا لا يروى عن النبي صلى الله عليه و سلم شيئا يقول  
بخلافه - انتهى . و رواه البيهقي في السنن من طريق الشافعي بسنده المذكور و ضعف  
سنده ؛ قال ابو الحسن الدارقطني : الحافظ ابو الجوزي ضعيف الحديث - اه .  
قال في الجوهر النقي : قلت : روى عن الحكم بن عتيبة ان علي بن ابى طالب و ابن مسعود  
قالا : من قتل يهوديا او نصرانيا قتل به ؛ قال ابن حزم : مرسل ( قلت : لا ضير فيه  
فان المرسل حجة عند فقهاء الصحابة و التابعين و ائمة الفقهاء و المحدثين قبل وجود ابن  
حزم في الدنيا ) و صح عن عمر بن عبد العزيز كما روينا من طريق عبد الرزاق عن  
معمر عن عمرو بن ميمون قال : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز الى بعض امرائه  
في مسلم قتل ذميا فأمره ان يدفعه الى وليه فان شاء قتله وان شاء عفا عنه ، قال عمرو :  
فدفع إليه فضرب عنقه و انا انظر ؛ و صح أيضا عن ابراهيم النخعي قال : يقتل الحر  
المسلم باليهودي و النصراني ، و روى عن الشعبي مثله ، و هو قول ابن ابى ليلى و عثمان  
البي - اه كلامه ؛ و روى ابن ابى شيبة في مصنفه بسند صحيح ان رجلا من النبط  
عدا عليه رجل من اهل المدينة فقتله قتل غيلة فأتى به ابان بن عثمان و هو اذ ذاك على  
المدينة فأمر بالمسلم الذي قتل الذي ان يقتل ، و ابان معدود من فقهاء المدينة ، قال  
عمرو بن شعيب : ما رأيت احدا اعلم بحديث و لا فقه منه - اه ما في الجوهر النقي .  
ذكر البيهقي ان الشافعي قيل له : ثبت عندكم عن عمر من هذا شيء ؟ فقال : و لا حرف ،  
و هذه الاحاديث منقطعات او ضعاف او تجمع الانقطاع و الضعف - اه . قلت :  
المنقطع اذا روى عن وجه آخر منقطعا كان حجة عند الشافعي ، و قد روى =



= عن النزال بن سبرة ان رجلا مسلما قتل رجلا من اهل الجزية فكتب عمر ان يقاد به ثم كتب كتابا بعده ان: لا تقتلوه ، لكن اعقلوه ؛ ذكره ابن ابي شيبة وصححه ابن حزم - اه الجوهري النقي . و اثر عمر بن عبد العزيز ذكره الحافظ الزيلعي في نصب الراية ج ٤ ص ٣٣٧ فقال : اثر آخر رواه عبد الرزاق : اخبرنا معمر عن عمرو بن ميمون بن مهران قال : شهدت كتاب عمر بن عبد العزيز قدم الى امير الحيرة - او قال : امير الجزيرة - في رجل مسلم قتل رجلا من اهل الذمة ان : ادفنه الى وليه فان شاء قتله و ان شاء عفا عنه ؛ قال : فدفنه اليه فضرب عنقه و انا انظر - انتهى ؛ اثر آخر رواه الطحاوي في شرح الآثار : حدثنا ابراهيم بن ابي داود حدثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث قال حدثني عقيل عن ابن شهاب انه قال : اخبرني سعيد بن المسيب ان عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق قال : مررت بالبقيع قبل ان يقتل عمر فوجدت ابا لؤلؤة و الهرمزان و جفينة يتناجون فلما رأوني ثاروا فسقط الخنجر منهم له رأسان و نصابه (وفي الآثار عسكه) في وسطه فلما قتل عمر رآه عبيد الله بن عمر فاذا هو الخنجر الذي وصفه له عبد الرحمن فانطلق عبيد الله معه السيف فقتل الهرمزان ، فلما وجد مس السيف قال : لا اله الا الله ، و عدا على جفينة و كان من نصاري الحيرة فقتله ، وانطلق عبيد الله الى ابنة ابي لؤلؤة صغيرة تدعى الاسلام فقتلها ، و اراد ان لا يترك من السبي يومئذ احدا الا قتله فاجتمع عليه المهاجرون فزجروه و عظموا عليه ما فعل و لم يزل عمرو بن العاص يتلطف به حتى اخذ منه السيف فلما استخلف عثمان دعا المهاجرين و الأنصار و قال لهم : اشيروا عليّ في هذا الرجل الذي فتن في الدين ما فتن ! فأشار عليه عليّ و بعض الصحابة بقتل عبيد الله ، و قال جل الناس : أبعد الله جفينة و الهرمزان أريدون ان تتبعوا عبيد الله اباة ! ان هذا الرأي سوء ؛ و قال له عمرو بن العاص : يا امير المؤمنين هذا قد كان قبل ان يكون لك على الناس سلطان ؛ فتفرق الناس على كلام عمرو بن العاص ، و ودى الرجلين و الجارية . فلما ولي علي بن ابي طالب اراد قتله فهرب منه =

فأما ما قالوا في الدية فقول الله عزوجل أصدق القول، ذكر الله الدية في كتابه فقال ﴿و ما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله﴾ ثم ذكر أهل الميثاق فقال ﴿وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة﴾ فجعل في كل واحدة منهما دية مسلمة، ولم يقل في أهل الميثاق نصف الدية كما قال أهل المدينة، وأهل الميثاق ليسوا مسلمين<sup>١</sup>، فجعل في كل واحدة

= الى معارفة قتل ايام صفين - انتهى . و كذلك رواه ابن سعد في الطبقات . قال الطحاوى : ففي هذا الحديث ان المهاجرين اشاروا على عثمان بقتل عبيد الله بن عمر و قد قتل الهرمزان و جفينة و هما ذميان ، فان قيل : انما اشاروا عليه لقتله ابنة ابي لؤلؤة صغيرة تدعى الاسلام لا لقتل الهرمزان و جفينة ؛ قلنا : قولهم له «أبعد الله جفينة و الهرمزان ، يدل على انه اراد قتله بهما ، و الله اعلم - انتهى . قال البيهقي في المعرفة : و استدلل الطحاوى لمذهبه بخبر الهرمزان و جفينة و ان عبيد الله بن عمر ابن الخطاب قتلها فأشار المهاجرون على عثمان بن عفان و فيهم على بن ابي طالب بقتله بهما ، والجواب عن ذلك انه قتل ابنة صغيرة لأبي لؤلؤة تدعى الاسلام فوجب عليه القصاص ، و أيضا فلا نسلم ان الهرمزان كان يومئذ كافرا بل كان قد اسلم قبل ذلك - اهـ . و بقي شيء منه تركته ، هذا - و الله تعالى اعلم .

(١) خلافا لابن حزم ، فانه قال بعد ذكر الآية ج ١٠ ص ٣٤٧ : فهذا كله في المؤمن يقين ، والضمير الذي في ﴿فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله و تحرير رقبة مؤمنة فن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله﴾ راجع ضرورة لا يمكن غير هذا الى «المؤمن» المذكور اولا ، ولا ذكر في هذه الآية لذي اصلا ، ولا لستأمن ، فصح يقينا ان ايجاب الدية على المسلم في ذلك لا يجوز =

منها

منهما دية مسلمة إلى أهله . و الأحاديث في ذلك كثيرة<sup>١</sup> عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مشهورة معروفة أنه جعل دية الكافر مثل دية المسلم ، و روى ذلك أئقتهم و أعلمهم في زمانه و أعلمهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن شهاب الزهري<sup>٢</sup> فذكر أن دية المباحد في عهد أبي بكر و عمر و عثمان رضى الله عنهم مثل دية الحر المسلم ، فلما كان معاوية رضى الله عنه جعلها مثل نصف دية الحر المسلم<sup>٣</sup> فان الزهري كان أعلمهم في زمانه بالأحاديث ، فكيف رغبوا عما رواه أئقتهم إلى قول معاوية<sup>٤</sup> ؟

= البتة ، وكذلك القود عليه ، و لا فرق - انتهى . قلت : و هذا كله مخالف لما ذهب إليه الجمهور من المفسرين ، و قد ترك الآثار التي رويت عن عمر و علي و ابن مسعود و عمر بن عبد العزيز و الشعبي و النخعي في ذلك بقوله أنه مرسل ، و لم يعنها بشيء غير الارسال ، و انت تعلم ان المراسيل كانت حجة عند المتقدمين من التابعين قبل وجود ابن حزم فلا يعارض قوله ما قالوه من الاحتجاج بها ، و لا يعبا بقوله الفاسد و لا يفهمه في ارجاع الضمير الى « المؤمن » .

(١) كما رواها بعده في الباب ، و قد مضت فيما قبل أيضا فتذكرها .

(٢) و هو محمد بن شهاب الزهري التابعي ، فقيه المدينة ، و قد انكر بعض علماء كجرات تابعيته ، و قد رددت عليه برسالة مستقلة سميتها بـ « رفع الارتباب عن تابعة ابن شهاب » حين كنت مقيما في قرية « راندير » من مضافات « سورت » سنة ١٣٣٥ هـ كنت صدر المدرسين في « المدرسة الأشرفية » بقرية راندير . و قد رواه البيهقي من طريق ابن جريج عن الزهري قال : كانت دية اليهودي و النصراني في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم و ابن بكر و عمر و عثمان مثل دية المسلم - الحديث ، اه .

أخبرنا ابن المبارك<sup>١</sup> عن معمر بن راشد<sup>٢</sup> قال: حدثني من شهد<sup>٣</sup>  
قتل رجل بذي بكتاب عمر بن عبد العزيز<sup>٤</sup>.

أخبرنا قيس بن الربيع<sup>٥</sup> عن أبان بن تغلب<sup>٦</sup> عن الحسين بن ميمون<sup>٧</sup>

(١) وهو عبد الله بن المبارك، الامام الحافظ الحجّة الثقة الثبت، المجاهد في سبيل الله تعالى، صاحب إبي حنيفة و تليذه، قد مضت ترجمته، من رجال الستة و من رجال التهذيب.

(٢) معمر بن راشد الأزدي الحداثي مولا، ابو عروة بن ابي عمرو البصري، سكن اليمن، شهد جنازة الحسن البصري، من رجال الستة، روى عن جماعة، وعنه جماعة كثيرون، روى عنه شيخه يحيى بن ابي كثير و ابواسحاق السيمى و ايوب و عمرو بن دينار و هم من شيوخه، و هو ثقة ثبت حافظ رجل صالح اصدق الناس صالح الحديث، كان من اطلب اهل زمانه للعلم، و عده على بن المديني و ابو حاتم فيمن دار الاسناد عليهم، كان فقيها حافظا متقنا ورعا، مات في رمضان سنة ثلاث و خمسين و مائة او سنة اربع و هو ابن ثمان و خمسين، له قدر و نبل في نفسه - اه تهذيب ج ١٠ ص ٢٤٣. والحافظ ابن حجر طول ترجمته قريبا من ثلاث صفحات فراجعها.

(٣) لعله عمرو بن ميمون بن مهران، كما وقع في رواية عبد الرزاق، تقدمت من نصب الراية و سنن البيهقي و غيرهما.

(٤) اثره تقدم من نصب الراية و الجواهر النقي.

(٥) قيس بن الربيع هو الاسدي ابو محمد الكوفي، من ولد قيس بن الحارث و يقال الحارث بن قيس الاسدي الذي اسلم و عنده ثمان نسوة و في رواية تسع نسوة، روى عن ابي اسحاق السيمى و المقدم بن شريح و عمرو بن مرة و ابي جصين و عون ابن ابي جحيفة و عثمان بن عبد الله بن موهب و محمد بن الحكم الكاهلي و ابن ابي ليلى =

== و ابن هاشم الرماني و :لاغر بن الصباح و سمالك بن حرب و الاعمش و السدي و الاسود بن قيس و محارب بن دثار و هشام بن عروة و طائفة ، من رجال ابن داود و الترمذى و ابن ماجه كما في ج ٨ ص ٣٩١ من التهذيب ؛ و عنه ابان بن تغلب و شعبة و مات قبله و الثوري و هو من أقرانه و ابو معاوية و علي بن ثابت الجزري و عبد الرزاق و وكيع و عاصم بن علي و الطيالسي و آخرون ، طول الحافظ ابن حجر ترجمته ، ثقة و ثقته الثوري و شعبة ، و عن ابن الوليد : كان ثقة حسن الحديث و اجوده و عالما بالحديث ، لا بأس به ، وليس في قيس شيء الا آفته ابنه قد غير عليه أحاديثه ، و هو صدوق و كتابه صالح ، مات سنة ٥ او ٦ او ٧ او ١٦٨ - اه تهذيب التهذيب .

(٦) ابان بن تغلب الربيعي ابو سعد الكوفي ، من رجال مسلم و الأربعة ، روى عن ابن اسحاق السبيعي و الحكم بن عتيبة و فضيل بن عمرو الفقيهي - مصغرا - و ابن جعفر الباقر و غيرهم ، و عنه موسى بن عقبة و شعبة و حماد بن زيد و ابن عينة و جماعة ، قال احمد و يحيى و ابو حاتم و النسائي : ثقة ، زاد ابو حاتم : و قال الجوزجاني : زائغ مذموم المذهب مجاهر ، و قال ابو بكر بن منجويه : مات سنة ٢٤١ ، و قال ابن عدى : له نسخ عامتها مستقيمة اذا روى عنه ثقة و هو من اهل صدق في الروايات و ان كان مذهبه مذهب التشيع و هو في الرواية صالح لا بأس به ، قلت : هذا قول منصف ، و اما الجوزجاني فلا عبرة بحمله على الكوفيين فالتشيع في عرف المتقدمين هو اعتقاد تفضيل عليّ على عثمان و ان عليا كان مصيبا في حروبه و ان مخالفه مخطئ ، مع تقديرهم الشيخين و تفضيلهما ، و ربما اعتقد بعضهم ان عليا افضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و اذا كان معتقد ذلك ورعا دينيا صادقا مجتهدا فلا ترد روايته بهذا لا سيما ان كان غير داعية ، و اما التشيع في عرف المتأخرين فهو الرافض المحض فلا تقبل رواية الرافضي الغالي ولا كرامة : هو رجل من أهل العراق من النساك ثقة ذا عقل و ادب و فصاحة و بيان و صحة حديث ، قال ابن سعد : ==

عن عبد الله بن عبد الله<sup>١</sup> مولى بني هاشم عن أبي الجنوب الأسدي<sup>٢</sup> قال :  
أتى علي بن أبي طالب رضي الله عنه برجل من المسلمين قتل رجلا من  
أهل الذمة ، قال : فقامت عليه البيّنة فأمر بقتله فجاء أخوه فقال : قد عفوت

= ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات و أرخ وفاته ، قيل : مات سنة ٤٠٠ هـ او بعد  
سنة ٤١٠ هـ ، و ما أعلم به في الحديث بأسا - قاله الأزدي ، و كان غالبا في التشيع -  
كذا في التهذيب . ثم أقول : ان لي في هذا السند قلعا ، و هو كذلك في الأصل فان  
إبان بن تغلب يروي عن قيس لا قيس عنه ، كما عرفت من ترجمتهما ، كيف  
وقيس مات سنة ١٦٨ و إبان مات سنة ٢٤١ فلا يصح رواية قيس عن إبان بن  
تغلب ، و لعل السند انقلب على الناصح ، فتأمل فيه و فتشّه من مظان العلم .  
(٧) الحسن بن ميمون ، في رواية «الحسين بن ميمون» كما اشار إليه البيهقي في  
السنن ، و الصحيح «الحسين بن ميمون» و هو الحنفى ، روى عن عبد الله بن  
عبد الله قاضي الريّ و أبي الجنوب الأسدي ، و عنه هاشم بن البريد و عبد الرحمن  
ابن العسيل و عبد الرحمن بن عقيل ، قال ابن المديني : ليس بمعروف قلّ من روى عنه ،  
و قال ابو زرعة : شيخ ، و قال ابو حاتم : ليس بقوى في الحديث يكتب حديثه ، و ذكره  
ابن حبان في الثقات و قال : ربما اخطأ ، له عندهما حديث واحد في توليه على قسم  
الخنس ، قلت : و قال البخاري : لا يتابع عليه ، ذكر ذلك في التاريخ و ذكره في  
الضعفاء - تهذيب التهذيب .

(١) هو ابو جعفر الرازي ، قاضي الري ، مولى بني هاشم ، اصله كوفي ، من رجال  
(دات عس) ثقة لا بأس به ، ذكره ابن حبان و ابن شاهين في الثقات ، هو ابن  
سرية على كانت جدته مولاة لعل اوجارية ، و هو تابعي - تهذيب ج ٥ ص ٢٨٦ .  
(٢) هو عقبة بن علقمة الاشكري ، ابو الجنوب الكوفي ، روى عن علي حديث «طلحة  
و الزبير جاران في الجنة» و شهد معه الجمل ، و عنه النضر بن منصور العنزي =

عنه ، قال : فلعلهم هددوك أو فرقوك<sup>١</sup> ! قال : لا ، ولكن قتله لا يرد على أخى و عيوضونى فرضيت ، قال : أنت أعلم من كانت له ذمتنا فدمه كدمننا و ديته كديتنا .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : دية المعاهد دية الحر المسلم<sup>٢</sup> . حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم<sup>٣</sup> أن رجلا من بنى بكر بن وائل<sup>٤</sup> قتل رجلا من أهل الحيرة<sup>٥</sup> فكتب فيه عمر بن الخطاب رضى الله عنه = و عبد الله بن عبد الله الرازى ، قال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، بين الضعف ، روى له ( ت ) هذا الحديث الواحد و استغربه - اه تهذيب .

(١) يعنى خوفوك .

(٢) لم أجده فى جامع المسانيد ، و رواه الامام ابو يوسف فى آثاره ص ٢٢٠ رقم ٩٦٩ بهذا السند و المتن ، و أخرجه الامام محمد فى الآثار فرواه عن الامام ابى حنيفة بهذا السند و المتن ، و رواه ابن ابى شيبة و عبد الرزاق فى مصنفيهما عن ابراهيم - كما فى الجوهر النقى .

(٣) تقدم انه فى جامع المسانيد ، و أخرجه الحافظ ابن خسرو فى مسنده ، و الحسن ابن زياد فى مسنده . و أخرجه الامام محمد فى آثاره بهذا السند و المتن فرواه عن ابى حنيفة به ، و ليس هو فى آثار الامام ابى يوسف .

(٤) كذا فى آثار محمد ، ان رجلا من بنى بكر بن وائل ، و فى جامع المسانيد ان رجلا من بنى شيان ، كما تقدم و كما فى عقود الجواهر ، لكن رواه عبد الرزاق فى مصنفه و البيهقى فى معرفته و فهما « من بنى بكر بن وائل » و لعل بنى بكر بن وائل من بنى شيان فلا اختلاف - فافهم و فتشه من معادن العلم .

(٥) و فى جامع المسانيد « من أهل الجزيرة » و معناه ايضا صحيح لكن الأصح « من أهل الحيرة » كما تقدم .

أن يدفع إلى أولياء المقتول ' فان شأوا قتلوا و إن شأوا عفوا ، فدفع الرجل إلى ولي المقتول إلى رجل يقال له حنين ' من أهل الحيرة فقتله ، فكتب عمر بعد ذلك : إن كان الرجل لم يُقتل فلا تقتلوه ؛ فأروا أن عمر أراد أن يرضيهم من الدية ' .

أخبرنا محمد بن يزيد ' قال أخبرنا سفيان بن حسين \* عن الزهري أن

(١) رقى الآثار « القتل » .

(٢) « حنين » هو الصحيح كما في أكثر كتب الحديث ، و وقع في بعض الكتب « جبير » و هو مصحف ليس بصواب .

(٣) لأنه بلغه أنه فارس من فرسان العرب فأحب لإبقاءه و أرضاءهم بالدية ، و ليس هذا رجوع عن أمره بالقتل ولا تخويفهم به - كما سبق من الجوهر النقي . قال محمد في الآثار بعد رواية الحديث : و به نأخذ ، إذا قتل المسلم المعاهد عمدا قتل به ، و هو قول أبي حنيفة ، و كذلك بلغنا عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قتل مسلما بمعاهد و قال : أنا أحق من وفى بذمته - اه . و به قال أبو يوسف و زفر فيما ذكره الرازي ، و هو قول الشعبي و النخعي و عثمان البتي و محمد بن أبي ليلى ، و هو روى عن عمرو بن مسعود و علي و أبي بكر و عثمان رضى الله عنهم ، و روى أيضا عن معاوية و عمر بن عبد العزيز - كما في الجوهر النقي و المحلى ، و راجع شرحي على كتاب الآثار فان فيه زيادة مزيدة على ذلك .

(٤) محمد بن يزيد هو الكلاعي ، أبو سعيد و يقال أبو يزيد و يقال أبو اسحاق الواسطي مولى خولان ، شامي الأصل ، من رجال ( دت س ) روى عن اسمعيل بن أبي خالد و أبي الأشهب جعفر بن حيان و سفيان بن حسين و عاصم بن رجاء و مجالد ابن سميد و محمد بن اسحاق بن يسار و مسلم بن سعيد و ايوب بن العلاء القصاب و اسمعيل بن مسلم المكي و عبد الرحمن بن زياد بن أنعم و مرجي بن رجاء و غيرهم ، =



ابن شاش الجندامي قتل رجلا من أنباط<sup>١</sup> الشام فرفع إلى عثمان بن عفان رضى الله عنه فأمر بقتله فكلّمه الزبير و ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه و عليهم و سلم فنهوه عن قتله<sup>٢</sup> ؛ قال : فجعل دية ألف دينار<sup>٣</sup> .  
أخبرنا محمد بن يزيد<sup>٤</sup> قال أخبرنا سفيان بن حسين عن الزهري عن

= روى عنه أحمد و ابن معين و اسحاق بن راهويه و عثمان بن ابى شيبة و آخرون كثيرون - كما في ج ٩ ص ٥٢٨ من تهذيب التهذيب ؛ ثبت صالح في الحديث ثقة ، احد من الأبدال ، ذكره ابن حبان في الثقات ، مات سنة ١٨٨ أو ١٩٠ أو ١٩١ أو سنة ١٩٢ ، نعم الشيخ مستجاب الدعوة - التهذيب . (٥) سفيان بن حسين هو من رجال (خت م ٤) و هو ابن الحسن ، ابو محمد و يقال ابو الحسن الواسطي ، روى عن ابياس بن معاوية و الحكم بن عتيبة و محمد بن سيرين و الحسن و يعلى ابن مسلم و يونس بن عبيد و حميد الطويل و عبيد الله بن عمر و الزهري و غيرهم ، و عنه شعبة و عمر بن على المقدمي و محمد بن يزيد الواسطي و هيثم بن بشير و يزيد ابن هارون و غيرهم ، ثقة صدوق صالح الحديث يكتب حديثه ، ليس به بأس ، وذكره ابن حبان في الثقات ، قالوا : هو ثقة في غير الزهري ، مات بالرى مع المهدي ، و كان مؤدبا ثقة ، قال ابن خراش : لين الحديث ، و فيه اقوال آخر فراجع .

- (١) لم اقف على ابن شاش . و الأنباط جمع نبطي ، و هو جيل من الناس بسواد العراق ، وعن ثعلب عن ابن الأعرابي : « رجل نباطي ، ولا تقل «نبطي» - اه مغرب .  
(٢) لمصالح دعت اياهم الى النهي عن قتله فجعل عثمان رضى الله عنه الدية عليه .  
(٣) و هي دية الحر المسلم ، فان عنده الأولي قتله بقتل نبطي ثم جعل الدية عليه ألف دينار دية المسلم .

- (٤) هو الواسطي الكلاعي المتقدم ، و كذا سفيان بن حسين .

ابن المسيب قال : دية كل معاهد في عهده ألف دينار .  
و أخبرنا ابن عبد الله <sup>٢</sup> عن المغيرة <sup>٢</sup> عن إبراهيم أنه قال : دية اليهودي  
و النصراني و المجوسى سواء .

أخبرنا خالد عن مطرف <sup>٤</sup> عن الشعبي مثله إلا أنه لم يذكر المجوسى .

### باب العقل على الرجل خاصة

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : تعقل العاقلة <sup>٦</sup> من الجنائيات الموضحة

(١) بكسر هاء و فتحها ، و الفتح أكثر و أشهر ، و هو من كان بينه و بينك عهد  
و ميثاق ، و أكثر ما يطلق على الذمى . و في هذا رد على اقتراء ابن حزم في المحلى  
ج ١٠ ص ٣٤٨ حيث قال : فقالت طائفة منهم أبو حنيفة : يقاد المسلم بالذمى فى العمد ،  
و عليه فى قتله خطأ الدية و الكفارة ، و لا يقتل بالمعاهد و ان تعمد قتله ، و لا نعلم  
له فى قوله هذا سلفاً أصلاً - اه . و قد علمت ان أبا حنيفة قائل بأنه يقتل بالمعاهد ،  
و هو قول النخعي و الشعبي و ابن المسيب و الزهرى ، و مثل هذه الافتراءات فى  
المحلى كثيرة فنبه له .

(٢) كذا فى الأصل « ابن عبد الله » لكن قال المولى أبو الوفاء : الصواب « أبو عبد الله »  
و هو « نفيان الثورى » مضت ترجمته .

(٣) مضت ترجمته و هو المغيرة الضبي .

(٤) خالد هو ابن عبد الله الواسطى ، و مطرف هو ابن طريف ، مضت تراجمهم .

(٥) فى ج ٢ ص ٥٣ من المغرب : عقل البعير عقلاً : سده بالعقال ، و منه العقل  
و المعقلة : الدية ، و عقلت القتل : اعطيت دية ، و عقلت عن القتل : لزمته دية  
فأديتها عنه - اه .

(٦) و هى الجلالة التى تغرم الدية ، و هم عشيرة الرجل أو اهل ديوانه - اى الذين  
يرزقون من ديوان على حدة - مغرب .

و السن<sup>١</sup> فافوق ذلك ، و ما كان دون ذلك فهو في مال الجاني ، لا تعقله العاقلة<sup>٢</sup> . و قال أهل المدينة<sup>٣</sup> : لا تعقل العاقلة شيئاً من ذلك حتى يبلغ

(١) سبق البحث فيها .

(٢) هم أهل الديوان عندنا ، ان كان القاتل من أهل الديوان وهم أهل الرايات وهم الجيش الذين كتبت اسمهم في الديوان ، خلافاً للشافعي ، و من لم يكن من أهل الديوان فعاقلته قبيلته ، و ان لم يكن تتسع لذلك ضم إليهم أقرب القبائل الأقرب فالأقرب على ترتيب العصابات - كذا في الهداية وغيرها من كتب الفقه . و العاقلة جمع عاقل و هو دافع الدية - كذا في الفتح و العمدة للعمري ؛ و قال : قال أصحابنا : و ان لم يكن القاتل من أهل الديوان فعاقلته أهل حرفته ، فان لم يكن فأهل حلقه - انتهى . و في الهداية : لو كانت عاقلة الرجل أصحاب الرزق يقضى بالدية في أرزاقهم في ثلاث سنين في كل سنة الثلث لأن الرزق في حقهم بمنزلة العطاء قائم مقامه ، اذ كل منهما صلة من بيت المال - انتهى . قال في الدر المختار : فتؤخذ من عطاياهم أو من أرزاقهم ، و الفرق بين العطية و الرزق ان الرزق ما يفرض في بيت المال بقدر الحاجة والكفاية مشاهرة أو مياومة ، و العطاء ما يفرض في كل سنة لا بقدر الحاجة بل بصبره و عنائه في امر الدين - اه . و في المغرب : الرزق ما يخرج للجندي عند رأس كل شهر ، و قيل : يوماً بيوم ، و المرتزقة الذين يأخذون الرزق و ان لم يثبتوا في الديوان ؛ و في مختصر الكرخي : العطاء ما يفرض للقاتلة ، و الرزق للفقراء - انتهى . و قد نظر الاتقاني في الفرق ، كما في رد المختار ، و راجع لذلك شرحي على كتاب الآثار .

(٣) قال مالك في الموطأ بعد رواية أثر عروة و ابن شهاب و يحيى بن سعيد : والأمر عندنا ان الدية لا تجب على العاقلة . حتى تبلغ الثلث فصاعداً ، فابالغ الثلث فهو على العاقلة ، و ما كان دون الثلث فهو في مال الجارح خاصة ، والأمر الذي لا اختلاف =

الثلث فاذا بلغ الثلث عقلته العاقلة، وكذلك ما زاد على الثلث فهو على العاقلة. وقال محمد بن الحسن رحمه الله: قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاصبغ عشرة من الابل<sup>١</sup>، وفي السن خمسة من الابل، وفي الموضحة خمسة، فجعل ذلك في مال الرجل أو على عاقلته، وذلك في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم رضى الله عنه<sup>٢</sup>

== عندنا فيمن قبلت منه الدية في قتل العمد أو في شيء من الجرح التي فيها القصاص ان عقل ذلك لا يكون على العاقلة منه شيء، وإنما عقل ذلك في مال القاتل أو الجارح خاصة ان وجد له مال، فان لم يوجد له مال كان ديناً عليه، وليس على العاقلة منه شيء إلا ان يشاءوا، ولا يعقل العاقلة من دية العمد شيئاً - انتهى .

(١) قد مضى هذا كله فيما قبل فنذكره .

(٢) وهو صحيح، تلقته الأئمة بالشهرة لا من حيث الاسناد، و ان كان مرسلًا فعند المتقدمين مقبول معتبر معمول به - كما سبق مفصلاً من التلخيص الجدير، فلا تلغفت الى ما قال ابن حزم في ج ١٠ ص ٤١٢ من المحلى: و اما حديث ابن حزم فانه صحيفة ولا خير في استناده لانه لم يسنده الا سليمان بن داود الجزري، وسليمان بن قرم وهما لا شيء، وقد سئل يحيى بن معين عن سليمان الجزري الذي يحدث عن الزهري روى عنه يحيى بن حمزة فقال: ليس بشيء، و أما سليمان بن قرم فساقت بالجملة، وكذلك من طريق عبد الله بن ابي بكر ولا حجة في مرسل فسقط ذلك الكتاب - قلت: فيه كلام من وجوه، الاول انه قال: فانه صحيفة؛ و ما ذم صار بكونه صحيفة وقد اعتبر المحدثون الحفاظ النقادون الصحف من الرواة، وقد قال يعقوب بن سفيان: لا اعلم في جميع الكتب اصح من كتاب عمرو بن حزم، وقال البغوي: سمعت احمد بن حنبل سئل عن حديث الصدقات الذي يرويه يحيى بن حمزة أصحح هو؟ فقال: ارجو ان يكون صحيحا، وقال ابن عدى: للحديث اصل في بعض ما رواه ==

= معمر عن الزهرى لكنه افسد اسناده وقد رواه سليمان بن داود هذا ( اى الخولانى  
الدمشقى الدارائى ) فجود الاسناد - اه تهذيب ج ٤ ص ١٨٩ ، فالصحيفة صحيحة فسقط  
قول ابن حزم - فتأمل . والثانى انه قال : لا خير فى اسناده لانه لم يسنده الا سليمان  
ابن داود الجزرى ، وسليمان بن قرم - اه ؛ قلت : هذا غلط وقد جود اسناده سليمان  
ابن داود الخولانى الدمشقى ، قال ابن حبان : ثقة بأمون وسليمان بن داود الباهلى لاشيء ،  
وجميعا يرويان عن الزهرى ، وقال البيهقى ؛ وقد اتى على سليمان بن داود ابو زرعة  
و ابو حاتم و عثمان بن سعيد و جماعة من الحفاظ و رأوا هذا الحديث الذى رواه  
فى الصدقات موصول الاسناد حسنا - اه تهذيب ج ٤ ص ١٩٠ . والثالث ان سليمان  
ابن قرم بن معاذ التيمى الضبي ابا ابوب النحوى ليس فى اسناده هذا الحديث ، وقد اشتبه  
على ابن حزم ، وقد قبل انه سليمان بن ارقم لا سليمان بن قرم المذكور ، و اختلفوا فى  
ان سليمان بن ارقم رواه أم سليمان بن داود الخولانى او الباهلى ؟ ولم يقل واحد منهم  
انه سليمان بن قرم ، و ابن ارقم و ابن قرم اثنان لا واحد الا فى ذهن ابن حزم فسقط  
قوله ؛ و كذا قوله باطلاق حكمه بكونه ضعيفا او ساقطا غلط ، كيف و قد قال  
عبد الله بن احمد بن حنبل : كان ابى يتبع حديث قطبة بن عبد العزيز و سليمان بن قرم  
و يزيد بن عبد العزيز بن سياه فقال : هؤلاء قوم ثقات ، و هم أم حديثا من شعبة  
و سفيان ، و هم اصحاب كتب و ان كان سفيان و شعبة احفظ منهم ؛ و قال محمد  
ابن عوف عن احمد : لا ارى به بأسا لكنه كان يفرط فى التشيع ؛ و قال ابن  
عدى : له احاديث حسبان افراد ، و هو خير من سليمان بن ارقم بكثير ، و سليمان بن  
قرم و سليمان بن معاذ واحد ، و من فرق بينهما فقد اخطأ فان معاذ اسم جده  
فلم يخطئ - اه تهذيب ج ١٠ ص ٢١٤ . فقول ابن حزم من اوله الى آخره ساقط  
لا يلتفت إليه ؛ وليس الجزرى فى اسناد الحديث فالصحيفة صحيحة لا ارتياب فيه ؛ وقوله  
مرسل لا يضر فانه بعد الصحة مقبول عند المتقدمين قبل وجود ابن حزم - هذا ، والله اعلم .

يجتمع في العين والآنف والمأومة والجائفة واليد والرجل ، فلم يفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بعض ذلك من بعض ، فكيف افرق ذلك عند أهل المدينة ؟ لو كان في هذا اقتراق لأوجب على العاقلة ما وجب عليها ، وأوجب في مال الرجل ما وجب عليه ! ليس الأمر هكذا ، ولكن أدنى شيء فرض فيه النبي صلى الله عليه وسلم الموضحة والسن فجعل ذلك على العاقلة ، وما كان دون ذلك فهو على الجاني في ماله ؛ وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>٢</sup> في المرأتين اللتين ضربت إحداهما بطن الأخرى

(١) كذا في الأصل ، أي كله مجموع أو يجمع عليه يتنا وينكم ، أو جمع فيه صلى الله عليه وسلم الدية في هذه الأشياء في مال الرجل أو على عاقلة ، فإكان مثل الموضحة أو السن جعله على العاقلة ، وما كان دون ذلك فهو على الجاني في ماله .

(٢) وصله بعده في الباب ، ورواه البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة والمغيرة ابن شعبة مطولا - التلخيص ص ٣٣٩ ، والطبراني في معجمه : حدثنا علي بن عبد العزيز ثنا عثمان بن سعيد المروئي ثنا المنهال بن خليفة عن سلمة بن تمام عن أبي المليح الهذلي عن أبيه قال : كان فينا رجل يقال له حمل بن مالك له امرأتان إحداهما هذلية والأخرى عامرية فضربت الهذلية بطن العامرية بعمود خباء أو فسطاط فألقت جنينا ميتا فأنطلق بالضاربة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم معها أخ لها يقال له عمران بن عويمر فلما قصوا عليه القصة قال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : دوه ، فقال له عمران : يا رسول الله أندي من لا شرب ولا أكل ، ولا صاح فاستهل ، ومثل هذا يطل ؟ فقال عليه السلام : دعني من رجز الأعراب . فيه غرة عبد أو أمة أو خمسمائة أو فرس أو عشرون ومائة شاة ؛ فقال : يا رسول الله إن لها ابنتين هما سادة الحى وهم أحق أن يعقله عن أمهم ! قال : أنت أحق أن تعقل عن اختك من ولدها ، قال : ما لي =

== شئ اعقل ، قال : يا حمل بن مالك - وكان يومئذ على صدقات هذيل وهو زوج  
المرأتين و ابو المقتول - اقتض من تحت يدك من صدقات هذيل بمششرين و مائة  
شاة ! ففعل - انتهى . قال الهيثمي في ج ٦ ص ٣٠٠ من مجمع الزوائد : رواه  
الطبراني و البزار باختصار كثير ، والمنهال بن خليفة وثقه ابو حاتم و ضعفه جماعة ،  
و بقية رجاله ثقات - انتهى . حدثنا محمد بن ابراهيم بن شبيب العسال الاصبهاني  
ثنا اسمعيل بن عمرو البجلي ثنا سلمة بن صالح عن أبي بكر بن عبد الله عن أبي المليح  
الهذلي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ؛ و اسم أبي المليح : اسامة بن عمير  
الهذلي ، ذكره في باب الآلف - اه نصب الراية ج ٤ ص ٣٨١ . حديث آخر  
رواه البزار في مسنده : حدثنا محمد بن معمر و صفوان بن المغلس قالا ثنا عبيد الله  
ابن موسى عن يوسف بن صهيب عن عبد الله بن بريدة عن ابيه عن امرأة خذفت  
امرأة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولدها بخمسائة و نهى عن الخذف -  
انتهى ؛ و قال : لا نملئه يرويه عن ابن بريدة إلا يوسف بن صهيب و هو رجل  
مشهور من اهل الكوفة ؛ و روى ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا اسمعيل بن عياش  
عن زيد بن اسلم ان عمر بن الخطاب قوّم الغرة خمسين ديناراً ؛ و اخرج ابو داود في  
سننه عن ابراهيم النخعي قال : الغرة خمسمائة - يعني درهما ، قال قال ربيعة بن أبي  
عبد الرحمن : هي خمسون ديناراً ؛ و روى ابراهيم الحربي في اول كتابه غريب  
الحديث : حدثنا احمد بن حنبل ثنا وكيع عن سفيان عن طارق عن الشعبي قال :  
الغرة خمسمائة ، و حدثنا احمد بن حنبل ثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن قتادة قال : الغرة  
خمسون ديناراً - اه ؛ و اعلم ان الحديث في الصحيحين عن أبي هريرة ان النبي صلى الله  
عليه وسلم قضى في جنين امرأة من بني لحيان بغرة عبد ارامه ، وليس فيه ذكر الخمسمائة ،  
وسأقن بتمامه ؛ و روى ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا يونس بن محمد ثنا عبد الواحد  
ابن زياد عن مجالد عن الشعبي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل في الجنين =

فألقت جنينا ميتا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ذلك بغرة على العاقلة<sup>١</sup> فقال أولياء المرأة القاتلة من العاقلة: كيف ندى<sup>٢</sup> من لا شرب

== غرة على عاقلة القاتلة وبرا زوجها ولدها، حدثنا يحيى بن يعلى التيمي عن منصور عن إبراهيم عن عبيد بن نضلة عن المغيرة بن شعبة قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاقلتها بالدية وغرة في الحمل؛ حدثنا حفص عن هشام عن ابن سيرين أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الغرة على العاقلة؛ وبهذا السند والمتن رواه الدارقطني في سننه، وأخرج بهذا الاسناد أيضا قال: كانت عند رجل من هذيل امرأتان فغارت إحداهما على الأخرى فرمتهما بفهر أو عمود فسقاط فأسقطت فرجع إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقضى فيه بغرة، فقال وليها: أئدى من لا صاح ولا استهل، ولا شرب ولا أكل؟ فقال عليه السلام: أجمع كسجج الأعراب<sup>٣</sup> وجعلها على أولياء المرأة؛ وروى أبو داود في سننه: حدثنا حفص بن عمر النمري ثنا شعبة عن منصور عن إبراهيم عن عبيد بن نضلة عن المغيرة بن شعبة أن امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل فضربت إحداهما الأخرى بعمود فقتلتها فاخصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أحد الرجلين: كيف ندى من لا صاح ولا أكل، ولا شرب ولا استهل؟ فقال: أجمع كسجج الأعراب<sup>٤</sup> فقضى فيه غرة وجعله على عاقلة المرأة؛ وأخرجه الترمذي عن وهب بن جرير ثنا شعبة به وقال: حديث حسن صحيح - اه نصب الراية. و سنن مزيعة من الطرق لهذا الحديث فانتظره .

(١) كما سبق من قبل .

(٢) من الدية . هو عند أبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه عن أبي هريرة في قصة حمل بن مالك أيضا، وفيه «أئدى من لا صاح»، وكذلك هو عند أبي داود وأحمد في مسنده والطبراني في معجمه والدارقطني في سننه عن المغيرة بن شعبة في القصة «أئدى من لا صاح»؛ وأخرجه البزار في مسنده عن أسباط عن سماك عن =



ولا أكل ، ولا نطق ولا استهل ، ومثل ذلك يطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن هذا من إخوان الكهان<sup>١</sup> . فالجنين قضى به<sup>٢</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم على أولياء المرأة<sup>٣</sup> ولم يقض به في مالها ، وإنما حكم في الجنين بغرة فعُدل ذلك بخمسين ديناراً<sup>٤</sup> ، ليس فيه اختلاف بين أهل العراق وبين أهل الحجاز ، فهذا أقل من تلك الدية<sup>٥</sup> وقد جمل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة ، فهذا بين لك ما قبله بما اختلف القوم فيه .

أخبرنا أبو حنيفة<sup>٦</sup> عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : تعقل العاقلة الخطأ كله إلا ما كان دون الموضحة والسن مما ليس فيه إرش معلوم<sup>٧</sup> .

= عكرمة عن ابن عباس في القصة أيضاً قالوا : يا رسول الله كيف ندينه وما استهل ؟ وأخرجه أيضاً عن مجالد عن الشعبي عن جابر عن امرأتين من هذيل قتلت إحداهما الأخرى - إلى أن قال : فقالت العاقلة : أئدى من لا شرب ولا أكل ، ولا صاح فاستهل - الحديث .

(١) جمع كاهن ، قالوا : إن الكهانة كانت في العرب قبل المبعث ، يروى أن الشياطين كانت تسترق السمع فتلقيه فتزيد فيه ما تريد وتقبله الكفار منهم ، فلما بعث صلى الله عليه وسلم وحرمت السماء بطلت الكهانة - المغرب .

(٢) كذا في الأصل ، وتأمل فيه .

(٣) أي القاتلة .

(٤) كما روى عن عمر و الشعبي و النخعي و قتادة و ربيعة بن أبي عبد الرحمن كما سبق .

(٥) ففيه رد على أهل الحجاز ، وقد خالفوه ، وهذا ظاهر لا خفاء فيه .

(٦) لم أجده في جامع المسانيد ولا في آثار أبي يوسف بهذا اللفظ .

(٧) أي دية مقدرة من الشارع عليه السلام أو من كبار الصحابة وقهاتهم .

أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي<sup>١</sup> عن حماد عن إبراهيم قال : لا تعقل العاقلة شيئا دون الموضحة ، و كل شيء كان دون الموضحة ففيه حكومة عدل .

أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم أن امرأة ضربت بطن ضرثها بعمود فسطاط<sup>٢</sup> فألقت جنينا ميتا وماتت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بديتها على العاقلة ، وقضى في الجنين بغرة عبد أو أمة على العاقلة<sup>٣</sup> فقالت العاقلة : أتكون الدية فيمن لا شرب ولا أكل ، ولا استهل ، فدم مثله يطل ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سجع

(١) سبق مرارا فتذكره ، وهو صدوق صالح - كما في نيل الفرقدين لأمام العصر .  
(٢) في رواية « بفهر » وفي رواية « بخشبة » وفي رواية « بعمود خباء » وفي رواية « بعمود فسطاط » كما هنا و الراوى لم يضبطه حق الضبط ، و الأمر المشترك ان إحداها ضربت الأخرى بشيء مثقل ألقي جنينا ميتا وماتت المضروبة ، وليست هذه واقعات متعددة كما يفهم من المحلى لكى ترد - فافهم .

(٣) قال صاحب الهداية : روى عن محمد بن الحسن قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الغرة على العاقلة في سنة - ١٠٠ هـ . قال الزيلعي ج ٤ ص ٣٨٣ من نصب الراية : قلت : غريب - ١٠٠ هـ . قلت : ليس بغريب ، وهو موجود في كتاب الحجّة كما هو بمراى منك في الباب - ثم قال المحدث : الحديث الخامس والعشرون قال المصنف : و قد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في هذا بالدية و الغرة يعنى اذا ألقت ميتا ثم ماتت الأم - ١٠٠ هـ . قلت : نظرت الكتب الستة الاسنن النساء فلم اجد بهذا المعنى - الى آخره . قلت : هو موجود فيما رواه محمد بن الحسن في الكتاب وليس مدار الروايات على الكتب الستة فقط - كما لا يخفى .

كسجّع الجاهلية - أو : شعر كشعرهم - كما قلت لكم فيه غرة عبد أو أمة .  
فهذا <sup>١</sup> قد قضى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم على العاقلة بغرة عبد أو  
أمة وهو أقل من ثلث الدية <sup>٢</sup> ، وهذا حديث مشهور معروف عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

### باب الحر اذا جنى على العبد<sup>٢</sup>

قال محمد : قال أبو حنيفة في العبد يقتل خطأ : إن على عاقلة القاتل القيمة

- (١) هذه مقولة الامام محمد رحمه الله ، تفريع على الحديث المذكور و نتيجته .
- (٢) فكيف قلتم : اذا كان أقل من ثلث الدية يكون في مال الجارح ، واذا كان الثلث  
وما زاد على الثلث فهو على العاقلة فهذا خلاف الحديث المشهور المعروف عنه  
صلى الله عليه وسلم فلا يعول عليه ؛ قال ابن حبان في صحيحه : منها حديث أخرجه عن  
طاوس عن ابن عباس ان عمر رضى الله عنه ناشد الناس في الجنين فقام حمل بن مالك  
ابن النابغة فقال : كنت بين امرأتين فضربت احدهما الأخرى فقتلتها وجنيتها ف قضى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه بغرة عبد أو أمة وان تقتل بها - اهـ . وهذا  
رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والحاكم في المستدرک ، والمرأتان اسمهما في  
سنن ابى داود عن ابن عباس قال : كانت اسم احدهما « مليكة » والأخرى  
« ام غطيف » ؛ وفي معجم الطبراني : عن عويم بن ساعدة قال : كانت اختى مليكة  
وامرأة منا يقال لها ام عفيفة بنت مسروح تحت حمل بن النابغة فضربت ام عفيف  
مليكة بمسطح بيتهما وهى حامل فقتلتها وذا بطنها الى آخره ، نصب الراية .
- (٣) في كتاب الآثار : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم في العبد يقتل  
عمدا قال : فيه القود ، فان قتل خطأ فقيمتة ما بلغ ، غير انه لا يجعل مثل دية الحر =

بالغة ما بلغت ، إلا أنه لا يجاوز بذلك دية الحر المسلم فينتقص من ذلك ما تقطع فيه الكف<sup>١</sup> ، لأنه لا يكون أحد من العبيد إلا وفي الأحرار من هو خير منه ، ولا يجاوز بدية الحر وإن كان خيراً فاضلاً ما فرض<sup>٢</sup> من الديّات . وقال أهل المدينة<sup>٣</sup> : لا تحمل عاقلة قاتل العبد من قيمة العبد

= و ينقص منه عشرة دراهم ، وإن أصيب من العبد شيء يبلغ ثمنه دفع العبد الى صاحبه و غرم ثمنه كاملاً ، قال محمد : و بهذا كله كان يأخذ أبو حنيفة ، و به تأخذ الا خصلة واحدة : إذا أصيب من العبد ما يبلغ ثمنه مثل العينين و اليدين و الرجلين فسيده بالخيار أن شاء أسله برمته و أخذ قيمته ، و إن شاء أمسكه و أخذ ما نقصه . انتهى . (٤) احتراز عن العبد فإن فيه القود ، لأن القصاص يعتمد المساواة في العصمة و هي الدين أو الدار و يستويان فيهما ، و جريان القصاص بين العبيد يؤذن بانتفاء شبهة الإباحة . و النص تخصيص بالذكر فلا ينفي ما عداه - اه الهداية .

(١) و هو ثمن المحجن ، و هو عندنا عشرة دراهم كما قال إبراهيم النخعي ، لكن ان كان قليل القيمة وجبت جميع القيمة ، و ان كان كثير القيمة بأن بلغت الدية ينقص من قيمته عشرة ، كذا روى أبو يوسف عن أبي حنيفة - اه البدائع . و قال فيه : ثم الحر إذا قُتِلَ عني عبد انسان او قطع يديه او رجله وجب كمال القيمة ، فو لاه بالخيار ان شاء سلّه الى الفاقق و اخذ قيمته ، و ان شاء أمسكه و لا شيء له ، و هو قول أبي حنيفة ، لأنه لا وصل الى المولى بدل النفس ، فلو بقي العبد على ملكه لاجتمع البدل و المبدل في ملك رجل واحد فيما يصح تملكه بعهود المعاوضات ، و هذا لا يجوز كما لا يجوز اجتماع المبيع و الثمن في ملك رجل . احد - اه البدائع .

(٢) متعلق بقوله « لا يجاوز » مفعول له ، ار المقرر المقدر من الشارع .

(٣) في الموطأ : قال مالك : و الأمر عندنا الذي لا اختلاف فيه ان العبد اذا =

شيئا، وإنما ذلك على القاتل في ماله بالغاما بلغ إن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر من ذلك، لأن العبد سلعة<sup>١</sup> من السلع.

وقال محمد بن الحسن رحمه الله: إذا كان العبد سلعة من السلع بمنزلة المتاع والثياب فلا ينبغي أن يكون على عبد قتل عبدا قود<sup>١٢</sup> لأنه بمنزلة سلعة استهلكها فلا قود فيها<sup>١٣</sup> وذكر أهل المدينة أن في العبد قيمته بالغة ما بلغت وإن كانت القيمة أكثر من ذلك<sup>١٤</sup>، فينبغي إن قتل رجل مولى العبد أن تكون فيه الدية، وإن قتل العبد كانت فيه ديتان إذا بلغت عشرين ألفا<sup>١٥</sup> فيكون في العبد من الدية الأكثر مما يكون في سيده

= قتل كانت فيه القيمة يوم يقتل ولا تحمل عاقلة قاتله من قيمة العبد شيئا قل أو أكثر، وإنما ذلك على الذى اصابه في ماله خاصة بالغاما بلغ، وإن كانت قيمة العبد الدية أو أكثر فذلك عليه في ماله، وذلك لأن العبد سلعة من السلع - اهـ .  
(١) أى بضاعة - بالكسر : قطعة من المال تعد للتجارة، والسلع جمع سلعة، كسدر و سدره - اهـ الزرقاني .

(٢) هذا إلزام قوى عليهم بنظيره وهم قاتلون فيه بالقود فقيه ترك لقولهم - فانهم .

(٣) وهو خلاف مذهبهم، فانهم قالوا بالقود فيه .

(٤) أى من الدية، وهذا إلزام آخر عليهم في مسألة قيمة العبد .

(٥) لأن الدية عشرة آلاف درهم في الحر، وعشرون ألفا ضعفها، فيكون ديتان في

العبد فيكون فيه أكثر من دية سيده، وهو خلاف الأصول من الفرق بين العبد

والحر والسيد، وانتم قلتم بهذا وهو ظاهر البطلان عند الفقيه المتيقظ<sup>١٦</sup> .

(٦) وهو لا يبتنى على اصل من اصول الفقه . قال في الهداية : وروى عن ابن عباس

انه ينقص في العبد عشرة اذا بلغت قيمته عشرة آلاف - اهـ . قال الزبلى : قلت : =

## باب ميراث القاتل

قال أبو حنيفة رضي الله عنه : من قتل رجلا خطأ أو عبدا فانه لا يرث

= غريب ، و اخرج عبد الرزاق و ابن ابي شيبة في مصنفيهما عن النخعي و الشعبي قالا : لا يبلغ دية العبد دية الحر - اه نصب الراية . و هو قول ابي يوسف الاول ، و قال ابو يوسف في قوله الاخير و الشافعي : تجب قيمته بالغة ما بلغت ، و به قال مالك و احمد ، و هو قول ابن المسيب و ابن سيرين و عمر بن عبد العزيز و مكحول و الحسن البصري و غيرهم . اعلم ان الاختلاف مبني على الواجب بقتل العبد خطأ ضمان المال ام ضمان النفس ، و هم رجحوا جانب المالية و قالوا به ، و استدل الامام ابو حنيفة و محمد رحمهما الله تعالى بقوله تعالى ﴿ ودية مسلمة الى اهله ﴾ اوجبها مطلقا من غير تفصيل بين الحر و العبد ، و هي اسم للواجب بمقابلة الآدمية ، و لان فيه معنى الآدمية حتى كان مكلفا ، و فيه معنى المالية ، و الآدمية اعلاهما فيجب اعتبارها باهدار الأدنى عند تذر الجمع بينهما - كذا في الهداية .

(١) كذا بوب في كتاب الآثار . لحرمان الميراث ثلاثة شروط : القتل مباشرة ، و القتل بغير حق ، و القتل من المخاطب المكلف . ثم اعلم ان القتل يمنع الارث ، هو الذي يتعلق به وجوب القصاص او الكفارة ، الاول هو العمد و هو ان يقصد ضربه بمحدد او ما يجري مجراه في تفريق الاجزاء ، و الثاني ثلاثة اقسام : شبه عمد و هو ان يعمد قتله بما لا يقتل غالبا كالسوط ، و خطأ و هو يرمى صيدا فأصاب انسانا و ما جرى مجراه كاتقلاب نائم على شخص او سقوطه عليه من سطح ، و خرج القتل بسبب فانه لا يوجبها ، كما لو اخرج روشنا ، او حفر بئرا ، او وضع حجرا في الطريق قتل مورثه ، او قاد دابة او ساقها فوطئت ، او قتله قصاصا او رجما او دفعا عن نفسه ، او وجد مورثه قتيلا في داره ، او قتل العادل الباغي ، و كذا =

من الدية ولا من القود بولا من غيره شيئا<sup>١</sup>، وورث ذلك أقرب الناس من المقتول بعد القاتل<sup>٢</sup> إلا أن يكون القاتل مجنونا أو صيدا فانه لا يحرم

== عكسه ان قال «قتله وانا على حق وانا الآن على الحق» وخرج القتل مباشرة من الصبي والمجنون لدم وجوب القصاص والكفارة، وتماه في سكب الأنهر وغيره، وفي حاوى الزاهدى وهذا: اذا قتل الزوج امرأته أو ذات رحم من محارمه المؤنث لأجل الزنا يرث منها عنبنا، خلافا للشافعى - اهـ، يعنى مع تحقق الزنا، أما مجرد التهمة فلا، كما يتسع من فلاحى القرى يسلاذنا فادر ذلك - رمل؛ والتقييد بالموجب جرى على الغالب، اذ الحكم فيها استحب فيه الكفارة كذلك، كمن ضرب امرأته فألقت جنينا ميتا فقيه الفرة، وتستحب الكفارة مع انه يحرم الارث منه - كذا في رد المحتار؛ والشافعى رحمه الله يعلقه بمطلق القتل، حتى لا يرث عنده اذا قتله بقصاص أو رجم أو كان القريب قاضيا لحكم بذلك أو شاهدا فشهد به أو باغيا فقتله أو شهر عليه سيفا فقتله دفعا كل ذلك يمنع الارث عنده، وهذا لا معنى له لأن الشارع اوجب عليه قتله أو اجاز له قتله في هذه الصور، فكيف يوجب عليه العقوبة به بعد ذلك؟ ولهذا لا يتعلق بهذا القتل مائر عقوبات القتل فكذا الحرمان، والله اعلم، كذا في عقود الجواهر المنيفة - اهـ شرحى لكتاب الآثار المخطوط .

(١) في بلوغ المرام للحافظ ابن حجر: عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس للقاتل من الميراث شيء - رواه النسائى والدارقطنى، وقواه ابن عبد البر، وأعله النسائى والصواب وقفه على عمرو - اهـ . وهذا الحكم من الأمور التي لا يدخل فيها القياس والاجتهاد، فهو في حكم المرفوع - تأمل .

(٢) في كتاب الآثار: محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد بن ابراهيم قال: لا يرث ==

الميراث بقتله<sup>١</sup>، إذ القلم مرفوع عنهما<sup>٢</sup>.

= قاتل من قتل خطأ او عمداً، ولكنه يرثه أولى الناس به بعده؛ قال محمد: وبه تأخذ، لا يرث من قتل خطأ او عمداً من الدية ولا من غيرها، وهو قول أبي حنيفة - اهـ. وإليه ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم، قالوا: لا يرث من المال ولا من الدية، وقال مالك والنخعي والهادوية: إن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية؛ ولا يخفى أن التخصيص لا يقبل إلا بدليل، وحديث عمر بن شبة بن أبي كثير الأشجعي نص في محل النزاع فإن النبي صلى الله عليه وسلم قال له «لا ترثها» وكذلك حديث عدي الجذامي الذي أشرنا إليه، ولفظه في سنن البيهقي: إن عدياً كانت له امرأتان اقتتلتا فرمى إحداهما فماتت فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم أتاه فذكر له ذلك فقال له «اعقلها ولا ترثها» وأخرج البيهقي أيضاً أن رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه فماتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها فقال له أخوته: لا حق لك، فارتفعوا إلى علي فقال: حقتك من ميراثها الحجر؛ وغرمه الدية ولم يعطه من ميراثها شيئاً؛ وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد أنه قال: إيمان رجل قتل رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث له منهما، وإيمان امرأة قتلت رجلاً أو امرأة عمداً أو خطأ فلا ميراث لها منهما، وقال: قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلي وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين؛ وقد ساق البيهقي في الباب آثاراً عن عمر وابن عباس وغيرهما تفيد كلها أنه لا ميراث للقاتل مطلقاً - اهـ نيل الأوطار. وأثر كتاب الآثار صريح في أن إبراهيم النخعي قائل بأن قاتل الخطأ لا يرث، فاف في النيل منه لعله رواية أخرى عنه، وإلا فالنسبة إليه غلط - تبصر؛ ويأتي في الباب أثر عنه.

(١) فإنها غير متكلفين، في الكنز: وعمد الصبي والمجنون خطأ، وديته على عاقلة. ولا تكفير فيه ولا حرمان، والمتنوء كالصبي - اهـ. أي إذا قتل صبي أو مجنون رجلاً عمداً لحكمه حكم الخطأ يجب ديته على عاقلة، لما روى عن علي أنه جعل =



== عقل المجنون على عاقلته و قال : عمدته و خطؤه سواء ، و لأن الصبي مظنة العذر و العاقل الخاطئ لما استحق التخفيف حتى وجبت الدية على عاقلته فالصبي احق بهذا التخفيف ؛ و قال الشافعي : عمدتهما عمد حتى تجب الدية في مالهما ، اذ العمد هو القصد غير انه تخلف عنه احد حكميه و هو القصاص فتجب عليه حكم الآخر و هو الوجوب في ماله ، و لهذا تجب الكفارة ، و يحرم عن الميراث على اصله لأنهما يتعلقان بالقتل ؛ و لنا ما قدمنا ، و لا نسلم تحقق العمدية لأنها تترتب على العلم ، و العلم بالعقل و المجنون هديم العقل ، و الصبي قاصر العقل فاني ' يتحقق فيهما القصد ؟ فصارا كالنائم - فتح القدير ؛ و لا كفارة على الصبي و المجنون عندنا ، و لا يحرمان عن الميراث بالقتل عندنا ، لأن الكفارة كاسمها ستارة و لا ذنب تستره لأنها مرفوع القلم ، و حرمان الارث عقوبة و هما ليسا من اهلها ، و اما حرمان الصبي المرتد من ميراث ابيه لاختلاف الدين لأجزاء الردة ، و فيه خلاف الشافعي ، كما مر من الفتح و غيره بتصرف - كذا في كنوز الحقائق . (٢) اشارة الى حديث 'رفع القلم عن ثلاث' روى عن حديث عائشة ، و من حديث علي ، و من حديث ابي قتادة ، و من حديث ابي هريرة ، و من حديث ثوبان و شداد بن اوس ؛ لحديث عائشة اخرج ابو داود و النسائي و ابن ماجه عن حماد بن سلمة عن حماد - و هو ابن ابي سليمان - عن ابراهيم عن الاسود عن عائشة : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ، 'رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، و عن المبتلى حتى يبرأ ، و عن الصبي حتى يكبر' ؛ اخرج ابو داود في الحدود و النسائي و ابن ماجه في الطلاق ، و رواه الحاكم في كتاب المستدرك في أواخر الصلاة و قال : حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه - ؛ و لم يعله الشيخ في الامام بشيء و إنما قال : هو أقوى اسنادا من حديث علي ، و قال صاحب التفتيح : حماد بن ابي سليمان وثقه النسائي و العجلي و ابن معين و غيرهم ، و تكلم فيه ابن سعد و الأعمش ، و روى له مسلم ==

= مقرونا بغيره ، وحديث على له طرق فأمثلها ما رواه ابو داود من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن سليمان بن مهران وهو الأعمش عن ابي ظبيان حصين بن جندب عن ابن عباس قال : مرّ على بن ابي طالب بمجنونة بنى فلان و قد زنت فأمر عمر ابن الخطاب برفعها فردها على و قال لعمر : يا امير المؤمنين أترجم هذه ؟ قال : نعم ، قال : أو ما تذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « رفع القلم عن ثلاث : عن المجنون المفلوب على عقله و النائم حتى يستيقظ و عن الصبي حتى يحتلم » ؟ قال : صدقت . نخلى عنها - اهـ ؛ و رواه الحاكم في المستدرک في الصلاة و في البيوع وقال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ . قال الدارقطني في كتاب الملل : هذا حديث يرويه ابو ظبيان و اختلف عليه فرواه سليمان الأعمش عنه ، و اختلف عليه فرواه جرير بن حازم عن الأعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس فرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم عن علي و عمر ، و تفرد به ابن وهب عن جرير بن حازم و خالفه ابن فضيل و وكيع فرواه عن الأعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس عن علي و عمر موقوفا ، و رواه عمار بن رزيق عن الأعمش عن ابي ظبيان موقوفا و لم يذكر ابن عباس ، و كذلك رواه سعيد بن عبدة عن ابي ظبيان موقوفا و لم يذكر ابن عباس ، و رواه ابو حصين عن ابي ظبيان عن ابن عباس عن علي و عمر موقوفا و اختلف عنه فقيل : عن ابي ظبيان عن علي موقوفا - قاله ابو بكر بن عياش ، و شريك عن ابي حصين ؛ و رواه تطاء بن السائب عن ابي ظبيان عن علي و عمر مرفوعا حدث به عنه حماد بن سلمة و ابو الأحوص و جرير بن عبد الحميد و عبد العزيز بن عبد الصمد و غيرهم ، و قول وكيع و ابن فضيل اشبه بالصواب - انتهى . طريق آخر أخرجه أبو داود عن ابي الضحى و هو مسلم بن صبيح - بضم الصاد وفتح الباء الموحدة - عن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، و عن الصبي حتى يحتلم ، و عن المجنون حتى يعقل ، و هو منقطع ؛ قال الشيخ =

== تقي الدين تابعا لشيخه زكي الدين المنذرى: ابو الضحى لم يدرك على بن ابي طالب -  
 اه . طريق آخر: اخرجته ابو داود عن ابي الاحوص و جرير كلاهما عن عطاء بن  
 السائب عن ابي ظبيان قال: اتى عمر بامرأة قد فجرت فأمر برفعها، فأتى على فأخذها  
 نفلى سبيلها، فأخبر عمر فقال: ادعوا لى عليا فجاء فقال: يا امير المؤمنين لقد علمت  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يبلغ،  
 وعن النائم حتى يستيقظ، وعن المعتوه حتى يبرأ، و ان هذا معتوه بنى فلان لعل  
 الذى اتاها اتاها و هى فى بلادها ا قال فقال عمر: لا ادري، فقال على: و انا ادري،  
 واخرجه النسائي فى الرجم عن عبد العزيز بن عبد الصمد عن عطاء بن السائب به، واخرجه  
 احمد فى مسنده عن حماد بن سلمة عن عطاء به و قال فى آخره: فلم يرجعها؛ قال الشيخ  
 تقي الدين: و هذه الرواية يتوقف اتصالها على لقاء ابي ظبيان لعل و عمر لانه حكى  
 واقعة و لم يذكر انه شاهدها فهى محتملة الانقطاع، و لكن الدارقطنى اثبت لقاءه  
 لهما فستل فى علله: هل لقي ابو ظبيان عليا و عمر؟ فقال: نعم، قال: و على تقدير  
 الاتصال فعطاء بن السائب اختلط بآخره، قال الامام احمد و ابن معين: من سمع  
 منه حديثا فليس بشيء، و من سمع منه قديما قبل فلينظر فى هؤلاء المذكورين  
 و حال سماعهم منه؛ و ايضا فهو معلول بالوقف، كما رواه النسائي من حديث ابي  
 حصين - بفتح الحاء و كسر الصاد - عن ابي ظبيان عن على قوله: قال النسائي:  
 و ابو حصين اثبت من عطاء بن السائب - اه . طريق آخر - اخرجته ابن ماجه عن  
 القاسم بن يزيد عن على قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «و يرفع القلم عن  
 الصغير و المجنون و النائم»؛ قال الشيخ تقي الدين تابعا لشيخه المنذرى: القاسم هذا  
 لم يدرك عليا، و كذلك فى اطراف ابن عساكر - اه . طريق آخر: اخرجته الترمذى  
 فى الحدود و النسائي فى الرجم عن همام عن قتادة عن الحسن عن على ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال: رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي ==

== حتى يشب ، وعن المعتوه حتى يعقل - انتهى ؛ قال الترمذى : حديث حسن غريب من هذا الوجه ، وقد روى عن علي من غير وجه ، ولا يعرف للحسن سماعا من علي ، وفي الباب عن عائشة - اهـ ؛ وأخرجه النسائي عن يزيد بن ذريع عن يونس عن الحسن عن علي قوله ثم قال : و حديث يونس أشبه بالصواب من حديث همام - اهـ ؛ قال ابن عساكر في أطرافه : قلت : قد رواه سعيد عن قتادة عن الحسن مرفوعا ، و رواه هشيم عن يونس عن الحسن فرفعه أيضا - اهـ : قلت : الروايتان في مسند احمد عن سعيد عن قتادة عن الحسن ان عمر اراد ان يرجم بمجنونة ( كذا ) فقال له علي : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، و عن الطفل حتى يحتلم ، و عن المجنون حتى يبرأ - أو : يعقل ! فدرأ عنها عمر - اهـ ؛ و عن هشيم عن يونس عن الحسن عن علي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، و عن الصغير حتى يبلغ ، و عن المصاب حتى يكشف عنه - اهـ . و اما حديث ابى قتادة فأخرجه الحاكم في المستدرك في الحدود عن سعيد بن ابى عروبة عن قتادة عن عبد الله بن ابى رباح عن ابى قتادة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ و عن المعتوه حتى يصح ، و عن الصبي حتى يحتلم - اهـ ؛ و قال : هذا حديث صحيح الاسناد ولم يخرجاه . و اما حديث ابى هريرة فرواه البزار في مسنده : حدثنا حمدان بن عمر ثنا سعد بن عبد الحميد ثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر عن سهيل بن ابى صالح عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : رفع القلم عن ثلاث : عن الصغير حتى يكبر ، و عن النائم حتى يستيقظ ، و عن المجنون حتى يفيق - اهـ ؛ و سكت عنه ؛ و اما حديث ثويان و شداد بن اوس فرواه الطبراني في كتاب مسند الشاميين : حدثنا عبد الرحمن بن مسلم الرازى ثنا عبد المؤمن بن علي الزعفراني ثنا عبد السلام بن حرب عن برد بن سنان عن مكحول عن ابى ادريس الخولاني قال اخبرني غير واحد ==

== من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم ثوبان و شداد بن اوس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاث - الى آخر لفظ الحديث في حديث عائشة ؟ ولم يذكر الشيخ في الامام الاحديث على و عائشة - انتهى نصب الراية . قلت : الحديث المذكور رواه الامام ابو حنيفة - كما في ج ٢ ص ٥٨ من عقود الجواهر : ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال : رفع القلم عن ثلاثة : عن الصبي حتى يكبر ، و عن المجنون حتى يفيق ، و عن النائم حتى يستيقظ - اه ؛ كذا رواه الحارثي من طريق عمر بن حفص بن غياث عنه ، و اخرجه الاربعة الا الترمذى . من حديث عائشة فأبو داود عن عثمان بن ابي شيبة عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة عن حماد ابن ابي سليمان ، و النسائي رواه عن يعقوب بن ابراهيم عن عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة به ، و ابن ماجه رواه عن ابي بكر بن ابي شيبة عن يزيد بن هارون ، و عن محمد بن خالد بن خراش ، و محمد بن يحيى الذهلي عن ابن مهدي جميعا عن حماد به ، و لفظ ابي داود عن النائم حتى يستيقظ ، و عن المبتلى حتى يبرأ ، و عن الصبي حتى يكبر ، و لفظ ابن 'جه' عن النائم حتى يستيقظ ، و عن الصغير حتى يكبر ، و عن المجنون حتى يعقل - أو : يفيق . و قال ابو بكر في حديثه ، و عن المبتلى حتى يبرأ ، و اخرجه الحاكم من طريق حماد بن سلمة و قال : صحيح على شرط مسلم ؛ و قال الحافظ : في اسناده حماد بن ابي سليمان مختلف فيه ؛ قلت : حماد بن ابي سليمان فقيه اهل الكوفة جليل ، و حديثه يدخل في الحسن ، فتصحح الحاكم بتوقف على هذا الذي عناه الحافظ - و الله اعلم ؛ و قال التقي السبكي : و رأيت في سؤالات ابن الجنيد قال رجل ليحيى ابن معين و انا اسمع حديث حماد بن سلمة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن ==

= عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاثة ، هو عندك واه ! فقال : يحيى : ليس يروى هذا احد الا حماد بن سلمة عن حماد - اه ! و سكنت عليه السبكي فما علم ان حماد بن سلمة امام كبير روى له الجماعة الا البخارى ، و هو ثقة ولا يضر تفرد الثقات على ما علم مع انه تابعه عليه امام جليل و هو ابو حنيفة فكيف يكون الحديث واهيا ! فأقل درجاته ان يكون حسنا ، و قد روى هذا الحديث عن علي رضي الله عنه اخرجه ابو داود عن عثمان بن ابي شيبة عن جرير بن حازم عن الأعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس قال : أتى عمر بمجنونة قد زنت - الحديث ؛ و فيه : فقال علي : يا امير المؤمنين أما علمت ان القلم رفع عن ثلاثة : عن المجنون حتى يبرأ ، و عن النائم حتى يستيقظ و عن الصبي حتى يعقل ! قال : بلى ؛ و اخرجه أيضا من حديث يوسف بن موسى عن وكيع عن الأعمش نحوه و قال : عن المجنون حتى يفيق ؛ و اخرجه أيضا عن ابن السرح عن ابن وهب عن جرير بمعنى حديث عثمان و فيه : قال علي : أو ما تذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة : عن المجنون المغلوب على عقله ، و عن النائم حتى يستيقظ ، و عن الصبي حتى يحتلم ! قال : صدقت ؛ و اعترض عليه الدارقطني فقال : تفرد به ابن وهب عن جرير عن الأعمش عن ابي ظبيان عن ابن عباس عن علي و عمر بالقصة ، و الحديث رواه ابن فضيل و وكيع عن الأعمش فلم يرفعه ، و كذا قال عمار بن زريق عن الأعمش مرفوعا و لم يذكر ابن عباس في الاسناد ، و كذا قال سعد بن عبيدة عن ابي ظبيان - اه ؛ و اخرجه ابو داود أيضا و النسائي من طريق عطاء بن السائب عن ابي ظبيان قال : أتى عمر بامرأة - الحديث ، و فيه : فقال : يا امير المؤمنين لقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن

وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة في القتل عمداً ، وقالوا في

== ثلاثة : عن الصبي حتى يبلغ ، و عن النائم حتى يستيقظ ، و عن المعتوه حتى يبرأ ؛  
و ان هذه معتوهة بنى فلان - فذكر القصة ؛ و قال النسائي : رواه ابو حصين عن  
ابي ظبيان فلم يرفعه ، و ابو حصين اثبت من عطاء ، و اخرجه الطيالسي في مسنده  
عن حماد بن سلية عن عطاء عن ابي ظبيان عن علي رفعه ، و فيه : و عن الصبي  
حتى يعقل - او : يبلغ ؛ و اخرجه او داود أيضاً من طريق وهيب عن خالد عن  
ابي الضحى عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم - فذكره ، و اخرجه الخليلي في  
فوائده من طريق علي بن عاصم عن ابيه و عن خالد الحذاء به مثله ، و هذه فيها  
انقطاع لانه لا يعلم لأبي الضحى رواية عن علي بغير واسطة ، و قال ابو داود :  
رواه ابن جريج عن القاسم بن يزيد عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، زاد  
فيه الحرف فهذه معلقة منقطعة ، و قد وصلها ابن ماجه فقال : حدثنا محمد بن  
بشار حدثنا روح بن عبادة حدثنا ابن جريج اخبرني القاسم بن يزيد عن علي رفعه  
قال : رفع القلم عن الصغير و عن المجنون و عن النائم ، و انقطاعها لأن القاسم  
ابن يزيد لم يدرك علياً ، و للحديث طريق اخرى عند احمد و الترمذي و النسائي  
من رواية الحسن بن علي ، قال الترمذي : غريب و لا نعرف للحسن سماعاً من  
علي ؛ و صوب النسائي وقفه على علي ، و ملخص الكلام ان هذا الحديث في حد ذاته  
حسن متصل ، و وقف بعضهم له و قطع بعضهم لا يقدح في رواية رفعه و وصله ؛  
و الله اعلم - انتهى ما في العقود . و قد طوالت الكلام في تخريج الحديث المذكور  
لمصالح دعته الى التطويل بمطالعة المحلى لابن حزم ، و على ابناء العلم جواب  
ما قال ابن حزم في المحلى ، و لا يسعني ضيق المقام و اكتفيت على التخريج - تأمل .  
(١) قال مالك في الموطأ : الأمر الذي لا اختلاف فيه عندنا ان قاتل العمد لا يرث =

القتل خطأ : لا يرث من الدية ، ويرث من ماله<sup>١</sup> .

وقال محمد بن الحسن : كيف فرقوا بين ديته وماله ؟ ينبغي إن ورث من ماله أن يرث من ديته ؟ هل رأيت وارثا ورث من ميراث رجل ميراثا من بعض دون بعض ؟ إما أن يرث هو من ذلك كله ، وإما أن لا يرث من ذلك شيئا<sup>٢</sup> .

= من دية من قتل شيئا ، و لا من ماله ، و لا يحجب احدا وقع له ميراث - انتهى . قال الزرقاني : لأن كل من لا يرث لا يحجب وارثا .

(١) و ان الذى يقتل خطأ لا يرث من الدية شيئا ، و قد اختلف فى ان يرث من ماله ، لأنه لا يتهم على انه قتله ليرثه و لياخذ ماله ، فأجب الى ان يرث من ماله و لا يرث من ديته - اه الموطأ .

(٢) و ما رواه الدارقطنى فى سننه مرفوعا و فيه : و ان قتل صاحبه خطأ ورث من ماله و لا يرث من ديته ، فاسناده ضعيف ، وفى الباب حديث « ليس للقاتل ميراث » النسائى بهذا اللفظ من رواية عمرو بن شعيب عن عمر مرفوعا فى قصة و هو منقطع ، و رواه ابن ماجه و مالك و الشافعى و عبد الرزاق و البيهقى ، قال البيهقى : و رواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا ، قلت : و كذا اخرجه النسائى من وجه آخر عن عمرو و قال : انه خطأ ، و اخرجه ابن ماجه و الدارقطنى من وجه آخر عن عمرو فى اثناء حديث ، وفى الباب عن عمر بن شبة بن ابى كثير الاشجعى ، اخرجه الطبرانى فى قصة و انه قتل امرأته خطأ فقال له النبى صلى الله عليه وسلم : اعقلها و لا ترثها ، و عن عدى الجذامى نحوه ، اخرجه الخطابى ، و سياتى له طريق اخرى ، حديث ابن عباس « لا يرث القاتل شيئا » الدارقطنى و فى اسناده كثير بن سليم و هو ضعيف ، =



أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم<sup>١</sup> قال: لا يرث قاتل من قتل خطأ أو عمدا ولكن يرثه أولى الناس به بعده .

أخبرنا عباد بن العوام<sup>٢</sup> قال أخبرنا الحجاج بن أرطاة<sup>٣</sup> عن حبيب بن أبي ثابت<sup>٤</sup> عن سعيد بن جبيرة<sup>٥</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن رجل قتل أخاه خطأ فلم يرثه وقال: لا يرث قاتل شيئا<sup>٦</sup> .

== قوله يروى: من قتل قتيلًا فإنه لا يرثه وإن لم يكن وارث غيره، البيهقي من طريق عبد الرزاق عن معمر عن رجل عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعا فذكره بزيادة: وإن كان والده أو ولده أو الرجل المذكور وهو عمرو بن برق، قال عبد الرزاق راوى الحديث ضعيف عندهم، حديث أبي هريرة «القاتل لا يرث»، الترمذي وابن ماجه وفي اسناده اسحاق بن عبد الله بن أبي فروة تركه أحمد بن حنبل وغيره، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال: اسحاق متروك - انتهى التخليص الحبير ص ٢٦٥ . قلت: والحديث الضعيف إذا روى من طرق متعددة كان له أصلا ويكون حسنا لغيره فلا يضر ضعفه، كما لا يخفى - تأمل .

(١) لم أجده في الجامع ولا في آثار أبي يوسف .

(٢) تقدمت ترجمته، وقد مر في أبواب مختلفة .

(٣) سبقت ترجمته، وليس بهالك، كما زعم ابن حزم في المحلى .

(٤) قد مضى في أبواب كثيرة فيما قبل .

(٥) عام شامل لماله وذاته، لأن النكرة إذا وقعت تحت النفي تفيد العموم، كما في أصول النحر وأصول الفقه - وأسناد الآثار حسن واعتضد بالروايات المذكورة وصار قويا أشد القوة وهو في حكم المرفوع . وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه =

## باب قتل الغيلة<sup>١</sup> و غيرها و عفو الأولياء

قال أبو حنيفة رضى الله عنه : من قتل رجلا عمدا قتل غيلة أو غير غيلة فذلك إلى أولياء القتل ، فان شأوا قتلوا ، وإن شأوا عفوا . و قال أهل المدينة<sup>٢</sup> : إذا قتل غيلة من غير نائرة<sup>٣</sup> ولا عداوة فإنه يقتل ، وليس لولاة المقتول أن يعفوا عنه ، و ذلك إلى السلطان يقتل فيه القاتل .

و قال محمد بن الحسن : قول الله عز و جل أصدق من غيره ، قال الله عز و جل ﴿ ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل إنه كان منصورا ﴾ و قال عز و جل ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ﴾ إلى قوله ﴿ فمن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف ﴾ فلم يسم في ذلك قتل الغيلة ولا غيرها ،  
عن جده مرفوعا أيضا حسن ، و ابن عباس رواه عن النبي صلى الله عليه و سلم - كما عرفت فوق فافهم .

(١) في المغرب : و الغيلة - القتل خفية ، و قوله « و الذى يقتل غيلة الحق » أى بالفظ ، و الصواب : بالحق - بالخفاء المعجمة و كسر النون و هو عصر الحلق ، و اغتاله - قتله غيلة ، و منه قوله « ان كان لا يزال يقتل رجل من المسلمين » - اه ، و قد سبق نبذ من البحث في ذلك في باب من الأبواب فتذكره . و الغيلة بكسر المعجمة و إسكان الياء خديعة سرا - اه الزرقانى .

(٢) راجع الموطأ مع الزرقانى ، و المدونة الكبرى ، و كتاب الام و سنن البيهقي و غيرها ، و فيها روايات عن عمر رضى الله عنه و عن غيره .

(٣) هى عداوة و شجاء ، و اطلاق النائرة عبارة عن تسكين الفتنة ، هى فاعلة من النار - اه المغرب .

كتاب الحجّة الديات - قتل الغيلة وغيرها و عفو الأولياء ج-٤

فمن قتل وليه فهو وليه في دمه دون السلطان إن شاء قتل، وإن شاء عفا،  
وليس إلى السلطان من ذلك شيء .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

(١) كذا في الأصل ، و تأمل في العبارة ! و لي فيها قلق .

(٢) لم أجده في ذلك الباب من جامع المسانيد ، و قد ذكره في عقود الجواهر ، وهو

في كتاب الآثار بهذا الاسناد و المتن بتغيير ما في باب من قتل فعفا بعض الأولياء ،

قال في عقود الجواهر : كذا رواه محمد بن الحسن في الآثار عنه ، و أخرجه البيهقي

من طريق الشافعي عن محمد بن الحسن و قال : هذا منقطع ، كأنه يشير الى ان إبراهيم

لم يذكر عمر و ابن مسعود ، و قد تقدم في هذا الكتاب مرارا ان ما رواه إبراهيم

عن الصحابة فهو متصل عندنا سماعه من غير واحد من الأثبات ، و قد صرح ايضا

انه ثبت في ابن مسعود و مرسله عنه فوق موصوله عنه ، كما قد صرح بنفسه ، و لذا

قبلوا مراسيله عن عبد الله ، و هكذا حكم مراسيله عن غيره اذ كان ذلك دأبه ، و قد

قبل البيهقي أيضا روايته عن ابن مسعود مرسله خاصة ، علا ان المنقطع عندنا حجة

ما لم يضاد السنة ، و عند الشافعي أيضا اذا روى من وجه آخر ، و قد أخرج البيهقي

نفسه في هذا الباب من حديث عائشة ان عفو بعض الأولياء يكف به من القود ،

و من طريق الأعمش عن زيد بن وهب عن عمر في قصة مثله - انتهى بزيادة ما -

و قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : حديث ان رجلا قتل آخر في عهد عمر بن

الخطاب فطالب أولياؤه بالقود ثم قالت اخت القاتل و كانت زوجة القاتل : قد

عفوت من حق ، فقال عمر : عتق الرجل ؛ عبد الرزاق عن معمر عن الأعمش عن

زيد بن وهب به ، و رواه البيهقي من حديث زيد بن وهب و زاد فأمر عمر

لسائرهم بالدية ، و ساقه من وجه آخر نحوه . ثم قال الحافظ بعد اسطر : قوله عن =

أنى رجل قد قتل عمدا فأمر بقتله فعفا بعض الاولياء<sup>١</sup> فأمر بقتله ، فقال ابن مسعود رضى الله عنه<sup>٢</sup> كانت<sup>٣</sup> لهم النفس فلما عفا هذا أحيا النفس

= عمر و ابن مسعود فيما اذا عفا بعض المستحقين من القصاص سقوطه ؛ اما عمر فتقدم قريبا ، و اما ابن مسعود فأخرجه البيهقي من طريق ابراهيم عن عمر و ابن مسعود و فيه انقطاع - انتهى . قلت : و جوابه قد تقدم ، ثم قال الحافظ بعد اسطر : حديث عمر و عبد الله بن مسعود انهما قالا : اذا عفا بعض المستحقين للقصاص يسقط و ان لم يررض الآخرون ، و لا يخالف لهما من الصحابة ، رواه البيهقي ، و قد تقدم فى آخر الباب الذى قبله - انتهى . و روى عبد الرزاق - كما فى كنز العمال - عن قتادة ان عمر ابن الخطاب رفع إليه رجل قتل رجلا فجاء اولياء المقتول فقد عفا احدثهم فقال عمر لابن مسعود و هو الى جنبه : ما تقول ؟ فقال ابن مسعود : اقول انه قد احرز من القتل ، فضرب على كتفه و قال : كيف ملئى علما - اه . و فيه أيضا ان رجلا قتل امرأة فاستعدى ثلاثة اخوة لها عليه عمر بن الخطاب فعفا احدثهم فقال عمر للباقيين : خذا ثلثى الدية فانه لا سبيل الى قتله - اه .

(١) اى بأن قال « عفوت » او « أسقطت » او « أبرأت » او « وهبت » او ما يجرى هذا الجرى - اه البدائع . و هم اصحاب الحق فلا يصح العفو من اجنبى لعنهم الحق له .  
(٢) فى كتاب الآثار : فقال عبد الله بن مسعود - اه . أخرجه الشافعى - كما فى كنز العمال . و المراد من الاولياء العقلاء البالغون فلا يصح العفو من الصبي والمجنون و ان كان الحق ثابتا لهما ، لانه من التصرفات المضرة المحضة فلا يملكه - اه البدائع .  
(٣) فى الآثار « كانت النفس لهم جميعا » ؛ هكذا فى كنز العمال ، و فى العقود « ماتت » من الموت و هو لا يصح الا بتكلف .

كتاب الحجّة الديّات - قتل الغيلة وغيرها و عفو الأولياء ج-٤

فلا يستطيع أن يأخذ حقه حتى يأخذ غيره<sup>١</sup> ، قال : فما ترى ؟! قال : أرى أن تجعل الدية عليه في ماله<sup>٢</sup> وترفع عنه<sup>٣</sup> حصة الذي عفا<sup>٤</sup> ، فقال عمر :

(١) في كتاب الآثار : فلا يستطيع أن يأخذ حقه ، يعنى الذى لم يعف حتى يأخذ حتى غيره - اه . لعل هذا التفسير من محمد رحمه الله تعالى . و في كنز العمال : فلا تستطيع أن تأخذ حقه حتى يأخذ غيره . و إذا سقطت القصاص ينقلب نصيب الباقي مالا لأنه امتنع بمعنى راجع إلى القاتل - اه الهداية . لأن القصاص لا يتجزأ .

(٢) أى القاتل في ثلاث سنين . قال في البدائع : فأما إذا كان حق اثنين أو أكثر فعفا أحدهما سقطت القصاص عن القاتل ، لأنه سقط نصيب العافي بالعفو فيسقط نصيب الآخر ضرورة أنه لا يتجزأ ، اذ القصاص قصاص واحد فلا يتصور استيفاء بعضه دون بعض ، و ينقلب نصيب الآخر مالا باجماع الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم فانه روى عن عمر و ابن مسعود و ابن عباس رضى الله تعالى عنهم انهم اوجبوا في عفو بعض الأولياء الذين لم يعفوا نصيبهم من الدية ، و ذلك بمحض من الصحابة رضى الله تعالى عنهم و لم ينقل انه انكر احد عليهم فيكون اجماعا ، و قيل : ان قوله تبارك و تعالى ﴿ فن عني له من اخيه شيء ﴾ نزلت في ذم بين شركاء يعفو احدهم عن القاتل فلاخرين ان يتبعوه بالمعروف ، لأنه قال سبحانه و تعالى ﴿ فن عني له من اخيه شيء ﴾ و هذا العفو عن بعض الحق و يكون نصيب الآخر و هو نصف الدية في مال القاتل لأن القتل عمد ألا ان تعذر استيفاء القصاص لما ذكرنا ، و العاقلة لا تعقل العمد ، و تؤخذ في ثلاث سنين عند اصحابنا الثلاثة ، و عند زفر في سنتين - انتهى . و قال في الهداية ، ليس للعافي شيء من المال لأنه اسقط حقه بفعله - و رضاه - اه .

(٣) كذا في الآثار ، أى عن القاتل . الى ما قال في الهداية المذكور فوفه . و في =

و أنا أرى ذلك .

أخبرنا أبو حنيفة<sup>١</sup> عن حماد عن إبراهيم قال : من عفا من ذى سهم فعفوه عفو<sup>٢</sup> . فقد أجاز عمر و ابن مسعود العفو من أحد الأولياء ،

الأصل « ترفع حصّة الذى عفا » . (٤) و ليس له شيء من المال لانه اسقط حقه ، و بعد الاسقاط لا يعود . قال الامام محمد بعد ذلك فى كتاب الآثار : و انا ارى ذلك ، و هو قول ابى حنيفة - اه - اى و ابى يوسف و زفر .

(١) اخبره الامام الشافعى من طريق الامام محمد بهذا السند فى كتاب الام ، و لم يذكره صاحب عقود الجواهر ، و لم اجدّه فى جامع المسانيد فى هذا الباب ، و اخبره الامام محمد فى كتاب الآثار عن الامام ابى حنيفة رضى الله عنه :

(٢) قال محمد بعد ذلك فى الآثار : و به نأخذ ، و من عفا عن زوجة او زوج او ام او اخ من ام او غير ذلك فعفوه جائز و قد حقن الدم . و للبقية حصتهم من الدية ، و هو قول ابى حنيفة رضى الله عنه - انتهى ؛ اى و ابى يوسف . قال ابن كثير فى تفسيره : ذهب طائفة من السلف الى انه ليس للنساء عفو ، منهم الحسن و قتادة و الزهرى و ابن شرمّة و الليث و الأوزاعى ، و خالفهم الباقون - اه ؛ كما فى حديث عمر : ان اخت القليل قالت : قد عفوت عن حقى ، فقال عمر : قد عتق الرجل - الحديث . و فى نيل الاوطار فى باب ان الدم حق لجميع الورثة من الرجال و النساء : عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده : ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قضى ان يعقل عن المرأة عصبتها من كانوا ؛ و لا يرثون منها الا ما فضل من ورثتها ، و ان قتل فعقلها بين ورثتها ، و هم يقتلون قاتلها - رواه الخمسة الا الترمذى ، و عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : و على المقتلين ان ينحجزوا الأول فالأول و ان كانت امرأة - رواه =

و لم يسألوا<sup>١</sup>: أقتل غيلة كان ذلك أو غيره<sup>٢</sup>.

ابو داود و النسائي، و أراد « بالمقتلين » أولياء المقتول الطالبين للقود، و « ينحجزوا » أى ينكفوا عن القود بعفو احدهم و لو كان امرأة، و قوله « الأول فالأول » أى الأقرب فالأقرب، قال الشوكاني: و قد فسرهُ ابو داود بما ذكره المصنف، و قد استدل المصنف بالحديثين المذكورين على ان المستحق للدم جميع ورثة القاتل من غير فرق بين الذكر و الأنثى و السبب و النسب فيكون القصاص إليهم جميعا، إليه ذهب العترة و الشافعي و ابو حنيفة و اصحابه، و ذهب الزهري و مالك الى ان ذلك يختص بالعصبة، قالوا: لأنه مشروع لنبي العار، كولاية النكاح، فإن وقع العفو من العصبة فالدية عندهما كالتركه، و قال ابن سيرين: انه يختص بدم المقتول الورثة من النسب اذ هو مشروع للتشفي، و الزوجية ترتفع بالموت؛ و رد بأنه شرع لحفظ الدماء، و استدل لذلك في البحر بقوله تعالى ﴿و لكم في القصاص حياة﴾ و بقول عمر حين عفت اخت المقتول: عتق عن القتل؛ قال: لم يخالف - انتهى . قلت: توضيح مذهب مالك في المدونة الكبرى فراجعها، و تفسير ابن داود للحديث المذكور ذكره البيهقي ايضا، و رده ابن حزم، نقله عنه في الجواهر النقي فراجعها، و هو مفيد جدا في موضع آخر و المقام لا يسعه النقل و لذا تركته .

(١) من قوله « فقد اجاز عمر و ابن مسعود، الى آخر الباب قول الامام محمد إلزاما على اهل المدينة، و انتهى قول ابراهيم على قوله « فعفوه عفو » تبصر . و لما لم يسألوا عن القتل كيف كان علم ان الحكم عام شامل لكليهما .

(٢) قال في الهداية: و اذا عفا احد الشركاء من الدم او صالح من نصيبه على عوض سقط حق الباقيين عن القصاص، و كان لهم نصيبهم من الدية، و اصل هذا ان القصاص حق جميع الورثة، و كذا الدية، خلافا لمالك و الشافعي في الزوجين، لها =

## باب القصاص في القتل

== ان الوراثة خلافة وهى بالنسب دون السبب لانقطاعه بالموت . ولنا انه عليه السلام امر بتوريث امرأة اشيم الضبابي من عقل زوجها اشيم ، ولانه حق يجزى فيه الارث حتى ان من قتل وله ابنان فوات احدهما عن ابن كان القصاص بين الصلبي وابن الابن ، ثبت لسائر الورثة ، والزوجة تبقى بعد الموت حكما في حق الارث ، او ثبت بعد الموت مستندا الى سيبه وهو الجرح ، و اذا ثبت للجميع فكل منهم يتمكن من الاستيفاء والاستقاط عفوا او صلحا ، ومن ضرورة سقوط حق البعض في القصاص سقوط حق الباقي فيه ، لانه لا يتجزى - انتهى ، والله تعالى اعلم .

(١) اي عمدا ، وهو ما تمعد ضربه بسلاح ، يعنى كل آلة جارحة كالسيف والسكين ونحوهما ، فيقتل به ، وهو عمد محض ، وغير السلاح كالليطة والمروة والرح الذى لا سنان فيه ونحوه ، اذا جرحه فهو عمد محض لانه اذا فرق الاجزاء عمل عمل السيف ، واختلف الرواية عن الامام في اشتراط الجرح في الحديد ، ففي ظاهر الرواية لا يشترط الجرح في الحديد لانه وضع للقتل ، قال تعالى ﴿ وَاَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ ﴾ وكذا كل ما يشبه الحديد كالصفر والرصاص والذهب والفضة سواء كان يوضع او يرض ، حتى لو قتله بالمثل من الحديد واشباهه يجب عليه القصاص ، كما اذا ضربه بعمود من صفر او رصاص ؟ . و روى الطحاوى عن الامام اعتبار الجرح في الحديد ونحوه ، وقال العيني : اذا قتله بحديد او صفر غير عمد كالعمود والسنجة فيه روايتان اظهرهما عمد - اهـ ؟ وعلى كل حال فالقتل بالبندقية والرصاص عمد لانها من جنس الحديد وتجرح فيقتص به ، لكن اذا لم تجرح لا يقتص به على رواية الطحاوى - من التكملة ورد المختار والعيني ؟ ونحوه في تقريب ==



قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا قصاص ، على قاتل إلا قاتل قتل  
بـسلاح<sup>١</sup> . و قال أهل المدينة : القود بالسلاح ، فإذا قتل القاتل بشيء لا يعاش

= الأجزاء كالمحدد من الخشب بأن نحت الخشب حتى صار له حدة يقطع بها ،  
وليس المراد ما يكون في طرفه حديد كما وهم لأنه مسألة المر الآتية - رد المختار ؛  
و الحجر ، و اللبنة قشر القصب اللازق به ، و النار لأنها تعمل عمل الحديد في التكاثر ،  
حتى أنها إذا وضعت في المذبح فقطعت ما يجب قطعه في الذكاة و سال بها الدم حل ،  
و أن انحسم و لم يسل الدم لا يحل ، و لا فرق في كون القتل بها عمداً موجبا  
للقصاص بين أن احرقه بها أو ألقاه فيها ، سواء مات فيها من يومه أم لا إذا استمر  
صاحب فراش حتى مات ، و إن كان يحى و يذهب ثم مات لم يقتل ، كما في  
الحائية - فتح القدير . و القتل الذي يتعلق به الأحكام من قود ودية و كفارة و أثم  
و حرمان ارث خمسة أنواع : عمد ، و شبهه ، و ما أجرى مجرى الخطأ ،  
و القتل بسبب ؛ و أما قلنا أنها خمسة لأن القتل أنواع كثيرة كالرجم و القصاص  
و قتل الحرى و المرتد و القتل مكيا في حق قطاع الطريق ، و القتل فعل مخلوق مؤثر  
في ازهاق الروح و إن كان ازهاق الروح بلا فعل مخلوق يسمى موتا - كذا في  
كنوز الحقائق ، و القصد من أعمال القلوب و لا اطلاع عليه إلا بدليل ، فإذا  
ضربه بمثل هذه الأشياء علمنا أنه عمد .

(١) في البدائع : العمد أن يقصد الإصابة بجديد له حد أو طعن كالسيوف و الرمح  
و السكين و الإشفة و الأبرة و ما أشبه ذلك أو ما يعمل عمل هذه الأشياء في الجرح  
و الطعن كالنار و الزجاج و لبنة القصب و المروة و الرمح الذي لا سنان له و نحو  
ذلك ، و كذلك الآلة المتخذة من النحاس ، و كذلك القتل بجديد لا حد له كالعمود  
و سبيجة الميزان و ظهر الناس و المرو و نحو ذلك عمد في ظاهر الرواية ، و لا يكون =

== فيما دون النفس شبه عمد فما كان شبه عمد في النفس فهو عمد فيما دون النفس، لأن ما دون النفس لا يقصد اتلافه بآلة دون آلة عادة فاستوت الآلات كلها في الدلالة على القصد فكان الفعل عمدا محتملا فينظر ان امكن ايجاب القصاص يجب القصاص، و ان لم يمكن يجب الارش - انتهى؛ وحديث «لا قود الا بالسيف» روى من حديث ابي بكرة و من حديث النعمان بن بشير و من حديث ابن مسعود و من حديث ابي هريرة و من حديث علي، لحديث ابي بكرة اخرج ابن ماجه في سننه عن الحر بن مالك عن المبارك بن فضالة عن الحسن عن ابي بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا قود الا بالسيف»؛ و رواه البزار في مسنده وقال: لا نعلم احدا اسنده با حسن من هذا الاسناد و لا نعلم احدا قال «عن ابي بكرة» الا الحر بن مالك و كان لا بأس به، و احسبه خطأ في هذا الحديث لأن الناس يروونه عن الحسن مرسل - اه؛ قلت: بل تابعه الوليد بن صالح كما اخرج البزار في سنن البيهقي في سننيهما فأخرجه عن الوليد بن محمد بن صالح الايل عن مبارك بن فضالة عن الحسن عن ابي بكرة مرفوعا؛ و رواه ابن عدى في الكامل و اعلمه بالوليد و قال: و احاديثه غير محفوظة - اه؛ قال البيهقي: و مبارك بن فضالة لا يحتاج به؛ قلت: اخرج له ابن حبان في صحيحه و الحاكم في المستدرک و وثقه، و المرسل الذي اشار إليه البزار رواه احمد في مسنده: حدثنا هشيم ثنا اشعث بن عبد الملك عن الحسن مرفوعا «لا قود الا بحديدة» اه، وكذلك رواه ابن ابي شيبة في مصنفه: حدثنا عيسى بن يونس عن اشعث و عمرو عن الحسن مرفوعا نحوه؛ و اما حديث النعمان فخرجه ابن ماجه ايضا عن جابر الجعفي عن ابي عازب عن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «لا قود الا بالسيف»؛ و رواه البزار في مسنده و لفظه: قال «القود بالسيف و لكل خطأ ارش» و قال: لا نعلم رواه عن النعمان الا ابو عازب ==

== ولا عن أبي عازب إلا جابر الجعفي - اه؛ قال عبد الحق في أحكامه: و أبو عازب مسلم بن عمرو لا أعلم روى عنه إلا جابر الجعفي - اه؛ قال ابن الجوزي في التحقيق: وجابر الجعفي فقد وثقه الثوري وشعبة وناهيك بهما فكيف يقول هذا ثم يحكى الاتفاق على ضعفه! هذا تنافض بين؛ قال: و أبو عازب اسمه مسلم بن عمرو بن أراك، كما تقدم، وقاله أبو حاتم وغيره وهو غير معروف. وقال غيرهم: اسمه مسلم بن أراك، كما تقدم تسميته عند الدارقطني في حديث القتل بالمثل؛ قال البيهقي في المعرفة: وطرق هذا الحديث كلها ضعيفة؛ وبهذا الاستاد رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها بلفظ: كل شيء خطأ إلا السيف، ورواه الطبراني في معجمه بلفظ: كل شيء خطأ إلا السيف والحديدة، وفي لفظ له: قال: لا عمد إلا بالسيف؛ و سياق، و أخرجه الدارقطني في سننه عن المبارك بن فضالة عن الحسن بن النعمان بن بشير؛ و أما حديث ابن مسعود فرواه الطبراني في معجمه: حدثنا الحسين بن السميدع الأنطاكي ثنا موسى بن أيوب النصيبي ثنا بقية بن الوليد عن أبي معاذ عن عبد الكريم عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن عمرو عن عاصم عن أبي معاذ عن عبد الكريم عن إبراهيم عن أبي المخارق عن إبراهيم؛ وكذلك أخرجه الدارقطني في سننه عن عبد الكريم بن أبي المخارق عن إبراهيم؛ ورواه ابن عدي في الكامل و إعله بعد الكريم وضعفه عن جماعة؛ و أما حديث أبي هريرة فأخرجه الدارقطني في سننه في الحدود عن سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم - نحوه سواء؛ قال الدارقطني: و سليمان بن أرقم متروك - انتهى؛ ورواه ابن عدي في الكامل و إعله بسليمان بن أرقم، و اسند عن البخاري و أبي داود و النسائي و أحمد و ابن معين قالوا: هو متروك؛ و أما حديث علي فأخرجه الدارقطني أيضا عن معلى بن هلال عن أبي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي قال قال رسول الله ==

من مثله يقع موقع السلاح أو أشد فهو بمنزلة السلاح<sup>١</sup>، وإذا ضربه فلم يزل يضربه ولم يقلع عنه<sup>٢</sup> حتى يجيء من ذلك شيء لا يعيش هو من مثله، أو يقع موقع السلاح أو أشد: فهذا أيضا فيه القصاص.

قال محمد بن الحسن: من قال القصاص في السوط والعصا فقد ترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم المشهور المعروف وخطبته يوم فتح مكة حين خطب<sup>٣</sup>: «ألا إن قتل الخطأ العمد مثل السوط والعصا، فيه مائة من

== صلى الله عليه وسلم: لا قود في النفس وغيرها إلا بمحبة - اه؛ قال الدارقطني: ومولى بن هلال متروك - اه تصب الراية.

(١) راجع في ذلك باب ما يجب فيه العمد و باب القصاص في القتل من موطن مالك مع شرحه للزرقاني.

(٢) أي لم ينزع عنه. قال مالك: والأمر المجتمع عليه الذي لا اختلاف فيه عندنا أن الرجل إذا ضرب الرجل بعصا أو رماء أو بحجر أو ضربه عمدات من ذلك فإن ذلك هو العمد وفيه القصاص، فقتل العمد عندنا أن يعمد الرجل إلى الرجل فيضربه حتى تفيظ نفسه، ومن العمد أيضا أن يضرب الرجل الرجل في النارة تكون بينهما ثم ينصرف عنه وهو حي فيزى فيضربه فيموت فتكون في ذلك القسامة - انتهى.

(٣) وحديث «العمد قود» روى من حديث ابن عباس ومن حديث عمرو بن حزم؛ فحديث ابن عباس رواه ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسنديهما - قال الأول: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان، وقال الثاني: حدثنا عيسى بن يونس - قال: حدثنا اسمعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: العمد قود إلا أن يغفولى المقتول - انتهى لابن أبي شيبة؛ وزاد إسحاق: والخطأ عقل لا قود فيه، وشبه العمد قتل العصا ==

== والحجر ورمى السهم فيه الدية مغلظة من اسنان الابل - انتهى ؛ ورواه الدارقطني في سننه بلفظ ابن ابي شيبة ، وكذلك الطبراني في معجمه ، وخرجه ابو داود و النسائي و ابن ماجه عن سليمان بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : و من قتل في حمياء أو رمياء تكون بينهم بحجارة أو بالسباط أو ضرب بمصا فهو خطأ و عقله فغل الخطأ ، و من قتل عمدا فهو قود ، و من جال دونه فعليه لعنة الله و الملائكة و الناس اجمعين ، لا يقبل منه صرف و لا عدل - انتهى ؛ و اما حديث ابن حزم فرواه الطبراني في معجمه من حديث اسمعيل بن عياش عن عمران بن ابي الفضل عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العمد قود و الخطأ دية - اه ؛ و ان كان المراد بجده محمد ابن عمرو فهو مرسل ، قال ابن سعد في الطبقات في ترجمة عثمان بن عفان : محمد بن عمرو ابن حزم ولد في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة ؛ و قال لاييه عمرو ميمه محمدا - انتهى نصب الراية . قال الهيثمي في مجمع الزوائد : رواه الطبراني عن عمرو بن حزم و فيه عمران بن ابي الفضل و هو ضعيف - اه ج ٦ ص ٢٨٦ . و الحديث الذي اشار اليه الامام محمد هو حديث ابن عمر اخرجه ابو داود و النسائي و ابن ماجه عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح بمكة فكبر ثلاثا ثم قال : لا إله إلا الله وحده ، صدق وعده ، و نصر عبده ، و هزم الأحزاب وحده ، ألا إن كل مأثرة في الجاهلية من دم أو مال تحت قدمي إلا ما كان من سقاية الحاج و سدانة البيت ، ثم قال : ألا إن دية الخطأ و شبه العمد ما كان بالنسوة و العصا مائة عن الابل منها أربعون في بطونها أولادها - انتهى ؛ و رواه احمد ==

و الشافعي و اسحاق بن راهويه في مسانيدهم ، و رواه ابن أبي شيبة و عبد الرزاق في مصنفيهما ، و من طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه و الدارقطني في سننه ، قال ابن القطان في كتابه ، و هو حديث لا يصح لضعف علي بن زيد - اه ؛ قلت : و الامام محمد احوال على الشهرة و هو معروف مشهور بين العلماء فلا يضرب ضعف زيد بن علي - فانهم ؛ و روى من حديث ابن عباس رواه اسحاق بن راهويه في مسنده : اخبرنا عيسى بن يونس ثنا اسمعيل بن مسلم عن عمرو بن دينار عن طلوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : و شبه العمدة قتل الحجر و العصاة فيه الدية مغلظة من اسنان الابل - مختصر ؛ و قد تقدم قريبا ، و من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده اخرج ابو داود عن محمد بن راشد : ثنا سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : عقل شبه العمدة مغلظة مثل عقل العمدة ، و لا يقتل صاحبه ، و ذلك ان ينزو الشيطان بين الناس فيكون رمياء في عياء في غير ضغينة و لا سلاح - انتهى ؛ قال في التنقيح : محمد بن راشد يعرف بالمكحول ، وثقه احمد و ابن معين و النسائي و غيرهم ، و قال ابن عدى : اذا حدث عنه ثقة فحديثه مستقيم - اه ؛ و هذا داخل في الاول ، و حديث عبد الله بن عمرو اخرج ابو داود و النسائي و ابن ماجه عن خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن اوس عن عبد الله بن عمرو ابن العاص : ان النبي صلى الله عليه و سلم قال : ألا ان دية الخطأ شبه العمدة ما كان بالسوط و العصا مائة من الابل منها اربعون في بطونها اولادها - انتهى ؛ و رواه ابن حبان في صحيحه في النوع الثالث و الأربعين من القسم الثالث ؛ قال في التنقيح : وعقبة بن اوس وثقه ابن سعد و العجلي و ابن حبان ، و قد روى عنه محمد بن سيرين مع جلالة و القاسم ، وثقه ابو داود و ابن المديني و ابن حبان - اه ؛ و اخرجاه =

الابل منها أربعون في بطونها أولادها ، وإذا كان ما تعتمد به من عصا

=النسائي أيضا عن خالد عن القاسم عن عقبة بن اوس عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، و أخرجه أيضا عن خالد عن القاسم عن عقبة ان النبي صلى الله عليه وسلم - مرسلًا ، و أخرجه الدارقطني في سننه في الحدود عن ايوب السخيتاني عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً نحوه و لم يذكر فيه عقبة بن اوس ، قال ابن القطان في كتابه : هو حديث صحيح من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص ، و لا يضره الاختلاف الذي وقع فيه ، و عقبة بن اوس بصرى تابعى ثقة - انتهى ؛ حديث آخر مرسل رواه ابن ابي شيبة في مصنفه في الديّات : حدثنا ابو معاوية عن حجاج عن قتاده عن الحسن قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : قتل السوط و العصا شبه عمد و فيه مائة من الابل أربعون منها في بطونها أولادها - انتهى ؛ الآثار ، اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه عن علي موقوفاً قال : قتل السوط و العصا شبه عمد ، و اخرج عن الشعبي و الحكم و حماد قالوا ، ما اصبحت به من حجر اوسوط او عصا فأتى على النفس فهو شبه العمدة و فيه بالدية مغلظة ، و اخرج عن ابراهيم النخعي قال : شبه العمدة كل شيء تعتمد به بغير حديث ، و لا يكون شبه العمدة الا في النفس و لا يكون دون النفس - انتهى نصب الراية . و حديث القتل بالمثقل ما أخرجه ابو داود و النسائي و ابن ماجه عن سليمان بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل في عماية او رمياً بحجر او سوط او عصاً فعليه عقل الخطأ - انتهى ؛ قال في التتقيح : اسناده جيد لكنّه روى مرسلًا - انتهى نصب الراية .

أو حجر فقتله به ففيه القصاص<sup>١</sup>؛ بطل هذا الحديث<sup>٢</sup> فلم يكن له معنى إلا أن قتل الخطأ العمد هو ما تعمد ضربه بالسوط أو بالعصا، أو نحو ذلك فأتى على نفسه<sup>٣</sup>، فإن كان الأمر كما قال أهل المدينة فقد بطلت الدية في شبه العمد<sup>٤</sup>؛ إذا كان كل شيء تعمدت به النفس من صغير أو كبير فقتلت به كان فيه القصاص فالدية في شبه العمد في أي شيء؛ فرضت<sup>٥</sup>؛ إنما هو خطأ في قول

(١) كما قال أهل المدينة .

(٢) فإن الحديث يحكم بأنه ليس فيه القصاص بل فيه الدية مغلظة مائة من الابل، وقد وقع في رواية: ولا يقتل بذلك، كما سبق فوق، فالعمل على الحديث أخرى من قول أهل المدينة لكونه مخالفاً للحديث واللا لا يكون له معنى معتمداً به - كما قال محمد رحمه الله تعالى .

(٣) أي خرج به روحه ومات على مكانه ليس فيه القصاص بل فيه الدية .

(٤) قلت: الظاهر من هذا أن مقصود الإمام محمد بهذا الكلام إثبات شبه العمد والدية فيه، والرد على أهل المدينة بأنهم حصروا القتل في العمد والخطأ ولم يقولوا بشبه العمد مع أنه ثابت بالحديث، وفيه الدية وهم قائلون بالقصاص؛ فهو إلزام منه عليهم؛ ولم يتوجه الإمام محمد إلى أن من قتل بضرب عمد أو هو أشد من السلاح يكون فيه القود كما هو قوله أو لا؟ يدل على ذلك كلامه كما قال به غيره فهو مسألة أخرى، فالغرض الأصلي من هذا الكلام له إثبات نوع ثالث من القتل وهو شبه العمد وديته - كما لا يخفى، فلا يرد عليه ما أورده الإمام الشافعي في كتاب «الأم» عليه إلزاماً به - تأمل فيه، وقش من مظان التحقيق ما يناسب هذا المقام - هذا .

(٥) إذا كان القصاص في العمد والدية في الخطأ فأين شبه العمد الذي فيه الدية التي =



أهل المدينة أو عمد ، فشبه العمد الذي غلظت فيه الدية أى شيء هو في النفس ١٩ ما ينبغي أن يكون لشبه العمد في النفس معنى في قولهم ١ .

أخبرنا ابن عيينة ٢ عن عمرو بن دينار ٣ عن طاوس ٤ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل في عمية ٥ في رميا ٦ تكون بينهم بحجارة أو جلد بالسوط أو ضرب بعصا فهو خطأ ، عقله عقل الخطأ ، و من قتل عمدا فهو

= وردت في الحديث على قولهم ؟ أى شيء هو ؟ و لا يكون له معنى مع أنه ثابت بالحديث .

(١) أى لا يكون في قولهم معنى لشبه العمد في النفس و الحال أنه وجبت فيه الدية مغلظة .

(٢) هو سفيان بن عيينة ، مرت ترجمته ، هو شيخ الامام محمد بلا واسطة .

(٣) مضى في الأبواب ، هو من رجال الستة ، هو المكي ابو محمد الأثرم الجعفي مولاهم ، أحد الأعلام ، التأبى - راجع ج ٨ ص ٢٩ من تهذيب التهذيب .

(٤) قد تقدم في الأبواب . هو مرسل هنا ، و هو موصول عن طاوس عن ابن عباس رضى الله عنهما - كما سبق من نصب الراية فنذكره ، و يأتي قريبا إن شاء الله تعالى ؛ رواه البيهقي في سننه ج ٨ ص ٥٣ من طريق سليمان بن كثير عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رفعه - الخ .

(٥) بالكسر و الضم مشددة الميم و الياء ، الكبر أو الضلال ، و قتل عميا ، كرميا . لم يدر من قتله - اه قاموس . و في رواية « عمياء » بالكسر و تشديد الميم معدودا بمعنى عدم العلم . في سنن البيهقي : من قتل في عمية أو رمية بمحجر أو بسوط أو عصا فعقله عقل الخطأ - الحديث .

(٦) تفسيره بعده ، و الحاصل أنه قتل بهذا الضرب والرمى في العمياء و لم يدر ضاربه و قاتله و لم يعلم به .

قود يده<sup>١</sup> ، فمن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه ، لا يقبل منه صرف ولا عدل<sup>٢</sup> .

(١) كذا في الأصل ، وهو من الدية .

(٢) أي فرض و نفل ، و قيل غيره . في عقود الجواهر : أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : ما تعدم به الإنسان شخصاً بغير حديدة فقتله فهو شبه العمد تغلظ فيه الدية و لا يقتل به - كذا رواه الحسن بن زياد عنه ؛ و رواه ابن خسر و من طريقه ، و أخرج ابن أبي شيبة و اسحاق و الدارقطني و الطبراني من حديث ابن عباس رفعه : العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول ، زاد اسحاق : و الخطأ عقل لا قود فيه و شبه العمد قتل العصا و الحجر - الحديث ؛ و روى الأربعة إلا الترمذي من هذا الوجه : من قتل عمداً فهو قود - الحديث ؛ و روى الطبراني من طريق عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده رفعه : العمد قود و الخطأ فدية ؛ و أخرج أبو داود عن شيخه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ : عقل شبه العمد مغلظ مثل عقل العمد و لا يقتل صاحبه ، و ذلك أن يزو الشيطان بين الناس فيكون رمياً في عيباء في غير ضغينة و لا حمل سلاح ؛ و روى ابن أبي شيبة من مرسل الحسن رفعه : قتل السوط و العصا شبه عمد ، و أخرج عن علي موقوفاً قال : قتل السوط و العصا شبه العمد ، و عن الشعبي و حماد و الحكم من قولهم نحوه ؛ و أخرج أبو داود و النسائي و ابن ماجه و ابن حبان من حديث عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه و سلم خطب يوم الفتح بمكة - فذكروا الحديث ، و فيه : ألا إن دية الخطأ شبه العمد ما كان بالسوط و العصا مائة من الأبل - الحديث ؛ و أورده البخاري في التاريخ الكبير و ساق اختلاف الرواة فيه ، و أخرج الدارقطني في

سننه و ساق أيضا اختلاف الرواة فيه ؛ قال ابو داود: و رواه ابن عينة عن  
 على بن زيد بن جدعان عن القاسم بن ربيعة عن ابن عمر رفعه بمعناه ، و رواه  
 ايوب السخيتاني عن القاسم بن ربيعة عن عبد الله بن عمرو رفعه مثل حديث  
 خالد الحذاء ، و قول زيد و ابي موسى مثل حديث النبي صلى الله عليه و سلم ،  
 و حديث ابن عمرو رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن يعقوب السدوسي  
 عن عبد الله بن عمرو رفعه - انتهى كلام ابي داود ؛ قال المنذرى : و حديث  
 القاسم بن ربيعة اخرجہ النسائي و ابن ماجه ، و علي بن زيد هذا هو ابن جدعان  
 التيمى القرشي نزيل البصرة لا يحتاج بحديثه ، و يعقوب السدوسي هو عقبة بن  
 اوس ، و اراد ان مذهب زيد بن ثابت و ابي موسى الاشعري ما جاء في حديث  
 النبي صلى الله عليه و سلم ، و قد يحتمل ان يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله  
 ابن عمر و عبد الله بن عمرو بن العاص ، فروى عن هذا مرة و عن هذا مرة :  
 و اما رواية خالد الحذاء عن القاسم بن ربيعة عن عقبة بن اوس عن عبد الله بن  
 عمرو فيحتمل ان يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عقبة عن عبد الله بن عمرو  
 و من ابن عمر فروى مرة عن هذا و مرة عن هذا - انتهى . و وقع في الهداية :  
 الا ان قتيل خطأ العمد بالسوط و العصا و الحجر فيه دية مغلظة - الحديث ؛  
 قلت : هو نص الطحاوى ، هكذا اخرجہ من طريق هشيم عن خالد الحذاء عن  
 القاسم بن ربيعة عن جوشن عن عقبة بن اوس السدوسي ، الا انه قال : عن  
 رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه و سلم ، و هكذا هو في رواية للنسائي عن  
 عقبة عن رجل من الصحابة ، و في رواية للدارقطني : عن القاسم عن عبد الله بن  
 عمرو ، ليس فيه عقبة ، و قال ابن القطان في بيان الوهم و الايهام : هو حديث  
 صحيح و لا يضره هذا الاختلاف فان عقبة ثقة ، قلت : و حديث القاسم بن ربيعة =

== عن ابن عمر رواه كذلك ابن أبي شيبة و عبد الرزاق و احمد و اسحاق و الشافعي و غيرهم ، و اخرج البيهقي حديث علي بن زيد بن جدعان عن القاسم عن ابن عمر ثم ذكر ان المزني احتج به فقال له عراقى : أحتج بابن جدعان ؟ فسكت المزني فقال محمد بن اسحاق بن خزيمة - و كان حاضرا في المجلس : قد روى هذا الحديث غيره ايوب السخيتاني و خالد الحذاء ؛ قلت : ظاهر كلامه انهما روياه من الوجه الذى رواه عنه ابن جدعان ، و ليس كذلك لأنه رواه عن القاسم عن ابن عمر ، و ايوب رواه عنه عن عبد الله بن عمرو ، و خالد رواه تارة عنه عن عقبة بن اوس عن رجل من الصحابة ، و تارة رواه عنه عن عقبة بن اوس عن عبد الله بن عمرو ، كما بينه البيهقي نفسه بمسند في آخر الباب . و اذا علمت ذلك فاعلم ان الامام رضى الله عنه قد احتج بهذا الحديث و قال : لا قود على من قتل رجلا بعصا او حجر ، و انه لا قود الا بالسيف ، و به قال النخعي و الشعبي و الحسن ، و قد اخرج ابن ماجه في سننه فقال : حدثنا ابراهيم بن المستمير حدثنا الحر بن مالك العنبري حدثنا مبارك بن فضالة عن الحسن عن ابي بكرة رفعه ، « لا قود الا بالسيف » ، و اخرجه البزار من هذا الوجه و قال : احسب ان الحر اخطأ فيه فان الناس يرسلونه ، و كأنه يشير الى ما اخرجه احمد عن هشيم عن اشعث عن الحسن يرفعه « لا قود الا بمحديدة » و كذا اخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلًا من وجهين . و اخرج البيهقي و الطحاوى من طريق الثوري عن جابر الجعفي عن ابي عازب عن النعمان بن بشير رفعه « لا قود الا بالسيف » فرواه البيهقي عن قيس بن الربيع عن الثوري ، و رواه الطحاوى عن ابن عاصم عن الثوري ، و رواه ابن ماجه من طريق ابراهيم بن المستمير عن ابي عاصم ، و قد تكلم البيهقي على هذا الحديث و ضعف جابرا الجعفي =

٤٠٠ (١٠٠) و سكت

= وسكت عن قيس هنا وقد ضعفه في غير ما موضع ، ولكن وثق وكيع جابرا ؛ و قال الذهبي في الكاشف : انه اخرج ابن حبان في صحيحه ، واما قيس فوثقه شعبة ، و قال ابن عدى : عامة رواياته مستقيمة ، و الحق ان هذا الحديث قد روى من وجوه كثيرة يشهد بعضها لبعض فأقل احواله ان يكون حسنا ، و قال ابو يوسف و محمد بن الحسن : اذا كانت الخشبة مثلها يقتل فملى القاتل بها القصاص ، و ذلك عمد ، و ان كان مثلها لا يقتل ففي ذلك الدية ، و ذلك شبه العمد ، فان قال قائل : ان ما ذهب إليه الامام يضاد حديث انس الذى فى الصحيحين و السنن فى ايجاب القود على اليهودى الذى رضى رأس الجارية بمجرا فالجواب من وجهين ، الاول : ان الحديث المذكور فى ايجاب القود منسوخ على قول بعض اصحابنا ( ولى فيه قلنى ) و الثانى : انه يحتمل ان يكون ما اوجب النبى صلى الله عليه و سلم من القتل فى ذلك عليه حقا لله عز و جل و جعل اليهودى كقاطع الطريق الذى يكون ما وجب عليه حدا من حدود الله عز و جل ، فان كان ذلك كذلك فان قاطع الطريق اذا قتل بمجر او بعضا وجب عليه القتل فى قول الذى يقول انه لا قود على من قتل بمصا ( قلت : فى هذا انظار كما لا يخفى على ماهر النصوص لا يشق المخالف و لا يسكته ) ، و قد قال بهذا القول جماعة من اهل النظر ، و قد قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى الختان انه عليه الدية ، و انه لا يقتل الا ان يفعل ذلك غير مرة فيقتل ، فيكون ذلك حدا من حدود الله عز و جل ؛ قال الطحاوى ؛ و قد كان ينبغى فى القياس على قوله ان يكون يجب من فعل ذلك مرة واحدة القتل و يكون ذلك حدا من حدود الله عز و جل ، كما يجب اذا فعله مرارا الا انا رأينا الحدود يوجبها انتهاك الحرمة مرة واحدة ثم لا يجب على من انتهك تلك الحرمة ثانية الا ما كان وجب عليه فى انتهاكها فى =

## باب الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله

==البدء، فكان النظر فيما وصفنا ان يكون الجاني كذلك، و ان يكون حكمه في اول مرة هو حكمه في آخر مرة، هذا هو النظر في هذا الباب، وفي ثبوت ما ذكرنا ما يرفع ان يكون من حديث انس حجة على من يقول: من قتل رجلا بحجر فلا قود عليه؛ و من حجة الامام أيضا ما أخرجه مسلم و ابو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه و الطحاوى من حديث المغيرة بن شعبة رفته: اقتلت امرأتان من هذيل فضربت احدهما الأخرى بعمود الفسطاط فقتلتها فقضى رسول الله صلى الله عليه و سلم بالدية على عصابة القتالة - الحديث؛ و أخرجه الطحاوى أيضا من طريق الزهرى عن ابن المسيب و ابن سبرة عن ابى هريرة رفته بلفظ: فضربت احدهما الأخرى بحجر؛ و فيه: فقضى رسول الله صلى الله عليه و سلم بدية المرأة على عاقلتها؛ فهذه الآثار تدل على انه عليه السلام لم يقتل المرأة القتالة بالحجر و لا بعمود الفسطاط، و عمود الفسطاط يقتل مثله، فدل ذلك على ان لا قود على من قتل بخشبة و ان كان مثلها يقتل، و قد روى مثل ذلك من طريق عاصم بن ضمرة عن على قال: شبه العمود بالعصا و الحجر الثقيل ليس فيهما قود، و الله تعالى اعلم - انتهى ما فى العقود. و هذا كله مأخوذ من الجوهر النقي و نصب الراية و آثار الطحاوى و غيرها، راجع ج ٨ ص ٦٢ من الجوهر النقي على سنن البيهقي باب ما روى فى ان لا قود الا بحديدة الى ص ٦٤، و فيه اشياء اخرى مفيدة جدا قد تركت فى العقود و لم تنقل - فتبصر .

(١) البيهقي روى فى باب الرجل يحبس الرجل للآخر فيقتله ج ٨ ص ٥٠ من طريق عبدة ابن عبد الله الصفار ثنا ابو داود الحفري ثنا سفيان الثوري عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: اذا امسك الرجل الرجل و قتله الآخر يقتل الذى قتل و يحبس الذى امسك؛ قال =

كتاب الحججة الديات - الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله ج - ٤

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يمسك الرجل للرجل فيهضربه  
بسلاح فيموت مكانه : إنه لا قود على الممسك ، و القود على القاتل ،

= الشيخ : هذا غير محفوظ ، و قد قيل عن اسمعيل بن امية عن سعيد بن المسيب  
عن النبي صلى الله عليه وسلم ، و الصواب ما اخبرنا ابو بكر بن الحارث الفقيه  
انبا على بن عمر الحافظ ثنا ابو عبيد ثنا سلم بن جنادة ثنا وكيع عن سفيان عن  
اسمعيل بن امية قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجل امسك رجلا  
و قتل الآخر قال : يقتل القاتل و يحبس الممسك ؛ و عن سفيان عن جابر عن  
عامر عن علي رضي الله عنه انه قضى بذلك ، و كذلك رواه معمر عن اسمعيل  
ابن امية يرفعه قال : اقتلوا القاتل و اصبروا الصابر ؛ اخبرناه ابو عبد الرحمن  
السلي انبا ابو الحسين الكارزي ثنا علي بن عبد العزيز عن ابي عبيد قال سمعت  
عبد الله بن المبارك يحدثه من معمر عن اسمعيل بن امية يرفعه ، قال ابو عبيد : قوله  
« اصبروا الصابر » يعني احبسوا الذي حبسه - انتهى . قال في الجوهر النقي :  
ذكر فيه حديثا عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر ثم قال : غير محفوظ . ثم ذكره  
عن اسمعيل مرسلا و ذكر انه الصواب ؛ قلت : صحح ابن القطان رفعه ، و قال :  
اسمعيل من الثقات ، فلا يعد رفعه مرة و ارساله مرة اضطرابا ، اذ يجوز للحافظ  
ان يرسل الحديث عند المذاكرة ، و اذا اراد التحميل اسنده - انتهى . و في  
ج ٢ ص ٣٣٦ من التلخيص : حديث « يقتل القاتل و يصبر الصابر » الدارقطني  
و البيهقي من حديث الثوري عن اسمعيل بن امية عن نافع عن ابن عمر ، و رواه  
معمر و غيره عن اسمعيل مرسلا ، قال الدارقطني : و الارسال فيه اكثر ، و قال  
البيهقي : انه موصولا غير محفوظ ، و صححه ابن القطان - اه . و الجواب عن  
قول الدارقطني و البيهقي قد سبق من الجوهر النقي .

(١) كما هو حكم الحديث المتقدم ، و هو حجة على مالك و من معه في ذلك .

ولكن الممسك يوجع عقوبة ويستودع في السجن .  
وقال أهل المدينة : إن أمسكه و هو يرى أنه يريد قتله قتلا به جميعا <sup>١</sup> .  
وقال محمد بن الحسن : كيف يُقتل الممسك ولم يقتل ؟ وإذا أمسكه  
و هو يرى أنه لا يريد قتله فقتلون الممسك ؟ قالوا : لا ، إنما نقتله إذا ظن  
أنه يريد قتله . قيل لهم : فلا نرى القود في قولكم يجب على الممسك إلا بظنه ،  
والظن يخطئ ويصيب <sup>٢</sup> أ رأيتم رجلا دل على رجل فقتله والذي دل  
يرى أنه سيقتله إن قدر عليه أ يقتل الدال والقاتل جميعا وقد دل عليه  
في موضع لا يقدر على أن يتخلص منه <sup>٣</sup> ينبغي في قولكم أن تقتلوا الدال  
كما تقتلون الممسك <sup>٤</sup> أ رأيتم رجلا أمر رجلا بقتل رجل فقتله أ يقتل

(١) في الموطأ مع الزرقاني ج ٤ ص ٥٠ : (مالك في الرجل يمسك الرجل للرجل  
فيضربه فيموت مكانه : انه ان أمسكه و هو يرى انه يريد قتله قتلا به جميعا ، وان  
أمسكه و هو يرى انه إنما يريد الضرب بما يضرب به الناس لا يرى انه عمد : فانه يقتل  
القاتل ويعاقب الممسك اشد العقوبة ويسجن سنة لانه أمسكه ، و لا يكون عليه  
القتل ) لانه لم يظن القتل - اه .

(٢) فكيف يحكم بمثل هذا الظن ا فانه لا ينبغي من الحق شيئا ، مع انه خلاف  
الحديث المذكور و هو نص في المسألة وقد صححه ابن القطان - كما عرفت .

(٣) لا يقتلان عندكم ايضا ، و يلزم على قولكم المذكور انهما يقتلان و الحال ان  
الدال لا يقتل لانه ليس هو الفاعل و القاتل و المباشر بالقتل . انظر كيف ألزموهم  
بالزامات قوية لا يقدر احد على دفعها إلا بالتحكم .

(٤) و لا تقتلونه ، فهو مخالف لقولكم المذكور ، و هو لازم عليكم بـ .  
القول المذكور .



كتاب الحجّة الديات - الرجل يمسك الرجل للرجل حتى يقتله ج - ٤

القاتل و الأمر ١؟ ينبغي في قولهم أن يقتلا جميعا ١ أ رأيتم رجلا حبس امرأة لرجل حتى زنى بها أيحداً جميعاً أو يحداً الذي فعل الفعل؟ فإن كانا محصنين أ يجران جميعاً؟ ينبغي لمن قال: يقتل الممسك؛ أن يقول: يقام الحد عليهما جميعاً ١ أ رأيتم رجلاً سقى رجلاً خمرأ أيحداً جميعاً حد الخمر أو يحداً الشارب خاصة؟ أ رأيتم رجلاً أمر رجلاً أن يفترى على رجل فافترى عليه أيحداً جميعاً أم يحداً القاذف خاصة؟ ينبغي في قولكم أن يحداً جميعاً ١ هذا ليس بشيء، لا يحداً إلا الفاعل، ولا يقتل إلا القاتل، ولكن على الآخر التعزير و الحبس ٢ .

أخبرنا إسماعيل بن عياش الحمصي أخبرنا عبد الملك بن جريج عن عطاء بن أبي رباح عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ٤ . أنه قال في رجل قتل رجلاً متعمداً و أمسكه آخر فقال: يقتل القاتل، و يحبس الآخر في السجن حتى يموت .

(١) و أنتم تعلمون أن الأمر لا يقتل لكن يلزم قتله في القول المذكور ١ و هو خلاف النصوص و خلاف أصول الفقه .

(٢) و الحال أنه لا يحداً و لا يجرم إلا الزاني لأنه الفاعل .

(٣) كما هو حكم الحديث المرفوع و أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه يحبس حتى يموت أو يتوب ، و قد ذكره الامام محمد نتيجة للسائل الفرعية المذكورة .

(٤) قد عرفت أن البيهقي أخرجه في السنن ، و معه الحديث المرفوع الذي صححه ابن القطان .

## باب القود بين الرجال والنساء<sup>١</sup>

قال محمد: قال أبو حنيفة رضى الله عنه: لا قود بين الرجال والنساء إلا في النفس وكذلك أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم<sup>٢</sup>.  
وقال أهل المدينة<sup>٣</sup>: نفس المرأة بنفس الرجل، وجرحها بجرحه<sup>٤</sup>.

(١) في كتاب الآثار: محمد قال أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم قال: قول علي بن طالب أحب إلينا من قول عبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت و شريح في جراحات النساء والرجال؛ قال محمد: وقول علي وإبراهيم نأخذ، كان علي بن أبي طالب يقول: جراحات النساء على النصف من جراحات الرجال في كل شيء، وكان عبد الله بن مسعود وشريح يقولان: تستوى في السن والموضحة ثم على النصف فيما سوى ذلك، وكان زيد بن ثابت يقول: يستويان إلى تلك الدية ثم على النصف فيما سوى ذلك؛ فقول علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه على النصف في كل شيء أحب إلينا، وهو قول أبي حنيفة - اهـ - وبه قال الثوري والليث وابن سيرين والشعبي والنخعي وابن أبي ليلى وابن شبرمة والشافعي وحماد بن أبي سليمان، واختاره ابن المنذر، وقال ابن عبد البر وابن المنذر: اجمع العلماء على أن ديتها نصف دية الرجل - اهـ - وقبض سبق البحث في ذلك. فنذكره.

(٢) لم أجده في الجامع ولا في كتاب الآثار للإمام أبي يوسف.  
(٣) في الموطأ مع شرح الزرقاني ج ٤ ص ٤٨ بعد ذكر الآية وتفسيرها: فذكر الله تبارك وتعالى ﴿النفس بالنفس﴾ فنفس المرأة الحرة بنفس الرجل الحر وجرحها بجرحه - اهـ - قال الزرقاني: وأطلق (أي الله عز وجل) فلم يقيد بالذكر - اهـ - قلت: وكذا أطلق سبحانه وتعالى ولم يقيد بالمسلم والكافر، فلذا يقتل المسلم بالذي =

و قال محمد بن الحسن: أرايتم المرأة في العقل أليست على النصف من دية الرجل؟ قالوا: بلى . قيل لهم: فكيف قطعت يده بيدها ويده ضعف يدها في العقل؟ قالوا: أنت تقول مثل هذا، أنت تقتله بالمرأة و دية المرأة على النصف من دية الرجل . قيل لهم: ليست النفس كغيرها،

== لعموم الآية؛ و قال: و احتج ابو حنيفة بممومها على قتل المسلم بالكافر الذي و على قتل الحر العبد، و خالفه الجمهور، و حكى الامام الشافعي الاجماع على خلاف قول الحنفية في ذلك - اهـ . قلت: كيف يكون اجماعا و ابو حنيفة و ابو يوسف و محمد و النخعي و غيرهم قالوا بخلافهم و هم مجتهدون ! فلا يصح الاجماع، كيف و قد قال ابن كثير: لكن لا يلزم من ذلك بطلان قولهم الا بدليل مخصوص للآية - انتهى . (٤) قالوا لعموم الآية لكن تركوا عمومها في الحر و العبد و المسلم و الكافر الذي - كما عرفت .

(١) عندهم ما كان يزيد على الثلث فعلى النصف - كما سبق، و هنا قد اقرروا بأن عقل المرأة مطلق على النصف بقريئة الاستفهام و الجواب عنه - كما لا يخفى .

(٢) اى مع ان عقل المرأة نصف دية الرجل ثم يقطع يده بيدها، فلم من هذا ان حكم النفس غير حكم الجراح .

(٣) اجابوا برد الاعتراض عن أنفسهم بذكر التظير، لكنهم لم يعنوا النظر في التظير و لم يقدروا على الفرق بينهما، فأجاب الامام محمد ان النفس ليست كغيرها فلا يقاس عليه غيره من الجروح .

(٤) اى من الاعضاء المجروحة .

ألا ترى أن عشرة لو قتلوا رجلاً ضربوه بأسيا فهم حتى قتلوه لقتلوا به جميعاً، ولو أن عشرة قطعوا يد رجل واحد لم تقطع أيديهم<sup>١</sup>، فلذلك

(١) توضيح التنظير بالفرق بينهما، وهو مروى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه، في التلخيص الحبير ج ٢ ص ٣٣٨: حديث عمر أنه قتل خمسة أو سبعة برجل قتلوه غيلة وقال: لو تمّالاً عليه أهل صنعاء لقتلهم جميعاً؛ مالك في الموطأ عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب بهذا، ورواه البخارى من وجه آخر، ورواه البيهقى من حديث جرير بن حازم عن المغيرة بن حكيم الصنعائى عن أبيه معلولاً، وقال البخارى: قال لى نشار: نا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: أن فلاناً قتل غيلة فقال عمر: لو اشترك فيه أهل صنعاء لقتلهم به - اهـ. وفى ج ٤ ص ٤٦ من شرح الزرقانى للموطأ: مالك عن يحيى بن سعيد (الأنصارى) عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب (قد مر أن رواية سعيد عنه متصلة لأنه رآه، وصحح بعضهم سماعه منه، وقد رواه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر بلفظ الموطأ سواء) أن عمر قتل نفراً خمسة أو سبعة (شك الراوى) برجل واحد (غلام، اسمه أصيل من أهل صنعاء) قتلوه (قتل) غيلة (بكسر المعجمة و اسكان الياء أى خديعة أى سرا) وقال عمر: لو تمّالاً (تعاون و اجتمع عليه) أهل صنعاء (بالماء بلد معروف باليمن) لقتلهم جميعاً به (هذا مختصر من أثر وصله ابن وهب ورواه من طريقه قاسم بن أصبغ و الطحاوى و البيهقى، قال ابن وهب: حدثنا جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعائى فى حديثه من أبيه أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها و ترك فى حجرها ابناً له من غيرها غلاماً يقال له أصيل فأتخذت المرأة بعد زوجها خيلاً فقالت له: أن هذا الغلام يفضحنا فاقتله فأبى فاستمعت =

عنه فطاوعها فاجتمع على قتل الغلام الرجل و رجل آخر و المرأة و خادمها فقتلوه ثم قطعوه اعضاء و جعلوه في عيّبة - بفتح المهملة و سكّون التحتية فوحدة : وعاء من ادم ، فوضموه في ركية - بشد التحتية : بئر لم تطو ، في ناحية القرية ليس فيها ماء ؛ فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباكون فكاتب يعلى و هو يومئذ امير بشأنهم الى عمر فكاتب عمر بقتلهم جميعا و قال : و الله لو ان اهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلهم اجمعين ) - انتهى . و قد بوب الامام محمد في الموطأ على هذا الاثر ، و رواه عن مالك فقال : باب النفر يجتمعون على قتل واحد ، اخبرنا مالك اخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة او سبعة برجل قتلوه قتل غيلة و قال : لو تمألا عليه اهل صنعاء لقتلهم به ، قال محمد : و بهذا نأخذ ، ان قتل سبعة او اكثر من ذلك رجلا عمدا قتل غيلة او غير غيلة بأسيا فهم حتى قتلوه قتلوا به كلهم ، و هو قول أبي حنيفة و العامة من فقهاءنا - انتهى . و به قال الشافعى و مالك و احمد و اكثر اهل العلم من الصحابة و التابعين ، و قال ابن الزبير و الزهرى و ابن سيرين و ابن ابى ليلى و ابن المنذر و داود و احمد في رواية : لا يقتلون بل يجب عليهم الدية ؛ و هو القياس لأن القصاص ينبئ عن المائلة و لا مائلة بين الواحد و الجماعة ، و ما ذهبنا إليه استحسان بأثر عمر و غيره ، و الوجه فيه ان القتل بغير حق لا يكون عادة الا بالتغالب و اجتماع نفر من الناس ، فلو لم يجب القصاص فيه لفسد باب القصاص و فانت الحكمة المقصودة من شرعيته ، كذا ذكره العيني - اه التعليل المجد . في ج ٤ من ٣٥٣ من نصب الراية : قوله عن عمر رضى الله عنه انه قال : لو تمألا عليه اهل صنعاء لقتلهم جميعا ؛ قلت : رواه مالك في الموطأ : اخبرنا يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب ان عمر بن الخطاب قتل نفرا خمسة او سبعة برجل =

== قتلوه غيلة و قال : لو تمالأ عليه اهل صنعاء لقتلتهم به - اه - و عن مالك رواه محمد بن الحسن في موطنه و الشافعي في مسنده ، و ذكره البخارى في صحيحه في كتاب الديات و لم يصل به سند و لفظه ، و قال ابن بشار : حدثنا يحيى عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ان غلاما قتل غيلة فقال عمر : لو اشترك فيه اهل صنعاء لقتلتهم به ، و قال مغيرة بن حكيم عن ابيه : ان اربعة قتلوا صبيا فقال عمر - مثله ، اه - و رواه ابن ابى شيبه في مصنفه : حدثنا عبد الله بن نمير عن يحيى بن سعيد - به - و من طريق ابن ابى شيبه رواه الدارقطنى في سننه ، و رواه ابن ابى شيبه ايضا : حدثنا وكيع ثنا العمري عن نافع عن ابن عمر ان عمر بن الخطاب قتل سبعة من اهل صنعاء برجل و قال : لو اشترك فيه اهل صنعاء لقتلتهم - انتهى ؛ و رواه مطولا . عبد الرزاق في مصنفه فقال : اخبرنا ابن مجريج اخبرني عمرو بن دينار ان حيي بن يعلى اخبرنا انه سمع يعلى يخبر بهذا الخبر و ان اسم مقتول اصيل ، قال : كانت امرأة بصنعاء لها ربيب فغاب عنها زوجها و كان لها اخلاء فقالوا : ان هذا الغلام هو يفضحنا فانظروا كيف تصنعون به ! فمالوا عليه و هم سبعة نفر مع المرأة فقتلوه و ألقوه في بئر غمدان ، فلما فقد الغلام خرجت امرأة ابيه و هى التى قتله و هى تقول : اللهم لا تخف على من قتل اصيلا ، قال : و خطب يعلى الناس في امره ، قال : فر رجل بعد ايام يبئر غمدان فاذا هو بذباب عظيم اخضر يطلع من البئر مرة و يهبط اخرى ، قال : فأشرف على البئر فوجد ريحا منكرا فأتى الى يعلى فقال : ما اظن الا قد قدرت لكم على صاحبكم ، و قص عليه القصة فأتى يعلى حتى وقف على البئر و الناس معه فقال احد أصدقاء المرأة من قتله : دلونى بجبل ، فأخذ الغلام فغيبه في سرب من البئر ثم رفعوه فقال : لم اقدر على شيء ، فقال رجل آخر : دلونى ! فدلوه فاستخرجوه فاعترفت المرأة و اعترفوا كلهم ، فسكتب ==

كتاب الحجة      الديات - القود بين الرجال النساء      ج - ٤

اختلفت النفس والجراح<sup>١</sup> . فان قلت : إنا تقطع يدي رجلين بيد رجل ؛ فأخبرونا عن رجلين قطعا يد رجل جميعا جزها أحدهما من أعلاها و الآخر من أسفلها حتى التقف الحديدتان في النصف منها أتقطع يد كل واحد منهما ؟ و إنما قطع نصف يده<sup>٢</sup> ليس هذا بما ينبغي أن يخفى على أحد .

== يعلى الى عمر فكتب إليه ان : اقتلهم ، فلو تمالأ عليه اهل صنعاء لقتلهم به - اه ؛ و في الباب ما رواه ابن ابى شية و في مصنفه : حدثنا وكيع ثنا اسرائيل عن ابى اسحاق عن سعيد بن وهب قال : خرج رجال سفر فصحبهم رجل فقدموا و ليس معهم فاتهمهم اهله فقال شريح : شهودكم انهم قتلوا صاحبكم و الا حلفوا بالله ما قتلوه ! فأتى بهم الى على و انا عنده ففرق بينهم فاعترفوا فأمر بهم فقتلوا - انتهى ؛ حدثنا ابو معاوية عن مجالد عن الشعبي عن المغيرة بن شعبة انه قتل سبعة برجل - انتهى ؛ و روى عبد الرزاق في مصنفه : أخبرنا ابراهيم بن ابى يحيى الأسلمى عن داود ابن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال : لو ان مائة قتلوا رجلا قتلوا به - انتهى ما في نصب الراية . و اياك ان تقول ان هذا التطويل لا طائل تحته ! فاني اريد ان تكون دلائل مذهب الاحناف بالاسانيد أمامهم لتكونوا على بصيرة ، فان جلّ اقوال أئمتنا محكمة بالأحاديث و الآثار و اقوال الصحابة و كبراء التابعين الفقهاء - تدبر ولا تحف ولا تحزن و لا تمل بذلك . (٢) بل يجب الدية عليهم .

(١) فلم ان حكم الجراح غير حكم النفس ، و لا يقاس احدهما على الآخر الا بدليل واضح ثابت صحيح .

(٢) لا تقطع بل يجب الدية عليها ، لأنه لا يقطع نصف يد كل واحد منهما ، و ما لا يستطاع فيه القصاص .

## باب القصاص في اليد و الرجل

قال أبو حنيفة رضي الله عنه : لا قصاص على أحد كسر يدا أو رجلا ،

(١) يعني لا يكون القصاص في عظمها . في نصب الراية ج ٤ ص ٣٥٠ : قوله روى عن عمر و ابن مسعود قالا : لا قصاص في عظم الا في السن ؛ قلت : غريب ( قلت : ليس بتريب ، و هو في كتب الامام محمد ، و فقهاؤنا يروون عن أئمتنا و اعتمدوا عليهم في ذلك الباب ) روى ابن ابى شيبة في مصنفه : حدثنا حفص عن اشعث عن الشعبي و الحسن قالا : ليس في العظام قصاص ما خلا السن و الرأس . اه ؛ قال في الهداية : قال عليه السلام « لا قصاص في العظم » اه ؛ قلت : غريب ( قلت : ليس كذلك ، راجع منية الالمى للحافظ قاسم ) ؛ و روى ابن ابى شيبة في مصنفه : حدثنا حفص عن حجاج عن عطاء عن عمر قال : انا لا نقيد عن العظام ؛ حدثنا حفص بن غياث عن حجاج عن ابن ابى مليكة عن ابن عباس قال : ليس في العظام قصاص ؛ و اخرج نحوه عن الشعبي و الحسن - اه نصب الراية . و حديث عمر رضي الله عنه اخرجه البيهقي ايضا في ج ٨ ص ٦٤ من السنن في باب ما لا قصاص فيه من طريق ابى معاوية عن حجاج عن عطاء - الحديث ؛ و اخرج ايضا من طريق سعيد بن منصور عن هشيم عن حجاج ثنا عطاء بن ابى رباح ان رجلا كسر نخذ رجل نخاصمه الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال : يا امير المؤمنين أقدنى ا قال : ليس لك القود ، انما لك العقل ، قال الرجل : فاسمى كالارقم ان يقتل ينقم و ان يترك يلقم ا قال : فأنت كالارقم - اه ص ٦٥ . و فيه روايات اخرى ايضا ، قال في الجوهر النقي : ذكر فيه حديث ابى يعلى : ثنا ابو كريب ثنا رشدين بن سعد عن معاذ بن محمد - الى آخره ؛ قلت : ذكر ابو يعلى الموصلى هذا الحديث في مسنده و ادخل بين رشدين و معاذ : معاوية ، و كذا اخرجه ابن ماجه في سننه ، و محمد =



لأنه عظم ولا قود في عظم إلا السن<sup>١</sup> . وقال أهل المدينة<sup>٢</sup> : من كسر يدا  
أو رجلا أقيد منه ولا يعقل<sup>٣</sup> ، ولكنه لا يقاد حتى يبرأ جرح صاحبه<sup>٤</sup> .

= ابن جرير الطبري في التهذيب ، إلا أنهما قالا : معاوية بن صالح ، ثم ذكر : حدثنا من  
رواية أبي بكر بن عياش عن دهم حدثني نمران بن جارية عن أبيه - إلى آخره ؛  
قلت : أخرجه ابن ماجه في سننه عن عمار بن خالد الواسطي عن ابن عياش بسنده ،  
وعمار قال ابن أبي حاتم : كتبت عنه مع أبي بواسط وكان ثقة صدوقاً ، ودهم  
متكلم فيه وذكره ابن حبان في الثقات ، وفي الكشف للذهبي : نمران وثق - انتهى .  
وراجع باب ماجاء في كسر الذراع و الساق من سنن البيهقي ج ٨ ص ٩٩ لعله  
يفيد في ذلك الباب .

(١) قوله : إلا في السن ، لأنه قد وردت الأحاديث فيه ، و سبق تفصيل المسألة في دية  
الأسنان و القصاص فيها - فتذكره .

(٢) قال مالك في الموطأ : الأمر المجتمع عليه عندنا انه من كسر يدا أو رجلا عمدا  
انه يقاد منه و لا يعقل ، و لا يقاد من أحد حتى يبرأ جراح صاحبه فيقاد منه ،  
فانه جاء جراح المستقاد منه مثل جرح الأول حين يصح ، فهو القود ، وان زاد و جرح  
المستقاد منه او مات فليس على المجروح الأول المستقيد شيء ، و ان برأ جرح  
المستقاد منه و شل المجروح الأول او عتل (بفتح المهملة و المثناة برأ غير على استواء)  
فان المستقاد منه لا يكسر الثانية ، و لا يقاد بجرحه و لكنه يقل له بقدر ما نقص  
من يد الأول او فسد منها - انتهى .

(٣) قال الزرقاني : اى جبرا على الجاني ، لأن الواجب عليه القود - اهـ . و عندنا  
ليس عليه القود - كما في الباب .

(٤) و هو عندنا ايضاً ، في الكنز : و لا قود بجرح حتى يبرأ - اهـ ؛ اى لا يقتص  
عندنا بجرح حتى يبرأ صاحبه . و قال الشافعي : يقتص منه في الحال لأن الموجب =

وقال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى : الآثار في أنه لا قود في عظم أكثر من ذلك :

أخبرنا محمد بن أبان القرشي عن حماد عن إبراهيم قال : ليس في عظم قصاص إلا السن . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه :

== قد تحقق فلا يؤخر، كما في القصاص في النفس ، ولنا ما روى أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه ، رواه أحمد و الدارقطني ، ولأن الجراحات يعتبر فيها مآلها لاحتمال أن تسرى إلى النفس فيظهر منه أنه قتل فلا يعلم أنه جرح إلا بالبرأ فيستنظر - اه تكلمة الطوري .

(١) وقع في الأصل « محمد بن أبان القرشي » ، سقط من قلم الناسخ « بن صالح » لأنه بروى عنه دائماً هكذا : أخبرنا « محمد بن أبان بن صالح القرشي » ، وقد سبق مراراً في الأبواب ، لم نجد الأثر المذكور في الجامع لأنه لم يروه عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

(٢) في رواية ابن مسعود « إلا في السن » ، كما سبق ، لأن القصاص ينبئ عن المساواة وقد تعذر اعتبارها في غير السن ؛ و اختلف الأطباء في السن هل هو عظم أو طرف عصب يابس ؟ فمنهم من ينكر أنه عظم لأنه يحدث و ينمو بعد تمام الخلقة و يلين بالخل ، فعلى هذا لا يحتاج إلى الفرق بينه وبين سائر العظام لأنه ليس بعظم فلم يدخل تحت الاسم ، ولم يستثنه في الحديث و هو الذي قال فيه : لا قصاص في العظم ، ولئن قلنا بأنه عظم فالفرق بينه وبين سائر العظام بأن المساواة فيه ممكن بأن يبرد بالمبرد بقدر ما كسر منه ، وكذا ان قلع سنه فانه لا يقلع سنه قصاصاً لتعذر اعتبار المائلة فيه فربما تفسد به ، وإنما يبرد بالمبرد إلى موضع أصل السن - كذا ذكره في النهاية معزيا إلى الذخيرة و المبسوط ؛ تكلمة البحر : والمراد بالسن السن الأصلية ، فلا قصاص في السن الزائدة بل فيها حكومة عدل - كما في التارخانية ، وفيها أيضاً : لو كان سن الجاني سهداً أو صفراء أو حمراء أو خضراء ان شاء المجنى عليه اقتص =

لا قصاص في شيء من ذلك<sup>١</sup>، وفي اليد نصف الدية في ماله<sup>٢</sup>، وفي الكسر حكومة عدل<sup>٣</sup> في ماله، ولم أكن لأضع الحديد في غير الموضع الذي وضعها فيه القاطع، ولا أقص من عظم، فلذلك جعلت في ذلك الدية. قال<sup>٤</sup>: وقد اجتمعنا نحن وأهل المدينة أنه لا قود في مأومة<sup>٥</sup> فينبى

أرضه بارش سنة خمائة، ولو كان المعيب من المجنى عليه فله في الأرض حكومة عدل، ولا قصاص - ملقط من كنوز الحقائق - والنص صرح بالقصاص في السن فلا اعتبار لاختلاف الأطباء في ذلك - فافهم.

(١) أي من الأعضاء والجراح فيها.

(٢) في مال الجاني.

(٣) قد مر تفسيرها، وقال على القارى: تفسير حكومة العدل أن يقوم المجنى عليه عبداً بلا هذا الأثر ثم يقوم عبداً ومعه هذا الأثر فقدّر تفاوت بين القيمتين من الدية هو حكومة العدل، وهذا تفسير الحكومة عند الطحاوى، وهو قول مالك والشافعى وأحمد وكل من يحفظ منه العلم، كذا قال ابن المنذر، وبه أخذ الحلوانى، وقال بعض المشايخ في تفسيرها أن ينظر إلى قدر ما يحتاج إليه من النفقة إلى أن تبرأ الجراحة فيجب ذلك على الجاني - اهـ التعليق الممجد - قال الامام محمد في باب الجروح وما من الأرض من الموطأ بعد رواية أثر ابن المسيب قال: في كل نافذة في عضو من الأعضاء ثلث عقل ذلك العضو؛ قال محمد: في ذلك أيضاً حكومة عدل، وهو قول أبى حنيفة والعمامة من فقهاءنا - اهـ - وكذا قال في باب أرض السن السوداء والعين القائمة: ليس عندنا فيها أرض معلوم، وفيها حكومة عدل - اهـ - (٤) ظاهره أن فاعل «قال» الامام محمد، وسياق العبارة يقتضى أن فاعله الامام أبو حنيفة رضى الله عنه - تأمل.

(٥) هي التي تصل الدماغ، وقد مر تفسيرها.

لمن رأى القود في العظام أن يرى ذلك في المأمومة لأنها عظم كسر فوصل إلى الدماغ ولم يصب الدماغ<sup>١</sup> و ينبغي له أيضا أن يجعل في المنقلة<sup>٢</sup> القود<sup>٣</sup> وأن اقتص من عظم اليد و الرجل ولم يقتص من كسر عظم الرأس<sup>٤</sup> فقد ترك قوله<sup>٥</sup>، وليس بينهما افتراق<sup>٦</sup> . و ينبغي له أيضا أن يقتص من الهاشمة - وهى الشجة التى هشمت عظم الرأس<sup>٧</sup> فإن لم يقتص من هذا فقد ترك قوله في كسر اليد و الرجل .

وقد قال مالك بن أنس رضى الله عنه ذات يوم : كننا لا نققص من الأصابع حتى اقتص منها عبد العزيز بن مطلب<sup>٨</sup> قاض عليهم فاقترضنا منها .

- (١) هى التى تنقل العظم بعد الكسر ، و قد مر تفسيرها فيما قبل .  
(٢) أى من كسر يدا أو رجلا أقيد منه و لا يعقل ، و الحال انه لا فرق بينهما في كونها عظما .  
(٣) أى فرق في كونها عظما ، فالقول بأحدهما بالقود و بالثاني بتركه خلاف الأصول و القياس .

(٤) عبد العزيز بن المطلب هو ابن عبد الله بن حنطب ، و قيل : عبد الله بن المطلب بن حنطب ، و قيل : عبد الله بن المطلب بن عبد الله بن حنطب ، الخزومى المدنى القاضى ، روى عن أبيه و أخيه الحكم و موسى بن عقبة و عبد الله بن أبى بكر بن جزم و صفوان ابن سليم و سهل بن أبى صالح و عبد الله بن الحسن و غيرهم ، و عنه إبراهيم بن سعد و أبو اويس و سليمان بن بلال و هم من أقرانه و ابن أبى فديك و معن بن عيسى و يعقوب بن إبراهيم بن سعد و أبو عامر العقدى و اسمعيل بن أبى اويس و غيرهم ، من رجال (نخبة م ت ق) ؛ قال ابن معين : صالح ، و قال أبو حاتم : صالح الحديث و قال محمد بن المثنى : ما سمعت ابن مهدي يحدث عنه ، و قال =

٤١٦ (١٠٤) فليس

فليس يعدل<sup>١</sup> قول أهل المدينة في الأشياء بما عمل به عامل في بلادهم<sup>٢</sup>.

= الآجری عن ابی داود : ای کیف حدیثه ، و ذکره ابن حبان فی الثقات ؛ قلت : و قال : کنته ابو طالب ، و امه ام الفضل من بنی مخزوم ؛ مات فی ولاية ابی جعفر ، و ذکر فی شیوخه یحیی بن سعید الأنصاری ، و ذکره العقيلي فی الضعفاء و قال : لا یتابع فی حدیثه عن الأعرج ، و قال البرقانی عن الدارقطی : شیخ مدنی یتبر به ، و اخوه یقاربہ ، و ابوهما ثقة ، و ذکر له الزیر بن بکار فی کتاب النسب ترجمة جيدة وصفه فيها بالجلود و المعرفة بالقضاء و الحكم ، و انه ولی قضاء المدينة فی زمن المنصور ثم المهدي ، و ولی قضاء مكة ، قال : و امه ام الفضل بنت کایب بن جریر بن معاوية الخفاجية - انتهى تهذيب التهذيب ج ٦ ص ٣٥٧ .

(١) لا یساوی و لا یوافق بما عمل به عامل فی بلادهم .  
(٢) قال الفاضل الفقيه مولانا أبو الوفاء : تم بحمد الله « کتاب الديات و القصاص » من « کتاب الحجّة علی أهل المدينة » للإمام الرائي محمد بن الحسن الشيباني رضی الله عنه يوم الثلاثاء غرة ربيع الثاني فی سنة ١٣٥٣ هـ علی يد أحوج عباد الله الیه تعالی أبی الوفاء الأفغانی المدرس بالمدرسة النظامية بحیدرآباد الدکن ( الهند الجنوبي ) .

قلت : و فرغت من مقابلته بالأصل يوم الأربعاء ٢٧ من شهر صفر المظفر سنة ١٣٨٧ هـ . قلت : لقد استراح القلم من تسويد التعليق علی کتاب الديات من کتاب الحجّة وقت الضحی يوم الجمعة السادس من شعبان المعظم من سنة سبع و ثمانين بعد الألف و ثلاثمائة من الهجرة النبوية علی صاحبها ألف صلاة و سلام ، فی بلدة شاهجهان پور ( الهند الشمالی ) . و أنا احقر الزمن ، أحوج رحمة الرب ذی المنن ، رهين الأمراض العديدة من الفالج و الباسور و الحمى =

و الزکام العبد الفقیر الی الله المدعو بـ « مہدی حسن » القادرى نسباً ، الخنفى مذهباً ،  
الچشتى الصابرى مشرباً ، ابن السيد كاظم حسن بن الشاہ السيد فضل الله - نور الله  
مرقدہ . و حیثند انا ابن سبع و ثمانین سنہ . و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین ،  
وصلی الله وسلم علی خاتم الانبیاء و المرسلین رحمۃ للعالمین قائد الغر المحجلین  
شفیع المذنبین حبیب رب العالمین سیدنا و مولانا محمد و آلہ و ذریئہ اجمعین .



قلت :

و قد وقع الفراغ بحمد الله و منه من طبع الجزء الرابع من کتاب الحجۃ  
و تعلیقہ يوم الاحد الثالث عشر من شوال المکرم من شہور سنہ ١٣٩٠  
و بتامہ تم ما وجد من الکتاب و صلاتہ و سلامہ علی خیر خلقہ  
سیدنا و مولانا محمد و آلہ و صحبہ اجمعین .  
و انا المفتقر الی الله ابو الوفا الافغانی الساکن بحیدر آباد الدکن ( جلال کوچہ )

